



COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES
0315054381

893.7H21 S1
Q
Columbia University 7-8
in the City of New York
Library



BOUGHT FROM
THE
Alexander I. Cotheal Fund
for the
Increase of the Library
1896

ما شاء الله لا قوة الا بالله

(الجزء السابع)

من شرح المحقق الجهمي

الفاضل المدقق سيدي أبي

عبد الله محمد الخرشى على المختصر الجليل

للامام أبي الضياء سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

آمين

(وبها مشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوى تغمده الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلهم فسيح جنته)

طبع على ذمة ملتزمة الراعي غفران ربه الحاج الطيب التازي المغربي

الطبعة الثانية

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)

باب الاجارة (قوله وما يتعلق بذلك) أى كاجتماع البيع مع الاجارة (قوله بمعنى الثواب) أى الذى هو الجزاء وذلك موجود
 فى الاجارة جزاء عن استيفاء المنافع (٣) ودائرة الاخذ أعم فلا يرد أن الجزاء ليس بمصدر (قوله الجبيلية) صفة للاخلاق (قوله

فأتوهن أجورهن) أى والاجرة
 عوض الاجارة (قوله ثمانى حجج)
 أى أعوام على رضى الغنم (قوله
 ما لم يردنا سبخ) أى ولم يردنا سبخ (قوله
 تأجيل الاجارة) أى التأجيل
 المنسوب للاجارة لأن نفس
 الاجارة مؤجلة (قوله وسمى
 عوضها) أى وهو عقده على احدى
 ابنتيه وهى الصغرى التى أرسلها
 فى طلبه هكذا قال كثير من
 المفسرين وقيل الكبرى ثم تأمل
 فى ذلك فان ذلك لا يظهر الا اذا كانت
 الغنم للزوجة فيحمل على ذلك
 أو أن شريعتهم كما أفاده شيخنا
 عبد الله تقتضى ذلك والاستدلال
 على محجرجواز الاجارة نعم بى أنه
 يشترط أن تكون الاجرة متمولة
 والانتفاع بالبيع ليس متمولا
 والجواب المنع بدليل أن من غصب
 امرأة ووطئها يلزمه مهرها (قوله
 غير سفينة) أى وأمالو كانت عليها
 فمقال لها اجارة وجعالة فباعتمبار
 أنه لا يستحق الا بالتمام جعالة
 وباعتبار اذا تلت يستحق بحسب
 ما سار اجارة (قوله بيع منفعة الخ)
 الصواب العقد على منفعة لان
 الاجارة ليست بيعا لا بالمعنى الاعم
 ولا بالمعنى الاخص (قوله أخرج به
 كراء الدار) الاولى أن يقول
 أخرج به العقد على استيفاء منافع
 الدار الخ فلا يقال فيه اجارة
 وانما يقال له كراء وكذا يقال فى
 قوله أخرج به كراء الرواحل
 والدواب من الحمر والخيل ودخل
 فى الاجارة العقد على منافع الثياب
 (قوله جزء من أجزائها) أى ركن

والاجارة مأخوذة من الاجر بمعنى الثواب والمشهور فيها كسر الهمزة وحكى فيها الضم أيضا
 حكاه المبرد وقد غلب وضع الفعالة بالكسر للصنائع نحو الخياطة والنجارة والفعالة بالفتح
 لاخلاق النفوس الجبيلية نحو السماحة والفصاحة والفعالة بالضم لما يطرأ من المحقرات
 نحو الكناسة والقلامسة والاصل فى مشروعيتهما قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن
 أجورهن وقوله تعالى حكاية عن نبيه شعيب مع موسى عليهما الصلاة والسلام انى أريد أن
 أنكحك احدى ابنتي هاتين على أن تأجرنى ثمانى حجج وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يردنا سبخ
 فذكرنا جيل الاجارة وسمى عوضها وقال عليه الصلاة والسلام من استأجر أجيرا فليعلمه أجره
 وعرفها ابن عرفة بقوله يبيع منفعة ما يمكن نقله غير سفينة ولا حيوان لا يعقل بعوض غير
 ناشئ عنها بعضه يتبع بعض يتبع بعضها فقوله يبيع منفعة آخر ج به يبيع الذوات وقوله أمكن نقله
 أخرجه كراء الدار والارض فالعقد المتعلق بمنافعها ليس باجارة وانما هو كراء وقوله ولا
 حيوان أخرجه كراء الرواحل وقوله بعوض جزء من أجزائها ثم وصفه بأنه غير ناشئ عنها
 ليخرج القراض والمساقاة والضمير فى بعضه عائد على العوض وفى تبعيضها عائد على المنفعة
 وانما زاد لفظة بعضه ليدخل فى الحد قوله تعالى انى أريد أن أنكحك احدى ابنتي هاتين على
 أن تأجرنى لان هذه الصورة أجمعوا على أنها اجارة عوضها البضع وهو لا يتبع بعض فلو أسقط
 لفظة بعضه لخرجت هذه الصورة من الحد فيكون غير منعكس وهى اجارة شرعية وأركانها
 خمسة المنفعة وستأنى فى قوله بمنفعة تقوم الخ والمؤجر والمستأجر وقد أشار اليها بقوله (حكمة
 الاجارة بعاقده) وهو المؤجر والمستأجر والعوض أشار اليه بقوله (وأجر كالبيع) وسكت عن

من أركانها وليس للاحتراز (قوله ليخرج القراض والمساقاة) الاولى أن يقول أخرجه بالعقد على استيفاء منافع
 الحيوان العاقل اذا كان بعوض ناشئ عنها فلا يقال له اجارة بل يقال له قراض أو مساقاة (قوله عوضها البضع) أى استيفاء منفعة
 البضع أى وخرج بقوله بعضها الجعالة فان بعض العوض لا يتبع بعض يتبع بعض المنفعة لانه لا يستحق الا بتمام العمل (قوله حكمة الاجارة الخ)

وحاصل ما قبل هذا ان السفه اذا اجر نفسه فهي لازمة صحيحة ولا كلام للولي الا ان يحاي وأما لو أجز الصغير أو العبد أنفسهم فلهو والسيّد القسح والامضاء فلو لم يطلع الابعد انقضاء المدة فله ما على من استأجرهما الا كثر من أجره المثل وما سماه وأما استأجر الاب ولده من نفسه فيجوز ان كان بالغاً الا ان كان صبياً وأما الاجنبي فان كان الاب فقيراً أو كان لتعليمه الصنعة جاز وينفق على ذلك الصغير من أجرته ويحبس له ما زاد ولو كان الاب فقيراً أو اذا أجر السفه سلعته يوقف على اجازة الولي كما لو باعها وقوله وسكت الخ فيه انه ان أراد من خارج فغيرها معلوم من خارج والافهى غيرها (قوله صحة عقد الخ) لا حاجة لتقدير عقد لان الاجارة عقد وبعده فلاضافة للبيان (قوله بشرط لزوم الخ) زاده كان فيه اشارة الى أن الولي للصنف أن ينه عليه ويرد عليه ما تقدم من السفه اذا أجر نفسه فانها لازمة وأجيب بان اللزوم من حيث نفسه فلا ينافي أنه من حيث المال ولذا قلنا فيما تقدم الا أن يحاي (قوله كالثلث في البيع) فصار الحاصل أن المعنى بشرط الاجارة التي هي عقد من العقود أن تكون صادرة من عاقد كالعاقد الصادر منه البيع وأن تكون باجر كالاجر الذي في البيع مراد به العوض الذي هو الثمن (قوله ولا تصح به الاجارة) أي اجارة الارض بما يخرج منها (قوله لا يلزمه ترتب) أي لان الحكم قد يختلف لوجود مانع من الشارع (قوله معلوما) اما جملة (٣) وتفصيلاً أو تفصيلاً فقط كحراسة الاندركل

اردب بقصد (قوله وتلقى السلع) فيه نظر اذ هو منهي عنه فقط (قوله قاعدة ابن القاسم الخ) أي وقاعدة ابن حبيب أن الاجارة على التجهيل حتى يشترط تأخيرها (قوله وبهذا يظهر الخ) ولذلك قلنا ان الاجارة انما يجب تجهيلها الا عند هذه الامور أو ما عدا ذلك فلا يجب التجهيل الا اذا استوفى العمل على ما يأتي في قوله والاقيامة (قوله أي ولم يجر العرف بعدم تجهيله) المناسب أن يقول وجرى العرف بتجهيله وذلك لان عبارته صادقة بان لا يجرى بشئ وهو في تلك الحالة كالخريان مع عدم التجهيل فيفسد العقد ولو عمل بالفعل مالم يشترط التجهيل والحاصل أنه اذا اتفق عرف بتجهيله ولم يشترط تجهيله يكون فاسداً كانت المنافع معينة

الصيغة لوضوحها وسهولة أمرها وتيسر تصورها لا تهاطل على الرضا وان يعاطاة والمعنى أن شرط صحة عقد عاقد الاجارة التميز بشرط لزوم عقد عاقدتها التكليف كالبيع بشرط الاجر في الاجارة كالثلث في البيع من كونه طاهراً منتفعاً به مقدوراً على تسليمه معلوماً ولا يرد كراء الارض بما يخرج منها ولهذا قال البساطي ان قلت اجارة الارض بما يخرج منها يصدق عليه شروط الاجارة ولا تصح به الاجارة قلت وجود الشرط لا يلزمه ترتب الحكم وكمن مسألة يكون الثلث فيها في البيع طاهراً منتفعاً به مقدوراً على تسليمه معلوماً ووجدت شروط البيع كلها ولا يصح البيع كالبيع عندئذ الجملة وتفريق الامن ولدها وتلقى السلع وغير ذلك (ص) وعمل ان عين (ش) قاعدة ابن القاسم أن الثلث في البيع على الحلول والاجارة في الاجارة على التأجيل وبهذا يظهر كلام المؤلف الذي معناه أن الاجر اذا كان معيناً فانه يجب تجهيله أي ولم يجر العرف بعدم تجهيل المعين فان جرى بذلك فسد العقد ولو عمل بالفعل كما يأتي في قوله وفسدت ان اتفق عرف بتجهيل المعين أي ولو عجلت الا أن يشترط التجهيل في العقد (ص) أو بشرط أو عادة (ش) أي وكذلك يجب تجهيل الاجر اذا شرط عند عقد الاجارة تجهيله أو جرت العادة بتجهيله في الاجارة ثم لزوم التجهيل في هذه المسائل لحق الله تعالى في الفرع الاول والاخير ولحق الادبي في الثاني والثالث فانتفاؤه في الاول والاخير مفسد للعقد لا في الثاني والثالث فيبقى على المستأجر بالتجهيل والامر في ذلك ظاهر ثم الفساد في الفرع الاول مقيد بما اذا كان التأخير أكثر من ثلاثة أيام (ص) أو في مضمونة لم يشرع فيها (ش) أي وكذلك يجب تجهيل الاجر اذا كان في منافع مضمونة لم يشرع فيها والأدب الى ابتداء الدين بالدين بيانه أن ذمته مشغولة لك بالدابة وذمته مشغولة بالدرهم ومفهوم قوله لم يشرع فيها انه لو شرع

أو مضمونة شرع فيها أم لا فهذه أربع صور وأما اذا كان العرف بتجهيله أو اشترط تجهيله كانت المنافع معينة أو مضمونة فهي صحيحة فهي أربع صور وهذا اذا وقع العقد على البت فان وقع على الخيار فسد في هذه الأربع أيضاً (قوله أو بشرط أو عادة) أي ولم يكن معيناً وهو معطوف على معنى ان عين لانه في المعنى بتعيينه أو بشرط والحاصل أنه اذا اشترط تجهيل غير المعين أو جرى العرف به وجب تجهيله كانت المنافع معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا فإذا لم يشترط تجهيله ولا جرى العرف به وكانت معينة جاز تجهيله وتأخيرها والفرض أن الاجر غير معين (قوله في الفرع الاول) وهو قوله ان عين وقوله والاخير أي الذي هو قوله أو مضمونة وبهذا يعلم أن قوله أو بشرط أو عادة في غير المضمونة لان في المضمونة يجب تجهيل الاجر كان معيناً أم لا جرى العرف بتجهيله أو تأخيرها أو لم يجر بشئ وقوله الثاني أي الذي هو قوله أو بشرط وقوله والثالث أي الذي هو قوله أو عادة (قوله فيبقى على المستأجر بالتجهيل) أي لصحة الاجارة (قوله والامر في ذلك ظاهر) أي فلا يحتاج لاقامة دليل عليه (قوله مقيد الخ) وأما ثلاثة أيام فيجوز لانه ابتداء دين بدين فيجوز تأخير ذلك وهذا في النقد وأما اذا كان عرضاً فيجري فيه التفصيل السابق في باب البيع على ما يشير اليه قوله وبمعها واستثناء ركوبها الثلاث ويسع دار التقبض بعد عام وبرؤية لا يتغير بعدها وغائب ولو بلا وصف على خياره الخ (قوله الى ابتداء الدين بالدين) أي ابتداء دين في مقابلة دين

(قوله بناء على أن قبض الخ) جواب عما يقال أنه ولو شرع فيها العلة موجودة لأن المنافع لم تقبض كلها وحاصل الجواب أن قبض أوائلها
كانه قبض لها كلها ولو قال ذلك لكان أحسن فلم يلزم المحذور المذكور (قوله لأنه سلم الخ) هذه العلة لا يظهر لها صحة لأن تلك العلة إنما تظهر
في جانب تأخير الاجارة لا في جانب تأخير المنفعة التي هي بمنزلة رأس المال (قوله أوفى مضمونة الخ) هذا كلام اللقاني والاحسن الذي يدل
عليه النقل ما قاله عجم وهو أن أجر المنافع المضمونة حيث لم يشرع فيها يجب تحجيل جميعه ان وقع العقد في ابانها وأما ان وقع قبله كوقوعه
قبل زمان الحج ونحوه فإنه يجب تحجيل ما قل نحو الدينار كان هو جمع الكراء وبعض الكراء ولا فرق بين أن يكون الكراء في المضمونة
معينا أم لا جرى العرف بتججيله أم لا وأما أجر المنافع (ع) المعينة فإنه انما يجب تحجيلها بشرط أو إعادة فإن انتفيا فان كان معينا فسد عقد

السكراء وان كان غير معين لم يفسد عقد
السكراء ويجوز حينئذ تحجيله (قوله
والقول قول المكري) أي لأنه بائع
والمكري مشترك للمنافع ويقضى على
المشتري بدفع ما في جهته (قوله والا
فيما عدا) هذا في غير الصانع والاجير
في غير بيع السلع إذا الصانع
والاجير في غير بيع السلع لا يستحقان
الانتماء العمل الا بشرط أو عرف
وأما منفعة دار أو أرض أو ثوب أو
نحوها أو عمل أجير في بيع سلع في
هذه كل ما حصل ما ينفع به المستأجر
فانه يجب عليه دفع أجرته الا بشرط
أو عرف (قوله ولم تكن عادة) الأولى
أن يزيد ويقول ولم تكن مضمونة
والفرق بين الصانع والاجير أن
العامل إذا حاز كالتخياط فصانع
والأفاجير كالبناء فان زاد الصانع
من عنده شيئا فصانع وبائع فله ابن
عرفة (قوله كما يشعربه) المتأجر
رجوعه للمنفعة لأن الشارح تكلم
على ما قال المصنف وهو لفظ اليوم
ولم يقل زيادة (قوله نفسه إذا
انتفى عرف الخ) علل الفساد بأنه
بشرط التأجيل يلزمه الدين بالدين
وعامة الذمتين وبما يجب التحجيل
لحق الآدمي كراء أرض النمل إذا
رويت (قوله كما يأتي) أي عند قول
المصنف أو بدنانير عذبت الا بشرط

في السير لحاز التأخير لا تنفاه الدين بالدين حينئذ بناء على أن قبض الأوائل قبض الاواخر لانه
لم يشرع في السير فكانه استوفى جميع المنفعة وبعبارة ليس المراد أنه لم يشرع فيها الا أن
وإنما المراد لم يشرع فيها بعد أكثر من ثلاثة أيام وتأخير اليومين والثلاثة لا يضر لانه سلم حتى
لوهلك تجرى على باب السلم وقد قال المؤلف فيه ومثل أن لم تقم بينة ووضع المتوثق الخ وقوله
أوفى مضمونة لم يشرع فيها أي فلا بد من تحجيل الجميع والافسدت وظاهره كانت في الابان
أو قبله ولا يكتفى بتججيل اليسير وقوله (الا كرى حج فاليسير) أي فيكتفى بتججيل اليسير كان
ذلك في الابان أو قبله وذلك للضرورة لانه لا يكون الابان لم يأت وحينئذ لا فرق بين الحج وغيره
حيث وجدت الضرورة فكان ينبغي أن يقول الا ككرى حج فاليسير أي لانه لو وجب تحجيل
جميع الاجر في السفر البعيد كالحج ونحوه لضاعت أموال الناس عليهم بسبب هروب الجبالين
بالاجر والقول قول المكري إذا طلب التحجيل في المضمونة وطلب المكري الشروع وعدم
التحجيل بدليل قول المؤلف في اختلاف المتبايعين وبدئ المشتري (ص) والافياومة (ش) أي
والابان لم يكن الاجر معينا ولم يكن ثم شرط ولم تكن عادة فياومة بتقديم الماء ويجوز تقديم
الواو على الياء أي كلما استوفى منفعة يوم أو تمكن من استيفائها لزمه أجرته والمراد باليوم
القطعة المعينة من الزمن لا حقيقة اليوم كما يشعر به أول كلام الشارح وهذا عند المشاحة
وأما ان تراصيا على شيء فيعمل به (ص) وفسدت اذا انتفى عرف تحجيل المعين (ش) يعني أن
الاجارة التي فيها الاجر معين تفسد اذا انتفى عرف تحجيله بان يكون العرف فيه التأخير أولا
يوجد فيه عرف بتججيله والتأخير ولو لم يحله ومحل الفساد المد كورالأن بشرط التحجيل
أو بشرط الخلف في الدنانير والدرهم كما يأتي (ص) كع جعل لا بيع (ش) التشبيه في الفساد
والعنى أن الاجارة اذا وقعت مع الجعل في صفقة واحدة فانه تكون فاسدة لتنافر الاحكام
بينه ما لان الاجارة لا يجوز فيها الغرر وتلزم بالعقد ويجوز فيها الاجل ولا يجوز شي من ذلك في
الجعل اذا يلزم بالعقد ولا يجوز فيه ضرب الاجل وكذلك لا يجوز اجتماع بيع الايمان مع
الجعل في صفقة واحدة لانه المذكور بخلاف اجتماع الاجارة مع البيع في صفقة واحدة
فيجوز سواء كانت الاجارة في نفس المبيع كالأوباع له جلودا على أن يخترها البائع للمشتري
نعالا أو كانت الاجارة في غير المبيع كالأوباع له ثوب بادرهم معلومة على أن ينسج له ثوبا آخر وما
أشبه ذلك على المشهور وقوله لا مع بيع بشرط أن يشرع كما أشار اليه في السلم بقوله وان
اشتري المعمل منه واستأجره جاز ان شرع وبعبارة لا مع بيع ولو في نفس المبيع لكن
بشرط أن يعلم وجهه خروجه كالثوب على أن يحيطه أو الجلود على أن يخترها والقمح على أن

الخلف والصورة أو لم تكن حاضرة مجلس العقد فلا يصح دفعها أجره الا بشرط الخلف من المكري لان شرط الخلف يطحنه
يقوم مقام التحجيل كما اذا استأجره على شيء بالدرهم المعينة المطبوعة التي بيد فلان في الموضوع الفلاني بخلاف الحاضرة لا يتأتى فيها
ذلك بل ان كان العرف نقدها جازا فلا الا بشرط الخلف (قوله فانه تكون فاسدة) وكذا يفسد الجعل اذا لا يمكن أن يكون العقد الواحد
صحيحا في شيء وفاسدا في شيء آخر وقوله ولا يجوز شي من ذلك أراد لا يتحقق شيء من ذلك الخ (قوله على أن يخترها) أي بقدر معين وان لم
يعين بالكل (قوله على المشهور الخ) ومقابلته ما حكاه عبد الوهاب من المنع اذا كانت في غير المبيع فاذا كانت في المبيع فهو محل وفاق
فقوله في العبارة الآتية ولو في المبيع المناسب ولو في غير المبيع لانه محل الخلاف فتدبر (قوله بشرط أن يعلم وجهه خروجه) ويزاد وأن

يشمر عن العمل أو يضرب أجل الاجارة واعلم أن ماله غاية يكفي فيه تعيين العمل كالحياطة وما لا غاية له لا بد فيه من بيان الاجل كالرعي (قوله فإذا انتفى الامر ان) أي اللذان هما معرفة الخروج أو إمكان الاعادة (قوله كالزيتون على أن يعصره) ظاهر هذا أن الزيتون لا يعرف خروجه أصلاً وليس كذلك (قوله بغير شرط) أي من غير معرفة خروجه وإمكان اعادته زاد بعض الشراح قائلاً ومحل الصحة إذا ضرب بالاجارة أجلاً والافسك اجتماع البيع والجعل وظاهره ولو وقع تعيين الاجارة بالعمل (قوله بل هو أولى من الجلد) أي في أنه لا يجوز أن يدفع أجرة لسلخ (قوله أنه لا يجوز أن يستأجر على الذبح) ومثل ذلك في المنع دفع الجلد على الذبح أيضاً لوجود العلة وهي احتمال عدم خروجه سالم من القطع (قوله وأما ان استأجره على السلخ وحده) أي برأسها أو أكارعها والخاص أن الاستأجار على السلخ بالأكارع مثل الرأس في أنه ان كان قبل الذبح لا يجوز وبعده يجوز بخلاف (هـ) الاجارة بجلدها أو قطعة من لجها على سلخها لا يجوز سواء كان قبل الذبح أو بعده

يطحنه أو يمكن اعادته كالنحاس على أن يصنعه قد حافظا إذا انتفى الامر ان كالزيتون على أن يعصره فلا وان كانت الاجارة في غير نفس المبيع جازت بغير شرط (ص) وكلمة لسلخ ونحوه لطحان (ش) معطوف على كع جعل أي لا يجوز للشخص أن يستأجر شخصاً على سلخ شاة مثلاً بجلدها وهي اجارة فاسدة ولا فرق بين كون الشاة مذبوحة أو حية لأنه لا يستحق الجلد الا بعد تمام سلخه وقد ينقطع قبل الفراغ وقد يسلم ومثل الجلد اللحم بل هو أولى من الجلد كما أشار له تت وانما يقال ان اللحم دخل تحت الكف كما قاله ابن غازي لان الكف للتشبيه لا للتشليل لعطفه على قوله كع جعل واستظهر الخطاب أنه لا يجوز أن يستأجر على الذبح أو هو مع السلخ برأس الشاة أو بالأكارع لأنه لا يدري هل تصح ذكاتها أم لا وأما ان استأجره على السلخ وحده بعد الذبح فذلك جائز لأنه لا غرر فيه بعد ان نظره في نفسه ثم انه يجوز بيع جلود ونحو السباع على ظهورها بخلاف بيع جلود الغنم على ظهورها على المذهب وكذلك تكون الاجارة فاسدة اذا استأجره على طحن الخنطة بنحو التلجج هل بقدرها أو بصفتها فاشبهت الجزاف غير المرئي أما لو استأجره بكيل معلوم من الخالة بان يقول للطحان اطحنه ولك صاع من الخالة لجاز (ص) وجزء ثوب لتساج (ش) قال مالك في المدونة وان واجرته على ديبغ جلود أو علمها أو نسج ثوب على أن له نصفها اذا فرغ لم يجز قال ابن القاسم لأنه لا يدري كيف تخرج ولان مالك قال ما لا يجوز بيعه لا يجوز أن يستأجر به أصبح فان نزل ذلك فله أجر عمله والثوب والجلود لهما يريدان لم يجعل له النصف الا بعد الفراغ من العمل فعلى هذا ان فاتت الجلود بيد الصانع بعد الدبغ فله النصف بقيته يوم خرجت الجلود من الدباغ ولربما النصف الآخر وعليه أجرة المثل في دباغ الجميع يعني اذا فاتت الجلود بيد الصانع فانه يملك النصف الذي جعل له بقيته فيدفعها للمستأجر لان البيع فيه فاسد وقد فات فيغرم قيمته مدبوغاً وأما النصف الآخر فهو ملك لربه وعليه أجرة دبغه أيضاً ما لو جعل له النصف قبل الدبغ على أن يدبغها بمجموعة فأقامها بالدباغ فله نصفها بقيته يوم قبضها وله أجر عمله في نصفها للتجبر في نصف الدباغ يعني اذا دفع له قبل الدبغ على أن يدبغها بمجموعة فان ذلك لا يجوز واذا أقامها بالدباغ فيكون عليه قيمة النصف الذي هو أجره يوم القبض كما قال لان البيع فاسد وقد فات كما مر وأما النصف الآخر فهو لربه وعليه أجر عمله فيه واحترز المؤلف بجزء الثوب من جزء الغزل فانه يجوز ومعنى ذلك أن يقول له لئ من الغزل كذا نفعل فيه ما شئت في نظير نسجك وأما لو جعل له الآن على أن ينسجها

النصف الذي كان جعل له لانه لما فات عنده فقد ملكه فيدفع قيمته مدبوغاً لانه أخذ أجره الثاني وهو أن يملكه من الآن فيملكه بعد الفوات أن الصانع يغرم قيمة نصفه يوم قبضه غير مدبوغ ولا يأخذ أجر اعنسه لانه ملكه بقيته ويأخذ أجره النصف الثاني (قوله يوم خرجت الجلود) وكان الاصل أن تكون له قيمته يوم القبض الا أنه لم يجعل له النصف الا بعد الفراغ من العمل فكان القبض انما حصل حينئذ (قوله فأقامها بالدباغ) أي بتمام الدبغ أي فالدباغ مفقوت وأما الشروع فيه فهل هو فوات أم لا فيه خلاف كما يفيد ابن عرفة (قوله للتجبر في نصف الدباغ) علة لقوله بقيته أي انما حكمنا بالقيمة التي هي نتيجة الفساد للتجبر (قوله على أن يدبغها بمجموعة) وأما ان جعل له الجزء قبل الدبغ ولم يجز عليه في دبغه مع جزئه فيجوز فالاقسام ثلاثة وأما ان أطلق فالتظاهر أنه يجري فيه الخلاف الذي بين ابن القاسم وابن حبيب في المسئلة الاتية (قوله وأما ان جعل الخ) بقى ما لو أعطاه

النصف الذي كان جعل له لانه لما فات عنده فقد ملكه فيدفع قيمته مدبوغاً لانه أخذ أجره الثاني وهو أن يملكه من الآن فيملكه بعد الفوات أن الصانع يغرم قيمة نصفه يوم قبضه غير مدبوغ ولا يأخذ أجر اعنسه لانه ملكه بقيته ويأخذ أجره النصف الثاني (قوله يوم خرجت الجلود) وكان الاصل أن تكون له قيمته يوم القبض الا أنه لم يجعل له النصف الا بعد الفراغ من العمل فكان القبض انما حصل حينئذ (قوله فأقامها بالدباغ) أي بتمام الدبغ أي فالدباغ مفقوت وأما الشروع فيه فهل هو فوات أم لا فيه خلاف كما يفيد ابن عرفة (قوله للتجبر في نصف الدباغ) علة لقوله بقيته أي انما حكمنا بالقيمة التي هي نتيجة الفساد للتجبر (قوله على أن يدبغها بمجموعة) وأما ان جعل له الجزء قبل الدبغ ولم يجز عليه في دبغه مع جزئه فيجوز فالاقسام ثلاثة وأما ان أطلق فالتظاهر أنه يجري فيه الخلاف الذي بين ابن القاسم وابن حبيب في المسئلة الاتية (قوله وأما ان جعل الخ) بقى ما لو أعطاه

الغزل على جزء لم يبين هل من الغزل أو من الثوب فاصل ابن القاسم المنع وصدر به في الشامل وقال ابن حبيب يجوز (قوله وان من الآن) فان ملكه له بعد الفطام ومات قبل الفطام فصيبته من ربه ويرجع الاجرة عليه بالاجرة جميعها وان مات بعد الفطام فان ربه يرجع بنصف قيمته ويرجع الاجير بجميع الاجرة وان ملكه له قبل الفطام وهلك سواه هلك قبل الفطام أو بعده فان مصيبته منهما وتراجعان (قوله للتردد بين السلفية والثنية) حاصل ما يفيد كلام بهرام أن قول شارحنا سواء كان المنقود من ثياب أي فيما نحن فيه كالوجع له على الرضاع دراهم واشترط نقدها وان كان خروجاً من ثياب أي في نفسه فانه اذا كان دراهم مثلاً واشترط نقدها يؤدي للتردد بين السلفية والثنية وقوله أو مقوماً كما اذا (٦) جعل له نصف الحيوان الصغير (قوله اذا لا يدري ما الذي يأخذه) أي هل المقوم

مجتمعة ويقطع بعد ذلك ما يخصه فانه لا يجوز (ص) أو رضيع وان من الآن (ش) عطف على ثوب أي وكذلك تكون الاجارة فاسدة ان استأجره على ارضاع حيوان صغير صامت أو ناطق بجزء منه ولو قبض ذلك الجزء من الآن لان الصبي قد يتعذر رضاعه بموت أو غيره ولا يلزم به خلفه فصير نقد الاجرة فيه كالنقد في الامور المحتملة بشرط كما قاله الشارح أي والنقد في الامور المحتملة تمتنع سواء كان المنقود من ثياب أو مقوماً بالاول فله تردد بين السلفية والثنية وأما الثاني فلغيره اذا لا يدري ما الذي يأخذه ويدل ما يأتي في قوله وكرا دابة الى شهر وفي قوله وكسبه نصف الخ وفي كلام الزرقاني نظر انظره في الكبير (ص) وبما سقط أو خرج في نفوس زيتون أو عصره (ش) يعني وكذلك تكون الاجارة فاسدة اذا قال له انفض زيتوني فما سقط فلك نصفه أو ربعه وما أشبه ذلك من الاجزاء وعلّة الفساد الغرر للجهل في قدر ما يسقط فهو جهل في الحكم أو ما قال له انفض زيتوني كاه و لك نصفه مثلاً فانه جائز وكذلك تجوز الاجارة اذا قال له القط زيتوني وما لقط فلك نصفه أو ربعه فانه جائز وكذلك تجوز الاجارة اذا قال له احصد زرعاً وما حصدت فلك نصفه فلو قال له احصد زرعاً وادرسه و لك نصفه لم يجز كما يأتي لانه استأجره بنصف ما يخرج من الحب فهو لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج ولا ذلك لو بعته زرعاً جزافاً قد يدس على أن عليك حصاده ودرسه لم يجز لانه اشترى حياجزاً فلم يعاين جلته اه وكذلك لا تجوز الاجارة اذا قال له اعصر زيتوني وما عصرت فلك نصفه مثلاً وعلّة الفساد الجهل بصفة الخارج فهو جهل بالكيف وبالحكم أيضاً فقوله في نفوس زيتون راجع لقوله وبما سقط وقوله أو عصره راجع لقوله أو خرج وقوله وبما سقط الخ على حذف مضاف يرشده السامع لان الكلام في الاجارة وهي لا بد أن يبقى فيها شيء للمستأجر أي وجزء ما سقط أو بجزء ما خرج وبعبارة الواو عاطفة لشيء محذوف على قوله وفسد الخ أي وفسد اذا استأجره بما سقط أي بجزء فهو من عطف الجهل ويجوز أن يكون قوله وبما سقط عطفاً على معنى ان اتقى عرف تجميل المعين أي وفسد بانتهاء عرف تجميل المعين ويجزء ما سقط (ص) كاحصد وادرس و لك نصفه (ش) أي وكذلك تكون الاجارة فاسدة اذا قال له احصد زرعاً وادرسه و لك نصفه مثلاً وعلّة الفساد ما مر ومثله ادرسه و لك نصفه قال سحنون ولو قال احصده كله وادرسه وصفه و لك نصفه فهل بعد حصاده فضاء له من ربه وللأجير أجر مثله لفساد الاجارة (ص) وكراء الارض بطعام أو بما تنبت (ش) هذا عطف على مع جعل والمعنى أن أرض الزراعة لا يجوز كراؤها بالطعام على المشهور سواء كان الطعام تنبته الارض كالقمح ونحوه أو لا كالبن لانه يؤدي الى بيع الطعام بالطعام الى أجل وكذلك

أو قيمته (قوله وكرا دابة الى شهر) أي يجوز ان لم ينقد (قوله وفي كلام الزرقاني نظر) أي وذلك لانه جعل مفاد بهرام هذه العلة أعني التردد بين السلفية والثنية واعترض عليه بان هذه لا تجرى في مسئلتنا هذه لان الرضيع مقوم وانما كان فيه نظر لان الشارح يفيد الامرين وعلّة مسئلتنا الغرر (قوله انفض زيتوني) محل الفساد اذا قال له انفض بـ ذلك وأما بالعصا فيجوز هكذا قد بان العطار واستبعده أبو الحسن بان الفرض باليد غير معناد أي فالنقص بالعصا مردد المنع بناء على استبعاد القيد (قوله فانه جائز) أي لانه من مقدوره (قوله كما يأتي) أي في قوله كاحصد وادرس فالفساد عند اجتماعهما (قوله اعصر زيتوني وما عصرت) أي ومثله اعصره و لك نصفه (قوله فهو جهل بالحكم) أي بجهل بالحكم أيضاً أي و بجهل بالحكم أيضاً (قوله احصد زرعاً وادرسه الخ) وكذا لا يجوز ادرس زرعاً هذا وما درست فلك نصفه لما فيه من بيع الخطة مثلاً في سنبلها وتبناها على غير كمال ثم لا يخفى أن قول

الشارح احصد زرعاً وادرسه هي الآية في قول المصنف كاحصد وادرس (قوله ومثله ادرسه الخ) أي فانه فاسد لا يجوز بخلاف احصده فقط فان ذلك جائز عب (قوله على المشهور) ومقابلته يكرى بكل شيء وهو قول الاصيلي وغيره من أهل المذهب ومحل الفساد اذا أمكن كراؤها بنعيم أو ما لو تعد ذلك لانه من زرعها فيجوز وكذا أرض الملاحاة والطرائف فيجوز كراؤها بالطعام (قوله كالبن) أي والحيوان الذي لا يراد باللحم كخصي المعز وكالسمك والطير والضأن فهذه لا يجوز كراء الارض بها ولا يجوز أخذها عن دراهم أو كريت الارض بها بخلاف ما يراد للقيمة فيجوز كراؤها بها وأخذها عن دراهم أو كريت الارض بها (قوله لانه يؤدي لبيع الطعام بالطعام) فقد باع الطعام الذي يدفعه كراءاً بالطعام الذي يخرج منها وقوله ونحوه أي نحو القطن أي كالسكان والزعفران

لا يجوز كراؤها بما تنبت به سواء كان طعاماً أو غيره كالقطن ونحوه وعلّة الفساد المزبنة
 وأما أرض غير الزراعة كاللدور والخوانيت فانه يجوز كراؤها بالطعام اجماعاً ولا بأس بكراء
 أرض الزراعة بالماء ولو ما زمرم ولا يجوز كراؤها بشجر فيه ثم ويجوز بيع الأرض بالطعام
 وهو مفهوم قوله كراء (ص) الا خشب (ش) أي الا أن يكون ما تنبت به الأرض مما يطول مكثه
 فيها حتى يعد كأنه أجنبي منها كخشب وعود الهندى وصندل وما أشبه ذلك فانه جائز كراؤها به
 والصندل هو الذي يصنع منه الطيب ويجوز كراؤها بما تنبت به ولا يستتبه الناس كالذهب
 والفضة والرصاص والنجاس والخشيش والخلفاء (ص) وحمل طعام لبلد بنصفه الا أن يقبضه
 الآن (ش) بالجر عطف على مدخول المكاف في قوله كع جعل أي أن الاجارة تقسّد فيما اذا
 استأجره على حمل طعام ونحوه لبلد كذا بنصفه مثلاً الا أن يقبض الجزء المستأجر به الآن
 وعلّة المنع لانه معين يتأخر قبضه ومعنى قوله الا أن يقبضه الا أن أي الا أن يشترط قبضه وان لم
 يقبضه بالفعل وكان العرف تأخيره ومثّل اشتراط القبض ما اذا جرى العرف بتججيله وعجله
 لأن هذه المسئلة من جملة الاجارة بعين فيجري فيها تفصيلها وحينئذ يقال ان وقعت هذه
 الاجارة المذكورة والعرف التججيل فلا بد من التججيل كما مر والافسد العقد وحيث قلنا لا بد من التججيل
 التأخير أولاً لعرف لهم فلا بد من اشتراط التججيل والافسد العقد وحيث قلنا لا بد من التججيل
 فينبغي أن يغتفر هذا التأخير اليسير كاليومين والثلاثة اذا نقرر رهذا فان حمل كلام المؤلف
 هنا على ما اذا كان العرف في التججيل فبقوله الا أن يقبضه الا أن على ظاهره وان حمل على ما اذا
 كان العرف التأخير أولاً لعرف لهم فلا بد من حمل قوله الا أن يقبضه الا أن على أن الغرض منه
 الا أن يشترط قبضه اذا القبض مع عدم الاشتراط غير كاف (ص) وكان خطمه اليوم بكذا والا
 فبكذا (ش) يعني وكذلك تكون الاجارة فاسدة اذا استأجره على خياطة ثوب مثلاً على أنه
 ان خاطه اليوم فله درهم وان لم يخطه في هذا اليوم فله نصف درهم وعلّة الفساد الجهل بقدر
 الاجرفان وقع وخاطه فله أجر مثله سواء زاد على التسمية أو نقص عنها فقوله وكان خطمه عطف
 على قوله كع جعل (ص) واعمل على دابتي فاحصل فلك نصفه (ش) عطف على قوله كع جعل
 أي وكذلك تكون الاجارة فاسدة اذا قال له اعمل على دابتي أو اعمل لي دابتي أو على سفينتي
 أو قال له اعمل في جاني أو في داري وما أشبه ذلك فاحصل من ثمن أو أجره فلك نصفه وعلّة
 الفساد الجهل بقدر الاجرة وسواء عمل عليها بنفسه أو أكرها لمن عمل عليها وقوله فاحصل
 أدخل الفاء فيه ليكون ما بعدها جواب شرط مقدراً أي واذا علمت فاحصل (ص) وهو لا مامل
 وعليه أجرتها (ش) يعني أن ما حصل من العمل على الدابة أو السفينة أو في الحمام أو في الدار
 فهو للعامل وعليه لرب الأرض ومأمعها أجره مثلها بالغة ما بلغت وكأنها كثرى ذلك كراء فاسداً
 ابن يونس ولو عمل ولم يجده شيئاً كان مطالباً بالكراء لانه متعلق بذمته وقال ابن حبيب ان عاقبه
 عن العمل عائق وعرف ذلك بأمر معروف فلا شيء عليه اذ لم يكرها بشئ مضمون عليه (ص)
 عكس لتكرها (ش) العكس باعتبار أن ما حصل من كراء الدابة وما معها يكون للمالك وعليه
 للعامل أجره مثله بالغة ما بلغت لأنه أجر نفسه اجارة فاسدة وليس المراد بالعكس العكس في
 الحكم لان الحكم فيها الفساد كالاولى ولو قال له أكرها فعمل عليها فيكون ما حصل للعامل
 وعليه أجرتها وان قال له اعمل عليها فأكرها فقال ابن القاسم ما كريت به لا جبر ولربها أجره
 المثل وقال في كتاب الشفعة ما كريت به لربها لان ضمان منافعها منه بخلاف البيع الفاسد
 وكلام المؤلف فيما اذا لم يطلع على ذلك الا بعد العمل والافسخ (ص) وكبيعه نصفاً بان يبيع
 نصفاً بالبلد ان أجلاً ولم يكن الثمن مثلياً (ش) عطف على قوله كع جعل والمعنى أن من باع

فليس ذلك بطعام فالمنع اذا كريت
 للزراعة وأما لو كريت أرض
 الزراعة للبناء فانه يجوز كراؤها
 بذلك كاللدور فانه يجوز كراؤها
 بذلك (قوله الا خشب) وأدخلت
 السكاف الخشيش والخلفاء ونحوهما
 مما ينبت بنفسه ولو استتبت (قوله
 كأنه أجنبي منها) الظاهر أن هذا
 ينتج كأنه جزء منها الا أن يقال لما
 كان يطول مكثه فيها ولا يستزاع
 للانتفاع بها عد كأنه أجنبي منها
 بخلاف ما لا يطول مما ينزع للانتفاع
 بعد كجزء منها (قوله وحمل طعام
 لبلد بنصفه الخ) واذا نزل وحمله
 الى البلد المشترط فان الطعام يكون
 لربه وعليه أجره جله كله أي أجره
 المثل ابن يونس وهو الصواب
 (قوله وكان خطمه الخ) والمنع
 حيث كان على الالتزام ولولا أحدهما
 فان كان على الخيار لكان جاز (قوله
 واعمل على دابتي) أي ولم يقيّد
 باحتطاب ولا غيره فان قيد العمل
 بالاحتطاب جاز بل كلام المصنفه
 ما اذا قال أكرها فعمل عليها (قوله
 فاحصل من ثمن أو أجره) أي
 ما يحصل على الدابة من حطب
 مثلاً وقوله أو أجره كافي الذي قال له
 اعمل في حمام (قوله عكس لتكرها)
 أي وموضوع المصنف انه
 قال له خذها لتكرها أو أكرها
 كما يفيد قول الشارح وأما لو قال له
 أكرها فعمل عليها ففسد ذكره
 الشارح (قوله فقال ابن القاسم
 ما كريت به لا جبر) هذا تقدم
 للشارح في قوله أو أكرها الخ (قوله
 ما كريت به لربها) أي وعليه
 أجرها فهد ما قولان مرجحان

واقترع ثلث على الاول فنفيد ترجمه (قوله من غير زيادة) حاصله انه باع له نصفه وجعل ثمنه سمسرة في النصف الثاني وقوله ما يصلح أن يكون اجارة أى فيقول له أجزتك على كذا فيكون العقد لازم وقوله أو جعله أى بأن يقول له جعلتك على كذا فيكون العقد غير لازم (قوله أن يضر بالبيع النصف الثاني أجلا) (٨) أى وان لم يكن الاجل قريبا يجوز تأخير المعين اليه كاليوم واليومين والثلاثة كما

في الذخيرة عن المدونة خلافا لابي الحسن (قوله يبيع معين يتأخر قبضه) وذلك لان قبضه يتوقف على الشروع في السمسرة ولا يشترع فيها الا بعد أن يصل للبلد وقوله لا يقبضه الا الى أجل بعيد لما تقدم أن قبضه متوقف على الشروع في السمسرة وقوله لانه ممكن من قبضه أى بالسمسرة (قوله وينبغي اذا كان قريبا جدا) أى كالثلاثة الايام (قوله لانه يرتحصة ذلك) أى حصة ما بقى من الاجل ووجهه أنه انما أخذ جميع النصف على أنه يسمسره عليه جميع الاجل فاذا بيع قبل تمامه لا يستحق جميع الاجرة وانما يستحق بحسب ما ذهب من الاجل ويصير مسلفا لما يخص بقية الاجل فان قلت انه اذا كان مقوما وباع في أول الاجل يرد ما قبل البقية فما الفرق قلت الفرق ان الغيبة على المثل تعد مسلفا بخلاف المقوم (قوله فهو مساو الخ) لان المراد بثن العمل هو النصف الذي اشتراه فصح دعوى المشاركة (قوله هو بعض السلعة المعقود عليها) حاصله أنه باع له النصف بدينار والسمسرة في النصف الثاني فصدوق البعض هو نصف ذلك النصف الواقع في مقابلة السمسرة والنصف الثاني من ذلك النصف واقع في مقابلة الدينار وقوله أن يكون كله أى المبيع كله الواقع في مقابلة السمسرة والدينار (قوله وجاز

من رجل نصف ثوب أو عبد مثلا بدينار على أن يبيع له النصف الآخر أى جعل النصف المبيع للسمسار مجموع الدينار وسمسرة على بيع النصف الآخر فانها فاسدة فالبايع في قوله بان يبيع نصفه على ويحتمل أن تكون الباءاء العوض أى بأن يبيع له نصف عبد مثلا على سمسرة في بيع النصف الآخر فقط من غير زيادة وعليه حمله الشارح ونحوه للشيخ القناني وهو المتبادر من كلام المؤلف لان الاصل في الباء في نحو بيعته بكذا أن تكون داخله على العوض نحو بيعته بدرهم مع أنه ليس هنا يبيع حينئذ وانما هنا ما يصلح أن يكون اجارة فقط أو جعله وكلام المؤلف لا يصلح حمله على هذا الا بشرط في الجواز ضرب الاجل مع أنه يصح العقد على حمل الشارح وان لم يضرب الاجل سواء كانت جعله وهو ظاهر أو اجارة لان التعيين بالعمل فيها كاف كالتمعين بالزمن لا يقال شيئا في ما يفيد أن التعيين بالعمل لا يكفي هنا لانا نقول ما سيأتى من أن التعيين بالعمل لا يكفي محله حيث انضم للاجارة بيع كافي للجل الاول لان فيه بيعا واجارة ان ضرب بالذلك أجلا أو مع جعله ان لم يضرب بالذلك أجلا ولا يصلح جل كلام المؤلف الا عليه لقوله ان أجلا وبعبارة وعلة المنع بيع معين يتأخر قبضه ولا يجوز الا بشرط ثلاثة الاول أن يكون محل البيع بالبلد الذي هما به الثاني أن يضر بالبيع النصف الثاني أجلا الثالث أن لا يكون المبيع مثليا فاشترط البلد ليسلم من بيع معين يتأخر قبضه الى تلك البلد قال أبو اسحق لانه اشترى شيئا بعينه لا يقبضه الا الى أجل بعيد وهو بلوغه للبلد لانه اذا وقع على شرط أن يبيع في بلد العقد فيجوز لا تفتاء العلة المذكورة لانه ممكن من قبض نصيبه من الآن الشيخ أبو الحسن ومعنى قوله ببلد آخر أى لا يجوز تأخير المعين الى مثله وينبغي اذا كان قريبا جدا أن يجوز لانه كالبلد الواحد انتهى واشترط الاجل ليكون اجارة وهي تجامع البيع واذا لم يشترط الاجل فتكون جعله وهي لا تجامع البيع واشترط كون المبيع غير مثلي لئلا يكون تارة مسلفا باع في نصف الاجل لانه يرتحصة ذلك وتارة ثمانا باع في آخر الاجل أو مضى الاجل ولم يبيع وعبارة الطحيني والعلة في كون الثمن غير مثلي لانه ان كان مثليا فقد قبض اجارته وهي مما لا يعرف بعينه وقد يبيع في نصف الاجل فيرد حصة ذلك فتصير اجارة وسلفا انتهى ويفهم من التعليل أنه اذا شرط عليه ان باع في نصف الاجل لا يرد باقي الاجر بل يتركه له أو يأته بطعام آخر يبيعه فانه يجوز وقد ذكر في الذخيرة هذا الثاني وقوله ولم يكن الثمن مثليا أى عن العمل الذي هو السمسرة على بيع النصف الآخر وحينئذ فهو مساو للتعبير بالثمن أو بالمبيع والحلى والغزل من المقوم كافي باب الغصب كما استظهره بعض وبعبارة الثمن هو بعض السلعة المعقود عليها أى اذا كان نصف المبيع مثليا تضمن ذلك أن يكون كله مثليا (عن) وجاز بنصف ما يحتطب عليها (ش) هذا شروع في الكلام على المواضع التي تجوز في الاجارة والمعنى انه يجوز للانسان أن يؤجر دابته أو سفينة لمن يحتطب عليها أو يستحق وله نصف ذلك لان الاجرة هنا معلومة بخلاف ما مر من قوله واعمل الخ ولا فرق بين أن يكون له ذنق له ولا خرم مثله أو له ذنق له ولا خرم مثله أو له ذنق له ولا خرم مثله ذلك كل ذلك جائز وقوله عليها أى على الدابة المعلومة من السياق اذا كان ما يحتطب عليها

بنصف الخ) الجواز مقدم بقيد أن أحدهما أن يعلم ما يحتطب عليها يعرف أو غيره ثانيهما أن لا يزيد على الصيغة معلوما المذكورة ولا تأخذ نصف الا بعد بيعه مجتمعا أو بعد ذنقه مجتمعا كذا فيتمتع أى وحاز اجارة دابة لمن يحتطب عليها بنصف وفي بعض النسخ يجوزها وعليه فالضمير في جاز لكرامه اذ اذبه العقد وقوله نصف بدل من الضمير المستتر ولا يحتاج لربط لكن بقي أن يحط الحكم بالبدل ولا يصح تعليق الحكم بالنصف اعني على الفعل (قوله المعلومة من السياق) كيف هذا مع قول المصنف واعمل

على دابق الخ الآن يقال انه لما انتقل لما بعد هامن غير المتعلق به بأبطل مرجع الضمير لها فاحتاج الى أن يقول المعلومة من السياق ولعل الوجه أن يقول المعلومة من المعنى لأن من المعلوم أن الاحتطاب انما يكون على الدابة (قوله السفينة) بشرط أن يعين ما يحتمل عليها من بلسم معينة لا غير معين من بلسم غير معينة كنصف ما يحتمل عليها مطلقا في السنة فممنع الاضرورة كان يكون لا يكرى الاعلى هذا الوجه (قوله وهو أبين) ولعل وجه الابنية أنها دابة معينة فلم يتعلق العقد الابهام فاذا تلفت أنفسحت تلك العقدة (قوله وصاع دقيق منه) أي أو من غيره (قوله اذا كان لا يختلف خروج الدقيق) أي يعلم عدم (٩) الاختلاف أو يشك وهذا في الدقيق أو يعلم فقط في الزيتون لأن يشك فالمسائل ثلاث

معلوما بالعرف أو بغيره واحترز بقوله ما يحتطب عليها من نصف ثمن ما يحتطب عليها فانه لا يجوز لقوة العرف فيه ومثل الدابة السفينة والشبكة فلو تلفت الدابة بعد أن أخذ العامل نفلته فيما اذا قال اعمل عليها اليوم لك وغدا لي فلربها أن يأتيه بأخرى يعمل له عليها وقيل له كراؤها وهذا قول ابن القاسم في العتبية وهو أبين وان مات بعد أن أخذ رب المال نفلته فيما اذا عكس في المثال فللعامل على ربها أجره المثل وليس له أن يكلفه أن يأتي بدابة أخرى (ص) وصاع دقيق منه أو من زيت لم يختلف (ش) يعني وكذلك تجوز الاجارة لرجل على طحن خنطة معلومة وله من دقيقها صاع اذا كان لا يختلف خروج الدقيق وكذلك يجوز لك أن تستأجر رجلا على عصر زيتونك بفسط من زيتيه اذا كان لا يختلف خروج الزيت فقوله لم يختلف يرجع لهما وان اختلف خروج ما ذكر لم يجوز ذلك حتى يطحن أو يعصر الا أن يخبر كذا كره المؤلف في باب البيع وفي عبارة أنه اذا اختلف خروج ما ذكر لم يجوز ولا يتأق فيه المقييد الذي في البيع وهو الخيار لان العمل هنا قد حصل فلا يمكن فسخ الاجارة اذا لم يجده جيدا (ص) واستتجار المالك منه (ش) يعني أن من أجر عبده أو دابته مثلا لشخص فانه يجوز للمالك أن يستأجر تلك العين المستأجرة من استأجرها بمثل الاجرة أو أقل أو أكثر فالمصدر مضاف الى فاعله قال حاولوا وظاهره سواء كان استتجاره بخنس الاجر الاول أم لا سواء كان الاجل الى الاجل الاول أو أقل أو أكثر ولكن ينبغي أن يمنع هنا ما يمنع في بيعوع الآجال ويجوز هنا ما يجوز هناك لان الاجارة بيع منافع حكمها كالبيع فاذا كثرت الدار شهر بعشرة في ذمته الى مضي ذلك الشهر ثم ان المالك كترها منه بثمانية نقدا أو الى أجل دون الاجل فانه يمنع لدفع قليل عاد اليه كثير (ص) وتعليمه بعمله سنة من أخذه (ش) يعني أنه يجوز لك أن تدفع غلامك الى من يعلمه الصنعة القلانية بخدمة سنة من يوم أخذه وبعبارة أي وجاز الاستتجار على تعليمه بعمله سنة والظاهر أن هذا لا يختص بعقل وقوله سنة قيد في العمل وأما التعليم فهو مطلق ولا مفهوم لسنة وقوله من أخذه مستأنف وكأن قائلا قال له وابتداء السنة من ماذا فقال من أخذه أي والسنة محسوبة من يوم أخذه قال عبد الحق في نكتته عن بعض شيوخه ان مات العبد في نصف السنة فان كانت قيمة تعليمه في النصف الاول من ثلثي قيمة تعليمه في النصف الثاني وقيمة عمله في النصف الاول نصف قيمة عمله في النصف الثاني رجع على ربه بثلاث قيمة تعليمه انتهى ببيان ذلك والحال ما ذكر أن المعلم وجب له على ولي الصغير ثلثا أجره المثل ووجب للصبي على المعلم ثلث أجره المثل فيكمل للمعلم ما بقى له وهو ثلث الكلمة الثلاثين تأمل (ص) واحده هذا أول نصفه (ش) أي وكذلك تجوز الاجارة اذا قال له احصد هذا الزرع ولك نصفه أو القط هذا الزيتون ولك نصفه أو القط نصفه ولك نصف ما لقطت أو جذا فخلني هذا أولك نصفه أو واجنه ولك نصفه

علم عدم الاختلاف فيهما فالجواز الاختلاف فلا خلاف في عدم الجواز شك فانه يحتمل الدقيق على عدم الاختلاف وفي الزيت على الاختلاف (قوله وفي عبارة) هذه العبارة ردلت في قلمها الخاصل أن معنى التي قبلها أن العقد لا يجوز الآن يقطع الطحن أو العصر فيقع العقد أو يقع العقد في أول الامر على شرط الخيار اذا طحن ولم يأت على الصفة فيرد أن يقال لا يعقل وقوع العقد بعد الطحن ولا يعقل شرط الخيار لانه اذا طحنه ولم يجده على الصفة يفسخ العقد وهذا الثاني ذكره الشارح ولم يذكر الاول ولكن يدفع الاول بان المراد حتى يطحن البعض أو يعصر البعض فتدبر وقوله من أخذه أي لامن حين العقد ولعل هذا حال الاطلاق وأما اذا عين المتعاقدان في مبدا مدتهما أمدا فانه يعمل به (قوله فان كانت قيمة تعليمه الخ) مثالا قيمة تعليمه في السنة بتمامها اشاعشرو كذا قيمة عمله ومن المعلوم أن تعليمه في النصف الاول صعب وعمله قليل فاذا مات في أثناء السنة فوجدنا قيمة تعليمه في النصف الاول ثمانية وقيمة عمله أربعة فقد وصل

(٣ - خرشي سابع) المعلم ثلث أجره السنة والمعلم يستحق ثلثها ثمانية فيرجع على أبي الطفل بأربعة وقوله ثلثا أجره المثل أراد ثلثا قيمة التعليم وقوله ثلث أجره المثل أراد ثلث قيمة التعليم والافهم مشكل لان الاجارة صحيحة والنظر لاجرة المثل يقضى بفسادها وليس كذلك وحاصل ما في المقام أنه اذا مات في نصف السنة فالاحوال ثلاثة تساوى العمل والتعليم وهو ظاهر وتارة يزيد العمل على التعليم فلا يرجوع لابي الصبي على المعلم وتارة يزيد التعليم فالامر ظاهر والمراد بخدمة الولد في كلام الشارح أي الخدمة في الصنعة التي أراد تعليمها

(قوله وهي اجارة لازمة) انما شبه على أن هذه اجارة لازمة دون غيرها مما سبق ودون ما بعده فانه ليس يلزم لانه من باب الجعالة لا الاجارة (قوله والدراس والتذرية عليهم) فلو شرط في الزرع قسمه قتال يجوز لانه خطر ويدخله التقاضل (قوله لانه جعل الخ) انما كان من باب الجعالة لعدم تعيين قدر الذي يحصده بخلاف ما تقدم في قوله احصده هذا المشار اليه معين وانما ذكره المصنف هنا في باب الاجارة وان كان محله باب الجعالة لانه لما كان يأخذ بحساب كل ما حصده شبه الاجارة بقي أن من أفراد الجعالة ما اذا قال له انفضه كله وهذا كان من باب الاجارة مثله احصده ولعله لما لم يكن من مقدوره جعل من باب الجعالة لانه حينئذ يكون فيه غرر أو ما لو قال له احصده أو ذر أو ادرس فقط فالمنع في صورتين (١٠) ولعل الفرق خفة الغرر في احصده فقط دون الصورتين ووجه شدة الغرر في

كل ذلك جائز وهي اجارة لازمة والدراس والتذرية عليهم (ص) وما حصدت فلك نصفه (ش) يعني أنه اذا قال له ما حصدت من زرعى هذا فلك نصفه فانه جائز وهو غير لازم فله الترك متى شاء لانه جعل وكذلك اذا قال له ما لقط فلك نصفه أو ما حنيت فلك نصفه أو انفضه كله ولك نصفه بخلاف ما نفقت أو حركت أو ذريت أو عصرت فلك نصفه والفرق أن الحصد وما معه من مقدوره بخلاف النفذ والعصر والتحرير ومحل المنع في النفذ اذا كان باليد وأما اذا قال له ما نفقت بالعصا فلك نصفه فهو جائز كقوله وما حصدت فلك نصفه على ما قاله ابن العطار (ص) واجارة دابة لكذا على ان استغنى فيها حساب (ش) عطف على فاعل جاز أى وكذلك تجوز الاجارة اذا قال المكتري للمكترى أنا آخذ دابتك الى المدينة مثلاً لا بدنيار وان وجدت حاجتي في أثناء الطريق رجعت وحاسبتك بنسبة ما سرت عليها اذ لم ينقذه الاجرة والا فلا لتردها بين السليفة والثمنية فلو قال له آخذها الى المدينة بدنيار وأما بلغت من الارض بعد ذلك فحسابه لم يجز للغرر بالمسافة ولا مفهوم لدابة بل السفينة والدار كذلك والظاهر أنه يصدق أنه استغنى عنها في الموضع الفلاني لو نازعها بها وقال له لم تستغن أصلاً أو استغنيت في الموضع الفلاني لموضع آخر بعيد لانه أمين وقوله فيها أى في المسافة المدلول عليها بقوله لكذا اذ هو غاية حذف مبدءها للدلالة عليه بالغاية اذ هي تستلزم المبدء وهو من موضع العقد فلم يلزم عود الضمير على غيره مذكور (ص) واستجاره مؤجر (ش) المصدر مضاف الى مفعوله ومؤجر بفتح الجيم وهو أعم مما قبله والمعنى أن العين المستأجرة دابة أو عبداً أو غير ذلك يجوز اجارتها لمن استأجرها أو غيره مدة تلي مدة التواجر وفيه تكرار مع قوله وأرض سنين لذى شجر به سنين مستقبلة وان غيرك لازرع بها بل هو أتم مما هنا (ص) أو مستثنى منفعة (ش) كان يبيع شماً ويسمى منفعة مدة معينة تبقى فيها الرقبة غالباً فالمشتري أن يواجرها مدة بعد المدة المستثناة ليقبضها المستأجر بعدها والمدة المستثناة صرح المؤلف بأنها عام في الدار وسنون في الارض وصرح في الدابة بجواز استثناء ثلاثة أيام لاجعة وكره المتوسط ثمان قوله واستجاره مؤجر عطف على فاعل جاز وقوله أو مستثنى عطف على مؤجر وقوله منفعة هو مرفوع على أنه نائب الفاعل بمسئتي اذ هو اسم مفعول (ص) والنقد فيه ان لم يتغير غالباً (ش) الضمير المحرور بالحرف يرجع للشيء المستأجر وللشيء المبيع المستثنى منفعة ولم يقل فيهما بضمير التثنية لان العطف بأوفق جواز المطابقة وعدمها والمعنى أنه يجوز النقد فيما ذكر اذا كان لا يتغير في الغالب قبل تسليمه لمن استأجره أو لمن اشتراه أى بان كانت الرقبة يؤمن بقاؤها

ادرسه أن الدراسات لا يوقف له على حد لانه ليس من مقدوره ويختلف (قوله اذ لم ينقذه الاجرة) أى فيضر النقد ولو تطوعا ببناء على أن الملة انه كراء بخياره كذا جزم بعض أشباه عجب والذي يفيد الشيخ عبد الرحمن أن المضر النقد بشرط ومثله شرط النقد (قوله وأما بلغت الخ) فلو قال له وما بلغت الى البلد الفلانية فحسابه لجاز (قوله اذ هو غاية) أى غاية مسافة وقوله حذف مبدءها أى المسافة (قوله وهو من موضع) المناسب حذف من (قوله بفتح الجيم) وعلى كسرهما يصير مكرراً مع قوله فيما سيأتى واستجار المالك منه وهذا ما لم تكن الارض محتمكة واستأجرها شخص فليس لمستهكها أن يكرهه الغير مكرهها مدة تلي المدة الاولى لما سيأتى عن الناصر عند قول المصنف وبيع دار لتقبض من أن المستحق للارض المحتمكة لا يجوز له أن يخرج المكتري وهو صاحب الخلق والحاصل أنه لا يجوز للمستحق أو الناظر أن يكرى الارض

لغير صاحب البناء حيث وقعت الاجارة ابتداءً أجرة المثل كما سيأتى (قوله وهو أعم) لانه

وعدم شامل للدابة وغيرها (قوله وفيه تكرار) ووجه كونه تكراراً أن المؤجر المذكور هنا شامل لما اذا كان أرضاً أو غيرها لكن المكرر انما هو الثاني لا الاول (قوله وأرض سنين) حاصله أن أرضاً أكثر في السنين الماضية لذى شجر بها فيجوز كراؤها سنين مستقبلة لمن أكثرها في السنين الماضية ولغيره (قوله بل هو أتم مما هنا) ولعل وجه الاتية من حيث بيان أن محل الجواز اذا كان لذى شجر لازى زرع (قوله وسنون في الارض) أى عشرة كما يأتى للمؤلف صريحاً (قوله وصرح في الدابة) والعبد كالدابة على ما عليه ابن الحاجب (قوله أول من اشتراه) المناسب أن يقول قبل تسليمه لمن استأجره مؤجره أو قبل تسليمه للمشتري أى بان كانت الرقبة يؤمن بقاؤها

والحاصل أن عجم جعله شرطاً في جواز اجارته أي أن شرط جواز اجارة كل من المؤجر والمستأجر أن يمتد إلى مدة التواجر الأول وتلي مدة الاستثناء أن لا يتغير كل منهما في مدة الاجارة الاولى ومدة الاستثناء غالباً وهذا صادق بما يغلب على الظن بقاؤه بحالهما فيهما وفيما سأتى فيه احتمال بقاءه وتغيره والاول يجوز فيه العقد والنقد والثاني لا يجوز النقد واختلاف هل يجوز العقد أم لا وهذا جعله شرطاً في النقد وهو مشكل بالنسبة لما يحتمل بقاءه وتغيره على السواء فإنه في هذه لا يجوز النقد فيه باتفاق انتهى وشارحنا رحمه الله لما جعله شرطاً في النقد احتاج إلى أن يقيده بقوله أي بأن كانت الرقبة يؤمن بقاءها وعدم تغيرها فلم يجعل المصنف على ظاهره الشامل لصورة التساوي (قوله ولم يجوز ذلك في الحيوان الا في المدة القصيرة كعشرة أيام) هذا في الحيوان الرقيق لا في دابة الانتفاع بها ركو بأوجها أو علافان هذا سأتى في قول المصنف وركوبها الثلاث (١١) لاجعة وركه المتوسط الخ (قوله وان لم يسم ما يخص كل سنة) فلو كانت سنة تخالف

سنة أو شهرًا كذلك كدور مكة وحصل مانع فان شرط الرجوع للتقويم جاز اتفقا والقول بالتسمية فسد اتفقا وأوسكتارجعا للقيمة عند ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة والتسمية لغو ويقضى بالقيمة ومالك العقد فاسد انظر تحت وقوله فسد اتفقا معناه ما لم توافق التسمية القيمة فان وافقتها صح الرجوع لها لان الرجوع للقيمة ضمنا (قوله لم يجبر بانيه على ذلك) وأما لو أراد رب الارض أن يدفع للمستأجر قيمة بنائه منقوضا ويبقيه مسجداً فان كان على الابد جبر المستأجر على القبول والا فلا يجبر على ذلك كما لو أراد أن يبقيه للانتفاع به لخزن ونحوه وحينئذ فقول شارحنالم يجبر بانيه على ذلك معناه اذا لم يدفع صاحب الارض قيمة الانقاض أو أراد دفع قيمة الانقاض ولم يبقه مسجداً أو أبقاه مسجداً على الدوام (قوله ويلزمه أن يجعله في مسجد آخر) لا مفهوم أن يجعله في مسجد آخر

وعدم تغيرها ولذا أجازوا اشتراط النقد في العقار على أن يقبض إلى سنين ولم يجوزوا ذلك في الحيوان الا في المدة القصيرة كعشرة أيام (ص) وعدم التسمية لكل سنة (ش) يعني أنه يجوز للشخص أن يستأجر الرقبة سنين معلومة باجرة معلومة وان لم يسم ما يخص كل سنة من الاجرة كما يجوز له أن يستأجر الرقبة مدة سنة باجرة معلومة وان لم يسم ما يخص كل يوم أو كل أسبوع أو كل شهر من الاجرة (ص) وكراء أرض لتخذ مسجد امدته والنقض لربه اذا انقضت (ش) يعني وكذلك يجوز كراء الارض لمن يتخذها مسجداً امدته الاجارة اذا لا يشترط في الحبس التأييد كما يأتي فاذا انقضت مدة الاجارة جرع النقص لربه أي لمن بناه يفعل به ما شاء وترجع الارض لما كانها فلو أراد المالك بقاء البناء في أرضه على حاله حسب ما يحب بانيه على ذلك ولو أراد بانيه بقاءه على حاله حسب ما يحب مالك الارض على ذلك بخلاف ما اذا استحققت الارض بعد بنائها مسجد الله فان النقص لا يكون لبانيه ويلزمه أن يجعله في مسجد آخر لله لان الماني خرج عنه الله على التأييد (ص) وعلى طرح ميتة (ش) يعني وكذلك تجوز الاجارة على طرح الميتة والدم وما أشبه ذلك وأما على جعله للانتفاع بها فلا يجوز ولذا لم يقل المؤلف على حمل ميتة وقوله وعلى طرح ميتة متعلق بمحذوف معطوف على جاز والتقدير واستجار على طرح ميتة واغتفر عمل المصدر محذوفاً لكون المعمول جازاً ومجوراً على ما فيه واحتجنا بذلك لانه ليس في اللفظ ما يصلح لان يعطف هذا عليه (ص) والقصاص والادب (ش) يعني وكذلك تجوز الاجارة على القصاص ومعناه أن من وجب له قصاص على شخص وثبت عند الحاكم وأسلم مستحقه فإنه يجوز له أن يستأجر من يقتص له من غريمه وكذلك يجوز له أن يستأجر شخصاً يؤدب له ولده أو عبده واحترز بالقصاص مما لو استأجره على أن يقتل له رجلاً ظلماً أو غير ذلك من المحرمات فإنه لا يجوز فان نزل ذلك وفعل فعليه القصاص ولا أجر له كما سأتى في باب أحكام الدماء (ص) وعبد خمسة عشر عاماً (ش) أي أنه يجوز اجارة العبد خمسة عشر عاماً أي بالنقد ولو بشرط وأما الدابة فحداً اجارتها سنة الا أن يكون في سفر فغاية ذلك الشهر وقل فيها بالأس باجارة العبد عشر سنين وخمس عشرة سنة ولا أرى به بأساً والدار ابن أي ذلك فيها جائز ويجوز نقضه بيم الاجرة فيه بشرط ابن يونس تجوز اجارة الدار ثلاثين سنة بالنقد والمؤجل لانها أمونة وبعبارة

لمسجد بل المدار على حبس كما قد تقدم التنبه عليه (قوله فلا يجوز) أي ولو لنفع كلابه كما قد تقرر (قوله وثبت عند الحاكم) لكن بشرط عند الحاكم وان لم يعلم عند الله الشهود أو علم بعد الله الشهود وصحة ذلك وان لم يكن الحاكم عادلاً بل جائراً في غير هذه النازلة (قوله يؤدب له ولده أو عبده) ويصدق الاب والسيد في أن الولد والعبد فعلاً ما يوجب الادب وهذا بالنسبة للعبد مطلقاً والولدان كان صغيراً وأما الولد الكبير فلا بد من الثبوت (قوله وعبد خمسة عشر) الحكمة في أن المدة في العبد أكثر من المدة في الدابة أن العبد اذا حصل له مشقة يجبر بحال نفسه بخلاف الدابة لا تأتي في ذلك فيؤدى ذلك الى انلافها (قوله فغاية ذلك الشهر) وجد عندى ما نصه أي ما عدا السنة (قوله لانها أمونة) أي غالباً وأما لو كانت الدار غير أمونة فإنه يجوز كراءها تلك المدة بغير شرط النقد ومثلها في التفصيل الارض وكونها أمونة الرى وحاصل ما استفاد مما تقدم من كلام عجم أن الامن أي غلبة ظن الامن تسوغ القدوم على العقد وعلى شرط النقد واستواء الامر بين تسوغ القدوم على العقد دون النقد وأما غلبة ظن عدم الامن فلا يجوز عقد ولا نقداً

(قوله ولا شيء أحسن من قول المؤلف الخ) هذا يفيد أنه يستغنى به عن هذا لأن حاصله أن شرط جواز النقد أن يكون الغالب عدم التغيير وهذا هو المراد من قوله أن لم يتغير غالبا (قوله فليست هذه مكررة) أقول إذا كان شرط النقد أن يكون عدم التغيير غالبا وما لو استوى الأمران فلا يجوز شرط النقد إذ ينظر حينئذ للغالب في تلك الأشياء في المدة المستأجرة هل عدم التغيير أو استواء الأمرين أو غير ذلك فحينئذ لا ينفيد الأمر في العبد بخمسة عشر عاما لجواز أن يكون الغالب في العشرة الأعوام عدم التغيير في بعض العبيد وما زاد لا يكون كذلك فلا يجوز شرط النقد إلا في العشرة لا يزيد وحينئذ فيكون الأولى حذف قوله وعبد خمسة عشر عاما لأن المراجع للاضابط المتقدم وكذا يقال في غير العبد (١٣) (قوله فتارة يقيده بالزمن وتارة يقيده بالعمل) مثال الأول أن يستأجر على الخياطة

يوما مثلا ومثال الثاني أن يستأجر على أن يخطب ثوبا معا وكلاهما جائز (قوله خلافا لتردد الساطي) فالساطي رحمه الله تردد هل مثلا راجع ليوم وخياطة أو خياطة فقط هذا حاصله فعلى ما قاله الشارح نقول الشهر والجمعة والسنة كاليوم والجمعة وما أشبهها من الأشياء المعينة بخياطة ثوب (قوله وتسأوي) أي وأما الزاد الزمن على العمل فيجوز وهذا ما ذهب إليه ابن عبد السلام وقوله أو مطلقا وهذا ما ذهب إليه ابن رشد والحاصل كما قال اللقائي أنه لا يمكن تشبيته على طريقة ابن عبد السلام بتماها ولا على طريقة ابن رشد بتماها ولا على الطريقتين لأنه انما يشير لهما بتردد لا بخلاف ثم نقول وعلى القول بالفساد له أجره مثله بالغة ما بلغت زادت على ما سماه له أم لا عمله في يوم أو أكثر وأما على القول بالصحة فإن عمل في الزمن الذي عين له فله المسمى وإن عمله في أكثر فيقال ما أجرته على عمله في الزمن الذي سماه فاذا قيل خمسة مثلا فيقال ما أجرته على عمله في الزمن الذي عمل فيه فاذا قيل أربع حط فيه من المسمى خمسة لأنه لم يرض بدفع الأجرة التي سماها الأعلى العمل في الزمن الذي سماه (قوله جاز عند ابن عبد السلام اتفاقا) أي كنعته أن نقص (قوله أي أن تيسر الخ) لعمل وجه التيسر أنه يحصل في جزء لطيف من الزمن وإن لم يكن في القدرة لجواز أن لا يجبي مشتر ولكن المنقول أن الحكم سوا في جريان الخلاف (قوله وبيع دار لتقبض الخ) ليست هذه المسئلة من باب الأجرة وإنما حقها أن تذكر في باب البيوع وأجيب بأنه جرى الخلاف في المستثنى هل هو مبيع أو مشتري فكان البائع الجميع ثم اشترى المنفعة تلك المدة وهذه أجرة ومثل البيع الأجرة (قوله فانه لا يجوز استثناء منفعة أكثر من عشرة أيام لسرعة التغيير فيه) تنبيهه في دابة الركب كذا فاد بعض شيوخ شيوخنا ولكن سيأتي أن قوله فيما سيأتي واستثناء ركوبها الثلاث لا جمعة ليس المراد دابة

وينظر للصغير والكبير والشيخ والهرم والدابة الصغيرة والكبيرة والقوية والضعيفة ولا شيء أحسن من قول المؤلف والنقد فيه أن لم يتغير غالبا أي وليس معناه أن كل عبد يستأجر خمسة عشر عاما وبعبارة ثمن الكلام السابق في النقد أي وجاز النقد فيه أن لم يتغير غالبا كان عبدا أو غيره والكلام الآن في مدة الأجرة فليست هذه مكررة مع قوله والنقد فيه (ص) ويوم أو خياطة ثوب مثلا (ش) يعني أن الأجرة يجوز أن تحدد بزمن كيوم أو شهر أو عام أو تحدد بأضا بعمل كخياطة ثوب أو جمعة وما أشبه ذلك من الأشياء المعينة ولهذا قال المؤلف مثلا لنبيه على أن الجواز ليس مقصورا على المثاليين المذكورين وبعبارة ويوم بالجر عطف على المالك أي واستأجر يوم ويصح أن يكون عطفا على طرح أي وعلى يوم يعمل فيه وعليه اقتصر بعض أي أن العمل المستأجر عليه إذا كان صنعة فتارة يقيده بالزمن وتارة يقيده بالعمل وقوله مثلا يرجع ليوم وخياطة وثوب وهو ما يسهل فرغه كلام المؤلف في التوضيح خلافا لتردد الساطي ومثلا فعول مطلق أي أمثل لك مثلا (ص) وهل تفسدان جمعها وتسأوي أو مطلقا خلاف (ش) يعني أنه إذا قال له خط هذا الثوب في هذا اليوم بدرهم فجمع بين الزمان والعمل في عقد ففيه خلاف فقيس تفسدا إذا كان الزمان مساويا للعمل وحكي ابن رشد عليه الاتفاق وذكر ابن عبد السلام أنه أحد مشهورين والآخر عدم الفساد ولم يذكر المؤلف المشهور والثاني لقوة الأول لموافقته لما حكي فيه ابن رشد الاتفاق وإذا كان الزمن أوسع من العمل جاز عند ابن عبد السلام اتفاقا ويمنع عند ابن رشد على المشهور وإلى ما ذهب إليه ابن رشد أشار بقوله أو مطلقا وقوله خلاف حقه أن يعبر بتردد وكلام المؤلف في الاستصناع وأما إذا قال له أستأجر لك على بيع هذا الثوب في هذا اليوم فانه جائز اتفاقا كما نقله المواق في الجعل عند قوله بلا تقدير زمن والفرق خفة الغرر في البيع دون الاستصناع أي أن تيسر البيع في ذلك الزمن أقوى من تيسر الصنعة في ذلك الزمن (ص) وبيع دار لتقبض بعد عام أو أرض لعشر (ش) لما قدم أن الشيء المستأجر أو المبيع يجوز استثناء منفعته عند عقد أجرة أو بيعه شرعا هنا في الكلام على مقدار المدة التي يجوز استثناءها فبين أنها في الدار سنة وفي الأرض عشر سنين فيجوز للإنسان أن يبيع داره ويستثنى منفعتها سنة ثم يقبضها المشتري بعد ذلك وكذلك يجوز له أن يبيع أرضه ويستثنى منفعتها عشرة أعوام ثم يقبضها المشتري بعد ذلك لقوة الأمن وأما الحيوان فانه لا يجوز استثناء منفعته أكثر من عشرة أيام لسرعة التغيير فيه ﴿ تنبيهه ﴾ ضمان الدار في مدة الاستثناء من المشتري لقوله وضمن بالعقد ويدل له ما يأتي في مسئلة بيعها

واستثناء

سماها الأعلى العمل في الزمن الذي سماه (قوله جاز عند ابن عبد السلام اتفاقا) أي كنعته أن نقص

(قوله أي أن تيسر الخ) لعمل وجه التيسر أنه يحصل في جزء لطيف من الزمن وإن لم يكن في القدرة لجواز أن لا يجبي مشتر ولكن المنقول أن الحكم سوا في جريان الخلاف (قوله وبيع دار لتقبض الخ) ليست هذه المسئلة من باب الأجرة وإنما حقها أن تذكر في باب البيوع وأجيب بأنه جرى الخلاف في المستثنى هل هو مبيع أو مشتري فكان البائع الجميع ثم اشترى المنفعة تلك المدة وهذه أجرة ومثل البيع الأجرة (قوله فانه لا يجوز استثناء منفعة أكثر من عشرة أيام لسرعة التغيير فيه) تنبيهه في دابة الركب كذا فاد بعض شيوخ شيوخنا ولكن سيأتي أن قوله فيما سيأتي واستثناء ركوبها الثلاث لا جمعة ليس المراد دابة

الر كوب فقط بل دابة الانتفاع أعم من أن تكون للركوب أو للعمل فالصواب أن العشرة في الحيوان الرقيق والثلاث في دابة أعم من دابة الركوب أو دابة العمل (قوله وان كان غير ممنوع) يشمل الجائز (١٣) والمكروه (قوله واسترضاع) محل الرضاع عند

الابوين حيث لا عرف الأم أو الأب لا يرضع مثلها عند الناس أو يكون الأب وضيعا لا يرضع مثلها عنده فذلك لها (قوله في كغسل خرقة) دخل تحت الكاف جميعه أي غسله بالماء الخارودق ريحانه وربطه في تخمه وجهه (قوله ولو كان الرضيع محرم الاكل) كجحش صغير أو مهر صغير أو غيرهما فالولد الصغير اذا لم يجسد أمه ترضعه يرضع على الحارة قاله شيخنا عبد الله (قوله فيجوز أن تكرى له حجارة) وأما بقرة فلا يجوز لما فيه من ضياع المال بغير وجه شرعي (قوله وطريقة الخمي ضعيفة) أقول اذا تأملت ما تجداهما موافقة ونصه ما يحتاج اليه الولد من ربحان أو زيت أو غسل خرقة غير داخل في الاجرة الا أن تكون العادة أهم في مالها فان لم يكن عرف فليس عليها غير الارضاع الا بشرط (قوله لما يلحقه من الضرر) أي بتشاغلها عنه خصوصا اذا كانت خدمته عليها (قوله ليس لايها فسخها) أي ولا ينظر لما حصل له من المضرة ومقابل ذلك أنه الفسخ (قوله حيث حصل الضرر) أي أو تحقق الضرر (قوله هذا اذا كانت عالة) أي وليس لزب الطفل الزامها برضاعه يوما بعد يوم كما كانت مع الاولى التي ماتت لكثيرته منه حال عدم رضاعه كل يوم (قوله وعارضها الخ) المعارضة باعتبار تقيدها بالحق (قوله والجواب

واستثناء ركوبها الثلاث لاجعة وكره المتوسط من أن ضمها فيما اذا كان الاستثناء ممنوعا من البائع لانه يبيع فاسدا لم يقبض وان كان غير ممنوع فن البتاع وقوله أو أرض معطوف على دار المجهول لبيع وقوله لعشر أي الى عشر أو بعد عشر وعلى كل فهو عطف على بعد عام المجهول لتقبض فهو من باب العطف على معمولين عاملين مختلفين وهو لا يجوز على الصحيح الا أن تجعل أو بمعنى الواو والمعطوف محذوف تقديره أو يبيع أرض (ص) واسترضاع والعرف في كغسل خرقة (ش) يعني وكذلك تجوز الاجارة على الاسترضاع للطفل لنص القرآن وللضرورة الداعية الى ذلك وان كان اللبن عينا فلا يدخل في قوله الا أني بلا استيفاء عين قصدا وسواء كانت أجرة الظئر نقدا أو طعاما ولا يكون من باب بيع الطعام بالطعام الى أجل للعلة السابقة ولو كان الرضيع محرم الاكل فيجوز أن تكرى له حجارة ترضعه للضرورة ويعتبر العرف في كغسل خرقة ان كان على أبيه أو على المرضعة وقوله والعرف كلام مستأنف أي واعتبر العرف الخ أو والعرف معتبر في كذا ويحتمل أن يكون معطوفا على فاعل جاز والمذهب أنه اذا لم يكن عرف على أبيه وطريقة الخمي ضعيفة فلو قال وغسل خرقة على أبيه لا يعرف ليس متفاد منه أنه على أبيه اذا لم يكن عرف لكان أحسن (ص) ولزوجها فسخره ان لم يأذن (ش) يعني أن المرأة اذا أجزت نفسها للرضاعة بغير إذن زوجها فله أن يفسخه لما يلحقه من الضرر وسواء كان له ولد أم لا وله أن يحجزه فلولم يعلّم زوجها بذلك الا بعد أن طلقها فليس له فسخه والمذهب أن الشريفة اذا أجزت نفسها للرضاع ولد غيرها أن الاجارة لازمة لها ليس لايها فسخها (ص) كأهل الطفل اذا حملت (ش) التشبيه في فسخ الاجارة والمعنى أن الظئر المستأجرة للرضاع اذا حملت فلا هل الطفل أن يفسخها الاجارة لان لبنها يضر بالطفل ولها بحساب ما أرضعت فلو كانت أكلت الاجرة لم تحسب عليها لانه تطوع بدفعها لها قاله ابن عبد السلام وبعبارة كأهل الطفل اذا حملت لانه مظنة الضرر والخوف وما يأتي من قوله وحمل ظئر عطف على ما يفسخ به الاجارة محله حيث حصل الضرر بالفعل قبل انما عبر بأهل الطفل دون الولي ليكون شاملا للام أيضا (ص) وموت احدي الظئرين (ش) يعني أنه اذا استأجر ظئرين معا في عقد واحد لرضاع طفل فماتت احدهما فالثانية فسخ العقد ولها أن ترضى برضاع الطفل وحدها وأما ان استأجر واحدة بعد أخرى فماتت الثانية فالرضاع للاولى لازم كما كانت وأما ان ماتت الاولى فعليه أن يأتي بأخرى ترضع مع الثانية كافي المدونة قال عبد الحق هذا اذا كانت عالة حين اجارتم أنها ثانية والارزها قاله حديث وعارضها أبو محمد السطحي بقولها في الجملة اذا أخذ جيبا بعد جيب والثاني عالم بالاول لزم الثاني جميع الكفالة فلم يجعل له حجة بخلاف الظئر فالجواب أن الكفيل الثاني دخل على جميع المال والظئر الثانية انما دخلت على القيام بنصف مؤنة الولد (ص) وموت أبيه ولم تقبض أجرة الا أن يتطوع به امتطوع (ش) يعني وكذلك للظئر أن تفسخ عقد الاجارة اذا مات أبو الطفل والحال أن الظئر لم تقبض أجرتم قبل موت الابير بدولم يترك ما لا الا أن يتطوع بدفع الاجرة للظئر فانه لا كلام لها في فسخ الاجارة بل هي لازمة لها الى تمام عقد الرضاع وأما ان كانت قبضتها قبل موته فلا كلام للورثة عليها والاجارة لازمة لها وترجع الورثة على الطفل بما يخصهم من الاجرة (ص) وكظهر مستأجر

الخ) وجواب آخر أن الضمان معروف بخلاف الاجارة فانهم من قبيل البيع وهو مبني على المشاحة (قوله وترجع الورثة الخ) أي فليس اعطاء الاب أجرة رضاعه هبة منه له وانما رضاعه عليه فرض انقطع بموت الاب ولو كان هبة للرضيع لرجع ميراثا بينه وبين الام

عند موت الصبي مع أنه يختص به الأب فيرجع ببقية على الصبي وحمل كونهم يتبعون الصبي حيث لم يعلم أن الأب إنما قدم بوضع
جميع الاجرة خوفاً أن يموت الأب فلا يتبعون الصبي بشئ من باقيها لأن ذلك هبة من الأب (قوله فليس للمستأجر أن يفسخ عن نفسه)
أي ولورضى المستأجر أن يعطى الاكول الطعام الوسط وأبى الاجل من ذلك فليس للمستأجر مجبر على ذلك قاله البساطي (قوله لأن
النسكاح مبنى على المسكرمة) أي وأما البيع (١٤) فبنى على المشاحة والاجارة من باب البيع ومقتضى الفرق المدكور ان خيار في

عبد مبيع ظهر أو كولا ولكن أفتى
الناصر بعدم رده لانهم لم يعدوه
من عيوب المبيع وفيه نظر لان
المصنف لم يحصر عيوب المبيع
بل قال وبما العادة السالمة منه
ثم ذكر أمثلة بالكاف تدل على
عدم الحصر (قوله وهو حال من
المضاف اليه) أي وليس مفعول
ظهوره لان لازم (قوله ومنع زوج
رضي الخ) مفهومة أن السداد لا يمنع
والعلة تقتضي استواءهما كذا قال
عج ولكن جزم اللقاني باستوائهما
(قوله خلافاً لا مبيع فيهما) أي في
التعميم فانه يقول لا بد من حصول
الضرر أو اشتراط عدم الوطء
(قوله ولا يستتبع حضنة) أي
لا يلزمها حضنته لزيادتها على
المعقود عليه (قوله لمن يكون)
خبر مقدم وقوله ما أخذت مبتدأ
مؤخر (قوله فوقع الحكم) أي حكم
القضاة (قوله الاشياء الباطنة)
كالجن والطبخ وحاصل كلام أهل
المذهب أن الذي يملكه الزوج من
زوجته إنما هو الانتفاع فان
استحققت صداقاً في وطء أكرها
أو شبهة كان لها الاله (قوله وحمل
الشارح الخ) أي لانه قال يعني اذا
باعه سلعة على أن يبيعها ويتجر
بثمنها (قوله أحدها أن يكون الثمن

أو جرباً كله أو كولا (ش) التشبيه فيما للمستأجر فيه فسخ الاجارة والمعنى أن من استأجر
أجيراً بأكمله فظهر أنه أكل فله أن يفسخ الاجارة عن نفسه لانه كعيب ظهر به الآن يرضى
الاجير بأكل وسط فليس للمستأجر أن يفسخ عن نفسه وأما الزوجة تظهراً كقوله فان النسكاح
لا يفسخ بذلك وعليه كفايتها لان النسكاح مبنى على المسكرمة ومستأجر اسم مفعول وجلة
أو جرباً كله صفقة وقوله أكل لاصيغة مبالغة فقد استغنى عن قول ابن يونس خارجاً عن عادة
الناس في الاكل وهو حال من المضاف اليه ووجد شرط المسئلة وهو كون المضاف هنا
صالحاً للعمل في الحال لان ظهوره مصدر (ص) ومنع زوج رضى من وطء ولو لم يضر (ش) يعني
أن الزوج اذا رضى لزوجته أن توجر نفسها للرضاع وفعلت فان الاجارة تلزمها ولو كانت شريفة
لا يلزمها رضاع ولدها ويمنع الزوج حينئذ من وطئها وسواء كان وطؤه يضر بالطفل أم لا وسواء
اشترط ذلك عليه أم لا خلافاً لاصبح فهم افلوتعدى ووطئ فهل تفسخ الاجارة أم لا قولان
قيل لاهل الطفل الفسخ وقيل ليس لهم الفسخ (ص) وسفر كان ترضع معه غيره ولا يستتبع
حضنة كعكسه (ش) بالجر عطف على وطء والمعنى أنه كما يمنع من وطء زوجته المستأجرة للرضاع
بأذنه كذلك يمنع من السفر بها حينئذ وان كان ذلك بغير إذنه فله أن يفسخ الاجارة ويسافر بها
وكذلك يمنع الظئر من أن ترضع مع الطفل غيره ولو كان بها كفاية لغيره لان أهله اشترطوا جميع
لبنها الآن يكون معها ولديها يرضع حال العقد فانها لا تمنع من رضاعه معه لانه حينئذ بمنزلة الشرط
ومن استأجر امرأة ترضع ولده لا يلزمها أن تحضنه وكذلك من استأجرها على حضنته
لا يلزمها أن ترضعها ان لم يكن عرف أو شرط والاعمال به ففعل يستتبع ضمير يعود على
الاسترضاع السابق تنبيهه وأما سفر الابن بالولد فليس لهما أخذ الولد الآن يدفع الى
الظئر جميع الاجرة كفاي المدونة واذا أجرت المرأة نفسها بغير إذن زوجها ولم يعلم الا بعد مدة
فتنازعت معه لمن يكون ما أخذت في اجرة رضاعها فوقع الحكم بان ماضى من المدة لها بحسب ما به
وله فسخ الاجارة فيما يستقبل ولا حجة للزوج بانه ملك منافعتها بغير إذنه لانه ليس له عليها
المنافع الاشياء الباطنة كما قاله المشدالي (ص) وبيعه سلعة على أن يتجر بثمنها سنة ان شرط
الخلف (ش) هذا عطف على فاعل جاز وصورتها شخص باع سلعة لاخر تساوى مائة وخمسين
مثلاً بمائة على أن يتجر له سنة فالامر أن تثن السلعة مائة دينار وعمله سنة فيها وحل الشارح
في الصغير والوسط معترض ولجواز المسئلة شرط ثمانية أحدها أن يكون الثمن معلوماً
الثاني أن يكون العمل الى أجل معلوم الثالث أن يعين النوع الذي يتجر فيه الرابع أن
يكون موجوداً في السنة الخامس أن يحضر الثمن ليخرج من ذمته الى أمانته لئلا يدخله
سلف جرم منفعة لانه دين في الذمة فيخاف أن يكون قصداً أن يؤثره ويزيده فيه السادس
أن يكون مدير الان المحتكر انما يبيع اذا غلت السلع وذلك يؤدي الى الاجل المجهول السابع

معلوماً) هذا يفهم من تعلق التجارة به لان التجارة لا تكون الا بثن معلوم (قوله الثاني أن يكون الى أجل معلوم) أخذه من ان
قوله سنة أو سنتين أو أكثر (قوله أن يعين النوع الذي يتجر فيه) وذلك لان التجارة من جهة الثمن ولا بد من علمه وذلك لان ما يتجر فيه
من الانواع يختلف مؤتمه بالنقل والخفة فبعضها أشق من بعض (قوله الرابع أن يكون موجوداً في السنة) هذا من جعل الفعل
مضارعاً للمقتضى للتجدد شيئاً فشيئاً فيفيد أنه موجود في جميع السنة ويفيد أنه مدير كما هو الشرط (قوله أن يحضر الثمن) أي وأن يشهد
على ذلك هذا مأخوذ من حيث ان الاضافة في ثمنها للعهد الحضورى فهو في قوة قولنا هذا الثمن الحاضر فيفيد بذلك المعونة اشتراط

الاشهاد (قوله أن يشترط الخلف) هذا مصرح به والمستتر البائع لما له في ذلك من الغرض وبعض الشيوخ فهم أن المسترط انما هو المشتري لان المشتري له في الشرط فائدة وهي عدم الرجوع عليه بشئ على تقدير تلف شئ من الثمن وقول الشارح لانه يؤدي الى الغرر يفيد أن الشرط من كل منهما لانه يفيد أنه لحق الله تعالى ثمن ذكر الشرطية يفيد أنه لو جرى عرف به لا يكفي عن شرطه ثم اذا حصل شرط الخلف وحصل تلف البعض ورضى رب السلعة بالتجر بما بقي جاز (قوله أن لا يتجر له في الربح) هذا مستفاد من جعل التجارة من جملة الثمن ولا بد من علمه والربح ليس معلوماً وقيد ابن عرفة ذلك بما اذا لم يكن الربح في مدة الاجارة متقارباً والاحاز (تنبية) لو اختلف الحضور فالربح والخسارة على المشتري ويرجع البائع عليه بقيمة ثمنه (١٥) لان تجارة سنة من جملة الثمن فيما اذا كان الثمن مائة

وقيمة التجرة خسون فيرجع بثمن قيمة سلعة زبادة على المائة ان فانت السلعة فان كانت قاعة فهل يرجع شريكاً بثمنها أو بثمنها فيه نظروا مثل ذلك اذا حضر الثمن ولم يشهدوا اذا شرط عليه التجرة بالربح فالربح للبائع والخسارة عليه والاعمال أجرمه وترد السلعة ان كانت قاعة فان كانت مضت بالقيمة (قوله وهو واضح) وهذا يفيد أنه لا يلزم البائع الخلف أى وصورة المسئلة أن العقد وقع على شرط الخلف ولا يلزم من شرط الخلف عند العقد أنه يلزمه بعد ذلك الخلف قررره شيخنا عبد الله رحمه الله (قوله ثم اطلع على عيب) أى بعد مضى نصف سنة وهو يتجر في المائة هذا هو المراد لأن المراد أنه ترك التجرة نصف سنة (قوله في السنة الاشهر الماضية) أى لانه كشف العيب أنه لا يلزمه الا بتجارة الخمسة وسبعين لا بالمائة (قوله لم يجز) أى فالحق فاسد وله أجره مثله كما بقى (قوله وسواء الخ) أى فالحق صحيح على كل حال (قوله فان امتنع رب المشية من الخلف) أى بعد

أن يشترط الخلف والأدنى الى الغرر الثامن أن لا يشترط أن يتجر له في الربح لان الربح مجهول قال عبد الحق واذا التجر بالمائة فنقصت في خلال السنة فللبائع أن يزده تمام المائة ليتجر فيها المشتري ولا كلام له انتهى وهو يفيد أنه لا يلزم البائع الخلف وهذا واضح سواء وافقه المشتري على ذلك أو طلب الخلف لانه لا حقه في الربح ثم قال عبد الحق أيضاً ولو استحققت السلعة المشتراة وقد تجر المشتري بعض السنة كان له أجر المثل فيما تجر ويرجع على البائع بثمنه والربح والخسارة في المائة التي يتجر بها البائع وعليه فلو لم يتجر المشتري بالمائة الا نصف السنة ثم اطلع على عيب في السلعة التي اشترى وقد فانت بقيمة العيب قد وجبت له فان كانت قيمة العيب تقصها الربح ربع جمع مشتري السلعة على البائع بربع المائة وهي خمسة وعشرون ويرجع أيضاً بربع قيمة الاجارة في السنة الاشهر الماضية ويتجر في السنة الاشهر الباقية بخمسة وسبعين ديناراً لانه يحيط عنه ربع ما استؤجر له ولو اطلع على العيب قبل أن يتجر في شئ وقد فانت السلعة وكان العيب بقصها الربح كما ذكرنا فان يرجع عليه بخمسة وعشرين ويتجر له بخمسة وسبعين في السنة التي استأجره يتجر له بها (ص) كغم عمت (ش) هكذا الصواب كما في نسخة ابن غازي ليوافق نص المدونة والمعنى أنه يجوز للشخص أن يستأجر شخصاً برعى له غنماً بعينه سنة باجرة معلومة بشرط أن يشترط في العقد أن مامات من الغنم أو ما تلف منها خلفه فان لم يشترط الخلف في العقد لم يجز فان امتنع رب المشية من الخلف قيل الراعى اذهب بسلام أو يأخذ جميع الاجرة (ص) والافله الخلف على أجره (ش) أى والابان كانت الغنم غير معينة فللراعى الخلف بالقضاء على رب المشية فيما هلك منها الى تمام عمله وسواء اشترط الراعى الخلف عند العقد أو لم يشترطه فان امتنع رب المشية من الخلف قيل للعامل اذهب بسلام أو يأخذ جميع الاجرة وفي بعض النسخ كغم لم تعين ويمكن تصحيحها بجعل التشبيه في الجواز بدون قوله ان شرط الخلف أى وجاز بيعه سلعة على أن يتجر بثمنها سنة ان شرط الخلف كما يجوز الاستئجار على رعاية غنم لم تعين وقوله والافى بان عمت واللام في قوله فله الخلف على أجره بمعنى على والضمير عائداً على المستأجر وهو الراعى وهو على حذف مضاف أى فعلى المستأجر شرط الخلف على أجره وهو رب الغنم فان لم يشترط الخلف فسدت الاجارة وله أجر مثله (ص) كراكب (ش) أى أن الراكب اذا تعدد ركوبه فان الاجارة لا تنفسخ ويلزمه أوورثته ان مات أن يأتوا بخلفه أو يدفعوا جميع الاجرة فهو تشبيه في الخلف أى كما يجب خلف الراكب اذا تعدد ركوبه ولا يفسخ الكراء لانه مما يسد متوفى به وحل الشارح أيضاً واضح

دخولهم على شرط الخلف ومات شئ منها أو تلف فان ربه ان لم يأت بالخلف يستحق الراعى جميع الاجرة (قوله والضمير عائداً على المستأجر) أى بفتح الجيم (فرع) ليس للراعى أن يجعل مكانه راغماً آخر ولو برضاب الغنم ويضمن ولو كان مثله في الامانة قاله ابن حبيب ومخنون وقال ابن لبابة لا ضمان ان كان مثله انتهى (قوله فعلى المستأجر شرط الخلف) أى اشتراط الخلف أى يجب عليه اشتراط الخلف على ربه حتى يصح العقد فتدبر (قوله ويلزمه أوورثته) سواء كانت الدابة معينة أم لا بخلاف موت الدابة فان كانت معينة ففسخ العقد والا فلا ثم لا يخفى أن هذا المقرر منطوق قوله لا في لابه فصار مقرره بالشارح ترجيح لعدم ذكره صريحاً فيما يأتي (قوله تعدد ركوبه) ومن ذلك الدابة المكثرة لعروس تزف عليها فيتعذر زفها فعلى وليها الكراء (قوله وحل الشارح واضح)

أى لانه جعل التقدير من جهة الدابة وقيد ما بغير المعينة الآن فى اطلاق الخلف على غير المعينة عند العقد تجوز (قوله فالتشبيهه فى مطلق الخلف) انما عبر بطلق لان التلف فى الاول تلف ما يستوفى به والتلف فى الثانى على كلام الشارح تلف ما يستوفى منه وأما على الحل الاول فهو تلف ما يستوفى به منهما (قوله ولا يشترط هنا وصف البناء) أى بخلاف البناء على الجدار قال توفيه شئ لانه قد يعرض الجدار فيضيق بحرى النهر ثم وجدت عندى ما نصه ولا يشترط وصف البناء أى ما يبنى به من حجر أو غيره والافلا بد من بيان الطول والعرض (قوله لتتوصل به الى منافعك) فان استحق ذلك الموضع فان الاجارة تنفسخ (قوله لانه من باب أ كل أموال الناس بالباطل) فان قلت هو هبة قلت لما وقع فى العقد المذكور لم يعط حكم الهبة وعدم من باب أ كل أموال الناس بالباطل من حيث انه لم يقع فى مقابلة منفعة شرعية (قوله ويجوز عطفه على غنم من قوله كغنم غنمت) أى على غنم غنمت مدخوله الكاف أى والمعنى كما يجوز الاستئجار على رعى غنم معينة (١٦) يجوز الاستئجار على البناء على حافى نهر ك (قوله كالجرارة) أى السى هى فى دار الجار

التي يخرج الماء منها الى الخارج أو الى الخليج كفى مصر وحاصل ذلك أن المستأجر هو المصيل المنسوب للجار والمراد بالمرحاض ما كان للاستأجر وقد جعل المصباح اسم مكان يصب فيه الماء يصح أن يراد به نفس الجرارة المنسوبة للجار لأنها يصب فيها ماء الجار فعليه يكون إضافة مصيل لها للبيان ويصح أن يراد بها نفس المرحاض لانه يصب المستأجر فيه الماء وغيره من حاجة الانسان فعليه تكون إضافة مصب مراحض للبيان (قوله ومصب بمعنى انصباب) أقول ولا بد من تقدير مضاف والمعنى جاز استئجار مصيل ماء ذى انصباب من مراحض وقوله من المرحض وهو المصباح أى لان المستأجر كما قد يصب فيها الماء وغيره من حاجة الانسان (قوله بدليل الخ) أى أن قوله الامتزك الخ يدل على تقدير المضاف المذكور والاولى على ظاهره لدل على أن المراد المنع من

فيما اذا كانت الدابة غير معينة ونصه يعنى أن من اكرى دابة غير معينة ليركبها الموضع كذا فهلكت فعلى المكرى خلفها انتهى فالتشبيهه فى مطلق الخلف وأما المعينة فتتفسخ الاجارة بغيرها لانه يستوفى منها (ص) وحافى نهر ك ليعنى بيتا وطر يقي فى دار (ش) يعنى انه يجوز لك أن توافر حافى نهر ك لمن يبنى عليه بيتا أو لمن ينصب عليه رحا ولا يشترط هنا وصف البناء وكذلك يجوز لك أن تستأجر طريقتى فى دار رجل لتتوصل منها الى منافعك وماتر بدو الالم يجوز لانه من باب أ كل أموال الناس بالباطل ولا مفهوم لدار وانما المراد طريقتى فى أرض غيرك كانت دارا أو أرضا أو بستانا أو نحو ذلك فقوله وحافى نهر ك بالجر عطف على مخرج من قوله واستئجار مخرج كما أن ما بعده كذلك ويجوز عطفه على غنم من قوله كغنم غنمت وكذا القول فى طريق وما بعده (ص) ومصيل مصب مراحض (ش) الثلاثة اسم مكان فمصيل اسم للمكان الذى يسيل فيه الماء كالجرارة ومصباح اسم للمكان الذى يصب فيه الماء ومراحض اسم للمكان المرحض وهو مصب الماء أى جاز استئجار مكان يصب فيه الماء وبعبارة مصيل اسم للمكان ومصب مصدرومى بمعنى انصباب ومراحض من المرحض وهو المصباح (ص) لاميذاب (ش) أى لا شراء ماء ميزاب بدليل قوله (الامتزك فى أرضه) أى لأن يكون الميزاب منسوباً ومضافاً للمتزك تستأجر من جارك مصيله ليجرى ماء ميزابك فى أرضه ليخرج الى خارج دار الجار ويستقر فيها فيجب وزو يصير كسيلة مصب المراحض لافرق بينهما ما والاستثناء منقطع لان هذا استئجار والمستثنى منه يسع وبعبارة لام ميزاب على حذف مضاف أى لا شراء ماء ميزاب وهو معطوف على مصيل لاعلى مراحض بدليل قوله الامتزك فى أرضه أى جاز استئجار طريقتى فى دار لا شراء ماء ميزاب لانه يقل ويكثر ويكون ولا يكون وسواء طال أم د الماء أو قصر والظريقة المفصلة ضعيفة وهذا الفرع ليس من باب الاجارة وانما هو من باب البيع وانما ذكره ليرتب عليه قوله الامتزك فى أرضه والاستثناء منقطع (ص) وكراء حى ماء بطعام أو غيره (ش) معطوف على فاعل جاز والمعنى أن من له رحا تدور بالماء يجوز له أن يكرها بطعام أو غيره كما فى المدونة وانما نص على ذلك لان الرحى لما كانت متشعبة بالارض ويعمل فيها الطعام فقد

الاستئجار فبناقض قوله الامتزك فى أرضه (قوله بدليل الخ) راجع لقوله على حذف مضاف أى لا شراء الخ بدليل يتوهم الخ أى قوله الامتزك فانه يدل على تقدير المضاف المذكور كما تقدم والالزم التناقض فتدبر (قوله ويستقر فيها) أى فى خارجها (قوله وهو معطوف على مصيل) المناسب عطفه على استئجار (قوله والظريقة المفصلة ضعيفة) حاصلها التفرقة بين الامد القصير فلا يصح لانه لا يقع فيه المطر فهو غرور والكثير جدا يصح لان الامد الكثير جدا يقع فيه المطر على جرى المتعارف (قوله وانما ذكره ليرتب الخ) لاعمق للترتيب مع كون الاستثناء منقطعاً والجواب أن الترتيب من حيث ان كلامها متعلق بالميزاب (قوله وانما نص الخ) جواب عما أورده بعض الاشياخ فاننا انظر ما الذى يتوهم هل لانه لما كان يطحن عليها فكانت اشتري منافع هذا الماء بطعام أو لان الماء كانت متشعبة بالارض يعمل فيها الطعام فقد يتوهم أنه من كراء الارض بالارض بالارض ومعنى تشعبة متعلقة ثم بعد كنى هذا رأيت شب قال مانصه فقد يتوهم أنه من كراء الارض أى أرض الزراعة بالطعام فالكلام انما هو اذا كانت بارض الزراعة وأما

لو كانت بغير أرض الزراعة كالدرم مثلاً فلا كلام في الجواز فإن انقطع الماء الذي تدور به فهو عذريو جب فسخ الكراء فان عاد في بقية
المدة عاد الكراء وان اختلف في الانقطاع وعدمه فان تصادقا على وجود الماء في أول المدة وفي آخرها فالقول للمكري والا فلا مكثري
(قوله وعلى تعليم قرآن) أي قراءته في المحف من غير حفظ كلاً أو بعضاً وكذا الحفظ حتى لا يتكرر معه قوله لا ياتي أو على الحداق لان
المرا دبه الحفظ ولا يضر الخطأ في الكلمتين (قوله من حيث هو) أي من حيث ذاته بقطع النظر عن كونه في شهر أو شهرين أو أكثر ثم
ان كونه على الحداق جعله لكن اذا حصل الترتك فلا يعلم بحسبه لان المنع من التمتع كذا وجدت عندى في كتابى أيام الحضور على
الاشياخ **تنبيهه** يفهم من قوله أو على الحداق أنه لا يجوز الجمع بينهما أى الحفظ وكونه في شهر مثلاً وهو المشهور وقيل يجوز وعلى
الاول فالفرق بين ما هنا وبين تساوى القولين فيما اذا جمعهما وتساوى كما مر امكان مساواة العمل مع الزمن هناك تحقيقاً وتحرياً
وعدمه هنا بالاداة المتعلم وعدم سرعة حفظه وعدم تحري ذلك (١٧) (قوله أن الفقه فيه حق وباطل) أي بناء على أن الحق
عند الله واحد وهو طريقه

الاصوليين الراجحة والاحسن
أن يقال انما كره الاخذ عليه
لثلايق طائفة (قوله لا مفهوم له)
أي بل مثله مساواة أو مساومة أي
كل شهر يكذا أو كل سنة يكذا أو كل
يوم يكذا (قوله اما على الحال)
أي حال كون التعليم مشاهرة أي
ذا مشاهرة (قوله ومثل ذلك
الكتابة) أي كتابة القرآن فانها جائزة
والاجارة عليها جائزة (قوله أي
الاصرافة) أي فالضمير في قول
المصنف أخذها عائد على الحداق
لابلعنى المتقدم وهو الحفظ بل
بهذا المعنى وهو الاصرافة فهو
استخدام ومحل أخذها ما لم يشترط
عدمها فيعمل به شيخنا عبد الله رحمه
الله (قوله وانها راجعة) قال البرزلي
وحكم القضاة فيها عندنا من دينار
الى دينار ونصف على المتوسط وإلى
الاقل فيمادونه وقد رددنا دينارين على
الملى إلى دينارين ونصف فان أخرج

يتوهم انه من كراء الارض أي أرض الزراعة بالطعام ويفهم من هذا أن المـؤلف لو حذف
قوله أو غيره ما ضره لاستفادته مما قبله بالاولى (ص) وعلى تعليم قرآن مشاهرة أو على الحداق
(ش) أي وكذلك تجوز الاجارة على تعليم القرآن كله أو بعضه مشاهرة أو على الحداق والمراد به
الحفظ من حيث هو وهو بالذال المجعولة بخلاف الاجارة على تعليم العلم فانها مكروهة والفرق أن
الفقه فيه حق وباطل والقرآن حق لا شك فيه وان تعليم الفقه باجرة ليس عليه العمل بخلاف
تعليم القرآن وقوله مشاهرة لا مفهوم له منصوب اما على الحال أو على نزع الخافض أي على
المشاهرة وهو المناسب لعطف قوله أو على الحداق عليه ومثل ذلك الكتابة (ص) وأخذها
وان لم تشترط (ش) يعني أن المعلم يأخذ الحدقة أي الاصرافه وان لم تشترط أي يقضى له بها
ولا حذفها وانها راجعة الى حال الاب في يسره وعدمه ويتنظر فيها أيضاً الى حال الصبي
فان كان حافظاً فتكون حدقته أكثر من الذي لا يحفظ ثم يحتمل أن يقرأ وأخذها بالتحريك
على أنه فعل ماض أو بالسكون على أنه مصدر فعلى الاول يكون أخذها واجباً يقضى بها على
الاب وغيره من جرت العادة بأخذها منه اذا امتنع وان لم يكن شرط حيث جرى العرف بها
وهو قول سخنون وعلى الثاني يكون معطوفاً على فاعل جازقلاً فيفيد وجوب أخذها بل جوازه
وهذا لا ينافي أنه يقضى له بها حيث طلبها أو جرى العرف بها ولا أنها واجبة لان وجوبها له
لا عليه ومحل الحدقة من السور ما تقر به العرف مثل لم يكن وعم وبارك والفتح والصفات
والعرف يختلف باختلاف الازمنة والامكنة (ص) واجارة ما عودت كحقة وقد ر (ش)
يعنى أنه يجوز اجارة ماذكر والاولى أن يقول آله ليشمل نحو الغر بال والمختل لان الماعون
الوعاء وانما نص على جواز اجارة ماذكر كان مما يعرف بعينه أم لارد القول ابن العطار
ومن وافقه في منعهم كراء ما لا يعرف بعينه كقدور الفخار يغيرها الدهان بحيث لا تعرف
الا أن ينقش عليها (ص) وعلى حفر بئر اجارة وجعالة (ش) يعنى أن المعاقدة على حفر البئر
جائزة لكن تارة تكون اجارة بان وصف له البئر وعين مقدار الحفر واذا انقضت قبل تمام

(٣ - خرشى سابع) الاب ابنه قرب محلها لزمه وان بقى ماله بال كالسدس ونحوه سقطت ولو ترك المعلم التعليم وقد قرب محلها فلا
شئ فيها **فائدة** لومات أو الطفل أو المعلم فلا يقضى بالحدقة لانه ان مات الاب فقد وهب شيئاً لم يحز عنه حتى مات وان مات المعلم
فهو هبة لعين مات قبل وصولها اليه وينبغي أن يقيد هذا الاول بما اذا لم يشهد بها الاب على نفسه وعليه لو أشهد يقضى بها وأخذت
من تركه البرزلي بعناه (قوله وهو قول سخنون) مقابله لا يقضى بها عند جربان العرف وهو قول أبى ابراهيم (قوله ولا أنها واجبة) أي
ولا ينافي أنها واجبة فهو معطوف على قوله لا ينافي أنه يقضى بها والمعطوف محذوف كما قدرناه فامل (قوله باختلاف الازمنة) فقد يؤخذ
على شيخ مثلاً في بعض الازمنة دون بعض (قوله نحو الغر بال والمختل) بضم الميم والخاء على غير القياس فهو من اللفاظ الخارجة عن
القياس كما أفاده شيخنا السيد محمد البليدي رحمه الله تعالى (قوله كان مما يعرف بعينه) كالوعاء المكتوب عليه مثلاً وقوله أو لا كالسخنون
التي لم يكن مكتوباً عليها ولم تغير بعلامة (قوله ومن وافقه) أي كان الفخار ابن فتوح (قوله يغيرها الدهان) أي لانه يغيرها الدهان والحاصل
أن مراده قدور الفخار مطلقاً معللاً ذلك بأنه يغيرها الدهان (أقول) وقد وجد عدم المعرفة وان لم يعتبر تغيير دهان (قوله واذا انقضت)

هذا من تمام تصوير الاجارة وأما وصف البئر وتعمين الحفر فلا بد منه في الاجارة والجمالة كذا ذكره عج وكذا يكون اجارة تارة اذا تلفظ بلفظ الاجارة ولا فرق بين أن يكون في الموت أو ملكك وتارة يكون جمالة اذا تلفظ بلفظ الجمالة أو قال لا أستحق الابتسام العمل ولا يكون ذلك الا في الموت فان لم يتلفظ باجارة ولا بجمالة ولم يذكر كون الاستحقاق بالكل أو بالبعض فان كان في ملكك فيجوز ويحمل على الاجارة وأما ان كان في الموت فانظر هل يحمل على الاجارة أو الجمالة أو يكون العقد فاسدا (أقول) والظاهر حمل على الجمالة ببقائه اذا تلفظ بلفظ الاجارة وذكر أن الاستحقاق لا يكون الا بالكل فهل يكون ذلك عقدا فاسدا أو تلفظ بلفظ الجمالة وذكر أن له بحساب ما عمل فهل كذلك يكون فاسدا (قوله والفرق) أي من جهة أخرى غير الفرق الاول (قوله وجملة ما بها بنفسه لا يستحق شيئا) فيه نظر لانه سأتى في هذه الصورة أن له اجرة مثله فيما مضى (قوله بل ربما كان ذلك ضررا عليه) لانه يجوز أن يأخذها غاصب أو سارق (قوله أي يكره اجارة الحلي) أي (١٨) ذهب أو فضة بذهب فيها ما أو فضة نقدا أو الى أجل (قوله على أحد القولين) أي

وهو الثاني المشار له بقوله أولانهم كانوا يرون أن اعارته زكاته أي أن الحلي المباح لازكاته فيه وعلوا عدم وجوب الزكاة فيه بأن اعارته لمن يستزين به هي زكاته واذا كان كذلك فصارت منفعة معمة لا اجارة فلا يكرى لان الكراهة يكون في مقابلة منفعة فلم تؤد زكاته أي والشارع طلب زكاته السقي هي الاجارة والحلي اذا كان محرم لا شك أن فيه الزكاة (قوله وهل كراهته لنقصه) لما كان النقص غير محقق متفق لم يجزم بذلك (قوله أولانهم كانوا يرون) أي العلماء كما وجدته عندي (قوله وأن يكون جمعا) أقول وعلى أنه جمع فالمراد الجنس لأن الكراهة متعلقة بالجمع ومن ذلك يظهر أن الاولى ارادة الافراد أي جنس الحلي (قوله ليركها) احتراز عما اذا كترها للحمل فانه يجوز له أن يكرى بها الحمل مثله كما يفهم ما أتى (قوله فلو

العمل فله بحساب ما عمل وان انهدمت بعد الفراغ فله جميع الاجرة وتارة تكون جمالة فلا يستحق شيئا الابتسام العمل والفرق بين الاجارة والجمالة أن الجمالة لا تكون الا فيما لا يحصل فيه نفع للباعل حين الترتك لوترك بخلاف الاجارة ولهذا لا يجوز أن يجاعله على حفر بئر الا في الموت وبقولنا حين الترتك اندفع ما يقال قد صرحوا بجواز الجمالة على حمل خشية مع أنه اذا تركها في أثناء الطريق وجملة ما بها بنفسه لا يستحق شيئا وحينئذ فلا شك أنه حصل له نفع فكان ينبغي أن لا تجوز الجمالة وحاصل الجواب أنه حين الترتك لم يحصل للباعل نفع بل ربما كان ذلك ضررا عليه فقوله اجارة أي في ملكك وغيره كالموت وجمالة في غيره لا في ملكك لانه يحصل للباعل منفعة بالترتك اذ لم يتم العمل (ص) ويكره حلي (ش) أي يكره اجارة الحلي والمراد به غير محرم الاستعمال كما يدل عليه التعليل للكراهة على أحد القولين وقد ذكرهما تت فقال وهل كراهته لنقصه وقد أخذ في مقابلته نقدا أولانهم كانوا يرون أن اعارته زكاته خلاف وقد ذكره غيره أيضا وحلي في كلام المؤلف يحتمل أن يكون مفردا فيكون بفتح الحاء وسكون اللام وأن يكون جمعا فيكون بضم الحاء وكسر اللام (ص) كما يجار مستأجر دابة مثله (ش) هذا من اضافة المصدر الى فاعله والمعنى أن من استأجر دابة لركوب يكره له أن يكرى بها من مثله ليركها وان وقع وضاعت لاضمان عليه حيث كان مثله في خفته وأمانته فالتشبيه في الكراهة وكأنه عدل عن العطف الى التشبيه لاجل رجوع القيد لما بعد الكاف ومثل الدابة الثوب وينبغي أن تكون الكتب مثل الثياب لاختلاف استعمال الناس فيها فلو أكرها فالضمان على المكترى الاول في الثوب دون الدابة وهل الضمان ضمان تهممة فيزول مع البينة وهو الذي ينبغي أم لا وينبغي أن يكون محل الكراهة في كراهة الدابة لركوب ما لم يضطر لذلك لتعذر ركوبه مثلا فان حصل ضرورة فلا (ص) أو لفظ مثله (ش) يعني أن اللفظ اذا استأجر دابة ليركها يكره له أن يكرى بها لفظ مثله ليركها فان قيل هذا يستفاد من المعطوف عليه فما فائدته فالجواب أن هذا لما كان قد يتوهم فيه الجواز لكون رب الدابة دخل على اعطائها اللفظ فقد يتساهل فيها فنه عليه لذلك وحينئذ فتقدير كلامه كما يجار مستأجر دابة لغيره لفظ مثله أو لفظ مثله

(ص) أي (قوله ضمان تهممة) أي لاضمان عداة يضمن مطلقا قامت بينه أم لا (قوله ما لم يضطر الخ) اعلم أن محل الكراهة حيث لم يؤثرها بحضرة ربها أو يؤثرها وارثه لموته بان يكون هو الذي أكرها من مورثه قبل موته ومحلها أيضا حيث جهل حال المكترى وأما ان علم منه الرضا فلا كراهة وان علم منه عدم الرضا فهل يكون كشرطه لا يكرى مثله فيفسد العقد لانه شرط مناقض لمقتضاه الا أن يسقطه أو ليس كالشرط فالعقد صحيح ويحرم عليه ذلك بجرور (قوله ما لم يضطر الخ) لا يشترط الاضطرار بل متى بدت له الاقامة اضطر أم لا ساخ له ذلك في المدونة ولو بد له من السفر أو مات أكرى من مثله انتهى (قوله أو لفظ مثله) اللام الداخلة على لفظ رائدة (قوله مثله) صفة لغيره لفظ أي أن غير اللفظ آجرها لغيره مثله (قوله أو لفظ مثله) أي أو آجرها لفظ مثله اشارة الى أن مثله الواقعة في المصنف صفة لموصوف محذوف أي لفظ مثله وعلى هذا فهو من عطف المغاير لامن عطف الخاص على العام لانه لا يكون باو وفي بعض النسخ أو ثوب بعثله أي

بكره لمن استأجر ثوبا باليسه أن يكره له مثله وضمنه المكثري الاول الالبينة على تلفه من غير تعدى الثاني لان ضمان الاول ضمان ثممة
 فيزول مع البينة لا ضمان عداء ويجزى في الثوب نحو ما تقدم على ما يظهر فاذا استأجره ليحمل عليه شيئا فلا يكره أن يؤجره في حمل
 مثله وله أن يؤجره بضره به أو لعدم ارادته باليسه أو وارثه لموته (قوله وتعليم فقه وفرائض) أى اذا كان عينا وأمالو كان كفايا
 فسيأتى أنه يجوز أخذ الاجرة على الفرض الكفائى (قوله بل يكره بيع كتب الفقه) أى ما لم يحتج له (قوله جائز لضرورة الغرماء) بل
 واجب وعن محمد بن عبد الحكم بيعت كتب ابن وهب التى ألفها ابنه لثمانية دينار وأصحابنا متوافرون وكان أبى وصيه (قوله تعليم على
 الفرائض) هو المناسخات (قوله وعلى كتابة ذلك) أى ما لم يحتج لها وكذلك كتب الفقه الاجارة عليهم مكرهه ما لم يحتج له (قوله واجارة
 كتب فيها ذلك) معطوف على قوله الاجارة وكذلك قوله أو بيعها وقوله بدليل ما قبله أى الذى هو قوله واجارة كتب فيها ذلك (قوله المراد
 باللحن التطريب) عبارة بعض أى التنعيم وهو بمعناه (قوله وهو تقطيع الصوت) المراد عدم اتصال الحروف ببعضها ببعض (قوله
 على حده المعروف) أى على طريقته المعروفة عندهم والمراد لحن (١٩) يخرج به القرآن عما أجمعت السبعة على وجوبه

وأما ما اختلف في وجوبه فعلى
 القول بوجوبه به تحريم القراءة بخلافه
 وعلى القول بعدم وجوبه ينمى
 قراءة القرآن بخلافه والصحيح أن
 ما وراء السبع لا يجوز القراءة به
 (قوله وانما عبر هنا بالمفرد
 للاختصار) ظاهره أنه عبر فيما
 تقدم بالالحان الذى هو جمع لحن
 مع أنه انما عبر بتلحين فكان الاولى
 أن يسقط لفظ هنا بقول وعبر
 بالمفرد للاختصار (قوله نوع من
 العيدان) تبع في ذلك بهر ما ولىكن
 المناسب ما ذكره عن الراغبى لانه
 يخرج عن الاول أشياء كثيرة (قوله
 الاوتار والمزاهر) وعبارة أخرى
 فيشمل الاعواد والرباب والسنطير
 والكبجاء وغير ذلك (قوله ولا
 يلزم) أى ومقتضى القياس الجواز
 ولذلك قال بعضهم فان قلت فعلهما
 في العرس جائز فلم كره الكراهة
 والوسيلة تعطى حكم مقصدها

(ص) وتعليم فقه وفرائض كبيع كتبه (ش) أى وما هو مكرهه أخذ الاجرة على تعليم
 الفقه لئلا يقل طالبه والمطلوب خلافه وكذلك يكره أخذ الاجرة على تعليم فقه الفرائض
 لليلة المذكورة وكذلك يكره بيع كتب الفقه ما لم يكن مفلسا كما مر في الفلاس أنه جائز
 لضرورة الغرماء وأما أخذ الاجرة على تعليم عمل الفرائض فلا كراهة فيه وعطف فرائض
 على فقه من عطف الخاص على العام وقال الشارح قال في المعونة وأكره الاجارة على تعليم
 علم الشعر والنحو وعلى كتابة ذلك واجارة كتب فيها ذلك أو بيعها وقد كره مالك بيع كتب
 الفقه فكيف يكرهه وما كرهه يكرهه فلا يجوز اجارته انتهى أى جواز ما مستوى الطرفين بدليل
 ما قبله والفقهاء لغة الفهم وفي الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من
 أدلتها التفصيلية (ص) وقراءة لحن (ش) المراد باللحن التطريب وهو تقطيع الصوت
 بالانغام على حده المعروف والمعنى أنه يكره أخذ الاجرة على القراءة بالالحان فهو على حذف
 مضاف أى وأجرة قراءة حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وليس المراد أنه يكره
 القراءة بالحن كما هو ظاهر العبارة لئلا يلزم التكرار مع ما سبق في سجد التلاوة من قوله
 وقراءة بتلحين من غير فائدة وانما عبر هنا بالمفرد للاختصار (ص) وكراهة دفع ومعر
 لعرس (ش) الدف بضم الدال وفتحها لغة هو المدور المغشى من جهة واحدة فان غشى منها
 وكان مربعا فهو المزهر والمعرز نوع من أنواع العيدان ونقل بعض عن الراغبى أن المعازف
 الملاهى ويشمل الاوتار والمزاهر انتهى والمعنى أن مالك كره كراهة ما ذكره للاعراس ولا
 يلزم من اباحه ضرب الدف في العرس اباحه اجارته فيه وأما اجارة العزف في غير الاعراس
 فانه لا يجوز والمراد بالعرس خصوص النكاح (ص) وكراهة كعبه كافر (ش) يعنى أنه يكره
 للمسلم أن يواجر نفسه أو ولده أو عبده المسلم أو ابنته لكافر ومحله اذا كان المسلم يجوز له فعل
 ذلك لنفسه كالحياطة والبناء والحرق وما أشبه ذلك وأما ما لا يجوز للمسلم فعله لنفسه

قلت سد الذريعة أى لو جاز في العرس لتوصل الى كراهته في غيره انتهى وعبارة أخرى ان هذا مبني على أنه مرجوح الفعل
 وهو قول مالك في المدونة لا على أنه من الخبر الذى استوى فعله وتركه (قوله والمراد بالعرس خصوص النكاح) وعبارة غيره
 المراد به خصوص النكاح وعبر به في المدونة فلا يقال المراد بالعرس كل فرح كاجتماع بعض الناس ببعض في ليل أو نهار ومعرفة ويجعلونه
 فرحا وسورا فلا يجوز فيه ما ذكرنا انتهى ثم انك خبر بان قول المصنف وكراهة ومعرز العرس لا يفيد حرمة الاكلة التى هي من
 أفراد المعزف مع أن المعتمد الحرمة والحاصل أن البدن يقل منع سماع الاكلة عن عياض والمأزى وأن ابن رشد نص على أن
 كراهة كراهة المعازف انما يأتى على القول بجواز سماع الاكلة في العرس انتهى وخلاصته أن المعتمد حرمة سماع الاكلة فيحرم
 الاستمتاع عليها (تنبيهه) بقى كراهة الدف في غير العرس وعن ضربه في غيره والحكم الحرمة كما ذكرنا ذلك في رسالة متممة بذلك (قوله
 كالحياطة) يحمل على ما اذا كان يستبد بذلك للكافر وأما اذا كان في حاقه ولا يخطط له كالناس فهو جائز ويبقى النظر فيما اذا كان
 يخطط له في حاقه ولا يخطط الا له والظاهر الكراهة

(قوله كعصه الحرم) أى وأما إذا كان يخدeme في بيته أو يجرى خلفه فهو حرام و يفسخ متى اطلع عليه فاولم يطلع عليه الا بعد الفوات فلا يتصدق عليه بالعوض خرمه هذا أخف من حرمة العصير كما أفاده بعض شيوخنا ومثل ذلك الارضاع (قوله أو على أنه) منصوب معطوف على قوله على نزع الخافض وكان الاولى الصافيه (قوله وكذلك يكره للانسان أن يبنى مسجد الكراء الخ) أى لانه ليس من مكارم الاخلاق فان بناء الله ابتداء ثم قصد أخذ الكراء ممن يصلى كره القصد الثاني وكذا يكره أخذ الكراء ممن يصلى بيمينه كما في المدونة وأجاز غيرها أخذها في البيت واعترض الخطاب على المصنف بأن أكثر عبارات أهل المذهب عدم الجواز لا الكراهة وقول الشارح ممن يصلى إشارة إلى أن محل (٣٠) الكراهة إذا أخذت من المصلين وأما من بيت المال فلا كراهة كذا وجدت عندى

مما كتبت زمن الأخذ عن الشيوخ
(قوله يكره السكنى فوقه بالاهل)
هذا إذا بنى السكنى قبل التحبيس
بان قصد ذلك قبل بناء المسجد
أو حال بنائه أو بعده وقبل تحبيسه
وقوله وما يأتى الخ أى فيحمل على
ما إذا بناء بعد تحبيسه وانظر لوجه
فعل الواقف من المبيت فوقه بالاهل
هل هو قبل تحبيسه أو بعده (قوله
أو أن الكراهة هنا الخ) استظهروا
الجواب الاول والنقل يفيد قوة
ما قاله الناصر وتأمل (قوله وأنها
جائزة) كان مبنيا للكراء وللعبادة
(قوله تتقوم) مضارع تقوم أى
تقبل التقويم فيجوز اثبات تأهيه
وحذف احدها وهو بفتح التاء
لانه لازم لا يبنى للفعل وقال
بعضهم بضم الاولى والصواب
الاول (قوله الباء سببية الخ) جعلها
للعوض أولى من جعلها للسببية
والمعنى صحة الاجارة بعافد وأحرف
مقابله منفعة تتقوم أى تقبل
القيمة لوتلفت بخلاف التفاحة
فان را تحته لا قيمة لها اذا تلفت
قاله عجم (قوله وأجر يدفع) الدفع
ليس بشرط (قوله للشيء به فى الزحف
كما عندنا بمصر) وهو الذى يقال له

كعصير الحرم رعى الخنازير وما أشبه ذلك فانه لا يجوز له أن يواجر نفسه وما ذكر معه لكافر فان
فعل فان الاجارة ترد قبل العمل فان فانت بالعمل فان الاجارة تؤخذ من الكافر و يتصدق بها
على الفقراء أديا للمسلم الا أن يعذر لاجل جهل ونحوه فانما لا تؤخذ منه ونصب قوله كافر على
نزع الخافض وأما الاجارة لعبد الذى فقد مراه أنه مكروه في باب الزكاة عند قوله وبيع أو اجارة
لعبد أو على أنه مفعول ثان لكراء لانه اسم مصدر بمعنى اكرأ فينصب مفعولين ومفعوله
الاول كعبد وهو أولى لان النصب على نزع الخافض مقصور على السماع (ص) وبناء مسجد
للكراء وسكنى فوقه (ش) يعنى وكذلك يكره السكنى فوقه بالاهل وما يأتى في باب الاحياء من منع السكنى
بالاهل فوق ظهر المسجد محمول على أن المسجد لم يبن للكراء فله حرمة فوق حرمة المسجد المبنى
للكراء كما هنا أو أن الكراهة هنا محمولة على المنع فيوافق المنع الا ترى كأن نقله الناصر اللقاني
على التوضيح وأما السكنى فوق ظهر المسجد بغير اهل فانما اجازته وكذلك السكنى بالاهل تحت
المسجد سواء بنى المسجد للكراء أم لا (ص) بمنفعة تتقوم (ش) الباء سببية تقديره صحت
الاجارة بعافد وأجر يدفع بسبب منفعة تتقوم والمعنى أن الاجارة لا تصح الا بعافد كعاقده البيع
وبدفع أجر بسبب منفعة تحصل للمستأجر وأن تكون هذه المنفعة لها قيمة ومعنى تتقوم أن
تكون لها قيمة يحتز بذلك عمالوا استأجر تفاحة للشم أو استأجر الطعام لزين الخوانيت فانه
لا يصح اذا لا قيمة له وكذلك كل ما لا يعرف بعينه فانه لا يجوز استئجاره خشية السلف بزيادة
الاجارة وانظر حكم من استأجر مسكا أو زياد للشم هل هو مثل استئجار التفاحة للشم ونحوه وهو
الظاهر ومثل هذا والله أعلم كراء الشمع للشيء به فى الزحف كما عندنا بمصر وبعبارة المأخوذ
من قوة كلامهم أن معنى تقويمه ادخولها تحت التقويم بان تكون الذات بحيث تتأثر
باستيفائها من حيث استيفائها ثأر شرعيا يقع في مقابلة الاجارة التى هى له كالقيمة للذوات
وأما تأثر التفاحة ونحوها بالشم فانما هو من ضرور الزمن وليس ناشئا عن الاستيفاء من حيث
انه استيفاء (ص) قدر على تسليمها (ش) يعنى أن المنفعة التى تحصل للمستأجر من شروطها
أن تكون مقدورا على تسليمها للمستأجر حسافا لا تجوز اجارة الاعمى للخط والاخرس للكلام
وشرعا فلا تجوز الاجارة على اخراج الخان والدعاء وحل المربوط ونحو ذلك لعدم تحقق المنفعة
ولا على تعليم الغناء ودخول الخائض المسجد (ص) بلا استيفاء عين قصدا (ش) تقدم أن

الاجارة

شمع القاعة أى يمشى بها الزينة من غير أن يوقد وأما لو كان على وجهه أن يوقد ها وبأخذ منها بحسب

ما ذهب ويرد الباقي فلا يجوز وتقدمت عند قول المصنف لامنها وأريد البعض (قوله من حيث انه استيفاء) ظاهر العبارة أنه ناشئ
عن الاستيفاء لامن تلك الحثمية وليس كذلك لانه لا استيفاء أصلا كما يشير اليه قوله أولا وأما تأثرها فى ضرور الزمن فتدبر (قوله وشرعا)
قد يقال يستغنى عن ذلك بقول المصنف ولا خطر كما فى عب (قوله لعدم تحقق المنفعة) يفيد أنه لو تحقق المنفعة جاز فقد قال الابن
وأما ما يؤخذ على حل المعقود فان كان يرقه بالرقبة العر بية جاز وان كان بالرقى المحمية لم يجوز فيه خلاف وكان الشيخ يقول ان
تكرر منه النفع جاز انتهى (قوله بلا استيفاء عين قصدا) قال بهرام وقوله قصدا احتزبه من اجارة الثياب ونحوها فان بعضها وان ذهب
بالاستعمال لكن بحكم التبع ولم يقصد بخلاف الثمرة والشاة والحاصل أن محط الفائدة قوله قصدا وذلك لان فى الاجارة استيفاء عين

اكن لا قصدا (قوله فلا تستأجر الشاة الخ) لانه ليس في ذلك بيع منفعة بل بيع ذات كافي عجب (قوله ولا حظير) لا يخفى أن من الخطر
الاستئجار على صنعة آتية من نقد (قوله ولومحفا) فيجوز اجارته ان يقر أفيه وهو مبالغة في قوله تنقوم أى تماثر باستيفائها لان أوراقه
وكتابته تماثر بالقراءة فسهو محل ذلك المصلحة متكررا انتهى وانظر لوجه عمله متكررا هل يكره أو يحرم وهو الظاهر (قوله ونذر انكشافه)
مسبورة ذلك أن يقول أستاذ جرمك أرضك ان انكشفت ولم ينفذ هكذا وقع في المسدونة قال عجب وظاهر المدونة ان اجارة الارض التي
غير ماؤها ونذر انكشافه لا تجوز الا بشرط الانكشاف عنها أى الدخول على ذلك وجواز هذه المسئلة أيضا مشروط بعدم النقدي
حصول ولو تطوعا وجد المنع (قوله خلا فالابن حبيب في منعه اجارته) أى لان (٣١) اجارته كأنها من القرآن وبيعته من الورق والخط فابن

حبيب يوافق على جوارحه
ويخالف في اجارته فقد بيعت
المصاحف في أيام عثمان رضي الله
عنه فلم ينكر أحد من الصحابة ذلك

فكان اجماعا (قوله فلا نزاع في الجواز)

أى ويجوز بشرط النقص - دوبي
مالو كان انكشافه مستويا وهو

أولى من صورة النقد وري جواز
العقد ومثله في عدم جواز النقد

(قوله ولذا قال على الاحسن) أى
فهو راجع لقوله أو شجر افقط (قوله

كل هذه) بيان للخلاف في حال
(قوله المعطوف محذوف) انما جعله

محذوف لان لا تعطف الا المفردات
أى الاسماء المفردة (قوله أى

لا يجوز اجارة الاشجار الخ لا يخفى
ان اطلاق الاجارة عليهما مجاز لانه

ليس فيما يبيع منفعة واعا فيها
بيع ذات كماء لم من كلامه فلا

يحتاج لذلكهما في مختز بلا استيفاء
عن قصد انعم بصر جعلهما مختزه

ان استأجر الشجر لارضين الخفيف
عليها واخذ ثمرتها والشاة للانتفاع

بها في شيء يجوز الانتفاع بها فيه
ولاخذ لبنها (قوله أسقط الشرط

الاول فقطط) وهو قوله لا بد من
تعداد الشياه وكثرتها أى فالشرط

الاجارة ببيع منفعة مخصوصة فكانه قال صحة بيع المنفعة المخصوصة بشروط أن تكون
المنفعة مما تقوم وأن يقدر على تسليمها وأن لا يكون فيها استيفاء عين قصد إفلاستأجر الشاة
لاخذ نافعها أو وصفها ولا الاشجار لاخذ ثمارها ويستثنى من قوله بالاستيفاء الخ مسألة
الاسترضاع ومسألة من استأجر أرضا فيها عين أو بئر وشاة للبها اذا وجدت الشروط كما سيأتي
فان فيها استيفاء عين قصد اوهو اللبن والماء (ص) ولا حظرتعين (ش) الحظر المنع والمراد
بالمعين ما لا يقبل النيابة ولو كان غير فرض فن أمثلة الحظر أى المنع الاستئجار على صنفه أنية
من نقد واستئجار الحائض على كنس المسجد ومن أمثلة المتعين ركعتا الفجر وركعتان قبل الظهر
وغير ذلك (ص) ولو محففا أو أرضا غمرها أو نذر انكشافه وشجره الخفيف عليها (ش)
مبالغة في الجواز فيما اذا توقرت فيه الشروط يعني أنه يجوز استئجار المحفف لمن يقرأ فيه الجواز
بيعه خلا فالابن حبيب في منعه اجارته وكذلك تجوز اجارة الارض التي غمرها الماء بشرط عدم
انتقاد الاجرة ففي وجد النقد ولو تطوعا وجد المنع وقيد بدورا لانكشاف لكونه في حيز المبالغة
فهو محل الخلاف وأما لو كان انكشافه غالبا فلا نزاع في الجواز كما أنه لا نزاع في المنع اذا كانت
لا تنكشف أصلا وكذلك تجوز اجارة الاشجار لمن يحفف عليها ثابها لان الاشجار تنقص بذلك
منفعتا وتتناثر فقوله وأرض الخ معطوف على محففا فهو في حيز المبالغة ولذا قيد محل الخلاف
بقوله ونذر انكشافه اذهي جملة ماضوية حالية فيقدره معها فد وقوله غمرها صفة لارض
وفيه حذف تقديره غمرها ماؤها وقوله وشجرا الخ معطوف أيضا على محففا فصفة الخلاف
ولذا قال (على الاحسن) عند ابن عبد السلام قال في التوضيح والخلاف فيها خلاف في
حال هل هذه منفعة متقومة أم لا (ص) لاخذ ثمره (ش) المعطوف محذوف
أى لاشجار لاخذ ثمره أى لايجوز اجارة الاشجار الاجل أخذ ثمارها لان ذلك يؤدي الى بيع
الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها وقوله (أو شاة للبها) يصح عطفه على ما هو جائز وهو
قوله أو شجر الخفيف الخ حيث استوفى شروط بيع اللبن وقد مر في باب السلم أن بيعه ان وقع
جزا فالابد من تعدد الشياء وكثرتها وأن يسلم في الابان وهو زمن الر بيع وأن يعرف اوجه حلالها
أى قدره ليعلم البائع قدر ما باع ويعلم المشتري قدر ما اشترى وأن يكون الى أجل لا ينقص اللبن
قبله وأن يشرع في ذلك في يومه أو في أيام يسيرة وأن يسلم الى ربه الى غير ه وان وقع البيع
على الكيل أسقط الشرط الاول فقط ولعل الجواز مع هذه الشروط أن الشياء لما كثر بان
كانت عشرة مثلا وأخذ لبن شاتين منها غرمه من لبن فقد دخل على أن له لبن شاتين غير معينتين

الاول هو المجموع (قوله وأخذلبن شاتين) أى لأكثر فلا يجوز كما قاله شيخنا عبد الله وأما لبن واحدة فيجوز بالطريق الأولى ثم بعد هذا كله فهو هذا خطأ كما أفاده محشى نت فأننا لمعنى كالعشرة أن يكون اشترى لبن عشرة شيئا مثلا ومعنى القلة أن يكون اشترى لبن شاة أو شاتين هذا معنى الكثرة والقلة قال في كتاب التجارة لأرض الحرب ومن اشترى لبن غنم بأجر أو فاشهر أو شهرين أو إلى أجل لا يتعدى اللبن قبله فان كانت غنما يسيرة كشاة أو شاتين لم يجز إذ ليست مأومة وذلك جائز فيما أكثر من الغنم كالعشرة ونحوها ان كانت في الانان وعرفا وجه حلابها وان لم يعرف وجهه لم يجز ذلك وان اشترى لبنها ثلاثة أشهر في ابانته فانت خمس بعد أن حلبت جميعها شهرا نظرا فان كانت الميمنة تحلب قسطين والباقية قسطن انظر كم الشهر من الثلاثة في قدر نفاق اللبن ورخصه فان قيل النصف فقد قبض نصف صغفقه بنصف الثمن وهلك ثلثا النصف الباقي قيل قبضه فله الرجوع بحصة من الثمن وهو ثلثا نصف الثمن وذلك ثلث الثمن

أجمع ولو كان موت هذه الميعة قبل أن تحلب شيئا لرجع بثمنه جميع الثمن انتهى عياض وانما جاز شراها من الغنم الكثيرة ولا تؤمن فيها جائحة الموت وغيره لكن هي آمن من القليلة لأن الكثيرة اذا مات منها بعض اوجف لمنه بقي بعض وقد يقل لبن واحد قد يزيد لبن أخرى والقلة المعتادة والزيادة المعتادة لا تسترى ومنه بخلاف غير المعتادة وبه تعلم أن تصوير عجم ومن تبعه للكثيرة بان يسلم في لبن شاة أو أكثر من عدد كثير والشاة (٣٣) أو الشاتان معينتان خطأ صراح وان تبع فيه الشيخ عبد الرحمن وكانهم لم يقفوا

لأن الفرض أنهم متساوية في اللبن وهذا لا غرر فيه وحينئذ يرد بالشاة في كلام المؤلف الخمس فيصدق بالمتعدد كما هو من جملة الشروط ويصح عطفه على الممنوع حيث انخرم بعض هذه الشروط وهذه ليست من باب الاجارة لأن هذا يبيع ذات وهو اللبن والاجارة يبيع المنافع (ص) واغتفر ما في الأرض ما لم يزد على الثلث بالتقويم (ش) يعني أن من اكترى أرضا أو دارا قيمها شجر مثمر فاشتراط المكترى ادخال الشجر المذكور في عقد التواجر فان ذلك جائز حيث كانت قيمته الثلث فأقل بان يقال ما قيمة كراء الأرض بلا شجر فيقال عشرة مثالا وما قيمة الثمرة منفردة بلا أرض بعد اسقاط الكلفة فيقال خمسة فاشترط بقوله بالثقة ويوم إلى أن الثلث فادونه انما ينظر له بالتقويم لا بما استؤجر العين به لأنه قد يزيد على القيمة وفهم من قوله ما لم يزد على الثلث عدم اغتفر ما زاد عليه ولو شرط منه قدر الثلث فأقل وهو المشهور ولو لم يقع اشتراط لدخول الشجر المذكور فلا يدخل في عقد الكراء بل هو لا كبرى فقوله واغتفر الخ أي وان كان فيه استيفاء عين قصدا لمساكنته ولدفع الضرر في الدخول عليه لاجل الشجر وهذا بالنسبة للشجر وأما لزوم فلا يغتفر اشتراطه اذا كان ثلثا قال فيهما من اكترى أرضا فيها زرع أو بقل لم يطب فاشتراطه فان كان نافعا جاز ولا يبلغ هذا الثلث اه والفرق بين الاصول والزرع أن الزرع أخفض من مرتبة الاصول ألا ترى أنه لم تجز مساقاته الا بشروط ومنعها ابن عبدوس رأسا فجواز اشتراطه مقيس على جواز مساقاته ومساقاته مقيسة على مساقاة الاصول فهو مقيس على مقيس كما قاله أبو الحسن على المدونة (ص) ولا تعلم غناء أو دخول حائض لمسجد أو دار لا يتخذ كنيسة كبيعها لذلك وتصدق بالكراء وبفضلة الثمن على الاربح (ش) يعني أن الاجارة على تعليم الغناء لا تجوز ومثله آلات الطرب كالعود والمزمار لان ثبوت الملك على العوض فرع ثبوته على العوض وخبر ابن ابي عمير ان الله اذا حرم شيئا حرم غنمه وكذلك لا تجوز اجارة الحائض على أن يتخدم المسجد نعم ان كانت الاجارة متعلقة بخدمتها فيجوز لها أن تقسم من يتخدم المسجد عنها نيابة للضرورة وكذلك لا يجوز للمسلم أن يكرى داره مثلا لمن يتخذها كنيسة أو خزانة وكذلك بيعها لذلك ويرد العقدان وقوع فان باع باستيفاء المنفعة أو بعضها فالشهور أنه يتصدق بجميع الكراء للفقراء وجوب باقي الاجارة وبفاضل الثمن عن ثمن المثل في البيع بان يقال ما يساوي ثمن هذه الدار أو هذه الأرض لمن يتخذها كنيسة أو خزانة مثالا فيقال خمسة عشر ثم يقال وما تساوي لو بيعت لمن لا يتخذها كنيسة ولا خزانة فيقال عشرة فيتم صدق بالخمس الزائدة على ما رجحه ابن يونس والفرق بين الكراء والبيع أنه لما كان يعود للكراء ما كراه لم يكن عليه ضرر كغيره فلذلك لزمه التصديق بالكراء جميعه بخلاف البائع فانه لا يعود اليه ما باعه فلو وجب عليه التصديق بالجميع لاشتمل ضرره والأرض كالدار من أنه يتصدق بالكراء وقيل يتصدق من كراء الأرض بالرائد كما في البيع والفرق على هذا أن الدار لما كانت لا ينتفع بها الا بعد بنائها غابا فكان

على كلامها في كتاب التجارة لأرض الحرب وفي السلم الثاني والله أعلم انتهى (قوله لأن الفرض) علته لمخدوف أي وجاز ذلك لأن الفرض (قوله واغتفر الخ) مشروط بان يكون الكراء وجيبه وأن يكون طيب الثمرة في مدة الكراء وأن يكون اشتراطها الدفع الضرر واليكثرة مشاهرة لا يغتفر فيها شيء وقد رنا قوله فيها شجر مثمر أي لم يبد صلحه أمان كان وقت الكراء قد بدا صلاحه فيجوز ادخاله وان كان أكثر من الثلث لأنه يبيع واجارة لكونه مستقلا كما أفاده بعض شيوخنا (قوله فاشتراط المكترى) اعتمادا على ذلك لأنه لا يدخل الثلث فادونه الابن واذا اكترى دارا سنيين وبها غمر اشتراطه فان كانت قيمته سنة الثلث فأقل جاز وان كانت في سنة الثلث فأقل وفي سنة أكثر واذا نظر إلى قيمة جميعه من الكراء في المدة كانت الثلث لم يجز ويكون الكراء فاسدا في المدة جميعها (قوله اذا كان ثلثا) أي وأما اشتراط أقل من الثلث فانه جائز كما أفاده الشيوخ (قوله فجواز اشتراطه) تفريع على قوله أخفض مرتبة أي ولاجل الاختصاصية حكمه وان جواز اشتراطه مقيس على جواز مساقاته (قوله كنيسة) أي أوبيت نار أو محلا لبيع الخمر أو عصمه أو مجمعا للفساق (قوله يعني أن الاجارة على

تعليم الغناء لا تجوز) فيه أن الغناء المجرد عن مقتضى التحريم الكراهة نقضية ذلك أن تكون الاجارة مكروهة الدراما لاحراما (قوله على ما رجحه ابن يونس) أي من أقوال الثلاثة قيل يتصدق بالثمن والكراء وقيل يتصدق بفضلة الكراء وبفضلة الثمن وقيل في البيع يتصدق بالفضلة وأما في الكراء فيتم صدق بالجميع (قوله ان الدار) حاصله أن المنظور فيها البناء والأرض غير منظور اليها ويقدر أن الدراهم في مقابلتها أي مقابلة الأرض التي شأنها أن لا تصدق فلذلك تصدق بالجميع بخلاف الأرض البراح وبعدها ذاهو تمكاف فقول الشارح ان الدار أي أرض الدار وقوله فكان الدراهم انما وقعت في مقابلة ذات الأرض أقول الذي يترتب على قوله لما الخ

أن يقول فكان الدراهم انما وقعت في مقابلة البناء لافي مقابلة ذات الارض الآن يقال أراد بذات صاحبة والمعنى صاحبة الارض الذي هو الدار وقوله فانه ينتفع بهان غير بناء أي فأجرها بمقابلة ثمن البيع فلذلك يرد الزائد بخلاف الدار لما كانت الارض غير مقصودة فالدراهم الواقعة في مقابلتها ليست بمقابلة ثمن البيع فلذا ردت كلها (قوله ولا متعين) المراد به ما يطلب من الشخص فعله ولا تصح النيابة فيه (قوله لا يجوز له أن يكرى نفسه فيه) وإذا كان لا يجوز أن يكرى نفسه فيه لا يجوز ذلك لمن أكراهه ولا زمله وكان الاظهر في معنى كلام المصنف أن يقول يعني أن الذي يتعين فعله على المكلف نفسه لا يجوز له أن يكرى غيره في فعله لانه لا يقبل النيابة وما لا يقبل النيابة لا يجوز ولا يصح الكراء على فعله (قوله بخلاف فرض الكفاية) نحوه قول ابن الحاجب بخلاف غسل الميت وحمل الجنازة وحفر القبر فقال ابن عبد السلام اذا فقد وصف التعمين من (٢٣) العبادة جاز الاستنجار عليها ألا ترى أن غسل الميت

وما عطف عليه عبادة لكن المالم تعمين جاز الاستنجار عليها فان قلت هذا منقوض بصلاة الجنازة فانها غير متعمينة ولا يجوز الاستنجار عليها قلت لما كانت عبادة صورة منع الاستنجار عليها كغيرها من العبادة المشاركة لها في الامتياز بالصورة بخلاف الغسل والتحل أي فالغسل يكون للعبادة والنظافة وغير ذلك وكذا حمل الجنازة مشارك في الصورة أشياء كثيرة فاذا علمت ذلك فقول المصنف بخلاف الكفاية أي بعض الكفاية وكذلك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يمكن الاستنجار فيه كما أفاده في حاشية اللقاني (قوله وعين متعلم) أي لقراءة وكتابة أو صناعة قال الزرقاني ولا يلزم اختصار حاله لا يمكن علم ذلك بالنظر الى ذات الصبي الرضيع من تحله وقوته وكبره وصغره والمتعلم يعلم غالبا ذكؤه وبلاذته بالنظر اليه انتهى (قوله ودار وحافوت) أشعر تميله بالعقار بان الدواب والسفن لا يلزم تعمينها بل تجوز على معين وفي

الدراهم انما وقعت في مقابلة ذات الارض وأما الارض فانه ينتفع بهان غير بناء فالمنفعة فيها هي المقصودة بالاجارة (ص) ولا متعين كركعتي الفجر بخلاف الكفاية (ش) يعني أن الذي يتعين فعله على المكلف سواء كان في نفسه واجبا أو غير واجب لا يجوز له أن يكرى نفسه فيه ومن باب أولى ما هو أعلى من ركعتي الفجر بخلاف فرض الكفاية فان الاجارة تجوز على فعله لانه يقبل النيابة كالاذان وغسل الميت مالم يتعين عليه فيمتد لا تجوز الاجارة عليه (ص) وعين متعلم ورضيع ودار وحافوت وبناء على جدار وحمل (ش) يريد أن ذلك يلزم تعمينه حال العقد والافسد فأما تعمين المتعلم والرضيع فلا خلاف حال المتعلم بالذكاء والبلاذة وحال الرضيع بكثرة الرضاع وقلته وكذلك يلزم تعمين الدار المكثرة والحافوت ولا يصح أن يكونا مضمونين في الذمة اذ لا بد من ذكر موضعهما وحدودهما ونحو ذلك مما يختلف فيه الاجرة وكذلك اذا أكرى جدارا لبنى عليه بناء فلا بد من تعمين قدر البناء وصفته وكونه بالطوب أو بالحجارة أو غير ذلك ويلزم أيضا تعمين النخل اذا أكراه ليركب فيه ومحمل لزوم تعمين ما ذكر من هذه الامور ان لم توصف والا كنفى بالوصف عن التعمين فقوله (ان لم توصف) راجع للجميع لكن البناء على الجدار لا يمكن فيه الا الوصف وهو ظاهر وعلى هذا فانه قاله اللخمي في الرضيع وفاق للذهب وذكر الشارح كلام اللخمي فقال وقال اللخمي لو وصفوا سن الرضيع من غير اختبار رضاعه جاز عقدا لاجارة عليه (ص) ودابة لركوب وان ضمنت جنس ونوع وذكورة (ش) يعني أن الدابة غير المضمونة لا بد أن تكون معينة أي مشاهدة مع الاشارة وان كانت مضمونة لم يلزم تعمينها بل الواجب تعمين جنسها كخيل أو بابل أو بغل ونوعها كبرذون أو عربي أو بخت أو عرب وذكورتها أو أنوثتها فاذا قال اكرتيت منك دابة أو سفينة أو دابة أو سفينة هذه كانت معينة وان قال اكرتيت منك دابة أو سفينة أو دابة أو سفينة كانت مضمونة ولو كانت حاضرة مشاهدة ولو لم تعلم له دابة أو سفينة غيرها ولا يفرجها من الضمان الى التعمين الا الاشارة اليها والوصف في هذا الباب يقوم مقام التعمين كما قال المؤلف كان يقول دابة أو سفينة أو السوداء أو نحو ذلك وكذلك لو قال له اكرتيتك لنخيط الى هذا الثوب أو لمبنى لي هذا الخائط فهو مضمون حتى يقول بنفسك وحينئذ فقد حذف المؤلف قوله ان لم توصف من هنالدلالة الاول

الذمة وهو كذلك (قوله وبناء على جدار) احتراز من كراء الارض للبناء عليها فلا يجب تعمين ما يبني فيها من كونه بحجر أو طوب (قوله محمل) بفتح أوله وكسر ثالثة ما ركب فيه من شقة وشقف أو حفة لانه يختلف باختلاف السعة والضيق والطول والقصر وأما بكسر أوله وفتح ثالثة فعلاقة السيف ثم انهم استظهروا أنه لا يكفي وصف المذكورات اذا أحضرت مجلس العقد من غير رؤية بل لا بد من رؤيتها (قوله جنس ونوع) لواقصر على النوع لكان أولى لانه يعلم منه تعمين الجنس بالطريق الاولى (قوله يعني أن الدابة غير المضمونة) اذا أريد العقد على غيرها وليس المراد أنها كانت معينة قبل العقد لانه لا معنى لتعمين المعين (قوله ولو كانت حاضرة مشاهدة) لاحتمال ابد الهابدون (قوله يقوم مقام التعمين) أي في صحة العقد فقط وأما في الخروج عن كونها مضمونة الى كونها معينة بحيث تنفسخ الاجارة بموتها فلا بد من الاشارة اليها احسا (قوله حتى يقول بنفسك) أي أو يعرف أنه يعمل به نفسه أو كان عمله مقصودا لوقته قال في التوضيح محذوران وقع الكراء على الاطلاق حمل على المضمون حتى يدل دليل على التعمين وقوله وان ضمنت جنس معطوف على مقدر رأى

ودابة لركوب ان عينت وان ضمنت جنس (قوله وأراد به الصنف الذي الخ) المناسب أن يقول أطلق الجنس وأراد به النوع كالخيل والابل لان الجنس مطلق الحيوان وقوله وأطلق النوع الخ المناسب أن يقول وأطلق النوع وأراد به الصنف وهو الخت والعرب من الجمال مثلا **تنبيه** محل التعمين اذا كان في الموضع الصنفان وأما اذا لم يكن الا الخت أو العرب فلا يشترط ذكر الصنف شيئا (قوله الا أن يكون معه راع الخ) اذا علمت ذلك تعلم أن معنى كلام المصنف ليس راع رعى أخرى بكل حالة الا بحالة المشاركة (قوله ويلزمه) أي الوفا به (قوله فان الاجرة الخ) قال عجم وطريقة معرفة ذلك أن يقال ما أجرته على أن يرعاها وحدها فاذا قيل عشرة مثالا فمقال ما أجرته على أن يرعاها مع غيرها فاذا قيل ثمانية فقد نقص الجنس فيحيز مستأجره بين أن ينقصه الجنس من المسمى وبين أخذ ما أجر به نفسه ويجري نحوه في أجرة الخدمة فانه ح وهذا حيث عمل بأجر كما يشعر بقوله فأجره فان عمل بمجانفاته يسقط من الكرا بقدر ما عمل لغيره أي بقدر ما نقص من المسمى (قوله فان الاجرة تكون مستأجره الاول) هذا حيث أجر نفسه فيما يشبه أجره أجرة الاول وأما اذا استأجره شهر ابد ينفذ نفسه (٣٤) في أمر مخوف يوما بدينا وأقائل في دفعه في سهمه عشرة دنائير فانه يسقط من

عليه ثم انه أطلق الجنس وأراد به الصنف الذي في الخيل أو الابل أو نحو ذلك لان الجنس الحقيقي هو مطلق الحيوان وأطلق النوع وأراد به بعض أفراد ذلك الصنف وهو الخت والعرب من الجمال (ص) وليس لراع رعى أخرى ان لم يقو الا بمشارك أو تقل ولم يشترط خلافه والا فأجره لمستأجره كاجر لخدمة أجر نفسه (ش) يعني أن من استأجر على رعاية غنم كثيرة لا يقوى على أكثر منها فليس له أن يرعى معها غيرها الا أن يكون معه راع يقوى به فان كانت بسيرة فله أن يرعى معها غيرها الا أن يشترط عليه ربه أن لا يرعى معها غيرها فيحوز ويلزمه فان رعى غيرها بعد الشرط فان الاجرة تكون لرب الغنم الاول وكذلك أجرة لخدمة اذا أجر نفسه من غير مستأجره يوما أو أكثر فان الاجرة تكون لمستأجره الاول وان شاء ترك الاجر له ويسقط حصة ذلك اليوم مثالا من الاجر الاول فقوله لا بمشارك راجع لقوله وليس لراع رعى أخرى ويحتمل ضميرا ونقل أن يعود على الاولى ويحتمل عوده على الثانية كما في البساطي لكن في الاحتمال الاول شيء وذلك لانه يقتضي حواز رعى الثانية ولو كانت كثيرة مع وجود الشرط وهو عدم القوة وليس كذلك وقوله ولم يشترط خلافه راجع لقوله لا بمشارك أو تقل أي فلو كان له مشارك أو قلت جازله رعى أخرى ما لم يشترط خلافه أي خلاف رعى أخرى بان سكت أو اشترط عليه أن يرعى معها غيرها (ص) ولم يلزمه رعى الولد الا لعرف (ش) يعني أن الراعي لا يلزمه أن يرعى ما ولدته الغنم الا أن يكون عرفهم ذلك وحيث لم يلزمه فعلى ربه أن يأتي براع معه لئلا يتعب راعي الامهات اذا فارقت أولادها لا لاجل التفرقة لانها خاصة بمن يعقل على مامر (ص) وعمل به في الخيط ونقش الرعي وآلة البناء (ش) أي وعمل بالعرف في جميع ذلك فان كان عرف الناس أن الخيط على الخياط وآلة البناء ونقش الرعي على المستأجر فمضى عليه عند الفنازع وان كان العرف على رب الشيء المصنوع فمضى عليه فان لم يوجد عرف فذلك على رب الشيء المصنوع واليه أشار بقوله (والافعل ربه) وهو المستأجر بالكسر في الاولى والاخيرة

الاجرة التي استأجره بها مدة تعطيله كما قاله ابن بونس فان عمل بغير أجر فللاجير من الكرا بحساب ما عمل الاول وهذا حيث عطل بعض ما استأجر عليه والافلاشي للمستأجر عليه ان لم يكن استأجر جميع منفعة (قوله وان شاء ترك) ويظهر أثر ذلك فيما اذا كان الاجر الاول أكثر أو العكس (قوله وليس كذلك) أقول اذا كان الموضوع عدم القوة فلا يسوغ له رعى الثانية سواء كانت الاولى قليلة أو كثيرة كانت الثانية قليلة أو كثيرة فلا يصح الاحتمال الاول ولا الثاني فالمناسب أن يجعل الاستثناء منقطعاً أي ويكون قوله أو تقل مع القوة كانت الاولى أو الثانية وقول المصنف لا بمشارك أو تقل لاجابة اليه مع مفهوم قوله أو تقل لان الغالب أنه يقوى اذا كان معه مشارك أو قلت والقلة والكثرة

بالنسبة لقوته وضعفه وهو مرفوع عطف للفعل على اسم يشبه الفعل الذي هو مشارك

ورب

وكلام المصنف فيما اذا استأجره على عدد معين وأما اذا استأجره على رعي غنم ولم يعين عدد فاذكر بهرام عن اللخمي أنه ليس له في هذه الحالة رعاية غيرها سواء كان يقوى على ذلك أم لا لان منافعه كلها صارت لمستأجره وظاهر المصنف الاطلاق واذا استأجره على غنم فليس له أن يأتي بعز لانها أشد تعبا بخلاف العكس **تنبيه** قال ابن ناجي أقام شيخنا من هذا أن المؤدب أي ومن يشبهه من تعليم صنعة لا يزيد على أكثر مما يطيق (قوله يعني أن الراعي الخ) والفرق بين ولد الغنم لا يلزمه رعيه وولد المرأة الذي وضعته في السفر يلزم الجمال حله أن الحاصل من أولاد الغنم ضرر الراعي وحين العقد لأولاد حتى يتناولها العقد والضرر والحاصل للجمال مشقة الحمل والولد كان محمولا قبل وضعه فيستحب (قوله آلة بناء) من أداة وفؤس وقفاف ودلاء (قوله على المستأجر) لا ينبغي أن يقر بأفتح الجسيم بالنظر لآلة البناء والمستأجر بالفتح في ذلك البناء وبكسر الجسيم بالنسبة لنقش الرعي وهو من استأجر الرعي من ربه الطعن عليها (قوله وهو المستأجر) بالكسر في الاول الذي هو رب الثوب وقوله والاخيرة أي الذي هو رب الدقيق وقوله ورب الرعي في الوسطي أي الذي

هو المستأجر بفتح الجيم أى المستأجر طاحونه (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة بخالف الأولى قطعاً لأن الشئ المصنوع على الأولى الرحي لأنه صنع فيها النقش وعلى الثانية القمح لأنه صنع فيها الطحن (أقول) وذهب شب إلى الثانية جاعلاً الشئ المصنوع الدقيق وذهب عب إلى الأولى جاعلاً الشئ المصنوع الرحي وكلام شارحنا في حل عكس الكاف وشبهه بقوى العبارة ثمانية حيث قال فيها أن لم يكن عرف على رب الشئ المصنوع وهو المكترى وهما على المكترى وقد علمت أن رب الرحي مكر لم يكن قال شب في شرحه أن رب الرحي مكر أيضاً لأن معناها أن رب الرحي اكترى من يطحن له قمحه ونحوه على رحاه انتهى أى فصار رب الدقيق والحاصل على هذا أن رب الرحي صار رب الشئ المصنوع أردت به الرحي أو الدقيق فحصل (٢٥) الجمع بين العبارتين وعلى هذا الجمع فيقرأ قوله

في العبارة الاولى على المستأجر
بفتح الجيم الذي هو البناء ومن
استأجره رب الرعي لمطحن له
عليها قمحه (أقول) ويبقى الكلام
حينئذ فيما اذا استأجر انسان
طاحوناً من ربها يطحن عليها
الناس أول ربها والناس فان لم ينظر
لهذا الجمع جاء التعارض بين
العبارتين لكن يقال ما المعقول
عليه من العبارتين حينئذ
﴿تتم﴾ اختلف اذا لم يوجد الا
واحد من أهل هذه الصنائع هل
يجبر على صنعة بأجرة مثله أولاً
قولان البساطي وعندي أنه ان
كان من التمتعات كالحياط لم يجبر
وان كان من الحاجيات أجبر
كالفران انتهى (قوله شيء يركب
عليه أصغر من البرذعة) هذا
ما عند ابن حجر في شرح البخاري
أي يركب عليه بدلا عن البرذعة
وليس المراد أنه يجعل تحت
البرذعة أو فوقها إلا أنه خلاف
ما في القاموس أنه البرذعة أي
بالذال المعجمة والذال المهملة (قوله
وهو المكسرى) أي الذي هو رب
الديق فهو يؤد العماره الثانيه

ورب الرحي في الوسطى وبعبارة ونقش الرحي يعني أن أجرة نقش الرحي يعمل فيها على العرف بين رب الرحي ورب الدقيق فان لم يكن عرف فعلى رب الدقيق فصورها أن الرحي مكثرة للطحن عليها فقله ربه أى رب الشئ المصنوع (ص) عكس كاف وشبهه (ش) العكس هنا حيث لا عرف أى فالامر معكوس فى الا كاف وهو شئ يزكب عليه أصغر من البردعة وشبهه من سرج ولجام ونحو ذلك وهو أنه فى الامور السابقة حيث لا عرف على رب الشئ المصنوع وهو المكترى وهنا على المكترى هذا حقيقة العكس ولو كان حيث لا عرف على المكترى كما فهم الشارح لكان مساويا لما قبله أى هذا عكس كاف وشبهه (ص) وفى السير والمنازل والمعاليق (ش) أى وكذلك يعمل بالعرف فى أحوال السير والمنازل ومقدار الإقامة بها وفى المعاليق التى يحتاج اليها المسافر للسمن ونحوه فقله وفى السير عطف على قوله فى الخيط وكأنه أعاد الجار للبعد فان لم يكن عرف فى السير والمنازل فلا بد من تعيينه والافسد الكراء وأما المعاليق وما معها اذا لم يكن عرف لجلها فلا يلزم المكترى جملها (ص) والزاملة ووطائه بمحمل وبذل الطعام المحمول وتوفيره (ش) الزاملة الخرج ونحوه فيرجع فى جملة للعرف فان لم يكن عرف لم يلزم المكترى حمل ذلك وهكذا يرجع فيما تحت المكترى فى المحمل من فراش الى العرف وكذلك اذا نقص الطعام المحمول بأكل أو بيع ونحوه فأراد صاحبه أن يعرض بدله أو أراد صاحبه توفيره من الاكل والبيع وأراد المكترى تخفيفه فانه يرجع فى جميع ذلك الى العرف وهو كقول المدونة وادانقت زاملة الحاج أو نفذت فأراد تمامها أو أبى الجمل جلا على ما تعارفه الناس وقال غيره فان لم يكن لهم سنة فعليه حمل الوزن الاول المشترط الى تمام غاية الكراء أبو الحسن وقول الغير تفسير ولو زاد الوزن المشترط بطر لم يلزمه غير الوزن المشترط فانه سجنون (ص) كنز الطيلسان قائلة (ش) يعنى أن من استأجر ثوبا للباس فانه يلزمه أن ينزعه فى أوقات نزعه عادة كالليل والقائلة فلامفهوم لقائلة فان اختلف العرف فى اللبس لزم بيان وقت نزعه أو دوام لبسه قال ابن عبد السلام وبما يرجع فيه الى العرف فى هذا الباب فى المكان كما يرجع اليه هنا فى الزمان ما قاله بعض الشيوخ من اكترى على متاع دواب الى موضع وفى الطريق نهر لا يجاز الا على المركب وقد عرف ذلك كالنيل وشبهه فجواز المتاع على ربه والدواب على ربه وان كان يخاض فى الخايض فاعترضه جلال لم يعلموا به فحمل المتاع على صاحب الدابة وتلك جائحة نزات به وكذلك ان كان النهر شتو ياحمل بالامطار الا ان يكون وقت الكراء قد علموا جريه وعلى

(٤ - خرشي سابع) كما قلنا أولا (قوله في أحوال السير) أي من السيرين هو بني أوجد أو توسط وقوله والمنازل أي مواضع
المنازل ولوأردنا بأحوال السير كثرة أو قلنا لاستلزم ذلك العمل في مواضع النزول هكذا ظهر لي وقوله والمعاليق جمع معالق بضم الميم
كعصفور وعصافير وهو ما يعلقه المسافر معه من سمن وعسل مثلا (قوله ووطائه) وكذا الغطاء وسكت عنه مع أنه مما يعمل بالعرف فيه
لفهمه بالاولى لانه لا يمكن الاستغناء عنه بخلاف وطاته (قوله وقول الغير تفسير) أي تبين لقوله جملا على ما تعارفه الناس (قوله كنز
الطيبلسان الخ) بفتح اللام وضمها وكسرهما كما قال القاضي في المشارق الآن الكسر أفصح (قوله وشبهه) أي كسبل (قوله ان كان
يخاض) أي النهر وقوله في المخايض أي حالة كونه معدودا في المخايض أي من جملة المخايض وكأنه جمع محاذية (قوله فاعترضه
جلان) بكسر الحاء كافي ضبط بعض شيوخنا أي سبل كثير (قوله شتويا) أي يكون في الشتاء وقوله يحمل بالمطار أي يكثر بالمطار

(قوله فيكون كالنهر الدائم) أي فعمل المتاع على ربه والدواب على ربه والحاصل أنه إذا كان معلوما حين العقد يكون حبل كل شيء على صاحبه وإذا لم يعلم به وقت العقد فإن مصيقتيه بالجمال يكون حبل الجميع عليه (قوله قال ابن عرفة الخ) أجاب بعض الشيوخ بأنه لا تعارض لأن رب الجمول في زيادته بالمطر مقصر حيث أنه لم يجعل وقاية تمنع المطر عنه فعدته تقصير بتركه (قوله وهو أم - ين) أي في غير الطعام والادام وأمافهم فهو محمول على الحيانة حتى تثبت الامانة أو يصدق ربه أو كان بحضرة ربه والمراد بحضرة ربه مصاحبته ولو في بعض الطريق فلو صاحبه في بعض الطريق ثم فارقته وادعى تلفه بعدم مفارقتها فانه يصدق قال في التوضيح ولو لم يوجهه أن مصاحبته بعض الطريق ومفارقتها في باقيها دليل على أنه انفارقه لما عرف من حفظه واحترازه ولا كذلك إذا لم يصاحبه أصلا وهذا يقتضي أنه إنما يكون فيما إذا فارقته اختيارا والمراد بالطعام (٣٦) ما تسرع اليه الأيدي من سمن أو عسل ولحم وزيت وشيرج مثالا كقمح وفول

والحاصل أن المستأجر بالكسر يصدق مطلقا وأما المستأجر بالفتح ففيه تفصيل فإن كان المستأجر عليه غير طعام أو طعام كقمح مما لا تسرع اليه الأيدي فيصدق وأما الذي تسرع اليه الأيدي كالزيت والسمن والعسل فلا يصدق ولا بد من الإثبات إلى آخر ما تقدم (قوله) وقيل يحلف مطلقا أي كان متهما أم لا قائلا لصدق ماضع وما فرطت (قوله) وقيل يحلف غير المتهم ما فرطت أي ولا يحلف على الضياع فيصدق من غير حلف عليه والفرق أن غير المتهم إذا وقع منه ضياع انما يكون من تفريطه غالبا فيكفي حلفه ما فرط (وتبني) لا ضمان على السمسار لافي القرن ولا في السلعة التي يبيعها ابن رشد إلا أن يدعى ببيع سلعة من رجل عينه وهو منكر فلا خلاف أنه يضمن لتفريطه بترك الشهاد ولو جرى العرف بتركه إذ ليس هذا من المسائل التي يراعى فيها ذلك (قوله)

ذلك دخلا فيكون كالنهر الدائم انتهى ونقله ابن عات عن بعض شيوخ الفسوى قال ابن عرفة انظر هذا الأصل مع زيادة وزن حبل الدابة بالمطر يعني هل بينهما تعارض أم لا (ص) وهو أمين فلا ضمان (ش) يريد أن من استأجر شيئا فادعى ضياعه أو تلفه فانه يصدق ولا يضمنه لأنه أمين على الأصح سواء كان مما يغاب عليه أم لا والضمير في وهو لمن تولى المعقود عليه أو لمن تولى العين المؤجرة وكل منهما شامل للو جرح كل راعي والمستأجر ككثيرى الدابة الشيخ زروق ويحلف ان كان متهما لصدق ماضع وما فرطت ولا يحلف غير المتهم قاله ابن القاسم وقيل يحلف مطلقا وقيل يحلف غير المتهم ما فرط انتهى (ص) ولو شرط إثباته ان لم يأت بسمعة الميت (ش) يريد أن الضمان ساقط عنه ولو اشترط عليه ان لم يأت بسمعة مامات منها ضمن فانه لا يضمن وان لم يأت بذلك فهو مبالغ في عدم الضمان لكن ربما أوهم كلامه صحة عقد الاجارة مع أنه باطل لأنه شرط منافي لمقتضى العقد فله أجره للمثل سواء زادت على التسمية أو نقصت قاله ابن القاسم وانما يفسد الكراء حيث لم يسقط الشرط قبل الفوات والاصح الاجارة والفوات بانقضاء العمل كما يدل له ما ذكره الخطاب عن الارشاد فاسقاطه في أثناء العمل يعمل به كاسقاطه قبله (ص) أو غير يدهن أو باقية فانه كسرت ولم يتعدأ وانقطع الحبل (ش) هذا عطف على شرط فهو في حيز المبالغة أو على مقدرة تقديره وهو أمين ان ادعى التلف أو عثر الخ والمعنى أن من واجره شخص الحبل دهن أو طعام على ظهره أو دابته فعهث هو أو الدابة أو انقطع الحبل فتلف متاعه فان المكري لا يضمن من ذلك شيء إذا لم يتعدأ أو يغرم من ضعف حبل ونحوه وأشار بقوله (ولم يغرم بفعل) الى أن الغرور القولي لا أثر له مناله أن يأتي بشقة لحياض فيقول له هل تسكني هذه فيقول نعم وهو يعلم أنها لا تسكني فيذهب صاحبها فيفصلها فلا تسكني وأما ان قال له ان كانت تسكني ففصلها فقال له تسكنين وهو يعلم أنها لا تسكنيه فانه يضمن ومثاله أيضا ان يقول له الصيرفي في درهم يعلم أنه زائف انه طيب وفي المسئلة خلاف ثالثها ان كان بأجرة ضمن والا فلا وابعها العكس والصواب عدم الضمان ولو علم بالرداءة لأنه من الغرور القولي ومن علم منه ذلك عوقب وأخرج من السوق ومثال الغرور القولي كبطه بحبل رث أو مشيمه به في موضع تعثر فيه ومفهوم ولم يتعدأ أنه ان تعدى بان أخرج في السير مثلا فانه يضمن وكان له من الاجرة بحسب

أو طعام) أي غير دهن والافيالزم عطف العام على الخاص وهو لا يجوز اذهوم خصوصيات الواو ولا علم أن غير الدهن ما سار والطعام بالاولى في عدم الضمان (قوله فان المكري لا يضمن) فهو صاحب الدابة أو الظهور كأن يحمل على ظهره فهو مكري لظهره (قوله) ولم يغرم بفعل) صادق بعدم الغرور أصلا وبالغرور بالقول (قوله الى أن الغرور القولي) يستثنى منه من دلصا أو محاربا فانه يضمن على المذهب خلافا لما شئ عليه المصنف ومحل عدم الضمان في الغرور القولي ما لم يضمن له عقد والافيضمن كان يقول هي سليمة ويتولى العقد عليها فهو كالفعل (قوله ومن علم منه عوقب) أقول ومن المصالح العامة القول بالضمان حيث أخذ أجرا كإسما في عجب في الغفراء ثم بعد ذلك وجدت عن شيخنا عبد الله رحمه الله ما نصه فيه نظر بل الصواب الضمان اذا انضم غروره عقد كما اذا عقد معه بجديد مثلا وقبله ووزنه وقال له طيب وازن وهو على خلاف ذلك لان الغرور القولي اذا انضم له عقد صار من الفعل بالضمان وأفاد شيخنا المذكور أنه اذا كان باجر ضمن وهو المعتمد (قوله أخرق في السير) أي أسرع في السير

(قوله والحاصل) ليس المراد حاصل ما تقدم بل المراد حاصل الفقه فيما يتعلق بهذه المسئلة أنه حيث ضمن في تلف المحمولات كان له بحسب ما سارطعما كان أو غيره (قوله وان لم يضمن فلا كراء) إمام يكن التلف بسماعى لاسب لب الدابة فيه وهل لربه أن يلزمه جعل مثله بقيمة المسافة ويعطيه بقيمة الاجر وهو الظاهر أو يفسخ العقد وقوله وأما في الركوبات حيث تلف الركوب ويقرأ ضمن بالبناء للمعول (قوله مطلقا) أى سواء ضمن أولا (قوله كحارس ولو جاميا) أى مالم يجعل رب الثياب ثيابا رهنا عنه - منه في الاجرة والا ضمن ومالم يجعل حارسا لبقاء شعره كما اذا كان مشهورا بالحرام وجعل حارسا لانتق سرقة - والا فيضمن كما اذا ظهر كذبه ومحله أيضا مالم يفرط الحارس وأما لو نام في وقت لا ينام فيه الحارس أو ترك العرس في وقت يعسر فيه الحارس فانه يضمن كما في شرح شب (قوله ككريم ونخل) أى كحارس كرم ونخل (قوله وأما الغفراء) بالغين في نسخته والموجود (٣٧) في تب الخفراء جمع خفير بالخاء (قوله لان ذلك

التزام مالا يلزم) قال عيج وقد يقال تضمنهم من المصالح العامة واعلم أن هذا ليس من المعروف الذي قال فيه الامام من التزم معروفا لزمه لان هذا اجارة فيه أجر والمعروف لأجر فيه (قوله وعن أشهب) هذا مقابل لقوله وظاهره الخ ثم ان حاصل كلام أشهب أنه يقول بالضمان حيث كان الاجير يغيب عليها والحاصل أن أشهب يقول محل عدم الضمان اذا كان تحت يده وأما اذا لم يكن تحت يده فانه يضمن لكن جزم به هذا القيد ابن نونس والخمي وغير واحد وكذا قال ابن الحاجب تبعه ابن شاس والاجراء والصناع تحت يد الصناع أمناءه فقال في توضيحه واحتز بقوله تحت يده مما لو غابوا عن الصناع فاتهم بضمون (قوله أو يعلم) فقد نص أشهب الى آخر ما ذكره تب عن أشهب فجزم بجعله تقييد المشهور وكذا يظهر من ابن عرفة وقال ابن عبد السلام أفاد قوله تحت يد الصناع الاشارة

ماسار والحاصل أنه حيث ضمن في المحمولات كان له بحسب ما سار وان لم يضمن فلا كراءه الاعلى البلاغ وأما في الركوبات فله بحسب ما سار مطلقا (ص) كحارس ولو جاميا (ش) أى وهكذا لضمان على حارس ولو كان جاميا فيما ضاع من الثياب ولو أخذ على ذلك أجزا ونكر الحارس يشمل جميع الحراس ككريم ونخل ودار الا أن يتعدى وسواء كان ما يحرسه طعاما أو غيره يغاب عليه أم لا الا أن يظهر منه خيانة قاله في الطراز ومن التفسير يط اذا قال الحارس جاءني انسان يشبهك فدفعت اليه الثياب وكذا يضمن اذا أتى انسان لياخذ ثوبا فتركه ظنانه أنه صاحبه وأما الغفراء في الحارات والاسواق لضمان عليهم ولا عبرة بما يكتب عليهم - من أنه اذا ضاع شيء في دار يضمنونه لان ذلك التزام مالا يلزم ولا ضمان حيث لم يفرطوا كما أفق به الشيخ عبد الرحمن الاجهوري ونقله عنه الشيخ كريم الدين (ص) وأجير لصانع (ش) أى وهكذا لا يضمن الاجير الذي تحت يد الصانع ما تلف منه لانه أمينه وظاهره وسواء غاب عليه أم لا وعن أشهب في الغسال تكثر عنه دمه الثياب في واجرا آخر يبعثه الجرب شيء منها يغسله فيدعي تلفه أنه ضامن وقال ابن ميسر هذا اذا واجره على عمل أثواب مقاطعة كل ثوب بكذا أو امان كان واجره يوما أو شهرا أو سنة فذفع اليه شيئا يعمل في داره أو غاب عليه فلا ضمان عليه فقوله وأجير الخ عطف على حارس (ص) وسمسار (ش) أى ولا ضمان على سمسار طواف في المزادة أو يعلم أنه يبيع للناس ولا عهد عليه فيما يظهر بما باعه من عيب أو استحقال والتباعدة في ذلك على رب المبيع وقيد ابن رشد عدم الضمان بالمشتر بالخير وان قال المؤلف (ان ظهر خيره على الاظهر) وأما الجلاس فعليه الضمان يأخذون السلع عندهم كالصناع وقيد بعضهم عدم ضمان السمسار ان ظهر خيره بما اذا لم ينصب نفسه والا ضمن وصار كالصانع (ص) ونوفى غرقت سفينة بفعل سائح (ش) يعني أنه لا ضمان على النوفى وهو خادم السفينة كان ربحها أم لا اذا غرقت بسبب فعل سائح فعليه فيها من علاج أو موج أو ريح وأما ان غرقت بفعل غير سائح فيضمن الاموال والدية في ماله على المذهب مالم يقصد قتلهم والا قتل به - م وقيل الدية على عاقلته (ص) لان خالف مري على شرط (ش) أى فانه يضمن لتعديه مثل أن يقول له لا ترع في الموضع الفلاني فيري فيه فيه لك بعض الماشية لاجل ذلك فيضمن قيمة ذلك يوم التعدي مالم يكن صبيبا

الى موجب سقوط الضمان عن الصانع الاسفل قال شيخنا عبد الله أو بعنى الواو أى ويعلم أنه يبيع للناس (قوله ولا عهد عليه الخ) فاذا سئل عن رب المتاع فقال لا أعرفه فقال ابن أبي زمنين يحلف أنه لا يعرفه كذا رأيت - له من شيو خنا قال وينبغي على أصولهم ان نكل عن الجمين أو استترابه السلطان أن يعاقب بالسجن على قدر ما يراه (قوله وأما الجلاس) هذا مفهوم قول المصنف طواف والحاصل أنه حيث نصب نفسه فانه يضمن مطلقا ولو ظهر خيره لان الصانع الناصب نفسه يضمن ولو ظهر خيره وهذا كذلك وان لم ينصب نفسه فيفصل فيه ان لم يظهر خيره يضمن والا فلا ضمان من عب وانظر هذا القيد هل هو معتبر أم لا (قوله يعني أنه لا ضمان على النوفى) أى ولا أجره للنوفى ولو وصلت غاية المسافة والحال أنه لم تمض مدة - يمكن فيها من اخراج المال أمانا انقضت مدة بعد الوصول يمكن صاحب الاجال أن يخرج أجماله أى بحيث لو بادرا لا خرجها فتوانى فغرقت فلا ضمان لانه لا تنقص - رمنه وعليه أجره السفينة (قوله أو ريح الخ) ظاهر عبارته أن الموج والريح من أفراد العمل وليس كذلك (قوله لان خالف مري على شرط)

أي زماناً أو مكاناً فالاول كالرعي قبل ارتفاع (٣٨) الندى عن النبات قبل نزول الشمس الصغيرة والثاني كقوله لا ترع بموضع كذا

ونحوه والافلا ضمان لانه آمنه على ذلك وقوله لان خالف الخ المعطوف محذوف اذا يعطف
بلا الجمل وهو معطوف على مدخول الكاف أعني حارث أي لاراع ان خالف وقوله أو صانع
معطوف عليه أيضاً ويجوز الرفع فيه ما بالعطف على أمين من قوله وهو أمين (ص) أو أنزى بلا
اذن (ش) أي وهكذا يضمن اذا أنزى على المشاية بغرض ان أهلها فاعطيت تحت الفحل أو من
الولادة والانزاع اطلاق الفحل على الانثى للطرق وهذا ما لم يكن عرف أن الراعي ينزى (ص) أو
غير بفعل (ش) لا يغني عنه قوله ولم يغير بفعل لانه ليس مفهوم شرط أو أنه أعاده ليرتب عليه قوله
(فبقيته يوم التلف) والمعنى أنه اذا غر بفعل وتلف فانه يضمن قيمة الشيء يوم التلف وأما ان
خالف مرعى شرط أو أنزى بلا اذن فانه يضمن فيه ما يوم التلف فبقيته يوم التلف راجع لقوله
أو غر بفعل (ص) أو صانع في مصنوعه لا غيره (ش) يعني أن الصانع لا يضمن الا ما كان له فيه
صناعة فلا يضمن الكتاب اذا دفعه المنسوخ له لينسخ له منه اذا لصنعة له فيه وكذا اذا دفع له
سيفاً يصوغ له على نصله ودفع معه الحفص فضاع فانه لا يضمنه وكذلك طرف القمح اذا ضاع من
عند الطحان ونحوه مما هو محتاج اليه ولهذا قال (ولو محتاجه لعل) وأما ما لا يحتاج اليه فأحرى
في عدم الضمان كأحد الخفين يحتاج الى اصلاح فيدفع الفردتين الى الصانع فتضيع التي
لا صنعت له فيها (ص) وان يبيته أو بلا أجر (ش) هذا ما لا يضمن في ضمان الصانع والمعنى أنه يضمن
ما تلف عماله فيه صناعة وان صنع ذلك في بيته أو حوانيته وسواء عمله بأجر أو بغيره وسواء تلف
بصنعة أو بغير صنعة ما لم يكن في ذلك تغرير كتنقش الفصوص ونقب اللؤلؤ وتقويم السيوف
واخراق الخبز عند الفران ووضع الثوب في قدر الصباغ الا أن يتعدى فيها أو غاب بالغ على ما اذا
عمله الصانع في بيت نفسه لئلا يتوهم أنه لما كان يعمل في بيته كأنه لم ينصب نفسه قوله أو بلا
أجر عطف على بيت فهو في حيز المبالغة وعلى جميع الصانع البينة أنهم ردوا المتاع الذي علموه
بأجر أو بغيره أو أخذوه ببينة أو بغيرها اذا أقر وابه وسأق هذا المؤلف حيث قال ولارده فله به
وان بلا بينة (ص) ان نصب نفسه وغاب عليها فبقيته يوم دفعه (ش) يعني أنه يشترط
لضمان الصانع لمصنوعه شروط منها أن ينصب نفسه للصناعة لعامة الناس بحيث يترتب عنه
الاجير الخاص لشخص أو الجماعة مخصوصين فانه لا ضمان عليه ومنها أن يغيب على الذات
المصنوعة أما ان لم يغيب عليها بان عملها في بيت ربها ولو غائباً أو بحضرة ولو في غير بيته فلا
ضمان فالمراد بالغيبه عليها أن لا يعملها بحضرة ربها أو في بيته ومنها أن يكون مصنوعه مما
يغاب عليه أما لو دفع شخص غلامه ان يعمل وقد نصب نفسه لذلك وغاب عليه وادعى هروبه
لم يكن عليه ضمان ومنها أن لا يكون في الصناعة تغرير أو ما ان كان فيها تغرير كتنقب
اللؤلؤ ونحوه فلا ضمان عليه فيها فالضمان في غاب عليها راجع للذات المصنوعة أو الاشياء
المصنوعة واذا ضمن الصانع فأنما يضمن ذلك الشيء الذي تلف عنده بقيته يوم دفعه به اليه
قال في الموازنة والواضحة وليس لربه أن يقول أنا أدفع الاجرة وأخذ بقيته معمولا ابن رشد
الآن يقر الصانع أنه تلف بعد العمل وبعبارة بقيته يوم دفعه هذا صريح في عدم لزوم
الاجرة لانه ضمن قيمتها يوم قبضها غير مصنوعة وقوله بعد الآن تقوم بينة أي فلا ضمان سواء
دعا لا خذ أم لا وقوله فليسقط الاجرة هو خاص بمسئلة ما اذا دعا لا خذ له لا لقوله فبقيته يوم
دفعه أيضاً بینه فقام له وانما ضمن الصانع هنا مصنوعه بقيته يوم دفعه وما مر يوم التلف
والفرق أن تلك الاشياء لا ضمان فيها بالاصالة وهذه الضمان فيها أصلي (ص) ولو شرط نفسه

أخوف وحوشه (قوله راجع لقوله
أو غر بفعل) وأما اذا خالف مرعى
شرط أو أنزى بلا اذن فهو المتعدي
كذا قال عج وبحث فيه بعض
الشيوخ بان الظاهر رجوعه للجميع
ويوافقه به سرام في مخالفة المرعى
المشترط وهو الظاهر ثم ان الذي
غر بانفعل له من الكراء بحسابه
طعاماً أو غيره قامت بينة بالعمار
أم لا وهل لربه أن يلزمه حمل مثله
بقية المسافة ويعطيه بقية الاجرة
وهو الظاهر أو يفسخ العقد (قوله
ولو محتاجه لعل) أي ولو كان
عمل المصنوع محتاجاً لذلك الغير
لانه فيه أمين وبهذا التقرير يظهر
أن عمل فاعل محتاج لائب فاعل
لانه لازم (قوله أو بلا أجر) رده
على من يقول انما يضمن ما فعله
بأجر وكي بعضهم الاتفاق عليه
(قوله فبقيته يوم دفعه) أي الا
أن يرى عنده بعد ذلك فيغرم قيمته
يوم رؤيته فان تعددت الرؤية
غرم وقت آخر رؤية وكذا اذا
اعترف أنه انما تلف بعد ذلك
وكانت قيمته أكثر من قيمته يوم
آخر رؤية ان تعددت ذكره المواقف
(قوله هو خاص الخ) أراد أن ترتب
السقوط على البينة انما يتم فيما
اذا عام لا خذها لان بدعوى أخذه
يعلم أنه باق عنده فهو بمثابة ما اذا
رى عنده أي وأما في مسئلة ما اذا
لم بدعه لا خذ والغرض أن البينة
قد قامت فلا حاجة الى أن ترتب
سقوط الاجرة على اقامة البينة
لانه عند قيام البينة النافية لضمنان

(ش)

القيمة التي كان حقها أن تعتبر يوم الدفع يعلم أنه لا أجره فلا حاجة الى الاخبار بسقوطها
ولما في ذلك من الدقة قال فتأمل (قوله ولو شرط نفسه الخ) أي عند ابن القاسم خلافاً لاشبه

(قوله) ويفسد العقد بالشرط المذكور (أى الآن يسقطه) (قوله) تنسقط الاجرة) ظاهره سوا شهدت البينة بالتلف قبل العمل أو بعده وقال بعضهم ان شهدت بذلك بعد العمل لم تنسقط الاجرة والاسقطت (قوله) جواب شرط مقدر (أى المفاد بقوله) وحينئذ تنسقط الاجرة لان المعنى واذا كان كذلك تنسقط الاجرة (قوله) اكتبى بذلك) (أى بنى الضمان) (٣٩) عن عدم التسليم فقوله ورتب على ما ذكر

بنى الضمان الاولى أن يقول سقوط الاجرة وبعد ذلك لأحاجة لتلك الكلمة أصلاً لان الفائدة قد حصلت بقوله اكتبى بذلك (قوله) وكان قد دفع الخ) فان لم يدفع له الاجرة ضمن كما في شرح عب فرغ قال في الكافي في الصانع تضع عند السعة فيغرم قيمتها ثم وجد أنها للصانع وكذلك لو ادعى على رجل أنه سرق عبده فأنكره فصالح على شيء ثم وجد العبد قال ابن رشد في سماع يحيى هو لا مدعى عليه ولا ينقض الصلح صحباً أو معيماً إلا أن يجده عنده قد أخفاه فيكون له ربه وفي التهذيب في المكترى يتعدى على الدابة فتذهب فيغرم قيمتها ثم توجد هي للمكتري اه (قوله) فنكر (أى أذبح وجاءها مذكاة كما يفهم من قوله) أو سرقة منخورة أى الراعى لان العطف يقتضى المغيرة (قوله) يعنى أن الراعى أى بخلاف المستأجر لثوراً والمستعير فلا يصدقان فمن استعار ثوراً ثم ادعى خوف موته فنكره وأذبحه فإنه لا يصدق الا بطلخ أو بينة ومثله يقال في الرهن والوديعة والشركة والاجنبى (قوله) لم يضمن ويصدق فان ترك التذكية حتى ماتت ضمن (قوله) في هذه المسائل) أى ما ذكره والا تى بعده الذى هو قوله أو قلع ضرر (قوله) حيث أتى بالباقي) أى والحال أن المكان قريب يمكن أن يأتي بالباقي (قوله) فان القول قوله وله

(ش) يريد أن الضمان ثابت على الصانع ولو شرط نفيه فهو مباغته في الضمان ويفسد العقد بالشرط المذكور لانه شرط منافي لمقتضى العقد وله أجر مثله على أن الضمان عليه لانه انما رضى بالاجر المسمى لاسقاط الضمان عنه وتوريد الزرقا في الفساد لا يحمل له (ص) أو دعاه لآخذه (ش) عطف على شرط نفيه ففيه الخلاف والمعنى أن الضمان ثابت على الصانع ولو دعاه لآخذ الشيء المصنوع حتى يصير الى يدر به وهذا اذا لم يكن الصانع قبض الاجرة والا فلا ضمان لانه صار كالمودع (ص) الا أن تقوم بينة فتسقط الاجرة (ش) أى الآن تقوم بينة فلا ضمان حينئذ وحينئذ تنسقط الاجرة فقوله فتسقط الاجرة جواب شرط مقدر فان قلت سقوط الاجرة متببب عن عدم التسليم لا عن نفي الضمان فالجواب أنه لما كان يلزم من سقوط الضمان عدم التسليم اكتبى بذلك ورتب على ما ذكر نفي الضمان (ص) والا أن يحضره له به بشرطه (ش) هكذا قيد للخمى الضمان على الصانع بما اذا لم يحضر المصنوع قال وأما أن أحضره ورأى صاحبه مصنوعاً على صفة ما شارطه عليه وكان قد دفع له الاجرة ثم تركه عنده وادعى ضياعه صدق لانه خارج عن حكم الاجارة الى حكم الايداع فقوله بشرطه أى على الصفة المسترطة بينهما (ص) وصدق ان ادعى خوف موت فنكر أو سرقة منخورة (ش) الضمير في صدق للراعى وكذا في نحر أى أن الراعى اذا خاف موت شاة فذبحها لم يضمن ويصدق اذا جاءها مذبوحة وكذا يصدق فيما هلك أو سرق ولو قال ذبحتها ثم سرفت صدق على المشهور فالضمير في منخورة للراعى لا للرهب او فوى كلام ابن عرفة في هذه المسائل يخلف الماتهم دون غيره وبعبارة وينبغي أن يخلف ومن نسب للدونة البين فقد غلط بل ظاهرها عدم البين ثم ان الراعى انما يصدق فيما ذكرك حيث لم يقل وأكلها وأما ان قال ذبحتها اخوف الموت وأكلها فلا يصدق وينبغي ما لم يجعل له أكلها فان جعله له صدق وكذا اذا جعل له أكل بعضها حيث أتى بالباقي والاضمنه والملتقط مثل الراعى يصدق ان ادعى خوف موت فنكر كما ذكره الشارح في اللفظة وانظر اذا ادعى الملتقط أنه ذبح أو نحر خوف الموت وأكله كل حكمه حكم الراعى فلا يصدق أم لا (ص) أو قلع ضرر (ش) هنا صفة محذوفة أى أو قلع ضرر مآذون فيه والمعنى أن الجحام اذا ادعى قلع الضرر المآذون فيه ونوزع في ذلك بأن الملقوع غير المآذون فيه فان القول قوله وله من الاجرة ما سماه الا أن يصدقها الجحام على ما قاله فلا أجر له وعليه القصاص في العمد والعقل في الخطا ولا مفهوم للضرر بل السن أو الذاب كذلك وانما يخص الضرر بالذكور لان الغالب أن الوجب يقع فيه (ص) أو صبغاً (ش) هو بالنصب عطف على خوف أى وهكذا يصدق الصانع ان ادعى أنه صبغ الثوب بعشرة دراهم عصفراً مثلاً وادعى أن ربه أمره وقال ربه انما أمرته أن يجعل فيه بخمسة فقط مع عين الصانع ان أشبهه أن يكون فيه بعشرة وان أتى بما لا يشبهه صدق رب الثوب فان أتى بما لا يشبهه فله أجر مثله وبعبارة سواء كان تنازعهما في الصفة أو في قدر الاجرة ثم ان هذا مكرر مع قوله وأنه استصنع وقال وديعة وقوله أو خولف في الصفة أو في الاجرة وقوله وان ادعاه وقال سرق منى ويمكن جعله على صورة يندفع بها التكرار وذلك بأن يحمل على ما اذا كان الصانع يخطط ويصبغ فيقول ربه دفعته لك لخطيه

من الاجر) وانظر هل يمين يجري فيها ما جرى في اللتين قبلها (قوله) ان ادعى أنه صبغ الخ) أى فقول المصنف أو صبغاً عنه ان ادعى صبغاً أى قدر من الصبغ (قوله) صدق رب الثوب) أى ان أشبهه (قوله) في الصفة) أى في كونه أخضر أو أحر (قوله) ثم ان هذا مكرر مع قوله) وانه استصنع وقال وديعة) ووجه التكرار أن قوله أو صبغاً عنه ادعى الصانع الصبغ وادعى ربه خلافه وهذا صادق بذلك

(قوله على صفة الصبغ) أي من كونه أحرأ وأخضر أي أنهم اتفقوا على الصبغ وما اختلفوا الا في كونه أحرأ وأخضر مثلاً (قوله شمل هذه الصورة) أي صورة ما اذا كان يخطط ويصبغ (أقول) وفي عب والاحسن أن يجعل ما هنا مجازاً يفصله ما بعده من الاقسام (قوله فيها كها) أراد الهلاك ولو حكما كسر وسبي وسكون ألم سن وعفو قصاص كما يأتي ومرض صبي تعلم ومن به مرض لا يقدر على استيفاء ما استؤجر عليه وظاهره فسحها بغير تلف ما يستوفي منه ولا يحتاج لحكم به ولا الى تراضيهم ما عليه وفي الشيخ أحرأ وفيها سيأتي بعض مخالفة (قوله الاصبي تعلم) (٣٠) أي أو بالغ وقوله تعلم أي لصنعة والمراد الاصبي تعلم ورضيع مات كل قبل تمام مدة

ويقول الآخر دفعته لا صبغه وهذا اذا حمل قوله أو خولف في الصفة على صفة الصبغ فان حمل على أعم منه شمل هذه الصورة فلا يندفع التكرار وقوله (فتوزع) راجع الى المسائل الاربع (ص) وفسخت بتلف ما يستوفي منه لابه (ش) أشار بهذا الى قول أهل المذهب ان كل عين تستوفي منها المنفعة فيها كها لا تنسخ الاجارة كوت الدابة المعينة وانهم سادام الدار وكل عين تستوفي بها المنفعة فيها كها لا تنسخ الاجارة على الاصح كوت الشخص المستأجر للعين المعينة ويقوم وارثه مقام مورثه الا في أربع مسائل صبيان وفسان صبيبا التعليم والرضاعة وفسان النزو والريضة واليه أشار بقوله (ص) الاصبي تعلم ورضيع وفسان نزو وروض (ش) زاد المازري على هذه الاربعة ما اذا استأجره على أن يحصد زرعه الذي في أرضه وليس له غيره أو يبني له حائطا في داره ثم حصل مانع من ذلك وزاد غيره الحياط يدفع له الثوب يخططه للباس لا للتجارة وليس له به غيره وزاد الباجي مسألة العليل بشارطة الطبيب على برئه قيموت قبل ذلك وزاد غيره من استؤجر على أن يصنع في الجواهر النفيسة صنعة ثم هلك وفي التوضيح ما يفيد أن المشهور في هذه الأمور عدم الفسخ وبعبارة المراد بالتلف التعذر كما اذا نزل مطر منع الناس البناء أو الحثرت أو انكسرت المحراث أو نحو ذلك والتلف ليس شرطاً وانما عبر به لان الغالب أن التعذر انما يكون بسبب التلف منه وما من قوله ما يستوفي منه موصولة وهي من صبغ العموم أي بتلف الذي يستوفي منه أي بتلف كل ما يستوفي منه لا نكرة بمعنى شيء لانها نكرة في سياق الاثبات فلا عموم فيها وقوله لابه أي لا ما يستوفي به أي لا الذي يستوفي به أي لا كل ما يستوفي به الا صبي تعلم الخ لان الاستثناء من معيار العموم ويجعلنا موصولة في الاول والثاني ينطبق على القاعدة التي ذكرها أهل المذهب ولا يخرج عنها شيء قوله منه كان الواجب تقديمه على عامله فيقول ما منه يستوفي ليفيد الحصر والاختصاص أي بتلف كل ذات لا يستوفي الا نها وهذا انما يكون في الدابة المعينة وأما غير المعينة فلا تنسخ الاجارة بتلفها لكن كلامه الا في كراء الدواب يدل على ذلك فان كلامه بقبضه بعضا (ص) وسن لقلع فسكنت كعفو القصاص (ش) هذا عطف على صبي لانه مجرور على البداية من به أي وكذلك تنسخ الاجارة في هاتين المسألتين وهما اذا استؤجر على قلع سن أو ضرر فسكن ألمها أو على أن يقص من شخص فيعفو عنه غير المستأجر من له القصاص كما اذا نزل أولاد امته لانه مذكور الخلف فيها ما ان كان العاني هو المستأجر فلا تنسخ الاجارة بعفو عنه فمضى قوله وسن لقلع أنه استؤجر على قلع سن فسكنت وعبارته لا تساءل لان معناها أنه استؤجر على سن لقلع فسكنت فالمستأجر عليه السن وهذا لا معنى له في العبارة أن يقول وقلع سن فسكنت اللهم الا أن يريد وسن لقلع أي استؤجر على سن لاجل قلعه وفيه تكلف وقوله فسكنت أي السن أي ألمها فاكسب المضاف

الاجارة أو قبل الشرع فيها (قوله وفسان نزو) أي يستوي عليها ماتت أو أعقت من مرة فتفسخ الاجارة وأما موت ذكر نزو فداخل في قوله بتلف ما يستوفي منه فلا اعتراض على اطلاقه لشمول الفرس للذكر وأما الحصان فخاص بالذكر وقوله وروض أي رياضة أي تعليمها حسن السير فانت أو انكسرت فتفسخ الاجارة وله بحسب ما عمل (قوله على أن يحصد زرعه) أي المعين أي أو يحثرت أرضه المعين والحاصل أن هذه الجزئيات كلها يستوفي بها المنفعة (قوله يدفع له الثوب) أي وبتلف الثوب المستوفي به (قوله وفي التوضيح) أقول حيث ان صاحب التوضيح أفاد ما ذكره فصح اقتصار المصنف رحمه الله على الاربعة (قوله المراد بالتلف التعذر) أي في قوله وفسخت بتلف الخ (قوله منع الناس البناء) أي فمعدر المستوفي به وقوله أو انكسر المحراث أي الذي يحثرت به المستأجر الارض لا أن المراد أن المحراث مستأجر لانه يكون حينئذ مستوفي منه لانه يفسخ حيث كان معينا ولكن حيث كان مرادنا بالتلف أي اشار له بقوله وفسخت بتلف الخ الصادق بالاستوفي منه والمستوفي

به لا حاجة لذلك (قوله ينطبق على القاعدة) أي وما استثنى منها أي التي هي تنسخ الاجارة بكل تلف ما يستوفي منه ولا تنسخ بتلف كل ما يستوفي به الا هذه الامور الاربعة (قوله فلا تنسخ الاجارة) المراد بذلك لزوم جميع الاجر (قوله كلامه الا في) أي فلا حاجة الى هذا الحصر (قوله وهذا المعنى له) لان المستأجر عليه انما هو القلع لاذات السن وكلامه يوهم أن ذات السن هي المستأجر عليه (قوله الا أن يريد الخ) لا يخفى أن البحث باق وهذا المعنى الذي أراد لا يخرج عن مدلول العبارة التي ورد عليها الاعتراض (قوله فاكسب المضاف) لا حاجة لذلك لانا نقول ان الضمير عائدا على السن الا أنه على حذف مضاف

(قوله والا فلا يصدق الخ) هذا قاله ابن عرفة قائلا بعد ذلك والظاهر أن عينه تجري على أيمان التهم قال عج ثم إن بعض أشيائنا استظهر خلاف ما استظهره ابن عرفة لأنه لا يعلم إلا منه اهـ حاصل ذلك أنه يقول يصدق في سكون الالم الاقرينة تدل على كذبه (قوله وبغصب الدار) لا مفهوم للدار بل كذلك غصب الدابة وغصب (٣١) منفعتهما كما هو النص (قوله لم يصب) أي بل يجري في

المستأجر ما جرى في مالك الأرض بعد زرع الغاصب وبفصل فيه تفصيله (قوله فلا يحاسب به من الاجرة) قال عج هذا بحث شيخنا البرموني ولا يعول عليه (قوله وهو مصيبة نزلت به) والفرق بين هذه وبين قوله والاحسن في المفدى من اص أن ما تقدم خلاصه مجرد حق صاحبها ولا حق له فيها وانما قصده مجرد تخليصها وادفعها لصاحبها وما هنالك حق فيها فية وهم أنه خلاصتها تسريعا بما خلاصتها (قوله وانظر عند جهل الحال) أي وعدم القرينة (قوله غير ظاهرة الحل) أي وما تقدم جلت بعد ذلك فهي هنا متعدي فاستحققت أن يفسخ رضاعها هنا بخلاف ما هنالك يخير الولي في الفسخ وهذا الجواب رده ابن ناجي بأنه لا فرق بينهما (قوله لا تقدر معه الخ) مفهومه أنها لو قدرت معه على الرضاع لم تنفسخ الآن يضربه في المفهوم تفصيل (قوله وان جل ما هنا على التخيير) أي ويجعل الموضوع واحد أو قوله ويحتمل أنه مشى الخ أي والموضوع واحد أي فيكون مشى أو لا على التخيير وهنا على التخصم وقوله أو كررها أي ويكون ما هنا محجولا على التخيير كالاول والموضوع واحد وأجيب بجواب بان ما حكم فيه بالتخيير حيث الضرورة ولم

من المضاف اليه التأنيت وعدل في قوله كعفو القصاص عن العطف الى التشبيه لان السن مما يستوفي به المنفعة والعفو عن القصاص ليس من ذلك بل هو مانع شرعي من استيفاء المنفعة وقوله فسكنت أي حيث وافقه الاجير على ذلك والا فلا يصدق الا بقرينة (ص) وبغصب الدار وغصب منفعتهما (ش) أي وكذلك تنفسخ الاجارة اذا غصبت الدار المستأجرة ومنفعتهما اذا كان الغاصب لانها الاحكام والفسخ في هذين حق للمستأجر فله البقاء على اجارته وحينئذ يصير المستأجر بمنزلة المالك فيجري فيه ما جرى في قوله وان زرع فاستحققت الخ فن أفتى بان للمالك على الزارع أجره المثل لفسخ اجارة المستأجر بالغصب فقد أطلق في محل التقييم فلم يصب ولعل المؤلف صرح بلفظ غصب ولم يكنف بعطفه على الدار لدفع توهم كون منفعتهما منصوبا على أنه مفعول فلا يثبت الفسخ الا بغصب الشئيين وليس كذلك فلو تكلف المستأجر ما لا على تخليصها من الغاصب فلا يحاسب به من الاجرة وهو مصيبة نزلت به وبعبارة ومعنى الفسخ في هذه المسائل أنها صارت معرضة للفسخ لأنهم انفسخت بالفعل بدليل قوله الآن يرجع في بقيته (ص) وأمر السلطان بأغلاق الحوانيت (ش) أي وكذلك تنفسخ اجارة الحوانيت اذا أمر السلطان بأغلاق الحوانيت ولم يتكهن المكترى من المنفعة وهو المشهور والمراد بالسلطان هنا ذو القهر وعلى السلطان الاجرة حيث قصد غصب المنفعة لا الذات وانظر عند جهل الحال (ص) وجل ظئرا ومرض لا تقدر معه على رضاع (ش) أي وكذلك تنفسخ الاجارة بظهور رجل بان كانت الظئروفت العقد غير ظاهرة الحل ثم ظهر أو بمرضها مرضا لا تقدر معه على الرضاع وبهذا التقرير لا يخاف هذا ما مر من قوله كاهل الطفل اذا جلت من أن أهل الطفل مخبرون له على ما اذا حصل الحل بعد العقد والا فكلامه متعارض حيث حكم هناك بالتخيير وهنا بالفسخ بغير تخيير وان جل ما هنا على التخيير تكررت المسئلة ويحتمل أنه مشى في كل على قول أو كررها جاعلا للنظر وهو الظاهر لان الموضوع أنه خيف على الطفل الضرر بدون الموت وانما خيف واما مع ذلك لان الضرر ليس محققا لانه أمر مخوف يحتمل وقوعه وعدم وقوعه ما اذا خيف الموت فية عين الفسخ وهنا كلام طويل انظره في الكبير (ص) ومرض عبده وهو به الكالعدو الآن يرجع في بقيته (ش) أي وكذلك تنفسخ الاجارة في هذه الاماكن لان المستأجر لا يمكنه الانتفاع مع شيء من ذلك ولو رجع العبد من الاباق أو أفاق من مرضه في بقية المدة لزمه تمامها الا أن يتفاسخا قبل ذلك وكان الاحسن أن يزيد بعد قوله أن يرجع لفظه أو يصح ويكون قوله في بقيته راجعا لهما وقديقالا كنفى بذكر أحدهما عن الآخر وبعبارة الآن يرجع الخ راجع لجميع المسائل أي الآن يرجع الشئ المستأجر على حاله التي كان عليها قبل المانع فيلزم كلامهم تمام المدة ويسقط عن المستأجر ما يقابل أيام الهروب فلا يجوز أن يتفقا على قضاء مدة الهروب لانه فسخ ما في الذمة في مؤخره قد وجب للمستأجر ما يقابل مدة الهروب من الاجرة فيفسخ في شيء لا يتجمله اللهم الآن يكون قبض الاجرة (ص) بخلاف مرض دابة بسفر ثم تصح (ش) أي فان الكراء ينفسخ ولا يعود

يتحقق الموت وهنا تحقق الموت فلذا حكم بتختم الفسخ وهو جواب ظاهر موافق للقواعد (قوله لك العدو) أي بارض حرب وما نزل منزلتها كقطر بعيد في الاسلام فان هرب لقرية لم تنفسخ وتسقط أجرته مدة هروبه (قوله الآن يكون قبض الاجرة) أي قبض المستأجر الاجرة أي استردها من المكري هذا هو المراد وليس المراد الآن يكون المؤجر قبض لانه لا يصح لما يلزم عليه من فسخ ما في الذمة في مؤخر

(قوله لا اختلاف السؤال) أي السؤال للإمام كما أفاده بعضهم (قوله لكان الحكم فيها مساوياً) الظاهر أن بقوله لا انعكس الحكم والمقصود ظاهر (قوله ونحوها) أي كحافونه (قوله عقد عليه) أي لغرضه فان أجره لعيشه فانظر هل يكون كاجارة السفينة لعيشه فلا ينظر له بلوغه وانما ينظر لرشدده وادار شده هل يراعى فيما بقي أن يكون كالشهر أو أن يكون كالسنة فيه ثلاث سنين (قوله قبل انقضاء المدة) المناسب أن يقول حال العقد مفهوماً أنه إذا كان ظن بلوغه أو لم يظن شيئاً ثم رُشِدَ أن الحكم ليس كذلك وأنه لا يلزمه بقية المدة برشدده وسكت عما إذا بلغ سفيهاً وقوله (٣٣) وأما في سلعة لا يخفى أن موضوعه أنه ظن عدم بلوغه وأما إذا ظن بلوغه أو لم

يظن شيئاً فالحكم ليس كذلك والحاصل أنه تارة يظن بلوغه أثناء مدة الاجارة وتارة يظن عدم بلوغه وتارة لا يظن شيئاً وفي كل إما أن يعقد على نفسه أو على سلعة فهذه ستة وفي كل تارة يبلغ سفيهاً وتارة يبلغ رشيداً فهي اثنا عشر فان ظن بلوغه أو لم يظن شيئاً بقي بلغ رشيداً يخير في الفسخ والبقاء عقد على نفسه أو على سلعة فهذه أربعة وان بلغ سفيهاً فينبغي إذا كان على سلعة لا على نفسه فخير فهذه أربعة أيضاً وأما إذا ظن عدم بلوغه فان بلغ سفيهاً فلا خيار له فيها إذا كان على سلعة وأما إذا كان على نفسه فليزمنه ان يبقى كالشهر ويسير الايام فهذه اثنتان وأما ان بلغ رشيداً فان كان في سلعة فيفصل فيه ان بقي ثلاث سنين لزمه وان بقي أكثر لا يلزمه وان كان على نفسه فان بقي كالشهر لزمه مثل ما إذا بلغ سفيهاً (قوله وانما المراد مدة رشدي اثنا عشر) هذا يدل على أنه يتعين عليه البقاء ولو أكثر من ثلاث سنين وهو خلاف ما يفيد شرح عب وشب من أن له مفهوماً (قوله الا لعيشه) وأما لغير عيشه فليس له ذلك لان

ان صحت لما يلحقه من الضرر بالصبر وانما الفرق بين العبد والداية لا اختلاف السؤال لان العبد في الحضر والداية في السفر ولو كان العبد في السفر والداية في الحضر لكان الحكم فيها مساوياً ونحوه في النكحت ثم ينبغي أن يقرأ قوله ثم أصبح بالنصب عطفاً على مرض اذ هو مصدر وتقديره بخلاف أن تعرض داية بسفر ثم تصح فهو مصدر مؤول عطفاً على مصدر صريح (ص) وخير ان تبين أنه سارق (ش) أي وخير المستأجر في فسخ الاجارة ان ظهر أن العبد المأجور سارق لانها عيب يوجب الخيار كالبيع وهذا حيث كان استنجاره لخدمة في داره ونحوها مما لا يمكن التحفظ فيه منه وأما لو أجره داراً لم يسكنها ونحو ذلك فلا تنفسخ الاجارة لتبين أنه سارق كما أشار له في المساقاة بقوله وان ساقيته أو أكرته فالقيمة سارقاً لم تنفسخ وليتخفظ منه وكما يأتي في قوله أو فسق مستأجر الخ (ص) وبرشد صغير عقد عليه أو على سلعة ولو الاظن عدم بلوغه وبقي كالشهر (ش) أي وكذلك تنفسخ الاجارة برشد الصبي اذا أجره وليه أو أجر سلعة كداره أو دوابه أو رقيقه أو نحو ذلك الا أن يظن عدم بلوغه قبل انقضاء المدة وقديق كالشهر ويسير الايام فليزمنه بقية المدة بالنظر للعقد على نفسه وأما على سلعة فذهب ابن القاسم أنه يلزمه فيها ما يلزم في سلعة السفينة وهي ثلاث سنين وبعبارة وبرشد صغير معطوف على تلف أي وفسخت برشد صغير ومعه ان شاء الصغير وقول بعض معطوف على خير فيه نظر لا تيمان المؤلف بالبلاء وفي بعض النسخ كرشد بالكاف وهو تشبيه في التخيير وظاهر كلام المؤلف أن الاستثناء يرجع للمستلمين وهو مذهب أشهب وهو ضعيف (ص) كسفيه ثلاث سنين (ش) تشبيه في حكم المستثنى وهو اللزوم أي كسلعة سفيه أي كالعقد على سلعة سفيه أي كعقد الولي على سلعة سفيه ثلاث سنين أو بقي من مدة الاجارة ثلاث سنين من ربع أو رقيق فانه يبي فيها على حكم الاجارة اذا انتقل الى حال الرشد لان الولي فعل ما يجوز له ولا مفهوم لثلاث سنين وانما المراد مدة برشد في أن ثنائها وليس للولي أن يعقد على نفس السفينة الا لعيشه واذا أجر السفينة نفسه فلا كلام لوليها الا أن يحابى وكذا لا كلام له ان رُشِدَ لان تصرفه في ذلك لا يجز عليه فيه فهو كمنصرف الرشيد وظاهر كلام المؤلف أنه لا يعتبر في السفينة ظن عدم رشدده ولا ظن رشدده حال العقد على سلعة أو على نفسه لعيشه بخلاف الصغير لان أمده معلوم بخلاف الرشد (ص) وعمت مستحق وقف أجر ومات قبل تقضيها على الأصح (ش) يعني أن الشخص اذا وقف شيئاً على أولاده طبقة بعد طبقة أو بطناً بعد بطن أو على زيد وبعده على عمرو فاحترت الطبقة الاولى أو البطن الاول أو أجر زيد ثم مات المؤجر وانتقل الحق لمن بعده فان الاجارة تنفسخ ولمن انتقل اليه الاجارة وظاهره ولو كانت المدة الباقية يسيرة لانه حق للغير وقوله وعمت الخ ولو كان المستحق

الولي انما تسلط على مال السفينة لا على ذاته واذا وقع ذلك فهو مفسوخ ابتداء وهذا كله ما لم يكن لخوف الضيعة نائراً والافيلزمه ولو رُشِدَ وليس له الانحلال حتى تنقضي المدة (قوله واذا أجر السفينة نفسه الخ) الحاصل أن السفينة اذا عقدت على نفسها ظن رشدده أو ظن عدمه أو لم يظن شيئاً فلا كلام له اذا رُشِدَ حتى تنقضي المدة فهذه ثلاث صور وأما اذا عقدت على سلعة ورشد فلا كلام له اذا بقي من مدة الاجارة ثلاث سنين كذا في بعض الشروح (قوله أو بطناً بعد بطن) تنويع في التعبير والمعنى واحد (قوله فان الاجارة تنفسخ) ومثل ذلك من كان مقرراً في رقة على سبيل البر والصدة وأجرها مدة ومات وقررها لغيره فيها أو كانت مقررة على أعلم أهل مذهبه مثلاً فأجرها الا علم مدة ومات قبل انقضاء ثنائها وانتقلت لغيره أو كانت على امام مسجد أو غير ذلك فأجرها امام المسجد أو غيره

ومات وانتقل الحق لغيره (قوله لان كلامه في ناظر غير مستحق الخ) ماصلة أن الناظر غير المستحق اذا أجز الدار الموقوفة أو الارض الموقوفة مدة ثم مات فلا تنفسخ الاجارة وكذا لا تنفسخ عتوت احد المتكاريين والفسخ وعدمه اغماية علق بالمستوفى منه أو به لا بمن تولى العقد من مؤجر أو مستأجر (قوله الا ما قرب) لم يبين مقدار القرب والظاهر السنة والسنتين وحرره فلو وقع وأحر موات المعمر فان الاجارة تنفسخ (قوله الى أن ينقضى أمد الخدمة) ظاهره أن أمد الخدمة (٣٣) زمن معين (قوله باعتماد الحكم) أى باعتبار الحكم بعدم الفسخ (قوله وللقوله الاكثر من كراء مثلها وما أكرت به) هذا اذا أقر بأنه أجزها للغير وكذا ان باعها وكان الاقارب بعد انقضاء مدة الكراء وأما اذا كان بقصور الكراء فيخبر المقر له بالبيع بين أربعة أشياء فسخ البيع الذى أقر به المؤجر اذا كان الثمن أكثر من القيمة وأخذ القيمة يوم البيع اذا كانت أكثر لانه حال بينه وبين البيع وأخذ ما أكرت به أو قيمة الكراء ان كانت أكثر وأما لو أقر أنه غصبه فيخير المقر له بين ثلاثة أشياء اما القيمة أو كراء المثل أو ما أكرت به الاكثر ومثل ذلك اذا أقر أنه وهبه له وكل ذلك اذا كان بقصور والكراء وأما اذا كان بعد الانقضاء فكما لو أقر بالبيع بعد الانقضاء (قوله في غير معين) أى في زمن غير معين أى انه أكرها على أن يأتي بها يوم كذا فان الكراء لا يفسخ بعدم اتيانه بها في ذلك اليوم لان هذا من الاخص لقصد تحصيل الاعمال لا لقصد عينه بخلاف ما اذا قال أكرها ذلك اليوم فهذا من الاخص لعينه فله عجز وما ذكره من الفرق بين أن يقع الكراء على يوم بعينه وبين أن يقع عقد الكراء على أن يأتيه بما أكرها في يوم بعينه بخلاف ما عليه العرف في زماننا من استوائهما

ناظرا كما في الخطاب ولا يخالف كلام تت من انه لا تنفسخ عتوت الناظر لان كلامه في ناظر غير مستحق وقوله وقف وأما المعمر فلا يؤجر الا ما قرب وأما الخدم فيؤجر ما شاء الى أن ينقضى أمد الخدمة (ص) لا باقرار المالك (ش) عطف على بتلف والمعنى أن المؤجر لدار أو عابد أو لداية اذا قال ان الشئ المؤجر لغيرى وانه كان اشترى ذلك منى قبل عقد الاجارة فلا تنفسخ الاجارة بذلك لانه يثبتهم على نقضها وسماء المؤلف مالكا باعتبار الحكم وصورة المسئلة مجرد اقرار من غير ثبوت ومثل اقرار المالك بالبيع اقراره بالاجارة لغيره أيضا وللقوله الاكثر من كراء مثلها وما أكرت به (ص) أو خلف رب دابة في غير معين ورج وان فات مقصده (ش) خلف بمعنى تخلف وهو عطف على اقرار والمعنى أن الاجارة لا تنفسخ اذا تخلف المكبرى عن الايمان بالدابة في الزمن الذى واعد المكبرى أن يأتي له بها فيه وان فات ما يقصده ويرومه من تشييع شخص أو تلقى رجل ان لم يكن الزمن معيناً ولم يكن جماعة من الدابة أم لا أما ان كان الزمن معيناً كما كثرى من ذلك دابة لا يركب عليها في هذا اليوم أو تخد منى أو تخطط لى أو تطحن لى في هذا اليوم أو قال أحج عليهما فلم يأت المكبرى بالشئ المكبرى الى أن انقضى ذلك الزمن المعين أو فات الحج فان الكراء يفسخ لان أيام الحج معينة وليس للمكبرى الرضا مع المكبرى بالتأدى على الاجارة اذا نقد الكراء للزوم فسخ الدين في الدين فان لم ينقد فيجوز لا تنفاد العلة المذكورة والمراد بالزمن المعين أن لا يجمع معه العمل أما ان جمع بينهما فالعبرة بالعمل كان يقول أكرى منك دابة أركب عليها في هذا اليوم أو ثورك أطن عليه اردباني هذا اليوم أو نحو ذلك فالعبرة بالركوب والطن ولا عبرة بخصوص الزمن وأما الحج فهو غير معين لكنه الحق به أى حقيقة غير معينة لانها كما توجد في هذا العام توجد في العام الثانى وان كانت أياما معينة (ص) أو فسق مستأجروا أجزا لحاكم ان لم يكف (ش) يريد أن الاجارة لا تنفسخ بظهور المستأجر فاسقا يشرب فيها الخمر أو زنى أو نحو ذلك الا أن الحاكم يأمره بالكف عن ذلك فان لم يفته أجزها عليه وأخرجه منها الخمر وأرى أن يخرج منه ان لم يمسركر أو هامن يومه وما قرب ذلك حتى يأتي من يكتريها فان لم يجد مكتريا حتى خرج الشهر الذى أكرها لم يسقط عنه الكراء وكلام المؤلف في الكراء الوجيية أو المشاهدة ونقد الاجرة والا فالعقد غير لازم ولم يتعرض المؤلف لما اذا كان مالك الدار فاسقا ونحوه وقد تعرض لذلك الشارح فقال قال مالك في كتاب ابن حبيب الفاسق المعلن بنفسه يكون بين أظهر القوم في دار نفسه ان الامام يعاقبه على ذلك فان لم ينته آخر جهه عنهم وبيعت عليه وعند الخمر ان لم ينزجر بالعقوبة تكبرى فان لم ينته بيعت وظاهر الصنيع أن الاول هو المذهب (ص) وبعث عبيد وحكه على الرق وأجرته لسيده ان أراد أنه حر بعدها (ش) هذا معطوف على قوله باقرار المالك والمعنى أن من وأجر عبيده سنة مثلا ثم أعنته ناجزا فان الاجارة لا تنفسخ ويستمر رقيقا الى تمام المسدة ولومات سيده قبلها وسواء أراد أنه حر بعدها أم لا تعلق حق

(٥ - خرى سابع) (قوله كان يقول أركب عليها في هذا اليوم الخ) هذا لا يصح لان هذا جعله فيما سبق مثلا لما اذا كان الزمن معيناً وأما قوله ليطن عليها اردباني هذا اليوم فهذا ينبغي اسقاطه لانه فاسد لانه جمع بين الزمن والعمل وفيه من الخلاف ما علم وسيأتى الكلام عليه وقوله لكنه الحق به أى بالزمن المعين فيفسخ في الحج وفي الزمن المعين (قوله ان أراد أنه حر بعدها) أى وأما لو أراد أنه حر من الآن أو لا ارادته فهي للعبد (قوله ويستمر رقيقا الخ) أى حكمه حكم الرقيق في شهادته وقصاصه وعليه لاقوطه

السيد لها ان كانت أمة فحكمها حكم الحر في الوطء **فصل** كراء الدواب (قوله بالاجارة لمن يعقل) تقدم عن ابن عرفة ما يفيد أن العقد على ما يعقل من الثياب وغيرها غير السفينة والحيوان الذي لا يعقل اجارة (قوله يبيع منفعة الخ) لو قال عقد على منفعة حيوان لا يعقل لكان أخصروا مسلم بما يرد عليه من أن ذلك ليس ببيعاً بالمعنى الاعم ولا بالمعنى الاخص وبعد ذلك يرد أن يقال لم يزد هنا بعض بعضه يتبع بعضه ببعض كما فعل في الاجارة ليشمل ما اذا تزوج امرأة بمنافع دابة على القول بكونها أمة أو عليه وعلى القول بمنعها بناء على أن التعريف شامل للصحيح (٣٤) والفساد (قوله في صحة عقد عاقده) فيه أن الكراء هو نفس العقد والعبارة

تؤذن بالمغايرة فتدبر (قوله ان الذي الخ) بيان للاعم وكأنه يقول ويحتمل أن المراد أعم من ذلك بان يقول الخ تصوير للعموم الشامل لما تقدم وغيره وقوله هناك أى في باب الاجارة يجوز هنا في باب الكراء وقوله وأنه اذا استأجر دابة بأكلها أى كما اذا استأجر جرباً لابلأكله وظهر أن كولا يخير ولو عبر بقوله وأنه اذا اكترى دابة الخ لكان أحسن لان كلامه في بيان أن ما جرى في باب الاجارة من الاحكام يجري في باب الكراء والحاصل أن المعنى على هذا الاحتمال أن الاحكام المتعلقة بالكراء كالاحكام المتعلقة بالاجارة ولا شك أنه مغاير للمعنى على الاحتمال الاول (قوله ولو قال الخ) أى لان المتبادر من قوله على ان عليك علفها أن العلف تابع وأن المقصود الدراهم (قوله وهذا في قوة الاستثناء) أقول لا استثناء على الاحتمال الثاني لان أحكام الكراء مساوية لأحكام الاجارة نعم يحتاج للاستثناء على الاحتمال الاول (قوله أن تكون معلومة على التحقيق) لما قال انه يجوز كراء الدابة بعلفها وعلفها ليس معلوماً على التحقيق وقوله للضرورة أى فالضرورة تكون في

المستأجر بالعين المستأجرة ولذلك لو أسقط حقه فيما بقي من المدة نجز عقده ولا كلام لسيدته وأما الاجارة التي بعد العتق في بقية زمن الاجارة هل تكون لسيدته أو للعبد ففيها تفصيل فان أراد السيد أنه حر من الآن فالاجارة فيها للعبد وان أراد أنه حر بعد المدة فالاجارة فيها للسيد فقوله ان أراد أنه حر بعدها الشرط راجع لقوله وأجرته لسيدته فقط خلافاً للشيخ عبد الرحمن فانه جعله راجعاً الى قوله وحكمه على الرق أيضاً

فصل ذكر فيه كراء الدواب والمناسبات للاختصار أن يسقط قوله فصل وكراء الدابة كذلك ويدكر ما بعده من المسائل الا أنه قال ذلك للاشارة الى ما صطلح عليه أهل المذهب من الفرق بين التعبير بالاجارة لمن يعقل وبالكراء لمن لا يعقل قال ابن عرفة في تعريف ذلك يبيع منفعة ما يمكن نقله من حيوان لا يعقل (ص) وكراء الدابة كذلك (ش) الواو الاستئناف أى أن كراء الدابة يشترط في صحة عقد عاقده وأجره كالبيع هدامعنى كذلك كما مر في باب الاجارة في قوله صحة الاجارة بعاقده وأجره كالبيع ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك وأن الذي يجوز هنا لا يجوز هنا وما يمنع هناك يمنع هنا وأن الكراء لازم لهما بالعقد كالاجارة وأنه اذا استأجر دابة بأكلها أو وقع أكلها جزاً من الاجر وظهر أنها كولة فيجنز المستأجر وكذا ان كان عليه طعام ربه أو أمان كان على ربه اطعام المستأجر فهل كذلك أم لا ثم ان المراد بالكراء هنا المعنى المصـدرى وهو العقد لا المعنى الاسمى والامنا صدق الاعلى الاجرة ويكون ساكناً عن غيرها (ص) وجاز على أن عليك علفها (ش) أى ويجوز أن تكترى دابة من شخص على أن عليك علفها ولو قال وجاز بعلفها كان أولى اذ يفهم منه جواز كرائها بدراهم وعلفها بالاولى لكونه صارت باعاً وهذا في قوة الاستثناء مما شمله عموم قوله وكراء الدابة كذلك لان من جملة ما شمله أن تكون الاجرة معلومة على التحقيق وهذه المسائل لا يشترط أن تكون الاجرة معلومة على التحقيق وانما أجازوها للضرورة وكان القياس المنع والعلف يفتح اللام اسم لما يعلف للدواب كالشعر مثلاً وبالسكون اسم للفعل وهو منسولة ذلك لهما فالوجود جدها كولة أو وجود ربهما كولا فله الفسخ ما لم يرض ربهما بالوسط (ص) أو طعام ربهما أو عليه طعامك (ش) أى وجاز كراء الدابة على ان عليك ما مكترى طعام ربه الدابة أو كرائها بدراهم على أن على ربه اطعام المكترى وان لم توصف السفينة لانه معروف قال المغربي أو عليه هو طعامك معناه اذا لم يكن اكترها بطعام والامنع لما يدخله من طعام بطعام غير يذبيد (ص) أو ليركبها في حوائجها (ش) قال في المدونة ومن اكترى دابة ليركبها في حوائجها شهر فان كان على ما يركب الناس الدواب جاز وهكذا يجب تقييد كلام الشيخ بما قال وان ركوب الناس اذا لم يكن معروفاً عند المتكاريين لم يجز (ص) أو ليطن بها شهر (ش) أى وكذلك يجوز أن تكترى منه دابة لتطحن عليها الحنطة

الاجارة والكراء وانما قلنا في الاجارة لما تقدم انه يجوز استئجار رجل بالكله (قوله وبالسكون اسم للفعل) شهراً أى والمراد الاول بدليل قوله أو طعام ربهما وهل كأن العلف بالفتح على ربه الدابة بطريق الاصاله عليه منسولته بطريق الاصاله وعلى ذلك فهل يجوز كرائها على أن عليه منسولة ذلك (قوله ما لم يرض ربهما بالوسط) أى وليس للمكترى جبره عليه لان فيه ضرراً بخلاف الزوج فيلزمه نفقة ما لوأ كولة كما تقدم وان وجد الاجير قليل الاكل أو الزوجة قليلة لبنه فلا يلزمه الا ما بالكلان خلافه لان عمر أن لهما الفاضل بصرفانه فيما أحبا (قوله أو طعام ربهما الخ) أو مانعة خلوت يجوز الجمع انضم لهما منقداً لا (قوله قال المغربي) كنت رأيت في

الخطاب أنه أبو الحسن الصغير ورأيت في بعض التقايم أن المراد به أبو عيسى الغبري شيخ ابن ناسي (قوله ولا مفهوم لشهر) وفي عب خلافه حيث قال وظاهر قوله شهر أن أكثر منه لا يجوز لكثرة الغرر اه وعبارة شب ولا مفهوم له والمراد من ما معينا وقد يقال ان أكثر منه لا يجوز لكثرة الغرر اه والذي أقول الظاهر الجواز (٣٥) (قوله وقال البساطي) اعراب البساطي يرجع للأعراب الاول وقوله معطوف

شهر بعينه أي والطن ينهم معروف ولا مفهوم لشهر بل المراد من ما معينا ثم ان قوله أو ليس كها الخ معطوف على قوله على أن عليك علفها أي وجاز كراؤها على أن عليك علفها أو الركوب أو الطحن أو الحمل وكذا وعلى جل آدمي وقوله شهر يتنازع كل من ير كب ويطحن على أنه ظرف له أو من باب الحذف من الاول دلالة الثاني عليه وقال البساطي يجوز أن تكون اللام في قوله أولير كها أولي طحن أو ليحمل بعني على معطوف على قوله أن عليك وظاهر قوله أولي طحن بها شهر أو لوسعي قدر ما يطحن فيه وقد ذكر الشارح أنه اذا عين الزمن والعمل أنه لا يجوز فانه قال ولا يجوز أن يجمع بين تسمية الارادب والايام التي يطحن فيها وانما يجوز على تسمية أحدهما اه وقد تقدم في باب الاجارة خلاف فيما اذا جع بينهما المشار اليه بقوله فيما مر وهل تفسدان جمعهما وتساويا أو مطلقا خلاف فيحتمل أن ما ذكره الشارح من المنع على أحد القولين المتقدمين ويحتمل أن يكون باتفاق هذا بفرق بين ما هنا وما مر بان عمل الدابة يقل ويكثر فليس منضبطا لعدم وجود الاختيار بخلاف ما مر (ص) أولي حمل على دوابه مائة وان لم يسم مالكل (ش) أي ويجوز لمن له دواب أن يواجرها لشخص على أن يحمل عليها مائة اردب أو قطار بكذا وان لم يسم مالكل دابة من مقدار ما يحمل عليها وانما حذف المميز لعدم الموزون والمعدود والمكمل ونسبه بالاضافة على أن الجواز مشروط بكون الدواب كلها لشخص واحد أو مالو كانت الدواب لرجل شتى وجعلها مختلف لم يجز لا يدرى كل واحد بما أكرى دابته كالبيوع فان سمي مالكل واحد القدر جاز وان اختلف فلا يجوز حتى يعين ما يحمل على هذه وما يحمل على هذه وهكذا فاقبل المبالغة فيه تفصيل اذ يشمل ثلاث صور احدها أن يسمي مالكل ويتقدره الثانية أن يختلف قدره ويعين ما تحمله هذه وما تحمله هذه وكلتاها جائزة الثالثة أن يختلف قدره ولا يعين ما تحمله هذه من هذه وهذه فاسدة وأما نسخة المواق ولم يسم مالكل ففي مفهومها تفصيل فلا اعتراض عليها (ص) وعلى جل آدمي لم يره ولم يلزمه القادح (ش) يعني أن الكراع على جل رجلين أو امرأتين لم يرها جائز لتساوي الاجسام فان أتاه بفادحين لم يلزمه ذلك والقادح هو العظيم الثقيل وحيث لم يلزمه القادح فانه يأتيه بالوسط من الناس أو تكرر الابل في مثل ذلك والعقد من مريم وليس الان في من القادح مطلقا بل حكمها حكم الذكرك فان استأجره على جل آدمي وأتاه بامرأته فانه ينظر لها ان كانت من القادح لا يلزمه والارزومة وأما ان استأجره على رجل فأتاه بامرأته فله الكلام وفي عكسه نظر والظاهر الجواز وأما المريض ان قالت أهل المعرفة انه كالفادح فله حكمه وكذا من يغلب عليه النوم أو عادته عقر الدواب بر كونه كذا ينبغي (ص) بخلاف ولولده (ش) أي فانه يلزمه جله لانه محمول معها حين العقد أولان مادخل على ذلك وظاهر كلامهم ولو طالت المدة بحيث يكبر فيها الولد ولا يقال يلزم على التعليل المتقدم لزوم جل زيادة البتل مع أنه لا يلزم جملته لانا نقول بانه قد يفرق بين دوره بالنسبة لجل المرأة (ص) وبيعهما واستئثار كوبيها الثلاث لا بجمعة وكره المتوسط (ش) أي وكذلك يجوز بيع الدابة واستئثار كوبيها اليومين والثلاثة لا بالجمعة

صغير أو أرضيعا (قوله فانه يلزمه جله) أي ولو كان من زنا (قوله أولان مادخل الخ) أي بأن حملت في السفر وولادته (قوله التعليل المتقدم) أي الذي هو قوله لانهم مادخل على ذلك (قوله يفرق بين دوره الخ) لا يظهر في السفر في بابان المطر ولو فرق بإمكان التحفظ من المطر أي بوضع شيء يمنع منه دون الولادة لكان أظهر كما أفاده الشيوخ (قوله الثلاث) الاحسن النصب على أنه مفعول به لا على أنه مفعول فيه لقاعدة المقررة عند النحاة أنه متى أر يد بالظرف استغراقه بالفعل فالاولى التعبير عنه بأنه مفعول به لانه لو جعل ظرفا لاهم أن الركوب

صغير أو أرضيعا (قوله فانه يلزمه جله) أي ولو كان من زنا (قوله أولان مادخل الخ) أي بأن حملت في السفر وولادته (قوله التعليل المتقدم) أي الذي هو قوله لانهم مادخل على ذلك (قوله يفرق بين دوره الخ) لا يظهر في السفر في بابان المطر ولو فرق بإمكان التحفظ من المطر أي بوضع شيء يمنع منه دون الولادة لكان أظهر كما أفاده الشيوخ (قوله الثلاث) الاحسن النصب على أنه مفعول به لا على أنه مفعول فيه لقاعدة المقررة عند النحاة أنه متى أر يد بالظرف استغراقه بالفعل فالاولى التعبير عنه بأنه مفعول به لانه لو جعل ظرفا لاهم أن الركوب

في مستأنها هذه كائن في بعض الثلاث مع أن المقصود استغراق جميع الثلاث أشار به بعض المتأخرين وقال اللقاني واستثناء معطوف على بيع والثلاث طرف لركوب (قوله وكره المتوسط) أي عند الخمي ومنعه غيره ولكن يتبع المتن لأنه ما به الفتوى (قوله كالاربعة الايام والخمسة) والسادس ملحق بالجمعة كما فرره شيخنا (قوله بل وكذلك استثناء لهما) أو جعلها كافي شرح عب وكذا استثناء ستمتها ولبنها فهو كالركوب ثلاثة أيام قال شب في شرحه وهذا لا يخاف ما قاله الشارح في باب الاجارة من أنه لا يستثنى في الحيوان الا عشرة أيام لان المراد بالحيوان الرقيق فهو يعتق فيه عشرة أيام بخلاف الى آخر ما ذكرناه سابقا (قوله وكره ادابة) أي معينة شهر أو بعد شهر وأما غير المعينة فلا بد من الشروع (٣٦) أو تجمل جميع الاجرا في الحج كما تقدم وفي بعض النسخ الى شهر وهي أقرب

لإفادة المعنى من نسخة شهر ومثل الشهر الشهران كما في المدونة ولو نص عليهم ما فهم الشهر بالاولى (قوله ان لم ينقد) أي لم يشترط النقد ثم ان عبارة نفيد أنه اذا شرط النقد لا يجوز لشهر ويجوز لدونه وهو صادق بعشرين يوما مع أن ما ذكره الاقنيسي يقتضي المنع فيما زاد على عشرة أيام وكلام ابن يونس يقتضي جوازها في نصف شهر ونحوه لكن كلام ابن يونس مفروض في السقيسة وكلام الاقنيسي يمكن جملة على غيرها وحينئذ يطلب الفرق (قوله والرضا بغير المعينة) أي من عبد أو دار أو ثوب أو دابة وان كان سباقه فيها (قوله الى زوال الضرورة) أي لا مطلقا ما فيه من فسخ ما وجب له من الاجرة في منافع يتأخر قبضها في عجم وانظر هل الاضرار المسقة الشديدة أو خوف المرض أو ضياع المال أي في موضع لا يجد فيه من يكره ولا يشترط أن يصل الى حالة يباح له فيها كل الميتة خلافا لبعضهم والظاهر أن المراد بها ما هو أعم فان لم يضطر منع مع النقد ولو تطوع العلة المتقدمة (قوله فتأمل فانه حسن) ولا يخفى أن فيه فسادا من جهة المعنى

فصاعدا فلا يجوز لان المتباع لا يدري كيف ترجع اليه فيؤدي الى الجهالة في المبيع ويكره المتوسط من ذلك كالاربعة الايام والخمسة ولا مفهوم لركوبها بل وكذلك استثناء عملها وينبغي أن يكون الثوب كالدابة وعلف الدابة في هذه المدة على المشتري كالدابة المستأجرة وضمائها في المدة الجائزة والمكرهه من المشتري وفي الممنوعة من البائع (ص) وكره ادابة شهر ان لم ينقد (ش) يعني أنه يجوز أن يكرى دابته المعينة على أنه لا يقبضها المكترى الا بعد شهر ليستوفي منافعها بشرط أن لا يشترط تجميل الاجرة فان اشترط ذلك فسد عقد الكراء فنقد بالفعل أم لا لا يقال لتعليل المنع بالنقد بتردد المنقود بين السلفية والثنية لا يفيد فسادا الا بالنقد بالفعل لاننا نقول بشرط النقد محمول على النقد بالشرط في فساد العقد (ص) والرضا بغير المعينة الهالكه ان لم ينقد أو نقد واضطر (ش) يعني أن الدابة المعينة اذا هلكت ببعض الطريق فلا يجوز للمكترى أن يعطى لاكثرى دابة أخرى بركبها بقية سفره ان كان نقد الاجرة للمكترى لانه فسخ ما وجب له من الاجرة في منافع يتأخر قبضها بناء على أن قبض الاوائل ليس كقبض الاواخر اما ان لم يحصل نقد للاجرة أو حصل واضطر للمكترى للتأنيب ضرورة شديدة فيجوز له أن يقبلها الى زوال الضرورة فقوله المعينة أي الذات كانت دابة أو ثوبا أو نحو ذلك وقوله الهالكه صفة للمعينة ولا يجوز أن يكون صفة لغيره لان اضافة غير الى المعينة لا يفيد تعريفا فلا يصح وصفها بالمعرفة فتأمل فانه حسن وسواء كانت الاجرة معينة أو مضمونة وقوله ان لم ينقد بفتح الميم لانه من نقد لا بضمها لانه لا يقال أنقد (ص) وفعل المستأجر عليه ودونه (ش) أي وجاز للمستأجر أن يفعل المستأجر عليه بعينه أو ما هو مساو له أو دونه ولا يفعل ما هو أضر منه وان كان أقل قدرا فان قلت لم ترك النص على فعل مثله قلت لان فيه نقصا لانه ما هو جاز ومنه ما هو متمنع كما يفيدهما قوله أو ينتقل لبلد وان ساوت الخ فان قلت الدون كذلك ليس له أن ينتقل لدون المسافة فكان عليه تركه قلت لان سلم ذلك بل هو جائز كما ينبغي ان شاء الله تعالى وبعبارة وكلام المؤلف في الجمل أو الركب وأما في المسافة فلا وسأني أنه لا يجوز أن ينتقل لبلد وان ساوت الا بذاته وانظر ما الفرق بين الجمل والمسافة والمناسب لقوله وكره الدابة أن يقول المكترى عليه لكنه نبه على أن هذا اصطلاح غالب ثم ان قوله وفعل المستأجر بالرفع عطفا على فاعل جاز أي وجاز فعل المستأجر عليه ويجوز حينئذ نصب دون على الظرفية وهو الاحسن فيها في هذه الحالة لانها مضافة ويجوز

جرها

ولو تطوع العلة المتقدمة (قوله فتأمل فانه حسن) ولا يخفى أن فيه فسادا من جهة المعنى

لانه لو جعل صفة لذلك المكان المعنى ولا يجوز الرضا بالهالكه وهو باطل وبيان ذلك أن الصفة في نية حلولها محل موصوفها وهنالا يصح بخلاف قولك مررت بالرجل الصالح فان قولك مررت بالصالح صحيح ومفهوم المعينة جواز الرضا بسد الهالكه المضمونة (قوله ودونه) أي قدرا وضررا أي لا أكثر قدرا ولو أقل ضررا ولا دونه قدرا أو أكثر ضررا فان خالف ضمن (قوله فنه ما هو جائز) وهو ما كان في المحمول ومنه ما هو متمنع وهو ما كان في المسافة (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة أحسن من الاولى (قوله وانظر ما الفرق بين الجمل والمسافة) خصوصاً وقد قلنا يجوز في الادنى من المسافة (قوله اصطلاح غالب) أي كون الاجارة تقال في العاقل والكره في غيره اصطلاح غالب أي لا دائم أي فيهما من غير الغالب (قوله لانها مضافة) وأما اذا لم تضاف فتبقى على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه وقوله

وبحوزجرها هذا مقابل الاحسن (قوله وحل برؤيته الخ) أراد بالرؤية العلمية أي بان يرفعه لجهة العلوم لا حتى يعرف ثقله من خفته وقوله ولا يشترط بيان جنسه لا يقال كيف لا يعلم الجنس مع وقوع العقد على رؤيته لانا نقول المرتى مقداره لا قوعه بان يكون في عدل مثلا كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله وقيد الثلاثة الاخيرة) الحق مع البساطي من أن القيد الذي هو قوله لم تتفاوت راجع للاخير الذي هو المعدود قاله تبعاً للشارح بهرام في شروحه الثلاثة وبه قرأ ابن عبد السلام وابن فرحون وهو الظاهر وما احتج به من قوله لان بعضها يتفاوت كاردب القول مع الاردب القمح لا ينض اذ ذكر الجنس لا بد منه كما في التوضيح ذكره محشي تت والحاصل أن قول المصنف أو كيه بان يقول اردب قمح أو اردب فول مثلا وقوله أو وزنه بان يقول فنظار سمن مثلا لا لأنه يقتصر على اردب أو فنظار وقوله أو عدده بان يقول عشرون بيضة وعشرون بطيخة مثلا (٣٧) والاول مما لا تتفاوت أفراد بخلاف الثاني

فانه مما تتفاوت أفراد فاذا قال استأجر لك على حمل اردب من الحبوب وأطلق فلا يصح كقفره شيخنا ثم اعلم أن ظاهر المصنف أن ذكر الجنس لا يكفي وظاهر قوله الا في أولي حمل عليها ما شاء مفهومه أنه لو بين ولو الجنس يجوز وهم قولان ذكرهما الشارح عن الاندلسيين والقرويين ولكن المعول عليه ما أخذ من منطوق المصنف هنا لا ما يأتي كما أفاده بعض من حقق وكان ظهري قبل أن أراه قلته الحمد (قوله فيحتاج لتأويل) أي بان يراد بالحل المحمول وإنما احتاج للتأويل لان الذي يرى انما هو المحمول وأما الفعل فلا يرى والمصنف قال برؤيته وأما قوله لانه يقتضي وجود محمول فلا ظهور له نعم لو جعله وجهاً ثانياً فيقول أولان الحل يستلزم محمولا فالضمير راجع لذلك اللازم (قوله ان لم يغلب عليه) أي على النقد أي المنقود أصلاً أو غلب عليه غلبة لا يمكنه انتفاعه به (قوله أو

جرها عطفاً على لفظ المستأجر (ص) وحل برؤيته أو كيه أو وزنه أو عدده (ش) هذا مما لا يخفى فيه وهو جواز كراء الدابة ليحمل عليها حملاً ما برؤيته وان لم يوزن أو يعد أو يكال ولا يشترط بيان جنسه لا كقفاء برؤيته أو بكيله أو بوزنه أو عدده بان يكتري منه دابة لحل اردب أو فنظار أو عشر ين بطيخة مثلا وقيد الثلاثة الاخيرة بقوله (ان لم تتفاوت) لان بعضها وان تساوى في الكيل وما بعده قد يكون أثقل من بعض كاردب فول و اردب شعير مثلاً وجعله البساطي قيداً في العدد فقط وفيه نظر وبعبارة ان لم تتفاوت أي تفاوتاً بال وأما اليسير كالرمان والبيض فلا يضر كما يشهد اليه كلام ابن شاس والحل بكسر الحاء هو المحمول بدليل عود الضمير في قوله برؤيته اذ هو الذي يرى وأما بفتح الحاء فيحتاج لتأويل لانه يقتضي وجود محمول وعلى الثاني البساطي (ص) وإقالة قبل النقد وبعده ان لم يغلب عليه والا فلا الامن المكتري فقط ان اقتصأ أو بعد سير كثير (ش) كلام المؤلف هذا فيما اذا وقعت الاقالة بزيادة من المكتري على المنافع ومن المكسرى على الاجرة وأما ان وقعت على رأس المال فإثره من غير تنصيص سواء قبل النقد أو بعده غاب المكسرى على النقد أم لا لان انتفاعه لا يمنع حينئذ وهي التهمة على السلف بزيادة وهذا يتبين لثأن في كلام المؤلف ما يدل على أن مراده الاقالة بزيادة فلا يحتاج الى نسخة ابن غازي وإقالة بزيادة الخ ومعنى كلام المؤلف أن من اكتري من رجل دابة جازله أن يقايله ذلك قبل أن ينقد الكراء سواء كان مما يغلب عليه أم لا كانت على رأس المال أو أزيد كانت الزيادة دنائير أو دراهم أو عرضاً نقداً لانه اشترى الركوب الذي وجب للمكسرى بالزيادة التي وجبت له ويمنع لاجل لان المنافع دين عليه للمكسرى ففسخها في دين الى أجل أو بعد النقد ان لم يغلب المكسرى غيبة يمكن فيها الانتفاع به كانت الزيادة منه أو من المكتري لكن يشترط تعجيل الزيادة ان كانت من المكسرى لانها اذا كانت مؤجلة صار فسخ ما في الذمة في مؤخر لان المكتري ترتب له في ذمة المكسرى ركوب ففسخه في شيء لا يتجمله وهو الزيادة من المكسرى ولا يشترط تعجيل الزيادة ان كانت من المكتري لانها لم يحصل غيبة على النقد صار كأنه لم يقبض فان غاب المكسرى على النقد غيبة يمكنه فيها الانتفاع به فلا تجوز الاقالة الا من المكتري فقط لامن المكتري لتهمة السلف بزيادة وإنما كانت الغيبة

بعد سير كثير) معطوف على المكتري لان الفارسي يجوز عطف الظرف المنصوب على الجار والمجرور كما في المغني ذكره عند أقسام العطف (قوله لا انتفاعه لا منع الخ) لكن بشرط التعجيل أي على تقدير اذا وقع ذلك بعد النقد لا بد من تعجيل رأس المال والا منعت أيضاً الفسخ المكتري ما في ذمة المكسرى من كراء منافع مضمونة في مؤخر (قوله سواء كان مما يغلب عليه أم لا) هذا التعميم صحيح في ذاته أي بالنظر للفقه لا في حل كلام المصنف لان القرض أن الاقالة على غير رأس المال (قوله نقداً) أي أن تلك الزيادة تكون نقداً وقوله ففسخها في دين الى أجل أي وهو الزيادة التي تدفع عند الاجل ولا يخفى أن ذلك انما هو في الزيادة من المكسرى وأما من المكتري فيجوز مطلقاً لا مانع (قوله لانه لم يحصل غيبة صار كأنه لم يقبض) فلم يلزم عليه تميز ذمة المكسرى غاية ما هنالك تميز ذمة المكتري ان كانت الزيادة الصادرة منه مؤخرة ومفاده أن لا يشترط مقاصفة وفي شرح عجم لكن لا بد من المقاصفة أي ولا يكفي وجودها حيث لم يدخل عليها وهو ما قاله بعض مشايخنا أو وجودها كاف حيث لم يدخل عليها وهو ظاهر كلام ابن يونس

(قوله ان دخلا على المقاصة) يفهم ان الزيادة من جنس الاجرة لان المقاصة لا تكون الا في الجنس الواحد واما ان كانت من غير جنسه فان كانت عرضا جاز التأخير وان كانت دراهم والاجرة دنانير أو بالعكس امتنع لانه صرف مؤخر والحاصل على ما في عجم خلافا لما في شارحنا وعب أن المقاصة شرط في الافالة من المكثري بعد التقديس سواء غاب عليه المكثري أم لا وسواء حصل سير كثير أم لا وانما لم يعتبر المقاصة في زيادة المكثري قبل النقد بل بعد التهمة حينئذ من بيع عرض ونقد بدنية نقد وعلى كل يفوته شرط زيادة المكثري وهو تعجيلها (قوله فقد أخذ أقل مما دفع) أي والامتنع لثلاثة اعمار الذمتان ومثل الدخول على المقاصة حصولها بالفعل وان لم يدخل عليها حيث لم يشترط عدمها فديقال لا حاجة لقوله لان المكثري الخ أي ويقول لانهم ما مقاصم لم يلزم عليه تعبير الذمتين وانما في ذلك تعبير ذمة واحدة واعلم أن محيل تعجيلها ان كانت من المكثري حيث كان الكراء مضمونا أو ما في دابة معينة فلا يجب التعجيل اذ منافعها لا تكون في الذمة فلا يلزم على تأخير الزيادة ففسخ ما في الذمة في مؤخر **تنبيه** موضوع كلام المصنف في كراء دابة لا احتراز عن الافالة بزيادة في الدور فقلل يمنع ولو بعد كثير سكنى وان عمل (٣٨) الزيادة لوجود ذمة سلف بزيادة اذ لا تناثر غالبا بكثير سكنى أو أنها مظنة لذلك

بخلاف الدواب وعليه اقتصر في الذخيرة وقيل يجوز وان لم يسكن كثيرا ولا يحل الزيادة لانها معينة فلا تكون في ذمة المكثري فلا يلزم بتأخيرها ففسخ الدين في الدين والاحتراز عن الافالة في الارض فانها كالدر والآن تكون غير مأمونة الرى فان الزيادة فيها من المكثري في الموضع الذي تصح فيه الافالة بزيادة لا تجوز ان تقدر الزيادة وتكون موقوفة لاحتمال عدم الرى فيفسخ الكراء (قوله هكذا اقرره الشارح) وعبارته يعنى أن الحاج يجوز له أن يكثري من رجل بعيره مثلا ويشترط عليه أن يحمل كل ما يأخذه من هدية اذا كان مقدرا ذلك معروفا عندهم فان لم يعرف ذلك لم يجز للغير والجهالة قالة في المدونة (قوله هدية

المذكورة سلفا لان الغيبة على ما لا يعرف بعينه تعد سلفا وانما تجوز من المكثري ان دخلا على المقاصة كما اذا استأجره عشرة ونقدها وغاب المكثري عليها ثم تقايل قبل السير مثلا على درهمين يدفعهما المكثري للمكثري ودخلا على اسقاط الدرهمين معا على المكثري ويرجع عليه المكثري بمائة لان المكثري دفع عشرة أخذ ثمانية فقد أخذ أقل مما دفع فلا تهمة في ذلك هذا اذا لم يحصل سير كثير فان حصل سير كثير تنقضي معه ذمة سلف بزيادة فتجوز الافالة من المكثري بزيادة بشرط تعجيلها مع أصل الكراء لتحصل السلامة من فسخ ما في الذمة في شيء بعضه مؤخر وهو الزيادة المؤخرة ومن المكثري بشرط المقاصة كما يفيد النقل فقوله واقالة عطف على فاعل جاز وقوله ان لم يغب عليه أي النقد بمعنى المنقود اذ هو الذي يتصور فيه الغيبة وقوله والافلا تصريح بفهوم الشرط لاجل الاستثناء والشرط (ص) واشترط هدية مكية ان عرف (ش) أي وجاز واشترط حمل هدية مكية على الجمال ان عرف قدر ذلك كذا اقرره الشارح وقرره البساطي على أنه يجوز لرب الدابة أن يشترط على الحاج هدية مكية ونسب كل للمدونة وبعبارة هدية مكية هو ما يحمل اليها من كسوة وطيب للكعبة وهذا هو المنقول وسباق المؤلف في الدابة وفي الحمل وفي قوله وفعل المستأجر عليه ومثله لا ضرر بعد أن يكون معنى الهدية ما يهدي للاجير مكية (ص) وعقبة الاجير (ش) أي يجوز للمستأجر أن يشترط العقبة على الجمال وهي عندهم معروفة رأس ستة أميال ومعناه أنه يركب الميل السادس وفي نيب اشتراط عقبة الاجير ليخرج من الكراهة في فعل مثل ما استؤجر له وجوبه ليخرجا من الحرمة في فعل الاضرع مما استؤجر له قولان والمتبادر من كلام المؤلف الجواز المستوى الطرفين فلا يؤخذ منه نيب ولا وجوب وقوله الاجير أي اجير المكثري كالعكس ثم ان قوله وعقبة الاجير يجوز فيه الرفع بالعطف على

مكة) أي ما يهدي للاجير مكية (قوله هو ما يحمل عليها من كسوة وطيب) هذا اقره برأوا الحسن فاعل على المدونة قال وظاهرها جواز تطييبها وكسوتها الا ان الصدقة أفضل كما قال في كتاب الصلاة الاول والنصديق بن ما يخلق به المسجد أو يحجر أحب الى انتهى وقدمنا أن كسوة الكعبة مخصوص لعوم النبي عن كسوة الجدار انتهى وت حيث كان هذا هو المنقول عن أبي الحسن حلالا لمدونة فقالة تت عين ما قاله بهرام لان بهرام نقل ما قاله عن المدونة أي اذا كان معنى المدونة ما قاله أبو الحسن لا غير (قوله أي يجوز للمستأجر الخ) أي يشترط المستأجر على الجمال انه بعد كل خمسة أميال يركب خدام المستأجر الميل السادس لأن المستأجر يشترط الركوب بنفسه كما يتوهم وان كان يمكن كالأكرى جماله لجل شيء الآن قوله أجيره بعبارة وان صح في نفسه (قوله رأس ستة أميال) أي في الاصل وأما ما هنا فالعبارة بما انفق عليه من قليل أو كثيرا أو بما جرى به العرف (قوله في فعل مثل الخ) أي على تقدير أن يكون جماله مثله وفي اشتراط ذلك السلامة من ذلك وقوله وجوبه ليخرجا من الحرمة الخ أي على تقدير أن يكون الجمال أثقل منه ونزل وركب مكانه وفي اشتراط العقبة سلامة من ذلك (قوله قولان) أي بالوجوب والندب ثم أقول ما وجه الحكم بكون أحدهما مختارا للندب لاحتمال مع احتمال غيره ولعله خلاف في حال فن يقول بالكراهة يرى الغالب تساوى الرجال ومن يرى الحرمة لا يسلّم ذلك وقوله والمتبادر الخ أي ولا يقول على ذلك لما علمت من الخلاف

(قوله لغير وجه من الجهالة) هكذا في نسخة مصححا أي لا أكثر من وجه من (٣٩) الجهالة لأنه يحتمل أن يعرض واحد أو أكثر

و يحتمل خفة المرض وشدة وطوله أو قصره وفي نسخة لطر ووجه من الجهالة وقوله والصورتان متقاربتان المناسب أن يقول متحدتان إذا أريد بالشراء شراء المنفعة أو متباينتان ان أريد بالشراء حقيقته ويكون الشرط واقعا من بعضهم على بعض فتدبر (قوله كدواب لرجال) أي أولر حطين (قوله وظاهره ولو اختلف الحمل) لا بد من قيد أي بأن تقول وحصل اتعين فيما يحمله على كل واحدة على حديثها والامتنع (قوله وان نقد) أي ولا يصح الا بشرط النقد لوجوده (قوله ومفهومه الخ) أي لكن لا بد من التحميل بالفعل ولا تتوقف الصحة على اشتراط التحميل بل على حصوله (قوله وكلام المؤلف) أي الذي فيه أن تحميل المعين يكفي حيث كان العرف يحمله اذا كان غير ذاتي معينة غائبة وغير ذلك شامل للدراهم والدنانير الحاضرة وأما الدنانير المعينة الغائبة فلا يكفي فيها شرط التحميل بل لا يصح الكراء بها الا بشرط الخلف أي بشرط الاتيان بخلفها ان تلفت كلا أو بعضا أو ظهر فيها زائفاً أي لعدم تعلق الاغراض بذاتها فلذا اغتفر فيها التأخير بشرط الخلف بخلاف المثلي غير المعين من الطعام والعروض فان الاغراض تتعلق بها فلذا اشترط فيها التحميل ولم تكف اشترط الخلف (قوله على يد قاض مثلا) دخل تحت مثلا ما اذا كانت تحت يد مودع (قوله وبشرط الخلف يقوم مقام التحميل) أي تحميل المعين غيرها لا يحيلها الماعرف من أن العقد عليها لا يصح الا مع شرط الخلف حيث كانت غائبة

فاعل جاز على حذف مضاف أي و جاز اشتراط عقبة الاجير ويجوز فيه الجر بالعطف على هدية (ص) لاجل من مرض (ش) صورها الشارح في رجال أكثر وعلى حل أزوادهم وعلى حل من مرض منهم لانه مجهول والبساطي على ما اذا أكثرى مشاة محملا لازوادهم واشترطوا حل من مرض منهم لا يجوز لغير وجه من الجهالة وفي بطر الصحيح المرض فيؤدي التخاصم والصورتان متقاربتان ومثل المرض التعب (ص) ولا اشتراط ان ماتت معينة أنها بغيرها (ش) يعني أن من أكثرى دابة معينة وشرط في أول كرائه ان ماتت أخرى مكان الأولى الى مدة السفر فلا يجوز وهذا اذا نقد الكراء ولو تطوعا لثلاثين فيسحق دين في دين وان لم ينفذ جاز ولا ينافي كلام المؤلف قول ابن القاسم ان سأل أن يحوله من محمل لزامه ويرد عليه دينار أو من زامه لثلاثين ويرده دينار أنه جائز لان هذا انتقال من صفة والأول في المركوب (ص) كدواب لرجال (ش) يعني أن الدواب اذا كانت لرجال شتى لكل دابة أولوا واحدة ولغيره أكثر والحمل مختلف فلا يجوز أن يكرى الابعد تعين ما يحمل على كل ومثله مالو كانت كل دابة مشتركة بينهما أو بينهما بأجزاء مختلفة واختلف الحمل فاذا كانت الدواب شركة بينهما أو بينهما بأجزاء متفقة جاز في اتفاق الحمل بأن يتفق وزن ما يحمل لكل دابة كقنطار مثلا أو بطة ويتفق وزن الموزون في البونة والاجر ويتفق المكيل فيما ذكر أي الثقل والخفة فانه يجوز الكراء ولو كانت الدواب لرجال ولو لم تكن مشتركة بينهم واختلف عدد المال أو مشتركة بينهم بأجزاء مختلفة اذ يعلم حينئذ ما يحمله كل دابة وقدر ما ينوب محمولها من الاجرة ومتى كانت الدواب مشتركة بينهم بأجزاء متساوية فانه يجوز الكراء أيضا قاله ت وظاهره ولو اختلف الحمل قدرا وقيمة وبسوسة وثقلا وخفة وأجرا فقد علم من هذا أن كلام المؤلف مقيد بما اذا لم تكن الدواب مشتركة بينهم بأجزاء متساوية وبما اذا لم يتفق الحمل فان كانت مشتركة بينهم بأجزاء متساوية أو اتفق الحمل جاز الكراء فيها كما مر (ص) أو لا يمكنه أو لم يكن العرف يقدم معين وان نقد (ش) أي وكذا لا يجوز أن يكرى دوابه الى أمكنة مختلفة كرقه وافر بقيمة وطفحة من غير تعين لاختلاف اغراض المتكاريين لان المكتري قد يرغب في ركوب القوية البعيدة به يريده للضعيفة لئلا يضعف القوية فيدخله التخاطر وكذلك لا يجوز الكراء اذا وقع بشئ معين ولم يكن عرف ذلك البلد نقه بذلك المعين وان وقع النقد بالفعل بعد العقد الآن يشترطه في أصل العقد فيجوز ثم ان عبارته صادقة بأن يكون العرف تأخير نقه المعين أو لم يكن عرف مضبوط بان كفاية تكارون بالوجهين جميعا ومفهومه لو كان العرف في البلد نقه ذلك المعين لجاز وهذا مكرر مع قوله سابقا وفسدت ان اتفق عرف تحميل المعين وكرهه لا جمل قوله وان نقد وكلام المؤلف خاص بغير الدنانير والدراهم بدليل قوله (ص) أو بدنانير عينت الا بشرط الخلف (ش) أي وكذلك لا يجوز الكراء بدنانير أو دراهم معينة غائبة بان كانت له دنانير موقوفة على يد قاض مثلا الا أن يشترط المكتري أنها ان تلفت أو بعضها أخلفها فانه يجوز بشرط الخلف يقوم مقام التحميل أما الحاضرة فلا يأتى فيها اشتراط الخلف بل ينظر فان كان العرف نقهها جاز وان لم يكن العرف نقهها لا يجوز الا بشرط النقد نقد بالفعل أم لا فقوله كدواب لرجال أي ككراء دواب للحمل لرجال أو لا يمكنه مختلفة فقوله أو لا يمكنه معطوف على المقدر بعد دواب ولا يصح عطفه على لرجال لانه يقتضي أن الرجال المكثرون والحال أنهم هم المالكون وقوله أو لم يكن الخ صفة لموصوف محذوف معطوف على المقدر قبل دواب وهو كراء وتقديره ككراء دواب للحمل أو كراء لم يكن العرف فيه نقد معين

أي تحميل المعين غيرها لا يحيلها الماعرف من أن العقد عليها لا يصح الا مع شرط الخلف حيث كانت غائبة

(قوله لا يجوز جهام من الفساد الى الجواز) أي بل لابد من شرط الخلف (قوله والفرق الخ) أقول لا يخفى أن حاصل ما تقدم أن العين الغائبة لا يكتفى فيها بالتجمل بل لابد من شرط الخلف وغيره لا يكتفى بشرط الخلف بل لابد من التجمل فيسئل ما الفرق حينئذ فقوله والفرق أن الخلف لما كان مشروطاً (ع) وكانها ما عرفت لا يفيد شيئاً (قوله حيث جازت اذا اشترط التجمل) أي ولا يكتفى

بشرط الخلف عنه ولا يحتاج اليه بخلاف الدراهم المعينة لابد من شرط الخلف ولا يكتفى بشرط التجمل فاذا علمت ذلك فالفرق الذي أبداه المشرح لا يظهر فتدبر (قوله أو بمثل كراء الناس) عبارة المدونة أو بمثل ما تشاركى الناس فقال أبو الحسن أما في المستقبل فجهول وانظر اذا كان مثل كراء الناس في الماضي هل يجوز لانه معلوم أو لا يجوز لاختلاف أكرية الدواب ولا شك أن المؤلف في المسائل كلها تابع للمدونة فعليه أن يتبع لفظها بالتعبير بالمستقبل (قوله يعني أن من أكرى دابة ولم يسم الخ) لا يخفى أن هذا غير مناسب لأن يكون حلالاً قول المصنف أو ليحمل عليها ما شاء أي ما ربه أي أي شيء أراد فلا يتأتى أن يقال مع هذا حيث لم يجوز عرف (قوله يفيد أنه لابد) أي الذي هو مفاد قوله أو كرهه أو وزنه أو عديده (قوله ففي كلامه إشارة لاسل منها) المعتمد الاول (قوله والا فبكذا أو مجانا) والمنع في قوله أو مجانا مطلق وأما الاول وهو قوله فيمكنه فحمل المنع اذا كان على الالتزام ولولا حدهما وكان على وجه يتردد النظر (قوله أو ينتقل لبلد وان ساوت) لان ربهما قد لا يكون له غرض في الموضع الذي ذهب بها اليه للخوف عليها من كغاصب وحمل المصنف في كراء

قوله الا بشرط الخلف واشترط التجمل لا يجوز جهام من الفساد الى الجواز والفرق بينهما وبين غيرهما من العروض والمثلثات حيث جازت اذا اشترط التجمل أنه لما كان الخلف مشروطاً فكانها ما عرفت (ص) أو ليحمل عليها ما شاء أو لم يكن شاء أو ليسمع رجلاً أو بمثل كراء الناس (ش) يعني أن من أكرى دابة ولم يسم ما يحمل عليها فلا يجوز حيث لم يكن عرف وكذلك لا يجوز الكراء اذا أكرى دابة الى مكان شاء لاختلاف الطرق بالسهولة والوعورة وأليسمع رجلاً حتى يذكر منه شي التشييع فيجوز حينئذ وكذا اذا عرف بالعادة وكذا لا يجوز الكراء اذا أكرى دابة الى المحل الفلاني بمثل ما تشاركى الناس للجهالة كبيع الساعة بقيمة ما لم يكن لهم في الكراء عرف للموضع المذكور وقوله أو ليحمل عليها ما شاء يقتضي أنه اذا عرفت نوع المحمول كفي ويحملها ما طفق وهذاوافق ما عليه الاندلسيون وقوله فيما مر وحمل برؤية الخ يفيد أنه لابد من معرفة قدر المحمول وهذاوافق قول القرويين في كلامه إشارة لكل منهما (ص) أو ان وصلت في كذا فبكذا (ش) يشير الى قوله في الموازية ومن أكرى من رجل دابة على أنه ان أدخله مكة في عشرة أيام فله عشرة ذنائب وان أدخله في أكثر فله دون ذلك لا يجوز لانه شرط لا يدري ما يكون له في الكراء انتهى ويفسخ الكراء قبل الركوب فان ركب للسان الذي سمعاه فله كراء مثله في سرعة السير وابطائه ولا ينظر لما سمعاه ثم ان قوله أو ان وصلت الخ المعطوف هنا محذوف وان شرط في مقدراً أي أو كراء قال فيه ان وصلت الخ ثم ان المؤلف لم يصرح بمقابل قوله أو ان وصلت في كذا فبكذا ليصدق بما اذا قال والا فبكذا أو مجانا (ص) أو ينتقل لبلد وان ساوت (ش) ينتقل بالنصب لانه مضارع معطوف على اسم خالص من الفعل وهو حمل من قوله لاجل من مرض مشارك له في عدم الجواز أي ولا ينتقل ولا يضرب في ذلك كون المسئلة الاولى مقدراً فيها الاشتراط بخلاف هذه والمعنى أن الشخص اذا استأجر دابة لبلد فليس له أن يرغب عنها ويسير الى غيرها الا باذن ربه او هذا بخلاف ما لو أكرى دابة ثم أراد أن ينتقل الى دابة أخرى فلا يجوز ولو مع اذن ربه وكان الفرق أنه لما أخذ غير الاولى اتهم على فسخ العقد الاول فصارت الاجرة في ذمة المكري فسخها فيما لا يتحملها ولما كانت المسافة مساوية للاولى صارت بمثابة الواو في قوله وان ساوت واوالحال وان وصلية لشرطية لان الجملة الحالية لا تصدر به لم استقبال ومقابل المبالغة لا يتوهم جواز حتى ينص عليه واذا انتقل لبلد آخر بلا اذن ضمن ما حصل ولو سماه أو عليه كراء المثل لا ما اتفق عليه من الكراء تقرير (ص) كراءه خلفك أو حمل معك (ش) التشبيه في المنع والضمير في اردافه راجع لرب الدابة فهو مصدر مضاف لفاعله والمفعول محذوف وخلف ظرف والمعنى أن رب الدابة اذا أكرى دابة المعينة من شخص ليس له أن يردف خلفك يا مكترى ردفاً ولا أن يحمل تحتك متاعاً لان المكترى ملك ظهرها فان فعل فالكراء للمكترى الا أن يكون مكترى حمل أربطال مسماة أو وزن معين والى هذا أشار بقوله (والكراء لك ان لم تحمل زنة) أي والكراء لك يا مكترى ان لم تكن أكرت زنة معلومة والا فالكراء لرب الدابة ويجوز له الحمل فقوله ان لم تحمل زنة شرط في منع الحمل وفي الكراء أي ليس لرب الدابة الحمل ان لم تحمل زنة والكراء لك ان لم تحمل زنة

مضمون أو معين ونقد الاجرة فان كان معينة ولم ينقد الاجرة أو نقداً ما يعرف بعينه جاز (قوله الا باذن أي ربهما) أي فيجوز لانه ابتداء عقد (قوله صارت بمثابة) أي فيجوز مع الاذن بخلاف الدابة وقرى بقرى آخر وهو أن المسافتين مع التماثل كالشيء الواحد بخلاف الدابتين فان التباين بينهما أشد من تباين المسافتين (قوله حتى ينص عليه) أي على منعه وفيه أن المتوهم انما

ينظر اليه فيما بعد المبالغة لا فيما قبل (قوله كرا مضمونا) لا يخفى أنه تقدم أن المصنف قال وجل برؤيته أو كيل الخ فلا يصح العقد على الكراء المضمون الذي لم يعين فيه عين المحمول أو على أن يحملها ما شاء ففعل هذا من اللقائي الذي تبعه شارحنا سبق قلم (قوله بأن يحملها جل مثلها) أي دخل معه على أن يحملها جل مثلها ثم انك خير بأن هذا يعارض قوله وجل برؤيته الخ (قوله لغير أمين الخ) ظاهره أنه إذا أكرها لم هو دونه أمانة لا ضمان عليه إلا أن غير واحد قد أفاد أنه يضمن إذا كان أكرى لم يكن هو أقل أمانة تكفي المدونة قال بعض الشراح وظاهر كلامه الضمان بذلك وإن لم يكن هو أميناً وهو ظاهر (٤١)

بخلاف الثاني (قوله حيث لم يعلم) أي الثاني بتعدي الأول وعلمه بتعدي الأول بأن يعلم أنها بيده بكرة أو أن ربه امتنع من الأكرأ وأما مجرد العلم بأنها بيده بكرة فلا يكون ذلك علماً بتعديه والحاصل أن لرب الدابة أن يضمن المكترى الثاني أيضاً إذا كان عالماً بتعديه الأول ولم يكن عالماً بتعديه وكان التلف بجناية عمداً أو خطأ على أحد القولين وحينئذ فليبره بأن يتبع أيها ما شاء سواء كانا ملين أم لافان لم يعلم الثاني بتعدي الأول ولم يكن التلف من سببه إلى آخر ما في الشراح (قوله في المشتري من الغاصب) أي الذي هو غير عالم (قوله لكن في حال رجوعه) أي عند ان المباحشون وأصبغ إلا أنه أي أصبغ قيد الضمان في هذه الحالة بما إذا كثرت الزيادة وأما ان المباحشون فلم يبقه ومفاد بعض انه المعتمد (قوله فليبره كراؤه الأول) هكذا ذكره ح عن المدونة والمراد أي مطلقاً سواء أراد أخذ القيمة أو كراء المثل في الزائد (قوله أي بسببه) أي أنهم قول المصنف بزيادة أن المراد بسبب الزيادة بخ رج ما إذا كان

أي بالفعل أو بالقوة بأن أكرها كرا مضموناً أو ليحمل عليها ما شاء مثلاً فإن جلت زنة بالفعل بأن سمي له وزناً معلوماً أو بالقوة بأن جلتها جل مثلها فلا كراء لك يا مكترى وقوله (كالسفينة) تشبيهه في قوله وكراء الدابة كذلك إلى هنا فهو تشبيهه في جميع ما مر لا فيما قبله فقط من قوله والكراء لك أن لم تحمل زنة (ص) وضمن إن أكرى لغير أمين (ش) أي وكذا لو أكرى لمن هو أثقل منه أو أضر وهو مساو له في الثقل أو دونه فيه وإذا أكرى لغير أمين فرب الدابة أن يضمن المكترى الثاني أيضاً حيث لم يعلم وكان التلف بسببه عمداً أو خطأ على أحد القولين في المشتري من الغاصب وكذا إذا علم بالتعدي ولو كان التلف بسماوى فإن لم يعلم بالتعدي ولم يكن التلف من سببه فإن علم بأنها في يد من أكرها بكرة فإنه أن يرجع عليه أيضاً في عدم المكترى الأول وأما ان لم يعلم بذلك بأن اعتقد بأنها ملكه أو لم يعتقد شيئاً فلا رجوع عليه بحال (ص) أو عطبت بزيادة مسافة (ش) أي وكذا يضمن المكترى إذا زاد في المسافة التي أكرى إليها ولو قلت كالليل وعطبت وسواء عطبت في الزيادة أو في المسافة التي وقع العقد عليها لكن في حال رجوعه ولا يعلم من كلامه ما يضمنه وقد ذكره في المدونة فقال إذا بلغ المكترى الغاية التي أكرى إليها ثم زاد ميلاً مثلاً فعطبت الدابة فليبره كراؤه الأول والخيار في أخذ كراء المثل ما بلغ أو قيمة الدابة يوم التعدي ويستثنى من الزيادة في المسافة ما يعدل الناس إليه عرفاً وتركه لعلم حكمه وهو عدم الضمان وأفهم قوله بزيادة أي بسببها سواء كانت تعطب بمثلها أم لا بخلاف لو كان العطب بأمر سماوى (ص) أو جل تعطب به (ش) أي وكذلك يضمن إذا زاد جلا تعطب بمثله وعطبت وحاصل ضمانه هنا أنه ان زاد من أول المسافة خبر ربه ابن أخذ قيمته ولا شيء له من الكراء الأول ولا من كراء الزائد وبين أخذ الكراءين وان زاد في أثنائها خير بين أخذ قيمتها مع كراء ما قبل الزيادة وبين أخذ الكراء الأول ان كان استوفى المسافة أو قطعه مع كراء الزائد فهو خير بين أمرين هذا إذا تلفت وأما ان تعيب فينزل الأرض منزلة القيمة والموضوع بحاله أي وهو أنه تعدي بزيادة الحمل ونكر جل ليشمل زيادة الوزن ابن يونس قيدوا الحمل بما تعطب به وأطلقوا في المسافة لحصول الأذن في الحمل في الجملة دونها فكما تعذب بخلافه أذ بعضه وبعضه (ص) والأفالكراء (ش) أي وان زاد في المسافة ولم تعطب أو زاد جلا تعطب به وعطبت أو لم تعطب فأنما عليه الكراء فقط أي كراء الزائد بالغاماً بالغ مع الكراء الأول ولا تخييره في القيمة وقوله (كان لم تعطب) أي كان زاد في الحمل ما تعطب به ولم تعطب وبهذا التقرير يفهم منه أن قوله كان لم تعطب مغاير لما دخل تحت اللفظي مسئلة خاصة مغايرة لما قبلها وهي وان أمكن دخولها تحت قوله والأفالكراء لكنه أفرد هذا التسمية وهي التصريح بأن الضمان

(٦ - خرشي سابع) العطب بسماوى فلا ضمان ولو قال وأفهم قوله بكذا أنه لو كان بسماوى لا يضمن لكن أحسن (قوله بمنزلة القيمة) أي فيخير بين أرض العيب وبين كراء الزائد فإنه الأكثر منه ما حيث كان العيب بسبب الزيادة وهذا متعين لا يعدل عنه أي وكذا يقال فيما إذا تعيبت بزيادة المسافة (قوله ليشمل زيادة الوزن) أي كما يشمل زيادة الكيل والعدد (قوله ابن يونس الخ) بحث المصنف فيه بأن الدابة انما هلكت بمجموع التعب الحاصل بسبب التصرف المأذون فيه السابق مع غير المأذون فيه وفرق بعضهم بالعمل (قوله بالغاماً ما بلغ) أي ولو تعيبت لأن العيب ليس بأقوى من هلاكها بخلاف تعيبها بزيادة تعطب بمثلها والحاصل أنه تارة يزيد في المسافة وتارة يزيد في الحمل وفي كل ما أن تعطب أو تعيب أولاً وقد عرفت أحكامها من الشراح وما قلنا من بقاء ما إذا تعيبت لا بسبب الزيادة فالحكم أن

له كراء الزائد وأرشد العيب ان لم يكن بسماءوى (قوله ليس بمجرد الزيادة) أى التى تعطب بمثلها (قوله الا أن يحبسها كثيرا) ومثل الحبس الكثير ركوب الاميال الكثيرة ومثل ذلك تغير الاسواق بالفعل وان لم يكن الزمان كثيرا واذا حبسها خمسة عشر يوما أو أكثر فعلى ما يحسبه العطار يكون الحكم كذلك أيضا (قوله فله كراء الزائد أوقيمتها) أى وسواء كان ربه حاضرا أولا كما قاله ابن القاسم (قوله هذا مستثنى) وانظر ذلك مع التأمل فى معنى قوله والا فالكرء فانك لا تجد ممتصلا وذلك لما تقدم أن المعنى وان زاد فى المسافة ولم تعطب أو زاد جاللا تعطب بمثلها وسواء (٤٣) عطف أم لا (قوله ولك فسبح عضو) ظاهره يشمل ما لو فعل به ما بأم من معه عدم

ليس بمجرد الزيادة بل هو متوقف على العطب فان أهل المذهب أطلقوا فى الضمان مع الزيادة فربما يتوهم أن الضمان بمجرد الزيادة فصرح المؤلف بأنه لا ضمان الا مع العطب فهو من المسمى عندهم بالا حتراس (ص) الا أن يحبسها كثيرا فله كراء الزائد أوقيمتها (ش) هذا مستثنى من قوله والا فالكرء وهو استثناء متصل أى الا أن يحبسها المكثرى زمنا كثيرا على ما كترها كما لو كترها يوما أو يومين فحسبها شهر فله مع كراء اليوم كراء الزائد الذى حبسها فيه اذا ردها بحالها لم تتغير وسواء استعملها أم لا أوقيمتها يوم التعدي مع الكراء الاول ومفهوم كثيرا انه لو حبسها يسيرا كالיום ونحوه ليس له الا كراء الزائد وفهم من قوله فله أنه مخبر فى أحد الامرين وهو كذلك ونحوه فى المدونة وبعبارة المراد بالكثير ما فانت فيه أسواقها التى تزد لها كراء أو بعبارة حبسها عند خروج القفل للشام مثلا (ص) ولك فسبح عضو أو جوح أو أعشى أو دبره فاحشا (ش) العضوض الذى يعرض من يقرب منه كفى الشارح ونحوه لأى الحسن وبه يعلم أنه ليس المراد من عضو المبالغة فيه يعنى أن المكثرى اذا اطلع على أن الذابة المكثرة فيها عيب من هذه العيوب فانه يخير بين الفسخ وبين البقاء عليها بالكراء الذى وقع العقد عليه لان خيره تنفى ضرره والجوح القوى الرأس الذى لا ينقاد الا بعسر والاعشى الذى لا يبصر بالليل وقيده الخمي حيث يحتاج اليه بالليل وظاهر المدونة كظاهر المؤلف خلافه ولو لم يطلع على أنه عضو أو أغور أو أعشى أو جوح الا بعد انقضاء مسافة الكراء فانه يحط أرشد العيب عن المكثرى وفى أى الحسن ما يفيد وعلم أن أعشى وصف لا فعل فلا اشكال فى عطفه على عضو وقوله أو دبره فاحشا على انه اسم كان المحذوفة تكون الجملة معطوفة على المعنى والتقدير ولك فسبح ما كان عضو أو جوح أو أعشى أو كان دبره فاحشا (ص) كان يطحن لك كل يوم ارددين درهم فوجد لا يطحن الا ردبا (ش) تشبيهه فى خيار المكثرى بين الفسخ والبقاء ثم ان فسح فله فى الردب نصف درهم وان بقى فعليه الكراء كله قاله بعض بلفظ ينبغى أى لان خيره تنفى ضرره ويدل عليه قوله فيما بأتى فان بقى فالكرء وانت خير بأن الجمع بين الزمن والعمل يفسد الكراء حيث تساوى على المعتمد أو زاد العمل على الزمن اتفاقا فان زاد الزمن على العمل فهل تفسد وهو ما شهره ابن رشد أولا وهو ما يفهم من كلام ابن عبد السلام اعتماده وحينئذ فيحمل ما هنا على أنهم ما حين عقد الكراء اعتقدوا أن الزمن يزيد على العمل وقول المؤلف فوجد الخ ظاهره فى أنهم ما يدخلا على ذلك وأجاب بعضهم بأن الامام حوزهما الجمع بين العمل والزمن لانه وفوق المعاهدة على ذلك ولم يجوز ذلك فى الصانع لكثرة

العض يجعل شبكة (قوله وقيده اللخمى) هذا القيد ضعيف والحاصل أنه اذا كتره واشترط انه يسير به نهارا أو كان العرف انه لا يسير الا نهارا أو دخل على الاطلاق فانه يحمل على انه صحيح فتبين أنه أعشى ولو بعد تمام المسافة التى اكتره فيها فانه يتظر لما يؤثره على أنه سالم من العيب وعلى انه معيب ويحط بنسبة ذلك مما اكتره به وأما اذا كتره على انه يسير به نهارا فقط فتبين أنه أعشى فلا كلام له وأما ان كتره على انه يسير به ليلا فقط فتبين أنه أعشى فانه يحط عنه من الكراء أرشد العيب فان سافر به نهارا ولم يسير به ليلا فى الفرض المذكور فله كراء مثله فى سيره به نهارا مع حط أرشد العيب عنه تشبيهه بظاهر كلام المصنف سواء كان فى مكان مستعقب أى تمكن الإقامة فيه أم لا وقيده بعضهم بما اذا كان فى مكان مستعقب أى لانه يمكن استئجار غيرها حينئذ والاعتمادى وحط عنه قيمة العيب (قوله على انه اسم كان الخ) أقول ويجوز جعله صفة لمحذوف ليكون من

عطف المفردات أى أو حيوان دبره فاحشا فتدبر (قوله كان يطحن الخ) لا يخفى أن ذلك مشاهرة صحيحة المعاهدة وهى غير لازمة فيحمل ذلك على أنه نقد الكراء (قوله لان خيره تنفى ضرره) فيه نظر لان الزامه جميع الكراء فى كل يوم مع كونه لا يطحن الا ردبا الزام لما لم يدخل عليه فالصواب ما فى محشى تن من أنه اذا بقى فله نصف درهم (قوله اعتقد أن الزمن) هذا الجواب انما يتم اذا كان المراد أن عدم طحنه للارددين بضمق الزمن عن طحنه ما مع قدرته على ذلك وان كان المراد فوجد لا يطحن الا ردبا يجوز مع سعة الزمن لطحنهما فلا يتأتى هذا الجواب ويكون الجواب أن كلام المصنف هذا على مرضى ابن عبد السلام من أنه يجوز الجمع بين الزمن والعمل حيث يسع الزمن كثيرا (قوله وأجاب بعضهم بأن الامام الخ) أى مع التساوى بين الزمان والعمل

(قوله وان زاد المكري) على حل الشارح يكون في كلام المصنف ألف ونشر مرتب وان جعل فاعل زاد المكري كان في كلام المصنف ألف ونشر مشوش (قوله يحتمل أن يكون مستأنفا) وهو الزيادة والنقص في الحل وهو ما حل به أولا وقوله ويحتمل أنه من تمة ما قبله أي بأن يحتمل ذلك في الطحن وقوله ويحتمل أنه أعم أي شامل للحمل والطحن (فصل جاز كراء حمام) (قوله جاز كراء حمام) انما جاز كراؤه لجواز دخوله وان كان مرجوحا كما يفيد قول الامام والله ما دخوله بصواب أي حسن وبعضهم حمله على المنع اذا كان بغير وجهه الشرعي (قوله اشتراء المنافع) انظره فانه شامل لما يعقل وغيره وقوله فهو يبيع انظره مع ما تقدم من خروجه من معنى البيع بالمعنى الاعم وبالمعنى الاخص ولعل هذا طريقة أخرى (٤٣) غير طريقة ابن عرفة فلا اعتراض (قوله كفرن ومعمل فتروج) فيه إشارة الى أن مثل الحمام غيره مما منفعته عامة

(قوله أو ربع الخ) هذان من نظير الدار أي فنيهما بالدار ادخول ما ذكر لكونه كهو (قوله برؤية سابقة) أي لا يتغير بعدها وقوله أو وصف أي ولو من المكري وذلك كله مأخوذ من التشبيه المذكور لما علمت أن الكاف داخلة على المشبهة وقوله أو جزء الخ هذا يفيد أن قول المصنف أو نصفها معطوف على ما في بيعها ولكنه محال لقولهم - رام انه معطوف على المضاف اليه أي وهو حمام أي جاز كراء حمام ودار وكراء نصفها والى كلام بهرام يشير قول شارحنا وقوله أو نصفها قصد به الرد الخ والاحسن أن يقال ان قوله أو نصفها معطوف على دار لقصد الرد وحذفه من الثاني لدلالة الاول عليه (قوله كما يجوز الخ) يقتضي أن الكاف داخلة على المشبهة وهو غير قاعدة الفقهاء والحاصل أن المستفاد مما نقله الشارح عن ابن عبيد البر وغيره أن الكاف في قوله كبيعها داخلة على المشبهة به قال في المدونة ومن

المعاقدة فيها على ذلك فالغرض في الاول قليل بخلاف الثاني وعهده عليه انتهى (ص) وان زاد أو نقص ما يشبه الكيل فلاك ولا عليك (ش) أي وان زاد المكري في حل الدابة على ما استأجرها أو نقص عنه ما يشبه اختلاف السكاكيل فلاك يا مكري في الزيادة شيء ولا عليك يا مكري في النقص شيء وبعبارة يحتمل أن يكون قوله وان زاد الخ مستأنفا ويحتمل أنه من تمة ما قبله ويحتمل أنه أعم وهذا أتم فائدة فيشمل مسألة الثور وغيرها

(فصل) ذكر فيه كراء الحمام والدار والعبد والارض واختلاف المتكاريين (ص) جاز كراء حمام ودار غائبة كبيعها أو نصفها (ش) قال ابن رشد الكراء اشتراء المنافع فهو يبيع من البيوع يحمله ما يحلها ويحرمه ما يحرمها فلا يجوز فيه الغرر ولا الجهل قال الفاكهاني الكراء عمد ودو المعنى أنه يجوز كراء الحمام وما أشبه ذلك كفرن ومعمل فتروج وكذلك يجوز كراء دار غائبة أو ربع أو حافوت وظاهره ولو بعدت الغيبة كما كثر ثرائه دارا بعصر وهو بمكة برؤية سابقة أو وصف أو بالخيار اذا رآها كما يجوز يبيع كل من الحمام والدار أو جزء من الاجزاء الشائعة كربع ونحوه وفي بعض النسخ كبيعها بتثنية الضمير وهي أحسن ثم ان كراء في كلام المؤلف يحتمل أن يكون بمعنى ا كراء فيعلم منه حكم الا كراء من باب أولى ويحتمل أنه بمعنى ا كراء فلا يعلم منه حكم الا كراء فيجعله بمعنى الا كراء ويكون الا كراء من باب أولى وللدرد على المخالف في الا كراء وقوله أو نصفها قصد به الرد على أبي ثور وأبي حنيفة القائلين بمنع كراء ما ذكر والمفتي به عند أبي حنيفة والحنابلة أنه لا يجوز كراء الجزء المشاع للشريك ولو قال المؤلف كبيعها أو نصفه بتدكير الضمير العائد على المذكور فيشمل الدار والحمام كان أحسن لان الحمام مذكور الآن يقال أنت الضمير العائد على الدار والحمام باعتبار التغليب لقرب الدار لكن القاعدة تغليب المذكور على المؤنث أو باعتبار البقعة (ص) أو نصف عبيد (ش) أي وكذلك يجوز كراء نصف عبيد أو دابة ولا مفهوم للنصف ويستعمله المكري يوما والاخر يوما وان كان له غلة اقسماها على قدر الحصص (ص) وشهر على ان سكن يوما لم ملك البقية (ش) يعني أنه يجوز كراء الدار والحافوت وما أشبه ذلك شهر على شرط ان سكن المكري يوما فأكثر من الشهر لزمه الكراء أي العقد وحل الجواز ان دخلا على أن المكري يملك بقية المدة بالسكنى والاسكان وأما لو دخلا على أنه ان خرج المكري جعت لربها ولا يتصرف المكري في المدة بكرة ولا غيره فان ذلك لا يجوز فقوله ان ملك البقية أي ان دخلا

ا كترى دارا بقرية وهو بعصر جاز ذلك كالشراء (قوله وللدرد على المخالف الخ) أي يجوز الا كراء ومنع الا كراء لا يخفى أن القاعدة اذا جاز أحد المتلازمين يجوز الآخر والكراء والارض لا جازا أحدهما حاز الآخر اذا منع أحدهما منع الآخر والشارح فيما قاله تابع لغيره وهو لا يفتات فيكون على هذا بعض أرباب المذاهب لا يسلم تلك القاعدة ويطهر قوله من باب أولى وذلك لأنه اذا جاز الا كراء المختلف فيه فيجوز الا كراء المتفق على جوازه من باب أولى (قوله باعتبار التغليب) كيف التغليب مع أنه انما يظهر في تثنية أو جمع وقد يقال ان الواو في ودار بمعنى أو والضمير عائد على الاحداث ارفلا بدم ارتكاب التغليب وقد غلب المؤنث والاحسن تغليب المذكور في بعض النسخ كبيعها بضمير التثنية قال اللغوي وهذه النسخة أحسن (قوله أو نصف عبيد) كان ينبغي للمصنف أن يذكره في باب الاجارة لان الكلام هنا في استئجار العقارات

(قوله أو على أنه لا يتصرف) معطوف على قوله على أن المكترى وقوله ولا غيره أي من أسكانه للتغير فلا ينافي أنه يسكن هو وقوله في الأول أي الذي هو قوله على أن المكترى إذا خرج وقوله في الثاني أي الذي هو قوله أو على أنه لا يتصرف وقوله وهذا أي ما ذكر من عدم الجواز في الثاني ما لم يسقط نحو ما لا ين عرفة وبعض القرويين كإيدل على ذلك نصوصهم فقد زاد ابن عرفة عن المدونة ما لم يشترط عليه أن خرجت فليس لك أن تكترى البيت (ع) ونقلها الخمي زيادة لا خيرة فيها والكراء لازم والشرط باطل قال بعض الشيوخ موضعها لذلك الفرق بين ابن عرفة

على ملك البقية أما بالشرط أو بعدم اشتراط ما ينافي ذلك كالاطلاق بخلاف ما إذا دخل على ما ينافي ذلك كدخوله ما على أن المكترى إذا خرج رجعت الذات المستأجرة لها أو على أنه لا يتصرف فيها بكراء ولا غيره فإن العقد لا يجوز وإن أسقط الشرط في الأول فلا بد من فسخ العقد لما فيه من الغرر وإن أسقطه في الثاني صح العقد وهذا نحو ما لا ين عرفة وبعض القرويين ولكنه مخالف لقول الخمي أنه شرط باطل وقوله على أن سكن أي فهو بالخيار ما لم يسكن ثم أن قوله وشهر اعطف على مقدوره قبله تقديره جاز كراء جام وداراً معلوماً وشهراً واعداً كرمه مع اندراجها في المعطوف عليه لاجل قوله على أن سكن يوم الخ ويحتمل أن يكون من عطف الجمل أي وجاز الكراء شهر الخ (ص) وعدم بيان الابتداء وحمل من حين العقد (ش) هذا معطوف على كراء أي وجاز كراء جام وعدم بيان الابتداء والمعنى أن الاجارة تجوز مدة معلومة كقوله أستأجر منك سنة مثلاً من غير أن يذكّر الابتداء ويحمل ابتداء ذلك من يوم العقد فإن وقع على شهر فإن كان في أوله لزمه كله على ما كان عليه من نقص أو تمام وإن كان في أثناءه لزمه الكراء في ثلاثين يوماً من يوم عقده أو كذلك في السنة إن كان في أول شهر لزمه اثنا عشر شهراً بالاهلة وإن وقع بعد ماضى من السنة عشرة أيام مثلاً حسباً أحد عشر شهراً بالاهلة وشهراً على تمام ثلاثين يوماً وظاهر قوله وحمل من حين العقد سواء كان الكراء وجيبية أم مشاهرة أما الأول فظاهر وأما الثاني فلا نه لما كان متمكناً من السكنى وإن لم يكن العقد لازماً كفي ذلك ما لم يحل عن نفسه وإذا مضى بعض المدة قبل تمكنه سقط عنه ما ينوبه من الكراء ويسكن بقية المدة وليس له بدل ماضى منها قبل التمكن قال في مختصر المتبعية فإن منعه منها بعض المدة المسترطة ثم تمكنه فعليه بحسب ما سكن ولا يكون له أن يزبد بعد المدة بقدر ما منع منه انتهى ونحوه في المدونة (ص) ومشاهرة ولم يلزم له ما لا ينقد فقدره (ش) هذا معطوف على شهراً أي وجاز الكراء مشاهرة أو مساناة أو مياومة إلا أنه غير لازم لها فكل منها ما لا انحلال متى شاء مثل أن يقول أستأجر منك كل شهراً أو سنة بكذا إلا أن يكون عجل له شيئاً من الاجرة فإنه يلزمه بقدر ما عجل فإذا قال أكرت منك كل شهر بدينار مثلاً ثم عجل له خمسة ذنانير فإنه يلزم خمسة أشهر فالمشاهرة لقب للمدة غير المحدودة والوجيبية لقب للمدة المحدودة وقوله ولم يلزم أي الكراء لها فالجار والجارو متعلق بفاعل يلزم فلا يقال يلزم منه بد نفسه فلا يشي عداه باللام قوله فقدره أي فيلزم قدره ما لم يشترط عدم اللزوم فيعمل به ويجرى مثله في الوجيبية (ص) كوجيبية بشهر كذا أو هذا الشهر أو شهر أو إلى كذا (ش) هذا تشبيه في اللزوم المفهوم من قوله فقدره ولما كان الوجوب أصله السقوط كقوله تعالى فإذا وجبت جنوبها أي سقطت وكان الساقط يلزم مكانه الذي سقط فيه سمي الواجب لازماً فلذا سميت وجيبية للزومها والمعنى أن

موضعها لذلك الفرق بين ابن عرفة والخمي أن العقد عند ابن عرفة فاسد واسقاط الشرط يصححه وعند الخمي صحيح والشرط باطل لا يعمل به (قوله فهو بالخيار) أي فهذه مشاهرة لا وجيبية (قوله وليس الخ) يحمل هذا على ما إذا تعد نظير ما قبل في الدابة المعينة فيما تقدم ثم أن ظاهر كلام الشارح أنه لا فرق في ذلك بين كون المنع يسكنى ر بها أو منع المفتاح أو باجارتها للغير ولكن نذكر كل حاصل ما في ذلك أنه لومكنه رب الدار منها فتر كها المكترى مدة فإن لم يكن رب الدار فيها ولا مسكناً غيره فيها ولا مانعاً منه المفتاح فجميع الكراء لازم للمكترى كمن اكترى ابلاً أو دواب ليركبها فاتاه بهار بها فبأن يركبها فإن عليه جميع الكراء وإذا لم يتمكنه ربه أمته سنة مثلاً فرة كبرها في السنة لا خرف للمكترى لا كثر من كراء المثل وما أكثر يثبه وعليه حينئذ دفع جميع الكراء لربها أو يحيط عنه حصه سنة من الكراء فالخيار بين ثلاثة وثارة يسكن ر بها بنفسه أو يمنعه من المفتاح فإنه يسقط عن المكترى حصه ذلك (قوله أو مساناة الخ) هذا يقتضى أن المشاهرة ما عر عنه بلفظ الشهر وأن في عبارة المصنف حذفاً وقوله بعد فالمشاهرة الخ ينافيه ويقضى

أن لا حذف في عبارة المصنف فالأولى أن يجري على سنن الآتي (قوله فالجار الخ) لا يخفى أن فاعل لزوم ضمير الجواب الاجارة أن هذا على مذهب الكوفي القائل بجواز أفعال ضمير المصدر المستتر وقد يقال إن معنى تعلقه به أنه من شرطه به فلا ينافي أنه في المعنى متعلق بحذف أي الكراء المتعلق بهما والأقرب أن اللام زائدة وقوله ويجرى مثله في الوجيبية فنقول يلزم ما لم يشترط عدم اللزوم (قوله أي فيلزم قدره) فيه إشارة إلى أن فقدره فاعل لفعل محذوف مع أنه ليس من المواضع التي يحذف فيها الفاعل (قوله سمي الواجب لازماً) جواب لما أي سمي الواجب في الشرع لازماً وقوله فلذا أي فليكون الوجوب يلزمه السقوط سميت تلك العقدة وجيبية للزومها

(قوله أوسنين) وجدت عندي مانصه يحمل على ثلاثة وان كان جمع كثرة (قوله وجه كونه وجيبة الخ) اعلم أن هذا التوجيه جارئي سنة مع انه يحكي فيه التأويلين فالصواب ما وقع في بعض النسخ أشهر رابصة لغة الجمع كما قال ابن غازي لان حكاية التأويلين بعد ذلك في سنة دليل على أن الاول انما هو أشهر رابصة لغة الجمع وأنه مشي على كلام اللخمي والمقدمات تارك المذهب المدونة والحاصل أن المعتمد كما أفاده بعض شيوخنا ان مثل سنة شهر افلا فرق بينهما ما وقد يقال أي على الأفراد بانه ذكر شهر أو لا إشارة الى اعتماد أحد القولين ثم حكي الخلاف بعد ذلك كما يتفق له (قوله هل يكون ذلك وجيبة) هذا (٤٥) تأويل ابن لبابة والاكثر على المدونة بل هو ظاهرها

وقوله أو غير وجيبة هو تأويل أبي محمد صالح (قوله عشرة) لا مفهوم لعشر (قوله فيجوز النقد تطوعا) لا يخفى أن مع النقد تطوعا الدوران بين السلفية والثنية كما هو ظاهر والجواب أن المراد الدوران الممتنع لان الدوران الممتنع انما يكون مع الشرط (قوله عند ابن القاسم) ومقابله ما لعبد الملك فان له تفصيلا ضعيفا لا ادعى لجلبه (قوله يفيد أن شرط النقد لا يجوز الخ) والمعول عليه هذا دون المفهوم من قوله وان سنة كما هو المفهوم من بعض الشراح (قوله الا المأمونة الري) أي بان كانت من أرض المشرق (قوله المأمونة الري يجوز كراؤها) أي كالأرضي المشرق فانه يجوز كراؤها أربعين عاما كما في الخطاب (قوله سنين كثيرة) ذكر الخطاب انما تكري بالنقد الثلاثين عاما والاربعةين انتهى والظاهر أن ذلك كناية عن الكثرة فلاجل ذلك لم يلتفت لنقله (قوله النقد) أي شرط النقود ولو لاربعةين كذا في الشراح ويحمل ذلك على بعض أراضي النيل مما شأنه الري (قوله أرض النيل المأمونة) فيه شيء اذ فضيته أن

الاجارة الوجيبة لازمة لهم ما حصل نقدا لا الى آخر الاجل الذي سمياه مالم يشترط أحدهما الخروج متى شاء فيكون العقد منحل من جهته ولها ألفاظ كما قال المؤلف فاذا قال له أ كترى منك شهر كذا أو سنة أو هذا الشهر أو هذه السنة أو أشهر أو سنين أو إلى شهر كذا أو إلى سنة كذا أو إلى يوم كذا كل ذلك وجيبة لازمة لهما لا خيار لاحد منهما إلا أن يتراضيا على فسخ ذلك والبقاء في شهر كذا التصور أي كوجيبة مصورة بشهر كذا أو بكذا وقوله بشهر كذا معرف بالاضافة وقوله أو هذا الشهر معرف باسم الإشارة وقوله أو شهر أو وجه كونه وجيبة أن الابتداء لما كان من حين العقد فيصير بمنزلة قولك هذا الشهر (ص) وفي سنة بكذا تأويلان (ش) سنة منصوب على الحكاية والمعنى أنه اذا قال أ كترى منك سنة بكذا هل يكون ذلك وجيبة بمنزلة هذه السنة أو غير وجيبة بمنزلة كل سنة بكذا وبعبارة يحتمل أن يراد في ذلك كل سنة فلا يكون وجيبة وأن يراد سنة واحدة فيكون وجيبة فلذا جرى الخلاف (ص) وأرض مطر عسرا ان لم يتقد (ش) يعني أن أرض المطر يجوز كراؤها عشر سنين ان لم يشترط النقد في العقد والافسد الدوران الثمن مع الشرط بين الثنية والسلفية ومع غير الشرط لا يدور فيجوز النقد تطوعا فقولنا ان لم يتقد أي بشرط وشرط النقد كالنقد بشرط ولا مفهوم لعشر ولا مفهوم لأرض المطر لان كراها جميع الأراضي بغير نقد جائز عند ابن القاسم وقوله وأرض مطر بالجر عطف على جماع أي أرض غير مأمونة بدليل الاستثناء بعده وقوله (وان سنة) مبالغة في المفهوم والمعنى أن شرط النقد في العقد يفسده ولو في سنة من السنين المذكورة ثم ان المبالغة على السنة يفيد أن نقد بعضها أي بشرط لا يفسد وما تقدم أول باب الخيار من قوله وأرض لم يؤمن ربهامع التعليل يفيد أن شرط النقد لا يجوز وان وقع فيما قل (ص) الا المأمونة (ش) أي فيجوز النقد فيها مع الشرط والمعنى أن أرض المطر المأمونة الري يجوز كراؤها السنين الكثيرة ويجوز النقد فيها مع الشرط ثم ان الاستثناء متصل لان المستثنى والمستثنى منه في أرض المطر وقوله (كالنيل والمعينة فيجوز) تشبيه أي كما يجوز في أرض النيل والمعينة بفتح الميم وكسر العين وهي التي تسقى بالعين السانية والا بارالمعينة النقد لا تمثيل لثلاثين المؤلف ساكتا عن أرض المطر المأمونة فلم يعلم حكمها هل يجوز اشتراط النقد فيها أم لا وقد نص مالك على جواز اشتراط النقد فيها (ص) ويجب في مأمونة النيل اذا رويت (ش) النيل بكسر النون فيض مصر والمعنى أن أرض النيل المأمونة اذا رويت فانه يجب النقد فيها أي يقضى لربها بالكرا على المكسرى لانه صار متمسكا بما استراه وأما أرض السقي والمطر فلا يجب على المكسرى نقد الكرا حتى يتم الزرع ويستغنى عن الماء قاله ابن رشد وخرج بمأمونة الري غير مأمونة كالمرفعة التي لا يبلغها النيل لعلوا أرضها قوله اذا رويت أي تحق قريها وان لم تزو بالفعل ويدل له التعليل وقوله ويجب الخ أي ويمكن كما يأتي من قوله

غير المأمونة الري اذا رويت لا يجب النقد فيها وليس كذلك ولكن شارحنا تبع ظاهر عبارة المصنف فالاولى للمصنف أن يقول ويجب في أرض النيل اذا رويت (قوله وان لم تزو بالفعل) لكن ربهامع زوم به لكونها شديدة الانخفاض وقرينة من البحر فادنى زيادة من البحر تروى منها فلا منافاة بين قول الشارح تحقيق ربهامع وقوله وان لم تزو بالفعل الا أنك خبير بان هذا مخالف للنقل بل حيث انه لا يجب النقد الا بالتمكن بان ذهب النيل عنها فلا معنى لما قاله رحمه الله اذ صار وجوب النقد منوط بالامرين وجود الري بالفعل والتمكن من الزرع (قوله ويدل له التعليل) أي الذي هو قوله لانه صار متمسكا بالحق أنه لا يدل لان التمكن

انما يكون بوجود الرى بالفعل وزواله بعد (قوله اذا استأجر شخص ربعها) ومثل ذلك ما اذا ذكر عدد ما فيها من الاذرع ويسمى أجرة منه قدر ان منه معناتها فن فعل ذلك كقوله أرضك ألف ذراع واكثرى منها مائة فانه يجوز ويكون شر يكافيا بنسبة قدر ما استأجر الجميع قدر ذرعها كافي الطخى (قوله أو يزيلها) بتشديد الباء (قوله على شرط أن يزيلها) هذا يفيد أن الكراء دراهم مثلا وهذا التزيل أو الحثرت زيادة ومثل ذلك اذا جعل الاجرة كلها الحثرت أو التزيل المذكور وحينئذ فيكون هذا الزيل لا بد من طهارته كما وجدته عندى (قوله ولذا اشترط الخ) أقول والمصنف مفيد لذلك لان قول المصنف على أن يحترتها أى الأرض المأمونة الرى (قوله ان عرف) أى نوع ما يزيلها به (أقول) كما قال بعض (٤٦) الشراح ولا مانع من رجوعه لقوله يحترتها أيضا لان الحثرت تختلف صفته ولوبين

عدده فاذا كان كل من عدده وصفته معلوما بالعادة كنى ذلك (قوله من زيل أو غيره) لا يخفى أن في ذلك تنافيا لان قوله ما يزيلها به يقتضى أن المزيل يزيله بقوله أو غيره سبق قلم والجواب أنه أراد بقوله ما يزيلها به ما يصلح لها به وهذا شامل للزيل وغيره أى كرماد وأراد بقوله من زيل أى نوع من الزيل كزيل الحمام وقوله أو غيره لما عداه وذلك لان زيل الحمام أحسن من غيره (قوله فيضعفها) الاولى أن يقول فيكيفها التاميل (قوله معمول لجاز) فيه نظيريل معمول لكراء المقدّر (قوله أى يجوز للشخص أن يكثرى أرضا سنين) والحاصل أن الكلام على هذه النسخة مشتمل على فرعين مشبهة ومثبه فاما المشبهة فهو أعم من قوله وأرض مطر عسرا فليس بتكرار معه لشمول هذا لكراء الأرض للغرس والبناء بخلاف الاول بدليل أنه فصل في النقودون هذا وأما المشبهة فهو نص المدونة القائل وان اكرت أرضا سنين مسماة فغرس فيها

ولزم الكراء بالتمكن (ص) وقدر من أرضك ان عين أو تساوت (ش) القدر يشمل الاذرع والقدادين والمعنى أنه يجوز له أن يكرى من أرضه قدر ما معلومان كان عين الجهة التى يأخذ منها المكثرى أو كانت الأرض متساوية فى الجودرة والرداءة فيجوز ان لم يعين الجهة التى يأخذ منها المكثرى واحترز بالقدر عما اذا استأجر شخص ربعها أو نحو ذلك شائعا فانه لا يحتاج الى تعيين ذلك (ص) وعلى أن يحترتها ثلاث مرات ويزرعها فى الحثرتة الرابعة وكذا يجوز الأرض على شرط أن يزيلها مكثرى بها ثلاث مرات ويزرعها فى الحثرتة الرابعة وكذا يجوز كراؤها على شرط أن يزيلها مكثرى بها ويزرعها ويكون ما يزيلها به كراؤها ان كان أمرا معروفا عندهم لان زيادة الحثرات والتزيل منفعة تبقى فى الأرض ولذا اشترط كون الأرض مأمونة والا فيصير كنفذ اشترط فى أرض غير المأمونة وبعبارة وعلى الخ المعطوف محذوف أى وأرض على أن يحترتها الخ فهو معطوف على جام أى وجاز كراء أرض على أن يحترتها المكثرى وقوله ان عرف أى نوع ما يزيلها به من زيل أو غيره لان الزيل أنواع وينبغى أو قدره كعشرة أجمال مثلا لان الاراضى مختلفة فبعضها ضعيفة الحرارة فيقوى بها كثرة الزيل وبعضها قوى الحرارة فيضعفها كثرة الزيل (ص) وأرض سنين لذى شجر بها سنين مستقبله (ش) أى وجاز كراء أرض مستأجرة سنين ماضية لذى شجر بها فى تلك السنين الماضية سنين مستقبله فسنين الاولى معمول لنعت أرض ومستقبله صفة للسنين الثابتة وهى معمول لجاز وقوله (وان لغيرك) أى وان كان الشجر لغيرك ومعناه أنك اكرت أرضا سنين ثم اكرتها لغيرك تلك السنين فغرس فيها شجرا ثم انقضت تلك المدة وفيها شجرة فانه يجوز لك أن تكثر بها من زيلها سنين مستقبله ولك أن تأمر الغارس أن يقطع شجرة من أرضك إلا أن يرضيك هذا معنى قوله وان لغيرك فالضمير يرجع لاستأجر الأرض من زيلها أولا وثانيا وانما بالغ على ذلك لانه ربما يتوهم أنه لما كان الشجر لغيره فليس متمكنا من الانتفاع بالأرض فلا يجوز له استئجارها فقوله وأرض الخ عطف على جام وعلى نسخة كذا شجر بها سنين بالكاف يكون المعنى وجاز كراء أرض سنين أى يجوز للشخص أن يكثرى أرضا سنين كجواز كراءها صاحب شجر بها سنين مستقبله الخ أى كما يجوز لصاحب شجر بها أكثرها سنين مستقبله الخ فى الكلام تقديم وتأخير وسنين مستقبله معمول لجاز على كلاً النسختين لأنه بدل من سنين الاولى لان تلك ماضية وهذه مستقبله (ص) لا ذرع (ش) أى لان كان الذى فى الأرض زرع لغيرك فانه

يترك

شجر او انقضت المدة وفيها شجر فلا بأس أن تكثر بها من زيلها سنين مستقبله انتهى الأثر

خير بان المبالغة التى هى قوله وان لغيرك تضع على هذه النسخة (قوله تقديم وتأخير) أى سنين مستقبله مرتبتها التقديم على قوله لذى شجر بها وقوله لذى شجر حقها التأخير (أقول) واذا تأملت لتجد تقديمها ولا تأخيرا لان المعنى كما علم وجاز كراء أرض مستأجرة سنين ماضية لذى شجر بها سنين فقوله لذى شجر بها متعلق بالمحذوف الذى هو مستأجرة سنين ماضية فتدبر (قوله لا ذرع) قال ابن القاسم ولو كان موضع الشجر زرع أخضر لم يكن لرب الأرض أن يكرى بها مادام زرع هذا فيها لان الزرع اذا انقضت مدته الاجارة لم يكن لرب الأرض قلعها وانما له كراء أرضه وله أن يقطع الشجر فاقرقا الآن يكرى بها الى تمام الزرع فلا بأس بذلك ابن يونس وانما جاز كراؤها عند ابن القاسم لان رب الأرض جبر الغارس على قلع غرسه وكذا المكثرى ان كان الشجر لغيره لتزله منزلة رب الأرض والغارس لا يستطيع

مخالفته فكان أنه دخل على أن يقلع الغارس غرسه فقد دخل على أمر معروف بخلاف الزرع مما لم يكن له جبره على القلع لم يدخل على أمر معروف فلذا لم يجوز الآن يكرهها الآن بعد تمام زرعها فلا بأس به اذ هو أمر معروف ولذا حمل أبو الحسن قولها الآن يكرهها إلى تمام الزرع فلا بأس بذلك أي بعد الزرع وان إلى معنى بني بعد وهو الظاهر اذ لا معنى لابقائها على ظاهرها لانه يلزمه كراء المثل في المدة التي بقيت للزرع فلا معنى لعقد الكراء على ذلك أفاده محشي تب رحمه الله (فان قلت) ما الفرق بين الزرع والشجر (قلت) قد ذكر بعض شيوخنا لعل الفرق أن الزرع يفسد بقلعه بخلاف الشجر لا يفسد بل يمكن (٤٧) غرسه أو يستمر (قوله أو بالرفع) لا يخفى أنه على

الرفع يكون عامًا بخلاف الجرفانه يكون مقصورا على صورة وهي ما إذا كانت مستأجرة سنة ماضية لذى زرع فلا يجوز للغيران يستأجرها مستقبلا وذلك لاتحاد الموضوع في المعطوف والمعطوف عليه (قوله أي وجاز استئجار أرض الخ) أي فإذا استأجرت أرضا سنة كاملة وزرعت فيها زرعًا فلا يجوز للغيران يستأجرها مادام الزرع فيها ولو انقضت السنة ثم ان بعضهم قيدا المسئلة بما إذا كان الزارع يعلم أن زرعته يتم في مدة السنة أي وأما إذا كان يعلم أنه لا يتم في السنة فهو متعد فيجوز استئجارها لغير الزارع ولو فسد زرعته لانه متعد بعلمه ذلك فقال الشارع هذا تقييد ضعيف لان القاعدة أن الزرع اذا انقضت مدة الاجارة لم يكن لزب الأرض قلعه أي ولو كان الزارع يعلم أن زرعته لم يتم في مدة الاجارة فهو بهذا علم أن الكلام في كراءه لا يتم سنته بالحصاد فان كانت تتم بالحصاد ووقته منضبط كما يصير جاز (قوله لمن قضى العرف الخ) لا يخفى أن هذا عند جريان العرف بشئ وأما إذا لم يجز بشئ ففي المدونة في موضع ما يفيد أن بالاصالة كنس المرحاض على

يترك إلى تمام طيبه وليس لك أن تستأجرها مادام زرع هذا فيها وبعبارة بالجر عطفًا على شجر أي لا تستأجر غير ذى زرع أرض زرعته أي زرع الغير قرئ ذى شجر باللام أو بالكاف أو بالرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف وهو من عطف الجمل أي وجاز استئجار أرض سنين لا زرع فلا يجوز استئجار أرضه لغيره به وتقييد بعضهم له بما إذا كان الزارع يعلم أنه يتم في مدة الاجارة ضعيف لان الزرع اذا انقضت مدة الاجارة لم يكن لزب الأرض قلعه وأعماله كراء أرضه بخلاف الشجر فان له أن يامر الغارس بقلعه كما أمر والشجر اذا كان فيه غرق بدأ بركن بمنزلة الزرع (ص) وشرط كنس مراحض (ش) أي وجاز لمن قضى العرف ان كنس المراحض عليه من مكر أو مكترأ يشترطه على غيره وعرف مصر أن الدار الموقوفة على الوقف والمملوك على المكري وقوله (أو حرمة) عطف على كنس وكذا يقال فيما بعده يعني أنه يجوز للمكري أن يشترط على المكترى ما يحتاج اليه الدار أو الحمام مثلاً من المرممة وهي اصلاح ما وهي من بناء ثمان كرائها الواجب (ص) وتطمين من كراءه لا يجب أن يكون المكترى (ش) أي وكذلك يجوز للمكري أن يشترط على المكترى أن يطعن الدار بشرط أن يكون ذلك من كراءه وجب على المكترى بشرط أو عرف وتطمين الدار هو طرّها أي جعل الطين على سطحها وقيدت المدونة بأن يسمى مرة أو مرتين في السنة لان قال كلما احتاجت لانه مجهول وكذلك لا يجوز اشتراط ما ذكر من كراءه لم يجب على المكترى لانه سلف وكراءه اذا وقع ونزل فالمكري قيمة ما سكن المكترى والمكترى قيمة ما رم وكذلك لا يجوز اذا وقع العقد على شرط كون ما يحتاج اليه من مرممة وتطمين من عند المكترى للجهالة فقوله من كراءه واجب راجع للترميم والتطمين وأما الاول فعلى المكترى فلو كان على المكري بالعرف واشترطه على المكترى جاز من كراءه وجب فلو رجع المكري بعد عقده مع المكترى أن يفعل ما ذكر من كراءه وجب وقال للمكترى لا تصرف فليس له ذلك (ص) أو حرم أهل ذى الحمام أو نورتهم مطلقاً (ش) يعني أنه لا يجوز للمكري أن يشترط على المكترى جميع أهله أي غسلهم أي كلما احتاجوا إلى الحمام لانه مجهول الآن يشترط شيئاً معلوماً فيجوز وكذلك لا يجوز اشتراط أهله ذى الحمام على المكترى للجهالة وسواء عرف المكترى أهل ذى الحمام أو لم يعرفهم وهو المراد بالاطلاق وهذا بخلاف اشتراط خياط يخط له ولعياله ما يحتاجون اليه في السنة أو الخباز بان يخبز له ولعياله ما يحتاجون اليه في السنة أو الشهر أو الاسبوع لان ذلك معروف عند الناس فهو جائز اذا عرف عيال الرجل وما يحتاجون اليه قاله مالك (ص) أولم يعين في الأرض بناء وغرس وبعضه أضرو ولا عرف (ش) عطف على لم يجب والمعنى أنه لا يجوز أن يستأجر الأرض على أن يفعل فيها ما يشاء من بناء وغرس ولم يعين ذلك حال العقد والحال أن بعض ذلك أضرم بعض ولا ثم

المكري وفيها في موضع آخر ما يفيد أنه على المكترى وجمع بينهما بان الاول في الموجود قبل الكراء والثاني في الحادث بعده وبان الاول في الفنادق والحمامات والثاني في غيرهما (قوله أو عرف) أي يشترط المكري على المكترى التحجيل أو يجري العرف أي أو يحمد الكراء على المكترى (قوله الا أن يشترط شيئاً معلوماً) أي كان يدخلوا كل شهر مرة أو يجري العرف بشئ معلوم والحاصل أنه اذا علم عدتهم والوقت الذي يدخلون فيه جاز والا فلا (قوله لان ذلك معروف عند الناس) أي فالمدار على معرفة عيال الرجل ثم لا يخفى أن هذا يناقض قوله آخر اذا عرفت عيال الرجل وما يحتاجون لانه يفيد أنه لا بد من أمرين لأمر واحد فقط (قوله من بناء وغرس)

أي من بناء أو غرس أي استأجرها للبناء ولم يبين نوع ما يبنيه هل بئر أو حائط ولا مانع من إطلاق البناء على البئر أو المظمورة أو استأجرها للغرس ولم يبين نوع ما يغرسه هل جيز أو غيب من لا ولا يخفى أن البئر أضر من الحائط والجيز أضر من الغيب ويحتمل كما هو ظاهر الشارح أن المراد لم يبين فيها ما يفعله هل هو بناء أو غرس ثم لا يخفى أن قوله بعضه أضر قيد كما يستفاد من كلام الشارح ففهموه أنه إذا لم يكن أضر فليس حكمه كذلك مع أننا نجزم قطعاً بأن بعض أفراد الغرس أضر من غيره وبعض أفراد البناء أضر من غيره كما علمت فلا يظهر وجه ذلك القيد وكذلك باقي البحث على الاحتمال الثاني بالاولى نعم يمكن أن يصور عدم الضرر فيما إذا قال استأجر منك الأرض على أن أزرع فيها ما يجعل خبزاً اذ هو شامل للقمح والشعير وليس بعضهم أضر فلا يحتاج البيان حينئذ إلا أن ذلك ليس تمثيلاً للبحر عزه وذلك لأن معنى المصنف (٤٨) لا يجوز أن الم بين نوع من الغرس والحال أن بعض أنواعه أضر من بعض

ففهموه أنه إذا كان بعض أنواعه ليس أضر بعضه من بعض فلا بيان لنوع ذلك الغرس مع أننا جازمون قطعاً بأن بعضه أضر من بعض وهذا المثال الذي ذكرنا إنما هو بعض أفراد نوع من الغرس أي بعضه أضر من بعض فليس التفاوت بين أنواع الغرس بل بين أصناف نوع منه (قوله كما إذا استأجر الأرض لزراعتها الخ) تنظير (قوله وكراء وكيل بمحابة الخ) وإذا وقع الكراء بغير محابة فإن وقع بكراء المثل فلا فسخ وقولهم الوقف يقبل الزيادة محمول على ما إذا وقع الكراء بدون أجرة المثل ثم زاد به شخص حتى وصله لأجرة المثل فتدبر (قوله مدة لغرس) وأما مدة البناء فهو جائز قال في المدونة فإن أعترته أرضك ليبنى فيها ويسكن عشر سنين ثم يخرج ويدع البناء فإن يبصره البناء ومبلغه أي المدة التي يسكن فيها المكترى فهو جائز وهو جازع وإن لم يصرفه لم يجز فلو قال أسكن ما بد لي لم يجز فإن وقع

عرف بصار إليه فقوله أو لم يبين بالبناء للمفعول فإن عين ما يفعله فيها جاز وكذلك إذا لم يكن أضر فإنه جائز ولو لم يبينه كما إذا استأجر الأرض لزراعتها شعيراً فبذلك لا ضرر في ذلك وجلة ولا عرف جلة حالية (فائدة) صرح جماعة بمنع الغرس والزرع في المسجد وقالوا لا يجوز الحفر فيه ولا الدفن فيه قالوا ولعل من يذكر الكراهة أراد كراهة التحريم (ص) وكراء وكيل بمحابة أو بعرض (ش) أي وكذلك لا يجوز كراء الوكيل مقوضاً كان أو خاصاً لأرض موكله أو داره بمحابة لأن الوكيل لا يتصرف إلا بما فيه الحظ والمصلحة لموكله وكذلك لا يجوز له أن يكري ذلك بعرض لأن العادة أن الأرض والدار لا تسكرى إلا بالنقد وله فسخ عقد الكراء واجازته إن لم يفت فإن فات رجوع على الوكيل بالمحابة في ملأته ولا رجوع للوكيل على الساكن فإن كان الوكيل عدياً رجوع على الساكن بالكراء ثم لا رجوع للساكن على الوكيل ويجزى مثل ذلك في ناظر الوقف حيث جازى في اجارة الوقف لأنه بمنزلة الوكيل وينبغي أيضاً أن يكون الوصي كذلك يجامع التصرف عن الغير في الكل على غيره وجه المصلحة (ص) وأرض مدة لغرس فإذا انقضت فهو لرب الأرض أو نصفه (ش) يعني وكذلك لا يجوز أن يكري الأرض مدة عشر سنين مثلاً على أن يغرس فيها شجرة اسماءه فإذا انقضت المدة كان الشجر كله أو بعضه لرب الأرض في أجرة ما وعده الفساد الغرر والجهالة لأنه أكرى أرضه بشجر لا يدري أي سلم أم لا فلو قال لرب الأرض لك نصف الشجر أو ربعه من الآن جاز عند ابن القاسم وهو المشهور لأن ما أجرة به هنا معلوم مرثى قوله فهو أي الغرس وهو الاجرة وقوله أو نصفه بالرفع عطف على هو أي فهو أو نصفه لرب الأرض وإذا وقع على ما قال المؤلف فقبل أنه كراء فاسد وهو ظاهر قول المدونة لأنه أكرها بشجر لا يدري أي سلم أم لا وقبل اجارة فاسدة وعلى الاول فالغرس لمن غرسه وعليه لرب الأرض كراء المثل ويقوت بالغرس وعلى الثاني بفسخ متى اطلع علمه والغرس لرب الأرض وعلمه أجرة عمله وقيمة الغرس يوم وضعه وبطال به أيضاً بما أكل من الثمر فيما مضى (ص) والسنة في المطر بالحصاد وفي السقي بالمشهور (ش) يعني أن من استأجر أرض المطر أو أرض النيل سنة فأنها تنقضي فيها بحصاد الزرع منها أو ما أرض السقي أي التي تسقى بالآلة فالسنة تنقضي فيها بالمشهور أي فيلزم فيها اثنا عشر شهراً قوله بالحصاد

فلك كراء أرضك ولك أن تعطيه قيمته مقلوعاً وإن أعترته سنين على أن يغرسها أصولاً على أن يكون لك بعد المدة لم يجز إذ ليس لذلك حكم معروف انتهى أي لأنه لا يمكن معرفة صفة الغرس التي يكون عليها بعد انقضاء أمداً العارية بخلاف البناء فإن صفة تعرف بعد انقضاء أمداً العارية نذكرها من العقد وأصلاح البناء إذا لم يأت على الصفة ليس فيه من المشقة كما في إصلاح الغرس (قوله وهو المشهور) ومقابل لا يجوز وهو فسخ دين في دين وحاصله أن مسألة المؤلف اجارة وهذه مغارسة فلا تعارض بينهما كما ذكره في ذلك ما إذا جعله كله من الآن كما استظهروا (قوله كراء فاسداً) أي أكرى الأرض كراء فاسداً فقد تعلق العقد بما لا يعقل وقوله وقبل اجارة فاسدة أي أجرة المكترى فقد تعلق العقد بمنافع ما يعقل (قوله ويقوت بالغرس) أي لأنه لما تعلق العقد بمنافع الأرض وحكمنا بفساده وشأنه الفسخ والفسخ عند عدم التغير وغرسها تغير فلذلك عدمه مقوياً بخلاف القول الثاني الذي يقول بالاجارة وإن العقد تعلق بمنافع العاقل والعاقل لم يحدث فيه تغيراً فلذا حكمنا بالفسخ متى اطلع عليه

(قوله وكانت الارض تزرع مرة أو مرتين ٢) والظاهر أن المراد بالحصاد في الزرعة الاولى حيث كانت تزرع الارض مرتين ثم بعد كتي هذا وجدت عن شيخنا عبد الله قائلًا مانصه والعبرة بالحصاد الاول (قوله أو وجدته) الجذر هو القطع ولوأ يذله بقلعه لكان أحسن وقوله كل زرع راجع للحصاد وقوله والبرسيم راجع للرعي وقوله والمخوخية راجع للقطع وقد تجذ في بعض البلاد وقوله فلو كانت مما يختلف بطونا كالبرسيم (قوله في المدة الخ) أي المدة الزائدة بقطع النظر عن الكراء في السنة وانما ينظر للكراء في هذه المدة ولا ينظر انسبته لكراء السنة وهذا على ما سكنون والمصنف ما شاع عليه والحاصل أن سكنونا طرح قوله فيها على حساب ما كرى منه فهو ما شاع عليه ولا ينظر لما كرى منه ومعنى على حساب ما كرى منه على ما قاله ابن يونس أن يقال ما قيمته كرائها في السنة فيقال خمسة مثلاً ثم يقال وما قيمة كراء هذا الامد الزائد فيقال دينار (٤٩) فيعطى الزائد مثل خمس الكراء كان قليلاً أو كثيراً والحاصل أن المصنف قد

من ابن عرفة وبعض الشراح اعتماد كلام سكنون وضعف ما قاله ابن يونس (قوله لان السنة فيه بالحصاد) أي لزراعها وظاهره سواء تأخر الزرع عن السنة أو لا لانه ليس لصاحب الارض قلع ولا أجرة قاله ت (قوله لم يؤبر) اذ ما لم يؤبر ليس فيه تلف شيء وإذا كان كذلك فلرب الارض أن يأمر المستأجر بقلع شجره ولم يذكر عجب واعتماد كراهه عند قول المصنف وأرض سنين لذي شجر بها (قوله وأمالو كان يظن الخ) هذا ضعيف والمعتمد لو كان ربه يظن بقاءه فالحكم كما قال المصنف (قوله فهو لرب الارض) انظر لو لم يكن له ارب هل يكون لرب الحب أو هو مباح كالعشب كما قاله عجب فان قلت سيأتي في المسوات أن حرثها من الاحياء فالجواب أنه لعله حيث لم يعرض عنها وما هنا قد بدأ عرض عنها (قوله بل هو فرض مسئله) أي ومثله إذا كان أعاره اناها (قوله فان بقيت فهو له) أي وكذا

كانت الارض تزرع مراراً في السنة أو مرة والحصاد في كل شيء بحسبه أي بحصده أو قطعه أو جذه أو رعيه كل زرع والبرسيم واللفت والمخوخية والكبون ونحوها فلو كانت مما يختلف بطونا فيما خرطن (ص) فان تمت وله زرع أخضر فكراء مثل الزائد (ش) يعني أن مدة الاجارة اذا انقضت وللمستأجر في الارض زرع أخضر فانه يلزم رب الارض أن يبقيه فيها الى تمام طبيعه وله على المكثري أجرة المثل أي فيما زاد على السنة يلزم فيه كراء المثل الى أن يستوفي الزرع فلو بقي الزرع في الارض بعد انقضاء مدة الاجارة فهو الشهرين مثلاً فيقال ما تساوى هذه الارض في المسد ولو كريت فيقال يساوى كرائها كذا فيعطى رب الارض وهذا مقرر على ما قبله ولا يصح تفرعه على الاول لان السنة فيه بالحصاد وقوله وله زرع أخضر أي زرع لم يتم أي أو شجر لم يؤبر أي وكان يظن الزارع تمامه بعد المدة يسيراً وأمالو كان يظن تمامه بعد ما بكثير فهو متعدد فربما يخبر ان شاء حرث أرضه فافسد زرعه أو أقره بالا كثر من قيمة الكراء ومن كراء الوجيمة (ص) وإذا انتثر للمكثري حب فنبت قابلاً فهو لرب الارض (ش) يعني أن من اكثري أرضاً فزرعها فعند حصاده انتثر منه حب في الارض بآفة كبر أو غير آفة فنبت قابلاً أي في زمن قابل كان في عامه أو في العام القابل فانه يكون لرب الارض لان الاول أعرض عنه عادة والفاء في قوله فنبت للعقيب وتعقيب كل شيء بحسبه ولا مفهوم للمكثري بل هو فرض مسئله بل كل ما ينبت في الارض المزروعة بكراء أو غيره فنبت فيها بعد تمام مدة زراعها فان ذلك لمكثريها لا لزارعها وهذا حيث انقضت مدة كراء من انتثر حبه فان بقيت فهو له وأمالو أن كراءها بها لغيره ونبت في مدة كراءها لغيره فهو لرب الارض لا للمكثري قياساً على مسئله الصيد ومفهوم انتثر أنه لو زرع ولم ينبت في سنة بذره ونبت في السنة القابلة لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك فيكون لربه ويكون عليه كراؤه وهل عليه كراء في العام الذي لم ينبت فيه يجزى على ما يأتي من أنه اذا كان لعطش ونحوه لا كراء عليه فيه والافعل عليه الكراء (ص) كمن جره السيل اليه (ش) يعني أن السيل اذا جرح رب رجل الى أرض غيره فنبت فيها فانه يكون لصاحب الارض التي انجر اليها وكذلك اذا جرح السيل زرع رجل الى أرض جاره فنبت فيها فهو لرب الارض ولا شيء فيه لصاحبه فقوله كمن جره السيل أي كشخص جرح السيل الزرع اليه وقوله جره ان جعلت الضمير للزرع أفاد أنه لرب الارض وأخذ منه أرجحية هذا القول وان

(٧ - خرشي سابع) اذا أكرها قابلاً عقب أكثرائه الاول فيما يظهر (قوله قياساً على مسئله الصيد) أي اذا لم يطرد الصائد الصيد للدار ثم ان الصيد غلبه ودخل الدار فانه يكون لرب الدار قالوا والمراد بره امالك ذاتها امالك منفعتها (قوله فهو لرب الارض) عبارة قاصرة فلا حسن ما في عجب حيث قال وأمالو جرح شجرة فان كانت اذا قلعت لا تنبت أو كانت اذا قلعت تنبت وأني ربه من أخذها في هذه الثانية فان رب الارض مخير بين أن يعطى قيمتها مقلوعة وبين أن يأمره بقلعها وأمالو اذا قلعت تنبت وطهرها بها ليغرسها كان ذلك له وان أراد أن يجعلها حطباً كان لرب الارض منعه من قلعها وهل يعطيه قيمتها مقلوعة ترد فيه شيخنا فالاول نظر لقول ربه او الثاني احتمال أن يبدوله عودها لما كانا وينبغي أن يكون القول قول ربه انه يأخذها ليغرسها لا قول الآخر ليحطبها وأني يكون حكم الزرع الذي جره السيل حيث كان ينبت بارض ربه حكم الشجر الذي ينبت بارض ربه

(قوله ولزم الكراء بالتمكن) احترز به عما اذا انتفى كإرض غير ماؤه وندر انكشافه فلا يلزم الكراء وان صححت اجازتها ولا يجوز ان التقيد فيها والقول قول المتكثري يمين في عدم التمكن ان نازعه للمكثري فان أقر المكثري بالتمكن لكن ادعى أنه حصل منافع فالقول للمكثري وعليه اثبات المنافع لان الأصل عدمه وكذلك اذا ادعى ما يسقط الكراء فالقول للمكثري (قوله وكذلك الجراد الخ) الحاصل أنه ان أكل قبل الطيران فلا يلزم لقوله الجراد يبيض (٥٠) في الارض وأما لو طارت فيلزمه كما سيأتي قريباً (قوله فمضعت الحرث) أى منعت

جعلته للبذر أفاذ عفه فهو أن الزرع لرب به والمسئلة ذات قولين والمتن قابل لكل منهما والمناسبات
 لكلام الخمس وأن رشده أنه لرب به فيجعل الضمير للبذر وأما الشجر فيفهم من فرض المؤلف
 الكلام في البذر أو الزرع أنه لرب به ويحمل على ما إذا كان إذا قلع ينبت والافهم ولرب الأرض
 وعلمه قيمته مقلوعا (ص) ولزم الكراء بالتمكن (ش) وهذا شروع منه في مواضع يلزم فيها
 الكراء والمعنى أن المكثري يلزمه الكراء بالتمكن من التصرف في العين التي استأجرها كما
 يلزم المشتري الثمن إذا تمكن من الذي اشتراه وقوله ولزم الكراء بالتمكن أي في أرض النيل
 إذا رويت ونحو ذلك وهذا أعم من قوله قبل ويجب في مأونة النيل إذا رويت ثم إنه انما
 يلزم الكراء بالتمكن حيث لم يخش من نحو الفأر فإذا تمكن من زرع الأرض ولا يمكن خشي
 أن زرع أكله الفأر ونحوه فإنه لا يلزمه الكراء الباسي وكذلك الجر إذا باضت في الأرض
 فغنت الحرث في إبان الزراعة خيفة أن يؤذي ما يخرج منها فلا كراء لصاحب الأرض (ص)
 وإن فسد بالناجحة (ش) يعني أن الكراء يلزم المكثري بالتمكن من التصرف في العين التي
 استأجرها وإن فسد زرعها لأجل جائحة نزلت به كبرد أو جليد وبر أو غير ذلك مما لا دخل
 للأرض فيه على ما ساقى بيانه وهو بمنزلة ما لو غصبه غاصب فالكراء لازم (ص) أو غرق بعد
 وقت الحرث (ش) أي وكذلك يلزمه الكراء إذا غرقت الأرض بعد دفوات إبان الزرع
 الذي أكثر تريب له وسواء زرعها أولا أو ما لو غرقت قبل الإبان وانكشفت فيه أو غرقت
 فيه وانكشفت فيه لزمه الكراء وهاتان صورتان منطوق قوله ولزم الكراء بالتمكن وأما
 لو غرقت قبله وانكشفت بعده فلا كراء وهذا مفهم وم قوله ولزم الكراء بالتمكن فاشتمل
 كلامه منطوقا ومفهوما على الأربع صور قوله أو غرق بالمصدر عطف على جائحة وبالفعول
 عطف على فسد (ص) أو عدمه بذرا أو سجنه (ش) أي وكذلك يلزمه الكراء إذا امتنع
 من الزرع لعدمه من البذر أو لأجل سجنه وسواء سجن ظاهرا أم لالانه متمكن من أن يكرها
 لغيره بالضمير في عدمه عائد على المكثري واحتراز به مما إذا عدمه أهمل البلد فإنه حينئذ
 لا كراء له والسجن بفتح السين لان المراد به الفعل وأما بالكسر فهو اسم للسكان وهذا حيث لم
 يقصد من يسجنه بسجنه أن يحول بينه وبين زرعها فان قصد ذلك سقط عنه الكراء والكراء
 على المانع وقوله أو عدمه عطف على جائحة لكن فسد مضمين معنى تعطل والمراد بالبذر
 ما يزرع في الأرض كان بذرا أو شتلا كالقصب والكرات والفجل (ص) أو أنه دمت شرفات
 البيت (ش) يعني وكذلك يلزمه جميع الكراء فيما إذا أنه دمت شرفات البيت أو نحوها ولم
 يتقص من قيمة الكراء شيئا بدليل ما يأتي فلو أنفق على الشرفات شيئا من عندده فإنه يكون
 متطوعا بذلك ولا شيء له الآن يأخذ النقص فله أخذه إن كان ينتفع به كما قاله ابن يونس (ص)
 أو سكن أجنبي بعضه (ش) أي وكذلك يلزم المكثري جميع الكراء فيما إذا كثرى دارا أو

الناس من أن يبحر أو اخوفاً من
أذية الجراد للزرع الذي يكون
بعد الحرث (قوله وإن فسد بجائحة)
أى تعطل بجائحة وذلك أعظم من
أن يكون بعد الوجود أم لا (قوله
كبرد) بفتح الراء ويصح أن يقرأ
بسكون الراء (قوله وجراد) أى
طراً الجراد بعد أن وإن الزرع فلا
ينافي قوله سابقاً فباضت في الارض
(قوله وغير ذلك) أى من جيش
وغاصب وعدم انبات حب **تنبية**
محل لزوم الكراء مع فساد بجائحة
ما لم يحصل فيه ما يوجب اسقاط
الكراء أن لو كان باقياً كقسط
السماء حتى لم يبحج الزرع لم يتم
لاجل القسط فلا كراء عليه
كما ذكره ابن رشد واللخمي (قوله
بعد فوات إبان الزرع الذى اكثرت
له) اعلم انه وقع التردد هل يعتبر
إذا حصل الغرق بعد ما حرثت لشيء
خاص إبان ما حرثت له أو إبان ما يزرع
فيها مطلقاً ظاهر شارحنا الأول
ولكن ذكر الشيخ عبد الرحمن عن
المدونة ما يتبادر منه الثاني (قوله
واحتريزه مما إذا عدمه أهل البلد)
أى عدم أهل البلد ملكاً وتسلفاً حتى
من بلد مجاورة لهم حيث جرى عرف
بتسلفهم منهم كما يظهر كافي
شرح عب يقي ما إذا كان عكسهم

الشراء من بلد مجاورة لهم هل ذلك ليس عدما لاهل البلد وهو الظاهر (قوله والكرات) نحوها
أراد به الكرات الذي له رأس كالصل وقوله والفجل لعله في بعض البلاد (قوله شرفات) الشين مضمومة والراء مثناة ليس الكسر فيها
فالراء مضمومة أو مفتوحة أو ساكنة (قوله ان كان ينتفع به) أي بعد أخذه ففهمه أنه اذا كان لا ينتفع به بعد أخذه ليس له أخذه وهو
من حق المكري (قوله سكن أجنبي بعضه) أي سواء سكن باذن المكري أو غصبا ويرجع على الاجنبي بأجرة المثل من الحصص التي
سكنها من الدار أو ما لو سكن الاجنبي بسكني المكري فإنه يكون بمثابة ما اذا سكن المكري

(قوله يحيط عنه من الكراء بقيمة ذلك) بان يقال ما قيمة كرائها بذلك فيقال عشرة وما قيمة كرائها بدون ذلك فيقال تسعة فيسقط عن المكتري عشر الكراء المسمى (قوله بقيد القسم الاول بما اذا لم يضر بالمكتري) فاذا ضرر بالمكتري فيخير فيه بين الفسخ وبين البقاء فيلزمه جميع الكراء وليس له البقاء مع اسقاط حصصة المضر من الكراء (قوله ما اذا أشغله بمتاعه) وزيد على ذلك ما اذا لم يمكنه منه (قوله أو عطش بعض الارض الخ) أما العطش فطلق وأما الغرق فيقيده بان يكون قبل إبان الحرق لا بعده فعليه جميع الكراء (قوله أو غرق) بكسر الراء (قوله قبل الزراعة) أي قبل إبان الزراعة أو عند إبان الزراعة أي واستمر الغرق حتى فات الإبان (قوله فانه لاشئ على المكتري من الكراء) أي لاشئ عليه في الباقي القليل وسما في الكلام عليه (قوله في حصته) أي يحيط عن المكتري بحصته ان قام به والا لم يحيط وعقد الكراء لازم له في السنة فان ادعى القيام وخالفه المكتري عمل بقول المكتري كما يعمل به اذا تنازع في وقت انهدام بيت منها (قوله صالحوا على أنفسهم) أي فقط أو عليهم مامعا الصادق بصورتين فهذه صور ثلاث وقوله وأما اذا صالحوا) أي قبل الخلاف هذه الصورة فالمتفق عليه ثلاث والخلاف فيه واحدة (قوله أو عليهم مامعا) صادق بصورتين صورة الاجال وصورة ما اذا عين لكل منهما ما قدر امعينا فهذه صور أربع (قوله سواء وقع الصلح الخ) أي

فحوا وسكن شخص اجنبي بعضهم ويرجع على الاجنبي باجرة مثل ما سكنه وأما لو سكن صاحب الدار بعضها فان المكتري لا يلزمه سوى حصصة ما سكن فقط كما يأتي (ص) لان نقص من قيمة الكراء وان قل (ش) يعني أن الشئ المنهدم كاشرفات ونحوها اذا نقص من قيمة الكراء شيئا فانه يحيط من الاجرة بقدر ذلك وكذلك اذا انهدم ما له مجال كميض ونحوه فانه يحيط عنه من الكراء بقيمة ذلك ولا خيار للمكتري والكراء لازم له وقوله وان قل أي ان لم يقل بأن كان كثيرا بل وان قل لكن بقيد القسم الاول بما اذا لم يضر بالمكتري بدليل قوله بعد وخير في مضراخ ويحتمل أن تكون الواو والحاء ويكون معنى القليل الذي لا ضرر فيه على المكتري وهذا هو الذي يظهر من حل الشارح يظهر ذلك بادنى تأمل (ص) أو انه يدم بيت منها (ش) يعني أن الدار المكتراة اذا انهدم بيت منها ولا فيه ضرر كبير على الساكن فانه يحيط عنه بقيمة ذلك من الكراء فان كان فيه ضرر كبير على الساكن فانه يخير بين أن يسكن بجميع الكراء أو يفسخ الكراء عن نفسه وقوله أو انه يدم بيت منها الاشئ في شمول ما قبله فهو من عطف الخاص على العام بأووه ومنتفع ويوجب بحمل الاول على ما لا يشمل الثاني (ص) أو سكنه مكريه (ش) يعني وكذلك يحيط عن المكتري من الكراء بقدر ما يقابل الحصصة التي سكنها المكتري بان أجره سنة مثلا ثم سكن المكتري قدرا من العين المكتراة ونقدم مفهوم مكريه في قوله أو سكنه اجنبي من أن الكراء يلزم المكتري من غير أن يحيط عنه شئ والضمير في سكنه راجع لقوله بيت منها ومثل سكاها ما اذا أشغله بمتاعه (ص) أو لم يأت بسلم للالعي (ش) يعني أن الدار المكتراة اذا كان فيها علو وسفل ولم يأت المكتري للمكتري بسلم يصعد عليه للعلو ينتفع به فانه يحيط عن المكتري بقدر ما يقابل حصصة العلو لانه لم ينتفع به (ص) أو عطش بعض الارض أو غرق (ش) يعني أن الارض اذا عطش بعضها أو غرق بعضها يريد قبل الزراعة كما في المدونة فانه يحيط عن المكتري بقدر ما يقابل ذلك من الكراء والمراد بالبعض دون الجمل وأما اذا غرق جملها أو كلها أو عطش جملها أو كلها فانه لاشئ على المكتري من الكراء أما ان حصل الغرق بعد وقت الحرق فيلزمه جميع الكراء والعمل المراد بوقت الحرق الغالب في تلك البلدة لانفس الارض بانفرادها وقوله (في حصته) راجع للسائل الست (ص) وخير في مضر كهل فان بقي فالكراء (ش) يعني أن المكتري بخير اذا حصل هطل فيما كتره بان صار يتتابع المطر منها أو انه يدم يسير من حدران الدار أو انه يدم الباذنجن منها وما أشبه ذلك بين أن يسكن أو يخرج فان لم يخرج وبقي ساكنها فانه يلزمه جميع الكراء وقوله وخير في مضر من غير نقص منافع والاحط عنه من الكراء وقوله كهل تمل بالاحف فاو الى الهدم ونحوه (ص) كعطش أرض صلح (ش) التشبيه في لزوم الكراء والمعنى أن أرض الصلح اذا عطشت فتلغ زرعها فانه يلزمهم الكراء كما لا لانه ليس باجرة محقة وانما صلحهم السلطان على أن عليهم ما لا معلوما بخلاف أرض الخراج كل أرض مصرفاتها باجرة محقة ولانها أرض عبوة أجزاها السلطان فاذا عطشت سقطت الاجرة كما مر وظاهره سواء كان العطش قد طرأ بعد الزرع أو قبله والذي في المدونة وأما أرض الصلح التي صالحوا عليها اذا زرعوا فعطش فعليهم خراج أرضهم انتهى (ص) وهل مطلقا أو الا أن صالحوا على الارض تأويلان (ش) أي وهل لزوم الكراء لاهل أرض الصلح سواء صالحوا على أنفسهم فقط أو على الارض فقط أو عليهم مامعا وهو معنى الاطلاق أو حمل اللزوم اذا صالحوا على أنفسهم وأما لو صالحوا على الارض فقط ثم عطشت بعد زرعها فانه لا يلزمهم شئ وبعبارة والمراد بالصلح على الارض المصالحة عليها فقط بقدر معين سواء وقع الصلح على الجناح بقدر أيضا أم لا وأما لو وقع الصلح على الرقاب فقط أو عليها

فحل الخلاف صورتان فهذه العبارة مخالفة للاولى الا ان هذا التعميم لا يناسب قوله عليها فقط بقدر معين فالاولى حذف فقط لانه
هذا التعميم (قوله وفي كلام الزرقاني نظر) أي لان الزرقاني قال محلها حيث صالحوا على الارض أو عليهم ما وجه النظر أن قوله أو عليهم ما
صادق بتعيين مالكل أو لابلان دخلا على الاجمال أي مع أنهم اذا دخلا على الاجمال من محل الوفاق وقوله الا أن تقول عبارة أي بان
يقال ان قوله أو عليهم ما تعيين مال الارض مما وقع الصلح به بينهم ثم ان عجب اعتمد ظاهر كلام الزرقاني فعليه بكون الخلاف في ثلاث
صور (قوله عكس لزراع) هو خبر مبتدا (٥٣) محذوف أي وهو عكس تلف الخ أو حال أي حال كون ذلك عكس تلف (قوله

وعلى الارض بقدر معين ولم يتميز بالارض منه فان الكراء لازم لهم في العطش باتفاق فالصور
أربع وفي كلام الزرقاني نظر الا أن تقول عبارة انظر الشرح الكبير (ص) عكس تلف
الزراع لكثرة دودها وأفارها وأعطش أو بقي القليل (ش) يعني أن الحكم هنا عكس الحكم
فما مر فكما يجب جميع الكراء فيما مر يسقط جمعه هنا بتلف الزرع لاجل دود الارض أو
لاجل فأرها أو لاجل فتنة منعه من ازديادها أو بقي القليل من الزرع خمسة أو ستة
أفدنه من مائة فدان ولا شيء عليه أيضا لهذا القليل فالمراد بالعكس التخالف بالنفي والاثبات
لا العكس في الحكم والتصوير معافلا يتأتى ولو قال لدودها لكان أحسن اذ لا يشترط الكثرة
وسواء كانت الارض معتادة بذلك أم لا (ص) ولم يجبر أجر على اصلاح مطلقا (ش) يعني أن مالكا
الرقبة لا يجبر على اصلاحها سواء كان الذي يحتاج الى اصلاح يضرب بالساكن أم لا وسواء
كان يمكن معه السكنى أم لا وسواء حدث بعد عقد الكراء أم لا ويخير المالك متى كان يسكن
بجميع الاجرة أو يخرج فان أنفق المالك من عنده شيئا في اصلاح العين المكترة فانه يحمل
على التبرع وأخذ بعض من مسئلة المؤلف هذه أنه لا يجبر من له خربة بجوار شخص يحصل منها
ضرر كسارق ونحوه على عمارتها ولا بيعها ولا ضمان عليه ان جاء اللص منها الى الجيران وعلى
ذوي العمران حفظ متاعهم في كل وقت كما قاله الشيخ أحمد بن عبد الحق والشيخ سالم وكلام
المؤلف شامل للوقف فلا يجبر الناظر على العمارة لاجل المستأجر وان جبر لحق الوقف (ص)
بخلاف ساكن أصله ببقية المدة قبل خروجه (ش) يعني أن رب الدار اذا أصلح ما نهض من
الدار قبل خروج المالك منها فانه لا خيار له حينئذ بل يجبر على السكنى ببقية المدة ولا يترتب
جميع الكراء فان أصلح ذلك بعد خروجه منه لم يكن له أن يجبره على عودته اليها ببقية المدة فقوله
أصلح صفة لساكن أي تم اصلاح قبل تمام المدة وقبل خروجه جبره على ما نأثب الفاعل
وبقية طرف لاصلح وقبل خروجه طرف أيضا (ص) وان أكثر باحثونا فأراد كل واحد
مقدمه قسم ان أمكن والا أكرى عليهما (ش) يعني أنهما اذا كثر باحثونا فأراد كل واحد
منهما مقدمة فانه يقسم بينهما ان تحمل القسم وان لم يتحمله أكرى عليهما وسواء انفق
صنعتا أو اختلفتا لا اختلاف الاغراض في ذلك وهذا حيث لا عرف ومثل الاكتراء الاشتراء
واذا اتفقا على المقدم واختلفا في الجهة فالقرعة اذ ليس هذا باختلاف الغرض في المقدم
والمؤخر (ص) وان غارت عين مكرى سنين بعد زرع نفقت حصه سنة فقط (ش) يعني أن من
أكثر أرضا سنين ليزرعها فغارت عينها أو أنه دبت بئرها بعد أن زرع وأبى بها أن يصلح فان
لمكتريها أن ينفق عليها حصه تلك السنة لاجل الضرورة يلزم ربه بذلك لانه قام عنه واجب
فان زاد على حصه سنة كان متطوعا بما زاد فلو لم يزرع الارض ولا سقى النخل حتى غارت العين

كخمس أفدنة) كذا في الموازية
ابن عرفة عن الخمي هذا ان كان
مفرقا في الفدادين لانه كالمالك
وذكر ابن يونس كلام الموازية
ولم يقيده (قوله التخالف بالنفي
والاثبات) أي فهو عكس في الحكم
فقط لا عكس في الحكم والتصوير
معامثال العكس في الحكم
والتصوير أن يقال مثلاً من زيد
ثم سرق فلا قطع وأدرك عكس ذلك
(قوله ويخير المالك الخ) هذا
مذهب ابن القاسم وقال غيره فيها
لا يخير ابن عبد السلام وعليه
العمل في بلادنا ولو طاع المالك
بالاصلاح من ماله أي لا يجبره
من الكراء جبر ربه لانه يمنع
مضار قاله ابن حبيب فان انقضت
الوجبة أخذ ببقية متقوضا
كان باذن أولا (قوله كما قاله الشيخ
أحمد بن عبد الحق) أي الشافعي
جوابا في فازه سئل عنها (قوله وان
جبر لحق الوقف) وحديثه فالباني
في الوقف يرجع ببقية بناء قائما
سواء كان باذن الناظر أو بغير
اذنه حيث كان يحتاج للاصلاح
كما هو فرض المسئلة (قوله أصلح له)
كان المصلح رب الدار أو الناظر لانه
قام عنه واجب بخلاف المالك لم
يقم عنه بواجب لان الشخص

لا يجبر على اصلاح ملكه (قوله طرف أيضا) لا يخفى أن تعلق قوله قبل خروجه بقوله أصلح يعني عن تعلق ببقية
فالمناسب أن يجعل قوله ببقية المدة متعلقا بمحذوف والتقدير فيجبر على السكنى ببقية المدة أو لزمته السكنى ببقية المدة وبعبارة أخرى
له نائب فاعل وقوله ببقية المدة طرف لاصلح وقوله قبل خروجه بدل من قوله ببقية المدة (قوله سنين) لانه مفهوم لقوله سنين بل سنة لكن
المصنف اعاد كر سنين رد المن يقول تنفق أجرة السنين كلها لانه قام عنه بواجب (قوله نفقت حصه) أي صرفت حصه سنة والمراد
بحصه السنة ما يخص تلك السنة من الاجرة ونفق يفتح النون وفتح الفاء وكسر الهاء من باب نصر وفتح (قوله ولا سقى النخل) اشارة

لما في المدونة فقالت وكذلك من أخذ نخلا مسافة فغار ماؤها فانه ينفق عليها قدر حصته صاحب الارض من الثمرة سنة تلك لأكثر ثم قال وليس الدور كذلك لان الكثير لا نفقة له فيها والذي زرعه أو ساقى قد تقدمت له نفقة فيها وعمل وفي نفقته احياء لزرعه ولو لم يزرع الارض ولا سقى النخل حتى غارت لم يكن الكثير أن ينفق فيها شيئا ٥٣ فالشارح أجحف في العبارة وقوله ما يحصل بانفاق

فلو أنفق عليها دينارين ولا تتأق

الايه ما خصه السنة دينار فقط

فالظاهر أن ربها يلزمه دينار فقط

والدينار الثاني لا يلزمه لأن ربها

لا يلزمه شيء أصلا (قوله ذات بيت)

أي رشيده وهل لولي غيرها فعل

ما نفعه الرشيده أولا أو بفصل

بين ما فيه مصلحة لها وبين غيرها ثم

ان اشتراط الزوج في العقد سكاها

معها بينتم ابلا كراء لا يوجب

فساد العقد كما هو ظاهر اطلاقهم

هنا ولا يقال ان اجتماع النكاح

والاجارة يوجب الفساد لانقول

ان سلم فيقيد بما اذا لم تكن الاجارة

فيما يقتضيه العقد (قوله عند

ابتداء السكنى) ليس بقيد بل ولو

كان اليمين في أثناء مدة السكنى

كما هو المعتد وهو الذي ذهب اليه

شارح العاصمية (قوله وصل)

بتشديد الصاد (قوله في أمد يبلغ

مثله) أي في مثله (قوله كما هو

ظاهر) وذلك لان المعنى عليه

والقول له أنه خواف فيقتضى أن

المخالفة فيها النزاع وليس كذلك لان

مخالفة رب الثوب محقة (قوله

كما اذا قال الخ) أي وكان عند ربه

من يلبس الاجرا والأسود ولم يكن

ربه شر يفا ومثال ما يشبهه كصبغه

شاشا أخضر لشر يف أو أزرق

لنصراني فلا يقبل دعوى شريف انه

أمره بصبغه أزرق ليهديه لنصراني

ولادعوى نصراني أنه أمره

بصبغه أخضر ليهديه لشر يف

فانه لا ينفق شيئا على اصلاحها وكان له أن يفسخ عن نفسه فان أنفق من عنده كان متطوعا وكلام المؤلف حيث كانت الارض مأمونة والا فلا ينفق شيئا أن أبي ربه من الاصلاح ويسقط عنه الكراء لان تلف زرعها من العطش ولعل المراد بالأمونة ما يحصل بانفاق حصته السنة فيها الا من من عطشها في تلك السنة (ص) وان تزوج ذات بيت وان بكراء فلا كراء الا أن تبين (ش) يعني أن من تزوج ذات بيت تلك ذاته أو منفعتها باجارة وجيبة أو مشاهرة مع حصول نقد فسكن معها فانه لا أجرة لها عليه لان النكاح مبني على المكارمة ومثل ملكها ما اذا كان الملك لبيها أو أمهالا ان العادة جارية بعدم المطالبة نعم ان يبت للزوج عند ابتداء السكنى أن عليه الاجرة فان الكراء لازم له للشرط وأما ملك أخيهما وعملها فقال اللخمي أرى ان طالت المدة فلا شيء لهما عنده وان قصرت يختلفان أنهم لم يسكنها الا باجرة وأخذها منه وأما بالزوج فهما كالوي الزوجه وأما أخوه أو عمة فينبغي أن يكون لهما عليه الاجرة اذا قال لا نسكنها بالاجرة والفرق بين أخي الزوجه أو عهها وبين أخي الزوج أو عمة أن العادة جارية بانضمام البنت اليها خشيما الفتنة وحفظها للعرض بخلاف أخي الزوج أو عمة فانه لم تجر عادة بانضمامه اليه لانه لا يخشى منه ما يخشى من البنت وبعبارة الا أن تبين له عند العقد وفي شرح العاصمية ما يفيد أن المراد الا أن يحصل منها بيان في أي وقت فيكون لها الكراء من ذلك الوقت ولو بعد مدة من الدخول (ص) والقول للاجيرة أنه وصل كتابا (ش) يعني أن من استأجر أجرا على تبليغ كتاب الى بلد كذا واستأجره على تبليغ جل الى بلد كذا ثم بعد ذلك ادعى أنه أوصله فان القول قوله مع عينه في أمديبلغ منه لانه أثبتته ويستحق الاجرة فكلام المؤلف هنا في استحقاق الاجرة لا في نفي الضمان عنه حيث أنكر المرسل اليه الوصول فلا مخالفة بين ما هنا وبين قوله في الوديعة عاطفا على ما فيه الضمان أو المرسل اليه المنكر ولا ينفه وبين قوله في الوكالة ضمن ان أقبض الدين ولم يشهد وتقدم أن غير الدين كالدين (ص) وأنه استصنع وقال وديعة (ش) يعني أن الاجير اذا ادعى الاستصناع ورب المتاع يقول بل هو وديعة عندك فالقول قول الصانع لان جلوسه للصناعة كانه أي بما يشبهه والاخر أي بما لا يشبهه وبعبارة لان الغالب أن ما يدفع للصانع للاستصناع والايادع نادر والنادر لاحكم له كما قاله اللخمي وعليه فينظر ما وجهر جوع ان أشبه لهذا ولعل معناه أن يدعي الصانع ما يشبهه أن يصنع في ذلك الشيء واحترزه عما اذا ادعى الصانع استصناع ما تكذب القرينة دعواه كدعواه أنه قال له افتق خياطة الخيط وأعد لها حيث لا موجب لذلك (ص) أو خولف في الصفة (ش) عطف على معنى أنه استصنع أي والقول للصانع ان خولف في الاستصناع أو خولف في الصفة وليس معطوفا على استصنع كما هو ظاهر والمعنى أن الصانع يصدق اذا اختلف مع رب الشيء المصنوع في الصفة حيث أتى بما يشبهه كما اذا قال أمرتني بصبغه أجرة أو أسود وقال ربه أخضر مثلا ومقاد كلام ابن عرفة أنه في اختلافهما في الصفة يصدق الصانع ان أشبه وظاهره بغير عين فان لم يشبهه حلف رب الشيء المصنوع وثبت له الخيار في أخذه ودفع قيمة الصبغ وفي أخذ قيمته أبيض وظاهره وان لم يشبهه وحل تخييريه حيث لم يسلمه الصانع مجانا والا فلا خيار له به وظاهره

وظاهره ولو قرينة على ذلك والظاهر أنه اذا وجدت قرينة يعمل بها وأراد المصنف اختلافهما في صفة لا تجتمع مع عمل واحد كاسود وأزرق وأما ان قال ربه أمرتني بصبغه أكل والصانع أزرق فالقول له في تخفيف الاجرة وللصانع في عدم لزوم عادته (قوله وظاهره بغير عين) أقول وكذلك مسألة الاستصناع لا عين عليه من هذه الجهة وان كان يحلف على ما ادعاه من الاجرة ان أشبهه والا فاجر المثل

قاله عج عن ابن عرفة (قوله لان خيرته تنفي ضرره) هذا تعليل لما فيه التخيير وهو اذا لم يسلم له مجانا واما اذا سلم له مجانا فعدم كلامه
ظاهرا لانه اذن له في الاستصناع والحاصل ان قوله وظاهره الخ عام فيما قبل القيد وبعده واما التعليل فانه راجع لما قبل القيد
فقط (قوله لا كبناء الخ) قال عج والذي يستفاد من كلامهم بالتأمل وهو الموافق للقواعد انه اذا لم يحز الصانع ولكنه أشبهه ولم يشبه
ر بها فانه يعمل بقول الصانع وعليه فقول المصنف وحاز ليس بشرط في قبول قول الصانع مقابل في قبول قوله حيث أشبهها واما ان
أشبهه أحدهما فانه يعمل بقوله وان كان الحائز غيره وان لم يشبهه واحد منهما فهل يعمل بقول الحائز منهما أو الواجب أجرة المثل ولا ينظر
للحوز انتهى وقال اللقاني قوله وحاز ينبغي أن (٥٤) يكون هذا عند شبههما والافلا تنفع الحيازة و ينظر فان أشبه أحدهما فالقول

ولو كان الصبيغ ينقصه وهو ظاهر لان خيرته تنفي ضرره فان أبي ربه من التخيير ومن الحلف
المذكور اشترك هو والصانع هذا بقيمة ثوبه أبيض وهذا بقيمة صبغه وظاهره وان لم يحلف
الصانع (ص) وفي الأجرة (ش) يعني أن الصانع اذا ادعى من الأجرة ما يشبهه أن يكون أجرا
لذلك الشيء المصنوع وحالفه ربه في ذلك فان القول قول الصانع مع عيئه أو يأخذ ما ادعى من
الأجر أشبهه ربه أم لا فان أشبهه ربه الشيء المصنوع فقط فالقول قوله مع عيئه ويدفع للصانع
ما حلف عليه فان لم يشبهه أحلفا وكان للصانع أجرة مثله فقوله (ان أشبهه) راجع للفروع
الأربعة وقوله (وحاز) خاص بالاختلاف في الأجرة فان لم يحز الصانع مصنوعة فالقول قول
المالك كالبنا فقوله (لا كبناء) مفهوم حازو بناء بياض مفتوحة وتشديد النون أي والقول
للاجير كخياط لا كبناء فلا يكون القول قوله لعدم حوزة ويصح كونه بياض مكسورة ونون مخففة
أي والقول للاجير في كخياطه لاني كبناء والفرق بينهما الحوزة وعدمه وهذا حجر دمث بل
وكذلك لو كان خياط غير حائز كالأجير كان يخط في بيت رب الخياط ولا يمكنه منه بل اذا أراد أن
يخرج يتركه ولا ينقله وانما اعتبر في قبول قوله في قدر الأجرة الحيازة لانه بمنزلة من باع سلعة ولم
يخرجهما من تحت يده (ص) ولا في رده فلربه (ش) يعني أن الصانع اذا صنع المتاع وقال رددته
لربه وكذبه فان القول قول المالك ولو كان الصانع قبض المصنوع من ربه بلاينة واليه أشار
بقوله (وان بلاينة) والفرق بينه وبين المودع اذا قبض الوديعة بلاينة وادعى ردها لربها أنه
مصدق أن المودع قبض الوديعة على غرضه الضمان والصانع قبض ماله فيه مصنعة على وجه
الضمان وكلام المؤلف هذا في الصانع وهو مخصوص بما لا يقبل فيه دعواه التلف بان كان
مما يغاب عليه لان ما لا يغاب عليه اذا ادعى رده لربه فانه يقبل قوله لان دعواه تلفه مقبولة
الا ان يكون قبضه بينة مقصودة للتوثق كما مر في باب العارية عند قوله كدعواه رد ما لم
يضمن (ص) وان ادعاه وقال سرق مني وأراد أخذه دفع قيمة الصبيغ يمين ان زادت دعوى
الصانع عليها وان اختار تضمينه فان دفع الصانع قيمته أبيض فلا يمين والاحلفا واشتركا (ش)
يعني أن الصانع اذا ادعى الاستصناع وقال رب المتاع بل سرق مني فان أراد رب المتاع أخذ
الشيء المصنوع فانه يدفع أجرة عمل الصبيغ يمين ان زادت دعوى الصانع على الأجرة
المذكورة وفائدة هذا اسقاط الزائد عن رب المتاع وان أراد رب المتاع أن يضمن الصانع فان
دفع الصانع قيمة الثوب أبيض لربه فلا يمين على واحد منهما وان أبي تحالفا بان يحلف رب

قوله وان لم يشبهه أحلفا وكانت له أجرة
المثل انتهى (قوله وانما اعتبر في
قبول قوله) أي الصانع في قدر
الأجرة وهذا بخلاف المتبايعين اذا
اختلفا في قدر الثمن وفات المبيع
فانه يعمل بقول المشتري حيث
أشبهه وحلفا وسواء كان حائزا
للسلعة أم لا ولعل الفرق كما
نقله بعض تلامذة الشارح عنه
قوة يد المشتري لان الضمان منه
حازا ولم يحز بخلاف الصانع
لا تقوى يده قوة يد المشتري الا زمن
ضمانه وهو انما يكون عند الحوز
انتهى (قوله دفع قيمة الصبيغ)
وتعتبر قيمته يوم الحكم (قوله فان
دفع الصانع قيمته أبيض) أي يوم
الدعاء على ربه كداني بعض
التقارير وفي بعضها يوم الحكم كذا
ذكروا أقول والظاهر الاول (قوله
والاحلفا) وبدئ الصانع لانه بائع
فيحلف أنه استصنعه ور به أنه ما
استصنعه وان لم يقبل سرق مني كما
في النقل وان كان ذلك طبق دعواه
وقاعدة اليمين أن تكون على طبق
الدعوى ووجه ما في النقل أن ترتب
غرم قيمته أبيض انما هو على حلفه

الثوب

انهما استصنعه وان لم يذكر معه سرقه ونكولهما كحلفهما وقضى الحالف على نا كل فاذا حلف رب

الثوب فقط قضى له بقيمته أبيض ان شاء أخذه ودفع قيمة الصبيغ ولو نقص الثوب لان خيرته تنفي ضرره الا أن يتحقق انه سرقه أو
غصبه فمأخذه بدون قيمة الصبيغ (قوله واشتركا) والاشتركا ولو نقص بسبب الصبيغ لان الاشتراك بقيمته أبيض وقيمة الصبيغ
لا بمازاده الصبيغ وتعتبر القيمة يوم الحكم وتظهر فائدة الخلاف أنه اذا بيع ثمن فانه يوزع على حسب قيمته أبيض وقيمة الصبيغ فاذا
كانت قيمته أبيض عشرة وقيمة الصبيغ في حد ذاته خمسة فنسبة الخمسة للعشرة ثلث فاذا بيع الثوب مصوغا بخمسة عشر أواني
عشر أو غير ذلك فان كل واحد يأخذ بنسبة ماله (قوله ان زادت) قيد في قوله قيمة الصبيغ وفي قوله يمين أي فاذا لم تزد بان ساوت أو
نقصت أخذ ما ادعى فقط ولا يعطى أكثر منه ولا يمين على ربه

(قوله واذا قرأناه بالفتح لاتضيع) حاصله أننا لو قرأناه بالفتح فالمراد قيمة العمل والمصبوغ وكذا اذا قرأناه بالكسر فربما الامر من معاً (قوله فانما يتخالفان) الذي في كلام غيره انه لا يتخالفان وحينئذ فقوله لان تخالفاً يخرج من قوله حلفاً واشتر كأي فهو يخرج من الحلف والاشتر ك وهو المعتمد كما أفاده النقل (قوله فقوله الخ) لا يخفى أن هذا لا يتفرع على ما ذكر بل الذي يتفرع على الذي تقدم انما هو تخيير اللات (قوله أي عيناً) أي يتعين أخذ المثل ولا يجوز أخذ سويقه ولو رضى بديل ما بعده ووجه بأنه يلزم عليه بيع الطعام بالطعام متفاضلاً والحاصل أن ابن القاسم يقول (٥٥) يخير في دفع مثله أو في دفعه ملتوناً وأن غيره يقول

لا يجوز أخذ ملتوناً وانما يأخذ مثله وهل خلاف أو وفاق فيحمل كلام ابن القاسم على ما اذا رضى ربه بأخذه ملتوناً وكلام غيره على ما اذا لم يرض الا انك خير بأن المفاد من كلام ابن القاسم أن الخيار للات لانه قال انه خير في دفع مثله أو في دفعه ملتوناً ومفاد هذا التوفيق أن الخيار لرب السويق والحاصل أن هذا التوفيق يعارض ما يستفاد مما تقدم أن التخيير للات فان قلت ما يقول ابن القاسم في علة المقابل وهي لزوم بيع الطعام بالطعام متفاضلاً قلت أجيب عن ابن القاسم بأنه ليس فيه التادية المذكورة اذ الصانع يقول لم اتعد فيما فعلته في طعامك حتى يجب علي مثله بل لنته باذنك فلم أدفع لك الا ما لك وأنت ظلمتني في عدم دفع العوض وهذا واضح على أن اللات غير ناقل وأما على انه ناقل فكيف يقول أشهب بعدم جواز أخذه ملتوناً لما فيه من التفاضل بين الطعامين الا أن يكون أشهب يقول انه غير ناقل قال الخطاب والظاهر أن المؤلف حمله على الخلاف وترك قول ابن القاسم لترجح الغير عنده اه (قوله

الثوب أولاً انه ما استصنعه ويحلف الصانع انه استصنعه ويشتر كان فيه هذا بقيمة ثوبه غير معمول وهذا بقيمة عمله لان كل واحد منهما مدع على صاحبه فالضمير المنصوب في ادعاه عائد على الاستصناع المفهوم من قوله استصنع وقوله سرق بناءً للجهول ليشمل ما اذا قال سرقه غيرك أو سرقته مني والحكم واحد الا أنه اذا قال سرقته مني نظري الصانع فان كان ممن لا يشار اليه بذلك عوقب رب الثوب والالم يعاقب قوله وأراد ان جعل مفعوله محذوفاً أي وأراد عدم تضمينه بديل قوله وان اختار تضمينه كان قوله أخذه مفعلاً ماضياً وبمين متعلقاً به ولا يحتاج الى حذف وان جعل أخذه مفعولاً أراد كان قوله بيمين متعلقاً بمحذوف أي أخذه بيمين والمراد بالقيمة الاجر والصبيغ بالفتح العمل أي دفع أجر العمل ولو قال قيمة الصنعة كان أولى لانه اعم من الصبيغ والطرز والخياطة وغير ذلك وبالكسر المصبوغ به واذا قرأناه بالفتح لاتضيع عليه قيمة المصبوغ به لان الاجرة في نظيره له والمصبوغ به (ص) لان تخالفاً لت السويق وأبي من دفع ما قال اللات فتل سويقه (ش) يعني أنهم اذا اختلفا في لت السويق أي خلطه بان قال اللات أمرتني أن ألتسه بخمسة أرطال من السمن مثلاً وقال رب السويق ما أمرتك أن تلتسه بشئ أصلاً فانما يتخالفان ويقال لصاحب السويق ادفع له ماله به وهو الخمسة الارطال ان شئت وخذ سويقه ملتوناً فان دفع له ذلك فلا كلام وان أبي من دفع ذلك قيل للات اغرم له مثل سويقه غير ملتون ولا يأخذه ملتوناً فان أبي قيل له أسلمه بملته لصاحبه ولا شئ لك ولا يكونان شر يكتن هنالو جود المثل وعدم وجوده في الثوب فقوله فتل سويقه أي عينا فيكون ماشياً على قول غير ابن القاسم بناءً على الخلاف أو ان لم يرض بأخذه ملتوناً فيكون ماشياً على قول ابن القاسم بناءً على الوفاق وبعبارة وكلام المؤلف فيما اذا ادعى انه سرق منه وأما ان ادعى الوديعة فالقول للصانع كما مر في قوله وانه استصنع وقال وديعة وقد أشار لهذا الشارح (ص) وله للجمال بيمين في عدم قبض الاجرة وان بلغا الغاية الا طول فلم يكتره بيمين (ش) الضمير في له يرجع الى الاجير المتقدم ذكره والمعنى أن الاجير اذا طلب أجرته وقال رب المتاع قد دفعته اليك فان القول قول الاجير في عدم قبضها بيمينه وكذلك اذا تنازع رب المتاع مع الجمال في قبض الاجرة فان القول قول الجمال مع بيمينه أنه ما قبضها ولو كان ذلك الاختلاف بعد بلوغ الغاية أي البلد التي تشاركها اليها الا أن يطول الزمان بعد تسليم المتاع لربها فالقول حينئذ قول المكترى وهو صاحب المتاع بيمينه الا أن يقيم الجمال بينة انه لم يقبضه وأما لو قام بحد ثان تسليم الامتعة بيوم أو يومين وما قرب منهم المكان القول قوله بيمينه فعلم من هذا أن المنازعة هنا بين رب الجمال ورب الاجال في الاجرة وقوله فيما سياتي وان قال بجائز البرقة الخ المنازعة فيها في المسافة فقط وقوله وان قال

وبعبارة الخ) الصواب أن كلام المصنف في مسئلة السويق شامل لما اذا ادعى ربه السرقة أو الوديعة ولا يقال ان ذلك مكررمع ما تقدم لان ما تقدم في المصنوع وما هنا مثلي والحكم مختلف لانه لا اشتراك فيه ولا تخالف فالعبارة الاولى احسن لعمومها (قوله الا أن يقيم الجمال بينة) المراد الا أن يقيم الجمال بينة تشهد باقرار المكترى بعد تسليم بان الكراء باق في ذمته لم يقبضه المكترى منه وأما لو أقامها قبل التسليم ثم حصل التسليم والطول فلا ينتفع بهذه البينة ويصدق المكترى في دفع الاجرة (قوله وما قرب منهم) أي من اليومين أي فالطول ما زاد على اليومين وما قاربهم ما بعد تسليم الاجال لربها الذي هو المكترى وانظر ما المراد بالقريب من اليومين والظاهر أنه الثالث

(قوله عاطفة على الاجير الخ) أى عطف على الاجير وقوله وللجمال عطف على ذلك أى على للاجير والاولى أن يزيد أيضا ويحتمل أن يريد بقوله ذلك أى قوله وللجمال وتكون (٥٦) نكتة ذلك قر به منه وان كان الاصل فى المعاطيف بالواو أن تكون على الاول

اكثر ينك للمدينة الخ المنازعة فيها ثم ان الواو فى قوله وله عاطفة على الاجير من قوله والقول للاجير الخ وقوله وللجمال عطف على ذلك والطول والقصر بالعرف (ص) وان قال بمائة بركة وقال بل لا فر بركة حلقا وفسخ ان عدم السير أو قل وان نقد (ش) يعنى أن الجمال وصاحب المتاع اذا تنازعا فى المسافة فقال الجمال وقع الكراء بيننا الى بركة وهى القرية وقال صاحب المتاع بل لا فر بركة وهى البعيدة بالمائة فانهم جايها القان ويبدأ صاحب الظهر باليمين لانه بائع ثم يفسخ الكراء ان عدم السير أو بعد سير قليل بحيث لا ضرر على الجمال فى رجوعه ولا ضرر على صاحب المتاع فى طرح متاعه ولا فرق حينئذ بين أن يكون صاحب المتاع دفع الاجرة للجمال أم لا فالضهير فى قال الاول للجمال وفى الثانى للمكترى ولو حذف عدم مع أو وقدم لفظ قل على السير فقال ان قل السير لكان مناسب المراد منه من الاختصار لاستفادة حكم ما اذا عدم السير من قوله ان قل السير بالاولى ثم انه لا يتظر هنا الى دعوى شبهه كمدل عليه اطلاق المؤلف هنا وتفصيله فيما بعده وهذا على أصل ابن القاسم فى اختلاف المتبايعين أنه لا يراعى الاشبهه مع قيام السلعة وليس هنا مفوت خلافا لابن عبد الملك وابن وهب وابن حبيب ثم ان المؤلف لم يبين فى هذه المسئلة المبدأ من أين لانه لا يتعلق به غرض اذا اختلاف الاغراض انما هو فى الغاية وحيث أطلقت افر بركة فى المدونة فالمراد بها القبر وان أى المدينة المخصوصة (ص) والا فكفوت المبيع (ش) أى وان لم يعد السير ولا قل بل كثر أو بلغا الغاية التى ادعاها المكبرى فان القول قول المكترى ان أشبهه خاصة سواء نقد الكراء أو لم ينقد وأما أن أشبهه ما عطفه تفصيل سياتى فى كلامه واذا كان القول قول المكترى فانه يحلف ويلزم الجمال ما قال الا أن يحلف الجمال على ما ادعى فتكون له حصه المسافة أى مسافة بركة على دعوى المكترى ويفسخ عنه الباقي وبهذا التقرير يعلم أن التشبيه غير تام لانه مع فوات المبيع القول فيه للمشتري اذا أشبهه أشبهه الاخرام لا وليس المكترى هنا كذلك فقوله فيما يأتى حلف المكترى ولزم الجمال ما قال الا أن يحلف الخ يرجع لهذه أيضا (ص) وللمكبرى فى المسافة فقط ان أشبهه قوله فقط أو أشبهها وانتقد (ش) الاولى اسقاط قوله فى المسافة فقط لانه موضوع المسئلة والمعنى أن المكبرى والمكترى اذا اختلاف فى المسافة فقط كما هو فرض المسئلة وأشبهه قول المكبرى فقط وهو الجمال وقد سار سيرا كثيرا أو بلغ بركة التى هى القرية فالقول قوله سواء انتقد الكراء أم لا وكذلك القول قوله اذا أشبهه ما وانتقد الكراء لترجيح جانبه بالنقد فقوله وللمكبرى الخ كانه قال فالقول للمكترى ان أشبهه وللمكبرى الخ (ص) وان لم ينتقد حلف المكترى ولزم الجمال ما قال الا أن يحلف على ما ادعى فله حصه المسافة على دعوى المكترى وفسخ الباقي (ش) أى وان لم ينتقد الجمال الكراء والموضوع بحاله أشبهه ما وانما صرح بالمفهوم لانه ليس مفهوما شرط وحينئذ يحلف المكترى ويلزم الجمال أن يسير على ما قاله وهو بركة المسافة الا أن يحلف الجمال أيضا على ما ادعى من المسافة وهى بركة القرية فله حينئذ حصه ما على دعوى المكترى وهى افر بركة البعيدة و يفسخ الباقي بان يقال ما تساوى حصه بركة القرية من ابتداء السير الى افر بركة البعيدة بالمائة المكترى بها باعتبار السهولة والوعورة والامن والخوف فيقال مثلا الربع أو النصف أو غير ذلك فياخذ الجمال من المائة بتلك النسبة وما تقدم كانه مع دعوى الاشتباه بدليل ما بعده وقوله الا أن يحلف الخ راجع لجميع الباب أى حيث كان القول قول

(قوله والطول والقصر بالعرف) هذا كلام اللغزانى فهى طريقة مبينة للاولى التى أشار لها بقوله وأما لو قام بحدثان الخ والاول هو المفاد من النقل الا أن يقال الاول مفسرة للعرف فلا يخالف (قوله) أنه لا يراعى الاشبهه مع قيام السلعة أى لان البائع والمشتري عند قيام السلعة يتحالفان ويتفاسخان ولا ينظر لدعوى شبهه وقوله وليس هنا مفوت أى فى حالة عدم السير أو قوله السير وأما اذا كثر السير أو بلغ المسافة فانه بمنزلة الفوات فى باب المبيع (قوله) خلافا لابن عبد الملك أى فانه مقابل ما قاله ابن القاسم والاولى أن يقدمه على قوله وليس هنا مفوت ليكون نصا فى أنه المقابل لقول ابن القاسم كما هو الواقع والحاصل أن هؤلاء يقولون يعتبر الاشبهه مع قيام المبيع كما هو الواقع (قوله) أى المدينة المخصوصة أى لا الاقليم يتسامه (قوله) يرجع لهذه أيضا أى بحسب المعنى لا بحسب اللفظ والافقول المصنف حلف المكترى جواب ان (قوله) وللمكبرى الخ الفرق بين شبهه المكترى وحده فان القول قوله الا أن يحلف الجمال وبين شبه المكبرى فقط فان القول قوله ولو حلف المكترى (قوله) أو أشبهها وانتقد قال الشيخ أحمد تأمل الفرق بين المبيع والكراء فان القول فى المبيع قول المشتري اذا أشبهه ما وفى الكراء القول قول المكبرى اذا انتقد اه ولعله لان حصول النقد

المكترى

لمارجح جانب المكبرى أشبهه المشتري (قوله وفسخ الباقي) أى بعد بركة أو السير الكثيران كان فى مستعقبه والأوصلة الى أمن (قوله راجع لجميع الباب) مراده بجميع الباب مسئلتا قول المكترى هذه والتي قبلها فى رجوعه لهذه

من حيث اللفظ والمعنى والتي قبلها من حيث المعنى كقائمة دم (قوله على أصل ابن القاسم) أي الذي أشار به بقوله سابقا أنه لا يراعى الاشبه مع قيام السامعة (قوله فان الحكم فيها) أي في مسألة المصنف هذه التي نحن فيها (٥٧) (قوله لا خذها من المفهوم) أي مفهوم

وبلغا الغاية أي مع ملاحظة أن السير الكثير حكمه حكم بلوغ الغاية
الآن قوله لا خذها من المفهوم ينكد على قوله أولا انكالا على ما مر
(قوله وترك هناك بلوغ الغاية) لان قوله والا فكيفوت المبيع المتبادر منه انه اذا كان السير كثير فقط وان كان يصدق ببلوغ الغاية الا أنه غير متبادر (قوله حلفا) فيحلف الجاهل ما كريت انك لا المدينة بمائة ويحلف المكترى انما كريت منك لمكة بخمسين
(قوله وفسخ) مرتب على دعوى الجاهل ولا يتوقف على حلف المكترى وانما حلفه لاسقاط خمسين عنه على دعوى الجاهل (قوله فان كان بعدما انتقد الجاهل الكراء) أي الكراء على دعوى المكترى وهو الخسوس كما أفاده بهرام (قوله فسقط عنه الخسوس الاخرى) أي ويلزمه خسوس فقط ويبلغه المدينة بعد السير الكثير وقوله وان أشبه المكري أي وبديل قوله وان أشبه الخ وقوله وان لم يشبه الخ كلام مستأنف (قول المصنف فالقول للجمال في المسافة) أي التي ادعاها وبلغه المدينة بعد السير الكثير (قوله ولو أشبهه المكري فقط) فالقول قوله أيضا وهو تابع في ذلك للقائي وهو يخالف ما سيأتي من أنه اذا أشبهه المكترى فقط نقداً لا حكمه كما اذا أشبهها ما ولم يحصل نقد وهذا لا في هو الذي أفاده عج وادعى انه المنقول وتبعه

المكترى فانه يحلف ويلزم الجاهل ما قال الا أن يحلف الخ وقوله ما قال فاعل لزم والجمال مفعول مقدم (ص) وان لم يشبه حلفا وفسخ بكره المثل فيما مشى (ش) أي والموضوع بحاله بعد السير الكثير ومن نكل منه ماضى للآخر علمه ونكولهما كحلفهما وظاهر كلامه أنه لا فرق بين النقد وعدمه مع عدم الشبهة لهما وتخص المسئلة كما قاله ابن يونس وبيانها على أصل ابن القاسم أن تنظر فان أشبهه قول المكري خاصة فالقول قوله انتقد أول ينقده دوان أشبهه قول المكترى خاصة فالقول قوله نقد الكراء أول ينقده دوان أشبهه ما قاله المعانظرت فان انتقد الكراء فالقول قول المكري وان لم ينقده فالقول قول المكترى واذا كان القول قول المكري فيحلف ويكون له جميع الكراء واذا كان القول قول المكترى حلف ولزم الجاهل ما قال الا أن يحلف على ما ادعى فيمكن له حصصة مسافة بركة على دعوى المكترى وفسخ عنه الباقي وان لم يشبهه قول واحد تحلفا ونفا سخا وكان له كراء المثل فيما مشى وأيهما نكل قضى عليه لمن حلف (ص) وان قال اكثر يتك للمدينة بمائة وبلغاها وقال بل لمكة بأقل (ش) اعلم أن اختلافهما في المسئلة الاولى انما كان في المسافة فقط والخلاف بينهما في هذه في المسافة وفي قدر الاجرة معا وقد اختصر المؤلف الكلام فيها تبعاً للمدونة فلم يذكر حكم ما اذا كان اختلافهما قبل الركوب أو بعد ركوب يسير أو بعد ركوب كثير اعتماداً على ما مر في المسئلة الاولى فان الحكم فيها اذا تخالف قبل الركوب أو بعد سير يسير التحالف والنفا سخ وأما بعد سير كثير فالحكم فيه حكم ما اذا بلغ المدينة فترك هنا اذا عدم السير أو قل لا خذها من المفهوم وترك السير الكثير انكالا على ما مر وترك هناك بلوغ الغاية انكالا على ما هنا وهو صنف عجيب (ص) فان نقده فالقول للجمال فيما يشبهه وحلفا وفسخ (ش) يعني انه اذا كان اختلافهما بعد أن بلغا المدينة يريد وبعد سير كثير فلا يخلو ما أن يكون اختلافهما قبل النقد أو بعده فان كان بعدما انتقد الجاهل الكراء فالقول قول الجاهل فيما اذا ادعى ما يشبهه لانه ترجح جانبه بالنقد ودعوى الشبهة في المسافة التي بلغاها وهي المدينة فيحلف الجاهل لتسقط عنه مسافة ما بقي ويحلف المكترى لتسقط عنه الخسوس الاخرى فالمسافات عند ابن القاسم بمنزلة السلع فخافات مضى وما بقي يقع النزاع فيه فقوله فيما يشبهه المراد شبهه ما عدا دليل قوله حلفا وقوله وان أشبهه المكري فقط فالقول له بيمين وان لم يشبه حلفا وفسخ بكره المثل فيما مشى وسكت عنه لوضوحه اولدالة ما مر عليه وبعبارة ولو أشبهه المكري فقط فسينص عليه ولو أشبهه المكترى فقط فالقول قوله أيضا فيلزم الجاهل أن يحمله الى مكة بما قال وان لم يشبه حلفا وفسخ بكره المثل فيما مشى وترك المؤلف هاتين الصورتين انكالا على ما مر (ص) وان لم ينقد القول للجمال في المسافة ولا مكترى في حصتها ما ذكر بعد عيניהما (ش) أي وان لم ينقد المكترى للجمال الخمسين التي أقر بها يريد الموضوع بحاله أي أشبهها معاً أو أشبهه قول المكترى فالقول قول الجاهل في المسافة أي في أن المسافة الى المدينة فقط ولا يقبل قوله في المائة والقول للمكترى في حصتها أي المسافة مما ذكر من الخمسين ولا يقبل قوله في أنه لمكة أي ان الكراء لمكة لان بلوغ المسافة المدعاة يرجح قول مدعيها وعدم التقدير رجح قول المكترى بعد عيניהما أي يحلف كل منهما على ما ادعاه فيحلف الجاهل ما كريتك اللامدينة بمائة ويحلف المكترى انما كريت منك لمكة بخمسين

(٨ - خشي سابع) عب وشب ثم قال واعلم أن من جملة ما يعتبر في شبهه المكترى أن يكون ما أقبضه موافقاً لدعوى المكري وزائد على دعواه كما اذا ادعى المكري أن الكراء عشرة وادعى المكترى انها خمسة وقد أقبضه عشرة فانه لا يكون قول المكترى مشبهاً في الفرض المذكور ولو ادعى أن ما أقبضه زيادة على ما ادعاه ودعيه أو سلف عند المكترى كذا في بعض التقارير وهو حسن الآن

تقوم قرينة على صدق المكترى (قوله قيل المناسب هنا الفاء) هذا لا يتأق على نسخة فالقول للجمال نعم يتأق على تقدير أن النسخة للجمال من غير إثبات فالقول قوله وان أشبهه (٥٨) قول المكري فقط فالقول له يمين نقد أم لا فإيا خذ المائة ولا يلزمه غير مسافة

و يأخذ للجمال حصة المسافة بأن يقال ما تساوى حصة المدينة من ابتداء السير إلى مكة باعتبار السهولة والوعورة والامن والخوف فيقال الربع أو النصف مثلاً فيعطى الجمال من الخمسين بثلاث النسبة قوله للجمال قيل المناسب هنا الفاء أى للجمال والجواب أن حذف الفاء مع مدخولها جائز كقوله عليه الصلاة والسلام إنك إن نذرهم أغنياء خير أى فهو خير والتقدير فهو للجمال أى القول قوله وقوله فى حصتها ماذ كرفياً خذ حصة المدينة من الخمسين فى الحقيقة أعملنا قول المكترى وحكم ما إذا أشبهه المكترى وحده سواء نقد للجمال أم لا تحكم ما إذا أشبهه ولم ينقد (ص) وان أشبهه قول المكري فقط فالقول له يمين (ش) أى وان لم يشبهه الا قول المكري وهو الجمل فالقول قوله يمين و يأخذ المائة ويترك المكترى مكانه فان لم يشبهه قول واحد منهما حلفاً وفسخ بكره المثل فيما مضى (ص) وان أقام يمينه قضى بأعدلهما والا سقطتا (ش) أى وان أقام كل واحد منهما يمينه على دعواه بدليل قوله قضى بأعدلهما كان ذلك قبل الركوب أو بعد أن بلغا المدينة فإنه بقضى بأعدلهما وهو يشمل صورتين ماذا كانتا عدلتين واحداً أم يزيد عدالة وما إذا كانت احداً ماعدلة فقط فان تساوى باسقاطنا وصاروا كمن لا يمينه لهما فتجرى كل مسألة على تفصيلها وبعبارة وكلام المؤلف لا يشمل ماذا كانت احداً ماعدلة والاخرى فاسقة اللهم الا أن يراد بالتفصيل فى كلام المؤلف ولو على سبيل الفرض أى ولو فرض أن الفاسقة عدلة كانت هذه أعدل منها وهذا القسم أثبتته بعضهم ومثله بقوله زيد أعلم من الحمار أى لو فرض أن الحمار عالم كان زيد أعلم منه راجع المرادى على التسهيل قوله وان أقام الخ راجع لجميع الباب (ص) وان قال اكترت عشران بخمسين وقال بل خمساً بمائة حلفاً وفسخ (ش) يعنى أن من اكترى أرضاً أو دواً أو سنيّن ثم تنازعاً فى قدر المدة والاجرة فقال المكترى اكترت عشرين بخمسين وقال رب الارض أو الدار بل خمس سنيّن بمائة ولا يمينه لواحد منهما فانهم ما يتخالفان ويبدأ صاحب الارض باليمين والموضوع أن التنازع وقع قبل الزرع ولا يراعى هنا نقد ولا عدمه (ص) وان زرع بعضاً ولم ينقد فله بما أقرب به المكترى ان أشبهه وحلف (ش) يعنى اذا كان تنازعهم ما بعد ان زرع المكترى بعض المدة أو سكن الدار بعض المدة والحال انه لم ينقد من الكراعى أى فلربها ما أقرب به المكترى فيما مضى من المدة لان المكترى ترجح جانبه بعدم النقد واستيفاء المنفعة ودعوى الشبهه ويحلف على ما أقرب به وسواء أشبهه قول المكري أم لا فقوله فلربها أى فلربها بحساب ما أقرب به المكترى (ص) والا فقول ربها ان أشبهه وحلف (ش) أى وان لم يشبهه قول المكترى أو أشبهه ولم يحلف فالقول قول ربها ان أشبهه مع يمينه (ص) وان لم يشبهه حلفاً ووجب كراء المثل فيما مضى وفسخ الباقي مطلقاً (ش) أى وان لم يشبهه قول صاحب الدار أو الارض ولا قول المكترى فانهم ما يتخالفان أى يحلف كل واحد منهما على ما ادعاه ويقضى لرب الدار أو الارض بكره المثل فيما مضى من المدة أى فيما زرعه أو سكنه ويفسخ الباقي فى المسئلة قبل سواء أشبهه قول أحدهما أم لا وهو مراده بالاطلاق وانما فسخ العقد فى قيمة المدة لدعواه فى كرائها أكثر من دعوى المكترى وقوله ووجب كراء المثل فيما مضى يتنازع فيه جميع العوامل السابقة (ص) وان نقد فتدرد (ش) هذا قسم قوله ولم ينقد أى وان نقد المكترى الكراعى أو الموضوع بحاله فهل القول قول المكري لانه ترجح جانبه بان نقداً الكراعى ولا يفسخ أو لا يكون القول قوله

المدينة ولو حلف المكترى (قوله قضى بأعدلهما) وكذا يقضى بذات النار يخ وبنه قدمه (قوله قضى بأعدلهما) أى مع عينه لان مزيد العدالة عنزة شاهد لما يأتى كذا أفاده بعض الشراح (قوله وان لم يشبهه قول المكترى) أى حلف أولم يحلف فذلك مع قوله أو أشبهه ولم يحلف ثلاث صور (قوله ان أشبهه مع عينه) الحاصل انه قد استفيد من كلامه فيما يقبل فيه قول المكري فقط وفيما يقبل فيه قول المكترى فقط صوراً لا يقبل فيها قول واحد منهما وهى ماذا أشبهه المكترى ولم يحلف أو حلف ولم يشبهه أولم يشبهه ولم يحلف ويجرى مثل ذلك فى المكري وقد تكلم المصنف على بعضها بقوله وان لم يشبهها حلفاً أى ويجب الفسخ وكراء المثل فيما مضى قال عجب والظاهر أن حكم باقي الصور كذلك وهو ما إذا أشبهه كل منهما ولم يحلف (قوله حلفاً ووجب الخ) قال عجب ومن المعلوم أنهم ما اذا نكلا يكون كما إذا حلفا لم يتقرر أن نكلاهما كما حلفهما (قوله سواء أشبهه قول أحدهما) صادق بما إذا أشبهاهما لان الاحد مفهومه مفهوم لقب (قوله وقوله ووجب الخ) كذا فى نسخته والمناسب أن يقول وقوله فيما مضى يتنازع الخ العامل الاول الكون المحذوف والتقدير فإقرب به المكترى كائن لربها فيما مضى والعامل الثانى قوله فنقول ربها

أى فنقول ربها فيما مضى أى بالنسبة لما مضى والثالث قوله كراء المثل فيما مضى أى كراء المثل بالنسبة لما مضى بل (قوله القول قول المكري) أى والفرض أنهم ما أشبهاهما أو أشبهه المكري خلافاً لاطلاق المصنف هذا هو الموافق للقول أى وأما اذا نقد ولم يشبهه أو أشبهه المكترى فقط حكم ذلك حكم ما تقدم فيما اذا لم يحصل نقد (قوله ولا يفسخ) بخلاف المسئلة المتقدمة وهى

مسألة عدم النقد فالفسخ في بقية المدة مطلقة سواء بقي من المدة المتفق عليها شيء أم لا

باب الجعل

(قوله ذكر فيه الجعل) أي من حيث الصحة المشار لها بقوله صحة وأراد بما يتعلق بها المسائل الاربعة (قوله ببعض أحكام) أي تشارك مع الاجارة في بعض الاحكام وتنفرد عنها في البعض أما الاشتراك فمما اشترط في الاجارة أن تكون ظاهرة منفعة بها الخ يشترط في الجعل أن يكون كذلك ومما ادنا بالجعل الدراهم مثلا المجعولة ومثال المخالفة أن الاجارة لازمة بالعقد دون الجعل (قوله أصل منفرد الخ) سيأتي بقول ان الاجارة أصل له فاما أن يقال ان قوله لا يقاس عليه تفسير فلا ينافي ما سيأتي من أن الاجارة أصل (قوله وهو أن يجعل الخ) هذا تعريف غير تعريف ابن عرفة (قوله ولا ينقذه اياه) أي لا يشترط نقده لان النقد تطوعا جائز (قوله في زمن معلوم) أي المشار له بقوله لا يشترط ترك ما شاء فانه في المعين (قوله ما فيه منفعة) معمول لقوله يعمل أي ما فيه منفعة أي بعد تمام العمل فلا ينافي قوله الآتي مما لا منفعة فيه للجاعل (قوله على خلاف في هذا) سيأتي أن المصنف يذهب كره حيث قال وفي شرط منفعة الجاعل قولان (قوله على انه) أي داخلين على انه (قوله مما لا منفعة) (٥٩) الخ) يحتمل أن يكون حال من ضمير يكمله أي

بل يرجع في ذلك للاشبهه كالمولم ينقد على التفصيل المتقدم

باب ذكر فيه الجعل وما يتعلق به

وأفردته عن الاجارة بباب لاختصاصه ببعض أحكام والجعالة بفتح الجيم وكسر هاء وضمة ما يجعل على العمل وهو رخصة فهو أصل منفرد لا يقاس عليه وهو أن يجعل الرجل للرجل أجرا معلوما ولا ينقذه اياه على أن يعمل له في زمن معلوم أو مجهول ما فيه منفعة للجاعل على خلاف في هذا على انه ان كمله كان له الجعل وان لم يتم فلا شيء له مما لا منفعة فيه للجاعل الا بعد تمامه وقد أنكره هذا العقد جماعة من العلماء وأوردوا أنه من الغرر والخطر والاصل فيه قوله تعالى ولمن جاءه حل بعير وأناه زعيم مع العمل من كافة المسلمين وقوله عليه الصلاة والسلام يوم نحسن من قتل قتيل لا فله سلبه وحد ابن عرفة حقيقة العرفية بقوله عقد معاوضة على عمل آدمي بعوض غير ناشئ عن محله به لا يجب الابتسامه وخرج بالآدمي كراء السفن وكراء الارضين والرواحل وبقوله غير ناشئ عن محله المساقاة والقراض وشركة الحرث وقوله به قال ابن عرفة ما معناه انه يزده خوف نقض عكس الحسد أو الرسم بقوله ان آتيتي بعبدى الآبق فلك عمله كذا أو خدمته شهرا فانه جعل وان كان فاسدا للجهل بعوضه والمعرف حقيقة المعاوضة للصحة والفساد وبين ذلك أن التعريف لما هيبة الجعل المطلق القابل للصحيح والفساد ولو اقتصر على قوله غير ناشئ عن محله لم يحفظ على طرده لاخراج المساقاة والقراض لكان رسمه غير منعكس فيقال حافظ على طرده فأخل بعكسه فان صورة النقض المذكورة من الجعالة الفاسدة وقد شاركت القراض فيما خرج به لان عوضه ناشئ عن محل العمل فتكون خارجة والمقصود دخولها وان كانت فاسدة فزاد به لتدخل الصورة المذكورة وضمير محله عائدا على

مبين له بعيد (قوله والخطر) عطف مرادف (قوله والاصل فيه) أي في جوازه (قوله ولمن جاءه) أي بصواع الملك الذي فقدوه جعل بعير من الطعام وأناه زعيم أي كفيل (قوله من كافة المسلمين) أي غير المانعين له وقوله من قتل قتيل لا فله سلبه لا يخفى أن الجعل هنا الذي هو الاجرة غير معلوم وان كان هو السلب المعتاد لانه يختلف الآن يقال الغالب عليه عدم التفاوت ووجود التفاوت فورد نادر (قوله وخرج بالآدمي كراء السفن الخ) الاولى أن يحذف كراء ويقول وخرج بالآدمي السفن أي فان العقد على منفعتها يقال فيه جعله وقوله والمساقاة الخ الاولى أن يقول وخرج بعوض عما

إذا كان العوض ناشئا عن محله فان العقد في ذلك لا يقال فيه جعل بل قراض أو مساقاة أو شركة وقوله ما معناه أي كلاما معناه أي فلم يذ كر لفظ ابن عرفة بل معناه (قوله أو الرسم الخ) كانه أراد بالرسم التعريف ويكون تنويعا في العبارة والمعنى واحد ويحتمل أن يكون إشارة الى أن هذا يحتمل أن يكون حدا وأن يكون رسما والحد شيء آخر (قوله نشأ عن محل العمل) أي الذي هو العبد الآبق مثلا والحاصل أن محل العمل المال في القراض والعبد في الجعالة فالقدر الذي يأخذ العامل في كل نشأ عن محل العمل وهو المال والعبد الآتاني في القراض نشأ عن المال بسبب عمل العامل والسبب يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم وتولد من وجوده عمل العامل في المال ذلك الربح وأما الجعل فانه وان نشأ عن محل العمل وهو العبد الآتاني ليس بسبب عمل العامل لانه لا يلزم من الاتيان بالعبد خدمته اياه فاذا علمت ذلك فقوله به متعلق بناشئ والنقي منصب تارة على القيد الذي هو قوله به وكأنه قال لم يكن ناشئا عن محل العمل بسبب عمل العامل فلا ينافي أنه ناشئ عن محل العمل وهو العبد لا بسبب عمل العامل كهذه الصورة فان الجعل نشأ عن العبد وخرج منه لكن ليس بسبب عمل العامل الذي هو الجاعل أي لا يلزم من وجوده الوجود أي أولا يكون عمل العامل سببا فاعلمنا فيه

وأنامل قولنا فاعلمنا فلا تنفقد وتارة ينصب على المقيد كما إذا جعلت له تحت آتيانه بالعبد الآتي دينار فإن ذلك الجعل لم ينشأ عن المحل أصلاً أي لم يخرج من العبد فليس العبد سبباً فاعلمنا فيه (قوله أنه غير مأخوذ) أي خارج (قوله لأن عوضها الخ) المناسب للفظ ابن عرفة أن يقول لأن عوضها وإن نشأ أي خرج عن محل العمل وهو العبد لكنه ليس بسبب عمل العامل الآن معني كلامه صحيح في حد ذاته معني أن العوض وهو خدمته شهر لم يخرج من نفس عمل العامل الذي هو الاتيان بالعبد أي لم يكن الاتيان سبباً فاعلمنا فيه وقوله بل أخذ من عمل المحل أي بل أخذ من عمل العبد أي أنه بعض عمل العبد لا بسبب عمل العامل بحيث يلزم من آتيانه به خدمته شهراً وذلك لأنه لا يلزم من آتيانه به أن يخدمه شهراً الجواز أن يجعل له دراهم في مقابلة آتيانه أو لا يعطيه شيئاً ثم انه رد على تعريف ابن عرفة ما إذا جاءه على غرض أصول حتى تبلغ حد كذا ثم هي والأصول بينهما فإن هذان شيئاً عن محله وأوجب بان هذا ليس بجعالة محضه وإنما هي جعالة وأجرة وبيع كما قاله ابن عرفة (قوله في الآدمي) أي مثلاً (قوله أي صحة الجعل الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف صحة مبتدأ وقوله بالتزام خبر والباء في بالتزام سببية وقوله التزام أي على تقدير أنه أي بالعبد لا ببق مثلاً لأنك خبر بان المفهوم منه أن صحة الجعل لا تكون إلا من الرشد مع أن قضية الاحالة على الاجارة المحالة على البيع أن الجعل إذا وقع من سفيه أوصي يكون صحته باغياً لا لازم إلا أن يقال (٦٠) أراد بالصحة الصحة التامة التي معها لزوم (قوله علم الخ) لا يخفى أن الجعل كما يشترط

عمل آدمي وضمير به كذلك وتقديره عوض من صفته أنه غير مأخوذ من محل العمل بسبب عمل عاملها فتدخل صورة الجعالة الفاسدة لأن عوضها غير ناشئ عن عمل عاملها بل أخذ من عمل محلها لا بسبب عمل عاملها وقوله لا يجب الإتيان به الجعالة لصفة العوض أي بعوض موصوف بكونه لا يجب الإتيان به فيخرج بذلك الاجارة في الآدمي لأن عوضها يتبع بعض على قدر العمل (ص) صحة الجعل بالتزام أهل الاجارة (ش) أي صحة عقد الجعل كائنه وحاصله بسبب التزام أهل الاجارة جعلاً معلوماً والمراد بالأهل المتأهل أي الصالح لعقد الاجارة وقد قدم أنه أحوال عاقداً الاجارة على البيع وتقدم في البيع مانصه وشرط عاقده تميزاً لا بسبب كره تردد ولزومه تكليف الخ وقوله (جعل علم) أي عوضاً معلوماً وإنما اقتصر على الجاعل لأنه الذي تظهر فيه فائدة لزوم العقد بعد الشروع في العمل وأما المجهول له فلا يتوجه عليه الزوم لا قبل ولا بعد فتضيع فائدة الاشتراط فيه وبه يندفع اعتراض ابن غازي وبعبارة المراد بالجعل الاول العقد وبالثاني العوض وإنما كنف بشرط الجاعل عن شرط المجهول لأنه لا ما كان شرطاً في الجاعل كان شرطاً في المجهول له فاكفى باحد المتساويين عن الآخر والاقبال جعلاً وعمل لا يكون قوله بالتزام الخ شرطاً في المجهول له أيضاً ومن شرط الجعل أن يكون فيما يجبه لأن مكانه فإن علم أحدهما مكانه فإن ذلك لا يجوز فإن علم الجاعل فقط وجهل العامل فله الأكثر من الجعل وأجر المثل وإن علم المجهول له فقط فلا شيء له وقال ابن القاسم في العتيبة له بقدر تعبته (ص)

فيه العلم يشترط أن يكون طاهراً منتهجاً به الخ مقدوراً على تسليمه وأوجب بانه إنما اقتصر على ذلك لدفع توهم اشتراط جهله للجاعل عليه اذ من شرطه أن يجبه لا مكانه ثم انه اعترض بان التزام الجعل فرع عن لزوم العقد مع أن العقد غير لازم وأوجب بعدم التسليم لأن للشخص أن يلزم درهمه للشخص والدرهم ليس لازماً له قبل ذلك (قوله لأنه الذي تظهر فيه الخ) لا يخفى أن كلام المصنف ليس في لزوم العقد بل في التزام العوض وقد تقدم أن التزامه لا يلزم أن يكون فرعاً عن لزوم العقد (قوله وبه يندفع اعتراض ابن غازي) أي لأنه قال يشترط في

العامل أيضاً التأهل فلم يقتصر على اشتراطه في الجاعل فقط (قوله والمراد بالجعل الخ) دفع به اعتراضاً وارداً على يستحقه المصنف بان في كلامه دوراً إذا أخذ الجعل في تعريف الجعل بناء على أن ذلك تعريف والجواب ما علمت ولك أن تقول انه يرد اعتراض على المصنف من وجه آخر وذلك لأنه يقتضي أن صحة هذا العقد متوقفة على التزامه قبل بقيد أن يكون هذا العقد معلوماً قبل ذلك وهذا فاسد قطعاً (قوله وإنما كنف) جواب ثان عن اعتراض ابن غازي (قوله لأن ما كان شرطاً في الجاعل كان شرطاً في المجهول له) لا يخفى أنه على هذا الجواب يكون في عبارة المصنف حذف وكأنه قال بالتزام أهل الاجارة جعلاً علم وعمل علم مع أن عمل العامل لا يتعلق به الالتزام أصلاً إلا أن يقال ارتكب التمسح وأن المعنى انه لا يستحق العوض الا اذا حصل منه العمل وهو الاتيان بالعبد الآتي مثلاً (قوله فان ذلك لا يجوز) ثم انه لا يخفى أن من ادعى عدم العلم منهما كان القول قوله لأن الاصل في العقود الصحة (قوله فلا شيء له) أي لأن الاتيان به صار واجباً عليه حيث علم مكانه وربه لم يعلم وينبغي اذا علم أن له جعل مثله نظر السبق الجاعل بالعداء كذا قيل والذي أقوله انه اذا علم كل منهما محلاً وتعاقده معه على أنه يأتي به من الموضع المعلوم لهما ما أنه لا يجوز في ذلك ويكون له ما تعاقده معه عليه في مقابلة تعبته وسفره للموضع المعلوم لهما (قوله وقال ابن القاسم في العتيبة له بقدر تعبته) ضعيف كما يستفاد من كلام غيره وعبارة شب فان علمها أو أحدهما فاسد ويكون على الجاعل في علمه دون المجهول له الأكثر من الجعل وأجره المثل ولا شيء للمجهول له في علمه دون الجاعل ويكون أنما ضامنان لم يعبء لم به بموضعه ولو أخذ جعلاً على اعلامه بموضعه رده ولو أنكر الجاعل عمل المجهول له فالقول قول

الجاعل اه وقد علمت الكلام في علمها (قوله يستحقه السامع بالتمام) أى السامع من الجاعل أو بواسطة ان ثبت أن الجاعل وقع منه ذلك فالمراد السامع بواسطة وبلا واسطة ولو تعددت والظاهر أن المراد بالسامع من علم بقول به وقوله يستحقه في قوة الحصر أى لا يستحقه الا بالتمام (قوله ترك عمل) أى أجرة عمل (قوله كما يشعر به التعبير بكراء) أى لما علمت أن التفرقة بين الاجارة والكراء اصطلاح غالب فقط (قوله وقعت بلفظ اجارة أو جعلالة) فيه اشارة الى أنها (٦١) اجارة وتعطى حكم اجارة البلاغ وأن العقد فيها لازم ولو قد رآنا التعبير وقع بلفظ

جعلالة (قوله وأدخلت السكاف) فيه شئ وذلك لان كاف التشبيه لا تدخل شيئاً (قوله لانها اجارة مضمونة) راجع لقوله وقعت بلفظ اجارة وقوله وعلى بلاغ راجع لقوله وجعلالة وحاصله أنها لما كانت اجارة موصوفة بأنها على بلاغ شابهت الجعل فلذلك قلنا وقعت بلفظ اجارة أو جعلالة قد در (قوله وعلى بلاغ) كذا في نسخة (قوله بتعريف شدة الارض) مصدر مضاف للفعل لا يتحقق أن ذلك اذا وقع العقد على البئر على طريق الاجارة لا جعلالة المحققة (قوله مترددين الجعل والاجارة) أى صالحة لان تكون اجارة وأن تكون جعلالة ولذا وقع الاختلاف بدليل قوله بعد بسبب الخ (قوله كلها من الاجارة) أى لا غير (قوله فانها من جعلالة) أى فانها محتملة لان تكون جعلالة وذلك لانه سياتى أن حفر البئر اذا وقع في الموات يقع اجارة ويقع جعلالة وأما في الدار فاجارة لا جعلالة (قوله لا يقال) ورود على قوله الامثلة الخافر (قوله بحسابه) أى بحساب الكراء الاول لا بنسبة الثاني فلمس داخلا في قول المصنف الآن يستأجر على التمام بنسبة الثاني لان ما أتى في غير السفينة وفي

يستحقه السامع بالتمام (ش) يعنى أن العامل ان أتم العمل استحق الجعل والا فلا يستحق شيئاً وكان القياس أنه أجر عمله جرياً على الاجارة جاءت السنة بتخصيص ترك عمل لم يتم في جعلالة وبقية الاجارة على حالها (ص) ككراء السفن (ش) هذا تشبيه في أنه لا يستحق فيه الاجارة الا بالتمام وهو اجارة لا جعلالة كما يشعر به التعبير بكراء قال في المدونة من ا كثرى سفينة فغرقت في ثلثي الطريق وغرق ما فيها من طعام وغيره فلا كراء له وأرى أن ذلك على البلاغ وبعبارة تشبيه في أنه لا يستحق شيئاً الا بتمام العمل وقعت بلفظ اجارة أو جعلالة لانها اجارة مضمونة وعلى بلاغ وأدخلت السكاف ما أشار اليه ابن الحاجب ونصه مشاركة الطبيب على البرء والمعلم على حفظ القرآن والخافر على استخراج الماء بتعريف شدة الارض وبعد الماء وكراء السفينة متردد بين الجعل والاجارة التوضيح هكذا ذكر ابن شاس الاربعة وزاد المغارسة وهى أن يعطى الرجل أرضه لمن يغرس فيها عدد من الاشجار فاذا بلغت كذا وكذا كانت الارض والاشجار بينهما قال وكل هذه الفروع مختلف فيها وسبب الخلاف في جميعها تردد هاتين العقدين ابن عبد السلام وظاهر المذهب أن هذه الفروع كلها من الاجارة الامثلة الخافر فانها من الجعالة ولا يقال ان الاجارة على البلاغ مساوية للجعل في ان الاجارة فيها لا تستحق الا بتمام العمل لانه لا يلزم من استوائهم ما في هذا الوجه استوائهم في غيره فان الاجارة على البلاغ لازمة بالعقد بخلاف الجعالة ونص سحنون على أن الاصل في مداواة المريض الجعالة ووجه تردده هذه الامور بين الجعالة والاجارة أنه لما لم يكن للعامل شئ الا بالتمام شابهت الجعالة ولما كان اذا ترك الاول ثم عمل غيره العمل يكون الاول بحسابه شابهت الاجارة قوله بتعريف شدة الارض وبعد الماء الباء للصاحبة وهى تجرى مجرى الشرطية (ص) الآن يستأجر على التمام بنسبة الثاني (ش) هذا يخرج من قوله يستحقه السامع بالتمام أى فقبل التمام لا يستحق شيئاً الآن يستأجر به أو يجاعل من يتم عمله فانه يكون الاول بنسبة عمل الثاني أى بنسبة ما أخذ الثاني سواء عمل الثاني قدر عمل الاول أو أقل أو أكثر لان الجاعل قد انتفع بعمله المجعول له مثل أن يجعل الاول خمسة على حمل خشبة مثلاً الى موضع معلوم فبلغها نصف الطريق وتركها فجعل للاخر عشرة دراهم مثلاً على تبليغها النصف الاخر فان الاول بأخذ عشرة لانه الذى ينوب فعل الاول من اجارة الثاني لان الثاني لما استؤجر نصف الطريق بعشرة علم أن قيمة اجارته يوم استؤجر عشرة ولا يقال ان الاول قد رضى أن يحمله جميع الطريق بخمسة فكان يجب أن يعطى نصفها والمغالبة جائزة في الجعل وغيره لا نأقول لما كان عقد الجعالة متحلاً من جانب المجعول له بعد العمل فلما تركه بعد أن حل نصف المسافة صار تركه له ابطالا للعقد من أصله وصار الثاني كاشفامين لما يستحقه الاول فعلى الجاعل الاول بنسبة ارتفاعه بالثاني ثم انه لا مفهوم لقوله يستأجر أى أو يجاعل أو يأتى به بنفسه أو غلامه فقوله بنسبة الثاني أى فللاول من الاجر بنسبة عمل الثاني لو كان له نسبة فيدخل في ذلك ما اذا عمله مجاناً ولو

غير ما يتردد بين الاجارة والجعالة وأما كراء السفن وكراء هذه المسائل المترددة كالاجرة في الاجارة الصريحة كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله الآن يستأجر على التمام) أى ربه احترازاً عما لو استأجر أو جاعل نفس العامل الاول على التمام فيستحق الجعل المعقود عليه أولاً فقط وأفهم قوله الآن يستأجر على التمام أنه لو انتفع به في المحل الذى وصل له العامل يبيع أو غيره فانه من المسمى بحسبه وهو كذلك (قوله ما اذا عمله مجاناً) أى او عمله بنفسه

(قوله لكان أشمل الخ) وأولى لوقال إلا أن ينتفع به ليشمل ما لو باعه صاحبه قبل تمام العمل لكن في صورة البيع قبل تمام العمل انما يكون له العمل بنسبة عمله من المسمى له ابتداء لانه ليس له هنا فان هذا ما استظهره عج في شرحه (أقول) والظاهر خلافه بل الباب على وتيرة واحدة لوجود العلة المشار اليها بقوله لانا نقول الخ في صورة البيع (قوله فاستأجر على مابقي) أي أو باعه بموضع الغرق أو انتفع به بوجه من وجوه الانتفاع (قوله وليس له كراء مذهب) أي لعدم تمكنه من قبضه وقوله وكذا الوفرط في نسخة الشارح وكذا بالكاف ولا مناسبة لها فالأولى جعلها لا ما وتكون للعمل لمحدوف ويصير المعنى وليس له كراء مذهب بالغرق لعدم تمكنه وبتلك العلة يعلم أنه لو فرط المكترى في نقل (٦٣) متاعه يصير ضامنا لانتفاء تلك العلة لانه صار متمكنا (قوله قبل أن يقبضه) أي

بعد أن يعمل علامه بال كقيدوه فاذا علمت ذلك فقول المصنف بالتمام حقيقة أو حكما كهذا ولو قال المصنف أو استحق فيكون معطوفا على يستأجر لكان أحسن وأقل كلفة (قوله عند ابن القاسم الخ) أجل في ذكر الخلاف وعبارة تت مفصلة ببيان المراد ونصه وان استحق الشيء الجماع على تحصيله عبدا أو غيره لغير من جاعل عليه وانما الجعل يلزم الجماع اذا أتى به العامل عند ابن القاسم ولولم يسلمه الجاعل لانه الذي أدخله في العمل ظاهره ولا رجوعه بالجعل على من استحقه وهو كذلك عند ابن القاسم وقال محمد عليه الأقل من المسمى أو جعل المثل الى أن قال تت ثم بالغ على ما لو كان عبدا واستحق بحرية فقال ولو بحرية فان الجعل لازم للجماع عند ابن القاسم وعليه جماعة وأشار بلوقول أصبغ بسقوطه عنه وأما ان استحق برق فلا اشكال في لزوم ذلك ولا شيء على مستحقه عند ابن القاسم

قال إلا أن يتم العمل لكان أشمل ثم ان الاستثناء يرجع لكراء السفن وما قبله كما هو ظاهر كلام المؤلف كالمشارح لكنه خلاف ما يفيد كلامه في التوضيح ومن وافقه من أنه راجع لما قبل كراء السفن ولا يصح رجوعه لكراء السفن وعلمه من استأجر مراكم الجعل كفتح فغرق في أثناء الطريق وذهب بعض القبح وبقى البعض فاستأجر على ما بقي فان الأول كراء ما بقي الى محمل الغرق على حساب الكراء الاول بالنسبة الثاني وليس له كراء مذهب بالغرق وكذا الوفرط المكترى في نقل متاعه بعد بلوغ الغاية فان عليه جميع الكراء (ص) وان استحق ولو بحرية (ش) يعني أن المجمعول يستحق الجعل على الجاعل اذا أتى بالعبدا لا بقى الى ربه ولو استحقه شخص بحرية قبل أن يقبضه ربه لانه هو الذي ورطه في العمل ولا يرجع الجاعل بالجعل على المستحق عند ابن القاسم وهو المشهور فهو مبالغ في استحقاق الجعل (ص) بخلاف مونه (ش) يعني أن الجاعل اذا أتى بالعبدا لا بقى فبات في يده قبل أن يسلمه لربه فانه لا يستحق شيئا من الجعل لعدم تمام العمل كالهرب العبد وأما مونه بعد أن أسلمه لسيده فانه لا يستحق الجعل بتمامه ومن المعلوم أن حقيقة الموت عرض يضاد الحياة وهو عدم الحياة فاذا أسلمه من نفوذ المقاتل فقد سلمه حيا وقد أعطوا حكم من نفوذ المقاتل حكم الحي في بعض المسائل والفرق بين الاستحقاق بحرية وبين مونه لعدم انتفع بالميث وأيضا الاستحقاق يحصل عن عداء من المالك في الجملة بخلاف الموت والظاهر أن الفقد والاسر والغصب كالموت (ص) بلا تقدير زمن الا بشرط ترك متى شاء (ش) يعني أن الجعل لا يجوز فيه تقدير الاجل للجعل والغرر اذ لو قدر زمن يقع فيه لاحتمال أن ينقضى قبل تمام العمل فيذهب عمله باطلا الآن يكون اشترط عليه أن يترك العمل متى شاء فانه يجوز ضرب الاجل فيه حيثما خلفه الغرر فقوله الا بشرط ترك متى شاء مستثنى من مفهوم ما قبله فان قيل شأن هذا العقد الترك فيه متى شاء فلم كان العقد غير جائز عند عدم الشرط وأجيب بان المجمعول له عند عدم الشرط دخل على التمام وان كان له الترك وحيثما غفره قوياً وأما عند الشرط فقد دخل ابتداء على أنه مخير فغفره خفيف (ص) ولا تقدم مشروط (ش) يعني ومن شروط صحة الجعل أن لا يشترط النقد فيه فان شرط النقد فسد العقد سواء حصل نقد بالفعل أم لا دوران الجعل بين الثمنية ان وجد الا بقاء وأوصله الى ربه والسلفية ان لم يوصله الى ربه بان لم يجده أصلاً ووجده وهرب منه في الطريق وأما النقد تطوعاً فجائز فلو قال بالشرط نقد لكان أحسن لان عبارته تعطى

(قوله عرض يضاد الحياة) فيكون وجودها يمكن رؤيته (قوله فقد سلمه حيا) والظاهر أن هذا عام في سائر أفراد أن الحيوان حتى في غير الأدي فاذا سلمه حيا لزمه العوض ولا يقال غير الأدي لا فائدة فيه بعد انفاذ مقتضاه لانا نقول ان المصنف انما أسقط العوض بالموت فقط والاصل العموم وأيضا من نفوذ المقاتل فعل فيه الذكاة على بعض المذاهب (قوله في بعض المسائل) كالمات ما يرثه من نفوذ المقاتل بعد أن نفذ مقتضاه ولم تخرج وجهه فانه يرثه في تلك الحالة (قوله ولعله عدم النفع بالميث) لا يخفى أن هذا موجود في الذي مات بعد القبض الآن يقال بالقبض ووصل الى المحل (قوله والظاهر الخ) لا يخفى أن مقتضى الفرق المذكور أنها كالاستحقاق للموت والظاهر أن هبته كالعتق وأما بيعه قبل رؤية العامل له فلا يصح (قوله بلا تقدير زمن) أي سواء شرط عدم النقد أو سكت سواء وقع بلفظ جماله أو لا بلفظ جماله ولا اجارة (قوله إلا أن يكون اشترط عليه الخ) قال الاقاني وتبعه شب والخاص أن

معنى كلام المصنف أنه ان قدر زمن لا بد من اشتراط الترتك متى شاء وان له بحسب ما عمل وذلك بقريته العلة وهي الفرار من اضعافه
العمل باطلا فالعلة قريته على ارادة الشرط الثاني في كلامه ولا بد من هذا انتهى (قوله ولانما كيد النقي) فيه أنه اذا كان العطف
على مدخول الجار لا يكون لتأ كيد النقي ولا تكون لتأ كيد الا اذا كان العطف على تقدير (قوله وليس المراد ظاهر العبارة الخ)
انما قال ظاهر العبارة لانه يمكن التأويل بان يراد بشرط اشتراط وفي العبارة تقديم وتأخير والتقدير بلا اشتراط نقد (قوله والالكان
التقدير الخ) أى وليس هذا صحيح لانه يقتضى أنه لا بد من التقيد بالفعل وأما قوله ولا يخفى ما فيه فليس من شرط ذلك بل هل من شرط بقوله
معطوف على بتقدير زمن والمعنى ولا يخفى ما في ذلك العطف لانه ليس المعطوف عليه الجار والمجرور بل المعطوف عليه المجرور وقوله
سواء أى لانه ليس المعطوف عليه قوله بل بل المعطوف عليه مدخول البناء (قوله وأجاب بعض الخ) لانه لما كان حرف الجر مزجلا
منزلة الجزاء لعدم الفصل بينهما فهو غير مستقل بذلك قال معطوف على قوله (٦٣) بلا تقدير زمن وان كان حرف الجر ملاحظا من

جهة العمل (قوله جازت فيه
الاجارة) أى وحينئذ فيكون
المعمل أخص من الاجارة
فيطابق ما في التذييب من أن
الجعل أخص وأما كلام المصنف
فيهم بحسب ظاهره من أن
الاجارة فاعل جاز أن الاجارة أخص
والجعل أعم ومع تسليم كلام
التذييب وارجاع كلام المصنف
له كما أفاده السارح من أن الجعل
أخص بجعل الاجارة مبتدأ خلاف
التحقيق والتحقيق كما قال عجم أن
بينهما العموم والخصوص من وجه
يجمعان في مسائل وينفرد الجعل
في مسائل والاجارة بمسائل
وحيث تصح الجعالة في شئ لا تصح
فيه الاجارة فحرف الأبار والعيون
ونحوهما في أرض ملكك تجوز
اجارة لاجعالة وأما ما جهل من
الاعمال كالتيان بالاتباق فتصح
فيه الجعالة لا الاجارة ويجوز ان
في حفر بئر موات فان عين شئ فيها
كان اجارة والا كان جعالة وبقيت

أن الذي يفسد الجعل انما هو النقد بالفعل لا بشرطه وليس كذلك وبعبارة ولا نقد مشترط
معطوف على قوله بلا تقدير زمن أى وبلا نقد مشترط ولانما كيد النقي والعاطف الواو وليس
المراد ظاهر العبارة والالكان التقدير صحة الجعل بلا نقد مشترط ولا يخفى ما فيه ولهذا جعله
البساطي سهوا فقال وقول السارح انه معطوف على بلا تقدير زمن سهوا انتهى وأجاب بعض
عن السارح انظره في الشرح الكبير (ص) في كل ما جاز فيه الاجارة بلا عكس (ش) معنى هذا
الكلام أن كل شئ جاز فيه الجعل تخفرا لأب في الموات جازت فيه الاجارة وليس كذلك
ما جازت فيه الاجارة يجوز فيه الجعل كخياطة ثوب وخدمة شهر وبيع سلع كثيرة وحفر الأبار
في ملكه وانما امتنع الجعل في هذه الأمور مثلا لانه يبقى للجاعل فيه منفعة ان لم يتم الجعول له
العمل فالاجارة أعم منه والجعل أخص منها فكل موضع جازت فيه الاجارة لا يلزم أن يجوز
فيه الجعل اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص فلا يلزم من وجود الحيوانية وجود
الناطقة وكل موضع جاز فيه الجعل يجوز فيه الاجارة اذ يلزم من وجود الاخص وجود الاعم
فيلزم من وجود الناطقة وجود الحيوانية فالضمير في جاز يرجع للجعل والاجارة مبتدأ وكل
ما جاز فيه خبر مقدم (ص) ولو في الكثير الا كبيع سلع كثيرة لا يأخذ شيئا الا بالجميع (ش)
المشهور أن الجعل يجوز على بيع أو شراء سلع كثيرة من ثياب أو حيوان أو دواب الآن يكون
الجعل وقع على بيع سلع كثيرة أو على شراء على شرط أن لا يأخذ شيئا من جعله الا ان باع أو
اشترى الجميع فلا يجوز والعرف كالشرط وأما لو دخل على أنه بحسب ما باع أو ابتاع لجاز
لا يقال الجعالة لا يستحق العامل فيها شيئا الا بانتهاء العمل فالعقد مقدم للشرط لانا نقول كثرة
السلع بمثابة عقد متعددة وهو يستحق جعله في كل عقد بانتهاء عمله فيها وحيث فالشرط مناف
لمقتضى العقد والاستثناء من قوله ولو في الكثير (ص) وفي شرط منفعة الجاعل قولان (ش)
يعنى هل من شرط صحة الجعل أن يكون للجاعل فيه منفعة أو لا يشترط ذلك فيه خلاف
وينبنى على ذلك لو جاعل شخص شخصا على أن يصعد لهذا الجبل وينزل منه من غير أن يكون
للجاعل منفعة باتيان حاجة منه هل يصح أم لا ولا يجوز الجعل على اخراج الجان عن الرجل

صورة لا تصح اجارة ولا جعالة ما لا يجوز له فعله كعمل الخمر أو ما يلزم فعله كالصلاة قال محشي ت وهو غير مسلم فقد قال أبو الحسن
الصغير ولا يعترض على هذه الكلية بالاتباق لكونه لا يجوز فيه الاجارة بل يجوز على أن يطلب كل يوم بكذا أو يطلبه من موضع كذا وله
كذا انتهى (قوله أو على شراء ثما) فيه اشارة الى أن الكاف أدخالت الشراء على الصواب خلافا للعنف (قوله وأما لو دخل على الخ) أى
بشرط أن لا يسلم له جميع الثياب وأن يشترط أن له الترتك متى شاء وانما اشتراط أن لا يدفع اليه الثياب لانه قد لا يبيعه فينتفع بها بحفظ
العامل لهما واذا سكت عن شرط أن لا يأخذ شيئا الا بالجميع فالظاهر عدم الجواز لان الجواز مقيده بما اذا خلا على أن كلما باع شيئا أخذ
بحسبه انتهى (قوله وفي شرط الخ) محلها اذا كان بعد تمام العمل واقتصر ابن بونس على اشتراطها وظاهر كلام عياض في التنبيهات
أنه المشهور وأما قبل تمام العمل فهل يشترط انتفاء منفعة الجاعل أم لا قولان أيضا انتهى والحاصل أن أقوى القولين اشتراط المنفعة
والا كان من باب أكل أموال الناس بالباطل

(قوله لانه لا يعرف حقيقته) أى حقيقته اخراج الجان أى لا يدرك حاله من كونه يحصل أو لا يحصل قال الابى فى شرح مسلم وكان الشيخ يقول ان تكرار النفع بذلك فانه يجب وزولو باللفظ الجمى وبعضهم يقول ان كان ذلك باللفظ العربى جاز والا فلا قال بعض الشيوخ من شيوخ شيوخنا وينبغى أن يعول على ما للشيخ ووجه ما قال الشيخ كما أفاده بعض شيوخنا عن بعض شيوخه أن تكرار النفع يؤذن بأنه ليس فيه شئ ممنوع انتهى (قوله أولم يقل شياً) أقول ان المصنف يصدق بهذا ان السالبة تصدق بنفى الموضوع (قوله الا باق) بضم الهمزة وتشديد الباء جمع أبى (قوله فانه ما يتحالفان) قال عجم و يبدأ أحدهما بالقرعة تقرير وقد يقال يبدأ بالبائع لانه بائع منافعه (قوله وبعبارة وان أشبهامعاف القول لمن بيده العبد) هذا الحل مخالف لما قبله ونسبه عب لبعض التقارير بعد أن ذكر القول الاول وقوله والظاهر الخ هذا من تنقته هذا التقرير والمعنى فان وجد ولو لم يكن ليس بيد واحد منهم أى فى موضوع ماذا أشبهامعافى وأما اذا أشبه أحدهما بالقول قوله كما نص عليه والظاهر قوة هذا التقرير وإذا اقتصر بعضهم عليه (قوله لافى السماع وعدمه) أى وهو الذى حل به تت المصنف (٦٤) فانه قال بعد تحالفهم أى بأن يدعى العامل أنه سمع وأتى به للمالك وقال

لانه لا يعرف حقيقته ولا يوقف عليه وكذلك الجعل على حل المربوط والمسكور لانه لا يعرف حقيقة ذلك كما ذكره المواق (ص) ولمن لم يسمع جعل مثله ان اعناده (ش) يعنى أن المالك اذا قال من أتى بعبدى الا بى أو بعيرى الشارد فله كذا أولم يقل ربه شياً فجاء به شخص لم يسمع كلام سيده لكن عادته طلب الضوال والاباق فانه يستحق جعل مثله سواء كان جعل مثله مثل المسمى أو أقل أو أكثر منه فان لم تكن عادته طلب ما ذكر فلا جعل له وله النفقة كما يأتى وظاهر قوله ولمن لم يسمع الخ ولو كان ربه يتولى الاتيان به بنفسه أو بخدمة (ص) كحلفهما بعد تحالفهما (ش) يعنى أنهما اذا تخالفا بعد تمام العمل فى قدر الجعل ولم يشبهاه فانهما يتحالفان ويرد العامل الى جعل مثله ومن أشبهه بالقول قوله وان أشبهامعافى ما اذا أشبهه العامل فيكون القول قوله ونكولهما كحلفهما ويقضى للحالف على النا كل وبعبارة وان أشبهامعافى بالقول لمن بيده العبد والظاهر أنه لو لم يحز العبد واحد منهم ما أن حكمه ما اذا لم يشبهه واحد منهما ولا يظهر لاختلافهما قبل العمل فائدة لان لكل تركه وكلام المؤلف فيما اذا اختلفا فى قدر الجعل لافى السماع وعدمه لان المذهب فى هذه القول قول ربه ثم ينظر فى العامل هل عادته طلب الاباق فله جعل مثله أو لافله النفقة (ص) ولر به تركه (ش) يعنى أن العامل اذا أتى بالعبد الا بى قبل أن يلتزم به بالجعل فان له أن يتركه لمن جاء به ولا مقبال للعامل حينئذ وسواء كان الجعل يساوى قيمة رقبة العبد أم لا أو أمان أتى به العامل بعد أن التزم به الجعل فانه يلتزم به ذلك ولو زاد على قيمة العبد لان السيد هو الذى ووط العامل فى ذلك (ص) والا فالنفقة (ش) يعنى أن من لم يسمع قول المالك من جاء به بعبدى الا بى فله كذا فجاء به شخص ليس من عادته طلب الضوال والاباق فانه لا جعل له وليس له الا النفقة فقط أى نفقة الا بى أى ما نفقه عليه من مأكل ومركب ولباس لان نفقته على نفسه ودابته متلا فى زمن تحصيله فهذه على الآتى (ص) فان أفلت فجاءه آخر فلكل نسبته (ش) يعنى أن العبد الا بى اذا أتى به العامل ثم أفلت منه فى أثناء الطر يق أى ولم يرجع الى مكانه الاول ثم أتى به شخص آخر الى أن سلمه

ر به لم يسمع بل أتى به حسيبة فيجعل للعامل جعل مثله وظاهر الشارح أن القول قول ربه بلايين (قوله قبل أن يلتزم ربه بالجعل الخ) هذا التقرير وهو الذى ارتضاه محشى تت و ذكر من النقل ما وافقه أى من أن قول المصنف وله تركه فى الذى لم يلتزم أصلاً وجعل عجم فى الذى لم يسمع لم يوجد فى النقل ما وافقه ومن جعله النقل سمع عيسى ابن القاسم من جعل فى عبد له عشرة دنانير لمن جاء به فجاء به من لم يسمع بالجعل فان كان يأتى بالاباق فله جعل مثله والا فلا شئ له الا نفقته انتهى فلم يذكرفيه أنه تركه ولا ابن رشد حين تكلم على السماع انتهى (قوله وأمان أتى به العامل بعد أن التزم الخ) هذا انما يكون عند السماع من ربه ولو بواسطة وأمان التزم ولم يسمع فله جعل مثله (قوله والا فالنفقة) أى وان لم

يعنده أى والفرض أنه لم يسمع (قوله أى ما نفقه عليه الخ) هذا كلام اللقاني وخالفه عجم قائلاً والمراد بالنفقة أجرة عمله فى تحصيله وأما طعامه وشرابه فعلى ربه على كل حال سواء كان للعامل الجعل المسمى أو جعل المثل أو نفقة التحصيل الخ فاذا علمت ذلك فالخو ما قاله اللقاني لما قالوا ان له ما نفق عليه اذا لم يسمع منه من الاتفاق عليه وهو مخالف للانفاق على القبط فانه لا يرجع بها وان ظهر له أب اذا المنفق على القبط لا يدخل على العوض غالباً لان القبط حر ولا يعلم له أب والمنفق على الا بى لما كان يعلم أنه رقيق وسيدته ملىء ولويه فانه دخل على العوض وقال ابن الماجشون فى مسألة الا بى أيضاً اذا لم يكن شأنه طلب الاباق فلا شئ له من نفقة ولا جعل انتهى (قوله وان أفلت الخ) بالبناء للفاعل أى انفلت أو للفعول لانه يكون لازماً ومعدى ومن ذلك قوله فى الحديث حتى اذا أخذ له بقلته (قوله فجاءه آخر) أى من غير استئجار ولا محالة فهو غير قوله قبل الآن يستأجر الخ وكان عادة الآخر ذلك فيما يظهر الا أن المعارضة حاصلة على ما قاله الشارح من أنه لا مفهوم لى استأجر (قوله فلكل نسبته) أى فلكل نسبة فعله

(قوله على حسب فعليلهما) فإذا كان عمل أحدهما له بال والآخر لا له أعطى من له بال دون الآخر (قوله هذا هو المشهور) ومقابله ما قاله ابن نافع وابن عبد الحكم لكل نصف ماسمي له (قوله فلو جعل للثاني درهمين كالاول الخ) أقول بقي ما إذا سمي لأحدهما أو جب للآخر جعل مثله لا عتياه طلب الا باق ولم يسمع ربه فاستظهر اشتراكهما في الاكثر حيث اختلفا قدر (قوله وتعتبر قيمة العروض) فلو جعل لأحدهما عشرة ولا آخر عرض وأتياه معا فعلى قول ابن القاسم يقوم العرض فان ساوى خمسة فلصاحب العشرة ثلثاها ويخير الآخر بين أن يأخذ ثلث العشرة أو ما يقابل ذلك من العرض الذي جعله له هذا هو الجاري على المشهور الذي ذكره الشارح وعلى مقابله لهذا نصف العشرة ولا آخر نصف العرض ولو جعل لهما عرضا واختلفت قيمتهما أو اتفقت فالظاهر أنه على ما تقدم كذا ذكرنا (قوله والا كان الدرهم بينهما نصفين) أي لان الشراكة متى أطلقت (٦٥) تنصرف للمساواة أي بل المداراة بينهما بنسبة

الافل للآخر فليقتسمان الدرهم أثلاثا (قوله عينا) أي دراهم معينة مطبوع عليها كذا فسرنا تلك العبارة (قوله وللجاءل الانتفاع بها الخ) أي فالعقد صحيح وان كان ممنعا (قوله أو موزونا) عطف خاص على عام لان الموزون من المثلي وانظر ما التنكية وقوله لا يخشى تغييره مفهومه ولو كان يخشى تغييره لم يجوز هل يفسد وهو الظاهر من أن الأصل في المنهي عنه الفساد فكأنه في الحيوان يمنع للغير كما قال وسكت عن كون العقد فاسدا وهو الظاهر (قوله على المشهور) ومقابله أنه لازم لهما كالأجارة وقيل يلزم بالقول الجاعل دون المجعول له (قوله واطلاق الفسخ على العقد الجائر) أي ترك العقد الجائر (قوله اذا لا يطلق عليه الفسخ) أي على ترك الفسخ (قوله هي مشابهة للعقد) أي مشابهة تركه ترك العقد اللازم (قوله لا من تعاطى عقد الجعل) أي لان من عقد تعاطى عقد الجعل قد يكون وكلا والحاصل أن الجاعل يطلق

اسمه فان الجعل يقسم بينهما على حسب فعليلهما فان جاء به الاول ثلث الطريق مثلا والثاني ثلثاه كان للاول ثلث الجعل وللثاني ثلثاه أما لو أتى به الثاني بعد رجوعه لمحله الاول أو قرىبا منه فلا شيء للاول فالضمير في نسبه يرجع لكل أي بحسب السهولة والصعوبة في الطريق لا بحسب المسافة (ص) وان جاء به ذو درهم وذو أقل اشتركا فيه (ش) الضمير في فيه يرجع للدرهم والمعنى أن رب الا بقى اذا جعل لرجل يأتي بعينه الا بقى درهمان جعل لأخر نصف درهم على ذلك ثم أتياه جميعا فانه ما يشتركان في الدرهم فيأخذ الاول ثلثيه ويأخذ الثاني ثلثه لان نسبة نصف الدرهم الى درهم ونصف ثلث ونسبة الدرهم لذلك ثلثان هذا هو المشهور فلو جعل للثاني درهمين كالاول فأتياه جميعا كان لكل نصف ماسمي له اتفقا ولا فرق بين النقص والعروض وتعتبر قيمة العروض والمراد بالشركة اللغوية لا الاصطلاحية والا كان الدرهم بينهما نصفين بل المراد أنه بينهما بحسب نسبة الاقل للآخر (قوله لو كان الجعل عينا معينة امتنع وللجاءل الانتفاع بها) يغرم المثل اذا أتى العبد وان كان مثليا أو موزونا لا يخشى تغييره الى وجود الا بقى أو ثوبا جازو بوقف وان خشي تغييره كالحیوان امتنع للغير قاله التيمي (ص) ولكليهما الفسخ (ش) يعني أن الجاعل والمجعول له يجوز لكل منهما أن يحل عن نفسه قبل الشروع في العمل بدليل ما بعده لان عقد الجعالة جائز غير لازم على المشهور واطلاق الفسخ على العقد الجائر الغير اللازم يجوز اذا لا يطلق عليه الفسخ الا بطريق التجوز والعلاقة هي مشابهة للعقد اللازم (ص) ولزمت الجاعل بالشروع (ش) يعني أن الجعالة اذا شرع العامل في العمل فيها فانه يلزم الجاعل فيسقط خياره في الحل عن نفسه والبقاء دون المجعول له فهو باق على خياره وهذا هو المشهور وظاهره ولو كان ما حصل به الشروع لا باله والمراد بالجاعل هنا ملتزم الجعل لا من تعاطى عقد الجعل (ص) وفي الفاسد جعل المثل الا يجعل مطلقا فآجره (ش) يعني أن الجعل الفاسد فيه جعل مثله ان تم العمل رداله الى صحيح نفسه وان لم يتم العمل فلا شيء له هذا هو المشهور وقيل له أجره مثله رداله الى صحيح أصله وهو الاجارة فيه أخذ بحسب الاجارة اللهم الا أن يجعل له العوض تم العمل أم لا وهو مراده بالاطلاق كما اذا قال له ان جئتني بعبدى الا بقى فلك كذا وان لم تأت به فلك كذا أو فلك النفقة

(٩ - خرى) على من تعاطى عقد الجعل ولو وكلا وليس المراد هنا ذلك بل المراد ملتزم الجعل (قوله رداله الى صحيح الخ) المناسب تأخيره عن قوله وان لم يتم والمعنى انما قلنا ذلك التفصيل رداله الى صحيح نفسه أي الجعل من حيث انه ان تم العمل أعطى والافلا وان كان الجعل الصحيح عند تمام العمل ليس فيه جعل المثل بل ما تراضوا عليه من قليل أو كثير وقوله وقيل له أجره مثله الفرق بين جعل المثل وأجرة المثل ان أجره المثل يستحقها تم العمل أم لا بخلاف جعل المثل لا يأخذه الا اذا تم العمل والحاصل أن قوله وقيل له أجره مثله أي تم العمل أم لا وقوله رداله الخ ان قلت رده للاجارة الصحيحة يقتضى الرجوع للمسمى وهو خلاف ما قال والجواب أن معنى الرد من حيث انه لا يضيع العمل عليه بل يأخذ أجره العمل أم لا وقوله فيأخذ بحسب الاجارة أي بأن يقال ما أجره مثله أن لو تم العمل فيقال عشرة مثلا فيعطاهما وما أجره مثله حيث لم يتم العمل فيقال خمسة فيعطاهما ولا تقل ان الحساب يقتضى الرجوع للمسمى وانما كانت الاجارة أصلا للجعل لان العاقد للجعل التزموا فيه ما التزم في عاقد الاجارة فلذا أحاله المصنف (قوله فلك كذا أو فلك النفقة)

أى فهو ذا معنى كلام المصنف وحينئذ صرح قوله وفيه أنه أطلق على النفقة جعلاً تغليبا **باب احياء الموات** (قوله ولما كان المجموع عليه ضائعا للخل) المناسب أن يقول ولما كان الموات يشبه المجموع عليه من حيث الضياع ناسب تعقيبها أى الموات بالجعل (قوله ما لا روح فيه) أى وان من الحيوان وقوله وأيضاً هو الأرض لا يخفى أن المعنى على هذا أنخص من الأول ويحتمل أن يخص الأول بالحيوان فيكون مغاير له (قوله ولا منتفع بها) لا يخفى أن عدم الانتفاع بحسب الوجود يجامع المملوك وغيره والمملوك أعم من أن يكون منتفعاً به أم لا فيبين المتعاطفين تغاير من حيث المفهوم وعموم وخصوص من وجه بحسب الوجود (قوله انتهى) أى انتهى كلامهم بمرام (قوله فهو مقدم طبعاً) أى لان (٦٦) المتقدم فى الوجود متقدم فى التعقل (قوله فاحتاج الى ذكره أولاً لئلا يترك

فهذا يرجع فيه الى أجمته ثم العمل أم لا لان هذا ليس بحقيقة الجعل وفيه أنه أطلق على النفقة جعلاً تغليبا * ولما كان المجموع عليه ضائعا يشبه موات الأرض ناسب الايمان به بعد الجعل فقال

باب احياء الموات

قال الشارح الموات بضم الميم قال الجوهرى هو الموات وبفتحها ما لا روح فيه وأيضاً هو الأرض التى لا مالاً لها ولا منتفع بها انتهى قوله منتفع اسم مفعول بمعنى المصدر أى لا انتفاع بها الآن فقد علمت ضبط الموات هنا بأنه بفتح الميم وأنه من الالفاظ المشتركة وبدأ المؤلف بتعريف الموات على الأحياء بقوله (ص) موات الأرض ما سلم عن الاختصاص (ش) أما لأنه السابق على الوجود فهو مقدم طبعاً فقدم وضعاً وأما لان حقيقة الموات متحدة والأحياء يكون بامور كل منها مضاف للموات فاحتاج الى ذكره أولاً لئلا يترك أرضه واداه والمعنى أن موات الأرض ما سلم عن الاختصاص بوجه من الوجوه الآتية واستغنى المؤلف عن أن يقول ما سلم عن الاختصاص بالجمع بالاسم المحلى بال المفيدة للعموم وقد عرف ابن عرفة أحياء الموات بقوله هو لقب لتعريف دائر الأرض بما يقتضى عدم انصراف المعبر عن انتفاعه بها انتهى والمراد بتعريف دائر الأرض ما يشمل تغبير الماء واخر اجبه ونحو ذلك مما يأتى للمؤلف فى بيان الأحياء وأخر ج بدائر الأرض غير الدائرة وتغير غير الأرض واحتز بقوله بما يقتضى عدم الخ عما لا يحصل به الأحياء من التغير كالتحويط ورعى الكلا ونحو ذلك ولا يخفى أنه لا يعلم من التعريف ما يكون من التغير مقتضياً للاختصاص وما لا يكون كذلك فهو من التعريف بالاختفى وهو متمنع ويحجب بأن يبينه لذلك بعد دفع غمسه ذلك ثم ان مقتضى التعريف أن الاقطاع والحجى ليسا من الأحياء اذ ليس فيهما تغير دائر الأرض وهو كذلك وكلام المؤلف لا يخالف ذلك لانه جعلهما مما يحصل به الاختصاص الذى الأحياء من أقسامه ولم يجعلهما من أفراد الأحياء الذى التعريف له فهما قسمان للأحياء لا قسمان منه ثم ان اضافة الموات الى الأرض من اضافة الصفة الى الموصوف أى الأرض الميتة وقوله ما أى أرض وذ كرا الضمير فى سلم نظراً للفظ ما (ص) بعمارة ولو اندرست الأحياء (ش) الباء متعلقة بمحذوف والتقدير الاختصاص كائن بعمارة أو يكون بعمارة والمعنى أن العمارة اذا اندرست وكانت ناشئة عن بيع أو صدقة ونحوهما من ملكها من موات بأحياء أو اقطاع فانها لا تصير مواتاً فان كانت العمارة المندرسة

أضداده) الحاصل أن بين الموات والأحياء تضاد فى الجملة (أقول) فإذا ان الميرج لتقدم أحد الضدين على الآخر ويحجب بان الميرج كون أحد الضدين بمثابة البسيط والثاني بمثابة المركب والشأن تقديم البسيط على المركب (قوله بالاسم) متعلق بقوله استغنى وقوله بالجمع متعلق بمحذوف حال من الاختصاصات أى حالة كونها ملتبسة بكونها جعماً (قوله ما يشمل الخ) تسمي لان تغبير الماء وغيره ليس من جزئيات التغير ولا من أجزائه بل هى سبب فيه (قوله فهو من التعريف بالاختفى) أى بالخطى فافعل التفضيل ليس على بابه وقوله ويجب الخ هذا جواب لا ينفع لان المنظورة التعريف فى حد ذاته وبالنظر له واعتراض أيضاً بأنه لم يبين دائر الأرض ما هو واجب بان الدائر هو الذى لا ملك لأحد عليه من الأديمين كما يدل عليه قوله بعد معروض الأحياء ما يتعلق به حق الغير (قوله لا قسمان منه) والحاصل أن الأحياء والأقسام والحجى كل منها مندرج تحت الاختصاص فالاختصاص تحت

ناشئة

ثلاثة أنواع (قوله أى الأرض الميتة) لا يخفى أن هذا ينافى ما تقدم له من أن الموات الأرض

التي لا مالاً لها ولا يكون من اضافة الصفة للموصوف (قوله الباء متعلقة بمحذوف) لعل سبب ذلك ما يلزم على تعلقه بالاختصاص فى كلام المصنف من إيهام أن ما سلم من العمارة يكون مواتاً ولو كان مشغولاً بغير العمارة كبشئ مما يحصل به الأحياء وليس كذلك كما أفاده بعض الشيوخ (قوله فان كانت العمارة المندرسه الخ) أفاد الشارح أن معنى كلام المصنف أن العمارة يحصل بها الاختصاص ولو اندرست تلك العمارة ما لم تكن تلك العمارة ناشئة عن أحياء بأن كانت ناشئة من بيع أو صدقة فان كانت ناشئة عن أحياء فعند اندراسها زال الاختصاص وظاهر ذلك أنه متى اندرست وكانت ناشئة عن أحياء زال الاختصاص ولو لم يطل زمن الاندراس وليس

كذلك فصار الخاص أن البناء الذي دثر أن كان ناشئاً عن أحياء فانه يزول ملكاً بانيه عنه بشرطين الاول أن يطول الزمان بعد اندراسه والثاني أن يحويه شخص آخر بعد ذلك الطول وأما لو كان ناشئاً عن شراء من أحياء أو قبلة من واهب أو متصدق وبنائه فانه لا يزول ملكاً بانيه عنه ولو طال الزمان بعد الاندراس ولو أحياءها آخر فلا عبرة بأحيائه أي والموضوع أن الأرض كانت مواتاً فاذا علمت ذلك فالبناء في قوله بعمارة للابسة على حل الشارح لأن العمارة في الحقيقة ليست سبباً للاختصاص فيرجع حاصل المعنى أن الاختصاص ملتبس بعمارة أي بناء اذا كان ناشئاً عن شراء أو صدقة أو هبة لأن كان ناشئاً عن أحياء فيفيد أن الأحياء لم يكن بالعمارة بل الأحياء حصل بشئ آخر والعمارة ناشئة عن ذلك الأحياء مع أن الأمر ليس كذلك ونسخة شيخنا عبد الله والمعنى اذا اندرست وكانت ناشئة عن بيع أو صدقة ونحوهما من ملكهما من موات بأحياء واقطاع فانما لا تصير مواتاً فان كانت العمارة المندرسه ناشئة عن أحياء فانها ترجع مواتاً وتبطل الخ (قوله وانما يكون الثاني أحق بها) أي (٦٧) اذا كانت العمارة الاولى ناشئة عن أحياء

(قوله وأما أن أحياء الثاني) وليس كلام المصنف إشارة الى الأحياء الواقع من الثاني لما تقدم أن قول المصنف الأحياء أي ما لم تكن العمارة ناشئة عن أحياء (قوله وما بعده تفصيل له) أي الذي هو قوله كحطوب ومرعى (قوله كالبناء الواقعة الخ) المتبادر منه أنه تشبيه في المنفى أي أن البناء للسببية فيما قبلها الذي هو قوله بعمارة وما بعده الذي هو قوله وباقطاع الامام مع أنه قد تقدم أن البناء في بعمارة ليست للسببية وانما هو بناء الملازمة وان جعلته تشبيهاً في النفي صح في قوله بعمارة وفسد فيما بعده لأن البناء في قوله وباقطاع الخ للسببية قطعاً (قوله ليس سبباً الخ) أي بل هو مسبب عن الاختصاص بالبلد لانه تابع للبلد (قوله أي أن الاختصاص الخ) ناظر للمعنى وقوله وحينئذ أي حين قلنا ذلك المنظور فيه لجانب المعنى فننتقل

ناشئة عن أحياء فانها ترجع مواتاً وتبطل اختصاص المحي بها كما ذكره الشارح ولكن المعتمد خلافه ففي الخطاب قال في التوضيح عن ابن رشد وانما يكون الثاني أحق اذا طالت المدة بعد عوده الى حالته الاولى وأما أن أحياء الثاني بمجرد عودته الى الحالة الاولى فان كان عن جهل منه بالاول فله قيمة بعمارة فائسة للشبهة وان كان عن معرفته فليس له الاقيمة بعمارة منقوضة بعد عين الاول ان تركها ياهل يكن اسلامه وانه كان على نية اعادته انتهى قلت وينبغي أن يقيّد بأن لا يكون علم بعمارة الثاني وسكت عنه والا كان سكونه دليلاً على تسليمه اياه فتأمل والله أعلم انتهى (ص) وبحريهما كحطوب ومرعى يلحق غداً واوروا بالبلد (ش) الضمير في حرعها يرجع للعمارة وهذا كلام مجمل وما بعده تفصيل له فلا يجوز لاختلاف الحديث في الحرع بناء يضرب باهل تلك العمارة ثم ان البناء للسببية كالبناء الواقعة فيما بعده او فيما قبلها لاقتضاءها ان الحرع سبب في أحياء ما هو حرع من بلد وغيرها وليس كذلك اذا الحرع ليس سبباً للاختصاص بالبلد كما ذكره فت فقال وأشار اسبب آخر من أسباب الاختصاص بقوله وبحريهما الخ وفيه نظر كما علمت فالواجب جعلها الظرفية أي أن الاختصاص الثابت للبلد وغيرها ثبت لغيرها وحينئذ فقوله وبحريهما عطف على مقدر يفيد المعنى تقديره واذا حصل الأحياء في الأرض بعمارة ثبت الاختصاص فيها وفي حرعها ويبدل لما ذكرنا قول الجواهر والاختصاص أنواع الاول العمارة الى أن قال النوع الثاني أن يكون حرع عمارة فيختص به صاحب العمارة ولا يملك بأحياء اهـ والضمير في أن يكون للاختصاص بمعنى المختص به بدليل ما بعده والمختط اسم للسكان الذي يقطع منه الخطب وكذا مرعى اسم لكان الرعى وقوله للبلد حال من المختط والمرعى وكحطوب ومرعى خبر لبلد محذوف أي وذلك كحطوب ومرعى يلحق كل غداً واوروا أي ذهاباً ويا باني يوم مع قضاء مصالحه كالانتفاع بالخطب من طبخ وشواء والانتفاع بالدواب من الحلب والطبخ وما يحتاج اليه لا مجرد الغدو والروح أي يلحق غداً واوروا الحال تصيل المطلوب من الغدو والروح أي رجوع آخر النهار والمراد بأول النهار ما قبل الزوال وبآخره ما بعد الزوال (ص) وما لا يضيق على وارد (ش) يشير به الى حرع بهر المشاشية

لحل الاعراب فنقول فقوله وبحريهما عطف على مقدر الخ الا أنك خبير بأن ذلك لا يلائم أول العبارة حيث قال والاختصاص كائن بعمارة (قوله ويبدل لما ذكرنا) الدلالة من قوله يختص به صاحب العمارة (قوله ولا يملك بأحياء) أي اذا أراد شخص أن يحويه فلا يمكن منه نعم له ذلك باذن الامام قطعاً (قوله يلحق كل غداً واوروا) ظاهر العبارة يلحق كل من المختط والمرعى في الغدو والروح وليس كذلك بل انما يلحقان في الغدو فقط فقوله واوروا محمول محذوف أي ويرجع منه رواحاً أي في وقت الرواح والحاصل أن الذي يكون في وقت الرواح انما هو رجوعهما من المرعى لسنزلها ثم انه قد يكون الخروج وقت طلوع الشمس وقد يكون قبله ووقت الرجوع يختلف أيضاً وقد يقيمون في وسط النهار وقد لا يقيمون فيعتبر الغالب في ذلك كله وقد يكون المختط أبعد من المرعى وعكسه والظاهر أن الحرع أبعد مما ذكره بعض الشراح (قوله من الغدو والروح) متعلق بالمطلوب ومن للتعدية لا للبيان (قوله وما لا يضيق) عطف على كحطوب

(قوله هو حريم بئر الماشية) أي نهاية حريم بئر الماشية (أقول) ولا بد من حذف والتقدير ودخل ما لا يضيق فالغاية خارجة (قوله) وأما بئر الزراعة وما أشبهها أي ماء بئر السقي للخل وألشرب الآن ظاهر عبارته أن ما لا يضرب ماء البئر ليس شاملا لبئر الماشية وليس كذلك والحاصل أن عدم الضرر بالماء حريم لكل بئر وتزاد بئر الماشية ما لا يضيق على الوارد لها فقول قن الأول في بئر الماشية والثاني في غيرها فبه نظر (قوله فالذي لا يضرب الخ) في العبارة حذف والتقدير فدخل الذي الخ (قوله عند مالك وابن القاسم) ومقابلته ما لا ينفع حريم البئر العادية خمسون ذراعا والذي ابتدئ عملها خمسة وعشرون ذراعا وعكس ذلك أبو مصعب وزاد حريم بئر الزرع خمسمائة ذراع وحريم النهر ما لا يضرب أيضا من يده وقيل حريم النهر ألف ذراع (قوله أما البئر) أي الشامل لبئر الماشية وغيرها وفيه إشارة إلى أن قول المصنف ولا يضرب بماء بئر جاري كل بئر ولو لماشية والحاصل أن ما لا يضرب بماء عام في بئر الزراعة وبئر الماشية ويزاد في بئر الماشية ما لا يضيق على الوارد (٦٨) (قوله ولكن حريمها ما لا ضرر معه عليها) أي مدخوله ما لا ضرر وقوله وهو مقدار

يعني أن الذي لا يضيق على وارد هو حريم بئر الماشية وأما بئر الزراعة وما أشبهها فأشار إلى حريمها بقوله (ص) ولا يضرب بماء بئر (ش) فالذي لا يضرب بماء بئر الزراعة هو حريمها فليس لذلك حد مخصوص يقاس عند مالك وابن القاسم قال ابن شاس أما البئر فليس لها حريم محدود لاختلاف الأرض بالرعاة والصلافة ولكن حريمها ما لا ضرر معه عليها وهو مقدار ما لا يضرب بمائها ولا يضيق مناخ ابتلاها ولا مراض مواشها عند الورود ولا هل البئر يمنع من أراد أن يحفر أو يبنى بئر في ذلك الحريم فعلى نسخة وما لا يضيق ولا يضرب بنفي الفعلين يكون بيان الحد الحريم أي منتهى حد البئر الذي لا يضيق على وارد ولا يضرب بماء وعلى نسخة وما لا يضيق وبضرب بنفي الفعل الأول وثبات الثاني يكون بيان الحد الحريم فلا منافاة بين النسختين (ص) وما فيه مصلحة للخل (ش) يعني أن حريم الخل هو قدر ما يرى فيه مصلحة لها وهذا بيان لحريمها ومقابلته على نسخة ما لا يضيق غاية الحريم كما مر بخلافه على نسخة وما يضيق بدون لافتها موافقة لما هنا ويرجع في ذلك لأهل المعرفة ولا مفهوم للخله ولو قال لشجرة كان أشمل وانغذ كرا الخل لان أصل الحديث انما ورد فيها ذكرها تبركا (ص) ومطر ح تراب ومصب ميزاب لدار (ش) يشير بهذا إلى حريم الدار المحفوفة بالموات وهو أن حريمها ما يرتفق به أهلها من مكان يطرح فيه ترابها ويسيل فيه ماء ميازيها ولو قال كميزاب ليشمل مصب المرحاض لكان أحسن (ص) ولا تختص محفوفة بالاملاك (ش) يعني أن الدار المحفوفة بالاملاك ليس لها حريم خاص بها فكل واحد من السكان أن ينتفع بالحريم الذي بازاء داره ما لم يضرب بحريمه فانه يمنع فقوله ولا تختص أي اختصاصا يمنع من انتفاع الغير وقوله محفوفة فاعل تختص وقوله بالاملاك متعلق به ومتعلق تختص محذوف أي ولا تختص المحفوفة بالاملاك بحريم خاص واستلزم ذلك أن لكل من الجيران الانتفاع بذلك وانما صرح بقوله (ص) ولكل الانتفاع (ش) لاجل القيد المشار إليه بقوله (ما لم يضرب بالآخر) ولا تناقض في كلامه لان بنى الاخص لا يستلزم نفي الاعم بخلاف العكس وكلام المؤلف من القسم الاول (ص) وباقطاع الامام

ما لا يضرب أي مدخول ذلك (قوله) أو يبنى بأن تكون محفورة من قبل ولا مالك لها فريد انسان احياءها يبنائها (قوله أي منتهى حد البئر) أي حد حريم البئر وقوله إلى ما لا يضيق الغاية خارجة (قوله يكون بيان الحريم) أي بالنظر للعطوف الذي هو مضر لا بالنظر للعطوف عليه الذي هو وقوله وما لا يضيق وأفاد بعض الشراح خلافه وهو أن تلك النسخة وما يضيق ويضروهي أحسن (قوله) لان أصل الحديث انما ورد فيها) وهو حريم النخل مدجريدها أو كما قال وكأنه لم يثبت عند الامام أو لم يره ذكره ابن عجب (قوله ومصب ميزاب) أي أو نحوهم كمرحاض وراعى العرف في طرح التراب لا ماندر (قوله ولا تختص محفوفة الخ) محله ما لم يكن بعضها أقدم من بعض في احياء والا قدم حيث ثبت له حريم قبل غيره أي فصورتها

ما اذا جاء جماعة في محل موات وبنوا دفعة واحدة (قوله بحر حريم خاص) الاولى حذف خاص (ش) ويقول ان المحفوفة بالاملاك لا تختص بالحريم أي بحيث تكون العرصه بين الدور خاصة بدار بل لكل أن ينتفع بما كان بازاء داره ما لم يضرب بحريمه بطرح ماله رائحة كريهة مثلا أو يخرج عما كان بازاء داره وقوله ولا تناقض لاحاجة لذلك بعد قوله واستلزم ذلك (قوله) لان بنى الاخص أي الخاص وقوله نفي الاعم أي العام والحاصل أن الخاص هنا كون العرصه كلها حريم الدار من الدور فلا يلزم من نفيه نفي مطلق الحريم ولذلك قلنا لكل واحد حريم وهو ما كان بازاء داره والحاصل أن قضاء الدار هو ما بين يدي بنائها كان بين يدي بنائها لا فاضلا عن غير الطريق المعد للورود والاملاك الدار أن يكرهه لغيره فان أدخله داره وهو مضر بالطريق هدمه والا فالقائلون بالهدم أكثر والقائلون بعدمه قولهم أظهر انتهى البدو ثم نقل البدو عن سخنون وأصبع ومطرف أن الكراد انكشف عن أرض وانتقل عنها فقامت تكون في المسلمين كما كان البحر لامن يديه ولان دحل البحر أرضه وقال ابن دينار لئن يديه وعليه جديس والقضاء والفتيا على خلاف سخنون

(قوله اذا ملكه) هذا وافق ما أشار اليه ابن عرفة من المعنى الشرعي فيكون المعنى اللغوي موافقا للمعنى الشرعي (قوله تملكك) أي لذات وقوله غير تملكك أي لذات فلا ينافي انه تملكك لمنفعة ولا يخفى أن هذا مخالف لما قاله ابن عرفة وظاهر قول الشارح وشرا أن هذا معنى لغوي وأن هذا البعض من أهل اللغة والظاهر ليس كذلك بل الظاهر أنه من أهل الشرع (قوله جزأ من الأرض الحبس) لم يوجد في تعريفا ابن عرفة لفظة حبس فالمناسب إسقاطها لأن الحبس لا يجوز تملكك شيء منه وأما بعض شيء وحناء المعنى من الأرض الحبس أي مواتها وأما أرض الزراعة فلا يقطعها إلا بالملك كابل امتاعا لأنك بعد أن علمت أن هذه لم تكن في تعريفا ابن عرفة فلا حاجة إلى التكلف (قوله وسواء كان في الفيافي أو في قرية) أوفي حريم قرية من (٦٩) العمران كما يفيد قوله بعد ويدلله ما يأتي الخ (قوله لا يوجب ملكه) أي دائما (قوله ويدلله الخ) أقول وجه الدلالة أنه لما كان للإمام أن يأذن في أحيائه أي أحياء القرية وظاهره ولو لغير أهل البلد على أن أهل البلد لا يملكون القرية دائما إذ لو كانوا يملكونه دائما لما أتى للإمام أن يأذن في أحيائه لشخصه وبعد هذا التوجيه فنقول لك أن كلام الشارح اعترض بأنه أن أراد أنه لا يستقر في يده وللامام نزعه منه

بدليل احتجاجة فغير صحيح لتصرف أهل المذهب بأن الموات يملك بالأحياء قال في المدونة من أحياء أرضا ميتة فهي له هذا حديث يؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابن وهب وغيره قال في النوادر وقال ابن سحنون عن أبيه قال مالك وأهل العلم ما علمت بينهم اختلافًا أن من أحياء أرضا ميتة أن ذلك له ملكه بما ملكه الرسول عليه الصلاة والسلام وبذلك قضى عمر ابن الخطاب ولا دليل له فيما يأتي لأن حريم البلد لم يحصل فيه أحياء انتهى وهو كلام حق وبعض الأشياخ فهم أن معنى قوله أي دائما

(ش) الاقطاع مصدر قولك أقطعه اذا ملكه وأذن له في التصرف في الشيء قال بعض والاقطاع يكون تملكك وغير تملكك وشرا قال ابن عرفة تملكك الامام جزأ من الأرض الحبس ومعنى كلام المؤلف أن الاختصاص يكون باقطاع الامام لاحد فملكه فيمنعه ويمنعه ويورث عنه وسواء كان في الفيافي أو في قرية من العمران **تنبيه** قال في التوضيح وليس الاقطاع من الأحياء وإنما هو تملكك مجرد فله بيعه وهبته ويورث عنه ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم اللخمي وهو ظاهر المذهب انتهى وهذا يشعر بأن الاختصاص الحاصل في شيء بالأحياء لا يوجب ملكه أي دائما ويدلله ما يأتي في حريم البلد من أن للإمام أن يأذن في أحيائه وبعبارة وليس قول الشارح وليس أي الاقطاع من الأحياء فهو ركاع على المؤلف لأنه في مقام تحديد وجوه الاختصاصات أعظم من أن يكون بأحياء أم لا والمشهور أن اقطاع الامام يحتاج لحوز كسائر العطايا ولو أقطعه على أن عليه كل عام كذا عمل به (ص) ولا يقطع معزور العنوة ملكا (ش) يعني أن الأرض التي أخذت عنوة كعصر ومكة والشام والعراق كما مر في الجهاد لا يجوز للإمام أن يقطع معزورها لاحد ملكا بل امتاعا والمراد بالمعزور الأرض التي تزرع وبعبارة المراد بالمعزور ما يصلح لزراعة البر ونحوه وعقار الكفار وأما ما لا يصلح لزراعة الحبس وليس من عقار الكفار فهو من الموات وإن صلح لغرس الشجر به وأما ما يقطع الممعور ملكا لأنه مجرد الاستيلاء يكون وقفًا وأما معزور غير العنوة فيقطع ملكا وامتاعا ثم أنه يستثنى مما عدا معزور العنوة أرض الصلح فليس للإمام أن يقطع معزورها ولا مواتها ملكا ولا امتاعا ففي مفهوم العنوة تفصيل فلا يعترض به (ص) ويحتمى امام محتاجا إليه قل من بلد عقار الكفر و (ش) هذا نوع آخر من أنواع الاختصاص يعني أن الاختصاص يكون بحمي الامام بشروط أن يكون محتاجا إليه أي دعت حاجة المسلمين إليه لاجل نفهم فلا يحتمى لنفسه ولا لاحد عند عدم الحاجة وأن يكون الحمى شيا فليلا لا يضيق على الناس بأن يكون فاضلا عن منافع أهل ذلك الموضع وأن يكون الشيء الحمى لا بناء فيه ولا غرس وأن يكون ذلك لغزو ونحوه مثل ماشية الصدقة ودواب الفقراء المراد بالبلد الأرض وأعاد الضمير عليها مذكرا باعتبار لفظ البلد وقوله ويحتمى امام أي أوثابه وان لم يأذن له في خصوصه بخلاف الاقطاع فإنه انما يفعل له النائب بشرط اذن الامام له في خصوصه وان لم يعين له من يقطعه له والفرق أن الاقطاع يحصل به التملك فلا بد فيه من اذن به بخلاف الحمى والحمى بالقصر ليس الا كما في المشارق

بأن المراد بل ينتهي الملك فيه بانداوسه مع طول مع أحيائه نائبا من شخص آخر انتهى وهو غير جيد لدان قوله ويدلله الخ يوده فتأمل (قوله بل امتاعا) وفائدة كونه امتاعا فقط أنه لا يبيعه ولا يتصرف فيه بغير الانتفاع (قوله وعقار الكفار) عطف على ما أي المراد بالمعزور شيان أرض الزراعة وعقار الكفار (قوله فهو من الموات) أي فله أن يقطع ملكا وامتاعا (قوله وأما معزور غير العنوة) أي كارض تركها أهلها وخرجوا منها كما أفاده شب (قوله ويحتمى امام) المراد المنع من رعي كلاما كان لتتوفر لدواب مخصوصة (قوله محتاجا) مفعول المصدر وهو حمى (قوله من بلد) المراد بالبلد الأرض ولو قال من محل لكان أحسن (قوله فلا يحتمى لنفسه) أي لأن ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم (قوله وأن يكون ذلك الشيء الحمى) فيه إشارة إلى أن قوله عقار ليس نعتا لبلد كما هو ظاهر بل هو صفة للحمى من الأرض وان المصنف لو قال قد عفا من بلد لكان أحسن

(قوله وهو عني المحي فهو مصدر) كيف يصح ذلك وقد جعلنا قوله محتاجا بفعولاله فجعل محتاجا مفعولا محي يقتضي أنه باق على مصدرية هذا وقد قال في المختار جاء يحويه حيا به دفع عنه بجعل المصدر حيا به لاجي (قوله يعود على المحي) ولكن المراد باعتبار احيائه وكذا قوله أو على الموت (قوله قريبا من العران) حدد القريب ما تحققه الماشية بالرعي في غدها ورواحها وهو مسرح ومحتطب واماما كان على اليوم ومافاربه وما لا ندر كالماء واشى في غدها ورواحها فهو من البعيد (قوله جدة) بالضم وفي العبارة حذف مضاف أي بحر جدة والقلم وهو بحر واحد المسمى بحر السويس (قوله عمان) بضم العين وتخفيف الميم أي مع التنوين وأما عمان بفتح العين وتشديد الميم فهي قرية بناحية الشام (قوله والبحرين) اسم بلد (قوله بأحد عشرة أمور) أي بأحد من عشرة أمور (قوله بغيرها) أي بغير مصاحبة الباء وليس المراد عطف بغير الباء لأن الباء ليست من حروف العطف (قوله حفر بئر أمثلا) أي أو عينا (قوله وانظر لم يقل الخ) حاصله أن الاحياء هو تفجير ماء وماعطف عليه لأن الاحياء تعمير دائر الارض وهذه جزئيات له (قوله وفي الجواهر اشتراط العظمة) كذا في غيره أقول سكوتهم عن كون ظاهر المصنف لا يعول عليه لخالفه الجواهر يؤذن بعدم ارتضاء ذلك القيد أو التوقف (قوله مع نحر بكها الخ) لا يخفى أن ذلك يدل على أنه لا بد من الأمرين وأن الحرث غير التحريك وهو مفاد عب فانه جعل

وظاهر كلام صاحب القاموس جواز المد وهو بمعنى المحي فهو مصدر بمعنى المفعول وهو خلاف المباح وثبتته جمان وحكي البساطي أنه سمع في تنقيته جـ وان بالواو والصواب الاول لأنه باق وأصل المحي عند العرب أن الرئيس منهم كان اذا نزل منزلا فخصما استعوى كلبا على مكان عال فحيث انتهى صوته جمان من كل جانب فلا يرى فيه غيره ويرى هو مع غيره فيما سواه وأما المحي الشرعي فهو أن يحمي الامام موضعا لا يقع به النصيب على الناس للحاجة العامة الى آخر ما مر (ص) وافتهق لاذن وان مسلمان قرب والافلا امام امضاؤه أو جعله متعديا بخلاف البعيد ولو ذميا بغير حيزرة العرب (ش) فاعل افتقر ضمير يعود على المحي أو على الموت أو على الاحياء والمعنى أن المحي المسلم يفتقر لاذن الامام في ذلك أن كان المكان الذي يقع فيه الاحياء قريبا من العران وأما الذي فالنصوص للمتعدين أنه لا يجوز له الاحياء فيه ولا باذن الامام خلافا لما نوهمه كلام المؤلف فان تعدى المسلم وأحياء بغير اذن من الامام فيخبر فيه فان شاء أمضاه وان شاء جعله متعديا فيعطي قيمة ما بني أو غرس أو زرع مقبوعا وينتبه للمسلمين أو يعطيه لغيره ولا غرم عليه فيما مضى وكان وجهه أن أصله مباح فان كان المكان الذي يقع الاحياء فيه بعيدا من العران فان المحي لا يفتقر في احيائه فيه لاذن ولو كافر حيث كان الموضع الحيا بغير حيزرة العرب المتقدم تفسيرها في باب الجزية لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبقين دينان بجزيرة العرب وفي رواية عيسى هي مكة والمدينة واليمن وما والاها قال ابن دينار مأخوذة من الجزر الذي هو القطع ومنه الجزرارة طعه الحيموان سميت بذلك لانقطاع الماء عن وسطها الى أجنابها لان البحر محيط بهما من جهات الثلاثة التي هي المغرب والجنوب والمشرق ففي مغربها جدة والقلم وفي جنوبها البحر الهند وفي مشرقها خليج عمان والبحرين والبصرة وأرض فارس والضمير في قول المؤلف وافتهق رجعه ابن غازي للموت لانه المحدث عنه ولم يرجعه للاحياء لانه ليس مذكورا أو أما الاحياء السابق في قوله الاحياء فهو مستثنى من خرج وجعله على حذف مضاف أي احياء الموت القريبة الدالة عليه لان الباب معقول للاحياء وقوله وان مسلمان يمين كون الواو والحال للبالغ لئلا يقتضي أن الذي يحى باذن الامام في القريب وقد علمت ما فيه ولم أقدم أن من أسباب الاختصاص الاحياء وذكر عياض أنه يحصل بأحد عشرة أمور منها سبعة متفق عليها وثلاثة مختلف فيها بين المؤلف ذلك وذكر جميعها عاظا لبعضها على بعض وكل واحد من السبعة محذور بالباء وماعطف عليه بغيرها فهو مع ما قبله شرط واحد وذكر الثلاثة المختلف فيها محذورا بالفاء (ص) والاحياء بتفجير ماء وبأخراجها وبناء وغرس وبحرث وبحريك أرض وبقطع شجرها وبكسر حجرها وتسويتها لا يتحوى ورعى كلا وحفر بئر ماشية (ش) يعني أنه اذا جفر الماء أي بأن حفر بئرا مثلا فان ذلك يكون احياء للبئر وللأرض التي ترزع عليها وكذلك يكون الاحياء بأخراج الماء أي ازالته عنها لا بأخراجها منها والاف هو ما قبله وانظر لم يقل المؤلف وهو تفجير ماء وكذلك يكون الاحياء بناء فيها وكذلك يكون الاحياء بغرس فيها وظاهره سواء كان البناء والغرس عظمى المؤنة أم لا وفي الجواهر اشتراط العظمة وكذلك يكون الاحياء بحرث الأرض مع نحر بكها والحرث الشق والتحرريك والتقليب وانما لم يستغن بالتحرريك عن الحرث وان كان التحريك أهم لان الحرث هو الواقع في عباراتهم فنص على التحريك للإشارة الى أن هذا الحكم ليس خاصا بالحرث ولو اقتصر على التحريك ورد علمه أنه غير الواقع في عباراتهم وقوة كلامهم تقتضي أن الزرع وحده من غير تحريك أرض لا يكون احياء وان اختلف به صاحبه وكذلك يكون الاحياء بقطع شجر الأرض ولو قال وبإزالة شجر المكان أشمل ليشمل حرقه وكذلك يكون الاحياء بكسر

ان المراد هنا فعلهم ما معاً على ظاهر المصنف والا لا دخل الباء على تحريك ارض وقوله وانما لم يستغن يفيد أنه يكفي الواحد من الامرين وهو مفاد شرب شرب فانه قال وتحريك ارض هو عطف تفسير اذ حقيقة الحث تحريك الارض كما قال بعضهم وعليه فليس المراد بالحث حقيقة وهو كونه بالالة الخصوصية وانما المراد به ما هو أعم وهو التحريك ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص لان التحريك يشمل الحث والزرع فالخاص ان الشارح جمع بينهما على وجه تناقضت فيه العبارة (قوله حرفها) كذا في نسخة والواقع في كلام عياض خزنهم بالزراي والنون وهو ما غلط من الارض (قوله لا يكون احياء للارض) أى ما لم يبين الملكية فان بينهما فانه يحصل بحفرها الاحياء ومثل بئر المشامية بئر السقاية بأن حفرها لشرب الناس (قوله وانظر الخ) وكذا التفسير في اثنين منها وقد يقال حكمهم على كل واحد لا يفيد الاحياء يفهم منه أن ما زاد على ذلك ولواثنين يكون به الاحياء فيكون ذلك من ظاهر كلامهم أيضاً (قوله لان كل ساقطة) على حذف تقديره ولو لموسنة (قوله أى مجرد ايجاب وقبول) أى من غير (٧١) ذكر شروط أو نفقة أو كسوة أو مهر أو بكتر

كلام أو رفع صوت والا كره كما أفاده بعض الشراح (قوله على غير وجه التجز والصرف) وأما اذا كان على وجه التجز بان دفع المدين بدل دينه عرضاً فاصداً بذلك التجز لاقتضاء دينه أو أخذت بدل ذهب فضة فاصداً بذلك الصرف فانه يكره وأما بدون ذلك القصد بدل قصد اقتضاء الدين فلا كراهة هذا ما فتح به المولى تعالى وبعبارة تت ومثلها في شب واضحة وقضاء دين أى اذا كان يسيراً والا كره ولذا قيد البساطي كلام المصنف بما اذا كان يسيراً يخف معه الوزن أو بعد (قوله وفي القائلة) المراد بها النهار فلو قال نهارا كان أشمل سمع ابن القاسم لأحب لذي منزل منيته به وسهل به للضعف ومن لا منزل له (قوله في مسجد البادية) انظر ما المراد بالبادية هل ظاهره أو ما يشمل الريف لكن قول مالك وذلك شأن تلك المساجد يدل على

أحجار الارض مع تسوية حروفها وتعديل أراضيها أو ما تحويط الارض ويسمى بالتجز ويرعى كلها وازالة الشوك ونحوه عنها وحفر بئر مشامية فيها لا يكون احياء للارض التي وقع فيها ذلك وانظر لو فعل في الارض هذه الامور جميعها هل يكون احياء لها لانه لا يلزم من كون كل واحد من هذه لا يحصل به احياء أن يكون مجموعها كذلك لقوة الهيئة المجتمعة عن حالة الانفراد كما هو ظاهر كلامهم أم لا (ص) وجاز بمسجد سكنى لرجل تجز للعبادة (ش) يعنى أنه يجوز للرجل أن يسكن في المسجد لاجل تجزده للعبادة من قيام الليل وتعليم علم وتعلمه ونحو ذلك المرأة والرجل الغير المتجز للعبادة لانه تغيير للمسجد عما حبس له وصرح بعض بالكرهية مع عدم التجز وبالحرمة بالنسبة للمرأة وان تجزرت للعبادة لانها تحيض ولا نهاف قد يشتملها أحد من أهل المسجد فتقلب العبادة معصية لان كل ساقطة لها الاقطة (ص) وعقد نكاح وقضاء دين وقتل عقرب ونوم بقائلة وتضييف بمسجد بادية واداء لبول ان خاف سبعاً (ش) يعنى أنه يجوز عقد النكاح أى مجرد ايجاب وقبول بل هو مستحب وكذلك يجوز قضاء الدين الشرعى في المسجد على غير وجه التجز والصرف والا كره وكذلك يجوز قتل العقرب في المسجد أرادته أم لا ومثلها النار والنجان وما أشبه ذلك وكذلك يجوز النوم في القائلة للمسافر وللقائم في مسجد البادية وكذلك يجوز للانسان أن ينزل في المساجد التي بالبادية الضيقات ويطعمهم الطعام قال مالك وذلك شأن تلك المساجد قال ابن رشد في هذا ما يدل على أن الغرباء الذين لا يجردون ماوى يجوز لهم أن يأووا الى المساجد ويتوافوا بها كون فيها ما أشبه التمر من الطعام الخاف اه فقوله بمسجد بادية راجع لهما ويجعل الماء العذب في المساجد وكان في مسجد النبي عليه الصلاة والسلام وكذلك يجوز للنساء المبيت بالمسجد أن يتخذناء بيول أو يتعوط فيه اذا علم أنه اذا خرج منه في الليل لاجل البول أو غيره يفتريه الاسد أو غيره وفي بعض النسخ سبقا قبل خروجه أى بالقاف بدل العين ثم ان هذا مستثنى من قاعدة حرمة المكث بالنجس في المسجد للضرورة وظاهره سواء كان الاناء مما يربح كالنفخار

الاطلاق لان مساجد الارياق شأنها ذلك كذا في له والحاصل أنهم من جملة مساجد البادية قطعاً وأما مساجد الحاضرة فيكره النوم فيها (قوله ويبيتوا فيها) كذا في نسخة بحذف النون الظاهر أنهم اذا لم يجدوا ماوى ولو بأجرة يسوغ لهم ولو في مساجد الحاضرة لخصوص البوادي (قوله وبأكون فيها ما أشبه التمر الخ) والظاهر أنه يقوم مقام ذلك ما اذا أتى بسفرة جلد بحيث يغلب على الظن عدم التقدير (قوله أن يتخذناء الخ) فان لم يجدناء بال فيه وتعوط وان لم يضطر للنوم فيه قال عجم يجب عليه أن يرتكب ما هو أقل ضرراً بقي كان اذا بال أو تعوط في صدر المسجد يكثر ضرره بالناس واذا بال بغيره يقل فانه يجب عليه أن يبول بغيره (قوله اذا علم الخ) جل الخوف على العلم لا يخفى أنه مع العلم يجب والمراد بالعلم الاعتقاد الجازم ويستتقن من بعض الشراح أنه عند الظن يجوز له ذلك ويقدم ثوباً معه غير محتاج للسه ولا يفسده على أرض المسجد فان كان يفسده الغسل لم يفعل ولا يجب وكذا الغريب اذا لم يجد من يدخل دابته عنده فانه يدخلها في المسجد (قوله وظاهره سواء كان الاناء مما يربح أم لا) الا أنه اذا كان مما يربح بحيث ينجس المسجد ووجد غيره قالوا يجب اتخاذ الغير فان لم يجد الا هو فلا شيء عليه ارتكاباً لا خوف الضررين

(قوله وان كان مخليا) أي من الناس كاذروا (قوله فكلام المؤلف عين كلام الخمي) فيه شيء وذلك أن ظاهر المصنف أن الحرمة منوطة بعدم الإخراج ولولم يستدعه وكلام (٧٢) الخمي يقتضي أن الحرمة منوطة بجلبه واستدعائه وأما إذا لم يستدعه

وجلبه ولكن قد تم مدخرا ما كان حاصلا فلا حرمة عليه والجواب أن في كلام الخمي ما يدل على العينية فلا اعتراض وقد صرح ابن العربي بجواز إرسال الريح في المسجد كإرساله في بيته إذا احتاج إلى ذلك (قوله وعلى الخلاف يجري الخ) أي فعلی الرابع المذکور لا يكفي وضع النعال في شيء ظاهر بكنهه أي بل المشهور أنه يحكمه فان لم يحكمه فيجزم كما وجدت عندي ذلك (قوله وكرهه أن يبصق بأرضه) وكذا الخطأ ومحل ذلك إذا قل والأحرار (قوله فان فعل ذلك فانه يكرمه) إذا علمت ذلك فمن حصل منه الأمران فقد لحقه كراهتان وقوله وفي الحديث كفارتها فنهال الخفي أن الحديث في المحصب أو الترتب فلا يناسب الموضوع (قوله أي والحكم الخ) إذا كان كذلك فيكون الخلد مطلوباً (قوله وهي صريحة في ذلك) قد يقال لأصراحة احتمال أن يكون المعنى وكرهه أن يبصق في أرضه وكرهه أن يحكمه أي بأن يبصق بثوبه ثم يحكمه بأرض المسجد ويحتمل أنه يكرمه البصق مع حكمه فأولى إذا لم يحكمه وهذا الاحتمال الثاني هو الموافق للنقل والحاصل أن البصق فوق فرش المسجد مكرمه مطلقاً وكذا تحتها إن كان مبلطاً وما أشبهه وأما أن كان محصفاً لا يكرمه البصق تحت

أولا كالزجاج وظاهره وان لم يكن سائكاً فانه كإدله عليه كلام ابن رشد (ص) كمنزل تحته ومنع عكسه (ش) التشبيه في الجواز والمعنى أنه يجوز للإنسان أن يتخذ له بيتاً تحت المسجد ولا يجوز له أن يتخذ بيتاً فوقه لأن ما فوق المسجد له حرمة المسجد وهو ذافي مسجد أعلاه متأخر عن مسجديته بأن بني مسجداً ابتداء ثم أحدثت السكنى فوقه وما مر في باب الإجارة في قوله وسكنى فوقه في أنه مكرمه في مسجد أعلاه سابق على مسجديته (ص) كإخراج ريح ومكث بنجس (ش) التشبيه في المنع والمعنى أنه لا يجوز إخراج الريح في المسجد بعد ما قال الخمي ولا يجوز جلب الريح فيه وان كان تحلية الحرمة المسجد والملائكة اه وأما خروج الريح فيه غلبة فانه لا يحرم فالإخراج تجمع بالخروج فكلام المؤلف عين كلام الخمي وكذلك يحرم على الإنسان أن يمكث في المسجد بشيء نجس العين غير المعفو عنه لتنزيه المسجد عن ذلك وظاهره أنه لا يكفي ستر النجس بظاهر وقد جرى فيه خلاف وأرجح القولين عدم الاكتفاء بذلك وعلى الخلاف يجري وضع النعال في شيء ظاهر بكنهه ويفهم من قوله ومكث أن المرور بالنجس في المسجد غير ممنوع وليس كذلك بل هو ممنوع أيضاً كما يفهم من كلامه في تكميل التقييد وأقامه أبو الحسن من المدونة في كتاب اللعان والمتنجس كالنجس والمراد بالمتنجس المتنجس بعين النجاسة وأما أن أزيل عينها وبقي حكمها فلا يمنع المكث به فيه كما استظهره الشيخ كريم الدين (ص) وكرهه أن يبصق بأرضه (ش) يعني أنه يكرهه للإنسان أن يبصق بأرض المسجد غير المحصب فان فعل ذلك فانه يكرمه أن يحكمه بعد ذلك بأرض المسجد وفي الحديث كفارتها فنهال فقوله (وحكمه) معطوف على أن يبصق مقدر فيه المتعلق أعني بأرضه أي حكمه بأرضه ويحتمل أن يكون مستأنفاً أي والحكم أنه إذا وقع ونزل أن يحكمه ونسخة حلوله ويحكمه وهي عبارة ابن الحاجب وابن شاس وهي صريحة في ذلك (ص) وتعليم صبي وبيع وشراء وسيل سيف وأنشاد ضالة وهتف بعميت ورفع صوت كرفعه بعلم ووقيد نار ودخول كخيل لنقل وفرش أو متكأ (ش) يعني أنه يكره تعليم الصبيان في المساجد قرأناً وغيره حيث كانوا لا يعمثون ويكفون إذا نهوا والأحرار داخلهم المسجد وكذلك يكره البيع والشراء في المسجد حيث كان فيه ثمنه تقليب ونظر للبيع وأما مجرد العقد فهو جائز ولا فرق بين بيع الذوات والمنافع كأن يؤجر نفسه لتعليم القرآن في المسجد كبيراً أو صغيراً لا يعبث ويكف إذا نهى ووقيد بعض كراهة البيع والشراء بما إذا لم يكن بسمسار والأحرار وظاهر كلام المؤلف أن الهبة والصدقة لا كراهة فيها لأنه معترف مرغّب فيه وأراد المؤلف بالبيع الإيجاب والشراء القبول والا لاكتفى بالبيع عن الشراء لأنه من لازمه وكذلك يكره حمل السلاح والسيف في المسجد للتقليب أو لقطع حاجة لا لاخافة والأحرار ابن رشد لا يسئل في المسجد سيف وروي ابن حبيب لا يمر في المسجد بحم ولا تنقر فيها النبل ولا تمنع فيها القائلة قال ابن حبيب معنى تنقر النبل إدارتها على الظفر ليعلم مستقيمها من معوجها وكذلك يكره أنشاد الضالة في المسجد أي طلب المعرفة بها وكذلك نشدها أي طلب ربه لها وكذلك يكره في المسجد الهتف بالميت وعلى بابيه كما مر في الجنازة عنه وقوله ونذاته بمسجد أو بابيه بأن يقول أخوكم فلان قد مات بصوت يجهر به

فرشه (قوله قرأنا وغيره) الأولى أن يقصر على القرآن وأما تعليم الصنائع في المسجد فلا يختص بالصبي والمذهب المنع كإرواه مضمون لأن الغالب عليه عدم التحفظ من النجاسة وقال ابن عرفة أنه الصحيح (قوله ولا تنقر فيها النبل) بتشديد القاف بدليل قوله تنقيراً وقوله النبل بفتح النون أي السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها بل الواحد سهم كما في المصباح (قوله إدارتها على الظفر) أي إمالتها على الظفر (قوله وكذلك نشدها) أي وهو الوارد في خبر إذا رأيت من

نشد ضاهة في المسجد فقولوا لا ردها الله عليكم (قوله) كما أنه يكره رفع الخ) المناسب أن يقصره على ماذا كان لغيره وأما إذا كان بالعلم فهو داخل فيما قبله وفي ك وأما رفع القراءة أصواتهم بعضهم على بعض فإنه ممنوع (قوله ما للعلم ورفع الصوت) رفع منصوب على أنه مفعول معه وهو استفهام بمعنى النبي أي حالة حسنة أو أي ثواب ثبت للعلم مع رفع الصوت أي لا حالة حسنة في تلك الحالة والمراد بالرفع ما زاد على قدر اسماع الخطاب كما ذكره الأبي (قوله وأما الدخول لغير النقل الخ) مقابل قوله لا جمل وقوله وكان مالك لا يرى بأساً بالخ أي بدخولها للنقل فالكلام كله في النقل وقوله لأنه عليه الصلاة والسلام (٧٣) المناسب له أن يسوقه استسكالاً لأنه في غير النقل

وقد قال وأما الدخول لغير النقل الخ (قوله في اتخاذ المصليات) المصليات

جمع مصل أي شيء يصلى عليه وهذا فيما إذا كان يحشى برد الأرض

فيكون كلام ابن حبيب مبيهاً له وقوله والخروج جمع خرة وزن غرفة

حصير صغير من سعف النخل (قوله وأقسامه) كذا في نسخة الشارح

بالسند كبر فالعنى وأقسام الماء الذي هو مفرد الماء وقوله

وأقسامه من كونه أماً ماء بئراً وماء مأجل أو ماء مرسل مطر ولا يخفى

أن تلك الأقسام هي المياه المعطوف عليها فالعطف مرادف لأن المياه

هي أقسام الماء (قوله وعلى الأبار) أي من كونها بئر ماشية

أو زرع وأما قوله والعيون فلم يتكلم عليها الآن ـ يكون مراده أنها

تقاس على البئر وقوله وما أشبه ذلك أي وما يناسب ذلك كما في قوله ولا

يمنع صيد سمك من ملك (قوله ولذي ماجل) بفتح الميم والجيم ويجوز

كسرهما وهو قليل سيل وبضم الميم وفتح الجيم كقعد ومعظم (قوله وهو مكان جريه) فيه أفادة أن مرسل

اسم مكان وينافيه قوله بعد أنه صيغة مبالغة فقيه تناف وقوله

من صيغ المبالغة أي ويكون من

وأما في المسجد بصوت خفي فجائز كما قال هناك أيضاً لا يخلق بصوت خفي فالهتف الصياح أي الإعلام بموته أي رفع الصوت بذلك في المسجد أو بابه وكذلك يكره في المسجد رفع الصوت كما أنه يكره رفع الصوت بالعلم في المسجد وغيره قال مالك ما للعلم ورفع الصوت اللهم إلا أن يكون رفعه لأجل التبليغ ويستثنى من كراهة رفع الصوت في المسجد التلبية في مسجد مكة ومنى ورفع صوت المرباط بالتكبير ونحو ذلك انظر المواق وكذلك يكره وقيد النار في المسجد ما لم يكن لتجويرها ولا استصباح والوقيد الفعل نفسه والوقود بالواو بعد القاف الالة التي تحرق من حطب ونحوه وفي القرآن وقودها الناس والجاراة ونسخة حلو ووقود وكذلك يكره دخول الخيل والبغال والحمير في المسجد لأجل نقل ججارة أو غيرها منه أو إليه خوف أن تموت فيه وكان مالك لا يرى بأساً بدخول الابل والبقر لكن أن يكون أروانها ظاهرة لأنه عليه الصلاة والسلام طاف على بعير في المسجد وأما الدخول لغير النقل فلا يجوز أن كانت فضيلته طاهرة لأنه استعمال في غير ما حبسته وكذلك يكره للإنسان أن يتخذ في المسجد فرشاً يجلس عليه لأن ذلك ينافي الخشوع والتواضع في المسجد وكان مالك يوسع في اتخاذ المصليات والخروج في المسجد روى ابن حبيب عن مالك لا بأس أن يتوفى برد الأرض والخصباء بالحصير والمصليات وفروة ونحوها فقله وفرش أو متكاها من فروة عطف على نائب فاعل كره وأما الموضوع في المسجد فمكروه وقيل جائز ما لم تكن أعضاؤه متنجسة والاحرم ويجوز قفل المسجد في غير أوقات الصلاة ولما جرت عادة الناس من شيوخ المذهب أنهم يعقبون الأحياء بالكلام على المياه وأقسامها وعلى الأبار والعيون والكلا وما أشبه ذلك تبعهم المؤلف وبدأ بالكلام على أقسام المياه فقال (ص) ولذي مأجل وبئر ومرسال مطر كما عيلسكه منعه وبيعه (ش) يعني أن صاحب المأجل يفتح الجيم وهو الصهر يج ونحوه مما يجعل لأجل حوز الماء وأن صاحب البئر صاحب البئر وأن صاحب مرسل المطر وهو مكان جريه وأن صاحب الماء المأجل له منع ذلك من غيره وبيعه لمن شاء على المشهور إلا أنه يستحب له أن لا يمنع الشرب من العين أو الغدير يكون في أرضه من أحد من الناس ومرسال مفعول من صيغ المبالغة وهي غير شرط فلو قال ومرسال ليكون من باب النسب كتمار نسبة لبيع التمر كان أولى أي صاحب مرسل المطر وهو من حل ماء المطر في أرضه الخاصة به على أن منفعة وانما جمع بين البئر والمأجل إشارة إلى أنه لا فرق بين ما ينقص بالاعتراف ولا يخلفه غيره أو يخلفه غيره كالبيتر وقوله كما عيلسكه أي في آنية بكرة أو قربة أو قعدة أو نحو ذلك فهو أعم مما قبله وحينئذ فصل التغير بين المشبه والمشبه به وقوله ولذي مأجل الخ خبر مقدم وقوله منعه وبيعه مبتدأ مؤخر (ص) الامن خيف عليه ولا عمن معه

(١٠ خرشي سابع) إضافة الصفة للموصوف (قوله لمن شاء على المشهور) ومقابلها قاله يحيى بن يحيى أربع لا يرى أن تمنع

الماء والنار والخطب والكلا وأورد في ذلك حديثاً إلا أنه ضعيف وقيد ابن رشد الخلاف في البئر والعين عما إذا كان في أرضه مما لا ضرر عليه في الدخول إلى الاستقاء منها وأما ماء البئر التي في دار رجل أو حائطه التي قد حظر عليها فإنه لا يمنع من الدخول عليه

(قوله من صيغ المبالغة) أي كسبها بالرسالة وقوله فلو قال ومرسل الخ أي ويكون معطوفاً على ذي مأجل وأما على مرسل فيكون معطوفاً على ماجل (قوله أي صاحب مرسل المطر) أي صاحب المطر المرسل (قوله بلك أو منفعة الخ) أي الخاصة به أي بسبب كونه

ملك ذاتاً أو منفعتها وأما ما علك الانتفاع فليس له به ولا هيته كالماء المسجل وله أن يعطيه لمن هو من أهل الحبس وقوله فهو أعم الخ أي ولو أريد بقوله كما عيلسكه أي بغير ما ذكر كانت المغيرة حقيقة

(قوله والار جمع بالثمن) أى القيمة (قوله راجع لمفهوم الخ) هذا اذا قرئ بصيغة الاسم ويصح أن يقرأ بالفعل بان تجعل ان شرطية مركبة مع لا أى والا ينصف عدم الثمن بل وجد فانه يرجع الاخذ بالثمن وعلى كل حال فليس لابن يونس في هذه ترجيح وانما فيه نقلة عن المدونة (قوله رجع الاخذ بالثمن) أى من الخلاف وقوله والمتبادر الخ شروع في الاعتراض على المصنف وقوله ويمكن أن تكون فائدة بالنسبة أى فيقرأ بالفعل ويكون متعلقا بما بعده أى الذى هو قوله كفضل بالكاف وفي بعض النسخ باللام وعلى كل فهى بمعنى فى أى فى فضل الخ والحاصل أن المخلص (٧٤) أن يكون متعلقا بما بعده و يقرأ بالفعل لانه اختيار من عند نفسه مقابلة بظاهر

المدونة الذى هو المعتمد (قوله خيف على زرع جاره الخ) أو الهلاك وهو جملة حالته من محذوف والمحذوف مجرور متعلق بالمضاف المقدر والتقدير كبذل فضل بئر زرع لجار حال كونه قد خيف على زرعه ولما حذف صاحب الحال أقام الظاهر مقام الضمير فقال زرع جاره والمراد بالخوف الظن أى ولم يخف عليه لم يجب واذا كان جيرانه منهم أقرب وأبعد وطلب من الأبعد فليس له أن يقول خذ من الأقرب كما يفيد ظاهر تفسير الجار بن يمكنه السقي منه وقوله وأخذ يصلح أى مع الامكان ألامع عدمه فلا و انما ظاهر أن هذا حيث كان ما يأخذ من الماء لا يكفيه وأما اذا كان ما يأخذ يكفيه فلا يشترط الشروع في الاصلاح (قوله وأجبر عليه) أى على اعطاء الفضل وهو راجع لقوله الامن خيف عليه وقوله كفضل الخ أى كبذل فضل بئر ماشية أى أو سقاية أى شراب الناس منها (قوله كخبراء) أى فى أرض موات ومفهومه لو بناها فى ملكه فله المنع (قوله وفضل منها فضلة) أى فضل من الماشية فضلة لا يخفى أن هذا لا يناسب ما يأتى من التفصيل من أنه يقدم بئر البئر ثم المسافر ثم دابة رب الماء ثم دابة

(ش) تقدم أن صاحب الماء له منعه وبيعه لمن شاء هذا ان لم يرد عليه قوم لأثن معهم ويحاف عليهم الهلاك أو المرض الشديد لوتر كوا حتى يردوا ماء غيره فانه لا يجوز له ان يمنعهم من ذلك الماء لوجوب المواسة حينئذ ولو قال الا اذا خيف عليه كان أولى ليشمل العاقل وغيره والكلام فى الفاضل عن حاجته وواو ولاثن معه واو الحال أى والحال انه لاثن معه موجود فانه يأخذه مجانا ولو كان مليا يملكه ولا يرجع عليه به وقوله (والار جمع بالثمن) راجع لمفهوم ولاثن معه أى مفهومه انه لو كان معه ثمن موجود حين المواسة لوجب دفعه لكن بالثمن على ما رجحه ابن يونس ثم ان مقتضى قوله والار جمع الخ ان ابن يونس رجع الاخذ بالثمن ان كان معه اذ ذلك لانه بصيغة الاسم والمتبادر من عبارة ابن يونس أن هذا ناص المدونة ليس الا وليس هناك ما يخالف ذلك وهو مقتضى كلامه فى توضيحه حينئذ فهو فى غنى عن قوله والار جمع بالثمن ويمكن أن تكون فائدة بالنسبة لما بعده وهو قول المؤلف (ص) كفضل بئر زرع خيف على زرع جاره بدم بئر وأخذ يصلح وأجبر عليه (ش) والمعنى أن من له بئر يسقي منها زرعه ففضل عن سقى زرعه فضلة من الماء وله جاره لزوع أنشأه على أصل ماء وانهدمت بئر زرعه وخيف عليه الهلاك من العطش وشرع فى اصلاح بئر خيفة فخير على اعطاء الفضل بالثمن ان وجد على ما رجحه ابن يونس فان التخرم شرط من هذه الشروط فلا يجبر على دفع الفضلة بان كان زرع الجار لا على أصل ماء لانه قد عترض زرعه الهلاك أو لم تنهدم بئر أو لم يشرع فى اصلاحها قوله خيف على زرع جاره صفة لموصوف محذوف أى يدفع لجاره ثم لا حذف أى بالظاهر موضع المضمرة قوله وبدم بئر متعلق بخيف والباء سميكية فان هدم البئر سبب للخوف على الزرع وقوله بئر أى بئر الزرع ويستفاد من هذا القيد أن الزرع على أصل ماء فالتشبيه على هذا فى عدم المنع من الماء وفى أخذ الثمن ان وجد مع جاره على ما رجحه ابن يونس لكنه ضعيف لان ظاهر المدونة فى مسألة الزرع لاثن له فيها سواء وجد معه أم لا بخلاف مسألة من خيف عليه الهلاك والفرق ان الغالب فى المسافر أنه مختار بسبب السفر بخلاف من انهدمت بئر (ص) كفضل بئر ماشية بصحراء هذا ان لم يبين الملكية (ش) التشبيه فى الجبر والمعنى أن من حفر بئر فى البادية فى غير ملكه لما شئته وفضل منها فضلة فليس له أن يمنع ذلك ممن طلبه أو أرادها وبأخذ بلاثن وهو مراده بالهدر ولا يجوز له بيعه ولا هبته ولا يورث عنه هذا حيث لم يبين الملكية فان بيننا حين الحفر فله حيث أن يمنع الناس عنها وانما لم يجعل التشبيه تاما لانه يقتضى أن الجبر انما هو للضرر وللزرع الذى انهدمت بئر مع انه عام وانما كان فضل بئر الزرع لصاحبه منعه وبيعه بخلاف فضل بئر الماشية حيث لم يبين الملكية فانه ليس له منع فضلها وبيعه لان حافر بئر الماشية نيتة فى حفرها لذلك أن يكون له قدر كفايته وأما حافر بئر الزرع فنيته أن يكون

المسافر ثم ماشية رب الماء الخ فالمناسب ما يأتى أن يقول يعنى أن من حفر بئر فى البادية فى غير ملكه لما شئته فان ما فضل له عن شرب ربه فانه لا يمنع الغير منه على ما يأتى تفصيله فى قوله وبدي المسافر الخ فائدة ١٠ أقاد بعض الشيوخ أن المسافر ينال الحج فكل من سبق الى الماء فهو أحق به وكان ابن عرفة سنة حج يسبق وبأخذ ما يكفيه من الماء ويقول كل من نازعنى فائتته لاني أحق قال البرزلى معناه ما لم يخش على من بعده ضررا (قوله فليس له أن يمنع ذلك) أى ولو لم يكن مضطرا ولا صاحب زرع (قوله فله حيث أن يمنع الناس عنها) لان ذلك صار احياء أى لان قول المصنف ولا حفر بئر ماشية لا يكون احياء مقيد بان لا يكون بين الملكية والا كان احياء

وبان الملكية بان يشهد عند الحفر أنه يحفرها اليك ماءها (قوله وبدئ بمسافر) لاحتياجه لسرعة السير (قوله كانه بدل اشتمال) الاحسن حذف الكاف ويقول بدل اشتمال (قوله ولم يصرح المؤلف بالمسافر والحاضر) أي بما يتعلق بالمسافر والحاضر من دواب ومواشي (قوله وسكونه في المدونة يقتضي الخ) يقتضي أنه ذكر في المدونة جميع المراتب التسعة الالهذه المرتبة (قوله وانما آخرت مواشي الخ) فيه أنه انما قدم دواب المسافر على دواب غيره لاستحجالة فيقيم يد أن مواشيه تكون مع دوابه ولا تؤخر كما هو الوجه فما قاله شارحنا تبعه غيره من تأخير مواشي المسافر عن دوابه وانما بعد مواشي أهل الماء فيه نظر (قوله ولا نعر به بدلا) أي بدلا من قوله بمسافر كما في العبارة الاولى التي لابن غازي وذلك لان عبارة ابن غازي وفي بعض النسخ بالباء كانه بدل اشتمال من قوله بمسافر وقوله وحينئذ أي حين جعلناه متعلقا بقديم ولم نجعله بدلا وقوله أن الحكم الاول أي التقديم والثاني (٧٥) أي قوله بجميع الرى (قوله الى أن الاولى غير مقصودة) أي التبديئة على ما قال

وأنا أقول أي قوله بمسافر من حيث تعلق التقديم به وقوله والتقديم عطف تفسير على ما قبله وظاهر العبارة التغاير وحينئذ فانما نسب أن يقول لان التبديئة وبجميع الرى بل المناسب أن يقول وقوله بمسافر من حيث تعلق التقديم به وظاهر عبارة أن المبدل منه قوله وقدم مع أنه لا يصح أصلا وقوله بجميع الرى لا بد منه ما فهمنا مقصودان وقوله فلا حاجة لما قاله ابن غازي من البدلية وقوله وفيما قاله نظر تقدم وجهه وهو أنه فيبدأ أن الاول غير مقصود ثم ان في عبارته تدافعا وذلك لان قوله فلا حاجة يقتضي صحته ولكن لا حاجة له ولكن ينافيه قوله وفي ذلك نظر فتدبر (قوله فانه يبدأ الخ) والحاصل أن الصور ثلاث ان انفرد أحد بالجهد قدم على غيره وان كان يحصل للجميع الجهد بتقديم غيره عليه لكن يتفاوت يقدم الاشد أيضا وان كان يحصل للجميع لكن استوت المشقة فالقولان وكل من تقدم يمكن من

له جميع ماؤها والكلام في منع فضل الماء وعدمه فلا ينافي أن حفر بئر ماشية لا يكون احياء لتلك الارض كما مر (ص) وبدئ بمسافر وله عارية آله ثم حاضر (ش) يعني أنه اذا اجتمع على ماء فضل عن ربه مستحقون والماء يكفيهم فانه يبدأ بالمسافر وجوبا وسواء كان غنيا أو فقيرا لان مال البئر لم يتخذ هالدا لكره المسافر على صاحب الماء عارية الآلة كالحبل والدلو والخوض وما يحتاج اليه حتى يروى ثم يأتي الحاضر بعد ذلك حتى يروى فقوله وله عارية آله أي عليه وان رجع الضمير في له للمسافر لم يتجسس على الامم على وهذا ما لم يجعل الآلة للاجارة والافياخذ الاجرة ويتبعه بها ان لم توجد معه (ص) ثم دابة ربه بجميع الرى (ش) أي أن الدواب يقدمون على حسب تقديم الا دمي بين فتقدم دابة ربه البئر ثم دابة المسافر ثم دابة الحاضر بجميع الرى حيث كان في الماء فضلا فالضمير في ربه يعود على البئر واللام للجميع لام الغاية وفي بعض النسخ بالباء كانه بدل اشتمال من قوله بمسافر ثم مواشي ربه ثم مواشي المسافر ثم مواشي الحاضر ولم يصرح المؤلف بالمسافر والحاضر اكتفاء بما ذكر في أربابها وسكونه في المدونة عن ماشية المسافر اعتذر وانعه بان الغالب أن المسافر لا ماشية له وانما آخرت مواشي المسافر عن دوابه لعله ان الدواب اذا خيف موتها لا تذكي فتؤكل بخلاف المواشي وقوله بجميع الرى هو لغو متعلق ببدي ولا نعر به لا و معنى بدئ قدم أي ان كل من قدمناه تقدمه بجميع الرى وحينئذ يفيد أن الحكم الاول والثاني مقصودان واعرابه لا يؤدي الى أن الاول غير مقصود وليس كذلك لان التبديئة والتقديم لا بد منه ما فهمنا مقصودان فلا حاجة لما قاله ابن غازي وفيما قاله نظر لمن تأمله (ص) والافينفس الجهود (ش) يعني أنه ان لم يكن في ماء بئر ماشية فضل عن أربابها أو كان بتقديم أربابها يحصل الجهد لغيرهم وتقدم غيرهم عليهم لا يحصل الجهد لهم أو بعكس ذلك فانه يبدأ بمن يحصل له الجهد بتقديم غيره عليه ومثل ذلك اذا كان تحصل بتقديم رب الماء على غيره كثرة الجهد لغيره ولا يحصل بتقديم غيره عليه كثرة الجهد له بل جهد غيره كثير أو العكس فانه يقدم ما يحصل له كثرة الجهد لتقديم غيره عليه وهذا مستفاد من كلام المقدمات فان كان يحصل من تقديمه على غيره الجهد لغيره كما يحصل من تقديم غيره رب الماء على ربه الجهد له والحاصل انهما مستوفيان يتساوون أو يقدم رب الماء قولان ذكرهما ابن ناجي وصاحب المقدمات وقد ذكر المواق كلامه وأظهرهما الثاني وفي كلام المؤلف احتمال آخر

الشر بحتى يذهب منه الخوف لا بجميع الرى (قوله وفي كلام المؤلف احتمال آخر الخ) حاصلة أن ما حل به بناء على أن قوله والا الخ راجع لقوله كفضل بئر ماشية وهذا الاحتمال الذي أشار له هو أن يكون راجعا لقوله بجميع الرى والمعنى وان لم يكن في فضل ماء بئر ماشية عن أربابها ما يحصل به رى جميع غيرهم وكان يحصل بتقديم المسافر بن على الحاضر بن الجهد للحاضر بن أو لشر به ولا يحصل للمسافر بن مثل ذلك بتقديم الحاضر بن عليهم أو العكس فانه يبدأ بمن يحصل له بتقديم غيره عليه الجهد أو لشر به على غيره وان كان الجهد الحاصل لكل من الجانبين مستويا فالظاهر جري الخلاف المتقدم في المقدمات فيه وترجع القول بتقديم المسافر بن على الحاضر بن ولا يخفى ان هذا الاحتمال أبين بكلام المؤلف لان فرض الكلام في الفضلة عن أهل البئر ولذا قال وبدئ بمسافر والأئمة فرضوا الكلام فيمن يقدم في الماء ابتداء ثم تبعوا عليه اذا لم يكن فيه كفاية ابن رشد ان اجتمع أهل الماء والمارة والماء يكفيهم بدئ بأنفس أهل الماء الى

ان قال وان لم يكف جميعهم يدئ من الجهد عليه أكثر اه. والخطب سهل (قوله بمكان مباح) أى فى أرض لملك لأحد عليها (قوله وهناك قوم لهم جنان) أى بعضهم متصل ببعض وبعضها منفصل عنه ولم تحط الاجنة بالماء وأما الواو احتاطت الاجنة فهذا الماء مباح وسيأتى فى قوله وقسم للتقابلين (قوله حتى يبلغ الماء للكعب) أى فإذا أتمسك الماء حتى وصل للكعب فإنه يرسل لمن يليه جميع الماء لاما زاد على الكعب (قوله لكن هذا تفصيل الخ) هذا ذكره عجم واعترض عليه بما افتمه لاطلاق ابن الحاجب فان ابن الحاجب قال فاذا حدث احياء الاعلى فالأقدم أخص (٧٦) ونحوه لابن شاس وقد ارتضى ابن عرفة بقاء كلام ابن الحاجب على اطلاقه وأنه أتبع

ظاهر قول ابن القاسم فى سماع أصبح (قوله فان لم يمكنه ذلك) بان كان بعضه كثير الشجر وبعضه قليل الشجر (قوله فيما حكمه أن يكون للأعلى فالأعلى) أى فى الماء الذى حكمه للأعلى أى وهو الماء المباح (قوله وان كان بعض الأسفل مقابل لبعض الأعلى)

هكذا
فأراد بالأسفل
هذا المنفرد فانه

أسفل بالنسبة للأعلى من الاثنين المتصل بعضهم ببعض (قوله حكم لمقابل الأعلى) أى حكم لأعلى المنفرد بحكم مقابل له من أسفل الأعلى من الاثنين المتصل بعضهم ببعض وحكم للأسفل المنفرد بحكم أعلى الأسفل من الاثنين المتصل بعضهم ببعض (قوله وهل على التسوية) أى يقسم الماء سوية بينهما فلا يفضل أحدهما الآخر بشئ وقوله وأعلى المساحة أى يقسم على حكم زرع كل فإذا كان مساحة أحدهما فدان ومساحة الثانى نصف فدان فالثالث والثلاثان (قوله توقف فيه بعض) أى وهو الشيخ سالم السنهورى (قوله والاثنان حين وصوله) أى بان وقع قسم الارضين قبل شركة فى الماء أو لم تكن الارض شركة بينهما

بقرره انظره فى الكبير (ص) وان سال مطر بمباح سقى الأعلى ان تقدم للكعب (ش) يعنى ان الماء اذا سال بمكان مباح وهناك قوم لهم جنان فان الأعلى وهو الذى يقرب من الماء يبدأ بالسقى لزراعة أشجاره حتى يبلغ الماء الى الكعبين وهذا ان تقدم الأعلى فى الاحياء على غيره أى أو كان احياءهما معاً فان كان الأسفل هو المتقدم فى الاحياء فإنه يقدم فى السقى على الأعلى حيث خشي على الأسفل الهلاك والأقدم الأعلى المتأخر فى الاحياء على الأسفل فلوقال المؤلف ان تقدم أو سارى كان تأخر ما لم يخف على الأسفل الهلاك لأذى المراد لكن هذا التفصيل فى المفهوم والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به واحترازاً لمكان المباح مما لو سال المطر بمكان مملوك فان صاحبه له منعه من غيره كما مر (ص) وأمر بالتسوية والافتكاكطين (ش) يعنى أن الأعلى اذا تقدم فى الاحياء على ما مر على غيره فإنه يؤمر بتسوية أرضه ان كان يمكنه ذلك بان كان على صفة واحدة فان لم يمكنه ذلك وكان السقى فى الأعلى لا يبلغ الكعبين حتى يكون فى الأسفل أكثر منه فإنه يسقى كل جهة على حدتها ويصير الحائط الواحد الذى هو غير متساو كحائطين يقدم على غيره بجهتيه فيسقى الأعلى ثم الأسفل قوله وأمر أى وقضى عليه بذلك وقوله والاراجع للقيد المقدروكاه قال وأمر بالتسوية ان أمكنت أى والاعتكاف التسوية ولم يصرح بهذا القيد لان الأمر بالتسوية يستلزمه لانه لا يؤمر بها الا وهى ممكنة (ص) وقسم للتقابلين (ش) يعنى أن جنان القوم اذا كانت متقابلة للماء الذى سال فى الارض المباحة فان ذلك يقسم بينهم ولا يتقدم واحد منهم على غيره بل هم فيه سواء قال سحنون فان كان الجنانان متقابلين فيما حكمه أن يكون للأعلى فالأعلى قسم الماء بينهما وان كان بعض الأسفل مقابل لبعض الأعلى حكم لمقابل الأعلى بحكم الأعلى وللمقابل الأسفل بحكم الأسفل فقوله للتقابلين أى فى الجهة وهل على التسوية أو المساحة توقف فيه بعض وظاهره تساوى فى الاحياء أو تقدم أحدهما على الآخر وهو كذلك وقوله (كالنيل) تشبيهه فى ماء المطر فى جميع ما مر من سقى الأعلى ان تقدم فى الاحياء الخ (ص) وان ملك أولاً قسم بقلده أو غيره (ش) أى وان ملك الماء أولاً بان اجتمع جماعة فى اجرائه الى أرضهم فإنه لا تبدئه هنا للأعلى على الأسفل لانهم قد ملكوا الماء قبل وصوله الى أرضهم بحسب أعمالهم وبحسب ذلك العمل يقسم الماء بينهم بقلده أو غيره وقال ابن عرفة عياض وابتداء من الحظ من حين ابتداء جريه لارض ذى الحظ ولو بعدت ان كان أصل أراضهم شركة ثم قسمت بعد شركتهم فى الماء لان على ذلك قومت الارض حين قسمها والاثنان حين وصوله لارضه اه المراد منه فان قلت لم اعتبر الحظ من حين ابتداء الجرى حيث قسمت الارض بعد شركتهم فى الماء وأما فى غير ذلك فن حين وصول الماء اليه قلت لانه اذا وقع القسم بعد شركتهم فى الماء فاعتاد على أن لهم نصيباً بالقيمة فيراعى فى التعديل قرب الماء وبعده بخلاف ما اذا كان القسم قبل الشركة فى الماء أو لم يكن بينهم شركة فى الارض

(قوله فان قلت) جواب هذا السؤال هو حاصل معنى قوله لان على ذلك قومت الارض فلونا مل فيه لماورد السؤال (قوله قلت الخ) حاصله أنه اذا كانت القسمة بعد شركتهم فى الماء تقسم الاراضى بالقيمة فاذا كان لاحدهما ثلث الارض وللآخر الثلثان فتقسم أثلاثاً كان يقوم الجزء القريب من الماء بثلاثين دينار مثلاً وكذلك الذى يليه ولا شك أن القريب من الماء أقل مساحة مما بعده وكذلك الذى بعده أقل مساحة مما بعده فالقسام الواقع فيها التعديل أقسام الارض

(قوله عبارة عن الآلة) كذا قال ابن عرفة وقوله وعليه الخ لا يخفى أن كلامه صحيح على نفسه القلبدعاز كره ابن عرفة والا
فالمصنف انما تبع ابن حبيب فانه قد عرفه بانه الجرة الموضوع فيها الماء (٧٧) المثقوبة من أسفلها أي قدر ينقب ويجعل فيه

ماء على أقلهم نصيبا فيجعل لصاحب
النصف ثلاث جرات ولصاحب
الثالث جرتان ولصاحب السدس
جرة (قوله وقال انه يقسم ماء الليل
وحده) لا يخفى أن هذه طريقة
أخرى غير ما تقدم فالأولى له أن
يأتي بها على أسلوب يفيد ذلك (قوله
حتى يروى للكعبين الخ) لا يخفى أن
هذا انما هو في الشر كاه في ملك الماء كما
هو مصرح به وإذا كان الامر كما
ذكر فالقسم بالقلد فقوله حتى يروى
للكعبين الأولى اسقاطه لأن
العبرة بالقلد كما قلنا (قوله ثم يعطى
الاوراق) الحاصل أن الاوراق
تسلم ليدأمن ثم يخرج ورقة
وينظر في اسم صاحبها فمن ظهر
اسمه في الأولى قدم وكذا في الثانية
ولا حاجة الى النظر في الثالثة إذا
كافوا لأنه فقط مثلا (قوله وألا
أن يصيد الخ) أي فحل التأويلين
في أرض الصلح حيث لم يصد المالك
(قوله يعنى الخ) هذا الحل يؤذن
بان الواو في قول المصنف وان من
ملكه الحال (قوله بلا خلاف)
أقول قد علمت أن أرض العنوة
لا خلاف فيها كما يظهر من المصنف
(قوله أو استمتع) أي لمن أعطاه
له الامام فانه يستحقها امتناعا (قوله
أو عدم المنع مطلقا) بهذا يعرف
ان الاستثناء في كلام المصنف من
التأويل المطوى (قوله بقدر
مستحق) لا يخفى أنه متى جعل الواو
للحال فالفاعل مستحق ببنيتيه
للفاعل أو للفعل (قوله استغناء

ابن عرفة القلد في استعمال الفقهاء عبارة عن الآلة التي يتوصل بها الاعطاء كل ذي حق حقه
من الماء من غير نقص ولا زيادة اه وعليه فقول المؤلف أو غيره مما يحصل التوصل الى ذلك
مستدرك ومن ذلك الساعات الرملية لكن يراعى اختلاف الجري وقلته فان جريه عند كثرة
أقوى من جريه عند قلته فيرجع لاهل المعرفة في ذلك فاذا قالوا ان جريه عند كثرة خمس درج
يعدل جريه عند قلته ثمان درج على بذلك ومن ذلك جريه بالليل فان جريه بالليل أكثر من
جريه بالنهار كما يفيد كلام ابن عرفة وقال انه يقسم ماء الليل وحده وماء النهار وحده (ص) وأقرع
للتشاح في السبق (ش) يعني أن الشر كاه اذا تشاحوا في التبدية بأن قال كل واحد منهم أنا أسقى
زري أو نخلي أو لا فانه يقرع بينهم فنخرج سهمه قدم على غيره ويجري له الماء كله حتى يروى
الى الكعبين ثم الذي يليه كذلك الى آخرهم وصفة القرعة أن تجعل أوراق بعدد الشر كاه
ويكتب في كل ورقة اسم كل واحد من الشر كاه ثم يعطى الاوراق واحدة واحدة فنخرج اسمه في
التي أعطيت أولا بدئ به ثم من خرج اسمه في التي أعطيت ثانيا وهكذا (ص) ولا يمنع صيد سمك
وان من ملكه وهل في أرض العنوة فقط أو ألا أن يصيد المالك تأويلان (ش) يعني أن من
ملك منفعة أرض سواء كان يملك رقبته أو المنفعة فقط وحصل فيها سهم فانه لا يجوز له أن يمنع
من يصيد منه لان السهم لا يجوز بيعه في البحر ولان الماء لما كان غير مملوك والصيد أيضا غير
مملوك كانا كسائر المباحات فنسب قوله فهو أحق به وسواء طرحتها صاحب الأرض فتوالدت
أو جرها الماء الى تلك الأرض وأما السمك الذي في الاودية والاراضي التي ليست مملوكة لاحد
فانه لا يجوز لاحد أن يمنع من يصيد منها بلا خلاف وهل عدم منع الصيد في أرض العنوة فقط
صاد المالك أم لا لان أرض العنوة في الحقيقة لا تملك وانما هي أرض خراج أو استمتع وأما
المملوكة الحقيقة فله المنع أو عدم المنع مطلقا لأن يرد المالك الصيد بنفسه فله المنع
فالتأويل الثاني مطوى في كلامه وقوله وان من ملكه ما قبل المبالغة لا يتوهم منعه أي ولا
يمنع صيد سمك من ملكه واذا بنى بمنع للفاعل فالفاعل بقدر مستحق مثلا لا يملكه وان من
ملكه أي ولا يمنع مستحق ماء صيد سمك الخ أي لا يجوز له المنع وفي الامهات لأحب خملها
السيموخ على المنع وان كان ظاهر الكراهة هكذا قال أبو الحسن على المدونة وبعبارة ان
قلت قوله وان من ملكه ينافي قوله وهل في أرض العنوة ذهبي لاعتكاف ويجاب بان المراد ما يشمل
ملك الذات وملك المنفعة وأرض العنوة تملك منفعتها والمذهب أنه لا يمنع صيد السمك وان من
ملكه في أرض العنوة وأغبرها طرحت فتوالدت أو جرها الماء الا في صورة وهي ما اذا كان
الماء في ملكه ويضر به الصيد بان يطلع الصائد على جريه أو يقصد زرعه ونحو ذلك
والتأويل ضعيفان (ص) ولا كلام بفحص وعفاء لم يكنه زرعه بخلاف مخرجه وجماء
(ش) كلام منون معطوف على صيد والمعنى أنه لا يجوز للشخص أن يمنع من رعي الكلا وهو
الذي ينبت في المرعى من غير زرع وهو الذي يكون في فحسه والفحص هي الأرض التي ترك
ربها زرعها استغناء عنها وقال عياض الكلام مقصورهموز العشب وما تنبت به الأرض مما
تأكله المواشي وكذلك لا يجوز له أن يمنع من رعي الكلا الذي في الأرض العافية فالعفاء هي
الأرض التي أعفيت من الزراعة قبل البوار ومحل عدم المنع فيما ذكره مالم يكنه زرعه أما اذا

عنها أي ولم يقصد تركها لاجل الرعي بل أعرض عنها رأسا بخلاف الحي فانه تركه لاجل الرعي فيه بدون زرع (قوله العشب) بكسر
العين (ع) وقوله وما تنبت به الأرض من عطف العام على الخاص لان الكلا هو ما تنبت به الأرض يابساً كان أو رطباً والعشب الكلا الرطب
(قوله فالعفاء) أي بالمدا والفتح (قوله أعفيت من الزراعة) أي تركت من الزراعة وقوله قبل البوار أي تركت من الزراعة بدون قصد
(٢) (قول المحشي بكسر العين) الذي في كتب اللغة أن العشب بضم العين اه صححه

سورها لكونها لا تقبل الزراعة كارض الخرس ولذا فسر ابن فرحون في شرح ابن الحاحب العفاء هنا بالدارس من الارض التي لا تزرع وقال انه جمع عاف (قوله مكتنفا) بفتح النون (قوله والمرج والحي الخ) هذا يقيد أن المرج والحي مترادفان (قوله التي حطر عليها) أي جعل عليها زرا باملا وهذه ليست داخلية في المصنف منظوقا لكنهما مفهومة بالطريق الاولى وذلك أنه اذا كان له منع الكلا اذا اكتنفه زرعه فاحرى الارض المحظر عليها بالحيطان كما أفاده بعض الشراح ثم لا يخفى أن هذا كله في الارض المملوكة ﴿باب الوقف﴾

(قوله ليكون العين الخ) لا يخفى أن قوله أعقبه ضمن أمرين الاول جمعيته معه التي هي في الواقع صادقة بكل من تعقبه عن الاحياء وبسبقيته عليه فقوله ليكون العين علة (٧٨) للجمعية فقط (قوله أوقفها) كذا في بعض النسخ الصحيحة والمناسب حذف الواو

لان ذلك من باب وعد أي لان قياس مصدر الثلاثي المتعدى فعل وأما أوقف فصدره بإيقاف والمشتهر التعبير بوقف لا بإيقاف (قوله لان العين موقوفة الخ) لا يخفى أن هذا الاختلاف في اللفظ وذلك لان المعنى واحد لان معنى موقوفة معنى محبسة (قوله فيخرج عطية الذوات) خرج هذا بقوله منفعة وقوله والعارية والعمرى خرجا بقوله مدة وجوده وقوله والعبد الخدم حياته خرج بقوله لازما بقاءه في ملك معطيه وقوله بموت الخ كان في العبارة تقدما وتأخيرا والاصل وخرج العبد الخدم حياته لعدم لزوم بقاءه في ملك معطيه لجواز أن يموت قبل موت سيده الآن قضيته عدم وقف الحيوان لو جود تلك العلة فيه مع أنه يصح وقف الحيوان كما يأتي وقوله ولجواز كذا في نسخة شيخنا عبد الله وهي ظاهرة وذلك لانه تعليل ثان وفي نسخة بحذف الواو وهي غير ظاهرة (قوله مدة وجوده) ليس بقيد على الصواب بل يجوز الوقف مدة معينة ولا يشترط التأييد (قوله وهو عندهم

كان ذلك مكتنفا بزعمه بحيث يكون عليه الضرر في تحلص الناس اليه بعواشيهم ودوابهم ذهابا وباقا له حينئذ أن يمنع من رعيه وأما الكلا الذي في مرجعه وفي جهه أنه أن يمنع ويمنعه لمن شاء والمرج والحي هي الارض التي تركها صاحبها لاجل الرعي ومن باب أولى له المنع من رعي الكلا في الارض التي حطر عليها وبعبارة الاولى اسقاط قوله ومرجعه لانه لا محل له لان الأقسام الثلاثة مرج لان المرج محل رعي الدواب أي بخلاف جهه

﴿باب ذكر فيه الوقف وما يتعلق به﴾

وأعقبه للاحياء ليكون العين فيهما بغير عوض بدفعه المستحق للوقف والحي للارض وقال في التنبية الوقف مصدر أوقفت الارض وغيرها أوقفها هذه هي اللغة الفصيحة المشهورة والوقف مما اختص به المسلمون قال الشافعي لم نجس أهل الجاهلية فيما علمت وانما جسد أهل الاسلام وسمى وقف لان العين موقوفة وجسد الان العين محبسة انتهى وحداب عرفة حقيقة العرفية فقال الوقف مصدر اعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاءه في ملك معطيه ولو تقدير اخرج عطية الذوات والعارية والعمرى والعبد الخدم حياته يموت قبل موت سيده لعدم لزوم بقاءه في ملك معطيه ولجواز بيعه برضاه مع معطاه واسما ما أعطيت منفعة مدة وجوده لازما بقاءه في ملك معطيه ولو تقدير انتهى المراد منه ثم ان بعضهم يعبر بالجسد وبعضهم يعبر بالوقف وهو عندهم أقوى في التأسيس وهم في اللغة لفظان مترادفان والجسد يطلق على ما وقف ويطلق على المصدر وهو الاعطاء فذكر الشيخ على عاداته الحدين وقوله مصدر منصوب على نزع الخافض وقوله اعطاء منفعة أخرج به اعطاء ذات كالهبة وقوله شيء ولم يقل منفعة مال أو ممتول لان الشيء أعم لكنه رأى تخصيصه بما في كلامه من بقاء ملكه وذلك يخص الشيء بالمتمول وقوله ولو تقدير لا يحتمل ولو كان الملك تقديرا كقوله ان ملكك دار فلان فهي جسد ويحتمل ولو كان الاعطاء تقديرا كقوله دارى جسد على من سيكون وعلى هذا فالمراد بالتقدير التعليق وأركان الوقف أربعة العين الموقوفة والصيغة والواقف والمسوقف عليه فالمراد بالمراد الى الوقف عليه بقوله فيما يأتي على أهل التملك الخ والى الصيغة بقوله بحسب الخ وأسقط الواقف وعكس في الهبة فذكر الواهب وأسقط الموهوب فما أسقطه هنا يؤخذ مما ذكره هناك وما أسقطه هناك يؤخذ مما ذكره هنا فان البابين واحد بل سائر أبواب التبرعات كذلك وأشار هنا الى العين الموقوفة بقوله (ص) صح وقف مملوك (ش)

أقوى) وضع ذلك تب بقوله وعبر بالوقف كابن الحاحب دون الجسد بضم الحاء وسكون الباء

الموحدة لانه أصرح في الدلالة لافادته التأييد من غير ضمنية وقاله عبد الوهاب وهما عند ابن رشد وغيره سواء (قوله مال أو ممتول) معناهما واحد (قوله لان الشيء أعم) لا يخفى أنه لاثرة في التعبير بهذا الاعم فلم ارتكبه (قوله ان ملكك دار فلان) أي ان قدر أنى ملكته وقوله ويحتمل ولو كان الاعطاء تقديرا كقوله الخ لا يخفى أن قوله دارى جسد الخ في قوة قوله ان وجد فلان فدارى جسد عليه وقوله وعلى هذا أي الاحتمال الثاني فالمراد بالتقدير التعليق بمعنى المعلق وذلك لان الاعطاء على هذا معلق بخلاف التقدير على الاحتمال الاول فهو بمعنى الفرض

يعني

(قوله كجلد الاضحية) بحث في ذلك بان المملوك هو ما يقبل التصرف فيه بكل وجه جائز وجلد الاضحية والكلب المأذون في اتخاذ
ونحو ذلك من باب الاختصاص لامن باب الملك (قوله والضحية في العقود ترتب آثار الشئ عليه) أي فصححة العقد ترتب أثره عليه
أي من جواز التصرف في الشئ المعقود عليه ولا يخفى أن مصدوق الشئ العقد فاذن لوقال والضحية في العقود ترتب آثارها عليها
امكان أحسن (قوله ونذب الخ) وقد تعرض الحرمة أو الكراهة ويتعذر وجوبه (قوله ووقف ملك الغير الخ) هكذا قال الشيخ سالم
وأفاد بعضهم كما في أنه لو وقع مال الغير لا ينبغي أن يكون موقوفاً كالبيع إذ لا يظهر فرق قائلاً ولا يغتر بظاهر العبارة من التعبير بصح
وقف مملوك من أن ظاهرها أن وقف ملك الغير لا يصح لأن المراد صح وقف مملوك صحة تامة بحيث لا يتوقف على شئ اه أقول وهو
الظاهر (قوله فكأنه أذن له فيه) أي من جهة الشارع والاحسن أن يقول لما علم أن له شريكاً فكانه دخل على بيعه على حد قوله
الآتي أو أن من احتاج اليه باع (قوله وأسند الملك للذات) الاولى أن يقول وأراد بقوله مملوك ما يشمل الذات والمنفعة وكان المصنف
قال صح وقف مملوك هذا اذا كان مملوكاً بثلث بل ولو كان مملوكاً بأكبره فالملك بالثلث هو الذات والمملوك بالأكبره هي المنفعة (قوله
كالخوات) أي المنفعة التي هي المسماة بالخلو وموقوفة اعلم أن الخلو يصور بصور منها أن يكون الوقف آيلاً للخراب فيكرهه ناظر
الوقف بان يعمره بحيث يصير الخانات مثلاً يكرى بثلاثين نصف فضة ويجعل عليه لجهة الوقف خمسة عشر فصارت المنفعة
مشتركة بينهما فاقابل الدراهم المصروفة من المنفعة هو الخلو فيعلق به البيع والوقف والارث والهبة وغير ذلك ويقضى منه الدين
وغير ذلك ولا يسوغ للناظر ارجاعه من الخانات ولو وقع عقد اليجار على (٧٩) سنين معينة كسبعين سنة ولكن شرط ذلك

أن لا يكون ربيع يعمر به الثانية
أن يكون لمسجد مثلاً حوائت
موقوفة عليه واحتاج المسجد
للتكميل أو عمارة ويكون الدكان
يكرى مثلاً الشهر بثلاثين نصفاً
ولا يكون هناك ربيع يكمل به
المسجد أو يعمر به فيعمد الناظر إلى
السكن في الحوائت فيما أخذ منه
قدراً من المال يعمر به المسجد
ويجعل عليه خمسة عشر مثلاً في كل
شهر والحاصل أن منفعة الخانات
المذكورة شركة بين صاحب الخلو

يعني ان الشئ المملوك يصح وقفه ويلزم ولولم يحكم به حاكم وأراد بالمملوك ما تملك ذاته وان لم
يجز بيعه كجلد الاضحية وكلب الصيد ونحوه ووقف الآبق صحيح ويدخل في المملوك العقار
والمقوم والمثلي والحيوان والضحية في العقود ترتب آثار الشئ عليه وعبر بصح دون جاز لا جمل
الخرجات الآتية أي صح ونذب ولزم ووقف ملك الغير وهبته وصدقته وعتقه باطل ولو أجاز
المالك ويصح وقف المشاع ان كان مما يقبل القسم ويجوز الواقف عليه ان أراد الشريك
واستشكل بان القسمة بيع وبيع الوقف لا يجوز وأجيب بان الواقف لما علم أن لشريكه البيع
فكانه أذن له فيه وان كان مما لا يقبل القسم فهل يصح أم لا قولان مرجحان وعلى القول بالصححة
يجوز الواقف على البيع ان أراد الشريك ويجعل الثمن في مثله وهل يجبر أم لا قولان وأشار
المؤلف بقوله (وان باجرة) إلى صححة وقف المنفعة لمن لا يملك الذات أي وان كان الملك باجرة
وأسند الملك للذات لملك منافعتها وأن قوله مملوك أعم من كونه ذاتاً أو منفعة وهذا ما لم تكن
منفعة حبس لتعلق الحبس بها وما تعلق الحبس به لا يجنس كالخوات وأيضاً هي لا تدخل

والوقف بحسب ما يتفق عليه صاحب الخلو والناظر على وجه المصلحة كما يؤخذ مما أفتى به الناصر كما أفاده عجب الثالثة أن تكون أرض
محبسة فيستأجرها من الناظر ويبني فيها داراً مثلاً على أن عليه في كل شهر لجهة الوقف ثلاثين نصف فضة ولكن الدار تكرى بستين
نصف فضة مثلاً فالمنفعة التي تقابل الثلاثين الأخرى يقال لها خلو وإذا اشترك في البناء المذكور جماعة وأراد بعضهم بيع حصته في
البناء فلم يشر كائنه الأخذ بالشفعة وإذا حصل خلل في البناء في الصورتين الأولىين الإصلاح على الناظر وصاحب الخلو على قدر ما يمكن
وفي الأخيرة على صاحب الخلو وحده واعلم أن الخلو من ملك المنفعة لامن ملك الانتفاع إذ مالك الانتفاع ينفع بنفسه فقط ولا يؤثر
ولا يوجب ولا يعير ومالك المنفعة له تلك الثلاثة مع انتفاعه بنفسه والفرق بينهما أن مالك الانتفاع يقصد ذاته مع وصفه كاملاً وخطيب
ومدرس وقف عليه بالوصف المذكور بخلاف مالك المنفعة فالما يقصد به الانتفاع بالذات أي منتفع كاستعير لم يمنع من اعارته ثمن ان
من ملك الانتفاع وأراد أن ينفع به غيره فإنه يسهط حقه منه وبأخذه الغير على أنه من أهله حيث كان من أهله والخلو من ملك المنفعة
فلذلك يورث وليس للناظر أن يخرج جهائنه وان كانت الاجارة مشاهرة والاجارة لغيره فلذلك قال عجب واعلم أن العرف عندنا بمصر أن
الاحكام مستمرة لا بدوان عين فيها وقت الاجارة مدة فهم لا يقصدون خصوص تلك المدة والعرف عندنا كالكسرة في احتسار
أرضاً مدة ومضت فله أن يبيق وليس للتولى أمر الوقف ارجاعه نعم ان حصل ما يدل على قصد على زمن الاجارة لا على الايدفانه
يعمل بذلك نحو ان مدة الاحتسار كذا وكذا اه (تنبيه) قد تقدم أن الخلو اسم للمنفعة التي جعل في مقابلتها الدراهم والحاصل
أن وقف الاجارة متفق عليه بين عجب وغيره كما أفاده بعض شيوخنا ومخالفة عجب لغيره انما هي في وقف المنفعة والحق مع غيره
والحاصل أن الحق في أن تلك المنفعة بعضها موقوف وبعضها غير موقوف وهو المسمى بالخلو فيعلق به الوقف أما ان كان لذى خلوف

وقف المسجد فإنه يمنع من وقفه على كنيسته مثلاً قطعاً بالعقل والنقل (قوله ولو حيواناً ورقيقاً) رده على من منع وقفهما (قوله كما قاله ابن القاسم) ومقابله يقول بالمنع (قوله بشرط أن لا يقصد الخ) صادق بأن يقصد بوقف هذا العبد من يد الرقيق بهـ لم يوفور صبره على خدمتهم أولاً قصد له الاجترار القربة فإن لم يعلم قصد صح كافي عب وقوله يكون بوقفه أى ان قصد الضرر اذا وجد لا يكون الا بوقفه على المرضى وقوله ونحوهما كالمؤثرة (٨٠) (قوله فاحد التردد ين يقول بالجواز) أى والتردد الثانى عدم الجواز المحتمل للمنع والكراهة كما قاله عجم ثم أقول

والمنع قد يجامعه الصحة وان كان الاصل فيه البطالان ولكن المناسب لقوله هل يصح وقفه أن يقول فاحد التردد ين يقول بالصحة والثانى بعدمها وقوله وقال ابن الحاجب وابن شاس لا يجوز ذلك المتبادر منه الحرمه وان احتمل الكراهة وقوله وأما على أنه ينتفع به مع بقاء عينه الخ أى بان وقف لتزوين الحيوانيت وقوله ثم ان المذهب أى المعتمد وقوله والقول بالمنع أضعف الاقوال هذا بما يقوى أن يقال ان الطرف الثانى من التردد الكراهة وقوله ويدل للصحة اعتراض بأنه يمكن أن لا يدل لاحتمال أن يكون قوله وز كيت أى بناء على القول بصحة وقفها والرجحان وعدمه أمر آخر اه لكن أقول الظاهر منه الصحة ثم ما قاله الشارح عن ابن شاس يخالف لما فى الشيخ أحمد فإنه نقل عن ابن شاس أن الوقف غير صحيح ونقل عن البيان الكراهة قائلاً وذلك مستلزم للصحة فالتردد فى الصحة وعدمها واقتصر الشيخ أحمد المدكور وتبعه عب على أن التردد فى غير الدنانير والدرهم بل فى الطعام وما لا يعرف بعينه اذا غيب عليه وأما الدنانير

فى قوله مملوك اذا المراد مملوك لم يتعلق به حق لغيره (ص) ولو حيواناً ورقيقاً (ش) هذا مبالغة فى المملوك الذى وقفه يصح ويلزم أى ولو كان المملوك حيواناً ناطقاً أو صامتاً وعطف الرقيق على حيوان من عطف الخاص على العام فلذا عطفه بالوالد بالوالد باس بوقف الثياب كما قاله ابن القاسم (ص) كعبد على مرضى لم يقصد ضرره (ش) يعنى أنه يصح وقف العبد المملوك لخدمة المرضى بشرط أن لا يقصد سيده الضرر له بوقفه عليهم أما ان قصد ذلك فإنه لا يصح وقفه فقصد الضرر يكون بوقفه على المرضى لا بأحراره العتق لان هذا لا يختص بكون الوقف على المرضى ومثل العبد الامية ولا يطؤها لان الامية المملوكة المنافع للغير لا يجوز وطؤها السيدها كالمستعارة والمرهونة ونحوهما (ص) وفى وقف كطعام تردد (ش) يعنى أن المثل كان طعاماً أو نقداً هل يصح وقفه أم لا فيه تردد فاحد التردد ين يقول بالجواز كالخطة ونحوها اذا وقفت للسلف لانها تطول اقامتها وتزداد بدل ما انتفع به بمنزلة دوام العين وهـ ذى المدونة وقال ابن الحاجب وابن شاس لا يجوز وقف ذلك لان منفعة فى استهلاكه والوقف انما ينتفع به مع بقاء عينه ومحمل التردد أنه وقف لينتفع به ويرد له وأما على أنه ينتفع به مع بقاء عينه فهو باطل بانفاق ثم ان المذهب جواز وقف ما لا يعرف بعينه كالطعام والدنانير والدرهم كما يفيد كلام الشامل فإنه بعد ما حكى القول بالجواز حكى القول بالكراهة بقبيل والقول بالمنع أضعف الاقوال ويدل للصحة قول المؤلف فى باب الزكاة وز كيت عين وقف للسلف (ص) على أهل التملك (ش) يشير بهذا الى أن الموقوف عليه يشترط فيه أن يكون أهلاً للتملك كما كالمسجد أو حسناً كالادنى ولذا قال ابن عرفة الحبس عليه ما جاز صرف منفعة الحبس له أو فيه اه فقوله على أهل التملك هو الموقوف عليه وهو الموصوف بالتملك والواقف يتصف بالتملك ويوجد فى بعض النسخ كذلك وهى صحيحة بتقدير أى على أهل التملك له وكلام المؤلف يشمل الموجود والمعدوم كالأعقاب ويشمل العاقل وغيره والمسلم والكافر فقوله (كن سيولاً) مثال لقوله على أهل أى ولو فى ثالى حال اذ لم يقيد ذلك بحال الوقفية لكن الوقف غير لازم قبل الولادة فان ولد لم يلزم لان كلامه فى الصحة (ص) وذى (ش) عطف على مدخول الكاف اذ هو من الامثلة وليس معطوفاً على أهل أى وكذلك يصح الوقف على الذى قريباً كان أو أجنبياً لان الوقف عليه صدقة وفى الصدقة عليه أجر وكذلك تصح الوصية للذى والمراد بالذى ما عدا الحربى فيدخل ما كان تحت ذمتنا أعم من أن يكون له كتاب أم لا (ص) وان لم تظهر قرينة (ش) يعنى أن الوقف يصح وان لم تظهر فيه قرينة لان الوقف من باب العطايات والهبات لامن باب الصدقات ولهذا يصح الوقف على الغنى والفقير فهو مبالغة فى صح وعبر بقر بدون طاعة لان القرينة لا يشترط فيها نية بخلاف الطاعة وكلاهما لا بد فيه من معرفة المقرب اليه واعلم أن المنفى الظهور للقرينة كما

والدرهم فيجوز وقفه ما للسلف قطعاً واذا علمت ذلك فالحق أن التردد فى الكل والمعتمد الصحة كما أفاده شارحنا (قوله منفعة الحبس له) وهو الادنى وقوله أو فيه أى وهو المسجد أو القنطرة (قوله لكن الوقف غير لازم قبل الولادة الخ) هكذا قال اللقائى أى وليس المراد أنه يرجع فى وقفه بل المراد أنه لا يتحكم وقفه بل هو موقوف فان ولده لم يلزم وان لم يولد له بطل والحاصل أن الغلة توقف الى أن يوجد ما يأس منه فلا توقف وترد الغلة والوقف للمالك هذا كله ما لم يحصل مانع قبل الولادة وأما ان حصل مانع كونه بطل قاله عجم (قوله لان الوقف عليه) سيأتى أن الوقف من التبرعات لامن الصدقات (قوله وكلاهما لا بد الخ) لا يخفى أنه

على هذا تكون الطاعة والعبادة شيئاً واحداً وليست إلا طاعة الله تعالى ولا تعرف المتمثلة له والعبادة ما توقف على نيته وعرف المعبود والقربة ما عرف المتقرب إليه وان لم توجد نيته فتتفرد الطاعة في النظر المؤدى لمعرفة الله وتتفرد القربة في أداة دين وغسل نجاسة كذا في عب لكن لا يخفى أنه كيف يطاع أي عتقل من لم يعرف إلا أن يقال المنفى المعرفة التي هي الجزم بالحق بالدليل فلا ينافي أن الجزم بالحق الخالي عن الدليل حاصل فيحصل به الامتثال (قوله كيف وهو من باب الصدقة) لا يخفى أن هذا منافي لما قبله والصواب الاول وهو أن الوقف من باب التبرعات لا من باب الصدقات كما نص عليه في التوضيح وارتضاه بعض شيوخنا وبعض المحققين **تتبعه** قال ابن شاس يجوز الوقف على الذي وقبله ابن عبد السلام وقال ابن عرفة ولا أعرف فيها نصاً الاظهر جريها على حكم الوصية أي والمنقول عن ابن القاسم كراهة الوصية لليهودي والنصراني وقال تت ولا أرى به بأساً ان كان على جهة الصلة بترحم كآبيه وأخيه وأراه حسناً وأما (٨١) لغير هذا فلا يتم انتهى والحاصل أن الوقف

على أغنيائهم وليس هناك صلة رحم فهو مكروه وأما على فقرائهم أو على رحم وان كان غنياً فخائر (قوله لفساد المعنى) أقول المعنى صحيح ويجب أن أراد بالفساد عدم المناسبة لأنه لا يناسب أن يكون مما قبل المبالغه (قوله لكان أظهر الخ) لأن ما قاله المصنف ليس بظاهري بيان المراد لان المتبادر من قوله يشترط أن يكون معطوفاً على يظهر (قوله بعد صرفه في مصرفه) أي صرف جميعه كما هو المتبادر منه ولو مفرقا حتى تم فإن ذلك لا يضر في الحوز وأما صرف بعضه في مصرفه فانه يصح فيه الوقف وان قل وما لا يصرفه لا يصح فيه الوقف اذا كان النصف ففوق وأما اذا كان دون ذلك فانه يكون تبعاً لما صرف في مصرفه والحاصل أن الأقل تبع لا كثر الذي صرف في مصرفه لا عكسه (قوله وحيز الكتاب عنه) الاولى وصرف في

هو ظاهر العبارة والافاضل القربة حاصل في الوقف مطلقاً كيف وهو من باب الصدقة فهو راجع لاصل الباب كما اقتضاه حمل الشارح للذي فقط أي بل لما هو أعم كالوقف على أغنياء أهل الزمة أو على أغنياء أهل الاسلام أو على هذه الجهة الأقل حاجة مما عداها مثلاً (ص) أو يشترط تسليم غلته من ناظره ليصرفها (ش) هذا معطوف على قوله لم تظهر قربة لا على مدخول لم لفساد المعنى في ادلا ببالغ عليه حينئذ ولو قال أو اشترط تسليم غلته من ناظره لكان أظهر في بيان المراد والمعنى أنه يصح الوقف ولو شرط الواقف على الناظر أنه الذي يقبض الغلة ويصرفها في مصارفها الشرعية المطابقة لشرطه لان قبض الغلة لا يبطل حوز الوقف ومفهومه ليصرفها أنه لو كان لياً كالأهل لا يكون الحكم كذلك فيبطل الشرط ويصح الوقف كذا ينبغي (ص) أو ككتاب عاد اليه بعد صرفه في مصرفه (ش) يعني أن من وقف كتاباً على طلبية العلم وحيز الكتاب عنه فقد صح الوقف فاذا عاد ذلك الكتاب الى يد واقفه ينتفع به بغيره فان ذلك لا يضر في حوز الكتاب لانه ما عاد اليه الا بعد صحة الحوز فالضمير في صرفه ومصرفه يعود على الكتاب وقد نص النخعي على أن حكم الكتاب تجبس ليقرا فيها حكم الخيل تجبس ليغزو عليها والسلاح ليقاتل بها وفي المدونة من حبس في محبته ما لا غلة له مثل السلاح والرقيق والخيل وشبه ذلك فلم ينفذها ولا آخر جهانم يده حتى مات فهي ميراث وان كان يخرج جمعه في وجهه ويرجع اليه فهو نافذ من رأس ماله لانه خرج في وجهه وان أخرجه بعضه فأخرج فهو نافذ وما لم يخرج فهو ميراث اه وأما ماله غلة فقد ذكره في المدونة أيضاً ونصها قال مالك ما حبس في محبته أو تصدق به على المساكين من حائط أو دار أو شيء له غلة فكان يكرهه ويفرق غلته كل عام على المساكين ولم يخرج جمعه من يده قبل موته أو يوصي بانفاذه في مرضه لغير وارث فينفذ من ثلثه فقوله أو ككتاب الخ معطوف على لم تظهر قربة بعد حذف كان واسمها أي أو كان الموقوف ككتاب مما لا غلة له (ص) وبطل على معصية (ش) يعني أن الوقف على المعصية باطل كن وقف على شربة الخمر أو أكلة الخشيش وما أشبه ذلك قال الباجي لو حبس مسلم على كنيسة فلا تظهر عند رده لآلها

(١١ - خرشي سابع) مصرفه (قوله ينتفع به بغيره) قال محشي نت ليس موضوع المسئلة أنه حيز عنه ثم عاد اليه للانتفاع به والباطل بل تصويرها أنه حبسه وأبقاه تحت يده وهو المتولي لأمره فيخرج جمعه في مصرفه ثم يرد له حوزة قال في المدونة ومن حبس في محبته ما لا غلة له مثل السلاح والخيل وشبه ذلك فلم ينفذها ولا أخرجهما حتى مات فهي ميراث وان كان يخرج جمعه في وجهه ويرجع اليه فهو نافذ من رأس ماله وان أخرجه بعضه وبقى بعضه فهو نافذ وما لم يخرج فهو ميراث اه (قوله ولم يخرج جمعه من يده قبل موته) في العبارة سقط أسقطه الشارح وأصل العبارة بعد قوله ولم يخرج جمعه من يده ما نصه حتى مات لم يجوز ذلك لان هذا غير وصية الا أن يخرج ذلك من يده قبل موته أو يوصي بانفاذه في مرضه لغير وارث فينفذ من ثلثه (قوله وأكلة الخشيش وما أشبه ذلك) لا يخفى أن أكل الخشيش يكره لا يحرم فاعل ذلك مشبهو رمي على ضعيف وهو الخمر وفي شرح شب ومفهوم على معصية عدم البطالان على مكروه وهو كذلك ان اختلف في كراهته أي وعدم كراهته وأما انفق على كراهته فقليل يسطل الوقف وقيل

يجعل في جهة قريية من الجهة التي وقف عليها ترد لبعض المتأخرين وجرم بعض الشيوخ في هذا بالصحة وما ذكره المصنف ظاهر حيث كان الحبس عليه جمعه معصية وأمان كان بعضه معصية وبعضه غير معصية ووقع الوقف عليه مامعا قطاها ما يأتي من قوله أو على نفسه ولو بشرى أنه إذا حيز ما لم يكن على المعصية صح الوقف عليه كالوقف على مسجد وعلى الكنيسة فإن كان كل في مرتبة فانه يبطل في المعصية ويصح في غيرها كالوقف على الكنيسة ثم على أولاده (قوله والذي في السماع أن وقفهم على كنائسهم باطل) ظاهره سواء كان على عبادها أو مرتما فيوافق ما قبله وقوله وما نقله الزرقاني عبارة الشيخ أحمد قوله على معصية من المعصية وقف الكافر على عباد الكنيسة أما على مرتما والجرحى والمرضى فالوقف صحيح معقول به إذا أراد الأسقف بيعه وصرفه غنمه في ذلك ونوزع في ذلك وترافعوا إلى إلحاحهم مع تراضيهم بحكمنا فإن إلحاحهم أن يحكم بينهم بحكم الإسلام مع امضاء الحبس وعدم بيعه هذا حاصل ما عند ابن رشد كما نقله ابن عرفة عنه في باب الظهار (٨٣) قال شيخنا اللقاني في حواشيه على التوضيح (قوله إن إلحاحهم أن لا ينفذ وقفهم)

معصية كالوصف فيها إلى أهل السنة ٥١ والمتبادر من الحكم ببطلان الوقف في هذه المسائل أن يصير مالا من أموال الواقف عليه ويرثه لأنه ير جيع مراجع الاحتباس لا قرب فقراء عصبة الحبس وإلى امرأه أو كاتر رجلا لعصبة ويدخل في الوقف على المعصية وقف الكافر على الكنيسة سواء كان على عبادها أو أمر متالاهم مخاطبون بفروع الشريعة على المذهب والذي في السماع أن وقفهم على كنائسهم باطل وماتقوله الزرقاني عن الناصر الثاني هو مذكور في حاشيته على التوضيح كما قال لكن قال عياض في شرح مسلم أن للحاكم أن لا ينفذ وقفهم سواء أشهدوا على ذلك أم لا بأن من تحت أيديهم أم لا ولهم الرجوع فيه إذا أسلموا وهذا بخلاف العتق إذا بان المعتق عنه ثم أسلموا فلا رجوع لهم ذكره عند نبش قبور الكفار حين نبشها عليه الصلاة والسلام حين بنى مسجده فراجع (ص) وحرى وكافر لك مسجد (ش) يعني أن الوقف على الحربى باطل وكذلك الصدقة والوصية له باطله عكس الذي لأن ذلك إغانة له على حربته والمراد بالحربى من كان بدار الحرب كان متصديا للحرب أم لا وكذلك يبطل وقف الكافر على مسجد من مساجد المسلمين أو على رباط أو قرية من القرب الدينية ولذلك رد مالك دينار النصرانية عليها حيث بعثت به إلى الكعبة ابن عرفة لا يصح الحبس من كافر في قرية دينية ولو كانت منفعة عامة دينية كبناء القنطرة في رده نظر والانظر أن لم يخرج إليه رد فقوله وكافر بالجر عطف على معمول المصداق الواقع مضافا إليه تقديره وبطل وقفه على معصية أو كافر فهو معطوف على الضمير المضاف إليه وقف ولا يصح عطفه على معصية لأن الكافر هنا واقف لا موقوف عليه (ص) أو على بنيه دون بناته (ش) أى وكذلك يبطل الوقف إذا وقفه على بنيه الذي كور دون بناته إلا أن لا وقفه على بناته دون بنيه صح ولو وقفه على الجميع وشرط أن من تزوجت من البنات لاحق لها في الوقف وتخرج منه فانه يكون باطلا أيضا وكلام المؤلف في بنيه وبناته لصلبه فيصح وقفه على بنى بنيه دون بنات بنيه وأما هبة الرجل لبعض ولده ماله كله أو جزءا فذكره أيضا أن يعطى ماله كله لا ولاده ويقسمه بينهم بالسوية إن كانوا ذكورا وإناؤا وإن قسمه بينهم على قدر موارثهم فذلك جائز وحل بطلان

ظاهر الصحة وأنه لا فرق بين أن يكون على العباد أو على مرميها هكذا ذكر اللقاني كلام عياض في شرح مسلم فظهر من ذلك أن الأقوال الثلاثة البطلان مطلقا والصحة مطلقا والتفصيل بين أن يكون على العباد فهو باطل وإن كان على المرمية أو الجرحى أو المرضى فصحيح بمولاه وهذا التفصيل هو حاصل ما عند ابن رشد كما نقله ابن عرفة عنه في باب الجهاد قاله الناصر اللقاني في حاشيته على التوضيح إلا أن اللقاني جعله ضعيفا ثم ما قلناه في معنى كلام عياض يناسبه السياق المتقدم إلا أنه ربما يقال إن كلام عياض المذكور في وقف الكافر على القرب الدينية كوقفه على مسجد مثلاً لا على كنيسة وضوها (قوله ولهم الرجوع فيه إذا أسلموا) كذا في شبوك (قوله أو على رباط الخ) أي فالكاف في قول

الوقف

(قوله بعثت به الى الكعبة) أى ليصرف في طيها مثلاً فيدل على أن ذلك قرية دينية قوله في رده نظر (أى تردد الخ وعجالة المصنف فمقتضى الصحة ولذا قال بعض الشراح وأما القرب الديني كبناء قناطر وتسييل ماء ونحوهما فصحيح) قوله وتخرج منه (أى أصلاً ولولأيت وأما لو شرط أن من تزوجت سقط حقها مادامت في عصمة الزوج وان تأيت رجع لها حظها فانه لا يكون الوقف باطلاً وانما بطل الوقف على البنين دون البنات لقول مالك أنه من عمل الجاهلية أى يشبه عملهم لان الوقف خاص بالاسلام لان الجاهلية كانوا اذا حضروا أحدهم الموت وورثوا الذكور دون الاناث فصار فيه حرمان الاناث دون الذكور فالوقف على الذكور دون الاناث يشبه عمل الجاهلية (قوله دون بنات بنيه) أى ودون بنات بناته وكذا في بعض بنيه دون بعض بناته وفي اخوته دون أخواته أو على بنى شخص دون بنات ذلك الشخص فيما يظهر كذا في بعض الشراح ويستفاد منه أن وقفه على بعض بنيه دون بناته حكمه حكم الوقف على جميع

بنية دون ثباته بل رعيان كلام المصنف يحتمل هذه الصورة فيقال على بنية أي جنس بنية دون ثباته جميعا وبعد هذا كله فالاشهر
عن مالك كراهة ذلك ومضيه اذا وقع وبذلك صرح الجزيري في وثائقه وصرح الشيخ أبو الحسن بأن الكراهة في المدونة على التزوية
وعليه العمل فما قاله المصنف خلاف المدونة وخلاف ما جرى به العمل فهو ضعيف (قوله حيث لم يكن جائزا أو جاهلا) أي حيث لم يتصف
بالجور في أحكامه أو الجهل في أحكامه أي في غير هذه المسئلة (قوله اذا حكم بقول ولو شاذ الخ) أي وان كان لا يجوز الحكم به هكذا قال
الشيخ سالم في تقريره نقله عنه الفيشي والذي قاله عجم في فتاويه في باب الشفعة واذا حكم الحاكم بالقول الضعيف فلا يتقض حكمه
مالم يستدفعه كالحكم بشفعة الجار ومحل مضي حكمه بالقول الضعيف حيث لم يول على الحكم بغير الضعيف كما هو الواقع في قضية
مصر اه وكلام عجم ظاهر (قوله ما عدا المسائل المستثناة) وهي ما خالف قاطعاً وأجلى قياساً إلى آخر ما سبأني (قوله والمسئلة الخ)
ومسئلة المصنف فيها سبعة أقوال أولها ما مشى عليه المصنف من البطلان فهو حرام قطعاً الثاني الكراهة مع الصحة والكراهة تنزيهاً
الثالث الفرق بين أن يحاز عنه ذلك فمضى على ما حبسه عليه أو لا يحاز فيرده على البنين دون البنات الرابع ما رواه عيسى عن ابن
القاسم أكره ذلك فان كان المحبس حياً فيفسخه ويجعله مسجلاً أي مطلقاً (٨٣) للذكور والاناث وان مات لم يفسخ وأنكر هذه

الرواية يخفون الخامس أنه يفسخ
الحبس ويجعل مسجداً اذا لم يأت
من حبس عليه — م فان أبوا لم يجوز
فسخه ويقر على ما حبس وان كان
حياً الآن يرضوا برده وهم بكار
السادس يجوز أن يحبس على
الذكور دون الاناث وبالعكس
وأن يساوى فيه بين الذكور
والاناث وجائز أن تقطع البنات
بعد التزويج وما شرط من شرطه
مضى على ما شرطه ومثله لابن نافع
والباجي والخلاف في المسئلة مبني
على الخلاف فيمن وهب بعض بنية
دون بعض السابغ ما قاله في البيان
من ان هذه المسئلة عند مالك أشد
كراهة من هبة الرجل بعض ولده
دون بعض اذ لم يختلف قوله في
الهبة انما نافذة وان كانت مكروهة
وخرج النخعي الاقوال فيما اذا

الوقف على الذكور دون الاناث على ما مشى عليه المؤلف مالم يحكم بصفته حاكم ولو مالكا
حيث لم يكن جائزاً أو جاهلاً لان الخاصكم اذا حكم بقول ولو شاذ لا يتقض ما عدا المسائل
المستثناة والمسئلة فيها سبعة أقوال (ص) أو عا دلسكني مسكنه قبل عام (ش) يعني ان من
حبس دارسكناه أو غيرها مما له غلة على محجوره أو غيره وحيزت عنه ثم ان الواقف عاد
لسكناه بعد ذلك فان كان عوده لها قبل مضي عام من يوم التحبس فان ذلك يبطل الحبس
وان كان عوده لها بعد مضي عام فان ذلك لا يبطل الحبس لانه المدة التي يقع بها الاشتار
هنا بخلاف الرهن اذا عاد للرهن فانه يبطل ولو طالت مدة الرهن من له لقوله تعالى فريهان
مقبوضة وهذا بخلاف الكتاب ونحوه مما لا غلة فانه لا يبطل الوقف بعود له حيث
صرف في مصارفه ولو أقل من عام كما مر فقوله أو عاد الخ معطوف على شرط مقدر أي ان وقع
على معصية أو عاد أي وحصل مانع قبل أن يحاز ثانياً والالم يبطل ويحاز وان عاد بعد عام
وحصل مانع فان كان الوقف على غير محجور لم يبطل لانه حاز حيازة تامة وعلى محجور بطل
الاق في المسئلة الاتية وهي قوله لا محجور اذا أشهد وصرف الغلة ولم تكن دارسكناه ففهم
قبل عام فيه تفصيل وما مر من انه اذا كان على محجور يبطل هو أحد قولين والآخر انه
لا يبطل قال المتبسط وهو المشهور وقال ابن المواز ان كان المحبس عليه صغيراً بطل وادعى ابن
ناجي ان مقابله شاذ في دعواه انه شاذ نظر (ص) أو جهل سبقة الدين ان كان على محجور
(ش) يعني ان من عليه دين ووقف وقفاً على محجوره ولا يدرى هل الدين قبل الوقف أو هو قبل
الدين فان الوقف يكون باطلاً ويباع في الدين تقديمه الواجب على التبرع فقوله ان كان على
محجور قيد في هذه المسئلة فقط كما في التوضيح وانما يبطل في هذه الحال ما ذكره ضعف حوزهم
لانهم يقولون قد حرزنا بحوزنا بينا كافي الرواية ولهذا حاز الوقف للمحجور عليه أجنبي باذن

تصدق على بعض دون بعض (قوله أو غيرها) أي فلا مفهوم لقول المصنف يسكنه بل ولا مفهوم لقوله سكني اذا لا تنفعها أو غيرها
كذلك (قوله فانه لا يبطل الوقف بعوده الخ) ظاهره لا تنفع وليس كذلك لما تقدم والحاصل ان الذي أفاده محشي نت انه حيث عاد
لا تنفع لافرق بين مسئلة الكتاب والغلة في البطلان لانه لا بد من حوزة للحوز (قوله وعلى محجوره بطل) وهو الصغير والسفيه وقوله
وما مر الخ هذا الكلام مع ما قبله فيعيدان محل الخلاف في غير المسئلة المستثناة بقوله لا محجوره وانما محل وفاق بين أصحاب القولين في
الصحة فيكون محل الخلاف اذا عادت للارفاق مع ان المسئلة المستثناة هي محل الخلاف وانما متى رجعت بارفاق يبطل اتفاقاً وعبرة
عب ومفهوم قبل عام أنه لو عاد له بعد عام وسكنه لا يبطل الحبس لان العام هو المدة التي يقع بها الاشهاد وان كان على محجوره على
أحد مشهورين ان عاد له بكر أو أشهد فان عاد له بعد عام بارفاق بطل اتفاقاً فلخص أنه يبطل ان عاد لا تنفعه لما وقفه قبل عام مطلقاً
لا بعده الا على محجوره ففيه خلاف ان عاد له بكر أو أشهد على ذلك فان عاد له بارفاق بطل اتفاقاً (قوله ان كان على محجوره) وقد وجدت
الشروط الثلاثة من الاشهاد وصرف الغلة وكونه غير دارسكناه وانما محل المصنف على هذا لانه اذا اختل شرط من هذه الثلاثة
بطل ولو علم تقدمه على الدين ومحل البطلان كما قال المصنف اذا استمر تحت يد الاب حتى مات الاب أو ظهر عليه دين مستغرق (قوله
لانهم يقولون قد حرزنا بحوزنا بينا) أي فالخائر لنا أبو نافع حوزنا ضعيف لان حوزنا لاب لنا

(قوله كالولد الكبير) أي الرشيد ومقتضى كلامهم كما أفاده بعض الشراح أنه لو حاز الصغير لنفسه أو حازة السفينة لنفسه ان حيازته لا تعتبر وسيأتي للمصنف ان حيازة السفينة تعتبر وكذا حيازة الصغير على المعتد والظاهر ان حوزة ما هنا استقلالا يكتفي بذلك لانه يقال وأي فرق بين هذه المسئلة والآتية (قوله وينبغي الخ) ليس الحكم كذلك (قوله حيث تعينت) أي فان لم تعين فلا بد من حوز الجميع كما قاله عجم (قوله فانه يرجع بعدموته) أي (٨٤) مع الحيازة قبل موته كذا أفاده بعض شيوخنا ولكن يمنع من التصرف فيه بمنزلة

حيوان وقف نسله وأبقى الامهات على ملكه والحاصل ان الوقف على النفس باطل وعلى غيره يصح تقدم الوقف على النفس أو أواخر أو توسط كان قال وقفت على نفسي ثم عقي أو وقف على زيد ثم على نفسي أو وقف على زيد ثم على نفسي ثم على عمرو فالاول يقال له منقطع الاول والثاني منقطع الآخر والثالث منقطع الوسط وكذا يكون منقطع الطرفين كالوقف على نفسه ثم على أولاده ثم على ميت لا يتففع بالوقف والحاصل أن الظاهر من مذهبنا أنه يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ويصح فيما يصح عليه ولا يضر الانقطاع وقال الشافعي لا يصح منقطع الابتداء والانهاء أو الابتداء فقط وقال حنيفة يبطل منقطع الانتهاء وقال أحمد يبطل منقطع الابتداء والوسط (قوله ولم يحوزه قبل موت الواقف أو قبل فلسه الخ) أي حيث لم يطلع على الوقف الا بعد حصول المانع وأما لو اطلع عليه قبل حصول المرض أو الفلاس أو الموت فانه يجبر على التحويل والتخليفة واذا أراد الرجوع في الوتقية فليس له ذلك لان الوقف يلزم بالقول (قوله على المذهب) مقابله ما في وثائق الباجي أنها لا تصح وهذا الخلاف انما هو في الذي له ولي فان لم يكن له ولي جازت حيازته اتفاقا كما في الشامل (قوله لكنه خلاف الراجح) أي فالراجح ان حوزة

الاب في صحة لصح الوقف كالولد الكبير والا جنبي اذا حاز الا نفسه ما الحبس في صحة الاب قاله في المتبعية وغيرهما الضمير في سبقه للوقف كذا كره ابن غازي وينبغي أن يكون الحكم كذلك اذا وقع الوقف سابقا على الدين وجهل تقدم الحيازة على الدين وربما يفيد ما ذكره الطنجيني عند قوله ولا يشترط التخييز (ص) أو على نفسه ولو بشرى (ش) يعني ان الحبس على النفس باطل لانه قد جبر على نفسه وعلى ورثته بعدموته وكذلك يكون الوقف كله باطلا اذا وقف على نفسه وعلى غيره ولم يحوزه قبل موته أما ان حيزه قبل موته فانما يبطل ما يخص الواقف فقط ويصح ما يخص الشريك ويكتفي حوز حصة الشريك في صحة وقفها حيث تعينت كأن يقف دارين على نفسه وعلى شخص على أن له احدها مامعينة والاخر الاخرى فكلام المؤلف في بطلان الوقف بالنسبة للحصة الموقوفة على نفسه وسكت عن الحصة التي للشريك فقبري على مسائل الباب فان حصلت حيازة قبل المانع صح والا فلا وقوله ان الصفقة اذا جمعت حالا وحراما تنفسخ كلها خاص بالمعاوضة المالية بالبيع والشراء فلو وقف على نفسه ثم على عقبه فانه يرجع بعدموته حسب اللورثة (ص) أو على أن النظر له (ش) يعني أي من وقف وقفاً على غيره وشترط أن النظر له فان الوقف يكون باطلا لان فيه تحجيرا أي وحصل مانع للواقف والا لصح الوقف (ص) أو لم يحوزه كبير وقف عليه ولو سفيها (ش) عطف على الشرط الواقع بعد الفعل المتعلق بقوله على معصية والتقدير وبطلان وقف على معصية وبطلان لم يحوزه كبير ويصح عطفه بالمعنى على معصية أي وبطلان على معصية أو لعدم حوز كبير والمعنى أن الوقف اذا كان على كبير ولم يحوزه قبل موت الواقف أو قبل فلسه أو قبل مرضه الذي مات فيه فان الحبس يبطل وسواء كان هذا الكبير رشيدا أو سفيها فلماذا بالغ عليه لان حوزا السفينة صحيح فالمبالغة في المفهوم أي فان حازة الكبير صح ولو سفيها محجور اعليه على المذهب وأخرى ان لم يكن محجورا عليه الا أنه محل وفاق وقوله (أو ولي صغير) بالرفع عطف على كبير أي أو لم يحوزه ولي صغير قبل موت الواقف ونحوه فان الحبس يبطل لعدم الحوز فالخوض بشرط في دوام الصحة وظاهر كلام المؤلف ان حوزا الصغير لا يعتبر لكنه خلاف الراجح كما يظهر من كلام جمع وانه يصح حوزة (ص) أو لم يحل بين الناس وبين مسجد (ش) يعني ان من وقف مسجدا أو قنطرة وما أشبهه ذلك ولم يزل واضع اليد عليه الى ان مات أو الى ان فلس فانه يبطل وحوز المساجد والقنابر والا بارفع يد الحبس عنها وتخليته بينها وبين الناس ثم ان التولية فيها ذكر حوز حكيم وفيما قبله حوز حسي فتغير المعطوف والمعطوف عليه به هذا الاعتبار فلا يقال حيث كانت التولية فيما ذكر حوزا فلا يصح عطفها على ما قبلها لانه من عطف الخاص على العام وهو لا يكون كعكسه بأول بالواو (ص) قبل فلسه وموته ومرضه (ش) يعني ان الحيازة التي هي شرط في صحة الحبس انما تكون قبل حدوث هذه الامور للواقف والمراد بالفلس الاحاطة كما في باب الهبة والمراد بالبطلان عدم التمام لان عدم امضاء ذلك الحق

معتبر ولو فيما وقفه عليه وانظر اذا لم يحوز حاز كذا في عب ولكن في مياره التقييد وتنبه في حوزا الصغير والسفينة الغرماء مكرره ابتداء (قوله أو لم يحل الخ) أي ولا يحتاج مع التولية الى صيغة فهو يقيد قوله بحسب (قوله وموته) يدخل فيه فقده وأما أسره فليس مانعا وقوله ومرضه دخل فيه الجنون (قوله والمراد بالفلس الاحاطة) أي فالمراد بالفلس هنا ما يشمل الاخص والاعم الشامل لاحاطة الدين وان كان كلام المصنف يوهم ان الفلس بمعنى احاطة الدين لا تبطله وليس كذلك بل هي مبطله والمراد بالاخص حكم الحاكم بجمع مال المدين لغرمائه والاعم قيام الغرماء والاحاطة ليست واحدة منهم ما لم يكن باعنا شار كهما (قوله عدم التمام) لاحقيقته

وقوله لحق الغرماء الخ أي فان أجازوه مضى (قوله راجع للجميع) أي يتنازع فيه الفعلان يخل ويحز وكلام المصنف فيما إذا حصل التحميس في الصحة فإذا حصل في المرض فإنه يخرج من الثلث ان كان لغير وارث (قوله هذا مستثنى من الحوز الحسي) أي أنه لما ذكر أولاً ان الوقف على معين لا بد من حوزة قبل حصول المانع للواقف والابطال الوقف استثنى منه هذه (قوله ان يشهد الواقف على الحبس) أي يشهد الواقف على التحميس على المحجور قاله وت ليس المراد أنه أشهد أنه يحوز للمحجور (قوله ولا بد من معانة البينة لذلك الاشهاد) هذا الكلام غير صواب لان المراد هنا الاشهاد على التحميس بأن

(٨٥)

على ولدي فلا معنى لما ذكره هنا وانما هو في الحوز الحسي قال ابن شاس يشترط في الشهادة بالحوز أن يكون على معانة ولا يكفي الشهادة على الاقرار بالحوز أي فهذا الكلام انما هو في الوقف على أجنبي (قوله أي كلها وأجلها) قال القاني وصرف الغلة له أي كلها وأجلها قياساً على الهبة أما اذا لم يصرف الغلة له بالمرة أولم يصرف له الا الاقل أو النصف بطل الوقف انتهى اذا علمت ذلك فقول الشارح قياساً على الهبة المشار الخ ليس المراد أنه قياس في الجميع وهذا كلام واضح لان الذي يتعلق بالسكنى من نصف وغيره متميز بخلاف صرف الغلة فلا يظهر ذلك فيها وفي عب حلاله وحاصله انه اذا صرف كل الغلة أو أجلها للمحجور صح وإذا صرف النصف للمحجور والنصف الثاني له صح في النصف وإذا صرف الجمل لنفسه والاقل للمحجور بطل الجميع ويرد عليه ما قلنا غير أنه تقدم في قوله ككتاب عادي به بعد صرفه في مصرفه ان الاقل انما يتبع الاكثر في الصحة دون البطلان وهما يتبع الاقل الاكثر في البطلان (قوله غير

الغرماء في الاول ولحق الورثة في الآخرين فقوله قبل فلسه الخ راجع للجميع والضمير في فلسه وموته عائد على الواقف وفي مرضه عائد على الموت أي ومرض موته وهو لا يكون كذلك الا اذا اتصل به فلا يحتاج الى تقييد المرض بالموت لان عود الضمير على الموت يغني عن التقييد (ص) الا لمحجوره اذا شهد وصرف الغلة ولم تكن دار سكناء (ش) هذا مستثنى من الحوز الحسي وهو ما اذا وقف على ولده الصغير الذي في حجره أو الوصي على يتيمه فإنه لا يشترط في حوز الوقف الحوز الحسي بل يكفي فيه الحوز الحكي وسواء كان الحائز الاب أو الوصي أو المقام من قبل الحائز كم فيصح الوقف ولو كان تحت يد الحائز الى موته أو الى فلسه أو الى مرضه الذي مات فيه لكن الصحة تكون بشروط ثلاثة الاول أن يشهد الواقف على الحبس قبل حصول المانع ولا بد من معانة البينة لذلك الاشهاد فلا بد في اقرار الواقف لان المنازع للموقوف عليه اما الورثة واما الغرماء ولا يشترط أن يقول عند الاشهاد على الوقفية رفعت يد الملك ووضعت يد الحوز ونحو ذلك فقوله أشهد أي على الوقف لاعلى الحياة فإنه لا يشترط الشرط الثاني أن يصرف الواقف الغلة كلها في مصالح المحجور عليه فلو اصرفها في مصالح نفسه لم يصح الوقف فقوله وصرف الغلة أي ثبت انه صرف الغلة على المحجور وأما احتمال صرفها كما يشعر به ما نقله بهرام عن ابن زرقون وقوله وصرف الغلة أي كلها وأجلها قياساً على الهبة المشار إليها في بابها وادار سكناء الا أن يسكن أهلها ويكرى له الا كثر وان سكن النصف بطل فقط أو الا كثر بطل الجميع الشرط الثالث أن يكون الموقوف غير دار سكنى الواقف وأما دار سكناء فإنه لا يصح وقفها على محجوره الا بعد مشاهدة البينة لها فارغة من شواغل المحبس لكن ظاهره انها اذا كانت دار سكناء يبطل الوقف مطلقاً وليس كذلك بل يجري على الهبة كما مر من التفصيل بين أن يسكن الكل أو الجمل أو الاقل وفهم من قوله ولده الصغير أنه لا يجوز ولده الكبير وهو كذلك ان كان رشيداً وفهم منه ان حيازة الام ما حبسته على ولدها غير معتبرة الا أن تكون وصية وهو كذلك كما في النص انظر المواق (ص) أو على وارث بمرض موته (ش) يعني أن الوقف على الوارث في مرض موت الواقف باطل وسواء جملته الثلث أم لانه وصية وقف على بعض الورثة أو على جميعهم والوصية للوارث باطلة فان صح الواقف بعد ذلك ثم مات صح الوقف كما وقف في صحته (ص) الا معتبراً يخرج من ثلثه فكثيراً للوارث (ش) هذا مستثنى مما قبله وهو عدم صحة وقف المريض على ورثته في مرض موته وهذه المسئلة تعرف عندهم بمسئلة ولد الاعيان والمعنى أن الشخص اذا وقف في مرض موته على ورثته والثلث يحمله وعقبه بأن قال هو وقف على أولادى وأولادى وذريته وعقبهم فإنه

دار سكنى الواقف) ليس المراد خصوص الدار التي كان يسكنها بل المراد التي سكنها لها ولو قال ولم يسكنها حتى مات لوفى بالمراد بلا كلفة ومثل السكنى اللبس والظاهر كما قالوا ان الاتقاع به بر كواب ونحوه الى ان مات كذلك انتهى ثم بعد كتي هذا رأيت محشى فت قال مانصه ولا خصوصية لدار السكنى بل كذلك غير ما اذا سكنها بعد ان حبسها أو ثوباً بالسه أو دابة ركبها لم تقدم أن ما حبس على المحجور مهما اتفق به بطل ولو بعد عام على المعتمد ولذا لم يذكر ابن الحاجب الشرط الثالث واقتصر على الاولين (قوله بمرض موته) أي المرض الذي يعقبه الموت ولو خفيفاً يبطل ولو جملته الثلث لانه كالوصية ولا وصية لوارث وحمل البطلان فيما يبطل فيه الوقف حيث لم يحوزه الوارث غير الموقوف عليه فان أجاز ومفاته بفضي ولذا كان دخول الام والزوجة فيما لا ولا حيث لم يحيزا فان أجاز لم يدخل

(قوله فيكون الكلام صادقا باستغراق الخ) أي وكأنه قال الامعقبات تعلق خروجها بالثالث وقوله ويصح أن تكون للابتداء والمعنى الامعقبات مبتدأ آخر وجه أي ناشأ آخر وجه من هذا الثلث أي توجه الخروج لهذا الثلث فيصدق بكلمه وبعبارة (قوله كالميراث في كونه للذكر مثل حظ الانثيين) أي وللزوجة الثمن في الفرض المذكور وللأم السدس كذلك والحاصل انه في الفرض المذكور يقسم الوقف ابتداء على سبعة سواء كان أولاد الاعيان ذكورا أو إناثا أو بعضا وبعضا للذكر مثل حظ الانثيين سواء قال الواقف للذكر مثل حظ الانثيين أم لا لان شرطه لا يعتبر فيما لا ولاء الاعيان لانهم لا يأخذونه على حكم الوقف ومحمل كونه ميراثا إذا حبس على أولاده وأولاد أولاده دون الأم والزوجة فان حبس عليهم مامع من ذكر فان الوقف يكون بين الجميع بالسوية لا بحسب الفرائض في الورثة حيث لم يكن من الواقف تفضيل فلا يقال حينئذ فيدخلان فيما لا ولاء (قوله وقف) قال اللقاني أي ان الذكر والأنثى فيه سواء ان لم يشترط فضلا وهذا هو نكتة قوله وقف حيث لم يقل لولد الولد بالسوية ثم لا يوجبهم أنه يكون بالسوية ولو نص الواقف على التفضيل وليس كذلك لانه يتبع شرطه ان جاز وأما كونه (٨٦) وقفا فلا خصوصية لما يولد الولد وما يولد الولد والام والزوجة وقف أيضا وهذا

يفهم من قوله كميراث للوارث انتهى (قوله وهذا قول ابن القاسم) أي ما ذكر من ان لا ولاء للأولاد الاربعة أسهم وان الذكر مثل حظ الانثى طريقة ابن القاسم وهي المشهورة (قوله وهذا إذا كانت الخ) مقابله ما قاله ابن القاسم وكان المناسب أن يقول بعد قوله وهو المشهور ومقابله ما قاله سكنون ومحمد من انه لا يقسم سوية بل على قدر الحاجة فصار الحاصل ان المصلحة ذات قولين الاول وهو المشهور ان الذكر مثل الانثى ولا يراعى اختلاف الحاجة والثاني لا يقول بالسوية بل يراعى اختلاف الحاجة وهو مذهب سكنون ومحمد هذا مفاد تت في صغيرة قطعاً واعترضه بحسني تت بما حاصله ان المعنى أن ما ذكر من كونه يقسم سبعة أي إذا كانت حاجتهم واحدة والافعل

يصح حينئذ ولا يبطل ما ناب أولاد الاعيان لتعلق حق الغير بالوقف لان أولاد الاعيان إذا ما أوجع الوقف لأولادهم فإذا صح الوقف على هذا الوجه كان ما بأيدي أولاد الاعيان وقفا لا ملكا وبأخذ الذكر مثل حظ الانثيين واليه أشار بقوله فكثيرات للوارث ويدخل في الوقف جميع الورثة وبين ذلك بالمثال فقال كثلثة أولاد الخ فقوله الامعقبات شرط أول ولا فرق على المذهب بين أن يوقف ماله غلة أم لا وقوله خرج من ثلثه شرط ثان ومن التعددية فيكون الكلام صادقا باستغراق جميع الثلث أي خرج من الثلث لازماً وعليه ويصح أن تكون للابتداء ولا يصح جعلها للتبعية لاقضاء ثمانية لو استغرق الثلث لم يجز وليس مجرد وانما قال كميراث للإشارة إلى أنه ليس ميراثا حقيقة بل هو كالميراث في كونه للذكر مثل حظ الانثيين وأما الرقاب فلا تبصر فواقفها تصرف المالك بل هي وقف وترجع مراجع الاوقاف (ص) كثلثة أولاد وأربعة أولاد وأولاد وعقبه وترك زوجة وأما فيدخلان فيما لا ولاء وأربعة أسباعه لولد الولد وقف (ش) يعني انه إذا وقف في مرض موته على أولاده لصلبه الثلاثة وعلى أربعة من أولاد أولاده وعقبه بنسب يد القاف بأن قال هو وقف على ولدي وعلى أولاد أولادي وعقبهم فان التعقيب شرط في صحة هذه المسئلة كما في التوضيح ثم مات وخلف السبعة وترك أماً وزوجة فان الوقف حينئذ يقسم على سبعة أسهم لأولاد الصلب الثلاثة لثلاثة أسهم هو بأيديهم كميراث للذكر مثل حظ الانثيين وله كونه وقفاً لم يبطل ما ناب أولاد الصلب لتعلق حق غيرهم به فتدخل الأم والزوجة وغيرهما من الورثة فتأخذ الأم سدسها ثم تأخذ الزوجة ثمنه ثم تأخذ بقسم الباقي بين الأولاد الثلاثة ثلثا وأولاد الأولاد الأربعة أربعة أسباعه وقف للذكر مثل حظ الانثى وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وهذا إذا كانت حاجتهم واحدة والافعل في قدر الحاجة قاله سكنون ومحمد بن المواز ويصح قراءة وعقبه أسماوي يكون في الكلام حذف تقديره كثلثة أولاد وأربعة أولاد وأولاد وقف عليهم وعلى عقبه ويصح

قدر الحاجة وهو مذهب سكنون ومحمد وهو المشهور أي من قول ابن القاسم ومقابله ما ناب المباحسون من ان القرعة على سبعة مطلقا والى هذين القولين أشار ابن عرفة بقوله وفي قسمه بالسوية مطلقاً وأن استوت حالتهم نقل ابن رشد عن ظاهر سماع عيسى ابن القاسم مع ابن المباحسون ومشهور قول ابن القاسم انتهى ولذا صرح في الشارح بقوله على المشهور من مذهب ابن القاسم (أقول) ولكن مقتضى تقديم ابن عرفة قول ابن المباحسون فيمدقوته على المشهور من قول ابن القاسم ويكون من أطلق التعبير بالمشهور مراده المشهور من قول ابن القاسم لا المشهور مطلقا ولا يخفى انه هو المتبادر من إطلاق المصنف فاذا عرفت ذلك كله فقول شارحنا هذا للذكر مثل حظ الانثيين انما هو مذكور في قول ابن القاسم الغير المشهور والمعنى ان ابن القاسم يقول يقسم على سبعة مطلقا استوت حالتهم وأولاد الذكر مثل الانثى ولعل المعنى أن القسم على سبعة ومساواة الذكر والأنثى أي في أول الامر فلا ينافي أن ما يخص أولاد الاعيان يقع التفاضل فيه للذكر مثل الأنثى كائين والحاصل أن هذا الخلاف الذي ذكره شارحنا ليس متعلقا بالأربعة نصيب أولاد الأولاد كما هو المتبادر بل متعلق بأصل القسم على سبعة أولاد الاعيان وأولاد الأولاد فتدبر ذلك

(قوله المفيد لذلك) أي للترك (قوله بطل على الاولاد وضح الخ) عبارة ك أوضح وهي فلولم يعقبه بل ذكرا وأولاده وأولاد أولاده الموجودين فقط فله يقسم من الأبنان الأولاد مملوك مودوث وماناب أولاد الأولاد وقف ولا ينقض القسم (قوله الموقوف في المرض) أشار بذلك إلى أن جميع العمل المذكور انما هو في الموقوف من التركة وفيما يخص أولاد الاعيان وأما ما يخص أولاد الاولاد فأخذوه على عدد رؤسهم فلا عمل فيه بعد ذلك وأما ما كان زائدا على (٨٧) القدر الموقوف فلا يقسم هذا القسم بل يقسم ابتداء

على الورثة دون أولاد الاولاد (قوله لواحد من الفريقين) لا مفهوم له بل وكذلك للفريقين (قوله على الاصح) مقابلة عدم النقص (قوله مفضوضا على الفرائض) وتدخل فيه زوجة الوافان كانت أم الميت ومن كان من ولد الولد الميت أو غيره مما يرثه قال ابن يونس فيصير بيد ولد الولد نصيب بمعنى الوقف من أخذه في القسم الاول والثاني ونصيب بمعنى الميراث من أبيه (قوله يؤخذ منه ان الطبقة العليا) الأخذ انما هو من قوله ولكن نصيبه لورثته أي فهذا النصيب الذي وصل لورثته ما جاء لهم لا ينفقه وما دام حي لم يصل لهم (قوله أي ينتفعون به) أي أولاد الاعيان وتدخل معهم الزوجة والأم أي لهم من حيث الانتفاع لا من حيث البيع والشراء والحاصل انه اذا مات أولاد الاولاد فان الحبس كله يكون لأولاد الاعيان وللأم والزوجة مقسوما على الميراث وليس فيه تصرف ببيع ونحوه مما لا يتصرف به في غير من الاحباس (قوله ما بقي من ولد الاعيان أحد) أي فان نصيبهما يكون لوارثهما لان من مات عن حق فلوارثه والحاصل انه مادام أحد من أولاد الصلب فان حق من مات من الزوجة والأم يكون لوارثهما فان لم يكن

قراءته فعلا ما ضيا أي كثلاثة أولاد أو أربعة أولاد أو لولا ذلك لكان له قد عقبه ولعل نسكته تصرح المؤلف بقوله وترك حيث لم يقل وأم وزوجة المفيد لذلك أنه لو ذكرك ذلك بالجر لا يقتضي انه مامن الموقوف عليهم وليس كذلك لانهم ما انما دخلوا فيما لا يولد به الحكم أن الشرع اقتضى ذلك فان لم يعقبه بأن قال على أولادى وأولاد أولادى بطل على الاولاد وضح على أولاد الاولاد وحاصل المسئلة على طريق الفرضين الموافقة لما ذكره المؤلف ان الموقوف في المرض في الفرض المذكور بشرطه يقسم ابتداء على سبعة عدد أولاد الاعيان وأولاد الاولاد ثم تقسم الثلاثة التي لا أولاد الاعيان للذكر مثل حظ الانثيين وتدخل فيها الأم والزوجة فيقسم ذلك من أربعة وعشرين مخرج السدس نصيب الأم من ستة والثلث نصيب الزوجة من ثمانية وهما عددان متوافقان بالانصاف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين للام سدسها أربعة وللزوجة ثلثها ثلاثة يبقى سبعة عشر لا تقسم على ثلاثة ولد الاعيان فتضرب عدد رؤسهم في أربعة وعشرين أصل المسئلة باثنين وسبعين ثم تقول من له شيء من أصل المسئلة أخذه مضروبا في ثلاثة عدد رؤس أولاد الاعيان فالأم أربعة في ثلاثة باثني عشر وللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة يبقى أحد وخمسون لكل واحد من ولد الاعيان سبعة عشر (ص) وانتقض القسم بمحدث ولدهما (ش) يعني أنه اذا حدث ولدا أو أكثر لواحد من الفريقين فان القسمة تنقض لانها كانت من سبعة فصارت من ثمانية وهذا مما لا خلاف فيه ثم شبه الختاف فيه بالمتفق عليه بقوله (كونه) أي كبنية قص القسم عوت واحد من أولاد الصلب أو عوت واحد من أولاد الاولاد (على الاصح) من قول ابن القاسم وهو مذهب المدونة ولذا أتى بالكاف ليختص الخلاف بما بهداه على قاعدته الأكثرية فاذ مات واحد من أولاد الاعيان فالقسمة من ستة لهم سهمان من ستة للام منهم ما للسدس وللزوجة منهم الثلث والباقي يقسم على ثلاثة الاثنين الباقيين من أولاد الاعيان وعلى أخيهما الذي قدم مات فانه يحيا بالذکر تقديره ولكن نصيبه لورثته مفضوضا على الفرائض وكذلك لو مات فان فلولمات أولاد الاعيان كلهم رجع الحبس جميعه لولد الولد وقفا مع ما بهد الزوجة والأم نص عليه في المتبعية لان أخذ الزوجة والأم انما كان تبع الأولاد وان كان الميت من ولد الولد صار لأولاد الاعيان النصف ولأولاد الاولاد النصف وقولهم يحيا الذي مات بالذکر يؤخذ منه ان الطبقة العليا لا تحجب الا فرعا فقط تأمل فلوانقرضت أولاد الاولاد رجع الجميع كيراث أي ينتفعون به انتفاع المالك فان انقرضوا أيا رجع من الاحباس كما يأتي في قوله ورجع ان انقطع لأقرب فقراء عصبه الحبس (ص) لا الزوجة والأم (ش) بالجر عطف على موته أي ان زوجة الواف أو أم الواف اذا ماتت واحدة منهم فان القسمة لا تنقض ويكون ما بهد من مات منهم ما وقف على ورثته وما وكذا لو مات وارثهما ما أبدا ما بقي من ولد الاعيان أحد فلولم يكن للام وللزوجة ورثة يكون نصيب من مات منهم البيت المال (ص) فيمدخلان فيما لا يولد (ش) هذا جواب شرط مقدر

أحد موجود من ولد الصلب فلا يكون نصيب الميت منهم لوارثه بل ينتقل لأولاد الاولاد (قوله فلولم يكن للام الخ) لا يصح ذلك في الأم لان الفرض أنه بقي واحد من أولاد الاعيان (قوله لبيت المال) أي حيث وجد واحد من أولاد الصلب وأما لو لم يوجد أحد منهم فان ما كان بيد الزوجة والأم ولو كانا حين ينتقل لولد الولد لا تقسم من أن الزوجة والأم انما أخذتا بالتبع لأولاد الصلب فاذا فقدوا بطلت التبعية ورجع ما كان معهما لأولاد الاولاد وسواء كانا حين أو بعد موتهما فانه يرجع من وارثهما ولو لم يبق المال لأولاد الاولاد

(قوله للاستغناء عنه) أي بقطع النظر عن حله الذي حل به والاف بعد الحل المتقدم للاستغناء (قوله أي فيما توفر) لا يظهر لانه لا توفر لان الثلاثة الاسباع أكثر من السدسين (قوله فحل الشارح واضح فيهما) وذلك أن الشارح قال بعد قوله فيدخلان مانصه أي الام والزوجة فيما توفر عن مات من ولد الاعيان على ماتة قدم وقال بعد قول المصنف ودخلان مانصه أي ودخلت الام والزوجة فيما يزيد لولد الاعيان بسبب موت ولدا لولد أو موتهم كلهم انتهى فاذا علمت ذلك فحل الشارح هو ما حل به شارحنا كما تقدم غير أنه لم يعبر بتوفر بل عبر بنقص (قوله على المشهور) ومقابل له لا بد من قرينة قال بهرام والقرينة التي تفيد ذلك كقوله لا يباع ولا يوهب (قوله وبثبت الوقف بالاشاعة بشرطها) ان طال زمن السماع قال ابن سهل وصيغة شهادة السماع في الاحباس أن يشهد الشاهد أنه يعرف الدار التي عوض كذا وحدها كذا أنه لم يزل يسمع منذ أربعين سنة أو عشرين سنة متقدمة التاريخ عن شهادة هذه سمعا فاشيا مستفيضاً من أهل العدل وغيرهم أن هذه الدار حبس على كذا وأحبس فقط ويشهد الآخر بذلك بهذا جرى العمل انتهى وانما يقع الحكم به بعد أن يعذر الحاكم لمن ينازع في ذلك ولم يبدد دفعاً شرعياً ولا يشترط تعيين المحبس عليه في العمل بشهادة السماع وكذا لا يشترط في العمل بها تسمية المحبس ولا اثبات ملكه ولا وجود مكتوب يشتمل على الوقفية وإذا ثبتت الوقفية فلا يلزمهم ما استغلوه قبل ثبوت الوقفية ولا أجرة ما سكنوه (قوله ان كانت على مدارس مشهورة) أي بأن رأينا كتباً مودوعة في خزائنها في مدرسة وعليها كتابة الوقف وقدمضي عليها مدة طويلة بذلك وقد اشتهرت بذلك (٨٨) يشك في كونها وقفاً وحكمها حكم المدرسة في الوقفية فان انقطعت كتبها أو فقدت

أي اذا انتقض القسم بحدوث ولدا لولد الاعيان أو ولدا لولد فان الزوجة والام يدخلان في النقص الحاصل بحدوث من ذكر وقوله (ودخل فيما يزيد لولد) أي لولد الاعيان بموت واحد أو أكثر من ولد الولد أو بالموت من الغريبتين ولا شك أن قوله ودخل فيما يزيد لولد ليس بضروري الذكر للاستغناء عنه بقوله فيدخلان وبعبارة فيدخلان أي فيما توفر عن مات من ولد الاعيان كما قاله الشارح أي فيما توفر بالنسبة الى القسم على من بقي من ولد الاعيان بموت أحدهم فعلى هذا ليس قوله بعد ودخل فيما يزيد لولد تكراراً ولا فوكيداً فحل الشارح واضح فيهما (ص) بحسب (ش) هذا متعلق بقوله صح وقف ماله وهو الركن الرابع من أركان الوقف وهي الصيغة والمعنى أن الوقف يصح ويتأبد بلفظ حبس على المشهور بالتحنيف والتشديد وما يقوم مقام الصيغة كالصيغة كالمبنى مسجد أو خلى بينه وبين الناس ولم يخص قوماً دون قوم ولا فرضادون نفل وبثبت الوقف بالاشاعة بشرطها وبكتابة الوقف على الكتب ان كانت موقوفة على مدارس مشهورة والأفلا وبثبت أيضاً بالكتابة على أبواب المدارس والربط والاشجار القديمة وعلى الحيوان (ص) ووقفت وقصدت ان قارنه قيد (ش) أي وكذا يصح الوقف ويتأبد بلفظ وقفت على المشهور وبلغت تصدقت بشرط أن يقارنه في

ثم وجدت وعليها تلك الوقفية مشهورة تلك المدرسة في الوقفية معاملة فيكفي في ذلك الاستفاضة وبثبت مصرفه بالاستفاضة وأما إذا رأينا كتباً لا تعلم مقرها ولا نعلم من كتب عليها الوقفية فهذه يجب التوقف في أمرها حتى يتبين حالها وهو عيب يثبت للمشتري به الرد هذا ما ذكره في المسائل الملقوطة فقوله شارحنا والأفلا أي فلا يثبت كونها وقفاً بل يتوقف في أمرها حتى يتبين حالها (قوله والاشجار القديمة) ظاهرة العبارة أن القديعة صفة الاشجار وليس كذلك وأصل المسئلة في

المسائل الملقوطة ونصها بعد ما تقدم فاذا تقرر هذا فينبغي الاعتماد

على ما وجد على أبواب المدارس والاشجار المكتوب عليها الوقفية وتخصيص شرطها اذا كانت تلك الاشجار قديمة واشتهر ذلك ويقبل قول المتولي لذلك الوقف في مصرفه اذا لم يوجد كتاب الوقف انتهى من التبصرة انتهى كلام المسائل الملقوطة ومقتضاه ان الجديدة لا يثبت وقفها بذلك (أقول) واذا كان كذلك فلا يشرى بخصيص الاشجار بالقدم ويحتمل أن المعنى أن الجديدة حالها معلوم وعلى كل حال فما وجه التخصيص في الاشجار بالقدم (قوله بلفظ وقفت على المشهور) أجرى الخلاف الذي في حبس في وقفت فلا فرق في جريان الخلاف والحاصل أن عبد الوهاب وغيره من العراقيين يقولون ان وقفت يقتضي التأبد بمجرد انقضاءه فاذا قال ابن عبد السلام انها أصح ألفاظ الفصل لانها ألفاظ دالة على التأبد بغیر ضمنية وهو ما أفاده الشارح أول الباب وقال صاحب المقدمات وابن زرقون لفظ الوقف والخمس سواء يدخل في لفظ وقفت من الخلاف في حبس انتهى وان الحاجب جعل حبس مثل تصدقت في أنه لا بد من مقارنة القيد وبعد هذا كله فالراجح من المذهب أن وقفت وحسب بقيدان التأبد سواء أطلق أو قيد بجهة لا تنحصر أو على معينين أو غير ذلك الا في الصورة الأخيرة وهي ما اذا قال وقف أو حبس على فلان المعين حياته أو على جماعة معينين حياتهم وقيد ذلك بقوله حياتهم فإنه يرجع بعدم موتهم ملكاً للواقف اذا كان حياً ولو رتبته ان كان ميتاً وكذلك اذا ضرب بذلك أجل فقال حبس عشرين أو خمسين أو نحو ذلك كائن على الخمي والمنطقي ولا خلاف في الوجهين أي اذا ضرب بالوقف أجلاً أو قيد بحياة شخص وأما لفظ الصدقة فلا يفيد التأبد الا اذا قارنه قيد كقوله لا يباع ولا يوهب أو جهة لا تنقطع كصدقة على الفقراء والمساكين وطلبة العلم والمجاهدين ليسكنوها أو يستغلوها أو على مجهول ولو كان محصوراً كعلى فلان وعقبه وغير المحصور كأهل المدرسة القلانية أو الرباط القلاني فان

تصدقت

تجدر عن ذلك فلا يفيد الوقف الى آخر ما ذكره الخطاب (قوله كقوله لا يباع) أي سواء كانت الصدقة على معين كزيد أو على جهة لا تنقطع كالفقراء أو مالوقيه بغير ذلك كالسكنى أو الاستغلال ففيه تفصيل فعلى الجهة التي لا تنقطع فهو كالتيقيد بلا يباع ولا يوهب كقوله دارى صدقة على الفقراء يستغلونها أو يسكنونها أو ما على المعين كقوله دارى صدقة على زيد يسكنها أو يستغلها ففيه نظر والظاهر أنه كالتيقيد بلا يباع ولا يوهب ذكره ع (قوله خذف المؤلف الخ) لا يخفى أن تقدير المصنف حينئذ أو تصدقت على معين إذا قارنه قيد أو جهة لا تنقطع كذلك فيقرأ أو جهة بالجر وقوله كفى فلان أى صدقة على فلان هذا هو المراد (قوله لا جمل حق من باقى بعد) أى الذى هو العقب ولو قال لا جمل حقه لكان أحسن (قوله وأما المجهول غير محصور فلا بد من القيد) والفرق أن في مسألة المجهول المحصور قوة شبهة بالوقف لتعلقها بغير الموجود كالعقب إذ فيهم من لم يوجد (٨٩) فلذا جعل حسب الزوم تعميمهم وفي مسألة المجهول غير المحصور انما تعلق بموجود وهو

الفقراء ونحوهم كبنى زهرة وغيرهم ولا يلزم تعميمهم وفي العتبة أن أهل مسجد كذا من غير المحصور (قوله فالأول والمحال) لأنه لو جعلت للمباغة لتسكروا مقابل المباغة مع قوله أو جهة لا تنقطع ولا يخفى أن هذا يقتضى أن لا فرق بين لفظ الصدقة ولفظ غيرها (قوله على التأبيد) هذا ضعيف كما تقدم (قوله المشهور الخ) ومقابلته قولان الأول إذا لم يكن أهل المرجع فقراء ولم يكن فيهم من أهل الحاجة أحد أعطى الأغنياء منهم الثانى يدخل فى السكنى دون الغلة (قوله لا تقرب فقير) أى يوم المرجع بقى ماذا كان فقيرا قال بعض الشيوخ ينبغي أن يدخل فيهم والذى فى أنه لا يدخل فيهم ولو صار فقيرا كما قالوه فى الزكاة إذا عز لها وصار فقيرا قبل أن يدفعها للفقراء فلا شئ عليه منها انتهى (قوله وعصبة عصبة) أى كما إذا تزوج حر بأمة فأنت منه بولد ثم اعتقه سيده فالمعتق بالسكسر

تصدقت فيه كقوله لا يباع ولا يوهب مثلا وأما لا تخران فيقيدان التأبيد بلا قيد (ص) أو جهة لا تنقطع أو المجهول وأن حصر (ش) أى وكذلك يصح ويتأبد الوقف إذا قال تصدقت على الفقراء والمساكين أو على المساجد أو على طلبة العلم وما أشبه ذلك إذا قارنه قيد أيضا كقوله لا يباع ولا يوهب والا كان ملكا للوقوف عليه يباع ويفرق ثمنه بالاجتهاد كما يأتي فى قوله أو للمساكين فرق ثمنه بالاجتهاد خذف المؤلف قوله أن قارنه قيد من الثانى لدلالة الأول عليه وكذلك يصح الوقف ويتأبد إذا وقع لمجهول محصور كفى فلان وعقبه ولا يحتاج الى مقارنة قيد لأن ذكر العقب قيد لا جمل حق من باقى بعد أو المجهول غير محصور كالفقراء والمساكين فلا بد من القيد كما مر وعلى هذا فالأول فى قوله وأن حصر أو الحال أى أو وقع لمجهول فى حال حصره فهو مفهوم قوله جهة لا تنقطع وسوغ محجى الحال من الذكوة العطف وفائدة التخصيص على الصحة فى هذه ما قد يتوهم أن الموقوف عليه هنا ~~المساكين~~ كان ينقطع لا يصح الوقف بلفظ الصدقة لأن الوقف إعطاء منفعة على التأبيد فنص على ذلك لدفع هذا التوهم والمراد بالمحصور من يحاط بأفراده وبغيره من لا يحاط بأفراده (ص) ورجع أن انقطع لأقرب فقراء عصبة المحبس وأمرأته ولو رجعت عصبت (ش) المشهور أن الحبس المؤبد إذا انقطعت الجهة التى حبس عليها بشرط صرفه لها وتعد ذلك رجوع حسب الأقر فقير من عصبة الواقف يستوى فيه الذكور والانثى ولو كان الواقف شرط فى أصل وقفه لذكور مثل حظ الانثيين لأن المرجع ليس فيه شرط ويدخل فى المرجع كل امرأته لو كانت رجلا كان عصبة كالعمة والاخت وبنات الأخ وبنات المعتقد فان لم يكن للحبس يوم المرجع عصبة فانه يرجع للفقراء والمساكين وقوله لا تقرب فقراء عصبة المحبس أى نسبائهم ولا يدل على ما أتى من أن بنت المعتقد تدخل فى المرجع ويراعى فى الأقربىة الترتيب المذكور فى الوصية وهو كالترتيب المذكور فى النكاح الذى أشار إليه بقوله وقدم ابن فابنه الخ وأشار فى الوصية الى شئ منه بقوله فيقدم الاخ وابنه على الجد وكلامه هنا يشمل عصبة وعصبة عصبته لأن كلامه عصبته أعصبة العصبه عصبته كما أشار إليه فى التوضيح وقوله ورجع أى وقفائهم تنفعون به تنقاع الوقف ولا يدخل الواقف فى المرجع ولو فقيرا وقوله ورجع أى الحبس المؤبد وأما المؤقت فسيأتى فى قوله

(١٢ - خرى سابع) من عصبة الولد وليس من عصبة الأب فيرجع أولا للأقرب فالأقرب من عصبة المحبس الفقراء فان كانوا أغنياء ولم يكونوا يرجع للأقرب فالأقرب من عصبتهم الفقراء فالأقرب هذا الفقير كفايته وبقى شئ من رده عليه أو يدفعه لا بعد قولان كما لو انقطع المحبس عليهم فى الفرض المذكور وكان للواقف ابن وابن وابن وكل واحد فقير هل يعطى الابن الجميع ولو زاد على كفايته وليس لابن ابنه شئ أو انما يعطى قدر كفايته وما زاد عليه رد لابن الابن والأول هو الأرجح كما يفيد كلام المواق وقال اللغوى فان لم يكن فى المرجع فقراء يعطى لفقراء المسلمين وكذا الوفاة عن الفقراء فضلا فانه يدفع لفقراء المسلمين أيضا (قوله المؤبد) أى على جماعة معينة والافتاح جعله على اثنين أيضا وبعدهما على الفقراء حبس مؤبد أيضا والحاصل أن الأقسام ثلاثة أولها أن يكون مؤبدا على جهة معينة وانقطعت فهذا يرجع لأقرب فقراء عصبة المحبس كما قال المصنف الثانى أن يكون مؤقتا على معين وسيأتى فى قوله وعلى اثنين وبعدهما على الفقراء نصيب من مات لهم وأما إذا كان على جهة غير معينة بالشخص كالفقراء والمساكين فهذا لا يمكن انقطاعه أصلا

ويقر ب من هذا الوقف على مسجد أو قنطرة فتهدم ان لم يرج عودها يصرف في مثلها (قوله لانها فقيرة بالطبع) جواب عما يقال قد اشترطتم في العصبية الفقر دون الاناث ولا يظهر فرق فأجاب بما حاصله انها فقيرة بالطبع فصار الفقر به هذا الاعتبار موجودا في الجميع وخلاصته أن الاناث يأخذن مطلقا أغنياء أو فقراء واشترط عجز فقرهن أيضا والحاصل ان شارحنا تبع القسائي في العموم في النساء القريبة والبعيدة الفقيرة والغنية والذي ذهب اليه ابن خجلة والبدر أن المرأة كالعصبية في اعتبار القرب والفقر ويدل عليه كلام الذخيرة انتهى (قوله لا بد أن تكون قريبة) أقول بل يفيد أنها لا بد أن تكون أقرب بزيادة على كونها قريبة (قوله الا اذا كانت أقرب منه) أي فقوله فيما تقدم أو بعيدة أي ولم يكن أقرب منها عاصب (قوله خلافا لفهمه القرافي) رجع عجز كلام القرافي والحاصل أنهم اتفقوا على عدم دخول النازلة وان اشتراط الاقرب بية أو التساوي حيث وجد العاصب وأما عند عدمه فالشرط القرب فلا يشترط الاقرب بية بل ولو كانت بعيدة من الواقف وهناك من هو أقرب منها فأنه تدخل (قوله فان ضاق قدم البنات الخ) حاصل كلام الشارح ان كلام المصنف مقصود على ما اذا لم يكن الا الاناث من بنات وغيرهن وضاق الحبس عن الجميع فان البنات تقدم والذي في عجز خلاف ذلك ورجحه بعض الشيوخ وحاصله أنه لا بد من فقر المرأة كما قال البدر وابن خجلة وان تكون مساوية لاذ كرفي الدرجة أو أقرب منه وهذا كله في السعة وأما في الضيق فتقدم (٩٠) النساء على الذكور العصبية كما أشار له المصنف بقوله فان ضاق قدم البنات

وعلى اثنين وبعدهما على الفقراء الخ وقوله ورجع أي اذا كان على جهة معينة وأما على جهة غير معينة كالفقراء فلا يمكن انقطاعه وعلى مسجد معين مثلا وتعد صرفه صرف في مثله كما يأتي وفي كقنطرة لم يرج عودها في مثلها والوقف قوله وامرأة معطوف على أقرب لان ظاهر كلامهم ان كل امرأ ولو رجت عصبته تدخل كانت قريبة أو بعيدة كانت فقيرة أو لا لانها فقيرة بالطبع وحينئذ فلا يعطى هذا المعنى الاعطفه على أقرب ولا تعطفه على فقراء لانه يفيد انها لا بد أن تكون قريبة وهو خلاف ظاهر كلامهم ولا على عصبته لانه فاسد اذا التقدير لأقرب فقراء امرأة وهو غير مستقيم لان الكلام في المرأة نفسها لا في الأقرب اليها قوله رجت عصبته أي مع بقاء من أدلت به على حاله من غير تغيير فتخرج بنت البنت وبنت البنت لان البنت على حالتها ليست عصبية والعمة كذلك ولا تكون عصبية الا بفرضها رجلا واعلم أن المرأة التي لو رجت عصبته لا تدخل في المراجع مع العاصب الا اذا كانت أقرب منه لان ساوته خلافا لفهمه القرافي وقوله (فان ضاق قدم البنات) راجع لقوله ورجع الخ أي فان ضاق الحبس راجع عن الكفاية للغلة الثمانية قدم البنات وظاهره ان البنات هنالك هن خصوصية على بقية الاناث لقوتهن دون الاخوات والعمات ونحو ذلك والاقوال وقدم الاناث فيه ون أعم لاعتن الاستيعاب فانه لا يمكن بحال لانه لو لم يكن فيه الادرههم واحدا أخذناه واشتريناه به سمسما مثلا أو عمناهم (ص) وعلى اثنين وبعدهما على الفقراء نصيب من مات لهم (ش) يعني أنه اذا وقف على اثنين معينين كزيد وعمر ثم من بعدهما أي بعد كل واحد منهما

أي النساء لا خصوص البنات لكن يجب تقييده بما اذا كن أقرب من الذكور العصبية وأما اذا كن مساويات لهم فلا يقدم من عليه بل يقسم بينهم وبين الذكور المساوي لهم قال ولو قال المصنف وامرأه ولو رجت عصبته وان ساوت وقدمت عليه في الضيق ان قربت عليه فان ساوته قسم بينهم ما وفي بالمراد والحاصل أن المساوية تشارك في السعة والضيق والقربى تشارك في السعة وتختص في الضيق وان كانت أبعد منه لم تشارك في سعة ولا ضيق بل يختص به وحده ثم بعد ذلك أقول ما الدليل لعجز على أنه أراد بالبنات النساء مطلقا والمصنف تبع لفظ ابن القاسم ولفظه فان كانت بنات وعصبته فهو بينهم ان كان فيه سعة والا فالبنات أحق به انتهى ولم يتابعه على ذلك شب

وعب وعبارة عب وتخصيصه البنات يخرج للاخوات والعمات لقوة البنات عليهن والاقوال قدم الاناث انتهى والحاصل أن غير واحد من شراحه أبغوا لفظ البنات على ظاهره ولم يفسروا معطوف النساء كما قال عجز فالواجب اتباع ظاهر النص وحاصل ما في المسئلة أنهم اذا كانوا كقواد كورافق يقدم الأقرب فالأقرب كما تقدم واذا كن انا فاشتر كن سعة وضيقا الا البنات فيقدم في الضيق كما مشى عليه الشارح واذا كن ذكورا وانا فانا كان الذكور أقرب قدموا على الاناث سعة وضيقا وان كانوا متساوين فيسترك الكل سعة وضيقا على المعتمد وان كان الاناث أقرب اشترك الكل في السعة وعند الضيق تقدم البنات (قوله ثم من بعدهما الخ) أشار الى أن قول المصنف وبعدهما لا مفهوما بل مثله اذا قال ثم بعدهما وقوله أي بعد كل واحد المناسب عدم ذلك التفسير وذلك لان هذا المعنى يحمل عليه الكلام بعد وقوعه لانه مقصود الواقف تحقيقا وقوله اذا مات واحد الخ يؤخذ من هذه المسئلة ان قول الواقف تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى معناها أن كل أصل يحجب فرعها فقط لا فرع غيره أيضا وكذا في ترتيب الواقف الطبقات بشم كعلى أولادى ثم أولاد أولادى وهذا حيث لم يجز العرف بخلاف ذلك فيعمل به لان أننا طواقفين منها على العرف

(قوله تقديره ومن وقف) أى ويجعل موصولا لا شرطا ولا لازما عليه حذف الفاء في جواب الشرط ولذلك عدل عن تقديره ان كافى
عب (قوله ويستثنى منه هذا) أى استثناء منقطعاً (قوله وكلام المواق (٩١) يفيد ترجيح الاول) لا يخفى ان المعتمد أنه يرجع

مراجع الاحباس كما أفاده عجم
وهو الذى يفيد المواق كما هو
الصواب خلافا لما قاله الشارح
فانه تبع جد عجم (قوله بل وحياة
زيد) فلو حبس على عشرة حياة
زيد ومات زيد قبلهم فانه يملك بعده
ولا يكون لهم فلا حاجة لتقدير
عب في ذلك (قوله لم يرج عودها)
خللاء البلد مثلا وفساد موضوع
المنظرة (قوله لا الممانلة في
الشخصية) ظاهره ولو أمكنت
وفي عب خلافة لانه قال في مثلها
حقيقة ان أمكن والافنى مثلها
من القرب (أقول) وهما قولان في
المسئلة الآن في كلام عجم ما يفيد
رجحان مذهب اليه عب من
ان المراد الممانلة في الشخصية
وكذا في كلام غيره ما يفيد ذلك
(أقول) وهو المنبأ من لفظ المثل
وتنبه به يؤخذ من قوله في مثلها
ان من حبس على طلبة العلم عمل
عينه ثم تعذر ذلك المحل فانه لا يبطل
الحبس (قوله ولم يقل لا تباع ولا
توهب الخ) أى لانه لو قال لا تباع
ولا توهب فهو ما تقدم من قوله أو
جهة لا تنقطع (قوله ولا يشترط
التخيير) يؤخذ منه أن اشتراط
التخيير والتبديل والادخال
والاخراج معمول به قال الشيخ
أحمد وفي المتيقن ما يفيد منع ذلك
انتهى أى ابتداء عجم وهو ضعيف
كما أفاده بعض الشيوخ (قوله اذا
جاء اليوم الفلاني) لا يخفى ان
هذا تعليل على محقق وكذا اذا
علقه على غير محقق كأن قدم زيد

يكون وقفا على الفقراء فاذا مات واحد من الاثنين المعينين فان نصيبه يكون للفقراء ولا يكون
لرفيقه وسواء قال حياتهم ما أم لا فقوله وعلى الخ كلام مستأنف والجار والمجرور متعلق بمحذوف
تقديره ومن وقف على اثنين الخ (ص) الاعلى كعشرة حياتهم فيملك بعدهم (ش) تقدم ان
الوقف اذا انقطع فانه يرجع للعصبة والنساء على الوجه المتقدم ويستثنى منه هذا والمعنى انه
اذا وقف على عشرة مثلاً معينين فانه اذا مات منهم شخص فان نصيبه لاصحابه فان ماتوا كلهم
فان نصيبهم يرجع ملكا للملكة ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا ومثل حياتهم ما اذا قيد بأجل
فلو لم يقل حياتهم ولا قيد بأجل فهل يكون حكمه حكم ما اذا قال حياتهم أو قيد بأجل يرجع ملكا
أو يرجع مراجع الاحباس وكلام المواق يفيد ترجيح الاول والفرق بين هذه وما قبلها ان ذلك
لما كان وقفه مستمر احتيط فيه بجانب الفقراء وكان لهم بعد كل ولما كان هنا يرجع ملكا
احتيط بجانب الموقوف عليهم ليستمر جميع الصدقة مدة حياتهم كلهم ولا مفهوم لقوله حياتهم
بل وحياة زيد مثلا أو حياته هو وعلم من اتيناه بالمدلة المحمودة ان الحكم كذلك في غيرهما من
باب أولى كعشر سنين (ص) وفي كقنطرة لم يرج عودها في مثلها والوقف لها (ش) يعنى ان
من حبس حبسا على بناء قنطرة أو في مصالح مسجد وما أشبه ذلك فخر بت القنطرة أو المسجد
مثلا فان رجع عودها كان عليه فان الحبس يوقف له وان لم يرج عود ذلك لما كان عليه فانه
يصرف في مثلها أى في النفع لا الممانلة في الشخصية فقوله في مثلها أى في مثل مقصدها وليس
المراد بها الممانلة في الشخصية (ص) وصدقة لفلان فله أو لساكنين فرق عنها بالاجتهاد (ش)
يعنى ان من قال دارى صدقة لفلان الفلاني فان له يصنع فيها ما أحب فقوله فله أى ملكا والفاء
داخله في جواب شرط مقدر تقديره وان قال دارى صدقة لفلان فهي له وان قال دارى صدقة
للساكنين ولم يقل لا تباع ولا توهب ونحوهما فانها تكون لهم ملكا تباع ويفرق عنها عليهم
بالاجتهاد الحاكم أو غيره من له ولا يه ذلك وانما كانت تباع لان بقاءها يؤدى الى النزاع لانه قد
يكون الحاضر من الفقراء في البلد حال الوقف عشرة مثلاً ثم زيدون فيؤدى للنزاع بخلاف
ما اذا بيعت وفرق عنها بالاجتهاد فينقطع النزاع لانه لا يلزم التعميم (ص) ولا يشترط التخيير
وجل في الاطلاق عليه كسوية أنى بذكروا التأييد ولا تعيين مصرفه وصرفه في غالب والا
فالفقراء (ش) يعنى ان الوقف لا يشترط فيه التخيير بل يصح اذا كان لأجل كالعقوق اذا قال اذا
جاء اليوم الفلاني أو الشهر أو العام الفلاني فدارى مثلاً وقف على كذا فانه يلزم اذا جاء ذلك
الأجل كما اذا قال لعبدته أنت حر الى أجل كذا فانه يكون حرا اذا جاء الأجل الذى عينه ولا
اشكال في لزوم العقد بالنسبة اليهما اذا جاء الأجل فان حدث دين على الواقف أو على المعتق في
ذلك الأجل فانه لا يضر عقد المعتق لان الشارع منشوف الى الحرية وبضر عقد الحبس اذا لم يحجز
عن الواقف في ذلك الأجل أما ان حيز عنه أو كانت منفعة لغير الواقف في ذلك الأجل فانه
لا يضر حدوث الدين واذا لم يقيد الوقف بزمن بل قال هو وقف فانه يحتمل على التخيير كما يحتمل
قول الواقف دارى وقف على أولادى ولم يبين تفضيل أحد على أحد على التسوية بين الذكر
والانثى في المصروف فان بين شيأتين متبع وتقدم ان التفضيل في مرجع الاحباس لا يعمل بشرطه
ولا يشترط في صحة الوقف التأييد أى التخليد بل يصح ويلزم مدة كسنة ثم يكون بعدها ملكا
ولا يشترط في صحة الوقف تعيين المصروف بل اذا قال دارى وقف ولم يرد على ذلك صارت وقفا

(قوله لان الشارع الخ) وأيضا فالعق لا يشترط فيه حيازة (قوله أو كانت منفعة لغير الخ) أى أو لم يحجز عنه ولكن منفعة لغير الواقف
بأن جعل منفعة لغيره بأن يحجز فيه حيازا مثلا والمفتاح بيد الواقف

(قوله ريعها) بكسر الراء ووقوله وغلما عطف تفسير على الريع كما أفاده بعض المحققين (قوله في غالب مصرف الخ) أي إذا عذر سؤال المحبس (قوله أكثر ما يستعمل على وجه القرية) أي وفي غير الأكثر بقصد وجه المحبس عليه (قوله بخلاف لفظ العمري) أي فأكثر ما يستعمل لقصد وجه المعمر ومن غير الأكثر بقصد وجه الثواب أي ثواب الآخرة ثم لا يخفى أن هذا منافي لما تقدم من أن الوقف من باب العطايا لا من باب الصدقات (قوله سبيلها القرية) أي طريق بقية القرية أي لم تكن مقصودة الالتقرب (قوله كالجمنون والصغير) أي والسفيه (قوله وأتبع شرطه) أي بلفظه أن جاز أي وأمكن وأراد بالجواز ما قبل المانع فيجب اتباعه ولو مكررها متفقا على كراهته كشرطه أن يضحي عنه كل عام هذا أن لم يمكن الفعل المكروه فإن أمكن فعل غيره كشرطه أن ناعلى صفة مكروهة ووجود مؤذن على صفة شرعية لم يتعين ما شرطه فإن لم يمكن (٩٣) اتباع لفظه كشرطه انتفاعا بكتاب في خزانة ولا يخرج منها ولا ينتفع به إلا بدرسته التي

لأزماو يصرف ريعها وغلما في غالب مصرف تلك البلد فان لم يكن لتلك البلد غالب فان غلما تصرف للفقراء وغير ذلك من وجوه البر قوله ولا تعين مصرفه هذا في المحبس أما العمري فلا قال ابن غازي في التكميل ولو قال داري عمري لم يلزمه شيء حتى يبين المعمر عليه والفرق أن لفظ المحبس أكثر ما يستعمل على وجه القرية بخلاف لفظ العمري اه ثم قضية هذا الفرق أنه لو قال داري مثلا صدقة ولم يبين المتصدق عليه أنه يلزمه لأن الصدقة سبيلها القرية (ص) ولا قبول مستحقة إلا المعين الأهل فان رد فكنة قطع (ش) يعني أن الوقف إذا كان على غير معينين كالفقراء والمساجد وما أشبه ذلك فإنه لا يشترط قبوله لعدم ذلك من المساجد ونحوها ولأنه لو اشترط قبول مستحقة لم يصح على الفقراء ونحوهم وأما لو كان الوقف على معين كزيد مثلا وهو أهل للرد والقبول فإنه يشترط في صحة الوقف عليه قبوله فان لم يكن أهلا لذلك كالجمنون والصغير فان وليه يقبل له فان لم يكن له ولي أقيم له من يقبل عنه كافي الهبة فان رد الموقوف عليه المعين ما وقفه الغير عليه في حياة الواقف أو بعد موته فان الوقف يرجع حبسا للفقراء والمساكين ولو أراد أن يرجع لأقرب فقراء عصبية المحبس لقال فنقطع لأن المشبه بأشياء غيره فهو تشبيه في مطلق الرجوع أي فيرجع وقفه على الفقراء (ص) واتبع شرطه أن جاز تخصيص مذهب أو ناظر أو تبذئة فلان بكذا وأن من غلة ثانی عام ان لم يقبل من غلة كل عام (ش) يعني أن الواقف إذا شرط في كتاب وقفه شروطا فإنه يجب اتباعها حسب الامكان ان كانت تلك الشروط جائزة لأن ألفاظ الواقف كالألفاظ الشارع في وجوب الاتباع فان شرط شروطا غير جائزة فإنه لا يتبع كما يأتي في الامثلة فمثال ما هو جائز كتخصيصه مذهبا بعينه أو مدرسة بعينها أو ناظر بعينه فلا يجوز العدول عنه الى غيره فان لم يجعل الواقف لوقفه ناظرا فان جعل الوقف على معين مالك لا من نفسه فهو الذي يجوز له وتولاه والا فالناظر فيه له كما يقدم له من يرضيه وكذلك يتبع إذا شرط في وقفه أنه يبدأ فلان من غلة الوقف بكذا فيعطى ذلك القدر مبدأ على غيره ويقضى له عن الاول من الثاني ان لم يقبل من غلة كل عام فان قال من غلة كل عام وجاءت سنة لم يحصل فيها شيء فلا تبذئة ولا قضاء وحاصله انه اذا أضاف الغلة للوقف أو لضميره ولم يحصل في عام ما يعطى منه أو ما يفي له بحقه وحصل في عام آخر ما يعطى

بها يصح أو تعذر ذلك فيخرج لغيرها وكما إذا شرط تدريس مساجد في مكان ولم يمكن التدريس في ذلك المحل فإنه يجوز نقله أي وفعله كشرطه في وجوب الاتباع فإذا قرر مالكا في قراءة حديث مثلا ثم مات فلا بولي بعده إلا مالكي المذهب نظرا لفعل الواقف ورفض المسئلة أنه لم يصرح بشيء كذا أقصره عجب وفيه شيء وذلك لأنه إذا قرر مالكا في حديث ليس لأجل كونه مالكا بل لكونه محدثا فلا يتعبد بكونه مالكا بل المدار على اتصافه بكونه محدثا كان مالكا أو شافعيا (قوله أنه يبدأ الخ) اعلم انه لا فرق بين أن يقول يبدأ أو يعطى أو يدفع له أو يجري عليه أو نحو ذلك (قوله انه اذا أضاف الغلة للوقف) أي بأن قال قال أعطوه من غلة الوقف أو الوقف أعطوه من غلته كل عام كذا وقوله فان قال من غلة كل عام أي بأن قال أعطوه من غلة كل عام كذا وكذا ففرق بين أعطوه من غلة الوقف كل عام وبين أعطوه من غلة كل عام

منه

ففي الاول يقضى له عن العام الاول من العام الثاني مضافا لما يستحقه في العام الثاني وفي

الثاني لا قضاء بل يعطى من غلة العام الثاني ما يستحقه فيه فقط (أقول) وعكس المصنف يشير له المتبسطي فإنه قال وان قال يجري من غلته على فلان كل عام كذا وكذا وكانت له في سنة غلة كثيرة ولم يكن له في سنة أخرى غلة فإنه يعطى تلك الجزاء في العام الثاني من غلة الاول وان قال يجري عليه من غلة كل عام كذا وكذا في عام كان بلا غلة لم يعط من غلة العام الاول شيء وان جعل قول المصنف وان من غلة أي وان عن غلة كان هو كلام المتبسطي بعينه وحللت المصنف بكلام المتبسطي وما في المصنف موافق ما في رسم الوصايا من سماع أشهب فيمن أوصى لرجلين بعشرة دنانير لكل واحد منهما في كل سنة حياته ما من ثمر لما كان العام الاول أصاب الثمار ما أصاب فلم يبلغ الثمار ما أوصى له ما به فلما كان العام الثاني جاء الثمار بفضل كثير فأراد أن يأخذ من غلة العام الثاني ما نقص من وصيته ما في غلة عام أول فذلك لهما قال نعم ذلك لهما وجعل الثاني كلام المصنف شاملا للمسئلتين وما قبل المبالغة هو ما قاله المتبسطي الخ

(قوله بكسر الراء الذي في كتب اللغة بهذا المعنى) يفتح الراء اه مصححه

لكن انظر ما وجه المبالغة (قوله أو ان من احتاج من الحبس عليه باع) أي وكذلك اذا شرط لنفسه أنه ان احتاج باع كذا كره بهرام في الهبة والاحتياج شرط لجواز البيع لا لصحة اذ يصح البيع بدون شرط قيد (٩٣) الاحتياج لكن لا يجوز ابتداء فاذ علمت ذلك

فقد - ول المصنف ان حاز شرط في مقدر والتمتدرو ويجوز ان شرطه ان جاز (قوله في صدق دون بينة) أي ودون عين (قوله فانه يرجع ملكا) مفاد العبارة الثانية ان الوقف غير باطل بالفعل بل صحيح غير لازم لانه لو كان باطلا أصلا لم يكن وقفا ولو غفل عنه حتى أتى له ولد وولد له ما قاله مالك كذا كره المواق من أن من حبس على ولده ولد ولده فله أن يبيع وان ولده فلا يبيع اه (قوله خلا فالابن القاسم) أي فانه لا بد من الابن فان مات الاب قبل أن يولد له على كلام ابن القاسم فلا حبس ويصير ميراثا ويبقى النظر على كلام ابن القاسم هل يوقف غلته فان ولده فلذلك الولد والا فله حبس أو ورثته أو لا يوقف ويأخذها الحبس حتى يولد له فيعطى له من وقف الولادة والظاهر على قول مالك ان الغلته حتى يولد له (قوله كارض موظفة) أي عليها مغرم لها كم كارض الشام فلا يعمل بشرط واقفها وعليها المغرم المذكور أنه على الموقوف عليه (قوله فالشرط باطل والوقف صحيح) فان أصح من شرط عليه الاصلاح رجوع عما أنفق لا بقيمة منقوضا (قوله ويكون هذا معنى كلامهم) أي ما ذكر من قوله في الجواب ان الوقف اشترط كونه الخ (قوله فيكون من غط التوظيف) أي من قبيل التوظيف تقدم ان المراد ما يجعل ظما على الوقف أو غيره وله من غط المناسب أن يقول من غط الاصلاح وقوله كما هو قضية نقل المواق

منه - حقه أو ما يفي بحقه بعد اعطاء ما يستحقه في العام الآخر فانه يعطى ما لم يحصل له في غيره وأما ان أضاف لفظ غلة الى كل عام فانه لا يعطى من ربيع عام عن عام غيره (ص) أو ان من احتاج من الحبس عليه باع أو ان تسور عليه قاض أو غيره يرجع له أولوارثه (ش) يعني ان الحبس اذا شرط أن من احتاج من الحبس عليهم إلى بيع نصيبه باعه - فله شرطه ويجوز ان احتاج منهم أن يبيع نصيبه وعلى من ادعى منهم الفقر والحاجة أن يثبت ذلك ويخلف أنه لا مال له ظاهره ولا باطنا وخبره من البيع إلا أن يشترط الواقف أنه مصدق في ذلك فيصدق دون بينة وكذلك اذا شرط الواقف في وقفه أنه ان تسور عليه قاض أو غيره يرجع له ملكا ان كان حيا أو لوارثه ان كان ميتا فان ذلك الشرط يتبع وكذلك لو شرط رجوعه صدقة لفلان عنه - والتسور عليه اتبع شرطه والمراد بالوارث يوم الرجوع لو كان الواقف حيا حينئذ والمراد بالتسور النسب على ما لا يجوز شرطا ثم ان قوله أو ان تسور على عطف على تخصيص الذي هو على حذف مضاف أي كشرط تخصيص مذهب وكشرط ان تسور عليه قاض أو غيره يرجع له أولوارثه (ص) كماله ولي ولولده (ش) التشبيه في رجوع الوقف ملكا للواقف أولوارثه والمعنى أنه اذا حبس على ولده ولولده حين التحميم فانه يرجع ملكا فله بيعه وان لم يحصل له من الولد عند مالك خلا فالابن القاسم ومقتضى ما في الشرح ان محل الخلاف ما لم يكن قد ولد له سابقا والا فينتظر بلا نزاع وبعبارة والذي يظهر أن المؤلف مشى في كلامه على قول الامام لا على قول ابن القاسم لانه ليس في كلامه قيد اليأس الذي فيه ادب ابن القاسم نعم ان غفل عنه حتى حصل للواقف ولد فلا يبيع للوقف وتم (ص) لا شرط اصلاحه على مستحقه كارض موظفة الامن غلته على الاصح أو عدمه بدو اصلاحه ونفقته (ش) أي فلا يبيع بل بشرط اصلاحه على مستحقه لانه كراء مجهول فالشرط باطل والوقف صحيح فهو معطوف على قوله واتبع شرطه ان جاز أي ولا يتبع شرط كذا وكذا فالباطل ان منصب على الشرط لا على الوقف بل مرته من غلته كما أن من وقف أرضا مثلا عليها توظيف واشترط أن يؤخذ ذلك التوظيف من الحبس عليه لا من غلته فان الشرط يكون باطلا والوقف صحيح وأما لو شرط أن مرته من غلته أو ان ما عليها من التوظيف من غلته فان ذلك جائز وهو المشهور واليه أشار بالاصح وقيل لا يجوز فان قيل الاصلاح والتوظيف من غلته وان لم يشترط الواقف ذلك فاشترطه لم يرد شيئا فلم يبق بعد الجواز فالجواب أن الواقف اشترط كونه على الموقوف عليه ويحاسب به من الغلة فلذلك جرى فيه الخلاف والاصح الجواز هنا ولو اشترط أنه يصرفه مما يتحصل من الغلة فالظاهر أنه لا خلاف في الجواز ويكون هذا معنى كلامهم ثم ان الاستثناء راجع للسائلين على غير قاعدته الاغلبية من رجوع الاستثناء لما بعد الكاف فقط لكن رجوعه للاولى على معنى البقية أو نحو ذلك وكذلك لا يتبع شرط الواقف عدم البداءة باصلاح ما انتم من الوقف فلا يجوز اتباعه لانه يؤدي الى بطلان الوقف من أصله بل يبدأ بمرمة الوقف واصلاحه لان في ذلك البقاء لعينه والدوام لمنفعته فقوله أو عدم الخ عطف على اصلاحه وقوله ونفقته عطف على اصلاحه من قوله لا شرط اصلاحه فيكون من غط التوظيف على المستحق للوقف كما هو قضية نقل المواق وأما محل الشرح فيقتضي عطفه على اصلاحه من قوله أو عدم بدو اصلاحه المقضي لشموله للانفاق لان الانفاق عليه من

أي ان نقل المواق يقتضي أنه عطف على اصلاح وصدق فيما قال (قوله المقتضى الخ) صفة لعطفه على اصلاحه أي ان عطفه على اصلاحه يقتضي شموله للانفاق الخ

فيه نظر ٢ لأن العطف يقتضي المغايرة لا الشمول (قوله ٣) اي صلح الخ) فاذا احتاج الخلو لمرارة فانما تكون على صاحب الخلو وعلى ناظر الوقف لا على صاحب الخلو فقط وذلك لانهم ماصداشريكيين وأمالو كان جميع البناء خلو السكاكن على صاحب الخلو وحده أو كان البناء المهديم وقفاً محضاً والخلو فوقه وانهدم الأسفل لمكان على الوقف فقط (قوله غايه لا خرج) منافع لقوله لا أجل أن تذكرى المفيد أن اللام للتعليل لا غاية على أنه لا يصح جعلها غاية لا خرج لان المعنى حينئذ وأخرج الساكن اخر اجامه استمرارها بتمه الا كرا مع أن نهاية الاخراج انما هو الاصلاح وانقضاء مدة الكراء لا الاكراء فتدبر (قوله فان سكنت الخ) أى سكنت الواقف عن اشتراط اصلاحه من غلته أو غيرها كبعض ماله قال الشارح بهرام فان قلت (٩٤) اكرؤها من غيره تغيير الحبس لانهم لم يحبس الا للسكنى لا للكراء قلت لانسلم

انهم لم يحبس الا للسكنى لان المحبس قد علم انها محتاج الى الاصلاح ولم يوقف لها ما تصلح به فبالضرورة يكون قد أذن في كرائها من غير من حبست عليه عند الحاجة الى ذلك اهـ (قوله لكغزو) أى سواء كان على معين أو على غير معين وقوله أو وقفه في رباط هذا ما دخل تحت الكاف وقوله ونحو ذلك أى كأن وقفها القتال قطاع الطريق (قوله ان كان يوصل اليه) الاولى أن يقول ان كان ويوصل له وقوله فان وقفه على معين أى بغير جهاد هكذا المفهوم من النقول وأفاده بعض الشيوخ فقول عب وخرج بكغزو الموقوف على معين للجهاد فانه ينفق عليه من غلته كما قال اللخمي غير صحيح (قوله ينفق عليه من غلته ان قبله على ذلك) كذا رأيت نقل ابن عرفة عن اللخمي بهذه العبارة بخلاف ما في عب وشب أما عبارة عب فقد تقدمت وأما عبارة شب فقال مانعه واحترز بقوله لكغزو مما اذا كان وقفاً على معين فانه ينفق عليه من غلته كما قاله اللخمي انتهى (قوله والا فلاشئ له) أى ويرجع لربه ويبطل وقفه (قوله كالسلاح) أى ولا يعرض به مثل ما يبيع ولا شقصه معين

الاصلاح فلا حاجة لذكره الانفاق معه الا أن يقال المتبادر من الاصلاح الترميم بالبناء ونحوه فذكره بعد لفائدة وقال بعض ونفقته أى فيما يحتاج لنفقة كالحيوان (ص) وأخرج الساكن الموقوف عليه للسكنى ان لم يصلح لتكرى له (ش) يعنى أن من وقف داراً ونحوها على شخص معين لا أجل أن يسكن فيها فاحتاج الى اصلاح فان الموقوف عليه يخير بين أن يصلح من عنده ما تهمدم منها وبين أن يخرج منها لأجل أن تكرى تلك الدار ونحوها لأجل الاصلاح فاذا حصل الاصلاح وانقضى أجل الكراء رجع اليها من حبست عليه فسكنها فقولته لتكرى غايه لا خرج وله متعلق بقوله لتكرى والضمير للاصلاح ثم ان قوله وأخرج الخ جواب عن سؤال مقدم من قوله لا شرط اصلاحه على مستحقه فكأن قائلاً قال له فان سكنت الواقف مالكم فأجاب بما ذكر (ص) وأنفق في فرس لكغزو من بيت المال (ش) يعنى أن من وقف فرساً لكغزو في سبيل الله أو وقفه في رباط من أرباط المسلمين ونحو ذلك فان نفقته تكون في بيت مال المسلمين ان كان يوصل اليه فان وقفه على معين فانه ينفق عليه من عنده ان قبله على ذلك والا فلاشئ له (ص) فان عدم بيع وعرض به سلاح (ش) تقدم أن الفرس الموقوف في سبيل الله نفقته من بيت المال فان عدم أو لم يوصل اليه فان الفرس يباع ويشترى بثمنه مالا يحتاج الى نفقة كالسلاح لانه أقرب الى عرض الواقف والاولى أن الضمير في عدم يرجع للانفاق المفهوم من أنفق ليشمل ما اذا وجد بيت المال ولم يمكن الوصول اليه الا أن يقال ولو رجع الضمير الى بيت المال فانه يحزر هذا المعنى ويراد بعدم ولو حكما فيشمل ما اذا كان موجودا وتعد الوصول اليه (ص) كمالو كلب (ش) كلب بكسر اللام اذا أصابه الكلب الذي يعتري الكلاب فلا يأكل ولا يشرب وتحمز عيناه وبعض كل شئ قابله حتى يموت وربما مات المعروض وربما عاش أباً ما والمعنى أن الفرس الموقوف اذا أصابه الكلب وهو شئ يعتري الخيل كالجنون وصار لا ينتفع به في خصوص ما وقف فيه وهو الغزو مثلاً لا يمكن ينتفع به في نحو الطاحون فانه يباع بالتشبيه في البيع فقط لانه تشبيه تام في البيع والشراء بثمنه سلاحاً لانه سيقول عقبه وبيع مالا ينتفع به وحينئذ اندفع ما عساه يرد من التدافع بين كلاميه وذلك لان ظاهر قوله كمالو كلب أنه يباع ويعرض به سلاح كما هو حقيقة التشبيه وقضية قوله وبيع مالا ينتفع به يشمل الفرس الكلب والحكم فيه أنه يباع ويجعل عنه في مثله أو شقصه لأنه يشتري به سلاح (ص) وبيع مالا ينتفع به من غير عقار في مثله أو شقصه (ش) يعنى أن الشئ الموقوف على معين أو على غير

انتهى (قوله والا فلاشئ له) أى ويرجع لربه ويبطل وقفه (قوله كالسلاح) أى ولا يعرض به مثل ما يبيع ولا شقصه معين لانه يحتاج لنفقة فقول المصنف بعد وبيع مالا ينتفع به الخ في غير ما يبيع لعدم النفقة بقى ما كان مثل القنطرة والمسجد اذا حصل خلل فان تطوع أحد أولها مغلة موقوفة عليه ما أو بيت المال فالامر ظاهر والابقيا حتى يهلكا (قوله فلا يأكل الخ) أى الكلب الذي هو لا مفرد الكلاب أى والكلب في الفرس لا يصل لتلك الحالة والا لم ينتفع به وشرط المبيع أن ينتفع به والى ذلك أشار الشارح بقوله والمعنى (قوله أو شقصه) أى ان وجد من يشاركه والا تصدق به كذا كره بعض الشراح ٢ (قوله فيه نظر) أجب بان قوله المقتضى صفة لا صلاحه لا صفة للعطف ومن المعلوم ان الاصلاح شامل للانفاق بحسب الاضع اهـ من هامش الاصل

(قوله لان قوله في مثله أو شقصه يخرج ذلك) أي لان الشقصية لا تعقل في الحصر بحيث تكون الحصر مشتركة بين المسجد وغيره وأقول حيث كان المصنف يخرج ذلك فحكمه ما قاله أبو الحسن الصغير فانه قال يبيع حصر المسجد جازاً اذا استغنى عنها وكذا أنقاضه وتصرف في مصالحه انتهى أي ومثله يقال في الزيت اذا صار لا ينتفع به في خصوص ما وقف له وبعبارة أخرى والشيخ خلاف في حصره العتيقة هل تباع في مصالحه وكذا بسطه وفضلات ترميمه ووقنا ديباله المكسورة ونحو ذلك وذكر في المعيار عن بعضهم أنه أجاب بقوله الحصر البالية التي كانت في مسجد وان بليت وجعل الناس فيها حصر اجددا (٩٥) لا تباع تلك الحصر البالية وتبقى مرمومة حتى

يفتقر لها المسجد فيما بعد وهذا وجه الفقه وان نقلت المسجد آخرون يبيع مع غنى هذا المسجد الذي كانت فيه غيره من المساجد مع شدة الحاجة فيجوز على قول أفتى به بعض من تقدم منا بمن يقتدى به علما وعلماء فن عمل به صرح عمله ان شاء الله تعالى انتهى فظهر مما قلناه ان المسئلة ذات خلاف (قوله وما كبر من الاناث) أي ولوى الغنم فانها وان كانت فيها منفعة الصوف لكنها قليلة فتباع ويعوض بها صغيرة فيها اللبن (قوله لاعقار الخ) الاحسن عطفه بالرفع على قوله وبيع ما لا ينتفع به فانه ان عطف بالجر على قوله غيره كان مختصا بما لا ينتفع به فلا معنى لقوله وان خرب ورد بقوله وان خرب على قول أبي حنيفة بجوازها وكذا رواية أبي الفرج عن مالك ان رأى الامام يبيع ذلك لمصلحة جازو يجعل في مثله وقوله ولو بغير خرب مقابله ما أفتى به ابن رشد بجواز بشرط راجع البدر وذكر المصنف قوله لاعقار مع استفادته من قوله غير عقار لانه غير مفهوم شرط وليرتب عليه المبالغة (قوله الاتوسيع كمسجد) هو أعم من الجامع لاختصاصه بالجمعة

معين من غير عقار اذا صار لا ينتفع به في الوجه الذي وقف فيه كالثوب يخلق والفرس يكل والعبد يجز وما أشبه ذلك فانه يباع ويشترى بثمنه مثله مما ينتفع به في الوجه الذي وقف فيه فان لم يبلغ ثمنه ما يشتري به مثله فانه يستعان به في شقص مثله وقوله وبيع أي وجوبا وقوله ما لا ينتفع به المنفي هو النفع المقصود للواقف ولكن ينتفع به في الجملة لانه يشترط في صحة البيع كون المبيع مما ينتفع به وكلام المؤلف لا يشمل الحصر والزيت لان قوله في مثله أو شقصه يخرج ذلك وقوله من غير عقار في محل حال تقديره وبيع ما لا ينتفع به حالة كونه غير عقار الخ (ص) كان ألتف (ش) أي كان ألتف الموقوف غير العقار لا بقيد كونه غير منتفع به فانه يشتري بالقيمة ما يشتري بثمنه اذا بيع وأمالو كان الملتف عقار كان عليه إعادة تكايفي (ص) وفضل الذكور وما كبر من الاناث في اناث (ش) قد علمت أن ولد الحيوان الحنيس مثل أصله في التحنيس فاذا ولدت البقرات أو الإبل أو الغنم ذكورا أو أنثى فافضل من الذكور عن النزول وما كبر من الاناث وانقطع لبنه فانه يباع ويشترى بثمنه اناث تحبس كاصلها فقوله وفضل عطف على نائب فاعل يبيع أي وبيع فضل الذكور وما كبر من الاناث ما كبر من الذكور عما لا يباع منها لكونه محتاجا اليه ثم طرأ عدم الحاجة له لعدم ما كان فيه من المنفعة ولكنه يشتري بثمنه مثله أو شقصه الحاجة الاناث له فان قيل قوله وفضل الذكور الخ داخل في قوله وبيع ما لا ينتفع به من غير عقار الخ قلت ذكره لقوله في اناث ولولم يذكره لانه هوهم أن غن فضل الذكور انما يجعل في مثله أو شقصها (ص) لاعقار وان خرب (ش) عطف على ما من قوله وبيع ما لا ينتفع به فهذا مفهوم قوله من غير عقار صرح به لانه ليس بفهوم شرط وليرتب عليه المبالغة والعطف قال مالك لا يباع العقار الحنيس ولو خرب وبقاء احباس السلف دائره دليل على منع ذلك (ص) ونقض ولو بغير خرب (ش) يعني أن نقض الحنيس بمعنى منقوضه لا يجوز بيعه وكذلك لا يجوز أن يبدل ببيع خرب ببيع غير خرب وفي ابن غازي مانصه ظاهره ان الاعيان راجع للربيع الحرب والنقض ولم أره منصوصا الا في الربيع الحرب انتهى (ص) الاتوسيع كمسجد ولو جبرا (ش) تقدم ان الحنيس لا يجوز بيعه ولو صار خربا بالاعقار في هذه المسئلة وهي ما اذا ضاق المسجد بأهله واحتاج الى توسعة ويجانبه عقار حنيس أو ملك فانه يجوز بيع الحنيس لاجل توسعة المسجد وان أبي صاحب الحنيس أو صاحب الملك عن بيع ذلك فالمشهور أنهم يجبرون على بيع ذلك ويشترى بثمن الحنيس ما يجعل حنيسا كالاول ومثل توسعة المسجد توسعة طريق المسلمين ومقبرتهم وأخل المؤلف بتقييم المسجد بكونه للجماعة وظاهره كان المسجد متقدما أو متأخرا

ويفهم من المصنف أن هذا الحكم بعد نبائه ثم راد توسيعه وأمالو أريد بناء المسجد أو لافلا يباع ولاملك لاجل توسعته اه البدر (قوله ولو جبرا) مبالغة فيمدل عليه الاستثناء من الجواز الشام لاجل جوب اذهو بمعنى المأذون فيه (قوله توسعة طريق المسلمين) في عجب وتبعه عجب وسكت عن توسيع بعض الثلاثة من بعض وهو ست صورو يؤخذ الجواز من قول الشارح عند قول المصنف واتباع شرطه ان جازان ما كان لله فلا بأس فيه أن يستعان ببعضه في بعض انتهى الآن في بعض الشروح التنصيص بأنه لا يهدم المسجد لتوسيع الطريق بخلاف الدفن فيه لضيق المقبرة لان المسجد باق بحاله (قوله بكونه للجماعة) تبع عجب فيه احترازه عن مسجد لصلاة المنفردين هذا وفي سماع ابن القاسم ان ذلك في كل مسجد وفي النوادر عن مالك والاخوين وأصبغ وابن

عبد الملك ان ذلك انما يجوز في مساجد الجوامع لا في مساجد الجماعات اذ ليست الضرورة فيها كالجوامع انتهى وصوبه بعض الشيوخ
واقصر عليه بعض الشراح معرضا عن كلام عجم (قوله من الميضة) أي فلا يباع حبس لتوسعتها قال عجم والفرق أن إقامة الجماعة
فيه سنة يقابل على تركها على الاظهار أو واجبة والوضوء من الميضة لا فضل فيه انتهى وقال الرماح لا يجبر صاحب الارض على بيع
أرضه ليزاد في الميضة انتهى بل الوضوء في البيت أفضل (فرع) للنظر هدم ميضاه وجعله بيتا مكانه المصلحة (قوله وأمر) أي
الحبس عليهم وجوبا (قوله يعني ان من تعدي) لا يخفى أن هذا جمل كلام المصنف على التعدي أي وأما اذا هدمه خطأ فهل هو كذلك
أو يتفق على انه يلزمه قيمته واذا هدمه بظنه غير وقف ثم تبين أنه وقف فالظاهر أن عليه القيمة أيضا قاله عجم ثم وجدت عندي مانعه
فالمذهب هنا لزوم القيمة أي قيمته بتمامه (٩٦) ان فوت النقص أو ما بين القيمتين ان لم يفوت النقص وقرره عجم فقال ما حاصله

أنه اذا هدم وقفاً عليه قيمته أي
قيمة ما نقص وبأخذ به النقص
وما نقص وان تصرف الهادم في
الانقاض فعليه قيمة البناء قائماً
(قوله فالمذهب الخ) أي وسواء
كان المتعدي واقفه أو الموقوف
عليه وما ذكره ابن عرفة عن ظاهر
المدونة معارض بنقل النواذر عن
العينية وجمع الناصر اللقاني بين
القولين فقال عليه اعادته ان كانت
الانقاض باقية وقيمة ان أزال
الهادم أنقاضه بحرق ونحوه وعلى
ما قاله المصنف لو أعاده على غير
صفته جمل على التبرع ان زاده فان
نقصه فهل يؤمر باعادته كما كان
أو يؤخذ منه قيمة النقص تردد
فيه البساطي (قوله القيمة ملكا الخ)
اعلم أن المشهور على كل حال لزوم
القيمة لمن هدم الملك وأما الوقف
ففيه ما علمت (قوله عقداً أو غيره)
المناسب حذف قوله أو غيره
اذا الهدم لا يكون في غير العقار (قوله
ويؤخذ ما بين القيمتين) كما اذا قوم
قائماً بعشرة ومهد وما يستحقها بينهما
أربعة فيعطاهما وقس على ذلك كل

واحتز بقوله كسجد من الميضة (ص) وأمر ما يجعل غنمه لغيره (ش) يعني ان العقار الحبس
اذا بيع لأجل توسعة مسجد أو طريق أو مقبرة كما مر فان غنمه يشتري به عقار مثله يجعل
حبساً مكانه وهل يجبر المانع على البذل أو لا يجبر فيه خلاف والمشهور عدم الجبر على جعل
الغنم في غيره لانهما جاز لهم البيع اختل حكم الوقفية المتعلقة به فقوله وأمر وأي الحبس عليهم
(ص) ومن هدم وقفاً عليه اعادته (ش) يعني أن من تعدي على حبس وهدمه فانه يلزمه
اعادته على حاله التي كان عليها قبل الهدم ولا يجوز أخذ القيمة لانه كبيعته لكن من المعلوم
أنه لا يلزم من أخذ القيمة في الشيء جواز بيعه ككلب الصيد وجملة الاضحية وغير ذلك فالمذهب
هنا لزوم القيمة في الوقف اذا تلف كما قال ابن عرفة ظاهر المدونة أن الواجب في الهدم القيمة
ملكاً أو وقفاً مطلقاً انتهى أي عقاراً أو غيره وبعبارة والمذهب أن عليه القيمة كغيره من
الملفات فيقوم قائماً ومهد وما يؤخذ ما بين القيمتين والنقص باق على الوقفية (ص) وتناول
الذرية وولدي فلان وفلانة أو الذكور والاناث وأولادهم الحافد (ش) هذا شروع في بيان
ألفاظ الواقف باعتبار ما تدل عليه والمعنى أنه اذا قال هذا وقف على ذريتي أو على ولدي فلان
وفلانة وأولادهم أو على أولاد الذكور والاناث وعلى أولادهم فانه يتناول ولد البنت
فقوله الذرية فاعل تناول على حذف مضاف أي وتناول لفظ الذرية الخ وما بعده كله مرفوع
بالعطف على الذرية الاما كان مجزواً من قوله وبني بني من قوله وبني أي الخ فهو على حكاية
لفظ الواقف لانه يقول هو وقف على بني بني الخ وقوله وولدي فلان وفلانة أي وأولادهم ما هذا
هو صورة المسئلة وقوله وأولادهم قال ابن غازي مقدر في الثانية بدليل ذكره في الثالثة انتهى
ولا بد منه في تناول الحافد وأما في الذرية فلا يشترط ذكره لانه مستغنى عنه بذكر الذرية
وقوله الحافد هو ولد البنت وان سفل ذكرها كان أو أنثى (ص) لانسلي وعقبى وولدي
وولدي وأولادى وأولادى وأولادى وبني وبني (ش) يعني أن الحافد هو ولد البنت
لا يدخل في لفظ من هذه الالفاظ الثمانية فهو عطف على الذرية وبعبارة وأولادى وأولاد
أولادى الاولى جملة على ما اذا جع في الصورتين لان الخلاف في صورة الجمع قوي ومنه يعلم
حكم ما اذا أفرد لان الخلاف فيه ضعيف وأما لو جمل على الافراد كان ضائع الفائدة لانه لم يعلم

عبارة يقال فيها عليه ما بين القيمتين (قوله الذرية) بضم الذا الموحدة أفصح وأشهر من كسرهما من زراً الله الخلق منه
أي خلقهم (قوله باعتبار ما تدل عليه) أي لا باعتبار كونها ألفاظ تدل على صحة الوقف مطلقاً (قوله وأولادهم) مقدر في الثانية بدليل
ذكره في الثالثة وأما في الذرية فلا يشترط ذكره لانه مستغنى عنه بذكر الذرية ولما تأويله بن ذكر (قوله
وولدي الخ) يدخل ولده الذكر والانثى وأولاد ولده الذكر والانثى وحيث يأتي بالواو يدخل ولد ولده مع ولده ويسوى
بينهم في القسم (قوله هو ولد البنت) هذا تخصيص للفظ ببعض ما يطلق عليه لغة اذ هو يطلق لغة على أولاد ولد الذكور أيضاً (قوله
وان سفل) المتبادر بنت الواقف وان المعنى وان سفل أي الولدان كان ولد ولد بنت الواقف وهكذا ويحتمل أن يراد بالبنت ما يشمل بنت
الواقف وبنت ابن الواقف وهذا الاحتمال أفيد وان كان غير متبادر (قوله وعقبى) لا يخفى أنه جرى العمل بدخوله فيه الى آخر طبقة
وما جرى به العمل يقدم لان ألفاظ الواقفين تجري على العرف

(قوله وأولادى وأولاد أولادى) يدخل بناته الآن يجرى عرف بلد الواقف بحمله على الذكور وفى الشيخ أحمد المفهوم من كون هذه اللفاظ لا تتناول الحنفية إنما تتناول أولاد أولادهم كوراوانا وهو كذلك وبالأحرى دخول أنثى الصلب مع الذكور حيثما فالمراد بقوله بنى وبنى بنى أولادى وأولاد أولادى (قوله الصورتين) الصورة الأولى وأولادى وأولاد أولادى الثانية بنى وبنى بنى ثم لا يخفى أن ظاهره أن ولدى وولد ولدى ليس فيه خلاف وليس كذلك بل من محمل الخلاف نص المواق ابن رشد إذا قال حبست على ولدى وولد ولدى أو على أولادى وأولادى فذهب جماعة من الشيوخ إلى أن ولد البنات يدخلون فى ذلك وفى ابن وهب عن مالك لاشئ لولد البنات فى ذلك (قوله نظر الآخرة الكلام) أى الذى هو قوله (٩٧) وأولادهم وقوله أولاد نظر الأول الكلام لا يخفى

منه حكم ما اذا جمع فصارت فائدة قلبه فلهذا جعلنا قوله وأولادى وأولاداً وأولادى على صورة واحدة وبني وبني بنى على صورة أخرى فهم ماصوران فالسائل سئله لاثمانية (ص) وفي ولدى وولدهم قولان (ش) يعنى أنه اذا قال حبس دارى على ولدى وولدهم هل يدخل فى ذلك ولدا البنت نظر الاخر الكلام أولاً نظر الاول الكلام قولان ومثل ولدهم ولده بعضهم الافراد والفرق بين هـ ذا وبين قوله وولدى وولدى العرف وهو أنه لما أتى بالضمير وأضاف الاله لادله فقد صرفه عن نفسه ولما أتى بالظاهر أضافه لنفسه فقد تخصص ذلك أى تقيده بغير الخلاف فى الثانية دون الاولى (ص) والاخوة الاثنى ور جال اخوتى ونسأؤهم الصغير وبني أبى اخوته الذكور وأولادهم وآلى أهلى العصبية ومن لو رجعت عصب (ش) يعنى أنه اذا قال هو حبس على اخوتى فإنه يتناول الاثنى ولو أختالام واذا قال هـ ذا وقف على رجال اخوتى أو على نسائهم فإنه يتناول الصغير والصغيرة منهم واذا قال هـ ذا وقف على بنى أبى فإنه يشمل اخوته الذكور خاصة أشقاء وألاب ويشمل أيضاً أولادهم الذكور خاصة دون الاناث واذا قال هـ ذا وقف على آلى أو قال هو وقف على أهلى فإنه يتناول العصبية لان أهلى أصل لآل فيدخل الابن والاب والجد والاخوة وبنوهم الذكور والاعمام وبنوهم ويتناول أيضاً كل امرأه كانت رجلاً فرضاً كانت عصبه كالأخت والعمة والبنت وبنات الابن وتدخل بنات العم ولو بعدن فتقدير كلامه ويتناول من الرجال العصبية ومن النساء امرأه لو رجعت عصبت أى كانت عصبه أعم من أن تكون عصبه بغيرها أم لا ودخلت الام والجدة من جهة الاب وراعى معنى من فأنت عصبت ولم يراع لفظها والاقبال عصب ولا يقال الاولى مراعاة اللفظ لانا نقول محله ما لم يتقدم ما يدل على التأنيث فيكون الاحسن مراعاة معناها وقد دل على التأنيث هنا رجعت فالاحسن فى عصب التأنيث (ص) وأقاربى أقارب جهتيه مطلقا وان نصرى (ش) يعنى أنه اذا قال هـ ذا حبس على أقاربى فإنه يدخل أقاربه من الجهتين أى من جهة أبيه ومن جهة أمه فيدخل كل من يقرب لابييه من جهة أبيه أو من جهة أمه من الذكور والاناث ويدخل كل من يقرب لأمه من جهة أمها أو من جهة أبيها من الذكور أو من الاناث فتدخل العمت والخالات والاخوات وبنات الاخ وبنات الاخت وابن الخالة واليه أشار بالاطلاق ولا فرق بين المسلم والذى منهم لصديق اسم القرابة على ذلك وعزاه فى الذخيرة لمقتضى الباجى عن أشهب وهذا مفرغ على صحة الوقف على الذى كما هو أول الباب وبه هذا يسقط قول ابن غازى ولم أر من ذكر ما قاله المؤلف لكن لا يلزم من عدم رؤيته عدم وجوده وجعل بدله وان قصوا أى بعدوا ولم يرد

(قوله ومواليه المعتق الخ) وإذا قال وقف على عتقائي وذريتهم اختص بعتقائه وذريتهم ولا يشمل عتقاً أصلاً وفرعه (قوله يحول الخ) المناسب أن يقول بينه وبين الحبس عليه أني (قوله أصل الواقف) أي وان علا وفرعه وان سفل (قوله ولا يدخل الموالى الاعلوان) أي الذين أعتقوا الواقفين (قوله لم تكن قرينة) أي على دخول الموالى الاعلوان وإذا قال وقف على ممالكي

هذه النسخة كما أشاره البرموني ونصري لغة في نصارى لكن هارديشة والمراد آثار به النصارى الذميون وأما الحر بيون فلا يدخلون اتفاقاً ولا فرق بين اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار الذميين (ص) ومواليه المعتق وولده (ش) يعني أنه إذا وقف على مواليه فإنه يدخل فيه المعتق بفتح التاء وهو الذي أعتقه الواقف ويدخل فيه أيضاً ولد من أعتقه الواقف أصليه فإن نزل أجرى على ماله وهو أن كل ذكراً وأنثى يحول بينه وبين الحبس أنثى فليس يولد ولا عقب (ص) ومعتق أبيه وابنه (ش) الضمير في الموضعين يرجع للواقف والمعنى أنه يدخل في وقفه على مواليه أيضاً من أعتقه أصل الواقف ومن أعتقه فرعه ولو قال ومواليه من له أو لأصله أو لفرعه ولأولاه ولو بالجر لكان أشمل فإنه يشمل من ولأوه للمعتق ولو بالجر بولادة أو عتق ومن ولأوه لأصله كذلك ومن ولأوه لفرعه كذلك ولا يدخل الموالى الاعلوان على مذهب المدونة لم تكن قرينة (ص) وقومه عصبة فقط (ش) يعني أن الواقف إذا قال هذا وقف على قومي فإنه لا يدخل فيه إلا العصبة الرجال دون النساء ولو رجع عصبه قال بعض شيوخ عبد الحق وينبغي الرجوع في ذلك إلى العرف أن كان عرف (ص) وطفل وصبي وصغير لم يبلغ وشاب وحدث للآل بعين والافكه للستين والافشيخ (ش) يعني أنه إذا قال هذا وقف على أطفال أو لآل أو على صغار أو لآل أو على صبيان أو لآل مثلاً فإنه يتناول من لم يبلغ فقط ذكراً كان أو أنثى وإذا قال هذا وقف على شباب قومي أو قوم فلان أو على أحدائهم فإنه لا يدخل فيه إلا من بلغ ولم يجاوز أر بعين عاماً وسواء في ذلك الذكر والأنثى وإذا قال هو وقف على كهول قومي أو قوم فلان فإنه يدخل فيه من جاوز الأر بعين عاماً إلى أن يبلغ من العمر ستين عاماً وإذا قال هو وقف على شيوخ قومي أو قوم فلان فإنه يدخل فيه من جاوز الستين عاماً إلى آخر عمره وسواء الذكر والأنثى فقوله (وشمل الأنثى) راجع للجمع من الأطفال والكهول والشيوخ كما لو قال هو وقف على أرامل قومي أو قوم فلان فإنه يشمل الذكور والأنثى لأن الرامل هو الذي لا زوج له والارملة هي التي لا زوج لها واليه أشار بقوله (كلا رامل) وشمل بكسر الميم وفتحها كما قاله الجوهرى (ص) والملك للواقف (ش) يعني أن المشهور أن الوقف ليس من باب الاسقاط بل الملك ثابت للواقف على العين الموقوفة بالمعنى الآتي ولما كان هذا هوهم أن للواقف الغلة أذهي فائدة الملكية قال (لا الغلة) فإن الموقوف عليه هو الذي يملك الغلة والثمرة واللبن والصوف والوبر من الحيوان وإذا كانت العين الموقوفة على ملك الواقف (فله) أن كان حياً (ولو أرنه) أن مات (منع من يريد إصلاحه) لئلا يؤدي الإصلاح إلى تغيير معالمه فإن لم يمنع الوارث فالإمام وهذا إذا أصلحو أو أفلغيرهم إصلاحه انظر نص ابن عرفة في الكبير (ص) ولا يفسخ كراؤه لزيادة (ش) يعني أن الحبس إذا صدرت إجارته بأجرة المثل ثم جاء شخص يزيد فيه فإن الإجارة لا تنفسخ لتلك الزيادة فإن صدرت إجارته بدون أجرة المثل فإن الزيادة تقبل ممن أرادها كان حاضر الإجارة الأولى أو كان غائباً ويعتبر كون الكراء كراء المثل وقت عقد الإجارة فإن كان أقل من كراء المثل وقت العقد قبلت الزيادة أي ما لم يكن المستأجر يدفع

لا يتناول إلا الأض حيث كان العرف كذلك أي أو قال وقف على عبيدي وكان العرف يقصرهم على السود كعرف مصر فلا يدخل إلا البيض لأن باب الوقف من جملة الأبواب التي يعول على العرف فيها (قوله للآل بعين) أي لتمامها وكذا قوله للستين أي لتمامها وتبع المصنف في هذا التفصيل ابن شعبان وهو مخالف لعرفنا لأن والحاصل أنه متى جرى عرف بشئ يتبع وافق ما ذكره المصنف أو خالفه (قوله من الأطفال والكهول والشيوخ) المناسب أن يقول والأحداث (قوله واليه أشار بقوله الخ) هذا مشكل حيث قال الرامل هو الذي لا زوج له والارملة هي التي لا زوج لها فقابل بين الرامل والارملة فقضيته عدم دخول الارملة في الرامل فكيف تصح الإشارة ويحجب بأن الرامل يشمل الذكر والأنثى فإذا أريد التنصيص على خصوص الأنثى تزايد التاء فيقال أرملة وبعد كني هذا وجدت عندي ما نصه قوله واليه أشار بقوله كالارملة أي أن الأنثى تدخل في هذا اللفظ لأن المرأة يطلق عليها أرمل بل انما يطلق عليها أرملة كما يأتي عن البساطي كذا أفاده بعض المحققين وهو يرجع لما قلناه في المعنى فتدبر (قوله ليس من باب الاسقاط)

الزيادة

ومقابل المشهور أن الوقف من باب الاسقاط ومن فائدة ذلك أنه لو حلف شخص لا يدخل دار فلان ثم وقفها

ودخلها الخالف فإنه بحث بخلاف ما إذا بناها مسجد أو خلايقه وبينه فلا حث ثم ظاهره شموله للمساجد ونحوه في الذخيرة خلافاً للقرافي فإنه قال في الذخيرة اتفق العلماء في المساجد أنهم من باب الاسقاط كالعتق لملك لا حدفها لقوله تعالى وأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحداً ولا نهاتهم انتقام فيها الجمعة والسبحة والجمعة في المملوك (قوله تغيير معالمه) أي ما يعلم به من صفاته التي كان عليها أي بحيث يصير على هيئة أخرى غير الموقوف عليها (قوله ولا يفسخ كراؤه لزيادة) أي إذا كان الكراء وجيبة أو مشاهرة ونقد الكراء لانه


لا يفسخ الا لازم وأما بدون ففسخ ولو كان بكرة المثل انتهى (قوله وما لم يزد الا خرفه تزايدان) لا يخفى أن هذا يناقض قوله
 ما لم يكن المستأجر يدفع الزيادة فهو أحق وذلك لأن قضيته أن يقول وما لم يزد الا خرو يرضى به المستأجر وقضية قوله وما لم يزد الا خرو
 أن يقول ما لم يكن المستأجر يزيد (قوله حيث وقع العقد أو بالنداء) أي فصار الأصل عدم الغبن (قوله حيث وقع من غير نداء) أي
 فصار الأصل الغبن (قوله وبعبارة الخ) هذه عبارة عجم والاولى للجيزي (قوله لم يكن له ذلك الآن يريد) بذلك وقعت المغايرة كما تقدم
 (قوله فان بلغت فالا يلبثت لزيادة من زاد) أي فالحق له - هذا الذي زاد أجره المثل - ولا عبرة بزيادة الساكن ولو زاد على أجره المثل
 وحاصله انه اذا صدرت اجارته أو لا بدون أجره المثل وبلغ شخص أجره المثل فسخت اجارة الاول ولو التزم تلك الزيادة التي هي أجره المثل
 ولا يكون أحق بوضع يده ولو زاده على من بلغ أجره المثل هذا معناه على ما فهم عجم ولا يخفى بعده اذ يقال كيف يكون
 الطارئ الزائد أجره المثل أحق بمجر الزيادة مع انه لم يحصل منه عقدا يجار مع الناظر أقول ويحتمل أن تحمل عبارة عجم المذكورة
 على خلاف ما فهم عجم أن المعنى فاذا بلغت أي والتزم الساكن الزيادة كان أحق ولا يلبثت لزيادة من زاد بعد ذلك وأقول حيث ان
 الواقف لم يشترط شيئا فيقال فان زاد الغير أجره المثل والتزمها الساكن كان (٩٩) أحق لو وقع عقد عقده معه في الجملة ما لم يزد

الآخر على ذلك والا كان أحق
 لوقوع الخلل في العقد ما لم يلتزم
 الساكن تلك الزيادة أي لما قلنا
 فهذا الذي يظهر اذ فيه جمع بين
 الطريقتين في الجملة وبعد كتي هذا
 رأيت عندي مانعه قوله ولا يفسخ
 أي اذا وقع العقد وأما لو اعطاه
 انسان أجره المثل وأعطى غيره
 أكثر فان الزيادة تقبل بلا شك لأنه
 لم يحصل عقدا فتمل انتهى فهذا
 الكلام مما يقوى البحث المذكور
 مع عجم (قوله فانه تجب الى
 ذلك) أي ولو لم تزد على ذلك بخلاف
 ما قبل الخ قال عجم بعد عبارته
 المذكورة هنا وانظر لو كانت
 الزيادة عليها تنفي بأجرة المثل وتزيد
 عليها وطلبت البقاء بقدر ما بقي
 بأجرة المثل فهل تجب الى ذلك

الزيادة فهو أحق وما لم يزد الا خرفه تزايدان لان العقد حينئذ فحل واثبات كون كراه
 الاول فيه غبن على الثاني حيث وقع العقد أو بالنداء والاستقصاء وعلى الاول انه ليس فيه
 غبن حيث وقع من غير مناداة عليه ونحوه فيكون على الاول وبعبارة وان وقع كراه الوقف
 بدون أجره المثل وزاد آخر على المستأجر فانه يفسخ للزيادة فان طلب من زيد عليه أن يبقى
 بيده ويدفع الزيادة لم يكن له ذلك الآن يز يد على من زاد حيث لم تبلغ زيادة من زاد أجره المثل
 فان بلغت فالا يلبثت لزيادة من زاد وهذا في غير المدة فانه اذا كانت محل وقف وقعت اجارته
 بدون أجره المثل ثم زاد عليها شخص وطلبت البقاء بالزيادة فانه تجب الى ذلك (ص) ولا يقسم
 الاماض زمنه (ش) يعني أن الحبس اذا كان على قوم معينين وأولادهم فان الناظر عليه
 لا يقسم من غلته الاماضى زمنها ووجبت وأما ان كانت الغلة عن منافع مستقبلية كسكنى
 أو زراعة ونحو ذلك فانه لا يجوز له أن يقسم ذلك قبل وجوبه لانه يؤدي الى احرام المسوولود
 والغائب واعطاه من لا يستحق اذا مات وأما ان كان الحبس على غير معينين كالفقراء والغزاة
 فانه يجوز للناظر على الوقف أن يكرهه بالنقد ويقسم غلته على أهلها لئلا من ذلك قوله
 الاماض زمنه مستثنى من نائب الفاعل أي ولا يقسم غلته زمن من الازمنة الا غلته زمن ماض
 فحذف المضاف من الاول وأقيم المضاف اليه مقامه فصار ولا يقسم زمن الا غلته زمن ماض
 فحذف المضاف من الثاني وآخر المضاف اليه وأقيمت صفته مقامه فصار ماض زمنه وزمنه
 مرفوع بماض (ص) وأكرى ناظره ان كان على معين كالسنتين (ش) يعني أن الوقف اذا كان
 على قوم معينين وأولادهم فان الناظر عليه لا يجوز له أن يكرى أكثر من سنتين ونحوهما فان

أولا تجب الى ذلك الا اذا رخصت البقاء بكل الزيادة والظاهر الاول تنبيهه إذا أكرى الناظر بغير أجره المثل ضمن تمام
 أجره المثل ان كان مليا والارجع على المستأجر لانه مباشر وكل من رجع عليه لا يرجع على الآخر - هذا ما لم يعلم المستأجر بأن
 الاجرة غير أجره المثل فان كلامهم ماض من قبيل أنه انتهى وأجره المثل ما يقوله أهل المعرفة (قوله فيجوز له أن يكرهه بالنقد) أي
 أربعة أعوام ونحوها كما يأتي (قوله مستثنى من نائب الفاعل) أي بحسب التقدير فلا ينافي انه هو نائب الفاعل (قوله وأقيمت الصفة
 الخ) أي ثم حذف نائب الفاعل فصار ولا يقسم الاماض زمنه كما نطق به المصنف (قوله كالسنتين) كان ينبغي للمصنف إسقاط المكاف
 قال المصنف يجوز كراه من حبس عليه ربع من الاعيان أو الاعقاب لعامين لا أكثر رواية ابن القاسم وبه القضاء كما أفاده المواق
 فاذا علمت ذلك فقول الشارح ونحوهما أي على ان الكف لا يدخل أي ادخل سنة فقط وقد علمت ان المناسب حذفها فكان الاول
 للشارح أن يقول الكف استقصائية لا تدخل شيئا ثم قول المصنف كالسنتين ظاهره بالنداء أو بغيره لكن بغيره باتفاق وبه على أحد
 القواين لان السنتين والثلاثة عند المصنف قريب ومفهومة لو كان أكثر من السنتين والثلاثة لا يجوز كراهه بغيره - ولا غيره لكن به
 باتفاق وبغيره على أحد قولين لان ما زاد على الثلاثة بعيد فاشتمل كلامه على الاقسام الاربعة التي ذكرها ابن رشد الآن قضية المصنف
 ترجيح ذلك القول

(قوله كالاربعة أعوام ونحوها) النخوسة فالحج لخمسة سنين وهذه طريقة جرى بها عمل قضاء قرطبة على ما نقل ابن مزين والذي ذكره المواق أن الذي استحسنه قضاء قرطبة كونه لاربعة أعوام خوف اندراسه بطول مكثه بدمكثرة ومن المعلوم أن ما يقوله المواق يقدم على غيره فعليه المناسب حذف ونحوها (قوله عشرة أعوام الخ) هذا يفيد أن الكاف في قول المصنف كالعشرة استقصائية لا تدخل شيئا وهو كذلك فقد قال ابن رشد قال عبد الملك وقد أكرى مالك منزلة عشر سنين وهو صدقة على هذا الحال كذا ذكره المواق (أقول) ووقع ذلك من مالك فديقال أنها قضية انفاقية فلا يلزم منه القصر على العشرة إذ يحتمل أن يكون يقول بالجواز ولو خمس عشرة سنة ثم إن بعض الشيوخ قيد قول المصنف ولبن مرجعها كالعشر أى من غير واسطة بينه وبين المعين بأن كانت له بعد المعين بلا واسطة أما إذا كان لا ينتقل (١٠٠) إليه إلا بعد واسطة فعلة المنع موجودة انتهى (قوله السنين الكثيرة) أى ولو

أزيد من أربعين عاما أى مع شرح
تجليل الاجرة ليعبر بها  تنبيه
قد علمت من كلام المواق وشارحنا
صححة جل كلام المصنف على الدار
وفى كلام غيره خلافه وحاصله أن
كلام المصنف أى الذى هو قوله
وأكرى ناظره الخ فى خصوص
الارض وأما الدار فيفضل فيها فإذا
كانت على غير معين فلا تكرر
أكثر من عام وأما إذا كانت على
معين فلا تكرر عاما (قوله وان
بنى محبس عليه) أى بالشخص
أو بوصف كامامة (قوله فبنى فيه
بنينا) أى أو أصلح بنحشب (قوله
فان بين انه حبس) أى ولو بعد البناء
(قوله فالشهور انه حبس) ومقابله
انه لو رثته (قوله وملكه) فعل
ماض أى ملكه الواقف ما بناه (قوله
فله نقضه) لا يخفى انه بهذا يعلم ان
اصلاح بيت نحو امام على الوقف
لا عليه ولا يتأفقه قوله وأخرج
السكان الموقوف عليه للسكنى
ليكرى له لعله على ما إذا لم يوجد فى
الوقف ربيع بنى منه (قوله وهذا
إذا كان ما بناه) راجع لجميع

كان على قوم غير معينين كالفقراء فانه يجوز له أن يكرىه أكثر من ذلك كالاربعة أعوام
ونحوها وفى الكلام حذف تقديره وأكرى ناظره لغيره من مرجعها لبدليل قوله (ولبن
مرجعها كالعشر) وصورتها أن من حبس على زيد ثم على عمر فانه يجوز لعمر وأن يكرىها
من زيد عشرة أعوام وسواء كان المرجع بنحشب عليه أو ملك فلهذا الواقف عطف شئين
على شئين فعطفت من مرجعها لعله على ذلك المقدر وعطفت كالعشر على كالسنتين ثم إن كلام
المؤلف مقيد بما إذا لم يشترط الواقف مدة والأعمال على ما شرط وبما إذا لم تدع الضرورة
لا أكثر من ذلك لأجل مصلحة الوقف كما وقع فى زمن القاضي ابن باديس بالقيروان أن دارا
حبس على الفقراء خربت ولم يوجد ما تصليح فأتى بانها تكرر السنين الكثيرة كيف تيسر
بشرط اصلاحها من كرام أو أى أن يسمح ببيعها وهو المعول عليه والمراد بالناظر فى كلام
المؤلف هو الموقوف عليه وأما غيره فيجوز له أن يكرىه أكثر من ذلك لأن عموده لا تنسخ
الاجارة (ص) وان بنى محبس عليه فان مات ولم يبين فهو وقف (ش) يعنى أن من حبس عليه
ربيع مثلا فبنى فيه بنينا فان بين أنه حبس أو ملك عمل عليه فان مات ولم يبين فالشهور انه
حبس ولا شئ لو رثته فبى قبل أو كثر فقوله فهو وقف أى الواقف لا يقال انه وقف غير محبوز لانا
نقول ان المحبس عليه انما بنى للوقف وملكه فهو محبوز يجوز الاصل ومفهوم محبس انه لو بنى
الاجنبى فى الوقف شيئا فانه يكون ملكا كفى النوادر والغرس كالبناء وإذا كان ملكا فله نقضه
أو قيمته منقوضا ان كان فى الوقف ما يدفع منه ذلك وهذا إذا كان ما بناه لا يحتاج إليه الوقف
والافى من الغلة قطع بما ينزله ما بناه الناظر (ص) وعلى من لا يحاط بهم أو على قوم
وأعقابهم أو على كولدهم ولغيرهم (ش) يعنى أن الحبس إذا كان على قوم لا يحاط بهم كالفقراء
والجاهدين وما أشبه ذلك أو على قوم وأعقابهم من بعدهم أو على ولده وولده أو اخوته
وأولادهم وما أشبه ذلك وهم غير معينين فان المتولى على الحبس يقدم غلته على من حضر من
الفقراء ونحوهم ويفضل أهل الحاجة على غيرهم ويفضل أهل العيال على غيرهم
فى الغلة وفى السككنى باجتهاده لان قصد الواقف الاحسان والارفاق بالموقوف عليهم
وسد خلته فان استموا فى الفقراء والغنى فانه يؤثر الاقرب على غيره فقوله (فضل المولى

المسائل المتقدمة لا خصوص من يليه كما يؤخذ من كلامهم (قوله وعلى من لا يحاط به) أى أو يحاط به ولكن
يحصل لكل منهم ما لا ينتفع به كالفلس (قوله فان استموا) أى ان مات قدم من التقدم إذا كانوا متساوين بالفقر والغنى وأما إذا
تساووا فمافانه يؤثر الاقرب أى للوقف وأعطى الفضل لمن يليه أى أن وجد اقرب وقرىب وإذا اختلفوا بأن وجد قرىب فقير وأقرب
غنى أو أثر الفقير القرىب على الغنى الاقرب فان تساوا فافقر أو غنى ولم يكن اقرب ولا قرىب وليس معهم فى مثل الدار فانها تكرر عليهم
ويقسم كراؤها بينهم بالسواء إلا أن رضى أحدهم بما يصير لاهبائه من الكراء ويسكن فيها فلا ذلك ثم ما ذكره المصنف من اعتبار
الحاجة فى الوقف على قوم وأعقابهم أو على كولد ومثله على زيد وعمر والفقيرين انما هو فى الابتداء لا فى الدوام ولذا قال المصنف ولم
يخرج ساكن الخ (قوله فضل المولى) أى الناظر والمراد بالتفضيل التقديم فيقدمون على الاغنياء إلا أن يفضل عن الفقراء شئ
وما ذكرناه من ان التفضيل مراد به التقدم يمدح كره بعض الشراح والاحسن أن يراد به ما يشمل التقديم والزيادة كفى تفضيل ذى العيال

لان المراد به الزيادة (قوله أهل الحاجة) أي ولو احتمل لا يعطى من له كفاية وربما ضاق حاله بكثرته عياله (قوله والعيال) ظاهره وان لم يكن ذا حاجة لانه منظمة الاحتياج قاله الشيخ كريم الدين وقضية بهرام ان الغنى ذا العيال لا يعطى شيأ (قوله ثم استغنى) أي أو ترك طلب العلم مثلاً أي أو لم يشترط الآن الناظر رأى في ذلك مصلحة فيه نزل منزلة بشرط الواقف ولذلك جعل الناظر (قوله فانه يحمل على انه سفر عود) مخالف لما ذهب اليه غيره من انه محمول على عدم الرجوع وهو ظاهر قول مالك في رواية علي وظاهر ابن عرفة ترجيحه خلاف ما في عب وحيث قلنا بأنه سافر ليرجع فانه على حقه فانه يسوغ له أن يكرى موضعه الى أن يرجع كما صرح به ابن يونس وقوله على معينين محصورين كأن قال وقف على زيد وعمرو وبكر الفقراء أو طلبية العلم (١٠١) أو على الفرقة الفلانية كالعائدة أو المغاربة

الفقراء أو طلبية العلم والحاصل ان من سبق فن لم يكن فيه الوصف فانه يخرج لمن فيه الوصف والعبرة به في أول الامر لافي الدوام أي الا لشروط أو رأى ناظر كما تقدم فان تساوى في الوصف فن سبق بالسكنى فهو أحق والغلة كالسكنى (قوله فاذا زال الفقر أو ترك العلم أخرج) بقي ما اذا كان الوقف على الشباب أو الاحداث ونحوه ما فليس من الوقف على معين وهذا واضح ان لم يقل على الشباب من أولاد فلان مثلاً والافهم من الوقف على معين مع انه يخرج بزواله هذا الوصف والخاص بل ان الوصف بشباب ونحوه ليس كالوصف بالفقر لان وصف الشباب ونحوه ما كان أمراً لازماً لذات كان زواله مؤثراً مطلقاً لانه لا يمكن عوده بخلاف الوصف بالفقر فلا يؤثر زواله قطعاً لا مكان عوده

باب الهبة

(قوله النذب لذاتها) أي وقد يعرض لها الوجه بوب كالهبة لمضطر والحكمة كأن يجب لمن يستعين

بها على المعاصي والكراهة أي كهيئة هراً لاله أو كان يستعين بها على مكروه كشرب الدخان مثلاً على القول بكراهته (قوله وكونها في الاقارب) أي فهي في حد ذاتها مستحبة وتسحب استحساناً آخر كونها في الاقارب بخلاف الزكاة (قوله والخير) هو عين المعروف (قوله والهبة مصدر الخ) حاصله ان الهبة في اللغة المصدر الذي هو اعطاء الشيء الموهوب (قوله والاسم الموهوب) أي فالموهوب والموهبة اسمان للذات الموهوبة (قوله والاتهاب) قصده بذلك تصاريح المادة (قوله اذاهب بعضهم لبعض) أي وهب كل منهم لصاحبه فظهرت المفاعلة (قوله وهبته كذا الخ) أي ان اللغة السكتية ما تقدم وهو وهبته له بتعدي للموهوب به بحرف الجر واللغة القليلة تعديته بنفسه كقوله وهبته كذا (قوله وهابة أي كثير الهبة) لا يخفى ان كثير الهبة يظهر في وهاب وأما بالنسبة لو هابة فالمناسب أن يقول أي كثير الهبة لامواله كثره مؤكدة (قوله كتمليك الانسكاح) لزيد أي كأن يو كله على أن يعده على وليته ومثله ما اذا وكله على أن يتولى عقده على فلانة (قوله بخلاف الحكم في الاستحقاق المذكور) المناسب أن يقول بخلاف التملك في الاستحقاق المذكور فانه

أهل الحاجة والعيال) راجع الى المسائل الثلاث وقوله (في غلة وسكنى) متعلق بقوله فضل على المشهور ومقابله لابن المباحشون لا ينضل الا بشرط من الواقف وفهم من كلام المؤلف انه اذا عين كزيد وعمرو وبكر وهند وقال هو وقف على هؤلاء مثلاً ونحو ذلك فانه يسوى بينهم الذكر والانثى والغنى والفقير والكبير والصغير والحاضر والغائب سواء في الغلة والسكنى (ص) ولم يخرج ساكن لغيره الا بشرط أو سفر انقطاع أو بعيد (ش) يعني ان من سكن في الحبس على نصيبه ثم استغنى فانه لا يخرج من الحبس لاجل أن يسكن غيره فيه ولو كان غيره محتاجاً لذلك ولو لم يكن في الربع سعة لانه سكن بحق فلا يخرج الا برضاه الا أن يكون الواقف شرط أن من استغنى يخرج لغيره فانه يعمل به أو يكون الساكن سافر سفر انقطاع أو سافر سفر بعيدا فيسقط حقه من السكنى ولغيره أن يسكن مكانه فلو جهل حاله في سفره هل هو سفر انقطاع أو سفر عود ورجوع فانه يحتمل على انه سفر عود والبعض هو الذي يحمل صاحبه على الانقطاع وكلام المؤلف فيما اذا كان الحبس على معينين محصورين والاوجب اخراج من زال منه ذلك الوصف كقوله وقف على الفقراء أو طلبية العلم مثلاً فان زال الفقر أو ترك العلم أخرج

باب يذكر فيه أحكام الهبة والصدقة والعمرى *

وحكمها أي الهبة النذب لذاتها قال ابن عبد السلام ويستحب كون الصدقة من أنفس ماله وكونها في الاقارب انتهى والمناسبة بينهما وبين الوقف ظاهرة وهي المعروف والخير ونفي العوضية وأما هبة الثواب فكالببيع ولذا ذكرها آخر الباب كالتبعية والهبة مصدر قال أهل اللغة يقال وهبت له شيئاً وهباً باسكان الهاء وقتحه واوهبة والاسم الموهوب والموهبة بكسر الهاء فيهما والاتهاب قبول الهبة والاستيهاب سؤال الهبة ونواهب القوم اذ اوهب بعضهم لبعض ووهبته كذا اللغة قليلة ورجل وهاب ووهابة أي كثير الهبة لامواله وقد عرف ابن عرفة العطية التي الهبة أحد أنواعها بقوله تملك متمول بغير عوض انشاء قوله متمول أخرج به تملك غيره كتمليك الانسكاح في المرأة أو تملك الطلاق وقوله بغير عوض أخرج البيع وغيره من المعاوضات وقوله انشاء أخرج به الحكم باستحقاق وارثه لانه تملك متمول بغير عوض الآن التملك في العطية انشاء بخلاف الحكم في الاستحقاق المذكور وفاته تقرير لما ثبت

ليس انشاء بل هو تقرير لما ثبت قبل خصاصه ان التملك وجود في الامرين الا ان التملك في الهبة انشاء بخلاف التملك في الاستحقاق فليس انشاء بل هو تقرير (قوله والعطية انشاء التملك) ظاهر العبارة ان التملك الذي هو فعل الفاعل يتعلق به شيء آخر هو انشاؤه والظاهر ان ذلك ليس بما يدل المراد ان التملك لا يفسر بالتقرير كافي الاستحقاق بل يفسر بانشاء التملك ثم بعد ان علمت ذلك فقد اعترض على ابن عرفة بان الحكم باستحقاق وارث خرج بقوله تملك (قوله ان كان ما تحتها نوعا) المناسب انواعا وكذا يقال في قوله ان كان صنفنا أي ان كان ما تحتها أصنافا ولم يمتنع له أحد الامرين نظر اليهما معا (قوله ذي منفعة) من اضافة المصدر للفعل أي وأما تملك المنفعة فلا يكون هبة بل اما اخذام أو عارية أو حبس لان كلاهما عطية المنفعة فقوله المشارح ونحوها اشارة للحبس والعمرى (قوله أو لارادة الثواب) أي ثواب الآخرة (قوله على قول الاكثر) ومقابلته انه هبة (قوله في الكلام حذف تقديره) حاصل معنى المصنف على تقريره السارح أن تقول الهبة (١٠٣) لالثواب تملك بلا عوض والهبة للثواب صدقة يشك من وجهين الاول انه

يقضي ان الصدقة من أفراد الهبة وليس كذلك الثاني ان المناسب اما أن يجعل الموضوع فيهما الهبة والصدقة أو المحمول فيهما الهبة والصدقة لانه يجعل أحدهما محمولا والآخر موضوعا وتخلصت من أحد الاشكالين فقال والعطية لثواب الله في الدار الآخرة صدقة ثم رأيت محشى تت انصرف لما قاله شارحنا من حيث ان قصد المصنف بيان ان الهبة لثواب الآخرة تغتد من أفراد الصدقة وليس قصده بيان الفرق بين الهبة والصدقة فتدبر (قوله لالثواب) أي ثواب الآخرة وقوله فقوله ولثواب الآخرة التفريع لا يناسب المفرع عليه لان المفرع عليه يقتضي ان المقدر قوله لالثواب لا قوله لوجه المعطى كما قال الا انه معناه فكأنه اكتفى بذلك والمراد ان الهبة ليست معدودة من البيوع فخرجت هبة الثواب (قوله اذ الرهن بمعنى

والعطية انشاء التملك لأنهم اقررت ويدخل في العطية العارية والحبس والعمرى والصدقة والهبة هذا أحد العطية العامة التي هي كالحيوان للانسان والفرس ان كان ما تحتها نوعا وكالانسان للصقلى والزنجي ان كان صنفنا ثم قال رحمه الله والهبة لالثواب تملك ذي منفعة لوجه المعطى بغير عوض والصدقة كذلك لوجه المعطى فأخرج بقوله ذي منفعة العارية ونحوها وقوله لوجه المعطى أخرج به الصدقة فانها لوجه الله فقط أو لارادة الثواب مع وجه المعطى على قول الاكثر وأخرج بقوله بغير عوض هبة الثواب ثم قال رحمه الله وهبة الثواب عطية قصد بها عوض مالي (ص) الهبة تملك بلا عوض ولثواب الآخرة صدقة (ش) في الكلام حذف تقديره والهبة بالمعنى المصدرى لالثواب تملك بلا عوض ولثواب أي ثواب الآخرة صدقة فقوله ولثواب الآخرة معطوف على المقدر وقوله لوجه المعطى له وملك بلا عوض صادق عليهم ما لكن اختلفا بالغرض والقصد قلنا بالمعنى المصدرى لاجل الاخبار عنه بتملك اذ هو فعل وهو صفة للمالك الذي هو الواهب لخص بذلك عن الهبة بمعنى الشيء الموهوب اذ لا يصح الاخبار عنه بتملك ثم القسمان مقابلان لهبة الثواب الخارجة بقوله بلا عوض وهذا نظير قوله أول باب الرهن بذل من له البيع ما يباع اذ الرهن بمعنى المرهون ولا يصح الحمل معه ويمكن أن يقدّر هنا مضاف فيقال الهبة ذات تملك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه ونظيره يقال في الرهن فلا اشكال (ص) وصحت في كل مملوك ينقل (ش) ترك المؤلف من أركان الهبة الموهوب له ويستلزم فيه أن يكون أهلا للتملك كما في الوقف ودكر الواهب بقوله ممن له تبرع بها والصيغة بقوله بصيغة أو مفهوما ودكر الشيء الموهوب والكلام الا ان فيه وعكس في الوقف فذكر الموقوف عليه وأسقط الواقف فأسقطه هنا يؤخذ مما ذكره هناك وبالعكس فان الباين واحد بل سائر أبواب التبرعات كذلك فيشترط في المتبرع أن يكون ممن يصح تبرعه وفي المتبرع عليه أن يكون أهلا للتملك فمعنى كلام المؤلف ان الهبة تصح في كل مملوك للواهب ذاتا أو منفعة ينقل شرعا حترزه عما لا يقبل النقل شرعا كالاستمتاع بالزوجة وكبيع أم الولد زاد ابن هرون وكالشفعة وورقة المكاتب

وما

المرهون) أي فالمراد بالرهن الفعل فصار كلام المصنف هنا نظير باب الرهن من ان المراد بالفعل

في الباين وقوله ويمكن أن يقدّر هنا مضاف أي على أن يراد بالهبة الشيء الموهوب وقوله ونظيره يقال في باب الرهن أي الرهن ذو بدل على أن يراد بالرهن المرهون والحاصل ان الاشكال انما يأتي على أن يراد بالرهن والهبة المرهون والموهوب من حيث انه أخبر عن الذات بالفعل وحاصل الجواب من وجهين الاول أن يراد من الرهن والهبة الفعل الثاني أن يراد المرهون والموهوب ويقدر مضاف كاتين تنبيه تقدم تعريف الهبة شرعا وأما تعريفها لغتها فهو اتصال ما ينتفع به مالا أو غيره (قوله في كل مملوك للواهب) أي فهبة الفضولي باطله بخلاف بيعه نظروجه بعوض وأراد بقوله مملوك أي متمول استمراعا عن الكسب الذي لم يؤذن في اخذاه (قوله أو منفعة) تقدم ان اعطاء المنفعة لا يقال له هبة اما عارية أو حبس (قوله كالاستمتاع بالزوجة) أي فلا يصح أن يقول وهبت لك الاستمتاع بزوجتي الذي استحققه وقوله وكبيع أم الولد المناسب اسقاط بيع لان الموصوف بأنه لا يقبل النقل شرعا أم الولد لا بيعها

(قوله والكلب) أي المأذون في اتخاذ (قوله لكن هبة الزوجة) أي فيما زاد على ثلثها في هبة الثلث لانتهاج فيها الاجازة خلافا لظاهر عبارة الشارح وأما هبة المريض اذا زاد على الثلث ففي عب أنها صحيحة وجعله كالزوجة في تبرعها براءد الثلث وأفاد بعض شيوخنا ان الراجح بطلانه في المريض وقوله وأما هبة الصغير أي والسفيه أي ومن ثلثه العبد كما أفاده بعض شيوخنا لانه محجور عليه ^(قوله) اذا وهب المريض في مرضه أو تصدق أو حبس ثم مات كان ذلك في ثلثه وليس له رجوع في ذلك لكونه بطلا ولا يتجمله معطاه حتى يصح أو يموت قاله في المدونة (قوله وهذا التفصيل في المفهوم) لا يخفى انه اذا أريد بالصحة الزوم لا يراد بشئ من ذلك والمعنى ان من له التبرع يلزم منه والالم يلزم وهو صادق بالصحة وعدمها (قوله والمراد بالتبرع غير الهبة) أي ان في عبارة المصنف حذف مضاف والمراد من له تبرع بغير الهبة كالوقوف يكون له التبرع بالهبة وقوله فالمعنى الخ لا يناسب المفرع عليه لان معناه من كان له أن يتبرع بما يريد أن يهبه يصح له أن يهب ولا يخفى ان هذا المعنى مغاير للمفرع (١٠٣) عليه (قوله ان من له أن يتبرع) أي من جازله

(قوله اذا أراد اياهما ثلثهما) أي وأما اذا أراد أن يبدن الثلث فلا يصح هذا مفاده مع أنه يصح في الزوجة غير أنه غير لازم بخلاف المريض كما تقدم لأن يراد بالصحة الزوم فتدبر (قوله لأن لهما ذلك) أي لانه يجوز لهما ذلك (قوله لأن لهما أن يتبرعا) على حذف أي أي لأن لهما أن يتبرعا (قوله دائما) أي مطلقا ثلثا أو أزيد بل المراد الثلث فقط والحاصل انه بقول أنه لولم يأت بقوله لهما لافاد ان الزوجة والمريض يصح منهما التبرع مطلقا كان ثلثا أو أزيد من الثلث وليس كذلك (وأقول) لو حذف بهما كان أحسن وذلك لأن المعنى من جازله التبرع صح منه الهبة ثم ان جواز التبرع المذكور يرجع فيه لما هو مفصل في باب التبرع من أن المريض والزوجة في الثلث لا أزيد لوجود الحرف فيه وغيرهما

وما زاده حسن وكذلك الحبس لا يصح هبته وعبارة يصح نقله في الجملة لا بجميع وجوه الانتقالات فيصح هبة جلد الاضحية والكلب كما يأتي لانه لا يلزم من امتناع نقلهما على وجه خاص وهو البيع امتناع نقلهما من جميع الوجوه (ص) من له تبرع بها (ش) هذا هو الركن الثاني وهو الواهب قال ابن عرفة والذي له التبرع من لا يجز عليه بوجه فيخرج من أحاط الدين بماله والسكران ويدخل المريض اذا تبرع بثلثه اذ لا يجز عليه فيه وكذلك الزوجة فلها أن تتبرع بثلثها لكن هبة الزوجة ومن أحاط الدين بماله صحيحة موقوفة على اجازة الزوج والغريم وأما هبة الصغير والسفيه فباطلة وكذلك المرتد وهذا التفصيل في مفهوم قوله من له تبرع بها واذا كان كذلك فلا يعترض به على اطلاقه البطلان في الجميع والضمير في به عائد على الهبة والمراد بالتبرع غير الهبة فالمعنى أن من له أن يتبرع بما يريد أن يهبه يصح له أن يهبه ومن لا فلا فالمرضى والزوجة اذا أراد اياهما يصح لهما لان لهما ذلك لان لهما أن يتبرعا به فلولم يأت المؤلف بقوله به لورد عليه الزوجة والمريض لانهم ليس لهما التبرع دائما الظاهر من كلامه لولم يأت بما ذكر (ص) وان مجهولا ولا يكتب او دين او ابراء وهب لمن عليه والافكار هن (ش) يعني ان الشئ الذي يقبل النقل شرعا تجوز هبته ولو كان مجهولا وسواء كان مجهول العين أو القدر كان مجهولا لهما أولا حدهما ولو خالف الظن بكثير كما قاله ابن عبيد الحكم وتفصيل اللخمى ضعيف وكذلك تجوز هبة الكلب المأذون في اتخاذه وكذلك الابن وأما غير المأذون في اتخاذه فلا لانه خرج بقوله مملوك فكلام المؤلف لا يحتاج للتعديد بالمأذون لان المبالغة متعلقة بالمملوك أي في كل مملوك ينقل ولو كان ذلك المملوك الذي ينقل كلبا وكذلك تجوز هبة الدين الشرعي لمن هو عليه واغريه لكن ان وهب لمن هو عليه فهو ابراء فلا بد من قبوله لان ابراء يحتاج الى قبول بخلاف الاسقاط كالطلاق والعق كياتي وان وهبه لغير من هو عليه فيشترط في صحة الاشهاد وفي كون دفعه كراحي ان كان كذلك أو شرط كمال قولان وأما الجمع بين الموهوب له ومن عليه الدين فشرط كمال فقوله والافكار هن أي وان وهب الدين لغير من هو عليه فكقبض الدين

من الرشيد الصحيح الغير المدين مطلقا لعدم وجود الحجر (قوله وان مجهولا) دخل فيه المكاتب بتقدير يحجزه وهبة ملك غيره بتقدير ملكه (قوله وسواء كان مجهول العين أو القدر) أي أو كان مجهولهما معا (قوله ولو خالف الظن بكثير) كما اذا قال الواهب أنا اعتقدت ان ما وهبته لك شئ يسير فتبين أنه كثير خلافا للخمى القائل أنه اذا خالف الظن بكثير فله أن يرد ذلك إلا ان المنقول عن اللخمى كلام آخر مغاير لذلك وذلك أنه قال فاذا كان الوارث يرى ان للوروث دارا يعرفها في ملكه فابداها الميث في غيبته بأفضل كان له أن يرد جميع العطية اذا قال كان قصدي تلك الدار وان خلف ما لا حاضر اثم طرأ مال آخر لم يعلم به مضت العطية فيما علم خاصة وان كان جميع المال حاضرا وكان يرى ان قدره كذا ثم تبين انه أكثر كان شريكا بالرائد (قوله فلا بد من قبوله) فلولم صاحب الدين قبل أن يقبل من هو عليه فان ابراء يبطل ويرجع للورثة (قوله كالطلاق) فانه اسقاط للعصمة لانه لم ينقلها الزوجة وقوله والعق فانه اسقاط للآل ولم ينقله للعبد (قوله في صحة الاشهاد الخ) والحاصل ان صفة قبض الدين الموهوب أن يشهد الواهب على الدين لقان وان يجمع بين الموهوب له ومن عليه الدين ويدفع الواهب للموهوب له ذكراحي (قوله فكقبض الدين) المناسب حذف قبض ويقول واذا

وهبة لغير من هو عليه فالهبة حينئذ كرهن الدين فمكل ما يشترط في رهن الدين صحة وكما لا يشترط في هبة الدين صحة وكلا (قوله قبض الرهن) أي قبض الدين المرهون وقوله وهو الاشهاد أي بأن يشهد أن الدين الذي له على فسلان رهن في الدين الذي عليه لفسلان وقوله والجمع أي يجمع بين من عليه الدين وبين المرتهن وقوله ودفع ذ كرا الحق أي بأن يدفع وثيقة الدين للمرتهن أي على ما تقدم من شرط الصحة أو الكمال (قوله لم يقبض) موضوع المسئلة وقوله وأيسر رهنه أو الواو الحال (قوله أوردى مرتهنه) أي أو أعسر ورضى مرتهنه (قوله لبعده الاجل) جربعد باللام مع انه لا تجر الا بجن كالى عند بعضهم قال الشيخ أجدول على مرادها وهو اللام كذلك كما فعله المصنف قاله بعض شيوخنا وأن اللام داخل على محذوف تقديره والابق لزمن كائن بعد الاجل (قوله اذا كان رهنه موسرا) وبقي الدين بالرهن لان المرتهن مفرط أي (١٠٤) مظنة التفريط فان الجدي قبض الرهن ليس بمنزلة القبض بخلاف الجدي قبض

الرهن والمؤلف لم يذ كرقبض الرهن في بابه لكن الجماعة ذ كروه هناك وهو الاشهاد والجمع ودفع ذ كرا الحق (ص) ورهنه لم يقبض وأيسر رهنه أوردى مرتهنه والاقضى عليه بفكه ان كان الدين مما يجمل والابق لبعده الاجل (ش) يعني ان الرهن قبل ان يقبضه المرتهن تصح هبته ان كان رهنه موسرا وانما أبطلت الهبة الرهن مع تأخرها عنه لا نأوا بطلنا هاهنا ذهب الحق جملة بخلاف الرهن لو أبطلناه لم يذهب حق المرتهن فان أعسر رهنه فالمرتهن أحق بالرهن من الموهوب له إلا أن يرضى مرتهنه بالهبة فتصح لانه رضى باسقاط حقه من الرهن وأن يكون دينه بغير رهن وسواء كان المرتهن قبضه أم لا وان وقع من الراهن الهبة للرهن بعد القبض للمرتهن فيقضى على الراهن بفك الرهن أي بتجديله ل الدين لصاحبه ان كان يقضى بتجديله بان كان عروضا حالة أو دنانير أو دراهم ويدفعه للموهوب له ويحل القضاء عليه بفكه اذا هبته وهو يعلم انه يقضى عليه بفكه وأما لو هبته وهو لا يعلم بذلك فلا يقضى عليه بفكه قولا واحدا قاله ابن شاس ويبيح لاجله ان حلف فان كان الدين لا يقضى بتجديله بأن كان عروضا أو طعاما من بيع فان المرتهن لا يجبر على قبض دينه ويستمر الرهن تحت يد مرتهنه لان قضاء الاجل وليس له ان يعطى رهنه آخر فان انقضى الاجل وانفسد وأفتكه أخذه الموهوب له والا فالمرتهن أحق به في دينه فتقوله ورهنه بالنصب عطف على مجهول وقوله لم يقبض هو موضوع المسئلة وقوله وأيسر رهنه أو الواو والحال وقوله أوردى مرتهنه أي أو أعسر ورضى مرتهنه أن يبقى دينه بالرهن فالعطوف مقدم فهو معطوف على أيسر وأما ان لم يرض فالاتكون الهبة للموهوب له بل هي للمرتهن ولو قبضه الموهوب له وقوله والاقضى عليه بفكه مخرج من قوله لم يقبض أي وأما ان قبضه والمسئلة بمجالها من كون الراهن موسرا فانه يقضى عليه بفكه من الرهن ودفعه للموهوب له (ص) بصيغة أو مفهمهما وان بفعل (ش) هذا هو الزكن الثالث وهو الصيغة كقوله وهبت لك أو مفهم معناها وسواء كان مفهم معنى الصيغة قولا كن هذه والا حق في فيه أو فعلا كدفعه له وتقوم قرينة على اخراجه عنه وتعليكه للعطى ومثل المؤلف للفعل بقوله (كتحليه ولده) والمعنى انه اذا حلى ولده الصغير بحلى ثم مات فانه يكون للصبي ولا يورث عن الاب وظاهره وان لم يشهد بالتبليك وهو كذلك لان التحلية قرينة عليه ما لم يشهد بالامتناع وقول ابن غازي وأشهد له بذلك فيه نظرو وينبغي أن يتنازع في قوله بصيغة ككل من قوله

الهبة (قوله وان يكون) معطوف على قوله اسقاط حقه (قوله وسواء كان المرتهن قبضه أم لا) هذا فيه اشارة الى أن ما أفهمه المصنف من أن ذلك قبل قبض المرتهن لا مفهوم له بل مطلقا والحاصل انه اذا رضى مرتهنه بها فتصح قبل قبضه وبعد أعسر رهنه أو أعسر ادعى جهل ان الهبة انما تتم بتجديله الدين وحلف على ذلك أم لا كان الدين مما يجمل أم لا ويبقى دينه بالرهن ولو شرط الرهن في أصل المعاملة التي وقع فيها (قوله فيقضى على الراهن بفك الرهن) أي والمسئلة بمجالها من كون الراهن موسرا (قوله بأن كان عروضا حالة) أي من يبيع وأما اذا كانت من قرض فلا يشترط الحلول وقوله أو دنانير أو دراهم أي سواء كانت حالة أو متوجلة (قوله فلا يقضى عليه بفكه) أي ويبقى للاجل (قوله ان حلف) فان لم يحلف فهو بمثابة ما اذا هب وهو يعلم أنه يقضى عليه بفكه فانه يقضى عليه بفكه (قوله بأن كان عروضا أو طعاما) أي من يبيع ولم يحل ذلك وأما لو حل فهو

المتقدم (قوله والا فالمرتهن أحق به) أي في دينه أي ولا مطالبة للموهوب له على الواهب بقي النظر في شيء وهو الهبة اذا كان الواهب معسرا وهبه بعد القبض والدين مما يجمل ثم أيسر اثناء الاجل فهل يقضى عليه بفكه نظر اليسر وبأخذه الموهوب له وهو الظاهر أو يبقى رهنه على ما كان عليه نظر العسر بمنزلة ما اذا استمر عسره (قوله والمسئلة بمجالها) أقول اذا كان كذلك فعنى المصنف اذا كان الدين مما يجمل وأيسر رهنه وكان يعلم أنه يقضى عليه بفكه أو لم يعلم ولم يحلف وقوله والاراجع لكل هذه الصور أي بأن لم يكن مما يجمل أو أعسر رهنه أو لا يعلم وحلف (قوله أو مفهم معناها الخ) فيه اشارة الى أنه حل الصيغة على صيغة لفظ الهبة مثل أنا وهبت وأنا واهب وأهب بدليل المبالغة لان ما قبلها ما كان صيغة وليس فعلا (قوله ولده الصغير) لا مفهوم له والحاصل انه لا فرق بين كون الهبة الاب أو الأم وكذلك الولد لا فرق بين الصغير والكبير والمذكور والانثى حتى يشتمل ما لو جهز ابنته بجهاز عظيم

ومات وأرادت الأخوة قسمته فلا يجاون بل تخص به ولولم يشهد بالتعليم على المعتمد (قوله فلا يردان الذي يفهم الصيغة صيغة أخرى) أي لان اللفظ قد يكون مدلوله لفظاً آخر أي فلا تتأق المبالغة أي التي هي قوله بفعل لان الفعل لا يدخل في الصيغة إلا أن قضية ذلك أن يمكن أن يعبر في الهبة بصيغة ويكون لها صيغة أخرى يعلم منها قصد الهبة ولم يظهر ذلك (قوله أي أو مفهم الهبة) أي غير ما أشار به بقوله بصيغة فان المراد بالصيغة ما صرح فيه بلفظ الهبة (قوله وأما تحلية الزوجة) لا يخفى أن مثل الزوجة أم الولد (قوله الامتاع) أي الاتفاق لا على التعليم (قوله عطف على مفهمها) لا يخفى أن متعاطي لا يكونان متغايرين فلا يصح جاء رجل لا زيد كما يقتضيه لفظ الشارح فلو قال بصيغة أي غير قوله لولده ابن لا بقوله لولده ابن لكان أحسن (قوله فيرجع هذا بالنقيس الدخ) حاصله ان قوله أو مفهمها صادق بأي قول كما انه صادق بأي فعل فمن حيث صدقه بأي قول لا يؤخذ على عمومته بل بقيد بأن يقال ما عدا قوله ابن مع قوله داره وقد يقال اذا كان هذا المعنى مراداً فلما نسب أن يكون معطوفاً على صيغة لانها نص في القول فهي أولى بالنقيس ودون قول المصنف مع الخ متعلق بمحذوف كما أشار له الشارح بقوله أي لا بقول الانسان لولده الخ مع قوله (١٠٥) دارا بنى أي مقروفاً ذلك القول بقوله داره (قوله لا بقول الانسان لولده) وكذا

الهبة عليك بلا عوض وصحت من قوله وصحت في كل مملوك وقوله أو مفهمها على حذف مضاف أي مفهم معناها فلا يردان الذي يفهم الصيغة صيغة أخرى فلا تتأق المبالغة ويجوز أن يكون الضمير راجعاً للهبة أي أو مفهم الهبة ويكون قوله بصيغة معناه بقول وأما تحلية الزوجة فهو محمول على الامتاع (ص) لا بان مع قوله داره (ش) عطف على مفهمها اذا مفهم أعم من الفعل فيرجع هذا بالنقيس أنه أي لا بقول الانسان لولده ابن هذه العرصه دارا مع قوله دارا بنى للعرف في قول الأباء للابناء ذلك وكذلك المرأة تقول ذلك لزوجها وليس للولد الا قيمة ما فعله من قوضا لانه عارية وانقضت عتوت الاب وكذا ذلك الزوج واياك أن تفهم ان ابن من البنوة فان ذلك خطأ ولا يصح به المعنى بخلاف الاجنبي اذا قال لاخر ابن في عرصتي هذه دارا وبني وأضافها له فانها تكون للباني لفقد التعليل المتقدم في الابن مع الاب (ص) وحيز وان بلاذن وأجبر عليه وبطلان تأخر لدين محيط (ش) يعني ان الشيء الموهوب يجاز عن واهبه ولولم يأذن في ذلك فان أي الواهب فانه يجب برعه على حياته للموهوب له لان الهبة تلك بالقول على المشهور قال ابن عبد السلام القبول والحيازة معتبران الا أن القبول ركن والحيازة شرط قال ابن عرفة وحقيقة الحوز في عطية غير الابن رفع تصرف المعطى في العطية بصرف التمكن منه للمعطى أو فائمه كالجس انتهى ولا بد من معاينة البينة للحوز في الجس والهبة والصدقة والرهن انظر نصحها في ابن غازي في باب الرهن ثم ان الهبة تبطل اذا تأخر حوزها عن الواهب في صحته حتى لحقه دين محيط بعاله سواء كان قبل الهبة أو بعدها فقد شرط وهو الحوز فقوله وحيز معطوف على معنى ينقل أي نقل وحيز والضمير في عليه للحوز المفهوم من قوله وحيز وانما لم يقل وحيزت كما قال أولاً وصحت وثانياً في قوله وبطلت لان الحوز متعلق بالذات والصفة والبطلان متعلق بالمعنى المصدري

(١٤ - ختمى سابع) أي شرط في الصحة أي على تقدير وجود مانع وانما كانت الحيازة شرطاً له فيما ذكر من العطايا لئلا يكون ذريعة الى حرمان مستحق المال بعد الواهب بأن يقول الواهب عند موته ادفعوا المال لزيد فاني كنت وهبته له أو نحو ذلك (قوله بصرف التمكن) الباء لاتصوير رأي مصور ذلك بصرف الخ (قوله أي نقل وحيز) أي فالخامل على تأويل ينقل المضارع بالماضى المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه والحاصل أنه يصح عطف الماضي على المضارع ولكن الاولى المناسبة بينهما فلذلك احتاج لتأويل ينقل بنقل ثم أقول ليس المعنى على الماضي بل المعنى ان شرط صحة الهبة قبول النقل فلا يظهر التأويل بالماضى الا أن يقال التأويل بالماضى انما هو بغير المناسبة لا لان المعنى عليه (قوله المفهوم من قوله وحيز) أي فهو عائد على مقدم معنى (قوله لان الحوز متعلق بالذات الخ) لا يخفى أنه اذا كان الحوز متعلقاً بالذات والصحة والبطلان متعلقان بالمعنى المصدري فيكون المناسب العكس أي وكان يقول وصح وبطل وحيزت وحاصل الجواب انه لما اتفق ووقع ونزل انه عبر بصحت وبطلت أي الهبة بالمعنى المصدري ولو عبر بقوله بعد وحيزت بالتاء لزمهم أن الضمير عائد على ما عدا عليه فاعل صحت وبطلت وهو الهبة بالمعنى المصدري مع ان ذلك لا يصح فلذلك غاير الأسلوب وعبر بحيز فاقضى ان الضمير ليس عائد على ما عدا اليه الضمير في صحت وبطلت وهو الهبة بالمعنى

المصدرى بل الضمير عائد على الهبة لا بالمعنى المصدرى بل بمعنى المملوك (قوله فأعاد الضمير في قوله وحيز للملوك) فان قلت هذا
 يناقض قوله لان الحوزة متعلق بالذات المتقضى للتأنيث قلت يراد بالذات في قوله لان الحوزة متعلق بالذات بمعنى المملوك (قوله بخلاف مالو
 قال وحيزت) أى الهبة وهو المصدرى لانه الجارى على الاسلوب المتقضى عدم معنى كلامه أى بخلاف مالو قال الخ أى وهذا لا يصح
 (قوله يحتمل انها للغاية الخ) المناسب جعلها للغاية وأما جعلها للتعميل فلا يظهر وذلك لانه يصير التمسك بدين ان تأخر الدين يبطل لاجل
 دين محيط فلا يعلم غاية التأخير مع ان المعنى على ان الحوزة تأخر الدين المحيط أى تأخر حتى لحقه الدين المحيط **تنبيه** الالتزام اذا كان
 لمعين ومات أو حصل مانع ولم يحزه الملتزم له فانه يبطل ومن ذلك ما سئل عنه عجم عن رجل التزم لامرأته بجارية فماتت المرأة قبل أن
 يأخذها الجارية فأجاب بأنه لا شئ على (١٠٦) الزوج لموت المرأة لانه التزام حصل قبل قبضه مانع انتهى (قوله أو وهب لثان) أى

تبرع فشمّل الهبة والصدقة والجس
 وغير ذلك (قوله لانه فرط) فيه انه
 لا يلزم من كون الثانى حازها أن
 يكون فرط فالأولى حذف هذه العلة
 ويكون التعويل على ما أشار اليه
 من التعميم بقوله وسواء علم الاول
 وفرط أو لا فان حاز كل منهما فالاول
 أحق (قوله وهذا هو المشهور)
 ومقابله ما لابن القاسم من انها
 للأول محمد وليس بشئ والخائز
 أولى لان الهبة قد قيل انها لا تلزم
 بالقول فيراعى فيها الخلاف وقوله
 وسواء الخ أشار به لـ قول قائل
 بالفرق بين أن يعلم في فرط أو لا يعلم
 وقيل بالفرق بين أن يعضى من
 المدة ما يمكنه فيه القبض أم لا وقوله
 وسواء علم الخ ولا يخالف ما يأتى في
 قوله أو جدد فيه لانه هنا حصل هبة
 لثان بخلاف ما سياتى **تنبيه**
 هذه الفروع مشهورة مبنية على
 ضعف وهو ما روى عن مالك ان
 الهبة لا تلزم بالقول والمشهور انها
 تلزم بالقول (قوله بخلاف الوصية)
 أى فتبطل بالوطء فيه شئ وذلك

الذى هو الفعل وهو الذى يتعلق به الحكم كالصحّة والبطلان فأعاد الضمير في قوله وحيز للملوك
 من قوله فى كل مملوك ينقل لانه هو الذى يوصف بالحوزة بخلاف مالو قال وحيزت أى الهبة وهو
 المصدر وقوله لدين أى لموت دين محيط وثبوته أعم من أن يكون لسبقه أو لحوقه ثم ان اللام
 فى الدين يحتمل انها للغاية فهى متعلقة بتأخر ويحتمل أن تكون للتعميل فهى متعلقة ببطلان
 (ص) أو وهب لثان وحازا وأعتق الواهب أو استولد (ش) يعنى ان الواهب اذا وهب الهبة
 لشخص ثان وحازها هذا الثانى قبل الاول فانها تكون للثانى لانه تقوى جانبه بالحيازة لها ولا
 قيمة على الواهب الاول لانه فرط فى الحوزة وهذا هو المشهور وسواء علم الاول وفرط أم لا
 مضى من الزمان ما يمكنه فيه القبض أم لا وكذلك تبطل الهبة اذا عتق الواهب العبد قبل أن
 يحوزها الموهوب له وسواء كان العتق باجراً أو الى أجل أو كان تديراً أو كتابة وسواء علم المعطى
 بالهبة أو لم يعلم وكذلك تبطل الهبة اذا استولد الامة التى وهبها قبل أن يحوزها الموهوب له وليس
 الوطء مفعولاً بخلاف الوصية لان الهبة عقد لازم وقوله (ولا قيمة) أى على الواهب للموهوب له
 فى الفروع الثلاثة على المشهور (ص) أو استحب هدية أو أرسلها ثم مات أو المعينة له ان لم
 يشهد (ش) يعنى ان الهبة تبطل أيضاً فيما اذا أخذ شخص محبته هدية لا خرافاً عن بلد
 المهدى أو أرسلها له مع رسوله فمات الواهب أو مات الموهوب له المعينة له قبل وصول الهبة له
 وترجع للواهب ان كان حياً ولو ارثه ان مات لعدم الحوزة فى موت الواهب ولعدم القبول فى
 موت الموهوب له ومحل البطلان ما لم يشهد الواهب فى الصور الاربع أما ان أشهد انها هدية
 لفلان حين الارسل أو حين الاستحباب فانها لا تبطل بموت المرسل اليه ويقوم وارثه مقامه ولا
 بموت الواهب فهذه صور أربع أيضاً ومفهوم المعينة له انما ان لم تعين له بأن قال حين أرسلها أو
 حين استحبابها هذه الهبة لفلان ان كان حياً ولو ارثه ان كان ميتاً لانها لا تبطل بموت المرسل
 اليه سواء أشهد الواهب أم لا فانها تان صورتان أيضاً جملة الصور عشرة (ص) كان دفعتم لمن
 يتصدق عنك بمال ولم تشهد (ش) التشبيه فى البطلان لعدم الحوزة والمعنى ان من دفع مالاً لمن
 يفرقه صدقة على الفقراء والمساكين ولم يشهد على ذلك فلم يتصدق به واستمر المال عنده حتى
 مات الواهب فان الصدقة تبطل وترجع الى ورثة الواهب أو المنة صدق أمان أشهد على ذلك

ان الذى فى باب الوصية خلافه وانما لا تبطل الا بالبلاد فانه قال عاطفاً على ما لا تبطل به ولا برهن وتزويج رفيق
 وتعليم ووطء (قوله ولا قيمة على الواهب) أى بخلاف ما اذا قتل العبد الهبة شخص فان قيمته تكون للموهوب له ومثل ذلك لو قتل الواهب
 فان قيمته يغرمها للموهوب له لانه لا يجوز له الرجوع وتلزمه بمجرد القول قاله اللقانى عن شيخه الشيخ سالم (قوله ثم مات) أى وسواء
 كانت بعين أم لا (قوله ويقوم وارثه مقامه) مقتضاها اشتراط قبوله لان قبول المعين شرط مع ان ظاهر كلامهم صحته مع الاشهاد ولم
 يقبل وارثه مقامه وحرر واعلم أن قيام الاشهاد مقام الحيازة قاصر على مسألة الارسال والاستحباب مع موت الواهب أو الموهوب له
 وأما بالنسبة لاحاطة الدين أو الخنوع فلا يكتفى الاشهاد على الهبة وتبطل الهبة (قوله فانها لا تبطل بموت المرسل اليه) وأما الوثبات
 الواهب فى صورة عدم التعمين فانها تبطل حيث لا اشهاد وتصح مع الاشهاد (قوله بجملة الصور عشرة) أقول بل ست عشرة وذلك
 أنك عرفت انه عند التعمين الصور عمانية وكذلك عند عدم التعمين وذلك ان فى موت المرسل أربعة هي سل أو مستحب أو شهد أم لا

نصح في صورتى الشهادة وبطل في صورتى عدمه وكذلك أرى بعض في موت المرسل اليه وذلك لأنه إذا مات المرسل اليه نصح أشهد أم لا وفي كل أمان يكون المهدى مرسل أو مستحباً **فائدة** يقبل قول الواهب عند موت الموهوب له أو بعده أنه قصد عينه (قوله وهى من رأس المال) أى إذا كان صحيحاً وثبت المال حين الدفع إن كان مريضاً ويصدق المفرق في التصديق بينه إن كانت الصدقة على غير معين والالم يصدق (قوله والذي لم يفرق الخ) محل ذلك حيث وافقه الوارث على أن ما يدهم صدقة فإن نازع في أن الميت أمره أن يفرق ضمن ما فرق وما بقى بعد حذف الوارث حيث يظن به العلم (قوله (١٠٧) والافالمن للعطى) بفتح الطاء وهو الراجع قال

بعض الشيوخ أماً على أنها للعطى بفتح الطاء وهو الموهوب له بناء على لزومها بالقول أو بالحل على ما إذا حد وأماً على أنها بكسر الطاء وهو الواهب فبناء على أن لا يلزم بالقول بل بالخوز أو أن الموهوب له لم يجز في ذلك (قوله فإن العاقل يفهم) أى لأن العاقل يدرك أن وجود الجنون أو المرض المتصلين بالموت لا يعقل معهما صحة الهبة فلا يكون الامدرك عاطف ذلك على المشتات وفيه أن العقل لا مجال له في الأحكام الفقهية فربما يقع في الذهن الصحة مع ذلك ويكون المصنف تكلم على ذلك تنبيهاً على المتوهم وخلاف ذلك أولى بالصحة (قوله بجعله عطفاً الخ) لا يخفى أنه في سبكه جعله من قبيل التشبيه لأنه قال كما يصح الخ ثم أن العطف على الشرط الذى هو مقصودهم ولم تشهد إلا بجعل الجواب متأخراً والتقدير فإن أشهد أو باعها قبل الخ صححت (قوله ويدل الخ) جواب عن سؤال يرد على ذلك بأن هذا لا دليل عليه (قوله أوجن أو مرض الخ) أى ولا تنفذ من ثلث ولا رأس مال لوقوعها في الصحة فلم يخرج مخرج الوصية (قوله فإن الهبة تبطل) أى فتوقف حتى يعلم العتق

حين دفع المال إلى من يتصدق به فإن الهبة لا تبطل بموت الواهب أو المتصدق وترجع للفقراء والمساكين وهى من رأس المال وإنما صرح بقوله ولم تشهد مع أنه مستفاد من التشبيه بالبطان دفع التوهم أنه مشبه في مطلق البطان لأن لا يقيدهم بالشهادتين وبعبارة كان دفعت الخ ثم حصل مانع بطلت الصدقة إن حصل المانع قبل تفرقة جميعها أو بعد تفرقة بعضها فتبطل كلها في الأول والذي لم يفرق في الثاني وأما بعد التفرقة فهى ماضية فلو فرقتها أو بعضها بعد علمه بالمانع ضمن السك في الأول وما فرق في الثاني (ص) لأن باع الواهب قبل علم الموهوب والا فالمن للعطى رويت بفتح الطاء وكسرها (ش) يعنى أن الهبة لا تبطل فيما إذا باع الواهب الهبة قبل أن يعلم بها الموهوب أو بعد علمه ولم يفرط في حوزها كما بأتى فله نقض البيوع في حياة الواهب فإن فرط فإن البيع ينفذ على المشهور ويكون غنماً للعطى رويت المدونة بفتح الطاء وكسرها فعلى أنه اسم فاعل يكون الثمن للواهب وهو قول أشهب وعلى أنه اسم مفعول يكون للموهوب وهو قول مطرف فقوله لأن باع الخ كذا في بعض النسخ بأداة النسي والشرط وبه يستقيم الكلام ولا يمنع منه عطفه أو جرن وما بعده على المشتات فإن العاقل يفهم ويصح ما في كثير من النسخ أو باع الواهب الخ بجعله عطفاً على مفهوم لم تشهد أى فإن أشهد صححت كما نصح الهبة إذا باعها الواهب قبل علم الموهوب أو بعده ولم يفرط ويخير بين الرد والإجازة وأخذ الثمن ويدل لهذا الوجه المعنى لأنه حكى المؤاف فيما إذا باع بعد علم الموهوب أى وقد فرط روايتين بأن الثمن للموهوب له أو الواهب وكون الثمن للموهوب له فرع عن صحة الهبة فإذا كانت الهبة صحيحة مع العلم والتفريط على هذه الرواية ففيما إذا باع الواهب قبل علم الموهوب بالاولى لعذره بعدم علمه فلا يناسب منه الحكم بالبطان فتأمل ما بانصاف (ص) أوجن أو مرض واتصل بموته (ش) هذا معطوف على ما تبطل فيه الهبة والمعنى إن الواهب إذا حصل له جنون واتصل بموته أو حصل له مرض واتصل بموته فإن الهبة تبطل ولو قبضها الموهوب له قبل الموت لأن شرط الخوز كونه في صحته وعقله قوله أو مرض أى بغير جنون لأن عطف العام على الخاص كعكسه انما يكون بالاولى واحتز بقوله واتصل بموته مما إذا فاق الجنون أو صح المريض قبل موته فإن الموهوب له يأخذ بهته ولا تبطل (ص) أو وهب لمودع ولم يقبل لموته (ش) يعنى أن الواهب إذا وهب ودعته لمن هى عنده فلم يقبل قبلت حتى مات الواهب ثم ادعى الموهوب له أنه كان قبل قبل موته ونازعه الوارث فإن الهبة تبطل لعدم الخوز الذى هو شرط في صحة ملك الهبة وترجع الهبة حينئذ إلى ورثة الواهب ولا يقال الخوز حاصل له لا ناقول حوزة أو لا انما كان الحق غيره وهو المودع الواهب فيده كيد الواهب فكانها باقية بيد الواهب حتى مات وتقدم أن الخوز يصح ولو كان على التراخي وحكم العارية

أو يصح قبل الموت (قوله لأن عطف الخ) أى انما قدرت هذا التقدير ولم أبق العبارة على ظاهرها الشامل للجنون لأنه يكون من عطف الخاص على العام وأو عطف الخاص على العام لا يكون إلا بالاولى أو (قوله أو وهب لمودع) ظاهره البطـلان وإن لم يعلم حتى مات الواهب وهو كذلك فلا يعذر بعدم العلم وقوله ولم يقبل لموته أى لم يعلم منه قبول ولا رد لموته وقول الشارح فلم يقبل قبلت أى فلم يثبت أنه قال قبلت وهذا ما قبله يفيد أن الفصل بين الإيجاب والقبول لا يضر وهو كذلك (قوله لعدم الخوز) الأنسب لعدم ثبوت القبول قبل موت الواهب (قوله وتقدم الخ) جواب عما يقال إن مفهوم المصنف أنه قبل قبل الموت يصح مع أن الخوز الحاصل بعد القبول قد تأخر عن عقد الهبة وهو مانع من الصحة فأجاب بعدم تسليم ذلك وإن الخوز يصح ولو لمع التراخي (قوله وحكم العارية)

أى اذا وهبها المعير للمستعير ولم يقبل حتى مات المعير فان الهبة تبطل (قوله انه قبل بعده) وأما لو قبل قبل الموت في حال المرض فانه يقبل منه ويصح حوزة ومثله المستعير اذا قبل في حال المرض فان قلت شرط الحوز أن يكون قبل المانع وهذا حال المانع فلا يصح فالجواب ان هذين لما كانا حائزين في الجملة قبل حصول المانع كان حوزهما مع المانع كافيا انظر لك ومثل ذلك من عليه دين اذا وهب له وحصل منه القبول في حال مرض الواهب (قوله الذى هو أصل الوديعة) المراد بكونه أصلا لها انه لها (قوله وفي هذه حصل الخ) لا يسلم ذلك فالاولى أن يقول وفي هذه كان حائزا ونزل تزويجه منزلة قبوله (قوله وذلك حوز على المشهور) ومقابله ما لابن الماجشون من انه تبطل الهبة والخلاف جار في المسئلتين الحد والتزكية كما أفاده شارحنا (قوله والمراد بالشاهد الجنس) أى المتحقق في متعدد والحاصل أنه لما كان المراد من قوله أوجد (١٠٨) في تزكية شاهده معناه أوجد في تزكية يفتيه وهذا خلاف المتبادر وأجيب

من عقار أو حيوان أو غير ذلك حكم الوديعة في القبول قبل الموت وعدم القبول كما في المدونة وأشعر جعل المؤلف موت الواهب غاية لعدم القبول من المودع بالفتح انه قبل بعده وأولى اذا لم يقبل أصلا (ص) وصح ان قبض ليروى (ش) أى صح القبول بعدم موت الواهب ان كان الموهوب له قد قبض الشيء الموهوب ليروى في أمره هل يقبل أم لا والفرق بين هذه والتي قبلها انه في التي قبلها استمر على القبض الذى هو أصل الوديعة وفي هذه حصل منه انشاء قبض بعد الهبة ولا شك أنه أقوى (ص) أوجد فيه أى في تزكية شاهده (ش) فاعل جده هو الموهوب له والضمير المحرور بالحرف يرجع للقبض والضمير في شاهده يرجع لشيء الموهوب أو للشخص الموهوب له والمعنى ان الموهوب له اذا جسد في قبض الهبة والواهب يمنعه من ذلك حتى مات الواهب فان الهبة ماضية وذلك حوز على المشهور وكذلك لا تبطل الهبة اذا أنكرها الواهب وأقام الموهوب له بذلك بينة واحتاجت الى التزكية بخد الموهوب له في تزكيتها فان الواهب قبل التزكية فان الهبة ماضية وذلك حوز وظاهره ولو طال زمن التزكية فقوله أوجد عطف على قبض ليروى والمراد بالشاهد الجنس (ص) أو أعنى أو باع أو وهب اذا أشهد وأعلن (ش) يعنى ان الهبة اذا أعتقها الموهوب له أو باعها قبل أن يقبضها أو وهبها فانها تكون ماضية ويعتد فعله ذلك حوزا لها اذا أشهد على ذلك وأعلن بما فعله وانظر ما فائدة الاعلان مع الاشهاد ولعله بمثابة الحوز والاشهاد لا يثبت مادعا والاعلان لا يشترط بل يكفي فيه الاشهاد لتسوف الشارع للعربية وظاهر قوله أعتق يشمل ما اذا كان العتق لأجل ويقيم ان الكتابة والتدبير ليسا كالعتق وظاهر قوله أو باع وان لم يقبضه المشتري وهو كذلك ويجرى مثله في قوله أو وهب (ص) أولم يعلم بها الابد موت (ش) الضمير المضاف اليه موت يرجع للموهوب له والمعنى أن الموهوب له اذا لم يعلم بالهبة قبل موته وعلم بها ورثته بعد موته فانها لا تبطل بل هي نافذة وتنزل ورثة الموهوب له منزلة من قبضها فإخذها الوارث من الواهب الصحيح قاله في المدونة فقوله يعلم مبنى لما لم يسم فاعله أى لم يقع علم بالهبة الابد موت الموهوب له والمتصف بالعلم هو وارث الموهوب له لان علم الموهوب له بعد الموت لا يمكن وبها نائب الفاعل وأما مسألة الشارح الذى يرجع موته للواهب فالحكم فيها البطلان (ص) وحوز محمد ومستعير مطلقا (ش) هو معطوف على فاعل صح أى وكذلك يصح قبض كل من الخدم والمستعير وحيازة للموهوب له

بأنه يراد بالشاهد الجنس المتحقق في متعدد فصح حينئذ ان يراد ما ذكر من أن المراد أوجد في تزكية بينة فتدبر (قوله اذا أشهد) راجع للثلاثة (قوله اذا أشهد على ذلك) أى على ما فعله وقوله وأعلن بما فعله أى أعلن عند الحاكم (قوله ولعله بمثابة الحوز) أى الاعلان عند الحاكم بمثابة حوز السلعة الموهوبة والخاصة ان الاشهاد لا يثبت البيع ونحوه والاعلان بمثابة حوز السلعة والظاهر أن يقول ان الاشهاد على البيع بمثابة الحوز والاعلان بمثابة الاشهاد على الحوز (قوله والاشهاد لا يثبت مادعا) أى في البيع ونحوه (قوله ويفيد الخ) اشتد شكل بأن الكتابة دائرتين البيع والعتق فكل منهما قائم مقام الحيازة في الرقبة الحسية وأيضاً قدم ان الكتابة والتدبير من الواهب البطلان الهبة فينبغي أن يقوما مقام الحيازة من الموهوب بالاولى (قوله أولم يعلم بها الابد موته) مفهومه أنه ان علم بها قبل وتركها حتى مات فتبطل وظاهر

النقل الصحة أيضا وظاهره ولو ترك قبضها تفر يطافىكون كقبضها ليروى (قوله وعلم بها ورثته) أى ان

سواء

كان حرا وسيده ان كان عبدا (قوله فالحكم فيها البطلان) ولا يعذر فيها بعدم العلم أى لان موت الواهب قبل حيازة الهبة يبطلها علم الموهوب له أم لا سواء كان معينا أو غير معين أشهد الواهب عليها أولا لا في مسألة أو استصحب هدية أو أرسلها كما أفاده بعض الشيوخ (قوله وحوز محمد الخ) الخدم بفتح الدال الشخص الذى أعطاه سيده عبدا أعنده لخدمته فالعبد يقال له محمد بالفتح أيضا وأما محمد بكسر الدال فهو معطى العبد (قوله مطلقا) اعترض قول المصنف مطلقا فان مذهب المدونة انه لا بد أن من علمهما ورثتهما كذا في عجب وهو تبع المؤلف وعب تبع عجب وردة محشى تب بأنه ليس في المدونة ذلك ونصها وأما العبد الخدم والمعار الى أجل فقبض الخدم والمستعير له قبض للموهوب وهو من رأس المال ان مات الواهب قبل ذلك وما قال في سماع يضمنون حوز المودع صحيح ان علم قال ابن

رشد هذا خلاف ما في المدونة لانه جعل فيها قبض المستعير والخدم قبضاً للو هو به ولم يشترط معرفته ما انتهى وكذا في معنى الحكم
(قوله ومودع ان علم الخ) مذهب المدونة انه لا يشترط العلم والمصنف (١٠٩) تبع ابن القاسم في العتبية وظاهر ان رشد

اعتماد ما في المدونة (قوله وعلم
المودع بالفتح ورضي) اشارة من
الشارح الى أن المصنف قاصروا به
لا بد من الرضا زيادة على العلم
وقوله لم يلتفت لقوله ما الا أن
يبتلا ما له من المنافع فهو ذا
ينفع انما ما غاها الرقاب لمنافعها
لا لغيره ولا للخدم فذلك صح
حوزهما (قوله لا يقدر ان على ذلك)
أي على ابطال ما له من المنافع
عطية منها للمالك في توقف على
قبول وجهه انما ما قبلها ملكا
المنفعة فابطا لهما للمالك يتوقف
على قبوله (قوله لان الغاصب لم
يقبضه الخ) لا يخفى ان هذا التعليل
جاري للخدم والمستعير مع أنه يصح
حوزهما (قوله الا أن يهب الاجارة)
أي الا أن يهب الاجرة لمن وهب
له الرقبة لا لغيرها فلا يعتبر حوز
(قوله لانه يقدر على الرد) العلة
موجودة في المودع والمرتب وقوله
ففارق المودع أي بقوله وقبضه
انما هو للتوثيق لنفسه أي فلذلك
لم يصح حوزة بخلاف المودع فلذلك
صح حوزة ان علم ورضي على
ما تقدم (قوله ولا ان رجعت اليه
الخ) انظر لو رجعت اليه بنكاح كآلو
كانت أمة فزوجها منه قال الشيخ
أحمد وأفتى بعض شيوخنا بأنه ليس
كذلك فلا تبطل الهبة (قوله أو
أرفقه) بالبناء للفاعل (قوله فانها
تبطل هذا في الشيء الذي له غلة
وأما ليس له غلة فاذا عاد لوابه

سواء علم كل بالهبة أم لا تقدم كل من الخدمة والاستعارة على الهبة أو صاحبها انما غاها
لانفسهم ما وليس له ما أن بقولا لا تخو زلوه هو به وأما لو تقدمت الهبة عليهم ما فالحق
للهو هو به في المنفعة وحينئذ فلا يتأخر اخدام ولا اعارة ولا شئ في صحة حوزهما حينئذ ان
رضيانه (ص) ومودع ان علم (ش) يعني أن الوديعة اذا وهبها مالكها لغير من هي عنده وعلم
المودع بفتح الدال بذلك ورضي فان حيازته حينئذ تكون حوزا للهو هو به وأما ان لم يعلم
المودع بالهبة حتى مات الواهب فانها تكون باطلة التوثيق لم يشترط ابن القاسم علم الخدم
والمستعير كما شرط علم المودع لان ما غاها الرقاب لمنافعها انما هو ما لا يخو زلوه هو به
لم يلتفت الى قولهما الا أن يبتلا ما له من المنافع ولا يقدر ان على ذلك لم تقدم قبولهما فصار
علمهما غير مفيد والمودع لو شاء اقل خذما أو دعته لا أحوزه (ص) لا غاصب (ش) يعني ان
الشيء المقتصوب اذا وهبه مالكه لغير الغاصب لم يكن حوزا للغاصب حوزا للهو هو به على
المشهور وهو مذهب ابن القاسم في المدونة قال مالك لان الغاصب لم يقبضه للهو هو به ولا أمره
الواهب بذلك وقوله ولا أمره يقتضي أنه لو أمره لجاز وهذا اذا رضى الغاصب أن يخوزه ويصير
كالمودع (ص) ومرتب ومستأجر الا أن يهب الاجارة (ش) يعني أن الشيء المرهون اذا وهبه
مالكه لغير المرتب فان حوزا المرتب لا يكون حوزا للهو هو به فاذا مات الواهب فالمرتب
لو رثته لم يتم أن يقبضه ولهم أن يتر كوه المرتب وكذا المستأجر لا يكون حوزا للهو هو به
لانه انما هو حائز لضرر ورة الاستيفاء الا أن يكون الواهب وهب الاجرة أيضا للهو هو به
قبل قبضها فحينئذ يكون حوزا للمستأجر حوزا للهو هو به وبعبارة ولا يعتبر حوزا المرتب لانه
يقدر على الرد وقبضه انما هو للتوثيق لنفسه ففارق المودع ولا حوزا للمستأجر لولا ان يد المؤجر
في الشيء الموهوب بقبض أجرته من المستأجر ولذا لو وهب الاجرة لمن وهب له الرقبة كان حوز
المستأجر كافيا في صحة الهبة للهو هو به من المستأجر وأما ان وهب الواهب الاجرة للهو هو به
له بعد ما قبضها من المستأجر فلا يكون حوزا للمستأجر حينئذ حوزا له ذلك كره ابن ناجي فلو قال
المؤلف الاجرة بدل الاجارة لكان أولى وبعد ذلك يرد عليه انه صادق بما اذا وهب الاجرة
للهو هو به بعد قبضها وليس يراد كما علمت من أن هبة الاجرة انما تكون حوزا اذا كان
الموهوب يقبضها يوما بيوم بعد هبتها وقد يقال ان قيد كون هبة الاجرة قبل القبض مأخوذ
من كلام المؤلف لان ما بعد القبض لا يسمى أجرة وانما تصير ما لا مستقلا ثم ان قوله
ومرتب ومستأجر بكسر الهاء والجيم (ض) ولا ان رجعت اليه بعده بقرب بأن أجرها
أو أرفق بها (ش) المعطوف محذوف أي ولا واهب ان رجعت اليه بعده بقرب والمعطوف
عليه هو قوله لا غاصب والمعنى أن الهبة اذا حازها الموهوب له ثم بعد ذلك رجعت الى واهبها
بقرب ذلك الحوز فائت بطل بأن أجر الموهوب له الهبة لواهبها أو أرفقه بها أي أرفق الموهوب
له الواهب بالهبة فانها تبطل أيضا والرافق هو العمري لان قرينة الرجوع عن قرب بدلت
على أن الواهب تخيل على اسقاط الحيازة فالضمير المستتر في رجعت للهبة والضمير المحرور بالي
لواهب وضمير بعده للحوز وفاعل أجر وأرفق للهو هو به والضمير المحرور بالياء للهبة والقرب

بعد أن صرفه في مصرفه فلا يبطل كما تقدم في الوقف فحكمهما واحد كذا أفاده بعض الشيوخ الا أن في عب خلافه حيث قال ولا
واهب ان رجعت الهبة كان لها غلة أم لا اليه بعده أي بعد حوز الموهوب له بقرب من حوزة وقوله فانها تبطل أي والموضوع انه حصل
مانع في الصورتين ونصير الحيازة كعدمها ويبطل حقه وأما ان يحصل مانع فلا تبطل وله ان يحوزها وتتم الهبة (قوله لان قرينة
الرجوع) الاضادة لليمان أي قرينة هي الرجوع

(قوله وفيه نظر لان هذا لا يقال فيه اخراج) أي الذي هو قوله بخلاف سنة وقوله بل هما أي قوله بخلاف سنة مع ما قبله الذي هو دون السنة ثم أقول هذا لا يدل على ان فيه اخراجا انما قال يشبه الاستثناء المنقطع (قوله محتفيا من الموهوب) تبع تت في تصوير المسئلة على هذا الوجه وهو خلاف النقل كما في ابن شاس بل فرضها في اختفائه عند الموهوب له خوفا من ضيق فئات انتهى (قوله متاعا من متاعه) أي والمراد متاع البيت من غطاء ووطاء وآنية وانما دم كاهو الصواب ومثل هبة أحد الزوجين للآخر متاعا هبة أم الولد لسيدها أو سيدها لمتاعها و قال اللقاني (١١٤) ومثل المتاع عبيد الخدمة لا الخراج اذ لا بد في عبيد الخراج من الخو والحمى

دون السنة كما يفيد مقابلة له بقوله (بخلاف سنة) يعني أن رجوع الهبة للواهب بعد حوز الموهوب لها سنة لا يضمر لها طول فهو مفهوم قوله بقرب وانما صرح به ليسين به مقدار القرب وهذا يشبه الاستثناء المنقطع لان هذا لم يدخل فيما قبله كما قاله بعض وفيه نظر لان هذا لا يقال فيه اخراج بل هما أمران متباينان أمل (ص) أو يرجع محتفيا أو ضيقا فئات (ش) هو معطوف على معنى قوله بخلاف سنة اذ معنى كلامه لان رجعت اليه بعد سنة أو يرجع الواهب الى عقاره الذي وهبه محتفيا من الموهوب بأن وجد الدار الموهوب به خالية فسكنها ولم يعلم الموهوب له فئات فيها أو يرجع اليها ضيقا فئات فيها بعد أن حازها الموهوب له فان ذلك لا يضري الهبة وهي نافذة وسواء رجع اليها عن قرب أو بعد ومثل الضيف الزائر (ص) وهبة أحد الزوجين للآخر متاعا (ش) يعني أن أحد الزوجين اذا وهب لصاحبه متاعا من متاعه فان الهبة نافذة صحيحة وان لم يرفع يده عن هبته للضرورة فقوله وهبة الخ اما بالرفع عطف على فاعل صرح أو بالجر عطف على معنى ان قبض أي صح الحوز في قبضه ليمتد ويوفي هبة أحد الزوجين للآخر كذا وحينئذ فكلامه مفيد للصحة واعتبار الحيابة لا للصحة فقط كما يفهم من كلام الشارح (ص) وهبة زوجة دارسكنها لزوجها لا العكس (ش) يعني وكذلك تصح هبة الزوج دارسكنها لزوجها وأما هبة الزوج دارسكنها لزوجته فان ذلك لا يصح والفرق ان السكنى للرجل للمرأة فانها تتبع لزوجها (ص) ولان بقيت عنده (ش) هو معطوف على قوله لا العكس والمعنى أن الهبة اذا بقيت عند واهبها الى ان فلس أو الى ان مات فانها تبطل لفوات الحوز الذي هو شرط في صحة ملكها وسواء علم الموهوب به أم لا فالضمير في بقيت عائد على الهبة بمعنى الشيء الموهوب المفهوم من الهبة بمعنى التملك كما يقال في قوله قبله ولا ان رجعت اليه الخ فلا يحتاج الى أن يقال ان في كلامه استخداما حيث استعمل الاسم الظاهر وهو قوله أول الباب الهبة تملك الخ في معنى وهو التملك وضميره وهو المستتر في رجعت وبقيت في معنى آخر وهو الهبة بمعنى الشيء الموهوب ثم ان في الكلام حذف لدل عليه الاستثناء أي ولان بقيت الهبة عند الواهب في كل موهوب ولكل أحد الى وجود المانع والدليل على الأول قوله الاما لا يعرف الخ أي هبة ما لا يعرف الخ وقوله ودار سكنه معطوف على ما الخ والدليل على الثاني قوله الاما لا يعرف الخ والموضوع في المستثنى والمستثنى منه حصول المانع (ص) الاما لا يعرف بعينه ولو ختم (ش) قد علمت ان كلام الاستثناءين مستثنى من مقدر أي ولان بقيت عنده لكل شخص موهوب بالامام لا محجوره في كل شيء موهوب بالامام لا يعرف الخ والمعنى أنه اذا وهب لمحجوره هبة واستمرت عند

(قوله وان لم يرفع يده) أي والحال ان الواهب من أحد الزوجين أشهد على ذلك قوله وحينئذ فكلامه الخ هذا غير ظاهر لان هذا يفيد اشتراط الحيابة مع انها لا تسترط في هبة أحد الزوجين متاعا (قوله وهبة زوجة دارسكنها) ظاهره ولو اشتترط عليه أن لا يخرجها منها أو أن لا يبيعها ولا يخالف ما في البيع من فساد عقد به بالنائي لان البيع خرج على عوض بخلاف هذا تقرير وأما الأول فلا أثر لانه شرط غير معمول به كذا قال عجم واعترض عليه مخشى تت بما حاصله أما الأول وهو ما اذا اشتترط عليه أن لا يخرجها منها فالنص فيه أن لا فرق بين ان تصدق المرأة على زوجها بالمسكن الذي تسكن معه فيه أو تصدق على بنيتها الصغار بالمسكن الذي تسكن فيه مع زوجها ان ذلك حيابة لبنية اذا مكنت الاب من الدار والصواب أنه محمول على الامكان وجواز الحيابة حتى يعلم أن الامر على غير الامكان مثل أن تقول له أتصدق عليك بهذه الدار التي سكنها على أن لا يخرجني منها وتسكن فيها معي أو تقول له أتصدق على بنية هذه

الدار على أن تسكن فيها فتتزم الكراهة لهم ولا تخبر حتى منها فلا يجوز ذلك ولا يكون سكنه معها فيها حيابة ولا لهم فالنقل صريح بخلاف ما قال وأما الثانية وهي أن لا يبيعها فالراجح أن من وهب هبة لرجل واشترط عليه أن لا يبيع ولا يهب فالشرط عامل والهبة ماضية فتكون الصدقة بيد المتصدق عليه بمنزلة الحبس لا تباع ولا تهب حتى يموت فاذا مات ورثت عنه على سبيل الميراث (قوله فان ذلك لا يصح) أي حتى يخرج منها أو نحو زوجها الزوجة لنفسها (قوله والمعنى أن الهبة اذا بقيت عند واهبها الى أن فاس أو الى أن مات) أي أو الى ان حصلت احاطة دين (قوله فلا يحتاج) كانه لكونه أقل كلفة من الاستخدام وان كان الاستخدام من الحسنات المدبعية (قوله في كل موهوب الخ) لا يخفى أن في كل موهوب انما يقدر بعد قوله الاما لا يعرف المحجوره لانه يقدر قبل كاتفضيه عبارته فتأمل حتى التأمّل (قوله المحجوره) أي فلا تبطل المانع كونه

الواهب

(قوله لان الواهب هو الذي يحوز الخ) أي بشرط أن يكون الولد حراً وأن يشهد على الهبة وإن لم يحضرها لهم ولا عاينوا الحياة ولا صرف له الغلة على المعتد كما أفق به ابن عرفة وغيره أن يرشده به العمل والفرق بينهما وبين الوقف ان الوقف يخرج عن الغلة فقط فاشترط صرفه له كما قدم في الوقف وأما الواهب فقد خرج عن الذات والصدقة كالهبة **تنبيه** قال أبو الحسن في غاية الاماني ما نصه ج أي ابن ناجي في قول الرسالة وأما الكبير فلا تجوز حيازته له أي الكبير الرشيد ويفهم من كلامه انه لو وهبه له في صغره فخازله قبل رشيداً ولم يحز بعد رشده ما وهبه له في حال صغره حتى مات الواهب ان الهبة تبطل وهو ظاهر وأما ان بلغ سفيهاً فلا ويختلف في مجهول الحال هل يحمل على الرشيد بنفسه البلوغ أو على السفه حتى يتبين الرشيد قولان واذا تنازع الصغار والبنكاري فادعى الكبار انه مات بعد بلوغ الصغار وانه حاز لهم بعد بلوغهم وادعى الصغار انه مات قبل بلوغهم فان الحوز صحيح فالقول قول الصغار وعلى البنكاري البينة (قوله والمكيمات والموزونات الخ) أي وكذا رأو عبد من دور أو عبيد (قوله ولو ختم الخ) ومقابله للمدينين من أنه يصح اذا حضرها للشهود وختم عليها (قوله ودارسكناه) أي وكذا ثوب (١١١) اسمه وموضوع تفصيله المذكور في المحجور ولو بلغ أو رشد ولم يحز بعد والحاصل

الواهب الى أن فلس أو مات فانها لا تبطل لان الواهب هو الذي يحوز لمحجوره وسواء كان المحجور صغيراً أو سفيهاً أو سواء كان الولي أباً أو وصياً أو مقبلاً من قبل القاضي الا أن يكون الواهب وهباً لمحجوره شيئاً لا يعرف بعينه كالدرهم والمكيمات والموزونات وابقاها تحت يده الى أن فلس مثلاً فانها تبطل ولو ختم عليها بجمعة اليهود على المشهور وبه العمل ثم ان ختم عليها وحازها له عند غيره الى ان مات أو فلس فانها تصح (ص) ودارسكناه الا أن يسكن أفلها ويكرى له الا كثرة وان سكن النصف بطل فقط والا كثر بطل الجميع (ش) هذا معطوف على ما من قوله ما لا يعرف فلا تصح هبتها لمحجوره مادام الواهب ساكناً فلو سكن الاقل وأكرى لمحجوره الا كثر فلا يصح وتصر كلاً ما صدقة على المحجور فان سكن النصف وأكرى له النصف الثاني فان ما سكنه تبطل الصدقة فيه وما أكراهه قضى صدقته لمحجور فان سكن الواهب الاكثر وأكرى له أفلها فان الصدقة كلاً ما تبطل وكلام المؤلف في المحجور وأما الوهب الاب دارسكناه ليكبر ولده فلا يبطل منها الا ما سكنه فقط ويصح ما حازه الولد كان كتمراً أو يسيراً والوقف مثل الهبة في ذلك (ص) وجازت العمري (ش) لما نكحكم على الهبة أتبعها بالعمري وهي بضم العين وسكون الميم مقصورة مأخوذة من العمر لوقوعه ظراً لها أو إفرادها عن الهبة إشارة للفرق اذا الهبة تملك للذات وهذا لا ينافع وعرفها ابن عرفة بقوله هي تملك منفعة حياة المعطى بغير عوض انشاء آخر ج بالمنفعة اعطاء الذات وأخر ج بحياة المعطى الحبس والعارية والمعطى يفتح الطاء وظاهره ان تملك المنفعة مدة حياة المعطى يكرسها ليس بعمري حقيقة وأخر ج بقوله بغير عوض ما اذا كان بعوض فانه اجارة فاسدة وقوله انشاء آخر ج الحكم باستحقاق العمري وحكمها النذب وانما عبر بالمؤلف بالجواز دون النذب لانه الاصل الاصيل وليتأني له الاخراج المذكور في قوله لا الرقي (ص) كما عمرتك أو وارثك (ش) يعني ان العمري تكون بلفظ العمري وبغيرها من ألفاظ العطايا كقوله أعمرتك داري أو أسكنتك ونحو ذلك أو أعمرت وارثك أو أعمرت وارثك وبعبارة كما عمرتك أو وارثك كذا

مثل الهبة الخ) أي والصدقة كذلك (قوله مأخوذة من العمر) أي عمر المعمر بالفتح لوقوعه ظراً لها فعني قوله أعمرتك ملكتك منفعة هذا الشيء مدة حياتك أي لامن الاعمار ولاجل كونها مأخوذة من العمر تصح في كل شيء من الحيوان والعقار والشياب وإن كان ابن القاسم يقول فان قصرت عن العمر صحت ولكن لا يقال لها عمري بل عارية **تنبيه** هي بالنسبة لضمان كالعارية (قوله ليس بعمري حقيقة) أي بل عمري مجازاً كما أفاده بعض الشيوخ وهو ظاهر وقوله انشاء الخ فيه أنه خرج الحكم بقوله تملك (قوله وحكمها النذب) أي الاصل النذب أي وقد تعرض الكراهة كما اذا أعمرها لمن يخشى منه فعل معصية وتحريمها كما اذا تحقق فيها فعل المعصية ووجوبها كقول شخص لملك داران لم تعمرها فلا ناقتلك وفيه بحث اذا المكره ليس بكاف فلا يتصف فعله بوجوب (قوله لانه الاصل الاصيل) أي المتأصل أي بخلاف النذب وان كان الاصل ليس بأصيل ثم أقول لا يخفى ان الاحكام انما تتلقى من الشرع قال ابن السبكي ولا حكم قبل الشرع وقد ورد الشرع بنديته انما معنى الاصل المتأصل فالاحسن ان يراى بالجواز الاذن فيصدق بالنذب (قوله أو أعمرت وارثك) فيكون لكل منهما مالكن لا يستحق الوارث الا بعد الموت للمورث بخلاف وقف عليك وعلى ولدك فانها

يشتر كان أي يدخل الولد في حياته أي به وهذا على أن المراد وارثه بالفعل ويحتمل وارثه بالقوة فيشمل ابنه الموجود إلا أن ولا يخفى في أن هذا بمنزلة قولنا أعمرك (قوله ولما أن نجعل الخ) هذا على نسخة أو وارثك أي أن ذلك الأعمار ماله ابتداء أو للوارث ابتداء (قوله أو مانعة خلو) أي فنجوز الجمع أي جمع الأصريين هو ووارثه وقوله فيصدق بالصور والثلاث والثالثة هي الجمع بينهم وبين وارثه في الأعمار وقوله وهذا أولى من كلام ابن غازي نسخته أو ووارثك هي الجامعة بينهم ما يكون ساكتا عن نسخة أعمار الوارث فقط بخلاف هذه النسخة فتكون شاملة للصور والثلاث بجعل أو مانعة خلو (قوله بمعنى الشيء الممير) أي لا بمعنى عليك المنفعة المذكورة في العبارة استخدام (قوله بعد انقراض العقب) أي في صورة أعمرك ووارثك أو بعد موت الممير فقط في صورة أعمرك فقط ولا يتوقف في هذه على انقراض العقب (قوله مثلا الخ) هذا المثال غير ظاهر لأنه لا يختلف به الحكم فالأولى أن يمثّل بالبن رقيق وأخ حر كانا موجودين حين موت الممير ولكن لم يمت الممير بالفتح حتى عتق الابن فانه أتر جمع للاخ لا لابن لأن الابن لم يكن وارثا حين مات الممير بالكسر (قوله كحس عليك) وسواء قال حياته كما لم لا ومثل (١١٣) المصنف ما إذا قال حبس عليك حياة كما لم يقل وهو لا - خر كما فالصور ثلاث وقول

شارحنا فلو أسقط وهو لا - خر كما أي ينبغي أن يكون بواو العطف بعد أو أي كأعمرك فقط أو أعمرك ووارثك فهو ما مثالا انتهى ولما أن نجعل أو مانعة خلو مانعة جمع فيصدق بالصور والثلاث وهذا أولى من كلام ابن غازي (ص) ورجعت للممير أو وارثه (ش) يعني أن العمري بمعنى الشيء الممير ترجع بعد انقراض العقب للممير ملكا أو لوارثه وسواء كانت معقبة أم لا على المعتمد وقيل المعقبة ترجع مراجع الاحساس لا قرب فلا قرب ولا ترجع للممير والمراد وارثه يوم الموت لا يوم الممر جمع مثلا لو مات الممير بكسر الميم وله ولد وأخ فلم يمت الممير بالفتح حتى مات الولد فانه ما تدفع لورثته ولا تدفع للاخ (ص) كحس عليك وهو لا - خر كما ملكا (ش) التشبيه بين هذه والتي قبلها في الجواز أي في جواز رجوعها في العمري ملكا ورجوعها للاخ - خر في الحبس ملكا والمعنى أنه إذا قال لرجلين عبدي هذا حبس عليك وهو لا - خر منك كما جاز ذلك ويكون للا - خر ملكا يفعل فيه ما يشاء من بيع وغيره وكتب بعضهم مانعة قوله ملك ليس من كلام الحبس بل فاعل بفعل محذوف أو خبره مبتدأ محذوف أي رجوع أو الرجوع ملك وقال ابن غازي ملكا منصوب على الحال من ضمير الفاعل في رجعت انتهى أي ورجعت ملكا للممير أو وارثه في مسألة العمري ولما آخر من الحبس عليه في مسألة الحبس انتهى وتأخير هذا ليكون نصا في رجوعه لمسألة الحبس أيضا المحتاج إلى طلب ذلك أكد لأنه لو قدمه لم يكن في ذلك نصوصية على ذلك إذا التشبيه محتمل فلو أسقط وهو لا - خر كما فانه إذا مات أحدهما رجعت للا - خر حبسا فإذا مات الا - خر فهل يرجع مراجع الاحساس أو يرجع ملكا للمحبس أو وارثه (ص) لا الرقي (ش) عطف على العمري والمنع ضد الجواز وقد أشار إلى بيان حقيقة العرفية بالمثل بقوله (كذوي دارين فالأنت قبلي فهمالي والافاك) أي كصاحب دارين قال كل واحد منهما لصاحبه أنت قبلي فداري حبس عليك فهذا لا يجوز لأنه خطر ولائهم ما خر جاعن وجه المعروف إلى المخاطرة واذ وقع ونزل وأطلع على ذلك قبل الموت فسخ وإن لم يطلع عليه إلا بعد موته رجعت له أو لوارثه ملكا ولا ترجع مراجع الاحساس لأنه عقد باطل (ص)

والفرض أنه لم يقل حياته كما (قوله التشبيه بين هذه والتي قبلها في الجواز) والمناس لقوله بعد و جاز ذلك ويكون الخ أن يقول تشبيه في الجواز وفي رجوعه ما ملكا والمناس أن يقول تشبيه بما قبلها في الرجوع على طريق الملك لأنه المفاد من المصنف (قوله بل فاعل بفعل محذوف) لا يخفى أن المعنى على هذا أي أن ملكه لأحدهما رجوع وأما جعله خبرا مبتدأ محذوف فواضح والمعنى أن الرجوع المذكور على طريق الملكية (قوله أيضا) أي كان نص عليه في ترجيعه للعمري أي من حيث التأخير (قوله المحتاج) أي المذكور من مسألة الحبس أي طلب الرجوع لها طالبا أكيدا وأصل المعنى المحتاج إلى الرجوع المطلوب لها طالبا أكيدا وقوله لأنه لو الخ تعديل لقوله ليكون نصا (قوله إذا التشبيه محتمل الخ) فيه أنه مرتبط بالأولى لأنه حال من فاعل رجعت فقوله ملك في المعنى متقدم فأين النصوصية (قوله أو يرجع الخ) في ذلك قولان وهذا الثاني ظاهر كلام

كعبة المصنف فهو الرجوع كأن تقدم من قوله كعلي عشرة حياتهم فانه يرجع بعدهم ملكا لو أقفوا ولم يقل حياتهم فالذي ينبغي الجزم بذلك كما أفاده بعض الشيوخ وفي عب تبعا للمفاد عج أن الرجوع أنه يرجع مراجع الاحساس وبقي ما إذا قال حبس عليك حياة كما وهو لا - خر كما كانت للا - خر حبسا فان مات فينبغي أن يجري فيها القولان المتقدمان فالمسائل ثلاثة بصورة المصنف فتدبرها (قوله والمنع ضد الجواز) في العبارة حذف وكأنه قال لا الرقي فهي ممنوعة لأن المنع ضد الجواز (قوله فهمالي) لا يخفى أن دار كل متكلم له وإنما المعنى قال أحدهما لصاحبه أنت قبلي فدارك لي مضمومة لداري وإن مات قبلك فداري لك مضمومة لدارك فهو من المشبهة للنوع المسمى في البديع بالجمع والتفريق كقوله تعالى وقالوا كونا هودا أو نصاري (قوله فهذا لا يجوز الخ) قال عج ثم إن محل عدم الجواز إذا وقع ما ذكر في عقد واحد (قوله ولائهم) تفسير لما قبله (قوله رجعت له أو لوارثه) كذا في نسخته صوابه كما أفاده بعض الشيوخ رجعت لوارثه

(قوله كهيئة نخل) فصل بالكاف ولم يعطغه بالواو لان الرقي منه من جانب واحد (قوله واستثنى الواهب الخ) ظاهر العبارة الهبة وان من الآن لكن الذي في المدونة ان الهبة واقعة بعد الاجل لامن الآن وهو الذي يناسبه التعليق بقوله لانه مخاطرة وبيع معين يتأخر قبضه وقوله لان سقيه الخ انما ينتج كونه يباع فقط لا كونه متأخر القبض وقال غير شارحنا وعلل الاطلاق هو الظاهر (قوله وبيع معين يتأخر قبضه) عطف سبب على مسبب لان المخاطرة أي الغرر يترتب على ذلك (قوله واشترط على المشتري) لا يخفى ان ملاحظة الشرطية في ذلك تخرجه عن كونه من قبيل البيع لانه لم يكن ثمن حينئذ فلا يظهر قوله لانه كمن باع نخلا وينافيه قوله سابقا لان سقيه للنخل خرج مخرج المعاوضة فلما اقتصر على العلة الاولى لكان أحسن وقوله لانه غرر هو معنى قوله سابقا لانه خطر وقوله ولانه لا يدري عطف علة على معلول وكانه قال وانما قلنا غرر لانه لا يدري (١١٣) الخ ثم أقول لا يخفى ان هذا ظاهر في مسألة

المصنف لافي النظر الذي هو قوله ولانه كمن باع نخلا الآن يقال انه لما استثنى ثمرتها في المستثنى فسكانه لم يقبض المبيع وكأنه قبضه لكون الثمرة (قوله لجاز ذلك) أي لان قبض البستان حصه بل يقبض بعض الثمرة (قوله ولكن بماه الواهب) ابن عاشر وروى بما يقال ان الموهوب له قد يحتاج الى معانة في السقي بماه الواهب فيشكل حينئذ الجواز (قوله خلافا للبساطي) اعتمد عجم كلام البساطي جاءعلا انه المستفاد من المدونة (قوله ملكه الموهوب له) أي ملك النخل وغرره ولا نظر للاستثناء (قوله أو فرس لمن يغزو وعلينا سنيين) قال عجم الجمع هنا ليس في محله بخلاف الجمع السابق الخ (قوله أي شرط) الشرطية بحسب المقام لافي كل حال ألا ترى ان قوله لا جازيد را بكافا لافي هذا قيد لا يقال له شرط وقوله وصاحبها فيه تسامح انما هي وصف لصاحبها (قوله وفي

كهيئة نخل واستثناء ثمرتها سنيين والسقي على الموهوب له (ش) هو تشبيه في المنع يعني ان من وهب شخصا نخلا واستثنى الواهب لنفسه ثمرتها سنيين معلومة وشرط على الموهوب له السقي للنخل في تلك السنيين فهذا لا يجوز لانه مخاطرة وبيع معين يتأخر قبضه لان سقيه للنخل خرج مخرج المعاوضة ولانه كمن باع نخلا واستثنى ثمرتها أعواما معينة واشترط على المشتري سقيها في تلك الأعوام فهذا لا يجوز لانه غرر ولانه لا يدري ما يصير النخل اليه بعد تلك الأعوام فهو من باب كل أموال الناس بالباطل وفهم من قوله واستثناء ثمرتها انه لو كان المستثنى بعض ثمرتها لأكلها لجاز ذلك ومن قوله والسقي على الموهوب انه لو كان السقي على الواهب أو على الموهوب ولكن بماه الواهب لجاز ذلك وقوله كهيئة نخل أي شئ يحتاج الى سقي وعلاج ولا مفهوم لسنيين خلافا للبساطي لان العلة الغرر واداء وقع ونزل فان اطلع على ذلك قبل التغيير فيرجع الموهوب له بما أنفق والقيمة والاصل لربها وان فانت بتغيير ملكه الموهوب له بقيمة يوم وضع يده ويرجع على الواهب بماأكله ان عرف والافقية تأمل (ص) أو فرس لمن يغزو وعلينا سنيين وينفق عليه المدفوع له ولا يبيعه بعد الاجل (ش) يعني وكذلك لا يجوز للشخص أن يدفع فرسا لمن يغزو عليه سنيين معلومة بشرط أن يتفق عليه المدفوع اليه من عنده في تلك السنيين ويكون له بعد ولا يبيعه الا بعد الاجل لانه باع الفرس بالنفقة عليه تلك السنيين ولا يدري هل يسلم الفرس الى ذلك الاجل أم لا فتذهب نفقته بالاطلاق فهذا غرر ومخاطرة الواو في قوله ولا يبيعه واو الحال والحال قيد أي شرط في عاملها وصاحبها أي والحال انه شرط عليه أن لا يبيعه الا بعد الاجل فكلام المؤلف مساو لكلام المدونة وفي تعقب البساطي له نظر ولا مفهوم لقوله ولا يبيعه أي أن لا يملكه لبعده الاجل أعم من البيع وينبغي اذا أسقط الشرط صح واداء وقع ونزل فان اطلع على ذلك قبل مضي الاجل خسر الفرس اما أن يسقط الشرط وتكون الفرس لمن أعطيت له أو يأخذ منه ويؤدي الرجل ما أنفق عليه وان مضى الاجل كانت الفرس للآخذ بطلا ولا قيمة عليه (ص) وللاب اعتصارها من ولده (ش) هو معطوف على الجائز وضهير اعتصارها عائد على الهبة لا الصدقة والحبس فانه لا اعتصار له فيه ما والمعنى ان الاب ذنية اذا

(١٥ - خشي سابع) تعقب البساطي وذلك لانه قال ظاهره انه وهب له الآن وصريح المدونة انه بعد الاجل وبأن في لفظ المدونة سنيين أو ثلاث والمصنف قال سنيين وبأنه أدخل بقوله ثم هي له وبأن في كلامها واشترط عليه أنه لا يبيع والمصنف حذف واشترط ولا يخفى ضعف هذه الارادات أما أولا فنقول المصنف لا يبيع لبعده الاجل يفيد ذلك لقصر تصرفه فيه الى ذلك الاجل وأما الثاني فلا أن أقل الجمع اثنان ولانه اذا جاز في الثلاثة فأحرى في أقل منها وأما الثالث والرابع ففهموا من قوله ولا يبيعه لبعده الاجل لان الواو للحال والحال قيد أي شرط (قوله وينبغي اذا أسقط الشرط صح) أي الذي هو قوله ولا يبيعه (قوله كانت للآخذ بطلا) أي فالتفصيل حيث لم ينقض الاجل والملكها الموهوب له قطعاً (قوله ولا قيمة عليه) ولا يعارض ما تقدم في الشجر من انه يغرم القيمة لان الاجل هنا قد انقضى ولم ينقض فيما تقدم الآن الا اشجار تغيرت في ذاتها فهو بمثابة البيع الفاسد اذا فات فلو انقضى الاجل فقد ملكها من غير دفع شئ في مقابلتها كالفرس المذكور (قوله يعني ان الاب ذنية) أي الحر وقوله من ولده أي الحر أي ارجاعها بدون عوض جبراً عليه

(قوله على المشهور) راجع لقوله غنياً أو فقيراً وقوله حيزت ردياً أو لا على مكنون القائل انما له ذلك اذا كان في حجره أو بائناً عنه وله مال كثير وبالتالي على من يقول له ذلك اذ لم يحز (قوله يهب) بفتح الهاء (قوله أي بهما اللفظ) أي لفظ الاعتصار ردهما بأن المداور على ما يدل على لفظ الاعتصار بدلالة المطابقة أو بدلالة الالتزام والخاص بالاعتصار ما يدل على العود كان بلفظ الاعتصار أم لا (قوله مختص بالهبة وحدها وما في معناها) كذا (١١٤) في نسخة لفظه وحدها فالوجه بالنظر لقوله دون الصدقة وقوله وما أشبه

وهب ولده هبة فانه يجوز له أن يعتصرها منه مطلقاً أي سواء كان الولد صغيراً أو كبيراً ذكرًا أو أنثى غنياً أو فقيراً حيزت الهبة أم لا على المشهور لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الولد وقوله فقط راجع للجميع أي وللاب فقط لا للجد مثلاً اعتصار فقط أي بهذا اللفظ لانه لا بد من لفظ الاعتصار على المذهب أي الهبة فقط لا الصدقة من ولده فقط لامن غيره كما فقط لا للجد مثلاً واعلم ان الاعتصار يختص بالهبة وحدها وما في معناها من العطية والمنحة وما أشبه ذلك دون الصدقة والحبس وكذلك الهبة والعطية والمنحة وما أشبه ذلك اذا قال فيه هو الله تعالى أو جعله صلة رحم فلا اعتصار في ذلك كما أن الصدقة اذا شرط اعتصارها فله شرطه وعرف ابن عرفة الاعتصار بقوله هو ارتجاع عطية دون عوض لا بطوع المعطي (ص) كما فقط وهبت ذأب وان مجنوناً (ش) يعني ان الام اذا وهبت ولدها الصغير في حياة أبيه هبة فلها أن تعتصرها منه ولو كان الاب مجنوناً مطبقاً وقت الهبة وسواء كان الاب والابن موسر بن أو معسر بن أو أحدهما أو أماً والجد والجدوة ونحوهما فانه لا اعتصار لهم وعن ذلك احتز بقوله فقط وانما قلنا صغيراً لاجل قوله (ولو يتيم على المختار) أي ان الام اذا وهبت ولدها الصغير له أب ثم طرأ عليه اليتيم بعد الهبة فانها تعتصرها منه ولو بعد بلوغه لانهم لم تكن بمعنى الصدقة حيث كان له أب حين الهبة وأما ان كان حين الهبة لأب فليس لها أن تعتصرها لانه يتيم ويعتصم بذلك كالصدقة يريد ولو بلغ وأما لو وهبت الكبير فلها الاعتصار سواء كان له أب أم لا (ص) الا فيما أريد به الآخرة (ش) يعني ان الهبة أو الاخذام أو العرى أو نحو ذلك اذا أراد المعطي بما ذكره الله تعالى وثواب الآخرة صار صدقة وهي لا تعتصر وسواء كان الواهب أباً أو غيره وكذلك لا اعتصار لاب ولا ام اذا أراد كل بالهبة صلة الرحم كما اذا كان الولد صغيراً محتاجاً أو كبيراً بائناً عن أبيه وكذلك لا اعتصار لأحدهما في الهبة اذا أشهد عليهما على المشهور وقوله (كصدقة بلا شرط) تشبيه في عدم الاعتصار لاب والام أي اذا تصدق على ولده الصغير أو الكبير بلفظ الصدقة ولم يشترط أن يرجع فيها ويعتصرها فانه لا يجوز له أن يعتصرها حينئذ فلو شرط المتصدق انه يرجع في صدقته كان له شرطه وله أن يعتصرها فان قلت سنة الصدقة عدم الرجوع فيها يقال وسنة الحبس عدم الرجوع فيه واذا شرط الحبس في نفس الحبس بعه كان له شرطه (ص) ان لم تفت لاجل المحاولة سوق بل يزيد ونقص (ش) هذا شروع في موانع الاعتصار والمعنى ان من شرط صحة الاعتصار للهبة أن لا تفوت من عند الموهوب له ببيع أو عتق أو تدير أو زيادة أو نقص كما اذا كبر الصغير أو سمن الهزل أو هزل الكبير أو يجعل الدنانير حلياً أو بوجه من وجوه المفونات فان حصل شيء من ذلك فلا اعتصار لواهبا حينئذ وأما حواله الاسواق فبلا تفت الاعتصار في الهبة على المشهور لان الهبة على حالها وزيادة القيمة ونقصها لا تعلق به سوا

ذلك كالعمري وقوله دون الصدقة والحبس فالخارج الصدقة والحبس فقط وكذا ما ذكره بعد (قوله هو ارتجاع عطية) انظر هذا التعريف فانه يدل على أنه لا يشترط لفظ الاعتصار وكذا ظاهر الحديث فانه لا يقتضي لفظ الاعتصار (قوله ولو كان الاب مجنوناً مطبقاً وقت الهبة) ولو جن الاب بعد هبته ولده فوليه الاعتصار كما استظهره وأخذ منه أن البكر بنت المجنون لا تستأمر اذا قدم القاضي من يزوجه لان لها أباً ولو كان المشهور أنه لا بد أن تستأمر كاليتيمة وابنة الغائب (قوله ثم طرأ الخ) أي فصيغة الفعل تدل على حدوث اليتيم بعد الهبة (قوله ولو بعد بلوغه) الصواب كما قال بعض الشيوخ ولو قبل بلوغه لانه المتوهم ^{تتميمه} الاولى للصنف أن يعبر بصيغة الفعل لانه اختيار من عند نفسه مقابل به ما قاله ابن الموار وان أبي زيد وظاهر المدونة من أنه ليس لها اعتصار واذا علمت ذلك فكيف يصح منه العمدول عن ذلك الى ما اختاره اللخمي من نفسه فالمناسب تبعيهم (قوله ويريد ولو بلغ) أي بعد الهبة (قوله وثواب الآخرة) عطف تفسير (قوله أو غيره) أي وهو الام (قوله صغيراً محتاجاً) أي في غير ما يتعلق بنفقته

والافهسي على أبيه أو فيما يتعلق بنفقته فيما اذا كان الواهب أما (قوله أو كبيراً بائناً عن أبيه) أي وشأنه الحاجة أيضاً أي والفرض انه قصد صلة الرحم والافلا الاعتصار (قوله كصدقة بلا شرط) أي بأن شرط عدمه أو سكت (قوله فلو شرط المتصدق) أي ولو أجنبياً (قوله يقال وسنة الخ) كأنه قال لا غرابة لان سنة الخ (قوله واذا شرط) أقول وان لم يشترط بل فوي فقط وله فيما بينه وبين الله تعالى (قوله كان له شرطه) أي ولو حصل تغير (قوله أو يجعل الدنانير حلياً) أي ففيها نقص (قوله على المشهور) ومقابلته ما في بعض سراج الحبس من أنه مغيث لانه نقص صفة وهو فوت في الردي العيب فأجرى ما هنا (قوله وزيادة القيمة ونقصها)

الواو بمعنى أو وقوله لا تعلق له أي ان الزيادة والنقص لا تعلق له بالهبة وقوله ولا تأثير في العبارة حذف مضاف أي ولا ذو تأثير وهو عطف
تفسير على ما قبله ٣ (قوله أو في الدواب فقط كما مر في الاقالة) (قوله فلوزال النقص الخ) أي كأن حدث نقص ثم زال وقوله ورجع الزيد
أي حدث زيد ثم رجعت لحالها الاول (قوله أي عقد لاجل الهبة الخ) هذا المعنى يقتضي أن يقرأ أقول المصنف ولم ينسج بالبناء
للفاعل وكذا قوله وكذا اذا تداين الخ يقتضي أن يقرأ ولم يداين بالبناء للفاعل لأن الأنا قوله بعد ولا بد من قصد صاحب الدين الخ يقتضي
صحته قراءته بالبناء لأنه عول فصار حاصله أنه يصح قراءته بالوجهين لكن على تقدير قراءته بالبناء للفاعل لا بد من شرط وهو المشار له بقوله
ولا بد الخ وقوله ولا يزوج يقتضي قراءته ولم ينسج بالبناء للفعول فيخالف (١١٥) مقتضى ما صدر به من أنه يقرأ بالبناء للفاعل

فيقال فيه ما تقدم من أنه يصح
قراءته بالوجهين ولكن على تقدير
قراءته بالبناء للفاعل لا بد من شرط
والحاصل ان مفاداً أشار ان
قصد الولد وحده لا يكفي في الدين
ولا في النكاح ولا بد من قصد
الموهوب له وصاحب الدين أو ولي
الزوجة وبعد هذا كله فمفاد المواق
ان المعتمد خلاف ذلك وأنه يكفي
قصد الابن وحده وكذا مفاد غيره
ويكون قصد الغير أولى غير ان
محشى تت يفيد قوة ظاهر
المصنف من قراءته بالبناء للفعول
وذلك لان تت حل المصنف
بالبناء للفعول بخلاف المحشى فقال
هذا الذي درج عليه المؤلف
هو مذهب الموطا وقول مطرف
وأصبغ وابن القاسم كافي توضيحه
وأصله لابن رشد في البيان (قوله
اذا وطئ الأم الموهوبة) أي
العدلة لا لوخش فلا يفوتها الوطء
(قوله وقد يكون أجنبي من الابن)
كالزوجة تكون أجنبية من ابن
زوجها (قوله أو يزول المرض على
اختار) أي وكذا لو اعتصر في وقته
ثم صح المريض فيصح الاعتصار
السابق ومقتضى المصنف ان زوال

تأثير في صفة فلم تمنع الاعتصار كنفلهما من موضع الى آخر ولا فرق في الزيادة بين المعنوية كتعليم
صنعة لها بالوينبغي أن يكون النقص كذلك كما اذا كان يعمل صنعة فنسبها أو الحسبية
كبكر الصغير وسمن الهزيل وهـل هو عام في الدواب والريق أو في الدواب فقط كما مر
في الاقالة وما يفوت الهبة خط الموهوب له لها عتلهما فلوزال النقص ورجع الزيد فانه يعود
الاعتصار (ص) ولم ينسج أو يداين لها أو يطأ ثيباً أو يعرض كواهب (ش) يعني أن من شرط
صحته الاعتصار أيضاً أن لا يكون الولد قد تزوج أي عقد لاجل الهبة وسواء كان الولد صغيراً
أو كبيراً فان عقد الولد للنكاح مفوت للاعتصار وكذلك اذا تداين لاجل الهبة فان ذلك مانع
للاعتصار وسواء كان الولد ذكراً أو أنثى ولا بد من قصد صاحب الدين في التداين لاجل الهبة
ولا يكفي في ذلك قصد الولد وحده فلو تداين لغير الهبة بان كان غنياً أو كانت الهبة قليلة في نفسها
لا يزوج ولا يعامل لاجلها فان التزوج والتداين حينئذ لا يمنع من اعتصارها ولا الأب والام
الاعتصار وكذلك اذا وطئ الولد البالغ الأم الموهوبة فانه يمنع الاعتصار ومن باب أولى اذا
جملت وكذلك اذا كاتبها أو دبرها أو أعتقها الى أجل وانما قيد بالنسب لان اقتضاها المبكر ولو من
غير بالغ دخل في عموم النقص المتقدم وكذلك يفوت الاعتصار بمرض الولد الموهوب له أي
مرضاً يخوفه فالتعلق بحق ورثته بالهبة أو بمرض الواهب لان اعتصارها صار لغيره وهو وارث وقد
يكون أجنبي من الابن (ص) الآن يجب على هذه الاحوال (ش) يعني أن الأب والام اذا
وهب أحدهما ولده هبة وهو متزوج أو وهو مديان أو وهو مريض فله أن يعتصر هبته لانه
وجود هذه الاحوال وقت الهبة لا يكون مانعاً من الاعتصار ثم ان الاستثناء منقطع لان ما قبله
فيما اذا وهبه وليس ثم مرض ولا نكاح ولا مديانة وهذا فيما اذا وقعت الهبة وهو به هذه
الاحوال (ص) أو يزول المرض على المختار (ش) يعني أن مرض الاب والام أو الولد اذا زال
فانه يجوز الاعتصار على ما اختاره الخمي وأما النكاح والمديانة اذا زالا فانه يتفق على عدم
جواز الاعتصار والفرق بين المرض وبين النكاح والمديانة أن المرض أمر لم يعامل به الناس
عليه بل هو من عند الله فاذا زال عاد الاعتصار بخلاف النكاح والمديانة فانه أمر عام له
الناس عليه فاذا زالا فانه لا يعود الاعتصار ولم يحل الخمي فيه خلافاً ونقل هذا الفرق في
التوضيح عن ابن القاسم (ص) وكره تلك صدقة بغير ميراث (ش) يعني أن عود الصدقة الى
ملك من تصدق بها يبيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك مكره واحترز بالصدقة من الهبة فانه
يجوز أن يملكها على المشهور واحترز بقوله بغير ميراث عما اذا عادت له ميراث فانه لا كراهة فيه

الزيادة والنقص ليس كزوال المرض ولكن تقدم في الشرح تبعا لبعضهم انه يعود الاعتصار (قوله على ما اختاره الخمي) وذلك انه
اختلف اذا مرض الابن ثم زال مرضه هل يعود الاعتصار لزوال مانعه وهو قول ابن القاسم وأشهب والمغيرة وفي الرضا عن مالك
قول بأن الاعتصار لا يعود وبه قال أصبغ وسحنون ورجح الخمي الاول (قوله أمر لم يعامل به الناس عليه) أي غير ادخلين عليه مترقبين
له بخلاف النكاح والمديانة فان الناس يعاملونه عليهم ما أي مترقبون نكاحه ومداينته والمعاملة في المقام هبة أو الولد (قوله وكره
تلك صدقة) ظاهره ولو تداولتها الاملاك (قوله يبيع أو هبة) أي ذاتها أو منفعتها (قوله فانه يجوز ان يملكها الخ) أي يجوز تملكها
بعوض وأما الرجوع في الهبة بغير عوض فيكره لغير الاب والام أي والفرض ان ذلك مع الرضا (قوله على المشهور) ومقابل له ليعبد
الوهاب يكرهه أيضاً ان يرجع فيما يبيع أو هبة أو غيرهما كالصدقة وهو أسعد بظاهر الحديث (قوله فانه لا كراهة فيه) أي في العود

بالميراث لم يقل فلا كراهة في التملك كما هو ظاهر المصنف لان التملك يشعر بالاختيار والعود بغير ائليس فيه اختيار فيرد على المصنف حينئذ انه لا حاجة لقوله بغير ميراث بعد ان عبر بالتملك والجواب أن المراد بالتملك الاستمرار أي استمرار الصدقة تحت يد المصدق (قوله ويستثنى من كلام المصنف العربية) أي اذا كانت على وجه الصدقة لان الكلام في الصدقة والحاصل أن العربية على الوجه المذكور يجوز تغلها أو لا اذا وقعت على وجه الهبة ومثلها العمري فيجوز للعمر شراءها ومن سبل ماء على مسجد فانه يجوز له أن يشرب منه ومن أخرج كسرة سائل فوجد صدقه فذهب فلا يجوز له أكلها ويجب عليه أن يتصدق بها على غيره كما قاله مالك وقال غيره يجوز أكلها وجمع بينهما يحصل الاول على ما اذا كان غير معين والثاني على ما اذا كان معيناً ولم يحده أو لم يقبلها وهو جمع حسن كما أفاده بعض شراح الرسالة (قوله وما هنا في حكم تملك غلثها) الاولى أن يقول وما هنا في تملك متفعلاً أو غلثها (قوله ولا أن يأكل من غلثها) أي كثرتها أو يشرب من لبنها أو ينتفع بصوفها (قوله والنهي على سبيل الكراهة) لا يخفى أنه في الاجنبى اغما يعقل على سبيل الكراهة اذا كان ذلك على وجه الرضا لا القهر والا فالحرمة قطعاً وأما بالنسبة للولد فمحمول وحاصل مفاده باعتبار الولدان الاول اذا كان صغيراً ومثله السقمية أنه يكره مطلقاً رضى أو لا وهو مفاد عب وأما بالنسبة للرشيد فتأويلان أولهما أنه يكره مطلقاً رضى أو لا الثاني أن محل الكراهة اذا لم يحصل منه الرضا أو ما اذا حصل الرضا فلا كراهة لقوله بعد وأولاً معناه لا يجوز أن يكره وقوله وأما الولد الصغير أي ومثله السقمية كما قاله الاشياخ فانه لا يجوز بمعنى يكره وهو ما أفاده عب وعلم أن ما ذكره الفقيه عن اللقاني والذي في عجم خلافه قائلاً وعلم أن مفاد ما في المدونة أنه لا يجوز أي بمعنى يحرم لمن تصدق على أجنبي أن ينتفع بكل ثمرها أو يشرب لبنها أو ركوبها (١١٦) أو نحو ذلك وذكر في قول الرسالة أنه يجوز الشرب من لبن ما تصدق به فقيل ما في

الرسالة يخالف ما في المدونة وقيل وفاق واختلاف في التوفيق فذهب بعضهم الى أن ما في الرسالة محمول على ما لابن الموازن أنه يجوز للتصدق الانتفاع بصدقته اذا كانت المصدق على ابنه الكبير أي المالك أمر نفسه ورضى بانتفاع أبيه بالركوب ونحوه ولو كان له من كبر فلا يخالف ما في المدونة وهو الذي أشاره المصنف بقوله وهل إلا أن

لا تنفعا السقمية فيه ويستثنى من كلام المؤلف العربية كما مر من قوله ورخص لمعروف قائم مقامه اشتراط تمييز الخ (ص) ولا يركبها أو يأكل من غلثها (ش) ما مر في حكم تملك ذاتها وما هنا في حكم تملك غلثها المراد المعنى أن من تصدق بصدقة على ولده أو على أجنبي فليس له أن يركبها ولا أن يأكل من غلثها بوجه ولا يشرب منها والنهي على سبيل الكراهة (ص) وهل إلا أن يرضى الابن الكبير بشرب اللبن تأويلان (ش) يعني أن الابن أو الام اذا تصدق أحدهما على ولده الكبير الرشيد بصدقة من الانعام ورضى الولدان يشرب أبوه وأمه منها أي من لبنها هل يجوز ذلك أو لا فيه تأويلان وأما الولد الصغير فانه لا يجوز لأحدهما أن يشرب من لبن صدقته ولو رضى الولد الصغير بذلك ولا مفهوم للبن بل وغيره من الغلات كذلك (ص) وينفق على أب افتقر منها (ش) يعني أن الاب اذا تصدق على ولده بصدقة فافتقر الاب فانه

يرضى الخ وذلك من جملة أجوبة واقترعنا عليه لانه الذي ذهب اليه

ينفق

المصنف فاذا علمت ذلك فنقول محصل كلام عجم هذا أن الركوب ونحوه يحرم اذا كان المتصدق عليه صغيراً أو سفياً كان برضاه أو بغير رضاه وأما اذا كان رشيداً فتأويل بالحرم مطلقاً برضاه وبغير رضاه وتأويل بالجواز اذا كان برضاه ولا يخفى بعد الاول وان الاحسن في ذلك أن يقال يحرم بغير رضاه ولا يحرم برضاه ثم ان عجم ذكر كلاماً آخر حاصله ان قول المدونة تصدق على أجنبي هل مفهومه يخالف لكلام ابن المواز أي المتقدم أي فنقول يجوز له الركوب الذي تصدق به على ولده الرشيد مطلقاً برضاه أم بغير رضاه أو وفاق فيحمل ما يفهمه مفهوم قولها على أجنبي من جواز الانتفاع بما تصدق به على ولده على ما اذا كان كبيراً أي رشيداً ورضى بذلك وأما اذا كان صغيراً أو سفياً مطلقاً أو رشيداً ولم يرض بذلك فحكمهم كالأجنبي أي فيجوز الركوب ونحوه بما تصدق به عليهم ونذكر كرك جواباً من جملة الأجوبة التي لم نذكرها عن المعارضة المتقدمة بأن تحمل الرسالة على ما لا نعلم له أو غن يسير والمدونة على ما اذا كان الثمن كثيراً غن في الكتابين وفاق أو تبق المدونة على إطلاقها والرسالة على إطلاقها في الكتابين خلاف (قوله هل يجوز ذلك) أي جوازاً مستوى الطرفين وقوله أولاً أي ولا يجوز ذلك أي جوازاً مستوى الطرفين أي بل يكره وقوله وأما الولد الصغير أي ومثله السقمية كما تقدم (قوله أولاً) أي بل يكره (قوله فانه لا يجوز) أي جوازاً مستوى الطرفين بل المراد أنه يكره وقد علمت ان هذا تتبع فيه اللقاني ووافقه عب عليه ومفاد عجم كما علمت خلافه وأفاده بعض الشيوخ ان كلام عجم هو المعتمد قائلاً ان الذي ينبغي أن يقول المصنف ولا يركبها معناه انه يحرم اذا لم يحصل اذن معتبر وأما اذا حصل اذن معتبر كالابن الكبير ففي الكراهة والجواز تأويلان وأما الاذن الغير المعبر كالصبي فيحرم وبهذا يتضح الكلام والا فالحمل على الحرمة من غير تفصيل غير ظاهر اه (أقول) وهو ظاهر وانما أطننا في هذا الكلام لداعي الحاجة اليه فتدبر (قوله يعني ان الاب) أي ومثله الام وكذا ينفي على زوجته من صدقها عليه وان غنية لوجوب نفقتها عليه للنكاح

لا لافقر (قوله وعطف هذا عليه من حيث الجواز) وانما قال من حيث الجواز لان ما تقدم وهو المعطوف عليه في الهبة وهذا في الصدقة فاندفع بقوله من حيث الجواز ما قد يقال كيف يعطف الصدقة على الهبة (قوله والمعنى ان الاب) أي ومثله الام (قوله اذا تصدق على ولده الصغير) أي ومثله السفيه البالغ (قوله فتبعتهما نفسه) أي أو يحتاج الاصل لخدمة الرقيق (قوله ويشهد بذلك) أي بأنه انما أخذها بالثمن لا بالاعتصار (قوله وكذلك يشهد بالاب الخ) لكن استظهر ان الاشهاد حق له لخوف دعوى الابن عليه الاعتصار لان كلام المصنف في الصدقة ومثلها الهبة التي لا تعتصر (قوله ومثلها الهبة التي لا تعتصر) أي بأن شرط فيها عدم الاعتصار فانه يعمل بالشرط (قوله والظاهر الاول) وجه ذلك كأنه لما امتنع من أخذها بالاب العوض كأنه التزم دفع العوض (قوله ولولم يذ كر الثواب) أي ولولم يعين الثواب فلا ينافي أنه ذكره مجمل بقوله على أن تثبني أي أن ترجع الى العوض الا أنك خير بأن قوله لاجل أن تثبني عليه ليس ذكركه بشرط (قوله قياسا على نكاح التفويض لانه عقد بلا ذكركمهر) فاقياس عليه من حيث عدم تعيين القدر وان كان قد عرفه بأنه مادي للثواب بخلاف النكاح هذا بالنظر لقول الشارح لاجل أن تثبني (١١٧) عليه وأما على ما قلنا من أن ذكركه ليس بشرط فالامر ظاهر (قوله أي اشتراط الخ)

انما أوله باشتراط لانه الفعل الذي يتعلق به الحكم وأما الشرط بمعنى المشروط فهو عين الثواب فلا يتعلق به الحكم (فكان المتيب) لفظ كأن التحقيق (قوله مثل ما دفع) المراد بالمثل المقابل فيشمل القيمة في المقوم (قوله على أن تثبني الشيء الغلاني) لا يخفى انه في هذا وقع التعيين من الواهب أي والفرض ان الموهوب له قبل ذلك كفي العبرة الثانية ومثله ما اذا وقع من الموهوب له (قوله كالمبيع اذا انعقد) أي كالمبيع المستوفى لشروط الصحة اذا حصل فأراد بان عقده حصوله (قوله وأما عقد الهبة الخ) ظاهره انه متى تعاقدا وتراضيا على ان تلك الهبة في مقابلة ثواب ولولم يعين ولولم يحصل قبض للهبة فان العقد يكون لازما وليس كذلك لان شرط الثواب من غير تعيين

ينفق عليه منها ولا يدخل تحت النسي (ص) وتقويم جارية أو عبد للضرورة ويستقصي (ش) تقدم انه قال وللاب اعتصارها من ولده وعطف هذا عليه من حيث الجواز والمعنى أن الاب اذا تصدق على ولده الصغير بأمة فتبعتهما نفسه فله أن يقومها على نفسه للضرورة ويستقصي في القيمة لاجل الولد ويشهد بذلك وأما لو تصدق بها على ولده الكبير أو على شخص أجنبي فانه لا يجوز له أن يقومها كفي حق الصغير وكذلك العبد للاب أن يقومه على نفسه بعد أن تصدق به على ولده الصغير ويستقصي في القيمة لا لولد لاجل الضرورة لكن العلة التي في الجارية لا تجري هنا بل المراد اذا لم يقومه عليه تعدي عليه واستخدمه بلا شيء وارتكب الحرام والقيمة يوم الرجوع والمراد بالاستقصاء السداد في الثمن أي بأن لا يشترى بأقل من القيمة فالشراء بالقيمة سداد وليس المراد الزيادة عليها وأخل المؤلف بالتقييد بالصغير وكذلك يشهد بالاب انه انما أخذها بثمن لا باعتصار وذكركمها في المدونة ثم ان هذا في الصدقة ومثلها الهبة التي لا تعتصر فان كانت تعتصر وامتنع الواهب من ذلك وطلب أخذها بالعوض فهل يأخذها بقيمتها أولاخذها بأقل من قيمتها والظاهر الاول (ص) وجاز شرط الثواب (ش) هبة الثواب حكمها حكم المبيع بأن يقول له أهب لك هذا الثوب مثلا لاجل أن تثبني عليه فانه جائز ولولم يذ كر الثواب قياسا على نكاح التفويض لانه عقد بلا ذكركمهر وقوله شرط أي اشتراط الثواب وهو العوض وأصله من ثاب اذا رجع فكأن المتيب يرجع الى المتاب مثل ما دفع (ص) ولزم بتعيينه (ش) فاعل لزم هو الثوب والضمير الجور والاضاف يرجع للثواب أيضا والمعنى انه اذا قال وهبت لك هذا على أن تثبني الشيء الغلاني لشيء معين حاضر أو معلوم غائب جاز ذلك وليس لاحدهما رجوع بعد ذلك كالمبيع اذا انعقد وبعبارة أي ولزم دفع الثواب ان عين وأما عقد الهبة فهو لازم عين الثواب أم لا ومعناه اذا قبل الموهوب له الهبة (ص) وصدق واهب فيه ان لم يشهد عرف بضده (ش) يعني أن الهبة

لا يكفي في لزوم بل لابد من القبض فلذلك قال بعض من شرح وأما عقد الهبة المشروط فيه الثواب فلا لازم بالقبض عين الثواب أم لا اه ولا يخفى أن المعين لا يشترط في لزومه القبض والحاصل ان هبة الثواب ان لم يكن فيها تعيين فاذ لم يقبضها الموهوب له فان للواهب الرجوع فيها أو ما اذا قبضها فانه يلزم الواهب قبول ما وفاها حيث كان ممن يثاب فيها ولا يلزم الموهوب له قيمتها بقبضها وانما يلزم بفوتها عنده بزيادة أو نقص على ما يأتي وهذا صادق بما اذا لم يذ كر شرط الثواب وانما اراده أو ذكركم لم يعينه وأما اذا ذكره وعينه ورضي به الاخر فانه يلزم بذلك من غير نزاع وسواء قبض الموهوب له الهبة أم لا وخلصته أم لا يحصل قبض وكان الثواب غير معين فلا لزوم للواهب بعد الرضا ولودفع الموهوب له أضعاف القيمة والموهوب له أن يردّها أو أمان حصل قبض والموضوع بحاله من ان الثواب غير معين فتلزم الواهب متى دفع الموهوب له القيمة ولا يلزم الموهوب له دفعها بل له أن يردّها الواهب وانما يلزمه بفوتها عنده بزيادة أو نقص وأما اذا عين جنس الثواب وصفته وقدره متى حصل رضامن الجانبين فيلزم كلامهم ما يجرد العقد حصل قبض أم لا لا تثبني أفاد بعض الشيوخ ان هبة الثواب لا يشترط فيها الجوز لانها كالمبيع (قوله اذا قبل الموهوب له الهبة) لان قبول المعين شرط والتعيين يحصل بمعرفة قدره ونوعه كما ذكره ع (قوله ان لم يشهد عرف بضده) ولو حكما كقرينة

(قوله وارادته) عطف مرادف (قوله لافي شرطه) لا يخفى أن الاختلاف في الشرط انما يكون اذا جرى العرف بضده والا فلا خروج لدعوى الشرطية (قوله مبالغة الخ) رد على القاسي القائل بعدم الرجوع في ذلك (قوله ولا يلزمه أن يصبر الخ) وظاهره ولو جرى عرف بالتأخير وهكذا قال ت ولكن في البرزى أنه يعمل به (قوله وهل يحلف الخ) والحاصل ان التأويلين متفقان على حلف الواهب حال الاشكال والخلاف انما هو في حال شهادة العرف لاحدهما بعينه (قوله أم لا) أي لم يشهد بشئ (قوله هكذا وقع في بعض نسخ المدونة) لا يخفى انه على هذه النسخة لا يكون (١١٨) هذا تأويلا (قوله أي لم يشهد العرف لاله ولا عليه) أي أو شهد لهم ما فيصدق

الواهب في ثلاثة والموهوب له في واحدة (قوله في غير المسكوك الخ) اعلم أن كلا من قوله فيه وقوله في غير المسكوك متعلق بقوله صدق وقد علمت أنه يتنوع تعلق جارين متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد والجواب ان قوله في غير المسكوك حال أو أنه أخص من الاول وهو جائز نحو جلست بالمسجد بمحراه (قوله لا بشرط) أي أو عرف وهذا اذا لم يكن الشرط على فاسد أو العرف كذلك بأن لا يقع الشرط أو العرف على اثابة مثل الدراهم والدنانير أو العكس فهو فاسد في الحالتين (قوله أو الخلى المكسور) أو التبر (قوله بخلاف الخلى غير المكسور) أي فلو قال المصنف في غير نقد الخلى لكان أحسن لافادته أن المسكوك والمكسور والتبر لا ثواب فيه (قوله فلا تنقل عن الاصل) أي الذي هو التبر لكن يريد أن يقال لم يصدق في التبر حتى ينزل المسكوك منزلة فلا حسن أن يبين وجه عدم التصديق في التبر ثم يبين وجه الخلق المسكوك به وأقول الوجه ما قاله أبو الحسن من أن العرف أن الناس انما يهبون ماتبين فيه الاغراض ولا يقدرون عليه بالشراء اذا امتنع صاحبه

اذا وقعت مطلقة أي غير مقيدة بشواب ثم اختلفا بعد ذلك فقال الواهب انما وهبت للثواب وقال الموهوب له بل وهبت لي بغير ثواب فان القول قول الواهب ان شمله العرف أو لم يشمله ولا عليه أما ان شمله الموهوب له بأن كان مثل الواهب لا يطلب في هبته ثوابا فالقول حينئذ (قول الموهوب له قوله وصدق واهب فيه) أي في الثواب أي في قصده وارادته لافي شرطه لانه اذا ادعى الشرط فلا بد من اثباته ولا ينظر لعرف ولا ضده والقول قول الموهوب له وقوله وصدق واهب هذا اذا قبض الموهوب الهبة والا فالقول لربهما مطلقا وقوله (وان لعرس) مبالغة في تصديق دعوى الواهب أنه ما وهب الا للثواب أي ولو كانت الهبة عرس فانه يصدق في أنه الثواب وله الرجوع بقيمة شئيه معجلا ولا يلزمه أن يصبر الى أن يتجدد للعطي عرس ولكن له أن يقاص بقيمة ما كاه هو ومن جاء معه (ص) وهل يحلف أو ان أشكل تأويلان (ش) أي واذا كان الواهب مصدقا في دعواه الثواب فهل يحلف سواء شهد العرف له أم لا هذا تأويل قال عياض هكذا وقع في بعض نسخ المدونة أولا يحلف الا اذا أشكل الامر أي لم يشهد العرف لاله ولا عليه تأويلان مبنيان على أن العرف هل هو بمثابة شاهد فيحلف معه أو بمثابة شاهدين فلا قضيه يحلف الواهب المتقدم (ص) في غير المسكوك الا بشرط (ش) يعني أن الواهب لا يصدق في طلب الثواب على النقود المسكوكة أو السبائك أو الخلى المكسور الا أن يشترط ذلك في أصل الهبة فيمناب حينئذ عنه ويكون العوض عروضا أو طعاما ومثل الشرط العادة بخلاف الخلى غير المكسور والفرق بين المسكوك والخلى أن السكة مصنعة يسيرة فلا تنقل عن الاصل بخلاف الصياغة فانها مصنعة معتبرة وصيرته كالقوم (ص) وهبة أحد الزوجين للآخر (ش) هو عطف على المسكوك والمعنى ان أحد الزوجين اذا وهب صاحبه هبة وطلب منه الثواب على ذلك فانه لا يصدق لقضاء العرف بنفي الثواب في ذلك الا أن يشترط ذلك عند الهبة أو تقوم قرينة تدل على ذلك فانه يصدق ويأخذ الثواب في غير المسكوك وأما هو فلا بد فيه من الشرط ولا تكفي القرينة فيه ومثل الزوجين جميع الاقارب (ص) ولقادم عند قدمه وان فقير الغني (ش) عطف على المسكوك بتقدير مضاف اليه أي وغير هبة لقادم والمعنى أن القادم اذا أهدى اليه شخص هدية من الفواكه والرطب وشبهه عند قدمه وقال انما أهدى اليه لثميني وكذبه القادم في ذلك فان القول قول القادم في نفي الثواب ولو كان دافع الهدية فقيرا والقادم غنيا الا أن يشترط الاثابة فلو أراد الفقير أن يأخذ هديته حيث لم يشبهه القادم عليها فانه لا يجاب الى ذلك وذهبت عليه مجانا واليه أشار بقوله (ص) ولا يأخذ هبته وان قائمة (ش) على المشهور وقيدنا كلام المؤلف بالفواكه وشبهها تبعاً للخطاب وأما الخراف والدجاج والقمح وشبهها فالقول

للهدى

أي والتبر والمكسور والمسكوك ليس كذلك فائدة حديث من أهدى له هدية

وعنده قوم فهم شركاؤه ضعيف قال العقيلي لا يصح في ذلك حديث وأورده القرطبي ولم ينبه على ذلك قال وجه بعضهم على ظاهره وبعض على التندب وبعض على الفواكه وبعض على أهل الصفة والربط وجهه أبو يوسف على الثالث (قوله أو تقوم قرينة) أي وأولى العرف (قوله وشبهه) أي من كل شئ لم تعظم قيمته بخلاف ما عظم قيمته فالقول للواهب في قصده الثواب (قوله الآن يشترط الاثابة) أي أو يجري عرف كما يصح (قوله على المشهور الخ) مقابلة ما قاله أبو محمد من أن بعض أصحابنا يرى أن له أخذها ما لم تنف انتهي

(قوله ولزم واهبها الخ) في العبارة حذف دل عليه المعنى والتقدير ولزم واهبها قبول القيمة لا الموهوب له فانه لا يلزمه دفع القيمة أى أو أكثر من القيمة حيث جرى عرف بذلك فيجب الواهب على أخذ الفضل فلو حلف كل بالطلاق الثلاث فانه يحث الواهب لأن هبات الناس على ذلك فان لم تكن هباتهم على ذلك لم يعمل بقول الموهوب **تبيينه** هذا كله في الهبة الصحيحة قائمة فان فانت لزم فيها القيمة ويقضى عنها بما يقضى به عن عن المبيع من العين وأما الفاسدة فتردان كانت قائمة فان فانت لزم عوضها مثل المثلى وقيمة المقوم ومثل القيمة ما جرى به العرف بتعويضه حيث كان فيه وفاءها كهديبة مكة ان يهدى للقادم بها خرافا ونحوها وانما قلنا ذلك لان القيمة عبارة عن الدراهم والدنانير (قوله الا أن تقوت بيمينه بزيادة الخ) (١١٩) فان ارتفع الحقيقت فله ردها الا فيما اذا باعها ثم

اشترها او كان البائع المذكور مملئاً فانما عليه دفع القيمة (قوله ولا تعتبر حوالة الاسواق) والفرق بينهما وبين البيع أن هبة الثواب منحة ولذلك لم تجعل حوالة الاسواق فيها مقيمة كما قاله البدر (قوله وأما ان فانت بيمينه الواهب) أى بالتعيب لا بالهالك ولا بالتصرف فيها يبيع أو غيره (قوله وله منعها حتى يقبضه) وضمانها من الواهب (قوله حتى يقبض ثوابها المشتراط) أى المعين القدر والصفة (قوله فانها نافذة) أى صحيحة غير لازمة ان كان الثواب غير معين وأما اذا كان معيناً فهي لازمة والفرض أنه حصل قبول (قوله وان معيها) أى غير فادح وأما الفادح كالبرص فلا يقضى (قوله يعنى أن الموهوب الخ) لا يخفى أن هذا ليس تفسيراً للمصنف (قوله الفاقد للشرط) أى الجنس الشرط الصادق بواحد وذلك أن سلم الشيء في مثله فرض متى كان فيه نفع للدافع أولها معامته منع فالشرط المفقود هنا عدم قصد الدافع النفع أى وشان المهدي للثواب انما يقصد نفع نفسه

للهدي في الثواب ان ادعاه (ص) ولزم واهبها الا الموهوب بالقيمة الا لقوت بزيادة ونقص (ش) يعنى أن الواهب اذا طلب الثواب في هبته المدفوعة للموهوب له فندفعه فان الواهب يلزمه قبوله وأما الموهوب له فانه لا يلزمه أن يدفع الثواب لان له أن يقول للواهب خذ هبتك على الحاجة لى بها اللهم الا أن تقوت بيمينه بزيادة ككبر الص غير أو من الهزيل أو بنقص كهرم الكبير ولا تعتبر حوالة الاسواق فانه حينئذ يلزم الموهوب له القيمة يوم قبض الهبة وقولنا المدفوعة للموهوب له احترازاً عما اذا كانت بيد واهبها فله أن يمنع ولو بذله أضعاف القيمة وقوله القيمة فاعل لزم وفي الكلام حذف أى ولزم واهبها بعد القبض قبول القيمة اذا بذلها له الموهوب له ثم ان الفوات انما تعتبر حيث كانت بيد الموهوب له كما أشرفنا في التقرير وأما ان فانت بيد الواهب فانه لا يلزم الموهوب له دفع القيمة بل هو مخير في قبول الهبة وردها (ص) وله منعها حتى يقبضه (ش) يعنى أن الواهب له أن يحبس هبته عنده حتى يقبض ثوابها المشتراط أو ما رضى به من الموهوب له ولو قبضها الموهوب له قبل الثواب وقف فاماً ثابته أو ردها ويتلوم لهما تلوماً لا يضر بهما فيه وأما لو مات الواهب للثواب والهبة بيده فهي نافذة كالبيع والموهوب قبضها ان دفع العوض لورثته وان مات الموهوب له قبل أن يثيب الواهب فلورثته ما كان له (ص) وأثيب ما يقضى عنه يبيع وان معيها (ش) يعنى أن الموهوب له اذا أناب الواهب في هبته ما يعاوض الناس عليه في البيع فانه يلزمه قبوله ولو كان معيها أى فيه عيب بشرط أن يكون فيه وفاء بالقيمة أو يكملها له وليس الواهب أن يرد المعيب يأخذ غيره سالماً فيثيب عن العرض طعام ودراهم ودنانير ونحو ذلك وعرض من غير جنسه وأما من جنسه فلائلا يؤدي الى السلم الفاقد للشرط ولا يثاب عن الذهب فضة ولا ذهب ولا عن الفضة كذلك لئلا يؤدي الى صرف مؤخر أو بدل مؤخر ولا عن اللحم حيوان من جنسه ولا عكسه ونحو ذلك ويثاب عن الطعام عرض ودنانير ولا يثاب عنه طعام لئلا يؤدي الى بيع الطعام بالطعام لأجل مع الفضل ان كان هناك فقوله ما أى شيئاً وقوله عنه أى عن الشيء الموهوب وقوله يبيع أى يبيع السلم فان قيل عنه يتعلق بأثيب أو يقضى فالجواب أنه يتعلق بقضى لانه قيد له فلو علق بأثيب لاقتضى جواز ذلك وان لم يجز فضاؤه عنه به وهو لا يصح تأمل (ص) الا كخطب فلا يلزمه قبوله (ش) يعنى أن الموهوب له اذا دفع للواهب ثواب هبته خطباً أو ثياباً ونحو ذلك مما لم يجز العادة أن يثاب به فان الواهب لا يلزمه قبوله والاستثناء متصل لان ما ذكر يجوز بيعه شرعاً

خصوصاً اذا كان الثواب أكثر (قوله لئلا يؤدي الى صرف مؤخر) أى في القضاء عن الذهب بفضة أو بالعكس وقوله أو بدل مؤخر كما اذا قضى عن الفضة بفضة أو بالذهب بذهب (قوله ونحو ذلك) كأن يقضى عن حيوان لا يراد باللحمه بل لحم من جنسه على ما تقدم تفصيله (قوله ولا يثاب عنه طعام) أى ولو وافقه قدر او صفة (قوله ان كان فضل) والحاصل أنه اذا لم يكن فضل ففيه ربا بالنساء والافقيه الامران ربا الفضل والنساء (قوله اى يبيع السلم) تقدير العبارة وأثيب الواهب شيئاً أى وأثيب عن الشيء الموهوب شيء يصح ان يقضى به عنه أى عن الشيء الموهوب في باب البيع أى يبيع السلم فلا بد من السلامة من الربا في الثواب (قوله لاقتضى جواز ذلك الخ) أقول لا يقتضى ذلك وانما ذلك مبهم وذلك لان المعنى وأثيب عنه ما يجوز فضاؤه عنه في باب البيع أى يبيع السلم (قوله لا يلزمه قبوله) أى الا أن يكون في مثل الامصار من كل محل يكون لهذا ونحوه قيمة معتبرة فيصح وقوعه ثواباً ولو عن دراهم كما أفاده بعض الشيوخ

(قوله لجري الخ) هذا يؤذن بأنه متى جرى عرف بيعة جاز أن يثاب فيه وإن لم تجر العادة بالاثابة به فيعارض قوله ولا يمانع تجر العادة والمعتول عليه هذا وهو أنه لو جرى العرف ببيعه بلزم قبوله (قوله وللأب في مال ولده) أي وليس الوصي كالأب في جواز هبته له الثواب (قوله والمراد بالولد المحجور) أي وهو الصغير والسفيه (قوله بخلاف المعين) قال ابن ناجي كالأولين شيئا فجعله صدقة فإنه يخرج به كله ولو كان جميع ماله وترك له قدر ما يعيش به وأهله كالمفلس قاله في النكحت (قوله إن فعلت كذا) أو على نذر إن فعلت كذا (قوله على الفقراء أو على زيد المعين) أي أو لم يقل شيئا من ذلك بأن قال إن فعلت كذا فدارى صدقة وسكت (قوله لكن يجب الخ) وهو المعتمد كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله (١٢٠)

فحصل من ذلك أن قول المصنف يمين مطلقا كان على معين أو على غير معين وهذا صادق بأمرين الأول أن يقول إن فعلت كذا فدارى صدقة على المساكين الثاني أن يقول إن فعلت كذا فغلى صدقة ويسكت ويجري مثل ذلك في قوله أو غيرها ولم يعين فنقول صادق بصورتين أن يقول داري صدقة على الفقراء أو المساكين أو قال داري صدقة وسكت (قوله بخلاف لو قال الخ) والحاصل أن القضاء لا ينفذ من أمرين أن يكون الشخص الموهوب أو المنصدق عليه أو المحبس عليه معينا وأن يكون ذلك على وجه القرية وهو المراد بعدم اليمين متى انتفى واحد فيجب التنفيذ من غير قضاء والالتزام أن كان المعين يقضى به ولغير معين لا يقضى به وأما النذر فلا يقضى به مطلقا كما إذا قال الله على دفع درهم لزيد أو لفقراء وأما الوعد فإن حصل فيه توريط قضى به والا فلا ولو قال إن شئني الله مريض فلزيد كذا فهو نذر لا يقضى به كذا كتب بعض الشيوخ وغيره

لكن عدم لزوم الواهب لقبوله لجري العرف عند الناس بعدم بيعه (ص) ولما أذن وللأب في مال ولده الهبة للثواب (ش) يعني أن العبد المأذون له في التجارة يجوز له أن يهب من ماله هبة للثواب وكذلك الأب له أن يهب من مال ولده هبة للثواب ولا يجوز له أن يهب من مال ولده هبة لغير الثواب وكذلك لا يجوز له أن يباري من مال ولده محانا فقوله ولما أذن خير مقدم وقوله وللأب عطف عليه وأعاد اللام في الأب لاختلاف المتعلق إذا العبد وهب من ماله والأب من مال ولده وقوله الهبة مبتدأ مؤخر ثم إن أصل العبارة أن يقول ولما أذن له على أن يكون نائب الفاعل وهو عدة لا يجوز حذفه فالجواب أنه حذف حرف الجر فانفصل الضمير واستمر أي المأذون هو فهو مستتر لا محذوف والمراد بالولد المحجور والدليل على هذا القواعد ووضوح المعنى ألا يتوهم شمول ذلك للولد الرشيد ولقرانه بالمأذون لأنه من المحجير (ص) وإن قال داري صدقة يمين مطلقا أو غيره ما لم يعين لم يقض عليه بخلاف المعين (ش) يعني أن الشخص إذا قال إن فعلت كذا فدارى صدقة أو هبة أو حبس مثلا على الفقراء أو على زيد المعين ثم حنث في عينه بأن فعل الشيء المخالف عليه فإنه لا يقضى عليه لعدم من يخاصمه في غير المعين ولعدم قصد التقر به حين اليمين في المعين لكن يجب عليه تنفيذ ذلك فيما بينه وبين الله وقيل يستحب وأما لو قال داري صدقة أو هبة أو حبس على الفقراء مثلا بلا تعيين فإنه لا يقضى عليه أيضا بخلاف لو قال على زيد مثلا فإنه يقضى عليه بذلك لأنه قصد التبرر والقرية حينئذ والمراد باليمين ما التزمه بما فيه حرج ومشقة لا اليمين الشرعي ولو قال إن فعلت كذا فعبدي حر وحنث فإنه يقضى عليه به لأن هذا من البت المعين وهو يقضى به ولو تصدق بداره على زيد المعين ثم من بعده على الفقراء مثلا ثم مات زيد وطلبها غير المعين فامتنع ربه فإنه يقضى عليه بذلك نظرا للحال الأول كما أجاب به ابن الحاج وهي مسألة حسنة جدا فقوله مطلقا أي كان المنصدق عليه معينا أم لا وقوله بخلاف المعين أي في غير عين بدليل قوله قبل يمين مطلقا (ص) وفي مسجد معين قولان (ش) يعني إذا قال داري صدقة على المسجد الفلاني فهل يقضى عليه إذا امتنع أو يؤمر من غير قضاء قولان ومحلها ما إذا لم يكن هناك يمين والا فلا قول واحد (ص) وقضى بين مسلم وذمي فيها بحكمنا (ش) يعني أن المسلم إذا وهب لذمي هبة أو عكسه فإن يقضى بينهما فيها بحكم الإسلام من لزوم واثابة عليها وغير ذلك لأن الإسلام لا يعلى عليه وأما الذي إذا وهب لذمي هبة فإنا لا نعرض لهم قال مالك وليس هذا من النظام الذي آمنهم منه ونظاها

أنه يقضى به ولذا قال شب في شرحه وأما إن قال إن شئني الله مريض فلزيد كذا فهو نذر لا يقضى به كذا كتب بعض الشيوخ وغيره (قوله لا اليمين الشرعي) أي فقط أي فمدخل في ذلك ما لو قال والله لا تصدق بداري أو عبدي أو أهبا أو أحبسها على الفقراء أو زيد المعين أو والله لا تصدقن بها على من ذكر إن فعلت كذا وفعله ويدخل في ذلك على نذر إن فعلت كذا (قوله لأن هذا من البت المعين) أي ببت العتق المعين والاولى أن يقول لأن الشارع متشوف للحرية والافدارى حبس من ببت الشيء المعين ورعا يفيد ذلك قوله في باب العتق ووجب بالنذر ولم يقض الا ببت معين (قوله إذا قال داري صدقة) وتقدم أن الحبس والهبة مثل الصدقة (قوله أو يؤمر من غير قضاء) وجهه أن أهل المسجد من قبيل عدم المعين (قوله والا فلا قول واحد) أي فلا قضاء قطعا في المعين وأولى في غيره (قوله وليس هذا الخ) أي هبة بعضهم لبعض أي فلا تسلم في شأنها وإن اثنابة أو لزوم أو نحو ذلك

(قوله وأما متقهم الخ) لعل وجه ذلك احتياط الشارع فيها **(باب اللقطة)** (قوله وفتح القاف) هذا خلاف القياس كما قاله ابن عبد السلام لان فعلة اسم لمن يكثرت منه الفعل كهمزة قولته وفسرها الزبيدي على الاصل فجعل سكون القاف للشيء الملتقط وفتحها للرجل الملتقط لها وظاهره وان لم يتكرر وحيكى ابن الاثير القولين قال والاول اصح (قوله وأصل الالتقاط وجود الشيء الخ) أى الالتقاط بالمعنى الاصلي أى والمراد به فى عرف الفقهاء كما كان أعم ولو بطلب (قوله بل لقيطاً) قد يقال ان اللقيط وهو صغير آدمى لم يعلم أبوه ولا أمه حراً ومشكوك فيه قد خرج بقوله مال والرفيق ان كان صغيراً فهو لقطة داخل فى تعريفها وان كان كبيراً فله يكون أيضاً للقطة ولا لقيط وله حكم يخصه ويكون هو الخارج بقوله ليس حيواناً ناطقاً (قوله فانه يسمى ضالة الخ) عرفها ابن عرفة بقوله نعم وجوده بغير حرز تحريم والا بقرين ووجد بغير حرز كذلك (قوله عرض للضياع) (١٣١) بالتخفيف مبنياً للفاعل لا بالثقل مبنياً للمفعول

لا يهمل ان ماضع ولم يقصد

ضياعه ليس لقطة أى

عرض له الضياع فهو من

باب القلب نحو عرض

الخوض على الناقة (قوله

فى غامر أو غامر) أى وقد

حذفه المصنف لتكرار

لان حذف المتعلق يؤذن

بالعموم والشمول ويعلم

من كونه عرض للضياع

أنه وجد فى غير حرز فهو

موافق لابن عرفة فلم يترك

شيأ (قوله ويعرض للضياع

الابل) أى اذا كانت فى

الضياع أى ما يأتى من

التفصيل (قوله فله لا

يتوهم الخ) أى والرد على

من يقول انه من الضالة

لاستقلالها بما جالها ما

كالابل (قوله ورد عرفة) أى

ولم يعارضه غيره بتدليل ما يأتى

من الجين عند التعارض

(قوله ما يشد به فم القارورة)

كذا فى نسخة بالسين المجمة

لكن المناسب سد بالسين

المهملة لان الخرقه يسد

بما أى بالمهملة والخطيب يشد به

لا بد من الجين (قوله واستفد ما ذكره بالاولى)

الآن يقال ذكر الثلاثة لاجل المسئلة التى يعدها (قوله وما لا عفاص له الخ) كالأوصاف

وصف شخص العفاص بأنه أبيض والثانى وصف بأنه شديد البياض (قوله لذكر الأوصاف) أى الجنس (قوله العفاص والوكاء الواقع فى الحديث) وذلك أنه عليه الصلاة والسلام قال اعرف عفاصها ووكاءها (قوله اثناعشر حرفاً) لان العفاص ستة أحرف والوكاء كذلك بدون الهمزة التى فى الآخر وذلك بعد حرف العطف وقوله وما قاله الشيخ أحد عشر حرفاً أى بعد حرف العطف

ولو توافوا النينا لانه قال فى الامهات وليس بمنزلة أخذ ماله وأما متقهم ونسكا هم موطلا قهم اذا توافوا النينا فهل يحكم بينهم بحكمنا أو لافيه خلاف

باب يذ كرفيه اللقطة وأحكامها

وهى بضم اللام وفتح القاف ما يلتقط وأصل الالتقاط وجود الشيء على غير طلب وهذه أشهر لغاتها الاربع الثانية ضم اللام وسكون القاف الثالثة لقطة بضم اللام الرابعة لقط بفتح القاف بلاهاء وحذفها ابن عرفة بقوله مال وجد بغير حرز تحريمها ليس حيواناً ناطقاً ولا نعماً فله مال لا يدخل فيه اللقيط لانه ليس مالا بل هو صغير آدمى كما يأتى وقوله محترماً حال من المال آخر ج به مال الحربى وقوله ليس حيواناً ناطقاً آخر ج به الناطق فانه لا يسمى لقطة بل لقيطاً قوله ولا نعماً وهو الابل والبقر والغنم آخر ج به ما ذكرناه فانه يسمى ضالة لا لقطة فيدخل فى اللقطة الذهب والعروض وما وجد بشاطئ البحر من ردى المسلمين للنجاة وقيل لواجده ورسمها المؤلف بقوله (ص) اللقطة مال معصوم عرض للضياع (ش) عرض للضياع فى غامر بغين مجمة أو غامر عهمة ضد الاول فى حال جنس يشمل كل مال معصوما كان أم لا يخرج بالمعصوم غيره كمال الحربى والركاز ويعرض للضياع الابل وما به يحفظ والمال المعصوم هو الذى لا يجوز لواجده التصرف فيه لنفسه (ص) وان كلاً ما وفر ساو جارا (ش) هذا مبالغة فى قوله مال أى وان كان المال المعصوم المعرض للضياع كلباً ما دون فى التحاذر وفر ساو جارا ووجه المبالغة على السكك ظاهر لانه بما يتوهم من كون أنه لا يجوز بيعه أنه ليس بلقطة وأما وجه المبالغة على ما بعده فله لا يتوهم أنه ما كضالة الابل لا تلتقط فالاول مبالغة فى قوله مال وما بعده مبالغة فى قوله لقطة واستغنى المؤلف عن تقييد السكك بالمأذون فيه لان غيره ليس بحال فلم يدخل فى قوله مال (ص) ورد بعرفة مشدود فيه وبه وعدده بلايين (ش) يعنى ان الشخص اذا عرف العفاص وهى الخرقه المربوط فيها اللقطة وهو فى اللغة ما يشد به فم القارورة والوكاء هو المربوط به وهو مدود والعدد فانها تدفع له من غير عيين ومن باب أولى اذا قامت له بذلك بينة فانها ترد اليه وكذا لو عرف العفاص والوكاء فقط فانه يأخذها بلايين كما هو ظاهرها فلو حذف المؤلف وعدده لطابق المشهور واستفد منه ما ذكره بالاولى وذكر المؤلف الضمير العائد الى اللقطة لانه جامع فى المال المعصوم وما لا عفاص له فيها ولا وكاء فانه يكتفى فيه بذكر الأوصاف التى يغلب على الظن صدق من أتى بها كفى العفاص والوكاء كما قاله الشيخ سليمان فى شرح الملح وانما عدل المؤلف عن العفاص والوكاء الواقع فى الحديث الى ما قاله للاختصار لان العفاص والوكاء اثناعشر حرفاً بغير همز وما قاله الشيخ أحد عشر حرفاً وتفسير الحديث كما هو عادته (ص)

١٦ - خرشى سابع) أى بالمجمة أى يربط به (قوله لطابق المشهور الخ) أى الذى هو ظاهرها ومقابلها مالا شبه من أنه لا بد من الجين (قوله واستفد ما ذكره بالاولى) الآن يقال ذكر الثلاثة لاجل المسئلة التى يعدها (قوله وما لا عفاص له الخ) كالأوصاف وصف شخص العفاص بأنه أبيض والثانى وصف بأنه شديد البياض (قوله لذكر الأوصاف) أى الجنس (قوله العفاص والوكاء الواقع فى الحديث) وذلك أنه عليه الصلاة والسلام قال اعرف عفاصها ووكاءها (قوله اثناعشر حرفاً) لان العفاص ستة أحرف والوكاء كذلك بدون الهمزة التى فى الآخر وذلك بعد حرف العطف وقوله وما قاله الشيخ أحد عشر حرفاً أى بعد حرف العطف

(قوله هـ ذاهو الظاهر) ولا يعارضه ما يأتي من موافقة الحديث لان الحديث محمول على من عرفهما ولم يعارضه من جع بين الظاهر والباطن (قوله كما أن الظاهر أن من عرف أوصافه أقوى بها الظن) أي ظن السامع كالحاكم بأن يقول أحدهما ثم اعشرون ديناراً محمولاً عليها حمداً غاية وازنة ويقول الآخر عشرون ديناراً جديدة فقط (قوله وكذا يقضى لمن عرف العفاص الخ) أي لكن بعد الاستثناء كما يأتي في قوله واستثنى في الواحدة فالفضاء على من عرف العفاص دون من عرف العدد والوزن لا ينافي الاستثناء وهذه المسئلة ذكرها الموافق عن أصبغ (قوله وان وافق الآخر العرف) أي فقدم لموافقة الحديث لا العرف وان كان الآخر وافقه أي العرف فقوله وان وافق الخ مرتب بقوله لموافقة الخ وليس من تمة الحديث (قوله وان وصف ثان وصف أول) أي مثل وصف أول وان لم يكن عينه حيث لا يقضى بواحد على الآخر بل ولو كان في صورة مخالفة الثاني أقوى فانه مما يخلفان ويقسم بينهما ما ولا يقال ان صاحب الوصف الأقوى يقدم وظاهره وان تأخر لا نقول ان الاول لما تقوى بالقبض اشتركا وان كان وصف الثاني أقوى كذا أفاده بعض الشيوخ فلو كان وصف الاول (١٣٣) أقوى فانه يقدم كأن يصف الاول العفاص والعدد والثاني العفاص

وقضى له على ذي العدد والوزن (ش) يعني لو اختلف اثنان في اللقطة فعرف أحدهما عفاصها ووكاهها وعرف الآخر عددها ووزنها فانه يقضى لمن عرف العفاص والوكاه بعد عينه كما هو المنقول في كلامهم وكذا يقضى لمن عرف العفاص والعدد على من عرف العفاص والوكاه بعينه هذا هو الظاهر كما أن الظاهر أن من عرف أوصافه أقوى بها الظن يقدم على من عرف أوصافاً يحصل بها ظن دونه فانه يقضى به الاول على الثاني بعينه وكذا يقضى لمن عرف العفاص وحده بعينه على من عرف العدد والوزن وانما قدم من عرف الصفات الظاهرة على من عرف الصفات الباطنة كالوزن والعدد وكان الاولى العكس لموافقة الحديث في قوله عليه الهالة والسلام اعرف عفاصها ووكاهها وان وافق الآخر العرف (ص) وان وصف ثان وصف أول ولم يبين بها حلفا وقسمت (ش) يعني ان اللقطة اذا وصفها شخص وصفاً يستحقها به وقبضها ولم يفتصل بها انفصلاً يمكن معه اشاعة الخبر ثم جاء شخص آخر فوصفها مثل وصف الاول فان كل واحد منهما ما يحلف أنه له وتقسم بينهما ما وكذا لو نكلا ويقضى للمحلف على الناكّل أمان كان الاول قد انفصل بها بحيث يمكن منه العلم الثاني فلا شيء لثاني لاحتمال أن يكون سمع وصف الاول فلو وصفها شخص واستحقها وبان بها ثم أقام شخص بينة أنها له فانهما تنزع من الاول (ص) كسنتين ثم تورخا والا فلا قدم (ش) يعني أن اللقطة اذا أقام شخص بينة أنها له وأقام الآخر بينة أنها له وتكافأ في العدد ولم تورخ واحدة منهما فانهما تقسم بينهما بعد الحلف فان أرختا الا أن تاريخ أحدهما سابق على تاريخ الاخرى فانه يعمل بالتاريخ السابق فالتشبيه في اليمين والقسم (ص) ولا ضمان على دافع بوصف وان قامت بينة لغيره (ش) يعني أن الملتقط اذا دفع اللقطة لمن وصفها وصفاً يستحقها به فانه لا ضمان عليه ولو أقام شخص آخر بينة أنها له لانه دفعها بوجه جائز ومن باب أولى لا ضمان اذا دفعها لمن أقام بينة أنها له ومن باب أولى أيضاً لا ضمان اذا وصفها الثاني فقط والضمير في لغيره راجع لغيره لا خذلهما المفهوم من السياق اذ التقدير ولا ضمان على دافع لمن وصفها بوصف يستحقها به ولو قامت بينة لغيره لا خذلهما بذلك الوصف واذا لم يضمن الدافع فيكون النزاع بين القائم والقابض ويجرى على ما مر فان وصف الثاني وصف الاول فتارة يكون وصف الثاني بعد ان بان به الاول أو قبله وكذا اذا قامت البينة لهما أو لأحدهما (ص) واستثنى في الواحدة ان جهل غيرها لا غلط

والوكاه فلا شمر كعينه (قوله أما اذا كان الاول قد انفصل الخ) أي أولم يفتصل ولكن اشترى وصفه بها بحيث أمكن علمه لغيره فان الاول يحتص بها ولا شيء للثاني (قوله كسنتين لم تورخا) أي ولا فرق بين البينة وعدمها (قوله بعد الحلف) أي ونكولهما كحلفهما ويقضى للمحلف على الناكّل (قوله فان أرختا) أي زمن الضياع بأن قال ضاعت شهر كذا (قوله فانه يعمل بالتاريخ السابق) وانما قدمت السابقة في التاريخ لأنها شهدت بشيئ الملأ والثانية تشهد أيضاً بذلك لكن الاولى لما أثبتت شيئاً الاصل بقاؤه ولا ينقل عنه الا بينة تشهد بدية قبله عنه عمل بها (قوله فانه يعمل بالتاريخ السابق) ظاهره بغير عين وكذا يقضى لمن أرخت

بينته دون الاخرى وان كانت أعدل كما قرر عجب ونظر فيها فائلا وينبغي أن تقسم بينهما وكذا تقدم الا يزيد عدالة على ولو تساوى في التاريخ مع تكافؤ ما فكم لم تورخا فيما يظهر (قوله ولا ضمان على دافع بوصف) أي بسبب وصف أي جنس وصف الصادق بالواحد والمتعدد (قوله ان جهل غيرها) بمعنى لم يعلمه وقوله لا غلط أي ولا استثناء وأراد بالغلط تصور الشيء على خلاف ما هو عليه لا المتعلق باللسان واعتقر الجهل لعدم الكذب فيه وضرب الغلط لكذب والحاصل أنه اذا وصف واحداً من العفاص والوكاه وقع الجهل في الآخر والغلط في ذلك خلاف فقيل لاشئ له فيهما وقيل يستأني فيهما وقيل يعطى بعد الاستثناء مع الجهل ولا شيء له مع الغلط وهذا المفصل هو الذي مشى عليه المصنف وهو أعدل الاقوال المشار به يقول ان رشده هو أعدل الاقوال عندى فقول الشارح فاذا هو بخلاف ذلك أي والموضوع كاتين أنه عرف العفاص والغلط وقع في الوكاه فقط أو عكسه وليس المراد أنه وصف أحدهما فقط وغلط فيها

لان هذه لا تنوهم حتى ينص عليها (قوله فخطوقه مسلم) وهو أنه عرف واحدة وجعل غيرها وقوله وفي مفهومه أي مفهوم الجهل وهو الغلط لا يخفى أنك بعد أن علمت الاقوال الثلاثة وان معناها أنه عرف العفاس أو الو كاهو جهل الاخر أو غلط وأن المفصل هو المعتمد لا يصح هذا التفصيل في الغلط بأن يقال ان الغلط بالزيادة لا يضر الخ (قوله فغلطه بالزيادة لا يضر) أي إذا أخبر بالزيادة لا يضر وحاصل ذلك الذي ذكره الشارح كما في المقدمات انه اذا عرف العفاس والو كاهو جهل القدر لا يضر وكذا اذا عرفهما وأخبر بالزيادة لا يضر لجواز أن يكون قد اغتيل عليهما واذا عرف العفاس والو كاهو أخير بالنقص فان الامر بخلاف ذلك فهي مسئلة الخلاف وكذا اذا عرف العفاس والو كاهو جهل صفة الدنانير بأن قال لا أعلم محمدية أو يزيدية فيها الخلاف وأما اذا غلط في صفة الدنانير بأن قال محمدية فإذا هي يزيدية فلا شيء له بخلاف هذا حاصل ما في المقدمات وقوله عرف العفاس والو كاهو جهل غيرهما أو غلط إلى آخر ما تقدم غير صورة الاستيناء لان هذه لا استيناء فيها أو ما في صورة الاستيناء فيقال عرف أحدهما أي العفاس والو كاهو أخير بزيادة الدنانير فإذا هي أنقص فلا يضر ويقضى له بعد الاستيناء وإذا أخبر بأنقص فاذا هي أزيد ففيها (١٣٣) الخلاف بالاعطاء بعد الاستيناء وعدمه هذا

حاصل عبارة الشارح فقوله فغلطه بالزيادة أي أخبر بانها عشرة فإذا هي خمسة وقوله وفي غلطه بالنقص أي بأن قال هي عشرون فإذا هي ثلاثون (قوله وفي جهل صفة الدنانير) أي بأن قال لا أعلم يزيدية أو محمدية وقوله وفي غلطه الخ بأن قال محمدية فإذا هي يزيدية أي والموضوع في ذلك انه وصف العفاس والو كاهو أحدهما وأصاب في ذلك والخطأ فيما يتعلق بالدنانير والدراهم وغير ذلك (قوله واذا عرف السكة فقط) أي لم يعرف شيئا من العلامات الا السكة فقط وجعل غيرهما من الصفات بأن قال هي عشرون محبباً وبالو لم يعرف لها عفاصا ولا وكاهو لم يعرف سكتها فقط ففعل لا تعطى له وهو قول سحنون وقال يحيى إذا وصف السكة وذكر نقص الدنانير إذا كان فيها نقص

على الاظهر (ش) يعني أن من عرف صفة واحدة من العفاس أو الو كاهو جهل غيرها فانه يستأنى ولا تدفع له عاجلا فان أثبت غيره أكثر منه أخذها والادفعت للاول ومفهومه أنه اذا وصف اثنين لا يستأنى بها وتدفع له عاجلا وأما لو غلط بأن قال الو كاهو مثلاً كذا فاذا هو بخلاف ذلك فانه لا يكفي ولا تدفع له كما عند ابن رشد لقوله هو أعبد الاقوال عندي وبعبارة آل للعهد أي بالواحدة السابقة التي هي بعض ما يقدم واصفه على غيره وهي العفاس أو الو كاهو فخطوقه مسلم وفي مفهومه تفصيل فغلطه بالزيادة لا يضر وفي غلطه بالنقص قولان وفي جهل صفة الدنانير خلاف وفي غلطه في صفة الدنانير لاشئ له بخلاف واذا عرف السكة فقط ففيه خلاف انظر المقدمات والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به وهذا معنى كلام الاحموري (ص) ولم يضر جهل بقدره (ش) ضمير جهل له مدعى اللقطة وضمير قدره لشيء الملتقط ووقع في نسخة المواق بقدرها بضمير التأنيث العائد على اللقطة ولم نرها والمعنى أنه اذا عرف العفاس والو كاهو معافاته لا يضر جهل به بقدر الشيء الملتقط وبعبارة وسواء عرف العفاس والو كاهو أحدهما أو كذا يقال في غلطه بقدره بزيادة لاحتمال الاغتيال عليها كما مر (ص) ووجب أخذه لخوف خائن لان علم خيانتة هو في حرم والا كره (ش) هذا مر وع في بيان حكم الالتقاط وهو أنه اذا علم الشخص أمانة نفسه وخاف عليها الخونة لو تركت وجب عليه التقاطها حفظ المال الغير واذا علم من نفسه الخيانة فانه يحرم عليه أن يأخذها خاف عليها الخونة أم لا وان لم يخف عليها مع علمه أمانة نفسه أو مع الشك في ذلك وخاف عليها الخونة أم لا كرهه فيمنع قوله ووجب الخ أي مع علمه أمانة نفسه بدليل ما بعده وقوله لان علم الخ خاف عليها أم لا وقوله والا كرهه راجع له ما أي والا يخف خائناً والموضوع أنه علم أمانة نفسه أولاً يعلم خيانتة نفسه بأن شك خاف عليها أم لا

فأصاب أن يأخذها وقيده اللخمى بما اذا كان بالبلد سكناً فما اذا لم يكن فيها الاسكة واحدة فلا يعطاها اتفاقاً وأشار الباجي الى أنه ينبغي أن يكون قول سحنون مقيداً بما اذا كرسكة البلدي أو اما اذا كرسكة شاذة غير معروفة فينبغي أن تدفع له فاذا علمت هذا الخلاف على هذا الوجه فقصيته أنه اذا ذكر الاسكة فقط وكان فيها نقص ولم يبينه أنه لا تعطى له (قوله ووجب أخذه لخوف) أي ووجب على كل مكلف (قوله لخوف خائن) المراد بالخوف الظن كما ذكره البدر ومراومه بالخائن ما هو أعم منه لان الخائن من تقدمه تأمين مثلاً عياض (قوله لان علم خيانتة هو) مشى المصنف على قول ابن مالك وأبرزه مطلقاً (قوله وهو أنه اذا علم الشخص الخ) الحاصل أن الصورة ستة لان مراد الالتقاط اما أن يعلم أمانة نفسه أو خيانتها أو يشك وفي كل اما أن يخاف الخائن أم لا ثم ان كلامنا من الوجوب والكرهية مقيداً بما اذا لم يخش يأخذها على نفسه من الخائناً كماله يأخذها (قوله أو مع الشك الخ) معطوف على قوله مع علمه الخ فيكون الموضوع أنه لم يخف عليها الخائن فينا في التعميم المشار به بقوله وخاف عليها الخونة أم لا فالاولى أن يقول وان لم يخف عليها مع علمه أمانة نفسه أو مطلقاً مع الشك فيها وقوله وخاف الخ راجع لصورة الشك (قوله والموضوع أنه علم أمانة نفسه) هذا بالنظر لمفهوم قوله لخوف خائن أي وان لم يخف الخائن أي وقد علم أمانة نفسه فانه يكره وقوله أولاً يعلم هذا بالنظر لمفهوم قوله ان علم خيانتة أي وان لم يعلم خيانتة

أى ولم يعلم أمانته بأن شك كان خائناً أم لا فمكره فهو ثلاث (قوله عند مالك) أى كرهه عند مالك (قوله أقول الثلاثة) هى الكراهة مطلقاً والاستحباب فيما له بال والاقتراكه أولى وأحسن فوجه الكراهة ابر بها فدياً أى الى موضعها ليطلمها فاذا لم يجدها فلا يطلما بها بعد ذلك واستحسنه بعض الاشياخ ووجه الاستحسان أنه اذا أخذها وعرفها كان ذلك تنبيهاً ليه عليها فاذا علمت ذلك فظاهر العبارة ان الاحسنية فى الثلاث صور والمفهوم من بمرام أنها فى صورة واحدة وهى ذات الاقوال الثلاثة المذكورة (قوله لان الكراهة أحدها) أى ويكون اقتصار المصنف عليه لىكونه الراجح عنده وقوله فعند المؤلف يكره أى ويكون هو الراجح لانه قصد الاقتصار على ما به الفتوى ثم انك خير بأن كلام المصنف يمكن تحصيله على كلام ابن الحاجب ثم بعد كتي هذا رأيت بها ما حمل كلام المصنف على هذا القسم الذى فيه الاقوال الثلاثة فقط (قوله ثم ان قوله أخذ مصدر مضاف لمفعوله) ٣ (قوله ولو كدلو) ضعيف والراجح أن ما فوق التافه ودون الكثير كدلو والدرهم مات والدينار (١٢٤) يعرف أيا ما هى مظنة طلبها ولا تعرف سنة والمصنف مشى على قول الاقل

وهو ما نقله القاسى عن مالك من أنه يعرف سنة قال البدر فيجمل أن المصنف ظهر له ترجيحه وعلى الاول فهل له التصرف فيه بعد أيام أو بعد سنة انظر البدر أقول والظاهر الاول (قوله فلو آخر) تعرف بها سنة (لا مفهوم لسنة بل متى آخر تعرف بها وتلفت فانه يضمها ولو أقل من سنة كما ذكره ابن عبد السلام) (قوله أى تعرف الملتقط بكسر القاف) أى على اضافته للمفعول (قوله يلزم عليه أن يكون قوله بنفسه مستغنى عنه) لوجه لذلك كما قاله بعض من كتب (وأقول) لعل وجه ذلك أن قوله أو بمن يثق به يعين أن قوله وتعرف به أى بنفسه فلا حاجة حينئذ له (قوله تأ كيدا المحذوف) أى وبينزل العلم بالمحذوف منزلة ذكره (قوله واصافته للمفعول أحسن) فيه ان الاصل اضافته للمفعول وقوله

عند مالك واستحسنه بعضهم واليه الاشارة بقوله (على الاحسن) فالمؤلف وافق ابن الحاجب في وجوب الاخذ اذا خاف خائناً وعلم أمانته نفسه وفي حرمة اذا علم خيانه نفسه خاف خائناً أم لا وفي الكراهة اذا لم يخف خائناً وعلم أمانته نفسه وبخرم المؤلف بالكراهة في هذه الصورة لا ينافى حكاية ابن الحاجب فيها أقوالاً ثلاثة لان الكراهة أحدها وخالفه في صورة الشك خاف خائناً أم لا فعند المؤلف يكره وعند ابن الحاجب يحرم هذا يحصل كلام الشيخ شرف الدين ثم ان قوله أخذ مصدر مضاف لمفعوله وحذف فاعله أى أخذ المال الملتقط أى أخذ الملتقط اياه (ص) وتعرف به سنة ولو كدلو (ش) الدلو واحد الدلاء التى يسقى بها وجمع القلة أدل وفي الكثرة دلاء والمعنى أن اللقطة يجب تعرف بها سنة من يوم الالتقاط ولو كانت دلواً ومخلاة وما أشبهه ذلك فلو آخر تعرف بها سنة ثم عرفها فهاكت ضمنها وبعبارة تعرف به يحتمل اضافة المصدر للفاعل أو للفعل أى تعرف الملتقط بكسر القاف أو الملتقط بفتح القاف أى تعرف الملتقط أى الشئ الملتقط لكن على اضافة تعرف به للفاعل يلزم عليه أن يكون قوله بنفسه مستغنى عنه لان قوله أو بمن يثق به يغنى عنه وعلى اضافته للمفعول أى الشئ الملتقط يكون قوله بنفسه تأ كيدا المحذوف وهو الملتقط بالكسر ويجوز حذف المؤ كد بالفتح اذا علم واصافته للمفعول أحسن لقوله بعده ولو كدلو لانها على اضافته للوجهين تكون الباء زائدة مثل جاز يد بنفسه وهند بعينها وهو جائز وقوله (لاتافها) منصوب عطف على الضمير في قوله وتعرف به على أن المصدر مضاف للفعل أى تعرف الملتقط الشئ الملتقط لعل أنه مضاف للفعل اذ تافها منصوب ويجوز عطف تافها على محل كدلو لانه خبر كان المحذوف أى ولو كان الملتقط مثل الدلو انتهى والتافه بكسر الفاء الحقيق والمعنى أن الشئ التافه الذى لا بال له وهو الذى لا تلتفت النفوس اليه كالصا والسوط وشبه ذلك لا يجب تعرف به أصلاً ولا أن يأ كله ولا شئ عليه واستغنى المؤلف عن التصريح بجواز كل التافه بنفى التعريف ولا يلزم من نفي الضمان نفي التعريف (ص) عطفان طلبها بكباب مسجدي كل يومين أو ثلاثة بنفسه

ولو كدلو مبالغة في محذوف (قوله عطف على الضمير الخ) فيه شئ وذلك أن معطوف لا يشترط أن لا يكون داخل في ما قبلها (قوله ويجوز عطف تافها على محل كدلو) زاد عطف فقال بناء على اضافة المصدر للفاعل (أقول) وليس ذلك بمعين بل ولعل على اضافته للمفعول يصح ذلك (قوله هو الذى لا تلتفت النفوس اليه) وان شئت قلت مادون الدرهم الشرعى وقوله كالصا والسوط أى الذين إقيمتما أقل من الدرهم الشرعى فاذا علمت ذلك فالنصف والنصفان وغيرهما كان أقل من الدرهم الشرعى كل ذلك تافه وظاهر هذا الاطلاق كما وقع مع شيخنا الصغير رحمه الله خلافاً لمن يقول والظاهر أن المراد بالتافه بالنسبة لربه فقد يكون الحديد من الخحاس ليس بتافه (قوله وله أن يأ كله ولا شئ عليه) أى حيث لم يلم بربه كما هو الموضوع والالم بجزله أ كله ويضمن ويجزى مثل ذلك في قوله وله أن يأ ما يفسد (قوله بنى التعريف له) أى فيلزم من نفي التعريف جواز الاكل (قوله ولا يلزم الخ) المناسب أن يقول ولا يلزم من جواز الاكل نفي التعريف الا ان يكون الشارح أراد من نفي الضمان جواز الاكل وهو جواب عما قول المحشى ثم أن قوله الخ كذا بالنسخ بدون كتابة عليها ولعله سقط من النسخ أو سهو من المحشى اه صححه

يقال هل لا عكس وحاصل الجواب ان جواز الاكل يجامع التعريف كافي اللقطة بعد السنة (قوله أو عن يثقبه) أي بأمانته مثل نفسه ولولا ما أمون الجهة (قوله وما أشبه ذلك) أي كالسوق ولوداخله (قوله فانه لا يعرفها فيه) أي بكرة وقوله أو يدفعها المثل الخ أراد تفسير قول المصنف أو عن يثقبه (قوله وأما في أول أيام الالتقاط) يقتضي ان الالتقاط وقع في أيام متعددة مع أن الالتقاط يكون في يوم واحد بل في لحظة واحدة والجواب أنه جمع باعتبار تعدد اللقطة ويراد باليوم مطلق الزمن وكأنه قال وهذا في غير أول أزمنة الالتقاط (قوله أو بأجرة منها) عطف على مقدار أي بغير أجرة أو بأجرة وحينئذ ففيد التوثيق مسلط عليه (قوله وبالبلدين الخ) قال اللقاني ظاهره ولو كانت احدهما أقرب من الاخرى وينبغي اذا كانت أقرب الى احدهما من الاخرى قرباً متساوياً كذا بحيث يقطع القاطع بأنهم من هذه دون الاخرى انه انما يعرفها في التي هي أقرب القدر المذكور (قوله يلقى اسمها مع غيرها) المراد بتلفيق اسمها مع غيرها التعبير بلفظ عام يصدق بها وبغيرها كشيء في قوله يامن ضاع له شيء وليس المراد ظاهراً العبارة من انه يجمع الاسمين معاً أي يذكرهما معاً وموصورة عدم التلفيق أن يقول يامن ضاع له بقرة مثلاً ثم التلفيق المذكور يكون بذلك (١٣٥) النوع كما يصدق به كراجنس (قوله اشارة لذلك)

أو عن يثقبه (ش) يعني أن تعريف اللقطة انما يكون بالمواضع التي يظن بها ويقصد أن يطلبها أو بأبواب المساجد وما أشبه ذلك وأما داخل المسجد فانه لا يعرفها فيه ويجب على الملتقط أن يعرفها ما بنفسه أو يدفعها المثل في الامانة والنقبة ليعرفها والتعريف في كل يومين مرة أو في كل ثلاثة أيام مرة وهذا في غير أول أيام الالتقاط وأما في أولها فيعرفها أكثر من ذلك (ص) أو بأجرة منها ان لم يعرف مثله (ش) يعني أن الملتقط اذا كان مثله لا يناسب أن يعرف علمه فانه يستأجر منها من يعرف علمه واذا كان مثله يعرف علمه فانه يستأجر من عنده من يعرفها ان لم يل تعريفها بنفسه وتقدم انه اذا استوفى بتعريفها ثم ضاعت فانه يضمها واذا دفعها لمن يثقبه وضاعت منه فانه لا ضمان عليه (ص) وبالبلدين ان وجدت بينهما (ش) عطف على مقدار بعد قوله بمظان طلبها بقدره بمظان طلبها في البلد الواحد وفي البلدين ان وجدت بينهما فاقتضى ان المظان تطلب هنا أيضاً (ص) ولا يذ كرجنسها على المختار (ش) أي بل يلقى اسمها مع غيرها ويقول يامن ضاع له شيء لانه اذا ذكر جنسها انساق ذهن بعض الخذاق الى قدرها وأما تجمع فيه أو ما ترتبط به وأولى أن لا يذ كرجنسها ولا صفتها ومقتضى كلام اللخمي ان انتهى على سبيل الكراهة لانه قال وأن لا يسمى أحسن وفي عزو المؤلف ذلك للخمى مع عدم تصريحه بالمنع اشارة لذلك (ص) ودفعت الخبران وجدت بقرة ذمة (ش) الخبر بفتح الحاء المهملة وكسر هاءها والعالم من الكفار يطلق أيضاً على عالم المسلمين والراهب هو العابد والمعنى أن الملتقط اذا وجد اللقطة بقرة ذمة فانه يدفعها للخبر ولا يجب عليه أن يعرفها عولاً لا يكون فيه خدمة لأهل الذمة وظاهره سواء كان ذلك الخبر من المحل الذي وجدت فيه اللقطة أم لا وبعبارة والدفع للخبر مندوب اذله أن يعرفها بنفسه فان لم يكن بها خبر فهل تدفع للسلطان أو للراهب وقوله بقرة ذمة أي بقرة ليس فيها لأهل الذمة وهذه عبارتهم (ص) وله جنسها بعد هاءاً والنصدق أو التملك ولو بمكة ضامناً فيهما (ش) يعني ان اللقطة اذا عرفت هاسنة ولم يأت ربه فهو مخير بين أمور ثلاثة إما أن يحبسها الى أن يأتي ربه او ان شاء تصدق بها عن ربه او ان شاء تملكها ويدخل فيه ما اذا تصدق بها عن نفسه واذا جاء ربه ضمنها في التصديق بها عن ربه او في التملك ولا فرق على المشهور بين لقطة مكة وغيرها من الاقطار في هذه الوجوه الثلاثة وأما ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لا تحل لقطة الحاج

أو عن يثقبه (ش) يعني أن تعريف اللقطة انما يكون بالمواضع التي يظن بها ويقصد أن يطلبها أو بأبواب المساجد وما أشبه ذلك وأما داخل المسجد فانه لا يعرفها فيه ويجب على الملتقط أن يعرفها ما بنفسه أو يدفعها المثل في الامانة والنقبة ليعرفها والتعريف في كل يومين مرة أو في كل ثلاثة أيام مرة وهذا في غير أول أيام الالتقاط وأما في أولها فيعرفها أكثر من ذلك (ص) أو بأجرة منها ان لم يعرف مثله (ش) يعني أن الملتقط اذا كان مثله لا يناسب أن يعرف علمه فانه يستأجر منها من يعرف علمه واذا كان مثله يعرف علمه فانه يستأجر من عنده من يعرفها ان لم يل تعريفها بنفسه وتقدم انه اذا استوفى بتعريفها ثم ضاعت فانه يضمها واذا دفعها لمن يثقبه وضاعت منه فانه لا ضمان عليه (ص) وبالبلدين ان وجدت بينهما (ش) عطف على مقدار بعد قوله بمظان طلبها بقدره بمظان طلبها في البلد الواحد وفي البلدين ان وجدت بينهما فاقتضى ان المظان تطلب هنا أيضاً (ص) ولا يذ كرجنسها على المختار (ش) أي بل يلقى اسمها مع غيرها ويقول يامن ضاع له شيء لانه اذا ذكر جنسها انساق ذهن بعض الخذاق الى قدرها وأما تجمع فيه أو ما ترتبط به وأولى أن لا يذ كرجنسها ولا صفتها ومقتضى كلام اللخمي ان انتهى على سبيل الكراهة لانه قال وأن لا يسمى أحسن وفي عزو المؤلف ذلك للخمى مع عدم تصريحه بالمنع اشارة لذلك (ص) ودفعت الخبران وجدت بقرة ذمة (ش) الخبر بفتح الحاء المهملة وكسر هاءها والعالم من الكفار يطلق أيضاً على عالم المسلمين والراهب هو العابد والمعنى أن الملتقط اذا وجد اللقطة بقرة ذمة فانه يدفعها للخبر ولا يجب عليه أن يعرفها عولاً لا يكون فيه خدمة لأهل الذمة وظاهره سواء كان ذلك الخبر من المحل الذي وجدت فيه اللقطة أم لا وبعبارة والدفع للخبر مندوب اذله أن يعرفها بنفسه فان لم يكن بها خبر فهل تدفع للسلطان أو للراهب وقوله بقرة ذمة أي بقرة ليس فيها لأهل الذمة وهذه عبارتهم (ص) وله جنسها بعد هاءاً والنصدق أو التملك ولو بمكة ضامناً فيهما (ش) يعني ان اللقطة اذا عرفت هاسنة ولم يأت ربه فهو مخير بين أمور ثلاثة إما أن يحبسها الى أن يأتي ربه او ان شاء تصدق بها عن ربه او ان شاء تملكها ويدخل فيه ما اذا تصدق بها عن نفسه واذا جاء ربه ضمنها في التصديق بها عن ربه او في التملك ولا فرق على المشهور بين لقطة مكة وغيرها من الاقطار في هذه الوجوه الثلاثة وأما ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لا تحل لقطة الحاج

يكون الخ) هذا ينتج الحرمة لعدم الوجوب الصادق بالكرهية (قوله وظاهره وسواء الخ) الآن الظاهر ان الاولى دفعها للخبر بالبلد لانه أدري بأهل المحل (قوله والدفع للخبر مندوب) كذا قال عجم ان الظاهر ان الدفع مندوب وقال اللقاني ودفعت الخبر جواز ان شاء وان شاء عرفها بنفسه والظاهر قول عجم ويمكن الجمع بأن المراد بالجواز الاذن في صدق بالنذب (قوله فهل تدفع للسلطان أو للراهب) أي العابد وانما دفعها للراهب لانه لشغله بخلاف السلطان (قوله وهذه عبارتهم) أي العبارة المستتلة على الحصر ولذا قال بهرام يعني أن اللقطة اذا وجدت في قرية ليس فيها لأهل الذمة فاتها تدفع الى أخبارهم وقالة ابن القاسم أي فتي كان فيها أحد من المسلمين فانها لا تدفع لخبرهم وتكون مثل اللقطة التي توجد في بلاد المسلمين (قوله وفي التملك) أي وما دخل في التملك وهو ما اذا تصدق بها عن نفسه (قوله على المشهور) مقابله ما للباحث من ان لقطة الحاج لا تستباح بعد التعريف سنة وعليه تعرفها أبداً

حالك بالتملك لها (قوله وله كل ما يفسد ولو بقرية) ظاهره من غير استيناء وهو ظاهر ابن عرفة أيضا وقال الزرقاني ينبغي الاستيناء بأكله شيئا يسيرا لاحتمال اتیان صاحبه (قوله وما يؤخذ من ظاهر الخ) أي لانها قالت ولم يؤت مالك في التعريف بها وقتا (وقوله وأما ما لا يفسد فليس له أكله) أي سواء كان في الفلاة أو البلد (قوله في القسمين) أي ما يفسد وما لا يفسد أي وأما إذا كان له ثمن فإنه يضمن الثمن إذا أكله فيما إذا كان لا يفسد وأما إذا كان يفسد فإنه يباع ويوقف ثمنه كما صرح به ابن رشد وفي عب وان لم يكن له ثمن ولا أكله وضمن ثمنه اه أي قيمته أقول وحيث صرح ابن رشد بما قاله فلا يعدل عنه وبعده ان علمت ذلك تعلم ان هذا يعارض ظاهر قوله أول العبارة الذي هو قوله فإنه يجوز له أن يأكله ولا ضمان عليه فان ظاهره كان له ثمن أم لا والمعتمد أول العبارة وهو ظاهر المدونة والقول بالبيع ووقف الثمن لا شهب وهو ضعيف والحاصل أنه لا كل ما يفسد قليلا أو كثيرا وحده بفلاة أو بقرية بأم إذا كان بفلاة في غير خلاف وأما بقرية أو برفقة له فيها قيمة ففي المسئلة ثلاثة أقوال الأول يضمنه سواء أكله أو تصدق به وهو ظاهر قول أشهب لانه قال يبيعه ويعرف به الثاني لا ضمان عليه مطلقا قال صاحب المقدمات وغيره وهو ظاهر (١٢٧) المدونة لقوله يتصدق به أحب إلى فان أكله فلا شيء عليه والثالث لا يضمنه ان تصدق به ويضمنه ان أكله قاله

كونه في رقبته انه يباع فيها ما لم يقده السيد فقوله وقبل السنة متعلق بمحذوف أي واستهلا كه لها قبل السنة في رقبته (ص) وله كل ما يفسد ولو بقرية (ش) يعني ان من وجد شيئا من الفواكه واللحم وما أشبه ذلك مما يفسد اذا أقام فإنه يجوز له أن يأكله ولا ضمان عليه فيه له به وسواء وجد في عامر البلد أو غامر ها وظاهره من غير تعريف أصلا وهو ظاهر كلام ابن رشد وابن الحاجب وما يؤخذ من ظاهر المدونة من التعريف ضعيف وأما ما لا يفسد فليس له أكله فاذا أكله ضمنه ان كان له ثمن وقول الشيخ عبد الرحمن في القسمين لا ضمان أي اذا لم يكن له ثمن (ص) وشاة بفيضاء (ش) يعني ان من وجد شاة بالفيضاء فذهب بها فيها أو أكلها فإنه لا ضمان عليه على المشهور وسواء أكلها في الصحراء أو في العمران لكن ان أكلها أو الطعام إلى العمران ووجد مذبذبه فهو أحق به وليدفع له أجرة جله فان أتى بها حية إلى العمران فعليه تعريضها أو يدفعها لمن يشق به يعرفها لانه اصارت كاللقطة (ص) كبقرة عمل خوف والترك (ش) يعني ان البقرة اذا وجدها يمكن يخاف عليها من السباع أو من الجوع فحكه حية ثم ذبحها في الشاة في الفيضاء فله أن يأكلها حية ولا ضمان عليه فيها كالشاة وكذا اذا خيف عليها من الناس هذا معنى التشبيه فان لم يكن البقرة يحمل خوف فإنه لا يعرض لها ويتركها مكانها إلى أن يأتيها صاحبها (ص) كابل وان أخذت عرفت ثم تركت بحلها (ش) يعني ان الابل تترك مطلقا سواء وجدها يحمل أم لا فان تعدى وأخذها فإنه يعرفها سنة ثم يتركها بحلها وهذا ما لم يخف عليها من حائل فان خاف عليها منه فيجب لقطها من هذه الحيثية فقوله لم يراع خوف أي خوف هلاك من جوع أو عطش أو سباع الحديث أما خوف الخائف فهو موجب للالتقاط من هذه الحيثية (ص) وكراء بقر ونحوها في علفها كراء مضمونا (ش) يعني ان البقر ونحوها كالخيل ونحوها يجوز لزن القطة أن يكرها لاجل علفها والنفقة عليها كراء مضمونا مأمونا خفيفا لا يخشى عليها منه أي وله أن ينفق عليها من ماله وانما جازله الكراء مع أن ربه لم يملكه فيه لان البقر ونحوها لا يبدلها من النفقة عليها فكان ذلك أصح لربها ثم ان العلف بفتح اللام

المارين بذلك الموضع (قوله بعمل آمن) أي من جوع وما أشبه ذلك (قوله فيجب لقطها من هذه الحيثية) ويشاركها البقر في ذلك فاذا ترك التقاط الابل أو البقر مع خوف السارق فإنه يضمنها (قوله للحديث الخ) هو قوله عليه الصلاة والسلام دعها فان معها سقاءها ونحوها وحذوها خفافها ما فيها من الصلاة فأشبهت الحذاء الذي هو النعل وسقاؤها كرشها الكثرة ما تشرب فيه من الماء فتكتفي به الايام فأشبهه السقاء الذي هو القرية فكلاهما من مجاز التشبيه (قوله وكراء بقر) أي ليس له أكلها (قوله وله أن ينفق عليها من ماله) أعلم ان مقتضى كلام اللخمى انه اذا لم يؤجرها في نفقتها يبيعها وفي المسائل الملقوطة وله كراء بقر وغيرها في علفها كراء مضمونا وله بيع ما يخاف ضاعه وتلفه اه ففهم بعضهم من ذلك انه لا ينفق عليها من ماله معترض على من أخذ من كلام المصنف النفقة عليها من ماله كما قاله شارحنا تبعا للشيخ أحمد بلان الشيخ أحمد قال في حل كلام المصنف ومقتضاه انه لا يتعين عليه ذلك وان له أن ينفق عليها من ماله وهو ظاهر اذا لا يتعين عليه فعل المصلحة لغيره والذي ظهر أن يقال بخير بين الامور الثلاثة كراءها والاتفاق من ماله أو بيعها

(قوله فلا يحتاج لتصويب) حاصله انه اعترض على المصنف بأن المضمون هو كراء دابة غير معينة والفرض انها معينة فالصواب أن المصنف يبذل مضمونا مونا وحاصل الجواب أن معنى مضمونا مونا لا يخشى عليها منه ثم لو كراها كراء مونا وكان وجيبة ثم جازر بها قبل تمام المدة فليس لربها فسخه خلافا للشيخ أحمد حيث استظهر الفسخ ^{تنبية} بتقديم المستأجر في الكراء غير المأمون لانه مباشر على المكري لانه متسبب (قوله خلافا لما في الشارح) أي لانه قال يعني وكذلك له أن يركب الدابة الى موضعه لتعذر قودها عليه أو للضرورة التي تعتبره في قودها ورعا شغله عن مهماته (قوله لكن ظاهر كلام المؤلف ولو زادت الخ) الحاصل أنهم ما قولان في المذهب وفي كلام عجميل إلى ترجيح مذهب اليه ابن رشد (قوله والمراد بالغلات اللبن والجنين) أي وكذا الزبد والسمين (قوله وسياق النسل بعدهذا) أي المشاركة بقول المصنف دون (١٣٨) نسلها وقوله في الجملة راجع للصوف أي الصوف في الجملة وفسر قوله في الجملة

بقوله كانت تاما أم لا إشارة منه الى أن الصوف متى أطلق انما ينصرف للتمام ولو لم ينصرف للتمام لما احتاج لقوله في الجملة (قوله بالنفقة) قال عجم وهذه المسئلة تدل على أن النفقة في ذات اللقطة لا في ذمة ربهما فاستفاد من ذلك أن مسئلة كرائها المتقدمة لو نقص عن نفقة تمام يرجع بباقيها اه أي حتما ويكون ذلك داخلا في قول المصنف وخير ربه الخ (قوله فان أراد أخذها) البساطي وانظر هل يلزمه ذلك في عكسه اه وهو ما اذا فكها ودفعت النفقة ثم أراد أن يسلمها (أقول) والظاهر انه ليس له ذلك (قوله فان الملتقط أحق بها) أي لان تعلق حقه أقوى وحاصل ما في المقام ان ما زاد على أجره القيام والنفقة من غلة وكراء يكون لقطة وإذا ساوت أجره القيام والنفقة الغلة والكراء فالامر ظاهر وان زادت النفقة وأجره القيام على الغلة والكراء فلا يكون الزائد في الصوف ولا في النسل ولا في ذمة ربهما بل

اسم لما تأكله الدابة من فول ونحوه وأما بسكوتهما فهو اسم للفعل فعنى قوله مضمونا أي مضمونا عاقبته فلا يحتاج لتصويب (ص) وركوب دابة لموضعه (ش) يعني أن الملتقط يجوز له أن يركب اللقطة من موضع الالتقاط الى منزله وظاهره وان لم يتعذر أو بتعسر قودها عليه كما في تب والمواق خلافا لما في الشارح وقوله (والا ضمن) راجع للثلاث مسائل أي والابان أكرها في أزيد من علفها وكان الكراء غير مأمون أو ركبها الغير موضعه ضمن وحذف المؤلف متعلق ضمن فيعم القيمة ان هلكت والمنفعة ان لم تهلكت (ص) وغلاتها دون نسلها (ش) يعني أن الملتقط له غلة اللقطة أي له منها بقدر قيامه به عليها والزائد على ذلك لقطة هكذا قدمه ابن رشد. لكن ظاهر كلام المؤلف ولو زادت الغلة على قدر قيامه به وهو المواقق لرواية ابن نافع والمراد بالغلات اللبن والجنين أي ما عدا الصوف وما عدا الكراء وما عدا النسل لانه قد قدم الكراء في قوله وكراء وما زاد منه عن علفها فهو لربها وسياق النسل بعدهذا والصوف حكمه حكم النسل في الجملة أي سواء كان تاما أم لا ولو قال وغلتها السكان أخصر مع أنه مفرد مضاف فيعم وضمير غلاتها عائدا على المذكورات من الشاة وما بعدها وأما نسل اللقطة فلا يأخذ الملتقط (ص) وخير ربهما بين فكها بالنفقة أو أسلامها (ش) يعني أن الملتقط اذا أنفق على اللقطة نفقة من عنده ثم جاء صاحبها فانه بالخيار بين أن يفتك اللقطة فيدفع للملتقط نفقته وبين أن يترك اللقطة لمن التقطها في نفقته التي أنفقها عليها فان أراد أخذها بعد ذلك لم يكن له ذلك قاله أشهب فلو ظهر على صاحبها دين فان الملتقط يقدم بنفقته على الغرماء كالرهن حتى يستوفي نفقته (ص) وان باعها بعد ما قال ربهما الا الثمن (ش) يعني ان الملتقط اذا باع اللقطة بأمر السلطان أو بغير أمره بعد ان عرفها سنة ثم جازر بها فليس له الا الثمن الذي بيعت به وليس له نقض البيع فلو باعها قبل السنة فربها خبير في امضاء البيع وردة قوله قال ربهما الا الثمن أي على الملتقط لا على المشتري ولو كان الملتقط عديما ويرجع عليه بالمحابة أيضا كالمكيل فان أعدم في هذه الرجوع على المشتري بما حابه به بخلاف أصل الثمن والفرق أن المشتري لما شارك البائع في العدا بالمحابة رجع عليه بها عند عدم بائعه ولا كذلك عدمه في غير ذلك من الثمن كذا في بعض التقارير وقال التائي ومفهوم الظرف انه لو باعها قبل السنة أن حكمها ليس كذلك والحكم أن ربهما

يجرى فيه قول المصنف وخبر ربهما هذا على ما قاله ابن رشد الذي هو ليس بظاهر المصنف وأما على ظاهر المصنف من أن الغلة للملتقط على كل حال فانه اذا لم يكن لها كراء أولها كراء لا يفي بالنفقة انها تضيع على الملتقط ولا يؤخذ ذلك من مالها من صوف ونسل أي ويكون ربهما خبيرين أن يسلم اللقطة للملتقط أو يدفع له ما أنفق به ^{تنبية} قوله أو أسلامها كذا في نسخة الشارح والخطاب وفيه نظر اذا العطف في مثل هذا يجب أن يكون بواو وجعل أو بمعنى الواو كما في قول الشاعر * ما بين لمجم مهره أو سافع * يتوقف صحته على جواز مثل ذلك في النسل (قوله وان باعها بعد ما قال ربهما الا الثمن) أي حيث لم ينو بقطعتها فكها قبل التقاطه فان نوى ذلك ثم التقطها فانه ضمن قيمتها سواء باعها قبل السنة أو بعدها وأما ان لم ينو فكها الا بعد التقاطها وبعها باسم نفسها فان عليه القيمة كذا في بعض الشروح اه خلاصه انه يضمن قيمتها مطلقا سواء نوى التملك قبل الالتقاط أم لا (قوله كذا في بعض التقارير) أي ولا فرق في ذلك بين أن تكون بيعت باذن الامام أم لا

(قوله فعليه قيمتها) أي ان شاء وان شاء أخذ الثمن (قوله في رقبته) أي فباع فيها ان لم يفده السيد (قوله فان فات رجع المشتري بثمنه على الملتقط) لأنه الذي ورط المسكين (قوله وله تضمن الملتقط) أي القيمة لأنه ضامن لها بتصدق بها ولو عن ربه وقوله وهذا أي التخيير (قوله وهذا الخ) أنت خير بما قاله الشارع ولكن المناسب جل المصنف هنا على ما إذا لم يحصل نقص وأما لو حصل نقص فهو والمشاركة بعد بقوله وللملتقط الرجوع (قوله نقص مفسد) أي أذهب الانتفاع به بمفهومه أنه إذا لم يكن مفسداً حكمه حكم ما إذا لم يدخلها نقص أصلاً وهذا لا يظهر لأن ذهاب الانتفاع به أقدم من ربه فانصارت بمنزلة الممتعة فللمناسب ما قاله الشيخ أحمد من أنه إذا كانت قائمة لم تعيب فإن له أخذها أو تركها مجازاً فان فات فليس له الأقبته فإذا تعيبت فأمّا أخذها أو قبضتها وسواء في ذلك المسكين أو المبتاع منه فهذه ست صور وهذا كله إذا تصدق بها عن ربه فإذا تصدق بها عن (١٣٩) نفسه وكانت باقية لم تغير فله أخذها وتضمن الملتقط

قيمتها (أقول) وأولى إذا تعيبت وأما إذا فاتت فليس الأقبته (قوله ثم نوى تملكها) المناسب حذف ذلك لأن تلك المسئلة عن قوله الآتي وان نقصت بعدنية تملكها كان المناسب أن يحذف قوله أو تصدق بها الآية في حل قوله وان نقصت بعدنية تملكها فكان يقول يعني أن الملتقط إذا عرف اللقطة سنة ثم تصدق بها ثم جاعر بها فوجب جدها ناقصة عما كانت فهو بالخيار ان شاء أخذها ناقصة وان شاء أخذ من الملتقط قيمتها يوم تصدق بها وللملتقط حينئذ الرجوع على المسكين بعين اللقطة أو بما بقي منها الآن يتصدق الملتقط بها عن نفسه فلا رجوع له حينئذ على المسكين بشئ وأما لو وجدها فاتت بيد المسكين لم يرجع عليه الملتقط بما غرمه من قيمتها بها وأما لو وجدها فاتت بيد المسكين لم يرجع عليه الملتقط بما غرمه من قيمتها على المسكين المتقدم ذكره وهو الذي لم يقوتم بل وجدت عنده معيبة كقرونا به (ص) وان نقصت بعدنية تملكها لم يرجع عليه الملتقط قيمتها (ش) يعني أنه إذا عرفها سنة ثم بعد ذلك نوى تملكها أو تصدق بها على المسكين ثم جاعر بها فوجب جدها ناقصة فهو خير بين أن يأخذها ناقصة ولا شيء له أو يأخذ قيمتها من الملتقط والقيمة يوم نوى التملك أو يوم التصديق هذا إذا دخلها عيب منقص وأما لو دخلها عيب مهلك فليس له بها إلا القيمة ومفهوم الظرف لو نقصت قبل نية التملك أو قبل السنة فليس له إلا أخذها فقط وظاهره سواء نقصت بسبب

مخير في امضاء البيع وأخذ الثمن أو رده وأخذها الخ وقوله أو رده أي ان كانت قائمة فان فاتت فعليه قيمتها في ذمته ان كان حراً فان كان عبداً ففي رقبته كالجنابة كما أشار له قبل بقوله وقبل السنة في رقبته (ص) بخلاف ما لو وجدها بيد المسكين أو مبتاع منه فله أخذها (ش) يعني ان رب اللقطة لو جاء وقد كان الملتقط تصدق بها على شخص معين فان لم يرجع بها أن يأخذها من يد المسكين ولا شيء له وكذلك إذا حازها المسكين وباعها ثم جاعر بها فوجب جدها بيد من اشتراها من المسكين فان لم يرجع الملتقط على المشتري بثمنه ان كان قائماً بيد المسكين فان فات رجع المشتري بثمنه على الملتقط فقوله فله أخذها أي وله تضمن الملتقط وهذا إذا تصدق بها عن نفسه مدخلها ناقص أم لا أو عن ربه أو دخلها ناقص مفسداً لأنه بتصدق به ضمنها وأما عن ربه أو لم يدخلها ناقص مفسداً فباعتين أخذها وحله على أن له أخذها وله تركها مجازاً فاسد إذا لا فائدة فيه لأن هذا لا يتوهم وحله على أن له أخذها وله تضمن الملتقط إذا لم يدخلها ناقص وتصدق بها عن ربه فاسد أيضاً لأنه يبيع أخذها في هذه الحالة (ص) وللملتقط الرجوع عليه ان أخذ منه قيمتها الآن يتصدق بها عن نفسه (ش) يعني أن الملتقط إذا عرف اللقطة سنة ثم نوى تملكها أو تصدق بها ثم جاعر بها فوجب جدها ناقصة عما كانت فهو بالخيار ان شاء أخذها ناقصة وان شاء أخذ من الملتقط قيمتها يوم نوى التملك أو يوم التصديق بها وللملتقط حينئذ الرجوع على المسكين بعين اللقطة أو بما بقي منها الآن يتصدق الملتقط بها عن نفسه فلا رجوع له حينئذ على المسكين بشئ وأما لو وجدها فاتت بيد المسكين لم يرجع عليه الملتقط بما غرمه من قيمتها بها وأما لو وجدها فاتت بيد المسكين لم يرجع عليه الملتقط بما غرمه من قيمتها على المسكين المتقدم ذكره وهو الذي لم يقوتم بل وجدت عنده معيبة كقرونا به (ص) وان نقصت بعدنية تملكها لم يرجع عليه الملتقط قيمتها (ش) يعني أنه إذا عرفها سنة ثم بعد ذلك نوى تملكها أو تصدق بها على المسكين ثم جاعر بها فوجب جدها ناقصة فهو خير بين أن يأخذها ناقصة ولا شيء له أو يأخذ قيمتها من الملتقط والقيمة يوم نوى التملك أو يوم التصديق هذا إذا دخلها عيب منقص وأما لو دخلها عيب مهلك فليس له بها إلا القيمة ومفهوم الظرف لو نقصت قبل نية التملك أو قبل السنة فليس له إلا أخذها فقط وظاهره سواء نقصت بسبب

(١٧ - خرشي سابع) الملتقط قيمتها وإذا اختار أخذ القيمة فلم يرجع على المسكين بعين اللقطة أو بما بقي منها فان لم يجدها عنده فليس له الرجوع عليه بشئ وإذا تصدق بها عن نفسه فله أن يضمن الملتقط قيمتها ولو كانت باقية لم يدخلها عيب أصلاً والحاصل انها ان تلفت فعلى الملتقط القيمة سواء تصدق بها عن نفسه أو عن ربه فان فاتت بيد المسكين أو بيد المشتري منه (قوله بل وجدت عنده معيبة) أي أو سلمية وتصدق بها عن نفسه (قوله يعني إذا عرفها سنة ثم بعد ذلك نوى تملكها ثم جاعر بها فوجب جدها ناقصة) أي وكان ذلك النقص بسبب استعمال أو تعدد فخير فلو تلفت بذلك فالقيمة وأما لو كان مازك من النقص أو التلف بسماوى فلا شيء له (قوله أو تصدق بها على المسكين) تقدم أن الأولى حذف هذه العبارة من ذلك الموضوع لأنها تقدمت (قوله قبل نية التملك) أي بعد السنة فقوله أو قبل السنة معطوف على محذوف والتقدير ومفهوم الظرف لو نقصت قبل نية التملك بعد السنة أو قبل السنة فليس له إلا أخذها فقط وقوله على خلاف في ذلك حاصله ان ذلك إذا كان بسماوى فلا شيء على الملتقط اتفاقاً وان كان باستعمال ففي المسئلة

أقوال ثلاثة فقيل لاشئ على الملقط وقيل بخير ربه بين أخذ القيمة وبين أخذها وما نقصها إذا نقصت نقصا قويا بسبب الاستعمال والافياخذها مع ما نقصها وقيل ليس له إلا ما نقصها فقط فقوله على خلاف في ذلك أي فيما إذا نقصت بالاستعمال أم بأب السماوي فلا ضمان اتفاقا إذا علمت ذلك فقوله وظاهره راجع للمفهوم المشار به بقوله ومفهوم الخ و يصح أن يرجع لمنطوق المصنف لأن تلك الأقوال منقولة أيضا وتلخص أن النقص متى كان بسماوي لا ضمان مطلقا قبل السنة أو بعدها ولو بعدنية التملك والخلاف انما هو فيما نقص بالاستعمال وأما لو فوى التملك قبل السنة فيضمن ولو السماوي (قوله منبوزا) أي مطر وحار عما يقال هذا لا يشمل من لا يطرح كإن أربع سنين أو خمس سنين وانما يشمل المريض مثلا ويمكن أن يقال المراد بالنبذ الترك فيشمل ذلك قاله الشيخ أحمد (قوله ومن علم رقه) معطوف على قوله ولد الزانية وقوله لقطه خبر بمتدا محذوف أي فهو لقطه لا للقيط (قوله لان هذا علم أحدهما) المناسب للبحث الذي بعده أن يقول لان هذا قد علم أبوه (قوله وفي خروج ما ذكره) أي لانه لا يعلم أبوه بل ما علم الأم وقوله والام هنا بمنزلة الأب الحقيقي الاولى أن يقول والام أب حكا (قوله وهذا انما هو على نسخة أبوه) أي وأما على نسخة أبواه وهي نسخة شارح الحدود فلا يخرج ولد الزانية بل ولد الزانية يدخل في اللقيط (١٣٠) الآن يقال ان المعنى لم يعرف واحد منهم ما والحاصل انه ان أراد

لم يعرفا معادخل ولد الزانية في التعريف وان أراد لم يعرف واحد منهم ما خرج ولد الزانية (قوله أي التقاطه) كأنه أي بذلك لان اللقط تعورف في رفع الحب من الارض الخ وهو ليس بموادل الم راد التقاط الطفل الذي لم يعلم رقه (قوله أي حالة كون الوجوب المفهوم وجوب كفاية) المناسب أن يقول حالة كون الوجوب كفاية أي كفاثيا (قوله أو مفعول مطلق) التقدير ووجوب لقط الطفل وجوبا كفاثيا وقوله أو تميز أي من جهة كون الوجوب كفاية أي من جهة كونه كفاثيا (قوله إلى اتحاد) لا يخفى أن المصنف يفيد ان المنبوز غير اللقيط لانه جعل اللقيط هو الطفل الموصوف بأنه نبذ فقول الشارح

استعمالها أم لا وهو كذلك على خلاف في ذلك وبعبارة كلام المؤلف إذا نقصت بغير سماوي والافليس له إلا أخذها كما إذا كانت باقية بحالها وهذا اذا فوى تملكها بعد السنة فان فواه قبلها فهو كالغاصب يضمن السماوي (ص) ووجوب لقط طفل نبذ كفاية (ش) يعني ان من وجد طفلا منبوزا ذرا أو أنثى فانه يجب عليه لقطه وهو فرض كفاية وقد عترف ابن عرفة للقيط بقوله صغير أدى لم يعلم أبوه ولا رقه فيخرج ولد الزانية ومن علم رقه لقطه لا للقيط فقوله ويخرج ولد الزانية بقوله لم يعلم أبوه لان هذا قد علم أحدهما وفي خروج ما ذكره الآن يقال مراده الأب ولو حكا والام هنا بمنزلة الأب الحقيقي لانه انقطع نسبه من أبيه وثبت لها وهذا انما هو على نسخة أبوه بالافراد فقوله لقط طفل أي التقاطه وقوله نبذ جلة بعد نكرة فهي صفة لها أي طفل منبوز وقوله كفاية حال من الوجوب المفهوم من الفعل أي حال كون الوجوب وجوب كفاية أو مفعول مطلق أو تميز وقوله نبذ إشارة إلى اتحاد معنى اللقيط والمنبوز كما عند الجوهري والمتقدمين وقيل اللقيط ما لقطه صغير في الشدا اند والجلالة وشبهه ذلك والمنبوز مادام مطر وحار ولا يسمى لقطا إلا بعد أخذها وقيل المنبوز ما وجد بقور ولادته والقيط بخلافه والمراد بالطفل كما قال بعض الصغير الذي لا يقدر على القيام بمصالح نفسه من نفقة وغطاء ونحوه ما وظاهره وجوب الالتقاط على المرأة أيضا وينبغي أن يفيد بما إذا لم يكن لها زوج وقت ارادتها الأخذ والافله منعها فان أخذته فيفريق بين أن يكون لها مال تنفق منه أم لا تأمل (ص) وحضانته ونفقته ان لم يعط من الفاء (ش) يعني ان حضنة الطفل المنبوز ونفقته واجبتان على من التقطه حتى يبلغ ويستغنى ولا رجوع له عليه لانه بالتقاطه ألزم نفسه ذلك

إلى اتحاد معنى اللقيط غير مسلم وقوله وقيل اللقيط ما لقطه يلزم

هذا على هذا القول ان من وجد مطر وحار وأخذ أيام الرخاء لا يقال له لقطه لعدم الجلاء ولا منبوز لانه لم يدم مطر وحار بل قد أخذ فعليه يكون واسطة (قوله الشدا ند) أي كصعوبة القوت والجلاء أي انتقال مواطنهم وهو عطف مسبب وقوله وشبهه ذلك أي كالطاعون وقوله والمنبوز مادام مطر وحار هذا هو مفاد المصنف (قوله وقيل المنبوز الخ) هذا القول يفيد انه متى دام مطر وحار لا يقال له لقيط ولا منبوز فيكون واسطة الآن يقال قوله بخلاف صادق بصورتين لان المعنى والقيط هو الذي لم يوجد بقور والولادة صادق بأن لا يوجد أصلا بأن يكون قد دام مطر وحار بأن يوجد لا بقور والولادة بل يوجد بعد مدة (قوله والافله منعها) أي فتمت لقطه بانه كما أفاده عجم والحاصل انها إذا كانت خالية من زوج فهي كالكثرة من الالتقاط كما أفاده عجم وان كانت ذات زوج يكون ذلك بانه (قوله فله منعها) فلما أخذته بعد المنع فيرد الولد ولا يتظر لكونها لها مال وقوله فلما أخذته أي وكان الزوج غائبا ثم قدّم فان كان لها مال بقي الولد والاردان كان المحل مطر وحار (قوله واجبتان على من التقطه) أي عينا لا كفاية (قوله حتى يبلغ ويستغنى) ظاهره هذه العبارة أنه لا بد من الامر من البلوغ والاستغناء وأن أحدهما لا يسقط وجوب الاتفاق عليه وليس كذلك في استغنى ولو قبل البلوغ سقطت لانه ان لم يكن أولى من ابن الشخص الصغير في السقوط فهو مساو له والحاصل أنه متى حصل بلوغ واستغناء فسقط وكذلك إذا حصل استغناء فقط وأما حصول

بلوغ بدون استغناء فلا سقوط (قوله ان لم يعط من الشيء) أي بيت المال (قوله الآن يملك) بالتشديد كهبة وصدقة وجبت فينفق من ذلك ويحوزها الملتقط بدون نظرحا كم ان كانت الهبة وشحوها من غير الملتقط وكذا منه على أحد قولين والقول الثاني لا يحوزها لان ذلك خاص بالولي لمن في حجره (قوله أو مدفون) لا مفهوم لقوله مدفون ولم يقل أو يملك بالعطف على يعط لانه لو قال ذلك لم يعلم منه انه اذا ملك يقدم ماله على الشيء مع انه المراد والحاصل انه يقدم ماله ان كان له مال فان لم يوجد من الشيء فان لم يوجد فعلى الملتقط (قوله مستثنى من وجوب الخ) فيه تسامح بل هو مستثنى من محذوف تقديره يجب نفقته على ملتقطه في كل حال من الحالات الا في حالة التملك (قوله وما أشبه ذلك) أي ككيس فيه مال معلق فيه (قوله طرف لغومته عاقي بيوجد) قال البدروى يجوز كونه حلا فيكون ظرفا مستقرا (قوله وفائب الفاعل ضمير الخ) أي ومدفون من فروع معطوف على نائب فاعل يوجد بتقدير صفة أي مال ظاهر أو مدفون (قوله لكان أحسن) أي لان عطفه على الضمير مع تقدير صفة يفيد أن الضمير يوصف مع (١٣١) انه لا يوصف ومقتضى ذلك ان ذلك يكون متعينا لا أحسن (قوله باقراره أو ببينة)

هذا ان لم يعط من الشيء اما ان أعطى منه فانه لا يجب على الملتقط ويكون ذلك على بيت المال (ص) الآن يملك كهبة أو يوجد معه أو مدفون تحته ان كان معه رقعة (ش) هذا مستثنى من وجوب نفقة الطفل على ملتقطه والمعنى ان اللقط تسقط نفقته عن الذي التقطه اذا كان له مال امامه وما أشبه ذلك أو وجدنا مالا معه بنينا به مربوطا ومحز وما عليه وما أشبه ذلك أو وجدنا تحته مالا مدفونا معه رقعة مكتوب فيها ان المال للطفل فان لم تكن معه رقعة فان المال لا يكون له ويجب نفقته على الذي التقطه فقوله معه طرف لغومته عاقي بيوجد ولا يصح جعله نائب الفاعل لان مع من الظروف التي لا تصرف ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على المال المفهوم من السياق أي أو يوجد معه مال ولو صرح بمال ويكون مدفون معطوفا على صفة مال المقدرة أي الآن يوجد معه مال ظاهر أو مدفون لكان أحسن (ص) ورجوعه على أبيه ان طرحه عمدا (ش) يعني أن الملتقط يثبت له الرجوع على أبي الطفل الملتقط بفتح القاف بالنفقة التي أنفقها عليه ان كان أبوه طرحه عمدا باقراره أو ببينة بشرط أن يثبت الاتفاق ويحلف انها كانت على وجه السلف لا على وجه الهبة ويشترط أن يكون الأب موسرا حين الاتفاق ويرجع عليه حينئذ بنفقة المثل اما لو تاه منه أو هرب أو شحوز ذلك فأنفق عليه شخص نفقة فانه لا يرجوع له بها على أبيه ولو موسرا لان النفقة حينئذ على وجه الهبة واذا تنازعا في قدر النفقة فلا بد من الاثبات والافالقول قول أبيه بيمين لانه غارم واعتمد البات على ظن قوى ولو اختلفا في طرحه عمدا فادعى الملتقط ان أباه طرحه عمدا وأنكر ذلك الأب فالظاهر أن القول للأب لما جيل عليه من الشفقة وكذلك لو اختلفا في يسر الأب وقت الاتفاق عليه انظر الخطاب وانظر قوله عمدا مع قوله طرحه اذا المتبادر منه قصده فيسري قوله عمدا مستدركا لأن يؤول بوقع طرحه تأمل وهل من الطرح عمدا ما اذا طرحه لوجه أم لا وجعله البساطى خارجا بقوله عمدا وقوله ورجوعه على أبيه امامه بدأ وخبر أي ورجوعه ثابت على أبيه والجملة

على وجه الهبة (قوله لانه غارم) هكذا الفقه ومقتضى القواعد أن يكون القول قول الملتقط لانه لا يعلم الامنه (قوله واعتمد البات الخ) جواب عما يقال كيف يحلف مع انه لم يشاهد (قوله وكذلك لو اختلفا في يسر الأب) أي فالقول قول الأب بيمينه (قوله انظر الخطاب) عبارة شب وكذلك اذا اختلفا في يسر الأب وعمره وقت الاتفاق عليه قاله الخطاب وينبغي أن يجري الامر في الثاني على ما تقدم في النفقات فيما اذا طوّل الأب بالنفقة من جملة على اليسر والعسر انتهى (قوله اذا المتبادر منه قصده) ويجاب بأن المراد بالطرح الترك والترك يكون عمدا أو غير عمد وكذا يقال تركه نسيانا أو عمدا والاتفات لهذا المتبادر (قوله الآن يؤول بوقع طرحه الخ) لا يخفى أن البحث باق (قوله تأمل) أقول تأملناه فوجدنا البحث باقيا لم ينفع فيه ذلك الجواب (قوله ما اذا طرحه لوجه) بأن ظن ان من طرح ولده يعيش ولا يسرع له الموت (قوله وجعله البساطى خارجا بقوله عمدا) هو ضعيف والمعتمد ان طرحه لوجه كالعمد فيرجع بالنفقة كما أفاده الشيخ أبو الحسن على المدونة (فرع) فلو كان الرجوع على الولد فلا بد من خمسة شروط أن يكون له مال حين الاتفاق وان يعلم به ويحلف ما لم يشهد حين الاتفاق فلا يمين وان يكون غير مسرف وان لا يكون له مال نقد ولا أجل على التبرع انتهى (قوله ورجوعه على أبيه) وكذا أمه ان كانت مكتوبة ولو وجب عليها الارضاع ولو وجب على الام الارضاع وطرح الأب فاستظهر انه لا يرجوع له على

واحد منهما (قوله لو تنازع أبو الطوفان) أي مع الأشكال وقوله بل أنفقت عليه لا يرجع وسكت عن عدم النية وتقدم أن المعتمد أنه يرجع حيث لا نية له ثم ظاهره أنه أنفق حسبة لا يرجع ولو طرحه أبو عبد الله أي نظر النية المنفق وفي ابن عرفة مقتضى المدونة رجوعه في هذه الحالة أي نظر النية الأب السابقة على النقاط المنقط ومثل المصنف ابن الجاحب وقال البدران المصنف أدري بالمدونة من غيره (قوله لأنه يقول الخ) الأولى حذف هذا التعليق لما تقدم أن القول قول الأب في أنه لم يطرحه عبدا (قوله لأنه الأصل) ولو أقر بالرقية لأحد الأغني إذ لا يثبت رقب الشخص بأقراره (قوله ويعقلون عنه) أي ما لم يخص الإمام أحد أبعاله والا كان له فقط ولا يكون ولاؤه للمسلمين إلا إذا كان مسلما لأن الكافر لا يرثه المسلمون (قوله في قرى المسلمين) لأنه الأصل والغالب وإن كانت بين قرى الكفار (قوله كان لم يكن فيها) أي في القرية لا بقيد كونها للمسلمين والنا في قوله لا يثبتان (قوله بشرط أن يلتقطه مسلم) وظاهره لو سأل أهل البيت أو البيتين فقالوا ليس لنا هذا اللقيط ولكن قال عجم والظاهر أنه لا يكون مسلما خلافا لما يقتضيه كلام المؤلف وقوله بيتين أو ثلاثة أي وأما الأربعة فأزيد فيحكم بإسلامه (١٣٣) مطلقا كان الملتقط مسلما أو كافرا وفي عجم خلافة وهو أنه إذا اجتمع في القرية

مسلمون وكفار فيحكم بإسلامه مطلقا إذا تساوى المسلمون مع الكفار وأولى إذا كان المسلمون أكثر فاذا كان الكفار أكثر فإما كانا متقاربين في ذلك والافهم مسلم إن التقطه مسلم والا فكافر وتبعه عجم وأما شب فوافق شارحنا وهو الذي ذهب إليه الخطاب وجعله المفهوم من المدونة فلا ينبغي العدول عنه (قوله فإنه يحكم بكفره على المشهور) ومقابله ما قاله أشهب من أنه يحكم بإسلامه مطلقا التقطه مسلم أو كافر (قوله وهو قول ابن القاسم) وأما أشهب فيقول إن التقطه مسلم فهو مسلم تعليبا لحكم الإسلام لأنه يعلم ولا يعلى عليه (قوله وأيضا الخ) لا يخفى أن ظاهر العبارة أن ذلك مدلول الضمير نصا مع أنه يجوز أن يكون المراد كأن لم يكن فيها أي القرى ويجوز أن يوجه بأن البيتين إنما شأنهما

مستأنفة أو أنه استعمل الوجوب في حقيقة ومجازه فاستعمل في الأول وهو قوله ووجب لقط طفل في معناه الحقيقي وهو المعنى الشرعي وهو ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه وفي الثاني وهو قوله ورجوعه الخ في المعنى المجازي وهو الثبوت أي وثبت رجوعه على أبيه أي وله أن يترك ولا يرجع (ص) والقول أنه لم ينفق حسبة (ش) والمعنى أنه لو تنازع أبو الطفل مع من أنفق على المنبوذ فقال الأب أنت أنفقت على ولدي حسبة وقال الملتقط بل أنفقت عليه لا يرجع فالقول قول المنفق أنه أنفق ليرجع به من لأنه يقول أنت طرحت ولدك عبدا (ص) وهو حر ولاؤه للمسلمين (ش) يعني أن اللقيط حر بحكم الشرع لأنه الأصل في الناس فمن لم يتقرر عليه ملك ولو التقطه عبدا ولاؤه للمسلمين لا الملتقطه والمراد بالولاء الميراث أي فيرثونه ويعقلون عنه وأما الولاء العرفي الذي هو لغة كحمة النسب فإنه إنما يكون عن عتق (ص) وحكم بإسلامه في قرى المسلمين كأن لم يكن فيها الا يثبتان أن التقطه مسلم وفي قرى الشرك مشرك (ش) يعني أن الملتقط إذا وجد في بلاد المسلمين فإنه يحكم بإسلامه لأنه الأصل والغالب وسواء التقطه مسلم أو كافرا وإذا وجد في قرية ليس فيها من المسلمين سوى بيتين أو ثلاثة فإنه يحكم بإسلامه أيضا تعليبا للإسلام بشرط أن يكون الذي التقطه مسلما فإن التقطه ذمي فإنه يحكم بكفره على المشهور والبيت كالبيتين على ظاهر المدونة وإذا وجد في قرى الشرك فإنه يكون مشركا سواء التقطه مسلم أو كافر تعليبا للدار والحكم للغالب وهو قول ابن القاسم ثم لو عثر في الموضوعين بقريته بدل قرى لكان مناسباً لأن اللقيط إنما يثبت لمجمله الموجود فيه ولا يوجد إلا في قرية واحدة وقد عثر في الجواهر بقريته وأيضا قوله كأن لم يكن فيها أي في القرية لا في القرى وبعضهم قد أجاب بجواب لا يخلو عن خلل فانظر مع زيادات وأعراب في الشرح الكبير (ص) ولم يلحق بالملتقطه ولا غيره إلا بوجه أو بينة (ش) يعني أن الملتقط لا يلحق عن التقطه ولا بغيره إذا استلحقه إلا بأحد أمرين إما بوجه كرجل عرف أنه لا يعيش له ولد فزعم

أنه

أن يكون في القرية لا في القرى بحيث يكون كل قرية فيها بيت واحد وقال عجم واستفيد منه أمران

الأول أن الضمير في قوله فيها يرجع لقرية المفهوم من قرى وهو واضح موافق للنقل ولا يصح رجوعه لقرى لأنه يقتضي أنه إذا كانت قرى وجد في قرية منها بيتان لحكم بإسلامه أن التقطه مسلم وإن كانت القرية التي التقطه فيها ليس فيها أحد من المسلمين وكذا يصدق بما إذا كان بيت في قرية وآخر في قرية وجد في الثالثة وليس هذا صحيح (قوله لا يخلو عن خلل) عبارة في ذلك وقد يقال عبر بقرى المسلمين وإن كان المراد قرية من قرأهم لا حتما وجد في قرية بين قرى الشرك وكذا يقال في قوله وفي قرى الشرك تأمل وفيه نظر إذ كلام ابن شاس وغيره أن من وجد بقريته مسلم ولو كانت بين قرى الشرك وإن وجد بقريته مشركين مشرك ولو كانت بين قرى المسلمين (قوله وأعراب الخ) نص في أن النسخ التي فيها بيتان بالرفع على الاستثناء المفرغ على أنه اسم يمكن أن كانت ناقصة وفيها خبرها مقدم على اسمها وأفعالها على أنها تامة ويقع في بعض النسخ بيتين ويمكن تحريكها بجعل الاسم بمعنى غير في محل رفع على الوجهين السابقين فيكون بيتين مضافا إليه بخلافه على الوجهين فإن الحرف استثناء (قوله كرجل عرف الخ) أي وكذا إذا طرحه لعلاه

أو يجوز عن جهله في سفر أو نحو ذلك (قوله وبقية الصور الثمانية) وهي ما إذا كان المدعى الملتقط مطلقاً أو غيره وهو كافر في الحقيقة
الصور ست عشرة وذلك لأن المستلحق بكسر الحاء ما الملتقط أو غيره وكل منهما ما مسلم أو كافر وفي كل ما أن يكون المستلحق محكوماً
بإسلامه أم لا فهذه ثمان صور وفي كل منها ما أن يكون المستلحق بالبيئة أو بوجهه فالاستلحاق بالبيئة في الصور الثمانية معمول به مطلقاً
وأما الاستلحاق بالوجه فهل هو معمول به في الصور الثمانية كالاستلحاق بالبيئة وهو ما يفيده كلام ابن عرفة والفتاوى والشيخ عبد
الرحمن أو أنما يعمل به في أربع منها فقط وهو ما إذا كان المستلحق بالكسر مسلماً سواء كان هو الملتقط أو غيره وسواء كان المستلحق
محكوماً بإسلامه أم لا وهو ما ذهب إليه بعضهم أو أنما يعمل به في صورتين فقط من الصور الثمانية وهو ما إذا كان المستلحق بالكسر
مسلياً وكان غير الملتقط سواء كان المستلحق بالفتح محكوماً بإسلامه أم لا (١٣٣) وإلى هذا ذهب بعضهم فهذه ثلاثة تقارير

(وأقول) إن ظاهر المصنف يوافق
كلام ابن عرفة وبعبارة غير واحد
تفيد ترجيحاً فيقتبع (قوله وبقية
الصور الثمانية لا بد فيها من البيئة)
أي لا يكفي فيها الوجه بل يرجع
للبيئة كما تقدم في الصور الأربع
فقوله لا بد فيها من البيئة وهو ما
تقدم في الصور الأربع (قوله
قلت الخ) رده بعض الشيوخ بأن
كل مجهول نسب كذلك ولذلك قال
ابن يونس فقد خالف ابن القاسم
أصله في الاستلحاق (قوله والموضع
مطروق) الوال للخال (قوله إذا أخذ
الطفل اللقيط) أي اللاتقاط أي
للحفظ أي بقصد أن يحفظه أي
وبلانية حفظه ورفع له كما
(قوله ويوقن الخ) أي يجزم فليس
المراد الإيقان على حقيقته ومقاده
إن الظن ولو غالباً لا يكفي ولذلك
قال بعضهم فعلى المصنف الدرك
في إسقاط القيد المذکور لأن
يكون المصنف فهم أن هذا القيد
كالإلزام لقوله والموضع مطروق ولو

أنه رماه لأنه سمع الناس يقولون إذا طر ح عاشر ونحوه مما يدل على صدقه وأما بيئة تشهد بأنه
ولده فيلحق به وما قرناه من أن الوجه والبيئة عام في الملتقط وفي غيره هو ما لا ين عرفة فقوله ولم
يلحق أي لم يلحقه الشرع بملته مسلمة كان أو كافراً ولا بغيره مسلماً كان أو كافراً وقوله لا البيئة
أو وجهه فيهما ولأن الحاجب تفصيل غير هذا وحاصله أن الصور ثمانية لأن الملتقط ما مسلم
أو كافر وغير الملتقط ما مسلم أو كافر وفي كل من الأربع ما بيئة أو وجهه فقوله أو بيئة في
الملتقط وغيره مسلم كل منهما أو كافر وقوله أو وجهه أي في غير الملتقط وهو مسلم وبقية الصور
الثمانية لا بد فيها من البيئة فإن قيل قد مر أن مجهول النسب يصح استلحاقه فكيف توقف هنا
على وجهه أو بيئة قلت تقدم أن شرط الاستلحاق أن لا يكون مولى وهما المائت ولاؤه للمسلمين
كان ذلك بمنزلة تكذيب مولاه للاب المستلحق له فتوقف على ما (ص) ولا يرد بعد أخذ
الآن يأخذه ليرفعه للعلماء فلم يقبله والموضع مطروق (ش) يعني أن الملتقط إذا أخذ الطفل
اللقيط فإنه لا يجوز له بعد ذلك أن يردّه إلى موضعه وإلى غيره لأنه تعين عليه حفظه فجاء
أخذه لأن فرض الكفاية يتعين بالشرع وفيه الآن يكون أنما أخذه ليرفعه للعلماء كما ينظر في
أمره فلما رفعه إليه لم يقبله منه والحالة أن الموضع الذي أخذه منه مطروق بأن يكون موضعاً
لا يخاف عليه فيه الهلاك لكثرة الناس ويوقن أن غيره يأخذه فإنه يجوز له أن يردّه إلى الموضع
المأخوذ منه فإن لم يكن الموضع مطروقاً أو لم يوقن أن غيره يأخذه فإن تحقق عدم أخذه اقتصر
منه وإن شك ضمن دية وهو خطأ وعمد ومثل سؤال الخاء كم سؤال غيره هل هو ولده
أم لا ثم إن الاستثناء منقطع لأن ما قبله أخذه للالتقاط وهذا أخذه ليرفعه للعلماء (ص) وقدم
الاسبق ثم الأولى والألقرعة (ش) يعني لورأي الطفل جماعة فبادر إليه أحدهم فأخذه فإنه
يكون أحق به الآن يخشى على الطفل الضياع من عنده فإنه يدفع لمن يشفق عليه فلو تنازع
اثنان على أخذه وتساويا في السبقية فإن الأولى أي الأقوى على كفالته أي من لا يخشى على
الولد عنده ضيعة يقدم على غيره فإنه تساويا في ذلك فإن صار للقرعة وقوله (وينبغي الأشهاد)
أي عند التقاطه أنه التقطه خوف الاسترقاق وأما لو تحقق أو غلب على الظن الاسترقاق
فيجب الأشهاد (ص) وليس لمكاتب ونحوه التقاط بغير إذن السيد (ش) يعني أن المكاتب

بالظنة (قوله ثم إن الاستثناء منقطع) أقول لا يتعين كما هو ظاهر إلا أن يقال إن ضمير ولا يردّه عائده للملتقط فيكون المعنى ولا يردّه
الملتقط للالتقاطه (قوله وقدم الاسبق) أي في وضع اليد فإن أخذه غيره بعد وضع يد الاسبق نزاع منه ودفع للاسبق فقوله قدم أي ابتداءه
أو بعد نزاع الطفل من يدهم هو دون ذلك يقال في قوله ثم الأولى (تنبيه) مثل اللقيط فيما ذكره اللقطة (قوله وتساويا في السبقية)
المناسب وتساويا في وضع اليد ظاهر المدونة يقتضي تقديم الكفاية ثم الاسبق ولذا قال الفتاوى وقدم الاسبق أي إذا كان أكفأ ولو
قال وقدم الكفاية كان أولى (قوله خوف الاسترقاق) أي خوفاً من نفسه أن يدعى هو أو وارثه بعد موته استرقاقه لطول الزمن عنده
(قوله أو غلب على الظن) أي قوى الظن (أقول) مفهومه أن أصل الظن لا يعطى حكمه وأنه كالشك (قوله فيجب الأشهاد) ولذلك قال
يجب لقط الطفل ولو علم خيانه نفسه لوجب الأشهاد عليه في تلك الحالة واللقطة كذلك أي إذا التقطها وعلم خيانه نفسه أو غلب
على ظنه خيانه نفسه

(قوله والقن من باب أخرى) أي فلم يدخل في نحوه ما يحتمل أن يراد بالقن والقن وانما كان القن نحو المكاتب لان المكاتب عبد مابق عليه درهم (قوله بغير اذن سيده) أي واذا وقع ونزل فان السيد يخير في ابقائه ويلزمه حضنته ونفقته لانه كانه ملتقط في الاصل وبين أن يرده الى موضعه لكن بالشروط المتقدمة وهي أن يكون الموضع مطروقا وأن يوقن أن غيره يأخذه والاقتص منه ان تحقق عدم أخذ الغيلة وان شئت فالدية وهل دية عمد او خطأ ومفهوم بغير اذن سيده انه لو كان باذنه جاز ويلزم السيد حضنته ونفقته لانه باذنه كانه هو الملتقطه واستظهر وأن الزوجة أولى من المكاتب في المنع من التقاطها بغير اذن زوجها وكذلك من لقطه بغير اذنه والفرق بينها وبين المكاتب ظاهر اذ هي لا تخير للمعريف (قوله لانه ربما أدى الى عجزه) هذه العلة موجودة مع الاذن (قوله ويؤخذ الفرق الخ) هو أن اللقطة الواجب فيها التعريف وذلك لا يشغل عن خدمة السيد لانه يمكنه في حال تصرفه لسيدته وأما حضنته اللقطة فتشغل عن مصالح سيده لانها قد لا تيسر له حالة اشتغاله بمصالح سيده (قوله ونزع محكوم الخ) أي خشية أن يربيه على دينه أو يطول الامد فيسترقه (قوله أجرى عليه حكم المرتد) أي فيستتاب ثلاثة أيام فان أسلم فيها فالامر واضح وان لم يسلم قتل (قوله من غيره) أي المسلم أي لا بالمعنى المتقدم لان المتقدم اللقيط وهذا الملتقط ونقول من غيره أي المسلم الملتقط المأخوذ من المقام وغيره هو الملتقط الكافر والحاصل أن ظاهر المصنف أن المعنى ونزع اللقيط المحكوم باسلامه من غير اذنه وظاهره ولو مسلما ولا يصح ذلك والجواب من وجهين وحاصل الاول أنك تقول ان من المعلوم ان (١٣٤) المحكوم باسلامه يوصف بكونه مسلما والضمير في قوله من غيره يعود على المسلم

لا بالمعنى المتقدم وهو اللقيط بل مسلما بمعنى غيره وهو الملتقط وكأنه قال ونزع محكوم باسلامه من الملتقط الكافر لان الملتقط المسلم وحاصل الجواب الثاني أنك تقول ان الضمير عائد على المسلم الملتقط المفهوم من المقام وغيره هو الملتقط الكافر ويصح رجوع الضمير الى اللقيط المحكوم باسلامه لكن بلا حظ الغيرية باعتبار وصف الكفر وكأنه قال ونزع الطفل المحكوم باسلامه من الذي غاب ذاته بوصف الكفر أي ونزع الطفل المحكوم باسلامه من الكافر ولا

ونحوه من فيه شائسة حرة والقن من باب أخرى ليس له أن يلتقط طفلا بغير اذن سيده وانما احتياج المكاتب لاذن سيده مع أنه أحرز نفسه وماله لانه ربما أدى الى عجزه لاشتغاله بترتيبه وأيضا يحتاج الى حضنته وهو تبرع والمكاتب ليس هو من أهل التبرع فقوله التقاط أي أخذ لقيط وأما الالتقاط أي أخذ اللقطة أي المال فتقدم في قوله وذوارق كذلك فله أخذها وتعريفها بغير اذن سيده ويؤخذ الفرق مما مر في التقرير (ص) ونزع محكوم باسلامه من غيره (ش) يعني أن اللقيط المحكوم باسلامه بأن وجد في بلاد الاسلام على ما مر ينزع من ملتقطه الغير المسلم ويقر تحت يد المسلمين فقوله باسلامه أي اللقيط صغيرا أو كبيرا كأن لم يطلع عليه حتى كبر لكن ان كان صغيرا يجبر على الاسلام وان لم يطلع عليه حتى كبر فهو مبر بالاسلام فان أسلم فواضح وان أي أجرى عليه حكم المرتد وقوله من غيره أي غير المسلم أي من الكافر أي من غير ملتقطه المسلم أي من ملتقطه الكافر لان غير الطفل (ص) ونذب أخذ آبق لمن يعرف والا فلا يأخذه فان أخذه رفع للامام ووقف سنة ثم يبيع ولا يهمل وأخذ نفقته (ش) يعني أن العبد الآبق اذا واجده شخص وعرف به فانه يندب له ان يأخذه ليدفعه له به حفظا للاموال فان لم يعرف به فلا يندب له أن يأخذه فان أخذه وهو لا يعرف به فله أن يرفعه

يكون الالتماس (قوله ونذب أخذ آبق) اعلم أن محل نديه حيث لم يخف الخائن ولم يعلم خيانة نفسه فان خاف الخائن وعلم أمانته نفسه وجب أخذه فان شئت في أمانته نفسه فتقدم أنه يكرمه الاخذ وان علم خيانة نفسه حرم أخذه فعمل النذب حيث لم يحصل موجب التحريم وموجب الوجوب أو الكراهة هكذا في بعض التقارير وهو يقتضي أن النذب حيث علم أمانته نفسه ولم يخف الخائن كذا في شرح شب (قوله فلا يندب له أن يأخذه) أي بل يكره (قوله أن يرفعه) أي وله أن يسكه وحينئذ فالرفع مخير فيه وليس مطلوب با كما هو ظاهره أي ظاهر المصنف لكن قال أبو الحسن ظاهر المدونة انه مطلوب بذلك وان كان لا يجب عليه الرفع للامام أولا وله أن يفعل ما يفعله الامام اه والحاصل أن ما حل به شارحنا من التخيير بنافيه قوله فيما سياتي في حل قول المصنف ويرفع للامام من أنه مطلوب بالرفع والجواب ان كلا على قول لانه ظهر أن المسئلة ذات قولين لكن ينبغي أن يشي كلام المصنف على ظاهره ههنا من أنه مطلوب فيوافق الآتي ويكون فيه اشارة الى أنه المعتمد عنده ووافق ما للرجاء فانه يقول ان كان الامام عدلا فهو مخير في الرفع اليه وان كان جائرا فلا ينبغي أن يرفعه اليه ويعرفه سنة ويتفق عليه ويكون حكمه في النفقة على السلطان والحاصل أن معنى كلام شارحنا أنه مخير في الرفع ان شاء فعل ما يفعله الامام من النفقة والرجوع به اليه لكن الامام يضع الثمن فيما اذا باعه بعد السنة في بيت المال وفيما اذا باعه الاخذ لا يتصدق به وليس هو كاللقطة في أنه يخير بين التملك أو التصديق الى آخر ما تقدم والفرق أن اللقطة بعد مضي السنة قد بذل جهده لكونه عرفها في موضع يتفقدها فيه صاحبها أو المالك آبق لا يدرى صاحبها أين هو فينتقه لانه لا آبق لا يستقر بموضع فلم تأت السنة من ذلك على ما أتى عليه اللقطة كما أشار له أبو الحسن هذا ما أفاده في لك

للامام

(قوله أن يوقفه عنده سنة) أي ويضعه في موضع يحفظه من الهروب ولا يلزم وضعه في السجن خلافاً لظاهر الخطاب أي محله ما لم يخش عليه الضيعة في هذا المذهب خيف عليه بيع قبل السنة (قوله ويحتمل الخ) الاحتمالان منقولان إلا أن الثاني أولى لأن الأول يغني عنه قوله يبيع (قوله في بيت المال) إنما كان في بيت المال لأنه لا يضيع أمانة تحت يده لا يعلم ربه الاحتمال موته فتصير ما لا من أمواله فتضيع على ربه أو بيت المال أمين للمسلمين (قوله بعد أخذ النفقة منه) ظاهره أنه لا يأخذ النفقة إلا بعد أن يأتي ربه وليس كذلك بل إذا باعه الإمام يأخذ نفقته من غنمه عاجلاً ولا يلزمه الصبر به إلى قدوم ربه وحسب نفقته له في بيت المال وأجرة الدلال كالنفقة كما دل عليه كلام ابن الجزري (قوله وهو أعم من الكراهة) أي وخلاف الأولى (١٣٥) والحاصل أنه أفاد الكراهة بالتصريح بالنهاي

لأنه أقل مراتب الكراهة (قوله المؤ كد للتمهي) وجه كونه مؤكداً للتمهي لأن المعنى فإن تعدى وأخذ والتعدى يشعر بأن ذلك منهى عنه وقوله تأمل أي تأمل وجهه ذلك وقد أفدناك وجهه (قوله والافهوارب) هذا الفرق نسبة غيره لابن حجر العسقلاني (أقول) وليس ذلك بما يدل المراد هنا ما هو أعم ولذلك قال ابن عرفة وهو أي الأبق حيوان ناطق وحيد غير حرز محترم قال شارحه وتأمل حده لا أبق فإنه صادق على اللقيط فهو غير مانع اه قال عج قلت فلوزاد في الحد رقيق غير صغير لمسلم من هذا الصغير الرقيق لقطة لا أبق ولا لقيط والحر ولو صغير ليس بلقطة ولا أبق اه (قوله فيعمل بعقضاها الخ) ولا يلزم السيد نفقته ولا يبيع به العبد في ذمته بل تضيع على من أنفق عليه (قوله الآن يكون ولدها قائماً) في شرح شب وان لم يكن لها ولد فكذلك على الراجح كما يفيد كلام الخطاب (قوله ان لم يتم فيها عجة الخ) أي لا يعمل بقوله كنت أولدتها الآن يحضره ويقول هو ولدها فترد إليه

للإمام ولو جاء من يذمها فإذ رفعه فعلى الإمام أن يوقفه عنده سنة وينفق عليه فان أرسله فيها ضمن ثم بعد ما يبيعه ولا يطلقه كضالة الأبل لثلاث أبق هذا معنى ولا يهمل ولا يهمل بعد بيعه بل يكتب الحاكم اسمه وحليته وبلده وربه ويشهد بجميع ذلك ويجعله في بيت المال فإذا جاءه من يطلبه فأبل ما عنده فان وافق دفع له الثمن بعد أخذ النفقة منه فقوله لمن يعرف متعلق بنسب ويعرف بفتح الياء وسكون العين مضارع عرف من المعرفة يتعدى لمفعول واحد وهو هنا محذوف أي لمن يعرف مالكم لأنه يخبره من غير انشاد وتعريف إذا انشاد يخشى منه أن يصل إلى علم السلطان فيأخذه ولعل المؤلف صرح بفهوم الشرط للتصريح بالتمهي لأن المفهوم لا يفيد الإعدام ذنب أخذه وهو أعم من الكراهة وليفرع عليه قوله فان أخذه الخ المؤ كد للتمهي تأمل والأبق هو من ذهب في استنار بلا سبب والافهوارب (ص) ومضى بيعه وان قال ربه كنت أعتقته (ش) يعني أن الإمام إذا باع العبد لا يبق بعد السنة ثم جاء ربه وقال كنت أعتقته قبل أن يأتني أو بعد أن أتني فإنه لا يقبل منه ذلك لأن السلطان باعه بوجه جائز وهو يتم على نقض البيع بمجرد دعواه اللهم الآن تقوم له بينة بذلك فيعمل بعقضاها وكذلك لا يقبل قول السيد أنا كنت استولدتها الآن يكون ولدها قائماً فترد إليه إذا كان ممن لا يتم فيها عجة ونحوها وقوله ومضى أي ويجوز ابتداء (ص) وله عتقه وهبته لغير ثواب وتقام عليه الحدود (ش) يعني أن رب الأبق يجوز له أن يعتقه في حال إبقه ويهبه هبة لغير ثواب وأما الثواب فلا يجوز لأننا يبيع والأبق لا يجوز بيعه وللسيد أن يدبره وان يوصي به وأن يتصدق به على الغير وإذا فعل الأبق فعلى حال إبقه يوجب الحد فإنه يقيم عليه ولو رجعا كالأوطا كان فاعلاً أو مفعولاً لقوله ويقام أي وجوباً عليه الحد وانما نص المؤلف على ذلك لثلاثيهم أنه لا يقيم عليه الحد لأنه قد يكون في يده من أنفق عليه نفقة فيخشى عليه الموت من الحد فتضيع نفقته (ص) وضمنه أن أرسله الخوف منه (ش) يعني أن العبد الأبق إذا أرسله الذي أخذه فهلك ثم جاء ربه فإنه يضمه له ولو كان أرسله لسدة النفقة عليه إلا أن يكون إنما أرسله لخوف منه أن يؤذيه أو يقتله فلا يضمه له به إذا هلك ويقبل قوله أنه خاف منه بقرائن الأحوال والظاهر أن عدم الضمان حيث لا يمكنه رفعه للإمام والأفد رفعه ولا يرسله ولا ضمن (ص) كمن استأجره فيما يعطيه فيه (ش) التشبيه في الضمان والمعنى أن من استأجر عبداً فيما يعطيه في مثله فعطبه فإنه يضمه وسواء علم أنه أبق أم لا وأما أن لم يعط

ان لم يتم فيها عجة فان اتهم فيها عجة ونحوها فلا ترد إليه ولا رد ثمنها وقوله ونحوها كنباهة وحذق أي والفرق أنه مجرد دعوى منه أن هذا أولدها منه وأما لو ثبت ذلك فانه ترد ولو اتهم (قوله كالأوطا) أي أن نسب اللواط فظهر قوله فاعلاً أو مفعولاً (قوله وانما نص المؤلف على ذلك لكذا) أي لا رد قول مخالف (قوله ويقبل قوله الخ) في شرح شب والظاهر أنه حيث وجدت قرينة بتصديق أحدهما عمل بها والا فالأصل أنه أرسله لخوف منه لأن الأصل عدم العداة اه ولا يخفى مخالفتها لما قاله شارحنا لأن كلام شارحنا يقتضي أنه عند عدم القرينة لا يصدق وكلام شب يفيد أنه يصدق والظاهر ما عليه شب (قوله والظاهر أن عدم الخ) وانظر إذا خاف منه ولكن يمكن التحفظ منه فهل يرسله ولا تكلفه الحبس في التحفظ منه أو لا يرسله والظاهر ارتكاب أخف الضررين وفي الخطاب ما يفيد ذلك (قوله والمعنى أن من استأجر عبداً) أي عبداً أبقاً (قوله فإنه يضمه) أي يضم قيمته يوم الاستئجار (قوله وأما أن لم يعط) أي

استأجر عبداً آبقاً ولم يعط بذلك الآبقى فالأجرة فقط لربه فيما له بال والحاصل أن كلام المصنف صادق بما إذا عطي أولاً فيكون
ضامناً لكن يضمن عند عدم السلامة قيمة الذات ويضمن فيما إذا سلم قيمة المنفعة فقط لأن الضمان شامل للضمان الذات وضمان
المنفعة فتدبر وقوله لأنه مباشر من نبط بقوله وأغيره (قوله لأن آبق الخ) يفتح الباء في الماضي وفي مضارع الكسر والضم والفتح أي
حيث لم يكن أرسله في حاجة أو أرسله في حاجة لا يأتى في مثلها (قوله لأن الكلام كان في أخذ الآبق) هذا يناسب الأول الذي هو قوله
فالضمير المحرور يرجع لمن أخذ العبد من الآبق فقط ويمكن أن يقال منه أي عن هو في يده وإن كان الذي هو في يده من ماله فلا
استخدام (قوله فالمرتهن أولى الخ) لا يخفى أنه (١٣٦) قد تقدم في باب الرهن أنه إذا رهنه حال أباقه ثم قبضه ثم هرب فلا يكون أحق

بالأجرة لربه فيما له بال لأنها منفعة عبده قوله استأجره أي من نفسه أو غيره لأنه مباشر
وغيره مقسب والمباشر مقدم (ص) لأن آبق منه وإن مرتهنا وحلف (ش) يعني أن من أخذ
عبداً آبقاً فادعى أنه آبق من عبده وأنه مات أو تلف مثلاً فإنه يصدق بلاعين ولا ضمان عليه
لأنه أمين وكذلك من أخذ عبداً رهنًا ثم ادعى أنه آبق من عبده وأنه مات وما أشبه ذلك فإنه
يصدق بيمين على ما ادعاه ولا ضمان عليه فالضمير المحرور يرجع لمن أخذ العبد من الآبق
فقوله وإن مرتهنا أي وإن كان الآخذ للعبد لا يقيده كونه من الآبق مرتهنا بكسر الهاء ويصح
الفتح أي وإن كان الآبق عبداً مرتهنا وفيه على كل حال استخدام لأن الكلام كان في أخذ
الآبق إذا ادعى أنه آبق منه فخرج منه لا أخذ العبد رهنًا إذا ادعى أنه آبق منه فإن وجده
سيده وقامت الغرماء عليه فالمرتهن أولى به إن كان قد حازه قبل الآبق الآن يعلم أنه بيد
الراهن فتركه حتى فليس فهو رأس وماء فغرماء فوله لأن آبق الخ عطف على أن أرسله فقوله
وحلف خاص بسؤال الرهن فإن قيل ما الفرق بينه وبين الملتقط إذ كل منهما أمين أما الملتقط
فلا كلام في أمانيته وأما المرتهن فإنه أيضاً أمين فيما لا يرغب عليه ومستلثنا منه بل ينبغي
أما المساواة بينهما أو العكس لأن الرهن وثيقة بحقه فلا يتم في ضياعه قلت وغاية ما فرق به
أن المرتهن ضامن في الجملة وأيضا نصفة الملتقط أي واجداً لا يبق في رقبة العبد بخلاف الرهن
فإن نفقته في ذمة الراهن أي فلا تهمته بالنسبة للملتقط بخلاف المرتهن (ص) واستحققه سيده
بشاهد وعين (ش) يعني أن من التقط عبداً آبقاً لم يعرف سيده فادعاه شخص بأنه له وأقام
شاهداً فإنه يأخذه ملكاً بعد الميمن من غير استيناء فلو أقام شاهدين أخذه بلاعين (ص) وأخذه
إن لم يكن الادعاء أن صدقه (ش) يعني أن من ادعى أنه آبقاً لم يترك صدقه العبد
على ذلك فإنه يأخذه بذلك لأن الاعتراف بحجة وذلك بعد أن يتلوم الحاكم في أمره ويضمنه إياه
إن جاء غيره بأثبت مما جاء به قوله وأخذه أي حوزاً بعد الاستيناء لا ملكاً وله هذا غير بين
العبارة حيث عبر في الأولى باستحق المقتضى للملك وفي الثانية بأخذ المشعر بالحوز وذلك بعد
الرفع للحاكم (ص) وليرفع للإمام أن لم يعرف مستحقه (ش) مستحق بكسر الحاء ثم أنه يحتمل أن
يريد أن من أخذ آبقاً لا يعرف به ثم جاء رجل لم يعرفه فادعى العبد أنه هو فإنه لا يدفعه إلا بعد
الرفع للإمام وحينئذ فليس هذا تكرار مع قوله سابقاً فإن أخذه رفع للإمام ولا يخفى أن هذا
اقتحام النهي أولاً وثانياً أما أولاً فثبت التلقظ آبقاً لا يعرف مالكة وأما ثانياً فثبت إبقائه بيده
ويحتمل أن يكون حال الالتقاط عرف مالكة ثم مات فأتى رجل لوارثه فلم يعرفه أو اعتقد أنه

به إلا بعد حوزة ثانياً قبل المانع أن
ما هنا قدره أنه قبل إبقائه (قوله إذ
كل منهما أمين) أي وقد حلف
المرتهن ولم يخلف من كان الآبق
تحت يده (قوله ضامن في الجملة) أي
تعلق به الضمان في بعض الأحوال
على تقدير إذا كان الرهن مما يرغب
عليه (قوله أي واجداً لا يبق) أي
بذلك دفعه لما يتوهم أن المراد به
الملتقط الحقيقي الذي هو واجب
اللقطة بالمعنى المتقدم الذي يخرج
منه العبد الآبق (قوله وصدقه
العبد على ذلك) وصفه أم لا أقر
العبد بعد ذلك أنه لغيره أم لا إذا
يعتبر إقراره ثانياً لغيره من صدقه
قبل ذلك وذلك بعد الرفع للحاكم
ومفهوم صدقه فيه تفصيل وهو
أن وصفه المدعي أخذه أيضاً حوزاً
حيث لم يقر العبد لغيره أو أقر لغيره
وكذب ذلك الغير فإن صدقه نزع
من الأول وكان لمن صدقه العبد
وإن لم يصفه وقلنا أن وصفه المدعي
أخذه أيضاً حوزاً حيث لم يقر العبد
وأما إذا لم يصفه المدعي في الموضع
المذكور وهو أنه كذب العبد بعد
أو أقر لغيره وكذب ذلك الغير فلا
يأخذه بدعواه المذكورة (قوله

وأخذه أي حوزاً) أي ويضمنه في حالة حوزة قاله عجم ثم قال بعد ذلك وانظر ما وجه ضمانه (قوله
بعد الاستيناء) هذا مأخوذ من كلام المصنف لأنه لا يعلم حصر دعواه إلا بعد الاستيناء وقوله بعد الاستيناء أي والميمن (قوله وفي الثانية
بأخذ الخ) أي وحينئذ فليس له وطؤها إن كانت أمة فيما بينه وبين الناس وله فيما بينه وبين الله حيث كان صادقا (قوله ويرفع للإمام)
أي ندبا كحل بعض الشيوخ المدونة عليه (قوله فادعى العبد أنه هو) وصدقه أم لا (قوله لا بعد الرفع للإمام) وحينئذ يكون هذا مغايراً
لما تقدم لأن ما تقدم رفع للأخذ وهذا رفع للدفع صاحبه (قوله النهي) أي نهى الكراهة (قوله ثم مات) أي الملتقط ويحتمل ثم مات
رب العبد فجاءه شخص ادعى أنه وارثه ولا يعرف الملتقط أنه وارثه

(قوله أعاده الخ) لا يخفى أنه حيث يكون الحال كذلك كان ينبغي ذكرها هناك (قوله ووصفه) أي القاضي في كتابه بوصف الشهود له (قوله فليدفع إليه) أي وجوبه ولا يبحث عن البيئة ولا يطالب باحضارها إليه ولكن الدفع المذكور انما يكون بعد عين القضاء انه ما خرج عن ملكه وما ذكره المصنف لا يخالف قوله في باب القضاء ولم يغد وحده لاحتمال تقييد تلك بمذهبه أو أشار لقولين الأولين لا أنك خير بأنه اذا كان إشارة لقولين فهل هو ما على حد سواء أو يكون الثاني أرجح لانه مذكور في باب وهو الظاهر لانه باب قال محشي تت بعد ذلك ولا يظهر انه انما قبل هنا وحده لخفة الامر فيه اذله أخذه بمجرد قوله وقد أشار له في المدونة وذكر نصها فراجع (قوله المزبورة) أي المكتوبة وقوله في الكاغض نسخة شيخنا عبد الله بالغين المعجمة و بعد هاتين مسألة لا ضاد إلا أن الذي قاله أئمة اللغة الكاغذ بالال المهملة وفتح الغين المعجمة (قوله بدل كل من كل) أي بناء على ما قاله ان كتاب بمعنى مكتوب وان شئت قلت بدل اشتغال أي بناء على أن كتاب على مصدر يشبه الأناك خير بأن هذا لا يصح على ظاهره لان الكتب بعينها المصدر لا يصح أن يتصف بأنه ما أتى به فتدبر (قوله بدل من اسم ان) أي قبل دخول الناسخ عنده من لا يشترط وجود المحرز وهم الكوفيون (قوله والخبر قوله هرب) ويصح أن يكون الخبر قوله فلان ومحط الفائدة قوله هرب لان الخبر (١٣٧) مفيد اما باعتبار ذاته أو بما يتعلق به وذلك ان هرب منه عبد حال منه على تقدير قد لانه معرفة لانه كناية عن العلم بالأناك خير بأنه يقتضي انه لو حذف قوله فلان واقتصر على هرب لكفي مع أنه لا يكفي فالاولى منه أن يكون قوله هرب خبرا ثانيا وذلك أن الفائدة حينئذ تنبت بالامر من معا

باب القضاء

(قوله ذكر فيه القضاء وشروطه) لا يخفى ان ظاهره انه ذكر تعريف القضاء مع أن المصنف لم يعرفه والمخلص أن يجعل عطف وشروطه على قوله القضاء عطف وتفسير وقوله وما يتعلق به أي من المسائل الآتية وقوله وهو من العقود الجائرة من الطرفين أي فللقاضي عزل نفسه قبل الشروع وبعده لان امر القضاء شديد لا يقدر على القيام بحقه الا من وفقه الله تعالى

عبد من يعرفه ثم جاعل ادعاء غيره و بهذا يدفع التكرار معه ويحتمل أن يريد أنه التقط عبدا لا يعرف سيده فانه يرفع للامام وعليه يكون تكرار مع ما مر أعاده لقوله (ان لم يخف ظلمه) أي فان خافه فلا يرفعه ويجري فيه التفصيل المشار اليه بقوله واستحققه سيده الخ كما أنه يجري ذلك فيما اذا رفعه للامام حيث لم يخف ظلمه (ص) وان أتى رجل بكتاب قاض انه قد شهد عندي أن صاحب كذا هذا فلان هرب منه عبد ووصفه فليدفع اليه بذلك (ش) يعني أن من أبقى له عبد من قطر الى آخره فأقام صاحب العبد بينة عند قاضي قطره هدت لانه أبقى له عبد ووصفته البينة وحلته ووصفها يطابق العبد الذي عند القاضي المرسل اليه الكتاب المتضمن للشهادة المزبورة فاذا جاء هذا الكتاب الى القاضي المرسل اليه ووجد فيه ما يطابق العبد الذي عنده فانه يدفع العبد الى صاحبه بذلك فقوله بكتاب أي = توب قاض والمكتوب هو ما في الكاغض فقوله انه قد شهد عندي الخ بدل كل من كل وقوله فلان بدل من محل اسم أن لان محله رفع بالابتداء والخبر قوله هرب والله أعلم

باب ذكر فيه القضاء وشروطه وما يتعلق به *

وهو من العقود الجائرة من الطرفين كالجمالة والقراض قبل الشروع في كل منهما والمغارسة والتحكيم والوكالة وقال الجوهري القضاء الحكم وأصله قضاي لانه من قضيت الا أن الياء لما جاءت بعد الالف همزت والجمع الاتضية والقضية مثله والجمع القضايا وقضى أي حكم ومنه قوله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الا اياه وقد يكون بمعنى الفراغ تقول قضيت حاجتي وضم بته فقضى عليه أي قتله كأنه فرغ منه وقضى نجبه قضاء أي مات الخ وعرفه

(١٨ - خشي سابع) وحكي أن سلطانا أراد أن يولي شخصا القضاء فأخذ ذلك الشخص جريدة وصار يغرسها في بيوت الاخيلة فأخبر السلطان بذلك فأرسل اليه في شأن ذلك فجاء اليه فقال له لم تفعل ذلك فقال أقول أيها المالكولات اللذيذة التي يتشاحن الناس ويتنازعون في اكتسابها لم صرف لي تلك الجمالة القديمة المنتنة فأجبتني بقولها سبب ذلك مجاورتي في خوف بني آدم فغفا عنه (قوله كالجمالة الخ) أي فالتظير في الجملة (قوله والمغارسة) أي فهي لازمة قبل (قوله والتحكيم والوكالة) لا يخفى أنه يجوز عزل نفسه قبل وبعد في التحكيم والوكالة (قوله القضاء الحكم) جملة معرفة الطرفين فتقتضي الحصر مع أن القضاء ليس محصورا في هذا المعنى (قوله والقضية مثله) أي القضاء في ان المراد بها الحكم (قوله وقضى أي حكم) أقول فيه شيء وذلك انه اذا حكم لا يتخلف وأجيب بأن الضمير في قوله أن لا تعبدوا راجع للؤمنين لا على مطلق المكلفين حتى يرد الاشكال والاحسن تفسير القضاء بالامر الجازم الا كمد (قوله قضيت حاجتي) أي فرغت منها (قوله أي قتله) تفسير للقضاء أي ان المراد بالقضاء القتل فنقول حاصل المعنى ضربته فقتلته أي أزهقت روحه وقوله كأنه فرغ منه أي أنه لما مات صار كأنه بحاجة فرغ منها فلذا عبر بكأن ويحتمل أن تكون التحقيق أي انه لما مات فقد فرغ من شأنه أي حاله فصار لا يعاني بعد مواراته في التراب كالتعاني الحاجة المفروغ منها (قوله وقضى نجبه) النجب في الاصل

النذر أي قضى نذره وذلك كناية عن الموت لان النذر لازم الحصول كالموت فقوله أي مات تفسير لقضى فيه (قوله فيخرج التحكيم) انما خرج التحكيم من تعريفه لان التحكيم لا يحكم في القصاص والطلاق واللعان قال الخطاب قال ابن عرفة التحكيم يخرج من تعريفه لم يظهر لي وجه خروجه فان الحكم لا يحكم ابتداء الا في الاموال وما يتعلق بها وما يتعلق بغيرها من غير الحكمين فلا يحكم في النسب والقصاص والطلاق والعقوبات المتعلقة بالحق في ذلك بغيرهما قالوا فان حكم فيها بغير جور نفذ حكمه والظاهر ان التعديل والتجريح كذلك فتأمل اللهم الآن يقال خروج التحكيم باعتبار جواز الاقدام عليه ابتداء فلا ينافي انه اذا وقع مضي ان كان صوابا (قوله وأخواتها) ولاية الماء وجبالة الزكاة ونحوهما (قوله معنى حكى) أي لا حصى (قوله لا قصره على الفصل الفعلي) أي الواقع بالفعل (قوله والقضاء أعم من ذلك) أي أعم وجودا لأن المراد أن حقيقة القضاء الذي هو الصفة المذكورة تحمل على الفصل الفعلي والفصل بالامكان (قوله لان القضاء معنى) الاولى حذف قوله وكان يقول لان القضاء معنى (قوله وهو بالذال المججمة الخ) ظاهره جواز الأمرين هنا ولكن يحالفه ما في شرح عب أنه هنا بالذال المججمة لانه قال نفوذ بذال مججمة أي امضاء لا بمهمة بمعنى فرغ كقوله تعالى لنفد البحر انتهى لكن الظاهر الصحة للذال المهملة لان الحكم اذا نفذ فقد فرغ أي تم أمره فلا يرجع اليه (قوله بكل شيء حكم به) أي حكم باسم جنس مضاف بجميع الاحكام ولذا قال السارح بكل شيء حكم به الآن بعض الشيوخ استظهر أن لا يقدر ما قبل المبالغة عاملا لئلا يناقض قوله لا في عموم مصالح المسلمين فلو قدر لفظ (١٣٨) في الجملة لكان أظهر ولك أن تقول ان المعنى بكل شيء حكم به أي في بعض جزئيات

ابن عرفة بقوله صفة حكمية توجب لموصوفها نفوذ حكمه الشرعي ولو بتعديل أو تجريح لا في عموم مصالح المسلمين فيخرج التحكيم وولاية الشرطة وأخواتها والامامة العظمى ولما رأى الشيخ ان القضاء في الشرع معنى حكى أي بقوله صفة حكمية ورد على من قال انه الفصل بين الخصمين لقصره على الفصل الفعلي والقضاء أعم من ذلك لان القضاء معنى يوجب له نفوذ الفصل وان لم يفصل فدل على ان القاضي عرفا من كان فيه معنى اختصاص به عن غيره شرعا فصل أول يفصل وقوله نفوذ أي امضاء وهو بالذال المججمة بمعنى الامضاء وبالمهملة بمعنى الفراغ قال تعالى لنفد البحر وقوله ولو بتعديل الخ عطف على مقدر أي يوجب نفوذ حكمه الشرعي بكل شيء حكم به ولو كان بتعديل الخ ليسير التعديل والتجريح متعلق بالحكم وهو كذلك قوله لا في عموم مصالح المسلمين أخرج به الامامة لان القاضي ليس له قسمة الغنائم ولا تفريق أموال بيت المال ولا ترتيب الجيوش ولا قتل البغاة ولا الاقطاعات ولما كان مستحق القضاء هو من اجتمعت فيه أربعة أوصاف قال المؤلف (ص) أهل القضاء عدل (ش) أي المتأهل للقضاء ومستحقه عدل أي عدل الشهادة ولو عتقاً عند الجمهور وعن سحنون المنع لاحتمال أن يستحق فترد أحكامه والعدل وصف مركب من خمسة أوصاف الاسلام والبلوغ والعقل

لا في عموم فقوله لا في عموم ليس معطوفاً على قوله بكل شيء حكم به بل معطوف على ذلك المحذوف (قوله ولو كان بتعديل) أي ولو كان حكمه بتعديل ومثل التعديل والتجريح الحدود خلافاً للقرافي أي ان الشاهدين اذا عدلا ولم يرض الخصم بذلك فيقول القاضي حكمت بتعديلهما أي بصفة تعديلهما فينفذ شهادة الشاهدين وكذلك يقال في التجريح ودفع بالمبالغة ما يتوهم من انه لا يحكم الا في الاموال ونحوها لا بالتعديل والتجريح فائدة يجب

قبول القضاء فوراً ان كانت تولية من السلطان مباشرة والا فلا يجب القبول فوراً ولا يشترط التصريح به بل يكفي الشرع في الاحكام ويكفي في الولاية معرفة خط المولى دون اشهداد ويكفي فيها الشماع فلو حكم من غير شماع مضي وللقاضي أن يستنيب في غير محل ولايته بخلاف حكمه فلا بد أن يكون في محل ولايته ولا يجوز تولية القضاء لمن يسأل فيه الآن يكون منفرداً بشرط القضاء فان ولي مضي ونفذت أحكامه الآن يكون سأل التولية يدفع مال فلا تمضي ولايته ولو تعين عليه ولا تنفذ أحكامه ولو وافقت الحق وكذلك لا يجوز لاحد أن يدفع ما على عزل قاض آخر ليتولى موضعه فان وقع فهو باطل والمعزول باق على ولايته وكذلك لا يجوز للقاضي أن يتولى من الامام غير العدل ويجوز للامام أن يولي قاضياً لا يرى مذهبه ومن ادعى ان القاضي استنابته قبل قوله ولا يلزمه الاثبات ولكن لا يلزم الناس العمل بمجرد قوله حتى يثبت ما ادعاه ويشترط في القاضي معرفة الامير الذي ولاه والحمل الذي ولي عليه والنوع الذي ولي فيه واعلم أن متعلق القضاء الايجاب أو التحريم دون الكراهة والندب فحكم القضاء الآن بالتمتع وهي مندوبة جهل منهم وقد يتعلق القضاء بالمباح كن أحياً أَرْضائهم تركها فان القاضي يحكم بأحتمل اقطاع النزاع بين الناس ويصير الاول واحداً منهم (قوله ولا الاقطاعات) تقدم تعريف الاقطاع (قوله وعن سحنون) هذا مقابل الجمهور وقوله لاحتمال الخ يريد بأن الاصل عدمه ويرد أيضاً بقبول شهادته مع أنه يستحق والجواب أن للامام مندوحة عن ولايته بخلاف قبوله شهادته في أمر يتعين عليه لا يعرفه غيره وقوله والعدل كذا في الاصل والمناسب أن يقول والعدالة لان العدل ليس من هذه الاشياء بل المركب من ثلاث الاشياء العدالة (قوله خمسة أوصاف) وهل يعزل بمجرد طر والفسق أو يجب عزله خلاف وقال أصبح تنفذ أحكامه الآن يكون

والحرية

جورايينا وأما تالية غير العدل عند عدمه فلا يسر اكونه أهلا بل للضرورة قال القرافي ان لم يوجد العدل ولي أمته لي الموجودين قال في معين الحكام التونسي قال مالك ولا أرى خصال القضاء تجتمع اليوم في أحد فان اجتمعت منها خصلتان العلم والورع ولي قال ابن حبيب فان لم يكن معه علم وكان معه عقل وورع فذلك يكفي لانه بالعلم يسأل وبه خصال الخير كلها وبالورع يفت فان طاب العلم وجدته وان طلب العقل اذ لم يكن فيه لم يجدته انتهى ونحوه في التوضيح (قوله لحجاج الخصوم وخذ عنهم) ولحجاج بكسر اللام وخذ عنهم بفتح الخاء وسكون الدال (قوله أي وبلا وصف أو عقل) الاحسن الاقتصار على الثاني الذي هو قوله عقل أي ان المستحب أن لا يكون القاضي زائدا في الفطنة (قوله فهو الخ) أي اذا علمت ما ذكره قول المصنف فطن ليس المراد به صيغة المبالغة بل هو من باب النسب وقوله كقولهم فلان لبن بكسر الباء وفتح اللام أي فليس لبن صيغة مبالغة بل صيغة نسب وقوله أي صاحب لبن بفتح اللام والباء (قوله أو ان فطن بمعنى فاطن) معطوف على قوله فهو من باب النسب وهو جواب ثان والمعنى أنه ليس من باب النسب بل هو اسم فاعل الأنتل خير بأنه من صيغة المبالغة فكيف يكون اسم فاعل ويمكن أن يقال ان معنى عبارته أنه وان كان صيغة مبالغة لكنه لم يستعمل فيها بل استعمل في أصل الفعل (قوله جودة الذهن وجودة القرينة) الذهن والقرينة شئ (١٣٩) واحد وهو العقل ولذلك قال الشارح بأن يكون عنده من جودة العقل فهو ذليل

والحرية وعدم الفسق ولا يغني عن العدل قوله مجتهد لان المجتهد على الصحيح لا يشترط فيه العدالة وصفات القضاء على ثلاثة أقسام واجب شرط وواجب غير شرط ومستحب فن قوله عدل الى قوله ونفذ حكم أعمى الخ واجب شرط ومن قوله ونفذ حكم أعمى الى قوله ووجب عزله عدم هذه الثلاثة واجب غير شرط ومن قوله كورع الخ مستحب وقوله (ص) ذكر (ش) أي محقق فالخني المشكل حكمه حكم المرأة (ص) فطن (ش) أي ذو فطنة فلا يصح تولية المغفل الذي ليس عنده فطن لحجاج الخصوم وخذ عنهم وليس المراد بالمبالغة في الفطنة بدليل قوله وزائد في الدهاء أي وبلا وصف أو عقل زائد في الدهاء أي في الفطنة فهو من باب النسب كقولهم فلان لبن أي صاحب لبن وفلان عمر أي صاحب عمر لا من باب المبالغة أو ان فطن بمعنى فاطن والفطنة جودة الذهن وجودة القرينة بأن يكون عنده من جودة العقل ما يرد به المتحد متعددا وما يرد به المتعدد متحد أو ما يرد به الصحيح فاسدا وما يرد به الفاسد صحيحا كما اذا كان عنده غيره متحد بالبلاهة وبلاهة ويكون عنده هو متعدد أو بالعكس أو يكون عنده غيره صحيحا وعنده هو فاسدا وبالعكس (ص) مجتهدان وجد (ش) أي فلا تصح ولاية المقلد حيث وجد المجتهد والمراد بالمجتهد المطلق وأما غير المطلق فهو داخل في قوله (ص) والا فأمثل مقلد (ش) أي فان لم يوجد مجتهد فأمثل المقلدين هو المستحق لولاية القضاء وهو الذي له فقه نفيس وظاهر قوله ان وجد جواز الاجتهاد المطلق بعد الاربعة وفي ذلك نزاع انظر التوضيح (ص) وزيد للامام الاعظم قرشي (ش) الاصح أن قرشا ولد فهر والا كثراتهم ولد النضر وفهر هو ابن مالك بن النضر ثم ان كونه من بنى العباس أولى أي أفضل لانه واجب والمعنى أن الامام الاعظم يشترط

بقوله مجتهدان وجد كما قال الشارح ومجتهد مذهب ومجتهد فتوى وهما المشار لهما بقوله والا فأمثل مقلد هذا معنى قول الشارح وأما غير المطلق فهو داخل الخ ووجه ذلك أن معنى قوله فأمثل مقلدا أي الأمثل فالأمثل مجتهد المذهب هو الذي يقدر على اقامة الادلة ومجتهد الفتوى هو الذي يقدر على الترجيح ومجتهد المذهب مقدم على مجتهد الفتوى (قوله وهو الذي له فقه نفيس) أي لا كلفة فيه وقوله وظاهر الخ واعتراض بأنه لا يؤخذ منه ذلك بل يؤخذ منه عدم الجواز والالاتي باذالان ان للحال واذل المحقق والصحيح الجواز كما قال اللقاني وظاهره أن تولية أمثل مقلد مع وجود المجتهد باطله وهذا قول وعليه طائفة من اهل المذهب والقول الآخر ان صححة وعليه طائفة أيضا كالمازري وغيره وعليه العمل في زمن مالك وغيره من قبله ومن بعده من المجتهدين فكان ينبغي الاقتصار عليه وقوله فأمثل مقلد معكوس أي مقلد أمثل وظاهر المصنف أنه لا يصح ولا غير الامثل وهو أحد قولين والثاني أنه شرط كمال (أقول) وهذا القول يجري على ما به العمل المتقدم الا أنه يشكل على هذا تولية الجاهل فانه اذا شاوره مضي حكمه وامضاء الحكم يدل على أن توليته صححة والافكان المناسب أن لا يعضي شئ من حكمه مطلقا لانه غير متول قبل وانما مضي حكمه لانه لما شاور استند الى ما عنده من العلم فلم يكن جاهلا وفيه نظر ويمكن حمل ما يأتي من الامضاء حيث تولي مع عدم وجود من يصلح فلا اشكال (قوله أولى أي أفضل) فيه نظيران قاله غير واحد من الشراح كما صحح به بعض المحققين

(قوله والاولى أن يكون من بني العباس) تقدم ما فيه وقوله ان وجد فيه نظر كما تقدم والحاصل أن بني العباس كغيرهم فلا مزلة لبق
العباس وكونه من بني العباس في زمن مالك اتفاق وقوله فالجواب أن القرشي من بني العباس ان وجد في أي الاعتراض المتقدم هنا
(قوله بقوله مقلده) بفتح اللام أي بالمشهور أو الراجح من مذهبه كرواية ابن القاسم عن الامام في المدونة وكرواية غيره فيها عن الامام
لتقديمها على قول ابن القاسم فيها وأولى غيرها وعلى روايته في غيرها عنه فان لم يرو عن الامام فيها حديثاً أقدم قول ابن القاسم فيها على
رواية غيره في غيرها عن الامام وعلى قول غيره فيها وفي غيرها هكذا في شرح عب (أقول) ويبقى قول ابن القاسم فيها وروايته في
غيرها فلم يعلم منه ما هو المقدم ولا يجوز الافتاء ولا الحكم ولا العمل بالضعيف ولا الحكم بغير قول مقلده ويجوز للانسان العمل بمذهب
غيره ويقدمه على الضعيف في مذهبه ثم ان المشهور اختلف فيه هل هو ما كثر قائله أو ما قوى دليله أو قول ابن القاسم في المدونة أي
روايته فيها عن مالك كما أفاده عجم أي ولو لم يظهر قوة دليله أقوال ثلاثة والراجح ما قوى دليله فعلى أحد الأقوال المتقدمة في المشهور
بترادف الراجح مع المشهور فان قلت اذا تعارض المشهور والراجح بناء على اختلاف فهمهما فالمقدم قلت على ما تقدم في مسألة الدالك يقدم
المشهور على الراجح وعلى ما قاله عجم فيها يقدم الراجح الذي هو ما قوى دليله قلت ويقويه ما نقل عن معن بن عيسى فانه قال سمعت
مالك يقول انما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا (١٤٠) في رأيي فان وافق الكتاب والسنة فخذوه وما لم يوافقهما فاتركوه انتمى

في حقه أن يزيد على الشروط المتقدمة بأن يكون من قريش والاولى أن يكون من بني العباس
ان وجد فان قيل من المقرر أن الامام الاعظم واحد وقد مر في باب الاضحية أنه العباسي وهنا
ذكر أنه قرشي وهذا يدل على تعدده فالجواب أن القرشي من بني العباس ان وجد والافن
غيرهم ثم ان هذه الشروط انما تعتبر في ولاية الامام الاعظم في الابتداء لا في الدوام أيضا فلو
طرا عليه فسق لا ينعزل به كما خذلا موال (ص) فحكم بقوله مقلده (ش) يعني أن القاضي
لا يجوز له أن يحكم بغير المشهور من قول امامه الذي قلده ولا يجوز له أن يحكم بغير مذهب
امامه بل يحكم بفتوى مقلده بنص النازلة فان قاس على قوله أو قال يجي منه كذا فهو متعد
الآن يكون له أهلية ذلك في أصول امامه (ص) ونفذ حكم أعمى وأبكم وأصم ووجب عزله (ش)
يعني أن القاضي اذا حكم وهو متصف بصفة من هذه الصفات فان حكمه ينفذ حيث كان صوابا
وسواء تولى وهو على تلك الهيئة أو طرأ عليه ويجب عزله لتعذر غالب الاحكام منه والاعى
كالاعمى وتجوز توليته للفتوى (ص) ولزم المتعين أو الخائف فتنة ان لم يتول أو ضياع الحق
القبول والطلب وأجبر وان بضرب (ش) أي لزم المتعين أي المنفرد بشرطه أو الخائف فتنة
على نفسه أو ماله أو ولده ان لم يتول أو الخائف ضياع الحق على أربابه بسبب توليه غيره القبول
والطلب للقضاء فحذف القبول والطلب من الاول والثاني دلالة الثالث عليه واذا امتنع من
وجب عليه من القبول أجبر وان بضرب وسجن فقد أقام الامام حولا لا يجبر مخنونا على القبول
للقضاء فلم يقبله فلما تخوف منه قبله ولما ولى سجنون القضاء قال له رجل من أهل الاندلس

ونحوه هذا ان معلى في مناسكه
فألوحكم بالضعيف فيمضي مالم
ينضله الامام على أن يحكم بالراجح
(قوله أو قال يجي الخ) هذا يرجع
للقياس (قوله ونفذ حكم أعمى
الخ) الحاصل انما نفذ حكمهم
لان عدم هذه الامور ليس شرطا
في صحة ولايته ولا في صحة دوامها
وانما هو شرط في جواز ولايته
ابتداء ودواما ولذلك قال المصنف
ووجب عزله (قوله لتعذر غالب
الاحكام) أي من الاعى أو الابكم
أو الاصم انظر ما وجه تعذر تلك
الاحكام من كل واحد من هؤلاء
(قوله والاعى كالاعمى) المراد به
الذي ليس بكاتب والحال أنه يعرف
الاحكام الشرعية قال الباجي

لا خلاف في منع ولاية الاعى ولا نص لاصحابنا في الاعى وللشافعية فيه قولان الجواز والمنع ابن عرفة الاظهر
جرى توليته على ولاية الاعى لان حاله في المكتب كحال الاعى وقال عجم المتصف بصفات ثلاثة وهي العمى والصمم والبكم أو
بأثنين منها هل حكمه حكم المتصف بواحدة منها وهو الظاهر أو حكم من فقدت فيه شروط الصحة اه قال عب والظاهر انه يضمر
وجود اثنين منها والثلاثة خلافا لما سطره عجم قائلا فان ما ذكرناه موافق لما مر في البيع من عدم صحة معامله الاعى الاصم (قوله
وتجوز توليته) أي الاعى (قوله القبول) فاعل لزم فوراً ان شافه به الامام فان أرسل له به لم يشترط القبول فوراً ولا يشترط فيها اللفظ
قبلت بل يكفي شروعه في الاحكام (قوله أو ماله أو ولده) أي أو غير ذلك من المسلمين (قوله أو الخائف ضياع الحق الخ) ولو أزيد منه فقها
والحاصل أن قول المصنف أو الخائف فتنة أو ضياع الحق أي ولم ينفرد بشرط القضاء كما هو مفاد العطف (قوله حذف القبول
والطلب) فيه أن هذا ليس من المحلات التي يحذف فيها الفاعل (قوله واذا امتنع من وجب عليه من القبول الخ) أي من تعين عليه
وأما من خاف الفتنة أو ضياع الحق فلا يتأق في حقه غير الطلب والقبول لكن لو كان الخوف من الامام لتأق الجبر والمصنف انما
علق الخوف بغير الامام وأقول اذا أجبر بالخوف من ذكره وقع صدقه فيعقل لتعلق الجبر به أيضا فيكون قوله وأجبر الخ أي من لمزمه
القبول والطلب لا خصوص المتعين المتعص من القبول (قوله وان بضرب وسجن) كذا في نسخة بالواو وهي بمعنى أو بل اذا اقتضى

الحال الجامع بينهما يجمع (قوله لان القضاء مخالف لسائر فرض الكفاية) أي لعظم الامر وقوة الخطر وحيث لم يتعين عليه بأحد الوجوه الثلاثة المتقدمة فيحرم دفع الرشوة لاجل توليته عن ميت أو حي وترد أحكامه ولو قضى بالحق والحق المعزول بابق على ولايته ان كان أهلا والحاصل أن دافع الرشوة ترد أحكامه ولو بالحق فهو أشرف حال من قضاة البغاة المتأولين فان أحكامهم نافذة (قوله ما لم يكن يدفع مال) أقول ولو بمال في المسائل الثلاث حيث كانت مفسدة عدم توليته أشد من دفعه ما لا على توليته ارتكابا لاخف الضررين كما هو القاعدة فان قلت الجهاد فيه تعريض النفس للتلف ومع ذلك يتعين بتعيين الامام والجواب ان التلف في الجهاد نفعه سعادة دائمة وفي القضاء ضرر ردا ثم اعسر التخلف منه (قوله وقاصد) الواو بمعنى أو (قوله على (١٤١)) من قصده بتحصيل الدنيا) أي من متداعيين لتأديته الى أكل أموال الناس

بالباطل لا بما هو والقاضي في بيت المال أو مرتب وقف عليه (قوله لكان أشمل) لانه يشمل غير الاثنين ممن لم يكن له أهلية (قوله ونذب ليشهر علمه) بضم حرف المضارعة وهو المحفوظ من أشهر ويفتحها من شهر وهو الموافق لقوله الا في ان شهر عدلا (قوله ليعلم الجاهل) أي لا الشهرة لرفعة دينوية وكذا ينذب لمن يعلم أنه أنهض وأنفع للمسلمين من غيره وكذلك اذا كان يعلم ان نظام الشرع لا يكون الا بالقضاء فينذب أيضا (قوله أن يكون عاجز الخ) قد يقال هذا ينتج الوجوب الآن يقال المراد بجوزه حصول مشقة من تحصيله لا تصل لحد الوجوب (تتبعه) الاصل في القضاء الاباحة وربما يشير اليه قوله فله الهرب وذ كرا واجب والحرام وترك المكروه وهو ارادته للجهاد والاستعلاء على الناس أي طلب أن يكون عاليا بينهم من غير تكبر عليهم والاحرم قطعها وبعبارة أخرى فيباح لمن يدفع به ضررا عن نفسه وكذا اذا كان فقيرا وله عيال ويكره أن ينفع الناس

وودنا والله أن نزاله فوق أعواد نعشك ولا نزال قاضيا وان لم يتعين عليه القضاء بأن لم يختص بشرائط القضاء ولم ينفرد به بل هناك من هو مثله ولم يخف فتنه ولا ضياع الحق على أربابه فانه لا يلزمه القبول ولا الطلب فلو عينه الامام للقضاء فانه يجوز له أن يهرب منه واليه أشار بقوله (والا) أي بأن اتقى كل من الثلاثة المذكورة (فله الهرب وان عين) وان كان فرض كفاية لان القضاء مخالف لسائر فرض الكفاية لان القاعدة ان فرض الكفاية يتعين بتعيين الامام الا القضاء ففاعل لزم القبول والطلب والمتعين مفعول مقدم وقوله أو الخائف عطف عليه وفتنة مفعول خائف وان لم يتول شرط في الخائف فقط وقوله أو ضياع الحق عطف على فتنة وفيه الخذف من الثاني لدلالة الاول عليه والتقدير أو الخائف ضياع الحق وان لم يتول وقوله أو ضياع الحق سواء كان الحق له أو لغيره وقوله أو الطلب ما لم يكن يدفع مال (ص) وحرم الجاهل وقاصد دنيا (ش) أي ان الجاهل يحرم عليه قبول القضاء مخافة أن يؤديه جهله الى مخالفة الامور المتفق عليها ويحرم على الامام أن يولي به وكذلك يحرم قبول القضاء على من قصده تحصيل الدنيا مخافة أن يؤديه غرضه الدنيوي الى أخذ أموال الناس بالباطل ولو قال وحرم توليته من لم يكن فيه أهلية له لكان أشمل (ص) ونذب ليشهر علمه (ش) لماذا كرا واجب لانه أشرف وثق بمقابلته وهو الحرام ثلث بالمندوب والمعنى أنه يستحب طلب القضاء اذا كان عالما خفي علمه على الناس فأراد أن يشهره بالقضاء ليعلم الجاهل ويرشد المستفتي ومن أقسام المستحب أن يكون عاجزا عن قوته وقوت عياله الا برزق القضاء وهو أهل له والمراد برزق القاضي المجهول له من بيت المال أو من الاوقاف على القضاء لا من مال من حكمه بالحق فان ذلك لا يجوز كما نقله صاحب الجواهر في الاجابة في الشرط الرابع (ص) كورع غني حلیم زه نسيب مستشير بلا دين وحدوزائد في الدهاء وبطانة سوه (ش) يعني أنه يستحب في حق القاضي أن يكون موصوفا بصفات الكمال منها أن يكون ورعا أي تاركا للشبهات خوف الوقوع في المحرمات ومنها أن يكون بليدا ليعلمه بأحوال الشهود وعلى الراجح ومنها أن يكون غنيا لان الفقير يتطرق اليه مقالة السوء والغنى مظنة التزهد عن الطمع لكونه أكثر فضيلة لان المال عند ذوي الدين زيادة لهم في الخير والفضل لا سيما من نصب نفسه للناس ولهذا قال الشافعي من ولي القضاء ولم يفتقر فهو سارق ومنها أن يكون حلما على الاخصام ما لم تنتهك حرمة الشرع أو يوسى أحد عليه في مجلسه ومنها أن يكون نزها قال عمر بن عبد العزيز وان يكون ذا نزاهة

وخصي به الانقطاع ثم انك خبير بأن قوله أن يكون عاجزا يستغنى من قوله الا في كورع غني أو يقال ان ما يأتي الاستحباب متعلق بالخليفة لا بالقاضي (قوله كما نقله صاحب الجواهر في الاجابة في الشرط الرابع) أي من شروط الاجارة لكن ينبغي مراجعة الجواهر (قوله تاركا للشبهات الخ) أي أو بعض المساحات خوف الوقوع في المحرمات وأما الاورع فهو الذي يترك بعض المساحات خوف الوقوع في الشبهات كما يؤخذ من كلام اللقاني (قوله أن يكون بليدا ليعلمه بأحوال الشهود على الراجح) أي ليعرف المقبولين والمسخوطين من الشهود ويعرف حال المحقق والمبطل ما لا يعرفه غير البليد ومقابلته أن الاول على البليد أي لا يغرض بعضهم دون البعض لانه اذا كان بليدا لا يخلو عن أعداء أو أصدقاء (قوله من ولي القضاء ولم يفتقر) أي لم يظهر عليه أثر الفقر ومحل ذلك حيث

لم يكن له في بيت المال ولا ينافي ذلك انه يباح افقير ليستعين بمرتبته من نحو بيت المال على عياله لانه في المباح وما هنا في المندوب (قوله مستخفا بالائمة) المراد بالائمة ولادة الامور كالملاطين (قوله أي يدبر الحق) أي ولا يعلمهم بحيث يحجب في الحكم عليهم أي وليس المراد بالاستخفاف تخفيفهم فانه لا يجوز (قوله هذا معنى نزه) لا يخفى أنه أدخل في تعريف النزه كونه مستخفا بالائمة والظاهر خروجه وانه معنى آخر مطلوب في حق القاضي ولذلك عطفه فقال ذانزاهة عن الطمع مستخفا فذكر في مقام ما يطلب في حق القاضي لافي مقام نفسه بمرتبته - ففسر ابن غازي نزه بكامل المروءة وغبره بانه الذي لا يتشوف لما بيد الناس وقال الشيخ سالم والذي لا يتشوف لما بأيدي الناس هو الكمال المروءة وقال القاضي النزه هو الذي لا يتعاطى ما يتعاطاه أمثاله بأن لا يعاشر الا واذل ولا غير أبناء جنسه ولا السقهاء ولا الخفراء ولا أهل الاهواء فهو أخص من الورع لانه الذي يخاطب الناس لارشادهم ونحو ذلك بخلاف النزه فانه لا يخاطبهم فانه نزهة كمال المروءة وقوله تأمل أقول تأملناه فوجدنا قوله مستخفا بالائمة ليس من مدلول نزه لوجود العطف نعم يلزم من كونه نزهاً أن يستخف بالائمة (قوله وهذا من ألفاظ المبالغة) أي الاصل (١٤٣) فلا ينافي أنه لا مبالغة هنا ولذا قال ومعناها معروف والنسب (قوله

كولد الزنا) أي لا يحكم في الزنا فلا ينافي أنه يصح جعله قاضيا والمعتد قول أصبغ أنه يحكم فيه ولا يشهد (قوله ومنها أن يكون مستشيراً) أي في المسائل الغامضة أو الدقيقة أو المشكلة أو التي لا نص فيها أو التي فيها النص وهو عالم به فهو معنى قوله يحكم بقوله مقلده قال القاضي قوله مستشيراً هذا يدل على أن حضور العلماء للاستشارة مندوب وأصله مستشور لانه من المشورة انتهى (أقول) فاذن يكون قوله أو شاورهم فيما يتأتى تكرار أي بل يقال انه مخالف لما هنا لانه هنا اقتصر على الاستشارة فيفهم أن التندب متعلق بها فقط وكلامه الآخر يفيد أن التندب متعلق بها أو بالحضور (قوله لان الدين يحط من مرتبته) من زائدة أو المفعول محذوف أي شيئاً من مرتبته (قوله بأن القضاء وصف زائد) الا وفي أن يقول بأن اعتبر في القاضي من

عن الطمع مستخفا بالائمة أي يدبر الحق على من دار عليه ولا يسالي عن لاهمه على ذلك هذا معنى نزه تأمل ومنها أن يكون القاضي نسيباً وهذا من ألفاظ المبالغة ومعناها معروف والنسب لثلاث يتسارع اليه أسن الناس بالطعن وظاهره أن تولية غير النسيب جائزة سواء كان انتفاء نسبته محققاً أم لا وهو كذلك وحينئذ فهو يرضخون ولا ية ولذا الزامه وافق للذهب زاد ولكن لا يحكم في الزنا لعدم شهادته فيه وقد نقله ابن عرفة استقلاله على أنه خلاف فقال وأما المحدود في الزنا فعند أصبغ انه يحكم فيه ولا يشهد فيه وعند سحنون انه لا يحكم فيه كولد الزنا ومنها أن يكون مستشيراً لاهل العلم لان ذلك مما يعينه ويوصله الى حصول الصواب وبعبارة أي كثير الاستشارة لانه وان كان مجتهداً أو أمثله مقلداً ما تقيده الصواب به بإمكان أن يكون الصواب عنده من هو أدنى منه ومنها أن يكون غير مدبر لان الدين يحط من مرتبته ولا يغني عن هذا قوله غنى لانه قد يكون غنياً وهو مدبر ومنها أن يكون غير محدود وفي زنا أو غيره مما وجب الحد وظاهره سواء قضى فيما حذفيه أو في غيره بخلاف الشاهد فانه لا يقبل فيما حذفيه ويقبل في غيره ووفق بأن القضاء وصف زائد يعتبر فيه ماسقط اعتباره في غيره واستناد القاضي للبيئة بخلاف الشاهد فبعدت التهمة والموضوع عنه تاب من ذلك الذي حذفيه ومنها أن يكون غير زائد في الدهاء بفتح الدال وبالمد وهم زنة منقلبة عن الياء لاعتن الواو والمراد به الفطنة والحذقة لان ذلك يحمله على أن يحكم بين الناس بالفراصة ويعطل أبواب الشريعة من إقامة بيعة وما أشبه ذلك ومنها أن يكون خالياً عن بطانة بكسر الباء السوء فانه تاسر بالضرر بان هي حوله فان السلامة منها رأس كل خير وبعبارة أي البطانة التي يتهم منها السوء والا فالسلامة من بطانة السوء واجبة (ص) ومنع الراكيين معه والمصاحبين وتخفيف الاعوان (ش) هو مرفوع عطف على نائب فاعل نذب وكذا ما بعده ويجوز جره عطفاً على مدخول الكاف أي يستحب القاضي منع من ذكر من ركبهم معه ومن مصاحبهم

الاوصاف ما لم يعتبر في الشاهد لانه اعتبر فيه الذكورية والاجتهاد وقوله واستناد فرق ثان معطوف على قوله وصف لثلاث زائد وفي العبارة حذف والتقدير بأن القضاء استناد القاضي فيه للبيئة بخلاف الشاهد وقوله والموضوع عنه تاب من ذلك الذي حذ فيه فان ترتب عليه ولم يحد وتاب فلا بأس به (قوله الفطنة الخ) هي شدة الفكر وجودته والمعنى تندب في حق القاضي أن لا يكون شديد الفطنة والحذقة والفراصة بكسر الفاء وهذا بخلاف الامير لوسع عمله (قوله خالياً عن بطانة السوء) أي خالياً عن الجماعة المصاحبة له أهل السوء لا كتباه السوء منهم لان المرء على دين خليله والحاصل أن المراد بالبطانة أصحاب الشخص المطلعون على أحواله سموا بها تشبيهاً ببطانة الثوب وهو خلاف ظهارته لاطلاعهم على باطن حاله (قوله أي البطانة التي يتهم منها السوء) أي فليس السوء منها محققاً بل مشكوكاً وما اذا تحقق منها السوء أو غلب على الظن منها السوء فالسلامة منها واجبة هذا معنى قوله والا فالسلامة الخ وكأنه قال وان لم يرد منها المتهم بل أريد المحقق أو غلب على الظن فلا يصح الحكم بالنذب لان السلامة من ذلك واجبة (قوله ومنع الخ) أي إلا أن يحتاج للراكيين في رفع مظلة أو خصومة أو يكون المصاحبون له أهل أمانة ونصيحة وفضل

(قوله لا يتوهم أنه لا يستوفي) أي فيمتنع من له عليهم حق من طلبه (قوله لا يعيشون غالباً) أي لا يتمعون غالباً لا بما أخذونه من الخصوم وقوله وقلب الأحكام أي وتغير الأحكام أي يغيرون الحالة المترتبة عليها وقوع الحكم الشرعي على وجهه (قوله وألو كلاء الخ) الو كلاءهم نفس الرسل الذين رسلهم القاضي لحضور الخصم وسماهم وكلاءه ولكاهم في حضور الخصم (قوله في سيرته) أي غير حكمه والاختصاص من جهة سيرته وانما ندب ذلك لاجل أن يجنب ما يكره (قوله وشهوده) أي الجماعة الملازمين له للشهادة على إقرار الخصوم وليس المراد الشهود الذين يأتي بهم المدعي (قوله فانه يستحب له أن يؤدبه) وان لم يمه فيه الحكم لنفسه وقوله لحرمة الشرع وحرمة حرمة الشرع امامندوبة كما هنا أو واجبة وهو ظاهر أي بخلاف من أساء على خصمه فان تأديبه واجب (قوله فانه يرفق به) وترك أدبه واجب (قوله في جهة بعدت) بدل من قوله وسع عمله بدل اشتغال ويصح تعلقه بمحذوف أي فيستخلف في جهة بعدت (تيممه) لا يخفى أن قوله وسع عمله ليس هو مستثنى وانما المستثنى قوله من علم أي لم يستخلف الا (١٤٣) من علم أي الا الشخص الذي علم الحكم الذي استخلف فيه لوسع عمله غاية ما فيه

استخلف فيه لوسع عمله غاية ما فيه تقديم معمول الصلة وهو لوسع عمله على الموصول وهو ما وهو جائز سلمنا أن فيه استثناء شئين بأداة فقط والتقدير ولم يستخلف في حال من الاحول شخصاً من الاشخاص الا لوسع عمله من علم فلو وسع مستثنى من حال من الاعمال ومن علم مستثنى من شخص من الاشخاص فهو كقولك ما ضرب الازيد عمرا أي ما ضرب أحد أحد الازيد عمرا لكنه جائز وهو خلاف الاولى فقط وقوله بعدت أي بأعمال كثيرة عند المتيطى ويخالفه قوله فيما يأتي وجلب الخصم يخاتم أو رسول ان كان على مسافة العدو لا أكثر كسنتين ميلا فيستخلف الابشاهد فان حل كلام المتيطى على أنه ليس هناك شاهد لم يخالفه والخاصل أنه في الجهة البعيدة يستخلف ولا يجب لخصم ما لم يكن الدعوى أقيم عليها شاهد فيجلبه (قوله الا اذا

لا يتوهم أنه لا يستوفي عليهم الاحكام الشرعية ويستحب له أيضاً أن يخفف الاعوان من عنده ما أمكنه لانهم لا يعيشون غالباً الا من تعلم الخصوم وقلب الاحكام وكان رزقهم سابقاً من بيت المال والاعوان هم الرسل والو كلاء التي في المحاكم كما هو عندنا عصر الان وينبغي أن يبعد عنه من طال مدته منهم في هذه الخدمة فانه يزداد سوءهم بالناس (ص) واتخاذ من يخبره بما يقال في سيرته وحكمه وشهوده (ش) يعني ان القاضي يستحب له أن يتخذ عنده من يخبره بما يقال في سيرته وبما يقال في حكمه وبما يقال في شهوده لاجل أن يفعل بمقتضى الاخبار من ابقاء وعزل (ص) وتأديب من أساء عليه الا في مثل اتق الله في أمرى فلم يرفق به (ش) يعني ان من أساء على القاضي في مجلته فانه يستحب له أن يؤدبه مستنداً في ذلك لعلمه لحرمة الشرع لان نفسه بخلاف ما شهد به عليه انه آذاه وهو غائب فليس له تأديبه ويرفعه لغيره أما لو قال أحد الاخصام للقاضي اتق الله في أمرى أو قال له اذكروا فلكم الحساب بين يدي الله فانه يرفق به ويشفق عليه ويقول رزقي الله والبالنقواه وما أشبه ذلك (ص) ولم يستخلف الا لوسع عمله في جهة بعدت من علم ما استخلف فيه (ش) يعني ان القاضي لا يجوز له أن يستخلف في اقلية المولى عليه انساناً قاضياً يتظر للناس ويربح نفسه الا اذا كان قطره واسعاً وأقطار مصره متباعدة فله حينئذ أن يستخلف شخصاً يكون غالباً بالامر الذي استخلف فيه ولا يشترط في حقه أن يكون غالباً بغيره واذا استخلف لوجود شرطه يكون في جهة بعدت لافي جهة قريبة ومحل كلام المؤلف حيث وقع عقد التولية مجردا عن الاذن في الاستخلاف وعدمه وأما لو نزل على عدم الاستخلاف فليس له اتسع عمله أم لا قربت الجهة أو بعدت أو نزل على الاستخلاف استخلاف مطلقاً وهذا أيضاً ان لم يكن هناك عذر من مرض أو سفر والا فله الاستخلاف ولو في الجهة القريبة عند الاخوين وعند سجنون ليس له ولوله عذر كمرض أو سفر وعليه فان استخلف لا ينفذ حكم الخليفة الا أن ينفذه القاضي الذي استخلفه انظر الخطاب (ص) وانعزل بعونه لاهو بعوت الامير ولو الخليفة (ش) يعني ان نائب القاضي ينعزل بعوت

كان قطره واسعاً) أي دائرة عمله المحموية على أقطار متعددة فلا ينافي قوله وأقطار مصره متباعدة (قوله وأقطار مصره) أي ونواحي قطره متباعدة والحاصل أن القطر واحد ونواحيه متعددة (قوله في جهة بعدت) الذي يفيد له المتيطى أن البعد ما كان زائداً على مسافة العدو أي القصر أي ولا يشترط في الاستخلاف أن يكون وقت الاستخلاف في محل ولايته بل يجوز أن يستخلف ولو كان في غير محل ولايته بخلاف الحكم لا يجوز له أن يحكم الا في محل ولايته (قوله أما لو نزل على الاستخلاف الخ) وينبغي أن يكون العرف في الامرين كذلك (قوله عند الاخوين) أي مطرف وابن الماشجون وقوله ما ضعيف والمعتمد ما قاله سجنون وينبغي أن محل ذلك ما لم يحصل اضطراب والاجازاتفاقاً (قوله لاهو بعوت الامير الخ) يفهم منه أن القاضي ينعزل بعزل الامير له أو الخليفة وهو كذلك فان حكم بشي قبل بلوغ عزله نفذ على ظاهر المذهب لضرورة الناس لذلك وانظر هل يستحق القاضي معلوم القضاء من يوم ولايته اذا ولى ببلد يحتاج لسفر أو لا يستحق شيئاً الا بالباشرة قاله يوم للعزول الى يوم بلوغه انتهى واستظهر بالبدل ذلك له (أقول) وهو ظاهر فلا ينبغي العدول عنه

(قوله واعلم أن ظاهر كلامهم الخ) هذا الاختلاف المصنف لان المصنف في الاستخلاف في الجهة البعيدة عند الاطلاق أي ولاة ولم ينص له على الاستخلاف أو عدمه ولا جرى عرف بذلك وهذا انما هو اذا أذن له في الاستخلاف أو جرى عرف بذلك ~~فائدة~~ ليس للقاضي أن يوصى بالقضاء عند موته لان من ملك أمر العزل نفسه فيه فانه ليس له أن يوصى به وهذا بخلاف الخليفة فله أن يوصى به عند موته لانه ليس له عزل نفسه (١٤٤) قوله وكذلك لا تقبل شهادته قبل العزل الخ) حاصله ان شهادته بأنه قضى بكذا أو

ثبت عنده كذا لا تقبل لا قبل العزل ولا بعده وأما الخبر فيقبل قبل لا بعده معني ذلك أن يدعى زيد على عمرو بحق عند قاضي مصر مثلاً وأن قاضي الشام مثلاً حكم له به عليه فيبأله المينة على ذلك فيذهب المدعي لقاضي الشام يطلب منه أن يكاتب قاضي مصر يخبره بما حصل على يديه من الحكم المذكور أي أو جاء قاضي الشام يشهد عند قاضي مصر فهذا لا يقبل لانه معني الشهادة كان ذلك قبل عزل قاضي الشام أو بعده وأما اذا جاء المدعي لقاضي الشام ابتداء قبل أن يتداعيا عند قاضي مصر طالبا منه مكتوباً لقاضي مصر بما حكم به له على فلان فهذا يقبل قبل عزل قاضي الشام وأما بعده فلا (قوله وجاز تعدد الدخ) أشهر فرض المصنف جواز تعدد القاضي بمنع تعدد الامام الاعظم وهو كذلك ولوتساعت الاقطار جدا لامكان النيابة وقيل الآن لا يمكن النيابة واقصر عليه ابن عرفة ونحوه للاصوليين (أقول) ولا ينبغي أن يكون ذلك محمل خلاف (قوله كل قاض يستقل بمملكة) كأن يكون قاض بمملكة مصر وقاض بمملكة الشام وقوله أو كل واحد بناحية من المملكة كأن

منبيه أو بعزله كالوكيل يعزل بموت موكله وأما مقدم القاضي على يتم فانه لا يعزل بموت القاضي ولا بعزله وانما انص المؤلف على الموت مع ان العزل كذلك لا يتوهم ان الموت لما كان يأتي بغتة لا يعزل به واعلم أن ظاهر كلامهم انه حيث أذن له في الاستخلاف أو جرى العرف بذلك واستخلف فلا يعزل نائبه بموته ولا بعزله وهو مستفاد من كلام ابن عبد السلام وغيره وظاهره ولو كان مذهب المستخلف بالكسر يقتضي عزل نائبه بذلك والعبرة بمذهب النائب فالخفي اذا استناب مالكيان من ولاة أو جرى العرف بذلك ومات لم يعزل المالكي كما هو ظاهر اطلاقهم وأما القاضي فلا يعزل بموت الخليفة لانه لم يتول لمصلحة الخليفة وانما ولايته عامة لمصالح المسلمين فالمراد بالامير من امارته مطلقاً سواء كان سلطاناً أو غيره ولهذا قال المؤلف ولو الخليفة أي ولو كان الامير الخليفة ولو فسر الامير بامام السلطان لم يصح المبالغة لان شرطها أن يكون ما قبلها صادقا عليها (ص) ولا تقبل شهادته بعده أنه قضى بكذا (ش) يعني أن القاضي اذا شهد بعد عزله على حكم كأن حكم به قبل فان تلك الشهادة لا تقبل لانها شهادة على فعل النفس وهي باطله يريد ولو شهد معه شخص آخر وعلى ابن الحاجب البطلان بأن القاضي مقرر على غيره ومن باب أولى في البطلان اذا قال القاضي بعد عزله شهد عندى شاهدان بكذا وقبلت شهادتهما والطلب حينئذ تخليف المطلوب أن الشهادة التي يدعيها القاضي ما شهد عليه بها أحد فان نكل حلف له الطالب وثبتت الشهادة قاله في المدونة وكذلك لا تقبل شهادته قبل العزل فلا مفهوم لقوله بعده وأما الاخبار فيقبل قبل العزل لا بعده ولا تجوز شهادة المحكم فيما حكم به لانه بنفس الفراغ من القضية صار معزولاً ويجوز للقاضي أن يولي أو يعزل وهو في غير ولايته بخلاف حكمه لا يجوز في غير ولايته (ص) وجاز تعدد مستقل أو خاص بناحية أو نوع (ش) يعني أنه يجوز للامام الاعظم أن ينصب قاضيين أو أكثر كل قاض يستقل بمملكة يحكم فيها أي لا يتوقف انفاذ حكمه على غيره أو كل واحد بناحية من المملكة يحكم في تلك الناحية أو ينصب في مملكته قاضيين فأكثر كل منهم ما أو منهم يحكم بنوع من أنواع الفقه كقاضي الانكسة وما يتعلق بها وقاضي الشرطة وقاضي المياه وما أشبه ذلك وهذا بناء على أن ولاية القضاء تعقد عامة وخاصة خلافاً لابي حنيفة القائل بأنها لا تعقد الاعامة واذا قبل تنعقد عامة وخاصة يجوز للخليفة أن يستعني على القاضي أن لا يحكم في قضية بعينها أو لا يحكم بين فلان وفلان ومفهوم قوله مستقل أنه لا يجوز للخليفة أن يولي قاضيين مشتركين في قضية واحدة يتوقف حكم كل منهما فيها على رضا صاحبه لقول ابن شعبان لا يكون الحاكم نصفاً كما انتهى ابن عرفة منع ابن شعبان انما هو في القضية وأما في نازلة معينة فلا أظنهم يحتفلون فيها أي في الجواز وقد فعله على ومعاوية في تحكيمهما أبا موسى وعمر بن العاصي انتهى قوله أو خاص بالجر عطفاً على مقدراً شعريه الكلام السابق

يكون واحد في القاهرة وواحد في رشيد مثلاً كما هو الآن فانك تجد في مملكة مصر قضاة كثيرين كما هو معروف أي وحكم كل واحد من ذكر عام في جميع أبواب الفقه بدليل قوله أو ينصب في مملكة الخ فتدبر (قوله وقاضي الشرطة وقاضي المياه) الاولى حذف ذلك لان الكلام في قضية الاحكام الفقهية (قوله عامة) أي في جميع أبواب الفقه (قوله يجوز للخليفة أن يستعني الخ) أي كأن يقول لا تقضي في الاموال بالشاهد واليمين (قوله وأما في نازلة معينة) أي ليست مع القضية بل مع الحكمين (قوله وقد فعله على ومعاوية) قد تقدم في باب الامامة توضيح ذلك

(قوله فان لم يعلم) أي بأن ادعى كل منهم أنه الطالب أي أو كان كل طالب (قوله فالقول لمن سبق رسوله) أي فالقول للطالب الذي سبق رسوله أي رسول الطالب أي رسول القاضي الذي أتى به الطالب فالاضافة لادى ملازمة أو من سبق رسول القاضي أي فالقول للطالب الذي سبق رسول القاضي معه على غيره (قوله وسواء كانت دعواهما متفقة أو مختلفة) مثال المتفقة أن يقول أحدهما أنا على عليك عشرة دنانير عن سلعة فيقول الآخر خذها صدقت بل أنا على عليك تلك العشرة عن سلعة ومثال المختلفة بأن يقول أحدهما أنا على عليك عشرة دنانير عن سلعة فيقول الآخر لا خذها بل أنا على عليك عشرة دنانير ودبعة (قوله فلو استويا في السبقية) المراد استويا في السبقية (قوله فلو استويا في السبقية) المراد استويا في السبقية مع دعوى كل أنه الطالب أو مع اتفاقهما على أن كلا طالب فنخرج سهمه فهو المدعى بكسر العين أي فيحكم أنه المدعى بكسر العين فيعتبر القاضي الذي يريد الحكومة عنده لا غيره الذي يريد الحكومة (١٤٥) عنده خصمه **وتتبعه** ما ذكره المصنف تابع للمازري لأنه ناقص ونصه على

نقل المواق ولو فرضنا الخصمين جميعا طالبين كل منهما ما يطلب صاحبه فليكن واحد منهما أن يطلب حقه عنده من شاء من القضاة ويطلب الآخر حقه عنده من شاء وإن اختلفا فليمن بمتدئ الطالب وفيمن يذهب إليه من القاضيين أوجب للسابق من رسول القاضيين وإن لم يكن لأحدهما ترجيح يسبق الطالب على الآخر ولا يغير ذلك أقرع بينهما انتهى كلام المازري فتضمن كلامه باعتبار آخره أنه إذا كان كل طالب الكل واحد أن يطلب حقه عنده من شاء إذا لا يتصور كل طالبا الامع اختلاف الدعوى ولا يتصور في دعوى واحدة بأن يكون كل طالبا فإذا طلب الطالب في دعوى حقه عند قاض فانه يجاب فإذا فرغت الدعوى وطلب الطالب قاضيا آخر أجيب لذلك فان اختلفا فليمن بمتدئ الطالب وفيمن يذهب إليه فان سبق أحدهما بالطلب ترجح قوله والا فالمتقدم من جاهر رسوله

أي تعدد مستقل عام أو خاص لا بالرفع عطف على تعدد ولا بالجر عطف على مستقل لأنه لا بد من الاستقلال في العام والخاص (ص) والقول للطالب ثم من سبق رسوله والأقرع (ش) يعني أن الخصمين إذا تنازعا فاختارا أحدهما التنازع عند قاض واختارا الآخر التنازع عند قاض آخر فالقول للطالب منهما والمراد به صاحب الحق فان لم يعلم فالقول لمن سبق رسوله وسواء كانت دعواهما متفقة أو مختلفة فلو استويا في السبقية فانه يقرع بينهما فنخرج سهمه فهو المدعى وحكم تنازعهما في تقديم من يدعى منهما يجري على ذلك كما يأتي في قوله وأمر مدع تجرد قوله عن مصدق بالسلام والافعال بالحب والأقرع وعلى هذا فابوا جدهما في بعض النسخ كالادعاء مستغنى عنه بما يأتي (ص) وتحكيم غير خصم وجاهل وكافر وغير مميز في مال وجرح (ش) تقدم أنه قال وجاز تعدد الخ وعطف هذا عليه والمعنى انه يجوز للخصمين أن يتفقا على أن يحكما شخص ليس مولى من قبل القاضي غير خصم لأحدهما ليحكم بينهما في الأموال والجراح العمد ولو عظم قطع بدلا في غيرهما كحد كما يأتي فلو حكما خصما فان ذلك لا يجوز ولا ينفذ حكمه كما إذا حكما جاهلا أو كافرا أو غير مميز والمراد بالخصم هنا من ثبت بينه وبين أحد المتدعين خصومة دنيوية وإن لم تصل إلى العداوة كما يأتي نظيره في الشاهد ولو شاور الجاهل العلماء فيما حكم فيه وعلم الحكم فيه لم يكن حكم جاهل ولو حكم الجاهل أو الخصم أو الكافر كان الحكم مردودا وينبغي إذا قتل أحد منهم أن تكون الدية على عاقلة وإذا تلف شيئا أن يكون ضامنا له فقوله وغير مميز معطوف على خصم أي وغير غير مميز وهو المميز لأن نفي النفي اثبات ويستثنى منه الصبي الآخر في قوله وفي صبي الخ أي وتحكيم غير من البالغين فان قيل لم يستغن بغير الأولى ويكون قوله مميز معطوف على غير فالجواب انه لو لم يأت بغير لقومهم العطف على خصم كبقية المعطوفات فرفع هذا باتيانها بلفظ غير (ص) لا حد وقتل ولعان وولاء ونسب وطلاق وعق (ش) يعني أنه لا يجوز التحكيم في شيء من هذه الأشياء لأنه يتعلق بها حق لغير الخصمين أم الله تعالى وأما لا دمي في المعان حق للولد لقطع النسب وكذلك النسب والولاء في الطلاق والعق حق لله تعالى إذا لا يجوز بقاء المطلقة البائنة في العصمة ولارد العبد في الرق وترك هنا المؤلف بعض مسائل ذكرها في باب الحجر عند قوله وأما يحكم في الرشد وضده وأمر الغائب

(١٩ - خشي سابع) من القضاة فان لم يكن ترجيح بشي أقرع بينهما ما ذكره محشي تت (قوله وعلى هذا) أي على أن ما ذكر في تقديم من يدعى يأتي غير خصم لأحدهما (قوله وتحكيم غير خصم) أي من غير تولية قاض ولا يحتاج لشهود على ما يقتضيه تنظيم بعضهم بالمدعى (قوله غير خصم لأحدهما) وأما إذا كان خصمه جاهلا فافسكت عنه لأن العادة أنهم لا يطلبان تحكيمه وإذا وقع ونزل وحكمه فهل يصح أولا والظاهر الأول (قوله أي وتحكيم غير من البالغين) هذا يفيدان وصف الخصومة والجهل والتكفر في غير البالغ لأن العطف يفيد المغيرة وليس كذلك فالمناسب للمصنف أن يقول وتحكيم بالغ غير خصم وجاهل وكافر وغير مميز (قوله وكذلك النسب) أي إذا كان النزاع بين الأب ورجل آخر غير الولد فالأب يقول ليس ابني والرجل يقول هو ابنك أمالو كان التنازع بين الأب والولد فالحق لأحد الخصمين (قوله والولاء) أي إذا كان السيد يتنازع من رجل في العبد المعتوق أمالو كان النزاع من السيد مع العبد المعتوق فالحق لأحد الخصمين (قوله وترك هنا المؤلف بعض مسائل) أي كالرشد وضده والحبس المعقب

(قوله وترك من هنالك بعض مسائل ذكرها هنا) أي وهي الطلاق والعتيق واللعان (قوله فيقيد ذلك بما هنا) أي في إيراد بالقصاص فيما تقدم القتل فقط في شرح عب ومقتضى نقل ابن يونس إبقاها في الخبر من قوله وقصاص على شموله للقتل وغيره والاحسن ما قاله شارحنا لما قاله عب لقول المصنف في (١٤٦) مال وجرح (قوله ولكن الخ) أي فالتأديب ليس عاملا بل قاصر على مسألة الحد

والجرح (قوله إذا حكموا في المال والجرح) هي جارية فيما يحكم به ابتداء وفيما عصى حكمه فيه بعد الوقوع الذي هو غير المال والجرح (قوله بدل مقطوع) لا يتصور كونه بدلا ثم قطع فلو جعل استثنافا بيانيا جوا بالمقدور لكان أظهر كما أفاده بعض شيوخنا (قوله على مقدر) أي الذي هو قوله صبي من قوله الاتحكيم صبي ولا مانع من نصبه والتقدير إلا الصبي وفاسقا ويصح رفعه وتقديره ورابعها هو وفاسق (قوله فان قيل الخ) هذا سؤال وارد على قوله وثالثها بدل وقوله وبيانه الخ حاصله ان المحذوف خال عن حرف العطف أي فا الدليل على ان حرف العطف محذوف (قوله وضرب خصم له) بيده أو يد أعوانه باجتهاده في قدره وكذا يؤدب من امتنع من الشرع ان كان القاضي عدلا وعليه أجرة الرسول والأفله الامتناع والآدب عليه في شرح شب ومقتضى كلام المصنف كغيره انه لا يعزب بغير الضرب (قوله في سماع ابن القاسم) أي في ذكره سماع ابن القاسم (قوله وفي حفظي الخ) هذا كلام ابن رشد كما هو الظاهر (قوله أدب) أي ففرق بين ظالم وظلمي لان لفظ ظالم يشعر بأن الظلم صفة وطبيعته بخلاف ظلمي فإنه لا يفيد ذلك لانه يقيده حدوث ذلك فقط وقوله انتهى أي كلام المواق كما يعلم بالاطلاع عليه (قوله فالمراد بالجواز في كلام المؤلف الاذن) أي لان المصنف ما

والجرح المعقب الخ القضية وترك من هنالك بعض مسائل ذكرها هنا فينبغي أن يراعى كل محل ما نقصه من المحل الآخر وعبر هنالك بالقصاص وهنالك بالقتل فيقيد ذلك بما هنا (ص) ومضى ان حكم صوابا وأدب (ش) يعني أن المحكم اذا حكم فيما لا يجوز له التحكيم فيه فإنه عصى ان كان صوابا وليس لاحدهما ولا لآخر غيرهما أن ينقضه ولكن اذا استوفى الحكم بالحد والقتل يؤدب لا فتياته على الامام في الاستيفاء والا فلا يؤدب بل يزجر ولا يؤدب على المعول عليه وحينئذ اذا حكم بالقتل وعنى عن المحكوم عليه لم يكن عليه أدب كما يستفاد من كلام المواق (ص) وفي صبي وعبد وامرأة وفاسق ثالثها الا الصبي ورابعها وفاسق (ش) يعني ان الصبي المميز والعبد والمرأة والفاسق اذا حكموا في المال والجرح ففي ذلك أربعة أقوال الصحة مطلقا لا صيغ وعدم الصحة مطلقا لمطرف والثالث الصحة الا في تحكيم الصبي لانه غير مكلف ولا اثم عليه ان جاز وهو لا شبه والرابع الصحة الا في تحكيم الصبي والفاسق وهو لعبد الملك ولك ان تقدر وفي جواز تحكيم صبي الخ وعدم الجواز لان الاصل فيما لا يجوز زعم الصحة قوله وفي صبي الخ خبر مقدم والمبتدأ محذوف تقديره أقوال أربعة وقوله ثالثها بدل مقطوع فهو مبتدأ خبره محذوف أي ثالثها يصح التحكيم الاتحكيم الصبي وقوله وفاسق معطوف على مقدر أي ورابعها الاتحكيم صبي وفاسق فان قيل المؤلف حذف حرف العطف لان التقدير أولها كذا وثانيها وثالثها دليل قوله ورابعها فالجواب لان سلم ذلك وبيانه أن المحذوف خال من حرف العطف أي أولها كذا ثانيها كذا ثالثها كذا وأغما أي به مع قوله ورابعها بالعطف لوجود المعطوف عليه في الذكر (ص) وضرب خصم له (ش) يعني أن الخصم اذا لدعن اعطاء ما عليه من الحق فلا قاضي أن يضربه وأن يسجنه من غير يئنه بل يستند لعلمه في ذلك خلافا لما يفهم من كلام أبي الحسن وحكم الادب الوجوب على الامام كما صرح به ابن رشد في سماع ابن القاسم ونصه على نقل المواق سماع ابن القاسم ان الأدب أحد الخصمين بصاحبه وتبين ذلك فلا قاضي أن يعاقبه ابن رشد لان الاداء اذا عله واضرار به فواجب على الامام أن يكفه ويعاقبه عليه بما يراه وفي حفظي عن بعضهم ان قال لخصمه ظمئني أو غصبتني ونحوه بالفعل الماضي أو تظلمني لاشئ عليه وان قال يا ظالم ونحوه باسم الفاعل أدب انتهى فالمراد بالجواز في كلام المؤلف مطلق الاذن فيه فيشمل الواجب أو يقال الواجب زجره بما هو أعم من الضرب وأما بخصوص الضرب في حكمه الجواز اذا ضرب بأمر مسديد (ص) وعزله لمصلحة ولم ينبغ ان شهر عدلا بمجرد شكية ولم يرأ عن غير سخط (ش) عزله مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف هو الامير أو الخليفة أي وجاز عزل الامير والخليفة القاضي لمصلحة وان لم يكن جرحه ككون غيره أفضل أو أصبر وأجلد منه فلو عزله لمصلحة فالقتل أنه لا يعزل وعزل من في بقائه مفسدة واجب ومن يخشى مفسدته مستحب ولذا قال بعض الجواز هنا يعني الاذن في الفعل فيتناول الواجب ولا ينبغي للخليفة أن يعزل القاضي المشهور بالعدالة بمجرد شكية واحدة بل حتى تكثر فيه الشكاوى وتتفاقر حينئذ يعزله واذا عزله فإنه يوقفه للناس ليرفع من يرفع ويخفض من

يخفض (قوله فاعل جاز) (قوله فيشمل الواجب) يخفض المناسب لكلامه أن يقول أراد بالاذن الوجوب ما لا يشمل الوجوب (قوله أو يقال الواجب الخ) هذا أحسن (قوله عدلا) خبر لكون المقدر والتقدير ان شهر كونه عدلا وقيل الظاهر انه تمييز محمول عن الفاعل أو نائبه (قوله وأجلد) عطف مرادف (قوله بل حتى تكثر فيه الشكاوى الخ) أقول حينئذ لا حاجة لقوله بمجرد (قوله وتظافر) أي تهوى (قوله ليرفع من يرفع) أي ليرفعه ان كان ما فيه كذب

ويخفضه ان كان ما قبل فيه صدق كذا أفاده بعض الشيوخ المحققين ثم أقول قوله ليرفع الخ يحتمل قراءته بالبناء للمعول فتكون من واقعة على القاضي المعزول ويحتمل أن يكون مبنيا للفاعل فتكون من واقعة على الرافعين من الناس (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة مغايرة لتي قبلها واقتصر على هذه العبارة بعض الشراح وكلام بعضهم يفيد قوتها فتكون هي المعول عليها ثم وجدت عندي عن بعض شيوخنا ما يفيد (قوله من غير كشف) بيان لمجرد الشكوى (قوله والاصل في ينبغي الاستحباب) فالمعنى ولا يستحب العزل بمجرد شكية وعدم الاستحباب يتحقق في الكراهة فالمعنى ويكره العزل بمجرد شكية (قوله وحله بعضهم على الوجوب) أي حمل لم ينسج العزل لان المراد حمل ينبغي كما هو المتبادر والمعنى يجب عدم العزل والمناسب للنفي أن يقول حله بعضهم على التحريم أي يحرم العزل بمجرد شكية وهو يرجع في المعنى لوجوب عدم العزل (قوله فانه يبرئ من ذلك) أي من مقتضى ذلك أي من مقتضى العزل أي المقتضى الذي يشين ويوجب العزل (قوله شرحبيل) بضم الشين وفتح الراء وسكون الحاء الملهة وكسر الموحدة بعدها تحية وقوله حسنة بفتح الحاء والسين (قوله فلم أر من يجتدي الا ذلك) بضم الجيم وكسر هاو تشديد الدال (١٤٧) من جدأي يعني ويجتهد معي الا ذلك ويصح أن

يقرأ بترك التشديد والاصل من يوجدني من وجد به حزن عليه أو ورق عليه أي فلم أجده من يرق على أو يحزن على الا ذلك (قوله لا يولي عليهم بعد) اذ لا يولي عليهم ولو صار أعداء أهل زمانه (قوله متعلق بمقدر) وهو عزله أي ان العزل عن غير مخطط بينه ثم لا يخفى أن هذا التبيين هو عين التبرئة (قوله وخفيف تعزير) هو ما دون الحد (قوله فانه يخشى على المسجد منه) وهو حينئذ محتمل للكراهة والحرمة كاقيل في الحد اذ قد ذكر في التوضيح في قول ابن الحاجب ولا تقام الحدود في المسجد فقال يحتمل الحرمة والكراهة انتهى لكن قول شارحنا ولا يجوز الخ محتمل للكراهة والحرمة والمتبادر منها الحرمة بل صرح بعضهم بحرمة الجلوس في المسجد حيث كان يقام فيه الحد ويعزرفيه التعزير الشديد (أقول)

يخفض وبعبارة أي لم ينسج العزل ان شهر بالعدالة بمجرد الشكية حتى يكشف عنه وينظر في أموره فالتجرداها هو عن الكشف والنظر والمراد بالشكية الشكوى وحينئذ فكلامه صادق بما اذا تعددت الشكوى ومفهوم شهر أنه لو لم يشتهر بالعدالة لانبغى عزله بمجرد الشكوى من غير كشف وهو كذلك ان وجد بدلا كما قاله مطرف والاصل في ينبغي الاستحباب وحله بعضهم على الوجوب أي يجب أن لا يعزل ان شهر عدلا بمجرد شكية واذا عزل الخليفة القاضي الذي أقامه على ملكته أو على بعضها المصلحة فانه يبرئ من ذلك لان العزل مظنة تطرق الكلام في المعزول وكونه لمصلحة فديخي على الناس وقد عزل عمر رضى الله عنه شرحبيل بن حسنة فقال له يا أمير المؤمنين أعن سخط عزلتي فقال لا ولكنني وجدت من هو مثلك في الصلاح وأقوى على علي فلم أر من يجتدي الا ذلك فقال يا أمير المؤمنين ان عزلك عيب فأخبر الناس بعذري ففعل عمر وأما ان عزله لسخط فانه يظهر عيبه للناس لا يولي عليهم بعد قوله وليبرأ أي وجوب اذ هو حق للمعزول وقوله عن غير مخطط متعلق بمقدر أي وبين ان عزله عن غير مخطط (ص) وخفيف تعزير بمسجد لا حد (ش) يعني أنه يجوز للقاضي أن يعزير بعض الخصام في المسجد ويضربه عشرة أسواط لان ذلك مظنة السلامة مما يخشى على المسجد منه بخلاف شديد التعزير فانه يخشى على المسجد منه كدم ونحوه ولا يجوز للقاضي أن يقيم الحد على أحد في المسجد كما مر (ص) وجلس به بغير عيب وقدوم حاج وغروجه ومطر ونحوه (ش) يعني أن القاضي يجوز له أن يجلس في المسجد للقضاء قال مالك في المدونة القضاء في المسجد من الحق والامر القديم واستحب مالك الجلوس للقضاء في رحاب المسجد ليصل اليه المسلم والكافر والحائض والضعيف ولقوله عليه الصلاة والسلام جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم وخصوماتكم ابن شعبان من العدل كون منزل القاضي في وسط مضره ولا ينبغي أن يجلس القاضي أيام النحر ويوم الفطر ويوم

الظاهر أن يقال ان غلب على الظن أو ظن حصول كدم حرم وان شك كره (قوله والامر القديم الخ) أي فالجلوس بالمسجد مكره لقوله عليه الصلاة والسلام جنبوا الخ وان كان المتبادر منه الوجوب فان قلت كونه من الامر القديم يقضي بأن مالك خارج عن رأي من قبله من الحب والتابعين وكيف يصح منه ذلك وهو أسرع الناس امتثالاً لأجمع عليه من قبل وكيف يصح أن الحب والتابعين يخالفون فعله عليه الصلاة والسلام قلت يمكن الجمع بانه في سابق الزمن لم تحصل خصوصيات توجب الى الخروج من المسجد الى الرحاب فلما جاء زمن مالك حصل في الخصوصيات ما يوجب الخروج منه والجلوس في الرحاب فاستحب الجلوس في الرحاب ويكون قوله عليه الصلاة والسلام جنبوا انظارا فيه لمستقبل الزمان (أقول) وفي مثل هذه الازمنة الكثيرة الشري يجب الخروج من المسجد ثم بعد كتي هذا رأيت أن المسئلة ذات قولين فلما لك في الواضحة من رواية مطرف وابن الماجشون المطالب الجلوس في الرحاب ومقابل له وهو الجلوس في المسجد قول المدونة والقضاء في المسجد من الامر القديم واحتج به بقوله تعالى اذ تسودوا الخراب وبأنه عليه الصلاة والسلام حكم فيه ولكن المعول عليه الاول وهو الجلوس برحابه (قوله ولا ينبغي أن يجلس القاضي أيام النحر الخ) أي

لا في المسجد ولا في غيره لان القصد عدم الجلوس في هذه الايام مطلقا (قوله وبواب) يحتمل أن يكون تفسيره العاجب ويحتمل أنهم متغايران فالبواب الذي يقف خارج باب الدار فلا يدخل الامن له حاجة والحاجب هو الذي يقف على باب الموضع الذي أعده القاضي للجلوس فيه أي على تقدير ان يدخل واحد بغير اذن البواب أو يكون ناذنه لكي يكون له حاجة ويكون الدخول في الموضع الذي القاضي فيه على التسديد بحيث ان أصحاب الدعاوى لا يدخلون دفعة بل شيئا بعد شيء وابن الحاجب المشهور أن اسمه عثمان وكان أبوه حاجب الأمير بقوص (قوله ثقة عدلا) قال ابن عرفة ويكون الحاجب والبواب ثقة عدلا وينتهي عن اتخاذهم من يحب الناس وقت حاجتهم اليه (قوله في أول جلوسه) أي في أول ولايته (قوله الموثقين) أي الذين يكتبون الوثائق أو يحضرون كتب الوثائق أي الشهود الملازمين للقاضي الذين يسمعون الدعوى وتوضع شهادتهم في الوثائق (قوله وفي مال الاطفال) حاصله انه جعل قوله ومال طفل على ما هو أهم من كون ذلك الطفل مهما لا أو ذا (١٤٨) وصى أو اذا مقام وقوله الاخص مما قبله قال بعض الشيوخ انظر ما معنى هذا

سفر الحاج وقدومه وفي كثرة الوصل والمطر لانه مضر بالناس وبعد الصبح وبين الظهر والعصر وبين العشاءين فقوله ومطر أي وكثرة مطر فقوله بغير عيد الخ متعلق بجلوس مع قطع النظر عن بقائه وهو قوله به أي ان جلوسه في العيد وما ذكره مكر وهو سواء كان بالمسجد أو بغيره وهذا في غير الايام وأما مصر ونحوها فينبغي للجلوس أيام خروج الحاج وقدومه وسفر القوافل للشام وغيرهما في ذلك من الفضل بين الاكرام الذين يأخذون أموال الناس واذا غفل عنهم في تلك الايام هربوا (ص) واتخاذ حاجب وبواب (ش) يعني أنه يجوز للقاضي أن يتخذ حاجبا يمنع من لا حاجة له عنده وبوابا ليأمنه ثقة عدلا (ص) وبدأ بجلوس ثم وصى ومال طفل ومقام ثم قال (ش) يعني أن القاضي يجب عليه في أول جلوسه أن يبدأ بالمحبوسين فينظر في أمرهم فمن استحق الافراج أفرج عنه ومن لا بقائه وهذا بعد النظر في الكشف عن الشهود الموثقين فيقصص عن عدالتهم فيثبت من كان عدلا ولا يسقط من ليس كذلك لان مدار الامر كله على الشهود ثم بعد النظر في المحبوس ينظر في الاوصياء مع الايتام الذين تحت حجرهم فان اليتيم عاجز عن رفع أمره الى القاضي وفي مال الاطفال المهمة أو في مال طفل مع وصيه أو مقام عليه الاخص مما قبله لعموم النظر في الاول وفي أمر المقام الذي أقامه القاضي الذي قبله مع يتيمة لانه قد يكون له مطالبة على المقام فيعجز ولا يعرف عن نفسه ثم بعد النظر فيما من ينظر في اللقطة والضوال وفي توبدا أول ولايته استعجابا بالمحبوس خذ الافلا بالميرى (ص) ونادى بمنع معاملة يتيمة وسفيه ورفع أمرهما ثم في الخصوم (ش) قال أصبح ينبغي للقاضي اذا قعد أن يأمر بالتداهي الناس ان كل يتيمة لم يبلغ لوصى له ولا وكيل فقد جرت عليه وكل سفيه مستوجب للولاية فقد منعت الناس من مداينته ومتاجرته ومن علم مكان أحد من هؤلاء فليرفعه اليه بالنولي عليه فمن دأبه بعد أو باع منه أو ابتاع منه فهو مردود انتهى ثم بعد ما من ينظر بين الخصوم من تقديم وتأخير وما أواد وغير ذلك كما يأتي عند قوله وليس بين الخصمين (ص) ورتب كاتبا عدلا لشرطا ترك واختارهما المترجم مخبر كالحلف (ش) يعني أن القاضي يرتب له كاتبا عدلا يضبط الوقائع التي يحكم فيها ويشتري في هذا الكاتب أن يكون من أعدل

الكلام لكن أقول يمكن أن يكون معنى قوله ومال طفل أخص مما قبله الذي هو قوله وصى أي وأخص مما بعده الذي هو قوله ومقام من حيث ان قوله وصى ومقام صادق بالنظر لمال الطفل وحاله والقيام بشأنه وان كان فيه عزم من حيث شموله للمهم وغيره وقول الشارح وفي أمر المقام هذا محل اقول المصنف ومقام (قوله ينظر في اللقطة والضوال) أراد أن قول المصنف وضال قاصدا كما ينظر في الضوال ينظر في اللقطة ويمكن أن المصنف أراد بالضال ما يشمل اللقطة أي ان اللقطة والضوال الموضوع في حوزة بيت المال ينظر في شأنها هل أتى لها طالب أولا فيرتب على ذلك مقتضاها من ابقاء أو صرف فيما يصرف فيه بيت المال (قوله خلافا للميرى) تليذ الناصر شارح خليل أي حيث جعله واجبا وهو الذي حمل به شارحنا أولا (قوله ونادى) أي أمر أن

الموجودين

ينادي الخ ورتبة المناداة في رتبة النظر في أمرهما فهي مؤخرة عن النظر في المحبوسين كما تنفذه

التبصرة خلافا لما يفهم من البساطة من تقديمها عليه والمناداة المذكورة منه بدوبة على ما يفهم من الشارح وتوت ولازمة على ما يفهم من التبصرة ثم نادى بمنع معاملة السفيه المهمل بناء على القول بجواز أفعاله لا على ردها اذ لا فائدة للمناداة حينئذ قال في ك وهذا يفيد أنه لا ينادى بمنع معاملة اليتيم وهو خلاف كلام المؤلف (قوله ورفع الخ) معطوف على منع (قوله ثم في الخصوم) أي ان مرتبة ذلك متأخرة عما تقدم وظاهره ولو كان فيهم مسافرون وهو كذلك كما قاله الشيخ أحمد (قوله قال أصبح) قال بعض الشراح يفهم من كلام أصبح المذكور ان المناداة تنزل منزلة الحجر عليه ما انتهى (قوله ولا وكيل) أراد به المقدم من قبل القاضي (قوله ورتب كاتبا) أي وجوبا على ما قاله الشارح ونادى على ما في الخطاب (قوله شرطا) حال أي حال كون العدالة المفهومة من عدلا شرطا (قوله واختارهما) أي ينبغي له أن يتأمل بحيث يأخذ الخيار من الناس ويجعله كاتبا ومن كيا

(قوله مرضيا عند الناس) أي بأن يكون حسن الخلق ذاهبا حسن هكذا كتبت ثم وجدت في شرح شب ان المراد بكونه مرضيا أن يكون مبرزا في العدالة كما يشترط اليه الشارح اه (قوله من أعدل الخ) لا يخفى انه على هذا يصح قول المصنف واختاره جما فالمناسب أن يقول ويشترو في هذا الكاتب أن يكون من العدول وينبغي أن يكون من أعدل وهذا معنى قوله واختاره ما وكذا يقال في قوله كترك (قوله يخبره عن الشهود في مساكنهم) أي الذين أعدهم بخوس عنده يشهدون على اقرار الخصوم الذين يقرون بحضرة القاضي وما يأتي منك اشهود غير خاصين بل كل من يشهد عند القاضي وقوله وأما من كي البينة أي التي تشهد بالحقوق على المدعي عليهم (قوله فقد مر) أي في قول المصنف واتخاذ من يخبره بما يقال في سيرته وحكمه وشهوده (قوله فسيأتي) أي وانه لا بد من تعدده (قوله فالجواب) أجاب بجوابين الاول جواب بالتسليم والثاني جواب بالانع فالمر كي هنا أراد به من كي السر والعلانية فتكون الاشخاص ثلاثة من كي السر فقط ومن كي العلانية فقط ومن كيهم معا (قوله من كي السر) أي الذي يز كي الشهود الملازمين له (قوله) وكلام ابن غازي يلزم عليه التكرار (عبارة ابن غازي قوله كترك أي في كونه عدلا رضاء فهو كقوله في الرسالة ولا يقبل في التزكية الا من يقول عدل رضاء أي يجمع بين الاثنين وأشهدوا ذوى عدل منكم من (١٤٩) ترضون من الشهود وهو يدل على ان شرطاً

تصنيف مرضيا (قوله مع انه لا يناسب كلام المؤلف) لانه ليس كلام المؤلف فيما يقول المر كي في شأن الشاهد من كونه يقول هو عدل رضا (قوله والمترجم مخبر) أما مبتدأ وخبر وان المترجم معطوف على الضمير في اختاره ما وقوله مخبر خبر مبتدأ محذوف أي وهو مخبر (قوله مخبر) أي لا شاهد فيمكن في الواحد هذا ضعيف والمعتمد أنه لا بد من تعدده (قوله أشهب وابن نافع) بدل من القرينان (قوله أو المسخوط) أراد به الفاسق وليس المراد من انتقلت صورته الى صورة أخرى بأن مسخ والحاصل أنه يشترط في كل من المترجم والمخلف أن يكون عدلا ^بتبيينه قد تبين أن المخلف الذي يبعثه القاضي التحليف يكفي فيه الواحد وانظر هل يكفي عند

الموجودين مرضيا عند الناس كما يشترط في المر كي أن يكون عدلا مرضيا ويختار القاضي المر كي والكاتب باعتبار كونهم ما من أعدل الموجودين والمراد بالمر كي هنا هو أن يكون عينا للقاضي يخبره عن الشهود في مساكنهم وأعمالهم وأما من كي البينة فسيأتي أنه لا بد فيه من التعدد وبعبارة فان قلت ان أراد من كي السر فقد مر وان أراد من كي العلانية فسيأتي في فائدة هذا فالجواب ان المراد به من كي السر ذكره هذا الشيء غير ما مر وهو اشتراط كونه عدلا أو يقال ان المراد هنا اتخاذ شخص يخبره بأحوال من يشهد عنده من شهود وغيرهم بخلاف السابق فانه اتخذ ليخبره بما يقال في شهوده فذلك خاصة وهذه عامة وكلام ابن غازي يلزم عليه التكرار مع انه لا يناسب كلام المؤلف فانظر ان شئت والمترجم عند من لا يعرف العربية أو عند من لا يعرف الجمعية مثلا يخبر فيكي الواحد وكذلك المخلف للغير عن القاضي سمع القرينان أشهب وابن نافع ان احتكم للقاضي خصوم يتكلمون بغير العربية ولا يفقه كلامهم ينبغي أن يترجم عنهم رجل ثقة مأمون مسلم واثق أحب الي ويجزئ الواحد ولا تقبل ترجمة الكافر أو العبد أو المسخوط ولا بأس بترجمة المرأة ان كانت من أهل العفاف الخ (ص) وأحضر العلماء أو شاورهم وشهودا (ش) ابن المواز الاحب أن لا يقضى بالبحضرة أهل العلم ومشاورتهم وهو قول أشهب الفعل عثمان رضي الله عنه لانه كان اذا جلس أحضر أربعة من الصحابة ثم استشارهم فاذا رأوا ما رأه أمضاه ومنع من ذلك مطرف وابن الماجشون فالا ولكن ان ارتفع عن مجلسه شاورهم كفعل عمر رضي الله عنه قال ابن المواز ولا يجلس للقضاء الا بحضرة شهود عدول يحفظون اقرار الخصم خوفا رجوع بعضهم عما أقر به وظاهر كلام المؤلف ان احضار الشهود مستحب لعطفه على المستحب وهو العلماء من قوله أحضر العلماء

مرسله وغيره أو عند مرسله فقط والظاهر الاول قاله عجم (قوله ابن المواز الخ) هذا الكلام يفيد ان أوفي كلام المصنف الحكاية الخلاف وحاصله أن معنى قول المصنف وأحضر العلماء أي وشاورهم ولا معنى للحضور الامشاورتهم وهذا إشارة لقول أشهب وقوله أو شاورهم إشارة لحكاية قول مطرف وابن الماجشون وهذا على ما في بعض نسخ المصنف من التعبير بأ وفي بعضها بالواو فتكون إشارة الى قول أشهب خاصة لما تقدم من أن من لازم الحضور المشاورة والا فلا فائدة في الاحضار وترك قول مطرف ثم ان الخلاف المذكور حيث كان فكره في حضورهم وعدمه سواء فان كان فكره في حضورهم لا غير وجب حضورهم وان كان فكره في عدمه منع ثم ان مثل الاول لم توجد فيه صفة القضاء فلا يتصور وجود قاض شرعا بهذه الصفة (قوله لعطفه على المستحب) المناسب أن يقول لعطفه على العلماء من قوله وأحضر العلماء وأراد بالعلماء من المجتهدين ان كان مجتهد الاحتمال أن يظهر لهم غير ما ظهر له ليظهر له بعد اجتهاده مثل ما ظهر لهم لا تقليد لهم اذ المجتهد لا يقلد مثله ومن مقلدي مذهبه ان كان مقلدا الآن الزرقاني ذ كانه لا ينبغي أن لا يكون مطلوبا بذلك الا اذا لم يحضره في الواقعة شئ (أقول) والظاهر احضارهم مطلقا كما هو ظاهر النقل ويحتمل أن لا تكون أول حكاية الخلاف بل التغيير

(قوله بل احضار الشهود واجب) فيه نظر بل المعتمد ان احضار الشهود مستحب (قوله وهذا مبنى على أن احضار العلماء مستحب) وهذا قول اكثر كافي تتل ومما تقدم من موضع الخلاف يعلم أرجحته على مقابله (قوله خشية توهم الخ) هذا ربما يفيد أنه يمنع عطف النكرة على المعرفة وليس كذلك فالاولى أن يقال انما جرد لاجل أن لا توهم من التعريف خصوص الشهود المعينين بل المطلوب حضور أى شهوده ويمكن الجواب بأن الاصل تناسب المعاطفين أى فلما جرد علم أنه غير معطوف على الضمير في شاورهم وفيه أن العلماء معرفة فلا فرق بين عطفه على الضمير أو على العلماء والجواب أن العدول يعلم منه عدم العطف عليه وبعد ذلك لا يكون عطفه الاعلى العلماء (قوله ولم يفت في خصومة) لا يخفى أن القصد الاخبار بأن الحكم كذلك وليس كذلك من غير قصد الى زمن معين فلا يرد أن يقال لم ينشأ الماضي لالتنى المستقبل فالمناسب لادون لم (قوله ولم يشتر) أى ولم يبع (قوله تحيل الى الوصول) أى اذا أتى على غرضه وقوله أو الى الانتقال (١٥٠) عنه أى اذا لم يأت على غرضه (قوله وان لم يقع بالفعل) حاصل ما في المقام كما

يؤخذ من كلام بعضهم أن قول المصنف في خصومة يحتمل أن يريد ما شأنه أن يخصم فيه أى يقع فيه الخصومة وعليه فلا يبقى فيما يدخله الحكم ويحتمل ما يقع فيه الخصام بالفعل وشارخنا ذهب الى الاول لانه الموافق لما في النواذر وحينئذ فقوله الآن يكون السائل مستفهما معناه كما تنفيده عبارة النواذر الآن يكون السائل من المتعلمين الطالبين لمعرفة الحكم أو يكون السائل في مسائل الصلاة والحج مثلا مما يقع القضاء فيه فيجوز للقاضي أن يفتيه في ذلك البساطى وانظر اذا كان يدرس وحضر الخصم والدرس يتعلق بتلك الخصومة وفي كلام بعضهم أنه يستمر ولا يقيم الخصم من المجلس وعندى أنه ان قدر أن يعصى الكلام بحيث لا يفهم الخصم والأمره بالانصراف (قوله وعلى هذا فلا يبقى فيما يدخله الخصام)

وليس كذلك بل احضار الشهود واجب وهذا مبنى على أن احضار العلماء مستحب وأما على أن ذلك واجب كما هو ظاهر التوضيح فالعطف المذكور يفيد الوجوب من غير اشكال وانما جرد الشهود من آل خشية توهم عطفه على الضمير المنصوب في قوله أو شاورهم (ص) ولم يفت في خصومة ولم يشتر بمجلس قضائه كسلف وقراض وابضاع وحضور وليمة الا النكاح (ش) يعنى أن القاضي لا يبقى في الخصومات لان الخصم اذا عرف مذهب القاضي تحيل الى الوصول اليه أو الى الانتقال عنه الا أن يكون السائل مستفهما فليجبه وله انما جاز للقاضي أن يحضر مجالس العلم فيعلم ويتعلم والمراد بالخصومات ما شأنه أن يخصم فيها وان لم يقع بالفعل وعلى هذا فلا يبقى فيما يدخله الخصام ويفهم من التعليل المذكور أن النهى محله حيث لا يمكن الاطلاع على مذهبه الامن افتائه وكذلك يكره للقاضي أن يشترى شيئا في مجلس قضائه لان نفسه أو بوكيله خوف المحاباة الا أن يكون شيئا خفيفا فانه يجوز له قال عمر بن عبد العزيز بتجارة الولاة لهم مفسدة وللرعية مهلكة وأما شراؤه وبيعه في غير مجلس قضائه فجاز وذكر ابن شاس كراهته وأنكر ابن عرفة وجوده في المذهب لغيره ثم انما ذكره المؤلف وابن عرفة من التفرقة بين مجلس قضائه وغيره مبنى على أن علة النهى شغل البال وحده أو هو مع المحاباة وأما ما ذكره ابن شاس فمبنى على أن العلة خشية المحاباة وكذلك ليس للقاضي أن يسلف ولا يتسلف ولا يدفع قراضا لمن يعمل فيه ولا يضع بضاعة مع غيره ليشترى له بها سلعة مثلا خوف المحاباة ولا يستعير لانه انتفاع بأموال الناس من غير عوض قال الاخوان مطرف وابن الماحشون ينبغى للقاضي أن يتورع عن طلب الخواص والعسارى من الماعون والدواب لركوبها وما أشبه ذلك أو السلف أو أن يقارض أحدا أو يضع مع أحد وكذلك لا يجوز له أن يحضر وليمة اذا ادعى الاولوية النكاح فانه يجب عليه كغيره بالشروط المذكورة في باب الوليمة عند قول المؤلف تجب اجابة من عين ان لم يحضر من يتأذى منه الخ ومرااد المؤلف بالوليمة اللغوية من الولم وهو الاجتماع والمراد الطعام الذي يجتمع له والا كان الاستثناء ضائعا لان

أى فيما يدخله الحكم (قوله ان النهى محله) أى نهى الكراهة لانه الحرمة (قوله

الوليمة

تجارة الولاة لهم مفسدة) أى لشغلهم بها عن اصلاح الرعية وقوله للرعية مهلكة أى التوصل الى أخذ أموالهم بسبب المحاباة والاضيق الذى يحصل لهم أى الرعية لقدرتهم لكونهم حكاما على منع غيرهم من تعاطي الامتعة التى يقع فيها التجارات لاجل أن يأخذوها فيستقلوا برمجها قال عمر بن عبد العزيز بتجارة الولاة من أشراط الساعة (قوله وأنكر ابن عرفة وجوده في المذهب) غير مسلم بل موجود في المذهب والاطهر ما قاله ابن شاس (قوله ليس للقاضي أن يسلف) تبع تت فانه قال في قول المصنف كسلف ظاهره منه أولا ولكن قال ابن مرزوق الظاهر أن المراد سلفه من غيره لا اعطائه السلف اه أقول وارتضاه بعض الشيوخ لان سلفه لغيره معروف فلا ينهى عنه (قوله وكذلك لا يجوز له أن يحضر وليمة) أى على طريق الكراهة (قوله فانه يجب عليه كغيره) لا يخفى أن الذى عند ابن مرزوق انه يجوز له أن يحضر وليمة النكاح ولا يجب عليه فخالف غيره لانه يطلب منه التزعم بما أبدى الناس لتقوى كلمته وهو الراجح كما يفهم من عجب (قوله من الولم) أى ان الوليمة مأخوذة من الولم وهو الاجتماع (قوله والمراد بالوليمة الطعام والحاصل أن

الولية بمعنى الطعام مأخوذة من الولم وهو الاجتماع والاخذ دائرة أعم من دائرة الاشتقاق (قوله وقبول هدية) ظاهر النقل الكراهة
 لا الحرمة فهو المعول عليه خلافاً لقول الشارح لا يجوز الخ فان ظاهر الحرمة (قوله ولا نها تطفى الخ) أي لان الهدية التي لرجاء نفع
 ودفع ضرر تطفى الخ أما الهدية لآل ذلك فهي لا تطفى وقد قبلها النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال تهادوا تحابوا (قوله عن لا يرجو) وأما من
 يرجو منه الخ فهو حرام (قوله ولا يجوز للشهود قبول الهدية من الخصمين) أي يحرم وقوله من الخصمين أي من أحد الخصمين هذا اذا
 كان للشهادة بالبطل وأما اذا كان للشهادة بالحق فكذلك ان كانت متعينة والا فلا (قوله نطفة) أي تهمة (قوله وفي قبول هدية من
 اعتمادها) بإضافة هدية لمابعده ولا يقر بالفتورين لصدقه بصورة غير (١٥١) مرادة وهي اذا لم يعتد بها المهدى فيقتضى ان فيها
 قولين وليس كذلك اذا لمعنى حينئذ

وفي قبول هدية اعتقادها قبل
 الولاية اعتمادها المهدى أم لا (قوله
 يعني هل يحرم الخ) الذي في ع
 ان القولين في الجواز وعده
 والعدم تحتل للمنع والكراهة
 وظاهر لفظ مطرف وعبد الملك
 الكراهة وهو الصواب (قوله كان
 يهدى اليه) أي كانت معتادة الخ
 أي مساوية لها قدر وصفة وجنسها
 لا يزيد (قوله أي حضاره) تفسير
 لالزام اليهودي الحكم فالمعنى وهل
 يكره في حقه احضار اليهودي للحكم
 أولا يكره ووجه القول الاول الوفاء
 لهم بما دخلوا عليه وأقريناهم
 عليه بحط الجزية لأن علة ذلك
 تعظيم سنتهم لان السبت لا تعظيم
 شرعي فيه (قوله وسوى بينهما ابن
 عات) في شرح عب ولما كان
 من عنده أي من عنده ابن عات لم
 يترجم عند المصنف حتى يجعله من
 القولين انتهى وخلاصة ذلك ضعف
 ما قاله ابن عات (قوله أو يمنع كما قاله
 الشارح) أي لما فيه من اذهاب
 المهابة (قوله أو يكره الخ) الاولى
 أن يحمل المنع في كلام الشارح

الولية لا تكون الانكاح (ص) وقبول هدية ولو كافأ عليها الامن قريب (ش) يعني ان
 القاضي لا يجوز له قبول الهدية ولو كافأ عليها كون النفس لمن أهدى لها ولا نها تطفى نور
 الحكمة ويجوز للفقهاء والمفتي أخذ الهدية من لا يرجو منه عوناً ولا جاهاً ولا تقوية لجهة على
 خصمه ولا يجوز للشهود قبول الهدية من الخصمين مادام الخصام ويجوز للقاضي أن يقبل
 الهدية من قريبه كآبيه وخالته وبنات أخيه ومن لا يدخل عليه من طئنة لشدة المداخلة
 وبعبارة المراد بالقریب من لا يحكم له ويمكن رجوع قوله الامن قريب لقوله كسلف وما بعده
 وهذا مستفاد من رجوعه لقوله وقبول هدية بطريق الاولى اذ قبول الهدية حرام وما قبله
 مكروه (ص) وفي هدية من اعتمادها قبل الولاية وكراهة حكمه في مشيه أو متسكناً والزام
 يهودي حكما بسببه وتحديثه بجلسه لضجر ودوام الرضا في التحكيم للحكم قولان (ش) يعني هل
 يحرم على القاضي أن يقبل هدية من شخص كان يهدى اليه قبل أن يتولى وطمعة القضاء أم لا
 يحرم عليه ذلك بل هو مكروه في حقه قولان وهل يكره في حق القاضي أن يحكم في حال مشيه
 في الطريق أو لا يكره قولان والمراد بالمشي السير كان ماشياً أو راكباً وهل يكره في حقه أن يحكم
 متسكناً لان فيه استخفافاً بالحاضرين والعلامة حرمة أو لا يكره فيه قولان وهل يكره في حقه أن
 يلزم اليهودي الحكم اذا كان في سببه أي احضاره للحكم أو لا يكره ذلك فيه قولان وتخصيصه
 اليهودي بالنزج كخرج للنصارى فإنه لا يكره احضارهم والحكم عليهم في الاحد لانهم
 لا يعظمون الاحد كتعظيم اليهود السبت وسوى بينهما ابن عات وهل للقاضي أن يحدث
 جلساءه لاجل ضمير نزل به ليروح قلبه ويرجع اليه فهمه أو يمنع كما قاله الشارح أو يكره كما قاله
 البساطي قولان وهل يشترط دوام الرضا للخصمين في التحكيم إلى أن يحكم الحكم أو لا يشترط
 وليس لاحدهما ولا لهما الرجوع قبل الحكم قولان بخلاف القاضي فلا يشترط فيه دوام الرضا
 بل انزع لان التحكيم دخلا عليه باختيارهما بخلاف الحكم فإنه الزام لان القضاء الاخبار بالحكم
 الشرعي على وجه الزام (ص) ولا يحكم مع ما يدعش عن الفكر ومضى (ش) يعني ان
 القاضي لا يحكم مع ما يدعش عن تمام فكره أي يكره له ذلك لاعتنا أصل الفكر والاحرم عليه
 الحكم وبعبارة أي يكره للقاضي أن يحكم مع ما يدعش عن تمام فكره كالخزن والحقن
 والغضب والنفس وهو ضيق النفس واذا وقع ونزل مضى والمفتي مثله (ص) وعزير شاهد ابن زور

على الكراهة فيمتنع مع البساطي اذ لا وجه للحرمة (قوله وليس لاحدهما ولا لهما الرجوع) المناسب حذف لهما اذ لهما مع الرجوع
 والفرق بين هذا وبين قوله في تنازع الزوجين ولهما الاقلاع ما لم يستوعبا الكشف ويعزما على الحكم أن القصد منهما الاصلاح
 (قوله لان التحكيم دخلا عليه باختيارهما) أي باختيار كل منهما فاساغ لاحدهما الرجوع على أحد القولين (قوله بخلاف الحكم)
 أي فلم يدخل عليه باختيار كل منهما اذ من دعي اليه يجب على الآخر موافقته وقوله فانه الزام تعليل لذلك المحذوف أي لانه
 الزام يقطع مادة الخصام والشارع دعاء الى ذلك ثم ان محمل هذا كله بعد وقوع الدعوى وأما بعد الترافع وقبل وقوع الدعوى
 فقتضى كلام شارح الارشاد أنه كذلك كما قال عجب فائلا وظاهر كلام شيخنا انه ليس كذلك (قوله والحقن) حصر الراجح (قوله والنفس
 بفتح اللام وفتح الفاف

(قوله في الملا) مهموز مقصور الجماعة من الناس وان لم يكونوا أشرفا وقوله بندها يعني عن قوله في الملا ثم لا يخفى هل الوجوب منصب على مجموع ما ذكر من التعزير وكونه في الملا مع نداء أو هو منصب على خصوص التعزير وكونه في الملا مع نداء مندوب فقط (قوله ولا يخلق رأسه) أي خلقا يحصل به نسكالة أي بأن يخلق رأسه على وجه يحصل به تعميده وفهم بعض شيوخنا فقال أي كراس السودان وبعض العرب فانه عندهم شسين أي يكره فيما يظهر كافي عب أو يحرم كافي شب وهو أحسن وقوله ولا لحيمته أي يحرم وقوله ولا يسخمه أي يحرم (قوله يرفعه عند الثقات) أي بأن يضعه في المحاكم **فائدة** أول ظهور شهادة الزور بالعراق في خلافة القير وان (قوله في حكاية طريقتين) في معنى من أي من طريقتين محكمتين (قوله وطريقة ابن رشد) هي الطريقة الثانية فيكون ذلك من كلام ابن عبد السلام أي فيقال ان كان ظاهر العدالة فقولان وغير ظاهره لا يقبل اتفاقا قال ت وطريقة ابن عبد السلام أنسب بالفقه وطريقة ابن رشد أقرب لظاهر الروايات فان (١٥٣) شهد قبل التوبة لم تقبل اتفاقا لانه فاسق وان شهد بعده واو قبل التعزير فمقتضى

العلة جرى التردد فيه وكذا هو ظاهر المساق وأفاد ذكر التردد فيها فسقه بالزور انه لو كان فسقه بغيره ثم شهد بعد ما ناب فانه يقبل (قوله وأما القاضي اذا عزل الخ) الفرق أن حكمه لما كان لا ينقض الا في مسائل معينة كخالف قاطع أو جلي قياس كأي في فساد عليه (قوله اذا عزل الخ) قال عجب ينبغي تفسيده بالخفة بأن يكون جورا فقط ثم قال عجب بعد وظاهره ان فسقه بغير جور ليس له هذا الحكم (قوله بعد ان جاء تابيا) أي قبل الظهور عليه كذا فرضوا المسئلة (قوله فانه يؤجر على ذلك) ظاهره انه راجع الفعل وفي عب وشب انه مرجوح وترك أدبه أولى ثم رأيت ت ذكر عن ابن القاسم انه قال لو أدب لكان لذلك أهلا وعن سكنون لأدب عليه انتهى فيكون كلام شارحنا مشيعا على كلام ابن القاسم فتأمل (قوله ومن أساء على خصمه الخ) وكذا على القاضي

في الملا بندا ولا يخلق رأسه ولا يسخمه (ش) يعني انه يجب على القاضي أن يعز رشاهد الزور وهو أن يشهد بما يعلم عدا وان طابق الواقع لاجل شهادته الزور وبأسر بالنداء عليه بذلك في الملا بين الناس ليرتدع غيره ولا يخلق له رأسا ولا حية ولا يسخمه وجهه بالسواد قال ابن عبد الحكم أرى أن يطاف به وبشهر في المسجد في الخلق وحيث ما يعرف به جماعة الناس ويضربه ضربا موحشا ولا يخلق رأسه ولا لحيمته ويكتب بشأنه وما ثبت عنده كتابا وينسخه نسخا يرفعه عند الثقات والباقي بندا معني مع (ص) ثم في قبوله تردد وان أدب العائب فأهل (ش) يعني أن شاهد الزور اذا عزره القاضي كما مر ثم ناب وحسنت توبته فهل تقبل شهادته بعد ذلك أو لا تقبل فيه تردد في حكاية طريقتين ذكرهما ابن عبد السلام فقال الأولى ان كان ظاهر العدالة حيث شهد بالزور لم تقبل اتفاقا وان كان غير ظاهره فقولان الخ وطريقة ابن رشد بعكس ذلك وأما القاضي اذا عزل بالخفة لا يجوز توبته بعد ذلك ولو صار أعدا أهل زمانه ثم ان الامام اذا عزر رشاهد الزور بعد ان جاء تابيا فانه يؤجر على ذلك وهما أهل لذلك وقد وضع الشيء في محله فقوله فأهل خبر لم يتد المحذوف لان جواب الشرط لا يكون الاجملة (ص) ومن أساء على خصمه أو مغت أو شاهد (ش) يعني أن القاضي يجب عليه أن يؤدب من أساء على من ذكر ثم ان وقعت الاساءة بين يديه من أحد الخصمين على الآخر كباطل ما فاجر أو على المفتي أو الشهود كفترون على وتشهدون على لا أدري أكرم من فانه يعززه لان وظيفة القاضي انه مرصد خلاص الاعراض كانه مرصد خلاص الاموال ولا يحتاج فيما ذكر لمينة بل يستند الى علمه لتوفير مجلس الشرع والحق حينئذ لله لا يحل للقاضي تركه (ص) لا يشهدت بباطل كخصمه كذبت (ش) يعني أن من قال للشاهد شهدت على بباطل فانه لا يعززه القاضي على ذلك كما اذا قال للخصم عدا دعواه عليه بشي بين يدي القاضي كذبت فيما ادعت به على بخلاف لو قال للشاهد شهدت بزور فانه يعززه لانه لا يلزم من الباطل أن تكون الشهادة زورا لان الباطل بالنسبة للواقع بالنسبة لعلمه فقد يشهد بشي يعلمه كدين مثلا وهو في نفس الامر قضاء ولا مضرة في ذلك بخلاف الزور وهو أن يشهد بما لا يعلم عدا (ص) وليس بين الخصمين وان مسلما وكافرا (ش) يعني أن القاضي يجب عليه أن يسوي بين الخصمين في الجلوس والقيام

والكلام

بجلس حكمه والحكم بعلمه في مجلسه في هذه المسائل يستنتج من

قولهم لا يحكم بعلمه الا في التعديل والتجريح بخلاف الامام فيحكم بعلمه قاله البدر (قوله مرصد) بفتح الميم أي موقع خلاص الاعراض (قوله كذبت فيما ادعت به على) بل لو قال كذبت فقط ويحمل على أن المراد فيما ادعت به على وأما ان قال كذبت في شيء آخر غير ما ادعا عليه فانه يؤدب لانه اذا يدع منه أي أو ظلمت أو ظلمتني أو ظلمتني وأما ما ظالم فيؤدب ولم يكن ما ذكر من انتهاك مجلس الشرع لان له تعلقا بالخصومة بخلاف الاساءة (قوله بخلاف ما لو قال للشاهد الخ) قال ابن كنانة ان قال لخصمه شهدت على بزور فان عني انه شهد عليه بباطل لم يعاقب وان قصد أداء الشهادة بالشهادة المشهورة به نكل بقدر حال الشاهد والمشهد عليه انتهى ويقبل قوله فيما ادعى انه أراد الالقرينة تكذبه (قوله لانه لا يلزم من الباطل الخ) كمن يعلم ان لشخص عند آخر حقائم أن المدين وفاه بغير علم الشاهد فاذا شهد بذلك فهي في نفس الامر باطلة الا أنه ليست زورا فاشاهد الزور هو أن يشهد بما لا يعلم عدا وان طابقت الواقع وشاهد الباطل هو أن يشهد بما يعلم عدا ولم

بإتقان الواقع (قوله وما يخشى فواته) أي ومدى ما يخشى فواته في العبارة حذف لان التقديم بين المسافر وبين رب الطعام كمن كان
استحق فسحقا قبل الدخول ويخاف ان آخر النظر فيه أن يدخل فيه أو طعام يسرع اليه التغير (قوله فأنه يصار الى القرعة) أي اذا كان
يحصل للمسافر الضرر واستويا والاقدم الاشد ضررا (قوله أو مرتين) أي أو جاء مرتين معطوف على قوله استويا (قوله فينبغي
تقديم السابق بأحد الحقين) ولومعه طول واعلم ان شارحنا فرض الحقين في سابق الغير وأما المسافر فيقدم بحقين ولو حصل طول
تتبعه في تعبير المصنف يقال نظر اذا ما ذكره المازري مستفاد عما في النوادر كاذ كره ابن عرفة (قوله للنساء) أي اللاتي يخرجن
للاخذرات واللاتي يخشى من سماع كلامهن فيمكن أن يبعث لهن في منزلهن (قوله عطف على قوله وقدم السابق) فيه شيء لانه
لا عطف فالاولى أن يقول تشبيه بقوله ثم السابق (قوله يقدم الاول فالاول) أي في الاجابة (قوله وكذلك المدرس يقدم الاول فالاول)
أي في القراءة (قوله والا قدم الا كد فالأ كد) أي كصاحب العيال (١٥٣) فانه يقدم على غيره (قوله ويقدم في القراءة من فيه
نافلة) أي فضيلة وهذا مستأنف

ومثله المدرس على ما قاله بعض
الشيوخ من أن الطاب الذي
لا قابلية ينبغى أن يقدم عليه
غيره وعلى هذا فلا يلتفت لعرف
ولا غيره لافي المقرئ ولا في المدرس
هذا هو الظاهر دون ما تقدم من
ان المقرئ كالطحاean يعمل بالعرف
والا فالأ كد فالاولى حذف قوله
والمقرئ (قوله لحصول كثرة
المنافع) أي لترجيح كثرة المنافع على
قلتها (قوله وأمر مدع الخ) لم يعرف
المصنف الدعوى وعرفها ابن عرفة
بقوله قول هو بحيث لو سلم أوجب
لقائله حقا ولها شرط ذكر المصنف
بعضها وزاد غيره معتبرة متعلق
بها غرض صحيح لا يكذبها العادة
واحتوز بقوله معتبرة من نحو
دعوى القمعة والشعيرة بغرض
صحيح من دعوى أجرة على محرم
وبقوله لا يكذبها العادة من دعوى
دار بيد حائز يتصرف فيها المدة
الطويلة والمدعي حاضر ساكت

والكلام ورفع الصوت عليه ما ولو كان أحدهما مسلما والاخر كافرا ويجعل نظره وفكره
لهما على حد سواء (ص) وقدم المسافر وما يخشى فواته ثم السابق قال وان بحقين بلا طول ثم
أقرع (ش) يعني أنه اذا ادعى عند القاضي المسافرون وغيرهم وتزاجوا على التقديم فان
المسافر يقدم على غيره وجوابه يدلو كان غيره سابقا عليه ما لم يحصل للقيم ضرر بسبب تقديم
المسافر عليه فان حصل الضرر فانه يصار الى القرعة وكذلك يقدم الذي يخشى فواته اذا قدم
غيره عليه وبعبارة المسافر وما يخشى فواته مرتبة واحدة فيقدم ما هو أشد ضررا فان استويا
أقرع ثم بعد تقديم المسافر على غيره يقدم السابق في الزمان على المتأخر عنه قال المازري من
عند نفسه ولو كان بحقين اذا كان لا يطول فيهما فان لم يعلم السابق منه ما بل استويا في السبقية
بأن حضرا معا أو مرتين الا أن الاول منهم ما لم يعلم فانه يصار الى القرعة وصفتها أن تكتب
أسماءهم في رقاع وتخط فن خرج اسمه قدم على غيره ولا مفهوم لحقين بل المسدرة على عدم
الطول فان حصل طول فينبغي تقديم السابق بأحد الحقين وتأخير حقه الاخر عما يليه كما أشار
اليه بعض (ص) وينبغي أن يفرد وقتا أو يوما للنساء (ش) يعني أنه ينبغي للقاضي أن يفرد وقتا
أو يوما للنساء كانت خصوصتهن فيما بينهن أو مع الرجال لانه أستر لهن وقوله (كالمفتي والمدرس)
عطف على قوله وقدم السابق يعني أن المفتي يقدم الاول فالاول وكذلك المدرس يقدم الاول
فالاول وأما الطحاean والفران والمقرئ وسائر الصنائع ان كان لهم عرف عمل عليه والاقدم
الا كد فالأ كد ويقدم في القراءة من فيه نافلة على غيره لحصول كثرة المنافع على قلتها
(ص) وأمر مدع تجرد قوله عن مصدق بالكلام والافالجالب والأقرع (ش) فقوله تجرد الخ
صفة لمدع وقوله عن مصدق أي غير بينة أي ليس في قوله ما يصدقها الا البينة وهو الذي لم يمسك
بعهود وأصل أي غير بينة لان البينة معه هود وأصل لكن لا يشترط تجرده منها فغير بينة قد
مدخل يعني أن القاضي بأمر المدعي وهو الذي تجرد قوله عن مصدقه الا أن بالكلام أي
بالدعوى نقوله وأمر وجوب أي يجب له ذلك فان ادعى كل منهما أنه المدعي ولم يعلم أيهما فان
الجالب بنفسه أو برسول القاضي مثلا يجلس الشرع يقدم على غيره فان لم يعلم الجالب منهما

(٢٠ - خري سابع) فان قيل في هذا التقديم التصديق على التصديق بالادلة لا الضمير في تقديم
التصديق على التصديق اذ المقدم على التصديق التصور لا التصویر الذي يكون لاجل الغير فان قيل كونه مدعيامتوقف على كلامه
وأمره بالكلام متوقف على كونه مدعيام في الزمان الدور فالجواب لا نسلم أن كونه مدعيام متوقف على كلامه لا مكان علمه بتصديق خصمه
أنه المدعي أو بغير ذلك وقوله والافالجالب أي وان لم يتبين المدعي من غيره فالجالب وهو الطالب بنفسه أو برسوله أو خاتم أو ورقة أو غير
ذلك مقدم لدلالة قرينة الحال على صدقه وقوله والأقرع أي والابان ادعى كل أنه الجالب ولم يصطحا على تقديم أحدهما وبعبارة المدعي
من يقول كان أولم يطلب ان سكت والمدعي عليه بالعكس كما في شرح الرسالة من أن المدعي عليه هو من يقول لم يكن أو ان سكت يطلب
(قوله قيد مدخل الخ) ولا بد أن يراى شيء آخر وهو تصديق المدعي عليه فصار المعنى من تجرد قوله عن مصدق أي غير بينة أو اعتراف
المدعي عليه

(قوله فيدعي معلوم الخ) اعلم أن العلم يرجع الى تصور المدعي عليه فلا بد أن يكون مميزا في ذهن المدعي والمدعي عليه وذهن القاضي والمحقق راجع لجزم المدعي بانه مالك لما وقع منه النزاع فهو من نوع التصديق فلا شرط العلم لا يسمع في عليه شيء ولا شرط التحقيق لا يسمع أسأل أن لي عليه كذا وما أشبهها (قوله ولم يذ كرسبته) وأما لو ذ كرسبته فيجوز فيه ما جرى على كلام المازري من أن المدعي عليه أما أن يجيب بالانكار أو بالتفصيل (قوله حيث لم تكن دعوى اتهام) فيه أن دعوى الاتهام ترجع للظن أو الشك فالتناسب أن يقول مشي هنا على قول وهناك على قول (١٥٤) (قوله ولكن جهلت قدره) وأما لو قال لي عنده شيء وامتنع من ذكر قدره

فانه يصار الى القرعة (ص) فيدعي معلوم محقق (ش) يعني أن شرط الدعوى من المدعي المتوجهة على المدعي عليه أن تكون بشيء معلوم محقق كما اذا قال لي عليه مائة من ثمن مبيع مثلا فاحترز بالمعلوم مما لو ادعى عليه بشيء مجهول كلي عليه شيء ولم يذ كرسبته فانها لا تسمع وبالمحقق مما لو ادعى عليه بشيء مظنون أو مشكوك فيه فانها لا تسمع وقوله محقق أي حيث لم تكن دعوى اتهام فلا يخالف ما يأتي في باب الشهادات في قوله واستحق به يمينين ان محقق (ص) قال وكذا شيء (ش) يعني أن المازري قال من عند نفسه انه اذا قال لي عليه شيء من بقيمة معاملة مثلا وأنا أتحقق ذلك ولكن جهلت قدره فانه يلزمه أن يجيب عن ذلك اما بالتفصيل واما بالانكار جملة ان ذلك ولعل قول المازري هذا هو المذهب فقد قال البساطي عندي انه صواب وانه يلزم المدعي عليه جوابه باقرار أو انكار قال وبيانه أنهم قالوا يقبل الاقرار بشيء وحينئذ أما أن يقولوا تقبل الدعوى بشيء أم لا فان لم تقبل فلا يلزم باقراره وان قبلت فهو الذي يقوله المازري وان كان احتج بمحتمل أن الواو للحال فيكون جازما بأنه احتج بدليل آخر غير ذلك ويحتمل أن تكون للبالغة بأن يكون الشارح مترددا هل احتج بذلك أم بغيره (قوله فان قلت الخ) أي انه في الاقرار يلزم بالتفسير الحق الغير بخلاف الدعوى فهي في حقه فلا يلزمه فهو قياس مع الفارق وحاصل الجواب أن الموجب للتفسير هو الاقرار اللازم والموجب للصحة الاقرار به هو النطق به فهو الاصل فصح قياس الدعوى على الاقرار وبعد فالمعول عليه الاول فقوله المصنف قال وكذا شيء مقابل لما تقدم من أنه لا بد أن يكون معلوما (قوله بل قال أظن) وكذا أسأل بطريق الاولى (قوله مالم يقو الظن) اعترضه بعض الشيوخ بأن ما يأتي جازم في اللفظ

فانه يصار الى القرعة (ص) فيدعي معلوم محقق (ش) يعني أن شرط الدعوى من المدعي المتوجهة على المدعي عليه أن تكون بشيء معلوم محقق كما اذا قال لي عليه مائة من ثمن مبيع مثلا فاحترز بالمعلوم مما لو ادعى عليه بشيء مجهول كلي عليه شيء ولم يذ كرسبته فانها لا تسمع وبالمحقق مما لو ادعى عليه بشيء مظنون أو مشكوك فيه فانها لا تسمع وقوله محقق أي حيث لم تكن دعوى اتهام فلا يخالف ما يأتي في باب الشهادات في قوله واستحق به يمينين ان محقق (ص) قال وكذا شيء (ش) يعني أن المازري قال من عند نفسه انه اذا قال لي عليه شيء من بقيمة معاملة مثلا وأنا أتتحقق ذلك ولكن جهلت قدره فانه يلزمه أن يجيب عن ذلك اما بالتفصيل واما بالانكار جملة ان ذلك ولعل قول المازري هذا هو المذهب فقد قال البساطي عندي انه صواب وانه يلزم المدعي عليه جوابه باقرار أو انكار قال وبيانه أنهم قالوا يقبل الاقرار بشيء وحينئذ أما أن يقولوا تقبل الدعوى بشيء أم لا فان لم تقبل فلا يلزم باقراره وان قبلت فهو الذي يقوله المازري وان كان احتج بمحتمل أن الواو للحال فيكون جازما بأنه احتج بدليل آخر غير ذلك ويحتمل أن تكون للبالغة بأن يكون الشارح مترددا هل احتج بذلك أم بغيره (قوله فان قلت الخ) أي انه في الاقرار يلزم بالتفسير الحق الغير بخلاف الدعوى فهي في حقه فلا يلزمه فهو قياس مع الفارق وحاصل الجواب أن الموجب للتفسير هو الاقرار اللازم والموجب للصحة الاقرار به هو النطق به فهو الاصل فصح قياس الدعوى على الاقرار وبعد فالمعول عليه الاول فقوله المصنف قال وكذا شيء مقابل لما تقدم من أنه لا بد أن يكون معلوما (قوله بل قال أظن) وكذا أسأل بطريق الاولى (قوله مالم يقو الظن) اعترضه بعض الشيوخ بأن ما يأتي جازم في اللفظ

ومعتمد على ما يحصل الظن كخطأ بيته وما هنا فهو مصرح بالظن فلا تسمع دعواه ولو قوى بناء على أن دعوى الاتهام لا تقبل والمعتمد قبولها (قوله بل هو محمول الخ) أي لان الاصل في عقود المسلمين الصحة (قوله فان لم يتنبه الخ) أي فلا منافاة بين الموضوعين أو يقال انه مشي على قولين فتسمع ما هنا المتبسط وفيما سألني أشهب (أقول) وكلام صاحب الامام يقدم على غيره (قوله ومثل بمثلين) أي أتى بالمثل الثاني مع الاول (قوله ثم مدعي عليه) تقدم أن المدعي من مجرد قوله عن مصدق وأن شئت قلت المدعي من ادعى خلاف الظاهر وأما المدعي عليه فهو من ادعى الظاهر

(قوله بمعهود شرعي) هذا خلاف ما قاله ابن قرحون فإنه قال المعهود الجاري بين الناس والاصل الحال المستحب (قوله يعني أن الشرع يقضي بتصديقه) أي عهدي في الشرع تصديق ذي الامانة وعلى كلام شارحنا يصير قول المصنف أو اصل لا حاجة له باعتباره مماثل به له وذلك لانه عهدي في الشرع ان الاصل في الناس الحرية لا ترى الى ما في شرح عب حيث قال لانها أي الحرية الاصل في الناس شرعا وانما طرأ لهم الرق من جهة السبي (قوله الا أن ثبت عليه الحوز) أي حوز الملك هذا معناه قطعا كما يفيد النقل وقوله فيستحب فتكون دعوى الحرية نافذة عن الاصل ولا تسمع الابينة لكونه مدعيًا فان قلت الاصل الماعون ادعى الفقر لاخذ الزكاة يصدق الالزمية مع أنه مدع خلاف الاصل قلت الما ليس هو (١٥٥) الاصل وانما هو الغالب كما بين هناك ولكن ذكروا

ان المدين اذا ادعى العسر أثبتته بينة مع أنه متمسك بالاصل ويحجب بأن الاصل ترك هنا وصار المنظور اليه هو الغالب كذا في الشرح (قوله وهو المشهور) ومقابلته ما لابن الموازين ان الخلطة لا تثبت الا بشاهد وعين (قوله وتكون الخلطة بدین) أي مترتب عن ثمن مبيع لاجل أحوال أو قرض ولو مرة واحدة أي تشهد بينة أن بينهما خلطة بكذا ولا يعترفون بقاءه ولا قدره فلذا لم تكن الشهادة بالخلطة شهادة بأصل الحق (قوله أو تكرر بيع بالنقد) مراده بالنقد الحال وليس المراد المقبوض (قوله وهو الذي عليه عمل أهل الشام) لا يخفى أن هذا هو المعول عليه (قوله ليكون أظهر في المراد) أي لأنه مترتب عليه أي لان المعنى فان نفى المدعي البينة وطلب من المدعي عليه البين فانما توجه عليه البين ان خلطه بدین (قوله ولا يحتاج الى اثبات الخلطة) لانه لما نصب نفسه للصنعة كان ذلك في معنى الخلطة (قوله ثم المتهم في نفسه) أي اتهمه الناس بان يشيرون اليه بالعداء فاذا ادعى

طلب المدعي لذلك بخلاف البين وعرف المؤلف المدعي عليه بأنه الذي ترجح قوله بمعهود شرعي أو أصل ولهذا كان قول مدعي رد الوديعة مقبولا لانه ترجح بمعهود شرعي يعني أن الشرع يقضي بتصديقه لانه أمين حيث أخذها بغير ائتمان وكذا من ادعى الحرية القول قوله اذا الاصل في الناس الحرية وانما طرأ لهم الرق من جهة السبي بشرط الكفر والاصل عدم السبي اللهم الا أن ثبت عليه الحوز فيستحب وكان مدعي عدم رد الوديعة وعدم الحرية غير مقبول لانه يريد النقل عن الاصل من غير دليل يصدق فكان هو المدعي والاول هو المدعي عليه (ص) ان خلطه بدین أو تكرر بيع وان بشهادة امرأه لا بينة جرحت (ش) يعني أن من ادعى على شخص فأنكره وأراد المدعي تخليفه فلا يلزمه عين حتى يثبت المدعي ان هناك خلطة بينه وبينه ولو بشهادة امرأه لان المقصود من الخلطة اللطخ وهو يثبت بشهادة الواحد ولو أنثى وهو المشهور وتكون الخلطة بدین ولو مرة واحدة من سلف أو غيره أو تكرر بيع بالنقد ولا تثبت بشهادة البينة التي جرحها المدعي عليه لعداوة ونحوها التي تشهد للمدعي بالحق الذي ادعى به فليس للمدعي أن يكفي بها عن بينة الخلطة ولا تنزل تلك البينة المجرحة منزلة المرأة فقوله ان خلطه الخ شرط فيما فهم من الكلام وهو انه اذا أمر بالجواب فان أجاب بالاقرار فواضح وان أجاب بالانكار فان أقام المدعي البينة أخذ حقه وان لم يقيم البينة توجهت عليه البين بشرط اثبات الخلطة فهي شرط في توجه البين المفهوم من السياق ضمنا فاندفع الاعتراض عليه بأنه ظاهر في أنه شرط في الجواب وما قاله أحد وكون الخلطة شرطا في توجه البين هو المشهور وعليه ما لك وعامة أصحابه وعليه مشي في الرسالة والذي لا ينفع أنهم لا تشترط ونفاها في المبسوط وهو الذي عليه عمل القضاة بمصر ابن عرفة وعليه عمل القضاة عندنا اه وهو الذي عليه عمل أهل الشام الى الآن ثم ان من حقه أن يؤخر قوله ان خلطه بدین عند قوله فان نفاها واستحلفه ليكون أظهر في المراد (ص) الا الصانع والمتهم والضيف وفي معين والوديعة على أهلها والمسافر على رفقة ودعوى مريض أو بائع على حاضر المزايدة (ش) هذه المسائل مستثناة من ثبوت الخلطة فتوجه البين فيها من غير اثباتها منها الصانع اذا ادعى عليه شخص بشئ عماله فيه صنعة فان البين توجه ولا يحتاج الى اثبات خلطة بينه وبين من ادعى عليه لانه نصب نفسه ومنها المتهم في نفسه اذا ادعى عليه شخص بسرقة ونحوها فان البين توجه عليه ولا يحتاج الى اثبات خلطة ومنها الضيف أي الغريب ضاف أم لا يحتج به هو المدعي أو مدعي عليه فلا يحتاج الى اثبات خلطة بين المتداعيين ومنها الدعوى في شئ معين

انسان بالسرقة عليه فانه يحلفه وأما لو ادعى عليه المدعي بالسرقة ولم يكن متهما عند الناس فانه لا توجه عليه البين وفي شرح شب ما معناه المراد بالمتهم من اتهمه المدعي وان لم يكن متهما عند الناس فتوجه عليه البين والحاصل ان في المسئلة تقريرين قررهما اللقاني في عامين أي في عام قرر بهذا وفي عام آخر قرر بالثاني والا قرب لظاهر النقل عن أصبغ ما حبل به شب فهو المعول عليه (قوله أي الغريب ضاف) أي ضافك وأتى للمنزلة ثم ادعى انه ضاع له شئ أو انه لم يضمن أي لم يأت المنزلة بأن كنت معه في المسجد فادعى عليك فتوجه عليه البين (قوله يحتمل هو المدعي أو مدعي عليه) الموافق للنقل انه مدع أي ان الغريب اذا نزل المدينة وادعى على رجل منها أنه استودعه مثلا كما قاله ابن غازي تبع للمواق (قوله في شئ معين) أي كتوب بيد انسان

(قوله وأن يكون الحال اقتضى الإيداع) أي لكسفر أو مرض وان لم يكن مخوفاً (قوله ومنه ادعوى المسافر) أي المريض خلافاً لمن أطلقه ولا يشترط أن يكون مخوفاً بخلاف ما بعده فلا بد من تقييده بالخوف (قوله يدعى في مرض موته) ولا بد أن يكون مخوفاً كما قلنا ومثله ورثته (قوله ومنه رجل عرض سلعته في السوق) ظاهره أنه إذا كان في غير سوق لا يتحالفان ولا يلزم وهو خلاف ما مر عن الشامل من أن القول المنكر يمين في غير حاجة ليمين غيره وقد تقدم ذكره على وجه أنه المعلوم عليه غير أن عجم جعل ما هنا تقييداً لما في الشامل فليحذر (قوله أو ادعى الرجل) (١٥٦) على البائع) أي فلا مفهوم لقول المصنف أو بائع الخ والحاصل أن ظاهر المصنف

أن البائع مدع وعليه ابن غازي وفي المواقف والشارح أن البائع مدعي عليه وذكر تحت الأمرين وتبعه شارحنا وفي الميضي غير هذا ونصه الرجل يحضر المزايدة فيقول البائع بعته بكذا ويقول المشتاع بل بكذا انتهى ولا يخفى أنه على كلامه راجع للاختلاف في قدر الثمن وقد تقدم في المصنف مطلقاً (قوله وللحاكم تنبيهه عليه) أي لمافيه من تقليل الخصام فليس من تلقين الخصم لاهجة وظاهره أن الحاكم مخير في ذلك ومقتضى النواذر طلبه (أقول) وهو الذي يفيد التعليل المذكور وهو وجوباً أو ندباً وهو الظاهر (قوله فلا يئنه الخ) أي وأما يئنه المدعى عليه فانه تقبل وله القيام بها كما اذارد المدعى عليه اليمين على المدعى خلاف وأخذ الحق فان للمدعى عليه أن يقوم بعد ذلك يئنه تشهد له بالقضاء والفرق بينهما أن المدعى عليه لا نفي معه ولا استخلاف كما ذكره الفقيه (قوله ولا بد من يئنه) أي ما لم يشترط عدم اليمين في هذه والتي بعدها (قوله ومثل النسيان عدم تقدم العلم الخ) وكذا إذا ظن أنهم لا تشهد له أو انها ماتت (قوله

والمراد باليمين الذي لم تهلك عينه لا الحاضر المشاهد ومنه ادعوى الوديعة بشرط أن يكون المدعي مثله يئنه تلك الوديعة وأن يكون المدعي عليه يودع عنده مثل تلك الوديعة وأن يكون الحال اقتضى الإيداع فتوجه اليمين على المدعي عليه من غير اثبات خلطة ومنه ادعوى المسافر على بعض رفقته أنه أودعه مالا أو أنه أئنه مالا في حال سفره فان اليمين تتوجه ولا يحتاج فيها إلى اثبات خلطة لانه قد يعرض له ما يوجب دفع ماله لبعض رفقته ومنه المريض يدعى في مرض موته على آخر دين فان اليمين تتوجه على المدعي عليه ولا يحتاج إلى اثبات خلطة ومثله ورثته ومنه رجل عرض سلعته في السوق للبيع فادعى البائع على رجل ممن حضر المزايدة أنه اشتراها بكذا وأنكر الرجل الشراء أو ادعى الرجل على البائع أنه ابتاعها منه بكذا وأنكر البائع البيع فتوجه اليمين على المنكر منه ما وان لم تثبت خلطة وصرح المؤلف بلفظة دعوى في قوله ودعوى مريض لثلاثيته وهم عند حذفها أنه مدعى عليه (ص) فان أقر فله الاشهاد عليه وللحاكم تنبيهه عليه (ش) أي فان أقر المدعي عليه بالحق فلا مدعى الاشهاد عليه بما أقر به خفية أن ينكر اقراره فان لم ينتبه المدعي للاشهاد على ذلك فان الحاكم ينبيهه عليه لان التنبيه على ذلك من شأن الحاكم لمافيه من تقليل الخصام وقطع النزاع فالضمير في عليه عائد على الاشهاد حيث غفل الشهود الحاضرون أيضاً عن الشهادة على الاقرار (ص) وان أنكر قال أئنه يئنه فان نفاه واستخلفه فلا يئنه الا لعذر كنسيان (ش) يعني أن المدعي عليه اذا أجاب بالانكار فان القاضي يقول للمدعي أئنه يئنه فان قال نعم فانه يأمره بحضورها ويسمعها ويعدر للمدعى عليه فيها فان أتى بدافع فلا كلام وصارت كالعدوم وان لم يأت بدافع حكم عليه وان نفاه وقال لا يئنه لي وأسقط حقه من اليمين وحلف خصمه فانه لا يقبل منه بعد ذلك يئنه الا لعذر كنسيان حين حلف خصمه ولا بد من يئنه على دعوى النسيان ومثل النسيان عدم تقدم العلم أو الظن باليمين ثم تذكرها أو أعلمهم فانه القيام بها حينئذ بعد يئنه كما مر في النسيان فلو حلف القاضي من توجهت عليه اليمين بغير إذن خصمه فان هذه اليمين لا فائدة فيها والخصم أن يعيدها ثانية كما يفيد الاتيان بالسبين الدالة على الطلب فقوله واستخلفه أي وحلف ولو شرط المدعى عليه على المدعي عدم قيامه باليمين التي نسيها وما أشبهها فانه يعمل بالشرط كما في الخطاب ﴿تنبيه﴾ والقاضي أن يسمع اليمين قبل الخصومة على مذهب ابن القاسم خلافه لانه لا يبعد الملك فاذا حضر الخصم قرأ عليه الشهادة وفيها أسماء الشهود وأنسابهم ومساكنهم فان كان عنده في شهادتهم مدفع أو في عد التهم مخرج كلفه اثباته والالزمه القضاء وان سأله أن يعيده عليه اليمين حتى يشهدوا بحضرة فليس له ذلك (ص)

والقاضي أن يسمع اليمين) أي ولا يحكم على الخصم الا بعد حضوره هذا في الحاضر والغائب غيبة أو قرية كاليوم واليومين وأما لو كان غائباً غيبة متوسطة أو بعيدة فانه يحكم عليه وهو غائب فاذا قدم فهو على حجة (قوله وأنسابهم ومساكنهم) أي التي يميزون بها (فروع) الاول فلو قال يئني غائباً فاحلف لي فاذا قدمت أقوم بها كان له تحليفه ويقوم بها بعد ذلك فلو علم ببعدها وسكت وحلفه كان له القيام بها أيضاً قاله البدر عن ابن يونس قال وظاهره خلاف الثاني لا يلزم من أقام يئنه أن يحلف على حجة الثالث لا يلزم المدعي أن يذ كر جميع الدعاوى على شخص بل له أن يقتصر على بعضها ويترك بعضها لوقت آخر الرابع لو تعدت الدعاوى كني فيها يمين واحدة فناصر وظاهره ولو تعدد المدعون وانظر النقل الصريح في ذلك (قوله لزمه القضاء) أي لزم

القاضي أن يحكم بالشهادة فالحكم إنما يكون بعد حضور الخصم لافي غيبته (قوله أو وجد ثانيا) قال في ك في كلام المؤلف عطف
 الفعل الماضي على المصدر وهو ليس بقويم وما يقال من أنه معطوف عليه بحسب المعنى أي كدسيان أو وجود ثان قد بحث فيه بأنه
 لو كان كذلك لصح عطف الفعل الماضي على المصدر حيث روي المعنى دائما انتهى (قوله في حيز الخ) أي فلا يثبت الالعدر والالوجود ثان
 ومن المعلوم أنه في مسألة وجود الثاني لم تنتف بينه بل بقي شاهدا واحدا (قوله عند من لا يرى الشاهد واليمين مطلقا) أي في الأموال
 وغيرها وهو مذهب أبي حنيفة وقوله أو في دعوى أي عند مالك (قوله ثم وجد شاهدا) أي كأن نسيه وحلف على ذلك أو كان بعيد
 الغيبة وكلامه هنا غير قوله الآتي وان حلف المطلوب ثم أتى بأخر فلا ضم الخ لأنه في دعوى شيء ثبت بشاهد ويمين عند من يراهما
 (قوله وظاهره ولو حكم الحاكم بردشههادة الأول لانفراده) أي لأنه إنما حكم له بالانفراد حيث فقد الانفراد لوجود الثاني صح ذلك
 (قوله وفي كلام تت نظر) أي تمت جعل كلام المؤلف فيمن ادعى عند من يرى الشاهد واليمين وأقام شاهدا ولم يحلف مع شاهده ولم
 يحلف المطلوب أيضا لردشههادة الشاهد ثم وجد ثانيا فإنه يضمه للأول وإنما كان فيه نظر لأن فرض المسألة أنه وجد الثاني بعد تحليف
 المطلوب أيضا لردشههادة الأول كما هو ظاهر كلام المؤلف وأيضاً فهو مكرر مع (١٥٧) مفهوم ما أتى في باب الشهادات من قوله

وان حلف المطلوب ثم أتى بأخر
 فلا ضم لان ما أتى فيما إذا كانت
 الدعوى تثبت بالشاهد واليمين
 عند من يراهما وما هنا فيما لا تثبت
 به مالكون الحاكم لا يرى الحاكم
 بالشاهد واليمين أو كانت الدعوى
 لا تثبت إلا بعدلين فلا ضم (قوله
 مع حذف ثلاث مضافات) فيه
 تسامح لان الثابت إنما هو مضافان
 لا ثلاث (قوله لا غير ذلك) أي من
 الأمور التي توجب بطلان شهادة
 الشاهد (قوله حيث تغير اجتهاده)
 أي ان الحاكم كان مجتهدا لا يرى
 الشاهد واليمين ثم تغير اجتهاده
 وصار يرى الشاهد واليمين فيرفع
 له وظاهره ولو حكم ألا باردوهو
 ظاهر وقوله أو عند غيره ممن
 يرى الشاهد واليمين أي فله ان

أو وجد ثانيا (ش) هو في حيز الاستثناء فيفيد ان وجوده بعد ما استخلفه وحلف ومن قوله
 أو وجد ثانيا يستفاد أن الحلف لردشههادة الأول وحينئذ فصوره المسألة أنه أقام شاهدا عند
 من لا يرى الشاهد واليمين مطلقا وفي دعوى لا تثبت إلا بعدلين وحلف المدعي عليه لردشههادة
 الشاهد ثم وجد شاهدا آخر فله أن يقيم ويضمه للأول ويعمل بشهادته وظاهره ولو حكم
 الحاكم بردشههادة الأول لانفراده وفي كلام تت نظرا نظر وجهه في شرحنا الكبير (ص) أو
 مع يمين لم يره الأول (ش) المعطوف على نسيان محذوف مع حذف ثلاث مضافات بعده
 والتقدير أو عدم قبول شهادة شاهده مع يمين لم يره الأول وأشار به إلى عدم قبول الحاكم
 شهادة الشاهد لان مذهبه ذلك لا غير ذلك وصورة ذلك أن من أقام شاهدا فيما يقضى فيه
 بالشاهد واليمين عند من لا يرى ذلك أصلا فلم يقبله واستخلف المطلوب أي طلب المقيم يمينه
 وحلف ثم أراد أن يقيم ذلك الشاهد عند الحاكم الذي لم يقبله حيث تغير اجتهاده أو عند غيره
 ممن يرى الشاهد واليمين ويحلف معه فأن له ذلك وأما ان كان مذهبه يرى الشاهد واليمين تارة
 ولا يراه أخرى كالمالكي وكانت الدعوى فيما لا يراه فيه فإنه إنما يضمه للأول اذا كان حين
 تحليف المطلوب ناسيا له أو كان بعيد الغيبة كما هو في البيهقي (ص) وله يمينه أنه لم يحلفه أولا
 قال وكذا أنه عالم بنفسه شهوده (ش) يعني أنه اذا ادعى على شخص بحق فقال المدعي عليه
 للمدعي أنت حلفتني على ذلك قبل وكذبه المدعي في ذلك فلا مدعى عليه يحلفه أنه ما حلفه قبل
 تاريخه فان حلف فله أن يحلف المدعي عليه وللمدعي أن يرد اليمين على المدعي عليه أنه قد
 استخلفه على هذه الدعوى ثم لا يحلف مرة أخرى وكذلك للمدعي عليه أن يحلف المدعي بعد

يرفع الشاهد ويحلف معه عند الحاكم الذي يرى ذلك اذ لم يحكم الحاكم الأول بردشههادة الشاهد بل أعرض لان اعراض الحاكم ليس
 حكما وان كان ظاهرا عبارة السارح حيث قال فلم يقبله خلافاً لانها تصدق ولو حكم الحاكم الأول بالرد فان حكم بالرد فليس للخصم أن يرفع
 لما حكم المالكي لان حكم الحاكم يرفع الخلاف كذا أفاده اللقاني لا يخفى أن تقرير قول المصنف أو مع يمين لم يره الأول بما اذا تغير اجتهاد القاضي
 بالشاهد واليمين فله الحكم بنوعه كلام المؤلف اذ لو أراد ذلك لقال أو مع يمين لم يره أولا الآن يقال بقرأ الأول بالنصب أي لم يره الزمن الأول
 وفيه من التكاف ما لا يخفى فالمناسب الاقتصار على الصورة الثانية وهي ما اذا كان الأول لا يحكم بشاهد ويمين ثم ولى آخر ممن يرى
 الشاهد واليمين كان له ذلك وليس حكم الثاني فستحكم الأول يريد لان الأول من باب الترتيب كذا أفاده محشى تت وتأمل في الكلام
 (قوله فإنه إنما يضمه للأول اذا كان الخ) وهذا هو المعنى الذي شرح به شارحنا قول المصنف أو وجد ثانيا كما أشرنا إليه ولكنه كان
 قد أدخل بالقديم المتقدم وهو ما أشرنا له بقولنا أي كأن نسيه وحلف على ذلك أو كان بعيد الغيبة (قوله أولا) أو أسقط أولا لكان أخصر
 وإنما وصفها بالاولية باعتبار طلبها منه ثانيا (قوله وكذا انه عالم) أي وكذا اذا ادعى أنه عالم (قوله فان حلف) أي فان نكل حلف المدعي
 عليه أنه قد حلفه وسقط الحق وان نكل لزمته اليمين المتوجهة أولا وله ردها على المدعي (قوله فان حلف الخ) فان أقام المشهود عليه على
 فسقط شاهد ايتبعي أن يحلف معه وتبطل شهادتهم عليه ذكره الشيخ أحمد

(قوله كما اختاره المازري) أورد عليه بأن المازري ليس له اختيار في هذه وانما له اختيار في الاولى وهي قوله وله عينه أنه لم يحلفه أولا وكان الاثنان يأتين بصيغة الاسم لانه اختاره من الخلف لامن عند نفسه (قوله وأعذاره) والاعذار سؤال الحاكم من توجه عليه الحكم بينة هل عنده ما يجرح هذه البينة أم لا والهمزة في أعذر للسلب مثل شكى الى زيد فاشكته أى أزال شكاته وأعجمت الكتاب أى أزلت عجمته أى قطع عذره أى لم يبق له عذرا أى قطع حجته وليس المراد أثبت عذره (قوله بأبقيت لك حجة) الباء للتصوير أى أو يقول له ألك مطعن أو قاذح أو مدفع أو مقال (قوله من مدع أو مدعى عليه) والاعذار للمدعى عليه في البينة الشاهدة عليه وللمدعى فمن يجرح بينته فيقول ألك حجة تطعن في المطعن أو بينة غير هذه (قوله نفذ ما شهدت به) المتبادر من الشارح نفذ من النفوذ (قوله نقض الحكم قاله الجزيري في وثائقه) (١٥٨) وهذا القول هو الراجح والمعمول عليه والاعذار حق لله تعالى ثم ان الاعذار

أقامته البينة أنه ما يعلم بفسق شهوده كما اختاره المازري فان حلف ببق الامر بحاله وان نكل ردت اليمين على المدعى عليه فان حلف سقط الحق وكلام المؤلف في تصوير الدعوى لافي كيفية اليمين لان كيفيةها أن يحلف بالله الذي لا اله الا هو أنه لا يعلم بفسق شهوده والضمير في قوله وله عائد على المطلوب أى للمدعى عليه تحليف المدعى أنه لم يحلفه أولا الخ (ص) وأعذر اليه بأبقيت لك حجة ويندب توجيهه متعدد فيه (ش) هذا معطوف على مقدر قسم قوله فان نفاها أى ان قال نعم امره باحضارها وسمعها وأعذر بأبقيت لك حجة ويجوز أن يكون مستأنفا أى وأعذر لمن أراد أن توجه الحكم اليه من مدع أو مدعى عليه فان لم يأت تطعن في البينة نفذ ما شهدت به والا أنظره لاثبات ما يدعيه وعمل بمقتضاه كما يأتي والاعذار واجب فان حكم بغيره نقض الحكم قاله الجزيري في وثائقه وقال غيره يستأنف له الاعذار فان أبدى مطعنا نقض والا فلا ولو ادعى المحكوم عليه عدم الاعذار لم ينقض الحكم قاله الاخوان وقال غيره ما يستأنف الاعذار فان أبدى مطعنا نقض والا فلا ويندب توجيهه متعدد في الاعذار ان كان المحكوم عليه غائبا وسمع القاضي البينة في غيبته (ص) الا الشاهد بما في المجلس وموجهه ومن كى السر والمبرز بغير عداوة ومن يخشى منه (ش) هذه مسائل خمس مستتمة مما يجب فيه الاعذار منها اذا أقر الخصم في مجلس القاضي بحق خصمه بحضور الشهود فانه يقضى عليه باقراره ولا يعذر اليه في الشهود الذين سمعوا اقراره في مجلس القاضي لمشاركه القاضي للبينة في العلم فلو أعذر في ذلك لكان اعذارا في نفسه وهو لا يعذر في نفسه ويستفاد من كلام الخطاب ان من لا اعذار له فيه لا يلزم القاضي تسميته فانه قال مسئلة وكذلك الشاهدان الموجهان لحضور اليمين لا يحتاج الى تسميتهما لانه لا اعذار فيهما على المشهور من القولين لان القاضي أقامهما مقام نفسه ومنهما من كى السر وهو من يخبر القاضي في السر بحال الشهود من عدالة أو جرح لا يعذر فيه ولو سأل الطالب المقيم للبينة عن جرحها لم يلتفت اليه وكذلك لو سأل المطلوب عن من كى بينة الطالب فانه لا يلتفت اليه لانه لا يقسم لذلك الا من يثق به فهو قائم مقام القاضي فلا يعذر في نفسه فز كى بكسر الكاف ويحتمل أن يكون بفتح الكاف والمز كى هو الشاهد واقتصر الساطي على الاول وهو أولى لانه يفتد أنه لا يعذر فيمن ز كاه المز كى المذ كور أيضا وأما قراءته بالفتح فيفيد أن من ز كاه من كى السر لا يعذر فيه ولا يفتد أن من يز كى غيره سر لا يعذره فيه وجعل الزقاني المز كى شاملا لمن يخبره بالجرح

لغير معين كالفقراء والمساكين كالموحدس عقار على الفقراء فادعى شخص من وروثة الواقف تولى عليه انه لم يجز عنه الى ان مات أواته شرط النظر لنفسه مثلا وأقام بينة بذلك فهل يعذر الفقراء في هؤلاء الشهود أولا وهو الظاهر بل عن مختصر المتبسطى أنه لا يعذر اليهم ولكن لابد من عين المدعى مع بينته واذا شهد الجميع الكثير هل حكمهم حكم الشهود فيفتقر الى الاعذار أو ويجزى مجرى التواتر المحصل للعلم فلا اعذار والى هذا مال جماعة من القرويين والاندلسيين كابن رشد وابن عات (قوله لم ينقض الحكم) ولا عبرة بدعواه عدم الاعذار أى لان الأصل الصحة وقوله قاله الاخوان أى مطرف وابن المباحشون وهذا القول أظهر القولين لما قدمنا وقد يشعربه تقديمه (قوله توجيهه متعدد في الاعذار) اثنين فأكثر (قوله ان كان المحكوم عليه غائبا) ويقولان له قد سمع القاضي شهادة فلان وفلان علمك وهل عندك من يجرحهم أم لا مراده غائبا غيبة قريبة وأما المتوسطة أو البعيدة

فلا اعذار بل هو على حجته اذا قدم (قوله الا الشاهد بما في المجلس) ابن مرزوق وصواب العبارة بما في علمه ولو لم يكن في المجلس اخراج (قوله لحضور اليمين) أى مثلا أى أو لحيازة لانه لا توجه الامن يعلم عدالته بخلاف الشهود الذين يحضرونهم المدعى غير الملازمين فلا بد من الاعذار فيهم (قوله لا يحتاج الى تسميتهما) أى للمدعى (قوله بحال الشهود) أى الملازمين له على ما تقدم (قوله لا يعذره) أى وهو المراد بالمز كى بفتح الكاف (قوله لانه لا يقسم لذلك) أى للتركية سرا (قوله ولا يفيدان من يز كى غيره) وهو المز كى بكسر الكاف والحاصل أن قراءة الفتح لا تفيد اعدام الاعذار في المز كى بالفتح فقط ولا يلزم عدم الاعذار في المز كى بالكسر بخلاف قراءة الكسر فانها تفيد الامر من بطريق الزوم وبعد هذا كله فأقول في كلامه نظر بل يفيدان عدالة من كى السر بالكسر ثابتة بعلم القاضي فهي قوية وعدالة المز كى بالفتح ليست ثابتة بعلم القاضي بل يعلم من ز كاه القاضي فهي ضعيفة فاذا كان لا يعذر اليه في الضعيف فأولى أن لا يعذر اليه في القوى

(قوله اخراج اللفظ عن موضوعه) أى لان الموضوع فى التزكية فكيف يشمل التجريح فالاولى أن يقال انه بطريق القياس عليه لامن مدلول اللفظ (قوله ومثلها القرابة) والحاصل أن الاعذار بالعداوة والقرابة قاصرة على مسألة المبرز وأما ما قبله فلا يعذر فيه لا بعداوة ولا بقرابة ولا بغيرهما (قوله لا يعذر اليه فمين شهد عليه) أى بحق وكذا بيئته شهدت بتجريح بيئته شهدت له لا يعذر له فيها (قوله لا يسمى له فيها) أى حيث لا يسمى له فلا ينبغي للقاضى أن يميل حقه فى تفتيش حال الشهود بالأكية بل ينزل منزلة المشهود وعلمه فى السؤال لهم ولو قيل بتخفيف المشهود له مع بيئته كما تقدم فى الدعوى على صغير وغائب اسكان حسنا (قوله وأنظره الخ) لافرق بين العقار والحيوان وغيرهما وقوله باجتهاده أى من غير تحديد أى ان ذلك موكول لاجتهاد الحاكم وليس محدد واذ بر من معين ومحمل الانظار ما لم يتبين لده فيحكم عليه من الآن (قوله سواء كان مدعيا) أى بأن فى المدعى عليه بيئته تشهد بتجريح بيئته المدعى فيقول المدعى ان لى حجة فأظرونى وقوله أو مدعى عليه أى بأن أراد التجريح فى بيئته المدعى (١٥٩) (قوله فان القاضى يحكم عليه) أى بما قال خصمه

ت (قوله فان قال لى بيئته بعيدة كالعراق) أى قال المدعى عليه لى بيئته بالعراق تشهد بتجريح بيئته المدعى (قوله فعلى الحاكم أن يخبره) ان لم يخش عليه منه كما مر ٣ (قوله أى عن المجرح) ظاهرا لا المجرح السر فلا يجب عنه (قوله ويخبره) التحجيز هو الحكم بعدم قبول بيئته بعد ادماها له للجهة التى ادعاها لا الحكم بعدم تبين اللد فانه لا يمنع من قبول بيئته بعد ذلك قال محشى ت التحجيز هو الحكم على المحجوز فليس هو وبشئ زائد على الحكم فلا يشترط التلفظ بالتحجيز وانما يكتب التحجيزا — من سألته فأكد الحكم لأن عدم سماع الجهة يتوقف عليه وذكر النقل فى ذلك ثم قال فقد ظهر لك أن مجرد الحكم هو التحجيز ثم قال اذا تمهد هذا فقول المصنف فى الاقدام الخ لا يأتى على ما درج عليه من قوله الاعذر كسيان الخ وقبول ما أتى به بعد

اخراج اللفظ عن موضوعه ومنها ان الشاهد المبرز فى العدالة أى الفائق أقرانه فيها لا يعذر فيه بخير العداوة ويعذر فيه فيها ومثلها القرابة ومنها أن المحكوم عليه اذا كان يخشى منه على من شهد عليه فانه لا يعذر اليه فمين شهد عليه فقوله ومن يخشى منه أى وشاهد من يخشى منه وبعبارة أى والشاهد مدعى من يخشى منه لا يسمى له (ص) وأنظره لها باجتهاده ثم حكم كنفها (ش) يعنى ان المحكوم عليه سواء كان مدعيا أو مدعى عليه اذا قال لى حجة فان القاضى ينظره لها أى لاجل الايمان بها باجتهاده ثم يحكم عليه بعد ذلك كما اذا قال لى حجة لى ونفاها فان القاضى يحكم عليه من غير مهلة فان قال لى بيئته بعيدة كالعراق فانه يحكم عليه ويكون باقيا على حجة اذا قدمت بيئته وقيمها عند هذا القاضى أو غيره فالضمير فى لها للجهة المتقدم ذكرها (ص) ويجب عن المجرح (ش) يعنى ان المدعى اذا أقام بيئته شهدت له بحق على شخص فأقام المدعى عليه بيئته شهدت بتجريح بيئته المدعى فاذا سال المدعى عن جرح بيئته فعلى الحاكم أن يخبره عن جرح بيئته وبوجهه لا اعذار فيه لانه قد يكون بين المجرح والمدعى عداوة أو بينه وبين المشهود عليه قرابة وهذا اذا كان التجريح ببيئته فان لم يكن بيئته وانما القاضى علم من الشاهد شيئا يردشهادته فلا يلزم القاضى الجواب كما قاله ابن عبد السلام وفى كلام المؤلف حذف أى ويجب الحاكم السائل عن تعيين المجرح (ص) ويخبره (ش) الضمير راجع للمحكوم عليه كان مدعيا أو مدعى عليه فاذا قال المحكوم عليه لى حجة وأنظره الحاكم لاجل الايمان بها باجتهاده ولم يأت بجحجه فان القاضى يخبره ويكتب التحجيز فى سجله بأن يقول فلان ادعى ان له بيئته ولم يأت بها وقد عجزت عن خوفه ان يدعى بعد ذلك عدم التحجيز وأنه باق على حجه وان كان لا يقبل منه ذلك على المذهب رفعا للتراع لان هناك من يقول بالقبول ثم استثنى المؤلف مسائل ليس للقاضى التحجيز فيها بقوله (ص) الا فى دم وحبس وعق ونسب وطلاق (ش) يعنى ان هذه المسائل لا يقطع فيها الجهة وضابط ذلك ان كل حق ليس

التحجيز ان كان له وجه من نسيان وعدم علم وهو مذهب المدونة ولا فرق بين الطالب والمطلوب وأنه يقبل منهم ما فى كل شئ لا خصوصية لهذه المستثنيات وانما يأتى على قول ابن القاسم لا يقبل منه ما أتى به بعد التحجيز وان كان له وجه وذكر النقل ثم قال فقد ظهر لك من هذه الاسمعة وغيرها ما قلناه ان التلفظ بالتحجيز غير مشروط وان مذهب المدونة القيام بعد الطالب والمطلوب ان كان له وجه وهو ما درج عليه فى قوله الاعذر فى تنازع الزوجين من قوله وظاهرها القبول فى الوجة لاستثناء هذه الخمسة اذا القبول فيها وفى غيرها وانما يأتى على من قال لا يقبل فيه ما أتى به انتهى المراد منه (قوله ويكتب التحجيز فى سجله) لا يخفى أن هذا هو المشار اليه بقول المصنف فيما يأتى وكتبه فالمناسب أن لا يذكره هنا (قوله خوبا) علة لقوله ويكتب التحجيز أى انما كان يكتب التحجيز خوفا من ان الخ وقوله وأنه باق معطوف على قوله عدم التحجيز وقوله وان كان الواو للحال أى وال حال أنه لا يقبل منه أى كتبه خوفا من دعواه كذا وان كان لا يقبل منه تلك الدعوى وقوله رفعا للتراع علة للكتب مع علة التى هى قوله خوبا وقوله لان هناك علة للععل بالرفع مع علة أى الرفع (قوله وضابط الخ) اعترض بأن هذا لا يظهر فى الدم لان لوليه اسقاطه بعد ثبوته الآن يحمل على قبل الغيلة فليس لولى اسقاطه بعد ثبوته لانه حق لله

(قوله فان الحكم بالتعجيز) المناسب لقوله سابقا ليس للقاضي التعجيز أن يقول فان التعجيز الآن يجعل الباء في قوله بالتعجيز للتصوير
 لا للتعدية وذلك لانها لاتصح لان التعجيز صفة فلا يعلق بها حكم (قوله لا يقطع) أي القاضي (قوله ان يدعى الخ) لا يخفى أن هذه
 دعوى اثبات وهي متفق عليها وسيأتي دعوى النفي في آخر العبارة وهي تختلف فيها (قوله وأما المدعى عليه الخ) فإذا أقيمت على
 القاتل أو على المطلق بينة ثم ان هذا القاتل المدعى عليه أو المطلق ادعى ان له بينة تجرح هذه البينة ثم انه عجز عن الاتيان بتلك
 البينة المجرحة فحكم القاضي بتعجيز المدعى عليه وحكم بقتله ثم ان أولياءه أقامت بينة تجرح الشاهدة بالقتل فانها لا تقبل ومضى القتل
 فإذا علمت ذلك فقول الشارح فلا يقبل منه أي من وليه وقوله ولم يأت بدفع أي لم يأت بما يبطل بينة المدعى بالقتل أو الطلاق وقوله بعد
 استيفاء الخ أي من الاعذار والتلوم وقوله فاذا عجزه الاوضح أن يقول فله تعجيزه فاذا عجزه الخ (قوله ونحوه) وهو التسبب وما عطف
 على الدم في قول المصنف الا في دم وجس الخ وفي ذلك رد على ع ج يقول ليس له تعجيزه أصلاً أي في هذه المسائل والحاصل
 أن الذي يقوله ع ج ان النفي كالاثبات في عدم التعجيز في هذه المسائل أي الدم وما عطف عليه وان الجيزي يقول ليس النفي كالاثبات
 فله تعجيزه في هذه المسائل وكلام شارحنا في ك (١٦٠) عن بعض التقارير يقوى كلام ع ج (قوله كما ارتضاه الجيزي) هو الشيخ

لمدعيه اسقاطه بعد ثبوته فان الحكم بالتعجيز لا يقطع الحجة فيه وبعبارة ليس للقاضي تعجيز
 الطالب وهو باق على حجة في هذه المسائل فله القيام بينته متى وجدها ويحكم الآن بابطال
 الدم وبإبطال الحبس وبقاء الرق وعدم التسبب وبقاء الزوجية مثال الاول أن يدعى شخص
 على آخر أنه قتل وليه ويطلب بالبينة فيعجز عنها فلا يحكم القاضي بعدم سماع دعواه بعد ذلك ان
 وجد بينته وان منعه من القصاص الآن والثاني أن يدعى شخص ان شخصاً حبس عليه داراً
 ويطلب منه البينة على دعواه فيعجز عنها فلا يحكم عليه بعدم سماع بينته ان وجدها في
 المستقبل وان رفع يده الآن عنها الثالث عبد ادعى ان سيده أعتقه وعجز عن اقامة بينة
 بذلك فلا يحكم القاضي بعدم سماع بينته عليه في المستقبل ان وجدها وان حكم ببقائه في الرق
 الآن الرابع انسان ادعى أنه من ذرية فلان وعجز عن اقامة بينة تشهد له بذلك فلا يحكم عليه
 بعدم سماع بينته في المستقبل ان وجدها وان لم يثبت نسبه الآن الخامس امرأة ادعت
 ان زوجها طلقها وعجزت عن اقامة بينة على الطلاق فلا يحكم عليها بابطال دعواها بعد ذلك ان
 وجدت بينة وان حكم ببقائها في عصمة زوجها الآن وبهذا يعلم أن عدم التعجيز في جانب
 المدعى وأما المدعى عليه بأنه قتل عمداً وأنه طلق الخ ولم يأت بدفع بعد استيفاء الخ فاذا
 عجزه الحاكم فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك في جميع المسائل حتى في الدم ونحوه كما ارتضاه
 الجيزي والضمير في قوله (وكتبه) للتعجيز أو التلوم أو للاعذار أو لانتظار المتبادر من قوله
 وأنظره لها باجتهاده وهذا يفيد ما نقله الشارح عن ابن رشد وليس فيه كبر فائدة لان
 الانتظار موكول الى احتداد القاضي وهو مصدق فيه ولكن رجوعه للتعجيز أولى لانه يلزم
 من كتبه كتب التلوم لانه لا يكتب التعجيز الا ويكتب التلوم أي وكتب كيفية التعجيز

زين الدين الجيزي عصرى الشيخ
 عبد الرحمن الاجهوري عن أخذ
 عن الشيخ ناصر الدين القاني (قوله
 للتعجيز) أي المفهوم من قوله ويعجزه
 وهو أولى لقربه وقوله أو التلوم
 أي الذي هو عين الانتظار المفسد من
 قوله وأنظره وقوله أو للاعذار أي
 المفهوم من قوله وأعذر اليه (قوله
 وهذا يفيد) أي كون الضمير عائداً
 على الانتظار هو الذي يفيد ما نقله
 الشارح (قوله لان الانتظار الخ)
 روح العلة قوله وهو مصدق فيه أي
 اذا ادعى المحكوم عليه أن القاضي
 لم ينظره وادعى القاضي أنه أنظره
 فان القول قول القاضي انه أنظره
 فلا فائدة في الكتب ومفاده أن
 التنازع اذا حصل في التعجيز بأن
 يقول القاضي أنا عجزت فلا يقول
 المحكوم عليه أنت لم تعجزني أن

يكون القول قول المحكوم عليه لا قول القاضي فلذا كتب التعجيز وظاهر أن الامر ليس كذلك وأنه
 لا فرق بينهم ما والظاهر أن ثمة الكتب خوفاً من تطاول الزمن ونسيان ذلك أو عزل هذا القاضي وقيام غيره مقامه ويحصل التنازع عند
 قيام غيره فيرجع للكتابة المذكورة (قوله لانه يلزم من كتب التعجيز كتب التلوم) أي بحسب ما طلب في الشرع لاعقلا وقوله لانه
 لا يكتب التعجيز الا ويكتب التلوم أي لان التعجيز شرعاً لا يكون الا بعد التلوم ففي كتب المتأخر الذي هو التعجيز فلا يكون الا بعد كتب
 المتقدم وهو الانتظار الذي هو التلوم أي ولا يلزم من كتب التلوم أي الذي هو المتقدم كتب المتأخر الذي هو التعجيز والحاصل أن
 كتب التعجيز من كتب التلوم لانه يلزم من وجود السبب وجود المسبب الذي هو التلوم دون العكس أي فلا يلزم
 من كتب التلوم كتب التعجيز لانه لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لجواز أن يحصل الانتظار وينع من التعجيز مانع وقوله أي وكتب
 كيفية التعجيز أي الا لازم من كتب التعجيز وقوله هل عجزه بيان لكيفية فكتابتها أنه عجزه بعد ادعاء الحجة أو ابتداء كتابة لكيفية
 التعجيز أي لصفة التعجيز ولا يخفى ما في ذلك من التسامح وقوله لا وكتب أنه عجز أي فقط وقوله لان هذا لا يترتب عليه حكم أي فكتبه
 أنه عجز بدون أن يبين الكيفية المذكورة لفائدة فيه نقول بل فيه فائدة لان الأصل الصحة وأنه ما كتب أنه عجز الا بعد كتابة

ما يسبقه في التلوم (قوله ومنه ما لا يعتبر كالمسائل المستثناة) معنى ذلك أى المسائل المستثناة فإن المطلوب عدم التعجيز وإذا وقع ونزل لا يعتبر والمسائل المستثناة هي ما تقدم في قوله لا في دم الخ (قوله حبس وأدب) أى يحبس أولا فان لم يجب بعد الحبس أدب وقوله ثم حكم أى ثمان استمر بعدهما على عدم الجواب حكم عليه (قوله ويعدهذا اقرارا) ومثل عدم جوابه في الحكم عليه بلا عين شبهة في أن له عنده ما يدعيه كما اقتصر عليه في التوضيح وظاهره ولو طالب المدعى عليه بين المدعى وكذا في مسألة المصنف وأما لو أنكر المدعى عليه أن له عنده ما يدعى به وقال يحلف المدعى يأخذ ما دعى به فإنه يجب (١٦١) لذلك فيما يظهر ويقع ذلك في محكم مصر (قوله

ولم يدعى عليه السؤال عن السبب) أى حيث غفل عنه الحاكم أو جهل أو توعد عدم السؤال لأن المطلوب بالسؤال عن السبب ابتداءً إنما هو الحاكم لا المدعى عليه لكن لو فرض أنه سأل عن ذلك كفى (قوله من غير عين تلمزمه على المشهور) مقابلة ما قاله الباجي من أن القياس يبين واستظهره الأشياخ المتأخرون (أقول) فلا ولي العمل به لقلة الصديق في الاعصار المتأخرة (قوله وان أنكر مطلوب المعاملة) أى الخاصة من بيع أو سلف مثلا كما إذا ادعى شخص على آخر بعشرة دراهم مثلاً من بيع فينكر المدعى عليه بأن يقول لم أشتر منك كما ذكره في الكبير لما تقدم أنه يدعى بمعلوم محقق كما في عب (قوله على المشهور) ومقابله يقبل (قوله وفي كلام المؤلف أمور) من جملة الأمور أن محل التفرقة إذا كان القائل يفرق بينهم ما أما من لا يفرق بين أنكار أصل المعاملة وبين لاحق لك على فقيل بينته في الوجهين ومن جملة الأمور أنه لا يكفي ما ذكره المؤلف في الجواب على قول ابن القاسم ولا بد أن يتنى السبب ان عينه المدعى بأن يقول

هل يجوز بعد ان ادعى حجة أو ابتداء ولا وكتب أنه عجز لان هذا لا يترتب عليه حكم وانما يترتب الحكم على كيفية التعجيز لان منه ما يعتبر ومنه ما لا يعتبر كالمسائل المستثناة (ص) وان لم يجب حبس وأدب ثم حكم بلا عين (ش) يعنى وان لم يجب المدعى عليه عند القاضي لا باقرار ولا بانكار أو قال لا خاصة فان الحاكم يحبس ويؤدبه على عدم جوابه بالضرب بحسب احتجاده حتى يقر أو ينكر ثم يحكم عليه بعد ذلك بلا عين من المدعى لان العين فرع الجواب وهذا لم يجب قال ابن المواز ويعدهذا اقرارا منه بالحق (ص) ولم يدعى عليه السؤال عن السبب (ش) يعنى أن المدعى إذا قال في دعواه على هذا ما أثبتته من الأدلة فلا فائدة المدعى عليه أن يقول له بين لي من أى وجه ترتبت على هل من سلف أو بيع أو غير ذلك فان بين له السبب طلب من الخصم الجواب وان لم يبين له السبب لم يطلب منه الجواب لانه اذا بين المدعى السبب أمكن أن يكون فاسدا لا يترتب بسببه غرم أو غرم قليل ولو أن المدعى حين سئل عن السبب قال لأدري أو قال نسيت فانه يقبل منه من غير عين تلمزمه على المشهور واليه أشار بقوله (ص) وقبل نسيت بلا عين وان أنكر مطلوب المعاملة فالبينة ثم لا تقبل بينته بالقضاء بخلاف لاحق لك على (ش) يعنى أن المدعى يحق على شخص من معاملة صدرت بينهم ما فقال له المدعى عليه لم يصدر بيني وبينك معاملة وأنكرها من أصلها فالبينة حينئذ تثبت ما ادعى على المدعى لقوله عليه الصلاة والسلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر فإذا أثبت المدعى ما ادعاه فلا تقبل بينته المدعى عليه بعد ذلك بأنه قضاءه ذلك الحق على المشهور وبه العمل لان المدعى عليه أ كذب بينته حين أنكر المعاملة لان قوله لم أعامله مسلم تلمزم لعدم الدين وعدم القبض الذي شهدته البينة بخلاف ما إذا قال المدعى عليه لاحق لك يا مدعى على فأقام المدعى بينته تشهد له بالحق فأقام المدعى عليه بينته شهدت له بأنه قضاءه ذلك الحق فانها تقبل ويعمل بمقتضى ما شهدت به لان قوله لم يكن فيه ما يكذب بينته ومثل لاحق لك على ليس لك على حق أو قبلى وفي كلام المؤلف أمور انظرها في الكبير (ص) وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا عين مجردا (ش) يعنى أن الدعوى التي لا تثبت إلا بعدلين كعتق ورجعة وكتابة وطلاق ونكاح لا يلزم المدعى عليه فيها عين مجرد دعوى المدعى فلا يلزم الزوج عين على عدم الطلاق إذا ادعت المرأة عليه ذلك ولا يلزم الجبر عين على عدم العقد على مجبرته إذا ادعى شخص عليه ذلك ونحو ذلك فان لم تجرد فهو ما أشار إليه بقوله (ولا ترد) فهو عطف على مقدر أى وان لم تجرد توجهت اليه ولا ترد ذلك في الطلاق والعتق والنفذ لافي غير ذلك ففي مفهومه تفصيل وبعبارة معطوف على مفهوم قوله مجردا أى فان لم تجرد توجهت اليه ولا ترد بل اما حلف أو حبس فان طال دين وليس

(٣١ - خرشى سابع) ما شترته أو ما اقترضته أو ما تزوجت منك مثلاً وهو المناسب لقول المؤلف ولم يدعى عليه السؤال وظاهر كلام المؤلف أنه يكفي في الجواب وهو قول ابن كنانة وابن الماحشون فيحمل كلام المؤلف على ما إذا لم يعين المدعى له السبب أو عينه له واكتفى بهذا وأن المؤلف ماش على قول ابن كنانة ومن جعلتها ما أشار به بقوله وقوله البينة ومثلها اقراره بما ادعى عليه بعد أن أنكره فلا يفيد بينته سواء أقر بعد إقامة البينة أو قبلها كما هو ظاهر ما ذكره الشيخ عبد الرحمن ثم بعد أن علمت ما ذكرنا وعلمت اتفاقهم على أن من لا يفرق بينهم ما يقبل قوله في الوجهين أقول ان هذا مشكل لان التفرقة بينهم بادية لا تخفى فاذن لا وجه لقولهم يقبل قوله في الوجهين فتدبر (قوله عطف على مقدر) هو في الحقيقة معطوف على توجهت (قوله معطوف على مفهوم) أى على جواب مفهوم

(قوله بخلاف ما إذا أقام شخص شاهدا الخ) فرق بين الطلاق والعق وبين النكاح بأن الغالب فيه الشهادة فشهداؤه واحد في رتبة بخلافهما ومقتضى هذا الفرق أن سائر ما ثبت بشاهدين حكمه حكمهما في الخلف مع إقامة شاهدين لشهادته لاحكام النكاح ثم انه يستثنى من قوله فلا يمين بمجرد ما سأل منها قوله وحلف الطالب ان ادعى عليه علم العدم وقوله وكذا أنه عالم بنفسه وشهوده وقوله وله يمينه أنه لم يخلفه أو لا انظر الشراح (قوله ولا ترد) (١٦٣) أي لا يردها من توجهت عليه كالزوج والسيد والمدعى عليه بالقذف (قوله

هو مثال للقاعدة) الحامل أن القاعدة هي قوله وكل دعوى لا تثبت الا بعد دليلين فلا يمين بمجرد ما وقوله وهو واضح أي كون قوله نكاح مثلا للقاعدة أي بيانا للفرد من أفراد موضوعها واضح بالنسبة الى منطوق قوله بمجرد ما أي بالنظر لمنطوق قوله فلا يمين بمجرد ما وذلك لان دعوى النكاح اذا تجردت فلا يمين فيها قطعاً وقوله ومشكل بالنظر الى مفهوم فلا يمين بمجرد ما لانه يفيد بحسب المفهوم انها اذا لم تجرد بان كان صاحب دعوى النكاح أقام شاهداً أن اليمين تتوجه مع أنها لا تتوجه (قوله لكن كلامه في باب الشهادات يرفع هذا الإيهام) أي يرفع هذا الاقتضاء أي يدل على عدم العمل به لانه منطوق فيقدم على هذا المفهوم (قوله والرحم) الواو يعني أو ثم محل الصلح في هذه المسائل الثلاثة فيما يمكن فيه الصلح لافي طلاق ونحوه وقوله الى جمع الخواطر أي القلوب وفيه مجاز مرسل من اطلاق الحال وإرادة المحل (قوله فهذا يخص الخ) التخصيص صحيح وذلك لان قوله ولا يدعوا صلح نهي عام وقوله وأمر بالصلح أمر وهو خاص فالتنافي موجود الذي هو شرط التخصيص خلافاً لما قاله عب (قوله ولا يحكم لمن لا يشهد له على المختار) مقابل

على اطلاقه بل في بعض المسائل الاتية في قوله وحلف بشاهد في طلاق وعق لا نكاح فهو مفهوم قوله هنا بمجرد ما فان أقامت المرأة شاهداً أن زوجها طلقها أو أنكر ذلك فيلزمه أن يحلف على نفي الطلاق لرده شهادة الشاهد فان نكل حبس وان طال دين وليس للزوج أن يرد اليمين على المرأة بخلاف ما إذا أقام شخص شاهداً يشهد له أن فلاناً زوجته ابنته وأنكر الاب ذلك فلا يلزمه يمين ولا يثبت النكاح بذلك فقوله هنا (نكاح) مثال لما لا يثبت الا بعد دليلين وليس مثلاً لما تتوجه فيه اليمين بالدعوى التي لم تجرد ولا ترد كما يفيد ما أتى في قوله لا نكاح وبعبارة هو مثال للقاعدة وهو واضح بالنسبة الى منطوق قوله بمجرد ما ومشكل بالنسبة الى المفهوم لانه يقتضى أنه اذا كان هناك شاهد في النكاح توجهت اليمين على المدعى عليه والحكم أنها لا تتوجه لكن كلامه في باب الشهادات يرفع هذا الإيهام (ص) وأمر بالصلح ذوى الفضل والرحم كان خشى تفاقم الامر (ش) يعني أن القاضي اذا ترفع اليه اثنان من أهل العلم والفضل أو كان بينهما رحم فينبذ به أن يأمرهما بأن يصطلحا لان الصلح أقرب الى جمع الخواطر وإلى تأليف النفوس ويذهب غل الصدور كما كان يفعل يحنون فقد ترفع اليه رجلا من أهل العلم فأبى أن يسمع منهم ما وقال لهما استرا على أنفسكما ولا تطلعا من أمر كما على ما قد استر الله عليكما وأما خشى القاضي بالحكم اتساع الامر والقفنة بين المحكوم له والمحكوم عليه فانه يجب عليه الامر بالصلح دفعا للمفسدة وظاهر قوله وأمر الخ ولو ظهر له وجه الحكم وهو كذلك فهذا يخص عموم قوله الاتي ولا يدعوا صلح ان ظهر وجهه ويقصره على ما عدم من ذكرهنا (ص) ولا يحكم لمن لا يشهد له على المختار (ش) يعني أن القاضي لا يجوز له أن يحكم لمن لا يجوز له أن يشهد له كما به وولده وزوجته وبنته كما يأتي في باب الشهادات عند قوله ولا تمتاً كذا القرب كآب وان علا وزوجهما وولد وان سفل كبننت وهذا على ما اختاره اللخمي وهو المشهور لان الظنة تلحقه في ذلك ولا فرق بين الشهادة والحكم وهذا واضح اذا كان يحتاج لإقامة بينة لانه رعايتاً لسهولة قبولها فيتم على أنه يقبل شهادة من لا تصح شهادته أما اذا اعترف المدعى عليه بالحق فينبغي أن يجوز له أخذ ما نقله ابن رشد بالاولى ونصه على نقل المواق وانظر هل يحكم لنفسه قال أشهب لا يقضى لنفسه ابن رشد وله الحكم على الاقرار على من استهلك ماله ويعاقبه لقطع أبي بكر الاقطع الذي سرق عقده وزوجه أسما اعترف بسرقة وانظر المفتي هل هو كذلك فيمنع أن يقضى على من لا يجوز شهادته عليه وهل يجوز أن يقضى لمن لا يجوز شهادته ثم رأيت في البرزلي ما نصه المازري عداوة المفتي كعداوة اليهود (ص) ونبذ حكم جائر وجاهل لم يشاور ولا تعقب ومضى غير الجور ولا يتعقب حكم العدل العالم (ش) لما أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام أن القضاة ثلاثة جائر وجاهل وعدل أفاد المؤلف أكامها على هذا الترتيب والمعنى أن القاضي الخارج عن الحق متعمداً تنبذ أحكامه أي تطرح وتلغى أي يطرحها وبلغها القاضي الذي يتولى بعده

المختار ما لا يصح من أنه يجوز اذ لم يكن من أهل التهمة وكذا لا يجوز له الحكم على من لا يشهد عليه فان حكم لمن لا يشهد له فهل حكمه في النقص حكمه على عدوه أو لا فلا ينقض وهو ظاهر تبصرة ابن فرحون أو ينقضه هو لا غيره وهو ما في النوادر (قوله وله الحكم على الاقرار) أي معتمداً على الاقرار (قوله ويعاقبه لقطع أبي بكر الاقطع الخ) هذا الاستدلال انما يتم اذا كان العقد ليس كالإبي بكر وأن مالها كماله (قوله أي تطرح وتلغى) لا يخفى أن من كان بتلك الصفة لا يمكن أن يكون حكمه موافقاً لقطع ما كلام

ابن رشد لا يبيّن موضوع آخر هذا اذا حمل قوله الخارج عن الحق على ظاهره فان حمل على أن المراد أن شأنه ذلك فلا يكون مخالفاً له بل هو الموضوع ويعلم من ذلك أنه عالم لاجاهل (قوله وكذلك تنبذ أحكام القاضي الجاهل) ولو وافق الصواب كافي عب ورده محسنى نت بما حاصله أنه ان قامت البيينة على صحة أحكام الجاهل ظاهراً وباطناً فلا تنقض وكذا الجائر ثم قال ولم أر من قال بالنقض في الجاهل مطلقاً وان كان صواباً باطناً ظاهراً لان الجاهل غير المشاور غايته انهم ألحقوه بالجائر والجائر لا ينعض من أحكامه ما علم صحة باطنه بالبيينة العادلة وعبارة الشارح أي بهرام عن المازري في الجاهل تنقض وان كان ظاهراً الصواب وينبغي أن يلحق بذلك كما قالوا ما اذا حكم حاكم فمين طلق زوجته ثلاثاً وعقد دلها على آخر وحكم أن مجرد العقد كاف في تحليله الزوجات الأولى فان هذا القول قول سعيد وقد رجح سعيد عنه ولا يجوز العمل به لانه خلاف الاجماع فهذا من المسائل المخالفة للاجماع (قوله والتخمين) عطف تفسير على الحدس (قوله ولا يعرف الطريق اليه) يعرف ذلك بالمزاولة (١٦٣) في ذلك (قوله وكلام المؤلف) أي قوله وجاهل الخ وقوله والافقدت قد علم أن

ابن رشد القاضي الجائر ترد أحكامه دون تصفح وان كانت مستقيمة في ظاهرها الا أن ثبت صحة باطنها اه وكذلك تنبذ أحكام القاضي الجاهل الذي لم يشاور العلماء بل يحكم بين الناس بالحدس والتخمين فان كان يشاور أهل العلم فان أحكامه تتعقب فما كان منها صواباً فيبقى ولا يندبذ وما كان جوراً فينبذ ولا يقال كيف تتعقب أحكامه مع المشاورة لانا نقول قد يعرف عين الحكم ولا يعرف الطريق الى ايقاعه اذ القضاء صناعة رقيقة لا يعرفها كل أحد بل ولا أجل العلماء وكلام المؤلف يحمل على ما اذا ولي الجاهل لعدم العلم والافقدت تقدم ان العلم واجب شرط وان عدمه يمنع انعقاد الولاية ونفوذ الحكم مع وجود العالم وأما العدل العالم اذا حكم في شيء ثم عزل وولي بعده غيره فإنه لا تتعقب أحكامه لانهم موافقة لما علمه الناس فمتعقبها يؤدي الى كثرة الشر والخلاف فالمراد بعدم التعقب عدم التمتع وليس المراد اذا اذار أيضاً حكمًا فاسداً لا تنقضه بل تنقضه قوله العدل أخرج الجائر وقوله العالم أخرج به الجاهل ولو قال المؤلف ومضى الصواب كان أحسن لان غير الجور قد يكون خطأ أو سهواً أو نسياناً مع أنه لا يمتضى (ص) ونقض وبين السبب مطلقاً ما خالف قاطعاً أو جلي قياس (ش) تقدم ان العدل العالم لا تتعقب أحكامه فاذا عزل أو مات وولي بعده غيره ورفع اليه شيء من أحكام العدل العالم أو رفع له شيء من أحكامه ونظر فيه افوجد فيها ما هو مخالف لقاطع من كتاب أو سنة أو قياس جلي أو اجماع فان للغير وله أن ينقضه وجوباً وبين السبب الذي نقض لاجله لا يندبذ لا ينسب للجور والهوى فعني مطلقاً سواء كان الحكم لغيره أو له كان في ولايته الأولى أو الثانية فنقله ما أي حكماً مفهول نقض مثال مخالفة الاجماع كالحكم بان الميراث كله للاخ دون الجد لان الامة على قولين المال كله للجد أو يقاسم الاخ ما حرمان الجد فلم يقل به أحد ومثال مخالفة النص اذا حكم بشفعة الجائر فان الحديث الصحيح وارد في اختصاص الشفعة بالشريك ولم يثبت له معارض صحيح ومثال مخالفة القياس شهادة الكافر لان الحكم بشهادة الفاسق لا تجوز قال الكافر أشهد فسوقاً أو بعد عن المناصب الشرعية في مقتضى القياس (ص) كاستسعام معتق وشفعة جار وحكم على عدو أو بشهادة كافر أو ميراث ذوى رحم أو مولى أسفل أو يعلم سبق مجلسه أو جعل بنة واحدة أو أنه قصد كذا فإخاطأ بيئته أو ظهر انه قضى بعبدين أو كافرين أو صبيبين أو فاسقين (ش) هذه أمثلة لما خالف قاطعاً أو جلي قياس كما يأتي بيانه والمعنى أنه اذا كان عبدين رجلين مثلاً واعتق أحدهما حصته وكان

العلم واجب شرط حاصل ذلك أن العلم شرط صحة اذا وجد العالم وأما اذا لم يوجد فلا يكون العلم شرط صحة بل يولى الجاهل أي الذي له عقل وورع اعتماداً على أنه يسأل العلماء الذين لم يستوفوا شروط القضاء كراهة أو بعد فاذا حكم بدون مشورة تنقض حكمه مطلقاً على ما قال الشارح وان شاور تعقب وقال في له جواباً آخر وحاصله أنه اذا ولي على جهل ابتداء حكمه باطل واذ لم يول على ذلك ابتداءً عايناً اطلع عليه بعد ولم يعلم بجهله الا بعد فيجرب فيه تفصيل المصنف هنا (قوله أو جلي قياس) أي أو خالف قاطعاً من عمل أهل المدينة

كخيار المجلس أو من القواعد كسئلة السر بجمية لان سر يجمع من الشافعية هي أن رجلاً قال ان وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها واحدة ومات فلا رث لها منه لاجتماع الشرط والمشرط وعدم اعتبار قوله قبله خلافاً لحكم ابن سريج بعدم اجتماع الشرط مع المشرط فلا يلزم عنده ايقاع الثلاث فترث منه وقولنا عمل أهل المدينة زاد ابن عرفة كافي البرزلي ولكن هذا واضح بالنسبة للمالك لا لغيره فلا تنقض برزلي كما قاله البدر (قوله أو جلي قياس) من اضافة الصفة للموصوف وهو ما قطع فيه بنى الفارق أو وضعفه مثال الأول قياس الامة على العبد في التقويم على الموسر المعتقد والثاني قياس العبياء على العوراء في عدم اجزاء الضحية واحتمال أن العبياء يعتنى بهما في أخذها للمعري لكونها لا تبصر بخلاف العوراء ضعيف (قوله وله أن ينقضه وجوباً) فان قيل ينقض أحكام العدل العالم هنا يناقض قول المصنف فيما تقدم ولا يتعقب حكم العدل العالم والجواب أن النقض هنا ليس مترتباً على تعقب أحكامه وانما عثر عليها هو أو غيره

(قوله وأمان وقع من حاكم كراه كالحنفى الخ) هذا خلاف ما عليه الشيخ أحمد فقد ذكر عن بعض شيوخه في استسعاء المعتق أنه ينقض ولو وقع الحكيم فيه من براءه حقا وذكر الشيخ كريم الدين أن الحكيم في هذه المسائل ليس بالكي نقضه ولو وقع فيه الحكيم من براءه لضعف المدرك فيه قلت وكلام الشيخ كريم الدين أولى بالاتباع لأنه أدري بذلك الباب من غيره (قوله لضعف المدرك فيه) أى فالمراد بالقاطع ما قابل الضعيف ولا يخفى أنه يشمل الصحيح والحسن لأن كلالا يتصف بالضعف إلا أنك خير بأن مسألة الاستسعاء مساوية لمسألة شفقة الجار في الحكيم فيفيد ضعف مدرك الاستسعاء مع أنه في مسلم وأجاب عجم بأنه مثال لما خالف نص السنة الرابع على خلافه ولما رأى نت عدم صحة التمثيل قال في كاستسعاء معتق منه مشبه بما خالف قاطعا لا مثال له لأن حديثه في مسلم وهو أخف من الاعتراض على المصنف وإن كان يستل أيضا ما سبب النقض فيه حيث جعل مشبهها قاله عجم (قوله إذا وقع أنه حكم على عدوه) أى حكم لغيره لا يمكن المحكوم عليه عدو للحاكم فلا يصح لأنه لا نصح شهادة له عليه ولا يخفى أن هذا خالف الحديث الذي هو قوله صلى الله عليه وسلم لا يحكم عدو على عدوه (قوله إذا وقع أنه حكم بشهادة كافر الخ) لا شأن هذا بخلاف (١٦٤) للنص القاطع أى قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والقياس

الجللى أيضا وهو قياس الكافر على الفاسق لأن الحكم بشهادة الفاسق لا يجوز فالمراد كافر أشد فسقا وأبعد عن المناصب الشرعية (قوله إذا حكم ميراث ذوى الرحم) وهو مذهب أى حنفية أى المخالفة لغير أهلها فلابقى فلاولى رجل ذكر (قوله أو ميراث مولى أسفل) انظره فإنه لم يبين في هذه المسألة وما بعدهما سبب النقض هل هو مخالفة القياس أو الإجماع أو السنة (قوله أو بعدها وقبل جلوسه) هذا هو قول أشهب ولكن جعله ابن عرفة مقابلا للشهور أنه في تلك الحالة ينقض حكمه هودون غيره (قوله وأمان حكم بعله الخ) أى من غير حضور البيعة

الذى أعتق حصته معسر بحيث لا يكمل عليه بعضه لعسره وأبى شر بكة أن يكمل بعضه بالمعتق في حكم القاضى بأن العبد يسمى وأبى للشريك الذى لم يعتق بقيمة نصيبه فهذا الحكم إذا وقع من لارى استسعاء العبد باطل فلا وغيرة نقضه وأمان وقع من حاكم كراه كالحنفى فله غيره نقضه وكذلك ما يأتى من المسائل فإن قلت هذا مخالف لما يأتى من أن حكم الحاكم يرفع الخلاف قلت هو مقيد بما إذا قوى دليله وأما غير قوى الدليل فإنه ينقض ولا يعتبر حكم الحاكم فيه كهذه المسائل كما ذكره الشيخ كريم الدين وكذلك ينقض حكم القاضى فيما إذا حكم بالسفحة للجار لضعف المدرك فيه وكذلك ينقض حكم القاضى إذا وقع أنه حكم على عدوه أى عداوة دينوية وكذلك ينقض حكم القاضى إذا وقع أنه حكم بشهادة كافر على مثله أو على مسلم أى مع علمه بذلك بدليل قوله الآتى أو ظهر الخ وكذلك ينقض حكم القاضى إذا حكم ميراث ذوى الرحم كعمة ونحوها وكذلك ينقض حكم القاضى إذا حكم بثبوت ميراث المولى الأسفل وهو العتيق من الأعلى وكذلك ينقض حكم القاضى إذا حكم مستندا العلم سبق مجلس الحكم وسواء تحمل الشهادة قبل ولاية القضاء أو بعدها وقبل جلوسه في مجلس القضاء وأمان حكم يعلم حصل له في مجلس القضاء بأن أقر عنده وبين يديه فإنه لا ينقضه غيره وإن وجب عليه هو نقضه مادام قاضيا وكذلك ينقض حكم القاضى حيث حكم بمجعل البيعة أو الثلاث واحدة وكذلك ينقض حكم القاضى حيث ثبت خطؤه ببيعة بأن شهدت عنده أو عند غيره بأن القاضى عدل عن كذا إلى كذا على سبيل الخطأ فقله بيعة متعلق بمقدار أى ثبت ببيعة أنه قصد كذا وأنه أخطأ أو يعلم ذلك من قوله أو قرينة واحترز بقوله ببيعة عما إذا ادعى ذلك فإنه ينقضه هو فقط كما يأتى له وبعبارة فخطأ الغفلة أو نسيان أو اشتغال فكر قوله كذا كتابة عن حكم صحيح وقوله ببيعة متعلق بقصد أى ثبت ببيعة أنه قصد كذا ثم عدل عنه لعذر من الاعتذار لا بأخطأ لأن الخطأ لا بد أن يكون ظاهرا وكذلك ينقض حكم القاضى إذا حكم بشهادة شاهدين بعد الفحص عن أمرهما ثم ظهر بعد ذلك أنهما أرقاء أو أنهم ما صبيان أو أنهم ما فاسقان أو أنهم ما عدوان للشهود عليه أو قرين بيان للشهود له واعلم أن مقتضى كلام القرافى أن نقض الحكم باستسعاء المعتق وشفقة الجار وميراث ذوى الرحم لخالفه السنة وإن نقض الحكم في شهادة الكافر لخالفه لقوله تعالى

على إقرار الخصم ثم هذا بخلاف لما ذكره المصنف بعد من قوله وإن أنكر محكوم عليه لم يفده وأشهدوا والجواب أن المسألة ذات قولين فماتنا على قول وما يأتى على قول آخر والمعول عليه ما يأتى (قوله حيث ثبت خطؤه ببيعة) حاصله أن البيعة حضرته وعلمت قبل أن يقع الحكم أنه قاصد أن يحكم بكذا من قوله أو قرينة ثم عدل عنه فحكم بخلافه لغفلة فاذا شهدت تلك البيعة عند الثانى نقضه وكذا إذا شهدت عنه إذا كان الحاكم يلتزم مذهبا يحكم به بتقليده لا باجتهاده فقله ويعلم ذلك من قصده الحكم بكذا من قوله أو قرينة وقوله عما إذا ادعى ذلك أى ادعى بعد الحكم أنه كان قاصدا كذا ثم عدل عنه لعذر من الاعتذار فلم تشهد ببيعة فإنه كان قصده قبل الحكم أن يحكم بكذا الخ فعدل إلى كذا هذا معنى تلك العبارة فلا يعدل عنه (قوله لغفلة) أى سهو وهو غير النسيان وقوله أو اشتغال فكر اشتغال الفكر ما مع الغفلة أو النسيان فلا حاجة له وقوله أى ثبت ببيعة لا يناسب قوله متعلق بقصد أى ويعلم ذلك من قوله أو قرينة وقوله لأن الخطأ لا بد أن يكون ظاهرا أى معروفا والحاصل أن الثبوت يتعلق بقوله قصد وأنه أخطأ ولا يعلم ذلك إلا من قوله أو قرينة (قوله لخالفه السنة) أى الصحيحة فلا يردان السنة وردت بنقيض ماذ كر لكن عارضها ما هو أقوى منها والحاصل

انه ورد الحديث بان العبد لا يستسعى والوارد بأنه يستسعى ضعيف والحديث الصحيح وارد بان تخصص الشفعة بالشريك ولم يثبت له معارض صحيح راج وما ورد مما يقتضي الشفعة مرجوح (قوله فصيح الخ) أقول وكأنه لم يظهر له الحكم في البقية من حيث هي هل كونهما خالفت قاطعاً أو جلي قياساً أو غير ذلك وقوله انظر الشرح الكبير ونصه في أنه بعد قوله ولخالفه القياس الجلي وهو قياس الكافر على الفاسق ثم لما ذكر نصها عن غيره قال وهذا بعض ما أشار إليه في الفروق هذا وقد دل كلامه ان النقص فيما عدا شهادة الكافر لخالفه السنة وانه في مخالفة القياس الجلي فالمسائل الاربع من جزئيات قوله ما خالف قاطعاً وأما مسألة شهادة الكافر فهي أيضاً كذلك ومن جزئيات قوله أوجب قياساً أيضاً فتكون المسائل الخمس أمثلة لما (١٦٥) قبلها لان المثال جزئي يذ كر لا يوضح القاعدة

الخ (قوله فان ولي الدم يحلف) لانه لا يحلف في الدم أقول من رجلين عصبة (قوله لانه لم ترد) المناسب فانه لا ترد على المدعي عليهم (قوله اذا علم أن رفيقه عبد الخ) أي وان لم يعلموا بان شهادته ترد ويختصون بغرم دية عمه وان شاركهم المدعي في العلم كما هو ظاهر كلام جمع (قوله فانه يغرم الدية) أي يغرمها وحده في ماله (قوله وهو مشكل) حاصله أن العالمين هم المختصون بالغرم دون العبد أو الكافر أو الفاسق وكان القياس اختصاصه بالغرم أو مشاركتهم مع العالم به وأما عدم غرمه مع ان الفساد انما جاء من قبله فمشكل وقد يقال لاشكال لان العبد وما ذكركمعه يرون أنفسهم كاملين والشخص جيل على أن يرى نفسه كاملاً فهم معذورون بتلك المثابة (قوله على عاقلة الامام على المشهور) مقابله انه هدر (قوله عطف على قوله في القصاص) أي فالمدعي وحلف المدعي في القطع عينا واحدة مكمله للنصاب وقوله حلف المقطوع

وأشهدوا ذوى عدل منكم ولخالفته القياس الجلي فصيح جعلنا قوله كاستسعاء الخ مثالا لاتسعيها انظر الكبير (ص) كأن حدهما الاعمال فلا يردان حلف والأخذ منه ان حلف (ش) التشبيه في النقص والمعنى أن القاضي اذا حكم بشهادة عدلين بعد الفحص عن حالهما ثم ظهر أن أحدهما عبد أو كافر أو صبي أو فاسق يريد وال حال ان المحكوم به لا يثبت الا بعدلين فان حكمه يتقضى أما ان كان المحكوم به مالا أو يؤل إليه فان الحكم حينئذ لا ينقض اذا حلف الطالب مع شاهد له الباقي ولا يرد المحكوم به ويعضى الحكم فان لم يحلف فان المطلوب يحلف ويرد إليه المحكوم به فان نكل لأشئ له فالضمير في رد للحق المحكوم به يشمل المال أو ما يؤل اليه وأق بالفاء لانه مفترع على الاستثناء (ص) وحلف في القصاص خمسين مع عاصبه (ش) يعني ان القاضي اذا حكم بشهادة عدلين في قصاص في نفس ثم ظهر بعد الحكم أن أحد الشاهدين عبد مثلاً فان ولي الدم يحلف مع واحد من العصبة خمسين عينا ويتم الحكم لان الباقي لو نكل لم يحلف بنقض الحكم واليه أشار بقوله (وان نكل ردت) أي فان نكل المحكوم له بالقتل عن حلفه خمسين عينا متواليه مع واحد من العصبة فان الحكم ينقض ورددت شهادة الباقي فالضمير في ردت للشهادة لا للقصاص لانه لم ترد (ص) وغرم شهود علموا والافعلي عاقلة الامام (ش) يعني أن الشاهد الباقي اذا علم أن رفيقه عبد أو صبي أو فاسق فانه يغرم الدية وظاهر كلام تن وغيره انه لا غرامة على الاخر معه وهو مشكل فان لم يكن عنده علم فان الغرامة للدية على عاقلة الامام على المشهور أي اذا لم يعلم الامام والا كانت في ماله وظاهر كلامه كغيره انه لا يقتص منه ولو انه فرد بالعلم وهذا لا يخالف ما يأتي في قوله وان علم الحاكم بكذبهم وحكم بالقصاص لان علمه هنا بان من شهد غير مقبول الشهادة وهو لا يستلزم العلم بكذبهم ثم ان الجمعية في الشهود باعتبار اقرار جزئيات المسائل اذا مراد الجنس والا فوضوح المسئلة انهم ما شاهدان ظهر ان أحدهما كافر مثلاً (ص) وفي القطع حلف المقطوع انها باطلة (ش) عطف على قوله في القصاص الذي المراد به القتل أي انه اذا تبين ان أحد شاهدي القطع غير مقبول الشهادة فان حلف المقضى له بالقطع مع الشاهد الباقي تم الحكم ونفذ لان جراح العمد تثبت بالشاهد واليمين كالمال وان نكل حلف المقطوع ثانياً ان الشهادة عليه باطلة وانقض الحكم وغرم الشاهد ان علم والافعلي عاقلة الامام كما مر ثم المراد بالقطع الجرح وانما مثل بالقطع لانه أشد الاشياء وأمالو كانت البيعة على السرقة فلا يمين على الطالب

مرتب على محذوف والتقدير فان نكل المدعي حلف المقطوع فالاحسن انه معطوف على مقدراً أي وان نكل في مسألة القتل ردت وفي القطع حلف الخ (قوله أي اذا تبين الخ) أي بعد قطع يد الشهود عليه لان الكلام بعد الاستيفاء وقوله فان حلف المقضى له بالقطع أي عينا واحدة فيه ان هذا الحلف ليستحق الغير والقاعدة انه لا يحلف ليستحق الغير (قوله وأمالو كانت البيعة على السرقة) أي اذا شهد اثنان على زيد بانه سرق وقطعت يدا السارق ثم ظهر ان أحدهما غير مقبول الشهادة فلا يحلف مقبها مع الشاهد الباقي على ثبوت القطع لانه لا يثبت بشاهد ويمين في مثل حد السرقة بل على ثبوت المسروق حيث كان يغرمه السارق كما يأتي آخر باب السرقة فان حلف تم الحكم بالغرم وان نكل حلف المقطوع انما باطلة ولم يغرم المال وغرم له الشاهد في المسئلتين دية يده ان علم والافعلي عاقلة الامام وعلى هذا فيمكن شمول مسألة المصنف للقطع قصاصاً والسرقة بالنسبة للمال بالنسبة للقطع أي وان نكل الطالب عن

الحلف في مسألة القصاص حلف المقطوع الى آخر ما تقدم وان نكل في مسألة السرقة أي بالنسبة للمال حلف المقطوع أي ولم يغرم المال وأما بالنسبة للقطع فلا يعقل من الطابح حلف حتى يتأني نكول اغيابة أي النكول من الطابح بالنسبة للمال (قوله ولغيره) أي ولو كان الحاكم بذلك من يراه حقا فإنه ينقضه لضعف مدرك امامه في ذلك (قوله خلافا لمطرف وابن الماجشون الخ) الراجح كما يفيد الخطاب لمطرف وابن الماجشون (قوله ادعى الخطأ) أي بعد الحكم وقوله ولم تشهد بدعواه أي بدعواه الخطأ كما هو ظاهره وليس مرادا وذلك لان المراد كما تقدم انه قصد ان يحكم بكذا وثبت ذلك باليمين أو بإقراره ثم تفق انه حكم بغيره بعد ذلك لعقلة عرضت (قوله وكان قاصدا العمل بقوله غيره) أي كان قاصدا العمل بغير الذي صادف كأن يكون قاصدا العمل بقول ابن القاسم مثلا فصادف قول أشبه مثلا فهذا كان قصده (١٦٦) الحكم بقول فوق في غيره سهواً فإنه ينقضه هو فقط وبقيد قوله

لانها بالنسبة للقطع لا تثبت بالشاهد واليمين ولكن يحلف المقطوع ويكون الحكم مأمرا (ص) ونقضه هو فقط ان ظهر ان غيره أصوب أو خرج عن رأيه أو رأى مقلده (ش) لما تكلم على المسائل التي لحاكمها وغيره نقضها أخذتكم الآن على ثلاث مسائل لا ينقضها الا كما هي فقط أي مع بيان السبب أيضا وحذفه من هذا الدلالة الأولى عليه كما أمر تعليمه * الأولى اذا حكم بحكم ظهر ان غيره أصوب منه وسواء كان باقيا على ولايته أو عزل ثم ولى مرة أخرى خلافا لمطرف وابن الماجشون من انه ليس له نقضه فيما اذا عزل وولى ثانيا وهذا في المجتهدين اذا حكم برأيه مستندا لدليل ثم ظهر له ان غيره أصوب وفي المقلد اذا كان من أهل الترجيح كما اذا حكم بقول ابن القاسم مثلا ثم ظهر ان قول سحنون مثلا أرجح منه وبالعكس * الثانية اذا حكم بحكم ثم ظهر له انه خرج فيه عن رأيه بان كان مجتهدا ويحمل على السهو فإنه ينقضه ويحكم بمباراه * الثالثة اذا حكم المقلد لمذهب في قضية وهو يرى انها مذهب امامه فحكم بغيره غلطاً فإنه ينقضه هو فقط دون غيره بخلافه على مذهب بعض العلماء وبعبارة أو خرج عن رأيه أو رأى مقلده أي خطأ والمراد ادعى الخطأ ولم تشهد بدعواه والافينقضه هو وغيره كما مر في قوله أو أنه قصد كذا فخطأ وهذا اذا صادف خروجه عن رأيه قول عالم وكان قاصدا العمل بقوله غيره وأما لو قصد الحكم بشئ غير مستند لقول أحد فصادف قول عالم فان حكمه ينقضه هو وغيره انظر المواق (ص) ورفع الخلاف لأجل حراما (ش) يعني ان حكم الحاكم اذا وقع على وجه الصواب يرفع العمل بمقتضى الخلاف بمعنى انه اذا رفع لمن لا يراه ليس له نقضه والا فالخلاف بين العلماء موجود على حاله فن لا يرى وقف المشاع اذا حكم حاكما بحكمه ثم رفع لمن كان يفتي بطلانه نقضه وأما مضاء ولا يحل له نقضه وكذلك ان قال شخص لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق فتزوجها وحكم حاكما بحكمها هذا النكاح فالذي يرى لزوم الطلاق له أن ينقضه هذا النكاح ولا يحل له نقضه وأما قول المؤلف لا أحل حراما فمحمول على ماله ظاهر جائز وباطن ممنوع بحيث لو اطلع الحاكم عليه لم يحكم بجوازه فان حكمه لا يحل الحرام كن أقام شاهداً زور على نكاح امرأته فحكم له به فليس للحاكم له وطؤها لان الحاكم لو اطلع على ذلك لم يحكم بشهادتهما وأما ما ظاهره ككباطنه فيحل الحرام كالحكم من الشافعي بان وطء الصغير يحل المبتوتة والمراد بالحرام بالنسبة للحاكم له وقولنا في صدر التقرير على وجه

وكان الخ بما اذا كان مقوضا له في الحكم بقول أي عالم وأما ان ولى على الحكم بقول عالم معين فحكمه بقول غيره باطل ولو حكم به لا قصد أي حكمه بغير قاصده لانه معزول عن الحكم به وأما ان قصد الحكم بقول عالم فحكم به بما يقوله عالم فينقض حكمه هو وغيره فالصور أربع حيث لم يثبت خطؤه بيمينه والافثمان (قوله ورفع الخلاف) ظاهره ان حكم الحاكم يرفع الخلاف ولو لم يكن هنالك دعوى وهو كذلك وبه صرح اللقاني والقرافي ويدل عليه ان الوصي يرفع للحاكم اذا أراد زكاة مال الصبي كما يأتي في الوصية قال بعض شيوخنا ولو كان الحكم بطريق الاستلزام تبعاً كما تقدم في باب الجمعة ومذهب الشافعي والحنفي لا يرفع الخلاف الا اذا تقدمت دعوى صحيحة وما قلنا من ان مذهبيان حكم الحاكم يرفع الخلاف وان لم تقدم دعوى لا يتم الا اذا كان مذهب الشافعي وأبي حنيفة يقولان ان حكم الحاكم المالكي بدون

دعوى لا ينفذ والذي في مذهب الحنفي انه ينفذ حكم المالكي بدون تقدم دعوى ولا يرفع الخلاف وفعل الحاكم ليس حكمه بل يجوز للحاكم غيره ان يحكم بخلافه اذا رأى ذلك لان فعله لا يرفع الخلاف حكمه (قوله يرفع العمل بمقتضى الخلاف) أي في خصوص تلك الجزئية التي وقع فيها الحكم لا مامانها من الجزئيات (قوله ليس له نقضه) واعلم ان الحاكم كما لا يحكم بخلاف ما حكم به غيره لا يجوز للفتي أن يفتي بخلافه (قوله ننقضه وأما مضاء) قال ابن الشاط لقائل ان يقول لا ينقضه ولا يعضيه ولكنه لا يرد ولا ينقضه (قوله وحكم حاكما بحكمها هذا النكاح) أي كالشافعي فإنه يقول بعدم صحة التعليق (قوله فالذي يرى لزوم الطلاق) أي كالمالكي (قوله كالحاكم من الشافعي بان وطء الصغير يحل المبتوتة) أي اذا مات الصغير وحكم الشافعي بحل المبتوتة جاز للمالكي المطلق للزوجة العقد عليها معتمدا على حكم الحاكم بحل وطء الصغير وأما ما دام الصبي حيا فلا يمكن حلها للزوج لانه لا يطلق على الصغير لان

الطلاق لمن أخذ بالساق كذا قال بعض الشافعية وبعض شيوخننا المضر في التلفيق الدخول عليه وأما إذا لم يحصل الدخول عليه وإنما حصل أمر اتفاق جاز كما لو عقد ولي مالي لصبي في حجره على امرأة مبتوتة ودخل بها وأصابها ثم رفع أمرها لمالك فطلق على الصبي لمصلحة ثم رفع الأمر لما كتم شافعي فيكم بحليلة طوء الصغير للمبتوتة فيجوز للبايات المالكي العقد على زوجته المبتوتة قاله بعض شيوخننا (قوله بعد حصول) قيد في قوله ثبت عندى والحاصل ان من لم يجعل ثبت عندى حكما يحول على عدم ما يجب في الحكم فلا مخالفة (قوله أو رفع له نكاح بغير ولي) بأن عقدت المرأة لنفسها مع شاهدين قبل البناء (قوله هذا معنى تقريره) قاله في المستند شرح المعتمد الآن بعض الشيوخ قال والاحسن في تصوير قوله أو تقرير نكاح ان معناه ان امرأة زوجت نفسها ثم رفع للحاكم الخفي هذا النكاح فقال قررت هذا النكاح فيكون قوله قررت حكما فإذا رفع هذا النكاح لمالك فإنه لا ينقضه اهـ ثم انه على كلام الشارح الذي قد قاله في المستند شرح المعتمد رد أن يقال أى فرق بين السكوت حيث اعتبر (١٦٧) حكما ولم يعتبر الفعل ثم رأيت ما يقوى

ما ذهب اليه شارحنا الذي هو كلام المستند والحاصل أن المصنف أراد بالتقرير سكوت الخفي عنه حين رفع له ولم يحكم به في ولا اثبات فليس للمالك نقضه لان سكوت الخفي عنه عندنا حكم وأولى حكمه باثباته وأما تقرير النكاح المذكور من مالي فلغيره نقضه لخروج المالكي عن رأى مقلده (قوله فان هذا ليس بحكم) أى بل هو فقوى ويكون قوله أو أفق من عطف العام على الخاص لكن هذا بأو وعطف العام على الخاص وعكسه مخصوص بالواو وأجيب بأن أو بمعنى الواو تأمل (قوله لا يكون حكما) فيما يحدث من مماثلها) لانها نفسها فاذا فسخ

وجه الصواب احترزا إما اذا خالف قاطعا أو على قياس فإنه ينقض كما مر وبعبارة ورفع الخلاف ما عدا المسائل المتقدمة فإن للمالك نقضها ولو حكم فيها من يرى الصحة لان المدرك فيها ضعيف كما مر (ص) ونقل ملك وفسخ عقد أو تقرير نكاح بغير ولي حكم لا لأجزئه أو أفق (ش) أشار به هذا الى أن الحكم يكون بغير لفظ حكمت كقوله نقلت ملك هذه الدار لزيد أو هي ملك له أو ثبت عندى ان ملك له بعد حصول ما يجب في الحكم من تركية واعدار وغيرهما أو كقوله فسخت عقد كذا من نكاح أو غيره أو رفع له نكاح بغير ولي فسكت عنه ولم يحكم باثبات ولا نفي هذا معنى تقريره بقوله حكم خبر قوله ونقل ملك فليس لغيره نقضه وأما اذا رفع اليه قضية هذه المرأة فلم يرد على قوله لا لأجزئه نكاحا بغير ولي من غير قصد الى فسخ هذا النكاح بعينه فان هذا ليس بحكم كما اذا أفق في مسألة لانها اخبار عن الحكم من غير الزام فلن يأتي بعده أن يستقبل النظر فيه (ص) ولم يتعد لما نل بل ان تجدد المائل بالاحتمال كفسخ بضع كبير وتأبيد منسكوحة عدة (ش) يعنى ان الحكم لم يجاوز محلها الى ما عايناه بمعنى انه اذا حكم الحاكم في جزئية معينة لا يكون حكما فيما يحدث من مماثلها لان الحكم جزئى لا كلى بل ان تجدد المائل فإنه يستأنف الاجتهاد اذا كان مجتهدا واذا كان عدم التعدى في حق المجتهد فأولى المقلد ثم ان المؤلف مثل بهذين المثالين تبعاً لابن شاس ونصه اذا رفع الى قاض رضاع كبير فحكم بأن رضاع الكبير يحترم وفسخ النكاح من أجله فالقدر الذي ثبت بحكمه هو فسخ النكاح فحسب وأما محررهما عليه في المستقبل فإنه لا يثبت بحكمه بل يبقى ذلك معترضا للاجتهاد فيه وكذلك لو رفع اليه حال امرأة تكنت في عدتها ففسخ نكاحها أو حرمها على زوجها لكان القدر الذي ثبت من حكمه فسخ النكاح فحسب وأما محررهما عليه في المستقبل فعرض للاجتهاد ومن هذا الوجه أن يحكم بنجاسة ماء أو طعام أو شراب أو تحرير بيع أو نكاح أو اجارة فإنه لا يثبت حكم في ذلك الجنس من العقود ولا المبایعات على التأبيد وإنما له أن يعين من ذلك ما شاهدته وما جدد بعد ذلك فهو معرض لمن يأتي من الحكم والفقهاء اهـ فقول المؤلف كفسخ الخ ظاهره ان رضاع الزوج الكبير على أم زوجته مثل سبب حمل للحاكم على فسخ النكاح فلم يوجد من الحكم الا فسخ النكاح وأما محررهما عليه في المستقبل فعرض للاجتهاد منه أو من غيره واليه

الحاكم نكاح امرأة زيد بسبب رضعه وهو كبير فاذا وقع مثل ذلك لعمره فلا بد من تجديد الاجتهاد فاذا أداها اجتهاد الى عدم الفسخ عمل على ذلك كذا مفاد عباراتهم وكذا يقال في قوله وتأبيد منسكوحة عدة ولا يكون الحكم المتعلق بنكاح امرأة زيد جارية على نكاح امرأة عمرو (قوله فأولى المقلد) أى لا بد أن يجدد حكم النائية أو الثالثة وهكذا لأنه يجدد اجتهاد الان تجددا لاجتهاد انما هو من المجتهد (قوله هو فسخ النكاح) أفاد ان ظاهر قوله فسخ بأن رضاع الكبير يحرم من أنه ما كتم بالتحرير ليس مرادا وإنما حكمه متعلق بالفسخ لا غير ولذا قال وأما محررهما عليه في المستقبل الخ فيرد بقوله فسخ أى فأخبر بأن رضاع الكبير يحترم ثم فسخ النكاح لاجل ما أخبر به من ان رضاع الكبير يحرم (قوله ففسخ نكاحها أو حرمها على زوجها) المتبادر انه حكم بالتحرير وليس مرادا انما المراد انه وقع منه الفسخ فقط ولذا قال لكان القدر الخ (قوله بنجاسة ماء) أى معين وكذا فيما بعد (قوله في ذلك الجنس) أى في ماء معين آخر غير الماء المتقدم حدث فيه ما حدث في الاول الذى كان أوجب حكمه بالتحرير له (قوله على أم زوجته) يحتمل أن المراد ان زيدامثلا تزوج بامرأة ثم عرض له أنه رضع أمها والحال انه كبير ويحتمل العكس بأن يكون زيد وهو كبير رضع امرأة ثم تزوج بنتها

(قوله وهي كغيرها في المستقبل) لا يخفى أن كونها كغيرها في المستقبل لا يكون ذلك من المماثل الذي أشار له المصنف بقوله ولم يتعد المماثل بل مسألة أخرى وصار حاصل ذلك كما لا يتعدى لمماثل لا يتعدى لتلك القضية بعينها كما آخر أولها كما نفسه المجتهد لاحتمال تغير اجتهاده بأن حصل عقدان من الكبير الذي رضع ثم حصل رفع للقاضي فيجدد اجتهادا وأما العقد الأول الذي انفسخ فلا يستل عنه (قوله يكون لاجل فسخ النكاح) أي والمعنى ففسخ نكاحها فثبت بسببه تحريمها على زوجها (أقول) أحسن من ذلك أن يقول أنه من عطف العلة على المعلول أي ففسخ لكونها محرمة عليه وقوله بخلاف عبارة المؤلف أي فإنها صريحة قطعية في إفادة أنه حكم بالتأبيد وقوله وبعبارة الخ هذه العبارة جواب عن الاعتراض المذكور وحاصله أن هذا الاعتراض انما جاء من توهم عطف وتأبيد على قوله ففسخ فيفيد أن التأبيد محكوم به وليس كذلك بل معطوف على رضع وقوله لأنه حكم بذلك لأنه لا يلزم من الحكم بالفسخ الحكم بالتأبيد بل قد يحكم بالفسخ ولا يحكم بالتأبيد وإن كان الفسخ في الحقيقة انما هو لاجل أن النكاح في العدة مؤبد التحريم والحاصل أنه لو تزوج ماله في عدة في العدة وقبلها أو وطئها لحكم القاضي المالكى (١٦٨) بفسخ هذا العقد ولم يحكم بالتأبيد وانما قال ففسخت نكاحه

أشار بقوله (وهي كغيرها في المستقبل) أي ممن لم يتقدم عليها ففسخ بسبب رضاع فيصير عدم الحرمة معرضا للاجتهاد منه أو من غيره والمراد بالكبير هو الذي رضاعه لا ينشر الحرمة بأن زاد على القدر المذكور في باب الرضاع كما مر وقوله وتأبيد الخ على حذف مضاف أي وتأبيد حرمة منكوبة عدة وظاهره أنه معطوف على فسخ فيصير معناه أنه حكم بتأبيد حرمتها عليه وكيف إذا حكم بالتأبيد فيها تكون معرضة للاجتهاد بعدم مع أن حكم الخا كم في مسائل الخلاف يصير المسئلة للجمع عليها وعبارة الجواهر المتقدمة أسهل من عبارة المؤلف لأنه قال فيها ففسخ نكاحها وحرمتها على زوجها الخ لأن قوله وحرمتها الخ بعد قوله ففسخ نكاحها يحتمل أن يكون تحريمها عليه لاجل فسخ النكاح لأنه حكم بذلك بخلاف عبارة المؤلف وبعبارة وتأبيد عطف على رضع والباء بالنسبة اليه لا بالنسبة له وكذا بالنسبة لما قبلها أي ففسخ بسبب أن النكاح في العدة يؤبد التحريم لأن الحكم بالفسخ وقع منه مؤبد الذل كان كذلك ما صح قوله وهي كغيرها في المستقبل بالنسبة لهذه (ص) ولا يدعوا لصح أن يظهر وجهه (ش) يعني أن الخا كم إذا ظهر له وجه الحق لأحد الخصمين على الآخر فإنه لا يجوز له حينئذ أن يدعو إلى الصلح فيما عدا ما مر في قوله وأمر بالصلح ذوى الفضل والرحم كان خشي تفاقم الأمر والمراد بالظهور ثبوته بالاقرار المعترف أو بالبينة والتعليل لعدم الدعوى إلى الصلح بأن الصلح لا بد فيه من حطية في الغالب فلا مر به هضم لبعض الحق يقتضى أنه لا يأمر ذوى الفضل والعلم به لوجود العلة المذكورة في أمرهم به وبجواب أن هذه العلة عارضها علة أخرى أقوى منها وقد أشار لها المواق في قول عمر رضي الله عنه رددوا الحكم بين ذوى الارحام حتى يصطلحوا فان فصل القضاء يورث الضغائن (ص) ولا يستدل بعلمه الا في التعديل والجرح (ش) يعني أن القاضي لا يستدل بعلمه في شيء من الاشياء بل لا بد من البينة على الشيء المحكوم به ويستعمل الطرق الشرعية المقتضية للحق سواء كان القاضي مجتهدا أو مقلدا الا في التعديل أو الجرح بفتح الجيم معنى التجريح ولو عبر به لكان أحسن التحسن المقابلة بالتعديل ولو عبر بالعدالة لكان أحسن

فلا ماله كي بعد تمام عدم أن يرفع أمره للقاضي الشافعي ويرزوجه له وليس للقاضي المالكى فسخ هذا النكاح لأن حكم القاضي يرفع الخلاف لأن عنده وطء المعتدة لا يؤبد تحريمها بخلاف لو حكم القاضي المالكى بتأبيد حرمتها فلا يجوز للقاضي الشافعي أن يرزوجه إذا علمت هذا كله فتنبه بك بأن ابن عرفة اعترض على ابن الحاجب في الاول قائلا أن الحكم بالفسخ في رضاع الكبير يمنع من تجديد الاجتهاد فيها لأن مستنده فيها أن رضع الكبير يحرم ومن المعلوم أن ثبوت التحريم لا يكون الا مؤبدا بخلاف النكاح

في العدة فإن مستنده تحريم النكاح فيها وقد وقع الخلاف في

في كونه مؤبدا أم لا وأقر المصنف في التوضيح كلام ابن الحاجب ولم يتعقبه وقد تبعه هنا فيعترض عليه كما اعترض على ابن الحاجب وأجيب بما حاصله أنه لا يلزم من اتباعه في توضيحه اتباعه في منتهى لأنه قد ينظر له خلاف ما ظهر له أولا فيجعل قوله وهي كغيرها في المستقبل راجعا للثانية فقط لا لهمام معا حتى يأتي الاعتراض غير أنك خبر بأن الخلاف في رضاع الكبير هل يحرم أولا (قوله فيما عدا الخ) وكذا يدعو الخا كم للصلح فيما إذا أشكل عليه الحكم (قوله علة أخرى أقوى منها) أي وهي خوف العداوة (قوله رددوا الحكم) أي لا تجزوا بالحكم بين ذوى الارحام فان قيل الدليل خاص والدعوى عامة فالجواب أن ذى الفضل وإن لم يكن بينهم رحم فكأنهم لعظم العلة بينهم كأنهم ذوو رحم (قوله يورث الضغائن) جمع ضغينة أي الحقد وهو اخفاء العداوة في القلب لجل القدرة على الانتقام (قوله الا في التعديل) ولو شهدت ببينة بجرحه لأن علمه أقوى من البينة اذ لو كان مثلها اذ لم يكن بينه وبينه رحم فكأنهم لعظم العلة بينه وبينه ولو شهدت ببينة بالتعديل على ما صدر به المتيطى الآن يطول ما بين علمه بجرحه وبين الشهادة بتعديله فتقدم والحاصل أن علمه مقدم على ما شهدت به البينة مطابقا (قوله ولو عبر به الخ) فيه شيء وذلك لأنه إذا قرئ الجرح بفتح الجيم كان مقابلا للتعديل قطعا

ويجاب بوجهين الاول أن المراد المقابلة لفظا ومعنى بخلاف الجرح بالفتح ففيه المقابلة معنى لالفاظا الثاني أن المراد بقوله لكان أحسن أى تحصل المقابلة أى بدون معاناة بخلاف قراءته بالفتح فالمقابلة حاصلة لكن بمعاناة أن الجرح يقرأ بالفتح وذلك لأنه قابل لأن يقرأ بالضم وقوله ولو عبر بالعدالة الخ لا حاجة له بعدم تقدم وان قلت ان الواو بمعنى أو أى ويقرأ الجرح عليه بضم الجيم لا بالفتح لأنه لا مقابلة أصلا نقول أيضا لا داعي له بل حصول المقابلة في المصنف بقرائه بالفتح (قوله اما الاسم الخ) ولكن ان شهدا ثانيا انه المشتهر بها ثبت وان لم يعايناهما ان هذا أى من ان الشهرة يعتمد عليها ما قيد بما اذا لم تشهد بيته بخلاف ذلك أو يعلم القاضى خلاف ذلك وقوله أو مفت أى أو أساء على مفت أو شاهد أو على خصمه أى بحضرة القاضى (قوله أو اقرار الخصم بالعدالة) أى لان التزكية من حق المشهود وعليه فاذا أقر المشهود عليه بعدالة الشهود فلا عذر فيه ما فيه عند القاضى ويحكم ولو علم هو أو البيعة خلاف ذلك (قوله فالمشهور انه لا يحكم عليه) أى لا يجوز له أن يحكم عليه نعم يكون القاضى (١٦٩) شاهدا له عند قاض آخر كما في السودانى وقوله

المشهور ومقابله وهو لان المباحشون وسخنون يجوز له أن يحكم عليه باقراره بحضرة بدون حضور شهود وقوله فلو وقع ونزل أى وارتكب النهى هذا حاصل كلام الشارح ولكن الصواب انه متى أقر واستمر على اقراره بدون شهود فانه يحكم اتفاقا واذا أنكر بعد الحكم فلا ينفعه وأما قوله وأما لو وقع الخ فهو مسلم هذا هو التحرير فما تقدم من ان المراد أقر حضرته أى على طريق الذنب لا على طريق الوجوب فانه ضعيف (قوله كان حاكما بعلمه) أى لا باقراره والافنى كل مستند لعلمه لان الفرض انه لم يكن هناك بيعة تشهد بالاقرار (قوله وسواء كان معزولا أم لا) لا يخفى انه لا معنى لكونه معصية والحال انه معزول ويمكن الجواب بان المراد وسواء كان معزولا أى ثمولى أو لم يعزل أصلا فالخاصل ان الامضاء لا يكون الا فى حال التولية أعم من أن يكون معزول بعد الحكم الاوّل ثم

في المقابلة للجرح والامر سهل فاذا علم الحاكم من شخص العدالة أو الجرحه فانه يجوز له أن يستند الى علمه فى كل ويعدّ له أو يجزّعه (ص) كالشهرة بذلك (ش) يعنى ان الشاهد اذا كان مشهورا بالعدالة أو بالجرحه فان القاضى يعتمد على تلك الشهرة ويستند فى حكمه على ما اشتهر عنده فى ذلك فقد شهد ابن أبى حازم عند قاضى المدينة فقال اما الاسم فاسم عدل ولكن من يعرف أنك ابن أبى حازم وكذلك يستند القاضى لعلمه أيضا فى تأديب من أساء عليه بمجلسه أو مفت أو شاهد أو على خصمه وكذلك فى ضرب من تمييز لده أو كذب بين يديه (ص) أو اقرار الخصم بالعدالة (ش) يعنى أن المشهود عليه اذا أقر بعدالة من شهد عليه فان القاضى يستند فى حكمه الى عدالة الشاهد ويحكم بذلك ولا يطلب منه تزكية وسواء كان القاضى يعرف المشهود أم لا وسواء كان اقرار المحكوم عليه بالعدالة قبل أداء الشهادة أو بعد أداءها ولا يقضى بهم على غيره هذا المشهود عليه لا يتعدّل (ص) وان أنكر محكوم عليه اقراره بعد علم يقده (ش) تقدّم ان الخصم اذا أقر عند الحاكم فالمشهور انه لا يحكم عليه ابتداء بما أقر به عنده حتى يشهد عنده باقراره شاهدان فلو وقع ونزل وحكم عليه مستند الاقرار بالخصم فى مجلس الحكم فان حكمه بذلك لا ينقض فاذا قال الحاكم حكمت عليه بمقتضى اقراره عندى وأنكر المحكوم عليه الاقرار فلا يفيد انكاره فالضمير فى بعده يرجع للحكم وأما لو وقع الانكار قبل الحكم عليه فالمشهور انه لا يحكم عليه لانه لو حكم عليه حينئذ كان حاكما بعلمه فقله بعده متعلق بانكره لا باقراره أى وان أنكر بعد الحكم اقراره فقله فلو أنكرت البيعة الشهادة عند القاضى بما حكم به وهو يقول شهدتم وحكمت بسمادكم فعند ابن القاسم يرفع الى سلطان غيره فان كان القاضى ممن يعرف بالعدالة لم ينقض قضاؤه وأنكر الشهود وأما لو لم يعرف بالعدالة ابتداء السلطان النظر فى ذلك ولا غرم على الشهود (ص) وان شهدا بحكم نسيه أو أنكره أمضاه (ش) يعنى ان القاضى اذا حكم بحكم ثم ادعى نسيانه أو أنكره من أصله وقال ما حكمت به ثم شهد به عليه شاهدان فانه يجب عليه امضاؤه وسواء كان معزولا أم لا ولو اقتصر على الانكار لفهم منه النسيان من باب أولى (ص) وأنهى اغيره بمسافهة ان كان كل بولا يمه

(٢٢ - خرشى سابع)

وصورة ذلك ما اذا ادعى زيد على عمرو بشىء ثم أقام بيعة وحصل الاعذار وحكم قاضى مصر مثلا على عمرو ثم ذهب عمرو ولا نبأ به فأتى قاضى مصر الى شاطئ بحر النيل من جهة مصر ويقف قاضى انبابة على شاطئ البحر من جهة انبابة ويقول قاضى مصر لقاضى انبابة ان الخصم الذى عندك فى بلدك قد قامت البيعة عليه لزيد بحق كذا وحصل الاعذار وحكمت عليه فيقول قاضى انبابة فنفذت حكمك ويقبض على الخصم ويغرمه الحق واذا قامت البيعة على الخصم وحصل الاعذار وهرب قبل الحكم عليه فيجبر قاضى مصر قاضى انبابة بذلك فيقول قاضى انبابة حكمت عليك بالحق واذا أقام البيعة على الخصم وهرب الخصم قبل الاعذار فيجبر قاضى مصر قاضى انبابة بذلك فيعذر قاضى انبابة له ثم يحكم عليه فيقول شارحنا فينفذ الثانى أى اذا كان قاضى مصر يحكم وقوله ويبنى الواو بمعنى أو أى اذا لم يحكم على التفصيل المتقدم

(قوله وبشاهدين مطلقا) أي انه اذا حصل الاذكار والحكم عند قاضي مصر ثم هرب الخصم لبلد قاض آخر فيكتب قاضي مصر الواقعة ويرسله مع شاهدين لذلك القاضي فاذا ذهب اليه فانه ينفذه على ما تقدم من التفصيل **وتنبية** قال عجم ثم ان قول المصنف وبشاهدين مقيد بما اذا شهدا على نفسه وهو يحمل ولايته أي وكان الآخر يحمل ولايته وكلام المصنف ظاهر في خلاف ذلك ولكن لا يعول على ظاهره لانه مخالف للنقل فلوقال وأنهى لغيره ان كان كل بولايته بمشاهدة مطلقا وبشاهدين لا فادان كون كل بولايته جار في غيرها أيضا (قوله الاما يأتي الخ) (١٧٠) صورته ان المدعى اجتمع بالمدعى عليه في اسكندرية مثلا فذهب المدعى

لقاضيهما وأخبره بأنه تدعى مع خصمه عند قاضي مصر وحكم له فيطلب قاضي اسكندرية شاهدا يشهد له بذلك فيما يأتي بالشاهد ويخلف معه فيثبت الحكم فهذا ليس فيه نقل كتاب قاض وانما فيه شهادة على حكم القاضي هكذا قال الدميري وقوله وفي شرح الاجهوري ما يخالف ذلك حاصله ان قول المصنف وبشاهدين أي في غير الاموال وما آل اليها وأما في الاموال وما آل اليها فيكتفي فيها بشاهد وعين ومعنى قول المصنف أو بأنه حكم له به فهو محمول على النقل لكن في الاموال وما آل اليها والصواب ما قاله الدميري من انه لا بد في النقل من شاهدين مطلقا وكلام المصنف الآتي في موضوع آخر (قوله ولو كانت هي شهود الاصل) أي ولو كانت الشهود التي حصل بها الانتهاء هي الشهود التي ثبت بها الحق وهو المراد بالاصل (قوله ويستحب للقاضي المرسل أن يختم كتابه) مراده كما أفاده بعض الشيوخ أن يطوى الكتاب ويجعل عليه شمعا أو غيره ويختم عليه بختمه كما هو المتعارف فالعبارة الآتية أي التي هي قوله وبعبارة ونذب ختمه أي من خارج هي عين هذا

وبشاهدين مطلقا (ش) الانتهاء بتبليغ القاضي أمره الى قاض آخر ليتممه فيجوز للقاضي أن ينهي الى قاض آخر ما جرى فيه فله الثاني ويبنى كباقي لكن بشرط أن يكون كل واحد منهما في محل ولايته لان الحاصل انهما كانا خارجا عن محل ولايته يكون معزولا ويستلزم أن يحكم المنهي اليه مكانه أي في موضع الانتهاء والا كانا كباقي لم يسبق مجلسه والانهاء يكون بمشاهدة أي مخاطبة ومكالمة أو بشاهدين فاذا شهد القاضي على حكمه شاهدين ثم شهد بعد ذلك عند قاض آخر فانه يجب عليه أن ينفذه مطلقا أي سواء كان الحق المحكوم به يثبت بشاهدين أو بشاهد وعين أو بشاهد وامرأتين أو بأمرأة واحدة أو بأربعة عدول كالزنا وهو المشهور في الزنا ونحوه وأما الشاهد واليمين فانه لا يثبت بهما كتاب قاض باتفاق الاما يأتي عند قوله أو بأنه حكم له به فانه يثبت بالشاهد واليمين كما نقله العلامة الدميري وفي شرح الاجهوري ما يخالف ذلك انظر الشرح الكبير وكلام المؤلف مقيد بما اذا شهد الشاهدان على نفسه وهو يحمل ولايته والاخر يحمل ولايته فان كلامه ظاهر في خلاف ذلك وظاهر قوله وبشاهدين ولو كانت هي شهود الاصل لان العدول لانهم على ترويج شهادتهم الاولى وقيل لا يجوز (ص) واعتمد عليهم ما وان خالف كتابه ونذب ختمه ولم يقدحده (ش) يعني ان القاضي المرسل اليه يعتمد على ما شهد به الشاهدان ولو خالف في شهادتهم ما كتاب القاضي الذي أرسلهما ثم ان الواو في وان خالف للحال لان صورة الموافقة لا تنوهم ويستحب للقاضي المرسل أن يختم كتابه الذي أرسله مع الشاهدين وسواء قرأ عليهم ما أم لا واستحباب الختم في الثاني ظاهر ان يمكن أن يسرق أو يسقط من الشهود فيزاد فيه أو ينقص منه وانما لم يجب في هذه الحالة لان هذا غير محقق وأما في الاولى فقال ابن عبد السلام لا يظهر له كبير فائدة لان الاعتماد حينئذ لا يرجع مع شهادة الشاهدين والقبول مستند له ما وجودا وعدمه وبعبارة ونذب ختمه أي من خارج لا من داخل لانه واجب لان الحجة التي ليس فيها الختم من داخل لا يعول عليها وأما كتاب القاضي المجرد من غير الشهادة على القاضي لا أثر له فلا بد من شاهدين يشهدان أن هذا كتاب القاضي الفلاني وانه أشهد به بما فيه (ص) وأدنا وان عند غيره (ش) يعني ان القاضي اذا شهد عدلين على كتابه فانه ما يؤديان ما أشهد به به وان عند غيره بأن مات المرسل اليه الكتاب أو عزل والغير شامل لما اذا كان قاضيا في البلد الذي كتب لقاضيهما أو قاضيا لغيره لكن بشرط أن يوجد فيه الخصم ويعرف به انه هو وظاهره انهما يؤديان عند غير المكتوب اليه ولو كتب اسم المكتوب اليه عليه وهو ظاهر نقل المواق (ص) وأفاد أن أشهد به ما فيه حكمه أو خطه لا اقرار (ش) اختلف مالك فبين دفع الى شهود كتابا مطويا وقال أشهدوا على بما فيه ولم يقرأ عليهم فقال مرة الشهادة جائزة لانها ما أديا على

لانها مخالفة له واعلم ان الاحتياج للختم انما هو فيما اذا لم يحيط بما فيها وأما لو أحاط بما فيها فلا يجب الختم (قوله وبعبارة ونذب ختمه) هذه لقائي أي الشيخ ابراهيم (قوله من غير) تفسير للتجريد لانه متعلق بقوله المجرد (قوله ان ما فيه حكمه) أي دال حكمه لان الذي فيه انما هو النقوش والرقوم لا حكمه (قوله فيمن دفع) أي ان القاضي اذا دفع كتابا بالشهود أرسلهم به هذا الكتاب ليوصيه الى قاض آخر ليعمل بما فيه وينفذه (قوله وقال أشهدوا على بما فيه) أشار الى أن ما لا مفهوم لقول المصنف ان ما فيه حكمه أو خطه أي مخطوطه (قوله فقال مرة الشهادة جائزة الخ) والحاصل انهم ما رواه ابن الرواية الاولى التي مشى عليها

المصنف الافادة لانهم ما شهدوا عليه وقد اذنا ذلك من غير تعارض والرواية الثانية عدم الافادة ووجهها المازري بانهم اذ لم يعلموا ما تضمنه كتابه فالشهادة بعضهم شهادة عالم يعلموا وضعف بان ما تضمنه على الجملة قد اقر به من امر بالشهادة والعلم تارة يقع جملة وتارة يقع تفصيلا (قوله كما ان الرجل الخ) شروع في تفسير قول المصنف كالاقرار وافادة ان الكاف داخل على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء والمناسب لظاهر المصنف ان يقول كالاقرار بان ما فيها خاطئه وان كان ما قاله الشارح مسلم فيه الحكم (قوله فهو تشبيه للقياس) أي مفيد للقياس أي قياس هذه على التي قبلها ولذا قلنا ان الكاف داخل على المشبه وقال بعض ان الكاف داخل على المشبه به لان ما قبل الكاف مختلف فيه بدليل قول الشارح وهو الذي في الاصل أي المدونة وكلام الشارح يحتمل هذا أيضا أي أفاده ان أي ما قبل الكاف قياسا على هذا وهو ما بعد الكاف وأما دخول الكاف على المشبه كما قلنا ولا فنقول فيه وأفاده ان أي ما بعد الكاف قياسا على هذا أي ما قبل الكاف وبعد هذا كله فالمستثنان مذكورتان في النقل فلامعنى تشبيه احدهما بالآخرى (قوله واسم أبيه واسم جده) وأراد كما قال اللقاني بالاسم ما يشمل الكنية واللقب أي من اسم وكنية (١٧١) ولاحظه ولا يسهو وجده قال الابي

عن عياض ان كان مشهورا باسمه فلا يحتاج لاسم أبيه وجده قال البدر ووجهه ظاهر قال عجب قلت والذي ينبغي أن يقال المراد بقوله ميزه أن يذكر فيه الصفات التي يغلب على الظن عدم مشاركة غيره في جميعها مع ذكر اسم أبيه وجده ان احتج الى ذكرهما والحاصل ان معنى المصنف اذا حكم القاضي على غائب وطلب المحكوم له من القاضي أن يكتب له كتابا الى حاكم بلد المطلوب كتب له وميزه ما يميز به الغائب المحكوم عليه من اسم له ولا يسهو ان احتج اليه (قوله فنقذه الثاني) أي ان كان الاول

نحو ما به ولا معارض واختاره الشيخ ابن عبد السلام وهو الذي في الاصل وهو المشهور كما ان الرجل اذا دفع ورقة مطوية لرجلين وقال لهما شهدا على عافي هذه الورقة وانه عندى وفي ذمتي فانه يفيد اذا شهدا عليه بما فيها لان الاقرار بالجهول صحيح فهو تشبيه للقياس أي وأفاده ان قياسا على هذا ومفهوم شهدا انه لو يشهد بهما وشهدا لم يعمل بشهادتهما حتى يشهدا انه قد شهدا عليهما (ص) وميزه ما يميز به من اسم وحرفه وغيرهما (ش) يعني ان شرط الحكم عافي كتاب القاضي أن يكون مشتتة على صفة المحكوم عليه الصفة الخاصة المميزة لوصفها عن غيره من اسم المحكوم عليه واسم أبيه واسم جده وحليته ومسكنه وصناعته وغير ذلك (ص) فنقذه الثاني وبني (ش) يعني ان القاضي المكتوب اليه يصل نظره بما في الكتاب فان كتب اليه بثبوت شهادتهم فقط لم يأمرهم باعادتها وينظر في تعديلهم وان كتب اليه بتعديلهم لم يأمرهم بتعديلهم بل يعذر لشهود عليه وان كتب بأنه أعذر اليه ويجزئه عن الدفع أمضى الحكم عليه (ص) كان نقل لخطه أخرى (ش) الخطه بالضم الامر والقضية وبالكسر الارض يخطها الرجل لنفسه ويعلم عليها علامة بالخط ليعلم انه اختارها ليمينها دارا وما هنا من الاولى والمعنى ان القاضي اذا انتقل الى خطه أي الى منصب ومرتبة أخرى فانه يجوز له أن يتم ما فعله قبل انتقاله وبني عليه كما اذا نقل من الانكحة والبيوع الى الدماء والحدود حيث كان ما يقع فيه التنفيذ أو البناء عما يندرج فيما تنقل اليه وأما لو عزل ثم ولى فلا يبنى على ما مضى بل يستأنف على المذهب وهذا يفهم من قوله نقل وقيل يبنى * ولما كان هذا ليس من مسائل الانهاء وانما يوافق في التنفيذ أي به اداة التشبيه (ص) وان هذا ان كان أهلا أو قاضى مصر والافلا (ش) هذا متباعدة في قوله فينقذه الثاني وبني على ما مر وان هذا أو عفا عن القصاص ان كان القاضي المرسل أهلا للقضاء أو قاضى مصر أى بلدة كبيرة كصرومكة والاندلس لان قضاة الامصار مظنة العلم والعدالة فان انتفى ما ذكر فان القاضي المرسل اليه لا ينظر في الكتاب ولا ينقذه ثم شبه في قوله والافلا قوله (ص) كان شاركه غيره وان مينا (ش) يعني ان كتاب القاضي اذا جاء الى

استوفى جميع وجوه الحكم وقوله وبني أي وبني الثاني ان لم يكن الاول استوفى جميع وجوه الحكم والحال ان الاول منعه مانع من تمام الحكم والافلا يمه الثاني كما قال في التوضيح ولو قدم المصنف بني على قوله ونقذه كان أولى لان البناء أدنى من التنفيذ ثم ان قوله فنقذه الثاني في قسمي الانهاء أي الانهاء بالمشافهة والانهاء بشاهدين (قوله كان نقل لخطه) صورته كان القاضي مولى في الانكحة فقط ثم انه شرع في قضية قبل أن يحكم بنقل لقضاء الجماعة فيحكم ولا يعتمد الدعوى لان المنقول اليها تشمل الاولى وأما لو كان قاضى الانكحة فقط ثم تنقل البيوع فقط فلا يحكم بل يبتدئ الدعوى عند قاض آخر وقوله الامر والقضية المراد به الولاية الاخرى وان شئت قلت المرتبة الاخرى (قوله كما اذا نقل من الانكحة والبيوع الى الدماء والحدود) لا يخفى أنه في هذه لم يكن اندراج فالصواب أن يقول بدل قوله الى الدماء والحدود الى قضاء الجماعة لان الاندراج انما يأتى معه (قوله وأما لو عزل) هذا مفهوماً بقوله نقل لان المراد نقل من ولاية الى ولاية أخرى بان كان أولا يحكم في الانكحة ثم ان الامام أمره بأن يحكم في الموارث مثلاً مع استمرار التولية الاولى بخلاف العزل والتولية بعد ذلك فكانه لم تقدم له تولية فلا يتم ما فعله أولا بل يستأنف كما جديدا اه (قوله وان هذا) بالغ على الحد ثلاثتهم السقوط لان الحدود تدور بالشبهة (قوله كصراخ) أشار بذلك الى أن لفظ مصر في المصنف يقرأ بالتسوين

وقد صرح به في ك ذلك لانه بعد عدم التنوين لا ينصرف الالبلة المعروفة فقط (قوله كل منهم ما شاركه الاخر في اسمه واسم أبيه) أي فلم يتميز المحكوم عليه من غيره فانه لا ينفذ ما أرسل اليه فهذه المسئلة لم يترك القاضي التمييز بل كتب أوصاف المحكوم عليه فإذا هناك مشاركة فيها بخلاف التي بعده ترك التمييز أصلاً فلم يذكراً شيئاً مما يحصل به التمييز وانما ذكر الاسم فقط (قوله ما لم يعلم الخ) بان يطول الزمان من يوم مات ويعلم انه غير المحكوم عليه بعد فليعلم الخ الموجود وكذا لو لم يطل الزمان ولكن تاريخ وثيقة الحق بعد موته ثم انك خير بان هذا القديم مستفاد من كلام المصنف اذ ليس بينه وبين الخ في هذه مشاركة في الصفات التي ميز بها الاختلاف زمنه حالاً انه اذا علم بطول الزمن أو غيره انه غير المراد فلا مشاركة (قوله في إعدائه) وهو الراجع كما يفيد النقل والعقل (قوله والا فلا يعدى عليه اتفاقاً) أي ويخير المدعي ان شاء ادعى عليه عند هذا القاضي ويستأنف له الحكم وان شاء ترك كما قاله اللقاني وقوله كان شاركة السكاف للتبعية أي كان شاركة غيره أي المتقدمة في المصنف التي منها التمييز كما تقدم بينها (قوله تقدم الخ) اعلم أن القاضي لا يحكم على الغائب ولا يسمع عليه الدعوى الا بشرط أن يكون له موضع الحكم مال أو وكيل أو جليل لانه لم يول على جميع الناس بل على بلد خاص والمراد الذي سافر لخل انقطع به لا الذي سافر ليرجع فهذا تسمع الدعوى عليه ولو لم يكن له شيء (قوله كلاً أيام) أي الثلاثة وقوله وتر كبتها ثم يعلم بها فان كان (١٧٣) لم يدفع دفعه والا قضى عليه في كل شيء حتى في استحقات العقار وبيع عقاره

ونحوه في الدين ويحب ربه
الا في دم وجنس الى آخر
ما سبق وقوله وهو على
حجته اذا قدم فيه نظر لانه
ينافي قوله كالحاضر
فالمناسب اسقاطه (قوله
بين القضاء أي مع عين
القضاء أو سببية وهذا
أحسن كما قاله اللقاني
(قوله ولا احتمال) أي ولا
حقوله المدين على غيره وفي
عب ولا أحال أي ولا أحال
غيره على هذا المدين
وظاهر انه لا بد منه ما
(قوله وظاهر كلام المؤلف
الاول) أي وهو المعتمد

قاضي آخر ووجد في البلد رجلين كل منهما ما شاركه الاخر في اسمه واسم أبيه وغير ذلك من الاوصاف فان المرسل اليه لا ينفذ الحكم على واحد منهما حتى تشهد البيعة بالمقصود وسواء كان المشارك في الصفة حياً أو ميتاً ما لم يعلم ان الميت ليس هو المراد بوجه من الوجوه (ص) وان لم يتميز في إعدائه أولاً حتى يثبت أحديته قولان (ش) أي وان لم يميز القاضي في كتابه المحكوم عليه بصفته التي تميز عن غيره على ما مر فهل للقاضي المرسل اليه ان يعدى أي يسلط الطالب على صاحب ذلك الاسم من أول وهلة وعلى صاحب الاسم ان يثبت ان بالبلد من يشارك في ذلك الاسم أولاً يعديه عليه حتى يثبت الطالب انه ليس في البلد من يشاركه المطالب في الصفة قولان أي والموضوع انه ليس له مشاركة في البلد محقق والافلا يعدى عليه اتفاقاً كما مر في قوله كان شاركة غيره (ص) والقريب كالحاضر (ش) تقدم ان القاضي يحكم على الغائب والغيبه على ثلاثة أقسام قريبة وبعيدة ومتوسطة وأشار المؤلف الى أن الغائب غيبه قريبة كلاً أيام مع الامن حكمه حكم الحاضر في سماع الدعوى والبيعة عليه وتر كبتها والحكم عليه في كل شيء وهو على حجته اذا قدم (ص) والبعيد جدا كافر يقية قضى عليه بين بين القضاء (ش) يعني ان الغائب غيبه بعيدة كافر يقية من المدينة أو من مكة يقضى عليه في كل شيء ديناً كان أو عرضاً أو حيواناً أو عقاراً لكن يحلف الطالب بين القضاء التي لا يتم الحكم إلا بها بأن يحلف انه ما أبرأ ولا احتمال ولا وكل على الاقتضاء فيه ولا في بعضه وتسمى بين الاستبراء وهل هي واجبة أو استظهار قولان وظاهر كلام المؤلف الاول قال ابن رشد وعين القضاء متوجهة على من يقوم على ميت أو على غائب أو يتيم أو على الاحباس أو المساكين أو على كل وجهه من وجوه البر أو على بيت المال

(قوله على من يقوم على ميت) أي على من يدعى على ميت أي ما لم تشهد البيعة
على اقرار ورثة الميت بالدين فلا تجب ثم ان عين القضاء تجب في الدين الذي على الميت وان رضيت الورثة بتركها حيث دفعوا بالحاكم فانه
بعض الشيوخ وقال غيره لا تجب ومن ادعى قضاء دين ميت وأقام بيعة بذلك لا يحتاج ليمين القضاء (قوله أو على غائب) أي غيبه بعيدة
ومحل عين القضاء في المصنف على الحاضر اذا كانت دعواه وبينه وبين ذمة الغائب قرض أو ثمن مبيع وأما ان شهدت عند الحاكم
بان الغائب كان أقرأن عنده لفلان كذا فلا يحتاج ليمين القضاء (قوله أو يتيم) أي كان يدعى عليه انه أنفق عليه شيئاً من ماله ليرجع
به أو انه أنفق شيئاً للدعوى تسمع على الصغير ولكن لا بد من اليمين الضعف الصغير ومثل اليمين الضعف والصغير (قوله أو على
الاحباس) أي اذا ادعى ملك شيء من الاحباس فلا بد من اليمين مع البيعة الشاهدة بالملك أو ادعى انه أنفق على الحبس وان له مالا تجدد
عليه من أجل ذلك فلا بد من البيعة مع عين القضاء (قوله أو المساكين) أي اذا ادعى على المسكين بشيء مما في يده وأقام بيعة على
ذلك فلا بد من بين القضاء لاحتمال انه قد قصد في معافي بذلك المسكين (قوله أو على كل وجهه من وجوه البر) بان وجد كتاباً يهد أهل
العلم بقرؤن فيه ادعوا انه موقوف عليهم فادعى ملكيته وأقام على ذلك بيعة فلا بد من بين القضاء (قوله أو على بيت المال) أي بان
موت انسان ولم يظهر له وارث وأخذ ماله بيت المال فقدم انسان وادعى انه وارثه وأقام على ذلك بيعة فانه يحلف معها عين القضاء أو

او

يدعى أنه مستحق شيأ في بيت المال لفقره فيخلف عين القضاء لاحتمال انه غنى باطنا (قوله أو على من يستحق شيأ من الحيوان) معطوف على قوله من يقوم الخ أى متوجهة على من يقوم على ميت ومتوجهة على من يستحق شيأ من الحيوان لان المراد كما يتوهم أن المعنى متوجهة على من يقوم على من يستحق شيأ من الحيوان فاذا علمت ذلك فعنى العبارة أن من ادعى أنه يستحق البعير الذى عند زيد مثلا ويقع على ذلك بينة فانه لا بد مع البينة من عين القضاء قضية ذلك أن من ادعى عقارا يبدى ويؤا فام على ذلك بينة فانه لا يحتاج ليمين القضاء وقد تقدم أنه لا بد منها فى قول المصنف إلا أن يخلف مع شاهد المالك فالجواب أن المسئلة ذات أقوال فقليل لا يخلف مطلقا وقيل يخلف مطلقا وقيل يخلف فى الحيوان دون العقار وهو ما ذهب اليه ابن رشد فى ذلك أقول ولعل وجه ذلك أن العقار الشأن أن الانسان لا يقع منه التبرع بالخلاف الحيوانات أقول ولكن قضية ذلك أن تكون العروض كذلك وظاهر النص خلاف ذلك وبعد ذلك وجدت عندي مانصه لان الحيوان يشبه كثيرا بخلاف العقار الخ (١٧٣) أقول والعروض كالثياب أشد اشتباها (قوله

لا بد أن يسمى الشهود الخ) أى الشهود بالحق والمعدنين لهم وقوله الغائب أى البعيد الغيبة والمتوسطها وإن كان كلام المصنف يؤهم انه فى البعيد فقط (قوله لا بد أن يسمى الشهود) هذا يفيد أن تسمية الشهود شرط لصحة الحكم على الغائب وهو أحد قولين وقيل تسمية الشهود مستحب ومثل الغائب فى تسمية الشهود الصغير (قوله حيث كان يعدم الخ) أى بخلاف مالا اعذار فيه وهو من يعلم القاضى عدالة فيستدنى ذلك لعله (قوله والعشرة الايام الخ) اعلم أن ما قارب المتوسط والقريب يعطى حكم كل وما قارب البعيد يعطى حكمه ويتعارض الامر فيما كان نسبته مستحوية والظاهر أنه يحتاط فيه فيجعل من الاعلى المتوسط أو البعيد (قوله بل هو باق على حجة اذ اقدم) فيه نظر لان ذلك انما يكون اذا

أوعلى من يستحق شيأ من الحيوان اه وبعبارة وعين القضاء تجب فى الدين الذى على الميت ما لم تشهد البينة على اقرار ورثة الميت بالدين فلا تجب (ص) وسعى الشهود والانتقض (ش) يعنى أن القاضى لا بد أن يسمى الشهود فى حكمه على الغائب ليحكم دفعه عند قدمه بتجريح الشهود لانه باق على حجة فان لم يسم البينة وألزم الخصم الحكم من غير تسمية فسبح حكمه ويستأنف ثانيا ويجرى فى متوسط الغيبة أيضا تسمية الشهود ثم ان تسمية الشهود حيث كان يعذر فيه هم كذا ينبغى قوله والانتقض عالم يكن الحياكم مشهورا بالعدالة والا فلا ينتقض كما يفيد كلام الجزيرى وابن فرحون قوله والانتقض راجع لقوله يمين القضاء ولقوله وسعى الشهود (ص) والعشرة الايام أو الايام مع الخوف يقضى عليه معها فى غير استحقاق العقار (ش) هذه هى الغيبة المتوسطة يعنى أن الغائب على مسافة عشرة أيام مع الامن أو على مسافة يومين مع الخوف يقضى عليه مع عين القضاء فى كل شئ ما عدا استحقاق العقار وأما هو فلا يقضى عليه فيه بل هو باق على حجة اذ اقدم وهو المشهور من المذهب فقوله مع الخوف قيد فى اليومين فقط والضمير فى معها راجع ليمين القضاء وقوله فى غير استحقاق العقار وأما فى بيع العقار فيحكم عليه كما اذا قامت المرأة بينة انها عادمة النفقة أو أرباب الدون فانه يحكم ببيع عقاره وانما لم يحكم عليه فى استحقاق العقار لان العقار مما تنشأ فيه النفوس ويحصل فيها الضغن والحقد والنزاع عند أخذه فلا بد من حضوره ليكون أقطع للنزاع (ص) وحكم بما تميز غائبا بالصفة كدين (ش) هذا حكم بالغائب لا على الغائب والمعنى أن الحكم به اذا كان غائبا عن بلد الحكم وهو ما يميز بالصفة فى غيبته كالعقار والعييد والدواب ونحوهم فانه لا يطلب حضوره مجلس الحكم بل تميز البينة بالصفة ويصير حكمه حكم الدين على المشهور وان كان لا يميز بالصفة كالخديد والحرى فان البينة تشهد بقيمته ويحكم به المذمومة فالغائب عن البلد لا يشترط حضوره مطلقا لانه ان أمكن وصفه قام وصفه مقام حضوره وان لم يمكن وصفه قامت قيمته مقام وصفه ولا فرق فى ذلك بين المقوم والمثلى وانما اعتبرت القيمة فى المثلى لجهل وصفه وأما فى البلد فلا بد من احضاره مجلس الحكم

حكم والفرض انه لم يحكم فى ذلك أى بأن يقيم شخص على هذا الغائب أن هذا العقار الذى عنده لهذا المقيم البينة ببيع أو غيره واعلم أن الاقسام الثلاثة فى مدعى عليه غائب عن ولاية الحاكم ولكنه متوطن بولايته أو له به اموال أو وكيل أو جليل والالم يكن له سماع ولا حكم بل تنقل الشهادة بدون حكم (قوله وهو المشهور من المذهب) ومقابله استحقاق العقار كغيره اذ لا فرق (قوله والحقد) عطف تفسير والحاصل أن الحكم على الحاضر والقريب عام فى كل شئ حتى فى استحقاق العقار وكذلك على البعيد جدا يكون عاما حتى فى استحقاق العقار والتفصيل انما هو فى المتوسط الغيبة فيحكم عليه فيما عدا استحقاق العقار وأما استحقاقه فينتظره حتى يقدم (قول المصنف كدين) تشبيه فى قوله بالصفة اذ لا يتأق فيه الا ذلك كما قال اللقائى (قوله ويصير حكمه حكم الدين على المشهور) ومقابله ما لا ين كناية فانه قال ان كان العبد لا يدعى الحرية ولا يدعيه أحد حكم فيه بالصفة وان كان هو يدعى الحرية أو يدعيه من هو فى يده فلا يحكم فيه بذلك (قوله تشهد بقيمته) أى بأن تقول البينة غصب منه كذا قيمته كذا بهرام (قوله فلا بد من احضاره مجلس الحكم)

ليس بشرط والمناسب أن لو قال فلا بد من الشهادة على غيبته كما أفاده بعض من حقق (قوله وجلب الخصم الخ) يؤخذ منه أن من طلب للشكوى لا يلزمه الاجابة وله أن يمنع حتى يأتيه خاتم أو رسول قاله الشيخ أحمد قال القاضي هذا فيمن لا يعلم أن الطالب حقا عليه والواجب الذهاب معه للشرع فان امتنع أدب وغرم أجرة الرسول ان جاء الطالب له برسول وقوله وجلب الخ أي جبر عليه ان شاء القاضي وان شاء كتب اليه إما حضرا أو كل أو أراضى خصمه (قوله كستين ميلا) أي وما قاربهم بما زاد على العدو فلا يجلبه فان جلبه لم يلزمه الحضور (قوله والراجع الخ) هذا مقابل ما تقدم من قوله وهي التي يروح فيها الخ فتقدم خلاف الراجع (قوله وهو كلام ابن أبي زمين) أي ظاهر كلام ابن أبي زمين لا صريحه (قوله لا يدفع طابعه) أي خاتمه كان يضعه في يده أم لا (قوله بشبهة) كأن تضرب أو جرح أي أو غير ذلك فالمراد ما يقوى دعواه (أقول) وكلام سحنون خصوصاً وارضاء ابن عاصم المؤلف في الاحكام هو الظاهر فيقدم على ما هو ظاهر كلام ابن أبي زمين (١٧٤) وقد ضبطوه بفتح الزاي والميم (قوله فلا يزوجه القاضي مصر) أي وان كانت مصرية

وأما اذا كانت في محل ولايته فيزوجهما وان لم تكن من أهلها كشامية بمصر (قوله بأن كانت بولاية العامة) أي بأن كانت شامية في مصر فقاضي الشام يكون له عليها الولاية العامة التي أشار لها المصنف بقوله فعامة مسلم فترتب بعد القاضي التي هي بولايته الخاصة والحاصل أن القاضي اذا كانت المرأة في محل ولايته أي ولاية القضاء فهو من أولياء النكاح لها الولاية الخاصة واذا كانت في غير محل ولايته فهو من أولياء النكاح لها الولاية العامة فاذا زوج قاضي مصر امرأة في انبابة التي لها قاض آخر فان كانت ذنبة صح وان كانت شريفة أن دخل وطال والافسخ أي معرض للفسخ

وسواء كان مما يتميز بالصفة أم لا (ص) وجلب الخصم بخاتم أو رسول ان كان على مسافة العدو (ش) يعني أن الحاكم يجلب الخصم وان كان على مسافة العدو وهي التي يروح منها ويرجع فيسبب في منزله في يوم واحد ويجلب الخصم بخاتم أو رسول أو ورقة أو نحوهم يرسله القاضي مع الخصم الى خصمه فلوزادت مسافة الخصم على مسافة العدو بأن كانت على مسافة ستين ميلا فانه لا يجلب الا اذا أقام الطالب شاهدا يشهد بالحق فان الحاكم حينئذ يجلبه والى هذا أشار بقوله (لا أكثر كستين ميلا الا بشاهد) والراجع كما قاله بعض أن مسافة العدو مسافة القصر وظاهر قوله وجلب الخ سواء أقي الطالب بشبهة أم لا وهو كلام ابن أبي زمين كما قاله ابن عرفة وجزم ابن عاصم بعمال سحنون بأن الحاكم لا يدفع طابعه ولا يرفع المطلوب اليه حتى يأتيه الطالب بشبهة لئلا يكون مدعيا باطلا ويريد تغت المطوب فانظره (ص) ولا يزوج امرأة ليست بولاية (ش) صورتها امرأه ليس لها ولي الا القاضي فلا يزوجهما اذا كانت في غير محل ولايته مثلا لو كانت امرأة بالشام ولا ولي لها الا القاضي فلا يزوجهما قاضي مصر الا اذا دخلت محل ولايته فقوله ليست بولاية أي ليست بولاية الخاصة بأن كانت بولاية العامة فلو وقع وزوجهما أجرى على التفصيل الذي ذكره المؤلف في باب النكاح من القريب والبعيد والولاية العامة والخاصة والشرقية والغربية (ص) وهل يدعى حيث المدعى عليه وبه عمل أو المدعى وأقيم منها (ش) الدعوى اذا كانت في عقار فانها تكون حيث المدعى عليه وبه حكم ابن بشير وكتب به الى بعض قضائه أو حيث المدعى فيه فقوله وأل المدعى أي فيه فهو بفتح العين وحذف الجار فانصل الضمير به واستمر وان كانت في دين فيدعى حيث تعلق الطالب بالخصم فكلام المؤلف خاص بالعقار (ص) وفي كين الدعوى للغائب بلا وكالة تردد (ش) يعني أن الغائب غيبة بعيدة أو قريبة على أحد القولين اذا كان له مال خاصر وخيف عليه التلف بمن يأخذه ويضيعه فقام شخص قريب لرب المال أو أجنبي وليس هو وكيل عن الغائب وأراد الخصم في ذلك المال عن الغائب حسبه لله تعالى فهل يمكن من ذلك ويقيم البينة على ذلك حفظ المال وهو قول ابن القاسم أولا يمكن من ذلك الا بتوكيل من الغائب وهو قول ابن المباحشون ومطرف تردد ومحله فيما لاحق فيه للمدعى ولا ضمان عليه فيه أما ماله فيه حق كالمستأجر والمستعير عارية لا يغاب عليها والمسترهن رهنها كذلك وزوجه الغائب

وهو صحيح فقول الشارح بأن كانت بولاية العامة أي ولاية النكاح العامة من حيث انه من المسلمين وليس المراد بولايته للقضاء العامة فان ولاية القضاء لا تكون تارة عامة وتارة خاصة بل لا تكون الا خاصة وقوله من القريب والبعيد الخ المناسب الاقتصار على قوله الشرقية والغربية كما بينا (قوله وهل يدعى الخ) أي ان زيدا تنازع مع عمرو في مصر في دار في الصعيد فهل الدعوى تقام عند قاضي مصر كما هو المعتقد أو تقام في الصعيد وأما لو كانت الدار في اسكندرية والمدعى في مصر والمدعى عليه في دمياط فالمراد أن العبرة بمحل المدعى عليه وليس للمدعى أن يكتب من ولاية الامور لان يحجي له موضع المدعى هو الذي يذهب لمحل المدعى عليه والخلاف في العقار وأما لو كان الحق غير عقار فيدعى حيث كان المدعى عليه وقوله حيث المدعى عليه أي موجود فالخبر محذوف لان حيث لا تنضاف الالجمل وقوله خاص بالعقار فيه نظير القولان في كل معين عقار أم لا (قوله أو قريبة على أحد القولين الخ) يعني انه اختلف فقيل القولان جاريان في البعيد والقريب وقيل في البعيد فقط (قوله كالمستأجر والمستعير)

وأقاربه

فالدائر المستأجرة للمستأجر حق ولده وكذا المعاودة والمرهون له فيه حق ولا ضمان وقوله رهنما كذلك أي لا يغيب عليه (قوله كما إذا كان عليه فيه ضمان) أي مع حق فاجتمع الأمران (قوله والغاصب إذا غصب منه شيء) صورة ذلك غصب زيد من عمرو شيئا ثم إن خالد أراد أن يأخذ ذلك الشيء من زيد غصبا أو بدعوى زور أو نحو ذلك فللغاصب وهو زيد أن يتوكل لأنه يضمن ذلك الشيء وقوله والجمل الخ صورة ذلك لزيد على عمرو ودراهم وقد ضمن خالد عمر في تلك الدراهم وكان زيد غائبا وأراد المدين السفر فلا ضمان أن يتوكل عن رب الدين وينتفع المسافر (قوله وفي حل الشارح نظر) حيث صور المصنف بالمدعى عليه الغائب وصورة ذلك أن إنسانا غائبا ولم يتوكل فهل لإنسان أن يدعى عليه أو لا تردد وجه النظر في كلام بهرام أنه تقدم أن الدعوى تسمع على غائب كذا مفاد اللقائي ولم يرجع واحدا من القولين اللذين أشار لهما المصنف على ما قال اللقائي

باب الشهادة

(١٧٥)

(قوله وأحكامها) عطف تفسير أي فالمراد

بالتكلم على الشهادة التكلم على أحكامها (قوله بأنه منافي لقول الخ) اعترض كيف يقسم مدة بطلب الفرق بينهما وهو مذكور في أيسر الكتب المتداولة بين المبتدئين وهو تنبيه ابن بشير (قوله هما خبران) أي الشهادة خبر والرواية الخ حاصل ما قال المازري أن الشهادة هي الخبر المتعلقة بجزئي والرواية المتعلقة بكلي وهذا مراد بآثار الرواية قد تتعلق بجزئي كخبر يخبر بالكعبة ذو السويقتين من الحنيفة وخبر يقيم الدار في السفينة التي لعب بهم الموح فيها فذكر قصة الدجال إلى غيرها من أحاديث متعلقة بجزئي وكأية ثبت يد أبي لهب ونحوها كثير انتهى وقد يجب أن ذلك نظر إلى الأغلب (قوله بخلاف قول العدل عند الحاكم لهذا عندنا دينار الخ) يدل على أنه لا يشترط لفظ أشهد والحاصل أن مذهب المالكية عدم اشتراط صيغة معلومة في أداء الشهادة بل المدار على حصول العلم كرايت كذا وكذا

وأقاربه الذين تلزمه نفقتهم فيمكن من الدعوى اتفاقا كما إذا كان عليه فيه ضمان كالتعير عارية يغيب عليها المرتهن رهنما كذلك والغاصب إذا غصب منه شيء والجمل إذا أراد المدين السفر وخشى ضياع الحق ونحو ذلك وفي حل الشارح نظر

باب يذكر فيه الشهادة وأحكامها

وترك المؤلف تعريضها كإن الحاجب قال ابن عبد السلام ولا حاجة لتعريض حقيقة أنها معلومة واعترضه ابن عرفة بأنه منافي لقول القرافي أفت عثمان سنيين لطلب الفرق بين الشهادة والرواية وأسأل الفضلاء عنه وتحقيق ماهية كل منهما فيقولون الشهادة يشترط فيها التعدد والذكورة والحرية فأقول لهم اشتراط ذلك فرع تصورها وتغيرها عن الرواية إلى أن قال حتى طالعت شرح البرهان للمازري فوجدته حقق المسئلة فقال هما خبران غير أن الخبر عنه أن كان عاما لا يختص بعين فهو الرواية كقوله عليه الصلاة والسلام انما الأعمال بالنيات والشفعة فيما لا يتقسم لا يختص بشخص معين بل هو عام في كل الخلق والاعصار والامصار بخلاف قول العدل عند الحاكم لهذا عندنا دينار الزام المعين لا يتعداه فهذا هو الشهادة والاول هو الرواية ووجه مناسبة شرط التعدد في الشهادة وبقية الشروط أن الزام المعين يتوقع فيه عداوة باطنية لم يطالع عليها الخ كما حاط الشارع لذلك فاشترط معه آخر وناسب شرط الذكورة لان الزام المعين حكما عليه غلبة وفهرت أنفسه النفوس الابية فهو من النساء أشد نكابة تخفف ذلك باشتراط الذكورية عن النفوس ولأنهن ناقصات عقل ودين الخ ثم ابن عرفة عثر فيها بقوله الشهادة قول هو بحيث يوجب على الحاكم سماعه الحكم بقتضاه ان عدل قائله مع تعدده أو حلف طالبه فقوله يوجب على الحاكم الخ يخرج به الرواية ولم يقل القاضي لان الحاكم أعم من القاضي لوجوده في التحكيم والامير وقوله ان عدل قائله شرط في ايجاب الحكم والجلمة حال أخرجه مجهول الحال ومعنى ان عدل قائله ان ثبتت عدالته عند القاضي اما بالبينه أو بكونه بعلمها (ص) العدل حر مسلم عاقل بالغ بلا فسق وجور

وسمعت أو نحو ذلك فكل ذلك شهادة فلا يشترط لفظ أشهد ثم ان قوله الزام يقتضي انما انشاء لان الزام طلب ويمكن الجواب بأن المراد سبب الزام أي الزام القاضي للمعين بالمدعى به (قوله فاشترط معه آخر) أي مع الشاهد المأخوذ من المقام أي فإذا اشترط آخر معه تخفف العداوة لان البلية اذا عمت هانت (قوله الابية) أي المتنتعة عن التلبس بالذائل (قوله فهو) أي الحكم من النساء أي من أجل النساء وانما قلنا ذلك لان الحكم واقع من القاضي لا من النساء وقوله عن النفوس متعلق بقوله تخفف (قوله هو بحيث الخ) قال ابن عرفة وتدخل الشهادة قبل الاداء وغير النامة لان الحثمية لا توجب حصول ما أضيف اليه بالفعل حسبما ذكره في تعريف الدلالة قال ح وقوله ان عدل قائله يريد ان ثبتت عدالته عند القاضي إما بالبينه أو بكونه بعلمها ولو قال قول عدل الخ وأسقط قوله ان عدل قائله لكان أبين لان عدل انما يستعمل غالبا فيما ثبت أو قال يوجب على الحاكم سماعه الحكم بقتضاه ان عدل عدالة قائله لشميل ذلك ما اذا ثبت عداله عنده أو كان عالما بها والظاهر ان في حده دورا لان الحكم بافتقاره للتعدد فرغ عن كونها شهادة ثم انك حجب بان قوله قول يقتضي أن الإشارة لا تنكفي وكذلك الخط مع أنه سيأتي ما يخالفه (قوله والجلمة حال) نساخ لانها مصدرية بعلم استتبع بال (قوله بلا فسق) أي مالم

يتب الفاسق وتعرف توبته (قوله أل في العدل الخ) أشار إلى أن أل في العدل ليست العهد الذي كرى لتقدمه في أهل القضاء عدل وانما لم يصح ذلك لأن الذي تقدم في وصف القاضي وهذا في وصف الشاهد فليس الثاني عين الأول قاله الاقاني قال بعض شيوخ شيخنا رحمه الله وهذا لا ينافي أنه يشترط في القاضي أوصاف الشاهد (قوله عن عرف الحديثين) لأن العبد يوصف بالعدالة عندهم والحاصل أن العدالة تطلق بمعنى عدالة الشهادة وهي ما نظرها المصنف بقوله العدل الخ وتطلق بمعنى المحافظة الدينية على اجتناب الكبائر والكذب وتوق الصغائر وهو ما نظره عياض وابن شاس فلذلك جعلوا هذه الشروط في الشاهد وجعلوا من جملة الشروط أن يكون عدلا (قوله أن يكون حرا) فإن استحق الشاهد الحرة لم ترد شهادته لأنه قد لا يعرف غيره الحق المشهود به كما قال في توضيحه وأما القاضي إذا استحق برق فترد أحكامه لأن للإمام مندوحة عن ولايته نعم يجوز له ولايته العتيق عند الجمهور خلافا للحنون (قوله وهو التبريز) أي فاق أقرانه في العدالة (قوله حال الاداء) أي لآجال العمل فيجوز أن يتحملها وهو صغير ويؤديه أو هو كبير (قوله انفاقا) أي اجماعا (قوله ولا على كافر على المشهور) ووافق المقابل أبو حنيفة والشعبي هذا مقتضى حمله وعبارته بمرام تدل على أنه باتفاق عندنا ونصه واحترز بالمسلم عن الكافر فإنه لا تجوز شهادته على المسلم بإجماع ولا على مثله عندنا خلافا للإمام حنيفة (قوله الاعلى بعضهم) لا حاجة إلى هذا الاستثناء لأن كلام المصنف في العدل والصبي لا يوصف بذلك أصلا ولو فيما شهد فيه (قوله ١٧٦)

وبدعة وان تأول كخارجي وقدرى (ش) أل في العدل للحقيقة أي حقيقة العدل في عرف الفقهاء هو من اتصف بهذه الاوصاف واحترزنا بقولنا في عرف الفقهاء عن عرف الحديثين لا العهد الذي كرى أي المتقدم لأنه وصف للقاضي وهنا وصف للشاهد منها أن يكون حرا حال الاداء ولو لمعتقال لكن ان شهد لمعتقه فله شرط آخر وهو التبريز ومنها أن يكون مسلما حال الاداء لا كافرا فلا تصح شهادته لا على مسلم انفاقا ولا على كافر على المشهور ومنها أن يكون عاقلا حال الاداء والعمل فلا تصح شهادة غير العاقل ومنها أن يكون بالغ حال الاداء فلا تصح شهادة الصبيان الاعلى بعضهم بشروط ستأتي في الجرح والقتل لافي المال فالأتي يخصص عموم ما هنا ومنها ثبوت عدم الفسق بالخوارج بدليل أنه ذكر الفاسق بالاعتقاد فيما يأتي ومنها أن لا يكون مجورا عليه لاجل سفهه فلا تصح شهادته الفاسق ولا مجهول الحال ولا السفه لانه مخدوع ومنها أن لا يكون بدعيا وسواء تعد أو جهل أو تأول فهو كقول ابن الحاجب ولا يعذر بمجهل ولا تأويل كالقدرى والخارجي قال في توضيحه تبعا لابن عبد السلام يحتمل أن يكون القدرى مثلا للجاهل لأن أكثر شبههم عقلية وخطأ فيها يسمى جهلا والخارجي مثلا للتأويل لأن شبههم سمعية وخطأ فيها يسمى تأويلا ويحتمل أن يريد بالجاهل المقلد من الفريقين والتأويل المجتهد منهم ولم يعذر واهنا بالتأويل لكونه أدى إلى كفر أو فسق ولا كذلك التأويل في المحاربين ثم ظاهر كلام المؤلف أن هذه شروط في مطلق العدالة وأهل

ومنها ثبوت عدم الفسق إشارة إلى أن قول المصنف بالفاسق في قوة المعدولة بناء على أن الأصل في الناس التبريح فمجهول الحال لا تصح شهادته وأما ان جعلناها سالمة ولم تكن معدولة فتفقدان مجهول الحال يصح شهادته بناء على أن الأصل في الناس العدالة وقول الشارح فلا تصح شهادة الفاسق ولا مجهول الحال راجع للشرط المتقدم الذي هو قوله ومنها ثبوت عدم الفسق وقوله ولا السفه راجع للشرط الذي بعده الذي هو قوله ومنها أن لا يكون مجورا عليه (قوله لاجل سفهه) أي وأما مجر الزوج على زوجته أو الخمر للفلس

أول مرض فلا يمنع من الشهادة لهؤلاء الثلاثة محاجير ويشهدون وحاصله أنه ليس المراد بالخارج المنفي مطلق مجر بل الخارج المذهب (قوله كالقدرى والخارجي) انظر ما الفرق بين امامة القدرى فانما صحبة غاية ما فيه أن المتقدمي به يعيد في الوقت كما قال المصنف وأعاد بوقت في كثر ورى وشهادته فانما باطلة قال بعض الشيوخ ويمكن الفرق بأن أمر الشهادة أشد بدليل أنه يطله ما ليس فعله حراما ولذا قال بعض الشهادة منصب رفيع بخلاف الرواية فلذا قبلت رواية المبدعى قال عجم في تقريره أهل جربة المشهورون بالاعتزال لا تجوز شهادتهم ولا امامتهم ولا منّا كتمهم وقد أخبرني بعض من أثق به أن شخصا من أهل جربة مات ببلاذ السودان فقبلت رأسه رأس حمار بعد الموت نعوذ بالله من ذلك وهم ليسوا بالكيفية وانما ينتسبون لمذهب مالك في الظاهر لكونهم مغاربة وفي الباطن لا يقرن أنهم على مذهب مالك ولا غيره وهذا معروف فيما بينهم (قوله لكونه أدى إلى كفر أو فسق) لا يخفى أن القدرى قيل كافر وقيل فاسق وهو المعتد وأما الخوارج فقال الخطابي أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج على ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين وأجازوا ما كتمهم وكل ذبايحهم وقبول شهادتهم لكن قال شارح البخاري حيث قال المصطفى يقرن من الدين مانصه وبه يتمسك من يكفر الخوارج أقول فظهر أن في كفرهم قولين وكلام الخطابي في حكاية الاجماع وان لم يسم بغيره أن الراجح عدم كفرهم (قوله ولا كذلك التأويل في المحاربين) أراد بهم البغاة وليس المراد القاطعين للطريق أي بخلاف التأويل من البغاة فإنه لا يؤدي إلى الكفر (قوله ثم ظاهر كلام المؤلف الخ) انظر هذا الظاهر فإنه خلاف الظاهر من كلام المصنف والمنعني أنه انما أراد

أوصاف من يشهد لا مطلق العدالة لأن الكلام من أوله وآخره في الشاهد وأيضا العدل صفة لموصوف محذوف تقديره الشاهد العدل (قوله لا مطلق عدالة) حاصله أن العدالة تطلق على عدالة الشهادة وتطلق العدالة على عدم الفسق وان لم توجد شروط الشهادة كلها (قوله وبقيتها لا تشترط الاحال الاداء) أي الا في مسألتين فلا بد من هذه الشروط حتى عند التحمل احداها ما شهدا النكاح واثبتتهما المشهود على خطه لقول المصنف فيما يأتي وتحملها على عدل فالنكاح لقوله تعالى وأشهدوا زواجرهم وعدل ووضع الخط بمنزلة الاداء (قوله لم يباشر كبيرة) هذا غير قوله بلا فسق لأن قوله بلا فسق أراد الكبيرة الظاهرة كالزنا وأراد بقوله لم يباشر كبيرة الباطنة كالجب (قوله لا تعرف بعده توبة) لا يخفى أنه على هذا يكون منطوق المصنف صادقا بصورتين أن لا يصدر منه كبيرة أصلا أو صدرت وتاب منها عند الاداء (قوله فتغتفر الكذبة الواحدة في السنة) كذا في التوضيح أقول لا يخفى أن مقتضى تلك الآية أنه أن الكذبة الواحدة كبيرة واغتفر لعدم الحرز وأما لو كانت صغيرة فلم تخرج لتعليل لأن الصغيرة غير صغيرة الخمسة لا تقدر ولو تعدد ما اختار كما قالوا ومقتضى كلام غيره أنها صغيرة ثم ان هذا كله ما لم يترتب عليها عظيم (١٧٧) مفسدة فتسقط بها الشهادة في مفهوم كثير كذب

تفصيل (قوله مثل النظرة) اعلم أن كل واحد من المقدمات صغيرة وهي ماء عدل الايلاج فهو الذي يوصف بكونه كبيرة زنا أو لواط ثم ان جعله النظرة أي ونحوها من المقدمات صغيرة خمسة فيه نظر بل صغيرة غير خمسة لانها يغتفر بها ولو كانت حراما بخلاف سرقة لقمة أو نحو ذلك فلم وقوله وأما صغار غير الخمسة أي كنظرة وجسة (قوله وسرقة لقمة) قد يعضهم ذلك بما اذا لم تكن لمسكين فتلحق بالكبيرة قاله ت أي فتكون من افراد الكبيرة وظاهره اعتبار هذا القيد لانه لم يتعقبه ويحتمل انه لم يرتضه بل متوقف فيه والظاهر عدم اعتباره غيرانه ذنب صغير قوي (قوله لا يشترط الايمان عليها) لان الايمان يصيرها كبيرة (قوله بالبحون) يضم الميم والجيم (قوله وهو

المذهب جعلوها شروطا في عدالة خاصة وهي عدالة من تقبل شهادته ويلزم على الاول أن من لم يستوف هذه الشروط يكون فاسقا بخلاف كلام أهل المذهب فانه لا يلزم من كونه غير مقبول الشهادة أن يكون فاسقا فإفراد المؤاخذ بالعدالة هنا عدالة خاصة وهي عدالة من تقبل شهادته لا مطلق عدالة ثم ان هذه الشروط لا يشترط منها حال الاداء والتحمل الا العقل وبقيتها لا تشترط الاحال الاداء (ص) لم يباشر كبيرة أو كثر كذب أو صغيرة خمسة وسفاهة ولعب نرد (ش) يعني يشترط في الشاهد أن لا يتلبس بكبيرة تلبس لا يعرف له بعده توبة ويؤخذ هذا من كلامه اذ معناه لم يباشر كبيرة وقت أداء الشهادة فانه اذا تلبس بها وتاب وحسنت توبته ثم أداها لم يصدق عليه أنه متلبس بها ويشترط في الشاهد أن لا يكون كثير الكذب فتغتفر الكذبة الواحدة في السنة لعدم الحرز من ذلك ويشترط في الشاهد أن لا يباشر صغيرة الخمسة مثل النظرة وسرقة لقمة والتطيف بجبة وما أشبه ذلك لدلالة ذلك على ذنابة الهمة وأما صغار غير الخمسة فلا تقدر الا بشرط الايمان عليها ويشترط في الشاهد أن لا يتلبس بسفاهة وفسرت بالبحون وهو أن لا يبالي الانسان بما صنع أو القليل المروءة الذي يكثر الدعابة والهزل في أكثر الاوقات لكن هذا يغني عنه قوله ذو مروءة وانما جل على هذا الثلاثي كرمه قوله بلا حجر لكنه يغني عنه ذو مروءة وأما ان جل على السفه الذي ليس معه حجر بخلاف السفه مع الحجر فلا تكرار فلا يغني عنه قوله ذو مروءة لكن فيه نوع تكلف ويشترط في الشاهد أن لا يلعب بالنرد ولو مرة واحدة وظاهره ولو لم يكن فيه قمار وهو كذلك ومثله الطاب وحكم اللعب بالنرد الحرة بخلاف الشطرنج فانه مكروه كما صححه القرافي فقوله وسفاهة معطوف على كبيرة فتسكون المباشرة بمعنى التلبس أي لم يتلبس بسفاهة وقوله ولعب نرد عطف على كبيرة (ص) ذو مروءة بترك غير لائق من حمام وسماع غناء ودباغة وحياكة اختيارا وادامة شطرنج (ش)

(٢٣ - خرشي سابع) أن لا يبالي الانسان بما صنع أي كالذي يتكلم في المحافل بالفاظ الخفي (قوله أو القليل المروءة الخ) لا يخفى أن التفسيرين متلازمان (قوله الدعابة) يضم الدال وقوله والهزل عطفه على الدعابة عطف تفسير (قوله ولو لم يكن فيه قمار) أي مغالبة بأن كان خاليا عن دفع دراهم والقمار انما يكون مع دفع دراهم ومن المعلوم انه ورد في الحديث لخبر من لعب بالنرد شريف كما تموضع يده في لحم خنزير أو دمه وفي الخبر أيضا ملعون من لعب بالنرد شريف ومن يكن ملعونا لم يكن عدلا وظاهره ولو لم يكن ذلك فهو حرام كحرم به الزرقاني بل حيث ورد الحديث فيه بخصوصه يكون كبيرة وان كان عطفه على كبيرة يرد (قوله ومثله الطاب) أي فهو حرام وقوله فانه مكروه ضعيف والمعتمد الحرة (قوله ذو مروءة) يضم (١) الميم وفحها والفتح أفصح ويقال فيها مروءة بادل الهمزة واو اذ غام المدة فيها كما قال الفهشي (قوله بترك غير لائق) الباء للتصوير (قوله من حمام) أي على وجه غير محرم والا كان كبيرة كما أفاده بعض الشيوخ أي من لعب حمام أي مع الايمان (قوله ودباغة) هذه الصنائع لا يتقيد فيها بالامثلة التي ذكرها الفقهاء لان ذلك يختلف باختلاف الزمنة والامكنة كما قاله بعض المحققين (قوله وادامة شطرنج) الادامة أن يلعب به في السنة أكثر من مرة كما في الطرر وبعض الاشياخ عمرة في السنة واقتصار بعض على الاول بعيد فترتبه على الثاني وهو ظاهر وشطرنج من المشاطرة أو التنطير لان ما يخص كل واحد يجعل شطرين

(١) وفحها والفتح أفصح ليس في كتب اللغة التي بأيدينا فتح الميم فضلا عن كونه أفصح فخر ركنه مصححه

(قوله أو خبر بعد خبر) لا يخفى أن تعدد الخبر انما هو ظاهري والافق الحقيقة الخبر هو المجموع على حد الرمان حاو حاض (قوله يدل على عدم المحافظة الدينية) أي فالروعة المحافظة الدينية (قوله وهي لازم العدالة) أي والمحافظة الدينية لازم العدالة بل هي من جملة أوصاف العدل (قوله بأنها مسببة) كذا في نسخة بأنها ضمير التأنيث أي الروعة وهو على حذف مضاف أي تركها مسبب غالباً عن اتباع الشهوات وبعد ان علمت ذلك فهذه العبارة تحريف وأصلها وتقرر بأنها الكف غالباً عن اتباع الشهوات (قوله الارتفاع عن كل ما يرى) أي ما لم يكن ذلك لزهدي كان عشي في السوق بطمية وقيص كالقراطي المفسر صاحب التذكرة المدفون في الصعيد تجاه منية ابن خصيب شرفها (قوله وأما أهلها) محترز قوله من لا يليق به لان أهلها تليق بهم وقوله أو من اضطر محترز اختياراً قال ابن عرفة هذه الحرف يختلف باختلاف الناس والازمنة والامكنة فان الحياكة عندنا بتونس ليست من الصناعات الدينية البرزلي وهي بافر بيقية من الصناعات الرفيعة يفعلها وجود الناس ويمختلف به العوائد في هذا المعنى المشي حافيا والالا في الحوانيت الآن عج قال الظاهر أن الدباغة من الصناعات الدينية مطلقا والخطاطة من الرفيعة مطلقا أي لقول النبي صلى الله عليه وسلم عمل الابرار من الرجال الخطاطة ومن النساء الغزل وقوله أو من (١٧٨) اضطرأى وكذا من يعانها الكسر نفسه (قوله وان كانت يقال لها رجلة تأمل)

أي تأمل ما ذكر من الاختصاص
مع اشترائك المرأة والرجل في
المادة وان زادت الانثى بزيادة النساء
وكان وجه ذلك والله أعلم ان
الاصل وضع رجل للذكر كذلك المعنى
ثم توسع باستعماله في المرأة بزيادة
النساء للتمييز (قوله لان سماع الخ)
حاصله ان فعل الغناء مكروه مطلقا
وأما سماعه فمكروه حين التكرار
فقط وقوله فانه يحل بالشهادة
حاصله أن المعنى انما كان سماع
الغناء مكروها حين التكرار لانه يرد
الشهادة فاذا علمت ذلك فأقول فيه
أمران الاول أن سماعه مكروه
مطلقا كفعله الثاني أن ظاهره
أن العلة في الكراهة رد الشهادة
مع أن رد الشهادة لا ينتج خصوص
الكراهة ومحل ذلك حيث لم
يذكر فيه ما يوجب عيما يحمل على
التهيج أو التشبيه بأمرد والاحرم
(قوله غرام وترد الخ) ولكن الذي

ذوالخ نعت بعد نعت أو خبر بعد خبر وكذا يقال فيما تقدم فترك الروعة يدل على عدم المحافظة
الدينية وهي لازم العدالة وتقرر بأنها مسببة غالباً عن اتباع الشهوات قال ابن الحاجب
الروعة الارتفاع عن كل ما يرى أن من يخلق به لا يحافظ على دينه وان لم يكن حراماً كالادمان
على لعب الحسام والشطرنج وكالحرف الذميمة من دباغة وحجامة وحياكة أي قزازة اختياراً
من لا يليق به وأما أهلها أو من اضطر لها فلا يقدح انتهى من خط الناصر اللقائي وهي بهذا
المعنى تنصف بها المرأة كالرجل وقد تفسر الروعة بكلال الرجولية كما قاله الشيخ سعد الدين
وهي بهذا المعنى لا تشمل المرأة وان كان يقال لها رجلة تأمل وسماع الغناء برد الشهادة اذا
كان بغير آلة وتكرار لان سماع المكروه حينئذ مكروه فانه يحل بالروعة وأما بالآلة فحرام
وترد به الشهادة بالمرّة الواحدة ثم ان الغناء بالكسر والمد الصوت المنقطع والذي فيه ترنم
أو الممتد وأما بالكسر والقصر فهو اليسار وأما بالفتح والقصر فهو النفع **فائدة** والنرد
قطع تكون من العاج أو من البقس ملونة يلعب بها ليس فيها لبس وانما ترص في حال لعبها وأول
من وضع الشطرنج كما اتفق عليه المؤرخون صصة بن دار الهندي وهو بكسر الصاد الاولى
وفتح الثانية مع التشديد واسم الملك الذي وضع له سهرام بكسر السين كذا قاله ابن خلكان
وقال الصلاح الصفدي في شرح لامية الحجم ان اسمه بلهيت بالشاء المثلثة في آخره وكان
أزدشير بن بابك أول ملوك الفرس قد وضع النرد ولذلك قيل له نردشير نسبة إليه الى واضعه
وجعله مثالا للدينيا وأهلها وجعل الرقعة اثني عشر بيتاً بعدد شهور السنة وقسمها أربعة
أقسام على عدد فصول السنة وجعل القطع ثلاثين قطعة بعدد أيام الشهر بيضا وسودا
كالأيام والليالي وجعل الفصوص مئذنة إشارة الى أن الجهات ستة لا سابع لها
وجعل مافوق الفصوص وتحتها كيف وقعت سبع نقط عدداً لافلاك وعدداً للأرض

يفيده المواق والمشد إلى أن سماع الغناء سواء كان مع آلة أم لا انما يسقط الشهادة اذا أدمنه كما ان فعل الغناء انما
يسقطها مع الاشتراك بآلة أم لا فخاله الشارح تبعاً لتنت من أنه ان كان بآلة تطرب يحرم ويحل بالشهادة وان لا يدمنه لا يعمل عليه
وأما بغير آلة فيكروه وان تكرر وليس بحرام هكذا عبارة بعضهم (قوله أو الذي فيه ترنم الخ) هذه الأقوال ترجع لقول واحد (قوله أو
الممتد) أي مع التقطيع فلا ينافي الاول (قوله فائدة والنرد الخ) لا يخفى انه لما قدم الحكم فيه وفي الشطرنج من أن النرد رد الشهادة مطلقا
والشطرنج يرد بها بشرط الادامة ووجه ذلك الخلاف في اباحتها ابتداء ولكن انظر تعريف المؤلف ومن تبعهما ٣ مع قول ابن عرفة
والنرد قال المازري ظاهر المذهب انه كالشطرنج ونقل في توضيحه كلام المازري كما قاله بعض المحققين (قوله ليس فيها لبس) أي اختلاط
كأن المراد لا تلبس القطع بعضها ببعض وقوله وانما ترص في حال لعبها وانظر ما وجه الحصر المذكور (قوله بلهيت) رأيت مضبوطا
بالقلم بكسر فتحة الباء (قوله نسبة إليه الى واضعه) أي أضافوه الى جزء واضعه وذلك انهم أضافوا نرد الى شير (قوله وجعل الفصوص)
كأنها فاطع أخرى (قوله وجعل مافوق الفصوص) أي تسع نقط فوق الفصوص وسبع تحته ٣ قوله ومن تبعها ماله ومن تبعه فليحذر

(قوله وعددال كواكب السيارة) أى فالنكوا كبا كلها ثابتة الا السبعة السيارة الشمس والقمر وعطارد والمشتري والمريخ والزهرة وزحل وقوله فى اختيار أى بسبب اختيار لاعبه وقوله والشرط نيج مقر رأى مثبت لاختيار اللاعب بالباء الموحدة وعقله وتصرفه حاصله ان المقصود من الترد غير المقصود من الشرط نيج فالمقصود من الترد

(١٧٩)

بيان كمال عقل الشخص (قوله وان أعنى فى قول الخ) لاختصاصه للقول بل تجوز فيما عدا المراثيات من المسبوعات والموسسات والمذوقات والمشمومات قال عبد الوهاب فيقبل فيما يلبسه بيده انه حار أو بارد أو لين أو خشن وفيما يذوقه انه حلو أو حامض وفيما يشمه (قوله وذكر الخطاب) فى شرح عب اعتماده وهو ضعيف والمعتمد ما فى شرح الارشاد كما أفاده محشى نت (قوله ويعتمد فى وطء زوجته على القرائن) أى ككونها نجيفة أو جسيمة (قوله الوصف الوجودى) احتراز عن العدمى كعدم الطهر وقوله الظاهر احتراز به عما اذا كان وصفاً وجودياً وليس بظاهر فلا يعد مانعاً كالعلوق فالحيض وصف وجودى فعد مانعاً من الصلاة ثم انك خبر بان قوله سابقاً لشرط وعدمها مانع ينافى ذلك لان المانع حينئذ ليس وصفاً وجودياً والجواب ان هذا الاخير هو المعنى الحقيقى والاطلاق على عدم الموانع مجاز (قوله فلا تصح شهادة الولد لابيه) لا يخفى ان سياق المصنف فى الشاهد لا فى المشهوده فالناسب أن يقول فلا تجوز شهادة الاب لابنه ولا الام لابنها وزوجة الاب لا تشهد لولد زوجها وان سفل والام لا تشهد لولدها وان سفل (قوله سمسرت) أى أجرة سمسرت لا تختلف

وعدد النكواكب السيارة وجعل ما تأنى الفصوص به من الاعداد فى الكثرة والقلة لمن يضرب به امثل القضاء والقدر وتقلبه فى الدنيا وجعل تصرف اللاعب فى تلك الاعداد لاختياره وله فيه حسن التدبير كإيرزق الموقف شيئاً يسيراً فيحسن التصرف فيه ويرزق الاحق شيئاً كثيراً لا يحسن التصرف فيه فالنادر جامع لحكم القضاء والقدر وحسن التصرف فى اختيار لاعبه والشرط نيج مقر لا اختيار للاعب وعقله وتصرفه الجيد والرديء (ص) وان أعنى فى قول أو أصم فى فعل (ش) يعنى ان الاعى العدل تجوز شهادته فى الاقوال خلافاً لابي حنيفة والشافعى وأما فى الافعال فلا تجوز شهادته فيها ما لم يكن علم الفعل قبل المعنى كما فى شرح الارشاد واقصر عليه وذكر الخطاب ما يستفاد منه أنه لا يقبل فى ذلك على المعتمد وأما الاعى الاصم فلا يقبل ولا يتزوج وله أن يطأ زوجته اذا طرأ عليه ذلك ويعتمد على القرائن وأما العدل الاصم غير الاعى فتجوز شهادته فى الافعال ولم تعرض لشهادة الاخرس وهى مقبولة كما قاله ابن شعبان ويؤيدها بالاشارة المفهمة والكتابة وأما الاصم فى الاقوال فلا يقبل ما لم يكن سمعه قبل الصم كذا ينبغى على قياس ما فى شرح الارشاد (ص) ليس بمغفل الا فيما لا يلبس (ش) هذا شروع منه رحمه الله فيما وجده مانع بخلاف ما مر من الحرية وما معها وجودها شرط وعدمها مانع والموانع جمع مانع وهو اسم فاعل من منع الشئ اذا حال بينه وبين مقصوده فالموانع تحول بين الشهادة وبين مقصودها فان المقصود من الشهادة قبولها والحكم بها والمانع هو الوصف الوجودى الظاهر والمغفل هو الذى له قوة التنبه ولم يستعمل قوته والمعنى أن الشاهد يشترط فيه أن يكون غير مغفل قال ابن عبد الحكم قد يكون الرجل الخبير الفاضل ضعيفاً لا يؤمن عليه لغفلته أن يلبس عليه فلا تقبل شهادته الا أن يكون الامر المشهود فيه جليلاً واحتجاً بينا لا يلبس على أحد كقوله رأيت هذا يقطع يده ذاً ونحو ذلك فان شهادة المغفل تقبل فى مثل ذلك وأما البلبد فلا تصح شهادته مطلقاً والفرق بين المغفل والبلبد ان المغفل له ملكة أى قوة منهية لكن لا يستعملها والبلبد ليس له ملكة أصلاً قوله الا فيما لا يلبس بكسر الباء لان ماضيه مفتوح الباء فهو من قبيل قوله تعالى وللبسنا عليهم ما يلبسون (ص) ولا متاً كد القرب كاب وان علا وزوجهما (ش) يعنى ان من شرط قبول الشهادة أن لا يكون الشاهد متاً كد القرب كد القرب للمشهوده فلا تصح شهادة الولد لابيه وان علا ولا شهادته لاه وان علت ولا لزوجة أبيه ولا لزوجة أمه ويدخل فى الولد والملاعة لان له أن يستحقه فقوله ولا متاً كد القرب معطوف بالواو على مغفل ولا متاً كد القرب وكذلك لا يشهد لزوجه ولا لابنها ولا لابنها ولا لزوجة زوجها ولا لابنه وأبويه وأما شهادة الرجل لابن زوجته ابنته فهى جائزة ولا تجوز شهادة العسس اذا تولى العقد ولا تجوز اذا كانت سمسرت لا تختلف بقلة الثمن وكثرته ولا تجوز شهادة الخطاب اذا تولى العقد وتجاوز شهادة المشرف لمن هو مشرف عليه بخلاف الوصى لمن أوصى عليه وقوله وزوجهما أى زوج الاب والام التى دخلت فى الاب (ص) وولد وان سفل كنبت وزوجهما (ش) يعنى ان الاب لا تجوز شهادته لولد بنته وان سفلت

أما اذا اختلفت بان كانت الابرة عشرة اذا كان الثمن مائة وخمسة اذا كان الثمن خمسين وقد شهد بان الثمن مائة فلا تعتبر (قوله الخطاب) أى غير أى بكثرة الصداق وقلة أى بان خطب الزوج أو الزوجة وتولى العقد فلا تقبل شهادته فى ذلك وقوله مشرف وهو شخص يجعله الوافق مثلاً أميناً على المتولى لصرفه (قوله دخلت فى الاب) أى على طريق التجوز وقد يقال انها دخلت تحت الكاف (قوله يعنى ان الاب لا تجوز شهادته لولد بنته) المناسب لعله أولاً لأن يقول لبنته وابنه وبعد هذا كله هذا لا يناسب أيضاً لان سياق المؤلف فى

الشاهد فالبنت والولد وزوجهما مشهود ولا مشهود عليهم فالعسى لا تجوز شهادة الولد لأحد والديه وقوله وزوجهما معناه ان زوج البنت لا يشهد لأبوي زوجته وزوجه الابن لا يشهد لأبوي زوجها (قوله والاف لفظ الولد) لا يخفى ان لفظ الولد اذا كان شاملا فالقصة ود حاصل وان لم يخص البنت بالذكرا لأن يقال قوله ليتوصل لبيان الحكم أى صريحا (قوله وشهادة ابن مع أب واحدة) أى وتبطل الاخرى ثم معناه أن يقصد كل تقوية الاخر وقصد ديقه وحديث يحتاج لبيان من المدعى واذا طرأ فسق لأحدهما مما وجب بطلان شهادة الشاهد فان ظاهر بطلان التلا يلزم الترجيح بغير مرجح وينبغي أن يكون مثل الابن مع الاب شهادة من لا تقبل شهادته لا خير بما اذا شهدا لغيرهما كذا في شرح عب والظاهر خلافه (١٨٠) وهوانه لو بطلت شهادة واحد بعين أو جمع عنهما دون الاخر فانه يكتفى

بالآخر ثم بعده هذا كله فالعتمد انهم ما شهدا تان ولو لم يكن تبريز (قوله أو على شهادته) أى فلا يصح نقل الاصل عن الفرع وعكسه وقوله أو على حكمه أى فلا يصح أن يشهد كل من الابن أو الاب على حكمه لا آخر فاذا تنازع زيد مع عمرو يقول ان القاضي حكم لي وينكر الآخر فلا يجوز لابن القاضي أو أبيه أن يشهد على حكمه (قوله وكذا شهادة الفرع على خط أبيه) أو العكس لانها في معنى التزكية بحث فيه عجب بان الواقع في الشهادة على خطه ليس انشاء لشهادته بالتعديل والممتنع انشاؤه ولذا أفق ابن ناجي بجوازه قائلا وعليه العمل (قوله ان برز) في شرح عب انه بضم الباء وتشديد الراء والذي قاله محشى تب أنه بفتح الباء أى وتشديد الراء وهو لازم واسم الفاعل منه مبرز بكسر الراء المستددة أى ظاهر العدالة فانقا غيرهم مقدماتها (قوله في جراح العمد) أى التي فيها القصاص وحكي بهرام فيها ان المشهور المنع خلافا للشبه وقوله وقال س

ولا لابنه وان سفل ولا لزوجة ابنه ولا لزوجة ابنته وخص البنت بالذكرا فوطئة ليتوصل لبيان الحكم في منع شهادته لزوجه والاف لفظ الولد يشمل الذكر والانثى فالقرب الاكبر وهو الذى يمنع الشهادة لا مطلق القرب (ص) وشهادة ابن مع أب واحدة (ش) يعنى ان شهادة الاب مع ابنه كشهادة واحدة وتبطل الشهادة الاخرى ولذا الممتنع تعديل أحدهما لا آخر ثم ان المراد بالاب الجنس ليشمل الام وقضية هذا ان تأدية الشاهد الواحد تسمى شهادة وقوله (ككل عند الآخر) تشبيه في الالغاء المطوى فان قوله واحدة معناه وتلغى الاخرى والمعنى ان الاب اذا شهد عند ابنه أو العكس فأنه لا تقبل كما اذا شهد أحدهما على شهادة الاخر أو على حكمه واليه أشار بقوله (أو على شهادته أو حكمه) وكذا شهادة الفرع على خط أبيه أو العكس لانها في معنى التزكية (ص) بخلاف أخ لاخ ان برز ولو بتعديل وتؤولت أيضا بخلافه (ش) لما قدم ان شهادة الاب لابنه أو العكس لا تجوز أخرج من ذلك ما اذا شهد أخ لاخته فذكر انها جائزة بشرط أن يكون الشاهد مبرزا في العدالة عن أقرانه لقوة التهمة وأن لا يكون في عيال المشهود له والاف لا تقبل وكذلك لا تجوز شهادته له في جراح العمد وهو المشهور وانما يشهد له في الاموال أو في الجراح التي فيها مال وقال س وظاهر كلامه جواز شهادة الاخ لاخته كان في جراح العمد أم لا يكتب بشهادته لاخته شرفا أو اجاها أم لا يدفع عنه بهامعة أم لا فعلى هذا فاحكام الشارح من الاتفاق والمشهور ضعيف ووافقه ق وكذلك يجوز للاخ أن يعدل أخاه كما أنه يشهد له على المشهور وتؤولت المسدونة على أنه لا يعدل أخاه لانه يشرف بتعديله (ص) كاجير ومولى وملاطف ومفاوض في غير مفاوضته وزائد أو منقص وذاكر بعد شك (ش) هذه مشبهة بقوله ان برز والمعنى ان الاجير لا تجوز شهادته لمن استأجره الا اذا كان الاجير بارزا في العدالة ويشترط أن لا يكون في عياله وكذلك لا تجوز شهادة المولى الاسفل لمن أعنته الا اذا كان بارزا في العدالة وأن لا يكون في عيال مولاه بخلاف العكس فجائز بغير شرط التبريز وكذلك لا تجوز شهادة الصديق الملاطف وهو الذى يسره ما يسرك ويضرم ما يضرك لصديقه الا بشرط أن يكون بارزا في العدالة وأن لا يكون في عياله كما في التوضيح وكذلك لا تجوز شهادة الشريك المفاوض اشريكة في غير مال المفاوضة الا بشرط أن يكون بارزا في العدالة ولو قال وشريك تجر في غيرها لكان أحسن ليعمد ان الشريك شركة عنان لا يشهد لشرىكة في غير الشركة الا اذا كان مبرزاً وان الشريك الخاص في شئ معين اذا شهد لشرىكة في غير ما يتعلق بالشركة لا يشترط

مقابل لما قبله وقوله يكتب بشهادته لاخته شرفا أو اجاها كشهادته لانه تزوج من يحصل له بشكها شرف أو اجاها لكونه من دوى القدر وقوله أو يدفع عنه بهامعة كان يشهد بتجريح من جرح أخاه لما زرى حتى اتفاق أهل المذهب على عدم جواز ذلك كما قال بهرام فظهر قول شارحنا مما حكاه الشارح أى بهرام من الاتفاق والمشهور ضعيف (قوله ووافقه) أى وافق الشيخ سالم على ذلك تليده الشيخ ابراهيم اللقاني وذلك ان س رمز للشيخ سالم وق رمز للشيخ ابراهيم اللقاني تليده واقصر على ذلك شب في شرحه (قوله وذاكر بعد شك) قيد هذا بما اذا حصل له ما ذكر بعد الطلب وأما قبله فلا يضرك ذلك ولو كان غير مبرز (قوله هذه مشبهة بقوله ان برز) فيه تسامح بل مشبهة بقوله بخلاف أخ لاخته (قوله ولو قال وشريك تجر) رد ذلك بأن المنقول شريك المفاوضة لا مطلق التجر (قوله وأن الشريك الخاص) أى غير شريك التجر كان يكون شريكه في دابة مثلا والحاصل ان الشهادة فيما

فيه

فيه الاشتراك لا يجوز مطالعته معنا أو شركة عنان أو مفاوضة فيمنع كان مبرزا أم لا وأما في غير ما فيه الاشتراك ففي المعين يجوز مطالعته
مبرزا أم لا وفي التجربة فموضوع لا يجوز بشرط التبريز (قوله على طبق دعواه) صورتها ادعى زيد عشرة فشهد له الشاهد بها ثم رجع
وشهد له بخمسة عشر فقبل شهادته حينئذ بالعشرة ان كان مبرزا وقوله أولا يصدق بصورتين الاولى أن يدعى بعشرة فيشهد باز يد
من عشرة بخمسة عشر ثم رجع فيشهد بعشرين مثلا الثانية أن يدعى المدعي بعشرة فيشهد له بخمسة عشر ثم رجع فيشهد باز يد من
خمس وذلك صادق بالعشرة التي هي دعوى المدعي وبسبعة مثلاً وبأكثر من عشرة فصورت تلك الثانية ثلاثة وحاصله ان المدعي يأخذ
ما احتجعت عليه دعواه وشهادة الشاهد وهو العشرة في الاولى وهي ما اذا ادعى بعشرة وشهد الشاهد باز يد وكذا في صورتين من الثلاثة
الاخيرة وأما الثالثة منها فمأخذ ستة (قوله حيث لم يدعه) فان ادعاه المدعي بعد ذلك فهل يأخذه المدعي بدون شهادة ثانية بغير عين
أولاً بدمن العين (قوله حيث لم يدعه) أي فلو ادعاه المدعي بعد ذلك فهل يؤخذ (١٨١) بغير عين وغير شهادة ثانية أو لا بدمن

العين هكذا نظربعض الشيوخ
من تلامذة المؤلف ومفاد بعض
السراخ انه لا يحتاج لشهادة ثانية
ليكن لا بدمن عين أخرى (قوله فان
ادعى المدعي بعشرة فشهد له
بذلك) هذا غشيل لقوله كان شهادته
على طبق دعواه (قوله أو باقل أو
بأكثر) توضيح لقوله أولاً أولاً
وتقدم تشيله والحاصل ان لنا مقامين
الاول أن يدعى قدراً فيشهد له
عدل ابتداءً بدمنه أو أنقص
قبلت شهادته وان لم يكن مبرزا
وحلف معه فيها لكن على طبق
دعواه فقط في الاول ولا يأخذ
الزائد وعلى طبق شهادة الشاهد
في الثاني وأخذ ما شهد به فقط فان
رجع فيه الى شهادته بما ادعى
المدعي قبل ان كان مبرزا وهذا
هو المقام الثاني ويحلف المدعي الى
ما رجع له الشاهد لانه انما حلف
قبلة على طبق شهادته وكلام

فيه التبريز في العدالة وكذلك تقبل شهادة من زاد شيئاً في شهادته أو نقص فيها بعد أدائها ان كان
مبرزا وسواء كانت الزيادة بعد ان كانت شهادته الاولى على طبق دعوى المدعي أم لا غير ان
مازاده على دعوى المدعي لا يأخذه المدعي حيث لم يدعه فاذا ادعى المدعي بعشرة فشهد المبرز
بذلك أو باقل أو بأكثر ثم شهد بزيادة على ما شهد به أولاً فان ذلك لا يقدح وسواء كان بعد الحكم
أو قبله وكذلك يقبل تذكرة المريض أو الصحيح للشهادة بعد قوله حينئذ سئل عنها لا أدري أو
لأعلم اذا كان مبرزاً في العدالة ومواقع في الرواية من التقييد بالمرض فرض مسألة (ص)
وتركية (ش) يعني ان المزكي في السر وفي العلانية يشترط فيه التبريز في العدالة وأشار بقوله
(وان يحد) الى أن الشهادة ممن يقتصر الى التزكية جائزة في الاموال والحدود بخلاف لا بدمن
عبد الملك ان الشهادة في الدماء لا تقبل الا من لا يحتاج الى تزكية وهو المبرز الفائق على أقرانه
لشدته خطرهما لكن ما ذكر ذلك الا في الدماء خاصة كما في الشارح فلو قال وان بدم لكان أحسن
لان الخلاف فيه خاصة في مطلق الحد كما يفهم من كلامه فقوله وتزكية أي وزى تزكية لان
التبريز يشترط في المزكي لغيره لا في التزكية (ص) من معروف الا الغريب بأشهادته عدل
رضا من فطن عارف لا يحد معتمد على طول عشرة لاسماع (ش) هذا نعت لتزكية أي كائنة
التزكية من معروف والمعنى ان المزكي لا بد أن يكون معروفاً بالعدالة عند القاضي الا أن يكون
الشاهد غريباً فانه لا يشترط أن تزكيه ابتداءً معروفاً عند القاضي لكن لا بد أن يزكي
من كنه معروف عند القاضي بالعدالة فالمعرفة للقاضي لا بد منها لكن ان كان غريباً فبلا
واسطة وان كان غريباً فبواسطة ومثل الغريب النساء قلعة خيرة الرجال بهن ومعرفة بهن
وصفة التزكية أن يقول المزكي أشهد انه عدل رضا لان العدالة تشعر بالسلامة في الدين
والرضا يشعر بالسلامة من البله والغفلة ولا بد من هذا اللفظ بتمامه فلوليمات هذا اللفظ أو أتى
باحد جزأيه فلا تقبل قال الله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وقال تعالى من ترضون من
الشهداء ويشترط في المزكي مع ما مر أن يكون فطنا لا يحد عارفاً لا جاهلاً وقيل عارفاً

المصنف في المقام الثاني لاشتراطه التبريز لا الاول لعدم اشتراطه (قوله بعد قوله حينئذ سئل عنها لا أدري الخ) أي وكذا بعد نسيان وليس
مكرراً مع ما قبله لانه فيما قبله جزم في شهادته بشيء ثم ذكر زائداً أو ناقصاً والناس لم يذكروا شيئاً (قوله وأشار بقوله وان يحد الخ) لا يخفى
ان هذا المعنى بعيد من المصنف لانه انما يفيد جعل المبالغة في مقدار وليس في الكلام ما يفيد فكأنه قال وتزكية وتقبل شهادة من
يفتقر لها وان في حد (قوله بأشهادته عدل رضا) مقتضاه أنه لا بد من لفظ أشهد فلو قال هو عدل رضا لم يكف على المشهور وراعى
مرزوق عدم اشتراطه وهو الصواب كما يعلم من النقل (قوله عند القاضي) أي أو بين الناس (قوله يشعر بالسلامة) فان قلت نقس
الشارح الرضا بما ذكر يغني عنه عدل لانه أخذ فيما تقدم في مفهومه أنه ليس بمغفل والجواب ان الجمع للاحتياط وجواب آخر السلامة
من الغفلة ليست معتبرة في مفهوم العدل مطلقاً بل فيما يلبس فلذا ذكرت مع العدالة وقال الثاني لاشعار الاول بالسلامة من البله
والغفلة والثاني لاحتمال ارتكاب ما يلبس (قوله عارفاً) أي بباطن المزكي بالفتح كعرفة ظاهره بأن صحبه طويلاً وعامله في السفر
والحضر وقوله عارفاً بتصانعات الخ لا يخفى انه يلزم من كونه عارفاً بتصانعات الناس علمه بباطن المزكي كظاهره ولا يلزم من كونه عالماً

بباطن المزكي كظاهرة أن يكون عنده علم بتصنعات الناس (قوله كسمعن من فلان وفلان) الحاصل أنه لا يكتفي السماع من معين كسمعت من فلان وفلان يقولان زيد عدل أو من الثقات وغيرهم ولو فاشيا وقد قطع بالشهادة وأما أن سند شهادة تالسماع ولم يقطع بها فإنه يعمل بها كما قال ابن رشد وهذا حيث لم يكن السماع من جماعة بحيث يفيد خبرهم القطع فان كان كذلك فإنه يعمل بالشهادة بالتزكية سواء أقطع بها أو أسندها للسماع فافقسام السماع ثلاثة قسم لا تحصى له التزكية سواء أسند الشهادة به السماع أو قطع بها وقسم يفصل فيه بين أن يسند الشهادة به السماع فيعمل بها أو بين أن يقطع بها أو يفصل بينهما بالسند الشهادة به السماع أو قطع بها أو أسندها للسماع وإذا علمت ذلك فقول الشارح وأما من سماع فذا لا يؤخذ على إطلاقه بل يفصل فيه أن لم يفصل القطع بين أن يقطعوا فيبطل أو لا فيصح وإن أفاد القطع فيصح (١٨٢) مطلقا فطعوا أو أسندوا للسماع هذا ما أفاده بعض شراحه (قوله

بتصنعات الناس فقله لا يخذع أي في عقله ولا يستزل في رأيه تفسيره واضح لفظن فلو قدمه على عارف لكان أظهر ويشترط في المزكي أيضا أن يعتمد في تزكياته للشاهد على طول عشرته في الحضر وفي السفر ويرجع في طولها وقصرها للعرف وأشعاراته بالوصاف مذكرة بان النساء لا تقبل تزكيتهم لالرجال ولا النساء لا فيما يجوز زكياتهم فيه ولا في غيره وهو كذلك ولا يجوز في الاعتماد في التزكية على السماع كسمعن من فلان وفلان أن فلانا عدل رضا وأما من سماع فشا كما إذا قال لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه عدل رضا فيقبل كما يأتي في شهادة السماع (ص) من سوقه أو محله لا التعذر (ش) يعني أنه يشترط في المزكي أن يكون من سوق المزكي يفتح الكاف أو من محلته وهي منزلة القوم لا من غيرهم لأنه ببيتة فليس الجار والمجرور متعلقا بالسماع وإنما هو من صفات تزكيتة فكانه قال وتزكيتة حاصلة من معروف حاصلة من أهل سوقه ومحله لا من غيرهم إلا التعذر من سوقه ومحله لعدم أهليتهم وشح ذلك (ص) ووجب أن تعين (ش) أي ووجب الشهادة بالتزكية أن تعين التعديل بان لم يوجد من يعدله غيره أو بخوذلك وفي بعض النسخ تجزى الفعل من علامة التأنيث أي ووجب التعديل أن تعين ولا يخفى أن التعديل فرض كفاية وبتعين على من انفرد به وهذا إذا طلبت في حق الآدمي وأما المتعلقة بمحض حق الله فتحب المبادرة بفعلها قبل طلبها أن استديم تحريره كما يأتي في الشهادة (ص) كجرح أن بطل حق (ش) التشبيه في الوجوب والمعنى أن من علم جرحه شاهد وان لم يجزحه بطل الحق بسبب تلك الشهادة فإنه يجب عليه أن يجزحه حتى لا يضيع الحق على صاحبه فالشرط قيد في هذه وفيما قبلها أيضا على خلاف قاعدته من أن الشرط يرجع لما بعد الكاف لما قبلها فمعنى أن بطل حق أي بترك التعديل كما أن المراد به بالنسبة لما قبله أن بطل حق بترك التجريح (ص) ونذب تزكيتة سمر معها (ش) الضمير في معيار جمع لتزكيتة العلانية والمعنى أنه يستحب للقاضي أن يضيف إلى تزكيتة العلانية التي هي الأصل تزكيتة السر ويكتفي فيها واحدا ويندب التعدد (س) من متعدد وان لم يعرف الاسم ولم يذكر السبب بخلاف الجرح (ش) يعني أن التزكيتة مطلقة لا بد فيها من متعدد فيتوقف حصول النذب في تزكيتة السر على التعدد كما أن حصول وجوب تزكيتة العلانية يتوقف على التعدد ويجوز للرجل أن يعدل آخر وان لم يعرف اسمه وان لم يذكر سبب عدالته

الشهادة بالتزكية) أي يقول أشهد أنه عدل رضا والباء في قوله بالتزكية للتصوير وقوله أن تعين التعديل لا يخفى أن التعديل هو عين الشهادة بالتزكية والظاهر أن الضمير في تعين عائد على المزكي أي لعدم وجود غيره كما قال ابن عاشر والمراد ووجب علينا أن تعين (قوله أو نحو ذلك) أي بأن وجد من يعدل إلا أنه قام به مانع كخوف من الجرح (قوله كجرح) بفتح الجيم (قوله بالنسبة لما قبله) أي في الشارح هنا وقوله أن بطل حق أي أو حق باطل كما أفاده بعض الشراح على أنه لا حاجة لرجوع الشرط إلى ما قبل الكاف لأن قول المصنف أن تعين يعني عن رجوع الشرط لما قبل الكاف لأن معناه أن شاهدًا شهد بحق ولا يعرفه غير المزكي ومن لازم ترك التزكيتة بطلان الحق المشهود به ولا حاجة لزيادة أو حق باطل لأن قول المصنف أن بطل حق يفيد أنه لا حق في كلام المصنف يشمل اثبات الشيء

ونفيه إذا كان كل منهما حقا في الواقع ولا شك أن إثبات ما هو منفي في الواقع فيه تحقيق باطل وإبطال حق وكذا الشهادة بنفي ما هو مثبت في الواقع (تنبيه) فهم من قوله أن بطل حق أن شهادة الجرح إذا كانت حقا فليس لمن علم بجرحه تجزئحه على الراجح أي لا يجوز له ذلك فإن قلت علم الجرح بالكسر بأن الجرح شهد بحق يقتضي علمه بالحق فلم يجزحه وشهد به بقلبت علم الجرح بان ما شهد به الجرح بالفتح حق لا يقتضي جواز شهادة الجرح بالكسر مالم تأكد القرابة بينه وبين المشهود له وأما النسب ما نه قدر الحق (قوله ونذب تزكيتة سمر معها) أي لأن العلانية قد تشاب بالمداينة والحاصل أنه ينذب الجميع بينهما ما كان اقتصر على السر أجزاء اتفاقا كالعلانية على المعتمد لكن تزكيتة السر إذا انفردت بشرط فيها التبريز والتعدد (قوله وان لم يعرف الاسم) لأن الجرح والتعديل انما يتعلقان بالاسم (قوله فيتوقف الخ) هذا يفيد أن أصل النذب انما يحصل بالتعدد وهذه طريقة وماتقدم قريانا من أنه يكتفي الواحد والتعدد مندوب طريقة ثانية

(قوله لان أسباب العدالة كثيرة) فيتعذر احصاؤها وضبطها (قوله ولا يرجح الميزان الخ) أي ان الاولى ترجح الميزان فليرجع بل ساوى الميزان فلا تسقط عدالته (قوله فان شاهدى الجرح مقدمان) أي ولو بعد الحكم لمن عدلت شهوده وبقية تقض الحكم كأنسبه ابن فرحون لابن القاسم خلافا لأشهب وسحنون ولكن قيد المازرى تقديم الجرح بما اذا لم يمتدح بالقال فلو شهدت طائفة بكونه ليلة كذا كان على شرب خمر وأخرى بعكوفه على الصلاة تلك الليلة لقطع بكذب احدها ما يرجع لمزيد العدالة والعدد اذا بلغ حد التواتر (قوله عند مالك) المناسب عن مالك لا عند مالك (قوله قال ابن عرفة والعمل الخ) الحاصل ان المعقول عليه قول سحنون وهو انه لا بد في الشهادة من التزكية كان بالقرب أو البعد حتى يكثر تعديله وتشتهر تركيته (قوله وأن الخلاف فيما اذا عدل بجهول الحال) أي فان لم يجهل حاله بل عرف بالخير أو كثر عدلوه لم يحتج ان تزكية أخرى ورأيت ما حاصله أن (١٨٣) محل الخلاف اذا مضت مدة يمكن فيها طرو

الفسق وأما لو طال الزمن بحيث يظن انه طرأ عليه فسق فلا بد من التزكية قولوا واحدا أو ما لو شهد بقضية في المجلس وزكى ثم شهد بقضية أخرى في ذلك المجلس فهذا لا يحتاج لتزكية ثانية قطعا (قوله أو بالبعد على قول أشهب) المناسب على قول ابن القاسم وذلك لان المسئلة ذات أقوال ثلاثة الاول لمالك من رواية مطرف وابن الماحشون أي وأشهب الا كفاءة بالتزكية الاولى الثاني لا يكفي التعديل الاول ولا بد من التعديل كالمشهد حتى يكثر تعديله وتشتهر تركيته وهو قول سحنون الثالث لابن القاسم يكفي بالتعديل الاول حتى يطول الزمن كسنة ويحجب بأن المراد على قول أشهب الثاني (قوله استحسان الخ) لا يخفى ان مراده دليل الاستحسان فلا يناقض قوله أولا وأولاد بالاستحسان معنى ينتقد في ذهن المجتهد فتقصر عنه عبارته وليس المراد المستحب (قوله ولكن ذكر

لان أسباب العدالة كثيرة بخلاف من يجرح شاهد في شهادته فانه لا بد أن يعين سبب الجرح لاختلاف العلماء فيه فربما اعتمد فيه على ما لا يتضمه كإوقع لبعضهم انه جرح شاهد في شهادته فسدل عن سببه فقال رأيت به يبيع ولا يرجح الميزان فلو شهد اثنان بتجريح شخص وشهد اثنان بتعديله فان شاهدى الجرح مقدمان على شاهدى التعديل واليه أشار بقوله (وهو مقدم) لان المعدل انما يحكى عن ظاهر الامر والمجرح انما يحكى عن باطن الامور الخفية المستترة فقدم ذلك وأيضا المجرح متمسك بالاصل (ص) وان شهد ثانيا في الاكتفاء بالتزكية الاولى تردد (ش) وفي نسخة حلو ولو ان شهدت بقاء التائيت فالضمير على الاولى يرجع للزكى بفتح الكاف وعلى الثانية يرجع للبينة أو الشهود والمعنى أن من شهد شهادة وزكى فيها بشروطها ثم شهد شهادة ثانية فهل يحتاج الى تزكية ثانية وهو سحنون فائلا لا بد من تزكيته كلما شهد حتى تثبت عدالته وتشتهر تركيته أو يكفي بالتزكية الاولى وهو لا شهب عند مالك قال ابن عرفة والعمل عندنا قديما وحديثا على قول سحنون ولو شهد في يوم تزكيته اه لان العيب قد يحدث وبعبارة المواقفة تقتضى ان التردد ليس في محله بل هما قولان وان الخلاف فيما اذا عدل بجهول الحال وان القول الاول في النقل مقيد بما اذا لم يكثر تعديله ويشتهر وانه لو طلب تعديله بالقرب على قول سحنون أو بالبعد على قول أشهب فلم يوجد من بعده فانه يجب قبول شهادته ولا ترد لان طلب التزكية ثانيا انما هو استحسان والقياس الا كفاءة بتزكيته اول مرة ما لم يتم بما مر حديث كما قاله ابن رشد وكلام المؤلف لا يفيد شيئا من ذلك ولكن ذكر نت ما يفيد صحة التعبير بالتردد وانه لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين ونحوه في ابن مرزوق (ص) وبخلافه لاحد ولديه على الآخر أو بوجه ان لم يظهر ميل له (ش) عطف على قوله بخلاف أخ والمعنى ان شهادة أحد الابوين لولده على ولده الآخر جائزة وكذلك شهادة الولد لاحد ابويه على الآخر فانها جائزة هذا ان لم يظهر ميل للشهوده والا فلا كما اذا شهد له غير على الكبير أو البارع الى العاق قال مالك وتجوز شهادة الولد على أبيه بطلاق أمه ان كانت منكرا واختلاف اذا كانت هي القائمة بذلك فنعها أشهب وأجازها ابن القاسم وان شهد بطلاق غير أمه لم يجز ان كانت أمه في عصمة أبيه لان كانت ميمنة ولو شهد لأبيه على جده أو ولده على ولده لا ينبغي أن لا تجوز قولوا واحدا ولو

في الشهادة وأطلق وله في المجموعة خلافه ان شهد بعد خمس سنين ونحوها سئل عنه العدل فان مات عدل مرة أخرى والام يقبل ونقل عن ابن نافع ان زكاه مشهور بالعدالة لم يحتج لاعادة التزكية وله في نقل الباجي عنه المشهور بالعدالة يكفي فيه التعديل الاول حتى يجرح بأمرين والذي ليس معروف يؤتلف فيه تعديل فالذى في نقل غير الباجي أن يكون المزكى بكسر الكاف مشهور بالعدالة والذي في نقل الباجي بفتحها اه أي فالمراد بالمتقدمين اثنان أشهب وابن نافع (قوله لا صغير على الكبير) ومثله السقيفة لاتهمه بحفظ ماله عنده (قوله ان كانت منكرا) أي والزواج منكرو يفرض ذلك فيما اذا كان المدعى غير الشاهد لانه لا يصح أن يكون مدعيا وشاهدا وقوله واختلاف اذا كانت هي القائمة أي بأن كانت تدعى الطلاق والاب ينكر وقوله فنعها أشهب أي لان الولد عييل مع أمه وقوله وأجازها ابن القاسم لم يرجح واحدا منهما وأقول الاظهر قول أشهب ويمكن تقديمه لاجل ذلك (قوله لان كانت ميمنة) أقول وسكت عما

إذا كانت حبة وفيها خلاف فنعها ابن القاسم وأجازها أصبغ وهذا إذا كانت الأجنبية منكرة واختلف أن كانت هي القائمة بشهادة
 ولديه والام في عصمته فأجازها أصبغ ومنعها سحنون بعد أن قال هي جائزة والقياس المنع مطلقا كانت الام في عصمته أم لا حبة أولا
 أنكرت الأجنبية أولا لجري العادة بالبعض بينها وبين الريب (قوله وأفرد الضمير الخ) أي في قوله المذكور بعد مبدل وذلك
 الضمير راجع لاحد الولدين في المسئلة الاولى وأحد الولدين في الثانية ولكن لم يوجد في المتن لفظه فكان المناسب أن يذكرها كما هو
 موجود في نسخة مصلحة (قوله بسرية) أي لان عداوة الاب تسرى للابن (قوله المغافري) بفتح الميم (قوله أحد شيوخ الخ)
 راجع لكل منهما كما يفيد من عرفته (قوله وليخبر بها الخ) هذا سمع عيسى ابن القاسم وهذا ما لم يكن الشاهد دعاءا بالحق في نفس
 الامر وجاز ما بأنه لو أخبر ترتب ابطال الحق والافلا يخبر على المعتمد وسمع سحنون ليخبر بها لانه يبطل به حقا قال ابن رشد انه أصح القولين
 كما في المواق فانظر لم عدل المصنف عنه مع (١٨٤) كونه الاصح بل لانه ظاهر في نفسه وتأمل بعد ذلك (قوله وليخبر بها) أي

ومثلها القرابة قاله ابن فرحون
 (قوله فانه اذا أداها) أي فيجوز له
 أن يؤدبها وله الاقدام على تحمل
 ذلك ثم يخبر الحاكيم بعداوتيه (قوله)
 ولا احتمال أن تكون غير قاذحة
 أي بالنظر لسببها لو اطاع عليه كما
 اذا قال سبب عداوتي أنه تارك
 الصلاة وقوله أو يكون أي بأن
 كان بعض المذاهب يرى ان العداوة
 الدنيوية غير قاذحة (قوله يعني ان
 الشاهد اذا قال للمشهود عليه
 الخ) أفاد بهذا الى أن المدار على
 اللفظ الذي يقتضي الخصام وهو
 قوله وتشبهني وأما قوله وتتهمني فلا
 دخل له فلو حذف ماضره (قوله)
 يصح أن يكون مثالا لقوله أي
 ويكون على حذف مضاف أي
 كذبي (قوله كما عمل في النص)
 الانسب قراءته بالبناء للمفعول أي
 لتعليقه في النص وهو تعليل لقوله
 يصح أن يكون مثالا لأي وأما صح
 أن يكون مثالا لقوله ولا عدو على
 عدوه لتعليقه في النص المعنى
 بقوله وعمله والمراد نص المازري
 لان المازري نقل عن أصبغ

كان على العكس لانه في أن تجوز قول واحد والمعتبر في هذا كله قوة التهمة ولذا قيل المؤلف
 الجواز بما اذا لم يظهر مبدل وهو راجع للسائلين وأفرد الضمير ليكون العطف بأو (ص) ولا
 عدو على عدوه (ش) المراد بها العداوة الدنيوية لا الدينية لجواز شهادة المسلم على الكافر
 يعني ان العداوة تمنع الشهادة فلا يقبل عدو على عدوه ولا على أبيه وأمه ولا بأس بالشهادة
 على صغير أو سفيه في حجر عدوه ولما ذكر أن العداوة بين الشاهد والمشهود عليه تمنع القبول
 تكلم على ما اذا كانت البسرية منها على منعها مشير الخلاف في ذلك بقوله (ولو على
 ابنه) أي ابن العدو ولو كان الشاهد مثل عبد الرحمن بن شريح المغافري وسليمان بن القاسم
 أحد شيوخ عبد الرحمن بن القاسم وأشار بالمبالغة لرد قول محمد بن الجواز ومحل الخلاف حيث
 لم يلحق الاب معرة والافلا تقبل اتفقا وقوله (أو مسلم وكافر) في حيز المبالغة أي ان العداوة
 الدنيوية قاذحة في الشهادة ولو طرأت بين مسلم وكافر فلا تقبل شهادة المسلم على الكافر
 حينئذ وعداوة الدين غير معتبرة لانها عامة غير خاصة وانما تعتبر العداوة الخاصة (ص) وليخبر
 بها (ش) يعني ان القاضي اذا قال للشاهد العدل أدا الشهادة فانه اذا أداها يجب عليه أن يخبر
 القاضي بالعداوة التي بينه وبين المشهود عليه ليسلم من التدليس ولا احتمال أن تكون غير
 قاذحة أو يكون القاضي عن يرى انما ليست قاذحة ومافرونا به من أن الاخبار بعد الاداء
 هو ظاهر نقل المواق خلافا لثبوت ومثل العداوة القرابة (ص) كقوله بعد ادائها تمنى
 وتشبهني بالخمنون محاصم الاشاكيا (ش) يعني ان الشاهد اذا قال للمشهود عليه بعد اداء
 الشهادة وقبل الحكم تشبهني بالجمانين فان ذلك يكون قاذحا في شهادته وترد بذلك اذا صدر منه
 ذلك على وجه الخصامة بأن يكون كلامه مفيد الكون شهادته انما هي لأجل ما قيل له
 لأعلى وجه الشكاية للناس بأن يقول لهم انظروا ما فعل معي وما قال في حق أو ما كنت أظن
 أن يفعل معي ذلك أو نحو ذلك فقوله كقوله الخ يصح أن يكون مثالا لقوله ولا عدو ويكون منه
 بالاخف ايعلم منه الاجلي بالطريق الاولى كما عمل في النص كما في الشارح وعمله يكون الشاهد
 أقر على نفسه بعداوة المشهود عليه اه ويكون المراد بقوله ولا عدو أي من ظهرت عداوته
 ولو بقرينة وأما ان فلان معناه من ثبتت عداوته فينبغي أن يكون تشبيها بالعداوة المفهومة
 من قوله ولا عدو ويكون تشبيها مصدرها والتقدير والعداوة الدنيوية ممانعة من اداء الشهادة

رد الشهادة وعمله يكون الشاهد أقر على نفسه بعداوة المشهود عليه

(قوله أقر على نفسه بعداوة المشهود عليه) لا يخفى انه لم يقرب بالعداوة بل أقر بما يدل على العداوة (قوله أن يكون تشبيها بالعداوة الخ)
 لا يخفى انه ليس تشبيها بالعداوة بل تشبيه بالمنع المفهوم من المقام والتقدير والعداوة مانعة من اداء الشهادة منعها كمنع قوله بعد هاهن
 القبول تتمنى الخ وقوله مصدره يقتضي أن التشبيه ينقسم الى مصدرى وغير مصدرى ولم أطلع على تلك العبارة نعم ان كان مراده
 بكون التشبيه مصدرى ان كلاً من المشبه والمشبه به مصدر وهو المنع لصح لكن ظاهر التقدير المذكور أن تكون الكافي داخل على
 المشبه به مع أن قاعدة الفقهاء ان الكافي داخل على المشبه

(قوله حال من المضاف اليه) اعترض جعله حالا اذ ليس المراد انه قال هذا الكلام في حال الخصومة وانما هذا الكلام وقع على وجه الخصومة اه فاذا علمت ذلك فاقاله المصنف ليس متفقا عليه بل المعتمد خلافه وهو ما قاله ابن الماحشون من انه تبطل شهادته بهذا القول من غير تفصيل قائله لانه اخبرانه عدوله ولو قال ما هو أدنى من هذا سقطت شهادته (قوله واعتمد الخ) هذه مسئلة دخلت هنا ليس لها مناسبة لا بالذي قبلها ولا بالذي بعدها (قوله وقرينة) عطف عام على خاص فلو اكنى به لصح وقوله أو على اختباره أو امتحانه الاختبار والامتحان شيء واحد والعطف يقتضي خلاف ذلك وظاهر عطف الاختبار على الصحبة بأنه مغاير مع انه اعم من الاول الا أن يريد الثاني ما عدا الاول (قوله فيعتمد على الظن) أي على ما يفيد الظن من الصحبة مثلاً أو رؤيته له يصبر على الجوع والعطش ولا يرد عليه أحد يحصل له ذلك (قوله فالباء في صحبة بمعنى على) على حد قوله تعالى ان تأمنه بنقطار أي على قطار وقوله أي يعتمد على قرينة هذا نفسه لقوله بصحبة الخ وهو يفيد ان قوله وقرينة عطف عام على خاص لانه لو كان العطف مغاير لصرح بكل وقوله يصبر على الضرر إشارة الى أن الاضافة في قوله صبر ضرر يؤل أمرها الى أن المعنى على تقدير على (قوله كما يعتمد في الشهادة بالضرر) هذا يفيد أن الكاف داخل على المشبه به مع أن الظاهر انه ادخل على المشبه (قوله المفيدة لغلبة الظن) أي الظن الغالب القوى ولا يخفى أن أول العبارة يفيد ان المراد مطلق الظن وهذه العبارة (١٨٥) تفيد انه لا يكتفي الا بالظن القوى وبه صرح غير

واحد (قوله حرص على الخ) أي اشتد تعلقه بذلك (قوله على ازالة نقص) أي عار حصل له بسبب رد الشهادة أي اتهم على حب ذلك وقوله فيما ردفه أي في شأن شهادة ردفها وقوله كان موجودا فيه وقت ادعاء الشهادة (أقول) لا يخفى انك تقول انك قد فسرت النقص بالعار الذي لحقه بسبب رد الشهادة مع أن ذلك العار لم يكن موجودا وقت ادعاء الشهادة * قلت ان في العبارة حذفاً والتقدير كان موجودا فيه سببه وهو الفسق (قوله فلما زال المانع) أي من الرد (قوله ثم أدوها) الاولى حذف ثم لان قوله أدوها جواب لما وقوله لم تقبل أي فلم تقبل وقوله على ازالة النقص أي الذي هو العار الذي لحقه وقوله

كما يمنع من القبول قوله بعد هاتمتني وتشبهني حالة كونه مختصاً بالاشا كما في خاص حال من المضاف اليه وهو الهاء في كقوله كما قاله الشارح (ص) واعتمد في اعسار بصحبة وقرينة صبر ضرر كضرر أحد الزوجين (ش) يعني أن الشاهد يجوز له أن يعتمد في شهادته باعسار شخص على صحبته أو على اختباره أو امتحانه له أي فيعتمد على الظن ولا يشترط العلم فالباء في بصحبة بمعنى على أي يعتمد على قرينة تدل على أن المشهود له يصبر على الضرر الحاصل له من جوع وعرى وما أشبه ذلك كما يعتمد في الشهادة بالضرر من أحد الزوجين لا آخر على الصحبة لهما أو لأحدهما ولا يكتفي في ذلك بقرائن الاحوال المفيدة لغلبة الظن كالابن الحاجب وابن شاس (ص) ولان حرص على ازالة نقص فيما ردفه لفسق أو صبا أو ورق (ش) يعني أن الشاهد اذا حرص على ازالة نقص كان موجودا فيه وقت ادعاء الشهادة بأن أدى الشهادة فردت عليه لاجل كفر أو فسق أو صبا أو ورق فلما زال المانع بأن أسلم وحسنت حاله أو تاب الفاسق بالجارحة أو أوحلم الصبي أو عتق العبد ثم أدوها لم تقبل منه - لم ياتهم - يتممون على ازالة النقص الذي ردت شهادتهم لاجله فيتممون على قبولها لما جبل عليه من الطباع البشرية في دفع المعرة فلم ترد الشهادة المذكورة حتى زال المانع فانهم انقبل اذا أدوها بعد زوال المانع وقوله ولان حرص أي اتهم - م على الحرص وقوله نقص أي تعيير أي دفع العار عنه وقوله فيما يتعلق بعدد أي كشهادته فيما أي في حق ردفه (ص) أو على التأسي كشهادة ولد الزنا فيه (ش) يعني أن من مواعن الشهادة الحرص على التأسي ومعنى التأسي أن يجعل غيره مثله

(٢٤ - خرشي سابع) لاجله أي لاجل سببه أي لاجل سبب العار وسبب العار هو الفسق (قوله لما جبل الخ) من زائدة وقوله في معنى من والتقدير لما جبلت عليه الطبيعة البشرية من حب دفع العار عنها فعمل هذا يكون حب دفع العار مطبوعاً ويحتمل وجهاً آخر وهو أن تجعل من بيانية وقوله في دفع في معنى من على تقدير مضاف والمعنى لما جبل عليه الشخص من طبيعته البشرية التي هي حب دفع العار عنه (قوله وقوله نقص أي تعيير) لا يخفى انه ليس المراد بالتعير معناه الاصلى لانه صفة المعير بل المراد به العار ولذا قال الشارح أي دفع العار ففسر التعيير بالعار وأما قوله أي دفع فهو تفسير لزالة وقوله ردفه أي رد الشاهد فيه أي الشاهد به أي ردت شهادة الشاهد بذلك الحق والمراد بالتعير لفظ شهادته (قوله أي كشهادته الخ) فهو مثال لما قبله لان قوله ولان حرص معناه ولا بشهادته - م على الرغبة في كذا ومثال الشهادة المذكورة تهادة فيما ردفه (قوله أو على التأسي) هو من جملة المانع الرابع ولذا لم يقرنه بل لا يمكن الاولى أن تأتي بلفظ عام يستدرج فيه افراد المانع كما فعل في بقيتها وما أحسن قول ابن الحاجب الخامس الحرص على ازالة التعير باظهار البراءة أو بالتأسي كشهادته فيما ردفه لفسق أو صبا أو ورق وكفر وكشهادة ولد الزنا في الزنا اتفاقاً وكشهادته من حد في مثل ما حد فيه على المشهور والتعير مصدر غير بالعين المهملة ذكر ذلك محشى نت (قوله الحرص على التأسي) أي الرغبة أي اتهم على الحرص على التأسي (قوله ومعنى التأسي أن يجعل الخ) الاولى أن يقول أن يكون غيره مثله فيقرأ يجعل بالبناء للفعل

(قوله كشهادة ولد الزنا) أى أولاد الزنا بأن يكون كل الشهود أولاد زنا أو يشهد ولد زنا مع رجل آخر بأنه لا عن زوجته والزواج ينكران فلا تقبل شهادتهما (قوله كالقذف) فإنه إذا شهد بالقذف فقد أثبت الشاهد الزنا فيكون الزنا ثابتاً فلا معرفة عليه وكذا ولد الزنا يودا شتم الزنا بحيث يصير كأنه كاح فلا معرفة تحقه فيما ينشأ عنه (قوله والمنبوذ) عطف على ولد الزنا أى وكذا شهادة المنبوذ لا تقبل في الزنا ونحوه ولو صار عدلاً أى لأن شأن المنبوذ أن يكون ولد زنا (قوله بتخفيف معرفة) ظاهر العبارة أن التأسي هو تخفيف معرفة بمساركة فيها هذا معنى عرفي كالذى فسر به الشارح والافتاتسى في الأصل هو الاقتداء (قوله والافقولان) مذهب المدونة صحة الشهادة (قوله فلتة) أى مرة (قوله بخلاف القاضي الخ) والفرق أن القاضي يعتمد على شهادة الغير ولكن الذى قاله سحنون أنه لا بأس أن يستقصى ولد الزنا ولا يحكم في الزنا كما قاله ابن خلة وهو أظهر لأنه وإن كان يعتمد على الشهود إلا أنه ربما تساهل في قبول شهادتهم ونظر وافي الواط هل يدخل في الزنا أم لا (١٨٦) والذى ظهر لي الدخول وذلك لأن الدخول يترب عليه عدم الشهادة

كشهادة ولد الزنا فيه وفيما يتعلق به كالقذف واللعان والمنبوذ لا يقبل لأن الإنسان إذا كان له من يشار كفى صفة خفت عليه المصيبة لأنهم قالوا أن المصيبة إذا عمت هانت وإذا ندرت هالت وودت الزانية أن النساء كاهن يرتين فقوله أو على التأسي الخ معطوف على قوله على إزالة نقص والمراد أنه اتهم على الحرص على التأسي أى على مشاركة غيره في معزته (ص) أو من حد فيمأ حد فيه (ش) معطوف على ولد أى وكشهادة من حد فأنها لا تقبل في ذلك الذى حد فيه بمخصوصه وأما في غيره فتقبل بمن حد بشرى جرمه بدق بحد فيمأ حد فيه فهو من أمثلة التأسي الذى عبر عنه ابن عرفة بتخفيف معرفة بمساركة فيها قوله فيمأ حد فيه أى بالفعل والافقولان حكاهما مراح الرسالة ومثل الحد بالفعل القتل فقط إذا عني عنه كما قاله في الواضحة عن الأخوين ومثل الحد التعازير فلا تقبل شهادة من عزز فيما عزز فيه إلا أن يكون وقع منه ذل فلتة فقوله فيمأ حد فيه أى وهو مسلم بخلاف الكافر إذا حد ثم أسلم فتقبل شهادته في كل شئ بخلاف القاضي فله أن يحكم ولو فيمأ حد فيه (ص) ولأن حرص على القبول كخاصة مشهود عليه مطلقاً (ش) يعنى أن الشاهد إذا حرص على قبول شهادته فأنها لا تقبل كخاصة مشهود عليه سواء كان الحق لله أولاً دعى لأن محاسبة الآدمي تدل على بغضه له مثل أن يدعى شخص لغائب ويشهد له فأن المحاسبة معه ورفع حرصه على قبول شهادته وأما حق الله فقل أن يتعلق أربعة رجال برجل ويرفعوه للقاضي ويشهدوا عليه بالزنا وعدم القبول في ذلك لابن القاسم قال ابن رشد أنما تجز شهادتهم لأن فعلهم وتعلقهم به ورفعهم إياه لا يجب عليهم بل هو مكروه لهم لأن الإنسان مأثور بالستر عليه وعلى غيره وقد علمت أن المحاسبة هنا خلاف العداوة المتقدمة (ص) أو تشهد وحلف (ش) أى وكذلك لا تقبل شهادة الشاهد إذا شهد وحلف مع ذلك على صحة شهادته سواء شهد في حق الله أو لآدمي ولا فرق بين أن يكون الحلف متصلاً بالشهادة كقوله أشهد والله أنه عنده كذا أو منفصلاً عنها كقوله أشهد أن له عنده كذا والله قال ابن عبد السلام الآن يكون الشاهد من

والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ادروا الحدود بالشبهات (قوله ولأن حرص على القبول) الأولى أن يأتي بلفظ عام يندرج فيه أفراد المانع لأن قوله أو رفع قبل الطلب لا يشمل ما قبله فالأولى للموافق أن يقول ولأن حرص على الشهادة في الأداء والقبول ثم بعد الفراغ من أفرادهما يقول بخلاف الحرص على التمسك لا يخفى أن هذا في غير أرباب الشرط وأما أرباب الشرط كالوالى يأخذ شخصاً ويرفعه للسلطان ونحوه فإن له أن يخصم ويشهد عليه إلا أن يكون حبسه أولاً فلا تصح شهادته عليه إلا أن يكون الحبس أعذر كليل مثلاً فإن له أن يشهد ولا يكون هذا الحبس مانعاً من الشهادة كذا صرحوا الآن يعظم الفساد في الأسواق فلا بأس أن أهل السوق يرفعونهم إلى ولاة الأمور كما استظهره بعض شيوخنا

نعم أن فوض التصرف إلى أحد من أهل السوق كان كالوالى (قوله لأن محاسبة له تدل على بغضه له) لا يخفى أن المقاد جهلة من المصنف أن المانع من القبول هو الحرص على القبول لا البغض الذى هو يرجع للعداوة فذلك العلة تنافي المقاد من المصنف (قوله فان المحاسبة معه ورفع الخ) فديقال أن هذا حرص على الأداء لا على القبول على أنه يقال حرص عليه ما كيف يأتي قوله حرص على القبول أى فقط كما هو المتبادر (قوله وعدم القبول في ذلك لابن القاسم) ومقابلته ما لابن الما جشون ومطرف وأصبغ وهو اختيار اللخمي وابن رشد (قوله بل هو مكروه لهم) لا يخفى أن ارتكاب المكروه لا ينفى العدالة الموجبة لصحة الشهادة (قوله لأن الإنسان مأثور بالستر عليه وعلى غيره) ظاهره أن ذلك الأمر أمر نذوب والا كان ذلك حراماً لا مكروهاً مع أن المواضع صرح بوجود الستر على نفسه وعلى غيره أقول والظاهر أنهم محدون حد القذف ثم بعد كنهى هذا وجدت التصريح بوجود الحد الآن بأن أرباباً أربعة شهداء سواهم على معانة الفعل كالروفي المسجلة انتهى (قوله وقد علمت أن المحاسبة هنا خلاف العداوة) أقول قد علمت أن محاسبة الآدمي تدل على بغضه له ومتى وجد البغض وجدت العداوة فرجعت المحاسبة للعداوة لا إلى خلافها

(قوله وللقاضى أن يحلف الشاهد ولو بالطلاق) أى دون الخصم فليس له تحليف الشاهد كما لم يرد على الزقاق كاذر بعض شيوخنا رجه
الله تعالى (قوله وفى الحديث شر الشهود من شهد قبل أن يستشهد بالخ) وفى حديث آخر خير الشهود من شهد قبل أن يستشهد وجمع
بينهم ما بأن الحديث الاول محمول على حق الادعى والثانى وهو خير الشهود محمول على حق الله الذى أشار له المصنف بقوله وفى محض حق الله
تجب المبادرة بحسب الامكان (قوله أن يخبر صاحبها بما) أى يجب عليه اعلام صاحب الحق بما ان كان غير عالم فلوزك اعلامه فى هذه الحالة
فانه يكون جرحه فى شهادته (قوله من غير تأمل) أى تأمل صحيح صادق بأن لا يكون هناك تأمل أو تأمل فاسد ومقابل ذلك قوله وعند
التأمل الصحيح (قوله وعند التأمل الصحيح) إشارة للجواب عن المصنف بما حاصله (١٨٧) انه لا التماس ولا خفاء فى المغايرة من

جهة أن الرفع التأديبة من
أول وهلة بخلاف الحرص
وحيث لا خفاء ولا التماس
فلا يوجبهم أن قوله أو رفع
قبل الطلب مشال للحرص
على القبول بل يفهم من
أول الامر أن قوله أو رفع
قبل الطلب معطوف على
قوله لا ان حرص على الاداء
فلا يكون من أمثله وقوله
والمخلص من ذلك هذا
جواب ثان فمكانه يقول
والمخلص من ذلك أى يضاف
ويجتمه أن تقول قوله
فكيف يكتب بأحدهما
عن الآخر أى فلا يتوهم
انه من أمثلة الحرص
على القبول واذا كان
كذلك فيقال ما يكون مثالا
لهذا فأجاب بأن المخلص
أن يجعل مثالا لمخدوف
(قوله ومن حبسه) الواو
للحال ثم ان هذا التعميم
لا يظهر فى غير المعنيين لانه
اذا كان على غير المعنيين
وكان باقيا تحت يده من

جهلة العوام فانه يتسأخون فى ذلك وينبغي عندى أن يعذر وابه وللقاضى أن يحلف الشاهد ولو
بالطلاق اذا اتهمه كما قاله ابن فرحون (ص) أو رفع قبل الطلب فى محض حق الادعى (ش) هذا هو
الحرص على أداء الشهادة وهو مانع من قبولها والمعنى أن الشاهد اذا رفع شهادته قبل أن تطلب منه
فانه لا تقبل وهى باطلة لانه شهد قبل أن يستشهد وفى الحديث شر الشهود من شهد قبل أن يستشهد
ولكن يجب عليه أن يخبر صاحبها بما ان المتبادر من كلامه من غير تأمل أن قوله أو رفع الى آخره مشال
ثالث للحرص على القبول أى أو شهادة شاهد رفع شهادته وأداه قبل الطلب من المشهود له فى محض
حق الادعى والذى فى ابن شاس وابن الحاجب انه من الحرص على الاداء فكان عليه أن يقول ولا ان
حرص على الاداء كأن رفع الخ وعند التأمل الصحيح يقال فى قوله رفع قبل الطلب أن الرفع بمعنى التأديبة
من أول وهلة والحرص على القبول يحصل بعد أدائها فكيف يلتبس أحدهما بالآخر عند فهم المعنى
من النوعين والمخلص من ذلك أن يقدر لفظ الاداء بعد لفظ القبول ليصير هذا مثالا له ويصير اللفظ هكذا
ولا ان حرص على القبول أو الاداء فيصير قوله كخاصة الى قوله وحلف مثالي للحرص على القبول وقوله
أو رفع قبل الطلب مثالا للحرص على الاداء المقدر (ص) وفى محض حق الله تجب المبادرة بالامكان ان
استديم تحريمه كعتق وطلاق ووقف ورضاع (ش) يعنى أن الحق اذا تعاضد الله تعالى وكان مما يستدام
تحريمه فانه يجب على الشاهد المبادرة بالشهادة الى الحاكم بحسب الامكان كمن علم بعتق عبد وسيد
يستخدمه ويدعى المالكية فيه وكذلك الامة أو علم بطلاق امرأه ومطابقها يعاشرها فى الحرام أو علم بوقف
على معينين أو على غيرهم ومن حبسه أو غيره واضع يده عليه يستغله ويصرف ريعه فى غير مصارفه
الشرعية وفى هذا انظر ووجه فى الكبير أو علم برضاع رجل مع امرأه وهو متزوج بها وما أشبه ذلك
فان لم يبادر برفع شهادته كان ذلك جرحه فى حقه تربية شهادته ثم المراد بمحض حق الادعى ماله اسقاطه
والا فكل حق لا دعى فيه حق لله وهو أمره بايصال ذلك الحق الى مستحقه كما قاله القرافى والمراد بمحض
حق الله ما ليس للمكلف اسقاطه وهذا قد وجد فيه حق الادعى وقد لا يوجد كبعض الامثلة التى ذكرها
المؤلف فان المعتقد له حق فى العتق بخلاف رقبته من الرق وكذلك المرأة المشهود بطلاقها لها حق فى
تخليص عصمتها من الزوج وفى الوقف حق لا دعى وهو طلب الموقوف عليه استحقاقه فيه وقد تمتع
هذه الامور الثلاثة عن حق الادعى كما اذا رضى المعتقد بذلك أى باستخدام المعتقد له كاستخدام الرقيق
أو رضيت المرأة ببقائها تحتها والموقوف عليه بترك ما يستحقه فى الوقف وأما الرضاع فظاهر قاله بعض
المحشين (ص) ولا خير كالزنا (ش) يعنى أن الحق اذا كان لله الا أنه لا يستدام تحريمه بأن كانت المعصية
تتقضى بالفراغ منها مثل الزنا وشرب الخمر ونحوهما فان الشاهد بالخيار ان شاء رفع وان شاء ترك لان

حبسه فلا يقضى به (قوله وفى هذا انظر الخ) وجه النظر أن المناسب ان يحمله المصنف على غير معين وأما على معين فلا تجب المبادرة
لانه حق لا دعى له اسقاطه حتى بعد قبوله ولانه يقضى له به كقدم المصنف وبحث فيه بأنه قد يقال هو من المستدام تحريمه أيضا
لان حقه تعالى فى الوقف أن لا يغيب عن سنته بل يكون باقيا على حاله خصوص بعد القبول (قوله فان لم يبادر الخ) قال السيد انظر
فى مسألة اذا رأى أحد الهلال لا يلا فترك الى انما لاخباره لغير عذر كان جرحه فلا تقبل شهادته اه (قوله وأما الرضاع فظاهر)
أى ظاهر انه محض حق الله تعالى فقط (أقول) لا فرق بين الطلاق الثلاث والرضاع فالذى يقال فى الطلاق يقال فى الرضاع (قوله ولا خير
كالزنا) محله اذا زنى بإمرأه وأطلقها وأما لو زنى بها وأبقاها فهي حرة دامة فيجب الرفع

(قوله فذكره مالك وغيره الستر عليه) ظاهره أن الكراهة للتنزيه والظاهر أن الستر حينئذ حرام بل يجب الرفع ويمكن أن يجعل الكراهة في كلام مالك للتحريم (قوله كالخثني) أي المتوارى عن المشهود عليه ليشهد على إقراره (قوله أن أقعدله) بفتح الهمزة من قعد وقوله تخفيا حال وقوله لا يشهد عليه بفتح الهمزة وقوله فليشهد بفتح الشاء المثناة من فوق هكذا وجدته ضبطا لبعض شيوخنا وفي بعض النسخ بالياء ويقرأ بالبناء للفاعل أي ويكون في العبارة التفات أي فليشهد بذلك الشاهد ويصح قراءته بالبناء للمفعول أي فليشهد بذلك الشاهد وهناك ضبط آخر كنت قرأته مع الأصحاب وهو أن يقرأ أقعد بضم الهمزة وقوله تخفيا مفعول أي شخصاً تخفيا وقوله فليشهد بالياء المثناة من تحت المفتوحة أي فليشهد بذلك الخثني وقوله أن تحقق الإقرار بقرأ بالبناء للفاعل أي أن تحقق الخثني ذلك الإقرار وقوله كما يجب أي على الوجه الواجب في صحة الإقرار بأن يكون ذلك المقر غير خائف ولا مخدوع فإن كان ذلك المقر خائفاً أو مخدوعاً لم يلزمه الإقرار ويحلف ما أقر إلا ما ذكر (قوله لحضري على حضري) أي وكذا حضري على بدوي على ظاهر كلام ابن عرفة (قوله عبر عن الحضري) أي المشهود الخ مفاده أنه ليس في الحديث لا يشهد بدوي لحضري أصلاً بل ما فيه إلا القروي أو صاحب قرية ولا ينافيه الحديث المتقدم لا يشهد بدوي على حضري لانه في المشهود عليه ولذلك أي لكونه (١٨٨) لم يرد في الحديث لحضري قال اللقاني لو قال لقروي كان أحسن لانه أعم تصويراً

وتبركاً بالحديث انتهى أي ذلك من الستر وهذا في غير المشهور بالفسق المجاهر به والافتقار كره مالك وغيره الستر عليه وترفع عليه الشهادة بما اعترف ليرتدع عن فسقه (ص) بخلاف الحرص على التحمل كالخثني (ش) قال أشهب وعيسى بن دينار وعامة أصحاب مالك أن الحرص على تحمل الشهادة لا يقدح فيها وهذا هو المشهور رقيق لمالك في رجل يقرأ خالياً فيجوز أن أقعدله تخفيا لا يشهد عليه قال أن تحقق الإقرار كما يجب فليشهد (ص) ولأن استبعد كبدوي لحضري بخلاف أن سمعه أو مر به (ش) يعني أن الاستبعاد يمنع من قبول الشهادة بخلاف العادة كشهادة البدوي لحضري على حضري لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشهد بدوي على حضري وفي طريق آخر على صاحب قرية أي فيما يستبعد كالأموال وأما الحرابة والقتل والقذف والجرح وشبهه فلا استبعاد والاستبعاد الاستغراب بأن يستغرب العقل شهادة هذا وهذا وهو هنا عدوله عن أهل الحاضرة ويشهد أهل البادية قوله كبدوي أي وتحملها في الحضرة لانه هو الذي يحصل به الاتهام ثم أن المؤلف عيبر بالحضري عن القروي الواقع في بعض الروايات وفي أخرى صاحب قرية والضمير في استبعد الاستشهاد والسين في قولنا الاستشهاد لا يطلب أي طلب الشهادة للحضري من البدوي فشهادة البدوي للحضري من غير استشهاد مقبولة لانه لا استبعاد فيها حينئذ كما يفهمه قوله ولأن استبعد وكما أشار به بقوله بخلاف أن سمعه أي في الأقوال أي وأراه في الأفعال أو مر البدوي عليهم أو هما يتقارران وكذلك استشهاد له في السفر ومثله الأمور التي تطلب فيها الخلو والبعده عن العدول (ص) ولا سائل في كثير بخلاف من لم يسأل أو يسأل الأعيان (ش) تقدم أنه قال ولأن استبعاد الخ وكذلك هذه

وتبركاً بالحديث انتهى أي ذلك من الستر وهذا في غير المشهور بالفسق المجاهر به والافتقار كره مالك وغيره الستر عليه وترفع عليه الشهادة بما اعترف ليرتدع عن فسقه (ص) بخلاف الحرص على التحمل كالخثني (ش) قال أشهب وعيسى بن دينار وعامة أصحاب مالك أن الحرص على تحمل الشهادة لا يقدح فيها وهذا هو المشهور رقيق لمالك في رجل يقرأ خالياً فيجوز أن أقعدله تخفيا لا يشهد عليه قال أن تحقق الإقرار كما يجب فليشهد (ص) ولأن استبعد كبدوي لحضري بخلاف أن سمعه أو مر به (ش) يعني أن الاستبعاد يمنع من قبول الشهادة بخلاف العادة كشهادة البدوي لحضري على حضري لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشهد بدوي على حضري وفي طريق آخر على صاحب قرية أي فيما يستبعد كالأموال وأما الحرابة والقتل والقذف والجرح وشبهه فلا استبعاد والاستبعاد الاستغراب بأن يستغرب العقل شهادة هذا وهذا وهو هنا عدوله عن أهل الحاضرة ويشهد أهل البادية قوله كبدوي أي وتحملها في الحضرة لانه هو الذي يحصل به الاتهام ثم أن المؤلف عيبر بالحضري عن القروي الواقع في بعض الروايات وفي أخرى صاحب قرية والضمير في استبعد الاستشهاد والسين في قولنا الاستشهاد لا يطلب أي طلب الشهادة للحضري من البدوي فشهادة البدوي للحضري من غير استشهاد مقبولة لانه لا استبعاد فيها حينئذ كما يفهمه قوله ولأن استبعد وكما أشار به بقوله بخلاف أن سمعه أي في الأقوال أي وأراه في الأفعال أو مر البدوي عليهم أو هما يتقارران وكذلك استشهاد له في السفر ومثله الأمور التي تطلب فيها الخلو والبعده عن العدول (ص) ولا سائل في كثير بخلاف من لم يسأل أو يسأل الأعيان (ش) تقدم أنه قال ولأن استبعاد الخ وكذلك هذه

وفي طريقة أخرى على صاحب قرية (قوله والسين في قولنا الاستشهاد لا يطلب) وأما السين في استبعد فلتنأ كيد (قوله أي في الأقوال) أي سمع البدوي الحضري بقر لحضري وقوله وأراه في الأفعال أي رآه في الأفعال بغصب مثلاً لحضري ما لا وفيه إشارة إلى أن في كلامه حذفاً وهذا كله في الحضري (قوله أو مر البدوي عليهما) ظاهره أنه مبني للفاعل وقوله البدوي على حذف أي من هو أي البدوي على الحضري ويحتمل أنه بالبناء للفاعل والفاعل الحضري وقوله وهما يتقارران أي في الحضرة هذا هو المتبادر ثم لا يخفى أن هذا عين قوله بخلاف أن سمعه فعلى نسخة هذا الشارح لم يكن لفظة به بعد مر وفي شرح شب وعب زيادة به بعد قوله مروا فظ عب أو مر بالبناء للمفعول به أي من حضر بيان في سفر ببدوي فيشهد في الأموال ولو استشهد وكذا في الدماء والجراح (أقول) وهذا حل ظاهر أقول وعلى هذا الحل لا داعي للزور بل ولولم يحصل مرور بل كانوا في موضع واحد (قوله ولا سائل) هو من شرط في سلك الاستبعاد ومن أفرادها لا ولي للمؤلف تجزئ يده من لا لا يقره تنبيهه إلا المانع لا أفراده كما فعل في سائر الموانع وكانه فعل ذلك لئلا يتوهم عطفه على ما قبله وهذا ليس بعذر فلو قال بعد قوله حضري أو سائل في كثير الخ ثم يقول بخلاف أن سمعه أو مر به ليعود للسائلين كما هو النقل لكان حسناً (قوله بخلاف من لم يسأل الخ) لا يخفى أن قوله أو يسأل الأعيان يعني عن قوله ما لم يسأل لانه إذا كان من يسأل الأعيان تقبل شهادته فأولى من لم يسأل أحداً أصلاً

(قوله اذا كان كثيرا الخ) وهو ما لم تجز العادة باستشهاده فيه وترك الاغنياء لان الشيء الكثير انما يقصد في وثيقه غالبا لا اغنياء
فالدول عنهم الى الفقراء رتبة لان الفقر قد يحمل على الرشوة وظاهر المصنف سواء سأل المصيبة أم لا (قوله ولان جراح الخ) ومن ذلك
لوشهد السيد على عبده انه قد طلق زوجته لانه يتهم على ازالة ذلك العيب (١٨٩) الحاصل بالتزويج بناء على زوال العيب بالطلاق
(قوله عطف على مغفل) الاولى أن

يقول عطف على ليس بمغفل
باعتبار المعنى وكانه قال لان كان
مغفلا ولان جر وقوله أى ولا يجز
اشارة الى أن الماضي في المصنف
بمعنى المضارع (قوله الا أن يكون
الموروث فقيرا) لا فرق بين أن
يكون الشاهد ينفق على ذلك الفقير
أم لا على المعتد (قوله هذا عطف
الخ) لا ينبغي ان تقديره الذي ذكره
يشكك على ذلك وذلك لانه يفيد ان
كلا من المعطوف والمعطوف عليه
محذوف وهو لفظ شهادته المضاف
والمضاف اليه (قوله كما اذا شهد الخ)
أى جنس الولد الصادق باثنين فصيح
تنبيه الضمير في قوله لان شهادتهما
أى الولدين (قوله حيث كان المشهود
بعقده ذامال) ليس بشرط بل مثل
المال ما اذا كان عالما أو صالحا أو
فارها لان للناس رغبة في انتساب
من يكون كذلك لهم (قوله وأما ان
لم يكن فيهم من ذكر) بان كانوا كلهم
ذكورا (قوله لان الضرر عليهم)
أى من حيث ان العبد لا يباع بل
صار حرا لاجاء الضرر على الاولاد
الذين هم المشهود (قوله يوما) أى على
تقدير ان يموت ابن المعتق (قوله
وهناك ابنان) أى الاخ بل ولوا بن
واحد أو ابن للعبد (قوله والمراد
بالولاء هنا المال) أى وليس المراد

المسئلة المانع فيها الاستبعاد ومخالفة العادة والمعنى أن السؤال لا تجوز شهادتهم في الحق المالى
اذا كان كثيرا وتجوز في التافه اليسير لما تقدم وهذا مع قصد الشهادة وأما ان سمعته يقول أو
مر به ما وهما يتنازعا فأقر أحدهما الآخر بكذا فإنه يقبل فقوله في كثير ليس متعلقا بسائل
بل بقدر أى شهد في كثير بخلاف من يقبل من غير سؤال أو يسأل أعيان الناس وأشرفهم
فتجوز شهادته ولو في المال الكثير والمراد بالاعيان الاغنياء وانما تمنع شهادة السائل في الكثير
اذا كان يسأل لنفسه من غير الزكاة والافلا كما قاله ابن ناجي في شرح المدونة (ص) ولان
جر بها كعلى مورثه المحصن بالزنا (ش) هذا عطف على مغفل باعتبار المعنى أى ولا يجزله
بهم انفعوا المعنى أن الانسان اذا جر شهادته نفعاله فانها لا تقبل للثمة كما اذا شهد على مورثه
المحصن بالزنا فان شهادته لا تجوز لانهم ماله على قتله ليرثه وسواء كان الشهود كلهم ورثة أو
بعضهم عن لانتم الشهادة الابيه وسواء كان المورث أباه أو أخاه أو ولده واحترز بالمحصن عن
المورث البكر فان شهادته عليه جائزة اذ لا ثمة حينئذ (ص) أو قتل العمد الا الفقير (ش)
يعنى انه اذا شهد على مورثه بأنه قتل شخصا عدا فانها لا تقبل للثمة الا أن يكون الموروث
فقيرا فان شهادة الوارث حينئذ على مورثه بالزنا أو القتل عدا جائزة والاستثناء منقطع
اذ لا ثمة حينئذ واحترز بقتل العمد عن قتل الخطافان شهادته تجوز عليه بذلك اذ لا ثمة
اغنيا كان المورث أو فقيرا (ص) أو بعثق من يتهم في ولائه (ش) هذا عطف على مورثه
بتقدير مضاف وكذا قوله بعده أو بدين وتقديره كشهادته على مورثه المحصن بالزنا
وكشهادته بعثق من يتهم على ولائه أو شهادته بدين فهو من أمثلة الجرح كما اذا شهد ان أباه
أعنتق فلانا مثلا حيث كان المشهود بعقده ذامال وأن يكون في الورثة من لاحق له في الولاء
كالبنات والزوجات كما في المدونة وذلك لان شهادته ما تؤدى الى حرمان الورثة المذكورين
فلذلك لم تقبل وأما اذا لم يكن فيهم من ذكر فهي مقبولة لان الضرر عليهم زاد فيها قيد آخر وهو
أن تكون التهمة حاصلة الا أن بان يكون لومات حينئذ ورثة وأما ان كان قد يرجع اليها يوما
كما لو شهد اخوان ان أخاهما أعنتق هذا العبد وهنالك اثنان فان شهادتهما جائزة اه والمراد
بالولاء هنا المال أى من يتهم في ماله (ص) أو بدين لمدينه (ش) هذا أيضا من أمثلة الجرح والمعنى ان
صاحب الدين لا تجوز شهادته لمدينه بجهة أو جراح خطأ أو نحو ذلك مما يؤل الى المال لانه يتهم ان
ياخذ ما يحصل للمدين من الدين الذى له عليه وتجوز شهادته لمدينه في غير المال كالقذف وقتل العمد
ونحوه اذ لا ثمة حينئذ ولو أبطل دين بمال لكان أشمل كما لو شهد له بمال معين كثوب أو دار ونحوهما
ولا بد من تقييده بما اذا كان المشهود له معسرا أو كان دينه حالا أو قريبا الحاصل وعبر هنا بدين
وبعد بدين اشارة الى أنهم ما الغنا وبقيت لغة نالته وهى مدين ورابعة وهى مدينون (ص)
بخلاف المنفق للمنفق عليه (ش) أى فان الشهادة جائزة كما اذا كان أجيرا عنده ليس في عياله أى
لم تكن نفقته عليه واجبة بطريق الاصله وسواء كان قريبا أو أجنبيا أما من يجب نفقته عليه
بطريق الاصله فقد مر أنها تسعة لاجل القرابة وأما عكس كلام المؤلف وهو شهادة من

به للثمة (قوله اذا كان المشهود له معسرا) أى أو مليا أو كان ملدا (قوله بدين) بتخفيف الدال كما في التوضيح وفي غيره مدان بالتشديد
ابن غازي بالمعنى أفاده بعض شيوخنا رحمه الله (قوله أى لم تكن نفقته) تفسير لقوله في عياله فالأجير الذى لم تكن نفقته واجبة بطريق
الاصله تجوز شهادته المنفق عليه ولو كان يأكل مع عياله

(قوله وشهادة كل لاخر) أى من غير نواطؤ على ذلك والا فلا قاله الاقانى (قوله وهو المشهور) راجع للمستثنين الاولى قوله ولو كان ذلك فى مجلس واحد الثانية قوله وسواء كان الحق الخ ومقابل ذلك ما لطرف وابن المباحثون من انه ان شهد بعضهم لبعض فى مجلس واحد على رجل واحد لم يجوز وان كان شيئاً بعد شئ عاز وان تقارب ما بين الشهادتين (قوله وهذا مع اتحاد الزمن) لا حاجة لهذا مع قوله ولو كان ذلك فى مجلس واحد وقوله وهذا كله مع اتحاد الخ لا حاجة له مع قوله على واحد أو على اثنين ويمكن الجواب عن قوله وهذا مع اتحاد الزمن بان يقال وأخرى مع اختلافه أى بان طال المجلس فالزمن اختلف لكن المجلس واحد (قوله والقافلة) هم الرفقة لا يقيد رجوعهم من السفر بل مطلقاً كما بقوله أهل اللغة ولا بد أن يكون الشاهد منعا دلالا لان الكلام فى مقبول الشهادة أفاده محشى نت (قوله فى حراية) أى واقعة فيشمل النفس والمال والنسب وقوله (١٩٠) أو نسب أى نفي النسب أى شهدوا به بان الغير ينفى النسب بان قال البدوى

است ابن الفلان (قوله أو نسب) كذا فى نسخة شيخنا عبد الله سب بسين وباء المقتضى للتعزير أو الحد وكذا فى عب (قوله بدل من القافلة) ويحتمل انه بدل مقطوع مرفوع خبره فى حراية (قوله لا الجلوبين) معطوف على القافلة على نسخة الجرب وعلى نسخة الرفع عطف عليها أيضا باعتبار محلها قال ابن مالك وجر ما يتبع ما جرمون

راعى فى الاتباع المحل فسن ثم ظاهر قول المصنف ان المراد شهادتهم قطعاً فى مال وغيره ولكن المنقول ان ذلك فى النسب أى يشهدون بانه أخاه أو ابن عمه (قوله لا تجوز شهادة بعضهم لبعض) أى على شخص من غيرهم وأما شهادتهم لغيرهم على شخص من غيرهم أو شهادة بعضهم لبعض على شخص منهم فيمكن فى اثنان والعشرون انما يشترطون فيما اذا كان المشهود له منهم والمشهدود عليه أجنبي ليس

هو فى نفقة شخص له فانه غير جائز لانه ان ترك الشهادة قطع عنه النفقة (ص) وشهادة كل لاخر وان بالمجلس (ش) يعنى ان كل واحد من الشاهدين يجوز له ان يشهد لصاحبه ولو كان ذلك فى مجلس واحد وسواء كان الحق لهما على واحد أو على اثنين وهو المشهور وهذا مع اتحاد الزمن وأخرى مع اختلافه وهذا كله مع اتحاد المشهود عليه وأخرى مع اختلافه (ص) والقافلة بعضهم لبعض فى حراية (ش) يعنى ان أهل القافلة تجوز شهادة بعضهم لبعض فى حراية وسواء شهدوا لصاحبهم عيال أو نفس أو نسب أو نسب قولهم بعضهم لبعض بدل من القافلة وهذه وان كان فيها شهادة كل لاخر كالسابقة إلا ان هذه يتوهم فيها عدم الجواز لما ثبت بينهم وبين المحاربين من العداوة الذنوبية فقبلنا الشهادة هنا للضرورة (ص) لا الجلوبين الا كعشرين (ش) يعنى ان الجلوبين لا تجوز شهادة بعضهم لبعض إلا ان يكثروا ويشهد منهم كالعشرين فأكثر عما يفيد العلم فتقبل ولا تجوز شهادة بعضهم لنفسه وهل تشترط العدالة فى العشرين كما عند التونسي أم لا كما عند الحمى وما قرناه من ان المراد ان العشرين يشهدون جميعهم لا اثنان منهم صرح به أبو الحسن كما عند التونسي فى كتاب الاستحقاق وانظر لو شهد عشرة منهم وحلف المشهود له هل يعمل بذلك أم لا وهو ظاهر كلامهم والمجلوبون هم القوم الذين يرسلهم السلطان ليدفعوا أو حياطة قرية أى حراسها أو لقطر من الاقطار أو قوم يأتون من الكفار مترافقين الى بلاد الاسلام فيسلمون وسواء جرى عليهم الاسترقاق أو لا وعلى ذلك باتهامهم على حجة البلدية وهذا يقتضى منع شهادة طوائف العسكر الذين قدموا مترافقين وهذا مشاهد منهم - فى زماننا الآن يقال ان التهمة تضعف مع عدم العرب وان لم يكونوا مترافقين وهذا مشاهد منهم - فى زماننا الآن يقال ان التهمة تضعف مع عدم قلة الترافق وتقوى مع الترافق فالافتضاء الثانى غير مسلم (ص) ولا من شهد له بكثير ولغيره بوصية (ش) يعنى ان من شهد لنفسه فى وصية بكثير وشهد لغيره بكثير أو قليل فان شهادته غير مقبولة للتهمة فلا تصح له ولا غيره وهو المشهور والشهادة اذا بطل بعضها التهمة بطل جميعها واذا بطل بعضها السنة جاز منها ما أجازته السنة على المشهور أيضا كشهادة رجل واحد أو اثنين بوصية بعق وعمال فانهم اترد فى العتق ولا ترد فى المال وكسنة لتشهد فى بعض صورها (ص) والاقبل لهما (ش) أى والابان شهدا لنفسه فى الوصية بشئ قليل وشهد لغيره بقليل أو كثير فان الشهادة جائزة لهما

فان

منهم بل من غيرهم (قوله ولا تجوز شهادة بعضهم لنفسه) أى لبادان يكون العشرون ليس

فيهم صاحب الحق المشهود له فلو كان صاحب الحق بعض العشرين فلا تجوز شهادتهم (قوله وهل تشترط العدالة الخ) وهو المعتمد فكل كلام الحمى ضعيف فان قلت اذا كانوا عدداً ولا يشترط العشرون بل كان يكفي اثنان والجواب ان المجلوبين تدر كهم حمية البلدية (قوله أولقطر من الاقطار) أى لامر من الامور المقتضية لذلك (قوله وسواء جرى عليهم الاسترقاق) أى ثم اعتقهم الامام (قوله غير مسلم) أى لانه يجوز شهادة غير المترافقين على أبناء العرب وهذا خارج عن قول المصنف المجلوبين وقوله فالافتضاء الخ أى وأما الأول فهو مسلم (قوله بوصية) أى وكانت الشهادة المذكورة فى وصية (قوله وهو المشهور) مقابلة رواية الجلاب بالجواز لغيره فقط (قوله جاز منها ما أجازته السنة على المشهور) ومقابله يبطل الجميع وقوله فى بعض صورها هو ما أشار به بقوله فيما يأتى فان كتبت بخط الشاهد الخ (قوله فانهم اترد فى العتق) لانه لا يثبت الا بشاهدين

(قوله لانه يسير في حكم التبع) هذا التعليل غير مناسب لانه لا يناسب الا اذا كان له بقليل وغيره بكثير ولذا كان الصواب ان البطلان اذا شهد لنفسه بقليل وغيره كذلك (قوله وبوصية الخ) الا ان الباعى بكثير للتعدية وفي بوصية للظرفية (قوله ولا من شهد له) الاولى تجزئ به من لانه من سلك ما قبله وتوهم عطفه على ما قبله ليس مستوعب له ذلك ثم فيه تعدى فعل الفاعل المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب الا ان يجاب بأن قوله لا يتعلق بشهد وانما يتعلق بما بعده وهو كثير وفيه تكلف وفي الكلام ركزة ذكره محشى تب (قوله ففهم من المقابلة) أى مقابلة لقوله وغيره بكثير ويناقش بأن المقابلة تفيد انه مقيد باليسير كما هو ظاهر (قوله بأن كانت بخط الميت) أى لاحتمال أن يكون رجع عنها فلا بد من الأشهاد عليه (قوله فلا تقبل له ولا غيره) والفرق بين الوصية وغيرها ان الموصى قد يخشى معاملة الموت ولا يجدر غير الموصى له بخلاف غيره (قوله ولو) (١٩١) كان هذا الشاهد فقيرا في عب

خلافه فانه قال الا أن يكون البعض فقيرا بحيث لا يغرم شيأ في الدية واستغنى عن تقييده بذلك لقوله دفع الخ واليه ذهب تب ومهرام تبعا للتوضيح والحاصل ان المعتمد التقييد (قوله ضررا) أى وهو غرم الدية (قوله فهو في المعنى الخ) هذا يفيد أنه لا بد من تأويل في المعطوف عليه لان التقدير حينئذ لا بالغفلة ولا بالدفع عن نفسه وان كان نظاهر عبارته يقتضى خلاف ذلك وقد تقدم من تقديره فيما تقدم ما ينافي ذلك (قوله المدان المعسر الخ) أى ان حل الدين أو قرب حوله (قوله أو بسبه) بسين وباء كما في الشارح أى السب المعلوم (قوله خلافا لنقل ابن زرقون) أى فانه يقول تجوز شهادته له فيما عد المال قاله أهل النظر (قوله وأما لو كان تابنا)

فان لم يجد الا هذا الشاهد وحده فان الموصى له يحلف ويستحق ما وصى له به وأما الشاهد فانه يأخذ ما شهد لنفسه به من غير عين لانه يسير في حكم التبع فان نكل الغير ينبغي أن يبطل حق الشاهد لانه الا أن لا تبع ثم ان كلامه بكثير وبوصية متعلق بشهد واغريه معطوف على له ثم ان الاولى لا تقبل لهما والثانية تقبل لهما فقول ولا من شهد له بكثير وغيره أى بقليل أو كثير كما فهم من المقابلة ومن حذف المتعلق فانه يدل على العموم فلذا لم يحتج الى أن يقول وغيره مطلقا والمراد بالكثير في نفسه بحيث يتهم في ذلك لا بالنسبة الى ما شهد به الاخر ومحل البطلان في قوله ولا من شهد الخ اذا كتبت الوصية بكتاب واحد بغير خط الشاهد بأن كانت بخط الميت أو بخط غيره بأمره فان كتبت بخط الشاهد أو لم تكتب أصلا قبلت شهادته لغيره لانه لنفسه ولو قل كان كتبت بكتابين أى كتبت الوصية له بكتاب والوصية لمن شهد له بكتاب آخر فانه تصح الاخر أيضا ودونه وأما الشهادة لنفسه ولغيره في غير الوصية فلا تقبل له ولا لغيره للتممة (ص) ولان دفع كشهادة بعض العاقلة بنفسه شهود القتل (ش) يعنى ان من موانع الشهادة الدفع بها عن نفسه ضررا كشهادة بعض عاقلة القاتل خطأ بنفسه الشهود الذين شهدوا بالقتل المذكور ولو كان هذا الشاهد فقيرا لا يلزمه من الدية شئ فان شهادته لا تصح وانما بقيد القتل بالخط المذكور العاقلة لانها لا تحمل عدا ولا ما دون الثلث وظاهره كانت شهادة بعض العاقلة بنفسه شهود القتل وقعت بعد أداء شهود القتل وقبل الحكم أو بعدهما معاقوله ولا ان دفع أى ولا بالدفع عن نفسه ضررا فهو في المعنى معطوف على يغفل (ص) أو المدان المعسر لربه (ش) الضمير في ربه راجع للدين المشهور من المدان والمعنى ان المدان وهو من عليه الدين اذا كان معسرا فلا تجوز شهادته لصاحب الدين سواء شهد له بمال أو بغيره كقصاص أو بسبه لان غير المال قد يكون أهم خلافا لنقل ابن زرقون فان كان موسرا لا يستتر بدفع ما عليه فان شهادته جائزة لصاحب الدين سواء شهد له بمال أو بغيره قوله المعسر أى في نفس الامر وهو مولى في الظاهر وأما لو كان تابنا عند الحاكم جازت شهادته لانه لا يخشى من رب المال الحبس لانه لا يجوز حبسه (ص) ولا مفت على مستفتيه ان كان عاينوى فيه والارفع (ش) يعنى وكذلك لا تجوز شهادة المفتى على مستفتيه ان كان استفتاه في شئ ينوى الخلاف فيه كما اذا حلف بالطلاق أن لا يكلم زيدا وكله بعد أيام مثلا وادعى نية ذلك عند الحلف فاذا طلبت الزوجة المفتى ان يشهد لها عند القاضي على زوجها بما سمعه منه فانه لا يجوز له أن يشهد عليه لان المفتى يعلم من باطن اليمين خلاف ما يقتضيه ظاهرها وأما الشئ الذي لا ينوى فيه

ليكن حرت العادة الا أن بالحس ولو كان معسرا فعلى هذا لا تجوز شهادة المدان مطلقا (قوله ولا مفت) (قوله لا تجوز شهادة المفتى) ومثله المصلح بين الجماعة لا يجوز له أن يشهد بالصلح لانه شهادة لنفسه (قوله وادعى نية ذلك) أى وسئل المفتى عن ذلك فقال له انه لا يقع عليك الطلاق حيث نويت ذلك ثم طئت بعد ذلك (قوله خلاف ما يقتضيه ظاهرها) أى لان ظاهره انه يقع الطلاق ولو نوى الباطن مع انه لا يقع عليه عند النية هكذا عند المفتى وأما القاضي فيحكم بالطلاق ولا ينظر لتلك النية لانه يتطرق ذلك للظاهر فقط لان هناك مسائل يقبل فيها عند المفتى دون القاضي وحاصله ان قول المصنف والارفع الخ راجع لفهوم قوله ان كان عاينوى فيه ويكون قوله كما اذا أقر الخ معناه انه أقر عند القاضي بأنه طلق زوجته أو بأنه زنى ثم استفتى المفتى قائلا له أنا نويت بقولي ذلك الطلاق أو نويت الزنا فلا يقبل منه ذلك وهذا معنى قوله ثم أنكر الخ وقوله بعد والابان كان في غير ما استفتاه فيه الخ فيفسد أن قول

المصنف والارفع راجع لقوله على مستغنيه وقوله وان كان مما ينوي فيه وقوله أو كان مما لا ينوي أي أو كان فيما استفناه فيه ولكن لا ينوي فيه وتبين أن قول الشارح أو بجد معناه وأقر بموجب حد كالزنا وتبين أيضا أن تقريره قوله على مستغنيه الخ على ما قبله لا يظهر وذلك لأن المفرع عليه حاصله أن قوله والارفع راجع لقوله أن كان مما ينوي فيه وحاصل التقرير أن قوله والارفع راجع لأمرين الأول قوله على مستغنيه والثاني قوله أن كان مما ينوي فيه فتدبر وقوله كرامة ميتة الخ حاصله أنه حلف بالطلاق الثلاث وادعى أنه قصد به زوجته الميتة واستغنى فلا يقبل منه ذلك لا عند القاضي ولا عند المفتي (قوله ولذلك لو قال أنا وهبته الخ) رده محشي تب بأنه لا فرق بين وهبته له وتصدق (١٩٢) وبعت ونحو ذلك (قوله وهو ظاهر كلام المصنف) واستظهر الشيخ أجد خلافا

وهو أنه أخرى من الأقرار فان على المفتي أن يرفع ويشهد كما إذا أقر عند المفتي بطلاق زوجته أو بجد ونحوه ثم أنكروا ما أقر به ولا يسع المفتي أن يتأخر عن أداء الشهادة بقوله على مستغنيه أي فيما استفناه فيه بالفعل وقوله والا بأن كان في غير ما استفناه فيه كما لو أقر عنده بشئ من غير استفناه أو كان مما لا ينوي به كرامة ميتة رفع على التفصيل السابق من كونه محض حق الأدعي أو محض حق الله أن استدعيه فخرجه أولا (ص) ولا أن شهد بأس استحقاق وقال أنا بعت له (ش) أي وكذلك لا تجوز الشهادة في هذا أيضا وهو ما إذا شهد باستحقاق ثوب مثل الشخص وقال مع ذلك وأنا بعت له لأنه يتم أن لم يشهد يرجع عليه بالثمن ولذلك لو قال وأنا وهبته أو تصدقت به عليه فلا يضر لا تنقاه الرجوع عليه أن لم يشهد والضمير في يرجع لمن شهد به بالاستحقاق وأما لو لم يقل وأنا بعت له لكن ثبت أن الشاهد كان باعه للشهود له فلا يضر لاحتمال كذب البينة لأن الأقرار أقوى كما استظهره البرموني وهو ظاهر كلام المؤلف والاقبال وثبت بيعه له ليكون شاملا للبينة لكن إن كان هذا من باب الحرص على القبول لأن الشهادة تفيد عند القاضي صدق الشاهد بقوله وأنا بعت له يرد تفيد نقوبة الظن عند القاضي بصدقه فهو قد حرص بذلك على قبول شهادته فكان ينبغي ذكرها فيما مر عند ذكره الحرص على القبول أو يكتفي بما مر لشمولها لهذه وإن كان من باب الدفع عن نفسه لئلا يرجع عليه بالثمن لو لم تقبل شهادته فهو نوع آخر كان ينبغي ذكره عند قوله ولا أن دفع الخ أو يستغنى بما مر عن هذه لشمولها وقد يقال أنه لما كان مترددا بين النوعين عد قسما آخر (ص) ولا أن حدث فسق بعد الأداء (ش) يعني أن الشاهد إذا شهد بشهادة وبعد أداءه وقبل الحكم بها حدث به فسق فان شهادته لا تجوز لأن ذلك دليل على أن الشاهد عنده كين من ذلك الفسق وأنه كان متلبسا به وقت أداء الشهادة فهي باطلة وأما لو حدث بعد الحكم فلا يكون مانعا من تنفيذ ما حكم به وأما لو ثبت بعد الحكم أنه كان شرب خرا بعد الأداء وقبل الحكم فانه ينقض كما إذا ظهر أنه قضى بفاسق (ص) بخلاف تهمة جرم ودفع وعداوة (ش) يعني أن تطهور ما ذكر بعد أداء الشهادة وقبل الحكم بها لا يقدح فيها الخفة التهمة في ذلك فمثال تهمة جرم أن يشهد شاهد لامرأة بحق على آخر ولم يحكم الحاكم بشهادته حتى تزوج الشاهد بثلث المرأة ومثال تهمة الدفع أن يشهد رجل بفسق آخر ثم بعد ذلك شهد المشهود بفسقه على رجل أنه قتل رجلا خطأ والشاهد بالفسق من عاقلة القاتل فان ذلك لا يبطل شهادته بالفسق قاله الشيخ داود تبعه البساطي قوله ثم بعد ذلك شهد المشهود بفسقه أي قبل أن يحكم بفسقه أو بعد ثبوت العداوة والنوبة بما جرح به ومثال تهمة العداوة كما لو خاصم الشاهد المشهود عليه بعد أداء الشهادة وقبل الحكم وصورة المسئلة أنه علم أن

وهو أنه أخرى من الأقرار بهذا الحكم لأنه غشابة من شهد لنفسه بالملكبة (أقول) وهو الظاهر وقول البرموني لاحتمال كذب البينة يقال الأصل عدمه ثم بعد كتمتي هذا وجدت عندي أن هذا هو المعتمد خلافا لما قرر به الشارح وقوله لأن الأقرار أقوى على الحذوف والتقدير بخلاف الأقرار فإنه يضر لأنه أقوى ولما حذف المرجع أبرز (قوله بقوله وأنا بعت له) هكذا نسخة الشارح بقوله والباء ظرفية فقوله وأنا بعت له مستأنف ليس مفعولا بقوله وقوله يرد بصدقه الأولى حذف يرد ويقول يفيد تقوية وتبين أن قول الشارح يفيد عند القاضي صدق الشاهد على حذف مضاف أي ظن صدق الشاهد الخ (قوله فكان ينبغي الخ) أي بحيث يجعله من أقراده وقوله أو يكتفي

الخ أي فكان لا يذكرها أصلا أي لأنها من جملة جزئياته وليس يلزم أن يذكر جميع جزئيات الشيء (قوله كين العداوة من ذلك الفسق) أي استتار واستخفاء من ذلك الفسق والتعبير بمحدث المقتضى تحقق الحدث بقضى أنه لو اتهم بالحدث فانه لا يضر وهو كذلك كما أفادوا والظاهر أنهم أرادوا بالاثم الشك والظن الضعيف وأما الظن القوي فمعطى حكم التحقيق (قوله فانه ينقض) أي لكونه قضى بفاسق (قوله أن يشهد الخ) أي فيتم أنه انما شهد لها لاجل أن يتزوج بها (قوله أي قبل أن يحكم بفسقه) أي لأنه لو شهد بعد الحكم بفسقه لكانت شهادته غير ماضية ولا يتم بطلان شهادة الشاهد بالفسق (قوله أو بعد ثبوت العداوة) أي عدالة المشهود بفسقه الذي هو شاهد بالقتل أي لأن قولنا شهد بعد العدالة يدل على أنه كان أولا قائم بفسق وزال فيكون شهادته بالفسق ضمنا (قوله وصورة المسئلة أنه علم الخ) لا يخفى أن هذا يفيد أن المناسب للشارح أن يحذف تهمة المقتضى عطف عداوة على لفظ جرح وان لفظ تهمة

مسلط عليه وذلك لان العداوة محقة فاذا علمت ذلك فيكون قوله وعداوة معطوفا على قوله تهمة (قوله يحمل هذا الدين) أى هذا العلم (قوله من كل خلف) أى قرن وقوله عدوله فاعل يحمل والمعنى أن الحامل لهذا العلم انما هم العدول فيدل على أن الاصل في العلم العدالة (قوله ولا عبرة بمن شنع عليهم) أى قائلانهم كالتيوس في الزرية وليس هذا من الحديث (قلت) أو يحمل قول ذلك القائل على العلماء الذين ثبتت بينهم العداوة لا مطلق العلماء (قوله المضروب) هذا تفسير للعمال أى كالذى يرسله الملتزم لجباية الخراج وأمانفس الملتزم فهو كالخليفة (قوله لا تقدرح) خبر أن أى من أن المرة الواحدة لا تقدرح كالمرة من صغائر غير الخمسة أى ولا شك أن الاكل من قبيل الصغائر غير الخمسة فيمنذ فلا تقدرح المرة فيه كغيره من صغائر غير الخمسة (قوله كاللجج الخ) فانه ناب عن عبد الملك بن مران (قوله فجوازهم كجواز الخلفاء) أى فقد أخذ مالك جائزة المنصور وأخذ ابن شهاب (١٩٣) جائزة عبد الملك بن مروان والاخذ من العمال

أخذ ابن عمر جائزة من اللجج على مانقل ومحل جواز الاخذ من ذكر اذا كان جل المال حلالا كما في تت وامان من جل ماله حرام فمنع وقيل مكره وامان جميع ماله حرام فقال الشيخ سليمان في شرح الارشاد يحرم الأكل منه وقبول هبته ومعاملته أى ان علم ان ما اطعمه أو وهبه قد اشتراه أى بعين الحرام وامان اشتراه بشئ في ذمته ثم دفع فيه عين الحرام فانه لا يحرم أكله وأمان كان قد ورثه أو وهب ذلك جازى ما لم يكن عين الحرام ويفهم مما ذكرانه لو شك هل اشتراه أو وهب له انه لا يحرم فائدة قال الحسن لا يرّد عطاياهم أى السلاطين الأحق أو مرء أى ما لم يعلم الحرام (قوله جوازهم) أى عطاياهم (قوله ولا ان تعصب كالرشوة) مثل الرأ وقوله وتلقين خصم بأن يقول للخصم يلزمك كذا على قولك كذا فيفهم المقصود (قوله ويجبىء مجلس القاضى) أى لاثامه أن له خصوصاً بالقاضى (قوله منها أخذ الرشوة)

العداوة انما حصلت بعد وأما لو احتمل تقدمها على الاداء فتضر كما مر في قوله كقوله تهمة الخ (ص) ولا عالم على مثله (ش) يعنى أن العلماء الذين ثبت بينهم التحاسد والتباغض والعداوة اذا شهد أحدهم على صاحبه فانها لا تقبل ولا يحمل كلام المؤلف الاعلى هذا وأما اذا لم يثبت ما ذكر بينهم فان شهادة ذوى الفضل مقبولة على بعضهم ولا مانع من ذلك وقد قال عليه الصلاة والسلام يحمل هذا الدين من كل خلف عدوله ولا يعتبر من شنع عليهم رضى الله عنهم (ص) ولان أخذ من العمال أو كل عندهم بخلاف الخلفاء (ش) يعنى أن الاخذ من العمال المضروب على أيديهم أى الذين جعل لهم جباية الاموال فقط دون صرفها في وجوهها يقدرح في العدالة وكذلك الأكل عندهم والمراد انه تكرر منه الاخذ أو الاكل وانما أطلق المؤلف انكالا على ما مر من أن المرة الواحدة كصغائر غير الخمسة لا تقدرح وأما العمال الذين فوض اليهم جباية الاموال وصرفها في وجوهها كاللجج ونحوه من أمراء البلاد الذين فوض اليهم جميع أمور الاموال فجوازهم كجواز الخلفاء يجوز الاكل عندهم وأخذ جوازهم من غير كراهة (ص) ولان تعصب كالرشوة وتلقين خصم ولعب نيروز ومطل وحلف بعق وطلاق وجبىء مجلس القاضى ثلاثا بلا عذر وتجارة لارض حرب وسكنى مغصوبة أو مع ولد شريب وبوطء من لا توطأ وبالتفاته في الصلاة وباقتراضه حجارة من المسجد وعدم احكام الوضوء والغسل والزكاة لمن لم يرضه وبيع نرد وطمبور واستخلاف أبيه (ش) هذه الامور مما تقدرح في العدالة منها أخذ الرشوة أى أخذ المال لا بطال حق أو تحقيق باطل وأما دفع المال لا بطال الظلم فهو جائز لدافع حرام على الاخذ قوله ولان تعصب أى اتهم على التعصب أى التحيل والخيف ومنها تلقين الخصوم أى يلقنه من الحجة ما يستعين به على خصمه بغير حق وأما ما يثبت به حقه من ذلك فليس بمانع من القبول **تنبيه** ولا تجوز شهادة مرتش أى أخذ الرشوة أى من كان شأنه ذلك ولو كان لم يأخذ من هذا الذى شهد له الآن وكذلك لا تجوز شهادة ملقن الخصوم أى من كان شأنه ذلك وان لم يلقن هذا الذى شهد له الآن ولا بأس للقاضى أن يلقن أحدهما حجة يحز عنها ومنها لعب نيروز وهو أول يوم في السنة القبطية لانها مظنة ترك المروعة لاسيما اذا لعبه مع الاوباش وهو من فعل الجاهلية والنصارى ثم ان الاضافة على معنى فى أى لعب في يوم نيروز قال تمت قيل انه كان بمصر قديما يفعل في يوم النيروز ولا يعرف صفته لكن رأيت ببعض

(٣٥ - خرى سابع) مأخوذة من الرشاء لانه يتوصل بها الى مطلوبه كالخيل (قوله والرشوة أخذ المال) أى أو دفعه لان الحرمة في تلك الحالة متعلقة بهما معا بدليل قوله بعد وأما دفع المال الخ (قوله أى التحيل والخيف) هما بمعنى لا يخفى أن تفسير الرشوة بهذا التفسير فيفيد أن قوله كالرشوة تمثيل لان أخذ المال لذلك يتم على التحيل والخيف وتكون الرشوة على حذف مضاف أى كذى الرشوة وقال ابن فرحون من موانع الشهادة العصبية وهى أن يبغض الرجل الرجل لكونه من بنى فلان أو من قبيلة كذا اه فعليه يكون تشبيهها وهو على حذف مضاف أيضا واذا كان مجرد اتهم التعصب موجبا لسقوط الشهادة فأولى وجوده بالفعل (قوله لاثامها) أى تلك الحالة التى هى لعب نيروز (قوله اذا لعبه مع الاوباش) جمع وبش كفرح والمراد بهم السفلة (أقول) لا يخفى انه بالتفسير الآتى لا يكون الامع الاوباش فلا يظهر قوله لاسيما (قوله الجاهلية) أى المشركين فعطف النصارى مغاير

(قوله ويتبعه رعا الناس) بفتح الراء والعين أى سفلة الناس (قوله الطلاق والعنق من أيمان الفساق) قال ت ت ولعله اذا تكرر ذلك لا بالمرة الواحدة اه وغيره جزم بذلك غير انك خبير بأن السخاوى قال لم أقف على انه حديث وذكره في النوادر عن ابن حبيب وذكر الشيخ شهاب الدين في تأليفه انه مرفوع وظهر مما قلنا أن المراد بالتركرا ما زاد على مرة واحدة وأقول والله أعلم مراده بالفاسق من لم تقبل شهادته لا من ارتكب محرما (قوله ثلاثة أيام الخ) ذكره الخطاب وهو المعتمد كما أفاده بعض الشراح وأعلم تقبل شهادته لا اتهامه أن له خصوصاً بالقاضى أولانه يطلع على الخصومة وغيرها فيتحيل في تحريف الخصومة وينبغي للقاضى أن يمنع من ذلك (قوله بلا عذر) وأما اذا كان لعذر كحاجة أو علم فانه لا يكون قادحا (قوله التجارة الى بلاد الحرب) اذا كانت تجرى عليه أحكام الحرب بين وقيدته أو استحقى بما اذا علم ذلك فظاهر المصنف الاطلاق اه ومثل التجارة لارض الحرب تجارة من ليس بعالم بأحكام التجارة (قوله أو الى بلاد السودان الخ) رأيت النقل عن ابن يونس عن ابن القاسم أن العلة في السفر للسودان خوف جريان أحكام الشرك عليه وقيل ان سفر السودان غير جرحه وقيل بالتفصيل بين علم (١٩٤) جريان أحكام الشرك والحاصل أن قوله أو الى بلاد السودان معطوف على ما قبله مشارك له في الكفر

قري الصعيد يأتي رجل عن يسخر به اكبير القرية فيجعل عليه فرة مقلوبة أو حصيرا يخرقها في رقبة ويركبه فرسا ويتبعه رعا الناس وحوله جماعة يقبضون على من أمرهم بالقبض عليه على وجه اللعب ولا يطلقونه الا بشئ يدفعه لهم أو يعدهم به اه ومنها المطل من الغنى باعطاء الحق لانه أذية للمسلم في ماله والمطل تأخير الدفع عند استحقاق الحق مع قدرته على الدفع ولو لم يطلب رب الدين الوفاء استحياء من طلبه كما يفهم ذلك من بحث المؤلف في توضيحه وهذا اذا تكرر منه ذلك كما يفيد كلام ابن رشد ومنها تكرار الخلف بالعنق أو الطلاق لقوله عليه الصلاة والسلام الطلاق والعنق من أيمان الفساق فسمى الخلف بذلك فاسقا وهو لا تقبل شهادته ومنها مجيئه لمجلس القاضى ثلاث مرات في اليوم الواحد بلا عذر وبعبارة ثلاثة أيام متوالية بلا عذر قاله ابن فرحون ومن باب أولى ثلاث مرات في يوم ومنها التجارة الى بلاد الحرب أو الى بلاد السودان لان دخلها المفاداة أسير من المسلمين عندهم أو أدخلته الریح غلبة ومنها الانتفاع بما علم غصبه ومنها من سكن مع ولده الذي يكثر شرب الخمر والحال انه قادر على منعه أو إزالته ولم يغيره وغير الولد أولى ولا مفهوم للشرب بل غيره من المعاصى كذلك ثم ان الكثرة المفهومة من صيغة المبالغة بالعرف أو تفسر بما فسر به ادامة الشطر نج ترد في ذلك بعض ومنها واء من لا توطأ شرعا يكن اشترى أمة فوطئها قبل استبراءها أو وطئ زوجته في حيضها أو عادة كوطء من لا تطيق الوطء ومنها اذا كان ينفقت في صلاته لغير حاجة وسواء كانت صلاته فرضاً أو نفلاً لان ذلك يدل على عدم كثرائه بها وذلك محل للمروءة ولعل هذا اذا كثرت ذلك منه لغير حاجة وكذا من أخر صلاته عن وقتها الاختياري عدا ومنها من اقترض حجارة من حجارة المسجد أو لبنا وهو عالم بالتحريم ولا مفهوم للمسجد بل الحبس مطلقا ولا مفهوم للحجارة ومنها من لم يحكم الوضوء والغسل من الجنابة وكذلك من لم يعرف أحكام الزكاة حيث لزمته ففي أحكام بكسر الهمزة اتقان كإدله عليه نقل الشارح عن ابن كنانة لا تقبل شهادة من لم يحكم الوضوء والصلاة أى لم يمتثل ما تم لأمر مفهوم للوضوء بل كل ما يلزمه فعله

فأراد ببلاد الحرب أى من الروم أى لانهم الذين شأنهم الحرب والسودان ليس شأنهم الحرب وان اشتركوا في الكفر كما قلنا (قوله الانتفاع بما علم غصبه) لا يخفى انه قصد حل قول المصنف وسكنى مغصوبة وأشار الى أن السقوط للشهادة لا بغيره بل بسكنى الدار المغصوبة بل المدار على الانتفاع بما علم غصبه كالطعن على دابة مغصوبة (قوله يكثر شرب الخمر) نفس بغير شرب (قوله والحال انه قادر على منعه) أى منع ولده من شرب الخمر وقوله أو إزالته أى إزالة ذلك المنكر هذا أعظم ما قبله

كان يخرج من الدار اذا لم ينجز وعبارة غيره أوضح ونصه وهذا اذا علم به ولم ينكر عليه مع القدرة وأما ان لم يعلم أو أنكر جهده ولم ينجز أو لم يقدر على التغيير ولا على الانتقال عنه لم تسقط شهادته اذا هجره طاقته وغير الولد مثله في ذلك (قوله أو تفسر بما فسر به ادامة في الشطر نج) فسر أحمد بن نصر ادامة في الشطر نج بأن يلعب به في السنة أكثر من مرة وبعض الاشياخ بمرة في السنة والظاهر الاول (قوله ولعل هذا اذا كثرت منه من غير حاجة) أى ويعلم أن ذلك منهى عنه (قوله وكذلك من أخر صلاته عن وقتها الاختياري) مفاده انه اذا اتبعت في الوقت الضروري وأخرها الى ان خرج الوقت الضروري لا يكون الحكم كذلك والظاهر ان الحكم كذلك (قوله وباقتراضه الخ) ظاهره ولو اشتريت من غلة الوقف لاجل المسجد وهو ظاهر وأما اذا اقترض الناظر ما يحصل من غلته فحكمه حكم اقتراض الودعة وانظر هل الاقتراض ترد به لكونه كبيرة أو لكونه يخل بالمروءة (قوله وهو عالم بالتحريم) سواء كان المسجد عام أو خاصا سواء كان يحتاج لتلك الحجارة أم لا ترجى عمارته أم لا وأما ان جهل فلا ترد شهادته كما في النوادر عن سحنون (قوله بل الحبس مطلقا) كان مسجدا أو غيره (قوله وكذلك من لم يعرف أحكام الزكاة الخ) بفتح الهمزة المناسب لما قبله ان يقول

وكذلك من لم يتقن الزكاة أو لم يحكم الزكاة (قوله أى التسهل الخ) لا يخفى أن ذلك يقتضى قراءة احكام بكسر الهمزة (قوله أى وعدم معرفة نصاب الزكاة) لا يخفى أن هذا لا يناسب ما قبله لأن ما قبله في بيان عدم الاتقان لا في عدم المعرفة (قوله من استخلف أباه) أطلق ليشمل العالم بجملة ذلك وغير العالم كما ذكره بعض والمعتد أن استخلافه أباه حرام فانه عقوق ولا يقضى به وإن اقتحم وحلفه فسق وردت شهادته ولو عذر بجهالة خلافه لمن يقول بالكراهة وأنه ليس بعقوق فيقتضى له بذلك ولا تسقط شهادته اهـ والعقوق كبيرة أفادها بعض الشيوخ (قوله الآن تكون اليمين منقلبة من الولد) أى أن ادعى الأب على ابنه بشئ وحقق الدعوى فللابن أن يرد عليه اليمين ويقول له احلف ويثبت حقتك (قوله ولكن المذهب أنه لا يمكن من ذلك) (١٩٥) أى في المنقلبة وأما في المتعلق بها

حق فالذهب الحلف **نقطة** قال ابن القاسم لا تجوز شهادة الشاعر الذي يدح من أعطاه ويهجم من منعه وقال ابن القاسم أيضا قطع الدراهم والدنانير جرحه وقال أيضا الفرار من الزحف جرحه نقله في ك (قوله بعد اذ وقراة) لو زاد المؤلف وشبههما كما فعل ابن شاس وابن الجاحب وغير واحد لكان أحسن والمراد ما عدا الاسقاط أى الفسق اذ هو المختلف فيه وفيه فقط اختيار اللحنى كما أفاده محشى ت (قوله بكل) أى أن المشهود عليه اذا طلب القدر في الشاهد المتوسط فانه يسمع القدر فيه ويوقف الحكم الى اثباته اذا طلب المدعى ذلك وأما أن لم يطلب ذلك فان كان به ضعف عقل وجهل سأل الحاكم في تجرب الشاهد عليه والا فلا فقوله السابق وأعذر إليه بأقيمت لك حجة مقيدة بما اذا كان به جهل أو ضعف عقل (قوله بغير العداوة والقراة) بل بفسق يريد أن يثبت فيسمع منه ذلك ثم أن أثبت لم يحكم عليه بشهادة المبرز والأدب قياسا على قوله في الغصب كدعيه على صالح (قوله على ما

كذلك فيشمل التيمم والحج وبعبارة وعدم احكام أى التسهل في فعل الوضوء والغسل والتسهل في اخراج الزكاة وهذا بناء على عطف الزكاة على الوضوء ويحتمل عطفها على احكام روى الكلام حذف مضاف أى وعدم معرفة نصاب الزكاة كما في الزرقاني **فرع** الاغلف الذى لا عذر له في الختان لا تجوز شهادته ومنه من يعطى بيع آلات الملاهى كالنرد والمزامير والطنبور وما أشبه ذلك ومنه من استخلف أباه وأمه ذنية من نسب في حقه عليهم أو على أحدهما أو أنكره في ذلك أى وحلفه بالفعل ولا يعذر بجهل إلا أن تكون اليمين منقلبة من الولد أو متعلقا بحق غير الولد لأن المتعلق بها حق ليس للأب فيها طلب والمنقلبة شأنها أن لا تطلب وهذا بناء على أن الولد تحليف أبيه كإمهر ولكن المذهب أنه لا يمكن من ذلك (ص) وقدح في المتوسط بكل وفي المبرز بعد اذ وقراة وان بدونه (ش) يعنى أن الشاهد المتوسط في العدالة اذا شهد على شخص وأعذر القاضي للمشهود عليه في ذلك الشاهد فانه يجوز له أن يقدح فيه بكل قاذح من تجرب أو قراة أو عداوة أو غير ذلك وتسمع دعواه ويوقف الحكم الى اثباته ويفهم منه أن ما دون المتوسط يقدح فيه بكل بالاولى وأن المبرز سواء كان شاهدا أو من كفى العلية يعذر فيه للمشهود عليه ولو كافر بالعداوة الدنيوية وبالقراة المتأكدة فقط أى هل بينه وبين المشهود عليه عداوة أو بينه وبين المشهود له قراة ويسمع منه اثبات ما ذكر ولو بشاهد دون المبرز في العدالة وأما اذا قدح بغير القراة والعداوة فلا تسمع دعواه ولو أراد أن يثبت بالبينة واختار اللحنى من الخلاف أن المبرز كالمعوسط فيسمع من المشهود عليه القدر فيه بكل واليه الاشارة بقوله (كغيرهما على المختار) أى كما يسمع القدر في المبرز بغير العداوة والقراة على ما اختاره اللحنى من الخلاف وهو قول سحنون لأن الجرح مما يكتمه الانسان في نفسه فيطلع عليه بعض الناس وهي شهادة وعلم عنده يؤديه مثل سائر الشهادات فقوله وان بدونه أى وان ثبت القدر بشاهد دونه في التبريز ورد بالمبالغة قول من شرط في شهادى التجريح أن يكونا مثله أو أعلى منه في العدالة فعلم من هذا أن قول الشارح الباء بمعنى من غير متعين وعلى أنها بمعنى من فعنى الدون المغايرة فيشمل الفاسق والكافر وحينئذ فالجرح المشهود عليه أى وان كان القدر من دون المبرز كالفسق والكافر (ص) وزوال العداوة والفسق بما يغلب على الظن بالاحد (ش) يعنى أن الشاهد اذا ردت شهادته لفسق أو لعداوة بينه وبين المشهود عليه ثم شهد ثانيا بحق الاول أو بغيره فان زالت عداوته أو فسقه بما يغلب على الظن بالاحد بمن كسنة أشهر أو سنة كما قيل بكل قبلة والاردت

اختاره اللحنى الخ) هو المشهور والمعتد وقال اللقاني والمعتد الاول وما قاله اللحنى ضعيف (أقول) وظاهر المصنف أنه المعتقد لمقتضى (قوله وهى) أى الاطلاع شهادة وأنت باعتبار الخبر وقوله وعلم عطف تفسير أى ان الاطلاع شهادة وخبر يؤديه ويحتمل أن قوله وهى الجرح أى ان الجرح أمر شاهده وعلمه فيؤديه أو ان شهادة بمعنى مشهود به وعلم بمعنى معلوم أى ان الجرح أمر مشهود به ومعلوم يؤديه (قوله فالجرح الخ) أى وأما على التقرير الاول فالجرح هو البينة فتغايرا ويحتمل أن يكون التقدير وان كان شهادة ناشئة من دونه فساوت من بقاء الباع على حالها (قوله والفسق) المراد به كل قاذح لا الكبر فقط (قوله بما يغلب على الظن) أى بقرائن يغلب على ظن الناس زوالها ويرجع ذلك الى قوة ظن الزوال في العداوة رجوعهما لما كانا عليه ويسألهم القاضي عن ذلك فيجبرونه فيثبت بنتفى

الحرص على ازالة نقص فيما ردفه بسبب غلبة ظن الصداقة بلا حد وفي الثاني ما يدل على صدقه في التوبة واتصافه بصفات العدالة بلا حد أيضاً فينتفي بذلك الحرص على ازالة نقص فيما ردفه أيضاً والحاصل انه هنا صار على حالة ليس فيها حرص لانه صار صديقاً وما تقدم فمحمول على ما اذا كان محرراً فلا تنافي وما تقدم صار عدلاً ولم يتقوا الظن وهنا تقوى الظن ولم يقل بالتحقيق لان من الناس من يحاط الدهر ولا يطاع على باطنه (قوله وبحث ابن عرفة) وذلك لانه قال في جعل ابن الحجاب ارتفاع العداوة كارتفاع الفسق لا أعرفه لغيره والظاهر تخير يجها على من عدل في شهادة ثم شهد

(١٩٦)

وبحث ابن عرفة مخالف للنصوص فقوله بما يغلب على الظن أي ظن الناس ويسألهم القاضي عن ذلك فيخبرونه به (ص) ومن امتنعت له لم يرك شاهدته ويجرح شاهد عليه (ش) يعني ان من امتنعت شهادته لا لاجل القرابة المتأكدة كابيك ونحوه ولا يجوز لك أن تترك من شهادته بحق لانك تجرله بذلك نفعا ولا يجوز لك أن تجرح من شهادته بحق لانك تدفع عنه بذلك مضرة فقوله ويجرح معطوف على مدخول النسبي أي ولم يجرح شاهد اشهد عليه وقوله ومن أي والشخص الذي والضمير في ترك عائداً على الشاهد الممتنع الشهادة المفهوم من السياق لا على من (ص) ومن امتنعت عليه فالعكس (ش) يعني ان من امتنعت شهادته عليه لاجل عداوة دينوية ينبغي كما لا يجوز لك أن تجرح من شهادته بحق ولا ان تترك من شهادته بحق لانك في الحالتين تجلب مضرة الى عدوك ولا يقبل منك ذلك وهذا بناء على أن المراد بالعكس في التصوير ويحتمل أن العكس في مجموع الامرين السابقين المترين على قوله ومن امتنعت له وهما لم يرك شاهدته ولم يجرح شاهد عليه فعكس لم يرك شاهدته يرك شاهدته وعكس لم يجرح شاهد عليه انه يجرح شاهد اشهد عليه وهذا هو المتبادر من كلامه (ص) الا الصبيان لانساء في كعرس (ش) لما ذكر شروط شهادة البالغين وانتفاء وانعائها أخرج من ذلك شهادة الصبيان بعضهم على بعض فانه لا يشترط فيها جميع الشروط ولا انتفاء كل الموانع فتجوز شهادتهم بشروطها الاتية في الجرح والقتل لافي الاموال وهو مذهب مالك وجماعة من الصحابة منهم على بن أبي طالب ومعاوية ومنعها الاثمة الثلاثة وابن عباس وجماعة وانما جازت للضرورة ولانهم يندبون الى تعليم الرمي والصراع وغير ذلك مما يدرهم على حمل السلاح والكر والفر والغالب ان الكبار لا تحضر معهم فلو لم تقبل شهادتهم بعضهم على بعض لبعضهم لادى الى اهدار دماهم وأما شهادة النساء بعضهن لبعض على بعض في الجراح والقتل عند اجتماعهن في عرس أو حمام أو غير ذلك فغير جائز لعدم الامر باجتماعهن وقوله (في جرح أو قتل) يرجع لمسئلة الصبيان والنساء لكن لمسئلة الصبيان على سبيل الاثبات ولمسئلة النساء على سبيل النسبي ولا قسامة مع شهادة الصبيان لانها انما تكون في القتل والصبيان لا قصاص عليهم في نفس ولا جرح وانما عليهم الدية في العمد والخطا والجرح بفتح الجيم وقرنه بالقتل يدل على هذا ولقائل أن يقول شهادة النساء لا تقبل في القتل والجرح بانفرادهن سواء كان عمداً أو خطأ فلا فائدة في التخصيص على ذلك هنا ولا تظهر له فائدة الا اذا امتنعت شهادتهن هنا فيما تجوز فيه في غير هذه الاماكن كالأولاد والاستهلال ونحوهما والجواب ان اجتماعهن لما كان

باصحاب العدالة كفي غلبة ظن زوال العداوة والا فلا (قوله بالعكس في التصوير) أي لا الحكم فالحكم هو عدم التركيبة وعدم التجريح وعكسه ظاهر وهذا عكس في التصوير أي التصوير المتقدم أي فهي مسألة واحدة والعكس تصويرها فاقبل الاول للآخر والآخر لا اول فقوله لم يرك شاهدته في قوة شاهدته فاقبل له من الاول واجعلها في الآخر وعليه من الآخر واجعلها في الاول فهو عكس لغوى فالنسبي باق وقوله في مجموع الامرين الاول أن يقول في كل واحد من الامرين على حدته أي الامرين المترين عليه فبالعكس واقع في الحكم بحيث يبدل النفي بالاثبات وأما التصوير فهو باق على حاله بحيث يكون قوله شاهده والشاهد عليه باق لم يبدل (قوله لما ذكر الخ) قد يقال ان فيه اشارة الى أن قول المصنف الا الصبيان مستثنى مما قبله استثناء منقطعاً والتقدير يشترط في شهادة البالغ كذا وكذا ونسبي كذا وكذا الاشهاد الصبيان فلا يشترط فيها ذلك فيقرأ الا الصبيان بالنصب مستثنى من البالغ ويجوز أن يكون استثناء متصل أي فيشترط في شهادة الشاهد كذا وكذا

محتاجا

الا الصبيان ويجوز غير ذلك مما ذكره الشراح فلا نطيل به (قوله لانها) أي القسامة في القتل أي القصاص فيفيدان القسامة لا واجب دية أصلاً مع انه يوجب الدية فالمناسب في التعليل أن يقول لان الصبيان ليسوا أهلاً للحلف (قوله بفتح الجيم) أي فهو مصدر لا بالضم بمعنى الاثر وقوله والقتل يدل على هذا أي انه بفتح الجيم لانه مصدر فيدل على ان الجرح مصدر فيكون بفتح الجيم (قوله ولا تظهر له الخ) حاصله ان الجرح والقتل لا يجوز شهادة النساء فيهما في غير العرس فأولى العرس أي لما تقدم من عدم الامر باجتماعهن فيه فلا فائدة للنص على عدم الجواز في العرس لانه لا يتوهم وحاصل الجواب انه يتوهم من حيث ان الاجتماع في العرس يحتاج اليه وقوله

في غيره أي غير العرس أي أنه انما كان يقيد الا اذا كان قصدا المصنف ان شهادة النساء في الولادة ونحوها عند اجتماعهن في العرس لا يجوز لانه يتوهم من جواز شهادتهن في الولادة في غير ما هنا جواز شهادتهن في العرس فنقص على عدم الجواز دفعا له هذا التوهم أي وهذا قصده وقوله لما كان محتاجا اليه هذا ينافي قوله أولا لعدم الامر باجتماعهن لانه هنا يقيد الامر به والمعول عليه ما تقدم (قوله مقبولة) أي في الجراح والقتل (قوله وقد يقال الخ) حاصل الاعتراض ان كلام المصنف ظاهر في العمد لانه لا قصاص بشهادتهن ولا يظهر في الخط لانه يؤل الى مال فلا مانع من شهادتهن فيه أي مع اليمين أو الشاهد فلا يظهر الاطلاق وحاصل الجواب انها انما لم تقبل مطلقا لان هذا الاجتماع غير مشروع ولا تقبل شهادتهن الا في الاموال مع الشاهد أو اليمين الا اذا كن في غير العرس لان العرس غير مأمور بالاجتماع فيه بل ينهي عن الاجتماع فيه فالعدالة مفقودة فيهن وبعد هذا كله فلا حاجة لذلك لان الكلام في شهادتهن وحدهن مجردة عن اليمين والشاهد (قوله واغتفرت فيما لا يظهر الخ) هذا الكلام (١٩٧) يفيد ان شهادة النساء جائزة في الولادة

مع القادح وليس كذلك بل لا بد من العدالة كما هو معلوم ولا يعدل عن هذا (قوله والشاهد الخ) ذكر الاوصاف للشاهد يدل على انها لا تشترط في المشهود وعليه وصرح بت عدم اشتراط الحرية فيه والظاهر من كلامه ان التمييز كذلك دون الاسلام والذكورة وظاهر ما ذكره المواق اعتبار الحرية والاسلام والذكورة وأقول والظاهر ان التمييز كذلك (قوله وقرفة) بالنصب والرفع لا بالفتح لان حرف العطف غير المقترن بلا يمنع منه (قوله لان اشتراط الحرية الخ) أي لان اشتراط الحرية أفاد ان من فيه

محتاجا اليه رعايتوهم ان شهادتهن مقبولة كشهادة الصبيان وقد يقال ان عدم قبولها في العمد واضح لقوته وأما الخطأ فهو آيل الى المال فكان ينبغي ان تقبل شهادتهن فيه مع الشاهد أو اليمين ولكن قد يقال لم تقبل في حالة اجتماعهن في شيء لان اجتماعهن غير مشروع فهو قادح في عدا لهن بخلاف الصبيان واغتفرت فيما لا يظهر للرجال كالولادة للضرورة تأمل (ص) والشاهد حر ميمز ذكر تعدد ليس بعدد ولا قريب ولا خلاف بينهم وفرقة الا أن يشهد عليهم قبلها ولم يحضر كبيراً ويشهده أو عليه ولا يقدح رجوعهم ولا تجزئهم (ش) يعني ان الصبي الشاهد يشترط فيه شروط منها ان يشهد في قتل أو جرح لا في مال ومنها أن يكون حراً واشتراط الحرية يستلزم الحكم باسلامه لان اشتراط الحرية لما في الرقيق من شائبة الكفر فالتجسس أولى ومنها أن يكون ميمز أي وان يبلغ عشر سنين أو ما قرب منها ولا بد من هذا وهذا لا يفهم من كلامه لان غيره لا يضبط ما يقول ولا يثبت على ما يفعله ومنها أن يكون ذكراً فلا تجوز شهادة الاناث من الصبيان وان كثرن قاله في المدونة يريد ولو كان معهم ذكر وهذا يقتضي ان لفظ الصبيان يستعمل في الاناث أيضاً ومنها أن يكون متعدداً فلا تجوز شهادة واحد على انفراده ومنها أن لا يكون الشاهد عدواً للمشهود عليه سواء كانت العداوة بين الصبيان أنفسهم أو بين آبائهم والظاهر ان مطلق العداوة مضرة أي دينوية أو دنيوية ومنها أن لا يكون الشاهد قريباً للمشهود له وظاهره ان مطلق القرابة مضرة وحينئذ فيشمل الم والم والخال ولا يشترط أن تكون أكمة كافي البالغين كما ارتضاه الجيزي ومنها أن لا يكون بين الشهود خلاف بل يكونون متفقين على قول واحد كشهادة واحد ان قتلته والاخر مثله وأما لو قال الاخر ان غيره قتله فلا يقبل وكذا لو شهد اثنان ان هذين قتلاه وقال المشهود عليه ما بل أنتم قتلتاه وقال عبد الملك لو شهد صبيان ان قتله وقال الاخر انما أصابته دابة فانه يقضي بشهادة من شهد بالقتل لان من أثبت حقاً أولى والصحيح سقوطهما وخلاف اسم مصدر أطلقه وأراد به المصدر وهو الاختلاف ولو عبر باختلاف كان أحسن لانه يوهم انه لا بد من اجتماعهم على الشهادة مع انه لا يشترط بل لو شهد اثنان منهم كفي ومنها ان لا يحصل بينهم فرقة لان التفريق بينهم مظنة تعليمهم ما لم تشهد العدول عليهم بما شهدوا به قبل نفرقهم والا فلا يضر افتراقهم بعد ذلك في شهادتهم ومنها أن لا يحضر الصبيان كبير في معركتهم وأطلق في الكبير ليعلم الذكروا لاني العدل والفاسق الحر والعبد المسلم والكافر لان العلة

شائبة الكفر لا تجوز شهادته أي أولى من كان خالص الكفر (قوله لان غيره) أي من لم يبلغ عشر سنين ولا ما قرب كالتمسعة لا يضبط ما يقول أي أولى ما كان غير ميمز أصلاً (قوله يريد ولو كان معهم ذكر) نسخة الشارح معهم والمناسب معهم وقوله وهذا أي قول المصنف ذكر بعد قوله الموضوع للصبيان يدل على أن الصبيان يشمل الانثى والا كان ذكر كرضائعا (قوله دينية أو دينوية) أي لان للصبيان حالة غير حالة الكبار (قوله والصحيح سقوطهما) أي فكلام المصنف ضعيف ونسخة الشارح سقوطها أي شهادة الصبيان (قوله مع انه لا يشترط الخ) حاصله ان المتبادر من قوله لا خلاف بينهم انهم كلهم انفقوا على الشهادة فيخرج ما اذا كان الشاهد اثنين وسكت الباقي فيقتضي أن الشهادة لا تجوز مع أنها تجوز بخلاف قوله لا اختلاف فعناه لا معارضة بينهم فيصدق بما اذا سكت الباقي (قوله لان التفريق بينهم مظنة تعليمهم) أي ولكن لا بد من امكان التعليم فلو نفرقوا ثم اجتمعوا قبل ان يحصل زمن يمكن تعليمهم فلا يضر ذلك في شهادتهم (قوله ما لم تشهد العدول الخ) أي ولو لم يقل اشهد على شهادتي لان المحل محل ضرورة (قوله وأطلق في الكبير) اعلم ان حاصل ما في الخطاب انه اذا حضر الكبير وقت القتل أو الجرح وكان عدلاً لا تفتح شهادتهم على المشهور أي للاستغناء

به وهذا اذا كان متعددا مطلقا أو واحدا والشهادة في جرح أي فيحاف معه وأما اذا كانت الشهادة في قتل فلا يضر حضور ذلك الواحد في شهادتهم وان كان غير عدل فقولان جواز شهادتهم وعدم جواز شهادتهم وهو المعتبر كان واحدا أو متعددا وأما اذا حضر بعد المعركة وقبل الاقتراق فتجوز شهادتهم اذا كان عدلا وأما اذا كان غير عدل فلا يتمسك بهذا وترك خلافه **تنبيه** بقي من الشروط كون الشاهد منهم لا مارة على الراجح أي أن يكون الشاهد والمشهد عليه من جماعة واحدة أي مجتمعين وليس المراد أن يكونوا من قبيلة واحدة ويشترط كون القاتل حاضرا قاله البدر (قوله أو عدلان) الاولى الاتيان بالواولانه في مقام بيان الاربعة (قوله على فعل الزنا) الاضافة للبيان وكذا قوله على فعل اللواط (قوله فان لم يأتوا بأربعة شهداء) اشارة الى أن الشهادا لا تكون الا بأربعة أي ويقاس اللواط على الزنا قوله على انه لا يحتاج (١٩٨) الخ أي فالمدار على استمرار الاقرار (قوله لان انكاره) أي وهو

رجوعه وقوله كتكذيب نفسه أي كقوله كذبت على نفسي فحاصله ان رجوعه أي قوله ما زينت بعد اقراره انكار للزنا فهو كقوله كذبت على نفسي وهو اذا قال كذبت على نفسي يقبل فكذا اذا أنكر الزنا من أصله بعد اقراره به يقبل ثم يقال ان من جملة أفراد الرجوع أن يقول كذبت على نفسي وكلام الشارح ظاهر في خلافه (قوله قيل لقصد الستراخ) لما كان هذا القول أحسن الاقوال قدمه على غيره (قوله وقيل لانه الخ) قد يقال هذه العلة موجودة في الزنا وغيره كالقتل فالجواب ان كلاما من الزاني والمزني بهام يتعلق به الحكم بخلاف القتل فان الحكم

احتمال التعليم ومنها ان لا يشهدوا على كبير ولا كبير بل يشهد بعضهم لبعض على بعضهم كما مر ومنها أن لا يكون الشاهد منهم معروفا بالكذب واذ اشهدوا وهم مستوفون للشروط المذكورة ثم رجوعا عن تلك الشهادة في حال صغرهم فانه لا يعتبر رجوعهم والعبرة بما شهدوا به أولا وسواء رجعوا قبل الحكم أو بعده وكذا لا يعتبر تجريح غيرهم لهم ولا تجريح بعضهم بعضا لعدم تكليفهم الذي هو رأس أوصاف العدالة وأما لو تأخر الحكم بلوغهم وعدلوا قبل رجوعهم وهذا يفهم من الضمير في رجوعهم لانه عائد على الصبيان وهم بعد بلوغهم ليسوا صبيانا وتجر يحكمهم من اضافة المصدر لفعله وقوله ولا تجرحهم أي الا في كثير كذب (ص) وللزنا واللواط أربعة (ش) لما فرغ من الكلام على شروط الشهادة وموانعها شرع في الكلام على بيان مراتبها وهي أربعة عدول أو عدلان أو عدل وامرأتان أو امرأتان وبدا منها بالاولى لانها أعلى الميقات والمعنى ان الشهادة على فعل الزنا وعلى فعل اللواط لا تثبت الا بأربعة عدول لقوله سبحانه وتعالى واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ولقوله تعالى فيما يدفع به حد القذف (٣) فان لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وقولنا على فعل الزنا الخ احتراز من الشهادة على الاقرار بذلك فيكي في ما ذكرنا ثانيا على الراجح على انه لا يحتاج الى الشهادة على الاقرار على القول الذي مشى عليه المؤلف ان المقر بالزنا يقبل رجوعه ولو لم يأت بشبهة وهو قول ابن القاسم لان انكاره كتكذيب نفسه قاله في التوضيح فان قلت لم اختصاص شهادة الزنا بالاربعة قيل لقصد الستر ودفع العار للزاني والمزني به وأهلها ولهذا المالم يلحقه ذلك في القتل اكتفى باثنين وان كان أعظم من الزنا وقيل لانه لما كان الزنا لا يتصور الا من اثنين اشترط أربعة ليكون على كل واحد اثنان وقيل لما كان الشهود مأمورين بالستر ولم يفعلوا غلظ عليهم في ذلك استمر من الله على عباده وفي كلام المؤلف نكتة حسنة وهي التدلي لانه بدأ بالمرتبة العليا وهي الاربعة ثم ثنى بما يليها وهو قوله ولما ليس بمال ولا آيل اليه عدلان وقال في الثالثة والافعال واما أن الخ وفي الرابعة ولما لا يظهر للرجال امرأتان الخ فقول الشارح مراتب الشهادة ثلاثة فيه نظر على انه صرح عند قوله ولما لا يظهر للرجال امرأتان بأنهم مرتبة رابعة بل في الحقيقة ان مراتب الشهادة خمسة وهي شهادة واحد كز أو أنثى وهي مسألة اثبات الخلطة المشتبهة للمين (ص) بوقت ورؤيا اتحادا (ش) يشير بهذا الى شرط صحة شهادة الزنا وهو انهم لا بد أن يشهدوا بزنا واحد في وقت واحد في موضع واحد فقوله بوقت متعلق بمقدار صفة لا بأربعة أي يشهدون في وقت أي وقت

منوط بالقاتل فقط (قوله وهي شهادة الخلطة) أي المقيم للخمسة

الاداء

شهادة الخلطة أي انه لا يطلب من المدعي عليه عين حتى يثبت المدعي الخلطة بشاهد وهو ضعيف (قوله أن يشهدوا بزنا واحد) هذا لم يشترط المصنف وكذا قوله في موضع واحد لم يشترط المصنف ومعنى كون الزنا واحدا أن يشهدوا كلهم انه زني به طائفة فلو قال بعضهم زني به طائفة وقال الآخر زني به مكره لم يكن الزنا واحدا (قوله أي يشهدون في وقت) أي وقت الاداء هذا نفس قول المصنف بوقت وقوله ووقت الرؤيا اشارة لقول المصنف ورؤيا أي ووقت رؤيا أو كذا أن المصنف يقول ويشهدون في وقت الاداء ويشهدون في وقت الرؤيا وقوله بأن يؤدوا في وقت واحد راجع للاول الذي هو قوله أي يشهدون في وقت الاداء اشارة الى المراد من اللفظ وان كان خلاف ظاهره وقوله ويذكر واتحاد وقت الرؤيا راجع لقوله ووقت الرؤيا الذي معناه ويشهدون في وقت الرؤيا أي ان قول الشارح والمخشي فان لم يأتوا بأربعة شهداء التلاوة ثم لم يأتوا بأربعة شهداء كتبه معصمه

القصدمن قوله ويشهدون في وقت الرؤيا أن يذكروا التحاد وقت الرؤيا بأن يقولوا رأيناها معقب العصر مثلا وقوله وان أدوا في أوقات مختزلا أول وقوله أو اختلفوا في وقت الرؤيا راجع للثاني فلما جتمعوا ونظر واحد بعد واحد فلا يكتفي ذلك لاحتمال تعدد الوطوع والافعال لا يضم بعضهم البعض (قوله وكذلك اذا اختلفوا في أما كن الرؤيا) بأن قال بعضهم رأيتها تترى في الجهة الشرقية والآخر يقول في الجهة الغربية وقوله أو في الطوع والا كراهة هذا مختز قوله فيما سبق بزنا واحد (قوله فقوله ورؤيا معطوف على وقت والباء في الأول بمعنى في حقيقة) أي لان المعنى يشهدون في وقت واحد أي أن يكون وقت الادعاء واحد فقول الشارح أي يشهدون في وقت الادعاء ظاهره غير مراد كما ينبغي عليه وقوله وفي الثاني بمعنى في مجاز أو وجه المجازية ان الرؤيا ليست زمانا ولا مكانا أي لان المعنى يشهدون في وقت الرؤيا على ما تقدم له أي يشهدون شهادة ملتبسة برؤيا متحدة وأراد بها التحمل أي يتحملون تحملا ملتبسا برؤيا متحدة من اطلاق اسم المقيد على المطلق أي لان الظرفية التي هي مدلول في ملابسة مقيدة أطلقت وأريد به اطلاق الملابسة والحاصل أن المعنى يؤدون في وقت واحد ويتحملون في وقت واحد فالشهادة في المعطوف عليه بمعنى التأدية وفي (١٩٩) المعطوف بمعنى التحمل (قوله وفرقوا) وجوبا عند الاداء بعد اتيانهم جميعا فاقوله فيما

الاداء ووقت الرؤيا بأن يؤدوا في وقت واحد ويذكروا التحاد وقت الرؤيا للفاضل وان أدوا في أوقات أو اختلفوا في وقت الرؤيا بطلت شهادتهم وكذلك اذا اختلفوا في أما كن الرؤيا أو في الطوع والا كراهة أو في الزنا والشبهة أو في الزنا باقائمة أو نائمة أو وهي على الجانب الايمن أو اليسر أو هو أعلاها أو أسفلها أو كانت في جانب البيت الغربي أو الشرقي أو نحو ذلك ووقت الرؤيا هو وقت التحمل فقوله ورؤيا معطوف على وقت والباء في الأول بمعنى في حقيقة وفي الثاني بمعنى في مجاز فاستعمل اللفظ الواحد في حقيقة ومجاز وهو أولى من كلام الزرقاني (ص) وفرقوا فقط (ش) يعني ان شهود الزنا يفرقون في شهادة الزنا وجوبا سواء حصلت رتبة أم لا بخلاف غير الزنا لا يفرقون (ص) وأنه أدخل فرجه في فرجها (ش) يعني ان شهود الزنا لا بد أن يشهدوا في وقت واحد بزنا واحد برؤية واحدة وأنه أدخل فرجه في فرج المرأة كالرود في المكحلة في البكر والثيب وانما اشترط ذلك لان مدار الشرع على الاسترفض سبق الامر فيه حتى لا يوجد على هذا النظم الا القليل جدا ولا مفهوم لا يدخل بل أو أخرج أو رأينا فسرجه في فرجها والمدار على التيقن (ص) ولكل النظر للعورة (ش) يعني أنه يجوز لكل واحد من شهود الزنا ان ينظر للعورة قصد العلم كيف يؤدي الشهادة ولم يجب زوار رؤية النساء ليعيوب الفرج عند اختلاف الزوجين وهذا تناقض حيث جعلوا المرأة مصدقة ولا ينظرها النساء فالفرق مشكل وكذلك يشكّل الفرق في اختلاف الزوجين في الاصابة وهي بكر حيث قالوا تصدق المرأة ولا ينظرها النساء ثم ينبغي أن بقيد قوله ولكل النظر الخ بما اذا كانوا أربعة والا فلا يجوز اذا لافائدة في الرؤيا وقد يتلخص ذلك القيد من قوله ولكل الخ بعد قوله وللزنا والواط أربعة (ص) وندب سؤالهم كالمسرفة ما هي وكيف أخذت (ش) يعني أنه يستحب للحاكم أن يسأل شهود الزنا كيف رأيتوه يفعل بها وهل كانت على ظهرها أو على بطنها أو غير ذلك وهل كان ذكره في فرجها كالمسروء في المكحلة أم لا الى غير ذلك كما ينبغي للقاضي سؤالهم في المسرفة

تقدم يؤدون في وقت واحد أي أن يكون اتيانهم جميعا فلا ينافي انهم يفرقون حين التأدية بالفعل أو ان التفريق الواقع في أرمنية قريية كالزمن الواحد وقوله وجوبا كذا في عب تبعا لتب ورده للقاني بأن التفريق مندوب لا واجبة (قوله بخلاف غير الزنا الخ) هذا راجع لتفسير فقط (قوله لا بد أن يشهدوا) أي يؤدوا الشهادة وقوله بزنا واحد أي كأن يتفقوا على الطوع (قوله كالرود في المكحلة) زيادة هذا مندوب وقيل واجبة ومفاد المصنف انه غير واجب ثم لا يخفى أن ما ذكره المصنف في الزنا وأما في اللواط فيقولون رأينا ذكره في دبره (قوله والمدار على التيقن) أي تيقن دخول الفرج في الفرج وليس التصريح بأدخل شرطاً (قوله

يعني أنه يجوز الخ) لا يخفى ان ما تقدم من صفة الشهادة لا يمكن بدون نظر فكيف يتأق انه جائز قلنا أراد بقوله ولكل النظر قصد النظر ويجوز لكل ترك قصده وترك الشهادة بالكلية (قوله وهذا تناقض) أي تخالف في الحكم (قوله فالفرق مشكل) وقد يقال لا اشكال من جهة أن الاسترسال على الزنا محرم اجماعا بخلاف المكث مع العيب فانه لا حرمه مع وجوده فان ذلك لا يجوز لاحد منهم النظر للفرج للعيب بخلاف النظر للفرج للتحمل فان فيه رفع منكر فلا يضر قصد النظر بل يجوز قصد النظر ولو مع القدرة على منعهم من الزنا ابتداء خ لا فالابن عرفة ولعل وجه ذلك ان الزاني صار متجاهرا بذلك حيث يقدم على فعله مع وجود الغير ولا يبالى به (قوله وقد يتلخص) أي يؤخذ ذلك القيد أي فلا حاجة للقيد المشار له بقوله ثم ينبغي الخ (قوله وندب الخ) استظهر الخطاب الوجوب وأصل النص ينبغي ففهم المصنف الندب واستظهر الخطاب الوجوب (قوله كالمسرفة) يندب سؤال شاهدين عن كيفية توصلهما لما شهدوا به وقوله ما هي زيادة على ما أفاده التشبيه أي من أي الأنواع هي وقوله وكيف أخذت في ليل أو نهار أو أين ذهبوا هذا مفاد التشبيه فذكره غير ضروري (قوله وهل كان الخ) هذا يفيد أن زيادة كالمسروء في المكحلة مندوب وقد تقدم انه واجب وهما قولان (قوله أم لا)

أي بأن أدخله بين الشفرين ويكون اطلاق الادخال عليه تسعيا والحاصل انه يجب السؤال عن ادخال فرجه في فرجها وهذا محتمل
 لا ادخال حقيقة أو مجازا فيندب له ان يسألهم عن تعيين ذلك (قوله كما يندب سؤالهم) المتبادر من التعبير أن الكفاف داخله على المشبه
 به والذي يظهر أنهم اذا خلعه على المشبه (قوله قصور) أي لأنه لم يطلع على كلام ابن عرفة (قوله وفيه اخراج) أي اخراج الرقبة عن ملك
 صاحبها (قوله ومثله الوقف) هذا ضعيف لأن المعتمد انه ثبت بشاهد وعين وفي الوقف اخراج المنفعة عن ملك صاحبها والذات باقية
 على ملكه لقوله والملك للواقف (قوله والطلاق غير الخلع) أي فلا يتوقف على عاقدين وفيه اخراج المرأة عن العصمة أي وأما الخلع
 فيتموقف على عاقدين (قوله والعفو عن القصاص) أي ادعى الجاني على المجني عليه انه عفا عنه وهو ينكر ذلك فلا بد من عدلين ولا
 يتوقف على عاقدين وفيه اخراج من حيث انه لما استحق دمه فكأنه ملكه فالفوق عنه مخرج له وقوله والوصية بغير المال كما اذا جعله
 وصيا على نكاح بناته ولا يتوقف على عاقدين فلا بد من شاهدين وفيه انه يتوقف على قبول الوصية فقد توقف على عاقدين ولا يخفى أن
 الوصية بغير المال اخراج النظر عن نفسه الى غيره وأما بالمال فيكفي فيها شاهد وعين وفي الوصية اخراج لانه كان أولا يتصرف في
 ذلك الشيء قبل الوصاية أخرجه عنه الا انك خير بأنه لا بد من قبول الوصي تلك الوصاية فقد توقف على عاقدين (قوله ويلحق به الولاء
 والتبدير) أي ادعى أن له ولادة على فلان لكونه أعتقه أو ابنة أعتقه فلا بد من شاهدين أو ادعى المذبر أن سيده دبره فلا بد من شاهدين
 وانما عبر بلحق وفيما تقدم عبر بقوله ومثله لكونه لا عقديه وأما التبدير فهو عقد يتوقف على عاقدين وفيه اخراج فلا يناسبه ان
 يذكره مع الولاء بل يعطفه على ما تقدم (قوله ومن (٣٠٠) ذلك الرجعة) ادعت زوجة على زوج منكر لرجمتها انه راجعها فتقيم

كيفية أخذوها والى أين ذهبوا بها وهل كان ذلك في ليل أو نهار ومن أي الأنواع هي الى
 غير ذلك أي ونذب سؤالهم عما ليس شرطا في الشهادة كما يندب سؤالهم في السرقة عما ليس
 شرطا في الشهادة فان اختلفوا فيما ذكر بطلت شهادتهم قال ابن عرفة وحده وان كان
 السؤال مندوبا وتظير الزرقاني في البطالان وعدمه قصور منه (ص) ولما ليس بمال ولا آيل
 له كعتق ورجعة وكتابة عدلان (ش) تقدم انه قال والزنا واللواط أربعة وعطف هذا عليه
 وهو اشارة الى المرتبة الثانية من مراتب الشهادة والمعنى ان ما ليس بمال ولا يؤل اليه لا يكفي
 فيه الاشهاد ان من ذلك العتق وهو عقد لازم لا يحتاج الى عاقدين وفيه اخراج ومثله الوقف
 والطلاق غير الخلع والعفو عن القصاص والوصية بغير المال ويلحق به الولاء والتبدير ومن ذلك
 الرجعة وهي كالعتق الآن فيه ادخال ومثله الاستحقاق والاسلام والردة ويناسبه الاحلال
 والاحصان ومن ذلك الكتابة وهي عقد يفقر لعاقدين ومثله النكاح والوكالة في غير المال
 والخلع ويلحق به العدة أي تاريخ الموت والطلاق لا في انقضاء العدة لان القول قولها فظهور من

شاهدين وكذا دعواه بعد العدة أنه
 راجعها والحاصل ان الرجعة لا يخلو
 حالها إما أن تكون في العدة فلا شاهد
 مستحب ولا يحصل الاستحباب الا
 بشاهد عدلين وان ادعى بعدها انه
 كان راجعها فلا بد أن يقيم عدلين
 (قوله وهي كالعتق) أي من حيث انه
 أمر لازم (قوله الا ان فيه) أي فيما
 ذكر وهو الرجعة ومثله أي مثل ما
 ذكر من الرجعة الاستحقاق بان
 يدعى زيد أن عمرا المشهور والنسب
 أخوه فينكر الاخ الثاني كونه

أخاه فلا بد من عدلين ولا شك أن في الاستحقاق ادخلا وقوله والاسلام مثلا يزيد كافر وله ابنان مسلم وكافر فادعى هذا
 المسلم ان أباه مات على الاسلام فلا بد من عدلين وفي الاسلام ادخال ولا يتوقف على عاقدين وقوله والردة مات زيد وله ولدان فادعى أحد
 الاخوين أنه كان حين مات الاب ارتد أخوه فلا بد من عدلين ولا يقال ان الدعوى آلت الى مال غير محقق الا أنك خير بأن الارتداد اخراج
 وقوله ويناسبه أي الرجعة وذكر باعتبار ما ذكر الاحلال والمناسبة من حيث ان الاحلال ادخال للزوجة في حوز الزوج عبر بذلك لانها
 ليسا عاقدين وصورته زيد بطلق امرأته ثلاثا وادعت انها تزوجت فبطلت لزوجهما الاول فلا بد من عدلين وقوله والاحصان صورته زيد
 زنى وادعى عليه عمر وأنه محصن ليرجعه وأنكر زيد ذلك فلا بد من عدلين وفيه ادخال أي في الاحصان ادخال من جهة الكمال (قوله وهي عقد
 الخ) أي فاذا ادعى العبد أن سيده كاتبه فلا بد من عدلين وقوله ومثله النكاح أي فاذا ادعى ان زيدا زوج بنته فلا بد من شاهدين وقوله
 والوكالة في غير المال أي بأن وكاله على عقد نكاح ابنته أي وأما الوكالة في المال فتثبت بعدل وامرأتين ولا تثبت بأحد مع عيين
 على المشهور وسيأتي ان الوصية بالتصرف في المال يكفي فيها عدل وامرأتان وقوله والخلع أي بان تدعى أن زوجها خالفها وهي بان منه
 فلا بد من عدلين والخلع يفقر لعاقدين الزوج ومعطى العوض (قوله أي تاريخ الموت والطلاق) فاذا ادعت المرأة أن زوجها مات في أول
 شوال فعدتها من ذلك وخالفها غيرها فلا بد من عدلين وكذلك اذا كانت تعدد بالاشهر وادعت أنه طلقها في أول شهر كذا وقدم مضي الاجل
 فلا بد من عدلين وقوله لا في انقضاء العدة المراد عدة مخصوصة وهي عدة القرء والوضع لكون المرأة تصدق في انقضاء عدتها بذلك فاذا
 كانت تعدد بالاقراء في الموت لكون النكاح مجمعا على فساده وادعت انها حاضة فيقبل قولها والاحوال أن يوم الوفاة معلوم وانما قال
 ويلحق به العدة ولم يعطفها على ما تقدم لان العدة ليست عقدا

(قوله مع شاهد الموت) ظاهر عبارته انه شهد على الموت وليس كذلك بل المراد ادعت امرأه بعد موت رجل انه زوجها واقامت على ذلك شاهد افتخلف معه وترث (قوله أو بمعنى على كون الوقف الخ) هذا هو المعتمد وتبين من هذا التقرير بحكمة تعداد المصنف الامثلة (قوله فالبايع في يمين بمعنى مع) لان المرأتين بمنزلة الواحد ولذا الوشهد تابطلاق أو عتق حلف المدعى عليه لردهما فانهما فان نكل حدس وان طال دين ففائدة حلفه عدم سجنه فلا ينافي أن الطلاق والعتق لا يثبتان الا بشاهدين (قوله كأجل الخ) دخل تحت الكاف ما اذا تنازعا في البيع وأقام أحدهما شاهدا فالقول له يمين مع الشاهد (قوله ويقول المشتري بل اشتريت الى أجل) أي فهو المدعى فتثبت دعواه بعدل وامرأتين أو أحدهما مع عين فالاصل بالنقد (قوله وسواء الخ) المناسب أن يأتي به في أسلوب آخر كأن يقول وكذا اذا اتفقا على التأجيل ثلاثة أشهر الا أن المشتري يقول ان مبدءاها (٣٠١) القعدة فالأجل باق لم ينفذ ويقول البائع ان مبدءاها شوال فالقول قول من ادعى بقاء

الأجل فيقبل دعوى خصمه المدعى الانقضاء اذا أقام شاهدا وامرأتين أو أحدهما مع يمين وقوله أو انقضائه المناسب الواو وذلك لان بعضهم يدعى الانقضاء والثاني يدعى البقاء (قوله بأن يقول البائع بعث على البت الخ) أي فالتمسك بالاصل هو البائع فيقبل قول المشتري اذا أقام شاهدا وامرأتين أو أحدهما مع عين (قوله أسقطت شفعتك الخ) لا يخفى أن القول قول من ادعى عدم الاسقاط فاذن من ادعى الاسقاط هو المدعى فلا بد له من بيضة شاهد وامرأتين أو أحدهما مع عين (قوله من أخذ وترك) أي فاذا انقضت مدة التربص فادعى الشفيع بعدها أنه أخذ بالشفعة قبل تمامها والمشتري ينكر ذلك فالقول قول المشتري فعلى الشفيع البيضة اما شاهد وامرأتين أو أحدهما مع عين (قوله وغيبة الشفيع) يعني أن الشفيع اذا غاب أكثر من سنة ثم

هذا تغير الامثلة الثلاثة التي مثل بها المؤلف وما في تنازع الزوجين من الخلاف مع شاهد الموت ويرث في دعوى النكاح فلا تالدعوى في مال وما يأتي من قول المؤلف وان تعذر عين بعض كشاهد بوقف الخ اما ان يكون مستثنى للضرورة أو بمعنى على كون الوقف يثبت بشاهد وعين (ض) والافعل وامرأتان أو أحدهما يمين (ش) هذه هي المرتبة الثالثة أي والابان كان المشهود به المال أو ما يؤول اليه فانه يكفي فيه العدل والمرأتان أو أحدهما مع اليمين فالبايع في يمين بمعنى مع ثم مثل ذلك بقوله (كأجل وخيار وشفعة واجارة وجرح خطأ ومال وأداء كتابة وايضا بصرف فيه) منها لأجل بأن يقول البائع بعث على النقد ويقول المشتري بل اشتريت الى أجل وسواء وقع الخلاف في ابتدائه ودوامه أو انقضائه وانصرامه ومنها الخيار بأن يقول البائع بعث على البت ويقول المشتري انما وقع البيع على الخيار لانه مما يؤول الى المال لان الثمن يقبل ويكثر بالبت والخيار ومنها الشفعة بأن يقول المشتري للشريك أسقطت شفعتك ويقول الشفيع لم أسقطها وكذا ما يتعلق بالشفعة من أخذ وترك وغيبة الشفيع وغير ذلك ومنها الاجارة بأن يقول المشتري تأجر آجرتي بكذا مدة كذا ويقول المالك لم يقع ذلك مني ومنها جرح الخطأ بأن يقول المجرم لشيخ شخص مكاف أنت جرحتني وينكر الآخر أو جرح العمد الذي فيه مال كالأموعة والخائفة التي لا يتعص فيها كونهما من المتالف وهو المراد بالمال لان العطف يقتضي المغايرة ومنها أداء الكتابة بأن قال السيد ما وصل الى شيء من نجوم الكتابة وقال العبد المسكين بل أدبت نجوم الكتابة اليك بتمامها فان البيضة على المدعى حتى في النجوم الاخير وان أدى الى العتق ومنها الايضاء بالتصرف في المال سواء جعل له ذلك في حياته أو بعد وفاته لكن قبل وفاته يكون وكالة وبعده وصية واعتراض بأنه لا يحلف أحد له حتى غيره وأجيب بأن هذا اذا كان فيه نفع للموصي أو الوكيل كما اذا كانت الوكالة أو الوصاية بأجرة أو رهن مثلا كان يدعى انه وكالة على قبض سلعة ليحضرها رهنه عنده في الدين الذي للوكيل على الموكل فحاصله انه لا بد أن يعود عليه نفع فان حلف ثبت الوصاية أو الوكيل فحلف الموكل أو الموصي ان كان حيما وان كان ميتا بطلت بنكول الوصي وأما مطلق وصي أي أنه وصي فلا يثبت الا بشاهدين مثل مطلق ووكيل فاذا كان

(٢٦ - خشي سابع) جاء يطلب الشفعة فقال له المشتري أنت علمت بالبيع وغبت غيبة بعيدة فلا شفعة لك وقال الشفيع ما علمت بالبيع فالقول قوله بيمينه فعلى المشتري البيضة اما شاهد وامرأتان أو أحدهما مع عين (قوله ويقول المالك الخ) فالتمسك بالاصل هو المالك فيثبت دعوى غيره اذا أقام شاهدا وامرأتين أو أحدهما مع عين (قوله ويقول المالك الخ) لا يخفى أن القول قوله فهو المتمسك بالاصل فخصمه لا يثبت دعواه الا بشاهدين أو امرأتين أو أحدهما مع عين (قوله جرح الخطأ) ومثله قتل الخطأ وقوله وينكر الآخر هذا المنكر متمسك بالاصل فخصمه لا يثبت دعواه الا بما قلنا وقوله بل أدبت الخ لا يخفى أن القول انما هو قول السيد كما قلنا (قوله فحاصله انه لا بد أن يعود عليه نفع) فان لم يكن نفع فلا بد من شاهد وامرأتين أو شاهدين ولا يكفي شاهد واحد وعين (قوله وأما مطلق وصي) مقابل قوله الايضاء بالتصرف في المال أي فالوصية تنقسم قسمين وصية مطلقة ووصية مقيدة فالمقيدة ما تقدم وهذه التي يشرع فيها مطلقة وقوله فاذا كان الخ راجع للمطلقة والحاصل انه اذا كان للشاهد نفع فيكتفي بالشاهد والمرأتين أو أحدهما مع عين لا فرق في

الوصية بين المطلقة والمقيدة وأما إذا انتفى النفع فلا بد من شاهد من في المطلقة وأما المقيدة فيمكنني شاهد وامرأتان فان قلت ما الفرق بين المطلقة والمقيدة قلت المطلق شامل لانكاح بناته الذي لا يكون الا بشاهدين عدلين بقي شيء آخر وهو انه اذا كان المطلق شاملا لانكاح وغيره فيفيد انه مع النفع يكفي الشاهد واليمين ولو كان الوصي المذكور يتولى عقد نكاح بنات الموصى والظاهر انه لا يصح الا بشاهدين ولو كان له نفع في هذه الوصية المطلقة والذي في عجم مانصه وأما مطلق وصى أي انه وصى أو أنه وكيل فلا يثبت الا بشاهدين وأطلق بدون تقييد بهذا القيد الذي ذكره شارحنا (قوله وكذا اذا ادعى المعتق بالفتح) تقدم الدين ليبطل عتقه لكونه له رغبة في الرق هذا هو الصواب خلافا لعب وشب في قولهما ان العبد ادعى العتق (قوله وكذا القصاص في جرح العمد) ادعى أنه قطع يده عمد وفيه القصاص فهو غير قول المصنف فيما تقدم ومال لان ما تقدم في الجرح عمد الاقصاص فيه (قوله لان المرتبة الثالثة الخ) المرتبة الاولى من المرتبتين الرجل والمرأتان أو أحدهما (٣٠٢) مع العين والثانية المرأتان فلا مخالفة حينئذيين من يقول المراتب ثلاثة

وبين من يقول المراتب أربعة والحاصل أن من يقول المراتب أربعة تعداها يقول أربعة عدول عدلان عدل وامرأتان أو أحدهما مع عين امرأتان ومن يقول ثلاثة يقول المراتب ثلاثة أربعة عدول عدلان الثالثة ما عدل وامرأتان أو أحدهما مع عين وإمام امرأتان (قوله وسواء حضر شخص المولود أو لم يحضر) بأن ادعوا أن الكلب أكله ومقابله قول سحنون فانه يقول باشترط حضوره (قوله والفرق ظاهر) وهو أن شهادة النساء جاءت على الاصل ولا كذلك شهادة الصبيان (قوله كولدته في الحرائر والاماء) فيحصل بولادة الحرة الخروج من عدة الطلاق أو الموت ويحصل بولادة الامه صيرورتها أم ولد (قوله وكلام ابن عرفة في ثبوت الامومة الخ) الحاصل أن الجارية اذا مات سيدها مثلا وادعت انها أم ولد لسيده فلا

للكوكل أو الوصي نفع في الوكالة أو الوصاية كفي الشاهد والمرأتان أو أحدهما يمين والا فلا بد من شاهدين (ص) أو بأنه حكم له به (ش) معطوف على المعنى أي كالشهادة بأجل أو بأنه حكم له به أي بالمال ومعنى ذلك أن من حكم له بشيء ثم أراد طلبه في غير محل الحكم وعنده شاهد وامرأتان أو أحدهما مع اليمين يشهدون على حكم الحاكم فان ذلك يكفي (ص) كشرع زوجته وتقدم دين عتقا وقصاص في جرح (ش) هذا تشبيه ومعناه أن الزوج اذا ادعى أنه اشترى زوجته وأنكر سيدها ذلك فانه يكفي الشاهد والمرأتان أو أحدهما مع اليمين وكذلك يثبت تقدم الدين على العتق بشاهد وامرأتين أو أحدهما مع عين صاحب الحق ويرد العتق ويبيع العبد في الدين وهذا اذا كان المدعى الغرماء أرباب الدين وأما المعتق بالكسر اذا أراد رد العتق وأقام شاهدا على تقدم الدين على العتق فانه لا يكفي ذلك ولا بد من شاهدين وكذلك اذا ادعى المعتق بالفتح ذلك فلا بد من شاهدين وكذلك القصاص في جرح العمد يثبت بالشاهد والمرأتين أو أحدهما مع اليمين وهذا إحدى مسائل الاستحسان الاربع لانها ليست بمال ولا آيل اليه (ص) ولما لا يظهر لرجال امرأتان كولدته وعيب فرج واستهلال وحيض (ش) هذه هي المرتبة الرابعة كما قال الشارح من مراتب الشهادة وهي الامور التي لا تظهر للرجال وانما عدد الشارح المراتب أولا ثلاثة لان المرتبة الثالثة تحتها مرتبتان منها الولادة يكفي فيها شهادة امرأتين مسلمتين عدلتين وسواء حضر شخص المولود أو لا على المشهور وأما في شهادة الصبيان المتقدمة فلا بد من مشاهدة البسند مقتولا والفرق ظاهر وقوله كولدته في الحرائر والاماء وكلام المؤلف في ثبوت الولادة وأما ثبوت الامومة وعدمها فشيء آخر وكلام ابن عرفة في ثبوت الامومة ومنها اذا اختلف البائع والمشتري في عيب فرج الامه فان النساء يتطرن اليها بخلاف الحرة فهي مصدقة في عيب فرجها ولا يتطرن النساء لها والمراد بالفرج ما بين السرة والركبة ومنها الاستهلال بأن الولد نزل مستهلا صارخا وغير صارخ وسواء الحرائر والاماء فيقبل في ذلك شهادة امرأتين عدلتين ومثله اذا قلن انه ذكرا أو أنثى ومنها الحيض في الاماء دون الحرائر

تباع فلا بد من أن تثبت ذلك بعدلين ولا يكفي بماعداهما وكلام ابن عرفة في ذلك وأما كلام المدونة فيما اذا ادعت انها ولدت لانها أم ولد فيمكنني فيها امرأتان وتثبت أمومة الولد تبعافلا معارضة بين المصنف وابن عرفة لان كلامهما في موضوع فلم يتخذ الموضوع لهما حتى يأتي التعارض (قوله ولا يتطرن النساء لها) لكن ان مكنت النساء كفي في ذلك المرأتان كما اذا ادعى الرجل أن بفرجها برصا (قوله والمراد بالفرج ما بين السرة والركبة) فيها شيء وذلك لان عيب الحرة يفصل فيه فان كان قائما بوجهها أو يديها فلا بد فيه من رجلين عدلين وما كان بفرجها تصدق فيه وما كان بغير فرجها أو أطرافها من باقي جسدها فلا يثبت الا بشهادة النساء (قوله بأن الولد استهل صارخا الخ) اذا الاصل استهلاه غير صارخ فدعيه لا يحتاج لاثبات فالذي يحتاج للاثبات هو الذي يدعي انه استهل صارخا أي واثبات انه استهل صارخا يكون بامرأتين ويترب على انه استهل صارخا الارث وعلى عدمه عدم الارث (قوله صارخا) تفسير لقوله مستهلا وظهر أن المناسب حذف قوله أو غير صارخ والحاصل أن من ادعى أنه استهل هو الذي يحتاج لاثبات والذي يدعي عدمه لا يحتاج لاثبات (قوله ومنها الحيض في الاماء دون الحرائر) فيمكنني في ذلك امرأتان فتخرج من الاستبراء بذلك قال في لا يصدق السيد في رؤية الحيض

لامنه ولا بد من اعتماده على امرأتين اذا أراد بهما قتأمل وقوله دون النكاح أى فلا يطلب بعده وقوله عند ابن القاسم أى خلافا
لاشبه القائل لا يصح الميراث الا بعد ثبوت النكاح وهو لا يثبت بذلك (قوله بان أحد الزوجين مات الخ) أى ان وريثة الزوجة ادعوا سبق
موت الزوج وقد ورثته زوجته ويقولون انهما ما نساوا أو بالعكس فالقول قول من ادعى انهما ما نساوا فالبينة المذكوكة
على من ادعى السابقة (قوله أو وقعت على موت رجل) صورته ادعى الورثة أن مورثهم مات وقصد أخذ المال فلا بد من شاهد وعين
بالشرط المذكور (قوله بشرط أن لا يكون له زوجة) أى وأما لو كان له زوجة (٣٠ ٣١) فلا بد من شاهدين لما يلزم عند فقهاء من

ثبوت عدة الموت بدون شاهدين
وقد تقدم أنه لا بد من شاهدين
(قوله ولا أوصى بعقوب عبده) وأما
لو كان أوصى بعقوب عبده فلا بد
من عدلين وقوله ولا مدبر يخرج
حرا بالموت وأما لو كان هناك مدبر
فلا يصح لان شرط ذلك شهادة
العدلين وقوله ونحو ذلك أى كأم ولد
والخاص ان خروج المدبر من الثلث
وأم الولد من رأس المال انما يكون
بشهادة العدلين (قوله بلاعين)
راجع لجميع مسائل ما لا يظهر
للرجال ولو قدمه عقب قوله امرأتان
لكان أحسن وقوله يجب ان يوصل
الخ أى فلا يرجع لقوله أو عيب فرج
وما بعده وانما يرجع لقوله ولولادة
فقط (قوله لا يرجع للنسب) أقول
بل يصح رجوعه له وذلك في المولود
الميت يقال ثبت النسب له وعليه
وثبت الارث له وعليه والحاصل
ان قوله وعليه راجع لكل من
الارث والنسب الا أنه يلزم من
ثبوت النسب له وعليه ثبوت الارث
ويجعلان راجعين لقوله النسب
ويخص قوله وثبت الارث بغير ذلك
(قوله ضمان الغاصب) أى ممليا أو
معدما (قوله ضمان السارق) أى
لا يضمن الا اذا أيسر من يوم الاخذ الى
يوم الحكم بالغرم (قوله وكقتل عبد

لانهم يصدقن كما مر وأما قول المؤلف (ص) ونكاح بعد موت أو سبقة مته أو موت ولا زوجة
ولامدبر ونحوه (ش) فحقه أن يكون متقدما على قوله ولما لا يظهر للرجال امرأتان منخرطاً
في سلك ما قبل فيه عدل وامرأتان أو أحدهما بينين والمعنى ان امرأته ادعت بعد موت
رجل انه تزوجها بصداق معلوم وأقامت على ذلك شاهد أو امرأتين أو أحدهما وحلفت معه
فانه يثبت بذلك المال دون النكاح عند ابن القاسم وهو المشهور فقوله بعد موت ظرف لمقتدر
أى شهديه بعد موت وكذلك اذا وقعت الشهادة بان أحد الزوجين مات قبل صاحبه فيقبل فيه
رجل وامرأتان أو أحدهما بينين أو وقعت على موت رجل بشرط أن لا يكون له زوجة ولا
أوصى بعقوب عبده ولا مدبر ولا نحوه وليس الا قسم المال فقوله ولا زوجة الخ خاص بقوله وموت
وليس راجعاً للسابقة أيضاً لان موته ثابت وانما المقصود من الشهادة المال والواو من قوله
ولا زوجة ولا مدبر بمعنى أو (ص) وثبت الارث والنسب له وعليه بلاعين (ش) يجب أن يوصل
بقوله ولما لا يظهر للرجال امرأتان ككولادة فان النسب والميراث يثبتان بشهادة امرأتين
بالولادة والاستمالة لا يولد وعليه فان شهدتا انه استملا ومات بعده أمه ورثها وورثته
وارثه وبعبارة ثبت الارث له أى عن تقدم موته عليه وعليه أى لمن تأخر عنه وأما النسب
فظاهر فقوله وعليه راجعان للارث والنسب فان قوله له وعليه لا يرجع له فلو قدمه على
الارث لكان أولى (ص) والمال دون القطع في سرقة (ش) يعنى اذا شهد عدل وامرأتان أو
أحدهما مع اليمين بسرقة شخص ربع ديناراً كثيراً وثلاثة دراهم أو ما يساويها فانه يثبت المال
ولا قطع على الشهود وعليه ويضمن السارق المال ضمان الغاصب لان السرقة لم تثبت اذا
شرطها شاهدان عند ابن القاسم وقال أشهب يضمنه ضمان السارق لان السرقة تثبت بالنسبة
للمال والمختلف شرط القطع (ص) وكقتل عبد آخر (ش) تشبيهه في أنه يثبت المال دون القتل
والمعنى انه اذا شهد رجل وامرأتان أو أحدهما مع عين السيد على عبد أنه قتل عبد رجل فان
المال وهو قيمة العبد المحبى عليه أو رقبته العبد الخانى ان لم يفده سيده يثبت دون القتل اذا
لا يقتل عبد بمائته الا بشهادة عدلين كما باتى ولما ذكر حكم مراتب الشهادة الاربع اذا
تمت ذكر ما يترتب عليها قبل تمامها وهو منخرط في سلك ما يوجب حكماً غير المشهود به وكان
من جملة ذلك مسألة الحيلولة ويقال لها العقلة ويقال لها الايقاف ذكرها بقوله (ص)
وحملت أمة مطلقا كغيرها ان طلبت (ش) والمعنى ان من يسهده أمة فمنازعه انسان
فيها وأقام بذلك شاهداً عدلاً أو أقام اثنتين يحتاجان الى من يركيهما فانه يحال بينه وبينها
سواء كانت الامه رائعة أو لا كان الذى هي بيده مأموناً عليها أولاً طلبت الحيلولة أم لا

آخر) أى وكقتل عبد عبداً آخر (قوله على عبد) متعلق بقوله شهد (قوله انه قتل عبداً رجل) المراد بالرجل سيد العبد الذى أقام الشاهد
أو المرأتين (قوله ذكر حكم مراتب) أى ذكره في قوله وثبت الارث الخ أى ذكر حكم بعض المراتب وقوله ذكر ما يترتب عليها أى على
الشهادة قبل تمامها وتماها تركة العدول (قوله وهو منخرط) أى ان ما يترتب داخل في سلك ما يوجب حكماً وذلك لان الحيلولة حكماً
غير المشهود به لان المشهود به الملكية كان المال في قوله وكقتل عبداً آخر غير المشهود به لان المشهود به القتل الموجب للقصاص
والمال غيره فقد ترتب على الشهادة حكماً غير المشهود به وكذا يقال في السرقة انه لما يثبت القطع بشهادة غير العدلين والضمان
الثابت ضمان الغصب عند ابن القاسم لانه لا راعى العسر واليسر كما باتى كان الثابت حكماً غير المشهود به (قوله ما يوجب حكماً) أى الذى
هو الحيلولة (قوله كغيرها ان طلبت) أى يحال بينه وبينها بعلق كالدار ومنع المسكر من حرث الارض (قوله طلبت الحيلولة أم لا)

هذا معنى الاطلاق الذي يفيد المصنف خلافاً لظاهر الشارح (قوله ادعت الامة الحرية) أي على تقرير ابن عرفة لابن الحاجب وقوله أو ادعى شخص مذكهاً على تقرير ابن عبد السلام. كلام ابن الحاجب فإنه اختلف تقريره مع تقرير ثلثة هذه ابن عرفة في المسئلة والمصنف أطلق لانه رأى أن لا فرق بين الدعوتين (قوله وفي كلام ابن عرفة ما يفيد أنه المذهب) وكذلك أن ظاهر المذهب عدم حيولة المأمون ولو سافر بها (قوله لان الفاعل الخ) (٣٠٤) المناسب لان نائب الفاعل لان الحيولة نائب الفاعل أي ان طلب المدعى

ادعت الامة الحرية أو ادعى شخص مذكهاً لانه حق لله تعالى وفي ابن الحاجب والشامل أنه اذا كان من هي بيده مأموناً فلا حيولة وعليه قررهم شمس الدين القاني وفي كلام ابن عرفة ما يفيد أنه المذهب وأما لو كان المدعى فيه شيئاً معيناً غير الامة وأقام المدعى على من هو بيده عدلاً أو أقام اثنين يزكيان فإنه يحال بينه وبينه ان طلبت الحيولة والا فلا ضمير طلعت بماء التأنيث عائداً على الحيولة المفهومة من حيث هو واضح لان الفاعل ضمير مؤنث متصل فالتأنيث واجب وفي بعض النسخ طلب بترك التأنيث فيكون الضمير مذكراً عائداً على المنع المفهوم من الحيولة أو راجعاً للمدعى لكنه يقر بالبناء للفاعل وقوله (بعدل أو اثنين يزكيان) متعلق بحيلت والبناء سببية أي وحيلت أمة الخ بسبب اقامة عدل يشهد للمدعى ما ذكره أو اثنين مجهولين يزكيان بفتح الكاف أي يحتاجان للزكية (ص) وبيع ما يفسد ووقف ثمنه معهما (ش) ضمير التثنية يرجع للشاهدين المجهولين اللذين يحتاجان للزكية والمعنى انهما اذا شهدا في شيء مما يفسد اليه الفساد كاللحم ورطب الفواكه فإنه يباع ويوقف ثمنه عند القاضي فان ضاع أو تلف كانت مصيبته ممن قضى له به وبعبارة متعلق ووقف محذوف وقوله معهما متعلق ببيع وهو على حذف مضاف أي وبيع مع شهادتهم ما ووقف ثمنه بيد عدل (ص) بخلاف العدل فيحلف ويبقى بيده (ش) يعني لو أقام المدعى عدلاً يشهد في شيء أو أبي ان يحلف مع العدل لاجل اقامة ثان وان لم يجده ترك الشيء المدعى فيه فان المدعى عليه يحلف لرد شهادة الشاهد ويبقى الشيء المدعى فيه بيده فان نكل فان المدعى يأخذ ذلك الشيء بالنكول والشاهد وظاهره ان الشيء المدعى فيه يبقى بيد المدعى عليه وعلى وجه الملكية فيتصرف فيه بالبيع وغيره ويضمنه للمدعى ان أتى بالشاهد الثاني والمذهب انه يترك بيده حوزاً فيضمنه ولو هلك بسماوى ويبقى بيد المدعى عليه بكفيل بالمال تقرير وانما يبيع ويوقف ثمنه كما في الشاهدين اللذين يحتاجان للزكية بل جعل بيد المدعى عليه بعد حلفه لان مقسم العدل قادر على اثبات حقه بيمينه فلما ترك ذلك اختياراً صار كأنه مكفه منه بخلاف من أقام شاهدين يحتاجان للزكية وما قرره من ان موضوع كلام المؤلف أن المدعى امتنع من اليمين الخ هو ما قاله عياض وأبو حفص وقبله ابن عرفة وأما ان قال لأحلف الآن لاني أرجو شاهداً ثانياً وان لم أجده حلفت فان المدعى فيه يباع ويوقف ثمنه بيد عدل كما في الاولى (ص) وان سأل ذو العدل أو بينة سمعت وان لم تقطع وضع قيمة العبد ليذهب به الى بلد يشهد له على عينته أجيب (ش) يعني ان من ادعى شيئاً بيد غيره سواء كان دابة أو عبداً أو غير ذلك وأقام بذلك شاهداً عدلاً أو أبي من الحلف معه أو أقام بينة بذلك تشهد بالسماوى والحال انهم لم تقطع بان الشيء المدعى فيه حقه بان قالت لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم انه ذهب له عبداً مثلاً مثل هذا وسأل المدعى وضع قيمة الشيء المدعى فيه عند القاضي أو نائبه ليذهب بذلك الشيء الى بلده

الحيولة (قوله لكنه يقر بالبناء للفاعل) أي على انه راجع للمدعى وأما على انه راجع للمنع فهو البناء للفعول (قوله أو اثنين) ومثلها بينة سماع من غير ثقات (قوله متعلق بحيلت الخ) وانما لم يقدمه على التشبيه لثلاثتهم قصر العدل وما بعده على ما قبل الكاف وان كان الاصل في التشبيه تمام لكن تأخير عن هنا يقتضى رجوعه لما بعدها على قاعدة الاغلبية (قوله ووقف ثمنه معهما) أقول ومثل ذلك اذا أقام شاهداً واحداً يحتاج للزكية خلافاً لظاهر المصنف (قوله مما يفسد اليه الفساد) أي قبل تزكية الشاهدين المقامين (قوله عند القاضي) أي والقاضي اما أن يضعه تحت يده أو تحت يد عدل ينظره فلا تخالف العبارة الآتية (قوله يشهد في شيء) أي مما يفسد اليه التغيير كما هو الموضوع (قوله ويضمنه للمدعى) أي ولو هلك بسماوى (قوله والمذهب انه يترك بيده حوزاً الخ) أقول كيف يعقل هذا والفرص ان ذلك يفسد بالتأخير ولذلك اعتمد عج أنه يبقى بيده ملكاً لا حوزاً (قوله ويبقى بيد المدعى عليه) كان الاولى الاضمار ويبقى بيده الخ (قوله بكفيل بالمال) هكذا قال الشارح

ولكن المنصوص أنه بغير كفيل (قوله وانما يبيع الخ) هذا اشارة الى اشكال وجوابه ونص الاشكال استشكل بانه لما وقف مع الواحد وقف مع الاثنين فما الفرق فرق عبد الحق بان مقمى العدل الواحد قادر على اثبات حقه بيمينه (قوله وان سأل ذو العدل) ومثله مقمى مجهولين يحتاجان للزكية (قوله أجيب) أي وجوباً بأي وجب على القاضي اجابته لئلا يضيع أموال الناس وظاهره كالمدة سواء كان الذي منه البينة قريناً أو بعيداً قاله الشيخ أبو الحسن (قوله انه ذهب له عبداً) أي ولم يقل انه هذا والى قطعت هي التي تقول لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم ان هذا عبده (قوله أو نائبه) أي أو بيد عدل باذن

القاضي (قوله فيكفي) أي بالنسبة للشهادة على عينه وان كان لا بد من اليمين (قوله ولا يحتاج للشهادة على عينه) أي بعد ذلك لانها عينته
(قوله ويكون ما قبلها) أي هذا اذا قطعت بأن قالت لم تزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هذا عبده بل وان لم تقطع أي ويحمل ما قبلها
على ما اذا فقد شرط من شروط السماع وهما الحلف وأن لا يكون بيد حائز (قوله حيث كان المتنازع فيه بيد حائز) وهو المدعى عليه
أي ان البيعة اذا قطعت بأن قالت انه عبيد زيد والحال أن العبد في يد خال المدعى عليه فانه لا يأخذه أمواله كان العبد يدربه أو لم يكن
بيد أحد وقطعت بيعة السماع وحلف فان المدعى يأخذه هذا حاصل تقرير الشارح ولكن الصواب أن المراد بالقطع الجزم بالشهود به
وعدم القطع هو غلبة ظنهم بذلك وأما كونه عينه أو مثله فلا تعاقب لئلا يبدل الموضوع في المسئلةين انهما لم تعينه لكن تارة تجزم بذهاب
عبده وتارة لا ولو عينته قبلت في كلا القسمين على ما هو المعلوم من كلامهم أفاد ذلك المحقق محشي تن (قوله بيد حائز) أي غير المدعى
وقوله أو بيده أي بيد المدعى وهو الطالب فقوله ولم يحلف أي الطالب (قوله ولم يكن المتنازع فيه بيد حائز) وانما شرط ذلك لأن بيعة
السماع لا ينزع عنها من يد حائز (قوله إلا أن يدعى) استثناء منقطع كما أفاده بعض شيوخنا (قوله فانه لا يجب الى ذلك) أي ومن باب أولى
لو طلب وضع قيمته وذهب به لبلد ليس ههنا على عينه لا يجب لانه انما كان يجب مع العدل أو بيعة السماع (قوله ولو كانت على
مسافة يومين ونحوهما) المراد أو نحوهما كما هو القاعدة وصرح (٢٠٥) بعض الشراح بأن مثل ذلك الثلاثة الايام وأقول

اذا كان الحال كذلك فلا
حاجة للكاف لانه اذا كان
لا يجب على مسافة يومين فأولى
الثلاثة (قوله بيعة حاضرة الخ)
أي بالبلد كما في شرح عب (قوله
أوقال عندي بيعة بالسماع) أي
السماع الحاضر كما أفاده عجم صريحاً
وأقره عليه بعض الشيوخ
من شيوخنا وغيرهم اذا علمت
ذلك فإقالة ابن خلة من أن ظاهر
المصنف ولو كانت المسافة بعيدة
وسلمه لا يظهر (قوله ويؤكد
الرسول بحفظه) أي يحفظ ذلك
الموقوف فقد قال اللقاني ويؤكد به
أي وهو موقوف وقوله به أي بالمدعى
فيه أي يؤكد به من يحفظه حتى
يأتي المدعى بيعة أقول حاصل

فيها بيعة تشهد على عينه فانه يجب الى سؤاله ويمكن من الذهاب به الى البلد الذي طلبه
والواو في قوله وان لم تقطع والحال لانها اذا قطعت بأن قالت لم تزل نسمع من ثقات وغيرهم ان
هذا عبده فيكفي ولا يحتاج للشهادة على عينه ويمكن ابقاء الواو على حالها لئلا يغالط ويحكم
ما قبلها حيث كان المتنازع فيه بيد حائز أو بيده ولم يحلف الطالب معها بديل قوله بعد أو سماعاً
يثبت به أي سماعاً فاشيا بشرطه بأن يكون سماعاً فاشياً ولم يكن المتنازع فيه بيد حائز وحلف
معها (ص) لان اتقيا وطلب ايقافه لئلا يبيعه وإن بكى يومين إلا أن يدعى بيعة حاضرة أو
سماعاً يثبت به فيوقف ويؤكد به في كيوم (ش) ضمير التثنية يرجع للعدل وبيعة السماع أي
فان لم يقم المدعى عدلاً ولا شهادة سماع وطلب ايقاف العبد أو غيره بمجرد دعواه وطلب وضع
قيمه لئلا يبيعه تشهد له بذلك فانه لا يجب الى ذلك ولو كانت على مسافة يومين ونحوها ما لانه
يريد بذلك اضرار المالك وابطال منفعة الشيء المدعى فيه في تلك المدة فلو قال لي بيعة حاضرة
تشهد لي بما ادعيت به أو قال عندي بيعة بالسماع الفاشي الذي يثبت به الحق فان القاضي
يوقف الشيء المدعى فيه ويؤكد الرسول بحفظه في ذلك اليوم ونحوه فان جاء المدعى بما قال عمل
بعقته وان لم يأت بما قال فان الحاكم يحلف المدعى عليه اليمين ويسلم اليه ذلك الشيء المدعى
فيه ويحلى سبيله من غير كفيل (ص) والغلبة للقضاء والنفقة على المقضى له به (ش) يعني أن
الغلبة تكون للمدعى عليه الى يوم القضاء لان الضمان كان منه وأما النفقة على المدعى فيه
من يوم الدعوى الى يوم القضاء فانها تكون على المقضى له به لان الغيب كشف أنه على ملكه

ذلك أنه اذا انتفى الاتيان بالعدل والسماع الذي لا يثبت به وهو الذي لم يشهد على عينه وطلب ايقافه لئلا يبيعه حتى ياتي على يومين أو
أكثر لا يجب لذلك وقضيته أنه لو كان على مسافة يومين لا يجب الى ذلك وأما اذا ادعى بيعة حاضرة بالبلد فانه لا يجب الى الايقاف ولا يخفى أنه
لا يأتي فيه قوله ويؤكد به في كيوم من تبط بقوله أو سماعاً يثبت به وقوله أو سماعاً حاضراً ومعنى يثبت به أي بأن تشهد على عينه بأن
تقول هذا عبدي فلان فاذا كان المراد سماعاً حاضراً فلا يأتي قوله ويؤكد به في كيوم كالم يأت في قوله بيعة حاضرة والشيخ أجدد كخلافه
فقال وظاهره ولو كانت المسافة بعيدة وسلمه فائلاً فان قيل قد سبق أنه اذا ادعى بيعة على مسافة يومين أو ثلاثة لا يجب لذلك وجعله
هنا يجب مع أنه أضعف من البيعة فأى فرق بين المسئلةين فالجواب أن يقال الفرق بينهما أن البيعة قد تحتاج لتركبة وقد يجرح فيها
بخلاف السماع الذي يثبت به كما قال فانه لا يحتاج معه الى شيء آخر فلهذا أجيب في السماع ولم يجب في البيعة اه ثم أقول وقول الشيخ
أجد ظاهره ولو كانت المسافة بعيدة يسكنه عليه قوله في كيوم فان غاية ما تدخل الكاف يوماً فالجملية يومان فلا بد والذى يتحرر ويؤثر
به التعب أن يقال قوله حاضرة ومثلها ما كان على مسافة يومين وقوله أو سماعاً أي وان لم يكن حاضر لكن على
مسافة قريبة كيومين بديل قول المصنف ويؤكد به في كيوم ويكون من تبط بقوله أو سماعاً يثبت به فقط ويسئل حينئذ ما الفرق
بين البيعة والسماع فقد قلتم ان السماع الذي يثبت به ولو كان على مسافة يومين يجب له بخلاف البيعة فلا يعتد بالاما كان على مسافة

يوم فقط ويقال فيه ما قاله الشيخ أحمد من الفرق الذي أبداه على فهمه وظهر أن السماع الذي يثبت به أن تقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هذا عبده والسماع المتقدم المشاركة بقوله أو بيئته سمعت سماعا لا يثبت به أن تقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه هرب له عبد مثل هذا الظاهر أن هذا التقرير لا يحصى عنه فاحفظه فان قلت لا حاجة لوضع القيمة مع كون العبد باقيا عند القاضي ولم يأخذه قلت إنما احتج لذلك خوفا من هروب العبد ولا يأتي بيئته فيضيع العبد على المدعي عليه فان قلت إذا كان الرسول يوكله بحفظه في اليوم ونحوه فأى فائدة في اشتراط كون البيئته حاضرة بالبلد بل متى كان كذلك فالمدار على البيئته كانت حاضرة أم لا قلت غيبة البيئته مظنة الطول فيحصل للمدعي عليه الضرر (قوله فعلى الذهاب به) ومن المعلوم أنه لا يذهب به إلا المدعي أى فالنفقة على كل حال على المدعي وقع القضاءه أو للمدعي عليه (٣٠٦) فيظهر بذلك مغايرة هذه العبارة لما بعد هاو الذي يعول عليه الآية كما

من يوم الايقاف وأما النفقة في ذهابه إلى موضع البيئته فعلى الذهاب به وبعبارة والنفقة أى في زمن الايقاف ومنه زمن الذهاب بالعبد بل يدعى به فيه انه للمدعي كما قاله ابن مرزوق وأما قبل الايقاف فالنفقة على من هو بيده كما أن له الغلة من غير خلاف كما ذكره ابن حجر زنى تبصرته وظاهر قوله والنفقة الخ سواء كان له غلة أولا وهو كذلك عند ابن القاسم وهو المعتمد (ص) وجازت على خط مقر بلايين (ش) الشهادة على الخط على ثلاثة أقسام تارة تكون على خط المقر وتارة تكون على خط الشاهد الميمت أو الغائب غيبة بعيدة وتارة تكون على خط نفسه وبدا بالاولى والمعنى أن الشهادة على خط المقر جائزة والمراد بالقرار كتابته فإذا شهد عدلان على خط شخص في ورقة مكتوبة بالشروط الآتية فإنه يعمل بها ولا يمين على المدعي بناء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ ولو شهد عدل واحد حلف الطالب واستحق فالضمير في جازت للشهادة أى ادأوها وقوله على خط مقر أى من كان مقررا وأما الآن فهو منسكرا أو سماه مقررا باعتبار خطه اذ فيه أقر فلان أن لفلان عنده كذا مثلا وقوله بلايين أى متممة للنصاب مع الشاهدين وأما مع الشاهد فلا بد من عين متممة للنصاب وأما عين القضاء فلا بد منها مطلقا وهى أن يحلف ماباع ولا وهب ولا أبرأ وتحوذ ذلك ولكن الراجح أنه لا يقبل في الشهادة على خط المقر الاعدلان وإن كان الحق مما ثبت بالشاهد واليمين أو المرأتين مع اليمين لأن الشهادة على خط الواحد كالنقل عنه ولا ينقل عنه الا اثنان ولو في المال كما صححه بعضهم وإذا كان هذا الامر ثابتا في الشهادة على خط المقر التى هى أقوى فأولى أن يجزى ذلك في الشهادة على خط الشاهد الميمت أو الغائب التى هى ضعيفة بالنسبة إلى تلك لكن الشهادة على خط الشاهد لا بد أن يشهد على خط كل شاهد شاهدان كما يأتي في شهادة النقل وعلى هذا فقول المؤلف بلايين أى لتكمل النصاب لأنه لا يكون الامع الشاهد الواحد فلا ينافى أنه يحلف عين القضاء كما إذا كان المقر بخطه ميمتا أو غائبا في بعض صورته ولا تقبل الشهادة الا من الفطن العارف بالخطوط ولا يشترط أن يكون الشاهد قد أدرك ذلك الخط (ص) وخط شاهدا ميمتا أو غابا بعد (ش) يعنى أن الشهادة على خط الشاهد الميمت جائزة بشرطها والآتية وكذلك الشهادة على خط الشاهد الغائب جائزة بشرط بعد الغيبة فلا تجوز في قرب الغيبة


يفيده بعضهم وقوله أى في زمن الايقاف وهو من يوم الدعوى إلى يوم القضاء فالخالف بين العبارتين أنما هو في نفقة الذهاب فقط كما أفاده بعض تلامذة الشارح (قوله وهو المعتمد) اعلم أنه قال في المدونة ونفقة العبد في الايقاف على من يقضى له به أى وأما قبل الايقاف فالغلة للمدعي عليه بخلاف والخلاف أنما هو قيميا فيه جملولة ثم قال والغلة أبدا للذى هى في يده لان ضمانها منه حتى يقضوا بها للطالب قال أبو الحسن في المسئلة ثلاثة أقوال النفقة والغلة أن ذلك بيده وقيل لمن يقضى له به والتفصيل وهو ظاهر الكتاب قال ومذهب الكتاب مشكل لان من له الغنم عليه الغرم وقال بعضهم جوابا عن الاشكال وجهه أنه لما ادعى العبد كانه أقرب بان نفقته عليه فيؤاخذ باقراره ولا يصدق في الغلة لانه مدعى فيها فقول الشارح كما أن له الغلة من غير خلاف أى قبل الايقاف (قوله وجازت على خط الخ) أى ولا بد

من حضور الخط (قوله بناء الخ) اعلم انه اذا حكمه بالشهادة على الخط فهل ذلك يمين مع الشاهدين روايتان احدهما يحكم به بمجرد الشهادة على الخط والثانية لا يحكم بذلك حتى يحلف معها ومنشأ الخلاف هل ينزل الشاهدان على خطه منزلة الشاهدين على الاقرار أو منزلة الشاهد فقط لضعف الشهادة على الخط (قوله حلف الطالب واستحق) سيأتى أن الراجح خلاف هذا وأنه لا يستحق الا اذا شهد على الخط شاهدان (قوله مطايعا) أى سواء كانت البيئته شاهدين أو شاهدا مع عين فيكرره عليه اليمين في الاخيرة **تنبيه** الشهادة على خط المقر يتزعم بها من يدعى حازقه أى أقوى من شهادة السماع (قوله واذا كان هذا الامر) أى وهو اشتراط الشاهدين (قوله او الغائب) أى غيبة بعيدة وقوله وعلى هذا وهو أنه لا بد من شاهدين مع عين القضاء (قوله في بعض الصور) وهو ما اذا غاب غيبة بعيدة والقريبة كالخاضر (قوله فلا تجوز في قرب الغيبة الخ) فاذا علمت ذلك فالغبة قسمان فقط قريبة وهى ما لا يتال الشاهد فيه مشقة والبعيدة بخلافها وليس هناك غيبة متوسطة وجهل الموضع ينزل منزلة البعيدة كما استظهر

(قوله تجوز في الحقوق المالية الخ) هذا خلاف الراجح والراجع أنه يشهد على خط المقر سواء كان مالا وما يؤل إليه أو غير ذلك كطلاق ونحوه وأما خط الشاهد فانه يشهد عليه ان كانت شهادته في مال وما يؤل إليه فان كان في غير ذلك فلا يشهد على خطه وهو الذي تجب به الفتوى (قوله أي على خط الشاهد) لا مفهوم للشاهد بل المقر كذلك (قوله اعتمد عن ذلك أم لا على المذهب) مقابله يقول بيقيد بما اذا لم يكن معذرا عنه فلا يضر (قوله ومنها أن تعرف البينة أن صاحب الخط كان يعرف من يشهد عليه) أي عرفت البينة أن صاحب هذا الخط كان لا يضع خطه على أحد إلا بعد أن يعرفه بالعين أو بالنسب فان لم تعرف ذلك لم تشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف واعترض ذلك بأن الشهادة على من لا يعرف لا تجوز اذ هي من شهادة الزور وهذا يناقض العدالة قال ابن راشد وهذا فيه تضيق وظاهر كلام المتقدمين أنه لا يحتاج لذلك ويحمل العدل على أنه لا يضع شهادته الا عن معرفة والا كان شاهدا زورا والفرض انه عدل وبهذا جرى العمل عندنا بقصة وهو الصواب اهـ (٣٠٧) وكلامه يفتيد ان هذا هو المعتمد (قوله

ووضع خطه) أي وتعرف أنه وضع خطه وهو عدل وقوله وانما أفرد الضمير كلام غير ظاهر فالاولى حذفه (قوله وهي الشهادة على خط نفسه) أي الشهادة بما تضمنه خط نفسه معتمدا على خط نفسه فالمشهود به انما هو ما تضمنه خطه لانه يشهد على أن هذا خطه (قوله حتى يذ كر القضية كلها أو بعضها) فيه نظر بل لا بد من ذكرها بتمامها خلافا للشارح فانه تبسع الخفي ثم انك خبر بأن ما مشى عليه المصنف هو الذي رجع اليه مالك وكان أو لا يقول ان عرف خطه ولم يذ كر الشهادة ولا شيئا منها وليس في الكتاب محو ولا رية فليشهد به أخذ مطرف وعبد الملك والمغيرة وابن أبي حازم وابن أبي الدنيا وابن وهب وسكنون في فوازه مطرف وعليه جماعة الناس اذ لا بد للناس من ذلك لكثرة نسيان الشاهد

وهو ما لا ينال الشاهد فيه مشقة وجهل المكيان بمنزلة البعد والمرأة كل رجل فيستقر فيهما بعد الغيبة وليست الشهادة على الخط كالنقل عن المرأة من أنه ينقل عنها ولو لم تغب لان الشهادة على الخط ضعيفة فلا يصار اليها مع امكان غيرها (ص) وان بغير مال فيهما (ش) ضمير التثنية يرجع لمسئلة الشهادة على خط المقر والشهادة على خط الغائب أو الميت والمعنى أن الشهادة على الخط تجوز في الحقوق المالية وغيرها كالطلاق والعق ونحوهما (ص) ان عرفت أنه كالمعين وأنه كان يعرف مشهده وتحملها عدلا (ش) هذا شروع في ذكر شروط صحة الشهادة على الخط أي على خط الشاهد الغائب غيبة بعيدة أو الميت منها أن لا يكون في المستند رية من محو أو كشط والا فلا تجوز الشهادة عليه اعترض عن ذلك أم لا على المذهب ومنها أن تعرف الشهود الخط معرفة تامة لا شك فيها ولا رية أي تعرفه كالاشياء المعينة من ثياب وغيرها فلا بد فيها من القطع ومنها أن تعرف البينة أن صاحب الخط كان يعرف من يشهد عليه أي يعرف نسبه أو عينه فان لم تعرف ذلك منه لم تشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف ومنها أن تعرف البينة على الخط أن المشهود على خطه تحمل الشهادة ووضع خطه وهو عدل واستمر عدلا لموته وانما أفرد الضمير في قوله ان عرفت أنه باعتبار الخط وقوله كالمعين أي معرفة لا شك فيها حتى يصير عندها كالشيء المعين الموجود الا أن بأن يتيقن أنه خط فلان وقوله وانه الخ عطف على الهاء في عرفته (ص) لا على خط نفسه حتى يذ كرها وأدى بلا نفع (ش) هذه هي الصورة الثالثة وهي الشهادة على خط نفسه والمعنى أنه لا يجوز للشخص أن يشهد على خط نفسه وان عرفة حتى يذ كر القضية كلها وحتى يذ كر بعضها بما يدل على حقيقتها ونفي التهمة عنه فيها فان لم يذ كرها فانه يؤدي الى ما علم ولا ينتفع الطالب بها بان يقول للحاكم هذه شهادة بيدي ولا أذ كرها فقوله لا على خط نفسه المعطوف محذوف أي لا الشهادة على خط نفسه أي لا تنتفع الشهادة على خط نفسه حتى يذ كرها بدليل قوله وأدى بلا نفع ولما حذف مرجع الضمير أي مكان الضمير بظاهر وفائدة التأدية احتمال كون القاضي يرى القول بأنها تنفع أو يكون مجتهدا ان وجد (ص) ولا على من لا يعرف الا على عينه (ش) يعني أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد على شخص

المنتصب ولا نه لو لم يشهد حتى يذ كرها لما كان لوضع شهادته فائدة اهـ أقول وينبغي العمل به خصوصا في تلك الارمنة التي كثرت فيها شغل البال وكثرة النسيان من كثرة الهموم والاضاعات الحقوق (قوله ولما حذف مرجع الضمير) أي الذي هو الشهادة (قوله أفي مكان الضمير بظاهر) لان التقدير وأدى الشهادة أي والمقدر كالمذكور وارتكب ذلك التكليف لصحة العبارة (قوله يرى القول) أي بأن يكون مقلدا امام يرى النفع دائما أو يكون القاضي مجتهدا أي فيجوز أن يكون أولا لم ير النفع ثم يؤديه اجتهاده الى النفع وقضية ذلك أنه لو كان القاضي مقلدا ويجزم بأنه لا يرى النفع أنه لا يؤدي ولو اقتصر على الطرف الاول كفي لان هذا الرأي صادق بأن يكون باجتهاده أو مقلدا الغيرة (قوله الا على عينه) تفريع في الاحوال أي لا يعرفه في حال من الاحوال الا في حال تعيينه بشخصه وحليته فليس استثناء مطلقا لانه استثنى حالا من ذات  تنبيهه ومثل من لا يعرف نسبه من يعرف نسبه وتعدد أو اريد الشهادة على واحد من المتعدد ولم يتميز عن غيره فمن يعرف أن زيد بشين احدهما فاطمة والاخرى زينب وأراد الشهادة على احدهما وكان

لا يعرف أهي فاطمة أم زينب فإنه لا يشهد الأعلى عينا إلا أن يحصل له العلم بأنها فاطمة مثلا وان باصرة أنه يشهد على فاطمة بنت زيد ولا يحتاج إلى الشهادة على عينا ولذا ذكر المواق أنه لو كان المشهود عليها ابنة رجل لا يعرف له غيرها شهدوا عليها لان الحصر فيها ظاهر بالقرينة (قوله لاحتمال أن يضع الرجل اسم غيره على اسمه) بأن يقول المشهود عليه بالحق أنا زيد ويكون في الواقع أنه عمر ولا زيد وقوله أو بالعكس معناه أو يضع اسمه بدل اسم غيره لا يخفى أن الكلام في المشهود عليه بالحق فلا معنى لكونه يضع اسمه بدل اسم غيره فالمناسب حذف تلك اللفظة ثم أنك خير بأن هذا الكلام يفيد أن المراد حين التحمل إذا أردنا بالوضع الكتب وان أردنا به ما يشمل الفعل والكتب يكون كلام المصنف فيما هو أعم من التحمل والاداء واليه ذهب بعضهم وقال عجب ظاهرا نقل المواق أن هذا حين الاداء ويحتمل حين التحمل بقريته قوله بعده وليسجل من زعمت ثم لا يخفى أن عدم معرفتها حين الاداء يتضمن عدم معرفتها حين التحمل فتكون الشهادة على عينا أداء وتحملا أو ما عدم معرفتها حين التحمل فلا يتضمن عدم معرفتها حين الاداء لجواز أن يحدث معرفة بعد التحمل (قوله وليسجل من زعمت) وفائدة التسجيل (٣٠٨) المذكور عدم ثبوت نسبها بذلك بل ولو فرض أنه لم يعبر بزعم ولا من

قال فذلك لا يتضمن الشهادة بثبوت النسب بل ولا غيره فاذن شهدت جماعة بأن العالم العلامة زيد بن أحمد المصري اشترى كذا وكذا فليس ذلك الشهادة بالسر إلا بالعلم ولا بالنسب وأراد بالزعم مجرد القول كان في الواقع محققا أو مبطلا (قوله والشهادة على الصفة) المعتمد فيها على الصفة بأن يصف ذكر أو أنثى صفة امرأة ثبت عليها حق فيعتمد الشهود على ذلك الوصف (قوله يعني أن الشهادة على المرأة) أي تحملا فاذا علمت ذلك فقوله تحملا أو أداء لا يظهر لان قوله تعين الاداء يفيد قصره على التحمل (قوله

لا يعرف نسبه الأعلى عينية المعينة بصفة شخصها لاحتمال أن يضع الرجل اسم غيره على اسمه أو بالعكس فالمراد بالعين الحالية بحيث يبقى المعقول عليه انما هو من وجدت فيه تلك الاوصاف (ص) وليسجل من زعمت أنها ابنة فلان (ش) أي اذا شهدت بينة على عين امرأة لعدم معرفة نسبها بين وقالت انها ابنة فلان فليس للقاضي أن يسجل أمها بنت فلان حتى يثبت عنده بالبينه أنها بنت فلان وانما يسجل من زعمت أنها بنت فلان ويجرى مثله في الرجل والشهادة على الصفة في ذلك كالشهادة على العين ولا مفهوم لقوله زعمت وكذلك من ذكرت من قالت أو من زعم من قال وانما يخص النساء لانهن اللاتي يغلب فيهن ذلك (ص) ولا على منتقبة لمتعين للاداء (ش) يعني ان الشهادة على المرأة المنتقبة لا يجوز حتى يكشف عن وجهها ويعرفها الشهود معرفة تامة لا سجل أداء الشهادة عليها فقوله ولا على منتقبة تحملا أو أداء قوله لمتعين للاداء متعلق بالنفي لا بمنتقبة أي لا يجوز الشهادة على المنتقبة لاجل أن تعين للاداء وبعبارة التعليل للنفي كقوله تعالى وما قتله يميننا بل رفعه الله اليه أي اتفق جواز الشهادة على المنتقبة لاجل أنها متعين للاداء وهذا فيمن لم يعرف نسبها ومن في حكمها كمعرفة النسب التي لها أخت فأكثر اذ لم تميز عند الشاهد من مشاركتها (ص) وان قالوا أشهدت بمنتقبة وكذلك نعرفها قلدا و (ش) يعني ان الشهود اذا قالوا شهدنا عليها في حال انتقامها ولا نعرفها الا كذلك وان كشفت وجهها لانعرفها وأنكرت المرأة الشهادة عليها فانهم يقدرون في شهادتهم ان كانوا عدولا لانهم لا يثبتون في هذا فقوله قلدا وأي كوا إلى دينهم في تعينها وهذا تقييد لا دلي في فعل المنع في الاولى اذا كانوا لا يعرفونها بمنتقبة والابازت وهي هذه وظاهر قول المؤلف (وعليهم اخراجها ان قيل لهم عينوها) أنه من متعلقات ما قبلها وليس كذلك اذ قد حكم فيما قبلها بأنهم يقدرون وانما هي اشارة إلى مسألة أخرى وهي ما اذا تحملا الشهادة على عين امرأة لا يعرفون نسبها وأنكرت وكلفوا باخراجها من بين نسوة فعليهم اخراجها بان يقولوا هذه هي التي أشهدتنا وانظر نص المواق مع تأويل عبارته في الشرح الكبير وعليهم الضمان اذ لم يخرجوها لان على تشعر بالوجوب ولا فائدة له

الا

متعلق بالنفي) أي وهو لا لان حروف المعاني يجوز تعلق الجار والمجرور بها (قوله لاجل أن تعين للاداء) أي لاجل أنها تطلب أن تعين وتتميز للاداء لان ذلك انما يكون بزوال النقاب (قوله ومن في حكمها كمعرفة النسب) الحاصل انها معرفة النسب أي انها بنت عمرو ولكن لا يدري هل هي زينب أو فاطمة والحال انها تقول أنا زينب لكن يحتمل صدقها وكذبها فلا بد من الشهادة على عينا (قوله وهذا تقييد لا دلي) أي أو أنك تقول هذا بعد الوقوع والنزول أمروا أولا أن لا يشهدوا على المنتقبة فان وقع ونزل قلدا وفي ذلك وقبل قولهم (قوله وانظر نص المواق) عبارته في كوفي شرح ٥ مانصه طاهره أنها من متعلقات ما قبلها وليس كذلك اذ حكم فيما قبلها بأنهم يقدرون وانما هي اشارة إلى مسألة أخرى وهي ما اذا تحملا الشهادة على عين امرأة لا يعرفون نسبها وأنكرت وكلفوا باخراجها من بين نسوة فعليهم اخراجها بان يقولوا هذه هي التي أشهدتنا وفرضها الشارح والمواق فيمن يشهدون عليها عن معرفتهم بعينها ونسبها وهو مشكل اذ من شهد على امرأة عن معرفة نسبها بأن يعرفوا أباهما يحصل لهم العلم بأنها ابنة بخبر من يحصل لهم العلم بخبره لا يتصور فيها قوله وعليهم اخراجها ان قيل لهم اخرجوها ان انضم إلى شهادتهم المذكورة الشهادة على عينا وان كان لا يحتاج الشهادة على عينا يتصور فيها ذلك ثم انه اذ لم يكن للشهود على

ابنته بحق عن معرفة نسبها الابنت واحدة ومتعددة وعينت المقصودة باسمها وليس من اخواتها من يشاركها في اسمها وشهدوا ذلك على عينيها فانهم ليس عليهم اخراجها ان قيل لهم عنيوها أي لا يكفون بذلك وأما اذا كانت متعددة ولم تعين بالاسم فان عليهم اخراجها وبه يصح كلام المواق (قوله خلافا لبعض شيوخ الزرقاني) نذكر لك نص الزرقاني انظر لو لم يخبر جوهاهل عليهم ضمانه لانهم تسببوا في تصليح الحق أولا واستظهر بعض شيوخنا عدم الضمان قال لانهم بمثابة فسقة يعلمون ان شهادتهم لا تقبل شهدوا بحق ولم يقبلهم الحاكم عند الاداء انتهى (قوله ليس كذلك) أي فيمكن أن يقول الشهود الدابة صفتها كذا وكذا ولا تخلط بغيرها ويؤمر وباخراجها قال بعض الشيوخ رحمه الله تعالى ولعل الفرق امكان التحمل المؤدى للخفاء في حق العاقل خفاء تاما بخلاف الدابة والرقيق مثلها لا يأتي ذلك فيهما فتمكن في الصفة في الشهادة عليهما (قوله كذا في المجموعة) الحاصل ان الذي في المجموعة والعنينة والموازية من ادعى دابة أو رأسا من رقيق لا يجمع له دواب ورقيق ويدخلان ويكلف الشهود اخراجهما وحاصل كلام شارحنا أن من يقول بتسليف اخراج المرأة لا يقول بتسليف اخراج الدابة وليس كذلك كما أفاده محشي تت بل من يقول بأنه لا يكلف بذلك في الدابة يقول كذلك لا يكلف في المرأة والذي يقول بأنه يكلف في المرأة يقول كذلك يكلف في الدابة (قوله اذا حصل له العلم) أي بشاهدين أو أكثر أو أقل أو صبي فلولا يحصل له العلم فلا يشهد ولو اجتمع (٢٠٩) عدلان ولم يحصل له علم باخبارهما فلا يعتمد على

اخبارهما حتى يعلم (قوله أوليف) أي جملة من النساء لم يعلم عدالتهم (قوله وأما من لا يحصل له العلم فهو مامر) فلا تسكرار أو قول ولو حمل قول المصنف وجاز الاداء على من لا يعرفها حين التحمل لصح ولا يكون تسكرار مع ما تقدم كما هو ظاهر (قوله وبعبارة وجاز الاداء أي وكذا التحمل) هذه العبارة أحسن والحاصل أن قول المصنف وجاز الاداء هو على حقيقة أو يحتمل على التحمل ولا تغدري العبارة أو يبقى على حقيقة والعبارة فيها حذف وهذه هي الأحسن (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لا حاجة لاجابته وقوله وان كانت حين

الالضمان خلافا لبعض شيوخ الزرقاني (نذنب) أشعر فرضها في المرأة ان الدابة والرقيق ليس كذلك فلا تدخل الدابة والرقيق على مثله ويكلف الشاهد اخراجه وهو خطأ ممن فعله ولكن ان كانوا عدولا قبلت شهادتهم كذا في المجموعة والعنينة والموازية (ص) وجاز الاداء ان حصل العلم وان بامرأة (ش) يعني ان الشاهد يجوز له أن يؤدي الشهادة على المرأة اذا حصل له علم بانها المشهود عليه بان يكون حين التحمل عرف نسبها ثم نسيه حين الاداء فيؤدي حيث حصل له العلم باخبار رجل أو امرأة أو ليف من النساء وأما لو لم يعرفها حين التحمل فهو مامر في قوله ولا على منتقبة لتعني للاداء ويحتمل أنه أطلق الاداء على التحمل وبعبارة وجاز الاداء الخ وكذلك التحمل فان قيل هذا يخالف قوله ولا على من لا يعرف الاعلى عنيها فواجب ان ذلك فمن لا يعرف نسبها وهذا فيمن يعرف نسبها ثم ان المراد يعرف نسبها حين الاداء وان كانت حين التحمل غير معروفة النسب له فنشهد على عين امرأه لعدم معرفة نسبها ثم عرفه حين الاداء فانه يؤدي اذا حصل العلم له بان امرأه (ص) لا بشاهدين الانتقال (ش) المعطوف محذوف والمعطوف عليه ان حصل العلم أي لان لم يحصل العلم بشاهدين فلا يعتمد على قولهما وما ولا يؤدي الشهادة الانتقال عنهم ما فيعتبر حينئذ في شهادته ما يعتبر في شهادة النقل فلا بد من انضمام شاهد آخر اليه وأن يقولوا اشهد على شهادة تناو غير ذلك ولا فرق في ذلك بين تحمل الشهادة عليها أو اذا ثما وهذا حيث شاركه في علم ما يشهد به والا فلا يتصور نقله عنهما (ص)

(٢٧ - خروشي صابع) التحمل غير معروفة النسب الخ لا يحق ان هذا يناقض ما تقدم له قريبا وهذا هو الصواب والحاصل أنه متى حصل العلم بنسبها جازت الشهادة عليها أداء أو تحملا ولا يتوقف على رؤية وجهها ومراقبتها (قوله وان المراد الخ) والحاصل ان معروفة النسب يحصل تحمل الشهادة عليها بما لا تعرف حيث حصل العلم بذلك أو على عينيها وأما أداء الشهادة عليها فان كان حين التحمل حصل بالتعريف فيؤدي به حيث حصل له العلم ولا يتصور أن يؤدي على عينيها وان حصل التحمل على عينيها فانه يؤدي على عينيها ان لم يحصل علمها بالتعريف وأما مجهولة النسب فلا يكون التحمل الاعلى عينيها وأما الاداء فيكون على عينيها ان لم يحصل له علمها بالتعريف (قوله أي لان لم يحصل العلم بشاهدين الخ) أي لا يجوز الاداء بتعريف شاهدين ان لم يحصل العلم الا اذا كان الاداء عليهم ما على جهة النقل بتعريف هذين الشاهدين اذا علمت ذلك فاعلم انه غير مسلم والحاصل ان الصواب في معنى قول المصنف ان حصل العلم أي الثقة بخبر الخبر أي على غير وجه الشهادة بل على وجه الخبر من اثنين ذوي عدل أو واحد أو واحدة واحترز عما اذا كانت بالبيئة أي على وجه الشهادة نقلا واليه أشار بقوله لا بشاهدين أي أي بهما المشهود له يشهدان بتعريفهما ولا غير بالشاهدين والالقال لا برجلين وهذا معنى ما قاله ابن رشد والحاصل ان المعلوم من كلام ابن رشد الفرق بين أن يسأل هو عن ذلك فيحصل له الثقة بخبر الخبر فيؤدي الشهادة لا على جهة النقل وبين أن يشهد أي بان أي المشهود له بالشاهدين يشهدان بتعريفهما وأنه لا يقبل ما كان على تلك الحالة وهي الشهادة ويكتفي به في التعريف الاعلى وجه النقل

الان يحصل به العلم بان بلغوا حد التواتر فلا يكون شهادته عليها على وجه النقل (قوله وجازت بسماع فشا) سيأتي ان طال الزمان وحلف المشهود له ولا ريبه وشهداثنان فلا يكفي الواحد ولا المرأتان (قوله بمصاح الشاهد) أي صرح الشاهد انه لم يزل يسمع الى آخر ما سيأتي (قوله أي لا بد ان يجمع بين الامرين) أي لا بد ان يتلفظ بمصاحبان يقول لم أزل أسمع من الثقات وغيرهم هذا هو المتبادر الان عجب صرفة عن ظاهره وقال المراد ان يعتمد على ذلك لأنه يصرح به وقوله لانهم قالوا أي فلا يكتفي بالسماع من العدول بل لا بد من السماع من العدول وغيرهم فقوله السماع من غير العدول أي مضموم السماع من العدول وقوله لان الكثرة الحاصلة بانضمام غير العدول للعدول وقوله ولكن الاشهر الخ المتبادر من سياقه الاول أن المعنى أن يكتفي بأحدهما في اللفظ أي بان يقول لم أزل أسمع من الثقات أو لم أزل أسمع من غير الثقات وليس ذلك المتبادر بمراده بل مراده على ما قلنا سابقا انه يكتفي الاعتماد على أحدهما إما الثقات أو غيرهم وان لم يتلفظوا والحاصل أنه اختلف في الترجيح فذكر الخطاب ان الراجح الاكتفاء بالسماع من الثقات فقط أو من غيرهم فقط وذكر حلو أن الراجح أنه لا بد من الجمع بينهما ثم اندليس المراد انه لا بد من ذكر ذلك في شهادتهم بل المراد انهم يعتمدون على ذلك كما يفيد منه كلام المدونة عن مالك حاصل ما في عجب وجعل الثاني القول بانه لا بد من الجمع ضعيفا والحاصل انه ليس المراد الجمع بينهما في اللفظ ولا ذكر أحدهما في اللفظ بل المراد الاعتماد (٣١٠) لما على السماع من الامرين معا ويكتفي بالسماع من أحدهما

وهو الذي جعله عجب راجحا على أحد قولين الثاني الراجح أنه لا بد منهما معا أو اما الثاني فضعف ذلك وجعل الراجح الاكتفاء بأحدهما فقط أي من حيث الاعتماد والذكر باللفظ ليس بشرط ثم بعد ان علمت ذلك نذكر لك ما هو الراجح والراجح كما يفيد من النقول أنه لا بد من التصريح باللفظ بان يقولوا سمعنا سماعا فاشيا من العدول وغيرهم فقد صرح المتطعي بانه اذا لم يجمع بين الامرين لم تصح وبه العمل كما أفاد ذلك كله محشى نت (قوله ولا تقل وجازت شهادة السماع بسماع لئلا يكون في الكلام الخ) ظاهره ان المعنى صحيح

وجازت بسماع فشا عن ثقات وغيرهم (ش) لما أتى الكلام على الشهادة على الخط شرع الآن في الكلام على الشهادة على السماع ولم يعترفها المؤلف وقد حدثها ابن عرفة بانها القب لم يصح الشاهد فيه باسناد شهادته لسماع من غير معين فقصر شهادته البت والنقل فالبت بقوله باسناد شهادته لسماع والنقل بقوله من غير معين والمعنى ان شهادة السماع جائزة وقد تجب ولا بد ان يقول الشاهد لم أزل أسمع من أهل العدل وغيرهم كذا أي لا بد ان يجمع فيها بين الامرين معالاهم قالوا السماع من غير العدول سماعا فاشيا شرط في صحة شهادة السماع قاله أبو الحسن شارح المدونة وغيرها أي لان الكثرة مظنة الدفع قال المتطعي وبه العمل ونحوه لابن قنوح ولكن الاشهر أنه يكتفي بأحدهما وهو قول ابن القاسم قالوا ويعني أو وأولمنع الخ لئلا يمنع الجمع واعلم أن شهادة السماع اغما جازت للضرورة على خلاف الاصل لان الاصل أن الانسان اغما يشهد بما تدركه حواسه قاله أبو اسحق فقوله وجازت أي الشهادة بالبإ في بسماع يعني عن أي وجازت الشهادة الناشئة عن سماع ولا تقل وجازت شهادة السماع بسماع لئلا يكون في الكلام ركة (ص) بملك الحائز متصرف طويلا (ش) أي تجوز بينة السماع بالملك لمن هو حائز مدة طويلا مع التصرف كعشرة أشهر وليس المراد بالطول هنا الطول الا في وهو عشرين سنة أو أربعين سنة أو نحو ذلك فقد ذكر شروط الملك الخاصة ثم انه ذكر الشروط العامة في شهادة السماع قوله

أقول وهو كذلك يجعل الباء سببية أي وجازت شهادة السماع أي جاز أدائها بسبب سماع ولو جعلت الباء التعليلية متصرف لكان المعنى فاسدا لأنه ركيل فقط فان قلت ما ذكرته من جعل الباء سببية صحيح ولم يظهر وجه الركة فيه قلت لعل وجه الركة وان صح المعنى ما يتبادر من ظاهر المصنف من أن الباء التعليلية فتأمل وكنت قررت سابقا أن الركة من جهة النقل الحاصل من تكرار اللفظ (قوله لمن هو حائز مدة طويلا) لا يخفى ان هذا الصنيع يرشد الى أن قوله طويلا يرجع لقوله حائز فيكون مصرحاً بان مدة الحيازة عشرة اه وقوله وليس المراد بالطول هنا الطول الا في الخ أي لان الطول الا في المفسر بالعشرين سنة طول زمن السماع وهنا طول الحوز فلا تكرر ادصرح بذلك شب في شرحه تبعا لعجب في شرحه بقوله وقوله أي المصنف ان طال أي طال الزمن أي زمان السماع فلا يتكرر مع قوله طويلا لان ذلك طول الحوز اه وعبارة عب مضطربة فانه جعل قوله طويلا راجعا لحائز أي حائز حوزا طويلا وهو كأربعين سنة أو عشرين على ما يأتي والحال أنه فسر قول المصنف ان طال الزمان بقوله ان طال الزمان السماع أربعين سنة كما هو ظاهر المدونة أو عشرين وهو لابن القاسم اذا علمت ذلك فنقول ما قاله عجب وتبعه شب من أن المراد بالطول المفسر بعشرة أشهر طول الحوز وقوله بعد أن طال الزمان أي زمن السماع كلام لا يظهر كيف يتصور ذلك نعم يفهم من كلام عجب فيما بعد أن العشرة أشهر ليست ظر فالحوز فقط بل لجموع الحوز وانما تصرف أي فيقول الامر الى أن العشرة الاشهر ظر فالتصرف وأما السماع فلا بد ان يطول

كار بعين أو عشرين على الخلاف ويكون ساكتا عن بيان مدة الحوز كانه لا يحتاج لبيانها وأنه متى طال زمن السماع كالاربعين سنة أو العشرين وطال زمن التصرف عشرة أشهر صح شهادة تلك البيعة ثم بعد ذلك اعترض على المصنف في اشتراط التصرف بأنه لم يوجد نقل بأنه لا بد من التصرف أى فيقول الأمر الى أن المعول عليه في تلك الشهادة طول مدة السماع فقط مع بقاء الشروط (قوله أى بالهدم والزرع الخ) الواو بمعنى أو أى الهدم أو الزرع أو نحوه (قوله الإسماع الخ) وهذا ما لم يكن من شهدت له بيعة الملك حائز المتنازع فيه والا قدمت بيعة على بيعة السماع النافذة لانه لا يترجع بهما من يد حائز (قوله أن البيعتين بالملك) أى الآن واحدة شهدت على البت والاخرى بالسماع فتقدم بيعة القطع (قوله كما فهمت) أى لانه قال وقد تمت بيعة الملك على بيعة الحوز انتهت وأجيب بأن المراد وقد تمت بيعة الملك على بيعة الحائز وأذى الحوز ومعناه أن احدهما شهدت بالملك والاخرى التي هي بيعة السماع شهدت بأنه اشتراها ولا تدري من دليل قول المصنف الإسماع أى فلم يشهدوا بانها ملك له وانما شهدوا بأنه اشتراها من شخص بدليل الاستثناء فكلام تب تظاهر (قوله ووقف) لا يخفى أنه يعمل بشهادة السماع في مصرف الوقف (٣١١) وما يتعلق به قاله في تبصرة ابن فرحون وكذا لا يلزم تسمية

الواقف في شهادة السماع (قوله وموت بعد) أى ببلد ذي بعد (قوله وليست الذات المشهود عليها بيد أحد) أى غيره وجواب اذا محذوف والتقدير رأى فإنه يجوز ويعمل بها (قوله وظاهر ابن عرفة الخ) وبه أفتى عجب أى فيكون المعول عليه (قوله ما شهدت بوقفه لغير حائزه) أى ويكون الزرع بهما من يد الحائز محتصا بالوقف فلا ينافي ما قالوه من انه لا يترجع بهما من يد الحائز المشار له بقول المصنف فيما سبق لحائز والفرق الاحتياط في الوقف (قوله فيما بعد من البلاد) أى كاربعين يوما كبرقة من تونس وجهل موضعه كبعده فيما يظهر (قوله فانما تكون الشهادة على البت) أى فلا يعتبر الا البيعة الشاهدة بالبت وأما الشاهدة بالسماع فلا تعتبر وقوله ومثله لو طال زمن السماع أى

متصرف أى بالهدم والزرع ونحوه لغير ضرورة أى تصرفا لا بفعله الا المالك وقوله الحائز فلا يترجع بشهادة السماع من يد حائز سواء شهدت بملك أو وقف (ص) وقد تمت بيعة الملك (ش) يعنى أن البيعة التي شهدت بالملك بتا تقدم على التي شهدت بالملك سماعا الآن تشهد بيعة السماع أن الشيء المتنازع فيه اشتراه من جد أو أب هذا الذي شهد به بالملك بتا تقدم حينئذ على بيعة البت لانها نافذة وهي مقدمة على المستحبة وليست معارضة واليه الاشارة بقوله (الإسماع أنه اشتراها من كلبى القائم) أى اشترى الذات المتنازع فيها ولا مفهوم للشراء بل الهبة ونحوها كذلك فلم يحاقرنا أن البيعتين شهدنا بالملك لأن احدهما شهدت بالملك والاخرى شهدت بالحوز كما فهمت (ت) ومن تبعه (ص) ووقف وموت وبعد (ش) عطف على ملك يعنى اذا شهدت بيعة السماع بأن هذا الشيء وقف على الحائز أو على فلان وليست الذات المشهود عليها بيد أحد أى لانه لا يترجع بشهادة السماع من يد حائز ونحوه في الشارح وتت والبساطى ونحوه للخمى والتوضيح وظاهر ما لا ين عرفة كظاهر المؤلف أنه يترجع بشهادة السماع ما شهدت بوقفه لغير حائزه من يد الحائز له وكذا كلام أبى الحسن وابن تونس وكذلك شهادة السماع على الموت جائزة فيما بعد من البلاد وقصر زمان السماع به وأما البلاد القريبة أو في بلد الموت فانما تكون الشهادة على البت ومثله لو طال زمان السماع به (ص) ان طال الزمان بلارية وحلف وشهد اثنان (ش) هذه شروط لشهادة السماع منها طول الزمان وأقله عشر ون سنة فأقل من ذلك لا تكون الشهادة الا على البت لكن قد علمت أن هذا في غير الموت وأما الشهادة فيه بالسماع فيشترط فيها قصر الزمان على المعتمد ومنها انتفاء الرية فلو شهد اثنان فقط بموت رجل من بلد وفيها جم غفير من ذوى أسنانهم ما لم يعلموا ذلك لم تقبل شهادتهم بالالتمة الا أن يكون علم ذلك فاشيا فيهم أو ليس في القبيل أسن منها ومنها أن يحلف المحكوم له بشهادة السماع لان

فلا بد من الشهادة على البت ولا تكفى الشهادة مستندة للسماع ثم أقول ما وجه تعيين الشهادة على البت مع انه لم يظهر له مستند الا السماع واذا كان مستندا الى السماع فاذن يقال لا فرق بين المستند والمستند عليه فوجه تعيين المستند فكأن وجهه أن الطول مظنة القطع فان لم يقدموا على القطع دل على تساهل في دعوى السماع (قوله ان طال الزمان الخ) هذه شروط زائدة على ما سبق من كون المشهود له حائزا ومتصرفا مدة أقلها عشرة أشهر (قوله لشهادة السماع) أى لشهادة البيعة المستندة في شهادتهم السماع لأن المشهود له هو السماع (قوله وأقله عشر ون سنة) هذا لان القاسم ابن رشد وبه العمل بقربة ومقابله أربعون سنة وهو ظاهر المدونة (تتبعه) ضرر الزوجين يثبت بيعة السماع ولو لم تطل المدة (قوله فيشترط قصر الزمان على المعتمد) ومقابله قول ابن الحاجب وتجوز شهادة السماع الفاشى في الملك والوقف والموت للضرورة بشرط طول الزمان بلارية (قوله وفيها جم غفير) أى جماعة كثير ون وقوله غفر من الغفر وهو المسترف فهم لكثرتهم ساءتروا الارض بخلاف القليل فشأنهم اذا جلسوا في موضع أن يكونوا مفترقين فلا يقع منهم ستر الارض (قوله الا أن يكون علم ذلك فاشيا) استثناء منقطع لان ما تقدم لا يشمل (قوله أو ليس في القبيل) القبيل على وزن فاعيل بلاتاء الجماعة يكونون من ثلاثة فصاعدا

(قوله عبد الملك الخ) هذا مقابل المشهور (قوله ولو شاهد سماع) أي فعمل في هذه المسئلة بينة السماع من غير أن يتعدد الشاهد (قوله قولين من غير ترجيح) أي فيكون ما تقدم في الخلع ما شيعا على قول وما هنا على قول فلا إشكال (قوله ودعوى التغليب) بأن يكون غلب الذي كره على الثاني بأن يكون رجل وامرأة (٢١٣) وعبر عنهما باثنان الموضوع للذكرين تغليباً (قوله كعزل وجرح الخ) وما

يعمل فيه بينة السماع زيادة على المصنف البيوع والصدقة والرضاع والنسب والولاء والقسمة والمشهور ثبوت النسب والولاء بذلك وقول الشارح فيما عدد المؤلف إشارة لذلك (قوله منها العزل) أي من مسائل السماع لا بقيد كونها عشرين (قوله بتجريح فلان) أي بعين أم لا كلم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه يشرب الخمر أو يجرح ولا يكونان قاذفين (قوله ويطلقها القاضي عليه) لكن تقدم في الخلع ورد المال بشهادة سماع على الضرر وظاهره بغير يمين وبه صرح ابن عرفة وظاهر المصنف هنا أنه يمين لجعله الحلف هنا من شروطها (أقول) والظاهر العمل بما تقدم لأنه باه برجح اليه فيه (قوله أو الغرماء) انظر كيف يتأني أن الغرماء يثبتون العدم مع أن غرضهم انما هو في أخذ حقهم ولا يكون مع دعوى العدم والجواب أن ذلك يظهر فيما اذا ضمنه شخص (قوله لأنه أنسب بما قبله) أي لأن الذي قبله العزل والجرح والكفر والسفاهة وهي مبعدة وكذا الطلاق بخلاف النكاح فليس بمبعد بل مدخل (قوله لأجل ما بعده من المبالغة) أي التي هي قوله وان يخلع فاتها في ضد النكاح الذي هو الطلاق وبالغ عليه دفع المأثمة منهم من عدم دخوله في الطلاق لكونه يشبه البيوع والمصنف لم

شهادة السماع ضعيفة فطلب فيها الحلف ومنها أن يشهد بالسماع اثنان ويكتفي بهما على المشهور عبد الملك لا بد من أربعة قال ابن القاسم إن شهد شاهد واحد على السماع لم يقض له بالمال وان حلف لأن السماع نقل الشهادة ولا يكفي نقل شهادة واحد على شهادة غيره اه ويشكل على ما ذكرنا في الخلع من قول المؤلف وبمينهما مع شاهد أي ولو شاهد سماع كما ذكره ابن عبد السلام ولكن في الشامل أن في رد المال بشهادة الواحد بالسماع مع اليمين قولين من غير ترجيح ولما كانت شهادة السماع لا مدخل للأنث فيها عبر المؤلف بما هو خاص بمعنى المذكور وهو اثنان ودعوى التغليب لا ينبغي سماعه هنا (ص) كعزل وجرح وكفر وسفه ونكاح وضدها وان يخلع وضرر زوج وهبة ووصية وولادة وحرابة وابق وعدم وأسر وعق ولوث (ش) يعني وكذلك تجوز شهادة السماع في هذه الاماكن وهي عشر من مسائل فيما عدد المؤلف مع الثلاثة المتقدمة منها العزل بأن يشهدوا أنهم لم يزاوا يسمعون سماعاً فاشياً من الثقات وغيرهم بعزل القاضي الفلاني أو الوكيل الفلاني ومنها التجريح بأن يشهدوا بالسماع الفاتى بتجريح فلان ومنها الكفر بأن يشهدوا بالسماع الفاتى بكفر فلان ومنها السفه بأن يشهدوا بالسماع الفاتى بسفه فلان ومنها النكاح بأن يشهدوا بالسماع الفاتى بالنكاح بين الزوجين اذا أكرم أحدهما ومنها ضد ما مر بأن يشهدوا بالسماع الفاتى بتولية فلان أو بتعديله أو بإسلامه أو برشدته أو بطلاق زوجته ومنها الخلع بأن يشهدوا أن فلانا خالع زوجته فثبت الطلاق لدفع العوض وكذلك البيوع والنكاح يثبت العقد لدفع الثمن ولا نقد الصداق ومنها ضرر الزوجين بأن يشهدوا بالسماع الفاتى أن فلانا ضرر زوجته بالاساءة عليهم من غير ذنب ويطلقها القاضي عليه ومنها الهبة بأن يشهدوا بالسماع الفاتى أن فلانا وهب كذا فلان ومنها الوصية بأن يشهدوا أنهم لم يزاوا يسمعون أن فلانا قام فلانا وصياً أو أن فلانا كان في ولاية فلان يتولى النظر والانفاق عليه بإيصاله إليه أو بتقديم قاض عليه وان لم يشهدهم أبوه بالإيصال ولا القاضي المقدم ولكن علم ذلك بالاستفاضة (١) من أهل العدل أو غيرهم ويصح بهذه الشهادة تسفيهه كما هو نص الكافي ومنها الولاية والحرابة والابق والعدم سواء كان المثبت للعدم المدين أو الغرماء ومنها الاسر ومنها العتق ومنها اللوث بأن يقولوا سمعنا سماعاً فاشياً أن فلانا قتل فلانا فاشهادة السماع لوث وهو ما يفيد كلام المواق وابن مرزوق لأنها يثبت بها اللوث كما هو ظاهر كلام المؤلف وحله الشيخ كريمة الدين على ظاهره فقال اللوث اللطخ المشار اليه بقوله في باب الجراح والقسامة سبها قتل الحر المسلم في محل اللوث وصورتها أن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا قال دعى عند فلان اه ويحتاج لنقل يدل على ذلك ومنها النسب والولاء فقوله كعزل الخ مشبه في افادة السماع لا بقيد الطول وانما أتى بالكاف ليرجع ما بعده من قوله وضدها لما بعده وانظر لم نقل وطلاق لأنه أنسب بما قبله بدل قوله ونكاح ولعله لأجل ما بعده من المبالغة فانها في ضدها لان من جملة الطلاق (ص) والتحمل ان افتقر اليه فرض كفاية (ش) يعني ان تحمل الشهادة اذا افتقر اليه فرض كفاية لأجل حفظ المال وغيره اذ لو تركه الجميع لضاعى الحقوق وقد

بصرح بالبيوع وان كان حكمه كذلك وهذا يكفي في النكته (قوله ان افتقر اليه) هذا اذا تعينت الشهادة وانظر لم يطلب مع علمه باحتياجه الى ذلك هل يخاطب بذلك أم لا وينبغي أن يخاطب بذلك قاله الرزقاني وقوله ان افتقر اليه كان المشهود فيه جائزاً أو واجباً أو مندوباً فان كان مكروهاً كان التحمل مكروهاً وان كان حراماً كان حراماً وظاهره ولو كانت

(١) من أهل العدل هكذا في الاصول التي بيدنا ولعل لفظ أهل من زيادة الناسخ وعبارة عبد الباقي من العدل كتبه محمده

حرمته في مذهبه دون مذهب غيره وبعض يقول أحترز بقوله ان افتقر اليه عن نحو تحمل شهادة الرجعة (قوله ويتعين بما يتعين به فرض العين) أي ويتعين بشئ يتعين به فرض العين (أقول) فرض العين متعين من أصله فلا وجه لذلك فالأولى ان يقول ويتعين اذا لم يوجد (قوله وفرض الكفاية يتعين بالشروع فيه) كما هو معلوم في صلاة الجنازة وهل الشروع في ذلك بان يشرع المشهود له في قوله أشهد واعلى بضمن الكذا قبل أو بمجرد اجابتهم لذلك أو لخصورهم مجلس (٣١٣) ذلك (قوله ويجوز للشاهد ان ينتفع على التحمل)

أي اذا لم يكن فرض عين ولكن فرض عين ولكن الأولى تركه وقوله ولا يجوز له أن ينتفع على الاداء أي اذا تعين فاذا علمت ذلك فلا تناسب تلك المقابلة لان الحال متحد (قوله كان يقول الخ) أي اذا لم يترتب على ذلك حكم شرعي كنبوت شهر رمضان (قوله مطلق) بضم الميم وفتح الطاء وتشديد اللام (قوله فانه لا يسمى تحملا) أي وان وجب عليه الاداء اذا توقف عليه (قوله وظاهر الخ) قال بعض الشراح وهو خلاف ما يفيد كلام المواق (أقول) الظاهر قياسا على ما قيل في غير هذا المحل أن ما قرب من البردين يعطى حكمهما وما عداهما يلحق بالبعيد (قوله بشهادته) المراد بها الحق المشهود به وقوله بما الباء للتصوير أي مصورا ذلك باخبار يحصل له العلم بما شهد به (قوله لعدم عدم التما) أي انتفت العدالة من كل منهما وقوله فانه يتعين على الثالث أي ويخلف معه وقوله وألغير ذلك كعداوة على المشهود عليه أو قرابته للمشهود له وعبارة غيره واضحة ونصه وهو واجب عينا على من لم يزد على عدد ما ثبت به المشهود وكفاية على من زاد عدده عليه حاضرا كواحد من ثلاثة في الاموال والحاصل

علمت ان فرض الكفاية يسقط بقيام البعض به ويتعين بما يتعين به فرض العين كما اذا لم يوجد من يقوم به غيره وفرض الكفاية يتعين بالشروع فيه ويجوز للشاهد ان ينتفع على التحمل ولا يجوز له ان ينتفع على أداء الشهادة فان انتفع كان ذلك جرحة في حقه قال مالك في قوله تعالى ولا ياب الشهادة اذا ما دعوا انما هو فيمن يدعى الى أداء الشهادة بعد ان شهد فاما قبل ان يشهد فارجوا ان يكون في سعة اذا كان ثم من يشهد فان لم يوجد غيره أو خاف ان يبطل الحق ان لم يشهد فعليه أن يجيب وظاهر قوله فرض كفاية ولو كان فاسقا اذ قد يحسن حاله والعبرة بوقت الاداء واحترز بقوله ان افتقر اليه عما اذا لم يفتقر اليه فانه لا يكون فرض كفاية بل ولا يستحب كأن يقول أشهد واعلى أني رأيت الهلال والتحمل لغة يطلق على الالتزام لانه التزم أداء ما علمه وفي عرف الشرع ما قاله ابن عرفة علم ما يشهد به بسبب اختياري فيخرج بقوله اختياري ما علمه من غير اختيار يكن قرع سمعه صوت مطلق ونحوه فانه لا يسمى تحملا (ص) وتعين الاداء من كبريدين وعلى ثالث ان لم يجتز بها (ش) تقدم ان التحمل للشهادة فرض كفاية وان أداءها فرض عين وهو انشاء لا خبر فيتعين على من تحلها ان يؤديها اذا كان بين محمل التحمل الشهادة وبين أدائها بريدان وظاهر كلام المواق أن الكاف استقصائية وظاهر مقابلة المؤلف له بقوله لا كسافة القصر أن ما دونها يتعين الاداء منه وان زاد على بردين والاطهر انه يكفي في الاداء بالاشارة المفهومة وقد عرفت ان عرفة الاداء بقوله الاداء عرفا اعلام الشاهد الخ كما يشهد به بما يحصل له العلم بما شهد به قوله بشهادته يتعلق باعلام والباء للتعدي وقوله بما يحصل الخ بيان لما قبله معناه اعلام الشاهد الخ كما يشهد به بشئ يحصل العلم للحاكم بما شهد به والضمير في له يتعين عوده على الحاكم فلو شهد بالحق المالى أكثر من اثنين فشهد عند القاضي منهم اثنان ولم يجتز بهما لعدم عد التما وألغير ذلك فانه يتعين على ثالث من الشهود أن يشهد فان لم يجتز به أيضا فانه يتعين على رابع وعلى خامس الى أن يثبت الحق (ص) وان انتفع بخرج الاركو به لعسر مشيه وعدم دابته (ش) يعني ان الشاهد اذا كان على مسافة بردين فسادون ذلك وتعين عليه الاداء فانه اذا انتفع بشئ من المشهود له على أداء شهادته يكون ذلك رشوة فادحة في عدالته لانه أخذ اجر على أداء واجب عليه فهو بمنزلة من أخذ اجر على الصلاة وهو لا يجوز اما ان لم ينتفع ودفع له المشهود له شيا من غير طلب أو لم تكن له دابة وتيسر عليه المشي الى محل أداء الشهادة فليس يخرج ويجوز له في الثانية ان ينتفع من المشهود له بدابة يركبها الى محل أداء الشهادة لانه حينئذ قد سقط عنه أداءها ولا يكون ذلك قادحا في شهادته وازافة الدابة له مخرج لدابة قريبه فليس عليه استعانتها ووجود الكراء كالدابة وقوله الاركو به ذهابا وايابا وتفرق بعضهم تعق في الفقه (ص) لا كسافة القصر وله ان ينتفع منه بدابة ونفقة (ش) يعني أن الشاهد اذا كان بينه وبين أداء الشهادة

ان التعين منوط بالشاهد الواحد (قوله اما ان لم ينتفع) حاصله ان ما تقدم من المنع اذا امتنع وما اذا لم ينتفع فلا بأس وقد تبع في ذلك وهو معترض بان ظاهر النقول الاطلاق وانما وقع الامتناع في صورة سؤال وقع على طريق الاتفاق (قوله ولم تكن له دابة وتيسر عليه المشي) مفهومه ان قوته على المشي تنزل منزلة الدابة اعلم ان المعقول عليه ان القريب الذي يلزمه الاتيان لاداء الشهادة قسمان قريب جداتقل فيه النفقة ومؤنة الر كوب وهذا لا يضر الشاهد الر كوب أي ركب دابة المشهود له وان كان له دابة أو كل طعامه وغير قريب جدا يكتفيه النفقة ومؤنة الر كوب هذا تبطل بشهادته ان ركب دابة المشهود له وله دابة

أو كل طعامه عند سجنون وقيل لا تبطل شهادته بذلك وهو ظاهر نقل ابن حبيب عن مطرف وأصبغ وإن كان الشاهد لا يقدر على النفقة ولا على أكثر الدابة وهو ممن يشق عليه الاتيان راجحاً لم تبطل شهادته وإن أنفق له المشهود له أو أكثر له دابة وإن كان الشاهد من البعد بحيث لا يلزمه الاتيان لأداء الشهادة وليس للقاضي من يشهد عنده بموضعه الذي هو به فلا يضر له كل طعام المشهود له وإن كان له مال ولا ركوب دابته وإن كان له (٣١٤) دابة انتهى المراد منه به وقوله لا يركو به ذهاباً وإياباً أي بنفسه أو أجرته

ولو لم يركب بل يحمل المشقة فإن شق عليه وأخذ أجرة ومشى فيكون جرحه فيما يظهر وقوله وتفرق بعضهم بأن يقول المراد ركوب الدابة في الذهاب فقط (قوله بل يؤديه عند القاضي) ليس بلازم قال سجنون إن كان الشهود على ما تقصر فيه الصلاة فأكثر لم يشخصوا المثل ذلك ويشهدون عندهم بأمرهم القاضي به في تلك البلاد ويكتب بما شهدوا به عنده إلى القاضي اهـ (قوله وأيضاً لأنه لو أثر بالنسكاح لا يلزمه) أي فمدعيه مدع أمر استبعد الان عقد النسكاح يتوقف على عاقلين (قوله بخلاف الطلاق والعق) وأيضاً الأصل عدم النسكاح فمن ادعاه ادعى خلاف الأصل بخلاف العتق والطلاق لأن من ادعاهما ادعى الأصل لأن الأصل في الناس الحرية وعدم العصمة (قوله فإنه يحلف) فإن نكل السفينة حلف المدعي عليه لرد شهادة الشاهد وبيرا (قوله وهو المشهور) ومقابلته إن للاب أن يحلف ويأخذه والحاصل أنه إذا قام له صبي شاهد بحق ورثته من أمه أو غيرها فهل للاب أن يحلف ويأخذه قولان والخلاف مقيد بما إذا كان الانفاق واجباً كما قال الشارح بأن يكون الابن فقيراً وقوله من قول ابن القاسم أي المشهور من أقوال ابن القاسم ومن رواياته والمعلوم من أقواله ورواياته (قوله وقيد الخلاف الخ) وكذا القيد يجري في السفينة فيقال وحلف السفينة مع شاهده فيما لم يتول وليه المبايعه عليه أي وأما لو تولاها وليه فإنه الذي يحلف مع إقامة الشاهد (قوله بمعنى أو) أي وأذا دخلت في حيز التي يكون التي منصباً على كل واحد من الأمرين (قوله فهو داخل في الاول) أي ما قبل المبالغة (قوله ليترك بيده) وله غلته وإن كان الترك بيده حوزاً للقول المصنف والغلة للقضاء وفرض المسئلة مع الشاهد وأما لو قام له شاهدان يحق فإنه يأخذه ولا يترك بيد المطلوب ولكن تؤخر بين

مسافة القصر فإنه لا يلزمه حينئذ أن يسير إلى محل أداء الشهادة بل يؤديه عند القاضي الذي هو في بلدته ويكتب بها إلى ذلك القاضي الذي على مسافة القصر ويجوز للشاهد حينئذ أن ينتفع من المشهود له بدابة يركبها إلى محل أداء الشهادة وبنفقة له ولا هل بينه مدة ذهابه وإيابه من غير تحديد لأنه أخذ عن شيء لا يجب عليه (ص) وحلف بشاهد في طلاق وعق لا نسكاح فإن نكل حبس وإن طال دين (ش) هذا راجع لمفهوم قوله فيما سبق وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا عين مجردة أي فإن لم تجرد فبعضها تنوجه فيه اليقين وبعضها لا تنوجه والباء في بشاهد للسببية والمعنى إن المرأة إذا أقامت شاهداً على زوجها أنه طلقها أو أقامت امرأتين بذلك فإنه يقضى على الزوج بيمين أنه ما طلق فإن حلف ردت الشهادة وإن نكل فإنه يحبس فإن طال حبسه كسنة فإنه يدين أي يخلى بينه وبين زوجته وكذلك العبد إذا أقام شاهداً على سيده أنه أعنتقه فإن السيد يلزمه بيمين لرد الشهادة فإن نكل حبس وإن طال دين يحبس على سيده أنه أعنتقه فإن المدعي عليه يلزمه بيمين لرد الشهادة فإن نكل حبس وإن طال دين يحبس على سيده أنه أعنتقه فإن المدعي عليه يلزمه بيمين لرد الشهادة فإن نكل حبس فإن نكل على المنكر منهما فإن أقام شاهداً آخر عمل به والا فلا لأن النسكاح لشهرته لا يكاد يخفى على الأهل والجيران فالعجز عن إقامة شاهدين به فريضة على كذب مدعيه وأيضاً لأنه لو أقر بالنسكاح لا يثبت ولا يلزم بخلاف الطلاق والعق وقوله لا نسكاح أي في غير الطارئين وأما فيهما فتوجه على منكر النسكاح منهما ما بالشاهد لا بمجرد الدعوى (ص) وحلف عبد وسفيه مع شاهده (ش) يعني أن العبد مأذون له في التجارة أم لا إذا أقام شاهداً بحق مالي فإنه يحلف مع شاهده ويستحق المال ولا خلاف في ذلك فإن نكل العبد عن اليمين فإن كان مأذوناً له حلف المدعي عليه وبرئ وإن كان غير مأذون له حلف سيده واستحق وكذلك السفينة إذا ادعى على شخص بحق مالي وأقام بذلك شاهداً فإنه يحلف إلا أن مع شاهده ويستحق المال لكن يقبضه الناظر عليه ثم إن ظاهر قوله وحلف الخ أنهم ما يدعيان فعلى هذا لا يشترط في الدعوى الحرية ولا الرشد وهو كذلك بل ولا البلوغ (ص) لاصبي وأبوه وإن أنفق (ش) يعني إن الصبي إذا أقام له شاهد بحق مالي ورثته من وجه شرعي أو استحقه بوجه من الوجوه فإنه لا يحلف مع شاهده لأنه غير مكف واليمين جزء نصاب لا تنيم وكذلك لا يحلف أبوه عنه مع الشاهد لأن قاعدة المذهب أن الإنسان لا يحلف ليسحق غيره ولو كان الابن بحيث يكون ليمينه فائدة وهي سقوط النفقة عنه قاله ابن رشد وهو المشهور المعلوم من قول ابن القاسم وروايته عن مالك وقيد الخلاف بما إذا لم يلل الاب أو الوصي فيه المعاملة فأما ما وليه أحدهما فاليمين عليه واجبة لأنه إن لم يحلف غرم والواو من قوله وأبوه يعني أولاً بمعنى مع وقوله وإن أنفق أي أنفاقاً واجباً وأما أنفاقاً طوعاً فهو داخل في الاول (ص) وحلف مطلوب ليترك بيده

واسجل
والابن فقيراً وقوله من قول ابن القاسم أي المشهور من أقوال ابن القاسم ومن رواياته والمعلوم من أقواله ورواياته (قوله وقيد الخلاف الخ) وكذا القيد يجري في السفينة فيقال وحلف السفينة مع شاهده فيما لم يتول وليه المبايعه عليه أي وأما لو تولاها وليه فإنه الذي يحلف مع إقامة الشاهد (قوله بمعنى أو) أي وأذا دخلت في حيز التي يكون التي منصباً على كل واحد من الأمرين (قوله فهو داخل في الاول) أي ما قبل المبالغة (قوله ليترك بيده) وله غلته وإن كان الترك بيده حوزاً للقول المصنف والغلة للقضاء وفرض المسئلة مع الشاهد وأما لو قام له شاهدان يحق فإنه يأخذه ولا يترك بيد المطلوب ولكن تؤخر بين

التضاء للبلوغ أى فيما فيه يحين قضاء كماله كانت دعوى على غائب أو ميت للاحاضر وقام للصبي شاهدان فبأخذه الآن فان حلف بعده تم الحكم به وان نكل ردالى من أخذه منه (قوله يحلف اذا بلغ) وهل يحلف على البت وقوله في الموازية أو على غلبة الظن وهو قول مالك فى كتاب ابن سحنون (قوله أو تغير حاله عن العدالة) فيه أن الشاهد اذا طرأ له الفسق بعد الاداء وقبل الحكم يكون قادما والجواب ان هذه مخصوصة لذلك أولانه نزل فسقه بعد

(٣١٥)

والاستحقاق) بالجر عطف على الحلف وقوله يشعر أى انما فلنا تشبيهه فى الاستحقاق أى والحلف لانه يشعر به الكلام وهذا كله مالم يكن الوارث بيت مال أو مجنوناً أو مغمى عليه غير مرجوحى الا فاقته والا فلا يحلف وانما يحلف المطلوب ويستحقه مالم يكن حلف أولاً والا اكتفى بيمينه الاولى من غير إعادة لها ولا حق لبيت المال ولا المجنون وأما المغمى عليه والمجنون المرجوح كل الافاقه فان كلامه ما ينظر ولا يحلف المطلوب (قوله الآن يكون نكل أولاً) فان مات الكبير الناكل أولاً فى حصته عن ابن ثم مات الصبي وورثه ابن أخيه فانه يحلف ويستحق حصه عمه فقط ولا يجزى فيه القولان لانه لم ينكل قبل ذلك ولا يتوهم رجوع حصه أبيه له (قوله كان ينبغى الخ) والجواب عن ذلك انما قال المصنف وبالتردد أى اذا عبرت بالتردد فانما هو ولتردد المتأخرين فى النقل وليس المراد انه كلما تردد فى النقل أعبر عنه بتردد (قوله على المشهور) ومقابلته ما فى البيان يحلف ثانياً (قوله وحلف المدعى عليه) أى نكل

وأبجل يحلف اذا بلغ (ش) تقدم ان الصبي لا يحلف مع شاهده خفيته إذ يحلف المطلوب أى المدعى عليه ويبقى الشئ المدعى به بيده حوزا الى بلوغ الصبي ان كان معينا وان كان دينيا يبقى فى ذمته فاذا بلغ الصبي وحلف أخذه ان كان قائماً وقيمته ان فات أو مثله ان كان مثليا فان نكل المطلوب عن اليمين أخذه الصبي ملكا اتفاقا قاله ابن رشد ولا يعين على الصبي اذا بلغ فقوله ليمترك بيده أى حوزا فيضمه اذا تلف ولو بأمر سماعوى لانه متعت وأذا حلف المطلوب فان الحاكم يكتب شهادة الشاهد ويسجلها عنده فى سجله يحلف الصبي اذا بلغ صونا لحفظ مال الصبي وخوفاً من موت الشاهد أو تغير حاله عن العدالة قبل بلوغ الصبي فلونكل الصبي بعد بلوغه عن اليمين فلا شئ له ولا يحلف المطلوب ثانية فقوله وأبجل أى أمر بأبجالة أى استحجال التنارع والدعوى وما عليه الانفصال فى الخصومة لأجل ان يحلف اذا بلغ (ص) كوارثه قبله (ش) يعنى ان الصبي اذا مات قبل بلوغه فان وارثه يحلف الآن وبأخذ ذلك لانه صار له بالتشبيه فى الحلف والاستحقاق يشعر به الكلام لان قوله فيحلف اذا بلغ معناه ويستحق لانه اذا حلف استحق فالضمير فى وارثه للصبي وفى قبله يعود على البلوغ المفهوم من بلغ (ص) الآن يكون نكل أولاً فى حلفه قولان (ش) أى الا أن يكون الوارث الذى مع الصغير نكل أولاً عن اليمين حيث توجهت فى نصيبه وصورته ان يشهد شاهداً بحق أصغر ولا خيمه الكبير فينكل الكبير واستوفى للصغير مات قبل بلوغه وورثه أخوه الكبير وفى حلف الكبير عن نصيب أخيه الصغير الذى ورثه منه لانه انما نكل أولاً عن حصته ابن يونس وهو الذى يظهر ألا ترى انه لو حلف أولاً وأخذ حصته ثم انه ورث الصغير لم يأخذ حصته الا بيمين ثانية وعدم حلفه لانه قد نكل أولاً فلا ترجع عليه اليمين قولان قال المازرى للمتأخرين ولا نص فيها للمتقدمين **تنبيه** كان ينبغى له أن يقول تردد على عادته اهـ تت (ص) وان نكل اكتفى بيمين المطلوب الاولى (ش) يعنى ان الصبي اذا بلغ ونكل عن اليمين أو نكل وارث الصبي اذا مات قبل بلوغه فانه يكتفى بيمين المطلوب الاولى أى فلا تعاد عليه ثانية على المشهور وقوله وان نكل أى من استحق عند التأخير وهو الصبي اذا بلغ ووارثه اذا مات قبل بلوغه (ص) وان حلف المطلوب ثم أتى بأخر فلا ضم وفى حلفه معه وتكليف المطلوب ان لم يحلف قولان (ش) يعنى أن من ادعى حقاً مالياً أو أقام شاهداً ولم يحلف معه وحلف المدعى عليه ثم أتى المدعى بشاهد آخر فانه لا يضم الى الاول لان شهادة الاول بطلت بنكول المدعى وحلف المدعى عليه لان الحق ثبت بالشاهد واليمين واذا بطلت شهادة الاول فهل يحلف المدعى مع هذا الشاهد الثانى وهو قول غير ابن القاسم لانه وان نكل أولاً فقد يظهر له الآن ما يقدم به على اليمين أو لا يحلف وهو قول ابن القاسم فى المبسوط لانه لما نكل أولاً فقد أسقط حقه وعلى القول بأن الطالب يحلف مع الثانى لونه نكل عن اليمين هل يحلف المطلوب لرده شهادة الشاهد الثانى لانه لم يستند بيمينه الاولى سوى رده شهادة الشاهد الاول فيحلف ثانياً لرده شهادة الشاهد الثانى وعلى هذا القول لونه نكل المطلوب عن اليمين أخذ الطالب الحق بغير يمين كفى التوضيح أو لا يحلف ثانياً ويسقط الحق لان عينه قد

عن الحلف ورد اليمين على المدعى عليه (قوله لانه وان نكل أولاً الخ) ظاهره ولو كان حين حلف المطلوب عالماً بذلك الآخر وقد تقدم أنه اذا حلف الطالب المطلوب وله يمينه حاضرة أو كالجمعة يعلمها لم تسمع فهذا يخالفه فان حل هذا على انه لا يعلمه أو كان بعيداً از يد من كالجمعة زال الاشكال الا أنه بعيد من عبارة الشارح (قوله أو لا يحلف وهو قول ابن القاسم) هذا ضعيف والمعتمد كلامه فى الموازية (قوله فقد أسقط حقه) وعلى هذا القول ولو أقام شاهدين

(قوله وهو قول ابن ميسر) بفتح السين (قوله ولا مفهوم لقوله آخر) أى من حيث الأفراد بل ولو أتى بأكثر من واحد الحكم كذلك من حيث أنه لازم (قوله على بنيه) أى الوافاق أو بنى غيره (قوله وعقبهم) أى قال طبقة بعد طبقة فقوله وعقبهم أى ثم عقبهم بمبدل قوله فيما سيأتى فإن مات فى تعيين مستحقه الخ أى وأوتخذف مع معطوفها كما صرح به فى المغنى (قوله وأما من الكل) هذا تعميدهما سيأتى من قوله أن فى العبارة حذفاً والتقدير أو من كل ولكن يقال لا داعى لهذا التقدير وذلك لأن الفقراء التعمير انما هو من الكل والبعض يتصرف كما أن التعذر حصل من كل البنين وحصل التيسر من البعض يقال التعذر حصل من الجميع وحصل التيسر من البعض قطعاً وقوله بعد فاليمين هنا متعذرة من جميع الفقراء مفاده ومتيسرة من بعضهم قطعاً يقال توجه الحلف على البعض وإن أمكن لكن فيه الحلف ليستحق الغير لأنه لم يتهين لأحد منهم استحقاقاً إذ ليس ثم واحد الا ويمكن صرفه لغيره (قوله ان نكلوا كلهم) قال ابن عرفة لو نكل جميعهم ثم جاء بعدهم البطن الثانى فى قال أخذ البطن الثانى كخذا الارث من آبائهم لم يمكنوا فى الحلف لبطلان حقهم بنكلول آبائهم وعلى الطريقة الاخرى وهى ان أخذهم (٣١٦) انما هو بعقد الحبس يمكنون من اليمين ولم يضرهم نكلول آبائهم

تقدمت فلا تعاد عليه وهو قول ابن ميسر ولا مفهوم لقوله آخر على كلام ابن القاسم فى المبسوط وله مفهوم على كلامه فى الموازية وهو انه ان أتى بشاهدين قضى له بهما وقوله فلا ضم وهذا لا يعارض قوله أولاً أو وجدنا ثانياً لان نكل لم يحلف فيها المطلوب (ص) وان تعذر يمين بعض كشاهد يوقف على بنيه وعقبهم أى على الفقراء حلف والحبس (ش) يعنى ان اليمين إما أن تعذر من البعض وإما من الكل فمثال الاول ان يشهد شاهد واحد على زيد انه وقف داره على أولاده وأولاد أولاده وذريته وعقبه فاليمين متعذرة من أولاد البنين ومتيسرة من البنين الموجودين والحكم ان البعض الموجود يحلف مع الشاهد ويثبت الوقف وان نكل بطل الوقف لكن ان نكلوا كلهم لم يثبت لواحد حق وان نكل البعض ثبت نصيب من حلف ومثل الشاهد المرأتان ومثال الثانى أن يشهد شاهد واحد على زيد انه وقف داره مثلاً على الفقراء فاليمين هنا متعذرة من جميع الفقراء والحكم ان المشهود عليه يحلف لرد شهادة الشاهد ويرأى من الوقف فان نكل ثبت الوقف فقوله وان تعذر يمين بعض أى أوكل فهنا حذف أو وما عطفت وقوله كشاهد الخ مثال المذكور وقوله وأعلى الفقراء مثال للمقدر وفاعل حلف يرجع لمن يخاطب باليمين وهو البعض الموجود من العقب والمدعى عليه الفقراء بالوقف ثم فرع على الاول قوله فان مات الخ بعد ان فرع على الثانى والحبس فسلك صنعة اللف والنشر المشوش وقرينة امتناع رجوع والحبس للاول عدم صحة المعنى أو لزوم العبث فى التفريع لأنه اذا لم يكن حلف بطل الحبس ولا يستحقه البطن الاول ولا الثانى وما قررناه كلام المؤلف نحوه للشارح وهو الصواب (ص) فان مات فى تعيين مستحقه من بقية الاولين أو البطن الثانى تردد (ش) يعنى ان من أقام شاهداً على وقف دار مثلاً على جماعة وعقبهم بطناً بعد بطن وحلف معه ونكل الباقيون من أهل طبقته ثم مات فهل يرجع نصيبه الى اخوته من أهل طبقته لان نكلولهم عن الحلف على

وهو الاظهر اهـ (قوله لم يثبت لواحد حق) أى وبطل الوقف ان حلف المدعى عليه (قوله عدم صحة المعنى) أى لانه لا يرجع بعد النكلول حبساً بل يرجع ملكاً للشهود عليه ولا يرجع حبساً وقوله أول لزوم العبث ظاهر العبارة أولاً يلزم عليه عدم صحة المعنى بل المعنى صحيح ولكن يلزم العبث فى التفريع أى تعقب الكلام بما لم يناسب مع صحة المعنى مع ان المعنى فاسد قطعاً فالاولى حذف ذلك (قوله وهو الصواب) لا يخفى ان محصل ما قاله انه متى وقع النكلول فى الاول من البعض الموجود يطل الوقف من غير رد اليمين على المدعى عليه والذي ارتضاه عج خلافه وهو انه اذا نكل البعض الموجود فلا بد من

رد اليمين على المدعى عليه فان نكل يصح الوقف وان حلف بطل فقول المصنف حلف راجع للبعض الموجود فى المسئلة الاولى وللمدعى عليه فى المسئلةين لكن فى الاولى بعد نكلول البعض الموجود وفى الثانية ابتداء فلا يكون حينئذ من قبيل اللف والنشر المشوش وحاصل المصنف حينئذ ان قول المصنف فان مات مفرع على الاول ولا كلام وقوله والحبس مفرع على النكلول فى المسئلةين أى نكلول المدعى عليه لكن فى الاولى بعد رد اليمين عليه وفى الثانية بعد توقيف وجهها ابتداء واعلم أن خلاف الصواب ما قاله ابن غازى فانه جعل فاعل حلف ضمير المشهود عليه أى حلف المشهود عليه لتعذر اليمين من المشهود له كلاً أو بعضاً فان نكل ثبت الحبس فى الفرعين لكن يلزم على ما قاله أن يكون قول المصنف فان مات تفريعاً على غير مذكور وذلك اذا نكل المشهود عليه فانه يكون حبساً على الكل ولا يختص به بعض دون بعض وأقول أيضاً يلزم على ما قاله ابن غازى أن لا يطالب البعض الموجود بالحلف لان قول المصنف حلف جواب ان مع ان حلف المدعى عليه فى الاول انما يكون بعد نكلول البعض الموجود (قوله ثم مات) ظاهر العبارة اتحاد الخالف أو تعددولم يبق الا الناكل وسيأتى ما يخالفه فالمناسب لما أتى به ان يقول فان مات الخالف أى جنسه الصادق بعبث بعض الخالفين وبقاء البعض الآخر وهذا أحد تقريرين وسيأتى بيان ذلك

(قوله لانه يضر هنا) أي لانه يقتضى انه على الاول لا يستحق كل البقية بل بعض البقية ويقتضى انه على الثانى لا يستحق كل البطن الثانى بل بعضهم وليس كذلك فى الامرين معا هذا وجه الاعتراض وحاصله أن الاعتراض يتوجه على المصنف بالنظر لانه يبادر من كلامه من أنها تبعية وبجعلها بيانية اندفع ذلك الاعتراض (قوله لان أصل الوقف بشاهد واحد لا بشاهدين) وقد تقدم أن المعتمد أن الوقف يثبت بشاهد وعين (قوله فهذا مخالف له) أما الاول فظاهر وأما الثانى فن حيث القطع بدون ذكر قولين وأجيب عن ذلك بأن ما هنا الحق الذى حلف عليه فانيا غير الحق الذى نكل عنه أولا بخلاف ما فى هذه الاماكن المذكورة اذ الذى أراد أن يخلف عليه فانيا غير الذى نكل عنه أولا (قوله ظاهر فى الناكل على ما فيه) أى من البحث المذكور (قوله هل يخلف ثانيا أولا) فالخلف بناء على أن الاخذ عن الجديد طريق الجبس وعدمه بناء على انه كالوراثه هكذا المناسب على ما قاله بعض شيوخنا خلافا لما فى عب من العكس فتأمل ثم انك خبير بأن ظاهر عبارة الشارح أن الناكلين على القول الاول يستحقون مع بقية الخالفين الذين لم يتعلق بهم موت وهو أحد تقريرين والتقريب الثانى انه لو بقي بعض من الخالفين أولا (٢١٧) فانهم يختصون به ولا شئ لمن نكل مع من حلف انما

تأخذ الناكل اذا مات كل الخالفين
أقول والاوّل هو الظاهر **تنبية**
ما ذكره المصنف هنا معارض
لما ذكره المصنف آخر الهبة ان
الصدقة على غير المعين ومثلها
الجبس لا يقتضى به أدق وجه اليقين
فرع القضاء فإذ ذكره هنا موافق
لظاهر الروايات من عدم حلف
المدعى عليه أى فى مسألة الفقراء
لعدم تعيين طالب (قوله وعلى القول
بأنه يستحقه أهل البطن الثانى) أى
وهذا القول هو المعتمد (قوله ولم
يشهد) شروع فى نقل الشهادة وبدأ
بذكر الشهادة على حكم القاضى
لشبههاله لكونها نقلا لحكمه فقال
ولم يشهد على حاكم الخ (قوله
اشهدوا على حكمى) أى لان قوله
ثبت عندى حكم (قوله فى الطلاق)
أى مثلاً وقوله فلا يشهد عليه الا
بشهاد أى بأن يقول اشهدوا على
حكمى فلو حضر الثبوت ولم يشهد

نصيبهم لا يمنع من استحقاق نصيب الخالف الميت كما مر فى تأخير الصبي اذ انكل أخوه الكبير
ثم مات الصغير قبل بلوغه أولا يرجع الى البطن الثانى لاطلاق حق بقية البطن الاول
بنكلهم وأهل البطن الثانى انما يتلقونه عن جدهم الجبس فقوله مستحقه أى مستحق
نصيب الخالف الذى مات المفهوم من السياق وقوله مستحقه الاضافة جنسية ومن بيانية
لان تبعية لانه يضر هنا أى جنس مستحقه الذى هو بقية الاولين أو البطن الثانى فلا
اعتراض وقوله أو البطن الثانى معطوف على بقية وكل من استحق لا بد من عينه لان أصل
الوقف بشاهد واحد وهناك من اليمين بعدم نكل عنها وسيأتى ولا يمكن منها ان
نكل وتقدم الا أن يكون نكل أولا فى حلفه قولان فهذا مخالف له وما ذكرناه من أن بقية
الاولين يستحقونه بعد الحلف ظاهر فى الناكل على ما فيه وأما من حلف ففيه قولان هل
يخلف ثانيا أولا وعلى القول بأنه يستحقه أهل البطن الثانى فبعد الحلف وينبغى أن يخلف
غير ولد الميت لانه يأخذ بالوراثه (ص) ولم يشهد على حاكم قال ثبت عندى الاباشهاد
(ش) يعنى أن الحاكم اذا قال ثبت عندى لفلان على فلان كذا أو فى أمر عام فانه لا يشهد
على قوله حتى يقول اشهدوا على حكمى وينبغى أن يكون مثل ثبت عندى ما اذا سمعه
يقول حكمك بكذا فى الطلاق فلا يشهد عليه الاباشهاد وقوله الاباشهاد أى ويكون حكما
وفائده أنه يكون تعدى للشاهدين فلا يقبل تحريجهما (ص) كاشهد على شهادتى أو رآه
يؤدبها (ش) هذا شروع فى الكلام على شهادة النقل وعرفه ابن عرفة بقوله النقل عرفا
اخبار الشاهد عن سماعه شهادة غيره أو سماعه اياه لقاض فيدخل نقل النقل ويخرج
الاخبار بذلك لغير قاض اه قوله الشاهد أخرجه من ليس بشاهد اذا أخبر بما سمع لا على
وجه الشهادة أو أطلق الشاهد على من تحمل الشهادة قوله عن سماعه شهادة غيره معناه
انه أخبر عن الذى سمعه يذكر شهادة عنده وعن سماعه متعلق باخبار والضمير عائدا على

(٢٨ - خرشى سابع) فلا ينقله هذا الذى حضر عنده كما فى شب وذكر فى لئ ما نصه ثم ان ما ذكره المؤلف موافق لما ذكره فى
مبحث الاداء من قوله وأفاد ان أشهدهما أن ما فيه حكمه أنه اذا لم يشهدهما وسمعا قوله ما فيه حكمى فانما لا يشهدان وهو كذلك عند
أشهب ولكن قول ابن القاسم وابن الماحشون خلافه فانما يشهدان حيث سمعاه يقول ما فيه حكمى وان لم يشهدهما انتهى وقوله
ويكون حكما أى بصحة الشهادة وقوله فلا يقبل تحريجهما أى بل ذلك تعديل وظاهره مطلقا (قوله كاشهد الخ) هذا مثال لحذف
معطوف على حاكم أى أو شاهد يشهد بشهادة الاباشهاد وما هو بمنزلة فقوله كاشهد على شهادتى مثال للشهاد وقوله أو رآه يؤدبها
مثال لما كان بمنزلة (قوله لقاض) متعلق بقوله اخبار الشاهد يدل عليه قوله بعد ويخرج الاخبار بذلك لغير قاض واللام زائدة
لتقوية العامل ثم وجدت ما يقوى ذلك (قوله لا على وجه الشهادة الخ) أى احتراز عما اذا أخبر زيد القاضى بأنه سمع عمر ايد كرشادة عنده
ليكن اخبار زيد القاضى ليس على وجه الشهادة فلا يكون ذلك نقلا لقوله لا على وجه الشهادة من ربط بقوله اذا أخبر كما هو المتبادر وقوله
أو أطلق الشاهد أى فى قوله اخبار الشاهد على من تحمل أى لا على من أدى الا أن هذا المعنى لا يناسب ما قبله كما تبين فتأمل (قوله أخبر
عن الذى سمعه يذكر شهادة عنده) أى لا عند القاضى أى تحمّلها وهو المتبادر أى بأن سمع زيد يقول أشهد على عمرو بكذا واشهد على

شهادتي فيرجع لقول المصنف كاشهد على شهادتي ويحتمل أن يصور بما إذا أدى الشهادة عند القاضي وكان ذلك بحضوره فيرجع
لقول المصنف أو رأه يؤيدها ويكون معنى قوله شهادة عنده أي أداء والاولى قصرة على الاول فيرجع لقول المصنف كاشهد على شهادتي
ويقول ولتسلسل فيدخل نقل النقل في هذا (قوله والضمير المضاف اليه يعود على الشاهد) لا يخفى أن المعنى على هذا أو أخبر
الشاهد عن سماعه الاخبار لا يخفى أن هذا يصور بما إذا سمع اخبار الشاهد للقاضي فيرجع لقول المصنف أو رأه يؤيدها فلا يكون
ذلك نقل ونقل وهو الظاهر والمتبادر ونقل النقل دخل في الاول ويصور بما إذا سمع الاخبار لغير قاض كما إذا سمع زيد عمر يقول أنا سمعت
خالد يقول أنا أشهد بكذا فائلا في أشهد على شهادتي وأنت يازيد تشهد على شهادتي فهذا نقل ونقل وهي من أفراد قول المصنف أشهد
على شهادتي فيقول الشارح وذ كرهذه الزيادة ليدخل نقل النقل في صورته مع أن نقل النقل دخل بالطرف الاول كما قال فلا حاجة
لهذه الزيادة بل سماعه الاخبار عند غير القاضي لا يلزم منه نقل النقل بأن يقول أنا سمعت زيدا يخبر قائلا أنا أشهد على فلان بكذا
لفلان وأشهد على شهادتي فهذه نقل فقط لا نقل نقل وقوله يعود على الغير لا يخفى أن المعنى حينئذ وأخبار الشاهد عن سماع الغير
الشهادة أي أداءها أي اخبار الشاهد أي كزيد يخبر القاضي اخبارا ناشئا عن سماع عمر والشهادة عند القاضي أي أداءها أي بأن
يكون سمع عمر وخالد يؤدى الشهادة عند القاضي (٢١٨) فيخبر زيد الشاهد عند القاضي بذلك حالة كون عمر ويقول لزيد أشهد

على شهادتي فزيد ناقل عن عمرو
وعمر ناقل عن خالد فكان خالد
يقول لعمر وأشهد على شهادتي
بالقوة وعمر يقول لزيد أشهد على
شهادتي بالفعل فقد نقل زيد للقاضي
عن عمرو وعمر ناقل عن خالد
ويحتمل ما هو أعم من الأداء
والتحمل أما الاداء فقد علمته وأما
التحمل فبان يخبر زيد القاضي
اخبارا ناشئا عن سماع عمر وشهادة
من خالد تحملا أي بأن يخبر خالد
عمر بما شهد به تحملا فائلا له أشهد
على شهادتي ويخبر عمرو زيدا
بذلك فائلا له أشهد على شهادتي
فظهر من ذلك أنه نقل نقل والذي
يظهر أن ابن عرفة أشار إلى الأمرين
الذين أشار لهما المصنف بقوله
كاشهد على شهادتي أو رأه يؤيدها

الشاهد وشهادة مفعول لسماعه وقوله أو سماعه أي عطف على السماع والضمير المضاف اليه
يعود على الشاهد وإياه عائد على الاخبار وذ كرهذه الزيادة ليدخل نقل النقل وفي نسخة إياها
فضمير سماعه يعود على غيره في قوله شهادة غيره وضمير إياها يعود على الشهادة وأدخل بها أيضا
نقل النقل وقوله كاشهد على شهادتي ولتسلسل ولا يطلب بتأرجح النقل وقوله أو رأه يؤيدها
مثال لما هو منزلة الاشهاد لان سماعه لاداء الشهادة عند القاضي ينزل منزلة قوله أشهد على
شهادتي (ص) ان غاب الاصل وهو رجل يمكن لا يلزم الاداء منه (ش) يشير بهذا إلى أن شرط
جواز النقل أن يتعذر حضور الشاهد الاصل أو يتعسر حيث كان رجلا فالحاضر القادر على
الاداء لا يجوز النقل عنه وأما ان كان الاصل امرأة فانه يجوز النقل عنها مع حضورها للضرورة
ولا يشترط غيابها كالرجل والغيبة التي يسوغ النقل معها هي ما فوق البردين فقوله يمكن
متعلق بغاب أي غاب في مكان لا يلزم الشاهد الاداء منه وهو ما فوق البردين سواء كان الشيء
المشهد فيه مالا أو حدا وقيل يشترط في صحة النقل في الحدود أن يكون الشاهد الاصل غائبا
غيبه بعمدة فوق الثلاثة الايام واليه أشار بقوله (ولا يكفي في الحدود الثلاثة الايام أو مات أو
مرض) معطوف على غاب أي وكذلك يصح النقل اذا كان الاصل قدماء أو كان مريضا
مرضا شديدا يتعسر معه الحضور الى محل أداء الشهادة (ص) ولم يطرق فسق أو عداوة بخلاف
جن (ش) يعني أن شرط صحة النقل أيضا أن لا يطرق على الشاهد الاصل فسق أو عداوة بينه
وبين المشهود عليه قبل اداء الشهادة فلوزال الفسق عن الاصل فهل ينقل عنه بالسماع

فقوله أو عن سماعه الاخبار أي لقاض ويرجع لقول المصنف أو رأه يؤيدها وقوله أو عن سماعه
شهادة غيره يرجع لقول المصنف كاشهد على شهادتي أي سمع زيد عمر أيد كرهادة عنده أي لا عند القاضي فائلا له أشهد على
شهادتي كان ذلك اذا كرهادة عنده مباشرة أو بواسطة فيدخل نقل النقل في الطرف الاول كما هو المفهوم من المصنف أي لانه
لا يفهم من المصنف نقل النقل الا في الطرف الاول الذي هو قوله كاشهد على شهادتي أي ولتسلسل ثم انك خبير بأنه يمكن ترجيع
نسخة إياها لنسخة إياه وراد بالشهادة أدائها ويرجع الضمير للشاهد وترجييع الضمير لغير خروج عن الظاهر (قوله هي ما فوق البردين)
هذا يعين الالتفات الى ذلك دون مفهوم قول المصنف لا كسافة القصر (قوله وقيل بشرط الخ) كلام هذا الشارح ككلام بهرام
يفيد ضعف قول المصنف ولا يكفي في الحدود الثلاثة الايام ولكن كلام المواق يفيد اعتماد ما مشى عليه المصنف (قوله ولم يطرق فسق)
معطوف من حيث معناه على غاب الاصل أي وبقي على حاله (قوله بخلاف جن) أي طر وجن فهو على حذف مضاف ولم يقل لاجن مع
كونه أخصرا لان لا تعطف بعد النفي (قوله أو عداوة بينه وبين المشهود عليه) وأما لو حصل عداوة بين الشاهد الاصل ومن نقل عنه
فانه لا يضر لانه ليس شاهدا عليه (قوله قبل اداء الشهادة) لا يخفى أن هذا يخالف ما سمي له من أن قوله قبل الحكم راجع للسائل
الثلاثة وهما تقريران وحاصل ما في ذلك أن الصور ثلاث وذلك إما أن يطرق واحد من الثلاثة بعد التحمل أو بعد الاداء أو بعد الحكم

الاول

فان طرأ بعد الحكم فلا ضرر في الثلاثة وان طرأ واحد بعد التحمل وقبل الاداء ضرر وان طرأ واحد بعد الاداء وقبل الحكم فأحد القولين يقول يبطلان الشهادة في ذلك وهو ما أشار به بقوله وقوله قبل الحكم راجع للسائلين الثلاثة والثاني وهو المعتمد أن قوله قبل الحكم راجع للاخير أعني الكذيب وأما الفسق والعداوة فطر وهما بعد الاداء وقبل الحكم لا يضر وهما ما أشار به بقوله قبل اداء الشهادة (قوله مع أنه مشبه به) أي مع ان الجن مشبه بالمرض فشيء من أشبهه والباععنى اللام (قوله شك الاصل) وأولى الظن أي في المشهود عليه أو في المشهود به وكذلك لو شل هل أودعه الشهادة أولا (قوله ونقل عن كل اثنان) أي ينقل عن كل واحد من شهود الاصل اثنان لا يفهم من قوله كل واحد اثنان انه لا بد من أربعة ينقلون عن الاثنين في غير الزنا بل اثنان يكفيان في النقل عن اثنين لكن يأتيان لكل شخص من الاثنين ويصح أن يشهد على كل واحد اثنان كما أفصح به (٢١٩) بعض الشراح وقوله وفي الزنا صورة نقل الاربعة

في الزنا ان تتوجه الاربعة لكل واحد من الشهود الاصلية وينقلون عنهم وصدق عليه انه نقل عن كل واحد اربعة ولو كانت الاربعة واحدة وفي الزنا اذا نقل اثنان عن واحد ونقل عن الثاني واحد من الاثنين المذكورين وآخر من غيرهما فان النقل صحيح وفي بهرام ما يوافق في المواق لا يجوز ولعله لان ترك أحد الناقلين الشهادة مع من نقل عنه أولا عن الاخرية وقوله وفي الزنا معطوف على مقدر أي ونقل عن كل اثنان فيما عدا الزنا وفي الزنا اربعة فقد عطف معمولين على معمولين لمعامل واحد (قوله اذ الرابع لم يشهد على شهادته اثنان) قضيه انه لو شهد على ثلاثة اربعة وعلى واحد اثنان انه يكفي لكن قضية كونها مانعة خلو على كلامه أنه لا يكفي وقوله وأخرى عن كل واحد اثنان قضية كونها مانعة خلو أن ذلك لا يجوز الا ان يقال دامفه يوم بالاولية (قوله معطوف على قوله عن كل) فيه تسامح بل قوله اثنان معطوف

الاول أو حتى يأذن له ثانيا فيه خلاف بخلاف ما لو طرأ جنون على شاهد الاصل فانه لا يقدح في النقل عنه ولم يكتف المؤلف بالمرض عن الجن مع انه مشبه به لانه لما كان مانعا من قبول الشهادة بخلاف المرض بما يتوهم منع النقل عن حصوله (ص) ولم يكذب أصله قبل الحكم (ش) يعني ومن شرط صحة النقل أيضا ان لا يكذب الاصل فرعه قبل الحكم بشهادة النقل لان تكذيبه قبل الحكم رجوع عن الشهادة وشك الاصل مع حزم الفرع بمنزلة الانكار فقوله قبل الحكم راجع للسائلين الثلاثة وهو اذ قبل الحكم بشهادة النقل (ص) والماضي بلا غرم (ش) أي والابان كذب الاصل فرعه بعد الحكم فانه يمضي ولا غرامة على الشهود لانه لم يقطع بكذبهم والحكم صدر عن اجتهاد فلا ينقض ومثله ما اذا طرأ فسق أو عداوة بعد الحكم (ص) ونقل عن كل اثنان ليس أحدهما أصلا وفي الزنا اربعة عن كل (ش) يعني ان شرط النقل في غير الزنا دليل ما بعده ان ينقل عن كل واحد من شهود الاصل اثنان ليس أحدهما من شهود الاصل لانه اذا كان أحدهما من شهود الاصل صار الحق كأنه انما ثبت بشاهد واحد وفي الزنا أن ينقل عن كل واحد من الاربعة اربعة شهود فلو شهد ثلاثة عن ثلاثة وواحد عن الاربعة لم يتم الحكم اذ الرابع لم يشهد على شهادته اثنان ولا بدأ يقول شهود الزنا ان ينقل عنهم اشهد واعنا انارأ بنا فلانا ينفى وهو كالمروفي المكحلة ولا تجب التفرقة في الناقل بخلاف الاصول وقوله (أو عن كل اثنين اثنان) معطوف على قوله عن كل الخ أي أو اربعة عن كل اثنين اثنان منهم وأخرى عن كل واحد اثنان وأما اذا نقل اثنان عن ثلاثة واثنان عن واحد فقال في التوضيح ان هذه الصورة لا تدخل على المشهور وتدخل على قول ابن الماجشون اه وتأمل وجهها قال وانما لم تدخل على المشهور لانه اشترط أن يكون عن كل اثنين اثنان اه أي فعند المؤلف المشهور لا يشهد اثنان على ثلاثة بخلاف قول ابن الماجشون فانه يكفي عنده ذلك وبعبارة أو مانعة خلو أي لا يخلو الحال عن هذا وعن هذا فيصير العناد بينهما حقيقيا فتخرج صورة التوضيح لا مانعة جع لانه يصدق بها (ص) ولحق نقل بأصل وجاز تركية ناقل أصله (ش) يريد انه يجوز تلفيق الناقل مع شهود الاصل فاذا شهد اثنان بالرؤية بالزنا ونقل اثنان عن اثنين عت الشهادة وكذلك لو شهد ثلاثة بالرؤية واثنان نقلا عن واحد عت الشهادة على المشهور ويجوز للرجل أن يزكي رجلا وينقل عنه شهادة بخلاف تركية أحد

على قوله اربعة والتقدير وفي الزنا ما اربعة عن كل واحد اثنان عن كل اثنين (قوله وتأمل وجهها) أي وجهه جوازها ولعله لان المدار على ان ينقل عن كل واحد اثنان أو وجهه منعها ولعل وجه المنع ان الاثنين اللذين سمعاهما الواحد ينزل منزلة وهو على تقدير لو أدى مع الاثنين الناقلين عن الثلاثة لما عت لعدم وجود الاربعة (قوله فيصير العناد بينهما حقيقيا) التفرع لا يناسب ما قبله أي لا يخلو الحال عن هذا أو هذا إما ان يشهد عن كل واحد اربعة أو يشهد عن كل اثنين اثنان ففي خلا من ذلك لا يصح النقل في شهادة الزنا (قوله بأصل) الباععنى مع أي مع أصل وقوله والاضافة أي اضافة أصل وقوله بل أخرى غيره أي فيجوز أن يزكي واحد من الشهود غير الذي نقل عنه بالاولى

(قوله ناقل عن رجل) أي فالمرأتان والرجل ناقلان عن الرجل وقوله أو امرأة الخ فإذا شهد امرأتان في مال أي مع المين وأريد النقل عنهم ما يقتل عن كل امرأته من رجل ورجل والمرأتان يتقلان عن هذه المرأة ثم يتقلان عن المرأة الأخرى (قوله ولو تعمد) يحتمل أن يكون فعلا ماضيا أو مصدرا خبر المكان محذوفة ويوجعان أدبا ويسجنان مدة طويلة (قوله لارجوعهم) أي وحينئذ يكون معطوفا على معنى ما تقدم أي واعتبر التلقيق لارجوعهم أي بعد الحكم والاستيفاء كما هو مفاد شارحنا وكذا قبل الاستيفاء وبعد الحكم في المال فلا ينقض اتفاقا وكذا في (٢٣٠) الدم على أحد قول ابن القاسم وهو المشهور فيستوفي (قوله والمعنى

ان الشاهدين) هذا محل المصنف على ما قال ويكون قوله بعد أما لورجوعهم نفس قول المصنف لارجوعهم (قوله لا اعترافهما أنهم شهدا الخ) هذا ظاهر في سقوط الاولى وأما الثانية فلا اعترافهما بعدم عد التهما حيث شهدا على شك (قوله وقال أشهب) هذا هو القول الضعيف الذي رد عليه المصنف بقوله ولو تعمد أو قوله بقرينة الخ أي وذلك لان غرم الدية انما يكون بعد الاستيفاء (قوله وبعبارة ونقض الحكم الخ) هذه العبارة مقابلة للعبارة الاولى لان قوله حيث الامكان أي بان لم يحصل الاستيفاء والعبارة الاولى حملت كلام المصنف على ما بعد الاستيفاء والعبارة الثانية أحسن لان الاولى عبرت بالنقض عن غرمته والحاصل انه اذا كانت الشهادة بالقتل عمدا واقتص من المشهود عليه وقدم المشهود بقتله حيا فالدية في مال الشاهدين ولا شيء على الامام ولا على من قتله وان كانت الشهادة بالقتل خطأ فان أخذت الدية من عاقلة القاتل رجعت العاقلة على من أخذها منهم وهم المستحقون للدية فان كانوا معدمين رجعوا على من شهد بالقتل لانهم السبب في

الشاهدين لصاحبه فانه لا يجوزوا الاضافة ليست للتقيد بدل أخرى غيره ثم ظاهر ان التزكية وقعت بعد النقل وهو صحيح وكأنهم لم ينظروا للثمة في تزكية نقله لانه خفف فيها ما لا يخفف في الشهادة الاصلية وعكس كلام المؤلف لا يجوز لان الثمة في هذه أقوى منها فيما قبلها (ص) ونقل امرأتين مع رجل في باب شهادتهن (ش) أي وجاز نقل امرأتين مع رجل ناقل عن رجل أو امرأة في الاموال أو ما يؤل اليها أو كالولادة والاستتلال وعيب الفرج أما نقل النساء لا مع رجل فانه لا يجوز أصلا فالمراد بسبب شهادتهن ما قبل شهادتهن فيه استتلالا أو مع عين أو مع رجل أما ما لا يجوز شهادتهن فيه كالطلاق والعق ونحوهما فلا يجوز نقلهن فيه ان فردن أو كن مع رجل (ص) وان قالوا وهما بل هو هذا سقطا لارجوعهم وغرما لا اودية ولو تعمد (ش) هذا افتتاح لباب رجوع الشهود عن الشهادة فكان عليه أن يؤخره عن قوله لارجوعهم بان يقول لارجوعهم كقولهم وهما بل هو هذا وترك قوله سقطتا والمعنى ان الشاهدين اذا شهدا بحق على شخص عند القاضي ثم قال بعد الشهادة وقبل الحكم بهما وهما بل الحق انما هو على هذا الشخص لا غير الاول فان الشهادة الاولى والثانية تسقط لاعتراضهما انهما شهدا على الزهيم والشك وأما لورجوعا عن شهادتهما بعد الحكم فان الحكم لا ينقض سواء كان الحكم عملا أو بنفس وسواء تعمد الزور أو لا قال ابن القاسم اذا رجعا في طلاق أو عتق أو دين أو قصاص أو حد أو غير ذلك فانهم ما يضمنان قيمة المعتق وفي الطلاق ان دخل بالزوجة فلا شيء عليهم وان لم يدخل ضمنان نصف الصداق للزوج ويضمنان الدين ويضمنان العقل في القصاص في أموالهما اه وقال أشهب يقتص من الشاهدين في العمد واستقر به المؤلف كأنهم قتلوا نفسا بغير شبهة (ص) ونقض ان ثبت كذبهم كحيمة من قتل أو جبهه قبل الزنا (ش) يعني ان الشهود اذا ثبت كذبهم فان الحكم ينقض كما اذا شهدوا ان فلانا قتل فلانا فاقتص منه ثم قدم المشهود بقتله حيا أو شهدوا ان فلانا زاني فخذ ثم تبين انه محبوب من قبل ذلك الزنا وفائدة نقض الحكم بعد الاستيفاء الغرم بقرينة قوله وغرما لا اودية وبعبارة ونقض الحكم أي حيث الامكان كما قال ابن الحاجب وبهذا يعلم ان قوله وغرما متعلق بمسئلة الرجوع مع ان الحكم كذلك بعد الاستيفاء لكن مع غرامة الدية يوجعان أدبا ويسجنان مدة طويلة كما في المواق (ص) ولا يشاركونهم شاهد الا حصان كرجوع المزكي (ش) يعني انه اذا شهد عليه أربعة بالزنا واثنان بالا حصان فرجهم ثم رجعوا كلهم بعد ذلك فانه لا غرامة على شاهد الا حصان لانهم يضاعفون الزوج والغرامة كلها على شهود الزنا كما انه لا غرامة على المزكي اذا رجع فقط أو رجع هو وشهود الاصل لان الحق بغيره أخذ وانما الغرامة على الشاهدين لانهم ما قام الحق (ص) وأدباني كعذف (ش) يعني أنهم اذا

شهدا

أخذها ولا رجوع للغرم من الولي والشهود على الآخر اه (قوله وبهذا يعلم الخ) يراد ان يقال اذا

كان النقص حيث الامكان وهو عدم حصول الاستيفاء فلا يأتي غرم فواجه قول المصنف وغرما وحاصل الجواب ان قول المصنف وغرما الخ ليس متعلقا بهذه المسئلة لان هذه المسئلة ليست من مسائل الرجوع بل متعلقة بمسئلة الرجوع الذي هو قوله لارجوعهم اذا حصل حكم ثم حصل الرجوع ولو لم يحصل استيفاء على ما تقدم تفصيله وقوله مع ان الحكم كذلك بعد الاستيفاء أي اذا ثبت الكذب بعد الاستيفاء فلا واجب اذ ذلك الا الغرم فقط وهي غير صورة المصنف على العبارة الثانية وصورة المصنف على العبارة الاولى

(قوله وأما على قول ابن القاسم الخ) هو المذهب (قوله ودية الاعضاء تندرج) أي فلا اعتراض على ابن الحاجب لانه عزاه لمحمد وأما المصنف فلم يعزه فهي معارضة لآتي قبلها البناء على مذهب ابن القاسم فيعرض على المصنف والحاصل أن ما قاله المصنف ضعيف لانه مبنى على ضعيف هذا حاصل الشارح الآن عج قال في تقريره ينبغي أن المذهب ما قاله المصنف أي لانه لا غرابة في بناء مشهور على ضعيف (قوله) فانه يجاب الى ذلك ويمكن منه (قوله) وفائدة تمكنه غرمها له وظاهره تمكنه من اقامتها ولو عجزه القاضي عن اقامتها حيث نسبها وقت غرمه بشهادة الشاهدين وأقر على نفسه بالعجز وأما ان عجزه وهو يدعي حجة فلا تسمع بينته ولا بد من كونه يخلف على النسيان (قوله) كما اذا التمس الخ) ظاهره ولو عجز القاضي المدعي (قوله) كان يشاع أي وكافاته على رجوعهما شاهدا غير عدل أو امرأتين فيما ليس بمال ولا يبل اليه كطلاق وعق (قوله) يعني أن الحاكم الخ) ومثل الحاكم المحكم أي ويكون علمه باقراره بذلك وأما شهادة البينة بذلك فالمفهوم من المدونة انه ليس كذلك ويقص منه بالاولى لو حكم من غير استناد لبينة (قوله) لامن الشهود وسواء تعدوا أم لا فانه لا قصاص عليهم لانه انما مات بحكم القاضي لا بشهادتهم (قوله) اقتص منهم ما أي ولا شيء على من باشر القتل لانه مأمور بالشرع

حذوه والسابقان وغرموا ربع الدية وربع فنيصة (ش) يعني لو شهد ستة بالزنا على رجل فرجم ثم رجع منهم اثنان فلا غرم ولا حد كما مر فان رجع ثالث فان حد القذف واجب على الثلاثة لان الباقي ثلاثة ولذا حد السابقان لان الحد انما كان اتفق عنهم البقاء أربعة بعدهما وقد زال برجوع الثالث وعليهم غرامة ربع الدية فقط أثلاثا فان رجع رابع فانه يحد بالقذف وعلى الاربعة نصف الدية أرباعا فان رجع خامس فثلاثة أرباع الدية بينهم أختاسا فان رجع سادس فخم معهم بينهم أسداسا وسكت المؤلف عن هذا لوضوحه (ص) وان رجع سادس بعد دفع عينيه وخامس بعد موخته ورابع بعده مونة فعلى الثاني خمس الموضحة مع سدس العين كالاول وعلى الثالث ربع دية النفس فقط (ش) يعني انه اذا شهد ستة على محصن بالزنا فأمر الحاكم برجه فلما شرعوا في رجه فقتل عينه فرجع سادس بالنسبة الى الباقي ثم أصابته موضحة فرجع خامس بالنسبة الى الباقي ثم ذهبت روحه فرجع رابع بالنسبة الى الباقي فعلى الاول سدس دية العين لانها ذهبت بشهادة ستة هو أحدهم وعلى الثاني وهو الخامس خمس دية الموضحة لانها حصلت بشهادة خمسة هو أحدهم وعليه أيضا سدس دية العين لانها ذهبت بشهادة ستة هو أحدهم وعلى الثالث وهو الرابع بالنسبة الى الباقي ربع دية النفس فقط لانها ذهبت بشهادة أربعة هو أحدهم ولا يغرم شيئا من دية العين ولا من دية الموضحة لان دراجهم في النفس كباقي واندرج طرف * واعلم ان ما أوجب الغرم على هذا السادس والخامس الارجوع هذا الرابع فلو لم يرجع فانه لا غرامة على واحد منهما بدليل قوله بعد ذلك وان رجع من يستقل الحكم بعده فلا غرم فاذا رجع غيره فالجميع وهذا الفرع لمحمد بن المواز وعزاه ابن الحاجب ولما شرحه في التوضيح قال هذا مبنى على مذهبه أن الرجوع بعد الحكم وقبل الاستيفاء يمنع من الاستيفاء وأما على قول ابن القاسم انه يستوفى فينبغي أن يكون على الثلاثة الاربعة ربع دية النفس دون دية العين والموضحة لانه حينئذ قتل بشهادة الستة ودية الاعضاء تندرج كما مر (ص) ويمكن مدع رجوعا من بينة كمين ان أتى بطلخ (ش) يعني أن المشهود عليه اذا ادعى ان من شهد عليه قدر رجوع عن شهادته وطلب اقامة البينة على ذلك فانه يجاب الى ذلك ويمكن منه كما اذا التمس المشهود عليه عين الشاهدين اتم ما لم يرجع عن شهادتهما فان حلفا برئان الغرامة والحلف المدعي انه ما رجعا وأغرهما ما أتلفا فان نكل فلا شيء له عليهما ومحل توجه اليقين على الشاهدين بدعوى المشهود عليه رجوعهما عما شهدا به ان أتى المشهود عليه بطلخ أي بشبهة في دعوى الرجوع كان يشاع بين الناس أن فلانا وفلانا رجعا عن شهادتهما (ص) ولا يقبل رجوعهما عن الرجوع (ش) يعني أن الشاهدين اذا شهدا بحق على شخص ثم رجعا عن شهادتهما ثم رجعا عن رجوعهما ذلك فانه لا يقبل منهما ويغرم انما أتلفا بشهادتهما كالراجع المتماضي (ص) وان علم الحاكم بكذبهم وحكم بالقصاص (ش) يعني أن الحاكم اذا علم بأن الشهود الذين شهدوا عنده بالجور وحكم بشهادتهم فانه يقتص منه لامن الشهود وسواء باشر القتل أم لا وكذا يقتص من ولي الدم حيث علم بكذبهم وتممه وحده وان علم القاضي والولي بالكذب اقتص منهم ما ولا مفهوم لقوله بكذبهم بل وكذلك بقية القوادح (ص) وان رجع عن طلاق فلا غرم كعفو القصاص (ش) لما فرغ من الكلام على الرجوع عن الدماء شرع الآن يتكلم على الرجوع عن الفروج والمعنى أن الشاهدين اذا شهدا على شخص بطلاق زوجته وحكم بذلك القاضي ثم رجعا عن شهادتهما فانه لا غرامة عليهم ما للزوج لانهم لم يفتوا عليه الا الاستمتاع وهو لا قيمة له هذا ان كان الزوج قد دخل بزوجه واليه الاشارة بقوله (ان دخل) فان لم يكن دخل فانه ما يغرم ان

(قوله فهو مشهور مبنى على ضعيف)
 أى ان كلام المصنف مشهور مبنى
 على ضعيف وهو ان الاتك بال عقد
 شيئاً (قوله فانما يغرم ان الزوج
 نصف الصداق) أى فقط دون
 النصف الآخر لان الزوج مقر
 بالطلاق (قوله بناء على ان الاتك
 بالعقد شيئاً) وفى نت وحلول
 يغرم ان له نصف الصداق وهذا
 مبنى على ان الاتك بالعقد نصف
 أو الجميع والطلاق يشتر وهذا
 المعتمد (قوله ورجع الخ) هذا فى
 نكاح التسمية والا فتقوى
 لا يوجب بالعقد شيئاً ولو ماتت
 الزوجة (قوله بموت الزوجة)
 ومثل موت الزوجة موت الزوج
 (قوله واحترز بذلك مما اذا أقر
 بالطلاق) لا يخفى ان هذا ليس
 محترزاً مستمراً عما محترزه أنه لو رجع
 عن استمراره وقوله ثم رجعا أى
 وغرماً أى وماتت الزوجة كما هو
 الموضوع (قوله مع تقدم المستلتمين)
 مسألة انكاره وهى المقدمة قريبا
 ومسألة اقراره أى المشار لها بقوله
 كرجوعهما عن دخول مطلقة ثم
 لا يخفى ان هذا مناف لقوله أى
 استمر أى لانه يفيد ان هذه المسئلة
 من تمة التى قبلها التى هى مسألة
 انكاره بالطلاق (قوله وهذه المسئلة
 الخ) لا يخفى ان هذا يخالف ما تقدم
 له لان ما تقدم له يقتضى خصوصه
 بالتى قبلها

له نصف الصداق الذى غرمه الزوجة واليه الاشارة بقوله (والا فتقوى) هذا هو المشهور وهذا بناء
 على ان الاتك بالعقد شيئاً والمذهب ان الاتك بالعقد النصف وعليه فلا غرم لانهم لم يقو تأعليه
 شيئاً لان الزوجة استحققت النصف بالعقد فهو مشهور مبنى على ضعيف كما لا غرم على من شهد بان
 ولى الدم قد عفا عن القاتل ثم رجع عن تلك الشهادة بعد حكم الحاكم باله بقولانهم لم يقو تأعلى
 الولى الاستحقاق الدم وهو لا يقوم ويجلد القاتل مائة ويحبس سنة ويؤدب الشاهدان فقوله
 كعفو القصاص مشبه فى قوله فلا غرم وانما يؤخره عن قوله فنصف اثلا يقصد التشبيه بقوله ان
 دخل شرط فى قوله فلا غرم ولا يقال القاعدة الاغلبية ان الشرط راجع لما بعد الكاف وهنا
 راجع لما قبلها ولا يصح رجوعه لما بعدها لاننا نقول محل القاعدة فى الكاف التيميلية لا التشبيهية
 كما هنا (ص) كرجوعهما عن دخول مطلقة (ش) التشبيه فى غرامة نصف الصداق للزوج والمعنى
 ان الشاهدين اذا شهدا على رجل انه دخل بزوجه والحال انه مقر بطلاقها قبل الدخول بها فحكم
 القاضى عليه بالطلاق وكال الصداق ثم رجعا عن شهادتهما بالدخول بها فانما يغرم ان للزوج
 نصف الصداق ولو رجع أحدهما غرم ربع الصداق وكلام المؤلف فى نكاح المسمى والا غرما
 جميع الصداق لان نكاح التقوى انما يستحق فيه الصداق بالوطء لا بالطلاق ولا بالموت (ص)
 واختص الرابع عن الطلاق (ش) صورتها امرأه فى عصمة رجل نكاحها ثابت شهد
 اثنان بطلاقها وشهد اثنان آخران بان زوجها قد دخل بها فحكم القاضى على الزوج بالطلاق
 وجميع الصداق ثم رجع الاربعة فان الغرم لجميع الصداق مختص بشاهدى الدخول فقط لان
 الصداق انما دفع بشهادتهما ولا غرامة على شاهدى الطلاق لانه بمنزلة رجوعهما عن طلاق
 مدخول بها وقد مر عدم الغرم فى ذلك أى واختص الرابع عن شهادة الدخول بغرم جميع
 الصداق بناء على ان الاتك بالعقد شيئاً عن شاهدى الطلاق الرابع عن شهادتهما ما بالطلاق
 (ص) ورجع شاهدا الدخول على الزوج بموت الزوجة ان أنكر الطلاق (ش) الموضوع
 بحاله الا أن الزوجة ماتت وهو منكر لطلاقها فانه يغرم لشاهدى الدخول ما غرمه له وهو جميع
 الصداق لان انكاره طلاقها والبناء على ان موته فى عصمة قبل البناء وذلك يوجب عليه
 كل الصداق وقوله ورجع شاهدا الدخول من اقامة الظاهر مقام المضمحل وقال ورجعا على
 الزوج لكان أخصر وقوله ان أنكر الطلاق أى استمر على انكاره هو شرطى رجوع الشاهدين
 واحترز بذلك مما اذا أقر بالطلاق وشهد عليه بالدخول ثم رجعا فانما لا يرجعان عليه بشئ
 لانقاء العلة الموجودة عند انكاره الطلاق وبهذا يعلم ان الشرط المذكور لا بد منه اذ لو لم يأت به
 لأدى الكلام الى ان شاهدى الدخول يرجعان على الزوج سواء أقر بالطلاق أم لا لاطلاقه مع
 تقدم المستلتمين كذا فهمه بعض أصحابنا (ص) ورجع الزوج عليهم بما عفاوته من ارث دون
 ما غرم (ش) ضمير التثنية فى قوله عليهم ما يرجع لشاهدى الطلاق والمعنى ان الزوج يرجع على
 شاهدى الطلاق عند موت الزوجة بما عفاوته من ارثها اذ لو لا شهادتهما بطلاقها قبل البناء لكان
 يرثها ولا يرجع عليهم ما بشئ مما غرمه من نصف صداقها لاعتباره بكل الصداق عليه بالموت اذ
 هو منكر للطلاق قبل الدخول والقرينة على ان الضمير المثنى راجع لشاهدى الطلاق كما قررنا قوله
 بما عفاوته من ارث لان شاهدى الدخول لا يفوتان عليه ارثا لكن لو صرح به لكان أظهر وهذه
 المسئلة ليست خاصة بما قبلها بل هى عامة فيه وفى غيره وهوان كل شاهدين شهدا بطلاق امرأة ثم
 رجعا عن شهادتهما وماتت الزوجة فان الزوج يرجع عليهم بما عفاوته من ارث ولا فرق بين ان

(قوله شاهدى الخ) تنازعه فخر يج وتغليط فهو من باب قول العرب * بين ذراعى وجهه الاسد * وقول النخاعة قطع الله يدورجل من قالها (قوله بان فالاعظمتما) أى لا ناسمنا منكم انكم قلتما غلطتما وهما ينكران ذلك وهذا اذا كان الشاهدان حاضرين ومثل الحاضر من ما اذا كانا غائبين أو ميتين (قوله ويغرمان ماين (٣٣٤) القيمتين) أى ولا ارش للبكرة لان دراجها فى الصداق ثم غرمها ما نقصته مبنى

يكون ذلك قبل الدخول أو بعده كان هناك شاهد ادخول أم لا (ص) ورجعت عليها بما فواتها من ارث وصداق (ش) يعنى ان الزوجة ترجع على شاهدى الطلاق عند موت الزوج بما فواتها من ارثها منه ومن نصف صداقها اذ لو لا شهادتهما بالطلاق لكانت ترثه وتسكل صداقها فعلم مما قررنا ان الموضوع حيث لم يكن الاشهاد بطلاق فقط قبل الدخول وكلام المؤلف يدل على المراد اذ لو كان هناك شهود ودخول أيضا كما هو موضوع المسئلة قبلها لم يكن لها رجوع على شاهدى الطلاق بنصف الصداق اذ لم يفوتها عليها صداقا وهذا كله فى المسمى لها كما مر (ص) وان كان عن تجريح أو تغليط شاهدى طلاق أمة غرما للسيد ما نقص بزوجيتها (ش) يعنى انهم ما اذا شهدا بطلاق أمة من عصمة زوجها قبل الدخول بها أو بعده والحال ان سيدها مصدق على الطلاق فحكم القاضى بالفراق بينهما ثم ان شاهد من شهدا بتجريح شاهدى الطلاق بوجه من وجوه التجريح على ما مر أو شهدا بتغليطهما بان فالاعظمتما فى شهادتهما وانما التى شهدتا بطلاقها غير هذه فحكم القاضى برد الأمة فى عصمة زوجها ثم ان شاهدى التغليط أو التجريح رجعا عن شهادتهما بما عاذا كره فانهم ما يغرمان للسيد ما نقصته الأمة بسبب زوجيتها أى بسبب بقاءها وعودها لعصمة زوجها فان عودها نأيا عيب فتقوم الأمة بلا زوج وتقوم متروجة ويغرمان ما بين القيمتين وقولنا والحال ان سيدها مصدق على الطلاق احتراز عما لو كان منكره فلا يغرمان له شيئا لانهم لم يدخلوا على أمتهم عيبا وفهم منه انه لو كان عن تجريح أو تغليط شاهدى طلاق حرة لا يغرمان شيئا لان الحرية لا قيمة لها والظاهر ان العبد كالأمة (ص) ولو كان بخلع بثمرة لم تطب أو باقى فالقيمة حينئذ كالانلاف بل تأخير للحصول فتغرم القيمة حينئذ على الاحسن (ش) أى ولو كان الرجوع عن شهادة واقعة بخلع بثمرة الخ والمعنى انهما اذا شهدا على امرأة انهما خالعا زوجها بثمرة لم يبد صلاحيهما أو بعدا بقاء ونحو ذلك فحكم القاضى بصحة الخلع ولزومه ثم رجعا فانهم ما يغرمان للمرأة قيمة الثمرة أو قيمة العبد وما معه حين الشهادة على الرجاء والخوف وهو قول عبد الملك واختاره ابن راشد القفصى واليه الاشارة بالاحسن كمن أنلاف ثمرة لم تطب فانه يغرم قيمتها حين الانلاف على الرجاء والخوف ولا يستأنى بما ذكر الى حصول الطيب والابق فتغرم القيمة حينئذ فالقيمة الاولى حين الشهادة وهى مثبتة والثانية حين الحصول وهى منفية فلم يتوارد على محل واحد ولا حكم واحد فلا تكرار فى كلامه وقوله على الاحسن متعلق بالمشى وانما فى المؤلف فى البعض يعنى وفى البعض بالبائع المتقنين وليفيد ان البائع يعنى عن وقوله بثمرة لم تطب المراد بما فيه غرر لا بما لا يصح ان يخالعه به لان ما ذكر يصح الخلع به (ص) وان كان بعق غرما قيمته ولاؤه (ش) يعنى لو شهدا على رجل انه أعتق عبده عتقا ناجزا فحكم القاضى بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فانهم ما يغرمان للسيد قيمة يوم الحكم بعقته ويكون ولاؤه للسيد لا عتقا فلهما بذلك والسيد يستحق ماله على مقتضى انكاره للعق فاذا مات العبد ولا وارث له فان سيده يأخذ ماله قاله المازرى والباقى يعنى عن (ص) وهل ان كان لاجل يغرمان القيمة والمنفعة اليه لهما أو تسقط منها المنفعة أو يخير فيهما أقوال (ش) يعنى لو شهد شخصان على آخرانه أعتق عبده الى أجل فحكم القاضى بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فى المسئلة ثلاثة أقوال الاول وهو قول من يحون انهما يغرمان قيمة العبد

على ان عيب التزويج يرتفع بالطلاق على ما فى ذلك من الخلاف وكذا على انه لا يرتفع لانه مقول بالتشكيك فوجوده مع بقاءها فى العصمة أشد حينئذ مبتدأ وخبر أى معتبرة وقوله فتغرم بالنصب معطوف على تأخير (قوله بلا تأخير للحصول) المنفى قول محمد فان محمد يقول يؤخر التقويم للحصول فيغرم الشهود القيمة حين الحصول (قوله حين الشهادة الخ) أى ان القيمة مقدرة حين الشهادة أى وان كان الرجوع متأخرا عن الشهادة بل المعتمد ان القيمة تعتبر حين الخلع (قوله القفصى) نسبة لقصة بلدة بالمغرب وهو ليس للاحتراز لانه ليس عندنا الا ابن راشد القفصى (قوله حين الانلاف) متعلق بالقيمة لما فيها من راحة الفعل والاحسن جعله حالا والتقدير حال كون القيمة معتبرة حين الانلاف (قوله فتغرم القيمة حينئذ) لفظ حينئذ متعلق بالقيمة (قوله على محل واحد) أى وهو حين الشهادة وقوله ولا حكم واحد أى ولم يتوارد على حكم واحد بل على حكمين لا يخفى ان الحكم فى المقام حين الشهادة وهذا لا يقال فيه حكم فقد تسمع رحمه الله تعالى (قوله فلا تكرار فى كلامه) ولا جل ما ذكرنا قلنا ان تغرم بالنصب أى وأما لو قرئ بالرفع لكان قوله فتغرم القيمة معطوفا على قوله فالقيمة

الآن

حينئذ (قوله يوم الحكم بعقته) حال من القيمة أى حال كون القيمة معتبرة يوم الحكم بعقته وليس متعلقا بغرم

لان الغرم يوم الرجوع (قوله ويكون ولاؤه سيده) فاذا كان المشهود بعقته أمة فانه يجوز للسيد ان يطأها حيث علم ان الشهود وشهدوا عليه بالباطل ولو قبض منهم القيمة وأما هي فلا يجوز لها ان تبني فرجها للزواج حيث علمت ان شهادتهما باالعق زور ولا جاز لها ذلك

(قوله الآن لسيده) طرف الغرم وهذا لا ينافي ان القيمة تعتبر يوم الحكم (قوله فان زادت المنفعة على القيمة) أي بان بقي من الاجل بقية ولا يخفى انه لا يلزم من كون المنفعة لهم ان يسلم العبد لهما بل يخدمهما أو يأخذ أجره عمله ويبعث عنده والاول هو المعتمد (قوله وبأخذ منهم ما قيمته الآن) أي يوم الرجوع فالآن طرف (٣٣٥) للاخذ فلا ينافي ان القيمة تعتبر يوم الحكم كما قدمنا (قوله والمرجع هنا الرجوع) أي مرجع الضمير (قوله أو مات بعد الخدمة) أي مع نقصها عن مالهما ولا يخفى أنه يفيد انه لو بقي حيا ولو كان معه مال لصاغت عليه ما للنفقة على تقدير عدم استيفاء القيمة له (قوله فلا شيء للسيد) أي لان المنافع استولى عليها وقيمة ذات العبد أخذها فلم يفوت عليه شيئا (قوله لانهم أخذوا قيمتها على غررها) ليس المراد انهم أخذوا قيمة المنفعة حقيقة على هذا القول الثاني وانما المراد ان المنفعة قومت على غررها وأسقطت تلك القيمة المقابلة للمنافع من جهة قيمة العبد وأخذ السيد باقي القيمة وكلام الشارح خلاف النقل) أي لانه قال أو يخير فيهما أي في اسقاطها أي فقرر الشارح المصنف عايدل على ان الشئ الاول هو القول الثاني لا القول الاول مع انه يمكن ان يؤول كلامهم بـ رام بما يرجع لما حبل به شارحنا

الآن لسيده ويستوفيان خدمته الى ذلك الاجل فان زادت المنفعة على القيمة فانهم لا يأخذون من الزيادة شيئا القول الثاني وهو قول ابن عبد الحكم ان منفعة العبد الى الاجل تقوم على غررها وتسقط من القيمة وباقي القيمة يأخذها السيد الآن ويتسلم منافع العبد الى الاجل فتقوم منافعه على غررها ونحوه وإن يموت العبد قبل الاجل أو يعيش اليه فيخرج حرافط القيمة على هذه الصفة من جهة القيمة التي يغرماتها وتبقى منافع العبد لسيده على حسب ما كان قبل أن يرجع عن شهادتهما القول الثالث وهو قول ابن الماجشون ان السيد يخير بين أن يسلم خدمة العبد الى الشاهدين الى الاجل وبأخذ منهم ما قيمته الآن وهذا هو القول الاول بعينه وبين أن يأخذ قيمته الآن منهما ويتسلم بالمنافع الى الاجل ويدفع قيمتها اليهما وقتا بعد وقت فقوله وهل ان كان لاجل أي وهل ان كان رجوعهما عن عتق لاجل أي عن شهادتهما بعتق لاجل أو وهل ان كان العتق المرجوع عنه لاجل وهذا أساس لانه لا يحوج الى تقدير الاول أجرى على القاعدة من جريان مرجع الضمير على وتيرة واحدة وعدم تشتمل والمرجع هنا الرجوع قوله والمنفعة اليه لهما ما لم تزد على ما غرما أو الا فالباقي يرجع للسيد فان قتله السيد رجعا عليه بقيمة قيمة المنفعة أو بقيمة مالهما ان زادت قيمة باقي المنفعة على ذلك فان مات فقالا فان مات في يد السيد قبل الاجل وترك مالا أو قتل فأخذ له قيمة أو مات بعد الخدمة وترك مالا فانهما يأخذان ما بقي لهما من ذلك اه قوله أو تسقط الخ فان مات في هذه الحالة فلا شيء للسيد عليهما لانهما أخذوا قيمتها على غررها فقوله أو تسقط منها المنفعة معطوف على يغرم ان القيمة وهذا يفيد الخلاف في القيمة أي ألا يغرم ان جميع القيمة بل تسقط منها المنفعة فالخلاف فيها باعتبار غرم جميعها وعدم غرم جميعها قوله أو يخير فيها بضمير الافراد وفي بعض النسخ بضمير الثنية أما النسخة الاولى فالضمير فيها عائد على المنفعة أي أو يخير في المنفعة بين أن يسلمها الى آخر ما مر وأما النسخة الثانية فالضمير فيها عائد على الاسقاط وعدمه أي بين أن يسقط حقه من المنفعة ويسلمها للشاهدين وفي عدم الاسقاط بان يأخذها ويدفع شيئا فشيئا وكلام الشارح خلاف النقل (ص) وان كان بعتق بتدبير القيمة واستوفيان من خدمته فان عتق بموت سيده فعليه ما وهما أولى ان رده دين أو بعضه (ش) أي وان كان الرجوع عن شهادة وقعت بعتق بتدبير كما اذا شهدا على السيد انه دبر بعبده فحكم القاضي بذلك ثم رجعا فانهم ما يغرمان للسيد قيمته الآن ويستوفيان من خدمته اذ لم يبق للسيد فيه بمقتضى شهادتهما غير الخدمة ثم اذا مات سيده وعتق بان حمله الثلث فان كانا استوفيا ما غرماه فلا كلام وان كان بقي لهما منه شيء فقد ضاع عليه ما كان يحمله الثلث أو جل بعضه فانهم أولى من غيرهما من أصحاب الديون بما رقب منه الى ان يستوفيا ما بقي لهما من الذي غرماه والتشبيه في قوله (كالبناية) في الاولوية أي كما أن الجني عليه أولى برقبة العبد الجاني من أرباب الديون لا ببقية كونه مدبرا وقد مر ذلك في قوله والعبد الجاني على مستحقها فقوله فعليه ما أي فالذي بقي ضاع عليهما (ص) وان كان بكتابة القيمة واستوفيان من نجومه وان رق فن رقبة (ش) يعني وان كان الرجوع عن شهادة وقعت بكتابة عبد الخ يعني أنه اذا شهدا على رجل أنه كاتب عبده فحكم القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فانهم ما يغرمان قيمته للسيد عاجلا ثم يستوفيان من نجومه ثم يتأدى السيد ما بقي فان أداها كلها عتق ولو عجز ولو عن البعض ورق فانهم ما يأخذون ما بقي لهما من رقبة فان لم توف فلا

(٣٩ - خرى سبع) (قوله بعتق بتدبير) الاضافة للبيان ولوحذف لفظ عتق لكان أولى وقوله واستوفيان من خدمته أي شيئا فشيئا ولا يمكن جميعها والمراد ان شاء سيده وان شاء أمسكه او دفع لهما قيمتها أي شيئا بعد شيء بحسب ما يستوفيا أو أفاد قوله واستوفيا أنه لو كان لا خدمة له فلا شيء لهما والظاهر انه ينجز عتقه لان عدم تجيزه انما هو لاجل أن يستوفيان من خدمته والاني كالذكر (قوله أي كما أن الجني عليه أولى برقبة العبد) فيه اشارة الى أن المكاف داخل على المشبه به (قوله فانهم ما يغرمان قيمته) أي فناء وقوله عاجلا

أي غرم القيمة يكون عاجلا ولكن تعتبر القيمة يوم الحكم بشهادتهما (قوله فانهم ما يغرمان للسيد قيمتهما الآن عاجلا) أي وتعتبر القيمة يوم الحكم بانهما أم ولده (قوله فهل يأخذان الخ) الرابع الثاني وهو انهما لا يأخذان شيئا مما لو استفادته وأما ما استفادته ولدها فلا شيء لهما منه قول واحد (قوله لانهم ما يفوت عليه الاستمتاع) وليس له أن يطأها ولو بالتزويج حتى يفت عتقها فان قلت هذا معارض لما تقدم من أنه يجوز له أن يشكح الأمة (٢٢٦) بعد رجوع الشاهدين حيث علم بكذبهما وأوجب بقوة الملك في القنة المحضة وضعفها

في أم الولد دليل جبر الاول على النكاح وجواز بيعها واجارتها وغير ذلك بخلاف أم الولد في الجميع (قوله وهو لا يتقوم) لا يخفى ان هذا يخالف الحكم فيمن قتلها فانه يغرم قيمتها لانه فوت على السيد الارض بتقدير الجنابة عليها وقد يقال من شهد بعتقها فوت الارض الخ والجواب ان القاتل يجب رآ على نفس معصومة فوجب عليه الغرم بخلاف الشاهد بتخيير العتق الشارع متشوف للحرية في الجملة فكأنه لم يتعد (قوله انظر الكبير) حاصله انهما اذا شهدا بتخيير عتق المدبر فيرجع عليه ما بقيته أي على انه مدبر لان ما ألتفاه عليه ولانهم ان كانت أمة كان له وطؤها ويقضى بهادينه بعد موته ولو رجعا عن شهادتهما بتخيير عتق المعتق الى أجل والحكم انهما يغرمان قيمة رقبته أي على انه معتق لاجل لخدمته ولو كان الى موت قلان غرما قيمته الى أقصى العمرين عمر العبد وعمر الذي يعتق الى موته (قوله

شئ لهما فمابقي لهما فالباقي في بكتابه بمعنى عن أي وان كان رجوعهما عن كتابة (ص) وان كان باستيلا دال فالقيمة وأخذ من ارض جنابة عليها وفيما استفادته قولان (ش) أي وان كان الرجوع عن شهادة وقعت باستيلا دال الخ فاذا شهدا على رجل انه استولد أمة فيحكم القاضي بذلك ثم يرجعا عن شهادتهما فانهما يغرمان للسيد قيمتهما الآن عاجلا ثم يأخذان من ارض جنابة عليهما من طرف أو نفس وما فضل لسيدها وأما لو استفادت شيئا من هبة أو وصية أو نحوهما فهل يأخذان منه وهو قول سحنون لانه في معنى الارض أو لا وهو قول محمد لان ما ذكره من فصل عنها قولان فالباقي في باستيلا دال بمعنى عن (ص) وان كان بعتقها فلا غرم (ش) يعني انهما اذا شهدا على السيد أنه نجز عتق أم ولده فيحكم القاضي بذلك ثم يرجعا عن شهادتهما فانهما لا يغرمان شيئا للسيد هالانهم ما يفوت عليه الاستمتاع بها وهو لا يتقوم كافي الرجوع عن الطلاق بعد البناء والباقي في بعتقها بمعنى عن أي وان كان رجوعهما عن عتقها أي عن شهادتهما ما بعتقها (ص) أو بعتق مكاتب فالكتابة (ش) يعني انهما اذا شهدا على السيد أنه نجز عتق مكاتبه فيحكم القاضي بذلك ثم يرجعا عن شهادتهما فانهما لا يغرمان للسيد ما ألتفاه عليه مما كان على المكاتب عينا أو عرضا ويؤديه على التجوم ولا يغرمان قيمة الكتابة كما يوهمه قول ابن الحاجب غرما قيمة كتابته ولذا عدل المؤلف عنه والباقي في بعتق مكاتب بمعنى عن وسكت المؤلف عما اذا رجعا عن شهادتهما بعتق مدبر أو بتخيير عتق المعتق لاجل انظر الكبير (ص) وان كان بينوة فلا غرم الا بعد أخذ المال بارث (ش) أي وان كان رجوعهما عن شهادة وقعت بينوة الخ والمعنى أن من ادعى أنه ابن فلان وفلان ينكر ذلك فشهد بالابن شاهدان على اقرار فلان أنه قال هو وولدي فيحكم القاضي بذلك ثم يرجعا فانه لا غرامة عليهم لانهم ما يفوت على الاب ما لا فادامات الاب فأخذ هذا الولد المال فانهم ما يغرمان للعصبة ان كانوا أول بيت المال ان لم يكن عصبة قدر ما أخذ الولد من الارث والباقي في بينوة بمعنى عن والمستثنى منه محذوف أي فلا غرم في كل وقت واحتراز بقوله بارث عما اذا أخذ المال بغيره كدين ونحوه فانه لا غرم على من شهد (ص) الا أن يكون عبدا فقيمه أولا (ش) أي الا أن يكون المشهود ببنوته عبدا الشخص فيحكم القاضي بغيره وثبوت نسبه ثم انهم سار جعوا واعتزوا بالزور فانهم ما يغرمان للسيد قيمة العبد أولا باجرائهم يغرمان بعد الموت ما فوتاه من الميراث فقوله أولا أي في أول الامر قبل ان يحصل موت فيؤخذ المال بالارث ولو حصل الموت بارث الرجوع بدئي بالقيمة ثم ورث الباقي (ص) ثم ان مات وترك آخر فالقيمة للاخر وغرم له نصف الباقي (ش) هذا تفريع على ما يترتب على موت المشهود عليه بعد الحكم الاول وهو غرم القيمة أي ثم ان مات الاب المشهود عليه بالبنوة وترك ولدا آخر ثابت النسب فان القيمة التي أغرمها للآخر أي الولد الثابت النسب ولا يأخذ الولد المشهود له منها شيئا لانه يدعي ان نسبه ثابت وان أباه قد ظلم المشهود في أخذها منهم وأنه لا ميراث له منها ثم يعتصمان ما بقي من التركة نصفين فخاص الولد المشهود له يغرمان مثله للولد الثابت النسب لانهم ما ألتفاه عليه بشهادتهما (ص)

في أم الولد دليل جبر الاول على النكاح وجواز بيعها واجارتها وغير ذلك بخلاف أم الولد في الجميع (قوله وهو لا يتقوم) لا يخفى ان هذا يخالف الحكم فيمن قتلها فانه يغرم قيمتها لانه فوت على السيد الارض بتقدير الجنابة عليها وقد يقال من شهد بعتقها فوت الارض الخ والجواب ان القاتل يجب رآ على نفس معصومة فوجب عليه الغرم بخلاف الشاهد بتخيير العتق الشارع متشوف للحرية في الجملة فكأنه لم يتعد (قوله انظر الكبير) حاصله انهما اذا شهدا بتخيير عتق المدبر فيرجع عليه ما بقيته أي على انه مدبر لان ما ألتفاه عليه ولانهم ان كانت أمة كان له وطؤها ويقضى بهادينه بعد موته ولو رجعا عن شهادتهما بتخيير عتق المعتق الى أجل والحكم انهما يغرمان قيمة رقبته أي على انه معتق لاجل لخدمته ولو كان الى موت قلان غرما قيمته الى أقصى العمرين عمر العبد وعمر الذي يعتق الى موته (قوله

عبد الشخص) المراد به المشهود عليه بانه ابنه (قوله بعد الموت) أي موت السيد (قوله ما فوتاه) أي ما فوتاه واورثته وان (قوله قبل ان يحصل موت) أي السيد وقوله فيؤخذ المال بالارث منصوب معطوف على قوله موت (قوله ولو حصل الموت) أي موت السيد هكذا الصواب لاموت الشاهدين كافي بعض التقارير وحاصل المعنى ان الاب قبض من الشاهدين القيمة وخططها بعالمه من سلام توفي ثم ان ثابت النسب ومن حكمه ببنوته النسب أراد اقسام المال فان ثابت النسب يبدأ بأخذ القيمة يختص بها والباقي بعد أخذ القيمة يقسم بينهما لا يخفى ان هذه المسئلة أخص من قول المصنف بعد ثم ان مات الخ فاذن لا حاجة لهما مع كلام المصنف

(قوله وكل بالقيمة) انما كانت متأخرة لان كونها مبرا ما غير محقق اذا المستحق بالفتح يدعي انما ليست لايه (قوله على الاول) أي الثابت النسب ولو تأخر وجوده عن شهادته بنوته وقوله كما هو فرض المسئلة أي لان المصنف قال مستغرق ثم بعد ان علمت هذا كله من أن القيمة يبدأ بها الى آخر ما تقدم محمول على ما اذا كانت القيمة المأخوذة باقية وحدها لانها (٢٢٧) تلفت كما هو ظاهر وقتدبر (قوله فلا غرم الخ)

حاصله انه حكم عليه بالرقية وان كان يدعي الحرية وثبتت دعواه الحرية لا غرم عليها لانه يدعي الحرية والحر لا قيمة له وكما يحكم عليه بالرقية بحكم بالرقية على أولاده من أمته وان يجري فيهم قول المصنف الالكل ما استعمل الخ (قوله الالكل ما استعمل الخ) ويستثنى أيضا ما اذا كان له أولاد صغار أحرار فيرجع على الشاهدين بالنفقة التي فوتها عليهم (قوله وترك هذا المال أو غيره) في زيادة أو غيره نظرا لان العلة لا تجري وقد أسقطها بعض الشراح وهو حسن وحيث قلتم ليس للشهود له أخذه الخ يعاينهم فيقال عبد ليس للسيد انتزاع ماله ولم يتعلق به كتابة ولا تدبير ولا عتق لاجل وله أن يهب ويتصدق (قوله لانه عيب ينقص رقبته) هذا يفيد ان له التزوج باذن سيده وانظر التسري بناء على أنه كالفن أو كالمكاتب والظاهر ان له بيعه نظرا للملكية وله وطؤها ان كانت أمة ان علم صدق شهادة الشاهدين بالرقية لان علم عدمها فالحرمه وكذا مع الشك احتياطاً (قوله وقول السارح الخ) أي

وان ظهر دين مستغرق أخذ من كل نصفه وكل بالقيمة ورجع على الاول بما غرمه العبد للغريم (ش) المسئلة بحالها الأنة ظهر دين على الميت يغترق التركة كلها وقد علمت أن الدين مقدم على الارث فيؤخذ من كل واحد من الولدين النصف الذي أخذه من التركة تدبيرة لئلا المتفق عليه ويكمل بالقيمة التي اختص بها ثابت النسب ثم يرجع الشاهدان على الولد الثابت النسب بقدر ما غرماء لانهم ما غرماء له بسبب اتلافه عليه بشهادتهم فالما ثبتت التركة للدين فقد ثبت أنهم ما يتلفا شيئا بشهادتهم وما الذي أتلفاه عليه هو النصف الذي أخذه المستحق وهو المراد بالعبد فقوله بما غرمه العبد للغريم أي بمنزل ما غرمه من كان عبد الرب الدين فإذا كان ما غرمه جميع ما بيده كما هو فرض المسئلة رجعا على الثابت النسب بمنزل ذلك لانه تبين أنهم ما يضيع ما عليه شيئا وان كان أقل من ذلك رجعا عليه بمنزله (ص) وان كان برق فلا غرم الالكل ما استعمل ومال انتزع ولا يأخذه المشهود له وورث عنه وله عطية لا تزوج (ش) يعني فان كان الرجوع عن شهادة وقعت برق لخر الخ فإذا شهد على شخص أنه عبد لفلان وهو يدعي الحرية فحكم القاضي برقه لفلان ثم رجعا فانه لا غرامة عليهم في الرقبة لانه يدعي الحرية والحر لا قيمة له فان استعمل السيد ذلك العبد في شيء ماضيا أو مستقبلا فانه ما يغرم ان له نظير ذلك لان العبد ملك وان كان السيد انتزع منه مالا فانه ما يغرم ان له نظير ذلك ولا يجوز للسيد أن يأخذ منه ذلك المال الذي أخذه من الشاهدين لان العبد انما أخذه من الشاهدين عوضا عما أخذه السيد منه وبعبارة وانما لم يأخذ المشهود له المال من العبد لانه يعتقد حرته لانه يعتقد أن الذي يأخذه العبد بحسب شهادتهم المرجوع عنها ظلم اذ هو معتقد رقبته فلا يباح له أخذ ما ظلمها به واذا مات العبد وترك هذا المال أو غيره فانه يرثه عنه من يستحقه بالحرية ولا يرثه سيده هذا لان الميت انما أخذ المال على تقدير الحرية فان لم يكن له وارث حر فيمت المال والعبد أن يعطيه لمن شاء بهيمة أو وصية في ثلث أو عتق وما أشبه ذلك وليس للعبد أن يتزوج بذلك المال لانه عيب ينقص رقبته واللام في الحر يعني على ويمكن أن يكون لخر صفة لرق أي برق كائن لخر أي حر باعتبار ما كان وبعبارة الباء يعني عن أي وان كان رجوعهما عن رقبتي أي عن شهادتهما برق وقوله لخر اللام يعني على وليس المراد انهما شهدا برق أنه لخر فقول السارح وفلان يدعي الحرية فيه نظر وبعبارة المواق وهو أي المشهود عليه يدعي الحرية (ص) وان كان عاتمة تزيد وعمره ثم قال لا يزيد غرما خسين لعمره فقط (ش) أي وان كان الرجوع عن شهادة وقعت بمائة لزيد وعمره أي واذا شهدا بمائة لزيد وعمره بالسوية بينهم ما على بكر فحكم الحاكم بذلك ثم رجعا عن شهادتهما وقال بل المائة كلها لزيد وحده فانه لا يقبل منه ما ذلك ويغرم لبكر الخسين التي أخذها عمرو من المائة ولا شيء لزيد من المائة سوى خمسين فقط فاللام في لعمر والعلة أي يغرم ان خمسين لبكر لاجل رجوعهما عن شهادتهما عمرو وفيه تكاف وهو خير من دعوى الخطا ويوجد في بعض النسخ للغريم وهو المقضي عليه أي غرما خسين لأنه قضى عليه لاجل عمرو (ص) وان رجع أحدهما غرم نصف الحق (ش) يعني اذا شهدا على شخص بحق ففقد القاضي القاضي عليه به لصاحبه ثم رجع أحدهما فانه يغرم للمقضي عليه نصف ذلك الحق وهو قول ابن القاسم وهو عام في جميع مسائل الرجوع وليس مختصا بمسئلة لزيد وعمره ولعله انما نبه على ذلك لئلا يتوهم أنه يغرم الكل لكون الرجوع عن كل جزء من المشهود به لان كل واحد منهما شهد بكل جزء من

لانه قال يردان الشاهدين اذا شهدا على رجل انه عبد لفلان وفلان يدعي الحرية (قوله ويغرم لبكر) أي ويستمر الحال على حاله وهوان زيد يبقى بيده خمسون وعمره كذلك تبقى بيده الخمسون الاخرى ولا يراذز بدشيا بسبب الرجوع (قوله سوى خمسين فقط) أي لان شهادتهما ماله هذه غير مقبولة لتجريحهما برجوعهما

الحق واختلف اذا ثبت الحق بشاهد وعين ثم رجع الشاهد هل يغرم الجميع وهو مذهب ابن القاسم أو يغرم النصف والاقل مبني على ان اليمين للاستظهار والثاني مبني على أنها كالشاهد (ص) كرجل مع نساء (ش) يعني لو شهد رجل ونساء في حق مالي فقضى عليه القاضي ثم رجع الجميع فان الغرامة على الرجل شطرها وعلى النساء وان كثرن نصفها لانهن كرجل واحد فهو تشبيهه في أن الرجل فقط عليه نصف الحق سواء رجع وحده أو مع بعض النساء حيث بقي منهن اثنتان على شهادتهما فان بقي منهن واحدة فعلى الرجل نصف الحق وعلى من رجع معه من النساء ربع الحق وان كثرن (ص) وهو معهن في الرضاع كاثنتين (ش) يعني اذا شهد رجل مع نساء برضاع رجل مع امرأة والنكاح بينهما يحكم القاضي بالفراق بينهما ثم رجع الجميع فان على الرجل مثل غرامة امرأتين من النساء وهذا خلاف المرتضى والمذهب أن الرجل مع النساء كامرأة واحدة في الرضاع وما شابهه مما يقبل فيه امرأتان بخلاف الاموال فانه معهن فيها كامرأتين والحاصل أن الرجل في شهادة المال مع النساء كامرأتين فاذا شهد رجل ومائة امرأة بمال ورجع الرجل وحده أو رجع معه بعض النساء بحيث بقي منهن امرأتان فعليه النصف ولا شيء على النساء الراجعات اذا انضم النساء للرجل في شهادة الاموال فاذا رجعت المرأتان الباقيتان كان نصف الغرامة على الرجل ونصفها على النساء كلهن واذا رجعت امرأتان الباقيتين يكون ربع الغرامة عليهما وعلى بقية النساء وعلى الرجل نصفها هكذا ينبغي وأما شهادة الرضاع ونحوه فهل هو كامرأة واحدة وهو المذهب وهو الموافق لقول المؤلف في الرضاع ويثبت برجل وامرأة وامرأتين أو كامرأتين وهو ما عليه المؤلف هنا تبعه الابن شاس وابن الحاجب فاذا شهد رجل وعشر نسوة برضاع ورجع الرجل وحده أو مع ثمان نسوة فلا غرم عليهن لانه بقي من يستقل به الحكم وهو امرأتان حيث كان هناك فثبت قبل العقد فان رجعت امرأة من الباقيتين كان نصف الغرامة على الرجل وعلى النسوة التسع وهل يجعل الرجل كامرأة أو كامرأتين فيه ما مر فان رجعت الباقيتان كان الغرم على الرجل وعليهن وهل يجعل الرجل كامرأة أو كامرأتين فيه ما مر أيضا فقد بان مما ذكرنا أن النساء تضم للرجل في الغرامة في شهادة الرضاع في الحالتين بخلاف شهادة الاموال فلا تضم النساء للرجل في الحالتين فان قلت كيف يتصور الغرم في الرضاع على شاهد ذي الرجوع فيه لانهم ما ان شهدا بالرضاع قبل الدخول انفسخ النكاح بلا مهر وان شهدا به بعد الدخول فالمهر للوطء وانما قوت بشهادتهما العصمة وهي لا قيمة لها فالجواب أنه يتصور ذلك بعد موت الزوج أو الزوجة فيغرم الشاهدان للباقي من الزوجين ما فوتاه من الاثر ويغرمان للمرأة بعد موت الزوج ما فوتاهما من الصداق ان شهدا بالرضاع قبل الدخول (ص) وعن بعضه غرم نصف البعض (ش) يعني ان الشاهد اذا رجع عن بعض ما شهد به فانه يغرم نصف ذلك البعض فان رجع عن نصف ما شهد به فانه يغرم ربع الحق وان رجع عن ثلثه فانه يغرم سدس الحق وان رجع عن ربعه فانه يغرم ثمن الحق (ص) وان رجع من يستقل الحكم بعدمه فلا غرم فاذا رجع غيره فالجميع (ش) يعني لو شهد جماعة على شخص بحق فحكم القاضي به ثم رجع بعضهم فان كان الباقي يستقل الحكم به فانه لا غرامة على الراجع فاذا رجع غيره وكان الباقي لا يستقل الحكم به فان الراجعين يدخلون في الغرامة على السواء ف قوله فالجميع أي بجميع الراجعين يغرمون ما رجعوا عنه من يستقل الحكم بعدمه وغيره وما هنا يضعف قوله أولا كاثنتين لانه عول هنا على من يستقل الحكم بعدمه والحكم في الرضاع يستقل برجل وامرأة فلو قلنا ان الرجل معهن كاثنتين ما كان الحكم يستقل بالرجل وامرأتين وليس كذلك (ص)

(قوله وهو مذهب ابن القاسم) أي وهو المعتمد وان كان مبني على ضعف وهو أن اليمين للاستظهار (قوله فهو تشبيهه) لا ينفرع على ما قبله (قوله فان بقي الخ) ومفاده ان التشبيه جار في كل الصور (قوله وعلى من رجع الخ) أي فان رجعت الباقية قال عب فليهار ربع الحق والصواب ان يثبت غرم النصف الباقي على الجميع (قوله تضم في الحالتين) أي حالة ما اذا بقي منهما واحد وما اذا لم يبق شيء (قوله فلا تضم في الحالتين) الاولى في جميع الاحوال الاولى ما اذا رجع الرجل ورجع النسوة كلهن الثانية ما اذا رجع الرجل وبقي منهن اثنتان فقط ولم يرجعا الثالثة ما اذا رجع المرأتان بعد ذلك الرابعة ما اذا رجعت واحدة من البقيتين الخامسة ما اذا رجعت الاخيرة بعد ذلك (قوله ويغرم ان الخ) فيه شيء وذلك انه يقال بل وان لم يحصل موت أحدهما فيغرم ان لها نصف الصداق حيث فسخ قبله لان من حجتها أن تقول فوتمعا على بشهادتهما ثم رجوعكما قبل البناء نصف الصداق لو طلق قبلها فلها النصف (قوله والحكم في الرضاع الخ) الاولى ان يقول والحكم في الرضاع انه يثبت بامرأتين كما يثبت برجل وامرأة فلو جعل الرجل كامرأتين فكأنه لا يستقل بامرأتين بل لابد من ضم ثالثة لهما وما قاله الشارح لا يظهر

(قوله وللقضى له) أظهر في موضع الاضمار وقوله ذلك أي طلب الدفع أي له في العبارة تجريد وقوله ان تعدد ظاهره الطلب مع أن الطلب لا يتعد فرجع الضمير للاخذ كما هو المفهوم من المعنى (قوله غريم الغريم غريم) في العبارة حذف أي للغريم فالغريم الاول مصدوقه الشهود والغريم الثاني مصدوقه المقضى عليه والغريم الذي قدرنا مصدوقه رب الحق (قوله وللقضى له) قد نظرت في هذه المسئلة لظاهر الامر لا لما في نفس الامر اذ لو نظر له لورد أن المقضى له ان علم صدق البينة في رجوعها لم يحجزه أخذ شيء منها ولا من المقضى عليه وان علم كذبها فيه لم يحجزه أخذ شيء منها بل من المقضى عليه فقط (قوله وهو خلاف) أقول يمكن انما عاين بالتعذر من حيث ان الشأن أن التوجه انما هو لمن عليه الحق فلا ينافي انه يصح التوجه للشهود الراجعين (قوله ومن ذلك الخ) لا يقال يلزم على هذا انه دخل في ملكه ما لم يدعه ولم يكن من ارث ولا هبة وهو غير موجود والجواب أن هذا (٢٢٩) أمر جريه الحال فكأنه من جملة ما ادعاه وأنه لما

كان شهادة كل من البينتين معمو لا بهما فكان كل واحد ادعى ما أنكره (قوله وكلام الزرقاني لاجابة اليه) أقول ان عبارة الزرقاني جمع أي الممكن جمعه فالضمير عائدا على ما يفهم من أمكن اه فاذا علمت ذلك فهو حل للعبارة بما قد يصح جعلها عليه كما انه حل للعبارة بحسب ما يصح جعلها عليه وذلك لان ظاهر العبارة تركيب حيث قال جمع الجمع وليس في ذلك النقص الى أن الشرط والجزاء متحدان أولا فلا اعتراض على ز وهذا لا اعتراض الذي ورد على ز اعتراض الشيخ ابراهيم اللقاني في تقريره (قوله فانه يصار الى الترجيح) ظاهره أن ذلك إشارة الى أن ضمير وجه راجع للترجيح أي رجع الترجيح أي عمل به وصير اليه وهذا ليس بلازم لجواز أن يكون الضمير في رجع عائدا على احدي البينتين والتدكير باعتبار أحد المتقابلين أو على معنى الدليل (قوله فان من زادت ذكرا السبب) حاصله أن ذكرا السبب تقدم على من

وللقضى عليه مطالبته بالدفع للقضى له وللقضى له ذلك اذا تعدد من المقضى عليه (ش) هذه المسئلة تعرف بمسئلة غريم الغريم غريم والمعنى أنه ما اذا شهدنا على شخص بمال فحكم القاضي به المستحقه ثم رجعا قبل أن يدفع المقضى عليه المال للقضى له فللمقضى عليه أن يطالبه بمال المال لي دفعه عنه للمقضى له وللقضى له أن يطالبه بمال المال اذا تعدد طلبه على المقضى عليه بأن مات أو فاس أو هرب لان ما غريم ما غريمه قال في التوضيح وهو مقتضى الفقه وقضية قوله اذا تعدد عليه أن غريم الغريم انما يكون غريما اذا تعدد من الغريم وهو خلاف ما مر في باب الصداق من قوله والا فالمرأة وان قبض اتبعته أو الزوج فان ظاهره وظاهر كلام الشارح أن لها التخيير ولو كان الزوج موجودا لميل الى التعمد على غيرها (ص) وان أمكن جمع بين البينتين جمع (ش) لما فرغ من الكلام على رجوع الشهود شرعى الكلام على تعارض البينتين وعرفوا ذلك بأنه اشتمال كل منهما على ما ينافي الاخرى والمعنى انه حيث أمكن الجمع بين البينتين فانه يجمع بمعنى أنه يجب العمل بمقتضى كل من الشهادتين ومن ذلك لو شهدت للمسلم بينة انه أسلمه هذا الشوب في مائة إردب وشهدت أخرى لآخر انه أسلمه ثوبين غيره في مائة لزمه الاثواب الثلاثة في المائتين ويحكم لان على انه مسلمان فقوله وان أمكن جمع بين البينتين عقلا يجمع بينهما بالفعل وقوله جمع أي الجمع أي عمل به وصير اليه وكلام الزرقاني لاجابة اليه الا اذا اتحد الشرط والجزء انحوان قام زيد قام زيد وفرض المسئلة هنا اختلافهما لان الشرط أمكن والجزء اجمع فكلام المؤلف في غاية الحسن (ص) ولا يرجح بسبب ملك (ش) أي وان لم يمكن الجمع بين البينتين فانه يصار الى الترجيح بينهما بسبب ملك أي بذكرا سبب ملك وصورة المسئلة ان كل واحدة شهدت بالملك لكن احدهما زادت ذكرا السبب فان من زادت ذكرا السبب تقدم على من شهدت بالملك المطلق وبه يعلم ما في حل الشارح لكلام المؤلف لانه وان كان صحيحا في نفسه لكنه ليس حلا لصورة المسئلة (ص) كنسج ونتاج (ش) هذان مثالان لسبب الملك والمعنى انه لو شهدت بينة انه ملك لزيد وشهدت أخرى انه ملك لعمرو كنسجه أو نسجه أو اوصطاده أو نحو ذلك فان هذه تقدم لانها بينت سبب الملك ثم استثنى من قوله بسبب ملك قوله (الاعلم من المقاسم) أي الا أن يكون سبب الملك أنه اشتراها

شهدت بالملك المطلق ولو كانت أعدل منها والظاهر انها اذا أرخت أو كانت أقدم تاريخا كذلك كما قاله الزرقاني (قوله وبه يعلم ما في حل الشارح) أي فان الشارح قال بان شهدت بالملك فتقدم على الاخرى الشاهدة بسببه فهو بعيد من كلام المصنف فاذا علمت ذلك فنقول أن ما ذهب اليه الشارح من أن الشاهدة بالملك تقدم على الشاهدة بالسبب فقط لا بالملك مذهب أشهب ومذهب ابن القاسم أن الشاهدة بالسبب فقط تقدم واعتمده غير واحد فيحمل المصنف عليه فنقول شارحنا وكلاما شهد بالملك ليس بلازم أن يحمل كلام المصنف عليه بل يصح جملة على هذه الصورة ويكون المصنف ما شاعلى مذهب ابن القاسم الذي هو المعتقد (قوله لانها بينت سبب الملك) لا يخفى انه على هذا الجمل من ان كل واحدة شهدت بالملك ونسج عند أحدهما فان بينته تقدم وسواء كان ناصبا لنفسه كنسج أم لا بخلاف ما اذا شهدت بالنسج فقط والاخرى بالملك فقط فالاولى تقدم ويقتد بها اذا لم يكن ناصبا لنفسه والا قدمت الشاهدة بالملك ويلزمه قيمة النسج بعد حذف الآخر انه ما عمل باطلا (قوله ثم استثنى الخ) لا يظهر هذا الاستثناء بل الظاهر انه مستثنى من محذوف وكأنه قال كنسج

أى ان الشهادة بالملك مع ذكر النسخ تقدم على غيرها فى كل صورة الا فى صورة ما اذا شهدت الاخر بأنهم ملكه اشتراهما من المقاسم (قوله انهما ملكه ولدت عنده) أى ولو كانت بيده أو أرخت بينته أو تقدمت تاريخا فان خصمه يقدم عليه (قوله أحق) أى وذلك لان دار الحرب تملك ما غنموه (قوله أى من كل سبب يجامع الخ) كما اذا شهدت بينة انه اشتراهما من المدعى الخ الا انك خير بأن هذا يكون من اقرارنا قلنا على مستحبة على أن المشتري من المقاسم من ذلك القبيل وقوله لان الشهادة بالملك أى التصريح بالملك (قوله لامن السوق) أى بأن شهدت بينة انهما ملكه اشتراهما من السوق كما يفيد بعض الشراح (قوله أو تصدق بها عليه) أى شهدت له بينة بأن حرييا وهما له أو تصدق بها عليه فى بلادهم لبقائه على ملك صاحبه لقول المصنف فيما تقدم وله أخذ ما وهبوه مدارهم بحبانا وأمالو وهبوه بعد ما قدموا به بأمان فانهم يملكونه (قوله أو تقدمه) أى التاريخ أى أو تقدم الملك والمال واحد قال عجم وظاهره ولو كانت البينة التى لم تورخ أو التى تأخر تاريخها شهادة لمن هو حائر لانتازع فيه وهو المستفاد من قول المصنف الا ترى ويدان لم ترجح بينة مقابلة والظاهر أن ذاكرة السبب تقدم مطلقا الا على الشهادة بالملك من المقاسم ويلها المؤرخة ومقدمة التاريخ ويلى ذلك زيادة العدالة ولا يخفى تقدم كل مرجح على اليد بدليل قوله بيد وهو مخالف لما (٢٣٠) قاله الا فى عند قوله ان لم ترجح بينة مقابلة فانه ذكر ان أقوى المبرجات العدالة (قوله

وبعبارة الخ) هذه العبارة أصلها الشيخ أحمد الزرقانى وقوله آخر اه أى انتهى كلام الشيخ أحمد وليس فى الشيخ أحمد لفظ المؤرخة بعد قوله فى شرح العاصمية بل الواقع ان ولد ابن عاصم انما نقل كلام الخمى هذا بالحرف لازيادة فقوله الشيخ أحمد ولعل الخ لا يظهر لان كلام الخمى الذى نقله الشيخ أحمد فى المتقدمة تاريخا كما هو الواقع فلا يناسب هذا الترجيح فعمل الشيخ أحمد سبقه قلبه وأن الصواب أن يقول ولعل المؤرخة كذلك أى المقابلة بغير المؤرخة (قوله وأما مزيد العدالة) أى بأن

أو وقعت فى سهمه من المقاسم فاذا أقام أحدهما بينة انهما ملكه ولدت عنده أو نتجت أو نحو ذلك وأقام الآخر بينة انهما ملكه اشتراهما أو وقعت فى سهمه من المقاسم فان صاحب المقاسم أحق ولو قال من كلفا سهم كان أولى أى من كل سبب يجامع السبب الاول ثم كان ينبغي أن يقول الابنة اشتراهما من كلفا سهم لان الشهادة بالملك من المقاسم لا تشتط قوله من المقاسم أى لامن السوق أو وهبت أو تصدق بها عليه لان البائع والواهب والمتصدق قد يكون غير مالك (ص) أو تاريخ أو تقدمه (ش) يعنى أن البينة التى ورخت تقدم على من لم تورخ وكذلك اذا كانت سابقة فى التاريخ فانها تقدم على المتأخرة تاريخا ولو كانت الاخرى أعدل منها وبعبارة الخمى فى باب اختلاف المتبايعين وان ورختا قضى بالاقدم وان كانت الاخرى أعدل وسواء كانت تحت يد أحدهما أو تحت أيديهما أو تحت يدي ثالث أولا يد عليه اه ونقله ولد ابن عاصم فى شرح العاصمية فى المؤرخة ولعل تقدم التاريخ كذلك اه (ص) أو بمنزلة لاعداد (ش) يعنى ومن المبرجات مزيد العدالة يريدى البينة وأما مزيد العدالة فى المزكّن للبينة فانه غير معتبر عند ابن القاسم وهو المشهور فاذا أقام بينة أنه ملكه وأقام الآخر بينة انه ملكه وزادت احدهما فى العدالة على الاخرى فانها تقدم على غيرها ويحلف صاحبها اليمين بناء على أن مزيد العدالة كشاهد واحد وفى الموازنة لا يحتاج ليمين بناء على أن مزيد العدالة كشاهدين وأما مزيد العدد لا يعتبر قال فيه بالو كانت احدهما رجلين أو رجلا وامرأتين فيما تجوز فيه شهادة النساء والاخرى مائة لا ترجح وقرى القرافى للشهور بأن المقصود من القضاء قطع النزاع ومزيد العدالة أقوى فى التعذر من زيادة العدد اذ كل واحد من الخصمين يمكنه زيادة العدد فى الشهود بخلاف العدالة ثم إن زيادة العدالة انما تنفع فى الاموال بدليل قول المؤلف فى باب النكاح وأعدلية متناقضتين لمغاة ولو صدقت المرأة ونص عليه القرافى وينبغى أن تكون بقية المبرجات كذلك (ص) وبشاهدين على شاهد وبعين أو امرأتين (ش) يعنى لو كان من جانب شاهدان ومن الآخر شاهد وبعين أو شاهد وامرأتان فانه يرجح بالشاهدين

كانت بينة زكّت وبينه جرحت والمزكّن أكثر عدالة فلا يرجح بها وقوله بناء الخ أى وهو الراجح وكذا بقية المبرجات لا بد معها من اليمين (قوله والاخرى مائة) أى ما لم يقيم بها ووصف يجعلها من المتواتر فتقدم (قوله للشهور) مقابلة للطرف وعبد الملك انه يرجح بزيادة العدد (قوله أقوى فى التعذر) أى فكل من زيادة العدد والزيادة فى العدالة متعذرا لأن زيادة العدالة أقوى (قوله اذ كل الخ) اعترضه ابن عبد السلام بأن من رجح بزيادة العدد لم يقل به كيفما اتفق وانما اعتبره مع قيد العدالة ولا نسلم أن زيادة العدد هذا القيد سهل الوجود وقد تقر بأن الوصف مهما كان أدخل تحت الانضباط وأبعد عن التقض والعكس كان أرجح وزيادة العدد ووصف منضبط محسوس لا يختلف فيه العقلاء بخلاف العدالة فانها امر كبة من قيود فقد يكون أحد الشاهدين أشد محافظا على توثيق الصغار والاخر أشد محافظا على أداء الامانة وان اشتركا فى المحافظة المعتبرة فى الشهادة وعلى هذا فاضبط زيادة العدد متعذرا ومتعذرا لا ينبغي أن يعتبر فى الترجيح فضلا عن أن يكون راجحا على زيادة العدد اه (قوله وينبغى الخ) أى أن بقية المبرجات لا تنفع الا فى الاموال ومثل المال ما يؤل اليه كقصاص فى جرح وقوله وبشاهدين الخ وكذا يقدم شاهد وامرأتان

على شاهد وعين لان الشاهد والمرأتين معمول بهما اتفاقا بخلاف الشاهد واليمين (قوله أعدل) وأولى اذا كانت المرأتان أعدل وأما لو كانت المرأتان أعدل فقط فلا يحصل بهما تقديم (قوله احترامهما اذا عرف أصل) أي وهو انه مال موروث عن الميت الفلاني (قوله وبالملك على الحوز) أي مع اعتمادها على حوز سابق لقول المصنف فيما يأتي وصحة الملك بالتصرف وعدم منازع وحوز طال كعشرة اه وقوله على الحوز أي لان أي والفرض ان ذلك الحائز يدعي الملكية أي مالم تحصل الحيازة المعبرة وهي عشر سنين بقيودها الاثنية ثم كون هذا ما اعتبر فيه الترجيح تجوز اذا ترجيح انما يكون عند التعارض ولا تعارض بين قاطع وظني ولكن ما يشبه القاطع كالقاطع (قوله وشهدت بينة ان عمرا اشتراها) أي ولو برجل وامرأتين أو رجل (٣٣١) وعين (قوله لانها علمت الخ) ولا يخفى

ان الظاهر عدم التعارض بين هاتين البيئتين لان قول احدهما لا يعلمونها خرجت عن ملكه لا يقتضي عدم الخروج لانه يفيد في العلم بالخروج لان في الخروج نعم لو شهدت المستحبة أنها باقية في ملكه الى الآن فالعارضه بينهما وبين الناقلة ظاهرة ولا يكون الترجيح الا برجلين لا برجل وامرأتين فيقدم عليهما الرجلان الشاهدان بالاستصحاب الا بترجح آخر كزيد عدالة وانظر الترجيح بالتاريخ ثم الناقلة تقدم على المستحبة ولو كانت الناقلة سمعا (قوله ان يعتمدوا الخ) أي فالمراد بالصحة في كلام المصنف الاعتماد والبناء بمعنى على أي تعتمد البيئته الشاهدة بالملك على تلك الاشياء وقوله ان تذكر البيئته أي فلا بد من الذكر

على الشاهد واليمين ولو كان الشاهد أعدل أهل زمانه اذن من أهل العلم من لا يرى الحكم باليمين مع الشاهد وعلى الشاهد والمرأتين لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فجعل مرتبتين عند عدم الشاهدين مالم يكن الشاهد الذي مع المرأتين أعدل فيقدم هو المرأتان على الشاهدين (ص) وبيد ان لم ترجح بينة مقابلة فيخلف (ش) يعني ان اليمين المرجحات فيما لم يعرف أصله عند تساوي البيئتين في الشهادة بالملك ويبقى الشيء المتنازع فيه يبدأ حائزه ويخلف حينئذ وسواء كان الذي باليد دارا أو عرضا أو نقدا أو غير ذلك هذا ان لم ترجح بينة مقابل اليد فان رجحت بأي مرجح كان كافي التوضيح فانه يقضى به لمقابل اليد ويخلف ويسقط اعتبار اليد ففاعل يخلف هو صاحب اليد عند التساوي ومن رجحت بينته في العدالة لقوله ويبدأ بسبب وضع يد أي كون الشيء في حوزة مع تساوي البيئتين في الشهادة بالملك بدليل قوله وبالملك على الحوز وقولنا فيما لم يعرف أصله احترامهما اذا عرف أصله فانه يقسم بين ذي اليد ومقابله فاذا مات شخص وأخذ ماله من يدي أنه وارثه أو مولاه أو قام غيره بينة انه مولاه أو وارثه وأقام من بيده المال بينة أيضا تشهد بذلك وتعادلتا فانه يقسم بينهما كافي المدونة (ص) وبالملك على الحوز (ش) يعني أن الترجيح يكون بالبيئته الشاهدة بالملك على البيئته الشاهدة بالحوز ولو كان تاريخ الحوز سابقا لان الحوز قد يكون عن ملك وعن غيره فهو أعم والملك أخص والاعم لا يدل على الاخص (ص) وينقل على مستحبة (ش) فيه حذف تقديره وينقل عن أصل على مستحبة له أي لذلك الأصل فاذا شهدت بينة أن هذه الدار مثلا لزيد أنشأها من ماله لا يعلمون انها خرجت عن ملكه بناقل شرعي الى تاريخه وشهدت بينة أن عمرا اشتراها من زيد بعد ذلك فانه يعمل بالبيئته الناقلة لانها علمت مالم تعلمه الاخرى ومن علم يقدم على غيره (ص) وصحة الملك بالتصرف وعدم منازع وحوز طال كعشرة أشهر وأنه لم يخرج عن ملكه في علمهم (ش) يعني أن شرط صحة شهادة البيئته اذا شهدت بملك شخص سواء كان حيا أو ميتا أن يعتمدوا في شهادتهم على هذه الامور الا الامر الاخير فلا بد من التصريح به على ما سألت في الامر الاول التصرف التام للمشهود له الثاني عدم المنازع له في ذلك الامر الثالث الحيازة على تلك الحالة حيازة طويلة كعشرة أشهر الامر الرابع ان تذكر البيئته انهم لم يعلموا أنه خرج عن ملكه بناقل شرعي ببيع أو هبة أو وجه من الوجوه الى الآن فان قالوا انها لم تخرج عن ملكه قطعا بطلت شهادتهم فان أطلقوا فقيهه خلاف فان أبوا أن يقولوا ما علموه باع ولا وهب فشهادتهم باطلة هذا بناء على أن قولهم ذلك شرط صحة وقيل شرط كمال كافي عارية المدونة وان لم يقولوا الا نعلم أنه باع ولا وهب فانه يخلف ما باع ولا وهب وتمت شهادتهم وائمه أشار بقوله (وتؤولت على الكمال في الاخير) والمذهب الاول وفي نسخة في الاخير أي الجملة الاخير

بخلاف ما تقدم (قوله فان أطلقوا) أي لم يقولوا قطعا ولم يقولوا في علمنا أي بل قالوا لم تخرج عن ملكه وسكتوا فان قالوا لم تخرج عن ملكه ظنا أي نعتقد ذلك ولا نقطع فلا يضر والحاصل أنها تارة تصرح بقولها لم تخرج عن ملكه وفيه تفصيل بين أن تقول قطعا أو تقول في علمنا ومثله اذا قالت في ظننا وأما ان سكنت عن ذلك فقد علمت حكم ذلك وتارة لم تصرح بقولها وأنه لم يخرج عن ملكه وفيه الخلاف المستفاد من قوله وتؤولت على الكمال في الاخير (قوله فان أبوا أن يقولوا الخ) المراد أبوا أن يقولوا لم تخرج عن ملكه أي أبوا عن التصريح به والحاصل ان كلام الشارح المتقدم انهم صرحوا بقولهم انه لم يخرج عن ملكه الا أن فيه نقصا لا يبين أن يقطعوا أو يقولوا في علمنا أو يسكتوا وأما قوله فان أبوا معناه أبوا عن التصريح بقولهم انه لم يخرج عن ملكه بأوجهه الثلاثة فالمقام مختلف (قوله وان لم يقولوا) المناسب الاتيان بالفاتحة على ذلك القول

(قوله اذا شهدوا على البت) احتراز بذلك عن بيعة السماع فانها انما تقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم وليس المراد بالبت الشهادة على القطع لما تقدم أنها باطلة وهذا هو المشار له بعد بقوله وشهادة السماع تقدمت وتقدم ان بيعة السماع لا بد من طول الحياة كعشرين سنة فهي مغايرة لشهادة البت (قوله والا فالعبارة مشككة) أى والا تحمل على ما ذكر من أن المراد بالعبارة الاعتماد فلا يصح ظاهر المصنف لان العبارة مشككة لان الملك يصح ويثبت وان لم يوجد تصرف لان الشخص متى اشترى شيئا أو وهب له أو تصدق به عليه وقبل ذلك ملكه وان لم يتصرف فتدبر (قوله عطف على قوله بالتصرف) حاصل المعنى ان البيعة الشهادة بالملك تعتمد على ما ذكر رأى ولا تعتمد على مجرد الشراء أى ولو كانت تعرف المشتري منه فليس هناك تصرف بالشراء انما ذلك مجرد اعتماد وقوله وبعبارة الخ لا يخفى ان المعنى على هذه العبارة ان بيعة شهدت لا يبدأ به اشتراها من السوق ولم تعين المشتري منه وشهدت أخرى لعمره بأنهم اتبعت عنده فتقدم الثانية فهذا تصويره وعلى هذا الحل فلا يصح أن يكون قوله لا بالاستبراء عطفًا على التصرف بل معطوف على ما تقدم من قوله بسبب ملك أى وبالارح بسبب ملك (٣٣٣) لا بمجرد الاستبراء المطلق أى ان الترجيح لا يكون بمجرد دعوى الشراء المطلق

وبعبارة صحة الملك أى يشترط في صحة شهادة الملك اذا شهدوا على البت أن يعتمد الشاهد في بته على شهادة التصرف وعدم منازع الخ ونذكر واذن للقاضي ان سألهم عنه والا كفى اعتمادهم عليهم في نفس الامر والا فالعبارة مشككة لان الملك يصح بدون التصرف وشهادة السماع تقدمت وقوله (لا بالاستبراء) عطف على قوله بالتصرف أى وصحة الملك بالتصرف وعدم منازع وحوز طال لا بمجرد الاستبراء وبعبارة لا بالاستبراء أى المطلق من غير تعيين المشتري منه وأما قوله وبثقل على مستحبة فقد عينت المشتري منه فلا تكرر (ص) وان شهد باقرار استعجب (ش) أى ثم رجع للانكار وهذا كالمستثنى من قوله وانهم لم يخرج عن ملكه والمعنى انه اذا شهدت البيعة لاحد المتنازعين في شيء بأن الآخر اقرب لمن ينازعه فيه قبل هذا الوقت فانه يستعجب هذا الاقرار ولا يحتاج البيعة أن تزيد في هذه الصورة وانه لم يخرج عن ملكه في علمنا لان الخصم لما أقر لخصمه ثبت ذلك فلا يصح للمقر دعوى الملك فيه الا بآثبات انتقله اليه ثانية (ص) وان تعذر ترجيح سقطنا وبقى بيد حائز (ش) صورة المسئلة ان الشيء المتنازع فيه بيد شخص يدعيه كدار مثلاً فادعاهما رجلان وأقام كل واحد بيعة انهما لو تكافأت بينهما فان الدار تبقى في يد التي هي في يده وانما قلنا ان الشيء المتنازع فيه بيد شخص أى غير المتنازعين لانه لو كان بيد أحدهما لم يثبت قوله تعذر الترجيح لحصوله باليد ففي تعذر الترجيح اشارة الى ما ذكرنا وأما على ما فهمه الشارحان من أن الحائز هو أحدهما فمتكرر مع قول المؤلف قبل وبيد ان لم ترجع بيعة مقابلة وقول البساطي ذكره ليرتب عليه ما بعده بعيد لعدم تعذر الترجيح حينئذ لحصوله باليد كما مر (ص) أولي يقر له (ش) معطوف على بيده حائز أى وبقى لمن يقر الحائز له وبقى هنا بمعنى صار فقد استعمل في معنيين أى صار الشيء المتنازع فيه لمن يقر الحائز له من المتنازعين وأما ان أقر لغيرهما فلا يعمل باقراره وقد علمت ان كلام المؤلف هذا فيما اذا أقام البيعة وتعذر الترجيح وأما ان تجردت دعوى كل من البيعة فانه يعمل باقراره ولو لغيرهما فان لم يقر به لاحد وادعاه لنفسه فانه يحلف بأخذه حيث تجردت دعواه عن البيعة فان لم يدعه فانه يدخل في قوله وقسم على الدعوى ان لم يكن بيد أحدهما واذ أقر

الا أنك خير بأن تعيين المشتري منه صادق بأن يكون شخصاً آخر غير الشخص المنازع له فلا يكون ذلك ترجيحاً ومضاده انه ترجيح (قوله وهذا) كالمستثنى من قوله وانما الخ أى ان الشهادة بالملك لا بد ان تصرح بقولها وانه لم يخرج عن ملكه ما لم تشهد بالاقرار المذكور فلا يحتاج الى التصريح بقوله وانما لم يخرج الخ حاصله ان يدعى زيد بأن هذا الشيء ملكه وينازعه عمره ثم أتى زيد بيعة شهدت بأن عمر أقر بأنه له فانه يعمل بها ولا يحتاج أن يقول وانه لم يخرج عن ملك زيد في

علمنا (قوله بيد شخص يدعيه) أى ولم يقيم بيعة لانه لو أقام كان هو المرجح على غيره (قوله فان الدار تبقى في يد التي هي في يده) أى ملكا (قوله الشارحان) بهرام والبساطي (قوله يتكرر الخ) المناسب ينافي وقوله وقول البساطي أى زيادة على ما تقدم له مع بهرام ذكره جوابا عن التكرار أى فقد سلم التكرار وأجاب بأنه ذكره ليرتب عليه خبر قوله وقوله لعدم ظاهره انه عمله للبعد مع انه ليس عمله بل انما يفيد عدم التكرار من أصله لانه انما يفيد المناقاة فلا يعقل تكرار (قوله بقی هنا الخ) حاصله ان بقی بالنظر لقوله بيده حائز الذي هو المعطوف عليه على أصلها وبالنظر له لطوف بمعنى صار على معنى النقل أى انه كان أولاً بيد المقر ثم صار للمقر له (قوله امتنازعين) أى الذي أقام كل واحد بيعة وقوله وأما ان أقر لغيرهما أى الذي تجردت دعواه عن البيعة (قوله ولو لغيرهما) أى المتجرد دعواه عن البيعة (قوله حيث تجردت دعواه عن البيعة) أى وتجردت دعواه عن البيعة فالخاصل ان كلام من الحائز والمتنازعين تجردت دعواه عن البيعة ولكن ادعاه لنفسه وأما لو قامت بيعة لكل منهما أى وادعاه لنفسه فيبقى بيده ملكا من غير تعيين اسقوط بينهما في تلك الحالة فان قلت ما وجه الحلف عند تجرد دعوى كل من البيعة وعدمه عند إقامة كل البيعة قلت ٣ وجهه

انهم ادعى التقوية بالبيئة ولم يعمل بها الخفض فلذلك قبلت دعوى الحائز بدون البيئة بخلاف حالة التجرد فلم يدعى ارتفاعا بشئ فلم يخفضا فلذلك احتج الى البيّن منه ووجه تقديمه مع البيّن دون غيره كونه واضع اليد (قوله فان كان لكل بيئة وتساويا أخذها المقرلة بيمين) قد يقال انهما لما اتعادلتا ساقتا فصارا بمنزلة العدم فقضيته أنه يأخذ المقرلة بدون يمين * قلت يمكن ان وجود البيئة لكل قوى في حد ذاته جانب المدعى فلذلك قلنا لا يأخذها البيّن * تنبيه * الاقرار المذكور ليس من باب الشهادة لما تقدم من أن العدد الزائد غير معتبر في كونه من بحال من باب الاخبار (قوله فهو داخل الخ) غير ظاهرا بالنسبة لقوله أو ادعاه لنفسه وكذا اذا أخرجه عنهما بالنظر لـ (قوله قال ابن القاسم الخ) الحاصل ان الاقوال ثلاثة قيل يقسم نصفين وقيل على الدعوى وعلى الثاني اختلف هل هو على التنازع والتسليم أو على العول فرد المصنف بقوله وقسم على (٣٣٣) الدعوى على القول الاول وبقوله كالعول على القول الثاني (قوله الا ان يطول

الزمان الخ) أي بحيث يظن أنه لم يقع من غيرهما ادعاء (قوله على التنازع والتسليم) أي فاذا ادعى شخص الكل وآخر النصف فيخص مدعى الكل بالنصف اذا تنازع له فيه والنصف الاخر يدعيه كل منهما فيقسم بينهما نصفين والحاصل انه اذا ادعى أحدهما كل الدار والاخر النصف ومن المعلوم ان مدعى النصف سلم لمدعى الكل نصف الدار ويكون التنازع انما هو في نصف الدار الثاني فيقسم النصف بينهما فأخذ مدعى الكل ثلاثة أرباع الدار وبأخذ مدعى النصف ربع الدار فبقوله على التنازع أي من النصف وقوله والتسليم أي تسليم النصف الذي سلمه مدعى النصف لمدعى الكل (قوله قسم على حكم الثلث والثلثين) وذلك لان خرج النصف من اثنين فالاثنتان هما المسئلة فيزاد عليهما بمثل نصفها فيحصل ثلاثة فالمسئلة بعواها من ثلاثة اثنان لمدعى الكل وواحد لمدعى النصف (قوله يشتمل على هذه

لاحد المتنازعين فان لم تقم لواحد منهما بيئة فانه يأخذها باليمين فان كان لكل بيئة وتساويا أخذها المقرلة بيمين (ص) وقسم على الدعوى ان لم يكن يبدأ أحدهما (ش) يعني ان الشئ المتنازع فيه يقسم بينهما على قدر الدعوى ان لم يكن يبدأ أحدهما بان كان بأيديهما معا ولم يكن يبدأ أحد كما اذا تنازعا في عفاء من الارض أو يبدأ ثالث غيرهما ولا يخرجهم عنهما ولا يثبت لهما ولا يدعيه لنفسه وأما لو أخرجه عنهما أو أثبت لهما أو ادعاه لنفسه فهو داخل تحت قوله أولن يقر له وإذا قسم بينهما على قدر الدعوى فان كان حيوانا أو طعاما فانه يستأني به قلميلا لعل أحدهما ان يأتي بأثبات مما أتى به صاحبه فان لم يأت بشئ وخيف عليه فانه يقسم وأما العقار فلا يقسم الا ان بل يترك حتى يأتي أحدهما بأعدل مما أتى به صاحبه قال ابن القاسم الا ان يطول الزمان ولم يأت بشئ غير ما أتى به أو لا فانه يقسم بينهما ولا يستغنى عن قوله (كالعول) بقوله وقسم على الدعوى لان القسم على الدعوى يصح بما اذا قسم على التنازع والتسليم لانه قد قسم بالنظر الى دعواه حيث أخذ مدعى الكل ماسله لمدعى النصف كما هو قول فكأن قائلا قال له ما كيفية قسمه على الدعوى فقال كالعول أي على صفته في الفرائض أي كفر بضة زادت سهمها على أصلها فاذا ادعى أحدهما الكل والاخر النصف قسم على حكم الثلثين والثلث وكيفية العمل أن يزاد على الكل النصف ونسبة النصف للكل ثلث فالمسئلة من ثلاثة يعطى لمدعى الكل اثنان ولمدعى النصف واحد وإذا ادعى أحدهما الكل والنصف وآخر الثلث يحصل أقل عدد يشتمل على هذه الخارج وهو ستة فتجعل لمدعى الكل ويزاد عليها نصفها وثلثها فيعطى لمدعى الكل ستة ولمدعى النصف ثلاثة ولمدعى الثلث اثنان وإذا ادعى أحدهما الكل والاخر الثلثين فانه يعال لمدعى الثلثين عمل ثلثي ثلاثة وذلك اثنان فيقسم المدعى فيه بينهما على خمسة لمدعى الكل ثلاثة ولمدعى الثلثين اثنان وعلى هذا فقس (ص) ولم يأخذ به أنه كان بيده (ش) يعني ان الشاهدين اذا شهدا بأنه كان يبدأ فلان من غير شهادة بالملك فانه لا ينزع من يد الحائز له بسبب هذه الشهادة لان كونه يبدأ المشهود له لا يدل على انه مال كونه ولا انه مستحق له لان وضع اليد أعم من ذلك والاعم لا يشعر بالاختصاص فلم يبق الا مطلق الخوز وهو محوز بيد غيره ما لم ترد البيئة انه انتزعه منه غلبة (ص) وان ادعى أخ أسلم ان أباه أسلم فالقول للنصراني (ش) موضوع المسئلة انهما اتفقا على ان الاب أصله نصراني

(٣٠ - خرشي سابع) الضابط في ذلك انه متى ادعى أحدهما الكل وادعى آخرون كسور امتبانية كنصف وثلث أو نصف وربع أو غير ذلك فانه يحصل أقل عدده تلك الكسور ويشتمل على تلك الخارج ويجعل لمدعى الكل ويزاد عليها بمثل تلك الكسور فان كانت نصفان وربعان فبما زاد مثل نصف وربع ذلك العدد المحصل (قوله وهو ستة) أي من ضرب مخرج النصف في مخرج الثلث فالمراد بالخارج النصف والثلث (قوله ويزاد عليها نصفها الخ) أي فهي من أحد عشر (قوله فيعطى لمدعى الكل الخ) فالجمله أحد عشر فتكون المسئلة من ستة عالت لأحد عشر وهذا بحسب ما هنا والافليس في باب العول أن المسئلة تكون من ستة وتقول لأحد عشر (قوله وذلك اثنان) أي فالمسئلة من خمسة (قوله ولم يأخذ الخ) يجوز أن يصور بأن كلا منهما ادعى ملكية السلعة وأقام كل بيئة بذلك والحال أن السلعة بيد أحدهما ثم شهدت للآخر الذي لم يكن واضعا بيده أنها كانت في يده فانه اترجح على الحائز (قوله موضوع المسئلة انهما اتفقا الخ)

على أن الأب مسلم بحسب الأصل ثم تنازعا بعد موته فقال المسلم أنه مات على الإسلام وقال النصراني أنه مات نصرانياً فقال قول للمسلم لأنه ادعى الأصل (قوله ليكن أحسن) أى ليناسب قوله أن أباه فإن الذى يناسب الأب هو الولد لا الأخ وقوله لكنه الخ جواب عن ذلك (قوله وهو مفهوم الشرط) واسم الإشارة عائدة على التعليل وقوله وهو مفهوم الشرط مقدم من تأخير وكأنه قال ومقتضى هذا أنه لو الخ وهو مفهوم الشرط وقوله وموضوع الشهادة بحاله وهو أن المسلم شهد له البيعة أن أباه مات مسلماً والنصراني شهد له البيعة بأن أباه مات نصرانياً (قوله وان كان معروفاً بأحد الدينين) أى عند الناس أى أولم يكن معروفاً ولكن أقروا ولدان بذلك وقوله ففي كون ذلك تكاذباً أى كل واحدة كذبت الأخرى فلا يعول عليهما أى ويرجع لقول المصنف وان ادعى أخ أسلم الخ (قوله أو القضاء بالبيعة) أى وهو المعتقد (قوله وفي العكس) لبيت مال المسلمين (أى لأنه مرثد) (قوله وقسم على الجهات الخ) قال الشيخ والجهات أربع أسلام ويهودية ونصرانية وسواهما جهة واحدة (قوله أو على حكم الميراث الخ) الصواب الطرف الثانى وهو أنه على حكم الميراث (قوله فهل يخلف الخ) وينبغي التبدية بالقربة (قوله فإذا بلغ الصبي الخ) فإن لم يوافق واحداً منهم أبان تدين بجهة ثالثة أخذ الموقوف كله فإن مات أحدهما قبل بلوغ الطفل وله

الآن الأخ الذى أسلم ادعى أن أباه أسلم ومات مسلماً وقال الأخ النصراني بل مات على نصرانيته ولا بيعة لأحدهما فالقول قول النصراني استصحاباً بالأصل الذى انفق عليه ولو قال فالقول للكافر كان أحسن لكنه تبع غيره في التعبير ولو أبدل الأخ بالولد كان أحسن ولكنه سماه أخاً نظراً للنزاع الآخر (ص) وقدمت بيعة المسلم (ش) يعنى لو شهدت بيعة المسلم أنه نطق بالإسلام ومات مسلماً وشهدت بيعة النصراني أنه مات نصرانياً على أصل دينه وأنه نطق بالنصرانية ومات فان بيعة المسلم تقدم وظاهره ولو كانت بيعة النصراني أعدل وهو واضح لانها نافلة وهي مقدمة على المستحبة إذا تعارض حينئذ فقوله وقدمت الخ في معلوم النصرانية (ص) الابانة تنصر ومات أن جهل أصله فيقسم (ش) الاستثناء مفرغ لان ما قبله معلوم النصرانية وهذا مجهول الأصل والمعنى أن المسلم إذا أقام بيعة أن أباه نطق بالشهادتين ومات مسلماً وأقام النصراني بيعة أن أباه نطق بالنصرانية ومات نصرانياً فانهما حينئذ متعارضتان ويصار إلى الترجيح فان لم يكن ترجيح قسم المال بينهما إذا لزم ترجيح لأحدى البيعتين على الأخرى وهو ظاهر قول ابن القاسم في المسدونة وقال غيره فيها إذا تكافأت البيعتان قضى بالمال للمسلم بعد أن يخلف على دعوى النصراني لأن بيعة زادت ابن يونس قال بعض الفقهاء وقول ابن القاسم أصوب لأن معناه أن الرجل جهل أصله وإذا جهل فليس ثم زيادة ولا أمر برد اليه فوجب قسمة المال بينهما اهـ ومقتضى هذا وهو مفهوم الشرط في كلام المؤلف أنه لو علم بالنصرانية أو بالإسلام وموضوع الشهادة بحاله أنه لا يقسم المال بينهما قال الخنمي وان كان معروفاً بأحد الدينين أو أقروا ولدان بذلك ففي كون ذلك تكاذباً والقضاء بالبيعة التي نقلته عن الحالة الأولى لانها زادت حكماً قولان وعلى الثانى أن كانت الحالة الأولى كفر فالأثر للمسلم وفي العكس لبيت مال المسلمين (ص) كجهول الدين وقسم على الجهات (ش) مشبه بما قبله في حكمه من القسم ولما فرض المسئلة السابقة فيما إذا أقام بيعة ذكر هذه المسئلة لان البيعة فيها وعبر هناك بالأصل وهما بالدين فتقننا والمعنى أن الأب إذا لم يعلم هل هو مسلم أو نصراني ومات وقد اعياها فقال المسلم هو مسلم وقال النصراني هو نصراني فان ماله يقسم بينهما مالا لأنه مال تنازعه أثنان وهل بعد حلفهما أم لا وبهذا لا تكرار بين هذه وما قبلها ولا تشبيه الشيء بنفسه وإذا قسم مال الأب المجهول الدين فانه يقسم على الجهات (بالسوية) ولو زاد عدد الجهة على الأخرى فإذا ادعى المسلم أن أباه مات مسلماً وادعى النصراني أن أباه مات نصرانياً وادعى اليهودي أن أباه مات يهودياً ولا ترجيح فانه يقسم المال أثلاثاً وسواء كان المال بأيديهم أو بيد أحدهم أو لا يدعيه أصله لانه مال علم أصله فلا أثر للحوز فيه فلو كان مسلم ونصراني أو مسلم ويهودي فالمال بينهما نصفين **تنبية** وإذا قسم على الجهات بالسوية فهل يقسم ما ينوب كل جهة على أفرادها بالسوية أو على حكم الميراث بها ويراعى في كل جهة ما في شريعتهم (ص) وان كان معهم ما طفل فهل يخلفان ويوقف الثلث فن وافقه أخذ حصته وورده على الآخر وان مات أحدهما وقسم أولاً للصغير النصف ويجبر على الإسلام قولان (ش) يعنى فان كان مع المتداعيين على اختلاف دين أيهما طفل فهل يخلف كل منهما على طبق دعواه ويوقف للصغير ثلث التركة أى يوقف له ثلث ما بيد كل واحد منهما وهو السدس فإذا بلغ الصبي فن وافقه منهما أى ادعى دعواه أخذ حصته وهى سدس التركة وورده على الآخر ما وقف من نصيبه فالأصل أن الطفل ينوبه سدس التركة وينوب الذى وافقه الطفل ثلثها وينوب الذى لم يوافق الطفل نصفها وانما وقف للطفل ثلث التركة أولاً لاحتمال أن يدعى إذا بلغ جهة غير الجهتين اللتين ادعاهما أخواه فان مات قبل بلوغه خلف كل منهما على طبق دعواه وقسم نصيب الطفل بينهما


ورثة يعرفون فهم أحق بميراثه وإن لم يكن له ورثة وقف فاذا كبر الصغير وادعاه كان له وقوله أول الصغير النصف أي من غير
حذف لأن كلامهم مامقر بأنه أخوه وقوله ويجبر الطفل على الاسلام أي لأنه لما أشكل حال الاب حكم باسلامه ترغيبا في الاسلام
لأنه يعلم ولا يعلم عليه (قوله التعليل) هو المشار له بقوله لاحتمال أنه اذا بلغ يدعى جهة أخرى اذذاك صادق بكون الطفل ذكرا
أو أنثى (قوله ان يكن غير عقوبة) لأن العقوبة لا بد فيها من الرفع للحاكم وشمل قوله شيئا دينه على تمتع من أدائه فله أخذ قدره ولو من
غير جنسه وان كان غريمه مدينا أخذ قدر حصته في الحصص فقط واذا كان شخصان (٣٣٥) لكل منهما حق على الآخر فخذ

أحدهما حق صاحبه
فلا يخرج حدهما يعادله (قوله
على المشهور الخ) حاصل
ما في ذلك أنه اذا وجد عين
شيء بأخذه بلا خلاف
واذا وجد غيره فأقوال ثلاثة
ثالثها اذا كان جنسه جاز
(قوله وسواء علم غريمه)
لا يخفى أن قوله غريمه
فاعل لقوله علم أي سواء علم
غريمه أي في حال الأخذ
أو لم يعلم بذلك في حال الأخذ
لكن اذا علم يكون الأخذ
غصبا (قوله فالمراد بشيئه
حقه) هذا يدل على التجوز
فيخالف قوله سابقا وكذلك
غير شيئه كان من جنسه
أم لا (قوله وسواء عرفت
غيبته) أي كالثلاثة الأيام
وقوله أو بعدت كالعشرة
وما قرب كلا يعطى حكمه
كما قاله أبو الحسن (قوله
وانظر اعتراض ابن عرفة)
أي فقد اعترض ابن عرفة
على ابن الحاجب في عزوه
لابن القاسم القول بالانظار
مطلقا سواء عرفت غيبته
أو بعدت أي بل انما ينظر

بينهما أول الصغير نصف التركة من الآن لأن كل واحد منهما مامقر بأنه أخوه ويجبر الطفل على الاسلام
وتخو في النواذر عن أصبح قولان أي ويقسم النصف الباقي بينهما نصفين وانما حلفا ثانيا اذا مات
بعد ما حلفا أو لا على أن أباهم مات على الدين الذي ذكره لاجل أن يستحقا ما وقف وانما يشارك من
وافقه مع أنه مساو له في الدرجة لأنه حين الموت قد استحق كل من أصحاب الجهتين الثلث فلا ينقص عنه
وهذا هو الذي اتفق فيه مساواة أصحاب الجهة فمن واقعة على أحد الولدين وضمير وافقه البارز عائد على
من والمستمر راجع الى الطفل وضمير أخذ عائد عليه والضمير المضاف اليه عائد على من أيضا والتقدير
فأى ولدا وافقه الطفل أخذ ذلك الطفل حصته أي التي وقفت له منه وانما حكم الطفل بما ذكره لان أباه لم
يعلم دينه بخلاف ما يأتي في الردة من قوله وحكمه باسلام من لم يميز باسلام أبيه كان ميرا لأنه هناك تحقق
اسلام الاب والطفل يشمل الذكرا والانثى ويدل عليه التعليل (ص) وان قدر على شيئه فله أخذه
إن يكن غير عقوبة وأمن فتنة ورذيلة (ش) هذه المسئلة تعرف بمسئلة الظفر والمعنى أن الانسان اذا
كان له حق عند غيره وقدر على أخذه أو أخذ ما يساوي قدره من مال ذلك الغير فانه يجوز له أخذه ذلك منه
وسواء كان ذلك من جنس شيئه أو من غير جنسه على المشهور وسواء علم غريمه أو لم يعلم ولا يلزمه الرفع
الى الحاكم وحوازا لا اخذ مشروط بشرطين الاول أن لا يكون حقه عقوبة والا فلا بد من رفعه الى
الحاكم وكذلك الحد ولا يتولاها الا الحاكم والثاني أن يأمن الفتنة بسبب أخذه حقه كقتال أو اراقة دم
وان يأمن الرذيلة أي أن ينسب اليها كالعصب ونحوه فان لم يأمن ذلك فلا يجوز له أخذه فقوله وان قدر رأى
من له حق على غيره وقوله شيئه وكذا غير شيئه كان من جنسه أم لا على ظاهر المذهب كذا قال ابن عرفة
ويدل له قوله ان يكن غير عقوبة لان العقوبة لا يمكن أخذها وانما يمكن أخذ مثلها فالمراد المؤلف بشيئه
عينه لم يمتحج الى قوله ان يكن غير عقوبة لعدم شمول عين شيئه له فيراد بشيئه حقه الشامل لعين شيئه
وعوضه فاحتاج الى اخراج العقوبة منه وحينئذ فكلام المؤلف يفيد أن المراد بشيئه حقه وظاهره
ولو من ودبعة وهو المعتمد وما مر المؤلف في باب الودبعة من قوله وليس له الأخذ منها إن ظلمه بمثلها خلاف
المعتمد (ص) وان قال أبرأني موكلك الغائب أنظر (ش) يعني أن الوكيل عن رجل غائب اذا
ادعى على شخص حاضر ان موكله يستحق في ذمة هذا الحاضر كذا وكذا فأجاب المدعى عليه بالاعتراف
وادعى أن الموكل المذكور أبرأه من ذلك أو انه قضاء فانه ينظر الى أن يأتي الموكل بكفيل بالمال وسواء
قررت غيبته أو بعدت وهو قول ابن القاسم على نقل ابن الحاجب وقبول ابن عبد السلام له ولا يخلف
الوكيل على نفي العلم بما يدعيه الغريم اذا لا منفعة له في البين وانظر اعتراض ابن عرفة على ابن الحاجب
وعلى قبول ابن عبد السلام له فيما كتبه على تت (ص) ومن استعمل لدفع بينة أمهل بالاجتهاد
كحساب وشبهه (ش) يعني أن من أقيم عليه بينة بحق لشخص فطلب المهر له لدفع تلك البينة

بكفيل بالمال ان قربت غيبة الموكل فان بعدت قضى عليه بالدفع من غير عين الوكيل انه ما يعلم موكله أبرأ أو اقتصى وهو المخصوص
فيها لابن القاسم وابن عبد الحكم وابن المواز ثم ان قدم الموكل من البينة حلف وتم الأخذ فان نكل حلف الغريم ثم يرجع على الوكيل
بما دفعه له (قوله فطلب المهر الخ) حاصله أن المدعى أقام بينة على دعواه فطلب المدعى عليه أن يدفع تلك البينة بأن يثبت أنه
دفع الحق أو انه أبرأه مشلا وليس المراد انه طلب دفعها العداوة أو نحو ذلك لان هذا قد تقدم في قوله وانظر له بالاجتهاد ومحمل ذلك ان
قربت بينته كالجعة والا قضى عليه وبقي على حجة اذا حضرها ثم لا يخفى أن ما ذكر في بينة المدعى وبأى أيضا في بينة المدعى عليه كما
لو أقام المدعى عليه بينة بالدفع وقوله أو لا قامت بما عطف على قوله لدفع بينة أي طلب المهر له لدفع بينة أو لا قامت (أقول) لا يخفى

انه اذا طلب المهلة لدفع فقد طلب المهلة لا قامة البينة التي يدفع بها فهو تنويع في العبارة والمآل واحد (قوله ولا تحدد في ذلك عند مالك) ومقابلته يقول جمعة (قوله كحساب يظهره) أي فهو غير منكر بل أي عما يحتتمل الاقرار ولا يعارض هذا ما تقدم في قوله ولم يجب وكيل الخصومة ولا كفيل بالوجه بمجرد الدعوى الاشهاد لجل ما تقدم على المنكر (قوله أول شيء مكتوب) تفسير الكاف في قوله كحساب (قوله كفيل بالمال) أي يكفل المدعي عليه حتى يحضر المدعي بينة (قوله قيد في المسئلتين) المتبادر منه انه أراد بالبينة اثنتين أو لهما قوله ومن استعمل ثابتهما قوله كحساب الخ الآن في عب أن هذا راجع لما قبل الكاف فقط وأولى لقوله أنظر وأما ما بعدهما فكيفيل بالوجه على المعتمد الآن يحمل على ما اذا وقع طلب حساب وشبهه بعد شهادة بينة عليه بالحق ويقوت المصنف حينئذ ما اذا كان طلبه للحساب وشبهه قبل اقامته لذلك قال محشي نت ما حصله ان المنقول بكفيل بالوجه في مسئلة الحساب وأن قول المصنف بكفيل بالمال (٢٣٦) عائد على ما قبل الكاف وانما آخره المصنف ليشبهه بقوله فانه يجب

الى ذلك أي بكفيل بالمال يأخذه من المدعي عليه (قوله معطوف على قوله كان أراد الخ) أي ويكون في العبارة حذف والتقدير أي أو كان ادعى بحق ملتبساً بأداة قامة بينة فيجب بحميل بالوجه لا بالمال أي أو معطوف على اقامة ثان والباء زائدة الآن العطف فيه قلق من حيث ان المعطوف عليه الجميل فيه بالمال والمعطوف الجميل فيه بالوجه فالاحسن عطفه على قوله لدفع بينة أي واذا طلب المدعي امهال المدعي عليه لا قامة بينة عليه فله ذلك لكن مع كونه يأخذ منه جملاً بالوجه لا بالمال وفي بعض النسخ أو لا قامة بينة وعليها يكون عطفاً على قوله لدفع بينة  تبينان الاولان هذا مختص بالمسائل التي يتوقف الحلف فيها على الخلطة حيث كانت هناك خلطة وأما اذا لم توجد

أولا قامة فانه يعمل لاجل انقطاع حجة المهلة باجتهاد الخاكم ولا تحدد في ذلك عند مالك لكن بكفيل بالمال وكذلك اذا طلب المدعي عليه المهلة كحساب يظهره أو شيء مكتوب عنده ليحرره ليكون في جوابه باقرار أو انكار في ذلك على بصيرة فانه يجب لذلك بكفيل بالمال فقوله (بكفيل بالمال) قيد في المسئلتين قبله وفي قوله (كان أراد اقامة ثان) فيكون التشبيه تاماً والمعنى أن المدعي اذا أقام شاهداً بالحق وطلب المهلة حتى يقدم الشاهد الثاني فانه يجب الى ذلك بكفيل بالمال لان المدعي له أن يخلف مع شاهده ويثبت الحق (ص) أو باقامة بينة فبحميل بالوجه (ش) معطوف على قوله كان أراد اقامة ثان يعني أن المدعي اذا طلب من المدعي عليه كفيل بالمال بمجرد الدعوى فانه لا يلزمه ذلك بخلاف لانه لم يثبت له عليه شيء وأما كفيل بالوجه ففيه خلاف فقيل يلزمه كما هنا وقيل لا يلزمه ذلك كما مر في باب الضمان حيث قال ولا كفيل بالوجه بالدعوى وهو معنى قوله هنا (ص) وفيها أيضاً ففيه وهل خلاف أو المراد وكيل يلزمه أو ان لم تعرف عينه تأويلات (ش) يعني أن المدعي اذا طلب جملاً بالوجه من المدعي عليه بمجرد الدعوى فانه يجب الى ذلك حيث قال أو لا قامة بينة فبحميل بالوجه وهو الذي في كتاب الشهادات وفي كتاب الجمالة من المدونة لا يلزمه ذلك فقيل مافي الكتابين خلاف وقيل لا بل وفاق وهو بأحد وجهين أحدهما لابي عمران قال المراد بالكفيل الذي في الشهادات الوكيل الذي يلزمه ويجرسه خوفاً من هروبه لا كفيل بالوجه فوافق مافي كتاب الجمالة وقال ابن يونس في الجمالة معنى قول غير ابن القاسم انه يجب عليه اذا لم يكن المدعي عليه معروفاً مشهوراً فلما طلب عليه كفيل بالوجه للشهادة البينة على عينه ولو كان معروفاً مشهوراً لم يكن عليه كفيل لاننا سمع البينة عليه في غيبته وهذا معنى قول ابن القاسم فليس بين الخمين خلاف (ص) ويجب عن القصاص العبد وعن الارض السيد (ش) يعني أن الدعوى على العبد ان كانت بقصاص أو بحذف أو بأدب فان الذي يجب عن ذلك هو العبد وان كانت الدعوى بما يوجب الارض فان الذي يجب عن ذلك هو السيد لان الجواب

انما

خلطة فلا يطلب بحميل بالوجه ولا بكفيل يلزمه سواء عرف نسبه أم لا وأما

المسائل التي تنوجه فيها اليقين لغير خلطة كدعوى الغصب والسرقة فاما حلف أو أخذ منه جملاً * (الثاني) * أن محل ذلك ما لم يدع بينة بكالسوق والأوقفه القاضي عنده (قوله وفي كتاب الجمالة الخ) هو المعتمد (قوله يلزمه ويجرسه الخ) أي بحيث لو فرض انه لم يأت به فلا غرم عليه بخلاف الكفيل بالوجه فانه اذا لم يأت بالمضمون يضمن (قوله لاننا سمع البينة عليه) حاصله انه اذا كان معروفاً مشهوراً قالسان أن الشاهدين يشهدان عليه وان لم يكن حاضراً وأما ان كان غير ذلك فيمكن أن الشاهدين انما شهدا على ذاته وحليته لا على اسمه فلا تكون شهادتهم عند القاضي الا بحضوره (قوله فان الذي يجب عن ذلك هو العبد) لانه الذي يتوجه عليه الحق ويقع عليه الحكم فيدعي عليه بذلك فيلزمه الجواب ولا يقبل قول سيده في ذلك لانه اقرار على غيره وكذا يدعي على عاقل فيجب عنه فان أقر به أخذ باقراره ان كان مأذوناً والاوقف الامر على سيده فان عتق قبل العلم لزمه واذا أقر العبد بسرقة لزمه القطع بلا غرم واقرار السيد عليه بالعكس

(قوله فانه يبطل حق الولي الخ) أي ويرد العبد لسيدته كما هو مقتضى قوله ويجيب عن القصاص العبد حيث لم يتمهم وقوله والافله أي وان كان مثله يجهل ذلك فله أن يرجع للقصاص بعد أن يحلف أنه جهل (قوله لا وجهها الا كما الخ) أي لا يقضى بها الا كما والافلو أطاع وحلف عند غيره لصح شيخنا (قوله لزيادة بالله الخ) في العبارة حذف والتقدير لا يحتاج لزيادة الذي لاله الا هو في قوله بالله الذي لاله الا هو (قوله أي وكيفية اليمين الخ) أي والباء في قوله بالله الخ (٣٣٧) للتصوير أي وكيفية اليمين مصورة الخ (قوله الهاء

المبدلة من الهمزة) أي التي شأنها أن تبدل من الهمزة أي بحيث يقول ها الله بدون همزة (قوله وغلظت) أي ثقلت (قوله في ربيع دينار) والمراد بالدينار ههنا دينار الدم وهو اثناعشر درهما لان اليمين ملحقه بالحد وفيه ملحقه بالسرقة لادينار الزكاة وهو عشرة دراهم (قوله بجامع) الباء لانه لا للظرفية خلافا لما أفاده شارحنا بقوله ويكون التغليظ في الجامع اذ ليس المراد تغليظ زيادة على السكون في الجامع (قوله فأقل من ذلك الخ) أي ولا بد أن يكون ذلك لشخص واحد ولو على اثنين متضامين فيه لان كلا وكيل عن الآخر لا شخصين ولو متفاضلين لانه لا يكون في أقل منه ولو وجب دفعه وكان ثافها وادعى به وتوجه اليمين فيه بدون تغليظ (قوله فانه يحلف عند المحراب) أي لا عند المنبر لان المنبر اذا كان وسط المسجد كان لحرمة له فيه فيرجع لما يعتقدان حرمة وهو المحراب (قوله لانه محل يقتدى به) كذا في عجب يقتدى به من الاقتداء أي يقتدى بالحال فيه وهو الامام أي فصار له حرمة بذلك وفي نسخة بعض الشيوخ يعتقد انه أي يعتقدان حرمة ثم لا يخفى ان تلك العلة عامة مع أنه خصص منبر مسجده عليه السلام (قوله الامنبر

انما يعتبر فيما يؤخذ به المحجب لو أقربه ويأتي في باب الكتابة ما يفيد ان المكاتب يؤخذ بما أقربه في ذمته ولا يؤخذ بما قراره في جنابة الخطا فيجب بما يتعلق بالذمة دون غيره قوله ويجيب عن القصاص العبد حيث لم يتمهم فان اتهم كما اذا أقر العبد بقتل من يقتل به ثم ان ولي المقتول استخياه فانه يبطل حق الولي ان لم يكن مثله يجهل ذلك والافله أن يرجع للقصاص بعد أن يحلف أنه جهل قوله وعن الارض السيد الآن تقوم قرينة توجب قبول اقرار العبد فيها بالمال ففي كتاب الديات في عبد علي بردون مشى على اصبع صغير فقطعها فتعلق به الصغير وهي تدعى ويقول فعل بي هذا وصدقه العبدان الارض بتعلق برقبة العبد (ص) واليمين في كل حق بالله الذي لاله الا هو (ش) قد علمت ان اليمين الشرعية في كل حق لا وجهها الا كما هو محكم والافلايين على المطلوب أي ليس لخصمه أن يحلفه واذا حلف فانه يقول في عينه بالله الذي لاله الا هو وهذا ما عدا اللعان والقسمات فانه لا يحتاج فيهما لزيادة بالله الذي لاله الا هو بل يقول في اللعان شهد بالله لرايت هاترني فقط كما مر ويقول في القسمات أقسم بالله لمن ضربه مات فقط كما يأتي فقوله واليمين أي وكيفية اليمين القاطعة للتراع بين الخصوم بالله الخ فلا بد أن يأتي بالاسم والوصف ولا يكتفي أحدهما وان كان كافيا في كونه يمينًا تكفر لان الغرض هنا زيادة التحويف وهو يحصل بما ذكر وقد ذكر أبو الحسن ان الواو مثل الباء قال ح ولم أفق على نص في التاء المثناة من فوق وانظر الهاء المبدلة من الهمزة (ص) ولو كتابا وتؤولت على ان النصراني يقول بالله فقط (ش) المشهور ان الكناي يقول في عينه هذا اللفظ كالسليم ولا يكون ذلك ايمانا منه ولا يراد على اليهودي الذي أنزل التوراة على موسى ولا على النصراني الذي أنزل الانجيل على عيسى وأما المجوسي فانه يحلف في كل حق بالله فقط وتؤولت المدونة على أن النصراني يقول في حلفه في اللعان وغيره بالله فقط لانه لا يلزمه تمام التوحيد لانهم لا يعتقدون تمامه وأما اليهودي فانه يزبد في حلفه الذي لاله الا هو لانه يقول بالتوحيد وفي بعض النسخ وتؤولت أيضا بزيادة أيضا وعلى اسقاطها لا يعلم ان الاول تأويل وان كانوا يطلقون التأويل على حملها على ظاهرها حيث صحبه تأويل آخر وترك المؤلف تأويلًا ثالثا وهو ان كلا من اليهودي والنصراني يحلف بالله فقط (ص) وغلظت في ربيع دينار بجامع كالكنيسة وبيت النار وبالقيام لا بالاستقبال وعبيره عليه الصلاة والسلام (ش) يعني ان اليمين تتوجه في كل شيء جليل أو حقير لكن لا تغلظ على الخالف الا في الحق الذي له قدر وبال وأقله ربيع دينار أو ما يقوم مقامه من عرض أو ثلاثة دراهم فأقل من ذلك لا تغليظ عليه فيه والتغليظ واجب فن امتنع منه عدنا كلا وهو من حق الخصم ويكون التغليظ في الجامع في حق المسلم ويكون عند المنبر فلو اتفق ان المنبر وسط المسجد فانه يحلف عند المحراب لانه محل يقتدى به وهو أعظم حرمة من غيره من بقية المسجد قال في المدونة ولا يعرف مالك اليمين عند المنبر الا المنبر النبي عليه الصلاة والسلام في ربيع دينار فأكثر وفي الكنيسة في حق النصراني

النبي الخ) أي فقوله فيما تقدم ويكون عند المنبر أي منبر النبي صلى الله عليه وسلم لا مطلق منبر (قوله وفي الكنيسة في حق النصراني) أي فلامسلم الذهاب لتحليفهم بتلك المواضع وان كانت حقيرة في نظر الشرع لان القصد صرفه عن الاقدام على الباطل فيؤخذ من ذلك بطريق الاولي جواز تحليف المسلم على براءة أو المصحف أو أضرحة المشايخ أو بالطلاق الثلاث أو نحو ذلك حيث لا ينكف عن الباطل الا بذلك فاذا حلف خصمه بطلاق ثم أراد الرجوع الى تحليفه اليمين الشرعي فله ذلك بالقرب لا بالبعد فلو حلف بأيمان المسلمين فله تحليفه اليمين الشرعي مطلقا لانه لا بد من افراد اليمين الشرعي عن ابن سهل وفي عب ان الكنيسة لليهودي والبيعة

لنصراني (١) والصواب ما في شارحنا كما نقله بعض شيوخنا عن ابنه (قوله فيحلف عند منبره عليه السلام أو على منبره الخ) أو الحكيمة
 الخلف والقول الأول ظاهر المذهب (قوله ولا تغلظ بالزمان) أي في الأموال بخلاف اللعان والدعاء فغلظ بالزمان والمكان وقوله ككونه
 بعد العصر أي لكون الملائكة الذين يكتبون الأعمال ينزلون في ذلك الوقت إلا أنك خير بأنهم ينزلون عند الصبح ففعل تخصص بص وقت
 العصر بذلك لأن وقت الصبح وقت نوم واشتغال (قوله وخرجت الخذرة) بفتح الدال (قوله وإن مستولدة) اعلم أن من تخرج غير مشهورة
 حكمها حكم من لا تخرج وقوله وهي المستترة في بيتها تفسير لمقصود من ذلك وذلك لا ينافي أن معنى اللفظ الموضوع هو له أي التي خدرها
 أهلها أي سترها أهلها (قوله تخرج لليمين الخ) أي وتحلف بحضور رب الحق فإن أبت هي وزوجها من حضوره خشية الإطلاع عليهم فحكم
 ابن عبد السلام بأنه يبعد عنها أقصى ما يسمع لفظ يمينها فإن ادعى صاحب الحق عدم معرفتها فهل إثبات من يعرفها عليه أو عليها قولان
 فإن أريد التغلظ فادعت حيفها حلفت على ما دعت وأخرت (قوله بأن ردت عليها اليمين) لا يخفى أن تصويره ذلك بأن يكون
 ادعى عليها أنسان بحق فتذكر ذلك إلا أنك خير بأن هذه اليمين أصلية عليها وعبارة الشارح توهم خلاف ذلك (قوله والافتحلف بيمينها)
 أي ويرسل إليها القاضي من يحلفها (٢٣٨) والواحد مجز والأثنان أولى وقيل لابد من اثنين فتستثنى هذه الصورة من

قوله لابد من حضور الطالب لليمين
 والأعمدت بحضوره وأما من
 تحلف بغير بيتها فلا بد من حضوره
 كما تقدم (قوله فضيته لمورثكم)
 المراد به اسقاط من جانب الميت
 كأن يدعى عليه اسقاطا أو ابراء
 أو هبة أو صدقة أو نحو ذلك (قوله
 أن يحلف من الورثة) أي من الورثة
 الذين يرثون بالفعل يوم الموت
 كقريب القرابة لا بعيدا وقد يكون
 البعيد من الورثة مخالفًا للميت
 والقريب بضدها فينظر الحاكم في
 ذلك ولا يحلف غير الوارث يستحق
 الوارث (قوله من يظن به علم ذلك)
 أي ودعوى المدين عليه أنه يعلم
 فلا بد من الأمرين هذا ما في شب

وفي البيعة في حق اليهودي وفي بيت النار في حق المجوسي ويعلظ أيضا بالقيام لا بالاستقبال
 للقبلة وإن كان بالمدينة المشرفة فيحلف عند منبره عليه الصلاة والسلام أو على منبره ولا تغلظ
 بالزمان ككونه بعد العصر (ص) وخرجت الخذرة فيما ادعت أو ادعى عليها إلا التي لا تخرج
 منها وإن مستولدة فليلا وتحلف في أقل بيتها (ش) والمعنى إن الخذرة وهي المستترة في بيتها
 تخرج لليمين فيما ادعت به وأقامت شاعدا فتحلف معه وهو ربع دينار أو ما يساويه وكذلك
 تخرج إذا ادعى عليها بذلك وتوجهت اليمين عليها بأن ردت عليها اليمين إلا التي لا عادة لها
 بالخروج منها فإنما تخرج ليلا لتحلف كنساء الملوك والخلفاء ونحوهما وأم الولد كالحره وهذا
 إذا كانت تخرج ليلا ولا افتحلف بيمينها إذا ادعى على الخذرة بأقل من ربع دينار فإنها تحلف
 بيمينها بأن يرسل القاضي لها من يحلفها ولا تخرج للسجد وكذلك غير الخذرة (ص) وإن
 ادعت قضاء على ميت لم يحلف إلا من يظن به العلم من ورثته (ش) يعني إن من عليه دين
 شرعي ثابت في ذمته مات صاحبه وطلب الورثة دين أبيهم فقال الذي عليه الدين فضيته لمورثكم
 ولم تصدقه الورثة على ذلك فللذي عليه الدين أن يحلف من الورثة من يظن به علم ذلك مثل
 أخيه ونحوه ممن يحالطه ويحلفون على نفي العلم أي أنهم لم يعلموا أن مورثهم أخذ شيئا من
 ذلك ولا أحال وما أشبه ذلك وأما من لا يظن به علم ذلك من الورثة فإنه لا يحلف قوله من ورثته
 أي من البالغين حين الموت فإن حلف البالغ ثبت الحق لجميعهم وإن بطل
 حقه فقط وترد اليمين على من عليه الحق فيحلف أنه قضى ويسقط حق البالغ فقط (ص)

والذي في عب ان المسئلة ذات قولين ظاهر المصنف الاطلاق ومقاد عجم ترجحه لانه قال ونقله الشيخ عن وحلف
 مالك وأصحابه واقتصر عليه ق واختلف الشيوخ في الزوجه ففعل انها ممن يظن به العلم وقيل لا والا حسن أن يقال ان الخلاف بينهما
 خلاف في حال (قوله أي من البالغين حين الموت) فلا عين على من بلغ بعد الموت وقبل الدعوى (قوله فان حلف البالغ) أراد جنس البالغ
 الصادق بالمتعدد والحاصل ان اليمين انما تطلب ممن يظن به العلم من البالغين وأما من كان حين الموت صبيا أو كان لا يظن به العلم فان حقه
 ثابت ولا عين عليه والحاصل ان غير البالغ لا يطلب بيمين لا قبل البلوغ ولا بعده وكذا البالغ الذي لا يظن به العلم لا يطلب بيمين من أي حالة
 كانت وأما الذي يظن به العلم اذا كان واحدا أو متعددا فان لطلبوب تحليفه فلولم يطلب منه الحلف فالامر ظاهر من انه يغرم له وان طلب
 منه الحلف وكان واحدا وحلف استحق والارد على المطلوب فان حلف برئ وان نكل غرم وأما ان كان متعددا وطلب الحلف من واحد
 فقط دون الباقي استحق الباقي بدون يمين وأما ذلك المطلوب فيجري فيه ما جرى في الذي قبله وأما لو طلب من الكل وحلفوا دفعة استحقوا
 وان نكلوا كذلك وردوا اليمين على المطلوب فان حلف برئ والا غرم وان بادروا أحدهم بالحلف واكتفى به ولم ينظر للباقي فاستحق الكل
 فان لم يكف به وطلب من الذي يليه وحلف فكذلك وكذا اذا كان الذي يليه حلف وهكذا وأما من نكل الذي يلي الحلف فترد اليمين
 على المطلوب فان حلف برئ من حصته وينظر للثالث فان حلف استحق والاردت اليمين على المطلوب فان حلف برئ وهكذا فلو أن

الثاني نكل بعد حلف الاول وردت اليمن على المطلوب ونكل فانه يغرم له وكذا يغرم للباقي ان حلف فان نكل فهل يغرم نظرا لنكوله قبل اولاي يغرم نظرا لنكول ذلك الباقي وهو الظاهر وليس لذلك الباقي تخفيف ذلك المطلوب لنكوله أولا (قوله يعني أن من صارف) لا مفهوم لصارف أي أو أقرض أو قبض قرضاً وقضى ديناً فالقول قول الدافع في الجمع بين ويدل عليه قوله آخره الضمير في حلف للدافع صيرفياً وغيره (قوله فانه يحلف في حال النقص) أي نقص العدد أو ناقص الوزن فانه يحلف فيه على نفي العلم كالغش وهذا واضح فيما يتعامل به عدداً أو عدداً ووزناً كدنانير مصر وأما ما يتعامل به وزناً (٢٣٩) فقط فيحلف في نقصه على البت كنقص العدد

أفاده عج (قوله وهو المشهور) مقابله حلف الصير في بتا وغيره علماً وظاهر كلام ح أن هذا هو المعتمد وتقدم في باب البيع ما يفيد (قوله) وحلف البات الخ) مفهومه أن غير البات من يحلف على نفي العلم يعتمد على الظن وان لم يقو وهذا بخلاف الشهادة فلا يشهد الا على العلم الا فيما لا يمكن كضرر الزوجين والا ما تقدم في قوله واعتمد في اعساره بصحبة وقرينة صبر ضر وكشهادة السماع (قوله من خصمه) اشارة الى مغايرة العطف في كلام المصنف لان خط الاب قرينة وعطف العام على الخاص لا يكون باو وجوزه الدامني محتجاً بالحديث أو امرأة ينكحها أفاده بعض شيوخنا رجه الله تعالى (قوله كنكوله) أي أو شاهد لابي يغلب على ظنه صدقه وقوله لان معناه الخ أي أو يقال هـ ذا أحد قولين أو يقال الاموال ليست كغيرها (قوله قلت الخ) هـ ذا الجواب لا ينفع بالنسبة لما نحن فيه وان كان ينفع بالنظر لما بعده (قوله ان عين) ظاهراً انه لا يلزم تعينه في الدعوى وهو مناف لقوله فيما سبق فيدعي معلوم محقق وجوابه انه لا يلزم من عدم تعينه كون المدعي به غير

وحلف في نقص بتا وغش علماً (ش) يعني أن من صارف من رجل دراهم بدنانير وقبض كل منهما ما حقه وتفرقا ثم وجد أحدهما في دراهمه أو دنانيره نقصاً أو غشاً فعدا لصاحبه وأعلمه بذلك فان صدقه على ذلك فلا كلام وان كذبه فانه يحلف في حال النقص على البت أي انه مادفع الا كاملاً لان النقص يمكن فيه حصول القطع ولا يتعدا الجزم به أو بعدهم ويحلف في حاله الغش على نفي العلم أي أنه ما دفع الا جديداً في علمه وانه لا يعلمه من دراهمه ولا فرق بين الصير في وغيره على قول ابن القاسم وهو المشهور فالضمير في حلف للدافع صيرفياً أو غيره (ص) واعتمد البات على ظن قوى كخط أبيه أو قرينة (ش) يعني أنه يكفي في جواز الاقدام في الحلف على البت الاعتماد على الظن القوى كخط أبي الخالف أو خطه هو أو قرينة من خصمه كنكوله أو سوء الصلح على بعض المدعي مثلاً وهذا راجع لجميع الباب ولا تعارض بين هـ ذا وبين ما مر في باب الايمان من قوله وغش بأن شك أو ظن لان معناه هناك مطلق الظن وهذا ظن قوى أو ان الغموس متبرع بها وهذه مجبر عليها (ص) وعين المطلوب ماله عندي كذا ولا شيء منه (ش) يعني أن اليمين اذا كانت في جهة المدعي عليه وهو المراد بالمطلوب فن شرطها مطابقة لانكاره فاذا ادعى عليه بعشرة من قرض مثلاً فانه يحلف ماله عندي عشرة من قرض ولا بعضه لان المدعي بالعشرة مدع بكل أحدها حتى اليمين نفي كل واحد على ما تقر في المعقول أن اثبات الكل اثبات لكل أجزائه ونفي الكل ليس نفياً لكل أجزائه وبعبارة ماله عندي كذا ولا شيء منه الظاهر أن هـ ذا ليس لازماً وهو أن يأتي بما يدل على نفي الجزء بعد نفي الكل بل المراد أن يأتي بما يبرئه مما ادعى به عليه كالمو قال ماله عندي شيء من عشرة أو ليس له في ذمتي شيء واذا حلف ماله عندي كذا ولم يرد ولا شيء منه وجب عليه أن يحلف على ما تركه وهو قوله ولا شيء منه فيحلف انه ليس له شيء مما ادعاه فان قيل لا يحتاج لزيادة ولا شيء منه لان النية نية الحلف وهو نيته كل جزء من العشرة قلت لان المدعي يحتمل أن يكون ادعى بأكثر نسيماناً وكذا يقال فيما بعده يحتمل نسيمان السبب وذو غيره (ص) ونفي سببان عين وغيره (ش) يعني أن المدعي عليه اذا حلف فانه يفتي سبب الدين ان عينه المدعي ويتقي غيره أيضاً كما لو أسلفه عشرة فيعني ماله عندي عشرة من سلف ولا من غيره ويأتي السؤال والجواب المتقدم (ص) فان قضى نوى سلفاً يجب رده (ش) هـ ذا مفترع على انه لا بد من ذكر السبب والمعنى أن من تسلف من رجل مالا فوضاه له بغير بينة ثم قام صاحب المال وطالب المقترض بالمال فأنكره وطلب أن يحلفه فانه يحلف له ما تسلف منه مالا ينوي في قلبه يجب عليه الآن رده ويبرأ من الاثم ومن الدين ولا يقال هـ ذه الغيبة لا تنفعه لان اليمين على نية الحاكم لاننا نقول هي هنا ليست على نية الحالف لانها ليست في وثيقة حتى باعتبار ما في نفس

معلوم أي فيمكن في صحة الدعوى كونه معلوماً محزوماً به نعم ان سئل عن السبب وجب بيانه ما يدعي نسيماناً (قوله كالمو أسلفه الخ) الاولى في العبارة ان لو قال كالمو ادعى عليه عشرة من سلف يكفي تب وذلك لان قوله كالمو أسلفه يوقع في الوهم انه معترف به مع أنه منكر لذلك فتدبر فان لم يعين السبب كفي ماله عندي حق أو شيء وأما اذا عنيته فالمشهور أنه لا يكفي ذلك وهو الذي رجع اليه مالك بل لا بد من زيادة ولا شيء منه والا أعيدت اليمين (قوله على نية الحاكم) المناسب لما بعده أن يقول على نية (٣) الحالف الا أن عبارته في ك و يمكن

أن يقال إنه ليست على نيته الحاكم والحاصل أن ابن الحاجب قال واليمين على نيته الحاكم مع أنه تقدم في اليمين أنها على نيته المحلف
ويمكن الجمع بأن الأول إذا كان المحلف هو الحاكم ذكره البدر وأجاب النساطي بأنه يحلف ماله عندى عشرة من سلف ولا من غيره
ولا ضرورة تلجئه إلى أن يقول ما أسلفى اهـ (٣٤٠) لكن الذي في النص ما للمصنف الذي هو معنى أسلفنى ومثل ما ذكره المصنف

المعسر في نفس الامر إذا خاف أن
يجس فانه يحلف كذلك وأعساره
ينزل منزلة من ليس عليه شيء في
عدم الوفاء في تلك الحالة (قوله فان
المدعى يحلف) أى أن المقر كاذب
في اقراره وأنه حقى (قوله ملك) أى
للقر له أو أودعه عنده أى أو
رهنه أو أعاره أو نحو ذلك (قوله
والذي يفيد كلام ح) والذي قرره
بعض شيوخ عجم أنه يمين في الأولين
أيضا لأن اقراره به له ويمينه أنه له
كشاهد حيث كان عدلا واليمينه
أتى أقامها في غيبته حيث لم تشهد
بالملكية بل بالاعارة أو الوديعة
أو الرهن كذلك فان شهدت بالملكية
أخذ المقر له بلايين وينبغي
التعويل على هذا كما قالوا (قوله كما
قيل فيما أخذه السالبة) قدح في
القياس على السالبة أن احتمال
كونه لغير من يدعيه في مسألة
السالبة أقوى من احتمال كونه
لغير المدعى من مسئلتنا وانظر
هل تجرى تلك الأقوال في مسألة
الحاضر أيضا حيث نكل المقر له
والمدعى أم لا قال بعض شيوخنا
ويقدح في القياس القدح
المذكور وأراد أن قيد أخذه في
هذه المسئلة بالاستيناء قياسا على
مسئلة السالبة فحينئذ قدح فيه
الحزان أريد القياس في تجرد أخذه
بغير استيناء في القياس فلا قدح
(قوله أو كالجمعة) أى مع الأمن
والظاهر أن كالجمعة تعت مصدر

الامر ثم كان على المؤلف أن يزيد الآن والافيه حاث لأنه استلف منه سلفا كان يجب
عليه رده بحسب الأصل (ص) وان قال وقف أو ولدى لم يمنع مدع من يمينته (ش) يعنى
أن من ادعى شيئا معينا بدعيه وسواء كان عقارا أو غيره فقال المدعى عليه هو وقف
أو هو ولدى فقد سقطت منازعة هذا المطلوب وتصير بين الطالب وناظر الوقف أو بينه
وبين الولد الكبير أو بينه وبين ولي الصغير فيقيم بينة بذلك ويعمل بمقتضاها (ص)
وان قال لفلان فان حضر ادعى عليه فان حلف فلم يدعى تحليف المقر وان نكل حلف وغرم
ما قوته (ش) يعنى أن من ادعى ما يدعيه من دار أو غيرها فقال المدعى عليه هو لفلان
ولا حق في فيه فان الخصومة حينئذ تنوجه بين المدعى والمقر له وهو ما أن يكون حاضرا
أو غائبا وسأق الكلام على غيبته والكلام الآن على حضوره وتصديقه وإذا توجهت
الخصومة بين المدعى والمقر له فان اليمين يجب على المقر له فان حلف وأخذ الشيء المقر له به
فلم يدعى تحليف المقر أن ما أقرب به حق للمقر له وهي عين تهمة فان حلف برئ وان نكل حلف
المدعى وغرم المقر ما قوته عليه بأقراره من قيمة المقوم ومثل المثلى فان نكل المقر له عن
اليمين أو لا وهو مفهم الشرط فان المدعى يحلف ويثبت حقه به النكول والحلف فان نكل
المدعى عن اليمين فلا شيء له على المقر له وليس له حينئذ تحليف المقر قال ابن عبد السلام (ص)
أو غاب لزمه يمين أو بينة وانتقلت الحكومة له فان نكل أخذه بلايين (ش) هذا قسم قوله
سابقا فان حضر والمعنى أن المقر له ان كان غائبا غيبة بعيدة لا يلزم الاعذار اليه فيها فان المقر
يلزمه يمين أن اقراره حق لاتهامه أنه أراد ابطال الخصومة عن نفسه أو بينة تشهد أن المقر به
ملك للمقر له وحينئذ تنتقل الحكومة للمقر له اذا حضر فان لم يقيم بينة ونكل عن اليمين فان
المدعى يأخذ الشيء المدعى فيه من غير يمين ويصير تحت يده حائز له الى حضور المقر له ولو قال
وان غاب الخ ظهرت المقابلة لقوله حضر وقوله وانتقلت الخ مفرع على لزمه يمين أو بينة وقوله
فان نكل معطوف على مقدر بعد قوله لزمه يمين وكأنه قال لزمه يمين فان حلف بيمينه فان نكل
الخ وقوله (ص) فان جاء المقر له فصدق المقر أخذه (ش) مفرع على قوله لزمه يمين أو بينة وعلى
قوله فان نكل أخذه بلايين وعلى هذا فالمقر له حيث صدق المقر فانه يأخذه من المقر حيث
حلف أو أقام بينة بما أقرب به أو لم يقيم بينة ونكل وأخذه المدعى وهل يأخذه في الصور الثلاث
يمين أو بغيره والذي يفيد كلام ح أنه اذا حلف المقر أو أقام بينة أنه للمقر له فان المقر له
يأخذه بلايين وأما ان نكل المقر وأخذه المدعى فانما يأخذه المقر له بيمينه على ما يظهر ومفهوم
صدق المقر أنه لو كذبه سقط حقه واختلف هل يكون لبيت المال لأنه كمال لا مال له المازرى
وهو ظاهر الروايات عندنا أو يسلم للمدعيه اذا منازعه فيه وبيت المال لم يحز حتى يدافع الامام
عنه المدعى كما قيل فيما أخذه السالبة فأخذ منهم فانه يقضى به المدعيه بعد الاستيناء والاياس
من يطلبه أو يبقى يسد حائزه أقوال انتهى قت وأصله للشارح والظاهر القول الثاني لان
ملكه دائر بين المقر والمقر له والمدعى فيما يظهر فاذا انتفى ملك المقر والمقر له بقي للمدعى (ص)
وان استخلف وله بينة حاضرة أو كالجمعة يعلمها لم تسمع (ش) يعنى أن المدعى اذا كانت له بينة
حاضرة أو غائبة كالتمانية أيام ونحوها ذهابا أو ايابا وهو عالم بها وحلف المدعى عليه فانه لا تقبل

بينته

محذوف مع عامله دل على حذفها قوله حاضرة تقديره أو غائبة غيبة مثل الجمعة ولو كانت غائبة بعدة سمعت

عليها أم لا قال عجم ومقتضى كلام المصنف أن ما زاد على كالجمعة يقوم بها ولو حلفه عالمها وانظر ما الذي يوافق هذا من كلامهم
وفي أبي الحسن شارح المدونة التنظير في ذلك (قوله ذهابا أو ايابا) المناسب ذهابا فقط وقوله نقص لا أى الذى أشار لها بقوله حاضرة أو

غائبة أي غيبة قريبة أو بعيدة (قوله وحقه) المراد بحقه ما يؤل إلى المال والضمير في به للنكول (قوله يمين ان حقي) تفرع على توجه يمين التهمة وقوله في القضاء فيدعي معلوم محقق الخ بقضى عدم سماع دعوى التهمة فضلا عن توجه اليمين فيها وفي المسئلة خلاف يؤخذ من كلام المؤلف القولان بالتوجه وعدمه وساق محشى ثت النقل الدال على ذلك ثم قال آخر اذا علمت هذا اظهر لك أن قول الاجهوري وقضية قوله ان حقي سماع دعوى التهمة وهو واضح وما تقدم في القضاء من قوله فيدعي معلوم محقق والالم تسمع فهو في غير دعوى الاتهام وأما فيها فتسمع فيه نظر ولا معنى له اذ كل ما خالف التحقيق فهو تهمة فكيف يصح كلامه وكأنه فهم أن المراد بالاتهام كون المدعي عليه من أهل الاتهام وليس كذلك لما علمت من كلام الأئمة أن يمين التهمة أعنى المقابلة للتحقة تتوجه على القول بها وان كان المدعي عليه ليس من أهل التهم نعم في بعض المسائل يشترطون (٢٤١) ذلك لموجب وهى قليلة اه (قوله وليمين الحاكم

حكاه) سواء كانت دعوى تحقيق أو دعوى اتهام بان يقول له ان نسكت حلف غريمك واستحق ما ادعاه وان نسكت غريمك واستحق ما نسكت فقول شارح الحلف المدعي واستحق هذا في دعوى التحقيق وسكت عن دعوى الاتهام وقد عرفتها (قوله وهذا شرط في صحة الحكم) لا يخفى أن هذا ظاهر عبارة الامام والذي في كلام ابن الحاجب ظاهره الاستحباب وهذا فيمن لا يعرفه القاضي أو يعرفه ويعرف منه الجهل وخلاصته أن التزام المدعي عليه اليمين مصاحب لازام الله اليمين وليس المراد أنه التزام من غير أن يلزمه اليمين (قوله كان مدعيا أو مدعي عليه) مثال الثاني ظاهر ومثال الاول ما أشاره في المدونة فقال فيها غنم قام له شاهد بحق فرد اليمين على المدعي عليه أنه لا رجوع له في ذلك أو عمران وهو متفق عليه (قوله أو تبادى على الامتناع) أي بان يطلب منه ويستمر ساكنا (قوله

يئتم بعد ذلك اذا حضرن لانه ما استخلف خصمه الا على اسقاطها فلذا سقطت بمجرد الحلف وان لم يصرح بالاسقاط كما هو ظاهر كلام المؤلف وهو جعل الاكثر للثبوت وأما ان لم يعلم بها فله القيام به والقول قوله في ثنى العلم مع يمينه قاله سكون فقوله وان استخلف أى وحلف بالفعل وليس المراد أن مجرد الطلب مسقط لقيام اليمين فان قيل هذا ما كرر مع قوله فيما مر وان نقاها واستخلفه فلا يبينه الا العذر كنيان قلت لانه هنا قد تفصيل لم يفده هناك (ص) وان نكل في مال وحقه استحق به يمين ان حقي (ش) فاعل نكل هو من توجهت عليه اليمين والمعنى أن من توجهت عليه اليمين في مال أو حقي مالى كاجل وخيار ونكل عنها استحق الطالب الحق بالنكول مع اليمين فالضمير المجرور بالباء يرجع للنكول والباء بمعنى مع أى استحق الخالف المال بالنكول مع اليمين فان نكل عن اليمين ولم يحلف مع النكول سقط حقه ومحل توجه اليمين على الطالب بعد نكول المطلوب حيث حقق الطالب الدعوى أما ان كان موجب اليمين التهمة فانه لا يحتاج ليمين الطالب بل يغرم المطلوب بمجرد نكوله لان المشهور بتوجهها وعدم انقلابها (ص) وليمين الحاكم حكمه (ش) الضمير المضاف اليه حكم يرجع للنكول والمعنى أن الحاكم يجب عليه أن يمين حكم النكول للمدعي عليه بأن يقول له ان نسكت حلف المدعي واستحق وهذا شرط في صحة الحكم كالا عذار في محله للمدعي عليه (ص) ولا يمكن منها ان نكل (ش) يعنى أن من توجهت عليه يمين كان مدعيا أو مدعي عليه فنسكت عنها ثم أراد بعد ذلك أن يحلفها فانه لا يجاب الى ذلك لان نكوله دليل على صدق خصمه ويتم نكوله بقوله لا أحلف أو بقوله لخصمه أحلف أنت أو يتمادى على الامتناع من الحلف قوله ان نكل عند السلطان أو غيره (ص) بخلاف مدع التزمها ثم رجع (ش) أى فان له ذلك ويمكن منها قبل الصواب مدعي عليه وذلك لانه المتوهم اذ بما يقال انه لما التزمها تعلق للمدعي حق الرجوع عنه بغرم بخلاف المدعي اذا أقام شاهدا أو أراد أن يحلف ثم رجع فانه لا يتوهم عدم قبول رجوعه وقد يقال ان نسخة مدع صواب وذلك لانه قد يتوهم أن المدعي لما أراد الحلف ثم رجع كان ذلك قرينة على ان الحق غير ثابت وليس له يمين على المدعي عليه وأيضا لا يلزم من كونها غير متوهمة حيث سلم ذلك أن تكون خطأ وعلى الشارح عدم لزوم اليمين بالتزامها للمدعي عليه بقوله فان التزمه

(٣١ - خرمي سابق) بخلاف مدع) ومثله المدعي عليه التزمها أى اليمين ثم رجع عنها فله ذلك ولو قال بخلاف من التزمها ثم رجع لسكان أخصر وأشمل (قوله فان له ذلك) أى له الرجوع عن اليمين التي التزمها وقوله ويمكن منها المناسب منه أى الرجوع وحاصله أن المدعي أقام شاهدا والتزم أن يحلف له ثم علق عدم الحلف وأراد أن المدعي عليه يحلف له فله ذلك (قوله قبل الصواب مدعي عليه) أى أن المدعي عليه اذا ادعى عليه المدعي ولم يقر بينة والتزم ذلك المدعي عليه اليمين فله أن يرجع عنها ويردها على المدعي (قوله فانه لا يتوهم عدم قبول رجوعه) أى بل يجوز قبول الرجوع أى بحيث يرد اليمين على المدعي عليه ولو قلنا لا يقبل رجوعه فلم يمكن له أن يحلف المدعي عليه بل يسقط حقه عند امتناعه من الحلف مع شاهده (قوله فان ذلك قرينة على أن الحق غير ثابت) أى فليس له تحليف المدعي عليه أى مع أنه أن يحلف المدعي عليه (قوله وليس له يمين على المدعي عليه) أى فأفاد أن له رد اليمين على المدعي عليه (قوله حيث سلم ذلك) أى سلم أنها غير متوهمة

(قوله فاذا كان له أن يرد اليمين على المدعى مع الزام الله له اليمين) أي فاذا كان الله تعالى ألزمه اليمين ورجع عنها إلى تحليف المدعى وقلنا ذلك الرجوع بحيث يحلف المدعى فأولى إذا كان التزم فله الرجوع عنها إلى تحليف المدعى والحاصل أنه معلوم أن المدعى عليه المنكر تنوحيه عليه اليمين عند دعوى المدعى بالزام الله ذلك اليمين وقد جوزنا أنه يرد اليمين على المدعى فأولى إذا التزمها هو بان قال أحلف ثم بعد أن قال أحلف قال أنت يا مدعى تحلف (قوله للمدعى والمضى عليه) متعلق باليمين والتقدير وعلى الشارح عدم لزوم اليمين للمدعى عليه بالزامها أي أن المدعى عليه إذا التزم اليمين فلا يلزمه ذلك فله أن يردّها على المدعى أي أن اليمين لم تكن على المدعى عليه بالأصالة لكن انفق أنه التزمها فله الرجوع عن ذلك الالتزام (قوله حاضر) مفهوماً أنه لو كان غائباً فله القيام متى قدم إن بعدت غيبته كالسبعة الأيام اتفاقاً وإن قربت كالاربعة (٣٤٣) أيام وثبت عذره عن القدوم لمحز ونحوه وعجز عن التوكيل فكذلك وإن

أشكى أمره فظاهر المذهب على قولين أحدهما قول ابن القاسم أنه كذلك والثاني قول ابن حبيب يسقط حقه إلا أن يثبت عذره انتهى ونحوه في الشارح وغيره فجعلت محل الخلاف بين ابن القاسم وابن حبيب فيما قرب كالاربعة الأيام مع العذر فيه نظر فلو تبين أنه لا عذر له سقط حقه وظاهره أن غيبته إذا كانت على أقل من ذلك فحكمه حكم الحاضر من غير تفصيل وقال بعض أشياخ عب في قوله حاضر ومثله الغائب على يومين في حق الرجال دون النساء قاله ابن عاصم وأفهم قوله ساكت أنه عالم واحتار به عن الخصام بين يدي حاكم والخصام عند غيره لا عبرة به كما قاله الشيخ سالم ولو ادعى عدم العلم بالحيازة لم تقبل منه لأنه تصرف لا يكاد يخفى ولو ادعى عدم العلم بالتصرف فالقول قوله وهذه الحيازة لا على نقل الملك لا نافذة له (قوله لم تسمع)

لا يكون أشد من الزام الله تعالى له أي فاذا كان له أن يرد اليمين ابتداء على المدعى مع الزام الله له اليمين فأحرى أن يردّها عليه بالزامه هو (ص) وإن ردت على مدعى وسكت زمناً فله الحلف (ش) ولو قال وإن سكت من توجهت عليه زمناً فله الحلف لكان أحسن لشموله للمدعى والمدعى عليه واليمين المردودة وغيرها (ص) وإن حاز أجنبي غير شريك وتصرف ثم ادعى حاضراً ساكتاً بلامانع عشر سنين لم تسمع ولا بينة (ش) هذه المسئلة تعرف بمسئلة الحيازة وأما الحقها بالشهادة لأن في بعض أنواعها ما تسمع فيه البينة وفي بعضها ما لا تسمع فيه وربما يذكرونها مع الاقضية لأن بعضها يقع فيه القضاء وهو ما فعله المؤلف يعني أن الأجنبي غير الشريك إذا حاز شيئاً على صاحبه وتصرف فيه ولو بغير هدم وبناء كالساكن والأجارة مدة عشر سنين وصاحبه حاضراً ساكتاً طول المدة لا مانع له من القيام فان ذلك ينقل الملك عنه فإذا قام صاحبه الأجنبي بعد ذلك يطلب مناعه فان دعواه الملك لذلك لا تسمع وكذلك إذا قام بينة تشهد له بذلك لم تسمع واستحقه الحائر لقوله عليه الصلاة والسلام من احتاز شيئاً عشر سنين فهو له فقوله وتصرف أي بأي نوع من أنواع التصرفات بهدم أو بناء أو اغتسال الآن الهدم مقيدهما إذا كان لغير ضرورة أي بأي نوع من أنواع التصرفات غير البيع والهبة والوطء والكتابة ونحو ذلك فان هذه لا يحتاج معها إلى طول الزمان إذا علم المدعى ذلك ولم ينكره وهذا عام في جميع الأقسام التي ذكرها المؤلف والتي لم يذكرها كالاصهار والموالي ولا يلتفت لكلام الشارح وغيره وليس في كلام المؤلف حذف من الأول دلالة الثاني لأن التصرف بالهدم والبناء فقط مخصوص بمسئلة الشريك الأجنبي قوله عشر سنين ظرف للحاضر ساكت بلامانع وهذا يتضمن كون الحيازة عشر سنين وليس ظرفاً للتصرف إذا لم يعتبر في التصرف أن يكون مستمراً في العشر سنين بل يكفي حصوله في جزء منها كذا قرر وفي ابن مرزوق ما يخالف ذلك فإنه قال قوله عشر سنين يصح أن يعمل فيه حازاً وتصرف أو حاضراً أو ساكتاً فيعمل فيه أحدها وباقيها في ضميره أن جازتازع مثل هذا العدد والافيق قدر معمول لما زاد

أي دعواه عدم سماع دعوى المدعى أو بيقينه بعد مدة الحيازة في غير وثائق الحقوق والأفله القيام بما فيها ولو طال الزمان ومثل ذلك الحبس لا تنفع فيه الحيازة بل المدعى على دعواه ولو طال الزمان ومثل ذلك الطرق والمساجد لا حيازة فيها بل تسمع فيها الدعوى والبينة ولو طال الزمان (قوله لأن بعضها يقع فيه القضاء) أي وهو ما تسمع فيه البينة والبعض الثاني ما لا يقع فيه القضاء وهو ما لا تسمع فيه البينة (قوله وهو ما فعله المؤلف) الأولى تقديمه على قوله وربما يذكرونها (قوله كالساكن) أي لغير أرى وكالساكني والأزدرع في الأصول (قوله بما إذا كان لغير ضرورة) ظاهره ولو يسيراً وأولى إذا كان كثيراً وأما إذا كان لضرورة فلا يحصل به حيازة مطلقاً وهذه طريقة أخرى وهي ظاهر أبي الحسن والتوضيح أن الهدم والبناء لا صلاح مطلقاً ولغيره إذا كان يسيراً لا يحصل به الحيازة بين الأجنبي فليس كالساكني (قوله فان هذه لا يحتاج معها إلى طول الزمان) ظاهره أنه متى أخبر بان سألته بأعها فلا ن وسكت ولم يرد ذلك وادعى البائع ملكيتها فانها تكون ماسكاً للبائع (قوله ولا يلتفت لكلام الشارح وغيره) مرتبط بقوله غير البيع والهبة أي وأما الشارح وغيره فعموماً في التصرف فجعله شاملاً لما ذكره (قوله وفي ابن مرزوق ما يخالف ذلك) اعلم أن العتد أنه لا يشترط أن يكون التصرف عشر سنين خلافاً لابن مرزوق (قوله إن جاز الخ) أي لأن أبا حيان قال لا يقع التنازع

الابن ثلاثة (قوله وانظر أى الاربعة يعتبر زائدا) الظاهر كما في شرح عب أن الذي يعتبر زائدا ما زاد على الثلاثة الاول (قوله مالا يحصل الامن المالك) أى كان يراه يهدم أو يبنى فيه أو يبيعه أو يوصى به لغيره (قوله أن يدعى الحائز ملكيته) أى ولا يطالب الحائز ببيان وجه ملكه وقيل يطالب وقال ابن عتاب وابن العطاران كان معروفا بالغصب والاستطالة والقسرة طوب والافلا وظاهر شارحنا اعتماد الاول (قوله وأمان لم يكن حجة الاجرد الحوز) معناه أن الحجة في (٣٤٣) دعواه الملكية ان كانت الشراء منه مثلاً صحت

الحيازة وان كانت الحجة في دعواه الملكية مجرد دعواه فلا يكتفى به (قوله من حيازة الوارث الخ) فإذا حازها المورث خمس سنين ثم مات وحازها وارثه خمس سنين أضاف فقد تمت مدة الحيازة (قوله فان الحائز يملكه بذلك) أى بشرطه السابق وهو أن يكون الحائز يدعى الملكية كما أفاده بعض الشيوخ (قوله وهو يقتصر فيه بالهدم الخ) أى وأما تقتصر فيه بالهدم والبناء كالاغتيال والازدراع فلا أثر لها بالنسبة للشر كاه (قوله كالاربعة الخ) في ح أن المعتمد أن القريب الشريك وغيره سواء وأنه لا بد من زيادة مدة حيازته على أربعين عاماً مع الهدم أو البناء والحاصل أن الحيازة بين الاقارب سواء الشر كاه وغيرهم لا تكون بالسكنى والازدراع وإنما تكون بالبناء والهدم إلا بعد الطويل الزائد على أربعين سنة على الراجح وهذا في الاقارب ليس بينهم تشاجر والافسك لا جانب (قوله وأما على الاول بالاولى) وأما على الثانى والثالث فلم يعلم الحال وأقول والظاهر أنه على الثالث فكل المولى والاصهار غير الشر كاه فيكونون كالاقارب سواء (قوله تنبيهه) قال في ك والمراد بالمولى أعلى أو أسافل انتهى ثم رأيت بهراما

على العوامل الثلاثة ولا يجوز أن يعمل في ضمير المتنازع فيه انتهى وانظر أى الاربعة أو أكثر يعتبر زائدا (ص) الإبا سكان ونحوه (ش) أى إلا أن تشهد بيمينه باسكان منه الحائز أو اعماراً أو رفاق أو مساقاة أو مزارعة وما أشبه ذلك فان ذلك لا يفوته على صاحبه وتسمع دعواه وبينته وهذا مقيد بما إذا لم يحصل من الحائز بحضرة المدعى ما لا يحصل الامن المالك في ملكه ولم ينازع في ذلك كما يفيد كلام التبصرة وأنى الحسن وبني من شروط الحيازة ان يدعى الحائز ملكية الموضع المجاز أى ولو مرة وأما إذا لم تكن له حجة الاجرد الحوز فلا تنفعه كما قاله ابن مرزوق ثم ان مدة العشرين تنفق من حيازة الوارث ومورثه وكذلك مورث مورثه (ص) كشرىك أجنبي حاز فيها ان هدم وبني (ش) يعنى أن الشريك الأجنبي اذا حاز شيئاً عن صاحبه عشرين سنين وتصرف فيه بالهدم والبناء وصاحبه حاضر ساكت طول المدة المذكورة ولا مانع له من القيام بحقه فان الحائز يملكه بذلك ولا تسمع دعوى صاحبه ولا بينته بعد ذلك لانه قد يتوهم أن الشريك يحجب شريكه فتسمع دعواه بعد ذلك فنفى ذلك التوهم وهذا مقيد بما اذا هدم وبني ما لا يخشى سقوطه وأما اذا هدم وبني ما يخشى سقوطه فان ذلك لا ينقل الملك ثم ان الهدم وحده يكفي كما أن البناء كذلك (ص) وفي الشريك القريب معهم اقولان (ش) يعنى أن الشريك القريب اذا حاز شيئاً على شريكه عشرة أعوام وهو يقتصر فيه بالهدم والبناء واليهما يعود ضمير التثنية فهل ذلك حيازة أو لا يكون حيازة لأن يطول أمدها كالاربعة أي مع الهدم والبناء ثم ان ظاهر كلامه أن المولى والاصهار أى الذين ليس بينهم قرابة كالا جانب وهو أحد أقوال ثلاثة أى فتسكنى العشرة وان لم يكن هدم ولا بناء والثانى أنهم لا تكون حيازة الامع الهدم والبناء والثالث أنهم لا تكون حيازة الامع الطول جـ أى مع الهدم والبناء والطول جـ يحصل بالزيادة على أربعين عاماً أى ولم يكونوا شر كاه أو المولى والاصهار الشر كاه فكل الا جانب الشر كاه على الاول بالاولى وهذا في المولى والاصهار الذين لا قرابة بينهم ولا فيجرب بينهم ما جرى في الاقارب الذين ليسوا بمولى ولا اصهار (ص) لا بين أب وابنه إلا بكهبة إلا أن يطول معهم ما تملك فيه البيئات وينقطع العلم (ش) معطوف على المعنى أى والحيازتين من ذكر لا بين أب وابنه فلا يصح حوز أحدهما على الآخر بالهدم والبناء والسكنى والازدراع ونحو ذلك ولا خلاف في القوت بالبيع ومأمعه كما مر الآن يجوز أحدهما على الآخر مدة تملك فيها البيئات وينقطع فيها العلم وهو يهدم ويبنى والاخر حاضر ساكت طول المدة بلا مانع فليس للاب والابن القيام بحقه واذا قام بعد ذلك لا تسمع دعواه بالملك ولا بينته واستظهر بعض أن المدة التي تملك فيها البيئات وينقطع فيها العلم تختلف باختلاف سن الشهود وضمير التنبيه في قوله معهم ما يرجع للهدم والبناء ثم ان قوله الآن يطول الخ مستثنى من مقدراً لا بغيره (ص) وانما تفرق

أفاد أن الاصهار والمولى الشر كاه فيهم قولان أحدهما أنهم مع الهدم والبناء كالا جانب أى فيكفى العشرين والثانى لا تكون حيازة إلا أن يطول اه والظاهر أن المدا على أربعين عاماً (قوله بالبيع ومأمعه) كالعتق والهبة أى كان يهدم أحدهما مع علم من هـ له أى والحال أن الواهب حاز لذلك فانه اذا قام بعد الهبة أو البيع فانه لا تسمع بينته حيث علم بذلك وتتمكن من القيام وسكت (قوله التي تملك فيها البيئات) أى البيئات الشاهدة بأصل الحوز وقوله وينقطع العلم أى باصل الحوز (قوله تختلف باختلاف سن الشهود) لا يخفى أن هذا لا يأتي الا اذا كان هناك شهود بأعيانهم ولم يكن كذلك

(قوله في الدابة) اذا كانت تركب والظاهر أن استعمالها في غير الركوب كاستعمالها فيه وقوله وأمة الخدمة اذا كانت تستخدم وأما ان لم تركب الدابة وتستخدم الامسة فالظاهر أن حكمها حكم العرض كذا في بعض الشروح (قوله ويراد في عبء) لافرق بين أن يستخدم أم لا كما ذكرنا (قوله بل الاصول الخ) أي من حيث ان مدة الحياة لا بد أن تكون مدة طويلة زائدة على أربعين سنة سواء الشريك وغيرهم وهذا في الاقارب غير الاب وابنه وأما ههنا فلا حياة الا بنحو الهبة أو البيع أو الزمان الطويل الذي تملك فيه الميراث هكذا قال عجم واعترض بأن الصواب ما جاء في النقل عن أصبغ ومطرف من أن حياة الشريك الوارث عن ورث معه في العروش والعبيد بالاستخدام واللبس والامتنان منفرد به على وجه الملك فالقضاء فيه أن الحياة في ذلك فوق العشرة الأعوام على قدر اجتهاد الحاكم عند نزول ذلك انتهى (٢٤٤) وهذا في غير الدور والارضين وأما فيما بالسكنى والازدراع فأزيد من أربعين سنة فظهر الفرق حتى في الاقارب

الدار من غيرها في الاجنبي في الدابة وأمة الخدمة السنتين ويراد في عبء وعرض (ش) يشير بهذا الى أن أمد الحياة بالنسبة الى الاقارب لا يختلف فيه العقار من غيره بل الاصول والحيوان والعروض على حد سواء وانما يفتقر الاخر في ذلك بالنسبة الى حياة الاجانب فاذا ركب أجني دابة لأجني مدة سنتين فقد تمت مدة الحياة ومثل الدابة أمة الخدمة اذا استخدم واذا حاز أجني على أجني عبدا أو عرضا مدة ثلاث سنين فافوقها فقد تمت الحياة فلا تسمع دعواه ولا يبنه وهذا كله اذا كان مدعيه حاضرا ساكنا طول المدة ولا مانع من القيام بحقه لكن نظير الهدم والبناء في الدار والازدراع في حق الاجنبي الاجارة في العبيد والدواب والثياب في القريب فحيازتها عشر سنين على أحد القولين ونظير السكنى في الدار والازدراع في حق الاجنبي استخدام العبد وركوب الدواب ولباس الثياب في حق القريب فلا يكفي الآن بطول الزمان طول تملك فيه الميراث وينقطع فيه العلم فقوله في الاجنبي أي غير الشريك وكان ينبغي أن يقول العقار وقوله ويراد الزيادة باجتهاد الحاكم ويستثنى من العروض ثوب اللباس فان السنة فيه فوت

سنة فظهر الفرق حتى في الاقارب وما في ابن رشد من أن قضية كلام أصبغ التسوية بين الرباع والاصول والنياب وما معها في الشريك بالميراث لا يعمل عليه كما تبين من النقل (قوله لكن نظير الخ) هذه العبارة تقر بالشيخ سالم كما ذكره في كنهه انه لا يخفى أن قضية ذلك أن الحياة في الاجانب غير الشريك في الاصول لا بد من هدم أو بناء مع أنه لا يشترط ذلك اذ يكفي في ذلك الاعتماد والسكنى والازدراع كما نص عليه ابن رشد وقد تقدم ذلك (قوله الاجارة في العبيد) أي اجارة الحائز وقوله والدواب والنياب معطوف على العبيد وقوله على أحد القولين لم أطلع على القول الثاني في خصوص الاجارة ولكن الذي تقدم على غير المعتمد أنه لا بد من الزيادة على أربعين عاما فيكون هو القول الثاني الا أنك خبير بان هذا لا يأتي الا في العقار والنحاس لا في الحيوان

تم الجزء السابع ويليه الجزء الثامن وأوله باب الدماء والحدود

فهرست الجزء السادس من شرح العلامة الخريشي على مختصر سيمى خليل

صفحة	باب الاجارة	صفحة
٧٨	باب الوقف وما يتعلق به	٢
١٠١	باب الهبة والصدقة والعمرى	٣٤
١٢١	باب اللقطة وأحكامها	٤٣
١٣٧	باب القضاء وشروطه وما يتعلق به	٥٩
١٧٥	باب الشهادة وأحكامها	٦٦

تمت

والثياب فلا تنصور فيه الحياة بطول المدة والمعتمد أن المدة فوق عشر سنين كما تقدم (قوله ونظير السكنى في الدور) تقدم أن المعتمد أن الحياة في الدور والارض في حق الاجنبي بالسكنى في الدور والازدراع في الارض عشر سنين فقط وقوله فلا يكفي الخ فيه نظير بل المعتمد أنه يكفي ما فوق العشرة أعوام (قوله أي غير الشريك) أقول وسكت عن الشريك فلم يبين حكمه وهو تابع في ذلك المقرر للقائي والذي في عجم شريك أو لا وفي بعض النقاير بالمعتبر ما يفيد بقوته (قوله ويراد الزيادة باجتهاد الحاكم) هذا تقر بآخر للقائي مغاير للمقرر الاول الذي هو قوله ثلاث سنين الآن بعض الشراح ذكر أن الذي في النقل أنه لا بد من الزيادة على ثلاث سنين

Al Khurshi
574
ما شاء الله لا قوة الا بالله

الجزء الثامن

من شرح المحقق الجيهن

الفاضل المدقق سيدي أبي

عبدالله محمد الخرشى على المختصر الجليل

للإمام أبي الضياء سيدي خليل

رحمه الله تعالى

آمين

(وبها مشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوى تغمده الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضل فسيح جنته)

طبع على ذمة ملتزمه الراجي غفران ربه الحاج الطيب التازي المغربي

الطبعة الثانية

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)

(قوله وانما أتى المؤلف به) أى بهذا الباب (قوله أن ينظر) أى القاضى أى ومن المعلوم أن حكم القاضى فرع شهادة الشهود فناسب أن يذكر بعدهما وقوله فيه أى الباب أى أحكامه أولاً أى كل يوم أى حين يجلس كل يوم ينظر أولاً الى الحكم فى الدعاوى المتعلقة بتلك الاحكام (قوله لانه أوكد الضروريات) فى العبارة حذف والتقدير لانه متعلق بأوكد الضروريات وقوله وهى أى أوكد الضروريات أثبت باعتبار أنه ضرورة من الضروريات (قوله فى الصحيح) دليل لكون ما ذكر أكد الضروريات (قوله ولهذا) أى لما ذكره من الاولية (قوله ينبغي التمسك بشأنها) أى شأن أحكامها وقوله وكذا فى الدنيا أى أول ما يقضى بين الناس فى الدنيا فى الدماء ثم لا ينبغي ذلك لانه متقدم فى قوله الى أنه ينبغي للقاضى أن يتصرف فيه أولاً أى أول جلوسه كل يوم فى مجلس الحكم (قوله وفى الحديث) معطوف على قوله فى الصحيح (قوله بشرط كلمة) كان ينطق بالالف والقاف من اقتل (قوله آيس من رجمة الله) أى من

ومن يتوكل على الله
فهو حسب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(باب ذكر فيه أحكام الدماء وما يتعلق بها)

وانما أتى المؤلف به اثر الاقضية والشهادات اشارة الى أنه ينبغى للقاضى أن يتصرف فيه أولاً لانه أوكد الضروريات التى تجب مراعاتها فى جميع الملل بعد حفظ الدين وهى حفظ النفوس فى الصحيح أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة فى الدماء ولهذا ينبغى التمسك بشأنها وكذا فى الدنيا وفى الحديث من اشتكى فى دم مرئى مسلم بشرط كلمة جاء يوم القيامة بين عينيه مكتوب آيس من رجمة الله الى غير ذلك من الاحاديث وحديث أول ما يقضى المتقدم لا يعارضه حديث أول ما ينظر فيه من عمل العباد الصلاة لان هذا فى خاصة أعمال العبد نفسه وذلك فيما بينه وبين غيره لكن انظر أيهما يقدم والظاهر أنه القضاء فى الدماء * ولما كانت أركان الجنابة ثلاثة الجانى والمجنى عليه والجنابة ولكل منها شرط ذكر جميعها وبالأركان الاول فقال (ص)

ان

دخول الجنة أى مع السابقين أو يحمل على المستحل فان قلت انه على الاول ليس هنالك آيس بل هو معرض

للعفو قلت نعم لانه ينبغى الالتفات الى الظاهر لاجل الزجر كما قيل فى قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً الخ (قوله الجنابة الخ) لم يتكلم على حقيقة الجنابة ذات الاركان المذكورة وعرفها ابن مرقوق بقوله وأما حقيقة الجنابة اصطلاحاً فهي اطلاق مكلف غير

حر بي نفس انسان معصوم أو عضوه أو اتصالاً بجسمه أو معنًى قائماً به أو جنينه عمداً أو خطأ بتحقيق أو تهمة انتهت فأتلاف مكلف
جنس وغير حر بي يخرج الحربى إذ لا يؤخذ بما كتسبه مما ذكرهنا ونفس انسان وما بعده يخرج أتلاف المال والجنابة على
العرض فليس من هذا الباب وإضافة نفس للانسان يخرج أتلاف نفس غيره ويدخل نفس العبد والذى ومعصوم يخرج الحربى
ومن وجب قتله بوجوب لا يعفى عنه وأتلاف الاتصال بالجسم كناية عن الجرح والمعنى القائم بالجسم كالعقل والسمع وغيرهما ما أتى
وضمير جنينه يعود على الانسان وعمداً أو خطأ من صور بان أتلاف وتحقيق متعلق به وذ كرطوبة لعطف أو تهمة عليه والمراد بها
اللوث الموجب لثبوت الدم مع القسامة انتهى فإذا علمت ذلك فلا يرد أن الشارح جعل من أركان الجنابة الجنابة وهذا لا يصح لأن
الشيء لا يكون ركن نفسه وحاصل الجواب أن الجنابة ذات الأركان هي الأتلاف المقيد بالقيود المذكورة والجنابة التي أخذت ركنها هي
الأتلاف بدون التقييد بالقيود المذكورة فلا يراد فتدبر (قوله ان أتلف) أى عمداً بدليل قوله فالقود عينا وأما الخطأ فيعلم من نص
المصنف على الدية فيما سأتى (قوله وان رق) انما نص عليه لئلا (٣) يتوهم أنه لا يقتل بالحرشرف الحر وأولانه

ربما يتوهم أنه كالبيهة
وفعل الجماء جبار أى هدر
وقوله غير بالرفع صفة
وبالنصب على الحال لانها أتى
من النكرة على قلة كما فى الحديث
وصلى وراءه رجال قياماً وقوله
ولا زائد حرية بأن كان مساوياً
أو أنقص ويجوز فى قوله زائد
حرية عطفه على المضاف
اليه ولا مؤكدة والرفع
بعطف لا على غير لانها اسم
بمعنى غير يظهر أعراهما فيما
بعدها ولا زائد اسلام بأن
كان مساوياً أو أنقص وقوله
حين القتل راجع للجميع أى
مكلف حين القتل وان رق
حين القتل غير حر بي حين
القتل ولا زائد حرية أو اسلام

ان أتلف مكلف وان رق غير حر بي ولا زائد حرية أو اسلام حين القتل الالغيلة (ش) يعنى
أن من شرط القصاص من الجاني أن يكون مكلفاً غير حر بي ولورقيقاً فلا يقتص من صبي ولا
مجنون لأن عمدهما وخطأهما سواء ويقتل العبد بالحر ان شاء الولي فان استحمياه خير السيد
فى اسلامه أو فدائه بالدية ولا قصاص على الحر بي لأنه اذا جاء نائباً فإنه لا يقتل بما قتل قبل
توبته ولا خلاف فى ذلك وسواء كان ممن تقبل منه الجزية كاليهودى والنصرانى أو لا تقبل
منه كالمجوسى لأن شرط القاتل الذى يقتص منه أن يكون ملتزماً بالأحكام والحربى غير ملتزم
لها ويجب القصاص على الذمى والسككران والمجنون اذا جنى فى حال افاقته وعلى المكره
على تفصيل سأتى ويشترط فى المكلف الجاني الذى يقتص منه أن لا يكون زائداً فى
الحرية أو فى الاسلام حين القتل أما ان كان زائداً فيما ذكر حين القتل فلا قصاص عليه ولو
قتل الحر المسلم عبداً مسلماً فإنه لا قصاص عليه ولو قتل العبد المسلم كافراً فإنه
لا قصاص عليه وعكسه يقتل به ولا توازى حرية الكافر حرمة الاسلام إلا أن يكون القتل
لاجل أخذ المال وهو المسمى بالغيلة فلا يشترط الشروط المتقدمة بل يقتل الحر بالعبد
والمسلم بالكافر لما علمت أن القتل فى الغيلة للفساد لا للقصاص ولهذا الوعفاً ولدى الدم عن
القصاص فلا يقبل منه ذلك كما أتى فى محله عند قوله وليس للولى العفو (ص) معصوماً
للتلف والاصابة (ش) هذا معمول لقوله أتلف لأنه ما قدم أنه يعتبر فى الجاني التكليف
وكونه غير حر بي ولا زائد حرية أو اسلام أشار الى ما يعتبر فى المجنى عليه نفساً أو جرحاً أو طرفاً
فبين أنه لا بد أن يكون معصوماً الى حين التلف فى النفس والى حين الاصابة فى الجرح فيعتبر
فى النفس العصمة من حين الضرب الى حين الموت وفى الجرح من حين الرمي الى حين الاصابة

حين القتل أى وسببه وهو الرمي مثلاً (قوله الالغيلة) الاستثناء منقطع لأنه غير داخل فيما قبله لان ما قبله القتل فيه للقصاص وهنا
للفساد (قوله فلا يقتص من صبي ولا مجنون) والدية على عاقلة المجنون (قوله وسواء كان الخ) هذا ضعيف لان المعتمد أن الجزية
لا يختص بها السكك والى الحاصل أن المدعى كونه ملتزماً بالأحكام (قوله اذا جنى فى حال افاقته) أى ثم حن بعد ذلك ولكن لا يقتص
منه حال الجنون بل ينظر افاقته ان رجعت وان أيس منها فالدية فى ماله فان أفاق بعد ذلك اقتص منه إلا أن يكون حكم حاكم يرى
السهو وأما اذا قتل حال جنونه ففيه الخلاف السابق فى باب الغصب وما ذكرناه قريباً أحد الأقوال وذلك لأن الأقوال ثلاثة فقيل
هدر وقيل الدية فى ماله وقيل على عاقلة وأما اذا شك هل قتل حال الجنون أو حال الافاقة فقال بعض القرويين لا يلزمه قصاص وأما
الدية فلازمة وهل له أو لعاقلة انظر ذلك ولا يجزى هنا القول بسقوطها عنه (قوله فلو قتل الخ) أى واذا رمى مسلم كافراً أو مسلماً قبل
وصول الرمية اليه ومات عقب ذلك فإنه لا قصاص على الراى لأنه حين الرمي كان كافراً (قوله وهو المسمى بالغيلة) بكسر الغين المعجمة
القتل لاجل المال وفى معناه الحرابة (قوله فلا يقبل منه ذلك) أى بل يقتل للحرابة ولا يسقط حدها إلا بانين الامام طائعا أو ترك
ما هو عليه نعم اذا أتى الامام طائعا أو ترك ما هو عليه ثم عفا الولي عن الجاني فإنه يعتبر عفوه وأما قبل حصول أحد هـ ما فلا يعتبر عفوه

(قوله اسلم) اي المرتد وقوله ان مات أي المرتد لانه وان أسلم لم يكن معصوما حين الرى ولو رى حرم مسلماً مثله بهم فارتد المرتد قبل وصول السهم اليه ثم مات فلا قصاص لانه حين الاصابة لم تستمر العصمة ولو جرح مسلماً مسلماً فارتد الجرح ثم زانقات فلا قود لانه صار الى مأحل دمه ولو قطع مسلماً يد مسلماً ثم ارتد المقطوع فمات مرتداً أو قتل لثبت القصاص في قطع اليد فقط لا النفس لان الموت كان وهو مرتد واعلم أن المجنى عليه أربعة أقسام أحدها أن لا يكون معصوما حين السبب ولا حين المسبب الثاني أن لا يكون معصوما حين المسبب فقط والحكم في هذين القسمين أنه لا يقتص من الجاني عليه فيما الثالث أن يكون معصوما حين السبب والمسبب وبينهم ما والحكم في هذا أنه يقتص له من الجاني على النفس حيث لم يكن الجاني زائداً بحرية أو اسلام حين السبب والمسبب أو أحدهما وما يقتص له من الجناية فيما دون النفس من الجاني حيث كان مساوياً له فيما تقدم ولا يقتص له من الزائد عليه فيما ذكر ولا من الناقص عنه فيه القسم الرابع عكس الثاني وهو أن لا يكون معصوما حين السبب ثم تحصل العصمة حين المسبب وحكمه أنه لا يقتص منه (قوله يعلم منه المبدأ) لا يخفى أنه لا يعلم منه خصوص المبدأ بل يعلم أن هناك

(٤)

أي فلا بد من اعتبار الحالين معاملة الرى وحالة الاصابة في الجرح وحالة الضرب وحالة الموت في النفس وهذا في العمد الذي فيه القود أو ما الخطأ والعمد الذي لا قود فيه فمعرض لهما فيما يأتي في قوله وضمن وقت الاصابة والموت وحيث اعتبر الحالان معاً فاذارى كافر مرتداً وقبل وصول الرمية اليه أسلم اعتبر حال الرى فلا يقتل به ان مات وكذا لو جرحه ثم أسلم وزاومات فانه لا يقتل به لمراعاة حالة الجرح فقوله معصوما صفة لموصوف محدوف أي شيئاً فيشمل النفس والطرف والجرح ولا يشمل المال لقوله فالقود ولا تقدر شخصاً ولا آدمياً ولا عضواً وقوله للتلغ متعلق بمعصوما واللام بمعنى الى التي لانتهاء الغاية أي منتهية عصمته الى وقت التلف والاصابة لا معنى عند وعلى جعلها لغاية يعلم منه المبدأ لأن كل غاية لها مبدأ كما هو التنبيه عليه ثم بين أن العصمة تكون بأحد أمرين أشار لا ولهما بقوله (بايمان) لقوله عليه السلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها ولأنهم ما بقوله (أو أمان) لقوله تعالى وان أحسن من المشركين استجارك فاجر حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه ما منه قال ابن الحاجب أوجز به لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (ص) كالقاتل من غير المستحق (ش) التشبيه في قوله معصوما والمعنى أن القاتل دمه معصوم بالنسبة الى غير مستحق دمه وأما بالنسبة الى مستحق دمه فلا عصمة لكن اذا قتله من غير إذن الامام فانه يؤدب لاقتيانه على الامام أي الامام العدل والافلا أدب كما قاله أبو عمران وقوله (وأدب) راجع للفهوم وهو عطف على مقدر أي لا من المستحق فلا قصاص وأدب ويحتمل أنه جواب شرط مقدر أي وان قتله المستحق أدب (ص) كرتد وزان أحسن ويدسارق (ش) يعني أن المرتد اذا قتله مسلم بغير إذن الامام فانه لا يقتل به ولكن يؤدب وعليه دية ان قتله قبل فوات زمن الاستتابة

مبدأ (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) أي مع محمد رسول الله وكأنه سكت عنه لان جملة لا اله الا الله صارت كأنها علم على المجموع من لا اله الا الله محمد رسول الله وفيه اشارة الى أن المراد بالايمان في المصنف الاسلام لا الايمان الباطني الذي هو التصديق وبعبارة أخرى أي بايمان بالله ورسوله مع التزام أحكام الاسلام فأطلق الايمان وأراد به الاسلام (قوله أوجز به) وتركه المصنف لفهمه بالاولى (قوله التشبيه الخ) الحق أنه تمثيل وأدخلت الكاف القاطع ونحوه من غير المستحق (قوله لاقتيانه) أي وحيث كانت العلة في ذلك الاقتيانه فلا أدب اذا أسلمه الامام كما أنه اذا علم أن الامام لا يقتله فلا أدب عليه في قتله ولو غيلة ولكن يراعى فيه أمانة فتنه ورديلة وقوله لا من المستحق أي في نفسه يدل عليه قوله

وديته

بعدوان فقتل عين القاتل الخ (قوله وزان أحسن) لا غير محسن فيقتل الآن يقول وجده مع زوجتي وثبت ذلك بأربعة يرويه كالرود في المكحلة فلا يقتل بذلك لعذر الغيرة وعلى قاتله دية فان لم يكن الا مجرد قوله قتله الآن يأتي بطلخ فلا يقتل لدرته بالشبهة وانظر اقراره برزاهم وكذلك قتله بهما عند ثبوتيه بأربعة بنته وأخته وأمه والظاهر لا قصاص في الاول (قوله ويدسارق) ذكر

أو أني وثبت عليه ذلك بينة عادلة أو اقراره ولو بعد القطع وكذا يد قاطع غيره حيث يجب قطعه فيؤدب القاطع بغير إذن الامام ومحل الادب في هذه المسائل اذا وقعت عمداً (قوله ٢ اذا قتله زمن الاستتابة) وكذا بعد دعاه على ما قاله الشيخ أحمد من أنه لا مانع من اجتماعهما عليه لاحتمال أنه لو لم يقتل لا يمكن رجوعه الى الاسلام ونص ابن شاس ودية المرتد في قول دية الجوسي في العمد والخطا في نفسه وفي جرحه رجوع للاسلام أو قتل على رده وذكرا ابن القاسم وأصبغ ومقابله قولان أولهما ما رواه محدثون عن أشهب أن عقله عقل الدين الذي ارتد اليه وثانيه ما روى عنه أيضا لثني على قاتله لانه مباح الدم والمعتمد الاول

(قوله ودينه ثلث خمس) أي وهي ستة وستون ديناراً وثلاثة دنانير (قوله أي فالقود متعين) لا يخفى أن هذا جواب الشرط وجواب الشرط لا يكون إلا جلة فلذا قدره بما ترى وكأنه يشير إلى أن عينا

(٥)

منصوب على التمييز من الخبر ولم يعمد ذلك

فلذلك قال بعض قوله عينا تمييز

محول عن الفاعل أي فيجب عين

القود أو عن المبتدأ أي فعين

القود واجبة والمراد بالعين

الذات انتهى (أقول) أو منصوب

على الحال من فاعل يجب الواقع

خبراً والمعنى فالقود يجب في حال

كونه عينا (قوله لأن الكلام

في جزاء الجنابة) بمسألة الهمة

أي من المجازاة وقوله وجزاؤها

أي مقابلها (قوله فانه يبرأ) أي

بالغنا أو غيره ولا يقتل وليس

عليه إلا الأدب إن استمر على البراءة

وان رجع فينبغي قبوله لأنه

أسقط حقا قبل وجوبه فيقطع

القاطع ولو قال اقتل عبيدي

ولك كذا أو غير شيء فقتله

فيضرب القاتل مائة ويحبس

عاماً وكذا يضرب السيد مائة

ويحبس عاماً وليس لسيد قيمته

على المعتقد كقوله أخرج ثوب

أو أنقه في البحر لأنه أباحه

مالم يكن المأذون له مودعاً بالفتح والـ

فقيته لأنه في حفظه دون ما قبله

وإذا قال الولي لشخص إن قتل

من في ولايتي فقد أبرأتك فقتله

فانه يقتل من القاتل لأن الولي

ليس له تسليم على النفس (قوله

لعاف مطلق) بكسر اللام (قوله

عفو مطلقاً) المتبادر أن مطلقاً

بفتح اللام صفة لعفو وإن كان يقرأ

في المصنف بكسر اللام (قوله إلا

أن يظهر من حاله) أي بان يقول

الحال فقير أو نحو ذلك (قوله يريد إذا لم يطل)

أي بان يقول عقب العفو الحال فقير وأما إن طال الأمر بعد العفو وقال الحال فقير فلا

عبر به (قوله ويخير سيد الجاني الخ) ظاهره أنه لا يبقى على حقه في القتل وفي ابن مروزق التصريح بأنه يبقى على حقه في القتل وهو ظاهر

ودينه ثلث خمس دية المسلم كدية المجوسي المستأمن وكذلك الزاني المحصن إذا قتله مسلم بغير إذن الإمام وكذلك قاطع يد سارق بغير إذن الإمام لا قتياله على الإمام فالتشبيه في الأدب أي شخص مرتد وشخص زان وشخص سارق فيشمل الذكر والأنثى ولو قال وعضو سارق لكان أحسن أي وثبت ماذا يبينه عادة أو أقرار وقوله (فالقود عينا) جواب عن قوله أن أتلف مكلف والمعنى أن المكلف إذا جنى عمداً وعدواناً فانه يتبعين في حقه القود وليس للولي أن يلزم الجاني الدية الآن يعفو مجباً أو يرضى الجاني بالدية هذا مذهب ابن القاسم وهو المشهور واختاره ابن رشد وروى أشهب التخيير بين القود والعفو على الدية جبراً على الجاني وقال به واختاره الخمي فقوله عينا أي فالقود متعين لا الدية فلا ينافي أن لولي المقتول العفو مجباً على مذهب ابن القاسم وليس المراد بالقود متعين لا العفو لأن العفو لا يقابل القود وإنما يقابل الدية لأن الكلام في جزاء الجنابة وجزاؤها القود والدية لا العفو (ص) ولو قال إن قتلتني أبرأتك (ش) هذا في معنى الغاية للقود أي أن القصاص ثابت ولو قال المقتول للقاتل إن قتلتني أبرأتك ففعل فإن القاتل لا يبرأ بذلك ويقتل به لأن الحق بعد الموت انتقل للوراث وكذلك لو قال له اقتلني ابتداءً لأنه عفا عن شيء لم يجب له أمان قال له إن قطعت يدي مثلاً فقد أبرأتك ففعل فانه يبرأ بذلك ولا قصاص عليه ولكن عليه الأدب مالم يترام به الجرح للموت والأفلاحيه القسامة والقتل أو أخذ الدية وكلام المؤلف ظاهر فيما إذا وقع الأبراء قبل انفاذ المقاتل وأما إن قال له بعد انفاذ مقاتله أبرأتك من دمي أو إن مت فقد أبرأتك من دمي فانه يبرأ منه قاله في شرح الرسالة (ص) ولا دية لعاف مطلق الآن تظهر ارادتها فيحلف ويبقى على حقه إن امتنع (ش) يعني أن ولي الدم إذا عفا عن القاتل عفواً مطلقاً أي سكت فيه عن ذكر الدية فإن العفو يلزمه فإذا قال بعد ذلك انما عفو لا جمل الدية فانه لا يصدق في ذلك إلا أن يظهر من حاله ومن فرائض الأحوال أنه أراد ذلك فانه يحلف ويبقى على حقه في القتل إن امتنع القاتل من إعطاء الدية يريد إذا لم يطل والأفلاحيه وبطل حقه لمنافاة الطول الإرادة المذكورة لأنه مظنة الكذب والافتراء ولا يحتاج لهذا التقييد لفهمه من قوله إلا أن تظهر ارادتها مع الطول لم تظهر ارادتها (ص) كعفو عن العبد (ش) يعني أن العبد إذا قتل حراً أو عبداً مثله فعفاً ولى الدم عن القاتل فانه يلزمه ذلك فإذا قال بعد ذلك انما عفو عنه لا أخذه وأخذ قيمته أو أخذ قيمة العبد المقتول أو أخذ الدية إن كان المقتول حراً وتكون منجمة كما يأتي فانه لا يسمع منه ذلك إلا أن تظهر ارادته ذلك فيحلف ولى الدم ويخير سيد الجاني بين دفعه العبد أو دفع قيمته أو دفع قيمة المقتول إن كان عبداً أو دفع دية إن كان حراً وهل يدفعها منجمة كما في العتبية والموازية قال ابن يونس وما فهمنا تفسير المدونة أو يدفعها حالة قال ابن رشد وهو مذهب المدونة قاله الشارح (ص) واستحق ولى دم من قتل القاتل أو قطع يد القاطع (ش) يعني أن المكلف إذا قتل مسلماً عمداً وعدواناً فعدا عليه مكاف آخر فقتله عمداً وعدواناً فإن دم هذا القاتل يستحقه ولى المقتول الأول إن شاء قتله وإن شاء عفا عنه وكذلك إذا قطع شخص يد شخص عمداً فعدا على القاطع شخص فقطع يده فإن المقتول عفا عنه أو لا يستحق قطع يد القاطع إن شاء قطع وإن شاء عفا عنه فقوله

الحال فقير أو نحو ذلك (قوله يريد إذا لم يطل) أي بان يقول عقب العفو الحال فقير وأما إن طال الأمر بعد العفو وقال الحال فقير فلا عبرة به (قوله ويخير سيد الجاني الخ) ظاهره أنه لا يبقى على حقه في القتل وفي ابن مروزق التصريح بأنه يبقى على حقه في القتل وهو ظاهر المصنف (قوله وهو مذهب المدونة) أي غير ناظر فيه للتفسير المذكور والراجح مذهب المدونة

(قوله وقر ينتهدم) لان الدم وقع مستحقا والمقابل للمستحق في غير النفس لا يكون الا عضو او قوله والعضو المعطوف وكما نه قال وحينئذ فاعطف ظاهرا لان العضو المعطوف يغير المعطوف عليه وقوله وفي القطع المقطوعة يده لا يخفى ما في تسميته وليا من المساحة وغاية ما فيها انه مجاز لغوي وهو مقدم على المجاز بالحذف فكان أولى من كلام الشيخ أحمد هذا الاعتبار غير أنه ليس مجازا خالصا بل فيه جمع بين الحقيقة والمجاز وفيه خلاف وقوله وحينئذ فلا حاجة لما قاله رأى من أن فيه لفوا ونشرا مرنا والتقدير واستحق ولى أو مقطوع دم من قتل القاتل أو يدمن قطع بد القاطع اهـ وذلك لما فيه من زيادة التقدير (قوله يعنى الخ) عبارة بعضهم أفيد ونصه فان أرضاه أى أرضى ولى الدم الاول (٦) ولى المقتول الثانى وهو القاتل الاول وقوله فله أى فامر القاتل

له وسواء كان القتل عمدا أو خطأ وحينئذ فهو مفرع على واستحق ولى دم من قتل وعلى قوله كدبة خطا فهو راجع لما قبل الكاف وما بعدها وقوله لان الرضا لا يكون الامع التخيير أى بين أن يقتص من الذى قتل القاتل ولو بذل له ولى الثانى أكثر من الدية والحاصل أن الامر في ذلك موكل الى اختيار ولى الاول في أن له أن لا يرضى عما بذل له ولى المقتول الثانى من الدية أو أكثر وهو مذهب المدونة وقوله أن يرضى وقال عبد الملك لا وليا الثانى أن يدفعوا الدية الى أولياء الاول ويقتلوا هم لانفسهم وفهمه اللخمى على اجبار أولياء الاول على قبول الدية (قوله وكلام تت فيه نظر) أى لانه قال فان أرضاه أى أرضى ولى الدم الاول ولى القاتل الثانى وقوله فله أى فدمه لولى القاتل الثانى ان شاء اقتص أو عفا انتهى أى فصوابه المقتول وقوله أولا وكلام تت فيه نقص الاولى حذفه لان الذى في تت انما هو ما ذكرناه وهو ليس فيه نقص انما هو خلاف

أو قطع فيه معطوف مقدر تقديره عضو وقر ينتهدم والدم في النفس والعضو المعطوف بغير المعطوف عليه أى أو عضو من قطع بد القاطع والولى في القتل أجنبى وفي القطع المقطوع يده وحينئذ فلا يحتاج الى ما قاله الزرقانى وقوله (كديبة خطأ) تشبيهه في الاستحقاق يعنى أن الشخص اذا جنى خطأ على من قتل عمدا أو قطع عضوا عمدا فان ولى المقتول أولا يستحق دية المقتول ثانيا خطأ وان المقطوع أولا يستحق دية المقطوع ثانيا خطأ فقوله كديبة خطأ أعم من أن يكون في نفس أو عضو (ص) فان أرضاه ولى الثانى فله (ش) يعنى فان حصل لولى المقتول أولا الرضا من قبل ولى المقتول ثانيا فله أى فيصير دم القاتل الثانى لا لولياء المقتول الثانى ان شاءوا قتله وان شاءوا عفا عنه فقوله الثانى أى المقتول الثانى وهو القاتل الاول وكلام تت فيه نقص وقوله فله أى فلولى الثانى القتل أو العفو وأما تخيير ولى الاول الذى هو مذهب المدونة فقد علم من قوله فان أرضاه ولى الثانى لان الرضا لا يكون الامع التخيير وكلام تت فيه نظر (ص) وان فقت عىن القاتل أو قطعت يده ولومن الولي بعد أن أسلم له فله القود (ش) يعنى أن القاتل اذا تعدى عليه رجل أجنبى أو ولى الدم فقطع يده مثلا عمدا أو خطأ فله القصاص على من فعل به ذلك عمدا سواء كان الفاعل أجنبيا أو ولى الدم سواء فعله بعد أن أسلم اليه أو قبله ثم يقتلونه بعد ذلك لان أطراف القاتل معصومة بالنسبة الى مستحق الدم والى غيره وله أخذ الدية في الخطا فله يده أى طرف من أطرافه وقوله ولومن الولي بعد أن أسلم له مما لقتان فأولى من غير الولي ومن الولي قبل أن يسلم اليه (ص) وقتل الادنى بالا على كحر ككلى بعبد مسلم (ش) يعنى أن الادنى يقتل بالا على مثاله حر ككلى قتل عبدا مسلما فانه يقتل به لانه أدنى والعبد المسلم أعلى احرمة الاسلام لا توازيها حرية الكافر وأما العكس فلا قصاص كما اذا قتل العبد المسلم حرا ككلى فانه لا يقتل به كما مر (ص) والكفار بعضهم ببعض من ككلى وجوسى ومؤمن (ش) الكفر كله ملة واحدة فاليهودى والنصرانى والمجوس وعباد النار وعباد الاوثان وغيرهم يقتص لبعضهم من بعض ولا يقتص لهم من المسلم لنقصهم عنه في الدين ومؤمن اسم مفعول دخل دار الاسلام بأمان وهو وما قبله من عطف العام على الخاص لشمول الكافر لما ذكر (ص) كذوى الرق (ش) أى فيقتص لبعضهم من بعض ولو كان بعضهم فيه شائبة حرية ولا يقتص لهم من الحر المسلم لنقصهم عنه بالحرية (ص) وذكر وصحيح وضدهما

(ش)

الصواب (قوله أى طرف من أطرافه) أى فقد أطلق المصنف الخاص وهو اليد وأراد

العام وهو مطلق طرف (قوله الكفر كله ملة واحدة) أى في باب الحمايات لاني باب المفراض فالملل فيها ثلاث اليهود والنصارى وما عداها ملة واحدة والمراد غير الحربيين لما تقدم أول الباب أنه لا يقتص من الحربيين وقوله والمجوس أى الذين يقولون بان الاله اثنان وقوله وهو وما قبله الخ حاصله أنه يقول ان مؤمن مع ما عطف عليه محتوم على عطف عام وهو مؤمن على خاص وهو ككلى وجوسى وذلك لان ككلى والمجوسى كل منهما داخل تحت أماننا فهم امن أفراد المؤمنين وان كان بحسب ما قال لا يدخل لان فسرهم بن دخل دار الاسلام بأمان فلا يدخل فيه ما كان فيه تحت ذمتنا من يهودى ومجوسى ونصرانى ممن تولد في بلاد الاسلام وقوله لشمول الكافر ليس المراد مطلق كافر بل مراده كافر بخصوص وهو مؤمن

(قوله ويقتص للربض من الصحيح) أي ويقتل كامل الأعضاء ناقصها ويجزى مثل ذلك في القصاص بينهم في غير النفس أيضا وقوله ويصم الرفع أي وقتل ذكر وصحيح الخ أي قتل بعضهم ببعض (قوله أو قيمة العبد المقتول) ظاهره أنه إذا أراد أن يدفع قيمة العبد القاتل ليس له ذلك وفي عجم ونبهه عب ما يخالف ذلك فإنه قال أو فداؤه أي (٧) بقيته أو بدية الحر أو قيمة العبد المقتول اه وهو ظاهر وقد تقدم له ما يوافق ما في

عجم من أن من جلة التخيير أن يعطى قيمة الجاني (قوله فان قتل العبد حرا ذميا الخ) لا فرق بين كون ذلك عبدا أو خطأ (قوله فيباع لولى الدم) أي وله ما زاد لالسيدة (قوله أن يقتصد القاتل الضرب) أي بشرط أن يكون على وجه العداوة وأما مجرد الغضب فلا كذا يفيد عجم ونبهه شب وفي عب وفعل ذلك لغضب أو عداوة فيقتص منه اه فجعل قصد الغضب مثل العداوة في إيجاب القصاص وهو ظاهر فيتعين المصير اليه (قوله بشرط ضرب اللاعب أو اللاعب) أي ولكن محله إذا كان باآلة أدب لان كان باآلة لا يضرب بها اللاعب كالحجور والحاصل أن اللاعب من الخطا كما وقع التصريح به (قوله الا اذا قصد ازهاق روحه) أي أو ذبح أو شق جوفه ولو ادعى عدم قصد قتله لان تلك الآلة لا تفعل الا للقتل (قوله أو مثقل) المثقل ما قابل المحدد وهو ما يقتل به الشخص بالمرض أي بكسر العظم وتشميم اللحم والمحدد ماله حد يجرح به خلافا لقول أبي حنيفة لا قصاص الا في القتل بمحدد من حديد أو حجر له حد أو خشبة كذلك أو كان معروفا بقتل الناس كالخنزق والالقاء في النار لا في ضرب بقضيب كالمسي بكر باج وظاهره

(ش) ضد الذكرا لا في وضد الصحيح السقيم فيقتص للأنثى من الذكر وبالعكس ويقتص للربض من الصحيح وبالعكس فهو معطوف على ذوى الرق أي وكذا ذكر وصحيح وضدهما في أنهم يقتلون بعضهم ويصم الرفع عطف على الأدنى (ص) وان قتل عبدا ببيضة أو قسامة خير لولى فان استحياءه فليس به أسلامه أو فداؤه (ش) يعني أن العبد اذا قتل حرا أو عبدا وثبت عليه القتل فيه ما يبيته أو بقسامة في الحر بان قال قتلنى فلان أو يقيم عدلا بالقتل ويقسم أولياؤه في صورتين فان لولى المقتول يخير بين أن يقتله أو يستحييه وانما كان الخيار للولى لان القاتل غير كف فان قتله فواضح وان استحياءه فان سيده يخير فقا به بين أن يسلمه للجنى عليه أو يفديه بدية الحر أو قيمة العبد المقتول وانما قيدنا القسامة بكون المقتول حرا لان العبد لا قسامة فيه كإياى ومفهوم بقسامة أنه لو ثبت باقرار العبد لم يكن الحكم كذلك وهو صحيح والحكم أنه ليس لولى المقتول استحياءه فان استحياءه بطل حقه الا أن يدعى أنه جهل ذلك ومثله جهل فانه يحلف ويبقى على حقه في القصاص وكلام المؤلف في العبد كما هو ظاهر وأما في الخطا فيخبر في الدية وأسلامه فان قتل العبد حرا ذميا خيرا أيضا سيده في فدائه بدية الذمى وأسلامه فيباع لولى الدم اذا لبقى مسلم في ملك كافر وقوله وان قتل الخ في قوة الاستثناء من قوله فالقود عينا (ص) ان قصد ضرب با (ش) هذا شروع في الركن الثالث وهو الفعل الموجب للقصاص وهو تارة يكون بالمباشرة وتارة يكون بالتسبب وبدأ بالاول والمعنى أن شرط القتل الموجب للقصاص أن يقتصد القاتل الضرب أي بقصد إيقاعه ولا يشترط قصد القتل في غير جنائية الاصل على فرعه فاذا قصد ضرب به بما يقتل غالبا مات من ذلك فانه يقتص له وكذا اذا قصد ضرب به بما لا يقتل غالبا مات من ذلك فانه يقتص له منه أيضا ولذا بالغ عليه بقوله (وان بقضيب) ودل مفهوم الشرط من كلام المؤلف على انه ان لم يقصد ضربه وثبت ذلك اما ببيضة أو باقرار الجنى عليه أنه لا قود عليه لانه خطأ وفيه الدية على العاقلة وقوله ان قصد ضرب با أى قصد ضرب من لا يجوز له ضربه وسواء قصد الشخص المضروب نفسه أو قصد أن يضرب شخصا وانما فإصاب غيره فانه يقتل به وما قيل انه من الخطا ضعيف وأما لو قصد ضرب من يحمل له ضربه فأصاب غيره فهو خطأ بشرط ضرب اللاعب أو اللاعب وقولنا في غير جنائية الاصل الخ يخرج لجنائية اللاعب على ولده فان قصد ضربه لا يكون موجبا للقتل كغيره لانه كان سببا في اخراج الولد من العدم الى الوجود فلا يقتل به الا اذا قصد ازهاق روحه كإياى (ص) كخنق ومنع طعام أو مثقل (ش) هذا تشبيه لا مثال لان منع الطعام ليس بفعل والمعنى أن الشخص اذا خنق انسانا أو منعه الطعام أو الشراب قاصدا قتله فانه يقتل به وكذا اذا قتله بمثقل كحجر أو خشبة (ص) ولا قسامة ان أنفذ مقتله أو مات مغجورا (ش) يعني أن المكاتب اذا ضرب شخصا عمدا عداونا فأنفذ مقتله أو لم يتكلم من حين الضرب الى أن مات فانه يقتل به من غير قسامة من أولياء المقتول فان كل وشرب وعاش ثم مات بعد ذلك ففيه القسامة لانه لا يؤمن أنه مات من أمر عرض له ولو أجهز شخص على منفوذ المقاتل من غيره فلا يقتص الا من الاول ويرث ويورث وعلى الثاني العقوبة بالاجتهاد كما هو أحد أقوال (ص) وكطرح غير محسن للعوام عداوة

عندهم ولو قصد قتله (قوله ويرث ويورث) أي فاذا مات أخوه قبل زهوق روحه فانه يرثه وقوله ويورث أي فاذا كان له أخ عبيد أو كافر أسلم أو عتق ثم مات منفوذ المقاتل ورثه (قوله كما هو أحد أقوال الخ) أشاروا الحسن لهذه الأقوال فقال ولو أجهز شخص على منفوذ المقاتل من غيره فقبل يقتل به الاول ولا يرث ولا يرث والثاني يقتل به الثاني ويرث ويورث والثالث يقتص من الاول ويرث

وورث وهو أحسن الأقوال وبعبارة أخرى وفي سماع أبي زيد أنه يقتل به الثاني ولا يكون على الأول إلا الأدب أي لأنه من جهة الإحياء
يرث وورث وبوصي بما شاء من عتق وغيره ابن رشد والأول أظهر أي الذي يقول يقتل الأول ولو قيل يقتل به جميعاً لانهم قد اشتركا
في قتله لكان له وجه انتهى (قوله على وجه العداوة) الصواب أنه يقتص حيث كان على وجه العداوة سواء علم أنه لا يحسن العوم أو لم
يعلم بذلك ولا عدمه أو علم أنه يحسن العوم وإنما كان يقتل حيث طرحه وهو يعلم أنه يحسن العوم لأنه انما طرحه حيث يظن أنه لا يجوز
منه وكذا إذا طرحه على وجه اللعب وهو يعلم أنه لا يحسن العوم وأما إذا طرحه على وجه اللعب وهو يعلم أنه يحسن العوم أو لم يعلم بذلك
ولا بعدمه فلا (قوله كطريق المسلمين) وهو مقيد بما إذا لم يحفرها بالمطر والأفلا غرم عليه أن يحفرها (قوله أما أن حفر البئر الخ)
اعلم أن حاصل مسألة البئر أنه إذا لم يقصد بحفرها ضرراً فإن حفرها في محل لا يجوز له كالطريق ضمن ما تلف به إلا أن فعلها في الطريق
يحمل على قصد الضرر وإن كان في محل يجوز له فلا ضمان عليه وإن حفرها بقصد الضرر ولو في محل يجوز له فإن حفرها لاهلاك
شخص غير معين فإنه يضمن ما هلك فيها وإن حفرها لاهلاك سارق غير معين وهلك فيها غريم غير معين فالتأثير الضمان وإن حفرها لاهلاك
شخص بعينه فإن هلك ذلك الشخص اقتصر منه (٨) وإن هلك غيره ضمن دية هذا هو الصواب وإن حفرها لمن يجوز قتله كحفرها

والأفدية (ش) يعني أن من طرح شخصاً في نهر وهو لا يحسن العوم في نفس الأمر على وجه
العداوة والقتل فإنه يقتل به ولا قسامة خلافاً لابن الحاجب وسواء علم الطارح أن المطروح
يحسن العوم أم لا وإن لم يكن الطرح عداوة بل كان على وجه اللعب وشبهه وهو لا يحسن العوم
أو كان يحسنه سواء كان على وجه العداوة أو اللعب فلا يقتل به وله عليه دية تخمسة كما هو
ظاهرها لا مغلظة كما هو قول ابن وهب (ص) وكحفر بئر وإن بينته أو وضع مزقاً أو ربط دابة
بطريق أو اتخذ كلب عقور تدمر لصاحبه إنذار (ش) لما فرغ من الكلام على الاتلاف
بالمباشرة شرع الآن في الكلام على الاتلاف بالسبب وهو أن يفعل فعلاً يكون سبباً للاتلاف
والمعنى أن من حفر بئراً في موضع لا يجوز له حفرها فيه كطريق المسلمين أو حفرها في موضع
يجوز له حفرها فيه كبيتة كبيتة وقصد بذلك الضرر كهلاك شخص معين وهلك فيها ذلك المعين فإنه
يقتل به فإن هلك فيها غير المعين فعليه دية إن كان حراً أو قيمة إن كان عبداً أما أن حفر البئر
في بيته لضروره اقتضت ذلك فهلك فيها إنسان أو غيره فإنه لا ضمان عليه فيه بل هو مدر
وكذلك يقتص من وضع ما يزلق في طريق المسلمين كعشور بطيخ أو غير ذلك وقصد بذلك الضرر
لشخص معين وهلك ذلك الشخص المعين وأما أن هلك غيره فالدابة وكذلك يقتص من ربط دابة
بطريق المسلمين وقصد الأذية لشخص معين فهلك بسبب ذلك وإن هلك غيره فالدابة وكذلك
يقتص من اتخذ كلباً عقوراً وقد أذعن عن اتخاذ شخص معين وهلك وإن هلك غيره فالدابة
فقوله (قصد الضرر وهلك المقصود) قيد في المسائل الأربع والمعنى أنه انما يلزمه القود إذا
قصد الضرر لشخص معين وهلك ذلك المعين وقوله (والأفدية) شامل لصورتين الأولى أن
يقصد ضرر شخص معين فيهلك غيره والثانية أن لا يقصد شخصاً معيناً ومفهومه قصد الضرر

في بيته أو حائطه لكسب عيب فلا يضمن
ما هلك فيها من آدمي سارق أو غيره
وان حفر بئراً حول زرع له لمنع
الدواب عنه خشية أن تفسده فلا
ضمان عليه وإن حفرها للاتلاف
دواب الناس ضمن هذا ما ذكره
(قوله ما يزلق في طريق المسلمين)
أي كرش ووضع قشر بطيخ حاصله
أنه دافع له في الطريق ولم يقصد به
الضرر فهو محمول على قصد الضرر
وان فعله في محل يجوز له فإن قصد
اتلاف آدمي بعينه محترم وتلف
اقتصر منه وإن تلف غيره أو فعله
لاتلاف سارق لا بعينه أو لاتلاف
ما لا يجوز اتلافه وتلف به آدمي فإنه
يضمن دية وإن فعله لاتلاف ما
يجوز اتلافه فلا يضمن ما تلف به
من آدمي أو غيره (قوله وإن هلك
غيره فالدابة) أي وإن لم يقصد

إهلاك شخص بعينه فإن قصد به إهلاكه من لا يجوز إهلاكه وهلك بذلك آدمي محترم ضمن
ديته وإن هلك غيره كدابة ضمن قيمته وإن لم يقصد به ضرراً أصلاً فإن اتخذ ذلك الحاجة فلا ضمان وإن جعل ذلك من بطله ضمن وانظر
من اتخذ دابة معروفة بالعداء ببيتة ولم يفعل بها ما يمنعها من العداء الذي عرفت به وفي المواضع ما يفيد أن حكمها حكم الكلب العقور
فيجوز فيها تفصيله (قوله وكذلك يقتص من اتخذ كلباً عقوراً) لا يختص بالكل بل يشارك فيه كل حيوان مؤذم اتخذ والجدار المسائل
والعقور ما يعقر ويؤذي بلا سبب من العقر وهو الجرح ولا يتحقق ذلك إلا بتكرار ذلك منه ولذا قال أبو الحسن إن هذا من المبالغة (قوله)
وقد أذعن) أعلم أن قول المصنف تقدم مبنى للفعول ونائب الفاعل مستتر دل عليه السياق أي تقدم الإنذار فيه وحاصل مسألة ذلك
أنه إن اتخذ لاهلاك معين محترم وأهلكه اقتصر منه إن وجدت المكافأة وما يعتبر في ثبوت القصاص وسواء كان عقوراً أم لا أذعن
صاحبه أم لا وإن أهلك غيره فإنه وإن اتخذ لاهلاك من لا يجوز إهلاكه وأهلك آدمياً محتماً ضمن دية سواء كان عقوراً أم لا
اتخذ في محل يجوز له أم لا وإن أهلك غيره ضمن قيمته وإن لم يتخذ لاهلاك من لا يجوز إهلاكه فإن كان غير عقور فلا ضمان اتخذ في
محل يجوز له أم لا لأنه من الجماء التي فعلها جبار أي هدر وإن كان عقوراً فإن اتخذ في محل لا يجوز كما إذا اتخذ لحراسة الدار ضمن إن

أنذر أو علم أنه يعقر الناس وإن اتخذ في محل يجوز له كالزرع والضرع ضمن أن أنذر عند ما كم أو غيره والالم يضمن وليس مثل الانذار
هنا علم أنه يعقر الناس خلافاً لقول ابن مرزوق أن علمه بعقره يقوم مقام الانذار وفهم من قوله تقدم لصاحبه أنه إن لم يتقدم له فيسه
فلا ضمان وهذا مقيد بما إذا اتخذ في موضع يجوز وما إذا لم يعلم بعقره للناس وكان من حقه أن ينبه على هذين القسدين والتمه
عند الحاكم ويقوم مقامه الشاهد ولذلك قال محشي ثب قوله واتخاذ كاب عقور لا حاجة إذ كرت تقدم الانذار لأن الكلام حيث
قصد الضرر وهلك المقصود وهذا لا يقدف فيه وإنما القيد حيث اتخذ لما يجوز له اتخاذه فيه كمراسة الزرع والضرع فيها لأن القائم إذا
اتخذ حيث يجوز له فلا يضمن ما أصاب حتى يتقدم فيه إليه وإن اتخذ لموضع لا يجوز له اتخاذه فيه كالدر وشبهه وقد علم أنه عقور
ضمن ما أصاب وقال مالك من اتخذ في داره فهو ضامن لما أصاب إن تقدم فيه إليه اه نصاب تقدم وتأخير والحاصل أن جعل
الملك لحراصة داره أو فسدقه من سبيل ما لا يجوز بخلاف زرعه أو ضرعه فيجوز خلافه لأن أي زيد القائل بأن اتخاذه للحدود
والغنادق يجوز ذكره عج (قوله على تفصيل) أقول قدينا وهو أنه إذا (٩) حفرة في موضع لا يجوز حفرة فيه فعليه الدية وأما

إذا حفرة في موضع يجوز له حفرة فيه فلا دية وقوله فالدية أي على
العاقلة أي الألفي مسألة ما إذا قصد
خنس السارق فهل فيها واحد أو
أكثر منهم فإن دية من هلك في مال
الحافر وإن هلك من غير السارق
فالدية على العاقلة (قوله نسمة بين
المكره والمكره) أي الألفي مسألة
بالمكره بالكسر (قوله إن لم يمكنه
مخالفة الأمر) لا شك أنه إذا أمكنه
مخالفة الأمر لا يكون مكرها
والفرض أنه مكره (قوله حيث كان
المقدم عالماً) فإن لم يعلم مقدمه
فلا قصاص ولا أدب وقوله فينبغي
أنه لا شيء على المقدم لاقصاص ولا
أدب قال عج ولو وضع شخص
سماً في طعام وقدمه لضيف فعلم
الضيف بأنه مسموم ثم قدمه له
فأكل منه فمات فالقصاص على
الضيف وكلام المصنف يشمل ذلك
وقوله وأما لومات من الخوف

أنه لو لم يقصد ضرراً فلا شيء عليه وهو كذلك لكن على تفصيل انظر في الكبير فقوله والا
فالدية راجع للاخير وقوله فالدية أي إن كان الهالك حراً والقيمة إن كان غيره ولو قال فالضمان
لكن أشمل (ص) وكلا كراه وتقدم مسموم ودميه عليه حية (ش) هذا معطوف على قوله
وكمقر بستر والمعنى أن من أسباب القتل الأكره وهو نسبة بين المكره والمكره فيقتل المكره
بكسر الراء لتسببه والمكره بفتح الراء لما شترته إن لم يمكنه مخالفة الأمر خوف قتله فكلامه
بجمل يفصله لا في ومن أسبابه من قدم لشخص طعاماً أو لباساً مسموماً فقتل بسبب ذلك حيث
كان المقدم عالماً بأنه مسموم أي ولم يعلم إلا كل به فإن علم إلا كل بأنه مسموم فينبغي أنه
لا شيء على المقدم ومن أسبابه من رعى حية حية على شخص فقتله بدمغته أو سواه علم أنها
تقتله أم لا حيث لم يكن على وجه اللعب وأما لومات من الخوف فالدية كانت حية أو ميتة وأما
إن كان على وجه اللعب فلا يقتص منه وعليه الدية حيث لم يعلم أنها قاتلة والاقتص منه (ص)
وكاشارته بسيف فهرب وطلبه وبينهم ماعداة وان سقط فمقتامة وإشارته فقط خطاً
وكالاسالة للقتل (ش) يعني أنه إذا أشار عليه بسيف أو رمح أو عصا ليقته فهرب منه فقتله
حتى مات وهو قائم بان استند إلى حائط مثلاً والحال أن بينهم ماعداة فانه يقتل به وظاهره سواء
كانا كميناً أو ماشيين أو متخفين فلو سقط فمات فانه يقتل به أيضاً لكن بقسامة لاحتمال
أنه مات من السقطة فيخلف ولادة الدم خسين عينا متواليات بتأنيدهم فمات خوفاً منه ولومات بمجرد
الإشارة على أي وجه كان فلا يلزمه الدية خطاً خمسة على العاقلة وظاهره من غير قسامة
وكذلك يقتص عن مسك غيره لشخص ليقته فقتله لتسببه ويقتل الآخر أيضاً لما شترته ولو
مسكه لشخص ليضربه بضرر بامتناد فضر به فمات فان الضارب يقتل به وأما المسك فانه
يعاقب أشد العقوبة ويحبس سنة وبعبارة اللام في القتل للتعليل ولا يقتل المسك إلا بقيود
ثلاثة أن يمسه لأجل القتل وأن يعلم أن الطالب انما يريد قتله وأن يعلم أنه لو لا المسك ما قدر

(٣ - خرشي ثامن) فالدية كانت حية أو ميتة ظاهراً سواء علم أنها تقتل أم لا على وجه العداوة أم لا لكن المعتبر أنه متى علم بانها قاتلة
وهي حية فمات فالقصاص وإن لم تلدغه والحاصل أنها إن قتله وطرحها على وجه العداوة فيقتص على أنها تقتل أو اعتقد أنها لا تقتل
أولم يعلم شيئاً وأما إن كان لا على وجه العداوة فإن علم أنها تقتل اقتص وإن علم أنها لا تقتل أو شك فلا يقتل والفرض أنه مات من لدغته أو أماً
لومات من الخوف فلا يقتل سواء كان على وجه العداوة أم لا كانت حية أم لا علم أنها تقتل أم لا هذا مفاد الشارح والصواب أنه إذا مات من
الخوف وكانت حية واعتقد أنها تقتل فانه يقتص كان على وجه اللعب أم لا (قوله وبينهم ماعداة) مفهومه أنه إذا لم يكن بينهم ماعداة
يكون خطأ والمراد بالعداوة ما يشمل الغضب لمقابلته باللعب قاله الجيزي (قوله لكن بقسامة) قيد الدميري هذا بان يكون بينهم ماعداة
وأما عج فنظر فقال وهل تعتبر العداوة في قوله وان سقط فمقتامة أيضاً ولا وقال تلميذه عب ونبغي تقييده بما إذا كان بينهم ماعداة
(قوله فلا يلزمه الدية) وموضوعه أن بينهم ماعداة والأفلاشي فيه (قوله أن يمسه لأجل القتل) فإن أمسكه ليضربه بضرر بامتناد ولم يدر
أنه يقصد قتله ولا رأى معه سيفاً ولا رمحاً فقتل المباشر وحده وضررب الآخر أشد الضررب وحبس سنة (قوله وإن يعلم أنه لو لا المسك ما قدر

على قتله) يعلم بالبناء للمفعول لا بالبناء للفاعل كما هو مفاد النص (قوله اذا اجتمعوا على قتل الخ) لا يعارض ما تقدم من قوله ان قصده ضربا من أن المعتد أن قصده الضرب عداوة وجب القصاص وان لم يقصد أي فاعل القتل للفرق بين قتل الجماعة وقتل الواحد وهو شدة الخطر في الاول دون الثاني كذا في عجم ورده محشى تت بان القتل يفيد أنه لا فرق بين قصده القتل والضرب (قوله والا قدم الاقوى) أي في قتل ويقتص من الباقي مثل فعله فان لم يكن أقوى أي بان غيرت واستوثق كان اختلافه وكان في بعضها فقط ما ينشأ عنه الموت ولم يعلم فانه يقتل الكل والحاصل (١٠) أنه اذا لم تتميز ضربات أو غيرت واستوثق أو لم تستوثق ولم يعلم الاقوى فان الجميع يقتلون اذا مات مكانه أو انفذت

مقاتله أو رفع مخمورا أو اذم قسمون على واحد ويقتل ويقتص من الباقي وأما لو غيرت الضربات وعلم الاقوى ضررنا فهو الذي يقتل (قوله وأما لو عاش أو كل) أي ولم تنفذ مقاتله (قوله لكن حفر بئرا) أي ولا يشترط التماس أو (قوله لانه مباشر لا مساكه) أي للقتل لا للقتل وقوله لانه حفر البئر ولم مباشر أقول هو وان لم مباشر الآن فعلة مباشر أي أترفع له مباشر وهو ما يشير اليه فيما سيأتي وقوله فلا يغني ذلك عن هذا لا يخفى أنه ان خصص كلام المصنف هنا بالبعيد فيكون مغايرا أو ما ان عم فيكون أعم (قوله هذا التسببه في الاكراه الخ) لا يخفى أن في التسببيه أي لتسببه بسبب الاكراه (قوله نعم هو متسبب الخ) التي به دفعا لا اعتراض الزاد على ما ذكر من أنه يقتضي أنه لا سببية في ذلك مع أنها موجودة وحاصل الجواب أن السببية الموجودة في ذلك هي السببية التي ليس فيها مشارك والمراد بالسببية في قوله والمتسبب مع المباشر ما فيها مشاركة (قوله بل يقتل المكروه الخ) لا يخفى أن الاب مكروه بالفتح وسكت عما اذا كان المكروه

على قتله والظاهر أن الدال الذي لولاد لانه ما قتل المدلول عليه كالمسك للقتل المتوافقهما معنى فقوله وكشارته بسيف الكاف داخل على سيف أي ومات وهو قائم بدليل قوله وان سقط أي وبينهم ما عداوة ومفهوم وبينهم ما عداوة أنه يكون خطأ (ص) ويقتل الجميع بواحد (ش) يعني أن الجماعة اذا اجتمعوا على قتل شخص عداوة وانافاتهم يقتلون به وموضوع المسئلة أنهم لم يتالوا على قتله بدليل ما بعده ولم تتميز ضربات والا قدم الاقوى كما يأتي ومات مكانه أو أنفذت مقاتله وأما لو عاش أو كل وشرب فلا بد من القسامة ولا يقتصم في العمد الا على واحد معين لها والباع سببية أي بسبب قتلهم واحدا (ص) والمتالون وان بسوط سوط والمتسبب مع المباشر (ش) يعني أن الجماعة المتالاة على قتل شخص يقتلون وان لم يضر بوجه بالة تقتل كاليد والسوط بل ولوليل القتل الا واحد بشرط أن يكونوا بحيث لو استعين بهم أعانوا كما أن المتسبب يقتل مع المباشر كمن حفر بئرا ليقع فيها شخص معين فوقف على شفيرها فراه غير الحافر وهذا ليس بمتكرر مع قوله وكذا المساك للقتل لأن ذلك سبب قريب لانه مباشر لا مساكه ولولا هو ما قتل وهذا سبب بعيد لانه حفر البئر ولم مباشر ولا يلزم من ترتب القصاص على سبب قريب ترتبه على سبب بعيد فلا يغني ذلك عن هذا وقوله (كمكره ومكره) تشبيهه في أنهم ما يقتل لان جميعها هذا التسببه في الاكراه وهذا المباشر به وانما جعلناه تشبيها بالمتسبب لانه لا تخفى لان حافر البئر فاعله اتصل بعين القتل بخلاف المكروه فان فعله مقصور على المباشر نعم هو متسبب غير مباشر والمراد بالمتسبب المشارك ثم حصل قتل المكروه بفتح الراعي لم يكن أبأ فان كان أبأ فانه لا يقتل بل يقتل المكروه (ص) وكأب أو معلم أمر ولد اصغرا (ش) يعني أن الاب اذا أمر ولده الصغير أن يقتل شخصا فقتله فان الاب يقتل به دون ولده الصغير سواء كان حرا أو رقيا وعلى عاقلة الصغير نصف الدية ولو كان المأمور كبير القتل وحده وهو داخل في قوله فان لم يخف المأمور اقتص منه ويعاقب الاب وكذا المعلم اذا أمر ولده الصغير بقتل شخص فقتله فان المعلم يقتل به وحده وعلى عاقلة الصغير نصف الدية ولو كان المأمور كبير القتل وحده ويعاقب المعلم فلو كثرت الصبيان فالدية على عواقلهم وان لم يجز على عاقلة كل الأقل من الثالث (ص) وسيد أمر عبدا مطلقا (ش) يعني أن السيد اذا أمر عبده الصغير أو الكبير الفصح أو الأعجمي بقتل شخص فقتله فان السيد يقتل وأما العبد فان كان كبيرا يقتل أيضا والا فلا ويكون عليه نصف الدية حنابة في رقته لانه لا عاقلة له وأما لو أمر عبدا غيره فمكاهمه أجنبي فلا خلاف في أنه يقتل القاتل فقط ويضرب الاب أمر مائة ويحبس سنة (ص) فان لم يخف المأمور اقتص منه فقط (ش) كانه قال هذه المسائل اذا خاف المأمور فان لم يخف المأمور من الاب ومروقتل فانه يقتص منه فقط ويضرب الاب أمر مائة ويحبس سنة ما لم يكن

بالكسر الاب فاذا أكره شخصا على قتل ولده فقتله فيقتل المكروه بالفتح وكذا الاب ان أمره بذبحه أو شق جوفه أو أزهق روحه انظر عجم (قوله ولد اصغرا) ظاهره ولو امرها قتل تشبيهه لو أمر الامام بعض أعوانه بقتل رجل ظالما ففعل لا خلاف أنهم ما يقتل ان معاذ كره في ك (قوله فالدية على عواقلهم) أي فنصف الدية على عواقلهم (قوله الأقل من الثالث) ولا يغز بها فيقال عاقلة حلت أقل من الثالث (قوله ويكون عليه نصف الدية الخ) ظاهر النقل لاشئ عليه (قوله فان لم يخف المأمور) والاصل عدم الخوف عند الجهل والتنازع

الا امر

(قوله لانه يلزم من الاكراه الخوف) فلا يناسب ذكره هنا لانه لا يجمع عدم الخوف وقوله بخلاف لفظ المأمور فليس كذلك أي
فلا يلزم من المأمور بالخوف بل يجمع عدم الخوف فلذلك قال فان لم يخف المأمور والاولى اسقاط لفظ (قوله بحسب أو ضرب وأخذ
مال) الواو بمعنى أو أي وأخذ مال ثم انك خبر بان بعض الشيوخ اعتمد (١١) كلام عب من أن الخوف هنا بالقتل أو شدة

الاذى خلافا لما قاله شاحنا (قوله
وعلى عاقلة الصبي نصفها) أي
لا فرق بين العمد والخطا (قوله
وعلى عاقلة المخطئ) الحاصل أن
على عاقلة المخطئ والمجنون نصف
دية خطأ وعلى الشريك المتعمد
نصف دية عمد في ماله (قوله ولو قال
الخ) أي بخلاف شريك الصبي في
حال عدم التماثل وإذا قال الأولياء
انما مات من فعل الكبير فانه م
يقسمون عليه ويقتضون منه لان
شريك الصبي لم يصحبه في فعله من
يصدر من فعله قتل بخلاف المجنون
والمخطئ يغلب أن يصدر من
فعلهما القتل (قوله ومرض بعد
الجرح) هذا خلاف ما تجب به
الفتوى من أن الواجب في العمد
القصاص بقسامة وفي الخطا الدية
بقسامة كما ذكره عجم ونقله في ك
والحاصل أن المعتمد أن في المرض
بعد الجرح القصاص في العمد
قسامة وفيه الدية بقسامة في الخطا
وكذا يقال في المرض حين الجرح
وأما لو كان المرض قبل الجرح فلا
قصاص ولا دية والفرض أنه
لا يدرى هل الموت بالمرض أو بالجرح
فان قلت لم جرى الخلاف في شريك
السميع والحربي ولم يحك في شريك
المخطئ والمجنون خلاف فالجواب
أنهم مالم يضمنوا تلفاه كان ذلك
مضعفا الجانب شركتهما بخلاف

الأمر حاضرا فيقتل أيضا هذا المباشرة وهذا القدرته على خلاصه وعبر بالمأمور دون المكره
لانه يلزم من الاكراه الخوف بخلاف لفظ المأمور والخوف بحسب أو ضرب وأخذ مال ولم
يقيد المكره فيما مر بالخوف لانه مع الاكراه لا يكون الا خائفا فله دره في هذه العبارة (ص)
وعلى شريك الصبي القصاص ان عمالا على قتله (ش) يعني أن المكلف اذا اشتبك مع صبي
على قتل شخص وعمالا على قتله فان القصاص على شريك الصبي وحده والصبي لاشئ عليه
وانما على عاقلة نصف الدية فقط فان لم يتبالا فان كانا أو الكبير عمد فعليه نصف الدية
في ماله وعلى عاقلة الصبي نصفها وان كانا أو الكبير مخطئا فعلى عاقلة كل نصف الدية (ص)
لا شريك مخطئ أو مجنون (ش) يعني أن من اشتبك مع شخص مخطئ في قتل شخص فانه لا قصاص
على الشريك ولو تعمد للشك وعلى المخطئ نصف الدية على عاقلة وكذا من اشتبك مع مجنون
على قتل شخص فانه لا قصاص على شريك من ذكر ولو قال الأولياء انما حصل القتل منه
وأقسموا على ذلك وهو ما يفيد كلام المواق ومخطئ يقرأ بالهمز ولا يرسم (ص) وهل يقتص من
شريك سبيع وجرح نفسه وحربي ومرض بعد الجرح أو علمه نصف الدية قولان (ش) ذكر
المؤلف أربع مسائل في كل قولان بالقصاص مع القسامة أو نصف الدية في ماله بغير قسامة
منها المكلف اذا اشتبك مع سبيع في قتل شخص وتعمد شريك السبيع الضرب بذلك الشخص
حتى مات هل يقتص منه بقسامة أولا يقتص منه لانه لا يدرى باى الفعلين مات وعليه نصف
الدية في ماله بغير قسامة ويضرب بمائة ويحبس سنة قولان لابن القاسم ولو ألقاه للسبيع فانه
يقتل به بلا خلاف ومنهما من جرح نفسه جرحا يكون عنه الموت غالباً ثم تعمد شخص ضربه
فمات هل يقتص من هذا الضارب بقسامة أو عليه نصف الدية في ماله بغير قسامة ويضرب
مائة ويحبس سنة قولان لابن القاسم ومنها اذا اشتبك المكلف مع حربي من غير عمال في
قتل شخص فمات هل يقتص من شريك الحربي بقسامة أو عليه نصف الدية في ماله بغير قسامة
ويضرب بمائة ويحبس سنة قولان لابن القاسم وأما مع التماثل فيقتص منه قطعاً ومنهما من
جرحه انسان عمداً ثم مرض مرضاً عتق منه غالباً فمات لم يدر مات من الجرح أو من المرض
فهل يقتص من الجرح بقسامة أو عليه نصف الدية في ماله من غير قسامة ويضرب مائة
ويحبس سنة قولان لابن القاسم وأما لو مرض قبل الجرح فلا قصاص اتفاقاً لان الغالب أن
الموت من المرض والجرح هيجه والمراد بالمرض السبب الذي ينشأ عنه الموت غالباً كالسقوط
والضرب ونحو ذلك وحصول المرض حين الجرح كحصوله بعده (ص) وان تصادما أو تجاذبا
مطلقاً قصداً فمات أو أحدهما فالقود (ش) يعني أن المكلفين أو الصبيين أو أحدهما اذا قصدا
التصادم أو التجاذب بمحبل أو بغيره بان جذب كل منهما يد صاحبه فوق عاتقهما أو أحدهما
فاحكام القود ثابتة بينهما سواء كانا راكبين أو ماشيين أو محتلفين بصيرين أو ضربين
أو محتلفين وهو مراده بالاطلاق في أحكام القود سقوط القصاص اذا ما تناو من أحكامه اذا
كان أحدهما بالغاً والآخر غير بالغ أن لا قصاص على غير البالغ أو كان أحدهما حراً والآخر

الحربي لم يضمن والسميع لا يأتى فيه ضمان أقوى جانب شركتهما فجرى الخلاف (قوله فاحكام القود) اشارة الى أنه على حذف
مضاف وهو جواب المستثنين اذ معنى المضاف المحذوف نفياً أو اثباتاً الاول في موتهما والثاني في موت أحدهما أي والفرض أن
التجاذب على وجه اللعب وأما لو كان الحاجة وسقط أحدهما فهو هدر (قوله هذا معنى الاطلاق) أقول ويدخل في معنى الاطلاق
قوله المكلفين أو الصبيين أو أحدهما

(قوله فيما لو قصد أحدهما التصادم أو التجاذب) يظهر ذلك فيما إذا مات أحدهما أو فيما إذا ماتا معا على ما يأتي توضيحه في قول الشارح وأما لو أخطأ أحدهما دون الآخر إلى آخر ما قال الشارح هناك (قوله يحملان على العمدة دون الخطأ) لا يخفى أن ذلك إنما يظهر في موت أحدهما فقط لقود من الحي (قوله فأنهما يحملان على عدم العمدة) ليس مراده بالعدم المدكور الخطأ بل العجز فلذا قال ويكون هدر (قوله واعلم أن السفينتين) هذا حل آخر وذلك لأن المعنى عليه عكس السفينتين أي فإن السفينتين يحملان على الخطأ لا على العجز وقوله أو على عدمه أي وهو الخطأ والنقل مساءد للاول (قوله دية عمد) أي تكون في ماله وقوله وأما خطأ فدية خطأ أي على العاقلة (قوله ضمان ما فيه الدية) أي وهو المشار به بقوله عكس السفينتين وقوله وما لا ضمان فيه أي وهو المشار به بقوله العجز حقيقي (قوله راجع لقوله فلقود) (١٣) أي فإذا تصادمت السفينتان عمدًا فلا قود وقوله ولقوله وجعل عليه أي وجعل على القصص عكس

السفينتين فأنهما يحملان على الخطأ وقوله إذا تصادم السفينتين قصدا لتعليل الاول الذي هو قوله فقوله عكس راجع للقود فقط (قوله على المعتمد) ولذلك قال مالك في السفينتين ولو تعمدا وضمو ابن يونس في أموالهم وقيل الديات على عواقلهم وبجحت فيه بعضهم بأن هذا ينبغي ما لم يقصدوا هلاك النفس والأفريق من منهم فلا يقال يستعنى عن هذا البحث بقول مالك ولو تعمدا والآنهم قد يقصدون نهب الأموال خاصة انتهى ما قاله الشيخ سالم في تقريره إلى أن قال والحاصل أن كلامنا مستثنى التصادم والسفينتين على أربعة أقسام فتارة يتحقق القصد وتارة يتحقق الجهل وتارة يتحقق العجز (قوله راجع للتصادمين الخ) الظاهر أنه راجع لصوري اصطدام الفارسين والسفينتين وأنه مستثنى مما دل عليه الكلام السابق إلا أن تصادم السفينتين

رفيقا فلا يقتل الحرب العبد ويحكم أيضا بأحكام القود فيما لو قصد أحدهما التصادم أو التجاذب دون الآخر (ص) وجعل عليه عكس السفينتين (ش) الضمير في عليه يرجع للعمد يعني أن المتصادمين أو المتجاذبين إذا جهل حالهما فأنهما يحملان على العمدة دون الخطأ بخلاف تصادم السفينتين فأنهما يحملان على عدم العمدة عند جهل حالهما ويكون هدر والفرق أن السفينتين جريم بالربح وليس من عملهم بخلاف الفارسين واعلم أن السفينتين لا قود فيهما ولو كان تصادمهما مقصداً وحينئذ فلا يظهر لجهله على القصد أو على عدمه فائدة إذ في كل الواجب الدية فان قلت الواجب في التصادم قصداً دية عمد وأما خطأ فدية فتارة قلت كلام المؤلف في بيان ما فيه ضمان الدية وما لا ضمان فيه لاني بيان ما يضمن دية عمد أو خطأ فقوله عكس الخ راجع لقوله فلقود وقوله وجعل عليه إذا تصادم السفينتين قصداً لا قود فيه على المعتمد (ص) العجز حقيقي (ش) راجع للتصادمين أي قوله وجعل عليه أي العمدة عند الجهل العجز حقيقي لا يستطيع له أصحابه ما صرفه ما عنه فلا ضمان حينئذ وسواء في إذا تحقق الخطأ ولا يصح رجوعه للسفينتين لفساد المعنى لانه يصير المعنى عكس السفينتين أي فأنهما يحملان على العجز عند الجهل العجز حقيقي فأنهما يحملان على القصد وهو فاسد وقوله (لا ليخوف غرق أو ظلمة) يخرج من قوله عكس السفينتين أي فأنهما يحملان على العجز عند الجهل فلا قصاص عليهم ما ولا ضمان إلا ليخوف غرق أو ظلمة فالضمان ثابت أي لأن قدروا على الصرف فلم يصرفوهما لخوف غرق أو نهب أو أسر أو حرق حتى تلفتا أو أحدهما وما فيهما من آدمى ومناخ فضمان المال في أموالهم والديات على عواقلهم لقد رتبهم على الصرف إذ ليس لهم أن يسلموا أنفسهم بهلاك غيرهم قوله أو ظلمة عطف على غرق أي خوف الوقوع في ظلمة في البحر فان كل ما كان منه جنوباً كان مظلماً وما كان شمالاً كان مشرقاً كما إذا خاف الوقوع في الجنوب لظلمته (ص) والافدية كل على عاقلة الآخر وفرسه في مال الآخر (ش) أي وان لم يقصد التصادم ولا التجاذب وهذا عام في السفينتين وغيرهما بل كانا محطتين فدية كل واحد على عاقلة الآخر وقيمة فرسه في مال الآخر وأما لو أخطأ أحدهما دون الآخر فالقصاص على المتعمد والدية على عاقلة الخطي وان ماتا معا فقال البساطي دية الخطي في مال المتعمد ودية المتعمد على عاقلة الخطي فان قلت المتعمد هدر قلت انما يكون هدر إذا تحقق

يخالف تصادم غيرهما في الحكم إلا إذا تحقق العجز عن الصرف عن التصادم فأنهما يستويان في أنه لا مال ولا قود في تصادم السفينتين ولا في تصادم غيرهما لكن رده ابن عرفة بما حصله ان الفارسين يضمنان في جرح فرسهما لقوله في الديات ان بجحت دابة برا كيهافوطئت انسانا فهو ضمان و بغير ذلك الا ان يكون انما يفر من شيء مر به في الطريق من غير سبب را كيه فلا ضمان عليه وان فعل به غيره ما جبه بذلك على الفاعل (قوله وهو فاسد) أقول قد علمت صحته بما قلنا (قوله يخرج من قوله عكس الخ) الظاهر أنه يخرج من قوله العجز حقيقي أي محترزه والتقدير لا العجز تخييلي كما إذا كان ليخوف غرق أو ظلمة (قوله ادليس لهم أن يسلموا أنفسهم بهلاك غيرهم) أي وانما عدا خطا مع القصد لانهم متأولون كاذكره فيك فهو خطأ حكما والحاصل أن الخطأ قسمان خطأ حقيقة وخطأ حكما وهذا عام الخ (قوله وان ماتا معا) أي في صورة ما إذا تصادم أحدهما دون الآخر (قوله دية الخطي في مال المتعمد) لان الخطي مقول عمد وان كان قتله لغيره خطأ ودية المتعمد على عاقلة الخطي أي لانه مقتول خطأ وان كان قتله لغيره عمد (قوله فان قلت الخ)

قد تقدم أن أصحاب السفتين يحملان عند الجهل على عدم القصد ويكون دم أهل السفنتين هدر لا يؤد فيه ولا دية فكان الخطأ المحقق أولى بعدم الضمان والجواب أن الخطأ المحقق تحقق أنه من فعل يترتب بسببه الدية بخلاف حالة الجهل المذكورة فيما تقدم لم يتحقق أنه بسبب فعل يلزم فيه الدية (قوله ولذا كان يقرر الشيخ البنوفري) شيخ عجم فإن قلت القياس عكس ما قاله البنوفري قلت ما قاله البنوفري ألجأت إليه القواعد وإن كان العقل يقتضي العكس فتدبر (قوله ولم يذكر الشارح) في كـ هذا الكلام مع قوله قبل ولذا كان الخ فيقيد أن ما قاله البساطي غير منقول والتماساغ العدول (١٣) عنه (قوله يعني لو تصادم حرو عبد) أي عمداً وخطأ

وانما كان في الحر مع العمد الدية لأن الولي استحياؤه حيث كان حياً ويخير بعد ذلك سيده في فداؤه بالدية واسلامه فلما لم يكن القتل محتملاً وماتت تعلقت الدية بقيمة رقبة العبد (قوله لأنها تعلقت برقبة العبد) أي قيمة رقبة العبد وقوله والرقبة قد زالت الوالو للتعليق أي وأما لو كانت باقية لتعلقت بالرقبة (قوله وقد علمت الخ) أي أن دية الحر في قيمة رقبة العبد حالة لا مخجمة (قوله فضر به واحد بعد واحد إلى أن مات الخ) أنفذت مقاتله أو مات مخموراً وإن لم يكن كذلك فإنه يقسم على واحد ويقتل (قوله قدم الأقوى) أي وهو من مات عن فعله أو أنفذ مقتلاً وإن لم يكن فعله أشد من فعل غيره وقوله وهذا واضح الخ لا يخفى أن موضوع المسئلة أنه مات بخلاف قوله الآخر في وان تميزت جنابات الخ فإنه فمين لم يميت فاذن لا تكرار (قوله أي وتميزت الضر بات الخ) لا يخفى أن هذا في الاجتماع على القتل من غير عمالو اذ مع التماثل يقتل الجميع ولو لم يحصل ضرب من الجميع وقوله فإن قتل مكانة أي مات مكانة أي وأنفذ مقاتله وقوله قتله أي وهى

أن موت الخطي من فعله وهما ليس كذلك اذ يحتمل أن يكون من فعله ما معاً ومن فعل الخطي وحده أو من فعل المتعمد وحده وفيه بحث اذ هذا يقتضي أنه لا يقتص من المتعمد حيث مات الخطي وحده وليس كذلك ولذا كان يقرر الشيخ البنوفري فيما إذا مات معاً أن دم الخطي هدر لأن قاتله عمداً قد قتل فهو بمثابة من قتل شخصاً عمداً ثم قتل وأن دم المتعمد فيه الدية على عاقلة الخطي وذكر بعض أن مثل ذلك ما إذا تصادم بالغ وصبي عمداً ومات معاً من أن دية البالغ على عاقلة الصبي ولادية في الصبي لأن قاتله عمداً قد قتل ولم يذكر الشارح في شروحه ولا في شامله حكم موته ما معاً وكذلك يذكره تـ ولا خصوصية للفرس بل ما تلف بسبب التصادم حكمه كالفرس (ص) كمن العبد (ش) يعني لو تصادم حرو عبد فثأفة الحرفي رقبة العبد وقيمة العبد في مال الحر فإن زادت دية الحر على قيمة العبد لم يضمن السيد الزائد لأنها تعلقت برقبة العبد والرقبة قد زالت ولو زادت قيمة العبد على دية الحر أخذ السيد الزائد وقد علمت أن جنابة العبد حالة لا مخجمة وتبع لفظ المدونة في التعبير عن القيمة بالثمن (ص) وإن تعدد المباشر ففي الممالة يقتل الجميع (ش) يعني لو عمال أقوم على قتل شخص فضر به واحد بعد واحد إلى أن مات فأنهم كلهم يقتلون به فقوله المباشر فرض مسئلة اذ لا فرق في الممالة على القتل بين أن تحصل مباشرة من الجميع أو لا تحصل إلا من واحد وهذا مكررة مع قوله والتمالو لكن ذكرها ليرتب عليها قوله والاقدم الأقوى وقوله وإن تعدد المباشر أي وتميزت الضر بات بديل قوله (ص) والاقدم الأقوى (ش) أي وإن لم يكن عمالو على قتله يحتمل بل قصد كل واحد القتل بانفراده ولم يتفق مع غيره عليه ويحتمل أن كل واحد منهم قصد الضرب لا القتل وجرحه كل ومات ولم يدر من أيها مات والاحتمال الأول لبعض من شرحه والثاني أشار به تبعاً للتوضيح قدم الأقوى فعلا على غيره ويتعين للقتل وحده بقسامة ويقتص من غيره ممن جرحه ويعاقب من لم يجرح وهذا واضح اذا تميزت الضربات وأما إن لم تميز فإن قتل مكانة قتلاؤه وإن لم يقتل مكانة ففيه القسامة أي يقسم في العمد على واحد يعينونه ويقسمون عليه (ص) ولا يسقط القتل عند المساواة لزوالها بعنق أو أسلام (ش) يعني أن من قتل من هو مثله كعبد قتل عبداً ثم تحرر القاتل بأن أعنته سيده فإن عنته لا يسقط عنه القصاص وكذلك لو قتل كافر كافراً مثله ثم أسلم القاتل فإن أسلامه لا يسقط عنه القصاص لأن المانع إذا حصل بعد ترتب الحكم لأثره ومثل القتل الجرح فاذا قطع رجل يد حرم مسلم ثم ارتد المقطوعة يده فالقصاص في القطع وترك المؤلف ذلك العلم به من قوله والجرح كالنفس فالضيم في زوالها يرجع للمساواة وما تقدم من قوله ولا زائد حريه أو أسلام شرط في القصاص وما هنا بيان لعدم سقوطه بعد توجهه فما هنا ما غير لما مر (ص) وضمن وقت الاصابة والموت (ش) هذا فيما فيه مال من جنابة الخطأ

المتقدمة في قول المصنف ويقتل الجميع بواحد وقوله وإن لم يقتل مكانة أي لم ينفذ مقاتله بان عاش بعد ذلك مدة (قوله ولا يسقط القتل) على حذف مضاف أي قود القتل وقوله عند المساواة صفة للقتل أي الكائن عند المساواة (قوله بزوالها بعنق أو أسلام) لا يخفى أن مسئلة الاسلام تقيدها إذا كان لاقتول وفي أن لم يكن له ولي الا المسلمون ندب العفو عنه وعدم قتله انظر شرح عجم أو غيره تبيينه كما لا يسقط القتل لا يثبت القتل بزوال الزيادة الكائنة عند القتل برق كحر كافر قتل عبداً كافراً ثم فر القاتل لدار الحرب ثم أخذ واسترق فلا يقتل به (قوله وضمن وقت الخ) لما كان ابن القاسم يعتبر في القصاص الحاليين عبر فيما تقدم بالغاية فقال معصوماً والتلف والاصابة ويعتبر في الضمان وقت الاصابة والموت لم يعبر بالغاية وشمل العمد والخطأ والمعنى إذا سقط القصاص لتغير الحال بين الرمي والاصابة

ورجع الحكم للضمان فالمعتبر وقت الاصابة أو بين الجرح والموت فالمعتبر في الضمان الموت وسكنون يعتبر حال الرمي والجرح (قوله فلورمي شخص الخ) هذا تمثيل للعهد الذي لا قصاص فيه وسكت عن التمثيل للخطا ومثاله ظاهر (قوله عند ابن القاسم) ولعل الفرق بين ما فيه القصاص وبين غيره حيث اعتبرت المساواة حين السبب والمسبب وما بينهما في الاول دون الثاني أن القصاص أمر شديد فغلظ فيه حيث اشترطت فيه المساواة حين السبب والمسبب بخلاف ما لا قصاص فيه فتأمل كذا لبعض شيوخ شيوخنا (قوله راجع لمفهوم) أي متعلق بمفهوم قوله عند المساواة بزوالها (١٤) (قوله فالضمان) أي للمال أي فيضمن الجاني المال (قوله وكسر) عطف

على ابانته (قوله الاما استثنى) متعلق بمحذوف وكأنه يقول وهو مثلها في كل شيء الاما استثنى (قوله في الفعل) أي فلا بد أن يصدر الجرح مع قصد كما أنه لا بد في القصاص من قصد الضرب عداوة فينشأ عنه جرح لا للعب أو أدب فلا قصاص فيه وقوله والفاعل أي فلا بد أن يكون مكلفا غير حربي وقوله والمفعول أي فلا بد أن يكون الجرح معصوما (قوله فلا بد من مراعاة جميع الاحوال) الجيع لما فوق الواحد وقوله والالزم تشبيه الشيء بنفسه المناسب أن يقول والالزم اتحاد المشبه مع وجه الشبه مع أنهم متغايران (قوله فانه لا قصاص الخ) أي وان كان يقتص له ما بالنفس كما مر في قوله وقتل الادنى بالا على أي ويلزمه للكمال ما فيه ان كان فيه شيء مقدر متعلق برتبة العبد وذمة الحر الكافر فان لم يكن فيه شيء مقدر في كومة ان برئ على شين والافلا شيء على الجاني الادب (قوله والاستثناء مستثنى) أراد بالاستثناء المستثنى (قوله مستثنى من الفاعل) لا يخفى أن المستثنى منه محذوف متعلق بالفاعل والمعنى والفاعل في جميع الحالات الا الخ (قوله لان جرحه) الاولى أن يقول لان عضوه مع عضوه كاليه السلام مع الصبيحة

أو العهد الذي لا قصاص فيه وما مر أول الباب في العهد الذي فيه القصاص والمعنى أنه يعتبر في ضمان الدية وقيمة العبد وقت الاصابة في الجرح ووقت الموت في النفس ولا يراعى وقت السبب فيهما عند ابن القاسم وقال أشهب وسكنون انه انما يعتبر وقت السبب ثم رجع سكنون لموافقة ابن القاسم فلورمي شخص عبادا فلم تصل الرمية اليه حتى أسلم فانه يضمن عوض جرح حر أو مسلم عند ابن القاسم وأما عند غيره فيضمن عوض جرح عبد أو كافر فقوله وضمن الخ راجع لمفهوم قوله عند المساواة بزوالها أي وان لم يكن هناك مساواة سقط القتل في بعض الصور وهو ما اذا كان القاتل أعلى وما وراء ذلك فالضمان ووقته عند ابن القاسم وقت الاصابة الخ (ص) والجرح كالنفس في الفعل والفاعل والمفعول (ش) لما انتهى الكلام على الجناية على النفس شرع في الكلام فيما دونها وهو ابانته طرف وكسر وجرح ومنفعة وعبر عنه المؤلف هنا بالجرح ولعله لكونه هو الغالب وأركانه ثلاثة كالنفس الاما استثنى والمعنى أن الجرح الذي فيه القصاص حكمه حكم النفس في الفعل والفاعل والمفعول ومراده بالفعل الجرح وبالفاعل الجرح وبالمفعول الجرح أي فيعتبر بحال الرمي وحال الاصابة فلا بد من مراعاة جميع الاحوال وبعبارة الجرح بالضم بدليل قوله لا بالفتح والالزم تشبيه الشيء بنفسه لان الجرح بالفتح الفعل وقوله في الفعل وتقدم في قوله ان قصد ضرب بالفاعل في قوله مكلف غير حربي الخ والمفعول في قوله معصوما للتلطف والاصابة بايمان أو أمان والمستثنى هو قوله (ص) الانا قصاص جرح كاملا (ش) يعني أن العبد أو الكافر اذا قطع يد الحر المسلم فانه لا قصاص على العبد ولا على الكافر وان كان يقتص له منهم ما في النفس هذا هو المشهور من المذهب وبه قال الفقهاء السبعة وعليه عمل أهل المدينة وتلزم الدية وقال ابن عبد الحكم المسلم مخير في القصاص أو الدية وقيل بالقصاص وصحح والاستثناء مستثنى من الفاعل فلورمي عن المفعول ليسلم من الفصل بين المستثنى والمستثنى منه كان أولى وانما يقتص للكمال من الناقص في غير النفس لان جرحه معه كاليه السلام مع الصبيحة (ص) وان تغيزت جنابات بلاعمالوقن كل (ش) تقدم أنه ان عمالا جماعة على قتل رجل فاتهم يقتلون به كلهم أما اذا جنوا عليه جنابات متعددة من غير تالو وتغيزت جناباتهم فانه يقتص من كل واحد بقدر ما فعل بالمساحة وهو مراده بقوله (كفعله) ولا ينظر لتفاوت الايدي بالغلط والرقعة بل يقتص من كل واحد بمساحة ما جرح اذا عرف ذلك (ص) واقتص من موضحة أو ضخت عظم الرأس والجبهة والخدين وان كبرة (ش) يعني أن من أوضع اناءا فانه يقتص منه ولو كانت ككبرة وسمنت بذلك لانها يمنت وأظهرت عظم الرأس والجبهة والخدين والواو بمعنى أو أما الانف واللعى الاسفل فليس من الرأس عندنا

(قوله بلاعمال) لا مفهوم لذلك بل ولو تغيزت مع التماؤفاذا عمالا رجلا ن على فق عيني رجل فقفا كل واحد عينا أنه يفقأ من كل واحد عمالة ما فقا أي وموضوع ذلك أنه لم يحصل موت وأما اذا عمالا على فق عين واحدة كاليمنى من زيد فانه يقتص من كل فان لم يحصل عمالو في ذلك فهل يقتص من كل أوله عليهم الدية والنظار الاول (قوله أو ضخت) أي أظهرت (قوله أو ضخت عظم الرأس) وحد ذلك منتهى الجمجمة لا ما تحتها لانه من العنق (قوله وان كبرة) أي مغرزها كبرة (قوله فليس من الرأس عندنا) قضيته أن

الحي الاعلى من الرأس وليس كذلك فنقول المصنف فيما يأتي ان كن برأس أولي أعلى أراد بالحي الاعلى الفك الاعلى (قوله لاصفة الخ) قال بعض الشيوخ جعلها صفة أولى من ادعاء حذف المبتدأ والموصول اذا الصفة كما تكون مخصصة تكون كاشفة كما في قوله الامعي الذي يظن بك الظن اه الا أن يقال الاصل فيها التخصيص فلا ينافي أنها تكون كاشفة فيجب ما قاله فتدبر (قوله وسابقها) أي سابق أثرها وقوله من دامية الخ أي من أثر دامية وذلك لان الموضحة وما ذكر بعدها عبارة عن الشجحات والذي يتصف بالسبقية والتأخر انما هو الاثر وقول الشارح يعني أن ما قبل الموضحة أي ما قبل أثر الموضحة وقوله من الجراح بيان لما قبل أثر الموضحة وقوله ستة لا يخفى أنه بين الستة بما ذكره بعد من الشجحات التي الجراح السابقة أثرها فقد تسمي وقوله منه أي من جلد (قوله شقت الجلد) أي كله كذا أفاده فت أي فلا ينافي أنه انشقت بعضه ومفاده أنها (١٥) اذا لم تشق الجلد كله بل بعضه لا قصاص والظاهر

الادب وحرر (قوله وملاحظة) بهاء في آخرها وباسقاطها بكسر الميم وبالمد والقصر قاله فت (قوله عدة مواضع) أي فأخذت فيه عينا وشمالا ولم تقرب من العظم (قوله وهي التي الخ) أي وهي القشرة التي تكون بينهما وبين العظم ستور رقيقة أي فلم تكن ملاصقة للعظم ولا يخالف هـ هذه ما بعدها لان كونها بين عظم الرأس ولحمه لا ينافي أن يكون بينهما وبين العظم ستور رقيقة (قوله وبه سميت الشجة) حاصله أن المصنف أراد بالملاحظة الشجة ولكن الملاحظة ليست في الاصل هي الشجة بل هي القشرة المذكورة (قوله وأما اللطمة) حاصل الفقه أن اللطمة وهي الضرب على الخدين بباطن الراحة والعصا لا قصاص فيها بخلاف السوط والفرق أن السوط جارح يحصل من الضرب به الجرح بخلافهما وأشار أبو الحسن للفرق بين السوط واللطمة بان ضربة السوط لها انضباط بخلاف اللطمة فلا يمكن انضباطها فلا قصاص فيها

بل هما عظمان منفردان قوله أو وضحت خبر لمبتدأ محذوف أي وهي التي أوضحت ليكون كالتعريف لها لاصفة لموضحة لا لا يتوهم التخصيص وقوله أو وضحت الخ هذا عرف فقهي والا فالاموضحة في اللغة هي التي أوضحت العظم مطلقا (ص) وسابقها من دامية وحارصة شقت الجلد وسحقا كسطمه وباضعة شقت اللحم ومتلاحة غاصت فيه بتعدد وملاحظة قربت للعظم (ش) يعني أن ما قبل الموضحة من الجراح ستة يقتض منها ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة باللحم فالمتعلقة بالجلد الدامية وهي التي تضعف الجلد فيرشخ منه الدم من غير أن ينشق الجلد ثم الحارصة وهي التي تشق الجلد ثم السحقا وهي التي تكشط الجلد والمتعلقة باللحم الباضعة وهي التي تبضع اللحم أي تشقه ثم المتلاحة وهي التي تغوص في اللحم في عدة مواضع ثم الملاحظة وهي التي يبقى بينهما وبين العظم ستور رقيقة وبعبارة الملاحظة بالمدا القشرة الرقيقة التي بين عظم الرأس ولحمه وبه سميت الشجة التي تقطع اللحم كله وتبلغ هـ هذه القشرة (ص) كضربة السوط (ش) يعني أن ضربة السوط يقتض منها وأما اللطمة فإنه لا قصاص فيها كما يأتي لان السوط جارح يحصل من الضرب به الجرح بخلاف اللطمة (ص) وجراح الجسد وأن منقلة (ش) تقدم أنه قال واقتص من موضحة الخ وعطف هـ ذاعليه والمعنى أنه يقتض من باقي جراح الجسد ولو من المنقلة والهاشمة ما لم يعظم الخطر كعظام الصدر والعنق والصلب والفخذ وشبه ذلك فإنه لا قصاص فيه وانما خص المنقلة بالذكور لانه لا يقتض منها في الرأس فنفى ما يتوهم من أن منقلة الجسد كذلك (ص) بالمساحة ان اتحاد المحل (ش) يعني أنه يقتض بالمساحة بكسر الميم فيقاس الجرح طولاً وعرضا وعمقا فقد تكون الجراحة نصف عضو الجني عليه وهي جـ ل عضو الجاني أو كله بشرط أن يكون ذلك في العضو الواحد وعلى هذا لو عظم عضو الجني عليه حتى كان القدر الذي جرح منه يز يد على العضو المائل له من الجاني فإنه لا يكمل من غيره بخلاف وقوله (كطبيب زاد عمدا) تشبيهه في القصاص والمعنى أن الطبيب اذا زاد على القدر المطلوب المأذون فيه تعمد فإنه يقتض منه بقدر ما زاد على القدر المطلوب بالمساحة فان نقص الطبيب عمدا أو خطأ فإنه لا يقتض ثانيا لانه قد اجتهد قال اللخمي اذا قطع الطبيب في الموضع المعتاد فمات لم يكن عليه شيء وان زاد على ذلك يسيرا ووقع القطع فيما قارب كان خطأ وان زاد على ذلك فيما لا يشك فيه أن ذلك عمدا كان فيه القصاص وان تردد بين الخطأ والعمد كانت مغلظة

وحصل كون اللطمة والعصا لا قود فيهما حيث لم ينشأ عنهما ما فيه القود كجرح اه (قوله فقد تكون الجراحة الخ) اعلم أن الجبهة محل والرأس محل والعضد محل والذراع محل آخر فلا يتعدى أحدها إلى الآخر والظاهر أن باطن الكف وظاهره ليسا من جملة الذراع وأما الاصابع فليست من الذراع قطعا ولا من الكف والحي الاعلى والاسفل محلان وكل أنملة محل ولا تقطع الوسطى بالسبابة ولا الغنية بالرابعية (قوله فإنه لا يكمل من غيره) وسقط عقله أيضا فيسقط قصاصا وعقلا وهـ ذافي الجرح الذي يحصل به إزالة عضو فأما ان حصل به إزالة عضو فلا يتظر للمساحة فيقطع العضو الصغير بالعضو الكبير وعكسه (قوله زاد عمدا) أي وأما اذا زاد خطأ فعلى العاقلة (قوله لانه قد اجتهد) لا يخفى أن هذا التعليل لا يناسب العمد ومثله في التوضيح وقوله كان خطأ أي فالدية على العاقلة (قوله كانت مغلظة) أي تؤخذ من أربعة أنواع من نبات الخواض ونبات الالبون والحقاق والجذعات

(قوله والمراد بالطبيب المباشر للقصاص) أي وليس المراد به المداوي لأن المصنف ينص عليه في باب الشرب في قوله كطبيب جهل أو قصر (قوله لا تقطع بالصحة) فيه إشارة إلى أن الباء في قوله بصحة باقية على بابها ثم لا يخفى أن هذا الحل غير متبادر من المصنف والمتبادر من المصنف خلافه وذلك أن المتبادر منه أن المعنى كذاي شلاء تجني عليها عدمت النفع يؤخذ لها العقل بصحة أي من ذي صحة ولا يقتص لها من الصحة أو بالعكس أي جنت الشلاء عادمة النفع على صحة فلا يقتص منها للصحة بل عليه العقل (قوله وفي كلام ت ت نظر) أي لانه قال ومفهومه لو كان فيها نفع فانه يقتص لصاحب الصحة به أن رضي صاحب الصحة اه ووجه النظر أن الرضا لا يشترط والمعتمد عليه ت (١٦) من أن الرضا يشترط كما هو المنصوص (قوله هذا هو الظاهر) كأن مقابل

الظاهر أن الاسناد حقيقي (قوله

يعني أن الخ) أي وكذا لا يقتص من

عين أعي أي حدقة أعي جني

على صحة ولا من لسان أبكم جني

على ناطق وانما على كل دية ما جني

(قوله منقلة) بكسر القاف المشددة

وحكى فتحها وبفتح اللام (قوله من

الدواء) هذه الزيادة ليست في

المدونة ولذلك كان الصواب

استقائها لان النقل كما يكون من

الدواء يكون من الضربة نفسها

كما قرره بعض الشيوخ (قوله أفضت

للدماغ) أي إلى أم الدماغ كما بين

ذلك قريبا (قوله ودماغه) قال ابن

عبد السلام الاظهر أنه ما مترادفان

أو كما مترادفين اه أي الأمة

والدماغه (أقول) ولا جمل ذلك لم

يتعرض شارحنا للحل على قول

المصنف ودماغه (قوله وتلك

العظام الخ) هذا يدل على أن إضافة

فراش إلى العظم للبيان والفراش

جمع فراشة فلذلك قال الشارح

الفراش العظام فقد فسرهم بالجمع

ومنه تعلم تفسير المفرد (قوله في

أعلى الخياشيم) هذا يتأني ما هو

الموضوع أن المنقلة في الرأس الا

أن يراد بالرأس ما فوق الرقبة وقوله

انتهى والمراد بالطبيب المباشر للقصاص من الجاني (ص) والا فالعقل (ش) أي وإن لم يتحد محل

الجنابة ومحل القصاص فلا قصاص ويحب العقل على الجاني فلا تقطع الوسطى بالسبابة ونحو

ذلك لأن شرط القصاص اتحاد المحل للآية وبعبارة أي وإن لم يتعمد الطبيب بل أخطأ أولم

يتحد المحل بل اختلف فانه يتعين العقل فان كان دون الثلث ففي ماله وإن كان الثلث فاعلى فانه

يكون على العاقلة وقوله (كذاي شلاء عدمت النفع بصحة وبالعكس) تشبيهه في لزوم العقل

دية أو حكومة وعدم القصاص والمعنى أن الذي يده شلاء عادمة النفع اذا قطع يد شخص صحيح

اليد فان الشلاء لا تقطع بالصحة لعدم المماثلة ولورضى صاحب الصحة بذلك وكذلك لا تقطع

المداي الصحة بالبد الشلاء لعدم المماثلة ومفهوم عدمت النفع أنه لو كان به نافع لا يكون

الحكم كذلك والحكم أنها كالصحة في الجنابة لها وعليها وبه صرح المواق وفي كلام ت ت

نظر ثم ان اسناد العدم إلى اليد على طريق التجوز لأن الذي يعدم النفع صاحبها هذا هو الظاهر

(ص) وعين أعي ولسان أبكم (ش) يعني أن الذي عينه سالمه اذا قلع حدقة أعي فان

السالمه لا تؤخذ ذنبها لعدم المماثلة بل فيه الاجتهاد وكذلك اذا جني من لسانه فصيح على لسان

أبكم فان الفصح لا يقطع باللسان إلا بكم لعدم المماثلة بل فيه الاجتهاد (ص) وما بعد الموضحة

من منقلة طارفراش العظم من الدواء وأمة أفضت للدماغ ودماغه خرفت خريطته (ش)

المنقلة هي التي ينقل منها الطبيب العظام الصغار لتلثم الجراح وتلك العظام هي التي يقال لها

الفراش بفتح الفاء وكسرها قال الاصمعي الفراش العظام الرقاق و كب بعضها على بعض في

أعلى الخياشيم كقشر البصل يطير عن العظم اذا ضرب انتهى وهذا لا يتأني في منقلة الجسد

فقوله من الدواء من تعليمية والمراد بطارنقه وقال في التنبيه والمأومة وهي التي أفضت إلى

أم الدماغ اه وأم الدماغ جلدة رقيقة متى انكشفت عنه مات والمعنى أن المؤلف عطف هذا

على ما يتعين فيه العقل وينبغي فيه القصاص لعظم الخطر للمنقلة الكائنة في الرأس لا قصاص

فيها وأما المنقلة في الجسد فقد مر أنه يقتص منها وإتي ما في ذلك عند قوله الا الجائفة والأمة

فثلث والموضحة فنصف عشر والمنقلة والهائشة فعشر ونصفه (ص) كالطمة (ش) تشبيهه في

عدم القصاص الجوهرى الطمة الضربة على الحديد بباطن الراحة والمعنى أن اللطمة

لاقصاص فيها ولا عقل بل في عمدها الادب ما لم ينشأ عنها جرح والاقتص منه وتصير كما اذا

ذهب به معنى كسمع ونحوه فلا يقتص بالضرب بل ان أمكن ذهاب المعنى بغير فعل والا فالعقل

كما أتني في قوله وان ذهب والعين قائمة الخ (ص) وشفرعين وحاجب ولحمة (ش) يعني أن شفر

كقشر البصل يطير عن العظم اذا ضرب أي العظم لا يخفى أن هذا يتأني قواه سابقا المنقلة هي التي ينقل منها العين

أي هي الشجة التي ينقل من أجلها الطبيب العظام الصغار الخ (قوله والمراد بطارنقه) أي فالمراد بالطيران المفاد من طارنقه أي

ليس المراد من الطيران المفاد من طار حقيقته بل المراد به نقل الطبيب له أو أن المراد بنقله انتقاله (قوله أفضت إلى أم

الدماغ) أي ولو عدل ابرة أي ولم تخرق خريطته (قوله وأم الدماغ جلدة رقيقة) هذا التفسير لا يقتضي أن الدماغ لا يتصور معها

الحياة لا مكان الخرق مع الالتئام فالموت انما ينشأ من الكشف مع عدم الالتئام لا عن مجرد الخرق فقرر بعض الشيوخ (قوله وتصير

كما اذا ذهب به معنى كسمع الخ) أي فلا يلطم الجاني بل يجرح (قوله وشفرعين) فيه شيء وذلك لان الشفر هو منبت الهدب فالأولى

ان يقول وهذب عين (قوله أى شعر الهدب) الاضافة لليمان أى شعر هو الهدب وقوله وشعر الحاجب الاضافة حقيقية وذلك لان الحاجبين العظام فوق العينين بالشعر والحجم قاله ابن فارس وقوله بالشعر محتمل مع الشعر والحجم فيكون الحاجب المجموع ويحتمل المتبني بالشعر والحجم فيكون قاصراً على العظم المتبني بذلك فعلى الاول فاضافة شعر من اضافة الجزء للكل وهو الظاهر وعلى الثاني فمن اضافة للاباس الى البسه (قوله وشعر اللحية) الاضافة لليمان وذلك لان اللحية الشعر النازل على الذقن (قوله وعده كالخطا الا فى الادب) أى لا تعتمد والمراد عدم الاقصا في فهمه ومفهومه أن (١٧) ما فيه القصا لأدب فيه وليس كذلك بل الذى

فيه القصا في الادب ووجهه الردع والزجر لنهاى الناس خلافا لما استظهره ابن رشد من عدم الادب (قوله مشبه بما قبله) أى الذى هو قوله لعظم الصدر أى أو تمثيل لما قبله وقوله فى وجوب العقل الخ أى وفيه حكومة ان يرى على شين كذا فى بعض الشراح وفى بعض آخر أن فيه الدية (قوله والدامغة) عطفه على المأمومة مرادف (قوله والمشهور من المذهب الخ) ومقابلها ما لا ين عبد الحكم من أنه يقتص من كل جرح وان كان متلفا لا ما خصه الحديث من الجائفة والمأمومة (قوله رض الاتنين) أى أو أحدهما وقوله وهو ما ارتضاه س أى فاعل أخافه وابن القاسم لانه الذى فى التهذيب لا مالك وقوله يفيد أن فى قطعهما أى ومثل قطعهما جرحهما (قوله بجرح الخ) أى كما لو أوضعه فذهب مع الموضحة معنى من هذه المعانى أو أكثر كان ذهب سمعه فقط أو هو وعقله (قوله أو أكثر الخ) ولم يعتبر الزائد لان النظام أحق أن يحمل عليه (قوله فى ماله) عند ابن القاسم ومقابلها ما لا شبه من انه على عاقلته وقوله فن ضرب الخ هذا مثال لقول المصنف

العين أى شعر الهدب من فوق ومن أسفل وشعر الحاجب وشعر اللحية لا قصا فيه وفيه الحكومة اذا لم ينبت وعده هذه الاشياء وخطوها سواء الامن جهة الادب فيفتقران ولذا قال (وعده كالخطا فى الادب) لان هذه الاشياء ليست جراحات وانما ورد القصا فى الجراح وبعد ذلك يتظر فان لم ينبت الشعر ففيه حكومة وان نبت فلا شئ فيه (ص) وكان يعظم الخطر فى غيرها كعظم الصدر (ش) مشبه بما قبله فى وجوب العقل وعدم القصا يعنى أن هذه الجراحات يتعين فيها العقل لعظم الخطر فيها والخطر بفتح الخاء المججمة والطاء المهملة الاشراف على الهلاك والضمير فى غير ما عائد على المنقلة والمأمومة والدامغة والمشهور من المذهب انه اذا ضرب به فكسر عظم صدره أو وصلبه أو عنقه وما أشبه ذلك أنه لا قصا فيه وانما فيه العقل وفى نسخة والابادة الاستثناء (ص) وفيها أخاف فى رض الاتنين أن يتلف (ش) يعنى أن الشخص اذا رض أن شئ شخص أى كسرهما فانه لا يفعل بالجاني مثل ذلك وانما فيه العقل كاملا لما علمت أن هذه من المتالف فيحتسب على الجاني أن يهلك فقد أخذنا فيما يدون النفس نفسا وفاعل أخاف هو الامام مالك أو ابن القاسم وهو ما ارتضاه س وكلام المؤلف يفيد أن فى قطعهما القصا لانه ليس من المتالف وظاهر الرسالة أنه كرضهما ولكن المرتضى الاول (ص) وان ذهب كبصر بجرح اقتص منه فان حصل أو زادوا لافدية مالم يذهب (ش) يعنى أن من جرح انسانا جرحا فيه القصا فتسبب عن ذلك الجرح ذهاب كسمع أو بصر الجرح وح وما أشبه ذلك من المعانى فانه يفعل بالجاني أى يقتص منه مثل ذلك بعد برء الجاني عليه فان حصل للجاني مثل ما حصل للجاني عليه أو أكثر من ذلك فلا كلام وان لم يحصل للجاني شئ أو حصل البعض فانه يلزمه دية مالم يذهب فى ماله عند ابن القاسم كلاً أو بعضاً أو ماله ذهبت منفعة من المنافع بسبب شئ لا قصا فيه فلا قود وانما عليه الدية الآن يمكن ذهاب تلك المنفعة بغير فعل فيقادمه فن ضرب بدرجل فسلبت يده ضرب بالضارب كما ضرب فان شلت يده فلا كلام ولا افعلها فى ماله ابن يونس وقال أشهب هذا اذا كانت الضربة بجرح فيه القود ولو ضرب به على رأسه بعضا فسلبت يده فلا قود وعليه دية اليد ابن عرفة الاظهر أنه تقييد قوله كبصر المكاف فاعل ذهب بمعنى مثل فليست تمثيلية ولا تشبيهية ويصح أن يكون الفاعل محذوفاً أى وان ذهب ذاهب وقوله بجرح أى فى القصا وقوله اقتص منه أى من الجراح الذى تضمنه بجرح أى اقتص من الجراح تطير تلك الجناية وقوله فان حصل أو زاد ضمير حصل عائد على الذاهب على تقدير مضاف وضمير زاد عائد عليه من غير تقدير لانه بالنسبة الى الجاني أى فان حصل مثل الذاهب من الجاني عليه أو زاد الذاهب من الجاني فلا كلام وقوله والا راجع لقوله ان حصل لا لقوله زاد وقوله فدية مالم يذهب أى تطير أو مقابل أو مماثل مالم يذهب

(٣ - خرى ثامن) وان ذهب وليس مثالا لقول هذا الشارح وأما لو ذهب الخ والاحسن تأخير هذا لانه يرجع لقوله بعد كان شلت يده بضره (قوله ولو ضرب به على رأسه) لا يخفى أن ظاهره أن الضرب على الرأس لا يتأتى فيه بجرح فيه القود وظاهره انه ليس كذلك وقوله الاظهر أنه تقييد أى أن قول أشهب تقييد لا خلاف وقوله فليست تمثيلية والتشبيهية حرف وقوله عائد عليه من غير تقييد لا يخفى انه لا بد من ملاحظة الاستخدام لان الحديث عنه زيادة الذاهب من الجاني عليه مع أن المراد زيادة الذاهب من الجاني (قوله راجع لقوله ان حصل الخ) أى وان لم يحصل المثل (قوله أو مقابل الخ) لا يخفى أنه بتقدير ذلك المضاف لا بشكل ما اذا كان

الجاني غير مماثل للجني عليه كاهم أة جنت على رجل وفعل به ذلك الفعل ولم يذهب منها شيء فان الذي يؤخذ منها دية الرجل أي على حسب دية الجني عليه وذلك لأن دية عينها على نصف ديتها وعين الرجل على نصف ديته وانظر لو ذهب منه غير ما ذهب من الجني عليه كالأذهب من الجاني سمعه وقد كان ذهب من الجني عليه بصره والظاهر أنه لا شيء فيه ويؤخذ منه دية البصر (قوله هو القاصم بالجني عليه) أي ما كان قائما قبل الجناية عليه والافهو الآن ذهب (قوله وان ذهب) أي البصر مثلا المفهوم من كبصر بفعل ما لا قصاص فيه كاطمة فاذهب به بصره وقول الشارح فانه يفعل بالجاني مثل ذلك يقضى أنه يفعل بالجاني مثل ما فعل من كونه ياطمه وليس كذلك فالاحسن العبارة الآتية التي (١٨) معناها فان استطيع اذهب البصر بغير الضربة أو اللطمة لا أننا نضربه

ولا بد من هذا وتظيره ومماثلة هو ما قام بالجني عليه لا ما قام بالجاني فان الذي لم يذهب هو القاصم بالجاني ونظيره ومقابله هو القاصم بالجني عليه (ص) وان ذهب والعين قائمة فان استطيع كذلك والافالعقل (ش) يعني أن من ضرب انسا فان ذهب نور بصره والعين قائمة مكانه لم تخسف فانه يفعل بالجاني مثل ذلك فان حصل له ذلك أو زاد فلا كلام وان لم يستطع أن يفعل به مثل ذلك فانه يتعين العقل وبعبارة أي وان ذهب البصر بضر به فان استطيع اذهب البصر بحيلة من الحيل فعل ذلك ولا يحتاج الى أن يضر به ضربة مثل ما ضرب لان الضر به لا يقتص منها وانما يقتص من الجرح فالمسئلة السابقة ذهب بشيء فيه القصاص وهذه ذهب بشيء لا قصاص فيه (ص) كأن شلت يده بضر به (ش) التشبيه في وجوب القصاص مع الامكان والافالعقل والمعنى أن من ضرب يد شخص أو رجله عمد افسد تلك الضربة شلت يد المضر وبفعله يفعل بالضارب مثل ذلك فان شلت يد الضارب والافالعقل في ماله دون العاقلة وقيد أشهب هذا بما اذا كانت الضربة بحرح فيه القود أو ما ان ضر به على رأسه فشلت يده فلا قود فيه وعليه دية اليد ولا يتظر هنا لكونه يستطاع فعل الشلل بدون الضرب أم لا ولعل الفرق بينه وبين ما قبله تدور الشلل عن الضرب بخلاف اذهب البصر (ص) وان قطعت يد قاطع سماوي أو سرقة أو قصاص لغيره فلا شيء للجني عليه (ش) يعني أن من قطع يد شخص عمد اثم ان يد القاطع ذهبت بامر سماوي أو بسبب سرقة أي سرق القاطع فقطعت يده أو ذهبت يد القاطع بسبب قصاص لغير الجاني عليه بأن قطع يد آخر فاقتص له منه فانه لا شيء للجني عليه على الجاني لأن حقه انما يتعلق بالعضو والخصوص فلما عذر بطل حق الجني عليه ومثل ذلك ما اذا مات القاتل فان المقتول لا شيء له (ص) وان قطع أقطع الكف من المرفق فالجني عليه القصاص أو الدية (ش) يعني أن الذي يده اليمنى مقطوعة من الكف اذا قطع يد رجل من المرفق فان الذي قطع يده من المرفق بالخيار ان شاء قطع الناقصة ولا شيء له وان شاء أخذ دية يمينه وانما كان مخيرا لان الجاني جاني وهو ناقص ذلك العضو ولا جائز أن ينتقل الى عضو غيره ولا أن يتعين القصاص لانه أقل من حقه ولا أن يتعين الدية لانه جاني عمد ا على العصم والخيار جابر له وهذا لا يخالف ما يأتي من أنه لا يجوز لمن قطع من المرفق أن يرضى بقطع يد الجاني من الكوع لانه في هذه وجد من الجاني مماثل ما جني عليه وفيما نحن فيه انما للجاني مماثل بعض ما جني عليه وقد قال تعالى والجروح قصاص أي أنه يفعل بالجاني مثل ما جني عليه ولا يجوز له الرضا بدونه

أو نلطمه فقد جيء لعثمان رضي الله عنه برجل لطم رجلا آخر وأصابه شيء فاذهب بصره وعينه قائمة فأراد أن يقتص له منه فأعيا ذلك عليه وعلى الناس حتى أتى على رضي الله عنه فامر بالمصيب فجعل على عينه كرسفا ثم استقبل به عين الشمس وأذيت من عينه امرأة فالتس ٣ بصره وعينه قائمة وقيل أمر بمرأة فأجيت ثم أذيت من عينه فسالت نقطتها التي يحب فيها القصاص مع العمى وبقيت العين قائمة (قوله فانه يتعين العقل) أي لانه بمنزلة ما سقط فيه القصاص لعدم امكانه و يكون في ماله لا على عاقلته (قوله فالمسئلة السابقة ذهب بشيء الخ) رده محشى تب بأن الظاهر أن ما ذكره المؤلف تبعا للدونة خاص بالبصر لما جاء في ذلك عن عثمان وغيره لان غيره من المنافع لا يستطاع فيه ذلك ولو أمكن لقليل فيه كذلك سواء كان الضرب يقتص منه أم لا في محل المنفعة أم لا على ما ينظر من كلامهم والله أعلم (قوله كان شلت) بفتح المعجمة وضمها خطأ أو

قليل أو لغة رديئة قاله القسطلاني (قوله والمعنى ان من ضرب يد شخص الخ) لا يخفى ان هذا المعنى قد حل به لانه لشارح قول المصنف فيما تقدم وان ذهب كبصر الخ فيلزم عليه أنه لا حاجة لقول المصنف كان شلت يده فالاحسن للشارح أن لا يعمل به فيما تقدم لقول المصنف وان ذهب كبصر بجرح بل يعمل بمثال آخر وعلى هذا فيكون قول الشارح التشبيه في وجوب القصاص مع الامكان أي بان كان الشلل بجرح ونحوه مما يقتص منه وقوله والافالعقل أي والايكمن بأن كان الشلل بدون جرح (قوله ولا يتظر هنا الخ) أي بخلاف ما قبله فانه ان استطيع اذهب نظيره ما ذهب بغير الضرب بفعل ولا يرجع العقل الا اذا لم يمكن بخلاف الشلل (قوله فانه لا شيء للجني عليه) أي فلا قصاص ولا دية (قوله من المرفق) احتراز به من جنابة الاقطع عليه من الكوع فالعقل ٣ قوله فالتس بصره هكذا بالاصول والذي في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير فاخطف بصره اه

فقط لعدم اتحاد محل القصاص (قوله وتقطع اليد) أي أو الرجل وقوله اصبعاً أي أو بعض آخر وقوله ان نقصت أي يد الجاني أي أو رجليه وقوله خير أي وليس له أن يقتصر ويأخذ أرش الناقص (قوله وان نقصت يد المجني عليه) أو رجليه اصبعاً أي وبعض آخر بأسر من الله أو بجناية (قوله ولو اجهما) فيه رد على من يقول في الاصبع اذا كانت اجهما العقل (قوله وان شاء قطع) لا ينبغي أنه لا يمكن قطع السائمة بالكف ولأن تقول يفرض فيما اذا كان الجاني ليس له إلا الكف أيضاً لكنه يصير مخالفاً لموضوع المسئلة من أن الجاني سالم الاصابع (قوله لأكثر) ما لم يكن النقص بسبب جناية الجاني الآن (١٩) عدا قبل ذلك خطأ وأخذها منه عقلاً فيقادها

من الكامل لا تهمه على أنه انما جنى الآن عليها عدم المسامحة قبل من الخطأ (قوله انما تستعمل في الكامل) أي في الاصبع الكامل وقوله لان الافراد الخ أي لان الافراد التي تتعلق بها الكثرة هنا أصابع أي لأجزاء وهو علة لمحذوف والتقدير وقلنا هنا أي كاصبعين معنيين بتلك العلة لان الافراد هنا أصابع (قوله فلا يعارض مفهوم المدقنة) أي من أن الاصبع وبعض الاصبع كالاصبع **تنبية** هل الاصبع الزائدة القوية أو الاصبعان أو أكثر كذلك هل يعطى حكم الاصلية في أن نقص الواحد غير مؤثر ونقص الاكثر يوجب التخيير في الاولى وعدم القصاص في يد المجني عليه في الثانية وأنه يلحق النادر بالغالب وهو ظاهر اطرافهم أو انما يعتبر نقص الاصبع أو الاكثر من الاصول (قوله وأما اذا كانت الخ) لا يرد على التعليل ما مر من أن الظالم أحق بالجل عليه لانه في ذهاب معنى أكثر عما ذهب من المجني عليه من المعنى (قوله وان رضياً) لان المساواة في القصاص حق لله مع الامكان وأما عدم الامكان فهو حق لا دى فيجوز

لانه حق لله تعالى لاله ولا شك أن هذا مع الامكان وأما مع عدمه فهو حق للمجني عليه لانه تعالى وقوله من المرفق متعلق بقطع (ص) كقطع الحشفة (ش) التشبيه تام والمعنى أن الذي ذكره مقطوع الحشفة اذا قطع ذكر رجل من أصله فان الذي قطع ذكره الكامل يخير بين أن يقطع قصبة الذكر أو يأخذ دية ذكره والخيار لاجل عدم المماثلة (ص) وتقطع اليد الناقصة اصبعاً بالكامل بلا غرم وخير ان نقصت أكثر فيه وفي الدية (ش) يعني أن الذي يده ناقصة اصبعاً بسبب جناية أو غيرها اذا قطع يداً كاملة لرجل أو امرأة فان يده الناقصة تقطع بالكامل بلا غرامة لصاحب السكامة على الجاني صاحب الناقصة بسبب اصبعه فان نقصت يد الجاني أكثر من اصبع فان المجني عليه يخير بين أن يقتصر أو يأخذ الدية أي دية يده كاملة أي دية يد المجني عليه لادية يد الجاني (ص) وان نقصت يد المجني عليه فالقود ولو اجهما (ش) يعني لو كانت يد المجني عليه هي الناقصة اصبعاً ولو اجهما فانه يستحق القصاص على الجاني فتقطع يده الكاملة في يده الناقصة ولا غرامة عليه لصاحب السكامة وهو الجاني فقوله وان نقصت أي اصبعاً بدليل قوله ولو اجهما (ص) لأكثر (ش) يعني أن اليد المجني عليها اذا نقصت أكثر من اصبع بان نقصت اصبعين أو أكثر فلصاحبها دية ما فيها من باقي الاصابع ولا شيء في الكف حيث كان فيها أكثر من اصبع وان كان فيها واحدة فديتها وحكومة في الكف قاله المواق فان لم يكن له إلا الكف فليس للمجني عليه إلا الحكومة ان شاء وان شاء قطع وبعبارة لأكثر أي كاصبعين أو ثلاثة لان السكامة انما تستعمل في الكامل لان الافراد هنا أصابع فلا يعارض مفهوم المدقنة فان قلت تقدم في يد الجاني اذا كانت ناقصة أكثر أن المجني عليه يخير وهما اتفق على تعيين العقل فالفرق قلت لان يد الجاني اذا كانت ناقصة أكثر واختر المجني عليه القود فقد رضى بترك بعض حقه وأما اذا كانت يد المجني عليه ناقصة أكثر من اصبع لواقص من يد الجاني السكامة لاخذاً ثانياً على حقه (ص) ولا يجوز **كوع** كوع لذى مرفق وان رضياً (ش) يعني أن من قطع يد شخص من المرفق ثم تراضيا على أن يقطع المجني عليه يد الجاني من الكوع فانه لا يجوز القصاص لانه يخاف لقوله تعالى والجروح قصاص اذا المماثلة في المحل شرط كما لا يجوز أن يقطع رجلاه في يده مثلاً وفاعل يجوز القصاص لانه تقدم والباء بمعنى من التي لا تبداء الغاية أي ولا يجوز القصاص من **كوع** أي مبتدأ من كوع لذى مرفق أي لذى مرفق مقطوع أي لا يجوز لذى مرفق مقطوع القصاص من كوع وظاهر كلام الشارح وتب أن فاعل يجوز الرضا وفيه نظر لان الفاعل لا يحذف الا في مواضع ليس هذا منها وكلام المؤلف موافق للنقل وببحث ابن عرفة ضعيف والوافي وان رضياً للحال واذا وقع ونزل يجزئ ولا يعاد كما استظهره بعض (ص) وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقة أو من كبر (ش) يعني أن

الرضا ناقص كما تقدم في قوله وان قطع أقطع الكف من المرفق فللمجني عليه القصاص أو الدية وكذا أصل القصاص حق لا دى أيضاً (قوله وببحث ابن عرفة ضعيف) اعلم أن ابن عرفة بحث فقال الاجماع على وجوب ارتكاب أخف ضرر يدفع ما هو أضر منه من نوعه وضرر القطع من **كوع** أخف منه من المرفق ضرورة وقد قال ابن رشد في أجوبته اذا لزم أحد الضررين وجب ارتكاب أخفهما وفيه نظر كما قال ابن غازي لانه انما يرتكب أخف الضررين اذا لم ينه الشارع عن أخفهما وهنأى عنه لان الله تعالى قال والجروح قصاص

(قوله خليفة) أي من أصل خلقتهما أي كالذي ولد أعشى وليس المراد به أن العارض قديم كما قال الساطي (قوله فالقودان تبعده) لا حاجة لقيد التعمد مع قوله فالقودولكن أتى به للاستثناء والحاصل أن الجناية الثانية إذا كانت عمدا فيجب القصاص على السالم العين سواء كانت الأولى التي أضعفتم أعمدا أو خطأ أخذها عقلا أم لا أذهبت كل المنفعة أم لا كذا قيل ولكن الحق الذي يدل عليه النقل أن العين الناقصة يسيرا كان ذلك بامر سماوي (٣٠) أو بجناية ثم تصاب عمدا فالقودان كان كثيرا فالعقل ولا قود والحاصل

أن المصنف يعمد بالنقص اليسير الذي معه الابصار (قوله أو من رمية) أقول وسكت عما أدخلت الكاف ونقول هو الضربة (قوله أي حيث أخذها عقلا) أي حقيقة وهو ظاهر أو غير حقيقة بان تركه باختباره وقوله والافالدية كاملة أي بان يأخذها حقيقة ولا حكا أي انتفى الأخذ الحقيقي والحكمي وسيأتي إن شاء الله تعالى تفصيل ذلك وقوله ولا يصح أن يكون معطوفا في العبارة تسامح والمراد ولا يصح أن يكون راجعا لقوله وتؤخذ الخ والأولى أن يقول ولا يصح أن يكون راجعا لقوله خلقة أو من كبريل مرتبط بمحذوف والمعنى وأما إذا كان الضعف لجدرى أو لكرمية فالقود الخ وقوله وبعبارة صاحب هذه العبارة ينظر اظاهر كلام المصنف غير ناظر للمحذوف الذي قدرناه وقوله مع قوله أي مع مفهومه وهو ما إذا أخذ عقلا وذلك لأن المعنى وأما إذا أخذ عقلا فبسببه وقوله مع اخلال ما هنا بالشرط الآتي أي المفهوم مما سيأتي وهو قوله حيث أخذ عقلا (قوله فله القود) أي للأعور باعتبار ما كان والافهو الآن غير أعور (قوله أي سالم العين المماثلة) هذا منافي لصدره لانه قال فيه فللسالم العينين ويجاب

صاحب العين السليمة ابصارا إذا قلع عيناه ضعيفة الابصار خلقة أو من كبر لشخص فان السليمة تؤخذ بالضعيفة كما ينقص للريض من الصحيح وخلقة منصوب بنزع الخافض أي الضعيفة من أصل خلقتهما (ص) ولجدرى أو لكرمية فالقودان تبعده (ش) يعني أن العين السالمة تؤخذ بالعين الضعيفة من جدرى أو من رمية وسواء أخذ لعينه بسبب الرمية عقلا أم لا هذا إذا تعمدا الجناية فان لم يتم دهافيو خذ من الجاني بحساب ما بقي من فورها بان يقال ما بقي من الرمية فيقال النصف مثله لا فعليه نصف الدية وعلى هذا القياس واليه الاشارة بقوله (والافجسابه) أي حيث أخذ عقلا والافالدية كاملة كما يأتي في قوله وكذا المجنى عليها ان لم يأخذ عقلا فقله والالخ راجع لقوله أو لكرمية وقوله فالقود الخ راجع للجدرى والرمية ولا يصح أن يكون معطوفا على ما قبله وهو قوله وتؤخذ العين السليمة الخ لفهم القود منه وبعبارة ولا حاجة لقوله فالقود مع قوله وتؤخذ العين الخ ولا لقوله ان تبعده لان الكلام فيه ولا لقوله والافجسابه مع قوله فيما يأتي وكذا المجنى عليها لم يأخذ عقلا مع اخلال ما هنا بالشرط الآتي (ص) وان فقا سالم عين أعور فله القود أو أخذ دية كاملة من ماله (ش) يعني ان سالم العينين اذا فقا عين أعور عمدا وهو الذي ذهب بصرا حدى عينيه بجناية أو غيرها فان الخيار للمجنى عليه ان شاء اقتص من الجاني مماثلته وان شاء ترك القصاص وأخذ دية عينه وهي ألف دينار على أهل الذهب فقله سالم أي سالم العين المماثلة لعين الأعور كانت الاخرى سليمة أم لا فيصدق بما إذا كان سالم العينين أو سالم المماثلة فقط وليس المراد أنه سالم العينين (ص) وان فقا أعور من سالم مماثلته فله القصاص أو دية ما ترك وغيرها فقص دية فقط في ماله (ش) يعني أن الأعور اذا فقا من سالم العينين العين التي تماثل عينه فللسالم العينين أن يقتص من الأعور أو يأخذ دية ما ترك وهي عين الأعور ألف دينار على أهل الذهب وانما جعل التخيير هنا لعدم المساواة لان عين الأعور فيها الدية كاملة بخلاف عين غير الأعور ففيها نصف الدية فقط وان فقا الأعور من سالم العينين العين التي لا تماثل عينه فانه يلزمه نصف الدية فقط وليس له القصاص لتعدا الخلل (ص) وان فقا عيني السالم فالقود ونصف الدية (ش) يعني أن الأعور اذا فقا عيني السالم عمدا فانه يلزمه القود في العين المماثلة لعينه ويلزمه أيضا نصف الدية في العين التي ليس له مثلها وسواء فقا العين التي ليس له مثلها أولا أم لا على المشهور وهناك تفصيل (ص) وان قلعت سن فثبتت فالقود في الخطا كدية الخطا (ش) يعني أن من قلعت سنا الشخص كبير أي أضر عمدا فردها فثبتت فانه يلزمه القود لان المقصود أن يتألم الجاني بمثل ما فعل وخطأ فانه يأخذ فيها العقل وهو خمس من الابل لان حكمها حينئذ كدية الخطا في غيرها ماله عقل مسمى كوضحة ونحوها يؤخذ عقلا ثم تعود كما كانت قبل فلا يسقط العقل اتفاقا حكاه الخمي وان أخذ الدية فردت وثبتت لم يرد الاخذ شيئا فقله وان قلعت سن

بتقدير مثلا في الاول (قوله فالقود ونصف الدية) ولم يخير في المماثلة هنا كما خير فيما اذا فقاها وحدها لئلا يلزم أخذه في أي العينين دية ونصف دية وهو خلاف ما قرره الشارع صلى الله عليه وسلم (قوله وهناك تفصيل) أي الذي هو مقابل للمشهور فانه يوافق ما ذكر اذا فقاها معا أو بدأ بالتي ليس له مثلها وأما اذا بدأ بالتي له مثلها فان عليه القصاص والدية ألفا دينار لانه لم يفعل بالتي له مثلها وجب القصاص وصار أعور وجب أن تكون الدية كاملة

(قوله ويأتى أيضا وسن مضطربة جدا) أى فى قطعها الحكومة أى ففيه إشارة إلى أن المراد بالنسب فى المصنف التى لم تكن مضطربة جدا وأما إذا كان الاضطراب يسيرا ففيها العقل والحاصل أن هذا الكلام فى إزالة المضطربة وسبب ما أتى فى قوله وسن الاضطراب فيها وقوله وان ثبت أى ويأتى أن المصنف يقول وان ثبت الخ وقوله بدليل ما أتى فى قوله واستثنى بالصغير الخ أى من جهة أخذ الدية وقوله كالقود أى فإنه يؤخر للإياس وقوله والا انتظر أى وان لم يحصل إياس وقوله ويأتى أيضا أن حقه الخ أى لمكونه أو ضح (قوله والاستيفاء للعاصب) أى الذى ذكر ان وجدوا للعاصب الولاء ان وجدوا لالامام (قوله كالولاء) (٣١) حقه أن يحيل على النكاح اذ فيه ذكر ترتيبهم

والصن كان قال بعضهم انما شبهه الاستيفاء بالولاء دون النكاح لاشتراكهما فى كون التسلط لكل منهما بعد الموت (قوله حيث كان يرث الثلث) أى حيث يتعين له الثلث بأن زادوا على مثليه وكان القتل عمدا لانه يحل التأويلين والحاصل أنه اذا كان معه مثله فيقتل التأويلان فى العمد ومثله فى الخطا على حلف الثلث كما أنهم يتفقان على حلف النصف اذا كان معه أخ واحد فى العمد والخطا وأما اذا كان معه أكثر من مثليه فإنه يحلف فى الخطا الثلث لانه فرضه وفى العمد يحلف الثلث أيضا كالخطا أو كواحد من الاخوة أى بقدر زائدا على عدد الاخوة فان كان الاخوة ثلاثة حلف ربع الايمان وأربع حلف خمسها وهو عشرة أيمان واذا كان معه خمسة اخوة فإنه يحلف تسعة أيمان لان ما ينوبه منها السادس وهو ثمانية أيمان ورابع ^٢ تنبيه هذا كله فى النفس لان الاستيفاء فى الجرح انما هو للجنى عليه (قوله بحيث تصل الخ) أى فضايل القرب أن تصل اليه الاخبار ويكون ضابط البعد عدم وصول الاخبار أى

أى لكبير ويأتى أيضا وسن مضطربة جدا وان ثبت قبل أخذ عتلتها أخذ وعليه فهو مع قوله وفى الخطا كدية الخطا تكرار المراد بالكبير من أنغر بدليل ما أتى فى قوله وسن الاضطراب يغير ويأتى حكم الصغير فى قوله واستثنى بالصغير وسن الصغير للإياس كالقود والا انتظر سنة ويأتى أن حقه أن يقول للإياس أو مضى سنة كالقود (ص) والاستيفاء للعاصب كالولاء (ش) يعنى أن الاستيفاء فى النفس للعاصب الذى كره لا يدخل الزوج والاخ للام وترتيب العاصب هنا كترتيبه فى باب ميراث الولاء فيخص بالذكور الاقرب فالأقرب الا أن التشبيه لما اقتضى أن الاخوة بنينهم مقدمون على الجد استثنى الاخوة بقوله (الا الجد والاخوة فسيان) فى القتل والعفو باستثنائهم يعلم سقوط بنينهم مع الجد لانهم لا كلام لهم مع آبائهم وهو بمنزلة آبائهم فلا كلام لهم معه وانما لم يقل كالارث لان المراد بالجد فى باب الارث الجد وان عدا وفى باب الولاء الجد دنية فان لم يكن للمقتول عصبه أصلا فان الامام يقتص له وليس له العفو الا أن يكون القاتل والمقتول كافرا ينتمى إلى القاتل (ص) ويحلف الثلث وهل الا فى العمد فكأن الخ تأويلان (ش) يعنى أن الجد يحلف ثلث أيمان القسامة حيث كان يرث الثلث وهل يحلف الجد ثلث الايمان حيث كان يرثه بان كان معه أكثر من أخ فى العمد والخطا كما تأويل ابن رشد قول المدونة وان كانوا عشرة اخوة وجد يحلف الجد ثلث الايمان انتهى لان العمد قد يؤول الى المال وتأويل بعض شيوخ عبد الحق بصحة على أن محل ذلك فى الخطا فقط وأما فى العمد فإنه كأخ واحد فتقسم الايمان على عددهم فيحلف ما ناله فيحلف خمسة أيمان فى مثالها لان ما ينوبه منها أربعة أيمان وبعض عيين فتشكل (ص) وانتظر غائب لم تبعده غيبته (ش) يعنى أن أولياء الدم اذا كانوا فى درجة واحدة فغاب أحدهم غيبة قربية بحيث تصل اليه الاخبار فإنه ينتظر الى قدومه لعفو أو يقتل وأما ان بعدت غيبته فإنه لا ينتظر ولمن حضر أن يقتل فانتظار الغائب حيث أراد الحاضر القتل وأما لو أراد العفو فلا ينتظر وسقط القتل والغائب نصيبه من الدية كما يأتى وسقط ان عفار جل كالباقى ومهما أسقط البعض فلن يبق نصيبه من دية عمد (ص) ومعنى ومبرسم (ش) أى وكذلك اذا كان أحد الاولياء مغمى عليه فإنه ينتظر اذا أراد الحاضر أن يقتل لان زوال الانغماء قريب وكذلك ينتظر زوال البرسام لان المبرسم اما أن يموت عاجلا أو يعيش عاجلا والبرسام ورم فى الرأس يثقل منه الدماغ وانما انتظر ما ذكر لاحتمال أن يعفو أو ألو أراد الحاضر العفو فلا ينتظر ذوالعذر وسقط القتل (ص) لا مطبق وصغير لم يتوقف الثبوت عليه (ش) يعنى لو كان أحد الاولياء مجنونا مطبقا فإنه لا ينتظر افاقته وأما ان كان مجنونا بغير افاقته ينتظر افاقته وكذلك لا ينتظر بلوغ الصغير من الاولياء حيث لم يتوقف الثبوت عليه بان يكون من العصبه اثنان أو بعده منه أو واحد ويستعين

فلا ينتظر أسير بأرض حرب وشبهه ومفقود بحجز عن خبره فان ربح قدومه فى مدة كدية يظن معازال الانغماء والبرسام فينبغى انتظاره وقوله كما يأتى أى كما يأتى فى قول المصنف وسقط ان عفار جل أى حيث عفا الحاضر يكون ذلك من مشمولات قول المصنف وسقط ان عفار جل الخ وقول المصنف ومهما أسقط البعض فان لم يبق نصيبه من دية عمد (قوله بأن يكون من العصبه اثنان أو بعد) أى كما اذا كان المقتول له ابن صغير واخوة كبار أشقاء وأولاد وقوله أو واحد أى أو واحد بعيد ويستعين بعاصبه بأن يكون للمرأة المقتولة ابن صغير وابن صغيران وابن ابن الا أنه كبير فهو أبعد من ابنها الصغير فيستعين بعاصبه كم أبيه وقوله أو يكون فى مرتبة

كبير أي بان تكون تركت ابننا صغيرا وابتنا كبيراً فذلك الابن الكبير يستعين بعاصبه كعنه أو ابن عمه والحاصل أن محل المصنف فيما يحتاج لقسامة وأما من ثبت قتله بيمينه فيقتل ولا يجزى فيه ذلك (قوله نوع تكرار) أنما لم يقل تكراراً بل قال نوع تكرار لأن قوله فيخلف الكبير حصته والصغير معه لا تكرار بالنسبة له بخلاف قوله ولا ينتظر صغير بخلاف المغمى والمبرسم إلا أن يوجد غيره فإنه يعلم مما هنا (قوله وللنساء ورثن) أي والاستيفاء ثبت للنساء ورثن أي ثبت لهن مع غيرهن على ما يأتي من التفصيل لأن المراد ثبت لهن وحدهن وقوله ولم يساوهن عاصب أي في الدرجة والقوة فتي ساوهن في الدرجة والقوة فلا كلام أي فإن ساوهن في الدرجة دون القوة كاخوة أشقاء مع اخوة لأب (٣٣) فلهن الكلام معهم فقول الشارح وعن الاخت مع الأخ أي المساوى لها

في الدرجة (قوله وأما بقسامة فسيأتي) المناسب التعميم لأن الشارح سيأتي يقول وسواء ثبت القتل بقسامة الخ (قوله احترازاً من الاخت للام) لاشك أنه لو كان في درجته رجل لكان أخاً للام وقوله والزوجة لا يخفى أن الرجل الذي في درجته الزوج وقوله والجدة للام لا يخفى أن الذي في درجته الجد للام (قوله وقد صرح بذلك) أي بما قاله بعض الشيوخ (قوله ويفهمه كلام المؤلف) أي لأنني مساواة العاصب فرع عن تعقل مساواة العاصب (قوله أي الزائد) أي المشاركة بقوله قال بعض الشيوخ الخ (قوله وتقييد الخ) أي بان نقول قول المصنف ولا عفواً بالاجتماعهم فإذا لم يوجد ذلك فلا عفواً إلا أن يحصل العفو من بعض من كل وقوله ففيه نوع تكرار أي لأن التكرار بالنسبة لما إذا حصل العفو من كل من الفريقين وأما بالنسبة لما إذا حصل العفو من بعض من كل فلا تكرار بالنسبة له لأنه لم يفد من هنا عما أفيد مما يأتي أي وأما مع عدم التقييد وهو ما أفاده من أن المصنف حاو

بعاصبه أو يكون في مرتبته كبيراً يستعين بعاصبه فلهن أن يقسموا ويقتلوا أما أن توقف ثبوت القصاص على بلوغ الصغير بأن لا يوجد غيره فإن الكبير يخلف حصته من أيمان القسامة خمسة وعشرين يميناً والصغير معه ثم ينتظر الصغير إلى بلوغه فيخلف بقيمة الإيمان ويستحق الدم فإن شأناً اقتصاً وعفواً عن الجاني وبعبارة لم يتوقف الخ راجع لهما ثم إن قوله فيما يأتي ولا ينتظر صغير بخلاف المغمى والمبرسم إلا أن لا يوجد غيره فيخلف الكبير حصته والصغير معه فيه نوع تكرار مع ما هنا (ص) وللنساء ورثن ولم يساوهن عاصب (ش) عطف على قوله والاستيفاء للعاصب والمعنى أن الاستيفاء للنساء الوارثات اللاتي لو كن ذكوراً كن عصبته فتخرج الاخت للام وإن ورثت ويشترط أن لا يساو يمين عاصب بان لم يوجد جد أصلاً أو يوجد عاصب أنزل كهم مع بنت أو أخت فيحترز به عن البنت مع الابن وعن الاخت مع الأخ فإنه لا دخول لواحدة منهم في عفو ولا قود وقوله وللنساء الخ أي والقتل ثابت بيمينه أو أقاراراً وأما بقسامة فسيأتي قال بعض الشيوخ ولا بد أن تكون النساء ممن لو كان في درجتهن رجل ورث ذلك الرجل بالتعصيب احترازاً من الاخت للام والزوجة والجدة للام وأما الام فهي داخله في ذلك لأنه لو كان في درجته رجل وهو الأب ورث بالتعصيب انزلها الثلث وله الباقي ولكن لاحق لهما معه لأنه قد ساواها العاصب وقد صرح بذلك في الجواهر ويفهمه كلام المؤلف قال البساطي وهذا الشرط أي الزائد على كلام المؤلف يفهمه قوله ولم يساوهن عاصب (ص) ولكل القتل ولا عفواً بالاجتماعهم (ش) أي ولكل من النساء والعاصب غير المساوي القتل أي من طلبه من الفريقين فإنه يجب إلى ذلك ولو عفا الفريق الآخر وسواء ثبت القتل بقسامة أو بيمينه كما في المدونة وأما حكم العفو عن الدم فإنه لا يكون بالاجتماع الفريقين معاً وبواحد من هذا الفريقين أو واحد من الآخر ولهذا عبر المؤلف بالاجتماع والتقييد هذه بما يأتي في قوله وفي رجال ونساء لم يسقط الإجماع أو بعضهم فيه نوع تكرار مع هذا (ص) كان حزن الميراث وثبت بقسامة (ش) تشبيه في قوله ولكل القتل ولا عفواً بالاجتماعهم كما إذا ترك المقتول ابنه وأختاً شقيقة أو لأب وأعماماً أو أخاً لا أن القتل ثبت بقسامة فمن طلب القتل من الفريقين أجيب إلى ذلك وأما حكم العفو فإنه لا يكون بالاجتماع كما مر أما أن ثبت القتل بيمينه فإنه لا مدخل للعصبه غير الوارثين فيه والحق فيه للنساء وأما أن لم يحزن الميراث كالبنات مع الأخوة فلكل القتل ولا عفواً بالاجتماعهم سواء ثبت بيمينه أو بقسامة وهو كذلك وهذا إذا دخل في قوله وللنساء ورثن ولم يساوهن عاصب (ص) والوارث كورثه (ش)

للتصويتين فهو تكرار محض لأنواع تكرار (قوله والحال أن القتل ثبت بقسامة) أي من الأعمام المصاحبين لهن (قوله فمن طلب القتل من الفريقين) لا يخفى أن ظاهر العبارة أن الاخت تساوي البنت في ذلك وليس كذلك لأن البنت أولى من الاخت في عفو وضده (قوله لا يكون بالاجتماع) أي من الرجال والنساء (قوله والحق فيه للنساء) والحاصل أن النساء لا يكون لهن الكلام استقلاً إلا إذا حزن الميراث وثبت القتل بيمينه أو أقراراً وأما في غير ذلك فيشار كهن في الكلام غيرهن ممن هو دونهن (قوله وهذا إذا دخل) التعمير بالدخول يفيد شمول قول المصنف وللنساء ورثن بما إذا كن حزن الميراث أو لولو كان قاصراً على عدم حيازة الميراث لقال وهذا معنى قوله وللنساء ورثن

(قوله ولا يدخل في كلامه) أي يستثنى من كلام المصنف من قوله الوارث الذي جعله كالمورث زوج المورث الذي هو مستحق الدم وزوجته فلا كلام لهما (قوله فإن رأى القصاص الخ) مفاده أن اللام في قوله ولوليته للاختصاص فقوله اقتصر له من الجاني أي وجوباً أي لتعين المصلحة وقوله أخذها أي وجوباً أي لتكون المصلحة تعينت في ذلك وسكت عما إذا استوت المصلحة في ذلك والحكم التخيير والحاصل أن جعلها للاختصاص يجامع الصور الثلاث فإن كان مع (٢٣) الصغير كبير استقل عن وصي الصغير بالقتل على المعتمدة

وقيل يتوقف على نظر الوصي معه (قوله ولكن لما كان المحل محل ضرورة) لا يخفى أن قضيته أن صغيره ضرورة فله ذلك كان يقول ابن القاسم بالتخيير في ذلك مع أن الصغير قد يكون ذاملاً لأن يقال شأنه الضعيف في الجملة ويمكن أن يقال إن هذا الفرع مشهور مبني على ضعف وهو قول أشهب ولعل هذا أحسن (قوله حيث كان القاطع ملماً) فلو صالح باقل مع عدم الجواز فإن الصغير يرجع على الجاني أي ويحسم مل ذلك على ما إذا كان يرضى باكثر وتركه الولي ورضى بالاقبل ولا رجوع للجاني على الولي (قوله الاعسر الجاني) أي ويحتمل الاعسر الجاني عليه أي حيث لا يمكن أن يؤخذ من الجاني المثل إلا هذا الشيء القليل فيجوز لحاجة الصغير (قوله عبد كل من الصغير أو السفينة) إشارة إلى أن مثل الصغير السفينة وإن كان كلام المصنف في الصغير (قوله وقوله والاحب الخ) مناقض لما تقدم أولاً من الأولوية المفيدة للتخيير وهذا يقتضي تعيين أخذ المال لأن قوله والقول الاحب بمعنى والقول الراجح هذا معناه خلافاً لما يفيد عب والمنقول هو الأول وجعل بعض أنه عند الاستواء

يعني أن الوارث ينتقل له من الكلام في الاستيفاء وعدمه ما كان من ذلك لمورثه وإن كان في الوارث ذكر وأثنى كان الكلام لهما وإن استوت درجته ما فإذا كان الكلام لابن المقتول ومات عن ابن وبنت كان الكلام للبنت مع أخيها فلا يراعى في الوارث إلا نثى عدم مساواة عاصب لهما كما روي ذلك في أولياء المقتول ولو كان الكلام للبنت المقتول وعيها مثلاً وماتت عن بنت كان لهما الكلام مع العم ولا يدخل في كلامه الزوج والزوجة (ص) وللصغيران عني نصيبه من الدية (ش) يعني أن أولياء الدم إذا كان فيهم كبار وصغار فعفا البكر عن القتل أو واحد منهم فإن القصاص يسقط كما يأتي في قوله وسقط أن عفا رجل كالباقي وأن سقط القتل فإن حق الصغير لا يسقط من الدية بل له نصيبه من دية عمد (ص) ولوليته النظر في القتل أو الدية كاملة (ش) يعني لو كان مستحق الدم هو الصغير وحده فإن وليه من أب أو وصي أو غيرهما ينظر في أمر محجوره فإن رأى القصاص هو الأصل في حق محجوره اقتصر له من الجاني وإن رأى أخذ الدية الكاملة هو الأصل في حق محجوره أخذها ولا يجوز للولي أن يصالح على أقل من الدية حيث كان القاتل ملماً وهذا لا يتشبه على قول ابن القاسم من أن القصاص يتعين ولكن لما كان هذا المحل محل ضرورة لاجل الصغير كان الحكم كما مرو به عبارة ومحل التخيير في هذه وفي مسألة القطع الاتية حيث رضى الجاني بدفع الدية فإن أبي فليس إلا القصاص أو العفو مجانواً وحديثاً لا مخالفة لكن هذا الجدل خلاف كلام المؤلف ولا يظهر إلا الجواب الأول ومحل كون النظر لوليته إن لم يكن للمقتول أولياء والألحق لهم وقوله (كقطع يده) تشبيه تام والمعنى أن الصغير إذا تعدى عليه شخص فقطع يده فإن وليه ينظر في أمره فإن رأى القطع أصل في حق محجوره قطع يده القاطع وإن رأى أخذ الدية كاملة أصل في حق محجوره أخذها وليس له أن يصالح على أقل من الدية حيث كان القاطع ملماً فإن كان الجاني على النفس أو الطرف معسر فيجوز للولي أن يصالح باقل من الدية واليه الإشارة بقوله (الاعسر) أي إلا اعسر الجاني (فيجوز) صلحه (باقل) من الدية فيهما (ص) بخلاف قتله فلعاصبه والاحب أخذ المال في عبده (ش) يعني أن الصغير إذا تعدى عليه شخص فقتله فإن النظر في أمره ينتقل لعصبة وقد انقطعت ولاية الوصي بالموت ولو قتل إنسان عبد كل من الصغير أو السفينة عمداً أو جرحه فالأولى للولي أن يأخذ المال أي القيمة أو ما تنقصه ولا يقتص في نظير ذلك إذ لا نفع للمجور في القود وإنما قال لعاصبه ولم يقل لوارثه ليعلم أن الحكم هنا كالحكم المتقدم في ولاية الاستيفاء على التفصيل السابق وإن حكم النساء هما حكمهم في ما مريعي إذا ساواهن عاصب فلا كلام لهن في عفو ولا في ضده والإخراج من قوله ولوليته النظر وقتله مصدر مضاف لمفعوله وقوله والاحب أي والقول الاحب في الجناية على عبده أي عبد المحجور (ص) ويقتص من يعرف بأجره المستحق (ش) يعني أن القصاص إذا وجب في جرح فانه يشترط في الذي يقتص

الأولى أخذ المال أي القيمة أو ما تنقصه وأما عند تحقق المصلحة في أحدهما أي أحد الأمرين أحدهما القيمة أو ما تنقصه الثاني القصاص فيكون هو المتعين فتأمل (قوله إذا وجب في جرح) أي أو قتل وقوله أن يكون من أهل المعرفة أي يعرف الجراح طولاً وعرضاً وعماؤه كيفية وما يقتل منها وما لا يقتل ويستحب فيه التعدد وكذا قال اللقاني وأفاد الخطاب أن القصاص في الجرح لا يطلب فيه أن يكون بمثل ما جرح به فإذا شجبه موضحة مثلاً بجرح أو عصاً يقتص منه بالموسى ولا يقتص منه بجرح أو عصاً ومحل هذا ما لم يسلّم لولي الجاني عليه فله قتله وإن لم يعرف لان الاختلاف في القتل يسير

(قوله وأن يكون من أهل العدالة) لا يخفى أن هذا متعذر في هذه الأزمنة (قوله على المشهور) مقابله ما لا ينشعبان من أنه على الجاني لانه ظالم أحق بالجل عليه ومثارا لخلاف هل الواجب على الجاني التمسك من نفسه والقطع ونحوه أمر زائد وألواجب على الجاني القطع (قوله المشهور من المذهب الخ) مقابله ما لا يشهد من أنه ليس للسلطان رد القتل للولي (قوله الخسار فيه للحاكم الخ) قال ابن مرزوق ونصوص المدونة في غير موضع تدل على طلب دفع القاتل للولي وعمارة المصنف تقتضي تخيير الجاني في ذلك وحينئذ فاللام بمعنى على وحينئذ فإما شئ عليه شارحنا من التخيير ضعيف (قوله لكن يجب على الامام أن ينهي الخ) لا يخفى أن ظاهره هذا ولو كان قد عمت بالجنح عليه وهو كذلك الآن بقصد مثله (قوله وله ولي الخ) أي فالمراد بالولي في قول المصنف وللحاكم رد القتل للولي المتكلم في الدم ليسهل وصي الصغير والسفينة المحجورين الجنح عليهما (قوله فإن غير القتل الخ) أي كالأطراف والحدود وفرق بأن الأصل عدم التمسك فوردا النص بأنه صلى الله عليه وسلم أسلم القاتل للولي المقتول وقال دونك صاحبك فبقي ما عداه على أصله (قوله أي وأخر لزال) هذا يقتضي أن اللام في قوله ليرد بمعنى إلى التي (٣٤) لانتهاء الغاية فيعارض ما سبق له من جعلها للتعليم فالمناسب أن يأتي به على وجه يؤذن بأنه احتمال ثان (قوله

أي مباشر القصاص أن يكون من أهل المعرفة بالقصاص وأن يكون من أهل العدالة وأن أجرته على مستحق القصاص على المشهور لان الواجب على الجاني إغاثته والتمسك من نفسه فقط (ص) وللحاكم رد القتل فقط للولي ونهي عن العتب (ش) المشهور من المذهب أن القصاص في النفس الخيار فيه للحاكم أن شاء اقتص وان شاء رد القتل إلى مستحق الدم لكن يجب على الامام أن ينهي عن العتب بالجاني فلا يمثل به فان قتله المستحق بغير إذن الامام فإنه يؤدب كما مر وظاهره أنه لا يرد غير القتل للولي وعلى هذا فلو كان الجنح عليه سفيا أو صغيرا وله ولي فلا يرد ما ذكر اليه وهو ظاهر فان غير القتل لا يتولاها إلا الحاكم (ع) وأخر ليرد أو حر كبره كدية الخطأ ولو كانت غنة (ش) يعني أن الجاني إذا جنى جنابة فيمادون النفس توجب القصاص فانه يؤخر عنه القصاص لاجل البرد المفرط أو لاجل الحر المفرط خوف الهلاك على الجاني فيؤدى إلى أخذ نفس فيمادونهم أو أمادوا جنى جنابة على نفس فلا يؤخر لما ذكر وهو واضح ففي كلام المؤلف حذف مضاف أي وأخر لزال حر أو بردوه هذا ما لم يكن محاربا واختير قطعه من خلاف فلا يؤخر لحر ولا ليرد لانه وان مات هو أحد حدوده وكذلك يؤخر القود فيمادون النفس إلى أن يبرأ الجاني ان كان مريضا وتبرأ أطراف الجنح عليه لاحتمال أن يأتي على النفس فتستحق تلك النفس بقصاصه كما يؤخر العقل في الجرح إلى البرء خوف السريان إلى النفس فتؤخذ الدية كاملة فان برئ على غير شين فلا عقل فيه ولا أدب إذا لم يعتمد وان برئ على شين فيكومة وكذلك يلزم التأخير فيما لا يستطاع القود فيه ان كان عمدا ككسر عظام الصدر والصلب وما أشبه ذلك فان برئ على شين فيكومة والأفلا والتأخير للعقل مطلوب ولو كان الجرح فيه شئ مقدر من الشارح كالجائفة والآمة والموضحة خوف السريان إلى النفس أو إلى ما تحمله العاقلة وبما قرنا علم أن قوله كدية خطا مشبهة بالمشبه وهو قوله كبره أي كما تؤخر دية الجرح الخطا لكبره سواء كان في حر أو برد أم لا لا بالمشبه به وهو آخر لحر أو برد

وهذا ما لم يكن محاربا) فيه أن الكلام في القصاص والجواب أنه يؤخذ من العلة المتقدمة أمر عام وكأنه يقول وحيث كانت علة التأخير الخوف فبكل جراحة كذلك لا فرق بين أن يكون قصاصا أم لا يستثنى من ذلك ما لم يكن محاربا (قوله إلى أن يبرأ الجاني الخ) إشارة إلى أن قول المصنف لكبره شامل لبرء الجاني وبرء الجنح عليه وسواء حصل البرء قبل سنة أو بعدها بخلاف ذهاب العقل فانه يؤخر سنة لتمر عليه الفصول الأربع عشرة وكذا غيره بقول أهل المعرفة (قوله كما يؤخر العقل الخ) إشارة إلى أن معسنى قول المصنف كدية الخطأ وقوله وكذلك يلزم التأخير الخ هذا داخل في قول المصنف كدية الخطأ بأن يراد بالخطأ حقيقة أو حكما ويراد بالعقل ما يشمل

الحكومة (قوله ولو كان الجرح الخ) إشارة إلى معنى قول المصنف ولو كانت غنة عمدا أو خطأ لان المراد كائنه قصوره بالخطا ما يشمل العدل الذي لا قصاص فيه على طريق التحوز بجما مع عدم القصاص في كل واعلم انه يعمم في قول الشارح كالجائفة والآمة فنقول عمدا أو خطأ وأما قوله والموضحة فيخص بالخطا لان الموضحة العمدة فيها القصاص الأتلك خبر بان المصنف أشار بولقول أشبه بمجل للجروح ما فيه دية مقررة قال المصنف وهو مقيد عنده بما إذا بلغ ثلث الدية وأما الموضحة والمنقولة فلا يجل العقل فيها عندنا انتهى ولعل وجهه كما قالوا ان ما يبلغ الثلث تحمله العاقلة وأما الموضحة والمنقولة فيجتمعا أن يزيد حتى تحمله العاقلة فلذا قال بتأخيره فإذا علمت ذلك فلا يناسب من شارحننا ذكر الموضحة لافادته أنهم من محل الخلاف وليس كذلك وقوله خوف السريان إلى النفس أي في العمدا لان فيه القود وقوله أو إلى ما تحمله العاقلة أي في الخطا (قوله وهو آخر الخ) لا يخفى ان معنى المصنف وأخر القود ليرد أو حر كما يؤخر القود لكبره ولو في غير الحر والبرد فعلى كل حال المؤخر القود فيكون قوله كدية الخطا مشبها بالقود المؤخر لكن ان شبهه بالنظر لقوله لكبره أفاد تأخير أخذ دية الخطا مطلقا في الحر والبرد وغيرهما وان شبهه بالنظر لقوله ليرد وحر أفاد أن تأخير دية الخطا إنما هو في الحر والبرد فقط

فظهر أن المشبه والمشبه به ذاتهما واحدة وهو القودا لكن باعتبار أن الأخير لعمد البردغير نفسه باعتبار التأخير للبرء خلاصة الكلام بعد ذلك أنه ان جعل مشبهاً بالقود باعتبار التأخير للبرء الذي هو المشبه أفاد أن التأخير يكون مطلقاً في الحر والبرد وغيرهما وان جعل مشبهاً بالقود الذي هو المشبه به باعتبار التأخير للحر والبرد أفاد أن التأخير في دية الخطا لخصوص الحر والبرد مع أن التأخير عام ولو في غير الحر والبرد فأمل (قوله والحامل وان يجرح) أي وان كان القصاص فيها بجرح خفيف (قوله ومثله الجرح الخفيف) أي مثله في الجملة أي لو جرحت رء بما ماتت فيؤدى الى أخذ نفسه فيما دونها (قوله أو بغير ذلك) كالوجع المعلوم للنساء وأولى شهادة النساء به وأن يظهر بجرعته (قوله كما أنه اذا لم يهاجد من حدود الله) قذفاً وغيره وكذا نجس لعنبة ولي الدم الذي ينتظر وقوله أو بغير ذلك كمرض جان أو بجنى عليه (قوله والموالاته في الاطراف) أي في قطع الاطراف اذا خيف (٣٥) جمعها وعبارة تنقضى أن المعنى تؤخر موالاتهم الى أن يقدر عليها فتجمع وليس ذلك

مقصود على ذلك (ص) والحامل وان يجرح خفيف لا بدعواها وحسبت كالحد (ص) يعني أن الحامل اذا ترتب عليها قتل أو جرح يخاف منه موتها فان القود يؤخر عنها الى الوضع ووجود مرض اضرة الحمل لانه لو قتلت الا لاخذ بالنفس الواحدة نفسان ومثله الجرح الخفيف وهذا اذا عرف أنها حامل اما بظهور الحمل أو حرمة أو بغير ذلك لا بدعواها فاذا وجب عليها القصاص في النفس وقتلنا تؤخر لاجل حملها للوضع فانها نجس ثم تقتل ولا يقبل منها كفيل في ذلك كما أنه اذا لم يهاجد من حدود الله فانها نجس الى الوضع اذا خيف عليها من اقامته في الحال الموت وتعرض المؤانف لحبس الحامل دون غيرها من آخر الحر أو برد أو نحو ذلك وينبغي أن يكون كذلك (ص) والمرضع لوجود مرض (ش) يعني أن المرضع اذا ترتب عليها قصاص في النفس فان القود يؤخر عنها الى أن يوجد من يرضع الطفل خوف هلاكه من قلة الرضاع وان لم يوجد أخرت حتى ترضعه وكذا ان لم يقبل غيرها (ص) والموالاته في الاطراف كحديثي الله يقدر عليها ويبدئ بالشدة لم يخف لا بدخول الحرم (ش) يعني وكذلك تؤخر الموالاته في الاطراف ان خيف عليه الهلاك من قطعها في فور واحد حيث اجتمع على الجاني قطع طرفين مثلاً وان اجتمع عليه حدان لله أو لا دمي أو أحدهما لله والاخر لا دمي فان لم يخف عليه من اقامتهما عليه في فور واحد أقام عليه وان خيف عليه أقيم عليه أكبرهما كاللوزني المسلم وقذف أو شرب فانه يقام عليه المائة حد الزنا فان خيف عليه أقيم عليه الثمانون قال فيها من اجتمع عليه حد لله تعالى وحد للعباد بدئ بحمد الله اذا عفوفيه ويجمع ذلك الا أن يخاف عليه الموت فيفرق انتهى فلو قطع واحد أو قذف آخر فانها يقتصر على التبدية فنخرج اسمه أقيم حده ولا مفهوم لقوله الله كما قاله تن واذا لم الجاني قصاص في نفس أو جرح ثم دخل الحرم فانه لا يؤخر لاجل ذلك ويقام عليه الحد في الحرم لانه أحق أن تقام فيه حدود الله تعالى فلو كان محرماً بحد أو عمره فانه لا ينتظر الى فراغ نسكه بل يقتص منه قبل فراغه ونبه بذلك على خلاف أبي حنيفة القائل بان القاتل اذا التجأ الى الحرم فانه لا يقتل فيه بل يضيق عليه فاذا خرج منه اقتص منه والمراد بالحرم المحدد في باب الحج لخصوص المسجد لان الأئمة في قوله تعالى ومن دخله كان آمناً حمله على ما يحرم فيه الاصطيان ولما كان القائم بالدم أمار جال فقط أو نساء فقط أوهما تكلم على الثلاثة على هذا الترتيب وأشار لأول بقوله (ص) وسقط ان عقار جـل كالباقى

مرادوا وانما المراد يفرق القصاص في الاطراف ان خيف الهلاك بجمعه وقوله كحديثي الله أي كحديثي وزنا بكر لم يقدر عليه ما بان خيف عليه الموت من موالاتهم في وقت واحد (قوله لم يخف عليه) من المسون فان خيف بدئ بالاعنف كالثمانين للشرب فان خيف منه أيضاً بدئ بالشد مفرقاً ان أمكن تفريقه والابدئ بالاعنف مفرقاً ان أمكن أيضاً والا انتظر الى أن يقدر أو يموت فان أيس منه حبس وأدب باجتهاد الحاكم ومفهوم قوله لله أنه مالوكا لا دميين كقطع يد أو رجل عـد أو قذف آخر بدئ بأحدهما بالقرعة ان قدر على ما ظهر به ولو مفرقاً فيما يمكن تفريقه كقطع الاصابع في اليد أو الرجل لشخص فان لم يقدر بدئ بالآخر مجعلاً أو مفرقاً فيما يمكن تفريقه فان لم يقدر عليهما انتظرت قدرته فان أيس من القدرة أدب وسجن باجتهاد الحاكم فاذا كان أحدهما لله والاخر لا دمي بدئ

(٤ - خشي ثامن) بحمد الله لانه لا عفوفيه ويجمع عليه أو يفرق ان أمكن والابدئ بما لا دمي مجعلاً ومفرقاً ان أمكن والا انتظرت قدرته أو موته (قوله كاللوزني المسلم الخ) أي يسكر مثلاً أو قذف فيكون مثلاً لما اذا كان الحق لله ولا دمي وان جل على ما اذا زنى بذات زوج فيكون مثلاً لما اذا كان الحق لله ولا دمي (قوله أو شرب) أي كاللوزني المسلم وشرب ان أريد زنى يسكر فالحقان لله وان أريد زنى شيب فيكون مثلاً لما اذا كان الحق لله ولا دمي فالزنا حق الا دمي والشرب حق الله تعالى (قوله ولا مفهوم لقوله الله) أي بل اذا كان لا دمي أو أحدهما لله والاخر لا دمي ويخاف من موالاتهم فانه يفرق بينهما على الوجه المتقدم (قوله خلافاً لابي حنيفة القائل بان القاتل الخ) الحاصل أن أبا حنيفة فصل بين الطرف فيقتص في الحرم وبين النفس فيضيق عليه فيه حتى يخرج منه وأما ان جنى فيه فيقتص فيه اجمالاً (قوله لان الأئمة في قوله تعالى ومن دخله الخ) والجواب عن ذلك بان المراد بالامن

في الآخرة أوفي الدنيا إلا مانع بدليل أبه وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (قوله أي مساومع الباقي في درجته) أي وفي القوة فلا عبرة بعفو الأخ للاب أو لا مع الأخ الشقيق أو الأخ اللام مع الأخ للاب وشمل قوله كالباقي عفو الجدي حيث كان يرث الثلث مع الأخوين فإن ورث أنقص منه لم يعتبر عفو (قوله أولى) أي أحق وأوجب (قوله ولا شيء إلخ) أي فإذا عفت البنت سقط القصاص ظاهره ولا شيء للأخت من الدية وإذا طلبت القصاص أحييت اليه ولا كلام للأخت معها أفاده في لـ أي بخلاف لو عفا ابن فلأخيه نصيبه من دية عمه وكذا لا كلام للأولياء مع البنت التي معها الأخت وهذا ثابت القتل بيمينه أو إقراراً ما إذا ثبت بقسامة كما هو قول الشارع وأما لو احتاج القصاص لقسامة إلخ فإذا أرادت البنت القتل دون الأولياء فإنه يعمل بما أرادته ولو وافقت الأخت الأولياء على عدم القتل وإذا أراد الأولياء القتل وأبى (٣٦) البنت منه فالكلام لهم ولو وافقها الأخت فالعفو لا يحصل إلا باجتماع

(ش) يعني أن المستحقين للدم أن كانوا رجالاً في درجة واحدة كعمام أو أخوة من لا فعفا أحدهم فإن القصاص يسقط بعفوه لأن عفو من ينزل منزلة عفو الجميع فقوله كالباقي المحرور نعت لرجل أي مساومع الباقي في درجته وأحرى لو كان أعلى منه في الدرجة كالعفو لابن مع وجود العم أو الأخ ومفهومه لو لم يكن الباقي في درجة العافي بل كان غيره أقرب منه فإنه لا عبرة بعفو كالعفو العمة مع وجود الأخ والضمير في سقط للقصاص المفهوم من قوله ويقتص من يعرف ويحتمل رجوعه للاستيفاء المتقدم في قوله والاستيفاء للعاصب قوله رجل أي لا امرأة فإن فيها التفصيل المشار إليه بقوله (ص) والبنت أولى من الأخت في عفو وضده (ش) يعني أن القصاص إذا ثبت بيمينه أو باعتراف من الجاني وكان المستحق للدم بنتاً أو اختاً فقط فإن البنت أولى من الأخت في القيام بالدم وتركه ولا شيء للأخت من الدية ولا يلزم من مساواتهم ما في الميراث مساواتهم ما في القصاص وعدمه هذا قول ابن القاسم أما لو احتاج القصاص لقسامة فليس لهما أن يقسم إلا النساء لا يقسم في العمد ويقسم العصبة فإن أقسموا وأرادوا القتل وعفت البنت فلا عفو لها وإن أرادت القتل وعفا العصبة فلا عفو لهم إلا باجتماع منها ومنهم أو منها ومن بعضهم ثم إن الميراث للبنت ما يشمل بنت الابن (ص) وإن عفت بنت من بنات نظر الحاكم (ش) أي وأخت من أخوات أو بنت ابن من بنات ابن أو نحو ذلك فإن رأى الأمضاء صواباً وسدداً أمضاه وإن رأى أن قصدها الضمير وإذا دية الباقي رده لكن بشرط أن يكون عدلاً والجماعة المسلمين فلو قال واحدة من كيمتات كان أولى وإنما كان الحاكم ينظر والحال ما ذكر لأنه بمنزلة العصبة لأنه يرث الباقي لبنت المال (ص) وفي رجال ونساء لم يسقط إلا بهما أو ببعضهما (ش) يعني أن المستحقين للدم إذا كانوا رجالاً ونساء والنساء أعلى درجة من الرجال وثبت القتل بقسامة فإن القود لا يسقط إلا بعفو الفر يقين جميعاً أو ببعض الفر يقين فإن عفا فر يق وطلب الفر يق الآخر القصاص فإنه يجب إلى ذلك وأتى بهذه المسئلة مع أنه يمكن عليهما من قوله فيما سبق والنساء إن ورثن ولم يساوهن عاصب ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم لأجل قوله أو ببعضهما المقيد لما مر كما سبقت الإشارة له وقولنا والنساء أعلى درجة من الرجال احتراز عما لو كان الرجال مساوين للنساء فلا كلام لهن والاستيفاء للعاصب كما مر (ص) ومهما أسقط البعض فلم يبق نصيبه من دية عمه (ش) يعني أن القتل إذا كان

البنت مع الأولياء أو بعضهم تنبيه علم بما قررنا أن كلام المصنف يصح حله على ما إذا كان التكلم في الدم للبنت والأخت دون أحد من العصبة ويصح حله على ما يشمل ذلك وما إذا كان التكلم للبنت والأخت مع العصبة كما إذا ثبت بقسامة ويعلم من ذلك أن المراد بالبعض الذي يعتبر من النساء هو البنت فقط لا الأخت (قوله هذا قول ابن القاسم) ومقابل له ما قاله غيره من أن ذلك على نحو ميراث استيفاء الدم ولا يدخل إلا إذا كان أعلى درجة من الذكور (قوله فلا عفو لها) أي والقول لهم في طلب القتل وهو المتقدم في قول المصنف ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم (قوله وإن عفت بنت إلخ) فإذا أمضى الإمام نظر عفو بعض البنات فلم يبق منهن ومن جميع الأخوات نصيبه من الدية وقول المصنف بنت يفهم أنهم لو عفين كلهن أو أردن القتل كلهن لم يكن للإمام نظر ثم إذا عفا كلهن دفعة واحدة

فلا شيء للأخوات فإن ترتب عفوهم فلا أخوات نصيب من الدية تنبيه قال عي وموضوع عمدا هذه المسئلة أن التكلم في الدم للبنات والأخوات أو للبنات فقط دون أحد من عصبة البنت (قوله أو بعضهم) أي وسواء كان عدد أحد البعضين دون عدد البعض الآخر أو مساوياً (قوله وثبت القتل بقسامة) لا مفهوم له إذا كان النساء لم يحزن الميراث (قوله المقيد لما مر) أي المقيد لمفهوماً مر أي فكذا قال باجتماعهم فإن لم يجتمعوا فلا إذا حصل من بعض كل (قوله فلم يبق نصيبه من دية عمه) اعلم أنه إذا كان ولي الدم واحداً وعفاً مجانباً فإنه لا شيء لمن بقي من الورثة وكذا لو تعدد وحصل العفو من الجميع في فور واحد وأما ما تعدد وحصل العفو من البعض مجانباً فإن بقي من الورثة نصيبه أو وقع العفو من الجميع مرتباً كما إذا وقع العفو من البعض لم يبلغ عفوهم من بقي من الأولياء عفى فإنه لا يضر بقية الورثة من أخت وزوج وزوجة لأنه مال ثبت بعفو الأول والفرق بين

الترتيب والمصاحبة أن الترتيب مجرد دفعوا الاول ترتيب لها الحق على الجاني فلا يسقط بعفو الثاني بخلاف العفو دفعة (قوله كثرته) من اضافة المصدر لفعله والفاعل محذوف والاصل كارت القاتل الدم (٣٧) (قوله بآثرته من ذلك) لان الذي بقي نبات لا يستقلان

بالعفو بل لابد من اتفاق النوعين أي نوع البنات ونوع الاخوة لان قول المصنف وسقط ان ورت قسطا من نفسه محله ما لم يكن هناك من هو اقرب للميت من الوارث والبنات هنا اقرب من هذا الاخ الذي ورت قسطا من نفسه (قوله لا كالاستيفاء) أي لانه لو كان كالاستيفاء لكان اذا مات ولي الدم لا يختص بالتكلم العصبية دون ذوي القربى وقوله لا كالاستيفاء الذي هو مذهب أشهب قال ابن الحاجب وفي كونه ارثه على نحو المال أو على نحو الاستيفاء قولان لابن القاسم وأشهب (قوله فلا يرد الزوج والزوجة) أي لانهما لا يدخلان في الاستيفاء وكلام المصنف يوهم أن لهما دخلا (قوله وفي تعقب ابن عرفة الخ) الحاصل أن ابن عرفة قال فهم شارحا ابن الحاجب أن مراد ابن القاسم بالنساء الوارثات ما يشمل الزوجية وكذا الزوج في الرجال وليس الامر كذلك بل لا مدخل للزوج في الدم (قوله وهذا يدخلان فيه) أي اذا مات مستحق الدم عن مال فيه دخل فيه الزوج والزوجة وأما اذا مات عن دم استحقه فلا يدخل في ذلك الزوج والزوجة والمراد بشارحي ابن الحاجب ابن هرون وابن عبد السلام كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله قدر الدية أو أقل أو أكثر) أي فلا مفهوم لقول المصنف باقل وأكثر (قوله والخطأ كبيع الدين) ومثله

عمدا وعفان القصاص بعض مستحقه والخال أنهم في درجة واحدة بعد ترتيب الدم وثبوتة بيمينه أو اقرار أو قسامة فان القود يسقط ولكن لم يعرف نصيبه من دية عمد فقوله ومهما أسقط البعض يشعر بأن القتل ثابت اذ لا يقال أسقط الا اذا كان القتل ثابتا وهذا راجع للجميع من قوله وسقط ان عفار جل كالباقى الى هنا وفيه نوع تكرار مع قوله سابقا والصغير ان عني نصيبه من الدية قوله ومهما أي وحيث أسقط البعض القصاص سقط جواب الشرط محذوف وقوله فلن يبق الخ مسبب عن الجواب قوله فلن يبق الخ أي ومهما أسقط بعض من له التكلم في القصاص مجازا فلن يبق من له التكلم أو مع من له التكلم كاحد الولدين أو معهما بنات بخلاف لو عفت البنات ومعها أختها فلا شيء للاخت لانه لا تكلم لها وليس معها من له التكلم ويدخل فيمن لا تكلم له الزوج والزوجة (ص) كثرته ولو قسطا من نفسه (ش) يعني أن القاتل اذا ورت الدم أو بعضه فان القود يسقط عنه لانه كالعفو عنه مثال ما قبل المبالغة اذا قتل احد ابنتين أباه ثم مات الابن الآخر فان القاتل قد ورت جميع دم نفسه ومثاله ما بعدها اذا قتل أحد الاولاد أباه عمدا فثبت القصاص عليه للجميع الاخوة ثم عوت أحدهم فانه يسقط القصاص عن القاتل لانه ورت من دمه حصصه فهو كالعفو ولبقية الاخوة حظهم من الدية لكن قوله ولو قسطا من نفسه مقيم بما اذا كان من بقي يستقل بالعفو كما مر من المال أو ما لو كان من بقي رجالا ونساء والتكلم للجميع فانه لا يسقط القتل عن ورت قسطا من دم نفسه حتى يجتمع الرجال والنساء أو البعض من كل على العفو مثاله ما اذا قتل أخ شقيق أخاه وترك المقتول بنات وثلاثة اخوة أشقاء غير القاتل فبات أحد الثلاثة فقد ورت القاتل قسطا من نفسه وهو كورثه فلا يسقط عنه القصاص بآثرته ذلك فقوله كثرته تشبيهه في قوله سقط ولو اقتصر على قوله ولو قسطا يكفاه عن قوله من نفسه لكنه تبع ابن الحاجب (ص) وارثه كالمال (ش) أي ارث الدم كالمال لا كالاستيفاء فاذا مات ولي الدم تنزل ورثته منزلة من غير خصوصية للعصبية منهم على ذوي القربى ورض فترثه البنات والامهات ويكون لهن العفو والقصاص كما لو كانوا كلهم عصبية لانهم ورثوه عن كان ذلك له هذا قول ابن القاسم ففيها من قتل وله أم وعصبية فماتت الأم فورثتها مكانها ان أجبروا أن يقتلوا قتلوا ولا عفو للعصبية دونهم كما كانت الأم باقية فقوله وارثه أي ارث القصاص أو الدم والمعنى واحد كالمال في الجملة فلا يرد الزوج والزوجة وفي تعقب ابن عرفة على شارحي ابن الحاجب نظر لان كلام شارحي ابن الحاجب في المال الموروث وهذا يدخلان فيه وكلام ابن عرفة في القصاص وأما عود الضمير على المال المأخوذ عن دية عمد أي وارث المال المأخوذ عن دية عمد كالمال الموروث في عدم اختصاص العاصب به فيعني عنه قوله ولم يبق نصيبه من دية عمد لان من من صبيخ العموم كما علمت (ص) وجاز صلحه في عمد باقل أو أكثر (ش) قد علمت أن العمد لا عقل فيه مسمى وانما فيه القود عينا كما مر فيجوز صلح الجاني فيه على ذهب أو ورق أو عرض قدر الدية أو أقل أو أكثر منها حالا ومؤجلا وهذا تكرار مع قوله في باب الصلح وعن العمد باقل أو أكثر فقوله في عمد أي في جنابة عمد فيشمل النفس والجرح (ص) والخطأ كبيع الدين (ش) يعني أن الصلح في الخطأ في النفس أو في الجرح حكمه حكم بيع الدين لان الخطأ ما فيه المال وهو دين فيبرأى فلا يجوز أخذ ذهب عن ورق ولا العكس لانه صرف مستأخر ولا أخذ أحدهما عن ابل لانه

الخطأ العمد الذي لا قصاص فيه (قوله فيبرأى) أي فيبرأى في الصلح عن الدية في الخطأ ما برأى في بيع الدين سواء (قوله فلا يجوز أخذ ذهب) أي ولو حالا أي لما مر من أن صرف ما في الذمة بجعل اغيا يجوز اذا كانا حاليين وما هنا بيعه عما هو مؤثر على العاقلة

(قوله فيما تحمله العاقلة) أى وأما على ما ينوبه فيمضى ويقال في عكسه وهو صلحهم عنه لا يمضى صلحهم عليه فيما يلزمه ويمضى صلحهم على ما يلزمهم (قوله فان خرجت الخ) بان كان عنده من المال ألفان ودينه ألف (قوله وقف الزائد) مثله في التوضيح واعترض بقوله وان أجزع فمطية أى فالزائد باطل لأنه صحيح موقوف على إجازتهم وقوله وان كان له مال الخ لا حاجة لذلك لأنه قول المصنف وتدخل الوصايا فيه (قوله أو بثله) معطوف على مقدراً أى تدخل الوصايا فيه بغير ثلثه وبغير شئ معين أو بثله وقوله أو بشئ أى معين كما يفيد شارحنا وكان ينبغي أن يقول المصنف أو بالشئ أى المعين المعروف كالدار الفلانية فقول شارحنا وهو شئ معين إشارة إلى معنى قول المصنف أو بشئ وقوله أولم (٣٨) يعين شيأ راد به المحذوف الذى أشرفنا إليه بقولنا وبغير شئ معين (قوله ومن جملة

ثلثه الدية) أى لان الدية تضم لماله وتصير مالا وينظر لثالث الجميع فان حل الدية نفذت الوصية كلها وان كان هناك وصايا أخرى غيرها اشترك الجميع في الثلث فان حمل الجميع فلا إشكال وان ضاق عن الجميع وجب المصير لقول المصنف وقدم لصيق الثلث الخ (قوله أن يقول وان قبل سببها الخ) لان الوصية اذا كانت قبل السبب الموجب للدية يتوهم عدم دخولها في الدية لان المال الحاصل من الدية لم يكن موجودا حين الوصية ومن المعلوم أن الوصية انما تكون فيما علمه الموصى حين وصيته وأجيب بأن يقرأ بعد بصيغة الماضي مضموم العين سببها أى الدية أى تأخر بعد من سبب الدية عن زمن الايصاء وسببها هو الجرح وما في حكمه وانفاذ المقاتل ومعلوم أن المبالغ عليه هو المتوهم وهو هنا تقدم الوصية على سبب الدية يبعد والذي قبل المبالغة وهو تقدم الوصية على سبب الدية بقرب (قوله وهذا شرط فيما أوصى به قبل السبب) فان قيل كيف يدخل ما أوصى به قبل الدية مع أن الوصية انما تكون فيما يكون معلوما للموصى حين وصيته فالجواب أن الموصى لما عاش وأمكنه التغيير ولم يغير نزل (ص) يمكنه من التغيير وعدم التغيير منزلة العلم (قوله بخلاف العمد) أى بخلاف دية العمد اذا قبلت بعد موته ويراد بموته ما يشمل ازهاق روحه لاجل اتصال الاستثناء (قوله أو أوصى بثلاثها) يقرأ بالمضارع (قوله وقال ابن رشد) تأييد لما قبله (قوله وعلم بها الجنى عليه) أى ولم يغير مع امكانه وعلم من ذلك أن منفوذ المقاتل حكمه في الارث منه ووارثه من غيره كالخى فاذا مات أخوه وورثه واذا كان له أخ عبد أو كافر فأسلم أو عتق ثم مات منفوذ هارثه ويجب عليه الصلاة والصوم والزكاة وشوها وانظر لوجن عليه شخص فقطع يده هل يقتضيه له منه أو يجزى على الخلاف فيمن أجهز عليه فان قلنا لا فود عليه فلا يقتضيه منه (قوله فان الوصايا تدخل) اعلم أنه لا فرق في

فسخ دين في دين الى أجل وأما مع التعجيل فجازو يدخل في الصلح بأقل من الدية ضع وتقبل وباكثر لا بعد من أجلها سلف بزيادة (ص) ولا يمضى على عاقلة كعكسه (ش) يعنى أن الجاني اذا صلح أو لاء المجنى عليه فيما تحمله العاقلة فان صلح لا يلزمهم لان العاقلة تدفع الدية من أموالهم ولا يرجعون بها عليه فهو فصولى في صلحه عنهم كما أن صلح العاقلة عن الجاني فيما يجب عليه لا يلزمه كما يلزم الاجنبى اذا صلح عنه غيره (ص) فان عفا فوصية (ش) يعنى أن من قتل خطأ فعفا عن قتله قبل موته فان ذلك يكون وصية بالدية للعاقلة فتكون في ثلثه فان خرجت من ثلثه فواضح وان زادت عليه وقف الزائد على اجازة الورثة وان كان له مال غير هاضم لماله ودخلت الوصايا في ثلث الجميع (ص) وتدخل الوصايا فيه وان بعد سببها أو بثله أو بشئ اذا عاش بعدها ما يمكنه التغيير فلم يغير (ش) يعنى أن المجنى عليه اذا أوصى بوصايا أخرى مع العفو المذكور فان الوصايا تدخل في ثلثه ومن جملة ثلثه الدية ولا فرق في الوصايا بين أن يوصى بها قبل سبب الدية وهو الجرح أو انفاذا لمقاتل أو بعد سببها لكن المتوهم انما هو اذا أوصى بها قبل سببها ولذا قال ابن غازى صواب قول المؤلف وان بعد سببها أن يقول وان قبل سببها وكذلك يدخل في ثلث الدية ما أوصى به من ثلث ماله أو أوصى به لزيد مثلاً وهو شئ معين كدار مثلاً أو لم يعين شيئاً بشرط أن يعيش بعد الجناية زمناً يمكنه فيه التغيير للوصية وهو ثابت الذهن فلم يغير والام تدخل الوصايا في ثلث دية وهذا شرط فيما أوصى به قبل السبب فالضمير في فيه للثلث المفهوم من قوله فوصية اذ من المعلوم أن الوصية انما تكون في الثلث أى ثلث دية وعلم منه أنه ان لم يكن له مال غير الدية كانت الوصية في ثلثها أو الدية وذلك نظراً الى أنها مال ومعلوم أن الوصايا انما تكون في الثلث أى في ثلث الواجب في الخطأ وكذا العمد الذى ليس فيه الا المال وانما قدرنا الواجب ليشمل ما يجب فيه ذية كاملة أو بعضها وحكومة لان ما ذكر مال من أمواله تدخل فيه كما تدخل في ماله (ص) بخلاف العمد الا أن ينقذ مقتله ويقبل وراثته الدية وعلم (ش) يعنى أن من قتل عدوا مات ولم يعف عن قتله وله وصايا ثم بعد موته قبل ورثته الدية فان وصايا لا تدخل في الدية لانها مال طرأ بعد موته لم يعلم به الميت قبل موته والوصايا لا تدخل الا فيما علم للميت قال في كتاب محمد ولو أن الموصى قال ان قبل أولادى الدية فوصيتي فيها أو أوصى بثلاثها لم يجز ولا يدخل منها في ثلثه شئ وقال ابن رشد ولو قال يخرج ثلثي مما علمت ومما أعلم لم تدخل في ذلك الدية لانه مال لم يكن انتهى ولو أنفذ الجاني مقتلاً من مقاتل المجنى عليه وصار يتكلم ثم ان الاولياء قبلوا الدية من الجاني وعلم بها الجنى عليه فان الوصايا حينئذ تدخل في الدية لانه مال علم به الميت قبل موته

مع أن الوصية انما تكون فيما يكون معلوما للموصى حين وصيته فالجواب أن الموصى لما عاش وأمكنه التغيير ولم يغير نزل (ص) يمكنه من التغيير وعدم التغيير منزلة العلم (قوله بخلاف العمد) أى بخلاف دية العمد اذا قبلت بعد موته ويراد بموته ما يشمل ازهاق روحه لاجل اتصال الاستثناء (قوله أو أوصى بثلاثها) يقرأ بالمضارع (قوله وقال ابن رشد) تأييد لما قبله (قوله وعلم بها الجنى عليه) أى ولم يغير مع امكانه وعلم من ذلك أن منفوذ المقاتل حكمه في الارث منه ووارثه من غيره كالخى فاذا مات أخوه وورثه واذا كان له أخ عبد أو كافر فأسلم أو عتق ثم مات منفوذ هارثه ويجب عليه الصلاة والصوم والزكاة وشوها وانظر لوجن عليه شخص فقطع يده هل يقتضيه له منه أو يجزى على الخلاف فيمن أجهز عليه فان قلنا لا فود عليه فلا يقتضيه منه (قوله فان الوصايا تدخل) اعلم أنه لا فرق في

الوصاياين الذي أحدها بعد العلم وكذا ما كان قبل العلم خلافاً لث (قوله عمد أو خطأ) عم الشارح إشارة إلى أن المصنف قاصرون
هذا الحكم لا يخص العمد (قوله أو يردونه ويقسمون) فلورداً إلى الصلح وأبى من القسامة لأشئ له بما وقع به الصلح (قوله وقد مرت
الح) لا يخفى أن الذي تقدم أنما هو الصلح لا العفو لأن المصنف قال وإن صالح الخ فإراد بالمسئلة مسألة الصلح (قوله المشهور أن الجاني الخ)
ومقابلته ما لا شبهة لابين عليه (قوله التي كانت على المدعى) بفتح العين (قوله فإن نكل قتل حينئذ) أي بلا قسامة لأن دعوى القاتل
أن ولي الدم عفا عنه يتضمن اعترافه بالقتل (قوله كما هو ظاهر المدونة ٣٩) وحملها عليه) والفرق بين ما هنا وبين قوله وانتظر

غائب لم تبعد غيبته أن القاتل هنا
جازم بأنه حصل العفو عنه وإن له
بينه بذلك بخلاف ما تقدم ولا يكون
التلوم إلا بعد حلفه أن له بينة
غائبة ولا يخفى أن ابن عرفة قيد ما
بالقريبة ونحوه ابن مرقوق وابن
ناجي معترضاً لطلاق ابن يونس
الذي هو الصلح والصلح من
أفر بركة إلى المدينة والبعد ما زاد
على ذلك فإن اقتصر الحاكم بعد
التلوم فقد تمت وشهدت بالعفو
فأدبية في مال الولي فيما ينبغي ولا
يقتصر منه ولا يكون من خطأ
الامام فإن اقتصر الحاكم من غير
تلوم فعلى عاقبته قطعاً فيما يظهر
وإذا قتلته الولي من غير تلوم فهل
كذلك على عاقبته أو يقتصر منه
انظر في ذلك هكذا ذكرنا وتأمله
(قوله وما يطول الخ) أي يطول
القتل به إن كان الفعل ثلاثياً أو
يطول في مثله إن كان رباعياً وإنما
لم يحجزه قتلته بالثلاثة الأولى لتحريم
تلك الأفعال وأما الرابع فلما فيه
من التعذيب (قوله المشهور من
المذهب الخ) مقابلته ما لعبد الملك
أنه لا يقتل بالنار (قوله بالذي قتل
به) هذا كله إذا ثبت القتل بينة
أو اقرار وأما إن كان ثبت بقسامة
فلا يقتل إلا بالسيف وحمله أيضاً إذا

(ص) وإن عفا عن جرحه أو صالح فقات فلا ولياً له القسامة والقتل ورجع الجاني فيما أخذ منه
(ش) يعني أن الجاني عليه إذا عفا عن جرحه عمد أو خطأ أو صالحه الجاني على شئ أخذ
منه في ذلك ثم نوافات الجاني عليه بعد ذلك فأولياؤه مخبرون بين أن يجيزوا عفوهم أو صلحه
أو يردوه ويقسمون ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ من العاقلة وحينئذ يرجع
الجاني فيما أخذ منه ولهم فلوراد الجاني الرجوع فيما أخذ منه وأبى أولياؤه الجاني عليه فلا
كلام له وإنما الخيار لهم لاله وهذا إذا لم يصالح عنه وعما يؤل إليه والاختلاف وقد مرت
هذه المسئلة بتأثيرها في باب الصلح فتجربى على ما مر من التفصيل وإغاذ كالمؤلف ما ذكره
هنا لانه بانه (ص) وللقاتل الاستحلاف على العفو فان نكل حلف واحدة برئ (ش) المشهور
أن الجاني إذا ادعى على ولي الدم أنه عفا عنه وكذبه ولي الدم في ذلك فله أن يحلفه على ذلك فان
نكل ولي الدم عن العفو حلف الجاني عينا واحدة لا نهاهي التي كانت على المدعى فردها على
الجاني وحينئذ يبرأ الجاني فان نكل الجاني قتل حينئذ فقله على العفو أي على عدم العفو
أو أن على معنى في السببية أي في دعوى العفو أو أي بسبب دعوى العفو (ص) وتلوم له في بينته
الغائبة (ش) يعني أن الجاني إذا قال بيني التي تشهد لي بالعفو غائبة فإن الحاكم يتلوم له
باجتهاده أي على قدر ما يرى من صحة دعواه ودينه فان حضرت عمل بعقضاها وإن لم تحضر
قتل وظاهره أن التلوم ثابت سواء كانت بينته قرينة الغيبة أو بعيدة كما هو ظاهر المدونة
وحملها عليه عياض والصلح في ثمان التلوم إنما يكون بعد حلفه أن له بينة غائبة (ص) وقتل
بما قتل ولو نارا لا ببحر ولواط وسحر وما يطول وهل والسم أو يجهت في قدرته أو يلان (ش)
المشهور من المذهب أن القاتل يقتل بالذي قتل به ولو كان ناراً أو سموم قوله تعالى وإن عاقبتم
فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به وأقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
وأما الجراح فيطلب فيها القصاص من الجاني برفق مما جنى به فاذا أودع بحجر أو عصا اقتصر
منه بالموسى وأما لو قتل بخمراً أو بلواط أو سحراً أو قتل بشئ يطول كالتعذيب كالومنع
الطعام ونحوه فإنه يقتل بالسيف ولا يقتل بشئ مما ذكر لأن ذلك معاص ولا يجوز لأحد أن يأمر
بالمعصية لأنه فسق وقال البساطي قوله لم لا يقتصر باللواط مراده لم يجعل خشية في دبره
وبفعل بها إلى أن يموت ألا يتصور الاستيفاء باللواط على غير هذا الوجه ومرادهم بالقتل
بالسحر إذا ثبت من غير اقرار أو ما إذا أقر أنه قتل بالسحر على كيفية فانه يلزم أن يفعلها
مع نفسه فان مات والا فالسيف ووقع الخلاف فيما إذا قتل بالسم هل لا يقتل به وعليه تأويل
المدونة أبو محمد بن أبي زيد أو يقتل به ويجهت الامام في قدره أي في القدر الذي يموت به من السم
بأن يسأل الامام أهل الخبرة بالقدر الذي يقتل مثل هذا وعليه تأويلها ابن رشد تأويلان
فقوله وهل والسم أي لا يقتل به فهو عطف على المستثنى وقوله أو يجهت عطف على مقدر أي

أراد ذلك الولي بدليل قول المصنف مكن مستحق من السيف مطلقاً ولا يشترط الماثلة في الصفة بدليل قوله كذا عصوين (قوله
ولا يقتل بشئ مما ذكر) فان قيل كيف يلوط الشخص بغيره ويقتله ويستمر حياً يقتصر منه بغير اللواط مع أنه مجرد اللواط يقتل
رجماً للواط ولا يبقى والجواب أن ذلك يحمل على ما إذا فعله بأجنبية في دبرها (قوله فانه يلزمه أن يفعل الخ) فيه تظاير السحر حرام
مطلقاً فامر أنه يفعل مع نفسه أمره بفعل معصية فلا فرق بين الصورتين بل يقتل بالسيف مطلقاً (قوله والسم) فيه لغات ثلاث الفتح
والضم والكسر والفتح أشهر (قوله فهو عطف على المستثنى) لا يخفى أنه لا يظهر من ذلك العطف المذكور إلا بان يقال إن المعنى وهل

يراد على ما ذكره فيقال لا يقتل عماد كروا السم الخ (قوله فيغرق) تقر الأفعال بالتحفيف لأن يغرق من أغرق ويخنق من خنقه ويحجز من أحجزه إذا رماه بحجر لا بالتشديد وان كان هو ظاهر قول شارحنا بالتعريف فان ظاهره انه يقرأ يغرق بالتشديد لانه لا يسالفة وليس لنا حاجة به الان مجرد الفعل كاف والحاصل (٣٠) أن من قتل شخصا بحجر فانه يقتل به هذا مراده لا أنه يرمى بالحجارة حتى يموت

(قوله وضرب بالعصا الموت) قد يقال هذا يطول وحينئذ فيكون المراد كما تقدم غير هذا وأجاب بعض الشيوخ بانه يضرب بموضع خطر بحيث يموت بسرعة كالضرب بشدة في عنقه (قوله مثال في المعنى لقوله وضرب بالعصا الخ) أي مثال لفاعل ضرب أي مثال الذي يضرب بالعصا الموت شخص صاحب ضربتي عصا الخ وانما قال في المعنى أي لان اللفظ جملة مراد منها الاخبار بان من قتل بالعصا يضرب بالعصا الموت فتكون الكاف للتشبيه (قوله راجع لما قبل المبالغة وما بعدها) تبع فيه الزرقاني واللقاني وهو ضعيف والمعتمد ما عليه المواق وابن مزيق من أنه خاص بطرف الجني عليه الذي يقتل به وأما طرف غيره فانه يندرج مطلقا قصد المثلة أم لا (قوله تندرج الاصابع في اليد) أي اذا قطع الكف عمدا بعد وكذا اذا قطع اصابع يدرجل ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق قطع لهم من المرفق ان لم يقصد مثله والام تندرج (قوله موجب الجنابة) بفتح الجيم (قوله من الودي) بفتح الواو وسكون الدال وفيه أن الودي اعطاء الدية لا الهلاك نعم يقال أودى اذا هلك (قوله ويأتي الخ) لما قيد صدر الكلام بالحرم المسلم طفق يبادر

أو يقتل به ويحتمل في قدره (ص) فيغرق ويخنق ويحجز وضرب بالعصا الموت (ش) يعني أن من قتل شخصا بالتعريف أو بالخنق أو بالحجر فانه يفعل به مثل ذلك أي يقتل بما يقتل به وكذلك من قتل شخصا بالعصا فانه يقتل بالعصا أي يضرب بها الى أن يموت وقوله (كذي عصوين) مثال في المعنى لقوله وضرب بالعصا الموت أي كذي ضربتي عصا أي أن من ضرب شخصا بالعصا مرتين فمات منه ما فان القاتل يضرب بالعصا الى أن يموت ولا يراعى في ذلك عدد الضربات (ص) وممكن مستحق من السيف مطلقا (ش) يعني أن مستحق الدم اذا طلب أن يقتص من الجنائي بالسيف فانه يحجب الى ذلك في كل وجه من الوجوه السابقة وسواء قتل بأخف من السيف أم لا لان القصاص بالسيف أخف على الجنائي في الغالب فيحجب اليه (ص) واندرج طرف ان تعمد وان لم يقصد مثله (ش) يعني أن ما دون النفس يندرج فيها ان تعمد الجنائي ذلك ولم يقصد المثلة وسواء كان الطرف للمقتول أو لغيره فاذا أعتق من واحد ووقع يد آخر وقتل آخر فانه يقتص منه لولاة الدم ويسقط حق غيرهم لان القتل يأتي على الجميع وليس هذا تكرار مع قوله سابقا وقصاص لغيره لان السابق في الاطراف وهذا في النفس واحترز بقوله ان تعمد من الخطا فان فيه الدية فاذا قطع يدرجل مثلا خطأ ثم قتل آخر عمدا فانه يقتل بما قتل ولا تسقط دية اليد واحترز بقوله لم يقصد مثله تماما اذا قصد المثلة فانه يفعل به مثل ذلك ثم يقتص منه ثم ان قوله لم يقصد مثله راجع لما قبل المبالغة وما بعدها ثم لا يندرج بقوله (كلاصابع في اليد) أي كما تندرج الاطراف في النفس كذلك تندرج الاصابع في اليد ما لم يقصد المثلة ولما كان موجب الجنابة قصاصا أودية وتقدم الكلام على القصاص أخذتكم على الدية وهي من الودي وهو الهلاك سميت بذلك لانها مسببة عنه وذكر أنها تختلف باختلاف أموال الناس من ابل وذهب وورق بقوله (ص) ودية الخطا على البادي مخمسة بنت مخاض وولد البون وخقة وجذعة وربعت في عمد بحذف ابن البون (ش) أي ودية الحر الذكرا المسلم مائة من الابل مخمسة رفقابم وديها عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لمون وعشرون ابن لبون وعشرون خقة وعشرون جذعة وتقدم ذكر أسنانها في الزكاة ويأتي أن الرقيق فيه قيمته ولو زادت على الدية وان الانثى على النصف من الذكروا أن الكتابي والمعاهد في كل نصف دية الحر المسلم واعلم أن البادي في أي إقليم كان من أهل الابل حيث كان عندهم ابل فان لم يكن عندهم ابل كاهل البوادي الذين ليس عندهم الا الخيل مثلا فهل يكلفون بما يجب على حاضرهم وهو الظاهر أم لا ودية العمد اذا قبلت من أهل الابل بان عفا الاولياء كلهم أو بعضهم أو صالحوا عليهم مائة فانهم من أربعة أنواع بحذف ابن البون خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون خقة وخمس وعشرون جذعة قال مالك بذلك مضت السنة ولا يؤخذ في الدية بقرو ولا غنم ولا عرض وأول من سن الدية مائة من الابل عسدا المطلب وقيل النضر بن كنانة (ص) وثلث في الاب ولو مجوسيا في عمد لم يقتل به (ش) يعني أن الاب وان علا ويشمل الام والجدات مسلما كان أو كافرا

بذكر مقابله ليتقرر ذلك في النفس وليعلم أن المصنف لم يغفل عن ذلك (قوله من أهل الابل) خبران (قوله بان عفا الاولياء كلهم أو بعضهم) أي على الدية أي بان وقع اتفاق على ترك القصاص في مقابلة الدية وقوله عليهم مائة راجع لقوله بان عفا الاولياء وقوله أو صالحوا عليهم مائة أو صالحوا عليهم مائة وأما موقع الصلح على معين فيرجع اليه فان قلت ما الفرق بين قوله بان عفا الاولياء وقوله أو صالحوا عليهم الخ قلت الفرق انما هو بالنظر اللفظ الذي يصدر

أى إما أن يقال تصالحونا على الدية أو يقال نعفوق على الدية (قوله وتحاكوا الينا) أو كان المجوسى قتل ولده المسلم وتغلظ عليهم على حسب ديانتهم فيؤخذ منه سبع فرائض الاثناحققان وجه ذعتان وثلاث خلفات الاثنا وأما لو قتل المسلم ولده المجوسى فهو كجرحه (قوله بلا حدسن) أى أن المدارعلى كونها حاملا كانت حقة أو جذعة أو غيرها (قوله وهو المشهور) ومقابله ما فى كتاب محمد مابن ثنية الى بارز عام اه (قوله كما اذا أضحج) تشبيهه فانه متى أضحجه وذبحه قتل به ولو ادعى أنه لم يقصد ازهاق روحه (قوله كذلك يجب فى الجرح) أى جرح الاصل لفرعه لانه الذى فيه التغليظ وفى كلام غيره وهو الصواب مانصه قوله كجرحه أى جرح العمد سواء كان الجراح الاب أو أجنبيا فان كان الاب فالدية مثله وان كان أجنبيا فاهى (٣١) مربعة وانما كان ذلك الصواب لقول ابن رشد

حكم تعليل الجراح في الدينين المربعة
والثلثة حكم الدية كاملة أم (قوله)
ثلث الدية أم لا) أي لان هذا عليه
في ماله لاعلى العاقلة والحاصل أنه
لا فرق بين أن يكون في الجرح شيء
مقدر كالإضر به بعود فقأ عينه
مثلا فعليه ديتهما مغلظة أم لا وعليه
فاذا كان فيه حكومة فانه يؤخذ
بنسبة النقصان من الدية المغلظة
كانت مثلثة أو مربعة فاذا كان
فيه حكومة وكانت بسيرة بحيث
يجتمع في واحدة مثلا فانه يؤخذ من
كل نوع ربع فيؤخذ ربع بنت محاض
وربع بنت لبون وربع حقة وربع
جذعة ويجري مثل ذلك في الثلثة
فيؤخذ ثلاثة أعشار حقة وثلاثة
أعشار جذعة وأربعة أعشار
خلفة فيكون شريكا بالأجزاء
المذكورة (قوله فيزاد بنسبة الخ)
أي فيزاد على دية الخطامن الذهب
أو الفضة بقدر نسبة زيادة قيمة
الثلثة على قيمة الخمسة الى قيمة
الخمس في الكلام حذف بقدر
وحذف قيمة وحذف المنسوب اليه
وحذف ما زاد عليه (قوله لانه ليس

كتابياً ومجوسياً ونحوهما كوا المبدأ اذ قيل ولده فقلاعه الم يقتل به وضابطه أن لا يقتل به
ازهاق روحه فإن الدية تغلظ عليه في ماله مثلثة بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفة
بلا حد سن وهو المشهور والخلفه هي التي وله في بطنها واحترز بالعمد من الخطا وبالعمد
الذي لم يقتل به من العمد الذي يقتل به بان يقتل به ازهاق روحه كما إذا أضحج ولده وذبحه
أو شق جوفه أو نحو ذلك (ص) كجرحه (ش) تشبيهه في التغليظ أي فكأن التغليظ يجب
في النفس كذلك يجب في الجرح ولا فرق في الجرح بين ما يقتص منه وما لا يقتص منه وسواء
بلغ الجرح ثلث الدية أم لا ففي الجائفة ثلث الدية بالتغليظ وهو كذا بقية الجراح على قدر
نسبته من الدية ثم بين المؤلف التغليظ يكون بماذا بقوله (ص) بثلاثين حقة وثلاثين جذعة
وأربعين خلفة بلا حد سن (ش) وتقدم ذلك (ص) وعلى الشامي والمصري والمغربي ألف
دينار وعلى العراقي اثنا عشر ألف درهم (ش) يعني أن دية الخطا واجبة على الشامي
والمصري والمغربي ألف دينار من الذهب ويجب على العراقي والفارسي والخراساني
اثنا عشر ألف درهم بناء على أن الدينار اثنا عشر درهم والاستثناء المشار إليه بقوله (الأي
المثلثة فيزاد بنسبة ما بين الدينين) من مقدر بعد قوله ألف دينار وأثنا عشر ألف درهم وكنه
قال ولا يزداد على ذلك إلا في المثلثة الخ لأنه ليس لنا طريق يتوصل به إلى معرفة المغلظة من
الذهب والورق إلا هذا الميزان فتقوم المثلثة حالة والخمسة على تأجيلها أو يؤخذ ما زادت
المثلثة على الخمسة وينسب إلى الخمسة فما بلغ بالنسبة يزداد على الدية بتلك النسبة مثال ذلك لو
كانت الخمسة على أجالها تساوي مائة والمثلثة على حلالها تساوي مائة وعشرين فإنه يزداد على
الدية الخمسة مثل خمسها فيكون من الذهب ألف ومائتان ومن الورق أربعة عشر ألف درهم
وأربع مائة درهم فقوله ما بين الدينين أي دية الخطا الخمسة والدية المثلثة وأما الدية المربعة
فإنها تغلظ في الذهب والفضة (ص) والكافي والمعاهد نصفه والمجوسى والمرتد ثلث خمس
(ش) يعني أن دية الخطا في الكافي وفي المعاهد على النصف من دية الحر المسلم الذكور ودية
المجوسى عدا أو خطا ثلث خمس دية الحر المسلم وكذلك المرتد دية في الخطا والعمد ثلث خمس
أيضا وثلث الخمس من الذهب ستة وستون دينارا وثلثا دينار ومن الورق ثمانمائة درهم ومن
الابل سبعة أبعرة وثلثا بعير ودية جراح غير المسلم كجراح المسلم من دية قأ مومة كل أو
جانفته ثلث دية ومثلثة عشر دية ونصف عشر دية وبعبارة المراد بالكافي الذي لا من له

لناطريق الخ) علة في الحقيقة لما أشار إليه الشارح بقوله الخ الذي هو قول المصنف بنسبة ما بين الديتين (قوله فتقوم المثلثة حالة) أي يقال ما قيمة الدية من الإبل حالة كونها خمسة وما قيمة الدية أن لو كانت مثلثة على حالها ويتظر ما زاد بنسبة أحدهما إلى الأخرى وبثلاث النسبة يزداد من الدية من الذهب أو الفضة (قوله فانه يزداد على الدية الخمسة مثل خمسها) المناسب أن يقول فان ذلك الزائد ينسب إلى قيمة الخمسة وبذلك النسبة يزداد من الذهب أو الفضة على الألف دينار أو الأثنى عشر ألف درهم (قوله وأما الدية المربعة) أي أن الدية في العمد الذي يقتل به ووقع أنه حصل العفو فيه فالواجب ما قاله المصنف من الألف دينار أو الأثنى عشر ألف درهم والفرق بين المربعة والمثلثة أن المربعة لما قيل فيها أنها إذا قبلت تكون خمسة مؤجلة روعي هذا القول فلذلك لم تغلط في أهل الذهب والورق بخلاف المثلثة (قوله والمرتب) أي سواء قتل في زمن الاستتابة أو بعده على ما تقدم

(قوله سواء كان تحت ذمتنا) أي على الدوام كالتصاري الساكنين في بلادنا لم لا أي بأن كان باقي عندنا لقضاء حاجته وبذهب لبلاده فعلى كل حال دمه معصوم والأبأن فقد هذا الأمر أن فهو حرى دمه هـ در وقوله والمراد بالكاتب الذي أي الذي هو ما كت عندنا على الدوام وقوله فهو أعم أي المعاهد أعم من الكتابي بالاعتبار المذكور (قوله المجوسى الآتى) أي المذكور في قوله والمجوسى والمرتب فهوأت باعتبار ما قبله وقوله غير المعاهد أي ويراد بالمعاهد المجوسى الذى عاهدنا وقوله لان المجوسى أي وأيضا المجوسى المعاهد ليس فيه نصف دية الحر المسلم وقوله وبعبارة هذه (٣٣) العبارة مغايرة للعبارة الاولى (قوله فان مفهوم المعاهد أعم من الكتابي) أي لان

مدلول المعاهد من عاهدناه على الإقامة وحفظ نفسه وماله وهذا في حد ذاته صادق بالمجوسى والكتابي فيقال انه حينئذ من عطف العام على الخاص باعتبار ذلك المفهوم وان لم يكن مراداً من حيث الفقه بل من حيث الفقه يراد ما أرى يد من الكتابي وهو النصراني أو اليهودي المؤمن اما على الدوام أو مدة والحاصل أنه عطف مغاير باعتبار المفهوم وان كان من عطف الشئ على نفسه من حيث الفقه ولا يضر هذا معنى كلامه ولا يخفى أن هذا تكلف فالاحسن العبارة الاولى وقوله لا الحكم الفقهي معطوف على معنى ما تقدم أي العموم باعتبار المعنى اللغوى المنظور له باعتبار العطف لا باعتبار الحكم الفقهي فانه من عطف الشئ على نفسه كما بينا وقوله أي ولو كتابيا الواو للحال وقوله وأنى أي ودية أنى كل ذكر نصف دية ذلك المذكر (قوله أو عشر قيمتها) في بعض التقاريران القيمة تعتبر وقت الضرب وفي تقرير آخر يوم اللقاء وبعض نظر (قوله أبا) أي أو أفاضل بطن نفسها قبل فيها الغرة (قوله أو شمسى) ويجب على الجيران أن يدفعوا لها شيئا من ذى الرائحة ان طابت

كتاب ولو كان حربيا لانه قد مر اشتراط العصمة واحترز بذلك عن الحربى وظاهر قوله والمعاهد ولو كان مجوسيا وليس كذلك لما ساقى بل المراد به من له كتاب سواء كان تحت ذمتنا أم لا والمراد بالكتابي الذي فهو أعم مما قبله فان قيل المجوسى الآتى غير المعاهد بدليل ما هنا فالجواب أن هذا لا يصح لان المجوسى غير المعاهد لا يتصور فيه دية اذ هو غير معصوم وبعبارة هو من عطف العام على الخاص أي العام باعتبار المفهوم فان مفهوم المعاهد أعم من الكتابي لا باعتبار الحكم الفقهي فانه خاص بالكتابي أي والمعاهد أي ولو كتابيا لان المعاهد لا يكون فيه نصف دية الحر المسلم الا اذا كان كتابيا وأما لو كان مجوسيا فليس فيه الادية مجوسى والعطف أمر لغوى فالعموم لتصحيح العطف والا كان فيه عطف الشئ على نفسه لا الحكم الفقهي (ص) وأنى كل كسفه (ش) يعني أن أنى كل صنف من تقدم ذكره على النصف من دية كورهم فدية الحرة المسلمة من البادى خمسون بعيرا ومن الذهب خمسة مائة دينار ومن الورق ستة آلاف درهم ونساء الكتابيين على النصف من ذلك ودية المجوسية والمرتبة أر بعائة درهم (ص) وفي الرقيق قيمته وان زادت (ش) يعني أن من قتل رقيقا فانه يلزمه قيمته ولو زادت على دية الحر المسلم لم لان الرقيق مال فهو كسلعة أتلفها شخص فيلزمه قيمتها فقوله وفي الرقيق الخ الواو للاستئناف أي والواجب في الرقيق قيمته على أنه رقيق ولو أم ولد أو مبعضا سواء كان القتل خطأ وعمدا الأ أن يكون الجاني مكافئاً له فيقتل به (ص) وفي الجنين وان علقته عشر أمه ولو أمة (ش) يعني أن الجنين من حيث هو سواء كان من حرة أو أمة اذا انفصل عن أمه ميتا أي غير مستهل وهي حية فانه يجب فيه عشر أمه أي عشر ديتها وأعشر قيمتها ان كانت أمة وسواء كان الجنين ذكرا أو أنثى ضرب به عمدا أو خطأ كان الضارب أباً أو غيره وسواء كان الانفصال عن ضرب أو تخويف أو شتم شئ بشرط أن تشهد البيضة أنها من التخيوف أو الشتم لزمت الفراش إلى أن سقطت وتشهد البيضة على السقط أيضا والمراد بالعلقة الدم المجتمع الذي اذا صب عليه الماء الحار لا يذوب لا الدم المجتمع الذي اذا صب عليه الماء الحار يذوب لان هذا الشئ فيه فلا يقدر قبل المبالغة وانما يقدر قبلها المضغعة أي وان لم يكن علقته بل كان مضغعة بل وان علقته من العلوق وهو الاتصال لان بعضها اتصل ببعض وكلام تت فيه نظر وقوله عشر أمه ان قدر عشر دية أمه فسد في قوله ولو أمة وان قدر عشر قيمة أمه فسد فيما قبل المبالغة والشامل لها عشر واجب أمه وقوله أمة أي وهو من زوج حر أو رقيق أو زنا أو أمان من سيد هافس أي وأشار بلوردقـول ابن وهب في جنينها ما نقصها ذهبي مال كسائر الحيوانات (ص) نقدا أو غرة عبد أو وليدة تساويه (ش) يعني أن الجاني بالخيار ان شاء دفع مثل عشر دية

منهم أو علموا أنها حامل وأن عدم أكلها أو شربها من ذى الرائحة بضرها فان لم يدفعوا لها في هاتين الصورتين فانهن يضمنون الام الغرة وقال في لـ وجد عندى مانصه ومثل الضرب الرائحة كرائحة المسك والسراب لكن الضمان على السر بانية وعلى الصانع لا على رب الكيف فلو نادوا بالسراب ومكثت الام فينبغى أن يكون عليها الغرة (قوله وكلام تت فيه نظر) وذلك لانه قال وفي الجنين ان لم يكن علقته بان كان دما مجتمعا لا يذوبه الماء الحار بل وان كان علقته انتهى ووجه النظر أن الذى وضحه بقوله بأن كان الخ غير العلقه مع انه العلقه (قوله نقدا) يجوز أن يكون حالاً أي حالة كون عشر واجب أمه نقدا أي منقودا أي حالاً لا مؤجلاً وعينها لا عرضا ولا مقوماً ويجوز أن يكون تمييزاً نسبة لان عشر أمه فيه اجمال أي من جهة التقدير لكن جعله حالاً أظهر (قوله تساويه) الضمير المستتر

في تساويه عائد على الرقبة كانت رقبة عمدا أو أمة والمراد يساوي العشر فلم يكن يساوي العشر الا اثنين يؤخذ ذلك فالمراد بالعبد والوليدة الجنس كذا في لفظه وظاهره أن التخيير للجاني للمستحقها (قوله ويكون في مال الجاني) أي يكون ما ذكر من العشر ونحوه شامل للجنين الحرة (قوله والافهي على العاقلة) يتصور في تعدد الجنين (قوله وعبر عن الانثى بالوليدة لصغرها) أي وأقل عمرها سبع سنين لانها التي تغر عند ما حتى تجوز التفرقة (قوله ففيه عشر ديتها) أي (٣٣) الحرة المسلمة لا عشر دية أمه اذ لادية لها (قوله واستشكل الخ) الاشكال اعما هو

بالنسبة لقوله والنصراني من العبد المسلم وقوله فالجواب ان المراد بالحرة هنا المسلمة أي بالنسبة للثاني الذي هو قوله والنصراني من العبد المسلم (قوله الآن يحيا الخ) لو قال الآن يستهل اكان أولى لانه لو نزل حيا غير مستهل فلمس عليه الا الادب والغرة كما ذكره ابن المواز فقال لو خرج ولم يستهل حتى قتله رجل لا قود فيه وانما فيه الغرة وعلى قاتله الادب فالاستثناء منقطع كذا قال عجم قوله ولومات عاجلا أي عند ابن القاسم خلافا لاشبه القاتل بعدم القسامة حينئذ لان موته عاجلا قرينة على موته بالضرب (قوله فلو جنى الخ) لا مفهوم له بل وكذا عدم الان القصاص اعما هو في تعدد ضرب البطن والظهر لاني الرأس على ماسيا في ولا في اليد والرجل ونحوهما (قوله أي استهل صارخا) أي أو رضع كثيرا أو تطول حياته (قوله بخلاف الجنين الكبير الخ) أراد به الطفل الصغير وسماه جنينا باعتبار ما كان (قوله فلهم الغرة) هذا خلاف المعتمد والمعتد أن لا غرة لهم (قوله والاستثناء متصل الخ) لا يظهر الاتصال اذا انفصل الجنين حيا اذ لا فرق بين أن تكون الام حية أو ميتة (قوله أي بقسامة)

الام من العيين حالا وان شاء دفع الغرة وهي عبدأ وأجارية تساوي العشر وهما ذافي جنين الحرة وأما جنين الامه فيتعين التقدير يكون في مال الجاني حيث كانت الجنانية عمدا أو خطأ ولم تبلغ الغرة الثلث والافهي على العاقلة وقوله عبدأ الخ بدل من غرة وعبر عن الانثى بالوليدة لصغرها (ص) والامه من سيدها والنصرانية من العبد المسلم كالحرة (ش) يعني أن جنين الامه من سيدها الحر المسلم بجنين الحرة المسلمة ففيه عشر ديتها وكذلك اليهودية والنصرانية من العبد المسلم اذا تزوجت به كجنين الحرة المسلمة لانه حر من قبل أمه مسلم من قبل أبيه ففيه عشر دية الحرة المسلمة فقوله والامه أي وجنين الامه وعلم من قوله كالحرة أن السيد حر وأما لو كان رقبة ففيه عشر رقبة أمه ولا مفهوم لسيدها بل حيث كان ولدها حرا كالعورة والحر وكاملة الحد فحكمهما كذلك وقوله كالحرة راجع لهما أي والامه من سيدها الحر كالحرة من أهل دين سيدها مسلما كان أو كافرا والنصرانية من زوجها العبد المسلم كالحرة المسلمة وأما لو كان زوجها كافرا فكالحرة من أهل دينه واختلاف في النصرانية يتزوجها مجوسى وبالعكس هل الجنين احكم أبيه أمه أو حكم أمه والاول أصح واستشكل التشبيه بان فيه تشبيه الشيء بنفسه اذ النصرانية حرة فالجواب أن المراد بالحرة هنا المسلمة فاتفق ما ذكر (ص) أن زابلهما كالحية الآن يحيا فالدية أن أقسموا ولومات عاجلا (ش) يعني أن شرط الجنين الذي يجب فيه الغرة أن يفصل عن أمه ميتا وهي حية فلوان فصل كاه بعد موتها أو بعضه في حياتها وبعضه بعد موتها فانه لا يجب فيه شيء فلو جنى على امرأة حامل جنينا خطأ فألف جنينها حيا أي استهل صارخا ثم مات وسواء خرج منها في حال حياتها أو بعد مماتها فان الواجب فيه الدية أن أقسموا أي ولاته على ذلك ولومات الجنين عاجلا بخلاف الجنين الكبير فانه لا قسامة فيه اذا مات عاجلا والفرق أن الصغير يضعفه يسرع الموت اليه بادنى سبب فان لم يقسموا فلهم الغرة كمن قطعت يده ثم نزعها فمات وأبو أن يقسموا فلهم دية اليد والاسم استثناء متصل بالنظر لقوله ان زابلهما لان ظاهره سواء انفصل حيا أو ميتا استعني من ذلك ما اذا انفصل حيا (ص) وان تعمد به ضرب ظهر أو بطن أو رأس ففي القصاص خلاف (ش) يعني أن الجاني اذا تعمد الجنين بضرب بطن أمه أو ظهرها أو رأسها فنزل حيا ثم مات فقبل يقتص من الجاني بقسامة وقيل الواجب فيه الدية في مال الجاني أي بقسامة قالوا والعلة في إلحاق الرأس بالبطن أن في الرأس عرفا يسمى عرق الابهر واصل الى القلب فما أثر في الرأس أثر في القلب بخلاف اليد ونحوها لكان الراجع في مسألة الرأس عدم القصاص وفي مسألة البطن والظهر القصاص بقسامة فيهما وهذا ما عدا الاب وأما هو فلا يقتص منه على خلاف في القصاص الا اذا تعمد ضرب البطن خاصة (ص) وتعدد الواجب بتعدد (ش) أل للعهد الذكري والمعنى أن الواجب المتقدم ذكره وهو الغرة والعشر ان نزل الجنين ميتا والدية مع القسامة ان نزل حيا أي استهل صارخا ثم مات بتعدد بتعدد الجنين (ص) وورثت على الفرائض (ش) يعني أن الغرة المذكرة تورث على فرائض

(هـ خشي ثامن) فلوامتنعوا من القسامة في فرض المصنف وهو ما اذا استهل فانه لا شيء لهم لاديه ولا غرة لانهم أعرضوا عما وصلهم بترك القسامة ولا يقال أقل أحوالهم أن يجب فيه الغرة لانا نقول شرطوا في الغرة شرطوا وقد نزل حيا (قوله لكن الراجع في مسألة الرأس عدم القصاص) وانما فيه الدية بقسامة لبعدها الرأس عن محل الولد (قوله الا اذا تعمد ضرب البطن خاصة) أي وقصد القتل فلا بد من هذين القيدين في حق الاب بخلاف غيره فقصد الضرب كاف

(قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة أحسن من الأولى لعمومها ولا وجه لتخصيص الأولى بالغة (قوله بنسبة الخ) إضافة نسبه إلى نقصان من إضافة المصدر للفعل وإضافة نقصان للجناية من إضافة المصدر للفعل بتأويل أى ما نقصه الجناية (قوله إذا برئ) ليس خاصاً بهذه بل كل جرح لا يعقل ولا يقتص منه بسببه إلا بعد البرء والتقويم يوم الحكم لـ (قوله عباداً فرضاً) أى نفرص ذاته ذات عبد بالنظر لذاته ووصفه من حيث أنه جليل أو قبيح بأن يقال لو كانت هذه الذات عبداً ما قيمتها باعتبار ما اشتملت عليه من الأوصاف وينظر ما بين القيمتين وقوله فرضاً أى يفرض فرضاً فهو مفعول مطلق (قوله بأن يقوم) تفسير للحكومة ثم لا يخفى أن هذا يدل على أن المراد بالحكومة الاجتهاد (ع ٣) لا المحكوم به فلا يناسب من الشارح أن يفرع عليه قوله بعد فالمراد بالحكومة الخ وقوله

الله تعالى فرضاً وتعدىها بعبارة أى وورثت الواجبات من عشر وغرة ودية ولو تعددت بتعدد الجنين (ص) وفي الجراح حكومة بنسبة نقصان الجناية إذا برئ من قيمته عباداً فرضاً من الدية (ش) يعنى أن جراح الخطأ الذى ليس فيه دية مقدرة تجب فيها الحكومة وكذلك جراح العمد الذى لا قصاص فيها وليس فيها شئ مقدّر كعظم الصدر وهشم الفخذ وما أشبه ذلك ففيها حكومة بأن يقوم المجنى عليه بعد برئه خوف أن يترامى إلى النفس أو إلى ما تحمله العقالة عباداً أساليباً بعشرة مثلاً ثم يقوم ثانياً معيباً بنسبة مثلاً فالتفاوت بين القيمتين هو العشر فيجب على الجاني نسبة ذلك من الدية وهو عشر الدية فالمراد بالحكومة الحكم أى المحكوم به وقوله بنسبة الباء الملائمة وقوله إذا ظرف زمان متعلق بقيمته بمعنى تقويم فهو ظرف مقدم على عامله وكان الأولى تأخير عنه لأن الأصل فى العامل أن يتقدم على معموله وقوله من قيمته متعلق بنقصان وقوله عباداً حال من الضمير البارز فى قيمته أى حال كونه مفروضاً عبداً دية لآخرته وقوله من الدية متعلق بنسبة (ص) كجنين البهيمة (ش) يعنى أن البهيمة إذا ضرب بطنها مثلاً فألقت جنيناً فنقصت بنسبة قائمها تقوم سالمة ومعيبة ويكون فيها ما نقص من قيمتها سلمة فالتشبيهة فى قوله حكومة سواء ألقت الجنين حياً أو ميتاً لكن إن نزل ميتاً فلا شئ فيه وإن نزل حياً فاعليه قيمته مع ما نقص الأم كاهراً وانظر هل تعتبر القيمة الآن أو بعد البرء كما فى الجراح وهو الظاهر (ص) إلا الجائفة والآمة فثبات والموضحة فنصف عشر (ش) هذا مستثنى من قوله وفى الجراح حكومة فهو استثناء منقطع أى لكن هذه الجراحات قدرا الشارح فيها شئاً معلوماً فى الجائفة عباداً وخطأ ثلث الدية وهى مختصة بالبطن وبالظهر والآمة وهى التى تقضى إلى الدماغ فيها ثلث كالجائفة وهو على العقالة وفى الموضحة نصف عشر الدية وهى التى توضع عظم الرأس أو الجبهة أو الخدين وقوله فثلث أى ثلث دية الخطأ والظاهر أنهم الخمسة كالدية الكاملة وانظر هل جراح الخطأ كالأصابع والأسنان كذلك وهو الظاهر أم لا وقوله والموضحة أى الخطأ وفى عمد القصاص وما عداها من جائفة وآمة ومنقلة عمد وخطؤه سواء (ص) والمنقلة والهاشمية فعشر ونصفه (ش) يعنى أن المنقلة وهى التى يطير فراش العظم منها لاجل الداء والهاشمية فى كل منها عشر الدية ونصف عشرها ولا فرق بين العمد والخطأ وفى كلام ابن مرزوق ما يشعر بترجيح ما اقتصر عليه المؤلف فإنه قال وحقه أن لا يذكر هنا الهاشمية

خوف أن يترامى إلى النفس أى فى العمد وقوله أو إلى ما تحمله أى فى الخطأ وقوله عباداً أساليباً مع ملاحظة ما قام به من أوصاف الجلال والقبح (قوله فيجب على الجاني نسبة ذلك الخ) المناسب أن يقول فيجب على الجاني مثل ذلك من الدية وهو عشرها (قوله فالمراد الخ) لا يخفى أن ابن عاشر قد ذكر أن الانتقال اتفقت على أن المراد بالحكومة الاجتهاد وأعمال الفكر فيما يستحقه المجنى عليه من الجاني وحينئذ فلا تفسير بالحكومة به وقوله بنسبة الباء الملائمة أى محكوم به ملتبس بنسبة الخ أى من حيث أنه يعرف بها أقول ويصح أن تكون الباء للتعبية متعلقاً يعرف محذوفاً أى محكوم به يعرف الخ وقوله إذا متعلق بقيمته ثم أقول لا يخفى أن قوله بقيمته ليس مؤولاً بتقويم كادعى فلا يكون الظرف متعلقاً به بل المناسب أن يتعلق بقوله نسبة أى أن النسبة وقت البرء (قوله متعلق بنسبة) مثله لابن غازى أى وهو غير صحيح بل هو متعلق بمحذوف والتقدير وفى الجراح محكوم

به مأخوذاً من الدية ملتبس بنسبة الخ أى من حيث أن ذلك المأخوذ من الدية يعرف بتلك النسبة وعلى ما قلنا كما من كون العامل يعرف فالأمر بظهور والتقدير وفى الجراح محكوم به يؤخذ من الدية يعرف بنسبة الخ هذا كله على أن المراد بالحكومة المحكوم به وأما ما ذهبتنا على أن المراد بالحكومة الاجتهاد الذى يدل عليه النقل فالعنى وفى الجراح اجتهاد مصور بأن ينسب ما نقصته الجناية من القيمة إلى القيمة ثم يؤخذ من الدية بتلك النسبة ويظهر من ذلك أن قوله من الدية متعلق بمحذوف وهو قولنا شئاً يؤخذ وكان المصنف يقول ويرجع فى الجراح إلى الاجتهاد المذكور وتبين أن المصنف حذف المنسوب إليه (قوله قائمها تقوم سالمة) أى بعد البرء كائنه عليه الزرقانى (قوله فى الجائفة) هى ما دخلت للحواف ولو مدخل ابرة فخرق جلدة البطن ولم يصل للحواف فليس فيه الاحكومة (قوله بترجيح الخ) أى من أن المنقلة هى نفس الهاشمية وأن ديتها مواحدة العشر ونصف العشر وهو مذهب ابن القاسم ومقابل ذلك ما قاله ابن القصار فيها ما فى الموضحة وحكومة وما ذكره ابن عبد البر من أن فيها عشر أو ما قاله فى الجواهر عن الباجي

أن فيها ما في الموضحة فإن صارت منقلة فخمسة عشر فإن صارت مأمومة فثلث الدية (قوله سماع اتحاد ديتهم) ظاهره أن الحكم باتحاد ديتهم بما فيه الاتحاد الحقيقية وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله بدليل وجوده في الموضحة) أي قياساً على قريبان من أنهما إذا كانت في الوجه والرأس و برئت على شين دفع ديتهم أو ما حصل بالشين (٣٥) وقوله على المشهور الخ مقابلة لازادة فيها ما طلقا وهو

لا شهب وما رواه ابن نافع من أنه يزاد الآن يكون شيئاً يسيراً (قوله أن لم تنصل الخ) راجع لما قبل الكاف أيضاً على المعتمد فالجائفة كذلك في التفصيل (قوله وان بفور الخ) ما قبل المبالغة هو ما إذا تعددت بضربة واحدة وأما إذا تعددت بضربات كل ضربة في زمن من غير فورية فليسكل واحدة حكمها اتصلت

أم لا والاتصال في الموضحة أن يكون ما بين الموضحتين بلغ العظم أي أوضحه حتى صار شيئاً واحداً وفي المنقلبتين أن يطير فراش العظم من الدواء حتى يصير شيئاً واحداً وفي الآتين أن يفضيا للدماغ حتى يصير شيئاً واحداً (قوله أما إذا كان

ما بينهما وصل إلى العظم) هذا راجع للمنقلبتين وقوله أو إلى أم الدماغ راجع للآتين (قوله إذا ضرب الخ) الحاصل أن الفور في اللغة الفعل السريع ثم توسع فيه فاستعمل في الزمان فمله هنا على الزمان أي وان في زمن بسبب ضربات

(قوله أو الصوت الخ) مقتضى كلام المؤلف أن في كل منه ما بانقراده الدية وحينئذ يذهب بضربة بضربة ذهب منها نطقة وصار يصوت فقط ثم ضرب به ضرباً ذهب فيها صوته لكان في ذلك ديتان (قوله أو قوة الجماع) ولا يندر ج في دية الصلب وان كان قوة الجماع فيه فعليه ديتان في ضرب صلبه فأبطله وجماعه (قوله كان له جزء من ستين جزءاً) لا يخفى أن

كافعل في القصاص لانها هي المنقلة كما هو ظاهر المدونة سماع اتحاد ديتهم ما ثم بالغ على أن في الجراح المذكورة ما ذكر ولا يزداد عليه وان برئت على شين أي قبح بقوله (وان شين فيمن) فدفع بالمبالغة ما يتوهم من الزيادة ولو بالغ على نفي الشين الدافع لتوهم النقص كان أيضاً ظاهراً أي في الجراح المذكورة ما ذكر ولا ينقص عنه وان برئت على غير شين ولعله اعترف بشأن الأولى لان النقص يقتضي الخافعة لما ورد فلا يتوهم النقص عنه بخلاف الزيادة فالتوهم فيها أكثر بدليل وجوده في الموضحة ويستثنى من كلامه الموضحة فانها إذا برئت على شين وهي في الوجه أو الرأس دفع ديتهم أو ما حصل بالشين على المشهور وقاله في المدونة (ص) ان كن برأس أو لحي أعلى (ش) يعني انما يؤخذ القدر المذكور في الجراحات المذكورة بشرط أن يكون الجرح المذكور في الرأس أو اللحي الأعلى النابت عليها الاسنان العليا وهو كرسى الخد بخلاف الاسفل ما عدا الجائفة فانها محتصة بالظهر والبطن كما مر فقوله ان كن أي مجموع الجراحات لاجمعها وكل واحدة منها لان الجائفة لا تكون برأس ولا لحي أعلى وقوله أو لحي أعلى لا يتأتى في الآمة فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له (ص) والقيمة للعبد كالدية (ش) أي والقيمة للعبد في جراحاته الاربعه كالدية للحر في النسبة فما في جراحات الحر منسوب الى ديتهم وما في جراحات العبد منسوب الى قيمته ففي جائفته وأتمه ثلث قيمته وفي موضحته نصف عشر قيمته وفي منقلبتهم وهاشمته عشر قيمته ونصف عشرها وما عدا الجراحات الاربع من يد وعن ونحوهما فليس فيه الامانة (ص) والا فلا تقدير (ش) أي وان لم تكن هذه الجراحات المذكورة في الرأس ولا في اللحي الأعلى فلا تقدر فيها من قبل الشارع وليس فيها الا الاجتهاد أي الحكومة وهي اجتهاد الحاكم فان قيل فما في الاجتهاد الذي في الحكومة فالجواب أنه في القيمة سالما ومعيبا كذا قيل (ص) وتعدد الواجب بجائفة نفذت كتعدد الموضحة والمنقلة والآمة ان لم تنصل والا فلا وان بفور في ضربات (ش) تقديم أن الجائفة خاصة بالبطن والظهر وتقديم أن الواجب فيها ثلث الدية فإذا ضرب به في ظهره فنفذت الى بطنه أو بالعكس أو في جنبه فنفذت الى الجنب الآخر فان الواجب فيها بتعدد فيكون فيها دية جائفتين كما أن الواجب في الموضحة والمنقلة والآمة بتعدد بتعدد موجبها أما تعدد الواجب في الموضحة فانما يتعدد اذا كان ما بين الموضحتين سالما لم يبلغ العظم بل كانت كل واحدة منهما منفصلة عن الأخرى وكذا ما بعدهما من منقلة ومأمومة لم تبلغ أم الدماغ أما اذا كان ما بينهما ما وصل الى العظم أو الى أم الدماغ بان كانت واحدة متسعة فليس فيها الدية واحدة وسواء كان ذلك من ضرب واحدة أو ضربات في فوراً واحدة وانما صرح بفهوم الشرط ليرتب عليه قوله وان بفور في ضربات والوجه وان بضربات في فوراً والضرب ليس ظرفاً للفور بل الامر بالعكس وأجيب بان الباء للظرفية وفي السببية أي وان في فور بسبب ضربات (ص) والدية في العقل أو السمع أو البصر أو النطق أو الصوت أو الذوق أو قوة الجماع أو نسله أو تحذيمه أو تبريحه أو تسويده أو قيامه وجلسه (ش) يعني أن من ضرب شخصاً عمداً أو خطأ فذهب عقله فإنه تازمه الدية كاملة وقضى به عمر بن الخطاب قال الخمر ولو جن من الشهر يوماً كان له جزء من ثلاثين جزءاً من الدية وان جن النهار دون الليل أو بالعكس كان له جزء من ستين جزءاً اه وحمل

ظاهر هذا انه لا يراعى طول النهار ولا قصره ولا طول الليل ولا قصره حيث كان يحصل له الجنون في الليل فقط أو في النهار فقط وكيف يجعل الليل الطويل اذا كان يجن فيه مساوياً للنهار القصير والنهار القصير اذا كان يجن فيه مساوياً بالليل الطويل وأجاب بعض شيوخنا بان الليل الطويل والنهار القصير لهما عادلهما ما يأتي من ليل قصير ونهار طويل صار أمداً لليل والنهار متساوياً فلم يعولوا على

طول ولا على قصر قاله الزرقاني قال عجب وهذا انما يتم اذا حصل له الجنون في ليل قصير ونهار طويل وحصل له مثل ذلك في نهار قصير وليل طويل زمني الحصول والا فلا ولو قيل في الجواب انه لما كان الغالب قرب تفاوتهم ما لم يتظر للاختلاف بينهما أو يقال ان النظام أحق بالجل عليه لكن انما يتم هذا اذا كان الجاني متعبا (قوله على المشهور) أي من أن محله القلب أي وهو مذهب مالك وأكثر المشرعين ويدل عليه قوله تعالى لهم قلوب (٣٦) لا يفقهون بها ومقابله ما قاله ابن الماجشون وأبو حنيفة وأكثر الفلاسفة محل

العقل الرأس ونقل اللقاني ما صورته قوله وهو مذهب أكثر الفلاسفة الذي ينقله عنهم أهل العلوم العقلية أن العقل قوة للنفس بها تستعد العلوم والادراكات والنفس عندهم مجردة والعقل صفة لها قائمة بها فليس محلها الدماغ نعم يتقون في الدماغ الحواس الباطنة وهي عندهم من القوى المدركة اه وهذا وما بعده اذا كان المجني عليه حرا أمالو كان عبدا فان ما على الجاني الا ما نقصه اه (قوله أمالو كان عبدا) لا يخفى أن مقتضى جعل جميع الدية في الحرو جوب جميع القيمة (قوله والاتصال به) راجع لجميع البدن (قوله على أحد القولين) راجع للصدر والخاص لـ أن ابن القاسم يقول بالدية وابن عبدوس يقول بعدمها ومقابله أن في عظم الصدر حكومة (قوله على المعتمد) ومقابله أن الدامغة اذا برئت على شين ففيها حكومة (قوله أو تسويده) اعلم أن السواد المذكور نوع من البرص (قوله وهو الصواب) هذا كلام اللقاني وما بعده كلام عجب والمعتمد كلام عجب كما هو مفاد النقل (قوله بخلاف كل زوج) أي بما فيه جمال ومنفعة وأما ما فيه جمال دون منفعة كالحاجبين والهدبين فليس

العقل القلب على المشهور لا الرأس فاذا ضرب به ضربته أو ضربه فذهب عقله فتلزمه دية كاملة للعقل ونصف عشر دية الموضحة على المشهور وعلى الآخر لا يلزمه الادية العقل فقط لقول المؤلف الا المتفعة بمجلها وهذا وما بعده فيما اذا كان المجني عليه حرا أمالو كان عبدا فانما على الجاني ما نقصه فقط وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه سمعه أو بصره أو نطقه وهو صوت بجحروف أو صوته وهو هواء منصعث يخرج من داخل الرئة الى خارجها كان بجحروف أم لا وانما عطف الصوت على النطق لانه أخص والصوت أعم ولا يلزم من ذهاب الاخص ذهاب الاعم بخلاف العكس وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه ذوقه وهو قوة منبشة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها المطعوم بمخالطة الرطوبة العابية التي في الفم بالمطعوم ووصولها الى العصب ولم يذ كر اللسان وهو قوة منبشة أي مفروشة في جميع البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليوسنة ونحو ذلك عند التماس والاتصال به وظاهره أن فيه حكومة اذ لم يذ كر في ما فيه شيء وسكت عن بقية ما فيه شيء مقدر وهو الشئ وفيه الدية وكذلك الشفتان وعظم الصدر على أحد القولين وعن الدامغة وفيها ثلث الدية على المعتمد وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه قوة جماعه بان أفسد انعاظه أو فعمل به فعلا فذهب بسببه نسله أو حصل بسببه تجذيعه أو تبريذه أو تسويده وظاهره ولو تسويد أو تجذيم أو تبريص البعض لان المراد بقوله تسويده أو تجذيعه أو تبريذه حصول ما ذكر وانظر لو جذمه وسودمه معا والظاهر أن عليه ديتين وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه قيامه مع جلوسه بان صار ملقي وفي أحدهما حكومة كما قال الشارح وهو الصواب تبعا لنص المدونة وبعبارة أو قيامه وجلوسه معا وكذا قيامه فقط وأما جلوسه فقط فحكومة ولو أذهب بعض جلوسه وقيامه فالظاهر أن عليه حكومة (ص) أو الأذن أو الشوى أو العينين أو عين الاعور للسنة بخلاف كل زوج فان في أحدهما نصه وفي المدين والرجلين ومارن الانف والخشفة وفي بعضهما بحسب ما بهما من الأمن أصله وفي الاثنين مطلقا وفي ذكر العينين قولان (ش) لما فرغ من الكلام على المنافع شرع في الكلام على الذوات المقدرة والمعنى أن من فعل بشخص فعلا فذهب أذناه بسببه فانه تلزمه دية كاملة والمؤلف تبع في هذا تصحيح ابن الحاجب وهو المذهب لما في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي الأذن خمسون وان كان مذهب المدونة خلافه وأن فيه ما حكومة ولا دية فيه ما الا اذا أذهب السمع انظر الدميري وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب معه جلدة رأسه وبعضه بحسابه وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب عيناؤه وسواطهم مستأو برزتا وأذهب نورهما وهما بجالهما أي جمالهما باق وفي ذهاب بجالهما بعد ذلك حكومة نص عليه اللخمي فان قلت قوله والعينين مكررمع قوله أو البصر فالجواب أن

فيه الا الحكومة اه لـ (قوله فان في أحدهما) أي أحد الزوجين لان الزوج في اللغة اسم للواحد الذي معه الذاهب واحد من جنسه وقوله من مـ أي المارن والخشفة أي يعتبر التبعية باعتبارهما بالاعتبار أصل ما ذكر وانما قلنا ما ذكر لان المرجع اثنان والاصل هو الانف والذكر (قوله ومارن الانف) في لـ وانظر الحكم اذا خرمه أو شرمه اه (قوله وفي بعضهما) أي المارن والخشفة وقوله بحسب ما أي بحسب البعض والاولى التذكير لكنه أثبت باعتبار كونه قطعة (قوله وان كان مذهب المدونة خلافه) المعتمد كلام المدونة فيجب التعويل عليه كما أفاده المحققون (قوله جلدة رأسه) أي فاراد بالشوى جلدة الرأس وكذا في تشب جلدة الرأس تفسير الشوى (قوله طمستا) أي انعمستا (قوله فالجواب الخ) هذا بنا في التعميم السابق

(قوله لا لا انتقال الخ) بحسب بان المراد بالانتقال أن نور الثانية قام مقام الاولى (قوله بخلاف كل مزدوج) ويدخل في ذلك أحد الاثنين (قوله فان في أحدهما نصف الواجب) أي أحد الزوجين (قوله كأحد المدين) الكاف للتشبيه (قوله أو أزال منفعتهم) أي بكسر أو غيره كعشة وأما أن قطع الاصابع أو مع الكعب فأخذت الدية (٣٧) ثم حصلت جنابة عليها بعد إزالة الاصابع بحكومة

سواء قطع اليدين الكوع أو المرفق أو المنكب والرجل إلى الورك كذلك

(قوله هل يلزم الجاني على ذلك دية كاملة) أي وهو المعتمد والراجح قال

بعض الشراح وعلى القولين فيخرج حكم حشفته ولو قطع الذكروا الاثنين

فدينان ولو في مرة واحدة وهذا إن فعل ذلك بجر فإن فعله بعد أدب

في العمد ولا غرم إن لم ينقصه وفي شرح عب وانظر من خلق له

ثلاثة أبدأ وأرجل أول ذكران وفي كل قوة الأصل ثم قطع الثلاثة

أو الذكركين وفي ك ولو كان له ذكران

كان في كل واحد دية كاملة اه قلت والظاهر أن يقال

في بقية ما نظره الأول كذلك (قوله فنصف دية) أي بناء على أنه ذكر

وقوله ونصف حكومة أي بناء على أنه أنثى وانظر فإنه إذا كان أنثى

تكون الجمالة في قطعه (قوله كالقود) في ك وجد عندى ما نصه

يصح رجوع قوله كالقود للحلمتين أيضا حيث كان امرأة وانظر

لسان الصغير إذا قطع هل يستأنى به أو يرجع لاهل المعرفة (قوله

وورثام ظاهره ولو قبل الاياس وقيل في هذه الحالة لا قود ولادية

في الخطا لا احتمال العود ك (قوله واختار الزرقاني) الذي عند ابن

مرزوق ما حاصله إن من مقتضى ترتب الدية الكاملة على قطع

الشفرين مع بدو العظم فيهما ترتب نصف الدية على قطع أحدهما ونصفها (قوله ثدي المرأة) وأما

ثدي الرجل فقال في المدونة ليس في ثدي الرجل إلا اجتماع وهو بفتح الشاء يذكرو ويؤنث وهو للرجل والمرأة والتذكير أشهر (قوله

ومثل ابطال اللبن افساده) فإن فسد موضع اللبن ثم عادرها بكافي ك (قوله وهذا في الخطا) فنصوب بل ومثله العمد واطلاق المدونة يدل عليه (قوله فان أتى زمن الاياس الخ) نص المدونة لا يبدل على رده ولذا قال بعض الشراح إن قول المصنف والأول مرجح للسنن

الذاهب هناك البصر خاصة والعين مفتوحة وهنا أغلقت الحديقة مع ذهاب البصر فأني بهذا للإشارة إلى أن فيما ذكر الدية خاصة لادية وحكومة وإن كان يعلم عماسيأتي وكذلك يجب الدية كاملة على من فعل بشخص فعلا ذهب بسببه عين الأعور الباقية وسواء طمست أو برزت أو ذهب نورها وبجاليها بق وفي ذهابه بعد ذلك حكومة وإنما كان في عين الأعور دية كاملة ولم يكن فيها نصفها لما جاء في السنة لقول ابن شهاب هي السنة وبه قضى عمرو عثمان وغيرهما لا لا انتقال البصر إليها لانه خلاف مذهب أهل السنة لأن البصر عرض والاعراض لا تنتقل بخلاف كل مزدوج في الإنسان فان في أحدهما نصف الواجب فيهما ما عدا عين الأعور للسنة فالأخراج من قوله أو عين الأعور وقوله فان في أحدهما نصفه تعليل لمقدر أي بخلاف كل زوج فليس الباقي منه كالباقي من العينين لأن في أحدهما نصف العقل كأحد اليدين أو العينين ونحوهما وكذلك يجب الدية على من قطع يدي شخص من الاصابع أو من العضد أو أزال منفعتهم ما مع بقاء ثمة أو رجلي شخص من الكعب أو من الورك أو أزال منفعتهم ما بكسر أو نحو مع بقاء ثمة ما يدخل فيه ما لو حصل فيهما الرعشة وكذلك يجب الدية على من فعل بشخص فعلا ذهب بسببه ما رن أنفه وهو ما لأن منه دون العظم ويسمى أيضا الأرنبة وكذلك يجب الدية على من قطع رأس ذكرانسان دون قصته وإذا قطع بعض الحشفة فن الحشفة يقاس لا من أصل الذكرفانقص منها فحسابه من الدية وكذلك إذا قطع بعض المارن فن المارن يقاس لا من أصل الأنف فانقص منه فحسابه وكذلك يجب الدية على من قطع أنثى شخص وسواء قطعها أو أسهلها أو أرضها فمما قطعنا قبل الذكر أو بعده كان له ذكرا أم لا وفي أحدهما نصف الدية وإن قطعنا مع الذكرفدينان واختلف في ذكر العينين وهو من لا يأتى منه الجماع أما الصغرى لأنه وأما البكر لانه لا ينقطع لكبر أو عدله هل يلزم الجاني على ذلك دية كاملة أو حكومة وأما ذكر الخنثى المشكل فنصف دية ونصف حكومة (ص) وفي شفرى المرأة أن بدو العظم وفي ثديها أو حلمتيها أن بطل اللبن واستؤنى بالصغيرة وسن الصغيرة لم ينغر إلا يأس كالقود والانتظر سنة وسقطا إن عادت وورثان مات وفي عود السن أصغر بحسابها (ش) الشفران هما حرف الفرج والشفر بضم الشين وسكون الفاء فإذا قطع شفرىها إلى أن بدو العظم من فرجها فإنه يلزمه دية كاملة نص على ذلك مطرف وابن الماجشون وقضى به عمر بن الخطاب ومفهوم أن بدو العظم حكومة وهو مستفاد من كلامه أن لم يذكره فيما فيه شيء مقدور واختار أن في أحدهما حكومة بلفظ ينبغى وكذلك يجب الدية على من قطع ثدي المرأة أي أسنأصلهما وظاهره وإن كانت المرأة عجوزا لأن جمال لصدرها وربعادر منها اللبن وأما إذا قطع رؤسهما وهو المراد بالحلمتين فإنه لا يلزمه دية كاملة إلا بشرط أن يبطل اللبن منهما ما لم تكن عجوزا ولا في حكومة ومثل ابطال اللبن افساده فالشرط قاصر على الحلمتين ومنه يعلم أن الدية أعماهى اللبن للحلمتين فلو ضربهما في موضع فبطل لبنها وجبت الدية وأما لو قطع حلمتي امرأة صغيرة فإنه يستأنى به إلى زمن الاياس وهذا في الخطا يدل ما بعده فان أتى زمن الاياس قبل تمام سنة من يوم الجنابة فإنه يجب انتظار عام السنة قال في

نصف الدية على قطع أحدهما مع بدو عظمه فهذا يرد على الزرقاني ولذا قال بعض الشراح وفي أحدهما نصفها (قوله ثدي المرأة) وأما ثدي الرجل فقال في المدونة ليس في ثدي الرجل إلا اجتماع وهو بفتح الشاء يذكرو ويؤنث وهو للرجل والمرأة والتذكير أشهر (قوله

ومثل ابطال اللبن افساده) فإن فسد موضع اللبن ثم عادرها بكافي ك (قوله وهذا في الخطا) فنصوب بل ومثله العمد واطلاق المدونة يدل عليه (قوله فان أتى زمن الاياس الخ) نص المدونة لا يبدل على رده ولذا قال بعض الشراح إن قول المصنف والأول مرجح للسنن

تحصل الایاس قبل تمام السنة وأما الصغرة فبالایاس من عود العضو وتؤخذ الدية اه وقال الخطابي لو قلعت سن الصغير بعد الاثغار أخذ الدية مجزأة فقال ابن عرفة وهذا في الخطا وأما في العمد فيقتص منه من غير استيناء وبعبارة وقوله واستوفى ويحبس الجاني في العمد وتوقف العقل في الخطا بعد أمن ان لم يكن الجاني آمينا خوفا من هروبه (قوله وان عادت أصغر) أي سواء كان ذلك في العمد أو الخطا ولو عادت أكبر كان فيها حكومة أي فان نقص نصفها فنصف ديتها كافي لنقص السمع ولم يعتمد المؤلف تقييد الخمي بان ذلك اذا ثبتت وصارت تعدل ما ينتفع به وأما ان عادت قدر ما لا ينتفع به فالقصاص في العمد والدية في الخطا مع ظهوره أقول والظاهر التعويل عليه وان لم يذكروا المصنف (قوله وسقط الخ) (٣٨) استشكل بان العمد انما يقصد مد معه ايلام الجاني بمثل فعله ألا ترى أنه

يقتص من الجرح غير الخطر وان برئ على غير شين وأجيب بأن سن الصغير لا تماثل سن الكبير لنبات سنه وعدم نبات سن الكبير ان قلعت فان لم تثبت فقد تساوت جنس سن الكبير فوجب القود (قوله بالخلاوات) الباء للسببية على الاحتمال الاول وللظرفية على الاحتمال الثاني (قوله ولا بد من تكرار الخلاوات الخ) ظاهره انه لا يكفي اثبات وظاهرت أنه يكفي والظاهر الرجوع لقوله (قوله والمراد أنه يختبر الخ) أي فلا يقيم دناشين أو ثلاثة فاذا كان لا يحصل الاثبات ثلاثة نعد الى الثلاثة وهكذا قال بعض الشراح والمدارس على ما يقيده المراد ولذا قال بعض الشراح ولا مفهوم لقوله بالخلاوات بل كل شيء يتوصل به الى معرفة زوال العقل كله أو بعضه كحركة النبض ونحوها كذلك وكذا يقال فيما بعد (قوله ثم انه يحتمل الخ) الاحتمال الاول أظهر ثم ان علم حال الجاني عليه قبل الجناية فظاهر والاجل على أنه كان كاملا اذا الظالم

المدونة ان قطع ثدي الصغير فان استوفى انه أبطلها فلا يعود ان أبدا ففهم ما الدية وان شك في ذلك وضعت الدية واستوفى بها كسن الصغير فان ثبت فلا عقل لها وان لم يثبت أو شرطتا فيبستانا وماتت قبل أن يعلم ذلك ففهم ما الدية اه وفيها من طرح سن صبي لم يتغير خطأ وقف عقله بعد عدل فان عادت لهيئتها رجع العقل الى مخزجه وان لم تعد أعطى العقل كاملا وان هلك الصبي قبل أن تثبت سنه فالعقل لورثته وان ثبت أصغر من قدرها الذي قلعت منه كان له من العقل قدر ما نقصت ولو قلعت عمدا وقف له العقل أيضا ولا يجزى بالقود حتى يستبرأ أمرها فان عادت لهيئتها فلا عقل فيها ولا قود وان عادت أصغر من قدرها أعطى ما نقصت فان لم تعد لهيئتها حتى مات الصبي اقتص منه وليس فيها عقل وهو بمنزلة ما لم تثبت فقوله للاياس راجع لهما وقوله كالقود تشبيهه في الاستيناء وقوله والأي وان انقضى أمد الاياس من يوم الجناية قبل تمام سنة انظر تمام سنة وان مضى تمام سنة قبل الاياس انظر الاياس فينتظر به أقصى الاجلين والضمير في وسقط القود والدية ان عادت سن الصغير لهيئتها قبل قلعه كما ان الضمير في وورثا راجع للقود وللدية ان مات الصغير قبل نبات سنه فان ورثته يستحقون ماله من قودا ودية ولما كان زوال كل ما فيه الدية علامة يعرف بها زواله أو بعضه ومن ذلك العقل أشار له بقوله (ص) وجرب العقل بالخلاوات (ش) والمعنى أن العقل اذا شككنا في زواله فاننا نرجسه في الخلاوات لانه في الغالب لا يعرف ذهابه من عوده الا من ذلك ولا بد من تكرار الخلاوات وهذا يفهم من جمعه للخلاوات وبعبارة والمراد أنه يحتسب بما يغلب على الظن عدم الخيل والتضع فيه ثم انه يحتمل ان معناه اننا نستغفله فيها ونطلع عليه بحيث لا يشعر بناهل يفعل أفعال العقل أعام غيرهم ويحتمل أننا نجلس معه فيها ونحادثه ونساره في الكلام وننظر خطابه وجوابه ولا يتأني أن يكون المدعى في هذه الا اولياء (ص) والسمع بأن يصاح من أما كن مختلفة مع سد الصحة ونسب لسمعه الآخر (ش) يعني أن من ادعى ذهاب سمع احدى أذنيه فانه يحتسب بذلك بان يصاح له من أما كن مختلفة الجهات بعد أن تسد الاذن الصحيحة سد المحكي بزدوجه الصائح لوجهه فان لم يسمع فانه يفتقر بسمعه ويصحب به كذلك ثم كذلك الى أن يسمع ثم تسد تلك الاذن وتفتح الاذن الصحيحة ويصاح به كذلك ثم ينظر أهـ ل

أحق بالجل عليه والمراد بالكمال الوسط فان شك أهل المعرفة فيما نقص بالجناية أثلت أو ربع جل في العمد على الاول للعلة المذكورة وفي الخطا على الثاني لان الذمة لا تلزم بمشكوك فيه (قوله ونسب لسمعه الآخر) نائب الفاعل ضمير يعود على السمع في قوله والسمع الخ أي ونسب السمع الناقص لسمعه الآخر ويؤخذ نسبة النقص من الدية ويصح ان يكون الجار والمجرور نائب الفاعل أي وقعت النسبة لسمعه الآخر (قوله سمع احدى أذنيه) أي من سائر الجهات اذ كل جهة صحيح عليه فيها يصير وجهه ومقاد الشارح انه يبدأ من بعد ثم يتقرب شيئا فشيئا ويصح العكس وكذلك يقال في البصر (قوله ويصح به كذلك) أي من سائر الجهات فان سمع فالامر ظاهر فان لم يسمع فيصاح به كذلك أي من سائر الجهات هذا معنى قول المصنف ثم كذلك وهكذا الى أن يسمع فقوله الى أن يسمع متعلق بمحذوف (قوله ويصاح به كذلك) ظاهره من الجهات الاربع واستظهر انه يكفي في ذلك ولو كان من مكان واحد ولعل وجهه أن المدعى في ذلك على معرفة النسبة

المعرفة

(قوله بعد أن يحلف على ذلك) وهي عين تهمة (قوله ولم يختلف قوله) أي اختلافاً متباعداً وهو صادق بأن لا يختلف قوله أصلاً أو يختلف اختلافاً متقارباً (قوله بأن ادعى ذهاب سمع أذنيه) أي بعض سمع أذنيه (قوله أو كانت أحدهما معدومة) أي أو ضعيفة مثل ذلك وإذا ادعى ذهاب جميعه في الجناية عليهما وأنه لم يبق فيه ما بقيه فإنه يجرب (٣٩) بالأصوات القوية (قوله بالنسبة إلى سمع رجل) هذا أن لم يعلم سمعه قبل ذلك والا أعطى مثله عالماً أو أدنى (قوله)

ويصاح عليه من الجهات الأربع) أي أو يصاح عليه فيها بصوت قوى (قوله ووقف الرجل مكانه) أي في الابتداء فلا ينافي أنه ينتقل بعد ذلك إلى الأبعد ليعلم قدر ما يسمع أو أن لا فوقه مكانه بل يقف بعده ثم يقرب شيئاً فشيئاً إلى أن يسمع (قوله والبصر باغلاق الصيغة كذلك) لفظ كذلك مفعول مطلق لعامل محذوف أي وجرب تجرباً كذلك أي مثل تجرب سمع وليس راجعاً للإغلاق فإذا وقعت الجناية عليهما بأن أذهبت البعض من كل نسب لبصر وسط ان لم يعلم بصره قبل الجناية والافعال علم أقل من الوسط أو أكثر (قوله وان ادعى الخ) لا يخفى أن كلام المصنف فيما إذا ادعى ذهاب بعض أحدهما وهذا ادعى جميع بصره أي ذهب البصر من كل منهما وقوله كما يأتي أي في قوله وصدق مدع الخ (قوله صدق مع يمينه كما يأتي) أي ان لم يمكن اختياره (قوله وانما تعلق) وقد يقال ولو أسقطه لكان أحسن ليشمل ما إذا كانت الجناية على واحدة والاخرى معدومة وما إذا كانت عليهما والمعنى ظاهر فلا اقتضاء (قوله فان ادعى ذهاب بعضه الخ) أي ونسب لشم وسط فإذا قال أشم إلى عشرة أدرع فقط صدق

المعرفة ما نقص من السمع وينسب القدر الذي فضل من الجنى عليها السمع السالمة ويؤخذ من الدية بتلك النسبة بعد أن يحلف على ذلك ولم يختلف قوله والاختلاف هنا باعتبار الجهات أما ان اختلف قوله اختلافاً متباعداً فإنه لا شيء له ويكون سمعه هدر أو إليه الإشارة بقوله (والا فهدر) ليكذبه فقوله والسمع أي وجرب السمع أي اختبر نقصانه حيث ادعى النقص وصفة الاختبار ما ذكر وقوله بأن أي بسبب أن يصاح وقوله من أما كن مختلفة أي مع هدر الرياح والمراد بالاما كن الجهات الأربع (ص) والافسمع وسط (ش) أي والابان ادعى ذهاب سمع أذنيه معاً أو كانت أحدهما معدومة فإنه يقضى له بالدية بالنسبة إلى سمع رجل سمعاً وسطاً لا في غاية حدة السمع ولا في غاية ثقله وأن يكون مثله في السن فهو وقف الجنى عليه ويصاح به من الجهات الأربع ثم تجعل علامة على انتهاء سمعه فإذا لم يختلف قوله اختلافاً بيناً أزيل ووقف الرجل مكانه ويصاح به من الجهات الأربع ثم تجعل علامة على انتهاء سمعه ويتظر ما نقص من سمعه عن سمع الرجل الوسط ثم يؤخذ بنسبة ذلك من الدية فقوله (وله نسبته) راجع لهما أي وله نسبة سمعه الصحيح ان كانت أذنه الأخرى صحيحة أو نسبة سمع رجل وسط ان كانت الأخرى معيبة ويقبل قوله (ان حلف) بأن يقول هذا غاية ما أسمع مثلاً (ولم يختلف قوله والا) أي وان لم يحلف أو اختلف قوله اختلافاً بيناً (فهدر) أي لا شيء له (ص) والبصر باغلاق الصيغة كذلك (ش) يعني وكذلك يختبر البصر باغلاق العين الصحيحة كذلك أي كما مر في تجربة السمع وتبدل عليه الاما كن ثم تغلق المصابة ويتظر ما تبصر به الصحيحة ثم يقاس أحدهما بالآخرى فإذا علم قدر النقص كان له بحسابه وان ادعى ذهاب جميع بصره صدق مع يمينه كما يأتي والظالم أحق أن يحمل عليه وانما لم يسقط المؤلف قوله باغلاق الصيغة لئلا يقتضي التشبيه أن العين الصحيحة تسد وليس كذلك وانما تعلق (ص) والشم برائحة حادة (ش) يعني أن الشم يختبر برائحة حادة منفردة للطبع لانه في الغالب لا يبصر على ذلك فإذا علمت منه النفرة والقربة الدالة على كذبه عمل عليها فان من له قوة الشم لا بد أن يتأثر للرائحة الحادة اما بعطاس أو غيره بخلاف فافد ذلك وهذا اذا ادعى ذهاب الجميع فان ادعى ذهاب بعضه صدق بيمين كدعى ذهاب بعض الذوق انظر ابن غازي (ص) والنطق بالكلام اجتهاداً (ش) أي وجرب النطق بكلام الجنى عليه ويرجع في نقصه لما يقوله أهل المعرفة الناشئ عن اجتهادهم في ذلك من ثلث أو ربع ويعطى الجنى عليه بقدره فان قالوا شككاهل ذهاب ربع أو ثلث فإنه يعطى الثلث والظالم أحق بالجميل عليه ولا يتظر في النقص إلى عدد الحروف فان فيها الرخو والشديد وقوله الظالم أحق بالجميل عليه لا يشمل الخطي وقد يقال يشمله لانه مفرط (ص) والذوق بالمقر (ش) يعني أن الذوق يجرب بالاشياء المنفرة أي المرة التي لا يمكن الصبر عليها مثل الصبر وشبهه والمقر بفتح الميم وكسر القاف وهو الشديد المارة (ص) وصدق مدعى ذهاب الجميع بيمين (ش) يعني أن من ادعى ذهاب جميع سمعه أو ذهاب بصره وما أشبه ذلك فإنه يصدق بيمينه ان لم يمكن اختياره فان أمكن كالسمع وأن يصاح بأزائه صحيحة شديدة قال

بيمين من غير اختبار بشموم حاد الرائحة ونسب لشم وسط اعسر الامتحان (قوله هل ذهاب الخ) كان يكون يقر في الساعة ربع القرآن فيجوز بالجناية عن ذلك فلا يقدر الاعلى منه (قوله فان فيها الرخو والشديد) فالرخو يسهل النطق به والشديد يشق النطق به أي فلما كان فيها الرخو والشديد لم يتظر لها (قوله بفتح الميم وكسر القاف) في اللغة ما يدل على أن الراء مخففة (قوله فإنه يصدق بيمينه ان لم يمكن اختياره) ظاهره أنه مع الاختبار لا يمين ويخالفه قوله بعد فان لم يوجد الخ فإنه يدل على أن الاختبار مع اليمين وكلام

مالك الآتي بقية صد أن العين عند عدم الاختبار ويمكن الجواب بأن يقال إذا لم يمكن الاختبار فالعين ابتداء وإذا أمكن فالعين انتهاء
وقال محشي نت بعد اختباره بما ذكر كافي المدونة وكذلك في التوضيح وكذلك كتب شب فقال وصدق بعد الاختبار مدعي ذهاب
الجميع بين ثم انك خبر بان الاختبار بالذي ذكره الشارح يمكن فكيف يأتي قوله فان لم يمكن الخ ويمكن أن يقال قديتفق عدم الامكان
بان يكون يتعد أن يصاح عليه صيغة شديدة في غفلة (قوله خلقه) أي من الله وهو تمييز للضعيف مثل استرخاء البصر وثقل ابصارها
من كبر (قوله فهل فيه نوع تكرار الخ) لا يخفى أنه جعل التكرار الاول مع أن التكرار انما هو الثاني وانما قال نوع تكرار ولم يقل
تكرار لانه لا تكرار في ذلك الذكر (قوله ويرد عليه مامر) قال بعض الشيوخ ويمكن الجواب عن ذلك بأن ما تقدم في القود وهذافي
العقل (قوله أما اذا كان أخذها عقلا) هذا انما (٤٠) يذهب جل المنفعة والافله بحساب مابق مطلقا أخذها عقلا أم لا كما قاله

اشهب و يشار عليه في العينين أو العين التي يقول ذهب ضوءها فان لم يوجد ما يستدل به على
كذبه صدق مع عينه قال ابن القاسم في المدونة ان ادعى المضر وب أن جميع سمعه أو بصره قد
ذهب ولم يقدر على اختباره على حقيقته وأشكى أمره صدق المضر وب مع عينه وقاله مالك
وقال الظالم أحق أن يحمل عليه وقوله وصدق مع عينه فيما عدا العقل وأما العقل فلا يتأق
فيه ذلك لان المدعي فيه انما هو الاولياء وهم لا عين عليهم لانهم لا يحفون ليستحق غيرهم
(ص) والضعيف من عين ورجل ونحوهما خلقه كغيره (ش) يعني أن العين اذا خلقت ضعيفة
أو الر جل اذا خلقت ضعيفة ونحوهما أو حصل الضعف لذلك من أمر سماوى كغيره مما هو
صحيح من ذلك أي فيجب فيه القود والعقل كاملا وتقدم أنه قال وذ كر صحيح وضدهما فهل
فيه مع هذا نوع تكرار أو يقال ذلك في النفس وهذا في الاطراف ويرد عليه مامر من قوله
وتؤخذ العين السليمة بالضعة الخ فانه في الاطراف تأمل (ص) وكذلك المجنى عليها ان لم
يأخذها عقلا (ش) يعني أن العين أو الرجل المجنى عليها كالصبي في وجوب القود أو العقل
كاملا هذا ان لم يكن أخذ الجنابة عقلا أما ان كان أخذها عقلا ثم حصل جنابة ثانية فليس
له من دينها الا بحساب مابق منها وهذا في الخطا بدليل قوله ان لم يأخذ عقلا وجنابة العمد
تقدمت عند قوله وتؤخذ العين السليمة بالضعة خلقه أو من كبر و لجرى أول كرمية فالقود
ان تعده والاف بحسابه وتقدم أنه يقيده قوله فيحسابه بما هنا أي حيث أخذ عقلا وقوله ان لم
يأخذ عقلا أي ان لم يجب له عقل أخذه أم لا لانه تبرع به للجاني (ص) وفي لسان الناطق (ش)
معطوف على قوله وفي ثدى المرأة الخ يعني أن لسان الناطق فيه الدية بخلاف لسان الاخرس
فان فيه حكومة (ص) وان لم يمنع النطق ما قطعه في حكومة كلسان الاخرس واليد الشلاء
والساعد (ش) يعني أن من قطع من شخص بعض لسانه الناطق ولم يمنع ما قطعه منه نطقه فانما
فيه الحكومة بالاجتهاد من الحاكم أو من حضره كحضره وان منع ذلك نطقه ففيه دية كاملة لانها
للنطق لا للسان وكذلك تجب الحكومة في قطع لسان الاخرس أو في قطع اليد الشلاء أو في قطع
الساعد وسواء كان الكف ذهب بسماء أو جنابة أخذها عقلا أم لا وليس قوله واليد الشلاء
تكرار مع قوله سابقا كذا شلاء عذمت النفع لان مامر بين أن فيه العقل لا القصاص وبين
هنا ما المراد بالعقل وقوله كلسان الاخرس أي ان لم يمنع الصوت والافالدية وقوله واليد الشلاء

ابن رشد واعلم أن لنا مسائل الاولى
أن تكون الجنابة الثانية عدا
فانه يقتص من الجاني كانت الاولى
عدا أو خطأ أخذ فيها ما لا أم لا
أذهبت جل المنفعة أم لا وهذا قد
تقدم في قول المصنف أو بكرمية
فالقود ان تعده الثانية أن تكون
الثانية خطأ أو الاولى كذلك وأخذ
لها عقلا وهذا مستفاد من المصنف
أي لان المجنى عليه بحساب مابق
الثالثة أن تكون كل خطأ ولم يأخذ
عقلا للاولى وهي كالمقدمة وهذا
حيث حصل العفو أذهبت جل
المنفعة أم لا وأما ان كان لتعذر
الاخذ من الجاني فانه يستحق بالجنابة
الثانية كل الدية وهذا ما لم تكن
الجنابة الاولى أذهبت جل النفع
والافله بحساب مابق الرابعة أن
تكون الاولى فقط عدا فان ذهب
جل نفعها فعلى الثاني بحساب مابق
والاف كذلك ان أخذ لها عقلا
أو تركه باختباره لان تعذر أخذه
فله في الثاني الكل ويستثنى من قوله
والضعيف السن المضطربة جدا
واليد الشلاء فانه لا يقتص منها ولا لها

الامن مثله (قوله وفي لسان الخ) قديقال انما وجب الدية فيه لما أدى اليه القطع من ازالة ما فيه من المعنى وحينئذ فقد تقدم والساعد
له ما يرشد الى ذلك ويمكن أن يقال بان اعادته بوطئة لقوله وان لم يمنع النطق (قوله ولسان الاخرس) لعل المراد به من عدم النطق دائما لامن
يعرض له عدم النطق لعارض ثم يحتمل أن يزول كما في شرح عب وقضيته أن هذا الذي عرض له ذلك يكون حكمه حكم السالم وانظره
(قوله واليد الشلاء) أي التي لا نفع لها أصلا وأما ان كان لها نفع فقد دخلت في قوله والضعيف من عين الخ (قوله والساعد الخ) هو
ما عدا الاصابع من اليد التي منتهىها المنكب (قوله يعني أن من قطع الخ) هذا في الخطا وانظر لو قطعه عمد اهل فيه القصاص مع احتمال
أن يذهب بذلك نطقه لان الظالم أحق بالجل عليه وهو مقتضى ما تقدم في وان ذهب الخ أو يكون فيه حكومة ويكون كالتالف
أو يسئل أهل المعرفة فان قالوا ان فعل بالجاني لا يزيده ولا يفيعل به (قوله والساعد) هذا عند قطعه منفردا أو مع اصبع ويجب دية

الاصبع وأمالو كأنه اصبعان فإنه لا يلزمه في الساعد شيء ويندرج في دية الاصبعين فأكثر والرجل مثل الساعد (قوله وانخرس نادر الخ) أي ولا نهم لم يذكروا الحكومة إلا في لسان الاخرس وقد يقال الدية لا تلزم بمشكول فيه كذا قال عب وأجاب الشيوخ بأن الشك استواء الطرفين وهو منتف لان الموجود ههنا الظن (قوله وألبى المرأة) بفتح الهمزة (قوله وينبغي ما لم يكن أخذها عقلا) أي فان أخذها عقلا فهدر أقول بل وينبغي ولو أخذها عقلا لما فيه من نوع جمال والفرق بين السن والعيب أي حيث لزم في العيب حكومة سواء أخذ دية للحشفة أم لا والسن المضطربة جدا هدر حيث أخذها (٤١) أو لاعقلا لأن الجناية في السن لا تختلف

لان الجنى عليه أو لاعين الجنى عليه ثانيا بخلاف مسئلة العيب فان الجناية أولا على الرأس ثم وقعت ثانيا على غيره وهو العيب (قوله وهو العيب الخ) اطلاق العيب على الباقي بعد الحشفة مجازاى باعتبار ما كان اذ العيب انما يقال مع بقاء الحشفة (قوله وهذب) بضم الهاء ولا تكون هذه مكررة مع قوله فيما تقدم في قوله وشفر عين وحاجب عطفه على ما لاقصاص فيه لان ما تقدم في نفي القصاص وما هنا في بيان أن عليه الحكومة اذالم بعد لهيته (قوله وافضاء) أي ونجب الحكومة في افضاء وكذا اختلاط مسئلة البول والغائط حيث لم تمت (قوله ولا يندرج تحت مهر) حاصله أن ذلك عام في الزوج والاجنبي وكذلك قوله بخلاف البكارة فتندرج عام في الزوج والاجنبي وقوله الا يصبعه فلا يندرج تحت مهر لكن في الاجنبي مطلقا وكذا في الزوج ان طلقها قبل الدخول وأما لو طلقها بعد أن دخل بها فيندرج وأما ما نت من وطئه فالدية على عاقلة لانه كالخطا صغيرة وكبيرة مع الادب في الصغيرة ههنا أقول ابن القاسم وفصل ابن الماحشون بين

والساعد خطأ أو عمد عند عدم المماثل ومثله العيب وأما مع المماثل ففيه القصاص في العمد والظاهر أن في لسان الصغير قبل نطقه الدية لأن الغالب نطقه بعد وانخرس نادر وقال الساطي فان قلت هب أن لسان الاخرس لا كلام فيه لكنه يذوق به وقد قلتم ان في الذوق الدية قلت لا يذوق وجوب الدية من تحقق ازالة المعنى الذي لاجله الدية وهى غير متحققة في لسان الاخرس ولهذا جعل فيه في المدونة الحكومة اه وعليه فان تحقق أنه كان به ذوق فان فيه الدية ثم ان مفهوم وان لم يمنع الخ أنه ان منع ما قطع به النطق أو بعضه فتقدم في قوله والنطق بالكلام اجتهاد في قوله عاطفا على ما فيه دية أو النطق (ص) وألبى المرأة وسن مضطربة جدا وعيب ذكر بعد الحشفة (ش) يعنى أن ألبى المرأة اذا قطعتا فاعا فيهما ما الحكومة قياسا على ألبى الرجل وهذا اذا كان خطأ وأما ان كان عمدا ففيه القصاص وكذلك في السن المضطربة جدا بأن لا يربح معه ثبات اذا قلت حكومة وينبغي ما لم يكن أخذها عقلا فان كان اضطرابها الجدا ففهم العقل كاملا وكذلك تجب الحكومة في الجناية على العيب اذا قطع بعد ذهاب الحشفة لان الدية انما هى للحشفة (ص) وحاجب وهذب ونظف وفيه القصاص (ش) يعنى أن شعر الحاجب الواحد والمتعدد وهذب العينين وهو شعرهما وشعر اللحية في كل حكومة ان لم ينبت فان عاد له ينبت فلا شيء فيه لكن ان كانت الجناية عمدا أدب وان كانت خطأ فلا أدب على الجاني وأما النظف ففيه القصاص في العمد والحكومة في الخطا وأما عمد غيره فليس فيه الا الادب كما ص (ص) وافضاء ولا يندرج تحت مهر بخلاف البكارة الا باصبعه (ش) ابن عرفة الافضاء عبارة عن رفع الحاجز بين تخرج البول ومحل الجماع قال في المدونة فيه ما شأنه بالاحتماد وقال الباجي ان فعل ذلك بأجنبيته فعليه حكومة في ماله وان جاوزت الثلث مع صداق المثل والحد ولو فعله بزوجه فقتله فقال ابن القاسم ان بلغ الثلث فعلى العاقلة والا ففى ماله وبعبارة ومعنى الحكومة ههنا أن يغرم ما شأنه عند الا زواج بان يقال ما صدقها على أنها مفضاة وما صدقها على أنها غير مفضاة ويغرم النقص ولا يندرج الافضاء تحت مهر سواء كان من الزوج أو من اجنبي اغتصب بها بخلاف زوال البكارة من الزوج أو الغاصب فانها تندرج تحت المهر اذا لم يكن الوطء الا بزوالها فهى من لواحق الوطء بخلاف الافضاء اللهم الا أن يزول البكارة بأصبعه فانها حينئذ لا تندرج في الزوج والاجنبي سواء الا أن الزوج يلزمه أرش البكارة التي أزالها بأصبعه اذا طلق قبل البناء وان طلق بعده فلا شيء عليه كما عند ابن عرفة (ص) وفي كل اصبع عشر والاغلة ثلثة الا في الابهام فنصفه (ش) يعنى أن من قطع اصبع الانسان من يد أو رجل فانه يلزمه عشر الدية ولا فرق بين الخنصر والابهام

(٦ - خرشي ثامن) الكبيرة والصغيرة (قوله فعليه حكومة في ماله) أي لانه عمد بخلاف الزوج فانه ما ذون ففعله كالخطا (قوله ومعنى الحكومة هنا) فيه اشارة الى أن الحكومة ههنا ليست كما تقدم لان ما تقدم بقدر عبادا فرضا وههنا ليس كذلك (قوله اذا طلق قبل البناء) ويتصور انما باصبعه قبل البناء بان يفعل به ذلك بحضرة نساء لا في خلوها ههنا والظاهر أن القول قوله في ازالته اذ كره اذا ادعت عليه أنه باصبعه لان الاصل عدم العمد انتهى (قوله والاغلة الخ) فيه ضم الهمزة وفتحها وكسرها مع ضم الميم وفتحها وكسرها فهى تسع لغات وفتح الميم أفصح واعلم أن المصنف يدل على أن الخنصر اثنان وذكر عج في شرح الرسالة أن الخنصر اثنان فهو كالابهام قال ظاهر ٣ قوله وهو كذا في النسخ والذي بنسخ الشرح على بدل وهو اه

المصنف والرسالة أنه كغيره من جملة الاصابع (قوله كما صرحوا به في معاقلة الرجل) أي كون عقل جوارحها يساوي عقل الرجل
الآنك خبير بان هذا انما أتى على قراءة عشر بضم العين والضمير في به عائد على ما ذكر من أنه لا فرق بين الذكرو والانثى (قوله لانه في
قوة الاستثناء) وكأنه قال وفي كل اصبع عشر الدية الا في بعض الصور وهو أن المرأة في أصابعها عشر دية الرجل عشرة من الابل الآن
تبلغ ثلث ديتها ٣ (قوله فلا مفهوم لقوله ان (٤٣) أفردت) قال بعض الشيوخ ويمكن أن يصحح كلام المصنف بجعل ان أفردت

راجعا لمفهوم قوله القوية وكأنه
قال فان لم تكن قوية وقطعها ففيها
حكومة ان أفردت والا فلا شيء فيها
(قوله فانها ان قلعت وحدها الخ)
فلوجني صاحب خمس أصابع على
كف فيه ست أصابع عمدا فالظاهر
القصاص وكذا عكسه لان نقص
الاصبع من الكف لا نظر اليه في
الكف الجانبية أو الجني عليها (قوله
تجري على حكم الاصبع الزائد)
أي فيكون اذا قطعها عليه نصف
الدية (قوله قطع من أصلها) أي
بان أبقى بعض السن مغر وزاني
اللحم وقوله أو من اللحم بان أخرجهما
بتمامها لم يبق منها شيء أصلا (قوله
لانه يقتضي الخ) أي ويقتضي أن
على صاحب الابل اذا جني على مسلم
أربعمائة وهو فاسد (قوله بقلع
أو اسوداد الخ) لا يخفى أن كلام
المصنف في الخطأ وأما اذا ضرب
عمدا فاسودت أو اجرت أو اصفرت
أو اضطررت بجد أو لم تسقط له فهل
له عقلها كالخطأ أو ويجري على
ما تقدم في قوله وان ذهب كبصر
الخ فيفرق بين أن يكون في الجانبية
قصاص فيفعل به مثلها فان حصل
أوزادوا لافدية ما ذهب وبين ما لا
قصاص فيه فيؤخذ العقل الى آخر
ما تقدم (قوله وان ثبت لكبير قبل
أخذ عقلها) سمي العقل عقلا لان
العرب كانت تعقل الابل الدية بدار

وغيرهما وسواء كان الاصبع من ذكرا أو أنثى كما صرحوا به في معاقلة الرجل وظاهر كلامه أن
الكافر كالمسلم وهو ظاهر قوله عشر الدية من الابل وغيرها وأسنانها على التفصيل المتقدم من
مثله ومبربعة وخمسة وأن من قطع أذنه من اصبع يد شخص أو من رجله فانه يلزمه فيها ثلث
دية الاصبع وهو ثلاثة وثلث بعير من الابل الأذنه الا بهام من يداور رجل فان فيها نصف دية
الاصبع وهو خمسة من الابل فقوله عشر بضم العين لا يفهم الا ليكون قاصرا على الذكرو
الحرم المسلم ولا يرد على الضم قول المؤلف الا في وسوات المرأة الرجل لثلاث ديتها فترجع ديتها
لانه في قوة الاستثناء من هذا (ص) وفي الاصبع الزائدة القوية عشران أفردت (ش) يعني
أن الاصبع الزائدة القوية التي فيها من القوة ما يوجب الاعتدال فيها كغيرها من الاصابع
الاصيلة في اليد وفي الرجل اذا قطعت عمدا أو خطأ فان الواجب فيها عشر الدية ولا قصاص
في حالة العمد لعدم المساواة ولا فرق بين أن تقطع وحدها أو مع غيرها بحيث لو قطع جميع
الاصابع فلو اوجب عليه ستون من الابل فلا مفهوم لقوله ان أفردت واحترز بالقوية
من الضعيفة فانها ان قطعت وحدها ففيها حكومة وان قطعت مع الكف فلا شيء فيها والظاهر
أن اليد الزائدة تجري على حكم الاصبع الزائدة (ص) وفي كل سن خمس وان سوداء (ش) يعني
أن السن اذا كانت ضرسا أو نابا أو رباءية أو غير ذلك أو كانت سوداء بخلقة أو جناية اذا جني
عليها انسان فقلعها من أصلها أو من اللحم فانه يلزمه خمس من الابل وخمس بفتح الحاء ويكون
قاصرا على الذكرو الحر المسلم ولا يصح ضمها لانه يقتضي أن على صاحب الذهب اذا جني على
مسلم مائتين وهو فاسد اذ ليس عليه الا خمسون نصف العشر فالقصور أخف من الفساد ولو قال
نصفه أي نصف العشر كان أولى ليشمل المسلم وغيره مثلثة أو مربعة أو خمسة (ص) بقلع
أو اسوداد أو بهما أو بجمرة أو صفرة ان كانا عرفا كالسوداد أو باضطرابها جدا (ش) يعني أن
دية السن يجب باحد أمور منها القلع كما مر ومنها السوداد فقط بعد بياضها بجناية عليها مع
بقائها لانه أذهب جمالها ومنها اذا جني عليها فاسودت ثم انقلعت ومنها اذا جني عليها فاجرت
بعد بياضها ومنها اذا جني عليها فاصفرت بعد بياضها بشرط أن تكون الجمرة أو الصفرة في
العرف كالسوداد أي يذهب بذلك جمالها ولا فعلى حساب ما نقص ومنها اذا جني عليها
فاضطربت بذلك اضطرابا كثيرا فانه يلزمه خمس من الابل لانه أذهب منفعتها لم تثبت والا
فليس فيها الا الادب في العمد ولو كان الاضطراب لا جدا فانه يلزمه بحسب ما نقص منها (ص)
وان ثبت لكبير قبل أخذ عقلها أخذه كالجرارات الأربع (ش) يعني أن من قلع سن الشخص
كبيرا أي بلغ حد الانعثار أي تبدلت أسنانه ثم ردها صاحبها فثبتت قبل أن يأخذ عقلها فانه
يأخذها ومفهوم قبل الخ أخرى كما أن الجرارات الأربع المنقلة والموضحة والجائفة
والمأمومة يؤخذ ما قدره الشارع في كل وان برئ على غير شين وهو قول ابن القاسم في المدونة
(ص) ورد في عود البصر وقوة الجماع ومنفعة اللبن وفي الأذن ان ثبتت تأويلان (ش) تقدم

أهل القتل وان ثبت له بعد اضطرابها فلا يأخذها وقوله كالجرارات الأربع وكذا الدامغة (قوله وهو قول ابن الخ) أن
ومقابلها ما لا شهب أنه لا شيء له وظاهر الشارع أن الخلاف في الجرارات الأربع وليس كذلك بل هي محل اتفاق وانما الخلاف في السن
التي ثبتت الذي تكلم عليه المصنف أولا (قوله وفي الأذن ان ثبتت الخ) وعلى الاول ففرق بينها وبين السن اذا ثبتت فلا يرد عقلها
٣ قوله ديتها صوابه ديتها اهـ ماش الاصل

لأنها لا تجري فيها الدم والأذن إذا ردت استمسكت وعادت ليهيئها جري فيها الدم (قوله وتعددت الدية) ومثلها الحكومة فلو قال وتعدد الواجب بتعدده لكان أحسن إذ يشمل الدية والحكومة (قوله فزال سمعه) تبين أن بعض الشراح وهو غير ظاهر إذ السمع ليس في الأذن وإنما هو في مقعر الصماخ (قوله وأن كان أكثر الخ) وهل مقابل الأكثر البيضة اليسرى (قوله والباء بمعنى في) أي والتقدير إلا المنفعة الكائنة بمحل الجناية إذا ذهبت مع محل الجناية فلا تعدد ويحتمل أن الضمير في تعددها عائد على المنفعة بدليل قوله إلا المنفعة الخ والباء في محل بمعنى مع والمعنى إلا المنفعة الذاهبة مع محلها فلا تعدد فيها (قوله لثلاث دية) الغاية خارجة وقوله فادفع لها ثلاث أصابع الخ أي وفي ثلاثة ونصف أنملة واحد وثلاثون وثلاثان وأما ثلاثة (٤٣) وأنملة فلها في ذلك ستة عشر بعيراً وثلاثان

لبلوغها الثلاث فحين اشتدت البلية بهم انقص عقلها وحين ضعفت كثر عقلها هكذا السنة (قوله

وهاشمها) لا يخفى أن المنقولة والهاشمية شيء واحد كما تقدم (قوله لأن في كل الخ) المتبادر من جائفها وأمتها حينئذ كان الأولى أن يقول لأن في كل ثلاث ديتها ويحذف ما بعد ويمكن أن يصحح بأن المعنى لأن في كل أي في الجائفة والأمة من حيث هي هي لا بقيد كونها جائفة المرأة وأمتها (قوله الجناية إلا الحققة السابقة الخ) المناسب حذفها لأنه إذا ضربه ضربة واحدة ليس فيها جناية لاحقة وسابقة بل هي جناية واحدة وان تعلق بتعدد (قوله في فور واحد) أي ضربات في أزمئة إلا أنهم متعاقبة هذا معنى في فور واحد أقول ويمكن أن تكون الضربة الواحدة من جماعة بأن تكون جماعة قبضوا على عصا وضربوا بها ضربة واحدة (قوله أو في جماعة) في عجم عند قول المصنف وعدم الخطأ ما يخالفه ونصه الذي دل عليه كلامه فيمارأيت أنه لا يضم فعل شخص لفعل آخر في المحل الذي

إن البصر فيه دية كاملة فإذا عاد لصاحبه كما كان فإنه يرد للجاني ما أخذ منه وسواء أخذه بحكم حاكم أم لا وكذلك السمع يرد للجاني ما كان أخذ منه بسبب عوده لصاحبه كما كان وكذلك العقل والكلام وكذلك قوة الجماع وكذلك منفعة اللبث إذا عادت كما كانت قبل قطع الحملين وأما من قطع أذن شخص ثم عادت كما كانت بان ردها صاحبها ونبت فهل يرد ما أخذه من الجاني أو لا يرد في ذلك تأويلان (ص) وتعددت الدية بتعدد أعضائها المنفعة بمحلها (ش) يعني أن الدية تتعدد بتعدد الجناية فإذا قطع يديه فزال عقله مثلاً فإنه يلزمه ديتان دية لليدين ودية لذهاب العقل وإذا ضربه فقطع أذنيه فزال سمعه فإنه يلزمه دية واحدة لأن المنفعة بمحل الجناية وكذلك إذا ضربه فقلع عينيه فزال بصره لأن المنفعة بمحل الجناية ولا تندرج قوة الجماع في الصلب وإن كان أكثر قوة الجماع من الصلب بل تعددت الدية فعليته ديتان فقوله إلا الخ أي إلا أن يجنى عليه جناية فتذهب منفعة بمحلها والباء بمعنى في أي حال كونها في محلها أي محل الجناية (ص) وسأوت المرأة الرجل لثلاث دية فترجع لبيتها (ش) يعني أن المرأة تساوى الرجل من أهل دينها إلى ثلاث دية فترجع حينئذ لبيتها فإذا قطع لها ثلاثة أصابع ففيها ثلاثون من الأبل فإذا قطع لها أربعة أصابع ففيها عشرون من الأبل لرجوعها إلى بيتها وهي على النصف من دية الرجل من أهل دينها والمرأة كالرجل في منقلبتها وهاشمها وموضحتها ولا تكون مثله في جائفها وأمتها لأن في كل ثلاث الدية فترجع فيها ما لبيتها فيكون فيها ما لثلاث ديتها ستة عشر بعيراً وثلاثين (ص) وضم متحد الفعل أو في حكمه (ش) أي وضم في جناية المرأة الجناية إلا الحققة السابقة متحد الفعل أي ما ينشأ عنه ولو تعدد المحل فإذا ضربه بها ضربة واحدة أو ما في معناها كضربات في فور من واحد أو من جماعة وهذا امرأه بقوله أو في حكمه فقطع لها أربعة أصابع في كل يد أصبعين أو قطع لها من يدها ثلاثة أصابع ومن الأخرى أصبعاً واحدة فإنها تأخذ في الأربع عشرة عشر من الأبل فقوله وضم الخ أي في كل شيء في الأصابع والاسنان والمواضع والمناقل وهو من إضافة الصفة للوصف أي الفعل المتحد وفيه حذف أي أثر الفعل وهو الجراحات إذا فعل نفسه لا يضم وفائدة الضم أن الجناية إذا بلغت لثلاث دية الرجل ترجع لبيتها (ص) أو المحل في الأصابع لا الاسنان (ش) عطف على الفعل أي وضم متحد المحل ولو تعدد الفعل حيث لم يكن فوراً في الأصابع لا الاسنان فإذا قطع لها ثلاثاً من يدها فأخذت ثلاثين من الأبل ثم قطع لها من اليد الأخرى ثلاثاً فأخذت ثلاثين من الأبل أيضاً فإذا قطع لها بعد ذلك أصبعاً فأكثر من أي يد كانت فإن لها في كل أصبع خمساً من الأبل فيما يستقبل

يضم فيه الأفعال ولو تعدد زمانها كالأصابع فن قطع ثلاثة أصابع من يدها امرأة البني ثم جنى غيره عليها بعد ذلك فقطع أصبعاً رابعاً من اليد البني فكان عليه فيها عشر لا خمس (قوله أو المحل في الأصابع) لا يخفى أنه يعتبر أصابع كل يد وحدها لأن كل يد محل ويدل عليه ما يأتي في كلام الشراح **تنبيه** قال محشي تبين أن خصوصية للأصابع قال اللخمي ما أصيب من العين والأنف والسمع وشبهه مما فيه دية فإنه يضم للآخر كالأصابع انتهت (قوله حيث لم يكن فوراً) وأما لو كان فوراً فلا تفرق الأصابع من الاسنان أي ويحصل الضم لأنه دخل في قوله أو في حكمه ولو تعدد المحل (قوله فأخذت ثلاثين من الأبل أيضاً) أي كأن ثلاثة اليد الأولى منها ثلاثون وأنما لم ترجع عند قطع ثلاثة اليد الثانية لأن كل يد محل بانفراده فلا يضم دية أصابع يدها إلى دية يدها أخرى حيث لا فور دية

(قوله بخلاف الاسنان) الفرق بين الاسنان وغيرها أن الاصابع كالشيء الواحد لان كل اصبع بانفراده لا يمكن الانتفاع به غالباً بخلاف الاسنان لما كان كل سن يمكن الانتفاع به مع انفراده صارت كالاعضاء المتعددة (قوله شرط في الضم أمرين) الامر ان هما اتحاد المحل وكونه في الاصابع (قوله في القسمين الاولين) أي وهما المتقدمان في قوله وضم متعد الفعل أو مافى حكمه (قوله وأما اذا اتحد المحل) أي وتعدد الفعل هذا هو المراد فاتحاد الفعل أو مافى حكمه كالضربات في فوراً أقوى من اتحاد المحل مع تعدد الفعل لانه عند اتحاد الفعل لا فرق في الضم بين اتحاد المحل واختلافه بل يضم مافى محل الى محل آخر ولا يتقيد بأصابع ولا أسنان بخلاف ما اذا كان المحل مختلفاً وتعدد الفعل فيفصل (٤٤) بين الاصابع فيجب الضم فيها في المستقبل دون غيرها كالاسنان والمواضع

والمناقل (قوله ومافى الخ) لا يخفى أن اتحاد المحل غير معتبر في الاسنان فلا فرق بين كون الفكين محلاً أو محلين لان الحكم لا يختلف بذلك وكذا وجدت بعض شيوخنا استشكله الا أنك خبير بأنه يظهر لذلك ثمة في القصاص كما هو ظاهر وتظهر ثمة ذلك أيضاً على القول المقابل في الاسنان فان فيها قولين (قوله اذالم يكن في فوراً واحد) والاضم بعضها لبعض حتى تبلغ الثلث فترجع للدية (قوله وكذلك لو كان في فوراً واحد) أي ضربات ولكن في فوراً واحد (قوله ولا يضم عند خطا) أي وسواء اتحد محلها ما كيد واحدة أو تعدد (قوله وكان الفعل في حكم المتحد) أي ولا يتصور أن يكون الفعل واحد أو قوله لان ذلك خاص بمتحد الفعل الاوضح أن يقول وكان الفعل في حكم المتحد ولا يتصور أن يكون الفعل واحد بخلاف الذي قبله فانه يتصور اتحاد الفعل كما يتصور كونه في حكم المتحد (قوله ونجمت) وفي بعض النسخ ونجم وجرده من التاء لان الفعل اذا أسند الى ظاهر مجازي التانيث جاز فيه ذلك (قوله ولو كان صيباً) أي أو امرأة

بخلاف الاسنان فلا يضم بعضها البعض بل تأخذ لكل سن خمساً من الابل الآن يكون في ضربة أو ضربات في فوراً يضم كما مر فقوله أو والمحل في الاصابع شرط في الضم أمرين والضم في هذه بالنسبة للمستقبل لا لماضي فلو ضربها فقطع لها اصبعين من اليد اليمنى مثلاً فأخذت لهما عشرين من الابل ثم بعد مدة ضرب بها فقطع لها اصبعين من تلك اليد فأنها تأخذ لهما عشرة من الابل وكذلك لو قطع لها في الضربة الاولى ثلاثة وأخذت لهما ثلاثين وفي الضربة الثانية واحداً فأخذت له خمسة ولا ترد ما أخذت في الصورتين ولو كان القطع الثاني من غير اليد الاولى لم يضم وأما في القسمين الاولين فلا يتصور فيهما ماض ولا مستقبل والحاصل أن الفعل المتحد أو مافى حكمه يضم في الاصابع والاسنان وغيرها وأما اذا اتحد المحل فيضم في الاصابع لاني غيرها فقوله في الاصابع متعلق بقوله أو والمحل ولو قال كالمحل كان أحسن ليعلم قوله في الاصابع قاصر على ما بعد السكاف ومحل الاسنان متحد ولو كانت من فكين ومافى من أنهم محملان فاسد (ص) والمواضع والمناقل (ش) قال فيها الوضعية المنقلة ثم منقلة فلها في كل ذلك ما للرجل اذ لم يكن في فوراً واحد وكذلك لو كانت المنقلة في موضع الاولى نفسه بعد برئها فلها فيها مثل ما للرجل وكذلك المواضع ولو أصابها في ضربة بمنافس أو مواضع بلغت ثلث الدية رجعت فيها الى عقلها يريد وكذلك لو كان في فوراً واحد (ص) وعمد خطا وان عفت (ش) فإذا قطع لها ثلاثة أصابع عمداً فاقصت منه أو عفت عنه ثم قطع لها بعد ذلك ثلاثة أصابع خطأ فلها في كل اصبع عشرين من الابل فقوله وعمد الخ عطف على الاسنان أي ولا يضم عند خطا المتحد محلها أو تعدد وكان الفعل في حكم المتحد وليس كالذي قبله لان ذلك خاص بمتحد الفعل كما نقرر (ص) ونجمت دية الحر الخطا بلا اعتراف على العاقلة والجاني (ش) هذا شروع في بيان من يحمل الدية المتقدم ذكرها في النفس وأجزائها فاذكر أن دية جنابة الحر الخطا الثابتة بينه أو بولوث سواء كان مسلماً أو مجوسياً أو ذمياً ذكره أو أنى تنجم على عاقلة الجاني والجاني كرجل منهم ولو كان صيباً كما يأتي بيانه مع كيفية التجسيم وسميت بذلك لانها تعقل لسان الطالب عن الجاني وأتى حدها فاحترز بالحر عن الرقيق فان قيمته حالة على الجاني واحترز بالخطا عن العمدة فان العاقلة لا تحمل شيئاً منها بل هي حالة على الجاني حيث عفى عنه وفي حكم الخطا العمدة الذي لا قصاص فيه كالأمومة والجائفة كما يأتي ولا تحمل ما اعترف به الجاني بل تكون الدية في ماله انظر شرح الرسالة وذكر الشيخ شرف الدين أن الجاني اذا كان عديلاً مأموراً بان لا يقبل الرشوة من أولياء المقتول بان يقولوا له اعترف بأنك قتلت ولينا ونحن (١) نعطوك كذا وليس أكيد القرابة للمقتول ولا صديقاً لاطفاله ولا يتهم في اغناء ورثة المقتول أقسم أولياء المقتول

أو مجنوناً في عقلون عن أنفسهم ولا يعقلون عن غيرهم (قوله لانها تعقل الخ) أي لانها لما كانت تفرم الدية معه تعقل لسانه وكانت عنه من حيث أخذ الدية بتمامها منه أو لان شأنها أن تدافع عنه وذلك لان دفعها عنه دفعها عن نفسها (قوله حيث عفى عنه) أي أو كانت ممثلة على الاب أو تركه القصاص لعدم المماثلة وما عدا ذلك من العمد فهو على العاقلة كخطا كما أفاده المصنف بقوله الاملا لا يقتص منه من الجراح لانه لا فاعلها والحاصل أن المثلثة والمربعة كل منهما محالة في مال الجاني (قوله وذكر الشيخ شرف الدين) هو الطحفي المعروف وكلام الشيخ شرف الدين ضعيف والصواب أن العاقلة لا تحمل الاعتراف مطلقاً (قوله أقسم أولياء المقتول الخ) أي فان اقراره لم يخلف بسببه أولياء المقتول خمسين يمينا وتحملها العاقلة قوله نعطوك كذا بالنسخ اه

(قوله وساقط لعدمه الخ) أي وعوض ساقط فيه القصاص لعدمه أي لعدم المماثلة له (قوله أو ثلث دينته) أي دية مسلم بتصور ذلك فيما إذا أمهاني مواضع متعددة بحيث تبلغ ثلث دينته (قوله وانما أتى) جواب عما يقال عطف الخاص على العام لا بدله من نسكته ثم لا يخفى ان هذا التوجيه يأتي أيضا في قوله وساقط لعدمه (قوله وكسر الفخذ) وانما يحمل كسر الفخذ مع بلوغها الثلث حيث كان فيه حكومة وأما إذا جنى ولا مماثل له وبفرض وجوده لا يقتض من له لأنه متلف فيمتنع عرض فيها قوله وساقط لعدمه فإنه يقتضي ان الدية في هذه في مال الجاني وقوله الاما لا يقتض منه الخ فإنه يقتضي أن الدية فيها على العاقلة والظاهر العمل على الثاني بالاولى بما ذكره المصنف ٣ (قوله من الشروط السابقة) المناسب أن يقول من الشرط السابق أي الذي هو قوله ان بلغ (قوله ويدي بالديوان) نحوه لأن الحاجب تبعاً لابن شاس وهو خلاف ظاهر المدونة من قول مالك انما العقل على القبائل (٤٥) كانوا أهل ديوان أم لا قاله ابن رشد وقد نقل في توضيحه كلام ابن رشد وقال

اللتحتمى القول انها تكون على أهل الديوان ضعيف انما راعى قبيل القاتل فكان على المؤلف الجري على مذهب المدونة فان الذي ذكره هو لما لك في الموازنة والعقوبة وقد تورك ابن مرزوق على المؤلف بظاهرها (قوله الاقرب فالاقرب) أي على ترتيب النكاح من قوله وقدم ابن الخ ثم انه يصح جرمه على انه بدل من الهاء ونصبه على الحال وأل زائدة أي مرتين (قوله أو هي العصبية ومن بعد هذا) أي وهي العصبية وأهل الديوان والموالي الاعلون والاسفلون (قوله فان لم يكن عظام) أي أصلاً أي انتفى العطاء من أصله (قوله قومهم) أي قوم أهل الديوان هذا ظاهره وفيه مخالفة لما قبله من جهة أنه حكم فيما قبله بأنه اذا انقطع العطاء فإنه يحتمل الدية قوم الجاني وهنا قد جعل الحامل قوم أهل الديوان لكن مع أهل الديوان ولكن النقل أن الذي يعين عاقلة الجاني فظاهر تلك العبارة لا يعول عليه وان

وكانت الدية على عاقلة الجاني مخجمة اه وكلام المؤلف لا يخالفه لان معنى قوله بلا اعتراف ان العاقلة لا تحمل ما اعترف به الجاني من حيث اعترافه وأما اذا وجدت شروط الحمل في الاعتراف فانها تحملها من حيث القسامة لا من حيث اعترافه (ص) ان بلغ ثلث دية الجاني عليه أو الجاني وما لم يبلغ خال عليه كعمد ودية غلظت وساقط لعدمه (ش) يعني ان شرط الدية التي تنجم على العاقلة والجاني أن تكون قد بلغت ثلث دية الجاني عليه أو الجاني فأكثر وما لم يبلغ ثلث دية ماذ كرفيكون حالاً على الجاني فقط وكذلك لا تحمل شيئاً من أرض الجناية العمدة وكذلك لا تحمل شيئاً من الدية المغلظة على الاب بل هي حالة على الجاني وكذلك لا تحمل شيئاً مما وجب من المال على الجاني حيث سقط عنه القصاص لعدم العضو المماثل لما وقعت الجناية عليه كما اذا فاقأ أعور اليمنى عين شخص يعني عمداً فعليه جسمائة دينار في ماله حالة وبقي شرط خامس أنها لا تحمل دية قاتل نفسه كما يأتي فقوله ان بلغ الخ فلو جنى مسلم على مجوسية خطأ ما يبلغ ثلث دينته أو ثلث دينته حمله العاقلة وان جنى مجوسياً أو مجوسية على مسلم ما يبلغ ثلث دية الجاني أو الجاني عليه حمله العاقلة وقوله كعمد أي كدية عمد وقوله ودية غلظت من عطف الخاص على العام لانها لا تكون الا في العمدة وانما أتى به لثلاثة قوائم أن القصاص لما كان ساقطاً صار كالخطأ (ص) الاما لا يقتض منه من الجراح لا تنافه فعلها (ش) يعني أن الجراح التي لا يمكن القصاص منها كالجائفة والامة وكسر الفخذ وما أشبه ذلك وسواء كانت الجناية عمداً أو خطأ وسواء قدر الشارح فيها شيئاً معلوماً أم لا فان العاقلة تحمل ذلك حيث بلغت الثلث وهذا معلوم مما تقدم لانها اذا لم تحمل في الخطأ ما هو أقل من الثلث فأولى ما هو محمول على الخطأ والاستثناء من قوله كعمد (ص) وهي العصبية ويدي بالديوان ان أعطوا ثم بها الاقرب فالاقرب (ش) مراده أن العاقلة عدة أمور العصبية وأهل الديوان والموالي وبيت المال فقوله وهي العصبية أي بعض العاقلة العصبية أو وهي العصبية ومن بعد هذا في قدر مع المبتدأ أو مع الخبر وكأنه قال وهي العصبية ويقدم منها الاقرب فالاقرب لكن أهل الديوان مقدمون على العصبية ان كان لهم جوامك تصرف لهم قال ابن شاس اذا كان القاتل من أهل الديوان مع غير قومه حملوا عنه دون قومه قال أشهب وهذا في ديوان عطاؤه قائم فان لم يكن عطاءً فأنما يحمل عنه قومه فان اضطر أهل الديوان الى معونة قومهم لقلتهم أو لانقطاع ديوانهم أعانوهـم قاله

عول عليه عجب وقوله لقلتهم الخ سيأتي ان حدها سبع مائة وأل زائد على ألف أي فتكون القلة عدم بلوغهم السبع مائة أو الزائد على الألف وقوله أو لانقطاع ديوانهم أي كان ديوانهم قائماً ثم انقطع الا أنك خير بان هذا يخالف ما في عب وشب وذلك أنهم ما يصرحان بأن المراد ان أعطوا عطاء مستمر أو عبارة عجب يعني أن أهل الديوان مشروط بكون العطاء قائماً لهم أي بأن يعطوا بالفعل منه وكذا نقله الحمصي عن ابن القاسم وأشهب اه أقول وعبارة عجب هذه لا تنافي ما قاله في الجواهر الذي ذكره شارحنا فيكون التعويل على ذلك لا على كلام عب وشب والحاصل أن بعضهم أفاد أن المراد بأهل الديوان الواحد ديوان اقليم واحد فأهل مصر كلهم ديوان واحد وان شئت على سبعة أقطار كعرب وسرا كسة وجاويشية واستظهر غيره انه لا يعقل عن كل واحد الا طائفة كالمفرقة قوله من الشروط الخ ليس هذا في نسخ الشارح التي بأيدينا اه

والجواهر يشية لا اتحاد العطاء والديوان معناه البرناج الذي يجمعهم بما عليهم نزل ذلك منزلة النسب لما جبالوا عليه من التناصر والتعاون وديوان أصله دووان فتصوّر في أحد الواو ين ياء لانه يجمع على دواو ين ولو كانت الياء أصلية لقيل دياو ين (قوله فلا عطاء شرط في التبذنة) الذي عند ابن مروزق انه شرط في كونهم عاقلة (قوله لانهم عاقلة مطلقا) أى سوا عجلوا الدية أولم يحملوها (قوله ثم الموالى الاعلون) ويدخل فيهم المرأة المباشرة للعق بـ خلاف الاسفلون بـ فلا تدخل المرأة المعتقة (قوله فعليه بقدر ما ينوبه الخ) أى بحيث بقدر أن العاقلة سبعة مائة ويعطى جزءا أن لو كانت عاقلة وكانوا سبعة مائة وقوله لان العلة التناصر أى وهى جارية في المسلم والكافر وقوله لا الورثة أى ولو قلنا العلة الورثة (٤٦) لكان الذي يعقل على الكافر أهل دينه مطلقا لانهم الذين يرثونه (قوله خلافا لما

في الجواهر فلا عطاء شرط في التبذنة لاني كونهم عاقلة لانهم عاقلة مطلقا (ص) ثم الموالى الاعلون ثم الاسفلون ثم بيت المال ان كان الجاني مسلما (ش) أى فان لم يكن للجاني عصبه فانه يبدأ بالموالى الاعلين وهم المعتقون بكسر التاء من غير خلاف لانهم من العصبه غير أن عصبه الذب مقدمة عليهم فان لم يكونوا فالموالى الاسفلون فان لم يكن للقاتل عاقلة فان بيت المال يحمل الدية عنه وقد علمت أن بيت المال لا يعقل عن غير المسلم وهل على الجاني شئ من الدية حيث عقل عنه بيت المال أولا وعلى الاول فعليه بقدر ما ينوبه أن لو كانت على العاقلة فان لم يكن بيت مال أو كان ولا يمكن الوصول اليه فائتمت كون في مال الجاني فقوله ان كان الجاني مسلما أى وأمر تداء كما يأتى في باب الردة في قوله والخطا على بيت المال كاخذه جنبا عليه شرط في قوله ثم بيت المال خاصة كما يفيد كلامه في توضيحه وعليه فالذى كالمسلم في أن عاقلة عصبته وأهل ديوانه ان وجد ذلك ثم الموالى الاعلون ثم الاسفلون وبعبارة شرط في بيت المال لافيه وفيما قبله اذ لافرق فيه بين مسلم وغيره لان العلة التناصر لا الورثة خلافا لما يفيد كلام المواق (ص) والا فالذى ذودينه (ش) أى والابان كان الجاني كافرا والمجنى عليه مسلما أو كافرا فحق الجاني التي تحمل عنه من أهل دينه النصراني والنصارى واليهودى لليهود فلا يعقل يهودى عن نصراني ولا العكس والمراد بدينه من يحمل عنه الجزية أن لو كانت عليه وان لم يكونوا من أقالبه فيشمل المرأة ومن أعنته مسلم اذ اجنيا (ص) وضم ككورد مصر (ش) الكور بضم الكاف وفتح الواو جمع كورة بضم الكاف وسكون الواو وهى المدينة كما قاله الجوهري والمراد بكورد مصر هنا البلاد التي يعملها وكذا المراد بكورد الشام ونحو ذلك ثم ان هذا يحتمل أن يكون في عاقلة المسلم وغيره ويحتمل أن يكون في عاقلة غيره وعليه فستفاد مثل هذا في عاقلة المسلم من قوله فيما يأتى ولا شاعى مع مصرى وما ذكره المؤلف هنا لا يخالف قوله ولا دخول لبدوى مع حضرى إذ أهل الكور كلهم أهل حضروا سلم أن فيه أهل بدو وفيضم منهم الحضرى للمصرى لا لغيره (ص) والصلى أهل صلحه (ش) أى من أهل دينه ثم يحتمل أن يريد أن عاقلة الصلى اذ لم يكن من أهل ديوان وليس له عصبه ولا موالى أعلون ولا أسفلون ولا بيت مال ان كان لهم أهل صلحه ويحتمل سواء كان من أهل ديوان أولا فقيه نحو ما مر في الذمى (ص) وضرب على كل ما لا يضر (ش) هذا راجع للجميع أى وضرب على كل من لزمته الدية من عصبه وأهل ديوان وقرىب وذمى وصلى اذ انما كل كل البناء ما لا يضر به (ص) وعقل عن صبي ومجنون وامرأة وفقير وغارم ولا يعقلون (ش) يعنى ان كل

يفيده كلام المواق) انه شرط في قوله وهى العصبه الخ أى فهو شرط في جميع ما تقدم وانعادته أى الذى على أهل دينه قال وهذا الذى في المواق هو ما يفيد النقل وشارحناتبه القاتل (قوله النصراني للنصارى) أى يرجع التصراى للنصارى ويرجع اليهودى لليهود أى فيعقل عن كل أهل دينه وقوله فيشمل المرأة أى فيشمل الجاني المرأة الجانية أى فلأريد من كانت الجزية عليه بالفعول فلا يشمل المرأة اذ اجنت والمعتق لمسلم اذ اجنى لانه لا جزية عليه لان قولنا من يحمل معه الجزية يقتضى ان الجاني عليه جزية (قوله والمراد بكورد مصر هنا البلاد) أى وليس المراد بالكور المدن ومصر من اسوان الى الاسكندرية وذ كرمصر لانه قل أن يوجد بلدان كثيرة تحت حكم مدينة واحدة غيرها والكاف داخلة على مصر لان قاعدة المؤلف ادخال الكاف على المضاف وارادة المضاف اليه أى وضم كورد كصر والشام والمغرب (قوله ثم ان هذا يحتمل الخ) وعلى انه عام حتى في المسلم يحمل على ما اذا كانت

العصبه متفرقة في كورد وبلدان متعددة وقصر الساكنون معه في كورته على الحمل فيستعين بمن غير كورته من واحد عصبته لأن الكور تضم لبعضها ولو اجانب لان الاجانب لا تحمل عنه (قوله وان سلم أن فيهم أهل بدو) أى سكن معهم أهل بدو وقوله الحضرى للمصرى الاولى للحضرى (قوله ويحتمل الخ) هذا الاحتمال الثانى مفاد به ارام والمواق وتنت (قوله وعليه ففيه ما مر في الذمى) أى من أن قول المصنف ان كان مسلما هل هو شرط في بيت المال فقط أو في قوله وهى العصبه وعج ارتضى انه شرط في قوله وهى العصبه فيكون الاحتمال الثانى هو الراجح (قوله وفقير) أى لاشئ في يده وقوله وغارم وهو الذى عليه دين يستغرق ما في يده قوله بخلاف الاسفلون هكذا بالاصول التي بأيدينا اهـ محصه

(قوله كالخنثى المشكل) انظر لم يجب عليه انصف ما على الذكرا الحق (قوله وهو مقتضى قوله والجاني) أي المتقدم في قوله سابقا ونجمت دية الحر الخطا على العاقلة والجاني (قوله وبعبارة الخ) هذه مخالفة للعبارة الاولى والاولى للزرقاني الشيخ أحمد وارتضاها عجب ولكن مفاد النقل العبارة الثانية (قوله لان قدم غائب) أي أو بلغ صبي أو أفاق مجنون وانما اقتصر على قوله لان قدم غائب ولم يقل ان بلغ صبي أو أفاق مجنون لان الغائب بصفة من تضرب عليه فكان يتوهم أنها تضرب عليه وأما عدم ضربها على الصبي والمجنون ونحوهما فليس محلا للإيهام حتى ينص عليه (قوله وقت ضرب الدية على العاقلة) أي جعلها على العاقلة (قوله على من كان غائبا غيبة بعيدة بعيدة الخ) وهذا اذا لم يعلم حاله وأما اذا علم أنه غائب غيبة انقطاع فلا يضرب (٤٧) عليه مطلقا وغيبة الرجوع يضرب مطلقا

أي قربت أو بعدت أفاده عجب ولم يبين كعج قدر البعد والظاهر ما كان كافر بقيمة من المدينة أو مكة وهذا بالنسبة لغير الجاني وأما الجاني نفسه فيضرب عليه ولو كان غائبا وقت الضرب غيبة بعيدة (قوله وصف أحوال) المناسب لتقدير أحد الأمرين أن يقول والوصف أحوال والمعتبر وصف أحوال وقت الضرب والوصف والحال شيء واحد والمراد وصف الشخص الذي من العاقلة من كونه بالغاً أو غير بالغ مثلاً وقت ضربها وليس المراد حال نفس الوقت ومن ذلك ما اذا كان في العاقلة خنثى فان استمر الاشكال لوقت الضرب لم تضرب عليه وان اتضح بعده ضربت عليه (قوله ولا تسقط الخ) الاولى أن يقول المصنف فلا تسقط الخ لانه مفسر ع على قوله والمعتبر وقت الضرب (قوله ولا تسقط عنه بعسره أو موته) وكذا لا تسقط بعسره أو موته رافضا سكنى بلده أو فاداً وكذا قبل الضرب ان قصد الفرار فتضرب عليه لان قصد رفض سكنها بغير فرار فلا تضرب

واحد من هذه الخمسة اذا حصل منه جنابة على الغير يعقل عنه أي يغرم عنهم وكل منهم لا يعقل أي لا يدخل في العاقلة اذا حصلت الجنابة من الغير والعبد كالقبر كما قاله السارح وفيه نظر لان جنابة العبد في رقبته وانما لم تضرب على هؤلاء لانها عانة والفقير والغارم محتاجان للعانة وسقطت عن الصبي والمجنون والمرأة لعدم العناصر منهم وهو علة في ضربها وقوله وامرأة حقيقة أو احتمالا كالخنثى المشكل والاعتبار بوقت الضرب فلو كان حينئذ خنثى مشكلا ثم اتضح بعده فلا يدخل فقوله ولا يعقلون أي عن غيرهم ويعقلون عن أنفسهم لانهم مباشرين للاتلاف فتؤخذ من المولى ويتبع المعدم وهو مقتضى قوله والجاني لكن قوله ولا يعقلون بالنسبة للمرأة مستغنى عنه بقوله وهي العصبية ان تخرج منه المرأة والجواب أنه ذكره بالنسبة الى المولى اذ هو شامل للذات وبعبارة ولا يعقلون لاعن أنفسهم ولا عن غيرهم كما قاله س (ص) والمعتبر وقت الضرب لان قدم غائب (ش) يعني أن المعتبر في الملاء والعسر والبلوغ وغير ذلك وقت ضرب الدية على العاقلة ولهذا لا تضرب على من كان غائبا غيبة بعيدة وقت الضرب أو كان غير بالغ ثم قدم أو بلغ بعد ذلك قوله والمعتبر نائب فاعله عائد على آل ووقت بالرفع خبر ويقدر مضاف أي والوصف المعتبر وصف أحوال وقت الضرب (ص) ولا تسقط عنه بعسره أو موته (ش) يعني أن الدية اذا ضربت على العاقلة بقدر حال كل واحد ثم بعد ذلك أعسر أحدهم أو مات فانه لا يسقط عنه شيء مما ضرب عليه على المشهور وتحمل بالموت والفلس (ص) ولا دخول لبدوى مع حضري ولا شامى مع مصرى مطلقا (ش) يعني أن عاقلة الجاني اذا كان فيها بدوى وحضري فان البدوى لا يدخل مع الحضري ولا عكسه ولا دخول لشامى مع مصرى ولا عكسه وسواء كان المأخوذ متحدا الجنس أو لا لان العلة العناصر والشامى لا ينصرف من مصر ولا البدوى الحضري بل الدية على أهل قطره وانظر لو كانت اقامة الجاني في أحد القطرين أكثر أو مساوية ما الحكم وينبغي أن يكون كالمتنع الذي له أهلا (ص) السكاملة في ثلاث سنين تحل باوآخرها من يوم الحكم (ش) يعني أن الدية السكاملة تنجم على العاقلة في ثلاث سنين أو لها يوم الحكم أي ابتداء تنجيم الدية يوم الحكم لا يوم القتل على المشهور وليس المراد بالدية السكاملة دية الحر المسلم بل المراد بها أي دية كانت سواء كان المقتول مسلماً أو كافراً ذكراً أو أنثى وسواء كانت عن نفس أو طرف كقطع اليد أو ذهاب عقل أو نحو ذلك خطأ أو يحل النجم الثالث بآخر السنة الثالثة

عليه وهذا في العاقلة لا الجاني وأما انتقال الجاني فانه غير معتبر فتضرب عليه ولو قصد رفض سكنها لغير فرار (قوله ثم بعد أن أعسر أحدهم) أي وحسب لبوت عسره ان جهل حاله وان ظهر ملاؤه أو علم فيجوز على ما سبق (قوله فان البدوى الخ) أي اذا كانت عاقلة القاتل بعضها حضري وبعضها بدوى وكان ساكناً مع أحدهم ما فانه لا يضم بعضها الى بعض وتكون الدية على من هو معهم (قوله وسواء كان الخ) تفسير الاطلاق انما يحسن به اذا اختلف العرف والافدية الشامى والمصري متحدة ويحتمل أن يفسر الاطلاق سواء قرب أو من الجاني أو بعدوا وسواء كانوا أقرب من الآخرين أو عكسه (قوله وينبغي الخ) استظهر عجب خلافه وان الظاهر اعتماد المحل الذي هو به وقت الضرب سواء كانت اقامته به أكثر أم لا وهو المناسب لقول المصنف المعتبر وقت الضرب (قوله لا يوم القتل على المشهور) ومقابل المشهور هو من يقول يوم القتل وهو لا يهري

(قوله السكاملة مبتدأ) لا يخفى أنها جملة استئناف بياني كأنه يسئل عن تنجيمها في كم من الزمن فقال السكاملة (قوله نحل صفة لثلاث) أي أن كل سنة نحل بأخرها لا يخفى أن ذلك لا يظهر بل المناسب أن يكون ضمير نحل عائداً على النجوم المفهومة من السياق أو أن ضميره يرجع للسكاملة على حذف مضاف أي أجزاؤها (قوله هذا هو المشهور) ومقابل المشهور حلال غير السكاملة (قوله بالنسبة) مأخوذ من الثلث أي أن النجم الثلث وهذا هو المشهور من المذهب لا يخفى أن ما ذكره المصنف ضعيف والمعتمد أن النصف ينجم في سنتين كل سنة ربع وأن الثلاثة الأرباع ثلاث سنين كل سنة ربع قال بعض شيوخنا نقلاً عن بعض شيوخه لعله مبنًى على أن الدية أربع (قوله يشهد لها قائل المؤلف) أقول لا يشهد لأن المدونة قابلة لأن يقال ينجم في ثلاثة كل سنة ربع (قوله حكم الدية الواحدة الخ) هذا يشير إلى أن قول المصنف حكمكم الدية الواحدة يجوز فيه أمران (٢٨) الأول حكمكم الجنابة الواحدة الثاني حكمكم الدية الواحدة ثم لا يخفى أن المعنى على

وكذلك كل نجم غيره فقوله السكاملة مبتدأ وفي ثلاث خبر أي كانت في ثلاث سنين وفي بعض النسخ ليس فيها سنين وقوله نحل صفة لثلاث (ص) والثلث والثلثان بالنسبة (ش) المشهور أن الدية غير السكاملة تنجم كالسكاملة فالثلث ينجم في سنة والثلثان سنتان هذا هو المشهور فقوله بالنسبة أي إلى الدية السكاملة (ص) وينجم في النصف والثلاثة الأرباع بالنسبة (ش) يعني أن الجنابة إذا بلغ موجبها نصف الدية السكاملة أو ثلاثة أرباعها فإنه ينجم للثلث سنة وللشخص الباقي سنة وينجم للثلثان في سنتين وينجم الباقي وهو نصف السدس في سنة تالفة وهو المراد بقوله (ثم للزائد سنة) وهذا هو المشهور من المذهب يشهد له قائل المؤلف قول المدونة أن الثلاثة الأرباع في ثلاث سنين (ص) وحكم ما وجب على عواقل الجنابة واحدة حكم الواحدة (ش) يعني أن حكم التنجيم على عواقل متعددة مع اتحاد الجنابة حكم التنجيم على العاقلة الواحدة فلو حل أربعة رجال من الأضحية فسقط منهم على رجل فقتلته فإن ربع الدية الواجب على عاقلة كل واحد منهم ينجم عليهم في ثلاث سنين حكم الدية الواحدة وإن كان ما يوجب كل واحدة دون الثلث وظاهره وإن كان ما يؤخذ من كل مخالفاً لما يؤخذ من الآخر كأن يكون بعضهم من أهل الذهب وبعضهم من أهل الأبل مثلاً وعلى هذا فإنه يخص عموم ما ذكره المؤلف أولاً من أن العاقلة لا تحل ما دون الثلث ومن أن الدية لا تكون من صنفتين (ص) كتعدد الجنابات عليها (ش) يعني أن الرجل أو الرجال من قبيلة واحدة إذا قتل رجالاً خطأ فإن الديات تنجم على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وتصير في التنجيم حكم الجنابة الواحدة فهو مشبه بما قبله من أن المتعدد كالمتحد أي تعدد الجنابات كالجنابة الواحدة في كونها على العاقلة في ثلاث سنين خاصة ولا يصح تشبيهه بقوله حكم الواحدة لأن معناه حكم العاقلة الواحدة ولا يشبه تعدد الجنابات بالعاقلة الواحدة (ص) وهل حدها سبعمائة أو الزائد على ألف قولان (ش) أي وهل حد العاقلة الذي لا تنقص عنه سبعمائة أو الزائد على ألف أي زيادة لها بالكالعشرين ففوق فعلى الأول لو وجد أقل من سبعمائة ولو كان فيهم كفاية كمل من غيرهم وعلى الثاني لو وجد أقل من الزائد على ألف كمل حتى يبلغ ذلك قال في الزائد كمال أي السكاملة في الزيادة كما مر وبعبارة وهل حد العاقلة الذي لا يضم من بعده له بعد بلوغه فإذا وجد هذا العدد مثلاً من

الأول ظاهر وأما المعنى على الثاني فمعناه أن أجزاء الدية التي على عواقل حكم الدية الواحدة (قوله وتصير في التنجيم حكم الجنابة الواحدة) لا يخفى أن المصنف نبه على هذا التلاية وهو أن الدية الثانية انما تنجم على العاقلة بعد وفاء الأولى (قوله من أن المتعدد كالمتحد) من معنى في أي مطلق المتعدد كالمتحد أي وإن كان الأول حكم التنجيم على عواقل حكم التنجيم على العاقلة الواحدة ومعنى الثاني تعدد الجنابات كالجنابة الواحدة (قوله لأن معناه حكم الخ) أي على الوجه الأول من الوجهين السابقين (قوله ولا يشبه الخ) حاصله أنه يشبه بما قبله من حيث أن المتعدد كالمتحد وإن كان المعنى مختلفاً ولا يصح التشبيه بقوله حكم الواحدة لأن يلاحظ الإطلاق بل يلاحظ أن يكون المشبه في الأمرين واحداً بحيث يقول تعدد الجنابات حكم العاقلة الواحدة لأن هذا لا يصح لأن تعدد

الجنابات لا يناسب أن يشبهه إلا بما هو من نوعه وهو الجنابة لا ما كان من غير نوعه وهو العاقلة الواحدة (قوله أي الفصيلة وهل حد العاقلة) أي حد أهلها أي وأما أكثرها فلا حد له والحاصل أن قول المصنف سبعمائة أي ولا يضم لهم إلا بعدواً ما أهل الطبقة الواحدة فيضرب عليهم ولو عشرة آلاف كافٍ (قوله فعلى الأول لو وجد أقل من سبعمائة) أي بان وجد من الأخوة أقل من سبعمائة فإنه يكمل من بني الأخوة مثلاً إن وجدوا والأعمام مثلاً إن لم يوجدوا (قوله فإذا وجد هذا العدد مثلاً من الفصيلة) اعلم أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فخرية شعبة صلى الله عليه وسلم وكنانة بيلته وخلاصته أن خزيمة شعبة وتفرقت منه قبائل كنانة وتميم وقيس وأسد وقيل مضر وشب وقريش الذي هو فهر عمارته وقصي طنه وهاشم فخذ وبنو العباس فصيلة والعشيرة الأخوة والحاصل أن كل واحد أعم بما بعده فالشعب أعم بما بعده والقبيلة كذلك

وهكذا وقد تنظم ذلك بعضهم فقال

قبيلة قبلها شعب وبعدهما * عمارة ثم بطن تلوه فخذ

وليس بأوى القى الأفصليته * ولا سداد لسهم ماله فخذ والقذ بنضم القاف وذالين مجتمين أولهما مفتوحة الريح الذي يجعل في السهم والشعب بفتح الشين المججمة والعمارة بالفتح وقد تسكر فاذا علمت ذلك فنقول اخوة القتال عشيرته وبنوعه فصليته وافهم غير ذلك مما ذكرنا و قول الشارح فاذا وجد هذا العدد من الفصيلة بأن قدر أن أولاد عم الجاني سبعمائة أو يزيد من ألف على الخلاف فيحكم بأن الدية تنقل الى من بعدهم وهذا عند فقد العشيرة التي هي الاخوة وفقد بنينهم والا ولادوا لافلو كان للجاني أولاد ذكر و كانوا سبعمائة لا يعدل الى أبنائهم فاذا لم يوجد في الاولاد العدد (٩٩) المذكور ينتقل الى من بعدهم الاقرب فالاقرب والحاصل أن ما قاله الشارح طريقة

يعرف منها تقديم الاقرب فالاقرب في الجملة وليس المراد أن الفصيلة يؤخذ منها وان كان من هم أقرب منهم موجودا فيرجع لما تقدم في النكاح من قوله وقدم ابن فابنه الخ فمقدم الاخ وابنه على الجدنة كما في (قوله على حكم الكفارة في قتل) انظر وجه وجوبها مع أن القتل خطأ وفي الحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان أي المؤاخاة بهما ولعل ذلك لخطر الدماء (قوله وما كان لمؤمن الخ) أي لا ينبغي أن يصدر القتل منه الاعلى وجه الخطأ وقوله مؤمنا أي ولا غيره ممن هو معصوم (قوله أو شريكاً) ولو تعدد القاتل والمقتول وجب على كل واحد من القاتلين كفارة في كل واحد من المقتولين (قوله اذا قتل مثله) أي حراما لم لا تجب في قتل عبد خلا فالظاهر قول أشهب وقوله معصوما لا صائلا وزائنا محصنا ومردا وزنديقا (قوله اذ لا ولا له) ابن مرزوق لا يخفى عليك ضعف الاستدلال أما أولا فإنه وان كان

الفصيلة لا يضم اليهم الفخذ مثلاً واذا كمل من الفصيلة والفخذ لا يضم اليهما البطن مثلاً وهكذا لأن هذا حد لمن يضرب عليه بحيث اذا قصر واعنه لا يضرب عليهم لفساده فانه يضرب على كل من له قوة الضرب عليه وان قل بقدر ما لا يضرب به ثم يكمل من غيره (ص) وعلى القاتل الحر المسلم وان صبيماً أو مجنوناً أو شربكاً اذا قتل مثله معصوماً خطأ عتق رقبة والعجز ما شهران كالتظهار (ش) هذا شروع في الكلام على حكم الكفارة في قتل الخطا وانما مرتبة واجبة لقوله تعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتمت رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى أهله فقوله وعلى القاتل خير مقدم وقوله عتق رقبة مبتدأ مؤخر والمعنى أن القاتل الحر المسلم وان صبيماً أو مجنوناً أو شربكاً اذا قتل معصوماً مثله خطأ فإنه يلزمه عتق رقبة مؤمنة فان عجز عن العتق فإنه ينتقل الى الصوم ولا يجوز مع قدرته على عتق الرقبة وحكم صيام الشهرين وعتق الرقبة حكم صيام الشهرين وعتق الرقبة في كفارة الظهار فما يطلب هناك يطلب هنا وما يمنع هناك يمنع هنا كما أشار له هناك بقوله سلمية عن قطع اصبع وعصى وبكم وجنون وان قتل ومريض مشرف وقطع اذنين وصمم وهم وعرج شديدان وجذام وبرص وفيل الخ ثم قال صوم شهرين بالهلال منوى التتابع والكفارة وتتم الاول ان انكسر من الثالث وخرج بالحر العبد فإنه لا كفارة عليه اذ لا يصح عتقه اذ لا ولا له وخرج بالمسلم الكافر فإنه ليس من أهل القرب وخرج بالمعصوم من كان غير معصوم الدم كالزندق والرازي المحسن ونحو ذلك فلا كفارة في قتلهم وأما المرتدة فخرج بقوله مثله وخرج بالخطا القتل العمد فان الكفارة لا تجب فيه بل هي مندوبة كما يأتي وتجب في مال الصبي والمجنون لانهم من خطاب الوضع كالزكاة ولو أعسر كل فالظاهر أنه ينتظر البلوغ والافاقة لاجل أن يصوم ما وقوله أو شربكاً وسواء كان المشارك لهذا المكلف صغيراً أو مكلفاً يلزم كل واحد منهم أو منهم كفارة كاملة ولو لم يخصه من الدية الاجزاء قليل لان ذلك عبادة وهي لا تتبع بعض (ص) لا صائلا وقاتل نفسه كدبته (ش) أي لا كفارة على قاتل صائلا وهو القاصد الوثوب عليه وانما تقرض لهذا مع انه يخرج بقوله خطأ لثلاثتهم ان لم يكن فيه قتل يكون كالخطا وهو محترق وقوله معصوماً وكذلك لا كفارة على قاتل نفسه خطأ وأولى عمدا لان الكفارة

(٧ - خرشي ثامن) لا يصح عتقه يصح صومه فقصارى أمره أن يكون ممن لا يجحد ما يعتق وأما ثانياً فإنه يلزم ان لا يكفر في الظهار لوجود مثل هذا الاستدلال فيه وأما ثالثاً فلان قوله تعالى ومن قتل يشمل الحر والعبد فخصيصه بالحر يحتاج لدليل وقد علمت أن مذهب أكثر الاصوليين أن الخطاب بالناس وبالؤمنين يشمل العبيد ولم أقف على اشتراط الحرية في هذا الباب لغير المصنف ومتبوعيه ثم ان بعض الشيوخ جعله وجهاً غيرانه قد يقال ان طلب كفارة الظهار ليس كطلبها في قتل الخطا اذ لا يخرج عن الظهار بدونها مع كون الظهار معصية مرتكبه أثم فتأكد أمرها (قوله وخرج بالمسلم الكافر فإنه ليس من أهل القرب) قد يقال الكفار مخاطبون بفروع الشريعة على المشهور وحينئذ فلا فرق بين المسلم والكافر (قوله وخرج بالخطا العمد) لا يخفى أن من الخطا الذي فيه دية عمد الصبي ونوم امرأة على ولدها فقتله وامتناعها من ارضاعه لا قصد قتله حتى مات وسقوط شيء من يدها أو يد أبيه عليه خطأ فقتله لا خطأ ليس فيه دية كسقوط ولد من أحد أبويه أو سقيه دواء فمات فهدر فلا كفارة فيه (قوله لانهم من خطاب الوضع) أي لان الكفارة من خطاب الوضع فيه نظر والحاصل أن وجوب اخراجها على الولي خطاب تمكليف وخطاب الوضع هو جعل الله جنازة ما ذكره سبباً في وجوب اخراج الكفارة على الولي

(قوله كما تسقط الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف كدبته راجع لقاتل نفسه وأما الصائل فلا يتوهم فيه دية (قوله المشهور الخ) أما الجنين فقابل المشهور أنه لا يندب فيه لأنه ليس بنفس وظاهر بهرام أنها مندوبة في العمد اتفاقا وخالف الشافعي فجعلها واجبة في العمد والحاصل أن مقتضى كلام بهرام أن الخلاف في الجنين فقط (قوله فلا يتوهم فيه عدم الكفارة) الاولى أن يقول لا يتوهم فيه كفارة أي بل يجزى بعد ما فليست (٥٠) مطلوبة أصلا (قوله أو نكول الخ) يريد به أن الاولياء اذا وجبت لهم القسامة

بقيام اللوث على القاتل فينكولوا عنها بخلف المدعى عليه (قوله فلا يتوهم فيه هذا الحكم) أي الذي هو جلد مائة أي لا يتوهم أي بل يجزى به والوضح أن لو قال فلا يتوهم فيه عدم الحكم المذكور أي بل يجزى بالحكم المذكور (قوله قتل الخ) من اضافة المصدر للفعل وقوله قتل أي دعوى قتل والمراد بالقتل الموت الناشئ عن فعل فاعل من جرح أو ضرب أو سم أو نحوه (قوله وهو المحل الذي ينشأ عنه) أي وهو قوله قتلني فلان مع الجرح (قوله كان يقول بالغ) أي لاصي ولو مرأها فشرط البالغ العقل (قوله حر مسلم) أي به لأنه لا يلزم من كون المقتول حرا مسلما حين القتل أن يكون كذلك حين القول مع أنه لا بد منه وقوله ولو خطأ ومقابله أنه لا قسامة مع ذلك لانها دعوى في مال وهو مروي عن مالك وقوله أو مسخوطا هو المشهور ومقابله لا يقبل قول المسخوط على العدل لبعده دعواه والمسخوط هو غير مرضي الحال بل ولوعدا على عدوه قال في الذخيرة العداوة هنا تؤكده صدق المدعى لانها مظنة القتل بخلاف سائر الدعاوى (قوله أو زوجة على زوجها) مقابله قول ابن مزين لا يقبل قولها عليه لأنه مأذون له في ضربها (قوله عدلان

مشرودة بعدم القتل فاذا حصل القتل بطل الخطاب بها كما تسقط ديبته عن العاقلة لورثته (ص) ونذبت في جنين وريق وعود وعبد وذى (ش) المشهور أن الكفارة مندوبة في قتل الجنين وفي قتل الرقيق الجاري في ملك غير القاتل وفي قتل العمد الذي لا يقتل به ما لا يكونه عني عنه وأما لعدم التكافؤ وأما ان قتل به فلا يتوهم فيه عدم الكفارة وكذلك تندب الكفارة في قتل الرقيق الجاري في ملك القاتل وكذلك في قتل الذي سواه وقع القتل خطأ أو عمدا (ص) وعليه مطلقا جلد مائة ثم حبس سنة وان يقتل مجبوسا أو عبدا أو نكول المدعى على ذى اللوث وحلقه (ش) يعني أن الشخص البالغ رجلا أو امرأة حرا كان أو عبدا مسلما كان أو ذميا اذا قتل غيره عمدا ولو مجبوسا أو عبدا لغيره أو له يوجب عليه جلد مائة وحبس عام من غير تغريب أي حيث عني عنه أو قتل من لا يكافئه وكذلك يلزم المدعى عليه المقام عليه لو قتل بالقتل جلد مائة وحبس سنة اذا حلف خسين عينا بعد نكول المدعى رعيما لو قتل على ذى اللوث أي على من قام عليه لو قتل والواو في وحلقه بمعنى مع أي أو نكول المدعى مع حلقه أي حلف ذى اللوث وهو المدعى عليه وأولى لو نكل وبعبارة أو نكول الخ عطف على قتل أي أو كان القتل المدعى به ملتبساً بنكول المدعى على ذى اللوث مع حلف المدعى عليه خسين عينا لان اليمين ترد مثل ما يجب وسيبصر بذلك المؤلف في قوله فتقر على المدعى عليهم فيحلف كل خسين ومن نكل حبس حتى يحلف وذكر المؤلف الحلف لاحل كونه داخل تحت المبالغة وأما ان لم يحلف فلا يتوهم هذا الحكم فيه (ص) والقسامة سببها قتل الحر المسلم في محل اللوث (ش) القسامة كانت في الجاهلية فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم في الاسلام والمعنى أن السبب الذي تترتب عليه هو قتل الحر المسلم في محل اللوث أي في محل التلطيخ أي في الاتهام وهو المحل الذي ينشأ عنه غلبة الظن بصدق المدعى فلا قسامة في الجرح ولا في العبد ولا في الكافر وسأني هذه المفاهيم في قول المؤلف ومن أقام شاهدا على جرح أو قتل كافر أو عبدا أو جنين حلف واحدة الخ (ص) كان يقول بالغ حر مسلم قتلني فلان ولو خطأ أو مسخوطا على وزع أو ولد على والده انه ذبحه أو زوجة على زوجها (ش) هذا أول أمثلة اللوث والمعنى أن البالغ الحر المسلم الذي ذكر أو الانثى اذا قال قتلني فلان عمدا أو خطأ فانه يقبل قوله ويكون لو ثاب بشرط أن يشهد على اقراره بذلك عدلان فأكثر وأن يتماذى على قوله فان قال قتلني فلان ثم قال بل فلان بطل الدم وسواء كان القاتل عدلا أو مسخوطا ادعى على أورع أهل زمانه أنه قتله أو زوجة ادعت على زوجها أنه قتلها أو كان القاتل ولدا ادعى أن أباه ذبحه أو شق جوفه أو قصده زهاق روحه وأما الورع ما به دية فانه لا يقتل به بل يحلف الولاة خسين عينا ويستحقون الدية مغلظة في مال الاب واحد تترتب بالغ من الصغار فانه لا يقبل قوله وبالحرم من العبد فانه لا يقبل قوله لأنه مدع لغيره وبالمسلم من الكافر فانه لا يقبل قوله وأطلق في قوله قتلني فلان ليشمل الحر والعبد البالغ وغيره والذكر والانثى والعدل والمسخوط والمسلم والكافر (ص)

فأكثر) وانظر ما الفرق بينه وبين قوله أو باقرار المقتول في الجرح ولو قيل للجرح من ضربك فقال لا أعرفه ثم ان قال بعد ذلك فلان لم يعتبر قوله وكذا لو قال فلان أو فلان على الشك (قوله لأنه مدع لغيره) الصواب في التعليل أن يقال الصبي والعبد والكافر ليسوا من أهل الشهادة بخلاف المسخوط والمرأة قائم من أهل جنسها في الجملة وأيضا قد يوجد من يعدل المسخوط وأما تعليل هذا الشارح فيرد عليه أن الحر اذا قال قتلني خطأ يقبل قوله لأنه مدع لغيره

(قوله ان كان به جرح) بضم الجيم (قوله التدمية الجراء) أى المصاحبة للجرح الختموى على الدم الاحمر والتدمية هى قوله قتلنى فلان (قوله وأما التدمية البيضاء) أى قوله قتلنى فلان الخالى عن أثر جرح وقول المصنف ان كان به جرح شرط فيما قبل المبالغة فحقه أن يقدم عليها (قوله والمعنى ان المقتول اذا أطلق فى قوله) فى شرح شب وسواء أطلق المقتول أو بين خلافته اه أقول انه اذا بين وثبت ذلك فلا وجه للبطلان (قوله وواو وبينوا واول الحال) أى حال منتظرة مع اختلاف فاعلها من فاعل صاحبها وهو فاعل أطلق كما ارتضاء الدمامينى رداعلى المغنى وان منعه الشمنى (قوله (٥١) لا خالفوا) أى كلهم أو بعضهم (قوله وليس لهم أن يرجعوا لقول الميت) وكذا لا يقبل رجوعه الى قولهم وأما رجوعه قبل مخالفتهم فالظاهر بطلان الدم (قوله ولان قال الخ) هذا مفهوم وبينوا لان عدم البيان صادق بما ذكره هنا (قوله أو قالوا كلهم قتله عمدا) أى بل وكذلك اذا قالوا كلهم قتله خطأ ونكلوا (قوله ولا على قاتل الخ) المناسب اسقاطه فلا مناسبة له هنا (قوله ومن قوله واجتزئ الخ) معطوف على قوله من قوله ونكل الخ أى وكما يفيد ما يأتى من قوله واجتزئ وجهه ذلك أن حاصله ان وجد اثنتان طاعا يحصل الاجتزاء ففهومه ان لم يوجد اثنتان فلا اجتزاء أى وحيداً يسقط الدم (قوله لانه مال أمكن توزيعه) ومثل ذلك لو قالوا كلهم خطأ ونكل بعضهم فان لمن حلف نصيبه ولا شئ لمن نكل الى آخره والخاص ان من حلف جميع الايمان فيما اذا ادعى كل الاولياء الخطأ له حصته من الدية ولم تحلف العاقلة لجميع الايمان وأما ان حلف بعض الايمان فهو والناس كل لاشئ لهم من الدية ان حلف العاقلة جميع الايمان فان نكل بعض العاقلة عن الايمان فلن نكل من الاولياء أو حلف بعض الايمان

ان كان به جرح (ش) المشهور أن قول المقتول قتلنى فلان لا يقبل الا اذا كان فيه جرح وأثر الضرب ونحوه منزل منزلة الجرح وهذه هى التدمية الجراء وهو قول ابن القاسم وبه العمل والحكم قاله المتيطى وأما التدمية البيضاء فالمشهور عدم قبولها (ص) أو أطلق وبينوا (ش) هذا داخل فى المبالغة والمعنى أن المقتول اذا قال قتلنى فلان وأطلق فى كلامه فلم يقل لا عمدا ولا خطأ فان أولياءه يبينون ذلك ويقسمون عليه فان حلفوا على العمد قتلوا وان حلفوا على الخطأ أخذوا الدية كما يأتى فى كلامه وواو وبينوا واول الحال (ص) لا خالفوا (ش) يعنى أن أولياء المقتول اذا خالفوا قوله بان قال قتلنى فلان عمداً فقولوا بل قتله خطأ وبالعكس فانه لا قسامة لهم وبطل حقهم وليس لهم أن يرجعوا الى قول الميت بعد ذلك ولا يجابوا بذلك لانهم كذبوا أنفسهم واليه أشار بقوله (ولا يقبل رجوعهم) فقوله لا خالفوا معطوف على أطلق أى ولان خالفوا وليس معطوفاً على بينوا لانه يصير التقدير حينئذ لا أطلق وخالفوا مع أنه لا مخالفة مع الاطلاق (ص) ولان قال بعض عمداً وبعض لا نعلم أو نكلوا (ش) تقدم أنه قال لا خالفوا وعطف هذا عليه والمعنى أن المقتول اذا أطلق فى قوله فقال بعض الاولياء قتله عمداً وقال بعضهم لا نعلم هل قتله عمداً أو خطأ أو قالوا كلهم قتله عمداً ونكلوا عن القسامة فان الدم يبطل فى المستثنين وهو مذهب المدونة أما الاولى فلان الاولياء لم ينفقوا على أن وليهم قتل عمداً فيستحقون القود ولا على قاتل فيقسمون عليه وأما فى الثانية فلمجرد نكلهم كما يفيد ما يأتى من قوله ونكل المعين غير معتبر بخلاف غيره ولو بعد واو من قوله واجتزئ بالثنتين طاعاً من أكثر (ص) بخلاف ذى الخطأ فله الحلف وأخذ نصيبه (ش) يعنى أن مدعى الخطأ اذا خالفه غيره من الاولياء وقالوا لا نعلم خطأ أو عمداً فمدعى الخطأ الحلف لجميع الايمان يأخذ نصيبه من الدية لانه مال أمكن توزيعه بخلاف مدعى العمد فيسقط نصيبه ومثل ذلك لو قالوا كلهم خطأ ونكل بعضهم فان لمن حلف نصيبه ولا شئ لمن نكل أو ما لو قال بعضهم خطأ وبعضهم عمداً فسيأتى فى قول المصنف (ص) وان اختلفا فيهم واستوا وحلف كل والجميع دية الخطأ (ش) يعنى أن المقتول اذا أطلق فى قوله بان قال قتلنى فلان فقال بعض الاولياء قتله خطأ وقال بعضهم بل قتله عمداً والحال انهم كلهم فى درجة واحدة بان كانوا بين أو اخوة ونحو ذلك فانهم كلهم أى من ادعى العمد والخطأ يحلفون ايمان القسامة ويقضى للجميع بدية الخطأ فان اختلفوا كبنت وعصبة فان ادعى العصبة العمد والبنت الخطأ فهو هدر ولا قسامة ولا قود ولادية لانه ان كان عمداً فذلك للعصبة ولم يثبت الميت لهم ذلك وان كان خطأ فالدية ولم يثبت أنه خطأ ويحلف المدعى عليه خسين عينا ما قتله عمداً ويحرق دمه كما فى الموازية وان ادعى العصبة الخطأ والبنت العمد تحلف العصبة يأخذون نصيبهم من الدية ولا عبرة بقول البنت لانه

حصته مما يؤخذ من نكل من العاقلة (قوله يحلفون ايمان القسامة) ويحلف مدعى العمد على قدر ميراثه كمدعى الخطأ لانه بمنزلة فى أخذ الدية كان مدعى العمد رجلاً وامراً (قوله ويقضى للجميع بدية الخطأ الخ) أى على عاقلة الجاني (قوله فان اختلفوا) هذا محترزاً ستوائهم فى الدرجة أى بان كان المقتول ترك بنات وأعماماً مثلاً أى لم يكونوا فى درجة واحدة (قوله فذلك للعصبة) أى فذلك العمد للعصبة أى فأمره للعصبة (قوله ولم يثبت أنه خطأ الخ) لا يخفى أن حاصل ذلك أن الميت لم يثبت كونه عمداً ولم يثبت كونه خطأ أى لم يدعه (قوله وان ادعت العصبة الخطأ الخ) لا يخفى ان التعليل المتقدم وهو عدم الثبوت أى عدم ادعاء الميت جارياً يضاف تلك

الحالة وهي دعوى العصبية الخطأ فانظر ما وجه ذلك على أن تلك العادة موجودة فيما إذا أطلق الميت وقالوا عمدا أو خطأ فلهم الحلف مع أن الميت لم يثبت لهم ذلك (قوله وبطل حق ذي العمد) وترد أيمان من نكل وهو مدعى الخطأ فقط لا مدعى العمد فلا ترد أيمانه لأنه لم ينكل (قوله فلمدعى العمد أن يدخل الخ) حاصل ما في المقام أنه لو كان مدعى الخطأ اثنتان مثلاً ومدعى العمد اثنتان فإن نكل الاثنتان اللذان ادعيا الخطأ فلا شيء لمدعى العمد وهو ما تقدم وان نكل أحدهما وأراد الثاني الحلف فيحلف معه مدعى العمد ويشار كونه في نصف الدية الذي حلف من يدعى الخطأ لا يستحق (٥٣) الا النصف (وقوله وبطل حقهم في حصه من نكل) أي التي كان يأخذها

أن لو حلف والا فهو مع النكول لا حصه له (قوله فان نكل الجميع الخ) هذا تكرار مع مائة قدم (قوله بجرح أو ضرب) أي لمسلم أي على معانية ذلك وان لم يكن أثر وقوله معطوف على كان يقول أي على حذف مضاف والتقدير أي كقول بالغ وكشهادة شاهدين لأن الذي من أمثلة اللوث هو قول المقتول والشهادة لا الشاهدان (قوله خطأ أو عمدا) أي وأثره موجود والام يعمل بشهادتهما على اقراره فليس هذا بخلاف لقوله كان يقول بالغ لأنه اقرار بالقتل الخ قال الزرقاني ان قيل لم قال المصنف فيما تقدم مطلقاً وهما عمدا أو خطأ فالجواب ان قوله عمدا أو خطأ تفسير لقوله مطلقاً وذلك لأن الاطلاق لم يتقدم ما يبينه فلذلك احتاج الى تفسيره ولما اقتصر على قوله خطأ أو عمدا وترك قوله مطلقاً كفاه (قوله في أنه لا بد من القسامة) وجهه أنهم مالم يعانوا جرحاً ولا ضرباً بالان الاقرار أمره ضعيف فلا بد من القسامة مطلقاً تأخر مونه أم لا وقوله وأما في مسئلتى الجرح والضرب أي معانية الجرح أو الضرب (قوله وكلامه في انه لو ش) أي الشاهد الواحد لو ش (قوله والحلف وعدمه شيء آخر)

لا يحلف في العمد أقل من رجلين عصبية وثنية المؤلف الضمير أو لا وجعه ثانياً فمن أي وان اختلاف أي الصنفان واستووا أي المخالفون (ع) وبطل حق ذي العمد بنكول غيرهم (ش) يعني أن الميت اذا قال قتلني فلان وقال بعض الاولياء قتله عمدا وقال بعضهم بل قتله خطأ ونكل مدعو الخطأ عن الحلف فان حق مدعى العمد يبطل ولا قسامة لهم ولا دية لانهم إنما كانوا يأخذون من الدية بطريق التسليم مدعى الخطأ لان من ادعى العمد انما يدعى الدم وان نكل بعض مدعى الخطأ فلمدعى العمد أن يدخل في حصه من حلف وبطل حقهم في حصه من نكل فقوله وبطل الخ أي ولا دخول لهم في حصه من نكل فان نكل الجميع فلا دخول لهم وان نكل بعضهم بطل حقهم في حصه من نكل ودخلوا في حصه من حلف (ص) وكشاهدين بجرح أو ضرب مطلقاً (ش) هذا هو المثال الثاني من أمثلة اللوث والمعنى أن الشاهدين اذا شهدا على معانية الجرح أو على معانية الضرب خطأ أو عمدا وهو معنى الاطلاق فان ذلك يكون لو باقسم معه الاولياء ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ فقوله وكشاهدين معطوف على كان يقول وقوله بجرح أو ضرب أي بجرح أو ضرب حرماً مسلم (ص) أو باقرار المقتول في العمد والخطأ (ش) يعني وكذلك اذا شهد شاهدان على اقرار المقتول أن فلان ضرب به أو جرحه عمدا أو خطأ يكون ذلك لو باقسم أولياءه مع ذلك ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ وهذا معطوف على جرح أي وكشاهدين بجرح أو ضرب أو اقرار المقتول وهو واضح قوله المقتول أي من يصير مقتولاً (ص) ثم يتأخر الموت بقسم لمن ضرب به مات (ش) رجعه الشيخ عبد الرحمن للاربعة مسائل التي قبله وهي في الحقيقة ثمانية لأن الشاهدين اما ان يشهدا بمعانية الجرح عمدا أو خطأ أو بمعانية الضرب كذلك أو يشهدا باقرار المقتول بالجرح عمدا أو خطأ أو بالصواب رجوعه لمسئلتى الجرح والضرب للمسئلتى الاقرار به لانها انما يشهدان على اقراره بالجرح أو الضرب فلا فرق بين أن يتأخر الموت أو لا في أنه لا بد من القسامة وأما في مسئلتى الجرح والضرب اذ لم يتأخر الموت فان الاولياء يستحقون الدم والدية من غير قسامة قوله لمن ضرب به مات أي يقسمون بهذه الصيغة بتقديم الجرح والمجروح أو يقولون انما مات من ضرب به ولا بد من هذا أي يقسمون لمن ضرب به أو جرحه مات أو انما مات من ضرب به أو جرحه وقوله يقسم الخ هذا مع الشاهدين وأما مع الشاهد فسكت المؤلف عنه لأنه آخر قوله كشاهد بذلك عنه وكلامه في انه لو ش والحلف وعدمه شيء آخر والمذهب فيه ما قاله ابن عرفة كما يأتي نصه وأما المثال الاول فيحلفون لقد قتله خاصة وبعبارة يقسم الخ صفة لليمين فيما بعد الكاف وأما صفتها مع الشاهد الواحد على الجرح فيحلفون خمسين يميناً لقد جرحه ولقد مات منه وأما على القتل

لا يخفى أن هذا بخلاف ما يأتي له من أن اللوث ليس بشهادة الشاهد الواحد فانه سيأتي يقول وحلف الولاية مع الشاهد المذكور يميناً واحدة لقد ضرب به وهذه اليمين تكمل النصاب فان ذلك يكون لو ش الخ وقوله والحلف الخ ظاهر العبارة أن الخلاف في الحلف وعدمه مع أن الخلاف الاتي متفق على انه لا بد من اليمين مع الشاهد لكن هل يحلف اليمين المكملة للنصاب أولاً ثم يحلف أيمان القسامة بعد ذلك أو يحلفها مع كل يمين من الخمسين (قوله والمذهب فيه ما قاله ابن عرفة) من أنه يحلف اليمين المكملة مع كل يمين من الخمسين (قوله يحلفون لقد قتله خاصة) أي من غير احتياج الى زيادة ولقد مات بخلاف الشهادة على الجرح فانه يقول لقد جرحه ولين جرحه مات الا أنك خير بأن قوله لقد قتله لقد أمانه (قوله لقد جرحه) فتكون هذه اليمين اجتمع فيها اليمين المكملة للنصاب فيحلفون

وأيمان القسامة فقولته لقد جرحه ناظر لليمين المكحلة للنصاب وقوله ولقد ماتت إيمان القسامة والمستثناة فيها خلاف هل يحلف اليمين المكحلة للنصاب أولا ثم يحلف أيمان القسامة بعد ذلك أو يحلفها مع كل عين من الخمين (قوله رسم المسكاتب) أي فصل المسكاتب وقوله من سماع يحيى أي ابن القاسم (قوله فعلى القول بالقسامة مع الشاهد الواحد) يفيد أن المسئلة ذات خلاف والمعتمد وجود القسامة (قوله وأما مع الشاهد على القتل) أي على معانة القتل هي عين قوله سابقا وأما على القتل أي وأما شهادة الشاهد الواحد على القتل وهذه يفيد هذا المصنف بقوله بعد وكالعدل فقط في معانة القتل وحاصل هذه المسئلة المتعلقة بالمثل الثالث أنها أربع صور وكلها في شهادة الشاهد الواحد الأولى أن يشهد على معانة الجرح أو الضرب ولا فرق في هذه بين العمد والخطأ في أنها لو ثبت الصورة الثانية أن يشهد على إقرار المقتول بالجرح أو الضرب وفي هذه التفصيل بين العمد والخطأ فإن أقر بالجرح أو الضرب عمدا كان شهادة الشاهد الواحد لو ثار أو الخطأ فلا يكون لو ثار الا إذا شهد على إقراره شاهدان الصورة (٥٣) الثالثة أن يشهد الواحد على معانة القتل ويشهد معه شاهدان أيضا على إقرار المقتول بأن فلا ناقله فاجتمع شهادة على معانة القتل من الواحد وشهادة على إقراره بأن فلا ناقله من اثنين الرابعة أن يشهد شاهد واحد على معانة القتل وفي هذه تارة يقر القاتل بالقتل يكون لو ثار وأما أن لم يقر بأن أنكر لو ثار أيضا ولكن المصنف جعل هذا المثال الرابع للوث (قوله وحلف الولاية مع الشاهد عينا واحدة) لعل المراد واحد من الولاية وقد تقدم أن هذا القول خلاف المذهب لأن المذهب ما قاله ابن عرفة أفاد ذلك بعض شراحه (قوله وبهذا يسقط اعتراض ابن غازي) عبارة ابن غازي وظاهر كلامه يشعر أنه لو شهد عدلان بالجرح أو بالضرب ولم تقم البينة على صحة موت الجرح أو المضرور لا تنفق على صحة القسامة ولا فرق في ذلك في ظاهر كلام الشيوخ لأنه إذا لم يثبت وفاة الجرح فتمكين

فيحلفون لقد قتله قال ابن عرفة ظاهر كلام ابن رشد أن هذه هي الجرح والموت عنه في كل عين من الخمين يعني حيث قال في رسم المسكاتب من سماع يحيى من كتاب الديات فعلى القول بالقسامة مع الشاهد الواحد يحلفون لقد جرحه ولقد مات من جرحه ولا يحلفون مع الشاهدين إلا القدمات من ذلك الجرح وأما مع الشاهد على القتل فيحلفون لقد قتله خاصة (ص) أو بشاهد بذل مطلقا (ش) هذا هو المثال الثالث من أمثلة اللوث وفيه مسائل والمعنى أن العدل الواحد إذا شهد على معانة الجرح أو الضرب عمدا أو خطأ وهو مراده بالاطلاق وحلف الولاية مع الشاهد المذكور عينا واحدة لقد ضربه وهذه اليمين مكحلة للنصاب فإن ذلك يكون لو ثار قسم الولاية معه خمسين عينا أو يستحقون القود في العمد والدية في الخطأ وسماوى ما إذا شهد شاهد على إقرار المقتول بالضرب والجرح في قوله أو بإقرار المقتول عمدا (ص) أن ثبت الموت (ش) هذا دعاء في جميع مسائل القسامة أي فلا بد من ثبوت الموت لأنه قبل ثبوته يحتمل أن يكون المجنى عليه حيا ولا قسامة إلا بعد الموت فتمكين الأولياء حينئذ من القسامة يستلزم قتل الجاني ويستلزم تزويج امرأة المقتول وقسم ماله بشاهد أو بشاهدين على الجرح وذلك باطل وبعبارة الشرط راجع لهذه وأما التي قبلها وهي قوله وكشاهدين بجرح أو ضرب مطلقا الخ فالمؤلف ذكر فيها ثبوت الموت لأنه قال ثم بتأخر الموت ومعرفة تأخر الموت فرع ثبوته وبهذا يسقط اعتراض ابن غازي (ص) أو بإقرار المقتول عمدا (ش) أي وكذلك تكون شهادة العدل الواحد على إقرار المقتول أن فلانا جرحه أو ضربه عمدا ولو تابعه حلف الولاية عينا واحدة مكحلة للنصاب كما مر ثم يحلف الولاية خمسين عينا أو يستحقون القود ويفترق هذا المثال من الذي قبله بأنه لا يكتفى في هذا بشاهد واحد على إقرار المقتول بجرح حتى فلا خطأ ولا بد من شاهدين في الخطأ تأمل وأما الشهادة على قوله قتلني فلان فنص الرواية فيها أنه لا بد من شاهدين كما في التوضيح وابن عرفة والفرق أن في قوله في الخطأ جازى الشاهدة لأنه شاهد على العاقلة والشاهد لا ينقل عنه الاثنان بخلاف العمد فإن المنقول عنه انما يطلب ثبوت الحكم لنفسه وهو القصاص (ص) كإقراره مع شاهد مطلقا (ش) موضوع هذا الفرع أن المقتول

الأولياء من القسامة حينئذ مستلزم لقتل الجاني وتزويج امرأة المقتول وقسم ماله بشاهد أو شاهدين على الجرح وذلك باطل (قوله أو بإقرار الخ) ولا بد أن يكون المقر بالجرح أو الضرب بالغاب بخلاف الشهادة على معانة الجرح أو الضرب لا فرق بين أن يكون الجرح بالغام لا (قوله وأما الشهادة على قوله) هذا مفهوم قوله في الحل أنه جرحه أو ضربه وأما لو قال قتلني فلا بد من شاهدين سواء العمد والخطأ والفرق بين صحة شهادة الشاهدين على إقراره بالجرح أو الضرب عمدا أو قبول شهادته على قوله قتلني واشترط شاهدين لأن القتل لا يثبت إلا بشاهدين العمد والخطأ وأما الجرح فهو يثبت عند الامام بالشاهد واليمين حيث كان خطأ لأنه يؤل إلى المال (قوله انما يطلب ثبوت الحكم لنفسه) أي فلم يكن شاهد على العاقلة (قوله كإقراره الخ) قال عجم فان قلت قد تقدم أن إقراره بالقتل حيث يثبت لو ثبت ثبوته بشهادة شاهدين وإذا كان هذا لو ثار أو لا إذا انضم له شاهد بمعانة القتل قلت انما نص على هذا دفع التوهم

أن القتل هنا وأخذ الدية لا يحتاج لقسامة (قوله ويشهد شاهد على معاينة القتل الخ) فان قلت اذا كان القاتل مقرافلا حاجة للشاهد والجواب أنه اشترط الشاهد مع اقراره لاجل (٥٤) أن يكون لوثا وتقسيم الاولياء معه وتحمل العاقلة الدية فحصله اشتراط

مقارنة الشاهد لاجل حمل العاقلة وأما ان لم يكن الا اقرار فلا يكون لوثا وتكون الدية في ماله (قوله وهو أنه تارة الخ) الذي مر عن الشيخ شرف الدين التفصيل بين أن يكون يتهم على اغتواء ورثة المقتول أو لا يتهم فالاول لا تحمله العاقلة والثاني تحمله ولكن المعتقد خلاف هذا التفصيل وأن اقرار القاتل لا تحمله العاقلة مطلقا كان مأموثا ثقة أم لا أقسموا أم لا (قوله ولا يحتاج لتصويب ابن غازي الخ) نص ابن غازي أو اقرار القاتل في العمد فقط بشاهد كذا في بعض النسخ في العمد وهو الصواب وأما النسخة التي فيها الخطأ فخطأ صراح الى أن قال ان اقرار القاتل بالقتل خطأ ليس بساوث بوجوب القسامة فكيف اذا لم يثبت قوله وانما يشهد به شاهد واحد اه والاصل أن ابن غازي فهم أن قوله بشاهد الباء فيه سببية والرد عليه بجعلها بمعنى مع (قوله وان اختلف شاهداه بطل) أي بطل الحق في القسامة أو بطل اللوث واذا بطل اللوث بطلت القسامة (قوله في معاينة القتل) فهم منه أن شهادة العدل على اقرار المقتول أن فلانا قتله لا يكون لوثا وهو كذلك (قوله والمتهم الخ) المراد بالمتهم من يتهمه أولياء المقتول بان يقولوا هذا قتله وليس المراد أن يكون ممن يتهم بالقتل أي يشار اليه (قوله وعليه أناره) الجمع ليس بشرط (قوله منصوب على الظرفية) أي وهو الخبر والتقدير كثر قبره وقوله عليه أناره جملة في محل يحلف

الحال من الضمير في الخبر (قوله وان تعدد اللوث) ان لدفع التوهم لارد قول (قوله قضية عبد الله بن سهل) فانه وجمد مقتولا في خير وليسست دار أهله ومع ذلك جعل النبي صلى الله عليه وسلم فيه القسامة (قوله لا بني عمه) أي حويضة ومحبيصة (قوله ودخل في جماعة

أى محصورين حتى يتأق استحلاف كل خمسين عينا والافهدر لا احتمال أن يكون القاتل فمن هرب (قوله عن قتلى) أى من الطائفتين أو من غيرهما (قوله المراد بالبغي الخ) أى وليس المراد بالبغاة هنا من خرجوا عن طاعة الامام بل المراد من بغى بعضهم على بعض ولو كانوا ملتزمين لطاعة الامام كما يقع في بعض قرى مصر (قوله لاجل عداوة) أى أن القتال اما لاجل عداوة بينهم أو لاجل غارة أى غارة بعضهم على بعض أقول لا يخفى أن الغارة تستلزم العداوة وظاهر العبارة ليس كذلك (قوله شاهد من غير البغاة) وأما من البغاة فلا يعتبر ولو من طائفة المدعى عليهم بالقتل لعدم العداوة لحصول البغي (تدبيه) قال اللقاني (٥٥) والمسئلة مشككة من أصلها لانهم متماثلون فكان ينبغى أن يتطسرفاذا كان

القتل من احدى الطائفتين اقتص من الاخرى وان كان من كل من الطائفتين اقتص من كل للآخرى الا أن الحكم وقع في المسئلة على هذا الوجه في زمن الصحابة وهى مشككة اه وقرر بعض شيوخنا فقال كان القياس قتل الجميع في احدهما بقتل واحد لانهم متماثلون لكن لم ينظر لذلك هنا كما حكم بذلك الصحابة اه (قوله والمذهب الاول) قال محشى تن قوله أو ان تجرد عن تدمية وشاهد رجع اليه ابن القاسم وعليه الاخوان وأشهب وأصبغ وهونأويل الاكثر فيكان على المؤلف الاقتصار عليه اه (قوله وان تأولوا فهدر) أى اذا كان كل من الطائفتين متأولا فالدم الحاصل بينهما هدر وأما اذا تأولت احدهما دون الاخرى فان دم المتأولة قصاص ودم الاخرى هدر وقد أشار المصنف لذلك بقوله كزاحفة على دافعة فالزاحفة غير متأولة والدافعة متأولة ثم ان ذلك مقيد بما اذا لم يمكن الرفع للحاكم أو دفعهم بالمناشدة والافلاقصاص في الدافعة أيضا وتلخص أن ذلك على ثلاثة أقسام اما ان الطائفتين

يخلف خمسين عينا لان عيين الدم لا تكون الا خمسين ولان التهمة تتناول كل شخص بعفده ثم بعد الحلف تلزمهم الدية في أموالهم وكذلك الحكم اذا نكلوا كلهم فلو حلف البعض ونكل البعض فن حلف لاشئ عليه ومن نكل فانه بغرم الدية كاملة من ماله بلاقسامة على أولياء المقتول لان البينة شهدت بالقتل وفهم من قوله والدية عليهم أى فى أموالهم أن القتل عمد فلو كان خطأ كانت الدية على عاقلتهم ان حلفوا أو نكلوا وان حلف البعض فالدية على عاقلته من نكل كما استظهره بعض ومفهوم اثنان أنه لو شهد واحد لا يكون الحكم كذلك والحكم أنهم يقسمون خمسين عينا وان واحد من هؤلاء الجماعة قتله ويستحقون الدية على الجميع ولا ينافى هذا انه لا بد أن تكون القسامة على واحد تعين لها لان ذلك بالنسبة للقتل (ص) وان انفصلت بغاة عن قتلى ولم يعلم القاتل فهل لا قسامة ولا قود مطلقا أو ان تجرد عن تدمية وشاهد أو عن الشاهد فقط تأويلات (ش) المراد بالبغي قتال المسلمين بعضهم لبعض لاجل عداوة أو غارة فيخرج قتال الكفار والمخربين ونحوهما فان انفصلت البغاة عن القتلى ولم يعلم القاتل فهل يكون المقتول هدر او لا قسامة فيه ولا قود سواء ادعى المقتول أن دمه عند أحد أم لا سواء شهد بذلك شاهد من غير البغاة أم لا وهو مالك في المدونة أو محمل عدم القسامة والقود ما اذا لم تكن تدمية ولا شاهد وعليه لو كان هناك تدمية أى بان قال المقتول دعى عند فلان أو شهد بالقتل شاهد فالقسامة والقود ثابتان وبه فسر ابن القاسم قول مالك في العتبية والجموعة أو محمل عدم القسامة والقود ولو كان هناك تدمية اذا لم يشهد شاهد ودعى على هذا لو شهد بالقتل شاهد وجبت القسامة والقود وعلى هذا تأويل بعض الاشياخ المدونة فهى ثلاث تأويلات على المدونة والمذهب الاول وفهم من قوله ولم يعلم القاتل انه لو علم بتمية لاقتص منه قاله مالك (ص) وان تأولوا فهدر كزاحفة على دافعة (ش) يعنى ان البغاة المقتدم ذكرهم لو كان قتالهم بتأويل منهم فان من قتل من الطائفتين يكون هدر كدماء زاحفة على دافعة فان دماء الزاحفة هدر بخلاف دماء الدافعة فليس بهدر بل فيه القصاص والمراد بالتأويل هنا الشبهة أى أن يكون لكل شبهة يعذر بها بان ظنت كل طائفة أنها يجوز لها قتال الاخرى لكونها أخذت مالها وأولادها ونحو ذلك لا التأويل باصطلاح المتكلمين وهو النظر في الدليل السمعى خلافا لت (ص) وهى خمسون عينا متواليمة بتأويل أعشى أو غائب (ش) لما قدم سبب القسامة ذكر تفسيرها بانها خمسون عينا متواليمة لانها بأرهب وأوقع في النفس وتكون على البت لا على نفي العلم ولو كان الذى يخلف أعشى أو كان غائبا حال القتل اذ اعصى والغيبة لا يمنعان من تحصيل أسباب العلم لانه يحصل بالخبر والسمع كما يحصل بالمعينة واعتمد البات

لا يتأولان أو يتأولان أو تتأول احدهما دون الاخرى (فائدة) كان القصاص متعينا في زمن موسى والدية متعينة في زمن عيسى عليهما الصلاة والسلام وفي شريعتنا شريعة محمد صلى الله عليه وسلم يجوز الامر ان على تفصيله ذكره الزخشرى (قوله متواليمة) الا انه في العمدة يخلف هذا عينا وهذا عينا حتى تتم ايمان القسامة وأما في الخطا فان كل واحد يخلف جميع ما ينوبه على حدته قبل أن يخلف أصحابه والفرق بين العمدة والخطا ان العمدة اذا نكل واحد يبطل الدم وأما الخطا اذا نكل واحد لا يبطل على أصحابه أفاده عجم (قوله لاعلى نفي العلم) بان يقول لأعلم أحد قتله غيرك بل يقول أقسم بالله انك قتله وصفة اليمين بالله فقط ولا يلزمه زيادة لاله الا هو (قوله لانه يحصل بالخبر والسمع) أى يحصل بسمع الخبر فليس المراد انه يحصل بالخبر على حدته وبالسمع على حدته

(قوله أو قرائن الاحوال) معطوف على قوله ظن قوي كما يدل عليه بعض الشراح أى اعتمد على قرائن الاحوال ولا يخفى أن قرائن الاحوال مما تفيد الظن القوي فهو من (٥٦) عطف السبب على المسبب (قوله والتحديد بالخمين تعبد) أى فلو كان الاولياء أكثر

على ظن قوي أو قرائن الاحوال والتحديد بالخمين تعبد فالقسامة نفس الايمان لا الحلف ولا القوم الخالفون فالمؤلف رحمه هذا القول (ص) يحلفها في الخطا من يرث وان واحداً وامرأة (ش) اعلم ان القسامة في قتل الخطا مقاسة على القسامة في قتل العمد الذي ورد النص فيه فيحلفها في الخطا من يرث المقتول من المكلفين وتوزع هذه الايمان على قدر الميراث لانها سبب في حصوله وان لم يوجد في الخطا الا امرأة واحدة فانها تحلف الايمان كلها وتأخذ حظها من الدية وكذلك لو لم يوجد من يحلف الا واحد من الاخوة للام فانه يحلف خمسين يميناو يأخذ حظه من الدية ويسقط ما على الجاني من الدية لتعذر الحلف من بيت المال (ص) وجبرت اليمين على أكثر كسرها والا فعلى الجميع (ش) يعنى أن كسر اليمين يكمل على ذى الاكثر من التكميل ولو أقلهم نصيبه من غيره كابن وبنت على الابن ثلاثة وثلاثون يميناو ثلث وعلى البنت ستة عشر وثلثان فيجب كسر اليمين على البنت لان كسر يميناها أكثر من كسر يمين الابن وان كانت البنت أقل نصيبا فتحلف سبعة عشر يمينا فلو تساوى الكسر كثلاثة بنين على كل ستة عشر وثلثان فكل على كل فيحلف كل منهم سبعة عشر فقوله والا أى والا تكميل كسر بتفاوت بل يتساوى فعلى كل واحد من الجميع تكميل كسره فقوله وهى خمسون يمينا معناه ما لم يكن كسر والا فتزيد (ص) ولا يأخذ أحد الا بعد هاتم حلف من حضر حصته (ش) يعنى ان أولياء الدم اذا غاب بعضهم أو كان صغيرا فان غيره يحلف جميع الايمان ويأخذ حصته من الدية لان العاقلة لا يحاطبون بالدية الا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت الا بعد حلف جميع ايمان القسامة ثم اذا حضر من كان غائبا أو بلغ الصغر يحلف حصته فقط من ايمان القسامة ويأخذ ما يخصه من الدية ونظاها ربه ولو رجع الحالف أو لاعن جميع الايمان التى حلفها فقد نقل ابن عرفة سمع عيسى من أقسمت خمسين يمينا وأخذت حظها من الدية خطأ ثم نزلت وردت ما أخذت ثم أتت أخت لها فانها تحلف بقدر حظها لان يمين الاولى حكم مضى (ص) وان نكحوا أو بعض حلفت العاقلة فن نكل فخصته على الاظهر (ش) يعنى أن المقتول اذا قال قتلنى فلان وأطلق في قوله وقال الاولياء كلهم قتله خطأ ونكحوا كلهم عن ايمان القسامة أو نكل البعض دون البعض فان الايمان ترد حينئذ على عاقلة الجاني فيحلف كل واحد منهم خمسينا واحدة ولو كانوا عشرة آلاف رجل فن حلف منهم مائة ولا يلزمه غرم ومن نكل منهم مائة فانه يغرم ما وجب عليه والقاتل كواحد منهم فقوله فن نكل أى من العاقلة فانه يغرم حصته من الدية وتكون للناكسين وقوله حلفت العاقلة فان لم تكن حلف الجاني خمسين يميناو يبرأ فان نكل غرم حصته وتكون لناكسين (ص) ولا يحلف في العمد أقل من رجلين عصبة والا فوال (ش) يعنى أن قتل العمد لا يحلف فيه الا الرجال العصبة أى من النسب بدليل ما بعده سواء ورثوا أم لا بان كان هاتم من يحجبهم ولا يقبل فيه أقل من رجلين وأما النساء فلا يحلفن فيه لعدم شهادتهن فيه وان انفردن صار المقتول بمثابة من لا وارث له فترد الايمان على المدعى عليه وان لم يكن للمقتول عصبة من جهة النسب فان مواله الذين أعقوه يقسمون ويستحقون القود في العمد والدية في الخطا فقره والا راجع لما قررناه والا لم يصح لان المولى من العصبة وفقره المولى بالعصبة يرشح أن المراد بهم الاعلون وسكت المؤلف عن أكثر من

من خمسين فيحلف منهم خمسون بالفرعة وانما يحلفها البالغ العاقل والصبي ينتظر بلوغه (قوله لا الحلف) أى لانفس التلفظ بالايمان وقوله فالمؤلف رحمه هذا القول أى فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة (قوله من يرث) أى يرث المقتول وقت زهرق روحه وفي تعبيره بقوله من يرث اشارة بأنه يحلف على قدر ارثه حيث كان معه من يستوفى الارث (قوله لتعذر الحلف من بيت المال) أى ولكن ترد الايمان على العاقلة بمثابة نكول أولياء المقتول فلو نكلت عاقلة القاتل فانه تغرم لبيت المال (قوله وجبرت اليمين الخ) في العبارة مسامحة لان المجبور انما هو كسر اليمين وفي العبارة حذف مضاف أى ذى أكثر والضمير في كسرها لليمين وهذا كلام مع انتزاع والاولا طاع الاقل أن يجبر الكسر جازر (قوله ولا يأخذ أحد الا بعدها) أى ولو احدى جدتين لها نصف السدس (قوله من أقسمت) أى أن المرأة اذا أقسمت أى حلفت ايمان القسامة (قوله ثم نزلت) بالنون والزاي أى كفت ورجعت (قوله وان نكحوا أو بعض) هذه عبارة مجملة وحاصلها كما بينه عجب انه اذا نكل كل أولياء الدم أو حلف بعضهم حصته من الايمان ثم ردت الايمان على العاقلة فتحلف بعضهم أو نكل جميعهم فان كل من نكل يغرم حصته وأما اذا حلف بعض الاولياء جميع الايمان وأخذ نصيبه فانه لا يدخل في شيء مما ذكره نكول العاقلة

ويكون للناكسين من أولياء الدم ومن حلف بعض الايمان بمثابة الناكل ومن قال لأدري من أولياء الدم فهو بمنزلة الناكل يحلف (قوله فان نكل غرم حصته) أى وهى كل الدية (قوله وان انفردن صار الخ) أى والايمان ترد على المدعى عليه فان حلف برئ والا حبس وكذلك لو كان له عاصب واحد ولم يجد من يستعين به أو وجد ولم يحلف المعين ولم يجد غيره فترد على المدعى عليه (قوله ان المراد بهم الاعلون)

أى وأما الاسفلون فلا يقسمون قطعا (قوله وأما ان لم يكن استعانة) أى بان كانوا كلهم غصبة فليس له أن يحلف أكثر مما يخصه إلا أن يرضى الباقي بذلك إلا أن يزيد على نصفها وقد ذكر عج أن الصورة أربع الأولى أن يكون الخالف أكثر من ولين فليس لاحد منهم أن يحلف أكثر من حصته إلا أن يرضى الباقي بذلك إلا أن يزيد على نصفها كما مر (٥٧) ما يفيد ويرى ما يفيد قوله واجتزأ باثنين طاعا

من أكثر الثانية أن يكون الولي واحدا أو بتعدد المستعان به وله في هذه حلف الا أكثر ما لم يزد على النصف وليس لاحد من المستعان به أن يحلف زيادة على ما يخصه من حصة الولي وله ذلك في حصة من معه من المستعان بهما أو بهما ما لم يزد على النصف الثالثة أن يتعدد الولي ويتعدد المستعان به فلكل واحد من الوليين أن يحلف أكثر مما يتو به ما لم يزد على نصفها وليس للمستعان به أن يحلف أكثر مما نابه من قسم الخمسين عليه وعلى الوليين لثلاث يؤدى ذلك الى حلف أكثر من حصة أحد الوليين

الرابعة أن يتعدد الولي والمستعان به فلا حد الأولياء أن يحلف زيادة على ما يخصه من حصة باقى الأولياء ما لم يزد على نصف الايمان وله ذلك في حصة المستعان به وليس لاحد من المستعان به أن يحلف زيادة على ما يخصه من حصة أحد من الأولياء وله ذلك من حصة غيره من المستعان به اه (قوله فان له ذلك) ظاهره وان لم يرض وهل هو كذلك (قوله ووزعت) ظاهره ان هذا في العمد والمعنى توزع على قدر الرأس وقال الفيشي ووزعت في الخطا على قدر الارث وفي العمد على قدر الرأس وقوله فان زادوا على خمسين الخ أى وتدخل القرعة عند المشاحة فحين

يحلف في العمد لانه لاحد له فلما كان الاقل محدودا عينه ولم يكن الا أكثر محدودا سكنت عنه (ص) وللولى الاستعانة بعاصبه (ش) المراد بالعاصب الجنس واحدا فأكثر والمعنى أن المقتول اذا لم يكن له الا عاصب واحد فانه يستعين بعاصب يلقاه في أب معروف بنوازيه ولو كان دونه في الرتبة فقوله بعاصبه أى عاصب نفسه ولو كان أخا يما من المقتول كما اذا قتلت أمه فاستعان بعمة مثلا فلا بد أن يكون عاصبا للولى ولذلك أضاف العاصب له ولم يقل بعاصب أو بالعاصب وقوله بعاصبه وأولى بعاشرك في السهم وكلام المؤلف في العمد وأما في الخطا فيحلفها من يرث وان واحد الخ وقوله وللولى وجوب ان كان واحدا وجوازا ان كان أكثر (ص) وللولى فقط حلف الا أكثر ان لم يزد على نصفها (ش) يعنى أن الولي اذا استعان بعاصب فأكثر فانه يجوز له أن يحلف من أيمان القسامة أكثر من غيره ان لم ترد الايمان التي يحلفها على نصف القسامة فاذا وجد الولي عاصبا فقط حلف كل منهما خمسة وعشرين مينا فان أراد أحدهما أن يحلف أكثر من نصيبه لم يكن له ذلك وان وجد رجلين أو أكثر قسمت الايمان بينهم على عددهم فان رضوا أن يحملوا عنه منها أكثر مما يجب عليهم لم يجز وان رضى هو أن يحمل منها أكثر مما يجب عليه فذلك له ما بينه وبين خمس وعشرين ولا يجوز له أن يحلف أكثر من ذلك وقوله وللولى الخ أى وللولى حين الاستعانة أن يحلف أكثر مما يخصه ما لم يزد على نصف الخمسين وأما ان لم يكن استعانة فليس له أن يحلف أكثر مما يخصه واحترز بقوله فقط من المستعان به فانه ليس له أن يحلف أكثر مما يخصه يريد من نصيب الولي وأما من نصيب المستعان به الآخر فان ذلك (ص) ووزعت (ش) يعنى أن أيمان القسامة توزع على عدد المستعين للدم ان كانوا خمسين فاقبل فان زادوا على خمسين اجتزأ منهم خمسة لان الزيادة على ذلك خارجة عن سنة القسامة (ص) واجتزأ باثنين طاعا من أكثر (ش) يعنى أن أولياء الدم اذا كانوا أكثر من اثنين فطاع منهم اثنان لحلفا جميع الايمان فانه يجتزأ بذلك بشرطين الاول أن يكونا طاعا بالخلف والثاني أن يكون الذى لم يحلف غيرنا كل وهذا يفهم من كلام المؤلف حيث لم يقل واجتزأ باثنين ان أبى الا أكثر (ص) ونكول المعين غير معتبر بخلاف غيره (ش) يعنى أن ولى الدم اذا كان واحدا واستعان بعاصبه ليحلف معه فنكول المعين عن الخلف فان نكوله غير معتبر لاتهمه على الرشوة لانه لاحق له في الدم فان وجد الولي غيره من العصابة يحلف معه فلا كلام والابطال الدم لانه لا يحلف في العمد أقل من رجلين من العصابة ومثل النكول التكذيب بخلاف نكول غير المعين وهو أحد الأولياء الذين في درجة واحدة كالاخوة والبنين مثلا فانه معتبر ويسقط القود بذلك كما مر في قوله وسقط ان عقار جل كالباقى اذا فرق بين العفو والنكول وأشار بقوله (ولو بعدوا) الى أن نكول غير المعين معتبر ولو بعد في الدرجة مع استوائه مع غيره كاولادهم ونكل بعضهم وليس المراد بعد في الدرجة مع كون غيره أقرب منه كبناء عم مع عم فانه لا كلام لهم معه فلا يعتبر نكولهم وانما جمع الضمير في قوله ولو بعدوا لانه غير متعدد في المعنى (ص) فترد على المدعى عليهم فيحلف كل خمسين ومن نكل حبس حتى يحلف

(٨ - خشى ثامن) يحلفها منهم (قوله من أكثر) حال من ضمير طاعا أى طاعا في حالة كونهم ما من أكثر (قوله ونكول المعين) فلو رجع المعين بعد ذلك للحلف فهل يمكن من ذلك رضا الولي أولا وهو الظاهر من ك (قوله بخلاف غيره) أتى به مع قوله وسقط ان عفا رجل الخ لاجل المبالغة (قوله لانه لاحق له في الدم) علة لقوله لاتهمه على الرشوة (قوله لانه غير متعدد في المعنى) أى قد يكون متعددا (قوله فترد الخ) رعا بدل على أنه لو كان ولى الدم رجلا واحدا ولم يجد من يعينه أى أو نكل المعين أنه لا ترد على المدعى عليه مع أنها ترد عليه أيضا كما في المدونة

(قوله أو عفا الخ) الأولى حذفها (قوله لأن كل واحد منهم الخ) أي وإن كانوا لا يقسمون إلا على واحد تعين لها (قوله قال في الحلاب) يرجع للذي قبله وقوله جلد مائة هذا هو الأدب وقوله وحسب سنة تفسير الطول أي أن الطول هو سنة ثم أن هذا ضعيف والمعتمد ظاهر المصنف من أنه يحبس إلى أن يحلف أو يموت لأن من طلب منه أمر سجين بسببه فلا يخرج إلا بعد حصول ذلك المطلوب أفاده تب وبعض شيوخنا قول المصنف (٥٨) ولا استعانة الخ ضعيف والمشهور مذهب ابن القاسم من أن لهم الاستعانة (قوله

كولي المحجور الخ) وهو أن المحجور إذا قام له شاهد واحد بحق ماله وكان الولي قدولى المعاملة فإنه يحلف ويثبت الحق للمعجور لأنه إن لم يحلف يغرم (قوله بخلاف عفو) وإذا كذب بعض نفسه بعد القسامة والاستيفاء فكذلك المكذب نفسه حكم من رجع عن شهادته فيغرم الدية ولو تمعدا كما يستفاد من كلام بعضهم وإذا كانت القسامة في الخطأ والكذب بعض نفسه فيستحق غيره نصيبه من الدية بخلفه مقدار ما ينوبه من الأيمان فقط كما اقتصر عليه ابن عرفة بناء على عدم إلغاء الأيمان الصادرة من المكذب نفسه كما هو الظاهر اهـ (قوله فيكذلك المكذب) أي فيسقط القود والدية كما أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله بخلاف المغني والمبرسم) أي إذا أراد غيرهما القتل لأن المراد الحلف لأنه لا معنى لانتظارهما إذا كان هناك من يحلف أفاده محشى تب (قوله فيحلف الكبير حصته) أي ويحبس القاتل حتى يبلغ الصغير فيحلف (قوله ولا يؤثر حلف الكبير) بل يجعل بخلفه فان مات الصغير قبل بلوغه ولم يجد الكبير من يحلف معه بطل الدم (قوله والضمير في غيره راجع للكبير الخ) المناسب رجوعه للصغير (قوله لأن هذا منكر الخ) أي فقد قال

(ش) يعني فإن نكل واحد من ولا الدم وهو مشارك لغيرنا كل في القعد أو عفا وسقط الدم فإن الأيمان ترد على المدعى عليهم بالقتل فإن كانوا جماعة حلف كل واحد منهم خمسين يمينا لأن كل واحد منهم على البدل مرتين بالقتل وإن كان واحدا حلف خمسين يمينا فلو أراد النكاح من المدعين أن يرجع إلى الحلف فإنه لا يجب إلى ذلك بدليل ما مر في الشهادات في قوله ولا يمكن منها أن نكل ومن نكل من المدعى عليهم بالقتل عن الحلف فإنه يحبس حتى يحلف فإن طال حبسه أدب وأطلق الآن يكون متمردا فإنه يخلد في السجن قال في الحلاب إذا نكل المدعون للدم عن القسامة وردت الأيمان على المدعى عليهم فكلوا حبسوا حتى يحلفوا فإن طال حبسهم تركوا وعلى كل واحد منهم جلد مائة وحسب سنة اهـ (ص) ولا استعانة (ش) أي ليس للمدعى عليهم بالقتل أن يستعينوا ولو كان واحدا يكن قول المؤلف فيما مر فيحلف خمسين يمينا يشعر بأن المدعى عليهم لا يستعينون فالتصريح به هنا تصريح بما علم التزاما وتقديما أن لعاصب الدم أن يستعين بغيره والفرق بين أولياء الدم وبين المدعى عليهم أن أيمان العصبية موجبة وقد يحلف فيها من يوجب لغيره كولي المحجور في بعض الصور وأيمان المدعى عليهم دافعة وليس لاحد أن يدفع بيمينته ما يتعلق بغيره (ص) وإن أ كذب بعض نفسه بطل بخلاف عفو فلا يبقى نصيبه من الدية (ش) يعني أن أولياء الدم إذا حلفوا أيمان القسامة ووجب القود في العمد ثم بعد ذلك أكذب بعضهم أنفسهم فإن القتل يسقط بخلاف عفو أحد الأولياء بعد القسامة فإن الباقي يأخذون نصيبهم من الدية قوله وإن أ كذب بعض أي ممن له الاستيفاء وقوله وإن الخ أي قبل القسامة أو بعدها وقوله بخلاف عفو أي بعد القسامة وأما قبلها فمكالكذب (ص) ولا ينتظر صغير بخلاف المغني والمبرسم لأن لا يوجد غيره فيحلف الكبير حصته والصغير معه (ش) يعني أن الأولياء إذا كانوا في درجة واحدة وفيهم صغير مستغنى عنه ولو بالاستعانة بواحد العصبية فإن الصغير لا ينتظر ولا سكارا أن يقسموا ويقتلوا بخلاف لو كان في الأولياء مغني عليه أو مبرسم فإنه ينتظر فافتته لقرب أفاقته مالان الانغماس من قرب وكذلك البرسام اللهم الآن لا يجد الكبير من يحلف معه من العصبية وانحصر الأمر فيه وفي الصغير فإنه يحلف حصته من الأيمان وهي خمسة وعشرون والصغير حاضر معه وقت الحلف لأنه أُرهب في النفس وأبلغ فاذا بلغ الصغير فإنه يحلف حصته من الأيمان وهي خمسة وعشرون ويقتل الجاني أو يعفو عنه ولا يؤثر حلف الكبير بل لوغ الصغير ليحلف هو والصغير لا احتمال موت الكبير أو غيبته قبل بلوغ الصبي فيبطل الدم قوله فيحلف الكبير وإن عفا اعتبر عفوهم وللصغير نصيبه من دية عمد والضمير في غيره راجع للكبير بدليل قوله فيحلف الكبير وقوله والصغير معه ينبغي على سبيل الذنب لا الوجوب لأن هذا منكر من أصله في المذهب (ص) ووجب به الدية في الخطأ والقود في العمد من واحد تعين لها (ش) لما ذكر القسامة شرع في الكلام على حكم ما يترتب عليها وذكر أن الواجب به الدية في الخطأ والقود في العمد من واحد تعين لها فلا يقتل بها أكثر من واحد فلا بد أن يعينوا واحدا ويقسموا على عينه

ويقولون

ابن مرزوق لم أقف على هذا الحكم لغير المصنف فإن قلت إذا كان منكرًا فالمناسب أن يقول ابتداء قوله

كذا لا صحة له والجواب أن المعنى هذا لا صحة له وعلى فرض صحته فينبغي جملة على الذنب لأنه لا مقتضى للوجوب (قوله من واحد تعين لها الخ) حاصل ما في المقام أنه إذا صدر قتل شخص من جماعة فباعتبار كل واحد منهم كالمضرب به كل واحد مضربة ومات من ذلك ولم تعلم

الضربة التي مات منها من هي أو كانت الضربات في قتله سواء فإنه يقتل جميعهم من غير قسامة كما تقدم في قوله و يقتل الجميع بواحد وهذا إذا مات مكانه أو تأخر موته وقد أنفذت مقابله أو رفع مغمورا ومات والافلا بد من القسامة من واحد تعين لها وهذا مراد المصنف بقوله والقود من واحد تعين لها فإذا قتل الشخص المعين بالقسامة بضرب كل واحد من الباقيين مائة وبخمس سنة من غير أيمان فلو أقر شخص بالقتل ثم عفا الأولياء عنه بضرب مائة وبخمس سنة فلورجع عن إقراره بطل التعزير لانه لمحض حق الله تعالى وصار كالمقر بالزنا فلو اختلفت الولاية فبعضهم عين ما لم يعينه الآخر ماذا يفعل له وإذا وقعت القسامة على واحد بعينه ثم اعترف آخر بالقتل فإن المقتول مخير في قتل واحد منهم ما فقط وإذا قتل أحدهما (٥٩) حبس الثاني عاما و جلد مائة **تبيينه** قوله

من واحد تعين لها يجب تقييده بما إذا احتمل موته من فعل أحدهم وأما أن لم يحتمل كرمي جماعة صخرة لا يقدر بعضهم على رفعها فإن القسامة تقع على جميعهم و يقتلون أي واحد شأوا منهم كما نقله الشارح عن ابن رشد وإذا قتل واحد من الذين رموا الصخرة فعلى كل واحد من بقى جلد مائة وحبس سنة (قوله حلف واحدة) أي أن التحذفان تعدد ولي الكافر أو الغرة حلف كل واحد عينا والظاهر أن سيد العبد كذلك (قوله على جرح أي عدا الخ) أقول كيف هذا مع قول المصنف وأخذ الدية وهي انما تكون في الخطا ولذلك قال بعض أي خطأ بدليل قوله وأخذ الدية إذ جرح العمد يقتص منه بشاهد وعين (قوله أو على قتل كافر أي خطأ) انما قيد بالخطا حتى تأتي الدية لانه لا قصاص في كلام المصنف لانه قال حلف واحدة وأخذ الدية أقول ومفاده أنه لو كان القاتل للكافر كافر أو أقام ولي المقتول شاهدا واحدا يكون هدرا ولا شيء فيه ولا قسامة لانها انما تكون في

ويقولون في القسامة مات من ضربه لامن ضربهم وفهم من تعيين المقسم عليه في العمد أن القسامة في الخطا تقع على جميعهم وهو كذلك وتوزع الدية على عواقلهم في ثلاث سنين كما مر (ص) ومن أقام شاهدا على جرح أو قتل كافر أو عبدا أو جنين حلف واحدة وأخذ الدية (ش) تكلم المؤلف هنا على مفاهيم ما مر في قوله والقسامة سبباقتل الحر المسلم واعلم أن حكم قتل الكافر والعبد والجنين الحر حكم الجراح فن أقام شاهدا على جرح عmd أو خطأ أو على قتل كافر عmd أو خطأ أو على قتل عmd أو خطأ أو على قتل جنين عmd أو خطأ أو على قتل الجنين ميتا فإنه يحلف عينا واحدة ويأخذ دية ذلك ويقتص في الجراح العمد إذا لا قسامة في الجراح وبعبارة على جرح أي عmd أو خطأ فإن كان فيه شيء مقدر ففيه دية وإن لم يكن فيه شيء مقدر فإن برئ على شين ففيه حكومة والافلا شيء فيه وقوله أو على قتل كافر أي خطأ أن كان القاتل كافر أو عmd أو خطأ أن كان القاتل مسلما وقوله أو عmd أي عmd أو خطأ كان القاتل حرا ورقيقا لكن إن كان القاتل للعبد عmdا رقيقا خير سيده بين اسلامه وفدائه وقوله أو جنين أي عmd أو خطأ استهل أم لا لكن ان استهل ففيه الدية بقسامة فتوله حلف واحدة وأخذ الدية هذا في الخطا في الجميع واقتص في جرح العمد لانها احدى المستحسنات والمراد بالدية اللغوية أي المال المؤدى فيشم ل الدية في الجرح والقيمة في الرقيق والغرة أو الدية في الجنين ان استهل (ص) فان نكل برئ الجراح ان حلف والا حبس (ش) يعني أن المدعى لذلك إذا نكل عن البين مع شاهده فإن الجراح ومن معه وهو المدعى عليه يقتل الكافر أو العبد أو الجنين يحلف عينا واحدة ويرأفان لم يحلف هذا المدعى عليه بان نكل عن البين في الصور المتقدمة فإنه يغرم ما وجب عليه ما عدا جرح العمد فإنه يحبس فان طال حبسه عوقب وأطلق الآن يكون متمردا فإنه يخلد في السجن فقوله برئ الجراح وأولى غيره ان برئ المدعى عليه حتى يشمل القتل وقوله والا حبس خاص بجرح العمد وما عداه يغرم ما وجب عليه (ص) فلو قالت دعي و جنيني عند فلان ففيها القسامة ولا شيء في الجنين ولو استهل (ش) تقدم أن الجنين كالجرح لا قسامة فيه فلهذا إذا قالت المرأة دعي و جنيني عند فلان ومات ففيها القسامة لان قولها لو لا أنها نفس والجنين لا شيء فيه لانه كالجرح لا يثبت باللوث فلا قسامة ولو استهل صارخا ثم مات لانها لو قالت فلان قتلني وقتل فلانا معي لم يكن في فلان قسامة وأفهم قوله قالت لو ثبت موتها وخرج جنينها ميتا ببينة أو عدل **كان** فيها

قتل الحر المسلم وما ذكره الشارح كلام اللقاني أقول وأما عجب فجمع في قتل الكافر فقال عmd أو خطأ كان القاتل له مسلما أو كافرا أقول والظاهر كلام اللقاني (قوله خير سيده بين اسلامه) وإذا أسلمه لسيد العمد المقتول فلا يقتله لان القتل لا يكون بشاهد واحد لان فرض المصنف أقام شاهدا واحدا فقط ولا قسامة فيه لانها انما تكون في قتل الحر (قوله وأولى غيره) لا حاجة له لقول المصنف ومن معه ثم تبين أنه ليس من المصنف ومن معه (قوله فلو قالت دعي الخ) أي من غير موت أن فلانا قتلها بل باقرارها فقط وشهد على إقرارها عدا لان كما قاله بعض الشيوخ (قوله ولا شيء في الجنين) أي لا قيمة ولاديه لانه كالعدم في هذه الحالة (قوله ببينة أو عدل) متعلق بقوله ثبت والمعنى أن البينة شهدت على الجرح أو الضرب وقوله أو عدل أي شهد على الجرح أو الضرب **عmd أو على القتل**

(قوله ويحلف ولي الجنين واحدة) أقول قال ابن يونس يحلف كل وارث من يرث الغرة عينا أنه قد فعله فقوله المصنف ولو قالت الخ أي ولا شاهد قال في ك وجد عندى مانصه قوله ولو استهل أي لانهم نافس أخرى ولا يصح أن تكون شاهدة في ذلك بخلاف ما لو قال رجل دعي ودم فلان فإنه يقسم على قوله في نفسه ويكون في غيره شاهدا (باب الباغية) (قوله هو الطلب) أي مطلق الطاب الشامل للخير والشر كما أفاده بعضهم وقوله أن ينبغي على ما لا ينبغي ابتغاء شرعا كذا في نسخة الأناك خير بأنه يقتضى أنه اصطلاحى وعليه فيكون أعم من تعريف ابن عرفة والظاهر أن الحق مع ابن عرفة ثم اطلعت على بعض الشراح فوجدته ذكر كلام ابن العربي ولم يذكر شرعا فيكون حينئذ تعريفه جاريا على اللغة ويكون حاصله أنه في أصله اللغة مطلق ثم خص عرفا بما ذكره ابن عرفة فتأمل هذا ما ظهر (قوله واختار القرطبي (٦٠) الخ) قاله القرطبي على سبيل الاستظهار فقال إذا أمرت بمكرهه فلا يظهر مخالفته فيه والحاصل أن المكروه

القسامة لانها نافس ويحلف ولي الجنين واحدة ويستحق دينه لانه كالجرح ولو استهل ففيه القسامة أيضا والله أعلم

(باب) ذكر فيه البغي وما يتعلق به

وهو التعدي وبغي الرجل على الرجل استطال وقال ابن العربي هو الطلب إلا أنه مقصور على طلب خاص وهو أن يبغى على ما لا ينبغي ابتغاء شرعا وشرعا قال ابن عرفة هو الامتناع من طاعة من ثبت امامته في غير معصية بغالبة ولو تأولا فخرج بقوله من ثبت الخ من لم تنفد له امامة وقوله في غير معصية اما حال أو متعلق بالامتناع وقوله في غير معصية يقتضى أن من خرج عن طاعته في مكروه يكون بغيا وهو الموافق لما ذكره في باب الاستسقاء من أنه يجب طاعة الامام في غير معصية واختار القرطبي خلاف ذلك وانه لا تجب طاعته في المكروه بخلاف غيره حتى المباح فوجب طاعته فيه وقد عرف المؤلف الفرقة الباغية المستزمنة لتعريف البغى بقوله (ص) الباغية فرقة خالفت الامام لمنع حق أو ظلمه فللعديل قتالهم (ش) يعني أن الباغية هي فرقة من المسلمين خالفت الامام الاعظم أو نائبه لمنع حق وجب لله تعالى وأولعباد أو ظلم الامام من منصبه فللامام العدل قتالهم يريد بعد أن يدعوهم الى الدخول في طاعته ويوافقهم جماعة المسلمين قاله سمعون روى ابن القاسم عن مالك أن كان الامام مثل عمر بن عبد العزيز وجب على الناس الذب عنه والقتال معه وأما غيره فلا بدعه وما يرام منه ينتقم الله من الظالم نظام ثم ينتقم من كلهم ما وعبر المؤلف بفرقة جري على الغالب وقد يكون الباغى واحدا ولا بد أن يكون الخروج مغالبة فن خرج على الامام لا على سبيل المغالبة فلا يكون من البغاة واستظهر بعض أن المراد بالمغالبة اظهار القهر وان لم يقاتل وقيل المراد بها المقاتلة وقوله فله عدل اللام يعني على أي فعلى العدل قتالهم لا غيره لاحتمال أن يكون سبب خروجهم عليه فسقه وجوره ولكن لا يجوز الخروج عليه وقوله (وان تأولوا) راجع لقوله الباغية فرقة خالفت الامام الخ وقوله فللامام العدل قتالهم وأشار بقوله (كالكفار) الى أنهم لا يقاتلون حتى يدعوا وأشار الى أنه ينصب عليهم الرعادات أي المجانيق خلاف ما عند ابن بشير (ص) ولا يسترقوا

المكروه المجمع على كراهته فيه قولان للقرطبي وغيره لا في المختلف في كراهته وجوازها أما المختلف فيه بالكرهية والحرمة وكان مذهب الامام الاثرية الكراهية ومذهب المسأورا الحرمة فهل هو محيل الخلاف أو يتفق على أنه لا يطعمه فيه نظرا لمذهب المأمور (قوله المستزمنة لتعريف البغي) أي فيقال البغي مخالفة الامام لمنع حق الخ (قوله لمنع حق وجب لله تعالى) أي كالزكاة (قوله فللامام العدل) اشارة الى أن قول المصنف فللعديل صفة لموصوف محذوف أي فللامام العدل الخ ومن المعلوم أنه يجب على الناس أن يقاتلوا معه كما قاله ابن القاسم (قوله ثم ينتقم من كلهم) أي في الآخرة كما أفاده بعض تلامذة الشارح (قوله ولا بد أن يكون الخروج مغالبة الخ) لا يخفى أن مخالفة الامام ظلمه يتضمن المغالبة فدعوى أن قصد المغالبة زائد على كلام المؤلف انما هو

بالنسبة لمخالفته في منع الحق (قوله لا على سبيل المغالبة) أي كامتناع من عمنه لجهاذ ونحوه من الخروج له (قوله وان تأولوا) أي بأن متنعوا من الزكاة في خلافة أبي بكر أي متأولين أن قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة قاصر على النبي صلى الله عليه وسلم أو امتنعوا من طاعته متأولين أن الخلافة بعد النبي لعلى لا لابي بكر فخرج جوا عن طاعته لذلك (قوله وحتى يدعوا) أي الى طاعته (قوله وينصب عليهم الخ) أي ويقاتلون بالسيف والرمي بالنبل والتحرى والتعريض اذ لم يكن معهم الذرية (قوله خلاف ما عند ابن بشير) ونص ابن بشير بما ذكرنا قتال البغاة من قتال الكفار باحد عشر شيئا أن يقصد بقتالهم ردعهم لا قتلهم ويكف عن مدبرهم ولا يجهز على جرحهم ولا يقتل أسراهم ولا يقسم أموالهم ولا يسبي ذراريهم ولا يستعان عليهم عشرهم ولا يوادعهم على مال ولا ينصب عليهم الرعادات ولا يحرق عليهم المساكن ولا يقطع شجرهم انتهى (قوله ولا يسترقوا الخ) المعهود أن وقوع النهي انما يكون في كلام الشارع لا في كلام الفقهاء بل الواقع في كلامهم الاخبار بالحكم فيكون لا في كلامه للنهي على غير المعهود ولذلك

حذفت النون ويحتمل أن تكون نافية وحذفت النون جملا على النافية (٦١) كافي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا

ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله ولا يحرق شجرهم ولا ترفع رؤسهم بارماح ولا يدعوههم عمال (ش) يعني ان البغاة اذا ظفروا بهم فانالانـ ترفعهم لانهم احرار مسلمون وكذلك لا يجوز للامام او نائبه أن يحرق شجرهم ولا أن يرفع رؤسهم على أرماع عند القدرة عليهم لان ذلك مثله وهي حرام ولا من بلد الى أخرى ولا وال الى آخره ولا في محلهم وتقدم في قتال الكفار أن المنع من رفع رؤسهم الى بلد أو وال الى في محلهم فافترق قتال البغاة من قتال الكفار ولا يجوز للامام العدل أن يترك قتال البغاة أياما لا اجل مال يأخذهم منهم حتى يتظروا في أمورهم فقوله ولا يدعوههم بفتح الدال المهملة أى الامام ومن معه (ص) واستعين بما لهم عليهم ان احتجيج له ثم رد كغيره (ش) يعني أن الامام أو غيره اذا احتاج الى مال البغاة كالسلاح والكرراع أى الخيل وما أشبه ذلك من آلات الحرب فانه يجوز له أن يستعين به على قتالهم ثم اذا استغنى عنه رده اليهم كإرد غير ما يستعان به من أموالهم لانهم مسلمون فلم يزل عن ملكهم فان قيل الرد فرع الاخذ وهو منتف فان الرد المشار اليه بقوله كغيره فالجواب أنه لما قدر عليهم صار المال كائنه ملك للامام فلذا عبر بالرد (ص) وان آمنوا لم يتبع منهم زهمهم ولم يذف على جريحهم (ش) يعني أنا اذا أمننا بغيرهم فانا لا يتبع منهم زهمهم ولا نذف أى نجهاز على جريحهم ويذف بالذال المججمة والمهملة ومفهوم الشرط ان لا يؤمن منهم يتبع منهم زهمهم ويذف على جريحهم (ص) وكره للرجل قتل أبيه وورثه (ش) يعني أنه يجوز للانسان أن يقتل أباه في حال قتال الباغية وورثه لكنه يكرهه القتل مبارزة أو غيرهما ولا فرق بين الاب المسلم والكافر في الكراهة والام من باب أولى ولا يكرهه قتل أخيه ولا جده لآبيه ولا لأمه (ص) ولم يضمن متأول ألتف نفساً وما لا (ش) يعني أن الباغى اذا كان متأولاً في قتاله وألتف في حال قتاله نفساً وما لا ثم تاب ورجع فانه لا يضمن شيئاً من ذلك ولو كان ملداً لانه متأول وأما ان لم يتلفه فانه رده الى مالكه (ص) ومضى حكم قاضيه وحده أقامه ورددى معه لذمته وضمن المعاند النفس والمال والذي معه ناقض (ش) التضمير في قاضيه يرجع للباغى المتأول والمعنى أن الباغى المتأول اذا أقام قاضياً فحكم بشئ فانه ينفذ ولا فرق في ذلك بين الحكم التام وبين ما يحتاج الى التمام ويكره له من ولى بعده من غير قضاء البغى وكذلك اذا أقام قاضيه حده من الحدود فانه يضى للضرورة ولو شبهة التأويل ولئلا يزد الناس في الولايات فتضيع الحقوق ولا مفهوم لحكم بل الثبوت ونحوه كالحكم وهذا اذا كان صواباً والا فلا يعصى لانه ليس بحكم وانما نص على الحدود وان دخل في عموم الحكم لعظمته فان قيل اذا كان الحكم صواباً لا يتوهم عدم امضائه حتى ينص عليه فالجواب انه لما خرج عن طاعة الامام رمايتوهم عدم الاعتماد بحكمه بخصوصاً في الزكوات والحدود اذ هي من متعلقات الامام واذا استعان المتأول بذى فانه يرد الى ذمته من غير غرم على الذى بما ألتف من نفس أو مال و بوضع عن الذى ما وضع عن المتأول وأما الباغى اذا كان قتاله على وجه العناد والعصية من غير تأويل فانه يضمن ما ألتف من نفس ومال وطرف وفرج فيقتص منه ويرد المال سواء كان قائماً أو فائتاً و قتال الذى مع المعاند للامام نقض لعهدده بوجبه استسلامه حيث خرجوا طائعين (ص) والمرأة المقاتلة كالرجل (ش) يعني أن المرأة المقاتلة مع أهل البغى حكمها حكم الرجل فان كانت متأولة فانه لا يضمن ما ألتف من نفس ومال وان كانت معاندة فانه لا يضمن ذلك قال ابن شاس اذا قاتل مع الرجل بالسلاح فلا هل القتال قتلهم في القتال وان لم يكن قتالهم الا بالتحريض والجرارة فلا يقتل ولو أسرن وقد كن يقاتلن قتال الرجال لم يقتلن الا أن يكن قد قتلن بذلك أحد ا قال أبو محمد يردى في غير أهل التأويل انتهى ففاد كلام ابن شاس أن المرأة تقتل في حال مقاتلتها بالسلاح ولا تقتل في حال مقاتلتها بالجرارة لا يتولاها الا الامام (قوله وقد كن) حال

لا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله ولا يحرق شجرهم ولا ترفع رؤسهم بارماح ولا يدعوههم عمال (ش) يعني ان البغاة اذا ظفروا بهم فانالانـ ترفعهم لانهم احرار مسلمون وكذلك لا يجوز للامام او نائبه أن يحرق شجرهم ولا أن يرفع رؤسهم على أرماع عند القدرة عليهم لان ذلك مثله وهي حرام ولا من بلد الى أخرى ولا وال الى آخره ولا في محلهم وتقدم في قتال الكفار أن المنع من رفع رؤسهم الى بلد أو وال الى في محلهم فافترق قتال البغاة من قتال الكفار ولا يجوز للامام العدل أن يترك قتال البغاة أياما لا اجل مال يأخذهم منهم حتى يتظروا في أمورهم فقوله ولا يدعوههم بفتح الدال المهملة أى الامام ومن معه (ص) واستعين بما لهم عليهم ان احتجيج له ثم رد كغيره (ش) يعني أن الامام أو غيره اذا احتاج الى مال البغاة كالسلاح والكرراع أى الخيل وما أشبه ذلك من آلات الحرب فانه يجوز له أن يستعين به على قتالهم ثم اذا استغنى عنه رده اليهم كإرد غير ما يستعان به من أموالهم لانهم مسلمون فلم يزل عن ملكهم فان قيل الرد فرع الاخذ وهو منتف فان الرد المشار اليه بقوله كغيره فالجواب أنه لما قدر عليهم صار المال كائنه ملك للامام فلذا عبر بالرد (ص) وان آمنوا لم يتبع منهم زهمهم ولم يذف على جريحهم (ش) يعني أنا اذا أمننا بغيرهم فانا لا يتبع منهم زهمهم ولا نذف أى نجهاز على جريحهم ويذف بالذال المججمة والمهملة ومفهوم الشرط ان لا يؤمن منهم يتبع منهم زهمهم ويذف على جريحهم (ص) وكره للرجل قتل أبيه وورثه (ش) يعني أنه يجوز للانسان أن يقتل أباه في حال قتال الباغية وورثه لكنه يكرهه القتل مبارزة أو غيرهما ولا فرق بين الاب المسلم والكافر في الكراهة والام من باب أولى ولا يكرهه قتل أخيه ولا جده لآبيه ولا لأمه (ص) ولم يضمن متأول ألتف نفساً وما لا (ش) يعني أن الباغى اذا كان متأولاً في قتاله وألتف في حال قتاله نفساً وما لا ثم تاب ورجع فانه لا يضمن شيئاً من ذلك ولو كان ملداً لانه متأول وأما ان لم يتلفه فانه رده الى مالكه (ص) ومضى حكم قاضيه وحده أقامه ورددى معه لذمته وضمن المعاند النفس والمال والذي معه ناقض (ش) التضمير في قاضيه يرجع للباغى المتأول والمعنى أن الباغى المتأول اذا أقام قاضياً فحكم بشئ فانه ينفذ ولا فرق في ذلك بين الحكم التام وبين ما يحتاج الى التمام ويكره له من ولى بعده من غير قضاء البغى وكذلك اذا أقام قاضيه حده من الحدود فانه يضى للضرورة ولو شبهة التأويل ولئلا يزد الناس في الولايات فتضيع الحقوق ولا مفهوم لحكم بل الثبوت ونحوه كالحكم وهذا اذا كان صواباً والا فلا يعصى لانه ليس بحكم وانما نص على الحدود وان دخل في عموم الحكم لعظمته فان قيل اذا كان الحكم صواباً لا يتوهم عدم امضائه حتى ينص عليه فالجواب انه لما خرج عن طاعة الامام رمايتوهم عدم الاعتماد بحكمه بخصوصاً في الزكوات والحدود اذ هي من متعلقات الامام واذا استعان المتأول بذى فانه يرد الى ذمته من غير غرم على الذى بما ألتف من نفس أو مال و بوضع عن الذى ما وضع عن المتأول وأما الباغى اذا كان قتاله على وجه العناد والعصية من غير تأويل فانه يضمن ما ألتف من نفس ومال وطرف وفرج فيقتص منه ويرد المال سواء كان قائماً أو فائتاً و قتال الذى مع المعاند للامام نقض لعهدده بوجبه استسلامه حيث خرجوا طائعين (ص) والمرأة المقاتلة كالرجل (ش) يعني أن المرأة المقاتلة مع أهل البغى حكمها حكم الرجل فان كانت متأولة فانه لا يضمن ما ألتف من نفس ومال وان كانت معاندة فانه لا يضمن ذلك قال ابن شاس اذا قاتل مع الرجل بالسلاح فلا هل القتال قتلهم في القتال وان لم يكن قتالهم الا بالتحريض والجرارة فلا يقتل ولو أسرن وقد كن يقاتلن قتال الرجال لم يقتلن الا أن يكن قد قتلن بذلك أحد ا قال أبو محمد يردى في غير أهل التأويل انتهى ففاد كلام ابن شاس أن المرأة تقتل في حال مقاتلتها بالسلاح ولا تقتل في حال مقاتلتها بالجرارة لا يتولاها الا الامام (قوله وقد كن) حال

(قوله ولو قاتلت بالسلاح) ظاهر كلام ابن شاس هذا أنهم لا تقتل بعد أسرها ولو وقع أسرها حال الحرب وهذا هو المعتمد خلاف ابن الحاجب فإنه قال إن أسرت والحرب قائمة تقتل والافلا والحاصل أنهم إن قتلوا لم تقتل وظفرنا بها بعد المقاتلة لا تقتل مطلقا وإن لم تقتل وظفرنا بها في حال المقاتلة فإن قاتلت بالسلاح قتل والافلا (باب) (قوله ذكر فيه الردة) أي تعرّف بها وقوله بعد وأحكامها أي الأحكام المتعلقة بالردة وقوله والسب الخ ظاهره أنه ذكر حقيقة السب والأحكام المتعلقة به مع أنه لم يذكر للسب تعرّف بها (قوله مصدر قولك رده) أي صرفه أي فهِى مصدر رد المتعدى بمعنى صرفه وقوله والردة الخ المعنى والردة كما هي مصدر رده تكون اسمًا من الارتداد المفسر بالرجوع وقوله والارتداد الرجوع الأولي أن يقدمه على قوله والردة أملاء الضرع وقوله والردة أملاء الضرع أن يعبر بقوله امتلاء الضرع لانه الثابت في اللغة والحاصل أن الردة بالكسر تأتي لثلاثة أمور تأتي مصدر رده بمعنى صرفه وهو متعد وتأتي اسمًا من الارتداد (٦٣) الذي هو الرجوع وهو لازم وتأتي بمعنى امتلاء الضرع وهو لازم فتدبر (قوله وفي

غير البالغ خلاف) والراجح اعتبار رده ويرتب على ذلك أشياء كثيرة أنه لا يورث وينتقض وضوءه ولا يغسل إن مات وبعد بلوغه يقتل ما لم يتب (فائدة) أول من كفر ابليس بنسبته الجور لله يرى حيث قال أنا خير منه خلقته من نار وخلقته من طين وليس كفره بالخالفه وامتناعه من السجود (قوله قبل أن يوقف على الدعائم) أي أر كان الاسلام فالنصارى والمجوس واقفون على الدعائم فمن أسلم منهم ثم رجع عن الاسلام فهو مرتد ويجزى عليه حكم المرتد (قوله مقصورا على أحكام الدنيا الخ) أي الأحكام الظاهرية التي يتطرق فيها الحكم أي والاسلام هو الانقياد الظاهري للأحكام بخلاف الايمان فهو عبارة عن التصديق القلبي وهو خفي لا نطلع عليه وقوله انما يعرفون اسلام بعضهم بعضا أي الذي هو الانقياد الظاهري (قوله ولهذا احتج الخ)

ونحوها وأما بعد أسرها فلا تقتل ولو قاتلت بالسلاح ومحله حيث لم تقتل أحدا والافقتل به ولو بعد الأسر وسواء كان قتالها بالسلاح أو بالحجارة وهذا كله في غير المتأولة وأما الرجل فإنه يقتل في حال قتاله سواء قاتل بالسلاح أو بغيره وكذا بعد أسره وتقدم في باب الجهاد أن المرأة الكافرة إذا قاتلت بالسلاح ولولم تقتل أحدا أنها تقتل ولو بعد الأسر وأما إن قاتلت بالحجارة فحكمها في البابين واحد

(باب) ذكر فيه الردة والسب وأحكامهما وما يتعلق بذلك

قال الجوهرى الردة بالكسر مصدر قولك رده ردا وردة والردة الاسم من الارتداد والردة أملاء الضرع من اللبن والارتداد الرجوع ومنه المرتد وقال القرأ في حقيقة الردة عبارة عن قطع الاسلام من مكاف وفي غير البالغ خلاف وقال ابن عرفة الردة كفر بعد اسلام تقرر بالنطق بالشهادتين مع التزام أحكامهما وعرفها المؤلف بقوله (ص) الردة كفر المسلم (ش) أي المتقرر اسلامه فيشمل البالغ وغيره على خلاف فيه ولا يقرر الاسلام الا بالنطق بالشهادتين والتزام أحكامهما واحتز به عما لولنطق بالشهادتين ثم رجع قبل أن يوقف على الدعائم فإنه يؤدب فقط واحتز بقوله المسلم عما إذا خرج غيره من ملة الى أخرى كيهودى تنصر أو عكسه فلا يكون ردة ويقر على ذلك كما يأتي أيضا وعدل المؤلف عن قوله كفر المؤمن الى قوله كفر المسلم وان كان الكفر انما يقابل بالايمان لكون النظر هنا مقصورا على أحكام الدنيا التي ينظر فيها الحكم ولا قدرة للبشر على معرفة ايمان بعضهم بعضا انما يعرفون اسلام بعضهم بعضا ولهذا احتج الى الكلام على الامور التي يعرف بها كفر المسلم فقال (ص) بصريح أولفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه (ش) مثال الصريح كقوله العزيز إن الله ومثال اللفظ المقتضى للكفر أن يجحد ما علم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة ولو جزأ منها وكذا إذا قال الله جسم متحيز ومثال الفعل المقتضى للكفر ليس الزنا وما أشبه ذلك فقوله (كالقاء محصف بقذرو وشذنار) مثال للفعل الذي يتضمن الكفر ومثال

المصنف أى وليس قول المصنف بصريح من قيمة التعريف خلافا للبراهم لان التعريف تم بدونه (قوله لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه الخ) المراد بيقضيه أو يتضمنه انه يستلزم الكفر لا النضيم المصطلح عليه (قوله مثال الصريح كقوله العزيز إن الله) أى وكالمسيح ابن الله الخ أقول لا يخفى أنه لا فرق بين ذلك وبين قوله الله جسم متحيز فما وجه كونه الأول من الصريح في الكفر بخلاف الثاني إذ كلاهما الباري منزّه عنه قطعاً فالمناسب ما أفاده تت بقوله بأن يقول كفر بالله أو بحمد (قوله ومثال اللفظ المقتضى للكفر الخ) أى المقتضى لقطع الاسلام وزواله (قوله وكذا إذا قال الله جسم متحيز) أى آخذة بدر من الفراغ والمراد أنه قال جسم كالأجسام هذا هو الذى يكفر قائلة أو معتقده وأما من قال جسم لا كالأجسام فهو مبتدع على الصحيح (قوله كالقاء محصف) وما يرتد به وضعه بالارض مع قصد الاستخفاف ويجب على من وجده بالقدرا أن يحرقه منه ولو كان جنبا (قوله يتضمن الكفر) أى قطع الاسلام أى زواله

(قوله كتاب الحديث اذا ألقاه بقذر) في خط بعض الشيوخ ولولم يكن متواترا ولا بد أن لا يكون القاءه على وجه الخوف كان يخاف من القطع أو القتل فاذا لا يكون مرثدا (قوله وأما حرقه لكونه ضعيفا) ظاهره وان لم يشتد ضعفه أى والفرض انه مستخف مع انه يعمل به في الفضائل أقول والظاهر أنه يحمل على ما اذا اشتد ضعفه وقوله أو موضوعا أى مكذب وعلى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي كلام ز نظر) أى فانه نظري غيـر المتواتر (قوله وأما القاء كتب الفقه في القدر) أى على فرض ان لو خلت من اسم الله وأسم النبي وذلك لان مثل المصحف أسماء الله وأسماء الانبياء الحرمات وتصغير المصحف كفران قصداستنزاء والافلا (قوله والمراد بالقدر ما يستقدر الخ) في بعض الشراح مانصه وينبغي لمؤدب الاطفال أن ينهاهم عن مسح الاواح بالبصاق انتهى والظاهر أن ينبغي هنا معنى الوجوب وقضيته ان لا كفر وظاهره سواء طرح البصاق من فيه أو أخذته واطخه به مع انه قال كالتاء مصحف بقذر أى فيه وظاهره ولو كان القدر ظاهرا ويحجب بان التلطيح المقتضى للكفر ما كان تلطيخا يشتم منه الاستخفاف (قوله ونحوه) أى نحو المشى من كل فعل مختص بهم أى كالشى لزيارة القديس والتبرك به (قوله بما اذا فعله في بلاد الاسلام) قال بعض الشراح ومفهومه أن شدة في بلد الكفر ليس كذلك انتهى وقيد ايضا بما اذا لم يكن على وجه اللعب والسخرية (قوله هـ اذا جامع الخ) لا يخفى أن كلاما من القول والفعل تحقق به الكفر وقال هنا ان السحر جامع فظاهره أن المراد أن السحر تارة يكون بالقول وتارة يكون بالفعل الآن تفسيره بأنه قول يعظم به الخ يقتضى أنه قول لا غير ووقع لهم ارام انه من القول ووقع (٦٣) للباطى انه فعل ثم قال الباطى بعد أنه عما

اجتمع فيه الامر أن انتهى وتبعه شارحنا ويكون مراده ان السحر تارة يكون قولاً وتارة يكون فعلاً ويدرك ذلك من يتعاطاه (قوله ان تعلم السحر كفر وان لم يعمل به) أقول هـ بدأنى على انه يفسر بأنه قول يعظم به غير الله وتنسب اليه المقادير (قوله وقد استصوب الخ) أى فانه قال يكشف عن ذلك من يعرف حقيقةه يريده وبثبت ذلك عند الامام لانه معنى يجب به القتل فلا يحكم بها الا بعد ثبوت وتحققه كسائر ما يجب به القتل وفي الموازية في الذى يقطع أذن

المصحف كتاب الحديث اذا ألقاه بقذر أو حرقه استخفافا وأما حرقه لكونه ضعيفا وموضوعا فلا وفي كلام ز نظر وأما القاء كتب الفقه في القدر فليس فيه الا الادب ومثل المصحف الآية أو الحرف منه والمراد بالقدر ما يستقدر ولو طاهرا كالبصاق لخصوص العذرة وكذلك يكون مرثدا اذا شد الزنار في وسطه لان هذا فعل يتضمن الكفر والزنار بضم الزاى ومنه فعل شئ مما يختص بزى الكفار ولا بد أن ينضم الى ذلك المشى الى الكنيسة ونحوه وقيد ايضا بما اذا فعله في بلاد الاسلام (ص) وسحر (ش) هـ اذا جامع للفظ الذى يقتضيه والفعل الذى يتضمنه والمشهور أن تعلم السحر كفر وان لم يعمل به قاله مالك قال ابن عبد السلام وقد استصوب بعض المتأخرين كلام أصبغ وحكاية الطرطوشى عن قدماء الاصحاب واستشكل قول مالك ان تعلمه وتعلمه كفر اهـ وحدان عرفة السحر بقوله هو كلام مؤلف يعظم به غير الله تعالى وتنسب اليه المقادير والكائنات هكذا قال في التوضيح اهـ واذا حكم بكفره فان كان متجاهرا به فيقتل الا أن يتوب وماله في عوان كان يخفيه فحكمه حكم الزنديق يقتل بلا استثناء كما بأتى (ص) وقول بقدم العالم أو بقاءه (ش) يعنى أن من قال ان العالم وهو ما سوى الله قديم فقد كفر لانه يؤدى الى أن صانع العالم غير الله وكذلك اذا قال ببقائه والمراد بالقدم القدم الذاتى لا الزمانى وكذلك اذا شك في القدم أو البقاء للعالم فقوله (أو شك في ذلك) عطف على صريح أى أتى بما يدل على

الرجل ويدخل السكاكين في جوف نفسه ان كان سحرا قتل وان كان خلافه عوقب (قوله واستشكل الخ) لا يخفى انه لا إشكال ان يفسر بأنه قول يعظم به غير الله الخ فلعلى هذا المستشكل لم يطاع على هذا التعريف (قوله المقادير والكائنات) لا يخفى أن المقادير كأنه جمع متدرج والكائنات جمع كائنة أى ذات كائنة أى ثابتة بعد العدم ويراد بالذات نفس الشئ والعطف للتفسير وفي العبارة حذف أى ينسب اليه التأثير فيها أى أن السحر يؤثر في وجود تلك الاشياء فائدة ما يؤخذ على حل المعقود فان كان يرقيه بالرقى العربية جازوان كان بالرقى الجمعية لم يجز وفيه خلاف وكان الشيخ ابن عرفة يقول ان تكرره منه المنفع جاز أى لان ذلك يدل على حقيقةه (قوله لانه يؤدى الى أن صانع العالم غير الله) المناسب أن يقول لانه يؤدى الى أن العالم لا صانع له (قوله وكذا اذا قال ببقائه) أى أنه لا يفتى لانه يخالف لقوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه أو المراد قال بوجوب البقاء لذاته (قوله والمراد بالقدم القدم الذاتى لا الزمانى) لا يخفى أن تلك العبارة من اصطلاحات الفلاسفة فانهم يريدون بالقدم الذاتى الشئ أنه غير أثر شئ كالله تعالى فانه لم يؤثر فيه أحد ويريدون بالقدم الزمانى انه لم يكن له أول وان أثر فيه الغير كالأفلاك فانها قديمة بالزمان بمعنى لا أول لها وليست قديمة بالذات لوجود تأثير الغير فيها فاذا علمت ذلك فمقول القول بان العالم قديم بالزمان كفر ايضا ولا يختص الكفر بالقدم الذاتى فالوجه أن مراده بالقدم الذاتى عدم الاولية وأراد بالزمانى طول الزمان فيما مضى للشئ مع كونه له أول (قوله وكذا اذا شك في القدم أو البقاء) المراد به مطلق التردد (قوله عطف على صريح) فيه نظر بل هو معطوف على قوله القاء مصحف ويدل على ذلك قوله

بعد فهو داخل الخ أي حيث نظر إلى قوله أي أتى بما يدل على الشك يكون من أفراد القول وحيث نظر إلى قوله أو حصل الخ فهو من أفراد الفعل فيراد به ولو فعل القلب (قوله وبه ما يندفع) أي وبذلك الجواب يندفع الخ أي لأنه تبين أن الشك نارة يكون من أفراد القول وتارة يكون من أفراد الفعل وقوله وعليه فالخ لا يخفى أن هذا يدل على أن قوله بصريح الخ من جملة التعريف وأما لو جعل قوله بصريح الخ خارجا عن التعريف ويكون المعنى وذلك يكون بصريح أي ويجعل قوله أو شك الخ معطوفا على قوله بصريح الخ لما ورد اشكال (قوله وقد صرح الخ) أي وهو المعتمد وعليه فلا يحتاج إلى قيد وهو ممن يظن به العلم الخ (قوله تنتقل إلى شكل آخر مماثل) أي تحل فيه وتكون روحه وقوله مماثل أي في النوع بأن يكون آدميا طائعا وقوله أو أعلى أي بأن لا يكون من نوع الأدنى بل أعلى كالملاك بدليل ما بعده وقوله إلى شكل مماثل أي آدمي عاص وقوله أو أدنى أي من غير النوع كجمل الخ (قوله وهو تكذيب للشريعة الخ) لا يخفى أن الكفر يحصل بنقي واحد من الجنّة والنار فلا يتوهم من ظاهر العبارة توقف الارتداد على مجموع هذه الأشياء والجواب أن مرادة تفسير حقيقة التماسخ فلا ينافي أن الشخص إذا اعتقد في الجنة أو النار يكفر ثم لا يخفى أنه ربما يتوهم أنهم لما قالوا بالانتقال المذكور ولكن بعد ذلك تذهب إلى الجنة أو النار (٦٤) لا يكون ذلك ككفر أو ليس كذلك لأن كلام الشيخ أحمد حيث قال إن كانت

من مطيع انتقلت بعدموته لشكل آخر مماثل أو أعلى وهكذا إلى أن تصل إلى الجنة وإن كانت من عاص انتقلت لشكل مماثل أو أدنى كجمل أو كلب وغير ذلك إلى أن تصل للنار اه يفيد أن ذلك كفر ولعل وجهه ذلك أنه معلوم من الدين بالضرورة بطلانه (قوله مع إجماع المسلمين على خلافه) أي بحيث صار معلوما ضرورة في كفره فائله وإن ادعى عدم العلم (قوله المكفون) أي من كل طائفة تقدمت قبل نبينا (قوله وما تقدم من التعليل) أي الذي هو وقوله وإن توصف أنبياء الخ (قوله الآن يقال لازم المذهب ليس بمذهب) ظاهره ولو ينما مع أن اللازم إذا كان بينا يكون كفرا ولا يخفى أن اللازم هنا بين فليتنظر ذلك (قوله أو بحاربه

الشك في ذلك أو حصل في اعتقاده الشك في ذلك أي في قدم العالم أو بقائه فهو داخل في قوله أولفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه وبهذا يندفع قول الشارح أن هذا ليس من الأمور الثلاثة يعني قول المؤلف بصريح أو لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه وعليه فالجهد الذي ذكره ليس بجامع لخروج هذا النوع منه وقوله أو شك وهو ممن يظن به العلم بناء على أنه يعذر في موجبات الكفر بالجهل وقد صرح أبو الحسن على الرسالة بأنه لا يعذر بالجهل (ص) أو بتناسخ الأرواح أو بقوله في كل جنس نذير (ش) يعني أن القول بتناسخ الأرواح كفر ومعهناه أن كانت الروح من مطيع فبعدموته تنتقل إلى شكل آخر مماثل أو أعلى وهكذا وإن كانت من عاص فانها تنتقل إلى شكل آخر مماثل أو أدنى كجمل أو كلب أو شوه ما وهكذا ولاجنة ولا نار وهو تكذيب للشريعة وكذلك من اعتقد أن في كل جنس من أجناس الحيوانات من القردة والدود ونحوه ما نذير أي نبيا فانه يكفر لانه يؤدي إلى أن جميع الحيوانات تكون مكلفة وهذا يخالف الإجماع وأن توصف أنبياء هذه الأصناف بصفتهم الذميمة وفيه من الزدراء على هذا المنصب المنيف ما فيه مع إجماع المسلمين على خلافه وتكذيب فائله والمراد بالامة في قوله تعالى وإن من أمة إلا خلا فيها نذير المكفون وما تقدم من التعليل يقتضي القتل بلا استتابة الآن يقال إن لازم المذهب ليس بمذهب (ص) أو ادعى شر كمع نبوته عليه السلام أو بحاربه نبي أو جوزا كتناسخ النبوة أو ادعى أنه يصعد السماء أو يعانق الحور أو استحبل كالشرب (ش) يعني أن من ادعى أن شخصا من الأشخاص كان شريكا مع نبينا عليه السلام وأنه كان يوحى اليه ما عافانه يكون مرتادا وكذلك أسائر الانبياء المنفردين كنوح وإبراهيم عليهم السلام وكذلك من جوزا القول بحاربه الانبياء عليهم السلام لأن

نبي الخ) يحتمل أن يراد بحاربه بالفعل وهذا انما يتحقق في زمن عيسى ويحتمل أن يراد باعتقادهم جواز محاربة نبي وهذا يتحقق في كل زمن وحمله على الثاني أقرب لفهم أن حكم الاول كذلك بطريق الاولى فهو حينئذ عطف على قدم العالم والمراد بالقول الاعتقاد وفي الكلام حذف مضاف تقديره وجواز كذا قاله ع (قوله أو جوزا كتناسخ النبوة) عطف على صريح من قوله بصريح فهو عطف فعل على اسم يشبه الفعل وهو صادق بما إذا اعتقد ذلك أو قاله وأما الولاية فقال عي انها كما كتسب تكون وهيمية وذ ك اللفظي أنها كانبوة لا تكون كسبية (قوله أو أنه كان يوحى اليه ما عافا) أي ادعى الاولى أو الثانية والمعنى واحد أي ادعى مشاركة مسيلة للنبي صلى الله عليه وسلم في النبوة أي أنه كان يوحى اليه ما عافا أي أن كل واحد مني مستقل بجمعهم من مافا وكذا لو ادعى أن النبوة شر كة يدينها ما أي أنهم ما بمنا بة نبي واحد ويمكن حمل الطرف الاول على هذا وجمل الطرف الثاني على ما قلنا أولا (قوله كنوح وإبراهيم الخ) انظر قوله وإبراهيم مع نبوة لوط في زمنه وهو ابن أخي إبراهيم واسمه هاران قيل ونبي اسمعيل واسم حنينا في زمنه فليحذر كما في عب وأنت خير بان ظاهر عبارته كفر من ادعى شركة نوح ولو كان جاهلا ولعل وجهه أنه مخالف للقرآن المفيد أنه كان وحده وكذلك يكفر من ادعى مكانة الله أو مجالسته أو قال ولي من الاولياء أنا الله فانه يستتاب في ذلك كله وكذلك يرتد إذا ادعى

رؤية الله البصيرة لان ذلك جائز عقلا منقطع شرعا لم يقع لاحد في الدنيا سوى النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الاسراء الا ان القضا في شرح جوهرته نص على الخلاف في كفر من ادعى المشاهدة في الدنيا وعز القول بكفره الكواشي والمهدوي وأما ما ادعى رؤيته بقلبه فلا يرتد **وفزع** لوقف الحور العين فانه يقتل بالسيف ما لم يتب ويحتمل ولو تاب (قوله ولو قال أوجب حكما الخ) فيه تطرعا يضاهي المسلمون على تكفير كل من استحل القتل أو شرب الخمر أو الزنا أو شيئا مما حرم الله بعد علمه بتحرره انتهى فعمم ما علم من الدين ضرورة وغيره ولذا اقمنا العلم اذ لو كان خاصا بالضرورة ما قيدنا بعلم قائله محشى نت (قوله وأي بكرا الخ) أي انه اذا أنكر ذات أبي بكر لا يكفر بخلاف ما اذا أنكر صحبته لورود القرآن به لان لازم المذهب ليس يذهب (٦٥) (قوله بخلاف انكار مكة الخ) انما كفر من أنكر ذلك لما فيه من تكذيب القرآن

محرارهم محارب الله تعالى ومن حارب الله تعالى فقد كفر وكذلك من قال ان النبوة مكتسبة وهو الباطل بصفاء القلب الى مرتبة لان ذلك يؤدي الى توهين ما جاء به الانبياء وكذلك من ادعى انه يصعد الى السماء أو يعانق الحور وكذلك من يقول انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها وكذلك من اعتقد بقلبه أن شرب الخمر أو الزنا وما أشبه ذلك من كل محرم مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة حلال ولو قال أوجب حكما علم من الدين ضرورة لكان أحسن اذ مثله ما اذا جحد باحدا ما علم من الدين بالضرورة كإباحة كل الغيب ويخرج ما علم ضرورة وليس يحكم ولا يتضمن حكما ولا تكذيب قرآن كإنكار وجود بغداد أو أبي بكر وعمر وغزوة تبوك بخلاف إنكار مكة وإنكار غزوة بدر وخيبر وانظر إنكار وجود بيت المقدس (ص) لا بامانة الله كافر على الاصح (ش) يعني أن من دعا على شخص من المسلمين بان قال أمانته الله على الكفر فانه لا يكون كافرا بذلك على أصح القولين لانه انما أراد التغليظ عليه في الشتم وإرادة الكفر لم تكن مقصودة وبعبارة لا بامانة الله كافر قاله غيره وألفظه لانه وان قاله لنفسه ما مقصوده الا الدعاء (ص) وفصلت الشهادة فيه (ش) يعني أن من شهد بكفر شخص فانه لا بد أن يبين الوجه الذي كفر به أي يجب على الشاهد أن يقول كفر بالشئ الفلاني ويبينه ولا يحمله (ص) واستتيب ثلاثة أيام بلا جوع وعطش ومعاقبة وان لم يتب فان تاب والاقبل (ش) يعني أن المر تدعى الاسلام أصليا وطارئا يجب على الامام أو على نائبه أن يستتبيه ثلاثة أيام بلا جوع ولا عطش وبلا معاقبة وان لم يتب قتل بغروب الشمس من اليوم الثالث لافرق بين الحر والعبد والذكر والانثى ويطعم من ماله زمن رده وأما ولده وعماله فانه لا ينفق عليهم من ماله زمن رده لانه معسر بسبب الردة فقوله وان لم يتب مبالغة في قوله بلا جوع وعطش ومعاقبة ولا يصح أن يكون في قوله واستتيب ثلاثة أيام لانه يقتضي أنه يطلب منه التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستتيب ثلاثة أيام سواء تاب أم لا الا أن يحمل قوله وان لم يتب على معنى أنه قال لم يتب فيصح جعل المبالغة في قوله واستتيب ثلاثة أيام ولا يحسب اليوم الاول ثم ان الثلاثة تحسب من يوم ثبوت الكفر عليه لا من يوم الكفر ولا من يوم الرفع قاله الشيخ كرم الدين عن تقرير وهو مقتضى القواعد وعلى هذا لا يحسب اليوم الذي وقع فيه الثبوت لما تقر بأن الايام هنا لا تلتقي وانما كانت الاستتابة ثلاثة أيام لان الله أخر قوم صالح ذات القدر فيكونها ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل الثلاثة الايام مضى لانه حكم بمختلف فيه (ص) واستبرئت بحمضة (ش) يعني أن المرأة اذا ارتدت وكانت متزوجة أو مطلقة طلاقا

محرارهم محارب الله تعالى ومن حارب الله تعالى فقد كفر وكذلك من قال ان النبوة مكتسبة وهو الباطل بصفاء القلب الى مرتبة لان ذلك يؤدي الى توهين ما جاء به الانبياء وكذلك من ادعى انه يصعد الى السماء أو يعانق الحور وكذلك من يقول انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها وكذلك من اعتقد بقلبه أن شرب الخمر أو الزنا وما أشبه ذلك من كل محرم مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة حلال ولو قال أوجب حكما علم من الدين ضرورة لكان أحسن اذ مثله ما اذا جحد باحدا ما علم من الدين بالضرورة كإباحة كل الغيب ويخرج ما علم ضرورة وليس يحكم ولا يتضمن حكما ولا تكذيب قرآن كإنكار وجود بغداد أو أبي بكر وعمر وغزوة تبوك بخلاف إنكار مكة وإنكار غزوة بدر وخيبر وانظر إنكار وجود بيت المقدس (ص) لا بامانة الله كافر على الاصح (ش) يعني أن من دعا على شخص من المسلمين بان قال أمانته الله على الكفر فانه لا يكون كافرا بذلك على أصح القولين لانه انما أراد التغليظ عليه في الشتم وإرادة الكفر لم تكن مقصودة وبعبارة لا بامانة الله كافر قاله غيره وألفظه لانه وان قاله لنفسه ما مقصوده الا الدعاء (ص) وفصلت الشهادة فيه (ش) يعني أن من شهد بكفر شخص فانه لا بد أن يبين الوجه الذي كفر به أي يجب على الشاهد أن يقول كفر بالشئ الفلاني ويبينه ولا يحمله (ص) واستتيب ثلاثة أيام بلا جوع وعطش ومعاقبة وان لم يتب فان تاب والاقبل (ش) يعني أن المر تدعى الاسلام أصليا وطارئا يجب على الامام أو على نائبه أن يستتبيه ثلاثة أيام بلا جوع ولا عطش وبلا معاقبة وان لم يتب قتل بغروب الشمس من اليوم الثالث لافرق بين الحر والعبد والذكر والانثى ويطعم من ماله زمن رده وأما ولده وعماله فانه لا ينفق عليهم من ماله زمن رده لانه معسر بسبب الردة فقوله وان لم يتب مبالغة في قوله بلا جوع وعطش ومعاقبة ولا يصح أن يكون في قوله واستتيب ثلاثة أيام لانه يقتضي أنه يطلب منه التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستتيب ثلاثة أيام سواء تاب أم لا الا أن يحمل قوله وان لم يتب على معنى أنه قال لم يتب فيصح جعل المبالغة في قوله واستتيب ثلاثة أيام ولا يحسب اليوم الاول ثم ان الثلاثة تحسب من يوم ثبوت الكفر عليه لا من يوم الكفر ولا من يوم الرفع قاله الشيخ كرم الدين عن تقرير وهو مقتضى القواعد وعلى هذا لا يحسب اليوم الذي وقع فيه الثبوت لما تقر بأن الايام هنا لا تلتقي وانما كانت الاستتابة ثلاثة أيام لان الله أخر قوم صالح ذات القدر فيكونها ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل الثلاثة الايام مضى لانه حكم بمختلف فيه (ص) واستبرئت بحمضة (ش) يعني أن المرأة اذا ارتدت وكانت متزوجة أو مطلقة طلاقا

(٩ - خشي ثامن) ولو بحسب ما يتوهم والديهم اقتضت ذلك فلا يرتد انتهى لـ عن تقرير (قوله وأما ولده وعماله) أي ومنهم زوجته (قوله مبالغة الخ) وظاهر البساطي مبالغة في قوله ولا معاقبة **فائدة** لا يقبل سبق اللسان بالكفر فلا يعد بذلك قاله السيوطي في شرح حديث انما الاعمال بالنيات انتهى (قوله مبالغة الخ) أي انه اذا تاب أي انما لا نجوعه ولا نعطشه ولا نعاقبه بل وان لم يتب هذا معناه ثم لا يخفى أن هذا لا يتوهم خلافه حتى يحتاج للنص عليه أصلا نعم ربما يظهر في المعاقبة فقط أي أنه اذا تاب يرتفع عنه القتل لكن ربما يتوهم أنه يؤبد لا قترائه أولا فظهر من ذلك صحة ما قاله البساطي وقوله الا أن يحمل الخ أي انه اذا قال أتوب أي وعذبت بالتوبة فلا يترك بل يكرر عليه طلب التوبة حتى يتوب الا أنك خبر بان هذا وارد على الاول لان أصل المعنى واستتيب الخ (قوله لانه حكم بمختلف فيه)

أي وذلك لأن ابن القاسم يقول يستتاب ثلاث مرات انتهى (قوله فانه لا تقتل حتى تستبرأ بحبضة) وهذا اذا كانت تحبض ولو في كل خمس سنين فأكثر وأما ان كانت لا تحبض اضعف أو اياس مشكوك فيه فلا تستبرأ الا ان كانت ممن يتوقع جملها وحبنة ذفانها تستبرأ بثلاثة أشهر الا ان تحبض في اثنتاهم وكل هذا فممن لها زوج أو سيد مرسل عليها والا فلا تستبرأ الا ان تدعى جلا واختلاف أهل المعرفة في ذلك أو شكوا ذكره عجب (قوله عجز دار تداخه الخ) ضعيف فقوله وبأني أن الراجح مقابله (قوله وهو كذلك عند أبي الحسن الخ) يفيد أن المسئلة ذات خلاف ولكن كلام أبي الحسن هو المعتمد (قوله كذلك) أي يكون كونه بعد الاستتابة فيكون ماله في ما وليس الورثة (قوله على المذهب الخ) مقابله ما ذكره صاحب (٦٦) النوادر وابن يونس قال ابن القاسم وأما ما ولد في حال الارتداد فان أدركوا قبل

رجعوا أو كانت سرية فانه لا تقتل حتى تستبرأ بحبضة واحدة وما زاد عن الحبضة بالنسبة الى الحرمة فانه تعبد لا يحتاج اليه وأما اذا ارتدت وهي مرضع فانه لا تقتل حتى يوجده من يرضع ولدها ويقبل غير أمه قاله ابن القاسم (ص) ومال العبد للسيد والافقي (ش) يعني أن العبد المسلم اذا ارتد فان ماله يكون لسيد مجر دار تداخه يأخذه بالملك لا بالارث وبأني أن الراجح أنه يرجع ماله له اذا تاب عنه فقوله وان تاب فماله له وان كان المرتد حرا ومات أو قتل على ردة فان ماله يكون فيما يحل له بيت المال ليس لورثته منه شيء وظاهره ولو كان له ورثة كفاه وظاهره ولو ارتد في مرضه وقتل وهو كذلك عند أبي الحسن فيما اذا قتل فله بعض وينبغي أن الموت في زمن الاستتابة كذلك واذا مات من يرثه المرتد في حال ردة فانه يرثه من يستحق ارثه من أقاربه ومواليه واذا أسلم لا يسترجع له (ص) وبقي ولده مسلما (ش) يعني أن المرتد اذا قتل على ردة فان ولده الصغير يبقى على الاسلام ولا يتبع أباه في ردة لان التبعية للاب انما تكون في دين يقر عليه وبعبارة وبقي ولده مسلما أي حكمه بالاسلامه صغيرا كان أو كبيرا ولقبيل الردة أو بعد ها على المذهب وقوله (كان ترك) تشبيهه فيما قبله أي كما اذا ترك ولد المرتد أي غفل عنه حتى بلغ فانه يحكم بالاسلامه فان ارتد بعد بلوغه أجرى عليه حكم المرتد (ص) وأخذه منه ما جنى عمدا على عبدا أو ذمى لا حرم مسلم كان هرب لدار الحرب الاحد الفرية (ش) أي من مال المرتد وبه يعلم أن الاستثناء منقطع والمعنى أن المرتد اذا جنى عمدا على ذي أو على عبدا عمدا أو خطأ بعد ردة أو قبلها فانه يؤخذ من ماله قيمة العبدودية الذمى وأما لو جنى عمدا على حرم مسلم فانه لا يؤخذ منه شيء لذلك من ماله لان حده القود وهو يسقط بقتله لردته كما اذا هرب المرتد ادا الحرب وقد كان قتل حرام مسلما فانه لا يؤخذ من ماله شيء لذلك واذا رجع قتل للردة ان لم يسلم وللقتل ان أسلم واذا قذف المرتد شخصاً في بلد الاسلام ثم هرب الى بلد الحرب ثم أسر بعد ذلك فان حده القذف وهو المراد بالفرية لا يسقط عنه لما يلحق المقذوف من المعرة وأما اذا قذفه في بلاد الحرب ثم أسر بعد ذلك فان حده الفرية تسقط عنه وان رجع الى الاسلام فلا مفهوم لقوله عمدا بالنسبة للعبد لان بيت المال من العاقلة وهي لا تحمّل عبدا وانما ذكر العبد لاجل الذم لان خطأه في بيت المال كالسلم (ص) والخطأ على بيت المال كاخذه جنابة عليه (ش) يعني أن جنابة المرتد خطأ على الذمى وعلى الحر المسلم على بيت المال كما أن بيت المال يأخذ أورش الجنابة عليه من جنى فكما يغرم عنه يأخذ ماله فعليه ما عليه وله ماله وأما على العبد سواء كان عمدا أو خطأ في مال المرتد (ص) وان تاب فماله له (ش) يعني أن المرتد اذا تاب ورجع للاسلام فان ماله يرجع له على المشهور وظاهره ولو عبد الان الراجح أن المرتد لا يكون

أن يحتلموا أو تحبض النساء فليجبروا على الاسلام وان لم يدركوا حتى كبروا وصاروا رجلا ونساء رأيت أن يقر واعي دينهم لانهم انما ولدوا على ذلك (قوله كان ترك الخ) جعل الشارح ضمير ترك لولد المرتد ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على المرتد يغفل عنه ويولد له ولد وهو مرتد فانه يحكم بالاسلامه ويجبر على ذلك (قوله كان هرب لدار الحرب) أي بعد قتله للحر المسلم ثم أسره فانه لا يقتل قودا ويقتل لردته وان أسلم قتل قصاصا وقوله وبه يعلم أن الاستثناء منقطع أي لان قوله الاحد الفرية معناه أن حده القذف لا يسقط وحده الفرية الذي حكم بانه لا يسقط ليس مالا من الاموال فتدبر (قوله أو على عبد) شمل المكاتب وغيره (قوله ثم هرب لدار الحرب) فيه تخصيص للمسئلة بالهارب مع أنها عامة فيه وفي غيره كما أفاده المحققون والمراد بالفرية الكذب وسمى فرية لانه كذب عند الشارح وان احتمل كونه في نفسه حقا (قوله لما يلحق الخ) أي فيحد القذف ويقتل بعد ذلك (قوله وهي لا تحمّل عبدا) أي مطلقا عمدا أو خطأ (قوله والخطأ على بيت المال) لا يفتي أنه لا فرق في هذه

المسائل بين جنابته على نفس أو جرحه حسى أو معنوى انتهى (قوله كما أن بيت المال الخ) ولا يقتصر من جنى عليه ولو بنفس عبدا أو كافرا لان شرط القصاص أن يكون الجنى عليه معصوما (قوله في مال المرتد) أي لان العاقلة التي من جملتها بيت المال لا تحمّل قيمة العبد والذمى والعبد انما يفرق في الخطا دون العمد فانها مساو في الاخذ من مال المرتد (قوله لان الراجح أن المرتد الخ) أقول لا يفتي أن الحر عليه بنفس الارتداد لا ينافي أنه اذا أسلم يكون ماله له وبعد كتمى هذا رأيت النقل عن ابن مزيق حيث قال هذا أي كلام المصنف يدل على أن مال المرتد ينزع منه بنفس الردة ويوقف حتى يعلم حاله انتهى فله الحمد وكتب بعض الشيوخ ما يوافقه حيث

نقل عن التوضيح أن المشهور أنه يحجر عليه بنفس الارتداد (قوله وان كانت على ذي) ٣ نسخة شيخنا عبد الله المغربي صواب وهي وان كانت على ذي ففي ماله في العمد وعلى عاقلته في الخطأ (قوله فيما اذا مات على رده) أي وأما لو تاب ورجع للإسلام فانه يقدر كالمسلم في جنابته (قوله لا الصادرين عليه) أي في حال رده أي فان هذه قد تقدمت في قوله كاخذه جنابة عليه أي فانها تكون في بيت المال ويعتبر مرتدا على حاله ولا يقدر كالمسلم (قوله هو الزنديق) أي عند الفقهاء وقوله المسمى بالمنافق أي في العصر الاول كما أفاده بعض الشراح (قوله ولا تقبل توبته) أي بحيث لا تقبله ولا تقبل توبته من حيث تغسيله والصلاة عليه (قوله لا بلا طلب الخ) أي لان نفي الطلب لا ينفي القبول مع أنه لا يقبل منه توبة حيث ظهر عليه قبلها (٦٧) (قوله يعني أن المستسمر اذا قتل) أي ولو قتل انسان غير الحالك (قوله وكذا بعده ان

بنفس الارتداد محجور عليه فلا ينزع منه المال رقيقا كان أو حرا كما يؤخذ من كلام الشارح في حل قوله وأخذ منه ما جنى الخ (ص) وقدر كالمسلم فيهما (ش) ضمير التثنية يرجع للعمد والخطا والمعنى أن المرتد اذا جنى في حال رده جنابة عمدا أو خطأ فانه يقدر فيهما بعد توبته كالمسلم فان كانت الجنابة عمدا على المسلم كان عليه القود وان كانت خطأ كانت الدية على عاقلته وان كانت على ذي ففي ماله في العمد وعلى عاقلته في الخطا وما مر في جنابته على العمد والذي والحر والمسلم عمدا أو خطأ فيما اذا مات على رده وأما لو جنى عليه في حال رده فلا يقدر مسلمان بل مرتدا ففيه ثلث خمس دية المسلم وبعبارة الضمير في فهم ما يرجع للعمد والخطا الصادرين منه لا الصادرين عليه في حال رده وقول الشارح ويحتمل الصادرين منه أو عليه فيه نظر (ص) وقيل المستسمر بلا استثناء إلا أن يجي غائباً (ش) المستسمر هو الزنديق المسمى بالمنافق يعني أن المستسمر يقتل ولا تقبل توبته اذا ظهر ناعليه قبل توبته اختياراً وسواء كان مستسماً بكفر أو بسحر فلو جاء اليه نائماً قبل الظهور عليه فان توبته تقبل فقوله بلا استثناء أي بلا قبول توبة بلا طلب توبة فالسجين ليست للطلب (ص) وماله لو ارثه (ش) يعني أن المستسمر اذا قتل فان ماله يكون لو ارثه ان مات قبل الاطلاع عليه وكذا بعده ان تاب وسواء كانت توبته قبل الاطلاع عليه أو بعده وان كانت توبته بعد الاطلاع عليه لا تسقط قتله وينبغي أن يكون مثله ما اذا أنكر ما شهد عليه به البينة من الزندقه (ص) وقبل عذره من أسلم وقال أسلمت عن ضيق ان ظهر كأن ترضأ وصلى وأعاد ما مومه (ش) المشهور أن من أسلم من الكفار ثم ارتد وقال انما كان اسلامى لاجل عذره حصل لي وظهر عذره بقرينة فانه يقبل منه وقيد بما اذا لم يتم على الاسلام بعد ذهاب الخوف عنه وأما ان لم يظهر عذره فهو مرتد كما اذا ترضأ وصلى اماما من صحبه من المسلمين فلما أمن أظهر الكفر وقال انما فعلت ذلك لاحصن نفسي ومالي بالاسلام فانه يقبل منه ذلك اذا أشبه ما قاله ومن صلى خلفه يعيد ما صلى أبدا وفيه نوع تكرار مع ما مر له في الصلاة عند قوله وبطلت باقتداء من بان كافرا الخ (ص) وأدب من تشهد ولم يوقف على الدعاء (ش) يعني أن الكافر اذا أتى بالشهادتين ثم ارتد وال حال انه لم يوقف على الدعاء أي لم يلتزم أركان الاسلام فانه لا يقتل وانما عليه الادب فقط قال الناصر اللقاني وانما كان الالتزام الدعاء ركناً لان الايمان هو التصديق للرسول عليه السلام بما علم مجيئه به ضرورة وما علم مجيئه به ضرورة أقوال الاسلام وأعماله المبني عليها فلم يلتزمها لم يصدق بها فلم يكن مؤمناً

المصنف وحاصل الاعتراض ان الوقوف هو الاطلاع فقط اهـ انه اذا اطاع ولم يلتزمها لا يقبل عذره مع أنه يقبل وحاصل الجواب أن المراد بالوقوف الالتزام فعني ولم يلتزم ثم لا يخفى أن هذا تفسير مراد لغير مدلول اللفظ قال العلماء وهذا فيمن يجهل الدعاء وأما من لا يجهل ذلك فانه يكون مرتداً كما لو تربي بين أظهر المسلمين كانه صاري واليهود (قوله قال الناصر اللقاني) واسمه محمد (قوله بما علم مجيئه به) أي تفصيلاً فيما علم تفصيلاً واجبالاً فيما علم اجمالاً (قوله أقوال الاسلام الخ) لا يخفى أن الاسلام هو الانقياد الظاهري المبني على الاعتراف بالباطني فعني الاضافة في قوله أقوال الاسلام الخ أي الاقوال والافعال الدالة على أنه متفاد ظاهراً انقياداً مبنياً على انقياد باطني الذي هو التصديق فالأقوال كقراءة الفاتحة في الصلاة وقوله المبني عليها أي أن الاسلام مبني على تلك الأقوال ٣ (قول المحشي نسخة شيخنا عبد الله الخ) هذه النسخة المطبوعة موافقة لنسخة شيخه فلمتنظر نسخة المحشي ٥٥

والافعال أي مدرك بها فهي دالة عليه وقوله فمن لم يلتزمها لم يصدق بها وذلك لان التصديق هو الانقياد الباطني فاذا لم يلتزمها لم يكن عنده انقياد باطني وقوله فلم يكن مؤمنا ولا مسلما أما كونه ليس مؤمنا فلا يتفاء التصديق الذي هو الانقياد الباطني الراجع لقول نفسياني كما مننت وقوله ولم يكن مسلما أي لفقد الدال عليه وهي الاقوال والافعال كما تقدم وقوله وهذا القدر لا بد منه الاولي أن يقول فهذا القدر لا بد منه أي لا بد في تحقق الايمان من التصديق تفصيلا فيما علم تفصيلا وبهذا يتبين أن كلام الشارح لا يتم الا بزيادة ما قلناه في حله أي تفصيلا فيما علم تفصيلا ومفاد ذلك أنه اذا نطق بالشهادتين وصدق اجمالا ثم لحقه الموت أنه لا يغسل ولا يصلى عليه لانه لم يكن مؤمنا ولا مسلما والظاهر أنه يصلى عليه ويغسل ثم لا يخفى أن هذا يقتضي ان من لم يصدق بالانبياء الذين في القرآن أن كان جاهلا بهم اذا سئل عنهم يقول لا أدري يكون كافرا لانه لم يكن عنده العلم التفصيلي مع أنه لا يكفر الا بانكار ذلك (قوله الآن ظاهر كلام الخمي الخ) أي فضية كلام (٦٨) الخمي أنه اذا رجع قبل الوقوف على الدعاء لم يقبل عذره ولا بد من قتله

ولا مسلما وهذا القدر لا بد منه الا أن ظاهر كلام الخمي وغيره انه يكفي الايمان بها اجمالا بان يصدق بان محمد رسول الله والتصديق بالرسالة تصديق بما جاء به اجمالا والذي ذكره المنطقي لا بد من التصديق به تفصيلا فتأمل ثم شبه في الادب قوله (ص) كساحر ذي ان لم يدخل ضررا على مسلم (ش) يعني أن الساحر الذي يؤذ بسحر المسلمين ولم يدخل عليهم ضررا بسحره وأمان أدخل عليهم ضررا بسحره فانه يقتل لنقض عهده ولا يقبل منه الا الاسلام ممن سب النبي عليه السلام وظاهره أي ضرر كان قال الباجي وان سحر أهل دينه فانه يؤذ بالان يقتل أحدا بسحره فانه يقتل به وبعبارة وينبغي أنه اذا أدخل بسحره ضررا على مسلم أن يجري فيه على حكم من نقض عهده فيحذر الامام فيه بين القتل والاسترقاق أو ضرب الجزية لانه يتعين قتله الا أن يسلم كما نقله الشارح عن الباجي (ص) وأسقطت صلاة وصياما وزكاة وحجها تقدم (ش) يعني أن المكلف اذا فرط في العبادات قبل رده من صلاة أو صيام أو زكاة ثم تاب ورجع للاسلام فانه لا يؤمر بقضاء ذلك وتسقط عنه لان الاسلام يجب ما قبله وصار كالكافر الاصل يسلم الا أن لم يجزه ما فعله قبل الردة من الحج بل عليه حجة الاسلام وبعبارة وأسقطت صلاة وصياما وزكاة فانه لا يؤمر بالتفعل أسقطت قضاءها وان فعلت أسقطت ثوابها وقوله وحجها تقدم هذا فعل قطعها وعليه قضاءه لان وقته باق فصلاة الصوم والصلاة والزكاة عنه وضمة الحج له وينبغي أن تقيده هذه الامور بما اذا لم يتصدق بالردة اسقاطها والالم تسقط معاملته بنقيض قصده وقد نقله المشذلي عن ابن عرفة في الاحصان قوله وحجها الخ بخلاف عتقه وتذبيره واستيلاده المتقدم فلا تسقطه والظاهر أن الوقف كذلك (ص) ونذرا وكفارة وعينا بالله أو بعق أوظهار (ش) يعني أن التوبة تسقط عن المرتد هذه الامور سواء حنت فيها أم لا كان العتق معينا أم لا والتفصيل ضعيف (ص) واحصانا ووصية (ش) يعني أن التوبة من الردة تسقط الاحصان لاحد الزوجين وبأن تفنان الاحصان اذا أسلموا من زنى منهما بعد رجوعه للاسلام لم يرجم حتى يتزوج واذا أوصى بوصايا ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام فان توبته تسقط ما أوصى به قال فيها اذا قتل على رده عتقت أم ولده من رأس المال وعتق مدبره في

وأقول يمكن الجمع بان مراد الخمي بذلك انه يكفي في جريان الاحكام بحيث انه اذا مات عقب ذلك أي عقب تصديقه قبل الاطلاع انه يغسل ويصلى عليه ويورث برثه المسلمون وهذا لا ينافي قوله انه اذا رجع قبل الوقوف على الدعاء لم يقبل عذره ولا نقضت له (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لما في المقام من البحث كما تبين (قوله وظاهره أي ضرر كان) أقول ان السحر ضرر فقولوه ان لم يدخل ضررا تناقض ويمكن أن يقال انه فعل معه السحر الذي شأنه أن يترتب عليه الضرر فقد ر أنه لم يحصل ذلك الضرر الذي شأنه أن يحصل عادة (قوله لان وقته باق) ومثله من أدى صلاة في أول وقتها ثم ارتد ثم رجع للاسلام قبل خروج وقتها فانه يجب عليه فعلها وكذا كل عبادة فعلت ورجع للاسلام قبل خروج وقتها (قوله وينبغي أن تقيده هذه الامور) أي التي أفاد المصنف ان الردة تسقطها

فيشمل قوله بعد ونذرا الخ (قوله فلا تسقطه) أي سواء أسلم أو قتل على رده فيخرج المدبر من ثلثه وأم الولد من رأس ماله ويستمر الوقف موقوفا (قول المصنف أوظهار) ظاهره الجوف يكون معطوفا على قوله بعق ويكون ساكتا عن تقييد الظهار أي بدون تعيين كان يقول أنت على كظهر أمي (قوله يعني أن التوبة الخ) لا يخفى ان الردة هي المسقطه لا التوبة والجواب أنه لما كان الاثر لا يظهر الا بعد التوبة أسند الاسقاط اليها (قوله سواء حنت فيها أم لا) أي حنت في حال الردة كما أفاده غيره أي وأما لو حنت في العتق قبل الردة فقد تم العتق عمابة تيجر عتقه قبل رده وحاصل ما في المقام أنها تسقط هذه الامور حنت فيها أم لا وكذا تسقط الظهار المنجز فهي تسقط الظهار المنجز واليمين بالظهار وكفارة الظهار حيث وجبت فيه (قوله والتفصيل ضعيف) أي ان ابن كنانة يفصل أي يقيده العتق بغير المعين وأما المعين فقد انعقد عليه في ماله حتى لمعين فلا يسقط (قوله تسقط الاحصان) أي الجائز في نفسه وأما تحصينه للزوجة فلا يسقط بارتداده لانه في الغير وكذا عكسه

الثالث

(قوله وأما الوارد الوهاب الخ) أي بعد حيازة الهبة كما في سخط بعض الشيوخ والصواب قبل الحيازة كما يفهم من كلام بعض الشراح ومعناه لا يحكم ببطلانها بل توقف فإن قتل على ردة أو مات على ردة بطلت وإن أسلم صحت وقوله الأعلى قول سحنون فيه أن الحجر بنفس الارتداد لا ينافي الصحة إن رجع للإسلام (قوله لا طلاقاً) الفرق بين الطلاق والظهار أن الظهار فيه كفارة فاشبه الإيمان وأما عين الطلاق كقوله على الطلاق لأفعل كذا ثم ارتد قبل حنثه فإن الردة تسقطها (٦٩) (قوله وردة محل) بالرفع عطف على فاعل أسقطت المستتر فيه مع مراعاة النفي

(قوله فانه يجوز له أن يتزوجها قبل) قوله فانه يجوز له أن يتزوجها قبل (زوج) أي والموضوع أنه طلقها فلا ما قاله سيدي أحمد مالم يقصدا بارتدادهما التحليل فلا يحلان إلا بعد زوج بقي ما إذا ارتدت المرأة فقط وقد كان طلقها ثلاثاً ثم رجعت للإسلام فإن ردتا لا تسقط الطلاق الثلاث كما أفهمه كلامه بعد فالحاصل أنه لا يحصل إسقاط إلا إذا ارتدا معاً لأن حصل من أحدهما (قوله بناء على أنه الكفر كله واحدة) فيه نظر بل ولو قلنا أنه ملل والألم يحتاج للجواب عن الحديث المذكور وقوله وأقراخ أي ولوا إلى مذهب المعطلة أو الدهرية ولكن تؤخذ منه الجزية عما عدا كان عليه قبل (قوله بالإسلام أبيه) الباء الأولى متعلقة بحكم صلة لتعليمية والثانية للسببية والتعليل فلم يتعلق حرفاً بمرتباً اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله وكذا بالإسلام استقلالاً) هذا خارج عن المصنف (قوله أي لم يميز الثواب من العقاب) رد ذلك عجب بأن الذي ينبغي أن يفسر به أن يقال عقل الإسلام ديناً يتدين به وفائدة الحكم بالإسلام من ذكر الحكم بردته بعد البلوغ أن امتنع وذكره لأنه مفهوم غير شرط (قوله إلا المراهق)

الثالث وبطلت وصاياه انتهى وسواء قتل على ردة أو مات أو تاب وأما الوارد الوهاب فينبغي أن لا تبطل الهبة الأعلى قول سحنون أنه يحجر عليه بنفس الارتداد (ص) لا طلاقاً ورده محل بخلاف ردة المرأة (ش) يعني أن التوبة من الردة لا تسقط الطلاق الذي صدر منه قبل ردة فاذا طلقها ثلاثاً ثم ارتد رجع للإسلام فانه لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره في زمن ردة حلت له وهذا مالم يرتد ما عاثر جعلاً للإسلام فانه يجوز له أن يتزوجها قبل زوج لأن أثر الطلاق قد بطل بالردة وكذلك إذا ارتد المحلل للبعثت ثم رجع للإسلام ولم يرجع فان تحلله للمرأة لا يسقط لأن أثره في غيره وهي المرأة المحللة فتحل لمطلقها أولاً بخلاف المرأة إذا طلقها زوجها ثلاثاً ثم رجعت فغيره وحلت للمطلق الأول ثم ارتدت ثم رجعت إلى الإسلام فان تحللهما يسقط بتوابعهما ولا تحل للزوج الأول إلا بعد زوج وكأنهما لم يتزوج بعد طلاق الأول لأنها أبطلت فعلها في نفسها وهونكاحها الذي أحلها كما أبطلت نكاحها الذي أحصنها (ص) وافر كافر انتقل لكفر آخر (ش) يعني أن الكافر إذا انتقل من كفر إلى كفر آخر فانا لا نتعرض له ونقره على ذلك بناء على أن الكفر كله ملة واحدة وحديث من بدل دينه فاقتلوه محمول على دين يقر عليه وهو دين الإسلام وهو الدين المعتبر شرعاً ومفهوماً كافر أن المسلم لا يقر إذا انتقل للكفر ومفهوماً كافر أنه لو انتقل للإسلام بقر وهو كذلك (ص) وحكم بالإسلام من لم يميز صغراً أو جنوناً بالإسلام أي به فقط كان ميمز (ش) يعني أنه يحكم بالإسلام الولد الذي لم يميز بسبب إسلام أبيه فقط وعدم تمييز الولد أملاً لاجل صغره أو لاجل جنونه ولو بالغوا وغير الأب لا يحكم بالإسلام الولد بسبب إسلامه على المشهور وكذلك يحكم بالإسلام الولد المميز الذي لم يراهق بسبب إسلام أبيه فقط وكذا بالإسلامه استقلالاً على ظاهر المذهب والمراد بالأب دنية قوله وحكم الخ ويجبر بالقتل إن امتنع بعد البلوغ وقوله لم يميز أي لم يميز الثواب من العقاب أو القربة من المعصية (ص) إلا المراهق والمستروك لها فلا يجبر بقتل إن امتنع ويوقف أمره (ش) هذا مستثنى من قوله وحكم بالإسلام من لم يميز والمعنى أنه لا يحكم بالإسلام المراهق تبعاً لإسلام أبيه وكذلك من أسلم أبوه وهو صغير وغفلنا عنه إلى أن بلغ سن المراهقة فانه لا يحكم بالإسلامه تبعاً لإسلام أبيه وإذا لم يحكم بالإسلام كل وامتنع من الإسلام فانه لا يجبر بالقتل قال مالك في المدونة ومن أسلم وله ولد مراهق من أبناء ثلاث عشرة سنة وشبه ذلك ثم مات الأب وقف ماله إلى بلوغ الولد فأسلم ورثه والألم برثته وكان المال للمسلمين ولو أسلم الولد قبل احتلامه لم يتحمل أخذ ذلك حتى يحتلم لأن ذلك ليس بالإسلام ألا ترى أنه لو أسلم ثم رجع إلى النصرانية أكره على الإسلام ولم يقتل ولو قال الولد لا أسلم إذا بلغت لم ينظر إلى ذلك ولا بد من إيقاف المال إلى احتلامه فقوله إلا المراهق من المراهقة وهي المقاربة لانه قارب البلوغ وقوله فلا يجبر بقتل إن امتنع مفرع على ما قبله كما هو وفهم منه أنه يجبر بغير القتل كالنديد والضرب وهو كذلك (ص) ولا إسلام سابعه إن لم

أي المميز (قوله والمتروك لها الخ) في كلام المواق والشيخ عبد الرحمن أنه لا فرق في المتروك لها بين المميز وغيره وأما المراهق عند الإسلام أبيه فلا يكون الامتياز إلا استثناء فيهما ليس على طريقة واحدة (قوله وإذا لم يحكم الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف فلا يجبر الخ جواب شرط مقدر (قوله بالإسلام كل) أي من المراهق والمتروك لها (قوله ألا ترى أنه الخ) هذا يعارض ما تقدم من أن إسلامه معتبر وقد تقدم بيان فائدته والمسئلة ذات قولين والخاص أن مذهب المدونة أنه لا عبرة بالإسلام قبل البلوغ وأنه لو أسلم ثم رجع إلى النصرانية جبر بالضرب ولم يقتل وما صححه ابن الحاجب من الحكم بالإسلامه وأنه يحكم بردته بعد البلوغ إن امتنع ٣ وهو الراجح ٣ قوله وهو الراجح كذا بالنسخ والظاهر إسقاط الواو

(قوله وهو عام الخ) لا يخفى أنه على حل شارحنا يكون المصنف ذا كرا القولين فشي في باب الجنائز على قول وهما على قول ومن المعلوم أن رواية ابن القاسم في المدونة مقدمة على رواية غيره فيها فإذا كانت الروايتان في المدونة متناقضتين يكون هو الراجح وما هنا خلافاً فيه وذهب عجم إلى أن ما تقدم في كتابي صغير وما هنا في مجوسي صغير فلا معارضة وأن قول المصنف أن لم يكن معه أبوه أي المجوسي الكبير فإن كان معه أبوه المجوسي الكبير فيكون إسلامه تبعاً لإسلام أبيه بحره على الإسلام والحاصل أن المجوسي الصغير يجبر على الإسلام اتفاقاً والمجوسي الكبير يجبر على الراجح ثم ما هنا في غير القليط لما تقدم في القطة أنه يحكم بالإسلام للقليط ظاهرة ولو عجزاً في قري المسلمين كان لم يكن فيها الايتان أن القطة مسلم (قوله والمتنصر) أي والمتهود ولو فرض (قوله من كاسير) أدخلت الكاف من دخل بلاد الحرب لتجارة (قوله فلا يغني عنه قوله على الطوع) لا يخفى أن معنى قوله عند الجهل أي لم يثبت إكراهه ولا طوعه وحينئذ فقوله أن لم يثبت إكراهه معناه ولا طوعه فيكون عين قوله عند الجهل وقوله فلا يغني عنه قوله على الطوع لا يخفى أن قوله على الطوع معناه عند الجهل فلا غناء حاصل قطعا وقوله لم يثبت إكراهه أي بالشخص أو بالعموم كما إذا اشتهر عن جهة من الكفار أنهم يكرهون الأسير على الدخول في دينهم أو يكثر من الإساءة إليه فإذا تنصر خففوا عنه (قوله وان سب نبيا الخ) سب أي أن السب معناه الشتم والشتيم كل كلام قبيح كما قالوا فاذن القذف أو الاستخفاف بالحق أو الحاق النقص الخ وغير ذلك مما يأتي داخل (٧٠) في السب ففي كلامه تكرر (قوله أو استخف بحقه) أي كأن يعنفه أنه لا يجب نصرته وتوقيره أو سمع من يتقصه ولم يغير مع القدرة عليه (قوله وان في دينه) أي هذا إذا كان في دينه كعرج أو عمي بل وان في دينه هذا معناه وفيه شيء لأن ما قبل المبالغة أولى مما بعدها فالأحسن ما في بعض النسخ وان في دينه أو أن في ثوبه لما في السواد عن مالك من قال إن ردائه عليه الصلاة والسلام وسخ وأراد به عيبه قتل (قوله أو خصلته) أي كان لم يكن كرمياً أو شجاعاً وهذا من السب ولك أن تقول من تغير الصفة أو من العيب وقوله أو غرض من مرتبته لا يخفى أن كل شتم فهو نقص في مرتبته فظهر ما قلنا من التكرار كما ذكرنا (قوله أو وفور علمه) أي زيادة علمه كان لم يكن على غاية من العلم وقوله أو من وفور زهده أي زيادة زهده كان يقول أنه لم يكن على غاية من الزهد بل أفتى الاندلسيون شخص في علي بن حاتم بالقتل في نفسه أصل الزهد عنه صلى الله عليه وسلم وقوله أو أضاف الخ لا يخفى أن ذلك داخل في السب (قوله أو نسب له مالا يلق الخ) كداهنته في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (قوله على طريق الذم الخ) راجع للأسائل الثلاث عند بعضهم وأولها قوله أو غرض من مرتبته الخ وثانيها قوله أو أضاف له مالا يجوز عليه وثالثها قوله أو نسب له الخ وهو مخالف لقوله بعدوان ظهر أنه لم يرد ذمه الخ والمعتمد ما يأتي وقال ابن مرزوق يحتمل رجوعه للثلاثة وللأخيرة فقط ولا عمل على مفهومه بل لوقصده المدح لا يعذر ويدل عليه قوله بعد في الأغنياء وإن ظهر أنه لم يرد ذمه (قوله وقال أردت العقر الخ) إنما قتل لأن دعواه خلاف مقتضى لفظه (قوله ولم يستقب) ليس المراد لم تطلب منه توبة بل المراد لم تقبل توبته وقوله حدام مقيد بما إذا تاب أو أنكرا ما شهدت به عليه وموت مسلماً ويغسل ويصلى عليه غير أهل الفضل والصلاح ويدفن في مقابر المسلمين وماله لورثته وأما لو أقر بالسب ولم يثبت فإنه يقتل ككفر أو لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وماله لميت المال بل تستر عورته وبوارى كما يفعل بالكفار (قوله إلا أن يسلم الكافر) خبر الإسلام يجب ما قبله ولا يقال له أسلم ولا لا تسلم لكن أن أسلم فذلك له توبة (قوله مما في معناه الخ) لا يخفى أن الذي في معناه هو الحديث المتواتر لا غير من الأحاديث كان صحيحاً وحسننا وظاهره ولو لمع العلم بأنه حديث حسن أو صحيح وليس كذلك بل هو كافر

نصرته وتوقيره أو سمع من يتقصه ولم يغير مع القدرة عليه (قوله وان في دينه) أي هذا إذا كان في دينه كعرج أو عمي بل وان في دينه هذا معناه وفيه شيء لأن ما قبل المبالغة أولى مما بعدها فالأحسن ما في بعض النسخ وان في دينه أو أن في ثوبه لما في السواد عن مالك من قال إن ردائه عليه الصلاة والسلام وسخ وأراد به عيبه قتل (قوله أو خصلته) أي كان لم يكن كرمياً أو شجاعاً وهذا من السب ولك أن تقول من تغير الصفة أو من العيب وقوله أو غرض من مرتبته لا يخفى أن كل شتم فهو نقص في مرتبته فظهر ما قلنا من التكرار كما ذكرنا (قوله أو وفور علمه) أي زيادة علمه كان لم يكن على غاية من العلم وقوله أو من وفور زهده أي زيادة زهده كان يقول أنه لم يكن على غاية من الزهد بل أفتى الاندلسيون شخص في علي بن حاتم بالقتل في نفسه أصل الزهد عنه صلى الله عليه وسلم وقوله أو أضاف الخ لا يخفى أن ذلك داخل في السب (قوله أو نسب له مالا يلق الخ) كداهنته في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (قوله على طريق الذم الخ) راجع للأسائل الثلاث عند بعضهم وأولها قوله أو غرض من مرتبته الخ وثانيها قوله أو أضاف له مالا يجوز عليه وثالثها قوله أو نسب له الخ وهو مخالف لقوله بعدوان ظهر أنه لم يرد ذمه الخ والمعتمد ما يأتي وقال ابن مرزوق يحتمل رجوعه للثلاثة وللأخيرة فقط ولا عمل على مفهومه بل لوقصده المدح لا يعذر ويدل عليه قوله بعد في الأغنياء وإن ظهر أنه لم يرد ذمه (قوله وقال أردت العقر الخ) إنما قتل لأن دعواه خلاف مقتضى لفظه (قوله ولم يستقب) ليس المراد لم تطلب منه توبة بل المراد لم تقبل توبته وقوله حدام مقيد بما إذا تاب أو أنكرا ما شهدت به عليه وموت مسلماً ويغسل ويصلى عليه غير أهل الفضل والصلاح ويدفن في مقابر المسلمين وماله لورثته وأما لو أقر بالسب ولم يثبت فإنه يقتل ككفر أو لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وماله لميت المال بل تستر عورته وبوارى كما يفعل بالكفار (قوله إلا أن يسلم الكافر) خبر الإسلام يجب ما قبله ولا يقال له أسلم ولا لا تسلم لكن أن أسلم فذلك له توبة (قوله مما في معناه الخ) لا يخفى أن الذي في معناه هو الحديث المتواتر لا غير من الأحاديث كان صحيحاً وحسننا وظاهره ولو لمع العلم بأنه حديث حسن أو صحيح وليس كذلك بل هو كافر

يكن معه أبوه (ش) عطف على قوله بالإسلام أبيه وهو عام في صغار المجوس والكتابيين في رواية ابن نافع عن مالك وأما رواية ابن القاسم عن مالك فإنه لا يجبر واحد منهما كما مر في باب الجنائز من أن الصغير الكافر لا يغسل ولا يصلى عليه ولو نوى به سببه الإسلام والمعنى أن الذي لم يميز لأجل صغره أو لأجل جنونه وان كان بالغاً يحكم بالإسلام تبعاً لإسلام سببه المسلم أن لم يكن معه أبوه أما ان كان معه أبوه في ملك واحد فإنه يكون تبعاً له (ص) والمتنصر من كاسير على الطوع أن لم يثبت إكراهه (ش) يعني أن الأسير ومن دخل إلى بلاد الحرب بتجارة أو غيرها إذا تنصر فإنه يحمل على أنه فعل ذلك طوعاً فيصير بذلك مرتد لأن أفعال المكافين تحمل على الطوع حتى يثبت خلافه فقوله على الطوع أي عند الجهل وقوله أن لم يثبت إكراهه مفهوم قولنا عند الجهل فلا يغني عنه قوله على الطوع (ص) وان سب نبياً أو ملكاً أو عرض أو لعنه أو عابه أو قذفه أو استخف بحقه أو غير صفته أو ألحق به نقصاً أو في دينه أو خصمته أو غرض من مرتبته أو وفور علمه أو زهده أو أضاف له مالا يجوز عليه أو نسب إليه مالا يلق بمنصبه على طريق الذم أو قيل له بحق رسول الله فلعن وقال أردت العقر بقتل ولم يستقب حداً إلا أن يسلم الكافر (ش) يعني أن من سب أي شتم نبياً جمعاً على نبوته بقرآن أو نحوه مما في معناه أو سب ملكاً كذلك أو ذكر لفظه من الالفاظ التي ذكرها المؤلف فإنه يقتل ولا تقبل توبته لأن كفره حينئذ يشبه كفر الزنديق ويقتل حداً لا كفراً إن قتل بعد توبته لأن قتله حينئذ لأجل ازدرائه لا لأجل كفره ولا لفرق فيما يوجب القتل بين الصريح والتعريض بان يقول قولاً في

يكن على غاية من العلم وقوله أو من وفور زهده أي زيادة زهده كان يقول أنه لم يكن على غاية من الزهد بل أفتى الاندلسيون شخص في علي بن حاتم بالقتل في نفسه أصل الزهد عنه صلى الله عليه وسلم وقوله أو أضاف الخ لا يخفى أن ذلك داخل في السب (قوله أو نسب له مالا يلق الخ) كداهنته في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (قوله على طريق الذم الخ) راجع للأسائل الثلاث عند بعضهم وأولها قوله أو غرض من مرتبته الخ وثانيها قوله أو أضاف له مالا يجوز عليه وثالثها قوله أو نسب له الخ وهو مخالف لقوله بعدوان ظهر أنه لم يرد ذمه الخ والمعتمد ما يأتي وقال ابن مرزوق يحتمل رجوعه للثلاثة وللأخيرة فقط ولا عمل على مفهومه بل لوقصده المدح لا يعذر ويدل عليه قوله بعد في الأغنياء وإن ظهر أنه لم يرد ذمه (قوله وقال أردت العقر الخ) إنما قتل لأن دعواه خلاف مقتضى لفظه (قوله ولم يستقب) ليس المراد لم تطلب منه توبة بل المراد لم تقبل توبته وقوله حدام مقيد بما إذا تاب أو أنكرا ما شهدت به عليه وموت مسلماً ويغسل ويصلى عليه غير أهل الفضل والصلاح ويدفن في مقابر المسلمين وماله لورثته وأما لو أقر بالسب ولم يثبت فإنه يقتل ككفر أو لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وماله لميت المال بل تستر عورته وبوارى كما يفعل بالكفار (قوله إلا أن يسلم الكافر) خبر الإسلام يجب ما قبله ولا يقال له أسلم ولا لا تسلم لكن أن أسلم فذلك له توبة (قوله مما في معناه الخ) لا يخفى أن الذي في معناه هو الحديث المتواتر لا غير من الأحاديث كان صحيحاً وحسننا وظاهره ولو لمع العلم بأنه حديث حسن أو صحيح وليس كذلك بل هو كافر

(قوله وهو ير يدخلافه) أي يريد خلاف مد لوله أي فاستعمل اللفظ في مد لوله ولكن قصده خلافه وقوله أما أنا فإني معروف راجع لقوله
إيجاباً وقوله أو لست بزناً راجع لقوله أو سلباً (قوله والتلويح) الإشارة البعيدة في الكلام لا يخفى أن ذلك من الكتابة التي هي
استعمال اسم المزموم في اللازم أو اسم اللازم في المزموم على الخلاف (قوله المنتقل منه لكثرة الطبع) في العبارة حذف والاصل المنتقل
منه لكثرة الاحراق ثم لكثرة الطبع وقوله ومنه للكرم أي فقوله كثير الرماذ معناه كثير الكرم فقد استعمل اسم المزموم وذلك المزموم
الذات الثابت لها كثرة الرماذ في اللازم وهو الذات المتصفة بكثرة الكرم لأنه بوسائط كائنين (قوله كعريض النفس) أي فقد استعمل
اللفظ في معناه وأشار إلى لازمه وهو البلاء أي عدم الفهم (قوله وهو خلاف (٧١) المستحسن عقلاً أو شرعاً أو عرفاً) ظاهر العبارة

أن كلا منها ينفرد عن الآخر
فيكون مستحسن عقلاً ولا يكون
مستحسن شرعاً وعادة فالعادات قد
تختلف والظاهر أنه متى استحسنت
العقول شيئاً لا تكون العادة
بخلافه وانظره (قوله في خلق)
ان قرئ بضم الخاء وهو الوصف
الباطني فاته الخلق بفتح الخاء وهو
الوصف الظاهري فيقرأ بأحدهما
ويقدر الثاني مع عاطفه (قوله أو
غير صفته الخ) ولا بد أن يكون ذلك
الوصف يشعر بنقص لأن مجرد
الكذب عليه من صفة من صفاته
كفر يوجب القتل انظر شرح عجب
في شرح السيرة في ذكر أوصافه
صلى الله عليه وسلم (قوله وطبيعته)
عطف الطبيعة على الشبهة
تفسير (قوله لا تعرف له توبة) أي
من حيث ان ظاهره الاسلام وما
في القلب مغيب (قوله والكافر
كان على كفره) الظاهر وقوله
فيعتبر اسلامه أي اسلامه الظاهر
أي فيفتني ما ثبت له من الكفر
الظاهر (قوله يعني أن الساب
يقتل) أي المكلف فخرج المجهنون
والصغير غير المميز فلا يقتل
بسببهما وأما صبي مميز فردته معتبرة

شخص وهو ير يدخلافه إيجاباً أو سلباً كتوجه في القذف أما أنا فإني معروف أو لست بزناً
والتلويح الإشارة البعيدة في الكلام ككثير الرماذ المنتقل منه لكثرة الطبع ثم لكثرة
الضموف ومنه للكرم والرمز الإشارة لشيء يخفاء كعريض القفا إشارة لبلاءه وكذلك يقتل
من لعن نبياً أو مسلماً بصيغة الفعل أو غيرها أو عني مضرته أو عابه أي نسبته للعيب وهو خلاف
المستحسن عقلاً أو شرعاً أو عرفاً في خلق أو دس أو قذفه بأن نسبته للزنا ونفاه عن أبيه
أو استخفاف بحقه بأن قال ابن قال له النبي نهى عن الظلم لا بأبى بنهيه ونحوه أو غير صفته كاسود
أو قصير أو نحو ذلك وكذلك يقتل من ألحق بنبي أو ملك نقصاً بأن ذكر ما يدل على نقصه ان لم
يكن في بدنه بأن كان في دينه بل وان في بدنه أو خصه لته أي شتمه وطبيعته التي طبع عليها
أو غص أي نقص من مرتبته أو من وفور علمه أو زهده أو أضاف له ما لا يجوز عليه كعدم
التبليغ أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم كما إذا نفي عنه الزهد أو قال ليس بمكي
أو ليس بجبازي لان وصفه بغير صفته المعلومة نفي له وتكذيب به وهذا كله إجماع من العلماء
وأئمة الدين والفتوى من لدن الصحابة وإلى هلم وكذلك يقتل من قيل له يحق رسول الله فلعن
وقال أردت برسول الله العقر بل لانهم سألوا إلى من تلذغه ولا يقبل منه التأويل فقوله قتل الخ
جواب الشرط في قوله وان سب الخ ولا فرق فيما يوجب القتل بين أن يصدر من مسلم أو كافر
حيث سبه بغير ما كفر به كليس بنبي إلا أن الكافر يقتل إلا أن يسلم فإن أسلم فلا يقتل لان
الاسلام يجب ما قبله والفرق بين توبة الكافر أنها تقبل وتوبة المؤمن لا تقتل أن قتل المسلم
حد وهو زنديق لا تعرف توبته والكافر كان على كفره فيعتبر اسلامه ولا يجعل سبه من جهة
كفره لانهم لعنهم العهد على ذلك ولا على قتلنا وأخذ أموالنا ولو قتل أحداً ناقتلنا به وان
كان من دينه استحللناه (ص) وان ظهر أنه لم يرد ذمه لجهل أو سكر أو تهور (ش) هذا ما باعثة
في القتل يعني أن الساب يقتل وان ظهر أنه لم يرد ذم النبي لاجل جهل أو لاجل سكر أو لاجل
تهور في الكلام وهو كثرته من غير ضبط ألا يعذر أحد في الكفر بالجهالة ولا بدعوى زلل
اللسان (ص) وفيمن قال لا صلى الله على من صلى عليه جواباً لصل أو قال الانبياء يثمون جواباً
لشتم مني أو جميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي عليه الصلاة والسلام قولان (ش) يعني أن
كل فرع من هذه الفروع الثلاثة فيه قولان الاول اذا قال شخص لا خير صل على النبي عليه
السلام فقال له مجابوا بالصلى الله على من صلى عليه فقيل لا يقتل لانه انما شتم الناس وقيل
يقتل بلا استتابة لانه انما شتم الملائكة الذين يصلون على النبي عليه السلام ومحلهما اذا قال

واسلامه كذلك وتقدم فائده أنه اذا استمر على ردة بعد بلوغه استتيب والاقتل والحاصل أنه اذا سب وهو صغير فلا تقتله اذا
بلغ وتاب أو أنكره فاشهد به عليه فالظاهر أنه يفعه ولا يقتل لانه قذف من غير مكف (قوله لانه انما شتم الناس الخ) لا يخفى
أن هذا التعليق مع الذي بعده متعارضان وكل منهما في نفسه غير صحيح لان الشتم للناس والملائكة معاً معالان كلاهما
يصل على النبي وعبارة غير أحسن حيث علل بقوله لشمول لفظه للانبياء والملائكة والمصلين عليه اه ويمكن الجواب بأن
قوله في الاول انما شتم الناس أي يحمل قوله على ذلك لانه المتبادر وهذا ظاهر وقوله في الثاني انما شتم الملائكة أي يحمل لفظه
على ذلك ومن المعلوم أن شأن ذلك أن لا يقصد فيظهر من ذلك ترجيح القول الاول الذي هو عدم القتل (قوله ومحلهما الخ)

أى فعلى المصنف الدرك فى اسقاط هذا القيد (قوله وكذا لو قال لاصلى الله الخ) أى انه لو قال لاصلى الله على النبي فيقتل قولاً واحداً كذا النص (قوله ففيل يقتل بلا استتابة الخ) الحاصل أن من قال بقتله رأى أن هذا اخبار صدر منه وفيه نسبة النقص لمن لا يليق به من وجهين من عموم جميع البشر مع دخول الانبياء فيهم ومما صرح به فى الاغيا من قوله حتى النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال بعدم قتله رأى احتمالاً للاخبار عن قتله قال بعضهم وفى هذا الاحتمال الاخير بعد قال بهرام والقول بالقتل فى الفرع الثالث أظهر اه أى فهو المعتمد (قوله لبشاعة هذا اللفظ) لا يخفى أن مطلق البشاعة لا يقتضى القتل وقوله لاحتمال الخ هذا هو الاقرب وهو الذى ينبغى فى المصير اليه (قوله هل هى توجب الخ) لا يخفى أن هذا القول لم يذكروه المصنف ولما كان ما ذكره المصنف ضعيفاً وهذا هو المعتمد نظر اليه وطرح قول المصنف (قوله تبع فيه ابن المرباط الخ) العجب من ابن المرباط فى قوله ذلك مع قوله من قال هزم تبعض جيموشه يقتل ولا تقبل توبته وجمع بين كلاميه بحمل هذا على (٧٣) تأويله بقصد التنقيص والاول الذى مشى عليه المصنف لم يقصد تنقيصاً

له فى حالة الغضب والاقبال بالاختلاف وكذا لو قال لاصلى الله عليه الثانى اذا قال شخص لا آخر أتممتى مستفهما فقال له الانبياء يهتمون فكيف أنت فقيل يقتل بلا استتابة لبشاعة هذا اللفظ وقيل لا يقتل لاحتمال أن يكون أخبر عن اتممه من الكفار لكن يعاقب ويطلق الثالث اذا قال جميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي عليه السلام قيل يقتل بلا استتابة وقيل يعزرفقط وهذا كالذى قبله فى جر بان القولين السابقين (ص) واستتيب فى هزم وأعلن بتكذيبه أو تبناً (ش) لما فرغ من الكلام على المسائل التى توجب القتل بلا استتابة أتبعها مسائل اختلاف العلماء فيها هل هى توجب القتل بلا استتابة أو لا توجب القتل وانما فيها العقوبة فقط والمعنى أن الانسان اذا قال فى حق النبي عليه السلام انه هزم فانه يكون بذلك مرتداً يستتاب ثلاثة أيام بلا جوع ولا عطش فان تاب والاقبل والمؤلف تبع فيه ابن المرباط وهو ضعيف والصواب ما جزم به القرطبي وهو أنه يقتل ولا يقبل توبته ومثله هزم جيموشه والمراد بهم من هو فيهم لان غاية ما هناك أن بعض الافراد فروه هذا نادر وكذلك يستتاب من أعلن بتكذيب النبي عليه السلام أو ادعى أنه نبي وأنه نوحى اليه وأما ان لم يعلن بتكذيبه بل أمر بذلك فانه يكون زنديقاً يقتل بلا استتابة إلا أن يحجى ثائبا قبل الظهور عليه وكذلك لو كانت دعواه النبوة سرافانه يقتل بلا استتابة على ما اختاره ابن رشد ان ظهر عليه قبل أن يأتى ثائبا بـ (وله (الآن يسر على الاظهر) قاصر على قوله أو تبناً لكون استظهار ابن رشد ادعاه هو فيه ولأن الاسرار مستفاد من قوله أعلن لكن الذى اختاره ابن مرزوق فى قوله أو تبناً أو أعلن بتكذيبه وفى قوله أو هزم القتل بلا استتابة لانه من السب والمراد بالاسرار أن يدعى النبوة سرا (ص) وأدب اجتهاد فى أدواشك للنبي عليه السلام أو لوسبى ملك لسيبته أو يا ابن آف كاب أو خنزير أو غير بالفقر فقال تعيرنى به والنبي قدرى الغم أو قال لغضبان كأنه وجه منكر أو مالك (ش) يعنى ان طلب شيئاً يأخذه من شخص كفى قضية العشار فقال أشكوك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له أدلى وأشكنى للنبي عليه السلام فانه يؤدب باجتهاد الخ كم وأما مسألة ابن عتاب التى أفتى فيها بقتل العشار ففيها زيادة على ما قال المؤلف فليست ككلام

فيستتاب فان تاب والاقبل (قوله) والمراد بهم من هو فيهم) أى من كان المصطفى صلى الله عليه وسلم فيهم فخرج جيموشه اتى يرسلها ويؤمر عليها غيره فاذا نسب الهزم اليهم فلا يكون كفراً (قوله لان غاية ما هناك الخ) تعليل لمحذوف والتقدير وانما قتل الكذبة المذكور المؤدى للتنقيص لان جيموشه لم يزم لان غاية ما هناك أن بعض الافراد فرأى فكيف ينسب الهزيمة للجيش وقوله وهذا نادر أى على أن هذا الذى فيه قد وقع نادر فى بعض الجيموش (قوله أو ادعى أنه نبي) هذا معنى قوله أو تبناً ولا يخفى أن هذا غير قوله قبل أو ادعى شريكاً مع نبوته لان معناه ادعى أن معيناً كره على مشاركته فى النبوة (قوله الآن يسر) أى يقول ذلك سرا (قوله لكن الذى اختاره ابن مرزوق الخ) اعلم أن حاصل ما أفاده نقل محشى تب من أن الصواب فى مسألة أو أعلن بتكذيبه أو تبناً الاستتابة كما قاله المصنف وذكروا النقل المفيد

المؤلف

لذلك وذلك لان هذا ليس من باب التنقيص وذلك أن التنقيص هو أن يعترف برسائمه ويثبت له نقصاً أو ما فى هذين فلم يثبت له رسالة (قوله ففيها زيادة على ما قال المؤلف) أى لانه قال فى الشفاء أفتى أبو عبد الله بن عتاب فى عشار قال لرجل أدواشك للنبي وقال ان سألت أوجهمت فقد جهل أو سألت النبي صلى الله عليه وسلم بالقتل اه فلماذا ذكر المصنف هذه الزيادة وظاهر الشفاء وأصرحه أنهم من كلام العشار قطعا فأتى به ابن عتاب بالقتل غير مسألة المصنف قطعاً كما أفاده حلو ولذا قال الابى أفتى ابن عتاب بالقتل لاجتماع هذه الثلاثة الآن ابن حجر قال بعد ذكره فقوى ابن عتاب مذهبه قاض بذلك أيضاً بل الذى يظهر أن حجر دقوله أدواشك للنبي صلى الله عليه وسلم بقصد عدم المبالاة كفر أيضاً وأقول بل ان سألت أو جهلت فقد سأل النبي أو جهل النبي صلى الله عليه وسلم كفر أيضاً غير أنك خبير بأن ما نقله المواق كما قال بعض السراج يقتضى أنه يقتل فى مسألة المصنف وفى مسألة ما اذا قال ان جهلت أو سألت الخ فانه قال

أفتى ابن عتاب في عشار قال رجل أدواشك للنبي صلى الله عليه وسلم أوقال ان جهلت أو سألت فقد جهل أو سألت النبي صلى الله عليه وسلم بالقتل فقله أوقال بالعطف بأو (قوله خلا فالشارح) أي فان الشارح قال وقعت هذه المسئلة في عشار طلب من شخص شيئا يأخذه فقال أشكوك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له العشار أدواشك للنبي صلى الله عليه وسلم فأفتى فيه بعض الاشياخ بالادب كاقال وأفتى غيره بالقتل فيه ووافقه ابن عتاب على القتل اه (قوله من قال لوسبني ملك الخ) ومثله من قال لو جئتني بالنبي على كتفك ما قبلته لك ما لم تقم قرينة على التنقيص والاقبال وأما لو قال لو جئتني بالنبي على كتفك ما قبلته فظاهر تعينه لانه لفظ فيه تنقيص وان لم يرده كذا قال غيره (قوله ولم يقصد بشئ من ذلك الانبياء والافضل الخ) أي ولو كرر ألفا الخ وأما لو قال لعنك الله الى آدم فيقتل أقول لان قوله الى آدم ومن المعلوم أن آدم بنى فيشعر بقصد الانبياء وكذا يقتل من يقول (٧٣) بئيم أبي طالب أو ختن حيدر أي صهره لانه لا يلزم من اتصافه بشئ جواز

الاخبار به عنه وعدم كفر قائله ألا ترى أنه متصف بانه بئيم أبي طالب وأنه ختن حيدر مع أن قائل ذلك يكفر كما قلنا ومثله قول القائل انه خرج من مخرج البول اه (قوله في غير موضعه) أي وأما ذكره في موضعه كان يكون في مقام التعليم والتفهيم لاقتضاء الحال اراده فلا أدب (قوله أوقال لشخص غضبان الخ) الذي في الشفاء تشبيه العيوس بمالك وقيح المنظر مثله اه أقول وهو ظاهر (قوله أو شبه) أي نفسه فالمفعول محذوف (قوله بان كان ذلك الخ) يفيد أن قول المصنف أو شبهه يرجع لقوله أو استشهدوا ما له أو احد وما عيّل به لهذا عيّل به لهذا أقول ولا جمل ذلك قال ابن مرزوق لا أدري ما وجه جعل الاستشهاد والتشبيه مسئلتين ولو اقتصر على احدهما لا غنا عن الاخرى وقد جعلهما في الشفاء نوعا واحدا اه وذكر في الشفاء أن من قيل له انك أي فقال النبي أي ما يفيد أنه

المؤلف خلا فالشارح وكذلك يؤدب اجتهدا من قال لوسبني ملك أي أو رسول كما في النقل السميته لانه لم يصدر منه السب وانما علقه على أمر لم يقع وكذلك يؤدب اجتهدا من قال لا خير يا ابن ألف كلب أو خنزير ولم يقصد بشئ من ذلك الانبياء والافضل لانه شتمهم وكذلك يؤدب اجتهدا من قال لا خير وقد عيره بالقر تعيرني به والنبي عليه السلام قد رعى الغنم لانه عرض بذكر النبي عليه السلام في غير موضعه ومثله في الادب قد رعى فقط وكذلك يؤدب اجتهدا من قال لشخص غضبان أو قبيح المنظر كأنه وجهه منكرا أو وجهه ملك خازن النار لانه جرى مجرى التحقير والتزويل وليس فيه تصريح بالسب للملك وانما السب واقع على المخاطب (ص) أو استشهد ببعض جائز عليه في الدنيا بحجة له أو لغيره أو شبهه لنقص حقه لاعلى الناسى كان كذبت فقد كذبوا أو لعن العرب أو بنى هاشم وقال أردت الظالمين (ش) يعني أنه يؤدب بالاجتهاد من استشهد بشئ جائز على النبي في الدنيا من حيث النوع البشرية حاله كون ذلك الشئ المستشهد به حجة لهذا القائل أو لغيره بان كان ذلك لاجل نقص لحق هذا القائل لاعلى وجه الناسى بل ليرفع نفسه ولم يرد بذلك تنقيصا ولا عيبا ولا سببا كقوله ان قيل في مكره فقد قيل في النبي المكروه أو قال ان أحبيت النساء فقد أحببت النبي عليه الصلاة والسلام أو قال أسلم من السنة الناس والانبياء لم تسلم من آسنتهم أو ان كذبت بالنبوة لمفعول فقد كذبوا ولقد صبرت كما صبروا وكذلك يؤدب اجتهدا من لعن العرب أو لعن بنى هاشم وقال أردت الظالمين منهم أو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم أعلم من حرمه وكذلك لو قال لعن الله من قال لا يبيع حاضر لباد ان عذر بالجهل وقوله وقال أردت الخ راجع لقوله أو بنى هاشم وأما الاول ففيه الادب من غير تفصيل كما هو مقتضى ما في النوادر فان لم يقبل أردت الظالمين منهم قتل وذكر ابن مرزوق عن الشفاء ما يفيد أن القيد راجع للمسئلتين وأن الادب في الثانية أشد منه في الاولى فانه قال بعد ذكره لكلام الشفاء وقوة كلامه تقتضى أن الادب في الثانية أشد ومفهوم كلامهم أن هذا السب لو لم يدع ارادة الظالمين في المسئلة بين قتل ولا اشكال فيه اه وظاهره أنه يقتل ولا يستتاب وهو خلاف ما ذكره ز من أنه يكون مرتدا ولم يدعه بنقل وكذا جعله القيد قيدا في الثانية فقط (ص) وشدد عليه في كل صاحب فسد في قرنان وان

(١٠ - خشي ثامن) لا أدب عليه اه قلت وتأمل فيه (قوله لاعلى وجه الناسى) أي ولا التحقير والتأسي تسليمة نفسه وتحقير ما حصل لها من التألم فان كان على وجه التحقير قتل ولا تقبل بوبته وان كان على وجه التأسي فلا أدب عليه (قوله ولم يرد بذلك تنقيصا) أي لم يقصد شيئا من ذلك ولا يخفى انه متى قصد التنقيص أو العيب أي قصد اتصافه بالعيب فقد قصد السب أي الذي هو الشتم وقصد اتصافه بالعيب تنقيص فهي ألفاظ ما لها واحد (قوله ان عذر بالجهل الخ) أو قال لعن الله من حرم المسكر الخ أي وانما عذر بالجهل لعدم قصده حينئذ سب الله ورسوله وانما لعن من حرمه من الناس فان لم يجهل فترد في الاول وساب في الثاني انتهى وانظر ذلك مع تصريح القرآن بان الحرم الله تعالى ومن المعلوم أن اعتقاده أن الحرم الناس انكار لما علم ضرورة فقامل تنبيه ذكر في الشفاء عن أي محمد أدب من قال لعن الله بنى اسرائيل أو لعن الله بنى آدم وذكر أنه لم يرد الانبياء وانما أراد الظالمين منهم أي من بنى آدم (قوله وشدد) يحتمل أن نائب الفاعل ضمير في شدد أي شدد الادب على السب ويحتمل أن نائب الفاعل قوله عليه وقوله في كل أي في قوله كل صاحب

الح: فكل مرفوع على الابتداء وقوله قرنان هو الخبر فهو مرفوع بضمة على النون وهو ممنوع من الصرف للوصف وزيادة الالف والنون والقرنان هومن لزوجه صاحب يرانها أي يقرب الغير بزوجه لاجل الزنا (قوله لاحد من ذرية الرسول الخ) نظر بهرام بانه لا خصوصية للادب بذريته بل يؤدب في حق غيرهم أيضا وأجاب بانه يراى في الادب بالنسبة لهم دون غيرهم (قوله تصريحا) أي بالقول أو بالفعل كلبس العمامة الخضراء في زمننا (٧٤) فيؤدب لعموم قول مالك من ادعى الشرف كاذب بضرب ضربا وجعيا ثم شهر

كان نبيا وفي قبيح لاحد ذريته عليه السلام مع العلم به كان انتساب له أو احتمال قوله أو شهد عليه عدل أو لقيف فعاق عن القتل أو سب من لم يجمع على نبوته أو صحابيا (ش) يعني أن من قال كل صاحب فسد قرنان وان كان نبيا فانه يؤدب ويشدد عليه في التأديب بالقيود والضرب الشديد وكذلك يؤدب بالاجتهاد ويشدد عليه في التعزير من نسب قبيحا من قول أو فعل لاحد من ذرية الرسول عليه الصلاة والسلام مع العلم به أنه من الآل وكذلك من انتسب للنبي عليه السلام بغير حق تصريحا أو تلويحا واليه الإشارة بقوله أراحتل قوله أي الانتساب اليه بأن يقال له ما أنت شريف النفس فيقول ما أحد أشرف من أولاد فاطمة لاحتمال الكفر وغيره والانتساب مع مسائل الادب كلها لانها كلها قول تحتل للكفر وغيره وكذلك يشدد النكال بالضرب وغيره على من شهد عليه عدل واحدا أو شهد عليه لقيف من الناس بالسب واللفيف هو ما اجتمع من قبائل شتى من غير تركية لاحد منهم فصل بسبب ذلك أمر عاق عن القتل وكذلك يؤدب ويشدد على من سب نبيا أو مسلما لم يجمع على نبوته كالخضر ولقمان ومريم وخالد بن سنان أو لم يجمع على ملكيته كهاروت وماروت وكذلك يؤدب ويشدد على من سب صحابيا ولكن هذا ليس على عمومه فان من روى عائشة عما برأه الله منه بان قال زنت أو أنكر صحبة أبي بكر أو اسلام العشرة أو اسلام جميع الصحابة أو كفر الاربعة أو واحد منهم كفر (ص) وسب الله كذلك وفي استنابة المسلم خلاف (ش) لما فرغ من الكلام على ما يترتب على سب الانبياء من قتل وغيره شرع في الكلام على ما يترتب على سب الله تعالى فذكر أن سب الله تعالى كسب النبي أي صريحه كصريحه ومحتمله كحتمله فيقتل في الصريح ويؤدب في المحتمل سواء كان الساب ذميا أو مسلما الآن في استنابة المسلم خلافا لقوله وفي استنابة المسلم الخ بمناية الاستثناء لا يقال كلام المؤلف يدل على أن التشبيه في الادب لانا نقول قوله وفي استنابة المسلم خلاف يدل على المراد اذ لو كان فيه الادب لم يثبت الاستنابة والراجح قبول توبته وقوله (ص) كن قال لقيت في مرضي ما لو قتلت أبا بكر وعمر لم أستوجب (ش) تشبيهه لافادة الخلاف وان لم يتخذ المختلف فيه اذهو في الاول في قبول توبة المسلم وعدمها وهذا في قتل القاتل وتنكيهه والمعنى أن من قال في مرضه هذا القول فهل يقتل لانه نسب الباري الى الجور وهل يستتاب أولا قولان كما مر أولا يقتل بل يؤدب ويشدد عليه في التعزير لان قصده الشكوى

باب ذكر فيه حد الزنا وحكمه وما يتعلق به

والزنا يحدو يقصر فالقصر لغة أهل الحجاز قال تعالى ولا تقربوا الزنا والمسد لاهل نحد وقد زنى زنى والنسبة الى المقصور زنوى والى المسدود زنائى ويكتب بالياء على لغة القصر وبالالف على لغة المد في التثنيات الزنا يحدو يقصر فن مد مذهب الى أنه فعل من اثنين كالمقاتلة والمضاربة

الشامل انتهى أقول علمته التي ذكرها تحرى في الاربعة أو واحد منهم (قوله كن قال لقيت في مرضي ما لو قتلت الخ) قال ومن في ل وجد عندى مانسه والظاهر أنه لا خصوصية لابي بكر وعمر بذلك انتهى (باب حد الزنا) (قوله حد الزنا) أي حقيقة وقوله وحكمه أي الاحكام المتعلقة به وقوله وما يتعلق به أي من المسائل كالحاقه ووطء البهيمة (قوله وقد زنى زنى) إشارة الى تصريف المادة (قوله فعل من اثنين) أي لا يقع الا من اثنين فلا يستقل به واحد بالخصوص (قوله كالمقاتلة والمضاربة) أي وما شابههما من صيغة

ويحبس مدة طويلة حتى تظهر لناقوته لان ذلك استخفاف بحقه صلى الله عليه وسلم ومع ذلك كان يعظم من طعن في نسبه ويقول لعنه شريف في نفس الامر وانما أدب ولم يحد مع أنه يلزم عليه جل غير أبيه على أمه لان القصص بان نسبته له شرفه لاجل المذكور ولان لازم المذهب ليس يذهب (قوله أو احتمال قوله الخ) انما كان قول هذا محتملا لا صريحا في انتسابه له لاحتمال قصده هضمه نفسه أي أن ذريته عليه السلام هم الذين لهم شرف النفس والنسب ولم يقصد الانتساب له (قوله ما اجتمع من قبائل شتى الخ) لا يخفى أن هذا معناه بحسب الاصل فلا ينافي أن المراد به هنا الجماعة الذين لم تثبت عدالتهم (قوله أو أنكر صحبة أبي بكر) أي لورود القرآن بها (قوله أو كفر الاربعة أو واحد منهم كفر) كذا يفيد القراطي أي لان اسلامهم وإيمانهم صار معلوما من دين الله بالضرورة قال عجم فتلخص أنه يكفر من كفر الصحابة كلهم لانه أنكر معلوما من الدين بالضرورة وكذب الله ورسوله وأما من كفر بعضهم ولو بالخلفاء الاربعة فالراجح عدم كفره كما يفيد كلام الاكمال وهو شرح للقاضي عياض على مسلم وأول كلام

المفاعلة كفعل وذلك لان زناه على وزن فعال لا على زنة مفاعلة لا ترى الى قولك ضارب فان مصدرة فعل ومفاعلة لقول صاحب
 الالفية * لفاعل الفعل والمفاعلة * وقوله ومن قصره جعله اسم الشيء نفسه أى اسم الحقيقة في حد ذاتها بقطع النظر عن كونها
 تحصل من واحد أو متعدّد (قوله في فرج آخر) أى في محل البكارة أو في البول كما قيل في باب الغسل هذا ما ظهر لي ولم أراه (قوله كالبهي
 الخ) أى فاذا أدخلت امرأته ذكر بهيمة في فرجها فلا يقال له زنا (قوله اما باعتقاد حلية أو بجهل الخ) لا يخفى أن اعتقاد الحلية ناشئ
 عن الجهل فالمقابلة لا تظهر والجواب أن المقابلة بحسب الملاحظة أى أنه اما ان يلاحظ اعتقاد الحلية أو الجهل وان كان اعتقاد
 الحلية ناشئ من الجهل (قوله لان الاول له شبهة الخ) أى مسألة وطء الاب أمة ولده (قوله والنسيان) لا يخفى أن الناسي من يفعل
 الفعل وهو ذاهل أنه يفعله كمن قام وهو ذاهل عن أنه قائم انتهى أقول ولا يخفى أن وقوع مثل ذلك في الوطء نادر فيحمل كلام السارح
 على فرض الوقوع (قوله والجهل) أى جهل الحكم اذا كان يظن بذلك (قوله وطء مكلف) أى تعيب حشفته أو قدرها ولو بغيرها فنفسار
 أومع لفخره خفيفة لا تمنع لذّة لا كشيء أو في هواء الفرج ولا يخفى (٧٥) ان قوله مكلف يشمل السكران ان أدخله على

نفسه والافهوك الجنون (قوله تعدا
 الخ) رد عليه المحلة فانه لا ملك له
 فيها وكذا أمة الابن لان نفي الملك
 لا يلزم منه نفي شبهة الملك (قوله
 والمرأة قيل) أى بل هي أشد ميلا
 (قوله فيشمل الواطئ والموطوءة)
 أى فيصدق على المرأة أنها وطئت
 بفرجها ذكر الرجل أى تعلق
 بفرجها بفرج الرجل وهو معنى صحيح
 (قوله فلا حد على واطئه) أى ولا
 حد عليه أيضا والحاصل انه لا حد
 عليه ان زنى بذكره وكذلك بفرجه
 عند الاكثر وذهب الصقليون الى
 أن عليه الحد ان زنى بفرجه وأما
 لو زنى بهما فالحد اتفاقا واستظهره
 ابن عرفة أى وذلك لانه لا يخبر
 عن كونه ذكرا أو أنثى وأما ان زنى
 به فان كان في دبره فعلى الزانى
 حد الزنا وذلك لانه بقدر أن يدره
 الحد لا تقديره ذكر املاوطابه وأما
 بفرجه فلا حد عليه عند الاكثر

ومن قصره جعله اسم الشيء نفسه اه وهو محرم كذا وسنة واجماعا واجاد - حرمة كافر وعرفه
 ابن عرفة بقوله الزنا شامل للواط مغيب حشفة آدمى في فرج آخر دون شبهة حلية - عددا
 فقوله آدمى آخرج به حشفة غيره كالبهي وقوله في فرج آخرج به مغيبا في غير فرج وأدخل في
 الفرج القبل والذكر لانه يعنى اللواط قوله آخر على حذف الموصوف أى في فرج آدمى آخر آخرج
 به مغيبا في فرج غير آدمى وقوله دون شبهة حلية آخرج به ما اذا كان للشبهة في الحلية اما
 باعتقاد حلية أو بجهل فتخرج الامة المحللة ووطء الاب أمة ولده لا لزوجة ولده فان ذلك زنا لان
 الاول له شبهة في ماله ولا شبهة في زوجته وقوله تعدا آخرج به الغلط والنسيان والجهل
 والمؤلف حده بقوله (ص) الزنا وطء مكلف مسلم فرج آدمى لا ملك له فيه باتفاق تعدا (ش) فقوله
 وطء مكلف من اضافة المصدر الى فاعله ومعنى اضافة الوطء للمكلف تعلقه به أى تعلق الوطء
 بمكلف والمراد بالفاعل من يعمل الى ذلك الفعل والمرأة قيل الى ذلك فيشمل الواطئ والموطوءة
 فخرج به غير المكلف كالصبي والجنون فان ذلك لا يسمى زنا شرعا وان كان زنا لغة ولا يدخل
 في تعريف المؤلف وابن عرفة من لا يطء بنفسه وهو ظاهر ما قاله ابن عرفة وأما كلام المؤلف
 فلانه أتى بالفاعل نكرة وكذا بالمفعول وقد ذكر ح أن من لا يطء بنفسه يعزى ولا حد عليه وقوله
 مسلم أى حر أو عبد خرج به وطء الكافر الكافرة أو المسلمة اذا لا حد عليه في الصورتين وان
 كانت المسلمة فحد لانه يصدق عليه أنه وطء مسلم ولا يضر كون اللفظة الواحدة مدخلة مخرجة
 وقوله فرج آدمى معمول وطء ما لم يكن الا آدمى خفى مشكلا فلا حد على واطئه وكذلك لا حد
 عليه اذا وطئ غيره للشبهة ولو أدخلت المرأة ذكرنا في فرجها فعليها الحد ولا حد على من وطئ
 جنية ولا غسل عليه أيضا الا ان ينزل قوله لا ملك له فيه المراد بالملك التسلط الشرعى فالملوك
 الذكرا لا تسلط له عليه شرعا من جهة الوطء وخرج به من وطئها له حلال من زوجة أو أمة
 ولكن امتنع وطئها عليه لعارض من حيض ونحوه فان وطئها ذلك لا يسمى زنا شرعا وخرج

كما قلنا (قوله ولو أدخلت امرأته ذكرنا) وأما لو أدخلت امرأته كرميت غير زوج في فرجها فلا تحد فيما يظهر لعدم اللذة كالصبي
 وتقدم أنه لا يجب عليها الغسل بذلك وقد ذكرنا أنه يجب عليها الغسل بوطء البهيمة مع أنه لا حد عليها في ذلك فاذا كان بعض ما يجب
 الغسل لا يوجب حدا فأولى ما لا يوجب غسلا (قوله ولا حد على من وطئ جنية) لا يخفى ان كان الفقه هكذا فغسل والا فقفضة كونهم
 مكلفين لهم مثل ما لنا وعليهم مثل ما علينا أن يحسدوا وطئ الجنية ثم وجدت ما يقوى ذلك وذلك أن عبد ذكر ما نصه وبقي ان قوله
 مكلف يشمل الجنى فاذا وطئ حتى آدمية فانه زنا ويحسدان ومقتضى كلام ابن عرفة أنه لا يسمى زنا لانه قال الزنا تعيب حشفة آدمى في
 فرج آخر الخ (قوله الا ان ينزل) فيه نظر اذ غسل منها أولى من غسله من وطئ بهيمة وميتة لئلا يله منها الذلة وان لم ينزل كذا في شرح عب
 (قوله التسلط الشرعى) رد عليه وطء الاب أمة ولده حيث لم يعلم بان ولده وطئ أمته والا حد الاب وجوابه أن التقدير لا ملك أى
 ولا شبهة ويرد عليه المحلة وجوابه أنه ما لا (قوله ولكن امتنع وطئها عليه لعارض) أى فذلك العارض لما كان يزول صار
 كعدمه فالتسلط الشرعى بهذا الاعتبار موجود

(قوله النكاح المختلف فيه الخ) أى وخرج به أيضا وطء زوجته أو أمته في دبرها فان فيه قولاً بالاباحة وان كان شاذاً أو ضعيفاً (قوله
قيسمى زنا شرعاً) أى ويكون قوله ولو لواطاً مبالغة في قوله وطء مكلف بدون قيده وهو مسلم لقول المصنف فيما يأتى وان عبد من أو كافر من
واستبعد ذلك بعض الفضلاء وقد كان (٧٦) الصواب اسقاط هذه المبالغة (قوله مذهب المدونة) أى والموازاة والواضحة

وقال ابن القصار هو لواط وثمرة ذلك اعتبار الاحصان وعدمه فلو غصبها في دبرها زمنه المهر خلافا لسكنون في تخصيص المهر بالقبل انتهى ذكره البدر (قوله فانه يؤدب) لحديث ملعون من أتى امرأته في دبرها (قوله والموضوع أن المؤجر لها غير السيد) فضيعة رجوعه للوطء أو غيره (قوله والا فلا) كذا قال شيخ عجم واستظهر عجم أن عليه الحد وفرق بين حد واطئ المستأجرة مطلقاً وبين عدم حد واطئ الأمانة المحللة أى التى ألتها سيدها بدون عوض بانه قد قيل محل المحللة ولم يقل أحد محل الأمانة المستأجرة وبانه لما وجب تقويم المحللة على الواطئ وان أبى هو والسيد فكانه وطئ ملكه انتهى أقول لا يخفى انه اذا استأجرها للوطء فهى من أفراد الأمانة المحللة فالمناسب التفصيل بين المستأجرة للوطء فتعطى حكم الأمانة المحللة وبين المستأجرة للخدمة فلا تعطى حكمها فتدبر (قوله ثم وطئها وهو عالم بتحريم وطئها) لا يخفى أنه سكنت عن حدها ونقول واختلف في حدها هى وعدمه ان علمت بحرية نفسها على قولين للابهرى وابن القاسم (قوله فلا حد عليه) أى لا احتمال أن سيدها وكل من زوجها فيدراً الحد بذلك انتهى أقول يقال كما اذا اشتراها من رجل وهو يعلم أنها ملك الغير لاحد

بقوله باتفاق النكاح المختلف فيه كالنكاح بلاولى فان الوطء فيه لا يسمى زنا شرعاً اذا حد فيه فالمراد بالاتفاق اتفاق العلماء لا لاتفاق المذهبى وأخرج بقوله تعدي الجاهل بالعين أو بالحكم كما يأتى (ص) وان لواطاً (ش) أى وان كان وطء الفرج لواطاً لان الفرج شامل للدبر فيسمى زنا شرعاً (ص) أو أتيان أجنبية بدبراً وميعة غير زوج أو صغيرة يمكن وطئها (ش) مذهب المدونة ان أتيان الأجنبية في دبرها يسمى زناً لواطاً فيحد فيه البكر ويرجم فيه المحسن واحترز بالأجنبية من الزوجة فانه يؤدب حيث وطئها في دبرها وكذلك من أتى ميعة غير زوجة بعد موتها في قبلها أو دبرها فانه يحدها لانطباع حد الزنا عليه وكذلك يحد من أتى نائمة أو مجنونة وأما الزوج اذا أتى زوجته بعد موتها في قبلها أو دبرها فانه لا حد عليه ومنه السيد مع أمته ولا صدق على واطئ الميعة بمنزلة من جنى على عضو منها ومنه يؤخذ أن من وطئ زوجته الميعة في نكاح النفوذ لا يجب عليه الصدق وكذلك يحد من زنى بصغيرة يمكن وطئها في قبلها أو في دبرها وأما من لا يمكن وطئها اذا وطئها المكلف فلا حد عليه قوله يمكن وطئها أى للواطئ لها وان لم يمكن لغيره فقوله أو صغيرة الخ معطوف على أجنبية (ص) أو مستأجرة لوطء أو غيره أو مملوكة تعتق أو يعلم حريتها أو محرمة بصهر مؤبد أو خامسة أو موهونة أو ذات مغنم أو حرة أو ممتوتة وان بعدة وهل وان أتت في مرة أو بيلان (ش) يعنى ان من استأجر أمانة للوطء أو للخدمة ثم وطئها فانه يحد ولا يكون عقداً لاجارة شبهة تدرأ عنه الحد ومن باب أولى الأمانة المودعة والموضوع أن المؤجر لها غير السيد والا فلا لانها أمانة محللة وكذلك يحد من أمة تعتق عليه بنفس الشراء كالاصول والفرع ونحوهما ثم وطئها وهو عالم بالتحريم والا فلا وشمل قوله تعتق ما اذا اشتراها على أنها حرة بنفس الشراء وكذلك يحد من أمة وهو يعلم أنها حرة وهى بمن لا تعتق عليه ثم وطئها وهو عالم بتحريم وطئها وكذلك يعلم أنها ملك للغير بخلاف لو تزوجها وهو يعلم أنها ملك للغير فلا حد عليه وكذلك يحد من وطئ المحرمة بصهر مؤبد بنكاح وأما ملك فانه يحد ان كانت تعتق عليه كما مروان كانت لا تعتق فلا حد عليها اللخمى ان تزوج ابنة زوجته ودخل بها ولم يكن دخل بها مالم يحد لانها محل له لو طلق الام وان كان دخل بالام حد وكذا ان تزوج أم امرأته فان دخل بالابنة حد وان لم يدخل بها لم يحد للخلاف وان تزوج زوجة أبيه أو زوجة ولده حد ان كان عالمًا بتحريم ذلك واذا حد بوطء المحرمة بالصهاره فأولى من وطئ محرمه بالنسب أو بالرضاع بنكاح لانها لا يكونان الامؤبد بنكاح لاف الصهر قد لا يكون مؤبداً كما اذا عقد على الام من غير دخول فلا تحرم بنتها وانما اقتصر على الصهر لاجل قوله مؤبد وقد يقال ان الصهر لا يكون الامؤبد وحرمة نكاح البنت على الام غير المدخول بها لاجل الجمع كالاختين لا بالصهاره بدليل أنه لو طلقت الام حلت البنت فاذا دخل بالام صار صهرها حينئذ ولا يكون الامؤبد أى لان الصهاره متى حصلت لا تكون الامؤبد وانما الذى يتصف بالتأبى التحريم وكذلك يحد من تزوج خامسة ودخل بها وهو عالم بتحريمها ولو ادعى بعد عقده على الخامسة انه كان طلق واحدة

من لا احتمال أن يكون وكل في بيعها (قوله ان كانت تعتق عليه) أقول بتصوير التعليق كان يقول هى من حرة بمجرد الشراء (قوله لم يحد للخلاف) هكذا قال اللخمى وهو ضعيف كفى شرح عب (قوله وانما الذى يتصف بالتأبى بدخ) لادعى الى ذلك الحصر فالاولى أن يقول وفى الحقيقة المتصف بالتأبى التحريم (قوله وكذلك يحد من تزوج خامسة الخ) أى لان حلها بعقد ضعيف جداً أثره في درة الشهية ولم يحد الواطئ في نكاح المتعة لان ضعفه دون ضعف الخامسة بدليل ان ابن جرير أحسن الاعلام

فقيه أهل مكة في زمنه أباحه وتزوج نحو من سبعين امرأة نكاح متعة (قوله ثم عقد عليها الخ) احتز بذلك مما إذا وطئها بعد الشراء وبعد أن أبتها قبل البناء في مرة أو مرات أو بعد البناء في مرة أو مرات ووطئها في العدة أو بعده فلا حد عليها في هذه الست بانفاق التأويلين (قوله أو انما يحذف في المقتربات) أي محل الخلاف صور ثمانية وهي ما إذا أبت في مرة بعد البناء ووطئها في العدة بعد أول أو بعده بابقد وهي في الصور الثلاث حرة أو أمة فهي ست صور وكذلك أن أبت قبل البناء في مرة ووطئها بعد نكاح حرة أو أمة فهذه ثمانية وأما أن أبت قبل البناء في مرات ثم ووطئها بعد أول أو في مرة ووطئها بدون عدة وسواء كانت في هذه الثلاثة حرة أو أمة فيحذف اتفاقا في هذه الستة وكذلك أن أبت بعد البناء في مرات ووطئها في العدة أو بعدها (٧٧) بعد أم لا أو أبت بعد البناء في مرة ووطئها بعد العدة بدون عقد سواء كانت

من الأربع قبل أن يتزوج الخامسة فإنه لا يصدق وكذلك يحذف من وطئ أمة عنده من هونة مالم يأذن له الراهن في وطئها وكذلك يحذف من وطئ أمة من المغنم قبل القسم سواء حين المغنم أم لا بأن قدرنا عليهم وهزمناهم سواء كان الجيش كثيرا أو يسيرا وتقييد ابن نونس بكثير طريق غير ما مشى عليه المؤلف وكذلك يحذف من دخل دار الحرب فوطئ حرة وكذلك إذا وطئها في دار الاسلام وقد خرجت بنفسها لان خرج هو بها الانصارت في ملكه حينئذ والحريية تفهم من ذات المغنم بالاولى وقد يقال انما نص على الحد في الحريية لثلايتوههم عدم الحد لعدم حوزها في ملك من دمه معصوم بخلاف ذات المغنم وكذلك يحذف من طلق زوجته بلفظ البتة وهي الثلاث أو بلفظ الثلاث ثم عقد عليها ووطئها في عدها أو ولي بعده أو بغير عقد وهل الحد مطلقا أي سواء أبت في مرة أو مرات متفرقات لضعف من قال بالزام الواحدة في البتة أو انما يحذف في المقتربات لا فيما إذا أبت في مرة لقوة الخلاف في البتة هل هي واحدة أم لا تأويلان (ص) أو مطلقة قبل البناء أو معتقة بلا عقد كان يطاها مملوكها أو مجنون بخلاف الصبي الأن يجهل العين أو الحكم أن جهل مثله إلا الواضح (ش) يعني أن من طلق زوجته قبل أن يبنى بها المطلقة أو طلقته ثم ووطئها من غير عقد فإنه لا يعتذر بجهل وكذلك يحذف من أعتق أمته ثم ووطئها من غير عقد فقوله بلا عقد راجع لهما ولا صدق عليه مؤتلف كن وطئ بعد حننه ولم يعلم وأما المطلقة بعد البناء طلاقا ثانيا دون الثلاث فإنه لا حد على واطئها في العدة وأما بعده فيحذفه ابن مرسوق خلافا لرافة ذكر أنه لا حد عليه مطلقا وكذا تحذف المرأة إذا مكنت مملوكها من نفسها حتى ووطئها عن غير عدة دلان كان بعقد للشبهة وان كان غير صحيح وكذلك تحذف المرأة إذا مكنت مجنونا من نفسها لان مكنت صبيبا يدر على الجماع ألا يحذف له البتة كالكبير المجنون وكذلك لا حد على من وطئ وهو جاهل لعين الموطوءة بان ظنها زوجته أو أمته وأما إذا قدم عليها وهو شاك ثم تبين بعد الوطء انها أجنبية فظاهر كلامهم وان لم يكن صريحا سقوط الحد وكذلك لا حد على من وطئ وهو جاهل للحكم أي التحريم لا جمل قرب عهد مع علمه بعين الموطوءة إلا الزنا الواضح الذي لا يجهله إلا النادر فيحذف ولا يعتذر بجهل كدعوى المرتين أو المستعير حل وطء المهرهونة أو المستعارة ثم ان قوله إلا الواضح مستفاد من قوله ان جهل مثله ولذا قال البساطي وعندى أن هذا يرجع الى جهل مثله وليس بقديم زائد ثم ان قوله إلا أن يجهل العين أو الحكم غير مخالف لقوله فيما أتى في باب

من الأربع قبل أن يتزوج الخامسة فإنه لا يصدق وكذلك يحذف من وطئ أمة عنده من هونة مالم يأذن له الراهن في وطئها وكذلك يحذف من وطئ أمة من المغنم قبل القسم سواء حين المغنم أم لا بأن قدرنا عليهم وهزمناهم سواء كان الجيش كثيرا أو يسيرا وتقييد ابن نونس بكثير طريق غير ما مشى عليه المؤلف وكذلك يحذف من دخل دار الحرب فوطئ حرة وكذلك إذا وطئها في دار الاسلام وقد خرجت بنفسها لان خرج هو بها الانصارت في ملكه حينئذ والحريية تفهم من ذات المغنم بالاولى وقد يقال انما نص على الحد في الحريية لثلايتوههم عدم الحد لعدم حوزها في ملك من دمه معصوم بخلاف ذات المغنم وكذلك يحذف من طلق زوجته بلفظ البتة وهي الثلاث أو بلفظ الثلاث ثم عقد عليها ووطئها في عدها أو ولي بعده أو بغير عقد وهل الحد مطلقا أي سواء أبت في مرة أو مرات متفرقات لضعف من قال بالزام الواحدة في البتة أو انما يحذف في المقتربات لا فيما إذا أبت في مرة لقوة الخلاف في البتة هل هي واحدة أم لا تأويلان (ص) أو مطلقة قبل البناء أو معتقة بلا عقد كان يطاها مملوكها أو مجنون بخلاف الصبي الأن يجهل العين أو الحكم أن جهل مثله إلا الواضح (ش) يعني أن من طلق زوجته قبل أن يبنى بها المطلقة أو طلقته ثم ووطئها من غير عقد فإنه لا يعتذر بجهل وكذلك يحذف من أعتق أمته ثم ووطئها من غير عقد فقوله بلا عقد راجع لهما ولا صدق عليه مؤتلف كن وطئ بعد حننه ولم يعلم وأما المطلقة بعد البناء طلاقا ثانيا دون الثلاث فإنه لا حد على واطئها في العدة وأما بعده فيحذفه ابن مرسوق خلافا لرافة ذكر أنه لا حد عليه مطلقا وكذا تحذف المرأة إذا مكنت مملوكها من نفسها حتى ووطئها عن غير عدة دلان كان بعقد للشبهة وان كان غير صحيح وكذلك تحذف المرأة إذا مكنت مجنونا من نفسها لان مكنت صبيبا يدر على الجماع ألا يحذف له البتة كالكبير المجنون وكذلك لا حد على من وطئ وهو جاهل لعين الموطوءة بان ظنها زوجته أو أمته وأما إذا قدم عليها وهو شاك ثم تبين بعد الوطء انها أجنبية فظاهر كلامهم وان لم يكن صريحا سقوط الحد وكذلك لا حد على من وطئ وهو جاهل للحكم أي التحريم لا جمل قرب عهد مع علمه بعين الموطوءة إلا الزنا الواضح الذي لا يجهله إلا النادر فيحذف ولا يعتذر بجهل كدعوى المرتين أو المستعير حل وطء المهرهونة أو المستعارة ثم ان قوله إلا الواضح مستفاد من قوله ان جهل مثله ولذا قال البساطي وعندى أن هذا يرجع الى جهل مثله وليس بقديم زائد ثم ان قوله إلا أن يجهل العين أو الحكم غير مخالف لقوله فيما أتى في باب

بستناد مما حكى عن النوادر من أنه رفع العرا امرأة اتخذت غلامها لوطئها فأراد رجمها فقالت قرأت أو ما ملكت أيمانكم فقال تأولت كتاب الله على غير تأويله وتركها وجرأ رأس الغلام وغربه (قوله إذا مكنت مجنونا) أي مالم يجهل مثلها ولذلك قال بعض من كتب على قول المصنف أو الحكم أي في المسائل المتقدمة لا المهرهونة فلا يعتذر باعتقاده أن رهنها يبيح له وطأها اه (قوله لان مكنت صيبا) ومثله ما إذا دخلت ذكر الميت في فرجها (قوله كدعوى المرتين الخ) أي وكان تكون زوجته أو أمته في غاية النخافة والذي اعتقد أنها هي في غاية السمن أو عكسه (قوله مستفاد من قوله ان جهل مثله) أي لان قوله ان جهل مثله يفهم أنه اذا لم يجهل مثله يحد ومن المعلوم أنه الواضح (قوله أن هذا يرجع الى جهل مثله) أي يؤخذ معناه منه لأن معنى هذا هو معنى هذا كما هو واضح لانهم ما متنافيان (قوله ثم ان قوله إلا أن يجهل العين الخ) الاولى أن يقتصر على قوله الحكم فيقول ثم ان محل قوله والحكم

(أوله لان حرمة الشرب ووجوب الحسد من الواضح) أي حرمة الزنا ليست من الواضح بخلاف حرمة الشرب من الواضح (قوله فلا يعذر جاهل في شيء) أي سواء كان الزنا وغيره أي ويكون هذا محالاً لما تقدم له في قوله لاحد على من وطئ وهو جاهل للحكم الخ وجعل الحكم لا يفيد حيث علم بالحرمة والحاصل أن شارحنا أفاد أن قول المصنف ان جهل مثله في مسئلة الزنا لمن كان حديث عهد بالاسلام وقوله الا الواضح فرضه في دعوى المرتين والمستعير حل وطء المرتمة والمستعمارة وليس الامر كذلك اذا كان الحكم ماذ كرومفاد النقل أن قول المصنف الا أن يجهل العين أي في جميع ما تقدم وقوله أو الحكم أي في المسائل المتقدمة غير المرتومة وقوله الا الواضح هو جهل تحريم الزنا (قوله لا مساحقة) بفتح الحاء وكسر هاء فعلى الاول يكون معطوفاً على وطء من قوله الزنا وطء مكلف وعلى الثاني يكون معطوفاً على مكلف أي لاوطء مساحقة في القاموس أسحق الضرر ذهب لنبهه وبلى واصق بالطن وفلاناً بعده وأسحق اتسع اه وحينئذ يسمى مساحقة لان كلامهم ما تلصق (٧٨) فربها بفرج الاخرى أولان فعلهما يبعدهما عن الخير والرحمة والسمات

الجنة أولان كلامهم ما توسع نفسها للآخرى في تلك الحالة (قوله كائن) أي وكذا المعتكفة (قوله أو مشتركة) ومنها المبعضة والمعتقة لاجل أي ولذا يؤدى الى أن لا يقدرن على المنع (قوله ويثبت بشاهدين) أي جميع ما ذكر من المساحقة وما بعدها بشاهدين لانه ليس بزنا ولا مال ولا ايل اليه وكذا في الثبوت والادب من لف خرفة كئيفة أو غيب في هواء الفرج ولاحد عليه للشبهة (قوله وللشافعي الخ) أي تقتل بالذبح وتحرق (قوله وهل الخوف الخ) لا يخفى أن هذه العلة تحصل بالذبح والا كل فلا موجب للقتل والحرق ثم انه رد ذلك بأن العادة لم تحسّر بالنتاج بين جنسين الا في شيئين فقط البغل والسمع بكسر السين وسكون الميم وهو ولد الذئب مع الضبع وما يتولد من جنسين أيضاً العقاب فلهذا قيل ان العقاب جميعه

الشرب وان جهل وجوب الحسد والحرمة لان حرمة الشرب ووجوب الحسد من الواضح الذي لا يجهل لكنه خلاف ظاهر قول مالك وقد ظهر الاسلام وفساف لا يعذر جاهل في شيء من الحدود (ص) لا مساحقة وأدب احتمالاً كبهيمة وهي كغيرها في الذبح والا كل ومن حرم لعارض كائن أو مشترك أو مملوك لا تعتق (ش) يعني أن شرار النساء اذا فعل بعضهن ببعض فانه لاحد عليهن وانما في هذا الفعل الادب باحتداد الامام لانه لا يلاج فيه ومثله واطي البهيمة وكذا سائر من قلنا انه لا يحد من محبوب ومقطوع ذكر وصبي وصبيبة يميز كجاء عليه قول المؤلف في الغصب وأدب يميزو كذلك المرأة تدخل في فرجها ذكر بهيم حتى أوميت أو ذكر آدمي ميت لان فعل كل واحد من ذلك معصية وليس بزنا ويثبت بشاهدين ولا تقتل البهيمة وان كانت مما تؤكل أكلت وللشافعي قول بقتلها وهل الخوف الاتيان بولد مشوه أولان بقاءها يذكر الفاحشة فيغير بها قولان أحكمهما الثاني وكذلك يؤدب من وطئ زوجته أو أمته في حال حمضها أو أحرامها وما أشبه ذلك لان حرمة وطئها عليه لم تكن أصلية وانما هو لعارض ويزول ولا يشمل ذلك حد الزنا لان هذا مفهوم قوله لا ملك له فيه وكذلك يؤدب من وطئ أمة مشتركة من أحد الشرى يكن أو الشر كله لان الشرى ملك في الامة المشتركة ملك قوى والشبهة اذا قويت ندرأ الحد أي تسقطه وكذلك يؤدب من اشترى أمة لا تعتق عليه بنفس الملك كتمته وابنته أخيه وما أشبه ذلك ثم وطئها وهو عالم بنحرها وانما لم يحد لعدم انطباق حد الزنا عليه ويلحق به الولد وتباع عليه خشية أن يعود الى وطئها ثانية (ص) أو معتدة (ش) يحتمل أمة معتدة أي أن السيد اذا وطئ أمة المعتدة لاحد عليه ويحتمل امرأته معتدة أي اذا عقد على معتدة من غيره ووطئها علماً فانه لاحد عليه وهو المشهور مع أن حد الزنا صادق عليه وأما لو كانت معتدة منه فان كانت مبتوتة فقد تقدمت وان كانت غير مبتوتة بأن كانت رجعية أو بائناً بغير الثلاث فان كانت رجعية ونوى بوطئها الرجعة أو غير رجعية وتسكها بعتد جديد فلا حد ولا أدب ولا حرج وان وطئ الرجعية أو البائناً ولم ينو الرجعة في الرجعية وبغير عقد جديد في البائناً ففي

الجنة أولان كلامهم ما توسع نفسها للآخرى في تلك الحالة (قوله كائن) أي وكذا المعتكفة (قوله أو مشتركة) ومنها المبعضة والمعتقة لاجل أي ولذا يؤدى الى أن لا يقدرن على المنع (قوله ويثبت بشاهدين) أي جميع ما ذكر من المساحقة وما بعدها بشاهدين لانه ليس بزنا ولا مال ولا ايل اليه وكذا في الثبوت والادب من لف خرفة كئيفة أو غيب في هواء الفرج ولاحد عليه للشبهة (قوله وللشافعي الخ) أي تقتل بالذبح وتحرق (قوله وهل الخوف الخ) لا يخفى أن هذه العلة تحصل بالذبح والا كل فلا موجب للقتل والحرق ثم انه رد ذلك بأن العادة لم تحسّر بالنتاج بين جنسين الا في شيئين فقط البغل والسمع بكسر السين وسكون الميم وهو ولد الذئب مع الضبع وما يتولد من جنسين أيضاً العقاب فلهذا قيل ان العقاب جميعه

أنتى وان الذي يسافده طائر آخر غير جنسه وقيل ان الثعلب يسافده قال ابن خلدكان وهذا من

الرجعية

الجمائب وأما الزرافة فهي متولدة من ثلاث حيوانات الناقة الوحشية والضبعان وهو الذكر من الضباع فيقع الضبعان على الناقة فتأق بولدين الناقة والضبع فان كان الولد ذكر اوقع على البقرة فتأق الزرافة وذلك في بلاد الحبشة ولذلك قيل لها الزرافة وهي في الاصل الجماعة فلما تولدت من جماعة قيل لها ذلك أقول وكذا تقدم أن البرذون من الخيل والبقرة (قوله لان هذا مفهوم قوله لا ملك له فيه) أي والمرأة والخائض لزوجهاملك له فيها أي تسلط شرعي من حيث ذاتها بدليل أنه يجوز له التمتع بدون الوطء فيما عدا ما بين السرة والركبة (قوله لعدم انطباق حد الزنا عليه) فيه شيء وذلك لان قوله لا ملك له معناه لا تسلط له شرعاً فيشمل العمة وأجيب بأن في العبارة حذفاً والتقدير لا تسلط له شرعاً ولا شبهة وهذا وجد الشبهة لانها كانت لا تعتق عليه صراحة شبهة تسلط شرعي فينشد تخرج من التعريف الامة المملوكة كما تخرج الخائض (قوله اذا وطئ أمة المعتدة) وكذا أمة المتزوجة (قوله مع أن حد الزنا صادق عليه) أي فالمشهور ومشكل ويجب بما تقدم من حذف ولا شبهة لانه لما عقد عليها وجدت الشبهة

(قوله وفي البائن لاحد عليه) أي والادب بطريق الاولى من الرجعية (قوله لان العصمة باقية) أي لان الذي يقطع العصمة انما هو الطلاق الثلاث لا يخفى ضعف هذا بل المعتمد أنه يحدا اذا وطئها بعد العدة (قوله فلا يحتاج الى استنفادتها) أي الى استنفاد حكم المسئلة وهو عدم الحد أي لانهم لم تكن مبتوتة والمناسبات أن يقول فلا يحتاج الى استنفادتها من قوله والمبتوتة لان قوله وان أبت الخ من تعاقبات قوله والمبتوتة والحاصل أن تلك المسئلة معاملة من القاعدة فلا حاجة الى استنفادها بما ذكره وقوله باقية في الجملة أي في بعض الوجوه (قوله فالحد كما هو ظاهر المدونة) هذا هو المعتمد وكلام اللخمي السابق ضعيف وان رجمه بعض الشيوخ (قوله لان تحريم الجمع حينئذ بالسنة) لا يخفى أن هذا يعارض قوله أولا لان الآية الكريمة اقتضت تحريم الاثنين مطلقا ويحجب بأن صاحب القول الثاني لا يقول بان الآية تقتضي تعميم الاثنين (٧٩) بل الآية قاصرة على الاثنين من النسب كما هو

سماق قوله حرمت عليكم أمهاتكم (قوله تأويلان) حقه قولان لانه ليس في المدونة نص على مسئلة الجمع بين الاثنين في نكاح باعتبار الحد لا وجوبا ولا سقوطا وانما ذكر فيها التحريم خاصة (قوله وقومت) أي يوم الوطاء فان كان الواطئ مليا أخذت منه وان كان معسرا وانظره فالامر ظاهر والا فانها اتباع والرأى يأخذ الواطئ وهذا اذا لم تحمل والاتباع بالقيمة ولا اتباع (قوله قد حللها له ما لكها) لا يخفى انه لا فرق في المالك المحلل بأن تكون زوجته الواطئ أو قرينته أو أجنبية (قوله وسواء كان عالما بالتحليل) في العبارة حذف والتقدير سواء كان عالما بحرمة التحليل أو جاهلا ويحتمل البقاء على الظاهر ويكون معنى قوله أو جاهلا أي التحليل وقع في غيبته ولم يعلمه أحده (قوله بجواز التحليل ابتداء) أي فالخلاف انما هو في الابتداء وأما الانتهاء فهو متفق

الرجعية الادب وفي البائن لاحد عليه وطئها في العدة أو بعدها لان العصمة باقية في الجملة فلا يحتاج الى استنفادتها من قوله وان أبت في مرة خلافا ل(ص) أوبت على أم لم يدخل بها أو على أختها (ش) يعني أن من عقد على امرأة وقبل الدخول بها عقد على ابنتها ودخل بها فانه لاحد عليه لماعلمت أن العقد على الأم يحرم البنت مادامت الام في عصمته فاذا طلق الام قبل الدخول بها حلت له ابنتها أما لو دخل أي أو تلذذ بالام فانه يحسد وأما عكس كلام المؤلف فالحد كما هو ظاهر المدونة وكذلك لاحد على من تزوج أختها ودخل بها ما هو هل لاحد سواء كانت الاخت من نسب أو رضاع لان الآية اقتضت تعميم الاثنين من نسب أو رضاع أو محل عدم الحد اذا كانت الاخت من رضاع لان تحريم الجمع حينئذ بالسنة وأما لو كانت من نسب فانه يحسد اذا وطئها التحريم كذلك بالكتاب واليه ذهب بعض شيوخ عبد الحق والى هذا أشار بقوله (وهل الأخت النسب لتحريمها بالكتاب تأويلان) ولا حد على من تزوج المرأة على عمتها مثلا لان التحريم لذلك بالسنة لا بالكتاب (ص) وكأمة محلة وقومت وان أبا (ش) المشهور أنه لا حد على من وطئ أمة قد حللها له ما لكها الشبهة وانما عليه الادب فقط وسواء كان عالما بالتحليل أو جاهلا والولد حلالا له لانه من وطئ الشبهة وتقوم تلك الامه على واطئها التحليل الشبهة وسواء رضعا بذلك أي صاحبها والواطئ لها أم لا وعدم الحد مراعاة لمذهب عطاء القائل بجواز التحليل ابتداء وانظر ما أدخلته الكاف لان التحليل خاص بالاماء الآن يقال تحمل الامه على القن والكاف أدخلت ما فيه شائبة حرية من مدبرة ومعقبة لاجل وقد يقال أدخلت الكاف الحرائر كما بلغنا عن بعض البربر وبعض بلاد قزلباش انهم يحللون أزواجهم للضيقة يعتقدونه كرها جهلا منهم فعليه م الادب ان جهلوا ذلك (ص) أو مكروهة أو مبيعة بالغلاء (ش) يعني أن المكروهة لاحد عليها ولا أدب انني التعمد عنها اتفاقا وفي المكروهة الخلاف الآتي وكذلك لاحد على الحررة اذا أقرت لزوجه بالرق فباعها لاجل الغلاء فوطئ المشتري لعذرها بالجوع وقد بان من عصمة زوجه ومثل البيع تزويجها الغيرة ويرجع المشتري بالثمن على الزوج ان وجدته والا فعليه ان اغرته قولا وفعلا وبعبارة الباء بمعنى في أي مبيعة في زمن الغلاء وبيعه في زمن الغلاء لا يستلزم كونها جوعانة فلا يخالف ما في سماع ابن

عليه وهو المشار له بقوله وقومت الخ (قوله من مدبرة ومعقبة لاجل) لا يخفى أنه يجوز وطئ المدبرة ومعقبة (قوله وقد يقال الخ) هذا غير ظاهر لان الكلام عند العلم (قوله قزلباش) رأيتهم مضبوطة بخط بعض الفضلاء بفتح فوق القاف وكسر الزاي وسكون اللام وبالشين المعجمة (قوله ان جهلوا) وان علموا الرند والاعتقادهم حل الحرام وأما الواطئ فيؤدب ان جهل مثله والا حد (قوله وفي المكروهة) بفتح الراء وقوله وكذلك لاحد أي ولا أدب (قوله ان أقرت لزوجه بالرق) لا مفهوما له (قوله ومثل البيع تزويجها الخ) أي فلا حد عليها وقوله ويرجع الخ أي في صورة البيع (قوله ان وجدته) أي وجد الزوج وقوله والا فعليه أي وان لم يجده أقول وينبغي أن يكون مثله ما اذا وجدته وكان معه ما بذلك الثمن (قوله لانها غرته قولا وفعلا) أما القول فاقرارها بالرق له وأما فعله فتمكينها من نفسها والمدا على انقيادها للبيع له واطهارا ثم ارقية (قوله فلا يخالف الخ) أي لانه سيأتي يقول ولكن درء الحد أحب الى لان حاصل الكلام انه لا حد عليها مطلقا كانت جوعانة أولا

(قوله فأقرت له بذلك) الغاء للتعليص أي باع لكونها أقرت له بذلك أي عوجب البيع وهو الرقية (قوله ولكن دره الحد أحب إلى) أي لانها تصير مكرهة في وطنه لها انذلوها تمتنع (٨٠) لا كرهها أي وان كان أصل البيع طوعا وماتقدم من أن الزنا ليس فيه

القسام من جاع فباع زوجته من رجل فأقرت له بذلك فوطئها مشترها فغن مالك وهو رأي أنهم ما يعذران وتكون طلبة بائنة ويرجع المشتري بالثمن قلت فلولم يكن بهما جوع قال فخرى أن تحذو ويشكل زوجها ولكن دره الحد أحب إلى انتهى (ص) والظاهر كأن ادعى شراء أمة ونسك البائع وحلف الواطئ (ش) يعني أن من وطئ أمة ادعى أنه اشتراها من مالكها فكذبه المالك وأفكر البائع له فتوجهت البين على البائع بأن طلبها منه المشتري فنسك عنها فتوجهت على الواطئ فحلفها أي حلف أنه اشتراها فانه لا حد عليه لانه قد تبين أنه اغتاها وطئها وهي على ملكه وهذا قول ابن القاسم في المدونة واختاره ابن رشد وبفهمهم كلام المؤلف انه اذا نسك الواطئ يحد مع نسك البائع أيضا وانما اذا حلف البائع يحد أيضا (ص) والمختار أن المكره كذلك والاكثر على خلافه (ش) تقدم أن المكرهة على الوطء لا حد عليها اتفاقا وأما الرجل المكره على الجماع هل يحد أولا مذهب المحققين كابن رشد والخموي وابن العربي لا حد عليه وغيرهم يقولون عليه الحد وعليه أكثر أهل المذهب وهو المذهب (ص) ويثبت باقراره مرة إلا أن يرجع مطلقا أو يهرب وان في الحد (ش) تقدم الكلام على تعريف الزنا وذكرهنا أنه يثبت بأحد أمور ثلاثة الأول الاقرار ولو مرة ولا يشترط أن يقر أربع مرات خلافا لابي حنيفة وأحمد في اشتراطهما كذلك كافي حديث ما عزم مالك اذ رده النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقر أربع مرات قال ابن عرفة نصوص المدونة وغيرها واضحة بحد المقر بالزنا طوعا ولو مرة واحدة وفي الصحيح اغديا أنيس على امرأته ذاتان اعترفت فارجها فغدا عاها فاعترفت فأمر بها فوجت فظاهر ما في الحديث الا كفها بأقل ما يصدق اللفظ عليه وهو يصدق بالمرأة الواحدة انتهى والجواب عن حديث ما عزم أن النبي صلى الله عليه وسلم استنكر عقله ولذا أرسل لقومه مرتين يسألهم عن عقله حتى أخبروه بصحته فأمر برجه وانما لم يأت المؤلف بلو كبن الحاجب لانه يشير بها للخلاف المذهبي وليس في ذلك خلاف بل الخلاف لا يحد ولا يحد وأما ابن الحاجب فليس كلامه في ما ذكره محمل كون الزاني يحد باقراره ما لم يرجع فان رجع عن اقراره فانه يقبل منه ولا يحد وسواء رجع في الحد أو في غير الحد فلا غير شبهة أو شبهة كقوله وطئت امرأتى وهي حائض أو أختي من الرضاع وطئت أن ذلك زنا ومثله الرجوع ما اذا قامت بينة على اقراره بالزنا وهو ينكر ذلك فان انكاره بعد رجوعه على مذهب ابن القاسم وكذلك يسقط الحد عن الزاني المقر به اذا هرب في أثناء الحد ولا يتبع به ذلك ويقال قد هرب ما عزم مالك في أثناء الحد فاتبعوه فقال لهم ردوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هلا تر كتموه لعله يتوب فيمتوب الله عليه وأما الهروب قبل الحد فلا يعتبر ويقام عليه الحد فالوارى في قوله وان في الحد والاحمال وان زائدة أي أو يهرب وهو في الحد أي والحال أنه في أثناء الحد وانما كان الهروب في أثناء الحد مسقطا لانه بعد اذ اذقه العذاب دال على الرجوع بخلافه قبل ذلك فانه لا دلالة فيه عليه (ص) وبالبيينة فلا يسقط شهادة أربع نسوة بكارهها أو بحمل في غير متروجة وذات سبيد مقربة (ش) يعني أن الزنا يثبت أيضا بالبيينة العادلة ولا بد من أربع عدول يشهدون أنهم رأوا فرجه في فرجها كالمرود في المسكحلة في وقت واحد ورؤيا

اكرهه فذلك في الرجل لان انتشاره ينافي اكرهه (قوله والظاهر الخ) مبتدأ والخبر محذوف أي والظاهر أنه لا حد فيما يدكر والكاف للتمثيل أو بمعنى الباء ومقابلها ما لا تنه بان كانت بيده فلا حد ولحقه الولد وان لم تكن في يده حد ولم يلحقه الولد انتهى (قوله وحلف الواطئ الخ) الصور ثلاث نسكوا له ما حلف الواطئ حلف البائع ولا يتصور حلفه ما معا لانه متى حلف البائع ثبت نسؤه ولا يتوجه على الواطئ عين (قوله والمختار أن المكره كذلك) أي لا حد ولا أدب ان زنى بطاعة لزوج لها ولا سيد لتهعض الحق لله والأي بأن زنى بمكرهة أو ذات زوج أو سيد حد اذا اكرهه كلا اكرهه (قوله والاكثر على خلافه) أي فيحد ولو كانت هي المكرهة له على الزنا ولا صداق عليه ان كانت هي المكرهة له وان كان المكره غيرها فعلى الواطئ الصداق ويرجع به على من أكرهه (قوله الآن يرجع مطلقا) أي فينبغه في نفى الحد وان كان يلزمه الصداق اذا أقر بأنه وطئ امرأته نائمة ثم رجع ولا حد قدف عليه لانها نائمة (قوله أو يهرب) بضم الراء (قوله اغديا أنيس الخ) اسم رجل من أسلم وانما خصه لانه من قبيلة تلك المرأة وكانوا يكرهون تحكيم الغير عليهم وقوله فأمر ضميره يعود على أنيس وقوله بها أي برجها (قوله ويقال الخ) خرج أبو داود وصححه

انتمدني فقوله ويقال الخ فيه شيء (قوله لعله يتوب الخ) قضية ذلك أن مجرد التوبة تمنع الحد والمذهب واحد ليس كذلك بل المانع للحد هو الرجوع لا التوبة الشرعية (قوله لانه بعد اذ اذقه العذاب الخ) لقائل أن يقول الاشبه هو العكس وأما هروبه بعد الحد فقد يدعى أنه لاجل العذاب فقط كذا أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى

(قوله ولو ادعت المرأة ببقائها بكارتها) أي أنها عذراء (قوله أن يتعمدوا الشهادة) أي على العذراء أي يتعمدوا موجب الشهادة وهو النظر لبقارتهما فلا يقدح النظر في شهادتهما وقوله كما يفيد كلام ابن مرزوق كلام ابن مرزوق في الشهادة على العذراء (قوله سيدها منكر الخ) أي ما لم يكن السيد صغيرا أي وأما ظهوره لم تزوجة وذات سيد مقربة فلا حد (قوله دعواها الغضب) أي لا الوطء بشبهة أو الغلط أو النوم فتقبل لأن هذا يقع كثيرا (قوله بعدهن) أي بعد التكليف المتضمن للشئين البلوغ والعقل والحرية والاسلام فالضمير عائدة على متقدم معنى (قوله لازم) أي ابتداء أو دوام أي بان لم يعد الدخول بان كان فاسدا فأت بالدخول وهل بمجرد الدخول المنفوت يحصل التحصين أولا بل من وطء ثان قولان فالوطء الثاني محصن بلا نزاع فخرج فاسد يفسخ قبل الدخول وبعد دونه خرج أيضا بقوله لازم نكاح عبد بعير إذا نسيده ولا بد أن يكون الوطء في زوجة مسلمة مجنونة أو حرة كفرة مجنونة وترجم المسكفة الحرة المسلمة العاقلة أن أصبحت بعدهن من البالغ مسلم وان عبد أو مجنون أو قوله إذا عقد عقد صحيحا لا إرادة لغيره (٨١) قول المصنف بنكاح لازم الخ خلاصه

أن المراد بالنكاح العقد لا الوطء وفيه إشارة إلى أن الأول للمصنف أن يقدم صح على قوله لازما وذلك لأنه يلزم من اللزوم الصحة فيضيق قوله صح عن الفائدة بعد قوله لازم ولا يلزم من الصحة اللزوم في ذكر اللزوم بعد الصحة فائدة (قوله ووطئ الخ) شروع في تفسير قول المصنف أصاب أي أن المراد بالاصابة الوطء المباح الذي معه انتشار من غير منكرة وقوله ثم زنى الخ إشارة إلى أنه ليس بالرجم منوطا بمجرد اجتماع الاوصاف المذكورة بل لا بد من الزنا بعد ذلك وقوله وعبر بالاصابة الخ لا يخفى أن معناه أنه لو عبر بوطء لا فهم أن المراد الوطء الكامل مع أنه لا يشترط

واحدة على ما مر ولو ادعت المرأة ببقائها بكارتها أو أنها ارتقاء أو نظر إليها أربع نسوة وصدفها على ذلك فلا يسقط الحد المترتب عليها بشهادة البينة ولو قام على العذراء أربعة رجال لسقط الحد كما يفهم من كلام الشارح ويجوز للرجال أن يتعمدوا الشهادة ابتداء كما يفيد كلام ابن مرزوق عن ابن القاسم وكذلك يثبت الزنا بظهور الحمل في حق المرأة حرة أو أمة غير متزوجة أي لم يعرف لها زوج وفي حق أمة سيدها منكر لو طئها ونكح قوله متزوجة أي زوج يلحق به الحمل احترازا إما إذا كان صبيا أو محبوبا أو ولدته لافل من ستة أشهر من يوم العقد بكثير فأنه بمنزلة من لا زوج لها فتحد (ص) ولم يقبل دعواها الغضب بسلاقرينة (ش) يعني أن المرأة التي طهر بها حمل ولا يعرف لها زوج أو كانت أمة ولا سيد لها أو لها سيد وهو منكر لو طئها فأنه يتحد ولا يقبل دعواها الغضب على ذلك بلاقرينة تشهد لها بذلك وأما ما قامت لها قرينة فلا حد عليها كما إذا جاءت تدعى وهي مستغيثة عند النازلة أو أمت متعلقة به على ما مر بيانه عند قوله وان ادعت استكرها على غير لائق بلا تعلق الخ * ولما انتهى الكلام على الزنا وأحكامه وما يقرب عليه شرع في الكلام على الرجيم وأحكامه فقال (ص) يرمي المسكف الحر المسلم أن أصاب بعدهن بنكاح لازم صح (ش) قد علمت أن أنواع الحد ثلاثة رجم وجلد مع تغريب وجلد منفرد وبدء بالرجم لأنه أعظم أنواع الحد والمعنى أن المسكف الحر المسلم إذا عقد عقد صحيحا لا زنا ووطئ وطأ مباحا بانتشار من غير منكرة فيه بين الزوجين ثم زنى بعد ذلك فإنه يرمي لأنه صار محصنا فقوله أصاب أي وطئ وعبر بالاصابة لأنه لا يشترط كمال الوطء بل يكفي مغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها والضمير في بعدهن لا اوصاف أي بعد الاوصاف السابقة والباء في بنكاح بمعنى في أي في عقد نكاح لازم فخرج بقوله عقد ووطء السيد أمته وبقوله لازم نكاح المعيب والمعيبة والمغرورة والمغرورة فلا يكون محصنا لعدم اللزوم فإذا زنى فلا يرمي بل يحد الحد البكر وفاعل صح الوطء أي حل فإذا زنى بعد أن وطئ زوجته في حيضها أو نحوها فإنه يحد الحد البكر لعدم حلية الوطء الواقع بعد العقد الصحيح اللازم فقوله يرمي بالثمانية من أسفل وجوز البساطي قراءته بالباء الموحدة وعليه فهي متعلقة بقوله الزنا وهي للمصاحبة أي الزنا محسوب بجرم المسكف وجلد البكر وتغريب الذكر أي هذا الحكم محسوب بهذا الحكم فهذه النسخة

(١١ - خشي ثامن) بل المراد بمجرد الوطء الذي يفيد التعبير بالاصابة مع أنه فسر الاصابة بالوطء وأطلق (قوله بمعنى في) ويصح أن تكون السببية (قوله فخرج بقوله عقد ووطء) أي لأن ووطء السيد أمته ليس بسبب عقد بل بسبب الملاك وقوله فاعل صح الوطء الخ لا يخفى أن كلام المصنف على هذا يكون فيه استخدام لأنه أطلق النكاح أولا وأراد به العقد ثم رجع ضمير صح له لاعتبار هذا المعنى بل باعتبار معن آخر وهو الوطء أي أن الوطء لا بد أن يكون صحيحا احترازا عن وطء الحائض والنفساء والمعتمدة والصائمة والحرمات والمعتكفة وعن وطئها في مسلك البول أو دبرها كذا ذكره بعض شراحه فإذا علمت هذا تعلم أن هذا غير المستفاد من حله أولا ولكنه ارتكب ذلك الاستخدام دفعا للاعتراض الذي أشرنا له سابقا من أن الحد مقدم متى كان لازما كان صحيحا فلا حاجة له له صح بعد قوله لازما (قوله وجوز البساطي الخ) كان نسخة البساطي ليس فيها نقطتان تحت صورة الياء أو اللام كان جلب ذلك فائدة (قوله متعلق بقوله الزنا) أي في قول المصنف أول الباب الزنا ووطء الخ (قوله أي هذا الحكم) أي هذا الحكم عاينه صورة بأنه ووطء الخ وقوله محسوب بهذا الحكم أي بهذا الحكم محسوب به على الزاني

وهو الرجم لان الشارع حكم به على الزاني المرحوم وانما قلنا بصورة لان قول المصنف الزنا ووطء الخ تعريف للزنا بذلك وليس في ذلك حكم كما هو معلوم وقوله لان المعنى الاعرابي أى المعنى المنسوب للاعراب فقوله المعنى إشارة الى المصاحبة وقوله الاعرابي إشارة الى التعلق المذكور (قوله وهى البلوغ) لا يخفى أن البلوغ شرط أول والعقل شرط ثان والحرية شرط ثالث والاسلام رابع والاصابة خامس وقوله في عقد نكاح سادس وقوله لازم سابع وقوله ووطء ثامن وقوله صحيح تاسع وقوله بانتشاره والعاشر ونسخة الشارح لم يذ كر فيه عدم المناكحة ثم بعد هذا كله لا يخفى أن قوله ووطء (٨٣) مكرر مع قوله الاصابة فلو حذفه وزاد بعد قوله بانتشاره أن لا يكون هناك

مناكرة لكان أظهر فتدبر واشتراط في احصان الموطوءة أن يكون واطئها بالغواوان كان رقيقاً أو مجنوناً (قوله لانها أخص) أى لانه يلزم من الاصابة علم الخلوة (قوله ولم يعرف مالك الخ) أى ولا يخفى له حفرة على المذهب ومقابله يقول يخفى لنصفه ~~بوتنبه~~ لا يختص الرى بالظهر ربل بمواضع المقاتل الظهر وغيره ومن السرة الى فوق ويحتجب الوجه واليدين والرجلين اذهو من التعذيب وليست بمقابل اه المقصود من نت أقول وظاهره أن الرأس لا يتقى قال بعض المتأخرين وينبغي أن يتقى كالوجه لانه يصير مشوهاً به اذا ضرب على رأسه اه تأمل (قوله ثم الامام) أى أن الحاكم قبل الناس ثم الناس عقبه كفى المدونة وأسقط المصنف قول المدونة ثم الناس لان ذلك لفظ بداية يغنى عنه (قوله سواء كان محصناً أم لا) ذكر في شرح

ماهى فاسدة بل صحيحة ولها معنى لكن لا حاجة اليها لان المعنى الاعرابي لا شكاف الا اذا كان هناك فائدة وشروط الاحصان عشرة متى تخلف شرط منها لا يبرحم وهى البلوغ والعقل والحرية والاسلام والاصابة في عقد نكاح لازم ووطء صحيح بانتشاره وعدم مناكرة وأما علم الخلوة فذكر ما يغنى عنه وهو الاصابة لانها أخص (ص) بحجارة معتدلة ولم يعرف بداية البيعة ثم الامام (ش) متعلق بيرجم على قراءته بالفعل وبرجم على قراءته بالصدر أى الرجم بحجارة معتدلة فلا يبرحم بحجارة كبار خوف التشويه ولا بحجارة صغار خوف التعذيب لعدم اسراع الموت فالمعتدلة أقرب للاجهاز عليه ولم يعرف مالك حديثاً صحيحاً ولا نسفه معمولاً بها أن البيعة الشاهدة بالزنا تبدأ بالرجم الزاني ثم الامام ثم الناس خلافاً لابي حنيفة والحديث وان وجد في النسائي وأبي داود الا أنه ما صح عند مالك (ص) كلائط مطلقا وان عبد بن وكافرين (ش) يعنى أن اللائط اذا كان بالغاطئاً فإنه يقتل سواء كان محصناً أم لا سواء كانا عبد بن أو كافرين قال فيها ومن عمل قوم لوط فعلى الفاعل والمفعول به الرجم أحصنا أولم يحصنا ولا صدق في ذلك في طوع أو اكره وان كان المفعول به مكرهاً وصيباطاً تعلم بركم ورجم الفاعل والشهادة فيه كالشهادة على الزنا اه وليس على العبد في الزنا رجم لان عليه نصف العذاب ولا نصف للرجم قال ابن يونس وان أسلم النصراني قبل أن يقام عليه حد القتل أو الفرية أو السرقة فإنه يقام عليه لانه حق لا دى فهى لازمة له كالدين ألا ترى أنها انقام على المسلم اذا اتاها فكذلك اذا ارتكبها الكافر ثم أسلم فأما حقوق الله تعالى فلا تقام عليه كحد الزنا والخمر لقوله تعالى قل للذين كفروا انهم لن ينجوا ويغفر لهم ما قد سلف فقوله كلائط أى ذى لواط فهو من باب النسبة كاهم أى ذى عمرو نابل أى ذى نبل وليس اسم فاعل من لاط بلوط فهو لائط والاصاح قوله مطلقاً أى فاعلاً أو مفعولاً محصناً أو غير محصن ولا يدخل فيه بالغين أو غير بالغين طائعين أو مكرهين لانه يشترط البلوغ والطوع وانما صرح بقوله وان عبد بن وكافرين مع دخول ما ذكر تحت الاطلاق الرد على من يقول ان العبد يجلد خمسين وان الكافر يرد الى حكم ملته (ص) وجلد البكر الحرة مائة وتشترط لرق وان قل (ش) هذا هو النوع الثانى من أنواع الحد والمعنى أن البكر الحرة المسلم البالغ اذا زنى فإنه يجلد مائة جلدة ويغرب عاماً والمراد بالبكر غير المحصن وهو من لم يتقدم له وطء مباح في نكاح لازم بأن لم يتقدم له وطء أصلاً أو تقدم له وطء فى أمته أو فى زوجته لكن فى حمضها أو فى نكاح فاسد لم يفت وفسخ وأما الرقيق ذكراً أو أنثى وان قل جزعته فيلزمه خمسون جلدة لان الرقيق عليه نصف ما على الحر من العذاب وذهب ابن عباس وجماعة الى أن الارتقاء لا يجلدون الا اذا تزوجوا لقوله تعالى فاذا أحصن فان أتى بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ومعنى أحصن تزوجن وفهوه أمهن اذا لم يتزوجن لا يجب عليهن الجلد والجواب أن ذلك انما يتأتى على

الجنارى أن محصن ومسلم ومسلمة بالفتح على خلاف القياس ويجوز الكسر فيها على القياس اه (قوله أو قراءة كافرين) لا يعارضه قوله وان لواط لان ذلك فى بيان كونه زناً وهذا فى بيان الرجم (قوله أو الفرية) أى القذف (قوله لانه يشترط البلوغ والطوع) اعلم أن المفعول يشترط فى رجه تكليفه وطوعه وكون واطئه بالغواوالم يبرحم المفعول (قوله وان قل) أى كبعض أى وكذا من فيه عقد حرة كدبر ومكاتب وأم ولد ومعتق لاجل وقوله ويغرب الخ المناسب حذفه والالاتحاد النوع الثانى والثالث (قوله لقوله تعالى فاذا أحصن الخ) والعبد فى معنى الامة من باب لا فارق

(قوله وعلى القراءة الاولى الخ) لا يخفى أن هذا الكلام لا يظهر وذلك لان مفهوم الآية قطعاً أنهم اذ لم يخصوا بالجلد عليهم
 تنبيهه ١٠ يندب للحاكم أن يكون الجلد مع حضور جماعة أربعة أو اثنين وهما المالك قبل الحضور للزجر وقيل للدعاء بالتوبة
 ويفهم من القرطبي أن الحضور في الجلد دون الرجم أه الأناك خير بأنه يقدم الامام ثم الناس وأما على القراءة الثانية وهي
 أحسن بفتح الهمزة فهي شاهدتنا وتكون عامة فلا تختص بالقراءة الاولى ثم انك خير بأن قوله وعلى القراءة الاولى يتأني قوله انما
 يتأني الخ فالمناسب أن يقول على أنا نقول الخ ولا يخفى في أن قراءة أحسن بفتح الهمزة ثابتة عند ابن عباس لانها سبعية فلعل ابن
 عباس يقول فيها انما من باب حمل المطلق على المقيّد وأما الجمهور فيقولون ان الآية المقيدة وردت على سبب خاص فلا تنقد
 المطلق (قوله كما في الاحلال) أي احلال المبتوتة (قوله فهو في قوة الخ) فيه نظير لما اظهر أنها كلمة لقوله بالعتق وقوله وقد
 يخصن ان أي اذا عتق كل منهما وحصل الوطء أي وقد لا يخصن (٨٣) واحده منهما وقوله والحاصل أي حاصل

المصنف وقوله كل
 من الزوجين بأن تجتمع
 الشروط المتقدمة في كل
 من الزوجين وقوله وقد
 لا يخصن كما اذا اختلفت
 الشروط من كل منهما
 وقوله وقد يخص الزوج
 دون الزوجة بان وجدت
 الشروط المتقدمة فيه فقط
 وكذا يقال في عكسه (قوله
 ويكون شاملاً لجميع
 الصور) أي يشمل العقل
 والاسلام والبلوغ ثم
 لا يخفى أن العقل مطرد
 كالعتق وأما الاسلام
 فلا يطرد كما قال اشرار
 وكذا البلوغ لا يطرد لان
 ذلك انما يكون في بلوغ
 الزوج فيتخص ببلوغه
 ووطئه لزوجته التي لم
 تبلغ ولا يتأني في العكس
 لانها اذا بلغت ووطئها
 زوجها الصبي لا يخص

قراءة ضم الهمزة من أحسن أما على فتحها فعناء أسلمن وهذا قول الاكثرين وعلى القراءة الاولى
 فلا حجة في الآية لانه اذا وجب عليهم الجلد مع الاحصان دون الرجم في التزويج فلا ينبغي أن لا يجب عليهم الرجم
 اذ لم يستزجن بطريق الاولى فالآية سبقت لنفي الرجم عن الارقاء وذلك بمفهوم الموافقة (ص)
 وتخص كل دون صاحبه بالعتق والوطء بعده (ش) يعني أن أحد الزوجين الرقيقين اذا عتقه سيده ثم
 أصاب صاحبه بعد ذلك فإنه يخص دون صاحبه الذي لم يحصل له عتق وكذلك اذا أسلم الزوج ثم
 أصاب صاحبه فإنه يخص وتقدم التنبيه على انه يشترط في الوطء الذي يخص أن يكون بانتشار
 وأن لا يكون ممنوعاً وأن لا يكون فيه منكرة كما في الاحلال قاله ابن الحاجب وبعبارة وتخص الخ قضية
 مهملة في قوة الجزئية وكل فاعل لم يقصد به السور فهو في قوة قولنا وقد يخص كل من الزوجين دون
 صاحبه وقد يخصن والحاصل أنه قد يخص كل من الزوجين وقد لا يخصن وقد يخص الزوج
 دون الزوجة أو بالعكس ولو قال بكالعتق ويكون الضمير في بعده راجعاً كالعتق ويكون شاملاً لجميع
 الصور كان أحسن لكن انما خص العتق لانه المطرد وأما الاسلام فلا يطرد لانه انما يتأني من جانب
 الرجل ولا يتأني في حرة مسلمة تحت كافر (ص) وغرب الذكرا الحرة قطعاً عما (ش) هذا هو النوع الثالث من
 أنواع الحد وهو التغريب مع الحد والمعنى أن الحر الذكرا اذا زاناً فإنه يحكم مائة ويغرب عاماً كاملاً من يوم سجنه
 في البلد الذي نفي اليه وأما العبد فلا تغريب عليه لما يلحق سيده من الضرر ذكراً كان أو أنثى وكذا
 الحرة لا تغريب عليها لما يخشى عليها من الزنا بسبب ذلك ولو رضى سيد العبد أو رضيت المرأة وزوجها
 وأشعر قوله غريب انه لو غرب نفسه لا يكفي وظاهر قوله وغرب الذكرا الحرة ولو كان عليه دين لانه
 يؤخذ من ماله وهو كذلك (ص) وأجره عليه وان لم يكن له مال فن بيت المال (ش) يعني أن الحر الذكرا
 الذي يغرب أجرة حمله الى البلد الذي ينفي اليه عليه فان لم يكن له مال فإنها تكون على بيت المال
 وكذا المحارب فان لم يكن بيت مال أولم يتوصل اليه فعلى المسلمين وتجوز المؤلف في الاجرة أي أجرة
 الجمل والمأكل والمشرّب والغطاء والوطء والسجن (ص) كفدك وخيبر من المدينة (ش) فذلك
 قرية بينها وبين المدينة يومان وقيل ثلاث مراحل وخيبر قرية أيضاً في نقي الزاني والمحارب الى

وقوله لانه المطرد ظاهره أن العقل لا يطرد وقد تقدم أنه بطرد وقوله وأما الاسلام فلا يطرد ظاهره أن البلوغ ليس مثله فتدبر
 التدبر (قوله وغرب الذكرا الخ) أي المتوطن لامن زنا بقور نزوله ببلد فيجلب ويُسجن به على ما يأتي وانما غريب عتق به لانه قطع عن
 أهله وولده ومعاشه ونحوه المذلة بغير بلده (قوله ولورضى الخ) لا يخفى أن هذا مناف لمقتضى قوله بما يلحق سيده من الضرر الا أن
 يحمل الضرر على ضرر في البدن مشق (قوله وأجره عليه) أي الحر الذكرا من جملة ذهابها وايبا (قوله فعلى المسلمين الخ) انظره فإنه مخالف
 للنص اذا مراد بيت المال على المسلمين ابن عرفة قال في الموازية وكراهه في مسيره عليه من ماله في الزاني والمحارب فان لم يكن له مال ففي
 مال المسلمين وقاله أصبغ (قوله وتجوز المؤلف في الأجر) أي فأراد بالاجر ما يشمل ثمن المأكل والمشرّب الخ فهو من استعمال اللفظ في
 حقيقته ومجازاً أو من عموم المجاز على الخلاف في ذلك وقول اشرار الخ كل الخ معطوف على قوله الجمل والمعنى وأجر المأكل كل أي ثمنه
 (قوله كفدك الخ) بالصرف وعدمه فيه مالان أسماء البقاع يجوز فيها الصرف وعدمه باعتبار الموضع والبقعة (قوله وخيبر) قرية
 أيضاً بينها وبين المدينة ثلاثة أيام وبعبارة أخرى وذلك بفتحين قرية من قرى خيبر فقوله وخيبر عطوف عام على خاص أي شبيه به ولعل

المعنى يغرب الى فذلك بعينها أو خير بعينها أو قرية من قراها فد كأوغيرها (قوله ونفى على الخ) ويجوز النفي من مصر الى الحجاز كما قاله مالك (قوله فذكر العام) أى لفظ عام (قوله فانه يخرج اليه) والمذهب أنه يبنى ويلقى ما بين السجنتين (قوله وليس لك أن تقول الخ) أقول ويحتمل كآفاده بعض أن معنى عاد الزنا بعد مضى السنة وإطلاقه أخر بعد جملته مائة مرة ثانية للسجين في الاول أو غيره (قوله المتزوجة) أى في الرحم والجلد ومثل المتزوجة (٨٤) ذات السيد أى وأما المأزوجة لها ولا سيد لا تؤخر حيضة أن لم يعض

أحدهما وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام نفي من المدينة الى خيبر ونفى على من الكوفة الى البصرة (ص) فيسجن سنة (ش) يعنى أن الزنى أو المحارب اذا غرب فان الزانى يسجن سنة والمحارب يسجن حتى تظهر توبته وأول السنة من حين سجنه في البلد الذى ينفي اليه فذكر العام قبله لافادته مع أن سجنه قد نفي أخر بعد دخول بلد التغرب فيكون التغرب حينئذ أكثر من عام فلو اقتصر على ما هنا كان أنسب (ص) وان عاد أخر ج ثانية (ش) أى فان عاد الذى غرب وسجن قبل مضى سنة من يوم سجن فانه يخرج مرة ثانية الى الموضع الذى كان به أو الى غيره من الجهات وله ذاعبر بالخرج ودون أعيد المتقضى لاعادته في موضعه الاول فلاخراج أعم من العود وليس لك أن تقول عاد للزنا ثانية وهو في السجين لان هذه ليست منصوصة وانما ترد في التوضيح فيها وفي الغريب اذا زنى ولفظه وانظر لوزنى في المكان الذى نفي فيه أو زنى الغريب بغير بلده هل يكون سجنه في المكان الذى زنى فيه تغريباً اه قال بعضهم والظاهر والله أعلم أنه ان تأمن في السجين مع المسجونين بحيث لم يتوحش به غرب لموضع آخر ليسجن فيه والا في سجنه الاول والغريب ان كان بفور نزوله قبل أن يتأمن بأهل البلد التى زنى بها يسجن فيها والا أخر ج لبلد آخر (ص) وتؤخر المتزوجة لحیضة (ش) يعنى أن المرأة المتزوجة اذا الزمها حد الزنا فانه لا يقام عليها حتى تحيض حيضة واحدة خشية أن يكون بها حمل ومن باب أولى تأخير إقامة الحد عليها اذا كانت ظاهرة الحمل فاذا وضعت أخرت في الجلد لئلا فاسها لانها مريضة لا في الرحم الا اذا لم يوجد من ترضع الطفل (ص) وبالجلد اعتماد الهواء (ش) يعنى وينتظر بالجلد اعتماد الهواء بالمد فلا يجلد في البرد والحر المفرطين خوف الهلاك والتأخير للردنص عليه مالك وألحق به ابن القاسم في المدونة الحر وأما الهوى بالقصر فهو ميل النفس (ص) وأقامه الحاكم والسيد ان لم يتزوج بغير ملكه بغير علمه (ش) يعنى أن الحد رجاء وجلد الا يقيمه على الاحرار والعبيد الا السلطان والسيد أن يقيم على مملوكه حد الزنا بشرطين أحدهما أن يكون المملوك خالياً من الزواج أو متزوجاً بملك سيده وأما ان كانت له زوجة حرة أو أمة بغير سيده فلا يقيم الحد عليه الا الامام ثانياً ما أن يشب الزنا على الرقيق باقراره أو بظهور رجل أو بشهادة أربعة كورأحرار غير السيد فان كان السيد أحدهم رفع الى الامام اذ ليس له أن يجلد بعلمه فقوله ان لم يتزوج بغير ملكه بان لم يتزوج أصلاً أو تزوج بملكه فالجار والمجرور الاول متعلق بتزوج والثانى متعلق بأقامه والاوّل منهما قيد فى إقامة السيد فقط والثانى قيد فيه وفى الحاكم ثم ان الضمير فى أقامه ان رجع للحد صرح فى السيد وفسد فى الحاكم لانه يقيم الحد مطلقاً وان رجع للحد مطلقاً صرح فى الحاكم وفسد فى السيد لانه انما يقيم الحد فيجوز مملوكه كغيره رجوع للحد مطلقاً فى الحاكم وللجلد فى السيد فيكون من باب عندي درهم ونصفه أى وأقام السيد على مملوكه حد الزنا والقذف والحد لا السرقة فلا يقيمها على العبد الا الوالى فان قطعه السيد دون الوالى وكانت البيعة عادلة وأصاب وجهه القطع عوقب ووجهه بعض لثلاث يمثل الناس بعبيدهم ويدعوا سرفتهم (ص) وان أنكرت الوطاء

ماء الزانى أربعون يوماً يبطنها أو مضى ولا يمكن حملها والا أخرت والحاصل أنه اذا لم يمكن حملها متحد عادلاً كانت ذات زوج أو سيد أو خلية فان أمكن حملها أخرت كانت ذات زوج أو سيد أو خلية ان مكث ماء الزانى يبطنها أربعين يوماً حتى تحيض أو يمضى لها ثلاثة أشهر من الزنا ولم يبين بها حمل وكذا أقل من أربعين في ذات الزوج والسيد حيث لم يستبرأها وقام بحقه تؤخر خشية أن يكون بها حمل لان استبرأها أو لم يستبرأها ولم تقم بحقه فلا تؤخر ويقوم مقام الحيضة فيمن لم تحض ثلاثة أشهر حيث تحض فيها وكل هذا حيث لم يظهر حمل والاخرت لوضعه (قوله المفرطين) أى فى أى فصل كان فالدأر على اعتماد الهواء فى أى فصل كان (قوله والسيد) أى وأقامه السيد أى جوازاً وهو مقدم على الحاكم عند برام وله أن يرفعه الى الحاكم ليقيم عليه الحد

تنبيه قول المصنف وأقامه أى حد الزنا وكذلك حد الخمر وأى والقذف وأما حد السرقة فلا يقيمها الا السلطان فان بعد

أقامه السيد على وجه الحق بشرطه أدب اتعديه على الامام لئلا يمثل الناس بعبيدهم ويدعوا سرفتهم (قوله الا السلطان) أى فالمراد بالحاكم السلطان أى ومثله القاضي لا كل حاكم (قوله فلا يقيم الحد عليه الخ) أى لما يلحق الزوجة الحرة أو سيد الامة من المعرة (قوله والثانى قيد فيه وفى الحاكم) لا يخفى أن ما سبق من كلامه يقضى تخصيص الشرطين بالسيد وهو الظاهر وذلك لان المتوهم انما هو بالنسبة للسيد لا الامام لانه لا يستند لعلمه فى شئ الا فى تعديل وتجريح (قوله فيكون من باب عندي درهم ونصفه) فيه نظر لانه ليس من بابة فتأمل

(قوله ما لم يقر به أو يولد له) أي فان ظهر وطؤه وولادتهامنه أو أقر به بعد ذلك فانه يرحم وظاهره كغيره ولو بعد حده حد البكر وظاهر قوله أو يولد له يشمل ما اذا انفاه بلعان (قوله أولانه يسكت الخ) يرد بأنه لو لم يكن (٨٥) وطئها لم يسكت ولا يخفى أن الانسب

بالتأمل قبله أن يقول أو لأنها لا تسكت وقوله تأويلان يغني عنه قوله وأولا أي لان قوله أو لخلاف الزوج بمثابة الوفاق فالولم مات بتأويلان كان المعنى أولا على الخلاف والوفاق وتعداد أوجه الوفاق يدل على أنها ثلاثة (قوله وانظر ما المشهور منهما) الظاهر تصديقهما معا (قوله وان قالت زنت معه الخ) ذكر البدر اغزافي هذا العلم لا بأس بذكره وهو خمسة زنا بامرأة فقتل واحد ورجم آخر وحد آخر وحد النصف آخر ولا حد على الخامس فالاول مشرك والاخير مجنون لكن وطء الصبي والمشرک والمجنون لا يسمى زنا اه

باب القذف

(قوله وما يتعلق به) عطف نفسير على قوله حكمه أي فالمراد بالحكم ما يتعلق به من الاحكام وليس المراد به الحرمة لان المصنف لم يذكر ذلك (قوله ثم استعمل مجازا) أي لغويا والافهوا لان حقيقة عرقية شرعية (قوله كانه الخ) كان للتحقيق (قوله والكذب) عطف نفسير وقوله والموبقات

بعد عشر من سنة وخالفها الزوج فالحد وعنه في الرجل يسقط ما لم يقر به أو يولد له وأولا على الخلاف أو خلاف الزوج في الاولى فقط أولانه يسكت أولان الثانية لم تبلغ عشر من تأويلات (ش) يعني ان المرأة اذا أقامت مع زوجها عشر من سنة ثم وجدت ترفي فقالت ما جامعني زوجي في هذه المدة وكذبها زوجها وقال بل وطئها فانها تحمد أي ترجم لانها محصنة ولا عبرة بانكارها الوطء وعن مالك ان الرجل اذا تزوج امرأة وطال مكثه معها ثم شهدت العدو عليه بالزنا فقال ما جمعت زوجتي منذ دخلت بها وأنا الآن غير محصن فانه يقبل قوله ولا يرحم بل يجلد جلد البكر ما لم يقر أو يظهر رجله في تلك المدة فانه يرحم فقوله فالحد المراد به الرجم وقوله وعنه أي الامام وقوله يسقط أي الرجم وأما الخلد فلا نزاع في أنه لا يسقط اذا سقط الرجم ثم ان الاشياخ تأولوا المسئلتين على أنهما متعارضتان لان الرجل قبل قوله والمرأة لم يقبل قولها وعن حملهما على الخلاف يحكي بن جبر وسحنون وأبو عمران والبخمي وابن رشد والخلاف هو المذهب وعليه فاختلف في تعين المذهب في حكم أي المسئلتين فعينه يحيى بن عمر في حكم الثانية وعينه سحنون في حكم الاولى وانظر ما المشهور من هاتينى وذهب جماعة من الاشياخ الى التوفيق بينهما بوجوه ذكرها عبد الحق في نكته منها انما قبل قول الزوج حيث أنكر الوطء فلم يرحم لانه لم تكذب زوجته وانما لم يقبل قول الزوجة لان الزوج كذبها فالولم يكذبها في مسئلتها وكذبته في مسئلتها لاتفقا ومنها انما قبل قول الزوج ولم يقبل قول الزوجة لان الزوج اذا حصل له ما ينعه الجماع لزوجته يسكت عنه بخلاف الزوجة اذا حصل لها عدم الوطء من زوجها فالعادة أن لا تسكت عنه بل تظهره وتبديه ومنها انما قبل قول الزوج ولم يقبل قول الزوجة لان المرأة التي أنكر الزوج وطأها لم تبلغ المدة فيها عشر من سنة ومسئلة الزوجة بلغت عشر من فالتأويلات أربعة الاولى يحكي الخلاف والثلاثة توفيق بين ما وقع في المدونة (ص) وان قالت زنت معه فادعى الوطء والزوجة أو وجدنا ببيت وأقرباؤه ادعيا النكاح أو ادعاهم فصدقه هي ووليها وقال لم نشهد حدا (ش) يعني ان المرأة اذا قالت زنت مع هذا الرجل فأقر بوطئها وانما زوجها ولا يثبت له فانه ما يحدان لان الاصل عدم السبب المبيح ويأتفان نكاحا بعد الاستبراء أن أحبا وظاهره ولو طارئين أو حصل فسق وهو كذلك وكذلك يحد الزوجان غير الطارئين اذا وجدنا في بيت أو طريقي وأقربا لوطء وادعيا النكاح ولا يثبت ولا فسق ويقوم مقامها لان الاصل عدم السبب المبيح للوطء ويأتفان نكاحا بعد الاستبراء أن أحبا فان حصل فسق فلا حد عليهما وأما لو كانا طارئين فانه يقبل قولهما ولا حد عليهما لانهم لم يدعيا شيئا فالحال للعرف بدليل ما قدمه في باب التنازع وكذلك يحد الزوجان اذا ادعى الرجل وطء امرأة فصدقه هي ووليها وقال أي المرأة ووليها لم تشهد أي فالاعقدنا النكاح بلا اشهاد ونحن الآن نشهد أي ولم يحصل فسق يقوم مقام الاشهاد لان الاصل عدم السبب المبيح ويأتفان نكاحا جديدا بعد الاستبراء أن أحبا وظاهره ولو كانا طارئين وهو كذلك لاتفاقهما على أنهم ما دخلوا بلا اشهاد فقوله حد اراجع للسائل الثلاث كما في المدونة

باب ذكر فيه حد القذف وحكمه وما يتعلق به

وهو بالذال المعجمة وأصله الرمي بالحجارة ونحوها ثم استعمل مجازا في الرمي بالكلام وسماء الله تعالى رما فقال تعالى والذين يرمون المحصنات ويسمى أيضا فرية كأنه من الافتراء والكذب وهو من الكبائر والموبقات ولعظمه أوجب الله فيه الحد ولو نسب شخص غيره للكفر لم يحد

أي المهلكات وهو لازم لما قبله (قوله ولو نسب شخص الخ) أي فنسبته لزنأ أشد من نسبته للكفر هذا احاصله وفيه ان الكفر يترتب عليه الخلود في النار بخلاف الزنا والجواب أن نسبته للكفر لا تسلم ويكذب فيها بخلاف نسبته للزنا فيمكن التسليم ونطقه المعرة نظيره ما قاله في سب النبي يقتل مطلقا بخلاف من سب الله تعالى

(قوله نسبة آدمي غيره لزنا) أي لوطه غير مباح وقوله أو قطع عطف على قوله نسبة فهو بالرفع ولا فرق في ذلك بين كونه صغيرا أو كبيرا كان المقتطوع نسبة حرا أو عبدا (قوله والاخص لايجاب الحد) أي السكائر لايجاب الحد (قوله حرا الخ) حال من غيره أي حالة كون الغير حرا عفيفا مسلما بالغوا اشتراط البلوغ انما هو في الذكر الفاعل واما المفعول فلا يشترط بلوغه (قوله لزنا) متعلق بقوله نسبة وقوله أو قطع الخ عطف على قوله نسبة (قوله أخرج به قذف نفسه) كقوله أنا زان فانه وان حد فاعنا يحذف للزنا ما لم يرجع للالقذف وكذا قوله أنا نعل فانه وان حد فاعنا يحذف من حيث رعى أمه بالزنا لا من حيث نفسه وقوله ونسبة العبد من اضافة المصدر للمفعول أي نسبة العبد لزنا (قوله اما باتفاق) أي عدم التقير اما باتفاق أو على أحد القولين مثال الاول ما اذا نسب صغيرة لا تطبق الوطء للزنا ومثال الثاني وهو ما كان على أحد قولين ما اذا كان المقتذوف بنى النسب حرا مسلما وكان أبوه كافرا أو عبدا فهذا لم تتوفر فيه شروط القذف على الخلاف (قوله فلم يقطع نسب الخ) الاولى أن يقول (٨٦) لم يقطع نسب مسلم **تبيينه** يدخل في تعريف ابن عرفة قذف المجنون مع

انه لا حد على قاذفه ان كان جنونه من حين بلوغه الى حين قذفه لانه لا معرفة عليه في صدور ذلك منه (قوله وحد المؤلف الخ) لا يخفى أن هذا ليس حد القذف وانما هو اخبار عنه بانه يوجب ثمانين جلدة (قوله قذف المكاف) ولو حريا ببلد الاسلام عند ابن القاسم وقال أشهب لا حد عليه احتراز من الحرب اذا قذف مسلما ببلد الحرب ثم أسلم أو أسرا ودخل بأمان فلا حد عليه (قوله ويدخل في المكاف السكران) أي يجرأ لانه متى أطلق فلم يمتي سكران يجرأ من شرب خرايعة قد أنه ما فسد سكر فهذا غير حرام فقذفه لا يوجب حدا (قوله لا حد

وشرعا قال ابن عرفة القذف الاعم نسبة آدمي غيره لزنا أو قطع نسب مسلم والاخص لايجاب الحد نسبة آدمي مكاف غيره حرا عفيفا مسلما بالغوا وصغيرة تطبق الوطء لزنا أو قطع نسب مسلم فقوله نسبة آدمي مصدر مضاف لفاعل وغيره مفعوله أخرج به قذف نفسه ويدخل في هذا الحد نسبة غير المكاف غيره ونسبة العبد وكثيرا مما لا تتقرر شروط القذف فيه اما باتفاق أو بخلاف لانه بالمعنى الاعم قوله أو قطع نسب مسلم أخرج به ما اذا لم يقطع نسباً أو قطع نسب غير مسلم فانه لا يسمى قذفا الاول اذا قال لرجل انت ابن الفلان لانه ليس قذفا لانه لا يمكن قطعه عنها وان قال ليس أبوك الكافر من أبيه فلم يقطع نسباً أيضا وحد المؤلف القذف بقوله (ص) قذف المكاف (ش) هو من باب اضافة المصدر الى فاعله والمراد بالمكاف هو البالغ العاقل فقط فالصبي والمجنون لا حد عليهما اذا قذفا غيرهما ويدخل في المكاف السكران (ص) حرام مسلما (ش) هذا هو المقتذوف أي انما يشترط فيه الحرية والاسلام فقط حيث كان المقتذوف بنى النسب فالكافر والعبد لا حد على قاذفه ما لم يكن أبوا الرقيق حرين مسلمين والا حد لهما وقوله حرام مسلما ما لم يكن أبوا رقيقين أو كافرين وقوله حرام مفعول قذف ثم ان الشروط عشرة اثنان في القاذف وهما البلوغ والعقل واثنان في المقتذوف وهما اني النسب والزنا وستة في المقتذوف لكن ان كان بنى نسب اشترط فيه الحرية والاسلام فقط ويراد عليه ما في القذف زنا أربعة البلوغ والعقل والعفة والالة (ص) بنى نسب عن أب أو جد لألم (ش) هذا شرط في المقتذوف به كان صريحا وما يقوم مقامه كالإشارة من الاخرس فن بنى انسانا عن أبيه أو عن جده لانه فقط فانه يحذف اذا كان نسبه معلوما وأما ان بنى نسبه عن أمه فانه لا حد عليه لان الامومة محققة وانما عليه الادب فقط وأما الابوة فتثبتة بالحكم والنظر فلا يعلم كذبه في نفسه فتلحقه بذلك معرفة وكذلك لو نسبته الى الكفر فانما عليه الادب فقط وقوله عن أب أي ذنية بدل عطف الحد عليه وظاهره ولو كان الاب كافرا أو عبدا وهو كذلك (ص) ولا ان بنى (ش) أي اذا بنى نسبه عن أب معين كاست ابن فلان فلا يحذف أو ما لو بنى نسبه مطلقا كما ان الزانية أو يابن الزاني أو ياولد زنا فانه يحذف لانه يلزم من كونه منبوتا ان يكون ابن زنا وقول مالك في العتبية اذا قال للمنبوذا ابن الزانية لا حد عليه ويؤدب لان أمه لم تعرف

على قاذفه ما) أي بنى النسب (قوله ما لم يكن أبوا الرقيق حرين مسلمين) أي وأما اذا كان أبوا حرين مسلمين ضعيف فيحد قاذفه ما ومثل ذلك اذا كان أبوه حراما مسلما وأمّه أمة (قوله ما لم يكن أبوا رقيقين) أي وأما اذا كان أبوا رقيقين فلا حد على قاذفه بنى النسب ثم لا يخفى أنه يأتي ما يخالفه وهما تقريران والآخر هو ما عيج فانه قال وظاهره ولو كان الاب كافرا أو عبدا وهو كذلك كما يفهمه كلام ابن الحاجب وكذا كلام المدونة ومقاتل تقرير بعض الشيوخ أن هذا هو المعتبر **تبيينه** شمل كلام المصنف قذف أمة حامل من سيدها الحر بعد موته وقبل وضعها بانها حامل من زنا فيحد عند مالك لا عند ابن المواز لا حتمال انفساش الحمل ويفهم منه اتفاقهم على الحد حيث لم ينفس (قوله البلوغ) فتأذف الصبي بأنه فاعل لا حد عليه وكذا يقال فيما بعد فحينئذ من قذف مجنونا أو مجبوبا بالفعل فيه فيحد ولو رقيقا (قوله أو عن جده لانيه) كقوله لست ابنه أي الجد فيحد ولو قال أردت لست ابنه مباشرة لان بينه وبينه أب فلا يصدق (قوله أو عن جده لانيه) أي وأما لو نفاه عن جده لانه فلا حد وانما عليه الادب

(قوله ضعيف) لا يخفى أن عجب ذكره ولم يضعفه وكذلك البدر لكن في التوضيح ما يدل على ضعفه كذا أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله بآلة) أي ويشتهى (قوله فن قذف مجبوا) أي أو مقطوع الذكرو قذف ذلك بعد إزالة الآلة فان قذفه بها قبل قطعها حد على ما يظهر وأما عند الإطلاق فالظاهر لاحد وإذا قذف الخبيث المشكل بالزنا بفرجه الذكرو في فرجه الذي للنساء فإنه لا حد عليه لأنه إذا زنى به ما لا حد عليه وان رماه بالفعل في دبره حد لأنه إذا زنى به حد حد الزنا لاحد اللواط أي لأنه يقدراً جنسية وقوله أو حصورا أي لا يشتهى النساء والحاصل أن الحصوره آله ولكن لاشهوه فلذلك قلت أولاً أي ويشتهى (قوله بل اطاقه الوطء) أي لأن المعرفة تلحقه وقوله وانما أتى به الخ أي وذلك لأن التكليف يستلزم البلوغ والافهوه (٨٧) مستغنى عنه أي بقوله ان كاف وظاهره أنه

حيث أتى به للتوطئة فلا يكون مستغنى عنه فالعنى أن فيه فائدة (قوله أو هو تفصيل لقوله كف) أي تبين له ثم أقول أنت خير بأن التكليف البلوغ والعقل لا يجرد البلوغ نعم هو بعض التفصيل فأراد بقوله تفصيل بعض تفصيل (قوله أي مسبيا) أي حرامسلبا وفسره بمسبيا هرو بامن تفسيره بالغريب الجهول الاب فإنه يحد من قاله يابن الزانية مثلا كما في التوضيح عن العتبية عن مالك ابن رشد وهذا بين الجملة على الحرية والاسلام محشى تت كذا أفاده بعض شيوخنا الا أنك خير بان الجهول والمسي حكمهما واحد على ما قاله الشارح من أنه إذا قال لكل منهما يابن الزانية يحد (قوله وان ملاعنة) بصح كسر العين وفكها لانها مفاعلة لاتقع الا بين اثنين (قوله أو عرض

ضعيف قوله ولا ان نبذ أي مادام منبوذا فان استلحقه أحد ولو لحق به انتفى أنه منبوذ وحد قاذفه حينئذ (ص) أو زنا ان كف وعف عن وطء يوجب الحد بآلة وبلغ كان بلغت الوطء (ش) هذا معطوف على بنى نسب والمعنى أنه يشترط في القذف بالزنا أن يكون المذوف مكفابا آله حالة تكليفه بنى قذف مجبوا أو حصورا بالزنا لا حد عليه وأن يكون عفيفا عن وطء يوجب الحد وهو الزنا واللواط فن قذف رجلا بالزنا ثم أثبت عليه ذلك فإنه لا حد عليه وكذلك ان أثبت عليه أي كان حد فيه أي وان تاب وكلام المؤلف شامل لصورتين الاولى أن يكون تاركا للوطء رأسا الثانية أن يكون مرتكب للوطء لا يوجب الحد كوطء البهيمة اذ هو فيها عفيف عما يوجب الحد وعلى المذوف أن يثبت العفاف وهو ظاهر قوله وعف ولو قال وعف عن زنا لكان أخصرو يشترط في المذوف بالزنا أن يكون بالغار يدا إذا كان فاعلا وأما إذا كان مفعولا فإنه لا يشترط بلوغه بل اطاقه الوطء فقط وانما أتى به بعد قوله ان كف ليرتب عليه قوله كأن بلغت الوطء والافهوه مستغنى عنه أو هو تفصيل لقوله كف والمعنى أنه لا يشترط في الاثني البلوغ بل اطاقه الوطء (ص) أو محمولا (ش) بالخاء المهملة والميم والمحمولون هم الذين يرسلهم السلطان لحياطة أي حراسة وفي بعض النسخ أو مجعولا بالميم والهاء أي مسبيا وعلى كل ان حمل على أنه قذف بنى نسب عن أب معين كان معطوفا على نبذ أي فلا حد وان حمل على أنه قذف بنى نسب مطلقا أو بزنا كان معطوفا على كان بلغت الوطء أي أو كان المذوف محمولا (ص) وان ملاعنة وابنها (ش) يعني أن من قذف الملاعنة بالزنا أو قذف ولدها بنى النسب بأن قال لا أب لك حد لأنه لم يثبت قطعه ولو ثبت لرجعت فهو من باب اللف والنشر المشوش فقوله وان ملاعنة راجع لقوله أو زنا وقوله وابنها راجع لقوله بنى نسب ومحل حد قاذف الملاعنة حيث كان غير زوج أو زوج جائم قذفها بغير ما لا عنها به أو ما لو قذفها به فلا يحد كما قاله ابن الحاجب (ص) أو عرض غير أب ان أفهم (ش) اعلم أن التعريض المفهوم لاحد الامور الثلاثة المتقدمة وهي الزنا واللواط ونفى النسب عن الاب أو الجدة كالنصر يح بذلك فاذا قال له ما أنا بزان فكنه قال له يا زاني أو قال أما أنا فقلت بلا أنط فكنه قال له يا لائط أو قال له أما أنا فأبى معروف فكنه قال له أبوك ليس معروف فيترتب على قائل ذلك وجوب الحد ولا فرق في التعريض بين النثر والنظم وأما الاب اذا عرض لولده فإنه لا يحد لذلك لبعده عن التهمة في ولده ولا أدب وأما ان صرح فيحد للولد على ما مشى عليه فيما يأتي في قوله وله حد أدبه وفسق لكن المعتمد أنه لا حد على الاب ولو صرح لولده والمراد بالاب الجنس الشامل للآباء والامهات سواء كانا من جهة الاب أو الام (ص) يوجب ثمانين جلدة وان كور لواحد أو جماعة (ش) هذه الجملة خبر عن قوله قذف المكف أي قذف المكلف يوجب ثمانين جلدة

الخ) عطف على مقدر رأى حال كونه صرح بذلك أو عرض (قوله ان أفهم) أي أفهم القذف بتعريضه بالقرائن كخصام ولزوجا لزوجه ومفهوم الشرط عدم حده ان لم يفهم التعريض قذفا كقوله وجردها في الحذف مع رجل فإنه لا يحد لان قصد الزوج حفظ فراشه فهو خارج بقوله ان أفهم نعم ان قال ذلك أجنبي حد وكذا الوعرض للزوج على وجه المشابهة حد كذا أفاده بعض شيوخنا وتأمل قال تت والظاهر لاحد ان أشكل الامر هل أراد القذف أم لا (قوله والمراد بالاب الجنس) قال محشى تت وانظر ما يساعده من النقل فان الذي في عبارة الأئمة كالتوضيح وابن عرفة وغير واحد الاب ابن محرز من عرض لولده بالقذف لم يحد لبعده عن التهمة في ولده وقال اللخمي ان كان التعريض من الاب لولده لم يحد (قوله وان كرر) أي قبل الحد أو أثنائه ويستدلهمما الحد والحاصل أنه

إذا كره بعد أكثره كل الأول وابتدئ الثاني وإن كره قبل مضى أكثره ألفى ماضى وابتدئ لهما كما يأتي (قوله أو بعضهم)
 أي فاذا قام به أحدهم وضربه كان ذلك الضرب لكل قذف كان عليه ولا حذل من قام منهم بعد ذلك (قوله أنه قال للجماعة يا زنا) بقى
 ما لو خاطب كل واحد عفره قائلا أنت زان في مجلس أو مجلس أو قال لهم في خطاب واحد كل منكم زنى والحكم كذلك أي ما هناك
 الاحد واحد (قوله وأما العبد أو الامة) أراد به القن الخالص وفيه شائبة حرية وإن قل رقه ويعتبر كونه كذلك حين القذف وإن تحرر
 قبل إقامة الحد عليه وأما أن قذفه وهو عبيد فبين أنه حين القذف حراً وعكسه فإنه يعمل بما تبين (قوله كاست بزنا) بضم التاء إذا قاله
 غيره في مشاعة (قوله أو لقد أخبرت) (٨٨) أنك زان) كون هذا من التعريض غير ظاهر (قوله أو عينك الخ)

النص القرآن وإذا كرر القذف لواحد أو جماعة في مجلس أو مجلس فليس عليه الاحد واحد سواء قاموا
 كلهم أو بعضهم وصورة المسئلة أنه قال للجماعة يا زنا وأما إذا لم يقذف الجميع بل قذف واحد منهم
 لا بعينه فسيأتي في قوله أو قال للجماعة أحدكم زان (ص) الابعده ونصفه على العبد (ش) الضمير يرجع
 للحد يعني أن القاذف إذا حذر لاجل القذف ثم بعد الحد قذف فإنه يحذر أيضاً ولا فرق في التكرار بين
 التصريح به أولاً ولا كأن يقول بعد الحد ما كذبت عليه ولقد صدقت لأنه قذف مؤتلف وأما العبد
 أو الامة إذا قذف غيره ولو حراً فإنه يحذر على النصف من الحر وهو أربعون جلدات لقوله تعالى فعليه نصف
 ما على المحصنات من العذاب والعبد مقيس على الامة (ص) كاست بزنا أو زنت عينك أو زنت مكرهه
 أو عفيف الفرج أو لعربي ما أنت بجزء أو يارومي كأن نسبته لعمه بخلاف جده (ش) هذا من ألفاظ
 التعريض فاذا قال شخص لا خماً أنا بزنا أو لقد أخبرت أنك زان أو زنى فرك أو يدك أو عينك
 أو قال لأجنبية زنت مكرهه وكذبت فانه يحذر في ذلك كله ولو قال لزوجه أنت زنت مكرهه فانه
 يلاعن والاحد لها إلا أن يقيم بينة بالأكره فلا حد عليه وكذلك يحذر من قال لغيره أنا عفيف الفرج
 لاجل ذلك الفرج لأنه تعريض بالزنى وأما أن لم يذكر الفرج فلا حد عليه وكذلك يحذر من قال لشخص
 عربي الأصل ما أنت بجزء لأنه في نسبته وكذلك إذا قال له يارومي أو يافارسي وما أشبه ذلك لأنه قطع
 نسبته وأما إذا قال لفارسي أو لرومي ياعربي فانه لا حد عليه لأنه لم يقطع نسبته وانما وصفه بصفات
 العرب من الكرم والشجاعة وغير ذلك ولأن العرب تحفظ نسبها بخلاف غيرهما فلهذا يارومي عطف
 على ما أنت بجزء وكذلك يحذر من نسب شخصاً لعمه لأنه قطع نسبته بخلاف ما إذا نسبته لجد له أو لأمه
 فانه لا حد عليه لأن الجد يسمى أباً وسواء كان في مشاعة أو لا وهو قول ابن القاسم (ص) كأن
 قال أنا نعل أو ولد زنا أو يكافح أو قرناً أو يا ابن منزلة الركان أو ذات الراية أو فعلت به ما في عكسها (ش)
 يعني أن المكلف إذا قال في حق نفسه أنا نعل أي فاسد النسب فانه يحذر لأنه نسب أمه إلى الزنا وكذلك إذا
 قال في حق نفسه أنا ولد زنا لأنه رمى أمه بالزنا وكذلك إذا نسب نفسه إلى بطن أو نسب أو عشرة غير بطنه
 ونسبه وعشرته لأنه قذف أمه كما ذكره الشارح وغيره ومثله من نسب شخصاً إلى ذلك بجماع العلة ثم
 مقتضى كلام المؤلف أن قوله أنا نعل أو ولد زنا من التعريض وليس كذلك إذا لثاني من التصريح قطعاً
 وأما الأول فمن التعريض على ما يفهمه كلام ابن شاس ومن وافقه وذو كبر بعض أن النعل ولد الزانية وعليه
 فيكون من التصريح وكذلك يحذر من قال لامرأة يا خبة وهي الزانية ولا فرق في ذلك بين زوجته والأجنبية
 ومثله يافارسي عاهرة وكذلك يحذر من قال لا خير يا قرناً لأن صاحب الفاعلة كأنه يقرن بينه وبين

كون هذا من التعريض
 ظاهر أن أراد حقيقة العين
 لأن الزنا إذا حصل تعلق
 بجميع الأعضاء فنسبته
 لبعض الأعضاء لا يفيقه عن
 البقية وأما أن أراد بها الذات
 فمن الصريح (قوله فانه يحذر
 في ذلك) هذا إذا قامت
 قرينة على التعريض أو
 أشكل الأمر فان قامت
 قرينة على الاعتذار فلا حد
 فان قال لها كرهت
 على الزنا حدان قامت قرينة
 على أن قصده نسبتها فان
 لم يقم شيء أو قامت بالاعتذار
 فلا حد (قوله الآن يقيم
 بينة بالأكره الخ) أي سواء
 كان في زوجه أو أجنبية
 وقوله فلا حد عليه أي في
 الأجنبية ولا في الزوجة
 ولا لعان في الزوجة قد بر
 (قوله من قال لغيره أنا عفيف
 الفرج) أي أنه إذا قال
 لغيره في مشاعة أنا أو أنا أو
 أنت عفيف الفرج فانه يحذر

وان لم يكن في مشاعة فلا حد (قوله من قال لشخص عربي) المراد به من يكون نسبته من العرب ولو طرأت
 عليه العجبة لا من تكلم باللغة العربية (قوله لأنه في نسبته الخ) انظر هذا التعليل فانه لا يلزم من نفى الحر به عنه نفى نسبته لأن كونه
 عربياً لا ينافي استرقاقه لأن المشهور ضرب الجزية عليهم قال ابن مروزق بعد ذلك كره هذا النص ولم أر ما أنت بجزء لغير المصنف وابن
 الحاجب (قوله وانما وصفه بصفات الخ) لا يخفى أنه ينبغي أن يقال حينئذ هذا إذا قامت قرينة على المدح أو أشكل فان قامت قرينة على
 التعريض حد (قوله وهو قول ابن القاسم الخ) وكذلك عنده إذا نسبته لخاله أو زوج أمه ومقابل له لا حد ما لم يكن في مشاعة وهو قول
 أصبغ (قوله أي فاسد النسب) من نعل الأديم بالكسر أي فسد (قوله وهي الزانية) كانت العرب تدعو على الفاجرة بالقحط والرواء أي
 السعال والقيح في الرئة أطلق على الزانية لأنها تسعل وتخخر تر من ذلك لمن يريد لها (قوله لأن صاحب الفاعلة) أي صاحب المرأة الزانية

أى لانه زوجهما وقوله فالحذر زوجته أى ويؤدب الزوج (قوله أنزلت الركن) من هذا (٨٩) يعلم أنه يقر أقول المصنف منزلة بضم الميم

وسكون النون وكسر الزاى (قوله في عكنها) جمع عكنه كغرف وغرفة وهى طيات البطن (قوله جنسا أى ذاجنس) (قوله ان لم يكن من العرب) شرط فيها قبل المبالغة وما بعدها فان نسب واحد منهم لغيرهم حد ولو تساوى لونا وظاهره ولو قصد بقوله للعربى يارومى أو ياربى فى البياض والسواد فى مشاعة أم لا وظاهره ولو كان المنسوب له قبيلة أخرى من العرب وهو كذلك فى النقل وظاهره ولو نسبته لاعلى من قبيلته فى الشرف (قوله لان وجوه الخير كثيرة) فى الدين والخلق وغيرهما وهذا ما لم يكن فى الكلام ما يدل على أن المراد الخيرية فى النسب بمعنى أن نسبته دونه فيجوز (قوله لانه انما فى حسبه) أى انما فى شرفه وهذا ما لم تقم قرينة على نفي النسب والاحد ويجرى هذا فى سائر المسائل التى قيل فيها بنفى الحد (قوله وما قاربهما) الظاهر أن المراد بالمقاربة الثلاثة والاربعة (قوله صاحب العلة فى دبره) أى الابنة (قوله وكلام المؤلف) أى فى المفهوم (قوله حيث كان لا يتأنت) الصواب اسقاط لا (قوله وليس فى آباءه الخ) فان ثبت وجود أحد آباءه كذلك لم يجد القائل ولو جهل أن أحد أصوله كذلك (قوله ولا فرق بين أن يكون من العرب أو لا) أقول لا يخفى أنه فى هذه الازمنة لا حد لجران العرف بان القصص من ذلك التشديد وأن آباءه يشبهه النصارى (قوله وان كان من غير العرب الخ) وجه التفرقة بين العربى وغيره أن تلك الصنائع يفعلها المولى كما فى المدونة (قوله وهو التكسر بالقول) أى بان يتكلم

غيره على زوجته فالحذر زوجته أى ويؤدب الزوج وكذلك يحد من قال لشخص يا ابن منزلة الركن لانه نسب أمه الى الزنا لان المرأة فى الجاهلية اذا أرادت الفاحشة أنزلت الركن وكذلك يحد من قال لا خربا ابن ذات الراية لانه عرض لاه بالزنا لانه فى الجاهلية كانت المرأة تنزل الركن وتجعل على باهم آراية أى علامة لاجل النزول وكذلك يحد من قال لامرأة ففعلت بها فى عكنها لان ذلك أشد من التعريض قال فى الذخيرة ضابط هذا الباب الاشهارات العرفية والقرائن الحالية ففى فقد اختلف أو وجد أحدهما حد وانقل العرف وبطل بطل الحد ويختلف ذلك بحسب الاعصار والامصار وبهذا يظهر أن باب ذات الراية أو باب منزلة الركن لا يوجب حدا وأنه لا يشترط ما لا يوجب حدا الا فى القذف أو جيب الحد (ص) لان نسب جنسا لغيره ولو أبيض لاسودان لم يكن من العرب أو قال مولى لغيره أنا خير منك أو مالك أصل ولا فصل أو قال لجماعة أحدكم زان (ش) الفرق بين العرب وغيرهم أن العرب أنسابهم محفوظة وغير العرب من سائر الاجناس أنسابهم غير محفوظة ففى نسب من غير العرب الى غير جنسه أو الى غير قبيلته لا حد عليه ولو كان أبيض ونسبه الى جنس أسود أو بالعكس كما اذا قال لبربرى يارومى مثلا ومتى نسب من هو من العرب الى غيرهم حد والمراد بالجنس هنا الصنف لان الانسان نوع من الحيوان فما تحتته أصناف فالعرب صنف والروم صنف والبربر صنف وهكذا وكذلك لا حد على الشخص المولى وهو الذى وقع عليه العتق اذا قال لا آخر حر الاصل أنا خير منك اذ ليس فيه قذف ولا تعريض للقذف ووجوه الخير كثيرة ولذلك لو قال له أنا خير منك نسبيا فانه يحد ذلك ولا خلاف فى ذلك وكذلك لا حد على من قال لا آخر مالك أصل ولا فصل لانه انما نفي حسبه فقط وكذلك لا حد على من قال لجماعة أحدكم زان أو ابن زانية أو لأب له وسواء قاموا كلهم أو بعضهم لان المقدوف لم يكن معلوما لم يلحق واحدا منهم بمعرفة والحد انما هو للبررة ومحل كلام المؤلف اذا كثرت الجماعة بان زادوا على اثنين وما قاربهم ما فان كانوا اثنين وما قاربهم ما فانه يحدان قاموا أو قام بعضهم وعفا الباقى فان حلف ما أراد القسام لم يحد والاحد (ص) وحد فى ما يؤن ان كان لا يتأنت وفى باب النصرانى أو الازرق ان لم يكن فى آباءه كذلك وفى مخنث ان لم يحلف وأدب فى باب الفاسقة أو الفاجرة أو ياجرا باب الجمار أو أضعيف أو أنك عفيفة أو يافاسق أو يافاجر وان قالت بك جوا بالزينة حدث للزنا والقذف (ش) يعنى أن الشخص اذا قال لا خربا ما يؤن فانه يحد لانه حقيقة هو صاحب العلة فى دبره ومجازا هو الذى يتأنت فى كلامه كانسائه ولو كان يتأنت فى كلامه فلا حد على قاذفه ولكن يؤدب وكلام المؤلف فيما اذا جرى العرف باستعمال المايون فممن يتأنت أوفيه وهو فممن يؤتى لكن ينبغى أن يحلف حيث كان لا يتأنت أنه لم يرد به من يؤتى أما لو كان العرف استعماله فممن يؤتى فانه يحد ولو تأنت وكذلك يحد من قال لا خربا ابن النصرانى أو الازرق أو الاعداء وغيرهم وليس فى آباءه كذلك لانه قد نسب أمه للزنا ولا فرق فى المقول له بين أن يكون من العرب أم لا وان كان فى آباءه من هو كذلك فلا حد ولو قال له باب الحائث ونحوه من الصنائع فان كان المقول له من العرب فيفصل فيه بين أن يكون فى آباءه كذلك فلا حد والاحد وان كان من غير العرب فلا حد مطلقا وكذلك يحد من قال لرجل يا مخنث بفتح النون وكسر ها وهو التكسر بالقول والفعل ان لم يحلف أنه لم يرد قذفه أما ان حلف كذلك فانه لا يحد وكلام المؤلف ظاهر حيث لم يخصه العرف عن يؤتى والاحد ولو حلف وأما لو قال شخص لا خربا فاسق أو يافاجر أو ياشرب الخمر أو

(١٣ - خرى ثامن) بكلام النساء وقوله والفعل بأن يثنى معاطفه كالنساء ثم أقول قضية كون معناه التكسر المذكور أنه لا حد ولو لم يحلف نعم لو قال وهو يطلق على التكسر بالقول والفعل والاتبان فى الدبر يحدان لم يحلف لكان كذلك وجه فتدبر (قوله وأما لو قال

قال شخص لا خير فاسق) أى لان الفسق الخروج عن الطاعة فليس نصافى الزنا أقول هذا اذا لم يحجر عرف بأن لفظ الفسق يكون فى الزنا أو اللواط والاحد وكذا يقال فى قوله يا ابن الفاسقة (قوله فلذلك يجب عليه الحد الخ) أقول قضية ما تقدم أنه يقال لما احتمل العفة فى المطعم وغيره أنه يحسد أن لم يرد قذفه فان حلف أنه لم يرد قذفه فلا حد نعم يؤدب (قوله ثم انه يفهم الخ) أى يفهم من مسئلة أنا عفيف (قوله لامرأة أجنبية) أى وأما الزوجة فلا حد عليها بحال وكذا لا حد على الزوج لاننا نحمل الزنا على غير حقيقة (قوله الآن تكون ارادت جوابه) أى الآن تقول ما أردت ذلك الاعلى سبيل المجاوبة (قوله فعليه حد القذف) أى ولا حد عليها أصلاً (قوله لا حد على القائل الاول الخ) ما قاله تت من حد همام عاهو قول مالك ونحوه إليه أصح وبغ وقاله ربيعة وعدم حد الاول انما هو قول ابن عات وهو خارج المذهب (قوله وله حد أبيه) أراد به ما يشمل (٩٠) الام وهى أراد الاب دنية فغيره بالاولى أو بالجنس فيتناول الابوين

والحد لأب وأم كل صحيح (قوله) يا ابن الفاسقة أو يا ابن الفاجرة أو يا أكل الربا أو يا حاراً أو يا ابن الحار أو يا خنزيراً وما أشبه ذلك فانه يؤدب فى ذلك وكذلك يؤدب من قال لا خيراً أنا عفيف أو ما أنت بعفيف فان قلت فواجبه عدم حده فيما ذكر ان كان فى مشاعة قلت لانه لم يصف العفة للفرج احتمل العفة فى المطعم وغيره فلذلك يجب عليه الحد الاقرينة تصرفه للفرج ثم انه يفهم من كلام المؤلف هذا أن التعريض بما يوجب الادب كالتصريح ومن قال لامرأة أجنبية أنت زنت فقالت بك أى زنت بك فانما يتحدث حد القذف وحده الزنا لانه قد سبقها عليه الآن ترجع عن اقرارها بالزنا فانها تحد القذف فقط الآن تكون ارادت جوابه فعليه حد القذف ولو قال شخص لا خير بازنى فقال أنت أزنى منى فانه لا حد على القائل الاول لانه قد قذف غير عفيف ويحد الثانى للزنا والقذف وما فى تت من أن القائل الاول يحد أيضاً ليس بظاهر (ص) وله حد أبيه وفسق والقيام به وان علمه من نفسه كوارنه وان قذف بعد الموت من ولد وولده وأب وأبيه ولكل القيام به وان حصل من هو أقرب (ش) يعنى أن الولد اذا ترتب له على أبيه حد فانه يجوز له أن يحد ويصير بذلك فاسقاً وكذلك اذا وجب له قبل أبيه عين فله أن يحد ويصير بذلك فاسقاً وله ترك ذلك لا يقال اباحة القيام تقتضى عدم المعصية لانه يقول لا يلزم من التفسير كونه عن معصية خصوصاً باللباس كالأكل فى السوق وما مشى عليه المؤلف هنا خلاف مذهب المدونة وأنه ليس للابن حد أبيه ولا تخليفه وللقذف أن يقوم بحقه ويحد القاذف وان علم من نفسه أن ماري به من زنا قد صدر منه قال فيها حلال له أن يحد لانه أفسد عرضه وليس للقاذف أن يحد القاذف لأنه ليس بزان انتهى وكذلك يجوز للوارث أن يقوم بحد مورثه اذا مات قبل استيفائه ولم يوص لشخص معين غير وارثه أن يقوم به ولا فرق بين أن يصدر القذف قبل موت المقتدوف أو بعد موته قال فيها ومن قذف ميتاً فولده وان سفل ولا يسه وان علا القيام بذلك ومن قام منهم أخذه بحد وان كان ثم من هو أقرب منه لانه عيب يلزمهم وللقذف أن يؤخر حد القاذف الى غير هذا الوقت ويقتوم به متى شاء ان رضى القاذف بذلك والمراد بالوارث من يستحق الميراث لا من يرث بالفعل بدليل قوله ولكل القيام به وان حصل من هو أقرب بكافى بعض النسخ ومعنى حصل وجد (ص) والعفو قبل الامام أو بعده ان أراد استرا (ش) يعنى أنه يجوز للقذف أن يعفو عن

والحد لأب وأم كل صحيح (قوله) وفسق) أى حكم بعدم قبول شهانه وليس المراد به ارتكاب المعصية وهو أحسن من جواب الشارح الآتى (قوله من ولد وولده) أى وان سفل ذكراً أو أنثى وقوله وأب ذكراً أو أبه وان علا فان عدم من ذكر قام به غيرهم من الاخوة وباقي الورثة وقوله كوارنه أى ما حقه أن يكون وارثاً وان قام به مانعه من رق أو كفر أو قتل هذا ما أفاده شرحه ونذكر كل نص المدونة لتعلم به الصواب وأن ما عداه مما يخالفه لا يعول عليه قال فيها من قذف ميتاً كان لولده وولد ولده ولا يسه وولده لا يسه ان يقوموا بذلك من قام بذلك أخذه بحد وان كان ثم من هو أقرب منه لانه عيب يلزمهم وليس للاخوة وسائر العصبة قيام مع هؤلاء فان لم يكن من هؤلاء أحد فالعصبة القيام وللأخوات والجدات القيام الآن يكون له

ولد فان لم يكن لهذا المقتدوف وارث فليس للاجنى أن يقوم بحد هو أو ما الغائب فليس لولده ولا غيره القيام بقذفه الآن بموت وان مات ولا وارث له فأوصى بالقيام بقذفه فلو صبه القيام به الخ (قوله وانه ليس للابن حد أبيه ولا تخليفه) هل مذهب المدونة قاصر على الاب دنية والام دنية أو لا يشمل الاجداد والجدات مثلاً وهو الظاهر وخبره (قوله وليس للقاذف الخ) حاصله أن له القيام ولو علم بان القاذف رام زنى لانه مأثور بالسنة على نفسه لانه عفيف فى الظاهر (قوله ويقوم به متى شاء الخ) أى ما لم يسكت مدة يرى أنه ترك الحق فيها فلو قذف غائباً حاكم مع شهود فهل يحد أو ينتظر قدمه قولان (قوله ان رضى القاذف بذلك) فان لم يرض فليس له التأخير (قوله والعفو قبل الخ) الحاصل أنه قبل بلوغ الامام حتى مخلوق وبعده حتى خالق وهو أحد قولى مالك والقول الآخر حتى الخالق فلا عفو ولو قبل البلوغ ولا يجوز العفو عن القاذف على ما لا يأخذه المقتدوف صلحاً لانه أخذ مال عن العرض ويرد ولا شفعة ان كان على شخص

(قوله أو صاحب الشرطة الخ) وزان غرفة وأما ضم الشين مع فتح الراء فلغة قليلة وهو الحاء كم ولذا قال بعض الشيوخ معنى صاحب الشرطة صاحب الجماعة وهو الوالى ونحوه في زماننا وأما الشرط على لفظ الجمع فاعوان السلطان لانهم جعلوا لانفسهم علامات يعرفون بها الواحد شرطة مثل غرف جمع غرفة وإذا نسب الى هذا قيل شرطي بالكون رد الى واحد (قوله أو الحرس) بفتح الحاء والراء أعوان السلطان جعل علماء على الجمع ولا يستعمل له واحد من لفظه ولهذا ينسب الى الجمع فقيل حرسى وهو لاء من فواب الامام والحاصل ان الذى يقيم الحدود السلطان أو نوابه نعم والى الماء الذى يحيط الزكاة لا يدخل (قوله وانه يخشى أن يثبت عليه) أى بالبينية أى أو يخشى أن يقال ما له هذا قذف فلا يخشى المعرفة فى ذلك أو يخشى أن الحدود يظهر للناس فى المقذوف عيباً أو يكون المقذوف حديقاً فيخشى اذا قام على قاذفه حداً أن يظهر حده القديم وقوله ما لم يكن القاذف الخ هذا على الضعيف من أن له حد أبية (قوله ويجوز العفو عن التعزير) قال بعض شيوخنا ينبغي ما لم (٩١) يكن من أهل العدا فلا ينبغي العفو عنه وسكت

الشارح عن الشفاعة فى الحدود ونذكر كرك ما قاله من أنه لا يجوز للامام العفو عن حد السرقة والزنا والشرب حيث بلغه ولا يجوز لاحد الشفاعة فيها لانها حقوق لله تعالى ولولا تاب الفاعل وحسنت حالته وأما قبل بلوغ الامام فتجوز الشفاعة فيها قاله التتائى فى شرح الرسالة وقوله وأما قبل بلوغ الامام الخ تظاهره سواء كان معروفاً بالفساد أم لا ولكنه فصل فى المدونة فى حد السرقة خاصة بين المعروف بالفساد فلا تجوز الشفاعة فيه وبين غيره فتجوز (قوله الا ان يبقى من الحد الاول يسير كخمسة عشر) هذا يقيد أنه لو بقى عشرون أو ثلاثون فيمتدأ فيه عرض قوله فيما سبق بقى النصف فأكثر المفيد أنه لو بقى ثلاثون أو عشرون لا يمتدأ أقول والظاهر أن اليسير ما كان أقل من الثلث

باب السرقة

قذفه قبل أن يصل الامر الى الامام أو صاحب الشرطة أو الحرس فإذا بلغ حد المقذوف واحداً منهم فليس فيه عفو لانه صار حقه الله ليس لصاحبه أن يعفو الا أن يريد الاستر على نفسه فان أراد فله العفو ويعرف ذلك بان يسأل الامام خفية عن حال المقذوف فإذا بلغه عنه أن هذا الذى قيل فيه الآن أمر سمع وانه يخشى أن يثبت عليه أجاز عفو وانه إذا أراد بالستر على القاذف خشية حصول ضرره منه فهل يعمل بعفو بعد البلوغ وهو الظاهر أم لا ومحمل كلام المؤلف ما لم يكن القاذف أمه أو أباه فله العفو وان لم يرد ستره ويجوز العفو عن التعزير والشفاعة فيه ولو بلغ الامام قالة ح وظاهره ولو كان التعزير لحق الله محضاً (ص) وان قذف فى الحد ابتدئ لهما الا أن يبقى يسير فيكمل الاول (ش) يعنى أن القاذف اذا قذف فى أثناء الحد الذى أقيم عليه وقضى منه النصف فأكثر فانه يمتدأ لهما أى اللذين حد واحد ثانياً سواء قذف المقذوف أو غيره الا أن يبقى من الحد الاول يسير كخمسة عشر سوطاً فدون فانه يكمل ثم يحد للقذف الثانى حداً ثانياً وقوله يسير بالرفع وفى بعض النسخ بالنصب على التمييز المحول عن الفاعل أى الا أن يبقى يسير الحد

باب ذكر فيه السرقة

وهى بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكان الراء مع فتح السين وكسرها يقال سرق بفتح الراء يسرق بكسر هاء سرقا وسرقه فهو سارق والشئ مسروق وصاحبه مسروق منه وعرفها ابن عرفة بقوله أخذ مكلف حرا ليعقل لصغره أو مالا محترماً لغيره نصاباً آخر جهه من حرزه بقصد واحد خفية لا شبهة له فيه السرقة اسم مصدر من سرق يقال سرق فى المصدر وسرقه فى اسمه فقوله أخذ مناسب لاسم المصدر وإذا أريد الاسمى يكون المأخوذ من مكلف لا يعقل لصغره الخ وأخرج بالمكلف المحنون والصبي وقوله بقصد واحد ذكره ليدخل فيه مسألة سماع أشهب اذا سرق مالا نصاب فيه ثم كر ذلك مراراً بقصد واحد حتى كمل النصاب فانه يقطع

(قوله مرقا وسرقه) لا يخفى ان هذا يدل على أن سرقة مصدر ويأتى انه يندكر أنه اسم مصدر (قوله وعرفها) أى السرقة أى بالمعنى المصدرى (قوله حرا ليعقل الخ) اعلم أن الصغير ما أن لا يخرج من بيته فيكون بيته حرزاً له وان كان يخرج من بيته ولا يخرج من بلده فبلده حرز له فإذا أخرجه مكلف من بيته فى الاول أو من بلده فى الثانى فمقطع يده (قوله لصغره) أى أو لغير ذلك كجنونه (قوله مالا محترماً الخ) أى مالا لغيره محترماً فيخرج مال الحر بى أى محترماً للسارق والمسروق منه فيخرج النحر الذى سرقة مسلم من ذى لانه ليس محترماً لمسلم وبهذا يدفع قول الشارح الآتى ويرد عليه الخ وقوله نصاباً وصف ثالث أى مال موصوف بانه لغيره وبأنه محترم وبأنه نصاب وقوله أخرجه أى أخرج المال الموصوف بما ذكر أى بكونه نصاباً حاصله أنه لا بد من اتصافه بالنصابية قبل الاخراج وحين الاخراج فإذا كانت شاة تساوى ربع دينار فبجها ثم أخرجهام مذبوحة ولا تساوى ربع دينار بعد الاخراج فلا يقطع لانه لا قطع الا اذا كانت وقت الاخراج تساوى ربع دينار فلو كانت فى الحرز لا تساوى ربع دينار وبعد الاخراج تساوى ربع دينار فلا يقطع (قوله بقصد واحد) أى فى قصد أخذ النصاب وأخرجه من حرز مثله تقطع يده أخرجه فى مرة أو أكثر

(قوله لاشبهة فيه) قال الشارح يخرج العبد السارق من مال سيده لانه شبهة واعترض بان عدم قطع العبد لئلا يجتمع على السيد ضياع ماله وقطع يد عبده لاعلى أن العبد له شبهة في مال سيده وقولنا ضياع ماله أى على تقدير أن العبد ضيعه (قوله السرقة اسم مصدر) أى اسم معناه المصدر هذامعناه ثم نقول قضية كونها اسم مصدر أن لا يفسر بالاختلاف الذى هو الحادث بل تفسر بالسرق الذى هو المصدر الذى يفسر بالاختلاف ويجب أن يكون المتظوره فى الافادة هو الاختلاف الذى هو الحادث نظرا ليه لان مدلول المدلول مدلول ولم يلتفت للمدلول ثم لا يخفى أن هذا يعارض ما تقدم له فى قوله يقال سرق الخ لانه يفيد أن سرقة مصدر والآن يجب بمنع الافادة ويكون معناه أن الشارح قصد بيان تصاريح المادة من فعل ومصدر واسم مصدر (قوله مناسب لاسم المصدر) أى لاسم هو المصدر رأى أن أخذ مناسب لتعريفه بالمعنى المصدرى وقوله وإذا أريد الاسمى أى وإذا أريد تعريف السرقة بالمعنى الاسمى وقوله يكون الخ أى يفسر بالمال المأخوذ من مكاف ثم لا يخفى أن ظاهره أن قوله من مكاف صفة لقوله المأخوذ وليس كذلك فالخلص أن يجعل قول الشارح من مكاف حال من الاختلاف المفهوم (٩٣) من مأخوذ أى حال كون الاختلاف من مكاف أى ناشئ من مكاف فالمكاف

قوله لاشبهة فيه يخرج أخذ الاب مال ابنه وكذلك العبد اذا سرق من مال سيده وحقه أن يعقيد الشبهة بالقوية لانه اذا سرق من بيت المال فانه يقطع وقوله خفية يخرج به غير الخفية لان السارق هو الذى يأخذ خفية ويذهب كذلك وأما لو ذهب جهارا فهو محتلس ولا قطع عليه ويرد على الرسم من سرق خسر الذى فانه لا يقطع مع انه مال محترم ومن سرق نصابا ثم سرقه آخر من السارق فانه ما يقطعان معا وهى محرمة كتابا وسنة واجماعا ولم يعرف المؤلف السرقة وبدأ بما يترب عليها فقال (ص) تقطع اليمنى وتحسم بالنار (ش) يعنى أن السارق المكلف مسلما كان أو كافرا حرا كان أو ورقيقا ذكرا كان أو أنثى اذا سرق ويمينه صحيحة فانهما تقطع من كوعها اجماعا ولو كان أعسر فالسنة بينت أن القطع من الكوع فقد خصصت عسوم قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما كسب الخ وقوله والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا من الخ وقوله وسنة قال عليه الصلاة والسلام لعن الله السارق يسرق البيضة تقطع يده والمراد بها بيضة الدجاجة وقوله تقطع يده أى تجزئ به لسرقة ما يوجب القطع وقيل المراد بيضة الخدبة التى تجعل على الرأس فى الحروب (قوله ولو كان أعسر الخ) الراجع أن أعسر اليمنى تقطع يده اليسرى كما يدل عليه النقل أى لانه سرق بها (قوله فقد

سارق لا مسروق منه) قوله يخرج أخذ الاب الخ أى وكذا لو أخذ الاب العاقل مع أجنبى عاقل فلا قطع على الأجنبى كلاب وأما لو كان الاب غير عاقل والأجنبى عاقل فيقطع الأجنبى فقط (قوله ولا قطع عليه) وكذا من دخل جهارا وخرج خفية (قوله وهى محرمة كتابا الخ) قال تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا من الخ وقوله وسنة قال عليه الصلاة والسلام لعن الله السارق يسرق البيضة تقطع يده والمراد بها بيضة الدجاجة وقوله تقطع يده أى تجزئ به لسرقة ما يوجب القطع وقيل المراد بيضة الخدبة التى تجعل على الرأس فى الحروب (قوله ولو كان أعسر الخ) الراجع أن أعسر اليمنى تقطع يده اليسرى كما يدل عليه النقل أى لانه سرق بها (قوله فقد

خصصت) الاولى فقد قيدت لان قوله فاقطعوا أيديهما محتمل من الكوع أو من المرفق أو من المنكب (قوله وتحسم بالنار) أى يغلى زيت على نار وتحسم فيه ليقطع جريان الدم (قوله فالحسم من حق السارق) هذابتج أنه يجب على الامام لان المعنى من حقه على الامام فالجواب متعلق بالامام أو بمن يتولى القطع كان الامام أو نائبه (قوله وظاهر كلام المؤلف الخ) فى ابن عسكر وهل الحسم من تمام الحد قولان فعلى أنه من تمام الحد فهو واجب على الامام فقط وعلى أنه ليس من تمام الحد فيظهر أنه واجب على الامام والمقطوع يده جميعا فقول الشارح والظاهر الخ يناسب القول بانه ليس من تمام الحد فقول الخطاب وانظر الخ لا حاجة للتظير لما علمت (قوله أو نقص أ كثر الاصابع) ثلاثة اليمنى قبل الحسم بقطعها لاصبعين واغلتين وانظر لو طرأ الشلل بعد الحسم بقطعها وقبل القطع هل تقطع نظر الحال الحكم أو لا واستظر الاول ويجرى مثله فى اليمنى على آخر يده صحيحة وحكم بقطعها ثم شلت (قوله فرجله اليسرى) وانظر اذا وجب القطع على الرجل اليسرى فوجدت شلاء أو ناقصة أ كثر الاصابع هل ينتقل للرجل اليمنى أو لليد اليسرى أولا (قوله مقيسة على الشلاء) الاولى مقيسة على ما ذكره الصادق بالشلاء ومن لا يمن له

(قوله ولو قال كشل الخ) قد يقال لا حاجة لذلك حيث أراد بالشل الفساد (قوله أو سرق أشل اليمنى الخ) لا يخفى أن هذا على الراجح وأما لو سرق ثانية على القول المرجوح إليه وهو قطع يده اليسرى فهل تقطع رجليه اليسرى لانهما تقطع ثانية في صحيح الأعضاء قال به رام وهو الظاهر أو تقطع رجليه اليمنى ليحصل القطع من خلاف (قوله من مفصل الكعبين) مفصل على وزان مسجود وقوله من مفصل السراك لا يخفى أن مفصله على وزان مجلس والسراك هو سراك النعل أي سيرها الذي على ظهر القدم فالمعنى محل عقد السراك مفصل معروفة بحيث يبقى العقب (قوله ثم عزز) أي باجتهاد الحاكم أي يعزز بالضرب **تنبيه** التعزير بالحبس يجري أيضاً فيمن سرق وليس له يدان ولا رجليان أو له ذلك ولكن كل واحدة منها شلاء أو ناقصة أكثر الأصابع (قوله خلافاً لابي مصعب) أي فإنه يقول يقتل (قوله وان تعمد الخ) قال ابن مرزوق لم أر التصريح بهذا إلا في كلام ابن شاس (٩٣) وابن الحاجب تبعاً لوجيز الغزالي وليس في نقول المذهب

قصر يحمى بما ذكره المصنف فالمنجى
الاجزاء كالخطأ (قوله وخطأ) أي
ولو تبدل السارق على القاطع
أجزاً (قوله فان سرق مرة ثانية
الخ) لا يخفى أن هذا إذا قطعت
يده اليسرى خطأ وأما أشل اليمنى
مثلاً إذا قطعت يده اليسرى على
القول به فاذا سرق بعد ذلك تقطع
رجله اليمنى فاذا سرق مرة ثالثة
فرجله اليسرى فاذا سرق مرة رابعة
عزرو ويحبس (قوله بسرقة طفل)
يخضع ويحبس ومنه انتفع بكل أم لا
وبالبناء للشيء لا لآله لانها
الواسطة بين الفاعل ومنفعله
(قوله من حرز مثله) كدار أهله ان
كان لا يخرج منها أو ببلده كذلك
أي مكانه المعروف به نت (قوله
أوربع دينار) شرعى وهو أكبر
من المصرى والربع بالوزن لا بالقيمة
(قوله أو ثلاثة دراهم) أي ولا
التفات الى كونها لا تساوى ربع
دينار (قوله خالصة) أي من
الغش وكذلك الربع لا بد أن يكون
خالصاً من الغش وسكت المصنف

بالشل الفساد ولو قال كشل أي أدخل فيه ما إذا قطعت في قصاص أو بسميوى كان أولى
(ص) ثم يده ثم رجليه (ش) أي ثم ان سرق السالم الأعضاء الذي قطعت يده اليمنى ثم رجليه
اليسرى مرة ثالثة أو سرق أشل اليمنى أو ناقصاً أكثر أصابعها مرة ثانية قطعت يده
اليسرى ثم رجليه اليمنى والقطع في الرجلين من مفصل الكعبين كالخربة وقوله الأئمة لانه الذي
مضى به العمل وعن على من مفصل السراك في الرجل ليمتد عقبه بمشي عليه ولو أخر قوله
وتحسم النار الى هنا كان أولى ليدل على رجوعه للرجل كذلك (ص) ثم عزرو ويحبس (ش)
أي ثم ان سرق سالم الأعضاء بعد الرابعة أو سرق الأشل مرة رابعة فإنه يعزرو ويحبس ولا يقتل
على المشهور خلافاً لابي مصعب ولم يبين انتهاء الحبس ولعله لظهور التوبة وانظر نفقته وأجرة
الحبس والظاهر أنهم أعلمه فان لم يكن له مال فمن بيت المال والافعلى المسلمين (ص) وان تعمد
امام أو غيره يسراه أو لا فالقود والحد باق وخطأ أجزاً (ش) يعنى أن الامام أو غيره اذا تعمد
قطع يد السارق اليسرى أو لأمع عليه بأن سنة القطع في اليد اليمنى فان ذلك لا يسقط الحد عن
السارق وتقطع يده اليمنى لاجل السرقة وله القصاص على من قطع يده اليسرى ظمناً واذا أخطأ
من ذكر فقطع يد السارق اليسرى أو لا فان ذلك يجزئ عنه عن قطع يده اليمنى ومحل الاجزاء اذا
حصل الخطأ بين متساويين وأمالو أخطأ فقطع الرجل وقد وجب قطع اليد ونحوه فلا يجزئ
ويقطع العضو الذي ترتب عليه القطع ويؤدى دية الآخر وحده اذا كان المخطئ الامام او
مأموره وأمالو كان من أجنبي فلا يجزئ والحد باق وعلى القاطع الدية وقول المشرح
والاجزاء يدل على أن البداءة باليمنى مستحبة فيه نظر لان البداءة باليمنى واجبة وانما منع منه
مانع وهو قطع اليسرى خطأ (ص) فرجله اليمنى (ش) هذا مفرع على قوله وخطأ أجزاً وكذا
على القول بأنه يبدأ باليد اليسرى فيما اذا كانت اليمنى شلاء أو قطعت في قصاص والمعنى أن
الامام أو غيره اذا قطع يد السارق اليسرى خطأ فان ذلك يجزئ فاذا سرق مرة ثانية فان الحكم
ينتقل للرجل اليمنى تقطع لان سنة القطع أن يكون من خلاف فان سرق مرة ثالثة فان يده
اليمنى تقطع فان سرق مرة رابعة فان رجليه اليسرى تقطع (ص) بسرقة طفل من حرز مثله
أوربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو ما يساويه بالبلد شرعاً (ش) هذا متعلق بقوله تقطع

عن ذلك في ربع الدينار لان الغالب فيه الخلوص وبفهم منه أنه لا يحسب النحاس منه نعم ان كان يسيراً فهو تبع بحسب معيوله وقال
بعض اذ لم تكن خالصة من الغش فلا قطع ولوراجت ككامله وأما رديئة المعدن فهي كجيدته (قوله أو ما يساويه) أي الثلاثة دراهم
وقت اخراجها من حرزه لا قبله أو بعده فان نقصت وقته كذبح شاة بجزأ أو خرق ثوب بجزء فنقص عند الاخراج لم يقطع كان لم يساوها
الا بعد الاخراج وحاصل ما هنا أنه اذا كان المذموم من الذهب أقل من ربع دينار والمذموم من الفضة أقل من ثلاثة دراهم فان
كان التعامل بهما وناظر للنقص في كل فان كان مما يختلف به الموازين فانه منزلة الكامل وان كان لا يختلف فيه الموازين فلا قطع
وأما ان كان التعامل عدداً وهو في الدراهم فقط فان لم ترجع بروج الكاملة فلا قطع مطلقاً وان راجت بروج الكاملة فان كان النقص
يسيراً يختلف به الموازين قطع والافلاو يحجب القطع في المجموع من الذهب والفضة أو من أحدهما مع عرض وسواء سرقه من شخص
أو شخصين وكان مالهما بجزء واحد أو لا يقطع (قوله شرعاً) تمييزاً لنسبة يساويها أي المساواة من جهة الشرع

(قوله حراً أو عبداً) الأولى أن يقتصر على قوله حر إلا أن العبد مال وسيأتي (قوله بان كان في دار أهله أو معه) وحاصله أنه أن قوله من حرز مثله أي بان كان في دار أهله أن كان لا يخرج منها أي أو كان في بلده كذلك (قوله أو غيرها) كالحيوانات كذا قاله بعض الأكار (قوله بشرط أن تكون المنفعة شرعية) هذا معنى قول المصنف شرعاً (قوله أو طائر عرف بالاجابة) أي كالذرة (قوله فأحب إلى) المراد الذي أستحسنه وأقول به وقوله من اللعب والباطل (٩٤) أي فالسابق والاجابة من الباطل (قوله والنظر) أي أهل المعرفة

تقوم الأشياء (قوله ابن رشد معناه في الاختيار) أي فيما كان أولى وأحسن (قوله لأن كل ما يتبدى فيه القاضي الخ) أي لا يتوقف على تقدم دعوى لأنه حين ثبت السرقة بالبينينة أو الإقرار يسأل القاضي عن قيمة ذلك الشيء فهو قد ابتدأ بالسؤال من حيث القيمة بخلاف الحقوق فالقاضي لم يتبدى بالسؤال بل المبتدئ بالسؤال هو المدعى (قوله ثم إن اعتبار التقويم بالدرهم الخ) وجه ذلك أن التقويم بالدرهم أعم لأنه يقوم بها القليل والكثير قاله في التوضيح فيكون أقرب للعلم لكثرة عهد الناس بها فإن لم يتعامل إلا بعرض كلودع ببلد السودان قوم العرض المسروق في أقرب البلاد المتعامل فيها بالدرهم بالدرهم قاله عبد الحق (قوله لتعليمه) أي لأجل تعليمه فأطلق المصدر وأراد الحاصل به وهو التعلم لأن التعليم وصف للعلم فإن لم يكن معلماً قطع سارق الطير إن كانت قيمة لحمه فقط أو هو مع ريشه أو ريشه فقط لصاناً (قوله لأب) أي مكان وأما الأب المجنون فإنه يقطع شره بكماله عدم نسبة السرقة إليه وقصدها منه حال جنونه وأما لو كان صاحب المال مجنوناً وشارك سارقاً لماله في إخراجه من الحرز فإنه يقطع

اليمين والمعنى أن من سرق طفلاً حراً أو عبداً فإنه يقطع أن كان لا يعقل لصغر أوبله أو كبره وأن يكون في حرز مثله بان كان في دار أهله أو معه من يحفظه فإن كان كبيراً فصيحاً أو لم يكن في حرز فلا يقطع على سارقه وكذلك يقطع من سرق ربع دينار ولو أحدى أو أكثر أو ثلاثة دراهم من الفضة خالصة من الغش ولو أحدى أو أكثر أو سرق من العروض أو غيرها ما يساوي ثلاثة دراهم في البلد المسروق منها سواء كانت معاملته به بالدرهم أو بالذاتير أو العروض أو به ما أغلب أم لا بشرط أن تكون المنفعة شرعية وأما غير هاتيكالعدم ابن عرفة المعبر في المقوم منفعة المباحة قال فيها من سرق حماً ما عرف بالسابق أو طائر عرف بالاجابة إذا دعي فأحب إلى أن لا يراعى القيمة على أنه ليس فيه ذلك من اللعب والباطل وقال فيها ويقومها أهل العدل والنظر قيل فإن اختلف المقومون قال إن اجتمع عدلان بصيران على أن قيمتها ثلاثة دراهم قطع لأن المثلث مقدم على الثاني ولا يقطع بتقويم رجل واحد ابن رشد معناه في الاختيار لأنه لا يجوز إلا ذلك لأن كل ما يتبدى فيه القاضي بالسؤال فالواحد يجوز لأنه من باب الخبر لا الشهادة ثم إن اعتبار التقويم بالدرهم لا بالذاتير كما ذكره المؤلف وهو المشهور كما في ابن مروزق ومن وافقه وهو واضح حيث كان يتعامل بالدرهم في بلد السرقة أو كانت موجودة فيه وأما إن كان لا يتعامل فيها إلا بالذهب ولا يوجد فيها إلا الذهب فالتقويم حينئذ بالذهب كذا ينبغي (ص) وإن كء أو جرح تعليمه أو جلدته بعد ذبحه أو جلد ميتة إن زاد دبحه نصاباً أو ظناً فلو ساء أو الثوب فارغاً أو شركة صبي لأب (ش) يعني أن من سرق من الماء أو من الحطب أو من غير ذلك مما هو مباح في الأصل ويملك بوضع اليد عليه وأخرج من حرز مثله ما يساوي ثلاثة دراهم خالصة فإنه يقطع لعموم الآية خلافاً لابي حنيفة في عدم القطع فيما أصله الاباحة وفي الأشياء الرطبة الماء كولة كالفلكة وكذلك يقطع من سرق جارحاً يساوي ما فيه من المنفعة ثلاثة دراهم لأن منفعة شرعية اللحمي إن كان المقصود من الحما لم يأتى بالأخبار لا اللعب يقوم على ما علم منه من الموضع الذي يبلغه وتبلغ المكاتبه إليه اه وقال محمد أن كان بازياً أو طيراً معلماً فإنه يقوم على ما هو عليه من التعليم لأنه ليس من الباطل وكذلك يقطع من سرق سبعاً فحماً إذا كان قيمة جلدته بعد ذبحه تساوي ثلاثة دراهم قال فيها من سرق الطير بازياً أو غيره قطع وأما ما سباع الوحش التي لا تؤكل لحومها إذا سرقها إن كان في قيمة جلودها إذا ذكيت دون أن تدبغ ثلاثة دراهم قطع لأن لربها يسع ما ذكيت منها اه فقوله أو جلدته بعد ذبحه عطف على تعليمه ولا يصح المعنى إلا بذلك والضمير يعود على جارح وهو من باب الاستحسان لأن الجارح الأول طائر وهو هذا جارح غير طائر كما أشار إليه ابن غازي وكذلك يقطع من سرق جلد ميتة إن كان مدبوغاً وزاد دبحه على قيمة أصله ثلاثة دراهم بأن يقال ما قيمته غير مدبوغ أن لو كان يساع للانتفاع به فاذا قيل درهمان فيقال وما قيمته مدبوغاً فاذا قيل خمسة دراهم قطع فلو كانت قيمته أن لو كان يساع للانتفاع به مائة درهم مثلاً ولم يزد الدبغ نصاباً لا يقطع

السارق (قوله معلماً) راجع لكل من الباز والطير أي إن كان الباز معلماً أو الطير معلماً

(قوله لأن الجارح الأول طائر الخ) ولك أن تقول الأولى أن يراد به جارح غير كلب من طير أو سبع كبير وفهد يساوي ثلاثة دراهم فيكون ضمير جلدته يرجع لأحد ما صدق عليه جارح وهو السبع (قوله وهذا جارح غير طائر) والحاصل أن الجارح غير الطائر إنما يراعى قيمة جلدته على ما تقدم ولا يراعى قيمة لحمه وإن كان غير محترم لكرهته أو مراعاة القول بحرمته

(قوله ثم تبين انه ثلاثة دراهم الخ)
 أى فالضمير في قول المصنف ظنا
 راجع للربيع دينار والثلاثة دراهم
 فالالف هو المفعول الاول وفلوسا
 هو الثاني لان هذا من باب ظن
 وفائدته أن الناصح يدخل على
 المبتدأ والخبر أى على ما أصله
 المبتدأ والخبر وهذا لا يصح لانا
 اذا حملناه وقلنا الذهب والفضة
 فلوس لا يصح لكن يصح باعتبار
 ظن ذكره الشيخ خالد على التوضيح
 في باب ظن (قوله اذا شارك الخ)
 وظاهره ولو لم ينب كل واحد نصاب
 وهو كذلك ولا يعذر بانه لم ينب
 نصاب لان الصبي الذي معه كالعديم
 قاله ابن مزيق (قوله وأما ان قصد
 الخ) ويعلم ذلك باقراره أو بقريته
 كإخراجه دون النصاب مما وجد
 مجتمعا في كل واحد من متاع ثم
 يرجع مرة أو أكثر فإخذ تمام
 النصاب فيحمل في ذلك على انه قصد
 إخراجه في مرتين أو أكثر قصد
 واحد وسواء كان حين أخرجه
 ما أخرجه أو لا يقدر على إخراج
 ما أخرجه فقط أو يقدر على إخراج
 نصاب (قوله انه يخرج النصاب
 دفعة واحدة) صوابه جميع النصاب
 في آيلة واحدة (قوله وانما المراد بها
 المجابوة) أى وذلك لان الاجابة
 التي هي ضد الاباية تأتي في الحيوان
 الذي لا تنفع به (قوله فالخامس الخ)
 الصور ثمانية لان الشيء المسروق
 اما أن يستقل كل واحد منهم بحمله
 أو لا يستقل بحمله الا لجمع وفي
 كل اما أن يخرج بعضهم أو جميعهم
 وفي كل اما أن ينوب كل واحد
 نصاب أو لا (قوله ملك غير) وشمل

كالوسرقه غير مدبوغ وكذلك يقطع من سرق شيئا يظنه فلوسا ثم تبين أنه ثلاثة دراهم أو ربع
 دينار ولا يعذر بظنه أو سرق ثوبا لا يساوي نصابه مع ظنه انه فارغ فاذا فيه نصاب من الذهب
 أو من الدراهم ولا يعذر بظنه بشرط أن يكون ذلك الثوب يحيط فيه مثل ذلك وله الدوسرق
 خشبة أو حجر يظنه فارغا فاذا فيه نصاب من الذهب أو الدراهم فانه لا يقطع لان مثل ذلك
 لا يجعل فيه ذلك الا أن تكون قيمة تلك الخشبة أو نحوها تساوي ثلاثة دراهم فيقطع في قيمة
 ما ذكر دون ما فيه وكذلك يقطع المكلف اذا شارك في سرقة النصاب صبي أو مجنون دونهما
 وليس شركتهما مشبهة بآفته الحدي بخلاف من اشترك في السرقة مع من له شبهة قوية في
 المال المسروق كما اذا اشترك مع أب رب المال أو أمه أو جده ولو لا ما فانه لا يقطع لدخوله باذن
 من له شبهة قوية فلوسرق مع عبده من موضع أذن له سيده في دخوله فلا يقطع عليه ومن
 موضع لم يؤذن له فيه يقطع المكلف دون العبد لان درء العبد عن العبد لم يكن لشبهته له في المال
 وانما هو لانه ماله فاذا قطع عبده كانت زيادة عليه في مصيبته (ص) ولا طير لا جابته ولان
 تسكمل برار في ليلة (ش) يعني وكذلك لا يقطع على من سرق طيرا يساوي ثلاثة دراهم لاجل
 اجابته مثل البلال والعصافير لانها منفعة غير شرعية نعم ان كان له يساوي بعد ذبحه نصابا
 فانه يقطع لذلك وكذلك لا يقطع على من سرق نصابا من حرز مثله على دفعات في ليلة أو في ايام
 أو في يوم أو أيام لان شرط القطع أن يخرج النصاب دفعة واحدة وقيد بعضهم عدم القطع
 بعدم القصد ابتداء وأما ان قصد ابتداء أنه يخرج النصاب دفعة واحدة فأخرجه على مرات
 فانه يقطع ويؤخذ هذا القيد من تعريف ابن عرفة فقوله ولا طير أى ولا سارق طير فالعطوف هو
 المضاعف المحذوف على مضاعف كذلك أى لا شركة أب ولا سارق طير لا جابته وليس المراد بها ضد
 الاباية وانما المراد بها المجابوة (ص) أو اشتر كافي حمل ان استقل كل ولم ينب نصاب (ش) هذا
 عطف على ما لا يقطع فيه والمعنى أنه اذا دخل اثنان في الحرز فاشتر كافي حمل نصاب فاخرجاه فانه
 لا يقطع على واحد منهما لكن بشرطين الاول أن يكون كل واحد منهما يستقل باخرجه من الحرز
 دون صاحبه الثاني أن لا ينوب كل واحد منهما نصاب فاذا لم يستقل أحدهما باخرجه من الحرز
 فعليهما القطع ولو لم ينب كل واحد منهما نصاب أو ناب كل واحد نصاب ولو استقل باخرجه من
 الحرز فالخامس ان ناب كلا نصاب فالتقطع على كل حال والا فان استقل كل باخرجه من الحرز
 فلا يقطع والا فالقطع عليهم أيضا وكذلك القطع عليهم اذا رجعوا على ظهور أحدهم في الحرز ثم
 خرج به اذ لم يقدر على إخراجه الا برفعهم معه يصيرون كأنهم حاولوا اذ رجعوه على دابة فاتهم
 يقطعون اذا تعاونوا على رفعه عليها ولو حاولوه على ظهور أحدهم وهو قادر على حمله دونهم كالثوب
 قطع وحده ولو خرج كل واحد منهم حاملا لشيء دون الآخر وهم شركاء فيما أخرجه لم يقطع منهم
 الا من أخرجه ما فيه ثلاثة دراهم ولو دخل اثنان الحرز فأخذ أحدهما دينارا وقصاه لالا خرفي
 دين عليه أو أودعه اياه قطع الخارج به قاله ابن الموارز ولو باع السارق ثوبا في الحرز لا يخرج
 به المشتري ولم يعلم أنه سارق فلا يقطع على واحد منهما قاله الباسي (ص) ملك غير ولو كذبه به
 أو أخذ لالا ودعى الارسال وصدق أن أشبهه (ش) هذا نعت للنصاب السابق وهو الربيع دينار
 أو الثلاثة دراهم وكأنه قال بسرقة طفل أو نصاب ملك غير فانه يقطع ولو كذبه به وبصورة
 المستلثة ان السارق مقر بالسرقه ورب المتاع يكذب فعليه القطع وحينئذ يصير المتاع للسارق
 الا أن يدعيه به بعد ذلك وشمل قوله ملك غير السارق من سارق فيقطعان معا وكذلك سرقة
 ثالث وهكذا وشمل سرقة من له التصرف في مال من ذلك المال حيث لم يكن بيده كالولي
 والوكيل يسرقان من مال لهما فيه التصرف وهو بيد مودع أو مضمّن أو نحوهم وشمل سرقة

السرقه من آله المسجد أو بابه بناء
على أن الملك للواقف كالمصنف
تبعاً للوادور وشمى سرقه المرتبه من
قبل قبضه من ربه أو من أمين بيده
فيقطع كل (قوله محترم) دخل فيه
مال الحربى دخل لنصابا مان فيقطع
المسلم السارق منه (قوله أو ظنبور)
بضم الطاء (قوله يقضى عليه بقيمتها)
أى ويوجع أدبا (قوله كالمستثنى)
أى لفظا فلا ينافى أنه مستثنى معنى
تحقيقا (قوله أو غيرها) كصدقة
وقوله فقيرا كان يرجع لقوله أو
غيرها وقوله أو غنيا يرجع لقوله
أو هبة (قوله فالمراد بالفقير المتصدق
عليه) أى ويحتاج الحال الى أن
يقول وفى العبارة حذف فى المصنف
والتقدير من فقير أو غنى مهدى له
ولو قال والمراد من ملكه سواء كان
هبة أو صدقة فيشمل الفقير والغنى
لصح كلامه والنكتة فى التعبير
بالفقير وإن كان المراد ما هو أعم
لكون الغالب أن الناس إنما
يعطون لجهل الفقير (قوله لاشبهة
له فيه) أى لاشبهة له فيه قوية
لأننى مطلق شبهة لما أتى فى الشارح
(قوله لا الجد ولولأم) أى ولو كان
فرعه عبد لأنه ملك ما يسهده حتى
ينزعه سيده (قوله وإن المسروق
منه جده فيه) ولا فرق بين كونه
ودبعة أو لا فإن لم يقم بينة أنه له
وجده به أو مطلق المسروق منه
قطع أى السارق ولا يعتبر اقرار رب
الشيء المسروق (قوله كان ماسرقه
من جنس حقه) أى ولو أزيد
من حقه بدون نصاب

المستأجر ما استأجره قبل قبضه من ربه وكذا الوصى إذا سرق من مال المحجور وهو يسهده مرتين
كما أنه يحسد إذا وطئ ملك المحجور وكذلك يقطع السارق إذا أخذ فى الليل المتاع المسروق وقال
رب المتاع أرساني لا أخذه فلا يصدق ولو صدقه رب المتاع أنه أرسله لكنه إذا أتى بما يشبهه فإنه
يصدق ولا يقطع بان دخل من مداخل الناس وخرج من مخارجهم فى وقت يشبه أنه أرسله فيه
(ص) لا ملكه من مرتين ومستأجر كملكه قبل خروجه محترم لا خروجه وطنبورا لأن يساوى بعد
كسره نصابا ولا كلب مطلقا أو أضحكة بعد ذبحها بخلاف لجهام من فقير (ش) تقدم أن شرط
القطع أن يكون المتاع المسروق ملكا لغير السارق وأما لو سرق ملكه المهرهون أو المستأجر
فإنه لا قطع عليه ويجوز فتح الهاء والجيم ويكون بيان الملكة بمعنى مملوكه أى لا قطع على من سرق
مملوكه المرتبه من المستأجر وإن تعلق به حق الغير ويجوز كسر ما ذكره ويكون بيان المسروق
منه والموضوع أن معه بينة بالرهنية والاستجار والقطع كما أنه لا قطع على السارق إذا ملك
الشيء المسروق قبل خروجه به من الخرزبان ورثه مثلا وأما ملكه بعد أن أخرجه من الخرز
فإنه يقطع وهو بمنزلة من سرق نصابا وأخرجه من الخرز ثم وهبه له صاحبه فإن القطع لا يرتفع
عنه ومن شرط المتاع المسروق أن يكون محترما بأن يجوز بيعه فلو سرق خرا أو ظنبورا وما أشبهه
ذلك فإنه لا قطع إلا أن المحرم يقضى عليه بقيمتها إن كانت لذى للمسلم حيث أتلفها السارق
الآن يساوى خشب الظنبور بعد كسره بالفعل ثلاثة دراهم ثم إن وعاء الخرز إذا كانت تساوى
نصابا بعد تفرغها هل يقطع وهو المناسب لقوله أو الثوب فارغا ولا وكذلك لا قطع على سارق
كلب سواء كان مأذونا فيه أم لا معلما أم لا ولو تساوى لتعلمه نصابا فهو كالمستثنى من قوله فيما
مروجا ح لتعلمه لأنه لا يساع لأنه عليه الصلاة والسلام حرم ثمنه بخلاف غيره وكذلك لا قطع
على سارق أضحكة بعد ذبحها لأنها واجبت بالذبح الآن يسرق لحم الأضحكة من ملكه بهيمة أو
غيرها فقيرا كان أو غنيا لأنه ملكه بوضع يده عليه بخلاف فالمراد بالفقير المتصدق به عليه
كما عبر به ابن الحاجب وإن سرق الأضحكة قبل ذبحها فإنه يقطع ولو كان عينه أو حكم الفدية حكم
الأضحكة فى الوجهين (ص) تام الملك لاشبهة له فيه وإن من بيت المال أو الغنمة أو مال شركة إن
حجب عنه وسرق فوق حقه نصابا بالجد ولولأم ولا من جاحدا ومما طل لحقه (ش) يعنى أن
من شروط القطع فى المال المسروق أن يسرق من ملكه تام لملك السارق فيه ولا شبهة له فيه
قوية تحتز بالشرط الاول عن الشرىك إذا سرق من مال الشركة الذى لم يحجب عنه فإنه لا قطع
عليه كما أتى وبالثانى عن الاب والام إذا سرقا من مال ولدهما فإنه لا قطع عليه ما ومثلهما بالجد
ولولأم إذا سرق من مال ابن ابنه أو ابن ابنته لقوة الشبهة لقوله عليه الصلاة والسلام أنت
ومالك لا يملك أما الابن إذا سرق من مال أبيه أو من مال جده فإنه يقطع لضعف شبهته كما أنه يحسد
إذا وطئ جارية أبيه أو أمه بخلاف الاب إذا وطئ جارية ابنه لقوة شبهته فلو سرق العبد
من مال ابن سيده قطع وكذلك يقطع من سرق من بيت المال لضعف شبهته فى بيت مال المسلمين
وسواء كان منتظما أم لا وكذلك يقطع من سرق من الغنمة بعد حوزها لضعف شبهته فى الغنمة
ويدخل فى بيت المال الشون بخلاف من سرق من الغنمة قبل حوزها فإنه لا يقطع وكذلك لا قطع
على من سرق من آخر ثلاثة دراهم فأكثر ترتب له عليه وتعدر حضور بينة ثلثا أقام المسروق
منه بينة بالسرقه وترتب على السارق القطع أقام السارق بينة بان المال له وإن المسروق منه
جده فيه وكذلك لا قطع على من سرق حقه ممن هو عليه مما طل له فيه سواء كان ماسرقه من
جنس حقه أم لا أى وأقام السارق بينة أن له عنده مالا وأنه مطلق له كما مر والقطع ولا يعتبر اقرار
رب الشيء المسروق أن المال ماله وأنه جده أو ماطل فيه لأنه يهتم على رحته وهو من أفراد قوله

(قوله وبهذا يعلم ما في تصوير البساطي الخ) عبارة البساطي فان قلت القطع بر جمع للحكام وينبغي فيه الظاهر فكيف يعرف انه باحد حتى يتبين عنه القطع قلت قد يقول بعد السرقة انما يجدته ذلك ويرجع للحق وظاهره ان ما سرقه من جنس حقه أو لا وفيه بعض الشيوخ عدم القطع بكونه من جنس حقه قال ولو سرق من غير جنسه قطع ونظر فيه المصنف وحاصل كلام شارحنا ان تصوير البساطي لا يسلم وأنه لا بد ان يقيم السارق بينة بان المال له وأن المسروق منه محده كله وكذا يقال في القطع (قوله الاول أن يحب السارق) أي بأن أودعاه تحت يد غيرهما أو كان يد غير السارق منه ما على وجه الحفظ والاحراز والافهوك غير المحجوب أو يغلقا عليه و يودعا المفاتيح عند غيرهما ومثل جعل المفاتيح عند غيرهما جعلها عند أحدهما اذا كان ذلك على وجه الحفظ والاحراز (قوله وأما ان كان مقوما الخ) أي كشركة في عرض مختلفة القيمة ككتب (٩٧) مختلفة جملتها تساوي اثني عشر فسرق كتابا معيناً

يساوي ستة فيقطع لان حقه فيه نصفه فقط فقد سرق فوق حقه منه نصابا فان سرق دون حقه فيها لم يقطع والفرق بين المثلي والمقوم أن المقوم لما كان ليس له أخذ حظه منه الا برضا صاحبه لاختلاف الأغراض في المقوم كان ما سرقه بعضه حظه وبعضه حظ صاحبه وما بقي كذلك وأما المثلي فلما كان له أخذ حظه منه وان أبي صاحبه لعدم اختلاف الأغراض فيه غالباً لم يتعين أن يكون ما أخذه منه مما هو قدر حظه أو أكثر بدون نصاب مشترك كابنهم ما وما بقي كذلك (قوله وان لم يخرج هو) أي السارق ولو لم يأت بالضميم بارز التوههم أن الضمير عائد على المخرج الذي هو النصاب لانه المتقدم في العبارة (قول المصنف أو اللحد) مفعول لفعل محذوف أي أو أسرق اللحد وهو داخل في حيز المبالغة وكذا قوله الخيمة أو مافييه وقوله أو في حانوت معطوف على قيمه والتقدير أو سرق ما في حانوت وقوله أو فناءم - ما الخ أي أو سرق من فناءم فافيه - حذف الجار وابقاء مجروره (قوله أو محمل) أي

فيما هو ولو كذبه ربه وبهذا يعلم ما في تصوير البساطي وكذلك يقطع من سرق من مال شركة بينه وبين آخر بشرطين الاول أن يحب السارق عن مال الشركة أي ليس له فيه تصرف الثاني أن يسرق فوق حقه نصاباً من جميع مال الشركة ما سرق وما لم يسرق ان كان مثلياً كما اذا كان جملة المال اثني عشر درهما وسرق منه تسعة دراهم وأما ان كان مقوما فالمعتبر أن يكون فيما سرق فوق حقه مما سرق لا من جميع المال نصاب ومفهوم كلام المؤلف أنه لو لم يحب عنه أو يحب عنه وسرق دون حقه أو فوقه لكن دون ربع دينار أو ثلاثة دراهم فانه لا يقطع عليه وهو كذلك (ص) مخرج من حرز بأن لا يعد الواضع فيه مضيعاً وان لم يخرج هو أو ابتلع دراهم أو ما يحصل منه نصاب أو أشار الى شاة بالعلم فخرجت أو اللحد أو الخباء أو مافييه أو في حانوت أو فناءم ما أو محمل أو ظهر دابة وان غيب عنهن أو يجوين أو ساحة دار لا جنبي ان يحرق عليه كالسفينه (ش) يعني أن من شروط القطع أن يخرج النصاب من حرز مثله وفسر الحرز بأن لا يعد الواضع فيه مضيعاً فليس له ضابط شرعي بل حرز كل شيء يحسبه وهو يختلف باختلاف الأشخاص والاموال فلا يقطع على من نقل النصاب داخل الحرز من مكان لا خفيه ولم يخرج منه أو أخرجه من حرز غير مثله ولا يشترط الاخراج المتاع من الحرز ولو لم يخرج السارق من الحرز لتحقيق السبب وسواء بقي النصاب خارج الحرز أو تلف بسبب نار أو تلفه حيوان أو كان زجاجاً تكسر وما أشبه ذلك ولا يشترط دخول السارق الحرز بل لو أدخل عصاة مثلاً وجر بها نصاباً فانه يقطع وكذلك يقطع من ابتلع داخل الحرز دراهم أو ديناراً أو شبه ذلك مما لا يفسد بالابتلاع حيث خرج السارق من الحرز لانه صدق عليه أنه خرج به من الحرز بخلاف ما لو أكل طعاماً داخل الحرز فانه لا يقطع عليه ولو خرج من الحرز ولكن يضمه له به كالحرق أمتعة داخل الحرز ويؤدب وكذلك يقطع من ادهن داخل الحرز بما يحصل منه ما يساوي نصاباً اذا سلت منه كالمسك والزبد ونحوهما ومثل السلت الغسل أو الطبق على الماء وكذلك يقطع من أشار الى شاة ونحوها فأخرجها من حرز مثلهما أو الى صبي أو الى أجمعي حتى أخرجه فقوله أو أشار الخ عطف على لم يخرج أي وان أشار الخ فهو في حيز المبالغة وكذلك يقطع من سرق نفس اللحد وهو غشاء القبر الذي يسد به على الميت لان القبر حرز لما فيه وأما سرقة ما في القبر وهو الكفن فسيأتي وكذلك يقطع من سرق الخيمة أو سرق ما فيها أو سواء كان أهله فيها أم لا وسواء كان في

(١٣ - خشي ثامن) وكذلك يقطع في سرقة محمل أو سرقة من محمل فالحميل أحامسروق نفسه أو مسروق منه أو ما على ظهر دابة فقوله في سرقة محمل أي من غير ظهر دابة وقوله أو يجوين أي أو سرق ما يجوين أو ما بساحة دار ولا يخفى عليهما بعد هذا من الركاكة في لفظ المؤلف (قوله أو ساحة دار) لا يخفى أن الساحة والعرضة بمعنى واحد وهو وسط الدار وهذا اذا قيدت الساحة بالدار وأما الساحة المطلقة فهي ما كانت خارج البيوت (قوله ومثل السلت الغسل) بفتح الغين أي غسل الدهن من الجسد وقوله أو الطبق على الماء أي بدون غسل بأن يجلس في الماء فيستعلي الدهن على الماء وفي ذلك إشارة الى أنه اذا ادهن بنصاب ولكن بحيث اذا سلت أو طفا على الماء لا يحصل نصاب فلا يقطع (قوله فأخرجها من حرزها) وهل يعتبر أخذها وهو الذي نقله ابن مزيق عن الخمي أو لا وهو مقتضى عبارة النوادر وهو المعتمد كما أفاده بعض المحققين (قوله وهو غشاء القبر) فيه تسامح لان اللحد الشق يكون في عرض القبر

(قوله وبعبارة الخ) الحاصل أن السرقة من الساحة وأخراجها خارج الدار من أم من أجنبي وفيه القطع مطلقاً وأما من شريك فيقطع إن سرق ما شأنه أن يوضع في الساحة فهذه أربع صور في الساحة وأما السرقة من البيوت وأخراجها للساحة فيقطع لافرق بين الشريك والأجنبي أما الشريك فبالإتفاق وأما الأجنبي فعلى أحد القولين وهذا كله في الدار المشتركة وأما المختصة فلا يقطع إلا إذا خرج به من جميع الدار سواء سرقة من بيت من بيوتها (٩٨) أو من ساحتها سواء كان ما سرقة من ساحتها ما شأنه أن يوضع فيها أم لا

الحضر أو في السفر لأن الخبأ حر لنفسه ولما فيه ولا مفهوم للخبأ بل كل محل اتخذ الإنسان منزلاً وترك متاعه فيه وذهب لخبأه مثلاً فسرقة إنسان فإنه يقطع وكذلك يقطع من سرق من حانوت نصاباً أو من فناء الخبأ أو من فناء الحانوت أو من تابوت الصير في يقوم ويستر كلباً لا أو نهاراً مبنياً أو غير مبنى الآن يكون يتقلب به في كل ليلة فلا يقطع قاله ابن القاسم وكذلك يقطع من سرق من الحمل أو ما على ظهر دابة وسواء كانت الدابة سائرة أو نازلة في ليل أو نهار وبعبارة أو محمل كالزائلة والشقف والحفة إذا سرق المحمل أو ما فيه من غير ظهر دابة والافهو ما بعده والضمير في عنهن يرجع للخبأ وللحانوت وللحمل والدابة وكذلك يقطع من سرق نزعاً أو زرعاً من الجرين وظاهره ولو بعد من البيوت وهو أحد قولين ولو حمل الزرع إلى الجرين فسرقة في الطريق لقطع السارق لأجل من معه وكذلك يقطع من سرق من ساحة أو عرصاة دار حجر عليه في الدخول لهما وبعبارة المراد بالأجنبي غير الشريك في السكنى فيقطع فيما سرقة من الساحة سواء كان مما يوضع فيها أم لا كالثوب وأما غير الأجنبي فيقطع إن سرق من الساحة ما يوضع فيها كالدابة لأجنبي وأما السرقة من بيت من بيوتها فإنه يقطع من أخرجه من البيت لساحتها سواء كان شريكاً أم أجنبياً وقد صرحوا بالإتفاق على ذلك في الشريك وأما الأجنبي فقال الشارح اختلف فيه في الموازية وهو ظاهر المدونة أنه يقطع وقيل لا يقطع وعليه حمل عبد الحق المدونة وعز المواق هذا الثاني لسبحون وعز الأول لابن الموارع عن مالك وكل منهما ما يفيد ترجيح الأول وهذا في الدار المشتركة وأما المختصة فلا يقطع إلا إذا خرج به من جميع الدار سواء سرقة من بيت من بيوتها أو من ساحتها وسواء كان ما سرقة من ساحتها ما شأنه أن يوضع فيها أم لا وأما السرقة من السفينة ففيه تفصيل وهو أنه إن سرق بحضرة رب المتاع قطع سواء خرج منها أم لا كان ممن بها أم لا وإن سرق بغير حضرة ربه فإن كان السارق أجنبياً يقطع إن خرج به منها وإن كان من الركاب فلا يقطع ولو خرج به منها وإن سرق من الخن ونحوه فإنه يقطع وإن لم يخرج منها (ص) أو خان للثقال أو زوج فيما حجر عنه أو موقف دابة لبيع أو غيره أو قبرا أو بحراً لمن ربحه لكفن أو سفينة بحر ساء أو وكل شئ بحضرة صاحبه أو مطهر قرب أو قطار ونحوه (ش) يعني أن الخان يكون حرز الأشياء الثقيلة كالزراع والجنول ونحو ذلك فبمجرد أن التها عن موضوعها يقطع ولو لم يخرجها إذا كانت تباع فيه والافلا يقطع حتى يخرجها ولا يقطع إذا سرق منه شيئاً خفياً وكذلك يقطع أحد الزوجين إذا سرق من مال صاحبه بشرط أن يكون المال المسروق في مكان محجور عن السارق أن يدخله أو لو سرق من مكان يدخله فإنه لا يقطع عليه لأنه حينئذ حائل لا سارق وحكم أمة الزوجة حكمها في السرقة من مال الزوج وحكم عبد الزوج حكمه إذا سرق من مال الزوج وأتى بضمير الزوجة كرامر إعادة لفظه وكذلك يقطع من سرق دابة من موقفها التي أوقفت فيه للبيع وسواء كانت مربوطة أم لا وسواء كان معها صاحبها أم لا وكذلك

(قوله وقد صرح) وبذلك في الشريك) لمأعم وقال سواء كان شريكاً أو أجنبياً أفاد ذلك أن الأجنبي فيه الخلاف (قوله وكل منهما) الضمير يعود على الأخرين المتقدمين الأمر الأول نسبة القولين فإن الأول نسب لظاهر المدونة والثاني نسب للحمل على غير الظاهر الأمر الثاني العزوين فإن الأول معزوق للإمام والثاني معزول لسبحون فإذا علمت ذلك فنقول لك ظاهر المدونة أقوى من تأويلها وقول الإمام يقدم على غيره كسبحون فلا جمل ذلك قال الشارح وكل منهما ما يفيد ترجيح الأول (قوله) وأما السرقة من السفينة) الحاصل أن الصور ستة عشر غانية في الخن فيها القطع وهي أن يكون بحضرة ربه أم لا وفي كل إما أن يخرج من السفينة أم لا وفي كل إما أن يخرج من الركاب أم لا وفي كل إما أن يخرج من الخن فنقول إن سرق بحضرة ربه قطع خرج أم لا كان من الركاب أم لا فهذه أربع صور وان لم يكن بحضرة ربه فلا يقطع على الركاب خرج أم لا وإن كان غير الركاب قطع إن خرج وإن لم يخرج لا يقطع (قوله أو خان) معطوف على دارأي أو ساحة خان سواء كان من سكانه أو أجنبياً (قوله أو زوج) انظر على ما إذا يعطف قال الشارح المصنف لم يراع في هذه

المعاطيف صناعة أهل النخول المعهودة بل يقدر لكل معطوف منها ما يناسبه قاله البدر (قوله فيما حجر عنه) إذا بازالتة عن محله وانما يعتبر الحجر بغلق لا مجرد حجر بالكلام (قوله لكفن) متعلق بحجر والتقدير همارز لكفن وقول المصنف لكفن هذا ظاهر إذا دام به الميت في البحر فإن فرقه الموج عنه ودلت قرينة على أنه كف به أو رؤى بمقار بين في التفريق فانظر هل يكون البحر حرزاً له أم لا وأما القبر بالقرب من العمران أو البعيد عن زلكفن ولو في الميت وبقي الكفن ولا يقطع سارق الميت نفسه

بغير الكفن (قوله وتفصيل الخمي ضعيف) فان الخمي قال اختلف اذا ارسيت في غير قرية وذهبوا وتر كوها فزلهاسارق فقال ابن القاسم يقطع وخالفه أشهب فان تركوا من يحرسها قطع سارقها يعني باتفاقهما وان كانت عرساة غير معروفة فان كان معها من يحرسها قطع سارقها والا فلا وان كانت في مرسانه معروفة فلا ينبغي أن يختلف في قطع سارقها فالضعف الذي لحقه من قوله والا فلا (قوله بحضرة صاحبه) أي الحمي المميز ولوناً مما يقطع لانه حرز له لا مبيتاً ومجنونا أو غير ميمز والحاصل انه اذا سرق الشيء بصاحبه لا يقطع كما اذا سرق الدابة وراكبها وكذا السفينة يسرقها وأهلها فيها نيام فلا قطع عليه ويستثنى من (٩٩) المصنف الغنم بالمرعى فلا قطع على من

سرق منها بحضرة ربه أو مثل الغنم في المرعى الثياب ينشرها الغسال وتسرق بحضرة فلا قطع وكان وجه استثناء الغنم في المرعى والثياب في النشر تشتيت الغنم وعدم ضبطها ونشر الثياب قريب من ذلك فصار لا أخذاً ثنائياً أو محتسباً (قوله بشرط أن يكون المطمور الخ) المطمور هو حفرة تجعل في الأرض لحزن الطعام ويهال عليها التراب حتى تساوى الأرض فيقطع (قوله القطار) هو ربط الابل أو غيرها ببعضها ببعض (قوله أو أزال باب المسجد) وباب غيره أولى فيما يظهر قاله الشيخ أحمد (قوله اذا كانت تترك به) أي وأما اذا كانت تنقل منه بالليل وتنسب بالنهار فلا قطع على سارقها وكذا ان تركت به مرة ونسبت فسرت فلا قطع على سارقها (قوله بل الازالة كافية) أي في القناديل والحصر واللبسط (قوله ان دخل السرقة) باعترافه بدخوله لها وسرق فيقطع وان أخذ قبل خروجه منه ولو كذبه به بخلاف من دخل لغير السرقة بل للتحميم وسرق فاعلم يقطع اذا خرج المسروق من الحمام وكذا اذا لم يعلم هل دخل السرقة أو للتحميم وادعى الثاني (قوله أو بحارس) معطوف على محذوف

اذا كانت مربوطة في الزقاق دائماً سرقها من موقفها لان ذلك حرزها وكذلك يقطع من سرق الكفن من القبر لانه حرز لما فيه وسواء كان القبر قريباً من العمران أم لا وكذلك يقطع من سرق كفن الميت المرعى في البحر لان البحر حينئذ صار حرزاً له وظاهره رمى بالبحر مفقداً أم لا وهو كذلك واحترز بقوله رمى به من الغريق فانه لا قطع على سارق ما عليه من الخوايج بشرط الكفن أن يكون معتاداً ولومند وبأوما زاد على ذلك لا قطع وكذلك يقطع من سرق السفينة نفسها وهي واقفة في المرساة أو على قرية والمراد بالمرسة المحل الذي رست فيه وهو صالح للارساء كان معداً لها أم لا كان بقرية أم لا كان قريباً من العمران أم لا وتفصيل الخمي ضعيف وكذلك يقطع من سرق شيئاً بحضرة صاحبه لانه حرز له ولو كان في فلاة وكذلك يقطع من سرق من غسال المطامير التي يحزن فيها القمح بشرط أن يكون المطمور قريباً من المسكن بحيث يكون حرسه عليه فلو بعد فلا قطع لانه لم يحرس طعامه بحال وكذلك يقطع من سرق من القطار وهو الابل مربوطة بعضها في بعض وسواء كانت سائرة أو نازلة فإذا حل السارق واحداً منها وأخذ قطع ولولم يكن به وقول المدونة وبأن به لا مفهوم له ونحو القطار الابل أو الدواب المسوقة إلى المرعى غير مربوطة أي غير مقطورة (ص) أو أزال باب المسجد أو سقفه أو آخر ج قناديله أو حصره أو بسطه ان تركت به (ش) يعني أن من أزال باب المسجد من موضعه ولو لم يأخذه فانه يقطع لانه أزاله عن حرزه وكذلك يقطع من أزال سقف المسجد من موضعه ولو لم يأخذه لانه أزاله عن حرزه وكذلك يقطع اذا سرق بلاط المسجد وهو أولى من سرق حصره قاله مالك وقال أشهب لا قطع لان البلاط لا يتقيد غالباً موضعه في محل حرزه بخلاف الحصر ولا مفهوم للمسجد بل غيره أولى وكذلك يقطع من أخرج قناديل المسجد في ليل أو نهار وسواء كان على المسجد غلق أو لا وكذلك يقطع من سرق حصره وأخرجها ومثلها البسط اذا كانت تترك به مثل ما تترك الحصر كما يفعل الناس في رمضان ونحوه فالقيدير جمع للبسط فقط والمؤلف تبع ابن الحاجب في اشتراط الاخراج واعترضه ابن عبد السلام والمؤلف بأن الاخراج لا يشترط بل الازالة كافية ومحلها اذا لم تكن القناديل مسمرة والا قطع بالازالة اتفاقاً (ص) أو حمام ان دخل السرقة أو نقب أو تسورا أو بحارس لم يأذن في تقليب وصدق مدعي الخطأ أو حمل عبد المميز أو خدعه (ش) يعني ان من دخل الحمام لاجل السرقة وسرق منها فانه يقطع وأما ان أذن له في دخولها فدخلها وسرق فلا قطع عليه ويعلم ذلك من قرائن الاحوال وكذلك يقطع من نقب الحمام أو تسور عليها ونزل اليها وسرق ما قيمته ثلاثة دراهم اذا أخذ خارج الحمام وأما مجرد النقب لا قطع فيه وكذلك يقطع من أخذ من ثياب الحمام من غير اذن الحارس له في تقليب الثياب وأما ان أذن له في تقليب الثياب فأخذ غير ثيابه فانه لا قطع عليه وسواء

والتقدير أو حمام بغير حارس ان دخل السرقة أو نقب أو تسورا ودخل ملتبساً بحارس دخل السرقة أو لا وقول الشارح فانه يقطع أي وان لم يخرج (قوله وأما ان أذن له في دخولها) أي لا للتحميم بأن أذن له في الدخول لحاجة غير التحميم وقوله فلا قطع أي مطلقاً ولو خرج وأما لو دخلها للتحميم وسرق فانه يقطع ان خرج كما قدمنا (قوله اذا أخذ خارج الحمام) لانه مفهوم له (قوله وكذلك يقطع من أخذ من ثياب الحمام من غير اذن الحارس الخ) قال في لـ ولا يقطع مع الحارس حتى يخرج من الحمام اذا كان السارق قد دخل للتحميم وأما ان دخل السرقة فكذلك لانه بمنزلة الاجنبى يسرق من بيوت الدار المشتركة بين الساكنين على ما هو الراجح (قوله وأما ان أذن له في تقليب الثياب)

أى فى أخذ متاعه فان ناوله الحارس ثيابه فديده لغيرها بغير علم الحارس قطع لانه أخذ الشئ بمحضرة نائب صاحبه (قوله ما لم يدع الخطأ) أى انه اذا دخل من بابه وأخذ ثياب غيره وادعى انه انما وقع ذلك منه خطأ صدق مدعى الخطأ كان حارس أو لا أذن له فى التقلب أم لا بخلاف ما لو نقب أو تسور فلا يصدق فى دعواه الخطأ (قوله لمحله) أى محل الاذن العام أى لمنتهى محل الاذن العام أى فلا يقطع حتى يخرج عن جميع المحل الذى وقع الاذن العام (١٠٠) فى دخوله فاللام بمعنى عن أى ان من سرق من بيت محجور فى دار ما ذون لعموم

الناس فى دخول ظاهرها فلا يقطع حتى يخرج المسروق عن محل الاذن العام بأن يخرج من باب الدار لانه من تمام الحرز فان لم يخرج من بابها لم يقطع كما ان من أخذ شيئاً من ظاهرها المأذون فى دخوله للناس أو من بيت فيها غير محجور لا يقطع ولو أخرجه عن بابها لانه خائن لاسارق وظاهره عدم القطع ولو جرت العادة بوضعه فى المحل العام والفرق بين مسألة المصنف هنا وبين الفنادق والدار المشتركة فى أنه يقطع السارق من بيت من بيوتها بمجرد إخراجها بساحتها أن دخوله هنا بالاذن وفى مسألة الدار المشتركة والفنادق تلك المنفعة فى السكنى (قوله كالشخص يضيف الضيف) أى أو داخل فى منيع ولولقوم مخصوصين وفرق بينه وبين قطع أحد الزوجين فيما يجز عنه انهما قصد كل منهما الحجر عن صاحبه بخصوصه وما قصد بالخصوص أشد مما قصد بالعموم بخلاف الضيف فانه لم يقصد الحجر عنه بخصوصه وفرق بينه وبين مسألة السر كانه بالداخل فيها ليس باذن المسروق منه بل بعماله من السرقة بخلاف الضيف (قوله أو كابر) بأن تناوله من صاحبه ثم ادعى انه ملكه من غير محاربة فلا قطع لانه غاصب (قوله أو هرب بعد أخذ من

دخل للسرقة أم لا لانه خائن وحيث قلنا بالقطع محله ما لم يدع انه أخطأ فان ادعى ذلك صدق ان أشبهه قوله وهل يمين أم لا محل نظر وكذلك يقطع من حمل عبد لم يميز لصغره أو جنونه وكذلك العبد الكبير لا يجمى وكذلك يقطع من خدع عبداً ميمزاً بأن راطنه حتى خدعه وأخذه وما غير المميز فلا يتأق فيه خداع أمان كان كبيراً لا يخدع فلا قطع على أخذه فقوله أو حمل عبداً عطف على أزال أو على أشار فهو داخل فى الاغياة بشرط العبد أن يساوى نصاباً (ص) أو أخرجه فى ذى الاذن العام لمحله لا اذن خاص كضيف مما يجز عليه ولو خرج من جميعه ولا ان نقله ولم يخرج من جميعه ولا على صبي أو معه ولا على داخل تناول منه الخراج (ش) يعنى ان الدار المأذون فى دخولها لكل الناس كدار العالم ودار الطيب وما أشبه ذلك اذا سرق منها شخص نصاباً أى من بيوتها المحجورة عليه وأخرجه عن جميع الدار فانه يقطع لان المراد بقوله لمحله جميع الدار الضمير يرجع للاذن العام أى أخرج النصاب الى منتهى الاذن العام ولهذا لا يقطع من سرق من قاعته ولو خرج به عن جميع الدار كما نص عليه ابن رشد ولا قطع على من سرق من موضع مأذون له فى دخوله كالشخص يضيف الضيف فيدخله داره أو يبعث الشخص الى داره لياثمه من بعض بيوتها بشئ وما أشبه ذلك فيسرق من موضع مغلق قد يجز عليه فيه وان خرج من جميع الدار لانه خائن لاسارق وكذلك لا قطع على من دخل الحرز ونقل النصاب من موضع لا خريفه ولم يخرج منه وكذلك لا قطع على من سرق ما على الصبي من حلى وثياب لان الصبي لا يكون حرزاً مامعه ولا ماعليه إلا أن يكون مع الصبي من يحفظه أو يكون فى حرز مثله فان سارقه يقطع حينئذ ومثل الصبي المجنون واستغنى المؤلف عن أن يقول إلا أن يكون معه حافظ بقوله وكل شئ بمحضرة صاحبه لان المراد بالصاحب المصاحب المميز وان لم يكن مالكا وهذه حكمة التعبير بصاحب دون ربه مع انه أخصر واستغنى عن أن يقول وليس فى حرز بقوله فيما مخرج من حرز مثله وكلام المؤلف فى غير المميز وأخذ مامعه لا يتوقف على المخادعة بل لا يتصور معه مخادعة فلا يخالف قوله فى الحرابة ومخادع الصبي أو غيره لياخذ مامعه اذ هو فى المميز وكذلك لا قطع على الشخص الداخل فى الحرز إلا أخذ النصاب منه ورفع على يديه للشخص خارج الحرز فديده الى داخله وأخذ النصاب من الداخل وأخرجه الى خارج الحرز بل القطع على الخارج لانه صدق عليه انه الذى أخرجه النصاب من الحرز وحده فقوله تناول منه الخارج أى وكانت المناولة داخل الحرز وأمان التقيا وسط النقب قطعاً أو كانت المناولة خارج الحرز قطع الداخل (ص) ولان اختلاس أو كابر أو هرب بعد أخذه فى الحرز ولو لياق من يشهد عليه أو أخذ دابة بباب مسجد أو سوق أو ثوبا بعضه بالطريق أو غمر معلق الا بغلق فقولان ولا بعد حصده فتألفها ان كدس ولا ان نقب فقط وان التقيا وسط النقب أو ربطه فجبهه الخارج قطعاً (ش) يعنى أن المختلس وهو من

الحرز) أى بعد أخذه من الحرز والقدرة عليه وقوله ولو لياق أى ولو تركه فيه وذهب رب المتاع لياق من يشهد عليه انه سرق المتاع ولو شاء فخلص المتاع منه ثم خرج به السارق من الحرز فلا قطع عليه لانه صار حالة خروجه كالختلس (قوله أو سوق) يحتمل عطفه على باب وعلى مسجد وكذا اذا أخذ دابة بغيره فلا قطع عليه ولو بمحضرة الراعى (قوله أو ثوبا بعضه بالطريق) أى أو أخذ ثوبا منشورا على حائط بعضه داخلها وبعضه بالطريق فلا قطع وفيه مسامحة اذ قد يكون بعضه خارج الدار على وجه حائطها ولم يصل للطريق (قوله معلق) أى من أصل خلقته كما يفيد الشارح فيما بآتى (قوله الا بغلق) يحتمل فتح اللام ويحتمل سكونها وقوله أو غمر بالمثلية

يحتمل بمشاة فوقية (قوله وليس المراد انه كابر بعد ثبوت أخذه ملك الغير) أي انه أخذ المال خفية تحققة قائم كبر أي ادعى انه لم يأخذه أصلاً أو انه ملكه أو انه لم يأخذه خفية (قوله خلافاً لا صبيغ) فانه يقول بالقطع في تلك الحالة وقوله أو واقفة الخ إشارة لما تقدم من الاحتمالين (قوله والاو لم يخرج) حاصل ذلك انه ورد أن لا قطع في الثمر المعلق فقيده ابن المواز بما اذا كان في الحائط بخلاف ما اذا كانت في الدار فية قطع سارقها اذا سرق ما قيمته ربع دينار على الرجاء والخوف فقياس عليه التخييم انه اذا كان النخل والكرم عليه ما غلق وعلم انه احتفظ عليه من السارق انه يقطع بجماع وجود الحفظ (قوله لا قطع في الودي) الودي صغار النخل (قوله حصده أي جذه) انما قال أي جذه لانه لا يقال في التمر حصده وانما يقال جذ (قوله أم لا) أي بل بقيت كل غرة تحت شجرتها فلا قطع لشبهه بما فوقها (قوله اذا انقب) أي ولم يخرج شيئاً منه بنفسه فلا قطع عليه وعليه ضمان ما خرج بسبب نقبه ان لم يكن معه ربه فان كان معه ربه ولو تأمناً فلا ضمان عليه (قوله فربط المتاع الخ) أي فالربط لما كان أثر فعله قطعاً معاً (قوله راجع للسارق الذي يقطع) أي فالضمير راجع للسارق أي من حيث القطع فيرجع للاختمال الثاني الذي أشار اليه بقوله أو للقطع (قوله كأن السكران بجرام يقطع بعد محوه) أي فان قطع قبل محوه

يخطف المال ويذهب جهاراً لا قطع عليه وكذلك لا قطع على من أخذ المال على وجه المكابرة والقوة والمكابرة الغاصب وليس المراد انه كابر بعد ثبوت أخذه ملك الغير لان هذا يلزمه القطع ولا عبرة بمكابرة وكذلك لا قطع على من أخذ داخل الحرز فهر ب بالمال حينئذ لانهم يأخذونه حينئذ على وجه السرقة بل أخذه على وجه الاختلاس وأشار بلو إلى أنه لا قطع على السارق ولو كان هروبه لأجل خروج رب المتاع ليأتي بشهود يشهدون عليه انه سرق المتاع وهذا هو المشهور خلافاً لا صبيغ وكذلك لا قطع على من أخذ دابة واقفة بباب المسجد أو واقفة في السوق أو على باب السوق لغير بيع لانه موقف غير معتمد وهذا ان لم يكن معهم من يحفظها وأما ان كانت واقفة في السوق لأجل البيع فيقطع سارقها بدليل ما مر وكذلك لا قطع على من سرق في بعضه في الطريق وبعضه داخل الحرز لان الحدود تدبر بالشبهات والشبهة هنا كون بعض الثوب في غير حرز والبعض صادق بالنصف والاقول والاكثر ولكن لوجه ذنبه من جانب الدار قطع لانه أخذ من الحرز وكذلك لا قطع على من سرق الثمر المعلق على أصل خلقته الآن يكون عليه غلق فهل يقطع سارقه حينئذ أم لا قولان لكن الثاني منصوص والاو لم يخرج وبعبارة معلقة أي في سباته وأما في الدور والبيت فيقطع لانه في حرز وكان ينبغي أن يقول في رؤس الشجر بدل قوله معلق لانه ليس معلقاً وانما هو من خلقته وفهم من قوله ثم انه لا قطع في الودي ومن قوله معلق انه لا قطع فيما يلتقط من الساقط من الثمر وهو كذلك على أحد القولين في كل واحد من الفرعين وقوله معلق أي أصالة وأما لو قطع ثم غلق فلا قطع ولو غلق ولا يدخل هذا في قوله والاف بعد حصده لان المراد لا بعد حصده ووضع في محل اعتيد وضعه فيه واذا قطع الثمر من على أصله وقبل أن ينقل الى الجرين سرق منه انسان ما يساوي نصاباً فهل يقطع سواء كدس أي ضم بعضه الى بعض حتى يصير كالشيء الواحد كالجمجمة أم لا وألا قطع عليه مطلقاً والقول الثالث يفرق بين أن يكون قد كدس فيقطع لشبهه بما في الجرين أو لا يقطع لشبهه بما فوق النخل وكذلك لا قطع على السارق اذا انقب الحرز فقط ولم يخرج شيئاً من النصاب فلما أخرجه غيره فلا قطع أيضاً على ذلك الغير هذا اذا لم يتفق على أن أحدهما ينقب والاخر يخرج منه من الحرز فان انقعا على ذلك قطع المخرج فقط على مذهب المدونة لان النقب لا يخرج المالك عن كونه حرزاً لانه لا يعد الوضع فيه مضيقاً حين الوضع وقيل يقطعان معاً كما عند ابن شاس ولودخل أحدهما الحرز فأخذ ما يساوي نصاباً فوضعه في وسط النقب قد شخص آخر يده فتناوله وأخرجه من الحرز فانه ما يقطعان معاً والمراد بالوسط الاثناء وكذلك يقطعان معاً اذا دخل أحدهما الحرز فربط المتاع المسروق في جبل أو غيره فحبسه الخارج الى أن أخرجه من الحرز (ص) وشرطه التكليف (ش) الضمير راجع للسارق الذي يقطع أو للقطع المفهوم من قوله تقطع المني أي وشرط قطع السارق أن يكون مكلفاً ذكراً أو أوائاً حراً كان أو رقيقاً مسلماً كان أو كافراً والمراد بالتكليف البلوغ والعقل فلا قطع على غير بالغ ولا على مجنون مطبق وكذا اذا كان يفتق أحياناً وسرق في حال جنونه والارتب عليه القطع اذا أفاق كما ان السكران بجرام يقطع بعد محوه وان كان سكره بغير جرام فكالمجنون والظاهر حمله على انه بجرام حيث شك لانه الأغلب الآن أن يكون حاله ظاهرة في خلاف ذلك وانظر اذا شك في سرقة المجنون الذي يفتق أحياناً هل سرق في حال جنونه أو أفاقه والظاهر حمله على الاول لحديث ادرؤ الحدود بالشبهات وأخرج بالمكاف أيضاً المكروه ويكون بخوف القتل لان أخذ مال المسلم كقذفه الذي لا يجوز الا للقتل والظاهر أن مال الذي كمال المسلم في ذلك وأما الاكراه على الاقرار بالسرقة فيكون

اكتفى به وكذا المجنون بالاولى (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة ترد العبارة الاولى (قوله ولا يتوهم بمعنا سوى أهل الدمة) أى ولم يذكروهم المؤلف وقوله ولا لا يقطع الخ أى وان لم يصح قوله لا يتوهم الخ بأن قلنا بالتوهم فى غير أهل الدمة فلا يصح لان قطع الخ لا يتوهم فيه المنع حتى يبالغ عليه (قوله لا يتوهم فيه المنع الخ) يرد بأن المعاهد مثل الذى لانها كان ماله يرسل لوارثه الحرى فى بعض الاحوال كما تقدم بمعايتوهم أنه

عموم قوله فيقطع الحر والعبد

ذكر الحر تسامح (قوله ولا يضمن

للسيد المال ولو خرج حراً) أى ولا

يضمن المال اذا خرج حراً باعتاقه

لان قدرته على استثناء ماله عنه

عنه وتركه دليل على برأته له منه

تنبيه لا يقطع الاب اذا سرق

من مال ابنه العبد لان مال ابنه

(قوله ثبت حكمه باقرار السارق)

أى وبالبيئة وتركه المصنف لوضوحه

فلو قالت قبل القطع وهم نابل هو

هذا لم يقطع واحده منهما للشك

(قوله بل كان مكرها) أى من قاض

أو وال أو نائب سلطان بوعيد أو

سجن أو قيد أو ضرب (قوله فان

اقراره لا يسرى عليه) أى متما

أم لا (قوله ولو عين السرقة أو أخرج

القتيل الخ) بل ولو أخرج السرقة

أى لاحتمال وصول المسروق من

غيره واحتمال ان غيره قتله وهذا

هو المشهور ومقابلها ما السخون

من أنه يعمل باقرار المتهم بأكراهه

بسجن وبه الحكم وكذا فى المعين

قصر العمل باقراره مكرها على

كونه بالحبس وفى رجز ابن عاصم

زيادة الضرب ونسبه لما لك فقال

وان يكن مطالب من بينهم

فالك بالسجن والضرب حكم

وحكموا بصحة الاقرار

من ذاعرى بحبس لاختبار

وذاعرب بالذال المجمة الخائف

بالقتل وبغيره (ص) فيقطع الحر والعبد والمعاهد وان لمثلهم (ش) أى فبسبب أن

المراد بالثبوت كليف البسوخ والعقل كما يقطع الحر وسواه سرق من حر مثله أو من عبد أو من ذى

والعبد وسواه سرق من عبد مثله أو من حر أو من ذى والمعاهد وسواه سرق من معاهد مثله

أو من عبد أو من ذى لان السرقة من الفساد فى الارض فلا يقر عليها والحد حتى لله تعالى

لاحق للمسروق منه وفى المبالغة شئ بالنسبة للحر من مثله اذ لا يتوهم عدم القطع ويمكن أن

يقال الجمع باعتبار أفراد المعاهد والعبد وبعبارة وليس فى هذه المبالغة بتماها ما يتوهم ولا

يتوهم بمعنا سوى أهل الدمة لان بعضهم ذهب الى انال الخكم بينهم بالسرقة اذ اترافعوا

الينا والمذهب انال الخكم بينهم وان لم يترافعوا الينا ولا يشترط العلم الامام فقط والافقطع الحر

للحر والعبد للعبد والمعاهد لا يتوهم فيه المنع حتى يبالغ عليه فلو قال فيقطع حتى أهل

الدمة وان لمثلهم لكان أحسن وقوله الحر والعبد والمعاهد أى الشخص الخ ليشمل الاتنى

(ص) الا الرقيق لسيده (ش) يعنى أن العبد اذا سرق من مال سيده أو من رقيق آخر لسيده

ما فيه النصاب فانه لا يقطع عليه وسواه سرق مما سرق عليه فيه أو لثلاث لا يجتمع على السيد

عقوبتان ذهاب ماله وقطع يد غلامه والاستثناء من عموم قوله فيقطع الحر والعبد فقط اهره

ولو سرق من سيده ولا فرق بين أم الولد والمكاتب وغيرهما قاله اللخمي أى ولا يضمن للسيد

المال ولو خرج حراً وأشعر قوله لسيده بأنه لو سرق من أصل سيده كآبيه أو فرعه كإبنه فانه

يقطع (ص) وثبت باقرار ان طاع والافلا ولو عين السرقة أو أخرج القاتل وقبل رجوعه ولو

بلا شبهة (ش) يعنى أن القطع فى السرقة يثبت حكمه باقرار السارق على نفسه بشرط أن يكون

حين الاقرار طاعاً فان لم يكن طاعاً لم يكن طاعاً بل كان مكرهاً فان اقراره لا يسرى عليه ولو عين السرقة

أو أخرج القاتل من مكانه الذى هو فيه فى حال التهديد فلا يقتل ولا يقطع حتى يقر بعد ذلك

أما على نفسه وهذا هو المشهور ويقبل رجوع السارق عن اقراره ولا حد عليه وسواه يرجع

الى شبهة كقوله أخذت مالى المغصوب أو المعاروظنفت ان ذلك سرقة أو يرجع الى غير شبهة

ومثله الزانى والشارب والمحارب ومن أقرت بالا حصان ثم رجعت قبل اقامة الحد عليها (ص)

وان رد اليمين خلف الطالب أو شهد رجل وامرأتان أو واحد وحلف أو أقر السيد فالغرم بلا

قطع وان أقر العبد فالعكس (ش) يعنى أن من ادعى على آخر متهم بالسرقة فانه يحلف ويبرأ

فان نكل ورد اليمين على الطالب فحلف فانه ثبت الغرم على المدعى عليه بالنكول واليمين ولا

يثبت القطع وان ادعى السرقة على شخص صالح فان المدعى يؤدب وكلام المؤلف فيما اذا

كانت الدعوى دعوى تحقيق امدعوى الاتهام فبمجرد النكول يغرم ولا ترد اليمين فيها وان

كان مذهب المدونة ان عين التهمة ترد لكنه خلاف المشهور من المذهب وكذلك ثبت الغرم

على من شهد عليه رجل وامرأتان دون القطع ومثله لو شهد عليه أحدهما مع عين الطالب

ومثله لو أقر السيد على عبده بالسرقة فان السيد يغرمها ولا يقطع على العبد بخلاف ما لو أقر

العبد

وبدال مهمة أى مفسد ويصح أن يكون بزى أى شرس واعتمدما السخون وجل مافى المدونة على غير

المتهم (قوله ويقبل رجوع السارق الخ) أى بالنسبة لحق الله تعالى وأما بالنسبة لحق الادعى فهو باق عليه أى ولو قطع ويغرم المال لربه

(قوله على آخرتهم بالسرقة) أى سرقة نصاب وكذا على مجهول حال على أحد قولين قدمهما فى القصب اذ حق السرقة مثله (قوله فان

السيد يغرمها ولا يقطع على العبد) فى شرح عب أو أقر السيد أى ويحلف الطالب اليمين اذا علمت ذلك فأقول مقتضى كلام عب

هذا ان السيد يغرمها من مال العبد وأمالو كان الغرم من مال السيد لما احتج الى حلف الطالب (قوله من غير غرامة على سيده) الحاصل أن محل قطع العبد حيث أقر بالسرقه اذا عينها ولم يدع السيد انها له وان لم يعينها فلا قطع وكذا ان عينها وادعاها السيد الآن هذا في غير المكاتب والمأذون وأماهما فمقطعان ولو ادعى السيد ان ما أقر به (١٠٣) من السرقة له وهذا اذا لم يكن شاهداً أو وجد شاهد ولم

يحلف معه المدعى أمالو كان شاهد وحلف المدعى فيثبت الغرم كما ثبت القطع (قوله ورد المال الخ) المراد بالرد الغرم أى غرم مثله لانه اذا كان قائماً بعينه وجب رده باجماع فكان ينبغى له أن يقول وجب غرم المال لانه اذا كان قائماً لا تفصيل فيه (قوله ان أيسر) أى استمر يساره بالمسروق كله أو بعضه (قوله لا بتوبة) أى لان السارق بمثابة الزنديق فلا تنفع توبته الحد والمحارب بمثابة التجاهر بالكفر فتقبل توبته وهو هذا فرق في الجملة لان الزنديق تقبل توبته قبل الاطلاع عليه (قوله ولو حذف الخ) رد ذلك بانه يعتبر في التوبة ما لا يعتبر في العدة ويعتبر في العدة ما لا يعتبر في التوبة فلا يغنى أحدهما عن الآخر

باب الحراية

(قوله ذكر فيه الحراية) أى حد الحراية أى ضمنا وذلك لانه انما حد المحارب ويؤخذ منه حد الحراية بأنهم اقطع طريق الخ (قوله وانما أتى بها بعد السرقة) لم يرد بالعبد حقيقة والالتسكع مع قوله وأخرها بل أراد بها الجمعية (قوله في مطلق القطع في) بمعنى من أى من مطلق القطع وذلك لان القطع في السرقة عضو واحد وفي الحراية قطع عضوين (قوله لا خافة السبيل) أى الاخافة في سبيل الله فليس السبيل الذى هو الطريق يكون خائفاً (قوله لا خذ مال

العبد على نفسه فانه يثبت القطع على العبد من غير غرامة على سيده وما قرنا عليه من قول المؤلف أو أقر السيد في الغرم بلا قطع وان أقر العبد فالكس هو الذى فى أكثر النسخ كما قاله ابن غازى وهو الصواب وأما نسخة أو أقر العبد فالغرم ففيها نظر (ص) وجب رد المال ان لم يقطع مطلقاً وقطع ان أيسر اليه من الاخذ (ش) يعنى ان السارق اذا لم يقطع مال العدم كمال النصاب الشاهد عليه بالسرقه أول عدم النصاب المسروق من الحرز أو كان نصيباً الا أنه من غير حرز وما أشبه ذلك فان المال المسروق يرد له سواء ذهب من السارق أم لا كان السارق ملياً أم لا ويخاصص ربه غرماء السارق ان كان عليه دين فان قطع السارق فان كان ملياً من حين السرقة الى يوم القطع فان المال يؤخذ منه لان اليسار المتصل كالمال القائم بعينه فلم يجتمع عليه عقوبتان فلو وجد المال المسروق بعينه فله بأخذه باجماع وليس للسارق أن يتسبك به ويدفع له به غيره امالو كان السارق عدياً حين أخذ المال أو أعدم في بعض هذه المدة لسقط عنه الغرم لانه لا يجتمع عليه عقوبتان قطع يده واتباع ذمته بخلاف اليسار المتصل فقوله وجب رد المال أى غرم مثل المال لانه اذا كان قائماً بعينه وجب رده باجماع من غير تفصيل (ص) وسقط الحد ان سقط العضو بسماوى لا بتوبة وعدالة وان طال زمانها (ش) يعنى ان السارق اذا وجب عليه القطع في عضو من أعضائه وقبل أن يقام عليه الحد سقط ذلك العضو بأمر سماوى أو بتعمد أجنبي حتى علم به بعد ثبوت السرقة فان الحد يسقط عنه ويغرم المال ولا يقتص من التعمد فى قوله بسماوى أى أو جنسية أو قصاص متأخرة عن السرقة وأما متقدمة عليها فلا يسقط الحد وينتقل الى العضو الذى يليه فى القطع فاذا قطعت يده اليمنى بسماوى أو جنسية أو قصاص ينتقل لرجله اليسرى ولا يسقط حد السرقة والزنا والقذف بالتوبة ولا بالعدالة وان طال زمانها ما أوال حراية فانه يسقط بالتوبة ولو حذف قوله بالتوبة ما ضربه اذ يعلم من عدم سقوطه بالعدالة عدم سقوطه بالتوبة ولا بأس بالشفاعة للسارق اذا لم يعلم منه أذى مالم تبلغ الامام وأما المعروف بالفساد فلا ينبغي أن يشفع له أحد (ص) وتداخلت ان اتحاد الموجب كقذف وشرب والالتكررت (ش) يعنى ان الحد اذا اتحد موجهاً فانه اتحد داخل والموجب بفتح الجيم هو الحد وبكسر هاءه هو شرب الخمر أو الزنا وما أشبه ذلك والمراد بالاتحاد الاتفاق فى القدر الواجب كالقذف والشرب مثلاً فان الواجب فى كل منهما ثمانون جلدة فاذا أقيم عليه أحداهما سقط عنه الآخر ولو لم يقصد عند إقامة الحد الا واحد فقط ثم ثبت أنه شرب أو قذف فانه يكفى بما ضرب له عمائد وكذلك لو سرق وقطع عين آخر فحد واحد وكذلك لو تكررت السرقة أو الشرب وكل حد ما عدا القذف يدخل فى القتل من الردة أو القصاص وأما حد القذف فلا بد منه ثم يقتل كما مر والله سبحانه وتعالى أعلم

باب ذكر فيه الحراية وما يتعلق بها

وانما أتى بها بعد السرقة لاشتراكها مع السرقة فى بعض حدودها فى مطلق القطع وأخرها عن السرقة لاجل قوله واتبع كالسارق فيكون المشبه به معلوماً وحد ابن عرفة الحراية فقال الخروج لاخافة سبيل لاخذ مال محترم بمكبرة قتال أو خوفه أو ذهاب عقل أو قتل خفية أو

محترم) مسلم أو ذمى خرج الحربى وقوله محترم صفة مال (قوله بمكبرة قتال) أى بسبب مكبرة قتال لا يخفى ان المكبرة المغالبة والمعاداة أى مغالبة بسبب قتال كذا مقتضى ما قاله أهل اللغة وفى بعض التقارير ان الاضافة بيانية وقوله أو خوفه معطوف على قوله بمكبرة قتال والمعنى لاخذ مال محترم بسبب مكبرة قتال أو بسبب خوف القتال وقوله أو ذهاب عقل معطوف على قوله الخروج وقوله أو قتل خفية

معطوف على الخروج وقوله وألجرح قطع الطريق معطوف على قوله لا خافة والتقدير أو ألجرح قطع الطريق أي مجرد عن أخذ المال وقوله لا لامرأة أي لا لاجل أن يجعلوه أميرا عليهم فلا يكون محاربا أو يكون باغيا فيعامل معاملة الباغى وبعبارة أخرى لا لامرأة كالذين يخرجون لاجل أخذ العشر وقوله ولا عداوة معطوف على قوله لناثرة والعطف للتفسير لان النائرة هي العداوة أي كأن يكون بين أهل بلدين قتال فيمنع أهل احدهما أهل الأخرى من المرور (قوله فيدخل قولها الخ) أي من قوله أو اذهب عقل (قوله السيكران) بضم الكاف وقيل بالفتح وصوب الاول (قول لي تدخل فيه قتل الغيلة) ظاهر العبارة أن المعنى يدخل فيه قتل الغيلة كما يدخل فيه قتل غير ها وليس كذلك بل

(١٠٤)

ذلك إشارة الى قتل الغيلة لا غير (قوله لمنع سلوك)

لجرح قطع الطريق لا لامرأة ولا نائرة ولا عداوة فيدخل قولها والخناقون الذين يسقون الناس السيكران ليأخذوا أموالهم محاربون فقوله ألجرح مناسب للحدود لانه مصدرة قوله لا خافة سبيل أخرجه الخروج لغیر اخافة السبيل أي الطريق وقوله لا خذ مال أخرجه بالخافة لا لا خذ مال بل خرج لا خافة عدو وكافر قوله بمكارة قتال يتعلق بأخذ مال وقوله أو قتل خفية ليدخل فيه قتل الغيلة قوله أو لجرح قطع الطريق ليدخل فيه من قال لا أدع هؤلاء عيشون الى الشام مثلا مقصود مجرد قطع الطريق وعرف المؤلف المحارب المفهوم منه الخرابة بقوله (ص) المحارب قاطع طريق لمنع سلوك (ش) يعني أن المحارب هو من قطع الطريق ومنعهم من السلوك فيها وان لم يقصد أخذ المال فقوله لمنع أي لا جيل منع سلوك أي لا لاجل قطع الانتفاع بها أي منع الطريق لا لاجل قطع الانتفاع بها فهو علة للقطع لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بعليته أي بعلمية ذلك الوصف لذلك الحكم فيفيدنا هذا أنه لم يقصد غير قطع الانتفاع وأمالو قطعها لامرأة أو نائرة أو عداوة فلا يكون محاربا في كلامه ما يخرج مائن عليه ابن عرفة في التعريف رحمه الله على الجمع ولم يعرف المؤلف الخرابة لان تعريفها يؤخذ من تعريف المحارب وعرف المؤلف الردة فيما سبق ولم يعرف المرتد لانه يؤخذ من تعريفها فهو تارة يكتفى بتعريف المشتق منه وتارة يكتفى بتعريف المشتق عن تعريف المشتق منه لكن الاكتفاء بتعريف المشتق منه أولى منه بتعريف المشتق لان معرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه (ص) أو أخذ مال مسلم أو غير مسلم على وجه يتعذر معه الغوث وان انفرد بمدينة (ش) هذا هو الفرد الثاني الداخل في عموم قطع الطريق والمعنى ان من منع من سلوك الطريق لاجل مال محترم لمسلم أو لذي أو لمعاهد على وجه يتعذر معه الغوث فهو محارب ولا يشترط في المحارب التعدد بل ولو انفرد بمدينة من المدن فانه يكون محاربا فلو أخذ المال على وجه لا يتعذر معه الغوث فانه لا يكون محاربا بل هو غاصب ولو كان سلطانا لان العلماء وهم أهل الحل والعقد ينكرون عليه نهى يأخذون عليه وبعبارة أو أخذ بالمدام فاعل عطف على قاطع فيفيد ان أخذ المال على الوجه المذكور محارب وان لم يحصل منه قطع طريق وهو كذلك وأما جعله مصدرا معطوفا على منع فلا يفيد ذلك لانه يقتضي أن المحارب هو قاطع الطريق لمنع سلوك أو لا خذ مال مسلم فلا يشمل مسقي السيكران لاجل أخذ المال

وان لم يقصد أخذ المال كان الممنوع خاصا كفلان أو مصري مثلا أو عاما كقوله لا أدع أحدا يمر للشام مثلا (قوله ومنعهم) عطف على قوله قطع الطريق أي منعهم من السلوك (قوله لان تعليق الحكم الخ) في ذلك شيء وذلك لان الحكم هو قطع والوصف هو منع وان العلية أخذت من التعليق لا صراحة وليس كذلك بل العلة صريحة لدخول اللام على منع وان المنع ليس وصف قابل الوصف قاطع فلا ظهور ولما قاله شارحنا بقي شيء آخر وهو ان قطع الطريق هو منع السلوك فلا يصح جعل أحدهما علة للآخر ويدل لذلك قول الشارح من قطع الطريق ومنعهم فيفيد ان المنع هو القطع فقوله أي لا جيل قطع الانتفاع لا يخفى ان منعه السلوك في الطريق هو منعه الانتفاع بها فإقلناه من أن فيه تعليل الشيء بنفسه صحيح وقوله وأمالو قطعها لامرأة الخ يفيد أنه حيث لم يقصد قطع الانتفاع بها مع أنه قاصد قطع عدم الانتفاع بها لاجل أن

ومخادع

يجعل أميرا فان قلت ما الذي يفهم به كلام المصنف حينئذ قلت يفهم بتقدير في العبارة

وهو أن تقول المحارب قاطع لجرح المنع من السلوك أو لا خذ مال الخ أي ان المحارب هو من يمنع من السلوك لجرحه أو لا خذ مال وان كان المال دون نصاب السرقة والبضع أخرى (قوله أو عداوة) عطفه العداوة على النائرة بأو يفيد المغايرة مع أن النائرة والعدوة شيء واحد (قوله يتعذر معه الغوث) أي شأنه أن يتعذر معه الغوث حصل غوث بالفعل أم لا (قوله وان انفرد بمدينة الخ) مبالغة في هذا اذا لم يتفرد بل وان انفرد هذا اذا كان بقرية بل وان بمدينة كذا أفاده بعض الشيوخ رحمه الله (قوله هذا هو الفرد الثاني الداخل في عموم قطع الطريق) هذا يفيد قراءة قول المصنف أو أخذ مصدرا عطفيا على قوله لمنع سلوك (قوله فلا يشمل مسقي السيكران) أي بناء على انه تمثيل لا تشبيه بالمحارب وظاهر المصنف وان لم يكن ماسما ميموت به والبنج بكسر الباء ودخل بالكاف بعض

ظلمة عصر يمنع أرواق المسلمين ولا يبالون بحكم الباشا عليهم بالدفع وشمل التعريف النساء والصبان لكن لا يتعلق بالصبي المحارب
أحكامه ولو قتل لأن عمده كائنا ما كان بالمرأة أو صلب وكذا النبي على أحد قولين (قوله فقتله وأخذ ماله) أقول ليس القتل شرطاً في تحقق
الحرابة بل هو في هذه الصورة محارب ولو لم يقتل وانما ذكره في هذه لأنه الغالب كما قرره بعض الشيوخ رحمه الله (قوله لأجل أخذ
المال الخ) أي على وجه يتعذر معه الغوث (قوله إن أمكن) أي مناشدته وذكر الفاعل لأنه بمعنى الدعاء وقوله أو بأعانة أي أو شارك
بأعانة إلى آخر ما قاله الشارح (قوله أي بعد أن ينشده الله) وهي مستحبة (قوله فانه ١٠٥) يعاجل بالقتل (والمعاجلة فرض على من

تعرض له المحارب وخاف على نفسه
أو أهله القتل أو الجرح المشق
أو الفاحشة بأهله (قوله وهذا أحد
حدوده الأربعة) أقول لو صرح به
المصنف بأن يقول ثم يقتل أو يصاب
فيقتل لكان أولى وقول الشارح
فعل لم قوله فيقتل الخ فيه نظر
لأنه يبعد قوله ثم يصاب والا كان
يقول أو يصاب (قوله بأن يربط
على جذع) يربط جميعه بهم من
غير تنكيس لأن أعلاه فقط كأنه
(قوله ثم يقتل بعد الصلب) أي
يقتل مصلوباً قبل نزوله (قوله
لأنه بقية حده) يقتضى أنه يجب
عليه ذلك (قوله إلى أن تظهر
توبته) فلو ظهرت توبته قبل تمام
سنة فإنه يحبس إلى تمامها ويطهر
التوبة لابد أن يكون ظهورياً
لا مجرد كثرة صومه وصلاته فهذا
لا يفيد في التوبة كما أفاء بعض
الشيخ (قوله ولعل القتل مع
الصلب الخ) أي معنى سنة النبي صلى
الله عليه وسلم ويحتمل من معنى
القراءة أي من جهة أن التحير
يكون بين الأشياء المتقاربة والصلب
وحده لا يقارب القتل فلا يناسب
أن يكون حده مستقلاً فينتقل
الذهن لضم شيء آخر معه وهو القتل

ومخادع الصبي أو غيره ليأخذ ماله إلى غير ذلك من كل فعل بقصد به أخذ المال من
غير قطع (ص) تنسب السيكران لذلك ومخادع الصبي أو غيره ليأخذ ماله والداخل في ليل
أو نهار في زقاق أو دار قاتل ليأخذ المال (ش) السيكران ثبت دائماً الخضرية بئ كل حبه وأشد
منه لتغيب العقل البين وهو ثبت يشبهه البقل وأشد منه نبت يسمى الدائرة والمعنى أن من
سقى شخصاً ما يسكره لأجل أخذ ماله المحترم فهو محارب أو هو يشبه المحارب لأنه ليس معه قطع
طريق الآن يقرأ أخذ بالمد كما هو وكذلك من خدع صغيراً أو كبيراً فأدخله موضعاً فقتله وأخذ
ماله فانه يكون محارباً لأنه أخذ ماله على وجه يتعذر معه الغوث ويسمى هذا قتل غيلة
وتقدم في باب السرقة عدم معارضة هذا لما مر حيث جعل ما ذكر من السرقة وكذلك من دخل
داراً في ليل أو نهاراً ودخل زقاقاً في ليل أو نهاراً لأجل أخذ المال فان علم به فقاتل عليه حتى
أخذه فهو محارب قاله مالك لأن أخذه ثم علم به فقاتل ليخوبه ثم نجاه فانه سارق إن اطلع عليه بعد
الخروج من الحرز لأجله (ص) فيقاتل بعد المناشدة أن أمكن ثم يصاب فيقتل أو يتي الحرز
كالزنا أو تقطع عينه ورجله اليسرى ولأدو بالقتل يجب قتله ولو بكافراً أو بأعانة ولو جاء ثانياً (ش)
لما ذكره المحارب وحقائقه أخذ بذبحه أي وإذا قاتل المحارب لأجل أخذ المال فانه
يقاتل على سبيل الجواز بعد المناشدة أي بعد أن ينشده الله ثلاث مرات يقول له في كل مرة
ناشدتك الله ألا ما خليت سبيلي ومحلهما أن أمكن أن ينشده به بأن لا يعاجل بالقتل والا فانه
يعاجل بالقتل بالسيف ونحوه مما يسرع به إلى الهلاك فعلم من قوله فيقاتل أنه يقتل لأنه
لا فائدة للقتال إلا القتل وهذا أحد حدوده الأربعة الثاني أن يصاب حياً بأن يربط على
جذع من غير تنكيس ثم يقتل بعد ذلك فالصلب من صفات القتل فلم يجتمع عليه عقوبتان
قال محمد ولو حبسه الامام ليقته لقاتل في الحبس لم يصلبه لأنه لم يفعل معه من الحدود شيء ولو
قتله انسان في الحبس لصلبه بعد ذلك لأنه بقية حده الثالث أن يتي الحرز البالغ العاقل كما يتي
في الزنا إلى مثل فذلك وخبره ويحبس بها إلى أن تظهر توبته أو يموت لأنه يخل سبيله بعد سنة
ويكون النبي بعد الضرب باحتداد الامام ولم يذكر الضرب المؤلف ولعل القتل مع الصلب
انما أخذ من القرآن من المعنى وكذا الضرب مع النبي والافظا من القرآن خلافه الرابع أن
تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولأدو أي من غير تأخير فان كانت يده اليمنى مقطوعة في قصاص
مثلاً فقال ابن القاسم تقطع يده اليسرى ورجله اليمنى حتى يكون القطع من خلاف كما قال تعالى
وهذه الأربعة يخير الامام فيها باعتبار المصلحة في حق الرجال وأما المرأة فلا تصاب ولا تنفى
وانما حدها القطع من خلاف أو القتل وأما العبد فحده ثلاثة القطع من خلاف والقتل المجرد
والصلب والقتل بعد فتم للترتيب الاخبارى لا الرتبى ومحمل التحير إذا لم يصدر من المحارب

(١٤ - خشي ثامن) المذكور قبله والنفي وحده لا يقارب القتل فيضم له شيء آخر وهو الضرب فان قلت ان المتبادر أن يضم
له القطع قلت ان القطع شديد فيجعل حده مستقلاً فلا يضم له النفي فينتقل الذهن لشيء من أنواع العقوبة أخف من القتل وهو الضرب
(قوله ولأدو أي من غير تأخير) أي ولو خيف عليه الموت لأن القتل أحد حدوده وحينئذ فلا يؤخر إلا ذملاً أي البره واستظهر اللقائي ان قوله
ولأدو شرطاً وانما هو مسقط للأنتم عن الامام والاف لوفرق القطع سقط الحد (قوله وأما المرأة) وسكت عن الصبي وحكمه أن يعاقب
ولا يفعل معه شيء من هذه الحدود ولو حارب بالسيف والسكين (قوله فتم للترتيب الاخبارى) أي ان قول المصنف ثم يصاب فيقتل للترتيب
الاخبارى أي

أخبر بأنه بعد المقاتلة يصلب ثم يقتل وليس المراد الترتيب بأن يكون المراد أن الصلب لا يكون إلا بعد المقاتلة لأنه ليس الأمر كذلك لأنه قد لا تكون مقاتلة (قوله فإنه يقتل وجوبا) أي ولو كانت المصلحة في إطلاقه ومقتضى كلام المصنف أنه إذا لم يقتل لا يجب قتله ولو عظم فساد وطال أمره وأخذ الأموال وليس كذلك بل يجب قتله كما أشار ابن مرزوق وقوله وقد يجاب الجواب عن قوله وظاهر قوله الخ فإن قلت هل هذه العبارة تخالف العبارة الأولى قلت لا تخالف وذلك لأن قوله أي ولا تعتبر بته أي إذا جاء تائباً معناه لا تقبل توبته أي بحيث نقول أنه ولو قتل مكافئاً وتاب لا يقتل فيه لأنه إذا تاب وجاء تائباً وقتل مكافئاً لولا مقتول القتل ويدل على هذا قوله لأن توبته لا تسقط حقوق الأدميين والحاصل أن قول المصنف ولو جاء تائباً بالمباغعة في تحتم القتل فيكون حاصلاً أنه يتحتم قتله إذا جاء تائباً ولم يجئ تائباً لكن إذا لم يجئ تائباً لا بد من قتله وليس للولي العفو وأما إذا جاء تائباً فلا بد من قتله بمعنى ليس للولي الدية جبراً على الخافي فلا ينافي أن له العفو فاختلف معنى تحتم القتل باعتبار ما قبل المباغعة وما بعدهما وظهر من ذلك معنى قول السارح وقد يجاب الخ فتدبر بتبنيه

حكم المحارب أنه ينزل من الخشبة قبل التغيير ويغسل ويصلى عليه غير أهل الفضل والصلاح (١٠٦)

ويدفن في مقابر المسلمين وإذا قتل المحارب شخصاً من ورثته فقتل يرثه وقيل لا يرثه والراجح الأول (قوله فلتنة) منصوص على أنه مفعول مطلق أي وقوع فلتنة بأن أخذه بفور خروجه ولم يقتل ولا أخذ ماله (قوله يندب للإمام الخ) حاصل ما في المقام أن ظاهر المصنف أن التدبير يندب في حقه القتل ويجوز أن يفعل به غير ذلك وكذا يقال فيما عداه مع أن المعتمدان ذا التدبير يجب في حقه القتل وأن ذا البطش يتعين في حقه القطع وأن غيره ما يندب في حقه النفي والضرب فأراد شارحنا الجواب عن المصنف بأن النذب لم يتوجه لما ذكر من القتل بالنسبة لذى التدبير والقطع بالنسبة لذى البطش وهكذا بل إنما النذب متوجه للنظر في أول الأمر في حال المحارب

وبعد ذلك أن ظهر له أنه ذو تدبير وجب في حقه القتل وهكذا أقول بحمد الله ومقتضى ذلك أنه إذا توجه من أول الأمر إلى أن قطع ذا التدبير قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى القتل في ذى البطش قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى أن قطع ذا التدبير قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى أن قطع ذا التدبير قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى أن قطع ذا التدبير قبل أن يعلم حاله

قتل وأما أن صدر منه قتل فإنه يقتل وجوباً ولو كان الذي قتله كافراً أو عبداً ولا يشترط مباشرة القتل بل ولو شاركه فيه بأعانة كضرب أو مسالك بل ولو لم يعن بماد كرهل بمالاة بحيث لو استعين به لا عان ولا تعتبر بته ولو قبل القدرة عليه ولا تقبل لأن توبته لا تسقط حقوق الأدميين بخلاف حقوق الله تعالى فتسقط بالتوبة كما يأتي وبعبارة وظاهر قوله وبالقول يجب قتله الخ أنه يتحتم ولو جاء تائباً وليس كذلك لأنه إذا جاء تائباً قبل القدرة عليه فلا يقتل حيث لا أقصا صافان كان المقتول غير مكافئ له فأنما يغرم القيمة في العبد أو الدية في الذي وإن كان مكافئاً للولي العفو وقد يجاب بأن قوله وليس للولي العفو عنه راجع لما قبل المباغعة وهو إذا لم يأت تائباً وأما ما أفادته المباغعة من تحتم القتل المراد به أنه ليس له أخذ الدية جبراً على القاتل لأن المراد به أنه ليس له العفو (ص) وندب الذي التدبير القتل والبطش القطع ولغيره ما لم يأت تائباً وأما ما أفادته المباغعة من تحتم القتل المراد به أنه ليس له أخذ الدية ونحوها (ش) يعني أن المحارب الذي لم يصدر منه قتل يندب للإمام أن ينظر في حاله فإن كان له تدبير في الحروب وفي الخلاص منها تعين له القتل لا القطع من خلاف لأنه لا يدفع ضرره وإن كان المحارب من أهل البطش والشجاعة فيتعين قطعه من خلاف فإن لم يكن عنده تدبير ولا بطش بل اتصف بغيرهما أو وقعت منه الخرابة فلتنة مخالفة لظاهر حاله وموافقة لغيره تعين له الضرب والنفي أي يضربه وينفيه ثم إن الإمام هو الذي يعين ما يفعل بالمحارب من العقوبات الأربع المذكورة وأما من قطعت يده ونحوها فلا تعين له في ذلك إذا لاحق له في ذلك لأن ما يفعله الإمام بالمحارب ليس عن شيء معين وإنما هو عن جميع ما يفعله في حراته من أخافة وأخذ مال وجرح (ص) وغرم كل عن الجميع مطلقاً وتابع كالسارق (ش) المحاربون كالحملات في أخذ منهم فإنه يغرم جميع ما أخذه هو وأصحابه سواء كان ما أخذه أصحابه

وبعد ذلك أن ظهر له أنه ذو تدبير وجب في حقه القتل وهكذا أقول بحمد الله ومقتضى ذلك أنه إذا توجه من أول الأمر إلى أن قطع ذا التدبير قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى القتل في ذى البطش قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى أن قطع ذا التدبير قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى أن قطع ذا التدبير قبل أن يعلم حاله

قوله بل اتصف بغيرهما أي كثر محاربه وليكن لم يظهر منه تدبير ولا بطش (قوله أي يضربه وينفيه) إشارة إلى أن ظاهر المصنف من كون النفي مقدماً على الضرب لا يعول عليه بل الضرب مقدم على النفي والحاصل أن المسئلة ذات خلاف فقيل يقدم النفي على الضرب كما هو ظاهر المصنف وقيل يقدم الضرب على النفي وهو الراجح والظاهر أنه على القول الراجح إذا اتفق أنه نفي قبل أن يضرب يعتبر وهل تقديم الضرب على النفي على هذا المعتمد واجب أو مندوب والمتبادر من ظاهر الكلام الوجوب (قوله وتابع كالسارق) أي فإن سقط عنه الحد بمجته تائباً غرم مطلقاً وإن قطع أو قتل استقللاً أو مع الصلب أغرم أن يسر من الأخذ إلى القطع أو القتل فيؤخذ من تركته والضرب والنفي كالقطع على الراجح لأن النفي حد من حدوده وقيل كسقوط الحد

(قوله رجلي) يشعر بعدم العمل بشهادة عدل وامرأتين غيرهما بشيء ولعله غير مراد اذ ثبت بذلك المال دون الحرابة وكذا الشاهد واليمين فلعله احتراز عن الواحد دون يمين (قوله ولكن يضمنهم) أي يضمن الاخذين بغير الدعوى مع الاستيناف (قوله مالم يشهد العدل لايه مثلاً) دخل تحت مثلاً أمه وحاصلة انه مالا يشهدان لاصلاهما ولا لفرعهما وكذا العبد الشاهد مكاتباً أم لا وظاهر كلامه كغيره أنه لا يمتنع شهادة كل منهما لزوج أصله أو فرعه (قوله لا لانفسهما) أي ولو مع (١٠٧)

وتبطل على الجميع (قوله ولو شهد اثنان الخ) ومثل ذلك لو شهد اثنان ان فلان فاشتهر بالحرابة وهو معين باسمه واسم أبيه ووجهه وحرقة مثلاً ثم شهد اثنان انه هو هذا ولم يشهدوا انه مشتهر بالحرابة ولا عرفوا ذلك فانه يعمل بشهادتهم (قوله أي حكمها الخ) فيه إشارة الى أن عبارة المصنف على حذف مضاف ثم أقول لا حاجة لذلك لانه متى ثبتت الحرابة يعمل الحاكم بمقتضاه من قطع أو غيره (قوله باتيان الامام طائعا) أي قبل الظفر به جاء تأيماً لا (قوله أو ترك ما هو عليه) أي وان لم يأت الامام (قوله ويؤخذ منه) أي ويستوفي منه (قوله وفهم من كلامه الخ) حاصل كلامه أن قول المصنف أو ترك الخ معناه ظهر عليه ذلك فيفهم منه انه لو أقر بالترك ولم يظهر ذلك عليه لا يسقط عنه (قوله ولا يجوز تأم الخ) المناسب للقبالة أن يقول بخلاف المحارب لا يقر اذا آمن (قوله فان امتنع المحارب الخ) أي من غير القاء سلاح والافيكون عين المصنف (قوله فانه أصبغ) راجع لقوله وقيل لا فقط يدل عليه كلام غيره وقوله امتنع الخ مرتبط بقوله وان امتنع المحارب الخ تنبيهه استشكل التفرقة

باقيا أم لا وسواء جاء المحارب تأيماً أم لا لان كل واحد منهم انما تقوى بأصحابه فكأنوا كالجلاء وكذا اللصوص والغصاب والبعاة واذا أقيم على المحارب حد من حدوده فمتبع بما أخذ بشرط الايسار مع الحرابة الى اقامة الحد وان لم يقيم عليه حداً بان جاء تأيماً قبل القدرة عليه اتبع مطلقاً كما في السارق (ص) ودفع ما بأيديهم لمن طلبه بعد الاستيناف واليمين أو بشهادة رجلين من الرفقة (ش) يعني أن من وجد في أيدي المحاربين ما لا وادعي أنهم أخذوه منه فان أقام على ذلك بينة شرعية أخذه وان لم يقيم بينة على ما ادعاه فان وصفه كما توصف اللقطة أخذه لكن بعد الاستيناف لعل أن يأتي أحد بآثبات من ذلك وبعد أن يحلف الطالب اليمين الشرعية ولا يؤخذ منه حيل ولكن يضمنهم الامام اياها ان جاء ذلك طالب ويشهد عليهم وكذلك يدفع المال الذي في أيدي المحاربين اذا ادعاه شخص وأقام على ذلك شاهد دين من الرفقة وكان عدلين فشهدا على من حاربهم فان المال يدفع للطالب بذلك وبذلك تنفذ شهادتهم ما على من حاربهم ما يقتل اذ لا سبيل الى غير ذلك فتجوز شهادة بعضهم لبعض مالم يشهد العدل لايه مثلاً فلا تقبل ومن باب أولى اذا شهد لنفسه ولا حاجة لقوله (لا لانفسهما) مع قوله أو بشهادة رجلين اذا ما يصدر منهما لانفسهما ليس بشهادة وانما هو دعوى (ص) ولو شهد اثنان انه مشتهر بها ثبتت وان لم يعاينها (ش) يعني أن الانسان اذا اشتهر بالحرابة فشهد عليه اثنان يعرفانه بعينه انه فلان المشتهر بها فان الامام يقيم عليه حداً بهذه الشهادة ويقتله وان لم يشهدا بعينه القتل أو السلب أو قطع الطريق فقوله ثبتت أي الحرابة أي حكمها (ص) ويسقط حداً باتيان الامام طائعا وترك ما هو عليه (ش) يعني أن المحارب اذا جاء تأيماً للامام قبل أن يقدّر عليه أو ترك ما هو عليه من الحرابة بأن ألقى السلاح فان حداً الحرابة يسقط عنه ما عدا حقوق الأدميين فانها لا تسقط كما مروا ما ن تاب بعد القدرة عليه فلا يسقط عنه شيء ويؤخذ منه وفهم من كلامه ان اقراره ليس بقوة وهو كذلك ولا يجوز أن يؤمن المحارب ان سأل الامان بخلاف المشرك لان المشرك يقر اذا آمن على حاله ويبدد أموال المسلمين ولا يجوز تأمين المحارب على ذلك ولا أمان له محمد واذا امتنع المحارب بنفسه حتى أعطى الامان فاختلاف فيه فقيل يتم له ذلك وقيل لا قاله أصبغ امتنع في حصن أو مركب أو غيره أمنه السلطان أو غيره لانه حتى لله تعالى

باب ذكر فيه حد الشارب وأشياء توجب الضمان ودفع الصائل *

وحديث ابن عرفة الشرب بقوله شرب مسلم مكلف ما يسكر مختار الضرورة ولا عذر ولا حد على مكروه ولا ذي غصة وان حرمت ان قيل كيف صح جعل الشرب جنساً للشرب مع أن الحدود الشرب فلوقال لفظاً غيره لمكان أولى قلت لعله رأى أن الشرب المطلق معلوم وانما الحدود الشرب المقيّد فقوله للضرورة أخرجه صاحب الغصة أي اذا لم يجد ماء فوله ولا لعذر أخرجه به الغالب والجاهل عند ابن وهب خلافاً لقول مالك وأصحابه (ص) بشرب المسلم المكلف

بين حد السرقة وحد الحرابة فان الاول لا يسقط بتوبته وعدائه والثاني يسقط بالتوبة والجواب ان الله قال في الثاني الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يذكر ذلك في حد السرقة (باب الشرب) (قوله ودفع الصائل) معطوف على قوله حد الشارب أي ذكر فيه دفع الصائل أي جواز دفع الصائل (قوله والجاهل) أي بالتحريم والحاصل أن الجاهل بالتحريم ان ما لا يحاسبه الا ابن وهب فائتون بوجوب الحد قال مالك وقد ظهر الاسلام وفشا فلا يعذر جاهل بشيء من الحدود والى هذا أشار المصنف بقوله أو الحرمة أي أو جهل الحرمة لكونه قريب العهد بالاسلام وأما العالم بالتحريم فلا خلاف في وجوب حده (قوله بشرب) أي بسبب وصول من فيه

خلق الشخص وان رد قبل وصوله للجوف لامن أنف أو أذن أو عين وان وصل للجوف فيما يظهر ولا من حفته لدره الحد بالشبهة والفطر في الصوم بهذه الاحتياط ثم ان عجب جعل ذلك شاهدا لما اذا غس ابرة في الخمر ووضعها على لسانه وابتلع ريقه وخالفه الاقناني فانه قال وقول المصنف بشرب وقوله وان قل يخرج به ما لو غس ابرة في الخمر ووضعها على لسانه وابتلع ريقه فلا حد عليه خلافا لافا كهاني في شرح العمدة عن شيخه وأظنه ابن رشيقي لانه ليس شر باولان المتبادر من قوله قل أن يكون خرا محسوسا انتهى (قوله متعلقة بمحذوف) ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل والحاصل انه على كلام الشارح تقول عماقون فاعل بذلك المحذوف فالاحسن ان قوله بشرب خبر مقدم وقوله عماقون مبتدأ مؤخر (قوله وان كان ذلك حراما) هذا ضعيف (قوله والا فطوعا يغني عنه) فيه نظرنم قوله بلا عذر يغني عن قوله وضرورة أو ظنه غير او قد يقال (١٠٨) معنى قوله يغني عنه أى من حيث انه يفهم بالاولى لانه اذا كان المكره الذي هو

محترز طوعا لا بمحذوف مع علمه فأولى الغالط والذي لم يظنه خرا بل الغالط هو عين الذي لم يظنه خرا (قوله ولو حنفي الخ) اعلم ان الخمر هو ما كان من ماء العنب والنبذ هو ما كان من غير العنب ودخلته الشدة المطربة كالزبيب أو التمر أو العجوة فان قليله وكثيره عندنا حرام وفيه الحد وعند الحنفي انما يحرم منه القدر المسكر فقط كالماء كان انما يسكر بقدر حين مثلا ولا يسكر بقدر أو يسكر به ثلاثة فالمحرم القدر الاخير فقط وما قبله جائز واذا شرب في الاول القدرين حرم عليه وحدوان شرب واحد فقط فلا حد ولا حرمة وهكذا في الثلاثة والاربعة وعندنا يحسد بالواحد وغيره قليلا أو كثيرا ويحرم عليه وأما نبذ العنب فالحد والحرمة باتفاق منا ومنهم وأما ما لا يدخله الشدة المطرية فلا حد ولا حرمة باتفاق منا ومنهم والحاصل ان الخلاف بيننا وبين الحنفية انما هو في النبذ الذي دخلته الشدة المطرية وشرب منه القدر الذي

ما يسكر جنسه طوعا بلا عذر وضرورة (ش) الباء سببية متعلقة بمحذوف تقديره يجب بشرب المسلم لا الكافر حريبا كان أو ذميا فلا حد عليه وخروج بالمسكف الصبي والمجنون فانه لا حد عليهما وأسند الفعل الى الجنس اشارة الى عدم اشتراط السكر بالفعل بل أن يكون جنسه يسكر فلو شرب قليلا لامنه حد لان جنسه مسكر واحد ترزبه بما اذا شرب ما لا يسكر جنسه فانه لا حد عليه ولو اعتقد انه مسكر فاذا شرب شيئا يعتقده خمر فبين انه غير خمر فلا حد عليه ولكن عليه انما الجراعة وقوله طوعا متعلق بشرب أى شربه طوعا أو اختيارا لا مكرها وقوله بلا عذر اخرج به الغالط وقوله وضرورة اخرج به صاحب الغصة اذا لم يجد ماء وان كان ذلك حراما كما عند ابن عرفة وقد مر في باب المباح ان شربه للاساعة غير حرام فقوله المسلم المسكف أى الشخص المسلم المسكف ذكرنا أن أى الخمر يدل على انه سينص على العبد وانما صرح المؤلف بقوله بلا عذر وضرورة أو ظنه غير اتباع التصريح أهل المذهب بها والا فطوعا يغني عنها (ص) أو ظنه غير او ان قل أو جهل وجوب الحد أو الحرمة لقرب عهد ولو حنفيما يشرب النبيذ وصح نفيه (ش) أى وبلا ظنه الذي يسكر غير الخمر أى مغايرا كما اذا ظنه ماء أو عسلا فشر به ثم ظهر انه مسكر فانه لا حد عليه لعذره كما عذر من وطئ أجنبية يظنها زوجه ويصدق ان كان مأمونا لا يتم ويجب الحد على الشارب لما يسكر جنسه وان قل وان جهل وجوب الحد مع علمه الحرمة أو جهل حرمة الخمر نفيه القرب عهد بالاسلام كالا جمعى الذي دخل دار الاسلام فلا عذر لا حد به في سقوط الحد فان قيل لم يعذر هنا وعذر في الزنا كما اشار له فيما مر بقوله الا أن يجهل العين أو الحكم ان جهل مثله أى فلا حد عليه فالجواب ان مفساد الشرب لما كانت أشد من مفساد الزنا لكثرته لانه زنا بمجازي وسرق وقتل كان أشد من الزنا ولان الشرب أكثر وقوعا من غيره وكذلك يجب الحد على من شرب النبيذ المسكر ولو كان حنفيما يرى جواز شربه قال مالك أحده ولا قبل شهادته وقال الشافعي أحده وأقبلها وصوب الباجي عدم الحد وصححه غير واحد من المتأخرين (ص) عماقون بعد صحوه وتسطر بالرق (ش) هذا مبتدأ وما قبله من الجار والمجرور خبره أو فاعل فعل محذوف أى يجب بشرب المسلم ما يسكر جنسه عماقون جلدة على الخمر وأربعون جلدة على الرقيق ذكرنا أن أى بعد صحوه لان عقاد اجماع الصحابة على ذلك بعد عثمان فلو جلده الامام قبل صحوه فان الحد يعاد عليه فاني بالعدم

فائدة

لا يسكر وهو المشار له بقوله ولو حنفيما يشرب النبيذ وصح نفيه أى يترك وأما بعض

شيوخنا ان مستحل الخمر يكفرون مستحل النبيذ (قوله فان قيل لم يعذر الخ) هذا مبني على ما تقدم وتقدم أن المعتد حد حديث العهد اذا زنى فساوى باب الزنا باب الشرب (قوله وصوب الباجي عدم الحد) أى وتقبل شهادته الا أن ظاهر عبارة الشارح والمصنف ان كلام الباجي مطلق سواء كان من أهل الاجتهاد والعلم أم لا مع ان كلام الباجي انما هو فيما اذا كان من أهل الاجتهاد والعلم وذلك لانه قال لعل هذا فيمن ليس من أهل الاجتهاد والعلم فأما ما كان من أهل الاجتهاد والعلم فالصواب أن لا حد عليه الا أن يسكر منه وعلى كل حال فهذا القول ضعيف كما أفاده بعض شيوخنا (قوله بالرق) قنأ أو شائبة (قوله بعد عثمان) أى لان عثمان قال يحد الخمر أربعة وعشرين وحكمه (قوله قبل صحوه الخ) هذا ظاهر في انه لا تمييز عنده وأما لو كان عنده تمييز فيعتد به فاذا لم يحس في أوله بالالم وحس في

أثنائه اقرينة حسب من أول ما أحس به أو المادعي الاحساس ولا قرينة تصدقه ولا تكذبه فالظاهر أنه يعمل بقوله حيث كان مأموئلا لا يتهموه وهذا في حد السكر وأما القطع فإنه يجوز به وان كان طائفاً لان المقصود منه النكال ومثل هذا حد القرية ان رضى بذلك من له الحد (قوله أو شتم) ولا يشترط في الشاهد بالرائحة أن يكون شتم به لانه حكى عن القباب انه كان يقول والله اني لا أعرف رائحته وما شتم به ناقط أو شتم به الاساغة أو اكره (١٠٩) أول عدم علم أو شتم به مع العلم وعدم

الاكره وعدم الاساغة ولكن خيف عليه من الحد الموت ثم تاب وظاهر كلامه أنه لا بد في الشتم من اثنين سواء طلبهما القاضي أو قام بهما احتساب وهو كذلك خلافاً لأصبيخ في الثاني (قوله واساغة) وتقدم الاساغة بالنجس على الاساغة بالخمر لانه حرمة لا ترى أنه يحسد به ولا يجوز استعماله للضرورة بخلاف النجس فيه ما (قوله ولو طلاء) أي لظاهر الجسد وفي التوضيح بالنجاسة قولان بالخمر والسكر اهـ ومحلها في غير الخمر وأما هو فهو حرام (قوله ولو فعله) لخوف الموت والفرق بين الغصة حيث جازعها ما معها من زيادة التعذيب الزائد على الموت (قوله ولا شتيد) مستغنى عنه بما قبله لان دراج شتيد في الربط (قوله بظهره وكتفيه) أي فيه أو عليه لا غيرهما من الجسد وصفة التعزير كصفة الحد وهل محل الضرب في التعزير الظهر والكتفان كالحداو يرجع في ذلك لاجتهاد الحاكم وهل له ايقاع جميع الحد في الظهر فقط أو بالكتفين فقط محل نظر واستظهر بعض أنه ينبغي أن يوكل محله للامام (قوله يعني أن الحد وفي الزنا) المناسب أن يقول يعني أن الضرب بدليل قوله وفي التعزير بتتبعه قال في

فائدة الحد وهو التألم والاحساس وهو منتف في حالة كره (ص) ان أقر أو شهدا بشر بأوشم وان خولفاً جازلاً كراه واساغة لادواء ولو طلاء (ش) يعني أي من اجتمعت فيه الشرط المتقدمة بنيت في حقه حد الشرب ان أقر أو شهد عليه عدلان أنه شرب الخمر أو شهدا عليه ان رائحة فمه خمر وكذلك يحسد اذا شهد عليه عدل واحد بشر به أو آخر انه تغافاً فان رجع عن اقراره الى شبهة أو الى غيرها فان ذلك يقبل منه ولا حد عليه كما في الزنا وكذلك يحسد لو شهد عليه عدلان بأن رائحة فمه رائحة مسكر وشهد عدلان آخر ان ليس برائحة مسكر لان الشهادة المثبتة تقدم على النافية وهذه الشهادة مثبتة كما لو اختلفوا في قيمة المسروق هل يساوي ثلاثة دراهم أو أقل أي فيقطع ويجوز شرب الخمر عنه دالا كراه على شربه وكذلك يجوز شربه لمن غص بطعام وخاف على نفسه الهلاك وتقدم ان ابن عرفة يقول بعدم الجواز لكن المعول عليه الاباحة وعلى كل لا حد ومراعاة المواقف بالجواز بالنسبة للاقراء لازمه وهو عدم الحد فكأنه قال لا حد في الاكره فعبر بالملزوم وأراد لازمه والافعل المكره لا يوصف بمحكم من الاحكام الخمسة لانه لا يوصف بها الأفعال المكافئة والمكره غير مكاف والاكراه يكون بخوف مؤلم من ضرب الخنز والنسبة للاساغة في الحرمة فيصدق بالوجوب فلا ينافي أنه يجب اذا خاف على نفسه الهلاك ولم يجد غيره ولا يجوز التداء بالخمر ولو كان ذلك طلاء من خارج الجسد وهو المشهور وعلمه ان تداءى به شر باحد ولو فعله لخوف الموت بتركه (ص) والحد وبسوط وضرب معتدلين قاعدة بالربط ولا شتيد بظهره وكتفيه (ش) يعني أن الحدود في الزنا وفي القذف وفي التعزير وفي الشرب تكون بسوط معتدل وضرب معتدل قال في كتاب الرجم من المدونة صفة الضرب في الزنا والشرب والقرية والتعزير بضرب واحد وضرب بين ضرب بين ليس بالمبرح ولا بالخفيف ولم يحدد مالاً ضم الضارب يده الى جنبه ولا يجزى في الضرب في الحدود وقضيب وشرائط ولا درة ولكن السوط وانما كانت درة عمر الداد بالجزولي وصفة السوط أن يكون من جلد واحد ولا يكون له رأسان وأن يكون رأسه لينا ويقبض عليه بالخنصر والبنصر والوسطى ولا يقبض عليه بالسبابة والابهام ويقبض عليه عقد التسعين ويقدم رجله اليمنى ويؤخر رجله اليسرى اهـ وصفة عقد التسعين أن يعطف السبابة حتى تلتقي الكف ويضم الابهام اليها ويكون المضر وب قاعدة فلا يحد بالربط ولا شتد ويكون الحد في ظهره وفي كتفيه دون ماعداه ما قال الباجي عن محمد لا يتولى ضرب الحد قوي ولا ضعيف ولكن وسط الرجل ويضرب على الظهر والكتفين دون سائر الاعضاء والحدود قاعدة لا يحد ولا يربط وتحمل له يده اهـ أي الآن لا يقع الضرب موقعه بأن يضرب مثلاً فيربط (ص) وجرد الرجل والمرأة مما بقي الضرب وندب جعلها في قفة (ش) يعني أن الرجل يجرد من سوى ما يستر عورته عند إقامة الحد عليه وأما المرأة فانها تجرد بما يقبضها الضرب فقوله مما بقي الضرب راجع للمرأة فقط فينبغي للقاضي أن يسكت على قوله الرجل ثم يبتدئ

ويشترط في الضارب أن يكون عدلاً (قوله قضيب) القضيب المقصوب فهو فعيل بمعنى مفعول أي كالعصا المقطوعة من الشجر وقوله وشرائط الشرائط هو سير النعل الذي على ظهر القدم وقوله ولا درة بكسر الدال جمعه درر مثل سدره وسدر الدرّة السوط أي سوط صغير (قوله ويعقد عليه عقد التسعين) عطف على الميث (قوله مما بقي الضرب) فالمرأة تترك عليها من الثياب ما يستر جسدها عن الاعين ولا يقبضها الضرب اي القائم ولا بأس بشوئين وبنزع ماعداهما ابن الجلاب وبنزع الجفان والفراء ونحو ذلك

(قوله ويؤلى الضرب عليها ولا يفرق الخ) اعلم أنه لا خصوصية للمرأة بذلك (قوله حسبنا ولو ما) المراد باليوم يؤبى به بالكلام وهو مفعول مطلق أى يحبس حسبنا ولو ما لا ينزع الخلاف لأنه سماعي (قوله وبالاقامة) أى واقفا على قدميه فى الملا وقوله ونزع العمامة أى اذا كان مازكز جراه وقوله وضرب بسوط وهو لغة جلد مضفور وقوله أو غيره أى بخلاف الجسد ودقانه لا يكون الا بسوط (قوله باختلاف الناس) أى باختلاف أحوال الناس (قوله والمخافيل) هى المجالس ويكون التعزير بالنفى فمين يزور الوثائق وبالمال كاخذاجرة العون من المطالبين الظالم وبالاخراج عن الملك كتعزير الفاسق ببيع داره (قوله والعصا) العطف للتفسير أى ان المراد بالقضيب العصا (قوله وان لم يظنها الخ) لا يخفى (١١٠) ان هذا صادق بما اذا ظن عدم السلامة أو جزم بعدم السلامة أو شك فى ذلك

ببقوله والمرأة اذا اقيم عليها الخديستجب أن تجعل فى قففة ويجعل تحتها تراب ويبل بالماء لأجل السر ويؤلى الضرب عليها ولا يفرق إلا أن يخشى من نواله الهلاك فيفرق (ص) وعزير الامام لمعصية الله تعالى أو لحق آدمى حسبنا ولو ما بالاقامة ونزع العمامة وضرب بسوط أو غيره وان زاد على الحد أو أتى على النفس وضمن ماسرى (ش) لما فرغ من الكلام على الحدود التى جعل الشارع فيها شيئا معلوما لكل أحد شرع فى الكلام على العقوبة التى ليس فيها شيء معلوم بل يختلف باختلاف الناس وأقوالهم وأفعالهم والمعنى أن الامام يعزير لمعصية الله تعالى كالاكل فى رمضان غير عذرا أو لحق آدم كستم آخر أو ضرب به أو أذاه وجهه والتعازير يرجع فيها الى اجتهاد الامام باعتبار القائل والمقول له والمقول ولا يخلو عن حق الله اذ من حقه على كل مكلف ترك أذاه لغيره لكن لما كان هذا القسم انما يتطرق فيه باعتبار حق الادى جعل قسما للاول وبعبارة المراد بحق الادى ما له اسقاطه وبمعصية الله ما ليس لاحد اسقاطه وانما فسرنا حق الادى بما ذكرناه لانه ليس لنا معصية يتمحض فيها حق الادى لان المعصية فيها حق لله تعالى وهو نفيه ولذا قيل ما من حق لا دى الا وفيه حق لله ثم ان ما تمحض الحق فيه لله اذا جاء تائبا فانه يسقط عنه التعزير والتعزير يكون بالحبس واللوم وبالاقامة من المجلس والمخافيل ومنهم من تنزع عمامته ومنهم من يحل ازاره ومنهم من فسر الاقامة بأن يقف على قدميه ثم يقعد وليس مرادوا الا مكان يقول وبالقيام ومنهم من تعزيره بالضرب بالدرّة والقضيب والعصا وضرب القفا بالاكف مجردا واذا أدى اجتهاد الامام الى أن يعزروه بما يزيد على الحد أو يأتي على هلاك النفس فانه يفعل ولا ضمان عليه حيث لم يقصد الهلاك ابتداء بل ظن السلامة وأما ان لم يظنها فانه يضمن ماسرى الى هلاك النفس بسبب التعزير وبعبارة ولو أتى على النفس مع عدم ظن السريان وقوله وضمن ماسرى أى اذا أخطأ ظنه والحاصل انها مسألة واحدة وهوانه اذا ظن السلامة فله التعزير ولو أتى على النفس لكنه اذا أتى على النفس يضمن لتبين خطأ ظنه والدية على العاقلة والامام كواحد منهم (ص) كطبيب جهل أو قصر (ش) التشبيه فى الضمان والمعنى أن الطبيب اذا فعل طبعه على جهل منه بعلم الطب

وظاهر تلك العبارة لاقصاص فى كل هذه بل ما فيه الادبته وسكت عن جواز الاقدام فهل يجوز الاقدام بشرط ظن السلامة أو المدا على عدم ظن السريان فيصدق بالتردد ولكن مقتضى ما قال انه يجوز عند ظن السلامة ويمتنع عند عدمه الصادق بصورتين وقوله الى هلاك النفس أى أو اتلاف عضو وقضيته أن لا قصاص فى جميع الاحوال وقوله مع عدم ظن السريان صادق بظن السلامة والستردد على حد سواء فخالفت ما قبلها وقوله وضمن ماسرى أى اذا أخطأ ظنه وأولى صورة التردد فظهر أيضا المخالفة لما قبلها وقوله وهذا اذا ظن السلامة فله التعزير ظاهره أنه عند التردد ليس له التعزير فخالف قوله مع عدم ظن السريان ووافق العبارة الاولى وقوله لكنه اذا أتى على النفس يضمن أى ولا قصاص وربما يقل يفهم منه أنه عند التردد أو ظن عدم السلامة فيه القصاص

ولعب عبارة مفصلة واضحة المعنى فينبغى الرجوع اليها ونصها المسائل ثلاث الاولى أن يفعل مع ظن السلامة وينشأ عنه ما فيه هلاك أو عيب وفى هذه الحالة يجوز له الاقدام على الفعل وأما الضمان فاختلف فيه فقيل لا ضمان عليه مطلقا سواء قالت أهل المعرفة انه ينشأ عن فعله هلاك أو عيب أولا وهو ما يفيد ما فى النواذر والعناية وقال فى التوضيح انه قول الجمهور وهو الموافق لما فى الت الثانية أن يفعل مع ظن عدم السلامة وينشأ عنه الهلاك أو عيب وفى هذه الحالة لا يجوز الاقدام على الفعل فان فعل اقتض منه مطلقا أى سواء قالت أهل المعرفة انه ينشأ عنه هلاك أو عيب أولا كإفسيده كلام ابن مرزوق وكلام تت يقتضى أنه يضمن فى هذه الحالة الدية وفيه نظر كما نبه عليه بعض المحشين الثالثة أن يفعل مع الشك فى السلامة وعدمها وينشأ عنه هلاك أو عيب فلا قصاص عليه ويضمن الدية أى على العاقلة والامام كواحد منهم لانه لا قصاص بالشك هذا المختص من كلام طويل ذكره فى ك (قوله على جهل منه بعلم الطب) أى بالمراد به هنا المداوى وفيما سبق المبشّر للقصاص

(قوله وكذلك اذا قصر) أي أولم يجهل وليكنه قصر في العلاج (قوله بأن تجاوز الحد) أي أو نقص (قوله وظاهر قول مالك في العتبية) أي من أنه في ماله (قوله كأن داوى صيباً أو مجنونا باذنهما) فأنلف فانه يضمن ولو أصاب وجه العلم والصنعة (قوله وكذلك لو قصد عبداً أو حمة الخ) أي اذا حصل تلف فيضمن ولو أصاب وجه العلم والصنعة والضمان في ذلك على العاقلة وظاهر قول مالك في العتبية ضعيف **تنبية** قال في التوضيح هذا ظاهر في الختان وأما الحجمة والقصد فالعرف جار بعدم الاحتياج فيهما لاذن السيد لاسيما عند من الحاجة الى ذلك (قوله في يوم عاصف) أراد باليوم الوقت (قوله فانه يضمنه) أي يضمن المال في ماله والدية على عاقلة (قوله إلا أن يكون ذلك في مكان بعيد) أي ما لم تكن الاعشاب متصلة فيضمن (قوله وكذلك يضمن من سقط جداره) أي فيضمن المال والدية في ماله وقيل ان العاقلة تحمل الثلث فما فوقه (قوله لضمن من غير تفصيل) أي فيضمن (١١١) وان لم ينذرو ينبغى حيث أمكن التدارك كذا

للهاورنى وأقول الظاهر أنه متى كان متعمداً ذلك من أول الامر فيضمن ولو لم يمكن التدارك وكذا اذا طرأ له الميلا ن وكان ظاهراً فلا يشترط الانذار وأفاد بعض الشيوخ أن المختزماً اذا سقط فجأة من غير تقدم ميلا ن فلا ضمان فهذا المختزماً عند ابن مرزوق وهو الذي ذكره المصنف في التوضيح زاد ابنه كلام ابن الحاجب (قوله أن ينذر صاحبه) أي ان كان مكلفاً والا فوليّه من أب أو وصى أو وكيل الغائب كالولي ونظر الوقف كالوكيل (قوله ويشهد عليه بذلك) أي بالانذار وقوله عند من له النظر متعلق بقوله أن ينذر صاحبه أي ينذر صاحبه عند من له النظر الحاكم أو من يقوم مقامه ويشهد عليه بذلك وقوله فان لم يشهد عليه أي فان لم ينذره أو لم يشهد عليه لم يضمن ولو كان مخوفاً ما لم يقر بذلك (قوله أن يمكن تداركه) أي بهدم أو ترميم فتراخى حتى سقط (قوله وأما لو قصد

فأدى ذلك الى الهلاك فانه يضمن وكذلك اذا قصر عما أمر به عليه بأن تجاوز الحد المأمور به والضمان فيما اذا جهل على عاقلة لانه خطأ وظاهر قول مالك في العتبية ضعيف وفيما اذا قصر في ماله لانه عمد لا قصاص فيه وقوله (ص) أو بلا اذن معتبر ولو أذن عبد بقصد أو حجمة أو ختان (ش) متعلق بقدر معطوف على ما مر أي أو داوى بلا اذن معتبر كأن داوى صيباً أو مجنونا باذنهما فانه يضمن وكذلك لو قصد عبداً أو حمة أو ختنه معتمداً على اذنه فانه يضمن لان اذنه غير معتبر شرعاً (ص) وكما جرح ناري في يوم عاصف وكسقوط جدار مال وأندر صاحبه وأمكن تداركه أو عضه فسل يده فقلع أسنانه أو نظره من كوة فقصده عينه والافلا (ش) يعني ان من أجهج ناراً أي أشعلها في يوم عاصف أي شديد الريح فأحرق شيئاً فانه يضمنه إلا أن يكون ذلك في مكان بعيد لا يظن أن توصل الى الشيء الذي حرق فانه لا ضمان عليه حينئذ ومثل النار الماء وبعبارة عاصف صفة لمقدر أي ريح عاصف لان عصف الريح تصويتها وهبوبها وهذا انما يصف به الريح لا اليوم والريح يذكرو بثبوت يقال ريح عاصف وعاصفة وكذلك يضمن من سقط جداره على شيء فأنلفه بشروط ثلاثة الاول أن يعيل بعد ان كان مستقيماً ولو بناه ما لا يضمن من غير تفصيل الثاني أن ينذر صاحبه أي بأن يقال له أصلح جدارك ويشهد عليه بذلك عند من له النظر لان أشهد عليه عند غيره فان لم يشهد عليه لم يضمن ولو كان مخوفاً ما لم يقر بذلك وخرج بقوله صاحبه المرتين والمستعير والمستأجر فلا يفيد الاشهاد عليهم اذ ليس لهم الهدم الثالث أن يمكن تداركه أي بأن يكون هناك زمان متسع يمكن الاصلاح فيه والافلا ضمان وكذلك يضمن من قلع أسنان شخص عضه فسل يده من فم العاصف لانه يظن أنه قد قلعها أو بعضها ولا يعذر المعضوض بسل يده إلا أن لا يمكن نزع يده الا كذلك فانه لا ضمان عليه وبعبارة فسل يده فاصد اقلع الاسنان وأما لو قصد تخليص يده أو لا قصد له فلا ضمان وهو محمل الحديث وينبغي أن الدية في ماله وكذلك يضمن من رمى عين شخص نظره من كوة أو باب بمجر أو غيره ففقد أهاو يقتص منه حيث قصدها أو ما لم يقصد فحق عينه وأما قصد جرحه فانه لا قصاص عليه وانما على عاقلة دية العين انظر ح فقوله والافلا أي فلا قود فلا ينافي ان عليه الدية وفي كلام الشارح وتنتظر (ص) كسقوط ميزاب أو بغت ريح نار (ش) يعني ان من اتخذ ميزاباً بالمطر

تخليص يده) أي أو لا قصد له قال اللقائى ويصدق فيما ادعاه (قوله وهو محمل الحديث) أي وذلك لانه ورد في الحديث أن رجلاً عض يد رجل فترع يده من فيه فوقعت شئته فتخاصم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أيضاً أحدكم أخاه كما يعض الفحل لاديه له (قوله وينبغي أن الدية في ماله) أي فيما اذا قصد قلع الاسنان **تنبية** قال الزرقاني قوله أو عضه صفة لموصوف محذوف مع المعطوف والتقدير وكقطع أسنان رجل عضه فسل يده (قوله وانما قصد جرحه) فاذا ادعى المرمي أنه قصد عينه وادعى الراعى عدم قصد هاولا يئنه ولا قرينة تصدق الراعى فانه يعمل بدعواه لان القصد لا يعلم لجهة ولانه لا قصاص بالشك (قوله وفي كلام الشارح وتنتظر) وذلك لانهم قالوا لا يقصد عينه بل قصد جرحه بجهة ونحوها فاصادف عينه فلا ضمان أي لشيء عليه (قوله أو بغت ريح) أي فجأها لنار بعد أن أوقدها ولم يكن ريح ثم حدث فجأة فحملتها فأحرقت نفسها وأما لا فلا ضمان لانه غير متعمد

(قوله ومثله الظلة) أي السقيفة ومثل ذلك الروشن والسباط (قوله وحفر البئر) أي أن من حفر بئرا في داره فسقطت على العملة الحافرين فما أتوا فلا ضمان (قوله والسرب للماء) أي كالقناة تجري في أرضه فمات فيها بسقوطه فهدر ويمكن أن يعقل فيها انذار (قوله كحرقها قائما) أي شخصاً قائماً طفقها خوفاً على نفسه أو داره (قوله وجاز دفع صائل) المراد بالجوأ الاذن الصادق يكون دفعه واحداً والذي ينبغي أنه إذا خاف هلاكا أو شديداً أذى بجرح نفسه أو لأحد من أهله وجب الدفع والاحراز وانظر إذا خاف هلاكاً لماله بال أو أخذ به هل يجب الدفع أو لا هكذا نظرنا وأقول أن خاف بملقه هلاكاً لنفسه أو أهله أو شدة أذى وجب والا فلا ثم بعد هذا كله رأيت النص في الفرق السابع والأربعين والمائتين والسالك عن الدفع عن نفسه حتى يقبل لا يعد آثماً ولا قاتلاً لنفسه القرطبي وابن العربي في الوجوب قولان قالوا الأصح الوجوب وقوله بعد الانذار أي التخفيف للفاهم من إنسان مكلف يوعظه وينجزه عليه ينكف فأما غيره كصبي ومجنون وفي حكمهما البهيمة (١١٣) فإن انذارهم غير مفيد وهذا لم يعاجل بالقتال والا فلا انذار وقوله وإن

فسقط على شيء فأنتلفه من نفس أو مال فإنه لا ضمان عليه بل هو هدر ومثله الظلة وحفر البئر أو السرب للماء في داره أو أرضه حيث يجوز له اتخاذها قال المؤلف وينبغي أن تقيده هذه الأمور بما في مسئلة الجدار وكذلك لا ضمان على من أجمع ناراً في وقت لا ريح فيه ثم إن الريح عصفت عليها فنقلتها إلى متاع شخص فأنتلفته وأشار بقوله (كحرقها قائماً طفقها) إلى أن من خاف من النار على زرع أو على نفسه أو على داره فقام ليطفئها فاحترق فيها فإن دمه يكون هدراً وظاهره سواء كان فاعلها يضمن ما أنتلفه كما إذا هيجها في يوم عاصف أم لا وهو ظاهر رحل البساطي (ص) وجاز دفع صائل بعد الانذار للفاهم وإن عن مال وقصد قتله إن علم أنه لا يدفع إلا به لا جرح إن قدر على الهرب بلا مضرة (ش) يعني أن الصائل سواء كان مكافأً ولا إذا صال على نفس أو مال أو حريم فإنه يشرع دفعه عن ذلك بعد الانذار إن كان يفهم بأن ينأشده الله بأن يقول له ناشدتك الله إلا ما خليت سبيلي ثلاث مرات وأما إن كان لا يفهم كالبهيمة فإنه يعاجله بالدفع من غير انذار ويدفعه بالأخف فالأخف فإن أدى إلى قتله قتله ويقبل قوله في ذلك مع يمينه إذا كان لا يحضره الناس والظاهر أن الانذار مستحب كما مر في مناقشة المحارب ويجوز للمصول عليه قتل الصائل ابتداء إذا علم أنه لا يدفع عنه إلا به ولا ضمان عليه فإن كان المصول عليه بقدر على الهروب من غير مضرة فحصل له لم يجز له قتله بل ولا جرحه (ص) وما أنتلفته البهائم لا يفعلى ربه وإن زاد على قيمته بقيمة على الرجاء والخوف لأنها إن لم يكن معها راع وسرحت بعد المزارع (ش) يعني أن الحيوان الذي يمكن حراسته ولم يكن معروفاً بالعداء سواء كان مأكول اللحم أم لا إذا أنتلف شيئاً من الزرع أو من الحوائط أو الكروم في ليل فإن ضمانه على ربه لكن يضمن قيمة ما ذكر على البت أن بدأ صلاحه وإن لم يبدأ صلاحه فيضمنها على الرجاء والخوف وإن زادت قيمة الشيء المتلف على قيمة البهائم وسواء كان محظوراً عليه أم لا قاله أشهب بأن يقال ما قيمته الآن على جواز شرائه على تقدير تمامه سالماً وعلى تقدير جائحته كلاً أو بعضاً فلو تأخر الحكم حتى عاد الزرع له بهيمة سقطت قيمته وبؤدب المفسد

عن مال بالغ عليه دفعا لما يتوهم أن مقاتلة المعصوم لعظمها لا تباح إلا للدفع عن النفس أو الحرم فدفعه لحديث من قتل دون ماله فهو شهيد وقوله وقته أي وجاز قصد قتله أي أولاً قال بعض شراحه وقد يقال ينبغي أن يكون القتل هتاء واجبالاً به يتوصل إلى إحياء نفس لاسيما إذا كان الصائل غير آدمي (قوله إذا كان لا يحضره الناس) وأما إذا كان يحضره الناس فلا بد من البينة (قوله فإذا كان المصول عليه بقدر على الهروب الخ) هذا في غير المحاربين وأما المحاربون فقتلهم جهاداً كن المذهب أن قتال الكفار مقدم على قتال المحاربين وحينئذ فيجوز جرح المحارب عن قدر على الهروب منه بلا مشقة وأنه يجوز قصد قتله وإن علم أنه يدفع بغير القتل وهو ظاهر لأن القتل أحد حدوده على ما تقدم (قوله وما أنتلفته

البهائم لا يفعلى ربه) هذا إذا لم يكن له راع في الليل أو كان له راع في الليل فالضمان عليه وليس مع قدرته على دفعها وقوله وإن زاد على قيمتها أي به الرد على يحيى بن يحيى إنما عليهم من الأقل من قيمتها وقيمة ما أفسدت (قوله فعلى ربه) أي ضمانه إذا انقص عن قيمتها أو ساءها أو هبلاً وإن زاد عوض ما أنتلفته على قيمتها والعروض شامل لقيمة المقوم ومثل المثلي وظاهره سواء كانت مربوطة أم لا وليس كذلك بل محل الضمان إذا تركوها من غير ربط أما إذا ربطوها وحفظوها فلا ضمان عليهم والحاصل أن المشاية إذا ربطت الربط الذي ينعها عادة أو قفل عليها القفل الذي ينعها عادة فإنه لا ضمان على ربه كانت عادية أم لا وإن لم تربط الربط المذكور ولا قفل عليها القفل المذكور فإن كانت عادية فإنه يضمن ربه ما أنتلفته ليلاً أو نهاراً وإن كانت غير عادية فإنه يضمن ما أنتلفته ليلاً دون ما أنتلفته نهاراً وقوله فعلى ربه أي سواء كان واحداً أو متعدداً وهل على عدد الرؤس أو على عدد المواشي قاله الأقفهسي (وأقول) الظاهر الثاني (قوله وسواء كان محظوراً عليه أم لا) أي سواء كان مصوناً بمحاطة أم لا (قوله بأن يقال ما قيمته الآن الخ) أي فهو يقوم تقويم واحد منظوراً فيه طاعتين

(قوله بخلاف العبد الجاني الخ) الحاصل انه اذا استؤمن العبد على ما ألتف فهو في ذمته ان انتفع والا فكذلك عند ابن القاسم وفي رقبته عند ابن المباحشون واذا لم يستأمن ففي رقبته مطلقا فاده بعض شيوخنا عليه الرجعة (قوله فلو كان معهارا وهو قادر على دفعها) لا فرق في الراعي بين كونه مكافا او صبيما كذا في شرح عب وفي شرح شب خلافة ونصه وقوله فعلى الراعي ان كان مكافا وفراط بان نام مضطجعا او مالوا نام مستندا فليس بفراط وان اختلف في التفريط وعدمه فلا صل عدم التفريط حتى يتبين خلافة وان كان غير مكاف فهو در انتهى ثم أقول الموافق لقول المصنف سابقا وضمن ما أفسدان لم يؤمن عليه كلام عب أولى من التعميم لان افسادها مع الراعي كافساده فقامل (قوله ومقتضى ما لغيره) أى كالا فقهسى أقول (١١٣) لا يخفى ان ضمان الراعي انما يكون مع التفريط

وحيث سرحت بعد المزارع أى بحيث يغلب على الظن أنها لا ترجع للمزارع فلا يعد الراعي مفراطا فيظهر من ذلك اعتماد كلام غير ابن ناجي (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابلته مارواه مطرف عن مالك من انه يمنع أربابه من اتخاذ واعلم ان قضية كلام الشارح حيث اقتصر على كلام ابن القاسم ولم يذكر المقابل أن يكون كلام ابن القاسم هو المعتمد (قوله فقيل بضمن مطلقا) أى سواء كان في ليل أو نهار وسكت الشارح عن المقابل (قوله فقتلته فإنه لاشئ على ربه) أى أن ألتفه له لا قاله مالك أى حيث لم يقصر في حفظها وكذا ما كدته بفمها أو رتمه برجلها ان لم يكن من فعل من معها والا ضمن

وليس لربها ان يسلم الماشية في قيمة ما أفسدت بخلاف العبد الجاني والفرو ان العبد مكلف فهو الجاني والماشية ليست مخاطبة فليست هي الجانية وأما ما ألتفته منها فلا ضمان على أربابها بشرطين الاول اذ لم يكن راع الثاني ان تسرح بعد المزارع بان يخرجها عن الزرع الى موضع يغلب على الظن أنها لا ترجع له فلو كان معهارا وهو قادر على دفعها فإنه يضمن سواء سرحت بعد المزارع أو قر بها فلو سرحت قرب المزارع وليس معهارا فان ضمان ما ألتفته على ربه أقوله (والا فعلى الراعي) أى فان كان معهارا فان ضمن عليه سواء سرحت بعد المزارع أو قر بها على ظاهره لا لان ناجي ومقتضى ما لغيره أن فعلها حيث سرحت بعد المزارع هـ درسـ واء كان معهارا أم لا ونذكر المؤلف حكم مفهوم الشرط الاول وسكت عن حكم مفهوم الشرط الثاني فلو قال والا فعلى الراعي أو على ربه الا فاد حكم المفهومين وأوفى كلامه حينئذ للتنويع وواو وسرحت بعد المزارع وواو الحال أى لا ضمان بقيدين وبعد بضم الباء أى بعد بعدهما من المزارع بعد ابعيد او فتحها أى وأطلقت بعد نفويت المزارع أى مجاوزتها المزارع مجاوزة بينة وقولنا الذي يمكن حراسته احترازا مما لا يمكن حراسته كالخيل والنحو وهما فلا يمنع أربابه من اتخاذ وعلى أرباب الزرع حفظه وهو قول ابن القاسم وابن كنانة في المجموعة وقاله ابن حبيب أيضا وقولنا ولم يكن معسروفا بالعداء احترازا عما اذا كان شأنه العداء على الزرع فان ضمان ما أفسده على ربه بالليل والنهار اذا تقدم له به انداروان لم تقدم اليه اندار فقل بضمن مطلقا كما اذا تقدم اليه اندار ويؤمر صاحبه بامساكه أو بيعه بأرض لازرع فيه وقولنا من الزرع الخ احترازا عما اذا وطئت على رجل نائم فقتلته فإنه لاشئ على ربه قاله مالك رحمه الله

باب العتق

(قوله بين فيه العتق) أى أحكامه فقوله وأحكامه عطف تفسير (قوله العتق الكرم) أى ان العتق لغة الكرم (قوله والعتق الجبال والعتق الحرية) أى فلا عتق معان ثلاث (قوله وكذا العتاق بالفتح) أى بفتح العين أيضا أى بالمعاني الثلاث

باب بين فيه العتق وأحكامه وما يتعلق به

يقال عتق يعتق من باب ضرب ودخل ولا يقال عتق السيد عده بل أعتقه ولا يقال عتق الغلام بالضم بل أعتق والعتق لغة الخلوص وقال الجوهرى العتق الكرم يقال ما بين العتق في وجهه فلان يعنى الكرم والعتق الجبال والعتق الحرية وكذلك العتاق بالفتح والعنافة تقول منه عتق العبد يعتق عتقا وعتاقا وفي الشرع خلوص الرقبة من الرق وبه سمي البيت العتيق لخلوصه من أيدي الجبابرة فلم يملكه جبار وقيل لان الله أعتقه من الجبابرة فلم يظهر عليه جبار قط وقيل لأنه أعتق من العرق ومن الطوفان والعتق من حيث هو مندوب اليه وهو من أعظم

(١٥ - خشي ثامن) (قوله وبه) أى لفظ العتق ظاهر العبارة سمي البيت العتيق عتقا مع ان الاسم انما هو عتيق والجواب ان المعنى وبما اشتق منه أى وبما اشتق من لفظ العتق وهو عتيق ثم في العبارة شئ وهو ان فضيعة أن تلك التسمية منظور فيها للمعنى الشرعى مع انها ربما نظرت فيها المعنى لغوى لم يذكر في الشرع وهو انه قيل ان العتق لغة الخلوص ومنه عتاق الخيل والطير أى خلوصها وسمى به البيت الحرام لخلوصه من أيدي الجبابرة ويأتى العتق أيضا بمعنى النجاة والشرف (قوله لخلوصه من أيدي الجبابرة) أى فالجاء مع مطلق الخلوص (قوله أعتقه من أيدي الجبابرة) أى خلصه من أيدي الجبابرة ولا يخفى ان هذا القول عين ما قبله (قوله وقيل لأنه أعتق من العرق) أى سمي البيت عتقا لأنه أعتق أى خلص من العرق (قوله ومن الطوفان) أى ومن العرق الذي يحصل بالطوفان فهو عين المعطوف عليه ولو قال لأنه أعتق من عرق الطوفان لكان أحسن (قوله والعتق من حيث هو مندوب اليه) المناسب

والاعتناق لان النذب انما يتعلق بالافعال الذي هو الاعتناق وقوله من حيث هو أى في حد ذاته أى وقد يعرض له الحرمة كعق السائبة وقد يعرض له الوجوب كما اذا نذر عتق عبده سعيد (قوله على منع عتق غير) أراد بالعتق الاعتناق لانه المتعدى (قوله لانه السائبة الحرمة بالقرآن) كان الرجل في الجاهلية يقول اذا قدمت من سفري فناقني سائبة ويصير الاتفعا بها حراما عندهم فقول الشارح لان السائبة الحرمة على حذف الكاف أى كالسائبة الحرمة بالقرآن وقوله بالقرآن أى بنص القرآن لان الله تعالى قال ما جعل الله الخ فهذا الآية وان لم تصرح بالتحريم لكنهم استلزمه للتحريم حيث تقول ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب لان الكذب حرام (قوله رفع ملك) من اضافة المصدر للفعول أى رفع السيد الملك وهذا انما هو تفسير الاعتق الذي هو خلوص الرقبة الذي هو وصف العبد (قوله حيوان غير آدمي) لا يخفى ان رفعه عن حيوان غير آدمي يرجع للسائبة (قوله حتى رفعه عنه بموته) المناسب ان يقول احتريز به عن رفع الملك عن الآدمي بعدم موته بان قال له بعدم موته هو حر لكن جعل هذا ملكا باعتبار ما كان (قوله لم يكن ملكا حقيقة ظاهرا وباطنا) أقول لا يخفى (١١٤) ان قوله ملك حقيقى احتريز به عن رفع الملك بحسب الظاهر كاستحقاق العبد

القرب ولذا شرع كفارة للقتل وأجعت الاممة على منع عتق غير الآدمي من الحيوان لانه السائبة المحترمة بالقرآن وحده ابن عرفة بقوله العتق رفع ملك حقيقى لاسباء محرم عن آدمي حتى خرج بآدمي حيوان غير آدمي وبقوله حتى رفعه عنه بموته وأخرج بقوله ملك رفع غيره كرفع الحيكم بالسبخ ووصفه بقوله حقيقى ليخرج به استحقاق العبد بخر به لان ملك المستحق من يده بخر به لم يكن ملكا حقيقة ظاهرا وباطنا وقوله لاسباء عطف على مقدر أى بغير سبأ لاسباء ليخرج به فداء المسلم من حربى سبأ وكذلك بمن صار له من حربى وقوله عن آدمي متعلق بقوله رفع وقوله حتى يخرج به من ارتفع الملك عنه بالموت وأركانه ثلاثة الصيغة والرقيق المعتق بفتح التاء والمعتق بكسر الميم المشار اليه بقوله (ص) انما يصح اعتناق مكلف (ش) يعنى ان العتق لا يصح أى صحة تامة بمعنى اللزوم الامن مكلف ويدخل فيه السكران فيصح عتقه على المشهور والشك في الشارع للحرية وتقدم انه يلزمه طلاقه وأما هبته فلا يصح وغير المكلف كالصبي والمجنون لا يصح عتقه ولا يقال هو صحيح متوقف على اجازة الولي كبيعته لانه ليس فيه معاوضة فهو من باب الهبة ولا يرد على تفسيرنا الصحة باللزوم الكافر فان عتقه لعبده الكافر أو المسلم لا يلزمه وله ان يرجع فيه مع انه مكلف لئلا يرد هذه الصورة والدليل على أنه أراد بالصحة اللزوم قوله ولغيره رده فان المدين عتقه غير لازم (ص) بلا حرج واحاطة دين ولغيره رده أو بعضه الا ان يعلم أو يطول أو يفيد مالا ولو قبل نفوذ البيع (ش) يعنى ان المكلف اذا حرج عليه فى شئ فانه لا يصح عتقه فيه أى لا يلزم فالزوجة والمرضى كل منهما ما يصح عتقه فى ثلث ماله ولا يصح عتقه فيما زاد على الثلث لانه محجور عليه ومفهوم بلا حرج أعظم من مفهوم مكلف لانه يشمل الصغير والمجنون والزوجة والمرضى فى زائد الثلث فلا يغنى أحدهما عن الآخر وكذلك لا يصح عتق من أحاط الدين بماله ولو لم يحجج ر عليه أى لا يلزم ولا يغنى قوله

بحرية فاذا كان كذلك فقوله لم يكن الخ لا يظهر له معنى (قوله ليخرج فداء المسلم الخ) هذا يفيد ان الحربى له ملك حقيقى بالسبى فاذا فدى منه فقد رفع الملك الحقيقى الحاصل بالسبى المحرم وهو ضعيف والمعتقد ان الحربى لا يملك المسلم بل له شبهة ملك (قوله وكذلك بمن صار له الخ) صورته الحربى سبى مسلما ثم ان الحربى دفعه لم يدمثلا على وجه الهبة أو الصدقة أو نحو ذلك كان زيد مسلما أو كافرا ثم ان ذلك المسلم فدى من زيد فرفع الملك عن ذلك المسلم لا يقال له عتق (قوله ليخرج به من ارتفع الملك عنه بعد الموت) فيه ان قوله رفع ملك معناه رفع السيد الملك ومعلوم ان ارتفاع الملك بالموت لا يقال له رفع السيد الملك فالمناسب ان يخرج قول السيد لعبده بعدم موته أنت حر

فانه رفع الملك المستحب (تبيينه) فى عتق من أشرف على الموت قولان والصحيح الصحة وترد ابن سهل فى انه هل ثوابه كثواب الصحيح واذا صح لا يعود رقيقا وتثبت له أحكام الاحرار فى موارثاته ومعاملاته وشهادته وغير ذلك انتمى أقول الظاهر ان ثوابه ليس كثواب الصحيح (قوله أى صحة تامة بمعنى اللزوم) اعلم انه اذا فقدت القيود فشئ لا يصح كعتق المجنون والصبي والسفيه وشئ يصح غير لازم كعتق الزوجة والمرضى فى زائد الثلث فانه صحيح غير لازم فظهر ان فى المفهوم تفصيلا (قوله ويدخل فيه السكران) أى بحرام لا بحلال (قوله فيصح عتقه على المشهور) أى اعتاقه (قوله فان عتقه لعبده الكافر أو المسلم لا يلزمه) المناسب اعتاقه ثم ان عجب لم يرض ذلك وفصل تفصيلا تبعه وهو ان عتق الكافر لمسلم لازم بان عنه أم لا وعتق الكافر للكافر لازم ان أسلم أحدهما أو بان العبد من سيده فان لم يحصل اسلام من أحدهما ولا ابانة فهو صحيح غير لازم (قول المصنف أو بعضه) بالجر عطف على الهاء من قوله رده أو بالرفع عطف على رده بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فان ارتفع ارتفاعه أو بالنصب عطف على المحل (قوله فانه لا يصح عتقه) أى لا يصح اعتاقه (قوله يصح عتقه) أى لا يلزم عتقه وقوله ولا يصح عتقه أى ولا يلزم عتقه (قوله لانه يشمل الخ) أى بخلاف مفهوم مكلف فانه لا يشمل الزوجة والمرضى فى زائد الثلث (قوله فلا يغنى أحدهما عن الآخر) فيه

انه اذا كان بلا حجر اعم يعلم منه ان قوله بلا حجر يعني عن قوله مكاف وذلك لان قوله بلا حجر اخرج الصبي والمجنون والخارجين بقوله مكاف واخرج به الزوجة والمرضى في زائد الثالث ولم يخرج بقوله مكاف فبين منه صحة استثناء بلا حجر عن قوله مكاف (قوله لانه قد يكون محجوراً عليه وليس عليه دين) أي كالزوجة في زائد الثالث وقوله وقد يكون عليه دين محبط أي يكون المدين أحاط الدين بماله ولم يحجر عليه الغرماء أي فلو اقتصر على قوله بلا حجر لم يعلم أن من أحاط الدين بماله ولم يحجر عليه أنه لا يلزم عتقه مع أنه المقصود بالإفادة ولو اقتصر على قوله أحاطه دين لم يعلم منه أن الزوجة والمرضى في زائد الثالث لا يلزم عتقهما مع أنه المقصود بالإفادة فلذلك جع ينهم ما (قوله أو يرد بعضه ان استغرق بعضه) كيف هذا والفرض ان الدين أحاط بماله وأجيب بتصوره في مدين ليس له الاعبد وتعلق الدين ببعضه ولم يحج من يشتري بعضه فأعتق جميعه فالغرماء لا حيل بيعه في دينه والبعض الآخر انما ارد العتق فيه لعدم من يشتري بمعضافه وجرد بعضه مع أحاطة الدين بالمعنى الذي أراد به (قوله ويبيع من الرقيق الخ) لا يخفى أنه في تلك الحالة رد البعض ولم يحبط الدين بماله فهو مشكل مع فرض ان

(١١٥)

هل يستحب جعل باقيه في عتق أو يصنع به ما شاء قولان فالمناسب تصوير المسئلة بمأصو رناه به قبل المشاركة بقوله والابيع جميعه وبعض دفع الاشكال من أصله قائلاً بعد قول المصنف وأحاطه دين أي بكاه أو ببعضه بدليل ما بعد وبهذا شمل الصورتين (قوله مالم يعلم بعتقه أو يطول الخ) المعتمد نسخة إلا أن يعلم ويطول أي بعد العلم بالحاصل انه ان لم يعلم رد العتق ولو طال الامر وان علم بالعتق فان طال بعد العلم فلا رد وان لم يطل بعد العلم فله الرد (قوله قبل نفوذ البيع) وأما بعد نفوذ البيع فلا رد وهذا اذا كان البائع السلطان كما صوره به أي أو المفلس أو الغرماء باذن السلطان وأما هو أو هم بغير إذنه فبردا البيع بعد نفوذه أيضاً حيث أقامه لا كافي ح (قوله قال أشهب ابطال) لا يخفى أن عبارتهم في ذلك

وأحاطه دين عن قوله بلا حجر ولا العكس لانه قد يكون محجوراً عليه وليس عليه دين محبط وقد يكون عليه دين محبط ولا حجر عليه فان أعتق من أحاط الدين بماله فان عتقه لا ينفذ والغرماء أن يرد كاه ان استغرق الدين جميع ماله أو يرد بعضه ان استغرق بعض ماله فان كان عليه عشرة دراهم مثلاً وعنده عبديساوى عشرين درهما مثلاً فأعتقه فلصاحب الدين أن يرد بعضه وهو ما قابل الدين ويبيع من الرقيق بقدر العشرة ان وجد من يشتري ذلك والابيع جميعه ومحل رد الغريم لعتق من أحاط الدين بماله مالم يعلم بعتقه أو يطول زمان العتق وان لم يعلم ويصح العتق والطول بأن يشتر بالحرية وتثبت له أحكامها بالموارثة وقبول الشهادة وقيل أكثر من أربع سنين بخلاف هبة المدين وصداقته فيردان ولو طال أمره مالا ان الشارع متشوف للحرية وما لم يقدر المدين مالا قدر الدين الذي عليه فان عتقه يعضى ولا يرد ولو كانت إفادة المال قبل نفوذ البيع فان العتق يعضى كما اذا كان البيع على الخيار بأن رد السلطان عتق المديان وباع عليه وقد علمت أن بيعه على الخيار ثلاثة أيام فقبل مضي أيام الخيار أفاد السيد مالا فان عتقه يعضى ولا يرد وهذا بناء على أن رد الخاكم رد ايقاف وكذا رد الغرماء وأما رد الوصى فرد ابطال والمشهور أن رد السيد ابطال ورد الزوج تبرع زوجته بزائد الثالث قال أشهب ابطال وقال ابن القاسم لا ابطال ولا ايقاف لقوله في النكاح الثاني لو رد عتقها ثم طلقها لا يقضى عليها بالعتق ولا ينبغي لها ملكه ورد السلطان ان كان للغرماء ايقاف وان كان للسفيه فابطال لتنزله منزلة الوصى (ص) رقيقا (ش) هذا هو الركن الثاني من أركان العتق وهو المعتق بفتح التاء وهو منصوب على انه معمول اعتاق ولو كان فيه شائبة حرية ككتاب ومدير ومعتق لأجل وأم ولد وانما صرح بقوله رقيقا لبيان الواقع لان العتق لا يقع على غيره ولا جمل قوله (لم يتعلق به) أي بذلك الرقيق الواقع عليه العتق (حق لازم) لمرتبة أو محجى عليه أو لمدين فعتق غيره من الحيوانات لا يصح بل ولا يجوز باجماع لانه من الشائبة المحرمة بالقرآن وقوله

الموضع تفيد انهم ما قولان مستويان (قوله لا يقضى عليها الخ) أي فلو كان ايقافا لاقضى عليها بالعتق وقوله ولا ينبغي لها ملكه أي فليس ابطالا والامتلاك (قوله ولا يقضى عليها بالعتق) أي ويجب العتق فقوله ولا ينبغي الخ أي يحرم تملكها ويحتمل أن قوله لا يقضى عليها بالعتق أي ولا يجب العتق وقوله ولا ينبغي الخ أي يكره والظاهر الاول (قوله وان كان للسفيه فابطال الخ) يرد عليه ان عتق السفيه باطل فلا معنى حينئذ لكون الرد ابطال لتنزله منزلة الوصى (قوله لم يتعلق به حق لازم) صادق بصورتين بأن لا يتعلق به حق أصلا أو تعلق بذمة حق السيد اسقاطه فانه غير مضر لعدم لزومه لعينه (قوله لمرتبة) أي اذا كان المعتق معسرا لان كان ملئاً (قوله أو محجى عليه) أي بأن جنى العبد على غيره عمدا وكذا خطأ حيث حلف سيده انه لم يعتقه راضيا بتحمل الجنابة فيرد عتقه (قوله أو لمدين) معطوف على لمرتبة أي مدين أحاط دينه بماله سيده العبد ومثل ذلك اذا كان العبد مكا تباعه في الكتابة من له حق تعلق بعينه كما أشار له المصنف بقوله وللسيد عتق قوى منهم ان رضى الجميع وقووا وأورد على قوله لم يتعلق الخ المدبر والمكاتب والمقاطع فانه تعلق بعينهم حتى لازم على أن عتقهم يصح وجوابه أن المعنى حق لازم لا دعى غير سيد

(قوله كسئلة التعليق الخ) صورتها قال البائع ان بعثك فانت حر وقال المشتري ان اشترى به فهو حر ثم باعه البائع فانه يعتق على البائع مع انه يتعلق به حق المشتري الا انه مصاحب (قوله) أي بلفظ اعتاق فذكر الاعتاق أولا مراد به الحقيقة وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو اللفظ (قوله) وكأنه قال صيغة العتق (١١٦) الصريحة اعتاق) وماعطف عليه أي ما كان من هذه المادة وقوله وجاء

حق لازم أي قبل عتقه لامتعه فلا يمنع العتق كسئلة التعليق الآية فان المشتري يتعلق حقه بعين العبد لكن تعلقه لمصاحبا (ص) به وبفك الرقبة والتحرير (ش) متعلق باعتاق وكأنه قال صيغة العتق الصريحة اعتاق وجاء بالمصدر ليصير سائر نصارى من الصريح فاذ قال له أعتقت رقبتك أو فككتهم أو حررتك أو أنت حر فانه يعتق والحاصل أن الصيغة إما صريحة أو كناية والكناية إما ظاهرة أو خفية فالصريحة هي التي لا تنصرف عن العتق والكناية الظاهرة هي ما لا تنصرف عنه الابنية كوهبت لنفسك والخفية هي التي لا تنصرف اليه الابنية كذهب (ص) وان في هذا اليوم بلا قرينة مدح أو خلف (ش) يعني أن المالك اذا قال لعبد لفظا من ألفاظ العتق وقيد بهذا اليوم أو الشهر مثلا فانه يعتق أبدا فلو ادعى بعد قوله أنت حر عدم ارادة الحرية فانه يصدق حيث كان هناك قرينة تصرف اللفظ عن ارادة العتق كما ذكر عمل علفا فاعجب سميده فقال له أنت حر ولم يرد بذلك العتق وانما أراد أن في عملك كالحر أو عمل شيئا لم يحب سميده فقال له أنت حر أو ما أنت إلا حر أو يا حر جوابا لمخالفتك ولم يرد بذلك الحرية وانما أراد أن في مخالفتك لي وعصيانك لي مثل الحر تخلف في كلام المؤلف بضم الخاء المعجمة وسكون اللام بمعنى المخالفة والعصيان كما عند ابن غازي لا حلف بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام كما عند تت لان الحلف ليس بقرينة توجب عدم لزوم العتق بل القرينة الاكراه فلا يتم ما ذكره على ان ما ذكره يشمله قول المؤلف عقب هذا (أو دفع مكس) اذ هو صادق بكونه يمين كما اذا حلفه المكاس حين ادعى الحرية على ما دأبه أولا كما اذا قال له حين طلب منه المكس هو حر وان جعل على انه في غير يمين شمل مسئلة اليمين بالاولى لوقوع الاكراه فيها (ص) وبلا ملك أو لا سبيل لي عليك الأجواب (ش) هذا معطوف على قوله وبفك الرقبة والمعنى أن السيد اذا قال لعبد لا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك فانه يعتق عليه الا أن يكون ذلك لجواب كلام كان قبله فانه يصدق انه لم يرد به العتق كما اذا ذكر العبد لسبيده كلاما لا يليق فقال له لا ملك أو لا سبيل لي عليك فقوله الأجواب أي جواب للعبد بدليل قوله عليك المقتضى للخطاب وأشار المؤلف الى الكناية الظاهرة بقوله (ص) وبكوهبت لك نفسك (ش) والمعنى أن السيد اذا قال لعبد وهبتك نفسك أو أعطيتك نفسك فانه يكون حرا قبل العبد أم لا ولا يحتاج في هذا الى نية وأشار الى الكناية الخفية بقوله (ص) وبكاسفتي أو اذهب أو اعزب بالنية (ش) والمعنى أن السيد اذا قال لعبد اسقني الماء أو اذهب أو اعزب وفوى به العتق فانه يعتق والا فلا فقوله بالنية راجع لما بعد الكاف الثانية بقدر نية إعادة العمل ومافي تت من أنه راجع لما بعد الكاف الاولى الى غير ظاهر والعزوب البعد ومثل وهبت لك نفسك وهبت لك خراجك أو خدمتك أو عملك في حياتك أو تصدقت عليك أيضا بخراجك أو خدمتك أو حياتك كافي الشامل ولا يعذر بجهل هنا (ص) وعتق على البائع ان علق هو والمشتري على البيع والشراء (ش) يعني أن من قال لعبد ان بعثك فانت حر وقال شخص آخر ان اشترى بك فانت حر ثم باعه سميده لذلك الشخص الذي علق عتقه على شرائه فانه يعتق على البائع على

بالمصدر أي بجنس المصدر فيدخل فيه اعتاق وفك وتحرير وقوله ليصير سائر نصارى من الصريح أي وجاء بالمصدر مراد منه المادة فظهر قوله ليصير سائر نصارى من الصريح (قوله في هذا اليوم) ولوقيد فقط أو قال من العمل أو من هذا العمل فحرا بيدا الآن يخلف حين تقييده فقط أو من هذا العمل أنه أراد من عمل خاص أو من هذا العمل الخاص لا اعتقا فلا يعتق عليه ثم لا يستعمله في هذا اليوم (قوله اذ هو صادق بكونه يمين أم لا) أي لان قرينة المنكس كافية في عدم لزوم العتق (قوله هذا معطوف على قوله وبفك الرقبة) لا يظهر بل المناسب أن يقول معطوفا على قوله الذي هو الاول وفصله عما قبله بأعادة العامل لرجوع الاستثناء لذين (قوله الأجواب الخ) والمراد الأجواب الخلف وحينئذ فهو مستغنى عنه بما تقدم لفهمه منه بالاولى لانه اذا كانت قرينة الخلف يعمل بها في الصريح فأولى في الكناية (قوله وأشار المصنف الى الكناية الظاهرة) ظاهره أن قوله وبلا ملك أو سبيل لي عليك من الصريح وكذا حصل عب مخالفين لشبه فانه قال في قوله وبلا ملك الخ مانصه أعاد الباء ليعاير بين هذه وما قبلها مثلا يتوهم ان هذا من الصريح بل هو كناية ظاهرة والظاهر ان ما قاله شب

هو الصواب (قوله أو اعزب) بضم الزاي أي بعد (قوله ومافي تت في الخ) أقول قال ابن عرفة تحصيل الصيغة أن المشهور ما لا ينصرف عن العتق بالنية ولا غيرها صريح وما يدل على العتق بذاته وينصرف عنه بالنية وشحها كناية ظاهرة وما لا يدل عليه الا بالنية كناية خفية فالاولى كاعتقتك وأنت حر ولا قرينة لفظية قارنته والثاني كقوله أنت حر اليوم من هذا العمل وكلا سبيل لي عليك ولا ملك لي عليك والثالث واضح (قوله ولا يعذر بجهل هنا) ولا يحتاج في هذا الى نية وسواء قبل العبد أم لا (قوله فانه يعتق على البائع)

مقابله يعتق على المشتري (قوله ولتقدم القبول الخ) أي بأن يقول المشتري اشتريته منك بمائة فيقول البائع بعته (قوله وقول
 الشارح قبلت الخ) نص الشارح وأما الصورة التي وقع التعليق فيها من البائع فقط كقوله لبعده ان بعته فانت حر فالمشهور أيضاً أنه
 يعتق عليه ابن نونس وقال ابن سحنون عن أبيه عن ابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة انه كان يقول لاشئ عليه اذا باعه وقاله عبد
 الملك قال لانه انما يحنث بعد ثبوت البيع فكانه حنث فيه وهو في (١١٧) ملك غيره قال وهو قول أهل العراق سحنون

وقول مالك أولى لان ما يفعله
 البائع من البيع سابق على ما يفعله
 المشتري من الشراء فهو أولى أن
 يعتق عليه يريد لان العتق معلق
 على البيع وهو فعل البائع وفعله
 قوله قبلت اه (قوله وعنتى على
 البائع) أى فان علق البائع فقط
 عنتى عليه به ولو فاسدا (قوله لان
 الصدقة لا يجبر على اخراجها) فاذا
 قال هذه صدقة على زيد أو على
 المساكين فانه لا يجبر على اخراجها
تنبية قوله لا يجبر على
 اخراجها أى حيث كانت في عين
 كما قال البدر (قوله انه يستحب له
 الوفاء بذلك) أى بالثمن وهذا عين
 ما قبله وقوله ان الوفاء بذلك
 واجب أى بالثمن لانه نفس
 المتصدق به لانه خرج من اليد
 (قوله وبالشراء الفاسد) أى
 لان الحقائق الشرعية تطلق على
 فاسدها كما تطلق على صحيحها
 (قوله ويلزم المشتري القيمة) أى
 يوم القبض ظاهره ولو كان فساده
 ليكون ثمنه خيرا أو خيرا أو وقع
 البيع على عينه وهو ظاهر المدونة
 أيضا فليس كسوائه نفسه فاسدا
 (قوله وكذلك يعتق العبد الخ) ثم
 ان كان ما اشتري به مما يملك فانه
 يكون للسيد كالعبد الا بقى والبعير
 الشارد أو غيره فلا شئ على العبد

المشهور وظاهره ولتقدم القبول من المشتري على الايجاب من البائع وهو كذلك لان المقدم
 صورة ولزوم الحكم فيه انما هو لكونه بعد قول البائع في الرتبة ويرد البائع الثمن ان قبضه على
 المشتري ولو كان البائع معسرا بالثمن يتبع به ولا يرد العتق وقول الشارح قبلت صوابه يعتق
 وقوله وعنتى على البائع أى في بيع البت الصحيح ومقتضى قوله الا فى وبالشراء الفاسد الخ انه
 يعتق على البائع أيضا في البيع الفاسد وأما في بيع الخيار فانه يعتق بعد ضمه فان رد من له الخيار
 لم يعتق عليه لان الايجاب الحاصل كالايجاب قوله وعنتى على البائع بخلاف الصدقة قال في
 النكت قال بعض شيوخنا ولو قال ان بعته هذا الشئ فهو صدقة فباعه فانه لا ينقض البيع
 بخلاف اليمين في العتق لان الصدقة لا يجبر على اخراجها كانت على رجل بعينه أو على المساكين
 وأما العتق فهو محكوم عليه به ويستحب له الصدقة بالثمن الذى قبض ونحوه لابن نونس وفي كلام
 البرزلى أنه يستحب له الوفاء بذلك وأما ابن رشد وأبو الحسن فذكرا أن الوفاء بذلك واجب لانه التزام
 (ص) وبالشراء الفاسد في ان اشتريتك كأن اشتري نفسه فاسدا (ش) يعنى ان من قال ان
 اشتريت العبد الفلانى فهو حر فاشتراه ثم افاسد فانه يعتق عليه وكذلك الحكم اذا اشتري بعضه
 ثم افاسد او كذلك الحكم في البيع فيما اذا قال السيد لبعده ان بعته فانت حر فباعه بيعا فاسدا
 وبيع بعضه فاسدا ككله ولو جمع على فساد واستشكل العتق بأن البيع الفاسد لا ينقل الملك فلم
 يحصل له المعلق عليه العتق حتى يعتق الآن يقال لان الشارح متشوق للحرية وفي الجواب بأن
 هذا مبني على الشاذبة تنقل الملك في الفاسد نظر لانه لا يطرد فيما اذا كان الفساد مجمعا عليه فانه لم
 يقل أحد بان تنقل الملك فيه ويلزم المشتري القيمة لانه بيع فاسد فانت بعته فلو كان المشتري
 معسرا يباع من العبد بالاقبل من الثمن أو القيمة ويتبع بباقي القيمة وكذلك يعتق العبد بشرائه
 نفسه من سيده شراء فاسدا ولا ينقض البيع لتشوق الشارح للحرية (ص) والشقص والمدير
 وأم الولد ولد عبده من أمته وان بعد عينه والانى فمن يملكه أولى أو رقيق أو عبيد أو مملوك
 لا عبيد عبيده كما يملكه أبدا (ش) يعنى أن المالك اذا قال كل مملوك حر أو قال كل مملوك لى حر أو
 قال رقيقى أحرار أو قال عبيدى أحرار أو قال مملوكى أحرار فانه يلزمه عتق عبيده الذين يملكهم
 حين العتق الذكور والاناث وكذلك يعتق عليه أمهات أولاده ومكاتبه ومدبروه وكل شقص
 له في مملوك ويقوم عليه ببقية ان كان مملوكا يعتق عليه ويدخل الاناث في الممالك وكذلك
 يلزمه عتق أولاده عبيده من أمهاتهم سواء ولدوا قبل عينه أو بعده لان الاولاد ملك للسيد أبائهم
 وسواء كانت اليمين على حنث أو على برفقوله والشقص الخ عطف على فاعل عتق وقوله وان بعد
 عينه أى ان ما حدث بعد اليمين وقبل الحنث حكمه حكم من كان موجودا حال اليمين لكن هذا في
 صيغة الحنث فقط وأما في صيغة البر فلا يعتق ما ولد أو حدث من الحمل بعد عينه لانه في صيغة
 الحنث على حنث حتى يتم وأما في صيغة البر فهو على بر وقال الشيخ كريم الدين ينبغي أن يكون

وكانه انتزعه منه ثم أعتقه وان كان مما لا يملك كالنجر والخنزير والدم فان كان معينا فلا شئ عليه ويراق النجر على السيد وان
 كن موصوفى الذمة فعليه قيمة رقبته (قوله من أمته) وأولى أمه السيد احترام من الحرمة وأمة الغير فلا عتق (قوله وان بعد عينه)
 خاص بالعتق ولا تأتى كونه في الانشاء لان لفظه يقارن معناه (قوله فمن يملكه الخ) أى كأن يقول كل من يملكه فهو حر وقول
 المصنف أولى فسر ذلك شارحا بما أشار اليه بقوله كل مملوك لى (قوله أولى الخ) لا يحنث ان محل ما ذكره لم يجز عرف بتخصيص العبد
 بالذكرا الاسود والمملوك بالذكرا الأبيض والاتبع وان كان لفظ العبد يشمل الانثى شرعا نحو وما ربك بظلام للعبيد ويشمل الأبيض

لكن العرف أصل من أصول الشرع يخص العام ويقتضي المطلق (قوله وأما عید عیده الخ) وكذلك لا يدخل المكاتب قبل عزمه فان عزمه دخل لانه لم يتقدم ملكه (قوله كما انه لا يلزم من قال الخ) ومثل أبدأ ما إذا أتى بقوله في المستقبل أو نحوه فان ترك لفظ أبدأ ونحوه فانه يلزمه فيملكه حال البين ولا يلزمه فيملكه بعده سواء علقه أم لا (قوله الأيت معين) أي بت عتق شخص معين لا يخفى ان ذلك استثناء منقطع لانه لم يدخل في النذر ويصح اتصاله بأن يجعل قوله ولم يقض الخ ابتداء كلام ليس على معنى ولم يقض في النذر الخ حتى يلزم الانقطاع كما أفاده بعض (١١٨) شيخنا رحمه الله تعالى والحاصل ان لفظ بت مضاف لمعين كما أفاده

بعض شيوخنا وأيضاً هو مفهوم من المعنى (قوله عدة) أي كالعدة من حيث عدم القضاء به والافهوا واجب هنا ولا يجب الوفاء بالعدة وقوله الآن يت عتق عبده المعين أي كأن يقول سيدي حر أو عبدي هذا حر وقوله أو شهدت أي أو ينكر وتقوم عليه بينة وقوله أو يقول الخ أشار إلى ما يشار إلى ذلك إلى أن المراد بالبت ما يشمل التعليق كان دخل ناصح الدار فهو حر **تبيينه** أفهم قوله بت معين انه اذا كان بت غير معين كما اذا قال ان دخلت الدار فعمد من عمدي حر فلا يقضى عليه بذلك (قوله فانه اذا ملك شيأ الخ) لا يخفى ان هذا يفيد ان عدم الزوم انما هو فيمن تجدد لافين كان مملوكاً بالفعول معلقة أولاً والحاصل أن من قال كل مملوك أملكه حر ولم يقل أبدأ ولا في المستقبل معلقاً على شيء كدخول الدار مثلاً أو غير معلق فانه يلزمه عتق من يملكه حال حلفه فقط لافين يتحدد ملكه وهو مخالف لكل امرأة أتزوجها طالق فانه لا يلزمه فيمن تحته ولا فيمن يتزوجها بعد ذلك سواء علقه أم لا والفرق ان الشارع

حكم من ملكه بعد عيونه حكم من حدث من الاولاد بعد عيونه فيفرق فيه بين صيغة الحنث وصيغة البر وأما عید عیده فانه لا يعتقون ولا أمهات اولادهم لان العبد ملك ولا يكون ملكاً للسيد الا بالانزعاج كما انه لا يلزم من قال كل مملوك أملكه أبدأ فهو حر عتق لافين عنده ولا فيمن يملكه في المستقبل لانهم عيّن حرج ومشقة كما اذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فانه لا يلزمه طلاق (ص) ووجب بالنذر ولم يقض الا بت معين (ش) يعني ان العتق يجب بالنذر سواء كان معلقاً كقوله ان فعلت كذا فعلى عتق رقبة فانه اذا حنث لا يقضى عليه بذلك أو غير معلق كقوله لله على عتق رقبة فانه لا يقضى عليه بذلك لان هذه عدة جعلها الله من عمل البر يؤمر بها من غير قضاء الآن يت عتق عبده فلان أو شهدت عليه بينة بذلك أو يقول ان دخلت الدار مثلاً فعمدي فلان حر فدخلها فانه يقضى عليه في الصورتين (ص) وهو في خصوصه وعمومه ومنع من وطء وبيع في صيغة الحنث وعتق عضو وتملكه للعبد وجوابه كالطلاق (ش) يعني ان العتق يستوي مع الطلاق في الخصوص والعوم أي فيلزم في الاول دون الثاني فاذا قال ان ملكت عبداً أو أمة من البرابرة أو من البلد الفلاني فهو حر فانه يلزمه اذا ملكه واذا قال كل رقيق أملكه فهو حر فانه اذا ملك شيئاً من الرقيق لا يلزمه عتقه للخروج والمشقة لانه عم وكذا يستوي مع الطلاق فيما اذا قال ان لم أفعل كذا أو لا فعلته فأنت حرة أو أنت طالق فانه يمنع من وطء الزوجة ومن وطء الامة وبيعها فان مات السيد ولم يفعل المحلوف عليه عتق الرقيق من الثلث وأما صيغة البر كقوله ان دخلت الدار مثلاً فأنت حرة أو أنت طالق فانه لا يمنع من وطء ولا من بيع الامة والحاصل أنه يمنع من الوطء والبيع في صيغة الحنث غير المقيدة بأجل وأما صيغة البر فلا يمنع من واحد منها وأما صيغة الحنث المقيدة بأجل كقوله ان لم أفعل كذا في شهر كذا مثلاً فأنتي حرة فيمنع من البيع لانه يقطع العتق ويضاده ولا يمنع من الوطء لانه لا يقطع العتق ولا يضاذه فقوله في صيغة الحنث أي المطلقة التي لم تنقلب براحتي يساوي قوله في باب الطلاق وان نفي ولم يؤجل منع منها وكذلك يستوي مع الطلاق فيما اذا عتق عضواً من العبد أو من الامة فيلزمه العتق كطلاق عضو من الزوجة فاذا قال يدك حرة فانه يعتق عليه جميعه بالحكم لكن ظاهر التشبيه بالطلاق انه لا يحتاج عتق الباقي الى حكم كافي الطلاق والمذهب لا بد منه في العتق فالتشبيه بالطلاق في الجملة وقوله وعتق عضو حقيقة أو تنزيلاً فيشمل الشعر والجمال والكلام وكذلك يستوي مع الطلاق فيما اذا ملك العتق للعبد في جواب العبد للسيد كتمليك الطلاق للزوجة فاذا قال العبد أعنت نفسي فانه يعتق بخلاف ما اذا قال اخترت نفسي فلا يعتق الا اذا قال فوبت به العتق عند ابن القاسم وأما الزوجة اذا

ملكها

متشوّف للحرية وأما اذا قيد بأبدأ أو في المستقبل فيستوي البايان في عدم الزوم لافين

تحته ولا في غيره (قوله فان مات السيد ولم يفعل عتق الرقيق من ثلثه) حاصل ما في ذلك المقام انه اذا مات في صيغة الحنث غير المقيدة بأجل خرج من ثلثه وان مات في صيغة البر لم يخرج من ثلث ولا غيره ومثله صيغة حنث مقيدة بأجل فيما يظهر (قوله حتى يساوي قوله) أي فان قول المصنف وان نفي ولم يؤجل يفيد فهمه انه اذا أجّل لم يمنع منها أي من وطء الزوجة واذا كان لا يمنع من وطء الزوجة مع التأجيل فأولى لا يمنع من وطء الامة وان كان يمنع من بيعها (قوله وكذلك يستوي مع الطلاق الخ) أي وكذلك يستوي من أنه يؤدب المحزى للعتق لعدم جواز ابتداء (قوله فيما اذا ملك العتق للعبد) أي أو الامة

(قوله والفراق لا يكون الا بطلاق) أي بخلاف الفراق في العبد فإنه يحتمل العتق ويحتمل بعهده عنه مع كونه على ملكه بل هو المتبادر من المفارقة (قوله فإنه يختار واحدة الخ) فإن امتنع من الاختيار فإنه يسجن فإن أصر أعق الحاكم أدانهم كما عتقه إذا أنكر الورثة أي أنكروا أنه اختار حيث نازعهم العبيد أو اختلفوا أو كانوا غارا وبعضهم (١١٩) وان مات قبل أن يختار عتق عشر من كل

ان كانوا عشرة وعلى هذه النسبة وقال أشهب الخيار لورثته كالبيع ورجع إليه ابن القاسم (قوله) حيث لا نية له أو نسيها الخ لا يخفى ان العتدانه اذا كان له نية ونسيها فانما يابطقان ويعتقان وقوله وخيره المدينون كالعتق ضعيف وأما إذا ادعى انه نوى واحدة معينة فإنه يقبل قوله في العتق بغير عين وفي الطلاق بيمين (قوله بيمين) أي فهو أوسع من الطلاق فلذا كان له أن يختار أي فالرقبة عتق يمكن أن يكون نصفه حر ونصفه رقيقا ولا يتأتى في الزوجة أن يكون نصفها طالق (قوله ويجمع في أحدهم بالسهم) المراد بالسهم القرعة أي فيجمع في القرعة بين أحد الرقيق وأراد بالاحد ما وقعت فيه قسمة القرعة كعبد بين زيد وعمر وأراد أن يقسمها بالقرعة عند تساويهما قيمة ولا يتأتى ذلك في الطلاق فلا يصح في رجل عنده زوجتان أن يطلق احدهما بالقرعة على ذلك الوجه (قوله ان جلت) أي أو اذا أومى جلت (قوله) فإنه أن يطأها الخ) أي ثم يمنع لاحتمال جملها ولا يزال كذلك حتى تحمل (قوله وسواء كان الوطء سابقا الخ) حاصله انه لو وطئها ولو قبل يمينه في الطهر الذي حلف فيه حنث ولو عزل واختار للزنى انه لا حنث عليه حيث عزل لا يخفى

ملكها أمر نفسها فقالت اخترت نفسي فانها تطلق وقال أشهب يعتق العبد بقوله اخترت نفسي وان لم يرد به العتق كالطلاق والفرق عند ابن القاسم ان الزوج اعلم بملكها في ان تقيم أو تفارق والفراق لا يكون الا بطلاق فاذا قالت اخترت نفسي علمنا انها أرادت الطلاق فقوله وجوابه اما أن يقال انه ما شى على كلام أشهب أو على كلام ابن القاسم أي جوابه الصريح ولا يقال هذا لا قرينة عليه لانا نقول الشيء عند الاطلاق ينصرف للفرق الكامل منه والجواب الكامل في باب الطلاق هو الجواب الصريح ويأتى هنا ما مر في الطلاق من قوله ورجع مالك الى بقائه ما بينه الخ وله التفويض لغيرها الخ وحذف قوله كالطلاق من المسائل السابقة لدلالة هذا الاخير عليه (ص) الا لاجل واحد كما قلنا الاختيار وان جلت فله وطؤها في كل طهر مرة (ش) أي فلا يستوى باب العتق وباب الطلاق في هذه المسائل منها اذا طلق زوجته الى أجل يشبه بلوغها عاده فإنه ينجز عليه من الآن لا يلزم على عدم التخيير نكاح المتعة بخلاف ما اذا أعق الى أجل معلوم فإنه لا يعتق الا الى ذلك الاجل وينع السبيد من البيع والوطء الى ذلك الاجل وله الخدمة اليه فقط ومنها اذا قال لامتيه احدا كما حره فإنه يختار واحدة منهما للفرقة ويسلك الاخرى بخلاف ما لو قال لاحدى زوجتيه احدا كما طالق فانما يطلقان عليه الا ان حيث لا نية له أو نسيها وخيره المدينون كالعتق وقرق ابن المواز بان العتق بيمين بعض ويجمع في أحدهم بالسهم بخلاف الطلاق ومنها اذا قال لامته ان جلت فانت حرة فإنه أن يطأها في كل طهر مرة حتى تحمل فاذا حملت عتقت وأما الزوجة اذا قال لها ان جلت فانت طالق فانما تطلق عليه بمجرد الوطء وسواء كان الوطء سابقا على الشرط أو لاحقا واذا حملت تخرج حرة وتأخذ الغلة من يوم حملها ولا شك ان قوله وان جلت الخ من جملة ما يختلف فيه العتق والطلاق فهو من جملة المستثنى وظاهر كلام المؤلف خلافه لانيانه بجواب ان ويمكن أن يقال ان قوله فله وطؤها ليس جوابا لان بل لشرط مقدرا واذ خالف العتق الطلاق في هذا فله وطؤها (ص) وان جعل عتقه لاثنتين لم يستقل أحدهما ان يكونا رسولين (ش) يعني ان من فوض عتق عبده أو أمته الى رجلين فإنه لا يعتق الا باجتماعهما على العتق فان أعق أحدهما دون الآخر فان العتق لا ينفذ وكذلك الطلاق اذا جعله لاثنتين لا يقع الا باجتماعهما عليه الا أن يجعلهما رسولين فلا يتوقف العتق على اجتماعهما كما يأتي بيانه فقوله وان جعل عتقه لاثنتين في مجلس أو مجلسين أي فوض أمره لاثنتين لانه قيد عتق أحدهما بعتق الآخر كما فهم البساطي ويدخل في قوله لاثنتين ما اذا كان العبد أحدهما ثم انه يحتمل أن يزيد بالرسولين من أمرهما بيمينه العبدان سيده أعتقه وفي هذه الحالة لا يتوقف عتقه على التبايع منه ما ولا من أحدهما ويحتمل أن يريد به ما من أرسلهما للعبده على ان يعتقاه اذا وصل اليه وفي هذه الحالة انما يستقل أحدهما بعتقه اذا شرط له الاستقلال لانهما وكلا على عتقه غير مترتبين وقول زان لكل منهما في هذه الحالة ان يستقل بعتقه حيث لم يشترط توقف فعل أحدهما على فعل الآخر فيه نظر اذ يصح ما اذا سكنت عن اشتراط استئلال أحدهما بالعتق مع أنه ليس لاحدهما

انه بقي ما اذا قال لها وهي حامل ان جلت فأنت حرة لم تعتق الا بحمل مستأنف وذكر ابن الحاجب ان الطلاق كذلك لكن قال الشارح قول ابن القاسم خلافه (قوله وتأخذ الغلة من يوم حملها) راجع للعتق به (قوله ثم انه يحتمل الخ) هذا بعيد غاية البعد فلا يصح جل المصنف عليه (قوله اذا شرط له الاستقلال) مفهوم ذلك صورتان ليس فيهما استقلال وهما اذا شرط عدم الاستقلال لاحدهما أو سكتا

(قوله يلزم اتحاد المستثنى الخ) المراد بالمستثنى مفهوم الشرط الذي الكلام فيه الذي هو الرسولان والمستثنى منه منطوق الشرط (قوله لانهما في الاولى الخ) أقول وفي المسألتين لم يجعل لاحدهما الاستقلال (قوله ففي كلام المؤلف حذف أى لم يستقل أحدهما ويعتقانه في أى في وقت شأ) أقول الحاصل ان مسألة التفويض ان يقول لهما فوضت لكما عتق عبدى وفي مسألة الرسالة يقول لهما جعلتهما رسولين في عتق عبدى فظهر حينئذ وجه الفرق بين المسألتين وذلك لان في الرسالة طلب الاتصال كما هو المفهوم منها فلذلك لا يعتقانه الا بعد وصولهما بخلاف صورة التفويض ففيه تحصيل المقصود في كل حال وخلاصة ذلك ان الصورة مست وذل كما تفويض أو رسالة وفي كل امان يجعل لاحدهما الاستقلال أو يصريح بعدم الاستقلال أو يسكت ففي أربع ليس له الاستقلال وهي ما اذا كان تفويض أو رسالة وشرط عدم الاستقلال أو سكوت وفي صورتين الاستقلال وهما اذا شرط لكل الاستقلال تفويضاً أو رسالة والفرق بين الرسالة والتفويض ان التفويض يفرض وقوعه في أى وقت شأ وفي الرسالة لا يفرض وقوعه الا بعد الوصول (قوله ولان لاحدهما الخ) لا يخفى ان هذا عين ما بينه فلما نسب ان يقول كما بيناه من ان لاحدهما عتقه فيما اذا كانا رسولين الخ أقول ونص المدونة ومن أمر رجلين بعتق عبده فاعتقه أحدهما فان فوض ذلك اليهما لم يعتق العبد حتى يجتمعا وان جعلهما رسولين فلا لاحدهما

(١٣٠)

الاستقلال حينئذ فان قلت على الاحتمال الثاني يلزم اتحاد المستثنى والمستثنى منه على ما ذكرته من أنه ليس لواحد منهما الاستقلال بالعتق في المسألتين الا اذا جعل له المالك ذلك قلت بل هما محتملان على ما ذكرته لانهما في الاولى يعتقانه بعد جعله لهما في أى وقت شأ وأما في مسألة الرسولين فلا يعتقانه حتى يبلغاه وعليه في كلام المؤلف حذف أى لم يستقل أحدهما ويعتقانه في أى وقت شأ الآن يكونا رسولين فلا يعتقانه الا بعد وصولهما ما اليه كما هو معنى الرسالة وأما على ما ذكره ز فغايرة المستثنى للمستثنى منه ظاهرة كما بيناه ولان لاحدهما عتقه فيما اذا كانا رسولين حيث جعل له ما ذلك أو سكوت عنه وفي مسألة المستثنى منه ليس لاحدهما عتقه الا اذا جعل له ذلك كما أشار له الاجهوزي في شرحه (ص) وان قال ان دخلتما فدخلت واحدة فلا شيء علميه فيهما (ش) يعني أن من قال لامته أول زوجته ان دخلتما هذه الدار أو اتما حرتان أو طالقان فدخلتا واحدة منهما فلا شيء علميه لامن عتق ولا من طلاق حتى يدخل جميعا لا في الداخله لاحتمال أن يريدان اجتماعهما في الدخول ولا في الاخرى لعدم دخولهما عند ابن القاسم وقال أشهب تعتق الداخله فقط لاحتمال ان دخلت أنت فجمع في اللفظ قال ابن يونس وجه قول ابن القاسم كأنه انما كره اجتماعهما ما فيها الوجه ما وعلى هذا وقعت عينه فلا شيء عليه بدخول الواحدة واحتج بعض الاشياخ بقول ابن القاسم بقوله تعالى فلماذا قال الشجرة بدت له ماسوا وآتموا ولم تبدسوا أو حواء حين أكلت قبل أن يأكل آدم اه فلو قال لامته ان دخلت هاتين الدارين فأنت حرة فدخلت احدهى الدارين فأنتم حرتان حرة لان هذا من التخييل بالمعنى وكذلك الحكم في الزوجة (ص) وعتق بنفس المالك الابوان وان علوا والولدوان سفلا كجنت وأخ وأخت مطلقا (ش) يعني أن من ملك أحد أبويه وان علوا من جهة

الاستقلال وزاد وان أمر رجلين ان يطلقا زوجته الجواب واحد اه أقول اذا تأملت كلام المدونة تفهم أنهم مسئلتان مسئلتان فلا يناسب من المصنف تقييد احدهما بالآخر وذلك ان قضية كلامه ان كونهما رسولين من جزئيات التفويض والمفهوم من المدونة خلافه وتعلم صحة ما قاله الشيخ أحمد من أنهم في حالة السكوت في مسألة الرسالة لكل واحد منهما الاستقلال فمدبر (قوله لوجه ما) أى خيفة ما يحدث بينهما من الشر (قوله فلماذا قال الخ) أى ان الله نهاهم ما يقوله ولا تقر با فالخطاب متعلق بآيتين ثم قال فلماذا قال الشجرة الخ فرتب المدونة على مخالفة الآيتين مع السكوت كما مخاطبين بالنهاي فكذلك ان دخلتما

الدار أو اتما حرتان لا تقرت الحرية الا بدخولهما معاً لكونهما مخاطبين (قوله ولم تبدسوا أو حواء الخ) أقول وظاهر الاب المصنف كظاهر الشامل ولودخلتما مترتين بان دخلت واحدة فدخلت الاخرى ومقتضى ما لا يبي الحسن أن دخولهما مترتين كدخول احدهما ثم أقول وكلام ابن يونس يؤيد ما لا يبي الحسن الا أن الجيزي قال لكن العبرة بقوله بعد فلا شيء علميه بدخول الواحدة ونص المدونة وان قال لامته ان دخلتما هذه الدار فأتما حرتان ولزوجه فاعتقانهما فأتما طالقان فدخلتما واحدة منهما فلا شيء علميه حتى يدخل جميعا اه وهو يقتضى ترجيح ظاهر المصنف فمدبر (قوله وعتق بنفس المالك) أى من غير حكم وليس المراد بالنفس هنا المؤكدة لعدم المؤكد ولا الذات لان المالك عرض من الاعراض ومعنى من المعاني لا ذات وانما المراد به المجرى المالك أى المالك المجرى عن الحكم (قوله والولدوان سفلا) مثلث الفاء وقوله وأخ عطف على الابوان ولا بد أن يكون المالك بشراً صحيحاً بفت فيخرج الفاسد قبل فوته اذ لا يملكه الا بفوته فلم يدخل في قوله بنفس المالك ولا يعتق في بيع الخمار الا بعد مضيه أو تواضع من تتواضع (قوله لبنت) أى الولد لبنت أى وأولى الولد الذكر ودخل في ذلك بطريق الاولى بنته وولده الذكراً مباشرة وهذا على نسخة اللام وفي بعض النسخ بالكاف ويحتمل التمثيل والتشبيه ويخص الاول بالذكر (قوله وأخ وأخت) عطف على الابوان

(قوله على المشهور الخ) ومقابله يقول يحتاج لحكم كما والخمى ان لا يباي بالاولاد كالاول اى العتق بنفس الملك وغيرهم كالثنائي يحتاج لحكم كما كالحاصل أن مقابل المشهور قولان (قوله فانه لا يعتق أحد من هؤلاء بالملك على المشهور الخ) ومقابله أنه يلحق بهم كل ذى رحم عليه بالنسب (قوله لامن الرضاع) أى فلا يحجب العتق بل ينسب (قوله وكذا ان كان أحد ههنا الخ) أى وأما لو كانا كافرين فلا عتق إلا أن ترفعها اليها (قوله ان يعلم المعطى بكسر الطاء أنه يعتق الخ) أى ولا يكفي علمه بالقرابة فقط على المعطى بل يحتاج للاف باب القراض والوكالة والصدق والفرق المعاوضة فيما بينهما (قوله ولا فرق في هذه الحالة الخ) الحاصل أنه لا يباع في دين على المعطى بالفتح نظر الحصول العتق بمجرده بل الواجب والى أن تقدير الملك ليس كالملك (قوله أمامع القبول فيعتق عليه) أى ان لم يكن عليه دين ولا يبيع فيه وأما إذا لم يقبل لم يعتق عليه ولم يبيع في دين كما (١٣١) هو ظاهر كلامهم لعدم دخوله في ملكه خلافاً لقول

بعض شيوخ عجم يباع في الدين وهو ظاهر المصنف في الفلس والحاصل انه ان علم المعطى بالكسر بأنه يعتق على المعطى بالفتح عتق عليه دين أم لا قبل أم لا وأما ان لم يعلم فان قبل المعطى بالفتح فانه يعتق عليه ان لم يكن عليه دين وأما اذا لم يقبل في حالة عدم العلم فانه لا يعتق ولا يباع في دين وحكم اعطاء الجزاء حكم اعطاء السك في عتق الجزاء علم المعطى بالكسر أو لم يعلم وقبله المعطى فان لم يقبل لم يعتق ولم يبيع في دين الخ (قوله أو قبله الخ) فيه اشارة الى أنه لا يلزمه القبول المحجور وهو ظاهر حيث لم يكن على المحجور دين بحيث يباع فيه الجزاء المعطى والازم قبوله لما فيه من المصلحة المالية من قضاء دينه أو بعضه (قوله وهذا ظاهر ان علم المعطى الخ) هذا خلاف المنقول والمنقول أن الجزء يعتق علم المعطى أم لا قبل أم لا (قوله لكان أحسن) انما كان أحسن لان ظاهره أن قبول الكبير السفيه يوجب التكميل مع أنه لا يعتبر في ذلك وأما قوله وأشمل

الاب أو الام فانه يعتق عليه بمجرد دخوله في ملكه ولا يحتاج في ذلك الى حكم كما على المشهور وكذلك من ملك أحد أولاد دكره كان أو أنثى وان سفل كسنت ومن باب أولى أولاد الابن وكذلك من ملك واحد من اخوته أو اخواته سواء كانوا أشقاء أو اب أو ام ومختلفين وأما أولاد الاخ وأولاد الاخوات والاعمام والعلمات والاخوال والحالات فانه لا يعتق أحد من هؤلاء بالملك على المشهور قوله الابوان أى من النسب لامن الرضاع أى جنس الابوين بدليل قوله وان علوا وحمل العتق حيث كان المالك والمملوك مسلمين وكذا ان كان أحدهما مسلماً ولا بد أن يكون المالك رشيداً كما باتى (ص) وان مهمة أو صدقة أو وصية ان علم المعطى ولو لم يقبل ولاؤه (ش) يعنى أنه لا يشترط في ملك القرابة أن يكون بعرض بل يعتق ولو حصل الملك بسبب هبة أو صدقة أو وصية لكن العتق مع عدم القبول بشرط أن يعلم المعطى بكسر الطاء أنه يعتق على المعطى بفتح الطاء ولا فرق في هذه الحالة بين أن يكون عليه دين أو لا فان لم يعلم المعطى بكسر الطاء في حالة عدم القبول رد أمامع القبول فيعتق عليه علم المعطى بكسر الطاء بأنه يعتق عليه أم لا فالواو في ولوم يقبل واو الحال أمامع القبول فلا يشترط علم المعطى بالكسر والاولاد المعطى بالفتح ان لم يقبل وأولى ان قبل وهو المشهور وقيل انما يكون له الولاء ان قبل والا كان للمعطى بكسر الطاء ولو آخر ولو لم يقبل عن ولاؤه فسد لانه يوههم عود الضمير على المعطى (ص) ولا يكمل في جزاء قبله كبير أو قبله ولى صغير أو لم يقبله (ش) يعنى أن الشخص الكبير الرشيد اذا وهب له جزء عبد يعتق عليه أو تصدق له به أو وصى له به فان قبله قوم عليه باقيه وان لم يقبله فانه لا يقوم عليه باقيه ويعتق ذلك الجزء فان وهب ذلك الجزء الصغير فانه لا يقوم عليه باقيه وسواء قبله ولى أو لم يقبله والجزء حر والاولاد المعطى بفتح الطاء وظاهر قوله ولا يكمل الخ أن الجزء الموهوب يعتق على كل حال وهو العتق بدو عليه فقررته وت وهذا ظاهر ان علم المعطى بالكسر أو لم يعلم وقبله المعطى وان لم يقبل لم يعتق ولم يبيع في دينه فحكم الجزء حكم السك في أصل العتق وأما التكميل في مسألة اعطاء الجزء فلا بد فيه من القبول كما ذكره المؤلف ولو قال ولم يقبله رشيد لكان أحسن وأشمل ولو قال ولى محجور لكان أشمل ولو حذف قوله أو لم يقبله لكان أخصر اذ يفهم من قوله أو قبله ولى صغير بالاولى إلا أن يقال انما صرح به لئلا يتوهم عند حذفه أنه اذا لم يقبله ولى الصغير لا يعتق شئ من العبد حتى الجزء الموهوب (ص) لا يبارث أو شراء عليه دين فيباع (ش) يعنى أن من ورث من يعتق

(١٦ - خرشى ثامن) فلم يظهر هكذا اعترضه بعض الشيوخ وأقول الجواب عن ذلك أن الشمول من حيث المفهوم أى انه يفيد أنه كالأب يعتبر قبول الصغير في التكميل كذلك لا يعتبر في التكميل قبول السفيه بخلاف تعبير المصنف فلا يفيد الا عدم اعتبار الصغير فقط فتدبر (قوله لكان أشمل) أى لان المحجور صادق بالسفيه والصغير قد بر (قوله ثلاثتهم الخ) أحجب بأن الكلام هنا في التكميل وأما العتق فأخوذ من قوله السابق ولو لم يقبل (قوله لا يبارث الخ) معطوف على محذوف أى عتق بنفس الملك باختيار لا يبارث الخ أى بنفس الملك الحاصل بالاختيار لا يبارث أو شراء هكذا قرر واو اعترض بأن مسألة الشراء حصل الملك باختيار وأيضا مسألة الشراء داخل تحت المبالغة في قوله وان مهمة الخ والجواب أن الشراء هنا مقيد بالدين ويكون معنى المصنف بنفس الملك الحاصل باختيار من غير مصاحبة دين لا يبارث ولا يشراء عليه دين (قوله وعليه دين) راجع للامر من مع أى الارث والشراء

(قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابله ما المال من أنه يرد البيع (قوله ان عمد) كقصد لفظا ومعنى وضبطه الحلبي عمد كعلم يعلم في شرح
سيرة ابن سيد الناس قاله البدر (قوله لشين) اللام زائدة (قوله أولاد) عطف على المضاف اليه في قوله أو رقيق رقيقة وصرح مع المعطوف
باللام المقدرة في المعطوف عليه اذا الاضافة فيه على معنى اللام (قوله هذا عطف على قوله وعنه ق الخ) المناسب أن يقول عطف على
قوله بنفس الملك (قوله أى المثلة) تفسير للعقوبة أى ان المراد بالعقوبة المثلة لا يخفى أن هذا من تفسير الظاهر بالخفي وهو محتجب فالاولى
له أن يقول المراد بالشين تقييج الصورة أو التعذيب كما وقع في كلام غيره (قوله ويدل على قصدها القرائن) حاصله ان حصول هذا الفعل
الذي حصل به التعذيب أو تقييج الصورة لا يدل بجرده أن يكون مقصودا بل لابد من قرينة تدل

(١٢٣)

على ذلك لاحتمال ان يكون مداواة
أو أدب أو نحو وهما مكن ضرب
عبد به سيف فشين منه عند ذلك
عضوفانه لا يعتق عليه بما ذكر
وحينئذ فن ضرب برأس عبده
فتزل الماء عينيه لم يعتق عليه وأما
لو خصاه فانه يعتق عليه ولو قصد
بذلك ارتفاع عنه كما صرحوا به فان
قلت انه لم يقصد به التعذيب
ولا تقييج الصورة ففضية ذلك أنه
لا يعتق عليه قلت لما كان قصد
زيادة الثمن ليست مدوحة عند
الشارع بذلك الفعل صار قصدها
يرجع لقصد تقييج الصورة أو
التعذيب (قوله أو رقيق رقيقه)
الفرق بين ذلك وقوله سابقا لا عيب
عبيده انه بالمثلة كأنه انتزعها أيضا
الظام أحق بالجل عليه (قوله ولا
بدمن الحكم عليه بالعتق على
المشهور) ومقابله لا يحتاج لذلك
(قوله أو العمد على وجه الخ) هذا
احتراز عن قوله لشين (قوله غير
عبد الخ) أى مثل مسلم بعبد
الكافر وأولى بمسلم فكانه قال ان
مثل مسلم مكفخر رشيد برقيقه
ولو كافر اعتق عليه بالحكم وليس

عليه أو اشتراعه عليه دين يغترق قيمته فانه لا يعتق عليه ويبيع في الدين فلوا اشتراه وهو ملك
بعض ثمنه فالمشهور من المذهب وهو قول ابن القاسم أنه يبيع منه بقيمة ثمنه ويعتق باقيه قوله
لأبائ الخ وأما الهبة والصدقة والوصية فان علم المعطي عتق والا يبيع كاذ كره المؤلف في باب
الفلس (ص) وبالحكم ان عمد لشين برقيقه أو رقيق رقيقه أو ولد صغير (ش) هذا عطف على
قوله وعنه بنفس الملك الابوان والمعنى أن المسلم المكلف الحر الرشيد اذا اعلم العتق به أى
المثلة وهى المراد بالشين ويدل على قصدها القرائن برقيقه أو رقيق رقيقه فانه يعتق عليه
ولا يدمن الحكم عليه بالعتق على المشهور ولا يتبعه ماله قال فيهما من مثل بعبد أو بأم ولده
أو بغيره أو بعبد لبعده أو لم يدره أو لام ولده عتقوا عليه اه وكذلك الاب اذا مثل برقيق ولده
الصغير أو السفينة فانه يعتق عليه وأما اذا مثل برقيق ولده الكبير الرشيد فانه لا يعتق عليه
ويغرم له أرض الجنابة الا أن تبطل منافعه فانه يعتق على الاب ويغرم قيمته وخرج بالعمد خطأ
أو العمد على وجهه المداواة فانه لا يعتق عليه بذلك وقوله برقيقه ولو مكاتب أو يرجع على سيده
بما يزيد أرض الجنابة على الكتابة وأما ان زادت الكتابة على أرض الجنابة فان الزائد يسقط
انظر الطخني ولو قال بدل ولد محجور لكان أشمل (ص) غير سفيه وعبد وذى عتقه ووجه
ومريض في زائد الثلث ومدين (ش) لفظ غير مرفوع لانه فاعل عمد والمعنى أن السفيه اذا
مثل بعبد فانه لا يعتق عليه وكذلك العبد اذا مثل برقيقه فانه لا يعتق عليه لانه اتلاف لمال
السيد وكذلك الذى اذا مثل بعبد فانه لا يعتق عليه وأما الصبي والمجنون لا يلزمهما
عتق بالمثلة باتفاق وكذلك الزوجة والمريض اذا مثل برقيقه فانه لا يعتق عليه ما مازاد
على ثلثهما بل هو موقوف على رضا الزوج والورثة ويعتق عليه الثلث فدون وليس للزوج
الارد ما زاد الا الجميع لتشوف الشارع للحرية وليس كابتداء عتقها فله رد الجميع وكذلك
اذا مثل المدين بعبد فانه لا يعتق عليه وهو قول ابن القاسم المرجوع اليه وظاهره ولو طرأ
الدين بعد المثلة وقبل الحكم بالعتق ويدل عليه قول أبى الحسن انه قبل الحكم يورث بالرق
ويرده الدين فقوله بعبد راجع للذى أى وغير ذى بعثله بأن كان مسلما بعلم أو ذى علم
ومفهومه لو كان دميما بعثله لا عتق فقوله بعثله بالضمير وعلى ضبط نت له بضم الميم وسكون
المثلة لا يقال يغنى عنه قوله لشين لان ما كل شين يكون مثله لكن ضبطه بالهاء أحسن لانا
محتاجون الى تقييد الذى بأن يثل بعثله (ص) كقطع ظفر وقطع بعض أذن أو جسد أو سن أو

سجلها

المهاهد كالذمى في مثله بعبد مسلم أو الكافر فان مثله بعبد ولو مسلما لا توجب عتقه بخلاف مثله

الذى بعبدته المسلم توجب عتقه (قوله لا الجميع لتشوف الشارع للحرية) في شرح عب فان مثلت زوجة ومريض بزائد الثلث عتق
على المريض محل الثلث لأز يد الا ان أحازمه الورثة وكذا عتق على الزوجة محل الثلث فقط لأز يد الا برضا الزوج فان لم يرض فله رد
الجميع انتهى المراد منه الا أنك خبير بأن النقل شاهد لهذا الشارع لا لعب (قوله المرجوع اليه) وقوله المرجوع عنه بمعنى ولا كلام
للمرء (قوله لان ما كل شين يكون مثله) لا يخفى أن هذا يخالف لقوله أو لأى المثلة وهى المراد بالشين (قوله وقطع بعض اذن) وكذا
شرطها كما نقله ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون (قوله أو سن) أى قلع سن اعلم أن في قلع السن الواحدة ولو بالسجل قولين معتمدين
وهو يفيد ان قطع بعض السن الواحدة ولو بالسجل ليس بمثله وهو المعتمد

(قوله أو خرم أنف) هذا واضح في العبد وكذا في الامة اذا لم يفعل للزينة (قوله أو حلق شعر أمة رفيعة الخ) هذا قول المدنيين والمعتمد قول مالك أنهم لا يعتقن بذلك أي لان الشعر يعود الى هيئته ويستتر الرأس بالوقاية والوجه بالتام الى أن يعود أو يمنع السيد من اخراج العبد يتصرف الى أن يعود على حاله (قوله أو وسم وجهه بنار) شامل لما اذا كان بكتابة أم لا والحاصل أن المعتمد انه متى كان بالنار فذلة مطلقا كان في الوجه أو غيره كيا أو كتابة أو أما الوسم بغير (١٣٣) النار فان كان في غير الوجه فغير مثله مطلقا كتابة أو لا

ومأ في الوجهه فان كان كتابة أي انه أتى أو انه عبد فلان ذلة والا فليس بمثله (قوله عدا أو ابرة الخ) المناسب عدا و ابرة لان الوسم اغما يكون بهما (قوله فلا يقبل قولهما) أي فيؤدب الزوج ويعتق العبد فلوا تفرقا على العمد واختلفا في قصد الشين فالقول للسيد أيضا (قوله وبالحكم جميعه) في العبارة شئ وذلك لان الحكم انما يتعلق بالباقي (قوله وسواء كان موسرا أو معسرا) أي فيعتبر فمين يعتق عليه بالسراية ما يعتبر فمين يعتق عليه بالمثله فاذا اعتق الذي بعض عبده الذي لم يكمل عليه وكذا المدنيين والزوجة والمرضى في زائد الثلث (قوله أو ببعضها) أو بمعنى الواو والمعنى على الشرط والتقدير وان أيسر ببعضها فاقابلها أي من حصه الشريك يعتق ثم لا يخفى أن في بعض النسخ مقابله وفي نسخة الشارح مقابلها بتأنيث الضمير وهو عائد على البعض وأنت الضمير العائد اليه لا كنسابة التأنيث من المضاف اليه (قوله منها أن يدفع القيمة بالفعل) هذا ضعيف والمعتمد ان دفع القيمة ليس بشرط في العتق (قوله فضمير يومه للحكم المتقدم) أي لفظ الحكم المتقدم أي لا بالمعنى المتقدم لان الحكم هنا

محلها أو خرم أنف أو حلق شعر أمة رفيعة أو لحية تاجر أو وسم وجهه بنار لا غيره وفي غيرها فيه قولان (ش) هذا شروع في أمثلة الشين الموجب للعتق منها اذا تم دق طفر عبده لانه مما لا يخلف غالباً وظاهره ان قلع بعضه لا يوجب عتقه ومنها اذا تم دق قطع بعض اذن رقيقه ومنها اذا قطع بعض جسده وظاهره من أي موضع كان ومنها اذا تم دق قلع اسنان رقيقه واحداً أو أكثر ومنها اذا تم دق سحر أي برد أسنان رقيقه حتى أذهب منفعتها ومنها اذا تم دق خرم أنف رقيقه ومنها اذا تم دق شعر رأس الامة الرفيعة أو حلق شعر لحية العبد النبل التاجر أما غير الرفيعة وغير التاجر فقال مالك لا يعتقن بذلك لسرعة عود ذلك ومنها اذا تم دق وسم وجهه عبده بالنار لانه شين وأما اذا وسمه بالنار في غير وجهه فانه لا يعتق عليه فلو وسم وجهه عبده بغير النار كما اذا فعله عدا أو ابرة فقال ابن القاسم لا يعتق لانه يفعل على سبيل الجمل وقال غيره يعتق فقوله لا غيره أي لا غير الوجه من الاعضاء بالنار (ص) والقول للسيد في نفي العمد (ش) يعني أن السيد اذا مثل بعبده فقال العبد مثل بي عدا وقال السيد خطأ فان السيد يصدق بممين وكذلك الزوج اذا مثل بزوجته واختلفا فان القول قول الزوج بجامع الاذن في الادب قاله سكنون الا أن يكون الزوج أو السيد معروفاً بالجرأة والابناء فلا يقبل قولهما (ص) لا في عتق بمال (ش) يعني أن السيد اذا اعتق عبده وقال على مال وقال العبد مجانا ولا يئنه لاحدهما فان العبد يصدق مع يمينه لان السيد مقر بالعتق والاصل عدم المال (ص) وبالحكم جميعه ان أعنتق جزاً أو الباقي له (ش) هذا عطف على قوله وبالحكم ان عدا الخ يعني ان من أعنتق جزاً أقل أو أكثر أو عضواً كيد مثلاً من عبده الذي يملك جميعه أو من أمتة فان الباقي من ذلك يعتق عليه بالحكم وسواء كان موسراً أو معسراً وقوله جزاً يشمل المدبر والمعتق لاجل وأم الولد والمكاتب لانه عبد ما بقي عليه درهم (ص) كان بقي لغيره ان دفع القيمة يومه وان كان المعتق مسلماً أو العبد وان أيسر بها أو ببعضها فاقابلها وفضلت عن متروك المفلس وان حصل عتقه باختياره لا بارتوان ابتدأ العتق لان كان خراً البعض (ش) يعني ان من أعنتق جزاً من عبده أو من أمة والجزء الباقي لغيره فانه يقوم عليه بقيته ويعتق بشروط ستة منها أن يدفع القيمة بالنفع لشره بكم يوم الحكم فضمير يومه للحكم المتقدم في قوله وبالحكم جميعه ويجب على دفعها او ما وقع للشارح من عود الضمير للعتق فلعل مراده اذا كان الحكم يوم العتق بدليل آخر كلامه وما قررناه من أنه لا بد في العتق للباقي من الدفع بالفعل هو مقتضى كلام ابن الحاجب ولذلك لم يستغن باليسار الا في وعليه فلو حكم بالتقويم ولم يدفع الثمن ثم مات العبد فانه يكون مبعوضاً ولا يلزم الشريك بدفع ما قوم به لانه لم يعتق عليه ولا يخالف ذلك ما قاله ابن الماجشون من أعنتق وله ديون على حاضر ملىء وأمد ذلك قريب أنه يقوم ويتبع بذلك في ذمته لانه لم يتعرض للعتق وانما تعرض للتقويم وتقدم انه لا يعتق الا بالدفع

بالعتق ودفع القيمة وما تقدم بالعتق فقط وهذا اذا قصر العتق على نصيبه وان عمه في جميع العبد فالقيمة يوم العتق (قوله من أعنتق) أي حصته (قوله وله دين على حاضر) مفهومه انه لو كان على غائب مطلقا كان غائباً غيبة بعيدة أو قريبة ولو لم يلأ لا يقوم عليه وفي شرح عب مثله وفي شرح شب خلافه لانه قال ويدخل ماله في دين على ملى حاضر أو غائب قرب أجله والا فلا تكذب ومعتق لاجل وانتظر أتى وبغير شاردد وانظر ما حد القرب والظاهر ترجيح كلام شب وبقيس بقرب الغيبة (قوله انه يقوم ويتبع ذلك في ذمته) أي فان ظاهره انه حكم بالاتباع وان العتق تم بالفعل ولا يتوقف عن دفع القيمة وقوله لانه لم يتعرض للعتق أي لم يذكر ان العتق يحصل مع

اتباع الذمة ولا يتوقف على الدفع بالفعل (قوله وحكمه بالاتباع الخ) جواب عما يقال ان الحكم بالاتباع يقتضي انه تم العتق ولو مات العبد فأجاب بأن حكمه بالاتباع ثمرته اذا استمر العبد حيا لانه مات (قوله ومنها أن يكون المعتق مسلما) أي حين العتق لا حين التقويم (قوله وكذا الخ) الحاصل ان الصورة غائبة (١٣٤) فان كان المعتق والعبد مسلمين أو المعتق مسلما فقط أو العبد مسلما فقط قوم

عليه سواء كان الشريك مسلما أو كافرا فهذه ست صور وان كان المعتق والعبد كافرين فلا يقوم سواء كان الشريك مسلما أو كافرا (قوله على المشهور) ومقابل له لا بد من التقويم (قوله وعيشه الايام) فسرت في الواضحة بالشهر ونحوه انتهى والظاهر ان النحو يفسر بالشهر الواحد (قوله لم يقوم عليه نصيب الشريك الثالث) ولو كان الثاني مليا (قوله ما عدا الثالث) أي من الخمسة المعطوفة وهو قوله وفضلت فلا ينافي انه رابع من الستة (قوله لان الاستكمال حق للعبد الخ) هذا التعليل لا ينتج المدعى وهو انه لا مقال للاول في ذلك وأجاب بعض شيوخنا بأن المعنى أي والثاني أولى به لانه ربه من الثالث لان الثاني حين أعتق لم يبق الا الثالث فانه لا يوم هذه الضميمة يتم التعليل (قوله يقوم عليه ماعدا) أي فاذا كان لاحدهما نصفه والاخر ثلثه فقيمة السدس الباقي بينهما على خمسة ثلاثة أحاسها على ذى النصف وخمسها على ذى الثلث (قوله ويجعل) أي ما ذكر من العتق والتقويم في ثلث مريض أعتق جزأ من قن وباقيه له أو غيره (قوله آمن) صفة ثلث ويحتمل أن يكون صفة لمضاف محذوف بعد ثلث أي ويجعل في ثلث مال مريض آمن ويعد أن يكون صفة لمريض على حذف سببيه

وحكمه بالاتباع لا يضر لانه يمكن أن يكون معناه حيث كان العبد حيا وأما لو مات لكان على ملك ربه كما مر فالظرف أي يومه صفة لقيمة أو حال منها فهو متعلق بمحذوف أي حال كونها معتبرة يوم الحكم وليس هو ظرف للدفع لانه يقتضي أن الدفع بعد يوم الحكم غير معتبر فلا يحصل العتق الا بالدفع يوم الحكم وليس كذلك ومنها أن يكون المعتق مسلما ولو كان العبد كافرا أو يكون العبد مسلما ولو كان المعتق كافرا فلا بد من التقويم وكذلك اذا كان أحد الشريكين مسلما والاخر ذميا والعبد ذمى وأعتق الذي حصته من هذا العبد على المشهور ومنها أن يكون المعتق للعبد موسرا بقيمة حصته شريكه فان أيسر ببعضها فانه يعتق من حصته شريكه بقدر ما هو موسر به والمعسر به لا يقوم عليه ولو رضى الشريك باتباع ذمته والقيمة التي يكون المعتق موسرا بها أو ببعضها هي ما فضلت عن متروك المفلس وتقدم انه يترك له قوته والنفقة الواجبة عليه لظن يسرته قال فيها يباع عليه الكسوة ذات المال ولا يترك له الا كسوته التي لا بد له منها وعيشه الايام ومنها أن يحصل العتق باختيار المعتق فان حصل عتقه لا باختياره كما اذا ورث جزأ من أبيه مثلا فانه لا يقوم عليه جزء الشريك ولو كان مليا ومنها أن يكون المعتق هو الذي ابتداء العتق لانه أفسد الرقبة باحداث العتق فيها ولو كان العبد حر البعض قبل العتق فانه لا تقويم لان هذا الذي أعتق نصيبه لم يتبدل العتق فلو كان العبد لثلاثة وأعتق أحد الشريكين حصته وهو معسر ثم أعتق الاخر حصته لم يقوم عليه نصيب الشريك الثالث قال ابن غازي في قوله وان كان المعتق الخ مانعه هذه خمسة شروط معطوفة على الشرط الاول وهو قوله ان دفع القيمة يومه فشرط التكميل اذا ستمت الا انه كرران في المعطوفات ما عدا الثالث ولأسقطها لكان أخصر وأبين وأما قوله في اثباته أو ببعضها فقبالهما فكل كلام مستقل لو أثبت فيه لكان أولى (ص) وقوم على الاول والافعل حصتهما ان أيسر والا فلي الموسر (ش) هذا مبني على الشرط الذي قبله والمعنى ان العبد اذا كان بين ثلاثة على السواء والحال انهم أملاء فأعتق أحدهم حصته ثم أعتق الثاني نصيبه فان الثالث يقوم نصيبه على الاول لانه هو المبتدئ بالعتق الا ان يرضى الثاني أنه يقوم عليه فانه يقوم عليه ولا مقال للاول في ذلك لان الاستكمال حق للعبد فلو كان الاول معسرا فانه لا يقوم على الثاني ولو كان موسرا وان لم يقع العتق من تبادل أعتقه ماعدا أو من تبادل الأول فان نصيب الثالث يقوم عليه ماعدا ان كان موسرا بن على قدر حصصهما فلو كان أحدهما موسرا والاخر معسرا فان نصيب الثالث يقوم حينئذ على الموسر (ص) ويجعل في ثلث مريض آمن (ش) يعني أن المريض اذا أعتق في حال مرضه شقصا له في عتقه أو أعتق بعض عبده ملك جميعه فان كان مال هذا المريض مأمونا وهو الارض وما اتصل بها من بناء وشجر فانه يجعل عليه عتق جميع ذلك ويغرم حصته شريكه فان كان ماله غير مأمون فانه لا يعتق عليه نصيبه ولا نصيب شريكه الا بعد موته فيعتق جميعه في ثلثه فان لم يحمل الثلث الا بعض ذلك فانه يعتق منه محمل الثلث ويرق ما بقي فان صح المريض لزمه عتق بقيته وأما لو كان العتق في صحته واطلع عليه في مرضه قوم عليه الا من رأس المال كان

مأمونا

أي أمن ماله لانه يؤدي الى حذف النائب عن الفاعل قرر به بعض شيوخ المغرب (قوله وأما لو

كان العتق في صحته الخ) كذا في عب واعترضه بعض شيوخنا وغيره بأن الذي في عجب ان الذي من رأس المال انما هو نفس الجزء

المعتق وأما التكميل في الثلث

(قوله ولم يقوم على ميت لم يوص) أى ولم يعلم بذلك حتى مات (قوله لم يوص) فان أوصى كمل عليه كما قال شارحنا ويجعل عليه التقويم في ثلثه ان آمن والا وقف (قوله يعنى ان من أعتق الخ) الحاصل ان ما قاله المصنف يحرى في ثلاث صور وهي اذا أعتق في صحته أو في مرضه واطلع عليه بعد موته أو أوصى بالتقويم بعد موته وأما ما أعتقه في صحته أو مرضه واطلع عليه في مرضه فانه يكمل عليه وان لم يوص و يجعل التقويم اذا كان ماله مأمونا وان كان غير مأمون آخر التقويم بعد موته وان لم يطلع عليه الا بعد موته فان التكميل لا يكون الا بوصية والحاصل ان الجزء المعتق في الصحة من (١٢٥) رأس المال مطلقاطلع عليه في المرض أو بعد الموت وأما التكميل عليه في الثلث

في الاول دون الثاني فلا تكميل مالم يوص فان أوصى فالجزء من رأس المال والتكميل في الثلث وأما المعتق في المرض فن الثلث أصلا ولا تكملا ولا يكمل ان اطلع عليه بعد الموت مالم يوص فالجزء في الصحة من رأس المال مطلقا وفي المرض من الثلث مطلقا والتكميل حيث قيل به سواء في الصحة أو في المرض من الثلث فقط والثلث حيث قيل به فيه التفصيل بين كون المال مأمونا أم لا فيجمل في الاول ويؤخر لما بعد الموت في الثاني فتدبر فان قلت بين مفهوم قوله آمن وبين منطوق قوله ولم يقوم على ميت نوع مخالفة اذ مفاد الاول التقويم بعد الموت وان لم يوص ومفاد الثاني خلافه مع ان كلاهما معتبر لانه نص المدونة والحواب ان الاول فيما اذا اطلع عليه قبل الموت والثاني فيما اذا اطلع عليه بعد الموت فلا مخالفة (قوله ونقض له ببيع منه) أى ونقض لاجل التقويم على المعتق الموسر ببيع حصل منه أى من الشريك الذى لم يعتق حصته ولو تعدد كأن باعه من اشتراه منه

مأمونا أم لا (ص) ولم يقوم على ميت لم يوص (ش) يعنى ان من أعتق في صحته شفاه في عبد وباقيه لغيره فلم يقوم عليه حتى مات ولم يوص بالتقويم في العبد فانه لا يقوم عليه حينئذ لانه بمجرد الموت انتقلت التركة للورثة فصار كمن أعتق ولا مال له والمعتسر لا يقوم عليه وأما ان أوصى كمل عليه (ص) وقوم كاملا بما له بعد امتناع شريكه من العتق ونقض له ببيع منه وتأجيل الماتى أو تدبيره ولا ينتقل بعد اختياره أحدهما (ش) هذا عام في جميع مسائل التقويم على الشريك المعتق والمعتق ان من أعتق شفاه في عبد في صحته أو في مرضه فانه يقال اشريكه أعتق نصيبك فان أعتقه فلا كلام وان امتنع من العتق فانه يقوم العبد كاملا بما له على انه رقيق لا عتق فيه لان في تقويم البعض ضرر على الشريك وبعث بعضه يمنع انتزاع ماله لانه تبع له الأبن يستثنى السيد وكذلك يقوم بولده الذى حدث له بعد العتق وكذلك الامة تقوم بما لها وولدها ويعتبر ماله يوم يقام عليه في المحل الذى وقع فيه العتق ومحل تقويم العبد كاملا اذا أعتقه بغير اذن شريكه والا تقوم حصه الشريك فقط على ان البعض حر ومجمله أيضا اذا اشترى بابه مالا واشترى بابه في صفقتين فلا يقوم كاملا ولا يحمله مالم يبيع بعض الثاني حصته بأن يعتق الثاني بعض حصته بعد عتق الاول بجميع حصته أو بعضها فيقوم على الاول البعض الباقي من حصه الثاني فقط لان من حجه أن يقول انما يقوم على كاملا اذا كان الولاء كله وأما حيث صار لشريك بعض الولاء فلا يقوم كاملا ولو أن الشريك الغير المعتق باع حصته أو أعتق نصيبه الى أجل أو دبر حصته بعد أن أعتق الآخر حصته من عبده أو أمته بتلاوه هو على فان ذلك البيع من الشريك يتقض لاجل التقويم وسواء كان الشريك عالما بالمعتق أو جاهلا وكذلك يتقض العتق المؤجل والتدبير لاجل العتق الاول وكذلك يتقض كتابة الثاني ويقوم قناني هذه القروعة فلو دبر أحد الشريكين أولا ثم أعتق الثاني بتلافتقوم حصه المدبر على من أعتق بتلاوا اذا اختار الشريك الغير المعتق العتق أو التقويم على شريكه فانه لا ينتقل بعد ذلك عما اختاره منه الى غيره وسواء اختار من قبل نفسه أو خيره شريكه الذى أعتق أو الخا كم لانه اذا اختار التقويم ثم قال اختار العتق لم يكن له ذلك لانه لما ترك حقه في العتق وجب التقويم على الاول فصار حقه ان شاء ترك وان شاء تمسك به وهذا قول مالك في المدونة والعينية وهو المشهور فلو اختار العتق أولا ثم أراد التقويم لم يكن له ذلك بخلاف فالصحيح في التقويم والعتق أى ونقض لاجل التقويم والعتق ببيع منه أى صادر من الشريك الذى لم يعتق حصته سواء باع للمعتق أو لاجنبي ومضى نقض البيع الصادر منه نقض ما بعده من البياعات ومحل النقض اذا باع لاجنبي مالم يعتقه الا جنبي وتنظير في ذلك غير ظاهر وعلة نقض

أيضا وحل نقض البيع ما بثوته المشتري بمقوت من مقونات البيع الفاسد كما يفيد كلام أبى الحسن (قوله أو تدبيره) وكذا كانه كما قال شارحنا أى ويقوم قناني الثلاثة على المعتق الموسر مشلاو يكون لسيده حصته من القيمة لانه لما نقض عتقه وما بعده فكأنه لم يحصل منه ذلك (قوله ولا ينتقل الخ) أى مالم يرض الآخر (قوله يقوم بولده) أى من أمته (قوله ومجمله مالم يبيع بعض الثاني الخ) أى مالم يترجم له النقض الحاصل بالتقويم لخصته مفردة (قوله لان من حجه الخ) الا ان هذا اذا تأخر الحكم على الثاني بالعتق حتى حصل له مانع من فلس ونحوه والى يقوم البعض الباقي على الاول بل يعتق على الثاني بالسراية (قوله وهو المشهور) مقابله بالاتقال (قوله وتنظير في ذلك الخ) أى ان ز نظر فيما اذا أعتق المشتري الا جنبي بين النقض وعدمه

(قوله ان المشتري دفع عوضا في شيء وجب فيه القيمة وهي مجهولة) أي فالشريك باع القيمة التي كان يأخذها من المعتق وهي مجهولة بذلك الثمن المعلوم الذي أخذته من المشتري والحاصل ان في ذلك بيع المجهول بالمعلوم وهو لا يصح (قوله حكم) أي الشرع وفي شرح عب واذا حكم الحاكم أو الشارع وان لم يكن حكم الحاكم والصواب ان المراد حكم الحاكم كما أفاده بعض الشيوخ وعند التأمل يظهر لك صحة ذلك من فهم المعنى (قوله لكونه معسرا يوم القيام) أي سواء كان موسرا يوم المعتق أو معسرا (قوله فهو بمثابة الحكم بعدم التقويم) المناسب للفظ فهذا بمثابة الحكم بمنع (١٣٦) التقويم (قوله أي كعسره قبل الخ) أي بأن كان المعتق معسرا يوم المعتق

وقوله قبل الحكم الخ المناسب أن يقول كعسره يوم المعتق ولم يحكم عليه بمنع التقويم ثم أيسر وقوله أي بعد العسر وقبل الحكم عليه بالتقويم المناسب أن يقول وقبل الحكم عليه بعدم التقويم والحاصل انه في الاولى حصل اليسار بعد حكم الحاكم بعدم التقويم لاجل عسر المعتق مضى الامر ولا تقويم وأما مسألة كقبلة فنعناها أنه كان معسرا يوم المعتق وحصل اليسار قبل الحكم عليه بعدم التقويم فلا تقويم بالشروطين المذكورين هذا هو تحريرها بين المسائلتين (قوله قبل الحكم الخ) أي فحق حكم بالتقويم وان لم يحكم بالمعتق فتكون أحكامه كالحر لا كالقن وقوله كالعبد الذي لا اعتق فيه انما قال ذلك الشارح لانه قن فلا يصح التشبيه وحاصل الجواب ان المراد كالقن الذي لا اعتق فيه أصلا لا فتغاير المشبه والمشببه وقوله بناء الخ أي الذي مشى عليه المصنف أي لانباء على أنه يعتق عليه حصة شريك بدون حكمه بتقويم الذي هو خلاف ما مشى عليه المصنف وقوله وبعبارة الضمير الخ هذه العبارة مغايرة للعبارة التي قبلها وقوله وأحكامه قبل تمام عتقه الخ لا يخفى ان هذا صادق بصورتين أي صادق بما قبل الحكم

البيع ان المشتري دفع عوضا في شيء وجب فيه القيمة وهي مجهولة قاله ابن المواز وهذا بخلاف الهبة والصدقة يعني فلو وهب الممتثل نصيبه من رجل أو تصدق به عليه بعد العتق جاز ذلك ولم ينقض وكان التقويم للموهوب له وهذا ما لم يحلف الواهب انه ما وهب لتكون له القيمة أما ان حلف انه ما وهب لتكون له القيمة فهو أحرق به من الموهوب له وضمير أحدهما للمعتق والتقويم المفهومين من قوله وقوم كاملا بعد امتناع شريكه من العتق (ص) واذا حكم بمنعه لعسره مضى (ش) أي واذا حكم الشرع بمنع تقويم حصة الشريك الذي لم يعتق على الشريك المعتق لكونه معسرا يوم القيام مضى ذلك أي انه لا يقوم عليه فالمراد بقوله حكم أي الشرع لان الحاكم حكم به اذ لا يتوقف ذلك على حكم الحاكم وفي بعض النسخ يبيعه أي واذا حكم بجواز بيع ما بقى من العبد لاجل عسر المعتق ثم أيسر قبل البيع فان الحكم يتقضى ويجوز البيع والحكم بالبيع مستلزم لمنع التقويم فهو بمثابة الحكم بعدم التقويم فلا فرق بين النسختين (ص) كقبلة ثم أيسر ان كان بين العسر وحضر العبد (ش) الضمير في قبله يرجع للعبد أي كعسره قبل الحكم بمنع التقويم ثم أيسر بعد ذلك أي بعد العسر وقبل الحكم عليه بالتقويم فانه لا يقوم عليه بشرطين الاول أن يكون المعتق بين العسر بأن يعلم عسره الناس والشريك الذي لم يعتق لان العبرة بيوم العتق الثاني أن يكون العبد حاضرا حين العتق فان لم يكن بين العسر قوم لاحتمال أن يكون هذا اليسر هو الذي كان حين العتق لان الفرض انه أيسر وانما اشترط حضور العبد لانه اذا كان حاضرا حين العتق علمنا ان الحكم بمنع التقويم انما هو للعسر لا لتعذر التقويم لان الحاضر لا يتعذر تقويمه بخلاف الغائب فاذا قوم والمعتق موسر قوم عليه وكأنه أعفق الآن في حال يسره وممثل حضور العبد ما اذا كان غائبا غيبة يجوز التقدير فيها بالشروط قال ابن القاسم وان كان العبد قريب الغيبة مما يجوز في منعه اشراط النقد في بيعه لم تقويمه اذا عرف موضعه وصفته وينقد القيمة لجواز بيعه اه (ص) وأحكامه قبله كالقن (ش) يعني ان المعتق بعضه أحكامه قبل الحكم بتقويم باقيه كالعبد القن الذي لا اعتق فيه في شهادته وحنانته وحدوده بناء على انه انما يعتق بالحكم وهذا ما عدا الوطء بالنسبة للأنثى فلا يجوز له وطؤها لانها مبيعة واذا مات يكون ماله للمالك البعض وبعبارة الضمير في قبله راجع للمعتق أي قبل تمام عتقه وهو أحسن من عوده على التقويم لانه قد يقوم وينع من التقويم مانع (ص) ولا يلزم استسعاء العبد ولا قبول ما للغير ولا تخليد القيمة في ذمة المعسر برضا الشريك (ش) يعني ان من أعفق بعضا له في عبه لا يملك غيره ولم تقوم حصة شريكه عليه لكون المعتق معسرا فانه لا يلزم العبد أن يسرى على بقية قيمته ليخلص نفسه ولا يلزمه أن يقبل مال الغير ليعتق به نفسه وكذلك لا يلزم أحد الشريكين أن يقبل مال الغير ليعتق به العبد وكذلك لا يلزم الشريك المعتق حصته

من بالتقويم وبما بعد الحكم بالتقويم وقبل الحكم بالمعتق فظهر مخالفة هذه العبارة لما قبلها (قوله وينع من التقويم مانع) المناسب أن يقول لانه قد يقوم وينع من الحكم بالمعتق مانع فحاصل العبارة الثانية أنه لا يكون كالحر الا اذا حصل حكم بالمعتق وبالتقويم وقبل وجود الامر من معاصداق بوجود أحد هما وهو الحكم بالتقويم كالقن (قوله استسعاء العبد) فاعل يلزم قوله فانه لا يلزم العبد أن يسرى والسين ليست للطلب أي سعى العبد أي كسبه ليخلص نفسه ان طلب سيده منه ذلك وكذا ان طلب العبد ذلك لا يلزم سيده حاجته

(قوله الآن يبت الثاني الخ) أى أو يعتق لأجل قبل الأجل الأول أو لمثله فنصيب الأول باق على حاله وأما لو أعتق الثانى لأجل أبعد من الأجل الأول فيبطل تأجيله عند أجل الأول ويقوم عليه عنده (قوله ففيه أربعة أقوال) أولها ما علمته من قول ابن الماجشون وسخنون الثانى أحد قولى ابن القاسم ان شاء أجاز وتمسك بنصيبه وان شاء اتبعه (١٣٧) بقيمة نصيبه وان شاء قاوا على أنه ان وقع

عند المدير اتبعه بما وقع عليه به الثالث قول مطرف ان شاء تمسك بنصيبه وان شاء قاوا فان صار للمدير بيع منه بنصف ما وقع به عليه كان أقل من نصيبه وأكثر وبقي الباقي مديرا وان صار لغير المدير كان رقيقا كله أصبح وهو القياس قال والاستحسان ان صار للمدير لم يبيع منه الانصاف فأقل فان لم ينف نصفه بما وقع به عليه في المقايضة اتبعه بالباقي في ذمته وهو القول الرابع (قوله والمناسب قول ابن الماجشون) أى لما فيه من دفع الكفاية عن المدير لانه على القول الثانى قد يتبعه شريك بقيمة نصيبه وفيها مشقة وكذلك في المقايضة من المشقة على المدير المعسر على الثالث والرابع (قوله ان شاء الشريك أمضى) أى نديره أى فى حصته وحصة الشريك رقيقة خالية عن تدبير لكون المدير معسرا فهو مدير البعض (قوله وقال شريكى يعلم ذلك) لا يخفى ان ذلك ليس بقيد بل المراد ان الشريك أنكر العيب (قول فان العبد المعتقد بعضه يقوم الخ) أى يقوم نصيب الشريك (قوله ولا مفهوم لقوله ان احتج) أى باعتبار الفسقه وان كان له مفهوم بحسب لفظ المصنف ولذلك حله أولا بحسب ما يقتضيه الظاهر حيث قال فان وفى الخ (قوله لانه مال من أمواله) أى بطل ربحا كان يبعه أولى من الدراهم وغيرها وهذه

من العبد اذا كان معسرا تخليد القيمة في ذمته في حال رضاشريكه بانواع ذمته بقيمة نصيبه الى أجل معلوم لان من شرط وجوب التقويم أن يكون المعتقد موسرا والجار والمجور وفى قوله برضا الشريك حال من تخليد أى حال كون التخليد برضا الشريك أى الى أجل معلوم وأما الى يسره فلا يتوهم لانه يبيع الى أجل مجهول (ص) ومن أعتق حصته الى أجل قوم عليه ليعتق جميعه عنده الآن يبت الثانى فنصيب الأول على حاله (ش) يعنى ان من أعتق حصته الى أجل قريب أو بعيد فانه يقوم عليه نصيب شريكه الا أن ليعتق جميع العبد عند الأجل لان المقصود تساوى الحصتين فلا يجزى عتق نصيب المعتقد الا أن لانه خلاف الواقع ولا نصيب شريكه لانه تابع الآن يبت الثانى نصيبه من العبد فان نصيب الأول يبقى على حاله رقا الى أجل يعتق عنده وأفهم قوله حصته انه مشترك بينه وبين غيره أما لو كان يملك جميعه ودبر بعضه لسرى التدبير فى باقيه قاله تمت وانظرا هرا أنه يجرى مثل ذلك فى العتق لأجل بل هو أبين من التدبير فاذا أعتق بعض عبده لأجل سرى العتق فى باقيه كما مر فى قوله وعتق عضو (ص) وان دبر حصته تقاوا ياء ليرق كله أو يدبر (ش) يعنى ان الشريك الموسر اذا دبر حصته فى العبد بغير إذن شريكه فانه ما يتقاوا وان العبد أى يترافعان فيه الى أقصى قيمته بأن يقوم قيمة عدل ثم يقال للمتمسك أنسلمه بهذه القيمة أو تزيد فان زاد قيل للمدير أنسلمه بهذه القيمة أو تزيد هكذا حتى يقف فان أخذ المدير بقى كله مديرا وان أخذ غير بقى كله رقيقا قال الخمي وفيه جنوح الى من أجاز يبيع المدير فان كان الذى دبره معسرا ففيه أربعة أقوال والمناسب قول ابن الماجشون وسخنون وهو الذى صدر به السارح وهو ان شاء الشريك أمضى وان شاء رد تدبيره وان دبر باذن شريكه جاز ذلك أى مضى ذلك ولا تقويم ولا مقايضة (ص) وان ادعى المعتقد عيبه فله استخلافه (ش) يعنى ان المعتقد لحصته فى العبد اذا ادعى على شريكه المتمسك بالرق ان العبد معيب أى فيه عيب خفى كسرقة أو ابقا أو ما أشبه ذلك يريد بذلك نقص قيمته وقال شريكى يعلم ذلك العيب والشريك ينكر العلم فلن أعتق حصته أن يحلف شريكه حينئذ لانها دعوى بىمال فان نكل حلف الا أنكره معيب بما يعينه فيه ويقوم معينا (ص) وان أذن السيد أو أجاز عتق عبده جزأ قوم فى مال السيد وان احتج ببيع المعتقد ببيع (ش) يعنى ان العبد المشترك بين حرو عبده اذا أعتق العبد حصته باذن سيده أو بغير إذنه الا أنه لما بلغه فعل عبده أجاز له فان العبد المعتقد بعضه يقوم فى مال السيد الاعلى لانه لما أذن لعبده فى العتق أو أجاز له ما بلغه فكانه هو الذى أعتق فى الحقيقة لان الولاية فان وفى مال السيد بقيمة العبد فلا كلام والافيماع العبد الاعلى فى تكملة النصف الذى بقى من العبد المشترك لان العبد الاعلى مال من أموال السيد فلو قال السيد يقوموه فى مال العبد فانه لا يجاب الى ذلك قاله ابن القاسم ولا مفهوم لقوله ان احتج بل له يبعه ولو لم يحتج لانه مال من أمواله (ص) وان أعتق أول ولد لم يبتى الثانى ولومات (ش) يعنى أن من قال لامته أول ولد تلديه فهو حر فان أول ولد تلده حر ولو نزل ممتا فلو حر جامعاه مستويين عتقاهما فلو شك ككنا فى أولهما ما خر وعتقاهما أيضا قوله ولومات لولا فرض والنقد يرى لو فرض موته فى بطن أمه فخرج ميتا والضمير فى مات

المسئلة كثيرا ما تقع فى المعاينة فيقال فى أى موضع يباع السيد فى عتق عبده ومفهوم المصنف انه ان لم يعلم السيد حتى أعتقه ولم يستثن ماله نفذ عتقه وكان لولا العبد دون سيده ان استثنى ماله بطل عتقه لعبده (قوله لم يعتق الثانى)

هنا معطوف محذوف التقدير لم يعتق الثاني وعنى الاول خيفة ذلك حاجة الى أن يقال ان المناسب في ولومات الاظهار كما هو مذهب البصريين وان كان هو المناسب لحل شارحنا (قوله وان لا كثر الحمل) من حين انقطاع ارسال الزوج عليها (قوله وهي ظاهرة الحمل الخ) الاولى العموم ثم وجدت عن ابن عب ماقلمته فقلت الحمدو بقيد بغير ظاهرة الحمل وو جدت ما يؤيده بل هو الاولى لان ظاهرة الحمل أمرها ظاهر وذلك لان قوله وان أعنتى خينينا (١٣٨) يدل على أنها حامل والحاصل ان المناسب أن يكون كلام المصنف بتمامه

في غير ظاهرة الحمل والاستثناء متصل وذلك لان المستثنى منه يؤخذ عامًا بحسب ظاهره أى كان هناك زوج مرسل عليها أم لا فاستثنى منه قوله الازواج مرسل عليها فيقول الامر الى ان ما قبل الاستثناء الزوج غير مرسل عليها فيحكم بالحريه وان لا كثر الحمل وما بعد الاستثناء الزوج مرسل عليها وقوله أو دبره إشارة الى ان في المصنف حذف (قوله فلا قل) حقه أن يقول فلا قل أقله ومن المعلوم ان أقل الحمل ستة أشهر أو ما في حكمها كنقص الخمسة الايام لان ما نقصه الخمسة الايام يعطى حكم الستة وحينئذ يفتى قوله فلا قل أى كمن تأتى به لسته أشهر الاستة أيام أو سبعة أو أكثر والحاصل انه اذا كان هناك زوج مرسل عليها فلا يتحقق وجوده الا اذا أنت به لا قل من الستة وما في حكمها (قوله والحال انها غير ظاهرة الحمل) أى وأما ظاهرة الحمل فلا اشكال فيها قال بعض شيوخنا ولا فرق بين ذات الزوج وغيرها وقوله ثم ان الاستثناء منقطع قد تقدم انه متصل لان ما قبله يتناول لفظا وقوله لان الخ لتعليل غير ظاهر (قوله فانها تباع للغرماء على المشهور) ومقابلها مخالف فيه المغايرى ما لكاشيخه

عائد على الاول لا الثانى الذى هو أقرب مذ كور لان المعنى بأبى ذلك اذ لتأتى المبالغة مع عود الضمير الى الثانى (ص) وان أعنتى خينينا أو دبره فحر وان لا كثر الحمل (ش) يعنى ان السيد اذا أعنتى ما في بطن أمته التى ليست بفراشه أو دبره ير يدوهى ظاهرة الحمل يومئذ فانه يكون حرا فى الاولى ومذبرا فى الثانية ولو أنت به لا كثر أمداً للحمل وتقدم الخلاف فى أكثره هل أربع أو خمس وقوله (الازواج مرسل عليها فلا قل) يشير به الى أن الامه اذا كان لها زوج مرسل عليها أى حاضر متمكن منها فأعنتى سيدها ما في بطنها أو دبره والحال أنها غير ظاهرة الحمل يومئذ فانه لا يعتق حينئذ الاما أنت به لا قل من أمداً للحمل أى لا قل من ستة أشهر من يوم العتق ولا مفهوماً لزوج أى أو سيد مرسل عليها كالأو أعنتى السيد ما في بطن أمته عبد والسيد الذى هو العبد مرسل عليها فقوله وان أعنتى خينينا بقيد دبره كونه الامه حاملين أعنته أو دبره ثم ان الاستثناء منقطع لان الاولى ليس لها زوج مرسل عليها (ص) وبيعت ان سبق العتق دين ورق (ش) ليست هذه المسئلة من مسائل أم الولد وصورته ان السيد أعنتى ما في بطن أمته فى صحته وعليه دين استحدثه قبل العتق أو بعده ثم قام عليه غرماءؤه فانه لا يتحملوا ما يقوموا عليه قبل الوضع أو بعده فان قاموا قبل الوضع وقد استحدث الدين قبل العتق فانها تباع للغرماء قولاً واحداً وان كان استحدثه بعد العتق فانها تباع للغرماء على المشهور وفى الحالين يباع ولدها معها اذ لا يجوز استثناءؤه وان قاموا بعد الوضع فان كان الدين سابقاً على العتق فانها تباع أيضاً هي وولدها ان لم تف بحقوقهم وان كان العتق هو السابق فانها تباع وحدها والولد حر يعتق من رأس المال وسواء ولدته فى مرض السيد أو بعد موته ولكن لا يفارقها وبهذا يتبين لك ان مراد المؤلف بقيام الغرماء بقيامهم بعد الوضع لانه هو الذى فيه التفصيل من كون الدين سابقاً على العتق أو لا حقاله فقوله وبيعت أى الامه التى أعنتى خينينا ولو قال وبيع بلا تاء ليعود الضمير المستتر الى الولد بشرط أن يكون قيامهم بعد الوضع ان مطابقاً للنقل وأما الامة فتباع على كل حال فلم يذكرها لانها مال من أمه والى فلم يخرج ذكرها وقد يقال ان المؤلف نص على المتوهم بأن يقرأ قوله ديناً بالنصب مفعول سبق والفعل هو العتق ووقف على دين على لغته ببيعة فلم يرعه بالالف ويقرأ ان سبق من غير واو النكابة ومن باب أولى أن تباع فيها اذا سبق الدين العتق وقوله ورق جواب عن سؤال مقدر أى كيف تقولون ان الام تباع مع ان جنيها قد تحرر فأجاب بقوله ورق لكن ظاهره ولو كانت قيمة أمته تفي بالدين وليس كذلك ويمكن أن يقال ورق حيث تناوله البيع وهو اذا كانت قيمة أمه تفي بالدين لا يتناوله البيع فلا اشكال (ص) ولا يستثنى ببيع أو عتق (ش) يعنى ان الجنيين لا يجوز استثناءؤه فى بيع كهذه المسئلة ولا فى عتق كما اذا أعنتى حاملاً فان جنيها يكون حرامها وهما بخلاف الوصية كما تأتى في بابها فى قوله والحمل فى الجارية ان لم يستثنه والصدقة والهبة كالوصية (ص) ولم يجز اشتراء ولى من

فقال لا تباع فى دين استحدثه بعد العتق حتى تضع (قوله لانه الذى فيه التفصيل الخ) أى فاذا كان الدين سابقاً على العتق فتباع هي وكذا ولدها ان لم تف بحقوقهم وأما اذا كان العتق سابقاً فانها تباع وحدها فقط ولا يباع الولد قط عاقر جمع التفصيل للولدها هي (قوله فتباع على كل حال) أى فلا معنى للتفصيل وقوله وقد يقال جواب عن ذلك الاعتراض (قوله ويمكن أن يقال الخ) هذا الكلام لا يناسب ما قبله لانه على هذا المعنى لا رقى يعلق بالولد فلا يناسب ذكر قوله ورق فان الذى يناسب قوله ورق المقيّد بقوله حيث تناوله المبيع اغما يكون اذا تقدم الدين العتق والحال ان القيام بعد الوضع (قوله والصدقة والهبة كالوصية)

فاذا أوصى أو تصدق بها على شخص أو وهبها له فيصح استثناء حينئذ فان أعتقها المعطى بفتح الطاء فقرة كاملة بعبد في الصور الثلاث (قوله أو غيره) كالوصي ومقدم القاضي (قوله فان اشتراه غير عالم الخ) وأما لو اشتراه عالما لم يعتق على السيد كان على العبد دين مستغرق أم لا أي ولا يعتق على المأذون أيضا على ما يتبادر منه ويحتمل أن يعتق عليه وهو الموافق لما المصنف في الوكالة والقراض وعلى الأول فالفرق بين المأذون وبين الوكيل وعامل القراض أن المأذون عبد للسيد فاذن له في التجارة يشمل شراء قرابته أي وله انتزاع ماله وان لم يعزله من الاذن ولا كذلك الوكيل وعامل القراض فانه انما ينعزلهما ما يعزلهما من الوكالة **تنبيه** لا يلزم الوكيل ما اشتراه لمجوره مما يمتنع شراؤه فليس كوكيل الشراء اذا خالف (قوله) (١٢٩) ولادين على المأذون يحيط بماله) أي فان كان

عليه دين يحيط لم يعتق على سيده لتعلق حق الغرماء بما دفع من المال في غنمه (قوله ان استثنى ماله) أي اشترط المشتري مال العبد لئلا يذ الاستثناء الحقيقي انما يكون لبائع سابق ملك وهو هذا المريد شراء قوله وهذا اذا كان الثمن عينا أي لزوم الثمن وعدم نقض البيع (قوله وأما ان كان عرضا) أي في صورة عدم استثناء ماله ثم لا يخفى أن عبارة اللقائي أحسن ونصه هو هذا اذا كان مثليا فهو موصوف في الذمة وأما اذا كان مقوما معينا فانه يرجع في العبد اذا كان قائما وقيمتها ان فات (قوله تأمل) أي تأمل ما قلناه تجد ظاهرا لانه من أفراد ما من قول المصنف وفي عرض بعرض مما خرج من يده أو قيمته (قوله وقد تم عتقه بمجرد رد الشراء) راجع للصورتين استثناء المال وعدمه ثم أقول لا يخفى أن قوله وقد تم عتقه بمجرد الشراء ينافي ظاهر قول المصنف لتعنتي فانه يقتضي أنه لا بد من صيغة اعتاق والموافق له العبارة لا قيمة المشار لها بقوله وبعبارة الخ والراجح كما أباه بعض الشيوخ العبارة لا قيمة فقوله

يعتق على ولد صغير من ماله ولا عبد لم يؤذن له شراء من يعتق على سيده (ش) يعني أن الولي سواء كان أباً أو غيره لا يجوز له أن يشتري من يعتق على ولد صغير في حجره بمال الصغير لأن ذلك اتلاف لماله فان وقع ذلك فان البيع لا يتم وسواء كان الولي عالما بأنه يعتق على مجوره أم لا ومثل الصغير السفينة وكذلك العبد الغير المأذون له لا يجوز له أن يشتري من يعتق على سيده اذا ملكه لأن ذلك اتلاف لمال السيد فان وقع لم يعتق عليه ولا على سيده إلا أن يحجزه ومفهوم قوله لم يؤذن له أنه ان كان مأذونا له واشترى من يعتق على سيده فمارة يكون الاذن في اشتراؤه بعينه وهذا يعتق على سيده لانه كولو كبل عنه وتارة يكون الاذن له في التجارة فان اشتراه غير عالم بعنته على سيده ولادين على المأذون يحيط بماله عتق على سيده والأفلا وتارة يكون مأذونا له في شراء عديم غير تعيين وينبغي أن يفضل فيه كافي الذي قبله وأما المكتاب فلا يعتق من اشترى من يعتق على سيده ولا يعتق على السيد إلا ان عجز المكتاب كما يأتي في الكتابة لانه ليس له انتزاع ماله بخلاف المأذون (ص) وان دفع عبد مالا لمن يشتريه به فان قال اشترى لنفسك فلا شئ عليه ان استثنى ماله والاخر (ش) يعني أن العبد اذا دفع مال الرجل يشتريه به من سيده وقال له اشترى لنفسك ففعل فالبيع لازم فان كان المشتري استثنى مال العبد فلا شئ عليه للبائع أي لا يغرم الثمن ثانية للبائع لانه استثنى ماله فان لم يستثنه فانه يغرم الثمن ثانية للبائع لانه لم يمتن ماله فقد اشتراه بمال السيد لان العبد لا يتبعه ماله في البيع بخلاف العتق قال أبو الحسن وهذا اذا كان الثمن عينا وأما ان كان عرضا فليس عبد أن يرجع في عين عبده ان كان قائما فان فعل المشتري قيمته انتهى وبيانه أن المشتري قد اشترى سلعة بسلعة فاستحق السلعة التي دفعها المشتري فليس عبد أن يرجع في عين عبده تأمل (ص) كاعتقني (ش) التشبيه تام والمعنى أن العبد اذا دفع مالا لا يشتري به به من سيده ويعتقه ففعل فالبيع لازم فان كان المشتري استثنى مال العبد فانه يعتق ولا يغرم المشتري الثمن ثانية للبائع وان لم يستثنه فانه يغرم الثمن ثانية للبائع ولا يرجع شئ منه على العبد وقد تم عتقه بمجرد الشراء وقوله (وبيع فيه) يرجع للصورتين وهما قوله اشترى لنفسك أو اشترى لتعتقني منه ولم يستثن ماله والمشتري لا مال له فان العبد يبيع في غنمه في المالتين إلا أن يبيع بعضه بالثمن فيعتق بقيته ولو بقي من الثمن شئ بعد بيع جميعه كان في ذمة الرجل وأشار بقوله (ص) ولا رجوع له على العبد والوالاه (ش) إلى أن العبد اذا دفع المال لرجل وقال له اشترى به وأعتقني ففعل ولم يستثن ماله فان البيع لازم ويعتق عليه بمجرد الشراء ولا يرجع المشتري على العبد

(١٧ - خشي ثامن) وقد تم عتقه ضعيف (قوله وبيع فيه) أي ولو أنفذه عتقه لانه عسر وعتقه مردود كما قال ذلك في ل (قوله فان العبد يبيع في غنمه) حاصله أنه اذا كان العبد يبيع بقدر غنمه فالأمر ظاهر وان يبيع بأقل اتبع المشتري بالباقي وان كان الثمن يوفي بنصف العبد فانه يبيع النصف الثاني حر على ما قاله الشارح من أن العتق بمجرد الشراء فقوله فيعتق بقيته أي فلا يكون حرا لبقية لما تقدم أنه يكون حرا بمجرد الشراء وهذا ظاهر في الصورة الثانية وأما بالنسبة للاولى فيقول فريق بقيته (قوله ولا رجوع له على العبد) رجعته الشرح لمسألة لتعتقني دون مسألة لئلا يبي أي ورجوعه للاولى أولى أي فاذا قال له اشترى لنفسك ولم يستثن ماله وغرم المشتري الثمن وأحدث في العبد صيغة العتق فان له الولا ولا رجوع له (قوله ويعتق عليه بمجرد الشراء) تقدم أنه ضعيف والراجح خلافه وقوله ولا يرجع الخ

المناسب تأخير عن قوله ويغرم الثمن ثانية للبائع كما هو ظاهر (قوله وبعبارة الخ) تقدم أن هذه هي المعول عليها (قوله يقال الشراء الخ) الأولى في الجواب أنه لما استثنى ماله الأمر إلى أنه ملك نفسه فصحت وكالته وصح البيع وأما قوله الشراء شراء فصولي فلا يتم لأن العبد قد أذن له بالتدليس فصوليا سلمنا أنه فصولي لكن شراء الفصولي صحيح وظاهر قول الشارع وقد أجاز وصح البيع بغير أن شراء الفصولي فاسد مع أنه صحيح (قوله لأنه استثنى ماله) على الصحة البيع لأجل الحاجة أي انما صح البيع لأنه استثنى ماله وبهذا التقرر براندفع ما يقال ان على الصحة (١٣٠) علمت من تعليقها على قوله أجاز لأن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية

وكأنه قال صح الإجازة وحينئذ فلا يحتاج صحة البيع للتعليل بقوله لأنه استثنى ماله فنقول على مجموع الملل وعلته (قوله ولا يقال) هذا وارد على قوله فصح البيع أي لا معنى لصحة البيع الأول كان العبد لا يملك نفسه والحال أن العبد لا يملك نفسه وحاصل الجواب لا نسلم أن العبد لا يملك نفسه فقوله لا نأقول الخ جواب بالمنع (قوله في مرضه) أي مرض مونه (قوله ولم يحملهم الثلث) مفهومه عدم القرعة حيث حملهم وهو ظاهر فيما إذا أعتق أو أوصى بعتق من سماه أما إذا أوصى بعتق عبده ولم يسمهم كما إذا قال أعتقوا عشرة أعبدة من عبيدي وكان الثلث يحمل عشرة من عبيده فلا بد من القرعة (قوله أو أوصى بعتق ثلثهم) لا مفهوم لثلثهم لقول المدونة من قال ثلث رقيق أحرار أو نصفهم أو ثلثاهم عتق منهم ما سمي بالقرعة ان حله الثلث والافاضة الثلث مما سمي (قوله أو بطل عتق الثلث) أي ولم يعين من يعتق (قوله وصفة القرعة) الذي يقال في مسألة أو أوصى بعتق ثلثهم انما قسم العبيد على ثلاثة أقسام في ورقة حروف ورقتين

بشيء منه ويغرم الثمن ثانية للبائع ويكون الولاء للمشتري لأنه غرم الثمن ثانية وبعبارة ولو غرم الثمن قبل انفاذ العتق فينبغي أنه لا يجبر على العتق لأنه انما التزم العتق على شرط عدم الغرم فقوله ولا رجوع الخ أي حيث أعتقه أمال لم يعتقه فهو رقيق ولا ينفعه شرط العتق (ص) وان قال لنفسه غرو ولاؤه لبائعه ان استثنى ماله والارق (ش) يعني أن العبد اذا دفع مالا إلى رجل يشترى به منه من سيده لنفسه العبد ففعل فان البيع لازم ويكون العبد حرا بمجرد الشراء لأنه ملك نفسه ويكون الولاء لسيده العبد لان المشتري اشتراه بغيره وغيره هو العبد والعبد لا يستقر ملكه على نفسه فلذلك كان الولاء للبائع هذا اذا استثنى المشتري مال العبد حين الشراء فان لم يكن استثنى ماله فانه يرق للبائع أي يبقى على رقبته لان المال ماله فان قيل هذه وكالة من العبد ووكالة العبد باطلة فيبطل الشراء من أصله يقال ان الشراء شراء فصولي للعبد وقد أجاز العبد شراءه فصح البيع لأنه استثنى ماله ولا يقال العبد لا يملك نفسه لا نأقول قول المؤلف كان اشتري نفسه شراء فاسدا فيعتق دليل على أنه يملك (ص) وان أعتق عبدا في مرضه أو أوصى بعتقهم ولو سماهم ولم يحملهم الثلث أو أوصى بعتق ثلثهم أو بعدد سماه من أكثر أقرع كالقسمة (ش) اشتملت هذه الجملة على أربع مسائل الأولى اذا بطل عتق عبده في مرضه ولم يحملهم الثلث الثانية اذا أوصى بعتقهم ولم يحملهم الثلث وسواء سماهم فقال فلان وفلان أو لم يقل فلان وفلان ولم يسمهم الثالثة اذا أوصى بعتق ثلثهم ولم يعين من يعتق يريد أو بطل عتق الثلث الرابعة اذا أوصى بعتق عدده من عبيده وهم أكثر من ذلك كثلثة من تسعة مثلاً وكرأن القرعة في الوجوه الأربعة ونحوه لابن الحاجب وهو ما لابن القاسم في المدونة وأما بالغ على قوله ولو سماهم لم رد قول سكنون انه اذا سماهم فقال فلان وفلان وفلان ولم يحملهم الثلث أنه يعتق من كل واحد منهم بقدر محمل الثلث من غير قرعة وصفة القرعة فيما عدا قوله أو بعدد سماه من أكثر أن يقوم كل واحد منهم ويكتب قيمة كل واحد مع اسمه في ورقة مفردة ثم تخط الأوراق بحيث لا تميز واحد من البقية ثم تخرج ورقة منها وتفتح قن وجد اسمه فيها عتق وينظر إلى قيمته فان كانت قدر ثلث الميت فواضح وان زادت عتق منه بقدر محمل الثلث وان نقصت أخرجت ورقة أخرى وعمل فيها كما عمل في الأولى وهكذا وأما ان أوصى بعدد سماه من أكثر فان عينه وجه الثلث فواضح وان لم يسمه الثلث فانه يسلط فيه مسلط ما مر وأما ان سمي عدد ولم يبينه فانه ينسب عدد من سماه إلى عدد جميع رقيقه وبتلك النسبة يجوز أن حيث أمكن تجزئتهم فان أعتق عشرة من رقيقه وهم أربعون فنسبة العشرة إلى الأربعين الربع وبتلك النسبة تقع التجزئة فيجعل كل عشرة منهم جزءاً على حدته من غير نظر إلى قيمة كل جزء يكتب في ورقة حروف وثلاث ورقات رقيق ثم تخط الأوراق

رق ثم تخط الأوراق فنخرج حرقته نظري قيمته فان حله الثلث فالأمر ظاهر وان لم يحمله فانه يكتب اسم كل واحد وترمي مع قيمته إلى آخر ما قال الشارع (قوله فاذا أعتق عشرة من رقيقه وهم أربعون الخ) فاذا كان عدد رقيقه خمسة وثلاثين وقد أعتق عشرة منهم فيجزئون سبعة أجزاء لان نسبة العشرة للخمسة والثلاثين سبعان ويكتب في ورقتين حروف في خمسة أوراق رقيق وترمي الأوراق على الأجزاء فان حلت الثلث الجزأين الذين وقعت عليهم ما ورقة الحرية فواضح وان لم يحملها الثلث فانه يعتق منهم ما محمل الثلث بالطريق المتقدم كافي عجب (قوله من غير نظر إلى قيمة كل جزء الخ) هذا مقابل المشهور ومذهب المدونة وهو المشهور انهم يعتقون بالنقويم

(قوله أو بالأداة الخ) اطلاق الترتيب على ذلك تسميح (قوله للإشارة الى انه لا فرق الخ) لا يخفى أن هذا يفيد أن الضمير في قوله أو أنصافهم أو أنلا نهم ليس راجع الكل بل راجع العبيد المتقدم ذكرهم أي فيقول (١٣١) اعتقوا أنصاف عبيدي أو أنلا نهم وقوله

للاشارة الخ في العبارة حذف أي ولا فرق بين أن يكون المضاف مفردا أو جمعا (قوله لان القاعدة الخ) على حذف والتقدير وانما جعلنا الاضافة للمفرد كالاضافة للجمع لان القاعدة الخ وقوله تقتضي خبر أن وقوله ولو اقتصر المناسبات التفريع ثم أقول لا يخفى أن هذا الكلام يهيم ان الاضافة للمفرد لا تحتاج لدليل وقوله أو على الثاني الخ) يخالفه وقوله فجاءهم - مالم ذلك أي للإشارة الى أنه لا فرق وقوله لان الاول مفرد أقول في العبارة حذف أي مضاف للمفرد وقوله فلا فرق بينهما - ما أي بين المفرد والجمع وقوله والضمير جمع الواو والتعليل أي انما كان المضاف اليه جمعا لان الضمير جمع (قوله وظاهر قوله الخ) هذا يخالف صدر حله حيث قال فاعل يرتب المريض والجواب ان قوله وظاهره من حيث انه يرجع الضمير للعتق من حيث هو وهو بعيد فالاحسن أن يقال المعتقد في صحته معلوم بطريق الاولى فتدبر (قوله يعني أن العبد اذا اعتقه سيده) أي أو اعتق عليه (قوله ان شهد شاهد برقه) مفهومه انه اذا لم يشهد شاهد برقه وانما كان من المدعي مجرد دعوى فانه لا يتوجه على العبدتين وهذا يخص مفهوم قوله وكل دعوى لا تثبت الا بعد اثنى فلا يمين مجردها (قوله أو تقدم دين) أي فالاصل تقدم العتق على الدين لان القول قول

وترى كل ورقة من الاربع على جرتي وقعت عليه ورقة الحرية من الاجزاء عتق كله ان حله الثلث فان لم يحمله الثلث عتق منه بقدر محمل الثلث بالطريق المتقدمة فيكفي باسم كل واحد مع قيمته من العشرة في ورقة وتخلط الاوراق ثم تخرج ورقة بعد أخرى على نحو ما مر ومحمل القرعة (ص) الآن يرتب فيتبع (ش) فاعل يرتب المريض المتقدم ذكره أي فان رتب فلا قرعة حينئذ والترتيب اما أن يكون بالزمان كقوله اعتقوا فلانا اليوم وفسلانا غدا مثلا أو بالأداة كاعتقوا فلانا ثم فسلانا وهكذا أو بالوصف كاعتقوا عبيدي الاعلى فالاعلى أو الاصلي فالاصلي أو بالأداء كاعتقوا فلانا أن أدى كذا وفسلانا أن أدى كذا وهكذا فيتبع فيما قال وبقدم من قدمه ان حله الثلث أو قدر محمله ثم ان حمل الثلث جميعه أو زاد فانه يعتق من الثاني بقدر محمل الثلث أو جميعه ان حله الثلث وهكذا الى أن يبلغ الثلث وقوله (ص) أو يقول ثلث كل أو أنصافهم أو أنلا نهم (ش) أي فيتبع نحوه في المدونة فيعتق من كل ثلثه في الاولى والثالثة ومن كل نصفه في الثانية وهذا حيث حمل الثلث ثلث كل أو نصف كل فان لم يحمله الثلث ذلك فانه يعتق من كل محمل الثلث وان كان أقل مما سمي الموصى كما اذا كان الثلث يحمله عشر قيمته فانه يعتق من كل عشره وجاء بقوله أو أنصافهم أو أنلا نهم بعد قوله ثلث كل للإشارة الى أنه لا فرق بين أن يضيف الجزء لمفرد أو لجمع لان القاعدة ان مقابله الجمع وهو هنا أنصاف وأنلا نهم بالجمع وهو الضمير فيهم تقتضي انقسام الأحاد على الآحاد ولو اقتصر على الاولى وهو ثلث كل لم يعلم منه الثاني وهو أنصافهم وأنلا نهم أو على الثاني لم يعلم منه الاول فجاءهم - مالم ذلك لان الاول مفرد وهو ثلث والثاني جمع وهو أنصاف وأنلا نهم والضمير جمع أيضا فلا فرق بينهما - ما والضمير جمع فليس قوله أو أنلا نهم تكرر اذ مع قوله ثلث كل وظاهر قوله الآن يرتب انه لا فرق بين أن يحصل منه ذلك في المرض أو في الصحة وهو مذهب ابن القاسم وكلام الشارح يقتضي ان ما وقع في المرض على الترتيب يدخل فيه القرعة لان الجميع لا يخرجون الا بعد الموت (ص) ويشيع سيده بدين ان لم يستثن ماله (ش) يعني أن العبد اذا اعتقه سيده ولم يستثن ماله فان ماله كله يتبعه لان القاعدة ان ماله يتبعه في العتق دون البيع فاذا كان للعبد على سيده دين قبل أن يعتقه فانه يتبعه به فان استثنى ماله عند العتق بأن يقول اشهدوا أنني قد انتزعت الدين الذي لعبدي أو أنني اعتقته على ان ماله لي فانه يكون للسيد ويسقط الدين الذي له على سيده (ص) ورق ان شهد شاهد برقه أو تقدم دين وحلف (ش) يعني ان من ادعى على شخص يدعي الحرية انه عبده وأقام بذلك شاهدا واحدا فانه يحلف مع شاهده ويرى له العبد وكذلك الغرماء اذا أقاموا شاهدا يشهد أن الدين سابق على عتق العبد فانهم يحلفون مع شاهدهم ويرى العبد لهم ففأصل حلف يرجع للسيد في الاولى والغرماء في الثانية فان نكل من شهد له الشاهد برقه حلف العبد فان نكل ورق وهذا حيث لم يكن اعتقه آخر والا فاليمين على المعتق حيث نكل مدعى الرق فان نكل المعتق حلف العبد وفي ابن مرزوق أنه اذا نكل يرد العتق وظاهره أنه لا يحلف العبد وأما من قام له شاهد بتقدم الدين فانه يحلف المدعي فان نكل أجرى فيه ما مر (ص) واستوفى بالمسال ان شهد بالولاء شاهدا أو اثنان انهم مالم يزا لا يسمعان انه مولا أو وارثه وحلف (ش) يعني أن من ادعى ارث شخص بالنسب أو الولاء وشهد له شاهد

مدعي الصحة وهذا من قبله فن ادعى تقدم الدين فقد ادعى خلاف الاصل فعليه الاثبات (قوله وفي ابن مرزوق الخ) ظاهر عبارة بعضهم اعتمادا لابن مرزوق (قوله وأما من قام له شاهد بتقدم الدين فانه يحلف المدعي) وهو الغرماء فان نكل الغريم جرى على ما مر أي من أنه يحلف العبد وليس في هذه المسئلة ادعاء شخص عتق العبد غير المعتق المدين وعلى هذا فقوله وأما من قام الخ حاجته لانه علم

عما سبق فتدبر (قوله فانه يحلف الخ) صرح بهذا تأخير الحلف وقوله فانه يحلف معهما ثم يستأنى صرح بهذا تقدم الحلف والحاصل ان كلامه صرح في اختلاف الحلف بحسب الزمن في المسئلتين والنقل بقيد استواء الحالتين في تأخير الحلف (قوله لاحتمال أن يكون الاصل واحدا) أي أصل السماع واحدا (قوله لا يفيد العلم) أي بأن لم يكن فاشيا وقوله والأي بأن كان يفيد العلم أي بأن يكون السماع فاشيا (قوله ولا يشهدان حينئذ الاعلى القطع) فان شهدا على الظن ونحوه حذا في النسب وقال اللقاني ان شهدا ثلثان شهادة سماع بالولاء أو الارث بدليل قوله انه مولاه أو وارثه فاشتمل كلامه على أربع صور شاهد بالنسب أو بالولاء وشاهدان بالسماع بالولاء أو الارث (قوله وان شهد أحد الورثة) ولدا وغيره والمراد بالشهادة ما كان بين يدي حاكم وقوله أو أقر وهو ما لم يكن بين يدي حاكم أو ان قوله وان شهد الخ أي اذا كان عدلا وقوله أو أقر (١٣٣) أي اذا كان غير عدل وهو رشيد فلو شهدا ثلثان من الورثة على ذلك

بذلك على البت فانه يستأنى بالمال فان لم يأت أحد بأثبت من ذلك فانه يحلف مع شاهده ويقضى له بالمال لان الدعوى ترجع الى المال وكذلك لو شهد به بما ذكر اثنان انهم لم يزلوا يسمعون انه مولاه أي اعتقه أو انه وارثه فانه يحلف معهما ثم يستأنى بالمال لعل أن يأتي أحد بأثبت منه ثم يقضى له بالمال ولا يثبت بذلك نسب ولا ولادة لاحتمال أن يكون الاصل واحدا اذ لو كان يثبت ما ذكر لما كان الاستيناف فائدة وهذا حيث كان سماعهم لا يفيد العلم والاثبت الولاء والنسب ولا يشهدان حينئذ الاعلى القطع فلا ينافي ما صرح في باب الشهادات ان النسب والولاء يثبتان بالسماع (ص) وان شهد أحد الورثة أو أقر أن أباه أعتق عبد لم يجز ولم يقوم عليه (ش) يعني ان أحد الورثة اذا شهد عند الحاكم أو أقر أن أباه أعتق عبد من عبيده في صحته أو في مرضه والثلث يحمله وأنكر ذلك غيره من الورثة لم تجز الشهادة ولا الاقرار ولم يقوم ذلك العبد عليه في المسئلتين وحصته من العبد تكون رقالة لانه ليس هو المعتق فيلزم منه التقويم وانما هو مقر على غيره ولا عين على العبد مع شهادة هذا المقر فلو قسمت العبد فوقه هذا العبد المشهود بعتقه في حصة هذا المقر عتق بدليل ما صرح في باب الاستحقاق عند قوله كشاهد دردت شهادته (ص) وان شهد على شريكه بعتق نصيبه فنصيب الشاهد حر ان أيسر شريكه والاكثر على نفيه كعسره (ش) يعني ان الانسان اذا شهد أن شريكه في العبد أعتق حصته منه والشريك يكذب فان كان الشريك موسرا فان نصيب الشاهد يكون حر الاعترافه أنه لا يستحق على شريكه الا القيمة وقد ظلمه فيها حيث أنكر العتق ولم يثبت ما ادعاه ولا شيء للشاهد على شريكه ويعتق نصيبه من العبد مجانا ونصيب المشهود عليه رقه فلو كان الشريك معسرا لم يعتق من العبد شيء وأكثر الروايات على نفي حرية نصيب الشاهد مع يسر الشريك وقاله أشهب قال ولا فرق بين أن يكون الشريك موسرا أو معسرا فلا يعتق من العبد شيء

باب ذكر فيه التنبيه *

وهو عتق العبد عن دبر وهو أن يعتق بعد موت صاحبه فهو مدبر والتدبير في الامر أن ينظر ما يؤل اليه عاقبة الامر والتدبير التفكير فيه وقال القرافي في التنبهات التدبير مأخوذ من ادبار الحياة ودبر كل شيء ما وراءه يسكون الباء وضمها والجارحة بالضم لا غير وأنكر بعضهم

لكانت شهادتهم ماقبولة كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى وقوله لم يجز أي ما ذكر وهو الشهادة والاقرار لانه في الاول شهادة واحد والعتق لا يثبت بشاهد واحد والثانية اقرار على الغير (قوله ولم يقوم عليه) الاولى حذفته لانه يفيد قوله لم يجز بل ذكره بوجه ان قوله لم يجز بالنسبة لنصيب غير الشاهد والمقر وأما بالنسبة لنصيبهما فيصح ولكن لا يقوم عليه نصيب غيره وليس كذلك ادلا يعتق من العبد شيء فلو قال بدل قوله لم يجز ألغى ذلك لسلم من الابهام (قوله ولا عين على العبد) أي لا يمكن العبد من اليمين مع الشاهد لانه العتق لان العتق لا يكون الا بشاهدين (قوله فلو قسمت العبد) عبارة غيره أحسن وهي فان ملكه الشاهد بعد ذلك أو قسمت العبد فتاب ذلك للشاهد والمقر عتق عليه (قوله وان شهد على شريكه الخ) أي شهد وحده احترازا عما لو شهد مع عدل آخر على شريكه بعتق نصيبه فيعتق نصيب المشهود عليه ونصيب الشاهد الشريك ولا يرجع بقيمة لاقراره لنفسه أنه يستحق قيمته على المشهود عليه (قوله والاكثر) هذا ضعيف والمذهب ما صدر به **باب التدبير** (قوله وهو أن يعتق) يقرأ بالبناء للفاعل والقاعل ضمير يعود على المعتق بكسر التاء المفهوم من عتق ولا يقرأ بالبناء للفعل لعدم صحته كونه تفسير التدبير الذي هو صفة المدبر بكسر الباء (قوله والتدبير في الامر) أي ان التدبير في اللغة أي بالنظر للحادث وأما التدبير في حق القديم فهو الاتيان بالشيء على أحسن وجه وقوله عاقبة الامر أظهر في موضع الاضمار أي ينظر في الذي تول اليه عاقبته أي نهايته صواب أو غير صواب وقوله التدبير التفكير فيه أي ان التدبير في الامر التفكير فيه لا يخفى أن هذا يرجع للذي قبله (قوله والتدبير مأخوذ من ادبار الحياة) أي التدبير الشرعي (قوله من ادبار الحياة) أي ٣ توليتها وذهابها وذلك لان غرة التدبير من عتق المدبر ان تكون بعد الحياة (قوله ما وراءه) أي بما كان متصلا به (قوله والجارحة بالضم) أي الذي هو مخرج الانسان ٣ قوله توليتها كذا بالنسخ معنا والمناصب توليتها ١٥ صحح

نصيبه فيعتق نصيب المشهود عليه ونصيب الشاهد الشريك ولا يرجع بقيمة لاقراره لنفسه أنه يستحق قيمته على المشهود عليه (قوله والاكثر) هذا ضعيف والمذهب ما صدر به **باب التدبير** (قوله وهو أن يعتق) يقرأ بالبناء للفاعل والقاعل ضمير يعود على المعتق بكسر التاء المفهوم من عتق ولا يقرأ بالبناء للفعل لعدم صحته كونه تفسير التدبير الذي هو صفة المدبر بكسر الباء (قوله والتدبير في الامر) أي ان التدبير في اللغة أي بالنظر للحادث وأما التدبير في حق القديم فهو الاتيان بالشيء على أحسن وجه وقوله عاقبة الامر أظهر في موضع الاضمار أي ينظر في الذي تول اليه عاقبته أي نهايته صواب أو غير صواب وقوله التدبير التفكير فيه أي ان التدبير في الامر التفكير فيه لا يخفى أن هذا يرجع للذي قبله (قوله والتدبير مأخوذ من ادبار الحياة) أي التدبير الشرعي (قوله من ادبار الحياة) أي ٣ توليتها وذهابها وذلك لان غرة التدبير من عتق المدبر ان تكون بعد الحياة (قوله ما وراءه) أي بما كان متصلا به (قوله والجارحة بالضم) أي الذي هو مخرج الانسان ٣ قوله توليتها كذا بالنسخ معنا والمناصب توليتها ١٥ صحح

محمل الغائط (قوله وافعلوا الخير) أي ولا يخفى أن التدبير خير ولا يضر كون الدليل أعم من المدعى فشمّل المدعى وغيره (قوله المدبر من الثلث) أي يخرج من ثلث مال الميت أي لا من رأس المال (قوله بعقد لازم) حال من فاعل يوجب أي يوجب ذلك العقد العتق حال كونه ملتزماً به قد لازم من ملازمة العام للخاص ولو قال ابن عرفة عقد لازم لكان أخضر وأسهل وقول الشارح متعلق بوجوب أي مرتبط به فلا ينافي تعلقه بمحذوف كما قلنا (قوله العتق بموته) خرج بقوله بموته العتق الناجز ولاجل ومنه تعليقه على موت شخص كما يأتي آخر الباب فلا يسمى شيئاً منهم ما تدبر أبداً عتقاً لا جمل (قوله فيما زاد على ثلثها) أي الآن وان كان المدبر لا يخرج بعد الموت إلا من الثلث (قوله أي تعليقه نفوذ الخ) فيه شيء وذلك أن العتق بمعنى خلوص الرقبة من الرقبة لا يحصل إلا بعد الموت لأنه حاصل الآن ونفوذ بعد الموت (قوله فلا يحتاج إلى تكلف) أي (١٣٣) فإن ز قال الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال أي

رابطاً له بموته وهذا معنى التضمن عند المحققين وحيث أمكن إبقاء اللفظ على معناه فالمطلوب الأبقاء وعلى هذا فلا ينبغي أن تكون الباء بمعنى على انتهى (قوله أما المجنون الخ) يوضحه قول الشيخ أحمد الزرقاني احترازاً بالمكلف من الصبي والمجنون فإن عتقهما غير صحيح بالنسبة للمجنون وغير لازم بالنسبة للصبي المميز وإن كان صحيحاً فإن قيل فائدة الصحة التوقف على رضا الولي ورده مع أنه هنالك له الامضاء لأن فيه اتلافاً لماله فما فائدة صحته الجواب أن فائدته في أنه إذا بلغ يكون له رده وامضائه (قوله ودخل في المكلف السكران) أي بحرام وأما بحلال فكالمجنون وقوله السفيف أي السفيف المولى عليه أي فتدبيره غير نافذ اتسع ماله أم لا أي وهو صحيح كالصبي (قوله على المشهور) سبق قلم إذا المشهور خلافه (قوله وخرج العبد الخ) أي فإن تدبيره غير لازم كما أفاده

الضم في غيرها وأصله الكتاب والسنة والجماع فالكتاب قوله تعالى وافعلوا الخير والسنة قوله صلى الله عليه وسلم المدبر من الثلث وانعقد الإجماع على أنه قرينة انتهى وعرفه ابن عرفة بقوله عقد يوجب عتق مملوك من ثلث ما ملكه بعد موته بعد لازم قوله بعد موته يخرج به الملتزم العتق في المرض المبطل فيه فإنه لازم له إذا لم يمت وقوله بعقد لازم متعلق بوجوب أخرج به الوصية ورسمه المؤلف بقوله (ص) التدبير تعليق مكلف رشيد وان زوجة في زائد الثلث العتق بموته (ش) يعني أن التدبير تعليق العاقل البالغ الرشيد ولو زوجة فيما زاد على ثلثها نفوذ العتق على موته فقوله وان زوجة أي وإن كان المكلف زوجة ودبرت فيما زاد على ثلثها فإنه يمضي وإن كان محجوراً عليها فمأذ كره أنه ينفذ وإن لم تملك غير الذي دبرته إذا لضر على الزوج في ذلك لأن العبد في الرق إلى الموت وأما تدبيرها الثلث فمأذون فلا خلاف في نفوذه وقوله العتق بموته معمول تعليق أي تعليقه نفوذ العتق لأن المعلق انما هو نفوذ العتق وأما إنشاء العتق فهو من الآن والباء بمعنى على لأن التعليق يتعمد على فعل لا يحتاج إلى تكلف ز واحتراز بالمكلف من الصبي والمجنون أما المجنون فواضح وأما الصبي فإن تدبيره باطل من حيث هو تدبير وإن صح من حيث أنه وصية فهو وصية وقعت بلفظ التدبير فاطلاق التدبير عليه مجاز ودخل في المكلف السكران قال المؤلف الأقرب لزومه كعتقه وخرج بالرشيد السفيف والمهممل على المشهور وخرج العبد لأنه محجور عليه بالأصالة (ص) لأعلى وصية كان مت من مرضى أو سفري هذا أو بعدموتى إن لم يرد ولم يعلقه أو حر بعدموتى يوم (ش) لما كان كلامه السابق شاملاً للوصية أخرجهما وهذا من تمام التعريف والافهوه غير مانع ولذا قال ابن الحاجب في تعريفه هو عتق معلق على الموت على غير وصية وبعبارة أي لأعلى وجه الانحلال والرجوع يعني أن التدبير تعليق على وجه الانبرام والنفوذ لأعلى وجه الانحلال والرجوع وهو المعلق على أمر يكون ولا يكون كان مت من مرضى أو سفري هذا فأنت مدبر فهي وصية غير لازمة وكذلك إذا قال لعبد في صحته أنت حر بعدموتى ولم يبق له إلا يوم ولا يبعه فيه فهي وصية غير لازمة وأما لو قال أنت مدبر بعدموتى فهو تدبير قطعاً وبه يعلم ما في تت هذا إن لم يرد التدبير أما إن أراد كقوله إذا مت فعبد فلان حر لا يغير عن حاله ولا رجوع في فيه أو حر بعد

الشيخ أحمد ثم نقول وهل هو صحيح كالصبي أو باطل كالمجنون الظاهر الثاني وهو أنه كالمجنون فيكون باطلاً (أقول) وبعد أن علمت ذلك كله فالمعتمد ما أفاده غير واحد من شيوخنا أن تدبير الصبي المميز لا يلزم ولا يصح ولا يقلب وصية كما اعتمد عجم خلافاً لما قاله ابن عرفة وتبعه اللقاني وتبعه شارحنا (قوله لأنه محجور عليه الخ) فالمدبر الرشيد غير المحجور عليه والزوجة غير محجور عليها في الزائد على الثلث بطريق الأصالة وإنما ذللت لعارض (قوله كان مت) مثال للمتي وهو الوصية لا للعتق ولا للثبوت وهو التدبير (قوله ولذا قال الخ) أي لأجل كونه من تمام التعريف (قوله كان مت من مرضى أو سفري هذا فأنت مدبر) عبارة عب وشب فأنت حرفه في مخالفة لشارحنا لكن في النقل ما يؤيد ما شارحنا لأنه رواية أصح عن ابن القاسم أي أنه وصية وليس بتدبير إلا أن يرى أنه أراد بذلك التدبير وقصده أن يبي (قوله إذا قال لعبد في صحته) لا مفهوم لقوله في صحته بل مثل ذلك لو قال في مرضه (قوله وبه يعلم ما في تت) أي لأنه قال في قول المصنف أو بعدموتى أو أنت مدبر بعدموتى أي فيعلم بما قاله شارحنا أن كلامه مت غير صواب (قوله أما إن أراد الخ) هذا غير مدع أنه لو فوى التدبير

في قلبه لا يعمل به وليس كذلك بل يعمل به وتعلم بنية من قوله فويت ويصدق في دعواه كما فاده بعض شيوخنا الحاصل أن ما قاله الشارح لا يعد من باب أو فوي به التدبير لأن ما صحبته فريته لا يقال أنه أراد به التدبير لاسيما إذا كانت مقابلة كالا غير عن حاله ولا رجوع له فيه كما قال الشارح (قوله لأن صيغته تعليق) أي محتوية على التعليق (قوله راجع للصيغ الثلاث) المعتمد أن قوله أن لم يرد فيه في الثلاثة وقوله ولم يعلقه قيد في الأخير الذي (١٣٤) هو قوله أو بعد موتي (قوله سواء أراد به التدبير أم لا) هكذا قال الشارح وقال ع

قوله حر بعد موتي أي أن لم يرد ولم يعلقه وقال اللقاني وصية مطلقا أراد به أم لا علقه أم لا ولذا أخره عن القيد والفرق بينهما وبين أو بعد موتي أنه خرج عن سنة التدبير وهو التعليق بالموت ولم أر ترجيح تقري من ذلك (قوله وهو متعلق بالمصدر وهو تعليق) وقال بعض الشراح الأولى تعلقه بتعلق لأن تعلق المعمول بالعمل القريب أولى انتهى (أقول) والظاهر ما قاله شارحنا يعلم ذلك بالتأمل (قوله وولاؤه للمسلمين) ظاهره مطلقا سواء ملكه مسلمها أو أسلم عنده قبل التدبير أو بعد التدبير وليس كذلك والحاصل أن الذي إذا دبر المسلم سواء ملكه مسلما أو أسلم عنده قبل التدبير فإن ولاءه للمسلمين سواء كان لسيده أو قريب مسلمون أم لا ولا يعود ولاءه لسيده ولو أسلم لأنه حين دبره لم يكن له عليه ولا اختلاف الدينين وأما أن دبر كافر كافرا ثم أسلم العبد فإن مات السيد كافر أو لاءه لجماعة المسلمين إلا أن يكون السيد ولد أو أخ مسلم فإنه يرثه ويكون ولاءه لأن الولاء الذي هو لجة كل جمعة النسب ثبت بين السيد ومديره لا تفافهما حين التدبير في الدين وأما إذا أسلم

موتى بالتدبير أو نحو ذلك فيكون عقدا لازما ولم يعلقه أي على شيء غير صيغة التدبير لأن صيغته تعليق أيضا كان كملت فلاننا ودخلت الدار مثلاً فانت حران مت من مرضى أو سفرى هذا أو أن كملت فلاننا فانت حر بعد موتى أي وكام فلاننا ودخل الدار مثلاً فقله أن لم يرد ولم يعلقه راجع للصيغ الثلاث وأما إذا قال لعبد أنت حر بعد موتى بيوم أو شهراً أو أكثر أو أقل من ذلك فأنها تكون وصية غير لازمة لخالفته للتدبير ~~لأن~~ وأنه غير متعلق على الموت وسواء أراد به التدبير أو لم يرد به إلا أنه إذا أراد ~~كان~~ وصية التزم عدم الرجوع فيها والوصية إذا التزم عدم الرجوع فيها هل تلزم أولاً قولان (ص) بدبرتك وأنت مدبر أو خرج عن دبر مني (ش) هذا شروع في صريح التدبير وهو متعلق بالمصدر وهو تعليق والمعنى أن المكلف إذا علق العتق على موته بصيغة من هذه الصيغ الثلاث فإنه يكون تدبيراً صريحاً إلا أن يقول ما لم أغبر ذلك أو أرجع عنه أو أفسخه فإن ذلك يكون فريته صارفة عن التدبير إلى الوصية وهذا حكم صريح الوصية إذا صحبته فريته على التدبير انعقد كقوله إذا مت فعبدى فلان حر لا يغير عن حاله ونحو ذلك (ص) ونفذ تدبير نصراني أسلم وأوجله (ش) يعني أن النصراني أو اليهودي إذا أسلم عبده قبل التدبير أو بعده وأشتهر مسلماً ثم دبره فإن ذلك ينفذ ويلزم ولا يفسخ لأنه نوع من العتق ولكن يؤاجر عليه عند مسلم لثلاث يكون له عليه الاستيلاء بالخدمة وتسكون أجرته لسيده حتى يعتق بموت سيده من ثلثه وولاؤه للمسلمين إلا أن يكون للكافر ولداً أو أخ مسلم فإن أسلم رجع عليه عبده وكان له ولاءه أي حيث أسلم العبد بعد التدبير وأما لو كان مسلماً عند التدبير فالولاء للمسلمين ولا يرجع للسيد ولو أسلم ولولا ورثته للمسلمين فقله له أي عليه وأوجر بالبناء للفعول أي الحما كمن يتولى ذلك ويؤجره مدة شيئاً فشيئاً لأن منتهى أجل السيد لا يعلم ونفذ بالذال المجعولة (ص) وتناول الحمل معها كولد مدبر من أمته بعده (ش) يعني أن من دبر أمته فإن تدبيره يتناول حملها سواء حملت به قبل تدبيرها أو بعده كما أن ولداً العبد المدبر الكائن من أمته التي حملت به بعد تدبيره يكون مدبراً مثل أبيه فلوحلت به قبل له أو يوم تدبيراً أبيه يكون رفاً للسيد المدبر بكسر الباء المشددة فقله معها وأخرى في الدخول الحمل بعد التدبير فالظرف صفة أو حال أي مع تدبيرها فقول الشارح يريد وأوجرت بعد ذلك صحيح لأن مراده أنه داخل بالأخرى لأنه داخل في العبارة واعتراض نت عليه غير ظاهر وقوله بعده متعلق بعقد ردل عليه السياق كما مر وانما دخل ولداً المدبرة قبل تدبيرها في عقد تدبيرها دون حملها من أبيه قبل تدبيره لأن الولد كجزء منها حتى يوضع فإذا دبرها فقد دبره وإذا دبر الاب لم يدخل تدبير الام ولا حملها حتى يحمل به بعد تدبير الاب (ص) وصارت أم ولد به أن عتق (ش) الضمير المحرور بالباء يرجع للولد الذي حملت الام به بعد تدبير أبيه والمعنى أن العبد المدبر إذا عتق بعد موت سيده الذي

السيد بعد اسلام المدبر فإنه يعود إليه ولاءه أي لجة الولاء لا الميراث قاله أبو الحسن وقوله لا الميراث أي لان

دبره

العبد لم يمت وأما أن مات العبد الذي دبره سيده ثم أسلم في حياة سيده فإن ماله لسيده لأن السيد الكافر يأخذ مال عبده المسلم إذا مات فإذا علمت ذلك فقول الشارح إلا أن يكون الخ يقيم دون كان ظاهره الاطلاق بما إذا أسلم العبد بعد التدبير وأما لو كان مسلماً عند التدبير فالولاء للمسلمين ولا يرجع للسيد ولو أسلم أو كان له ورثته مسلمون كما قررنا (قوله وكان له ولاءه) أي اللجعة ويتبعها الميراث (قوله فلوحلت الخ) فإن أشكل الأمر في ذلك نظر فإن وضعته لستة فأكثر من يوم التدبير فهو مدبر مع أبيه وإن كان لاقل فهو رقيق (قوله فاعتراض نت الخ) وذلك لأنه قال في هذه الإرادة متى مع قوله تناول (قوله متعلق بمقدر) أي الذي هو قوله أي حملت به

(قوله الاولى) أقول بل الصواب (قوله وما في زفاسد) وذلك لانه قال (١٣٥) فالضمير للاب وعليه فان أعتق بعض الولد للتخاصص

دبره بأن حمله الثلث فان الامة تصير أم ولد بذلك الحمل وسواء كان ذلك الولد حيا لا أم لا
وبعبارة الاولى أن الضمير في قوله ان عتق يرجع للولد للاب لانه لا يلزم من عتقه عتق
الولد بخلاف العكس لان الاب يقدّم على الابن في الضيق على ما مشى عليه المؤلف وان كان
ضعيفا كما يأتي فان عتق الاب ولم يعتق الولد فلا تكون به أم ولد وعلى المشهور من أنهما عند
الضيق يتخاصصان فلا يمتنع أحدهما دون الآخر (ص) وقدم الاب عليه في الضيق (ش)
يعني أن ثلث السيد اذا ضاق عن الاب وولده كان الاب مقدم ماعلى الولد في العتق لان
الاب هو السبب في إيجاد ولده وهذا خلاف مذهب المدونة كما قاله في توضيحه لكن
المؤلف اعتمد مذهبهما أنهما يتخاصصان فاذا رزق كله أو بعضه لا تكون أمه أم ولد لان أم
الولده هي الحرج لها كله وما في زفاسد وأما الولد مع أمه فيتخاصصان باتفاق أى اذا عتقت الام
وهي حامل لانه كجزء منها (ص) والسيد يزعم ماله ان لم يرزق ورهنه وكتابتها لآخر اجتهاد غير حريه
وفسخ بيعه ان لم يعتق وكان الولد له (ش) يعني أنه يجوز للسيد أن يزعم مال مدبره لقوة شبهة
السيد ولهذا جازله وطعن مدبرها ومحل الانتزاع المذكور وما لم يرزق السيد مرضا خوفا والا فلا
يجوز له الانتزاع لانه حينئذ ينتزع لغيره مالم يشترط انتزاع ماله في المرض والاعمال به وكذلك يجوز
للسيد أن يرهن نفس المدبر لبيع الغرماء ولو في حياة السيد في دين سابق على تدبيره وفي دين
متأخر على أن يباع بعد موت السيد لا على أن يباع في حياة السيد وعليه يحمل قوله في باب
الرهن لارقبته فلا معارضة وكذلك يجوز للسيد أن يكتب مدبره فان أدى عتق وان عجز عاد
مدبرا وانما جاز كتابة المدبر وان كانت بيعا على قول لان مرجعها للعتق وهو أقرب من التدبير
غالب دليل حرمه الوطء ولا يجوز زاحج المدبر عن التدبير لغير حريه بوجه من الوجوه لاجتماع
ولا بصدقة ولا بيع وشوهره ولهذا قال وفسخ بيعه لان في ذلك ارقاؤه بعد جريان شائبة الحرية
فيه والشارع متشوف للحرية مالم ينجز المشتري عتقه فان نجزه أى في حياة سيده مضى بيعه
وعتقه وكان ولاؤه لعتقه أما لو أعتقه بعد موت مدبره فلا عصى لان الولد انما يقدم مدبره ما
يحمل الثلث لجميعة فيعتق كله أو بعضه فيعتق بعضه وعلى كل حال الولد قد انقطع قدم مدبره
قبل عتق المشتري فلا ينتقل للمشتري بعد تقريره لغيره وقوله (كالمكاتب) تشبيه تام يعني ان
المكاتب اذا باعه الذي كاتبه فانه يفسخ الا أن يبادر المشتري فيعتقه قبل فسخ البيع فيمضى
لتشوف الشارع للحرية (ص) وان جنى فان فداه والاسلم خدمته تقاضيا او حاصه
يجنى عليه فانه اورجع ان وفي وان عتق عتق سيده اتبع بالباقي أو بعضه بحصته وخير الوارث
في اسلام مارق أو فسكه (ش) يعني أن المدبر اذا جنى على آخر فان فداه سيده الذي دبره فلا
كلام وان لم يفده فانه يسلم خدمته للمجنى عليه يتقاضاه شيئا بعد شيء الى أن يستوفي
أرض جنانيته ولا يملك جميع خدمته ولا يباع في خدمته فاذا جنى جنانية ثانية على شخص آخر
فانه يتخاصص المجنى عليه أولا فيما بقي من خدمة المدبر الى أن يستوفي أرض جنانيته وأما
ما استوفاه المجنى عليه أولا قبل دخول الثاني معه فانه يختص به وانظر هل معنى الخصاصة ان
الخدمة تقسم بينهم مانصة فمن أوعى حسب مال كل ولا مفهوم لقوله ثانيا ومحمل تخيير السيد
في اسلامه أو فداه اذ لم يكن للمدبر مال يفتدى به والا دفع منه واذا وفى المدبر أرض الجنانية
التي جناها على شخص أو أكثر فانه يرجع مدبرا كما كان قبل الجنانية وهذا يفهم من قوله
تقاضيا ثم ان السيد المدبر اذا مات قبل أن يوفى المدبر أرض جنانية وعتق من ثلث سيده لحمله

دبره بأن حمله الثلث فان الامة تصير أم ولد بذلك الحمل وسواء كان ذلك الولد حيا لا أم لا
وبعبارة الاولى أن الضمير في قوله ان عتق يرجع للولد للاب لانه لا يلزم من عتقه عتق
الولد بخلاف العكس لان الاب يقدّم على الابن في الضيق على ما مشى عليه المؤلف وان كان
ضعيفا كما يأتي فان عتق الاب ولم يعتق الولد فلا تكون به أم ولد وعلى المشهور من أنهما عند
الضيق يتخاصصان فلا يمتنع أحدهما دون الآخر (ص) وقدم الاب عليه في الضيق (ش)
يعني أن ثلث السيد اذا ضاق عن الاب وولده كان الاب مقدم ماعلى الولد في العتق لان
الاب هو السبب في إيجاد ولده وهذا خلاف مذهب المدونة كما قاله في توضيحه لكن
المؤلف اعتمد مذهبهما أنهما يتخاصصان فاذا رزق كله أو بعضه لا تكون أمه أم ولد لان أم
الولده هي الحرج لها كله وما في زفاسد وأما الولد مع أمه فيتخاصصان باتفاق أى اذا عتقت الام
وهي حامل لانه كجزء منها (ص) والسيد يزعم ماله ان لم يرزق ورهنه وكتابتها لآخر اجتهاد غير حريه
وفسخ بيعه ان لم يعتق وكان الولد له (ش) يعني أنه يجوز للسيد أن يزعم مال مدبره لقوة شبهة
السيد ولهذا جازله وطعن مدبرها ومحل الانتزاع المذكور وما لم يرزق السيد مرضا خوفا والا فلا
يجوز له الانتزاع لانه حينئذ ينتزع لغيره مالم يشترط انتزاع ماله في المرض والاعمال به وكذلك يجوز
للسيد أن يرهن نفس المدبر لبيع الغرماء ولو في حياة السيد في دين سابق على تدبيره وفي دين
متأخر على أن يباع بعد موت السيد لا على أن يباع في حياة السيد وعليه يحمل قوله في باب
الرهن لارقبته فلا معارضة وكذلك يجوز للسيد أن يكتب مدبره فان أدى عتق وان عجز عاد
مدبرا وانما جاز كتابة المدبر وان كانت بيعا على قول لان مرجعها للعتق وهو أقرب من التدبير
غالب دليل حرمه الوطء ولا يجوز زاحج المدبر عن التدبير لغير حريه بوجه من الوجوه لاجتماع
ولا بصدقة ولا بيع وشوهره ولهذا قال وفسخ بيعه لان في ذلك ارقاؤه بعد جريان شائبة الحرية
فيه والشارع متشوف للحرية مالم ينجز المشتري عتقه فان نجزه أى في حياة سيده مضى بيعه
وعتقه وكان ولاؤه لعتقه أما لو أعتقه بعد موت مدبره فلا عصى لان الولد انما يقدم مدبره ما
يحمل الثلث لجميعة فيعتق كله أو بعضه فيعتق بعضه وعلى كل حال الولد قد انقطع قدم مدبره
قبل عتق المشتري فلا ينتقل للمشتري بعد تقريره لغيره وقوله (كالمكاتب) تشبيه تام يعني ان
المكاتب اذا باعه الذي كاتبه فانه يفسخ الا أن يبادر المشتري فيعتقه قبل فسخ البيع فيمضى
لتشوف الشارع للحرية (ص) وان جنى فان فداه والاسلم خدمته تقاضيا او حاصه
يجنى عليه فانه اورجع ان وفي وان عتق عتق سيده اتبع بالباقي أو بعضه بحصته وخير الوارث
في اسلام مارق أو فسكه (ش) يعني أن المدبر اذا جنى على آخر فان فداه سيده الذي دبره فلا
كلام وان لم يفده فانه يسلم خدمته للمجنى عليه يتقاضاه شيئا بعد شيء الى أن يستوفي
أرض جنانيته ولا يملك جميع خدمته ولا يباع في خدمته فاذا جنى جنانية ثانية على شخص آخر
فانه يتخاصص المجنى عليه أولا فيما بقي من خدمة المدبر الى أن يستوفي أرض جنانيته وأما
ما استوفاه المجنى عليه أولا قبل دخول الثاني معه فانه يختص به وانظر هل معنى الخصاصة ان
الخدمة تقسم بينهم مانصة فمن أوعى حسب مال كل ولا مفهوم لقوله ثانيا ومحمل تخيير السيد
في اسلامه أو فداه اذ لم يكن للمدبر مال يفتدى به والا دفع منه واذا وفى المدبر أرض الجنانية
التي جناها على شخص أو أكثر فانه يرجع مدبرا كما كان قبل الجنانية وهذا يفهم من قوله
تقاضيا ثم ان السيد المدبر اذا مات قبل أن يوفى المدبر أرض جنانية وعتق من ثلث سيده لحمله

الخدمة كقيل واستظهر ان مرزوقا انه السيد (قوله أو بعضه) أى أو عتق بعضه فهو عطف على فاعل عتق (قوله فيما بقي الخ)
وذلك من يوم تبوت الجنانية الثانية ويحمل من يومها (قوله أو على حسب مال كل) لا يخفى ان هذا هو الواقع في

فانه يتبع بما بقي من أرض الجنابة في ذمته لتعذر بيعه بالعق فان لم يحمل الثلث الابعضه فان
 ما بقي من أرض الجنابة يتعلق بعضه بالجزء الحر وبعضه بالجزء الرق ونحوه الورثة فيمارق منه
 ان شاء أسلموه للمجنى عليه ملكا بفعل به ما شاء وان شاء فادوه بما يخصه من أرض الجنابة
 على حساب ما بقي وفي كلام المؤلف حذف الجواب تارة والشرط أخرى وكل من ذلك جائز
 والتقدير فان فداها استمر مدبرا وان لم يفده أسلم خدمته ففاضلا لملكه يتفرع على
 الاول اذا استوفى أرض الجنابة فانه يرجع باقي الخدمة لسيده وأنه اذا عتق وبقي عليه
 شيء من أرض الجنابة فانه يتبع به وأما على الثاني فلا يرجع باقيها لسيده ولا يتبع بما بقي عليه
 من أرض الجنابة (ص) وقوم يماله فان لم يحمل الثلث الابعضه عتق وأقر ماله بيده (ش)
 يعني أن المدبر اذا قوم بعد موت سيده لينظر هل يحمله الثلث أم لا فانه يقوم مع ماله لانه صفة
 من صفاته كأنه طول أو عرض أو جرة مثلا والعبرة بيوم النظر لا بيوم موت السيد فيقال كم
 يساوي على ان له من المال كذا فتارة يحمله الثلث فيعتق كله كما اذا كان ماله مائة وقيمته
 مائة وترك السيد أربع مائة وبقر ماله بيده وتارة يحمله الثلث بعضه فان ذلك البعض يصير
 حرا ويرق باقيه ويترك ماله بيده ملكا ليس للسيد وللورثة فيه شيء لانه مال لبعض من لا
 لو كانت قيمته مائة وماله مائة وترك سيده مائة فانه يعتق نصفه ويترك ماله بيده لان قيمته بماله
 مائتان وثلث السيد مائة وهي نصف المائتين التي هي قيمته بماله فلو كانت قيمته مائتين وترك
 السيد مائة عتق نصفه أيضا والحاصل أن الثلث ان حل المدبر خرج حرا كما اذا ترك السيد
 عشرين دينارا وقيمة العبد المدبر عشرة فمجموع التركة ثلاثون ثلثها عشرة وهي قيمة رقبة
 وان لم يحمله الثلث فيعتق منه ما حله الثلث ويرق الباقي ووجه العمل فيه أن تنظر نسبة ثلث
 المال من قيمة رقبة العبد وبذلك النسبة يعتق من العبد مثاله مدبر قيمته مائة وترك سواه مائة
 وأربعين فان مجموع التركة مائتان وأربعون وثلثها ثمانون ونسبتها من قيمة المدبر أربعة أخماس
 فيعتق منه أربعة أخماسه ومثال آخر مدبر قيمته خمسون وترك السيد عشرة دنانير فمجموع
 التركة ستون وثلثها عشرون ونسبة العشرين الى الخمسين خمسان فيعتق من المدبر خمسة
 ومثال ثالث مدبر قيمته أربعون وترك السيد خمسين دينارا فمجموع التركة تسعون وثلثها
 ثلاثون ونسبتها الى قيمة المدبر ثلاثة أرباع فيعتق منه ثلاثة أرباعه فاذا كان العبد المدبر
 متعذرا فلا يخلو اما أن يكون الثلث يحمل جميعه أو لا يحملهم فان حملهم عتقوا كلهم مثاله
 مدبر ان قيمة أحدهما عشرون وقيمة الآخر عشرة وترك سواه مائة دنانير فمجموع التركة
 تسعون وثلثها ثلاثون وهي قيمة المدبرين فيعتقان معا وان لم يحملهم الثلث فلك طريقتان
 أولاهما وعلمنا نقصر أن تعرف مقدار الثلث من جميع التركة ثم تقسمه بين المدبرين على قدر
 قيمتهما فاناب كل مدبر نسبة من رقبته وبذلك النسبة يعتق من كل واحد مثاله مدبر ان قيمة
 أحدهما أربعون وقيمة الآخر عشرون وترك سواه مائة فجميع التركة خمسة
 وستون ومائة ثلثها خمسة وخمسون فتقسم الخمسة والخمسون على قدر قيمتهما ما وذلك ثلث
 لصاحب العشرين وثلثان لصاحب الأربعين فيصير لصاحب الثلث ثلث الخمسة والخمسين
 وذلك ثمانية عشر وثلث لصاحب الثلثين ثلثا الخمسة والخمسين وذلك ستة وثلاثون
 وثلثان ونسبة الثمانية عشر وثلث من العشرين في قيمة رقبة الاول خمسة أسداس ونصف
 سدس فيعتق منه ويبقى منه رقبة نصف سدس ونسبة السدس والثلاثين وثلثين من
 الأربعين قيمة المدبر الآخر خمسة أسداس ونصف سدس فيعتق منه ما يعتق من الذي
 قبله ويرق منه ما يرق من الآخر ولو ترك ثلاثة مدبرين قيمة أحدهم عشرون وقيمة الآخر

كلام ابن مرزوق قال واجب الاقتصار
 عليه (قوله يتعلق بعضه بالجزء
 الحر) أي فاذا عتق النصف اتبع
 بنصف ما بقي وان عتق الثلث
 اتبع بثلث ما بقي واذا عتق الثلثان
 اتبع بثاني ما بقي مثالا الجنابة
 عشرون وخدم عشرة ومات السيد
 وحمل الثلث نصف المدبر وعتق
 ذلك النصف فالذي خرج حرا يتبع
 بما بقي عليه وهو خمسة في المال
 (قوله وترك ماله بيده ملكا) لا يقال
 فيه غبن على الورثة حيث تبقى
 المائة كلها بيده والقياس قسمها
 بينهم وبين الورثة لانا نقول بقاء
 نصفه قالهم مع بقائه مائة معه
 أكثر حظا لهم اذا باعوه

(قوله دين مؤجل) أي لاجل قريب أو بعيد (قوله على حاضر موسر) أي مقر (قوله بيع بالنقد) أراد بالبيع التقويم ولو عبر به لكان أولى (قوله وان قربت غيبته) أي وكان حالاً أو قريب الحلول (قوله استوفى قبضه) أي انظر (قوله والبيع الخ) أي وان لم يكن الدين على حاضر موسر ولا قربت غيبة الحال أو قريب الحلول بل على حاضر معسر أو غائب بعيد الغيبة أو على قريبها أو بعد أجله (قوله فان حضر الغائب) أي الغائب غيبة بعيدة كقريبة مع بعد (١٣٧) أجله (قوله انما يقوم بالعروض) أي

والعروض تقوم بنقد كما قيل في غير ذلك الموضوع وأما إذا كان الدين عرضاً معلوماً أنه يقوم بالنقد (قوله أي أبيع بعه الخ) المناسب أي قوم إلا أن تعبير الشارح بأبيع إشارة إلى أنه ليس المراد بالبيع حقيقة بل المراد التقويم (قوله كالأشهر الخ) يوافق ما في لـ حيث يقول والغيبة القريبة كالأشهر اليسيرة كما قالوا في الوصية ووقف لأشهر يسيرة اهـ إلا أنك خبير بأنه ذكر في القضاء أن العشرة أيام للغيبة المتوسطة فكيف تكون الأشهر حد القريبة بل وكيف يكون الشهر فضلاً عن الأشهر حد الغيبة القريبة كما في عب حيث قال قربت غيبته كالشهر والظاهر أن ما هنا كما يستفاد من تقرير بعض الشيوخ يجري على باب القضاء من أن القريبة ما كان على ثلاثة أيام وأن العشرة من المتوسطة إلى آخر ما ذكره هنا (قوله فان كان صحيحاً في أول السنة الخ) لا مفهوم له بل وكذلك لو كان صحيحاً وسطها أو آخرها لان الصحة البينة تقطع حكم المرض سواء كان في أول السنة أو آخرها لان ما يأتي المراد به مرض في جميع السنة (قوله ولا يضره الخ) لا يخفى أن الورثة تتبعه بقيمة النفقة عليه

عشرة بقيمة الآخر ثلاثون وترك سواهم ستين فجموع التركة مائة وعشرون وثلاثها أربعون فتقسم بينهم على الحصص لصاحب الثلاثين نصفها ولصاحب العشرين ثلثها ولصاحب العشرة سدسها فيكون لصاحب الثلاثين عشر ونسبته من قيمته ثلثان فيعتق منه ثلثان ولصاحب العشرين ثلثها وهو ثلاثة عشر وثلث ونسبته من العشرين قيمته ثلثان فيعتق منه ثلثان ولصاحب العشرة سدسها ستة وثلثان ونسبته من العشرة ثلثان فيعتق منه ثلثان اهـ (ص) وان كان لسيده دين مؤجل على حاضر موسر يبيع بالنقد وان قربت غيبته استوفى قبضه والبيع فان حضر الغائب أو أيسر المعدم بعد بيعه عتق منه حيث كان (ش) يعني أن الثلث اذا ضاق ولم يحمل المدبر كله وكان السيد دين مؤجل على حاضر موسر فإنه يباع بالنقد أي بالتجمل وليس المراد بالنقد الذهب والفضة فان الدين اذا كان عيناً يقوم بالعروض فاذا بيع الدين مثلاً بخمسة عشر وقيمة العبد خمسة عشر وترك السيد خمسة عشر فان المدبر يعتق كله لان الثلث حمل جميعه وقوله يبيع أي أبيع بعه وان كان الدين على غائب غيبة قريبة كالأشهر والدين حال أو يحل عن قرب فإنه يستأنى بالعتق إلى أن يقبض ذلك الدين وان كان على غائب بعيد الغيبة أو على حاضر معسر فان المدبر يباع للغرماء أو ما جاوز الثلث منه فاذا حضر الشخص الغائب الذي عليه الدين أو أيسر الشخص المعسر بعد بيع المدبر فإنه يعتق من ثلث السيد حيث كان أي سواء كان بيد الورثة أو بيد غيرهم من اشتراه أو وصل إليه بوجه وظاهره وان حصل فيه عتق من المشتري وهو كذلك وليست كسائر مثله وفسخ بيعه ان لم يعتق والفرق أنه يرجع هنا من عتق لاخر وفيما يرجع من عتق لما هو أضعف وهو التدبير (ص) وأنت حر قبل موتى بسنة ان كان السيد ملياً لم يوقف فاذا مات نظر فان صح اتباع بالخدمة وعتق من رأس المال (ش) يعني أن من قال لعبد أنت حر قبل موتى بسنة أو شهر أو أكثر من ذلك فان كان السيد ملياً حين قوله لعبد لم يوقف شيء من خدمته فاذا مات السيد بعد ذلك فإنه ينظر إلى حاله قبل موته بسنة فان كان صحيحاً في أول السنة ولو مرض بعد ذلك فان العبد يتبع ورثة سيده بأجرة خدمته في تلك السنة لانه قد تبين انه كان حراً من أولها فهو مالك لا جنة من أول السنة ويعتق من رأس المال لانه قد تبين انه كان أعتقه في الصحة ولا يضره ما أحدثه سيده من الدين في تلك السنة فلو قال أنت حر قبل موتك بأعبدى بسنة فهو حر من الآن لانه لم يعلم الاجل تحقيقاً ولا خدمة لانه يحتمل حريته فيلزم استخدام الحر ونقل بعض أنه يكون معتقاً لاجل أنه حكمه (ص) والافن الثلث ولم يتبع (ش) أي والابان كان السيد مريضاً في أول السنة أي واستمر مرضه للموت فان العبد يعتق من الثلث لانه تبين انه أعتقه في المرض ولا يتبع ورثة سيده بشيء من خدمته لان القاعدة أن كل من عتق من الثلث تكون غلته لسيده لان النظر فيه بالتقويم انما يكون بعد الموت (ص) وان كان غير ملي عوقف خراج سنة

(١٨ - خرشي ثامن) سنة وانظر اذا زادت على خدمته هل يسقط الزائد أو تتبعه الورثة به كما يتبع هو بخدمة سنة (قوله لانه لم يعلم الاجل تحقيقاً) لا يخفى أن هذا التعليل موجود في صورة المصنف فالظاهر ما نقله البعض المشار به بقوله ونقل بعض الخ (قوله حكمه) أي من أنه يخدم لذلك الاجل المجهول ولا يجوز وطؤه ان كان أمة فعلى تقدير أن يستمر حياً ستين بعد قول السيد ما ذكره فإنه يرجع على السيد بأجرة السنة الثانية لان السيد لا يستحق خدمته فيها وانما يستحق في السنة الاولى وترتب على ما ذكر أنه ادا مات ورثته ورثته ولا يرثه سيده (قوله خراج سنة) سواء كان المستخدم له السيد أو غيره

(قوله ما خدم نظيره) أى أجره من
 أى أجره خدمة زمن خدم العبد
 نظيره من السنة الثانية أى خدم
 خدمة فى نظير ذلك الزمن من السنة
 الثانية أى سواء تساوى الخراج
 منها مع المستقبلة أو تخالف فإن
 مات السيد نظر إلى حاله قبل الموت
 بسنة هل كان صحيحاً أو مريضاً
 أجره على ما تقدم ثم إن هذا كله
 إذا مات السيد بعد سنة فأكثر فلو
 مات قبل مضى سنة قال عجب الظاهر
 لا عتق لأنه علقه على شئ لم يحصل
 (قوله أجره الشئ) أى أجره خدمة
 الشئ أى أجره الخدمة فى ذلك
 الشئ الذى هو الزمن وقوله
 الذى خدم نظيره أى خدم خدمة فى
 نظير ذلك الزمن من السنة الثانية
 وقوله القدر الذى خدم نظيره أى
 أجره الخدمة فى القدر الذى خدم
 نظيره أى فى الزمن الذى خدم خدمة
 فى نظيره من السنة الثانية وهكذا
 فتدبر (قوله أنا نضع الخ) أى يؤخذ
 أجره مثل ذلك اليوم من السنة
 الثانية (قوله ولتركة) عطف عام
 على خاص لأن المديون من التركة
 الآن يقال ولتركة سواء ولو حذفه
 واقتصر على له لكان أحسن (تتمه)
 لو قتلت أم الولد سيدها فلا يبطل
 عتقه من رأس المال وتقف لفيه
 الآن يعنى عنها وأما وقتلته خطأ
 فلا تنسج بعقل عند ابن القاسم وأما
 عند غيره فتنبع به وعلى الأول فيلغز
 ويقال لنا عند فيه القصاص ولا شئ
 فى خطئه (قوله وإن مات الخ) إنما
 عبر به لئلا يتوهم أنه مجرد الموت
 يعتق قبل النظر فى تركته لتعلق
 العتق على موته (قوله فعتق لأجل
 من رأس المال) لا حاجة له لأن
 العتق لأجل معلوم أنه من رأس المال

ثم يعطى السيد عما وقف ما خدم نظيره (ش) أى وإن كان السيد غير ملى حين قوله لعبده ما مر
 فإنه يوقف خدمة العبد مدة سنة كاملة على يد عدل باذن الحاكم لا على يد السيد ولا العبد
 فإذا خدم العبد فى السنة الثانية مدة شهر مثلاً فإنه يدفع للسيد من القدر الموقوف وهو أجره
 السنة الأولى نظير القدر الذى خدمه العبد فى السنة الثانية فالسيد نائب فاعل يعطى وبما
 وقف متعلق يعطى وما مفعول يعطى الثانى وفاعل خدم العبد ونظيره مفعول خدم أى ثم
 يعطى السيد من الشئ الموقوف أجره الشئ الذى خدم نظيره أى نظير ذلك الشئ فهو يعطى
 أجره الشهر الأول الذى خدم بعد السنة نظيره أى يعطى السيد من السنة الماضية القدر
 الذى خدم نظيره من السنة المستقبلة أن يؤمافى وما وإن جمعة فجمعة وإن شهر فاشهر أمثلاً
 الخيار للسيد أى أنا نضع مكان كل يوم من السنة الثانية يوماً من السنة الأولى مقدمين الأول
 فالأول من كل منهما وهما جازى الثانية والثالثة والرابعة والخامسة إلى الألفية (ص)
 وبطل التدبير بقتل سيده عمداً واستغراق الدين له ولتركة وبعضه بمجاوزه الثلث (ش) يعنى
 أن المديون إذا قتل سيده عمداً وألّا فى باغية فإن تدبيره يبطل إن استحياه الوارثه أو ماله أو قتل
 سيده خطأ فإن تدبيره لا يبطل ويعتق فى مال سيده الذى تركه ولم يعتق فى الديّة وهى دين
 عليه ليس على العاقلة منها شئ لأنه أنما صنع ذلك وهو ماله وقول الشارح أنه أتوا بخدم
 عاقلة المديون سبق فلم وكذلك يبطل التدبير أيضاً باستغراق الدين للمديون ولتركة كالترك السيد
 عشرة من الأوقية المديون خمسة وعليه دين خمسة عشر فقد استغرق الدين للمديون ولتركة
 لأن الدين مقدم على ما يخرج من الثلث وظاهره سواء كان الدين سابقاً على التدبير
 أو لاحقاً وهو واضح إذا قام الغرماء بعد موت السيد وأما إن قاموا فى حياته فإن كان الدين
 سابقاً على التدبير فإنه يساع للغرماء والأفلا كما فى المدونة وكذلك يبطل بعض التدبير بسبب
 مجاوزته لثلث السيد كالترك السيد عشرة وقمة المديون عشرة فثلث التركة ستة وثلثان هى قيمة
 ثلثي المديون فيعتق ثلثاهم ويرق ثلثه فقوله بمجاوزه الثلث من إضافة المصدر إلى مفعوله والفاعل
 محذوف أى بمجاوزه الثلث أى بمجاوزه بعضه فى المثال المذكور (ص) وله حكم الرق وإن مات
 سيده حتى يعتق فيما وجد حينئذ (ش) يعنى أن المديون له أحكام الارقاع فى خدمته وشهادته
 فلا يحد قاذفه ولا يقتل قاتله الحر إلى غير ذلك من أحكام الرق وإن مات سيده حتى يعتق من
 الثلث فيما وجد حينئذ من مال السيد أى حين التقويم ولا يتظر لما هلك من المال قبل التقويم
 (ص) وأنت حر بعد موتى وموت فلان عتق من الثلث أيضاً ولارجوع (ش) يعنى أن السيد
 إذا قال لعبده أنت حر بعد موتى وموت فلان الفلانى فكأنه علق عتقه على موت الأخير ثم ما
 فإن مات فلان فيتوقف عتقه على موت السيد فإذا مات السيد أولاً فمقوم ويتظر هل يحمله
 الثلث أولاً فإن حمله كان كالمعتق إلى أجل فيستمر لورثته من الخدمة إلى أن يموت فلان وإن لم
 يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار فى الجزء الذى لم يحمله الثلث بين الرق والعتق وقوله أيضاً
 إشارة إلى أن المديون كما يعتق من الثلث فكذلك هذا ولا يبطل حكم التدبير جعله معتقلاً لأجل
 فكأنه قال إن مات فلان فأنت حر بعد موتى وإن مات أنا فأنت حر بعد موت فلان ابن يونس
 ولارجوع له (ص) وإن قال بعد موت فلان بشهر فعتق لأجل من رأس المال (ش) يعنى إن
 الإنسان إذا قال فى حال صحته لعبده أنت حر بعد موت فلان بشهر مثلاً فإنه يكون معتقلاً لأجل
 من رأس المال ولا يلحقه دين ويخدمه إلى الأجل ولا فرق بين العبد والامة وأما إن قال ذلك
 فى حال مرضه فإنه لا يعتق إلا من رأس المال بعد موت فلان لما علمت أن
 التبرعات فى حال المرض محجها للثلث ولم يقيدها بالمؤاخذة بذلك اتسكالاً على ما اشتهر واحتج بزعمه بقوله

باب المكاتب (قوله ذكر فيه المكاتب) أي الأحكام المتعلقة بالمكاتب لأهمية المكاتب وقوله والكتابة أي حكم الكتابة المشار به بقول المصنف ونذب مكاتبه أهل التبرع وقوله وما يتعلق بذلك أي من الأحكام والنظائر ان مصدوق ذلك هو الأحكام المتعلقة بالمكاتب (قوله مشتقة من الأجل المضروب) لا يخفى أن العبارة لا يصح أن تؤخذ على ظاهرها فيقول بأن المعنى مشتقة أي مأخوذة من الكتاب بمعنى الأجل المضروب من اشتقاق المصدر المز يد وهو كتابة من المصدر المجرد وهو كتاب والمراد بالاشتقاق الأخذ (قوله أو من الإلزام) أي أو مشتقة من المكتب بمعنى الإلزام (١٣٩) وليراجع في شأن الكتاب بمعنى الأجل أو الكتب

بمعنى الإلزام هل هو مامعنيان لغويان في أصل اللغة أو في عرف اللغة (قوله والعبد ألزم نفسه المال) إشارة إلى المناسبة بين الكتابة بالمعنى الاصطلاحي والكتابة بالمعنى اللغوي وقوله ويقال في المصدر أي

مصدر ككتب ثم أنك إذا علمت أن من جملة مصادر كتب كتاب فيكون المراد من كتاب الخ حدث وأذن لا يصح الاستشهاد على ذلك بقوله قال تعالى والذين يتبعون الكتاب فإن المراد بالكتاب المكاتب بمعنى العقد المعلوم للمعين بما يأتي وقوله قال تعالى دليل على مشروعيتهما (قوله عتق الخ) قال بعضهم الصواب أن يقول عقد يوجب العتق على مال ويؤيد ما ذكره ان الكتابة سبب في العتق لانها نفس العتق (قوله والافلاتنذب الخ) اعلم انه حكم بعدم النذب وهو محتمل بعد ذلك لان يكون جائزاً وإذا مستوى الطرفين أو مكرهاً وخلاف الأولى فيحزر ذلك (قوله خلافاً للبساطي الخ) أي فانه قال نذب لمن اتصف بكونه من أهل التبرع ان يكاتب عبده فأهلية التبرع شرط في صحة الكتابة والندوبية بعد حصول هذا الشرط اهـ

بعد موت فلان بشهر مما إذا قال بعد موتي بشهر فانه يكون وصية مالم يرد به التدبير أو يعلقه على شيء كما مر في قوله أو حر بعد موتي بيوم وقوله بشهر يقتضي أنه لو قال بعد موت فلان ولم يقل بشهر أنه لا يكون معتقلاً لأجل وليس كذلك بل هو معتق كما مر عند قوله العتق بموته وذكره في المدونة كما ذكره هنا

باب ذكر فيه المكاتب والكتابة وما يتعلق بذلك *

والكتابة مشتقة من الأجل المضروب لقوله تعالى الا وهما كتاب معلوم أي أجل مقدراً ومن الإلزام لقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أي ألزمتكم الصيام كالزامة على الذين من قبلكم وكتب ربكم على نفسه الرجة والعبد ألزم نفسه المال ويقال في المصدر كتاب وكتابة وكتبة ومكاتبه قال الله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم الآية والامر فيها للنذب وعرفها ابن عرفة بقوله عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه فيخرج ما على مال مجمل ولذا قال فيها لا تجوز كتابة أم الولد ويجوز عتقها على مال مجمل ويخرج عتق العبد على مال مؤجل على الأجنبي فقوله على مال أخرجه العتق على غير مال وهو المبتسل والعتق إلى أجل وقوله مؤجل أخرجه القطاعة قوله موقوف على أدائه أخرجه العتق المجل على أدامال إلى أجل فانه ليس بكتابة (ص) نذب مكاتبه أهل تبرع (ش) يعني انه يندب لأهل التبرع أن يكاتب مملوكه اذا طلب الرقيق ذلك والافلاتنذب ومفهومه أن غير أهل التبرع لا تندب مكاتبته وما وراء ذلك شيء آخر فالكلام في النذب لا في الصحة وان كانت لازمة للنذب لكن ليست مقصودة خلافاً للبساطي فخطوقه مسلم وفي مفهومه تفصيل فان كان صبياً أو مجنوناً كانت مكاتبته باطلة وان كان سفيهاً محجوراً عليه أو زوجة أو امرئاً في زائد الثلث كانت صحيحة متوقفة وليست باطلة كما في العتق لان هنا عوضاً فقوله مكاتبه أهل تبرع مصدر مضاف لفاعله وهو السيد وأشار إليه بـ يغة بقوله بكتبتك الخ وأشار للعوض بقوله بكذا وأر كاهم أربعة السيد والعبد والصيغة والعوض وتصح من الصبي بناء على انها بيع لا على انها عتق ومن السكران بناء على انها عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل على انها بيع على ما مر في باب البيع وأشار بقوله (وحط جزءاً آخر) إلى انه يستحب للسيد ان يحط عن عبده جزءاً من الأجزاء ويستحب أن يكون الآخر من نجوم الكتابة ليحصل له به الاستعانة على العتق ولانه يدل على خصوص وغيره من الأجزاء بعوم قوله تعالى وما تفسد علواً من خير يعلمه الله وإذا علمت ما قرره فانه كان ينبغي للمؤلف أن يقول وأخر بالاوليه دل على ندين أي ونذب جزء من نذب أن يكون آخر أو آخر حال من جزء وان كان يحجب الحال من النكرة

والحاصل ان البساطي يقول ان الصحة مقصودة فرد عليه الشارع بقوله لكن ليست مقصودة (قوله كانت مكاتبته باطلة) لا يخفى أن بطلانها من الصبي مبني على انها عتق وأما على انها بيع فقصص منه ويتوقف لزومها على اجازة وليه وتصح من السكران بناء على انها عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل على انها بيع كما فاده الشارح (قوله وان كان سفيهاً محجوراً عليه الخ) لا يخفى أن السفيه في حكم الصبي فالشأن التسوية بينهما كفي التوضيح والبدر وعج لا التفرفة كما في الشارح (قوله لانه يحصل به الاستعانة على العتق) أي لانه به يخرج حراً بخلاف ما قبله ان قد يجوز بعد خطه عن غيره فبرق (قوله يدل على خصوص) وهو قوله تعالى وأتوهم من مال الله الذي آتاكم قاله في المدونة والموطأ هو أن يضع عن المكاتب من آخر كتابته شيئاً قال أبو عمر وهذا على النذب ولا يقضي به

(قوله مفسر لاجمال الخ) فمـه شئ وذلك لانه لا اجمال في النسبة انما لا اجمال في الجزء كما افاده بعض شيوخنا (قوله ولم يجبر العبد عليها) الصواب التعبير بلا لا بل لان ذلك الموضوع ليس موضع عالم كما هو ظاهر (قوله والمأخوذ منها الجبر) هذا ضعيف والمعتمد الاول (قوله أى اذا رضى السيد الخ) لا يخفى أن المأخوذ من المدونة هو الجبر مطلقا من غير تقدير رضا السيد ^بتبيينه محل الخلاف اذ لم يكن معه غيره في عقد الكتابة والاتفاق على الجبر (قوله ومقتضى تعريف الجزأين) أى أو ان المبتدأ المعروف بلام الجنس منحصر في الجبر وقوله ووجهه أى ابن رشد وجهه وقوله بقوله أى وجهه (٤٠) ابن رشد بقوله أى ابن رشد (قوله ولا يلزم) أى لانه لا يلزم (قوله الذى لم يدفع

مالا الا ان) أى في وقت آجال الكتابة (قوله وظاهرها اشتراط التنجيم) هذا هو المعتمد وقوله بعد ذلك وصحح خلافه ضعيف (قوله هل تبطل الكتابة بناء على انها بيع) أى لان البيع يبطل بجهل الثمن وقوله أو تصح أى على انها عتق فان قلت هل لا يلزم بالاول وهو البطلان لان المتبادر من المصنف ان المكاتب بهر كن من أركانها والمالية تنعدم بانعدامه قلنا يحتمل أن يكون المراد ان الركن لا يشترط العدم لان يشترط القدر قدبر (قوله اشتراط لزوم التنجيم الخ) حاصله ان الشارح يقول ان ظاهر المصنف أن اشتراط التنجيم شرط في صحة الكتابة فيفيد انها اذا وقعت مطلقة أى بغير تنجيم تكون باطلة مع انها صحيحة فيجاب عن المصنف بأن في العبارة حذف والتقدير وظاهرها اشتراط لزوم التنجيم أى ان ظاهر المدونة أنه يشترط في لزومها التنجيم أى انها لا تلزم الا اذا وقعت منجمة فادا وقعت غير منجمة فتصح ولا تلزم لكن أقول هذا يتوقف على نص صريح (قوله لا اشتراط صحته) أى لا الاشتراط في صحته أى ان التنجيم ليس شرطا في الصحة بل

بلا مسوغ شاذ اعلى حد قوله عليه الصلاة والسلام وصلى وراءه رجال قياما وتيميز بحول عن المفعول مفسر لاجمال نسبة حط الى جزء أى وحط السيد آخر جزء (ص) ولم يجبر العبد عليها (ش) المشهور من المذهب أن العبد لا يجبره سيده على الكتابة نص عليه في الجلاب وأخذ الجبر عليه من المدونة واليه أشار بقوله (والمأخوذ منها الجبر) أى اذا رضى السيد بمثل خراجه أو ازيد منه بشئ قليل وقد أخذ ذلك أبو اسحق من قوله فيها ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبد للسيد غائب لزم العبد الغائب وان كره ومقتضى تعريف الجزأين المقيّد للعصر انه لم يؤخذ منها الا الجبر وهو مقتضى كلام أبي اسحق وهو ظاهر المدونة وأما ابن رشد فعنده ان القولين يقومان منها ووجه القول بعدم الجبر بقوله فرق بين من يجبر عليها ابتداء ومن يجبر عليها آخرا ولا يلزم من جبر الغائب عليها الذى لم يدفع مالا الا ان فصله العتق أن يجبر غيره ولم يقول كلام ابن رشد عند المؤلف والا كان يقول وأخذ منها الجبر حتى لا يناقيا انه أخذ منها أيضا عدم الجبر (ص) بكاتبك ونحوه بكذا وظاهرها اشتراط التنجيم وصحح خلافه (ش) يعنى أن من أركان الكتابة الصيغة بنحو كاتبت بكذا أى بشئ سماه العبد كدرهم مثلا أو أنت مكاتب بكذا أو أنت معتق على كذا أو بعتك نفسك بكذا فالباقي فيه للعاوضة كقوله اشتريت العبد بدرهم وانظر لوترك قوله بكذا هل تبطل الكتابة بناء على انها بيع أو تصح ويكون عليه كتابة المثل وظاهر المدونة عند القاضي عياض وغيره اشتراط لزوم التنجيم لا اشتراط صحته لان المذهب انها اذا وقعت بغير تنجيم كانت صحيحة وتنجيم وصح ابن رشد في المقدمات جوازها حالة وحينئذ فالمقام مقام وظاهر خلافه والمذهب الاول وأل في التنجيم للجنس فيصدق بالنجم لانه يجوز أن يجعل نجما واحدا (ص) وجاز بغرر كاتبت وعبد فلان وجنين لا لؤلؤ لم يوصف أو كخمر ورجع لكتابة مثله (ش) يعنى أن العوض في الكتابة يجوز أن يكون بالغرر فلا يشبهه العوض في النكاح كاتبتى وبعير شارد ونحو ذلك وانما جاز الغرر هنا لان العتق يكون مجانا فلا أقل أن يكون على شئ مترقب الوجود أو على شئ سبق له وجود فلذا اغتفر ولا بد أن يكون ما ذكر في ملك العبد والافلاو كذلك يجوز للسيد أن يكاتب عبده على أن يأتيه بعبد فلان وليس بآتى والامنع كما مر وكذلك يجوز للسيد أن يكاتب عبده على جنين من خيوان معلوم ناطق أو صامت في ملك العبد وظاهر قوله وجنين أنه سبق له وجود وأما على ما تحمل به أمتي فمتنع ولفظ المؤلف يعطى هذا لانه قبل وجوده لا يطلق عليه ولا يسمى جنينا ولا يجوز للسيد أن يكاتب عبده على أن يأتيه بلؤلؤ غير موصوف أو يخمر لعدم الاحاطة بصفة اللؤلؤ والنجاسة الخمر وعدم الاتفاح به شرعا والمراد باللؤلؤ كل جوهر نفيس تتفاوت فيه الاغراض فان وقع العبد على لؤلؤ لم يوصف أو على خمر أو خنزير وشبه ذلك فان العبد يرجع لمكاتبته مثله في ذلك لانه اذا

كان تصح بدون التنجيم (قوله جوازها حالة) أقول هذا مناف لتعريف الكتابة المتقدم حيث قال عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه الآن يقال هذه طريقة أخرى غير طريقة ابن عرفة (قوله وأل في التنجيم للجنس فيصدق الخ) لا يخفى ان هذا الجواب لا ينفع لان معنى التنجيم جعلها نجما فالقول المصنف وظاهرها التأجيل لكان أصرح في افادة المعنى المراد قدبر (قوله ورجع لكتابة مثله) أى اذا وقعت الكتابة بالخمر من كافر ثم أسلم أحدهما أو أسلما أو مالو وقعت بما لا يملكه بأن وقعت ابتداء من مسلمين أو أحدهما فبطل بالكلية ويقيّد كلام المصنف بما اذا كان موصوفا أو ما اذا كان معينا فبطل بالكلية كما في عجم

(قوله وظاهر تعليل الشارح) أي لانه قال لتفاوت الاحاطة بصفته (قوله ان الكتابة تبطل بالكلية) أي ويكون قول المصنف رجع لكتابة مثله راجعاً لما بعد الكاف وأقارب بعض شبهو خنا ان ما قاله ابن مرزوق هو المعتمد (قوله أو كذهب الخ) ان أردنا الفسخ قدرنا فسخه وجعلنا عن بمعنى في فنقول أو فسخ كذهب في ورق وان أردنا الصرف جعلنا عن بمعنى الباء والتنعديراً وكصرف ذهب بفضة ويقيد بدون الحلول (قوله ليست كغيرها من الديون الخ) أي بل كخراج موظف فله أن ينتقل من شيء لا آخر لتشوف الشارح للحرية (قوله فيجوز للسيد أن يفسخ الخ) راجع لقوله ان الكتابة ليست كغيرها وكذلك قوله وكذلك يجوز للسيد أن يتحمل الخ وقوله وكذلك يجوز للسيد أن يبيع الخ راجع لقوله ولا كالمعاوضة المحضة وقوله وكذلك (١٤١) يجوز للسيد أن يفسخ ما على مكاتبه الخ راجع للامرين معا وقوله من ذهب في فسخه

أي بدون حلول بدله - ل قوله ولا يعد ذلك صرفاً مستأخراً (قوله يعني أنه يجوز لولي الصغير) انما قدر الجواز دون التنب ل قوله أولاً أهل التبرع اذ الولي ليس من أهل التبرع في مال محجوره (قوله بالمصلحة) أي المستوية في الكتابة وعدمها فان انفردت في أحدهما وجب (قوله لما كن) أي النسوة ناقصات عقل ودين (قوله أمة) بالغلة برضاها وقوله وصغير ذكر أو أنثى (قوله الذي سنه عشرة أعوام) كذا قال غيره من أنه لا بد أن يبلغ الصغير ذكراً وأنثى عشر سنين وهو ما لا يبي الحسن وظاهر نقل الباقي عن ابن القاسم أنه يجب وزن مكتبة الصغير وان لم يبلغ عشر سنين وهو نص ابن عرفة (أقول) والظاهر ان المدار على القدرة على الاكتساب وكأنه مراد ابن عرفة (قوله وكلام تت فيه نظر) أي لانه قال وبلا قوة على كسب (قوله وهو الموافق الخ) فيه نظر لانه اذا كانت الخير في الآية هي القوة على الاداء فنقول هي عين القدرة على الكسب التي أفادانه لا بد منها

كان يلزم العبد فيما لا يملك اصلاً كتابة مثله فأولى ما يملك كاللؤلؤ كما قاله ق وظاهر تعليل الشارح في قوله لا لؤلؤ لم يوصف ان الكتابة تبطل بالكلية وهو ما عزاها ابن مرزوق لظاهر المدونة (ص) وفسخ ما عليه في مؤخر أو كذهب عن ورق وعكسه (ش) هذا معطوف على قوله وجاز بغرر والمعنى انك قد علمت أن الكتابة ليست كغيرها من الديون الثابتة في الذمة ولا كالمعاوضة المحضة فلذا جاز في المالم يجوز في ذلك فيجوز للسيد أن يفسخ ما له على المكاتب في شيء لا يتجمله الآن واعتقر ذلك لتشوف الشارح للحرية وكذلك يجوز للسيد أن يتحمل ما على عبده على أن يضع عنه بعض ذلك وكذلك يجوز للسيد أن يبيع ما عليه من الطعام قبل قبضه وكذلك يجوز للسيد أن يفسخ ما على مكاتبه من ذهب في فسخه وبالعكس ولا يعد ذلك صرفاً مستأخراً لتشوف الشارح للحرية (ص) ومكاتبه ولي المحجور بالمصلحة (ش) يعني أنه يجوز لولي المحجور كسبه ومجنون وسفيه من أب أو وصي أو مقيم أن يكاتب عبداً المحجور بالمصلحة ولا يجوز أن يعتقه على مال مجمل يأخذه من العبد اذ لو شاء انتزعه منه وإتيان المؤلف بما لمن يعقل يجاب عنه بما يجب عن قوله تعالى فانكحو امطاب لكم من النساء من انما كن ناقصات عقل ودين استعمل فيمن ما والريق أنقص من النساء فاستعمل فيه ما واستعملها فيمن يعقل مجازاً أو على القليل فيها (ص) ومكاتبه أمة وصغير وان بلا مال وكسب (ش) يعني أنه يجوز للسيد أن يكاتب رقيقه الصغير الذي سنه عشرة أعوام فأكثر ولو كان لا مال له ولا كسب أي بالفعل وأما القدرة على الكسب فلا بد منها وكلام تت فيه نظر وبعبارة وظاهر كلام المؤلف عدم الاستحباب وهو الموافق لما نقل عن الامام في الموازنة ان الخير في الآية هي القوة على الاداء اذا لاية تقتضي عدم الامر عند انتفاء الخير بة وانتفاء الامر بصدق الجواز المراد وعلى هذا قالوا وللحال أي يجوز مكاتبتهما في حالة كونهما بلا مال وكسب وأما لو كان لهما ذلك لكانت الكتابة مستحبة وجواز مكتبة الصغير المذكور معنى على القول بأن السيد يجبر العبد على الكتابة وأما على مقابلة فلا يتأتى اذ لا بد من رضا الصغير ورضاه غير معتبر (ص) وبيع كتابة أو جزء لانجهم فان وفي فالو لا الاول والاراق للمشتري (ش) المشهور من المذهب جواز بيع الكتابة وجواز بيع جزء منها كربعها مثلاً وسواء كان المشتري هو العبد الذي كُتب أو كان أجنبياً وفي المدونة ولا بأس ببيع كتابة المكاتب ان كانت عينا فبعض نقد وان كانت عرضاً فبعض مخالف له أو بعين نقد ان تأخر كان ديناً بين قال القاضي عبد الوهاب هذا اذا باعها لغير العبد وأما اذا باعها منه فذلك جائز على كل حال اه قال ابن عرفة ولا بد من حضور المكاتب ولا يكفي قرب

في الجواز الا أن يقال فرق بينهم ما بان نقول القوة على الاداء لا تكون الا بمال موجود بالفعل أو كسب بالفعل بخلاف القدرة على الكسب وحينئذ فيكون بينهم ما عموم وخصوص مطلق فكما وجدت القوة على الاداء وجدت القدرة على الكسب ولا يلزم من وجود القدرة على الكسب القوة على الاداء فتملحق التأمل (قوله المشهور من المذهب الخ) لا يخفى ان الخلاف انما هو في بيع الجزء وأما بيع الكل فهو جائز عند مالك وأصحابه (قوله كان ديناً بين) أي يبيع دين بدين (قوله ولا بد من حضور المكاتب) أي اذا باعها

لابي (قوله لان الغرر في الكتابة يغتفر الخ) في العبارة سقط بعد قوله يغتفر والساقط لفظة فيه نظر خبر قوله وقول ابن عبد السلام (قوله انما الاعتقار في عقدها) أي لما تقدم من قول المصنف وجاز بغرر الخ (قوله والمشتري الخ) أقول وكذا اذا اشترى هو كتابة نفسه الولاء لم يسهه (قوله قيل يرق للعطي) هو الظاهر من القولين (قوله بأن كان فيها ابن أو أب) أقول ان في الكلاية ثلاثة أقوال الاول عند الفقهاء من مات بلا ولد وهو ما في المدونة والثاني من مات بلا ولد ذكر وان ترك أنثى الثالث عند الفرضيين من مات ولم يترك عمودي النسب من الأباء والاولاد والمعتد ما في المدونة فكان من حق المصنف كما قاله بعض الشيوخ أن يقول ان ورثته ولد وشارحنا تبع اللقائي في تقريره وهو خلاف ما فيها فتدبر (١٤٣) (قوله فانه يعتق من ثلثه) مثلاً اذا كاتبه بعشرة وحاباه في عشرة ثم مات وقد

أقربا كاتب به فانه يعتق نصفه وينظر في العشرة التي حابى بها فان كان الثلث يحملها يعتق ببقية فاداءت ذلك فقول الشارح فان حابى فانه يعتق من ثلثه ليس المراد ان يعتق بتمامه من الثلث بل الملاحظ أن المحاباة المذكورة من الثلث وقوله وكذلك اذا ورث كلاله أي في صورة الاقرار مثلاً اذا أقر بأنه قبض الكتابة وكانت مائة وحملها الثلث فان عتقه حينئذ يكون من الثلث وقوله فاذا حمل الثلث ما أقر به أي من قبض الكتابة كما تقدم وقوله أو حابى به أي فيما اذا كانت بعشرة ومثله يكاتب بعشرين فان حمل العشرة المذكورة مضى وقوله مضى الخ لا يخفى أن المضى في صورة الاقرار أنه يخرج حراً بسعة وأما في صورة المحاباة فعني المضى انه ان أدى العشرة التي وقعت بها الكتابة خرج حراً والارق وإلى ذلك الإشارة بقوله ان أدى خرج حراً والارق وقوله وما لم يحمله يرق بقدره أي تعرض للرقبة في صورة الاقرار بالقبض فان ما لم يحمله ان أداه خرج حراً والارق بقدره فقوله ثم

غيبته كما في الدين لان ذاته مبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها وقول ابن عبد السلام لا يشترط حضوره واقراءه لان الغرر في الكتابة يغتفر انما الاعتقار في عقدها لانه طريق للعق لا في بيعها اهـ ولو اطلع المشتري على عيب بالكتاب فينبغي أن ينظر فان أدى مضى والا فله الرد لان المبيع صار هو العبد وهل يرد ما أخذ منه من الكتابة أو لانه كالعلة قولان في المسئلة واختار ابن يونس الاول انظر تت ولا يجوز بيع نجس معين من الكتابة لكثرة الغرر والمعنى ان النجوم مختلفة والاجاز لانه من بيع الجزء وقال ابن مرزوق وما ذكره من منع بيع النجم المعين محله اذ لم يعلم قدره أو علم وجهه لانه لم يبق النجوم فان علم قدره ونسبته لباقي النجوم جاز بيعه لان الشراء وقع على شيء معين ومعلوم وهو النجم أو ما يقابله من الرقبة وحيث جاز بيع كل الكتابة أو جزؤها وروى المصنف ذلك للمشتري فالو لا يكون للبائع لانه قد اداه والمشتري قد استوفى ما اشتراه وان لم يوف بأن عجز عنه فانه يرق للمشتري كله أو بقدر ما اشتري ولو وهب كتابة مكاتبه فحجز عن أدائها قيل يرق للعطي وقيل يرق لواهبه (ص) واقراء مريض بقبضها ان ورث غير كلاله (ش) يعني ان الانسان اذا كاتب عبده في حال صحته ثم أقر في حال مرضه أنه قبض منه جميع نجوم الكتابة فانه يصدق في ذلك ان كانت ورثته غير كلاله أي بأن كان فيها ابن أو أب اذ لا تمت مائة حينئذ وأما ان كانت ورثته كلاله والثلث لا يحمله لم يصدق الابينة للتممة فان كان الثلث يحمله فانه يصدق لانه يجوز له أن يعتقه حينئذ وان كاتبه في مرضه وأقر بقبضها فيه فان حمله الثلث عتق ورثته كلاله أم لا يكتب دي عتقه وان لم يحمله الثلث خير ورثته في امضاء كتابته فان أمضوا الاعتق منه حمل الثلث كذا في المدونة (ص) ومكاتبته بلا محاباة (ش) يعني أن المريض يحجزه أن يكاتب عبده بلا محاباة فان حابى فانه يعتق من ثلثه وكذلك ان ورث كلاله فانه يعتق من ثلثه فقوله (والا فني ثلثه) يرجع لمسئلة المحاباة والمسئلة اذا ورث كلاله فاذا حمل الثلث ما أقر به أو حابى به مضى وما لم يحمله رقبته بقدره للورثة ثم ان أدى خرج حراً والارق (ص) ومكاتبته جماعة للمالك فتوزع على قوتهم على الاداء يوم العدة وهم وان زمن أحدهم جملاء مطلقاً (ش) يعني أن الجماعة من الرقيق اذا كانوا المالك واحد فانه يجوز له أن يكاتبهم دفعة واحدة في عقد واحد على مال معين منجم عليهم وأما ان تعدد المالك فان ذلك لا يجوز لانه اذا عجز أحد العبيد أو مات لاخذ سيده مال الآخر بغير حق فيكون من باب أكمل أموال النامس بالباطل واذا وقعت الكتابة على الوجه الجائز فانه توزع على قدر قوتهم على الاداء يوم عقد الكتابة وعلى قدر خدمتهم

ان أدى يرجع له أيضا ويكون معنى الرقبة كما قلنا انه معرض لذلك وأما بالنسبة لصورة المحاباة فانه اذا حابى بعشرة كما في المثال المتقدم وحمل الثلث نصفها وقد كان كاتب بعشرة الخ فان الخمسة التي لم يحملها يرق من العبد بقدرها فارق منه الربع ويعتق منه مقابل الخمسة التي حملها فاعتق منه الربع وما قابل الكتابة الذي كان النصف ان أدى خرج النصف حراً فيكون الحر ثلاثة الارباع وان لم يؤد رقبته الثلاثة الارباع ويكون المعتق منه الربع فتدبر وقوله جملاء الخ لا يخفى ان توزيعه الجملة هنا أي توزيع المال الذي اتفق اليهم على عدد من وزعت عليهم الكتابة لا على قوتهم وأما الذي على قدر قوتهم فانما هو الأصل كما ذكر في (قوله وان زمن الخ) مفهومه لو زمن كلهم لا يكونون جملاء كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وعلى قدر خدمتهم) يرجع لما قبله وكذا قوله

وعلى

وعلى قدر اجتهادهم والحاصل أن الثلاثة بمعنى واحد وقوله على المشهور راجع لقوله فانما توزع على قدر قوتهم ومقابله ما أشار إليه بقوله فلا توزع على العدد الخ وذلك لأن الموازنة قد قالت انها تقسم على العدد وأشهب يقول على قدر قيمة رقابهم يوم الكتابة هذاهو ما أشار إليه بقوله كما قيل فالأقوال ثلاثة (قوله سواء الخ) هذا الإشارة إلى تفسيره الاطلاق في كلام المصنف فان قلت ان القاعدة ان الاطلاق يفهمه قيدا ما سبق أو لاحق وليس هذا ذلك قلت ذلك قاعدة أغلبية كما قالوا (قوله ان الكتابة الشارع الخ) في العبارة حذف والتقدير والفرق ان الكتابة فيها النشوف للعربة والشارع منشوف (١٤٣) لها (قوله لاشئ عليه) أي لأصالة ولا جمالة كما قاله

العوفي ولكن يكون على من معه في الكتابة من الأصحاء لانهم قد دخلوا على جميع أداء الكتابة التي جعلت عليهم وان كان بعضهم لا يقدر على أداء شئ منها (قوله فيؤخذ من الملى الخ) لا يعتق أحد منهم الا بتمام الجميع وأفهم قوله الملى أنه لو كانوا كلهم أملياء لم يكن للسيد أخذ أحدهم ما على جلتهم وهو كذلك (تنبيه) ان أدى أحدهم عن بقيتهم رجع من أدى على بقيتهم بحصة منهم من الكتابة اه أي على حسب حصتهم من الكتابة (قول المصنف يرجع) الاولى أن يقر بالبناء للمفعول ليوافق المعطوف عليه ويشمل الدافع ووارثه وسيدوه ووارثه اذا مات ولا وارث له ومن اقتتل له الحق بغير ارث (قوله ولم يكن زواجا) أي فان كان الدافع زواجا لم يرجع عليه وظاهره ولو أمره بالدفع عنه فهو مخالف لبدء الكفار والزواج يصح بالذكر والانثى (قوله والحواشي) أي القريبة وهي الاخوة (قوله ويدل له التعليل) أي الذي هو قوله لان الغيب كشف الخ أي من حيث ان تلك العلة لم تكن موجودة في الاسر والغصب (قوله فلو أعتق قويا والباقى ضعيف

وعلى قدر اجتهادهم على المشهور فلا توزع على العدد ولا على قيمة الرقاب كما قيل وهم جملة سواء كانوا كلهم أصحاء أو مرضى أو بعضهم صحيح وبعضهم مريض وسواء اشتربت الجمالة في صلب العقد أو لا بخلاف جملة الديون لا تكون الا بالشرط والفرق أن الكتابة الشارع منشوف فيها الحرية وهم ملك للسيد فلو وقع عقد الكتابة على ان لا ضمان هل يقدح ذلك في العقد أو يصح العقد ويبطل الشرط فقوله ومكاتبه جماعة مصدرة مضاف لفعوله أي ومكاتبه سيد جماعة وقوله يوم العقد معمول لقوتهم وقوله وهم وان زمن أحدهم راجع لقوله ومكاتبه جماعة لما لك وقوله وان الخ ان تخلص الفعل للاستقبال والواو واو الحال أي وهم جملة والحال ان أحدهم حدثت زمانته فيفهم منه انه لو كان زمانا يوم العقد لاشئ عليه لانها توزع على قوتهم على الاداء يوم العقد والمراد بالزمانه العجز والمرض (ص) فيؤخذ من الملى الجميع ويرجع ان لم يعتق على الدافع ولم يكن زواجا (ش) أي فبسبب كونهم جملة فانه يؤخذ من الملى جميع نجوم الكتابة كان الاخذ السيد أو وارثه ثم ان الدافع يرجع على المدفوع عنه بما غرمه عنه بشرطين الاول اذ لم يعتق المدفوع عنه على الدافع الثاني اذ لم يكن المدفوع عنه زواجا للدافع فقوله على الدافع متعلق بيعتق أمالو كان المدفوع عنه زواجا للدافع أو كان ممن يعتق عليه لوما كان كالاصول والفروع والحواشي فانه لا رجوع له عليه بشئ مما دفعه (ص) ولا يسقط عنهم شئ بموت واحد (ش) يعني أنه اذا مات منهم واحد أو أكثر أو عجز فانه لا يسقط عنهم شئ من الكتابة بسبب ذلك بخلاف ما لو استحق أحدهم برق أو بحرية فانه لا يسقط عنهم نصيبه لان الغيب كشف أنه كتب من لا يملك والظاهر ان الاسر والغصب كالمت ويدل عليه التعليل (ص) والسيد عتق قويا منهم ان رضى الجميع وقوا فان رد ثم عجز واصل عتقه (ش) يعني ان السيد يجوز له أن يعتق من تلك العبيد عبيدا قويا أي له قوة على السعي في الكتابة والاداء بشرطين الاول أن رضى الجميع بذلك الثاني أن يكونوا كلهم أقويا أي لهم قوة على السعي والاداء فلو أعتق قويا والباقى ضعيف فانه لا يجوز وان رضوا فلو أعتق ضعيفا منهم والباقى أقويا فانه يجوز وان لم يرضوا وحيث أجزأ عتق من له قوة على السعي فانه يحيط عنهم قدر نصيبه من الكتابة بخلاف لو اشترى المكاتب من يعتق عليه ثم أعتقه السيد فلا يسقط عنهم شئ وبعبارة أقوى منهم أي في الحال أو في المال ويحيط عنهم حصته فان لم يكن قويا لم يشترط رضاهم ولا يحيط عنهم شئ من حصته واذا أعتق السيد قويا منهم ولم يرضوا وردوا عتقه ثم عجزوا بعد ذلك فان عتق ذلك القوي يصح لان عتقه انما كان غير نافذ لاجل حقهم فلما عجزوا وبطل حقهم وصح عتقه واذا كان أدى شيئا من نجوم الكتابة قبل عتقه هل يرجع به على سيده وهو الصواب لانه انما أدى في حال عتقه أولا فيه خلاف (ص) والخيار فيها (ش) يعني أن الخيار في

الخ عبارة غيره فان لم يقووا لم يقدر ضاهم سواء ساواهم في القوة أو كان أقوى منهم أو أضعف (قوله فلو أعتق ضعيفا الخ) أي من حدث له الضعف وبعبارة غيره فان أعتق ضعيفا أي من حدث له الضعف لم يشترط رضا الجميع ولا قوتهم ولم تسقط حصته عن أصحابه وووزعت عليهم على قدر قوتهم من مات منهم والمراد بالضيف من لا قوة له على السعي ولا مال له فن له مال وهو ضعيف عن السعي دخل في منطوق قوي (قوله ثم أعتقه السيد) أي أعتق ما اشتراه المكاتب (قوله أو في المال) انظره فانه غير بين اللهم الا أن يصور ذلك بما اذا كان مريضا الآن وهو مترقب البره كما قرره بعض الشيوخ

(قوله بمعنى ان أحدهما) لا يخفى ما فيه من القصور والمقصود أن الخيار فيه السيد والعبد أولهما ولا حيزي (قوله بناء على أنها عتق) أي لا على أنها بيع فيكون للسيد (قوله لأنه يخاف في البيع أن يكون زاد في الثمن) أي زاد المشتري في ثمن البيع لوجود الضمان من البائع لان الضمان من البائع في زمن الخيار أي فيؤدي لضمان يجعل وهو غير جائز (قوله لأحدهما) أي لأنه مخاطرة لان أحدهما يأخذ نحو ما والاخر يأخذ غطلا وهو بالجرا أو بالرفع عطف على محل شريك أو لفظه لكن يعكس عليه قوله أو مالين بالنصب فيمكن توزيع العطف فيكون بمالين عطف على بمال والنبي مسلط عليه كما ذكره بعض شيوخنا واعلم أن أكثر النسخ على تحرير ماله من المالكين من الماء أو ما قوله بمحمد في الباء قال البدر انظر ما ذكرته ذلك (قوله على مال واحد) أي بأن يكاتبه بعشر من دينار أو خمسة في سنتين لكل عشرة (قوله وصفه) اختر بذلك عما اذا (٤٤) كاتبا بعشرة خمسة محمية لأحدهما وخسة يريدية لآخر وقوله وأجلا احترز

حال عقد الكتابة جائز بمعنى ان أحدهما يجعل لصاحبه الخيار في حل عقد الكتابة أو إجازته يوما أو جمعة أو شهر أمثلا وهو مذهب المدونة وما ولدته في أيام الخيار فإنه يدخل في الكتابة وما استنفاده العبد في أيام الخيار يكون له حيث عتت كتابته بناء على أنها عتق وهذا ما لم يشترط للسيد ماله فقوله والخيار فيه أسوأ كان أمده قريبا أو بعيدا بخلاف البيع لأنه يخاف في البيع أن يكون زاد في الثمن لمكان الضمان (ص) ومكتابة شريك بمال واحد لأحدهما أو بمالين أو بمحمد بعقدين (ش) يعني أنه يجوز للشريك أن يكاتبه بأحدهما على مال واحد أي بمحمد قدرا وصفة وأجلا ولا بد أن يكون الاقتضاء واحدا على الشركة فان اختلف القدر أو واحد بماء بعده امتنع وظاهره ولو اختلف نصيبهما كثلثين وأخذ كل واحد بقدره وهو ظاهر كلامهم وبعبارة ولا يكون مالا واحدا الا اذا اتحد العقد والقدر والجنس والصفة والاقتضاء والاجل والا كانا مالين وانما كانا مالين فما اذا اختلف الاقتضاء كاقضاء كل واحد منهما خمسة من عشرة كاتبا علمه لان الخمسة غير العشرة ولا يجوز لأحد الشرى أن يكاتب نصيبه في العبد دون الآخر ولو أذن له شريكه في ذلك ولا يجوز لهما أن يكاتب كل منهما نصيبه في العبد بمال غير المال الذي كاتبا عليه شريكه الآخر أي بأن غيره في القدر أو في الجنس أو في الصفة أو في الاجل لان ذلك يؤدي إلى عتق البعض دون تقويم وكذلك لا يجوز لهما أن يكاتبه على مال بمحمد قدرا وأجلا في عقدين بأن يكاتبه أحدهما بعشرة مثلا إلى شهر ويكاتبه الآخر كذلك فقوله (فيفسخ) راجع للسائل الثلاث (ص) ورضا أحدهما بتقديم الآخر ورجع العجز بمحضته (ش) يعني أن الشرى يكون اذا كاتبا العبد على مال واحد وحل نجمهم من نجوم الكتابة فإنه يجوز أن يرضى أحدهما بتقديم صاحبه أن يقبض ذلك النجم الذي حل ويأخذ الآخر النجم الذي بعده اذا حل فلو عجز العبد في النجم الثاني فان الشرى بك الذي لم يقبض النجم الاول يرجع على شريكه بما يخصه من النجم الاول لأنه سلف منه له فقوله ورضا الخ عطف على فاعل جاز والضمير في رجع لمن رضى بتقديم صاحبه وانما يرجع العجز بمحضته حيث كان الرضا قبل حلول الكتابة وكان السائل في ذلك مريدا لتقديم فان كان الرضا بذلك بعد حلول الكتابة أو كان السائل في ذلك المكاتب ورضى الشرى بذلك أو الشرى بك الذي رضى بالتقديم وسأل شريكه أن ينظر المكاتب بمحضته ووافقه على ذلك فإنه لا يرجع عند العجز بمحضته (ص) كان قاطعه باذنه

بذلك عما اذا كاتبا لاجلين مختلفين أجل لأحدهما والاخر لا آخر وقوله ولا بد أن يكون الاقتضاء واحدا على الشركة احترازا عما اذا اتحد الاجل والقدر والصفة واختلاف الاقتضاء بمعنى ان كل من قبض شيئا يختص به ولا يشترك مع غيره فيه (هـ) قوله فان اختلف القدر (أ) أي بأن يكاتبه بخمسة عشر عشرة لأحدهما وخمسة لآخر (قوله وأخذ كل واحد بقدره) أي وأراد كل واحد (قوله) لان الخمسة غير العشرة تعليل غير واضح والمناسبات أن يقول أنه عند اختلاف الاقتضاء كان كل واحد منهما ما عاقدا على الاستقلال على خمسة على حدته فصارا مالين به هذا الاعتبار (قوله لان ذلك يؤدي إلى عتق البعض دون تقويم) أي دون أن يقوم عليه حصته شريكه لان التقويم انما يكون على من أنشأ العتق لاعلى من أنشأ سببه وهو الكتابة في مسئلتنا وهذا التعليل في المسئلة الاولى وأما فيما بعد ها فلا نرى ما أدى إلى ذلك قول

المصنف فيفسخ مرتب على محذوف والتقدير واذا لم يحجز ذلك فيفسخ (قوله قبل حلول الكتابة) أي جميعها بل البعض من كاتبا بعض الشيوخ (قوله وكان السائل في ذلك مريدا لتقديم) أي الذي مراده أن يتقدم بالقبض (قول بعد حلول الكتابة) أي حلول جميعها أي بعد أن حل جميعها أخذ أحدهما جميع حصته ورضى شريكه بذلك (قوله أو كان السائل في ذلك) أي أو كان قبل حلول الكتابة والسائل في ذلك المكاتب (قوله ورضى الشرى بذلك) أي الشرى بك رضى بتقديم شريكه عليه في القبض (قوله أو الشرى بك) أي أو كان السائل الشرى بك الذي رضى بتقديم شريكه عليه (قوله وسأل شريكه أن ينظر المكاتب) أي ان الشرى بك الذي رضى بتقديم شريكه أخبر الشرى بك الذي يريد التقدم بأنه أي الشرى بك الخبر ينظر المكاتب بمحضته فالمراد بالسؤال الاخبار (قوله ووافقه على ذلك) أي أن الشرى بك الذي يتقدم ووافق شريكه على أنه أي شريكه ينظر المكاتب بمحضته وهو يتقدم (قوله فإنه لا يرجع عند العجز بمحضته)

أى وكان العبد بينهما كما كان قبل الكتابة وبغور الذى تقدم بما أخذ ثم ان محل عدم الرجوع ما لم يشترط الرجوع عليه بحصته مما قبض (قوله من عشرين) من معنى بدل (قوله التشبيه في الرجوع والجواز الخ) الظاهر أن التشبيه في الجواز وهو الذى حمل المصنف عليه عبارة ابن الحاجب وذهب اليه بعض سراح المصنف وذلك لأنه لم يتقدم في المسئلة التى قبلها تخمير حتى يشبه به (قوله بشرط رضا الشرى الخ) هذا تفسير للأذن أى ان المراد بالأذن الرضا ومفهوما عدم جوازها بغير اذنه وتبطل ان اطلع عليها قبل عجزه فان لم يطلع الا بعده فان قبض شرى بكنه الذى لم يقاطع مثله فواضح وان قبض أقل اولى (١٤٥) يقبض شيئا خير بين أن يتناول المقاطع فيما قبضه

وبين أن يملك حصته فان اخنار المانى انقلب الخيار للآخر الذى قاطع بين أن يسلمه ذلك وبين دفع حصته مما قبضه والاشترائك في العبد **تتبعه** القطاعة بفتح القاف وكسر هاء لانه قطع طلب سيده عنه بما أعطاه وقطع له بتسام حريته بذلك أو قطع بعض ما كان له عنده (قوله لانه قدرضى الخ) علة مقدمة على معاولها وهو قوله لا رجوع الخ (قوله في حال قبض الا ذن الا كثر) المناسب حذف أل في قول المصنف الا كثر ويجرى حمله عليه (قوله فان مات الخ) مفعول روض فيما اذا مات المالك عن مال بعد اخذ المقاطع ما قاطع به وأما لو مات قبل اخذ المقاطع ما قاطع به أخذه وأخذ الآخر حصته من النجوم واشتركا فيما بقي فان لم يف ماله بما هو له ما انحاص فيه بحسب ما لكل فيحاص المقاطع بعشرة القطاعة والآخر بعشرينه وان قبض كل بعض ماله حاصص بمابقي أيضا (قوله في حال محنته) يحتزر عن عتق أحدهما في مرضه نصيبه فانه يكون عتقا حقيقة لا وضعا لانه لو عجز ورق للورثة لم ينفذوا وصية الميت وهو قد أراد ابتاعها وان لا يعود اليهم شئ منها

من عشرين على عشرة فان عجز خيرا المقاطع بين رد ما فضل به شرى بكنه واسلام حصته رقا (ش) التشبيه في الرجوع والجواز بشرط رضا الشرى والمعنى أنه يجوز لاحد الشرى بكنه أن يقاطع العبد المالك بآذن شرى بكنه من عشرينه على عشرة محجة فان عجز العبد بعد ذلك فان الخيار يثبت للذى قاطع بين أن يراد لى شرى بكنه نصف ما قبض من العبد ويصير رقا له ما على قدر حصته ما وان يسلم حصته لشرى بكنه رقا له فالمراد بقوله ما فضل به شرى بكنه نصف ما قبض المقاطع بكسر الطاء والموضوع أن الا ذن لم يقبض شيئا والا فتنى قبض الاول شيئا دون ما قبض المقاطع فلا يدفع له الا حصته مما زاد على ما قبض الا ذن حتى يتساويا واذ قبض الا ذن مثل ما قبض المقاطع فأكثر فحينئذ لا خيار للمقاطع وقوله ما أى الخمسة التى فضل بها شرى بكنه فقوله (ولا رجوع له على الا ذن وان قبض الا كثر) ليس هذا من متعلقات التخمير لانه انما يثبت حيث قبض شرى بكنه الاقل كما يفهمه قوله ما فضل به بل هو منقطع عما قبله ومعناه أنه اذا قبض شرى بكنه أكثر مما قاطعه به ثم عجز فان العبد يكون بينهما لانه قدرضى ببيع نصيبه بأقل مما عقد عليه الكتابة ولا رجوع للمقاطع على شرى بكنه الا ذن بشئ فان قيل كان المناسب عدم المبالغة لشمولها القبض الاقل السابق الذى حكم فيه بالتخمير فالجواب أن الواو لالحال أى لا رجوع له على الا ذن في حال قبض الا ذن الا كثر وأخرى المساوى (ص) فان مات أخذ الا ذن ماله بلا نقص ان تركه والا فلا شئ له (ش) الموضوع بحاله الا أن المالك مات فان الذى أذن لشرى بكنه في المقاطعة يأخذ جميع ماله وهو عشرين ومن غير نقص مما تركه المالك مات حلت الكتابة أو لم تحل لانها تحل بالموت ثم يكون ما بقي بين الذى قاطعه وبين شرى بكنه على قدر حصته ما في المالك فان لم يترك شيئا فانه لا رجوع للا ذن على المقاطع ولا شئ له فالضمير في مات للمالك الذى قوطع وفي ماله للا ذن أى حصته وهى عشرين (ص) وعتق أحدهما وضع لماله الا ان قصد العتق (ش) يعنى أن أحد الشرى بكنه اذا عتق في حال محنته نصيبه من المالك فان ذلك يحمل على وضع المال أى فيسقط عنه نصف كل نجح ولا يعتق نصيبه ويظهر فائدة ذلك فيما اذا عجز عن أداء نصيب الاخر فانه يرق كماله لانه انما كان خفف عنه لتم له الحرية فلما لم تتم له رجوع رقيقا وقد حله ما أخذ منه الآن يكون قصده العتق فانه يكون حرا ويقوم عليه اذا عجز أى لان في تقويمه عليه الا ذن قبل الولاة الذى انعقد لشرى بكنه وبعبارة الا ان قصد العتق أى الا ان يصرح بأنه قصد العتق أو يفهم منه ذلك فانه يعتق عليه من الا ذن ويقوم عليه حصته شرى بكنه بشرطه فقوله وعتق أحدهما وضع لماله أى اذا قصد بالعتق وضع المال حيث لم يقصد فلك الرقبة بأن قصد المال أو لانيته له في وضع المال وقوله الا ان قصد العتق أى الا ان قصد فلك الرقبة بلفظ صريح أو قرينة وحينئذ لا ركا كة

(١٩ - خرشى ثامن) وأما الصحيح فانما أراد التخفيف عن المالك وان عجز كان رقا له (قوله بلفظ صريح) في العبارة حذف والتقدير وعلم بذلك بلفظ صريح (قوله وحينئذ فلا ركا كة) حاصل ذلك أنه اعترض على المصنف بأن فيه ركا كة وهى كونه استثنى الشئ من نفسه وحاصل الجواب أنه ليس فيه استثناء الشئ من نفسه وذلك لان قوله وعتق أحدهما معناه تلفظ أحدهما بلفظ العتق يحمل على وضع المال كأنه قال وضعت المال عنه وقوله الا ان قصد العتق معناه الا أن يقصد بلفظ العتق فلك الرقبة فظهر أنه ليس فيه استثناء الشئ من نفسه فتدبر

(قوله ان فعلت فنصفك حر) بضم الناعوق فتحها (قوله وضع النصف) لم يكتف عن الجواب بالتشبيه لافادته بالجواب أن التشبيه غير تام (قوله لقوم عليه الآن) أي حين الفعل (قوله كلا فعلمن) أي بأن يقول نصفك حر لا فعلمن ولم يفعل وهل بكتابه يكون الحنف لأنه حينئذ يكون عارفا على الصد وهو ما أفاده بعض شيوخنا ولا وحر (قوله واشترأ) يعني عنه بيع لأنه اذا باع فد اشترى الثمن والمشتري اذا اشترى فمدا باع الثمن فالبيع والشراء متلازمان (قوله ومقارضة) يعني عنه قوله ومشاركة بناء على أنه شريك وقوله واستخلاف عاقد الخ لو قال وتزوج أمته واستخلف عليه لو افق النص اذ كلامه يوهم أنه يعقلها وليس كذلك (قوله وسفر لا يحل فيه نجم) أي ولا بد من كونه قريبا وهو الذي ليس على سيده في غيبته (١٤٦) كبير مؤنة بحلول نجم أو غيره (قوله فايحوز) مبتدأ وقوله البيع والشراء خبر (قوله لا ابتغاء الفضل

في لفظ المؤلف (ص) كان فعلت فنصفك حر فكانت به ثم فعل وضع النصف (ش) التشبيه فيما قبل الاستئناء وهو وضع النصف ولو قصد العتق والمعنى أن الانسان اذا قال لعبد له ان فعلت أنا وأنت الشيء الفلاني فنصفك حر ثم كتبه ثم فعل ذلك الشيء المعلق عليه فإنه يحتمل على وضع المال لا العتق في موضع عنه نصف الكتابة ولو كان ذلك عتقا لقوم عليه إلا أن فان أدى النصف الذي بقي من الكتابة خرج حرا وان عجز رقيق كاه ففعله (ورق كاه ان عجز) يرجع له هذه والتي قبلها وما عجز رناؤه لم أن التشبيه ليس بتمام كما يفهم من قوله وضع النصف وانما لم يكن قصد العتق معولاه وعملا به فيما قبلها لأنه لما كان حال العبد في ملك سيده قطعا ونية العتق حصلت حينئذ لم يكن حال النفوذ الذي هو المعتبر في ملك سيده لمتعلق البيع به بناء على أن الكتابة تباع لم يكن لنية العتق تأخير في حال النفوذ ثم ان كلام المؤلف في صيغة العتق وأما في صيغة الحنف كلاً فعلمن فإنه يكون عتقا قاله المحامي (ص) ولا يكتب بلا إذن بيع واشترأ ومشاركة ومقارضة ومكانة واستخلاف عاقد لا متناه واسلامها أو فداؤها ان حنف بالنظر وسفر لا يحل فيه نجم واقرار في رقبته واسقاط شفعية لاعتق وان قريبا وهبة وصداقة وتزوج واقرار بجنابة خطأ وسفر بعد الاباذن (ش) لما كانت تصرفات المكاتب كالحول لأنه أحر زنته وماله الا ما كان من أمر المحاباة والتبرعات التي تؤدي الى عجزه أخذ عتق لكل بأمنه فايحوز من غير إذن من سيده له البيع والشراء ومقامه شريكه واقاربه بالدين مثلالا لا يتم عليه ومشاركته ومقارضته ومكانته لرقبته لا لحل ابتغاء الفضل قال فيها كتابة المكاتب عبده على ابتغاء الفضل جائرة والالم تجز فان عجز المكاتب الاعلى أدى المكاتب الاسفل الى السيد الاعلى وعتق ولاؤه ولا يرجع الولا على اسفل ولو عتق بعد ذلك اه وكذلك يجوز للمكاتب بلا إذن أن يزوجه أمته وله أن لا يزوجه واذا زوج فيجب عليه أن يتخلف من يعقلها اذ شرط العاقد أن يكون حرا وله أن يزوجه عبده بشرط ابتغاء الفضل وللمكاتب اذا جنى رقيقه أن يسلمه للجنبي عليه وله أن يفديه بغير إذن سيده وقوله بالنظر راجع لجميع ما مر والضمير في اسلامها يرجع للنسبة الجنانية فيشمل الذكر والانثى وللمكاتب أن يسافر بغير إذن سيده سفرا لا يحل فيه نجم أو بعض نجم من نجوم الكتابة وليس لسيد منعه من السفر ولو صانعوا للمكاتب الاقرار فيما يتعلق بذمتهم كالديون كما مر بخلاف غيرهم وأما ما يتعلق برقبته من حد أو قطع فيقبل ولا فرق بينه وبين القن ولذا قال ابن غازي واقرار في رقبته كذا رأينا من النسخ وهو عكس المقصود فالصواب في ذمته انتهى وللمكاتب

والشراء خبر (قوله لا ابتغاء الفضل الخ) لم أر من بين قدر ذلك وهو المراد به أن يكتب بأذن من الثمن زيادة لها بال ويرجع في ذلك لاهل المعرفة أو مطلق الزيادة والظاهر الاول وحر (قوله وكذلك يجوز لمكاتب الخ) إشارة الى أن ظاهر المصنف من أن المراد به الاستخلاف وله أن يتولى العقد غير مراد وقد أشيرنا لذلك فيما سبق (قوله وله أن يزوجه عبده بشرط ابتغاء الفضل) أي بأن يزوجه بامرأة موسرة يحصل له به ارتفاع حاله هذا ما ظهر لي في معناه ولم أرف ذلك شيئا (قوله بالنظر راجع لجميع ما مر) أي وهو محمول على النظر في جميع ما قدمه الا في تزويج أمته فلا بد من اثباته لان النكاح نقص قاله أبو الحسن (قوله يرجع للنسبة) أي للرقبة (قوله فيشمل الذكر والانثى) أي فلا يعترض على المصنف بأن فيه القصور من جهة أنه لا يشمل الذكر (قوله وللمكاتب أن يسافر سفر الا يحل فيه نجم أو بعضه) أقول لا يخفى أن مطلق

السفر مقتض لحلول بعض نجم وكذا مثله في شرح عب فالمناسب أن يحذف لفظ بعض ويقول لا يحل فيه نجم من كتابته كافي شب (قوله ولو صانعاً) أي خلافا للخصي في منع الصانع (قوله فالصواب في ذمته الخ) حاصل ما في المقام أن اقرار كل من القن ومن فيه شائبة حرية كالمكاتب مما يوجب عقوبته في يده من حد أو قصاص أو نحوهم الا زله غير أن اقراره بالقصاص في النفس مقيد بما اذا لم يتهم وأما ان اتهم كافي مسئلة اقرار العبد بقتل عدا فاستحياءه ولي الدم على أن يأخذه فإنه لا يقبل كما مروا في اقرار كل منهم ما في رقبته مما يوجب مالا كاقاربه بجنابة الخطا والعمد الذي لا قصاص فيه لا يلزمه ولو لم لا يتم عليه خلافا لبرام الابقر بنية تصدقه كافي مسئلة العبد على البرذون المشار اليها بقولها في كتاب الديات في عبد على برذون مشي على اصبع صبي فقطعها فتعلق به وهي تدعى ويقول فعل بي هذا فصدقه العبد أن الارش يتعلق برقبته العبد وان اقرار كل منهم ما يحل في ذمته فيه تفصيل فان

كان مكاتباً عمل باقراره لمن لايتهم عليه وان كان غير مكاتب لم يعمل باقراره مطلقاً (قوله أن يسقط شفيعته) احتراز بذلك من الاخذ بالشفعة فيشترط فيه أن يكون بنظر كما يؤخذ ذلك من قول المصنف وشراء (١٢٧) بنظر لان الاخذ بالشفعة من قبيل الشراء كما

قرر بعض الشيوخ (قوله وتقييد الشارح غير واضح) أي لان الشارح قال واسقاط شفيعته بالنظر (قوله خلافا للشارح الخ) أي لان الشارح اعتبر اقراره لمن لايتهم عليه (قوله أو بعض نجم الخ) تقدم ما فيه (قوله وأحسن منه) وله (التصرف الخ) أي ليفيدان له التبرع بالشئ التافه الذي ليس فيه مظنة تجزئه (قوله وله تجزئ نفسه) التجزئ اظهار العجز وعدم القدرة على أداء الكتابة ويتفرع عليه الرق فليس قوله فيرق تكراراً مع قوله وله تجزئ نفسه (قوله ولم يظهر له مال) الواو لاجمال أي اتفاقاً على التجزئ في حال عدم ظهور المال للمكاتب وهو يفيدانه اذا ظهر له المال فليس له التجزئ ولو اتفقا عليه لحق الله تعالى (قوله فيرق) أي يحكم بأنه رقيق فقل لا شائفة فيه - اما مرتب على شرط مقدراً أي واذا عجز نفسه فيرق أو عجز معطوف على تجزئ لانه اسم خالص من الشبه بالفعل (قوله ولو ظهر له مال) أخفاه عن السيد أي أولم يعلم به ناطق أو صامت وظاهره ولو ثبت بيمينه بعد ذلك ان كان أخفاه لانه لم يظهر لاحد حين اتفاقهما ورد بلوا القول بأنه يرجع مكاتباً وهو فباس تشوف الشارع للحرية (قوله وقدر على الخ) هو المعلوم عليه كما هو مفاد غير واحد من شرحه (قوله كان عجز عن شئ) تشبيهه في فيرق (قوله وتلوم لمن يرجوه) أي

أن يسقط شفيعته لانهم من نوع الشراء للشخص بالثمن وظاهره سواء كان فيه نظر أو غير نظر لانه لا يلزمه التجزئ وتقييد الشارح غير واضح وليس للمكاتب أن يعتق شخصاً أجنبياً أو قريباً الا باذن سيده والسيد رده ولا يلزم المكاتب اعتق قريبه لان شرط العتق بالقرباية أن يكون المالك حراً كما مر من باب أولى انه ليس له أن يهب أو يتصدق والسيد رده ما فعله الا الشئ التافه ولو استغنى المولى بمسئلة العتق عن مسئلة الهبة والصدقة لكان أقرب للاختصاص ازان مطلق العتق وتشوف له الشارع فأولى ما ليس كذلك كالهبة وليس له أن يتزوج بغير اذن سيده وسواء كان ذلك نظراً أو غير نظر لان ذلك يعيبه فان رده سيده وقد دخل بها فانه يفسخ ويترك لها ثلاثة دراهم ولا يتبع بما بقي بعد ذلك اذا عتق فان أجاز سيده جازاً لم يكن معه أحد في الكتابة فان كان معه غيره لم يجز الا برضاهم وان كانوا صغاراً فسخ تزويجه على كل حال والصواب أن يبدل تزويجه بتزوج لان الاول فعله بالغير والتزوج فعله بنفسه وأشعر قوله تزويجه بجواز تسريه وهو كذلك اذا لا يعيبه ذلك كالنكاح واذا أقر المكاتب أنه جنى جنابة خطأ فانه لا يلزمه شئ من ذلك عتق أو عجز وظاهره ولو لم لا يتهم عليه خلافا للشارح كما مر ولا يجوز له أن يسافر سفر ايجل فيه - نجم أو بعض نجم من نجوم كتابته الا باذن وكذلك ليس له أن يسافر سفر ابعيد او ان لم يحل فيه نجم - تشبيهه - انما خص هذه الجزئيات جوازاً ومنعاً تبعاً للمدونة وغيرها لانها أنفع للفقهاء سيما المقلدون والا لاكتفى عنها بضابط لانه أخصر كان يقول وله التصرف بغير تبرع كقول ابن الحامح وتصرف المكاتب كالحرة في التبرع والله أعلم فانه بعض من حشاه وأحسن منه وله التصرف بما ليس مظنة للعجز (ص) وله تجزئ نفسه ان اتفقا ولم يظهر له مال فيرق ولو ظهر له مال (ش) يعني أن المكاتب المسلم يجوز له أن يجزئ نفسه عن الكتابة بشرط أن يتفق هو وسيده المسلم الذي كاتبه على ذلك وبشرط أن لا يكون للمكاتب مال ظاهر فيرق حينئذ كما كان قبل الكتابة ولو ظهر له مال بعد ذلك قال ابن رشد الكتابة من العقود اللازمة ليس للسيد ولا للعبد خيار في حلها فاما التجزئ اذا لم يكن له مال ظاهر فان تراضى على ذلك السيد والعبد فهو جائز لان حق الله قد ارتفع بالعذر وهو ظهور العجز ولا يحتاج في ذلك الى رفع السلطان فان دعا الى ذلك العبد وأبى السيد فله أن يجزئ نفسه دون السلطان ولا يفتقر في ذلك الى حكم الحاكم وأما ان دعا السيد الى العجز وأبى العبد فلا يجزئه الا السلطان بعد التلوم والاجتهاد انتهى وهو يفيد أن في مفهوم قوله ان اتفقا نصفه لا يفيد أن قوله وفسخ الحاكم لا يجزئ فيما اذا اتفقا ولا فيما اذا طلب ذلك العبد وحده بل فيما اذا طلبه السيد وقد عولق على كلام ابن رشد هذا على ظاهر كلام التوضيح والمدونة من انه لا بد من الحاكم فيما اذا لم يتفقا أعم من أن يكون السيد هو الذي أراد التجزئ أو العبد (ص) كان عجز عن شئ أو غاب عند المحل ولا مال له وفسخ الحاكم وتلوم لمن يرجوه (ش) يعني أن المكاتب اذا عجز عن شئ من نجوم الكتابة فانه يرق لان عجزه عن البعض كعجزه عن جميع نجوم الكتابة وكذلك يرق اذا غاب عند المحل بغير اذن سيده والحال أنه لا مال له ظاهر وحينئذ فالحاكم يفسخ عقد الكتابة لانها لا تنفسخ الا بالحكم لكن بعد التلوم باجتهاده لمن يرجو له ميسرة فالمراد

لمن يرجو يسره التلوم في الحاضر والغائب غيبة قريبة كما يأتي في الشارح وأما الغائب غيبة بعيدة ومجهول الحال فانه يفسخ عليه ما لكن بدون تلوم وقوله وحينئذ فالحاكم يفسخ ظاهره وحين يحكم بالرقية يفسخ عقد الكتابة فقضية أن الحكم بالفسخ بعد الحكم بالرقية مع أن الحكم بالرقية متأخر عن الحكم بالفسخ فالمناسب حذف قوله وحينئذ ثم ان محله فسخ الحاكم عقد الكتابة اذا أبى المكاتب من

التحيز فان رضى بذلك فلا يحتاج الى فسخ الحاك (قوله كما يتلوم في القطاعة) أي اذا عجز المكاتب عما قوطع به فان الحاك يفسخ عقد القطاعة بعد التلوم سواء وقعت القطاعة على مؤجل أو حال وسميت قطاعة لانه قطع طلب سيده عنده بما أعطاه أو قطع له تمام حريته بذلك أو قطع بعض ما كان له عنده (١٤٨) (قوله فيما يعتبر فيه الفسخ) أي اذا أبى المقاطع من التحيز (قوله والقطاعة

بالحل الحاصل لا المكان والغائب الغيبة القريبة كالحاضر يتلوم له دون البعيد فلا يتلوم له لاحتمال موته ومثله اذا جهل حاله وهذا اذا غاب بغير إذن سيده والا فلا يعجزه وظاهره ولو طال وقوله (كالقطاعة وان شرط خلافه) تشبيهه بأم أي كما يتلوم في القطاعة بعد مضي الاجل لمن يرجى له ميسرة ولا بد فيها من فسخ الحاك ولو كان السيد مشروط على المكاتب عند العقد عدم التلوم فانه لا ينفعه ذلك ولا بد من التلوم وفسخ الحاك فيما يعتبر فيه الفسخ للحاك فالبالغة ليست خاصة بالقطاعة بل هي راجعة للسنتين والقطاعة بكسر القاف أفصح وهي اسم مصدر لقاطع والمصدر المقاطعة وله صورتان أحدهما أن يكتبه على مال حال والثانية أن يفسخ ما عليه في شيء يأخذه منه وان لم يكن حالا (ص) وقبض ان غاب سيده وان قبل أجلها (ش) قد علمت ان الحاك وكيل عن الغائب فاذا حلت نجوم الكتابة أو عملها المكاتب وسيد الغائب فان الحاككم يلزمه أن يقبض ذلك ويحفظه الى أن يأتي مستحقه شرعا وسواء كانت النجوم عينا أو عرضا لما علمت أن الاجل في عروض الكتابة من حق المكاتب (ص) وفسخت ان مات وان عن مال الاولاد أو غيره دخل معه بشرط أو غيره فتؤدي حالة (ش) يعني أن المكاتب اذا مات قبل وفاء نجوم الكتابة وقبل الحكم على السيد بقبضها وقبل الاشهاد عليه بأن أتى بها ولم يبقها في بلد للاحكام بها فاتها تنفسخ ولو خلف مالا يني بكتابتها ويرثه سيده بالرق لانه مات قبل حصول الحرية الا أن يكون معه في الكتابة ولد أو غيره فان كتابته تحل بعونه ويتجهل السيد من ماله ويعتق بذلك من معه في عقد الكتابة فتقوله بشرط أو غيره يرجع للولد ولا جنبي معاً مادخل الولد بالشرط كان كاتب عبده ولا بعدد أمة حامل وقت عقد الكتابة فان جعلها لا يدخل في الكتابة الا بالشرط كما في المدونة وسواء كان هذا المكاتب بكسر التاء حراً أو مكاتباً بفتحها وأما دخوله بغير شرط فظاهر ويكون معناه أنه حدث بعد عقدها وأما دخول غير الولد بالشرط فواضح ويعتضي العقد كالأشترى المكاتب من يعتق عليه في زمن الكتابة بغير إذن سيده ويعتق عليه قال فيها وصار كن عقدت الكتابة عليه وكلام المؤلف هذا حيث ترك ما يني بالكتابة بدليل ما بعده (ص) وورثه من معه فقط ممن يعتق عليه (ش) يعني أن المكاتب اذا مات عن مال فان كتابته تؤدي منه حالة فاذا فضل بعد ذلك فضله فانه يرثه من معه في الكتابة ممن يعتق عليه كالاصول وان علوا والفروع وان سفلا والخواشي فقط لا من ليس معه فيها ولو ممن يعتق عليه ولا من معه ممن لا يعتق عليه كزوجة كوتبت معه أو عم ونحوه وانما يرثه من معه في كتابة أخرى من ورثته لان شأن المتوارثين النساءى حال الموت وهو هنا غير محقق لاحتمال كون أصحاب إحدى الكتابتين أقوى على الادعاء من أصحاب الكتابة الاخرى وتأديتهم قبلهم (ص) وان لم يترك وفاء وقوى ولده على السعي سعيوا (ش) يعني أن المكاتب اذا مات ولم يترك مالا يني بكتابتها وقوى من معه في الكتابة من ولداً أو غيره على السعي فانهم يسعون فان أدوا وعقوا والا رقوا فلا مفهوم للولد (ص) وترك متروكة للولد ان آمن (ش) يعني أن متروكة المكاتب بترك لولده أو غيره ممن معه في الكتابة يؤديه على النجوم وهذا اذا كان الولد أمونا وله قوة على السعي والارقوا كلهم وبعبارة المراد بالولد الوارث فالولد في المسئلة الاولى مفهومه لاغ بالمعنى

بكسر القاف أفصح) أي من فتحها (قوله أن يكتبه على مال حال) فيه تسامح اذا الكتابة العتق على مال مؤجل (قوله فان الحاك يلزمه أن يقبض ذلك) أي والحال انه لا وكيل له (قوله وقبل الحكم على السيد الخ) أي فلو حكم على السيد بقبضها بأن وجد حاك حكم بالقبض فلا يفسخ وقوله أو قبل الاشهاد عليه أي وأما لو لم يكن حاك وقد كان أشهد المكاتب انه جاء بالنجوم ولو يقبلها منه السيد فانها لا تنفسخ أيضا (قوله بغير إذن سيده) الصواب أن يقول باذن سيده كما في عبارة غيره ويسقط لفظ غير (قوله ويعتق عليه) أي على المكاتب أي اذا عتق ذلك المكاتب (قوله لا من ليس معه) ولو ممن يعتق عليه فأخوه الذي معه يرثه دون ولد ليس معه وان كان في كتابة أخرى فان كان معه في كتابة واحدة فالارث معه على فرايض الله تعالى فيقدم الابن على الاخ وبناتان في الثلثين والباقي لعمهما لكونه معهما في كتابة واحدة فان لم يكن معهما في كتابة واحدة كان الثلث للسيد (قوله وان لم يترك وفاء) أي بأن لم يترك شيئاً أصلاً أو ترك قليلاً لا يوفي بالكتابة (قوله من ولداً أو غيره) أقول أراد بالغير ما يصدق بالاخ وابن العم والجنبي وأم الولد ولذلك قال بعض الشراح ولو قال من معه كان أولى لشموله لما كان معه أجنبي

أوام ولده أو ولده والمراد بقوة السعي أن يرجى قوته على ذلك في بقية الكتابة انتهى فاذا لم يكن هناك ولد فترق أم الولد ولو كان هناك ما يوفي بالنجوم فهي والمال ملك للسيد (قوله وهذا اذا كان الولد أمونا وله قوة على السعي) فيه إشارة الى أن في المصنف حذفاً والتفديراً أن آمن وقوى (قوله المراد بالولد الوارث الخ) فيه نظير بل المراد به خصوص الولد المطلق وارث كائنه

عليه المحققون (قوله ولذلك استشكله الخ) نذكر لك عبارة الشارح ليعتبر المراد منه فان لم يكن لها قوة ولا هي مأمونة أخذه السيد فان كان فيه ما يؤدي النجوم الى أن يبلغ الولد السعي لم يعجز الولد وان لم يكن فيه ما يؤدي الى أن يبلغ الولد السعي وكان في غن أم الولد ما يؤدي الى أن يبلغ السعي بيعت ولم يعجز الولد وان كان لا يوفي بجميع ذلك كان الولد رقيقا قال في المدونة وان لم يكن لهم قوة على السعي ولم يكن في المال ما يبلغهم السعي فان كان مع الولد ما ولد له القوة وأمانة دفع اليها ان ربح لها قوة على السعي ببقية الكتابة فظاهر كلامه أن المال لا يدفع لام الولد الا اذا لم يكن في الاولاد قوة وليس لهم أمانة وكلام الشيخ لا يوفي به هذا المعنى قال في المدونة فان لم يكن في أم الولد قوة بيعت وضم عنها التركة فيؤدي الى بلوغ السعي اه واعلم أنه اذا لم يترك شيئا فانها تسعي ان قويت وأمنت (قوله فكلام البساطي فيه نظر) أي المقيّد أنهم ما في مرتبة واحدة (قوله ١٤٩) وترك متروكة الولد الخ) تقدم أن المعتمد أن المراد به خصوص الولد لا مطلق وارث (قوله

الاخص وبالمعنى الاعم وهو الوارث لان المراد من معه وفي الثانية مفهومه لاغ بالمعنى الاخص ومعتبر بالمعنى الاعم وهو الوارث وقوله (كام ولده) أي كما يترك متروكا لأم ولده وكذا الولد يترك شيئا فانها تسعي ان قويت وأمنت وظاهره كانت الام مع الولد في عقد الكتابة أم لا وانهما في مرتبة واحدة في دفع لها المال ولو كان الولد ذا قوة وأمانة لانه شبهه أم الولد به في الترك وليس كذلك ولذلك استشكله الشارح بنص المدونة وكلام البساطي فيه نظر فلو قال وترك متروكا له للولد ان أمن وقوى والا فلازم ولده معه وأمنت وقويت والا يحل للسيد ورق لو افق النقص وأما أمته التي لم تلده منه فتباع لانها مال من أمواله وانظر تحصيل المسئلة في الشرح الكبير (ص) وان وجد العوض معيبا أو استحق موصوفا كعين وان شبهة له ان لم يكن له مال (ش) حاصل هذا المسئلة ان من أعتق عبده القن أو المكاتب على مال معين أو موصوف ثم استحق ذلك المال أو وجد به عيب فان وقع العتق على مال موصوف في الذمة فانه يرجع بمثله سواء كان مقوما أو مثليا على الراجح وأما ان كان العتق على مال معين ثم استحق أو تعيب فانه يرجع بمثله ان كان مثليا أو بقيته ان كان مقوما وكل هذا اذا كان له مال وأما ان كان لا مال له فان كان له شبهة فيما دفعه لسيد فكذا على ما عليه ابن القاسم وأشهب والا كثر وقال ابن نافع يرجع لما كان عليه من كتابة أو ورق وان كان لا شبهة له فيما دفعه لسيد فانه يرجع لما كان عليه قبل العتق اتفاقا فالتفصيل بين ماله فيه شبهة ومالا شبهة فيه فيما دفعه لسيد جارفي المعين والموصوف على الراجح اذا تعهد هذا القول المؤلف موصوفا حال ان وجدنا معنى أصيب فلا يتعدى الالفعل واحد وهو نائب الفاعل هنا وجواب الشرط محذوف والتقدير يرجع بمثله وقوله كعين تشبيهه في مطلق الرجوع لا في المرجوع به لان المعين يرجع فيه بمثل المتلى وقيمة المقوم وقوله وان شبهة الخ راجع للمعين والموصوف أيضا الذي قبل الكاف وان كان خلاف قاعدته لانها أغلبية على ما عليه الخطاب وغيره ومقتضى كلام الشيخ شرف الدين أن الموصوف يتبعه بمثله حيث كان لا شبهة له فيه ولا مال له وفيه نظر اذا لا يظهر فرق بين المعين والموصوف في هذا (ص) ومضت كتابة كافر لمسلم وبيعت كان أسلم وبيع معه من في عقده (ش) يعني أن الكافر اذا كاتب عبده المسلم فان الكتابة لا تمسح وتباع عليه لمسلم وكذلك الحكم اذا كاتبه وهو كافر ثم أسلم العبد

فلام ولده معه) أي موجودة معه لادخاله معه في الكتابة كما أفاده بعض الشيوخ من أهل التحقيق (قوله ورق الخ) تقدم أن محل رقيقته اذا لم يكن في غن أم الولد ما يؤدي الى بلوغ الولد السعي والا بيعت ولم يرق الولد (قوله موصوفا) راجع لهما أي وان وجد العوض معيبا في حال كونه موصوفا أو استحق في حال كونه موصوفا أو فترده لان العطف بأو (قوله كعين) أي في ملك الغير وأما في ملكه فلا شيء للسيد عليه لانه رضى به وعت حر يتيه وقول المصنف ان لم يكن له مال راجع لقوله وان بشبهه وأما لو كان له مال فيبقى على ما هو عليه من العتقية ويرجع عليه بعوضه وان لم يكن شبهة وأما ان لم يكن له مال ولا شبهة فيرجع لحاله قبل العتق من كونه قنا أو مكاتبا (قوله على الراجح) ومقابل الراجح أن الموصوف المقوم يرجع فيه بقيته (قوله فقول المصنف موصوفا) المناسب معيبا

(قوله فلا يتعدى الى مفعول واحد الخ) الطيفه ذكرها بعض شيوخنا وهو انه اختلف الشيخ سالم والشيخ أحمد السنوريان فقال الشيخ سالم يتعدى لمفعولين المفعول الاول العوض النائب عن الفاعل فقال له الشيخ أحمد يدل مفعول واحد ومعيبا موصوفا حال ان كما قال في الكشف ان وجد اذا كانت بمعنى أصيب تعدت لمفعول واحد فقال له الشيخ سالم الله يكشف حاله فقال له شيخه البنو فرى يا سالم يا سالم فنام الشيخ سالم فرأى به - راما فقال له أردت ما قلت لان بهر اما أعرب معيبا حالا (قوله ومقتضى كلام الشيخ شرف الدين) أقول هو الطخيني المشهور وهو تلميذ الشمس اللقاني وكلامه هو الراجح على ما أفاده بعض المحققين فقول شارحنا فيه نظر فيه نظر (قوله اذا لا يظهر فرق الخ) يمكن الفرق بأن المعين قصد عينه (قوله وبيعت) أي الكتابة بمعنى النجوم في العبارة استخدام لانه ذكرها ولا يعني العقد أي في قوله ومضت كتابة كافر لمسلم ورجع الضمير اليها بمعنى آخر وهو النجوم لانها التي لا تباع فتدبر (قوله اذا كاتب عبده المسلم) لا يخفى أنه شامل لما اذا كان اشترى العبد مسلما أو أسلم العبد عنده (قوله وكذلك الحكم الخ) أي ولا رجوع للكافر عن الكتابة في

هذه صورة التي قبلها فان أسلم السيد دونه فقال الخي له فسخ كتابته عند ابن القاسم دون غيره وهذا اذا استمر العبد كافر اهان
أسلم قبل رجوع سيده عن كتابته فلا رجوع له اتفاقا (قوله فانه يباع كتابته من دخل معه في عقد الكتابة) أي انهم كالمكاتب الواحد
لتصانهم (قوله فلا ينتقل عن ثبته) أي (١٥٠) الذي ثبت للسيد حين كاتبه وفائده انه يكون من العاقلة والتماصر بينهم

والحاصل انه لا يلزم من انتقال
المال انتقال الولاء كما افاده بعض
شيوخنا (قوله ان ليس لنا نقضها
الخ) لا يخفى أن هذا انما يأتي على
الضعيف من أن الكفار ليسوا
مخاطبين بفروع الشريعة (قوله
وكفر بالصوم الخ) كان من حق
المصنف أن يذكر هذا عند قوله
ولما كاتب أي ويكون قوله هنالك
لا عتق شاملا لعتق الكفارة (قوله
فلا يطعم) أي الا اذا أذن له سيده
في الاطعام وانظر اذا أذن له سيده
في العتق هل يجوز وهو مقتضى
ما يأتي في الولاء أولا (قوله أو يولد
لمكاتب من أمته) وأما اشتراط ما
يولد لمكاتب من أمته موطوعة لغيره
تجاءز لانه مال للمكاتب (قوله
وقليل كخدمة الخ) لا محل للكاف
هنا لان الكلام في الخدمة فقط كما
قاله بعض من حقق وسكت المصنف
عما اذا وقع عقد الكتابة على
خدمة فقط فيعمل بذلك قليلا أو
كثيرة ولا يعتق الا بعد تمامها وعما
اذا اشترط خدمته في زمن الكتابة
فيعمل بها فان أدى النجوم سقطت
ولا يتبع بشئ (قوله رق كالقن)
لعل فائدة قوله كالقن ان سيده
انما يخير في فدائه واسلامه للمجنى
عليه بعد العجز لا قبله لانه أحرز
نفسه وماله فاذا فداه بعد العجز رق
لسيده وان أسلمه رق للمجنى عليه
والحاصل أنه يخاطب أولا بأداء
الارش فان أداءه عاد مكاتبه كان

فانما اتباع عليه لمسلم ولا يفسخ واذا بيعت كتابته فانما اتباع كتابته من دخل معه في عقد الكتابة
فان عجز المكاتب في المستلتم كان رقا المشتري الكتابة وان أدى وعتق كان ولواء الذي كوتب
وهو مسلم للمسلمين دون مسلمي ولد سيده ولا يرجع اليه ولاؤه ان أسلم وأما الذي أسلم بعد
الكتابة فلاؤه لمن يناسب سيده من المسلمين من ولد أو عصبه فان لم يـكـوـفـوا فلاؤه للجميع
المسلمين فان أسلم سيده رجع اليه ولاؤه لانه قد كان ثبت له حين عقد كتابته وهو على دينه
ومعنى الولاء هنا الميراث وأما الولاء فلا ينتقل عن ثبته قال في المدونة وان أراد النصراني أن
يفسخ كتابته عبده النصراني لم ينفع من ذلك وليس هو من النظام قوله ومضت الخ المراد انا
ليس لنا نقضها الا أن المراد أنه لا يجوز له ابتداء لانه لا يجوز رعي عليه الاحكام (ص) وكفر
بالصوم (ش) يعني أن المكاتب اذا ألزمته كفارة فانه يتعين في حقه أن يكفر بالصوم فلا يطعم
ولا يعتق لمصلحة من اخراج المال بغير عوض (ص) واشتراط وطء المكاتب واستثناء جعلها
أو ما يولد لها أو يولد لمكاتب من أمته بعد الكتابة وقليل كخدمة ان وفي لغو (ش) يعني أن
السيد اذا اشترط على مكاتبه أن يطأها حال الكتابة لا يوفي له بشرطه وكذلك المعتقة لا جـل
وكذلك جـل المكاتب لا يجوز لسيد هـا أن يستثنيه ولا يوفي له بشرطه ويكون حرا وكذلك اذا
شرط السيد على مكاتبه ان ما يحمل به أمته بعد عقد الكتابة يكون رقيقا فلا يوفي له بشرطه
ويكون حرا وكذلك اذا شرط السيد على المكاتبه أن مات له بعد عقد الكتابة يكون رقيقا فلا
يوفي له بشرطه ويكون حرا وكذلك اذا شرط السيد على مكاتبه ان مات له بعد عقد الكتابة يكون رقيقا فلا
يخدمه خدمة قليلة كشهرا مثلا فلا يوفي له بذلك لان الخدمة التامة في حكم التبعية أما لو شرط
عليه خدمة كثيرة اذا و في فان ذلك يلزمه وكأنه كاتبه على ما دفع اليه وعلى هذه الخدمة
الكثيرة فقوله لغو جواب عن المسائل الخمس أي يلغى الشرط ونقض الكتابة على حكمها
(ص) وان عجز عن شئ أو عن أرض جنابية وان على سيده رق كالقن (ش) يعني أن المكاتب اذا
عجز عن شئ من نجوم الكتابة فانه يرق لسيده واذا اجنى المكاتب على سيده أو على أجنبي فان
أرض الجنابية يعلق برقبته كالقن فان عجز عن أرض جنابية على سيده فانه يرق له لان عجزه عن
ذلك عجز عن الكتابة وان عجز عن الارش المتعلق بأجنبي فيخير سيده فان شاء أسلمه للمجنى عليه
ويكون رقاله وان شاء فداه بأرض الجنابية فيرق لسيده وان أدى الارش في الصورتين عاد مكاتبه
على ما كان عليه قبل الجنابة فقوله (كالقن) تشبيه في ثبوت الخيار للسيد اذا اجنى العبد التين
الدى لا كتابة فيه بما مر ولعل المؤلف أعاد هذه المسئلة مع قوله فيما مر كان عجز عن شئ إلى
قوله وفسخ الحالك لم يرتب عليه اقله أو عن أرض جنابية وانما بالغ على السيد لئلا يتوهم انه
لا أرض على المكاتب لسيد لانه مال جنى على مالكه لا لرد خلاف (ص) وأدب ان وطئ
بلامهر وعليه نقص المكربة (ش) يعني أن السيد اذا وطئ أمته التي كاتبها في زمن
الكتابة فانه لا حد عليه للشبهة لقوله صلى الله عليه وسلم لم المكاتب عبد ما بقى عليه شئ ولكن
عليه الادب ان كان عالما بالتحريم وان كان جاهلا به لا أدب وينبغي ان مثل الجهل الغلط
والسيان ولا مهر عليه في وطنه اياها فلو كاتب بكر أو أكرهها على الوطء فانه يلزمه ما نقصها

الارش لسيد أو لغيره وان عجز خير سيده الخ (قوله بما مر) متعلق بقوله الخيار (قوله ليرتب الخ) فيه أنه لو قال وان عجز
عن أرض الخ لاستقام (قوله وأكرهها على الوطء) أي لان لم يكرهها فبلا شئ عليه كما هو مصرح به (قوله فانه يلزمه ما نقصها) أي لان
من المعلوم ان البكر تنقص بوطئ الزوال بكرتها أي ان لو كانت قنوا لم تزل بكرتها كانت تساوي مائة واذا أزيلت كانت تساوي تسعين

فيلزمه عشر قيمتها (قوله وان كانت ثيبا فلا شيء عليه) علل الخمى ذلك بقوله لانه لا ينقصها (قوله على كل حال) أى كانت مكروهة أم لا ثم هذا ظاهر في البكر اذا وطئها الاجنبى وأما اذا وطئ الثيب الاجنبى فهل يلزمه الارش مطلقا مكروهة أو طائعة أو يقيد بكونها مكروهة لان كانت طائعة وهو الظاهر والحاصل ان الصورة ثمانية وذلك ان الواطئ اما السيد أو الاجنبى وفي كل امان تكون بكرة أو ثيبا وفي كل امان تكون طائعة أو مكروهة فان كان السيد فلا شيء عليه في الثيب (١٥١) طائعة أو مكروهة وأما البكر فعليه الارش ان كانت

مكروهة لان كانت طائعة فهي صور أربع وان كان الاجنبى فان كانت بكرة فالارش عليه مطلقا مكروهة أو طائعة وأما ان كانت ثيبا فان كانت مكروهة فعليه الارش وأما ان كانت طائعة فقد تقدم أن الظاهر لا شيء عليه (قوله عاوضت لملك نفسه هال الخ) أى فكأنها خرجت عن ملكه من الآن فلذلك لم يحل وطؤها (قوله والحللة) أى الامة بحل وطؤها لانه من مدة فذلك غير جائز وحاصل ذلك انه وجد في المكتبة مقتضى التحريم من وجهين ولم يوجد ذلك في المدبرة فاذا علمت ذلك فلا داعى لقوله وأما المدبرة (قوله وأما المدبرة الخ) أقول قد يقال بعلمه في المكتبة أى بان يقال أجل الحرية انتهاء أجل أداء النجوم مع حصوله فاذا حصل زال ملكه فكانت الحرية تقع في وقت لا ملك له فيها فتدبر (قوله خيرت) أى فان اختارت الكتابة لا ينزع مالها ولا يوطأ وان اختارت أمومة الولد جاز فعل ذلك (قوله أو أقويا لم يرضوا) لو قال كأقويا لم يرضوا لجرى على قاعدته الا كثرية من رجوع القيد لما بعد الكاف (قوله في زمن كتابتها الخ) الصواب زمن حملها كافي ابن عبد السلام والتوضيح وابن عرفة كما فاده حشى تت (قوله لان قيمة القرن الخ) لا موقع لهذا التعليل

وان كانت ثيبا فلا شيء عليه أمان وطئها اجنبى فعليه ما تنقصها على كل حال لانها قد تجزى فترجع للسيد معيبة وقوله بسلامه ليس راجعا لأدب ولا لوطئ وانما هو مستأنف لبيان حكم المسئلة بعد الوقوع وكان قائلنا قال له ما حكمه بعد الادب فقال حكمه لامه فوقف القارئ على وطئ ويبدئ بقوله بسلامه وانما منع من وطئ مكاتبته دون مدبرته وكلاهما عقد يؤدي الى الحرية في الفرق قلت ان المكتبة عاوضت لملك نفسه هال بالحرية التي تحصل لها عند الاداء فلم يحل وطؤها وأيضا الاجل معلوم والوطئ الى أجل معلوم غير جائز قياسا على نكاح المنعة والحللة وأما المدبرة فان أجل الحرية موت السيد واذامات زال ملكه فكانت الحرية تقع في وقت لا ملك له فيها (ص) وان حملت خيرت في البقاء وأمومة الولد الضعفاء معها أو أقويا لم يرضوا وحط حصتها ان اختارت الامومة (ش) يعنى ان المكتبة اذا وطئها السيد فحملت فانها تخير بين أن تبقى على كتابتها وتصير مكاتبته مستولدة ونفقة في زمن كتابتها على السيد فاذا أدت بنجومها عتقت وان عجزت عن ذلك عتقت بموت سيدها من رأس المال وبين أن تجزى نفسها وترجع أم ولدا الا أن يكون معها في عقد كتابتها ضعفاء عن الاداء فانه يتعين بقاؤها على كتابتها سواء رضوا أم لا ومثل الضعفاء الاقويا حيث لم يرضوا بان تنقلها عن الكتابة الى أمومة الولد حيث اختارت الامومة فانه يحط حصتها من الكتابة عنهم وتعرف حصتها بأن توزع الكتابة على قوتهم على الاداء يوم العقد كما مر فاذا كان لها قوة على أداء النصف مثلاً يوم العقد حط عنهم النصف ثم ان الاستثناء من قوله وأمومة الولد وقوله معها ضعفاء أى كوتبوا معها وقوله أو أقويا أى كوتبوا معها فحذف من الثاني لوجود الاول (ص) وان قتل فالقيمة للسيد وهل قتل أم مكاتبها أو يبلان (ش) يعنى ان المكاتب اذا قتله شخص فان الكتابة تبطل بذلك وحينئذ يستحق سيده قيمته على قاتله وهل تؤخذ القيمة على أنه قتل لا كتابة فيه لان قيمة الفن أكثر من قيمة المكاتب أو تؤخذ قيمته على انه مكاتب أو يبلان في ذلك وهما روايتان عن مالك فقوله فالقيمة أى للسيد يحتج بهما ولا تحسب ان معه في الكتابة ولا تكون لورثته وذلك في قوله يدل على أن الجناية عليه فيما دون النفس ليس حكمها كذلك وهو كذلك وحكمها انه يؤخذ أرشها على انه مكاتب لان حكم الكتابة لم يطل بقاءه وبنه في أن يكون الارش له يستعين به على أداء الكتابة لا للسيد لانه أحرز نفسه وماله (ص) وان اشترى من يعتق على سيده صح وعق ان عجز (ش) يعنى ان المكاتب أحرز نفسه فان اشترى من يعتق على سيده الذى كاتبه صح ذلك الشراء ولا يعتق على السيد لانه أحرز نفسه وماله وله أن يبيع ما اشتراه ويجوز له وطؤها ان كانت أمة فان عجز هذا المكاتب عتق على السيد لانه يصير كعبده أدون ومفهوم الشرط انه ان لم يعجز فلا يعتق على واحد منهما ولو كان اشتراه غير عالم بعتقه على سيده وهو موسر وتقدم في المأذون انه اذا اشترى من يعتق على سيده وهو غير عالم ولا دين عليه فانه يعتق عليه والفرق أن المكاتب أحرز نفسه وماله ولا ينتزع ماله بخلاف المأذون قوله من هبى تقع على الواحد

فكان الاولى أن يقول بدله وقيمه قنأ أكثر من قيمته مكاتبها كما هو معلوم (قوله ولا تحسب الخ) فيه نظر بل تحسب كفى النقل لمن معه في الكتابة من ولده ففي المدونة وكذلك ان قتله اجنبى فأخذ السيد قيمته فليقاص ولده به الذى في الكتابة (قوله صح) مقتضاه انه لا يجوز له ابتداء حيث كان عالما ونظر ذلك (قوله ولا يعتق على السيد) لانه أحرز نفسه وماله وقوله ويجوز له أى للمكاتب (قوله وهو غير عالم الخ) أى وأما لو كان عالما فلا يعتق على واحد منهما وان كان عليه دين محيط وهو غير عالم فان غرمه يبيعونه

في ديونهم وبهذا التقرير يظهر لك وجه المبالغة في قوله ولو كان اشتراء غير عالم فتدبر (قوله اذا ادعى على سيده أنه كاتبه الخ) هذا هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام المصنف لا قوله وكذلك لو ادعى السيد الخ وذلك لأنه اذا ادعى السيد الكتابة على العبد وادعى العبد نفيها بأن قال أنا رق فاقول قول العبد بلاعين لان السيد مدع بر يد عمارة ذمة العبد مجرد قوله (قوله وكذلك القول قول السيد بيمين الخ) لا يخفى أن هذا ما لم يشترط السيد في صواب عقد الكتابة التصديق بلاعين فيعمل به كافي وثائق الجز يرى (قوله فان الكتابة فوت الخ) لا يخفى أن الفوت في العقود الفاسدة أو المتنازع فيها لا يكون بعد حصولها والنزاع هنا وقع في قدر ما كوتب به العبد ابتداء فامعنى كون الكتابة فوتاً لأن يقال ان المعنى أنها تعطى حكم العقد الفائت فتدبر (قوله وينبغي أن يكون اختلافاً في انتهاء الاجل) لا يخفى أن هذا يفيد أن قول المصنف والاجل أن المراد اختلافهما في انتهاء الاجل وهو قصور وعبارة غيره والاجل أى أصله أو قدره أو انقضاؤه وكذلك قوله أى ان القول قول المكاتب ان أشبهه أشبه السيد أم لا وان انفرد السيد بالشبهة فالقول قوله وان لم يشبهه - ذوالا هذا حلقتا ورجعنا لاجل المثل الا أنك خير بأن الموضوع أنهما اتفقا على الاجل لثلاثة أشهر مثلاً والتمنازع في انقضائه فالسيد يقول انقضى والعبد يقول لم ينقض وحينئذ فلا يعقل القول (١٥٣) بالر جوع الى أجل المثل فالمناسب أن يقول وأذا تنازع في انتهاء

والمتعدد وأفراد الضمير في يعتق نظر اللفظها (ص) والقول للسيد في الكتابة والاداء لا القدر والاجل والجنس (ش) يعنى أن العبد اذا ادعى على سيده أنه كاتبه وأنكر السيد فالقول قول السيد بلاعين لانهما في دعوى العتق وكذلك لو ادعى السيد أنه كاتبه وأنكر السيد فالقول قول السيد بيمين الخ واثباتا وكذلك القول قول السيد لكن بيمين اذا ادعى عدم أداء الكتابة من العبد وادعى العبد الاداء فان لكل حلف المكاتب وعتق وقوله والاداء كلاً أو بعضاً وأما اذا اختلف السيد مع المكاتب في قدر الكتابة بأن قال بعشرة وقال العبد بل بأقل فان القول قول العبد بيمين لكن فيسده اللخمي بما اذا أشبهه الآخر أم لا وأما ان انفرد السيد بالشبهة فالقول قوله بيمين وان لم يشبهها حلقتا وكان فيه كتابة المثل كاختلاف المتبايعين فان الكتابة فوت ونكولهما كلفهما ويقضى للحالف على الناكل وينبغي أن يكون اختلافاً في انتهاء الاجل وعدمه كذلك ويرجعان الى أجل المثل عند انتفاء شبههما بعد حلفهما ونكولهما كلفهما ويقضى للحالف على الناكل وكذلك اختلافهما في الجنس لكن قال ابن شاس اذا لم يشبههما فالقول قول العبد وهو ظاهر كلام المؤلف والمناسب للبيوع أن يكون فيه كتابة المثل بعد حلفهما ويقضى للحالف على الناكل والحاصل ان المسائل الثلاثة تجري على اختلاف المتبايعين كما قاله س (ص) وان أعانه جماعة فان لم يقصدوا الصدقة عليه رجعوا بالفضلة وعلى السيد بما يقضه ان يحجز والافلا (ش) يعنى أن المكاتب اذا أعانه جماعة يعمل يستعين به على أداء نجوم كتابته فأدائها وفضل بعد ذلك فضلة فان لم يقصدوا بذلك الصدقة عليه بأن قصدوا فكأن رقبته أو لا قصد لهم

الاجل فالقول للمكاتب وبقي ما اذا تنازع في قدر الاجل هل هو ثلاثة أو أكثر وما اذا تنازع في أصل الاجل بأن قال المكاتب مؤجلة وقال السيد انها حاله فالقول للمكاتب بيمين (قوله وكذلك اختلافهما في الجنس) أى ان القول قول العبد ان أشبهه أشبه السيد أم لا فان انفرد السيد بالشبهة فالقول قوله لم يشبهه - ذوالا هذا يرجعنا لكتابة المثل وقوله لكن قال ابن شاس الخ ظاهر العبارة يقتضى أن ابن شاس يوافق على ما تقدم من أن القول قول العبد ان أشبهه أشبه السيد أم لا فان انفرد السيد بالشبهة فالقول قوله والمخالفه انما هي اذا لم يشبهها فيقول القول قول العبد والذي تقدم

يقول بكتابة المثل أى عند انتفاء شبههما وقوله والمناسب للبيوع الخ لا يخفى أن هذا المناسب هو عين ما تقدم الذي أشرفنا له بقولنا والذي تقدم يقول بكتابة المثل أى عند انتفاء شبهه من كل من - ماو بعد - دان علمت ما ذكر فأقول قول الشارح وأما اذا اختلف السيد الخ أى آخر العبارة كلام اللقاني وقد علمت ما فيه والذي قاله عج خلاف ما أفاده شارحنا وهو ان ابن شاس يقول عند اختلافهما في الجنس ان القول قول العبد وظاهره مطلقا ولكن ذكر اللخمي والمازري في ذلك تفصيلا وهو انه اذا اتفقا على أن الثمن من جنس العرض واختلفا في نوعه بأن قال أحدهما رقيق وقال الآخر ثياب ونحوها فاتفقا على أن يكون على كتابة مثله من العين وهذا باتفاق اللخمي والمازري وأما ان اختلفا في جنس الكتابة فقال أحدهما وقعت بيمين وقال الآخر وقعت بعرض فقال اللخمي القول قول مدعى العين الا أن يأتي بما لا يشبهه وأجرى المازري ذلك على اختلاف المتبايعين فيتحالفان ويتفاهخان ويكون للسيد كتابة مثله فعلى ذلك فالمقالات ثلاثة واقصر صبرهم على ما اللخمي وسكت عما للمازري قال بعض شيوخنا ويفهم منه كغيره ترجيح ما لللخمي (قوله وان أعانه الخ) لو قال المصنف وان أعطى ما لافان لم يقصد به الصدقة رجع بفضلة الخ لكان أخصر وأحسن اذ التعبير بأعانه ظاهر في قصد الاعانة لا في قصد الصدقة وأيضا اعطاء الواحد كاعطاء الجماعة وقد يقال الاعانة على العتق لا تنافي واحدا من القصدين (قوله رجعوا بالفضلة) ان شأوا أو تحاصروا فيها على قدر ما أعطى كل الا أن يعرف معين من ذلك فله به (قوله والافلا) انظر ما نكتته تصريحا بفهوم الشرط

(قوله لانه لم يحصل قصدهم) هذا ظاهر فيما اذا قصدوا الفسك وأما ان لم يقصدوا شيئا فلا تظهر فيه العلة والجواب أن المراد لم يحصل قصدهم لاحتمال حقيقة ولا حكا لانه عند عدم النية قاصدون خلاص الرقبة حكما (قوله وكذلك اذا لم يفضل شيء الخ) لاحاجة بذلك لان ذلك لا يتوهم خلافه (تبيينه) هذا الكلام كله اذا لم يحصل تنازع في قصد الصدقة وعدمها والاعمال يعرف البلد فان لم يكن لهم عرف فالقول لهم أي الجماعة الدافعين بأعيانهم (فائدة) من وهب لرجل شيئا يستعين به على طلب العلم فلا يصرفه الا في ذلك بخلاف من دفع لفقير بعض زكاة فبقيت عنده حتى استغنى فلا تؤخذ منه بل تباح له لانه ملكها بوجه جائز (قوله يعني أن السيد المريض) الظاهر أن المتعين أنه لا يتقيد ذلك بالمرض بل ولو أوصى بذلك في حال الصحة ثم لا يخفى أنه اذا حمل الثلث قيمة الرقبة على أنه رقيق وكوئب كتابه مثله وأدى يخرج حرا وأما اذا عجز عن البعض فهل يرجع قنا كله لان المكاتب عبيد ما بقي عليه درهم أو يعتق بقدر ما أدى و يرق مقابله المعجوز عنه تنفيد الغرض الموصى بقدر الامكان فليجبر النقل في ذلك كذا انظر بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله فان حمل الثلث النجم المعين الخ) مثلا لو كانت قيمة النجم الاول ثلاثين وقيمة الثاني (١٥٣) عشرين والثالث عشرة فالجملة ستون وترك السيد

ثلاثين وأوصى له بالنجم الاول فلا يخفى أن ثلث السيد ثلاثون ونسبته للنجوم أي لقيمتها بتمامها النصف فيعتق من العبد نصفه وهذا معنى قوله فان حمل الثلث النجم المعين عتق ما يقابله وقوله واستحققه الموصى له به وهو المكاتب بمعنى أنه لا يغرمه وقوله والاعتق منه مقابل ما أوصى له به أي وهو النصف كاتنين (قوله وكذا الحكم فيما اذا لم يحمل الثلث الخ) أي بأن لم يترك النجوم الكتابة وقيمتها ستون كما تقدم فلا يخفى أن ثلثها عشر وهي لا تحمل قيمة النجم الاول وانما يحمل ثانيا الذي هو العشر ون فيعتق بقدرها فيعتق ثلث العبد وسقط من كل نجم ثلثه وبعد الاسقاط ان أدى خرج حرا وان لم يؤدي الثلثان هذا ان لم يحجز الورثة وأما لو أجازت الورثة لأعتق منه نصفه وانما أسقط من

فانهم يرجعون عليه بثلث الفضلة فان عجز المكاتب عن أداء نجوم الكتابة ورق السيد فانهم يرجعون على السيد بما قبضه من مالهم لانه لم يحصل قصدهم وأما ان قصده وابتذل الصدقة على المكاتب فانهم لا يرجعون بالفضلة عن أداء النجوم وكذلك اذا لم يفضل شيء بل ولا بما قبضه السيد ان عجز (ص) وان أوصى بكتابتهم فكتابتهم المثل ان حملها الثلث (ش) يعني أن السيد المريض اذا أوصى أن يكاتب العبد الفلاني من عبيده فانه يكاتب كتابته مثله على قدر قوته على السعي وعلى قدر أدائه هذا ان حمل الثلث قيمة الرقبة على أنه رقيق وانما اعتبر هنا كون الثلث يحمله نظرا الى أنه أوصى بعقده لان الكتابة عتق على أحد القولين فان لم يحمله الثلث فان الورثة يخبرون بين أن يكاتبوه كتابة مثله أو يعتقون من رقبته ما حمله الثلث يتلا كما يأتي فقوله ان حملها أي حمل الرقبة الموصى بكتابتها ولا يصح رجوعه للكتابة لانه خلاف النقل (ص) وان أوصى له بنجم فان حمل الثلث قيمته جازت والافعل الوارث الاجازة أو عتق محمل الثلث (ش) أي وان أوصى بشخص للمكاتب بنجم معين بدليل قوله فان حمل الثلث قيمته وكذا لو وهبه له فان حمل الثلث النجم المعين عتق ما يقابله واستحققه الموصى له به وهو المكاتب هنا وتستمر عليه بقية النجوم على ما هي عليه فان خرج حرا والاعتق منه مقابل ما أوصى له به ورق الباقي وكذا الحكم فيما اذا لم يحمل الثلث النجم المعين وأجاز الوارث رتبة الوصية له به والاعتق من العبد محمل الثلث وحط من كل نجم بقدر ما عتق منه فاذا عتق منه الثلث حط عنه من كل نجم ثلثه ولا يحط عنه من النجم المعين فقط لان الوصية قد خرجت عن وجهها واذا عجز في هذه الحالة عن بقية ما عليه رقبته ما عدا ما يحمله الثلث فان كان النجم غير معين فان اتفقت النجوم فكل المعين وان اختلفت فانه يحط عنه من كل نجم بنسبة واحد الى عددها فان كانت

(٢٠ - خشي ثامن) كل نجم ثلثه لان الوصية لما لم يحملها الثلث خرجت عن وجهها وينظر لتسوف الشارع للحرية فيؤخذ منه من النجم الاول عشرون ويسقط عشرة التي هي ثلث النجم الاول وكذا يقال في النجم الثاني والثالث وقوله رقبته ما عدا ما حمله الثلث أي رقبته ثلثها (قوله لان الوصية قد خرجت عن وجهها) أي بسبب عدم حمل الثلث القدر الموصى به وأما مع حمله فتمت النجوم على ما هي عليه وانما يسقط النجم الموصى به ويعتق مقابلته (قوله فان اتفقت النجوم فكل المعين) أي كالمال كان قيمة كل نجم عشرين وهي ثلاثة وأوصى له بنجم غير معين فحكم ذلك كما لو أوصى بنجم معين أي في كون الثلث تارة يحمله وتارة لا وقوله وان اختلفت الخ أي كمالنا المتقدم الذي هو أن قيمة الاول ثلاثون وقيمة الثاني عشر والثالث عشرة وقد أوصى بنجم غير معين فانسب واحدا هو أي الثلاثة فتجده ثلثا فله من كل نجم ثلثه فتكون الوصية بعشرين وهي ثلث الجميع فقد حمل الثلث الوصية فيعتق منه ثلثه ويسقط عنه من كل نجم ثلثه فان أدى عتق والارق ثلثان فلو كان عليه دين عشرون فيكون ما خلفه السيد أربعين ثلثها ثلاثة عشر وثلث فان أجاز الوارث رتبة فالامر ظاهر أي من أنه يعتق ثلثه وان لم يحجز الورثة يعتق منه قدر ثلاثة عشر وثلث من قيمة النجوم التي هي الستون ونسبة ثلاثة عشر وثلث الستين سددس وثلث سددس فيعتق منه مقدار سددس وثلث سددس ويسقط من كل نجم سددس وثلث سددس واذا كان النجم الاول ستين والثاني ثلاثون فالجملة تسعون وعند السيد خمسة وأربعون فالثلث يحمله نصفه فيعتق ويسقط عنه نصف كل نجم فان أدى خرج حرا والارق نصفه

وان لم يخلف السيد الا قيمة الكتابة فيعتق ثلثه ويسقط عنه ثلث كل نجم هـ ذافما اذا كان غير معين ولم يجزه الورثة (قوله وانظر كيفية التقويم الخ) كيفية ذلك ان يقوم النجم الموصى به بجميع مال الميت فان جمل الثلث قيمته قوم وسائر النجوم ثانيا ثم ينسب ذلك النجم لبقية النجوم ويعتق منه مثل تلك النسبة ويوضع عنه ذلك النجم بعينه مثال ذلك لو كان عليه ثلاثة نجوم وقيمة الاول ثلاثون والثاني عشرون والثالث عشرة فان اوصى له بالاول أو بالثاني أو الثالث حط عنه واعتق منه بقدره ويسمى في النجوم الاخرين فان أدى خرج حرا في الجميع وان عجز رقبته في الاول النصف والثاني الثلثان وفي الثالث خمسة أسداسه وانما اعتق منه بنسبة النجم الموصى به لبقية النجوم لئلا يفوت غرض الميت لانه لو ألزم بالسعي في بقية النجوم من غير اعتق فلربما يعجز فيفوت غرض الميت هذا ما في ك (قوله أو قيمة الرقبة الخ) أي وان لم يذكرها في صيغته لتشوف الشارع للحريية فاذا كانت قيمة الكتابة عشرة وقيمة الرقبة ثمانية والثالث يحمل الثمانية جازت وعكسه كذلك (قوله أي برقبته) المناسب أي بما عليه لانه اذا قال أعطوا فلانا مائة كتب لم يدهوق الحقيقة وصية بالمال ولا يقال ان ذلك (١٥٤) يرجع لقول المصنف أو بما عليه من نجوم الكتابة لانا نقول هي عنهما في

المعنى ولكن القصد ذكر الصيغ التي تقع من الموصى وان اتخذ معناه ما (قوله ان جمل الثلث الاقل الخ) هذا لا يظهر الا في مسألة الوصية بالعتق أو بوضع ما عليه ولا يظهر في المسئلتين الاولتين لان المنظور له قيمة الكتابة فيهما وامام مسألة العتق فينظر للاقل فاذا كان قيمة الكتابة ثلاثين ورقبته تساوى ستين فيعتبر قيمة الكتابة لانه اقرب للحريية وحيث اعتبرنا قيمة الكتابة في الاولين فنقول أي فاذا كان قيمة الكتابة أربعين وعنده ثمانون فقد جمل الثلث قيمة الكتابة فالوصية نافذة فان أدى النجوم للموصى له خرج حرا وان لم يؤدق للموصى له وان لم يحمل الثلث بأن كانت القيمة أربعين والسيد ترك عشرين فالجمله ستون وثلثها عشرون فالثلث جمل نصف العبد

ثلاثة فيحط عنه من كل واحد الثلث أو أربعة فالربع وهكذا وهذا اذا جمل الثلث ذلك فان لم يحمل ذلك فان أجاز له ورثته فحكمه حكم مالوجه الثلث والاعتق من العبد يحمل الثلث ويحط من كل نجم بقدر ما اعتق منه واذا عجز عن أداء ما بقي رقبته ما عدا ما اعتق منه بموجب الوصية وانظر كيفية التقويم في الشرح الكبير (ص) وان اوصى لرجل بكتابه أو بما عليه أو بعتقه حازت ان جمل الثلث قيمة كتابته أو قيمة الرقبة على أنه مكاتب (ش) يعني أنه اذا اوصى لشخص معين بكتابه أي برقبته أو اوصى له بما عليه من نجوم الكتابة أو اوصى بعتقه أو اوصى بوضع ما عليه جازت الوصية ان جمل الثلث الاقل من قيمة كتابته أو قيمة الرقبة على أنه مكاتب مراعاة للعتق أي احتياطاً لئلا كبدر حرمته فان لم يحمل الثلث ذلك خسر الوارث بين جازة ذلك وبين أن يعطى الموصى له من الكتابة يحمل الثلث ويعتق من العبد بقدر ذلك أيضا في مسألة ما اذا اوصى لرجل بكتابه أو بما عليه ويعتق يحمل الثلث في مسألة ما اذا اوصى بعتقه ويوضع من كل نجم بقدر ما اعتق ثم انه ان خرج حرا فالامرو واضح وان عجز رقبته من الموصى له بقدر جمل الثلث أو بقدر ما أجاز له الوارث ويعتق منه فيما اذا اوصى بعتقه ذلك (ص) وأنت حر على أن عليك ألفاً أو عليك ألف لزم العتق والمال وخير العبد في الالتزام والردي حر على أن تدفع أو تؤدى أو أن أعطيت أو نحوه (ش) يعني أن السيد اذا قال لعبده أنت حر على أن عليك ألف درهم أو أنت حر عليك ألف درهم لزم العتق للسيد مع مجلا ولزم المال للعبد مع مجلا ان كان موسراً ويتبع به ان كان معسراً دينا في ذمته وهي قطاعة لازمة وأما لو قال السيد لعبده أنت حر على أن تدفع لي كذا أو على أن تؤدى لي كذا أو أنت حر ان أعطيتني كذا وما أشبه ذلك فان العبد يخير في ذلك بين أن يلتزم المال فلزم العتق للسيد ولا يعتق الا بأداء المال أو يرد ذلك فيعود رقيقا والفرق بين هذه وبين قوله سابقا على أن عليك ألفاً أنه جعل الدفع اليه في هذه وفي قوله ان عليك ألفاً ألزمه المال ولم يكاله اليه ونحوه في المقدمات

فيصير للموصى له نصف نجوم الكتابة ولا يعتق من العبد شيء الا أن بل ينظر لاداء الكتابة فنقول الشارح ويعتق قوله من العبد بقدر ذلك أيضا الاولى حذفه ويقول بدله ويعتق العبد ان أدى والارق للموصى له والورثة وكذا يقال فيما اذا اوصى بما عليه فتدبر حتى التدبر (قوله وان عجز رقبته من الموصى له بقدر جمل الثلث) أي في مسألة ما اذا اوصى لمعين بكتابه أو اوصى له بما عليه من نجوم الكتابة وقوله ويعتق منه فيما اذا اوصى بعتقه ومثله ما اذا اوصى بوضع ما عليه أي ويوضع عنه حينئذ من النجوم بقدر ما اعتق في الصورتين كما تقدم فتدبر (قوله وأنت حر على أن عليك الخ) ومثل ذلك اذا قال أنت حر على ألف ولا يخفى أنه لا فرق في هذه الصور الثلاث مسئلتى المصنف وما زدنا بها بين أن يز يد مع حرا الساعة أو اليوم أو لم يقل بل أطلق وانما ألزم المال هنا بخلاف من قال لزوجه أنت طالق على ألف أو عليك ألف فتطلق ولا شيء عليها لانه عليك ذاته وماله فكأنه أعتقه واسنة نناه وانما عليك عصمة المرأة فقط لاذاتها ولا مالها

(قوله على المذهب) أي خلافا لمن يقول التخيير في المجلس فقط (قوله ما لم يقل أنت حر الساعة) على أن تدفع أو تؤدى أو أن أعطت أي لانه جعل الساعة ظرفا للحرية وأما الوجه فظاهر فالتدفع أو تؤدى فانه يخير كما إذا لم يذكرها باب أم الولد (قوله أحكام أم الولد) أي الأحكام المتعلقة بأم الولد (قوله وما يتعلق بذلك) أي بأحكام أم الولد أي المشاركة فيما سيأتي بقوله لا يولد سبق أو وولد من وطء شبهة (قوله أصل الشيء) لا يخفى أن هذا المعنى شامل لكل أصل سواء كان من الحيوانات أو غيرها ومنه قوله تعالى وعنده أم الكتاب ثم لا يخفى أن المناسب أن يؤخر قوله والجمع أمات الخ بعد قوله (١٥٥) وأم الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها وقوله

والأمات للنعم كأنه أراد بالنعم ما عدا الناس وقوله عبارة عن كل الخ المناسب حذف عبارة وبقول وأم الولد في اللغة كل من ولد لها

(قوله وقيل الامهات الخ) الصحيح

جواز استعمال كل منهما في كل

منهما (قوله ولعل سبب الجمع الخ)

أقول والاولى أن يقال إن الجمع

من حيث مقابلته بالاولاد (قوله

فتدخل فيه الامه الخ) أي وإن

كانت تخرج بما بعد ذلك (قوله

لأن الحرية ليست من وطء المالك

الخ) هذا يقيدان قوله من وطء الخ

متعلق بالحرية أن الحرية نشأت

من وطء المالك والصواب أنه ليس

متعلقا بالحرية بل بقوله جعلها أي

جعلها الكائن من وطء مال كها وذلك

لأنه لو كان متعلقا بقوله الحر لما

احتاج إلى قوله عليه جبراً كما هو

ظاهر (قوله وجبراً منصوب على

نزع الخافض) الواو بمعنى أو إشارة

إلى وجه ثان أي حال كون الحرية

بالجبر وقوله أو حال من المالك أي

حال كون المال مجبوراً على

الحرية وقوله وأخرج به الخ هذا

يقيد أن قوله من وطء متعلق بقوله

جعلها فهو خلاف ما تقدم له (قوله

وبه استدلل أهل المذهب) الباء

قوله وخير في المجلس وبعده على المذهب لكن لا يبطال في الزمن بحيث يضر بالسيد ولا يضايق في الزمن بحيث يضر بالعبد ومحل التخيير ما لم يقل أنت حر الساعة أو ينوها والافيلزم العتق والمال ويعلم انه نواها من قوله

باب ذكر فيه أحكام أم الولد وما يتعلق بذلك *

والأم في اللغة أصل الشيء والجمع أمات وأصل أم أمهه ولذلك تجمع على أمهات وقيل الامهات للناس والأمات للنعم وأم الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها وهي في استعمال الفقهاء خاصة بالامة التي ولدت من سيدها وجرت عادة الفقهاء بترجمة هذا الباب بالجمع فيسمعون هذا بكتاب أمهات الاولاد ولعل سبب الجمع تنويع الولد الذي تحصل به الحرية فقهه ليكون تاما وقد يكون من مضغة وغيرها وحدابن عرفة أم الولد بقوله هي الخرجلها من وطء مال كها عليه جبراً فقوله هي الخرجلها جنس أي التي ينسب لجلها الحرية وثبتت الحرية لجلها أعم من الاصلالة والعرض فالاصالة وضع النطفة في رحم الامة المملوكة لواطئها والعرض كعتق الحمل بعد تقرر ما كنه فتدخل فيه الامة اذا اعتق السيد جملها وكذلك يدخل فيه اذا تزوج أمة أبيه فانه يعتق الحمل على جده ويكون حراً واختلف هل يجوز شرأوها للابن من والده على قولين المشهور يجوز الشراء ولا تكون أم ولد والقول الثاني في المدونة أنه لا يجوز شرأوها فقوله من وطء مال كها أخرج بهاتين الصورتين وما شابههما لأن الحرية فيه مالم يست من وطء المالك وقوله عليه جبراً عليه يتعلق بجبراً وأصله مجبوراً عليه فالضمير يعود على الحرية المفهومة من الحر وهي بمعنى العتق فمعناه أن أم الولد هي الموصوفة بحرية ولدها أعني جملها من وطء مال كها حال كون الحرية مجبوراً عليها مال كها وجبراً منصوب على نزع الخافض أو حال من المالك أي حال كون المالك مجبوراً عليه وأخرج به اذا اعتق السيد جمل أمه عبده فان الحد يصدر على ذلك لأنها حر جملها من وطء مال كها لكن ليس العتق بجبر عليه المالك وهذا على أن العبد يملك وبه استدلل أهل المذهب والامة تصير أم ولد باجتماع أمرين أشار لاولهما بقوله (أن أقر السيد بوطء) والثاني بقوله (أن ثبت القاء علقه فوق ولو بامرأتين) يعني أن السيد إذا أقر في صحته أو في مرضه أنه وطئ أمته وأنت بولد لسته أشهر فأكثر من يوم أقراره فإنها تصير أم ولد تعتق بعد موته من رأس المال ولو بقتله عمداً ولو أنكر السيد وطء أمته وأنت بولد فانه لا يلحق به ولا يلزمه تعيين على ذلك اذا ادعت الامة أنه منه واليه أشار بقوله (ولا يمين أن أنكر) لأن ذلك من دعوى العتق وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجردها

بمعنى على أي وعلى أنه يملك استدلل أهل المذهب أي أن أهل مذهبننا يقولون إن العبد يملك مخالفين لغيرهم واستدلوا على ذلك (قوله أن أقر السيد بوطء) أي مع أنزال إذا لوط مع أنكار الانزال بمنزلة العدم (قوله ولو بامرأتين) مقابلة ما استحسنون من أنها لا تكون بذلك أم ولد أي هذا إذا كان برجلين بل ولو بامرأتين ويتصور ذلك فيما إذا كانت معها في موضع لا يمكن أن تأتي فيه بولد تدعيه كالفسنة وهي وسط البحر فيحصل لها التوجع للولادة ثم يرى أثر ذلك (قوله لأن ذلك من دعوى العتق الخ) اعلم أن ما قاله المصنف ليس مطرد بل يتوجه على السيد اليمين في صور وهي ما إذا شهد شاهدان أو واحداً على أقراره بالوطء وشهدت امرأته على الولادة أو شهد شاهد على أقراره بالوطء ومعه ولد أو ما بالوطء وشهدت امرأتان على الولادة سواء كان معهما في الجميع ولداً أم لا أو شهد شاهدان أو واحداً على أقراره بالوطء ومعه ولد أو ما

لوشهد شاهدان على اقراره بالوطء ولم تشهد امرأة بالولادة ولم يكن معها ولد فانه لا يحلف ومقتضى قوله في الشهادات فلا يعجزها خلافه وانه يحلف حيث شهد شاهد واحد على اقراره فلو نكل من توجهت عليه اليمين فهل يحبس وان طال دين والذي يفيده تعليل الشرح عدم اليمين بقوله لانه من دعوى العتق كن نكل عن اليمين في دعوى العتق مع شاهد امل (قوله واللاحق به) أى بأن أقر ولم يستبرأ أو لم ينقه أو أنت به لاقل من ستة أشهر أى لاقل من أقل من ستة أشهر بأن أنت به لستة أشهر الاستبراء ولو استبرأ وفي صورتين الأولى ولتين يلحق به ولو أنت به لاكثر أمدا الحمل (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة لعج رداعلى الأولى فقوله كما في نت راجع للنتى أى ان نت يقول من يوم الاستبراء الذى هو صاحب العبارة الأولى فرد عليه عج بقوله من يوم ترك وطئها لامن يوم الاستبراء الذى يقول به نت والحاصل ان أصل النص من يوم الاستبراء فقال عج الموافق للقواعد من يوم ترك الوطء (أقول) ويمكن حل النص على ما اذا كان يوم الاستبراء موافقا ليوم ترك الوطء فان اختلفا فراجع ليوم ترك الوطء (قوله واعلم ان السيد الخ) حاصل ذلك انه لا أقر بالوطء واستمر عليه أو أنكروا فقامت عليه بينة به فان كان الولد موجودا فلا حاجة الى اثبات الولادة وان كان الولد معدوما فلا بد من اثبات الولادة ولو بامرأتين فالأقرار والانسكار مع البينة حكمهما واحد فقول الشارح وان قامت بينة بأقراره بالوطء أى مع انكاره الأقرار بالوطء فقول الشارح

(١٥٦)

ثم شبه في قوله ولا يعين ان أنكروا قوله (ص) كان استبرأ بحبضة ونفاه وولدت ستة أشهر واللاحق به ولو لا كثرة (ش) يعنى أن السيد اذا أقر بوطء أمته الأناة ادعى أنه استبرأ بها بحبضة واحدة ولم يطأها بعد ذلك وادعت الامة انه وطئها بعد ذلك وأنت تولد لستة أشهر فأكثر من يوم الاستبراء فانه لا يلزمه عيى ولا يلحق به الولد وينتفى عنه بل أنعان ولا حد عليها وبعبارة الواو فى قوله وولدت واوالحال والستة أشهر من يوم ترك وطئها لامن يوم الاستبراء كما في نت ثم انه يصدق فى الاستبراء من غير عيى فان أقر السيد بوطء أمته ولم يستبرأ أو استبرأ هاولكن أنت تولد دون أقل أمدا الحمل من يوم الاستبراء فانه يلحق به وكذلك يلحق به فى صورة عدم الاستبراء ولو أنت به لاقصى أمدا الحمل واعلم ان السيد اذا كان مقرا بالوطء كفى أن تأتبه جاريته بولد وتقول هو منك ولولم تثبت ولادتها ياياه ولو كان الولد ميتا أو علقته وان كان الولد معدوما فلا بد من اثبات الولادة وان قامت عليه بينة بأقراره بالوطء فلا بد من اثبات الولادة وان تأتبه جاريته بولد بامرأتين ان كان الولد معدوما والام تحجج الامة الى اثبات ذلك اذا عرفت ذلك فالقول فى تطبيق المتن عليه بحذف حرف العطف من ان ثبت فيه اجمال بارتكاب قول فى العربية ضعيف والصحيح ان حذفه يختص جواز بالشعر وكونه شرط فى ان أقر أو عتقت من رأس المال غير دافع للاشكال مع ما فيه من الاجمال والحق ما أشار اليه الشيخ شرف الدين من انه شرط فى ان أقر وهو مسلم المنطوق ومفهومة صورتان احدهما أن يقر ولم تثبت الولادة والاخرى ان ينكر فتقوم عليه البينة بأقراره فالاولى يكتفى بنسبتها الولد اليه والثانية ان كان الولد

ذلك انه يصير التقدير ان أقر السيد بوطء وان ثبت الخ فظاهره ان الثبوت ولو بالمرأتين لا بد منه سواء كان الولد موجودا أو معدوما مع انه انما يكون اذا كان الولد معدوما وسما فى له الجواب عن ذلك وهوان المنطوق مسلم وهوانه متى وجد الأقرار المستمر وثبوت القاء علقه كفى ذلك فى ثبوت أمومة الولد كان الولد موجودا أو معدوما والتفصيل فى المفهوم بحيث تقول ان انتقاما بأن أنكروا الأقرار بالوطء وقامت عليه البينة به ولم يوجد اثبات علقه فيفصل ان كان الولد موجودا كفى نسبة الولد اليه فى ثبوت أمومة الولد وان لم يكن موجودا لم تثبت الأمومة واذا اتقى

معدوما

الاول ووجد الثاني بأن أنكروا الأقرار وثبت عليه البينة به وثبت القاء علقه ففوق تثبت أمومة الولد كان الولد

موجودا أو معدوما وقوله بارتكاب الخ الباء بمعنى مع والحاصل ان القول بذلك يبحث فيه بأمرين الاجمال وارتكاب القول الضعيف وهوان حرف العطف يجوز حذفه فى النثر وبعض الشيوخ المحققين منع كونه ضعيفا وقوله مع ما فيه من الاجمال القصد التعليل أى لما فيه من الاجمال لان الاشكال انما هو من جهة الاجمال (قوله والحق الخ) حاصله ان المنطوق مسلم والتفصيل فى المفهوم وحينئذ فلا اعتراض كما هو معلوم فالمنطوق هو الأقرار المستمر المصاحب لقيام البينة على الولادة وتثبت الأمومة مع ذلك قطعاً كان الولد موجودا أو معدوما (قوله فالاولى يكتفى بنسبتها الولد اليه) أى اذا كان موجودا ولا يحتاج الى اثبات الولادة وأما اذا كان معدوما فلا بد من اثبات الولادة وقوله وان كان موجودا فلكا لاولى أى فيكتفى بنسبتها الولد اليه فظهر ان حكم الأقرار المستمر والأقرار غير المستمر المصاحب لقيام البينة عليه حكمهما واحد وان كان ربما يترأى من العبارة خلافه وذلك الحكم انه اذا كان الولد موجودا كفى بنسبتها الولد اليه وان لم تثبت الولادة وان كان معدوما فلا بد من اثبات الولادة وقوله ولوجعل الخ شروع فى تقرير آخر الذى أشار اليه الشيخ شرف الدين وهو المرقضى وهوانه اذا كان مقرا واستمر عليه الحكم ما تقدم من انه اذا كان الولد موجودا كفى نسبة الولد وان لم تثبت الولادة وان كان معدوما فلا بد من ثبوت الولادة وأما ان أنكروا الأقرار وقامت عليه بينة به فلا بد من ثبوت الولادة كان الولد موجودا

أو معدوم أو قوله أو انقطاعه في مقام عليه البينة أي فالشرط هو أنه لا بد من ثبوت الولادة ولو كان الولد موجودا راجع لتلك الصورة التي هي قوله أو انقطاعه فتقوم عليه البينة فتدبر (قوله وأنت الخ) المراد وضعت سقطا فليس المراد بالاثبات أنها أتت به لنا ولا عارض قوله وهو غير حاضر معها كما أفاده شيخنا عبد الله رحمه الله تعالى (قوله عتقت من رأس المال) أي وإن قتلتها عمدا وقتل به والفرق بينهما وبين بطلان تدبير العبد بقتل سيده كما مر وإن قتل به ضعف التهمة فيها لقر بهما من الحرائر في منع إجازتها وبيعها في دين أو غيره ورهنتها وهبتها (قوله قيد في الشرط) أي على المرتضى من الخلاف في نوال (١٥٧) شرطين مع جواب واحد (قوله باقراره بالوطء) أي مع

اثباتها بالولد وان لم يثبت أنها ولدت له وقوله أو بثبوت الخ أي مع انكاره وقيام البينة على الإقرار بالوطء فلا بد من ثبوت علة لها فوق ولو كان الولد موجودا على ما هو المرتضى كما تقدم وقوله أو ثبت أنها ألفت سقطا رأى النساء أثره أي مع الإقرار بالوطء وقوله رأى النساء أثره في العبارة حذف والتقدير أو ثبت أنها ألفت سقطا برؤية النساء أثره والحاصل أن الثبوت المذكور حاصل برؤية النساء لا بغيره لا هذا توضيح المحل بتبنيه لا بتوقف عتقها على ولادته بل حيث ثبت حملها منه بعد إقراره بالوطء وثبت القاء علقه أو موات السيد وهي حامل فإنها تعتق من رأس المال ولا يتأخر عتقها لوضعها على قول ابن القاسم خلافا لمطرف وابن الماجشون وسكنون (قوله وكذلك ولدها من غير سيدها) انظر هل قتله للسيد كقتله له فيعتق ويقتل به وهو ظاهر قولهم كل ذات رحم فولدها عتقها وان كان له فيها كثير خدمة كما يأتي أم لا (قوله كاشتراه زوجته حاملا) منه ولو أعتقه سيدها إلا أن يعتق عليه كمنزوج أمه جدته وحلت ثم اشتراها منه

معدوم أو فلا بد من اثباتها الولادة عليه ولو بامرأتين وإن كان موجودا فلا ولي ولو جعل أن أقر بعتي ثبت إقراره كان قوله أن ثبت راجعا لبعض ما صدق عليه أذهو أعم من دوام الإقرار وانقطاعه فتقام عليه البينة وعليه فلا إشكال تأمل والمراد بالعلقة الدم المجتمع لأن مذهب ابن القاسم أن الأمة تصير أم ولد ولو بالدم المجتمع الذي إذا صب عليه الماء الحار لا يذوب منه كما مر في العدة عند قوله وإن دما مجتمع (ص) كادعائها سقطا رأت أثره (ش) تشبيهه في حقوق الولد إذا أقر السيد بالوطء أمته ولم يستمر بها أو أتت بسقط وهو غير حاضر معها وأدعت أنه منه وخالفها وقال ما هو مني ورأى النساء أثره كمنور المحل وتشقة أمالو كان السقط حاضر معها لم يثبت باتفاق وأطلق الجمع على اثنين وهو جائز وقوله (عتقت من رأس المال ٣) جواب لقوله إن أقر الخ وقوله إن ثبت الخ قيد في الشرط والمعنى إن الأمة إذا ثبت أنها ولدت من سيدها باقراره بالوطء أو بثبوت القاء علقته خافوقها أو ثبت أنها ألفت سقطا رأى النساء أثره فإنها تعتق من رأس المال لأن الثلث وكذلك ولدها من غير سيدها إذا أتت به بعد الاستيلاء لأن كل ذات رحم فولدها من غير سيدها عتقها ولا يجوز لسيدها أن يطأها لأنها بمنزلة الربيبة وأما ولدها من سيدها فهو حر بخلاف (ص) ولا يرده دين سبق (ش) يعني أن عتق أم الولد لا يرده دين على سيدها سابق على استيلائها ومن باب أولى الدين اللاحق بخلاف من فليس ثم أحجب أمته فإنها تباع عليه فقوله ولا يرده أي العتق بأمومة الولد دين سبق حيث وطئها قبل قيام الغرماء ونشأ عن ذلك حمل (ص) كاشتراه زوجته حاملا لا بولد سبق أو ولد من وطء شبهة الأمة مكاتبه أو ولده (ش) التشبيه في ضرورة الأمة أم ولد يعني أن الأمة إذا اشتراها زوجها حاملا منه فإنها تصير بذلك أم ولده لأنه لما ملكها بالشرع صارت كأنها حلت وهي في ملكه وأما لو اشتراها ومعه ولد منه سابق على شرائها فإنها لا تكون به أم ولد ومثله ما إذا اشتراها حاملا لا يولد يعتق على السيد كما لو تزوج بأمة أبيه فحملت منه ثم اشتراها واحترق بقوله زوجته مما لو اشترى موطوءة شبهة حاملا فإنها لا تكون بذلك أم ولد وكذلك من وطئ أمة بشبهة كغطف ثم اشتراها وهي حامل من الغطف فإنها لا تكون به أم ولد والولد للاحق به بخلاف من وطئ أمة مكاتبه فحملت فأنه لا حد عليه للشبهة وتصير به أم ولد ويغرم قيمتها يوم حلت وكذلك من وطئ أمة ولده الصغرى أو الكبير فأنه لا حد عليه للشبهة وتقوم عليه حلت أم لا لكن إن حلت فإنها تصير به أم ولد ويغرم قيمتها يوم الوطء موسرا كان أو معسرا ولا قيمة عليه لولدها فعلم من هذا أن السيد لا يملك أمة مكاتبه إلا إذا حلت بخلاف الأب فإنه يملك أمة ولده مطلقا ومنزل أمة المكاتب المشتركة والحللة والمكاتبه إذا اختارت أمومة الولد

حاملا فلا تكون به أم ولد والفرق إن حملها لما كان يدخل معها في البيع وليس له استئناؤه كان عتقه كالأعتق بخلاف أمة الجذ فليس له بيعها حاملا لغیر زوجها لخلقه على الحرية (قوله وكذلك من وطئ أمة بشبهة الخ) لا يخفى أن هذه عين قوله مما لو اشترى موطوءة بشبهة حاملا فإنها لا تكون بذلك أم ولد والفرق بين زوجته التي حلت منه ثم اشتراها وبين من وطئها وطء شبهة وحلت منه ثم اشتراها فلا تكون أم ولد إن الزوج لما كان مالكا لعصمة زوجته ثم اشتراها فكأنه حصل وطؤها وهي في ملكه بخلاف وطء شبهة فإنها لم تكن وقت الوطء في ملكه لا حقيقة ولا حكما وإنما الحق به لدرء الحد فله بعض شيوخنا عن بعض شيوخه سقط من نسخ الشارح التي بأيدينا من المتن بعد قوله المال ولدها من غيره اه معجبه

(قوله وكان لها أجرة المثل على من استخدمها) وان قبضها السيد ورجع على السيد بها فان أجزها السيد بأكثر من أجرة مثلها لم يرجع على السيد بالزائد لانه كالنبرع وباعه يرجع على السيد بأجرة المثل (قوله وكان لها أجرة المثل الخ) هذا لعج وهو مخالف لنص اللخمي فانه قال لو أن السيد أجر وفات (١٥٨) ذلك لا يرد وكانت الاجارة للسيد (قوله وأما على مال مجمل الخ) كقوله لها أنت حرة

على أن أخدمك ألف درهم مثلاً (قوله وله كثيرها في أولادها من غيره) وله غلته لانه لما حرم عليه وطؤها ان كانت أمة لانها بمنزلة الربيبة أبيع له كثير الخدمة فيه دون أمه لحل وطئها له وأما الاجارة فيستوى مع أمه في اشتراط رضاه بها (قوله فوق ما يلزم الحرة) عبارة غيره أحسن وهي فوق ما يلزم الزوجة ودون ما يلزم الأمة واللازم للزوجة ولو أمة الخدمة الباطنة من عجن وكس إلى آخر ما مر في النفقات ولوربيعة لانه من توابع التمتع بها لا كثيرها ولو دينية (قوله ومثلها وأولادها الخ) فخاص في بعض النسخ من الأفراد يعلم حكم ولدها المدكور بطريق القياس ونسخة الثمنية ظاهرة فان أعتقها كان أرض الجناية لهما على المذهب ويل له وإذا قتلت لم القاتل قيمتها قنا عند ابن القاسم (قوله فان وارثه يقوم مقامه الخ) المعتمد انه انها فكان المناسب للصنف أن يذكره (قوله والسيد أن يستمتع الخ) فلو منعته الاستمتاع بها فلا تسقط نفقتها عن سيدها بخلاف الزوجة لان وجوب النفقة عليها لسابقة الرق (قوله والسيد أن يتزوج الخ) وكذلك مال أولادها من غيره له انتزاع مالهم لان غلتهم له كما قاله عج (قوله فان مرض فلا) أي وأما الوطء فيستمر إلى أن تموت (قوله فالولد الخ) أي وترد لبايعها (قوله

والأمة المتزوجة إذا استبرأها سيدها ووطئها في عصمة زوجها وانت بولادة ستة أشهر فأكثر من يوم الاستبراء فانه يلحق به وتكون به أم ولد وتستمر على زوجيتها (ص) ولا يدفعه عزل أو وطء بغير أو فخذين أن أنزل (ش) يعني أن الولد لا يدفعه كون السيد يقول اعزل عنها لان الماء قد يسبق وكذلك لا يدفعه وطء السيد في دبر أمته ولا في الفخذين أن أنزل وأما أن لم ينزل فان الولد يدفع بذلك وينبغي أن يكون مثل الانزال ماذا أنزل في غيرها أم من احتلام ولم يبل حتى وطئها ولم ينزل (ص) وجاز برضاها جارتها وعق على مال وله قليل خدمة وكثيرها في ولدها من غيره وأرض جناية عليها وان مات فلوارثه والاستمتاع بها وانتزاع مالها لم يعرض (ش) يعني أن أم الولد يجوز لسيدها أن يواجرها وأن يكاتبها إذا رضيت وما يأتي من قوله ولا يجوز كتابتها فمحمول عند الاشياخ على انه بغير رضاها فان أجزها بغير رضاها فسخ وكان لها أجرة المثل على من استخدمها ويجوز لسيدها عقها على مال في ذمتها وأما على مال مجمل فلا يشترط رضاها ثم ان هذا غير قوله ولا يجوز كتابتها إذا الكتابة غير العتق على مال مؤجل اذ يعتق بغيرها الصيغة وجرى فيها خلاف هل يجبر العبد على أم لا وليس للسيد في أم ولده الا الوطء وقليل الخدمة وله كثيرها في أولادها من غيره الذين حدثوا بعد الاستبراء وهم بمنزلة ما يعتقون بعد موت السيد من رأس المال والقليل من الخدمة فوق ما يلزم الحرة ودون ما يلزم الارقاء والسيد أرض الجناية ممن جنى عليها ومثلها أولادها من غيره وإذا جنى أو سلم خدمته لم فقط في الجناية ويوجد في بعض النسخ وأرض جناية عليها بضمير الثمنية الرجوع لام الولد وولدها من غيره بعد ايلادها وإذا مات السيد قبل أن يقبض أرض الجناية على أم ولده فان وارثه يقوم مقامه ويقبض ذلك والسيد أن يستمتع بأم ولده وتقدم أنه لا يجوز له أن يطأ ولدها من غيره لانها بمنزلة الربيبة والسيد أن يتزوج مال أم ولده مالم يعرض مرضاً محذوراً فان مرض فلا لانه حينئذ يتزوج لغيره (ص) وكرمه تزويجها وان برضاها ومصيبته ان بيعت من بائعها وردت عندها وفديت ان جنت بأقل القيمة يوم الحكم والارض (ش) يعني أن السيد يكره له أن يزوج أم ولده لغيره ان رضيت بذلك لانه ليس من مكارم الاخلاق وأما مع عدم رضاها فلا يتأتى لانه ليس له جبرها على النكاح على اختيار اللخمي كما مر في النكاح عند قوله والخيار ولا أتى بشائبة فالواو في وان برضاها واو الحال وعلى ان له جبرها فالواو للبالغة ولا يجوز للسيد بيع أم ولده فان باعها وأولدها المشتري فالولد حراً لا قيمة عليه فيه لان البائع أباح فرجها له الآن يكون المشتري مالياً بأنها أم ولد للبائع فانه بغير قيمة الولد فلوزوجها المشتري من عبده ردت مع ولدها على الأصح ويكون له حكم ولد أم الولد ولو أعتقها المشتري فان عتقها ردت وترجع لسيدها ويرجع المشتري بثمنه على البائع وكذلك يرجع المشتري على البائع بثمنه إذا نزل بها موت أو غيره عند المشتري فان المصيبة من بائعها لان الملك فيها لم ينتقل ومحل رد عتق المشتري لها مالم يشتريها على انها حرة بالشراء أو على شرط العتق وأعتقها فان اشتراها على انها حرة بالشراء فانها تكون حرة بالشراء ولا يرد عتقها سواء علم حين الشراء انها أم ولد أم لا ويستحق بائعها ثمنها ويكون الولد له وأما ان باعها على أن يعتقها المتباع فله رده

ويرجع بثمنه على البائع أي سواء أعتقها عتقاً أم أنها أم ولد

(قوله وكذلك يرجع المشتري على البائع بثمنه إذا نزل بها موت أو غيره) لا يخفى ان هذا ان ثبت لها مومة الوالد بغير اقرار المشتري والا فمصيبته امنه لان البائع

(قوله والولاء للبائع) المناسب والتمن للبائع بقريضة التعليل (قوله فلو لم يعلم الخ) أي والعق ماض والولاء للبائع (قوله ولا تعتق من الثلث) بل ولا من رأس المال فهو آخر الخ وقول وظاهره الخ اعتمد بعض المحققين أن تصد الولادة بالصحة أي لقول المصنف بعدوان أقر مريض ببلاد أو عتق في صحته بناء على أن في صحته راجع للإبلاذ والعق معالاً للعتق فقط وقوله ومفهوم ولا ولدها أي بأن كان لها ولد ملحق به أو استلحقه أي والفرض أنه ورثه ولد الفرض أن الإقرار في المرض وسواء كانت الولادة في الصحة أو المرض (قوله وليس في المدونة الخ) الحاصل أن الزرقاني يقول إذا كان لها ولد أي ملحق به أو استلحقه يصدق سواء ورثه ولد أي من غيرها أم لا وحاصل الرد عليه أنه إذا كان لها ولد كما تقدم لا يصدق إلا إذا ورثه ولد كما إذا (١٥٩) لم يكن لها ولد إلا أن المتقدم ما قاله الزرقاني من أنه إذا كان لها ولد يصدق ورثه

مالم تفت بالعق فيمضي والولاء للبائع لأن المبتاع لما علم أنها أم ولد وشرط لها العتق فكانت فكأنه فكأن منه لها بالتمن ولو لم يعلم بأنها أم ولد لرجع بالتمن وإذا فسح البيع فظاهر المذهب أنه لا شيء على البائع مما أنفقته المشتري ولا له شيء من قيمة خدمتها ويجب على السيد إذا جنت على شخص أو أفسدت شيئاً يبيدها أو يبدتها أو يحفر في مكان لا ملك لها فيه أو اغتصبت أو اختلست أن يفديها لأن الشرع يمنع من تسليمها للجنى عليه كما منع من بيعها ويفديها بالقل من أرض الجنابة ومن قيمتها أمة يوم الحكم بغير مالها فالقل منها ما يلزمه دفعه للجنى عليه (ص) وان قال في مرضه ولدت مني ولا ولدها يصدق أن ورثه ولد (ش) يعني أن السيد إذا قال في مرضه ولدت هذه الأمة مني ولا ولدها فانه يصدق إذا ورثه ولد كزواني لأنه حينئذ غير كلاله وتعتق من رأس المال إذا لم يمتعه وظاهره كانت الولادة في الصحة أو في المرض فان لم يكن له ولد فانه يتم على ذلك ولا تعتق من الثلث وتبقى رقاً ومفهوم ولا ولدها مفهوماً موافقة كما قاله البساطي وت وليس في المدونة ما قاله ز من أنه يصدق سواء ورثه ولد أم لا وسواء في تحصيل هذه المسئلة في القولة الآتية (ص) وان أقر مريض ببلاد أو عتق في صحته لم تعتق من ثلث ولا رأس مال (ش) يعني أن السيد المريض إذا قال في حال مرضه أنه أولدها في حال صحته وأنه أعتقها في حال صحته فانه لا تعتق من ثلثه لأنه لم يقصد الوصية ولا من رأس المال لأن المريض لا يتصرف إلا في الثلث خاصة وهذا حيث لم يكن له ولد يرثه والاصدق وحاصل النقل في المسئلة الأولى أنه إذا أقر المريض مرضاً مخوفاً أنه أولده هذه الأمة في صحته أو مرضه فان كان لها ولد استلحقه عتقت من رأس المال قطعاً وورثه الولدان لم يكن لها ولد منه فان لم يرثه ولد لم تعتق من ثلث ولا من رأس مال وان ورثه ولد من غيرهما فقول إلا كثر أن الحكم كذلك وقول ابن القاسم أنها تعتق من رأس المال وصح هذا القول ابن الحاجب وأما أن أقر في مرضه أنه أعتقها في صحته فانه لا يعمل بأقراره ولو ورثه ولد معها وان أقر أنه أعتقها في مرضه أو أطلق فانه لا تعتق من الثلث كما يفيد كلام أبي الحسن وسواء كان لها ولد فيمها أم لا لأن هذا وصية إذا تعهد هذا فقوله وان أقر مريض ببلاد أو عتق الخ أن جعل على أنه مفهوماً ما قبلها وان المؤاف مشى على قول ابن القاسم فيحمل قوله وان أقر مريض الخ على ما إذا لم يكن له ولد يرثه كما قررناه وان جعل على ظاهره الصادق بما إذا كان له ولد أم لا فيقيد بما إذا لم يكن له ولد منها وله ولد من غيرها فيكون موضوعهما متفقاً أن كلاً منهما لا ولده منها وورثه ولد من غيرها فيمها ما حينئذ يكون مشى أولاً على قول ابن القاسم وثانياً على قول أكثر الرواة وهذا بعيد جداً (ص) وان وطئ

بل بالقرن كما إذا قال أعتقت أمي هذه أو عبدي هـ ذاني حال صحتي فلا يعتق من ثلث ولا من رأس مال وسواء ورثه ولد أم لا والجواب ما تقدم من أن المراد الأمة لا بقيد كونها أم ولد بل بقيد أنها فن قلنا علمت ذلك فقول شارحنا وسواء كان لها ولد الخ المناسب أن يقول وسواء كان له ولد أم لا وقوله وان جعل على ظاهره الصادق الخ المناسب أن يقول وان قيد بظاهر المصنف أي قوله وان أقر مريض ببلاد بما إذا لم يكن له ولد منها وله ولد من غيرها فيكون موضوعهما متفقاً أن كلاً منهما لا ولده منها وورثه ولد من غيرها فيمها ما حينئذ يكون مشى أولاً على قول ابن القاسم وثانياً على قول أكثر الرواة وهذا بعيد جداً (ص) وان وطئ

بل بالقرن كما إذا قال أعتقت أمي هذه أو عبدي هـ ذاني حال صحتي فلا يعتق من ثلث ولا من رأس مال وسواء ورثه ولد أم لا والجواب ما تقدم من أن المراد الأمة لا بقيد كونها أم ولد بل بقيد أنها فن قلنا علمت ذلك فقول شارحنا وسواء كان لها ولد الخ المناسب أن يقول وسواء كان له ولد أم لا وقوله وان جعل على ظاهره الصادق الخ المناسب أن يقول وان قيد بظاهر المصنف أي قوله وان أقر مريض ببلاد بما إذا لم يكن له ولد منها وله ولد من غيرها فيكون موضوعهما متفقاً أن كلاً منهما لا ولده منها وورثه ولد من غيرها فيمها ما حينئذ يكون مشى أولاً على قول ابن القاسم وثانياً على قول أكثر الرواة وهذا بعيد جداً (ص) وان وطئ

لقال والالام تعتق من ثلث ولا من رأس مال

(قوله خير في اتباعه بالقيمة يوم الوطء) هذا ضعيف والمعتد انما يعتبر يوم الحمل الا ان يحمل يوم الوطء على الوطء الذي نشأ عنه الحمل
الا ان تعدد الوطء اعتبرت قيمته يوم الحمل وحمل اتباعه بالقيمة اذا لم يتعد البقاء على الشركة ففهمنا تخمير ان (قوله أو ببيعها ذلك) أى
للقيمة التي وجبت له منها ان لم يزد عن حصته (١٦٠) على ما وجب له من القيمة والابيع من حصته بقدر ما وجب له من قيمتها (قوله وتبعه

بما بقي الخ) انما يبيع منها كثر
من حصته اذا لم تف حصته بقدر
ما يخصه من قيمتها لان ما يخص
المستولد لها صار حرا تبعه الولد لها
فلا يصح منه بيعه كذا افاده شيخنا
عبد الله عن شيخه ابن عب (قوله
وبنصف قيمة الولد) يرجع لقوله
في اتباعه بالقيمة لما يأتي ولا تباع
في أو شيء منها الا بعد الوضع (قوله
أو يوم الحمل) المعتد يوم الحمل
أى فلا يعتبر يوم الوطء قبل ما يعتبر
الا يوم الحمل أى عند تعدد الوطء
وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع (قوله
ولو كان عبدا أو ذميا الخ) خلافا
لمن قال يكون ولدا للمسلم أو الحر
هذا ظاهر بما لغته بل وذكرا ابن
مرزوق أنه لا يعلم خلافا في حقه
لذي أو العبد (قوله تغليب الا لشرف
في الوجهين) أى في المستثنين الا
أنه في الثانية حكم بالحرية التي هي
اشرف من الرقبة وسكت عن
جانب الاسلام في كل الا أن بعض
الشراح صرح بأنه حر مسلم فقد
اعتبر الا شرف في الطرفين لان
طرفا فيه الشرف من جهة الحرية
وطرفا فيه الشرف من جهة
الاسلام (قوله ولا يغرم لسيده العبد
ذلك) لان ولد العبد من أمته
للسيد وقوله وكذا نصيب العبد
من الامة أى يقوم عليه ويغرمه
للعبد الذي هو شريكه فيها (قوله
ووالى) أى ان شاء على المعتد

شريك فحملت غرم نصيب الآخر فان أعسر خير في اتباعه بالقيمة يوم الوطء أو ببيعها ذلك وتبعه
بما بقي ونصف قيمة الولد (ش) يعنى ان الشريك اذا وطئ أمة الشركة فحملت فانها تقوم عليه
سواء أذن له شريكه في وطئها أم لا ويغرم له قيمة حصته ان كان موسرا لانه أفاتها عليه ولا شيء
عليه من قيمة الولد فان لم تحمل فان كان أذن له في وطئها قومت أيضا لتمامه الشبهة وان لم
يأذن له لم تقوم عليه كما مر في باب الشركة عند قوله وان وطئ جارية للشركة باذنه أو بغيره وحملت
قومت والا فلا آخر باقائها ومقاواتها فان كان الشريك الذي وطئ الامة معسرا فان شريكه
يخير بين أن يتبعه بقيمة حصته يوم الوطء على المشهور بدون الولد لا يوم الحمل ولا يوم الحكم
أو يبيع جزئها المقوم وهو نصيب غير الواطئ لأجل القيمة فان وفي فلا كلام والا فيتبعه بما بقي
من قيمة حصته ويتبعه أيضا بنصف قيمة الولد بعد افرضا على كل حال سواء اختار الاتباع
بالقيمة أو البيع له لانه حرا لاحق بالواطئ فان قلت لم ثبت الاتباع بنصف قيمة الولد مع الاعسار
وسقط مع الملا فقلت قالوا لما وجبت يوم الوطء وهو يوم شذلى مما تعين أن الامة وان الولد
يكون على ملكه فلا شيء لشريكه وأما ان كان معسرا يوما ثم قد تحقق انه وطئ ملكه وملك
غيره فالولد على ما حكمه ما وقوله غرم نصيب الآخر أى غرم قيمة نصيب الآخر من الام
والمناسب لما مر أن يقول بدله قومت وان كان غرم نصيب الآخر يتضمن رقوعها وتعتبر
قيمتها في هذه الحالة يوم الوطء ان لم تحمل فان حملت فهل كذلك أو يوم الحمل قولان في المدونة
ولا شيء عليه من قيمة الولد على القولين وهذا اذا كان مليا كما يدل عليه قوله فان أعسر (ص)
وان وطئها باطهر فالقافة ولو كان عبدا أو ذميا فان أشركته ما فسلم (ش) يعنى أن الشريك
اذا وطئ الامة المشتركة في طهر واحد وسواء كانا حرين أو رقيقين أو كان أحدهما حرا وكان
الآخر عبدا أو كان أحدهما مسلما والآخر ذميا ومثلهما البائع والمشتري اذا وطئ
الامة المسيعة في طهر واحد وأنت بولد لسته أشهر فأكثر من وطئ الثاني وادعاه كل منهما فان
القافة تدعى لهما فمن ألحقته به فهو ابنة فان مات أحدهما قبل أن تدعى القافة فان كانت تعرفه
معرفة تامة فهو كالحرى فان ماتا معا قبل أن تدعى القافة فقال أصبغ هو ابن لهما وقال ابن
المباحسون يبقى لأبيه وما مر من ان الولد يكون ابنا لمن ألحقته به فان ألحقته بالحر صار حرا
وان ألحقته بالعبد صار رقيقا وان ألحقته بالذي صار كافرا واضح ان لم تشركه فان أشركته
بينهما بأن قات هو ابن لهما معا فانه لا يكون الا مسلما حرا فقله فان أشركته ما فسلم كان ينبغي
أن يقول فسلم وحرى فسلم فيما اذا كانا حرين أحدهما كافرا والآخر مسلم وحر فيما اذا كان
أحدهما حرا كافرا والآخر رقيقا مسلما تغلب الا لشرف في الوجهين وبعبارة فسلم أى وهو حر
أيضا وحينئذ فهو ابن لهما جميعا في قول ابن القاسم وغيره وعلى كل واحد نصف نفقته وكسوته
قاله ابن فرحون في تبصرته اه ابن يونس ان أشركت فيه الحر والعبد فاعتق على الحر
لعتق نصفه عليه بالبنوة ويقوم عليه نصف ولد ويغرم لسيده العبد بذلك وكذا نصيب العبد
من الامة فيصير له نصفها رقا ونصفها أم ولد (ص) ووالى اذا بلغ أحدهما (ش) يعنى أن الصغير
اذا بلغ فانه يوالى أحد الشرى يكن اذ لا تصح الشركة في الولد على المشهور فان والى الذي فانه

فاذا قال الولد بعد البلوغ لأوالى واحد منهم ما كان له ذلك وكان ابنا لهما جميعا برثانه بنصف
بنوة ورثهما بنصف أبوة قاله ابن القاسم وقال غيره ليس له أن يوالى واحدا منهما فوالا لانه أحدهما لازمة وهو خلاف المعتد (قوله على
المشهور) أى أن المشهور أنه لا تصح الشركة في الولد خلافا للسكنون فانه يقول بالاشترائه وعلى قول سكنون من أن الاشتراء يصح

في الولد يكون على كل واحد نصف نفقته ويرث منه كل واحد نصف ميراثه و وقع الخلاف على الاول الذي يقول يوالى من شاء منهما في نفقته قبل الموالاة فعند ابن القاسم ومحمد بن عبد الحكم وعيسى بن نفقان معاً عليه ثم لا ير جع من أنفق على من والاه وهو المعتمد وقال أصبغر جع (قوله وله في عدم وجودهما أن يوالى غيرهما) انظر (١٦١) ما فائدة هذا مع ان الوطء منحصر في الشر يكتن أو

البائع والمشتري فيلزم في الموالاة الارث وغيره الى آخر ما تقدم قاله شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عتب قال شيخنا واذا والى غيرهما فلا يتخلو ذلك اما أن يصدقه أو يكذبه فان صدقه فهو استحقاق لكن لا بد أن يتقدم له على الامة ملك وان كذبه فلا تصح الموالاة وحرراه (قوله يعني أن القافة الخ) قصور فلا ولى أن يقول وورثه أى الاوان المشترك كان فيه بحكم القافة أو بعدم وجودها (قوله ولم تعتق عليه بالردة على المشهور) أى خلافا لاشبه فانه يقول يعتق على المرتد أم ولده بالردة (قوله والفرق) أى بين كون الزوجة تطلق على زوجها بالردة وأم الولد لا تعتق بالردة

فصل الولاء

(قوله أحد خواص العتق) أى خواصه ستة كما قال ابن الحاجب وابن شاس وهى السراية والعتق بالقرابة وبالمثلة والحجر على المريض فى الزائد على الثلث والقب رعة والولاء (قوله من الولاية) أى الولاء مأخوذ من الولاية وقوله وهو أى الولاية حاصلة من النسب أى بين الرجل وابنته أو ابنة أى من أجل النسب والاعتاق وقوله والعتق أى الاعتاق أى انه اذا أعتق زيد عبده ثبت له الولاية عليه بفتح الواو (قوله والقريب) أى سواء كان

لا يكون الامسلي كما مروان والى العبد فانه لا يكون الاحرام ان عتق أبوه أو أسلم ورثه ونفقته الى بلوغه عليهما وبعبارة ولا يخرج عموالاه عنه ما ثبت له من الحررية والاسلام وفائدة الموالاة ثبوت الارث اذا حصل الاسلام بعد ذلك أو الحررية وانتفاؤه ان لم يحصل شئ من ذلك والحاصل أنه اذا والى المسلم الحر فالمراد واضح وان والى الكافر أو العبد فان استمر الكافر على كفره والعبد على حاله حتى مات الولد فانه لا يرثه الشر يك المسلم الحر لعدم موالاته ولا يرثه من والاه لو جسد الكافر أو الرق واذا مات الولد بعد ما أسلم أو عتق من والاه من كان أو عبداً فانه يرثه من والاه دون الاخر لانه عموالاه لشخص صار ابنه لذكركه ابن مريض فقول له أن يوالى اذا بلغ من شاء منهما فان والى العبد فهو حر ابن عتب وقال أيضاً اذا والى الكافر فهو مسلم ابن كافر وقوله (كأن لم توجد قافة) تشبيهه فى أنه حر مسلم وفى أنه يوالى اذا بلغ أحدهما ويجزى فيما اذا مات وقد والى الكافر أو العبد من نحو ما مر وقوله كأن لم توجد الخ وفى هذه الحالة له ان يوالى غيرهما بخلاف الاول لان القافة أشركتهما فليس له أن يوالى غيرهما (ص) وورثاه ان مات أو لا (ش) يعنى أن القافة اذا أشركت الصغير بينهما ثم ماتت ماتت قبل أن يوالى أحدهما وترك ما لافئهما أى المسلم والذي يرثه ميراث أب واحد فقوله أولاً أى قبل الموالاة وليس هذا بارث وانما هو مال تنازعه اثنان فيقسم بينهما ولو قال وأخذ ما له ان مات لكان أنظهر (ص) وحرمت على مرتد أم ولده حتى يسلم ووقفت كدبره ان فرلدار الحرب (ش) يعنى أن أم الولد تحرم على سيدها اذا ارتد ولم تعتق عليه بالردة على المشهور وكما تطلق عليه زوجته بالردة والفرق أن سبب الاباحة فى أم الولد الملك وهو باق والاباحة فى الزوجة العصمة وقد زالت بالكفر وبعبارة وحرمت الخ فاذا أسلم زالت الحرمة وعاد اليه رقيقه وماله وان قبل على رده عتقت من رأس ماله واذا ارتدت أم الولد حرم على سيدها وطؤها فان عادت للاسلام حلت له كعوده للاسلام ووقفت أم ولده المرتدان فرلدار الحرب كما يوقف مدبره وماله وانما صرح بقوله ووقفت لانه يتوهم أنها تعتق من الا ن قوله كدبره بالهاء وقوله ان فرلدار الحرب قيد فيهما ولا مفهوماً لفرأى ان دخل دار الحرب فارتد (ص) ولا يجوز كتابتها وعتقت ان أدت (ش) يعنى أن أم الولد لا تجوز كتابتها يدي بغير رضاها وتفسخ ان عتق على ذلك قبل أداء النجوم فان أدت عتقت ولا ترجع فيما أدته وتجوز كتابتها برضاها لان عجزها لا يخرجهما عما ثبت لهما من أمومة الولد وقد مرّت الاشارة الى ذلك

فصل ذكر فيه الولاء *

وهو أحد خواص العتق وهو بفتح الواو مد ومن الولاية بفتح الواو وهو من النسب والعتق وأصله من الولى وهو القرب وأما من الامارة والتقديم فبالكسر وقيل بالوجهين فيهما والمولى لغة يقال للمعتق والمعتق وأبنا ثم ما والناسط وابن العم والقريب والعاصب والحليف والقائم بالامر وناسط البيتيم والناسف المحب والمراد به هنا ولاية الانعام والعتق والنظر فى سببه وحكمه

(٢١ - خرشى ثامن) عاصم أم لا فعتف العاصب من عطف الخاص على العام (قوله والحليف) أى الذى يقع بينه وبين غيره محالفة فكان الرجل يعاقد الرجل فيقول دعى دملك وهدى هدمك وثارى ثارك وحرى حرىك وسلمى سلمك وترثنى وأرثك وتطلبنى وأطاب لك وتعقل عنى وأعتل عنك كما ذكره بعض حواشى البيضاوى (قوله والقائم بالامر) أى القائم بشان الانسان (قوله ولاية الانعام والعتق) العطف للتفسير والمعنى الولاية الحاصلة بالانعام الذى هو الاعتاق

(قوله وأما أحكام الولاء) الأولى وأما حكم الولاء بالافراد (قوله حكم الولاء العصبية) أي ثمرة الولاء العصبية وليس المراد به أحد الأحكام (قوله وقد صرح أنه الخ) المناسب لتقديم هذا بقوله فأماسببه (قوله لجهة) أي ارتباط واتصال وقوله كجهة النسب أي كجهة هي النسب فالاضافة للبيان (قوله الولاء لمعتق الخ) اعلم أن المبتدأ إذا كان معرفاً بالجنسية وكان خبره ظرفاً أو جاراً ومجروراً أفاد الحصر كالكرم في العرب والأئمة من قریش (١٦٣) أي لا كرم إلا في العرب ولا أئمة إلا من قریش أي لا وللاء إلا لمعتق

أي لمن أعتق حقيقة أو حكماً والمنجز إليه الولاء في حكم المعتق فالحصر اضافي أي بالنسبة لمن لا تعلق له بالمعتق فالمراد إخراج الأجنبي ويستثنى من قوله الولاء لمعتق مستغرق الذمة بالتبعات فإن وللاء من أعتق لجماعة المسلمين (قوله وان يبيع من نفسه) إنما بالغ عليه لثلاثتهم أنه لما أخذ المال منه لا وللاء عليه لقد رتبته على نزعها منه وبقائه رقاً (قوله وان بلاذن) أي خلافاً للشافعي القائل لأنه لمعتق بالسكران كان بلاذن وحاصل معنى كلام الشارح أنه لما كان قوله بلاذن في حيز المبالغة لم يأت بان (قوله ولا يعود بعق العبد على مذهب ابن القاسم) أي خلافاً لاشبه الخ (قوله وان باعناق معتق) بكسر التاء ويصح قراءته بالفتح لأنه معتق بفتح التاء السيد بعد ان كان رفع منه العتق وعلى كل ففيه مجاز الاول فتدبر والمعنى أنه إذا أعتق عبده ولم يعلم السيد أي سيد العبد الذي صدر منه الاعتاق حتى أعتق أي السيد العبد الذي صدر منه الاعتاق فإن الولاء في العبد الأسفل يكون لمن أعتقه وهو العبد الأعلى فقول الشارح وان باعناق معتق مصدر مضاف للفاعل فصدره فاعل العبد

فأماسببه فهو زوال المالك بالحرية فمن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو مولاة سواء منجز أو علق أو دبر أو كاتب أو أعتق بعوض أو باعه من نفسه أو أعتق عليه الأنا يكون السيد كافر أو العبد مسلماً فلا وللاء عليه ولو أسلم على ما يأتي وأما أحكام الولاء ففي الجواهر حكم الولاء العصبية وقد صرح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال إنما الولاء لمن أعتق وصح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال الولاء لجهة كجهة النسب لا يباع ولا يوهب قال الأبي وهذا منه عليه الصلاة والسلام تعريف حقيقة الولاء في الشرع ولا يحد بتعريف أتم منه اهـ واللحمة قال ابن الأثير بالضم وقيل بالفتح وقال في الصحاح لجهة الثوب تضم وتفتح ولحمة البازي وهو ما يطعم بما يصيده تضم وتفتح واللحمة بمعنى القرابة تضم قال بعض الشيوخ ومعنى الحديث أن بين المعتق والمعتق نسبة تشبه النسب ووجه الشبه أن العبد لما كان عليه رق فهو كالعبدوم في نفسه والمعتق صيره موجدًا كما أن الولد كان معدوماً والاب تسبب في وجوده (ص) الولاء لمعتق وان يبيع من نفسه أو عتق غير عنه بلاذن (ش) يعني أن الولاء لا يكون إلا لمعتق ذكرًا أو أنثى حقيقة أو حكماً فيشمل من أعتق عنه غير بدعي رذنه والولاء بالمباشرة والولاء بالجر وسواء كان العتق ناجزًا أو لاجل أو دبره أو كاتبه أو استولده أو باعه نفسه فالضمير المجرور بنفس يرجع للعبد أي وان كان العتق بسبب بيع من نفس العبد أو بعق غير عنه بلاذن فقوله أو عتق الخ عطف على بيع وقوله بلاذن داخل في حيز المبالغة وبه يندفع قول البساطي تبعاً للشارح بلاذن ليس بحيد ولا احسن لوقال وان بلاذن وأما مع الاذن فالولاء لمعتق عنه اتفاقاً أي والمعتق عنه حر والا كان لسيدته ولا يعود الولاء بعق العبد على مذهب ابن القاسم وعق الغير يشمل العتق الناجز والاجل والتدبير والكتابة كان بقول أنت حر أو معتق لاجل أو مدبر أو مكاتب عن فلان فلو كان العتق عن ميت يكون الولاء لورثته وقوله (أو لم يعلم سيده بعقته حتى عتق) معطوف على بيع فهو داخل في حيز المبالغة أيضاً أي وان باعناق معتق لم يعلم سيده الأعلى بعقته لعبد الأسفل حتى أعتق الأعلى ولم يستثن ماله فان الولاء في العبد الأسفل يكون للعبد الذي أعتقه على المشهور لا للسيد الأعلى أما لو استثنى السيد مال العبد عند عتقه له اسكان الولاء السيد ان رضي بعق عبده فان رده بطل العتق ويكون العبد الأسفل رقاً لأنه من جملة مال السيد الأعلى ومثل ما إذا لم يعلم سيده بعقته حتى عتق ما إذا علم سيده بعقته وسكت ولم يردده وأما ان أعتق باذنه أو أجاز فعله فان الولاء في هذين السيد في مفهوم لم يعلم تفصيل وكلام المؤلف هذا فيمن يتزعم ماله وأما غيره فوالأمن أعتقه له مطلقاً لا السيد بديل ما يأتي (ص) الا كافر أعتق مسلماً ورقيقان كان يتزعم ماله (ش) مستثنى من قوله الولاء لمعتق يعني أن الكافر إذا أعتق عبده المسلم وسواء اشتراه مسلماً فأعتقه أو أسلم عنده ثم أعتقه فان الولاء فيه للمسلمين لا لمعتق الكافر ولو أسلم بعد ذلك لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ومفهوم أعتق مسلماً يأتي في قوله وان أسلم العبد عاد الولاء بالسلم السيد وقوله أعتق

مسلماً

الذي صدر منه الاعتاق لعبده (قوله لم يعلم سيده الأعلى) هذا يفيد أن المعتق الوسيط له سيد أعلى وأسفل وليس كذلك بل له سيد أعلى فقط والذي له سيد أسفل وأعلى هو المعتق الأسفل (قوله لا للسيد) ومقابل المشهور يكون السيد (قوله ولم يردده) أي ولم يجزه (قوله وأما غيره) وهو ما لا يتزعم ماله مكاتب ومدبر ومعتق لاجل ان مرض السيد وقرب الاجل

(قولان لم يكن يتزعم ماله الخ) أي مطلقا سواء أذن السيد أم لا لا باعتبار إذن السيد ولا غيره بالنسبة لهؤلاء كما أفاده بعض الشيوخ (قوله وكعتق المكاتب الخ) قال في المدونة وما أعتق أي العبد والمكاتب باذن السيد جاز والولد للسيد إلا أن يعتق المكاتب فيرجع إليه الولاء اذ ليس للسيد انتزاع ماله وأما العبد فلا يرجع إليه الولاء ولو عتق ورده على عيجه والحاصل ان مالا يتزعم ماله فان الولاء للسيد مادام رقيقا فان عتق عاد الولاء له هذه الفارق بينهما (قوله الولاء لهم) أي ولا يكون الولاء للسيد ولو اشتراطه لنفسه أو اشتراط عدم الولاء عليه فان أعتقه عن نفسه فولأؤه لا للمسلمين ولو اشتراطه لهم (قوله فان الولاء يكون لهم) أي المراد انه يكون لميت المال فقوله ويرثونه أي يرثه بيت المال الذي منفعة عامة للمسلمين وقوله ويعقلون (١٦٣) عنه أي يدفعون دينه من جني عليه ذلك العتق والمراد ان دينه تؤخذ من بيت

المال لأنهم يتجني من المسلمين وقوله ويلون عقد نكاحها أي ان المراد أن يتولى عقد نكاحها واحدا من المسلمين وأذولى القاضي عقدها فانما هو لكونه واحدا من المسلمين لا لكونه قاضيا لان مرتبة القاضي متأخرة وقوله ويحضمنونه المراد أن تنفق ذلك المحضون تكون على بيت المال (قوله وخالفه غيره الخ) ظاهر كلامهم انه ما قولان على حد سواء لكن إطلاق الغير يدل على أن القول الثاني هو المعتمد أقول وهو الظاهر (قوله يعني ان الكافر اذا أعتق عبده الكافر ثم أسلم العبد) وأما لو مات العبد كافرا فان الولاء يكون لسيد الكافر كما في المدونة فقول الشارح من عصبة سيد النصراني ليس متعلقا بقوله ينتقل بل صفة لقوله للمسلمين والمعنى للمسلمين السكائن بين من عصبة سيد النصراني (تبيينه) وكذا اذا أسلم معا أو أسلم السيد قبل اسلام العبد فبرثه أيضا في هاتين الصورتين وهما مفهومان من المصنف بالاولى (قوله والمراد الخ) اعلم أن إطلاق العود تجوزاذا لم يكن له ثم انتقل عنه (قوله والا فالولاء ثابت لا ينتقل) أي الولاء

مسلميا عتقا فجزأ وغيره أو أعتق عنه وعكس كلام المؤلف وهو ما اذا أعتق مسلم كافرا يكون الميراث لميت المال إلا أن يكون للمسلم أقارب كفار فيكون الولاء لهم وينبغي ما لم يسلم العبد فيعود الولاء للسيد وكذلك الرقيق القن أو من فيه شائبة حرة اذا أعتق عبده فانه لا ولأؤه عليه وانما الولاء لسيد ان كان المعتق بالكسر في حالة يجوز لسيد انتزاع ماله منه كالمدير والمعتق لاجل اذ لم يقرب الاجل ولم عرض السيد وهذا اذا أعتق باذن سيده أو بغير اذنه وأجاز وأما ان لم يجزه فقد مر في قوله أولم يعلم سيده الخ ومفهوم الشرط انه ان لم يكن يتزعم ماله فالولاء للمعتق بالكسر لا للسيد كعتق المدير وأم الولد اذا مرض السيد مرضا يخوفه وكعتق المعتق لأجل اذا قرب الأجل وكعتق المكاتب (ص) وعن المسلمين الولاء لهم كسائبة وكره (ش) يعني أن من أعتق عبده عن المسلمين فان الولاء يكون لهم لا للمعتق يرثونه ويعقلون عنه ويلون عقد نكاحها ان كان أنثى ويحضمنونه وكذلك الانسان اذا قال لعبده أنت سائبة وقصد بذلك العتق فانه يكون حرا ولاؤه للمسلمين لكن يكره ذلك الفعل لانه من ألفاظ الجاهلية في الأنعام فالتشبيه في أن الولاء للمسلمين وسواء أضاف الى ذلك لفظ أنت حر مثلا أو لا ولو قال أنت حر ولا ولأؤه على عليك فالولاء للمسلمين قاله ابن القصار وخالفه غيره لانه يعتقه استحق ولأؤه شرعا فقوله ولا ولأؤه على عليك كذب باطل لا يغير حكم الشرع قوله وعن المسلمين فيه حذف أي وفي العتق عن المسلمين الولاء لهم وليس هو في حيز الاستثناء لانه موافق لما قبله لا يخالف اذ من أعتق عن المسلمين بمثابة من أعتق عن الغير وقد مر ان الولاء للغير كما انه هنا للمسلمين أي فيرجع ذلك لميت المال وكرهه مع قوله أو عتق غيره عنه بلا اذن لاجل قوله كسائبة (ص) وان أسلم العبد عاد الولاء باسلام السيد (ش) يعني أن الكافر اذا أعتق عبده الكافر ثم أسلم العبد فان ولأؤه ينتقل للمسلمين من عصبة سيد النصراني فان أسلم سيده الذي أعتقه بعد ذلك فان الولاء يعود اليه والمراد بعود الولاء هنا انما هو الميراث فقط والا فالولاء ثابت لا ينتقل لان الولاء كالنسب فيك لا تزول عنه الابوة ان أسلم ولده فكذلك الولاء (ص) وجر ولد المعتق كأولاد المعلقة ان لم يكن لهم نسب من حر (ش) يعني أن المسلم اذا أعتق عبدا مسلما أو كافرا فولأؤه وينجر الولاء على أولاده الذكور والانات وان سفلوا وقيد الجر في المدونة بما اذا لم يكن العبد حرا في الاصل فاذا أعتق النصراني عبدا نصرانيا ثم هرب السيد لدار الحرب ناقض للعهد ثم سبي فبيع وأعتق فانه لا يجر الى معتقه ولأؤه الذي كان أعتقه قبل لحوقه بدار الحرب وكذلك من أعتق أمية فان ولأؤها ينجر الى أولادها الذين حلت بهم بعد العتق ان لم يكن لهم نسب من حر بأن كانوا من زنا أو غصب أو حصل فيهم لعان أو أصولهم

يعني اللعنة ثابت للمعتق لا ينتقل عنه أصلا (قوله وقيد الجر في المدونة الخ) لا يخفى ان هذا الموضع ليس محلا للتقييد المذکور بل محله قول المصنف ومعتقه كما هو ظاهر (قوله ان لم يكن لهم نسب من حر) فان كان لهم نسب من حر كان الولاء له كما اذا كان لزيد جارية معتوقة وزوجها حرا أصالة ومعتوق فان أولادها لهم نسب من حر وليس لسيد أمهم ولا ولأؤهم وانما الارث لعصبة الاب وألعتق الاب واعلم ان الشارح يفيد ان قولهم ان لم يكن لهم نسب راجع لقوله كأولاد المعلقة فقط ويصح رجوعه لقوله وجر ولد المعتق وصورته ان زيدا أعتق عمرا وعمر ولد بنتا فلزيد الولاء على عمر وعلى ابنته وعلى أولاد ابنته ان لم يكن لهم نسب من حر بأن زنت الابنة مثلافان

عدم فلعاصبه وان عدم فليت المال (قوله أو الاب حرباً يبادر الحرب) وان لم يمت بها خـ لافاً تمت ثمان هذا يصدق ان الحربى يدار الحرب ليس بجراً والاشتمل قوله ان لم يكن لهم نسب من حر وهذا يخالف قوله فى الجهاد كالتنظر فى الاسرى بقتل أو موت أو فداء أو جزية أو اسير فراق ويحجب بان مراده ان لم يكن (١٦٤) لهم نسب عن تحقق حريمته والحربى لم تحقق حريمته لانه معرض للرق بأن

أرقاء والأب حربياً بدار الحرب ومفهوم الشرط انه لو كان لهم نسب من حرب لا ينجر الولاء
عليهم وانظر الشرح الكبير وقوله (الارق أو عتق لا خر) مستثنى من قوله وجروا العتق
كأولاد المعتقة مثل أولاد زوج عبده بأمة آخر فحملت منه ثم أعتق النسبة عنه وأعتق الآخر
أمته ثم ولدت لدون ستة أشهر من عتقها فان ولاد الأب لا ينجر ولاد ولدته لانه مسه الرق في بطن
أمه وولادوه لسيد أمه ومثال الثاني أن يعتق واحد الأب ويعتق الآخر الولد لانه قد مسه عتق
لاخر (ص) ومعتقهما (ش) عطف على ولد المعمول بحر وضيم النشئة يرجع للامة وللعبد
الذين وقع عليهم العتق والمعنى ان من أعتق أمة أو عبداً ثم أعتق العبد أو الامة أمة
أو عبداً فان ولاداً مسفل ينجر لمن أعتق الاعلى وكذلك أولاد ولدته وان سفلا وعتقها
وعتقها عتقائه وان سفلا أى وجرولاً وهما ولاد معتقهما وهذا ما لم يكونا حراً الاصل والا فلا
ينجر ولادهم ولاداً ما أعتقها في حال حريةهما كما هو انظر الشرح الكبير (ص) وان أعتق الأب
أو استلحق رجوع الولاء لمعتقه من معتق الجد والام (ش) يعنى أن المعتقة بفتح التاء اذا تزوجت
بعبد وأتت منه بأولاد أو بوههم وجدهم رقيقان فولاد أولادها مالها فاذا أعتق الجد أى جدد
الأولاد رجوع الولاء لمعتقه من معتق الام لان الأولاد صار لهم حينئذ نسب من حر كما هو فان
أعتق الأب رجوع ولاد الأولاد لمعتقه من معتق الجد والام فلو كان أبوهم حراً وهو معتق بفتح
التاء فلا عن فيهم ونفاهم عن نفسه ثم استلحقهم فانه يحد ويرجع ولاد الأولاد لمعتقه وبعبارة
أى ان الأب اذا اعان في ولده وعتقت أمه والأب الملاءن وأبوه رقيقان فان ولاد لمعتق أمه
فاذا استلحقه أبوه وهورقيق بعد ما عتق جده أو قبل عتق جده فان ولاداً لسيد جده فان عتق
أبوه بعد ذلك فولادوه لسيد أبيه فقد رجع ولاد الولد لسيد أبيه من معتق أمه وجده فابوهم
كلام الشارح وصرح به الزرقاني من انه في مسألة الاستلحاق انما يعود لمعتق الأب من معتق
الام غير ظاهر وانما يرجع ولادوه في المسئلةين لمعتق الجد ولمعتق الأب حيث لم يمسسه الرق في
بطن أمه ولم يعتقه آخر وقوله أعتق الأب أعتق يستعمل متعدي ولازماً كما هنا بمعنى عتق
وبنائه لا مجهول لغته رديئة (ص) والقول لمعتق الأب لمعتقها الآن تضع لدون ستة من
عتقها (ش) يعنى أن العبد المعتوق المتزوج بأمة اذا حملت منه فأعتقه سيدها فقال سيده
حملت بعد عتقها وقال سيدها حملت قبل عتقها ولا بينة لواحد منهما فالقول قول معتق الزوج
لان الاصل عدم الحمل وقت عتقها لان ما كل وطء يكون عنه حمل فولاد الولد لمعتق الزوج اللهم
الا أن تكون ظاهرة الحمل يوم عتقها أو لم تكن ظاهرة الحمل يوم عتقها ولكن وضعت لدون
سنة أشهر من يوم عتقها بماله بالابن نحو ستة أيام فالقول قول معتقها ويكون الولاد له بقوله
والقول الخ راجع لقوله الارق (ص) وان شهدوا حباً بالولاء أو اثنتان انهم لم يزايا لسمعان انه
مولاه أو ابنه لم يثبت لكنه يحلف ويأخذ المال بعد الاستيناء (ش) اعلم ان حكم الولاء مثل
حكم النسب في أن كلامهم ما لا يثبت الا لشاهدين عدلين حرين وقد قدم في آخر باب العتق انه قال
واستوفى بالمال ان شهد بالولاء شاهد أو اثنتان انهم لم يزايا لسمعان انه مولاه وارثه ويحلف
وانما كرر هذه المسئلة لا لحمل قوله فان لم يثبت لكن عدم الثبوت في الشاهد بالمت مسلم وأما في

يسمى ذكراً في ك (قوله الارق الخ) أحدهما يغ في عن الآخر لأن الحر لا يكون إلا بعد التحرير وأهل المؤلف أعاجع بينهم ما لو وقعوا في كلام المصنفين وقع في عبارة بعضهم الارق وفي عبارة بعضهم الآخر فربما يتوهم تباین العبارتين فجاء المصنف بينهما مثلاً يتوهم ذلك والاصل أنه يشترط في حر ولد كل أنثى أن لا يكون له نسب من حر سواء كان من أولاد المعتقة أو من أولاد المعتق وفي حر ولد كل ذكر أن لا يسهرق أو يعتق الآخر كان من أولاد المعتق أو من أولاد المعتقة (قوله فما يوهمه كلام الشارح وصرح به ز) أقول لا يخفى أنه عطف استلحق على أعرق وقد رتب الانجرار على مجرد الاستلحاق كما رتبته على مجرد الاعتاق ومن المعلوم أن الانجرار لا يكون إلا بعد العتق فيفهم منه أن الاستلحاق ما كان إلا بعد عتق المستلحق بكسر الحاء وحينئذ فليس الرجوع لمعتق الأب إلا من معتق الام لأن معتق الجد لا شيء له عند الملائكة فكلام ز صواب (قوله أعرق يستعمل لازماً ومتعدياً) لا داعي لذلك لأن أعرق متعدلاً غير فيقرأ بالبناء للفعول والمعنى صحيح (قوله يعني أن العبد المعتوق الخ) هذا الحل غير مناسب بل المناسب أن يقول يعني أن العبد المعتوق

المتزوج بأمة إذا اعتقت وحصل جل فقال سيده مات الخ (قوله لا بنحو

المزوج بأمة اذا اعتقت وحصل حمل فقال سيده حملت الخ (قوله لا بنحو
 ستة أيام) الصواب خمسة لا يخفى انه علم من ذلك التقرير ان ما هنا من غرات قوله الارق وانه لا يدمى تحقيق مس الرق له يبطن أمة فان شك
 فالقول لمعتق الاب وانظر بمن أم لا

(قوله وتقدم ما يعلم منه الجواب) ونص لك والجواب انه مشى هنا على قول وفي الشهادات على قول أو ان ما هناك عن سماع فشا كما قال المؤلف وجازت بسماع فشا عن ثقات وغيرهم وهنا عن شاهد دين فقط أو ان هنا في بلده وما هناك في غيره كما أشار له في أي اللقائي اه ولكن الصواب أن يقال ان ما هنا فيما اذا كان السماع بغير بلد المشهود عليه لاحتمال الاستفاضة عن واحد وما في الشهادات اذا كان السماع ببلده لعدم استفاضة عن واحد (قوله كترتيب الصلاة الخ) المناسب أن يقول كالتسكح لان المصنف قال فيه وقدم ابن فابنه الخ ولم يذكر الترتيب في الصلاة (قوله كالام مع الاب) أي كام المعتق بكسر التاء فلا شيء لهم مع الاب ولا مع غير الاب وقوله والبنيت مع الابن أي انه لا شيء للبنيت مع الابن بل ولا شيء لهم مع غير الابن (قوله وما أشبه ذلك) أي كالام مع الابن والذي يرث هو الابن فقط (قوله وأما العاصب بغيره) أي كالبنيت مع الابن أي فالبنيت عاصب بالغير فلا شيء لهم مع الابن ولا مع غيره كالتقدم وقوله أو مع غيره كالاخت مع البنيت أي كاخت المعتق بكسر التاء مع بنته فلا شيء (١٦٥) لها بل ولا شيء للبنيت كالتقدم (قوله لان هذا

الخبر غير معروف) أي غير موجود كما قاله شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عبي وقوله ومعتق المعتق بفتح التاء وقوله كان معتق المعتق بفتح التاء وقوله لان معتق المعتق بفتح التاء وقوله ومعتق أبيه أي أبي المعتق بفتح التاء (قوله يدلي بواسطة) أي بواسطة أبيه (قوله الاما أعقن) أي الاولاد ما أعقن أي الاما أعقنه وقوله أو أعقن من أعقن أي الاولاد ما أعقنه من أعقن أي الاولاد انسان أعقنه شخص أعقنه النسوة وقوله أو ولد من أعقن أي الاولاد ولد شخص أعقنه النسوة وقوله من ولد الذكور المراد بالذ كور المعتوقون للأنثى فأولاد المعتوقين الذكور كان الا وولد كورا أو أونا ثا ترثهم المعتقة لا بآئهم الموصوفين بكونهم ذكورا وقوله ولا شيء لهم أي للنسوة في ولد البنيت أي بنت

السماع فشا كل مع ما في الشهادات من أن النسب والولاء يثبتان بالسماع وتقدم ما يعلم منه الجواب (ص) وقدم عاصب النسب ثم المعتق ثم عصيته كالصلاة (ش) يعني أن المعتق بفتح التاء اذا مات وترك مالا فانه يرثه عاصب النسب مثل أبيه أو أخيه ومخوذ ذلك ويقدم على عاصب الولاء فان لم يكن له عاصب من جهة النسب فمعتقه فان لم يوجد المعتق بكسر التاء فاللاحق بالارث عصيته الاقرب فالاقرب فيقدم الاخ وابنه على الجدنية وهو مقدم على العم وابنه ثم بعدهما أبو الجد وهكذا كترتيب الصلاة على جنازته اذا مات فغير العصبية لا شيء لهم كالام مع الاب والاب مع الابن والبنيت مع الابن وما أشبه ذلك فالضمير في عصيته يرجع للذي صدر منه المعتق أي المعتصمون بأنفسهم وأما العاصب بغيره أو مع غيره فلا شيء له وأما عصبة عصبة المعتق بكسر التاء فانهم لاحق لهم في الولاء في هذه المسئلة وهي ما اذا أعققت امرأة عبدا ولها ابن من زوج لا يقرب لها فاذا ماتت المرأة فان الولاء ينتقل لولدها فان مات هذا الولد فان أباه لارث العتق بالولاء عند الأئمة الاربعة ونص عليه مالك في المدونة وغيره والميراث للمسلمين ولا يقال من مات عن حق فلو ارثه لان هذا الخبر غير معروف والضمير في قوله (ثم معتق معتقه) يرجع للذي وقع عليه العتق أي فان لم يكن للمعتق بفتح التاء عصبة ورثه حينئذ معتق معتقه ثم عصيته فاذا اجتمع معتق أبي المعتق بفتح التاء ومعتق المعتق كان معتق المعتق أولى بالارث لان معتق المعتق يدلي بنفسه ومعتق أبيه يدلي بواسطة (ص) ولا ترثه أنثى ان لم تباشره بعتق أو جره وولاء ولادة أو عتق (ش) يعني أن الولاء لا ترثه النساء فاذا ترك المعتق بكسر التاء ولدا وبنتا فان الولاء يرثه الولد دون البنيت الآن تكون الانثى هي التي باشرت العتق فان باشرته حقيقة أو حكما ورثته قال فيها ولا يرث أحد من النساء ولاء ما أعقق أب لهن أو أم أو أخ أو ابن فالعصبة أحق بالولاء منهن ولا يرث النساء من الولاء الاما أعقن أو أعقن من أعقن أو ولد من أعقن من ولد الذكور كور ذكورا كالأونا وانا ولا شيء لهن في ولد البنيت ذكورا

المعتق الذكوري بفتح التاء فالخاصل ان المعتقة بكسر التاء ترث بنت معتقها الذكوري ولا ترث ولدها أي ولد البنيت كان ذلك الولد ذكرا أو أنثى فعلم من ذلك ان شارحنا انما تكلم على المعتوق الذكوري وسكت عن المعتوق الانثى وقوله والخاصل ان ولد من أعقن أي ولد الذكوري الذي أعقنه فالشارح فرض الكلام في المعتوق الذكوري وأولاده (قوله ولا شيء لهن في ولد البنيت) أي بنت المعتوق الذكوري وخلاصته ان المرأة اذا أعققت ذكرا فلها الولاء على أولاده ذكورا أو انا واولها الولاء على أولاد الذكور ذكورا أو انا ثا وليس لها الولاء على أولاد الاناث ذكورا أو انا ثا أي اذا كان لهم نسب من حر والافلها الولاء عليهم قال الشيخ السنوسي في شرح الحوفي ولدا المنعم عليه بالعتق ان لم يسه رقا لا يخلو اما أن يكون أي المنعم عليه بالعتق ذكرا أو أنثى فان كان ذكرا فان ولده ذكورا أو انا واولها الولاء ذكورا أو انا ثا وبنته ماسقوا ذكورا أو انا ثا فيجبر ولا وهم لمن أعقته ثم لعصيته ثم لوالده فاما أولاد البنيت الذين لم يتصل بنوتهم بمنعهم عليه الا بواسطة أنثى فخبرهم في الجبر ولا يتم حكم أولاد الانثى المنعم عليهم فان كانوا من زنا أو غصب أو نكاح أو من حرى بدار الحرب فينجبر ولا وهم المعتق أمهم وكذا من عبد ان لم يكن الجد مولى والافنجبر لمواليه وما سوى هذا الولد تابع للاب ان كان مولى فهو لموالي أبيه والافليت المال انتهى وحكم المرأة والرجل في الانجبر بالولادة سواء والخاصل ان أولاد البنات أيضا ينسب الولاء عليهم وان

سأولاً كذا كور لكون بالنفقة قبل التقدم سواء كان ذوالولاء كرا أو أنفى فقول المدونة من ولد الذكور أنما هو لكون المهر مطلقاً بخلاف أولاد البنات لا ينجبون إلا إذا لم يكن لهم نسب من حر أو أماً إذا أعتقت المرأة أمة فهي كالرجل المعتق أي أمة فلها الولاء عليها وعلى أولادها ذكوراً وإناثاً أن لم يكن لهم نسب من حر كما تقدم قال اللخمي وغيره ما أعتقت المرأة بحري مالهو كان المعتق رجلاً فكل موضع يكون فيه الولاء للمعتق أن كان رجلاً يكون لها (قوله يوم) فذاً يدفع اعتراض (الخ) أي حيث قال أن لم تبشره أي أن لم تبشر الشخص بسبب عتقه له وفي كون هذا شرطاً فيما قبله نظر أذع المباشرة لارث وعبارة ابن الحاجب أحسن من عبارة المصنف إذ قال ولولاء لأننى أصلاً الأعلى من بشارته (١٦٦) اهـ وحاصل الجواب أن المعنى فإن بشارته ورثت به لأن المعنى ورثته نفسه

والاعتراض مشى على أنه نفسه موروث (قوله ثم اشترى الأب عبداً) أي أو ملكه بعبودية أو نحوها (قوله منهم أربع مائة قاض) أي وهما منهم ثم أنه جره لها ولا يعتق أبيها كما قدم المصنف بقوله وأعتق ناسين أن عاصب المعتق نسباً مقدم على معتق المعتق وهل كانوا القضاة المذكورون مجتمعين أو متفرقين ومن أي بلد كانوا انظر في ذلك كما قاله في كذا (قوله وموالي أبيها هي وأخوها) أي لانها هي وأخوها قد أعتقا الأب ثم يقال انها من حيث انها أعتقت الأب قد أخذت النصف وهو الماشارة بقوله لانها أعتقت نصف من أعتقه فالمناسب أن يقول انها تأخذ نصف الباقي الذي هو الربع بعد أخذ النصف بالسبب المذكور لان ذلك النصف الباقي لأخيها على تقدير حياته وقد ثبت لها على أخيها الولاء بالجرم فأخذ نصف حصته فان قلت كانت تأخذ كل حصته محققى تلك العلة قلت الولاء

كان أو أنفى والحاصل أن ولد من أعتقن ولاؤه له من ذكوراً كانوا وإناثاً وولد الولد المذكور ذكوراً وإناثاً ولا شيء له من في ولد البنت ذكوراً كان أو أنفى فافهم قوله ولا ترثه أنثى من باب الحذف والإيصال وأصله ولا ترث به لان الولاء يورث به المال ولا يورث فقوله أن لم تبشره فان بشارته ورثت به وبهذا يدفع اعتراض الرزقاني قوله وأجره الخ عطف على مفهوم أن لم تبشره أي فان بشارته أوجره ولا يولد له أو عتق ورثته أو عطف من حيث المعنى على مدخول النفي أي انتفى مباشرة العتق أوجر الولاء (ص) وان اشترى ابن وبنت أباهما ثم اشترى الأب عبداً فمات العبد بعد الأب ورثه الابن (ش) تقدم أنه قال وعتق بنفس الملك الابن وان علوا الخ فإذا اشترى الابن والبنت أباهما فانه يعتق عليهم ما يعمردا لشرافه فإذا ملك الأب بعد ذلك عبداً بوجه من وجوه الملك بشراء أو غيره وأعتقه ثم مات الأب بعد ذلك فانه ما يرثه بالنسب للبنت الثلث وللأب الثلثان فإذا مات العبد المذكور بعد الأب فان الابن يرثه وحده بالولاء دون البنت لان الابن عصبة الأب بالنسب والبنت معققة نصف المعتق وهو الأب وعاصب المعتق بالكسر أولى من معتق المعتق وغلط في ذلك جماعة منهم أربع مائة قاض فجاءوا الارث للابن والبنت ثم ان مثل الابن في ارثه سائر عصبة المعتق كجده وابنه فيما خذ جميع المال ولا شيء للبنت وكون الأب مشتر كالميراث بشرط بل لو اشترت الابنة أباهما وحدها كان الحكم كذلك ومفهوم قوله بعد الأب انه لو مات قبله ثم مات الأب لم يكن الحكم كذلك فيرثه ابنه وبنته على فرضضة الله تعالى لانه لو مات العبد قبل الأب صار مال العبد من جلة مال الأب (ص) فان مات الابن أولاً فللبنت النصف لعتقها نصف المعتق والربع لانها معققة نصف أبيه (ش) يعني ان الأب اذا مات أولاً ثم مات الابن ثم مات العبد فللبنت من تركه العبد نصفها بالولاء لانها أعتقت نصف من أعتقه والنصف الباقي لموالي أبيها وموالي أبيها هي وأخوها فلها نصفه وهو الربع فصار معها ثلاثة أرباع التركة وهنا سؤال وجواب انظره في الشرح الكبير (ص) وان مات الابن ثم مات الأب فللبنت النصف بالرحم والربع بالولاء والثلث بجره (ش) موضوع هذه المسئلة ان العبد مات أولاً ثم مات الابن ثم مات الأب فان هذه البنت تأخذ من تركه أبيها سبعة أعشارها ببيانها تأخذ نصفها بالنسب ثم تأخذ ربعها بالولاء الذي لها في أبيها لانها أعتقت نصفه ثم تأخذ ثلثها

على أخيها ليس كاملاً لانها لم تعتق الا نصف أبيه (قوله وهنا سؤال وجواب الخ) نص لا فان قلت قدم مات الابن قبل العبد فكيف يكون له ارث منه حتى ترثه قلت فيه جوابان الاول أنها يموت أخيها استحققت نصف ماله ومن جلة ماتر كه نصف الولاء فقد ورثت من أخيها نصف الولاء قبل موت العبد فإذا مات العبد ورثت منه النصف لعتقها نصف معتقه والربع لانها ورثت من أخيها ربع الولاء وهو نصف الولاء الذي كان يستحقه أخوها الثاني ان ارثها الربع على تقدير حياته بعد موت العبد وعلى هذا فليس الولاء كالميراث من كل وجه اذ لا يجري نحوه هذا التقدير في الميراث فان قلت ما ذكره المؤلف في تعليل استحقاقها الربع المشار اليه بقوله لانها معتقة نصف أبيه لا يطابق الجواب الاول بل المطابق له أن يقول والربع لانها ورثت ربع الولاء من أخيها قلت يمكن مطابقته بشكك أي انها ورثت الربع لأكثر منه ولا أقل لانها أعتقت نصف أبيه فورثت عنه الربع لانها استحققت من الابن نصف ماله ومن جلة ماتر كه نصف ولأبيه ويجرى شوالاشكال مع جوابه في قول المؤلف فيما يأتي والثلث بجره ثم ان الاول في كلام المؤلف بالنسبة الى موت العبد والا فالفرض ان الأب مات أولاً ثم مات الابن ثم مات العبد

(قوله وبيانه ان الربع الباقي لا خياها) فيه شيء كما تقدم والمناسبات أن يقول لان الربع الباقي لا خياها ولها نصف الولاء عليه من حيث انها اعتقت نصف أبيه قال في ذلك فان قيل الفرض هنا ان الابن مات قبل أبيه فكيف ترث منه ما لم يرثه والجواب ما تقدم (قوله لموا الى أم أخيهان كانت معتقة) ظاهره كانت من العرب أو غيرهم وانظرهم مع قول صاحب معين الحكام اختلاف في العتيق اذا كان من العرب والمشهور من المذهب ان ولاده لا يكون لمعتقه ولا يكون للعصبة العتيق أو لجماعة المسلمين ان لم يكن عصبة والعرب بخالفون لغيرهم قالوا لم يخالف في هذا أحد من أصحاب مالك الأشهب (باب الوصايا) (قوله اذا وصلتته) في العبارة حذف أي اذا وصلتته به أي وصلت الشيء بالشيء (قوله وأكثرا المفسرين على أنه المال) ظاهر العبارة أي وأما الأقل يقول انه غير المال وليس كذلك وذلك لان الأكثر على انه المال الكثير والأقل على انه مطلق مال ثم اختلف في الكثير فقليل مازاد على نفقة العيال يحتمل في العمر الغالب ويحتمل في السنة وقيل ألف درهم وقيل ستمون دينار وقيل تسعمائة (١٦٧) درهم فافوق (قوله الذي يتعلق بالمكاف) لعل المراد من شأنه التكليف

لعمل المراد من شأنه التكليف لا من كلف بالفعل (قوله قد يكون للاحياء) وهو ما تقدم الى هنا مع اعداد باب الجنائز (قوله شرع في الكلام على الثالث) وهو الذي يكون لما بينهما ثم ان بين زائدة أي يكون لهما أي لان الوصية من ميت لحي وقوله وبأقوال الكلام على الثاني وهو الذي يكون للاموات (أقول) لا يخفى ان قوله الذي يتعلق بالمكاف معناه الحكم الذي يتعلق بالمكاف ومن المعالوم أن المتعلق بالمكاف من حيث انه مكاف لايجاب والتحرير والكراهة والندب والإباحة وقوله قد يكون للاحياء الخ أي قد يرجع للاحياء وقوله وقد يكون للاموات أي وقد يكون مرجعه للاموات وقد يكون لما بينهما أي وقد يكون مرجعه للاحياء والاموات فبين زائدة وأنت خير بأن المرجع اليه المبين عما ذكر ليس الحكم الشرعي المتقيد بمتعلقه لانه انما يتعلق

لان الولاء جره اليها فالضمير في جره يرجع للولاء وبيانه ان الربع الباقي لا خياها يكون لموا الى أبيه وموا الى أبيه هو وأخته فلها نصف ذلك الربع وهذا معنى قوله سابقا وجر ولد المعتق والثلث الباقي لموا الى أم أخيهان كانت معتقة وليت المال ان كانت حرة كما ان الربع الرابع من تركته العبد في المسئلة التي قبلها كذلك

(باب) ذكر فيه الوصايا وما يتعلق بها *

والوصية مشتقة من وصيت الشيء بالشيء اذا وصلتته كان الموصى لما أوصى بها ووصل ما بعد الموت بما قبله في نفوذ التصرف واختلف في الخيرة في قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية وأكثرا المفسرين على أنه المال وقال البساطي الذي يتعلق بالمكاف قد يكون للاحياء وقد يكون للاموات وقد يكون لما بينهما وما فرغ من الكلام على الاول شرع في الكلام على الثالث وبأقوال الكلام على الثاني ويختتمه ابن عرفة هي في عرف الفقهاء لا الفراض عقديو جب حقا في ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده الوصية عند الفقهاء أعظم من الوصية عند الفراض لانها عندهم خاصة بما يوجب الحق في الثلث وعند الفقهاء أعظم من ذلك ومن النيابة عن الموصى بعد الموت فلذا عرفت بان الأمر العام قوله بوجوب الخ آخر جبه ما يوجب حقا في رأس ماله مما عقده على نفسه في صحته قوله يلزم بموته صفقة له قد أخرجه المرأة اذا وهبت أو التزمت ثلث ماله أو لها زوج أو من التزم ثلث ماله لشخص فانه يلزم من غير موت قوله أو نيابة عنه بعده عطف على حقا معناه أو بوجوب نيابة عن عاقده بعد موته فيدخل الايصاء بالنيابة عن الميت وانظر قوله بوجوب حقا في ثلث عاقده مع قوله انها تجب اذا كان على الموصى دين مع انها لم تجب حقا في ثلث العاقدين بل في جميع ماله وقد يجاب بان الدين ان لم يعلم بالاقرار فهو وصية وان كان ثابتا بالبينة فالوصية لم توجب عليه وانما أوجب عليه البينة وحكمة الوصية زيادة الزاد في الاعمال (ص) صح ايصاخر عيضا لك وان سقيها وصغيرا وهل ان لم يتناقص أو أوصى بقربة

بالمكاف كما هو صريحه ثم بعد هذا نقول ان المرجع في الفرائض الاحياء الذين تقسم التركة بينهم من زوج وغيره كما هو صريح قول المصنف للزوج الربع لا الاموات فكيف يقول الشارح وقد يكون للاموات فان قلت المراد بالاموات من حيث ان المال المقسوم بين الورثة مال الميت قلت وكذلك الوصايا المال الموصى به مال الميت وقد قال وقد يكون لما بينهما أي قد يكون له النسيبة التسامة وأراد بالمكاف من قد يؤل أمره الى أنه يكون مكافا وهو لا دعي وكأنه يقول الذي يتعلق بالادعي ويكون قوله للاحياء والاموات تقصيد لا لا دعي الا أنه يشكل أيضا في الفرائض فان النسب التسامة في باب الفرائض انما مرجعها ومتعلقها الاحياء حيث يقول المصنف للزوج الربع الخ وبأقوال السؤال والجواب المتقدم فخر هذا البحث (قوله يلزم بموته) أي فله الرجوع قبل الموت عن وصيته وقوله أعظم من ذلك ومن الخ أي أعظم من كل منه ما وليس المراد أعظم من مجموعها لانه يقتضي شيئا آخر نالوا وليس ذلك بموجود (قوله فهو وصية) لا يخفى أنه اذا كان لمن لا يهتم عليه يكون من رأس المال (قوله زيادة الزاد في الاعمال) في معنى من أي زيادة الزاد من الاعمال أي اذا كانت مندوبة وذلك لان حكمها ينقسم خمسة أقسام فتجب اذا كان دين أو نحوه

ويندب اليها اذا كانت بقربة في غير الواجب وتحرم بحرم كالنسابة ونحوها وتكره اذا كانت بمكره وفي مال قليل وتباح اذا كانت بمباح من بيع أو شراة أو نحو ذلك ثم ان انفاذا مع عدم المحرم لازم أي بعد الموت وأما انفاذها قبل الموت فيقسم الى الاقسام الخمسة فيجب انفاذ ما يجب منها ويحرم عليه الرجوع عنه ويندب انفاذ ما يندب منها فان خالف ولم ينفذ فقد ارتكب خلاف المندوب وهو اما الكراهة أو خلاف الأولى وانفاذ ما يكره منها مكروه والمطلوب منه الرجوع عنه وانفاذ ما يباح منها مباح فله فعله والرجوع عنه وأما الوصية على المولد الشرعي فنفذ كرافعا كنهائي أن عمل المولد مكروه والمكره يلزم الوارث أو من يقوم مقامه انفاذ الوصية به وقد ذكر ذلك الشامي (قوله لان الخبز عليهما) أي الخبز للمعهود في الشرع (قوله بما يعلم) أي من كلام يعلم أنه لم يعرف ما أوصى به بأن لم يعلم أوله من آخره بأن يتناقض كلامه كأن يقول أوصيت لزيد بدينار أو وصيت له بدينارهم مثلا (قوله أو محمل الصحة اذا أوصى بمافيه قربة) وظاهره (١٦٨) ولو تناقض ولعله لا يقول بذلك اذ مع التناقض لا يلتفت للوصية (قوله

أما اذا أوصى بعصية) لا يخفى ان عدم القربة كما يصدق بالعصية يصدق بمالاقربة ولا معصية كما اذا أوصى لسلطان فالمناسب ان يقول أما اذا لم يوص بقربة كما اذا أوصى لشربة الدخان على القول بأن شربة مكروه أو أوصى بعصية (قوله اذا أصاب وجه الوصية) جعل الشيخ أجده قوله ولم يكن فيه اختلاف تفسير قوله اذا أصاب وجه الوصية وقيل معنى قوله اذا أصاب وجه الوصية أن لا يزيد على الثالث (قوله والافعدم التناقض الخ) تبع للقائي السابع لشيخه الشيخ سالم السنهوري ورده عجب وجعل الخلاف حقيقيا وحاصله ان القولين اتفقا على عدم التناقض في قوله دون الوصية بالقربة فهي محل الخلاف فاذا أوصى لسلطان مثلا فعلى الاول الذي عليه أبو عمران الوصية صحيحة وعلى الثاني الذي يشترط القربة بغير صحة

تأويلان (ش) يعني أنه يشترط في الموصى أن يكون حرا فالعبد ولو بشأته لا تصح وصيته وان يكون عسيرا فالوصي الذي لا يميز عنده والمجنون والسكران لا تصح وصيتهم ويدخل السكران المميز وان يكون مالكا لما أوصى به ملكا تاما فستغرق الذمة وغير المالك لا تصح وصيتهما وليس المراد بقوله مالكا أن يكون مالكا لمر نفسه لئلا يناقض قوله وان صغيرا أو سفيا لان الخبز عليهما الحق أنفسهما فلو منع من الوصية لكان الخبز عليهما الحق غيرهما وهل يحصل صحة وصية الصبي المميز اذا لم يحصل فيها تناقض بما يعلم أنه لم يعرف ما أوصى به ولا يعلم أوله من آخره هذا تأويل أبي عمران أو محمل الصحة اذا أوصى بمافيه قربة كصدقة وصلة رحم وما أشبه ذلك أما اذا أوصى بعصية فانها لا تصح هذا تأويل الخمي واللفظ المتأول هو قول مالك في المسدونة وتصح وصية ابن عشرين فأقل مما يقار بها اذا أصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط فهو اشارة الى تفسير الاختلاط الواقع في المسدونة هل المراد به ما قاله أبو عمران أو ما قاله اللخمي والا فعدم التناقض والوصية بالقربة متفق عليهما فالخلاف لفظي (ص) وكافرا لا يكفر لمسلم (ش) يعني أن الكافر تصح وصيته لا تطابق الحد عليه اذ هو حر عسيرا مالكا اذا أوصى لمسلم بشئ لا يملكه المسلم كخمر ونحوه أما ان أوصى بذلك لكافر فان وصيته تصح لان الكافر يملك ذلك ثم يصح نصبه عتقا على سفيه او جره عتقا على حرة فهو من عطف الخاص على العام ذكره لأجل الاستثناء (ص) لمن يصح عليك كمن سيكون ان استهل ووزع لعدده (ش) هذا هو الركن الثاني وهو الموصى له وشرطه أن يكون يصح تملكه للموصي به شرعا سواء كان بالغاعاقلا مسلما موجودا أم لا ولذا يصح لمسلم سيكون في المستقبل ويستحق الوصية ان استهل صار خا وغلة الموصى به قبل وجهه ودالموصى له للورثة اذا ولد لامالك الابعد وضعه وتحقق الحياة فيه فان لم يستهل صار خالا يستحق الوصية وترد اذا وضعت أكثر من واحد فان الوصية توزع على عدد الوضع المذكور كالاشئ لان ذلك شأن العطايا وهذا عند الاطلاق وأما ان نص على التفضيل فانه يصار له فقوله ان استهل شرط في الاستحقاق لافي صحة الوصية ومثل الاستهلال ما يدل على

واعتمده بعض الشراح (قوله ثم يصح نصبه الخ) أقول هذا هو المتعين لانه يفيد اعتبار الحرية والتمييز في الكافر الذي لا بد منه في الموصى مطلقا بخلاف جره عتقا على حر فلا يفيد ذلك (قوله لمن يصح عليك الخ) دخل فيه المسلم والمجذوب ونحوهما يصح بحالهم مجذوبين ج به وصيته بحال يعمل به قنديل ذهب يعاق على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فهي وصية لا يلزم تنفيذها وللورثة أن ينفذوها ما شاؤا لان هذا من غير المباح كما أفتى به عجب (قوله أم لا) أي أم لا يكون كذلك بأن كان مسلما أو مجذوبا أو كافرا (قوله لم يكن سيكون الخ) وأولى اذا كان الحمل موجودا مثله ما اذا قال أوصيت لمن سيكون من ولد فلان ومثله أوصيت لمن يولد فلان فيكون لمن يولد له سواء علم أن له حين الوصية ولدا أولا وكذا أوصيت لولد له ولدا له حين الوصية ولا حمل حيث علم بذلك ويكون لكل من ولده فان لم يعلم بطلت وصيته وان كان له ولد حين الوصية أو حمل صححت مطلقا واختصت بمن وجد حين الوصية من حمل أو ولد ثم حيث تعلقت الوصية بمن يولد له مستقبلا فينتظر بها الاباس من ولادته فيرجع بعده للموصى أو وارثه (قوله وأما ان نص على الخ) ومثله ما اذا علم أن الإصاء المذكور من جهة من يرثه الحمل فيقسم على قدر الميراث (قوله لافي صحة الوصية الخ) الظاهر أنه لا فرق بينهما وإنه متى

كان شرطاً في أحدهما فهو شرط في الآخر (قوله أو إشارة) ومثلها الكتابة بل هي أولى (قوله وقبول المعين) أي الذي عينه الموصي وحده أو عينه مع وصيته للفقراء (قوله أي في لزومها للموصي) المناسب أن يقدم قوله لا في الصحة ثم يأتي بقوله فلا ينافيه بأن يقول أي في لزومها للموصي لا في الصحة لأنها صحيحة مطلقاً فلا ينافيه قوله فالملك له بالموت فالقبول بعد الموت كاشف للملكة بالموت فيسقط التعليل ويأتي به على صورة التفريع (قوله لكن قضية قوله فالملك له بالموت أن الغلة كلها) أي للموصي له فتمت كون الحائض بتمامها للموصي له وسماي للشارح أن للموصي له خمسة أسداس الحائض وان بهر اما يقول له خمسة (١٦٩) أسداس الحائض وثلاث المائتين وعلى كل

حال فلم تكن الغلة بتمامها للموصي له فهذا يخالف في القول وحاصل الجواب أن الملك له بالموت والعبرة بيوم التنفيذ أي فيكون له خمسة أسداس الحائض وثلاث المائتين وأنت خبير بأن هذا الجواب لا معنى له لأنه متى كان العبرة بيوم التنفيذ فلا ضرورة لكون الملك له فلا حرج أن المصنف مشى أولاً على قول ومشى ثانياً على قول وهو الراجح وعرته أن له خمسة أسداس الحائض وثلاث المائتين وصار المصنف أن العبرة بالثاني يوم التنفيذ زاد المال أو نقص (قوله وقوم بغلة) أي والغلة شاملة لتسلسل الحيوان وغلة الثمار وغلة العقار وان كان الأول متفقاً عليه وفي غلة الأصول كالثمار خلاف والراجح كالسلسل يقوم مع الأصول (قوله الأولى ان يقال على هذا القول) أي قول أكثر الرواة ألا أنك خبير بأنه لم يعلم من ذلك الا قولان وان كان القول الذي هو قول أكثر الرواة أتى فيه قولان كما تبين (قوله وأجاب بعض الخ) هو الشيخ بنوفري على هذا الجواب بعض الشيوخ فقال المشهور أن الغلة الحادثة بعد موت الموصي وقبل قبول الموصي له تكون للورثة كلها ولا يأخذ منها الموصي له شيئاً وقيل يأخذ ثلثها

الحياة ككثرة الرضع والضمير في لعدده ر جمع للحم (ص) بلفظ أو إشارة مفهمة (ش) هذا هو الركن الثالث وهي الصيغة والمعنى أن الوصية تكون بلفظ صريح كأوصيت وتكون بلفظ غير صريح يفهم منه إرادة الوصية كالإشارة وظاهره ولومن القادر على الكلام خلافاً لشيخان (ص) وقبول المعين شرط بعد الموت فالملك له بالموت (ش) يعني أن الوصية إذا كانت لشخص معين كزيمته فلا فائدة لقبوله لها بعد موت الموصي شرط في وجوبه له وأما إذا كانت على غير معين كالفقراء فإنه لا يشترط في حقهم القبول بعد الموت لتعذر ذلك من جميعهم واحتراز بقوله بعد الموت مما قبل في حياة الموصي فان ذلك لا يفيد شيئاً إذ للموصي أن يرجع في وصيته مادام حيالاً لان عقد الوصية غير لازم حتى لو رد الموصي له قبل موت الموصي فله أن يرجع ويقبل بعده فله مالك وإذا قبل بعد الموت بقرب أو بعد طول زمان فان الغلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول تكون للموصي له لان الملك انتقل اليه بمجرد الموت قوله المعين أي البالغ الرشيد والا فويله يقبل له بخلاف الخوز في الوقف والهبة فيمكن في حوز الصغير والسفيه كما مر فلو مات المعين قبل القبول فلوارثه القبول مات قبل العلم أو بعده اللهم إلا أن يريد الموصي الموصي له بعينه فليس لوارثه القبول وقوله شرط أي في لزوم أي في لزومها للموصي فلا ينافيه قوله فالملك له بالموت لان القبول بعد الموت كاشف للملكة بالموت لا في الصحة لأنها صحيحة مطلقاً لكن قضية قوله فالملك له بالموت أن الغلة كلها وقضية قوله وقوم بغلة حصلت بعده أنه لا غلة له ويدفع هذا بأنه وان كان الملك له بالموت الآن العبرة بيوم التنفيذ كما قاله بعد فقوله بالموت وقوله يوم التنفيذ لا يعني أحدهما عن الآخر (ص) وقوم بغلة حصلت بعده (ش) يعني أن ما أوصى به مما لم عرفه أنه يقوم بما حصل فيه من الثمر بعد الموت وقبل التنفيذ وأما ما حصل قبل الموت فهو من جهة مال الموصي من غير نزاع وهذا القول هو أشبه القولين كما قاله التونسي وقال الشارح أنه قول أكثر الرواة سحنون وهو أعدل أقوال الأصحاب وهو قول ابن القاسم في المدونة وله أيضاً فيها مثل القول الآخر وهو أنه يقوم بدون ثمره ثم تتبعه غلته انتهى فإذا أوصى له بحائض يساوي ألفاً وهو ثلث الموصي لكن زاد لاجل عرته مائتين فله لا يكون للموصي له الا خمسة أسداس الحائض على المشهور والذي هو أعدل الأقوال ووجهه أن الغلة لما ان حدثت بعد الموت لم تكن للموصي له واعترضه الشارح وقال الأولى أن يقال على هذا القول يكون له خمسة أسداسه ومقدار ثلث المائتين الحاصلتين من الغلة انتهى وأجاب بعض عن التنظير المذكور بقوله لان المائتين غير معاملة يوم الوصية والوصية لا تكون إلا فيما علم للموصي فلا شيء للموصي له فيما نشأ في الحائض (ص) ولم يحتج رفق لادن في قبول (ش) يعني أن من أوصى لعبد بشيء فله أن يقبل ذلك الموصي به ولا يحتاج في قبول ذلك إلى إذن سيده وتقدم هذا في باب الحجر عند قوله وغير من اذن له القبول بلا اذن فهو تكرار معه (ص) كما يصائبه بعتقه

(٢٢ - خرشي ثامن) وقيل يأخذها كلها انتهى وقوي بأن النقل في هذه المسئلة أن الموصي له لا يأخذ الا خمسة أسداس الحائض وليس له شيء من الثمرة انتهى ولكن اعتمد محشي بت القول بأخذ الثلث ومال اليه بعض شيوخنا واعتمد (قوله ولم يحتج رفق لادن في قبول) سواء كان مأذوناً له في التجارة أولاً أو ما التصرف وعدمه فان كان مأذوناً فلا يحتاج لاذن السيد وما غير المأذون له فلا يتصرف إلا باذن السيد في ذلك (قوله ولا يحتاج الخ) أي ويعلمه الرقيق والسيد ان تراعه إلا أن يعلم أن الموصي قصده التوسعة على العبد ومثله الصغير

(قوله والثاني لا يحتاج لقبول أصلا) بل يمتنع أن جملة الثلث أو محمله (قوله وخبرت جارية الوطء) أي بسين بيعها للعتيق وبين البقاء على الرق (قوله لأن الغالب على جوارى الوطء الخ) انما كان الغالب لأنهن لا يحسن الخدمة وفل من يطوئن بالسكاح (قوله أو بتافه أريد به العبد) أراد بالعبد ما كان قنما وفيه شائبة الامكاتب ولده فله الوصية له بما ينز يد على التافه الى مبلغ ثلث الموصى لانه آخر ز نفسه وماله انتهى وما قاله شارحنا تبع فيه عجم التابع لابن مرزوق (١٧٠) وظاهر المدونة خلافه لانها قالت لا تجوز الوصية لعبد

(ش) يعني أن الرقيق لا يحتاج في الوصية بعته الى القبول فهو تشبيهه في نفي مطلق الاحتياج وان كانت جهة الاحتياج مختلفة فالاول لا يحتاج لاذن في قبول والثاني لا يحتاج لقبول أصلا (ص) وخبرت جارية الوطء ولها الانتقال (ش) يعني أن جارية الوطء اذا أوصى سيدها ببيعها للعتيق فان الخيار ثبت لها في أن تبقى على الرق أو تختار العتيق لأن الغالب على جوارى الوطء الضياع بالعتيق وانما خبرت لأن العتيق ليس محققا لأن شرط العتيق لا يستلزم التخيير وإذا اختارت أحد الأمرين ثم انتقلت الى الآخر فذلك لها ما لم ينفذ ما اختارت أولا وأما اذا أوصى بعته فالاختيار لها لانها ليس لها البقاء على الرق لأن العتيق حق لله لا يجوز لها إبطاله والمراد بجارية الوطء التي تراد به وطئت بالفعل أم لا ولا يعتز بها عن جارية الخدمة فتساع لمن يعقها من غير خيار ومنه العبد الذكور (ص) وصح لعبد وارثه أن يتخذ أو يتفاهه أريد به العبد (ش) فاعل صح هو الأيضا والمعنى أنه اذا أوصى لعبد وارثه بشئ قليل أو كثير فان الوصية صحيحة وليس لسيد العبد أن يترفعها من عبده وهذا اذا اتحد الوارث فان تعدد فلا تجوز الوصية الا اذا كانت بشئ تافه وأراد الموصى بذلك العبد دون غيره من الورثة أموالا أراد نفع سيد العبد بطلت لانها وصية لوارث وتصح بغير التافه حيث كان على العبد دين مستغرق وبعبارة أن اتحد الوارث وكان يرث جميع المال وأما ان كان يرث بعضه فلا يصح لانه بمنزلة الوصية للوارث ومنه المتحد اذا تعدد والعبد ممتنع بينهم على السواء ويرثون جميع المال واللام يصح لانها بمنزلة الوصية للوارث نفسه والمراد بالتافه ما لا تلتفت النفوس اليه (ص) وللمسجد وصرف في مصالحه (ش) اللام الداخلة على المسجد ونحوه لأم المصنف لآلام الملك والمعنى أن الوصية للمسجد ونحوه كالقنطرة والسور تصح ويصرف ذلك الشيء الموصى به في مصالح تلك الاشياء كوقيد وعمارة لان مقصود الناس بالوصية لذلك فان لم يكن للمسجد مصالح فيدفع الفقراء (ص) وليت علم عوته ففي دينه أو وارثه (ش) يعني وكذلك تصح الوصية للميت ان علم الموصى عوته ويصرف المال الموصى به في دينه ان كان على الميت دين والا فهو لوارثه فان لم يعلم عوته فانه لا تصح اذا ميت لا يصح تركه فقوله وليت أي وصحت الوصية لكل من تقدم ممن يصح تركه وليت وظاهره سواء علم الموصى أن على الموصى له ديناً أو له وارث أو لا وهو وظاهره وبيت المال وارث شرعي فيدفع له حيث لم يكن له وارث ولا عليه دين وأو التمتع أي في دينه ان كان عليه دين أو وارثه ان لم يكن عليه دين وبهذا ساوت عبارة عبارة ابن الحاجب لان الخبير اذا لم يتقدمها طلب لا حقيقة ولا حكما (ص) ولذي (ش) يعني أن الوصية تصح للذي لانه يصح تركه وسواء كان للذي حق جوار أو لا قريباً كان أو أجنبياً قال في التوضيح يحتمل اعتبار المفهوم فيمنع للحر بي ولا يصح له وهو قول أصبغ ويحتمل أن لا يكون مفهوم مخالفة مساواة المسكوت عنه للمنطوق وهو مقتضى كلام عبد الوهاب في الاشراف وكلام المؤلف في الصحة وعدمها والجواز وعدمه شيء آخر (ص) وقائل علم الموصى بالسبب والافتاء وبلان (ش) يعني أن المقبول يجوز وصيته للذي قتله بشرط أن يعلم بالسبب أي بسبب

وارثه الا بالتافه كالثوب ونحوهما يريد به ناحية العبد فالمراد بقوله أريد به العبد ما من شأنه ان يراد به العبد لأنه لا بد أن يكون أراد به العبد واعتمده البساطي (قوله وليس لسيد العبد أن يترفعها) أي لانه اذا انتزعها لم تنفذ الوصية واذا باعها الوارث باعها معه وكان للمشتري ان يترفعها (قوله كالقنطرة الخ) فاذا زاد على ذلك أو لم يحجب ذلك فيصرف لقومته أي خدمته من امام ومؤذن ونحوهما احتاجوا لأم من شرح عب ولعل قوله وصرف في مصالحه ان اقتضى العرف ذلك فان اقتضى أن القصد مجاوروه كالجوامع الازهر صرف لهم لآلهمته وحصره ونحوهما انتهى (أقول) بقي اذا لم يجز بشئ وظاهر المصنف أنه يصرف في مصالحه فالاولى لعب أن يقول ولعل قوله وصرف في مصالحه ما لم يجز العرف بأنه يصرف لمجاوريه كالجوامع الازهر والا صرف لهم (قوله وبيت المال وارث شرعي الخ) كذا قال الشيخ سالم وقال عجم فان لم يكن له وارث خاص بل بيت المال بطلت كما اذا لم يعلم عوته (أقول) وكلام عجم ظاهر حيث كان بيت المال غير منتظم لان الراجح أن بيت المال اذا لم يكن منتظما لا يرث (قوله ساوت عبارته عبارة ابن الحاجب) أي لان ابن

القتل

الحاجب قال في دينه والا فلوارثه (قوله ولذي) أي وان لم تظهر قرينة (قوله وهو قول أصبغ)

أي وهو المعتبر وكلام عبد الوهاب ضعيف (قوله والجواز وعدمه شيء آخر) قال ابن القاسم ويجوز ذلك اذا كان على معنى الصلة أي صلة الرحم بأن يكون أبوه أو أخوه أو أخته نصرانيا أو أجازة أشهب في القرابة وغيرهما من غير كراهة واختلف قول مالك في الكراهة انتهى (قوله والافتاء وبلان) ولا يدخل في التأويلين أعطوا من قتلني لخصم فاصورة المسئلة أنه قال أعطوا فلانا كذا ولم يعلم أنه قاتله

(قوله انظر الشرح الكبير الخ) ونص لـ فالعلة الفاعلية هي المؤثرة حقيقة وهو الباري واطلاق العلة عليه في كلامهم يحتاج لتوقف
أوعادة كالبحار للسرير والعلة الصورية مامعه ذلك الشيء بالفعل كالصورة الحاصلة بعد تركيب الاجزاء والعلة المادية هي مامعه ذلك
المركب بالقوة كأجزاء الخشب للسرير والعلة الغائية هي الباعثة على إيجاد ذلك كالجلوس بالنسبة لما ذكره هذا انما يتصور في العلة
العادية وأما الفاعل حقيقة فمعنى شيء على شيء اللهم إلا أن يراد بالباعث ما يشمل المناسب لانه باعث للمكلف على الامتثال
فان أفعال الله لا تخلو عن الحكم والمصالح لكن بمعنى أنها غرات تابعة للأفعال (١٧١) لا بمعنى أنها غرات باعثة على الأفعال انتهى

(قوله تبطل بردة الموصى) أى وكذا
وصية المرتد في حال رده باطلة (قوله
من عهدت الخ) أى أوصت بوصية
الخ (قوله وهو رأى شيوخنا) أى
شيوخ ابن عتاب (قوله بضرب
قبة) أى بناء قبة على قبرها للتمييز
أى للباهة والاباطة كذا في شرح
عب ويحتمل وهو الاظهر ان المعنى
ضرب قبة أى قبة من شعر أو صوف
أى على هيئة القبة من البناء
توصى بأن تضرب حين وضعها في
قبرها بحيث لا ترى ذاتها العاضد من
حينئذ (قوله لبعض الولاة) أى
أفهاها لبعض الولاة (قوله وكذلك
تبطل الوصية الخ) اعتمد محشى ت
القول بالحكمة مستشهد بقول ابن
الحاجب وتصح للوارث وتوقف على
احازة الورثة كزائد الثالث لغيره
وكونها بالاجازة تنفيذاً أو ابتداء
عطية منهم قولان ونحوه لابن شاس
فأنت ترى أن القول بأنها عطية
متفرع على الصحة والقائل بأنها
ابتداء عطية ليست عنده عطية
حقيقة اذ لو كانت كذلك ماسموها
اجازة لفعل الموصى وقد عبر عما
بأنها كالعطية ولو كانت باطلة
ما عبروا بالاجازة اذ الباطل لا يجوز
وانما القائل بالبطالان ابن عابد
الحكم جعلوه مقابلاً لابن عرفة عن

القتل أى يعلم انه هو الذى قتله وظاهره سواء كان القتل عمداً أو خطأ وتكون الوصية في الخطأ
في المال والدية وفي العمد في المال فقط إلا أن ينقذ مقاتله ويقتل وارثه الدية ويعلم بها فان لم
يعلم الموصى بأن الموصى له هو الذى قتله فهل تنفذ الوصية له أو تبطل قال ابن القاسم
لاشئ له وقال محمد بن نافع أنه علم أولم يعلم وتكون في المال وفي دية الخطأ فقط وكلام
المؤلف يشمل ما إذا طرأ القتل بعد الوصية ولم يغيرها فان علم بذى السبب صحت والا
فتأويلان كذا قال بعضهم فقوله بالسبب هو على حذف مضاف أو معطوف أى بذى السبب
أو بالسبب وصاحبه هكذا قالوا وهذا الاحتجاج اليه لان المراد بالسبب في كلامه السبب
الفاعلى أى السبب الفاعل للقتل وهو عين القاتل والسبب يكون فاعلياً وصورياً مادياً
وغائباً كما قاله في السرير وانظر الشرح الكبير (ص) وبطلت بردة (ص) وايضا بمعية ولو ارث
كغيره زائد الثالث يوم التنفيذ وان أجيز فعطية (ش) يعنى أن الوصية تبطل بردة الموصى
أو الموصى له ولذا نكر الردة ما لم يرجع للإسلام والاجازات ان كانت مكتوبة والافلا
وأما ردة الموصى به فلا أثر لها وكذلك تبطل الوصية اذا كانت على معصية كشر بخمر مثلاً
ويبقى المال للورثة وفي الموازية من أوصى بحال لمن يصوم به عنه لم يجز ذلك قال ابن عتاب
وكذلك لمن يصلى عنه بخلاف من عهدت به لمن يقرأ على قبرها فهو نافذ كالاستنجار للنجس
وهو رأى شيوخنا قال وكذلك رأى انفاذ الوصية بضرب قبة على قبرها وقال الداودى عتق
مستغرق الذمة ومساياهم غير جائز ولا تورث أموالهم ويسلك بهم مسالك النفي ونحوه في
فتاوى ابن عتاب لبعض الولاة قال الاما ثبت كسبه بوجه حلال وكذلك تبطل الوصية للوارث
بأن يوصى بما يخالف حقهم أو لبعض دون بعض لخبر ان الله أعطى كل ذى حق حقه فلا
وصية للوارث كما ان الوصية تبطل لغير الوارث بما زاد على ثلث الموصى يوم التنفيذ ولا يعتبر
يوم الموت واذا أجاز الورثة ما أوصى به الموصى لبعض الورثة أو ما زاد على الثلث لغير الوارث
فان ذلك يكون منهم ابتداء عطية لأنه تنفيذ للوصية فلا بد من قبول الموصى له ولا تتم
الاجازة قبل حصول مانع للمجيز وان يكون المجيز من أهل الاجازة فان لم يكن من أهلها
فمنه ما يتوقف على اجازة من له الاجازة ومنه ما يبطل ثم بالغ على بطلان الوصية للوارث بقوله
(ص) ولو قال ان لم يجز وافرأه مساكين (ش) والمعنى انه اذا أوصى لبعض ورثته وقال ان لم يجز
بقية الورثة ذلك له فهو للساكنين فان لم تجز الورثة الوصية فانها تبطل وترجع ميراثاً لانه أراد
بذلك الاضرار للورثة بتبديده من أوصى له منهم وقد قال تعالى في حق الموصى غير مضرار
وان أجازت الورثة الوصية فيكون ابتداء عطية منهم فيعتبر ما من الشروط وأشار بقوله

ابن عبد الحكم ليس للوارث أن يجيز ما زاد الموصى على الثلث لانه عقد فاسد للثمن عنه (قوله فلا بد الخ) قال محشى ت فرعوا على
العطية انفقوا لها الحوز في الصحة والملاءة أما المدين يدين محيط فلا اجازة له وزاد ج أى الاجهوى في التفريق على العطية اقتضاهما
للقبول ولم أره لغيره وتغييرهم بالاجازة ينافيه أى فالصواب أنها لا تنفق للقبول (قوله من أهل الاجازة) أى بأن يكون بالغار شديداً
صحيحاً وقوله فمنه ما يتوقف على الاجازة كأن يكون الوارث المجيز أيضاً فانها صحيحة متوقفة على اجازة وارث المريض وقوله ومنه
ما يبطل أى كاجازة الصبي والسفيه (قوله فيكون ابتداء عطية منهم) أى من البعض المجيز للبعض الموصى له أى فيمنظر في المجيزان كان
رشيدها غير مجبور عليه ولادين صحت من حيث كونها عطية لامن حيث كونها وصية لبطلانها (قوله فيعتبر ما من الشروط)

وهو القبول والخوز قبل المانع وأن يكون المجيز من أهل الاجازة (قوله فانه جائز لا ينه ان أجازها الورثة له) أي وان لم يجزها للوارث كانت للساكنين ولا تبطل كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله والفرق بين هذه والسابقة عليها أنه في هذه ابتداء بما يصح به الايصاء به والسابقة بدأ بالوارث الذي لا يصح الايصاء به على ما تقدم فتدبر (قوله بقول أو يبيع الخ) لما كان البيع مع ما بعده مستويا في أنه فعل مغاير لما قبله من القول عطفه بأو وعطف مشاركه في الفعل بالواو (قوله مع أن حكمه حكم الوصية) أي في الخروج من الثلث في النوادر ما يتله المريض لا رجوع له فيه إلا أن يستدل بما يعلم أنه أراد به الوصية (قوله ومنها الكتابة الخ) ولو عجز عادت الوصية لان الكتابة لا تتل المالك (قوله لان الحصد ليس برجوع الخ) أقول وحيث كان المعول عليه التصفية فكذا الحصد اذا صاحبه درس فقط لا بعد رجوعا (قوله وفي التوضيح الخ) كلام التوضيح

(١٧٢)

أوصى به حشوا لا يجتمع منه اذا خلاص الادون نصفه ومقاربه كشوه بشوب كالذي يقال له مضرب بخلاف حشوه بخو وسادة فغير مقبوت لخروج النصف ومقاربه منها وأولى في عدم الفوت خروج أكثره (قوله ومنها اذا أوصى له بشقة) ومثل الشقة ما شابهها عرفا كبقعة وبردة وحرام فيفصل كل ثوب بما يثبت نزول الاسم (قوله أو ايصاء الخ) لما قدم مبطلات الوصية من ردة وغيرها عطف عليها من حيث المعنى نوعين من الايصاء مقيد ومطلق وأشار للاول بقوله و ايصاء الخ) لا من حيث اللفظ اذ لا معنى لقولنا وبطلت الوصية بايصاء وانما المعنى بطل الايصاء أي الايصاء بسبب عدم الموت من ذلك المرض والسفر اللذين انتفيا أي زالا أي انتفى الموت في المرض والسفر وثنائه وان كان واحدا نظر التعدد محله (قوله انتفيا الخ) مفهومه صحته ان مات في مرضه أو سفره وظاهره ولو كانت بكتاب أخرجه وردده وهو ظاهر توضيحه أيضا وعليه محله

(بخلاف العكس) الى أن من أوصى بشئ للساكنين وقال إلا أن تجيزه الورثة لا يبنى فانها جائزة لابنه ان أجازها الورثة له (ص) ورجوع فيها وان عارض بقول أو يبيع وعق وكتابة وأبلا وحصد وزرع ونسج غزل وصوغ فضة وحشو وقطن وذبح شاة وتفصيل شقة (ش) قد علمت ان عقد الوصية جائز غير لازم اجاعا فالله موصي أن يرجع فيها ويبطلها مادام حيا وسواء اشترط عدم رجوعه فيها أولا وسواء كانت بعق أو غيره كانت في صحته أو في مرضه أو في سفره ومثل هذا ما اذا وكله وشترط عدم رجوعه في وكالته بأن قال كلما عزلته كان باقيا على وكالته فله الرجوع في وكالته بجامع أن كلامها عقد غير لازم وأما ما يتله المريض في مرضه من صدقة أو حبس أو عبة فليس له الرجوع فيه مع أن حكمه حكم الوصية قاله في المدونة في كتاب الصدقة وبأنه على الرجوع في المرض لثبوتهم أن الرجوع فيه انتزاع للغير فلا يعتبر الرجوع يكون بأمور منها القول كقوله أبطلت وصيتي أو رجعت عنها ومنها البيع ما لم يشتره بدليل قوله بعد أو بشوب فباعه ثم اشتراه ومنها العتق للرقبة الموصى بها ومنها الكتابة لانها ما يبيع واماعتي ولا يقال كان يمكنه الاستغناء عن الكتابة حينئذ ذلك دخولها فيما مر لاننا نقول لما رأى أنها ليست ببيعا ولا عتقا محضاد كرها ومنها الابلا للامة التي أوصى بها وأما الوطء المجرد عن الابلا فلا يكون رجوعا كما يأتي ومنها الحصد والدرس والتذرية للزرع الموصى به لان الاسم حينئذ تغير سواء أدخله بيته أم لا فإراد المؤلف بالحصد التصفية كما في قوله تعالى وأتواحقه يوم حصاده لان الحصد ليس برجوع على المعتمد ومنها نسج الغزل الموصى به لان الاسم انتقل عما كان عليه حال الوصية ومنها صوغ الفضة الموصى بها لان الذي أوصى به انتقل اسمه عما كان عليه حال الوصية ومنها حشو القطن الموصى به في مخدة أو في جبة وما أشبه ذلك وفي التوضيح ينبغي أن يقيد بما اذا حشى في الثياب لافي لمخدة فلا ومنها ذبح ما أوصى به شاة أو غيرها ومنها اذا أوصى له بشقة ثم فصلها بقيصاف قوله وتفصيل شقة أي ووقع الايصاء بلفظ شقة بأن قال أعطوه الشقة الجراء مثلا أو مالواوصى بما سماه ثوبا وفصله فانه لا يكون رجوعا لان القمص يسمى ثوبا (ص) أو ايصاء بعرض أو سفر انتفيا قال ان مات فيهما وان بكتاب ولم يخرج به أو أخرجه ثم استرده بعدهما ولو أطلقها لان لم يسترده (ش) يعني وكذلك تبطل الوصية في هذه الحالة وهي ما اذا

الشيخ أحمد وهو ظاهر لوجود المعلق عليه وقال أشياخ عجم تبطل في هذه الصورة لان رده في مرضه أو سفره دليل على رجوعه عن الوصية فخلف وجود المعلق عليه هنا مانع آخر وهو ما دل عليه ارادة رجوعه عنها من رده الكتابة (قوله وان بكتاب) أي هذا ان لم يكتب ايصاء بكتاب اتفاقا بل وان كتبه بكتاب وقوله ولم يخرج به أي من يده حتى صح أو قدم من السفر ومات بعدهما فبطل الآن يشهد عليه نقولان في بطلانها وعدمه (قوله ثم استرده بعدهما) أي بعد صحته وقدومه من سفره فهو رجوع عن وصيته ان مات من غير ذلك المرض والسفر وأولى ان استرده قبلها بالدلالة على رجوعه عن وصيته ولكن بعدهما أو قبلها أيضا ولا ينافيه قول المصنف انتفيا لانه انما قيد به مع عدم الكتابة أو معه وردده بعدهما والحاصل ان الوصية اما أن تكون مطلقة أو مقيدة بما وجد أو بما فقد وفي كل اما أن تكون بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج به أو أخرجه واسترده أو لم يسترده فالصورا اثنا عشرة صورة من ضرب

ثلاثة في أربعة فتى كانت بكتاب أخرجه ولم يردده فالوصية صحيحة في المطلقة أو المقيدة بما وجد أو بما فقد مثال المقيدة بما وجد بأن قال ان مت من مرضى هذا أو سفرى هذا فلان كذا ثم مات في السفر أو المرض فهي مقيدة بما وجد ومثال المقيدة بما فقد ان مت من مرضى هذا أو سفرى هذا فلان كذا ولم يمت فيهما فهذه ثلاث صور وأما ان أخرجه واسترده فهي باطلة في الثلاث وان لم يكن كتاب أو كتاب ولم يخرج منه فان كانت الوصية فيهما مطلقة أو مقيدة بما وجد فهي صحيحة وان قيدت فيهما بما فقد فالوصية باطلة فتمت الصور الاثنتا عشرة وقوله ولو أطلقها راجع لقوله ثم استرده وأما المطلقة بغير كتاب أو بكتاب لم يخرج منه أو أخرجه لم يسترده فهي صحيحة فالمطلقة فيها أربع صور تبطل في صورة ما إذا أخرجه واسترده والثلاث صحيحة والمقيدة بما فقد (١٧٣) بأن قال ان مت أى ولم يحصل موت

فمبطل ان لم تكن بكتاب أو بكتاب ولم يخرج منه أو أخرجه ثم استرده وتصح ان لم يسترده والمقيدة بما وجد تصح ان كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج منه أو أخرجه ولم يسترده وتبطل ان استرده وهذا أحسن مما في عب (قوله أو قال متى حدث الموت) ليست هذه من المطلقة للتقييد فيها بالشرط (قوله أو إذا مت أو متى) بفقصة على المير في العبارة حذف والتقيد بأومتى مت فحذف مت من الثاني دلالة الاول (قوله أو بكتاب ولم يخرج منه) أى بشرط أن يشهد على تلك الوصية وأما لو كتب الوصية ولم يشهد ومات وشهدت بينة أن هذا خطه لم يجز حتى يشهدهم لانه قد يكتب ولا يعزم (قوله) وأما ان استرده فأنه تبطل كذا في شرح عب وجعلها في شرح شب صحيحة وهو ظاهر ما قاله شارحنا

قيدها بالمرض أو بالسفر فقال ان مت من مرضى هذا أو سفرى هذا فعبدى فلان أو نوبى الفلانية وما أشبه ذلك لزيد مثلاً ثم ان ذلك الممرض أو السفر زال عنه ولو كانت الوصية المذكورة بكتاب ولم يخرج منه من عنده أو أخرجه إلا أنه استرده بعد رجوعه من سفره أو بعد صحته من مرضه لكن مع الاسترداد للكتاب لا فرق في البطلان بين الوصية المقيدة أو المطلقة عن التقييد بالمرض والسفر وأما ان لم يسترده فان الوصية لا تبطل في صورتين أى المقيدة والمطلقة فقوله ولو أطلقها أى لم يقيدها بمرض معين ولا سفر معين بمباغة في قوله أو أخرجه ثم استرده وأما ان كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج منه ثم مات فان الوصية صحيحة وبعبارة لا يصح أن تكون المباغة فيما قبله إذا قبله هو الوصية المقيدة فالواجب جعل قوله ولو أطلقها شرطاً حذف جوابه أى ولو أطلقها فكذلك أى تبطل ان كانت بكتاب وأخرجه ورده فلاشارة في الجواب المقدراً في كذلك راجعة الى قوله أو أخرجه ثم استرده لانه ولما قبله فان المطلقة اذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج منه أو أخرجه ولم يردده فأنها صحيحة والضمير في قوله لان لم يسترده لا الكتاب فان الوصية لا تبطل في المقيدة والمطلقة وهذا مستغنى عنه بقوله ثم استرده أعاده لاجل قوله (ص) أو قال متى حدث الموت (ش) يعنى أنه اذا قال متى حدث لى الموت أو اذا مت أو متى فلان كذا فان الوصية تكون نافذة وهذا اذا كانت بغير كتاب وأشهد أو بكتاب ولم يخرج منه أو أخرجه ولم يسترده بعد ذلك وأما ان استرده فأنها تبطل (ص) أو بنى العرصة واشتركا كايصائه بشى لزيد ثم به لعمرو (ش) المشهور من المذهب أنه اذا أوصى لزيد بعرصة داراً وأرض ثم بناها الموصى داراً مثلاً فان ذلك لا يبطل الوصية ويشتري كان فيها هذا بقيمة بنائه يوم التنفيذ قائماً لان له شبهة وهذا بقيمة عرصته ومثل البناء الغرس وحذف المؤلف صفة البناء ليعلم الدار والعرصة ونحوهما وكذلك يشتري كان فيما اذا أوصى بشى معين لزيد ثم أوصى به لعمرو والآن نقوم قرينة بينة تدل على انه أراد به الثاني فأنها تكون له وحده كما اذا قال الثوب الذى أوصيت به لزيد هو لعمرو فأنه يختص به (ص) ولا برهن وتزويج رقيق وتعليقه ووطؤه لان أوصى بثلاث ماله فباعه كشيائه واستخلف غيره أو ثوب فباعه واشتراه بخلاف مثله ولان حصص الدار أو صبيغ الثوب أولت السويق (ش) هذا معطوف على قوله لان لم يسترده والمعنى ان من أوصى لزيد بشى معين ثم رهنه الموصى فان ذلك لا يبطل الوصية لان الملك لم ينتقل ولم يتغير وخلص الرهن على الورثة وكذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى له بأمة ثم تزوجها أو بعبد ثم تزوجه لان الملك لم ينتقل وكذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى بعبد ثم علمه الموصى صنعة وتكون الورثة مع الموصى له شر كاه بما زادته الصنعة وقيمة العبد الموصى به وكذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى له بأمة ثم ان الموصى وطئها من غير استيلاء وكذلك

وع و ذلك لان الرد رجوع عن الوصية ثم وجدت ما وافق ذلك أى لانه تقدم ان المطلقة تبطل ان استرد الكتاب وهذه منها (قوله) ومثل البناء الغرس) والظاهر ان مثل ذلك ما اذا أوصى له بورق وكتبه (قوله كما اذا قال الخ) هذه قرينة لفظة ومثلها القرينة المعنوية (قوله ووطؤه الخ) أى من الموصى بخارية موصى بها لا تبطل بمجرد من غير حمل وله ووطؤها لان الايصاء سبب ضعيف لا يعارض الملك المتقدم ولا سيما والجل محتمل وتوقف بعد موت الموصى لانه لم ينظر هل حملت فتكون أم ولد تبطل الوصية بها أم لا فتعطى للموصى له فان قتلت حال الوقف فقال ابن القاسم قيمتها للورثة لان الايصاء سبب ضعيف لا يعارض الملك المتقدم وقال ابن عبدوس للموصى له لان الوطء ليس بمانع والمانع أى وهو الجل تعذر الاطلاع عليه

(قوله ولا خصوصية للشراء) أي لكونه اشتراه أي بل مثله مالو وهب له أو ورثه وليس من الثعابين أن يوصى بثوب وأمس له غيره كما يفيد النقل (قوله فله موصى له بزيادة الخ) أي بخلاف زيادة قيمة صنعة العبد بتعليمه وكأن الفرق قوة تعليمه حتى كأنه ذات أخرى بخلاف الثلاثة المذكورة فلم تغير زيادتها الاسم وكذا إذا أوصى له بدقيق ثمنه أو ثيابا يسمى كسكسا ثمنه بسمين (قوله وفي نقض العرصة) أي التي صارت عرصة بعد النقض ففيه مجاز الأول (قوله هل يكون رجوعا أم لا فيه قولان) المعتمد أنه ليس برجوع كما قال عجم والفرق بين الدار لا تبطل على المعتمد وبين الزرع يبطل أن الزرع بعد حصده وذروته وتصفيته زال عنه اسم الزرع بخلاف الدار لم يزل عنها اسمها بالكلية لأنه يقال دار خربت (١٧٤) أو مهدومة لأن الدار اسم البناء والعرصة وقوله هل نقضها بضم النون للموصى

الخ قولان على حد سواء كما قال عجم (أقول) حيث كان النقض بفتح النون ليس رجوعا على المعتمد فالظاهر أن النقض بضم النون يكون للموصى له فتدبر (قوله كعشرة وعشرة) كل منهما ذهب وأفضة أو غير ذلك والمسئلة ذات قولين الأول لما لك وأصحابه له العددان معا كما قال الشارح وحكى عن المعونة أن له أحدهما لجواز الدأ كيد وقضية ذلك أنه لو أوصى بوصيتين ولكن اختلاف اصفة كذهب وذهب اختلاف بالجوذة والرداءة انهما يكونان له ولو سبكا بسكة واحدة قال عجم أقول لو قال المصنف وان أوصى بوصية ثم أخرى فله الوصيتان أن اختلاف اصفة كان انقفا صفة أن انحد قدرهما والافا كثرهما وان تقدم لو في المسئلة والحاصل أن المختلفين صفة وأولى حنسا بالزمان ومثلهما المتفقان نوعا وصفة

لا تبطل وصية من أوصى لشخص بثمن ماله ثم باع جميع ماله لأن العبرة بما علك يوم الموت سواء زاد أو نقص لا حال الوصية فالضمير في باعه لماله لأنه هو المتوهم أنه رجوع وأما بيع ثلث ماله فلا يتوهم فيه ذلك وكذلك لا تبطل وصية من أوصى لشخص بثيابه أي ثيابا بدنه غير المعينة ثم باعها للموصى واستخلف غيرها من جنسها أو غير جنسها وأخذ الموصى له ثيابه التي استخلفها وكذلك إذا أوصى له بغنمه أو برقيقه وما أشبه ذلك فباع ذلك واستخلف غيره فان ذلك لا يبطل الوصية ويأخذ الموصى له ما استخلفه الموصى من جنس ذلك وكذلك لا تبطل وصية من أوصى بثوب بعينه ثم باعه الموصى ثم اشترى ذلك الثوب بعينه بخلاف ما لو اشترى غيره فان الوصية تبطل ولا خصوصية للشراء بل الهبة والارث كذلك لا تبطل وصية من أوصى لشخص بدار أو بثوب أو سويق ثم أن الموصى حصص الدار بالخير وشعره أو صبيغ ذلك الثوب أو ثلث السويق بالسمين ويأخذ الموصى له ما ذكر بزيادته لأن ما أوصى به يطلق على ما حصل فيه الزيادة فلم يتغير الاسم كما إذا أوصى بعرض بلفظ ثوب وفصله كما مر لا يقال قوله (ص) فله موصى له بزيادته (ش) زيادة مستغنى عنها لا نأقول كلام المؤلف أفاد أن هذه الامور لا تعد رجوعا ولا يعلم منه هل يأخذ الموصى له بزيادته أم لا فنص عليه فأجابها أمرا يتوهم خلافه (ص) وفي نقض العرصة قولان (ش) يحتمل أن نقض مصدر ويكون أفاد أن النقض أي الهدم للدار الموصى بها هل يكون رجوعا أم لا فيه قولان ويحتمل أن نقض بضم النون اسم ويكون جازما بأن الهدم لا يكون رجوعا في العرصة من جملة الأحاد القولين ذكر الخلاف في نفس النقض هل يكون للموصى له أولا وبعبارة لما قدم أن بناء العرصة لا يعد رجوعا ذكر أنه إذا أوصى له بدار مبنية ثم أن الموصى هدمها هل يكون رجوعا أم لا وعلى القول بأنه لا يعد رجوعا هل نقضها بضم النون للموصى أو للموصى له فيه خلاف أيضا فيحتمل ضبط نقض بفتح النون مصدرًا ويحتمل ضبطه بضم النون اسمًا (ص) وان أوصى بوصية بعد أخرى فالوصيتان (ش) يعني أنه إذا أوصى لشخص بوصية ثم أوصى له بوصية أخرى من جنس الأولى أو من غير جنسها فان الموصى له يأخذ الوصيتين إذا كان ثلث الميت يحتمل ذلك وبعبارة بعد أخرى أي لشخص واحد أي وهما من نوع واحد بدليل قوله كنوعين وهما متساويتان كعشرة وعشرة بدليل قوله والافا كثرهما وقوله (كنوعين) تشبيهه في أن الموصى له يأخذ الوصيتين وقوله (ودراهم وسبائك) عطف تفسير على قوله كنوعين أي دراهم وسبائك أي واحداهما من ذهب والاخرى من فضة وأمالو كأنهما من ذهب أو من فضة فهما نوع واحد وقوله (وذهب وفضة) ان شئت فسميتم ما بنوعين أو جنسين أو صنفين (ص) والافا كثرهما وان تقدم (ش) أي وان لم تكن

حيث اتحد اقدرا كعشرة ذنانير محمدية ثم عشرة ذنانير محمدية وان اختلافًا بالقلّة والكثرة فيلزم الاكثر فالصور ثلاث (قوله تشبيه) أقول ويحتمل أن يكون تمثيلا (قوله ودراهم وسبائك) اذن من المعلوم ان الدراهم مسكوكة والسبائك غير مسكوكة وقوله واحداهما من ذهب الخ اعنا في ذلك لتبيين صحة كونه عطف تفسير على قوله كنوعين وقول الشارح أو احداهما من ذهب أي التي هي السبائك وقوله والاخرى من فضة أي التي هي الدراهم وذلك لأن من المعلوم ان الدراهم لا تكون الا من الفضة بخلاف السبائك فتكون من ذهب وتكون من فضة وأمالو كانت السبائك من فضة كالدرهم لكان ذلك من الاختلاف في الصنفية لا في النوعية (قوله ان شئت فسميتم ما بنوعين) لا يخفى أن هذا الكلام يدل على ان الثلاثة مترادفة وان المراد من كل ما دل على كثيرين فلم يكن جاريا على القانون المنطقي بل على القانون اللغوي وعلى كل

حال يكون عطف تفسير على قوله ودراهم وسبائك أي ان المراد من السبائك الذهب ومن الدراهم الفضة ثم أقول وإذا علمت ذلك ففي كلام المصنف تطويل ينافي غرضه من الاختصار ثم أفك ان فسرت ذلك بنوعين ظهرت مطابقة لقوله كنوعين وان فسرت بنوعين أو صنفين فطابقته لقوله كنوعين لا من حيث اللفظ بل من حيث ان المصدوق واحد كما تقدم (قوله كما اذا أوصى بدراهم فضة ثم أوصى الخ) وكذا لو أوصى بفرسين ثم بفرس أو بجلدين ثم بجل أو بعبدين ثم بعبد لزمه الا كثر أو مالوا وصى بعبد ثم بعبد أو بفرس ثم بفرس وهكذا الزامه معا ولا نظر لقيمة كل كما نقله شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عب (قوله سواء كانت الخ) انما أتى بهذا التعميم لرد على من يخالف في ذلك اذ قد روي عن مالك ومطرف ان تقدم الا كثر فله الوصيتان والا فله الا كثر فقط وحكي اللخمي عن مطرف ان كانا في كتابين فله الا كثر تقدم أو تأخر وان كانا في كتاب واحد وقدم الا كثر فهما معاه وان آخره فهو له فقط وحكي ابن زرقون عن عبد الملك اذا كانا في كتابين فله الا كثر والا فهما معاه وان تأخر الا كثر (قوله ولا يتظر لما بيد العبد الخ) تبع غير في ذلك وهو خلاف ما في شرح عجب وتبعه عب وش من أنه اذا كان مال سيده مائتين وقيمة العبد بدون ماله مائة وبيده مائة فكذا ثم مال سيده أيضا فعتق جميعه لان نسبة قيمة رقبته الى ثلث مائة ثلث وياخذ ثلث ما بيده من المال (١٧٥) كما قال وأخذ العبد باقية أي الثلث الذي أوصى به السيد مع خروجه حرا فيقوم في

غير ماله وثلثا لورثة سيده واعتمد محشي ت ما قاله شارحنا جاعلا انه ظاهر كلامهم (قوله قوم في ماله) أي مال العبد أي جعل ماله من جلة مال السيد وقوم فيه ليعتق جميعه وليس المراد قوم مع ماله وذلك لان التقويم بماله يقال فيه كم يساوي العبد على انه له من المال كذا وكذا بحيث يجعل ماله كصفة من صفاته بخلاف كم يساوي كذا بدون مال ويجعل ماله من جلة أموال السيد يعني كلام المصنف قوم حال كون قيمته معدودة مع ماله من جلة أموال السيد (تبيينه) ما ذكره المصنف من أنه يتقسم في ماله ان لم يحمله الثلث فيبيدانه لا يقوم فيه في القسم الاول وهو جلة الثلث وهو كذلك (قوله ولا شيء

تكن الوصيتان من نوعين ولا متساويتين بل كانا من نوع واحد كما اذا أوصى بدراهم فضة ثم أوصى بدراهم فضة واحداهما أكثر فانه يأخذ أكثر الوصيتين سواء كانتا بكتاب واحد أو بكتابين ولا فرق بين أن يتقدم الا كثر أو يتأخر وكذلك الحكم اذا أوصى له بجزء ثم أوصى له بعدد (ص) وان أوصى لعبد بثلثه عتق ان جله وأخذ باقية والا قوم في ماله (ش) يعني انه اذا أوصى لعبد بثلثه أو بجزء من ماله فان جمل ثلث ماله ما أوصى به فان العبد يعتق وان فضل من الثلث فضلة أعطيت للعبد فاذا ترك السيد مائتين والعبد يساوي مائة عتق العبد ولا يتظر لما بيد العبد من المال بل يأخذه ويختص به دون الورثة لجل الثلث لرقبته ولترك السيد ثلثا والعبد يساوي مائة فانه يأخذ بقيمة الثلث مع خروجه حرا فأي أخذ ثلاثة وثلثين وثلثا ثلث المائة وان لم يحمل الثلث قيمة رقبته من غير نظر لما بيد العبد قوم العبد في ماله بأن يؤخذ ماله ويضم لمال السيد ويتظر فان جله ثلث الجميع مع قيمة رقبته خرج حرا والا خرج منه محمل الثلث مثاله لو ترك السيد مائة والعبد يساوي مائة وبيده مائة فهو ذاب قوم في ماله ويخرج حرا ولا شيء للعبد في ماله ولو ترك السيد مائة والعبد يساوي مائة وبيده خمسون عتق منه محمل ثلث المائتين والخمسين وانما قوم في ماله لان عتقه كله أهم من عتق بعضه وابقاء ماله بيده فالضمير في أخذ للعبد وفي باقيه الثلث أي الثلث الذي أوصى به السيد له ومعناه ان بقي بعد خروج العبد حرا أو مثله ت كلهما فيها تخليط (ص) ودخل الفقير في المسكين كعكسه وفي الاقارب والارحام والاهل اقارب به لا من لم يكن له اقارب لاب والوارث كغيره بخلاف اقارب به هو (ش) يعني انه اذا أوصى لساكن فان الفقير يدخل في الوصية وبالعكس ابن عرفة ونظايرهم ولو على عدم الترادف واذا أوصى لاقارب زيد أو لارحامه

للعبد في ماله) أي بل يخرج حرا ويترك ماله لسيده (قوله عتق منه محمل ثلث الخ) ايضاحه ان نقول ان ثلث المائتين والخمسين ثلاثة وثمانون وثلث ونسبتم القيمة العبد أربعة أخماس وسدس خمس بيانه ان الثمانين من المائة أربعة أخماس والثلثة والعشرين الميكلة لثلاثة سدس والعشرون من المائة خمس فيعتق من العبد أربعة أخماس وسدس خمس وبق منه خمسة أسداس خمسة (قوله وفي الاقارب الخ) أي ولو كفارا قاله في التوضيح (قوله بخلاف اقارب به) هو راجع للسائل الثلاث من الاهل والارحام والاقارب كما هو مفاد الشارح (قوله وظاهره ولو على عدم الترادف) أي ولو مررن على قول من يقول ان لفظي الفقير والمسكين غير مترادفين لغة وشرعا نظرا للعرف فانهم ماسوا عند الناس كذا أفاده بعض الشيوخ وفي بعض الشروح ان محل الدخول ما يقع من الموصي النص على خلاف ذلك بقوله أوصيت بكذا الفقراء لالساكن وعكسه ومثله اذا جرى العرف بأن الوصية لاحدهما لا يدخل فيها الآخر اه (أقول) بقي شيء آخر وهو انه اذا صدر من عالم يعرف الفارق بينهم ما يعرف الناس انهم ماسوا هل يعمل بمقتضى العرف من الشمول أو يعمل بمقتضى علمه وفي تقرير بعض الشيوخ أنه يعمل بمقتضى علمه فان أتى بهم ماعفلا كلام في اعطائهم مالا من حيث دخول أحد اللفظين في الآخر بل من حيث وجود كليهما من الموصي ولا ينافي ذلك قولهم اذا اجتمعا

افترقالان معناه افتراقا في حقيقة كل ثم لا يلزم مساواتهم ما بل يرجع لاجتهاد الوصي (قوله دخل الاعمام وبنوهم) ثم قال والاخوال
والخالات قضية عبارة أن الجميع في مرتبة واحدة وليس كذلك لما تقدم من أن أقارب الأم لا يستحقون الا اذا عدم أقارب الأب (قوله
وأثر المحتاج الابعد) أي واذا أوزر الابعد فالأقرب أولى فالمصنف نص على المتوهم (قوله فيقدم الخ) المراد بالتقدم الا بشارأي الزيادة
على غيره وان كان غير محتاجا أشد الاحتياج لانه يختص بالجميع (قوله ولو كان أجنبيا) المناسب أن يقول ولو بعيد بديل أجنبيا لانه
لا يعطى الا القرب في هذه الامثلة (قوله أعطوا الأقرب فالأقرب الخ) اسم التفضيل يفيد الترتيب بحسب القرب والفاء تفيد
الترتيب بحسب منازل القرب قاله في التوضيح كرم بعض شيوخنا (قوله فيقدم الاخ وابنه على الجد الخ) ومراده أخ شقيق أو لأب
لأخ لام لما تقدم ان أقارب الأب يقدمون (١٧٦) على أقارب الأم فان لم يكن أقارب أب دخل الجد لام والاخ

للام وقد مد عليه دلالاته بينوة
الام (قوله لانهم ايدليان بالبنوة)
أي لابي الموصى أي يديان
لاموصى بالبنوة لابي الموصى ولو
قال لانهم يشتركان مع الموصى في
الأب بخلاف الجد كان أوضح (قوله
أي على الجد الخ) متعلق بقوله
فيقدم الاخ وابنه وأما الم وابن
العم فيقدم الجد عليهم ما وقوله وأما
أبوه أي وأما أبوا الجد فيقدم العم
وابنه عليه (قوله وفي كلام الشارح
نظر) لانه قال بتقديم الاخ للأب
على الاخ للام فيقتضى دخوله معه
وليس كذلك لما علمت ان أقارب
الام لا يدخلون الا اذا اتى أقارب
الأب فقول الشارح فيقدم الأقرب
فالأقرب أي والجميع له استحقاق
بخلاف أقارب الأم مع أقارب الأب
فلا استحقاق لهم معهم (قوله وأما
زوجة الموصى) اذا قام بها مانع
الارث فلا تدخل في الوصية لعدم
اطلاق اسم الجوارع عليها عرفا
كالوارثة لعله الارث (قوله البائن
عن أبيه بنفقته) الحاصل ان
الابن الكبير ان كان بائنا عنه

أولاهله أولقرا بتي أو رجى أولذوى رجى أولاهلى أولاهل يبقى فانه يدخل في ذلك الاقارب
للام ان لم يكن أقارب من الاب اما ان كان فلا يدخل أقاربه من أمه لكن ان كانت الوصية
لأقارب أولاهل أولارحام الغير ودخلت أقاربه من جهة أبيه وأقاربه من جهة أمه ان لم
يكن له أقارب من جهة أبيه فانه يستوى في ذلك الوارث وغير الوارث فيدخلون كلهم مدخلا
واحدا فيدخل العم للام والام لان الموصى ليس هو الموروث بخلاف مال أو وصى لأقارب نفسه
أولارحامه أولاهله فان الوارث له أي بالفعل لا يدخل في الوصية لان الشرع حكم بمنع الوصية
لوارث فاذا كان له ولد مثلا وأعمامه دخل الاعمام وبنوهم والاخوال والخالات والعمات
ولا يدخل الولد وبعبارة استعمال الدخول في الاول في المشاركة وفي الثاني في الشمول أي
وشارك الفقير المسكين وعكسه وشمل الاقارب الخ أقاربه لأمه (ص) وأثر المحتاج الابعد
الابيان فيقدم الاخ وابنه على الجد (ش) يعني انه اذا أوصى لأقارب فلان الاجنبي أو
لارحامه أولاهله أو أوصى لأقاربه هو أولارحامه أولاهله فان الاحوج يؤثر ولو كان أجنبيا
ومعنى الاشارة ان يزدله ولا يختص بالجميع الا أن يقول أعطوا فلانا ثم فلانا فانه يعمل على قوله
ويقدم من قدمه ولو كان غيره أحوج منه أو يقول أعطوا الأقرب فالأقرب فيقدم الاخ وابنه
على الجد لانهم ايدليان بالبنوة والجدي يلى بالقوة وجهة البنوة أقوى واذا قدم الأقرب فانه يزداد
له شيء من الوصية ولا يختص بجميعة ما بقوله (ولا يخص) راجع للجميع أي وأثر المحتاج الابعد
ولا يخص فيقدم الاخ وابنه على الجد ولا يخص أي على الجدنية وأما أبوه فاهم وابنه مقدم
عليه وفي كلام الشارح نظر (ص) والزوجة في جيرانه لا عبد مع سيده وفي ولد صغير وبكر
قولان (ش) يعني أنه اذا أوصى لجيرانه فانه يعطى الجار وزوجته وأما زوجة الموصى فلا تعطى
كانت وارثة أم لا لانها ليست جارا وأما عبد الجار مع سيده فلا يعطى من الوصية شيئا نعم ان كان
منفردا عن سيده بالسكنى فانه يعطى وسواء كان سيده جارا أو لا يعطى ابن الجار الكبير البائن
عن أبيه بنفقته ولا يعطى من الوصية صيف ولا تبع والفرق بين الزوجة والعبد قوة نفقة
الزوجة لانها معاوضة وهل يدخل ولد الجار الصغير وابنته البكر ولا يدخل فيها في كل قولان
لسمخون وابن المباحشون وظاهره ولو كانت نفقة كل على نفسه وحده الجار الذي لاشك فيه
ما كان يواجهه وما لصق بالمنزل من ورائه وجانيه فان كان بينهما مهر أو سوق متسع لم يكن جارا

ونفقته على نفسه فانه من الجيران والافقيه الخلاف كما يفيد كلامهم ارام (قوله ولا تبع

والمعتبر

الخ) أي اذا أوصى لجيرانه فلا يدخل خدام الموصى (قوله قوة نفقة الخ) قديقال هذا الفرق ينتج العكس فينتج عدم دخولها ودخول
العبد والاولى في الفرق أن الزوجة لا علم ذاتها زوجها وانما علمك عصمتها فلذلك دخلت وان لم تفرد والعبد علمك ذاته فسكنائه معه
لا ينسب عرفا لجوار الموصى بخلاف انفراد (قوله وظاهره ولو كانت نفقة كل على نفسه) الظاهر أن يقيدها اذا لم تكن نفقة كل على
نفسه وحده فلا (قوله ما كان يواجهه) أي وبينهما اشار ع خفيف لاسوق أو مهر متسع وأما حديث ألا ان أربعين دارا جار في التكرمة
والاحترام تنبيه لو كانت الدار كبيرة ذات مساكن كثيرة فاذا أوصى بعضهم لجيرانه اقتصر على أهل الدار وان كان ربه اساكنا
بها فان شغل أكثرها كانت وصية لجيرانه لمن خرج عنها وان شغل أقلها فالوصية لمن في الدار خاصة وينبغي أن يكون مثل الأقل ما اذا

شغل النصف (قوله ولم يكمل عليه العتق) المناسب أن يقول ولم يكمل عليه الهبة (قوله والوصية كالهبة الخ) أي المشار إليها بقوله ولم يكمل عليه العتق إذا وهب جزأ منها (قوله فإنه يختص بالموالي الأسفلين) أي لأنهم مظنة الاحتياج والموالي الأسفلون هم من أعتقهم الموصي ولأن المعتق عتابة الولد والمعتق بمنزلة الأب والرغبة في الابن أكثر من الأب (قوله وانظر الخ) قصور قال ابن عرفة وفي قصرها على موالي الموصي وأولاده وعمومها فيهم وفي موالي أبيه وولده وأخواته وأعمامه وزيات العتبية فيه عليه محشى تب (قوله ولكنه خلاف النقل) المناسب أن يقول ولكنه ضعيف (قوله هنا كلام نفيس (١٧٧) الخ) راجعته فوجدته بعد أن ذكر

مأذ كره هنا مصدر به ذكر بعد ذلك عبارة عن من فيها تفصيل مغاير لما صدر به فأعرضت عن ذكره وما ذكره هنا وجدت شب وعب ذكره فقالا وإذا أوصى بأولاد أمتهم لم يبدأ بما ولد أو بما ولدت (قوله وهو خلاف ما لابن المواز) أي من أنه يدخل لأنه قال أمان لم يكن له يوم الوصية عبيد مسلمون فان من أسلم من عبيده أو اشتراه مسلما يدخل في الوصية اه (قوله على المشهور الخ) مقابله ما لا شهب لخبر موالي القوم منهم (قوله لأنهم أحرار الخ) أي عقيم أحرار وإذا كانوا أحرار في الأصل فلا يتأق لهم موال أعلن أي معقون لهم (قوله ولم يلزم تميم كغزاة) مفهومه قسمان أحدهما الإيصاء لعين كفلان وفلان أو أولاد فلان ويسمى فية قسم بينهم بالسوية ومن مات منهم قبل القسم فنصيبه لوارثه ومن ولد بعد موت الموصي لا يدخل معهم ثانيها أن يوصى لمن يمكن حصره ولكن لم يسمهم كقوله أوصيت لأولاد فلان أو لأخوتي وأولادهم أو لأخوالي وأولادهم فلما لا يقسم بينهم بالسوية ولا شيء لمن مات قبله وهو قول ابن القاسم في المدونة فاستفقد

والمعتبر في الجار يوم القسم فلما نقل بعضهم أو كلهم وحدث غيرهم أو بلغ صغير فذلك لمن حضر ولو كانوا يوم الوصية قليل لا ثم كثير وأعطوا جميعهم (ص) والجل في الجارية أن لم يستثنه والأسفلون في الموالي والجل في الولد والمسلم يوم الوصية في عبيده المسلمين (ش) يعني أنه إذا أوصى بجارية لم يدمث إلا فان حملها يدخل معها لأنه كجزء منها حيث وضعته بعد موت السيد الآن يستثنى سيدها فهو له وانما صح استثناءه الجمل هنا ولم يصح استثناءه مع عتقها لأن الشرع كمل عليه العتق إذا أعتق جزأ منها ولم يكمل عليه العتق إذا وهب جزأ منها والوصية كالهبة وأما الوصية في حياته فان الوصية لا تتضمنه عند أهل المذهب وإذا أوصى لمواليه أو لموالي فلان فإنه يختص بالموالي الأسفلين لأنهم مظنة الاحتياج وانظر هل يختص بمن أعتقهم ومن أنجزه ولا يؤثم بعتقه أو يكون في عتق أبيه وابنه كما في الوقف حيث قال هناك ومواليه المعتق وولده ومعتق أبيه وابنه فقوله والأسفلون أي واختص ولا يقدر ودخل الأسفلون كما في الشارح لأنه يؤهم أن غير الأسفلين يدخلون معهم وان كان هو قول أشهب لكنه خلاف النقل وإذا أوصى بأولاد أمته أو بما ولد أو بما ولدت فإنه يدخل في ذلك جملها وظاهره ولو وضعته قبل موت الموصي وهو ما جزم به المواق وهنا كلام نفيس انظره في الكبير وإذا أوصى لم يدمث إلا بعبيده المسلمين فانما يدخل في الوصية من كان من عبيده مسلم يوم الوصية لا من أسلم بعد ذلك فقوله والمسلم أي واختص أو تعين المسلم يوم الوصية أي حينها في إيصائه لم يدمث إلا بعبيده المسلمين وله عبيد مسلمون ونصارى فمن أسلم بعد الوصية في يومها لا يدخل ومن باب أولى من أسلم يوم التنفيذ وظاهر كلام المؤلف أنه لا يدخل من أسلم بعد الوصية ولو لم يكن له حين الوصية عبيد مسلم وهو خلاف ما لابن المواز (ص) لا الموال في تميم أو بنهم ولا الكافر في ابن السبيل (ش) يعني أنه إذا أوصى لقبيلة من القبائل كقوله أوصيت لقبيلة تميم أو بني تميم فان الموال لا يدخلون في ذلك على المشهور ومعلوم أن المراد بالموالي الأسفلون لأنهم أحرار في الأصل فليس لهم موال أعلن ولو أوصى لمساكين بني تميم دخل في ذلك موالهم وانظر إذا أوصى لرجل بني تميم أو نسائهم هل يدخل الصغير في النوعين كما في الوقف وهو الظاهر أم لا وإذا أوصى بثلاث ماله لابن السبيل فإنه يختص بالمسلمين ولا يدخل فيه الكافر وان كان ابن سبيل أي غير مسلم لأن المسلمين إنما يقصدون بوصاياهم المسلمين ويؤخذ من التعليق أن الموصي لو كان كافرا اختص بهم لأن الكافر في الغالب لا يقصد إلا الكفار (ص) ولم يلزم تميم كغزاة واجتهد كزيد معهم ولا شيء لوارثه قبل القسم (ش) يعني أن الشخص إذا أوصى بثلاثة للفقراء أو للمساكين أو لأغزاة ولقبيلة كبيرة وكل ما لا يختص فانه لا يلزم تميم الجميع إذ تعد ذلك عادة ويجهل من يتولى تفرقة ثلث الميت من وصى أو قاض أو ممة دم أو وارت وإذا أوصى لقبيلة

(٢٣ - خريش ثامن) مما ذكرنا أن من ولد بعد موت الموصي لا يدخل في قسم من الأقسام الثلاثة وان من حضر القسم يدخل في جميعها وان مات قبله استحق وارثه نصيبه فيما إذا عين ولا يستحق في القسمين الباقيين وأنه يقسم بالسوية فيما إذا كان على معين أو من يمكن حصره والظاهر أن فقراء الرباط والمدارس والجامع الأزهر من القسم الثالث اه كذا في شرح عب الأ أن قوله والظاهر الخ مخالف فيه ما قدمه في باب الوقف عند قول المصنف أو مجهول وان حصر أن المنقول في العتبية أن أهل مسجد كذا من غير المحصور وان قول الزرقاني أن من تصدق على المجاورين بالمساكن الفلاني من المحصور رقبه نظر اه

(قوله وضرب المجهول فأكثر بالثلث) لو قال وجعل وحذف الباء من الثلث لكان أظهر (قوله وهل يقسم على الحصص) أي جنس الحصص (قوله فإذا كان ثلثه ثلثمائة) وذلك فيما إذا كان ماله كله تسع مائة ولم يجز الورثة الوصايا وتعينت في الثلث وهو ثلثمائة (قوله فكأنها عالت بمثل ربعها الخ) صوابه كأنها عالت بمثل ثلثها لأن طريقة الفرضيين إذا أرادوا أن يعرفوا ما عالت به المسئلة إنما ينسبون إليها دون العول وإذا أرادوا أن يعرفوا ما نقص لكل واحد نسبوا ما عالت به إليهم مع عولها والحاصل أن الخطأ إنما هو من حيث النسبة والافالحكم واحد وهو أن تقسم الثلث بين المجهول والمعلوم على حسب نسبة المعلوم للمجهول بعد الضم أي نسبة المعلوم لمجموع المعلوم والمجهول لأن الذي عيل له (١٧٨) يستحق ما نقصه العول والعول نقص الثلثمائة ربعها لما قاله الفرضيون من أنه

إذا أريد معرفة ما نقصه كل واحد ينسب ما عالت به إلى المسئلة مع عولها ولا شك أن نسبة المائة إلى الثلثمائة بعد الضم أي نسبة المائة إلى المجموع الربع فيعطى صاحب المعلوم الربع وعلى الصواب من أنه ثلثها إنما يعطى صاحب المعلوم الربع أيضا (قوله على عدد هم) أي على عدد الفرق المجاهيل لأعلى عدد الأفراد فإذا كانت المجاهيل نوعين فيقسم نصفين وثلثا فيقسم ثلاثة وهكذا لو كانت الوصية لبعض المجاهيل بأكثر من المجهول الآخر (قوله بين الماء والخبز) بأن يوضع الخبز نصفه ويشترى منه حتى يفرغ ويوضع النصف الآخر للماء كذلك فيشتري منه كل يوم القدر المسمى إلى أن يفرغ (قوله واستشكل الأول) القائل بأنه يقسم نصفين لأنه جعل للماء درهمين وللخبز درهمين واحدا فكيف يقسم ما خصهما على المناصفة والمناسب قسمه على الثلث والثلثين وهو القول الآخر (قوله كان للجميع) هذا الزوم لا يظهر إلا إذا لم يبين الموصي غرضه وأما مع تبين غرضه فلا ظهور له (قوله إلى أن هناك وصايا أخرى) أي غير المجهول وأراد بقوله وصايا

كبيرة ولزيد أو لساكين وزيد أو للغزاة وزيد فإن الثلث يقسم بينهم ويبرز يد كواحد منهم ويجهتد المتولى في التقديم والتأخير وفي قدر ما يعطى لأن القرينة هنا دللت على أن الموصي أعطى المعلوم حكم المجهول وألحقه به وأجرى على حكمه حيث ضمه إليه فلا يقال أنه إذا اجتمع معلوم ومجهول جعل لكل منهما النصف فلومات زيد قبل قسم المال الموصى به فإن وارثه لاشئ له من ذلك كما إذا مات واحد من المسلمين أو الغزاة قبل القسم فإنه لاشئ لوارثه قال في المدونة انما يكون الثلث لمن أدرك القسم اه أي فلم يمت عن حق حتى يورث عنه وقوله لوارثه أي لوارث من ذكر (ص) وضرب المجهول فأكثر بالثلث وهل يقسم على الحصص قولان (ش) يعني إذا كان في وصايا الميت مجهول واحد كوقود مصباح على الدوام بكذا أو تعدد كتسبيل ماء على الدوام بدرهمين مثلا ونفقة خبز على الدوام بدرهم وكان فيها معلوم أيضا كوصيتين لزيد بكذا ولعمر وبكذا فإنه يضرب للمجهول أو للمجاهيل مع وصيتي زيد وعمر بالثلث أي يجعل الثلث فريضة ثم يضم إليها المعلوم ويجعل بمنزلة فريضة عالت فإذا كان ثلثه ثلثمائة جعل كله للمجهول ثم يضاف إليه المعلوم فإذا كان المعلوم مثلاً ثلثمائة فكأنها عالت بمثلها فيعطى المعلوم فأكثر نصف الثلثمائة ويبقى نصفها للمجهول فأكثر ولو كان المعلوم مائة لزيدت على الثلثمائة فكأنها عالت بمثل ربعها فيعطى المعلوم ربع الثلثمائة ويقض عليه ويبقى الباقي للمجهول ثم يختلف هل يقسم ما حصل للمجهول فأكثر بينهم على عدد هم فيقسم نصفين في المثال المذكور بين الماء والخبز وهو قول ابن الماحشون أو على الحصص فيقسم على الثلث والثلثين فيجعل للماء الثلثان وللخبز الثلث وهو ما في الموازية واختيار التونسي قولان واستشكل الأول بأن الموصي قد جعل له أقل مما لا يخفى كان ينبغي عدم التساوي بينهم وأجيب عن ذلك بأنه لما كان له الثلث مع الانفراد كان للجميع الثلث على التساوي فقوله وضرب أي حوصص أو أسهم وقوله وضرب الخ فيه إشارة إلى أن هناك وصايا أخرى (ص) والموصي بشرائه للعق بزيادة الثلث قيمته ثم استثنى ثم ورث وبيع عن أحب بعد النقص والاباية (ش) يعني أنه إذا وصى بشراء عبد معين للعق بأن قال اشتر واعبد فلان وأعتقه فإن باعه صاحبه بغيره فلا كلام وإن أبي فإنه يزداد له فيه ثلث قيمته لأن الناس لما كانوا يتعابنون في البيع ولم يجد الميت شيئا يوقف عنده وجب أن يقتصر على ثلث ذلك لأن الثلث الحد القليل والكثير فإذا كان قيمته مثلاً ثلاثين فإنه يزداد عليها عشرة فقط فإن باعه فلا كلام وإن أبي فإنه يستأنى بالثلثين وبالزيادة لعله أن يبيعه فإن لم يبيعه بعد ذلك فإن الثمن والزيادة برجعان ميراثا ومحل الزيادة المذكورة أن لم يكن العبد لابن الموصي فإن كان لابنه فإنه لا يزداد شيئاً قاله في

آخر أي غير المجهول وهو الوصية بالمعين المعلوم وأراد بالوصايا الأخر الجنس الصادق بالواحدة (قوله بزيادة الثلث قيمته) أي يزداد على قيمته ثلثها تدرجاً ولذلك قال المصنف يزداد لثلث ولم يقل يزداد ثلث الخ والحاصل أن المصنف لو قال يزداد ثلث قيمته لدل على أن الثلث يزداد دفعة وليس كذلك بل الزيادة على التدرج وهي منتزعة الثلث كما قررنا (قوله استثنى) وهل سنة أو بالاجتهاد قولان تنبيهه ظاهر عبارة أنه يزداد لثلث قيمته ولو أبي بخلافه لم يحسم على ما ذالم باب بخلاف أبي بخلاف ذلك كذا في غيره (قوله بعد النقص) ظرف أي رجع ميراثه بعد النقص للثلث من غنمه للمشتري الذي أحب أن يباعه وقوله والاباية معطوف على النقص (قوله ذالم يكن العبد لابن الموصي) المناسب أن يقول إذا لم يكن العبد لوارث الموصي فقي كان لوارث الموصي فإنه لا يزداد

المدونة

شيء أي للاتهام أي لما فيه من الوصية لوارث (قوله فانه يورث بعد الاستبراء) الذي في عجم وهو المعتمد انه يورث في هذه اذ لم يشتره بعد النقص من غير استبراء وقر بين هذه والتي قبلها ان هذه لا تعتق فيها بخلاف التي قبلها اه (قوله بناء على ما ذهب اليه الرضوي) أي من التفصيل بين الفعل والاسم (قوله ويرجع الثمن) المراد بالثمن القيمة أي التي أشار لها بقوله فان باعه صاحبه ببقية (قوله لاجل الزيادة في الثمن) أي لاجل الزيادة على قيمته التي أحب أن تكون ثمنه (قوله فان الثمن) أي الذي هو القيمة (قوله عطف على بخلاف) فيه شيء حيث أفاد ان هناك شرطين مقدرين للميتين لما سر (قوله امتنع رأسا) (١٧٩) فلم يسم ثمنه أي فقد سد أصل البيع (قوله بخلاف

الاباية لاجل الزيادة الخ) المناسب ان لو قال بخلاف الاباية لاجل الزيادة فلم يسد أصل البيع (قوله) وانظر لم اعتبر في هذه زيادة ثلث الثمن) فيه شيء أي بل اعتبر في هذه ثلث القيمة وان عبر بالثمن فلا محل للظرف قدس (قوله) وبيعه لعتيق في العبارة حذف عاطف ومعطوف وهو أول فلان بدليل آخر كلامه (قوله في بيعه) أي بأنقص من الثلث في الصورتين وقوله أو عتق ثلثه أي ثلث العبد في الصورة الاولى (قوله أو القضاء به) في الصورة الثانية والحاصل ان التخيير في الاولى بين بيع العبد له بما قال أو عتق ثلث العبد وفي الثانية بين بيعه له بما قال أو يعطوه ثلث العبد فقوله نقص ثلثه جاز فيهما وكذا قوله والاخير الوارث في بيعه وقوله أو عتق ثلثه أو القضاء به في له موزع ولو قال وبيعه لعتيق أو فلان نقص ثلثه والاخير الوارث في بيعه وعتق ثلثه أو أعطائه له ان جعله لكان أظهر وأبعد عن الاول ان التخيير انما يكون بين اثنين (قوله وهذا اذا جعل الثلث لجميع العبد الخ) مثاله لو ترك ثلاثة عبيد كل عبد يساوي مائة ثم ان بعض شيوخنا رحمه الله بحث في ذلك قائلاً لا القياس أن

المدونة واذا أوصى ببيع عبده فلان عن أحبه العبد أو حب شخصاً فانه يباع له فان اشتراه ببقية فلا كلام وان أبي فانه ينقص له من قيمته قدر ثلثها فان لم يشتره بعد ذلك فانه يورث بعد الاستبراء فقوله وبيع عطف على بشرائه أي وبيعه له أو يبيعه وقوله أحب صفقة جرت على غير من هي له أي من مخصص أحبه العبد ولم يبرز الضمير بناء على ما ذهب اليه الرضوي (ص) واشتراء لفلان وأبي بخلاف بطلت ولزيادة فله موصى له (ش) يعني انه اذا أوصى أن يشتري عبداً عمرو و يعطى لغيره مثلاً فان باعه صاحبه ببقية فلا كلام وان أبي ان يبيعه بذلك فان كانت ابائته لاجل البخل يبيع العبد فان الوصية تبطل ويرجع الثمن ميراثاً وان كانت ابائته من بيعه لاجل الزيادة في الثمن فانه يراعى في قيمته ثلثها فان أبي ان يبيعه بذلك فان الثمن والزيادة يدفعان للموصى له واذا رجع الثمن ميراثاً فهل تدخل الوصاية فيه أو لا تدخل فيه ترددين الاشياخ فقوله واشتراء لفلان الخ هنا حذف شرطين وحرف الجر لتقدم نظيره أي وان أوصى بأشياء وأبي بخلاف بطلت وان أبي لزيادة فله موصى له الأصل والزيادة من غير استبراء وقوله بخلاف مفعول لاجله ولزيادة مفعول لاجله جرب باللام عطف على بخلاف والفرق بين كونه بخلاف فتبطل ولزيادة تكون للموصى له لان في البخل امتنع رأسا فلم يسم ثمنه يعطى للموصى له بخلاف الاباية لاجل الزيادة فان الورثة قادرون عليها وعلى دفع العبد فقد سمي قدراً باعتبار ما قدره الشرع وانما لم يصرح المؤلف بقداره اتسكالاً على ما قدمه وهو الثلث وانظر لم اعتبر في هذه زيادة ثلث الثمن وفي غيرها ثلث القيمة (ص) وبيعه لعتيق نقص ثلثه والاخير الوارث في بيعه أو عتق ثلثه (ش) يعني أن الشخص اذا أوصى ببيع عبده لمن يعتقه فان اشتراه أحد ببقية فلا كلام والافائه ينقص عن المشتري ثلث قيمته فان اشتراه بذلك والاخير الوارث في بيعه بما طلبه من أن يشتره به أو عتق ثلث العبد قبل لانه الذي أوصى به الميت في المعنى (ص) أو القضاء به لفلان في له (ش) يعني انه اذا أوصى أن يباع عبده فلان من فلان الفلاني فان اشتراه فلان ببقية فلا كلام وان أبي أن يشتره بذلك فانه يحيط عنه من قيمته ثلثها فان أبي فان الوارث يخير بين أن يبيعه لفلان بما طلبه به وبين أن يسلم ثلث العبد لفلان ملكاً وهذا اذا جعل الثلث لجميع العبد الموصى ببيعه لعتيق أو لفلان فان لم يحمله الثلث خيرا الوارث بين بيعه منه بوضعية ثلث الميت أو يعتقوا منه مبلغ ثلث الميت من جميع ما ترك في مسألة العتيق لان الوصية له وأما مسألة البيع لفلان فيخير بين بيعه بوضعية ثلث الميت وبين اعطائه فلان ثلث جميع ما تركه الميت امن العبد وغيره بما عليه من عرض ودار وغيرهما قاله الشيخ شرف الدين فقوله أو القضاء به فلان معطوف على عتق فصار المعنى أن الوارث في الاولى يخير في بيعه بما طلب المشتري وبين عتق ثلث العبد وفي الثانية يخير في بيعه بما طلب فلان أو عتق ثلث العبد لفلان فأفاد حكم

يعتبر جعل الثلث بما يعتق من العبد أو يدفع فقط لانه الذي يخرج للموصى له (قوله فان لم يحمله الثلث الخ) مثلاً العبد يساوي ثلاثين وترك السيد ثلاثين فالجمله ستون ثلثها عشرين فلم يحمل ثلث الميت العبد فيخير الورثة بين أن يسقطوا عن المشتري عشرين أو يعتقوا ثلثه في مسألة العتيق وبين أن يسقطوا الثلث عن المشتري وبين أن يدفعوا له عشرين التي هي ثلث المال كله في مسألة بيعه لفلان (قوله بين بيعه منه بوضعية ثلث الميت) أي بعامته بسا باسقاط ثلث الميت ويؤخذ منه عشرة في المال وليس المراد أن الثمن هو اسقاط الثلث وقوله به أي ثلث العبد أي اذا جعله الثلث

(قوله أعطوه له أو بيعوه له) لا يخفى أن أو بيعوه له ظاهره مناسب للصنف وأما قوله أعطوه له فلا يظهر مناسقته للمصنف فيحمل على أن المعنى أعطوه له على وجه البيع (قوله وقف) أي عتقه وقوله أن كان أي أن كان قدوم الغائب لاشهر يسيرة أي أن كان برجي قدومه عند انتهاء أشهر يسيرة ولا يخفى أن الغائب تقدم ضمنا لأنه يفهم من قوله ثلث الحاضر أن هناك غائبا (قوله والا) أي بأن لم يرج قدومه الا لشهر كثيرة (قوله عتق ثلث الحاضر) أي يحمل ثلث المال الحاضر وقوله ثم تم منه أي ثم تم عتقه من المال الغائب أي من ثلث المال الغائب إذا قدم ولو تدرججا (١٨٠) (قوله كالاربعة) الكاف أدخلت واحدا فصاحله ان اليسيرة خمسة فأقل والاشهر

الكثيرة ستة فأكثر وعتق العبد كله لأن التبعض خلاف الوصية وانغفر ذلك في الطول للضرورة قال في المدونة وليس للعبد أن يقول أعتقوا مني ثلث الحاضر الآن وإذا طلب ذلك لم يجب (قوله ولزم اجازة الوارث الخ) ليس المراد انه يلزمه ان يجب يزوا غا مراده انه اذا أجاز وصية مورثه قبل موته فيما له رده بعده كالمو كانت لوارث أو بأكثر من الثلث فان ذلك يلزمه (قوله بمرض) أي ان الاجازة بالمرض سواء كانت الوصية فيه أوفى الصحة ولا بد من كون المرض مخوفا واستغنى عن تقييده بذلك لفهمه من الشرط الثاني وهو قوله لم يصح بعده فان أجاز في صحته أوفى مرض صح منه صحة بينة ثم مرض لم يلزم الوارث ما أجازة في صحته أو مرضه الاول (قوله لكونه في نفقته) أي من صدر جاني نفقته أي نفقة الموصي واجبة أو تطوعا (قوله الا أن يحلف الخ) جمع المصنف بين استثناءين من شيء واحد بغير عاطف مع ان المناسب العطف وأجيب بأن حرف العطف محذوف من الثاني وهو غير مختص بالضرورة على المعتمد لكن بشرط أمن اللبس قاله الشيخ خالد وأجيب بغير ذلك

المستثنين بأوجز عبارة وبعبارة معطوف على عتق أي أو بيعه والقضاء به لفلان في قوله أعطوه له أو بيعوه له ومعنى القضاء الاعطاء وقوله به أي بثلث العبد (ص) وبعث عبد لا يخرج من ثلث الحاضر وقف ان كان لاشهر يسيرة والابجل عتق ثلث الحاضر ثم تم منه (ش) يعني ان الانسان اذا أوصى بعتق عبده من ثلثه وله مال حاضر ومال غائب والمحال ان العبد لا يخرج من ثلث المال الحاضر ويخرج من ثلث الجميع فان كان المال الغائب بأي عبدا أشهر يسيرة كالاربعة فان العبد يوقف الى حضوره ويعتق كله منه وان كان المال الغائب لا بأي الا بعد أشهر كثيرة فانه يحمل عتق ما قابل ثلث الحاضر ثم كلما قدم شيء من المال الغائب فانه يعتق ما قابل ثلثه الى أن يكمل عتق العبد (ص) ولزم اجازة الوارث بمرض لم يصح بعده الا لتبين عذر لكونه في نفقته أو دينه أو سلطانة الا أن يحلف من يجهل منه له انه جهل ان له الرد (ش) يعني أن المريض مرضا مخوفا اذا أوصى بوصايا في حال مرضه بأكثر من الثلث وأجازها الوارث قبل موت الموصي فان تلك الاجازة تلزم الوارث ما لم يكن الوارث له عذر أمان كان له عذر بان كان في نفقة الموصي ويخشى انه ان لم يجز وصيته قطع عنه نفقته فان تلك الاجازة لا تلزمه حينئذ وكذلك لا تلزمه الاجازة ان كان على الوارث دين للموصي ويخشى انه ان لم يجز وصيته طلبة دينه وسجنه أو كان يخشى سلطان الموصي وجاهه فان لم يكن للوارث عذر بأحد هذه الأمور فان حلف وكان مثله يجهل ذلك فان الاجازة لا تلزمه حينئذ وظاهره أنه لا فرق في لزوم الاجازة من الوارث بين من تبرع بالاجازة ومن سأله الموصي في ذلك واليه ذهب غير واحد من شيوخ عبد الحق ولا يجوز اذن البكر ولا الابن السفينة وقوله (لا بصحة) هو مفهوم قوله بمرض وذكره ليرتب عليه قوله (ولو يكسفر) يعني ان الانسان اذا أوصى في حال صحته بوصايا زائدة على ثلث ماله وأجاز الوارث في حال صحة الموصي فان الاجازة لا تلزم الوارث ولو كان الموصي فعلا ذلك في صحته في حال سفروه أو في حال سجنه أو غزوه وهذا مدخول الكاف لعدم جريان السبب (ص) والوارث يصير غير وارث (ش) يعني أن من أوصى بوصية في حال صحته أو في حال مرضه لا خيمه من ثلثه ولذا فان الوصية تصح لان الوارث صار غير وارث وقد علمت ان المعتمد في الوصية ما يؤول الامر اليه وهو يوم الموت فلما أوصى لامرأة أجنبية ثم تزوجها في صحته ثم مات فان الوصية تبطل لان غير الوارث صار وارثا وتقدم ان المعتمد ما يؤول اليه الامر وهو يوم الموت واليه أشار بقوله (وعكسه المعتمد ماله) وقوله (ولو يعلم) مبالغته في قوله والوارث يصير غير وارث أي ولو لم يعلم الموصي في الوارث انه صار غير وارث وأشار ببلورد قول ابن القاسم في المرأة توصى لزوجها ثم يطلقها البتة فان علمت بطلاقها قبل موتها فالوصية جائزة

(قوله الا أن يحلف) فان نكل لزمته وقوله من يجهل مثله أي كالحافي المتباعد عن الفقهاء (قوله الا أن يحلف الخ) المناسب من يجهل ان له الرد وان كان الحكيم مسلما في جهل الزوم الا أنهم مسألة أخرى كما ذكره محشي نت (قوله وظاهره أنه لا فرق الخ) كأنه مقابله بقوله ان كان متبرعا بالاجازة يلزمه وان سئل في ذلك فلا يلزمه لانه بالسؤال صار كالذكره عليها (قوله ولا يجوز اذن البكر الخ) أشار لذلك بعض شراحه بقوله وبقي شرط في المجبوز وهو أن يكون المجبوز كافا لا مجبوزا عليه (قوله ولو يكسفر الخ) رداعلى المقابل القائل بالزوم وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك (قوله لعدم جريان السبب) وهو المرض

(قوله ولم يغيره) الاولى حذفه والتقدير هذا اذا علم ولم يغيره بل ولولم يعلم وقوله وأما قبله أى وهو حين الوصية وذلك لان الزوجة لا يتأقن علمها حين وصيته الزوجا الوارث أنه يصير غير وارث بأن يطلقها (قوله لا يرث) المناسب أن يقول لا تبطل وصيته الا اذا علم أنه صار وارثا لان الكلام فى صحة الوصية وبطلانها وقوله وليس كذلك أى بل الوصية باطلة اتفاقا متى صار وارثا لم لا (قوله لان الوارث لا يصير عكس الوارث) فيه نظر بل الوارث يصير عكس الوارث وكان المناسب أن يأتي بدل هذا لانه يصير عين ما قبله وقال البدر والوارث مبتدأ وجلة يصير غير وارث حال وقوله وعكسه مبتدأ وقوله المعتبر ما له خبر عن المبتدأ الاول وخبر الثانى محذوف والذى فى الرضى انه خبر عن الثانى وخبر الاول محذوف ولم يجعل قوله المعتبر ما له خبرا عنه ما من (١٨١) غير حذف لافراد الضمير (قوله واجتهد

فى عن مشى لظهار) ولا بد أن يكون ذلك المشتري مسلما (قوله أو لتطوع) أى ولا بد أن يكون مسلما وان ظهر به عيب فى هذه لا غير مسلم فى صورتين وان لم يظهر كفره الا بعد شرائه فيرد (قوله يحتج فى شراء الرقبة الخ) وينبغي أن يكون باقى الكمالات كذلك فى قدر المال والاجتهاد فيه (قوله فآخر نجم) أى فآخر نجم مكاتب يعان فيه أو المعان فيه آخر نجم مكاتب فيقدر المبتدأ أو الخبر (قوله فانه يعان به مكاتب الخ) أى بالنقيض بالآخر لئلا يدب خلافا لظاهر المصنف فلو وضعه فى أول نجم كفى فان لم يوجد نجم مكاتب ورث وكذا ان عجز أخذ منه ما عين به وورث (قوله وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف) أى فهو وضعيف والحاصل أن غير الظهار مثله خلافا لما قاله اللخمي هذاما أفاده شرا حنا الا أن محشى ذت ذكر أن الصواب كلام اللخمي فى الكفارة الواجبة كما هو صريح النقل (قوله رق المقابل) راجع لهما أى رق المقابل للدين كلا أو بعضا (قوله

وان لم تعلم فلا شئ له وانما لم يختلف حيث علمت ولم تغير لانها حينئذ لا عذر لها فى ترك التغيير وبعبارة ولولم يعلم أى الموصى حين الموت ولم يغيره وأما قبله لا يعلمه الا الله وهو راجع الاولى ولا يصح رجوعه فى صورة العكس لانه ليس لنا من يقول ان غير الوارث اذا صار وارثا لا يرث الا اذا علم وليس كذلك ثم ان قوله وعكسه مبتدأ والخبر محذوف أى وعكسه كذلك ولا يصح نصبه عطف على غير لان الوارث لا يصير عكس الوارث (ص) واجتهد فى عن مشى لظهار أو لتطوع بقدر المال (ش) يعنى انه اذا أوصى بشراء رقبة للعتق عن ظهار عليه أو أوصى بشرا ثم للعتق تطوعا عنه ولم يسم الموصى ثمنافى الحالين فان من يتولى تفريق ثلث الميث من وصى أو قاض أو وارث أو مقلد قاض يحتج بدفع شرائه الرقبة المذكورة كثرة وقلة بقدر المال فليس من ترك مائة دينار بترك ألف دينار (ص) فان سمي فى تطوع بغيره أو قل الثلث شورك به فى عيبه والافا آخر نجم مكاتب (ش) يعنى انه اذا سمي ثمنافى لا يشتري به رقبة أو سمي كثير المكن ثلث ماله لا يسع ما سماه ولا يسع رقبة فانه يشارك بالثلث أو بما سماه فى شرائه رقبة للعتق فان لم يتيسر ذلك فانه يعان به مكاتب ويستحب أن تكون الاعانة فى آخر نجم لانه أقرب الى العتق قوله أو قل الثلث المعطوف محذوف أى أو كثيرا وقل الثلث وليس معطوفا على يسير لان الفعل لا يعطف على الاسم الصريح ومفهوم قوله تطوع انه لو كان المسمى فيه عتقا عن ظهار فلا يشارك ويطعم بما يبلغ شرائه رقبة فان فضل عن الاطعام شئ ورث وذكر اللخمي ان كفارة القتل كالنطوع كما ذكره الخطاب وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف الا أن يحمل على كفارة قتل العبد لانها مندوبة فيتمضح (ص) وان عتق فظهر دين يرد أو بعضه رق المقابل وان مات بعد شرائه ولم يعتق اشتري غيره لمبلغ الثلث (ش) يعنى ان العبد الذى اشتري لأجل النطوع اذا عتق بأن جملة الثلث أو القدر الذى سماه الموصى ثم ظهر عـلى الموصى دين يرد العبد كله بأن أحاط الدين بمال الموصى فانه يرق كله وتبطل الوصية حينئذ فان لم يحيط الدين بمال الموصى بل رد بعض العبد فانه يرق منه ما قبل الدين ويعتق ثلث ما بقى منه بعد قضاء الدين لان الباقي صار للمال ولا شئ للورثة فيما بقى من العبد بعد قضاء الدين لانه عتق بوجه جائز من الثلث ولا يجز على المريض فى ثلثه والوصية مقدمة على الارث فقوله وان عتق أى فى النطوع وأما اذا عتق فى الظهار وظهر دين يرد البعض فانه يرق الجميع لانه لا يعتق عن ظهار بعض رقبة هـ ذامقتضى القواعد واذا اشتري العبد الموصى بشرائه للعتق فمات قبل

اشتري غيره لمبلغ الثلث) أى ولو قسمت التركة (قوله بل رد بعض العبد) ظاهره أنه لا يرد الا ما قبل الدين فقط وليس كذلك بل يرد جميعه و يوفى منه الدين ويعتق ثلث الباقي قال فى المدونة وان لم يفتقر جميع ماله رد العبد وأعطى صاحب الدين دينه ثم عتق من العبد مقدار ثلث ما بقى من مال الميث بعد قضاء الدين ولا يضمن الوصى اذا لم يعلم بالدين (قوله ولا شئ للورثة فيما بقى) أى فى كل ما بقى أى ليس لهم الكلام فى كل ما بقى بل لهم الكلام فى بعض ما بقى وهو ما زاد على ثلثه لان النصف الباقي يعتق ثلثه وما عداه فهو ملك للورثة (قوله فانه يرق الجميع الخ) أى ويقول انه ان عجز أطم فى الظهار بما زاد على الدين ولا يقال ان الصوم مقدم على الاطعام فيكون الموالى للعتق هو الصوم لا الاطعام لانا نقول الصوم هـ ثامتنا عذر لانه انما يعتب بذلك يوم التنفيذ وهو مكلف بعدم موت الموصى

(قوله الى مبلغ ثلث الميت) أى الى بلوغ ثلث الميت أى الى فراغه وعبارة غيره بمبلغ الثلث أى بمبلغ تمام الثلث أو بمبلغ تمام مرتبته من الثلث ان كان هناك وصايا تراجه (قوله أو ثلث ما بقى) أى بأن يظهر دين يمنع من نفاذ ثلث الميت بتمامه (قوله تطوعا مطلقا) أى سواء كان مبلغ الثلث يشتري به رقبة كاملة أم لا (قوله أو عدد من ماله) أى متعدد معين من ماله كعشرة عبيد مثلا (قوله بالجزء) أى بنسبة الجزء الذى أوصى به الى الموصى فيه (١٨٣) من غنم أو عبيد أو ابل سواء كان جميع ذلك باقيا أو زاد على العديد يوم الوصية والموت أو نقص عنه بأن هلك بعضه

وكان الفاضل أكثر مما سمي ومعنى مشار كنه بالجزء أنه يعطى من الشياه عدد بقدر ثلث النسبة وليس معناه أنه يكون شريكا فى كل جزء من العدد المذكور بتلك النسبة فيراعى في تعيين ذلك العدد الى القرعة (قوله ان حمله الثلث الخ) فان لم يحمله الثلث البعض فله ما حله (قوله كان شريكا) أى فى ثلث الشاة أو تساوت قيمة الشياه فى نفسها بأن كانت كل شاة تساوى دينارا أو تفاوتت بأن تكون شاة تساوى دينارا وشاة تساوى نصف دينار (قوله ولعل هذا أدل على المراد) الترجيح لا يظهر لان هذا أدل على المراد وأما على الاول فالظاهر من اللفظ خلاف المراد وان كان المراد يفهم عند التأمل (قوله فاذا هلك مال الموصى كله) المراد بالمال المذكور ذلك المال المعين الموصى فيه كالغنم أو العبيد فلا ينافى ان له ما لا آخر وقصده اذا هلك العبيد مثلا الا هذا القدر الذى أوصى به فلا يقال ان فى العبارة تنافيا حيث يقول هلك مال الموصى كله ثم يقول ولم يبق الخ (قوله ثلاثين جزءا بالسهم) أى القرعة (قوله فتموت) أى بعضها وأماومات كلها فلا شئ له ولو كان

أن يعتق فله يشتري غيره ويعتق الى مبلغ ثلث الميت اذا العبد لا يكون حرا بنفس الشراء لان أحكامه فى أحواله أحكام عبيد حتى يعتق ولهذا الوقت له شخص كان عليه قيمته فجعل فى عبيد آخر فان قصرت عن رقبة تمت بقيته من ثلث الميت أو ثلث ما بقى الا أن يقول فى وصيته اذا اشتريتموه فانه يكون حرا بنفس الشراء فاذا مات بعد الشراء فلا يلزم شراء غيره لحصول الحرية لكن قوله وان مات الخ يجزى فيما اذا اشتري ليعتق عن نظهار أو تطوعا غير أن قوله وله المبلغ الثلث يجزى فيما اذا اشتري للعتق تطوعا مطلقا أو ما فيها اذا اشتري للظهار فلا بد أن يكون مبلغ الثلث يشتري به رقبة كاملة (ص) وبشاة أو عدد من ماله شارك بالجزء وان لم يبق الا ما سماه فهو له ان حمله الثلث (ش) يعنى انه اذا أوصى له بشاة من غنمه أو بعبد من عبيده أو بغير من ابله أو قال أعطوه عدد من غنمى أو من عبيدى ونحو ذلك فانه يشارك الورثة فى مال الميت بالجزء أى بنسبة ما أوصى به الى نسبة ما أوصى فيه من الغنم أو العبيد أو ابل ونحوهم فاذا أوصى له بشاة مثلا وله ثلاث شياه كان شريك بالثلث أولا مائة كان شريكا بعشر العشر وعلى هذا فى الرقيق والابل ونحوهم فقول به بعد أى متعدد وحذف تعينه ليعم الشياه وغيرها وقوله من ماله بلام مكسورة على انه واحد الاموال ولا يبعد فتحها على ان ما موصولة وله صلته أى من الذى له من ذلك الجنس ولعل هذا أدل على المراد فاذا هلك مال الموصى كله ولم يبق منه سوى العدد الذى سماه للموصى له فانه يأخذه ولو كانت قيمته تعادل قيمة جميع مال الموصى لكن يشترط أن يحمله الثلث قال فيها من أوصى بعق عشرة من عبيده ولم يعينهم وعبيده خمسة وخمسة عشر منهم عشرون قبل التقويم عتق من بقى منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزءا بالسهم خرج عدد ذلك أقل من عشرة أو أكثر ولو هلكوا الا عشرة عتقوا ان حلهم الثلث وكذا من أوصى لرجل بعدد من رقيقه أو بعشرة من ابله اه واستشكل قوله شارك بالجزء مع قوله وان لم يبق الا ما سماه فهو له اذا الحكم بالشركة مع الحكم بالاختصاص متنافيان ويحاج بان قوله شارك بالجزء فيما اذا كان عنده أكثر من العدد الذى أوصى به فان لم يكن عنده أكثر مما سمي فهو قوله فان لم يبق الخ (ص) لا ثلث غنمى فتموت وان لم يكن له غنم فلا شاة وسط وان قال من غنمى ولا غنم له بطلت كعتق عبد من عبيده فباتوا (ش) يصح رفع ثلث على انه معمول لمقدر أى انه قال ثلث غنمى فتموت ومعنى كلامه انه اذا قال فى وصيته أعطوا فلانا ثلث غنمى فبات بعضها معطوف على مقدر دل عليه الكلام السابق أى وان لم يبق الا ما سمي فهو له فى الفرض المذكور لا فى ثلث غنمى فتموت فان لم يبق من غنمه الا شاة أعطى ثلثها ولا يقال ينظر الى عدد الثلث يوم وجوب الوصية فيعطى الثلث مادام أكثر من ذلك العدد حتى اذا لم يبق الا هو أخذه قاله ابن مروزق والفرق بين هذو وبين السابقة ان الوصية فى هذه يجوز معين وفى السابقة

المال باقيا (قوله فله شاة وسط) أى من غالب الضأن ان غلب أو غالب المعزان غلب فان لم يغلب واحد منهم فانه يعطى نصف قيمة شاة وسط من كل من الصنفين (قوله ولا غنم له بطلت) أى ولا ينظر لما يحد من غنم له (قوله فباتوا) أى ماتوا جميعا فى حياته أو بعد موته قبل النظر فى ثلث (قوله يصح رفع ثلث الخ) فثبت مبتدأ محذوف الخبر أى قال له ثلث غنمى والجملة محكمة بالقول هذا معنى قول الشارح معمول لمقدر (قوله أى أنه قال الخ) لا يخفى ان المناسب للفظ المصنف أن يقول لان قال له ثلث غنمى الخ (قوله أعطوا فلانا ثلث غنمى الخ) هذا حل معنى لاجل اعراب حتى انه لا يخالف ما قاله من انه مرفوع

(قوله الاثم ما توا كلهم الخ) والغصب كالمت والاستحقاق اذا لم يقدر على الغاصب فان قدر عليه نفذت الوصية به لبقائه على ملكه به بخلاف الاستحقاق (قوله فك أسير) أي قد كان أوصى بنفسه وظاهره عين الموصى قدرا أم لا لانه تعين عليه والا فمن رأس المال (قوله ثم مدبر صحة) لا يخفى ان مثله ما اذا برى المرض وصح بعده وان كان كل من المدبرين بصحة أو مرض في كلّة تخصصا والا قدم السابق (قوله ثم صدق مريض) لا يخفى انه تقدم أن الواجب لها الاقل من المسمى ومن صدق المثل والثالث ويكون في المعلوم والمجهول والحكم في مدبر الصحة وصدق المريض ما ذكر وان لم يحصل لهما ما اصابته دبر (قوله ثم زكاة أوصى بها) أي زكاة وجبت فيما مضى عليه لافي هذا العام وفرط فيها وأوصى بها وسواء كانت عينا أو حراما وما شية فان لم يوص بالتي فرط فيها لم يخرج من ثلث ولا رأس مال وهذا كله حيث لم يشهد في صحته بأن ما فرط فيه في ذمته فان أشهد بذلك فانه يخرج من رأس المال كانت عينا أو غيرها وأما ان أشهد بها في مرضه فتكون بمنزلة ما اذا أوصى بها (قوله الا أن يعترف بخلوها وبقائها) أي في عام موته ويوصى بها فلا بد من الامر من وحاصل ما في المقام أن زكاة العين في عام الموت لها أحوال أربعة تارة يعترف بخلوها ويوصى (١٨٣) وتارة ينفيان معا وتارة ينفي الاول دون الثاني وتارة العكس فأما الاول فن

رأس المال وأما الثاني فلا يجبرون على اخراجها لامن ثلث ولا من رأس مال لكن يؤمرون من غير جبر الا أن يعلم الورثة عدم الاخراج فن رأس المال وأما الثالث فيكون في الثلث ويجبرون على اخراجها ويكون آخر المراتب تعين غير العتق وأما الرابع وهو ما اذا اعترف بخلوها ولم يوص فلا يقضى عليهم بالاخراج نعم يؤمرون من غير جبر لاحتمال أن يكون قد أخرجها وعليه فلو تحقق عدم اخراجها وجب عليهم واعلم أن ما ذكره المصنف من الاعتراف بالخلو تباع فيه ابن الحاجب وتعقبه ابن عرفة تبعا لابن عبد السلام بأن العبرة بغيره (قوله كالخروج والمأشية) الحاليين فيخرجان من رأس المال وان لم يوص والفرق ان زكاة العين موكولة لامانته بخلافهما (قوله ثم الفطرة)

بعد مدعين واذا أوصى له بشاة من ماله ولا غنم له فانه يقضى للموصى له بقيمة شاة وسط أي من وسط الغنم تدفع تلك القيمة له وأما لو أوصى له بشاة من غنمه والحال أنه لا غنم له حين الوصية فانها تبطل لان الموصى متلاعب بوصيته وأما لو قال من مالي فتقدم أن له قيمة شاة وسط واذا أوصى بعق عبد من عبيده الا أنهم ماتوا كلهم أو استحقوا فان الوصية تبطل فان لم يبق منهم الا عبد واحد فانه يتعين عتقه تنفيذا لغير الموصى ومثل الموت اذا لم يكن له عبيد أصلا ثم ذكر المؤلف أمور يخرج من الثلث اذا ضاق عنها فقال (ص) وقدم لضيق الثلث فك أسير ثم مدبر صحة ثم صدق مريض ثم زكاة أوصى بها الا أن يعترف بخلوها ويوصى فن رأس المال كالخروج والمأشية وان لم يوص ثم الفطرة ثم عتق ظهار وقتل وأفرغ بينه ما ثم كفارة عتقه ثم لفطر رمضان ثم للتفريط ثم النذر ثم المبتل ومدبر المرض ثم الموصى بعتقه معينا عنده أو يشترى أو يكشهر أو يعمل فجعله ثم الموصى بكتابه والمعنى بمال والمعنى لاجل بعد ثم المعتق لسنة على الاكثر ثم عتق لم يعين ثم حج الاصرورة فيخصاصان (ش) يعني ان الثلث اذا ضاق عما يجب منه وصية أو غيرها قد قدم فك أسير أي ما ينفك به الاسير المسلم يتقدم في الثلث على عتق مدبر الصحة وليس المراد أن فك أسير اذا تعين على شخص يقدم على مدبر الصحة كقولهم انما تعين من فك أسير لا يكون في الثلث فقط وقيدنا الاسير بالمسلم تبعا للزرقاني وأما لو أوصى بفك أسير ذي لسان من جملة الصدقة الآتي حكمها في قوله ومعين غيره وبجزمه لكن ظاهر كلام المدونة وابن عرفة ان هذا القيد غير معتبر ثم يلي ما مر مدبر الصحة ثم يليه صدق المسرير ومعناه ان الموصى تزوج وهو مريض وبنى بها ومات أوصى به أولا واتي مدبر المرض ثم يلي صدق المريض زكاة العين الموصى بها وقد فرط فيها حتى مات وقدم المدبر وصدق المنكوح في المرض على الزكاة لانهم ما معلومان والزكاة لا يدرى أصدق في بقائها أم لا أما اذا مات ولم يوص بها فانه لا يخرج ويحتمل على انه كان آخر جهاتها

أي الماضية كما يأتي في الشرح وقد أوصى بها وأما ان أشهد في صحته بأنه في ذمته فانه يخرج من رأس المال كما كان من مات في زمنه كذلك قاله عجم (قوله ثم عتق ظهار وقتل) محل اخراجها من الثلث اذا فرط فيها معضى مدة بعد حتم كفارة الظهار وبعد وجوب كفارة القتل ولم يعلم هل أخرجهما أم لا ولم يشهد في صحته أنها في ذمته فان علم انه لم يخرج جهما أو شك ولكن أشهد في صحته ببقائها عليه فن رأس المال وأما ما لم يفرط فيه فهو من رأس المال كما أفاد عجم ذلك كله (أقول) ولم أر فيما بيدي من الشراح أن صورة مسألة المصنف انه أوصى بذلك ولكن الظاهر انه أوصى بذلك (قوله ثم كفارة عتقه ثم لفطر رمضان ثم للتفريط الخ) قال عجم هذه الثلاثة مقيدة بما اذا لم يعلم هل أخرجهما أم لا وبما اذا لم يشهد في صحته انها في ذمته فان علم انه لم يخرج أو أشهد في صحته انها في ذمته فانه يكون من رأس المال اه (أقول) حيث كان الامر كذلك فصورة مسألة المصنف أنه أوصى بذلك وأشارنا لم يبين ذلك وكذا ما عدها عما بيدي وقوله أشهد في صحته وأما لو أشهد في المرض فكلا أو أوصى يخرج من الثلث وقول المصنف أو واشترى معطوف على متعلق الظرف أي استترع عنده واشترى لا على الظرف لانه مفرد واشترى جملة وقوله أو يكشهر معطوف على مقدار رأي مخبر أو يكشهر فيجري فيمن عنده وفيمن يشترى أي وبخاصة عنده الضيق وكذا فيما بعده وقوله أو يعمل فجعله أي أوصى بعتقه بمال فجعله شمل ثلاث صور

لانه اما ان يعتقه على مؤجل ويجهله أو على مجل ويجهله أو يطلق ويجهله والظاهر استواءها (قوله وهذا أدخله على نفسه) فيه أن
اليمين أدخلها على نفسه أيضا والحاصل أن هذه المقابلة لا تظهر نعم لو قال والواجب في فطر رمضان لم يجب بالكتاب لكان أظهر وقوله
والمراد بالفطر مبطل الصوم ظاهره أنه ليس حقيقة عرفية في ذلك بدليل قوله وإنما خص الفطر فتكون تلك الإرادة مجازية وهو مجل
نظر (قوله لانه محل الخلاف) فيه أن الالتفات لمحل الخلاف يقتضي إعرافا بقاء اللفظ على حقيقة فيتخالف ما قبله فإن قلت قصده من
حيث اللفظ فقط فلا ينافي عموم المعنى قلت ليس هذا مما ينبغي أن يلتفت اليه (قوله والبساطي نظر للفظ نفسه) نقول لا لوم على
البساطي لان مسئلة الجماع تفهم بالطريق (١٨٤) الأولى أو لا يقصد بالآخبار لانه يجمع عليه (قوله سواء نذرته في صحته أو في مرضه)
الظاهر أنه اذا كان في الصحة لا بد

من الإيصاء حتى يخرج من الثلث
والا كان من قبيل الهبات التي
لا تتم إلا بالخوف قبل المانع والابطال
وأما اذا كان في المرض فذلك يخرج
من الثلث وان لم يوص للقاء عدة
المقررة ان التبرعات في المرض
تخرج من الثلث وأعلم أن ما قاله
الشارح من العموم تبع فيه
قائلانه ظاهر المصنف والذي لا ي
الحسن والمواق وان مرزوق ان
محل ذلك في نذر الصحة والافتقار
كرتبة ما يليه وهو قوله ثم المبتل
الخ (أقول) وهو لا متى قالوا شيئا فلا
يعدل عن كلامهم فيكون هو المفعول
عليه دون كلام شارحنا التابع
لت (قوله لان النذر أدخله على
نفسه) فيه أن التفريط الموجب
أدخله على نفسه فقامت به قوله
بعدد الاطعام الخ لا تظهر (قوله ثم
يلي النذر المبتل) لا يخفى أن النذر
مفعول مقدم وقوله المبتل فاعل
مؤخر (قوله حيث كان في فور واحد)
بأن كان أحدهما عقب الآخر من
غير سكوت ثم أنك خير بأن ما اذا
كان في المرض فيخرج جان من الثلث
وذلك مرتبته ما وان لم يحصل إيصاء

اذ لم يعترف بحلولها عليه أما ان اعترف بذلك وبقيامه وأوصى باخراجها فانها تخرج من
رأس المال فان اعترف بالحلول ولم يوص باخراجها لم يخرج من الوارثة على اخراجها ولم تكن في ثلث
ولأرأس مال وأما زكاة الحرث والماشية فيؤخذ أن رأس المال وان لم يوص به مالا نهما
من الاموال الظاهرة ثم يلي ما تقدم ذكره الفطر لوجوبه بالسنة وهذا بالنسبة لزكاة الفطر
الماضية وأما الحاضرة كزكاة العين فن رأس المال قال ابن يونس من مات يوم الفطر وأوليتنه
فأوصى بالفطرة فهي من رأس المال فان لم يوص بها أمر ورثته باخراجها ولم يجبروا كزكاة
العين تحل في مرضه ثم يلي زكاة الفطر في الاخراج كفارة الظهار والقتل في الخط بخلاف قتل
العبد فان العتق فيه ليس بواجب والعتق في الخطا واجب فان لم يحتمل الثلث الا رقية واحدة
فانه يقرع بينهم ما أي ما يقدم أي وأما كفارة العمد فانها مراتب وتدخل في قوله ومعين غيره
ثم يلي عتق الظهار وعتق القتل خطأ كفارة اليمين لانها على التخيير وهما على الترتيب ثم يلي كفارة
اليمين كفارة فطر رمضان عمد بسبب أكل أو جماع لان كفارة اليمين واجبة بالكتاب وهذا
أدخله على نفسه والمراد بالفطر مبطل الصوم وإنما خص الفطر لانه محل الخلاف بخلاف
الجماع فانه يجمع عليه فهو أخرى والبساطي نظر للفظ فطر فخصه بالاكل والشرب ثم يلي كفارة
فطر رمضان كفارة التفريط في قضائه حتى دخل عليه رمضان آخر لان كفارة الفطر للحلل
حصل به في ذات الصوم وكفارة التفريط لتأخيرها في قضائه عن وقتها ولاشك ان الاول أكد
ثم يلي كفارة التفريط النذر الذي لزمه سواء نذرته في صحته أو في مرضه لان النذر أدخله على
نفسه والاطعام المذكور واجب بنص السنة فهو أقوى ثم يلي النذر المبتل من العتق في
المرض والمدير في المرض وهما في مرتبة واحدة حيث كانا في فور واحد والابدئ بالاول وليس
المراد بالمبتل ما يشمل العتق وما يتل من صدقة ونحوها فان الصدقة والعطية المبتلة يقدران
على ما روى عن مالك وأكثر أصحابه ويقدم الموصى بعتقه عليهما على ما اختاره ابن القاسم ثم
يلي المبتل من العتق والمدير في المرض الموصى بعتقه معينا عنده كمرزوق أو أوصى بأن يشتري
عبد فلان المعين كما صرح لأجل أن يعتقه أو أوصى بعتق عبده الى شهر أو أوصى بعتقه على مال
فجهله ومثله ما اذا أوصى بكتابتها فجهلها وهذه الاربعة في مرتبة واحدة لا تقدم لاحدهم على
صاحبه ويتخاصون وإنما أخرت هذه الاربعة عن المبتل والمدير في المرض لان له الرجوع فيهم
بخلافهما ثم يلي الاربعة المذكورة العبد الموصى بأن يكتب والعبد الذي أعنتقه على مال
ومات الموصى قبل أن يجهل العبد المال والعبد الذي أعنتقه الى أجل بعيد يريد أكثر من كسهر

(قوله يقدمان) أي على سائر الوصايا كذا في عجم وتبعه من تبعه (قوله ويقدم الموصى بعتقه الخ) انظر ما الممول بدليل
عليه هل ما قاله مالك وأكثر أصحابه أو ما قاله ابن القاسم (قوله معينا عنده) هذا اللفظ المصنف فمعينا ما حال من ضمير المضاف اليه عتق
أو حال من قوله الموصى وقوله عنده حال بعد حال أو من ضمير معينا أو وصفة لمعينا (قوله ويتخاصون) أي عند الضيق وقد صرح به غيره
وهو ظاهر (قوله العبد الموصى بأن يكتب) أي لم يجهل بدليل ما مر (قوله ومات الموصى قبل أن يجهل) ظاهر العبارة ولو عجل عليه عقب
الموت ثم المناسب أن يقول والعبد الموصى بعتقه على مال ولم يجهل مقابله قوله أولا أو أوصى بعتقه على مال فجهله وأيضا هو مناسب لقوله
ومات الموصى حيث عبر بالموصى فانه يفيد ما ذكرنا فحاصله أنه ليس المراد انه لم يخرجه عتقه وإنما أوصى بعتقه على مال ولم يجهل

عقب الموت وكلام غيره يفيد أنه يجوز عتقه على مال ولم يؤده قبل الموت فاذن فلا يقال له موصى الاعلى ضرب من التجوز (قوله) وقدمت الاربعة أعبد على الموصى بعتقه الى سنة (المناسب أن يقول على الموصى بعتقه أكثر من شهر وأقل من سنة كما هو ظاهر وأولى السنة ثم ان الذي يجب به الفتوى أن المعتق لسنة أو أكثر يقدم على الموصى بكتابتها والمعتق على مال يؤديه ولم يجعل وكلام ابن مرزوق يفيد أن العتق لسنة أو أكثر في مرتبة واحدة وهو المعتمد وان مرتبته ما تلي مرتبة العتق لشهر وان مرتبة الموصى بكتابتها والمعتق على مال يجعله فلم يجعله تلي مرتبة المعتق لسنة أو أكثر **نتيجه** المال اذا جعله لا تدخل الوصايا في ثلثه لانه مال طرأ وهذا اذا كان بعد الموت وأما ان يجعله في المرض فانها تدخل الوصايا في ثلثه وكذا ما جعله المكاتب بعد الموت لا يضاف لمال الميت بحيث تدخل الوصايا في ثلثه والظاهر أن الذي يعتبر جعله في الثلث هو ما زادت قيمته على ما جعله (١٨٥) من الكتابة ومن المال كذا قاله من شرح (قوله) ثم

بلى المعتق الى سنة الموصى بعتقه غير معين) المناسب لكلام المصنف أن يقول ثم بلى المعتق الى أكثر من سنة (قوله كعتق لم يعين) أي كعتق عبد لم يعين فعدم التعيين وصف العبد لا العتق كما هو ظاهره (قوله ومعين غيره) من اضافة الصفة للموصوف أي وغير العتق المعين أي وغير العبد المعين الموصى بعتقه كما مثله بقوله أو أوصى لزيد مثلاً بعبد الفلاني وقوله وجزته أي جزء المعين كما في شرح عب كنصف البقرة السوداء والجمراء لزيد أي فقول الشارح أو أوصى بنصف بقرة الخ أي بقرة معينة والحاصل أن هذه الثلاثة أي عتق العبد غير المعين ومعين غيره وجزته في مرتبة واحدة وفيها التحاصص عند الضيق وبعبارة أخرى ثم ان قوله ومعين غيره يشمل ما اذا عين ذات الموصى به كهذا الثوب وهذا العبد الفلاني وما اذا عين عدده كعشرة دنانير أو عشرة ثياب لفلان وقصره على ما اذا عين في الدنانير كما فعل ابن عبد السلام

بدليل ما مر وأقل من سنة بدليل قوله ثم المعتق لسنة على الاكثر أي ان الموصى بعتقه الى سنة يقدم على الموصى بعتقه الى أجل أبعد من سنة والثلاثة الاول في مرتبة واحدة لا يتقدم أحدهم على الآخر وقدمت الاربعة أعبد على العبد الموصى بعتقه الى سنة لان عتقهم ناجز والموصى بعتقه الى سنة قد يملك قبل السنة فلا يصيبه عتق ثم بلى المعتق الى سنة الموصى بعتقه غير معين كقوله أعتقوا عبدا ثم تليه الوصية بالخروج عن الموصى ان لم يكن حج صرورة أما ان كان الحج الموصى به صرورة أي حجة الاسلام فان الموصى بعتقه غير معين والصرورة يتحاصن ولا يقدم أحدهما على الآخر ثم شبه في التحاصص قوله (ص) كعتق لم يعين ومعين غيره وجزته (ش) يعني أنه اذا أوصى بعتق غير معين كأعتقوا عبداً أو أوصى لزيد مثلاً بعبد الفلاني أو قال بيعوه لفلان وهو معنى قوله ومعين غيره فالضمير الجور وبإضافة غير اليه يرجع للعتق أي أوصى بمعين غير العتق كما مر أو أوصى بنصف بقرة لزيد أو بنصف رجل وما أشبه ذلك فان هذه الثلاثة في مرتبة واحدة لا يتقدم أحدهم على الآخر ويتحاصن وانما أعاد قوله كعتق لم يعين ليرتب عليه ما بعده وقد يقال ان العتق الذي لم يعين الاول زاجه حج والثاني زاجه معين غيره أو جزؤه فلا تكرار (ص) وللمريض اشتراء من يعتق عليه بثلثه ويرث (ش) تقدم أنه قال وعتق بنفس الملك الابوان وان عدلوا الخ فان اشترى المريض بثلثه أحدا من هؤلاء فانه يعتق عليه بنفس الشراء ويرثه ان انفرد أو حصته مع غيره فلما اشترى المريض بأكثر من ثلثه فان الورثة يخبرون بين أن يجيز والرائد على الثلث أو يردوه فان ردوه عتق منه محمل الثلث ولا يرث قاله محمد فلو تلف بقيته ماله قبل موته لم ينقض عتقه وظاهر قوله وللمريض الخ أنه جائز ابتداء لانه صرورة معاوضة فهو أولى من التبرع المجعول في ثلثه والبراء في ثلثه للظرفية ووجه ارثه مع أن العبرة بيوم التنفيذ انه لما جعل الثلث كشف الغيب أنه كان حراً قبل موته ثم ان كلام المؤلف فيما اذا كان ما اشتراه يعتق عليه ولا يعتق على وارثه فان كان يعتق على وارثه أضاف له شرائه بكل ماله ولا يرث على كل حال حيث كان يريده على ثلثه لانه لا يعتق حصه الوارث الا بعد الدخول في ملكه وذلك بعدم موته ويبقى النظر فيما اذا اشترى من يعتق عليه فقط بأكثر من الثلث وأجاز له الورثة فقال الشيخ داود لا يرث أيضاً لان اجازة الوارث انما تكون بعد الموت اه ولا يقال اجازة الوارث في المرض

(٢٤ - خرشي ثامن) متعقب اه (قوله والمريض اشتراء الخ) كان ماله مأموناً أم لا (قوله أو حصته مع غيره) أي بأن كان مع زوجته فترث حصته مع الزوجة (قوله ولا يرثه الخ) متعلق بمسألة الرد (قوله لم ينقض عتقه الخ) اعترض ذلك بل ينقض من عتقه عتق ما زاد على محمل الثلث (قوله صورة معاوضة) أي لا معاوضة حقيقة لانه لما كان يعتق ولا يحصل به انتفاع لم تكن معاوضة حقيقة (قوله) اذا كان ما اشتراه يعتق عليه ولا يعتق على وارثه) أي بأن كان أخاه وكان الوارث له ابن عم (قوله فان كان يعتق على وارثه أيضاً) أي كابن للمريض مع وجود ابن آخر (قوله فله شرائه بكل ماله) أي وبالبعض وهو أولى وقوله ولا يرث على كل حال أي سواء أجاز الوارث أم لا وذلك راجع لبعض وقوله حيث كان يريده على الثلث أما ان لم يزد فانه يرث ثم ان في شرائه بماله كاهشكالاً وان كان النص هكذا وذلك أن المريض لا يتصرف في مرضه من التبرعات الا في الثلث ولا يجبر الوارث على اجازة ما زاد على الثلث

(قوله أو تغير الوارث) أي بأن ارتد وقوله ونحو ذلك الواو بمعنى أو أي كأن يظهر عليه دين ثم أقول وبعد ذلك كله فالمعتمد الارث ولا ينظر لقوله لا تانقول الخ **تفسيه** اعترض قول المصنف والمريض بأن فيه ادخال وارث والجواب أن المنهي عنه ادخاله بسبب من أسباب الارث كزوج المريض وما هنا ليس كذلك اذ الارث موجود قطعاً وشراً وانما يجب رفع مانع الارث وأيضاً لا شك أن الاستلحاق فيه ادخال وارث وليس بمنوع وما هنا كالاستلحاق بل أقوى (قوله فانه يعتق بعد الشراء الخ) أي لانه لما أوصى بشراءه كأنه اشتراه (قوله وظاهره ترجيح الخ) والقول الثاني أن الابن يقدم (قوله وفي كلام الشارح وتنتظر) أي فحمله المصنف على ما إذا أوصى بشراء ابنه ومن يعتق عليه وحاصل كلامهما أنه اذا وسع الثلث الجميع خرج الجميع وان ضاق الثلث قدم الابن على غيره مع أن الراجح التخصيص عند الضيق وبقي ما اذا بطل عتق عبد في مرضه وأوصى بشراء ابنه فانظر أيهما يقدم (قوله وان أوصى بمنفعة معين) أي لشخص معين تجز زعن الوصية بمنفعة معين للمساكين فان الوارث يخير بين الاجازة وبين القطع لهم بثلث لكن في ذلك الشيء بعينه لا في كل متروكه والفرق أنه لا يرجح (١٨٦) رجوعه بخلاف الموصى له المعين فيرجح اذا هلك رجوع الموصى به للوارث

ثم لا يعارض المصنف في الثالثة آخر التدبير من أن أنت حر بعد موثق بشهر معتق لاجل من رأس المال لانه في الصحة فان قاله في المرض فكلهما (قوله ما حله الثلث من ذلك المعين) أي ثلث جميع التركة لكن لا يدفع له الثلث من جميع التركة بل ينحصر في ذلك المعين ولو كان ثلثه يحمله ثلاثة أرباع العبد فانه يدفع له (قوله ويقع في بعض النسخ بمنفعة ومعين) أي أوصى بمجموع شيئين بمنفعة شيء ومعين وقوله وليس ذلك بصحيح كأن عدم الصحة من جهة أن هذه المسئلة فيها نص بهذا الحكم الذي أشار اليه المصنف بقوله وان أوصى بمنفعة معين وبعض شيوخنا عمل عدم الصحة بقوله لما علمت من اختلاف الحكم بين الايصاء بمنفعة المعين ونفس المعين ووقع التفسير وهو أنه هل

لازمة من الا ان لا تانقول لما لم تقطع باستمرار تلك الحالة لاحتمال صحة المورث أو تغير الوارث المجز ونحو ذلك فلم تحكم بالارث بالاجازة الاولى (ص) لان أوصى بشراء ابنه وعتق (ش) هذا يخرج من قوله ويرث والمعنى أن المريض اذا أوصى بشراء ابنه أو غيره من يعتق عليه فانه يعتق بعد الشراء عليه ولا يرث لانه حال الموت لم يكن أهلاً للارث (ص) وقدم الابن على غيره (ش) مراده أنه اذا اشترى ابنه في المرض وبطل عتق غيره وضاق الثلث عن حمله ما فانه يقدم الابن على غيره وظاهره وقع ذلك في وقت واحد أو في وقتين ولا مفهوم للابن اذا سائر من يعتق عليه كذلك وأما اذا اشترى ابنه في المرض وغيره من يعتق عليه فذكر في التوضيح في ذلك قولين وظاهره ترجيح القول بأنهما يتحاصمان ان اشتراهما في صفقة واحدة وان اشتراهما في مرتين قدم الاول وكذلك يتحاصمان فيما اذا أوصى بشراء ابنه مع غيره من يعتق عليه وفي كلام الشارح وتنتظر (ص) وان أوصى بمنفعة معين (ش) هذه مسئلة تعرف عند الاصحاب بمسئلة خلع الثلث فاذا أوصى له بمنفعة داره سنين أو بخدمة عبده سنين وما أشبه ذلك والحال أن ثلثه لا يحمل ذلك كله أي لا يحمل قيمة رقبة الدار ولا قيمة رقبة العبد فان الورثة حينئذ يخسرون بين أن يحجزوا وصية الميت أو يدفعوا للموصى له ثلث جميع التركة من المال الحاضر والغائب عينا كان أو عرضاً أو غير ذلك واحتراز بقوله بمنفعة معين مما اذا أوصى بنفس المعين كالدار المعينة مثلاً ولم يحمله الثلث فقال مالك مرة مثل ما مر ومرة يخسرون بين الاجازة وبين أن يكون له ما حله الثلث من ذلك المعين وهذا هو الذي رجح اليه مالك قال ابن القاسم وهو أحب الى نقله في التوضيح ويقع في بعض النسخ بمنفعة ومعين واو والعطف على منفعة وليس بصحيح ويصح جعله بمعنى أو ويجزى على القول الاول لكنه غير المشهور وقوله بمنفعة معين أي مدة معلومة كسنة مثلاً وان كانت غير معلومة كأن يوصى له بخدمة عبد فينبغي أن يجعل لثلث الثلث كما مر من

من منفعة المعين عبده أو داره حيث ليس له سواء أو ليس من التعيين (قوله كأن يوصى له بخدمة عبد) أنه المناسب أن يقول كما لو أوصى بخدمة عبده مثلاً وذلك لأن الكلام في الايصاء بمنفعة المعين ولكن تارة بمدة معلومة والموصى له معين وهي مسئلة المصنف وتارة بمدة غير معلومة وهي ما أشاره الشارح هنا والحاصل أن الصور أربعة وذلك أن الايصاء بمنفعة المعين فيه صور أربعة وذلك أن الموصى له امام معين او لا وفي كل امان تكون المدة معينة أم لا والمصنف تكلم على صورة وهي ما اذا كان الموصى له معيناً والمدة معينة والشارح تكلم على ما اذا كان الموصى له معيناً والمدة غير معينة وذلك أن الموصى له غير معين والمدة معينة والصورة الرابعة هي ما اذا كان الموصى به منفعة المعين مدة غير معينة لغير معين ويبقى صوراً أربعة فيما اذا كانت الوصية بمنفعة غير معين وهي ما اذا كان الموصى له معيناً أم لا والمدة امام معينة أو مجهولة وانظر الحكم فيها ثم بعد كتي هذا رأيت شبذ كرا النص فيما اذا أوصى بمنفعة غير معين كخدمة عبد شهر افانه اذا لم يحمل الثلث قيمة ذى المنفعة خير الوارث في اجازة ذلك أو اعطائه من ذى المنفعة قدر محمل الثلث اه (أقول) وظاهره كان الموصى له معيناً أم لا فالظاهر أنه اذا أوصى بخدمة غير معين لمدة مجهولة فيجعل لثلث الثلث ما مر أنه يضرب للمجهول بالثلث وسواء كان الموصى له معيناً أم لا وكذلك قال فيما اذا أوصى بمنفعة المعين مدة غير معينة

لغير معين (قوله والحال ان الثالث لا يحمل قيمة عبد وسط الخ) المعتمد لافرق في هذه المسئلة بين جل الثلث وعدمه (قوله أو يخلع الخ) لا يخفى انه لا يحمل لاو بل الحمل للواو لان التخيير انما يكون بين الامور (١٨٧) (قوله الا نبتلا) ولاجل كون العتق من الا ن

قيده والمسئلة بالعتق بعد شهر وأما الوصية بعنقه بالموت فأمرها واضح قال في ك قوله ولا يحمّل الثلث أى ثلث التركة كلها أو ثلث ما حضر منها ان كان فيها حاضر وغائب ولا بد في المسئلة الاولى أن يكون في التركة دين أو عرض غائب والا فلا يكون من مسائل خلع الثلث وكذا في الثالثة كما قاله الطحطاوي (قوله وأجاز لابن الوصية) أى فلا بد من ذلك القيد ولا بد أن لا يقوم بالولد مانع وان يكون موجودا حين الوصية فالعبرة بما كان موجودا حين الوصية فلو كان اثنين يوم الوصية فلم تقسم التركة حتى مات واحد فان له الثلث ان لم يجز فان أجازا أخذ النصف فان لم يكن له ولد بطلت بمشابهة من قال شاة من عني ولا غنم له بطلت (قوله بقدر زائدا الخ) اشارة الى أن قول المصنف زائدا مفعول لفعل محذوف أى يقدر زائدا وان شئت قلت يعدد زائدا أو يجعل زائدا (قوله وترك رجالا أو ترك) شارحنا عما اذا ترك انا فاقط وكذا في ك لم تكلم على ما اذا ترك انا فاقط ولكن في كلام غيره العموم حيث قال اى ذوى ورثته ذكورا كانوا انا ما أود ذكورا وانا (قوله من أصلها) فلو حصل انكسار بعد ذلك فلا يتظر له (قوله فله سهم من سبعة وعشرين) أى وان لم يصح الامن أكثر من ذلك فلا يتظر الى ما صحت منه خلافا لشارح فانه قال مما تصح

أنه يضرب للجهول بالثلث وكأنه أوصى له بالثلث (ص) أو بما ليس فيها (ش) يعنى أنه اذا أوصى له بما ليس في التركة كما اذا أوصى أن يشتري عبدا ويدفع له والحال ان الثلث لا يحمل قيمة عبد وسط فان الورثة يخبرون بين أن يجيزوا الوصية تنفيذا للغرض الميت أو يدفعوا ثلث جميع التركة للموصى له من المال الحاضر والغائب التقيد والعرض وغير ذلك وبعبارة أو بما ليس فيهاسمى الثمن أم لا ومعنى حمل الثلث في هذه حمل المسمى انسمى أو قيمة الموصى به قيمة وسط ان لم يسم جملة عدم جملة ذلك (ص) أو بعتق عبده بعد موته بشهر ولا يحمل الثلث قيمته خيرا لوارث بين أن يجيز أو يخلع ثلث الجميع (ش) يعنى أن المريض اذا أوصى بعتق عبده مرزوق مثلا بعد موته بشهر أو قال هو حر بعد موتى بشهر والحال ان ثلثه لا يحمل قيمة العبد فان الورثة يخبرون بين أن ينفذوا الوصية فيخذهم تمام الشهر ثم يخرج جميعه حرا أو بعتقه قوام العبد محمل الثلث الا نبتلا ثم ان ظاهر كلام المؤلف أن الضمير في قوله ولا يحمل الثلث قيمته يرجع للموصى به وهو منفعة المعين في الاولى وليس كذلك اذ الذي يعتبر في الاولى قيمة ذى المنفعة كما أشرفنا له في المقرر بل اقيمة المنفعة فقوله ولا يحمل الثلث قيد في المسائل الثلاث وبعبارة أو يخلع ثلث الجميع في الاولى والثانية ويدفع للموصى له أو يخلع ثلث الجميع في العبد في الثالثة ويعتق منه بقدره فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له (ص) وبنصيب ابنه أو بعتله فبالجميع (ش) يعنى أنه اذا أوصى له بنصيب ابنه أو بعتله نصيب ابنه وأجاز لابن الوصية فان الموصى له يأخذ جميع التركة فان ردها نفذت في الثلث ومراعاة بالجميع جميع نصيب الابن وهو تارة جميع المال ان انحدر أو نصفه أو ثلثه أو ربعه وهكذا ان تعدد لكن ما زاد على الثلث يتوقف على الاجازة وما كان الثلث فأقل لا يتوقف على اجازة فاذا كان الابن واحدا وأجاز أخذ جميع المال وان لم يجز أخذ الثلث وان كانا اثنين وأجازا أخذ النصف والأخذ الثلث وان كانوا ثلاثة بنين أخذ الثلث أجازوا أم لا (ص) لا يجعلوه وارثا معه أو أحقوه به فزائدا (ش) يعنى أنه اذا قال اجعلوا زيدا مثلا وارثا مع ابني أو قال أحقوه به أو أحقوه بجميعي أو اجعلوه من عداد ولدي أو ورثوه من مالي أو نزولهم منزلة ولدي وما أشبه ذلك وأجاز لابن الوصية فان زيدا الموصى له يقدر زائدا وتكون التركة بينهما نصفين وان كان البنون ثلاثة فهو كابن رابع وهكذا ولو كان له ثلاثة ذكور وثلاث اناث لكان كرابيع مع الذكور ولو كانت الوصية لانتفى لكانت كرابعة مع الاناث فقوله فزائدا أى على مماثلة (ص) وبنصيب أحد ورثته فجزء من عدد رؤسهم (ش) يعنى أنه اذا أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته وترك رجالا أو ترك رجالا وانا فان المال يقسم على عدد رؤسهم الذي ذكر كالانتفى ثم يدفع للموصى له جزء من ذلك فبأخذه ثم يقسم المال بين الورثة على الفرصة الشرعية فان كانوا اثنين فله النصف أو ثلاثة فله الثلث أو أربعة فله الربع ثم ان متعلق بجزء محذوف أى حاسب وكذا بقدر في قوله فبسهام من فريضته (ص) وبجزء أو سهم فبسهام من فريضته (ش) يعنى أنه اذا قال لفلان جزء من مالي أو أوصى له بسهم من ماله فانه يعطى سهمها من أصل فريضته لا مما تصح منه اذ انكسرت السهام على بعض الورثة فان كان أصل فريضته من ستة فسهام منها وان كانت من أربعة وعشرين فسهام منها فقوله من فريضته أى من أصلها ولو عالة فاذا كان أصلها مثلا أربعة وعشرين وعالت لسبعة وعشرين فله سهم من سبعة وعشرين لان العول من جملة التأصيل (ص) وفي كون ضعفه مثله أو مثليه تردد (ش) يعنى

منه فريضته فان لم يكن له وارث فله أشبه بالسهم من ثمانية أى لانه أقل سهم فرضه الله وقال ابن القاسم له سهم من ستة لانه أدنى

ما يقوم منه الفرائض لان الاثنين يقوم منهما واحد وهو النصف وكذا الثلاثة يقوم منها الثلث والاربعة يقوم منها فردان النصف والربع والستة يقوم منها ثلاثة النصف (١٨٨) والثلث والسدس قال ابن عرفة قال ابن رشد الاظهر قول أشهب

ان الشخص اذا أوصى لزيد مثلاً بضعف نصيب ابنه وأجاز فله ان يعطى لزيد نصيب ابنه مرة أو مرتين ترد لان القصار وشيخه لانه قوى كلام أبي حنيفة والشافعي من أن ضعف الشيء قدره مرتين فهو مرتض له ونقل عن شيخه خلاف ذلك وحينئذ فان القصار وشيخه من المتأخرين فاذا تعدد الابن حقيقة أو حكماً كأن يكون معه ابنتان أو معه أم وزوجة وأوصى بثلاث ماله لشخص ولا آخر بضعف نصيب ابنه فعلى القول الاول يعطى نصيب الابن والاخر واضح وعلى القول الثاني يعطى الجميع من مثلى نصيبه (ص) وبمنافع عبد ورثت عن الموصى له (ش) يريد أنه اذا أوصى بخدمة عبد من عبده لفلان ولم يحدد هابز من بدليل ما بعده فانه يخدمه طول حياته وان مات الموصى له فان ورثته يرثونها بعده لان الموصى لما لم يحدد هابز وأطلق علمنا انه أراد خدمة حياة العبد فقوله وبمنافع عبده معطوف على منفعة معين وقوله ورثت جواب الشرط (ص) وان حدد هابز من فكالمستأجر (ش) يعني انه اذا أوصى له بخدمة عبده مدة معينة أو مدة بأن حدد هابز من فانه يصير حينئذ كالعبد المستأجر من أنه يجوز لسيده أولن يقوم مقام بيعه اذ ابقى من المدة الثلاثة الايام لان بقي الجمعة كما يفيد ما مر في قوله وبيعها واستثناء ركوبها الثلاث لاجعة وهذا على فتح الجيم وعلى كسر هابز ان تشبيهه لا فائدة ان الموصى له ولورثته اجارة ماله من الخدمة (ص) فان قتل فلوارث القصاص أو القيمة كأن جنى الآن يفديه الخدم أو الوارث فقسمر (ش) يعني أن العبد الخدم اذا قتل فلوارث الموصى القصاص في قتل العمد اذا كان القاتل مكافئاً له والا فالقيمة ولا كلام للموصى له لان حقه انما كان في الخدمة وقد سقطت بالقتل وفيه القيمة في قتل الخطا وكذا اذا جنى العبد الخدم فان الكلام أيضاً لوارث الموصى بكسر الصاد ان شاء أسلمه أو فداءه فان فداءه استمرت الخدمة على ما كانت عليه قبل الخفية وان أسلمه خبير الخدم بفتح الدال أو وارثه بين أن يعضى ما فعله وارث الموصى ويبطل حقهم من الخدمة أو يفدوه وتستمر الخدمة فقوله كأن جنى تشبيهه في البطلان المقدر بعد قوله فللوارث الخ أي وبطلت الخدمة بدليل قوله الآن يفديه الخ وقوله أو الوارث أي وارث الموصى أو الموصى له (ص) وهي ومدبران كان عرض في المعلوم (ش) يعني ان الوصية والمدبر في المرض لا يدخلان الا في المال الذي علم به الموصى يوم الوصية فينظر هل يحمله ما نلشه أولاً فان صح من مرضه ثم مات فانه يكون كمن دبر في صحته أي فدخل في المال الذي لم يعلمه الموصى أيضاً وبعبارة في المعلوم أي لاهميت قبل موته ولو بعد الوصية وأما ما كان من مال لا يعلم به قبل الوصية ولا بعدها حتى مات فلا يدخل فيه الوصايا ولا مدبر المرض ومفهوم الشرط أن المدبر في الصحة يدخل في المعلوم والمجهول والفرق بين المدبر في الصحة والمدبر في المرض أن الصحيح قد اعتقه من مجهول اذ قد يكون بين تدبيره وموته السنين الكثيرة والمرضى يتوقع الموت في مرضه وهو عالم بما له فاما قصده ان تجرى أفعاله فيما علم به وظاهر كلام المؤلف أن الوصية اذا كانت في الصحة لا تدخل في المجهول وهو ظاهر كلام غيره أيضاً والفرق بينها وبين مدبر الصحة ان التدبير لازم بخلافها وصدق المريض يكون في المعلوم والمجهول ولا يرد على كلام المؤلف اذ ليس هذان الوصايا (ص) ودخلت فيه وفي العمري

وقال ابن عبد السلام انه الاقرب (قوله لانه قوي الخ) لانه قال وهذا في نفسه أقوى من جهة اللفظ ولكن تعقب ذلك المصنف بأن الجوهرى قال ضعف الشيء مثله وضعفاه مثله وأضعافه أمثاله ثم قال هو أقوى من جهة العرف اه (أقول) والشأن في ذلك مراعاة العرف (قوله ونقل عن شيخه خلاف ذلك الخ) لم يعين شيخه المذكور لانه قال بعض شيوخه (قوله وحينئذ فان القصار وشيخه الخ) أي حسن التعبير بالتردد أي لعدم نص المتقدمين لانه ليس في ذلك نص عن مالك ولا عن أصحابه كما أفاده بعض الشيوخ (قوله فاذا تعدد الابن الخ) أي وأما ان لم يكن له الابن واحد فيتفق قولاً بالتردد على اعطاء الموصى له المسترول كله بشرط الاجازة في الجميع (قوله وأوصى بثلاث ماله الخ) لاجابة له في التقرير (قوله من مثلى نصيبه) بيان للجميع (قوله ورثت عن الموصى له الخ) أي الآن يقوم دليل على أن الميت أوصى بحياة الخدم بالفتح (قوله فان قتل أي العبد الخدم مدة معينة أو حياة الرجل (قوله أو يفدوه وتستمر الخ) فاذا كانت الخدمة معينة بمدة وتمت قبل استيفاء ما فداه به فان دفع له سيده أو وارثه

بقية الفداء أخذه والأسلمه رقاً (قوله ومدبر الخ) لخصوصية للمدبر بذلك وكذلك المبطل في المرض (قوله في المعلوم) فان تنازع الورثة والموصى له في العلم فالقول للورثة بيمين فان نكوا فالقول للموصى له بيمين وانظر لونسكل (قوله ودخلت فيه) فيباع لاجلها وكذا كل مرتبة من الوصايا تأخرت في الايصاء عما تقدم عليها فانها تبطل ويدخل السابق فيها

(قوله أنه تدخل في المدبر في المرض) سيأتي أنه لا فرق بين المدبر في المرض والمدبر في الصحة (قوله على كل) أي من مدبر الصحة والمرض وقوله كفك الأسير الكاف استقصائية وقوله يزيد على ثلث الميت أي أو يساوي بدليل قوله وكان فك الأسير مائة أو أكثر ولو اقتصر على المساواة لكان أطهر في المسئلة (قوله ويدخل ما زاد من فك الأسير) أي على الثلث أي أو تساوي لاشك أن هـ ذاعين ما قبله فالأولى حذفه (قوله ومثله يقال الخ) أي والذي قيل في مدبر الصحة يقال في مدبر المرض وقوله وحينئذ فلا إشكال الخ نذكر لك عبارة الخطاب لتعرف منها الاشكال ونقصه يعني أن الوصايا تدخل في المدبر في المرض إذا بطل بعضه فكذلك قال المصنف رحمه الله في توضيحه وجعل عليه كلام ابن الحاجب وغيره في ذلك كلام صاحب الجواهر والذي يظهر أن ذلك لا يتصور لأن المدبر في المرض يقدم عليه أشياء مما يخرج من الثلث كفك الأسير ومدبر الصحة وصداق المريض والزكاة التي فرط فيها أو وصى بها وما ذكركم مع ذلك ويقدم على أشياء كالعبد الموصى بعقده والوصية بالمال وما مع ذلك ويشار كنه رتبته المبطل في المرض فإذا فرض ضيق الثلث فإن كان معه ما يتقدم عليه فإن استغرق ذلك الثلث بطل التدبير الذي في المرض وبطلت الوصايا كلها ولا إشكال في ذلك وإن كان مع المدبر في المرض ما يتقدم هو عليه كالوصايا بالمال فإن وسع الثلث المدبر في المرض جميعه (١٨٩) فاستغرق ذلك الثلث نفذت في المدبر في المرض وبطلت الوصايا وإن لم يسع الثلث إلا بعض المدبر فنقدمه ما وسعه الثلث ورجع الباقي رقيقا لا سورا ولا يتصور دخول الوصايا فيه وكذلك إذا كان معه ما هو في مرتبته وهو المبطل في المرض فانهما يتخصصان في الثلث فيعتق جزء كل واحد منهما قدر ما حله الثلث ولا يتصور دخول الوصايا في ذلك اهـ (أقول) إذا علمت ذلك فأعلم أن شارحنا تبع في تلك العبارة عجم كما تبعه غيره وقد علمت أن الخطاب إنما يفرضها في المدبر في المرض وقد بطل بعض المدبر لا كله ومن المعلوم أن المدبر في المرض متقدم عليه وصايا فتقول المصنف ودخلت الوصايا بالجمع صحيح وعجم التابع له شارحنا يفرضه في الأمرين مع المدبر في الصحة

(ش) تقدم أن الوصايا لا تدخل إلا فيما علم به الموصى وذكر هنا أنها تدخل في المدبر في المرض إذا بطل بعض تدبيره لضيق الثلث وكذلك تدخل الوصايا في العمري الرجعية بعد موته وكذلك تدخل في الحبس الرجعي بعد موته وكذلك تدخل الوصايا في البعير الشارد والعبد الأبق إذا رجعا بعد موته والمراد بالعمري الشيء المعمول به المصنف وبعبارة دخلت فيه أي في المدبر مطلقا أي سواء كان في الصحة أو في المرض وأعلم أن دخول الوصية في مدبر الصحة وفي مدبر المرض ظاهر وذلك فيما إذا كان المقدم على كل كفك الأسير يزيد على ثلث مال الميت الذي من جملة قيمة المدبر بأن كان ثلث الميت الذي من جملة قيمة المدبر مائة وكان فك الأسير مائة أو أكثر فانه يبطل تدبير المدبر في الصحة ويدخل ما زاد من فك الأسير في ثلث قيمته أيضا ومثله يقال في المدبر في المرض وحينئذ فلا إشكال وبه يعلم أن كلام ح غير ظاهر (ص) وفي سفينة أو عبدة شهر تلفهما ثم ظهرت السلامة قولان لا فيما أقرب به في مرضه أو أوصى به لوارث (ش) يعني أن العبد أو السفينة إذا اشتهر عند الناس تلفهما قبل صدور الوصية ثم ظهرت سلامتهما بعد موت الموصى هل تدخل فيهما الوصايا أو لا تدخل في ذلك قولان لما لا رويهما أشهب عنه ولا مفهوم لما ذكر وأما ما أقرب به في مرضه وبطل إقراره فيه كما إذا أقر في مرضه أنه كان أعتقه في صحته فإن الوصايا لا تدخل في ذلك على المعروف من المذهب وكذلك ما أوصى به لوارث ولم تجز الوارثة فإن الوصايا لا تدخل فيه ومعنى ذلك أن الرد وقع بعد الموت أو الوصل قبل موت الموصى وعلم بذلك دخلت الوصايا فيه ما ولا مفهوم للمرض لأن إقراره في صحته قد يكون باطلا فالمراد لا في إقراره

والمدبر في المرض ومن المعلوم أن الذي يتقدم على كل واحد منهما إنما هو واحد وهو فك الأسير فلذلك قلت الكاف استقصائية وحينئذ فتقول المصنف ودخلت أي الوصايا بالجمع لا يظهر إلا إذا أراد الجنس المتحقق في واحد والمشار له بقول شارحنا التابع لعجم وأعلم أن دخول الوصايا ويكون مراده بالوصية خصوص الوصية بفك الأسير ولما فرض الخطاب الكلام في المدبر في المرض وقد بطل بعض المدبر ورجع باقيه ميراثا للورثة قال الخطاب إذا رجع الباقي ميراثا للورثة كيف يصح دخول وصيته فيما كان ملكا للورثة هذا وجه الاشكال الذي أشار له شارحنا بقوله فلا إشكال وقوله وبه يعلم أن كلام الخطاب غير ظاهر أي المستشكل لذلك بقوله ولا يتصور دخول الوصايا وحاصل جواب شارحنا أن المعنى أن الثلث إذا كان لا يحمل إلا فك الأسير كما إذا كان فك الأسير عاثة وهي ثلث المال أنه يعتبر المدبر من جملة مال الميت الذي أخذ ثلثه وفك الأسير فظهر حينئذ أنه دخلت الوصية بفك الأسير في المدبر أي في قيمته من حيث أنها لو حطت من جملة مال الميت جميعه الذي أخذ ثلثه وفك الأسير (قوله ولا مفهوم لما ذكر) بل وكذلك قراض أو بضاعة أرسلهما وشهر تلفهما ثم ظهرت السلامة (قوله كما إذا أقر في مرضه) أي ومثل ذلك ما إذا أقر بدين لمن يتهم عليه كصديقه الملاطف (قوله على المعروف من المذهب) وكذا يقال على المعروف من المذهب في التي بعدها وهي ما إذا أوصى لوارث وغير المعروف هو الدخول بترتيبه إذا كان الإقرار باطلا فإن المقر له يخاصص بأرباب الديون وما ناب عنه من جميع ميراثه فيقسم على الورثة على فراض الله تعالى وليس لأرباب الديون فيه شيء (قوله لأن إقراره في صحته قد يكون باطلا) أي كإقرار السفينة

(قول الله: ولم يشهد) أي غير الورثة وقوله أولية: بل أنفذوها للورثة تكرار (قوله المراد بالعقد هي الورقة الخ) أقول: وحذف في العبارة حذف والتقدير: وان ثبت أن ما فيها خطه لأن ذات الورقة هي خطه (قوله والحال أنه لم يقل أنفذوها) الأولى أن يزيد في قول ولم يشهد عليه أي اتفق كل من الأشهاد وقوله أنفذوها (قوله لاحتمال رجوعه) أي لأن الإنسان قد يكتب ليرثه وقوله أو قرأها عليهم الأولى اسقاط قوله أو قرأها عليهم فكان يقول وأمان أشهد عليها أو قال أنفذوها (قوله وأمان أشهد عليها) أي أشهدهم أنها وصية كما يأتي (قوله راجع لهما) أي لمسئلة الثبوت وقوله أو قرأها وقوله معطوف على المنفي فيكون حاصله أن الصور أربعة وذلك أنه أمان ثبت أن عقدها خطه أو يحصل قراءة للوصية وفي كل أمان ينفي الأشهاد وقوله أنفذوها أو يوجد واحد منهم ما يبقى صورتان مفهومتان بالطريق الأولى وذلك بأن يوجد مع الثبوت أو الاقرار الأمران مع الأشهاد وقوله أنفذوها أي بلفظه وأما كتابة فلا عبرة بها (قوله ونذب فيه) أي الإيضاء (١٩٠) المفهوم من المقام (قوله بأن يقول) أي كتابة (قوله ثم يدكر ما يوصي به) قال

أنس بن مالك يوصي أهله بتقوى الله ويصلحوا ذات بينهم ويطلعوا الله ورسوله أن كانوا مؤمنين (قوله فلا ينافي أن يقدم البسملة على ذلك) أي والحمدلة قال عجمي وظاهر المصنف كغيره أنه لا يندب فيه البدء بالبسملة والحمدلة ولم أر من تعرض لهما ولو كان حديثهما يدل على تقديمهما وهو الذي رأيت في وصايا من يعتمد به من العلماء أهـ

بناء على أن المراد خصوصهما وأن الابتداء حقيقي وإضافي وأما على أن المراد مطلق الذي كرجل المقيدين على المطلق فلا ينافي ذلك (أقول) وسكتوا عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر تقديمهما مع البسملة والحمدلة (قوله سواء كانت الوصية باللسان أو بالكتابة) أقول وانظر ما الأولى منهما وهل يندب الجمع بينهما أي بين اللفظ والكتابة فيكون مجموعهما مندوباً واحداً أو يكون أي يندب بين أولي يندب الجمع بل المندوب أحدهما فقط واختلف تراجم المصنف ففهم من

الباطل (ص) وان ثبت أن عقدها خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقل أنفذوها لم تنفذ (ش) المراد بالعقد هي الورقة التي يكتب فيها الوصية فإذا وجدت وثيقة مكتوبة بخط الميت وثبت عند الخاتم بالبينة الشرعية أنها خط الموصي والحال أنه لم يقل أنفذوها فان ذلك لا يفيده ولم تنفذ بعدموته ولا يعمل به الاحتمال رجوعه ومثله إذا قرأها على الشهود ولم يقل أنفذوها ولم يشهد عليها وأمان أشهد عليها أو قرأها عليهم وقال أنفذوها فانه لا يندب بموته وقوله ولم يشهد أي ولم يشهد أم وصية وقوله ولم يشهد راجع لهما وقوله أو يقل أنفذوها معطوف على المنفي أي ولم يقل أنفذوها (ص) ونذب فيه تقديم التشهد (ش) يعني أنه يستحب للإنسان إذا كتب وصيته أن يبدأ بالشهادة بأن يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم يذكر ما يوصي به وقوله تقديم التشهد أي على المقصود بالذات فلا ينافي أنه يقدم البسملة على ذلك وظاهره أنه يندب البدء بالتشهد سواء كانت الوصية باللسان أو مكتوبة (ص) ولهم الشهادة وان لم يقرأه ولا فتح وتنفذ ولو كانت عنده (ش) يعني أنه يجوز للشهود أن يشهدوا على الموصي عما انطوت عليه وصيته وان لم يقرأها عليهم وان لم يفتح الكتاب ولو بقي عنده إلى أن مات إذا قال لهم اشهدوا بما في هذه الوصية فقوله ولهم أي يجوز لهم الشهادة وهذا لا ينافي وجوب الشهادة ان لم يقدم غيرهم مقامهم فالوجوب أمر عارض وهذا أولى من جعل اللام بمعنى على قوله ولو كانت عنده أي ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية عنده (ص) وان شهد إجماعاً وما بقي فلفلان ثم مات ففتحت فإذا فيها وما بقي فللمساكين قسم بينهما (ش) يعني أن الوصية إذا كانت مطبوعاً عليها وقال الموصي للشهود اشهدوا بما في والى وعلى وما بقي من ثلثي فلفلان فلا ينافي فانه يجوز لهم الشهادة بذلك ثم مات الموصي ففتحت الوصية فإذا فيها وما بقي من الثلث فللمساكين أو الفقر اعثلا فان ما بقي من الثلث يقيم بين فلان والفلاني وبين المساكين نصفين كمالو كانت الوصية لاثني فقط فان الثلث يقسم بينهما نصفين (ص) وكتبها عند فلان فصدقوه أو أوصيته بثلاثي فصدقوه بصدق ان لم يقل لا بئ (ش) يعني أنه إذا قال وصيتي كتبها وهي عند فلان فصدقوه فانه يصدق وكذلك إذا قال أوصيته بثلاثي فصدقوه

قال يندب تقديم التشهد قولاً فيقول قبل ايصاله أشهد الخ ومنهم من قال عقب المصنف أي يندب أن يكتب الشهادتين قبل الوصية (أقول) والظاهر أن الأولى الجمع بين اللفظ والكتابة وحرره نقلاً (قوله وان لم يقرأه) وفي بعض النسخ وعليه أحل بعض الشراح ولم يقرره (قوله ولا فتح) وأمر أن لا يفيض حتى يموت أي ولكن عرفوا الكتاب بعينه (قوله إذا قال لهم اشهدوا) أي ومثله إذا قال لهم أنفذوها حيث لا ريب في الكتاب (قوله أي ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية عنده) فيه إشارة إلى أن ضمير ولو كانت عنده راجع للوصية ولكن على حذف والتقدير وتنفذ الوصية ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية عنده أي فالوصف بالكينونة عنده نفس الكتاب الذي فيه الوصية لا حقيقة الوصية كما هو ظاهر المصنف أو تقول في العبارة استخدام والتقدير أو كانت أي الوصية لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الكتاب (قوله وما بقي فللمساكين) المراد جهة غير معينة وكذا لو كان وما بقي فللمساكين والفقراء والأرامل قسم نصفين نصفه لفلان ونصفه للباقيين (قوله وكتبها عند فلان الخ) في الكلام حذف أداة الشرط وفعل الشرط وحذف فعل

عامل الظرف ويحتمل أن يكون الظرف حالاً من الهاء أي كتبها حال كونها عند فلان وهل يشترط كونه عدلاً أو لا قولان (قوله راجع
 للأميرين) هو خلاف ما في شرح عب والذي فيه أنه إذا قال الموصي كتبته أو وصعتها عند فلان فصدق قوله بأنه لا يني قائلها
 ويحتمل أن يريد بكتبته أمرت فلاناً بكتبتها وهي عندهم فأنفذوها وعليه فيرجع الشرط الآتي لهذه أيضاً أي كأنها راجعة إلى قوله
 أو وصيته بنثي ثم قال ثم إن الوصية تنفذ في مسئلة وكتبته الخ أي بعينها وإن لم يقبل أنفذوها والفرق بينهما وبين قوله وإن ثبت أن
 عقد ما خطه الخ أن هذه وكها لغيره وأمر بتصديقه (قوله فمقدم ما هنا الخ) المناسب أن يقول فيبين أجال ما هنا بما مر
 بيان ذلك أن قوله يع محتمل هل مع اجبار أو لا فيبين ذلك بما تقدم بأن يقول تزوج الكبار بأذنهن مالم يأمره الأب بالاجبار أو يعين
 له الزوج (قوله وإذا قال وصي على الشيء الفلاني) أي كوصي على بيع (١٩١) تركي (قوله فانه يكون وصياله في جميع الأشياء الخ)
 أي ولذا قالوا إن قول المصنف

كوصي الخ تشبيهه في بيع ويخص
 لأن فيها العموم والخصوص فهى
 عامة في التصرف خاصة في الزمن
 فهى تشبه المسئلة الأولى في العموم
 والمسئلة الثانية في الخصوص
 (قوله القرينة) أي القرينة
 تدل على أن مراد الموصي أن يقدم
 وقبل (قوله وأما ما في الشارح فهو
 غير حسن) أي لأنه قال أي فهى
 مادامت عزباً معزولة عن الإيصاء
 فإذا تزوجت وجب لها ذلك (قوله مع
 ان الفرع الخ) الحاصل أن تقرير
 البساطي صحيح أيضاً كالتقرير
 الأول لأنه يستغنى عن تقرير
 البساطي بما سبق وهو قوله حتى
 يقدم فلان لأن المراد مثلاً
 لا خصوص القدوم أو حتى يتزوج
 أو نحو ذلك (قوله فزوج بناته) أي
 بأذنهن (قوله وإذا وقع صح) أي
 فقول المصنف وبأبعد مع أقرب أن
 لم يجبر أى فذلك بمثابة ما إذا زوج
 العم مع وجود الآخر (قوله الواو بمعنى
 أو) أقول بل وكذلك لو كان

فانه يصدق في ذلك أن لم يقبل لابني أي أو قال إنما أوصى بالثالث أو بأكثر لابني فانه لا يصدق
 حينئذ لأنه يهتم وأما القليل فينبغي أن يصدق فقوله أن لم يقبل الخ راجع للمستثنين ولا مفهوم
 لابنه بل هو كناية عن متهم عليه (ص) ووصي فقط يم وعلى كذا يخص به كوصي حتى
 يقدم فلان (ش) يعنى أنه إذا قال أشهد وأعلى أن فلاناً وصي ولم يزد على ذلك فانه يكون
 وصيه في جميع الأشياء و زوج صغار بنيه ومن بلغ من الكبار من أبكار بناته بأذنهن إلا أن
 يأمره الأب بالاجبار أو يعين الزوج والنيب بأمر ما هنا بما مر في باب النكاح
 وظاهره أنه يدخل في العموم ما إذا كان الموصي وصياً على أيتام وهو ظاهر المدونة
 فيكون للوصي الولاية عليهم وقيل لا يدخلون إلا بالنص على دخولهم وإذا قال فلان وصي على
 الشيء الفلاني فإن نظر الوصي يختص به ولا يتعداه إلى غيره كما إذا قال فلان وصي حتى يقدم
 فلان الفلاني فانه يكون وصياله في جميع الأشياء لكن إلى أن يقدم فلان الفلاني فإذا قدم فانه
 لا يكون وصياً وينعزل مجرد القدوم ولم يقبل القادم الوصية إلا القرينة فلولم يقدم فلان
 بل مات قبل قدومه فإن الوصية تستمر على حالها وقوله (أو إلى أن تزوج زوجتي) المعطوف
 محذوف يدل عليه ما صرح به من قوله زوجتي ولو أتى به لاسقط هذا الدال أي وكوصيتي زوجتي
 إلى أن تزوج فهي مادامت عزباً بوصية وإذا تزوجت سقط حقها وهذا التقرير موافق لما عند
 ابن غازي الموافق للنقل وأما ما في الشارح فهو غير حسن وجعل البساطي قوله أو الخ معطوفاً
 على حتى يقدم ويتزوج بالمنهاة التحمية أي وكوصي إلى أن يتزوج زوجتي فهي مادامت أجنبية
 منه يكون وصياً وإذا تزوجها خرج عن ذلك هذا حاصل كلامه مع ان الفرع الذي قبله يغني عنه
 (ص) وإن زوج موصي على بيع تركته وقبض ديونه صح (ش) يعنى أنه إذا جعل وصياً على بيع
 تركته وقبض ديونه فزوج بناته فان ذلك لا يجوز ابتداءً وإذا وقع صح وليس له أن يجبرهن
 باتفاق وقوله وقبض الواو بمعنى أو ومفعول زوج محذوف أي وإن زوج من لم يجبر أو أمالوزوج
 من تجبر فيفسخ أبداً قوله صح ما لم يجعل التزويج لغيره وبعبارة ظاهر قوله صح أنه بعد الوقوع
 وهو ظاهر المدونة وأما ابتداء فالأحب أن لا يفعل حتى يعرض الأمر على الإمام فقدمه على
 الأولياء أو يقدم الأولياء عليه (ص) وإنما يوصى على المحجور عليه أب أو وصيه (ش) هذا

موصى على الأمرين معا (قوله وأما لوزوج من تجبر) أي بأن عين الزوج أو أمر انساناً بالاجبار فوقع أن الموصي على التركة تزوجها لغير
 الزوج المعين أو تعدى على الأمور بالاجبار فقول الشارح ما لم يجعل التزويج لغيره هو معنى قولنا أو تعدى على الأمور بالاجبار
 تنبيهه ما ذكره المصنف هنا بخلاف موصى له بدفع ميراث بنت صغيرة فله تولى بضعها بأذنهما وبصح عقده وإن كان الأولى الرفع للإمام
 لينظر هل الأولى العقد عليها أم لا وإنما جاز في هذه دون ما قبله لأن تعلق وصيته بها حيث جعل وصياً على ميراثها أشد من تعلق جعله
 وصياً على بيع تركته وقبض ديونه لها (قوله فالأحب أن لا يفعل) أي فالأحب أن لا يفعل قد يقال حيث حكم بعدم الجواز في جميع
 الأمر إلى ما هو مقرر من أن الأولياء مقدمون عليه فلا داعي إلى العرض على الإمام ويمكن الجواب بأنه لما تعلق الموصي حق في الجملة كان
 ذلك مظنة لوقوع النزاع بينه وبين الأولياء فلذلك احتج بالعرض على الإمام فتدبر (قوله وإنما يوصى الخ) الحصر في كلامه مخرج للاخوة
 والأعمام وبينهم فلا يني قوله كأم (قوله أو وصيه) أي إذا لم ينعها الأب

من ذلك (قوله وأما مقدم القاضي فلا) تنبيهه إذا قدمه القاضي ثم ظهر وصى من قبل الأب فله رد أفعاله ذكره البرزلي (قوله لا نأقول الخ) حاصل الجواب أنه لا ملازمة بين التصرف والإيصاء بل يجوز لمن ليس له التصرف الإيصاء ولو كان ممنوعاً من التصرف في بعض الأحيان كالأم وقد يكون الشخص ممنوعاً من التصرف والإيصاء كالأب السفهية (قوله لمكاف) متعلق بـوصى على تضمينه معنى أسندلان يوصى متعدداً بنفسه (قوله والرضا ١٩٣) فيما يصير إليه أي أن يفعل فعلاً مرضياً فيما وجه إليه فراجع إلى ما قبله من

قوله الأمانة تنبيهه قال المصنف في التوضيح وهذا خاص بالوصى على أموال اليتامى أو على افتضاء دين أو قضاء خفية أن يدعى غير العدل الضميمة وأما فيما يخص بالملك كالوصية بالثلث أو بالعتق فتجوز إلى غير العدل اهـ ولا يمكن لأب من أسلامه لقول المصنف فيما مر ومنع ذمى في بيع أو شراء أو تقاض (أقول) وسكت الشارح عن تفسير قبول المصنف كاف ومعناه قادر على القيام بالوصى عليه وكأنه تركه لظهوره (قوله فلا يقال إن العدل يغنى عن الإسلام) فيه أن يقال إن قوله مسلم وقع أولاً في موضعه فلا يكون ما بعده مغنياً عنه والجواب أن المصنف لما التزم الاختصار كان ذلك مظنة الاعتراض عليه بأنك يا مصنف لم تحصر إذ يمكنك أن تستغنى عن قولك مسلم بقولك عدل (قوله ويدخل في عبداً مدبره) أي مدبر الموصى (قوله وإن أراد إلا كبر) جمع أكبر قياساً وجمع كبير على غير قياس فلو عبر بالكبار لكان أدفع للبس (قوله اشترى للأصغر) أي بالقيمة فلو بيع غير الأصغر فهل يرد قاله البدر (قوله الآن يضر ذلك بالأب كبر) أي بأن يضر ببيع حصته إلا كبر مفردة (قوله فيقضى

شروع في الكلام على الوصية على الأولاد واقامة من يتصرف حالهم فذكر أن ذلك مختص بالأباء لا بغيرهم من الأقارب من الأجداد والأخوة فقوله وإنما يوصى على المحجور عليه وهو الصغير والسفهي أب لم يكن بشرط أن يكون هذا الأب رشيداً أما الأب المحجور عليه فإنه لا يوصى على ولده إلا نظره عليه وكذا لو بلغ الصبي رشيداً ثم حصل له السفه فليس للأب الإيصاء عليه وإنما الناظر له هو الحاكم وكذلك يوصى على المحجور عليه وصى الأب ووصى وصيه وأما مقدم القاضي فلا وسكت المؤلف عن الصيغة التكال على قوله فيما سبق بلفظ أو إشارة مفهومة وقوله وعلى كذا يخص به (ص) كأمن قل ولاولى وورث عنها (ش) التشبيه في أن الأم يجوز لها أن توصى على الصغير بشرط ثلاثة الأول أن يكون المال الموصى فيه قلم لا كسنتين ديناراً الثاني أن لا يكون للصغير ولى ولا وصى الثالث أن يكون المال موروثاً عن الأم لا يقال الأم ليس لها التصرف في مال الولد ولو كان المال منها فلم كان الإيصاء لها بالتصرف مع أن المتصرف قائم مقامها لا نأقول الفرق أن الشرع لما حفظ عنه شروط في الوصى جعل لها الإيصاء المستوفى للشروط المحفوظة عن الشرع فليس فيه تضييع للمال لأنه لم يسند إلا إلى محفوظ بخلاف تصرفها هي بنفسها لعدم معرفة تصرفها خصوصاً الآتي (ص) لمكاف مسلم عدل كاف (ش) هذا شروع منه في الكلام على شروط الوصى الذي تسند إليه الوصية منها أن يكون مكافاً فلا تسند الوصية لصبي ولا مجنون ومنها أن يكون مسلماً فلا تسند لكافر ومنها أن يكون عدلاً والمراد بالعدالة الأمانة والرضا فيما يصير إليه فلا يقال إن العدل يغنى عن الإسلام لأن هذا لو أرادنا بالعدل عدل الشهادة (ص) وإن أعني وامرأة وعبدًا وتصرف بآذن سيده (ش) هذا ما بالغه في المكاف المسند إليه الوصية أي ولو كان أعني أو امرأة بشرط أن تكون سالحة لذلك وسواء كانت المرأة أجنبية أو زوجة للموصى أو مستولدة أو مدبرة وكذلك يصح إسناد الوصية إلى العبد بشرط أن يرضى سيده وليس للسيد رجوع بعد ذلك ويدخل في عبداً مدبره ومكاتبه والمبعض والمعق لاجل قوله وعبد أو ولى الأمة لأن من شأنها أن تحسن القيام بأولاد سيدها وإنما نص على العبد لأنه المشهور فقوله بآذن ليس متعلقاً بالتصرف بل هو متعلق بقبل المقدر قبل تصرف فكان ينبغي أن يقول وقبل بآذن سيده ثم تصرف أو متعلق بتصرف ويحمل على ما ذا وقعت من غير آذن في القبول (ص) وإن أراد إلا كبر بيع موصى اشترى للأصغر (ش) يعني إن من مات وترك أولاداً صغيراً وكباراً وترك رقبة فجعله في حال حياته وصياً على الأصغر وأراد إلا كبر بيع حصتهم من الرقيق فإنه يشترى للأصغر إن كان لهم مال يحملها فإن لم يحمل ذلك حصتهم وأضر بهم ناع إلا كبر حصتهم منه فقط الآن يضر ذلك بالأب كبر ويأبوا فيقضى على الأصغر بالبيع معهم (ص) وطروا الفسق يعزله (ش) يعني أن الفسق إذا طرأ على الوصى فإنه يعزل عن الإيصاء

على الأصغر بالبيع معهم) وهل يعزل حينئذ عن الوصاية أو الآن يشترط على المشتري كذا في شرح عب الآن بعضهم ذكر أنه يباع ويقام غيره فقد جزم بالعزل قائلاً فإن عتق لم يعد للوصايا عليهم الآن يراه القاضي فيجعله مقسداً (قوله فإنه يعزل الخ) ظاهر العبارة أنه يعزل بمجرد طروا الفسق فلا يتوقف على عزل من القاضي والمراد بطروا الفسق عدم العدالة فيما ولى فيه ولكنه الذي قاله غيره أن المعنى أنه يكون موجباً للعزلة فلا يعزل بمجرد حصوله فإن تصرف بعد طروا الفسق وعزله بالفعل مضى على ما يفيد به إمامنا على مفاد المصنف ابن رشد يعزل الوصى إذا عاد المحجور إذا لا يؤمن عدو على عدوه في شيء

من أحواله بخلاف القاضي فإنه لا يعزل بمجرد طر والفسق ويتوقف على عزل السلطان له قال البدر والفرق شرف منصب القضاء قال في ذلك قوله وطرو والفسق يعزله أي بوجبه عزله بخلاف السلطان والفرق بينهما أن السلطان لمصلحة عامة وهذا لمصلحة خاصة المقصود منها العدالة فبين أن القاضي مثل السلطان في أن كلامهما لا يعزل بمجرد الفسق (قوله على المشهور) ومقابل المشهور ما قاله الخزومي من أنه يجعل معه آخر (قوله ولا التركة) أي أو شيئا منها القضاء دين أو تنفيذ وصايا (قوله لأن بيعه ليس لمصلحة) أي ولا يجوز له التصرف بغير مصلحة والظاهر ردان وقع لأنه الأصل فيما يبيعه عنه (قوله فإن كان الكبير غائبا) أي فإن كان الكبير غائبا وبعدت أو امتنع رفع السلطان فيما مره بالبيع أو بأمر من يبيع معه (١٩٣) للغائب أو يقسم ما ينقسم فإن لم يرفع ربيعته إلا أن

يقوت بدمه يشترط في الوصي العدالة ابتداء ودواما (ص) ولا يبيع الوصي عبدًا يحسن القيام بهم ولا التركة إلا بحضرة الكبير ولا يقسم على غائب بلا حاكم (ش) يعني أن الوصي لا يجوز له أن يبيع رقيقا يحسن القيام بالأصاغر لأن بيعه ليس بمصلحة وليس الوصي أن يبيع التركة من غير حضور الكبير لأن الوصي لا نظره عليه فإن كان الكبير غائبا فإن الوصي يرفع إلى السلطان لينظر في أمر الكبير الغائب (ص) ولاتنين جعل على التعاون وإن مات أحدهما أو اختلفا فالحاكم ولا لأحدهما إيصاء ولا لهما قسم المال والاضمنا (ش) يعني أن الإنسان إذا أسند وصيته لثنتين فأكثر وصية مطلقة فإنه يحتمل على التعاون بمعنى أنه لا يستقل أحدهما في التصرف بشيء دون صاحبه أما أن قيد الوصي في وصيته لهما بلفظ أو قرن بجماع أو أفراد فإنه يصار إليه وإذا مات أحد الوصيين فإن الحاكم ينظر في أمر الخلفي فإما تركه وحده وإما شاركه معه غيره كما إذا اختلفا في بيع أو ترشيده للعجور أو تزويجه أو غير ذلك فإن الحاكم ينظر في الأصلح ولا يجوز لأحدهما أن يوصي بدون إذن صاحبه وأما بآذنه فيجوز كإلزامهما أن يوصيا معا ويفهم من كلام المؤلف أن الوصي الواحد له الإيصاء كما مر وما مر من أن لأحدهما الإيصاء بآذنه صاحبه يفيد أن له إيصاء صاحبه وهو كذلك فتقيم الشارح لقوله فإن مات أحدهما فالحاكم بقوله يريد من غير وصية بشيء ظاهر ولا يناقض قوله بعد ولا لأحدهما إيصاء لأنه مقيد بما علمت وحينئذ فاعتراض تت ساقط وبناء على عدم التقييد وليس لهما أن يقسما التركة شطرين ليكون شطرهما تحت يد أحدهما يتصرف فيه والشطرا الآخر تحت يد الآخر فإن فعل ذلك فأنهما يكونان ضامنين للمال أي لما ضاع منه سواء ضاع من عند أحدهما أو من عندهما معا أما ضمانهما عنده فلا استقلاله بالنظر فيه وأما ضمانهما عند صاحبه فلا يرفع يده عنه وكذلك الضمان منه ما في الودعة إذا اقسماها فلو اقسما الصبيان فلا يأخذ كل واحد حصته من عنده من الصبيان من المال (ص) والوصي اقتضاء الدين وتأخير بالنظر والنفقة على الطفل بالمعروف وفي ختمه وعمره وعياله ودفع نفقة له قلت وأخرج فطرته وزكاه ورفع للحاكم أن كان حاكم خفي ودفع ماله قراضا أو بضاعة ولا يعمل هو به ولا اشتراء من التركة وتعقب بالنظر لا يحكم آرين قل عنهما وتسوق بهما الحضر والسفر (ش) يعني أنه يجوز للوصي اقتضاء الدين ممن هو عليه وله تأخير على من هو عليه بالنظر في ذلك أي إن كان فيه مصلحة للصغير يخوف تلفه وله أن يضع من الدين

على المشهور إذا يشترط في الوصي العدالة ابتداء ودواما (ص) ولا يبيع الوصي عبدًا يحسن القيام بهم ولا التركة إلا بحضرة الكبير ولا يقسم على غائب بلا حاكم (ش) يعني أن الوصي لا يجوز له أن يبيع رقيقا يحسن القيام بالأصاغر لأن بيعه ليس بمصلحة وليس الوصي أن يبيع التركة من غير حضور الكبير لأن الوصي لا نظره عليه فإن كان الكبير غائبا فإن الوصي يرفع إلى السلطان لينظر في أمر الكبير الغائب (ص) ولاتنين جعل على التعاون وإن مات أحدهما أو اختلفا فالحاكم ولا لأحدهما إيصاء ولا لهما قسم المال والاضمنا (ش) يعني أن الإنسان إذا أسند وصيته لثنتين فأكثر وصية مطلقة فإنه يحتمل على التعاون بمعنى أنه لا يستقل أحدهما في التصرف بشيء دون صاحبه أما أن قيد الوصي في وصيته لهما بلفظ أو قرن بجماع أو أفراد فإنه يصار إليه وإذا مات أحد الوصيين فإن الحاكم ينظر في أمر الخلفي فإما تركه وحده وإما شاركه معه غيره كما إذا اختلفا في بيع أو ترشيده للعجور أو تزويجه أو غير ذلك فإن الحاكم ينظر في الأصلح ولا يجوز لأحدهما أن يوصي بدون إذن صاحبه وأما بآذنه فيجوز كإلزامهما أن يوصيا معا ويفهم من كلام المؤلف أن الوصي الواحد له الإيصاء كما مر وما مر من أن لأحدهما الإيصاء بآذنه صاحبه يفيد أن له إيصاء صاحبه وهو كذلك فتقيم الشارح لقوله فإن مات أحدهما فالحاكم بقوله يريد من غير وصية بشيء ظاهر ولا يناقض قوله بعد ولا لأحدهما إيصاء لأنه مقيد بما علمت وحينئذ فاعتراض تت ساقط وبناء على عدم التقييد وليس لهما أن يقسما التركة شطرين ليكون شطرهما تحت يد أحدهما يتصرف فيه والشطرا الآخر تحت يد الآخر فإن فعل ذلك فأنهما يكونان ضامنين للمال أي لما ضاع منه سواء ضاع من عند أحدهما أو من عندهما معا أما ضمانهما عنده فلا استقلاله بالنظر فيه وأما ضمانهما عند صاحبه فلا يرفع يده عنه وكذلك الضمان منه ما في الودعة إذا اقسماها فلو اقسما الصبيان فلا يأخذ كل واحد حصته من عنده من الصبيان من المال (ص) والوصي اقتضاء الدين وتأخير بالنظر والنفقة على الطفل بالمعروف وفي ختمه وعمره وعياله ودفع نفقة له قلت وأخرج فطرته وزكاه ورفع للحاكم أن كان حاكم خفي ودفع ماله قراضا أو بضاعة ولا يعمل هو به ولا اشتراء من التركة وتعقب بالنظر لا يحكم آرين قل عنهما وتسوق بهما الحضر والسفر (ش) يعني أنه يجوز للوصي اقتضاء الدين ممن هو عليه وله تأخير على من هو عليه بالنظر في ذلك أي إن كان فيه مصلحة للصغير يخوف تلفه وله أن يضع من الدين

(٣٥ - خرنش ثامن) وليكن المال عند أحدهما فإن استويا في العدالة جعله الإمام عنداً كفتهما ولو جعله عند أحدهما لم يضمن لأن كلاهما عدل (قوله لأنه مقيد بما علمت) أي لأنه مقيد بما إذا كان لاجنبي من غير إذن شره (قوله فاعتراض تت ساقط) أي حيث قال وقول الشارح إذا مات أحدهما يريد عن غير وصية يناقضه قول المصنف ولا لأحدهما إيصاء (قوله فلو اقسما الصبيان) يفيد أن اقسامهما للصبيان جائز كما هو ظاهر العتبية (قوله وفي ختمه) معطوف على مقدر رأ والنفقة على الطفل في مؤنته وفي ختمه وعمره ولو قال كختمه وعمره سلم من هذا (قوله كخوف تلفه) أي أو ضياعه ومن هو عليه مأمون قال اللقاني والظاهر أن العلة استدعاء الأقرار بأن يكون المدين منكرا فمؤخر ليس مدعى إقراره أو رجوعه بتأخير قبض جميعه (قوله وإن يصلح عليه) أي بالوضع منه أو بأخذ شيء من العروض بدله

(قوله فلا ينافي أن اقتضاء الدين واجب) أي أو أن اللام بمعنى على (قوله وعلى الوصي أن ينفق) أي فاللام بالنسبة له للاختصاص فلا ينافي أن الانفاق واجب (قوله بحسب المال) أي فلا يضيق على صاحب المال الكثير دون نفقة مثله ولا يسرف ولا يوسع على قلبه (قوله كشهري) أي ونحوه من الأيام القليلة بما يعلم أنه إذا أتلفه قبل الاجل لا يضر بحاله ولا يجوز أكثر من ذلك (قوله فانه يدفع له نفقة يوم بيوم) الاولى أن يقول كغيره ودفع نفقة له قلت كنفقة شهري ونحوه مما يعلم أنه إذا أتلفه قبل الاجل لا يضر بحاله فان علم منه أن تلف ذلك فنصف شهر فان خاف جمعة أو يوم بيوم (قوله ففعله له متعلق بنفقة لا بدفع) أي فيكون ما شيا على قول من يقول لا يدفع له نفقة أم ولده ورقيقه كما أقامه ابن الهندي من المدونة لان الراجح لا يدفع لئلا يكون ما شيا على قول ابن القصار انه يدفع له ذلك (قوله أن يخرج زكاة مال محجوره الخ) فان كان (١٩٤) مذهب الولي لا يرى الاخراج ومذهب الصبي يراه فالعبرة بمذهب الولي

وأما يصالح عليه لحوقه بحجود أو تغليس واللام للاختصاص لا للتخيير فلا ينافي أن اقتضاء الدين واجب عليه وعلى الوصي أن ينفق على الطفل أو السفينة بالمعروف بحسب المال وللوصي أن ينفق على المحجور عليه في ختمته وفي عرسه بالمعروف ولا حرج على من دخل فأكل وللوصي أن يوسع على محجوره في عيادته من أضيحة وغيرها قال اللخمي ولا يدعو للعابيين قال ابن القاسم ما أنفق على العابيين لا يلزم التيمم وللوصي أن يدفع لمحجوره النفقة القليلة كشهري فان خاف أن يتلف ذلك فانه يدفع له نفقة يوم بيوم ولا يقبض المحجور عليه نفقة أم ولده ورقيقه على الراجح فقوله له متعلق بنفقة لا بدفع وللوصي أن يخرج زكاة مال محجوره وعن عبيده من مال المحجور وللوصي أن يخرج زكاة مال محجوره بعد أن يرفع للسلطان الذي يرى وجوب الزكاة في أموال المتماهي أن كان هناك خفي أو يخشى توليته في المستقبل لئلا يغرم فان أباح نفقة لا يرى وجوب الزكاة في مال الصغير أما البلاد التي لا خفي فيها فانه يخرج زكاة محجوره من غير رفع إلى من يرى الوجوب للام من من رفعه إلى من لا يرى الوجوب فيضمنه وكذلك إذا وجد الوصي خيرا في التركة فلا يريها الا بعد رفعه للحاكم لانه قد يرى تخليها فيضمنه إذا أراقها بغيره وللوصي أن يدفع مال محجوره لمن يعمل فيه قراضا يجز من ربحه وبضاعة لانه مأذون له في تنمية مال محجوره ولا يجب عليه ذلك قال فيها وللوصي أن يعطى ماله مضاربة ولا يعجبني أن يعمل هو به لنفسه اه أبو الحسن لئلا يحابي من نفسه اه والنهي في كلاهما على الكراهة وبه صرح ابن رشد وليس للوصي أن يشتري شيئا من تركة الميت لانه يهتم على الحباة فان ارتكب الوصي المحظور واشترى فانه يتعقب بالنظر بمعنى انه يرفع ذلك إلى السوق فان لم يرد أحد عليه أخذه الوصي بذلك الثمن وأما أن زاد أحد عليه فهل يأخذ بما وقف عليه أو حتى يزيد كغيره وهو الظاهر إلا أن يكون الشيء الذي يرد الوصي أن يشتريه لنفسه من تركة الميت جارين ونحوهما قل غنمهما كالأثنية فان يرى فيجوز له ذلك بشرط أن تنتهي الرغبات في ذلك الشيء فلا مفهوم أقوله الحضر والسفر لانه انما وقع ذلك في السؤال فهو فرض مسئلة (ص) وله عزل نفسه في حياة الموصي ولو قبل لا بعدهما وأن أبى القبول بعد الموت فلا قبول له بعد (ش) يعني أن الوصي له أن يعزل نفسه عن الوصية في حياة الموصي وهو المشهور لما علمت ان عقد الوصية غير لازم من الطرفين وللموصي أن يعزل الوصي ولو بلا جرمية توجب ذلك ثم ان اطلاق العزل على ما قبل

وحاصله أن الولي المالكي يرفع للحاكم المالكي ليحكم باخراجه من مال صبي في عين وفي معلوفة وعاملة وفي حث بأرض خراجية وأما في ساعة وحرث مزروع بأرض لاخراج لها فله اخراجهما من غير رفع للحاكم (قوله لا يعدرفعه للحاكم الخ) معنى كلامه أنه يرفع الامر للحاكم فان كان مالكا أمره بطرحها وان كان يرى تخليها أمره بتخليها لكن هذا عند جهل مذهب الحاكم وأما لو علم مذهب الحاكم فان كان مالكا ولا يخشى توليته من يرى التخلي فانه يريها من غير رفع وأما ان كان يخشى توليته أو كان متوليا بالفعل وهناك حاكم مالكي فيرفع الامر للمالكي فيما أمرهم بالطرح فلا يضمن إذا رفع الامر للحاكم الذي يأمر بالتخلي (قوله ولا يجب عليه ذلك) أي بل يستحب فقول عائشة اتجروا في أموال المتماهي لأنا كلها الزكاة حمله ابن رشد على النذب (قوله ولا يعجبني أن يعمل هو بنفسه) فان عمل كان الربح له لان الخسارة عليه والمودع

مثله لانه ما قبض المال لأعلى وجه التنمية وقاعدة مذهب مالك أن من قبض المال لأعلى وجه

القبول

التنمية يجوز له وإذا حركه يكون الربح له والخسارة عليه ومن قبضه على وجه التنمية إذا خالف في بعض الاحيان فان الخسر عليه وحده بخلاف الربح فينبههما كما تقدم في آخر القراض (قوله وليس للوصي أن يشتري شيئا من التركة) أي يكره كراهة تنزيه فقول شارحنا فان ارتكب المحظور فيه بدان ذلك حرام وليس كذلك وكأنه غنى كراهة شديدة وقوله واشترى فانه يتعقب بغيره انما هو في الشراء فقط وجعل عب التعقب في الشراء وفي عمله ببضاعة أو قراضا وظاهر المدونة يشهد لشارحنا وقوله بالنظر أي نظر الحاكم ومن هنا يستفاد أن التعقب يكون في غير المحرم وهل النظر يوم العقد أو يوم القيام قولان ورجح ابن رشد انه يوم القيام لانه أحوط للتيمم (قوله ولو قبل) أي خلافا لعبد الوهاب وبعض المغاربة أنه اذا قبل لم يجز له عزل نفسه ولو في حياة الموصي لانه كهيئة بعض منافعه

(قوله حيث أشبهه وكان في حضائه الخ) الحاصل انه لا بد من شروط ثلاثة أفادها شارحنا وهي ان يكون في حضائه وان يشبهه وان يحلف وفرض المصنف الكلام فيما اذا تنازع في قدر النفقة (أقول) ومثل ذلك ما اذا تنازع في أصل الاتفاق أو فيه ما مع الاله أمين مع وجود الشرط الثلاثة المذكورة فلا يقبل قوله عند انتفاء شرط منها واختلف اذا أراد ان يحسب أقل ما يمكن ويسقط الزائد حتى لا يحلف فقال أبو عمران لا يمين عليه وقال عياض يلزمه اليمين اذ قد يمكن أقل منه (قوله لثلاث تغرموا على المشهور الخ) الحاصل ان المسئلة ذات قولين القول الاول وهو المشهور ان القول قول الصبي في عدم القبض بعد البلوغ والرشد ومقابلته القول قول الوصي بيمين ومنشأ الخلاف اختلافهم في قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم هل لثلاث تغرموا وهو القول المشهور وقول مالك وابن القاسم أو لثلاث تحلفوا وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم (قوله ولو كانت (١٩٥) المنازعة بعد طول) قال ابن عرفة وهو المعروف من

المذهب ومذهب المدونة ومالك اليه عجم وفي الموازية ومالك اليه ابن رشد ان طال الزمن كعشرين سنة يقيمون معه ولا يطلبون فالقول قوله بيمينه لان العرف قبض أموالهم اذ ارشدوا وجعل ابن زرب الطول ثمانية أعوام اه وقال المصنف في التوضيح وينبغي أن ينظر الى قرائن الاحوال وذلك يختلف اه وقال عجم والقياس ان يجري هنا ما تقدم في الحيابة من قول المصنف ثم ادعى حاضر ساكت الخ فظهر ان المقالات خمسة وان عجم مال الى الاول وعندى ان ماقاله المصنف هو الذي ينبغي المصير اليه

باب الفرائض

(قوله وهو علم الخ) المناسب أن يقول وهي علم الموارث والجواب ان المراد بالفرائض الفن المعهود فذكر بهذا الاعتبار وأراد بالعلم القواعد لا الملكية ولا الادراك لان الذي يتصف بكونه مذكورا انما هو القواعد لا الملكية ولا الادراك الا ان يقدر مضاف أي ان المراد

القبول فيه مسامحة فاما ان يقال الواو في ولو قبل للحاك أو يقال المراد بالعزل الرأى وله رد ذلك ان لم يقبل بل ولو قبل وليس للوصي ان يعزل نفسه عن الوصية بعد موت الموصي والقبول وسواء كان القبول قبل الموت أو بعده الا أن يطرأ عجز وان أي الوصي من قبول الوصية بعد موت الموصي فليس له ان يقبل لانه بعد ابايته صار كالاجنبي فاذا أراد الرجوع بعد ذلك فخكمه حكم مقدم القاضى لاحكم الوصي من قبل الميت لانه لا يعود الا بأمر القاضى (ص) والقول له في قدر النفقة (ش) يعني ان الوصي اذا تنازع مع محجوره في قدر النفقة فان القول قول الوصي لانه أمين ولا بد من يمينه حيث أشبهه وكان في حضائه ومثله ما اذا كان في كفالة أمه وهي فقيرة وكان أثر النعمة ظاهرا على الولد ويحتمل أن الضمير في له للوصي الشامل للوصي الوصي وهو المتبادر من كلامه ومثله مقدم القاضى والحاضن والسكافل (ص) لافي تاريخ الموت ولا في دفع ماله بعد بلوغه (ش) يعني ان الوصي اذا تنازع مع الصبي في تاريخ الموت فقال الوصي مات مندستين مثالا والنفقة واصله وقال الصبي بل مات من نصف سنة مثالا فان القول في ذلك قول الصبي ولا يقبل قول الوصي الابينة وانما لم يقبل قوله في تاريخ الموت وان كان يرجع الى قلة النفقة وكثرتها لان الامانة لم تتناول الزمان المتنازع فيه وكذلك لا يقبل قول الوصي اذا تنازع مع الصبي بعد بلوغه ورشده فقال الصبي ادفع الى مالي الذي عندك وقال الوصي قد دفعته اليك بعد بلوغك ورشدك الابينة لقوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم أي لثلاث تغرموا على المشهور أو لثلاث تحلفوا وظاهره ولو كانت المنازعة بعد طول فقوله بعد بلوغه متعلق بدفع وأما قبل البلوغ فلا يصدق ولو وافقه

باب ذكر فيه الفرائض

وهو علم الموارث وبيان من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث وبدأ أولا ببيان الحقوق المتعلقة بالتركة ونهايتها خمسة كذا كره المؤلف وطريق حصرها بالاستقراء وبغيره كما يأتي وبعبارة وعلم الفرائض له حد وموضوع وغاية فحد ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة وموضوعه التركة لانها التي يبحث فيها عن عوارضه الذاتية

بالفرائض المذكورة متعلق علم الموارث أي متعلق الملكية أو الادراك وقوله وبيان أي وتبيين من يرث وفي العبارة حذف أي وذو تبين وانما قدرنا ذلك لان الفرائض المذكورة ليست هي التبيين بل سبب في التبيين ويكون العطف نفسه سيرا وهذا كله على قراءة بيان بالرفع معطوف على علم الموارث ويصح عطفه على الموارث أي وعلم أي بيان أي تبيين أي العلم المحصل لتبيين من يرث الخ ويصح أن يراد بالبيان التصديق أو التصور أي علم أو تصديق أو تصورا الخ أي المفيد لذلك (قوله ببيان الحقوق) أي تبين الحقوق (قوله بالاستقراء وبغيره) أراد بالغير العقل وسيأتي رده لان العقل يجوز أن كثر من ذلك والاولى حذف الباء ويحاج بان الجاء للتصوير (قوله ما يوصل) أي شئ يوصل الخ أي وهو القواعد الآتية وقوله لمعرفة أي لتصورا وتصديق وذلك لان المعرفة تارة تفسر بالتصديق وتارة تفسر بالتصور ويصح كل منهما في المقام بئأمل (قوله وموضوعه التركة) موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كما هو معلوم مقرر (قوله لانها التي يبحث فيها عن عوارضه الذاتية) هكذا في نسخة شارحنا وقول المناسب أن يقول لانه الذي يبحث فيه عن

عوارضها الذاتية أي فالعلم المذكور يبحث فيه عن عوارض التركة الذاتية وأفاد بالوصف بالذاتية لأن الأصل في الوصف التخصيص أن العارض أضافي واما غريب ولكن المبحث في هذا العلم انما هو عن عوارض التركة الذاتية لا الغريبة مثلا كون ربهما للزوج هذا عارض ذاتي اهل الم يلحق التركة بوصف كونها تركة بواسطة شيء بخلاف ما يعرض لهما من حرق مثلا فهذا عارض غريب يلحقها بواسطة النار فلا يبحث فيه عن ذلك وتصل ذلك في المنطق معلوم (قوله الحق الميت) اللام بمعنى من وقوله في مؤن بمعنى من وقوله وحق الوارث معطوف على حق الميت وقوله وغير ذلك أي كالذي أشار له المصنف بقوله كاللهون وعبدجني (قوله حصول ملكة الخ) قد يقال هذه غاية عامة في جميع العلوم لا خصوص الفرائض الا ان يقال أن في الجواب للعهد أي الجواب المتعلقة بعلم الموارث (قوله والصواب) عطف تفسير أي ان المراد بالصحة في المقام الصواب ضد الخطا والحاصل ان الصحة مقابلها الفساد والفساد في المقام الخطا لا الفساد المتعلقة باعبادات أو العقود (قوله من كان له) أي من كان الحق له وقوله بقرابة متعلق بمسحق أو يثبت (قوله أو ما في معناها) أي معنى القرابة فان قلت أي اعاقوله أو ما في معناها وهلا قال بقرابة أو نكاح أو ولاء قلت الإشارة الى أن أصل ايجاب الارث القرابة ولما كان النكاح والولاء فيهما اتصال (١٩٦) القرابة جعلهما الشارع سببين في الارث (قوله كالنكاح والولاء) السكاف

استقصائية (قوله كالنكاح) فإذا اشترى زيد سلعة بالخيار ومات فيمنقل الخيار لابنه الارث وقوله والشفعة فإذا كانت دارين عمرو وزيد شركة وباع زيد حصته وثبتت الشفعة لعمرو ومات عمرو فيمنقل الحق فيها الوارثه (قوله والقصاص) فإذا قتل زيد عمرو كان بكر أخا لعمرو ومات بكر فيرث ابنة ذلك (قوله الولاء والولاية) أي ولاية النكاح أي لانها ما لا يقبلان التجزى فيه أن يقال لا مانع من ذلك اذ يقال لزيد نصف الولاء على عمرو ولشركة أخى زيد في ذلك كله وقوله اذ ينقلان لا معنى لذلك التعليل فالمناسب حذفه وفيه ان الولاء بمعنى اللحمة لا ينقل انما الذي ينقل من واحد لواحد انما هو المال وقوله لعدم قبولها

لحق الميت المتعلقة بالتركة من مؤن تجزئته وقضاء دينه وحق الوارث والموصى له وغير ذلك وغايته حصول ملكة للانسان توجب سرعة الجواب على وجه الصحة والصواب والتركة حق يقبل التجزى يثبت لمسحق بعدموت من كان له بقرابة أو ما في معناها كالنكاح والولاء فقوله حق يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص وخرج يقابل التجزى الولاء والولاية اذ ينقلان الى الاب بعد موت الاقرب لعدم قبولها ما التجزى ولا يراد بالقصاص والشفعة والخيار لانه ليس المراد بقبول التجزى قبول الافراز بل ما يمكن ان يقال فيه لهذا نصه ولهذا ثلثه ونحو ذلك وهذه الثلاثة كذلك وخرج بقوله تابع بعدموت من كان له الحقوق الثابتة بالشراء والاثبات وغيرهما وبقوله بقرابة الوصية على القول بانها تملك بالموت وقال ابن عرفة علم الفرائض لقبا للفقهاء المتعلقة بالارث وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة وموضوعه التركات لا العدد خلافا للصوري وأدخل بقوله وعلم ما يوصل الخ كيفية القسمة والمحل في مسائل المناسبات وغيره لان ذلك كله من علم الفرائض قوله لا العدد لانه انما هو آلة لاستخراج الفرض من التركة فلذلك لم يجعل العدد موضوعا ولم أر أي بعضهم ان ذلك القدر لا يتوصل اليه من التركة بالاتقان العمل بالعدد صير العدد كانه هو الموضوع والصواب الاول لان الفرض المقدرا انما خرج من التركة وهو مال فان تركة أنسب لكونها موضوعا والعدد انما هو آلة ثمن المؤلف ذكر خمسة أمور حق تعلق بعين التركة وحق تعلق بالميت وحق تعلق بالذمة وحق تعلق بالغير وحق تعلق بالوارث والحصر في هذه وترتيبها المستقر ان فان الفقهاء تتبعوا مسائل الفقه فلم يجدوها تزد على هذه المراتب الخمسة وبعضهم جعله عقليا وفيه نظر لان العقل

التجزى على لقوله ينتقلان ولا معنى لذلك التعليل (قوله ولا يراد بالقصاص الخ) حاصل السؤال

يجوز ان هذه الاشياء الثلاثة يقع فيها الارث وكلام ابن عرفة يمنع ذلك لانه قال حق يقبل التجزى وهو لا يقبل التجزى وحاصل الجواب ان ذلك انما يكون اذا اريد بالتجزى الافراز أي التمييز بحيث يقال لهذا هذا الجزء ولهذا هذا الجزء وليس المراد بذلك بل المراد ان يقال لهذا انصفه ولهذا انصفه وقوله وهذه الثلاثة كذلك أي يقال لزيد نصف القصاص وعمرو والنصف الآخر (قوله على القول بانها تملك بالموت) ومقابل القول بانها تملك بالانقياد (قوله لقبا الخ) احتراز بقوله لقبا من علم الفرائض مضافا بقباعلى اضافته فانه أعم فهو مثل أصول الفقه لقبا واصافة وهكذا فعل في بيوع الأجال واصافة ولقباق فهو واصافة يشمل كل بيع لاحل ولقباق قصور على بيوع الأجال المتخيل فيها على دفع قليل في كثير المبوب لها (قوله خلافا للصوري) هو الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي بكر بن يحيى الصوري شارح الحوفي المالكي (قوله وأدخل بقوله الخ) أشار الى أن قول ابن عرفة وعلم ما يوصل معناه وعلم شيء يوصل وذلك الشيء الموصل هو ما أشار له المصنف بقوله فيما سيأتي وان مات بعض قبل القسمة الخ (قوله فالتركة أنسب) المناسب لقوله والصواب ان يقول والمتعين (قوله استقراني) أي حاصل بالاستقراء ظاهر العبارة ان كلاما من الحصر والترتيب حاصل بالاستقراء وليس كذلك بل الذي يتصف بكونه

حاصلا بالاستقراء انما هو الحصر فقط (قوله يخرج الخ) بفتح المشناة التحتية وضم الراء المهملة من الخرج وضم المشناة التحتية وفتح الراء المهملة من الاخراج (قوله من ترك الميث) اسم لما ترك الميث كالطلبية بمعنى المطلوب (قوله كالمروهن وعبد جنى الخ) هما في مرتبة واحدة وفي العبارة قلب والاصل عين تعلق بهما حق كالمروهن وعبد جنى وقوله وعبد جنى أى اذا لم يسلمه السيد ولم يفده في حياته (قوله كالشيء المرهون) أى فأنشئ المرهون من جملة التركة فيبدأ به معنى يسلم للمرتهن ولو كان الثمر مرهونا وجبت الزكاة في عينه والدين يستغرق جميع التركة فان رب الدين يقدم دينه على الزكاة (قوله والزكاة الحالة عليه قبل موته) أى اذا كانت حراثا أو غرا أو ماشية وحاصل ما في المقام ان زكاة العام الحاضر اذا كانت حراثا أو غرا فن رأس المال مبدأ على الكفنى أو وصى به أم لا وأما لو كانت ماشية فان احتوت على السن الواجب فانها تخرج من رأس المال مقدمة على الكفنى أو وصى به أم لا حيث لم يكن ساع فان لم يكن فيها سن واجب والموضوع انه ليس هناك ساع فانها تخرج من رأس المال بعد قضاء الديون وهى التمتع وأما لو كان هناك ساع ولم يقدم وحصل الموت قبل مجي الساعى فان الوارث يستقبل وأما ان كانت عينان علم حلواهما من غيره أو وصى به ان يكون من رأس المال بعد الدين وبعد هدى التمتع وقولنا زكاة العام الحاضر احتراز عن التي فرط فيها التي يشيرانها فيما بعد فانه اذا أشهد في صحته انها عليه فانها تخرج من رأس المال بعد قضاء الديون وبعد هدى التمتع ولا فرق بين العين وغيرها (١٩٧) من حرت وماشية وأما لو وصى به فانها تخرج من الثلث والقاعدة ان ما يخرج

بحوزا كثر من ذلك الآن يكون مراده انه حصر لما وجد في الخارج أى بعد أن وجدت في الخارج حصرها العقل فيها وبعبارة وطريق حصر هذه الامور ان نقول الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت أو بالموت والثابت قبل الموت إما ان يتعلق بالعين أو بالأول هو الحقوق العينية واليه أشار بقوله (يخرج من ترك الميث حق تعلق بعين كالمروهن وعبد جنى) والثاني الدين المطلق واليه أشار بقوله (ثم تقضى ديونه) والثالث بالموت اما الميث وهو مؤن تجهيزه واليه أشار بقوله (ثم مؤن تجهيزه بالمعروف) أو لغيره وهو الوصية واليه أشار بقوله (ثم وصاياه) أو لاوله وهو الميراث واليه أشار بقوله (ثم الباقي لوارثه) والمعنى ان أول ما يبدأ به من التركة الشيء الذى تعين قضاؤه كالشيء المرهون والزكاة الحالة عليه قبل موته وكذلك أم ولده وسلعة المفلس وكذلك العبد الذى حصلت منه جنابة وليس مرهونا لكن هو في مرتبة الشيء المرهون من عرض وعقار وغيرهما وأما اذا حصلت من المرهون جنابة فيتعلم به حقان حق المرتهن وحق المجنى عليه وأشار المؤلف في باب الرهن الى بيان ذلك بقوله وان ثبتت أى جنابة العبد الرهن فان أسلمه مرتهنه فلا مجنى عليه بماله وان فداه بغير اذنه ففداؤه في رقبته فقط ان لم يرهن بماله وبأذنه فليس رهنه اياه ثم بعد اخراج ما يخرج من تركته مؤن تجهيزه كغسله وتكفينه وحمله واقباره ونحو ذلك مما يناسبه بحسبه فقرأ غنى ثم بعد اخراج ما يخرج من الديون كانت بضامن أم لا لانها تحمل بموت المضمون لكن ديون الأدميين مقدمة على هدى التمتع اذا مات الممتنع بعد ان رمى العقبة ثم حقوق الله من الزكوات التي فرط فيها والكفارات

عمر وسلعة فطلب عمر ومن زيد عن سلعته فوجدته مفلسا وحكم له بأخذها ثم مات زيد قبل أن يأخذها صاحبها فان عمر يأخذها ويقدم بها على مؤن التجهيز لانه حق تعلق بالعين ويمكن ان تصور بأن يجعل المفلس صفة لصاحبها وهو البائع ويكون معناها انه تصرف فيها بعد فلسه ثم قام عليه الغرماء فوجدوا المشتري قد مات فانهم يأخذونها من رأس المال وصورها في تحقيق المبانى بما اذا خاضعت رجلا مفلسا في عين سلعة ثم يموت المفلس والسلعة عنده فان ربهما أحق بهان ثبتت له بالعين وما تقدم في كلام المصنف حيث قال ولغيرهم أخذ عين شبيهة في الفلاس لا الموت في السلعة الثابتة للبائع عند المشتري وفلس بعد الشراء فاذن ذلك شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله كغسله وتكفينه الخ) أى أجرة غسله وتكفينه الخ وانما قدمت مؤن التجهيز على الديون المرسله لانه صار شيئا بالمفلس والمفلس يترك له قوته وكسوته وهذا يشبهه وأيضا الدين قضاؤه واجب على السلاطين كذا أفاده شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله اذا مات الممتنع بعد ان رمى العقبة) أى سواء أوصى به أم لا وأما اذا مات قبل ان رمى العقبة فلا شيء عليه وقوله ثم حقوق الله الخ أى بعد هدى التمتع (قوله التي فرط فيها) أى في الاعوام الماضية لانها حالة زمن الموت وقوله اذا أشهد الخ راجع للزكوات والكفارات وقوله فرضا أى كالزوج وقوله أو تعصبا كالابن وقوله أوهما أى كالأب مع البنت السدس فرضا والسدس تعصبا لانه يأخذ نصف التركة * واعلم انه لم يبين كلام المصنف على وجهه في شارحنا ونذكره لك لئلا يتضح الحال ونصه يخرج من ترك الميث حق

تعاين بعين كالمهرين وعبدت حتى ثم مؤن تجهيزه بالمعروف ثم تقضى دينونه ثم وصاياهم من ثلث الباقي هكذا القلته ثم نقول ويقدم منها الا كد كدوما تساوى معه في مرتبة تتخاص معه فيها على ما تقدم في المصنف وانما قدم الدين على الوصية لانه حق واجب على الميت بخلافها فانما حق له وقدمت في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين لان فيها مشقة على الورثة من حيث اخذها بغير عوض والدين نفوسهم مطمئنة بأدائه ولا تخلم تسكن معهوده عندهم فتقدمت هنا حتما على وجوبها والمسارعة على اخراجها (قوله الا بالرد عند القائل به) كعلى رضي الله عنه فانه يقول يرد على كل واحد بقدر ما يرث سوى الزوج والزوجة فلا يرد عليهم اجماعا والذي يقول بعدمه مالك وزيدواهل المدينة والشافعي وجهه وقضاة الصحابة وسياق ما في ذلك (قوله لانه اول مقامات الكسور) جمع كسر وهو ما قابل الصحيح لان الشيء إما أن يكون صحيحا وكسرا أو أول الكسر النصف الى ما لا نهاية له من الاجزاء الا أن عبارته مشككة لان النصف أول الكسور لا مقامه اذ مقامه من اثنين فالمناسب أن يقول لانه أول كسور المقامات والكسور عشرة أسماء بسائط أولها النصف وهو أكبرها ثم الثلث ثم الربع ثم الخمس ثم السادس ثم السبع ثم الثمن ثم التسع ثم العشر ثم الحزب ومقام النصف اثنان ومقام الثلث ثلاثة الى آخر ما هو معروف (قوله من ذى النصف) خبر مقدم (١٩٨) وقوله الزوج مبتدأ مؤخر أى من الوارث صاحب النصف وأتى بن السابقة

لان أصحاب النصف خمسة فليست تبعية لذكر الخمسة وكأنه قال الزوج وما عطف عليه هم أصحاب النصف فان قلت قضية ذلك أن تقول من ذوى النصف أى أصحاب النصف قلت يجب أن يفسر ذى بصاحب ويراد الجنس المتحقق في متعدد وان شئت جعلت الزوج الخ خبر مبتدأ محذوف أى والوارث من ذى النصف الزوج الخ ثم ذلك جواب عن سؤال مقدر كان قائلا قاله من الوارث وما كيفية وما مقدار ما يرث فقال الوارث الزوج الى آخر أصحاب الفروض وكيفية ميراثه بالفرض والتعصيب ومقدار ما يرث أن الزوج يرث النصف الى آخر أصحاب الفروض (قوله يعنى ان النساء الخ) المناسب أن يقصر قول المصنف وعصب كلا على

اذا أشهد في صحته انما في ذمته فان لم يشهد بذلك ولكنه أوصى بها فانما يخرج من الثلث ثم بعد اخراج ما يخرج وصاياه من ثلث باقى ماله ان وسع جميعها والا قدم الا كد على ما مر ثم ان بقيت بقية من التركة فلوارثه فرضا أو تعصيبا أوهما والفرض اصطلاحا للنصيب المقدر للوارث شرعا لا يزيد الا بالرد عند القائل به ولا ينقص الا بالعول والفروض ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس ولما جرت عادة الفرضيين بالبداية بالنصف لانه أول مقامات الكسور تبعهم المؤلف فقال (ص) من ذى النصف الزوج وبنت ابن ان لم تكن بنت وأخت شقيقة أو لاب ان لم تكن شقيقة (ش) ذكر أصحاب الفروض يتضمن ضبطها فتركتها اختصارا منهم الزوج مع عدم الولد كرا أو أنثى أو ولد الولد كذلك وان سفل سواء كان الولد منه أو من غيره بشرط أن يكون وارثا كعبد لان من لا يرث لا يحجب وارثا الا الاخوة لالام فانهم يحجبون الام الى السادس ولا يرثون مع الاب كما يأتى ومنهم بنت الصلب فانما تأخذ النصف اذا انفردت ومنهم بنت الابن تستحق النصف عند عدم البنت اجماعا اذا انفردت ومنهم الاخت الشقيقة تستحق النصف عند عدم البنت اجماعا اذا انفردت ومنهم الاخت لاب تستحق النصف اذا انفردت وأما اذا كان معها شقيقة فلها السادس تكملة الثلثين كما يأتى (ص) وعصب كلا أخ يساويها (ش) يعنى ان النساء اللاتي تقدم ذكرهن وهن البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاب يعصب كل واحدة منهن أخوها الذى في درجته بأن كانا شقيقين أو لاب فأخذ الذى كرسه من والاثنى سهمان تعصيبا فلولى يساويها كالأخ للاب مع الشقيقة فانه لا يعصها بل تأخذ فرضها وما فضل فهو له تعصيبا (ص) والجد والاوليان الآخرين (ش) كذا في بعض النسخ وهو الصواب أى وعصب الجد والبنت وبنت الابن

الاخت الشقيقة والاب لا يدخل في كلامه البنت وبنت الابن لوجوه الاول السلامة من التكرار في الجملة بين ما هنا وبين قوله فيما يأتى هو الابن ثم ابنه وعصب كل أخته وانما قلنا في الجملة لورود أن يقال التكرار وانما ينسب للثاني لا الاول الثاني ان بنت الابن يعصها أخوها وابن عمها وان كان أسفلا فلها منها الثلث قوله والجد اذ هو انما يعصب الاثنين الرابع ما تقرران المراد بالآخ والعم ونحوهما ما يذكروا في الورثة أخو الميت وعمه وهكذا وأخو الميت لا يعصب بنته وبنت ابنه أى لا يعصيهما عصبية بالغير (قوله كذا في بعض النسخ) أى وفي بعضها والاخيرين الاوليان أى وعصب الاوليان الاخيرين قطا هو ان الجد يعصب البنت وبنت الابن وليس كذلك هذا اذا قرئ والجد بالرفع وأما اذا قرئ بالنصب فمفيدان البنت وبنت الابن يعصيان الجد وانما لا يرث معهما الا بالتعصيب مع انه يرث معهما السادس فرضا والباقى تعصيبا فهذا وجه كون الصواب النسخة التي حمل عليها ووجه تلك النسخة بأن الواو الداخلة على الاخيرين داخلة تقدير على الاوليان عاطفة له على الجد ويقرأ الجد بالرفع أى وعصب الجد والاوليان الاخيرين فأفاد ما أفادته الاولى وانما كانت الاخوات مع البنات عصبان لانه اذا كان في المسئلة بنتان فصاعدا أو بنتان وبنت اخذت البنات الثلثين فلوفرضا للاخوات وأعلمنا المسئلة نقص نصيب البنات فاستبعدوا أن يرثهم ولذا لا يرث أى أولاد اب الميت الاولاد أى

أولاد الميت وأولاد الابن أي ابن الميت ولم يمكن اسقاط أولاد الاب فجعلت عصبات لم يدخل النقص عليهن خاصة (قوله ولتعددهن
الثلاثان) أي لمتعدداً أطلق المصدر وأراد اسم الفاعل (قوله وكذلك الاخت للاب) الصواب حذف هذه لان هذه تؤخذ من قوله
وأخت للاب فأكثر فلو جعل كلام المصنف عليهم التكرار مع ما سبأني (١٩٩) ولان الضمير في قوله وجها يرجع لبنت الابن كما قاله

هو (قوله وهذا) أي بقولنا والجنس
الثانية أي مع ملاحظة مضاف
محذوف أي وان أكثر أي افراد
جنس الثانية (قوله الابن الخ)
هو أعم من فرض المسئلة كما هو
عادته لان الموضوع استغراق الثلثين
فهو منقطع أفاده البدر القرافي
(قوله مطلقاً) أي سواء كان أخاها
أو ابن عمها ولا يراد سواء كان لها في
الثلثين شيء أم لا (قوله وأسفل)
أي أو كان الذ كرأسفل منها وهو
معطوف على في درجتها والظرف
يعطف على الجار والمجرور وعكسه
(قوله لا يتميز كل منهما عن الآخر)
أي فلذلك عصبات في هذه الحالة
مطلقاً والخاصة لان لابن الابن
مع بنت الابن ثلاث حالات احداها
أن يكون أعلى فيجب من تحتها
الثانية أن يكون مساوياً لها
فيعصبها مطلقاً الثالثة أن يكون
أسفل فيعصب من ليس لها شيء من
الثلثين ولو تعددت مرتبة من فوقه
ويستوى من عصبات في هذه الحالة
مع من في درجته فلو كانت بنتان
وبنت ابن وبنت ابن ابن معها أو
تحتها ابن ابن ابن فليعصب الثلثان
وما بقي لابن الابن مع التي في درجته
والتي فوقه لذك كمثل حظ الانثيين
ولو كانت بنت وبنت ابن وبنت
ابن ابن ابن معها ابن ابن تحتها
فلبنت النصف ولبنت الابن العليما
السدس تمام الثلثين وما بقي لابن

الاخت الشقيقة والاخت للاب فالاوليان تنبيهة أولى وهما البنت وبنت الابن والاخريان
تنبيهة أخرى وهما الاخت الشقيقة والاخت للاب فهم زتهم ما مضى وممة والياء فيها ما قبل
العلامة منقلبة عن ألف التأنيث (ص) ولتعددهن الثلثان والثانية مع الاولى السدس
وان أكثر (ش) يعني ان بنت الصلب وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب اذا
كان مع كل أخت لها في درجتها واحدة أو أكثر فلهما أولهن الثلثان فرضا وأتي بنون الجمع
ليخرج الزوج وسواء كانت البنات من زوجة أو أكثر أو من أمه أو أكثر من ملك أو من
زوجته أو أمته وأما ميراثهن أكثر من الثلثين كابن وعشرين بنتاً فيالعصب لالافرض
وبنت الابن فأكثر تأخذ السدس مع بنت الصلب وكذلك الاخت للاب فأكثر مع الاخت
الشقيقة تكمل الثلثين فقوله وللثانية أي والجنس الثانية وهي بنت الابن والاخت للاب
مع الاولى وهي البنت والاخت الشقيقة وبهذا يصح الجمع في أكثر أي وان أكثر افراد
الجنس (ص) وجها ابن فوقها وبنتان فوقها الابن في درجتها مطلقاً وأسفل فعصب
(ش) الضمير في وجهها يرجع لبنت الابن والمعنى ان بنت الابن والمراد بها الجنس فحجب بابن
فوقها بان ترك ابنه وبنت ابنه مثلاً وتجب أيضاً لبنتين فوقها بان ترك بنتين وبنت ابن
الآن يكون مع بنت الابن ابن في درجتها وأسفل منها فانه يعصبها أو يعصبهن سواء كان
أخاها أو ابن عمها لكن من في درجتها يعصبها أو يعصبهن سواء علم بفضل لها أو لهن شيء من
الثلثين كابنتين مع بنت ابن وابن ابن أو فضل لها أو لهن كبنت وبنت ابن وابن ابن وسواء كان
أخاها أو ابن عمها وأما من هو أسفل منها بدرجة فيعصبها أو يعصبهن ان لم يكن لها أو لهن
في الثلثين شيء بان كان هناك ابنتان فأكثر وأما ان فضل لها أو لهن من الثلثين شيء كبنت
وبنت ابن وابن ابن فانها تأخذ السدس تكمل الثلثين يأخذ ابن الابن الباقي تعصيباً
وهذا يرشد اليه لفظ المؤلف اذ هما اذا كانا في درجة واحدة لا يتميز كل منهما عن الآخر
وأما اذا كان أسفل منها فان كان لها في الثلثين شيء فهي غنية ولا تحتاج له الا اذا لم يكن لها
في الثلثين شيء (ص) وأخت للاب فأكثر مع الشقيقة فأكثر كذلك (ش) يعني ان حكم
الاخت أو الاخوات للاب مع الشقيقة أو مع الشقائق حكم بنت الابن مع بنت الصلب
فما سبق فنأخذ التي للاب واحدة أو أكثر مع الشقيقة الواحدة السدس ويحجب الاخت التي
للاب واحدة فأكثر من السدس أخ فوقها أي شقيق أو أختان فوقها كذلك ولما ذكر ان حكم
الاخت أو الاخوات للاب مع الشقيقة أو الشقائق مساو لحكم بنات الصلب وكان ابن الاخ
هنا محالفا لابن الابن هناك استثنى ذلك فقال (ص) الا أنه أعيا يعصب الاخ (ش) أي
أعيا يعصب الاخت والاخوات للاب الاخ المساوي في الدرجة لابن الاخ لانه لا يعصب من في
درجته فلا تراث ابنة الاخ معه وكذلك لو كانت وحدها واذا لم يعصب ابن الاخ من هو في درجته
فلا يعصب من فوقه بل يأخذ ما بقي دون عماته وابن الابن وان أسفل يعصب من في درجته
بخلاف أن يعصب من فوقه فالأخي قوة لكن دفعاً لما يتوهم من التشبيه من أن الابن الاخ يعصب

الابن مع التي في درجته والتي فوقه عدان ورثت من الثلثين فائدة في كون ابن الابن يسمى ابناً حقيقة أو مجازاً قولان كما قاله البدر
(قوله لابن الاخ لانه لا يعصب الخ) أي ولا ابن العم وعبرة عجم وقوله الا أنه أعيا يعصب الاخ أي فلا يعصبها ابن عمها بخلاف بنت الابن فانه
يعصبها أخوها وابن عمها وأعيا يعصب الاخ فقط لان باب البنوة أقوى لان الابن لابن الميت ابن الميت بواسطة أبيه فلم تنقطع النسبة وابن
الاخ لا يرث باخوته لميت بل يبنوة اخوة الميت فانه قطعت النسبة بينهم وبين أخوات الاب في الابوة فلا يعصبهن

(قوله سواء قلنا الخ) أي فقول من قال ان الاستثناء اذا كان متصلاً واجب فتحها وان كان منقطعاً واجب كسرها غير صحيح والاستثناء هنا متصل وقد نص عليه الشيخ أحمد وقد اختلف في العامل فيما وقع بعد الاستثناءية والخمسة ان العامل فيه حيث كان غير مفرغ هو الاقيل هو العامل في المستثنى منه وأما المفرغ فالحامل فيما بعد الا هو العامل في المستثنى منه وعلى هذا فوقع أن المفتوحة الهمزة بعد الاظهار لانها معمولة لعامل غير قول وسواء كان الاستثناء مفرغاً لم يمتصلاً أو منقطعاً فان قلت يرد على ذلك قوله تعالى إلى الينهم لياً كونه الطعم في قراءة القراء العشرة بكسر همزة ان قلت أجيب بوجوه أحدها انها كسرت لوجود لام الابتداء في خبرها ذكره أبو البقاء فكسرها حينئذ واجب والا غير عاملة فيها بانها معمولة لقول مقدور تقديره الاقيل لهم انهم لياً كونه وبانها صلة لموصول محذوف فتكون واقعة في صدر الصلة أي إلى الينهم لياً كونه الطعم (قوله والربع الزوج الخ) الربع معطوف على النصف والزوج معطوف على الزوج (٣٠٠) ففيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما المضاف والابتداء فهو اما

كان الابن وفتح أن هنامتين سواء قلنا ان الاستثناء متصل أو منقطع لانه معمول لما قبله وأن الممثلة للعامل يجب فتح همزتها (ص) والربع الزوج بفرع وزوجة فأكثر (ش) يعني ان الزوج يستحق الربع مع الولد وولد الولد وان سفل ذكرنا كان أو أنثى كان من الزوج أو من غيره ولو من زنا للزوجة للام فالباء بمعنى مع وكذلك الزوجة أو الزوجات لها أولهن الربع مع عدم الولد وولد الولد ويستتر في توارث الزوجين ان يكونا مسلمين حرين غير قاتل أحدهما الآخر كغيرهما وان يكون نكاحي ما صحح أو مختلفا فيه فان كان فاسداً مدة فاق عليه فلا يتوارثان سواء مات أحدهما قبل الدخول أو بعده بخلاف المختلف فيه ففيه الارث مطلقاً كالصحيح على المعتمد (ص) والتمن لها أولهن بفرع لاحق (ش) يعني ان الزوجة أو الزوجات لها أولهن التمّن مع الفرع اللاحق بالزوج من ولد أو ولد ابن منها أو من غيرها واحترز باللاحق من ابن الملاعن الذي لا عن فيه لنفيه فانه لا يحجبهم من الربع الى التمّن لانه لا يرث وأولى ابن الزنا ولما قابل قوله لها بلهن علم انه أطلق الجمع على ما زاد على الواحد بناء على ان أقل الجمع اثنان فلا يحتاج الى أن يقول لها أولهن وأولهن (ص) والثلاثان لذى النصف ان تعدد (ش) هذا معنى قوله فيما مر وله تعدد الثلاثان ولا يقال أعاده لافادة ان الزوج لا يتعد لان العبارة الاولى أيضاً تفيد ثم ان نسخة والثلاثين بالجر على حذف المضاف وإبقاء عمله أي وفرض الثلاثين كالثلاثين النصف ان تعدد لكن لم يستوف الشرط المشار اليه في قول الالفية

على مذهب من أجاز مطلقاً أو على مذهب من أجاز أن يتقدم الجار كقولهم في الدار زيد والجار عمرو ومناقذ تقدم الجار * (تبيينه) * حصص المصنف فرض الربع في شخصين كغيره من أهل المذهب وقال الشيخ السنوسي في عبارة الخوفي التي كعبارة المصنف كان حقه ان يزيد الام في احدى الغزاوين فانها تترث فيها الربع بالفرض لا بالتعصيب اذ لم يذكروا أحداً في العصة وفيه بحث اذ كلام الأئمة فيمن يرث الربع بالقصد ومسألة الغزاوين جرح الحال الى ارث الربع والمقصود ثلث الباقي (قوله ففيه الارث مطلقاً) أي سواء مات أحدهما قبل الدخول أو بعده (قوله أولهن بفرع لاحق) أي ولا يتميز بعضهن على بعض في التمّن أو الربع الا في صورة نادرة كمن له زوجات أربع طلق واحدة منهن طلاقاً بائناً ثم تزوج مكانها أخرى ثم ماتت وبجهلت المطلقة من الاربعة وعلمت التي

وربما جروا الذي أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدمت
لكن بشرط ان يكون ما حذف * مما لا عليه قد عطف

(ص) والثلاث لأم وولديها فأكثر (ش) الثلث فرض اثنين من الورثة فرض الام عند عدم من يحجبها وفرض اثنين فصاعداً من الاخوة للام سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً أو ذكوراً وإناثاً مع عدم الحاجب (ص) وحجب السدس ولدان سفل وأخوان أو أخنان مطلقاً (ش) يعني ان الام تحجب من الثلث الى السدس بالولد ذكرنا كان أو أنثى وان سفل وكذلك تحجب الى السدس بالعدد من الاخوة سواء كانوا أشقاء أو آب أو ألام ذكوراً أو إناثاً أو مختلفين وسواء كانوا

تزوجها فلها ربع الثمن أو ربع الربع وباقى ذلك يقسم على الزوجات الاربع فإذا كان الربع أو الثمن ستة غير عشر أعطيت التي علمت أربعة منها وقسم الباقي على الاربعة الباقية بعد إعانتهم وقد تترك الزوج أربع نسوة فصل لاحداهن الصداق والميراث وللتانية عكسها وللثالثة الصداق دون الميراث وللاربعة عكسها فالاولى على دين زوجها الميت دخل أو لم يدخل لان الموت كالدخول اجماعاً والثانية نكحها في مرضه المخوف ولم يدخل فلها ميراث لها الفساد النكاح ولا صداق لعدم الدخول والثالثة كناية لها الصداق دون الميراث والرابعة منكوحه التفويض ومات قبل ان يفرض لها وقبل الدخول عليها فلها الميراث لصحة نكاحها ولا صداق لها لعدم الفرض والموت يقرر ما فرض وكذا الوطء والطلاق قبل الدخول يبطل ما فرض (قوله لكنه لم يستوف الشروط) أي الا أنه يخرج على الشاذ وهو أن الشروط في المطرد المقيس (قوله ولدان سفل) بفتح الفاء والضم والاول أفصح أراد بالولد ما يشمل الولد الكامل ونصف الولد كوطء الشريكين أمة مشتركة وتأتي بولدي عيه كل منهما (قوله ذكوراً وإناثاً) أي أو مختلفين

(قوله لان الام غرت فيهما) وقيل انما القبا بالغراوين لظهورهما بين مسائل الفرائض (قوله لان) اذا اخذت في مسئلة الزوج الخ) واما مسئلة الزوجة فان الاب وان كان يفضل الام لكن لا يفضلها بالضعف (٣٠١) والاصل ان الذي يفضل الانثى بالضعف وقولنا

الاصل لا يرد عليه ان لكل منهما
السدس مع الولد ويمكن الجواب
أيضاً عن الآية بأن المعنى وورثاه
أبواه فقط من شرح الترتيب (قوله
لأن القواعد من القواطع) أى
الامور المقطوع بها ظاهره أن
القسر أن ليس من القواطع مع أن
الامر ليس كذلك والجواب أن
المراد دلالة على المعنى المتبادر
منه وأما لفظه فهو من القواطع
قطعا أى مقطوع بورودها على
الله تعالى والحاصل ان هذا من
تخصيص الكتاب بالقواعد (قوله
والسدس الواحد الخ) كذا في نسخة
شارحنا فيكون قوله والسدس
بالجر معطوفاً على النصف من قوله
ذى النصف وقوله الواحد من ولد
الام معطوف على الزوج على
ما تقدم (قوله بينت) أى للابن
بدليل قوله وان سقطت وبنت للميت
بالاولى (قوله والجددة فأكثر)
معطوف على قوله الواحد الخ (قوله
وسواء كانت) أى الجدة المشارها
بقوله والجددة وقوله وان علما أى
هذا اذا سقطت بل وان علما وذلك
لانهما عبر بالجهة شمل العائلة
والساقلة (قوله فقد تجوز) أى فقد
تجوز المصنف بقوله فأكثر عن
الاطلاق أى كأن المصنف يقول
والجدتان علماً أولاً وانما عبر
بالتجوز لان هذا المعنى ليس مدلولاً
للفظ المصنف وقوله تبركاً بلفظ
القضاء أى ان اللفظ الوارد عن عمر
متجوز به عن الاطلاق كالمصنف

غير محجوبين أو محجوبين بالشخص كن مات عن أمه وأبيه وأخويه شقيقين أو لأب ولكن مات
عن أمه وأخوين لأب وجد وأما الحجب بالوصف فلا يحجبان كما إذا كان بهما مانع من رق أو كفر
(ص) ولها ثلث الباقي في زوج أو زوجة وأبوين (ش) يعني أن الأم تترك ثلث جميع التركة حيث
لا حاجب لها فيما عدا مسئلتين فإن لها فيما ثلث الفاضل وذلك في الغراويين وانما سمي بذلك
لأن الأم غرت فيه ما باعها ثم بالثلث لفظا لا معنى كما ترى الأولى زوج وأبوان تصح من ستة
للزوج النصف وللأم ثلث الباقي وهو سهم وللأب الباقي تعصيا فأخذ مثلها كما لو انفردا الثانية
زوج وأبوان أصلها من أربعة للزوجة الربع سهم وللأم ثلث الباقي وهو ربع التركة والباقي
وهو النصف للأب تعصيا وقال ابن عباس للأم الثلث في المسئلتين لعدم قوله تعالى فإن لم يكن
له ولد وورثته أو أمه فلا له الثلث ورأى الجمهور أن أخذها الثلث فيها يؤدي إلى مخالفة القواعد
لأنها إذا أخذت في مسئلة الزوج الثلث من رأس المال تكون قد أخذت من أبي الأب وليس له
نظير في اجتماع ذكر وأنثى يدلان بجهة واحدة وتأخذ الأنثى مثله فلو كان موضع الأب جد
سكان للأم ثلث المال تبدأ به لأنها تترك مع الجد بالفرض ومع الأب بالقسمة وانما قدمت القاعدة
على القرآن لأن القواعد من القواطع وبيان كون الأولى من ستة أن الزوج النصف ومخرجه
من اثنين له منهم واحد وللأم ثلث الواحد الباقي ولا ثلث له صحيح فتضرب ثلاثة في اثنين بسنة
وبيان كون الثانية من أربعة أن للزوجة الربع ومخرجه من أربعة فلها واحد من أربعة تبقى
ثلاثة للأم ثلثها واحد يبقى اثنين للأب (ص) والسدس الواحد من ولد الأم مطلقا (ش) يعني أن
الواحد من ولد الأم فرضه السدس سواء كان ذكرا أو أنثى اتفاقا (ص) وسقط بابن وابنه وبنت
وان سفات وأب وجد (ش) يعني أن الأخ للأم يحجب بحجب حرمان بكل واحد من عمودي
النسب وبالبنات للصلب وبنت الابن وان سفات فالخاضع أن الأخ للأم يسقط بسنة بالابن
ذكرا كان أو أنثى وابن الابن وان سفلا ذكرا كان أو أنثى وبالأب والجد وان علا (ص) والأب
والأم مع ولد وان سفلا (ش) يعني أن السدس فرض الأب والأم مع وجود الولد أو ولد
الولد لكن إن كان الولد أو ولد الولد ذكرا كان لكل منهما السدس والباقي للذكر وإن كان
أنثى أخذ كل واحد منهما السدس وأخذت هي النصف وأخذ الأب الباقي بالتعصيب وذكر
الأم هنا تكرار مع قوله وجبها للسدس ولد وان سفلا (ص) والجدة فأكثر وأسقطها الأم
مطلقا والأب الجد من جهةه والقربى من جهة الأم المعدى من جهة الأب والاشتراك
(ش) السدس فرض الجد سواء انفردت أو تعددت وسواء كانت من جهة الأم أو من جهة
الأب ولا يرث عند مالك أكثر من جدتين أم الأم وأم الأب وأمها ثم ما وان علمتا وتحجب الجد
مطلقا أي من جهة الأم أو من جهة الأب قريبة أو بعيدة بحجب حرمان بأم الميت بخلاف أبيه
فانه لا يحجب إلا الجد التي من جهةه وترث معه الجد التي من جهة الأم وان اجتمعت الجدتان
وكانت في درجة واحدة أو كانت التي من قبل الأب أقرب كام أب وأم أم أم كان السدس بينهما
لأن أصلها تاجرت بعدها وان كانت التي من جهة الأم أقرب كام أم وأم أم أب اختصت
بالسدس فقوله فأكثر أي سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب وان علمتا فقد
تجاوز به عن الإطلاق تبرك بلفظ القضاء الوارد عن عمر رضي الله تعالى عنه وليس المراد أكثر

(٢٦ - خروشي نامن) حيث قال فان اجتمعتم اياه فو دينكم كما لم تصنف تبعه للتبرك أي فأراد عمر بعبارة المذكور كونه فان

اجتمعوا ككتبة عالىتين أو سافلتين فهو بينهما فذلك معنى مراد وند كرك ماورد على طريق التحويز فنقول اعلم ان ما لكاروى عن ابن شهاب عن عثمان بن اسحق عن قبيصة بن أبي ذؤيب قال جاءت الجدة من قبل الام الى ابي بكر تسال عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله

من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارجمي حتى أسأل الناس فقال له المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس فقال أبو بكر هل مغل غيرك فقام محمد بن سلمة الانصاري فقال مثل قول المغيرة فأنفذه لها أبو بكر ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب تسأله عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وما كان القضاء الذي قضى به أبو بكر الا غيرك وما أنا برائد في الفرائض ولكن هو السدس فان اجتمعتما فهو بينكما وأياكم خلت فهو لها اه وروى ابن وهب ان النبي أعطاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أم الام وهي التي جاءت الصديق والتي جاءت عمر هي أم الاب (قوله غير المدلية بذكر) أي غير الاب فتخرج أم أبي الاب فلا يرثها مالك خلافاً لزيد وعلى (قوله وأحد فروض الخ) خبر لم يمتد محذوف أي والسدس أحد فروض الجد والجدلة مستأنفة لبيان الحكم (قوله أو مع ذي فرض مستغرق) مثله بنت وبنت ابن وأم وجد أو بنتين وأم وجد فالسئلة من سئلة للبنات ثلاثه وبنت الابن واحد والام واحد وسدس (٣٠٣) للجد أو ثلثان للبنتين أربعة وللأم واحد وللجد واحد والاستغراق بضم حصه الجد

(قوله أو مع الاخوة في بعض الاحوال) يعني اذا كان معه ذو فرض لكن المناسب اسقاط هذا لانه يأتي (قوله فانه لا يرث عندنا شيئاً بخلاف) وانظر قوله عندنا مع أنه أمر متفق عليه (قوله وهو المحترز الخ) فيه نظر بل المحترز عنه شيان أحدهما من جهة الأم كابي الام والثاني من جهة الأب كابي أم الاب لانه أدلى بأم الاب (قوله وانما له فرضان السدس أو الثلث) أما السدس فهو المشار له بقوله بعد وله مع ذي فرض معهم ما السدس وأما الثلث فهو المشار له بقوله وله مع الاخوة والاخوات وقوله ويحتمل أن يقال الخ أي لان المراد بالفروض اللغوية والفروض اللغوية تصدق بالاحوال فان الفرض لغة الخز والقطع (قوله الخ) هو اسم تفضيل وقد أتى به مقترباً بال مع من الجارة للفضول فهو على حد قوله

* ولست بالاكثر منهم حصي *

من واحدة ولو من جهة واحدة لان مالها لا يرث أكثر من جدتين أحدهما من جهة الأم والاخرى من جهة الأب غير المدلية بذكر وقوله مطلقاً راجع للأسقاط فكان حقه تقديمه (ص) وأحد فروض الجد غير المدلى بأنثى (ش) يعني ان الجد أو الاب يكون السدس أحد فروضه في بعض احواله بأن يكون معه ابن أو ابن ابن أو مع ذي فرض مستغرق أو مع الاخوة في بعض الاحوال وأما الجد أو الام فانه لا يرث عندنا شيئاً بخلاف وهو المحترز عنه بقوله غير المدلى بأنثى ثمان الجد ليس له فروض وانما له فرضان السدس أو الثلث فأطلق الجمع على ذلك ويحتمل أن يقال أراد بالفروض الاحوال (ص) وله مع الاخوة والاخوات الاشقاء أو لاب الخير من الثلث أو المقاسمة (ش) يعني ان الجد أو الاب يفرض له مع الاخوة والاخوات الاشقاء أو لاب اذا لم يكن معهم صاحب فرض الخير أي الافضل من أحد أمرين الثلث أي ثلث جميع المال أو المقاسمة (١) فالثلث اذا زاد عدد الاخوة والاخوات على مثليه والمقاسمة خيره اذا نقص عددهم عن مثليه فان كان عددهم مثليه استوت المقاسمة وثلث جميع المال فيقسم أحاداً أو اثنتين أو ثلاث أخوات أو أخاً وأختاً فان كان في الفريضة اخوان أو أربع أخوات استوت المقاسمة مع الثلث فان زادت الاخوة عن الاثنين والاخوات عن أربع لم ينقص عن الثلث وهذا مما يفتقر الاب فيه من الجد لان الاب يجب الاخوة مطلقاً والجد لا يجب الا الاخوة للام دون الاشقاء أو لاب وقد أشار الى حكمهم بقوله (ص) وعاد الشقيق بغيره ثم رجع كالشقيقة بما لها ولم يكن جد (ش) يعني لو ترك جد اب وأخاً شقيقاً واخوة لاب فالشقيق يعد على الجد الاخوة للاب لئلا يمنع كثرة الميراث وسواء كان معهم ذوسهم كأم أو زوجة أو لافاناً أخذ الجد حظهم رجع الشقيق فأخذ جميع الباقي وأسقط الاخوة لاب وكذلك الشقيقة فأكثر تعد على الجد الاخوة للاب لئلا يمنع كثرة الميراث فاذا أخذ الجد حظهم رجعت الشقيقة بما لها وهو النصف عند انفراقها والثلثان عند تعددها وما فضل بعد ذلك فهو للاخوة للاب لجد وأخت شقيقة وأخ لاب تصح من عشرة أصلها من خمسة للجد

اللهم الآن يقال ان من بيانية أي لبيان الجنس لا للتعددية ومن البيانية حال أي حال كونه خير أحد الشقيئين والمحل سهمان حينئذ لا ولان الافضل أحدهما الا هما ما هكذا فربعض الشيوخ رحمه الله (قوله وعاد الخ) صرح أهل الصرف بأن فاعل يأتي بمعنى فعل فعاد بمعنى عد فالفاعلة ليست على بابها والشقيق فاعل والمفعول محذوف أي وعاد الشقيق الجد بغيره أي وحسب الشقيق على الجد غيره وقيل ان الفاعلة على بابها لانهم يعدونهم على الجد انبأنا والجد يعدهم اسقاطاً والاولى تأخير هذا عن قوله وله مع ذي فرض لتسكون المعادة راجعة لهما قال ابن عبد البر تفرّد زيد من بين الصحابة في معادة الجد بالاخوة للاب مع الاخوة الاشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض لان الاخوة للاب لا يرثون مع الاشقاء فلامعني لادخالهم معه لانه خفيف على الجد في المقاسمة وقد سأل ابن عباس زيداً عن ذلك فقال نعم أقول في ذلك برأيي كما تقول أنت برأيك (قوله كالشقيقة) أي فأكثر ترجع بعد عددها الاخ للاب على الجد (قوله بما لهما) يصح كسر اللام وفتحها أي بالحصص من المال الذي لهما أو بالمال المقرر لهما (قوله فالشقيق بعد الخ) لفظ غير في المصنف عام الآن مراده به

(١) فالثلث له أي خيره ولعل الناسخ أسقط لفظ خير كما يشعر به ما بعده اه صححه

خاص وهو الاخوة للاب لا الام لانهم محجبون بالجد ولا فرق في الشقيق بين أن يكون واحداً أو متعدداً (قوله وله مع ذى فرض الخ) يحرى هنا أيضاً قوله وعاد الشقيق بغيره فهو محذوف من ههنا دلالة ما قبله عليه (٣٠٣) (قوله وهو ثلاثة من ثمانية عشر) لان فيها سدا وثلاث مابقي وما بقي وكل مسألة اجتمع فيها سدس وثلاث مابقي وما بقي كانت من ثمانية عشر (قوله تستوى الثلاثة الخ) واستحسنوا التعبير بالثلث لانه أسهل كما قاله الرافعي وورده النص في حق من له ولادة وهي الام دون القسام أى المقاسمة أى لانهم عدوا أصحاب الثلث ثلاثة منهم الجدد قيل ولانه متى أمكن الأخذ بالفرض فهو أولى ومقتضاه أنه يأخذه بالفرض لا (قوله والغراء لا يخفى أن الأصل في العطف المغايرة فالمناسب أن يقول المصنف أى الغراء وما بعد أى التفسيرية بدل أو عطف ببيان عند البصريين (قوله يعنى أن الجد للاب لا يقاسم الخ) انظر لم عدل عن قول المصنف ولا يفرض الى قوله ولا يقاسم مع اعتبار الامرين معا الفرض أولاً ثم القسمة ثانياً (قوله ويعال للاخت بثلاثة) أى فلولا يعمل لها لادى لاحد أمور ممنوعة اما تنقص الزوج عن النصف وهو غير جائز أو الام وهو يؤدي لحجب

سهمان لان المقاسمة فيها أحظ له من الثلث يبقى ثلاثة للاخت منها نصف الجميع سهمان ونصف سهم يبقى للاخت نصف سهم فاذا ضرب مقام النصف وهو اثنان في الخمسة حصل عشرة للجد أربعة وهي خمس المال للاخت خمسة هي نصفه ولاخ سهم وهو الفاضل بعد نصفها ويجدوشقيقة وأختين لاب تصح من عشرين لان أصلها من خمسة كالتى قبلها لان المقاسمة خير للجد فله سهمان يبقى ثلاثة أسهم للاخت سهمان ونصف فاضرب مقام النصف وهو اثنان في الخمسة يحصل عشرة للجد أربعة وللأخت النصف خمسة ويبقى واحد للاختين للاب بينهما مناصفة فاضرب اثنان عددهما في العشرة يحصل عشرون ومنها تصح (ص) وله مع ذى فرض معهما السدس أو ثلث الباقي أو المقاسمة (ش) يعنى أن الجد للاب اذا كان مع ذى الفروض والاخوة الاشقاء أو لاب فله الفضل من أحد ثلاثة أشياء السدس من رأس المال أو ثلث الباقي بعد أخذ ذى الفروض فروضهم أو المقاسمة فمثال الاول كزوجة وبنتين وجد وأخ فأكثر لان الباقي بعد الفروض خمسة من أربعة وعشرين ثلثها واحد وثلثان وحصة منها ان قاسم الاخ اثنان ونصف فسدس جميع المال وهو أربعة أحظ له من المقاسمة وثلث الباقي فيفضل واحد للاخ فأكثر ومثال الثانى كام وجد وعشرة اخوة لان الباقي بعد فرض الام وهو ثلاثة من ثمانية عشر أحد الاصليين المختلف فيهما خمسة عشر ثلثها خمسة هي أكثر من مقاسمة فيه عشرة اخوة اذ يحصل بها له سهم واحد وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من سهم ومن سدس الجميع اذ هو ثلاثة وانما مثلت بعشرة اخوة ليكون الباقي منقسم عليهم فلو كانوا غير ذلك عما يزيد على مثليه كان الحكم كذلك ومثال الثالث كجد وبنين وأخ لان الباقي بعد فرض الجدة وهو واحد من ستة خمسة فيخصه بالمقاسمة اثنان ونصف وذلك أكثر من السدس اذ هو واحد ومن ثلث الباقي اذ هو واحد وثلثان فتصح من اثني عشر وفي بنتين وجد وأخ تستوى المقاسمة والسدس وفي أم وجد وأخوين تستوى المقاسمة وثلث الباقي وفي زوج وجد وثلاثة اخوة يستوى ثلث الباقي والسدس وفي زوج وجد وأخوين تستوى الثلاثة فقوله معهما أى الاخوة والاخوات لا حاجة اليه لان الكلام في الجد مع الاخوة والاخوات الاشقاء أو لاب وقوله أو ثلث الباقي أو مانعة خلو مانعة جع فقد تجتمع الثلاثة أو اثنان منها (ص) ولا يفرض لاخت معه الا فى الكدربة والغراء زوج وجد وأم وأخت شقيقة أو لاب فيفرض لها وله ثم يقاسمها وان كان محلها أخ لاب ومعه اخوة لا تمسقط (ش) يعنى أن الجد للاب لا يقاسم الاخت ولا يقدر أحامعها الا فى مسألة واحدة وهي التى تعرف بالاكدرية وصورته تركت المرأة زوجها وأمها وجدها وأختها شقيقة أو لاب أصلها من ستة للزوج النصف واللام الثلث بفضل سهم يأخذه الجد لانه لا ينقص عن سدس جميع المال ويعال للاخت بثلاثة مثل نصف المسئلة فتكون المسئلة بعولها من تسعة فاذا فرض لها وللجد جميعاً أربعة اقتسماهما للذكر مثل حظ الانثيين لان الجد معها كاخ وأربعة من تسعة لا تنقسم على ثلاثة ولا توافقها فتضرب ثلاثة عدد الرؤس المنكسر عليها ثم ما بها فى أصل المسئلة تبلغ سبعة وعشرين ثم يقال من شئ من تسعة أخذه مضر وباقي ثلاثة فلهما أربعة من تسعة فى ثلاثة باثنى عشر يأخذ الجد ثمانية وتأخذ الاخت أربعة والام اثنان فى ثلاثة بسبعة وللزوج ثلاثة فى ثلاثة بتسعة وبلغت من وجهين * أحدهما أن يقال أربعة ورثوا ميتاً أخذ أحدهم ثلث ماله وهو الزوج وأخذ الثانى ثلث الباقي وهي الام وأخذ الثالث ثلث باقى الباقي وهي الاخت وأخذ الرابع الباقي وهو الجد * الثانى قال ابن عرفة بأن يقال ما فريضة آخر قسمها للحمل فان كان أنثى ورثت وان كان ذكر لم يرث

الجد أو الاخت لها وهو غير جائز أيضاً ونقص الجد عن السدس وهو ممنوع لانه مع الابن الذى هو أقوى من الاخت لا ينقص عن السدس فالاخت أضعف من أن تحجب أو اسقاط الاخت وهي لا تسقط قال فى الجلاب ولا يعول فى مسائل الجد غيرها (قوله وان كان ذكر الميرث) لانه لا يفضل له شئ بعد أصحاب الفروض

(قوله عبد الملك بن مروان الخ) وقيل انما سميت أ كد رية لان الميتة فيها من بني أ كدر وقيل لكثرة أقوال الصحابة فيها وتكدرها ومروان يسكون الراء (قوله لشهرتها) أى لانه ليس في مسائل الجدم مسئلة يفرض فيها للاخت سواها وقيل لان الجد غار على نصيب الاخت (قوله أختان أو أكثر غير أم) أى وأمالو كان اخوة لام لكان للزوج النصف وللأم السدس واحد واثنان للجد ولا شيء للاخوة للام (قوله ولهما أولهن السدس) أى فاذا كان أختان يكون للزوج النصف وللأم السدس واحد وللجد السدس واحد وهو المقاسمة هنا سواء واحد على اثنين لا يصح عليهم ما فتضرب الاثنين عدد رؤس الاختين في ستة باثني عشر ومنها تصح وان زادت الاخوات على الاثنين كان السدس أفضل من المقاسمة وثالث الباقي واستشكل ذلك بأنه على أى وجه لا جائز أن يكون فرضا لأن فرضهما الثلثان ولا تعصيان الجد الذي يعصيهما هو صاحب فرض هنا وصاحب الفرض لا يعصب إلا أن يكون بنتا مع أخت أو أخوات كما سلف وهو واضح ان كان النقل ان الجديأ أخذه فرضا وقال الدميرى في شرح المنهاج كلام القاضي أبى الطيب يقتضى انه يأخذه بالتعصيب وعليه فلا إشكال كذا قال تمت قال اللقاني وقوله فلا إشكال فاسد لانه لا يدفع الإشكال كما يتبين وقال عجب وفيه نظر أى في الأخذ بالتعصيب نظر اذ لو كان كذلك لأخذ في جد وأربع أخوات الثلث وهن الثلثان على قاعدة التعصيب وهو انما يأخذ في الفرض المذكور النصف اللهم إلا أن يقال انه انما يجعل يرثه بالتعصيب لاجل أن يعصب الاخوات اذ من يرث بالفرض لا يعصب وانما كان يأخذ نصف الباقي في الفرض المذكور وان كثرت الاخوات نظر الى أنه يرث بالفرض اه وقال محشي تمت ولاشك أن الاختين فأكثر تأخذن ذلك تعصيا وان الجدم معصب اذهو المانع لهما من أخذ فرضهما ولا يرث صاحب الفرض لا يعصب اذ ليس فرضه محتمل التحريم (٣٠٤) بين الامور الثلاث اه (قوله فلو لم يكن زوج فهي الخرقاء) بالمدوميت

شياً وصورتهما كما قد علمت تركت زوجها وأوجهها وأمالها والام حامل قال ابن حبيب وسميت أ كد رية لان عبد الملك بن مروان ألقاها على رجل يحسن الفرائض يسمى أ كدر فأخطأ فيها فنسبت اليه وسميها مالك بالغراء لشهرتها ولغيره والاخت فيها بفرض النصف ولم تأخذ الا بعضه واحتز بقوله أخت عمالو كان معه أختان أو أكثر غير أم فانه يأخذ السدس ولهما أولهن السدس فلو لم يكن زوج فهي الخرقاء ولولم يكن فيه أم فللزوج النصف والباقي بين الجد والاخت أثلاثا لان المقاسمة أخذ له ولولم يكن فيها جد كانت المباحلة ولولم يكن أخت كانت احدى الغراوين اذا كان بدل الجد أب ولو كان موضع الاخت أخ لاب أو شقيق ومعه اخوة لام اثنان فصاعدا لم يكن للاخ شيء لان الجدي يقول له لو كنت دوني لم ترث شيأ لان الثلث الباقي يأخذه أولاد الام وأنا أحجب كل من يرث من جهة الام فيأخذ الجد حينئذ الثلث كاملا وتسمى المالكية وقال زيد اللخ للاب السدس قيل ولم يخالف مالك زيد الا في هذه المسئلة

خرقاء لخرق أقوال الصحابة فيها أى تفرقوا واختلافهم لستمته وهي مذكورة في المطولات رضى الله عنهم أو لان الاقوال خرقها اكثرها بأن يكون ترك أم أو جدا وأختا شقيقة أو لاب فللام الثلث فالمسئلة من ثلاثة للام واحد و يفضل اثنان للجد والاخت يقسم عليهما

للجد ثلثا ولالاخت الثلث لانها ترث معه بالتعصيب واثنان على ثلاثة لا تنقسم وتباين فاضرب ثلاثة في ثلاثة ولو بتسعة للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد والاخت اثنان في ثلاثة بستة للجد أربع وللأخت اثنان وهذا مذهب الأئمة الثلاثة وأما عند أبى بكر الصديق رضى الله عنه فللام الثلث والباقي للجد ولا شيء للاخت وهو مذهب أبى حنيفة وفيها أقوال كثيرة راجع شرح الترتيب (قوله فللزوج النصف) والباقي بين الجد والاخت أثلاثا فاما المسئلة من اثنين للزوج واحد وللجد والاخت واحد وهو لا ينقسم على ثلاثة فاضرب ثلاثة في اثنين بستة للزوج ثلاثة وللجد اثنان وللأخت واحد (قوله ولولم يكن فيها جد كانت المباحلة) فهي زوج وأم وأخت فهي من ستة لان فيها نصفا وثلاثا وتعمل للمناسبة للزوج ثلاثة وللأخت كذلك وللأم اثنان وانما سميت بالمباحلة لما قاله ابن عباس لما بالغ في انكار العول قال لا يدرى الله عنه وهو راكب انزل حتى يتباهى ل ان الذي أحصى رمل عاج عدد ما لم يجعل في المال نصفان ونصفا وثلاثا هذان النصفان قد ذهبوا بالمال فأين موضع الثلث وسبأنى أن الشارح يقول وتلقب هذه بالمباحلة وسميت بذلك لقول ابن عباس من باهلى باهلتها والابتهال الاتعنان من قولهم بهله الله أى لعنه وأبعده من رحمة ثم استعمل في دعاء يجتمه فيه وان لم يكن التعان كما قاله الزنجشري (قوله لان الثلث الباقي يأخذه أولاد الام) لانهم أصحاب فرض والاخ غير الام عاصب وهو يسقط عند استغراق الفروض (قوله فيأخذ الجد حينئذ الثلث كاملا) أى فللزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد يفضل اثنان يأخذهما الجد (قوله وتسمى المالكية) نظاهر عبارته أن المالكية صادقة بصورتين بأن يكون هناك أخ لاب أو أخ شقيق مع أن المالكية هي مسئلة المصنف التي فيها أخ لاب فقط وأما التي فيها شقيق فهي شبه المالكية (قوله للاخ للاب السدس) أى وللجد السدس (قوله قيل ولم يخالف مالك زيد الا في هذه) أى التي هي المالكية أى في باب الجد والاخوة فلا ينسأ انه يخالفه في غيرها كتورث أكثر من جدتين كما بنى وقال محشي تمت ولا يرد

مخالفتة في أم الجدة القائل فيها ابن التمساني الأعلى قوله زيد وحده فان أم الجدة أيضا جدة لان زيد فيها قولين فمالك أخذ فيها بأحد قوليه وليس أخذه بقول زيد تقيده بل وافق اجتهاده وأدلتة اجتهاده وأدلتة اه وانظر تعبيره بقيل فهل لكون ذلك ليس ثابتا فهو غير مرضى له أو أنه مجرد حكاية قول وكأنه قال قال بعضهم (قوله لكون الخلاف مع أصحاب مالك الخ) أي والمعمدان الاخ الشقيق مثل الاخ الاب في حكمه المذكور في المصنف من السقوط فلجد الثالث الباقي بعد فرض الزوج والام وتسقط الاشقاء لان الجدة يقول لولم أكن لم ترؤا شيئا بأبيكم وانما ترجعون الى الاشترالك بسبب أمكم وأنا حاجب كل من يرث بأمه والقول الثاني مقابل المعمد في المذهب وهو مذهب زيد لان الزوج النصف والام والجدة السدس والاخوة الاشقاء كذلك وقوله لان الخلاف فيها لا أصحاب مالك الخ أي ولذلك سميت شبه المالكية وانظر ما لو كان موضع الاخت خنثى مشكلا في الشراح فلا حاجة الى الاطالة بذلك (قوله واعاصب ورث المال) كله اذا انفرد تعريف العاصب بما ذكر تعريف للعاصب بنفسه لا للعاصب الشامل لهذا وللعاصب بغيره وللعاصب مع غيره وهو منتقد لانه تعريف بالحكم فيؤدي الى الدور وأجيب بجوابين الأول انه تعريف لفظي والتعريف اللفظية لا يدخلها الادوار فلا اعتراض على هذا بانه تعريف بالحكم وهو دور خطأ الثاني انه بيان لحكمه لا تعريف له ثم عرفه بعد ذلك بالعدم وقوله أو الباقي بعد الفروض أي أو يسقط اذا استغرقت الفروض التركة الآن ينقلب كالاشقاء في الجارية والاخت في الاكدرية ولعله أسقط هذه الزيادة لعدم اطرافها اذا الابن ونحوه لا يسقط بحال أو يقال هو لازم الكلام لانه يفهم (٣٠٥) من قوله الباقي انه لولم يبق شيء سقط ولا يقال

ولو أسقط المؤلف قوله لاب لشمس شبه المالكية حيث كان الاخ شقيقا لكون الخلاف مع أصحاب مالك ولا نص فيها لمالك ولا فرق في الاخ للاب بين الواحد والمتعدد لا يقال الاخ للاب ساقط هنا لولم يكن معه اخوة لام فلا معنى حينئذ كرههم لانا نقول انما ذكرهم لتكون هي المالكية وللتنبية على مخالفة زيد فيها (ص) ولعاصب ورث المال أو الباقي بعد الفروض وهو الابن ثم ابنه وعصب كل اخته ثم الاب ثم الجد والاخوة كما تقدم ثم الشقيق ثم للاب وهو كالشقيق عند عدمه (ش) أصل العاصب الشدة والقوة ومنه عصب الحيوان لانه يعينه على الشدة والمدافعة فعصبة الرجل بنوه وقرابته لانيه وانما سمو عصبه لانهم عصبوا به فالاب طرف والابن طرف والعم جانب والاخ جانب والجمع العصبان وانما أخرج المؤلف ذكر العاصب عن الذي يرث بالفرض لقوله عليه الصلاة والسلام ألقوا الفرائض بأهلها فما بقيت الورثة فلا ولي رجل ذكر وقائدة وصف الرجل بالذكورة التنبية على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصوبة والترجيح في الارث ولهذا جعل للذكر مثل الأنثى والعاصب بنفسه هو الذي يرث جميع المال اذا انفردوا بأخذ ما بقي عن أصحاب الفروض كالابن وابنه عند عدم الابن والاب والجد عند عدم الاب والاخ الشقيق والاخ للاب عند عدم الشقيق

يعصب بنت الابن ولولم يحجب عن الثلثين اذا كان في درجتها (قوله ثم الاب) أي عاصب في بعض أحواله وقوله ثم الجد أي غير المدلى بأبني وان عدا في عدم الاب (قوله ثم الشقيق الخ) الصواب اسقاط ثم وهو راجع لقوله الاخوة بدلا منه بمفصلا (قوله أصل العاصب الشدة الخ) أي ان المشتق منه عاصب العصب وهو الشدة والقوة يقال عصب الشئ عصباشدته والرأس بالجمامة شدتها ومنه العصابة لشدة الرأس بها وقوله ومنه أي ومن العاصب أي ومن مصدره أخذ عصب الحيوان وقوله لانه يعينه أي انما سمي عصب الحيوان عصب لانه يعينه على الشدة أي على كونه شديدا أي قويا وقوله والمدافعة أي والدفع وهو عطف لازم لما قبله (قوله لانهم عصبوا به) أي احاطوا به فحدث له قوة بذلك فصح التفرع بقوله فعصبة الرجل الخ بعدما تقدم من قوله لانه يعينه على الشدة والمدافعة (قوله فما بقيت الورثة) في شرح الترتيب فما بقي قال ابن عب المشهور على الالسة فما بقيت الفرائض وهذا الحديث متفق عليه خرجه البخاري ومسلم (قوله وقائدة وصف الرجل بالذكورة) أي مع ان الرجل لا يكون الا ذكرا أقول وما المانع من أن يقال ان السبب في ذلك الرجولية ولعل الالتفات لذلك لكونه شأنه ان يقابل بالانثى ثم بعد التفاتنا لذلك رأيت بعضهم قال والاحسن كما في شرح الترتيب انه لتحقيق دخول الذكور الصغار خوفا من توهم قصوره على البالغ وهل قصوره على البالغ حقيقة وفي الصغير مجازا وهو ما قد تقدمه عبارة بعضهم أو حقيقة فيهم ما هو ما يفيد غيره ثم أقول وهذا لا يقتصر في الحديث على الذكورة لانه المقصود ولم يذكر الرجل في السر في ذكر الرجل قلت لان الشأن المخاطبة مع الرجال فقط فهو أسبق في ذهن قال في ل فان قلت هذا الحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصبية المستحق للباقي فيخرج العصبية بغيره ومع غيره قلت يدل بطريق المفهوم وأقصى درجاته أن يكون له عموم فيخص بالحديث

الدال على ان الاخوات مع البنات عصبات ومما يدل على أن كل واحدة من البنات وبنات الابن والاخوات لابوين أو لاب تصير عصبة مع من ذكرنا من الذكور نص أو إجماع اه (قوله أي كما مر من التفصيل) أي في قوله وله مع ذى فرض معه ما السدس الخ (قوله وهذا أحسن) أي رجوعه للاخوة فقط أحسن (أقول) وجهه والله أعلم انه اذا رجع قوله كما تقدم للجد والاخوة يكون الانتفاء للجد والاخوة مع اللاحدهما فالانتقال لاحدهما وهو الاخوة بعد غير مناسب بخلاف ما اذا رجع قوله كما تقدم للاخوة فقط فيمناسب ما بعده في الانتقال فان قلت اذا رجع قوله كما تقدم للاخوة ما يراد به ما أريد في الاول من ان المراد من التفصيل الحاصل فيهم مع الجد وظاهر العبارة ان قوله الشقيق انما يكون تفصيلا للاخوة الا اذا رجع قوله كما تقدم للاخوة فقط مع أنه راجع للاخوة مطلقا وانما كان الصواب اسقاط ثم لانه لا معنى لها في المقام كما هو ظاهر (قوله انا اذا قلنا عصبة بغيره) الباء اسمية وقيل ان الباء للاتصاف والاتصاف بين شيئين لا يتحقق (٣٠٦) الا عند مشاركتهم في حكم المصطفى فيكونان مشتركين في حكم العصبوبة

وبخلاف كلمة مع فانها لا تارة وهو متحقق بينهما بلا مشاركة فيه كما في قوله تعالى وجعلنا معه أخاه هرون وزيرا أي حيث قارنه في النبوة فلا يكون الغير عصبة كما لم يكن موسى وزيرا كذا في كظهور مما قاله وجه قوله لم يجب كونه عصبة أي لم ينبت كونه عصبة (قوله وهو اصطلاح) أي للفرضين أي ولا مشاحنة في الاصطلاح وقوله والحقيقة واحدة أي ان المعنى واحد كما هو المتبادر والاختلاف انما هو في اللفظ فقط وانظر كيف ذلك مع ان المعنى مختلف كما يتبين من قوله انا اذا قلنا الخ ويجب بانه أراد بالحقيقة المراجعة أي ان المرجع والمآل واحد وهوان ككلام من البنت مع الابن مثلا والاخت مع البنت يرث تبعالغيره (قوله وشقيق وحده الخ) حاصله لما شقيق وحده أو مع ذكر أو ذكرين أو أكثر أو مع اناء أو مع ذكرين وانا ان الكل في درجة واحدة (قوله

وقوله كما تقدم راجع للجد والاخوة أي كما مر من التفصيل أو راجع للاخوة فقط وهذا أحسن ويكون التفصيل وهو قوله الشقيق ثم للاب بتجريد الشقيق من أداة العطف قاصرا على الاخوة لان بتجريد الشقيق من أداة العطف كما هو الصواب كما قال ابن غازي يكون الشقيق ثم للاب بدلا من الاخوة مفصلا وقوله وعصب كل أخيه الظاهر والله أعلم أن مقصوده وان كان كلامه في العاصب بنفسه بيان العاصب بغيره استطرادا لغرض فيما سبق بيان تخصيص انها تستحق النصف اذا لم يكن معها من يساويها ولا من يعصبها والغرض هنا بيان انها عصبة بغيرها فلا تنكر ان الغرضين مختلفان * واعلم ان العاصب على ثلاثة أقسام عصبة بنفسه وعصبة مع غيره وعصبة بغيره فالاول كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت أنثى والثاني كل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالأخت مع البنت أو بنت الابن والثالث النسوة الاربع الا ان فرضهن النصف اذا اجتمع كل مع أخيه والفرق بين الاخيرين انا اذا قلنا عصبة بغيره فالغير عصبة أو مع غيره لم يجب كونه عصبة وهو اصطلاح والحقيقة واحدة وقوله وهو كالشقيق عند عدمه يعني عنه قوله ثم للاب صرح به لاجل قوله (ص) الا في الجارية والمشاركة زوج وأم أو جدة واخوان فصاعدا الام وشقيق وحده أو مع غيره فيشاركون الاخوة للام الذكور كالأنثى (ش) دل هذا الاستثناء على أن الشقيق عاصب الا في هذه المسئلة وانما يرث بالفرض بشرط كونها مشتركة تعدد الاخوة للام وان لا يكون الاشقاء كلهم انا فان كان بدل الشقيق أنثى واحدة شقيقة أو لاب عالت الفريضة بمثل نصفها الى تسعة وان كانتا اثنتين عالت بمثل ثلثها الى عشرة وهي غاية عول السبعة وترث الاشقاء في المشتركة كذلك كمثل حظ الأنثى فاصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم أو الجدة السدس واحد وللأخوة للام اثنان ولا شيء للشقيق ومن معه على ظاهر الحال وقد نزلت هذه المسئلة بسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أول مرة فأسقط فيها الاشقاء ثم لما كان في العام المقبل أتى عمر بعنقه فأراد ان يقضى بذلك فقال له زيد بن ثابت أليست الأم تجمعهم هب ان أباهم كان حمارا ما زادهم الاب الا قربا وقيل قائل ذلك أحد الورثة وقيل قائله أحدهم لعل لا يعرف شرك عمر بينهم وبين ولدا الام في الثلث

تعدد الاخوة للام) فلو كان ولدا الام واحدا أخذ السدس والباقي للعاصب (قوله عالت بمثل ثلثها الى عشرة) فقيل أي وتسمى البجاء (قوله على ظاهر الحال) أي على الحال الظاهر فهو من اضافة الصفة للموصوف بخلاف من شرك فاعلم انظر للحال الباطني وهو الاشتراك في الام (قوله أول مرة) أي في أول خلافته وقوله ثم لما كان في العام المقبل أي الثاني من خلافته (قوله أليست الأم تجمعهم) استفهام قصد منه التنبيه لا الإنكار عليه بمحض القوم (قوله هب أن أباهم كان حمارا) أي وبشرط النظر اليه كونه انسانا فان قلت لم خص الحمار من بين سائر البهائم مع مشاركة غيره في البهيمية قلت لما كان الحمار من بكر الصوت فتأه من تلك الحميمة شدة الابعاد الغاية فيكون زيادة في عدم الالتفات اليه وانه كالعديم فان قلت غيره من الافاعي أشد في الابعاد قلت نعم لكن لما كان الحمار مخالطا ويكثر صوته صار الالتفات اليه في البعد أشد وقوعا (قوله وقيل قائل ذلك أحد الورثة) ويمكن الجمع بان يكون ذلك صدر منهم معا (قوله وقيل قائله أحدهم لى) أي وعلى هو الذي كلم عمر ولا مانع من أن يكون كل من زيد وعلى كلم عمر

(قوله ولم ينقض الخ) ضبط بالبناء للمفعول لا يخفى ان ذلك ان كان من قول عمر فالمناسب ولا ينقض بل لا يلزم أو يقول ولا أنقض أحد
 الاجتهادين بالاخر بل ذلك هو المناسب لكونه الخليفة ثم بعد كتي هذا رأيت ما يفيد انه ليس من كلام عمر فلهذا الجد فالمناسب أن يجعل
 كلامه مستأنفا لخبراء ما حصل من غير فيصح التعمير بل وقوله في اليم أي في البحر أي بحيث لا يشاهد بالابصار فيكون أشد في عدم
 النظر اليه (قوله وبالمنبرية) أي غير الآتية لانهم أقوا السؤال فيها وهو على المنبر كما اتفق في الآتية فلا اشكال شيخنا عبد الله (قوله
 لان عمر سئل عنها وهو على المنبر) انظر كيف يقع السؤال في ذلك الموضع وليس وقت سؤال ولا كلام ولا اشارة خصوصاً مع كونه شديد
 المهابة صداعاً بالمعروف ناهياً عن المنكر فينتظر الى فراغه من الصلاة ويسأل ويمكن الجواب بأنه لما كان بتلك الحالة يادر وبالسؤال
 خوفاً من هجوم أمره بمنعه من جوابه من موت أو كان لعذر من الاعتذار حصل في وقته اقتضى التكلم (قوله وأسقطه أيضاً الخ) كان
 حقه أن يلحقه التام ولكن تركت لوجود الفاصل بالمفعول (قوله التي (٣٠٧) صارت كالعاصب) بالنفس وهو الشقيق

أي مع البنت أو بنت الابن
 (قوله لاجل بنت) جعل
 اللام للتعليل وهي ترجع
 للسببية فيرجع الامر الى
 أن تقول الاخت عصبية
 بالبنت كما أن البنت عصبية
 مع الابن مع ان الامر ليس
 كذلك فالمناسب أن تجعل
 اللام في قوله لبنت بمعنى
 مع فيوافق قولهم الاخت
 عصبية مع الغير أي لا بالغير
 (قوله ثم بنوهما) الاولى
 ثم ابناهما أي ابن الاخ
 الشقيق والذي للاب الا
 أن يقال جمع باعتبار
 الافراد قال قت وبنزون
 منزلة آبائهم فاذا مات
 شقيقان مثلاً أولاب
 أحدهما عن ولد واحد
 والاخر عن خمسة ثم مات
 جدهم عن مال اقتسموه

فقبل له لم تنقض به - مذا في العام الماضي فقال عمر ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى ولم ينقض أحد
 الاجتهادين بالاخر ولو كان في المشترك كجد اسقطت الاخوة للام والاشقاء انما يرثون فيها بالام والجد
 يسقط كل من يرث بها وتلقب هذه بشبهة المال كية للجد الثالث الباقي بعد فرض الزوج والام وتسقط
 الاخوة الاشقاء وكما تسمى هذه المسئلة بالجارية والمشفرة كقول القائل هب ان أباهم كان جارا
 ولشريك الشقيق مع الاخوة للام تسمى أيضاً بالجرية وبالجملة لما قيل انهم قالوا هب ان أباهم كان جارا
 ملقى في اليم وبالمنبرية لان عمر سئل عنها وهو على المنبر (ص) وأسقطه أيضاً الشقيقة التي كالعاصب
 لبنت أو بنت ابن فأكثر (ش) الضمير في أسقطه يرجع للاخ للاب والمعنى ان الاخ للاب يسقط في هذه
 المسئلة كما سقط فيما قبلها فاذا ترك الميت بنتاً كثيراً وبنت ابن فأكثر وأخاً شقيقة وأخاً لاب فلا شيء
 للاخ للاب لاجل الشقيقة التي صارت كالعاصب لاجل بنت أو بنت ابن فأكثر فتجبه عن الميراث بحجب
 حرمان لان حالها معه كحال الاخ الشقيق فكما يحجب بالشقيق يحجب أيضاً بالشقيقة (ص) ثم بنوهما ثم
 العم الشقيق ثم للاب ثم عم الجد الاقرب فالاقرب وان غير شقيق وقدم مع التساوي الشقيق مطلقاً ثم
 المعتق كما تقدم ثم بيت المال ولا يرد ولا يدفع لذوي الارحام (ش) يعني ان بنى الاخوة الاشقاء أولاب
 ينزلون منزلة الاخوة في عدمهم فهم حينئذ عصبية فابن الاخ الشقيق مقدم على ابن الاخ للاب ثم بعد
 الاخوة تأتي مرتبة الاعمام فالعم الشقيق يقدم على العم للاب والعم للاب يقدم على ابن العم الشقيق وابن
 العم الشقيق يقدم على ابن العم للاب وقد علمت ان عصبية الابن أولى من عصبية الاب وعصبية الاب أولى
 من عصبية الجد وكذلك عم الجد الشقيق يقدم على عم الجد لانيه وابن عم الجد الشقيق يقدم على ابن عم
 الجد لأبيه ومع التساوي يقدم الشقيق على غيره ومع عدم التساوي يقدم الاقرب فالاقرب وان غير
 شقيق ثم الشخص المعتق فمأخذ جميع المال عند عدم النسب أو ما أبقى الفروض كما مر في الولاء عند
 قوله وقدم عاصب النسب ثم المعتق ثم عصبته الخ ثم بيت المال فهو عاصب على المشهور ومنه ظاهراً وغير
 منتظم عند عدم من يرث بالنسب أو بالولاء فمأخذ الجميع ان انفردوا بالباقي بعد ذوي الفروض أو
 الفرض ولا يرد ما فضل عن أصحاب الفروض اليهم عند مالك وزيد وأهل المدينة والشافعي وجهه ورخصة

على ستة أصناف بالسواء لا استواء ترتبهم ولا يرث كل فريق منهم مالم يكن يرثه أبوه لانهم انما يرثون ما أباهم أو أربابهم
 مباشرة أو بواسطة تنبيه سكت عن ترتيب الابن لترتيب أصلهم ما ولو أخرج المصنف قوله ثم بنوهما بعد قوله ثم العم الشقيق ثم للاب
 ويقول ثم بنو كل أو بنوهم لكان أحسن (قوله ثم عم الجد الخ) انظر لم يقلوا ثم أبوا الجد وذلك لان أب الجد ينظره قبل عم الجد فانظر
 ما موجب لذلك (ثم أقول) وفي العبارة حذف والتقدير ثم بقية الاقارب وقوله الاقرب أي ويقدم منهم الاقرب فالاقرب وقوله وان
 غير شقيق أي ويقدم الاقرب وان كان غير شقيق وقوله مع التساوي أي في منزلة الخ لان الشقيق يدعى بقربايتين والذي للاب بقرباية
 واحدة وقوله مطلقاً أي في الاخوة وبنينهم والاعمام وبنينهم ويدخل في الاطلاق أيضاً الارث بالفرض والارث بالتعصيب فاستفاد
 منه تقديم الاخ الشقيق على الاخت للاب (قوله ثم المعتق الخ) أي فيفقد أن معتق المعتق كالمعتق في أخذه لجمع المال أو ما بقي منه
 بعد أصحاب الفرض (قوله فهو عاصب على المشهور) أي لا حائز والمراقد بقولهم بيت المال انه ميراث المسلمين بأن يعطى كل من يستحق
 شيئاً من المال ولا يمنع مستحق وليس المراد ان هناك بيتاً وفيه مال كما قاله بعض الشراح (أقول) ما المانع من أن يراد موضع يجمع فيه

المال لمصرف في مصالح المسلمين العامة وغيرها (قوله يرد على كل واحد بقدر ما ورث الخ) فاذا ترك الميت بنتا وبنت ابن فيقسم المال أرباعا بينهم ما قبلت ثلثة أرباع ولبنت الابن ربع (قوله الطرطوشي) بضم الطاء أى وهو المعتمد كما يفيد الخطاب وعج ومن تبعه وقد قرر أن الرديقدم على ذوى الارحام فلا يعطى ذوو الارحام الا اذا فقد صاحب الفرض (قوله كابن عم الخ) الكاف للتشبيه داخله على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء (قوله يفرض لاحدهما معها أو معهن السدس بالفرض) أى فيحكم لاحدهما بالسدس ملتبسا بالفرض لا بالتعصيب (قوله للترتيب ٣٠٨) الاخبارى أى الترتيب المنسوب للاخبار من حيث انه واقع فيه لا للترتيب في

الاحكام وقوله للرد على الصحابة وقال على يرد على كل واحد بقدر ما ورث سوى الزوج والزوجة فلا يرد عليهم اجماعا ولا يدفع ما فضل عن أصحاب الفروض لذوى الارحام على المشهور لكن الشيخ أبو بكر الطرطوشي قيد هذا بما اذا كان الامام عدلا ولا فيرد على ذوى السهام ويدفع لذوى الارحام (ص) ويرث بفرض وعصوية الاب ثم الحدة مع بنت وان سقطت كابن عم أخ لام (ش) يعنى ان الاب أو الجد كل منهما يرث بالفرض والتعصيب معامع بنت الصلب وان تعددت ومع بنت الابن وان تعددت فيفرض لاحدهما معها أو معهن السدس بالفرض ويأخذ الباقي بالتعصيب وكذلك ابن العم اذا كان أخا لام فانه يرث السدس بالفرض والباقي بالتعصيب فان كان معه ابن عم آخر ليس أخا لام كان ما فضل عن السدس بينهما فان كان ابن العم زوجا أخذ النصف بالفرض والباقي بالتعصيب اذ لم يكن له من يشاركه فيه أو من هو أولى به منه وأتى بتم الترتيب الاخبارى قصده الرد على من يتوهم الاشتراك والافتم لا محل لها لان الاحكام لا ترتيب فيها (ص) وورث ذو فرضين بالاقوى وان اتفق في المسلمين كام أو بنت أخت (ش) يعنى ان من اجتمع له جهتان يرث بكل منهما ولم احدهما أقوى من الاخرى فانه يرث بالاقوى منهما وهذا يقع من المسلمين على وجه الغلط ومن المجوس على وجه الحمد والقوة تكون بأحد أمور ثلاثة * الاول أن تكون أحدهما لا تتحجب بخلاف الاخرى وذلك كما قال المؤلف كان يترقح المجوسى ابنته عمدا فولدت منه ابنة ثم أسلم ومات فهذه الابنة تكون أختا لامها لا بياها وهى أيضا بنت لها فاذا ماتت الكبرى بعد موت أبيها ورثها الصغرى بأقوى السبين وهو البنوة لانها لا تسقط بحال والاخوة قد تسقط فلها النصف بالبنوة ولا شىء لها بالاخوة ومن ورثها بالجهتين قال لها النصف والباقي بالتعصيب وان ماتت الصغرى أولا فالعكس أى وأخت لاب فترث بالامومة لانها لا تسقط والاخت لاب قد تسقط فلها الثلث بالامومة * الثانى أن تتحجب احدهما الاخرى فالخاجة أقوى كأن يطا مجوسى أمه فتمت ولد افهى أمه وحدثه فترث بالامومة اتفاقا * الثالث أن تكون احدهما أقل حجبا من الاخرى كام هى أخت لاب كان يطا مجوسى بنته فتمت بنتا ثم يطا أثنانية فتمت بنتا ثم تموت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والاب فهى أم أمها وأختها من أبيها فترث بالجدودة دون الاختمية لان أم الام تتحجب الام فقط والاختمية تتحجب اجماعة وقبل ترث بالاختمية لان نصيب الاختمية أكثر واذا كانت القرية محجوبة ورثت بالضعيفة كان تموت الصغرى في هذا المثال عن الوسطى والعليا فترث الوسطى بالامومة الثلث والعليا بالاختمية النصف وقوله وان اتفق أى وان وقع على سبيل القصد من غير المسلمين بل وان اتفق في المسلمين وهذا أولى من جعل الواو للحال لا للاحوال وعلى المؤلف صورة ومفهوم ذو فرضين مفهوم موافقة لنص الغمارى شيخ الفقهائى في مقدماته على ان العاصب بجهتين يرث بأقواهما اه كم هو معتق فيرث بالعمومة لان النسب أقوى وكأخ شقيق أو لاب هو معتق (ص) ومال السكابي الحر المؤدى للجزية لاهل دينه من كورته (ش) يعنى أن السكابي الحر المؤدى للجزية اذا لم يكن له

كونها أختا تصف بكونها عصبه مع نفسها من حيث كونها بنتا فترث من حيث

وارث

كونها بنتا النصف فرضا ومن حيث كونها أختا بالتعصيب من قبيل الاخوات مع البنات عصبات أى ولو اعتبارا والاول لا يسلم ذلك بل يقول الاخوات مع البنات عصبات أى حقيقة بأن تكون الاخت غير البنت حقيقة لا اعتبارا (قوله كام هى أخت) كذا في نسخة الشارح ولكن المناسب بكدة بدل قوله كام فقدر (قوله ومال السكابي الخ) لانه مفهوم للسكابي فلو قال ومال الكافر لكان أحسن وقوله الحر يعنى عنه قوله المؤدى للجزية لان المؤدى للجزية لا يكون الا حرا

أوعليهم — ما فانه للمسلمين
أيضا وان وقعت بحجة علي
الارض والرقاب فانه لاهل
دينه من كورته أى اذا
كان لا وارث له عندنا حين
مات والا فهو لوارثه (قوله
للمصطلح عليه) هو ما أشار
اليه بقوله والاصول اثنان
(قوله وسائر أع — داد
الاعمال) أى وسائر الاعمال
المحموية على عدد (قوله
وقال الجمهور الخ) مقابل
لقوله وزاد المحققون الخ
اعلم أن وجه ما قاله
المحققون النظر الى ثلث
الجد وبديل أحدى
الغراوين فانها من ستة
تظر الثلث الباقي بانفاقهم
كما قالوا ووجه الجمهور
النظر في كتاب الله من
الفروض كما أفاده بدر
الدين القراني (قوله أصل
الستة) اضافته للبيان
(قوله فهما تصحيح لآصيل
الخ) رجع بعضهم الاول
فقال والتصحيح انه — ما
تأصيلان لا تصححان

(۲۷ - خوشی نامن)

(٢٧ - خشي ثامن) لانهم ما قد يحتاجان الى تصحيح آخر فبطل كونهما تصحيحين (قوله فالنصف من اثنين) أى فالنصف مأخوذ من اثنين وهكذا انظر وجه الاختلاف المادة من كل وجه والجواب انه اصطلاح اهلهم ولا مشاحة والحاصل أن مخرج الكسر المقدر سمي به الا النصف فخبرجه اثنان والمراد بالسمى ما اشتق منه اسمه ان كان مفردا أو نسب اليه ان كان أصم ولواخذ من اسم مخزجه لاقيل فيه ثنى كفى غيره من ثلث وربيع (قوله وما لا فرض فيها) كذا في بعض النسخ أى والمسئلة التى لا فرض فيها وفى نسخة وما لا فرض فيه فذكر ضميره نظر اللفظ ما (قوله وقسمى هاتان الخ) المناسب وقسمى هذه كما هو ظاهر

(قوله ليشمل الثلثين) ظاهر العبارة ويشمل الثلث مع انه لا يجتمع مع الثلث مع الثن فلوقال السارح أراد بالثلث الجنس المتحقق في الثلثين فقط لكان صوابا ويجب أيضا بان المراد بالاجتماع ولو بطريق الفرض والتقدير والحاصل ان كل فرض جائز ان يجامع غيره الا الثن فلا يجامع الثلث ولا (٣١٠) يجامع الربع (قوله اذا ضاق المال) المناسب اذا ضاقت المسئلة (قوله والوصايا)

فاذا أوصى لزيد بسبعة دنائير ولم ير بشلاثة وكان الثلث لا يجمل التسعة بل يحمل ستة فان الستة توزع على الموصي لهما فيدخل النقص على كل واحد بقدر ماله فيعطى من أوصى له بالستة أربعة ومن أوصى له بالثلاثة اثنان وكذا يقال في الديون (قوله رمل عاجل) قال في المصباح رمل عاجل جبال متواصلة يتصل أعلاها بالدهناء وأسفلها بقرب اليمامة وأسفلها بنجد ويتسع اتساعا كثيرا حتى قال المبكرى رمل عاجل محيط بأكثر أرض العرب اه وقوله لم يجعل في المال الخ أي بل جعل نصفًا ونصفًا فقط (قوله فليس بعرفوف) أي في النظم أي بل المعروف عند ابن عباس اللفظ السابق في النظم نصفًا ونصفًا وثلاثًا وانظر وجه كونه نظما (قوله حكاه ابن سراقه) بضم السين وقوله محجوج أي مغلوب بالجهة أي التي هي اجماع الصحابة (قوله من انه لا يشترط في

كزوج وبنين وأخ والأربعة والعشرون أصل لكل فرضية فيها ثمن وسدس وما بقي كزوجة وأم وابن أو ثمن وثلثان وما بقي كزوجة وبنين وأخ فالملوف أراد بالثلث الجنس ليشمل الثلثين فان الثن انما هو فرض الزوجة أو الزوجات مع وجود الولد ومع وجوده لا يكون ثلث لان الثلث انما هو فرض الام والعهد من أولادها وهم يحجبون بالولد والام انما ترث مع وجود الولد السدس فقط وأما الفرضية اذا لم يكن فيها صاحب فرض وانما كانت ورثتها عصبة فانها تكون من عدد ورثتهم ان كانوا كورا كاربعة أولاد أو خمس نسوة أو عتقن رقيقا وان كانوا كورا وانما ثلث عددا للاث وبنصاعف للذ كر على الاثنى فيأخذ الذ كر مثل حظ الانثيين كاربعة أولاد وبنين فن عشرة (ص) وان زادت الفروض أعملت فالعائل الستة لسبعة وثمانية وتسعة وعشرة (ش) العول بفتح العين واسكان الواو وهو اذا ضاق المال عن سهام أهل الفروض تعال المسئلة أي ترتفع سهامها ليدخل النقص على كل واحد بقدر فرضه لان كل واحد يأخذ فرضه بتمامه اذا انفرد فان ضاق المال وجب أن يقسموا على قدر الحقوق كاصحاب الديون والوصايا والفرائض التي تعول ثلاثا الستة والاشباع عشر والأربعة والعشرون فالسنة تعول أربع عولات على توالى الاعداد الى عشرة فتعول الى سبعة بمثل سدسها كزوج وأختين لاب أولابوين فلزوج النصف وللأختين الثلثان ومجموعهما من الستة سبعة وهذه أول فرضية عالت في الاسلام في خلافة سيدنا عمر بجمع الصحابة فقال لهم فرض الله للزوج النصف وللأختين الثلثين فان بدأت بالزوج لم يبق للأختين حقه مما وان بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه فأشير واعلى فأشار العباس بن عبد المطلب بالعول وقال أرايت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولا خرا ربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء فأخذت الصحابة بقوله ثم أظهر ابن عباس فيه الخلاف بعد ذلك وأنكر العول فقال ان الذي أحصى رمل عاجل عددا لم يجعل في المال نصفًا ونصفًا وثلاثًا كما في سنن البيهقي وذكره أبو الحسن محمد بن يحيى بن سراقه وعلى هذا فالمسئلة التي وقعت في حال مخالفة ابن عباس كانت زوجا وأختا وأما هو المقصود منهم هذا الشعر وليس مراده التي حدثت في زمن عمر لانه ليس فيها ثلث وأما قول الغزالي انه لم يجعل نصفًا وثلثين فليس بعرفوف ولا مقبول ولم يأخذ بقول ابن عباس في نفي العول الا طائفة يسيرة حكاه ابن سراقه عن أهل الظاهر ثم اجتمعت الامة على اثبات العول وأهل الظاهر لا يعتمد بخلافهم وان ابن عباس محجوج باجماع الصحابة نفر يعا على المختار من أنه لا يشترط في الاجماع انقرض العصر ثم على مذهب ابن عباس يقدم الاقوى من ذوى الفروض فيدخل النقص على غيره وبيانه ان كل من لا ينقص فرضه الا الى فرض كالزوج والام والجددة وولد الام فهو مقدم على من يسقط فرضه في حال الى تعصيب وهن البنات وبنات الابن والاخوات لغير الام وتعول ثمانية بمثل ثلثها كزوج وأم وأخت لابوين أولاب للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف ومجموعهما من الستة ثمانية وتلقب هذه بالمباهلة سميت بذلك لقول ابن عباس من باهلهن باهلهن ويعاياهن فيقال امرأة ورثت الربع وليست بزوجة وتعول الى تسعة بمثل نصفها كزوج وأم وثلاث أخوات متفرقات للزوج النصف وللشقيقة النصف ولكل من الباقيات السدس ومجموعهما من الستة تسعة وتعول الى عشرة بمثل ثلثها كزوج وأخت لابوين وأخت لاب وأم وولادها (ص) والاثنا عشر لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر (ش) اعلم أن الاثنى عشر تعول ثلاث عولات على توالى الافراد الى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر بمثل نصف سدسها كزوج وأم وبنين فلزوج

الاجماع الخ) أي فيتحقق كونه اجماعا منهم وان لم ينقرض عصرهم خلافا لمن يقول لا يتحقق الاجماع من طائفة الربع الا اذا انقرض عصرهم فعلى هذا لا يصح أن يقال وابن عباس محجوج باجماع الصحابة (قوله ثم على مذهب ابن عباس) أي بنى العول (قوله وبيانه) فاذا كان أم وزوج وأخت شقيقة وأختان لام فتنقض قاعدة اسقاط الاخت الشقيقة

(قوله والاربعة والعشرون) تعول عولة واحدة ولا يمكن أن تعول لسبعة وعشرين الا والميت فيها ذكر (قوله لقول على) أي وهو على المنبر وهناتم الدليل (قوله صار عنها تسعا) أي فانسب ما عالت به وهو ثلاث الى السبعة والعشرين تكن تسعا فنقص العول من نصيب كل وارث تسعة وكان للزوجة ثمن فنقص العول منه تسعة فصار لها ثمن التسعة وذلك تسع ايضا حه ان يخرج الثلث والتسع اثنتان وسبعون ثمنها تسعة انقص منها تسعها واحدا يفضل ثمانية انسبها الى الاثنين والسبعين تكن تسعها ونقص العول من نصيب كل بنت قبل العول وهو ثلث تسعة فصار لها ثلث التسعة وذلك تسع وثلث تسع ايضا حه ان يخرج الثلث وتسع الثلث سبعة وعشرون ثمنها تسعة انقص منها تسعها واحدا يفضل ثمانية انسبها لسبعة والعشرين تكن تسعين وثلث تسع وكان لكل من الاب والام سدس فنقص العول منه تسعة فصار له سدس التسعة وذلك تسع وثلث تسع ايضا حه ان يخرج السدس والتسع اربعة وخمسون سدسها تسعة انقص منها تسعها واحدا يفضل ثمانية انسبها الى الاربعة والخمسين تكن تسعا وثلث تسع لان تسعها تسعة وثلث السبعة اثنتان والحاصل انك اذا أردت أن تعرف ما نقصه العول (١١) من نصيب كل وارث قبل العول فانسب ما عالت به

المسئلة اليها عائـ لفتها كان اسم النسبة فهو القدر الذي نقص من نصيب كل وارث فاذا عالت السبعة الى سبعة فانسب السهم الذي عالت به الى السبعة يكن سبعاف وهو مقدار ما نقص العول من نصيب كل وارث قبل العول فكان للزوج في المثال المذكور قبل العول نصف كامل فنقص العول منه سبعة فصار له نصف الانصف سبع وذلك ثلاثة اسباع وكان للاختين قبل العول ثلثان كامل لان نقص العول منهما سبعة فصار لهما ثلثان الاسبع الثلثين وذلك اربعة اسباع وهكذا يعلم ذلك من التقرير المتقدم وقد بينا من قبل ان نصيب كل وارث ولم يتبين قدر ما عالت به وقد بين عجز الامر من فقال وعلم قدر النقص من كل وارث بنسبة عول للفرضة عائله ومقدار ما عالت بنسبته لهما بلا عولها فارحم بفضل عائله

الربع واللام السدس والبنتمين الثلثان ومجموعهما من الاثني عشر ثلاثة عشر والى خمسة عشر بمثل ربعها **ك**زوج وأبوين وابنتين للزوج الربع وللأبوين السدسان والبنتمين الثلثان ومجموعهما من الاثني عشر خمسة عشر والى سبعة عشر بمثل ربعها وسدسها كزوجة وأم ولديها وأخت لأبوين وأخت لأب (ص) والاربعة والعشرون لسبعة وعشرين وهي المنبرية زوجة وأبوان وابنتان لقول على رضي الله عنه صار عنها تسعا (ش) اعلم ان الاربعة والعشرين تعول عولة واحدة الى سبعة وعشرين بمثل ثمنها كزوجة وبنتمين وأبوين للزوجة الثمن والبنتمين الثلثان والأبوين السدسان ومجموعهما من الاربعة والعشرين سبعة وعشرون وتلقب هذه الصـورة بالمنبرية لان على بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر بالكوفة فقال ارتجلا صار عنها تسعا ومضى في خطبته قيل ان صدر الخطبة التي قيل له في أثنائها الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المعاد والرجعي فسئل حينئذ فأجاب بقوله صار عنها تسعا كما أخبر به بعض طلبه اليمن انه سمع في اليمن بعض أشياخه وتسمى هذه أيضا بالبخية لقلعة عولها وأيضا بالحميرية لان عليا كان يلقب بحميرة ولا يدخل العول ما بقي من الاصول وهو الاثنان والثلثان والاربعة والثمانية وهما فوائد ذكرناها في الكبير تتعلق بالعول أضرب بناتها خوف الاطالة على الضعفة من الطلاب المقصودين به هذا الشرح (ص) ورد كل صنف انكسر عليه سهامه الى وفقه والترك وقابل بين اثنين فأخذ أحد المثلين أو أكثر المتساخين وحاصل ضرب أحدهما في وفق الآخران توافقا والافقي كله ان تبانيان بين الحاصل والثالث ثم كذلك وضرب في العول أيضا (ش) لما فرغ من أصول المسائل وما يعول منها وما لا يعول وما ينتهي اليه العول شرع في تصحيح المسائل واعلم أن المسئلة اذا انقسمت السهام فيها على الورثة كزوجة وثلاثة اخوة فالأمر واضح وان لم تنقسم نظرت بين سهام المنكسر عليهم وبينهم بالموافقة والمباينة فقط فان توافقا كأموستة اخوة لام وعم

(قوله فقال ارتجلا) أي وهو مسترسل قال الشعبي ما رأيت أحسب من على أي لانه قال ذلك بديمـة لما رزقه الله تعالى من غزارة العلم وركب فيه من قوة الفهم فكان يفهم على السديمـة ما لا يفهم المتجر في العلوم المشـتغل بدرسها وتفهمها طول عمره وكيف لا وقد بعثه صلى الله عليه وسلم قاضيا الى اليمن وهو شاب فقال يا رسول الله لا أدري ما القضاء فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال اللهم اهد قلبه وسدد لسانه فقال على فوالله ما شككت بعد في قضاءين اثنين (قوله بما تسعى) أي من خير أو شر (قوله واليه المعاد) أي واليه العود والرجوع وعطف الرجوع على العود وعطف مرادف (قوله كان يلقب بحميرة) لقب مشعر بمدح لانه اسم الاسد فهو اشارة الى أنه كان كاملا في الشجاعة كالاسد (قوله ورد كل صنف) أي ثم اضربه في أصل المسئلة بدليل قوله وضرب في العول أيضا (قوله ثم كذلك) هذا يقتضي ان الانكسار يكون في أكثر من ثلاثة أصناف وليس كذلك لان الانكسار لا يزيد على ثلاثة أصناف فلو حذف ثم وقال والثالث كذلك لسلم من هذا وأجب بانه أراد أن يفهم فائدة زائدة لا تتمم بذهب مالك فقوله ثم كذلك أي على مذهب زيد من أنه يورث أكثر من جديتين (قوله بالموافقة والمباينة لا غير) لانها ان ما نكسرت انقسمت وكذلك اذا تدخلت والحاصل ان

فللام السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان وللم باقى والاثنان غير منقسم على الستة
ولكنهما توافقها بالنصف فاضرب وفق عدد الرؤس وذلك ثلاثة في أصل الفريضة وهي ستة
يكن المجموع ثمانية عشر وان باينت السهام الرؤس فاضرب عدد رؤسهم في أصل الفريضة
كنيت وثلاث أخوات أشقاء وألأب المسئلة من اثنين للبنت النصف وللأخوات النصف
الأخر وهو مبين لهن فتضرب ثلاثة في اثنين بستة من له شئ من أصل المسئلة أخذه مضروبا
فيما مضى فيه المسئلة وهو ثلاثة فلبنت واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوات الثلاثة واحد في
ثلاثة بثلاثة فان انكسرت السهام على صنفين فانك تنظر بين كل صنف وسهامه بالموافقة
والمباينة ثم تنظر بين الرؤس بعضهم في بعض بأربعة انظار فقصديتما ثلاثا وقد يتوافقان وقد
يتباينان وقد يتداخلان فان وافق كل صنف سهامه رددت كل صنف الى وقته فان عاين
الصنفان فانك تكسفي بأحدهما وتضرب به في أصل المسئلة كأم وأربعة أخوة لأم وستة أخوة
لأب أصلها من ستة للام سهم منقسم عليها وللأخوة للام الثلث اثنان لا ينقسمان على
الأربعة ولكن يوافقان عددهم بالنصف فترد الأربعة الى نصفها وللأخوة للاب الستة ثلاثة
لا تنقسم عليهم ولكن توافق عددهم بالثلث فتردهم الى اثنين وكان المسئلة انكسرت على
صنف واحد فتضرب اثنين وفق الأخوة للام أو وفق الأخوة للاب في ستة أصل المسئلة يخرج
اثنا عشر سهما من له شئ من أصل المسئلة أخذه مضروبا فيما مضى فيه المسئلة وللأم
سهم في اثنين باثنين وللأخوة للام الأربعة اثنان في اثنين بأربعة لكل واحد سهم وللأخوة
للأب الستة ثلاثة في اثنين بستة لكل سهم وان تداخل الصنفان فانك تكسفي بأكبرهما
كأم وثمانية أخوة لأم وستة أخوة للاب لان المسئلة من ستة للام سهم وللأخوة للام سهمان
لا ينقسمان عليهم ولكن يوافقان عددهم بالنصف فتردهم الى أربعة وللأخوة للاب ثلاثة
لا تنقسم عليهم ولكن توافق عددهم بالثلث فتردهم الى اثنين واثنان داخلان في الأربعة
فتمكسفي بها وتضرب الأربعة في ستة بأربعة وعشرين ومن له شئ من أصل المسئلة أخذه
مضروبا فيما مضى فيه المسئلة وهو أربعة للام سهم في أربعة بأربعة وللأخوة للام اثنان
في أربعة بثمانية وللأخوة للاب ثلاثة في أربعة باثني عشر لكل واحد سهمان وان كان بين
الصنفين موافقة فانك تضرب أحدهما في وفق الآخر كأم وثمانية أخوة لأم وثمانية عشر
أخالا بالمسئلة من ستة للام سهم وللثمانية الأخوة للام اثنان لا ينقسمان عليهم ولكن
يوافقان عددهم بالنصف فترد الثمانية الى أربعة وللأخوة للاب ثلاثة لا تنقسم على الثمانية
عشر ولكن توافق عددهم بالثلث وثلثهم ستة وهي توافق الأربعة وفق الأخوة للام بالنصف
فتضرب وفق أحدهما في كامل الآخر اثنان في ستة أو أربعة في ثلاثة وذلك اثنا عشر ثم في
ستة أصل المسئلة يحصل اثنان وسبعون من له شئ من أصل المسئلة أخذه مضروبا في اثني
عشر وان لم يتماثلوا ولا تداخلوا ولا توافقا في كل يضرب كل الآخران تبانيا في أصل المسئلة
كأم وأربعة أخوة لأم وست أخوات أصلها من ستة وتعدل الى سبعة للام سهم وللأخوة للام
اثنان وراجع أولاد الام اثنان مبين لوفى الأخوات الستة وهو ثلاثة فتضرب ثلاثة في
اثنين يحصل ستة ثم في أصل المسئلة بعولها وهو سبعة يحصل اثنان وأربعون من له شئ من
سبعة أخذه مضروبا في ستة وان وقع الانكسار في المسئلة على ثلاثة أصناف وهو غاية
ما ينكسر فيه الفرائض عندما لا يكون أكثر من حديثين فانه يعمل في صنفين منها على
ما مر ثم انظر بين الحاصل من الصنفين وبين الصنف الثالث بالموافقة والمباينة والمماثلة
والمداخلة ثم ما حصل انظر فيه كذلك بالوجه الأربعة المماثلة والموافقة والمداخلة والمباينة

كلام الصنف فيما اذا حصل
انكسار وانما يكون هذا حيث لم
تتأمل الرؤس السهام ولم تداخلها
والا فلا انكسار لانها منقسمة
(قول في أصل المسئلة) أى في أصل
المسئلة مع عولها ان كانت عائلة لان
مآلات به صار من جهة المسئلة
كما سأتى في قوله وضرب في العول
أيضا (قوله وان تداخل الصنفان)
المناسب أن يقول الراجعان
(قوله ان تبانيا) على حذف باء
التصوير أى مصور عدم التماثل
والتداخل والتوافق بالتباين (قوله
لانه لا يورث أكثر من حديثين)
وجه ذلك أنه لا بد أن يكون أحدهما
الجدات والأربعة أصناف تختص
بالاثنين عشر والأربعة والعشرين
ونصيب الجديتين فيهما مقسوم
لانه إما اثنان أو أربعة وكل ينقسم
على الجديتين وذلك لان سدس
الاثنين عشر اثنان ينقسم على
الجديتين وسدس الأربعة والعشرين
هو أربعة ينقسم على الجديتين
(قوله وبين الصنف الثالث) أى
وما أثبت في الثالث وقوله بالموافقة
الحق في الموافقة تضرب وفق
أحدهما في كامل الآخر في
المباينة تضرب أحدهما في كامل
الآخر في المماثلة يكسفي بأحدهما
وفي المداخلة يكسفي بأكبرهما (قوله
ثم ما حصل) أى من الضرب وقوله
انظرت فيه كذلك أى نظرت بينه
وبين ما أثبت في الرابع بالانظار
الأربعة

(قوله فان تماثلت كلها الخ) لا معنى له كما هو ظاهر فالمناسب أن يقول فان تماثلا أو تماثلا أي المنظور فيهما المذكور وان رجعت لصنف واحد وان توافقا ضربت وفق أحد هما في كامل الآخر وان تباينا ضربت أحد هما في كامل الآخر وتحذف جميع ما ذكر (قوله الفارض) أي العالم بعلم الفرائض (قوله اذهوا الخ) عنه لتقديره عدد أي أن الذي يتعلق به الرذاع هو عدد كل صنف لأذات كل صنف وقوله بعدد الاصناف الأولى أن يقول سواء تعدد الصنف أولا (قوله وقوله وقابل الخ) أي من الرواجع ويقال لها المثبتات وهو ما أثبتته من الرأس حين نظر بين السهام والرؤس بالنظرين السابقين (٣١٣) وهما الموافقة والمباينة وذلك فيما إذا حصل

الانكسار على فريقي أو ثلاثة أو أربعة على غير مذهب مالك (قول المصنف اثناعشر صورة) كذا في المصنف قال بعض المحققين الصواب اثناعشر صورة أقول وكذا في بعض النسخ (قوله ثم كل الخ) المناسب أن يقول بعد قوله كان الحاصل اثنى عشرة صورة وإلى هذا أشار المصنف بقوله ثم كل الخ (قوله أن يفنى الخ) أي ذو أن يفنى ليصح الاخبار به عن التداخل لأن التداخل ملزوم الافناء لأن التداخل دخول أحد العددين في الآخر وهذا وجودي والافناء عديمي والعديمي لا يحمل على الوجودي (قوله أولا) معناه من غير عود لتسليط آخر بسبب بقاء واحد أو أكثر وليس معناه أول مرة فقط لأن الافناء يكون في مرتين أو أكثر كما هو يسمى التناسب وكل تداخل توافق من غير عكس فتوافق الاربعة الستة ولا تداخلها (قوله والافان بقي واحد) أي بان لم يقع الافناء بل بقي واحد فقبين وقوله والا فالموافقة أي بان لم يبق واحد ثم مقتضى هذا الكلام أن التوافق والتداخل متباينان لانه جعلهما قسمين وهو يخالف قوله ثم كل متداخلين

فان تماثلت كلها رجعت لصنف واحد وكذلك ان دخل اثنان منها في واحد وان تماثل اثنان منها أو دخل أحد هما في الآخر رجعت لصنفين وضرب في العول أيضا ان كان كما ضرب فيها بلا عول فقوله ورد بالبناء للفاعل أنسب بقوله وقابل الخ وفاعله يعود على معلوم ذهننا وهو الفارض أو القاسم قوله كل صنف أي عدد رؤس كل صنف اذهوا الذي يتعلق به الرذعية وقوله ورد الخ سواء تعدد الاصناف أم لا وقوله ترك أي من الرد إلى غير ذلك هنا ما يرده أي لا يتصرف فيه بموافقة ولا بمخالفة وعدم تصرفه بهذا المعنى لا ينافي ضربه في أصل المسئلة وليس معنى تركه انه لا يتصرف فيه أصلا وقوله وقابل بين اثنين أي بعد ان ينظر بين السهام والرؤس بالتوافق والتباين وهذا تقدم (ص) وفي الصنفين اثناعشر صورة لأن كل صنف إما أن يوافق سهامه أو يباينه أو يوافق أحد هما ويبين الآخر (ش) أي وفي الصنفين إذا انكسرت عليهم ما مهمهم ما اثناعشر صورة وذلك لأن كل صنف وسهامه إما أن يتوافقا أو يتباينا أو يوافق أحد هما ويبين الآخر ثم ما حصل بعد ذلك ينظر فيه نظرا فانيا وهو إما أن يتماثل ما حصل من كل واحد من الصنفين أو يدخل أحد هما في الآخر أو يوافقه أو يباينه وإذا ضربت ثلاثة في أربعة كان الحاصل اثنى عشرة صورة وتقدم من الامثلة ما يغني وانما ذكر هذا لاجل بيان اثناعشر صورة (ص) ثم كل إما أن يتداخل أو يتوافقا أو يتباينا أو تماثلا فالتداخل أن يفنى أحد هما الآخر أولا والافان بقي واحد فقبين والا فالموافقة بنسبة المفرد للعدد المفنى آخر (ش) أي ثم كل واحد من الصنفين اللذين انكسر عليهما السهام إما أن يتداخل كما وأربعة اخوة لام واثنى عشر أخا لأب أصلها من ستة وتصح من أربعة وعشرين لأن أولاد الام يردون إلى اثنين وأولاد الاب إلى أربعة وبينهما تداخل فيكتب في الاربعة تضرب في المسئلة أو يتوافقا كما وثمانية اخوة لام وثمانية عشر أخا لأب أصلها من ستة وتصح من اثنين وسبعين لأن راجع أولاد الام أربعة وراجع أولاد الاب ستة وبين الراجعين الموافقة بالنصف وضرب نصف أحد هما في كامل الآخر يحصل اثناعشر للام واحد في اثني عشر ولأولادها اثنان فيها بأربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة ولاولاد الاب ثلاثة فيها ستة وثلاثين لكل واحد اثنان أو يتباينا كما وأربعة اخوة لام وتسعة اخوة لأب أصلها من ستة وتصح من ستة وثلاثين لأن راجع أولاد الام اثنان وراجع أولاد الاب ثلاثة وبينهم مباينة فاضرب أحد هما في الآخر يحصل ستة والحاصل في المسئلة يحصل ستة وثلاثون للام واحد في الحاصل وهو ستة بستة ولاولادها اثنان فيها اثني عشر لكل واحد ثلاثة ولاولاد الاب ثلاثة فيها اثمانية عشر لكل واحد اثنان أو تماثلا كما وأربعة اخوة لام وستة اخوة لأب أصلها من ستة

متوافقان ومجاوبان التوافق المجعول قسمي للتداخل غير التوافق المجعول أعم من التداخل إذا المراد بالاول ما يفضل فيه عند تسليط الاصغر عليه أكثر من واحد وبالثاني ما يفضل فيه ذلك ولا يفضل شيء أصلا وبان التقسيم ليس تقسيم حقيقيا في الشكل والاول أقرب (قوله بنسبة المفرد للعدد الخ) أي تستقرى واحدا هو أي بنسبة للعدد الذي أفنى آخر فان الاربعة إذا سلطت على الستة أفنت منها أربعة وتبقى اثنان فتسلط الاثنان على الاربعة فانما فقتنهما في مرتين والعدد الذي أفنى آخر هو الاثنان ثم تأتي واحد من خارج وتنسبه للعدد المفنى ثانيا يكون هذا الواحد نصفه في الستة والاربعة توافق بالنصف

(قوله أن لا يبقى من الألف كثر شيء إلا فناء الأقل) أي ولا يفيض شيء حتى يحتاج إلى تسليط ما بقي من الألف كثر لان هذا غير التداخل (قوله ولا يشترط كون الأقل أصغر من العشر بل ولو كان نصف العشر كالاثنتين مع العشرين) كذا في كبحطه وبهرام الآن عبارة بهرام ولا يشترط في الأقل أن يكون دون العشر بل يصح أن يكون نصف العشر كالاثنتين مع العشرين إلا أن الشارح كتب في هامش ك ما نصه الصواب فوق العشر وصواب العشر ين أن يقول الأربعين وصلت نسخة شارحنا بذلك وهو ولا يشترط كون الأقل فوق العشر بل ولو كان نصف العشر كالاثنتين مع الأربعين وكذا عبارة شب وهي ولا يشترط أن يكون الأقل فوق العشر بل يصح كونه نصف العشر كالاثنتين من الأربعين وعبارة التوضيح تبعاً لابن عبد السلام ولا يشترط أن لا يكون الأقل أصغر من العشر بل يصح أن يكون نصف العشر كالاثنتين مع العشرين انتهى لكن لا يخفى أن الاثنتين مع العشرين ليس مثلاً لنصف العشر وظاهر الشارح أن بعضهم يشترط ذلك فرد عليه بذلك والألف المحوج لذلك (قوله ضعف القليل) أي كالأثنتين مع الأربعين وقوله أو أضعافه كالأثنتين مع الاثني عشر وقوله أو يكون القليل (٣١٤) جزءاً من الكثير لا يخفى أن هذا صادق بالستة مع العشرة فإن الأربعين جزء من الستة لانها ثلثان منها فلا يظهر ذلك (قوله بنسبة الواحد) أي الهوائ وهوذا يجري في العدد المنطق والاصم فأما المنطق فظاهر وأما الاصم فالاثنتان والعشرون يوافق الثلاثة والثلثان يجزء من أحد عشر لان العدد المقتضى آخر أحد عشر ونسبة الواحد له جزء من أحد عشر جزءاً وكيفية العمل في الاثنتين والعشرين والثلثة الثلاثة والثلثان أو يضرب وفق الثلاثة والثلثان وهو الثلثة أجزاء في الاثنتين وعشرين (قوله ولكل من التركة) خبر مبتدأ محذوف ومن التركة متعلق بالمبتدأ وبنسبة حال وفي المسئلة متعلق بنسبة أي ولكل من الورثة نصيب من التركة كائناً بنسبة حظه من المسئلة (قوله

وتصح من اثني عشر للام واحد ولولاها اثنتان ولا يصحان ويوافقان بالنصف فيرد عدداهم لاثنين ولولا ذلك لابل ثلاثة لا تصح عليهم ولو أفاق بالثلث فيردون لاثنتين وبين الاثنتين والاثنتين مماثلة فيمكن في أحدهما ويضرب في المسئلة باثني عشر للام اثنتان ولولا ذلك لأربعة لكل واحد واحد فالمدخل أن يخرج الأقل من الألف كثر في مرتين فأكثر فعني أولاً أن لا يبقى من الألف كثر شيء إلا فناء الأقل فالاثنتان يقسمان الأربعين في مرتين والستة في ثلاثة والثمانية في أربعة ولا يشترط كون الأقل أصغر من العشر بل ولو كان نصف العشر كالاثنتين مع الأربعين ورعاً عترف المدخل بأنه ضعف القليل أو أضعافه أو يكون القليل جزءاً من الكثير وإن لم يقع الأفناء أو لابل بقي من الأكبر واحد فبقين كالأثنتين مع الخمسة والأربعة مع الخمسة والستة مع السبعة وإن بقي بعد الأفناء أكثر من واحد فإن الموافقة تكون بين العدد بنسبة الواحد للعدد المقتضى بكسر النون فالاربعة مع العشرة مثلاً الموافقة بينهما بالنصف والتسعة مع الخمسة عشر الموافقة بينهما بالثلث وما أشبه ذلك (ص) ولكل من التركة بنسبة حظه من المسئلة (ش) لما فرغ من بيان قسمة الفريضة شرع في بيان قسمة التركة عليها وذكر فيها وجهين الأول أن تعطى كل واحد من التركة بنسبة حظه من المسئلة فإن كان حظه من المسئلة ربعها فإنه يعطى من التركة ربعها وهكذا وأشار الوجه الثاني بقوله (ص) أو تقسم التركة على ما صحت منه المسئلة كزوج وأم وأخت من ثمانية للزوج ثلاثة والتركة عشرون فالثلثة من الثمانية ربع وثمن فمأخذ سبعة ونصف (ش) يعني أنك بالخيار بين أن تجعل لكل وارث من التركة بنسبة حظه من المسئلة أو تقسم التركة على السهام التي صحت منها المسئلة فلوتركت زوجها وأمه وأختها شقيقة أو لابل فالمسئلة من ستة وتعمل لثمانية وجملة التركة عشرون مثلاً فعمل الطريقة الأولى للزوج ثلاثة من ثمانية وذلك ربعها

الستة لانها ثلثان منها فلا يظهر ذلك (قوله بنسبة الواحد) أي الهوائ وهوذا يجري في العدد المنطق والاصم فأما المنطق فظاهر وأما الاصم فالاثنتان والعشرون يوافق الثلاثة والثلثان يجزء من أحد عشر لان العدد المقتضى آخر أحد عشر ونسبة الواحد له جزء من أحد عشر جزءاً وكيفية العمل في الاثنتين والعشرين والثلثة الثلاثة والثلثان أو يضرب وفق الثلاثة والثلثان وهو الثلثة أجزاء في الاثنتين وعشرين (قوله ولكل من التركة) خبر مبتدأ محذوف ومن التركة متعلق بالمبتدأ وبنسبة حال وفي المسئلة متعلق بنسبة أي ولكل من الورثة نصيب من التركة كائناً بنسبة حظه من المسئلة (قوله

ونها

شرع في بيان قسمة التركة عليها) لا يظهر هذا في الوجه الأول إنما يظهر في الوجه

الثاني وقوله ويقسم منصوب بأن مضمرة معطوف على المصدر أي وبأن يقسم وهو كلام ناقص أي أو تقسم التركة على ما صحت منه المسئلة ثم تأخذ نصيب كل وارث من أصلها وتضرب به فيما يخرج بالقسم وهو اثنان ونصف وهو جزء السهم وبقي ثلث وهو أن تضرب سهام الزوج في التركة يحصل ستون أقسمها على المسئلة يخرج سبعة ونصف هذا في حق الزوج ومثله حصه الأخت وأما الام فاضرب سهامها في التركة يحصل أربعون أقسمها على المسئلة يخرج خمسة وأقرب الطرق الأولى كما قاله ابن الحاجب لكن قال ابن عبد السلام هذا إذا قلت سهام الفريضة وأما أن كثر فهي أصعب لانها مبنية على النسبة التي هي قسمة القليل على الكثير كذا في ثم قال في التوضيح وأسهل الطرق أن يقسم عدد التركة أن كانت مثلياً أو قيمتها أن كانت مقومة على العدد الذي صحت منه الفريضة فيعلم نسبه ما يخرج لكل ثم تضرب هذا الخارج فيما يد كل وارث (قوله فالثلثة من الثمانية ربع وثمن) أي لانه نقص عن النصف ثماناً زادته الستة بمثل ثلثها ونقصت الام من الثلث الحقيقي إلى الربع لانها ربع الثمانية وتبع ابن الحاجب في التعبير ربع وثمن قال ابن عبد السلام وهلا قال ثلاثة أثمان قلت الامر أن متساويان على أن طلب النسبة إذا مامكن النطق بالجزء الأكبر كان أحسن لانه

مهم - ماذق الجزه صعب فهمه على السامع محشى تت (قوله فيخرج جزء السهم الخ) اعلم أنه ذكر في الترتيب مسائل ومن جعلها ما اذا ترك الميت أما وأربعة أعمام قال أصلها ثلاثة ثلثها واحد ويبقى سهمان على أربعة أعمام لا تنقسم لكن يوافق عددهم بالنصف فرد الأعمام الى نصفه اثنين واضربه في أصل المسئلة فتصح من ستة للام سهمان ولكل سهم سهم والذي يضرب في أصل كل مسئلة يسمى جزء سهم المسئلة قال الشارح لانه اذا قسم ما صححت منه المسئلة على أصلها أو مبلغه بالعول خرج هو ضرورة لان الحاصل من الضرب اذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسمة هو ما يصيب الواحد من آحاد المقسوم عليه من جلة المقسوم والواحد من المقسوم عليه وهو الأصل أو مبلغه بالعول يسمى سهماً والنصيب يسمى جزءاً فلذلك قيل جزء السهم أى نصيب الواحد اه فاذا علمت ذلك فتقول العشرون المتروكة بمثابة ما صححت منه المسئلة وقول الشارح فيخرج جزء السهم اثنان ونصف معناه ان كل واحد من الثمانية يقال له سهم وما خصه وهو اثنان ونصف يسمى جزءاً فلذلك (٣١٥) قال الشارح فيخرج جزء السهم اثنان أى نصيب

الواحد من الثمانية حين قسم العشرين عليها اثنان ونصف (قوله أخذ به سهمه) لا حاجة لقوله أخذه (قوله من تلك النسبة الخ) في العبارة حذف المشار اليه والتقدير فاجعل المسئلة سهام غير الأخذ واقسم العين المتروكة على المسئلة التي هي سهام غير الأخذ فخرج فاضرب فيه حصة كل واحد مما له في تلك المسئلة فيحصل فهو الذي يخصه من المتروكة بان تضرب حصة الاخت التي لم تأخذ العرض وهي ثلاثة في أربعة باثني عشر وحصة الام وهي اثنان في أربعة بثمانية وقول المصنف ثم اجعل لسهامه أى الأخذ من تلك النسبة المزدوجة التي ذكرناها ومن إما زائدة أو بمانية لمخدوف أى شيئاً من تلك النسبة أى شيئاً هو تلك النسبة أى مثل تلك النسبة

وغيرها فيكون له من التركة ربعها خمسة في المثال المذكور وثمان اثنان ونصف وذلك سبعة ونصف وكذلك حكم الاخت والام من الثمانية اثنان وذلك ربع الثمانية فتأخذ من العشرين ربعها وهو خمسة وعلى الطريقة الثانية فانك تقسم العشرين على ما صححت منه المسئلة بعولها وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنان ونصف فمن له شيء من أصل المسئلة أخذ منه مضروباً في اثنين ونصف فللزوج ثلاثة في اثنين ونصف بسبعة ونصف وكذلك الاخت والام اثنان في اثنين ونصف بخمسة (ص) وان أخذ أحداهم عرضاً فأخذ به سهمه وأردت معرفة قيمته فاجعل المسئلة سهام غير الأخذ ثم اجعل لسهامه من تلك النسبة (ش) الضمير يرجع للزوج أو للام أو للاخت المذكورين فان أخذ أحداهم عرضاً من التركة في المسئلة السابقة فأخذ من جلة نصيبه من غير تعيين لقيمه وأخذ باقيهم العين وأردت معرفة قيمة ذلك العرض والمراد بالقيمة ما يتراضى عليه الورثة لا ما يساويه العرض في السوق فوجه العمل في ذلك أن تصحح الفريضة وتسقط منها سهام أخذ العرض وتجعل القسمة على الباقي فاذا أخذ الزوج العرض فاقسم العشرين على سهام الام والاخت وذلك خمسة يكن الخارج لكل سهم أربعة فاضرب الزوج أربعة في ثلاثة سهامه باثني عشر وذلك ثمن العرض فتكون جلة التركة اثنين وثلاثين وكذلك لو أخذته الاخت وان أخذته الام كان الباقي بعد اسقاط سهميها ستة فاقسم العشرين عليها بخروج ثلاثة وثلاثين هي جزء السهم اضرب بها في سهميها بخروج ستة وثلاثين هي قيمة العرض فالتركة ستة وعشرون وثلاثين فقوله والتركة عشرون أى غير العرض (ص) فان زاد خمسة لياخذ العرض فزد بها على العشرين ثم اقسام (ش) يعني فان زاد أخذ العرض خمسة من ماله في الصورة المفروضة لياخذ العرض بحصته من التركة فانك تريد الخمسة على العشرين ثم اقسامها كما مر على سهام غير الأخذ فاذا كان الزوج هو الدافع للخمسة فاقسم الخمسة والعشرين على الخمسة يكن الخارج لكل سهم خمسة فاضرب بها في ثلاثة سهامه من أصل الفريضة بخروج خمسة عشر فزد عليها خمسة تكن عشرون وذلك ثمن

التي هي ضرب نصيب حصة كل واحد من الاخت والام في الأربعة على ما بينا ومثلها هو ضرب نصيب الزوج في الأربعة فيحصل اثنا عشر فتعتبر قيمة العرض وانما قدرنا مثل لان ضرب نصيب الاخت والام في الخارج وجعل ما حصل هو نصيبها من العشرين ليس عين ضرب نصيب الزوج الأخذ للعرض في الخارج وجعل ما حصل هو حصته ولا يخفى أن الضرب المذكور وجعل بنسبة أى شيء ينسب لفاعله فنسبة بمعنى منسوب فتدبر (قوله الضمير يرجع للزوج الخ) المناسب أن يقول ان أحد صادق بالزوج أو الام والاخت والا فالضمير في أحداهم على مجموع الثلاثة لا على هذا أو هذا أو هذا وهاهنا ظاهر (قوله فاذا أخذ الزوج العرض الخ) المناسب لما قلنا في تقرير المصنف ان يؤخذ ذلك بعد اعتبار حصة الاخت والام فيقول فاضرب نصيب الاخت وهي ثلاثة في أربعة بخروج اثنا عشر هي حصتها من العين واضرب للام اثنين في أربعة يكن الخارج ثمانية هي حصة الام من العين ثم تعتبر مثل ذلك في حصة الزوج الأخذ للعرض فتضرب نصيبه وهو ثلاثة في أربعة بخروج اثنا عشر هي قيمة العرض (قوله فلو كان الزوج هو الدافع للخمسة الخ) الاولى أن يبين حال الاخت والام أولاً كما تقدم لقول المصنف ثم اجعل لسهامه من تلك النسبة ثم يبين حال الزوج الأخذ للعرض (قوله فزد عليها خمسة) ليس ذلك من تمام العمل

(قوله فيكون للام ثمانية وثلاث) وذلك لان نصيبها اثنان مضروبة في أربعة وسدس فالاثنتان في الاربعة ثمانية والاثنتان في السدس بسدسين (قوله فيكون للزوج تسعة الخ) اختصر ولو اعتبر ما قلناه سابقا لقال فيكون للاخت تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم اثنتان في ثلاثة بستة ثم اعتبر مثل ذلك في الزوج لما تقدم من قول المصنف فاجعل الخ فله تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولم يتكلم على ما اذا كان أخذ الخمسة من العشرين الاخت أو الام ولكن نقول أما الاخت فالذي قيل في الزوج يقال فيها وأما الام فلا يتأتى أن تأخذ خمسة مع أخذ العرض في الفرض المذكور (قوله كمثلث بنين) أي أو بنات وبأولاد غير في الشامل (قوله مات أحدهم) وكذا لو مات ثالث ورابع وكان ورثة الاول هم ورثة الثاني والثالث والرابع وبنون بمعنى واحد أي بعصوبة كثلثة اخوة أشقاء وأربع أخوات شقائق مات أحد الاخوة ثم آخر ثم أخت ثم أخت فان التركة تقسم بين الاخ والاخت الباقيين للذكر مثل حظ الانثيين وكأن الميت لم يمت الا عنهم واما ان الصورتان داخلتان في لفظ بعض في قول المصنف وان مات بعض لشموله للميت المتعدد أيضا ومثاله بالمتحد لا يخصص (قوله يعرف عند الفرضين) (٢١٦) بالمناسخة) المشهور عندهم المناسخات بالجمع لا بالمفرد وقوله

العرض وكذلك حكم الاخت فان كان الدافع للخمسة هي الام قسمت الخمسة والعشرين على ستة سهام الزوج والاخت يخرج جزء السهم أربعة وسدس فيكون للام ثمانية وثلاث فان أضفتم الى بيد الورثة كانت التركة ثلاثة وثلاثين وثلاث فان زادت خمسة على ما يجب للام كان ذلك قيمة العرض وهو ثلاثة عشر وثلاث وكرابن الحاجب في المسئلة قسمها بالتاويل يذكر المؤلف وهو ما اذا أخذ أخذ العرض خمسة من العشرين زيادة على العرض ليكون ذلك حصته فان كان أخذها هو الزوج قسمت الخمسة عشر الباقية على خمسة سهام الام والاخت يخرج جزء السهم ثلاثة فيكون للزوج تسعة فاذا أضفتم الى أخذ الورثة كانت التركة أربعة وعشرين وكانت قيمة العرض أربعة لانك تحط بمات الزوج خمسة وهي التي أخذها من الورثة فيكون الباقي وهو أربعة قيمة العرض (ص) وان مات بعض قبل القسمة وورثه الباقيون كمثلث بنين مات أحدهم أو بعض كزوج معهم ليس أباهم فكل لعدم (ش) هذا الفصل يعرف عند الفرضين بالمناسخة وهي لغة الازالة وفي الاصطلاح أن يموت انسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث فأكثر وسميت بذلك لان المسئلة الاولى انتسخت بالثانية اولان المال ينتقل فيهما من وارث الى وارث والمناسخة على قسمين قسم لا يفتقر الى عمل مثل أن تكون ورثة الثاني هم ورثة الاول كثلثة بنين ورثوا أباهم ثم مات أحدهم قبل القسمة ولا وارث له غير أخويه فهذا الولد الميت يعد كالعدم وتقسم فرصة الاب على الاثنين الباقيين وكذلك الحكم اذا كان معهم زوج ومات أمهم وليس هذا الزوج بالولد الميت فان الزوج له الربع سواء مات هذا الولد أو بقي حيا والباقي للولدين وكذا عكس هذه المسئلة وهي أن يموت زوجها عنها وعن ثلاثة بنين من غيرها ثم مات أحد البنين عن أخويه فيكون الزوج مات عن زوجة وابنين فقوله أو بعض بالرفع عطف على الباقيون لا على أحدهم أي وورثه الباقيون أو ورثه بعض الباقيين والبعض الآخر لم يرثه كما

وهي لغة أي ان المناسخة في اللغة الازالة هذا معناه وفيه شيء وذلك لان المعروف عندهم ان المناسخة من النسخ والنسخ لغة الازالة (قوله وهي لغة الازالة) في كلام غيره من النسخ وهو لغة الازالة أو التغيير أو النقل فن الاول نسخت الشمس الظل ومن الثاني نسخت الريح آثار الديار غيرتها ومن الثالث نسخت الكتاب نقلت ما فيه ومن ذلك المناسخات لازالة أو تغيير ما صحت منه الاولى أو الانتقال من وارث الى وارث أو أكثر أو ورد بعض حواشي الفرائض قائلا ما نصه فان قلت المناسخة مفاعلة وهي تقتضي الفعل من الجانبين فتكون كل مسئلة ناسخة لصاحبها ومنسوخة بها ومعلوم انه ليس كذلك قلت لما كان في المتوسط بين الاولى

والاخيرة شبه المفاعلة وتزل غير المتوسطات منزلتها أطلق على الجميع ذلك وان لم يكن متوسطا

مثل

طرذا للباب وانما قلت شبه المفاعلة لان كلام المتوسطات وان كانت ناسخة ومنسوخة لكن ناسخها غير منسوخها فلم تكن حقيقة المفاعلة موجودة وانما تكون حيث يكون الفعل من اثنين فأكثر يفعل كل بصاحبه ما يفعل المصاحب به اهـ ما قاله بعض الحواشي (قوله ان يموت انسان الخ) ظاهر العبارة أن حقيقة المناسخة هي موت الانسان الذي لم تقسم تركته حتى حدث موت انسان آخر وظاهر ان الامر ليس كذلك والظاهر أن المناسخة مجموع المسائل المتعلقة بموت الاول والمسئلة المتعلقة بموت الثاني الناسخة الاولى وهذا اصطلاح ولا مشاحة فيه وقوله وسميت بذلك أي المسئلة المذكورة التي اعتبرت مجموع المسائلين وقصد بذلك الاشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاح وقوله انتسخت بالثانية أي زلت بالثانية وهذا يناسب قول الشارح الازالة وقوله أولان المال الخ هذا لا يناسب الازالة التي اقتصر عليها انما يناسب المعنى الذي ذكرناه من كلام غيره وهو الانتقال (قوله ورثوا أباهم) فيه اشارة إلى التقييد بقوله أباهم اشارة الى أن ارث الباقيين يكون بالوجه الذي ورثوا به الاول ومن ذلك ما لو مات وتركت أولاد ثلاثة منها وأبوهم واحد مات قبل احترازهما اذا ماتت عن ثلاثة بنين من آباء مختلفة ثم مات أحدهم فانه وان ورثه الباقيون لكن ليس بالوجه الذي

ورثوا به الاول لان الاول بالتعصيب وهذا باقرض فلا يقال ان الثاني كالعدم فتدبر (قوله وقوله كزوج معهم مثال لقوله أو بعض) لا يحق ان هذا التمثيل لا يصح لان قول المصنف أو بعض معناه أو ورثه بعض والزوج في الفرض المذكور ليس بوارث فالمناسب أن يكون تمثيلا لمخدوف والتقدير أو بعض دون بعض كزوج فقوله كزوج تمثيل للبعض المخدوف أو ان التقدير كزوج (قول المصنف والا) أي والابن خلف ورثه غير ورثة الاول أو هم ولكن اختلف قدرا استحقاقهم (٣١٧) وسيأتي مثاليهم في الشارح (قوله صحيح الاول)

أي مسألة الميت الاول ولفظ صحيح يصح قراءته بالفعل الماضي المبني للفاعل والضمير عائد على القاسم أو الحاسب أو الفارض وتصح قراءته بالبناء للمفعول ونائب الفاعل الأولى ثم الثانية وقوله ثم الثانية ترتيبه بنم يوههم وجوب ترتيب تصحيحها وليس كذلك بل هو جائز فقط إلا أن المناسب لحال الموقف ان تصحح مسألة الميت أولا وانما لم يجعل أمرا لما قاله بعض الشيوخ رحمه الله تعالى أنه لو كان أمرا لوجب الفاء في جواب ان الذي حذف شرطه وأنبأ عنه لا (قوله) فتصح الفريضة الثانية مما صحت منه الأولى) بمعنى اننا لا نحتاج لعل وليس المراد ان الثانية تصح من ثلاثة كما تصح الأولى من ثلاثة (قوله ولا وفق الخ) بالبناء للفاعل والمفعول على الوجهين في صحيح ونصح الخالفة فيجوز عطف المبني للفاعل على المبني للمفعول وعكسه وكذا يقال في قوله وضرب وعلى كونه أمرا يصح جعله جوابا عن سؤال وجواب الشرط محذوف تقديره والا فليس كذلك وفق الخ وسبب ذلك أن جواب الشرط اذا كان أمرا لا يكون المقر ونا بالفاء (قوله فان لم يتوافق الخ) لم يقل والا ضربت الخ لئلا يتوهم متوهم ان المعنى وان لم يوفق يتشديد الفاء لقوله أولا ولا وفق فيعترض على

مثل وقوله كزوج معهم مثال لقوله أو بعض ثم أشار الى القسم الثاني الذي يحتاج الى العمل بقوله (ص) والاصح الاول ثم الثانية فان انقسم نصيب الثاني على ورثته كابن وبنت مات وترك أخا وعاصبا صحنا (ش) أي وان خلف ورثه غير ورثة الاول أو هم ولكن اختلف القدر فتصحح مسألة الميت الاول وتأخذ منها سهام الميت الثاني ثم تصحح المسألة الثانية واقسم سهام الميت الثاني على مسئلته فان انقسم نصيب الثاني على ورثته فتصح الفريضة الثانية مما صحت منه الأولى مثله مات شخص وترك ابنه وبنته ثم مات الابن وترك أخته وعاصبه كجه فالفريضة الأولى من ثلاثة والثانية من اثنين والواجب للابن من الأولى سهمان وقدمات عنهما وترك أخته وعاصبا فالسهمان ينقسمان على مسئلته وتصح من الأولى فيكون للبنت اثنان من الفريضة وللعاصب سهم (ص) والافوق بين نصيبه وما صحت منه مسئلته واضرب وفق الثانية في الأولى كابنين وابنتين مات أحدهما وترك زوجة وبنتا وثلاثة بنين فان له شيء من الأولى ضرب له في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية ففي وفق سهام الثاني (ش) أي فان لم يكن نصيب الميت الثاني من الميت الاول منقسم على ورثته فانك توفق بين نصيبه وما صحت منه مسئلته وتضرب وفق المسألة الثانية في كامل المسألة الأولى وفي الجواهر وجه العمل في ذلك أن تنظر بين نصيب الميت الثاني وما صحت منه فريضة فان اتفقا ضربت وفق فريضة في الفريضة الأولى فما اجمع فمئة تصح اه ثم تقول من له شيء من الفريضة الأولى أخذه مضر وبافي وفق الثانية أخذه مضر وبافي وفق سهام مورثه مثله ترك ابنين وابنتين ثم يموت أحد الابنين قبل القسم وترك زوجة وابنة وثلاثة بنين فان المسألة الأولى من ستة لكل ذكر سهمان ولكل بنت سهم والثانية من ثمانية للزوجة سهم وللبنات أربعة ولكل واحد من ولد الابن سهم فسهام الميت من الأولى اثنان وفريضة ثمانية متفقدان بالانصاف فتضرب نصف فريضة وهو أربع فريضة الأولى وهي ستة يكن الخارج أربعة وعشرين ثم تقول من له شيء من الأولى أخذه مضر وبافي وفق الثانية وهو أربع ومن له شيء من الثانية أخذه مضر وبافي وفق سهام مورثه وهو واحد (ص) فان لم يتوافق اضرب سهام ما صحت منه مسئلته فيما صحت منه الأولى كوت أحد هما عن ابن وبنت (ش) أي وان لم توافق سهام الميت الثاني فريضة بل يابتهما هي حينئذ كنصف يابته سهامه فاضرب جميع سهام الفريضة الثانية في جميع سهام الفريضة الأولى كالومات أحد الابنين المذكورين في المسألة السابقة وترك ابنا وبنتا ففريضة من ثلاثة وسهامه من الأولى اثنان وهما متباينان فتضرب الثانية وهي ثلاثة في الأولى وهي ستة يكن الخارج ثمانية عشر ثم تقول من له شيء من الأولى أخذه مضر وبافي جميع الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضر وبافي جميع سهام مورثه وسكت المؤلف عن هذا لأنه يعلم بالمقايضة قال في التوضيح وهذا انما هو اذا كانت التركة عقارا أو عرضا متقومة وأمان كانت عينا أو عرضا

(٣٨ - خشي ثامن) المصنف فدفع ذلك (قوله ضرب سهام ما صحت منه مسئلته) اضافة سهام لما بعده للبيان (قوله قال في التوضيح) أصل هذه لابن يونس ولما نقله عنه العصفوني قال وهذا الذي ذكره ابن يونس هو الظاهر في النظر وظاهر نصوصهم ان العمل لا يدمنه كيفما كانت التركة اه والمراد لا يدمنه عند الفراض وقصدهم بذلك الاختصار ولو قسمت كل فريضة على حدها ما خالف القاسم الحكم الشرعي اه قال في الجواهر فاذا وقعت المناهضات فعمل الحاسب فريضة كل ميت مفردة فقد أصاب في

المعنى وان أخطأ عند الفرضيين لان بقاء التركة حتى حصلت فيها مناسخات تجعل الموارث كلها كالورثة الواحدة ومطلوب
الفرضيين تصحيح مسألة الاول من عدد يقسم (٢١٨) نصيب كل ميت بعده منه على مسئلته اه (قوله فقط) راجع لاحد الورثة

مبدأ فاعمل ويقسم ما حصل للميت الثاني على فرضته أى ورثته اه وكذا العمل لو انحصر
ارث الميت الثاني في بقية ورثة الميت الاول لكن اختلف قدر الاستحقاق كميته عن أم وزوج
وأخت لاب وأخت شقيقة ثم نكح الزوج الشقيقة وماتت عنهم فالمسألة الاولى من ستة وتعود
الى ثمانية للام واحد والزوج ثلاثة وللأخت لاب واحد وللشقيقة ثلاثة والمسألة الثانية
من ستة وتعود الى ثمانية أيضا للام اثنان وللزوج ثلاثة وللأخت لاب ثلاثة وسهام
الشقيقة من الاولى ثلاثة غير منقسمة على مسئلتها ولا موافقة فاضرب مسئلتها وهى ثمانية
فى المسألة الاولى وهى ثمانية يحصل أربعة وستون من له شئ من الاولى أخذه مضر وباقى
الثمانية فيحصل الزوج من الاولى أربعة وعشرون ومن الثانية تسعة ويحصل للام من الاولى
ثمانية ومن الثانية ستة ويحصل للأخت لاب من الاولى ثمانية ومن الثانية تسعة (ص)
وان أقر أحد الورثة فقط بوارث فله ما نقصه الاقرار بعمل فرضية الانكار ثم الاقرار ثم انظر
ما بينهما من تداخل وتباين وتوافق (ش) يعنى فان أقر واحد من الورثة بوارث وأنكره بغيرهم
كان المقر عدلا لم لا على المذهب فانك تنظر فرضية الجماعة فى الانكار وفرضية المقر خاصة
فى الاقرار لانه ليس ثم وارث غيره لاننا نريد معرفة سهامه فى الاقرار وحده ثم انظر ما بين
فرضية الانكار والاقرار من تداخل وتباين وتوافق فان تداخلتا أخذت أكبرهما وان تباينتا
فتضرب احدهما فى كامل الاخرى وان توافقا يجزى ضربت وفق احدهما فى كامل الاخرى
ثم يدفع للمقر به ما نقص المقر الاقرار من حصته على موجب الاقرار كالأقرار بالدين سواء لانه
يأخذه على سبيل الميراث ولم يذكر ما اذا تعالتا لوضوحه وباقى مثاله والاولى تقدمه
فرضية الانكار لانها الاصل وهذا اذا تعالتا المقر والمقر له وباقى ما اذا تعدد كل (ص) الاول
والثانى كشقيقتين وعاصب أقرت واحدة بشقيقة أو بشقيق (ش) المراد بالاول التداخل
وبالثنى التباين فذكر ان الاول أختان شقيقتان وعاصب أقرت احدهما باخت شقيقة
وكذبها الباقون من الورثة ففرضية الانكار من ثلاثة وفرضية الاقرار تصح من تسعة
لانك سارا السهمين على الاخوات الثلاث فتضرب عدد الرؤس المنكسر عليهم اسهامها فى أصل
المسألة وهو ثلاثة يخرج تسعة والثلاثة داخله فى التسعة فتقسم التسعة على فرضية الانكار
لكل أخت ثلاثة وللعاصب ثلاثة ثم تقسمها على فرضية الاقرار لكل أخت سهما وللعاصب
ثلاثة فقد نقصت المقر سهما فتدفعه لها وذكرا مثال الثانى ان المسألة بها لهما الأنا احداهما
أقرت باخت شقيقة فمسألة الانكار أيضا من ثلاثة ومسألة الاقرار من أربعة وبينهما تباين
فتضرب ثلاثة فى أربعة باثنى عشر ثم تقسمها على الانكار لكل أخت أربعة وللعاصب أربعة
وعلى الاقرار لكل أخت ثلاثة وللأخت ستة فقد نقص من حصته المقر سهم تدفعه للمقر به
(ص) والثالث كابنتين وابن أقر باين (ش) المراد بالثالث التوافق وذكرا مثاله ابن وبنتان أقر
الابن باين وكذبها الابنتان ففرضية الانكار من أربعة وفرضية الاقرار من ستة وبينهما توافق
بالانصاف فتضرب اثنين فى ستة أو تضرب ثلاثة فى أربعة يحصل اثنا عشر فاقسمها على الانكار
يحصل لابن ستة ولكل بنت ثلاثة وعلى فرضية الاقرار يخصه أربعة ولكل بنت سهما
فقد نقص المقر من حصته اثنان يدفعهما للمقر به ومثال التماثل ترك أم وأختا لاب وعمما أقرت

لان اقرار غير الوارث لا يعتد به حتى
يخبر زعمه المصنف (قوله بوارث)
أى لو ارث أو بمال وارث (قوله
فله ما نقصه الاقرار) عبر بقوله فله
دون وراث لقول العصفونى هذا
النقصان لا يأخذه المقر له على جهة
الارث بل على جهة الاقرار فهو
كالأقرار بالدين كما قاله الشارح
(قوله تعمل فرضية الانكار) هذا
الترتيب ليس بواجب بل هو أولى
ليكونه الاصل والافلو على كس
صح (قوله على المذهب) ومقابله
ان الارث يثبت بالعدل الواحد مع
اليقين (قوله وفرضية المقر الخ)
لا يخفى ان المصنف قال ثم الاقرار
وقال الشارح بعد ثم انظر الخ فهذا
صريح فى اننا ننظر لفرضية الجميع
فى الحالتين أيضا فانظر ما وجه ذلك
ويمكن تأويل العبارة بوجه بعيد
من اللفظ والمعنى وفرضية الجماعة
فى الاقرار لكن المنظور له فرضية
المقر وحده بحيث لا يحتاج فى حالة
الاقرار الا لضرب حصته فقط وان
كان الشارح فيما باقى نظرا الى
ضرب الجميع (قوله لانه ليس الخ)
الاولى أن يقول كانه ثم بعد كتمى
هذا وجدت النقل عن ابن شاس
هكذا كانه الخ وقوله لاننا نريد تعليل
لقوله وفرضية المقر خاصة (قوله
من تداخل الخ) أى وتماثل ولم
يذكره الشارح ليكون المصنف
لم يذكره (قوله والاولى تقدمه الخ)
أى فقول المصنف ثم الاقرار أى
الترتيب على جهة الاولوية لا
الوجوب (قوله الاول) مبتدأ أول

والمعطوف مبتدأ ثان وقوله كشقيقتين خبر الاول وقوله أو شقيق فى محل رفع خبر الثانى وهذا التركيب
لاتطيله كذا قرر بعض شيوخنا (قوله فتقسم التسعة على فرضية الانكار) أى على الورثة باعتبار فرضية الانكار وقوله ثم تقسمها
على فرضية الاقرار أى ثم تقسمها على الورثة باعتبار فرضية الاقرار ويحتمل أن المراد اننا نقسم التسعة على التسعة فيخرج واحد

فيجعل جزء السهم فيصير فيه نصيب كل وارث (قوله وأنكرتها الام) انما قيد بذلك لان العمل واحد سواء أقر أو أنكر فأنكاره وعدمه سواء بخلاف الام اذا أقرت لها واحد واذا أنكرت لها اثنان فلماذا قيد بالام (قوله فتضرب أربعة الخ) النفقة تضرب الاكبر في الاكبر ويصح ضرب أربعة في ثلاثة باثني عشر ثم الحاصل في خمسة وهو الاولى لان الانكار مقدم على الاقرار (قوله في ثلاثة) الاوضح ان يقول ثم الحاصل في ثلاثة (قوله وكل من المستلحقين بفتح الحاء منكر) أما لو أقر أحد المستلحقين بالآخر في الصورة المذكورة فتوضع الثمانية على العشرة ويقسم الجميع على الابن والبنات لذكر مثل حظ الانثيين (قوله ثم تقسمها على الانكار) فتقسم الستين على ثلاثة يخرج جزء سهمها عشرين فاذا ضربت نصيب الابن وهو اثنان في العشرين خرج أربعون وهي حصته واذا ضربت نصيب البنات نصيب البنات وهو واحد في عشرين خرج عشرون هي حصة البنات فقد كملت الستون وقوله (٢١٩) ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرار الابن أي

فتقسم الستين على أربعة يخرج جزء السهم خمسة عشر اضرب فيها حصة الابن وهي اثنان في خمسة عشر بثلاثين واضرب حصة كل بنت وهي واحد في خمسة عشر بخمسة عشر فقد كملت الستون باعتبار حصته ما وقوله ثم تقسمها أيضا الخ أي فتقسم ستين على خمسة يخرج اثنا عشر فاضرب فيها حصة كل ابن يخرج أربعة وعشرون وهما اثنان فيحصل لهما ثمانية وأربعون ثم اضرب حصة البنات المقررة وهي واحد في اثني عشر باثني عشر فقد كملت الستون (قوله حذف المضاف) وهو فريضة وقوله وأقيم المضاف اليه مقامه وهو اقرار وقوله ثم حذف المضاف الذي هو اقرار لانه مضاف باعتبار اضافته للضمير وان كان مضافا اليه باعتبار فريضة (قوله وان أقرت زوجة حامل الخ) قال العسوفني لا خصوصية للزوجة بل كل امرأة تكون حاملا أمة أو زوجة أو أما أو زوجة أب أو غير ذلك اه (قوله انها ولدت حيا) أي

الاخت للاب بشقيقة لبيت وأنكرتها الام ففريضة الانكار من ستة للام اثنان وللأخت ثلاثة وللأم مابقي وهو واحد وكذلك فريضة الاقرار من ستة أيضا الشقيقة النصف وللأخت للاب السدس تكملة الثلثين وللأم السدس واحد وللأم مابقي وهو واحد فقد نقصت حصة الاخت للاب سهمان تدفعهما للشقيقة المقربها (ص) وان أقر ابن بنت وبنت بابن فالانكار من ثلاثة واقرارهم من أربعة وهي من خمسة فتضرب أربعة في خمسة ثم في ثلاثة يرد الابن عشرة وهي ثمانية (ش) ما مر فيما اذا اتحد المقر والمقر به وهذا فيما اذا تعدد المقر والمقر به فاذا ترك ابنه وبنته فأقر الابن ببنت وكذبته أخته وأقرت البنت بابن وكذبها أخوها وكل من المستلحقين بفتح الحاء منكر لا يخرج فريضة الانكار من ثلاثة للابن سهمان وللبنات سهم وفريضة اقرار الابن من أربعة للابن اثنان ولكل بنت سهم وفريضة اقرار البنات من خمسة لكل ابن سهمان وللبنات سهم والفرائض الثلاثة متباينة فتضرب فريضة اقراره وهي أربعة في فريضة اقرارها وهي خمسة بعشرين ثم تضرب العشرين في فريضة الانكار بستين ثم تقسمها على الانكار يخص الابن أربعون والبنات عشرون ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرار الابن يخص الابن ثلاثون ولكل بنت خمسة عشر فقد نقصه الاقرار عشرة يدفعها للبنات المقر بها ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرارها يخص الابن أربعة وعشرون ويخص البنات اثنا عشر فقد نقصها الاقرار ثمانية تدفعها للمقر به فقله فالانكار الخ أي فريضة انكارها معا وقوله واقرارها أي وفريضة اقراره وقوله وهي أي وفريضة اقرارها حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارفع ارتفاعه ثم حذف المضاف فانفصل الضمير (ص) وان أقرت زوجة حامل وأحد أخويه أنها ولدت حيا فالانكار من ثمانية كالاقرار وفريضة الابن من ثلاثة تضرب في ثمانية (ش) هذه المسئلة سئل عنها أصبغ فقال هي من أربعة وعشرين وبيانه أن فريضة الانكار من أربعة للزوجة الربع وثلاثة على الاخوين الشقيقين وأولاب منه كسر مباين فتضرب عدد رؤسهما المنكسر عليهم في أصل الفريضة تكون ثمانية وفريضة الاقرار أي اقرار الزوجة وأحد الاخوين أنها ولدت ابنا حيا حياة مستقرة وأنكر ذلك الاخ الآخر بان قال ولدت ميتا من ثمانية أيضا فيستغنى بها فلا لام الثمن والباقي للولد وفريضة الولد على الاقرار من ثلاثة لأمه وعيمه وسهامه سبعة لا توافق فريضة فاضرب الثلاثة في الثمانية فيمكن

ابناوا أحدا حيا وليس المراد الجنس حتى يشمل المتعدد والبنات اذ لا يتأني في هذا العمل الامع الابن الواحد فقط والاخوان متفقان على ثبوت نسبه ومختلفان في وجود شرط الميراث وهو الحياة فليست هذه كالمسائل التي قبلها لان النزاع فيها في وجود ثبوت السبب الذي هو النسب (قوله فيستغنى بها) ظاهر العبارة أن الاستغناء انما يكون بمثابة الاقرار فقط ولكن المراد أنه يستغنى بأحدهما (قوله وفريضة الولد على الاقرار من ثلاثة) لان الام لها الثلث وهو من ثلاثة فلذلك قال مسئلتهم من ثلاثة لها واحد وللعمين اثنان (قوله لا توافق فريضته) أي بل تبين فاقسمها على الانكار أي بان تقسمها على ثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة كل من له شيء في مسألة الانكار يأخذه مضروبا في ثلاثة التي هي جزء السهم فلا لام في الانكار اثنان يضربان في ثلاثة بسبعة وهي ربع الاربع والعشرين ولكل عم ثلاثة

تضرب في ثلاثة تسعة فالجملة ثمانية عشر تضم لستة تكمل جملة الاربعة والعشرين (قوله ثم على الاقرار) أي وهي ثمانية يخرج جزء السهم أيضاً ثلاثة فللام في الاقرار واحد في ثلاثة بثلاثة هي عن الاربعة والعشرين وللابن سبعة تضرب في ثلاثة بواحد وعشرين ومستملة من ثلاثة ٣ والسبعة والعشرون منقسمة على الثلاثة للام سبعة ولكل أخ سبعة فال الامر الى ان اقرار الاخ نقصه اثنان تأخذهما الام تضم لستة التي جاءت في الانكار فجملة مالها ثمانية (قوله وللابن واحد وعشرون) وهي الحاصلة من ضرب السبعة في الثلاثة التي هي جزء السهم (قوله ولان من فريضة ابنها شياً) أراد بفريضة ابنها سهمه فهو من عطف الجزء على الكل فان قلت كيف يصح ذلك مع انها أخذت اثنين زيادة على الستة فقد أخذت من فريضة الاقرار شيئاً والجواب أن أخذها ذلك ليس على طريق الارث بل على طريق طريق التبرع من المقر بسبب اقراره يدل عليه قوله فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للام (قوله لانكار الاخ الآخر) أي الارث انما يكون بعد ثبوت حياة المورث بعدلين في حياة الوارث ولا ثبوت لانكار الاخ الآخر ﴿تبيينه﴾ ظهر من ذلك ان عمل الفريضة المذكورة مؤلف من عمل الاقرار والانكار ومن عمل المناسخت وذلك ان الابن مات قبل القسمة وسهامه لا تنقسم على فريضته ولا توافقها فتضرب جميع سهام الاول وذلك ثلاثة في ثمانية (قوله وان أوصى بشائع) (٢٢٠)

الخارج أربعة وعشرين فاقسمها على الانكار ثم على الاقرار فالمرأى في الانكار الربع ستة ولكل أخ تسعة ولها في الاقرار اثنان ثلاثة وللابن أحد وعشرون توفي عنها لامة الثلث منها سبعة ولكل أخ سبعة فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للام مع الستة التي وجبت لها في الانكار فيصير بيدها ثمانية وبيد المقر سبعة وبيد المنكر تسعة ولا تأخذ الام من فريضة الاقرار ولا من فريضة ابنها شيئاً لانكار الاخ الآخر اذ لو أقر الاخ الآخر لكان الواجب لها عشرة ثلاثة من زوجها وسبعة من ابنها فقوله وأحد أخويه أي الميت وهما عمال ولد وقوله من ثمانية أي تصحها وقوله كالاقرار أي من ثمانية لكن تأصيلاً (ص) وان أوصى بشائع كربع أو جزء من أحد عشر أخذ مخرج الوصية ثم ان انقسم الباقي على الفريضة كابنين وأوصى بالثلث فواضح ولا وفق بين الباقي والمسئلة واضرب الوافي في مخرج الوصية كأربعة أولاد والافكاملها كمثلاثة (ش) يعني أنه اذا أوصى بجزء شائع ولا فرق في الجزء المذكور بين كونه منطلقاً كربع وثلث مثلاً أو أصم كجزء من أحد عشر أو ثلاثة عشر أو سبعة عشر أو تسعة عشر فلذلك مثل المؤلف بمائتين والفرق ان المنطق ما يعبر عنه بغير لفظ الجزئية كما يعبر عنه بها كثلث مثلاً يقال فيه ثلث كما يقال جزء من ثلاثة والاصم ما لا يعبر عن حقيقة الابلفظ الجزئية واختار الربع لانه أول جزء العدد المركب أي العدد الذي يحصل بالضرب واختار الجزء من أحد عشر لانه أول العدد الاصم فطريق العمل في ذلك أن تصح فريضة الميراث ثم تجعل جزء الوصية من حيث ينقسم على أصحاب الوصايا فريضة برأسها فتخرج منه الوصية ثم تنظر فان انقسم الباقي من فريضة الوصية على فريضة الورثة فواضح كما اذا ترك الميت ابنتين وأوصى بالثلث فان مخرج الثلث من ثلاثة واحد للوصي له والباقي وهو اثنان ينقسم على الفريضة التي هي اثنان عدد الرؤس وان لم ينقسم الباقي من مقام الوصية على أصحاب الفريضة فانك تنظر بين الباقي من مسألة الوصية وبين مسألة الورثة فان توافقا ضرب وفق مسألة الميراث في فريضة الوصية فما

أي لا يتميز مفهومه أنه لو أوصى بعين لا يكون الحكم كذلك بل ان جملة الثلث خرج من غير عمل والاخر منه ما جملة الثلث (قوله أخذ مخرج الوصية) أي لوحظ المخرج الذي هو ثلاثة كمسئلة ابنتين وأوصى بالثلث فيخرج الثلث ثم تقسم الباقي الى آخر ما قال (قوله على الفريضة) التي هي اثنان في مثاله (قوله كأربعة أولاد) أي بنين وعبارة المصنف تشمل الذكور والاناث ولوحذف أولاد لكان أخصر لان المميز يعلم من قوله السابق كابنتين (قوله لانه أول جزء العدد المركب الخ) أي لان الربع أول أجزاء أول العدد المركب من ضرب عدد في عدد وأما ضرب واحد في خمسة أو ستة أو غير ذلك فلا يقال فيه مركب لان الواحد لا يقال له عدد ولابد من هذا فقله الذي يحصل بالضرب أي ضرب

عدد في عدد وقوله لانه أول العدد الاصم أي لان الاحد عشر أول العدد الاصم لكن المحدث عنه هو الجزء لا الاحد عشر لان يقال ان الاحد عشر يقال لها عدد أصم فجزؤها كذلك (قوله ثم تجعل جزء الوصية) في العبارة حذف والتقدير ثم تجعل مخرج جزء الوصية وضافه جزء للوصية للبيان وذلك ان الجزء كالثلث وهو عن الوصية (قوله من حيث ينقسم الخ) أي يجعل مخرج جزء الوصية فريضة برأسها من حيث انقسامه على أصحاب الوصايا أي لامن حيث انقسامه على الورثة أقول فيه ان ذلك المخرج لم يوجب قسمته فيما ذكر على أصحاب الوصايا بل انما أخذ منه الوصية وهو واحد من ثلاثة تبقى اثنان يقسمان على الورثة ويمكن ان يجاب بان المعنى يجعل فريضة من حيث الدفع منه لأصحاب الوصايا أي الجنس الصادق بواحد وبأكثر وقلنا الدفع منه لانه كله لا يدفع لان الثلاثة في المثال المذكور لا تدفع كلها لأصحاب الوصايا

(قوله ومن له شيء في الفريضة أخذه مضر وبافي وفقها) المناسب أن يقول أخذه مضر وبافي وفق السهام التي هي الباقية بعد إخراج مخرج الوصية قوله وللأولاد الأربعة الخ المناسب أن يقول ولكل واحد من الأولاد الأربعة واحد مضر وبافي واحد وهو وفق الباقي بعد إخراج جزء الوصية وذلك أننا وجدنا بين الباقي من مخرج الوصية (٣٣١) اثنين وبين الاثنين والمسئلة التي هي عدد رؤس الأولاد موافقة بالنصف فنصف

الاثنين واحد ونصف الأربعة اثنين فتضربهم في ثلاثة يخرج الوصية من ستة فللموصي له واحد في اثنين الأربعة واحد في واحد الذي هو وفق السهام بواحد فتكملت السعة والحاصل أنك تقول ومن له شيء في المسئلة أخذه مضر وبافي وفق السهام أي الباقية بعد إخراج الوصية ووفقها واحد ومن له شيء من الوصية أخذه مضر وبافي المسئلة الذي هو اثنان (قوله بجزء من تسعة وعشرين) بيانه أن عدد الأولاد ثمانية وخمسون فتجعل تسعة وعشرين جزءاً تجعل كل جزء اثنين بخلاف جزء السهام الباقية بعد إخراج الوصية فهو واحد والحاصل أن جزء المسئلة اثنان وجزء التسعة والعشرين واحد وكل منهما صحيح (قوله في اثنين وأربعين) أي الحاصلة من ضرب ستة في سبعة (قوله من له شيء من المخرج) أي يخرج الوصية (قوله والباقي بعد ذلك ثمانية وخمسون) الموافق للقواعد أن تقول ولكل واحد من الأولاد واحد في واحد الذي هو وفق الباقي بعد إخراج الوصية (قوله ملاعن وملاعنة) بفتح العين وكسرهما (قوله إذا تعن زوجها قبلها) أي والتعنت بعده

اجتمع فنه تصح ثم تقول من له شيء من الوصية أخذه مضر وبافي وفق المسئلة ومن له شيء من الفريضة أخذه مضر وبافي وفقها كما إذا مات شخص وترك أربعة أولاد أو وصى بالثلث كما مر فلموصي له من مخرج الوصية سهم مضر وبافي وفق المسئلة وهو اثنان باثنين وللأولاد الأربعة من الفريضة اثنان مضر وبافي وفقها بأربعة وان لم يكن بين الباقي والمسئلة توافق بل تبين فأنك تضرب كامل المسئلة في مخرج الوصية ومنها تصح ثم تقول من له شيء من الوصية أخذه مضر وبافي المسئلة ومن له شيء من المسئلة أخذه مضر وبافي كامل السهام فلموصي لهم ولذ كور اثنان لا ينقسمان عليهم ولا يوافقان رؤسهم فتضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة فلموصي له سهم في ثلاثة ثلاثة ولكل ابن واحد في اثنين باثنين (ص) وأن أوصى بسدس وسبع ضربت ستة في سبعة ثم في أصل المسئلة أو وفقها (ش) ما ذكر كيفية العمل فيما إذا أوصى بجزء واحد شرع في كيفية العمل فيما إذا أوصى بجزءين مختلفين وصفة العمل في ذلك أنك تضرب مخرج أحدهما في مخرج الآخران تبيناً ووفقاً أن توافقاً اجتمع فأخرج منه جزء الوصية واقسم الباقي على الفريضة فإن انقسم فواضح وإلا فانظر بين الفريضة والباقي من مخرج الوصية فإن تبيناً ضربت ما اجتمع من الوصيتين في أصل المسئلة وأن توافقاً ضربت في الوفاقاً اجتمع فنه تصح واعمل على ما مر في كيفية القسمة فإذا أوصى بسدس ماله لمفرداً ولتعدد وسبع ماله كذلك وترك أربعة أولاد مثلاً فأنك تضرب مقام السدس وهو ستة في مقام السبع وهو سبعة لتبينهم ما باثنين وأربعين أخرج من ذلك جزء الوصية سدسها سبعة وسبعها ستة وذلك ثلاثة عشر متأخر تسعة وعشرون وهي لا تنقسم على سهام الفريضة الأربعة ولا توافقاً فتضرب أربعة في اثنين وأربعين يخرج مائة وعثمانية وستون فمن له شيء من اثنين وأربعين أخذه مضر وبافي أربعة ومن له شيء من أربعة أخذه مضر وبافي تسعة وعشرين ولم يعمل رحمه الله للتوافق ومثاله أن يكون الأولاد ثمانية وخمسين فالتوافق بين الباقي من الفريضة وهو تسعة وعشرون وبين مسئلة الورثة وهي الثمانية والخمسون بجزء من تسعة وعشرين فتضرب جزء المسئلة وهو اثنان في اثنين وأربعين بأربعة وعثمانين وتقول من له شيء من المخرج أخذه مضر وبافي جزء المسئلة وهو اثنان فلموصي له بالسدس من مخرج الوصية سبعة مضر وبافي في اثنين وفق الفريضة بأربعة عشر للموصي له بالسبع ستة مضر وبافي في اثنين باثنين عشر والباقي بعد ذلك ثمانية وخمسون مقسومة على الورثة لكل سهم ولما فرغ المؤلف من عمل الفرائض ومن ذكر الوارثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل عليهم باقرار أو وصية شرع في ذكر موانع الميراث فقال (ص) ولا يرث ملاعن وملاعنة (ش) يعني أن الملاعن لا يرث من لا عنها إذا تعنت بعده والافيرثها وأما ولد الذي وقع فيه اللعان فإنه لا يرثه سواء تعنت أم لا ولا يرثه ملاعنة من ملاعنها إذا تعنت زوجها قبلها وأما إذا تعنت ولم يلعن فهو ذلك فيما إذا تقدمت عليه فهل يرثه أم لا فإن قلنا أنها لا تعيد لا يرثه والاورثته والظاهر أنها ترثه حيث لم يلعن والحاصل أنه إن حصل اللعان من كل لم يرث أحدهما الآخر وإن تعنت أحدهما فقط توارثا ولا توارث بينهما

وقوله وأما إذا تعنت أي قبل وقوله ولم يلعن هو أي قبل أي بل التعن بعد التعان فخلاصته أن اللعان وقع من كل منهما إلا أنه هي المبتدئة (قوله فإن قلنا أنها لا تعيد لا يرثه) أي لأن اللعان قد تم وقوله الظاهر أنه ترثه أي حيث لم تلعن أي أصلاً فهي مسئلة مستقلة حصل اللعان من الزوجة فقط (قوله أنه إن حصل اللعان من كل) أي على الوجه الشرعي أي بأن التعن أولاً ثم تلعت هي ثانياً وأما إذا تعنت أولاً والتعن هو ثانياً وحصل موت فإن قلنا لا تعيد لا يرثه لأن لعانها الأول قد اعتد به وأما إذا قلنا أنها تعيد فترثه لأنها لم تعتد

بلعائها الاول وتقدم أن اعادة واجبة (قوله فإنا للحكم) أي الذي هو الارث والولدية ثابتة حكما وقوله أو يقال هو مانع للسبب أي الذي هو الولدية (قوله هما اللذان في بطن واحد) أي والحال أنه لم يتخللها ماسة أشهر (قوله أن تسمى الملائنة) مفهومه أن ولديها غير التوأمين ليسا شقيقين وهو كذلك وانما هما اخوة لأم فقط ولو كان اللعان من أبيهما فقط لان لعانه يقطع نسبه اه كذا ذكرنا الا أن تلك العلة كما هو ظاهر تجزئ في التوأمين (قوله توأما المسبية) هي امرأة حامل سبيناها من بلاد الكفر فأتت بولدين فيجعلان شقيقين وقوله والمستأمنة هي امرأة كافرة تستأمن وهي حامل ولا يدري هل من زوج أو من زنا فتدأ ثنتين (قوله على المشهور) أي ومقابله يقول أنهم ما اخوة لأم (قوله وأما توأما الزانية) هي التي تفعل الفاحشة باختيارها بخلاف المغتصبة تغصب على ذلك (قوله فالمشهور أنهم ما ثوارثان على أنهم ما اخوة لأم الخ) ومقابله أنهم ما كالملائنة فيتوارثان على أنهم ما أشقاء ثم أقول ظاهر العبارة أن الخلاف جار في الزانية والمغتصبة لا قاصر على المغتصبة وهو كذلك على ما يفهمه تت (قوله قياسا على المكتبة الخ) أي فإن المكتبة الحامل والمذبرة الحامل والمعتقة لاجل الحامل (٣) كل من جله معه في الكتابة والتدبير والعق لاجل (قوله وليسيد المعق بعضه) الاولى تأخير عن قوله ولا يورث (قوله الا المكتبة الخ) هذا ليس ارثا في الحقيقة ومع كونه ليس ارثا هو تكرار مع قوله في باب المكتبة وورثته من معه فقط ممن يعتق عليه وانما قلنا ليس ارثا لانه (٢٢٢) رقيق كما أفاده الشيوخ ولو ترك ما فيه وفاء لان موته قبل أداء النجوم لا يوجب

حريمته بل مات وهو باق على الكتابة ولذا كان وارثه نوعا خاصا ولو كان ارثه بالحرية لورثه كل من ورث الحر (قوله ومن بعضه حر الخ) في التهذيب ان مات العبد وترك مالا ورجل فيه الثلث ولا خفيه السدس ونصفه حر فمال بينهم ما بقدر مالهما فيه من الرق أي المال الخفف عنه جميعه لصاحب الثلث ثلثاه ولصاحب السدس ثلثه وفهم من كلام المصنف ان مال القن الخالص لسيدته بالاولى ان كان السيد مسلما والعبد كافر أو مسلم فان كان السيد كافرا والعبد كافرا فكذلك ان قال أهل دينه أنه لسيدته والا فلا مسلمين فان أسلم عبدا لكافر

وبين ولده الذي لآل عن فيه سواء التعتت أم لا أو أمه فترثه على كل حال وبعبارة واللذان بين الزوجين مانع من سبب الميراث الذي هو الزوجية فعدم الارث فيه لا ينتفاء السبب وهو الزوجية لا لوجود المانع اذا اللعان ليس مانعا وأما بين الزوج وولده فإنا للحكم لانه لو استلحقه ورث أو يقال هو مانع للسبب بشرط عدم الاستلحاق انظر تت (ص) وتوأمها شقيقان (ش) التوأمين هما اللذان في بطن واحد والمعنى ان توأما الملائنة يتوارثان على أنهم ما شقيقان وكذلك توأما المسبية والمستأمنة يتوارثان على أنهم ما أشقاء على المشهور وأما توأما الزانية والمغتصبة فالمشهور أنهم ما يتوارثان على أنهم ما اخوة لأم وهو مذهب ابن القاسم لان الحكم للانثى قياسا على المكتبة والمذبرة ونحوهما (ص) ولا رقيق وليسيد المعق بعضه جميع ارثه ولا يورث الا المكتبة (ش) من الموانع الرق فلا يرث الرقيق ولا يورث ويستوى في ذلك المكتبة والمذبر وأم الولاء والمعق لاجل ومن بعضه حر كمن كره رق ومات عنه فهو لمن يملك بعضه ولا يستثنى من ذلك الا ما صرف في باب المكتبة من حكم المكتبة اذا مات عن مال فاضل عن كتابته ومعه في المكتبة من يعتق عليه فانه يرثه ونص ما مر وورثته من معه فقط ممن يعتق عليه وقدم الجار والمجرور في قوله وليسيد الخ للاشارة الى أنه لا يشاركه غيره فقوله الا المكتبة مستثنى من قوله ولا يورث قوله جميع ارثه الخ المراد بالارث هنا اللغو وهو البقاء أي جميع ماله الباقي عنه أي المتروك عنه لا الارث الشرعي لانه رقيق (ص) ولا قاتل عمدا عدوانا أو أن يشبهه كخطف من الدية (ش) يعني أن قاتل العمدا العدوان لا يرث من المقتول شيئا لامن المال ولا من

ومات قبل بيعه عليه فماله لسيدته الكافر ومثل بيعه عليه ما اذا بان عنه بعد اسلامه ومات

الدية

فلا مسلمين لان انفصال العبد وحره بعد اسلامه بمنزلة عتقه (قوله وهو البقاء الخ) كذا نسخة الشارح المناسب وهو الباقي لان الارث معناه المورث (قوله ولا قاتل الخ) أي ولا يرث قاتل ولو معتق العتقه أو صيبا أو مجنونا سببا أو مباشرة وذلك لو ورث القاتل المقتول لادى الى خراب العالم ومن الخطا ما اذا قتله معتقدا انه حربي وحلف على ذلك فتبين انه مورثه والحق به ما اذا قصد المورث قتل وارثه فقتله الوارث وكان لا يندفع الا بالقتل فترثه من ماله لامن الدية قول المصنف أو غيره أي من يهودي أو نصراني أو مجوسي هذا ما أفاده عجب ورده محشئ تت قاتلا قوله ولا قاتل عمدا عدوانا الخ وله عفا عنه ولو كان القاتل مكرها ولا بد من كونه بالغاعا فلا أما الصبي فعنده كالخطا وكذلك المجنون قاله الفاسي شارح التلمسانية ونحوه في الذخيرة وهو الظاهر خلاف ما حكاه ج عن الاستاذ أبي بكر مذهب مالك ان قاتل العبد بلا شبهة لا يرث من مال ولادية بالغاعا أو صغيرا أو مجنونا اه وهو مشكل وان صدر به وأقره واحترز بقوله عدوانا عما لو كان عمدا غير عدوان نحو قتل الحاكم ولده قصاصا أو امرأة أحد ابقول مورثه قصاصا وعن الدافع عن نفسه فلو طالب لص رجلا من ورثته فدفعه عن نفسه فهلك أحد هما ورث المطلب من الطالب لا العكس وعن المتأول فلو اقتلت طائفتان على تأويل وفي إحدى الطائفتين قرابة لغيرهم من الطائفة الاخرى فقتل بعضهم بعضا فالذي به القضاء أنهم يتوارثون كما توارث أهل الجبل

(٣) قوله كل من جله الخ هكذا في النسخ ولعل في العبارة سقطا فخر ركبته معجبه

وصفين لانهم على تأويل اه (قوله ونسخة وان ابا) أي ان الاب يرى ابنه مجددة شأنها ان لا تقتل وكان متممدا فانه وان لم يكن عدوانا فهو كالمد العدو وان امو قتل ابنه عددا وانا فهو كالا جانب فلا وجه للبالغه (قوله عبد المسلم) يصح قرأته بالاضافة والتثنية (قوله قال الجوهرى) هذا عالم مالكي المذهب غير النخوى صاحب الصحاح (قوله سواهما ملة الخ) لا يخفى ان كلام ابن مرزوق يفيد ان المعتمدان غير اليهودية والنصرانية ملل وهوظاهر نص الامهات وان (٣٣٣) المصنف اعتمد على نقل ابن عبد السلام لهذا عن

مالك وفيه مقال (قوله بحكم المسلم) الاولى أن يقول بحكم الاسلام (قوله الآن يسلم الخ) أي بعد موت مورثهم حتى يتأني ارث المسلم من الكافر لانه لو كان الاسلام قبل الموت لا يتأني الارث أصلا كما أفاده بعض شيوخنا فان قلت هذا يقتضى انه اذا أسلم بعضهم يحكم بينهم بحكم الاسلام حيث لم يكونوا كتابيين وان أبى الجميع من ذلك قلت ظاهر كلامهم انه حيث اطلعتنا عليهم فانا نحكم بينهم بحكم الاسلام سواء أبوا أو رضوا نظرا لاسلام بعضهم وان ما هم عليه من الدين كالعدم بخلاف أهل الكتاب فانا نحكم بينهم بحكمهم الآن يرضوا بحكمنا كما أفاده الخطاب (قوله فانا نحكم بينهم بحكم الاسلام) أي وجوبا وأما قوله تعالى فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فنسوخ الحكم ثابت التلاوة كما أفاده بعض شيوخنا (قوله بان نسأل أسأفتمهم) أي علماءهم جمع أسقف بضم القاف وتشديد الفاء (قوله وأما لو أسلم جميعهم قبل القسم) أي وبعد موت مورثهم (قوله الراجع منها الخ) مقابله قولان أولهما يقسم بينهم على قسم المسلمين مطلقا والثاني منهما يقسم بينهم على قسم الشرك مطلقا كانوا أهل كتاب أم لا ﴿فرع﴾ روى عيسى عن ابن القاسم في أهل

الدين ان عني عنه وان أتى بشبهة تدرا عنه القتل كرى الوالد له بحدة مثلا فالضمير في أتى للقاتل لا بقيد العدو وان اذمع الشبهة لا عدوان ونسخة وان أبى من الابوة مبالغه أيضا في القاتل لا بقيد العدو وان اذما قاتل الخطاف يرث من المال الذي لمورثه ولا يرث من الدين و يرث قاتل العمد والخطا الولاء كما قال صاحب التمسانية ويرثان مع الولاة ومعناه ان من قتل شخصا له ولا عتيق والقاتل وارث الشخص المذكو فانه يرث ماله من الولاة سواء قتل عمدا أو خطأ وليس معناه ان المعتق بالكسر اذا قتل عتيقه عمدا يرثه بل حكمه حكم من قتل مورثه عمدا (ص) ولا يخالف في دين كسلم مع مرتد أو غيره (ش) من الموانع الكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم الا ان يكون الكافر عبد المسلم فانه يأخذ ماله بالملك لا بالارث وكذلك عبد الكافر اذا أسلم ومات قبل ان يباع عليه فانه يأخذ ماله صرح به المنيطي قال الجوهرى المرتد لا يرث ولا يرث بل ماله في الملة مسلمين هذا حكمه اذا مات أو قتل على ردة ولا يدخل في قوله أو غيره الزنديق كالأوسر المسلم النصرانية أو اليهودية وأظهر الاسلام فانه يقتل من غير استئابة وميراثه لمورثته المسلمين كما مر في باب الردة (ص) وكهودى مع نصراني وسواهما ملة (ش) يعنى ان اختلاف الدين بين اليهودى والنصراني يمنع التوارث بينهم وما عداهما من الكفر ملة فيقع التوارث بين من عداهما من المجوس وعباد الشمس وغير ذلك (ص) وحكم بين الكفار بحكم المسلم ان لم يأت بأب بعض الآن يسلم بعضهم فكذلك ان لم يكونوا كتابيين ولا فيحكمهم (ش) يعنى ان الكفار اذا ترافعوا الناورضوا كلهم بأحكامنا فانا نحكم بينهم بحكم الاسلام الا أن يمتنع بعضهم عن حكمنا والافلا تنعزض لهم الآن يسلم بعض ورثه من مات كافرا او يقيم البعض الآخر على كفره وترافعوا النافنا نحكم بينهم بحكم المسلمين لا حل من أسلم منهم ولا عبرة بامتناع الكافر منهم هذا ان لم يكونوا كتابيين وأما لو كان الذين أسلم بعضهم بعد موت مورثهم كتابيين فانا نحكم بينهم بحكم موارثهم أي نقسم المال بينهم على حكم موارث أهل الكتاب بان نسأل أسأفتمهم عن يرث عندهم ومن لا يرث وعن مقدار ما يرث ويحكم بينهم بذلك الآن يرضى أهل الكتاب بحكمنا وأما لو أسلم جميعهم قبل القسم وأبوا من حكم الاسلام فذكر الراجح في هذا أقوال الراجح منها أنهم ان كانوا من أهل الكتاب حكم بينهم بحكم أهل الكتاب ولا فيحكمنا وبما قررنا لم الاستثناء من مفهوم الشرط وقوله ان لم يكونوا كتابيين مخرج من قوله الآن يسلم بعضهم (ص) ولان جهل تأخر موته (ش) أي ومن موانع الارث جهل التأخر والتقدم في الموت كما اذا مات قوم من الاقارب في سفر أو تحت هدم وما أشبه ذلك فانا نقدر في كل واحد كأنه لم يخلف صاحبه واغما خلف الاحياء من ورثته فلو مات رجل وزوجته وثلاث بنين له منها تحت هدم وجعل موت السابق منهم وترك الاب زوجة أخرى وترك الزوجة ابنا لها من غير زوجها الميت فللزوجة الربع وما بقي للعاصب ومال الزوجة لابنها الحى وسدس مال البنين لاخيرهم لاهم وباقيه للعاصب * واعلم ان موجب عدم الميراث هنا

الاهواء الذين على الاسلام مثل المرحمة وغيرهم من أهل البدع اذا قتلوا على بدعتهم فورثتهم من المسلمين يرثونهم اه (قوله وبما فرنا الخ) أي فان أتى بعضهم فلا يحكم بينهم الآن يسلم بعضهم وقوله مخرج من قوله الا أن يسلم الخ المناسب اخراجه من قوله فكذلك لو قال المصنف وحكم بين الكفار بحكم المسلم ان رضوا كان أسلم بعض وأبوا ان لم يكونوا كتابيين ولا فيحكمهم لكان أحسن ليفيد رجوع ان لم يكونوا كتابيين لما اذا أسلم بعض على قاعدته

(قوله فاطلاق المانع الخ) أي عند من سماه مانعا كابن الحاجب وابن شاس وغير واحد لا على المؤلف اذ لم يسمه مانعا ولكن اعتمد ابن عرفة ما قاله الاكثر من جعله مانعا خلافا للقرافي على انه لو سلم ما قاله القرافي فلا دليل فيه على التسامح اذ كثيرا ما يطلق الفقهاء على نفي الشرط مانعا وذلك لان القرافي قال للارث موجبات وموانع وشروط فعند من الشرط علم تقدم موت المورث على الوارث ملخصا من محشى تت تنبيه لا يدخل في كلام المصنف ما اذا مات اخوان مثلا أحدهما عند الزوال بالمشرق والاخر عند الزوال بالمغرب لان من مات عند الزوال بالمغرب لان زوال المشرق قبل زوال المغرب قاله القرافي وذكره الشيخ أحمد (قوله ووقف القسم للحمل) أي بخلاف قضاء الديون فلا يؤخر لوضعه (قوله ولا شهب يحمل القسم الخ) قال في التوضيح وهو أظهر وان كان الاول أشهر (٣٣٤) وسئل شيخنا عبد الله في الحرم المكي عن وجه المشهور فقال انه لو جعلنا الزوجة

أدنى سهمها لربما حصل تلف في بقية التركة فيحصل عين على الورثة (قوله وكذا زوجة أخيه) أي لاحتمال ان تلد ذكرا لانها لو ولدت أنثى لا تراث (قوله أو الابن المنتسب لهذا الميت الاخير) أي والميت الاول هو الابن المذكور بان مات شخص عن أبيه وزوجته حامل ثم مات الاب عن زوجة الابن الحامل فحملها يرث من بعده الذي هو الميت الاخير والضابط الشامل لهذا كله ان يقال يوقف القسم للحمل الذي يرث الميت ولو احتمل الاختي يشمل حمل زوجة أخى الميت وابن عمه فان الحمل هنا يرث على تقدير ذكوره دون أنوثته (قوله وكذلك حمل الام التي هي زوجة الخ) أي فان ولدا الام التي هي زوجة غير الاب يرث السدس ان كان واحدا والثلث ان تعدد فقوله التي الخ نص على انتموهم (قوله أصله) أي أصل قول المصنف القسم فأل عوض عن المضاف اليه (قوله ان الارث يتوقف الخ)

هو حصول الشك في الشرط الذي هو التقدم بالموت فاطلاق المانع عليه فيه تجوز وشمل قوله ولا من جهل تأخر موته ما اذا ماتا معا ومرة تين وجهل السابق منهما (ص) ووقف القسم للحمل ومال المفقود للحكم بموته (ش) المشهور ان الانسان اذا مات وترك ورثة وزوجة أو أمة حاملا منه فان قسم تركته يوقف الى وضع ذلك الحمل ولا يحمل قسم تركته فاللام للغاية وانما لم يحمل القسم بين الموجودين للشك هل يوجد من الحمل وارث أم لا وعلى وجوده هل هو متحد ومتمعدد وعليه ما هل هو ذكر أو أنثى أو مختلف وهذا هو المشهور ولا شهب يحمل القسم في الحق فتعطي الزوجة أدنى سهمها وبعبارة ووقف القسم لمال الميت بين ورثته اذا أرادوا تجيئ له للحمل من زوجة الميت أو أمة متحد أو متمعدد وكذا زوجة أخيه أو الابن المنتسب لهذا الميت الاخير وكذا حمل الام التي هي زوجة لغير أبي هذا الميت ونحو ذلك وقوله ووقف القسم أصله قسم التركة أو قسم المال المورث واللام للتعليل ومن جعلها للغاية وقدر مضافا أي لوضع الحمل يصيب لعدم فائدة أن اليأس من حملها كوضعه ويحصل اليأس منه بغير أقصى أم لا الحمل وكذلك يوقف قسم مال المفقود بين ورثته للحكم بموته وتقدم تقديره في باب المفقود هل هو سبعون سنة أو خمس وسبعون أو ثمانون فالمراد بالحكم حصول الزمن الذي قضى الشرع بموته فيه على التفصيل المتقدم في باب لا الحكم بالفعل كما في ز وفي مختصر البرزلي ان الارث يتوقف على حكم الحاكم بموته في بعض أقسام المفقود فانظره (ص) وان مات مورثه قدر حيا وميتا ووقف المشكوك فيه فان مضت مدة التعمير فكالمجهول (ش) الضمير في مورثه للمفقود والمعنى ان المفقود اذا مات مورثه فانه بقدر حيا تارة فتحرم الاخت في مثال المصنف من الميراث وتارة ميتا فترث الاخت فيوقف المال المشكوك فان ثبت موته أو حيا تارة ببينة شرعية فلا كلام وان لم يثبت ذلك ببينة فان مضت مدة التعمير السابقة فكالمجهول في التقدم والتأخر أي في يرثه أحياء ورثته غير المفقود فقد نص في كتاب العدة من المدونة على ان المفقود لا يرث من هذا الميت ولو كان لا يحكم بوفاته المفقود الا بعد ذلك بسنتين ورأه من الميراث بالشك وقد أوضح ذلك المؤلف بالمثل فقال (ص) فذات زوج وأم وأخت وأب مفقود فعلى حياته من سنة وموته كذلك وتعمل لثمانية فتضرب الوفق في السك بالاربعة وعشرين للزوج تسعة وللأم اربعة

ووقف

أي وذلك فيما اذا لم يعض له من العمر القدر المتفق عليه وهو مائة وعشرون سنة أو ما لو مضى القدر المتفق

عليه فانه لا يحتاج لحكم القاضي بموته قال في الشامل ويعر المفقود مدة لا يبلغها غالبا قيل سبعون وقيل خمسة وسبعون وقيل ثمانون وقيل تسعون وقيل مائة وعشرون والحاصل ان البرزلي يفضل وهو مخالف لما قاله الشيخ أحمد من عدم الاحتياج للحكم في جميع المسائل السابقة والمعول عليه كلام البرزلي كما قاله المحققون (قوله فان مضت مدة التعمير) فحين يعتبر فيه مضيا وهو مفقود أرض الاسلام أو الشرك أو حكم الشرع بموته قبلها فحين يعتبر فيه مضيا ان انفصال الصفيين أو التلوم بالا حتماد (قوله فكالمجهول) أي فالمفقود كالمجهول أي فالمفقود كمن جهل تأخر موته عن مورثه فلا يرث فكا أنه قال فلا يرث لجهل موته عن مورثه وفائدة الوقوف تربى حياته (قوله فانه بقدر حيا الخ) الاحسن ان يقول قدر حيا فيعمل بالاضر في حق الاخت بعدم الارث وفي حق الام من حيث اعطاء السدس وقدر ميتة بحيث يعامل الزوج بالاضر لانه يأخذ النصف عائلا (قوله ولو كان لا يحكم بوفاته المفقود) مباغلة في عدم الارث ودفع به ما يتوهم أنه اذا كان يحكم بموته بعد سنتين لا يرث (قوله ورأه) أي رأى ارثه من الميراث بالشك أي ولا ارث بالشك

(قوله فتضرب نصف احدهما) أى فقول المصنف وفق المراد بالوفق ما يعم وفق الستة وفق الثمانية والمراد بالكل الستة أو الثمانية (قوله وجزءهما) وجه ذلك أن الأربعة والعشرين تنقسم على ستة مسألة الحياة فيخرج جزء السهم وهو أربع وعشرون على ثمانية وهى مسألة الموت يخرج ثلاثة فكل من له شئ من مسألة الحياة وهو ستة أخذ مضر وباقى أربعة وفق مسألة الموت ومن له شئ من مسألة الموت وهى ثمانية أخذ مضر وباقى ثلاثة وفق مسألة الحياة (تنبيه) كلام المصنف فى المفقود الحر المحقق وأما لو فقد عبد فانظر حكمه فى شرح هذا الكتاب فلا حاجة للإطالة بذكره (قوله أو موته عطف على المعنى) لا حاجة له بل هو عطف على أنه حتى أى ظهر موته وقوله ولو راعى اللفظ أى لفظ حيا بأن يعطف موت على حيا (قوله معطوف على فعل الشرط) وهو ظهر (قوله يقدر له عامل) لا حاجة له بل يصح عطفه على أنه حتى فهو عطف مفردات لاجل (قوله المحققين) الأولى المتحققين (قوله لتوقف الخ) أى فقدم المتوقف عليه لأنه سبب والمتوقف مسبب والسبب يقدم على المسبب (قوله معرفة ميراثه) أراد بها التصديق لأن قول المصنف والخنى المشكل جملة خبرية مدلولها التصديق كما هو معلوم (قوله مأخوذ من الانحناث) أى لفظه لأذاته * أعلم ان (٢٣٥) الاشتقاق ينقسم الى أقسام صغيرة وهو رد لفظ الى آخره مناسبة فى المعنى وموافقة

ووقف الباقي فان ظهر أنه حتى فللزواج ثلاثة وللأب ثمانية أو موته أو مضى التعمير فلاخت تسعة وللأم اثنتان (ش) يعنى ان المرأة اذا ماتت وتركت زوجها وأمه وأختها الشقيقة أو لأب وأبائها مفقودا فعلى ان الأب حتى حين موت المرأة تكون المسئلة من ستة لانهم إحدى الغراوين للزوج ثلاثة وللأم ثلث مابقى والباقي للأب وقد علمت ان الأم مع الأب فى الغراوين كالأخت مع الأخ وعلى تقدير أنه ميت قبل موت المرأة فكذلك تكون المسئلة أيضا من ستة وتعود الى ثمانية للزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث فالثمانية توافق الستة بالنصف فتضرب نصف احدهما فى كامل الأخرى بأربعة وعشرين فالزوج يكون له فى العائلة أقل من غير العائلة فبأخذ المحقق بتقدير موت الأب وهو تسعة من أربعة وعشرين والام يكون لها فى غير العائلة أقل من العائلة فتأخذ المحقق بتقدير حياة الأب وهو سدس ويوقف أحد عشر بقية الأربعة والعشرين فان ثبت حياة الأب أخذ الزوج من الموقوف ثلاثة ثمة النصف وبأخذ الأب ثمانية وقد أخذت الأم ما كان يخصها على هذا التقدير وهو أربع وعشرون وان ثبت موته أو مضى التعمير أخذت الأخت مما وقف تسعة وتأخذ الأم اثنتين وأما الزوج فإنه أخذ حصته على هذا التقدير وهو تسعة فقوله فعلى حياته من ستة وجزء سهمها أربعة فيضرب فيها وجزء سهمها الموت ثلاثة فيضرب فيها قوله للزوج تسعة أى يجعل للزوج تسعة ويجعل للأم أربعة قوله أو موته عطف على المعنى أى فان ظهرت حياته أو موته ولو راعى اللفظ لقال أو ميت وقوله أو مضى التعمير على قراءته بالفعل يكون معطوفا على فعل الشرط وعلى قراءته بالمصدر يقدر له عامل ويكون من عطف الجمل أى أو ظهر مضى التعمير ولما فرغ من أحكام الفقه قد شرع فى الكلام على ارث الخنى المشكل وأخره عن ميراث الذكورة والاثوثة المحققين لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثهما وهو بالخاء والمثلثة مأخوذ من الانحناث وهو التثنى والتكسر أو من قولهم خنت الطعام اذا اشتبه أمره

ووقف الباقي فان ظهر أنه حتى فللزواج ثلاثة وللأب ثمانية أو موته أو مضى التعمير فلاخت تسعة وللأم اثنتان (ش) يعنى ان المرأة اذا ماتت وتركت زوجها وأمه وأختها الشقيقة أو لأب وأبائها مفقودا فعلى ان الأب حتى حين موت المرأة تكون المسئلة من ستة لانهم إحدى الغراوين للزوج ثلاثة وللأم ثلث مابقى والباقي للأب وقد علمت ان الأم مع الأب فى الغراوين كالأخت مع الأخ وعلى تقدير أنه ميت قبل موت المرأة فكذلك تكون المسئلة أيضا من ستة وتعود الى ثمانية للزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث فالثمانية توافق الستة بالنصف فتضرب نصف احدهما فى كامل الأخرى بأربعة وعشرين فالزوج يكون له فى العائلة أقل من غير العائلة فبأخذ المحقق بتقدير موت الأب وهو تسعة من أربعة وعشرين والام يكون لها فى غير العائلة أقل من العائلة فتأخذ المحقق بتقدير حياة الأب وهو سدس ويوقف أحد عشر بقية الأربعة والعشرين فان ثبت حياة الأب أخذ الزوج من الموقوف ثلاثة ثمة النصف وبأخذ الأب ثمانية وقد أخذت الأم ما كان يخصها على هذا التقدير وهو أربع وعشرون وان ثبت موته أو مضى التعمير أخذت الأخت مما وقف تسعة وتأخذ الأم اثنتين وأما الزوج فإنه أخذ حصته على هذا التقدير وهو تسعة فقوله فعلى حياته من ستة وجزء سهمها أربعة فيضرب فيها وجزء سهمها الموت ثلاثة فيضرب فيها قوله للزوج تسعة أى يجعل للزوج تسعة ويجعل للأم أربعة قوله أو موته عطف على المعنى أى فان ظهرت حياته أو موته ولو راعى اللفظ لقال أو ميت وقوله أو مضى التعمير على قراءته بالفعل يكون معطوفا على فعل الشرط وعلى قراءته بالمصدر يقدر له عامل ويكون من عطف الجمل أى أو ظهر مضى التعمير ولما فرغ من أحكام الفقه قد شرع فى الكلام على ارث الخنى المشكل وأخره عن ميراث الذكورة والاثوثة المحققين لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثهما وهو بالخاء والمثلثة مأخوذ من الانحناث وهو التثنى والتكسر أو من قولهم خنت الطعام اذا اشتبه أمره

(٢٩ - خشى ثامن) فيه لين وتكسر ويقال أيضا خنت خنثا اذا كان فيه لين وتكسر (قوله التثنى والتكسر) هما مترادفان أى تكسر القول ولينه فقد قال بعض أئمة اللغة خنت الرجل كلامه بالثقل اذا شبهه بكلام النساء ليناً ورخامة اه فلا يشمل التثنية بالنساء فى الأفعال ويحتمل أن يكون الشارح أراد بقوله وهو التثنى والتكسر أى فى الأقوال والأفعال (قوله أو من قولهم) معطوف على الانحناث (قوله خنت الطعام) من باب تعب أى من مصدره فيوافق ما قبله فى المصدرية ولا حاجة لذلك لأن دائرة الأخذ أعم وأجل ذلك هو السرى فى العدول هنا عن المصدر الى الفعل أى حيث لم يقدر مصدر خنت (قوله الطعام الخ) لا يخفى أن جمع الطعام أطعمة وجمعه أطعمات والحاصل ان أطعمات جمع الجمع والطعام كفى القاموس البروما يؤكل وقال ابن فارس فى الجمل يقع على كل ما يطعم حتى الماء قال تعالى ومن لم يطعمه فإنه منى أى ومن لم يشرب منه فإنه منى ل (قوله اذا اشتبه أمره الخ) هذا انما يناسب الخنى المقيد بالمشكل مع ان الخنى أعم من المشكل ولذا قيدوه بقوله المشكل فالاشتباه ليس لازما للخنى ويحجب بأن شأنه الاشتباه فذلك مبنى على الاشتباه

(قوله فلم يخلص) بضم اللام ثم يحتمل انه تعدل لقوله اذا اشتبه أمره أي فلم تعلم حقيقة بل حصل فيها اشتباه أي لانه لم يخلص طعمه
ويحتمل انه تفسير لقوله اذا اشتبه أمره أي فالاشتباه انما هو في الطعم بخلاف الحقيقة فعلمومة فان قلت يرد الاول قوله وشارك طعم
غيره اذ يفيد علم الحقيقة قلت ان اختلاف الطعم مما قد يؤدي الى عدم علم الحقيقة حقيقة وان كانت بحسب الظاهر معلومة (قوله
المقصود منه) أي المعهود فيه (قوله وشارك) عطف على معلول (قوله وسمى بذلك) أي وسمى الخنثى أي ذاته بذلك أي
بالخنثى أي بلفظه المشار له بقوله مأخوذ (قوله لاشتراك الشبهين فيه) أي لاشتراك موجب الشبهين وهو الاثنان أي وحينئذ
يحصل الاشتباه فاستقام الكلام ثم لا يخفى ان هذا انما يظهر باعتبار الثاني الذي هو قوله أو من قوله ثم خنت الطعام لا باعتبار الاول
الذي هو قوله من الانحناس وهو الثاني والتكسر (قوله وألفه للتأنيث) أي لاللاحاق لان ما فيه ألف اللاحق لا يكون على وزن فعلى
بالضم (قوله وان اتضحت الخ) ما قبل المبالغه صورتان وهما ان اتضحت ذكوره أو حصل فيها اشتباه بل وان اتضحت أنوثته
أي به دفعا لما يتوهم من انه اذا اتضحت أنوثته يوثق بالضمائر مؤنثة (قوله لان مدلوله شخص) أي مدلول لفظه والا فلا حاجة لقوله
مدلوله وكان يقول لان الخنثى شخص الخ أي فهو نكرة ويصح أن يجعل اسم جنس ويقدر مضاف أي ماهية شخص لان كل ما صح
أن يكون نكرة صح أن يكون اسم جنس فان لاحظت الفرد المتشرك نكرة وان لاحظت الماهية كان اسم جنس (قوله وحقيقة
الخنثى) أي مدلوله وليس المراد الماهية الكلية ما لم تلاحظ انه اسم جنس ثم أقول ولا حاجة لقوله وحقيقة الخنثى بعد قوله لان
مدلوله الخ اذ هو عينه (قوله من له آلة المرأة وآلة الرجل الخ) أراد بالرجل الذكرا البالغ كافي المصباح والخنثى رجلا لا رجلا
خلاف المرأة أي فهو الذكرا وقد خالف التنبيه فقال الرجل يفتح الراء وضم الجيم وسكونها خلاف المرأة وانما هو اذا احتلم وشب أو
هو رجل ساعة يولد والجمع رجال ورجالات (٢٣٦) مثل جمال وجمالات اه وكان أول حكاية الخلاف أي الاثنان

الكاملتين قال تت في شرح
الغبارية الخنثى المشكل هو الذي
يكون له فرج الذكرا والانيث على
صفتها غير ناقصتين عنهما فلو
كان له فرج المرأة ذكرا من غير
خصيتين أو خصيتان بلا ذكر
فامرأة بلا اشكال وكذا لو كان له
ذكرا وخصيتان وله ثقبه في موضع
الفرج ناقصة عن صورة فرج

فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره وسمى بذلك لاشتراك الشبهين فيه وألفه
للتأنيث فهو ممنوع من الصرف وجمعه خنثا كالجمالي والضمائر العائدة عليه يوثق بهامذكرة
وان اتضحت أنوثته لان مدلوله شخص صفة كذا وكذا حقيقة الخنثى سواء كان مشكلا
أم لا من له آلة المرأة وآلة الرجل وقيل يوجد منه نوع ليس له واحدة منهما وله مكان
يولد منه ولا يتصور أن يكون أبوا لأم أو لاجدا ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة لانه لا يجوز
منه ما كان مادام مشكلا وهو مختصر في سبعة أصناف الاولاد وأولادهم والاخوة وأولادهم
والاعمام وأولادهم والمسواي وأشار المؤلف الى قدره ميراثه بقوله (ص) والخنثى
المشكل نصف نصيب ذكرا وأنثى (ش) يعني انه يأخذ نصف نصيبه حال فرضه ذكرا وحال

المرأة سواء كانت نافذة أم لا فرج له وانما المشكل من له الفرجان الكاملان أو لا فرج له وانما
ثقبه يولد منها (قوله وقيل يوجد منه نوع أي من الخنثى لا بالعلم أي المتقدم في
القول بقبيل تفيضان المشهور وعدم وجوده فاذا علمت ذلك فقول الشارح وقيل يوجد منه نوع أي من الخنثى لا بالعلم أي المتقدم في
العبارة استخدام (أقول) ويمكن التوفيق بأن يحمل الاول على الأكثر ثم بعد كذا في هذا وجدت ما يفيد فقلله الحمد (قوله ولا يتصور) أي
تصورا صحيحا أن يكون الخنثى المشكل أما (قوله وهو) أي الخنثى المشكل (قوله والمسواي) أي المعتقون بكسر التاء لا بفتحها لان
السياق في بيان الارث من الغير أي ان الخنثى المشكل الذي حكم بآرثه انما يكون ولدا أو ولدا ولدا أو أخا أو ولدا أخ أو عمو أو ابن عم أو
معتقا بكسر التاء (قوله والخنثى المشكل الخ) لا يخفى ان الخنثى خبر مقدم وقوله نصف نصيبه مبتدأ مؤخر قال بعض الشراح ودل على
انه تحقق اشكاله لانه المسمى بذلك لا من اتضحت ذكوره أو أنوثته فحينئذ لا توقف للايضاح ولكن لا يعلم تحققه الا باختباره هل
يتضح أو لا فكان الاولى للصنف أن يقدم العلامات ثم يقول فان لم يتضح فله نصف الخ ولكن آخره لقصده التورية بقوله فلا اشكال
انه لا اشكال في كتابه فالمصنف لم يجعله مما يوقف ارثه خلافا لما فعل ابن شماس وابن الحاجب والاقبال وميراث الخنثى لبيان حاله فيكون
عطف على نائب فاعل وقف فافعله صواب كما قال ابن مرزوق اه (قوله نصف نصيب ذكرا وأنثى) ينبغي أن يراعى العطف سابقا على
الاضافة ويرتكب التوزيع والالزم على الاول ان النصيبين للذكور وحده وعلى الثاني ان لكل من الذكر والانثى نصيبين
أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله يعني انه يأخذ نصف نصيبه الخ) أي فيعطى نصف نصيبه على كونه ذكرا ونصف نصيبه
على كونه أنثى فاندفع ما قاله ابن خروف وذلك ان ابن خروف قال ان في أخذه خمسة عليه الغبن بربع سهم لان الذكرا اذا وصله
سبعة ينبغي أن يحسب للخنثى خمسة وربع لان له نصف السبعة ثلاثة ونصف ونصف الثلاثة ونصف اثنتان غير ربع وذلك
خمس وربع وهي نصف ميراث ذكرا ونصف ميراث أنثى وهي ثلاثة أرباع ما يبدل الذكرا فصار عليه الغبن في ربع سهم ثم قال

وحقة الغبن في سبع سهم لان الذ كرسمة وستة أسباع وللخنثى خمسة وسبع لان له ثلاثة ارباع مال الذ ك فبكان للذ ك واحد وله ثلاثة ارباعه فاذا قسمت اثني عشر على ذلك كان للذ ك رسمة وستة أسباع وللخنثى خمسة وسبع وبيان ذلك أن تضرب الواحد في مخرج الكسر بأن تضرب واحدا في أربعة بأربعة وتزيد عليه بسط الكسر وهو ثلاثة فالجموع سبعة أي سبعة ارباع فتخرج من خمسة الاثني عشر عليهم الكل واحد سهم وخمسة أسباع سهم لانه يخرج من الاثني عشر سبعة للمقسوم عليهم فلكل واحد من الاربعة الارباع التي للواحد الكامل الذي للذ ك الحق واحد كامل فيثبت للذ ك الحق حينئذ من الاثني عشر أربعة كوامل ولكل واحد من ثلاثة الارباع التي للخنثى واحد كامل فيثبت للخنثى ثلاث كوامل ثم يبقى من الاثني عشر خمسة وهي خمسة وثلاثون سبعة من ضرب السبعة المقسوم عليهم في الخمسة الباقية فعشر ونسبة انصاف للاربعة الكوامل التي للذ ك الحق وهي ثلاثة كوامل الاسبع عاقتين ان له ستة كوامل وستة أسباع والخمسة عشر الباقية تضاف للثلاثة التي للخنثى وهي باثني وسبع فيصير له خمسة وسبع فظهر ان عليه الغبن في سبع سهم لانه ما أعطى الا خمسة وما قلناه أحسن من كلام عب فانه لاوافق القواعد وحاصل جواب شارحنا تبع الغيرة ان ابن خروف نظر الى أن المعنى نصف نصيب ذ ك محقق وأثنى محقة غيره وليس هذا مراد ابل المراد نصف ذ ك ورثه هو ونصف أوثنته هو على تقدير ذلك واذا تأملت في كلامهم حيث ملوا بقولهم كذا وخنثى وصوروا ذلك بقولهم فالتذ كير من اثنين الى آخر ما قال المصنف تجد اعتراض ابن خروف غير متوجه أصلا ولا يحتاج الى أن يقال نصف نصيبه حال فرضه ذ ك الى آخر ما قالوا للخنثى ثلث كلام فيه طول فلا حاجة الى جلبه (قوله لان له أربعة أحوال) أقول ببقية (٣٢٧) حالة هو انه يرث بالاثنته أكثر زوج واخوة

لام وأخ خنثى (قوله وكلام الزرقاني لم يقله أحد) حاصله ان الشيخ أحد يقول ان قول المصنف وللخنثى الخ قاصر على الخنثى الواحد ولا يشمل الخنثيين لان المصنف سمي أي يقول لكل أحد عشر أي لم يكن له نصف نصيب ذ ك وأثنى بل له ربع أربعة أنصبة ذ كور واثان ورده للقاني وتبعه شارحنا من أن كلام المصنف شامل لما اذا اتخذ الخنثى أو تعدد وما قاله الزرقاني لم يقله أحد من الناس بل قولهم

فرضه أثنى لانه يعطى نصف نصيب الذ ك الحق الذ كورة المقابل له ونصف نصيب الاثني المحقة الاثنته المقابل له فاذا كان له على تقدير كونه ذ ك اسهمان وعلى كونه أثنى سهم فانه يعطى نصف نصيب الذ ك وهو سهم ونصف نصيب الاثني وهو نصف سهم فجموع ذلك سهم ونصف سهم وهذا اذا كان ارثه بالجهتين مختلفا لان له أربعة أحوال حال يرث على انه ذ ك ويرث على انه أثنى الا أن ميراثه بالذ كورة أكثر وحال يرث على انه ذ ك فقط وحال عكسه وحال مساواة ارثه ذ كورة وأثنته فالاول كما اذا كان ابنا أو ابن ابن والثاني كما اذا كان عمًا أو ابن عم والثالث اذا كان في مسائل العول كالأكدرية فانه لا يعال فيها اذا كان ذكرا ولا يرث كما مر والرابع كما اذا كان أخا لام والحمك في الناني والثالث اعطائه نصف نصيب الوجه الذي يرث به ذ كرا كان أو أثنى وأما الرابع فيعطى فرضه كاملا لا يستواء الحالين فقوله وللخنثى واحدا كان أو متعددا لانه اذا تعدد ضعفت الاحوال وتضعيف الاحوال يحصل نصف نصيب ذ كور وأثنى وكلام ز لم يقله أحد (ص) تصح المسئلة على التقديرات ثم

والخنثى نصف نصيب ذ كور وأثنى موجود في اتحاد الخنثى وتعدد كذا أجمعوا على ذلك فورد على ذلك ان الواقع خلافه كما هو ظاهر في تعدد الخنثى كما بين من قول المصنف وخنثيين وعاصب وأجاب صالح البلقيني بجعل ذ كورته وان تعددت فهي واحدة وكذا أثنته وقد حصل في مجموع الذ كورتين والاثنتين أربعة وأربعون فله على الذ كورة الواحدة والاثنته الواحدة اثنتان وعشرون ونصفها أحد عشر اه وانظر هذا الجواب مع فرض اعتبار الاربعة الاحوال وان لكل واحد ربع ما جتمع الا أن يقال انه لما جعل الذ كورة واحدة وان تعددت والاثنته كذلك صارت الاثنتان والعشرون خرى لا تقرير الاول فلم يكن هنالك الاثنتان وعشرون فقط ونصفها أحد عشر ولا يخفى ما في ذلك من التكلف وكلام الزرقاني وجهه والحامل للقاني على الرد عليه ان الأئمة جعلوا القول بأن له نصف نصيب ذ كور وأثنى عاما في الخنثى الواحد وغيره وهو قد خالفهم فلم تكن المخالفة في حكم شرعي فقوله وتضعيف الاحوال يحصل نصف أي على ما ذكرنا وقد قلنا ان فيه تكافؤا (قوله تصح المسئلة) أي أنت أيها المخاطب أي تعمل المسئلة كان فيها كسرا ولا وهو خبر بمعنى الانشاء وكان السر في العدول عن صحح الى تصح الإشارة الى أن التصحيح حاصل وخبر عنه فهو إشارة الى الحث على امتثال ذلك الامر وهو جواب عن سؤال مقدر تفسير لقوله فله نصف نصيب ذ كور وأثنى أي بأن تصح الخ أو مستأنفة استئنافا بيانيا كما سئل سأل ما كيفية العمل فأجاب بقوله تصح المسئلة أي جنسها المتحقق في متعدد بدليل قوله تضرب الوفاق أو الكل لان ضرب الوفاق أو الكل لا يكون الا في مسئلتين الا انك خير بأن الجنس يتحقق في واحد كما هو مشهور ولا يصح هنا والجواب ان هذا مبني على التحقيق بأن قولهم آل التي للجنس تبطل معنى الجمعية أي الثلاثة فأكثر ولكن لا بد من التعدد المتحقق ولو في اثنين تحقيقة الجمعية في الجملة ومقاله يقول يتحقق في واحد فان مر رناع الى الاول فلا مر ظاهر وان مر رناع الى الثاني فنقول أراد الجنس المتحقق في متعدد بقريضة المقام

وكذا يقال في قوله على التقديرين ثم لا حرج في أيهما قدمت أو أخرت في التقديرات غير أن المصطلح عليه تقديم مسألة التذكير كما أفاده بعض شيوخنا (قوله تضرب الوفق) أي ثم بعد العمل تضرب الوفق أي وفق إحدى المسئلتين أي في كل الأخرى وأبهم المصنف الوفق لأنه يصح في الوجهين وترك المصنف المضروب فيه عمله وترك المصنف ما إذا عملاً أو تداخلاً لقله العمل فيه ما وسيد كرهما السارح وقوله في حالي الخنثى في العبارة حذف والتقدير ثم اضرب ما تحصل في حالي الخنثى أي إن كان واحداً وأحواله إن تعدد (قوله وتأخذ من كل نصيب الخ) أي نصيب ذكوراً ونصيب أنثى في العبارة حذف والتقدير ثم تقسم ذلك عليهم ما باعتبار ذكور كورة الخنثى وباعتبار أنثى وتأخذ الخ قال الزرقاني والظاهر أن هـ دامن بـ جملة العمل فكان الأحسن عطفه بما يقتضي الترتيب كما في الذي قبله (قوله من الاثنين النصف) يحتمل أن يكون جواباً عن سؤال مقدر تقديرهما كيفية الأخذ فقال تأخذ من النصيبين المشتمل عليهما الخنثى الواحد النصف الخ وعلى هـ إذا فاعول تأخذ في المصنف محذوف وقوله النصف الخ معمول لتأخذ محذوفاً ويحتمل أن يكون قوله من الاثنين بدلاً من قوله من كل نصيب بدل مفصل من مجمل لا عطف بيان لأنه لا يعاد معه حرف الجر بخلاف البدل كما صرح به في قوله تعالى عن النبا العظيم ويحتمل أن يكون صفة لنصيب أي كائن ذلك النصيب من مسألة الاثنين وعلى هـ ذين فقوله النصف الخ معمول لتأخذ المذكور وقوله وأربعة أربعة فيه عطف معمولين على معمول في عامل واحد هكذا في بعض الشروح وفيه شيء لأنه من باب العطف على معمول عاملين مختلفين لأن قوله وأربعة معطوف على اثنين والعامل من وقوله وأربعة معطوف على النصف والعامل تأخذ وأجيب بأنه بقدر عامل قبل قوله أربعة ويكون مجموع الجار والمجرور عطفاً على من اثنين المعمول لتأخذ وقوله وأربعة معطوف على النصف المعمول لتأخذ فانتزع أنه من باب العطف على معمول في عامل واحد لكن استشكل على ذلك أن فيه حذف الجار وبقاء عمله وهو ممنوع والجواب (٢٢٨) أن ذلك من الجائز راجع إلى التثنية (قوله فما جمع الخ) لا يخفى أنه لا معنى

للقوله فما جمع بعد قوله وتأخذ الخ ثم تضرب الوفق أو الكل في حالي الخنثى وتأخذ من كل نصيب من الاثنين النصف وأربعة الربع فما جمع له فنصيب كل (ش) حاصل ما أشار إليه أنك تصح المسئلة على أنه ذكر محقق وتصحها أيضاً على أنه أنفي محقق ثم تنظر بين المسئلتين كما تنظر بين العددين إذا أردت ردهما إلى عدد واحد من تداخل وتباين وتوافق وتماثل فان تماثلتا كتفيت بأحدهما كخنثى ونبت فان مسئلة الذكور من ثلاثة والانثى كذلك وان تداخلتا كتفيت بأحدهما كخنثى وأخف فريضة التذكير من واحد والتأنيث من اثنين وان توافقا تضربت وفق أحدهما في كامل الأخرى وبأني مثاله وان تباينتا تضربت كامل أحدهما في كامل الأخرى ومثاله ما قاله المؤلف ثم تضرب ذلك في عدد أحوال الخنثى ثم تقسم على التذكير وعلى التأنيث ثم

للقوله فما جمع بعد قوله وتأخذ الخ ثم ان بعض الشراح لاحظ أن ما جمع ليس نصيب كل فاحتاج إلى تقدير مضاف أي نصف ما جمع (أقول) الظاهر أنه أراد بقوله فما جمع أي ما حصل بالأخذ وان كان ليس ظاهراً في المراد ولو عبر بقوله وهو نصيب كل أي ما أخذ مما ذكر فهو نصيب كل لكان أحسن وأدخل

الفاء الثانية لأن الممتد أصول وهي من المسائل التي يقدر بعدها مهمة أفعال التقدير فهو نصيب

نجم

كل ونبه بذلك على أنه غاية العمل من غير زيادة ولا نقص (قوله فان مسئلة الذكور من ثلاثة) أي لأن الذكر برأسين وقوله والانثى كذلك أي لأن البنتين لهما الثلثان فيكتفي بثلاثة أيا كانت وتضرب الثلاثة في حالي الخنثى بسمعة فان اعتبر الذكور خص الخنثى أربعة وخص البنتان اثنتان ولا شيء للعاصب وان قسمت على الانثى خص كل واحد من الخنثى والبنتان والبقية للعاصب وهما اثنتان فقد حصل للخنثى في الحالتين ستة فلها نصفها وهو ثلاثة وحصل للبنت في الحالتين أربعة فلها نصفها وهو اثنين وحصل للعاصب اثنتان فلها نصفها وهو واحد (قوله ففريضة التذكير من واحد) أي ولا شيء للأخ لأن الابن يجب الأخ وقوله والتأنيث من اثنين أي لأن البنت لهما النصف وهما من اثنين فللبنت واحد والثاني للأخ فتكتفي بالاثنتين لأن الواحد داخل في الاثنين ثم تضربهما في حالي الخنثى بأربعة فإذا قسمت على التذكير كانت الأربعة كلها للابن ولا شيء للأخ وان قسمتها على التأنيث خص كل واحد من الخنثى والأخ اثنتان فمجموع ما حصل للخنثى في الحالتين ستة فيعطى نصفها ثلاثة وما حصل للأخ اثنتان يعطى نصفهما واحد افقدت كلت الأربعة ثم ان في جعل الواحد داخل في الاثنين ضرباً من التسميح لأن الواحد ليس بعدد فيبين كل عدد فبين ان قول الشارح كخنثى وأخ أي خنثى ولد وهو صادق بكونه ذكراً وبكونه أنثى (قوله وبأني مثاله) أقول لم يأت ونبيه فقوله ومثاله مع العول زوج وأخوان لام وأخ غير أم خنثى فبمقدار الذكور من ستة وبتقدير الانثى من ثمانية وبينهما موافقة بالنصف فتضرب وفق أحدهما في كامل الأخرى بأربعة وعشرين ثم تضرب ذلك في حالي الخنثى بثمانية وأربعين ثم تقسم على الذكور للزوج أربعة وعشرون وللأخوين للام ستة عشر وللأخ غير أم ثمانية وعلى الانثى للزوج ثمانية عشر وللأخوين للام اثنا عشر وللخنثى ثمانية عشر فخص الزوج في الحالتين اثنتان وأربعون وللأخوين للام ثمانية وعشرون وللخنثى ستة وعشرون لكل منهم نصف ما بيده (قوله ثم تقسم على التذكير وعلى التأنيث) قدم القسم على التذكير لما قلنا من أن الأولى البدء بالقسم على التذكير

(२२९)

أكثر وأسبغ

حذف المعطوف عليه والعاطف والتقدير أو بال منهما أو كان البول من أحدهما أكثر فلا يخفى أن البول في الأصل مصدر بال ثم استعمل في العين حقيقة عرفية لغوية وشعرية وعرفية عند الناس كما هو ظاهر ومن المعلوم أن الضمير في قوله أو كان أكثر عائداً على البول بمعنى العين فلا يمكن الرجوع متقدماً لالفاظ ولا حكماً ولا معنى فهو ليس كأعدلوها أو أقرب للتعقوى لأن الضمير في أعدلوها عائداً على العدل الذي هو الحدث المفهوم من قوله أعدلوها قلت يمكن أن يقال إنه من قبيل أعدلوها مع حذف مضاف والتقدير أو كان البول بمعنى الحدث المفهوم من بال أي متعلقه وهو البول بمعنى العين وقوله أكثر الظاهر أن لفظة أكثر يقال في أحد ماين قليلين وأحدهما زائد على الآخر يقال في الزائد أنه أكثر وإن لم يشتر أكثر بل كل منهما قليل عرفاً فان صح هذا فلا تفضيل وإن لم يصح قلنا بل يفيد الكثرة في كليهما وهذا أكثر فيقال ويقاس على ذلك ما إذا كانا قليلين وكان أحدهما زائداً على الآخر وقوله أو أسبق يصح

أن يكون أفعّل تفضيل ويفهم غيره بأن وجد السبق من أحدهم ما فقط بالطريق الأولى في حصول الاتضاح له ثم لا يخفى أن قوله أو
 أسبق معطوف على أكثر وليس معطوفاً على بال فان قلت قولك وليس معطوفاً على بال يقتضي صحة عطفه عليه في الجملة مع أن إن
 لا تدخل على أسبق لا ليس فعلاً قلت يصح باعتبار التبعية ألا ترى أنهم يقولون يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كما في قوله
 اسكن أنت وزوجك الجنة فلا شك أن زوجك معطوف على الضمير في اسكن مع أنه لا يصح تسلط اسكن على زوجك وقوله أو نبتت
 له الحية معطوف على بال فظهر أن في العطف بأوتشتيتاً من جهة أنه أسبق معطوف على أكثر وقوله أو نبتت معطوف على بال (قوله
 الحية) بكسر اللام أي عظمى كحمة الرجال وقوله أو نبتت أي كندى النساء وهل استعمال نبت في الحية والندى حقيقة أم مجاز
 لم أرفق الأساس الذي يفرق بين الحقيقة والمجاز شيئاً في ذلك والظاهر أنه في الندى مجازاً ما نبت الزرع حقيقة قطعاً وأما نبت زيد
 نباتاً حسناً فمجاز قطعاً وقال في المصباح وإن كان لا يفرق بين الحقيقة والمجاز نبتت نباتاً من باب قتل والاسم النبات فان خص النبات
 بما هو معروف وإن الشعر لا يقال له نبات فربما أضاف نبت في الشعر مجازاً ولجوز ثم لا يخفى أن الندى للمرأة والرجل أيضاً يذكر
 ويؤنث فيقال هو الندى وهي الندى والجمع أندوندى وأصله أفعّل وفعل مثل أفلس وفلوس كما في المصباح وقال في التنبيه الندى
 بفتح الشاء وتسكسر (قوله أو حصل مني) لم يعطف على حية بل قدر له عامل لعدم صحة تسلط العامل الذي هو نبت عليه كذا ذكر بعض
 الشراح (أقول) يصح على ما تقدم لنا من أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله فلا إشكال) جواب أن باعتبار قوله بال الذي
 هو العامل الأول وحذف مما عداه دلالة هذا عليه أو باعتبار الأخير وحذف مما عداه دلالة عليه أو راجع لأحد المتوسطات
 وحذف مما عداه دلالة عليه ثم إن المسموع أن لا إشكال مفتوحة فهي نافية للجنس فتفهم دني أفراد الاشكال كلها على جهة
 الاستغراق والخبر محذوف الظهوره أي فلا إشكال في ذلك الخشني بل ما ذكر محقق أن كانت تلك العلامة علامته أو أنني محقق أن
 كانت تلك العلامة علامتها ثم إن بعض شيوخنا ذكر أن هذا من براعة المقطع وهي تفوق الختم كأن براعة الاستهلال تفوق
 الابتداء وبراعة المطلب تفوق الطلب كما في أول النسخة إلى قوائنا هذا الصراط المستقيم والبراعة الرابعة براعة الابتداء وهي أعم
 من براعة الاستهلال لأنه لا يلزم فيها الشعور بالمقصود منه اه أي كالأبتداء بالمجدد والصلاة (٢٣٠) على رسول الله صلى

الله عليه وسلم ثم إن بعض الشراح جعله من التورية وفيه نظر لان التورية إطلاق اللفظ
 الذي له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد بقرينة خفية وليس ذلك موجوداً هنا بل الظاهر
 أنه تعريض بأنه لا إشكال في كتابه وهذا المعنى لم يستعمل فيه لفظ فلا إشكال لا على طريق
 المجاز ولا على طريق الكناية لان المراد من قوله فلا إشكال

أونبتت له الحية أو ندى أو حصل
 مني أو حيض فلا إشكال (ش)

قال

في ذلك الخشني فهو خشني غير مشكل وجعل لفظ فلا إشكال قريبا في المعاني بعيداً في الخشني وجعله جواباً عن بال الذي ضميره عائداً على
 الخشني قرينة خفية فصيح أن يكون تورية بعيداً غاية البعد وكذا جعله توجيهاً كخاط لي عمر وقيامه ليت عينيه سواء يجعل فلا إشكال
 محتملاً لا أحد أمرين أي لا إشكال في الخشني أو لا إشكال في ذلك الكتاب بقطع النظر عن الشرط بعيداً غاية البعد بل قد يقال لا يصح
 أصلاً ثم لا يخفى أن تعارض البول المفهوم من قوله بال إذا أخذ مع نبات الحية أو ما بعده يحصل صوراً أربع وكذا إذا أخذ قوله أو كان
 أكثر مع ما بعده يحصل خمس صور وإذا أخذ أسبق مع ما بعده حصل أربع صور وإذا أخذ نبات الحية مع ما بعده حصل ثلاث صور
 وإذا أخذت الندى مع المنى أي من الذي حصل صورة واحدة وأما إذا أخذ الندى مع الحيض فلا تعارض فيه لان كلامهم ما علامة
 الاثني جملة الصور سبع عشرة صورة فاما الاربعة الاول فلا إشكال معها ظاهراً وأما الاكثرية مع الاسبقية فقال الخشني ترجح
 الاسبقية وقال صاحب الجواهر ترجح الاكثرية أقول والظاهر ترجح الاسبقية ثم إن عجم جمع بين القولين بأن حمل كلام الخشني
 بترجيح الاسبقية على الاكثرية أي قدر الامرات ويحمل كلام صاحب الجواهر أن الاكثرية ترجح على الاسبقية أي تكراراً وعدداً مع
 أن عجم لا يقول بأن الاكثرية قدر علامة على شيء تابع للشعبي وبأن كلامه عليه وأما تعارض الاكثرية مع النبات وما بعده فيقدم
 النبات وما بعده على الاكثرية وهي أربع صور وكذا إذا تعارض الاسبقية مع الاربعة فترجح الاربعة عليها وهي صوراً أربع فالجملة
 ثمانية وأما تعارض نبات الحية مع الندى بأن نباتاً معاني أن واحد فهو مشكل ولا ترجيح لأحدهما على الآخر فلو تعارض نبات الحية مع
 المنى من الفرج أو الحيض فهو مشكل على ما استظهره عجم في تعارضه مع الحيض أي وكذا يقال في تعارضه مع المنى من الفرج ولكن
 الظاهر أن يقدم الحيض والمنى من الفرج على نبات الحية ألا ترى أن الفقهاء ذكر أن المرأة يجب عليها حلق لحمتها وأطلقوا ما
 ذلك الا لا يكون ذلك يتأني الآن بقطع بأن الحية إذا كانت كبيرة لا تقع في امرأة قط وما ذكره الفقهاء الا في الحية التي لم تكن كذلك أو
 يقال ان الفقهاء قد يفرضون المحال وأما تعارض الندى أي الذي يدل على الاثنية بأن كان كبيراً مع المنى من الذي ذكره وهو مشكل وهل
 يقال المنى أقوى في الدلالة على الذكورة من دلالة الندى الكبير على الاثنية وهو الظاهر وقد تقدم أنه لا تعارض بين الندى والحيض

وكذا اذا تعارض منى من ذكر وحيض من فرج فهو مشكل (قوله قال الشعبي) بفتح الشين هو عامر الشعبي مجتهد نسبة لشعبى من اليمن (قوله بكيل ولا وزن) أما الكيل بل يقال اذا بال من الذ كر مل ومد وبال من الفرج نصفه يحكم عليه بانه ذ كر وأما الوزن فبأن يقال اذا بال من الذ كر قدر رطل ومن الفرج قدر نصف رطل يحكم له بانه ذ كر وقوله بل بالنظر لتكرره ووجه فاذا بال من الذ كر مرتين ومن الفرج مرة في اليوم فيحكم بانه ذ كر أقول وظاهره ولو كان الذى أتى فى المرة الواحدة يزيد على المرتين باضعاف هكذا قاله الشارح تبعاً للعج ولكن النقل فى الخطاب انه يعول على الكيل والوزن أى على تقديرهما وذ كر كلام الشعبي مقابله ونص الخطاب فلو بال من الحليلين اعتبر بال أكثر والسبق وأنكر الشعبي اعتبار الاكثر ورآه متعذراً وانظر قول ابن حبيب فان لم يسبق أحدهما فن حيث يخرج الاكثر وانظر قول ابن يونس فان بال منهما جميعاً فن أيهما سبق قال أبواب فان خرج منهما ما عفا قال أبو يوسف وبعض أصحاب أبي حنيفة ينظر من أيهما خرج أكثر فيكون الحكم له قال شيخنا عتيق وأنكر ذلك الشعبي وقال أيكال البول أو يوزن والاولى ما قالته الجماعة لان الاول تتبع للاكثر فى أكثر الاحكام اهـ ولفظ الجواهر اذا كان ذافر حين فيعطى الحكم لبال منه فان بال منهما ما عرفت الكثرة من أيهما فان استوت اعتبر بالسبق فان كان ذلك منهما معا عرفت الحجة أو كبر الثدين ومساوئهم ما لى النساء فان اجتمع الامر ان اعتبر الحال عند البلوغ فان وجد الحيض حكم به وان وجد الاحتلام حكم به وان اجتمع عاقل مشكل وان لم يكن له فرج الرجال ولا النساء وانما له مكان يبول منه ينظر بلوغه فان ظهرت علامة تميز والافشيش اهـ وانظر قول الخطاب ولو بال من أحدهما مرة ومن الآخر مرة أو سبق أحدهما مرة والآخر مرة فبالاكثر فاعبر به بالاكثر فاستويا فاشكل اهـ فهذا كله ظاهر فى اعتبار الكثرة بالكيل والوزن أى تقديره والافتقار لاعتبار تكرار الخروج وفى جعل كلام الشعبي مقابلاً الذى هو خارج المذهب فالمجيب من عج ومن تبعه حيث اعتمدوا كلام الشعبي الخارج عن المذهب وتركوا ما هو صريح المذهب (قوله حيث يجوز النظر لعورته) قال بعض شيوخنا بان لم يبلغ حد الشهوة لانه ان ناهز الحلم أى راهاق يصير كالبالغ كما تقدم بيانه فى قول (٢٣١) المصنف فى الجنائز وغسل امرأته ابن كسبى الخ

وقوله وأما الكبير أى وهو المراهق وما فوقه وقوله فانه يؤمر الخ أى فقد رجعنا الى قول المصنف فان بال من أحدهما وقوله الى حائط أى فيكون فى حالة توله متوجه الحائط وقوله أو على حائط أى بان يجلس

قال الشعبي رحمه الله لا ينظر للقله والكثرة فى البول بكيل ولا وزن بل بالنظر لتكرره ووجهه الا ان هذا الاختبار بالبول انما يجزى فى حال صغره حيث يجوز النظر لعورته وأما الكبير فانه يؤمر بان يبول الى حائط أو على حائط فان ضرب بوله فى الحائط أو أشرف على الحائط فهو ذ كر وان بال بين ثديه فهو أنثى وقيل تنصب له مرة أو أمامه وينظر فيها الى مباله بان يجلس أمامه ينظر منها له وتعقب هذا بانه لا يجوز النظر لصورة العورة كما لا يجوز النظر اليها وظاهر

فوق الحائط ويبول وقوله فان ضرب بوله فى الحائط عائد على الاول وقوله أو أشرف على الحائط أى تباعد عن عائد على الثانى وقوله وان بال بين ثديه راجع للامر من معاً قوله بان يجلس امامه أى بان يكون ذلك الناظر متوسط بين الخنثى والمرأة أقول ويصح ان يجلس خلف الخنثى (قوله لصورة العورة) لا يخفى أن صورة العورة ما قام بالعورة لان صورة الشئ ما قام بذلك الشئ فى العبارة حذف أى مثل صورة العورة وقوله وتعقب هذا الخ أقول ان كان هذا الحكم منصوصاً فلم والافاظ ظاهر خلافه والظاهر أن المراد صورة العورة مما هو مستند للعورة والافلو وجدت صورة العورة فى قطعة طين مصورة بصورة الذ كر فلا حرمه فى النظر لذلك وقوله الى مباله أى محل بوله أى الموضوع الخارج منه البول وقوله ثم مات الخ مفهومه انه لو لم يميت بل حيى الأنا بانه بعد ذلك بال من الثانى لا يكون الحكم كذلك مع أن الحكم كذلك وقوله لصاحب المبال أراد بالمبال البول وأراد بصاحبه الذ كر وألف الفرج **تتبعه** قال الخطاب اذا حكم له بأحد الامرين من ذ كورة أو أنثى ثم حدثت علامة أخرى تقتضى ضد الاول فقال العقبانى لم أقف فيه على شئ الا ما رأيت له لبعض أشياء ونصه ان حكم بانه ذ كر علامة ظهرت فيه ثم جاءت علامة أخرى تدل على انه أنثى أو بالعكس لم ينقل عما حكم له به أولاً كان يبول من الذ كر ثم جاء الحيض أو كان يبول من الفرج ثم جاءت الحجة اهـ قال عج قلت الذى ينبغى اعتبار العلامة الثانية حيث كانت أقوى من الاولى كما اذا كانت الاولى سبق البول أو أكثرية والثانية الحمل اهـ ثم لا يخفى انه ان ولد من بطنه أو ظهره فأمره واضح وان ولد منهما معا فاشكل على ما اختاره بعض وقال الخطاب فان ولد منهما معا فاقال العقبانى الظاهر ان الحكم لولادة البطن لانها قاطعية لكن هذا على مذهب الشافعى وأما على مذهبنا فالخنثى باق على اشكاله اهـ ويجب تقييده هذا كما ذكر بعض الشراح بما اذا كانت ولادته من الظهر والبطن فى آن واحد والافعال عمل بما ثبت له بالتقدم ويمتنع بين ما ولده من ظهره وما ولده من بطنه الارث لانه لم يجمعهما أب ولا أم وكذا يمتنع النكاح لان ما خلق من مائه غزلة ولده فى النكاح وهل لا يعتق أحدهما على الآخر لذلك أى لقولنا لم يجمعهما الخ وأما لو وطئ فرجه بذ كره غلطاً وولده فمشكل ويرثه أولاده بالابوة

والامومة وهو يرثهم او هم اخوة اشقاء على ما ذكرنا **تبيينه** الخنثى كما يكون في الادعى يكون في الابل والبقر ويجوز التضحية به ولو كان اشكاله بشعبة يخرج منها البول لانه لما ذكرنا أو أنثى وكل منهما يجوز التضحية به فعلى هذا ابن آدم محصور في كونه ذكر أو أنثى فلا فرد يخرج عنهما ويدل عليه قوله تعالى وما خلق الذكر والانثى فهو دليل على ان الخنثى لما ذكرنا أو أنثى فيحدث من خلف لا كلم ذكر أو أنثى وكله كما قاله بعضهم والحاصل ان الوجه ورعى انه غير واسطة وانه واقع خلاف لمنعه (قوله جواز نظر الصغيرة) أى التى لا تشتمل كسنت خمس سنين ولا يجوز جس عورتها (قوله فان بال منهن متساوين) أى من كل وجه فلم توجد أسبقية ولا أكثرية وعدم علامة أخرى تدل على أحدهما وقوله انتظر بلوغه لعل هذا على طريقة ابن شاس وابن الحاجب والافقد تقدم انه حيث أشكل يجعل بان يعطى نصيبه المتقدم ولا ينتظر الايضاح خصوصاً وقد صرح في شرح الترتيب بانه لا ينتظر بلوغه عند المالكية ثم بعد كسبي هذا رأيت هذا الفرع منقولاً عن ابن شاس فقلله الحمد (قوله قال محمد بن سحنون الخ) كان شيخا حسن الخلق جدا وكان قاضيا وانفق انه كان اذا جلس في الدرس يقدم له انسان كل يوم يسوءه بالسب والشتم ثم انه انقطع فسأل عنه الشيخ فلما اجتمع به سألته عن سبب انقطاعه فقال له ان انسانا سألنى عليك بالسب والشتم لا غيظك وجعل لي مقداراً من الدراهم أستعين به على تزويج بناتي فلما لم ينفذ ذلك في الاغاظة انقطعت عنك فقال له لم تذكري ذلك من أول الامر ثم أرسل الى قضاة عمله في مساعدة ذلك الرجل فسأعده على ذلك (قوله لان أصل نبات الشعر من البيضة اليسرى) كذا في تت في صغيره وكبيره وهو مردود بخالف لما في القانى عن ابن حبيب من أن من ذهب بيضته اليسرى لا يلاعن لنفى الحمل لانها تنضج اليمنى كما قاله أهل الطب والتشريح فاذا فقدت فقد الولد واليمين لنبات الشعر (قوله فذهب الحسن الى القضاء به) أى الحسن البصرى وهو سيد التابعين على قول والراجح أن سيدهم أو يس القرني وحذف مقابله أى وقال غيره لا يقضى به وهو الراجح **فائدة** (٢٣٢) وجدت في خط بعض شيوخنا رحمه الله انه يدخل الجنة ذكر (قوله ثم

اطلا ففهم انه لا يشترط التكرار فلو تحققت حياته وبال من أحدهما مرة واحدة ثم مات فالحكم لصاحب المبال وظاهره جواز نظر الصغيرة وصرح به ابن يونس فان بال منهن متساوين انتظر بلوغه ان كان غير بالغ فان نبت له لحية فهو ذكر قال محمد بن سحنون لان أصل نبات الشعر من البيضة اليسرى وان نبت له ثدى كثنى النساء دون لحية فهو أنثى فان نبتا معا فاختف هل ينظر الى عدد اضلاعه أم لا فذهب الحسن الى القضاء به وقال به غيره وعليه فالمرأة لها ثمانى عشرة ضلعاً من كل جانب والرجل له من الجانب الايمن كذلك ومن الايسر سبعة عشر هكذا ذكر ابن يونس وقال الحوفي سبعة عشر للمرأة من كل جانب وللرجل من جانب واحد ستة عشر قالوا وسبب ذلك أن الله تعالى لما خلق آدم عليه الصلاة والسلام ثم أراد أن يخلق حواء ألقى عليه النوم ثم أزال ضلعاً من جانبه الايسر فخلقها منه **خاتمة** أول من حكم في الخنثى عامر بن الظرب ثم حكم به في الاسلام على

أراد ان يخلق حواء) هل ذلك عقب خلقه فتكون ثم لجرد الترتيب أولاً فتكون للترتيب مع التراخي (قوله حواء) بالمدمميت بذلك لانها خلقت من حي وقوله ألقى عليه النوم أى الثقيل لثلاً يؤايسه ذلك أو يفعه ذلك وذكر بعض شيوخنا انه ألقى عليه النوم في الجنة ليكون من أهل الدنيا اه وقضيته ان أهل الجنة لا ينامون (قوله ثم أزال ضلعاً)

ابن أى بواسطة الملك جبريل أو غيره أو عجز دعت قدرته تعالى وارادته بذلك وقوله ضلعاً بكسر الصاد وسكون اللام وفتحها وهى مؤنثة وقوله الايسر لعل السر في ذلك الإشارة الى مفوضية النساء بالنسبة للرجال لان الجانب الايمن أفضل من الجانب الايسر لمقدمه عليه في التطهير ولا شتمه على اليد اليمنى التى هى للتكريم بخلاف اليسار فهى مشتتة على اليسرى التى يزال بها الاقدار والرجل اليسرى التى تقدم في مواضع الاقدار الحسية ففيه إشارة الى أن المرأة محل الاقدار الحسية من حيث دم الحيض والنفس ويتبعها في ذلك انها محل الاقدار المعنوية كما يشير اليه الحديث لوأ حسنت الى احدها من الدهر ثم رأيت منك شيئاً أقلد لا تقول ما رأيت منك خيراً قط (قوله فخلقها منه) أى فنبئت من ذلك الضلع كما نبت النخلة من النواة وهل ذلك في زمن متقارب أو متباعد وما قدر ذلك (قوله خاتمة) أى هذه خاتمة لمسائل الخنثى المشكل (قوله أول من حكم في الخنثى عامر بن الظرب) فهو أول من حكم في الجاهلية فكان مشركاً كما في شرح الترتيب وكانت العرب في الجاهلية لاتقع لهم معضلة الاختصاص اليه ورضوا بحكمه فسألوه عن خنثى أن يجعله ذكراً أم أنثى فقال أمهلونى فبات ليلة ساهراً وفي عبارة وأقاموا عنده أربعين يوماً وهو يذبح لهم كل يوم وكانت له أمة يقال لها نخيلة فقالت له ان مقام هؤلاء عندك قد أسرع في غنمك وكانت تربي له غنماً وكانت تؤخر السراح والروح حتى تسبق وكان يعاتبها في ذلك فيقول لها أصبحت يا نخيلة أمسيت فلما رأت سهره وقلقه قالت له مالك في ليلتك ساهراً فقال لها وبلك دعى أمر اليس من شأنك فأعادت عليه السؤال فذكر لها ما بدله فقالت له سبحان الله أنبج القضاء المبال فقال فرجتمها والله يا نخيلة

أصبحت بعد أم أصبحت نخرج حين أصبح فقضى بذلك واستقر عليه الحكم في الاسلام وفي ذلك عبرة ومن جرة لفتى هذا الزمان وقضائه فان هذا مشرك توفى في حكم حادثة أربعين يوماً وعبرة أخرى وهي جريان الحكم على لسان غير أهله وخلاصته انها لما صارت شيخالة سماحها في التأخير وهو أدب منه لها لانها صارت شيخالة وهي تحصل ولو بمسئلة واحدة كما يشيرون اليه ما نقل عن سيدنا عيسى أن ابليس قال له قل لا اله الا الله فقال له أقولها لا تقولك وذلك كما ذكرنا أن ابليس أراد أن يكون عيسى تلميذه بذلك فخماه الله من ذلك ونقل ان رجلا من العوام كان اذا قدم على الامام الشافعي رضى الله عنه يقوم له فيسئل عن ذلك فقال أنا سمعت منه أن الكلب اذا بلغ يرفع رجله عند البول وان الحرم من راعي ودا د لحظته وانتمى لمن أفاد لحظته والشيخ اذا ارتفع جفاً فأقاربه وأنكر معارفه ونسي فضل معلمه ونقل عن الامام الشافعي رضى الله عنه من استخف باستاذنه ابتلاه الله بثلاث قصر عمره وكل لسانه عند الموت ونسيان ما حفظ ولله در القائل حيث قال ما وهب الله لامرئ هبة * أحسن من عقله ومن أدبه هما حياة الفتى فان عدما * فان فقد الحياة أجل به وفي حديث البخاري عن مجاهد يكن أدبك دقيقاً وعلمك ملها ومن مقالات نور الدين آخر المحققين الشيخ على الشبرا مليس قيراط من أدب خير من أربعة وعشرين قيراط من العلم والظرب كما في الصحاح بفتح الظاء المعجمة وكسر الراء المهملة واحد الطراب وهي الروابي الصغار ومنه عامر بن الظرب آخر حكام العرب اه وهل هو اسم أبيه أو أمه (قوله أي أول من قضى به) أقول لا حاجة لذلك التفسير لان الحكم هو القضاء فخرج الافتاء بدون احتياج للتفسير وما كان يحتاج لذلك التفسير الا لو كان الحكم يطلق على معنى آخر ويوجب بأنه انما احتاج له خوفاً من توهم انه لم يرد به القضاء الذي هو معناه الحقيقي (قوله من أين يورث) بضم الياء وفتح الواو وتشديد الراء المقفوحة أي من أي مكان يورث أي من أي جهة كونه يورث أم من جهة كونه ذكراً أم من جهة كونه أنثى (قوله من حيث يبول) أي من جهة كونه يبول أي من جهة هي كونه يبول فاصافة حيث لما بعده البيان ولا بد من حذف أي من موضع هو جهة كونه يبول وذلك الموضوع الذكراً والفرج أي ان ارثه مر اى فيه ذلك الموضوع وظاهر قوله مولودان الحادثة وقعت قرب ولادته (قوله البيهقي) هو أحمد بن الحسين الشافعي قال السبكي تصدى البيهقي الى تخريج الاحاديث التي ردها رباب الاحاديث على الشافعي وتقرعها في الاحكام منه على مذهب الشافعي مثله وقيل انه زاد مذهب الشافعي النصف (قوله وله شاهد عن علي (٣٣٣) موقوف الخ) أي وهو ضعيف السند كما في الخطاب

اعلم أن لهم شاهداً وتابعا للشاهد أن يروى الحديث من طريق أخرى بالمعنى لا باللفظ الاول وأما اذا كان باللفظ الاول فهو التابع وقوله موقوف أي على الصحابي فليس عمر فروع للنبي صلى الله عليه وسلم والحاصل ان لهم موقفاً ومرفوعاً والمرفوع

ابن أبي طالب أي أول من قضى به في الاسلام فلا ينافي ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن مولوده قبل وذ كرم من أين يورث فقال عليه الصلاة والسلام من حيث يبول والحديث أخرجه البيهقي من طريق يعقوب بن ابراهيم القاضي عن السبكي وله شاهد عن علي موقوفاً ذكر هذا الحافظ السيوطي في تعقبه على موضوعات ابن الجوزي والله تعالى أعلم * وأقول كما قال الاصل وهو الشيخ خليل وأسأل الله أن ينفع به من كتبه أو قرأه أو حصله أو سمع في شئ منه

(٣٠ - خرشي ثامن) ما كان مرفوعاً عصر يحاوما كان مرفوعاً حكماً فالمر فروع الصريح كان يقول الصحابي قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وأما المرفوع الحكمي فهو أن يقول قولاً ولا يسنده للنبي صلى الله عليه وسلم ولكن لا مجال للرأى فيه وأما الموقوف فهو ما قاله الصحابي ولم يسنده للنبي صلى الله عليه وسلم ولكن للرأى فيه مجال (قوله ذكر ذلك الحافظ السيوطي) هو عبد الرحمن بن ثعلبة السبن المهملة ويقال أيضاً السيوطي بضم الهجمة وفتحها المصري الشافعي ولد بعد المغرب ليلة الاحد عشر غرة رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة بالقاهرة ولقبه والده جلال الدين رجاؤه وكان يرى النبي صلى الله عليه وسلم بقطعة ولقب بابن الكتب وكانت أمه أم ولد فسألها أبوهم عن كتاب فذهبت لتأني به فولدته بين الكتب فلقب به ويكنى أبا الفضل فنفعنا الله به (قوله وأقول كما قال الاصل الخ) وقد استجاب الله دعاءه فنفق الله بهذا الكتاب شرفاً وغرباً وكذلك الفقير يقول وأسأل الله تعالى من فضله واحسانه أن ينفع بهذه الاوراق ويختم لي ولاخواني بالخاتمة الحسنى على الوجه الاكمل وأختها كما فعل في ذلك بالدعاء المأثور عن أبي هريرة رضى الله عنه عنه عليه الصلاة والسلام اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع وقلب لا يخشع ودعاء لا يسمع ونفس لا تسبغ أعوذ بك من شر هؤلاء الاربعة والحمد لله وحده وصلى الله عليه وسلم على أشرف الخلائق النبي الامي محمد الصادق المصدوق وعلى آله وأصحابه وعترته والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿فائدة﴾ قال الامام بهرام عن المصنف وكان الفراغ من تأليف هذا المختصر يوم الاربعاء ثاني عشر رمضان المعظم قدره سنة تسع وسبعين وسبعمائة (وأقول) وكان الفراغ من تصليح هذه الحواشي غاية شهر جمادى الآخرة الذي هو من شهر ر سنة ثلاث وثمانين ومائة وألف من هجرة من له العز والشرف ولله در القائل

بشرالك يا فقيه الامام بعالم * منه خفايا العلم أضحت فاشيه
قد سطرت أقلامه للناس نو * راقبه له ظلم الجهالة غاشيه
وضع الحواشي وضع محكم على الخرشى وأنشأها فصارت ناشيه
عنه تلقاها الجهابذة الأولى * لهم ومن المولى قلوب غاشيه
فهم وحواشيه وقد فهموا حوا * شيه التي من لم يحزها غاشيه
ولسان حال المجد نادى قائلا * أرخ (سمت أكرم بها من حاشيه)

٣٢٤ ٩٠ ٨ ٢٦١ ٥٠٠

سنة ١١٨٣

ولاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والله
درا القائل

ع عليك بروضه العلم أضحت * تنزه عن مقالات السفيه
ل لها فضل على من كان ينهى * لمذهب مالك أو يعتنيه
ي زيد على سنى القهرين منها * سنى يمدى الذى قد يقتنيه
ا أقاض على صحائفها جمالا * لمام جل عن شخص شيه
ل له هم على الجوزاء صارت * مجاوزة لقول نرتضيه
ص صراط طريق مذهب قوم * سليم عن شوائب تعتويه
ع عواطف به كم أنحفننا * بما يلقي ملاك الفضل فيه
ي عمننا بنقش راق حسنا * لكفيه واسماع لقيه
د دوام لم يزل يمدى علوما * يزيد بها بهاذن النبويه
ي يزى بالسنن الاقلام طرسا * غدامن بعد بالوجه الوجيه
ا أمارت ستور خدر للعاني * به النظرى أضهى كالبديهي
ل لئن أحييت تصديق فشاهد * حواشيه وماهى تقتنيه
ف فان النفع عم بها خصوصا * ذه فاسأل عن الخرشى ذويه
ه هى الترشخ الخرشى لما * نوتكها وقوت قارئيه
ذ ذرا القدر اوتقت فى حسن شكل * بحل المشكلات لقاصديه
ه هى الاحكام فاعرفها وأرخ * لحاشيه بها نفع الفقيه

٢٢٦ ٢٠٠ ٨ ٧٤٩

سنة ١١٨٣

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا آمين

يقول طه بن محمود أحد مصححي الكتب العربية بالمطبعة الاميرية المصرية
أصلح الله شأنه وهداه لما زانه ووفاه ماشانه

بسم الله الرحمن الرحيم

فحمدك اللهم على ما أوليت من النعم وواليت من شأيب الكرم ونشكرك يا من
جعل الفقه في الدين أسنى المطالب وخدمة الشرع المتين أسنى المناصب فقيض
لشريعة من خيار الأئمة وأكابر الأئمة من أيدوا أركانها وشيدوا بنيانها
وحاطوها بدعائم الحج وناطوها بالقلوب والمهج وأسهروا في تدوينها أجفانهم
وأنصبوا في حفظها أبدانهم حتى انجلت الغياهب وانضحت الى الحق المذاهب
وكان مرجع الكل الى كتاب الله المبين وسنة نبيه الامين وما كان عليه عمل أصحابه
الذين تأدبوا بآدابه أولئك قوم عمقت الحبالى بأمانتهم ولم تطوبع بدهم صحيفه على مثل
أعمالهم فاجزهم اللهم عنا أحسن الجزاء وصل وسلم على سيدنا محمد إمام الاتقياء
وختام الانبياء وعلى آله البرره وأصحابه الخيره ملاح هلال وهبت شمال

(أما بعد) فلما كان شرح الامام العلامة أبي عبد الله محمد الخرنشى المختصر
الفقيه الحجة سيدى خليل المالكي وحاشية شيخ المشايخ المحقق المدقق الشيخ
العدوى عليه من أحسن الكتب الفقهيه في فقه السادة المالكيه لعظم نفعه وكثرة
جمعه وسهولة تعاطيه على الطلاب وغزاره ما حواه من الفروع والمسائل في كل باب
اعتنى بشأنه الافاضل شرقا وغربا وضربت لتحصيله أكاد الرواحل ضربا وعم
به الاتفاع وقصرت عليه الأبصار والاسماع وازدادت فيه الرغبات من جميع
الجهات حتى أخرج ذلك الى أن طبع عدة مرات وليس فيها للناس كفايه لمالهم
به من العناية ولم يزل شوقهم اليه في احتدام حتى يسر الله طبعه في هذه الايام
بوجود رب الهمة العلية والسيرة العمريه مولانا الامام الهمام حامي حى الملة
والدولة بالديار المراكشيه سلالة البضعة الطاهرة الحسينية العلوية السلطان مولاي
« عبد العزيز » ابن مولاي الحسن ابن سيدى محمد ابن مولاي عبد الرحمن * بنج بنج
فضل طاهر ونسب طاهر في الذروة والسنام من آل البيت الكرام
بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الأنوف من الطراز الاول

خلد الله دولته وقوى شوكته وأقر ببقائه عيون الايام وكلامه بعينه التي لاتنام
ولا زال ظل عدله ممدودا وبحرف فضله موردودا وبيت عزه محجوجا وخضم دولته
منقطعا محجوجا فأكرم به من إمام عادل أخذ بعض الحق وأرغم أنف الباطل
وأحياد دولة العلم والعدل وأمان صولة الجور والجهل فاذا نزلت بأرضه أصبت
خيرا كثيرا واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا وماذا أقول في ملك ملك القلوب
باحسانه فأغناه ذلك عن سلطانه واستبعد الاحرار بجواهره الغزار فقام له مقام

جيش جزّار واستوزر أحماء العقل والدين حليف العلم والفضل المبين الوزير
الخطير والعلم المفرد الوزير ابن الوزير سيدي أحمد بن سيدي موسى بن أحمد أبقاه
الله للحق ظهيرا وللصدق وزيرا فلهذا رأيت من فقيهه نبيه لا يروح عنده
زيف من أهل المين والحيف بل يمتدّ إلى الحق وعنده يقف وله يكاد الغيب
ينكشف وقصارى القول أن هذه الدولة بها تغور العدل باسمه وقاعدة الدين في
ديارها قائمه أيدها الله وأبقاها وكفاها السوء ووقاها إنه سميع الدعاء فعالم لما
يشاء لأرب غيرة ولاخير إلاخير

الهي من أدعو سواك لمطلبي * ولأرب الأنت في كل مذهب
فأسألك اللهم تأييد دولة * أضاعت بها أرجاء شرق ومغرب
بأمرك فيها قام شهرهم منجذ * إمامهم زانه كرم الأرب
حسيب نسيب لا يسامى نجاره * نعمه سراة من بني بضعة النبي
هو المرتضى «عبد العزيز» أخوالتي * أبو الفضل ليس فضله بمحجب
بسلطانه عمّ الهنا كل مشرقى * كما قرّت العينان من كل مغربى
به قد أعز الله دين محمد * كذلك رب الناس للدين يجتبي
فقام على أحكامه وحدوده * قيام بصير بالأمور مجرب
وأسمعه المولى وعزز ملكه * بهذا الوزير الامعى المهذب
فقل للديار المغربية إنها * محط رجال الدين طيب وأخصبى

وكان القائم بطبع الكتاب المذكور هذه المرة على نفقته الراجى من ربه السداد والتوفيق
والرشاد المتوسل بالنبي الميثرى الحاج الطيب التازى المغربى أحد رعايا هذه الدولة
المباركة العزيزية وفقه الله لما يحبه ويرضاه نشط اطبعه ابتغاء نفع اخوانه
وقباما بشكر من غمره بنعمته وقمده باحسانه «ومن وجد الاحسان قيما نقيدا»
ولما رأى من نفسه العجز وقصور اللسان عن القيام بواجب هذه الدولة من شكر الاحسان
أناجى عن لسانه فى الترجمة عن جنانه فأجبت سؤاله وكتبت هذه المقالة راجيا أن
تخطها عين القبول فيصلح الأمل نهاية المأمول

تحريرا فى ٢ محرم افتتاح سنة ١٣١٨ هجرية

يقول المتوسل بجاه المصطفى الفقير الى الله تعالى محمود مصطفى خادم التصحيح
بدار الطباعة الزاهرة ذات المحاسن ببولا ق مصر القاهرة

الحمد لله الذي فقهه في دينه من اختاره من العباد وأجرل المشوبة والاجر لمن سلك سبيل
الرشاد والصلاة والسلام على أشرف الخلائق أفضل من أوضح الحق وبين الطرائق
سيدنا محمد المبعوث بالملء الرأجة المؤيد بالبراهين الساطعة والحجج الواضحة وعلى
أصحابه الذين كانوا بأمر الله على الحق ظاهرين وعلى آله الخاملين على ممر الزمان لواء الدين
خصوصا المجتهدين الذين أسسوا الدين وأصلوا أقواعه وشيدوا مبانيه وعقلوا
شوارده (أما بعد) فقد تم طبع شرح المحقق الشهير العلامة الفهامة التحرير قدوة
العلماء المحققين وتاج الفضلاء المدققين رب المعارف والاسرار والحقائق الباطنية
والانوار ولي الله بلا اشتباه سيدي محمد الخرشني بن عبد الله على الكتاب الجليل
المختصر الجليل الذي عم نفعه في سائر الآفاق للإمام العلامة أبي الضياء خليل بن
اسحق في فقهه امام دار التنزيل مهبط الوحي الامين جبريل الذي استضاء بنور
هديه كل امام واقتبس نجم السنة الامام الاصمعي مالك بن أنس وناهيك بهذا الشرح
المشتمل على المعاني الدقيقة والابحاث الفائقة الرقيقة الكفيل بتقريب العضلات
على الافهام ورفع ما في عبارة المختصر من اللبس والايهام وقد حليت الطرر بجواش
شريفة غرر كثيرة الفوائد غزيرة الفوائد تسم بتحققة هادوى الالباب وتسلك
بقارئها سبيل الصواب تأليف علم الاسلام الحبر البحر الهمام أستاذ الاساتذة
وخاتمة الفضلاء الجهابذة العلامة الوحيد والفهامة الفريد الفقيه الذي كل صادم
علمه روى الاستاذ الشيخ على الصعيدي المنسفي العبدوى أسبل الله على الجميع
غيث احسانه وأفاض عليهم شآبيب رضوانه وقد كان هذا الطبع اللطيف
والشكل البديع الطريف على ذمة الهمام الشهير والسدر المنير الجناب الامجد
والملاذ الاسعد من له الشناء حقيقة واغیره معنى مجازى الراجي من ربه الغفران
المتوسل بالنبي العربي حضرة الحاج الطيب النازي المغربي لازال ظافرا بالاماني
رافلا في حل التمانى بالمطبعة الباهرة ببولا ق مصر القاهرة في ظل الحضرة
الفخيمة الخديوية والطلعة الميمونة البهية من بلغت به رعيته غاية الأمانى
أفندينا المعظم عباس باشا حلى الثاني لابر ح فرح الفؤاد بجلة الانعم ولي
عهد الحكومة المصرية جناب (محمد عبد المنعم) لازالت الايام منيرة
بشمس علاه والى الى مضئنة بيد رحلاه وكان تمام هذا الطبع مشمولا

بتطوّر من عليه محاسن أخلاقه تنفى حضرة وكيل المطبعة محمد

بك حسنى فى أوّل محرم الحرام افتتاح عام ألف

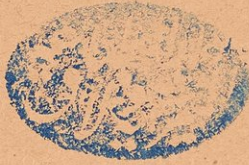
وثلاثمائة وثمانية عشر من هجرة سيد

البشر عليه الصلاة والسلام

وعلى آله وأصحابه

الكرام

م



﴿ فهرست الجزء الثامن من شرح العلامة الخرشى على مختصر سيدى خليل ﴾

باب الدماء والحدود	٢
باب البغى وما يتعلق به	٦٠
باب الردة والسب وأحكامهما وما يتعلق بذلك	٦٢
باب حد الزنا وحكمه وما يتعلق به	٧٤
باب حد القذف وحكمه وما يتعلق به	٨٥
باب حد السرقة	٩١
باب الخراقة وما يتعلق بها	١٠٣
باب حد الشارب وأشياء توجب الضمان ودفع الصائل	١٠٧
باب العتق وأحكامه وما يتعلق به	١١٣
باب التدبير	١٣٢
باب المكاتب والسكابة وما يتعلق بذلك	١٣٩
باب أحكام أم الولد وما يتعلق بذلك	١٥٥
فصل الولاء	١٦١
باب الوصايا وما يتعلق بها	١٦٧
باب القرائض	١٩٥

﴿ تم ﴾

DATE DUE
APR 15 1980

DATE DUE

09750673

NUMBER / MAIN ENTRY

INSERT

BOOK CARD
PLEASE DO NOT REMOVE.
A TWO DOLLAR FINE WILL
BE CHARGED FOR THE LOSS
OR MUTILATION OF THIS CARD.

Columbia University
in the City of New York

PRINTED IN U.S.A.

~~DUPLICATE~~

09750673

